

(فهرست الجزء الثالث من منهاج السنة النبوية)

(في نقض كلام الشيعة والقدرية)

| صفحة | صفحة |
|---|--|
| ٩ | ٢ |
| الفضل العاشر قال الرافضي ومنها ما رواه | الفصل الثاني قال الرافضي ان الامامية |
| أخطب خوارزم عن النبي صلى الله عليه | لما رواه أفضال أمير المؤمنين وإلآله |
| وسلم أنه قال يا علي لو أن رجلا عبد الله | لا تحصى قدر واهال الخ |
| عز وجل الخ | |
| ١٢ | ٤ |
| الفضل الحادي عشر قال الرافضي وعن | فصل وأما حديث الكساء فهو صحيح |
| عامر بن واثله قال كنت مع علي وهو يقول | رواه أحمد الخ |
| لهم لا تحجن عليكم الخ | |
| ١٥ | ٥ |
| فصل وأما حديث المعراج وقوله فيه ان | الفصل الثالث قال الرافضي في قوله تعالى |
| الملائكة المقر بين والملائكة الكرويسين | يا أيها الذين آمنوا إذا أتاكم الرسول الخ |
| السايعت فضائل علي الخ | الفصل الرابع قال الرافضي وعن محمد بن |
| | كعب القرظي قال افتخر طلحة بن شيبه |
| | من بني عبد الله الخ |
| ١٦ | ٦ |
| فصل وكذلك الحديث المذكور عن ابن | الفصل الخامس قال الرافضي ومنها |
| عباس أن المدظني صلى الله عليه وسلم قال | ما رواه أحمد بن حنبل عن أنس بن مالك |
| ذات يوم وهو نسيطاً ألقى ابن القتي أخو | قال قلنا السلمان سأل النبي صلى الله عليه |
| القتي الخ | وسلم من وصيه الخ |
| ١٧ | ٧ |
| فصل وأما حديث أبي ذر الذي رواه الرافضي | الفصل السادس قال الرافضي وعن يزيد |
| فهو موقوف عليه فلا يخرج به مع أنه نقله | ابن أبي مرزوم عن علي رضي الله عنه قال |
| عن أبي ذر وفيه نظر الخ | انطلقت أنا ورسول الله الخ |
| ١٨ | ٨ |
| فصل قال الرافضي ومنها ما نقله صاحب | الفصل السابع قال الرافضي وعن ابن |
| الفرزدق وفيه عن معاذ بن جبل عن | أبي إسحاق قال قال رسول الله صلى الله عليه |
| النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال حبيب علي | وسلم الصدوقون ثلاثة حبيب الجاهل الخ |
| حسنة لا تنضم معها حسنة الخ | |
| ١٩ | ٩ |
| فصل وكذلك الحديث الذي ذكره في | الفصل الثامن قال الرافضي وعن رسول |
| العهد الذي عهد الله في علي وأنه راية | الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يا علي أنت |
| الهدى وإمام الأئمة وهو الكلمة الخ | مهي وأنا منك الخ |
| قال الرافضي وأما الملعن في الجماعة فقد | الفصل التاسع قال الرافضي وعن عمرو بن |
| نقل الجمهور منها أشياء كثيرة حتى صنف | مجبون قال لعلي بن أبي طالب عشر |
| الكلبي كتاباً في مثلها العصبية الخ | فضائل الخ |

| صفة | صفة |
|---|---|
| ٣١ فصل وقد ذكرنا في غير هذا الموضع حكم الناس في العود والوعيد والتواب والعقاب وأن فاعل السيئات تسقط عنه الخ | ١٢٤ فصل قال الرافضي وقطع يد السارق ولم يعلم أن القطع للبدن الخ |
| ٥٨ فصل ولما قال السلف ان الله امر بالاستغفار لا صاحب محمد فسمهم الرافضة الخ | ١٢٤ فصل قال الرافضي وأحرق القجاة السلي بالنار وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاحراق بالنار الخ |
| ٩٧ فصل وقد اعترف طوائف بأنه يستحق أن يحب وأنكروا أنه يجب غيره إلا بمعنى الارادة العامة الخ | ١٢٤ فصل قال الرافضي وخفي عليه أكثر أحكام الشريعة ولم يعرف حكم الكلافة وقال أقول فبإي الخ |
| ١١٧ فصل قال الرافضي وقال أبو بكر أقبولني فقلت بخير كم وعلى فيكم فإن كانت امامته حقا كانت استقامته منها معصية الخ | ١٢٧ فصل قال الرافضي فأى نسبة له عن قال سلوتي قبل أن تفقدوني سلوتي عن طرق السماء الخ |
| ١١٨ قال الرافضي وقال عمر كانت بيعة أبي بكر فلتسوق الله شرها فن عاد الى مثلها فاقتلوه الخ | ١٢٨ فصل قال الرافضي وروى البيهقي بإسناده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من أراد أن ينظر إلى آدمي فليعلمه الخ |
| ١٢٥ فصل قال الرافضي وقال أبو بكر عندما موته ليثي كنت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل إلا نصاري هذا إلا مرحق الخ | ١٢٨ فصل قال الرافضي قال أبو عمر الرازي قال أبو العباس لانهم أحدا قال بعد تيسره سلوتي من شئت إلى محمد إلا على الخ |
| ١٢٥ فصل قال الرافضي وقال عند احتضاره ليت أي لم تلتني الخ | ١٢٨ فصل قال الرافضي وأعمل حدود الله فلم يقص من خالد بن الوليد الخ |
| ١٢٦ فصل قال الرافضي وقال أبو بكر ليتني في طلبه نبي ساعدة ضربت يدي على يد أحد الرجلين فكان هو الأمير وكنت الوزير الخ | ١٣٥ فصل قال الرافضي وخالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم في توريث بنت النبي صلى الله عليه وسلم الخ |
| ١٢٦ فصل قال الرافضي وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرض موته مرة بعد أخرى مكر رائله أنفة واجيش لامة لعن الله المتخلف الخ | ١٣١ فصل وأما سميت بخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن المسلمين سموه بذلك الخ |
| ١٢٦ فصل قال الرافضي وأيضاً لم يول النبي صلى الله عليه وسلم أب بكر البتة عملا في وقته بل ولي عليه عمرو بن العاص نازة واسامة أخرى الخ | ١٣١ فصل قال الرافضي ومنها ما روي عن عمر روي أبو نعيم الحافظ في كتابه حلية الاولياء أنه قال لما احتضر ياليتي كنت كبشاً قوي الخ |

| صفحة | صفحة |
|---|---|
| ١٥٣ فصل قال الرافضي وكان يفضل في الغنيمة والعباءة وأوجب الله تعالى التسوية الخ | ١٣٤ فصل قال الرافضي وروى أصحاب الصحاح من مستند ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مرض موته أتوني بدواة الخ |
| ١٥٦ فصل قال الرافضي وقال بالرأي والحدس والنظن الخ | ١٣٧ فصل قال الرافضي ولما وعظت فاطمة أبا بكر في ذلك كتب لها كتابا بها وردها عليه الخ |
| ١٥٨ فصل قال الرافضي وجعل الأمر شورى بعده وخالف فيه من تقدمه الخ | ١٣٩ فصل وأما قوله وغير حكم الله في المنفين فالجواب الخ |
| ١٦٥ وأما قول الرافضي وجمع بين الفاضل والمفضول ومن حق الفاضل التقدم الخ | ١٣٩ فصل قال الرافضي وكان عمر قليل المعرفة بالاحكام أمر برجم حامل فقال له علي الخ |
| ١٦٦ وأما قول الرافضي أنه طعن في كل واحد ممن اختاره للشورى الخ | ١٤٠ فصل قال الرافضي وأمر برجم مجتونة فقال له علي رضي الله عنه ان القلم رفع عن المجنون الخ |
| ١٦٨ وأما قوله ثم قال ان اجتمع علي وعثمان فالقول ما قالاه وان صاروا ثلاثة فالقول قول الذي صار فهمم عبد الرحمن الخ | ١٤٧ فصل قال الرافضي وقال في خطبة له من غالى في مهزما أمر أن يجعله في بيت المال الخ |
| ١٧٣ فصل قال الرافضي وأما عثمان فإنه ولي أمور المسلمين من لا يصلح للولاية الخ | ١٤٨ فصل قال الرافضي ولم يحدّ قدامة في الخ لانه تلا عليه ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح الخ |
| ١٧٦ فصل والقاعدة الكلية في هذا أن لا تعتقد أن أحدا معصوم بعد النبي صلى الله عليه وسلم الخ | ١٥٠ فصل قال الرافضي وأرسل الى حامل يستدعيها فاسقطت خوفا فقال له العصاة ترك مؤذبا ولا شيء عليك الخ |
| ١٨٩ وأما قوله ولي معاوية الشام فأحدث من الفتن ما أحدثته فالجواب الخ | ١٥٠ فصل قال الرافضي وتنازعت امرأتان في طفل ولم يعلم الحكم وفرغ فيه الى علي أمير المؤمنين الخ |
| ٢٠٧ فصل قال الرافضي وقد ذكر الشهرستاني وهو من أشد المتعصبين على الامامية أن مشار ذلك الفساد بعد شبهة أبليس الاختلاف الخ | ١٥١ فصل قال الرافضي وأمر برجم امرأة ولدت لستة أشهر فقال له علي ان خاضعتك يكتب الله خصمتك الخ |
| ٢٣١ مجتقتال ما نفي الزكاة الذين قاتلهم أبو بكر الخ | ١٥٢ فصل قال الرافضي وكان يضطرب في الاحكام فففى في الجديعانة قضية الخ |
| ٢٤٦ فصل قال الرافضي الفصل الثالث في الأدلة الدالة على امامة علي بن أبي طالب الخ | |

| صفحة | صفحة |
|--|--|
| ٢٦٦ فصل قال الرافضى الوجه الثانى أن الامام يجب أن يكون منصوعا عليه الخ | ٢٧٢ فصل قال الرافضى الرابع أن الله تعالى قادر على نصب امام معصوم الخ |
| ٢٧٠ فصل قال الرافضى الثالث أن الامام يجب أن يكون حافظا للشرع الخ | ٢٧٧ فصل قال الرافضى الخامس أن الامام يجب أن يكون أفضل من رعيته الخ |
| (تمت) | |
| (فهرست هامش الجزء الثالث من منهاج السنة النبوية) | |
| صفحة | صفحة |
| ٢ قال الرازى البرهان الثانى كل جسم متناهى القدر الخ | ٩٦ فصل اذ اثنين ذلك فالآية والعلامة والدلالة على الشيء يجب أن يكون ثبوتها مستلزما لثبوت المدلول الخ |
| ٢ البرهان الثالث لو كان الجسم أزليا لكان فى الازل مختصا بغير معين الخ | ١٢٥ فصل وما سلكه هؤلاء المتأخرون فى ابطال الدور والتسلسل فى العلل والمعلولات دون الاثار الخ |
| ٦ مجتبه الكلام على البرهان الرابع | ١٦٥ فصل وقد ورد الاجهرى ومن اتبعه على هذه الجهة المذكورة لقطع التسلسل الخ |
| ١٠ مجتبه الكلام على البرهان الخامس | ١٨٧ فصل واعلم أن هؤلاء غلطوا فى معنى واجب الوجود الخ |
| ٥٨ قال الرازى المسلك الثانى الاستدلال بامكان الاجسام على وجود الصانع الخ | ٢٠٩ فصل ولم يذكر ابن سينا ولا غيره فى اثبات واجب الوجود لقطع الدور كما يذكر الجهور قطع التسلسل لظهور فساده الخ |
| ٦٤ قال الرازى المسلك الرابع الاستدلال بحدوث الصفات والاعراض على وجود الصانع تعالى الخ | ٢٢٦ فصل ولما كانت طرق معرفة الله والاقرار به كثيرة ومتنوعة صار كل طائفة من النظائر تسلك طريقا الى اثبات معرفته الخ |
| ٦٩ فصل وأما ما تكلموا به فى وجود واجب الوجود ونحوهم فيه هل وجوده حقيقته أو زائد على حقيقته الخ | ٢٣٢ فصل وأما المسلك الثانى فسيلا افتقار الاختصاص الى شخص فقرر الامدى من وجهين الخ |
| ٨٣ فصل وكذلك يمكن تصوير هذه الادلة فى مادة الحدوث بأن يقال الموجودات اما أن تكون كلها حادثات الخ | |
| ٩٢ فصل واعلم بأن علم الانسان بأن كل محدث لابد له من محدث أو كل ممكن لابد له من واجب الخ | |
| (تمت) | |

الجزء الثالث

من

كتاب منهاج السنة النبويه في نقض كلام الشيعة والقدرية

تصنيف الامام الهمام ومقتدى العلماء الاعلام خاتمة

المجتهدين وسيف السنة المسلول على المتدعين

شيخ الاسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن

عبد الحلیم الشهير بابن تيمية الحراني

الدمشقي الحنبلي المتوفى

سنة ٧٢٨ هـ نفع

الله به آمين

(وبهامشه الكتاب المسمى بيان موافقة صريح العقول لصحيح المنقول)
للمؤلف المذكور

(الطبعة الأولى)

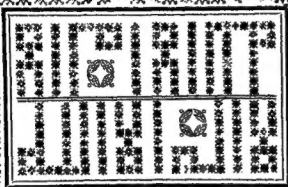
بالطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣٢٢ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

(البرهان الثاني) البرهان الثاني كل جسم متناهى القدر وكل متناهى القدر محدث وقرر الثانية بأن متناهى القدر يجوز كونه أزيد وأنقص فاختصاصه به دونها لمرجح مختار والافتد رح الممكن لا عن المرح وفعل المختار محدث (قال الارموي) ولقائل أن يمنع لزوم الترجيح لا لمرجح في قلت مضمونه أنه يقول لا نسلم أنه اذا لم يكن المرح مختاراً فقد مختاراً الزم الترجيح بلا مرجح بل قد يكون أمراً مستلزماً للقدر فان المرح أعين أن يكون مختاراً أو غير مختار فاذا اقتدر المرح أمراً مستلزماً لذلك القدر إما أمر قائم به أو أمر منفصل عنه حصل المرح للقدر وسبق أن شاء الله تعالى نعام الكلام على هذا اذا ذكرنا اعتراضات الامدى على هذا

(البرهان الثالث) لو كان الجسم أزيداً للكان في الازل مختصاً بغير معين لأن كل موجود مشار اليه حساباً به هنا وهناك يجب كونه كذلك والازل يتبع زواله لما تقدم فامتعت الحر كتحليه وقد ثبت جوازها (قال الارموي) ولقائل أن يقول معنى الازل الدائم لا إلى أول فيكون معنى قولنا لو كان الجسم أزيداً للكان في الازل مختصاً بغير معين أنه لو كان الجسم



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الفصل الثاني) قال الرافضى ان الامامية لما رواه وافضائل أمير المؤمنين وكالاته لا تحصى قدر واهل الخائف والموافق ورأوا الجمهور وقد نقولوا عن غيرهم من الصحابة مطاعن كثيرة ولم يتقوا في على طعن البتة اتعوا قوله وجعلوا اماماً لهم حيث زعموا الخائف والموافق وتر كوا غيره حيث روى فيه من يعتقد امامته من المطاعن ما يطعن في امامته ونحن نذكرها شيئاً بغيرها هو صحيح عندهم ونقولوا في المعتندين قولهم وكتبهم ليكون حجة عليهم يوم القيامة فن ذلك ما رواه أبو الحسن الانلى في الجمع بين الصحاح الستة موطأ مالك وصحبي البخارى ومسلم وسنى أبي داود وصحبي الترمذى وصحبي النسائى عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن قوله تعالى اغار يا رب الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً نزلت في بيتها وأنا جالس عند الباب فقلت يا رسول الله أأنت من أهل البيت فقال انك على خير انك من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قالت وفي البيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى وفاطمة والحسن والحسين فخلهم بكسائه وقال اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً

(والجواب) أن يقال ان الفضائل الثابتة في الأحاديث العديدة لا يكرهها أكثر وأعظم من الفضائل الثابتة على الأحاديث التي ذكرها هذا وذكر أنها في الصحيح عند الجمهور وأنهم نقولوا في المعتندين قولهم وكتبهم هو من أين الكذب على علماء الجمهور فان هذه الأحاديث التي ذكرها كذب أو ضعيف اتفاق أهل المعرفة بالحديث وأصح الذي فيها ليس فيه ما يدل على امامته على ولا على فضيلته على أبي بكر وعمر وليست من خصائصه بل هي فضائل

شاركه فبغيره بخلاف ما ثبت من فضائل أبي بكر وعمر فإن كبرياهما خاص لهما لا سببا
فضائل أبي بكر فإن عاتبا خاصا لم يشركه فبغيره وأما ما ذكره من المطاعين فلا يمكن أن
وجه على الخطأه الثلاثة من مطعن الأوجه على علي ما هو مثله وأعظم منه فتبين أن ما ذكره
في هذا الوجه من أعظم الباطل ونحن نبين ذلك تفصيلا وأما قوله أنهم جعلوه أمامهم حيث
نزهه المخالف والموافق وزكوا غيرهم حيث روى فيه من يعتقد إمامته من المطاعين ما يطعن
في إمامته فيقال هذا كذبين فإن عليا رضى الله عنه لم ينزهه المخالفون بل القادحون
في علي طوائف متعددة وهم أفضل من القادحين في أبي بكر وعمر وعثمان والقادحون فيه
أفضل من القادح فيه فإن الخوارج متفقون على كفره وهم عند المسلمين كلهم خير من الفلاة
الذين يعتقدون لإلهيته أو نبوته بل هم والذين قاتلوه من الصحابة والتابعين خير عند جباهير
المسلمين من الرافضة الاثني عشرية الذين اعتقدوه إماما معصوما وأبو بكر وعمر رضى الله
عنه ليس في الأمة من يقدح فيهم إلا الرافضة والخوارج المكفرون لعلي والولاء أبابكر وعمر
ويزنون عنهما والمرؤسة الذين ينسبون عليا إلى الظلم ويقولون أنه لم يكن خليفة والولاء
أبا بكر وعمر مع أنهم السليمان أقر بهم فكيف يقال مع هذا إن عليا نزهه الموافق والمخالف
بخلاف الخطأه الثلاثة ومن المعلوم أن المؤمنين لهؤلاء أعظم وأكبر وأفضل وأن القادحين
في علي حتى بالكفر والفسوق والعصيان طوائف معروفه وهم أعلم من الرافضة وأدين
والرافضة عاجزون معهم علماء ويدا فلا يمكن الرافضة أن تقم عليهم بحجة تقطعهم بها ولا كانوا
معهم في القتال منصورين عليهم والذين قدحوا في علي رضى الله عنه وجعلوه كافرا وظالمًا ليس
فيهم طائفة معروفه بل ردة عن الإسلام بخلاف الذين يدحونه ويقدحون في الثلاثة كالغالبية
الذين يدعون لإلهيته من النصرانية وغيرهم وكالجمعية الملاحدة الذين هم شر من النصرانية
وكالغالبية الذين يدعون نبوته فإن هؤلاء كفارهم تدون كفرهم بالله ورسوله ظاهر لا يخفى على
عالم بدین الإسلام فمن اعتقد في بشر الإلهية أو اعتقد بعد محمد نبيا أو أنه لم يكن نبيا بل كان على
هو النبي دونه وانما غلط جبريل فهذه المقالات ونحوها مما ظهر كفر أهلها لمن يعرف الإسلام
أدنى معرفة بخلاف من يكفر عليا وبلغه من الخوارج ونحن نأمله ولعنهم أصحاب معاوية
و بنى مروان وغيرهم فإن هؤلاء كانوا مقرين بالإسلام وشراعه يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة
ويصومون ويمسكون ويشجعون البيت العتيق ويحترمون ما حرم الله ورسوله وليس فيهم كفر
ظاهر بل شعار الإسلام وشراعه ظاهرة فهم معقولة عندهم وهذا أمر يعرفه كل من عرف
أحوال الإسلام فكيف يدعي مع هذا أن جميع المخالفين نزهوه دون الثلاثة بل إذا اعتبر
الذين كانوا يبغضونه وبوالون عثمان والذين كانوا يبغضون عثمان ويحبون عليا وجد هؤلاء
خير من أولئك من وجوه متعددة فالنزهة لعثمان القادحون في علي أعظم وأدين وأفضل
من النزهة لعلي القادحون في عثمان كالزيدية متبلا فمعلوم أن الذين قاتلوه ولعنوه وذمهم من
الصحابة والتابعين وغيرهم هم أعلم وأدين من الذين يتولونه وبلغون عثمان وتولي على أهل السنة
عن موالاة علي رضى الله عنه وتحقق إيمانه وجوب موالاة له لم يكن في المتولين له من يتدبر أن
يقاوم البغضين له من الخوارج والأمرية والمرؤسة فإن هؤلاء طوائف كثيرة ومعلوم
أن شر الذين يبغضونه هم الخوارج الذين كفروا واعتقدوا أنه مرشد عن الإسلام واستحلوا
قتله نفر إلى الله تعالى حتى قال شاعرهم عمران بن حطان

يا ضربة من تقى ما أراد بها الإيلغى من ذي العرش رضوانا

انى لأذكركه وما فأحبه * أو فى البرية عند الله ميزانا
فعارضه شاعر أهل السنة فقال

يا ضربه من شقى ما أرا بها * الالبغ من ذى العرش خسرا
انى لأذكركه وما فألغنه * لنا وألغى عمران بن حطان

وهؤلاء الخوارج كانوا ثمان عشرة فرقة كالأزارقة أتباع نافع بن الأزرق والتجديبة أتباع
نجد الحارورى والاباضية أتباع عبد الله بن أبيه ومقاتلهم وسيرهم مشهورة فى كتب
المقاتلات والحديث والسير وكانوا موجودين فى ذم العصابة والتابعين ياتر ونهم وبقاؤهم
والعصابة اتفقوا على وجوب قتالهم ومع هذا فلم يكفروهم ولا كفرهم على بن أبي طالب رضى الله
عنه وأما الغالية فى على رضى الله عنه فقد اتفق العصابة وسائر المسلمين على كفرهم وكفرهم
على بن أبي طالب نفسه وخرفهم بالثار وهؤلاء الغالية يقتل الواحد منهم المقدور عليه وأما
الخوارج فلم يقتلهم على حتى قتلوا واحدا من المسلمين وأغاروا على أموال الناس فأخذوها
فأولئك حكمهم على وسائر العصابة بحكم المرتدين وهؤلاء لم يحكموا فيهم بحكم المرتدين وهذا
مما بين أن الذين زعموا أنهم واليودين أبي بكر وعمر وعثمان يوجد فيهم من الشر والكفر
باتفاق على وجوب العصابة ما لا يوجد فى الذين عادوه وكفروه وتبين أن جنس البغضين لأبي
بكر وعمر وعثمان على وجوب العصابة من جنس البغضين على

(فصل) وأما حديث الكساء فهو صحيح رواه أحمد والترمذى من حديث أم سلمة ورواه
مسلم فى صحيحه من حديث عائشة قالت خرج النبی صلى الله عليه وسلم ذات غداة وعليه مرط
مرحل من شعر أسود فجاء الحسن بن على فأدخله معه فى المرقع فجاهد الحسن فأدخله معه ثم
جاءت فاطمة فأدخلها ثم جاء على فأدخله ثم قال اتجار بالله ليدب عنكم الرجس أهل البيت
ويطهركم تطهيرا وهذا الحديث قد شكره فيه فاطمة وحسن وحسين رضى الله عنهم فليس
هو من خصائصه ومعلوم أن المراد لا تصلح للإمامة فعلم أن هذه الفضيلة لا تخص بالائمة بل
يشركهم فيها غيرهم ثم إن مضمون هذا الحديث أن النبی صلى الله عليه وسلم دعا لهم بأن يذهب
عنهم الرجس ويطهرهم تطهيرا وغاية ذلك أن يكون دعا لهم بأن يكونوا من المتقين الذين أذهب
الله عنهم الرجس وطهرهم وأجبت الرجس واجب على المؤمنين والطهارة ما أمر بها كل
مؤمن قال الله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته
عليكم وقال خن من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال تعالى إن الله يحب المتوابين
ويحب المتطهرين فغاية هذا أن يكون دعا لهم بفعل المأمور وترك المحذور والصدق
رضى الله عنه قد أخبر الله عنه بأنه الأتقى الذى يؤتى ماله بتركه وما لأحد عنده من نعمة تجزى
الافتخار وجهه الأعلى ولسوف رضى وأيضا فإن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار
والذين أتبعهم باحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار
خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم لا بد أن يكونوا قد فعلوا المأمور وتركوا المحذور فان هذا
الرضوان وهذا الجزاء أعان بالبدن وحيت ذلك فيكون ذهاب الرجس عنهم وتطهيرهم من الذنوب
بعض صفاتهم فإدخاله التى صلى الله عليه وسلم لأهل الكساء هو بعض ما وصف الله به
السابقين الأولين والنبي صلى الله عليه وسلم دعا لأهل الكساء بأن يصلى الله عليهم ودعا
لأقوام كثيرة بالجنة والمغفرة وغير ذلك مما هو أعظم من الصاعين ذلك ولم يلزم أن يكون من دعا له

الازلى وإنما أفت الخجة على أن
جنس الجسم يقبل الحركة ومعلوم
أنه إذا كان كل جسم يقبل
الحركة وغيره من الصفات كالعلم
واللون والقدر والعلو وغير ذلك ثم
قد ران فى هذه الصفات الوجودية
ما هو أزلى قد لم يوجب قدم
ما يوجب له إمكان زوال هذه
الصفة التى يوجب قدم ما يوجبها
فإن ما يوجب قدم ما يوجب
قدمه وامتنع حدوثه ضرورة
فإن قيل نحن نشاهد حركة الفلك
فامتنع أن يقال لم يزل ساكنا قيل
أوليس الكلام فى حدوث الفلك
بعينه بل فى حدوث كل جسم
فإذا قدر جسم أزلى ما كن غير
الفلك لم يكن قياما زوالا فى
حركة الفلك دليل على حدوثه
لا سيما عن من يقول القديم
الازلى الخالق جسم لم يزل ساكنا
كما يقوله كثير من الظالمين
الهائجة والكرامية وغيرهم
وقبل ثانيا الفلك وإن كان متحركا
فغير واحد لم يخرج عن ذلك الخبر
وحوكته وضعية ليست بحركة
مكانية تتضمن نقله من حيز إلى
حيز وحيتئذ فقولهم قد ثبت
جواز الحركة أن أراد به الحركة
المكانية كان مجموعا وإن أراد
غيرها كالحركة الوضعية لم يلزم
من ذلك جواز انتقاله من هذا
الحيز إلى غيره وقد سبق الأمدى
إلى هذا الاعتراض فإنه قال فى

بذلك أفضل من السابقين الاولين ولكن أهل الكساء لما كان قد أوجب عليهم اجتناب الرجم وفعل التطهير دعا لهم النبي صلى الله عليه وسلم بأن يعينهم على فعل ما أمرهم به ثلاثا يكونوا مستحقين للدم والعقاب ولينالوا الملاح والنواب

(الفصل الثالث) قال الرافضي في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا ماجيتكم الرسول فقدموا بين يديكم رجلاكم صدقة قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يعمل بهذه الآية غيري ولي خفف الله عن هذه الأمة أمر هذا الآية

(والجواب) أن يقال الأمر بالصدقة لم يكن واجبا على المسلمين حتى يكونوا عصاة بتركه وانما أمرهم من أراد التجوى واتفق أنه لم يرد التجوى اذ ذلك إلا على رضى الله عنه فتصدق لاجل المتاجاة وهذا كما مره بالهدى لمن غف بالعمرة إلى الحج وأمره بالهدى لمن أحصر وأمره لمن أدى من رأسه بقدية من صيام أو صدقة أو نسل وهذه الآية تزل في كعب بن عجرة لما مره النبي صلى الله عليه وسلم وهو ينفخ تحت قدر وهو أمر رأسه تؤذيه وكما مرلن كان مررضا أو على سفر بعدة من أيام آخر وكما مرلن حنث في عيئه باطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو حرق ررقه وكما مره اذ قاموا إلى الصلاة أن يغسلوا وجوههم وأيديهم إلى المرافق وكما مره اذ قرأ القرآن أن يستعينوا بالله من الشيطان الرجيم ونظاره امتعدة فالأمر المعلق بشرط اذ لم يوجد الشرط الا في حق واحد لم يؤمر به غيره وهكذا آية التجوى فإنه لم يباح الرسول قبل نسخها الأعلى ولم يكن على من ترك التجوى حرج فثل هذا العمل ليس من خصائص الأئمة ولا من خصائص علي رضي الله عنه ولا يقال أن غير علي ترك التجوى بخلا بالصدقة لأن هذا غير معلوم فان المذمت تطل وفي تلك المدة القصيرة لا يحتاج الواحد إلى التجوى وان قدر أن هذا كان يخص بعض الناس لم يلزم أن يكون أبو بكر وعمر رضي الله عنهما من هؤلاء وكيف وأبو بكر رضي الله عنه أنفق ماله كله يوم رغب النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقة وعمر رضي الله عنه جاء بنصف ماله لاجل التجوى فكيف يفضل أحدهما بذرهم أو ثلاثة بقصد مهين يدي بخواره وقدر ويزيد بن أسلم عن أبيه قال سمعت عمر يقول أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصدق فوافق ذلك ما لا عندي فقلت اليوم أسبق أبا بكر أن يسبقه يوما فحنت بنصف مالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقيت لأهلك يا عمر فقلت مثله قال وأنت يا أبو بكر بكل مال عندك فقال يا أبا بكر ما بقيت لأهلك فقال أقيمت لهم الله ورسوله فقلت لا أسألكم شيئا

(الفصل الرابع) قال الرافضي وعن محمد بن كعب القرظي قال افخر الخليفة شبة من بني عبد الدار وعباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب فقال طهينة بن شبة معنى مفاتيح البيت وإشادت فيه وقال العباس أنا صاحب السقاية والثامن عليها ولوا شابت في المسجد وقال علي ما أدري ما تقولان لقد صليت إلى القبلة تسعة أشهر قبل الناس وأنا صاحب الجهاد فأزل الله تعالى أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستون عندنا والله لا يهدي القوم الظالمين

(والجواب) أن يقال هذا اللفظ لا يعرف في شيء من كتب الحديث المعتمدة بل دلالات الكذب عليه ظاهرة منها أن طهينة بن شبة لا وجوده وانما خادم الكعبة هوشية بن عثمان بن طهنة وهذا بما عين ذلك أن الحديث لم يصح ثم فيه قول العباس ولوا شابت في المسجد فأى كثير

الاعتراض على المقدمة الاولى
الازل ليس هو عبارة عن زمان مخصوص ووقت مقدر حتى يقال بحصول الجسم في الحيز فيه بل الازل لا معنى له غير كون الشيء لأول له والازل على هذا يكون صادقا على ذلك الشيء في كل وقت يفرض كون ذلك الشيء فيه فقول القائل الجسم في الازل موصوف بكذا أى في حالة كونه متصفا بالازلية وما من وقت يفرض ذلك الجسم فيه الا وهو موصوف بالازلية وأى وقت قدر حصول ذلك الجسم فيه وهو في حيز معين لم يلزم أن يكون حصوله في ذلك الحيز المعين أزليا لان نسبة حصوله في ذلك الحيز المعين كنسبة حصوله في ذلك الوقت المعين وما يلزم من كون الجسم الازلي لا يتخلو عن وقت معين أن يكون كونه في الوقت المعين أزلي فكذلك الحصول في الحيز المعين قال وفيه دقة مع ظهوره قلت ويوضع فساد هذه الحجة أن قوله كل جسم يجب اختصاصه بحيز معين لان كل موجود مشار السحبا بأنه هنا أو هناك يجب كونه كذلك يجب عنه بأن يقال أثره أنه يجب اختصاصه بحيز معين مطلقا أو يجب اختصاصه بحيز معين حين الإشارة اليه أما الاول فباطل فليس كل مشار اليه إشارة حية يجب اختصاصه دائما بحيز معين فإنه ما من جسم الا وهو يفصل

الإشارة الحسية مع العلم بأننا شاهد
كثير من الأجسام تتحول عن
أحيازها وأمكنها فان قال بل
يجب أن يكون حين الإشارة البهية
حينئذ فهذا حق لكن الإشارة
إليه كما في كل وقت فالاختصاص
بمعين يجب أن يكون في كل وقت
أما كونه في كل الاوقات لا يكون
الا في ذلك الميعين لافي غيره فلا
والا في هو الذي لم يزل قليش بعض
الاقوات اخصه من بعض حتى
يقال يكون في ذلك الوقت الميعين
في معينه بل يجوز أن يكون في
وقت في هذا الحيز وفي وقت آخر في
حيز آخر وعام ذلك ما تقدم ذكره
من أن الازل ليس شيئا معينا حتى
يطلبه حينئذ بل هو عبارة عن
عدم الاول

ثم ذكر الرازي البرهان الرابع
والخامس وليست متعلقين بهذا
المكان ومضمون الرابع أن كل
ما سوى الواحد ممكن بذاته
وكل ممكن بذاته فهو مقتصر الى
المؤثر والمؤثر لا يؤثر الا في الحادث
لا في الباقي سواء كان تأثيره فيه
في حال حدوثه أو حال عدمه لان
التأثير في الباقي من باب تحصيل
الحاصل والمقدمة الاولى من هذه
المقضية على توحيد الفلاسفة
وهو في التركيب وان كل مركب
فهو مقتصر الى اجزائه وأجزاؤه غيره
وهو في غاية الضعف كالبدت في غير
موضع والثانية معنية على أن علته

أمر في معيته في المسجد حتى يتجرب به ثم فيه قول على صليت سنة أشهر قبل الناس فهذا بما يعلم
بطلانه بالضرورة فان بين اسلامه واسلام زيد وأبي بكر وخديجة يوما أو نحوه
فكيف يصلي قبل الناس سنة أشهر وايضا فلا يقول أن صاحب الجهاد وقد شاركه فيه عدد
كثير جدا وأما الحديث فيقال الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه ولفظه عن النعمان بن بشير
قال كنت عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رجل ما ألبالي أن لأعمل على بعد
الاسلام الآن أم في الحاج وقال آخر ما ألبالي أن لأعمل عملا في الاسلام الآن أمع المسجد الحرام
وقال آخر الجهاد في سبيل الله أفضل مما قلتم فزجرهم عمر وقال لا ترفعوا أصواتكم عند منبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يوم الجمعة ولكن اذا صليت الجمعة دخلت فاستقنيت فيها
اختلقتم فيه فانزل الله تعالى اجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم
الآخر وجاهد في سبيل الله الى آخرها وهذه الآية ليست من خصائص الأئمة ولا من خصائص
على فان الذين آمنوا بالله واليوم الآخر وجاهدوا في سبيل الله كثيرون والمهاجرون والانصار
يشتركون في هذا الوصف وأبو بكر وعمر أعظم عيانا لو جهادا لاسيما وقد قال الذين آمنوا
وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وانفسهم أعظم درجة عند الله ولرب أن جهادا في
بكر عماله ونفسه أعظم من جهاد على وغيره كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح
ان آمن الناس عليا في محبته وذات يده أبو بكر وقال ما نفعني مال ما نفعني مال أبي بكر وأبو
بكر كان مجاهدا بالسياسة وهو أول من دعاه الله وأول من أودى في الله بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأول من دافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مشاركا لرسول الله
صلى الله عليه وسلم في هجرته وجهاد حتى كان هو وحده مع العريش يوم بدر وحتى ان أبا
سفيان يوم أحد لم يال الا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر لما قال أفيكم محمد فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لا تخشوه فقال أفيكم ابن أبي قحافة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
لا تخشوه فقال أفيكم ابن الخطاب فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تخشوه فقال أما هؤلاء
فقد كفيتهم فلم يكلم عمر نفسه فقال كذبت يا عدو الله ان الذي عدت أحياء وقد أبق الله
لهم ما يحزنون ذلك كره البصري وغيره

(الفصل الخامس) قال الرافضي ومنه ما رواه أحمد بن حنبل عن أنس بن مالك قال
قلنا سلمان بن عبد الله صلى الله عليه وسلم من وصيه فقال سلمان يا رسول الله من وصي قال
يا سلمان من كان وصي موسى فقال يوشع بن نون فقال فان وصي ووارث بقضي ديني وبض
موعني على بن أبي طالب

(والجواب) أن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث ليس هو
في مسند الامام أحمد بن حنبل وأحد قد صنف كتابا في فضائل العصابة ذكر فيه فتسل أبي
بكر وعمر وعثمان وعلي وجاعة من العصابة وذكر فيه ما روي في ذلك من صحيح وضعيف
للتعريف بذلك وليس كل ما رواه يكون صحيحا ثم ان في هذا الكلام زيادات من رواية ابنه
عبد الله وزادات من رواية القطيعي عن شيوخه وهذه الزيادات التي زادها القطيعي غالبا
كذب كسافي ذكر بعضها ان شاء الله وشيوخ القطيعي يروون عن في طبقة أحد وهؤلاء
الرافضة جهال اذرا وافهم حد باطنوا ان القائل ذلك أحمد بن حنبل ويكون القائل
ذلك هو القطيعي وذلك الرجل من شيوخ القطيعي الذين يروون عن في طبقة أحمد وكذلك

في المسند زيادات زاهداته عبد الله لاسيما في مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه فانه زاد زيادات كثيرة

الافتقار (١)

أخرى وناطقة أخرى فتلك نظير إنسانيته وناطقة ليست هي هي بعينها كأن هذا الإنسان تطير هذا الإنسان ليس هو أباه بعينه الآن يراد بلفظ العين النوع كما يقال لمن عمل مثل ما يعمل غيره هذا عمل فلان بعينه فالمقصود أنه ذلك النوع بعينه ليس المقصود أنه ذلك العمل المشخص الذي قام بذات ذلك العامل فانه يخالف للنفس فقد تبين أن الموجودين والواجبين ونحو ذلك لم يتركب أحدهما من مشاركة وعجز بل ليس فيه الاوصاف تخص به يتميز به عن غيره وان كانت صفاته بعضها يشابه فيها غيره وبعضها يخالف فيها غيره فان قيل لوقدر واجبان أو موجودان أو إنسانان لكان أحدهما يشابه الآخر في الوجوب أو الوجود أو الإنسانية لكان محصوا ولكان يمكن مع ذلك انه يشابه في الحقيقة كما يمكن أن يختلفا ثم هب أن كلا منهما فيه ما يشابه به غيره وما يتميز به عنه فقلوه انه مركب مما به الاشتراك والامتناع ان عسى بذلك أنه موصوف بالامر من فصيح وان عسى أن هناك أجزاء تركبت ذاته منها فهذا باطل كقول من يقول ان الانسان مركب من الحيوانية والناطقة فانه لا ريب أنه

(الفصل السادس) قال الرافضي وعن يزيد بن أبي مريم عن علي رضي الله عنه قال انطلقت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتينا الكعبة فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلس فصعد على منكبى فذهبت لأعض به فقرأى مني ضعفا فقول وجلس لي نبي الله صلى الله عليه وسلم وقال اصعد على منكبى فصعدت على منكبى قال فنهض لي قال فانه يجلي لي أني لو شئت لملت أفق السماء حتى صعدت على البيت وعليه مثال صفراء ونحاس فجعلت أزاؤه عن يمينه وعن شماله وبين يديه ومن خلفه حتى اذا استكنت منه قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم افذنيه فقد ذنته فتكسر كأن تكسر القوارير ثم ترات فانطلقت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم نسبق حتى توارى بنا في البيوت خشيعة أن يلقانا أحسن الناس

(الجواب) أن هذا الحديثان صحيح فليس فيه شيء من خصائص الأئمة ولا خصائص علي فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت أبي العاص على منكبى اذا قام جلهوا اذا سجد وضعها وكان اذا أحدهما الحسن فارحله ويقول ان ابني ارحلني وكان يقبل زينة الحسن فاذا كان يحمل الطفلة والطفل لم يكن في جملته على ما وجب أن يكون ذلك من خصائصه وانما جله ليجز علي عن جله فهذا يدل في مناقب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفضيلة من يحمل النبي صلى الله عليه وسلم أعظم من فضيلة من يحمله النبي صلى الله عليه وسلم كما جله يوم أحسن جله من العناية مثل طلبة من عبده الله فان هذا نفع النبي صلى الله عليه وسلم وذلك نفع النبي صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن نفعه بالنفس والمال أعظم من انتفاع الانسان بنفس النبي صلى الله عليه وسلم وماله

(الفصل السابع) قال الرافضي وعن ابن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصديقون ثلاثة حبيب النصار من آل ياسين وخزيفل مؤمن آل فرعون وعلى ابن أبي طالب وهو أفضلهم

(والجواب) أن هذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قد ثبت عنه في الصحيح أنه وصف أبا بكر رضي الله عنه بأنه صديق وفي الصحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عليكم بالصدق فان الصدق يهدي إلى البر والبر يهدي إلى الجنة ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا وإياكم والكذب فان الكذب يهدي إلى الفجور والفجور يهدي إلى النار ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذبا فهذا بين أن الصديقين كثيرون وأيضاف قد قال تعالى عن مريم بنت عمران انها صديقة وهي امرأة وقال النبي صلى الله عليه وسلم كل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء الأربع فالصديقون من الرجال كثيرون

(الفصل الثامن) قال الرافضي وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال على أنت مني وأنا منك

(والجواب) أن هذا الحديث صحيح أخرجه في الصحيحين من حديث البراء بن عازب لما تنازع على وجعفر وزيد في أبنة حرة قضى بها لهما وكانت تحت جعفر وقال علي أنت مني

وأما من قال للحضر أشبهت خلقى وخلقى وقال لا - أنت أخوانا مولانا لكن هذا اللفظ قد قاله
 النبي صلى الله عليه وسلم لطلحات من أصحابه كافي الصحبة عن أبي موسى الأشعري أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال إن الأشعرين إذا راوا في الغزو أو قلت نفقة على أهلهم في المدينة
 جعوا ما كان معهم في ثوب واحد ثم صموا بينهم بالسوية ههنا وأما منهم وكذلك قال عن
 جلييب هومي وأما من فروى مسلم في صحيحه عن أبي رزة قال قال كناعم النبي صلى الله عليه
 وسلم في غزوة فأفاد الله عليه فقال لأصحابه هل تفقدون من أحد قالوا نعم فلانوا فلانا ثم قال
 هل تفقدون من أحد قالوا نعم فلانوا فلانا فلانا ثم قال هل تفقدون من أحد قالوا لا
 قال لكى أفقد جلييبا فأطلبوه فطلبوه في القتلى فوجدوه إلى جنب سبعة قد قتلوه ثم قتلوه فأتى
 النبي صلى الله عليه وسلم فوقف عليه فقال قتل سبعة ثم قتلوه ههنا وأما من ههنا وأما من
 قال فوضع على ساعده ليل سريرا لاساعده صلى الله عليه وسلم قال فخره فوضع في قبره
 ولم يك رعا قلنا قتيبن أن قوله لعل أنت منى وأما من ليس من خصائصه بل قال ذلك للأشعرين
 وقاله جلييب وإذا أركب من خصائصه بل قد شاركة في ذلك غيره ممن هودون الخلفاء الثلاثة
 في الفضيلة لم يكن دال على الأفضلية ولا على الإمامة

(الفصل التاسع) قال الرافضى وعن عمرو بن ميمون قال لعل بن أبي طالب عشر
 فضائل ليست لغيره قال النبي صلى الله عليه وسلم لا بعثن رجلا لا يخبره الله بأدب يحب الله ورسوله
 ويحب الله ورسوله فاستشرف الهل من استشرف فقال أين على بن أبي طالب قالوا هو أمدنى
 الرما يلعن وما كان أحد منهم يلعن قال لمجاهد هو أمدنى لا يكاد يبصر قال فنفت في عينيه
 ثم هزأ به ثلاثا وأعطاه الله أجابا بصفية بنت حنبل قال ثم بعثنا أبابكر بسورة راتمة فمعت عليها
 خلفه فأخذها منه وقال لا يذهب بها إلا رجل هومي وأما من ههنا وأما من ههنا وأما من ههنا
 الدنيا والآخرة قال وعلى جلس معهم فأبوا فقال على أنا وألئك في الدنيا والآخرة قال فتركه
 ثم أقبل على رجل من رجل منهم فقال أبابكر والى في الدنيا والآخرة فأبوا فقال على أنا وألئك في
 الدنيا والآخرة فقال أنت والى في الدنيا والآخرة قال وكان على أول من أسلم من الناس بعد
 خبيجة قال وأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم نوبه فوضع على على وفاطمة والحسن والحسين
 فقال انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا قال وشري على نفسه
 وليس نوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نام مكانه وكان المشركون يرمونه بالحجارة وخرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس في غزوة تبوك فقال له على أخرج معك فقال لا نبى على
 فقال له أما ترضى أن تكون منى غزوة هرون من موسى الأنا قلت نبى لا نبى أن أذهب إلا
 وأنت خليفتى وقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت والى في كل مؤمن بعدى قال وسد أبواب
 المسجد الأبواب على قال وكان ينخل المسجد حبنا وهو طير يقلق ليطرق بغيره وقال له من
 كتب مولا فعلى مولا وعن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا أنه بعث أبابكر في رداء إلى مكة فصار
 لها ثلثا ثم قال لعل الحق ففرد وبلغها أنت ففعل فلما قدم أبو بكر على النبي صلى الله عليه وسلم
 بكى وقال يا رسول الله حدثت في ثوبى قال لا ولكنى أمرت أن لا يبلغها إلا أنا وأرجل منى

(والجواب) أن هذا ليس مستندا بل هو مرسل لو ثبت عن عمرو بن ميمون وفيه ألفاظ هي
 كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كقوله لا نبى أن أذهب إلا وأنت خليفتى فإن النبي
 صلى الله عليه وسلم ذهب غيرة وخليفته على المدينة فغير على كما عثره الحديثية وعلى

موصوف بهم أو أما كون الإنسان
 المعينة أجزاء تركبته فلهذا
 باطل كما تقدم ولو سلم أن مثل
 هذا يسمى تركيبا فقول كل
 مركب مفتقر إلى غيره يدخل فيه
 ما ركبه المركب كالإحسان
 المركبة من مفرداتها من الأغذية
 والأدوية والأشربة ونحو ذلك
 ويدخل فيه ما قيل تفريق أجزاءه
 كالإنسان والجسمان والنبات
 ويدخل فيه ما يميز بعض جوانبه
 عن بعض ويدخل فيه الموصوف
 بصفات لازمة وهذا هو الذي
 أرادناه فيقال له حيث يكون
 المراد أن كل ما كان له صفة لازمة
 له فلا بد في تسميته من الصفة
 اللازمة وهذا حق وهب أنك
 سميت هذا تركيبا فليس ذلك
 ممثنا في واجب الوجود بل هو
 الحق الذي لا يمكن نقضه فقول
 المركب مفتقر إلى غيره معناه أن
 الموصوف بصفة لازمة له لا يكون
 موجودا بدون صفة اللازمة له
 لكن سميت مركبا وسميت صفة
 اللازمة له جزءا وغیرا وسميت
 استانامه أياها افتقارا فتقول بعد
 هذا كل مفتقر إلى غيره ممكن لذاته
 معناه أن كل مستلزم لصفة لازمة
 له لا يكون موجودا بنفسه بل بشئ
 ميان له ومعلوم أن هذا باطل وذلك
 لأن المعلوم أن ما كانت ذاته تقبل
 الوجود والعلم فلا يكون موجودا
 بنفسه بل لا بد له من واجب بنفسه

يدعه وهذا حق فهو مفتقر الى
 شيء مبان له يدعه وهذا هو الغير
 الذي يقتصر اليه الممكن وكل ما
 افتقر الى شيء مبان له يمكن
 موجودا بنفسه قطعاً أما إذا أريد
 بالغير الصفة اللازمة وأريد
 بالافتقار التلازم فمن أين يقال ان
 كل ما استلزم صفة لازمة لا يكون
 موجوداً بنفسه بل يقتصر الى
 مبدع مبان له وقد ذكرنا مثل
 هذا في غير موضع وبيننا أن لفظ
 الجزء والغير والافتقار والتركيب
 ألفاظ مجتمعة مؤهولة على الناس
 فإذا سمر ادهمها ظهر فساده
 وليس هذا المقام مقام بسيط هذا
 ونحن هذا البرهان عندنا صحيح
 وهؤلاء كل ما سوى الله يمكن وكل
 ممكن فهو مفتقر الى المصور لان
 المصور لا يؤثر الا في حال حدوثه
 لكن يقرر ذلك بجملة ما يذكرونها
 الرازي هنا كابسطة في موضع
 آخر وأما الجواب عن المعارضة
 بكون الرب عالماً قادراً بقواه أن
 السواجب بذاته يراد به الذات
 الواجبة بنفسها البدعة لكل
 ما سواها وهذا واحد ويراد به
 الموجود بنفسه الذي لا يقبل
 العدم وعلى هذا فالذات واجبة
 والصفات واجبة ولا محذور في
 تعدد الواجب بهذا التفسير كما
 لا محذور في تعدد القديم اذا أريد
 به ما لا أول لوجوده وسواء كان
 ذاتاً أو صفة لذات القديم بخلاف

معه وخليفته غيره وغزاً بعد ذلك خير ومعه على وخليفته بالمدينة غيره وغزاً غزوة الفتح وعلى
 معه وخليفته بالمدينة غيره وغزاً حنيناً والطائف وعلى معه وخليفته بالمدينة غيره ووجهة
 الدواعي وعلى معه وخليفته بالمدينة غيره وغزاً غزوة بدر ومعه على وخليفته بالمدينة غيره وكل
 هذا معلوم بالاسانيد الصحيحة باتفاق أهل العلم بالحديث وكان على معه في غالب الغزوات
 وان لم يكن فيها قتال فان قيل استخلافه يدل على أنه لا يستخلف الا الافضل لزم أن يكون على
 مفضولاً في عامة الغزوات وفي عرته وجهه لاسباباً وكان كل مرة يكون الاستخلاف على رجال
 مؤمنين وعام تبرؤ ما كان الاستخلاف الاعلى التساوي الصبيان ومن عذر الله وعلى الثلاثة
 الذين خلفوا أو منهم بالتفاق وكانت المدينة آمنة لا يخاف على أهلها ولا يحتاج المستخلف الى
 جهاد كل يحتاج في أكثر الاستخلافات وكذلك قوله وسد الابواب كلها الا باب على فان هذا مما
 وضعته الشيعة على طريق القابلة فان الذي في الصحيح عن أبي سعد عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال في مرضه الذي مات فيه ان آمن الناس على في ماله وصحبه أبو بكر ولو كنت
 متخذاً خليلاً لغيري لآخذت أبا بكر خليلاً ولكن اخوة الاسلام ومودته لا يفيق في المسجد
 خوفاً الا سدت الاخوة أي بكر ورواه ابن عباس أيضاً في الصحيحين ومثل قوله أنت ولي في
 كل مؤمن بعدى فان هذا موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث والذي فيه من الصحيح ليس
 هو من خصائص الأئمة بل ولا من خصائص علي بل قد شاركه فيه غيره مثل كونه يحب الله
 ورسوله ويحب الله ورسوله ومثل استخلافه ومثل كونه بمنزلة نبي من موسى ومثل كون
 على مولى من وآله فان كل مؤمن موال لله ورسوله ومثل كون براءة لا يسلها الا لرجل من بني
 هاشم فان هذا يشترك فيه جميع الهاشميين لما روي أن العادة كانت جارية بأن لا ينقض العهد
 ويحلها الا لرجل من قبيلة المطاع

(الفصل العاشر) قال الرافضي ومنهم ما روي أنه خطب خوارزم عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قال يا علي لو أن رجلاً عبد الله عز وجل مثل ما أقام فوج في قومه وكان له مثل أحد
 ذهباً أنفق في سبيل الله ودفق عمره حتى حج ألف عام على قدميه ثم قتل بين الصفا والمروة
 مظلوماً ثم لم يلبس الله عليه ثياباً من الجنة ولم ينخلها وقال رجل للمان ما أشد حبلي لعل
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أحب علياً فقد أحبني ومن أبغض علياً فقد
 أبغضني وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق الله من نور وجهه على
 سبعين ألف ملك يستغفرون له ويحياه الى يوم القيامة وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من أحب علياً قبل الله منته صلاته وصيامه وقيامه واستجاب دعاءه الا من أحب
 علياً أعطاه بكل عرق من بينه مدينته في الجنة الا من أحب آل محمد آمن من الحساب
 والميزان والصراف الا من مات على حب آل محمد فانا كفيله في الجنة مع الانبياء ومن
 أبغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوب بين عينيه آس من رحمة الله وعن عبد الله بن
 مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زعم أنه آمن بي وعابته وهو يبغض
 علياً فهو كاذب ليس بمؤمن وعن أبي رزة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن جالوس
 ذات يوم والذي نفسي بيده لا تزول قدمي يوم القيامة حتى يسأله تبارك وتعالى عن أربع
 عن عمره وفيه أفناء وعن جسده وفيه آلاء وعن ماله ما اكتسبه وفيه أنفقه وعن حبنا أهل
 البيت فقال له عمر فما آية حبكم من بعدك فوضع يده على رأس علي بن أبي طالب وهو الى جانبه
 فقال ان حبي من بعدني حب هذا وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله

مالنا أريد بالقديم الذات القدسية الخاتمة لكل شيء فهذا واحد لا اله الا هو وقدير بالواجب الموجود بنفسه القائم بنفسه وعلى هذا فلا ذات واجبة دون الصفات وعلى هذا فاذا قال القائل الذات مؤثرة في الصفات والمؤثر والاثر ذاتان قبله لفظ التأثير مجمل آتسني بالتأثيرها كونه أبع الصفات وفعالها أم تعني به كون ذاته مستلزما لها فالاول ممنوع في الصفات والثاني مسلم والتأثير في المبدعات هو بالمعنى الاول لا بالمعنى الثاني بل قديما في غير هذا الموضع أنه يتبع أن يكون مع الشيء من المبدعات قديم مقدمه (قال الرازي في البرهان الخامس لو كان الجسم قديما لكان قديما اما أن يكون عين كونه جسما واما مغايرا لكونه جسما والقسمان بالطلات فبطل القول بكون الجسم قديما انما قلنا انه لا يجوز أن يكون قدم الجسم عين كونه جسما لانه لو كان كذلك لكان العلم بكونه جسما علما بكونه قديما فكأن العلم بكونه جسما ضروري لزم أن يكون العلم بكونه قديما ضروريا وبالبطل ذلك فسبغ هذا القسم وانما قلنا انه لا يجوز أن يكون قدم الجسم زائدا على كونه جسما لان ذلك الزائد ان كان قديما لزم أن يكون قدمه زائدا عليه وزعم التسلسل وان كان حادثا فكل حادث فله أول وكل قديم

صلى الله عليه وسلم يقول وقد مثل بأى لغة خاطبكم بليلة المعراج فقال خاطبني بلغة على فألهمني أن قلت يا رب خاطبني أم على فقال يا محمد بأني لست كالاشياء لأناس الناس ولا أوصف بالاشياء خلقتك من نورى وخلقت عليمن نورى فأطعتم على سررا فقبلت فلم أجد الى قبله أحب من على خاطبكم بلسانه كى ما يطمئن قلبك وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أن الراضر أقلام والجرمداد والجن حساب والانس كتاب ما أحصوا فضائل على بن أبى طالب وبالسناد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى جعل الاجرى فضائل على لا يحصى كثرة فمن ذكر فضيلة من فضائله مقرا بها غفر الله له ماتقدم من نفسه وما تأخر ومن كتب فضيلة من فضائله لم تزل الملائكة تستغفر له ما بقي تلك الكائنة رسم ومن استمع فضيلة من فضائله غفر الله له الذنوب التي اكتسبها بالاستماع ومن تظرفى كتاب من فضائله غفر الله له الذنوب التي اكتسبها بالظفر ثم قال للنظر الى وجه أمير المؤمنين على عبيدة وذكر عبيدة ولا يقبل الله إيمان عبد الا بولايته والبراءة من أعدائه وعن حكيم بن حزام عن أبيه عن عبد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لبارز عتي بن أبى طالب احمر وبن عبد و يوم الخندق أفضل من على أي اليوم القيامة وعن سعد بن أبى وقاص قال أمر معاوية بن أبى سفيان سعدا بالسب فأبى فقال ما منعك أن تسب على بن أبى طالب قال ثلاث قالهن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن أسبه لأن يكون لي واحدة من أحب الي من حمر النعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلى وقد خلفه في بعض مغازبه فقال له على تخلفني مع النساء والصبيان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أرضى أن تكون منى غزاة هرون من موسى الا أنه لا نبي بعدي وسمعت يوم خيبر يقول لأعطين الراية لجبرائيل الله ورسوله ويحيى الله ورسوله قال فتناولنا فقال ادعوا على فأناؤه به رمد فمضى في عنه ودفع الراية اليه ففتح الله عليه وأزلت هذه الآية فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا وفاطمة والحسن والحسين فقال هؤلاء أهلى (والجواب) أن أخطب خوارزم هذا مضاف في هذا الباب فيه من الاحاديث المكذوبة ما لا يخفى كذبه على من له أدنى معرفة بالحديث فضلا عن علماء الحديث وليس هو من علماء الحديث ولا بمن يرجع اليه في هذا الشأن البتة وهذه الاحاديث مما يعلم أهل المعرفة بالحديث أنها من المكذوبات وهذا الرجل قد ذكر أنه كره ما هو صحيح عندهم ونقلوه في المعتمد من قولهم وكسهم فكيف يذكر ما جوعا على أنه كذب موضوع ولم يرو في شيء من كتب الحديث المصنفة ولا مصححة أحدهم أمعة الحديث والعشرة الاولى كلها كذب الى آخر حديث قتله لعمر بن عبد و وأما حديث سعد بن امر معاوية بالسب فأبى فقال ما منعك أن تسب على بن أبى طالب فقال ثلاث قالهن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن أسبه لأن يكون لي واحدة من أحب الي من حمر النعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلى وقد خلفه في بعض مغازبه فقال له على تخلفني مع النساء والصبيان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أرضى أن تكون منى غزاة هرون من موسى الا أنه لا نبي بعدي ليس من خصائصه فانه استخلف على المدينة غير واحد ولم يكن هذا الاختلاف أكمل من غيره ولهذا قاله على أن تخلفني مع النساء والصبيان لان النبي صلى الله عليه وسلم كان في كل غزوة يترك بالمدينة رجلا من المهاجرين والانصار الا في غزوة تبوك فانه أمر المسلمين جميعهم بالتعرف فلم يخلف

بالمدينة الاعاص أو معذور غير النساء والصبيان ولهذا كرم على الاستخلاف وقال اتخلفني مع
النساء والصبيان يقول تركني مخلفا لاستعجبي معك فبين له النبي صلى الله عليه وسلم
أن الاستخلاف ليس نقصا ولا عذرا فان موسى استخلف هرون على قومه لأن ماته عنده
وكذلك أنت استخلفنا لمانتك عندي لكن موسى استخلف نبيا والأني بعدى وهذا تشبيه
في أصل الاستخلاف فان موسى استخلف هرون على جميع بني إسرائيل والنبي صلى الله عليه
وسلم استخلف عليا على قسطنطين السليمان وجهودهم استخلفهم في الغزاة وتشبه به هرون
ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر وعمر هذا بأبراهيم وعيسى وهذا بنوح وموسى فان هؤلاء
الاربعة أفضل من هرون وكل من أبي بكر وعمر شبهه بأثنين لا بواحد فكان هذا التشبيه
أعظم من تشبيه علي مع أن استخلافه على له أهله وأشياء وأمثال من العصابة وهذا التشبيه ليس
لهذين في شبهة فلم يصح الاستخلاف من الخصائص ولا التشبيه بنبي في بعض أحواله من
الخصائص وكذلك قوله لا عطين الراية لجاحل الله ورسوله وبجبه الله ورسوله قال فطاولنا
فقال ادعوا لي عليا فأناؤه برمد فبقي في عينه ودفع الراية إليه ففتح الله على يديه وهذا
الحديث أصح ما روي لي من الفضائل أخر جاف في الصبح من غير وجه وليس هذا الوصف
مختصا بالائمة ولا بعلي فان الله ورسوله يحب كل مؤمن نقي وكل مؤمن نقي يحب الله ورسوله لكن
هذا الحديث من أحسن ما يحتاج به على التواضع الذين يتبرؤن منه ولا يتولونه ولا يحبونه بل قد
يكفر به أو يفسقه كالمجارج فان النبي صلى الله عليه وسلم شهد به بأنه يحب الله ورسوله
وبجبه الله ورسوله لكن هذا الاحتجاج لا يتم على قول الرافضة الذين يجعلون النصوص الدالة
على فضائل العصابة كانت قبل ردتهم فان الحوارج تقول في علي مثل ذلك لكن هذا باطل
فان الله ورسوله لا يطلق هذا المدح على من يعلم أنه يموت كافرا وبعض أهل الأهواء من
المعتزلة وغيرهم وبعض المروانية ومن كان على هواهم الذين كانوا يفضونه ويسبونه وكذلك
حدث المباهلة شركة فيه فاطمة والحسن والحسين كما شره في حديث الكساء فعلم أن ذلك
لا يختص بالرجال ولا بالذكور ولا بالائمة بل بشره فيه المرأة والصبي فان الحسن والحسين
كانا صغيرين عند المباهلة فان المباهلة كانت لما قدم وفد فخرجان بعد فتح مكة سنة تسع وأعشر
والنبي صلى الله عليه وسلم مات ولم يكمل الحسين سبع سنين والحسن أكبر منه بحسنة وأما
دعاهوا لألانة أمر أن يدعو كل واحد الآخر بين والأبناء والنساء والآنفس فدعا الواحد من
أولئك أبناءه ونساءه وأخص الرجال به نسباً وهو لأقرب الناس إلى النبي صلى الله عليه وسلم
نسباً وان كان غيرهم أفضل منهم عنده فلم يؤمر أن يدعو أفضل أتباعه لان المقصود أن يدعو
كل واحد منهم أخص الناس به لما في جملة الانسان من الخوف عليه وعلى ذريته الآخر بين
إليه ولهذا خصهم في حديث الكساء والدعاء لهم والمباهلة بمناعا على العدل فأولئك أيضاً
يحتاجون أن يدعو أقرب الناس إليهم نسباً وهم يخافون عليهم ما لا يخافون على الأجانب
ولهذا استعوا من المباهلة لعلمهم بأنه على الحق وانهم إذا بايعوا لم يحقت عليهم لعنة الله وعلى
الآخر بين إليهم بل قد يحذر الانسان على ولده ما لا يحذر على نفسه فان قيل اذا كان ماصح
من فئتنا على رضى الله عنه كقولهم صلى الله عليه وسلم لم أعطين الراية لجاحل الله ورسوله
وبجبه الله ورسوله وقوله وأما ترى أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى وقوله اللهم
هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ليس من خصائصه بل فيه شركاء فلماذا
نفي بعض العصابة أن يكون له ذلك كما روى عن سعد وعن عمر فالجواب أن في ذلك شهادة

فلا أول له فلو كان قدم القديم
عبارة عن ذلك الحادث لزم أن
يكون ذلك الشيء أول وأن لا يكون
له أول وهو محال ثم قال فان عارضوا
بكونه حادثا فلنا الحادث عبارة عن
مجموع الوجود الحاصل في الحادث
والعدم السابق ولا يعد حصول
العلم بالوجود الحاصل مع الجهل
بالعدم السابق بخلاف القديم فانه
لا معنى له الآنفس وجوده فظهر
الفرق ثم قال وهذا وجه جدل فيه
مباحث دقيقة قال وليكن هذا
آخر كلامنا في شرح دلائل حدوث
الاجسام قلت قال الاموي لقائل
أن يقول ضعف الاصل والجواب
لا يخفى اه قلت قد بين في غيره هذا
الموضع فساد مثل هذا المجته من
وجوه وهي مبينة على أن القديم
هل هو قدم بقدم أم لا فذهب ابن
كلاب والاشعري في أحد قوليه
وطائفة من الصفاة أنه قدم بقدم
ومذهب الاشعري في القول
الآخر والقاضي أبي بكر والقاضي
أبي يعلى وأبي علي بن أبي موسى وأبي
المعالج الجويني وغيرهم ليس كذلك
وهم متنازعون في البقاء فقول
الاشعري وطائفة معه أنه باق بقاء
وهو قول الشريفة وأبي علي بن
أبي موسى وطائفة وقول القاضي
أبي بكر وطائفة كالقاضي أبي يعلى
ونحوه نفي ذلك وحقيقة الأمر أن
التزاع في هذه المسئلة اعتباري
لفظي كما قد بسط في غير هذا الموضع

وسلم عشر مرات قدم بين يدي نحو اصدقة غیری قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم والسن والاد وعاد من عاداه لبغ الشاهد الغائب غیری قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم انتني بأحب خلقك اليك والي باكل معي من هذا الطرف اناء فاكلم معه غیری قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عطين الراية رجل يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله لا يرجع حتى يفتح الله على يديه غیری قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لبني وكعبة لتنتهن أولا بعثن اليكم رجلا نفسه كنفسی وطاعته كطاعتي ومعصيته كمعصيتي يفضلكم بالسيف غیری قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كذب من زعم أنه يجئني ويضع هذا غیری قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم رجل سلم عليه في ساعة واحدة ثلاثة آلاف من الملائكة جبريل وميكائيل واسرافيل حين حثت بالماء الى الرسول الله صلى الله عليه وسلم من القلب غیری قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد بنو ديه من السماء لاسيف الاذو الفقار ولا فتى الا على غیری قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال لجبريل هذه هي المواساة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هومي وأنا منه فقال جبريل وأنا منك يا غیری قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم تقاتل الناكثين والفاطمين والارقيين على لسان النبي صلى الله عليه وسلم غیری قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اني قاتلت على تزييل القرآن وأنت تقاتل على تأويله غیری قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد ردت عليه الشمس حتى صلى العصر في وقتها غیری قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ رافة من أبي بكر فقال له أبو بكر يا رسول الله أنزل في تحي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يؤذى غیری قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحبك المؤمنون ولا يبغضك الا منافق كافر غیری قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل تعلمون أنه أمر بسد أبوابكم وفتح بابي فقلت في ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ناسدت أبوابكم ولا ففتحت بابي بل الله سدد أبوابكم وفتح بابي غیری قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل تعلمون أنه ناجي يوم الطائف تحدون الناس فأقال ذلك فقلت نجاه ودنا فقال ما أنا انجيته بل الله انجى غیری قالوا اللهم نعم قال فأنشدكم بالله هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحق مع علي وعلى مع الحق يزول الحق مع علي كيف زال فقالوا اللهم نعم قال فأنشدكم بالله هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ان تضلوا ما استسكنتم هم ما ولن يفتروا حتى يردا على الخوض قالوا اللهم نعم قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه من المشركين واضطجع في منضعه غیری قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد بارز عمرو بن عبدود العامري حين دعاكم الى البزاز غیری قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد نزل فيه آية الظهير حيث يقول انما يريد الله ليزهبن عنكم الرجز أهل البيت ويظهركم تظهر غیری قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت سيد المؤمنين غیری قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله

والقدرت فانهم نظروا الى ما لا يمكن تقدير الذات في الزهن بدون تقديره فجعلوا من النفس ما يمكن تقديره هادونه فجعلا معنويا ولا رب آله لا يعقل موجود قائم بنفسه ليس قائما بنفسه بخلاف ما يقدر انه عالم قائم عيكن تقدير ذاته بدون العلم وهذا التقدير عاد الى ما قدره في أنفسهم والاقفى نفس الامر جميع صفات الرب اللازمة له هي صفات نفسية ذاتية فهو عالم بنفسه وذاته وهو عالم بالعلم وهو قادر بنفسه وذاته وهو قادر بالقدرة فله علم لازم لنفسه وقدرة لازمة لنفسه وليس ذلك خارجا عن مسعى اسم نفسه وعلى كل تقدير فالاستدلال على حدوث الاجسام بهم باطلة في غاية الضعف كما اعترفوا به فان ما ذكره وجوب أن لا يكون في الوجود شيء قديم سواء قدراته جسم أو غير جسم فانه لا لو كان الرب برب العالمين قدما لكان قدما له اما ان يكون عين كونه ربا واما زائد على ذلك والامر ان باطلان فبطل كونه قدما اما الاول فلانه لو كان كذلك لكان العلم بكونه ربا أو واجب الوجود أو ضرورة ذلك علم بكونه قدما وهذا باطل وأما الثاني فلان ذلك الزائد ان كان قدما بازم أن يكون قدمه زائدا عليه ولزم التسلسل وان كان حادثا كان للقديم أول فما كان جوابا عن مواضع الاجماع كان جوابا في موارد النزاع وان كان

عليه وسلم ما سألت الله شيئا الا وادعته له عذري قالوا اللهم لا ومنهم امارو بن
عمر الزاهد عن ابن عباس قال سألني اربع حصال ليست لأحد من الناس غيره هو أول عربي
وعجمي صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان يؤم معه في كل نصف وهو الذي
صبر مع يوم حنين وهو الذي غلبه وأدخله فريد وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال مررت
ليلة المعراج بقوم تشرشرا أشد اقهم قتل باجير بل من هؤلاء قال قوم يقطعون الناس بانهية
قال ومررت بقوم قد مضوا فقلت باجير بل من هؤلاء قال هؤلاء الكفار قال ثم عدت لناعن
الطريق فلما انتهيت الى السماء الرابعة رأيت عليا صلى فقلت باجير بل هذا علي قد سبقنا قال لا
ليس هذا عليا قلت في هذا قال ان الملائكة المقربين والملائكة الكروبين لما سمعت فضائل
علي وخاصة صعدت قوائم فيه أنتم في عزة ترون من موسى الآله لا يبعدي اشتدقت الى
علي خلق الله تعالى له الملكا على صورتي فاذا اشتدقت الى علي جاست الى ذلك المكان فكأنها
قد رأت عليا وعن ابن عباس قال ان المصطفى صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم وهو شبيط
أنا الفتي ابن الفتي أخو الفتي قال فقوله أنا الفتي يعني هو فتي العرب وقوله ابن الفتي يعني
ابراهيم من قوله سمعنا في ذكرهم بقوله ابراهيم وقوله أخو الفتي يعني عليا وشويعي قول
جابر بل في يوم يرم وقد عرج الى السماء وهو فرح وهو يقول لاسيف الاذوالفقا رولا
فتي الاعلى وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال رأيت أباذر وهو متعلق بأستار الكعبة وهو
يقول من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا أبرد لوصمتي حتى تكونوا كالآوتار وصلبت حتى
تكونوا كالخنايا ما نفعكم ذلك حتى تحبوا عليا

(والجواب) أما قوله عن عامر بن واثله وما ذكره يوم النوري فهذا كذب باتفاق أهل المعرفة
بالحديث ولم يقل بل رضى الله عنه يوم النوري شيئا من هذا ولا ما يشابهه بل قال له عبد الرحمن
ابن عوف رضى الله عنه لئن أمرت لتعدن قال نعم قال وان بايعت عثمان لتسعين وتطيعن
قال نعم وكذلك قال عثمان ومكث عبد الرحمن ثلاثة أيام يشاور المسلمين ففي الصحيحين وهذا
لفظ الضاري عن عمرو بن ميمون في مقتل عمر بن الخطاب رضى الله عنه فلما فرغ من دفنه
اجتمع هؤلاء الرهط فقال عبد الرحمن بن عوف اجعلوا أمركم الى ثلاثة منكم قال الزبير قد
جعلت أمرى الى علي وقال طلحة قد جعلت أمرى الى عثمان وقال سعد قد جعلت أمرى الى
عبد الرحمن فقال عبد الرحمن أيكم ترون هذا الامر فضعه اليه والله عليه والاسلام
ليظنن أن أفضلهم في نفسه فأدبكت الشيطان فقال عبد الرحمن أتعلمون الى والله على
أن لا أوعن أفضلكم قالانم فأخذ بيده أحدهما فقال لك قرابة من رسول الله صلى الله
عليه وسلم والقدم في الاسلام ما قد علمت فأخذه عليا لئن أمرت لتعدن ولئن أمرت عليا
لتسعين وتطيعن ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك فلما أخذ المساق قال ارفع يدك يا عثمان
وفي حديث السور قال المسور ان الرهط الذين ولاهم عرجة جعوا فقتلوا وقال عبد الرحمن
ابن عوف لست بالذي أتكل في هذا الامر ولتكنكم ان شئتم اخذت لكم منكم فلهو ذلك الى
عبد الرحمن فلما ولوا عبد الرحمن أمرهم مال الناس الى عبد الرحمن يشاورونه في تلك الليالي
حتى اذا كانت الليلة التي أصحنا منها فبينا يفتاحان قال المسور طرقتني عبد الرحمن بعد جماعة
من الليل ففصر الباب حتى استعظمت فقال أراك نائمًا فوالله ما أكلت في هذه الثلاث
بكير فموا نطق فادع الزبير وسعد فادعوه فماله فاستمعهم فدعاني فقال ادعني عليا قد عوته
فناجيه حتى فرق بينهما المؤمن بالصبح فلما صلى الناس الصبح واجتمع أولئك الرهط عند المنبر

العلم يكونه رب العالمين يستلزم
العلم بقدمه لكن ليس العلم بنفس
الربوبية هو العلم بنفس القدم
بل قد يقوم العلم الأول بالنفس مع
ذهولها عن الثاني وقد يدل الشك
في قدمه مع العلم بأنه ربّه ويخطئه
أن يقربها حتى يتبين له فساد ذلك
وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
ذلك في الحديث الصحيح في قوله
ان الشيطان يأتي أحدكم فيقول
من خلقتك كذا فيقول الله فيقول
فمن خلقت الله فاذا وجد ذلك
أحدكم فليست بالله وليته وقد
بسط هذا في موضع آخر كسألت
ان شاء الله والمقصود هنا ان هذه
البراهين الخمسة التي اخرجها على
حدوث الاجسام قديين أصحابه
المعظمون له ضعفها بل هو نفسه
أضما بين ضعفها في كتب أخرى
مثل المطالب العالمة وهي آخر
ما صنفه وجمع فيها غاية علومه
والمباحث المشرقة وجعل
منتهى نظره وبخته تضعفها
وقد بسط الكلام على هذا في
مواضع وبين كلام السلف
والإتماع في هذا الموضوع كالامام أحمد
 وغيره وكلام التظار الصفاية كابي
محمد بن كلاب وغيره وأن الفضائل
اذا قال عبد الله ودعوت الله
وقال الله خالق كل شيء ونحو ذلك
فاسمه تعالى يتناول الذات والصفات
ليست الصفات خارجة عن مسمى
اسمه ولا زائدة على ذلك بل هي
داخله في مسمى اسمه ولهذا قال

أرسل لمن كان حاضراً من المهاجرين والانصار وأرسل الى أمراء الاجناد وكانوا أوثاقاً الحجة مع عمر فلما اجتمعوا تشبه عبد الرحمن ثم قال أما بعد يا علي اني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان فلا تجعل على نفسك سبيلاً فقال يا علي على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يتبعون عبد الرحمن ويابعون الناس والمهاجرون والانصار وأمراء الاجناد والمسلمون هذا القبط البخاري * وفي هذا الحديث التذكير بهذا الرافضى أنواع من الأكاذيب التي زعم الله تعالى عليها مثل احتجابه بأخيه وعموزوجه وعلى رضى الله عنه أفضل من هؤلاء وهو يعلم أن أكرم الخلق عند الله أتقاهم ولوقال العباس هل فيكم مثل أخى حرة ومثل أولاد اخوتى محمد وعلى وجعفر لكاتب هذه الحجة من جلس تلك بل احتياج الانسان بنى اخوته أعظم من احتجابه بعمه ولوقال عثمان هل فيكم من تزوج بنتى نبي كان من جنس قول القائل هل فيكم من زوجته مثل زوجتى وكانت فاطمة قد ماتت قبل النبوة ككلمات زوجت عثمان فانها ماتت بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بستة أشهر وكذلك قوله هل فيكم أحد له ولا كودى وفيه أكاذيب متعددة مثل قوله ما سألت الله شيئاً الا وسألت مثله وكذلك قوله لا يؤدى عنى الاعلى فن الكذب وقال الخطابي في كتاب شهار الدين قوله لا يؤدى عنى الارجل من أهل بنى هوثمى جاعه أهل الكوفة عن زيد بن يسع وهو متهم في الرواية منسوب الى الرضى وعلم من بلغ عنه غير أهل بيته فقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أسعد بن زرارة الى المدينة يدعو الناس الى الاسلام ويعلم الانصار القرآن ويفقههم في الدين وبعث العلاء بن الحضرمي الى البحرين في مثل ذلك وبعث معاذاً وأبا موسى الى اليمن وبعث عتاب بن أسيد الى مكة فأين قول من زعم أنه لا يبلغ عنه الا رجل من أهل بيته وأما حديث ابن عباس ففيه أكاذيب منها قوله كان لواؤمه في كل زحف فان هذا من الكذب المعلوم أن هؤلاء النبي صلى الله عليه وسلم كان يوم أحد مع مصعب بن عمير باتفاق الناس ولواؤهم يوم الفتح كان مع الزبير بن العوام وأمره صلى الله عليه وسلم أن يركز رابته بالجحون فقال العباس للزبير بن العوام أهانها أمرك رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يركز الرابطة أخرجه البخاري في صحيحه وكذلك قوله وهو الذي صبر معي يوم خيبر وقد علم أنه لم يكن أقرب اليه من العباس بن عبد المطلب وأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب والعباس أخذ بخيام بغلته وأبو سفيان بن الحارث أخذ بركبه وقال له النبي صلى الله عليه وسلم ناد أصحاب السيرة قال فقلت يا علي صوفى أين أصحاب السيرة فوالله كان عطفهم على حين جمعوا صوفى عطفة البقر على أولادها فقالوا يا أبا اليك يا ليك والنبي صلى الله عليه وسلم يقول أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب ونزل عن بغلته وأخذ كفاهم حتى فرمى بها النجوم وأنهم رموا ورب الكعبة قال العباس فوالله ما هو الا أن رماهم فما زلت أرى حذهم كلداً وأمهم مدبراً حتى رماهم الله أخرجه في الصحيحين وفي لفظ للبخاري قال وأبو سفيان أخذ بخيام بغلته وفيه قال العباس لزمنا نأوا أبو سفيان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر فلم تفارقه وأما غلته صلى الله عليه وسلم وأخاه ففره فاستركه فيه أهل بيته كالعباس وأولاده ومولاه شقراؤه بعض الانصار لكن كان علي يباشر الغسل والعباس حاضر لحالة العباس وأن علياً وأولاهم عباد ذلك وكذلك قوله هو أول عربي يعجمي صلى الله عليه وسلم يناقض ما هو المعروف عن ابن عباس

أرسل لمن كان حاضراً من المهاجرين والانصار وأرسل الى أمراء الاجناد وكانوا أوثاقاً الحجة مع عمر فلما اجتمعوا تشبه عبد الرحمن ثم قال أما بعد يا علي اني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان فلا تجعل على نفسك سبيلاً فقال يا علي على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يتبعون عبد الرحمن ويابعون الناس والمهاجرون والانصار وأمراء الاجناد والمسلمون هذا القبط البخاري * وفي هذا الحديث التذكير بهذا الرافضى أنواع من الأكاذيب التي زعم الله تعالى عليها مثل احتجابه بأخيه وعموزوجه وعلى رضى الله عنه أفضل من هؤلاء وهو يعلم أن أكرم الخلق عند الله أتقاهم ولوقال العباس هل فيكم مثل أخى حرة ومثل أولاد اخوتى محمد وعلى وجعفر لكاتب هذه الحجة من جلس تلك بل احتياج الانسان بنى اخوته أعظم من احتجابه بعمه ولوقال عثمان هل فيكم من تزوج بنتى نبي كان من جنس قول القائل هل فيكم من زوجته مثل زوجتى وكانت فاطمة قد ماتت قبل النبوة ككلمات زوجت عثمان فانها ماتت بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بستة أشهر وكذلك قوله هل فيكم أحد له ولا كودى وفيه أكاذيب متعددة مثل قوله ما سألت الله شيئاً الا وسألت مثله وكذلك قوله لا يؤدى عنى الاعلى فن الكذب وقال الخطابي في كتاب شهار الدين قوله لا يؤدى عنى الارجل من أهل بنى هوثمى جاعه أهل الكوفة عن زيد بن يسع وهو متهم في الرواية منسوب الى الرضى وعلم من بلغ عنه غير أهل بيته فقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أسعد بن زرارة الى المدينة يدعو الناس الى الاسلام ويعلم الانصار القرآن ويفقههم في الدين وبعث العلاء بن الحضرمي الى البحرين في مثل ذلك وبعث معاذاً وأبا موسى الى اليمن وبعث عتاب بن أسيد الى مكة فأين قول من زعم أنه لا يبلغ عنه الا رجل من أهل بيته وأما حديث ابن عباس ففيه أكاذيب منها قوله كان لواؤمه في كل زحف فان هذا من الكذب المعلوم أن هؤلاء النبي صلى الله عليه وسلم كان يوم أحد مع مصعب بن عمير باتفاق الناس ولواؤهم يوم الفتح كان مع الزبير بن العوام وأمره صلى الله عليه وسلم أن يركز رابته بالجحون فقال العباس للزبير بن العوام أهانها أمرك رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يركز الرابطة أخرجه البخاري في صحيحه وكذلك قوله وهو الذي صبر معي يوم خيبر وقد علم أنه لم يكن أقرب اليه من العباس بن عبد المطلب وأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب والعباس أخذ بخيام بغلته وأبو سفيان بن الحارث أخذ بركبه وقال له النبي صلى الله عليه وسلم ناد أصحاب السيرة قال فقلت يا علي صوفى أين أصحاب السيرة فوالله كان عطفهم على حين جمعوا صوفى عطفة البقر على أولادها فقالوا يا أبا اليك يا ليك والنبي صلى الله عليه وسلم يقول أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب ونزل عن بغلته وأخذ كفاهم حتى فرمى بها النجوم وأنهم رموا ورب الكعبة قال العباس فوالله ما هو الا أن رماهم فما زلت أرى حذهم كلداً وأمهم مدبراً حتى رماهم الله أخرجه في الصحيحين وفي لفظ للبخاري قال وأبو سفيان أخذ بخيام بغلته وفيه قال العباس لزمنا نأوا أبو سفيان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر فلم تفارقه وأما غلته صلى الله عليه وسلم وأخاه ففره فاستركه فيه أهل بيته كالعباس وأولاده ومولاه شقراؤه بعض الانصار لكن كان علي يباشر الغسل والعباس حاضر لحالة العباس وأن علياً وأولاهم عباد ذلك وكذلك قوله هو أول عربي يعجمي صلى الله عليه وسلم يناقض ما هو المعروف عن ابن عباس

(فصل) وأما حديث المعراج وقوله فيه الملائكة المقرئين والملائكة الكروبيين

تأمل كتبه معجمه

لما سمعت فضائل علي ونصائحه وقول النبي صلى الله عليه وسلم أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى اشتاق إلى علي فخلق الله له ملكا على صورة علي

(فالجواب) أن هذا من كذب الجهال الذين لا يحسنون أن يكذبوا فان المعراج كان مكة قبل الهجرة ياجع الناس قال تعالى سبحانه الذي أمرى بعبد ملبا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لم يمن بأياته أنه هو المسيح المبصر وكان الاسراء من المسجد الحرام وقال والصم اذا هموا فاضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى الى قوله أقيمادونه على ما يرى ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى الى قوله أفرأيت اللات والعزى وهذا كله من كذب جاهل الناس وقوله أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى قاله في غزوة تبوك وهي آخر الغزوات عام تسلم من الهجرة فكيف يقال ان الملائكة لله المعراج سمعوا قوله أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى ثم قد علم ان الاختلاف على المدينة مستحيل فكل الاختلافات التي قبل غزوة تبوك وبعد تبوك كان يكون بالمدينة رجال من المؤمنين المطيعين يستخلف عليهم وغزوة تبوك لم يكن فيها رجل من من مطيع الامن عذره الله عن هواجز عن الجهاد فكان المستخلف عليهم في غزوة تبوك أقل وأضعف من المستخلف عليهم في جميع أسفاره ومغازبه وعمره وجهه وقد سافر النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة قريبا من ثلاثين سفرة وهو يستخلف فيها من يستخلفه كما استخلف في غزوة الأبواء سبعين عبادة واستخلف في غزوة واط سبعين معاذ ثم لما رجع وخرج في طلب كزبن جابر الفهري استخلف زيد بن حارثة واستخلف في غزوة العشرة بأباسة ابن عبد الأشهل وفي غزوة بدر استخلف ابن أم مكتوم واستخلفه في غزوة قرة الكدر ولما ذهب إلى بني سليم وفي غزوة حراء الأسدية وغزوة بني النضير وغزوة بني قريظة واستخلفه لما خرج في طلب الأفاع التي استاقها عينة بن حصن وفودي في ذلك اليوم باخيل الله اركبي وفي غزوة الحديبية واستخلفه في غزوة الفتح واستخلف أبا لهبة في غزوة بني قينقاع وغزوة السويق واستخلف عثمان بن عفان في غزوة غطفان التي يقال لها غزوة أنمار واستخلفه في غزوة ذات الرقاع واستخلف ابن رواحة في غزوة بدر الموعود واستخلف سبعين عن عرفة الغضاري في غزوة دومة الجندل وفي غزوة خيبر واستخلف زيد بن حارثة في غزوة المريسيع واستخلف أبا رهم في غزوة الفضة وكانت تلك الاختلافات أكمل من اختلاف علي رضي الله عنه عام تبوك وكلهم كانوا منة بمنزلة هرون من موسى اذا المراد التنبؤ في أصل الاختلاف واذا قيل في تبوك كان السفر بعيدا قبل ولكن كانت المدينة وما حولها لا يمكن هناك عدو يخالف لانهم كلهم أباو امرؤ لم يسلم ذهب وفي غير تبوك كان العدو موجودا حول المدينة وكان يخاف على من بها فكان خليفته يحتاج إلى من يد الجهاد لا يحتاج اليه في الاختلاف في تبوك

(فصل) وكذلك الحديث المذكور عن ابن عباس أن المصطفى صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم وهونشط أنا الفتي ابن الفتي أخو الفتي قال فقله أنا الفتي يعني فتي العرب وقوله ابن الفتي يعني ابراهيم الخليل من قوله سمعنا فتي بذكرهم يقال له ابراهيم وقوله أخو الفتي يعني عبداه وهو يعني قول جبريل في يوم بدر وقد خرج إلى السماء وهو فرح وهو يقول لاسيف الا ذوالفقار ذوالفقار الأعلی فان هذا الحديث من الاحاديث المكذوبة الموضوعة باتفاق أهل المعرفة بالحديث وكتبه معروف من غير جهة الاستناد من وجوه منها أن لفظ الفتي في الكتاب السنة ولفظ العرب ليس هو من أسماء المدح كاليس هو من أسماء الذم ولكنه بمنزلة الشاب

تصلي فان أريد بتصوره معرفته المعروفة الواجبة الممكنة في حق العبد فلا يعرفه هذه المعرفة من لم يعرف أمه حتى علم قادر مستكمل فلا يمكن تصوره ومعرفته بدون صفاته فلا تكون مغايرة لنسب اسم وان أريد أصل التصور وهو الشعور به من بعض الوجوه فقد ثبت شعريه من لا يطرده حيث ذاه حتى ولا علم ولا مستكمل فتكون صفاته مغايرة بالاعتبار الثاني وأجاب أحد أيضا بأن الله لم يسم كلامه غيرا ولا قال انه ليس بغير يعني والقال اذا قال ما كان غير الله أو سوى الله فهو مخلوق فان احتج على ذلك بالسمع قلاد أن يكون مستديرا هذا اللفظ في كلام الشارع وليس كذلك وان احتج بالعقل فلعقل انما يدل على خلق الامور بالابانة وأما صفاته القائمة بذاته فليس بمخلوق والذين يجعلون كلامه مخلوقا يقولون هو بائن عنه والعقل يعلم أن كلام المكالم ليس بائن عنه وهذا التفصيل يظهر أيضا للخلل فيما ذكره من الفرق بين الصفات الذاتية والمعنوية بأن الذاتية لا يمكن تقدير الذات في الذهن بدون تقديرها بخلاف المعنوية فانه يقال لهم ما نعتون بتقدير الذات في الذهن أو تصور الذات أو نحو ذلك من الالتفات اتعنون به أمل الشعور والتصور والمعرفة ولومن بعض الوجوه أم تريدون به التصور

والكهل والشيوخ ونحو ذلك والذين قالوا عن ابراهيم سمعنا قتي بذكرهم يقال ابراهيم هم الكفار ولم يقصدوا مدحه بذلك وانما القى كالشباب الحديث ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم أجل من أن يقتضيه بحد أو ابن عمه ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يواخ عليا ولا غيره وحديث المواخاة على ومواخاة أبي بكر لعمر بن الأكاذيب وانما أخى بين المهاجرين والانصار ولم يواخ بين مهاجري ومهاجري ومنها أن هذه المصاداة يوم بدر كذب ومنها أن ذا الفقار لم يكن لعلي وانما كان سيفا من سيف أبي جهل غنمه المسلمون منه يوم بدر فلم يكن يوم بدر وذا الفقار من سيف المسلمين بل من سيف الكفار كما روى ذلك أهل السنن فروى الامام أحمد والترمذي وابن ماجة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نفل سيفي ذا الفقار يوم بدر ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد النبوة كهلا قد تعلى سن الفتيان

(فصل) وأما حديث أبي ذر الذي رواه الرافضي فهو موقوف عليه فلا يجزئ به مع أنه نفعه عن أبي ذر وفيه نظر ومع هذا لم يوجب عليه ذلك من خصائصه بل علينا أن نجبه كالعلم أن نجب عثمان وعمر وأبا بكر وأن نجب الانصار في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال آية اليمان حب الانصار وآية النفاق بغض الانصار وفي صحيح مسلم عن علي رضي الله عنه أنه قال انه عهد النبي الاي الى آية اليمان لا يجزي الا مؤمن ولا يغضي الا منافق

(فصل) قال الرافضي ومنها ما نقله صاحب الفردوس في كتابه عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال حب علي حسنة لا يضر معها سيئة وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة والجواب أن كتاب الفردوس فيه من الاحاديث الموضوعات ما شاء الله ومصنفه مشهور به من شهر باراديلي وان كان من طلبه الحديث ورواه فان هذه الاحاديث التي جمعها وحذف أسانيدنا قلنا هي غير اعتبار لصحتها وضعفها وموضوعها قلنا كان فيه من الموضوعات احاديث كثيرة جدا وهذا الحديث مما يشهد المسلم بان النبي صلى الله عليه وسلم ما يقوله فان حب الله ورسوله أعظم من حب علي والسبب أن تضرع ذلك وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب عبدا لله بن جاري النجر وقال انه يحب الله ورسوله وكل مؤمن فلا بد أن يحب الله ورسوله والسبب أن تضرع وقد أجمع المسلمون وعلم بالاضطرار من دين الاسلام أن الشريك يضر صاحبه ولو أحب علي بن أبي طالب فان أبا طالب كان يحبه وقد صرحه الشريك حتى دخل النار والغاية يقولون انهم يحبه وهم كفار من أهل النار وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ولأن قاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها وقد علم بالاضطرار من دين الاسلام أن الرجل لو سرق لقطعت يده وان كان يحب عليا ولو زنى أقيم عليه الحد ولو كان يحب عليا ولو قتل لأقيم بالقتول وان كان يحب عليا وحب الي صلى الله عليه وسلم أعظم من حب علي ولو زنى رجل الصلاة والزكاة وفعل الكبار لضره ذلك مع حب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لا يضره ذلك مع حب علي نعم المعلوم أن الحسين الذي رآوه وقتالوا معه أعظم من غيره وكان هودا غيا ينهمسوا ببيهم ويطعن عليهم ويترأس فعلهم ودعا الله عليهم أن يبذله بهم خيرا منهم ويبدلهم به شرانهم (٢) ولولم تكن الاذوية تغاد لهم في القتال معه ومعصيتهم لأمره فاذا كان أولئك خبايا الشعوة على بين أن تلك الذنوب تضرهم فكيف بجواهر أعظم من هاشم هاشم من أولئك وبالجملة هذا القول كفر ظاهر يستتاب صاحبه ولا يجوز أن يقول هذا من يؤمن بالله واليوم الآخر وكذلك قوله وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة فان من أبغضه ان كان كافرا

- (١) قوله عتنت مع تصور الى قوله عتنت أن يقدر هكذا في الاصل ولعل في العبارة تكرارا ونقصا فأنظر
- (٢) وللم تكن الاذوية هم الخ كذا في الاصل وليعبر بكتبه مصححه

فكفره هو الذي أشقوا وكان مؤمنة عليه إياه وإن أبغضه وكذلك الحديث الذي كره
عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال جب أن تحمد يوما خمر من عبادة سنة ومن مات
عليه دخل الجنة وقوله عن أبي أمان وهذا حجة الله على خلقه ما حداد ثان موضوعا عند أهل
العلم بالحديث وعبادة سنة فيها الأيمان والصلوات الخمس كل يوم وصوم شهر رمضان وقد أجمع
المسلمون على أن هذا لا يقوم مقامه حب آل محمد شهر افضل من حبهم يوما وكذلك حجة الله على
عباده قامت بالرسول فقط كما قال تعالى لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ولم يقبل بعد الرسل
والأنبياء والأوصياء وغير ذلك وكذلك قوله لو أجمع الناس على حب علي لم يخلق الله النار من
أين الكتب باتفاق أهل العلم والإيمان ولو أجمعوا على حب علي لم ينفعهم ذلك حتى يؤمنوا بالله
وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ويعملوا صالحا وإذا فعلوا ذلك دخلوا الجنة وإن لم يعرفوا
عليها الكلية ولم يحضر بقولهم لاجبه ولا ينفعه قال الله تعالى بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن
فما أكرم عند رب ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال تعالى ومن يطع الله والرسول فأولئك هم
الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وقال
تعالى وسارعوا إلى صفح من ربكم حجة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين الذين ينفقون
في السر أموالهم والصلوات الكاتمة الفظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين والذين إذا فعلوا
فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الله ولم يصر إلى
ما فعلوا وهم يعلمون أولئك جزاءهم مغفرة من ربهم وجنتان تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها
ونعم أجر العاملين فهو لا في الجنة ولم يشترط عليهم ما ذكر من حب علي وكذلك قوله تعالى إن
الإنسان خلق حلولا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا إلا المصلين إلى قوله أولئك
في جنتهم مكرمون وأمثال ذلك ولم يشترط حب علي وقد قدم على النبي صلى الله عليه وسلم عدة
وفود وأنشروا ما آمن به طوائف من بره وهم لم يسجدوا له كعلي ولا عرفوه وهم من المؤمنين
المتقين المستحقين الجنة وقد أجمع على دعوى حبه الشيعة والرافضة والصحية والاماعيلية
وجمهورهم من أهل النار بل عظماء في النار

(فصل) وكذلك الحديث الذي كره في العهد الذي عهد الله في علي وله راية الهدى
وامام الأولياء وهو الكلمة التي أزمها المتقين الخ فإن هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة
بالحديث والعلم ويجرد رواية صاحب الحلية لا تقبل ولا تدل على الحق فان صاحب الحلية
قد روى في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي والأولياء وغيرهم أحاديث ضعيفة بل موضوعه
باتفاق أهل العلم وهو وأمثاله من الحفاظ الثقات وأهل الحديث ثقات قبيار وقوله عن شيوعهم
لكن الآفة من هو فوقهم وهم لم يكنوا في النسل عن نفعوا عنه لكن يكون واحد من رجال
الاستناد من تبعه الكتب أو يظن وهم يملكون عن حديثهم ما معومته وروون الغرائب
لتعرف رواية الغرائب ضعيفة كما قال الامام أحمد اتقوا هذه الغرائب فان علمها ضعيفة
وقوله في الحديث هو كلمة التقوى مما بين أن هذا كذب فان تسميته لكلمة من جنس تسمية
المسيح كلمة الله المسيح سمي بذلك لان مثله عند الله كمثل آدم خلق من تراب ثم قال له كن فيكون
فهو مخلوق بالكلمة وأما علي فهو مخلوق لم يخلق سائر الناس وكلمة التقوى مثل لا اله الا الله
والله أكبر من الكلمات التي يصدق المؤمنون بعضها وإن كانت خيرا أو يطعنونها إن كانت
أمرا فكل كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء ومثل كلمة خبيثة كشجرة
خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة

وإذا علم لزوم بعض الصفات دون
بعض فما علم لزومه لا يمكن تقدير
وجود الذات دونها وما لم يعلم لزومه
أمكن التهنين أن يقدر وجوده دون
وجود تلك الصفة التي لم يعلم لزومها
لكن هذا الامكان معناه عدم العلم
بالامتناع لا الصلح بالامكان في
الخلق إذ كل عالم يعلم الانسان
علمه فهو ممكن عدمه كما كان هذا
بعض عدم علمه بالامتناع لا امكانا
خارجيا بمعنى أنه يعلم مكانه في
الخلق جوف فوق بين الصلح بالامكان
وعدم العلم بالامتناع وكثير من
الناس يشبه عليه هذا أجازا إذا
تصوروا ما يعلم امتناعه أو سئل عنه
قال هذا ممكن وهذا غير متنع وهذا
لوفرض وجوده لم يكن من فرضه
محال وإذا قيل له فقول الله لوفرض
وجوده لم ينزهه من محال فصفة كلية
وسلب عام من أين علمت أنه لا يلزم
من فرض وجوده محال والناس في
عليه القليل كما أن المثلث عليه
القليل وهل علمت ذلك بالضرورة
المشتركة بين العقلاء أم ينظر مشتركة
أم يضرر وما خصصت بها أم ينظر
اختصت به فان كان بالضرورة
المشتركة وجب أن يشرك
نظراؤه من العقلاء في ذلك وليس
الامر كذلك عندهم وإن كان ينظر
مستتركة فأن الدليل الذي تشرك
فيه أنه شوقهم وإن كان بضرورة
مختصة أو نظر مختص فهذا أيضا
باطل لو جهين أحدهما أنل تدعي
أن هذا إما يشتركة فيه العقلاء

وإنهم موافقتك فيه وتدي أنهم
إذا ناطروك كانوا متعجبين معك
بهذه الحجة وذلك تبع دعواك
الاختصاص بعلمك ذلك والثاني أن
اختصاصك بعلمك ضرورة وانظرا
انما يكون لاختصاصك بما يوجب
تخصيصك بذلك كمن خص بنوة
أو تجرية أو نحو ذلك مما يتفرده
وأنت لست كذلك في ادعى امكانه
ولا تدي اختصاصك بالعلم بامكانه
وان ادعت ذلك لم يزم غيرك
موافقتك في ذلك ان لم تقم عليه دليلا
يوجب موافقتك سواء كان معيا
أو عقليا وأنت تدعي أن هذا من
العلوم المشتركة العقلية وهذه الامور
لبسطها موضع آخر والمقصود هنا
التشبيه على هذا الاصل الذي نشأ
منه التنازع أو الاشتباه في مسائل
الصفات من هذا الوجه وتفرق
هؤلاء المتكلمين في الصفات اللازمة
لوصوفين ماسموها نفسية وذاتية
وماسموها معنوية يشبه تفرق
المنطقين في الصفات اللازمة بين
ماسموها ذاتيا مقوما داخل في
الحقيقة وماسموها معنوية خارجا راجع
الذات مع كونه لازما لها وتفرق
في ذلك بين لازم الماهية ولازم وجود
الماهية كما قد بسط الكلام على ذلك
في غير هذا الموضع وبين أن هذه
الفروق انما قاعد عند الحقيقة الى
الفرق بين ما يتصور في الاذهان
وهو الذي قد يسمى ماهية توين
ما يوجد في الاعيان وهو الذي قد
يسمى وجودها وان ما يتصور

(١) في بعض النسخ وشبه بدل
نسب ام معصمه

الذات في الاستحرة وكلمة التقوى اسم جنس لكل كلمة يتق الله بها وهو الصدق والعدل وكل
من تجرى الصدق في خبره والعدل في أمره فقد زكاه كلمة التقوى وأصدق الكلام وأعله قول الله
الا الله فمى أخضر الكلمات بانها كلمة التقوى وكذلك حديث عمار وابن عباس كلاهما من
الموضوعات

(قال الرافضي) وأما المطاع في الجماعة فقد نقل الجمهور منها أشياء كثيرة حتى صنف
الكلبي كتابا في مثالب الجاهلية ولم يذكر فيه منقصة واحدة لاهل البيت
والجواب أن يقال قبل الاحوية المفصلة عما يدكر من المطاع ان ما ينقل عن الجماعة من
المثالب فهو نوعان أحدهما ما هو كذب إما كذب كاه وإما محرف فقد دخله من الزيادة والنقصان
ما يخرج به الالف والمطعن وأكثر المنقول من المطاع الصريحة هو من هذا الباب وروها
الكذابون المعروفون بالكذب مثل أبي مخنف وط بن يحيى ومثل هشام بن محمد بن السائب
الكلبي وأمثالهما من الكذابين ولهذا استشهد هذا الرافضي عما صنفه هشام الكلبي في ذلك
وهو من كذب الناس وهو شيخي يروي عن أبيه وعن أبي مخنف وكلاهما ترك كذاب وقال
الامام أحمد في هذا الكلبي ما ظننت ان أحدا لم يحدث عنه انما هو صاحب مخر (١) ونسب
وقال الدارقطني هو مخر ترك وقال ابن عدي هشام الكلبي الغالب عليه الاسرار ولا أعرفه في
المستنشا وأوه أيضا كذاب وقال زائدة والثلث وسليمان التيمي هو كذاب وقال يحيى بن
بشير كذاب ساقط وقال ابن جبان وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج الى الأغراق في
وصفه في النوع الثاني ما هو صدق وأكره هذه الامور لهم فيها معاذير يخرجها عن أن تكون
ذنوبا وتجعلها من موارد الاجتهاد التي ان أصاب المجتهد فيها فله أجران وان أخطأ فله أجر واحدة
المنقول الثابت عن الخلفاء الراشدين من هذا الباب وما قد من هذه الامور ذنبا متحققا فان ذلك
لا يتقدح فيما علم من فضائلهم وسوابقهم وكرهتهم من أهل الجنة لان الذنب المحقق يرتفع عقابه في
الآخرة بأسباب متعددة منها التوبة للملحة وقد ثبت عن أئمة الامامة أنهم يباوون الذنوب
المعروفة عنهم ومنها الحسنات الماحية للذنوب فان الحسنات تهن السئات وقد قال تعالى
ان تحبوا كبارا متهمون عنه تكفر عنكم سيئاتكم ومنها المصابب المكفرة ومنها دعاء
المؤمنين بعضهم لبعض وشفاعتهم بهم فامن سبب يسقط به الذم والعقاب عن أحد من الأمة الا
والجناية أحق بذلك فهم أحق بكل مدح وتفي كل ذم عن بعدهم من الأمة

ونحن نذكر قاعدة جامعة في هذا الباب لهم ولسائر الأمة فنقول لا بد أن يكون مع الانسان
أصول كلية رد إليها الجزئيات ليحكم بعم وعدل ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت والافتيق في
كذب وجهل في الجزئيات وجهل وظلم في الكليات فيتولد الفساد عظيم فنقول الناس قد تكلموا
في تصويب المجتهدين وتخصيمهم وتأنيبهم في مسائل الفروع والاصول ونحن
نذكر اصولا جامعة تافعة (الاصل الاول) أنه هل يمكن كل أحد أن يعرف باجتهاده الحق في
كل مسألة فيه نزاع واذ لم يمكنه فاجتهد واستفرغ وسعه فلم يصل الى الحق بل قال ما اعتقد أنه
هو الحق في نفس الامر ولم يكن هو الحق في نفس الامر هل يستحق أن يعاقب أم لا هذا الاصل
هذه المسائل والناس في هذا الاصل ثلاثة أقوال كل قول عليه طائفة من النظار الاول قول
من يقول ان الله قد نصب على الحق في كل مسألة ذليلا يعرف به يمكن كل من اجتهد واستفرغ
وسعه أن يعرف الحق وكل من لم يعرف الحق في مسألة أصولية أو فروعية فاجتهد وتفرغ به
فما يجب عليه لاجل هذه وهذا القول هو المشهور عن الصدوق والمعتبر وهو قول طائفة من

أهل الكلام غير هؤلاء ثم قال هؤلاء أما المسائل العلية فعليها أدلة قطعية تعرف بها فكل من لم يعرفها فانه لم يستفهم وسعه في طلب الحق في أتم وأما المسائل العلية الشرعية فلم فيها مذهبان أحدهما أنها كالعلية وأنه على كل مسألة دليل قطعي من خالفه فهو آثم وهؤلاء الذين يقولون المصيب واحد في كل مسألة أصلية وفرعية وكل من سوى المصيب فهو آثم لانه غلطى وانحطأ والآخر عندهم متلازمان وهذا قول بشر الميرسي وكثير من المعتزلة البغداديين الثاني أن المسائل العلية أن كان عليها دليل قطعي فإن من خالفه آثم غلطى كالعلية وإن لم يكن عليها دليل قطعي فليس فيه قبل حكمه في الباطن وحكم الله في حق كل مجتهد بما أدام اجتهدا إليه وهؤلاء وافقوا الأولين في أن انحطأ والآخر متلازمان وإن كل غلطى آثم لكن خالفهم في المسائل الاجتماعية فقالوا ليس فيها قاطع والظن ليس عليه دليل عنده هؤلاء وانما هم من جنس ميل النفوس إلى شيء دون شيء فعبءوا الاعتقادات القديمة من جنس الارادات وادعوا أنه ليس في نفس الامر حكم مطلوب بالاجتهاد ولا ثم في نفس الامر إمامة أو آثم من إمامة وهذا القول قول أبي الهذيل السلاف ومن اتبعه كالجبائي وابنه وهو أحد قولى الأشعرى وأشهرهما وهو اختيار القاضي أبي بكر الباقلى وأبي حامد الغزالي وأبي بكر بن العربي ومن اتبعهم وقد بسطنا القول في ذلك بسطا كثيرا في غير هذا الموضع والمخالفون لهم كآبي المحقق الأسفرايينى وغيره من الأشعرية وغيرهم يقولون هذا القول أو له مسطرة وآخر من نقده وهذا أقول من يقول أن كل مجتهد في المسائل الشرعية الاجتهادية العلية فهو مصيب باطننا ظاهره الا لا يتصور عندهم أن يكون مجتهد انحطأ لا بمعنى أنه خفى عليه بعض الامور وذلك الذى خفى عليه ليس هو حكم الله لا في حقه ولا في حق أمثاله وأما من كان انحطأ وهو الغلطى في المسائل النطقية فهو آثم عندهم والقول الثانى في أصل المسألة أن المجتهد المستدل قديكته أن يعرف الحق وقد يهمل عن ذلك لكن اذا عجز عن ذلك فقد يعاقبه الله تعالى وقد لا يعاقبه فانه أن يعذب من يشاءو يعف عن من يشاء بلا سبب أصلا بل لحض المشيئة وهذا أقول الجهمية والأشعرية وكثير من الفقهاء أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم ثم قال هؤلاء قد علم بالسبع أن كل كافر فهو في النار فنعن نعلم أن كل كافر فانه الله يعذبه سواء كان قد اجتهد وبغز عن معرفة صحة دين الاسلام أو لم يجتهد وأما المسلمون المختلفون فان كان اختلافهم في الفروع عيانا كترهم يقول لاعذاب فيها وبعضهم يقول لان الشارع عفا عن خطاياهم وعلم ذلك باجماع السلف على أنه لا ثم على الخطى فيها وبعضهم يقول لان الخطا في الظنات يمنع كالتقدم ذكره عن بعض الجهمية والأشعرية وأما القطعات فأكثرهم يؤثم الخطى فيها ويقول ان السبع قد دل على ذلك ونهضهم لا يؤثم والقول المحكى عن عبيد الله ابن الحسن العنبري هذا معناه أنه كان لا يؤثم الخطى من المجتهد من هذه الامة لا في الأصول ولا في الفروع وانكر جمهور الطائفتين من أهل الكلام والرأى على عبيد الله هذا القول وأما غير هؤلاء فيقولون هذا أقول السلف وأئمة الفتوى كآبي حنيفة والشافعى والثوري وداد بن علي وغيرهم لا يؤثمون مجتهد انحطأ لا في المسائل الأصولية ولا في الفروع كاذ ذلك عنهم ابن حزم وغيره ولهذا كان أبو حنيفة والشافعى وغيرهما يقولون شهادة أهل الاوراء الانططابية ومحصون الصلوات مخطفهم والكفار لا تشمل شهادته على المسلمين ولا على خلفه وقالوا هذا هو القول المعروف عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الدين أنهم لا يكفرون ولا يقسمون ولا يؤثمون أحدا من المجتهدين المخطئين لا في مسألة معلومة ولا علمية قالوا والفرق بين مسائل الأصول والفروع انما هو من أقوال أهل البدع من أهل الكلام من المعتزلة والجهمية ومن سلك

في النص من المعاني ويعبر عنه بالانطاط لا لفضل عليه بالمطابقة هو ذلك على تلك الماهية وله جزء من المعنى هو جزء تلك الماهية والفضل المذكور دليل عليه بالضمين وله معنى يلزم خارج عنه فهو الاثر تلك الماهية الخارج عنها والفضل عليه بالانضمام وتلك الماهية التي في الذهن هي بحسب ما يتصوره الذهن من صفات الموصوف تكثر تارة وتقل تارة وتكون تارة بجملة وتارة مفصلة وأما الصفات اللازمة للموصوف في إظهار حكمها لازمة لا تقوم ذاتها مع عدم شيء منها وليس منها شيء يسبق الموصوف في الوجود المعنى كالتدبر فهو بمن أن الذاتى يسبق الموصوف في الذهن والخارج وتلك الصفات هي أجزاء الماهية المتصورة في الذهن كآنا لفظ كل صفة فجزء من تلك الانطاط اذا قلت جسم حساس نام مقيد مقصرا لا ارادة فاطسق وأما الموصوف الموجود في الخارج كالإنسان فصفاته قائمة بحال فيه ليست أجزاء الحقيقة الموجودة في الخارج سابقة عليها سبق الجزع على الكل كآبويه من يتوهم من هؤلاء الغالطين كما قد بسط في موضعه وقول هؤلاء المتكلمين في الصفات اللازمة أنها زائدة على حقيقة الموصوف يشبه قول أولئك ان الصفات اللازمة العرضية خارجة عن حقيقة

سبلهم وانتقل هذا القول الى اقوام تكلموا بذلك في اصول الفقه ولم يعرفوا حقيقة هذا القول ولا غوره قالوا والفرق في ذلك بين مسائل الاصول والفروع كما أنهم اختلفوا في الاسلام لم يدل عليها كتاب ولا سنة ولا اجماع بل ولا قالها أحد من السلف والائمة فهي باطلة عقلا فان المرفقين بين ما جعلوا مسائل اصول ومسائل فروع لم يعرفوا بينهم ما يفرق صحيح بين النوعين بل ذكروا ثلاثة فروع أو أربعة كلها باطلة فذهب من قال مسائل الاصول هي العلية الاعتقادية التي يطلب فيها العلم والاعتقاد فقط ومسائل الفروع هي العملية التي يطلب فيها العمل قالوا وهذا الفرق باطل فان المسائل العلية فيها ما يكفر جاحداً ومثلاً وجوب الصلوات الخمس والزكاة وصوم شهر رمضان ونحوه من الزنا والربا والظلم والفواحش وفي المسائل العلية ما لا يأتي المتنازعون فيه كتنازع الصحابة هل رأى محمد بن جعفر في بعض النصوص هل قاله النبي صلى الله عليه وسلم أم لا وما أراد عنه وتنازعهم في بعض الكلمات هل هي من القرآن أم لا وتنازعهم في بعض معاني القرآن والسنة هل أراد الله ورسله كذا وكذا وتنازع الناس في دقيق الكلام كمثل الجواهر الفردة وتبادل الاجسام وبقاء الاعراض ونحو ذلك فليس في هذا تكفير ولا تقسيق قالوا والمسائل العلية فيها علم وعلم فاذا كان الخطأ مغفورا فيها قالوا ففيها علم بلا عمل أو لا أن يكون الخطأ فيها مغفورا ومنهم من قال المسائل الاصولية هي ما كان عليها دليل قطعي والفرعة ما ليس عليها دليل قطعي قالوا ولعل هذا الفرق خطأ أيضاً فان كثيراً من المسائل العلية عليها أدلة قطعية عندنا عرفها وغيرهم لم يعرفها وفيها ما هو قطعي بالاجماع كتكريم المحرمات الظاهرة وجوب الواجبات الظاهرة ثم لو أنكرها الرجل جهل وتوأى بل لم يكفر حتى تقام عليه الحجة كما كان جاعة استموا شرب الخمر على عهد عمر منهم قدامه أو أنها حلال لهم لم تكفرهم الصحابة حتى ينووا المصم خطاهم فتأوا ورجعوا وقد كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم طائفة أكلوا بعد طلوع الفجر حتى تبين لهم الخطأ الأبيض من الخطأ الأسود ولم يؤثمهم النبي صلى الله عليه وسلم فضلا عن تكفيرهم وخطوهم قطعي وكذلك أسامة بن زيد وقتل الرجل المسلم وكان خطأ قطعياً وكذلك الذين وجدوا رجلاً في غنم فقال انه مسلم فقتلوه وأخذوا ماله كان خطوهم قطعياً وكذلك نالدين الوليد لما قتل بني جذعة وأخذ أموالهم كان مخطئاً قطعياً وكذلك الذين تجموا الى الآطاع وعما الذي تعلق في التراب الحسنة كما تجعل الدابة بل والذين أصابتهم حنابة فلم يتمموا ولم يصلوا كانوا مخطئين قطعياً وفي زماننا أولئك قوم في بعض الاطراف ولم يعلموا وجوب الحج ولم يعلموا تحريم الخمر لم يجدوا على ذلك وكذلك نوسوا مكان جهل وقد زنت على عهد عمر امرأة فلما أقربت به قال عثمان انها تستهل به استلالاً لم لا يعلم أنه حرام فلما تبين للصحابة أنها لا تعرف التحريم لم يجدوها واستحلوا الرضا خطاً قطعياً والرجل اذا حلف على شيء يعتقد كالحلف عليه فحين يتخلفه فهو مخطئ قطعياً ولا يتم عليه بالاتفاق وكذلك كفاية عليه عند الاكثر ومن اعتقد بقاء الفجر فأكمل فهو مخطئ قطعياً اذا تبين له الاكل بعد الفجر ولا يتم عليه وفي القضاء نزاع وكذلك من اعتقد غروب الشمس فحين يتخلفه ومثل هذا كثير وقول الله تعالى في القرآن ربنا لا تأخذنا ان سبياً وأخطأنا قال الله تعالى قد فعلت ولم يعرف بين الخطأ السطحي في مسئلة قطعة أرض وطنية والظني بل لا يجوز بأنه خطأ الا اذا كان خطأ قطعياً قالوا فمن قال ان المخطئ في مسئلة قطعة أو أرضية يأثم فقد خالف الكتاب والسنة والاجماع القديم قالوا وايضا فكون المسئلة قطعة أو وطنية هو أمر اضافي بحسب حال المعتقد ليس هو مصفاً للقول في نفسه فان الانسان قد يقطع بأشياء عليها الضرور أو رأ بالمثل المعلوم صدقه عند غيره لا يعرف ذلك لا قطعاً ولا ظناً وقد يكون

الموصوف وكلا الامر من منه تليس واشبهه ما بسببه كثير من الظن الاذ كما هو كثر بينهم النزاع والجدال والقبل والقال وبسط هذا موضع آخر وانما المقصود هنا التمسك على ذلك والله اعلم وأحكم (١) وان كان قد بسط الكلام على ضعفه في غير هذا الموضع مع أن هذا التقيد كره مستوعب لما ذكره غيره من أهل الكلام من المعرفة والاشربة والكرامية ومن وافقهم من الفقهاء من أصحاب الائمة الاربعة وغيرهم في ذلك وكان المقصود ما ذكره في تنأهي الحوادث ولهذا لم يعتمد الا مدى في مسئلة حدوث العالم على شيء من هذه الطرق بل بين ضعفها واخترع ما هو مثلها وأودعها في الضعف وهو أن الاجسام لا تنفذ عن الاعراض والاعراض لا تبقى زمانين فتكون حادثة وما لا ينشأ عن الحوادث فهو حادث وهذا الدليل مبني على مقدمتين على أن (٢) كل عرض زمان فهو لا يبقى زمانين وجهود العقلاء يقولون ان هذا مخالف للعس والضرورة وعلى امتناع حوادث لا أول لها وقد عرف الكلام في ذلك والوجود التي ضعفها (١) وقع هنا بياض بالاصل فليرجع الى الاصول السلبية فان العبارة التي هنا غير مستقيمة (٢) قوله كل عرض زمان كذا في الاصل ولعل الصواب كل عرض في زمان كتبته معصية

استدعوا أصولاً زعموا أنه لا يمكن تصديق الرسول إلا بها وأن معرفة بشرط في الأعيان أو أوجبة على الأعيان هم من أهل البدع عند السلف والائمة وجهوا العلماء بعلون أن أصولهم بدعة في الشر يعقل لكن كثير من الناس يظن أنها صحيحة في العقل وأما الحدائق من الائمة ومن اتبعهم فيعلون أنها باطلة في العقل مبتدعة في الشرع وانها تناقض ما جاء به الرسول وحينئذ فان كان انطوائاً المسائل العقلية التي يقال انها أصول الدين كفر فهوؤلاء السالكون هذه الطرق الباطلة في العقل المبتدعة في الشرع هم الكفار لا من خالفهم وان لم يكن انطوائاً فيها كفر فلا يكفر من خالفهم فيها فثبت انه ليس كفر في حكم الله ورسوله على التقديرين ولكن من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أقوالاً يجعلونها واجبة في الدين بل يجعلونها من الأيمان الذي لا بد منه ويكفرون من خالفهم فيها ويسخونهم كعقل الخوارج والجميعة والرافضة المعتزلة وغيرهم وأهل السنة لا يبتدعون قولاً ولا يكفرون من اجتهدوا خطأ وان كان مخالفهم مكفر لهم مستحلاً لدمائهم كالم تكفر الصحابة الخوارج جمع تكفيرهم لغسان وعلى ومن والاهما واستحلاً لهم لدماء المسلمين المخالفين لهم وكلام هؤلاء المتكلمين في هذه المسائل بالتصويب والخطئة والتأنيب ونفيه والتكفير ونفيه لكنهم ينوون القولين المتقدمين قول القدرية الذين يجعلون كل مستدل قادر على معرفة الحق فيعذب كل من لم يعرفه وقول الجميعة الجبرية الذين يقولون لا قدرة للعبد على شيء أصلاً بل الله يعذب بعض المنيئة فيعذب من لم يفعل ذنبا قط وينعم من كفر وفسق وقد وافقهم على ذلك كثير من المتأخرين وهؤلاء يقولون يجوز أن يعذب الأطفال والمجانين وان لم يفعلوا ذنبا قط منهم من يجزئهم بعدذاب أطفال الكفار في الآخرة ومنهم من يجوزونه يقول لا أدري ما يقع وهؤلاء لا يتصورون أن يعذبوا فسق أهل القبلة بلا سبب أصلاً ويعذب الرجل الصالح على السبئية الصغيرة وان كانت حسنة أمثال الجبال بلا سبب أصلاً بل بعض المنيئة وأهل الطائفتين أن القادر المختار يرجع أحد المتأخريين على الآخر بلا مرجح لكن هؤلاء الجميعة يقولون انه في كل حادث يرجع بلا مرجح هؤلاء القدرية والمعتزلة والكرامية وطوائف غيرهم من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث وغيرهم يقولون أصل الاحداث والابداع كان ترجيحاً بلا مرجح وأما بعد ذلك فقد خلق أسباباً وحكماً على الحوادث بها واختلفت القدرية والجميعة الجبرية في الظلم فقال القدرية الظلم في حقه هو ما نعرفه من ظلم الناس بعضهم بعضاً فاذا قيل انه خلق أفعال العباد وانهم بذلك ما وقع وقبل مع ذلك انه يعذب العاصي كان هذا ظلماً كظلمنا وسعوا أنفسهم العبدية وقالت الجميعة الظلم في حقه هو ما يتبع وجوده فاما كل ما يمكن وجوده فليس بظلم فان الظلم اما مخالفة أمر من يجب طاعته ولما التصرف في ملك الغير بغير إذنه فالإنسان وصف بالظلم لانه يخالف لأمر به ولانه يتصرف في ملك غيره بغير إذنه والرب ليس فوقه أمر ولا نعيم ملك بل انما يتصرف في ملكه فكل ما يمكن فليس بظلم بل اذا نفعهم من الجاهل والجهل وإمثاله سامي كفر به وعصاه وعذب موسى ومحمد امين به وأطاعه فهو مثل العكس الجميع بالنسبة اليه سواء ولكن لما أخبرناه بنعم المطيعين وأنه يعذب العصاة صار ذلك معلوم الوقوع غيره الصادق لا سبب اقتضى ذلك والاعمال علامات على الثواب والعقاب ليست أسباباً بها فاذ قول جهوم وأصحابه ومن وافقه كالاشعري ومن وافقه من أتباع الفقهاء الأربعة والصوفية وغيرهم ولهذا يجوز هؤلاء أن يعذب العاصي عن معرفة الحق ولو اجتهد فليس عندهم في نفس الامر أسباب الحوادث ولا حكم ولا في الأفعال صفات لأجلها كانت مأموراً بها ومنعاً عنها بل عندهم يتبع أن يكون في خلقه وأمره لا مأمراً وأما

موضع استقصاء كرم قدح في ذلك وأما المقصود القدح في هذه المسائل التي يسمونها براهين عقلية ويعارضون بها نصوص الكتاب والسنة واجماع السلف ثم ان نفس حذاقهم قد حوافها فاما المسلك الاول الذي كره الرازي فقال الآسد المسلك السادس لبعض المتأخرين من أصحابنا في الدلالة على اثبات حدوث الاجسام وهوانه لو كانت الاجسام أزلية لم تكن في الازل إيماناً تكون متحركة أو ساكنة وساق المسلك الى آخره ثم قال وفيه وفي تقريره فنظر ذلك أن القائل يقول اما أن تكون الحركة عبارة عن الحصول في الحيز بعد الحصول في حيز آخر والسكون عبارة عن الحصول في الحيز بعد أن كان في ذلك الحيز أو لا تكون كذلك فان كان الاول فقد بطل الحصر بالجسم في أول زمان حدوثه فانه ليس متحركاً (١) لعدم حصوله في الحيز بعد أن كان فيه وان كان الثاني فقد بطل ما ذكر في تقرير كون السكون أمراً وجودياً ولا يحصى عنه فان قيل الكلام انما هو في الجسم في الزمن الثاني والجسم في الزمن الثاني ليس بخالو عن الحركة والسكون بالتفسير المذكورة فظاهره الحالة فانه اذا

(١) قوله لعدم حصوله في الحيز بعد أن كان فيه هكذا في الاصل والظاهر أن في الكلام نقصاً تاماً وحركته معجبه

القدرية فيستون له شرعة فيما يجب عليه ويحرم عليه بالقياس على عبادته وقد تكلمنا على قول
 الفريقين في موضع واضح وذكرنا قسلا في ذلك في هذا الكتاب فيما تقدم لماتكلمنا على ما نسب
 هذا الرافضي إلى جميع أهل السنة من قول هؤلاء الجهمية الجبرية وبيننا هذه المسئلة لا تتعلق
 بمسئلة الإمامة والتفضيل بل من الشيعة من يقول بالبر والقدر وفي أهل السنة من يقول بهذا
 وهذا والمقصود هنا أن نبين أن الكلام في تصويب المتنازعين بمصبيين أو محطتين بمنايين أو
 معاقدين مؤمنين أو كفاراهو فرع عن هذا الأصل العام الشامل لهذه المسائل وغيرها وهذا
 يظهر القول الثالث في هذا الأصل وهو أنه ليس كل من اجتهد واستدل بتكبر من معرفة الحق
 ولا يتحقق الوعيد الآمن ترك ما مورا أو فعل محظور أو هذا هو قول الفقهاء والأئمة وهو القول
 المعروف عن سلف الأمة وقول جمهور المسلمين وهذا القول يجمع الصواب من القولين فالصواب
 من القول الأول قول الجهمية الذين وافقوا فيه السلف والجمهور وهو أنه ليس كل من طلب
 واجتهد واستدل على الشيء يمكن من معرفة الحق فيه بل استطاعة الناس في ذلك متفاوتة
 والقدرية يقولون أن الله تعالى سوي بين المكلفين في القدرة ولم يخص المؤمنين بما فضلهم عليه
 الكفار حتى آمنوا ولا خص المطيعين بما فضلهم عليه العصاة حتى أطاعوا وهذا من أقوال
 القدرية والمعتزلة وغيرهم التي خالفوا بها الكتاب والسنة واجماع السلف والعقل الصريح كما
 بسما في موضعه ولهذا قالوا أن كل مستدل فقه قدرة تامة يتوصل بها إلى معرفة الحق ومعلوم
 أن الناس إذا اختلفت عليهم الفسلفة في السفر فكملهم أمور ونزاجات والاستدلال على جهة
 القبلة ثم بعضهم يمكن من معرفة جهةها وبعضهم يعجز عن ذلك فيغلط فيقطن في بعض الجهات
 أنما هم يحاولون أن يكون مصيبا في ذلك لكن هو مطيع لله لا أنما عليه في صلاته إلا بالهالة لا يكلف
 نفسا لا وسعها فيعجز عن العلم بها كعجز عن التوجه إليها كالشد وثخايف والمحبوس والمرضى
 الذي لا يمكنه التوجه إليها ولهذا كان الصواب في الأصل الثاني قول من يقول أن الله لا لعب
 في الآخرة إلا من عصاه ترك الأمور وفعل المحظور والمعتزلة في هذا وافقوا الجماعة بخلاف
 الجهمية ومن اتبعهم من الأشعرية وغيرهم فانهم قالوا بل يعذب من لا ذنب له أو نحو ذلك ثم
 هؤلاء لا يحتجون على المعتزلة في نفس الإيجاب والتحريم العقلي بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى
 نبعث رسولا وهو عجز عليهم أيضا في نفي العذاب مطلقا إلا بعد إرسال الرسل وهم يحوزون
 النصيب قبل إرسال الرسل فأولئك يقولون يعذب من لم يبعث إليه رسولا لأنه فعل القبائح
 العقلية وهؤلاء يقولون بل يعذب من لم يفعل قبيحا قط كالأطفال وهذا يخالف الكتاب والسنة
 والعقل أيضا قال تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقال تعالى عن النار كما أتى فيها
 فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء أنتم
 الآف في ضلال كبير فقد أخبر سبحانه وتعالى بصيغة العموم أنه كلما أتى فيها فوج سألهم خزنة
 هل جاءهم نذير فصرعوا فون منهم قد جاءهم نذير فبق فوج يدخل النار إلا وقد جاءهم نذير فم
 يأنه نذير لم يدخل النار وقال تعالى لا يلبس إلا ملائكة جهنم مثل زمين تبعك منهم أجمعين فقد أقسم
 سبحانه أنه عذراهم من إبليس وأتباعه وأتباعه وأتباعه من أطاعه من لم يعمل ذنبا لم يطعه فلا يكون ممن
 تلاه النار وإذا ملئت ما يباعه لم يكن لغوهم فيها موضع وقد ثبت في العيصين من حديث
 أبي هريرة وأنت من مائة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يزال يلقى في النار وتقول هل من مزيد
 حتى يضع رب العزة فيها قدمه وفي رواية تضع قدمه عليها تقول قطعوا ينزوي بعضها إلى بعض
 أي تقول حسبي حسبي وأما الجنة فيبقى فيها أفضل فينسى الله لها خلقا فيسكنهم فضول

كان الكلام في الجسم انما هو في
 الزمن الثاني من وجود الجسم
 فالزمن الثاني ليس هو (١) الاحالة
 الاولى وعند ذلك لا يلزم أن يكون
 الجسم أزلا لا يتحول عن الحركة
 والسكون (قال) وان سلمنا الحصر
 فلم قلتم بامتناع كون الحركة أزلية
 وما ذكر ومن الوجه الاول في
 الدلالة فانما يلزم أن لو فصل بان
 الحركة الواحدة بالخص أزلية
 وليس كذلك بل المعنى يكون الحركة
 أزلية أن أعدادا لخصاها المتعاقبة
 لا أول لها وعند ذلك فلا منافاة
 بين كون كل واحد من أحاد
 الحركات المنفصلة حادثة ومسبوبة
 بالغير وبين كون جملة أحادها أزلية
 بمعنى أنها متعاقبة في غير النهاية
 (قال) وما ذكر وفي الوجه الثاني ما مل
 أضافنا كل واحد من الحركات
 الدورية وان كانت مسبوبة لعدم
 لا بدانية في اجتماع الأعداد
 السابقة على كل واحد من الحركات
 في الازل أنه لا أول لتلك الأعداد
 ولا بدانية ومع ذلك فالعدم السابق
 على كل حركة وان كان لا بدانية
 فيقارنه وجود حركات قبل الحركة
 المفروضة لا نهاية لها على جهة
 التصاق بأي عاقبة وجود حركات
 لا نهاية لها قبل الحركة المفروضة
 وليس فيه منازعة السابق للسبوق
 وعلى هذا فيكون الكلام في عدم
 السابق على حركة تركه وعلى هذا

(١) قوله الاحالة كذا في الأصل
 وانظر كسبه معجمه

الحنة هكذا روي في الصحاح من غير وجه ووقع في بعض طرق البخاري غلط قال فيه وأما النار
فبين فيها فضل والبخاري رواه في سائر المواضع على الصواب ليس غلط هذا الراوي كجرت عادته
بمثل ذلك إذا وقع من بعض الرواة غلط في لفظ ذكر الفاظ سائر الرواة التي يعلم بها الصواب
وما علمت وقع فيه غلط الا قد بين فيه الصواب بخلاف مسلم فانه وقع في صحيحه عدة احاديث
غلط أنكرها جماعة من الحفاظ على مسلم والبخاري قد أنكر عليه بعض الناس تخريج احاديث
لكن الصواب فيها مع البخاري والذي أنكر على الشيخين احاديث قليلة جدا وأما سائر متونها
فما اتفق علماء الحديث على صحته وتصديقهما ونقلهما بالقول لا يستريبون في ذلك وقد قال تعالى
يا معشر الجن والناس ألم بأنكم مرسل منكم يقصون عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا
قالوا شهدنا على أنفسنا وغرتهم الحياة الدنيا وشهدوا على أنفسهم أنهم كانوا كافرين ذلك أن
لم يكن ربك مهلك القرى بظلم أهلها فإفانول فقد غطى البصير والناس واعترفوا بالخطيئة
بأنهم بهتهم مرسل يقصون عليهم آياته وينذرونهم لقاء يوم القاضية ثم قال ذلك أن لم يكن ربك
مهلك القرى بظلم أهلها فإفانول أي هذا بهذا البصير أنه لا يعذب من كان غافلا ما لم يأنذره نذير
فكيف الطفل الذي لا عقل له ودل أيضا على أن ذلك ظلم تزويجه عنه والأفانول كان الظلم هو
المنع لم يتصور أن يهلكهم بظلم بل كيفاً أهلكهم فانه ليس ظلم عند الجهمية الجبرية وقد قال
تعالى وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمهراسولا يتلو عليهم آياتنا وما كنا مهلكي
القرى الا أهلها ظالمون وقال تعالى وما كان ربك ليهلك القرى بظلم أهلها مصحون وقال تعالى
ومن يعمل من الصالحات هو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما قال المفسرون الظلم أن يحمل
عليه سبباً غير وجه الهضم أن ينقص من حسنة فعله سبحانه عقوبته بدين غير طمأنينة
نفسه عنه ومثل هذا كثير كقوله لهما ما كتبت وعليهما ما كتبت وقوله ولا تزوايته وزوايته
وكذلك قوله لا تخصمو الذي وقد قدمت اليكم بالوعيد ما يبذل القول لدى وما أنا بظالم للعبيد
فبين سبحانه أنه قدّم بالوعيد وليس بظلام لهم كما قال في الآية الاخرى ذلك من آباء القري نفسه
عليك منها قائم وحسيد وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم فما أغنت عنهم آلهتهم التي يدعون من
دون الله من شيء لما جاء أمر ربك وما زادهم غير تنبيذ فهو سبحانه زه نفسه عن ظلمهم وبين
أنهم هم الذين ظلموا أنفسهم بشرهم فمن لم يكن ظالم لنفسه تكون عقوقه ظلماً تزه الله عنه
وقال في الآية الاخرى ان المجرمين في عذاب جهنم خالدون لا يفتر عنهم وهم فيه مبسوثون وما
ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين وهذا الظلم الذي زه نفسه عنه ان كان هو المتع الذي لا يمكن
فعله فأي فائدة في هذا وهل أحد يخاف أن يفعل به ذلك وأي تزه في هذا وإذا قيل هو لا يفعل
الاما بقدر عليه قيل هذا ما لوم لكل أحد وكل أحد لا يفعل الا ما بقدر عليه فأى مدح في هذا
مما يتبر به الرب سبحانه عن العالمين فسلم أن من الامور الممكنة ما هو ظلم تزويجه عنه مع
قدرته عليه وبذلك يحمدو يبق عليه فان الحدوث لثمة ببيع بالامور الاختيارية من فعل وترك
كلامه تعالى القرآن من الحمد والشكر أخضر من ذلك يكون على الذم والمدح أعظم من ذلك
وكذلك التسبيح فانه تزه وتعظيم فاذا سجد بحمد جع بين هذا وهذا كما قد بسطنا الكلام على
حقيقة التسبيح والتحميد ومعنى التسبيح محمد في غير هذا الموضع وقد قال سبحانه وتعالى وقالوا
اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون فلا تخاف فعل من الافعال وقد زه سبحانه نفسه عنه
فعل من الافعال ما زه سبحانه نفسه عنه والجبرية عندهم لا يزه عن فعل من الافعال وفي
حديث البطاقة الذي رواه الترمذي وصححه ورواه الحاكم في صحيحه قال فيه فيشره تسعة

فخصول شيء من الموجودات
الازلية مع هذه الاعدام أزلا
على هذا النوع لا يكون محتاذا
ليس فيه مقارنة السابق للسبوق
على ما عرف (قال) وفيه دقة فليست
قلت هذا هو الاعتراض الذي ذكره
الارموي وقد ذكره غيرهما والظاهر
أن الارموي تلقى هذا عن الأمدى
وهم يقولون اجتماع الاعدام
لامعنى له سوى أنها مشركة في عدم
البداية والاولية وحينئذ يقدم كل
حرة يمكن أن يقارنه وجود أخرى
وليس فيه مقارنة السابق للسبوق
وهذا الذي قالوه صحيح لكن قد
يقال هذا الاعتراض إنما يصح لو
كان أحق بان في ذلك مقارنة السابق
للسبوق فقط وهو لا يحجج الابان
العدمتان تجتمع في الازل وليس
معها شيء من الموجودات اذ لو كان
معها موجود لكان هذا الموجود
مقارن لذلك السدسات المجتمعة
ومنها عدمه فافتقر السابق
والسبوق فعدمه اجتماعها في
الازل وقد قالوا له ان غنيت
باجتماعها تحققها بأمرها معا
حيثا فهو ممنوع لانه ما من حين
يقول أنما أعين اجتماعها في حين
حدث ليزني انتهاء واحدتها
وأنما قلنت هي مجتمعة في الازل
وفضل انطباع أن يقال عدم ليس
بشيء وليس لعدم هذه الحركة
حقيقة ثابتة مغايرة لعدم الاخرى
حتى يقال ان أعدماها اجتمعت

وتسعون معلما كل سجل منهم امد العسر ثم يقال لا ظلم عليك انك عندنا بطاقة فتوضع البطاقة في
 كفة والسجلات في كفة فتقلت البطاقة وطاشت السجلات فقوله لا ظلم عليك دليل على انه ان لم
 يجاز تلك الحسنات وتوزن حسنة مع سيئة كان ذلك ظلما بقدر الله عنه فانه القام بالقسط
 وقد قال تعالى ويقولون يا ويلتنا مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ووجدوا
 ما عولوا حاضرا ولا يظلمون بشئ احد اهل (١) يقال هذا الشيء انه لا يفعل مع احد ما يمكن ولا يقدر
 عليه ولا يظلمهم شيئا من حسنتهم بل يحصيها كلها ويثبته عليها فدل على ان العبد ثابت على
 حسنة ولا ينقص شيئا منها ولا يعاقب الا على سيئة وان عفو عنه بغير ذنب ونقص حسنة فلم
 ينزه الرب تبارك وتعالى عنه وايضا فقوله تعالى افجعل المسلمين الكافرين وقال ام يجعل الذين
 آمنوا وعملوا الصالحات كالفسدين في الارض ام يجعل المتقين الكافرين وقال ام حسب الذين
 احترجوا السيات ان نخجلهم كل الذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء مبغياهم وسواء معيهاهم ومنهم
 ما محكومون الا غفر ذلك فدل على ان التسوية بين هذين المختلفين من الحكم السي الذي ينزه عنه
 وان ذلك منكر لا يجوز نسبته الى الله وان من جواز ذلك فقد جاز منكره لا يصلح ان يضاف الى الله
 تعالى فان قوله افجعل المسلمين الكافرين استفهام انكار فلعلم ان جعل هؤلاء مثل هؤلاء منكر
 لا يجوز ان يظن بالله انه يفعله فلو كان هذا وضده بالنسبة اليه سواء عاين ان يفعل هذا وهذا
 سواء ما يحكمون دل على ان هذا حكم سي والحكم السي هو الظلم الذي لا يجوز فعله ان الله منزه عن
 هذا ومن قال انه يسوي بين المختلفين فقد نسب اليه الحكم السي وكذلك تفضل احد التماثلين
 بل التسوية بين التماثلين والتفضيل بين المختلفين هومن العدل والحكم الحسن الذي يوصف به
 الرب والظلم وضع الشيء في غير موضعه فاذا جعل التوراة الظلمة والحسن كالسي عوالا لم يحكم
 كل هذا الظلم او حكمه سي بقدره وينزه عنه سبحانه وتعالى وقال تعالى ان الحكم لباله
 مبغون ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون وعند هؤلاء حكم يحكم بالجاهلية لكان حسنا وليس في
 نفس الامر حكم حسن وحكم غير حسن بل الجميع سواء فكيف يقال مع هذا ومن احسن من
 الله حكم فدل هذا النص على ان حكمه حسن لا احسن منه والحكم الذي يخالفه سي ليس بحسن
 وذلك جليل على ان الحسن صفة لحكمه فلو لم يكن الحسن الاما تعلق به الامر او ما لم ينه عنه لم يكن
 في الكلام فائدة ولم يقسم الحكم الى حسن واحسن لان عندهم يجوز ان يحكم الرب بكل ما يمكن
 وجوده وذلك كله حسن فليس عندهم حكم ينزه الرب عنه وقال تعالى واذا جاءتهم آية قالوا ان
 نؤمن حتى تأتي مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم حيث يجعل رسالته فدل على انه اعلم بالحل الذي
 يناسب الرسالة ولو كان الناس مستوين والتخصيص بلا سبب لم يكن لهذا العلم معلوم يختص به
 محل الرسالة وقال تعالى لقد جاء آل فرعون النذر كذبوا باياتنا كلها فاخذناهم باخذ عزيز
 مقتدر اكفركم خير من اولئكم ام ليحكم رافة في الزبر وقال ام خير ام قوم تبع والذين من
 قبلهم اهلكناهم لانهم كانوا اجرمين فهذا بين ان اولئك اذا كانوا كفارا وقد عذبناهم والكفار
 الذين كذبوا محمد بالسوا خيرا من اولئك بل هم ملهم استحقوا من العقوبة ما استحقه اولئك
 ولو كانوا خيرا منهم لم يستحقوا ذلك فعلم انه سبحانه يسوي بين التماثلين ويفضل صاحب الخير
 فلا يسوي بينه وبين من هودونه وكذلك قوله تعالى هو الذي اخرج الذين كفروا من اهل الكتاب
 من ديارهم لاول الحشر ما ظنتم ان يخرجوا وظنوا انهم ما تمنعهم حصونهم من الله فانهم الله من
 حيث لم يحتسبوا وقد في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وايدي المؤمنين فاختبروا
 يا اولي الابصار الى قوله تعالى ذلك بانهم شافوا الله ورسوله ومن شافق الله ورسوله فان الله

كل منها انها كانت بعد ان لم تكن
 وكون الحوادث كلها مشتركة
 في انهم لم تكن (٢) لا يوجب
 ان يكون عدم كونها حقائق
 متغايرة ثابتة في الازل موضع
 تلك ان يقال انفسها يكونها
 مسبوقا لعدم ان جنسها مسبوق
 بالعدم او كل واحد منها مسبوق
 بالعدم اما الاول فهو محل النزاع
 واما الثاني فاذا قدر ان كل واحد
 كان بعد ان لم يكن والجنس لم يزل
 كانتا لم يجز ان يقال الجنس كان
 بعد ان لم يكن ولا يترتب من كون
 كل من افراد مسبوقا لعدم ان
 يكون الجنس مسبوقا بالعدم الا
 اذا ثبت حدوث الجنس وهو محل
 النزاع وعدم الحوادث هو وقوع
 واحد يتقضى بحسب الحدوث
 فكما حدث حادثا نقضى من
 ذلك العدم عدم ذلك الحادث ولم
 ينقض عدم غيره فالازل حينئذ
 عدم اعيان الحوادث كما ان الازل
 عندهم يقول بانه لا اول لها هو
 جنس الحوادث فجنس وجودها
 ازل وعدم كل من اعيانها ازل ولا
 تناقذين هذا وهذا الا ان ثبت
 وجوب البداية وهو محل النزاع
 وبهذا يظهر الجواب عما ذكره
 بعضهم في تقرير هذا الوجه فان
 بعضهم لما رأى ما ورد على ما ذكره
 (١) قوله فهل يقال هذا الذي كذا
 في الاصل ولعل وجه الكلام فهل
 يقال مع هذا الذي الخ فخر
 (٢) قوله لا يوجب ان يكون عدم
 الخ هكذا في الاصل وانظر كتابه

شديد العقاب والاعتبار أن يعبرهم إلى أمثالهم فمعرف أن من فعل كما فعلوا استحق كما استحقوا
ولو كان تعالى قد يسوي بين التماثلين وقد لا يسوي يمكن الاعتبار حتى يعلم أن هذا الماهية بما
يسوي ينسبه وبين نظيره وحيد فلا يمكن الاعتبار بالبعد معرفة حكم ذلك المعين وحيد فلا
يحتاج إلى الاعتبار ومن العجب أن أكثر أهل الكلام احتجوا بهذه الآية على القياس وإنما
تدل عليه ليكون الاعتبار يتضمن التسوية بين التماثلين فعمل أن الرب يفعل هذا في حكمه فإذا
اعتبروا ما في أمره الشرعي دلالة تطلق الاعتبار على ذلك فلا استدلال على حكمه الخلق
الكوني في الثواب والعقاب وهو الذي قصد الآية فلا تلهي عليه أولى فعمل أن التماثلين في
الدين متماثلان في استحقاق العقاب بخلاف من لم يشركهما في ذلك وإذا قيل هذا قد علم غيره
فيل هو لم يجز قبل هذا بل على أن هذا هو حكمه الذي لا يجوز أن يضاف إليه سواء كدل على
ذلك ما تقدم من الآيات وأضاف المخصوص قد أخبرنا بالميزان بالقسط وأن الله لا يظلم مثقال ذرة
وإن تلك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجر عظيما فدل هذا على أن مثقال ذرة إذا زيد في
السيئات أو نقص من الحسنات كان ظلمنا نزه الله عنه ودل على أنه يزن الأعمال بالقسط الذي
هو العدل فدل على أن خلاف ذلك ليس قسطا بل ظلم تزه الله عنه ولو لم يكن هناك عدل لم
يحتاج إلى الموازنة فإنه إذا كان التعذيب والتعظيم بلا قانون عدلي بل بعض المصلحة لم ينجح إلى
الموازنة وقال تعالى تلك آيات الله نتلوها عليك بالحق وما الله يريد ظلمنا للعالمين قال الزجاج
وغير مقدأ علنا أنه يعذب من عبده لاستحقاقه وقال آخر معنا أنه لا يعاقبهم بلا مرم فسي
هذا ظلمنا وأضاف الله تعالى قد أخبر في غير موضع أنه لا يكلف نفسا الا وسعها وقوله تعالى
والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفسا الا وسعها وقوله لا تكلف نفس الا وسعها وقوله
لا يكلف الله نفسا الا ما آتاهوا وهم بقواه بقدر الاستطاعة فقال فانقوا الله ما استطعتم وقد صدق
المؤمنون بقولهم ربنا ولا تجعل علينا صرا كما جعلته على الذين من قبلنا ربنا ولا تجعلنا من الابطاغ
لنا به فقال قد فعلت فدللت هذه المخصوص على أنه لا يكلف نفسا ما تجز عنه خلافا للجمعة
الحجيرة ودلت على أنه لا يؤخذ الخطي والناسي خلافا للتقديرية والمعتزة وهذا فصل الخطاب في هذا
الباب فالجهد المستدل من امام حواكم وعالمنا ومناظر ومفت وغير ذلك إذا اجتهد
واستدل فانق الله ما استطاع كان هذا هو الذي كلفه الله بآه وهو مطيع لله مستحق للثواب إذا
انقاد ما استطاع ولا يعاقبه الله التبعة خلافا للجمعة الحجيرة وهو مصيب بمعنى أنه مطيع لله
لكن قد يعلم الحق في نفس الامر وقد لا يعلم خلافا للتقديرية والمعتزة في قولهم كل من استفرغ
وسعه علم الحق فان هذا باطل كما تقدم بل كل من استفرغ وسعه استحق الثواب وكذلك الكفار
من بلغت دعوة النبي صلى الله عليه وسلم في دار الكفر وعلم أنه رسول الله فآمن به وآمن بما أنزل
عليه واتي الله ما استطاع كآفل النجاشي وغيره ولم يكتفه الله بآه إلى دار الاسلام ولا التزام جميع
شرائع الاسلام ليكون مجموعا من الهجرة ومتوجعا من اظهار دينه وليس عندهم يعلم جميع شرائع
الاسلام فهذا مؤمن من أهل الجنة كما كان مؤمن آل فرعون مع قوم فرعون وكما كانت امرأة
فرعون بل وكما كان يوسف الصديق عليه السلام مع أهل مصر فانهم كانوا كفارا ولم يكن يمكنه
أن يفعل معهم كل ما يعبرهم من دين الاسلام فإنه نجاههم إلى التوحيد والاعان فلم يجيبوه قال تعالى
عن مؤمن آل فرعون ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات فما زلتم في شك مما جاءكم به حتى إذا
هلك ظنتم لن بعث الله نبيا بعدد رسولا وكذلك النجاشي هو وإن كان ملك النصارى فلم يطلعهم قومه
في السخول في الاسلام بل انما دخل معه نفر منهم ولهذا الماهية لم يكن هناك أحد يصلي عليه

الرازي قرر الدليل على وجه آخر
فقال القول بكون كل من الحركات
الحجيرة مسبوقة بأخرى لا إلى أول
يستلزم المحال فيكون محالا بيان
الأول أن كل واحد منهما من حيث
أنه حادث يقتضي أن يكون مسبوقة
بعدم أزلي لأن كل حادث مسبوق
بعدم أزلي فهذا يقتضي أن تكون
تلك العدمات مجتمعة في الازل ومن
حيث أنه ما من جنس يفرض الا
ويجب أن يكون فرد منها موجودا
يقتضي أن لا تكون تلك العدمات
مجتمعة في الازل والازل أن يكون
السابق مقارنا للسبوق ولا شك أن
اجتماعها في الازل وعدم اجتماعها
فيه متناقضان فالاستلزام محال
فيقال إن احتج بهذا الوجه بعدم
الازلي السابق على كل من الحوادث
ان جعلته شيئا ثابتا في الازل متميزا عن
عدم الحادث الآخر فهذا مجموع
فان عدم الازلي لا امتياز فيه
أصلا ولا يعقل حتى يقال ان
هناك أعدام ولكن إذا حدث
حادث علم أنه انقضى عدمه بالاحال
في ذلك النوع الشامل لها وليس
شمول جنس الموجودات لها
كشمول جنس عدم للعدومات
فان الموجودات لها امتياز في الخارج
فتخص هذا الموجود متميز
في الخارج عن شخص الآخر وأما
العدم فليس بشئ أصلا في
الخارج ولا امتياز فيه بوجه من
الوجود ولكن هذا الدليل قد
بني على قول من يقول بالمعدوم شئ

فصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة خرج بالسليمان الى المصلى فصنعهم صفوا وصلى عليه
 وأخبرهم عنه يوم مات وقال أن أحاكم صالحا من أهل الجبشة مات وكثير من شرائع الإسلام
 أو أكثرها لم يكن يدخل فيها المجرم عن ذلك فلم يجر ولم يجاهد ولا ج البيت بل قد روي أنه لم يكن
 يصلى الصلوات الخمس ولا يصوم شهر رمضان ولا يؤدى الزكاة الشرعية لأن ذلك كان يظهر عند
 قومه فسكنوه عليه وهو لا يمكنه مخالفتهم ونحن نعلم قطعا أنه لم يكن يمكنه أن يحكم بينهم بحكم
 القرآن والله قد فرض على نبيه بالمدينة أنه إذا جاءه أهل الكتاب لم يحكم بينهم إلا بما أنزل الله
 اليه وحذره أن يقتلوه عن بعض ما أنزل الله اليه وهذا مثل الحكم في الزنا المحض بمحد الرجم وفي
 الذب بالعدل والتسوية في الدماء بين الشريف والوضيع النفس بالنفس والعين بالعين وغير ذلك
 والخاص بما كان يمكنه أن يحكم بحكم القرآن فإن قومه لا يقرونه على ذلك وكثيرا ما يتولى الرجل
 بين المسلمين والتترافضابيل وأما وفي نفسه أمور من العدل يريد أن يعمل بها فلا يمكنه ذلك بل
 هناك من عنده ذلك ولا تكلف الله نفسا الا وسعها وعمر بن عبد العزيز يروى وأنى على بعض
 ما أقامه من العدل وقيل أنه سمى على ذلك فلنحاشي وأمثاله سعدا في الجنة وإن كانوا لم يقره من
 شرائع الإسلام الا بقدره على التزامه بل كانوا يحكمون بالاحكام التي يحكم بها أولها
 جعل الله هؤلاء من أهل الكتاب قال تعالى وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليك
 وما أنزل اليهم خاشعين لله لا يشتركون بالله عتقا قليلا وأولئك لهم أجرهم عند ربهم إن الله
 سريع الحساب وهذه الآية قد قال طائفة من السلف أنها زلت في الخاصي وروى هذا عن جابر
 وابن عباس وأنس ومنهم من قال فيه وفي أصحابه كإفال الحسن وقائد وهذا امر اذ الحساب ولكن
 هو الطاع فان لفظ الآية لفظ الجمع لم يرد بها واحد وعن عطاء قال زلت في أربعين من أهل بخران
 وثلاثين من الجبشة وعمانية من الروم وكأوا على دين عيسى فأمنوا بعهده صلى الله عليه وسلم ولم
 يذكر هؤلاء من آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة مثل عبد الله بن سلام وغيره من كان يهوديا
 وسلمان الفارسي وغيره من كان نصرا إننا لان هؤلاء اصروا من المؤمنين فلا يقال فيهم وإن من أهل
 الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليك وما أنزل اليهم ولا يقول أحد ان اليهود والنصارى بعد
 اسلامهم وهجرة يهود دخولهم في جملة المسلمين المهاجرين المجاهدين يقال انهم من أهل الكتاب كما
 لا يقال عن الصحابة الذين كانوا مشركين وإن من المشركين لمن يؤمن بالله ورسوله فاتهم بعد
 الايمان ما بقوا يسمون مشركين فدل على أن هؤلاء قوم من أهل الكتاب أى من جنتهم وقد
 آمنوا بالرسول كما قال تعالى في المقتول خطأ وإن كان من قوم ينسبك وينتمى في قوله عدو لكم
 وهو مؤمن فغيره رغبة مؤمنة فهو من العدو ولكن هو كان قد آمن وما أمكنه الهجرة والظهار
 الايمان والتزام شرائعه فسيما مؤمنا لا يفعل من الايمان ما يقدر عليه وهذا كما أنه قد كان بمكة
 جماعة من المؤمنين يستخفون بجاناسهم وهم عاجزون عن الهجرة قال تعالى ان الذين توافهم
 الملائكة طاهين أنفسهم فالوا فيه كنتم قالوا كنتم مستضعفين في الأرض قالوا لم تكن أرض الله
 واسعة فتهاجروا فيها وأولئك ما وأهم جهنم وساءت مصيرا الا المستضعفين من الرجال والنساء
 والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفوا
 غفورا فقدر سبحانه المستضعف العاجز عن الهجرة وقال تعالى وما لكم لا تتقون في سبيل
 الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجننا من هذه القرية الظالم
 أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصرا فأولئك كانوا عاجزين عن إقامة دينهم
 فقتلوا منهم ما عجزوا عنه فإذا كان هذا فما بين كان مشركا وإن فالظن بين كان من أهل الكتاب

ولا يعد أن يكون الرازي أخذ هذا الوجه من المعتزلة القائلين بهذا فاتهم يشبهون المعدوم شيئا فيكون هذا الحادث في حال عدمه شيئا وهذا الحادث في حال عدمه شيئا ويستند فلعلوا أن عدمه حقيقة ثابتة في الازل وهو لا القائلون بهذا يقولون ذلك في كل معدوم يمكن سوا حدث أو لم يحدث فإذا قال القائل للحدث عدم أزيله ثابتة في الازل متغيرة لم يتوجه الاعلى قول هؤلاء وهذا القول قد عرف فسادة وتقدير تسليبه فيجلب عنه بذكر هؤلاء وهو ان اجتماعها في الازل بمعنى غير اتفاده البسدية تمتع وعدم البداية ليس أمراموجودا حتى يعقل فيه اجتماع وعلى هذا يقال لا نسلم أن الازل شيء مستقر أو في موجود (أ) حتى وليس الازل حد محدود حتى يعقل فيه اجتماع بل الازل عبارة عن عدم الابتداء وما لا ابتداء له فهو أزلي وما لا انتهاء له فهو أبدي وأما من حين بقدر موجودا الا ليس هو الازل ففي كل حين بعضها موجود وبعضها معدوم فوجود البعض مقارن لعدم البعض دائما وحديث فاجتماعها في الازل معناه اشتراكها في أن كل واحد ليس له أول وعدم اجتماعها فيه معناه أنه لم يزل في كل حين واحد منها موجودا وعدمه

(١) قوله حتى كذا في الأصل وأمل هذا اللفظ يحرف عن حقي أو من زيادة الناصح فغير ركبته محصية

عدم الابتداء ووجود أشخاصها دائماً إلا أن أقبل يتنوع جنس الحوادث الدائمة وقدا عترض المستدل بهذا على ما ذكره لا مدي والارموز في الوجه الاول (قال) فان قلت الا ترى الحركة الكلية بمعنى أن كل فرد منها مسبوق بالآخر لا في أول أفرادها الموحودة التي تقتضي المسبوقية بالغير ثم قال قلت فينتزعا ما هو المحكوم عليه بالازلي غير موجود في الخارج لا امتناع وجود الحركة الكلية في الخارج وما هو موجود منها في الخارج فهو ليس بالزلي ولذا قيل أن يقول هذا غلط نشأ من الاجمال الذي في لفظ الكل وذلك أنه انما يتنوع وجود الكل في الخارج مطلقاً كان مجرداً عن أفراد كوجود انسان مطلق وحيوان مطلق وحركة مطلقة لا تختص بعصر ولا بجهة ولون مطلق لا يكون أبيض ولا أسود ولا غير ذلك من الألوان المعينة فاذا قدر حركة مطلقة لا تختص بعصر كوجود الانسان في الخارج معصين كان وجوده في الخارج ممتنعاً وأما الحركات المتعاقبة فوجود الكل فيها هو وجود تلك الافراد كإثنا وجد عدمه أناسي فوجود الانسان الكل هو وجود أشخاصه ولا يحتاج أن يثبت للكل في الخارج وجود غير وجود أشخاصه بل نفس وجود أشخاصه

وأمن وقوله وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن قيل هو الذي يكون عليه لباس أهل الحرب مثل أن يكون في صفهم فيعدوا القتال لأنه ما موربته فتنسقط عنه الآية وتجب الكفارة وهو قول الشافعي وأحد القولين وقيل بل هو من أسلم ولم يهاجر كما يقوله وأخففة لكن هذا قد أوجب فيه الكفارة وقيل اذا كان من أهل الحرب لم يكن له وارث فلا يعطى أهل الحرب دينه بل يجب الكفارة فقط وسواء عرف أنه مؤمن وهلك خطأ أو ظن أنه كافر وهذا ظاهر الآية وقد قال بعض المفسرين ان هذه الآية نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه كما نقل عن ابن جرير ومقاتل وابن زيد يعني قوله وان من أهل الكتاب وبعضهم قال انها في مؤمن أهل الكتاب من اليهود والنصارى فلهذا ان أراد به من كان في الظاهر معدوداً من أهل الكتاب فهو كالقول الاول وان أراد بالعموم فهو كالثاني وهذا قول مجاهد ورواه أبو صالح عن ابن عباس وقول من أدخل فيه ما مثل ابن سلام وأمثاله ضيع فان هؤلاء من المؤمنين ظاهراً وباطناً من كل وجه لا يجوز أن يقال فيهم من من أهل الكتاب بل يؤمن بالله وما أنزل اليكم وما أنزل اليهم خاشعين لله لا يشركون يا بات الله غنا قليلاً وأثلث لهم أجراً عند ربهم ان الله سريع الحساب أما أولاً فلا ان ابن سلام أسلم في أول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وقال فلما رأيت وجهه عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب وسورة آل عمران انما نزل ذكر أهل الكتاب فيها لما قدم وفد بخران سنة تسع أو عشر وثانيان ابن سلام وأمثاله هو واحد من جهة الصحابة والمؤمنين وهومن أفضلهم وكذلك سلمان الفارسي فلا يقال فيه ان من أهل الكتاب وهو لا عليهم أجور سائر المؤمنين بل يؤتون أجراً مرتين وهم الذين جمع شرائع الاسلام فأجروهم أعظم من أن يقال فيه أثلث لهم أجراً عند ربهم وإيضافاً أمر هؤلاء كان ظاهراً معروفاً ولم يكن أحد يشك فيهم فأى فائدة في الاخبار بهم وما هذا الا كما يقال الاسلام دخل فيه من كان منكم لاوس كان كتابياً وهذا معلوم لكل أحد بانه دين لم يكن يعرف قبل محمد صلى الله عليه وسلم فكل من دخل فيه كان قبل ذلك إما مشركاً وإما من أهل الكتاب إما كتابياً وإما أمياً فأى فائدة في الاخبار بهم هذا بخلاف أمر النجاشي وأصحابه ممن كانوا متظاهرين بكفر مع ما عليه النصارى فان أمرهم قد يشبه ولها ذلك في سبب نزوله هذه الآية أنه لما مات النجاشي صلى الله عليه النبي صلى الله عليه وسلم فقال قائل تعالى على هذا العليج النصراني وهو في أرضه قتل هذه الآية هذا المنقول عن جابر وأنس بن مالك وابن عباس وهم من الصحابة الذين باسروا الصلوات على النجاشي وهذا بخلاف ابن سلام وسلمان الفارسي فإنه اذا سلم على واحد من هؤلاء لم ينكر ذلك أحد وهذا مما يحين أن المظهرين للاسلام فيهم مناق لا يصلى عليه كما نزل في حق ابن أبي وأمثاله وان من هو في أرض الكفر قد يكون مؤمناً يصلى عليه كالنجاشي وبشبه هذه الآية أنه لما ذكر تعالى أهل الكتاب فقال ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم منهم المؤمنين واكثرهم الفاسقون لن ينصروكم الا الذين وان يقتالوكم ولو لم الادبار ثم لا ينصرون ضربت عليهم الغلة أيما تقفوا الا بحبل من الله وحبل من الناس وأما بعض من الله وضربت عليهم المسكنة ذلك بانهم كانوا يكفرون يا بات الله يقاتلون الانبياء فيضربون ذلك بما يصحوا وكانوا يعتدون بسوا سواه من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله اناء الليل وهم يسجدون يؤمنون بالله واليوم الآخر ويا هم بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأولئك من الصالحين وهذه الآية قبل ان تنزل في عبد الله بن سلام وأصحابه (١) وقبل ان قوله منهم المؤمنين واكثرهم الفاسقون هو عبد الله بن سلام وأصحابه وهذا والله أعلم من نط الذي قبله فان هؤلاء

هو وجوده ومعلوم أنه اذا اريد
وجود الكلى في الخارج وجود
أشخاص لا ينافي مع أنه أحسن
العه لا فان كانوا قد يتنازعون
في أن الكلى المطلق لا بشرط وهو
الطبي هل هو موجود في الخارج
أم لا حيث نذر ادهم وجود الحركة
الكلى في الخارج هو وجود أفرادها
المتعاقبة شيأ بعدي فكل فرد
مستوف بالغير وليس هذا الجنس
المتعاقب الذي يوجد بعضه شيأ
فشيأ بمسوق بالغير وان شئت قلت
لاننسم أن الكلى لا يوجد في الخارج
ولكن نسم أنه لا يوجد في الخارج
كلها وهذا هو الكلى الطبيعي وهو
المطلق لا بشرط كسى الانسان
لا بشرط فانه يوجد في الخارج ولكن
معينا متصفا وقسده أفرادها لما
مجموعة واما متعاقبة كتعاقب
الحوادث المستتيلة فوجود الحركات
المعينة كوجود سائر الاشياء
المعينة ووجود معنى الحركة
توجد سائر السمات الكلىة
والمحكوم عليه بالانزلة هو النوع
الذي لا يوجد الاشياء فليلا يوجد
مجموعا فان قال القائل معنى الحركة
ليس موجود في الخارج على وجه
الاجتماع كالوجود من أفراد الانسان
فقد صدق وان قال انه لا يوجد شيأ
فشيأ فهذا ممنوع ومن قال ذلك
لزمه أن لا يوجد في الخارج حركة
أصلا لانتهاته ولا غير متناهية
وهذا يخالف الحس والعقل وقد

ما يقومان أهل الكتاب وأما المقسود من ههنا في الظاهر وهو مؤمن لكن لا يقدر على ما يقدر عليه المؤمنون المهاجرون المجاهدون كؤمن آل فرعون مؤمن آل فرعون وهو مؤمن والله قال تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم فهو من آل فرعون وهو مؤمن وكذلك هؤلاء منهم المؤمنون ولهذا قال وأكفرهم الفاسقون وقد قال قبل هذا ولأمن أهل الكتاب. كان خير الله لهم ثم قال منهم المؤمنون وأكفرهم الفاسقون ثم قال إن بضركم الأذى وهذا عند الله بهم جمعهم إلى أكفرهم لهذا قال وإن بقاتلوكم أو يقاتلوا بضركم الأذى وبضركم الأذى وبضركم إيمانهم يكتم إيمانهم يسهل القتال معهم ولا يكتله الهجر وهو مكر على القتال ويعت يوم القيامة على نيته كافي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يغزو جيش هذا الليث فينهأ بهم بعد أن الأرض أدخسهم فقبيل يارسل الرسول يومهم المكره قال يعشون على نيتهم وهذا في ظاهر الأمر وإن قتل وحكم عليه بما يحكم على الكفار قاله يعشونه نيته كافي المنافقين من يحكم لهم في الظاهر بحكم الإسلام ويعشون على نيتهم فالجواب يوم القيامة على مافي القلوب لا على مجرد الظواهر ولهذا رأى أن العباس قال يارسل الله كتبكم قال ما طاهر له فكان علينا وأما سبر تركه فإلى الله وبالجملة لا خلاف بين المسلمين أن من كان في دار الكفر وقد آمن وهو عاجز عن الهجرة لا يجب عليه من الشرائع ما يهجر عن أهل الجوب بسبب الامكان وكذلك ما لم يعلم حكمه فإولم يعلم أن الصلاة واجبة عليه وفي مدة لم يعلم عليه القضاء في الظاهر قولي العلماء وهذا مذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد وكذلك سائر الواجبات من صوم شهر رمضان وأداء الزكاة وغير ذلك ولو لم يعلم تحريم الجرف فشرها لم يجد اتفاق المسلمين وأما الاختلاف في قضاء الصلوات وكذلك لو عامل بما يحكمه من رأيا أو ميسر ثم تبين له تحريم ذلك بعد القبض هل يفسخ العقد أم لا كالأفسخ لو فعل ذلك قبل الإسلام وكذلك لو تزوج نسكاً بعد عقد حصته على عاتقهم ثم لم يلحقه شرائع الإسلام رأى أنه قد أدخل بعض شرطه كالأزواج في عدة وقد انقضت فهل يكون هذا فاسداً أو يقر عليه كالأفسخ قبل الإسلام ثم أسلم وأصل هذا كله أن الشرائع هل تلزمهم لم يعلمها أم لا تلزم أحد الأبعد العلم أو يفرق بين الشرائع الناجحة والمستأخذة فسه ثلاثة أقوال هي ثلاثة أوجه في مذهب أحمد كذا القاضي أبو يعلى الوجهين المطلقين في كتابه وذكر هو وغيره الوجه الموقوف في أصول الفقه وهو أن التسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه التاسع وخروج أو الخطاب وجهاً بنبوته ومن هذا الباب من ترك الطهارة الواجبة ولو لم يكن علم بوجوبها أو صلى في الموضع المنهي عنه قبل علمه بالنبوة هل يعيد الصلاة فيه وإيتين منصوستان عن أحمد والصواب في هذا الباب كله أن الحكم لا يثبت إلا مع التمكن من العلم وأنه لا يقضى ما لم يعلم وجوبه فقد ثبت في الصحيح أن من الصحابة من أكل بعد طلوع الفجر في رمضان حتى تبين له الخطأ الأبيض من الخط الأسود ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالقضاء ومنهم من كان يترك جنباً لمده لا يصلح ولم يكن يعلم حواز الصلاة بالنيم كالفرد وكثير من الخطاب وعارفاً أحباؤهم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم أحد منهم بالقضاء ولاشك أن خلافاً من المسلمين عكة والبرادى حار والصلوات في البيت المقدس حتى بلغهم التسخ ولم يأمروا بالأعادة ومثل هذا كثير وهذا يطابق الأصل الذي عليه السلف والجمهور أن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها فالوجوب مشروط بالقدرة والعقوبة لا تكون إلا على تركه أمراً أو فعل محظور بعد قيام الحجة

(فصل)

وقد ذكرنا في غير هذا الموضع حكم الناس في الوعد والوعيد والثواب والعقاب وأن فاعل البيئات تسقط عنه عقوبة جهنم بخمسة عشر سببا فإذا كان هذا الحكم في المجتهدين وهذا الحكم في المذنبين حكما عاما في جميع الأمة فكيف في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا كان المتأخرون من المجتهدين والمذنبين يتدفع عنهم الذم والعقاب بما ذكرنا من الأسباب فكيف بالسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ونحن نسطط هذا ونسبه بالأدلة على الأعلى فنقول كلام الزام الخلفاء وغيرهم من الصحابة من رافضي وغيره هو من باب الكلام في الاعراض وفيه حق لله تعالى لما يتعلق به من الولاية والعداوة والحب والبغض وفيه حق للأدمنين أيضا ومعلوم أننا إذا تكلمنا فيهم هو دون الصحابة مثل الملوكة المختلفين على الملك والعلماء والمشايع المختلفين في العلم والدين وجب أن يكون الكلام بعلم وعبد لا بجهل وظلم فإن العدل واجب لكل أحد على كل أحد في كل حال والظلم محرم مطلقا لا يباح قط بحال قال تعالى ولا يجزمكم شتان قوم على أن لا تعدوا اعداؤه أو أقرب للتقوى وهذه الآية نزلت بسبب بغضهم للكفار وهو بغض مأموريه فإذا كان البغض الذي أمر الله به قد نهى صاحبه أن يظلم من يفضسه فكيف في بغض مسلم يتأويل وشبهة أو يهوى نفس فهو أحق أن لا يظلم بل يعدل عليه وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق من عدل عليهم في القول والعمل والعدل مما اتفق أهل الأرض على مدحه ومحبته والثناء على أهله ومحبتهم والظلم مما اتفق على ذمه وتقصيحه ودم أهله وبغضهم وليس المقصود الكلام في التحسين والتقيع العقلي فقد تكلمنا عليه في غير هذا الموضع في مصنف مفرد ولكن المقصود أن العدل محمود محبوب باتفاق أهل الأرض وهو محمود بفي النفوس مرموز به في القلوب بحبه القلوب وتحمده وهو من المعروف الذي تعرفه القلوب والظلم من المنكر الذي تنكره القلوب فتبغضه وتنمه والله تعالى أرسل الرسل ليقوم الناس بالقسط قال الله تعالى لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأزينا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وقال تعالى الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان وقال تعالى إن الله بأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل وقال فان ما أولئك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئا وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين وقال فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جئت من الحق فأمره أن يحكم بالقسط وأن يحكم بما أنزل الله فدل ذلك على أن القسط هو ما أنزل الله فما أنزل الله هو القسط والقسط هو ما أنزل الله ولهذا وجب على كل من حكم بين اثنين أن يحكم بالعدل لقوله وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل فليس لنا كم أن يحكم بظلم أبدأ والشرع الذي يجب على حكم المسلمين الحكم به عدل كله ليس في الشرع ظلم أصلا بل حكم الله أحسن الأحكام والزمع هو ما أنزل الله فكل من حكم بما أنزل الله فقد حكم بالعدل لكن العدل قد يتنوع بتنوع الشرائع والمناهج فيكون العدل في كل شرعة بحسبها ولهذا قال تعالى وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ثم يتولون من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين أننا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا الذين هادوا والرأيون والآحبار عما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء فلا تخشوا الناس واخشوا ولا تشتروا بآتي غشاقيل ولا من ليحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون إلى قوله ولحكم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون وأنزلنا الكتاب بالحق مصدقا

تفتن ابن سينا لهذا الموضع وتكلم في وجود الحركة بكلامه وقد نقله عنه الرازي وغيره وقد تكلمنا عليه وينافسه فيما ساقى أن شاء الله قال الأسدي وبقي الوجه في الدلالة ما ذكرناه في امتناع حوادث غير متناهية في أثبات واجب الوجود وقد ذكرت فلا حاجة إلى إعادتها وهو قد كرم قبل ذلك في امتناع ما لا يتناهى أو بعبارة طرق فزيعها واختار طرس بقاها مسا الأولى التطبيق وهو أن يقدّر جملة فلا كان ما قبلها لانهاية له فلو فرضنا في بادئ متناهية على الجملة المفروضة ولتكن الزيادة عشرة مثلا فالجملة الأولى إما أن تكون مساوية لنفسها مع فرض الزيادة عليها أو أزيد أو أنقص والقول بالسواء والزيادة محال فان الشيء لا يكون مع غيره كمولد مع غيره ولا أزيد ولا كانت الجملة الأولى ناقصة بالنظر إلى الجملة الثانية فن المعلوم أن التفاوت بينهما انما هو بأمر متناه وعند ذلك فإن زيادة لأبدان يكون لها نسبة إلى الباقي بجهة من جهات التسبب على نحو زيادة المتناهي على المتناهي ومحال أن يحصل بين ما ليسا متناهين النسبة الواقعة بين المتناهين وأيضا فإنه إذا كانت إحدى الجملتين أزيد من الأخرى بأمر متناه فلطبق بين الطرفين الآخر بأن تأخذ من الطرفين الآخر من إحدى الجملتين

عندما فرغوا من الاخرى مثله
 وهم جرافا ما أن ينسلسل الامراء الى
 غير النهاية فيلزم منه مساواة
 الانفس الا لا ينفك في كل طرفه وهو
 محال وان فرضت الجملة الناقصة في
 الطرف التي لانهائية له فقد
 تناهت والزيادة انحازت على
 الناقصة بامر متناه وكل ما زاد على
 على المتناهي بامر متناه فهو متناه
 (قال) وهذا لا يستقيم على قواعد
 الفلاسفة ولا على قواعد المتكلمين
 أما الفلاسفة فانهم يقضوا بان كل
 ماله ترتيب ومنه كالأبعاد
 والامتدادات أو ترتب طبيعي
 وأحاده موجودة معا كالعدل
 والمعلولان فالقول بعدم النهاية فيه
 مستحيل وما سوى ذلك فالقول
 بعدم النهاية فيه غير مستحيل وسواء
 كانت أحاده موجودة معا كالنفوس
 بعدم مفارقة الأبدان (١) وهي
 على التعاقب والتعدد كالزمنية
 والحركات الدورية فان ما ذكره
 وإن استمر لهم فيما مضوا فيه بالنهاية
 فهو لازم لهم فيما مضوا فيه بعدم
 النهاية وعند ذلك فلا بد من بطلان
 أحد الأمرين إما الدليل ان كان
 اعتقادهم عدم النهاية حقا وإما
 اعتقاد عدم النهاية ان كان الدليل
 حقا لاستحالة الجمع (قال) وليس لما
 يذكره الفيلسوف من جهة الفرق

(١) قوله وهي على التعاقب كذا
 في الاصل ولعل وجه الكلام أو على
 التعاقب الخ كتبه محضه

لما بين يده من الكتاب ومهمل على فالحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جعل من
 الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجدلكم أمهوا واحدة ولكن ليبلوكم فيما أنتم
 فاستبقوا الخيرات الى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون وان احكم بينهم بما
 أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك فان تولوا فاعلم
 ان غير بالله أن يصيبهم بعض ذنوبهم وان كثرا من الناس افلاسقون أفتكم الجاهلة بغير
 ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون ذكر سبحانه التوراة والانجيل ثم ذكره أنزل
 القرآن وأمر نبيه أن يحكم بينهم بالقرآن ولا يتبع أهواءهم عما جعل من الكتاب وأخبره جعل
 لكل واحد من الانبياء شرعة ومنهاجا فجعل موسى وعيسى ما في التوراة والانجيل من الشرعة
 والمتناهج وجعل النبي صلى الله عليه وسلم ما في القرآن من الشرعة والمتناهج وأمره أن يحكم بما
 أنزل الله وحذره أن يفتنوه عن بعض ما أنزل الله وأخبره أن ذلك هو حكم الله ومن استثنى غيره فقد
 ابغى حكم الجاهلة وقال ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ولا ريب أن من لم
 يعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله على رسوله فهو كافر في استحل أن يحكم بين الناس بما رآه
 عدلا من غير اتباع لما أنزل الله فهو كافر فانه ما من أمة الا وهي تأمر بالحكم بالعدل وقد يكون
 العدل في دينها ما رآه كابرهم بل كثير من المنسبين الى الاسلام يحكمون بعاداتهم التي لم ينزلها
 الله كسواف البداية وكأوامر المطاعين فيهم ويرون ان هذا هو الذي ينبغي الحكم به دون
 الكتاب والسنة وهذا هو الكفر فان كثيرا من الناس أسلموا ولكن مع هذا لا يحكمون الا
 بالعادات الخارية لهم التي يأمر بها المطاعون فهو لا داعر فواء لا يجوز الحكم بالاعمال التي أنزل الله
 فلم ينزلها وانك بل استحلوا أن يحكموا بخلاف ما أنزل الله فهم كفار والا كانوا جاهلا بكن تقدم
 أمرهم وقد أمر الله المسلمين كلهم اذا تنازعوا في شيء أن يردوه الى الله والرسول فقال تعالى يا أيها
 الذين آمنوا أطعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله
 والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا وقال تعالى فلا وربك
 لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما
 فمن لم يلزم بحكم الله ورسوله فيما شجر بينهم فقد أقسم الله بنفسه أنه لا يؤمن وأما من كان ملتزما
 لحكم الله ورسوله بالظاهر الكنعى واتبع هواه فهذا بمنزلة أمثاله من العصاة وهذه
 الآية مما يحتاج بها التوارج على تكفير ولاة الامر الذين لا يحكمون بما أنزل الله ثم يزعمون أن
 اعتقادهم هو حكم الله وقد تكلم الناس بما يطول ذكره هنا وما ذكرته يدل عليه سياق الآية
 والمقصود ان الحكم بالعدل واجب مطلقا في كل زمان ومكان على كل أحد ولكل أحد الحكم
 بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم هو عدل خاص وهو أكل أنواع العدل وأحسنها الحكم
 به واجب على النبي وكل من اتبعه ومن لم يلزم حكم الله ورسوله فهو كافر وهذا واجب على الأمة
 في كل ما تنازعتم فيه من الامور الاعتقادية والعلمية قال تعالى كان الناس أمة واحدة فبعث الله
 النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالبين ليحكم بين الناس فيها اختلفوا فيه وما
 اختلف فيه الا الذين أنؤنهم بعد ما جاءتهم البينات وقال تعالى وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه
 الى الله وقال فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول فالامور المشتركة بين الامم لا يحكم بها
 الا الكتاب والسنة ليس لاحد ان يلزم الناس بقول عام ولا بامور لا شئ ولا ملك ومن اعتقده
 يحكم بين الناس بشئ من ذلك ولا يحكم بينهم بالكتاب والسنة فهو كافر وحكام المسلمين يحكمون
 في الامور الامنية لا يحكمون في الامور الكلية واذا حكموا في العينية فعليهم أن يحكموا بما في

كتاب الله فان لم يكن فيما في سنقرسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يجدوا اجتهدوا بما كره رايه
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم القضية ثلاثة فاضان في النار وقاض في الجنة فمن علم الحق وقضى
به فهو في الجنة ومن علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار ومن قضى للناس على جهل فهو في النار
واذا حكم بعلم وعدل فاد الاجتهاد فاصاب فيه اجر وان اذاجتهد فأخطأه فاجر كما ثبت ذلك في
الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجهين والمقصود هنا انه اذا وجب فيما كره بين عموم
المؤمنين أن لا يتكلموا لا بعلم وعدل ورتد ذلك الى الله والرسول فذلك في أمر الصحابة أظهر فلو
طعن طاعن في بعض ولادة الامور من ملك وحاكم وامير وشيخ ونحو ذلك وجعله كافرا معتدا على
غيره في ولاية وغيره او جعل غيره هو العالم العادل المبرأ من كل خطأ وذنوب وجعل كل من أحب
الأول وتولاه كافرا أو ظاننا مستحقا للسلب وأخذ بسببه فانه يجب الكلام في ذلك بعلم وعدل
والرافضة سلموا في الصحابة تلك التفرق في الواضعين وغلو فيه وعادوا بعضهم وغلو في معادته
وقد بسلك كثير من الناس ما يشبه هذا في أمرهم ومولوكهم وعلمائهم وشيوخهم فيجعلونهم
رفض في غير الصحابة فيجد أحدا خارجين يتولى فلا ناوحيه ويغض فلا ناوحيه وقد بسلك ذلك
بغير حق وهذا كله من التفرق والتشيع الذي نهى الله عنه ورسوله فقال تعالى ان الذين فرقوا
دينهم وكانوا شيعا حلت منهم في شيء وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتوا الا
وانت مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذا كروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء
فألف بين قلوبكم فأصبرته سمعته اخوانا وقال تعالى ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من
بعد ما جاءهم اليين وأولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين
أسودت وجوههم فكفرتم بعد ما دعوا اليهم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون واما الذين ابيضت
وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون قال ابن عباس تبيض وجوه أهل السنة وتسود وجوه
أهل البدعة ولهذا كان أبو امامة الباهلي وغيره يتأولها في الخوارج فانه تعالى قد أمر المؤمنين
كلهم أن يعصوا بحبله جميعا ولا يفرقوا وقد فسر حبله بكتبه ودينه وبالإسلام وبالإخلاص
وبأمره وبوعده وبطاعته وبالجماعة وهذه كلها متوقفة عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وكلها
صحبة فان القرآن يأمر بدين الاسلام وذلك هو عهده وأمره وطاعته والاعتصام به جميعا انما
يكون في الجماعة ودين الاسلام حقيقة الاخلاص لله وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله رضى لكم ثلاثا ان تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعصموا
بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وأن تناسحوا ومن ولاه الله أمركم والله تعالى قد حرم ظلم المسلمين
أحبابهم وأموالهم وحرم دماءهم وأموالهم وأعراضهم وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال في حجة الوداع ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة
يوكم وهذا في شهركم هذا في بلدكم هذا في الأهل بلغت الأليغ الشاهد الثاني فرب مبلغ
أولى من جامع وقد قال تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما كنسوا فقد احتملوا
بهنا وبأنا عابينا فن أذى مؤمنا حيا ومتا بغير ذنب وجب ذلك فقد دخل في هذه الآية
ومن كان مجتهدا اثم عليه فاذا أذاه مؤذ فقد أذاه بغير ما اكتسب ومن كان مذنبا وقد تاب
من ذنبه أو غفر له بسبب آخر بحيث لم يبق عليه عقوبة فآذاه مؤذ فقد أذاه بغير ما اكتسب وان
حصل له بغيره مصيبة ولما حاج موسى آدم وقال لما أذخر حنتا ونفسا من الجنة فقال آدم بكم
وجبت مكتوب فاعلى قبل أن أخلق وعصى آدم به فغوى قال يارب بعن سنة قال حج آدم موسى
وهذا الحديث ناسب في الصحيحين لم يكن غلط كثير من الناس في معناه فقلوا أن آدم أحج بالقدر

على أن الذنب لا يلام عليه ثم تفرقوا بعده هذا ين مكذب بلفظه ومتأول لعنه تأويلات قاسدة
 وعذافهم فاسد وخضاً غفيل لا يجوز أن ينظر بأقل الناس علماء أنان نطن أن كل من أذنب فلا
 ملام عليه لكون الذنب مقدراً عليه وهو يسع ما أخبر الله في القرآن من تعذيبه لقوم نوح
 وعاد وحمود وقوم فرعون ومدن وقوم لوط وغيرهم والقدر شامل لجميع الخلق فلو كان المذهب
 معذور المذهب هو لا على ذنوبهم وهو يعلم ما أرسل الله به رسوله بمحمداً وغيره من عقوبات المعتدين
 كافي التوراة والقرآن وما أمر الله به من إقامة الحد ودعى للفسدين ومن قاتل الكافرين
 وما سرعه الله من انصاف المظلومين من الضالين وما يقضي به يوم القيامة بين عباد من عقوبة
 الكافرين والاقصاص للظالمين النظام وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضوع لكن
 مقصود الحديث أن ما يصيب العبد من المصائب فهي مقدرة عليه ينبغي أن يسلم لقدر الله كما قال
 تعالى ما أصاب من مصيبة إلا باذن الله ومن يؤمن بالله يهدهم الله قال علقمة هو العبد نصيب
 المصيبة فعلم أن ما من عند الله فرضي وسلم وروي الوالي عن ابن عباس مهبطه للذين ذنبوا
 أن ما أصابهم لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه وقال ابن السائب وابن فضال الله إذا ابتلى صبر
 وإذا أثم عليه شكر وإذا ظلم غفر وإن كانت المصيبة بسبب فعل الأب أو الجد فإن آدم قد تاب
 من الأكل فابقي عليه ملام للثوب والمصيبة كانت مقدرة فلا معنى لوم آدم عليها فليس للإنسان
 أن يؤذي مؤمناً جرى له على يديه ما هو مصيبة في حق المؤمن إمام معذور وإمام مقفورة ولا ريب
 أن كثيراً من حصل له مصيبة أو فوات غرض بعض الماضين بسرع منه كما ينظر بعض الرافضة
 أن أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كانوا هم السبب في منع حقهم ظلموا هذا كذب عليهم
 أو يقولون بسببهم ظلمنا غيرهم وهذا عدوان عليهم فإن القوم كانوا عذابين مشيعين لأمر الله ورسوله
 ومن أصابته مصيبة بسبب ما جاء به الرسول فذنبوا به أصيب خليس لأحد أن يسب الرسول وما جاء
 به لكونه فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد المنافقين وألكنه بسبب تقديمه أبا بكر
 وعمر فقمهما المصلون بعده كما ذكر عن بعض الرافضة أنه أدى الله ورسوله بسبب تقديم الله
 والرسول لا يكره وعمر وعن بعضهم أنهم كانوا يقرنون شيأ من الحديث في مسجد النبي صلى الله
 عليه وسلم فأتوا على فضائل أبي بكر فلما سمعها قال لأصحابه تلعون والله بلاءكم من صاحب هذا
 القبر يقول مرواً أبا بكر فليصل بالناس لو كنت محمداً من أهل الأرض خلسلاً لا تخنث أبا بكر
 خلسلاً يا بني الله والمصلون الأبا بكر وهذا كما أنه ليس لأحد أن يقول بسبب زول القرآن
 بلسان العرب اختلف الأمة في التأويل واقتسوا إلى أمثال هذه الأمور التي تجعل الله
 الواقع فيها بسبب ما جاء به الرسول فإن هذا كله باطل وهو من كلام الكفار قال تعالى عن الكفار
 الذين قالوا أرسلهم قالوا أناطير بكم لئن لم تنتهوا لربحكم ولينصركم من أليم قال تعالى
 وسلم طاركم معكم أثم ذكرتم بل أنتم قوم مسرفون وقال عن قوم فرعون فأجابه الله
 قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يظفروا عومي ومن معه إلا أناعطأرهم عند الله وقال لما ذكر
 الأمر بالجهاد وأن من الناس من يبطئ عنه أيضاً كونه أدر كهم الموت ولو كنتم في روج مشيدة
 وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كل من
 عند الله خال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك
 من سيئة فمن نفسك والمراد بالحنسات والسيئات هنا النعم والمصائب كما قد سمي الله ذلك
 حسنات وسيئات في غير هذا الموضوع من القرآن كقوله ولنا نعم بالحسنات والسيئات وقوله
 إن تصيبك حسنة فسرهم وإن تصيبك مصيبة يقولوا قد أخذنا من أمرنا من قبل ونزلوا وهم فرعون

من مجرد هذا الاختلاف والقول بأن ما زاد الله إحدى الجانبين لا بد وأن تكون له نسبة إلى الثاني غير مسلم ولا يلزم قبول المناهي لنسبة المناهي إليه قبول غير المناهي لنسبة المناهي إليه (قال) وأما المتكلم فله في إبطال القول بعدم النهاية طرق الأول ما أسلفناه من الطريقة المذكورة ويلزم عليه ما ذكرناه مع هذا التناقض اللازم للفيلسوف من ضرورة اعتقاد عدم النهاية فبما ذكرنا من الصور وعدم اعتقاد المتكلم لذلك غير أن المناقضة لازمة للمتكلم من جهة اعتقاد عدم النهاية في معلومات الله تعالى ومقدوراته مع وجود ما ذكرناه من الدليل الدال على وجوب النهاية فيما قال وما يقال (١) من أن المعنى يكون المعلومات والمقدورات غير متناهية صلاحية العلم لعلقه بما يصح أن يعلم وصلاحية القدرة لعلقه بما يمكن ما يصح أن يوجد وما يصح أن يعلم ويوجد غير متناهية لكن من قبيل التقديرات الوهمية والتجويرات الأكسائية وذلك مما لا يمنع كونه غير متناهية بخلاف الأمور الوجودية والحقائق العينية ولا أثر له في القدر أيضاً فإن هذه الأمور وإن لم تكن موجودات الاعيان لكنها متحققة في الأذهان ولا يخفى أن نسبة ما فرض استعماله فيما

(١) قوله وما يقال الخ هكذا في الأصل وانظر أين الجبر وحركه

معصية

ولهذا قال ما أصابك ولم يقله أصبت وهكذا قال السلف في رواية أبي صالح عن ابن عباس ان الحسن بن الحسين والخطيب والمطروبيشة الجذب والصلاء وفي رواية الوالي عنه ان الحسن الفخ والنسبة والسنة الجراح والهزيمة وقال في هذه الرواية ما أصابك من حسنة ما فتح الله عليه يوم بدر والسنة ما أصابه يوم أحد وكذلك قال ابن قتيبة الحسن الغنية والنعمة والسنة البلية وروى ذلك عن أبي العالقة وروى عنه أن الحسن الطاعة والسنة المعصية (٢) وهذا ينظر طائفة من المتأخرين ثم اختلف هؤلاء فقال شعبة القدر هذا حجة لنا لقوله سبحانه قل كل من عند الله وقال نفاه بل هو حجة لنا لقوله وما أصابك من سيئة فمن نفسك وحيث كل فريق يدل على فساد قول الآخر والقولان باطلان في هذه الآية فان المراد النعم والمصائب ولهذا قال وان تصبهم والضيم قد قيل انه يعود على المنافقين وقيل على اليهود وقيل على الطائفتين والتحقق انه يعود على من قال هذا من أي صنف كان ولهذا قيل هذا لا يعين قائله لانه دائما بقوله بعض الناس فكل من قاله تناولته الآية فان الطائعتين فيما جاء به الرسل من كافر ومناقب بل ومن في قلبه مرض أو عند مجهل يقول مثل ذلك وكثير من الناس يقول ذلك في بعض ما جاء به الرسول ولا يعلم أنه جاء به لظنه خطأ صاحبه ويكون هو الخطي فاذا أصابهم نصر ووزق قالوا هذا من عند الله لا يصفه الى ما جاء به الرسول وان كان عيبا له وان أصابهم نقص رزق وخوف من العدو وتظهور قالوا هذا من عند الله لانه امر بالجهاد فيجري ما جرى وأنهم يطعنون بما جاء به لا يعبرون فرعون بما جاء به موسى والسلف ذكروا المعنيين فمن ابن عباس قال بشؤمك وعن ابن زيد قال بسوء عديريته قال تعالى قل كل من عند الله وعن ابن عباس الحسن والسنة أو السنة ما قبلت بها فأنهم باعيلك وأما السنة فابستلها بها فالهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا وقد قيل في مثل هذا لم يفقهوا ولم يكادوا وان التي مقابل الاثبات وقيل بل معناه فقهوا بعد أن كادوا لا يفقهون كثرة فذهبوا ما كادوا يفعلون فالتى بها مثبت والمثبت بها منى وهذا هو المشهور وعليه عامة الاستعمال وقد يقال يراد بها هذا آثاره وهذا تارة فإذا صرح بانبات الفعل فقد وجد فإذا لم يثبت الا بالتي المحض كثرة لم يكدرها ولا يكادون يفقهون حديثا فهذا نفي مطلق ولا فرينة معه تدل على الاثبات فيعرق بين مطلقها ومقدها وهذه الاقوال الثلاثة لاختلافها وقال بكل قول طائفة وقد وصف الله تعالى المنافقين بعدم الفقه في مثل قوله تعالى هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا والله خزانة السموات والارض ولكن المنافقين لا يفقهون وفي مثل قوله ومنهم من يسمع الحديث اذا خرجوا من عندك قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال آنفا أولئك الذين طبع الله على قلوبهم واتعوا أهواءهم فدل على أنهم لم يكونوا يفقهون القرآن لكن قوله حديثا تكرر في سياق التي فتم كما قال في الكهف وحدهم دونها قوما لا يكادون يفقهون قولا ومعالمهم لم يكادوا يفقهوا بعض الاقوال والافلا يعش الانسان بدون ذلك فعلم أن المراد أنهم يفقهون بعد أن كادوا لا يفقهون وكذلك في الرواية وهذا أظهر الاقوال للجماعة وأشهرها والمقصود أن هؤلاء عوقبوا القرآن لعلمهم أنهم لم يفقهوا ما فهم من الاية ثم قال تعالى ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك قال ابن عباس وأنا كتبه لعلي وقيل انها في حرف عبد الله وأنا قدرتها لعلي وهذا كقولهم وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفون كثير وقوله أولا أصابكم مصيبة قد أصب منها قبل فإني هذا قل هو من عند أنفسكم وقوله وان تصبهم سيئة بما عملتم أيديهم فان الانسان كفور (٣) وأما رواية كرم عن يعقوب بن

له وجوده في على نحو استعماله فيما له وجوده في (١) (قال) الطريق الثاني يعني في بيان امتناع الما نهاية له قوله لو وجد أعداد لا نهاية لهم لم يتخلل إيمان تكون شفعا أو وزرا أو شفعا ووزر معا أو لا شفعا ولا وزرا فان كانت شفعا فهي تصير وزرا بزيادة واحد وان كانت وزر فهي تصير شفعا بزيادة واحد واعوان الواحد لما لا يتناهى محال وان كانت شفعا وزرا فهو محال لان الشفع ما يقبل الانقسام يتساوى بين وزر غير قابل لذلك والعند الواحد لا يكون قابلا لذلك وغير قابل له معا وان لم يكن شفعا ولا وزرا فإين منه وجود واسطة بين النتي والاثبات وهو محال وهذه المحالات انما انزمت من القول بعدد لا نهاية له فالقول به محال (قال) وهو من الخط الاول في الفساد لوجهين الاول قد لانتم استعمال الشفعية أو وحدها بما مش الاصل زيادة لم يجعل لها علامة في الصلب ونصها قال وأما أحاد الاعراض فان العلم يسترسل عليها استرسالا وأما الجواب بسلامية التعلق فهو جواب الشهرستاني ويحوى قال الأمدى اه

(٢) قوله وهذا ينظر طائفة من المتأخرين كذا في الاصل وانظر (٣) قوله وأما رواية كرم الخ هكذا في الاصل وحرر العبارة فلعلي فهاجر يفا وأسيقا كتبه

الوثرية فبالايمان به والقول بان
مالا ينتهي لا يعوز الواحد الذي به
يصير شفعان كان ورا وورا ان
كان شفعاً فدعوى مجرد وشخص
استبعاد لدليل عليه الوجه الثاني
انه يلزم عليه عقود الحساب
ومعاملات الله ومقدوراته فانما غير
مشابهة امكاناً مع امكان اجراء
الدليل المذكور فيها قلت ولما قلنا
ان يقول اما الوجه الاول فضعف
فان كون ما لا ينتهي معوزاً لواحد
كلما هو فساد بالضرورة بل يمكن
ان يقال مالا ينتهي لا يمكن ان
يكون لا شفعاً ولا ورا لان الشفع
والوثر نوعا جنس العدد المحصور
التي له طرفان مبدأ ومتى فاما
اذا قدر ما لا مبدأ ولا متى به
فليس عددا محصورا فلا يكون شفعاً
ولا ورا كما يقوله المسلمون وغيرهم
من اهل الملل فيما يحدثه الله تعالى
في المستقبل من نعيم الجنة الله
لا شفع ولا وثر وهذا ايضا قول
الفلاسفة الطسعية والالهة ان
مالا نهاية له لا يكون شفعاً ولا ورا
وذلك ان مالا نهاية ليس له طرفان
والشفع ما قبل الانقضاء يقسم
متساويين وهذا انما يعقل فيما له
طرفان متناهين واذا لم يكن ان
يكون شفعاً يمكن ان يكون ورا
واما عقود الحساب فالقدرتها
في الذهن محصورة ومتناهية وما
لا ينتهي لا تصدره الاذهان بل
كل ما يضيئه الذهن من عقود
الحساب فهو متناه والمراتب في

نفسك فنعما ينتقض القراءة المتواترة فلا يعتمد عليها ومعنى هذه الآية كما في الحديث الصحيح
الالهى يا عبادى اتعاهى اعمالكم احب اليكم ثم اوفكم اياها فمن وجد خيراً فليحمد الله ومن
وجد غير ذلك فلا يلو من انفسه ومعنى هذه الآية متناول لكل من نسب ما اصابه من المصيبة
الى ما امر الله به ورسوله كائنات من كان فمن قال انه بسبب تقدمة لاي بكر وعمر واستخلافه في
الصلاة او بسبب ولايتهما حصل لهم مصيبة قبل مصيبتكم بسبب ذنوبكم ومن يتق الله يجعل له
مخرجاً ويرزقهم من حيث لا يحتسب بل هذا كل من اذى المؤمنين بغیرما كتبوا وقد قال تعالى
ولا تقب بعضكم بعضاً وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الغيبة ذكركم اخلتكم
بما يكره قبل ارايت ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه
فقد بتهه فمن رى احداً باليس فيه فقد بتهه فكيف اذا كان ذلك في الصحابة ومن قال عن
مجتهد انه تعدد الظلم او تعدد مصيبة الله ورسوله وبخلافه الكتاب والسنة ولم يكن كذلك فقد
بتهه واذا كان فيه ذلك فقد اغتابه لكن يباح من ذلك ما اباحه الله ورسوله وهو ما يكون على
وجه القصاص والعدل وما يحتاج اليه لمصلحة الدين ونصحة المسلمين فالاول كقول المشتكي
الظالم فلان ضررني واخذ مالي ومعنى حتى ونحو ذلك قال الله تعالى لا يجب الله الجهر بالسوء
من القول الا من ظلم وقد نزلت فيمن ضاف قوما فلم يقره لان فرى الضيف واجب كادلت عليه
الاحاديث العصبة فلما منعوا محقه كان له ذكر ذلك وقد اذنه النبي صلى الله عليه وسلم ان
يعاقبهم غسل قراقرز عهدهم ومالههم وقال نصره واجب على كل مسلم لانه قد ثبت عنه في الصحيح انه
قال انصر اخلأ ظالمنا او مظلوما قلت يا رسول الله انصر مظلوما فكيف انصر مظلوما قال نعم
من الظلم فذلك انصر له اياه واما الحاجة فقل استفتاه عندي بعتة كتبت في الصحيح انها قالت
يا رسول الله ان اباسفان رجل شحيح لا يعطيني وني ما يكفيني بالمعروف فقال النبي صلى الله
عليه وسلم خذ ما يكفينك ووليك فله معروف اخرجني في الصحبة من حديث عائشة فلم يذكر عليها
قولها وهو من جنس قول الظالم واما النصيحة فمثل قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس
لما استشارته فيمن خطبها فقالت خطيت ابي جهنم ومعاوية فقال امام معاوية فقصها لاهل اله
واما الوجههم فلا يضيع عدل عن عائقه وفي لفظ بضرب النساء اكنى اسامة فلما استشارته فيمن
تزوج ذكر ما يحتاج اليه وكذلك من استشار رجلا فيمن يعامله والنصيحة ما مورد به ولو لم يشاورة
فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الدين النصيحة الدين النصيحة ثلاثا قالوا يا
يا رسول الله قال له ولكاتبه ورسوله والائمة المسلمين وعامتهم وكذلك بيان اهل العلم غلط في رواية
عن النبي صلى الله عليه وسلم او تعدد الكذب عليه او عني من ينقل عنه العلم وكذلك بيان من غلط
في رأى رافى امر الدين من المسائل العلمية والعملية فهذا اذا تكلم فيه الانسان يعلم وعدل وقد صدق
النصيحة فانه تعالى شبيها على ذلك لاسيما اذا كان المتكلم فيه داعيا الى بدعة فهذا يجب بيان
امرهم فاس فان دفع شرع عنهم اعظم من دفع شرع طالع الطريق وحكم التكلم باحتقاد في العلم
والدين حكم امثاله من المجتهدين ثم قد يكون مجتهدا عظيما او صليبا وقد يكون كل من الرجلين
المختلفين بالاسان او بالبدع مجتهدا يعتد بالصواب معه وقد يكونان جميعا مختلين مغفور لهما
كما ذكرنا نظير ذلك عما كان يجري بين الصحابة ولهذا ينبغي عناية شريفة هؤلاء سواء كانوا من
الصحابة او من بعدهم فاذا تأسر مسلمان في قسوة ومضت ولا تعلق للناس به او لا يعرفون
حقيقته كان كلامهم فيها كلاما بلاعلا ولا عدل يتضمن اذاهم فيخرج ولوعروا اثمهم فاستبان
او شيطان لكان ذكر ذلك لمن غير مصلحة راجحة من باب الغيبة المذمومة لكن الصحابة رضوان الله

(١) وجدتها بحاشية أصل الهامش
 زيادتموضع لها علامة في الصلب
 ونصها قلت التفرق بين الشدين
 يحتاج إلى ثبوت الوصف الفارق
 وثبوت تأنيده والأمدى سلم لهم
 الوصف ونزعهم في كونه مؤثرا
 والتحقق أن ماذكر ومن الوصف
 متوجه في القدرة فإن تعلقها
 بالمعوم من باب التجويز بخلاف
 العلم فإن فساده تعلق بالمعلوم ليس
 من باب التجويز فإن المعلوم هنا
 معلوم للعالم ليس المراد بذلك أن ثم
 صفة تصلح أن يعلم بها المعلوم إذا
 وجد بل هو معلوم قبل وجوده
 بخلاف القدرة فإن تعلقها بالمعوم
 معناه أنها صفة سالحة تعلق
 بالمقدور إذا وجد قلت أيضا فإن
 قول القائل المعنى بكون المعلومات
 والمقدورات غير منتهية هو صلاحية
 العلم والقدرة لتعلق هو وأن سلم في
 القدرة فلا يسلم في العلم فإن الكلام
 ليس هو في إمكان العلم بها بل في
 العلم الذي يقال أنه علم موجود أزل
 متعلق بمالاتها به وهذا أمر موجود
 وعن هذه الشبهة صار طائفة من
 النظار إلى استرسال العلم على أحاد
 نوع العرض كما قال أبو المعالي وحكي
 ذلك عن أبي الحسين البصري ودادود
 الخوارزمي قال أبو المعالي الأجسام
 جنس واحد والأعراض أجناسها
 محصورة وأفراد الجنس غير محصورة
 (قال) فلا يجوز وجود أجناس لا
 تنهاى لأنه يجب حيث وجوده لا
 يتناهى في العلم والدليل دال على نفي
 النهاية في هذا وهذا لا يصححه

عليهم أجمعين أعظم حرمة وأجل قدرا وأزهر أعراضا وقد ثبت من فضلهم خصوصاً وعمرها
 ما لم يثبت لغرضهم فلهذا كان الكلام الذي فيه مذمهم على ما شبر بينهم أعظم إيمان الكلام
 في غيرهم فإن قيل فأنتم في هذا المقام تسبون الرافضة وتذمونها وتذكرون عيوبهم قبل ذكر
 الأنواع المذمومة غير ذكر الأشخاص المعينة فإنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن
 أنواع كثيرة كقوله لعن الله الخروشار بها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه وبأنها
 وأكل غنمها ولعن الله أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده ولعن الله من غير منار الأرض وقال
 المدينة جرم ما بين عير إلى يوفى أحدث فيها دناء أو يحد نافعه لعنة الله والملائكة والناس
 أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا وقال لعن الله من عمل على قوم لوط وقال لعن الله المحنثين
 من الرجال والمترجلات من النساء وقال من ادعى إلى غير أبيه أو ولي غير مواليه فلعنة الله
 والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا وقال الله تعالى في القرآن أن ألعنة الله
 على الظالمين الذين يصدون عن سبيل الله ويغونها عوجا قال القرآن والسنة جملوا من ذم الأنواع
 المذمومة وذم أهلها ولعنهم تحذير من ذم الفعل وأخبارا بما يلحق أهلها من الوعيد ثم المعاصي
 التي يعرف صاحبها أنه عاص يتوب منها والمتدع الذي يظن أنه على حق كالخوارج والنواصب
 الذين نسبوا العداوة والحرب للجماعة المسلمة فابتدعوا بدعة وكفروا من لم يوافقهم عليها فصار
 بذلك ضررهم على المسلمين أعظم من ضرر الظلمة الذين يعلون أن الظلم حرم وأن كانت عقوبة
 أحدهم في الآخرة لاجل التأويل قد تكون أخف لكن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم
 ونهي عن قتال الأمراء الظلمة وتواتر عنه بذلك الأحاديث الصحيحة فقال في الخوارج يحقر
 أحدكم صلاته مع صلاتهم وقراءته مع قراءتهم وسامعه مع صامعهم يقرئ القرآن لا يجاوز
 حناجرهم يرقون من الإسلام كما يرق السهم من الرمية أيما القيتهم فاقتلوه وقال في بعضهم
 يقتلون أهل الإيمان ويدعون أهل الأوثان وقال الانصار اتكم ستلقون بعدي أثره قاصبر وحتى
 تلقوه على الحوض أي تلقون من يستأثر عليكم بالمال ولا ينصفكم فأمرهم بالصبر ولم يأذن
 لهم في قتالهم وقال أيضا سيكون عليكم بعدي أمرأ يطالبون منكم حقهم وينعونكم حقكم
 قالوا أها تأمرنا برسول الله قال أذوا إليهم حقهم وسوا الله حقكم وقال من رأى من أمير مشيا
 فلصبر عليه فإنه من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الإسلام من عنقه وقال من خرج عن
 الطاعة وفارق الجماعة مات ميتة جاهلية وقال خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون
 عليهم ويصلون عليكم وشرا أئمتكم الذين يتصونهم ويغفونونكم وتلعنونهم وبلغونكم قالوا
 أفلا تقاتلهم قال لا ما صلاوا وهذه الأحاديث كلها في الصحيح إلى أحاديث أمثالها فذهب أمره
 بقتال الخوارج وهذا نهى عن قتال الولد الظلمة وهذا مما يستدل به على أنه ليس كل ظالم باغ يجوز
 قتاله ومن أسباب ذلك أن الظالم الذي يستأثر بالمال والولايات لا يقاتل في العادة إلا لاجل الدنيا
 يقاتله الناس حتى يعطيه المال والولايات وحتى لا يظلمهم فليكن أصل قتالهم ليكون الدين كله
 لله وليكون ثمة الله هي العليا ولا كان قتالهم من جنس قتال المحاربين قطاع الطريق الذين قال
 فيهم من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون حوشه فهو شهيد لأن أولئك معادون لجميع
 الناس وجميع الناس يعينون على قتالهم ولو قتلوا ليس كذلك العداوة والحرب فليسوا ولاة
 أمر قادرين على الفعل ولا الأخذ بل هي القتال يردون أن يأخذوا أموال الناس ودماءهم فهم
 مبتدئون الناس بالقتال بخلاف ولاة الأمور فإنهم لا يبتدئون بالقتال للرعية وقرقي من من قتاله
 دفعوا ومن من قتاله ابتداء ولهذا أهل يجوز في حال القسوة قتال الدفع فيه عن أحد وإيتان

الخراج لكاتب أكثر من الأولى وليس ذلك تفاوتاً في أمور موجودة لا في الأذهان ولا في الأعيان (قال أبو الحسن الأمدى) الطريق الثالث أنه لو وجد أعداء لا نهاية لها فكل واحد منها محصور بالوجود فالجمله محصورة بالوجود وما لا ينأى لا ينحصر بخاص (قال) وهو أيضاً فاسد لثلاثة أوجه الأول لا نسلم أن الوجود إذا تعدى الموجود حتى يقال يكون الوجود حاصراً بل الوجود هو ذات الموجود وعينه على ما يأتي الثاني وإن كان زائداً على كل واحد من آحاد الجمله فلا نسلم كونه حاصراً بل عارض مقارن لكل واحد من الآحاد والعارض المقارن لشيء لا يكون حاصراً له الثالث سلطنا أن الوجود حاصر لكل واحد من آحاد الجمله ولكن لا نسلم أن الحكم على الآحاد يكون حكماً على الجمله ولهذا يصدق أن به الشكل واحد من آحاد الجمله له جزء الجمله ولا يصدق على الجمله أنها جزء الجمله ولقائل أن يقول في إفساد هذا الوجه أينا نقول القائل أنه محصور في الوجود أي به أن هناك سوراً موجوداً حصراً ينتهي أو ما لا ينتهي بين طرفيه أم يربيه أنه موصوف بكونه موجوداً فإن أراد الأول فهو باطل فإنه ليس للوجود شيئاً خارجاً عن الموجودات يحصرها سواء قيل أنها متناهية أو غير متناهية وإن قيل أن كل واحد مما لا ينتهي من الموجودات هو

العارض الآثار والمعاني وبأجله العادة المعروفة أن الخروج على ولاية الأمور يكون طلب ما في أيديهم من المال والامارة وهذا قتال على الدنيا ونهذ قال أبو رزة الأسلمي عن فتية ابن الزبير وقتبة القرأصع الحجاج وقتنه مر وإن بأنهم هؤلاء وهؤلاء لا يؤمنون على الدنيا وأما أهل البدع كالخوارج فهم يريدون إفساد دين الناس فقتلهم قتال على الدين والمقصود بقتلهم أن تكون كلمة الله هي العليا ويكون الدين كله لله فهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بهذا مني عن ذلك ولهذا كان قتال على رضى الله عنه الخوارج ثابتاً بالنصوص الصريحة بأجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر علماء المسلمين وأما قتال الجمل وصفين فكان قتال فتنة كرهه ففلاذ العصابة والتابعين لهم بإحسان وسائر العلماء كادلت عليه النصوص حتى الذين حضروا كانوا كارهين له فكان كارهيه في الأمة أكثر وأفضل من حاميه وقد ثبت في الصحيحين من غير وجه أنه صلى الله عليه وسلم كان يقسم ما لا فيعاهدوا الخويصرة التيمي وهو مخلوق الرأس كتب القصة ثانياً الحسين بن عتبة أن أبا عبد الله عدل فأنزل فقال ويحل ومن يعدل إذا لم يعدل ثم قال ويحل أو أمانى من في السماء ولا تأمنوني فقال له بعض الصحابة دعني أضرب عنقه فقال يخرج من مشقة هذا أقوام يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم الحديث فهذا كلامه في هؤلاء العبداء كانوا يستدعين وثبت عنه في الصحيح أن رجلاً كان يشرب الخمر وكان النبي صلى الله عليه وسلم كلما أتى به البخله الخد فأتى به إليه مرة فقلعته رجل وقال ما أكره ما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تلغنه فإنه يحب الله ورسوله فتبى عن لعن هذا المعين المدين الذي يشرب الخمر وشهد له بأنه يحب الله ورسوله مع لعنه شارب الخمر عموماً فعمل الفرق بين العلم المطلق والخاص المعين وعلم أن أهل الذنوب الذين يعرفون بذنوبهم أخف ضرراً على المسلمين من أمر أهل البصع الذين يتدعون بدعة يستحلون بها عقوبة من يخالفهم والرافضة أشد بدعة من الخوارج وهم يكفرون من لم تكن الخوارج تكفروه كما يكرهون ويكذبون على النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة كذباً ما كتب أحد مثله والخوارج لا يكذبون لكن الخوارج كانوا أصدق وأجمع منهم وأوفى بالعهد منهم فكانوا أكثر قتالاً منهم وهؤلاء أكره وأجبر وأغدر وأذل وهم يستعينون بالكفار على المسلمين ففسد رأينا ورأى المسلمون أنه إذا اتبى المسلمون بعدو كافر كانوا معه على المسلمين كأجري لحسن كذا من ملك الترك الكفار فإن الرافضة أعانتهم على المسلمين وأما أعانتهم لهؤلاء كانوا ابنه لمساعدته إلى خراسان والعراق والشام فهذا أظهر وأشهر من أن يخفى على أحد فكانوا بالعراق خراسان من أعظم أنصاره باطنوا وظاهروا وكان وزير الخليفة سغداني يقول له ابن العلقمي منهم فليرتل عكر الخليفة والمسلمين ويسعى في قطع أرواق عسكر المسلمين وضعفهم ونهى العامة عن قتالهم وبكى أو أطمعن الكلدن حتى دخلوا فقتلوا من المسلمين ما يقال أنه ضعف عشرين ألف إنسان أو أكثر وأقل ويرى في الإسلام لمحمة مثل لمحمة الترك الكفار المسلمين بالشر وقتلوا الهاشميين وسبوا أسائهم من العباسيين وغير العباسيين فهل يكون موالياً لا لرسول الله صلى الله عليه وسلم من يسلط الكفار على قتلهم وسبيهم وعلى سائر المسلمين وهم يكذبون على الحجاج وغيره أنه قتل الأشراف ولم يقتل الحجاج هاشمياً قط مع ظلمه وغشه فإن عبد الملك ثم أعان ذلك واتفاقا قتل ناس من أشراف العرب غير بني هاشم وقد زوجه هاشمية وهي بنت عبد الله بن جعفر فلم يكنه بنو أمية من ذلك وقرئوا فيه وبنوا وقالوا ليس الحجاج كفاراً شقة هاشمية وكذلك من كان بالهاشميين الرافضة الذين لهم كلمة أو سلاح يصنعون الكفار من المشركين ومن النصاري أهل الكتاب على المسلمين على قتلهم وسبيهم وأخذ أموالهم والخوارج

ما علمت من هذا شيئاً بل كانوا يقاتلون الناس لكن ما كانوا يسلطون الكفار من المشركين وأهل
الكتاب على المسلمين ودخل في الرافضة من الزنادقة المناقضين للاجماعية والصبرية وغيرهم من
لم يكن يختبر أن يدخل عسكرياً لخوارج لان الخوارج كانوا عابداً لمثوريين كآل أبي بكر النخعي الذي صلى
الله عليه وسلم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيلهم مع صليهم الحديث فأي هؤلاء الرافضة
من الخوارج والرافضة فهم من هو متعبد لمثوريين عاهد لكن ليسوا في ذلك مثل غيرهم من أهل
الاهواء فالعزلة لا تحفل منهم وأعلم وأدرك والكذب والغشور فهم أقل منه في الرافضة والزينة
من الشيعة خير منهم أقرب إلى الصديق والعدل والعلم وليس في أهل الاهواء أصدق ولا أعبد
من الخوارج ومع هذا فأهل السنة يستعملون معهم العدل والانصاف ولا يظلمونهم فان الظلم
حرام مطلقاً كما تقدم بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء خير من بعضهم لبعض بل هم لرافضة
خيراً وأعدل من بعض الرافضة لبعض وهذا مما يعترفون به ويقولون أنت تصنفوننا ما لا ينصف
بعضنا بعضاً وهذا لان الأصل الذي اشتريه كوافيه أصل فاسد مسمى على جهل وظلم وهم
مشتريون في ظلم سائر المسلمين فصاروا بمنزلة قطاع الطريق المشتريين في ظلم الناس ولأرب
أن المسلم العالم العادل أعدل عليهم (١) وعلى بعضهم من بعض والخوارج تكفر أهل الجماعة
وكذلك كثر المعتزلة يكفرون من خالفهم وكذلك كثر الرافضة ومن لم يكفر فسق وكذلك كثر
أهل الاهواء يتعدون رأياً أو يكفرون من خالفهم فيه وأهل السنة يتبعون الحق من ربه الذي
جاء به الرسول ولا يكفرون من خالفهم فيه بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق كما وصف الله به
المسلمين بقوله كتب خيراً مما أخرج للناس قال أبو هريرة كنت خير الناس للناس وأهل السنة
نقاوة المسلمين فهم خير الناس للناس وقدم علم أنه كان ساحل الشام جيل كبيره أوف من
الرافضة بسفكون دماء الناس وأخذوا أموالهم وقتلوا خلقاً عظيماً وأخذوا أموالهم ولما
انكسر المسلمون سنة (٢) نازحوا أخذوا الخيل والسلاح والأسارى وباغواهم بالكفر والنصاري
يقبرص وأخذوا من هم بهم من الجنود كانوا أضر على المسلمين من جميع الأعداء وحل بعض
أمرهم براه النصاري وقالوا له أعماخنا المسلمون أو النصاري فقال بل النصاري فقالوا له مع من
تحشرون يوم القيامة فقال مع النصاري وسموا إليهم بعض بلاد المسلمين ومع هذا لم يستأثر بعض
ولاء الأمر في غز وهم وكتب جوابه بسوطا في غز وهم وذهبوا إلى ناحيتهم وحضر عندي جماعة
منهم وجرى بيني وبينهم مناظران ومناوشات يطول وصفها فما فتح المسلمون بلدهم وعكن
المسلمون منهم من هم عنهم قتلهم وعن سيهم وأزلهما في بلاد المسلمين متفرقين للاجتماع فما
أذكر في هذا الكتاب في ذم الرافضة وبيان كذبهم وجهلهم قليل من كثير مما أعرفه منهم ولهم
شرك كثير لا أعرف تفصيله ومصنف هذا الكتاب وأمثاله من الرافضة أعماخاً أبلههم بعض ما علموه
بأنهم محمد صلى الله عليه وسلم سلفها وخلفها قاتلهم عدواً إلى خوار أهل الأرض من الأولين
والآخرين بعد النبي والمرسلين وإلى خوار ما أخرجه قتلنا قبيحاً لوهم شرار الناس وأقروا
عليهم العظام وسعوا أحسناتهم سبناهم وجأوا إلى شر من انتسب إلى الإسلام من أهل الاهواء
وهم الرافضة أأسفنا غالياً وأما ما يلوذ به الله والله يعلم وكفى بالله عليم ليس في جميع الطوائف
المنتسبة إلى الإسلام مع بدعة وضلالة شرهم لاجل ولا كذب ولا ظلم ولا أقرب إلى الكفر
والفسوق والعصيان وأبعد عن حقائق الأيمان منهم فرغم أن هؤلاء هم صفوة الله من عباده
فإن مأسوي أمة محمد كفار وهؤلاء كفروا الأمة كلها وأضلوا هاسوي طائفتهم التي يزعمون أنها
الطائفة المحقة وأنها لا تجتمع على ضلالة فيعلموا هم صفوة بني آدم فكان مثلهم كمن جاء إلى غنم

- (١) قوله وعلى بعضهم من بعض
هكذا في الأصل ولعل في العبارة قلباً
ووجه الكلام من بعضهم على بعض
ليوافق ما قبله فتأمل
(٢) قوله نازحاً كان في نسخة وفي
أخرى عازاب وحر كربة معصمه

الطرفين الآخرين وأيضا فالحوادث
الماضية عديمات بعد وجودها فهي
الآن معدومة كما أن الحوادث
المستقبلية الآن معدومة فلا هذا
موجود ولا هذا موجود الآن
وكلاهما له وجود في غير هذا الوقت
ذال في الماضي وهذا في المستقبل
وكون الشيء ماضيا ومستقبلا
أمر إضافي بالنسبة إلى ما يقدر
متأخرا عن الماضي ومتقدما
على المستقبل والافضل ماض قد
كان مستقبلا وكل مستقبل سيكون
ماضيا كان كل حاضر قد كان
مستقبلا وسيصير ماضيا (قال
الآدمي) الطريق الرابع أنه لو وجد
ما لا ينشأ في زمان وقت يقدر ألا
وهو متناه في ذلك الوقت وانتهاه لا
ينتهي محال (قال) وهو أيضا غير
سديد فان الانتهاء من أحد الطرفين
وهو الأخير وإن سلمه انحصر فلا
يوجب النهاية في الطرف الآخر
يلزم عليه عقود الحساب ونعيم أهل
الجنة وعذاب أهل النار فانه وإن
كان متناهيا من طرف الابتداء فغير
متناهيا من كافي طرف الاستقبال
قلت هذا الوجه من جنس الوجه
السادس الذي ذكره الرازي وهو أنه
لو كانت الحوادث الماضية غير
متناهية كان وجود اليوم موقوفا
على انقضاء الماضي له وانقضاء
ما لا نهاية له محال والموقوف على
الحال محال وقد اعترض عليه
الاروي بما اعترض به وهو غيره
بان انقضاء ما لا نهاية له محال وأما

كثيرة فقبله لا أعطى أخيرا هذه الغنم لتضحي بها فعمد إلى شرائها عورا وبغفرا عرجاء
مهزولة لأن في لها فقال هذمه خاير هذه الغنم لا تجوز لأضحية الإبهاس وهذه الغنم ليست غنما
وأعماهى خنازير يجب قتلها ولا تجوز لأضحية بها وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال من حي مؤمنا من منافق حي الله لحمه من نار جهنم يوم القيامة وهذا الرافضة
أما منافق وأما جاهل فلا يكون رافضا ولا جاهلا إلا منافقا أو جاهلا بما جاء به الرسول صلى الله
عليه وسلم لا يكون فيهم أحد لما جاء به الرسول مع الإيمان به فان تخلفوا لم يخاص به الرسول
وكذبهم عليه لا يخفى قط الأعلى مقروا في الجهل والهوى وشيوخهم المصنفون فيهم طوائف
يعلمون أن كثيرا مما يقولونه كذب ولكن يصنفون لهم بل باستهم عليهم وهذا المصنف يتهمه
الناس بهذا ولكن صنف لاجل اتباعه فان كان أحدهم يعلم أن ما يقوله باطل ونظيره يقول
أنه حق من عند الله فهو من جنس علماء اليهود الذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا
من عندنا القليلش تروا به تناقلا فيقول بل لهم مما كتب أيديهم وويل لهم عما يكتبون وإن كان
يعتقد أنه حق دل ذلك على نهاية جهله وضلاله

فان كنت لا تدري فقل مصيبة * وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وهي في دينهم لهم عقوبات وشركات فالعقوبات متأخروهم فيها اتباع المعتزلة الآمن تفلسف منهم
فكفون أما فلسفوا وأما مجتزأ من فلسفة واعتقال ويضم الخلق الرض مثل مصنف هذا
الكتاب وأمثاله فيصرون بذلك من أبعد الناس عن الله ورسوله وعن دين الاسلام المحض وأما
شريعائهم فعمدتهم في فعل ما ينقل عن بعض أهل البيت مثل أبي جعفر الباقر وجعفر بن محمد
الصديق وغيرهما ولا ريب أن هؤلاء من سادات المسلمين وأئمة الدين وأقوالهم من الحرمة
والقدرة ما يحقها أمثالهم لكن كثيرا ما ينقل عنهم كذب والرافضة لا خير فيها إلا سائدا والتيز
بين الثقات وغيرهم بل هي في ذلك من أشباه أهل الكتاب بكل ما يجحد وفي الكتب منقول عن
أسلافهم قبلو بخلاف أهل السنة فان لهم من الخبر ما لا سائدا مما يرون به بين الصدوق والكذب
وأذا صرح النقل عن علي بن الحسين فله أسوء نظرائه كالقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وغيرهما كما
كان علي بن أبي طالب مع سائر الصحابة وقد قال تعالى في تنازع عني شيء فرددوا إلى الله والرسول
فأمر بما تنازع فيه المسلمون إلى الله والرسول والرافضة لا تعني بحفظ القرآن ومعرفة
معانيه وتفسيره وطلب الأدلة الهادية على معانيه ولا تعني أيضا بحديث رسول الله صلى الله عليه
وسلم ومعرفة صحيحه من مبيحه والصح عن معانيه ولا تعني بأثر الصحابة والتابعين حتى تعرف
ما أخذهم ومسالكتهم وترد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول بل عديتها آثار تنقل عن بعض أهل
البيت فيها صدق وكذب وقد أصلت لها ثلاثة أصول أحدها أن كل واحد من هؤلاء أمام
معصوم بمنزلة النبي لا يقول الاحق ولا يجوز لأحد أن يخالفه ولا يرد ما ينازع فيه غيره إلى الله
والرسول فيقولون عنه ما كان هو وأهل بيته يترؤن منه والشافعي أن كل ما يقوله واحد من
هؤلاء فانه قد علم منه أنه قال أنا نقل كل ما أقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وبالبيتهم فتعوا
عرا سبيل التابعين كعلي بن الحسين بل باقون إلى من تأخر زمانه كالعسكرين فيقولون كل ما قاله
واحد من أولئك فالتب قد قاله وكل من له عقل يعلم أن العسكرين بمنزلة أمثالهم ما كان في
زمانهم ما من الهاميين ليس عندهم من العلم ما يتجاوز به عن غيرهم ويحتاج إليهم فيه أهل العلم
ولا كل أهل العلم أخذون عنهم كأيما أخذون عن علي زمانهم وكيف كان أهل العلم في زمن علي
ابن الحسين وابنه أبي جعفر وابن ابنه جعفر بن محمد فإن هؤلاء الثلاثة ترضي الله عنهم قد أخذ أهل

المسلم عنهم كما كانوا يأخذون عن أمثالهم بخلاف العسكر بين ونحوهما فإنه لم يأخذ أهل العلم
 المعرفون بالعلم عنهم شيئا فيريدون أن يجعلوا ما قاله الواحد من هؤلاء هو قول الرسول الذي بعثه
 الله إلى جميع العالمين عترة القرآن والمتواتر من السنن وهذا مما لا ينبغي عليه دينه إلا من كان من
 أئمة الناس عن طريقة أهل العلم والايان وأصلوا أصلاً ثانياً وهو أن اجماع الرافضة هو
 اجماع العترة واجماع العترة معصوم والقسمة الاولى كاذبة يبين والثانية فيها نزاع فصار
 الأقوال التي فيها صدق وكذب على أولئك عترة القرآن لهم وعترة السنة المجموعة من الرسول
 وعترة اجماع الأمة وحدها وكل عاقل يعرف دين الاسلام وتصور هذا فإنه يحجم أعظم مما يحجم الملح
 الاجماع والعلم لا يسمان كان فيه خيرة بطرق أهل العلم لا سيما مذهب أهل الحديث وما عندهم
 من الروايات الصادقة التي لا يربح فيها عن المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى فان هؤلاء جعلوا
 الرسول الذي بعثه الله إلى الخلق هو امامهم المعصوم عنه يأخذون دينهم من خلال ما حمله والحرام
 ما حره والدين ما شره وكل قول يخالف قوله فهو مردود عندهم وان كان الذي قاله من خيار
 المسلمين وأعلمهم وهو ما حورفهم على اجتراحه لم يكن له باعاضون قول الله وقول رسوله بشي أصلاً
 لا نقل نقل عن غيره ولا رأياً غيره ومن سواهم أهل العلم فاتخاذهم وسائط في التبليغ عنه إما لفظ
 حديثه وإما لعنا فقوم يلقوا ما سمعوا منه من قرآن وحديث وقوم تفقهوا في ذلك وعرفوا معناه
 وما تنازعوا فيه ردوه إلى الله والرسول فلهذا لم يجمع قط أهل الحديث على خلاف قوله في كلمة
 واحدة والحق لا يخبر عنهم قط وكل ما اجتمعوا عليه فهو محجابه الرسول وكل من خالفهم من
 خارجي ودافضي ومعتزلي وجهي وغيرهم من أهل البدع فاتهم بخالف رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بل من خالف مذهبهم في الشرائع العملية كان مخالفاً للسنة الثابتة وكل من هؤلاء وافقهم
 فيما خالف فيه الآخر فاهل الاوهام معهم عترة اهل الملل مع المسلمين فان أهل السنة في الاسلام
 كأهل الاسلام في الملل كما يذهب في موضعه فان قيل فاذا كان الحق لا يخرج عن أهل
 الحديث فما لم يذهب كرفي أصول الفقه أن اجماعهم حجة وكذا خلاف في ذلك كما تكلم على اجماع
 أهل المدينة واجماع العترة قيل لأن أهل الحديث لا يتفقون الا على ما جاء عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وما هو منقول عن الصحابة فيكون الاستدلال بالكتب والسنة واجماع الصحابة
 مغتاضاً دعوى اجماع ينزاع في كونه حجة بعض الناس وهذا بخلاف من يدعي اجماع
 المتأخرين من أهل المدينة اجماعاً فانهم يذهب كرون ذلك في مسائل لا نص فيها بل النص على
 خلافها وكذلك المدعون لاجماع العترة يدعون ذلك في مسائل لا نص معهم فيها بل النص على
 خلافها فاحتاج هؤلاء إلى الدعوى ما يدعونهم من الاجماع الذي يزعمون أنه حجة وأما أهل الحديث
 فالنصوص الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي عديدهم وعليهم يجمعون انما اجمعوا الاسماء
 وأنهم يقولون لا يكون قط اجماع صحيح على خلاف نص الاوهام الاجماع نص ظاهر معلوم يعرف
 أنه معارض لذلك النص الآخر فاذا كانوا لا يسوغون أن تعارض النصوص بما يدعي من اجماع
 الامه لبطولان تعارض النص والاجماع عندهم فكيف اذا عارضت النصوص بما يدعي من
 اجماع العترة أو أهل المدينة وكل من سوى أهل السنة والحديث من الفرق فلا يتفرد عن أئمة
 الحديث بقول صحيح بل لا بد أن يكون معه من دين الاسلام ما هو حق وبسبب ذلك وقعت الشبهة
 والافاسطل المحض لا يشبه على أحد ولهذا سمي أهل البدع أهل الشبهات وقيل فيهم أنهم
 يلبسون الحق بالباطل وهكذا أهل الكتاب معهم حق وباطل ولهذا قال تعالى لهم ولا تلتسوا
 الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون وقال أقومثون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض

وقال عنهم ويقولون تؤمن ببعض وتكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا ابن ذل سبيلا وقال عنهم
 وإذا قيل لهم أنموا عباد الله قالوا أنؤمن بما أنزل علينا وكفروا بآراءهم وهو الحق مصدقا
 لما معهم وذلك أنهم ابتدعوا بدعواهم فخلطوها بما جاء به الرسل وفرقوا بينهم وكانوا أشيعا فكان في
 كل فريق منهم حق وباطل وهم يكذبون بالحق الذي مع الفريق الآخر ويصدقون بالباطل الذي
 معهم وهذا حال أهل البدع كلهم فإن معهم حقوا وباطلا فهم فرقوا بينهم وكانوا أشيعا كل فريق
 يكذب بما مع الآخر من الحق ويصدق بما مع من الباطل كالنصارى واليهود والشيعة فهؤلاء يكذبون
 بما ثبت من فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ويصدقون بما روي في فضائل
 أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ويصدقون بما ابتدعوه من تكفيره وتكفير من يتولاه ويحبوه وهؤلاء
 يصدقون بما روي في فضائل علي بن أبي طالب ويكذبون بما روي في فضائل أبي بكر وعمر ويصدقون
 بما ابتدعوه من التكفير والطعن في أبي بكر وعمر وعثمان ودين الإسلام وسط بين الأطراف
 المتباعدة فالمسلمون وسط في التوحيد بين اليهود والنصارى فاليهود تصف الرب بصفات النقص
 التي يختص بها المخلوق يشبهون الخالق بالمخلوق كما قالوا إنه تخيل وأنه فقير وأنه لما خلق السموات
 والأرض تعب وهو سبحانه الجواد الذي لا يئول والغني الذي لا يحتاج إلى غيره والقادر الذي لا يسه
 لغوب والقدرة الإرادة والغني عن سواهي صفات الكمال التي تستلزم سائر أحوال النصارى يصفون
 المخلوق بصفات الخالق التي يختص بها يشبهون الخالق بالخلق حيث قالوا إن الله هو المسيح بن
 مريم وإن الله ثالث ثلاثة وقالوا المسيح ابن الله واتخذوا أجناسهم وربهم من ربهم دون الله
 والمسيح بن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا الله الواحد لا اله الا هو سبحانه عاشر كونهم بالمسلمون وحدوا
 الله وصرفوه بصفات الكمال ونزهوه عن جميع صفات النقص ونزهوه عن أن يخاله شيء من
 المخلوقات في شيء من الصفات فهو موصوف بصفات الكمال لا بصفات النقص وليس كمنه شيء
 لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله وكذلك في النبوات فاليهود تقتل بعض الأنبياء وتستهزئ
 باتباعهم وتكذبهم وتهتهم بالكبر والنصارى يجعلون من ليس بنبي ولا رسول نبيا ورسولا كما
 يقولون في الخوارج أنهم رسل بل يطعون أجناسهم وربهم من ربهم كالنصارى تصدق
 بالباطل واليهود تكذب بالحق ولهذا كان في مستعدة أهل الكلام شبه من اليهود في مستعدة
 أهل التعبد شبه من النصارى فأخروا تلك النسب والرب وأخروا الشطع والسماع والسمع
 الكاذبة لأن أولئك كذبوا بالحق فصلا والى الشك وهؤلاء صدقوا بالباطل فصاروا إلى الشطع
 فأولئك كلفهم في محرجي نفعهم وج من فوقه وج من فوقه محاب طلبات بعضها فوق
 بعض وهؤلاء كسرا ببقية محسبها ظلم أن ما حقي إذا جاءه ليجده شأ فتدعه أهل العلم
 والكلام طلبوا العلم بما ابتدعوه ولم يتبعوا العلم المشروع ويعملوا به فانتبهوا إلى الشك المنافي
 للعلم بعد أن كان لهم علم بالمشروع لكن زاعوا فافترعوا الله فلو بهم وكانوا مغضوبين بالعلم
 العباد طلبوا القرب من الله بما ابتدعوه في العبادة فلم يحصل لهم إلا البعد منه فانه ما زادهم بعد
 اجتهدوا إلا زادهم الله بعدا والبعد عن رحمة الله والعنة وهو غاية النصارى وأما الشرائع
 فاليهود صنعوا الخلق أن يبعث رسولا بغير شريعة الرسول الأول وقالوا لا يجوز أن ينسخ ما شرعه
 والنصارى جوزوا لأجبارهم أن يغيروا من الشرائع ما أرسل الله به رسوله فأولئك عجزوا والخلق
 ومنعوه ما تقتضيه قدرته وحكمته في النبوات والشرائع وهؤلاء يجوزوا للخلق أن يغيروا ما شرعه
 الخلق فضاهاوا للخلق بالخلق وكذلك في العبادات فالنصارى يبدعون ببدع ابتدعوها ما أنزل
 الله بها من سلطان واليهود معرضون عن العبادات حتى في يوم السبت الذي أمرهم الله أن

العدم على كل واحد من الآحاد
 سبقه على الجملة فإن الحكم على
 الآحاد لا يلزم أن يكون حكما على
 الجملة كما سبق بتحقيقه وأما الثاني
 فاتما يلزم أن لو كان ما وقف عليه
 الموجود وهو شرط في الوجود غير
 موجود كما في المثال المذكور وأما
 أن كان موجودا فلا يلزم امتناع
 وجود المشرط والقول بان الشرط
 غير موجود يحل النزاع فلا تقبل
 الدعوى به من غير دليل وأما الثالثة
 فاتما يلزم أيضا أن لو كان معنى
 التعاقب وجود المعلول بعد عدم
 علته وإس كذا بل معناه وجود
 المعلول متراخياع وجود علته مع
 بقاء علته موجودة إلى حال وجوده
 وبقاءه موجودا بعد عدم علته
 وكذلك في كل علته مع معلولها وذلك
 لا يلزم منه تأثير المعدم في الموجود
 ولأن تكون العلل والمعلولات
 موجودة معا وذلك متصور في
 العلل القاعلة بالاختيار (قال)
 والاقرب في ذلك أن يقال لو كانت
 العلل والمعلولات متعاقبة فكل
 واحد منها حادث للآخر وعند ذلك
 لا يتخلو ما أن يقال بوجود شيء منها
 في الازل وألا وجود شيء منها في
 الازل فإن كان الأول فهو متع
 لأن الازل لا يكون مسبوقا بالعدم
 والحادث مسبوق بالعدم فلو كان
 شيء منها في الازل مسبوقا بالعدم
 مسبوقا بالعدم ضرورة كونه
 حادثا وغير حادث ضرورة كونه
 أزليا ولو كان الثاني فجملة العلل

بفرغوا فيه لعبادته انما يستغلون فيه الشهوات فالنصارى مشركون به واليهود مستكبرون عن عبادته والمسلمون عبدوا الله وحده عاشرع ولم يعبدوه بالبدع وهذا هو دين الاسلام الذي بعث الله به جميع النبيين وهو ان يستسلم العبد لله لا غيره وهو الخشعة دين ابراهيم حين استسلم له ولغيره كان مشركا ومن لم يستسلم له فهو مستكبر وقد قال تعالى ان الله لا يفتخر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقال ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين وكذلك في امر الحلال والحرام في الطعام واللباس وما يدخل في ذلك من الخبائث فالنصارى لا تحرم ما حرمه الله ورسوله ويستحلون الخبائث المحرمة كالسنة والدم ولحم الخنزير حتى انهم يتعبدون بالخبائث كالبول والغائط ولا يفتسلون من جنابة ولا يتطهرون للصلاة وكلما كان الراهب عندهم ابعد عن الطهارة واكثر ملبسة الخبثاء كان مقامه عندهم فاللهود حرمت عليهم طبيا ما حلت لهم فهم يحرمون من الطيبات ما هو منفعة للعباد ويحرمون الامور الطاهرة مع الخبائث فالمرء الغاص لا يأكل من معه ولا يحالسونها فهي في اصرار واعلال عيوبها واوثق ينالون الخبائث المضرة مع ان الرهبان يحرمون على انفسهم طبيا ما حلت لهم فيحرمون الطيبات ويبشرون الخبائث وهو لا يحرمون الطيبات النافعة مع انهم من اخب الناس قلوبا واوقاسدهم باطن وطهارة الظاهر انما يقصدها طهارة القلب فهم يطهرون ظواهرهم ويحسنون قلوبهم وكذلك اهل السنة في الاسلام متوسطون في جميع الامور فهم في علي وسطين اطوار ج والرافض وكذلك في عثمان وسطين المروانية والزيدية وكذلك في سائر العصابة وسطين الخلاف فهم وسطا بين عليين وهم في الوعيد وسط بين اطوار ج والمعتزلة وبين المرجئة وهم في التدرج وسط بين المعتزلة ونحوهم وبين القدرية المجردة واليهودية ونحوهم وهم في الصفات وسطين المعطلة والمتملة والمقصود ان كل طائفة سوى اهل السنة والحديث المتبعين انار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يتفردون عن سائر طوائف الامة الا بقول فاسد لا يتفردون قط بقول صحيح وكل من كان عن السنة ابعد كان انفراده بالاقوال والافعال الباطلة اكثر وليس في الطوائف المنتسبين الى السنة ابعد عن انار رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرافضة فلهذا تجد فيما انفردوا به عن الجماعة اقوالا في غاية الفساد مثل تأخيرهم صلاة المغرب حتى يطالع الكوكب مضاهلة لليهود وقد توارث النصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم بتجمل المغرب ومثل صومهم قبل الناس بيومين وفطرهم قبل الناس بيومين مضاهلة لما يندعاه اهل الكتاب الذين عدلوا عن الصوم بالهلال الى الاجتماع وجعلوا الصوم بالحساب وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انا امة امية لا تحسب ولا تكتب اذا ايموه فصوموا واذا رايتهم فافطروا فان غم عليكم فاقدروا له وفي رواية فاكلوا العدة ومثل تحريم بعض انواع السمك مضاهلة لليهود في تحريم الطيبات ومثل معاونته الكفار على قتال المسلمين وترغيب الكفار في قتال المسلمين وهذا لا يعرف لاحد من فرق الامة ومثل تنقيس المائعات التي يباشرها اهل السنة وهذا من جنس دين السامرة وهم ارافضة اليهود هم في اليهود كالرافضة في المسلمين والرافضة تشابههم من وجوه كثيرة فان السامرة لا تؤمن بنبي بعد موسى وهرون وغيرهم وبعك وكذلك الرافضة لا تقر لاحد من الخلفاء والعصابة بعقل ولا امامة الا لعلي والسامرة تنحس ويحترمون ما يباشره غيرهم من المائعات وكذلك الرافضة والسامرة لا يأكلون الا ذبايح انفسهم وكذلك الرافضة فانهم يحرمون ذبايح اهل الكتاب ويحرموا كرمهم ذبايح الجاهل لانهم هم مدنون وعندهم ذبيحة المرتد لا تباح والسامرة

والعلوات مسبوقة بالعدم ضرورة ان لا شيء منها في الازل ولا ينز من ذلك ان يكون لها ابتداء ونهاية غير متوقف على سبق غيره عليه وهو المطلوب (قلت) هذا الوجه هو الوجه الثالث الذي ذكره الرازي حيث قال اما ان يقال حصل في الازل شيء من هذه الحركات او لم يحصل فان لم يحصل في الازل شيء من هذه الحركات وجب أن يكون لمجموع هذه الحركات والحوادث بداية وأول وهو المطلوب وان حصل في الازل شيء من هذه الحركات فذلك الحركة الحاصلة في الازل ان لم تكن مسبوقة بغيرها كانت تلك الحركة أول الحركات وهو المطلوب وان كانت مسبوقة بغيرها لم يكن الأول مسبوقة بغيره وهو محال وقد اعترض أبو الشان الأرموي على هذا بأنه ليس شيء من الحركات الجبرية أولها بل كل واحدة منها حادث وانما القديم الحركة الكلية بتعاقب الافراد الجبرية وهي ليست مسبوقة بغيرها فلا يلزم أن يكون لكل الحركات الجبرية أول ويبان هذا الاعتراض فمما ذكره الامدي أن يقال قوله امان يقال بوجود شيء منها في الازل وألا وجود شيء منها في الازل جوابه أنه ليس شيء بعينه موجودا في الازل ولكن الجنس لم يلزم متعاقبا وحينئذ يتدفع ما ذكره على التقديرين أما الأول فانه قال لو كان شيء منها موجودا في الازل لكان مسبوقة

فهم كبر ودعونه وحق ودعا كاذبة مع القلة والذلة وكذلك الرافضة والرافضة تجعل الصلوات
 الخمس ثلاث صلوات فيصلون دائما الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا وهذا مذهب
 اليه غيرهم من فرق الأمة وهو شبه دين اليهود فان الصلوات عندهم ثلاث وغلاة العباد يوجبون
 على أصحابهم صلاة الضحى والوتر وقيام الليل فتصير الصلوات عندهم سبعا وهودن النصارى
 والرافضة لا يصلي جمعة ولا جماعة لا خلف أصحابهم ولا غير أصحابهم ولا يصلون الا خلف المعصوم
 ولا معصوم عندهم وهذا لا يوجد في سائر الفرق كتر ما يوجد في الرافضة فسائر أهل البدع
 سواهم لا يصلون الجمعة والجماعة الا خلف أصحابهم كهودين انصارا والمعتزلة وغيرهم وأما أنهم
 لا يصلون ذلك بحال فهذا ليس الا للرافضة ومن ذلك أنهم لا يؤمنون في الصلاة أو بعضهم وهذا
 ليس لاحد من فرق الأمة بل هودين اليهود فان اليهود وحسدوا المؤمنين على التأمين وقد حكى
 طائفة عن بعضهم أنه يحرم لهم الابل وذلك ركوب عائشة على الجمل وهذا من أظهر الكفر فهو
 من جنس دين اليهود وكثير من عوامهم يقولون ان الطلاق لا يكون الا برضا المرأة وعلمها وهم
 يشكرون هذا وهذا لم يقله أحد من غيرهم وهم يقولون بامام منتظر موجود غائب لا يعرفه
 عن ولائهم ولا يعلم بحس ولا خبر لا يتم الايمان الا به ويقولون أصول الدين أربعة التوحيد
 والعدل والنسب والامامة وهذا انتهى الامام عندهم الايمان به معصوم غائب عن الانصار
 حاضر في الامصار سخرج الدينار من قعر الجار يطعم الحصى ويرق العصاد داخل سرداب
 سامر اسنة ستين وما تثنى وله من العمر امانستان وامان ثلاث وامان خمس او نحو ذلك فانهم يختلفون
 في قدر عمره ثم اني الآن لم يعرفه خبر يوردين الخلق مسلم اليه فالخلال ما حله والحرام ما حرمه
 والدين ما شرعه ولم ينتفع به أحد من عباده وكذلك كراهتهم لاسماء نظرا لاسماء من يغضونه
 ومحببتهم لاسماء نظرا لاسماء من يحضونه من غير نظر الى المسمى وكراهتهم لان يتكلم أو يعمل بشئ
 عددهم عشر فلكر اهتهم نقرأ عشرة واشتقاقهم من يغضونه كعروا شئ غير هبابا بقدروا
 جمادا كالجلبس أو حيوانا كالشاة الجراد ما هو الذي يعادونه ويعذون تلك الشاة تنقيما من
 الصدق من الجهل البالغ الذي لم يعرف عن غيرهم وكذلك اقامة المائيم والنواحيب ولطم الخدود
 وشق الجيوب وفرش الرماد وتطليق المسوح وكل المباح حتى يعطش ولا يشرب ماء تشبهاً به
 ظلم وقتل واقامة ما تم بعد جسمائه أو ستمائه سنة من قتله لا يعرف لغيرهم من طوائف الأمة
 ومفارب الرافضة التي تدل على غاية الجهل والضلال كثيرة لم تقصدها كهنا لكن المقصود ان
 كل طائفة تتولى أهل السنة والحديث المتبعين لا تدار التي صلى الله عليه وسلم لا ينفردون عن
 سائر الطوائف بحق والرافضة أبلغ في ذلك من غيرهم وأما انصار الجهمية والمعتزلة فانهم
 أيضا لا ينفردون عن أهل السنة والجماعة بحق بل كل ماعينهم الحق في أهل السنة والجماعة
 من يقول به ولكن ما يبلغ هؤلاء من قلة العقل وكثرة الجهل ما بلغت الرافضة وكذلك
 الطوائف المنتسبة الى السنة من أهل الكلام والراي مثل الكلاية والاشعرية والكرامية
 والسالية ومثل طوائف الفقه من الحنفية والمالكية والشيعة والاوزاعية والشافعية
 والحنبلية والساوودية وغيرهم مع تعظيم الاقوال المشهورة عن أهل السنة والجماعة لا يوجد
 لطائفة منهم قول انفردوا به عن سائر الأمة وهو صواب بل ماع كل طائفة منهم من الصواب يوجد
 عند غيرهم من الطوائف وقد ينفردون بخطا لا يوجد عند غيرهم لكن قد تنفرد طائفة بالصواب
 عن سائر طوائف الطوائف كهل المذاهب الاربعة قد وجد لكل منهم اقوال انفرد بها وكان
 الصواب الموافق للسنة معهودون الثلاثة لكن يكون قوله قد قلة غيرهم من الصحابة والتابعين

بالعدم غير مسبوق بالعدم وهذا
 انما يلزم اذا قيل في واحد من
 الحوادث المتعاقبة انه قديم أزلي
 وهذا لا يوقه عاقل وأما التقدير
 الثاني فتقوله وان كان الثاني فقول
 القائل العلل والمعلومات المتعاقبة
 أو غيرهما من الحوادث المتعاقبة
 تكون مسبوق بالعدم انما يلزم
 اذا قيل ان جنسها ليس بقديم ولا
 أزلي وهذا محل النزاع وحقيقة
 الامر ان قول القائل اما ان يقال
 بوجود شئ منافي للأزلي أو لا وجود
 لشئ منافي للأزلي معناه اما ان شئاً
 منها قديم أزلي أو ليس شئ منها
 قديماً أزلياً وهذا اللفظ محتمل فان
 أراد به أن واحداً من الحوادث
 المتعاقبة يكون قديماً أزلياً فهذا
 لا يقولونه وان أراد أن جنسها لم
 يزل يحدث شئاً بعد شئ وأنه لا أول
 للجنس بل الجنس قديم أزلي فهذا
 هو الذي يقولونه وحينئذ فلا يلزم
 من نفى الأزلية عن واحد منها عن
 الجنس وذلك أن معنى الأزلي ليس
 هو شئاً له ابتداء محدود حتى يقال
 هل حصل شئ منافي لذلك المبدأ
 المحدود بل معنى الأزلي هو معنى
 القدم ومعناه ما لا ابتداء له وجوده
 ولا يقدر الزمن غاية الا كان قبل
 تلك الغاية فاذا قال القائل هل وجد
 شئ من هذه الحوادث في الأزلي
 كان معناه هل منها قديم أزلي
 لوجوده لم يزل موجوداً والمثبت لذلك
 انما يقول لم يزل الجنس موجوداً
 شئاً بعد شئ كما يقوله المسلمون

وسائر علماء الأمة بخلاف ما انفردوا به ولم ينقل عن غيرهم فهذا لا يكون الا خطأ وكذلك أهل
الظاهر كل قول انفردوا به عن سائر الأمة فهو خطأ وأما ما انفردوا به عن الأربعة وهو صواب
فقد قاله غيرهم من السلف وأما الصواب الذي انفرد به كل طائفة من الثلاثة فهو كثير لكن
الغالب أنه يوافقهم عليه بعض أتباع الثلاثة وذلك كقول أبي حنيفة بأن المحرم يجوز له أن
يلبس الخف المقطوع وما أشبهه كلب الحجم والمداس وهو وجه في مذهب الشافعي وغيره وقوله أن
الجدي يسقط الأخوة وقد وافقهم عليه بعض أصحاب الشافعي وأحد وقوله بأن طهارة المسح
يشترط لها دوام الطهارة دون ابتدائها وقوله أن النخاسة تزول بكل ما يزيلها وهذا أحد الأقوال
الثلاثة في مذهب أحمد ومذهب مالك وكذلك قوله بأنها تطهر بالاستحالة ومثل قول مالك بأن
الحبس مصرفه مصرف النفي وهو قول في مذهب أحمد قاله عنه روايتان في حبس الركا زهل
يصرف مصرف النفي أو مصرف الزكاة وإذا صرف مصرف النفي فأنما هو تابع لنفس الغنمة
ومثل قوله بجواز أخذ الجزية من كل كافرا زنته معاهدة لا فرق بين العرب واليهود ولا بين أهل
الكتاب وغيرهم فلا يترقب أمر النسب بل الدين في النعمة والاسترقاق وحل الذنائب والمناكح
وهذا أصح الأقوال في هذا الباب وهو أحد القولين في مذهب أحمد قاله لا يخالفه إلا في أخذ
الجزية من مشرك العرب ولم يبق من مشرك العرب أحد بعد زول آية الجزية بل كان جمع
مشرك العرب قد أسلموا ومثل قول مالك أن أهل مكة يقصرون الصلاة يعني وعرفة وهو قول في
مذهب أحمد وغيره ومثل مذهبه في الحكم باللائل والشواهد وفي إقامة الحد ودور عاية مقاصد
الشريعة وهذا من محاسن مذهبه ومذهب أحمد قريب من مذهبه في أكثر ذلك ومثل قول
الشافعي أن الصبي إذا صلى في أول الوقت ثم بلغ ثم بعد الصلاة وكثر من الناس بسبب هذا على
الشافعي وغلطوا في ذلك بل الصواب قوله كما بسط في موضعه وهو وجه في مذهب أحمد وقوله
تفعل ذوات الأسباب في وقت التهي وهو إحدى الروايتين عن أحمد وكذلك قوله بطهارة المني
كقول أحمد في أظهر الروايتين ومثل قول أحمد في نكاح البهي لا يجوز حتى تنوب وقوله أن
الصبي إذا جرح ثم غلب أنه يؤكل ماله يوجد فيه أثر آخر وهو قول في مذهب الشافعي وقوله بأن
صوم النذر يصام عن الميت بل وكل المنذورات تفعل عن الميت ورمضان يطعم عنه وبعض
الناس يضعف هذا القول وهو قول الصحابة ابن عباس وغيره ولم يفهموا غوره وقوله أن المحرم
إذا لم يجد الثعلين والأزارييس الثقلين والسراريين بلا قطع ولا قنق كان آخر الأمر من من
التي صلى الله عليه وسلم وقوله بأن مرور الماء أو الكلب الأسود أو الجار يقطع الصلاة وقوله
بأن الجدة ترضع وإنها يرضع وقوله بصحة المساقاة والزراعة وما أشبه ذلك وإن كان النذر من العامل
على إحدى الروايتين عنه وكذلك طائفة من أصحاب الشافعي وقوله في إحدى الروايتين أن
طسلاق السكران لا يقع وهو قول بعض أصحاب أبي حنيفة والشافعي وقوله بأن الوقت إذا
تعطل نفعه بيع واشترى به ما يقوم مقامه وفي مذهب أبي حنيفة ما هو أقرب إلى مذهب أحمد
من غيره وذلك في مذهب مالك وكذلك قوله في إبدال الوقت كإبدال مسجد غيره ويجعل الأول
غيره مسجد كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفي مذهب أبي حنيفة ومالك يجوز الإبدال
للحاجة في مواضع وقوله بقبول شهادة العبد وقوله بأن صلاة المنقرض خاف الصنف فيجب
عليه فيها إعادة وقوله أن فسح الحج إلى العمرة ثم نشر وعمل هو أفضل وقوله بأن القارن إذا
ساق الهدى فقرأه أفضل من التمتع والأفراد كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومثل قوله أن
صلاة الجمعة قرص على الاعيان وبالجملة فما اختلف به كل امام من المحاسن والفضائل كثير

وجوه والناس غيرهم في الأبد
فيقولون أنه لا يزال الجنس الحوادث
يحدث شيئا بمعنى فلو قال القائل
الحوادث المنقضية لا تكون أبدية
ولا تكون فيما لا يزال لأنه إما أن
يوجد شيئا منها في الأبد ولا وجود
لشيء منها في الأبد فإن كان الأول
فهو مجتمع لأن الأبد لا يكون
منقضي سبيل لإزاله موجودا وإن
كان الثاني فجملة المنقضات مخلوقة
بالعدم وما كان المخلوقا بالعدم لم
يكن أبد بالان الأبدى هو ما لا يلحقه
العدم كما أن الأزل ما لا يسبقه
العدم كان الجواب عن قول هذا
القائل بأن يقال الأبدى هو جنس
الحوادث المنقضية لا واحد واحد
منها والجنس لا يلحقه عدم وإن
لحق أحاده كما قال تعالى أن هذا الزقنا
ماله من نفاد وقال تعالى أكلها دائم
فأدائم ههنا الجنس وكذلك الذي
لا تنفاده هو الجنس لا كل واحد من
أعوان الزق والمأكولات وقد أورد
الاشمسي على نفسه سؤالاً وأجاب
عنه فقال قولكم أن لم يوجد شيء منها
في الأزل فلها أول وبداية فتقول
لا يلزم من كون كل واحد من العلل
والمولولات غير موجود في الأزل أن
تكون الجملة غير أزلية فإنه لا يلزم
من الحكم على الأحاد أن يكون
حكمها على الجملة بل جاز أن يكون
كل واحد من أحاد الجملة غير أزلي
والجملة أزلية بمعنى تعاقب أحادها
التي غير النهائية وقال في الجواب عن
هذا قلنا إذا كان كل واحد من

الآحاد لا وجود له في الازل وهو
بعض الجملة فليس بعض من ابعاض
الجملة يكون موجودا في الازل واذا
لم يكن شئ من ابعاض موجودا
في الازل فانه لا وجود للجملة دون
وجود ابعاضها (قلت) ولقال ان
يقول قوله لا وجود للجملة دون
وجود ابعاضها ايعنى به وجود
ابعاضها معها أو وجود ابعاضها
ولو كانت متعاقبة أما الاول فلا
يصح لان ما فرض متعاقبا لا يمكن
أن تكون ابعاضه موجوده معه
وليس له وجود مجتمع في زمن واحد
حتى يمكن اجماع ابعاضه معه بل
وجود ابعاضه وهو متعاقب مع جلته
جميع بين التبيين وان عسى به
وجود ابعاضها كيفما كان
فيقال هذا صحيح والمتفق انما هو
وجود شئ من ابعاضها في الازل ولا
يلزم من انتفاء كون الواحد من
ابعاضها انتفعا أن لا يكون
موجودا فاذا كان وجود الجملة
موقوفا على وجود ابعاضها فوجود
ابعاض التعاقب ممكن وان قال ان
وجود الجنس المتعاقب الذي هو
قديم أثرى ابدى موقوف على كون
الواحد من ابعاضها قد ازيل
أو ابدى فهذا محل النزاع فبين ان
الجواب فيه مغلفة وحقيقة
الجواب أنه يجب الحكم على الجملة
بما يحكم به على أفرادها وقد بين هو
وغيره فساد هذا الجواب فانه اذا لم
يكن بعض الجملة أزليا كان ذلك
سلبا للآزلية عن أفراد الجنس

ليس هذا موضع استقصائه فان المقصود ان الحق دائم مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأما العجيبة وان كل طائفة تضاف الى غير ما اذا انفردت بقول عن سائر الامة لم يكن القول
الذي انفردت به الاخطأ بخلاف المضافين اليه اهل السنة والحديث فان الصواب معهم دائما
ومن وافقهم كان الصواب معه دائما والموافقة اياهم ومن خالفهم فان الصواب معهم دونه في
جميع أمور الدين فان الحق مع الرسول فمن كان أعلم بسنته وأتبع لها كان الصواب معه
وهو لأهم الذين لا يتصرفون الا بقوله وايضا فون الاله وهم أعلم بالناس بسنته وأتبع لها أو أكثر
سلف الامة كذلك لكن التفرق والاختلاف كثير في المتأخرين والذين رفع الله قدرهم في
الامة هو عما أحوجهم من سنته ونصرتهم وهكذا سائر طوائف الامة بل سائر طوائف الخلق كل خير
معهم فيما حلت به الرسل عن الله وما كان معهم من خطأ وأذن فليس من جهة الرسل
ولهذا كان العجيبة اذا تكلموا في مسئلة باجتهادهم قال أحدهم أقول فيها رأيي فان يكن صوابا
فمن الله وان يكن خطأ فني ومن الشيطان والله ورسوله بريثان منه كما قال أبو بكر رضي الله عنه
في الكلافة وكما قال ابن مسعود في الموقوفة اذا مات عنها زوجها وكلاهما أصاب فيها فله برأيه
لكن قال الحق فان القول اذا كان صوابا فهو عما جابه الرسول عن الله فهو من الله وان كان خطأ
فالله لم يبعث الرسول بخطأ فهو من نفسه ومن الشيطان لامن الله ورسوله والمقصود هنا بالإضافة
اليه بالإضافة اليه من جهة الإلهية من جهة الأمر والشرع والدين وأنه يحبه ورضاه ويثب
فاعله عليه وأما من جهة الخلق فكل الاشياء منه والناس ليسوا بالعجيبة عما من الله خلقا
وتقديره فعد علوا أن كل ما وقع منه والعرب كانت في جاهليتها تقرر بالقضاء والقدر قال ابن قتيبة
وغيره ما زالت العرب في جاهليتها ولاسلما مهمرة بالقضاء والقدر وقد قال عنترة
يا عجل أين من المشية مهرب • ان كان رأيي في السماء عفاها
واذا كان سؤال الناس عما من الله من جهة أمره ودينه وشرعه الذي رضاه ويحبه ويثب
أهله وقد علم العجيبة أن ما خالف الشرع والدين فانه يكون من النفس والشيطان وان كان بقضاء
الله وقدره وان كان يعني عن صاحبه كما يعني عن النسيان والخطأ ونسيان أخير يكون من
الشيطان كما قال تعالى ولما نبينا ذلك الشيطان فلا تقعد بعد ذلك مع القوم الظالمين وقال فني
موسى صلى الله عليه وسلم وما أنسانه الا الشيطان أن ذكره وقال فأنساه الشيطان ذكر ربه ولما
نام النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في الوادي عن الصلاة قال هذا واحضر فافيه الشيطان وقال
ان الشيطان أتى بلالا فجعل يهذه بك أي يهذي الصبي حتى نام فانه كان وكل بلالا أن يكلمهم
الصبي مع قوله ليس في النوم تفرط وقال ان الله قضى أرواحنا وقال بلال أخذ نفسي الذي
أخذ بنفسك وقال من نام عن صلاة فليس لها اذنا كرها لا كفارة لها الا ذلك ومع قوله تعالى عن
المؤمنين ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا قال تعالى قد غفرت وكذلك اخطا في الاجتهاد
من النفس والشيطان وان كان مغفور الصاحبه وكذلك الاحتلام في المنام من الشيطان وفي
الحجج عن عنه أنه قال الرواثة لا تروى من الله وروى من الشيطان وروى بما يحدث به المرتبة
في القطة فيرام في المنام فلنأتمرى في منامه ما يكون من الشيطان وهو كما قال صلى الله عليه
وسلم رفع القلم عن التائم حتى يسقط وعن المجنون حتى يقبض وعن الصبي حتى يحتلم وأعذرهم
السائم ولهذا لم يكن شئ من أقواله التي تسمع منه في المنام حكمها اتفاق العلماء فلو طلق أو أعتق
أو تبرع أو غير ذلك في منامه كان لغوا بخلاف الصبي المبرق ان أقواله قد تعتبر اياها من الولي وأما
بغيره في مواضع بالنص وفي مواضع بالاجماع وكذلك الوسواس في النفس يكون من الشيطان

سيرة قائمها على وزن فعيلة ولكن العرب تعاقب بين الحرف المضاعف والمعتل كما يقولون تقضى
البازي وتقتض قال الشاعر * تقضى البازي اذا البازي كسر * ومنه قوله تعالى فانظر الى
طعامك وشرابك ينسئ وهذه الهاء محتمل أن تكون أصلية فيجزم بلم ويكون من ساهمت
وتحتمل أن تكون هاء السكت كالهامن كتابه وحسابه واقته وماليه وسلطانيه وأكثر
القراء يثبتون الهاء وصلوا ووقفا وجره والكناسي يحذفها من الوصل هنا من اقتضه فعل
قراءتهم حاجب أن تكون هاء السكت فان الأصلية لا تحذف فتكون لفظة لم ينسئ كما يقول لم
ينغن وتكون مأخوذة من قولهم نسنى ينسئ وعلى الاحتمال الآخر تكون من نسته ينسئ
والمعنى واحد قال ابن قتيبة أي لم يتغير بمر السنين عليه قال واللفظ مأخوذة من السنة تقول
سأنت الفخلة اذا جلت عاما وسألت عامفا ذكر ابن قتيبة لغة من جعل الهاء أصلية وفيها لغتان
يقال علمته مسأته ومسأته ومن الشواهد ما ذكر ابن قتيبة قول الشاعر

فليست بسنه ولا رجيه * ولكن عرابي السنين الجوانح

يعدح الفخلة والمقصود مدح صاحبها بالجد وأنه يعرف باليمن يأكل خير هالابرجهان فليست عرها
ولا هي بسنهاء والمفسرون من أهل اللغة يقولون في الآية معناه لم يتغير وأما لقمن قال ان
أصله سنة وهي مشهورة ولهذا يقال في جمعها سنوات ويشابه في الاشتقاق الاكبر الماء
الآسن وهو المتغير المتن ويشابه في الاشتقاق الاصغر الجأ السنون فانه من سن يقال سنت
الجر على الجرا اذا حكته والذي يسئل بينهم سنين ولا يكون الاستدراك هذا أصح من قول من
يقول المسنون المصوب على سنة الوجه أو المصوب المفرغ أي أبدع صورة الانسان فان هذا
انما كان بعد أن خلق من الجماء السنون ونفس الجاهل يكن على صورة الانسان ولا صورة
وجهه ولكن المراد المتن فقوله لم ينسئ بخلاف قوله ما أسن فانه من قولهم أسن بأسن فهذا من
جنس الاشتقاق الاكبر لا شرا كهم في السين والنون والتون الاخرى والهمزة والهاء
متقاربان فلهما حار فخلق وهذا باب واسع والمقصود ان اللغتين اذا اشتراك في أكثر
الحروف وتفاوتا في بعضها قبل أحدهما مشتق من الآخر وهو الاشتقاق الاكبر والاولى أن
يشتراك في الحروف لافي ترتيبها كقول الكوفيين الاسم مشتق من السجة والاشتقاق الاصغر
انما خاص الاشتراك في الحروف وترتيبها وهو المشهور كقول علم يعلم فهو عالم وعلى هذا فالشيطان
مشتق من شطن وعلى الاشتقاق الاكبر هو من شاط يشط لانهما اشتراك في السين والطاء والنون
والباء متقاربان فالله سبحانه أحر في سورة الناس بالاستعانة من شر الوسواس من الجنة والناس
الذي يوسوس في صدور الناس ويدخل في ذلك وسوسة نفس الانسان وسوسة غيره والقول
في معنى الآية مبسوط في مصنف مفرد والمقصود هنا أنه قد ثبت في الصحاح عن النبي صلى الله
عليه وسلم من حديث أبي هريرة عن عيسى بن العباد أنهم بخطبة لم يكتب عليه فان تركها الله
كتبته حسنة كاملة فان علمها كتب عليها حسنة واحدة وانه أذهم بحسنة كتبته حسنة
كاملة فان علمها كتب له عشر حسنات الى سبعين ضعف الى أضعاف كثيرة وفي الصحيحين عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله تجاوز لآمتي عما حدثت به أنفسها ما لم
تتكلم أو تعمل به وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا أذن المؤذن
أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين فاذا قضى التأذين أقبل فاذا أوب الصلاة أدبر يعني
الاقامة فاذا قضى التويب أقبل حتى يخطي بين الموعظة بنفسه يقول اذكر كذا اذكر كذا لما لم يكن
يذكر حتى يظل الرجل ان يدري كم صلى فاذا وجد ذلك أحدكم فليست بسجدتين فقد أخبر أن

أن يكون موجدا لله في حال وجوده
لا يعني أنه أو جده بعد وجوده بل
يعني أن ما قدره من الوجود غير
مستغن عن العلة بل يستند اليها
ولو لاها لما كان واذن ذلك فلا فرق
بين أن يكون المعلول وجوده مسبوقا
بالعدم أو غير مسبوق بالعدم قلت
هذه الحجة هي حجة ابن حنينا وأمثلة
على أن المعلول يكون مع العلة في
الزمان وهي حجة فاسدة ويتقدير
صحتها الانتفاع الأمدى في هذا المقام
فان الناس لهم في مقابلة المعلول
لعلته التامة والمفعول لفاعله ثلاثة
أقوال قبل يجب أن يفارق الاثر
للوثر التام ولتأثيره بحيث لا يتأخر
الاثر عن التأثير في الزمان فلا يتعقبه
ولا يتراخي عنه وهذا قول هؤلاء
الدهرية القائلين بان العالم قديم
عن موجب قديم وقولهم أفسد
الأقوال الثلاثة وأعظمها تنافضا
فانه اذا كان الاثر كذلك لزم
ان لا يحدث في العالم شيء فان العلة
التامة اذا كانت تستلزم مقارفة
معلولها في الزمان وكان الرب
علة تامة في الازل لزم ان يشارفه
كل معلول وكل ما سوا معلول
له إما بواسطة وإما بغير واسطة
فبأنه أن لا يحدث في العالم شيء
وأينما يحدث من الحوادث
بعد ذلك يقتصر الى علة تامة مقارفة
له فبأنه تستلزم علل أوتعالم علل
ومعلولات في آن واحد وهذا باطل
بصرح العقل وانفاق العقلاء
وان قدر أن الرب لم يكن علة تامة في

الازل بطل قولهم وقيل يجب
 تراخي الامر عن المؤثر التام كما
 يقوله أكثر أهل الكلام ويلزم
 من ذلك أن يصير المؤثر مؤثراً
 تاماً بعد أن لم يكن مؤثراً تاماً بدون
 سبب حادث أو أن الحوادث
 تحدث بدون مؤثر تام وأن الممكن
 يرجع وجوده على علمه بدون
 المرح التام وهذا قول كثير من
 أهل الكلام منهم من يقول القادر
 يرجح أحد المقدورين بالمرجح
 ومنهم من يقول بل يرجح بالارادة
 القعدة الازلية ومن هؤلاء هؤلاء
 من يقول بل يرجع مع كون الرجحان
 أولي المانع وجوه وهو قول محمود
 الخوارزمي من الأولين وهو قول
 مجدى البصم الكرامى وغيره من
 الآخرين فان الكرامية مع
 الاشعرية والكلابية يقولون
 المرح هو الارادة القعدة الازلية
 ويقولون ان الارادة لا توجب
 المراحلكن منهم من يقول من شأن
 الارادة أن ترجح بالامرية بالترجيح بل
 مع تساوى الامر من كانتقوله الاشعرية
 ومنهم من يقول (١) ترجح أولوية
 الترجيح وهذا قول الكرامية
 والقول الثالث أن المؤثر التام
 يستلزم وجوداً أثره عقبه لأمعه
 في الزمان ولا متراخياً عنه كما قال
 تعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه أن
 نقوله كن فيكون وعلى هذا
 فيلزم حدوث كل ما سوى الرب لانه
 مسبوق بوجوده التأثير ليس زمنه
 زمن التأثير والقادر المريد يستلزم
 (١) قوله ترجح أولوية الترجيح كذا
 في الاصل وانظر كتبه معجمه

هذا التذكيروالوسواس من الشيطان وأنه ينسبهم حتى لا يدركهم صلى وأمره بسجدة في السهو
 ولم يؤتمه بذلك والوسواس الخفيف لا يطل الصلاة باتفاق العلماء وأما إذا كان هو الغلب ففيل
 عليه الاعادة وهو اختيار أبى عبد الله من حامد والصحيح الذي عليه الجمهور وهو المنصوص عن
 أحد وغيره أنه لا اعادة عليه فان حديث أبى هريرة مقام مطلق في كل وسواس ولم يؤمر بالاعادة لكن
 ينقص أجره بقدر ذلك قال ابن عباس ليس لك من صلاتك الا ما عقلت منها وفي السنن عن عمار
 ابن ياسر أنه صلى صلاة فخففها ففعل في ذلك فقال هل نقصت منها شيئاً قالوا لا قال فاني بدت
 الوسواس وان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل ليتصرف من صلاته ولم يكتبه منها
 الا عشرها الا تسعها الا انها حق قال الا تسعها وهذا الحديث بحجة على ابن حامد فان أدنى ما ذكر
 نصفها وقد ذكر أنه يكتبه عشرة وأداء الواجبة مقصودان أحدهما راحة الامة بحيث
 يندفع عنه الذم والعقاب المستحق قالوا فهذا لا يجب معه الاعادة فان الاعادة تبقى مقصودها
 حصول ثواب مجرد وهو شأن التطوعات لكن حصول الحسنات الماحية للسيئات لا يكون الا مع
 القول الذي عليه الثواب فيقدر ما يكتبه من الثواب بكفر عنه به من السيئات الماضية وما لا
 ثواب فيه لا يكفر وان برئت به التمة كافي الحديث المأثور بتمامه ليس خطئه من صيامه الا الجوع
 والعطش ورب قائم خطئه من قيامه السهر يقول انه تعب ولم يحصل له منفعة لكن ذمته برئت
 وان برئت ذمته فسلم من العقاب فكان على حاله لم يزيد بذلك خيراً والصوم انما شرع لفصل
 التقوى كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم
 تتقون بالما معدودات وقال النبي صلى الله عليه وسلم الصوم حنة فإذا كان أحدكم صائماً فلا
 يرفث ولا يجهل فان امرؤ شامته أو قاتله فليقل انى صائم وفيها ثلاثة أقوال في مذهب أحد وغيره
 قيل بقوله في نفسه فلا يرتفعه وقيل بقوله بلسانه وقيل بفرق بين الفرض فيقوله بلسانه والتفعل
 بقوله في نفسه فان صوم الفرض مشترك والتفعل يخاف عليه من الرياء الصحيح أنه بقوله بلسانه
 كادل عليه الحديث فان القول المطلق لا يكون الا بالناسن وأما ما في النفس فليقله عما
 حدثت به أنشها ثم قال ما لم تتكلم أو تفعل به فالكلام المطلق انما هو الكلام المسجوع واذا قال
 بلسانه انى صائم بين عذره في امساكه عن الرد وكان أنزجر لمن بدأ بالعدوان وفي الصحاح عنه صلى
 الله عليه وسلم أنه قال من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه فين
 صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى لم يحرم على الصائم الاكل لحاجته الى ترك الطعام والشراب كما
 يحرم السيد على عبده بعض ماله بل المقصود محبة الله تعالى وهو حصول التقوى فإذا كان به
 ففسد الى أن يلبس فيه محبته ورضاً فلا يثاب عليه ولكن لا يعاقب عليه عقوبة التارك والحسنات
 المغضلة تكفر السيئات ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الصلوات الخمس والجمعة
 الى الجمعة ورمضان الى رمضان تقارة لما بينهن اذا اجتنبت الكبائر ولو كفر الجميع بالجنس لم
 ينجح الى الجنة لكن التكبير بالحسنات المغضلة وغالب الناس لا يكتبه من الصلاة الا بعضها
 فيكفر ذلك بقدره والباقي يحتاج الى تكفير ولهذا ما من غير وجهه النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 قال أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة من أعماله الصلاة فان أكلت والاقل انظر واهل له
 من تطوع فان كان له تطوع أكلته الفريضة ثم صنع في سائر أعماله كذلك وتكمل الفرائض
 بالتطوع مطلق فانه يكون يوم القيامة يوم الجزاء فانه اذا ترك بعض الواجبات استحق العقوبة
 فإذا كان له من جسده تطوع ستمسده فلا يعاقب وان كان ثوابه ناقصاً له تطوع ستمسده
 فأكمل ثوابه وهو في الدنيا يؤثر بان يصلي حيث تمكن اعادته ما فعله ناقصاً من الواجبات أو يجبره

مع وجود القدرة والأداة وجود
المقدور والمراد والقدرة والأداة
حاصلان قبل المقدور والمراد ومع
وجود المقدور المراد هما مستلزمان
له وهذا قول أكثر أهل الأئمة وعلى
هذا فيجب الفرق بين وجود العلة
والفاعل والمؤثر عند وجود الأثر في
الزمان فإن هذا (١) لا بد منه وبين
وجود العلة التي هي الفعل والتأثير
في الزمان فإن هذا هو الذي يتعقبه
المفعول المعلول الذي هو الأثر ومن
الناس من فرق بين تأخير القادر
المتأخر وتأثير العلة الموجبة فزعم
أن الأول لا يكون الأمع تراخي
الأثر والثاني لا يكون الأمع مقارنة
الأثر والمؤثر وهذا أيضا غلط فإن
الأدلة الدالة على وجوب التسوية ولو
قد رآه يمكن أن يكون المؤثر غير قادر
مختار فكيف إذا كان ذلك مجتمعا
وكون المعلول والمفعول لا يكون
مفعولا معلولا إلا بعد عدمه هو من
القضاء الضرورية التي اتفق عليها
عامة العقلاء من الأولين والآخرين
وكل هؤلاء يقولون ما كان معلولا
يمكن وجوده ويمكن عدمه لا يكون
الأحاد تاسيما سبقا لعدم وعن قال
ذلك أرسطو وأتباعه حتى ابن سينا
وأمثاله صرحوا بذلك لكن ابن سينا
تناقض مع ذلك فزعم أن الفلك هو
قديم أزلي مع كونه ممكنا يقبل
الوجود والعدم وهذا مخالف لما
صرح به هو وصرح به أئمة وسائر
العقلاء وهو مما أنكره عليه ابن
رشد الحنفيدون إن هذا مخالف
قوله لا بد منه وبين وجود كذا في
نسخة وفي أخرى لا بد منه في وجود
واظن أم معصية

بما يخبر به كسجد السجدة في الصلاة وكالدعاء الجار لما تركه من واجبات الحج ومثل صدقة الفطر
التي فرضت طهرها لتمام من القنور والرفث وذلك لأنه إذا أمكنه أن يأتي بالواجب كان ذلك عليه
ولم يكن قدرته بل هو مطلوب به كالأول بفعله بخلاف ما إذا أتى بصدقة يوم الجزاء
فإنه لم يبق هناك إلا الحسنات ولهذا كان جمهور العلماء على أن من ترك واجبا من واجبات
الصلاة عمد أفعله إعادة الصلاة ما دام يمكن فعلها وهو أعادها في الوقت هذا مذهب مالك
والشافعي وأحمد لكن مالك وأحمد يقولان قد يجب فيها ما يسقط بالسهو ويكون سجود السهو
عوضا عنه وسجود السهو واجب عندهما وأما الشافعي فيقول كل ما وجب بطلت الصلاة
بتركه عمدا أو سهوا وسجود السهو عنده ليس واجبا فإن ما صححت الصلاة مع السهو عنه لم يكن
واجبا ولا مطلقا ولا كثرون يوجبون سجود السهو كالأول أو خيفة أو أحد ويقولون قد أمر به
الذي صلى الله عليه وسلم والأمر يقتضي الإيجاب ويقولون الزيادة في الصلاة ولو فعلها عمد أبطلت
الصلاة بالاتفاق مثل أن يترك ركعة خامسة عمدا أو يعلم عاقبلا كمال الصلاة ثم أذا فعله
سهوا وجب له السهو بالسنة والاجماع فهذا سجود لما تصح الصلاة مع سهو دون عمد وكذلك
ما نقص منها فإن السجود يكون للزيادة تارة ولانقص أخرى كسجود الذي صلى الله عليه وسلم
لما ترك الشهادتين ولو فعل ذلك أحد عمد أبطلت صلاته عند مالك وأحمد وأما أبو حنيفة
فيوجب في الصلاة ما لا يبطل بتركه لا عمد ولا سهوا ويقول هو مسمى بتركه كالطهارة وقراءة
الضاحية وهذا مما تازعه فيه الأكثر وقالوا من ترك الواجب عمد أفعله إعادة الممكنة لأنه لم
يفعل ما أمر به وهو قادر على فعله فلا يسقط عنه وقد أخرجنا عن الصحابي حديث المسمى في صلاته
لما قاله الذي صلى الله عليه وسلم أرجع فصل فأنك لم تصل وأمره بالصلاة التي فيها ما أتى به فدل
هذا الحديث الصحيح على أن من ترك الواجب لم يكن ما فعله صلاة بل يؤمر بالصلاة وأشار على
الله عليه وسلم لا ينيق الاسم للاتساف بعض واجباته فقله أنك لم تصل لأنه ترك بعض واجباتها
ولم تكن صلاته تامة مقامه الإقامة بالمأمور بها في قوله تعالى فإذا أطعتم فاقوا الصلاة فقد أمر
بتمامها ولهذا الأمر بتمامها وجوبه بقوة وأتموا الحج والعمرة لله ألزم الشارع فيما فعل جميع
الواجبات فإذا ترك بعضها فلا بد من الجبران فعلم أنه لم يأت بالمأمور به بتمام الواجب
والأفعليه ما يمكن من إعادة أو جبران وكذلك أمر الذي رأى يصلي خلف الصف وحده أن يعيد
وقال لا صلاة خلف الصف وقد صححه أحد من حنبل وأصحق بن راهبه وابن حزم وغيرهم من
علماء الحديث فإن قيل في حديث المسمى والذي رواه أهل السنن من حديثه رافعه بن رافع أنه
جعل ما تركه من ذلك يؤاخذ بتركه فقط ويحسب له ما فسل ولا يكون كمن لم يصل قبل وكذلك
نقول من فعلها وترك بعض واجباتها لم يكن مجتزا من لم يأت بشئ منها بل يشاب على ما فعل
ويعاقب على ما ترك وإنما يؤمر بالأعاد تدفع عقوبته ما ترك وترك الواجب سبب العقاب فإن
كان يعاقب على ترك البعض لأنه أن يفعلها فإن كان له جبران أو أمكن فعله وحده والأفعليه
مع غيره فإنه لا يمكن فعله مفردا فإن قيل فإذا لم يكن فعله مفردا طاعة لم يثب عليه أولا قيل
هو أولا فعله ولم يكن يعلم أنه لا يجوز أو كان ساهيا كالذي يصلي بلا وضوء أو سهوا عن القراءة
والسجود المقر وض فثابت على ما فعل ولا يعاقب بنسبته وخطئه لكن يؤمر بالأعادة لأنه لم
يشعل ما أمر به أولا كالتأثم إذا استيقظ في الوقت فإنه يؤمر بالصلاة لأنها واجبة عليه في وقتها
إذا أمكن والأصلاها في وقت استيقظ فإنه حيث يؤمر بها وإذا أمر بالأعادة فقد علم أنه
لا يجوز فعل ذلك مفردا فلا يؤمر به مفردا فإن قيل فلو تعد أن يفعلها مع ترك الواجب

التي يعلم وجوبها قبل هذا مستحق للعقاب فانه عاص بهذا الفعل وهذا قد يكون انه كاتم التارك وان قدر ان هذا ثواب فانه لا يثاب عليه ثواب من فعلته مع غيره كما أمر به بل أكثر ما يقال انه عليه ثواب بحسبه لكن الذي يعرفه انه اذا لم يكن يعرف ان هذا واجب أو مباح عنه فانه يثاب على ما فعله قال الله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره والقرآن ذو ذكر الله ودعاء وخبر والا فالسليم لا يصل الى غير عقوبة أو غير وضوء أو ركوع أو سجود ومن فعل ذلك كان مستحقا للدم والعقاب ومع هذا فقد يمكن اذا فعل ذلك مع اعترافه بأنه مذنب لا على طريق الاستهانة والاستهزاء أو الاستخفاف بل على طريق الكسل أن يثاب على ما فعله كن ترك واجب أو المجهورة بعدم لكن لا يكون ثوابه كما اذا فعل ذلك مع غيره على الوجه المأمور به وبهذا تبين الجواب عن شبهة أهل البدع من الخوارج والمرجئة وغيرهم ممن يقولون ان الايمان لا يتبعض ولا يتفاضل ولا ينقص قالوا لانه اذا ذهب منه جزء ذهب كله لان الشيء المركب من اجزائه حتى ذهب منه جزء ذهب كله كالصلاة اذا ترك منها واجبا بطلت ومن هذا الاصل تشتت بهم الطرق وأما العبادة وأهل السنة والحديث فقالوا انه يزيد وينقص كما قال النبي صلى الله عليه وسلم يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من ايمان وعلى هذا فتقول اذا نقص شيء من واجباته فقد ذهب ذلك الكمال والتمام ويجوز في الاسم اذا اراد به نفي ذلك الكمال وعليه أن يأتي بذلك الجزء ان كان ترك واجبا فاعله أو كان ذنبا استغفر منه وبذلك يصير من المؤمنين المستحقين لثواب الله المحض الخالص عن العقاب وأما اذا ترك واجبا منه أو فعل محرما فانه يستحق العقاب على ذلك ويستحق الثواب على ما فعل والمشي انما هو المجموع لا كل جزء من اجزائه كما اذا ذهب واحد من العشرة لم تبق العشرة عشرة لكن بقي أكثر اجزائها وكذلك جاءت السنة في سائر الاعمال كالصلاة وغيرها انه يثاب على ما فعل منها والعقاب على الباقي حتى ان كان له تطوع جبرما تركه لا تطوع ولو كان ما فعل باطلا وجوده كعدمه لا يثاب عليه لم يحرم بالتوافل شيء وعلى ذلك دل حديث النبي الذي في السنة انه اذا نقص منها شيئا أثيب على ما فعله فان قلت فالفقه يطلعون انه قد بطلت صلاته وصومه وسجدة اذا ترك منه ركعا قيل لان الباطل في عرفهم ضد الصحيح والصحيح في عرفهم ما حصل به مقصوده وترتب عليه حكمه وهو براءة الذمة ولهذا يقولون الصحيح ما أسقط القضاء فصارت قوليهم بطلت بمعنى وجب القضاء لا بمعنى أنه لا يثاب عليها بشيء في الآخرة وهكذا الذي في كلام الله ورسوله كقوله صلى الله عليه وسلم لا يرضى الزاني حين يرضى وهو مؤمن وقوله لايمان لمن لا أمانته ولا دين له لا عهد له وقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم وقوله انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وانفسهم في سبيل الله وأولئك هم الصادقون فان نفي الايمان عن ترك واجبا منه أو فعل محرما فانه كني غير كقوله لاصلاة الا بأبام القرآن وقوله للمسي ارجع فصل فانك لم تصل وقوله للفر دخلت الصف فلما أمر به بالاعادة لاصلاة لتدخل الصف وقوله من سمع النداء ثم لم يجب من غير عذر فلا صلاته ومن قال من الفقهاء ان هذا النبي الكمال قيل له ان اردت الكمال المستحب فهذا باطل أو جهين أحدهما ان هذا لا يوجد قط في لفظ الشارع انه نفي عملاقة العبد على الوجه الذي وجب عليه ثم نفيه ترك بعض المستحبات بل الشارع لا ينفي عملا الا اذا لم يفعله العبد كما وجب عليه الثاني انه لو نفي ترك مستحب لكان عامة الناس لاصلاة لهم ولا صيام فان الكمال المستحب متفاوت ولا أحد يصل كصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كل من يكملها كتمكين الرسول يقال لاصلاة فان قيل فهو هؤلاء الذين يتركون فرضا من الصلاة وغيرها

لما صرح به ارسطو وسائر الفلاسفة وان هذا لم يقبله أحد قبله وارسطو لم يكن يقسم الوجود الى واجب وممكن ولا يقول ان الاول موجب بذاته للعالم بل هذا قول ابن سينا وأمثله وهو وان كان أقرب الى الحق مع فساده وتناقضه فليس هو قول سلفه بل قول ارسطو وأتباعه ان الاول انما افتقر اليه الفلك لكونه يحرك للتشبيه به لا لكون الاول علة فاعلة له وحقيقة قول ارسطو وأتباعه ان ما كان واجب الوجود فانه يكون مقتضرا الى غيره فكون جسمنا كاجاملا للاعراض فان الفلك عندهم واجب بذاته وهو كذلك كما قد بسط كلامهم والرد عليهم في غير هذا الموضع وبين ما وقع من الغلط في نقل مذاهم وأن أتباعهم صاروا يحسنون مذاهم منهم من يجعل الاول محدثا للحركة بالامر وليس هذا قولهم فان الاول عندهم لا شعور له بحركة ولا ارادة وانما الفلك يحركه عندهم للتشبيه به فهو يحركه كسحر يك الامام للوثرية والعشوق لعاشقة لا تحركه الا محرما لموره كما يزرعه ابن رشد وغيره ومنهم من يقول بل هو علة تسبعية فاعلة لا فلا فانه كما يقوله ابن سينا وأتباعه وليس هذا أيضا قولهم ولكن كثير من هؤلاء المتأخرين لا يعرفون من مذاهب الفلاسفة الا ما ذكره ابن سينا كابي حامد الغزالي والرازي والامثلي وغيرهم ويذكرون

ما ذكره ابن سينا من حجه كاذره
الآمدى في هذا الموضع حيث
قال ان العلة أو الفاعل لا يتغير
في كونه علة الى سبق العدم لان
تأثير العلة في المعلوم انما هو في
حال وجود المعلوم فيقال لهم ليس
في هذا ما يدل على أن المعلوم يجوز
أن يكون قد عا أو لا غير مسوق
بالعدم بل قولكم واذ ذلك فلا فرق
بين أن يكون المعلوم وجوده
مسوقا بالعدم أو غير مسوق دعوى
مجردة تبين أن ما ذكره الامد
وغيره من استناع الاقتران بين العلة
والمعلوم في الزمن وجوب مغالطتهما
في الزمن من أضعف الحجج بل
ما ذكره لا يدل على جواز الاقتران
فضلا عن أن يدل على وجوب
الاقتران بل غاية ما ذكره أن سبق
العدم ليس بشرط في إيجاد العلة
ولا يلزم من كونه ليس بشرط وجوب
الاقتران بل قد يقال بجواز
الاقتران وجواز التأخير وحيث
فقال أن يقول (١) هذا الذي
ذكره وان كان باطلا كما قد بسط
في غير هذا الموضع وبين فيه أن
الناس في هذا المقام ثلاثة أقوال
قبل يجوز أن يقارن المعلوم العلة
في الزمان فيقتصر الاثر بالوثر في
الزمان كما يقوله ابن سينا وما بعده

(١) قوله هذا التعبد ذكره الخ
هكذا في الاصل وفي العبارة نقص
فانظر أين الحسب وحرر المقام من
أصل تسليمه فان الاصل الذي
يبدل بحرق سقيم كتبه معصيه

يؤمنون بأعاد الصلاة والاعيان اذا ترك بعض فرائضه لا يؤمر بأعادته قبل ليس الامر بالاعادة
مطلقا بل يؤمر بالممكن فان أمكن الاعادة أعاد وان لم يمكن أمر أن يفعل حسنات غير ذلك كما
لو ترك الجمعة فانه وان أمر بالظهر فلا تنسد مسد الجمعة بل الامر بالحاصل بترك الجمعة لا يزول
جميعه ما ظهر وكذلك من ترك واجبات الحج عدا فانه يؤمر بها مادام يمكن فعلها في الوقت فان افاقت
الوقت أمر بالدم الجار ولم يكن ذلك مسقطا عنه اثم التقويت مطلقا بل هذا الذي يمكنه من
البدل وعليه أن يتوب توبة تحصيل اثم التقويت كمن فعل محرما فعليه أن يتوب منه توبة تغسل
اغمه ومن ذلك أن يأتي بحسنات تتجود وكذلك من فوت واجبات يمكنه استدراكه وأما اذا أمكنه
استدراكه ففعله بنفسه وهكذا نقول فحين ترك بعض واجبات الاعيان بل كل ما مورثه فقد
ترك جزءا من ايمانه فيستدركه بحسب الامكان فان فات وقته تاب وفعل حسنات أخرى ولهذا
كان الذي اتفق عليه العلماء يمكن اعادة الصلاة في الوقت الخاص والمشتبك كما يصلي الظهر
بعد دخول العصر ويؤخر العصر الى الاصراف فهذا تصح الصلاة وعليه اثم التأخير وهو من
الذمومين في قوة تعالى قول للصالحين الذين هم عن صلاتهم ساهون وقوله فخلعتم بعدهم
خلف أضعاف الصلاة واتعوا الشهوات فان تأخيرها عن الوقت الذي يجب فعلها فيه هو
أضعافها وهو عن باب لا نزاع أعلمه بين العلماء وقد جاءت الآثار بذلك عن الصحابة والتابعين
وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الامراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها
صلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلاتكم معهم نافذة وهم انما كانوا يؤخرون الظهر الى وقت
العصر والعصر الى وقت الاصراف وذلك بما هم مذمومون عليه ولكن ليسوا كمن تركها
أو فوتها حتى غابت الشمس فان هؤلاء أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم ونهيهم عن
قتال أولئك فانه لما ذكر أنه سيكون أمر ائمة يعلون ويفعلون قالوا أفلا تقاتلهم قال
لأما صلوا وقد أخبر عن هذه الصلاة التي يؤخرونها أمر أن تصلي في الوقت وتعاد معهم نافذة
فدل على صحة صلاتهم ولو كانوا يصلوا الامر بقتالهم وقد ثبت عنه في الصحيحين أنه قال من
أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر مع قوله أيضا في الحديث الصحيح
تلك صلاة المذنب تلك صلاة المنافق يقرب الشمس حتى اذا كانت بين قرني شيطان قام فنقر أربعاً
لا يدرك الله فيها الا قليلا وثبت عنه في الصحيحين أنه قال من فاتته صلاة العصر فكأنما
وثر أهله وماله وثبت عنه في الصحيحين أنه قال من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله وقال أيضا
ان هذه الصلاة عرضت على من كان قبلكم فضعوها فن حافظ عليها كان له اجر ميتين وقد
اتفق العلماء على ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من قوله من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا
ذكرها فان ذلك وقتها فاتفقوا على أن النائم يصلي اذا استيقظ والناسي اذا ذكره وعليه قضاء
الفائتة على الفور عند جهورهم كالأبواب من حبلى وآلى خيفة وغيرهم وأما الشافعي فيجعل
قضاء النائم والناسي على التراخي ومن نسي بعض واجباتها فهو كمن نسيها فلو صلى ثم ذكر بعد
خروج الوقت أنه كان على غير وضوء أعاد كما أعاد عمر وعثمان وغيرهما لما صلوا بالناس ثم ذكر
بعد الصلاة أنهم كانوا اجسافاً عادوا ولم يأمرهم الا بمؤمنين بالاعادة وفي حديث عمر أنه يذكر البعد
طلوع الشمس وكذلك اذا أخرها تأخيراً يرى أنه جائز كما أخرها النبي صلى الله عليه وسلم يوم
الاحزاب وصلها بعد غيب الشمس فان ذلك التأخير ما إن يكون للناس منه أولاً ولا كان جائزاً
اذا كانوا مستغفولين بقتال العدو وأن يؤخروا الصلاة والعلماء هم في ذلك ثلاثة أقوال قبل يصلي
حال القتال ولا يؤخر الصلاة وتأخيرها عند منسوخ وهذا مذموم ماله والشافعي والامام أحمد

في المشهور عنه وقيل بخبرين تقدمها وتأخيرها لان الصحابة لما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يصلوا العصر الا في بني قريظة كانت طائفة منهم أخرت الصلاة فصالوا بعد غروب الشمس وكانت منهم طائفة قالوا لم ردنا الا بالمبادرة الى العدو ولان تقويت الصلاة فصالوا الطريق فلم يعنف النبي صلى الله عليه وسلم أحد من الطائفتين واخذ في الحديث من حديث ابن عمر وهذا قول طائفة من الشافعيين وغيرهم وهو احدى الروايتين عن أحمد وقيل بل يؤخرها كما فعل يوم الخندق وهو مذهب أبي حنيفة في الجملة كل من أخرها تأخيرا يعتز به اما النسيان وانطلاق الاجتهاد فانه يصلها بعد الوقت كمن ظن أن الشمس لم تطلع فأخبرها حتى طلعت أو ظن أن وقت العصر باق فأخبرها حتى غربت فان هذا يصله وعلى قول الاكثرين ما بقي تأخيرها ما زاحق تغرب الشمس ومن قال انه يجوز التأخير فانه يصلها ولو أخرها باجتهاد فانه يصلها وان قيل انه أخطأ باجتهاده وليس هذا من أهل الوعيد المذكور في قوله من ترك صلاة العصر فقتل ضبط عليه فان هذا مجتهد متأول مخطئ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وهو حديث حسن وقد دل عليه القرآن والحديث الصحيح وأما من قوتها بعد اعلاها فوجوبها وأقوت بعض واجباتها الذي يعلم وجوبه منها فهذا اعما تنازع فيه العلماء فقيل في الجميع بصلح أن يصلها بعد التقويت ويجب ذلك عليه ويناب على ما فعل ويعاقب على التقويت كمن أخر الظهور الى وقت العصر والغرب والعشاء الى آخر الليل من غير عذر وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد يقولون في كل صلاة وجبت اعادتها في الوقت فتجب اعادتها بعد الوقت وأما مالك وغير من أهل المدينة فيغيرون بين ما بعد في الوقت وما بعد بخروج الوقت فاما يكن فرضا بل واجبا وهو الذي يسمونه سنة أمر وابعاد الصلاة اذا تركه في الوقت كمن صلى بالخاصة وأما ما كان فرضا كالركوع والسجود والطهارة فانه بمنزلة من لم يصل فبعد بعد الوقت وقد أنكر عليهم كثير من الناس التفريق بين الاعاد في الوقت وبعد وصف المرتضى مصنفه رقه على ما قاله ثلثين مسألة منها هذه وقد رد على المرتضى الشيخ أبو بكر الهمري وصاحبه القاضي عبد الوهاب وعندهم أن الصلاة ان فعلت كما أمر بها العبد فلا اعادته عليه في الوقت ولا بعده وان لم تفعل كما أمر بها العبد فهي في ذمته فبعد في الوقت بعده وأهل المدينة يقولون فعلها في الوقت واجب ليس لاحد قط أن يؤخرها عن الوقت فان كان الوقت أو كدما ترك لم يعد بعد الوقت لانه ما بقي بعد الوقت يمكنه تلافيها فان الصلاة مع الخامسة أو عرأنا في الوقت خير من الصلاة بلا الخامسة بعد الوقت فلما أمرناه أن بعد ما بعد الوقت لكننا أمرناه بنقص مما صلى وهذا الامر به الشارع وهذا بخلاف من ترك تركنا منها ذلك بمنزلة من لم يصل فبعد بعد الوقت وهذا الفرق جنى على أن الصلاة من واجباتها ما هو ركن لانتم الابه ومنها ما هو واجب تتم بدونه امام السهو واما مطلقا وهذا قول الجمهور وأبو حنيفة وجوب فيها ما لا يجب تركه الا عند التحال فاذا أوجب أهل المدينة فيها ما يجب تركه الا عند في الوقت كان أقرب الى الشرع وأجمل مع ما لا يوجب فيها ما يسقط بالسهو ويجوز بالسهو ثم ذلك الواجب اذا تركه عمدا أمره أحد في ظاهر مذهبه بالاعادة كالأول ترك فرضا وأما ما لا في مذهبه قولان فمن ترك ما يجب السجود لترك سهوا كترك التشهد الاول وترك تكبيرتين فصاعدا أو قراءة السورة والجمهور والمخافة في موضعهما وقد اتفق الجميع على أن واجبات الحجج ما يجبر الجميع تركه ومنها ما يقوت الجميع تركه فلا يجبر كل الوقوف بعرفة فكذلك الصلاة وقالت طائفة ثلاثة ما أمر الله في الوقت اذا تركه لغير عذر حتى فات وقته لم يكن فعله بعد الوقت كالجمعة والوقوف بعرفة ورمى الجارحان الفعل

وقيل بل يجب تراخي الاثر عن المؤثر وتأخير كما يقوله أكثر المتكلمين وقيل بل الاثر يتعقب التأثير ولا يكون معصية في الزمان ولا يكون متراخيا عنه وهذا هو الصواب كما قال تعالى انما عقوبنا لشيء اذا اردناه أن نقول له كن فيكون ولهذا يقال بطلت المرأة فطلعت واعتقت العبد فقط فالتعق والطلاق عقب التعلق والاعتاق لا يقترن به ولا يتأخر عنه (١) وبين أن من قال باقتران الاثر بالمؤثر كما يقوله هؤلاء المتفلسفة فان ذلك يستلزم أن لا يكون لشيء من الحوادث فاعل ويستلزم أن لا يحدث شيء في العالم ومن قال بالتأخر في قوله يستلزم أن المؤثر التام لا يستلزم الاثر بل يحدث الحادث بلا سبب حادث وهذا مبسوط في غير هذا الموضوع والمقصود هنا أن هذا الجواب الذي ذكره هو ما خوذ من كلام ابن سينا وهو مع فساد غايته أن المعلول يجوز أن يقارن وجوده وجود العلة لا يجب أن يكون نسبوا بالعدم مع وجود العلة وليس في هذا بيان أنه يتبع تأخر وجوده عن وجود العلة والاقسام الممكنة ثلاثة اما أن يقال بوجود المقارنة أو بوجود التأخر أو بجواز الامرين وما ذكرته لا يدل

(١) قوله وبين أن من قال الخ كذا في الاصل ولعل في الكلام نقصا فانظر كتابه محضه

على شيء من ذلك ولولد فاعيد
على جوان الاقتران لاعلى وجوبه
وانت فمأذكرته هناك جوزت
تأخر المعاول فلما فاته بين الامر من
ونك أن غاية ما ذكره أن المؤثر
أى المعاول الذى هو المصنوع
المفعول اما أن تكون تأثيراته قدبة
كواجب الوجود وذلك لا ينفى أن
يكون التأثير به هو الاحداث فان
فاعل هذه المحدثات تأثيره فيها
حال الوجود مع كونها محدثة فليس
كون التأثير فيها فى حال وجودها
مما ينشئ أنه لا بد أن تكون محدثة
وقوله اذا كان التأثير فيها فى حال
وجودها فلا فرق بين أن يكون
وجودها مسبوقا بالعدم أو غير
مسبوق بدعوى مجردة لاسواء
الحالين والعقلاء يعطون بضرورة
عقلهم أن المبدع الفاعل لا يعقل
أن يبدع القديم الاثرى الذى لم يزل
موجودا وانما يعقل ابتاع مالم
يكن ثم كان بل العقلاء متفقون
على أن الممكن الذى يمكن وجوده
ويمكن عدمه لا يكون الاحداث بعد
عدمه ولا يكون قدعا أزليا وهذا
مما اتفق عليه الفلاسفة مع سائر
العقلاء وقد صرح به ارسطو
وجميع أتباعه حتى ابن سينا
واتباعه فولكن ابن سينا وأتباعه
تناقضوا فادعوا فى موضع آخر أن
الممكن الذى يمكن وجوده وعدمه
قد يكون قديما أزليا ومن قبله من
الفلاسفة حتى الغارلى لم يدعوا
ذلك ولا تناقضوا وقد حكينا

بعد الوقت عادة لا تشرع الا اذا شرعها الشارع فلا تكون مشروعة الا بشرعه ولا واجبة الا
بأمره وقد اتفق المسلمون على أن من فاته الوقوف بعرفة لعذر أو لغيره لا يقف بعرفة بعد طلوع
الفجر وكذلك روى الجارلارى بعد أيامهم سوى أوقاتة لعذر أو لغيره عذر كذلك الجعلة ليقضها
الانسان سواء فاته بعذر أو لغيره عذر وكذلك لو فاتها أهل المصر كلهم لم يصلوها يوم السبت
وأما الصلوات الخمس فقد ثبت أن المذخور يصلها اذا أمكنه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها لا كفارة لها الا ذلك وكذلك صوم
رمضان أمر الله المسافر والمريض والحائض أن تصوم نظيره فى أيام آخر الوقت المستترك بين
الظهر والعصر والمغرب والعشاء وقت لجواز فعلهما جعلا عند العذر وان فعلتا الغير عذر
ففعلاهما آثم لكن هذه قد فعلت فى وقت هو وقتها فى الحلة وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم
بالصلوات خلف الامراء الذين يؤخرون الصلاة فنهى عن قتالهم مع ذنوبهم وظلمهم وأمثال كانوا
يؤخرون الظهر الى العصر فبعث طائفة من الشيعة فصاروا يجتمعون بين الصلاتين فى وقت
الاولى تأمنا من غير عذر فدخل فى الوقت المشترك من جواز الجمع للعذر من تأويل الولاة
وتصح الصلاة مع إثم التغويت مالم يدخل فى التغويت المطلق كمن يفسر شهر رمضان عدا
ويقول أنا أصوم فى شوال أو يؤخر الظهر والعصر عدا ويقول أصلهما بعد المغرب أو يؤخر
المغرب والعشاء ويقول أصلهما بعد الفجر أو يؤخر الفجر ويقول أصلهما بعد طلوع الشمس
فهذا تغويت محض بلا عذر وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من فاتته صلاة العصر
فكان غائرا أو أهله وماله وقال من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله فلو كان يمكنه الاستدراك
لم يحبط عمله وقوله وترأهله وماله أى صار ترأهله ولا مال ولو كان فعلها ممكنا بالليل
يكن موثورا وقال من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر فلو كان
فعلها بعد المغرب صحيحا لمطلقا لكان مذكرا سواء أدرك ركعة أو لم يدرك فانه لم يرأه من أدرك
ركعة صححت صلاته بلا إثم بل يأتى بتعديلك كذا ثبت علمه لاحداث الصحبة فانه أمر بان تصلى
الصلاة لوقتها الذى حده وأن لا تؤخر العصر الى ما بعد الاصفرار ففعلها قبل الاصفرار واجب
بأمره وقوله صالوا الصلاة لوقتها فسلم أن هذا الادراك لا يرفع الاثم عن غير المذخور بل يكون قد
صلاها مع الاثم فلو كانت ايضا تصلى بعد المغرب مع الاثم لم يكن فرق بين من يصلها عند الاصفرار
أو يصلها بعد الغروب الآن يقال ذلك أعظم أثما ومعلوم أنه كلما أخرها كان أعظم أثما فثبت
حاز القضاة مع وجوب التقديم كلما أخر القضاء كان أعظم لاثمه ومن نام عن صلاة أو نسيها
فعلها أن يصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها واذا أخرها من غير عذر آثم كما يأتى من آخر الواجب على
الفور ويصح فعلها بعد ذلك فلو كانت العصر بعد المغرب بهذه المدة لم يكن لتعديديتها بغروب
الشمس وقوله من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فائمه بل كانت تكون كالواجب
على الفور اذا أخره أو كانت تكون كالمغرب اذا أخرها الى وقت العشاء ومعلوم أن هذا قد يجوز
بل يسن كفى ليلة المزدلفة كما يسن تقديم العصر الى وقت الظهر يوم عرفة بالنسبة المتواترة واتفاق
المسلمين وأما فصل العصر بعد الغروب فلم يرد فيه قط لغير المذخور كما لم يرد فى صلاة المغرب
قبل غروب الشمس قال هؤلاء الصلوات فى الوقت واجبة على أى حال ترك جميع الواجبات
لاحل الوقت فاذا أمكنه أن يصلى فى الوقت بالتمام أو بلا قراعة أو بلا اتمام ركوع وسجود أو
الى غير القبلة أو يصلى عريانا أو كفى ما أمكن وجب ذلك عليه ولم يكن له أن يصلى بعد الوقت مع
تمام الافعال وهذا مما ثبت بالكتاب والسنة وعامة مجمع عليه فلمن أن الوقت مقدم على جميع

الواجبات وحينئذ ينصلي في الوقت بلا قرعة أو غير باناستعد أو نحو ذلك إذا أمر أن يصلي بعد الوقت بقراعتي وسنة كان ما أمر به دون ما فعله ولهذا إذا لم يكن إلا أحدهما وجب أن يصلي في الوقت بلا قرعة أو لا يستدركه ولا يؤخرها ويصلي بعد الوقت بقراعتي وسنة فعمل أن ذلك التوقيت ما بقي استدراكه ممكنا أو ما المذخور فإلله تعالى جعل الوقت في حقه متى أمكنه في نسي الصلاة أو بعض واجباتها أصلا ما هي ذكرها وكان ذلك هو الوقت في حقه وإذا قيل صلاته في الوقت كانت أكمل قيل نعم لكن ذلك لم يجب عليه لجهل النوم والتسيان وانما وجب عليه أن يصلي إذا استيقظ وذكر كذا فيقول في الحائض إذا ظهرت في وقت العصر فهي حينئذ مأمورة بالظهور والعصر وتكون مصلبة الظهر في وقتها أداء وكذلك إذا ظهرت آخر الليل صلت المغرب والعشاء وكانت المغرب في حقه أداء كما أمرها بذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف وابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهم ولم ينقل عن صحابي خلافة وهذا يدل على أن هذا من السنة التي كان الصحابة يعرفونها فان مثل هذا يقع على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وقبيل على ذلك الكتاب والسنة حيث جعل الله المواثيق ثلاثة في حق المذخور وهذه معدودة وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وهو يبنى على أن الوقت مشترط في حق المذخور فلا يحتاج أن ينوي الجمع كقول الأكثرين أبي حنيفة ومالك والامام أحمد وقضاء أصحابه لكن الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد كالغريقي ومن وافقه قالوا يجب النية في العصر والجمع وجهور العلماء على أنه لا يجب النية لالهذا ولا الهذا وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وهو الصواب كما بسط في غيره هذا الموضع وقصة الحائض مما بين أن فعل الصلاة في غير وقتها الذي أمر به فيه غير ممكن فإن ذلك لو كان ممكنا لكانت الحائض تؤمر بقضاء الصلاة أمر الإيجاب أو أمر استحباب فإذا قيل بسقط القضاء عنها تخفيفا قيل فالوإذا رأت أن تصلي قضاء لتصل ثواب الصلاة التي فاتتها لم يكن هذا مشروعا باتفاق العلماء وكان لها أن تصلي من التواقل ما شئت فإن تلك الصلاة لم تكن مأمورة بها في وقتها والصلاة المكتوبة لا يمكن فعلها إلا في الوقت الذي أمر به العبد فيجزى فعلها بعد ذلك وكل من كان معذورا من تأم وناس ويخطئ فهو لا مأمور به في الوقت الثاني فلم يصلا إلا في وقت الأمر كما أمرت الحائض والمسافر والمرضى بقضاء رمضان وقيل في المتعمد لفطره لا يجزى به صيام الدهر ولو صامه قالوا والناسي أنما أمر بالصلاة إذا ذكرها لم يؤمر بها قبل ذلك وذلك هو الوقت في حقه فلم يصل إلا في وقتها وكذلك النائم إذا استيقظ انما صلى في الوقت قالوا ولم يجوزوا لله لأحد أن يصلي الصلاة لغير وقتها ولا يقبلها منه في غير وقتها السنة وكذلك شهر رمضان وفي السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أفطر يوما من رمضان لم يقضه صيام الدهر وإن صامه قالوا وانما يقبل الله صيامه في غير الشهر من المذخور كالمرضى والمسافر والحائض ومن أشبهه عليه الشهر فتحترق فصام بعد ذلك فانه يجزى به الصيام أما المتعمد لفطره فلا قالوا ولهذا لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي جامع أهله في رمضان بصوم بل أمره بالكفارة فقط وقد جاء ذكر أمره بالقضاء في حديث ضعيف ضعفه العلماء أحمد بن حنبل وغيره وكذلك جاعل الذي يستقي عهدا أنه يعيد وهذا لم يثبت رفعه وانما ثبت أنه موقوف على أي هريرة بنحوه بقدر رحمة فيكون المراد به المذخور الذي اعتقده أنه يجوز له الاستقاء والمرضى الذي احتاج إلى أن يستقي فاستقاء فان الاستقاء لا تكون في العادة إلا للعدو والأفلا يقصد العاقل أن يستقي بدلا حاجة فيكون المستقي عمدنا بالاستقاء كما يستدوي بالآكل وهذا يقبل منه القضاء يؤمر به وهذا الحديث ثابت عن أبي هريرة رواه أحمد في رفعه وبكل حال هذا معناه فان أباه هريرة هو الذي

أقوالهم في غيره هذا الموضع وأما المقدمة الثانية التي بنوا عليها امتناع العلل المتعاقبة فهي مبني على امتناع حوادث لأول لها والتفلسف لا يقول بذلك فلم يحكمهم أن يجعلوها مقدمة في إثبات واجب الوجود والتحقيق أنه لا يحتاج إليها بل ولا يحتاج في إثبات واجب الوجود إلى هذه الطريقة كما قد ينالك الكلام على ذلك في غير هذا الموضع وهو لا يخفى مع كثرة كلامهم في النظريات والعقليات وتعظيمهم العلم الإلهي الذي هو سيد العلوم وأعلىها وأشرافها وأسناها لا يحققون ما هو المقصود منه بل لا يحققون ما هو المعصوم لجاهل الخلاق وإن أتتوه طولا فإنه الطريق مع إمكان تفسيرها بل قد يورثون الناس شكافها معلوم لهم بالفطرة الضرورية والرسول صوات الله عليهم وسلامه بعثوا بتكميل الفطرة وتقريرها لا بإفسادها وتغييرها قال تعالى فأمر وجهك للدين خنيضا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون متبين إليه واقفوه وأطيعوا الصلاة ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون وفي الصحاح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه

ويعجسه كمانخج البهيمه بهيمه
 يجعله مل تحسون فهل من جدعاه ثم
 قال أو هو يرة أقرؤا ان شئت فطرة
 الله التي فطر الناس عليها قالوا
 يا رسول الله أ رأيت من عوت من
 أطفال المشركين وهو صغير فقال
 انه أعلم بما كانوا عاملين وفي
 صحيح مسلم عن عياض بن حاد
 رضى الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال يقول الله تعالى اني
 خلقت عبادي حنفاء فجاءتهم
 الشياطين وحرمت عليهم ما أحلت
 لهم وأمرتهم أن يشركواني ما لم
 أنزل به سلطانا فالأقرار بانخلق
 سبحانه وتعالى والاعتراف بوجود
 موجود واجب الوجود قديم أزلي
 كما هو كوز في الفطرة مستقر في
 الغايب فبراهينه وأدلته متعددة
 جدد السبب هذه موضعها وهو لا عامة
 ما يد كرون من الطرق إما أن
 يكون فيسه خلل وإما أن يكون
 طويلا كثيرا التعب والغالب عليهم
 الاول فالرازي أثبت الصانع بخسنة
 مسائل وهي كلها مبينة على مقدمة
 واحدة الاول الاستدلال بحدوث
 الذوات بناء على أن أجسام العالم
 محدثة وكل محدث فله محدث أما
 المقدمة الاولى فقد تبين كلامهم
 فيها ومناقضة بعضهم بعضا وأهم
 التمرؤ الاجلها إما جدد صفت الله
 وأفعاله القائمة به وإما جدد بعض
 ذلك وأنهم اشتراطوا في خلق الله
 تعالى العالم ما ينافي خلق العالم فسلطوا
 عليهم أهل الملل والفلسفة جميعا

روى حديث الاعرابي وحديث من أفطر يوم من رمضان لم يقضه صيام الدهر فتحمل أحاديثه
 على الاتفاق لأعلى الاختلاف وهذا قول طائفة من السلف والخلف وهو قول أبي عبد الرحمن
 صاحب الشافعي وهو قول داود بن علي وابن خزم وغيرهم قالوا والمنازعون الناس لهم قط بحمد
 البهائم التنزع وأكثروهم يقولون لا يجب القضاء بالأمر ثان وليس معهم هذا أمر ونحن
 لا ننزع في وجوب القضاء فقط بل ننزع في قبول القضاء منه وصحة الصلاة في غير وقتها فنقول
 الصلوات الخمس في غير وقتها المخصص والمشتبك والموسع كالجمعة في غير وقتها ولا في غير
 وقته وكري الجمار في غير وقتها والوقت حقة للفعل وهو من أكد واجباته فكيف تقبل العبادة
 بدون وقتها الواجبة فيها وهو لو صلى في غير القبلة بغير عذر لم تكن صلاته الأباطلة وكذلك إذا
 صلى قبل الوقت المشتبك لغير عذر مثل أن يصلي الظهر قبل الزوال والمغرب قبل المغرب ولو فعل
 ذلك متأولاً مثل الأسير إذا دخل شهر رمضان فصام ومثل المسافر في يوم الغيم وغيرهما إذا
 اجتمعوا فاصلوا الظهر قبل الزوال أو المغرب قبل الغروب فهو لا في وجوب الاعادة عليهم قولان
 معروفان العلماء والتزاع في ذلك في مذهب مالك والشافعي والمعروف من مذهب أحمد أنه
 لا يجزئهم ولو فعلوا ذلك في الوقت المشتبك كعلاة العصر في وقت الظهر والعشاء قبل مغيب
 الشفق فقبض الصبح من مذهب أحمد أن ذلك يجزئ فانه جمع لعذر وهو لا يشترط السنة وقد
 نص على أن المسافر إذا صلى العشاء قبل مغيب الشفق أجزأه لو أجاز الجمع له وإن كان لم يصلها مع
 المغرب ولهذا يستحب له مع أمثاله تأخير الظهر وتقديم العصر وتأخير المغرب وتقديم العشاء
 كما نقل عن السلف يدل على أن الثانية إذا فعلت هنا قبل الوقت الخاص أجزأه قالوا والتزاع في
 صحة مثل هذه الصلاة كالنزاع في ربي الجمار لا يفعل بعد الوقت قال لهم الاولون ما قسم عليه
 من الجمعة والجموعى الجمار لا يفعل بعد الوقت المحدود في الشرع بحال المعذور ولا لغير معذور
 فعلم أن هذه الأوقات مختصة بزمان كلهم مختصة بمكان وأما الصلوات الخمس فمجرد فعلها لا يحدود
 بعد انقضاء الأوقات فعلم أنه يصح فعلها في غير الوقت وإن الوقت ليس شرطاً فيها كما هو شرط في
 تلك العبادات قال الآخرون الجواب من وجهين أحدهما أن يقال هب أنه يجوز فعل الصلاة
 بعد وقتها المعذور توسعة من الله ورحمة جلالتهم والناسي لاذنب لهم ما فوسع الله ما عند الذكر
 والاتباع إذا كان لا يمكنهما الصلاة الا حينئذ فأى شيء في هذا مما يدل على جواز ذلك لم تكتب
 الكبيرة الذي لا عذره في تفويتها واجل أذاته في عام أمكنه أن يحج في عام قابل وري الجمار إذا
 فاته جعل له بدل عنها وهو النسك والجمعة إذا فاتت صلى الظهر فكان المعذور إذا فاتته هذه
 العبادات المؤقتة شرع له أن يأتي بدلها ولا يتم عليه رحمة من الله في حقه وأما غير المعذور ففعل
 له البدل أيضاً في الحج لأن الحج يعقل النيابة فإذا مات الإنسان جاز أن يحج عنه وإن كان مفترطاً إذا
 جاز أن يحج عنه غيره فلا يجوز أن يأتي هو بالبدل بطريق الأخرى والأولى فإن الدم الذي يخرج
 هو أولى من فعل غيره عنه وأما الجمعة إذا فاتته فالتأويل صلى الظهر لانها الفرض المتعاقب كل يوم
 لا لأنها بدل عن الجمعة بل الواجب على كل أحد لما للجمعة وأما الظهر فإذا أمكنت الجمعة وجبت
 عليه وإن لم تكن صلى الظهر فإذا فاتت الجمعة أمكنه أن يصلي الظهر فوجب عليه صلاة الظهر
 ولهذا يجوز فعلها عند كثير العلماء إلا إذا فاتت الجمعة وأما الصلاة المكتوبة فلا تدخلها النيابة
 بحال وكذلك صوم رمضان إذا كان قادر علىه والاسقط عنه الصوم وأطعمه وعن كل يوم مسكيناً
 عند الأكثرين وعند مالك لأشئ عليه وأما ما وردت به السنة من صيام الإنسان عن وليه فقال
 في التذكرة كقصرته العصابة الذين روي به هذا كما يدل عليه لفظة فانه قال من مات وعليه صيام صام

عنه وليس له والنذر في ذمته وهو عليه وأما صوم رمضان فليس في ذمته ولا هو عليه بل هو ساقط عن
 العاجز عنه فلما كانت الصلوات الخمس وصيام رمضان لا يقعها أحد من أحد أصلاً لم يكن لهما
 بدل بخلاف الحج وغيره فلها ذمته واسع الشارع في قضائها للعذر ولحاجته إلى ذلك توسعة منه ورحمة
 وغيرهما لم يوسع في قضائها لأحد لأنه لا حاجة به إلى قضائها لما شرع من البدل إما عساده أخرى
 كالظهور عن الجمعة والدمع من واجبات الحج وأما فعل الغير كالجوع والمضبوط والمبتفحة أيبين
 الفرق بين الصلاة والصوم وغيرهما بين المعذور وغيره وبين أن من وسع فيه الغير المعذور كما
 يوسع للعذر وقد أخطأ القياس الجواب الثاني أن ما نقص قياساً استفدنا به حكم الفرع من
 الأصل فإن ما ذكرناه ثابت بالدلالة الشرعية التي لا يحتاج إلى القياس معها كما تقدم لكن ذكرنا
 القياس لتصوير الإنسان ما حابه الشرع في هذا كما يضرب الله الأمثال لتفهيم والتصوير لا لأن
 ذلك هو الدليل الشرعي والمراد بهذا القياس أن يعرف أن فعل الصلاة بعد الوقت حيث حرم الله
 ورسوله تأخيرها بمنزلة فعل هذه العبادات والقصور بتخيل الحكم بالحكم لتأثيل الفعل بالفعل
 فيعرف أن المقصود أن الصلاة ما بقيت تقبل ولا تصح كالأقبل هذه ولا تصح فإن من الجهال
 من يتوهم أن المراد بذلك توقيه أمر الصلاة وأن من قوتها سقط عنه القضاء فعد ذلك السفهاء
 التي تفوتها وهذا لا يقوله مسلم بل من قال إن من فوتها فلاثم عليه فهو كافر مرتد يستتاب فإن
 تاب والاقتل ولكن تقويت الصلاة بعد مثل تقويت شهر رمضان بعد إباحة المسلمين فأجمع
 المسلمون كلهم من جميع الطوائف على أن من قال لا أصلي صلاة النهار إلا بالليل فهو كمن قال لا
 أصوم رمضان إلا في شوال فإن كان تخييراً فهو يرى ذلك جائزاً له فهو كمن يرى تأخير رمضان
 جائزاً وهذا لا يجب استنباطهما باتفاق العلماء فإن تابوا واعتدوا وجوب فعل الصلاة والصوم في
 وقتها والقتل وكثير من العامة والجهال يعتقدون جواز تأخيرها إلى الليل بأدنى شغل ويرى أن
 صلاحها بالليل خير من أن يصلها بالنهار مع الشغل وهذا باطل بإجماع المسلمين بل هذا كفر
 وكثير منهم لا يرى جوازها في الوقت الأمع كمال الأفعال وأنه إذا أصلاها بعد الوقت مع كمال الأفعال
 كان أحسن وهذا باطل بل كفر باتفاق العلماء ومن أسباب هذه الاعتقادات الفاسدة تجويز
 القضاء لغير المعذور وقول القائل أنها تصح وتقبل وإن تأخر فبعضها فعلها بعد الغروب
 كفعل العصر بعد الاصرار وذلك جاع بين ما فرق الله ورسوله بينه فلو علمت العامة أن تقويت
 الصلاة كتقويت شهر رمضان باتفاق المسلمين لاجتهدوا في فعلها في الوقت ومن جملة أسباب
 ذلك أن رمضان يشترط في صومه جمع الناس والوقت مطابق للعبادة لا ينفصل عنها وليس له
 شروط كالصلاة والصلاة وقتها موسع فيصلي بعض الناس في أول الوقت وبعضهم في آخره وكلاهما
 جائز فيها واجبات نظير الجهال ألا يجوز فعلها إلا مع تلك الواجبات مطلقاً فيقولون نفعها
 بعد الوقت فهو خير من فعلها في الوقت بدون تلك الواجبات فهذا الجهل وأوجب تقويت الصلاة
 التقويت المحرم بالإجماع ولا يجوز أن يقال بل قوتها لا شيء غلبت أو تسقط عن الصلاة وإن
 قال هذا فهو كافر ولكن بينه أن تلك بمنزلة من زنى وقتل النفس وبمنزلة من أفطر في رمضان عمدًا إذ
 أدبت ذنباً ما بقي له جبران يقوم مقامه فإنه من الكبائر بل قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر فإذا كان هذا في الجمع من غير عذر فكيف
 بالتقويت من غير عذر وحيث فعلت بالتوبة والاحتياط في أعمال صالحة أكثر من قضائها
 فصل صلوات كثيرة فله أن يكفر بها عند ما فوته وأنت مع ذلك على خطر وتصديق فإن بعض
 العبادة إلهاء يستلته عن صلاة المغرب فتصدق ببستانه وسليمان بن داود لما فاتته صلاة

قيل

أقام بعمل أياماً ربه

وشبه الماء بعد الجهد بالماء وهو نظير ما ذكر عن بصقوبين
 اصحق الكندي فيما حكاه عنه
 السيرافي من قوله هذا من باب فقد
 عدم الوجود وفقد عدم الوجود هو
 الوجود فكيف وقد ذكر وفي
 اقتدار الممكن إلى الواجب بنفسه
 مع ظهوره وبسببه كما قد يشافى
 غير هذا الموضوع ما هو نقص
 المقصود من التعليم والبيان وتغير
 الأدلة والبراهين وقد تكلمنا على
 تقرير ما يتعلق بهذا المقام في غير

هذا الموضوع (قال الرازي) المسلك الثاني الاستدلال بإمكان الأجسام على وجود الصانع سبحانه وتعالى وهي علة الفلاسة قالوا الأجسام ممكنة وكل ممكن فلا بد له من مؤثر أما بيان كونها ممكنة في الطريق المذكورة في مسألة الحدود وأما بيان أن الممكن لا بد له من مؤثر في الطريق المذكورة هنا (قلت) وهذه الطريقة هي طريقة ابن سينا وأمثاله من المتفلسفة وليست طريقة أرسطو والقدماء من الفلاسفة وابن سينا كان يوجب بهذه الطريقة ويقول أنه أثبت واجب الوجود من نفس الوجود من غير احتياج إلى الاستدلال بالحركة كإفعل أسلافه الفلاسفة ولا يريان طريقته تثبت وجود واجب لكن لا تثبت أنه مغاير للأفلاك الأبيان إمكان الأجسام كما ذكره الرازي عنهم وإمكان الأجسام هو مبني على وجودهم المبني على نفي صفات الله تعالى كإفعل التنبيه عليه وهو من أفسد الكلام كإفعل ذلك في غير موضع ومن طريقهم دخل القائلون بوحدة الوجود وغيرهم من أهل الاتحاد القائلين بالحوال والاتحاد كساحب الفصوص وأمثاله الذين حقيقته قولهم تعطيل الصانع بالكلية والقول بقول الدهرية الطبيعية دون الالهية (قال) المسلك الثالث الاستدلال بإمكان الصفات على

العصر بسبب الخلل طفق مستحبا بالسوق والاعتاق فعقرها كفارة لما صنع فمن قوت صلاة واحدة عدا فقد أتى كبيرة عظيمة فليست بذلك بما أمكن من توبة وأعمال صالحة ولو قضاها لم يكن مجرد القضاء أفضالهم ما فعل بأجاع المسلمين والذين يقولون لا يقبل منه القضاء يقولون تأمره بأضعاف القضاء لعل الله أن يعفو عنه وإذا قالوا لا يجب القضاء إلا بما جدد فلا ينقض القضاء تخفيف ورجحة كإفعل حق المرض والسافر في رمضان والرجحة والتخفيف تكون للعذور والعاجز لا تكون لأصحاب الكسائر المتعدين لها المرطرين في عود الإسلام والصلاة تعود الإسلام الأحرى إلى ما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه لما سأل عن وجب عليه الحج فبجهرته أنذر صياها وأجافات هل يفعل عنه فقال أ رأيت لو كان علي أسير أو أملك دين فضيته أما كان يجزي عنه قال بلى قال إن الله أحق بالقضاء ومراعاة ذلك أن الله أحق بقبول القضاء عن المعدوم من بني آدم فإن الله أرحم وأكرم فإذا كان الآدميون يقبلون القضاء عن مات قلته أحق بقبوله أيضا لم يرد بذلك أن الله يجب أن تقضى حقوقه التي كانت على الميت وهي أوجب ما يقضى من الدين فإن دين الميت لا يجب على الورثة قضاؤه لكن يقضى من تركه ولا يجب على أحد فعل ما واجب على الميت من نذر والسائل أن سأل عن الإجزاء القول لم يسأل عن الوجوب فلا بد أن يجاب عن سؤاله فعدل أن الأمر بقضاء العبادات وقبول القضاء من باب الاحسان والرجحة وذلك مناسب للعذور وأما صاحب الكبيرة المتعذر فلا يستحق تخفيفا ولا رجحة لكن إذا تاب فله أسوة بسائر التائبين من الكفار فيجوز تقي طاعات الله وعبادته بما أمكن والذين أمرهم بالقضاء من العلماء لا يقولون أنه مجرد القضاء يسقط عنه الأثم بل يقولون بالقضاء يخفف عنه الأثم وأما التمسك بالتوبة وتأخير الصلاة عن وقتها فهو كسائر الذنوب التي تحتاج إلى توبة وأما إلى حسنات ماحصة وأما عذر ذلك مما يسقط به العقاب وهذه المسائل ليست لها موضع آخر والمقصود هنا أن ما كان من الشيطان مما لا يدخل تحت الطاعة فهو معفو عنه كالنوم والنسيان والخطايا الاجتهاد ونحو ذلك وأن كل من مدح من الأمة وألهمهم وأخرهم على شيء أثابه الله عليه ورفع به قدره فهو مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فالنواب على ما جاء به الرسول والنصر على نصره والسعادة لمن اتبعه وصالوات الله وملائكته على المؤمنين به والمعلمين للناس دينه والحق يدور معه حسبما دار وأعلم الخلق بالحق وأتبعهم به أعلمهم بسنته وأتبعهم لها وكل قول خالف قوله فهو أمد من منسوخ وأما من مبدل لم يشرع قط وقد قال على رضي الله عنه في مفاضة جرت بينه وبين عثمان رضي الله عنه حينما أتبعنا هذا الدين وعثمان وافقه على ذلك وسائر العبادات رضي الله عنهم أجمعين

(فصل) ولما قال السلف أن الله أمر بالاستغفار لأصحاب محمد فسيهم الإضافة كان هذا كلاما حقا وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لا تسبوا أصحابي يقضى تحريم سبهم مع أن الأمر بالاستغفار للمؤمنين والنهي عن سبهم عام في الصحابة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سباب المسلم فسوق وقتاله كفر وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا يضر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ولا تزلوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فاولئك هم الظالمون فقد نهى عن السخرة والألقاب والألقاب والعيب والطنن ومنه قوله تعالى ومنهم من يلزق في الصدقات أي يعيدون لطنن عبيك وقوله الذين يلزقون المطوعين من المؤمنين في الصدقات وقوله ولا تزلوا أنفسكم أي لا يلزق بعضهم بعضا كقولهم لا ولا اذعمتوه

ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا وقوله فتوبوا إليبارئكم فاقبلوا أنفسكم وقد قال
 تعالى ويل لكل همزة الآية والهمزة لعب والطعن بشدة وعنف ومنه همز الأرض بعقبه
 ومنه الهمزة وهي بريم من الصدر وأما الاستغفار لأؤمنين عموما فقد قال تعالى واستغفر لأئنيب
 والأؤمنين والمؤمنات وقد أمر الله بالصلاة على من يموت وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستغفر
 للنافقين حتى نهى عن ذلك فكل مسلم لم يعلم أن منافق جاز الاستغفاره والصلاة عليه وإن كان فيه
 بدعة أو فسق لكن لا يجب على كل أحد أن يصلي عليه وإذا كان في ترك الصلاة على الداعي إلى
 البدعة والمظهر للفسق مصلحة من جهة أجاز الناس الكسب عن الصلاة كان مشروعا وإن كان
 يؤثر ترك الصلاة في الزجر بأن يصلي عليه كقول النبي صلى الله عليه وسلم فبئس قتل نفسه صلوا على
 صاحبكم وكذلك قال في الغالب صلوا على صاحبكم وقد قيل لسيرة من حذب إن ابنك لم يرم
 البارحة فقال أشمقا قالوا شمقا قال لمات لم أصل عليه يعني لأنه يكون قد قتل نفسه وللعلماء
 هنا نزاع هل يترك الصلاة على مثل هذا الإمام فقط لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على صاحبكم
 أم هذا الترتيب يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم أم مشرووع لمن تطلب صلته وهل الإمام هو
 الخليفة أو الإمام الرابع وهل هذا مختص بهذين أو هو ثابت لغيرهما فهذه كلها مسائل تذكر
 في غير هذا الموضع لكن بكل حال المسلمون المظهرون للإسلام قسمان إمام مؤمن وإمام منافق فمن
 علم نفاقه لم تجز الصلاة عليه والاستغفاره ومن لم يعلم ذلك صلى عليه وإذا علم شخص نفاق
 شخص لم يصل هو عليه ويصلي عليه من لم يعلم نفاقه وكان عمر رضي الله عنه لا يصلي على من
 لم يصل عليه حديثه لأنه كان في غزوة تبوك قد عرف المنافقين الذين غزوا على القتل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأعلم أنه لا منافاة بين عقوبة الإنسان في الدنيا على ذنبه وبين الصلاة عليه
 والاستغفاره فان الزاني والسارق والشارب وغيرهم من العصاة تقام عليهم الحدود ومع هذا
 فيصن عليهم بالعدل عليهم في دينهم ودنياهم فان العقوبات الشرعية إنما شرعت رجة من الله
 بعادته فهي صادرة عن رحة الله وأراد الإحسان لهم ولهذا ينبغي لمن يعاقب الناس على الذنوب
 أن يقصد بذلك الإحسان إليهم والرحمة لهم كما يقصد الوالد تأديب ولده كما يقصد الطبيب
 معالجة المريض فان النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما تأديبكم بمنزلة الوالد وقد قال تعالى النبي
 أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وفي قراءة أخرى وهو آب لهم والقراءة المشهورة تدل
 على ذلك فان نساءه إنما كن أمهات المؤمنين تبعاله فلو أنه كالأب لم يكن نساءه كالأمهات
 والآنبياء أطباء الدين والقراء أنزله الله سبحانه في الصدور والذي يعاقب الناس عقوبة شرعية
 إنما هو نائبه وخليفته فعليه أن يفعل كما فعل على الوجه الذي فعل ولهذا قال تعالى كنتم خير
 أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله قال أبو هريرة كنتم
 خير أمة أخرجت للناس تأتون بهم في الأقباد والسلال تدخلونهم الجنة أخبر أن هذه الأمة خير
 الأمم بني آدم فأنهم به اقبحتهم بالقتل والأسر ومقصودهم بذلك الإحسان إليهم وسوقهم إلى
 كرامة الله ورضوانه وإلى دخول الجنة وهكذا الرد على أهل البدع من الرافضة وغيرهم إن لم يقصد
 فيه بيان الحق وهدي الخلق ورجعتهم والإحسان إليهم لم يكن عمله صالحا وإذا غلظ في ذم بدعة
 ومقصده كان قصده بيان ما فيها من الفساد ليحذر العباد كما في نصوص الوعيد وغيرها وقد
 بهجر الرجل عقوبة وتغزير والمقصود بذلك ردعه ورجع أمثاله للرجعة والإحسان لا للتشفي
 والانتقام كما هو الذي صلى الله عليه وسلم أمهات الثلاثة الذين خلفوا المأجاء المتخلفون عن الغزاة
 بعد ذنوبهم ويحلفون وكانوا يكذبون وهؤلاء الثلاثة صدقوا وعوقبوا بالهجر ثم تاب الله عليهم ببركة

وجود الصانع سواء كانت الأجسام
 واجبة وقدعة أو ممكنة وحادثة قال
 وتقريره أن يقال اختصاص كل
 جسم بما له من الصفات إما أن
 يكون بجسمته أولا يكون حالاً في
 الجسمية أولا لا يكون محلاً لها أولا
 لا يكون خلافاً لها ولا محلاً لها وهذا
 القسم الأخير إما أن يكون جسماً
 أو جسمانياً أو لا جسم ولا جسمانياً
 وتبطل كل هذه الأقسام سوى القسم
 الأخير بما مر تقريره في اثبات
 المسلك الأول في مسئلة حدوث
 العالم (قلت) وهذا هو القول بنائل
 الأجسام وإن تخصيص بعضها
 بالصفات دون بعض يقتضي
 تخصيص القول بنائل الأجسام
 في غاية الفساد والارزاق نفسه قد
 بين بطلان ذلك في غير موضع وهذا
 الذي أحال عليه ليس فيه إلا أن
 الجسم لا يكون اختصاصه بالجسم
 واجبا بل جائزا بتقدير ثبوت
 هذا في التحيز لا بزم مثله في سائر
 الصفات وما ذكره من الدليل
 لا يصح وذلك أنه قال اختصاصه
 بذلك أن كان واجبا فإما أن يكون
 الوجوب لنفس الجسمية أو لا
 عرض للجسمية أو لا مر عرض
 له الجسمية أو لا مر غير عرض
 لها ولا معرض لها أو لا واجب
 اشتراك الأجسام في تلك الصفة
 وإن كان لما عرض فإما أن يكون
 محتسب الزوال وهو الملائم ويمكن
 الزوال وهو العارض فان العرض
 في اصطلاحهم أعم من العارض

الامتناع لنفس الجسمية عاد الاشكال الاول وان كان لغيرها أفضى الى التسلسل وان كان لعروض الجسمية لم يصح لان المعقول من الجسمية الذهب في الجهات فلو كان في محل لكان ذلك المحل يجب أن يكون ذاهبا في الجهات فيكون محمل الجسمية جسما لانه لم يكن ذاهبا في الجهات لم يكن له اختصاص بالخيز فلا يعقل حصول الجسم المختص بالخيز في محل غير مختص بالخيز وإذا كان محله ذاهبا في الجهات كان جسما وحيث ذالقول في اختصاصه بذلك الحال فيه كالقول في الخيز لا يجوز أن يكون الجسمية أو لوازمها بل لا عرض يمكن الزوال فيكون ذلك الخيز يمكن الزوال وهو المقصود قلت وقلنا ان يقول هذا الدليل معنى على تعامل الاجسام وأكثر المقار على خلافه وقد قررنا ان في موضع آخر ما يختلف لامتثاله وهو معنى ايضا على الكلام في الصورة والمادة ويحذف ذلك مما ليس هذا موضع بسط الكلام فيه لكن بين فساده بيان موضع المنع في مقدماته (قوله ان كان الامتناع لغير الجسمية أفضى الى التسلسل) ممنوع فان الاجسام اذا كانت مشتركة في معنى الجسمية وقد اختص بعضها عن بعض صفات أخرى لم يجب في ذلك التسلسل كما في سائر الأمور التي تشترك

(١) قوله وقد يسلكون في التكفير

ذلك هكذا في الاصل وانظر وحرر

كتبه معصمه

الصدق وهذا معنى على مسئلتين احدهما أن الذنب لاوجب كفر صاحبه كاتقوله الخوار جيل ولا تخليده في النار ومنع الشفاعة فيه كاتقوله المعتزلة الثاني أن المتأول الذي قصده متاعه الرسول لا يكفر ولا يفسد اذا اجتهد فاعطاه وهذا مشهور عند الناس في المسائل العلمية وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفروا المخطين فيها وهذا القول لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم باحسان ولا يعرف عن أحد من أئمة السلفين وأما هو في الاصل من أقوال أهل البدع الذين يتبعون بدعة ويكفرون من خالفهم كالخوار ج والمعتزلة والجهمية ووقع ذلك في كثير من أتباع الأئمة كعصا أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم (١) وقد يسلكون في التكفير ذلك ففهم من يكفر أهل البدع مطلقا ثم يجعل كل من خرج عما هو عليه من أهل البدع وهذا يعني قول الخوار ج والمعتزلة والجهمية وهذا القول أيضا لا يوجد في طائفة من أصحاب الأئمة الأربعة ولا عنهم وليس فهم من كفر كل متبوع بل المتفولات الصريحة عنهم تناقض ذلك ولكن قد ينقل عن أحدهم أنه كفر من قال بعض الأقوال ويكون مقصوده أن هذا القول كفر لجذر ولا يلزم اذا كان القول كفرا أن يكفر كل من قاله مع الجهل والتأويل فان ثبوت الكفر في حق الشخص المعين كثبوت الوعد في الآخرة في حقه وذلك له شروط وموانع كما بسطنا في موضعه واذا لم يكونوا في نفس الأمر كفارا لم يكونوا منافقين فيكونون من المؤمنين فيستغفر لهم ويرحمهم واذ قال المسلم بن اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان بقصد كل من سبقه من قرون الامة بالايمان وان كان قد اخطأ في تأويل نأوله فخالف السنة أو اذنب ذنبا فانه من اخوانه الذين سبقوه بالايمان فيدخل في العموم وان كان من الثنتين والسبعين فرقة فانه مامن فرقة الاوفى خالق كثير ليسوا كفارا بل مؤمنين فيهم ضلال وذنوب يستحقون به الوعد كما تسحقه عصاة المؤمنين والتي صلى الله عليه وسلم لم يخرجهم من الاسلام بل جعلهم من أمته ولم يقل أنهم يتخلدون في النار فهذا أصل عظيم ينبغي مراعاته فان كثيرا من المنسبين الى السنة فهم بدعة من جنس بدع الرافضة والخوار ج وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن أبي طالب وغيره لم يكفروا الخوار ج الذين قاتلوه بل أول ما خرجوا عليه وتجنوا به ورواه وخرجوا عن الطاعة والجماعة قال لهم على أن أبي طالب رضى الله عنه ان لكم علينا ان نغتنكم من مساجدنا ولا نحكمكم من القى ثم أرسل اليهم ابن عباس فنأطروهم فرجع نحو نصفهم ثم قال الباقي وغلهم ومع هذا لم يسلبهم نذرية ولا غنمهم مالا ولا سارقهم سيرة الصحابة في المرتد كسيلة الكذاب وأمثاله بل كانت سيرة على والصحابة في الخوار ج مخالفة لتسيرة الصحابة في أهل الردة ولم ينكر أحد على ذلك فعلم اتفاق الصحابة على أنهم لم يكونوا مرتدين عن دين الاسلام قال الامام محمد بن نصر المروزي وقد ولي على رضى الله عنه قتال أهل البقي وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فهم ما روى وصحابهم مؤمنين وحكمهم فهم بالحكام المؤمنين وكذلك عمار بن ياسر وقال محمد بن نصر أيضا حدثنا اسحق بن راويه حدثنا يحيى بن آدم عن مفضل بن مهلهل عن الشيباني عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال كنت عند علي حين فرغ من قتال أهل التبر وان فصيل له أشركون هم قال من الشرك فسرنا ففصيل أشفاقون قال المنافقون لا يذكرون الله الا قليلا قليل فاهم قال قوم بغوا علينا فقاتلناهم وقال محمد بن نصر أيضا حدثنا اسحق بن محمد بن كعب عن سمر عن عامر بن شقيق عن أبي وائل قال قال رجل من دعي الى البغلة الشهاب يوم قتل المشركون فقال علي من الشرك ففروا قال المنافقون قال ان المنافقين لا يذكرون الله الا قليلا قال فاهم قال قوم بغوا علينا فقاتلناهم فنصرنا عليهم قال اسحق حدثنا وكعب عن أبي

خالد عن حكيم بن جابر قال قالوا لعل حين قتل أهل التبروان أمشركون هم قال من الشرك فروا
 قيل فمنافقون قال المنافقون لا يدركون الله الا قليلا قيل فاهم قال قوم جاريون فاجابناهم
 وقالوا فافتقناهم قلت الحديث الاول وهذا الحديث صريحان في أن عليا قال هذا القول
 في الخوارج الحزبية أهل التبروان الذين استفاضت الاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم في ذمهم والامر بقتالهم وهم يكفرون عثمان وعلياً ومن تولاهما فمن لم يكن معهم
 كان عندهم كافراً وادارهم اذ تفرقوا فادار الاسلام عندهم هي دارهم قال الاشعري وغيره
 اجعت الخوارج على تكفير علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومع هذا على قاتلهم لابد به بالقتال
 فقتلوا عبد الله بن خباب وطلب على منهم قاتله فقالوا كذا قتله وأغاروا على ما شئنا فقتلوا الناس
 ولهذا قال فيهم قوم قاتلوا فافتقناهم وجاريون فاجابناهم وقال قوم بغوا علينا فافتقناهم وقد
 اتفقوا الصحابة والعلماء بعدهم على قتال هؤلاء فافتقناهم بغاة على جميع المسلمين سوى من وافقهم
 على مذهبهم وهم يمدون المسلمين بالقتال ولا يندفع شرهم الا بالقتال فكانوا أضربوا على
 المسلمين من قطاع الطريق فان أولئك انعام قصودهم المال فلما أعطوه لم يقاتلوا وانما
 يتبرصون ببعض الناس وهؤلاء يقاتلون الناس على الدين حتى يرجعوا عما ثبت بالكتاب
 والسنة واجماع الصحابة الى ما ابتدعه هؤلاء مبتدأ بلهم الباطل وفهمهم الفاسد لقرآن ومع
 هذا فقد مر على رضي الله عنه بانهم مؤمنون ليسوا بكفار ولا منافقون وهذا اختلاف ما كان
 بقوله بعض الناس كالي اصبحت الاسفاريين ومن اتبعه يقولون لانكفر الامن بكفرنا فان
 الكفر ليس حقا لهم بل هو حق الله وليس للانسان أن يكذب على من يكذب عليه ولا يفعل
 الفاحشة باهل من فصل الفاحشة باهل بل ولولا استكره رجل على الواطئة لم يكن له أن
 يستكرهه على ذلك ولو قتله تجريع خراً وتلو ط لم يجز قتله بحسب ذلك لان هذا حرام على الله
 ولوسب النصراني ينيما لم يكن لنا أن نسب المسيحية والرافضة اذا كفروا أبابكر وعرفليس لنا أن
 تكفروا عليا وحديث أبي وائل وافق ذينك الحديثين والظاهر أنه كان يوم التبروان أيضا وقد
 روى عنه في أهل الجبل وصفين قول أحسن من هذا قال اسحق بن راهويه حدثنا أبو نعيم حدثنا
 سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه قال سمع على يوم الجبل ويوم صفين رجلا يقول في القول
 فقال لا تقولوا الا خيرا انعام قوم زعموا أنافضنا عليهم وزعمنا أنهم بغوا علينا فافتقناهم فذكر
 لابي جعفر أنه أخذ منهم السلاح فقال ما كان اغناء عن ذلك وقال محمد بن نصر حدثنا محمد
 ابن يحيى حدثنا أحمد بن خالد حدثنا محمد بن راشد عن مكحول أن أصحاب علي سألوه عن قتل
 من أصحاب معاوية فاهم قال هم المؤمنون وبه قال أحمد بن خالد حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة
 عن عبد الواحد بن أبي عون قال مر على وهو متكئ على الاشتر على قتلى صفين فاذا جابس البياض
 مقتول فقال الاشرأف الله وأنا لله ارجعون هذا جابس البياض معهم بأمر المؤمنين عليه علامة
 معاوية أما والله لقد عهدهم مؤمنا قال علي والآن هو مؤمن قال وكان جابس رجلا من أهل
 اليمن من أهل العبادة والاجتهاد قال محمد بن يحيى حدثنا محمد بن عيسى حدثنا محمد بن نافع
 عن أبي مطر قال قال علي متى ينبعث أسفاها قتل من أسفاها قال الذي يقتل فضره ابن ملجم
 بالسيف فوقع برأس علي رضي الله عنه وهم المسلمون بقتله فقال لا تقتلوا الرجل فان برئت
 فاجروا قصاص وان مات فاقتلوه فقال انزلتم قال وما يدريك قال كان سفيان معهما
 وبه قال محمد بن عبد الله بن الحسن وهو ابن الحكم الغنوي عن رياح بن الحرث قال قالوا لادوان
 ركبتي لشكادعس ركبتي عمار بن ياسر اذا قبل رجل فقال كفروا الله أهل الشام فقال عمار لا تقتل

في شيء وتفسد في شيء فالتقادي
 والحيو انات اذا اشركت في مسمى
 القدر والحيو انة واختص بعضها
 عن بعض بشيء آخر لازمه لم يلزم
 التسلسل سواء قيل بمثال
 الاجسام واختلافها فانه ان قيل
 باختلافها كانت ذات كل واحد
 موصوفة بصفات لازمة لها لا توجد
 في الآخر كسائر الحقائق المختلفة
 وان قيل بمثالها كمثال أفراد
 النوع فالوجوب لوجود كل فرد
 من تلك الافراد هو الموجب لصفاته
 اللازمة لا تنفرد صفاته اللازمة
 له الى موجب غير الموجب لذاته
 وقد بسط هذا في غير هذا الموضع
 وبين فيه فساد ما يقوله المنطقيون
 من أن اختلاف أفراد النوع انما
 هو بسبب المادة القابلة ونحو ذلك
 فانهم ينوون على أن الحقيقة الموجودة
 في الخارج هي بسبب وجودها
 وهذا غلط لا يترتب فيه من فهمه
 مع أنه لا حاجة بنا هنا الى هذا بل
 نقول بمجرد اشتراك الاثنين في كون
 كل منهما جسما ومختصا بأمور موصوفا
 أو مقدر أو غير ذلك لا يمنع اختصاص
 أحدهما بصفات لازمة له وليس
 اذا احتاج اختصاصه بالحيوان الى
 سبب غير الجسمية المشتركة يلزم أن
 يكون ذلك المخصص له مخصص آخر
 بل المشاهد خلاف ذلك فان
 اختصاص الاجسام المشهودة
 باحيازها ليس الجسمية المشتركة
 بل لأمريتها بها هو لوانها معني
 أن المقضي لذاتها هو المقضي

ذلك فقبلناوا واحدة وتيناوا احد ولكم قوم مفرقون فحق علينا قتالهم حتى يرجعوا الى الحق
وبه قال ابن يحيى حدثنا قيس بن عبد الله بن الحسن بن الحكم عن رياح بن الحرث عن
عمار بن ياسر قال ديناوا واحد وقلناوا واحد ودعوناوا واحد ولكم قوم يعوا علينا نقائناهم
قال ابن يحيى حدثنا علي بن الحسن عن عبد الله بن رياح بن الحرث قال قال عمار بن
ياسر لا تقولوا كثر أهل الشام قولوا فسقوا قولوا طغوا قالوا فقال محمد بن نصر وهذا يدل على أن النذر
الذي روى عن عمار بن ياسر أنه قال لعثمان بن عفان هو كافر خير باطل لا يصح لانه اذا انكسر
أصحاب معاوية وهم إنما كانوا يظهرون أنهم يقاتلون في دم عثمان فهو لكثير عثمان أشد
انكارا قلت والروى في حديث عمار أنه لما قال ذلك أنكر عليه على رضي الله عنه وقال أنكر
رب آمن به عثمان وحديثه بما بين يطلان ذلك القول فيكون عمار ان كان قال ذلك متأولا
قد رجح عنه حين تبين أنه قول باطل ومما يدل على أن الصحابة لم يكفروا والخوارج أنهم كانوا
يصلون خلفهم وكان عبد الله بن عمرو رضي الله عنه وغيره من الصحابة كانوا يصلون خلف جماعة
الحروري وكانوا أيضا يحدقونهم ويقتونهم ويخاطبونهم كما يخاطب المسلم كما كان عبد الله
ابن عباس يجيب جمعة الحروري لما أرسل اليه يسأله عن مسائل وحديثه في البخاري وكما جاب
نافع بن الأزرق عن مسائل مشهورة وكان نافع بن خزيمة في أشيا بما قرآن كما يتأخر المسلمين وما
زال تسيرة المسلمين على هذا ما جعلهم من تدبر كالذين قاتلهم الصديق رضي الله عنه هذا مع أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتالهم في الأحاديث الصحيحة وماروي من أنهم شرقت تحت أديم
السماء خير قتل من قتلوه في الحديث الذي رواه أبو أمامة وراه الترمذي وغيره أي أنهم شرعت
المسلمين من غيرهم فاتهم لم يكن أحد شر على المسلمين منهم إلا وبذلا النصاري فاتهم كانوا يحدقون
في قتل كل مسلم يوافقهم مستحقين لدماء المسلمين وأموالهم وقتل أولادهم مكفريين لهم وكانوا
متدينين بذلك لظلم جهلهم وبدعتهم المفسدة ومع هذا فالصحابة والتابعون لهم بإحسان لم
يكفروهم ولا جعلوهم من تدبر ولا اعتدوا عليهم بقول ولا فعل بل اتقوا الله ففهم وصاروا فهم السيرة
العادلة وهكذا سائر فرق أهل البدع والأهواء من الشيعة والمعتزلة وغيرهم فمن كثر التثنية
والسبعين فرقة كهم فقد خالف الكتاب والسنة واجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان مع أن
حديث الثنتين والسبعين فرقة ليس في الصحيحين وقد ضعفه ابن خزم وغيره لكن حسنه غيره أو
جميعه كما يحكيه الحاكم وغيره وقد رواه أهل السنن وروى من طرق وليس قوله ثنتان وسبعون
في النار وواحد في الجنة بأعظم من قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون
في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا وقوله ومن يفعل ذلك عدوا وظالمًا فسوف نصليه نارا وكان ذلك
على الله يسيرا وأمثال ذلك من النصوص الصريحة بدخول من فعل ذلك النار ومع هذا فلا
تنبه للمسلمين بالنار لما كان أن تاب أو كانت له حسنات تحت سيئاته أو كفر الله عنه مصائب
أغبر ذلك كما تقدم بل المؤمن بالله ورسوله باطننا وظاهره الذي قصد اتباع الحق وما جاء به الرسول
إذا أخطأ ولم يعرف الحق كان أولى أن يعذره الله في الآخرة من التعمد العام بالذنب فان هذا
عاص مستحق للعذاب بلا ريب وأما ذلك فليس مستعد للذنب بل هو محظوظ والله قد تجاوز هذه
الامة عن الخطا والتسلسل والعقوبة في الدنيا تكون لدفع ضرر عن المسلمين وان كان في
الآخرة خيرا من لم يعاقب كما يعاقب المسلم المتعدى للحدود ولا يعاقب أهل التهمة من اليهود
والنصارى والمسلم في الآخرة خيرا منهم وأيضا فصاحب البدعة يبقى صاحب هوى يعمل لهواه
لاديانته ويصنع الحق الذي يخالفه هواء فهذا يعاقبه الله على هواء ومثل هذا يستحق العقوبة

في الدنيا والآخرة ومن فسق من السلف الجوارح ونحوهم كإروى عن سعد بن أبي وقاص أنه قال فيهم قوله تعالى وما يضل به إلا الفاسقين الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه فبعضون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم الخاسرون فقد يكون هذا أقصده لاسيما إذا انفرد الناس فكان منهم من يطلب الرياسة ولا يحجبه وإذا كان المسلم الذي يعاقل الكفار قد يقال لهم شجاعة وحيه ورواية ذلك ليس في سبيل الله فكيف بأهل البدع الذين يخاضعون ويقاؤون عليها فأنهم يفعلون ذلك شجاعة وحيه ورواية ما يقولون لما اتعوا أهواهم فغروهم من الله لا ليجرد الخطأ الذي اجتهدوا فيه ولهذا قال الشافعي لأن أتكلهم في علم يقال فيه أخطأت أحب الي من أن أتكلهم في علم يقال فيه كبرت فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضا ومن سادح أهل العلم أنهم يحطون ولا يكفرون وسبب ذلك أن أحدهم قد ظن ما ليس بكفر ككفر إذا قد يكون كفر لأنه تبين أنه تكذيب لرسول وسبب الخلق والآخر لم تبين له ذلك فلا يلزم إذا كان هذا العالم يحاله يكفر إذا قال أنه يكفر من لم يعلم بحاله والناس لهم فيما يحالونه ككفر طرق متعدي فقههم من يقول الكفر تكذيب ما علم بالاضطرار من دين الرسول ثم الناس متفاوتون في العلم والضرورة بذلك ومنهم من يقول الكفر هو الجهل بالله ثم قد يجعل الجهل بالصفة كجهل بالموصوف وقد لا يحاط بها وهم يختلفون في الصفات نفيًا وإثباتًا ومنهم من لا يحب تبديل كل ما تبين أنه تكذيب لما جاء به الرسول من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر جعله كفرًا إلى طرق آخر ولأرباب الكفر متعلق بالرسالة فتكذيب الرسول كفر وبغضه وسبه وعداؤه مع العلم بصدقه في الباطن كفر عند الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة العلم وسائر الطوائف إلا الجهم ومن وافقه كالأصلي والأشعري وغيرهم فأنهم قالوا هذا كفر في الظاهر وأما في الباطن فلا يكون كفرًا إلا إذا استلزم الجهل بحيث لا يبق في القلب شيء من التصديق بالرأب وهذا بناء على أن الإيمان في القلب لا يتفاضل ولا يكون في القلب بعض من الإيمان وهو خلاف النصوص الصريحة وخلاف الواقع وبسط هذا موضع آخر والمقصود هنا أن كل من تاب من أهل البدع تاب الله عليه وإذا كان الذنب متعلقًا بالله ورسوله فهو حق محض لله فيجب على الإنسان أن يكون في هذا الباب قاصد الوجه الله متبعًا لرسوله ليكون عمله خالصًا صوابًا قال تعالى وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودًا أو نصاريًا تلك أمانيهم قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال تعالى ومن أحسن دينًا ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة إبراهيم حنيفًا واتخذنا إبراهيم خليلًا قال المفسرون وأهل اللغة معنى الآية أخلص دينه وعمله لله وهو محسن في عمله وقال الفراء في قوله فقل أسلمت وجهي لله وأخلصت عملي وقال الزجاج قصدت بعبادتي إلى الله وهو قالوا كما قد ذكر وجهه في موضع آخر وهذا المعنى بدور عليه القرآن قال تعالى الله أعلم أن لا يعبد إلا إياه وعبادته فعل ما أمر وزل ما حظر والاول هو اخلاص الدين والعمل لله والثاني هو الاحسان وهو العمل الصالح ولهذا كان عمر يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله صالحًا واجعل لوجهي خالصًا لا يتخلل لاحد فيه شيئًا وهذا هو الخالص الصواب كما قال الفضل بن عباس في قوله لیسوا کم أیکم أحسن عملاً قال أخلصه وأصوبه قالوا بآل على ما أخلصه وأصوبه قال ان العمل إذا كان خالصًا لم يكن صوابًا لم يقبل وإذا كان صوابًا لم يكن خالصًا لم يقبل حتى يكون خالصًا صوابًا والخالص أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة والآخر بالسنن والتهنى عن البدعة هما أمر معروف ونهى عن منكر وهو من أفضل الأعمال الصالحة فيجب أن يبين به

لازمة له حتى أنه متى قدر عدم تلك الوازم ففسد تبطل حقيقته فالواجب لها هو الموجب لحقيقته وهذا مطرد في كل ما يقدر من الموصفات المستلزمة لصفات كالحوانية والناطقة فلا نسان وكذلك الاغتذاء والنمو الحيوان والنبات مثلاً فان كون النبات ناميًا متغذيًا هو صفة لازمة له لا لعدم كونه جسمًا ولا سبب غير حقيقته التي يختص بها بل حقيقته مستلزمة لنموه واغتذاءه وهذه الصفات اقرب الى أن تكون داخلية في حقيقته من كونه عمدا في الجهات وان كان ذلك أيضا لازمه فانما تعلم أن النار والنخل والتراب والخيول والانسان والشمس والقمر وغير ذلك كلها مشتركة في أنها مجتمعة تمتد في الجهات كما أنها مشتركة في أنها موصوفة بصفات قاعية بها وفي أنها حاملة لتلك الصفات وما به اقترقت وامتاز بعضها عن بعض أعظم مما فيه اشتركت فالصفات الفارقة بينها الموجبة لاختلافها وما بينة بعضها لبعض أعظم مما يجب تشابهها وتناسب بعضها البعض فمن يقول بتماثل الجواهر والأجسام يقول ان الحقيقة هي ما اشتركت فيه من التعيين والمقدارية وتوابعها وسائر الصفات عارضة لها فتعزالي سبب غير الذات ومن يقول باختلافها يقول بل المقدارية للجسم والتعيين للتحيز كالوصوفية

لوصوف والوقية لللون والعرضة
 العرض والقيام بالنفس للقاءات
 بأنفسها ونحو ذلك ومعلوم أن
 الموجودين إذا اشتهر كافي أن هذا
 قائم بنفسه وهذا قائم بنفسه لم يكن
 أحدهما مثالا للآخر وإذا اشتهر
 في أن هذا لون وهذا لون وهذا طعم
 وهذا طعم وهذا عرض وهذا عرض
 لم يكن أحدهما مثالا للآخر وإذا
 اشتهر كافي أن هذا موصوف وهذا
 موصوف لم يكن أحدهما مثالا
 للآخر وإذا اشتهر كافي أن لهذا
 مقدرا ولهذا مقدارا ولهذا حيزا
 ومكانا ولهذا حيزا ومكانا أولى
 أن لا يوجب هذا احتمالهما لأن
 الصفة للوصف أدخل في حقيقته
 من القدر والمقدور والمكان للممكن
 والحيز للحيث فإذا كان اشتراكهما
 فيما هو أدخل في الحقيقة لا يوجب
 التماثل فاشتراكهما فيما هو دونه
 في ذلك أولى بعدم التماثل والكلام
 على هذه الأمور مبسوط في غير هذا
 الموضع والمقصود هنا التبيه على
 مجاميع ما أثبتناه الصانع
(قال الرازي) المسألة الرابع
 الاستدلال بمحدوث الصفات
 والأعراض على وجود الصانع
 تعالى مثل صيرورة النطفة المشابهة
 الأجزاء أئسانا فإذا كانت تلك
 التركيبات أعراضا عادية والعبد
 غير قادر عليها فلا بد من فاعل آخر ثم
 من ادعى العلم بأن حاجة المحدث إلى
 الفاعل ضرورية ادعى الضرورة
 هنا ومن استدلل على ذلك بالأماكن

وجه الله وأن يكون مطابقا للأمر وفي الحديث من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر فنبهني أن
 يكون عالما بما أمر به عالما بما نهى عنه رفيقا بما أمر به رفيقا بما نهى عنه حلما
 فيما أمر به حلما بما نهى عنه فالعلم قبل الأمر والرفق مع الأمر والخلم مع الأمر فإن لم يكن
 عالما لم يكن له أن يفهم ما ليس له به علم وإن كان عالما ولم يكن رفيقا كان كالطبيب الذي لا رفق
 فيه فيغلط على المريض فلا يقبل منه وكالمؤدب الغليظ الذي لا يقبل منه الولد وقد قال تعالى
 لموسى وهرون فقلوا له قولنا لله يتذكر أي يخشى ثم إذا أمر أو نهى فلا بد أن يؤدي في العادة
 ففعله أن يصبر ويعلم كإقال تعالى وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر وأصبر على ما أصابك إن ذلك
 من عزم الأمور وقد أمر الله نبيه بالصبر على أذى المشركين في غير موضع وهو أمام الأمرين
 بالمعروف والنهي عن المنكر فإن الإنسان عليه أولا أن يكون أمر الله وقصد مطاعة الله فيما
 أمر به وهو يجب صلاح المأمورا وإقامة الحق عليه فإن فعل ذلك لطلب الرياسة لنفسه ولطائفته
 وتنقيص غيره كان ذلك خطيئة لا يقبله الله وكذلك إذا فعل ذلك لطلب السمعة والرياء كان عمله
 حابطا ثم إذا رد عليه ذلك أو أذى أو نسب إلى أنه محطى وغرضه فاسد طلبت نفسه الانتصار
 لنفسه وأنه الله الشيطان فكان مبدأ عمله لله ثم صار له هوى يطلب به أن ينتصر على من آذاه وربما
 اعتدى على ذلك المؤذي وهكذا أصيب أصحاب المقالات المختلفة إذا كان كل منهم يعتقد أن
 الحق معه وأنه على السنة فإن أكثرهم قد صار لهم في ذلك هوى أن ينتصر جاههم أو رياستهم
 ومناصبهم لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا وأن يكون الدين كله لله بل بغضون
 على من خالفهم وإن كان محمدا معذورا لا يغضب الله عليه ورضون عن كان يوافقهم وإن كان
 جاهلا سلب القصد ليس له علم ولا حسن قصد ففقد هذا إلى أن يحمدوا من لم يحمد الله ورسوله
 ويؤمنوا من لم يذمه الله ورسوله وتصيروا لأوامرهم ومعاداتهم على أهواء أنفسهم لا على دين الله
 ورسوله وهذا حال الكفار الذين لا يطلبون إلا أهواءهم ويقولون هذا صديقا وهذا عدوا وبغية
 المغل هذا مال هذا باغي لا ينظرون إلى موالاته الله ورسوله ومعاداته الله ورسوله ومن هنا نشأ الفتن
 بين الناس قال الله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فإذا لم يكن الدين كله
 لله كانت فتنة وأصل الدين أن يكون الحب لله والبغض لله والموالات لله والمعادات لله والعبادة لله
 والاستعانة بالله والخوف من الله والرجاء لله والاعطاة لله والمنع لله وهذا إنما يكون بتأثير رسول
 الله الذي أمره أمر الله ونهى به نهى الله ومعاداته معاداته الله وطاعته طاعته الله ومعصيته معصية
 الله وصاحب الهوى بعمه الهوى وبغضه فلا يتخسر ما لله ورسوله في ذلك ولا يطلب ولا يرضى
 لرضا الله ورسوله ولا يغضب لغضب الله ورسوله بل يرضى إذا حصل ما رجاهم وما يؤمروا يغضب إذا
 حصل ما يغضب به جهوا ويؤمنون مع ذلك مع شبهة دين أن الذي يرضى له وبغضه له هو السنة وهو
 الحق وهو الدين فإذا قدر أن الذي معه هو الحق الحضر دين الإسلام ولم يكن قصده أن يكون الدين
 كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا بل قصد الحجة لنفسه وطائفته أوائل بالعلم فظهور وبغى عليه
 أو فعل ذلك شجاعة وطعنا ولغرض من الدنيا لم يكن لله ولم يكن مجاهدا في سبيل الله فكيف إذا
 كان الذي يدعي الحق والسنة هو كظلمة مع حق وباطل وسنة وبدعة مع خصمه حتى وباطل وسنة
 وبدعة وهذا حال المختلفين الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا وكفر بعضهم بعضا وفسق بعضهم بعضا
 ولهذا قال تعالى فيهم وماتفرقوا الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم السنة وما أمروا إلا بالعبادة
 الله مخلصين له الدين حنفا ويقيموا الصلوة ويؤتوا الزكاة ذلك دين القيمة وقال تعالى كان
 الناس أمة واحدة يعني فاختلوا كما في سورة يونس وكذلك في قراءة بعض الصحابة وهذا على قراءة

الجمهور من العصاة والتابعين أنهم كانوا على دين الاسلام وفي تفسير ابن عطية عن ابن عباس أنهم كانوا على الكفر وهذا ليس بشئ وتفسير ابن عطية عن ابن عباس ليس بثابت عن ابن عباس بل قد ثبت عنه أنه قال كان بين آدم و نوح عشرين قرون كلهم على الاسلام وقد قال في سورة نونس وما كان الناس الا امة واحدة فاختلّفوا فأنهم على الاختلاف بعد أن كانوا على دين واحد فقلنا أنه كان حقا والاختلاف في كتاب الله على وجهين أحدهما أن يكون كله مذموما كقوله وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد والثاني أن يكون بعضهم على الحق وبعضهم على الباطل كقوله نال الرسل فضلا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات وآتينا عيسى ابن مريم البينات وأيدناه بروح القدس ولو شاء الله ما قتل الذين من بعدهم من بعد ما جاهدتهم البينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد لكن إذا أطلق الاختلاف فالجميع مذموم كقوله ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما هؤلاء من كان قلبكم يكرهوا لله ورسوله واختلفوا عنهم على أنبيائهم ولهذا افسروا الاختلاف في هذا الموضع بأنه كله مذموم قال الفراء في اختلافهم وجهان أحدهما كفر بعضهم بكتاب بعض والثاني تبديل ما بدلوا وهو كما قال فان المختلفين كل منهم يكون معه حق وباطل فيكفر بالحق الذي مع الآخر وصدق بالباطل الذي معه وهو تبديل ما بدل فالاختلاف لابد أن يجمع النوعين ولهذا ذكر كل من السلف أنوا على هذا أحدها الاختلاف في اليوم الذي يكون فيه الاجتماع فالיום الذي أمروا به يوم الجمعة فعملت عنه الطائفتان فهذه أخذت السبب وهذا أخذت الأحد وفي الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بسبب أنهم أولوا الكتاب من قبلنا وأوتينا من بعدهم فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فهذا الله الناس ثلثه تبع اليوم لنا وغدا لليهود وبعدهم للناصري وهذا الحديث مطابق لقوله تعالى فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام من الليل يصلي يقول اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلفوا فيه من الحق باذنك إنك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم والحديث الاول بين أن الله تعالى هدى المؤمنين لغير ما كان فيه المختلفون فلا كانوا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء وهو مما بين أن الاختلاف كله مسذموم والنوع الثاني القبلة ففهم من يصلي الى المشرق ومنهم من يصلي الى المغرب وكلاهما مذموم بشرعه الله والثالث ابراهيم قالت اليهود كان يهوديا وقالت الناصري كان نصرانيا وكلاهما كان من الاختلاف المذموم ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنانيا مسلما وما كان من المشركين والرابع عيسى جعلته اليهود نفعيه وجعلته الناصري لاها والخاص الكتب الثلاثة آمن هؤلاء ببعض وهؤلاء ببعض والسادس الذين أخذوا لآبدين وهؤلاء بدين ومن هذا الباب قوله تعالى وقالت اليهود ليس الناصري على شيء وقالت الناصري ليس اليهود على شيء وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال اختلفت يهود المدينة وناصري بخران عند النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اليهود ليس الناصري على شيء ولا يدخل الجنة إلا من كان يهوديا وكفروا بالانجيل وعيسى وقالت الناصري ليس اليهود على شيء وكفروا بالتوراة وموسى فأزل الله هذه الآية وآتاني قبلها واختلف أهل البدع هم من هذا النبط فلنارجي يقول ليس الشيعي على شيء والشيعي يقول ليس الخارجي على شيء والقدرى الثاني يقول ليس المنيب على شيء والقدرى

أو القياس على حدوث الزوات فكذلك يقول أيضا في حدوث الصفات قال والفرق بين الاستدلال بإمكان الصفات وبين الاستدلال بحدوثها أن الاول يقتضي أن لا يكون الفاعل حسبا والثاني لا يقتضي ذلك قلب هذه الطريقة جزم من الطريقة المذكورة في القرآن وهي التي جاءت بها الرسل وكان عليها سلف الأمة وأئمتها وجاهر العقلاء من الآدميين فإن الله سبحانه يذكرك في آياته ما يحدثه في العالمين من الصواب والطور والنبات والحیوان وغير ذلك من الحوادث ويذكرك في آياته خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار ونحو ذلك لكن القائلون بآيات الجوهر الفردي من المستقلة ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم يسمون هذا استدلالا بحدوث الصفات بناء على أن هذه الحوادث المشهودة حدوثها لا تحدث ذاتها بل الجوهر والاحكام التي كانت موجودة قبل ذلك لم تزل من حين حدوثها بتقدير حدوثها ولا تزال موجودة وانما تغيرت صفاتها كما تغير صفات الجسم اذا تحرك قبل السكون وكانت تغير ألوانه وكانت تغير أشكاله وهذا مما استكره عليهم جاهر العقلاء من المسلمين وغيرهم وحقيقة قول هؤلاء الجهمية والمعتزة ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم أن الرب لم يزل معطلا لا يفعل شيئا ولا يتكلم بشئته وقد نه

الجري الميثيق يقول ليس الناق على شيء والوعيد به تقول ليست المرجحة على شيء والمرجحة تقول ليست الوعيدة على شيء بل ويوجد شيء من هذين أهل المذاهب الأصولية والفروعية المتسعين إلى السنة فالكلابي يقول ليس الكراخي على شيء والكراخي يقول ليس الكلابي على شيء والاشعري يقول ليس السلمي على شيء والسلمي يقول ليس الاشعري على شيء وصف السلمي كأي على الأهوازي كتابا في مثالب الاشعري وصف الاشعري كأي عساكر كتابا بنافذ ذلك من كل وجه وذكره مثالب السلمي وكذلك أهل المذاهب الاربعية وغيرهم هالاسماء وكثير منهم قد تلبس ببعض المقالات الأصولية وخلقوا هذا هذا فلنجلبي والشافعي والمالكي يخلط عذبه مالكا والشافعي وأحمد شيا من أصول الاشعرية والسلمية وغير ذلك ويضغه إلى مذهب مالكا والشافعي وأحمد وكذلك الحنفي يخلط عذبه أي حنيفة شيا من أصول المعتزلة والكرامة والكلابية ويضغه إلى مذهب أبي حنيفة وهذا من جنس الرضا والتشيع لكنه تشيع في تفصيل بعض الطوائف والعلماء لا تشيع في تفصيل بعض الصحابة والواجب على كل مسلم يشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له وطاعة رسوله يدور على ذلك ويتبعه أين وحده ويعلم أن أفضل الخلق بعد الانبياء هم الصحابة فلا ينصرف لشخص انتصارا مطلقا عما لا لارسل الله صلى الله عليه وسلم والطائفة انتصارا مطلقا عما لا لاصحابه رضي الله عنهم أجمعين فان الهدي يدور مع الرسول حيث دار ويدور مع أصحابه دون أصحاب غير حيث داروا فاذا اجتمعوا لم يحتجوا على خطا فكل اختلاف أصحاب عالم من العلماء قاتلهم قد يجتمعون على خطا بل كل قول قالوه ولم يقفه غيرهم من الأمة لا يكون الخطأ فان الدين الذي بعث الله به رسوله ليس مسلما إلى عالم واحد وأصحابه ولو كان كذلك لكان ذلك الشخص نقيرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو شبهه يقول الرافضة في الامام المعصوم ولا بد أن يكون الصحابة والتابعون يعرفون ذلك الحق الذي بعث الله به الرسول قبل وجود المتويعين الذين تنسب اليهم المذاهب في الاصول والفروع ويمنع أن يكون هؤلاء عاجوا بلحق يخالف ما جاء به الرسول فان كل ما يخالف الرسول فهو باطل ويمنع أن يكون أحدهم علم من جهة الرسول ما يخالف الصحابة والتابعين لهم باحسان فان أولئك لم يجتمعوا على ضلالة فلا بد أن يكون قومه ان كان حقا ما أخذوا عما جاء به الرسول موجودا فيمن قبله وكل قول قيل في دين الاسلام يخالف لما مضى عليه الصحابة والتابعون لم يقفه أحد منهم بل قالوا خلافة فانه قول باطل والمقصود هنا أن الله تعالى ذكر أن المختلفين جاءتهم البيعة وجاههم العلم وانما اختلفوا في ما ولا هدايتهم الله وعادتهم فانهم لم يكونوا يجتهدون في خطئ بل كانوا فاضلين بالحق ما لم يلق معر من عن القول وعن العمل به ونظير هذا قوله ان الذين عند الله الاسلام وما اختلف الذين أووا الكتاب الامن بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم قال الزجاج اختلفوا للبي لا لقصده البرهان وقال تعالى ولقد أوأنا بنى اسرائيل مبوا صدق ورزقناهم من الطيبات فالاختلفوا حتى جاءهم العلم ان ربك يقضى بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون وقال تعالى ولقد آتينا بنى اسرائيل الكتاب والحكم والنبوة ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على العالمين وآتيناهم بينات من الامر فما اختلفوا الا من بعد ما جاءهم العلم ان ربك يقضى بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون فحملنا ذلك على شريعة من الامر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون اتهم لمن يغتوا عذلتهم الله شيا وان العالمين بعضهم أولياء بعض والله ولي المتقين هذا بصائر للناس وهى ورجة فهذه المواضع من القرآن تبين أن المختلفين ما اختلفوا حتى جاءهم العلم والبيات فاختلفوا للبي والظلم لا لاجل

ثم انه ابداع جواهر من غير فعل يقوم به بعد ذلك ما يخلق شيئا بل اتما تحدث صفات تقوم بها ويدعون أن هذا قول أهل الملل الانبياء وأتباعهم وبينهم وبين الفلاسفة في هذا نزاع اخطا في كل من الفريقين فان الفلاسفة يقولون باثبات المادة والصورة ويجهلون المادة والصورة جوهرين وهؤلاء يقولون ليست الصورة الا عرضا قائما بحسب والتحقيق أن المادة والصورة ينفك يقع على معان كالمادة والصورة الصناعية والطبيعية والكلية والاولية فالاول مثل الفضة اذا جعلت درهما وخاتما وسبيكة والخشب اذا جعل كرسيا والبن والحجر اذا جعل بيتا والقرن اذا نسج ثوبا وبخود ذلك فلما رتب أن المادة هنا التي يسمونها الهوى هي أجسام قائمة بنفسها وان الصورة أعراض قائمة بفصول الفضة من صورة الى صورة فهو تحولها من شكل الى شكل مع أن حقيقة كل متغير أصلا وهذا يظهر لك خطأ قول القائل ان من أثبت افتقار الحدث الى الفاعل بالقياس على حدوث الذات قال هنا كذلك وهذه الطريقة قطريقة أي على أبي هاشم ومن وافقه ما يقال هؤلاء انما قاسوا على افتقار الكتابة الى الكاتب والبناء الى الباني ونحو ذلك ومعلوم أن البناء والكاتب لم يسدع جسما وانما أحدث في الاجسام تأليا خاصا

استبانه الحق بالباطل عليهم وهذا حال أهل الاختلاف المذمومين أهل الأهواء كلهم لا يختلفون
 الا من بعد أن يظهر لهم الحق ويحييهم العلم فيبقى بعضهم على بعض ثم المختلفون المذمومون
 كل منهم يبنى على الآخر في كذب علمه من الحق مع علمه أنه حق ويصدق بعلم نفسه من
 الباطل مع علمه أنه باطل وهذا كلهم مذمومون ولهذا كان أهل الاختلاف المطلق كلهم
 مذمومين في الكتاب والسنة فانه ما منهم الا من خالف حقا واتبع باطلا ولهذا أمر الله الرسل
 أن تدعوا إلى دين واحد وهو دين الاسلام ولا تفرقوا فيه وهو دين الاولين والآخرين من الرسل
 وأتباعهم قال تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به ابراهيم
 وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعواهم اليه وقال في الآية
 الاخرى يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم وإن هذا منكم أمة
 واحدة وأتاركم فانفون فتقطعوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون أي كتبنا
 اتباع كل قوم كتابا مستغائرا غير كتاب الله قصار وامفرق بين مختلفين لأن أهل التفرق والاختلاف
 ليسوا على الحقيقة المخصصة التي هي الاسلام المحض الذي هو اخلاص الدين لله الذي ذكر الله
 في قوله وما أمر والالعبد والله مخلصه له الدين حنفا وهيموا بالصلاة ويؤوا الزكاة وذلك دين
 القيمة وقال في الآية الاخرى فأقيم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل
 لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون متبين اليه واتقوه وأقيموا الصلاة
 ولا تكلوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون فهنا
 أن يكون من المشركين الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا وأعاد حرف من ليس أن الثاني يدل من
 الاول والسبيل هو المقصود بالكلام وما قبله وتوطئة وقال تعالى ولقد آتينا موسى الكتاب
 فاختلف فيه ولولا كلمة سبقت من ربك لنضي بينهم آي قوله ولو شاء ربك لجلع الناس أمة واحدة
 ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم فأخبر أن أهل الرحمة لا يختلفون وقد ذكر
 في غير موضع أن دين الانبياء كلهم الاسلام كما قال تعالى عن نوح وأمرت أن أكون من المسلمين
 وقال عن ابراهيم إذ قال له رب اسلم قال اسلمت رب العالمين ووصى بها ابراهيم بنبيه ويعقوب
 يأتي أن الله اصطفى لكم الدين فلا تعنون الا أنتم مسلمون وقال يوسف فاطر السموات والارض
 أنت ولي في الدنيا والاخرة فوفى مسلما والحقى بالصلحين وقال موسى يا قوم ان كنتم آمنتم
 بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين وقال عن السعيرة بنو أفرغ علينا صبرا وتوفنا مسلمين
 وقال عن بلقيس رب اني ظلمت نفسي واسألت مع سليمان لله رب العالمين وقال يحكم بها النبيون
 الذين أسلموا الذين هادوا والباريتون والاحبار وقالوا إذا وحيت إلى الخوايرين أن آمنوا بى
 ويرسولى قالوا آمنا واشهد بأننا مسلمون وفي التحيين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما معاشر
 الانبياء ديننا واحد وتنوع الشرائع لا تنيع أن يكون الدين واحدا وهو الاسلام كالدين الذي بعث
 الله به محمد صلى الله عليه وسلم فانه هو دين الاسلام ولا و آخره كانت القبلة في أول الامر بيت
 المقدس ثم صارت القبلة الكعبة وفي كلالا الحاليين الدين واحد وهو دين الاسلام فهكذا أساتر ما شرع
 الانبياء قبلنا ولهذا احبب ذكر الله الحق في القرآن بعلم واحد وجعل الباطل متعددا كقوله
 وإن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله وقوله اهدنا الصراط
 المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقوله اجتهدوا هذه الى صراط
 مستقيم وقوله وهديك صراطا مستقيما وقوله الله ولى الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى
 النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور الى الظلمات وهذا يطابق ما في

وهو عرض من الاعراض فكيف
 يجعل مثل هذا محذورا لذوات
 ويجعل الذى خلق الانسان من
 نطفة والنسب من زمانا ما حدث
 الصفات لكن المعتزلة لا يقولون ان
 الجسم يحدث جسما وانما يحدث
 عرضا والثاني من معاني المادة
 والصورة هي الطبيعة وهي صورة
 الحيوانات والنباتات والمعادن
 وتحوّل هذه ان أريد بالصورة
 فيها نفس الشكل الذى لها فهو
 عرض قائم بحسب وليس هذا مراد
 الفلاسفة وان أريد بالصورة نفس
 هذا الجسم المتصور فلا ريب أنه
 جوهر محسوس قائم بنفسه ومن
 قال ان هذا عرض قائم بجوهر من
 أهل الكلام فقد غلط وحينئذ
 فيقول المتكلم ان هذه الصورة
 القائمة بالمادة والهوى ان أراد
 بذلك ما خلق منه الانسان كالنفس
 وهو لم يرد ذلك فلا ريب أن ذلك
 جسم آخر فسد واستحال وليس هو
 الا ان موجودا بل ذا الصورة وهذا
 صورة والله تعالى خلق أحدهما من
 الآخر وان أراد أن هاتوا جوهرا
 قائما بنفسه غير هذا الجسم
 المشهود الذى هو صورة وان هذا
 الجسم المشهود الذى هو صورة
 قائم بذلك الجوهر العقلي فهذان
 خيالتهما الفاسدة ومن هنا تعرف
 قولهم في الهوى الكلي حيث
 ادغوا أن بين أجسام العالم جوهرا
 قائما بنفسه تشترك فيه الاجسام
 ومن تصور الامور وعرف ما يقول

علم أنه ليس بين هذا الجسم المعين
وهذا الجسم المعين قدر مشترك
موجود في الخارج أصلاً بل كل
متبهماً متبعض الآخر بنفسه
المتناول لذاته وصفاته ولكن
يشتركان في المقدارية وغيرهما من
الاحكام اللازمة للأجسام وعلم أن
اتصال الجسم بعد انفصاله هو
نوع من التفرق والتفرق والاجتماع
هما من الاعراض التي يوصف بها
الجسم فالاتصال والانفصال
عرضان والقابل لهما نفس الجسم
الذي يكون متصلاناً ومنفصلاً
أخرى كما يكون مجتمعاً وتارة مفترقاً
أخرى ومتمزجاً وتارة وساكناً أخرى
وهذا بسبب وط في غير هذا الموضع
(قال الرازي) والطريقة الخامسة
وهي عند التصديق عائدة إلى الطرق
الاربعة وهي الاستدلال بما
في العالم من الاجكام والاتقان على
علم الفاعل والذي يدل على علم
الفاعل هو بالدلالة على ذاته أولى
قلت والمقصود هنا التنبيه على أن
ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم
هو الحق الموافق لصريح العقول
وان ما ينه من الآيات والدلائل
والبراهين العقلية في اثبات الصانع
سبحانه ومعرفته سبحانه وأفعاله هو
فوق نهاية العقول وان خيالا ما عند
حدائق الاولين والاخرين من
الفلاسفة والمتكلمين هو بعض
ما فيه لكنهم يلبسون الحق بالباطل
فلا يأتونه على وجهه كأن طريقة
الاستدلال بحدوث المحدثات على
(١) قوله ذكر كرامته في الاصل
ولعل في الكلام تقسماً أو تحريفاً

كتاب الله من أن الاختلاف المطلق كله مضموم بخلاف المقد الذي قيل فيه ولكن اختلفوا
فمنهم من آمن ومنهم من كفر فهذه اذنين أنه اختلاف بين أهل الحق والباطل كما قال هذان
خصمان اختصموا في ربهم وقد ثبت في الصحيح أنها نزلت في المقتلين يوم بدر في حجة عزم
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى وعبيدة بن الحرف بن أبي عجم والمشركون الذين بارزوههم عبدة
وشية والجلدين عبدة وقد تدبر كتب الاختلاف التي يذكر فيها مقالات الناس انما لم يجدوا
مثل كتاب المقالات لابي الحسن الأشعري وكتاب الملل والنحل للشهرستاني ولا يعبس أو راق
أوسع انصاري لبعض الأقوال كما تراها من أهل الكلام على اختلاف طبقاتهم فقرأت عامة
الاختلاف الذي فهمان الاختلاف المضموم وأما الحق الذي بعث الله به رسوله وأزال به كتيبه
وكان عليه سلف الأمة فلا يوجد فيها جميع مسائل الاختلاف بل يذكر أحد هم في المسئلة
عدة أقوال والقول الذي يراه الكتاب والسنة لا يذكره وليس ذلك لأنهم يعرفونه ولا يذكرونه
بل لا يعرفونه ولهذا كان السلف والائمة يضمنون هذا الكلام ولهذا أوجد الحادق منهم
المنصف الذي غرضه الحق في آخر عمره يصرح بالحقيقة والشك اذ لم يجد في الاختلافات التي نظر
فيها وانظار ما هو حق محض وكثير منهم يترك الجمع ويرجع إلى الدين العامة الذي عليه الهائز
والاعراب كما قال أبو المعالي وقت السباق لقد خضت البحر الخضم وخليت أهل الاسلام
وعلمهم ودخلت في الذي نهى عنه والآيات ان لم يتذكرني رب رحمة فالويل لابن الجويني
وهذا إذا أموت على عقيدة أي وكذلك أبو حامد في آخر عمره استقر أمره على الوقف والحيرة بعد
أن نظر فيما كان عنده من طرق النظر أهل الكلام والفلسفة وسلك ما تنسره من طرق
العاداة والرياضة فوازهد وفي آخر عمره اشتغل بالحديث البخاري ومسلم وكذلك الشهرستاني
مع أنه كان من أخير هؤلاء المتكلمين بالمقالات والاختلاف وصف فيها كتابه المعروف بنهاية
الانقدام في علم الكلام وقال قد أنشأ على من أشارته غم وطاعته حتم أن أذكره من
مشكلات الأصول ما أشكل على ذوي العقول ولعله استبين ذاوهم ونفخ في غير ضم
لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أرا واضعاً كف حائر * على ذنق أوقارها سنن نادم
فأخبر أنه لم يجد الا حائراً شاكراً تائباً أومن اعتقدتم ندماً لم تبسب له خطوه قالوا في الجهل
البيسط كظلمات بعض فوق بعض اذا خرج يدهم يكذبوا بها وهذا دخل في الجهل المركب
ثم نبين أنه جهل فندم ولهذا تجد في المسائل يذكر أقوال الفرق وجهها ولا يكاد يرجع شأ
الحيرة وكذلك المدي الغالب عليه الوقف والحيرة وأما الرازي فهو في الكتاب الواحد بل في
الموضع الواحد ندمه بنصر قوله وفي موضع آخر ندمه أومن كتاب آخر بنصر نقيضه ولهذا استقر
أمره على الحيرة والشك ولهذا لما ذكر أن أكل العاصم العلم بالله وبصفاته وأفعاله
(١) ذكر على أن كلامها اشكال وقد كرت كلامه وبينت ما أشكل عليه وعلى هؤلاء في
مواضع فان الله قد أرسل رسوله بالحق وخلق عباده على الفطرة فمن كمل فطرته بما أرسل الله
به رسوله وجد الهدى واليقين الذي لا ريب فيه وبما تنقص لكن هؤلاء أقسدا فافترسهم العقلية
وشرعهم السعوية بما حصل لهم من الشبهات والاختلاف الذي لم يمتد وامعه إلى الحق كما
قد ذكر تفصيل ذلك في موضع غير هذا وللقصود هنا لما ذكر ذلك قال ومن الذي
وصل إلى هذا الباب ومن الذي خاف من هذا الشراب

اثبات الصانع الخالق هي طريقة
فطرية ضرورية وهي خيار ما عندهم
بل ليس عندهم طريقة صحيحة
غير هالكهم أدخاها فيهم الاختلال
والقسا ما يعرفه أهل التحقيق
والانتقاد الذين آتاهم الله الهدى
والسداد وقد بسط الكلام
على هذا المطالب في غير هذا الموضع
(فصل) وأما ما تكلموا به في
وجود واجب الوجود وتغيرهم فيه
هل وجود حقيقة أم لا والذلي
حقيقته وفي صفاته وأفعاله فهذا
بحر واسع قد بسطنا في غير هذا
الموضع وقد اعترف الرازي بتغيره
في مسائل الذات والصفات
والافعال وهو تارة يقول يقول
هؤلاء تارة يقول يقول هؤلاء
والآمدي متوقف في مسائل
الوجود والذات وتحسب ذلك مع أنه
لم يذكر دليلا على اثبات واجب
الوجود البتة فانه ظن أن الطرق
المذكورة ترجع إلى الاستدلال
بإمكان على المرحح الموجب فلم
يسلك في اثبات واجب الوجود
الاهنئة الطريقة التي هي طريقة
ابن سينا لكن ابن سينا وأتباعه
قرروها أجس من تقرير الآمدي
فإن أولئك أثبتوا واجب الوجود
بالبرهان العقلي الذي لا ريب فيه
لكن احتجوا على مغايرته للوجودات
المحسوسة بنظر يقسم البنية على
في الصفات وهي باطلة وأما
الآمدي فلم يقرر اثبات واجب

نهاية إقدام العقول عقلا * وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في فوحشة من جسمونا * وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا * سوى أن جعنا فيه قبل وقالوا

وقال لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فأرايتها تنفي عللا ولا ترى عللا
ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن أقرأ في الآيات إليه بصعد الكلم الطيب الرحمن على
العرش استوى وأقرأ في النفي ليس كمنه شيء وهو السميع الصبر ولا يحيطون بعلمنا ومن
جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي وهو صادق فيما أخبر به أنه لم يستفد من بحثه في الطرق
الكلامية والفلسفية سوى أن جمع قبل وقالوا وأنه لم يجد فيها ما ينفي عللا ولا ترى عللا فان
من تدبر كتب كلها لم يجد فيها مسألة واحدة من مسائل أصول الدين موافقة للحق الذي يدل عليه
المنقول والعقول بل يذكر في المسئلة عدة أقوال والقول الحق لا يعرفه فلا يذكر وهو كذا غيره
من أهل الكلام والفلسفة ليس هذا من خصائصه فالحق واحد ولا يخرج عما عاتبه الرسل
وهو الموافق لصريح العقل وفطرته التي فطر عليها عباده وهو لا يعرفون ذلك بل هم من
الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا وهم يختلفون في الكتاب وإن الذين اختلفوا في الكتاب على شقاق
بعد وقال الإمام أحمد في خطبة مصنفه الذي حشفه في محبة في الرد على الزنادقة واليهيمة فيما
شككت فيه من منسابة القرآن وتأويله على غير تأويله قال الحمد لله الذي جعل في كل زمان قديرا من
الرسول بما يبين أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ويصرون منهم على الأدنى يحسون بكتاب
الله الموقر ويصرون بنور الله أهل الضلالة والهي فكيف من قتل لا يلبس قد أحجوه وكهمن
تائه ضال قد هدوه فأحسن أثرهم على الناس وما أقبح أن الناس عليهم ينفون عن كلب الله
تخريف العالمين وانتحال المصلين وتأويل الجاهلن الذين عقدوا ألوية الدعة وأطلقوا عنان
الفتنة فهم يختلفون في الكتاب يخالفون الكتاب متفقون على مفارقة الكتاب يقولون
على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال
الناس بما يلبسون عليهم وهو كواصفهم رجه الله فان المختلفين أهل المقالات المذكورة في
كتب الكلام لما نقلنا مجرد الأقوال ولما نقلنا مجرد كراهم الدال مختلفون في الكتاب كل
منهم موافق بعضا ويرد بعضا ويجعل ما وافق رأيه هو الحكم الذي يجب اتباعه وما يخالفه هو
المتشابه الذي يجب تأويله أو تنقيضه وهذا موجود في كل مصنف في الكلام ويذكر النصوص
التي يحتج بها ويحتج بها عليه يتجده يتأول النصوص التي تخالف قوله تأويلات فاعلمنا غيره لا قام
القائمة عليه ويتأول الآيات بما يعلم بالاضطرار أن الرسول لم يرد (١)
لا يدل عليه اللفظ أصلا من الجهل وهو يشبه من بعض الوجوه علمنا بما جاء به محمد صلى الله عليه
وسلم مفصلا وعلمنا بما في التوراة والإنجيل بحسب ما نقله الناس من التوراة والإنجيل وعنه علم
الرجل الحق أو الشافعي أو المالكي أو الحننبي عنده الذي عرف أصوله وفروعه واختلاف أهله
وأدلت بالنسبة إلى ما (٢) يذكرونه من خلاف المذاهب الاخر فانه اغماير في معرفة جملة وهكذا
معرفة مذهب أهل السنة والحديث مع أنه من أعرف المتكلمين المصنفين في الاختلاف بذلك
وهو أعرف بهم من جميع أصحابه من القاضي أبي بكر وابن قولون وأي الحق وهو لا أعلم به من
أبي المعالي ودنو به ومن الشهرستاني ولهذا كان ما يذكره الشهرستاني من مذهب أهل السنة
والحديث ناقصا عما يذكره الأشعري فان الأشعري أعلم من هؤلاء كلهم بذلك نقلوا وتوجها وهذا
كلفقيه الذي يكون أعرف من غيرهم من الفقهاء بالحديث وليس هو من علماء الحديث والجملة

(١) هكذا باضنا بالاصل

(٢) قوله يذكرونه لعل الصواب
يذكره بالافراد فقامل كتبه معجمه

الوجود بحال بل قال في كتاب
أبكار الأفكار في أعظم مسائل
الكتاب وهي مسألة اثبات واجب
الوجود ومذهب أهل الحق من
المتشيعين وطوائف الألهيين القول
بوجوب وجوده وجوده
لذاته لا تغيره وكل ما سوا مقتوف
في وجوده عليه خلافاً لثلاثة
من الباطنية ومنشأ الاحتجاج على
ذلك ما نشأه من الموجودات
العينية وتحققه من الأمور الحسية
فانه إما أن يكون واجباً لذاته أو لا
يكون واجباً لذاته فان كان الاول
فهو المطلوب وان كان الثاني فكل
موجود لا يكون واجباً لذاته فهو
ممكن لذاته لانه لو كان محتالاً لانه
لما كان موجوداً واذا كان ممكناً
فالوجود والعدم عليه جائزان
وعند ذلك فإما أن يكون في وجوده
مقتوراً بالمرجح أو غير مقتور اليه
فان لم يكن مقتوراً الى المرجح فقد
ترجح أحد الجازمين من غير مرجح
وهو متنع وان اقتصر الى المرجح
فذلك المرجح إما واجب لذاته أو لغيره
فان كان الاول فهو المطلوب وان
كان الثاني فذلك الغير إما أن يكون
معلولاً لمعلوله أو لغيره فان كان
الاول فإزم أن يكون كل واحد
منهما مقولاً لآخرين من ذلك
أن يكون كل واحد منهما مقوماً
لمقوم نفسه فيكون كل واحد منهما
مقوم لنفسه لان مقوم المقوم
مقوم وذلك واجب جعل كل
واحد من الممكنين مقوماً بنفسه

الذي يكون أفعه من غير من المحدثين وليس هومن أئمة الفقه والمفري الذي يكون أخير من غيره
بالصور والاعراب وليس هومن أئمة الفخاة والحقوى الذي يكون أخير من غيره بالقرآن وليس هومن
أئمة القراءون تظاهراً هذا متعدد المقصود ههنا بيان ما ذكر الله في كتابه من ذم الاختلاف في الكتاب
وهذا الاختلاف القول وأما الاختلاف العلمي وهو الاختلاف بالبدو والسلف والعصا والوسط
فهو داخل في الاختلاف والحوارح والرافض والمعتلة ونحوهم يدخلون في النوعين
والماول الذين يتقاتلون على محض الدنيا يدخلون في الثاني والذين يتكلمون في العلم ولا يدعون
الى قول ابتدعوه ويحاربون عليه من خالفهم لا سيد ولا لسان هؤلاء هم أهل العلم وهو لاء
خطوهم مغفور لهم وليسوا مذمومين لأن بدخلهم هو وعدوان وتفر يطبق بعض الأمور
فيكون ذلك من ذنوبهم فان العبد ما مور بالتمام الصراط المستقيم في كل أمور وقد شرع الله
تعالى أن نسأله ذلك في كل صلاته وهو أفضل الدعاء وأقرضه وأجعله لكل خير وكل أحد محتاج
الى الدعاء فلهذا أوجب الله تعالى على العبد في كل صلاة فانه وان كان ذهبى هدى مجلماً مثل
اقراره بان الاسلام حق والرسول حق فهو محتاج الى التفصيل في كل ما يقوله ويفعله ويعتقده
فيشته أو ينفيه ويحبه أو يبعظه أو يكرهه أو ينهى عنه ويحمده أو ينميه وهو محتاج في جميع
ذلك الى أن يهديه الله الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين
والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً فان كثيراً ممن سمع ذم الكلام مجحلاً أو سمع ذم
الطائفة الفلانية مجحلاً ولا يعرف تفاصيل الأمور من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية
والعامية ومن كان متوسطاً في الكلام لم يصل الى الغايات التي منها تفرقوا واختلفوا فمجدد ذم
القول وقائمه بعبارته يقرأ كتب التفسير والفقه وشروح الحديث وفيها تلك المقالات التي
كان ينميهها فيسبيلها من أشخاص آخر يحسن الظن بهم وقد كرهوا بعبارة أخرى أوفى من
تفسيرية أو حديث أو غير ذلك وهذا مما يوجد كثيراً والسالم من سلبه وانما هو خلاف التفسير
المعروف عن الصحابة والتابعين وخلاف نصوص أخرى ولو ذكر ما أعرفه من ذلك لذكرت
خلقاً ولا استقي أحد من أهل البدع لامن المشهورين بالبدع الكبار من معتزى ورافضى ونحو
ذلك ولامن المنتسبين الى السنة والجماعة من كرامى وأشعرى وسالمى ونحو ذلك وكذلك من صنف
على طريقتهم من أهل المذاهب الأربعة وغيرها هذا كله رأيت في كتبهم وهذا موجود في
محتهم في مسائل الصفات والقرآن ومسائل القدر ومسائل الاسماء وأحكام الايمان والاسلام
ومسائل الوعد والوعود وغير ذلك وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير موضع من كتبنا غير هذا
الكتاب بدد تعارض العقل والنقل وغيره ومن أجمع الكتب التي رأيتها في مقالات الناس المختلفين
في أصول الدين كتاب أبي الحسن الأشعري وقد ذكر فيمن المقالات وتفصيلها ما لم يذكر غيره
وذكر في مذهب أهل الحديث والسنة بحسب ما فهمه عنهم وليس في جنبه أقرب اليهم منه
ومع هذا أنفس القول الذي جاء به الكتاب والسنة وقال به الصحابة والتابعون بهم بإحسان
في القرآن وفي الرواية والصفات والسنن وغير ذلك من مسائل أصول الدين ليس في كتابه وقد
استقصى ما عرفه من كلام المتكلمين وأما معرفة ما جاء به الرسول من الكتاب والسنة وأثار
الصحابة فعمل آخر لا يعرفه أحد من هؤلاء المتكلمين المختلفين في أصول الدين ولهذا كان سلف
الامة وأئمتهم متفقين على ذم أهل الكلام فان كلامهم لا بد أن يشتمل على تصديق باطل
وتكذيب بحق وبخالفه الكتاب والسنة فذمهم لمبايعهم الكتاب والخطا والضلال ولم يذم السلف
من كان كلامه حقاً فان ما كان حقاً فله هو الذي جاء به الرسول ومع هذا فيستفاد من

كلامهم بقض بعضهم على بعض وبیان فساد قوله فان المختلفين كل كلامهم فيه شيء من الباطل وكل طائفة مقصد بيان قول الأخرى فيبقى الإنسان عنده دلائل كثيرة تدل على فساد قول كل طائفة من الطوائف المختلفين في الكتاب وهذا مما مدحه الأشعرى فإله من بين فضائح المعتزلة وتناقض أقوالهم وفسادها ما لم يبينه غيره لأنه كان منهم من كان قد درس الكلام على أبي علي الجبائي أربعين سنة وكان ذكياً ما أنه رجح عنهم وصف في الرد عليهم ونصر في الصفات طويلاً فإني أكلاب لها أثرب إلى الحق والسنة من قولهم ولم يعرف غيرها قلته لم يكن خيراً بالسنة والحدث وأقوال الصحابة والتابعين وغيرهم وتفسير السلف للقرآن والعلم بالسنة الحقة أنما استفاد من هذا ولهذا ذكر في مقالات معاملة المعتزلة مفصلة بذكر قول كل واحد منهم وما يفتهم من النزاع في الحق والباطل كما يحكي ابن أبي بديع مقالات أصحاب مالك وكما يحكي أبو الحسين القديري اختلاف أصحاب أبي حنيفة وبذكر أيضاً مقالات الخوارج والرافض لكن نقلها من كتب أرباب المقالات لأني مباشرة للفاصلين ولا عن خبرة بكتبهم ولكن فيها تفصيل عظيم وبذكر مقالة ابن كلاب عن خبره ما هو غريب وكشفه وبذكر اختلاف الناس في القرآن من عدة كتب فإذا جامعناه أهل السنة والحدث ذكر أفعالهم بما يليق أكثر عن ذكر باب يحيى الساجي وبعضه عن أخذ عنه من حنبلة بعد أدب ونحوهم وأبى العلم المفصل من الأمر الجليل حتى إن كثيراً من هؤلاء يعظم أئمة ويزعمون أقوالاً قديلاً عن فائلها أو يكفروا وقد قالها أولئك الأئمة الذين يعظمهم ولوعلم أنهم قالوها لما لعن القائل وكثير منها يكون قد قاله النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يعرف ذلك فإن كان عن قبلها من المتكلمين فقلنا فإله يتبع من يكون في نفسه أعظم فإن ظن أن المتكلمين حققوا ما لم يحققه أئمتهم فقدم وإن ظن أن الأئمة أجل قدراً وأعرف بالحق وأنبع للرسول فقلدهم وإن كان قد عرف الحجة الكلامية على ذلك القول وبلغه أن أئمة يعظمهم قالوا بخلافه وجاءوا بالحديث بخلافه بغير في الحجة وإن رجح أحد الجانبين رجح على مفض وليس عنده ما يبنى عليه وأما استقرار قلبه بما عرف حجة أحد القولين جزم ما كان التقليد لا يورث الجزم فإذا جزم بان الرسول قاله وهو ما يثبت لا يقول إلا الحق جزم بذلك وإن خالفه بعض أهل الكلام وعلم الإنسان باختلاف هؤلاء ورد بعضهم على بعض وإن لم يعرف بعضهم فساد مقالة بعض هومن أنفع الأمور فإنه ما منهم إلا من قد فضل مقالة طوائف فاذ أعرف رد الطائفة الأخرى على هذه المقالة عرف فسادها فكان في ذلك نهى عافها من المنكر والباطل وكذلك إذا عرف رد هؤلاء على أولئك فإنه أيضاً يعرف ما عند أولئك من الباطل فيبقى الباطل الذي معهم ثم من بين الله الذي جاء به الرسول إماماً بأن يكون قولاً لا يتأخر جاعاً القولين وإماماً بأن يكون بعض قول هؤلاء وبعض قول هؤلاء عرف أن هذا هو الذي كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان وعليه دل الكتاب والسنة كان الله قد أم عليه النعمة أهداه الصراط المستقيم وجنبه صراط أهل البغي والضلال وإن لم يبين له كان امتناعه من موافقة هؤلاء على ضلالهم وهؤلاء على ضلالهم نعمة في حقه واعتصم بما عرفه من الكتاب والسنة مجمل وأمسك عن الكلام في تلك المسئلة وكانت من جملة ما لم يعرفه فإن الإنسان لا يعرف الحق في كل ما تكلم الناس به وأنت تجدهم يحكون أقوالاً متعدداً في التفسير وروح الحديث في مسائل الأحكام بل والعربية والطب وغير ذلك ثم كثير من الناس يحكي اختلاف ولا يعرف الحق وأما الخلاف الذي بين الفلاسفة فلا يحصى أحد أكثره ونفرهم فإن الفلسفة عند المتأخرين كالقاريا وابن سينا ومن نسج على مواءمها في فلسفة أرسطو وأتباعه وهو صاحب التعاليم المنطق والطبي وما بعد

والتقوم بنفسه لا يكون ممكناً وهو خلاف القرض ولأن التقويم إضافة بين المقوم والمقوم فيستدعي المغايرة بينهما ولا مغايرة بين الشيء ونفسه وإن كان الثاني وهو أن يكون ذلك الغير معلوماً للغير فالكلام في ذلك الغير كالكلام في الأول وعند ذلك فإما أن يقف الأمر على موجود هو مبدأ الموجودات غير معتبر في وجوده إلى غيره أو يتسلسل الأمر إلى غير النهاية فإن كان الأول فهو المطلوب وإن كان الثاني فهو ممتنع ثم ذكر الأدلة المقدمة على إبطال التسلسل وبين فسادها كما كانت تقدم حكايته بقوله واختار الحجة المذكورة عنه التي حكيناها فقال وإن كانت العلل والمعلولات للقرينة موجودة معاً فلا يعني أن النظر إلى الجملة غير النظر إلى كل واحد واحد من آحادها فإن حقيقة الجملة غير حقيقة كل واحد من الآحاد وعند ذلك فالجملة موجودة وهي إما أن تكون واجبة لذاتها أو ممكنة لا جاز أن تكون واجبة والألما نشأ أحدها ممكنة وقد قيل أنها ممكنة كالمسبق وإن كانت واجبة فهو مع الاستحالة عن المطلوب وإن كانت ممكنة فلا بد لها من مرجح والمرجح إما أن يكون دخلاً فيها أو خارجاً عنها لا جاز أن يقال بالأول فإن المرجح بالجملة مرجح لآحادها ولأنه أن يكون مرجحاً لنفسه ضرورة كونه من الآحاد ومخرج بذلك أن يكون ممكناً وهو خلاف

الطبيعي والذي يحكيه الغزالي والشهرستاني والرازي وغيرهم من مقالات الفلاسفة هو من كلام ابن سينا والفلاسفة أصناف مصنفه غير هؤلاء ولهذا بدكر القاضي أبو بكر في دقائق الكلام وقوله أو الحسن الأشعري في كتاب مقالات غير المسلمين وهو كتاب كبير أكبر من مقالات المسلمين أقوالا كثيرة للفلاسفة لا بدكرها هؤلاء الذين يأخذون عن ابن سينا وكذلك غير الأشعري مثل أبي عيسى الوارثي والنوحي وأبي علي وأبي هاشم وخلق كثير من أهل الكلام والفلسفة والمقصود أن كتب أهل الكلام مستفاد منها رد بعضهم على بعض وهذا يحتاج إليه من لا يحتاج إلى الرد الملقاة الباطلة تكونها لم تحظر بقله ولا هاله من مخاطبه بها ولا يطالع كتابها فيسه ولا ينفعه من لم يفهم الرد بل قد يستغنى به من عرف الشبهة ولم يعرف فسادها ولكن المقصود هنا أن هذا هو العلم الذي في كتبهم فاتهم ردون باطلا بباطل وكلا القولين باطل ولهذا كان مذموموا معوانته عند السلف والأئمة وكثير منهم أو أكثرهم لا يعرف أن الذي يقوله باطل وبكل حال فهم بدكر من عيوب باطل غيرهم وذمه ما قد ينفع به مشال ذلك تنازعهم في مسائل الاسماء والاحكام والوعد والوعيد فالتواجر والمعتزلة يقولون صاحب الكبار الذي لم يتب منها بخلاف النازلي مع شيء من الاعيان ثم الحوارج تقول هو صكافر والمعتزلة توافقهم على الحكم لا على الاسم والمرجئة تقول هو مؤمن تام الاعيان لانقص في اعنائه بل اعنائه كاعنائه الانبياء والاوليا وهذا نزاع في الاسم ثم تقول فقهاؤهم بما تنزه الجماعة في أهل الكبار فيهم من يدخل النار وفيهم من لا يدخل كأدلت على ذلك الاحاديث العصبية واتفق عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان فهو لا بد لا ينزعون أهل السنة والجماعة في حكمه في الأشعرية وانما ينزعونهم في الاسم وينزعون أيضا فيهم قال ولم يفعل وكثير من مشكلة المرتجة تقول لا تعلم أن أحدا من أهل القبلة من أهل الكبار يدخل النار ولأن أحدا منهم لا يدخلها بل يجوز أن يدخلها جميع الفساق ويجوز أن لا يدخلها أحدا منهم ويجوز دخول بعضهم ويقولون من أذنبت ذنبا لا يقطع بقبول توبته بل يجوز أن يدخل النار أيضا فيهم يقولون في هذا كله ولهذا سموا الواقعة هذا قول القاضي أبي بكر وغيره من الأشعرية وغيرهم فيصنع أولئك بنصوص الوعد وعمومها ويعارضهم هؤلاء بنصوص الوعد وعمومها فقال أولئك الفساق لا يدخلون في الوعد لانهم لا حسنات لهم لانهم لم يكونوا من المتقين وقد قال الله تعالى انما يتقبل الله من المتقين وقال تعالى لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والاذى وقال لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون وقال ذلك لأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبطا أعمالهم فهذه النصوص وغير هاتدي على أن الماضي من العمل قد حبط بالسيئات وأن العمل لا يتقبل إلا مع التقوى والوعدا غمها ولؤثم وهو لا يسوا عاؤم من بدليل قوله انما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وقوله انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون وقوله أفمن كان مؤمنا كمن فليس قالوا يستترون والفساق ليس بمؤمن فلا يتناول الوعد وعمايت عن التي صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال لا يرضى الزاني حين يرضى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشر بها وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن وقوله من غشنا فلا نس من حمل علينا السلاح فليس منا ونحو ذلك وتقول المرتجة قوله تعالى انما يتقبل الله من المتقين المراد به من اتقى الشرك ويقولون الاعمال لا تحبط الا بالشرك فقال تعالى لنأشركك بجعلتك قال

الغرض وان يكون مرجحا لعلته لكونه من الآحاد وفيجعل العلة معلولا والمعلول علة وهو دور متع وان كان المرجح خارجا عنها فهو إما يمكن أو واجب فان كان ممكنا فهو من الجملة وهو خلاف الفرض فلم يبق إلا أن يكون واجبا لذاته وهو المطلوب قلت فهذه الطريقة التي ذكرها لم بدكر غير ما في اثبات الصانع ثم أورد على نفسه أسئلة كثيرة منها ما قول المعترض لانسلم وجود ما يسمى جملة في غير المتناهي ليصبح ما ذكرته ولا يلزم من صحة ذلك في المتناهي مع أشعاره بالخصر صحة في غير المتناهي سلما أن مفهوم الجملة حاصل فيما لا ينهائي وأنه يمكن ولكن لانسلم أنه زائد على الآحاد المتعاقبة إلى غير النهاية وعند ذلك فلا يلزم أن يكون معللا بغيره لانه لا أساسا له من الزائد على الآحاد ولكن ما المانع أن يكون مرجحا أحاده لادخله فيه لا يعني أنه مرجح واحد منها ليلزم ما ذكرته بل طريق ترجحه بالآحاد لادخله فيه فسه ترجيح كل واحد من أحاده بالآخرى غير النهاية وعلى هذا فلا يلزم افتقار إلى مرجح خارج عن الجملة ولأن يكون المرجح للجملة مرجحا لنفسه ولا لعلته ثم قال في الجواب قولهم لانسلم أن مفهوم الجملة زائد على الآحاد المتعاقبة إلى غير النهاية قلنا إن أردتم أن مفهوم الجملة هو نفس المفهوم من كل واحد من الآحاد فهو ظاهر الحالة

ومن يكفر بالآيمان فقد حط عليه . ويقولون قد قال تعالى ثم أوردنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا نفهم فالهم أنفسهم ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بأذن الله ذلك هو الفضل الكبير جنت عدن يدخلونها فقد أخبرنا الثلاثة يدخلون الجنة . وقد حكي عن بعض غلاة المرجئة أن أحدا من أهل التوحيد لا يدخل النار ولكن هذا لا أعرف به قالوا معنا فأحكيه عنه ومن الناس من يحكمه عن مقاتل بن سليمان والظاهر أنه غلط عليه وهو لا قد يحجبون بهذه الآية ويحجبون بقوله فأذن تركنا نارنا لتطلى لا يصلها إلا الشقي الذي كذب وتولى . وقد يحجب بعض الجاهل بما يقوله ذلك يخوف الله به عباده قال فالو عبيد شئ يخوفكم به . ويقولون أما قوله ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم فهذه في الكفار فإنه قال والذين كفروا فأنفسهم وأضل أعمالهم ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم . وكذلك قوله أن الذين ارتدوا على أديبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سول لهم وأملى لهم ذلك بأنهم قالوا الذين كرهوا ما نزل الله سخطكم في بعض الأمر والله يعلم أسرارهم فكيف إذا توهمهم الملائكة يضربون وجوههم وأديبارهم ذلك بأنهم اتبعوا ما أمضاه الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم فقد أخبر سبحانه أن هؤلاء ارتدوا على أديبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى وأن الشيطان سول لهم وأملى لهم أي وسع لهم في العر وكان هذا سبب وعدهم الكفار بالوفاة فقال ذلك بأنهم قالوا الذين كرهوا ما نزل الله سخطكم في بعض الأمر ولهذا فسر السلف هؤلاء الذين كرهوا ما نزل الله الذين كانوا سبب نزول هذه الآية بالنافقين واليهود . قالت الوعيدية الله تعالى أنما وصفهم بمجرد كراهة ما نزل الله والكراهية على القلب . وعندنا لجمعة الأيمان مجرد التصديق بالقلب وعلمه هذا قول جهم والصالحى والانسعى في المشهور عنه وأكثرا أصحابه . وعند فقهاء المرجئة هو قول اللسان مع تصديق القلب . وعلى القولين أعمال القلوب ليست من الأيمان عندهم كأعمال الجوارح فيمكن أن يكون الرجل مصدقا بقلبه ولسانه مع كراهة ما نزل الله وحينئذ فلا يكون هذا كافرا عندهم والآية تنأوه وإذا دلت على كفره دلت على فساده قولهم قالوا وأما قولكم المتقون الذين اتقوا الشر فهذا اختلاف القرآن فإن الله تعالى قال أن المتقين في ظلال وعيرون وفواكه مما يشتهون أن المتقين في جنات ونهر . وقال ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون . والذين يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك وبالأخروهم يوفون . وقالت مريم أمي أعوذ بالرجن منك أن كنت تقبالي ولم تدر به الشر بل أراد التقي الذي لا يقدم على الفجور . وقال تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب . وقال تعالى أن تتقوا الله يجعل لكم فرقا لا يكفر عنكم سيئاتكم . وقال يوسف أنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين . وقال تعالى لتأتون في أموالكم وأنفسكم ولتسمع من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيرا وإن تصبروا وتتقوا فإن ذلك من عزم الأمور . وقال تعالى ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون إلى قوله والله ولي المتقين . وقال يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم . فهم قد آمنوا واتقوا الشر فلم يكن الذي أمرهم به بعد ذلك مجرد ترك الشر . وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته . أفقول سلم أن قطاع الطريق الذين يسفكون دماء الناس ويأخذون أموالهم اتقوا الله حق تقاته لكونهم لم يشركوا وأن أهل الفواحش وشرب الخمر ونظم الناس اتقوا الله حق تقاته . وقد قال السلف ابن مسعود وغيره كالسجن وعكرمة وقتادة ومقاتل حق تقاته أن يطاع فلا يعصى وأن يشكر فلا يكفر وأن يذكر فلا ينسى وبعضهم

وان أردتم به الهمة الاجتماعية من آحاد الأعداد فلا خفاء بكونه زائدا على كل واحد من الآحاد وهو المطلوب قولهم ما المانع من أن تكون الجملة مترجمة بأحاديثها داخلية فيها كإقرارهم قلنا أما أن يقال ترجع الجملة بجميع آحادها داخلية فيها أو بواحد منها فإن كان بواحد منها فالحال الذي أئتمناه حاصل وإن كان بجميع آحادها فو نفس الجملة المقروضة وفيه ترجيح الشئ بنفسه وهو محال فهذا ما ذكر في كتابه المشهور المعروف بأكابر الأفكار المصنف في الكلام وليس في هذا تعرض لا لبطال علل ومعلولات يمكن مجتمعة لانهاية لها ولكن فيه اثبات واجب الوجود خارجا عنها . وقد ذهب طائفة من أهل الكلام كأصحاب ميمر إلى اثبات معان لانهاية لها مجتمعة وهي الخلق وهي شرط في الحدوث ثم أنه في كتابه المسمى بدقائق الحقائق في الفلسفة ذكر ههنا ملحة وزاد فيها إبطال اثبات علل ومعلولات لانهاية لها ولكنه اعترض عليها باعتراض وذكر أنه لا جواب عنه فبقيت حجته على اثبات واجب الوجود موقوفة على هذا الجواب فقال بعد أن ذكر ما ذكرهنا الجملة أما أن تكون باعتبار ذاتها واجبة أو ممكنة لا حائز أن تكون واجبة والاما كانت آحادها ممكنة وما يتوهمه بعض الناس من قوله أنه إذا كانت الآحاد ممكنة ومعناه افتقار كل واحد إلى

فلا مانع من الإطلاق الامكان عليها
يعني أنها غير مفترقة إلى أمر خارج
عن ذاتها وان كانت أعضاها
يفتقر بعضها إلى بعض فتقوم بها
فانه اذا قيل ان الجملة غير ممكنة فقد
ينشأ من المنطقيات ان كل ما ليس
بممكن بالعلمي الخاص فاما واجب ذاته
واما متنع لا جائز ان يقال بالامتناع
والا لما كانت موجودة بقي أن
تكون واجبة بذاتها واذا كانت
الجملة هي مجموع أمادها وكل واحد
من الآحاد ممكن فالجملة أيضا
ممكنة بذاتها والواجب باعتبار ذاته
يسمح أن يكون ممكنا باعتبار ذاته
وان كانت ممكنة فلا بد لها من مرجح
لضرورية كونها موجودة والمرجح
فاما أن يكون ممكنا أو واجبا لا جائز
أن يكون ممكنا ذهون الجملة ثم
يلزم أن يكون مرجحا لنفسه لكونه
مرجحا للجملة والمرجح للجملة مرجح
لآحادها وهو من آحادها وذلك محال
ثم يلزم أن يكون علة علة وهو
دور متنع وان كان واجبا لذاته غير
مفتقرا إلى علة في وجوده فاما أن
يكون علة للجملة أو لبعضها فان كان
علة للجملة لزم أن يكون علة لكل
واحد من آحادها اذا الجملة هي
مجموع الآحاد وهو محال من جهة
افضائه إلى كون كل واحد من
آحاد الجملة المفروضة معلا بعلة
وهي العلة الواجبة الوجود وما قيل
انه علة (١) له من آحاد الجملة وان كان

(١) قوله من آحاد الجملة كذا في
الأصل ولعل هنا تحريفها ووجه
الكلام بعض آحاد الجملة الخ وتأمل

كتبه محمده

برو به عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي تفسيره الوالي عن ابن عباس قال هو أن
يحاهد العبد في الله حتى جهاده وان لا تأخذ في الله لومة لائم وان يقوموا بالقسط ولوعلى
أنفسهم وآبائهم وأبنائهم وفي آية أخرى فانقوا الله ما استطعتم وهذه مفسر قتلك ومن قال من
السلف هي نائحة لها فنعاه أنها رافعة لما ينظر من أن المراد من حق تقائه ما يحضر البشرية فان
الله لم يأمر بهذا حفظ ومن قال ان الله أمر به فقد غلط ولطف النسخ في عرف السلف يدخل فيه كل
ما فيه نوع رفع لحكم أو ظاهرا أو ظاهرا حتى يسموا تخصيص العام نسخا ومنهم من سمي
الاستثناء نسخا اذا تأخر نزوله وقد قال تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى الا اذا مضى
ألقى الشيطان في أمثله فنبسح الله ما يليق الشيطان ثم يحكم الله آياته فهذا رفع لشيء ألغاه
الشيطان ولم يزل الله لكن غايته أن يظن أن الله أنزله وقد أخبرنا أنه نسخته وقد قال تعالى ان
الذين اتقوا اذ اسمهم طائف من الشيطان تذكروا فاذاهم بمصررون واخوانهم عدوهم في
التي ثم لا يقصرون فمن كان الشيطان لا يزال علة في الخي وهو لا يتذكر ولا يصبر كيف
يكون من المتقين وقد قال تعالى في آية الطلاق ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث
لا يحتسب وفي حديث أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا أبا ذر لو عمل الناس كلهم بهذه
الآية لكفتهم وكان ابن عباس وغيره من الصحابة اذا تعدى الرجل حد الله في الطلاق يقولون له
لو اتقت الله لجعل لك مخرجا وفرجا ومعلوم أنه ليس المراد التقوى هنا مجرد تقوى الشرك ومن
أواخر ما نزل من القرآن وقيل انها آخر آية نزلت قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله
ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يعلمون فقيل اتقوا ذلك هو مجرد ترك الشرك وان فعل كل
ما حرم الله عليه وترك كل ما أمر الله به وقد قال طلق بن حبيب ومع هذا كان سعيد بن جبير
ينسبه إلى الأراءه قال التقوى أن تعمل بطاعة الله على نور من الله ترجوحه الله وأن تترك
معصية الله على نور من الله تخاف عقاب الله وبالجملة فكون المتقين هم الأبرار الفاعلين
لغير ارض المحبتين للعارم هو من العلم العام الذي يعرفه المسلمون خلقا عن سلف والقرآن
والاحاديث تقتضي ذلك قالت المرجحة اما احتجاجكم بقوله تعالى أفن كان مؤمنا كمن كان
فليس قال لا يستوون فلا يصح لأن عام الآية يدل على أن المراد بالفاستق المكذب فانه قال وأما
الذين فسقوا فما أوهام النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا وقيل لهم ذوقوا عذاب
النار الذي كنتم به تكذبون فقد وصفهم بالكذب بعد ذاب الآخرة وهذا اوصاف المكذب
للاعاصي وقالوا مع الجمهور والقوارح لو كان صاحب الكبيرة كافرا لكان مرادوا ووجب قتله
والله تعالى قد أمر بجلد الزاني وأمر بجلد القاذف وأمر بقطع السارق ومضت سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم بجلد السارق فهذه النصوص صريحة بان الزاني والشارب والسارق
والقاذف ليسوا كافرا مرتدين يستحقون القتل فن جعلهم كفارا فقد خالف نص القرآن
والسنة المتواترة وقالوا لهم وللعلة فقد قال الله تعالى وان طاعتان من المؤمنين اقتسلا
فأصلحو ايتهما فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فان
فأعت فأصلحو ايتهما ما بالعدل وأسطوان الله يحب المقسطين اتما المؤمنين اخوة فأصلحو
بين أخويكم واتقوا الله لعلمكم ترجون قالوا فاستدسهم مؤمنين مع الاقتتال والبي وقد
أمر الله تعالى بالاصلاح بينهم وجعلهم اخوة للصالح بينهم الذي لم يقاتل فلم ان النبي لا يخرج عن
الايمن ولا عن اخوة الايمان قالت المرجحة وقوله ليس منا أي ليس مثلنا وليس من خيارنا
فقبل لهم ولم ينش ولم يحمل السلاح أكان يكون مثل النبي صلى الله عليه وسلم أو كان يكون

من خيارهم بمجرد هذا الكلام . وقالت المرجحة نصوص الوعيد عامة ومنما ينكر صريح العوم
ومن أين تأمل لا يعلم تناوله لكل فرد من أفراد العالم فمن لم يعذب لم يكن المقطع قد مشه
ف قيل الموافقة منهم عندكم يجوز أن لا يحصل الوعيد بأحد من أهل القبلة فيلزم تعطيل نصوص
الوعيد ولا يتبع لأخاصة ولا عامة وليس مقصودنا هنا استيفاء الكلام في المسئلة وإنما القرض
التشيل بالمناظرات من الطرفين وأهل السنة والحديث وأئمة الاسلام التبعون للحجابه
متوسطون بين هؤلاء وهؤلاء لا يقولون بتخليد أحد من أهل القبلة في النار كما يقوله الخوارج
والمعتزلة لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من الاحاديث الصحيحة أنه يخرج من هاهنا كان في
قلبه مثقال ذره من ايمان واخر اوجه من النار من يخرج بشفاعته يستأصل الله عليه وسلم فمن يشفع
له من أهل الكبار من أمته وهذه احاديث كثيرة مستفيضة متواترة عند أهل العلم بالحديث ولا
يقولون اننا نقف في الاحكام المطلقة بل نعلم أن الله يدخل النار من يدخله من أهل الكبار وناس
آخرون لا يدخلونها لاسباب لكن تنازعوا هل يكون الداخلون بسبب اقضى ذلك كغفلة الذنوب
وكرها والذين لم يدخلوها بسبب منع ذلك كالحسنات المعارضة ويخوها وان سبحانه وتعالى يفعل
ما يفعله بحكمة واسباب أم قد يفرق بين التماثل بين بعض المشيئة فيعذب الشخص ويعفو عن
هون مثله من كل وجه بعض المشيئة هذا هو فيه قولان والنصوص وأقوال السلف توافق الاول
واغنا قد نقف في الشخص المعين فلا نشهد له بحسنه ولا نارا الا عن علم لان حقيقة باطنه ومات
عليه لا يخفى بل لكن ترجو الحسن وتخاف على المسي وهولهم في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال منهم
من لا يشهد بالجنة لاحد الا لانبيا وهذا قول محمد بن الحنفية والاوزاعي والثاني أنه يشهد بالجنة
لكل مؤمن جاء فيه نص وهذا قول كثير من أهل الحديث والثالث يشهد بالجنة لهؤلاء يشهد
له المؤمنون كما قال النبي صلى الله عليه وسلم أنتم شهداء الله في الارض وقال وشئت أن تقولوا
أهل الجنة من أهل النار قالوا لم يارسول الله قال بالثناء الحسن والثناء السي فأخبر أن ذلك مما
يعلم به أهل الجنة وأهل النار وكان أبو ثور يقول أنتم شهداء أن أحد من جنس في الجنة ويخرج بهذا
وبسط هذه المسئلة له موضع آخر والاعيان عندهم يتفاضل فيكون ايماناً كل من ايمان كما
قال النبي صلى الله عليه وسلم كل المؤمن ايماناً أحسنهم تطلقا فيقولون قوله اغنا بتقبل الله من
المتقين أي من انتصاف في ذلك العمل ليس المراد به الخلو من الذنوب ولا مجرد الخلو من الشرك بل من
اتصاف في عمل قلبه من وان كانت له ذنوب أخرى بدليل قوله وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل
ان الحسنات يذهبن السيئات فلو كانت الحسنات لا تقبل من صاحب السيئات تعهما وقد ثبت
بالكتاب والسنة المتواترة والموازنة بين الحسنات والسيئات فلو كانت الكبرية تحيط بالحسنات
لم تبق حسنة توزن معها وقد ثبت في الصحيح أن بغاسقت كبا فغفر لها دية قالوا وبأنا آدم
لم يكن أحدهما مشركا ولكن لم يقصد التقرب إلى الله بالطيب من ماله كما جاء في الآثار فلذلك لم يقبل
الله به وقد قال تعالى في حق المنافقين وما منهم هم أن تقبل منهم نفقاتهم الا أنهم كفروا بالله
وبرسوله ولا يؤتون الصلوات الا وهم كسالى ولا يفتقون الا وهم كارهون فجعل هذه موانع قبول
النفقة دون مطلق الذنوب قال أهل الحديث ومن نفي عنه الايمان فلا تترك بعض واجباته
والعبادة حتى اسمها حتى بعض واجباتها لانهم لم يبق كاملة ولا يلزمهم ذلك ان لا يبق منه شيء بل
قد دلت النصوص على أنه يبق بعينه ويخرج من النار من يبق معه بعضه ومعلوم أن العبادات
فيها واجب كالخفية واجب اذا تركه كان حجة ناقضا ثم عارضة ولا اعادة عليه بل بمجرد كرمي
الجار وان لم يجبره في ذمة فكذلك الايمان ينقص بالذنوب فان تاب عاد والابن ناقضا نقضا

عله لبعض منها لا يكون معلولا لغيره
فهو خلاف الفرض وهذه الحالات
انما زنت من القول بعدم النهاية
فهو محال كيف وكل عل معلولات
قيل باستنادها الى عللة لا عللة لها
فالقول بكونها غير متناهية أعداها
محال وجمع بين متناقضين وهو
القول بأنه مامن عللة الا ولها عللة
والقول بانتهاء العلل والمعلولات الى
عللة لها فاذا قد انقض عامه هنا
امتناع كون العلل والمعلولات
غير متناهية وأن القول بان لانهاية
لها محال (ثم قال) ولقال أن يقول
اثبات الجلة لما ينهائى وان كان
غير مسلم لكن ما المانع من كون
الجنة ممكنة الوجود ويكون
ترجمها ترجع أحادها وترجع
أحادها كل واحد بالآخر الى غير
النهاية على ما قيل (قال) وهذا اشكال
مشكل وربما يكون عند غيري
حله (قلت) فهذا استدلاله على
واجب الوجود لم يذكر في كتبه غيره
وأما حدوث العالم فباطل طرق
الناس وبناء على أن الجسم لا يتخلو
من الاعراض الحادثة اذا تعرض
لابتق زمانين واستدل على امتناع
حوادث لا أول لها بعد أن أبطل
وجوه غيره بالوجه الذي تقدم
وتقدم ما فيه من الضعف الذي بينه
الارموى وغيره ثم اذابت حدوث
العالم فانه لم يستدل بالحدوث على
الحدث الا بطريقة الذين بنوا ذلك
على الامكان وهو ان ذلك يتضمن
التخصيص المقتصر على شخص لانه

بآتمه وقد حرم في الج أفعال اذا فعلها نقص وجهه ولم يطل كالطلب وليس الشاب بل بحذر ذلك
 ولا يفسد من المحرمات الاجماع فكذلك لا يزيل الايمان كله الا الكفر المحض الذي لا يبق مع
 صاحبه شيء من الايمان قالوا وهذا هو الذي يحبط جميع الاعمال وأما ما دون ذلك فقد يحبط
 بعض العمل كإتيان آية المن والاذن فان ذلك يبطل تلك الصدقة لا يبطل سائر أعماله والذين
 كرهوا ما أنزل الله كفر وأعمال القلوب مثل حب الله ورسوله وخشيته الله ويحذون ذلك كلها من
 الايمان وكراهة ما أنزل الله كفر وأوثق عرى الايمان الحب في الله والبغض في الله وقد قال
 تعالى لا تحبذ قومًا يؤمنون بالله واليوم الآخر واذن من حاد الله ورسوله وقوله في السابق
 والمتقصد والظالم لنفسه جنات عدن يدخلونها لا يمنع أن يكون الظالم لنفسه قد عذب قبل هذا ثم
 يدخلها وقوله لا يصلاها الا الاشقي لا يتخلوا ما أن يكون المراد بالصلي نوعان التعذيب كإتيان
 الذي تصلبه النار هو الذي تحبط به وأهل القبلة لا تحرق النار منهم موانع السجود وتكون ناراً
 مخصوصة وقوله يخوف الله عباده كقول النبي صلى الله عليه وسلم في الشمس والقمر وانهما
 آيتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده وقد قال تعالى وما ترسل بالآيات الا تخويفاً
 والآيات التي يخوف الله بها عباده تكون سبباً في شر ينزل بالناس فمن اتقى الله بفعله ما يهربه
 وفي ذلك الشر ولو كان مما لا حقيقة له أصل لم يخف أحد اذا علم أنه لا شر في الباطن وانما يبي
 الخوف بفعله ليعمل القدم كما يفرغ الصبيان بالخيال وقد قال تعالى ذلك يخوف الله به عباده
 يا عباد فاتقون خوف العباد مطلقاً وأمرهم بتقواه ثلاثاً في الخوف وأمرهم بالرسول مبشرين
 ومنذرين والاذنار هو الاعلام بما تخاف منه وقد وجدت المخوفات في الدنيا وعاقب الله على الذنوب
 أما كثيرة كقصه في كتابه وكأشودهم من الآيات وأخبر عن دخول أهل النار النار في غير
 موضع من القرآن وقال تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء ولو كان الأمر كما يتوهمه
 الجاهل لكان انما يخشاه من عباده الجاهل الذين يتخاون ما لا حقيقة له وهذا كله مسوط في
 موضعه وانما الغرض هنا التنبيل بأقوال المختلفين التي كلها باطلة ومثال ذلك اذا تنازع في القدر
 القدري من المعتزلة وغيرهم والقدريه الجبرية من الجهمية وغيرهم فقالوا اجعاً ارادة الله هي محبة
 ورضاه ثم قالت المعتزلة وهو صانع بحسب الايمان والعمل الصالح ويكره الكفر والفسوق
 والعصيان فلا يكون مريداه قالوا والدليل على ذلك قوله ولا يرضى لعباده الكفر وقوله اذنبتون
 ما لا يرضى من القول وقوله والله لا يحب الفساد والفقهاء متفقون على أن أفعال البر تنقسم الى
 واجب ومستحب والمستحب هو ما أحبه الله ورسوله وأن المنهى عنه كله مكروه كرهه الله ورسوله
 ولكراهة وتوابع كراهة فخرم وكراهة تنزيه وقد قال تعالى لما ذكر المحرمات كل ذلك كان
 شبهة عند ربك مكروها وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله يكره لكم قبل
 وقال وكثرة السؤال واضاعة المال وفي الصحيح أيضاً عنه أنه قال ان الله يحب العطاس ويكره
 التثاوب قالوا فهذا دليل على أنه يكون في العالم ما هو مكروه لله فلا يكون مراداً لله فيكون في العالم
 ما لا يريه الله وهو ما لم يأمر الله به أو نهي عنه قالوا لا يعقل أمر الا ارادة الا أمر الله به
 من المأمور ومن قدر أن الأمر يطلب المأمور به طلباً لا يكون ارادة ولا استئذان الا ارادة فهذا قد
 ادعى ما يعلم فساداً بالضرورة وما يتحج به من التنبيل بأمر المعصية فذلك لم يكن طلباً للمأمور به
 ولا مريد الله في الباطن بل أظهر أنه مريد طلب وقالوا قد قال الله تعالى يري الله بكم السرور ولا
 يري بكم العسر وقال تعالى ما يري الله ليعمل عليكم من حرج ولكن يري بكم السرور ولما نفعكم
 عليكم لعلكم تشكرون وقال تعالى يري الله ليس بكم ولا يري بكم من الذين من قبلكم ورسول

ترجيح لا حسد طرفي الممكن فهو
 لا يستدل بالحدوث على المحدث
 الا بناء على أن ذلك ممكن فيقتضي
 واجب ولا يجعل الممكن الدال على
 الواجب البناء على نفي التسلسل
 والتسلسل قد ورد عليه السؤال
 الذي قال انه لا جواب لله عنه وكل
 هذه المقدمات التي ذكرها لا يقتضي
 اثبات الصانع اليها بتقدير افتقاره
 اليها فباطل التسلسل ممكن فتم
 تلك المقدمات وذلك أن اثبات
 الصانع لا يقتضي على حدوث
 الاجسام كما تقدم بل نفس ما
 يشهد حدوثه من الحوادث نفى
 عن ذلك والغالب ان الحادث يقتضي
 الى المحدث هو من آيين العالم
 الضرورية وهو آيين من اقتدار
 الممكن الى المرجح فلا يحتاج أن
 يقر ذلك بان الحدوث ممكن أو أنه
 كان يمكن حدوثه على غير ذلك
 الوجه فخصمه بوجه دون وجه
 ممكن جاز الطرفين فيحتاج الى
 مرجح يخصص باحدهما وهذا
 الطريق يسلكهما يسلكهما من
 متأخرى أهل الكلام من المعتزلة
 والاشعرية ومن وافقهم على ذلك
 من أصحاب أجدوالمات والشافعي
 وأبي حنيفة وغيرهم وقد نهوا على
 أنهم لو كانت صحيحة فأنما نظرون
 بلا فائدة واستدلال على الظاهر
 بالاختي وعلى الأقوى بالاضعف كما
 لا يتخذ الشيء بما هو أخفى منه وان
 كان الحد مطابقاً للحدود ومطرداً
 منعكساً يحصل به التميز مع أن الحد

عليكم والله عليكم حكيم والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن يتوبوا فليست
عظما يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا وقال الله تعالى اغمضوا بصرهم فليذهب
عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهير فإفعلوا ما أدرأتم كل واحد أمرها عباد الله فمقتسم من أطاع
ومنه من عصي فعلم أنه قد ير يدمن العباد ما لا يفعلونه كأي أمرهم عالا يفعلونه قالت القدرة
الجبرية من الجهمية ومن اتبعهم بل أرادته تعالى تتناول ما وجدون مالم يوجد فان المسلمين
متفقون على قولهم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ولان أراد قمعاً له أنه لا يكون غم وقد قال سبحانه
ويضل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء فكل ما يشاء وفقد فعله وقال تعالى ولو شئنا لفتنا كل نفس
هداهما فعل أنه لم يشأ ذلك فلم ير هدى كل أحد وان كان قد أمر به وقال تعالى غن يرده الله أن يهديه
يشرح صدره للإسلام ومن ير دأن يضل به يجعل صدره ضيقاً حراً كأنما يصفى في السماء فعلم أنه
يريد الاضلال كما ير يدشر الصدر للإسلام وقال فوح ولا يفسدكم نصي أن أردت أن أنصح
لكم إن كان الله يريد أن يغويكم فذل على أنه ير يدأغو من غوى وقد قال تعالى الله خالق كل
شيء فكل ما وجد من أفعال العباد وغيرها فان الله خالقها قالوا وما أراد فقد أجبه ورضيه وقوله
لا يجب الفساد أي ممن لم يفسد ولا يجب ديناً وكذلك قوله لا يرضى لعباده الكفر أي ممن لم يكفر
أولاً برضاه ديناً كما لا يجب الإيمان ممن لم يؤمن أولاً بجمعه غير دين قال المنازعون لهم من
المعنة وغيرهم فقد قال أذنبون ما لا يرضى من القول وأوتيت منافقون وذلك القول بحرم
عليهم وهو واقع منهم وقد أخبر أنه لا يرضاه فعمل أن ما وقع من المعاصي لا يرضاه وكذلك قوله ان
تكفروا فان الله غني عنكم ولا يرضى لعباده الكفر أخبر أنه لا يرضاه بتقدير وقوعه ولا يقال
انه يرضى كل موجود وقولكم لا يرضاه ديناً فالرضا في كتاب الله متعلق بنفس الفعل لا بشئ
محدوف وكونه لا يرضاه ديناً عندكم معناه لا يريد أن يثيب صاحبه عليه ومعلوم أن ابليس
والشياطين لا يرضونه ديناً بهذا الاعتبار مع أن ابليس برضى الكفر ويخاره فله فليسب
ما يغضه الله ويغض ما يحب الله ليعزى الناس بذلك قال الله تعالى عنه اقتضونه وذريته أولياء
من دونه وهم لكم عدو فليس الظالمين بدلاً وقال تعالى ألم أعهد اليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا
الشيطان انه لكم عدو مبين وأن أعددون هذا صراط مستقيم قالوا والامة متفقة على
أنه سبحانه يحب الإيمان والعمل الصالح ويحب المؤمنين والمحسنين ويحب التوابين ويحب المتطهرين
ويحب المقتولين ولا يحب المعاصي ولا يرضاهما واحتجنا بهذا الإجماع أقوى من احتجاجكم
بقول ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فانهم كلهم يقولون ان الصلاة والصدقة والأعمال الصالحة
يرضاها الله ورسوله ويحبها الله ورسوله ويقولون عن الفواحش والظلم هذا لا يرضاه الله ورسوله
ولا يحبها الله ورسوله فانتم خالفتم الكتاب والسنة والإجماع في قولكم ان كل ما وقع من الكفر
والفسوق والعصيان فان الله يحبهم ويرضاه قالت القدرة الجبرية من الجهمية وغيرهم أنتم تقولون
إن الله لم يختص المؤمنين بنعمة احتدوا بها بل نعمه على الكفار والمؤمنين في الإيمان سواء وهذا
خلاف الشريعة والعقل فان الله يقول ولكن الله يحب الكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره الكم
الكفر والفسوق والعصيان وأولئك هم الراسخون وقال تعالى عتقوا عنكم أسلوا لاعتنوا
على إسلامكم بل الله غني عنكم أن هذا الكم الإيمان ان كنتم صادقين وقال تعالى وكذلك
فتنا بعضهم بعضاً ليقولوا هؤلاء من الله عليهم من بيننا وقال ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما
زكناكم منكم من أحد أبداً وقال تعالى واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وقال لخلل عليه
السلام ربنا واجعلنا مسلمين لله ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وقال واجتنبوا نبي أن تعبد الأصنام

والاستدلال بالآخى فديكون فيه
منفعة من وجوده أخرى مثل من
حصلته شبهة أو معاندة في الأمر
الجلي فيبين له بغيره ليكون ذلك
أظهر عنده فان الظهور والنفاه
أمر نسي إضافي مثل من يكون من
شأنه الاستخفاف بالأمور الواضحة
الينة فإذا كان الكلام طويلاً
مستغلفاهه وعظمه كما هو جدي
جنس هؤلاء لكن ليس هذا بما
يتوقف العلم والبيان عليه مطلقاً
وهذا هو المقصود منها وهو لا كثيراً
ما يظنون فظنون أن المطلوب
لا يمكن معرفته إلا بما ذكره ومن
الحسد والدليل وبسبب هذا
الغلط يضل من يضل حتى يتوهم
أن ذلك الطريق المعبين إذا بطل
انستذاب المعرفة ولهذه المأبى
الأمدي وغيره على هذه الطريقة
التي تعود إلى طريقة الامكان
و بنوا طريقة الامكان على نقي
التسلسل حصل ما حصل فكان
مثل هؤلاء مثل من عد إلى أمره
المسلمين وجندهم الشيعان
الذين يدفعون العدو وبقاؤهم
فقطعه ومنعهم الرزق الذي به
يحاهدون وتركوا واحداً فأنه
بكتفي في قتال العدو وهو أضعف
الجماعة وأجترهم ثم انهم مع هذا
فقطعوا رزقه الذي به يستعين فلم يبق
بازاء العدو واحد ومثل نهركيز
كذلكه والفرات كان عليه عدة
جسور يعبر الناس عليها ومنها
ما هو قوي يمكن في مكان قريب

فعدا المتوفى الى تلك الجسور وقطعها
كلها ولم يترك الا الواحد طويلا بعدا
ضعيفا ثم انه خرقة في أثناثة حتى
انقطع الطريق ولم يبق لاحد
طريق الى العبور وهو مع هذا
يستعمل الناس في الا^ل لان التي
يصنع بها الجسور ويشعر الناس
أنه لا يمكن أحدا أن يعبر إلا بها
يصنعها أو مثل رجل كان لديه
أسوار متداخلة سور خلف سور
كل سور منها يحفظ المدينة فهد
المتوفى فهدم تلك الأسوار كلها
وترك سوراً هو أضعفها وأطولها
وأصعبها حفظاً ثم انه مع ذلك خرقت
منه ناحية يدخل منها العدو فلم
يبق للمدينة سور يحفظها فيقال
ان أثبت الصانع يمكن بطرق
كثيرة من الاستدلال بالحدوث على
الحادث وهذا يكن فيه حدوث
الانسان نفسه أو حدوث ما يشاهد
من الحيوانات كالنبات والحيوان
وغير ذلك ثم انه يعلم بالضرور أن
الحادث لابد له من محدث وأذا قدر
انه أثبت الصانع بحدوث العالم لم
أن الحادث لابد له من محدث ثم اذا
قدرا أنه استدلل بطريقة الامكان
لما ابتداء واعامع طريقة الحدوث
فالمعلم بان الممكن يقتضي الواجب
علم ضروري لا يفتقر الى نفي التسلسل
وأيضا بطلان التسلسل له طرق
كثيرة وذلك أنه يمكن أن يقال فيه
وجوه أحدها ان الموجودات
بأسرها لما أن تكون واجبة
لوجودها وبممكنة الوجود وبممتعة

ربنا نحن أضل كثر من الناس وقال تعالى لمن شاء منكم أن يستقيم وما تشاؤون الا أن يشاء الله
رب العالمين وقال فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا وقال وما تشاؤون الا أن يشاء الله ان الله كان علما
حكما وقال فمن شاء كره وما يدكرون الا أن يشاء الله هو أهل التقوى وأهل المغفرة وقد
أمرنا أن نقول في الصلاة اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم
ولا الضالين والذين أنعم الله عليهم المذكورون في قوله تعالى فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من
الذين صدقوا والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا والاعان المطلق انما يدخل
فيه المؤمنون فدل ذلك على أن الطاعة الحاصلة من المؤمنين هو الذي أنعم بها وكانت نعمته
عليهم كنعتمه على الكفار لكان الجميع من النعم عليهم أهل الصراط المستقيم وقوله تعالى غير
المغضوب عليهم صفة لا استثناء لانه خفض غير كما تقول العرب اني لامر بالصادق غير الكاتب
فالمغضوب عليهم والضالون لم يدخلوا في المنعم عليهم حتى يخرجوا بل بين أن هؤلاء صغابرون
لا أولئك كغفارة الصادق للكاذب وقد قال تعالى من هذا الله فهو المهتدوم بضلل فلن تحمله
ولما مر شدا فدل على أن كل من هداه الله اهتدى ولو هدى الكافر كاهدى المؤمن لا هتدى
وقال الخليل رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعاء ربنا اغفر لي ولوالدي
فبين أنه سبحانه هو الذي يجعله مقيم الصلاة وقال تعالى وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لمصبرا
وقال تعالى وجعلناهم أئمة يمدعون الى النار فهو الذي جعل هؤلاء أئمة هدى وهؤلاء أئمة ضلال
وقال تعالى فجبارجة من الله لنت لهم فين أن ليسه برجة من الله وقال أهل الجنة الحمد لله الذي
هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق وقال تعالى ما
ذكر الانبياء من أئمتهم وذرياتهم وإخوانهم واجتنبناهم وهذا صراط مستقيم ذلك
هدى الله بهديهم من يشاء من عباده ولو أمر كوا الحط عنهم كما كانوا يولون الى قوله أولئك
الذين هدى الله فبما هم اقنوه فآخبر أنه يخص بهذا الهدى من يشاء من عباده وأخبر أن
هؤلاء هم الذين هداهم الله فآهم الله فعل أنه خص بهذا الهدى من اهتدى به دون من لم يهتد به ودل على
تخصيص المهتدين بأنه هداهم ولم يهد من لم يهد والهدى يكون بمعنى البيان والدعوة وهذا
يشترك فيه المؤمن والكافر كقوله تعالى وأما غود فهدى بناهم فاستجواب المعنى على الهدى ويكون
بمعنى جعله مهتدا وهذا يخص بالمؤمنين وهو المطلوب بقوله اهدنا الصراط المستقيم وقوله
هدى للتقين وذلك أن هدى بمعنى دل وأرشد قد يكون بالقوة فهذا مشترك وقد يكون بالفعل
فهذا يختص كما تقول علمته ففعل وعلمته فاعلم وكنت هديته فاهتدى وهديته فاهتدى فالاول
يختص بالمؤمنين والثاني مشترك وليس تعلية وهذا كعلم البشر بعضهم بعضا فان المعلم يقول
والمعلم يعلم بسبب لا بقدر علم المعلم والله تعالى هو الذي يجعل العلم في قلب من علم ولهذا
يطلب منه ذلك فيقال اهدنا الصراط المستقيم ولا يقال ذلك للبشر فانهم لا يقدرون عليه ويطلب
العبس الله أن يعلم ويفهمه ويشرح صدره وأن يحب اليه الايمان والعمل الصالح ولا يطلب
هذا من غير الله قال تعالى أفن شرح الله صدره للاسلام فهو على نور من ربه وقال فمن برد الله أن
يهديه بشر صدره للاسلام ومن برد أن فضله يجعل صدره ضيقا حيا وقال ففهمناها لسان
فخص لسان بالتفهيم مع أنها كانتا كمن لم يخص أحدهما بعلم ظاهر وقال تعالى ونفس
وماسواها فاللهما فجورها وتقواها وكانتا أكثر بين رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ومقبل
القلوب وقال ما من قلب من قلوب العباد الا هو بين اصبعين من اصابع الرحمن ان شاء أن
يقبضه أو يدهه وان شاء أن يزيفه أو أزاعه وقد قال تعالى في دعاء المؤمنين ربنا لا تزعقلو بنا بعدا

هذه بنا وهب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب وقال تعالى ولو لا ان دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة الا بالله وقال ولو شاعر بك لا من من في الارض كلهم جميعا وقال ولو شاعر بك لجعل الناس امة واحدة وقال ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما داهتهم البنات وقال ولو شئت لا أتينا كل نفس هداها ولو قال ولو شاعر بك ما فعلوا وقال ولو شاء الله ما أشركوا وقال ان جعلنا في أعناقهم أغلالا لأنفسي الى الاذقان فهم مقمحون وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا فاغشيناهم فهم لا يبصرون والآيات والنصوص المثبتة للقدرة كثيرة جدا وهذا كله حجة على بطلان قول المعتزلة وغيرهم من القدرة التافية فصارع هؤلاء نصوص يقولون بها ومع هؤلاء نصوص وكل من الطائفتين تناول نصوص الأخرى بتأويلات فاسدة وقسم الى النصوص التي تختص بها أمورا لا تدل عليها النصوص وأما أهل السنة والحدیث من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة السليين وعلماء أهل السنة والحدیث رضی الله عنهم فآمنوا بالكتاب كله ولم يحز قوا شيئا من النصوص وقالوا نحن نقول ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ونقول ان الله خالق كل شيء ومليكه فكل ما سوى الله مخلوق له حادث عيشته وقدرته ولا يكون في ملكه ما لا يشاء ويخلفه فلا يقدر أحد ان يمنع الله عما أراد ان يخلفه وبكونه فله الواحد القهار ما يشق الله للناس من رحمة فلا يمسك لها وما يمسك فلا مرسل لمن بعده وهو العزيز الحكيم وقالوا ان الله يأمر بالايحسان والعدل الصالح وينهى عن الكفر والفسوق والعصيان ويجب كل ما أمر به ويرضاه ويكره ما نهى عنه ويخطئه وهو سبحانه لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر قالوا ليس كل ما أمر العباد به وأراد منهم أن يفعلوه أراد هو أن يخلفه لهم ويعينهم عليه بل اعانته على الطاعة لمن أمره بها أفضل منه لسان النعم وهو يختص برحمته من يشاء والطائفتان غلطوا من حيث انهم لم يميزوا بين ارادته لم يخلفه في عبادته وارادته لم يأمر به عبادته وقد قال سبحانه آله ان خلق الامر فارب خالق كل شيء وكل ما خلقه فبارادته خلقه فشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فالحال ان لم يرد ان يخلفه وما كان فقد أراد ان يخلفه وهو لا يرد ان يخلق الاماسيق عليه فانه يخطئه فان العلم يطابق المعلوم وقد أمر العباد بالחסنات التي تنفعهم ونهاهم عن السيئات التي تضرهم والחסنات محبوبة مرضية لله والسيئات مكروهة في يخطئها ويخطئ على أهلها وان كان الجميع مخلوقا له فانه خلق جبريل وابلوس وهو يحب جبريل ويبغض ابلوس وخلق الجنة والنار وجعل الطلقات والنور وخلق الطفل والحور وخلق الموت والحياة وخلق الذكرو والانثى وخلق الاعمي والبصير وقد قال لا يستوي أصحاب الجنة أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون وقال وما يستوي الاعمي والبصير ولا الطلقات ولا النور ولا الطفل ولا الحور وما يستوي الاحياء ولا الاموات وقال أقتبل السليين كالبحر من الماء كيف يحكمون وقال أم تجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض أم تجعل المتقين كالنجار وقال أم حسب الذين اجترحوا السيئات ان نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محبيهم وبنائهم سواء ما يحكمون وقد خلقنا الطيانب والنجاث ولسنا الطيانب كالنجاث ولا الفواة كالنجاث كابلوس والعذرة وهو سبحانه اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه وهو طيب لا يقبل الا طيبا وهو طيب يجب النقا فلو جعل يحب الجمال وليس كل ما خلقه يصعد اليه ويكون طيبا محمودا مرضا عنه بل انما يسكن في خسته من ناسها ويصلح لها وكذلك النار قال تعالى طيبتم فادخلوها خالدين وفي الصحيح انه اذا عبر أهل الجنة الصراط وقفا على قطرتين من الجنة والنار فيقتص بعض من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا حتى اذا هذوا ونفقوا اذن لهم في

الوجود والاقسام الثلاثة باطلة فانم أن يكون بعضها واجبا وبعضها ممكنا أما الثالث فهو باطل فان ما وجد لا يكون متمتع الوجود والثاني باطل أيضا لان يمكن الوجود هو الذي يمكن وجوده وعدمه وما كان كذلك لم يوجد الا بغيره ولو كان مجموع الموجودات ممكنة لاقتربت الموجودات كلها الى غيرها وما ليس بموجود فهو معدوم والمعدوم لا يفعل الموجود بالضرر وتوالا باطل ايضا فانا نشاهد فيها ما يحدث بعد أن يمكن الحيوان والنبات والمعدن والحب والامطار والحادث عدم مرة وموجد أخرى فلا يكون متمتعا لان المتمتع لا يوجد ولا واجبا بنفسه لان الواجب بنفسه لا يعلم ثبت أنه ممكن وثبت أن في الموجودات ما هو ممكن بنفسه وأنه ليس كلها ممكنة فثبت أن فيها موجود ليس يمكن الموجود الذي ليس يمكن هو الواجب بنفسه فان الموجود اما أن يكون وجوده بنفسه وهو الواجب أو بغيره وهو الممكن ولا يجوز أن يكون فيها متمتع لان المتمتع هو الذي لا يجوز أن يوجد فيتمتع أن يكون في الوجود متمتعين ان في الموجودات واجبا وممكنا وليس فيها متمتع وان شئت قلت اما أن يقبل من جهة نفسه العدم وهو الممكن أو لا يقبل العدم وهو الواجب بنفسه وان شئت قلت اما أن يفقر الى غيره وهو الممكن أو

لا يفتقر وهو الواجب وإذا كانت
الموجودات اما واجبة واما ممكنة
وليس كلها ممكنة ولا كلها واجبة
ان فيها واجبا وفيها ممكنا الوجه
الثاني أن يقال كل ممكن نفسه
لا يوجد الا بموجب يجب به وجوده
لانه اذا لم يحصل ما به يجب وجوده
كان وجوده ممكنا قابلا للوجود
والعدم فلا وجود ما به يجب وجوده
لا يكون ممكنا لان الممكن لا يجب
به شيء لا افتقاره الى غيره فالفتقر
الى الممكن مفتقر اليه والى ما به
وجب الممكن وإذا كان الممكن
وحده لا يجب به شيء علم افتقار
الممكن الى الواجب بنفسه الوجه
الثالث أن يقال طبيعة الامكان
سواء فرضت الممكنات متناهية
أو غير متناهية لا توجد الوجود
بنفسها فان ما كان كذلك لم يكن
ممكنا فلا بد للممكن من حيث هو ممكن
من موجود ليس بممكن والمراد
بالممكن في هذه المواضع الممكن
الامكان الخاص وهو الذي يقبل
الوجود والعدم فيكون الواجب
والممتنع قسميه فاذا اريناه الممكن
الامكان العام وهو قسم المتنع
فكل موجود فهو ممكن بالامكان
العام ثم الموجود اما موجود
بنفسه واما بغيره وليس كل موجود
وجد بنفسه لان منها المحدثات
التي يعلم بضروره العتق أن
وجودها ليس بانفسها ثابت
أن من الموجودات ما هو موجود
بنفسه وما هو موجود بغيره

دخول الجنة فلا يدخلون الجنة الا بعد التذويب والتفتيح كما قال تعالى طمئنا قلوبها خالدين
ولما قال ايليس أنا خير منة خفتني من نار وخلقته من طين قال فاهبط منها فان يكون لك أن تنكبر
فيها فخرج انك من الصاغرين فبين اهل الجنة أن تنكبر وفي صحيح مسلم عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر ولا يدخل النار من في قلبه
مثقال ذرة من ايمان قال رجل يا رسول الله الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا
أفمن الكبر ذاك قال لان الله جميل يحب الجمال الكبر بطر الحق وغمط الناس وقوله جميل
يحب الجمال أي يحب أن يعمل العبد له ويتزين كما قال تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد
وهو يكره أن يصلي العبد عريانا بل يكره سبحانه أن تصلي المرأة مكشوفة الرأس وقد
قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة عاوض الاختيار ولهذا لما كان المشركون
يطوفون بالبيت عراة يقولون ان الله أمرنا بهذا قال تعالى ان الله لا يأمر بالفحشاء يقولون
على الله ما لا تعلمون فتحسن النعل والثوب لعبادة الله هو من التحمل الذي يجب الله ولو تزين
لمعصية لم يجب ذلك والمؤمن الذي نور الله قلبه بالايمان يظهر نور الايمان على وجهه ويكسى
حجبه ومهابه والنافق بالعكس وأما الصورة المجردة سواء كانت حسنة مستهانة كشمسوة الرجال
للنساء والنساء للرجال أو لم تكن مستهانة فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
ان الله لا ينظر الى صوركم ولا أموالكم ولكن ينظر الى قلوبكم وأعمالكم ويقال ولاي لباسكم
وقد قال تعالى وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين كفروا الذين آمنوا أي الفريين خير مقام
وأحسن دنيا وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن أنا نورا وآياتنا للباس والمال والرفق
المنظر والصورة وقال تعالى عن المنافقين وإذا رآهم أقبلوا عليهم وقالوا سمعنا وأطعنا
كانهم خشب مستنقع يمسحون كل صفة عليهم هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله أني يؤفكون فبين
أن لهم أجساما وما نظر قال ابن عباس كان ابن أبي جسيما فصحا طلق اللسان قال المفسرون
وصفهم الله بحسن الصورة والله المطلق ثم أبان أنهم في عدم الفهم والاستغفار بمنزلة الخشب
المستندة المعلقة الى الجدار والمراد أنهم ليست بأشجار ثم بل هي خشب مستندة الى حائط ثم
عابهم بالجن فقال يحسبون كل صفة عليهم هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله أني يؤفكون أي
لا يسمعون صوتا الا نطقوا أنهم قد أتوا الى قلوبهم من الرب أن يكشف الله أسرارهم
فصاحب الصورة الجميلة اذا كان من أهل هذه الاعمال التي يبغضها الله كان الله يبغضه ولا
يحب له لانه فان الله لا ينظر الى صورته وانما ينظر الى قلبه وعمله ويوسف الصديق وان كان
أجل من غيره من الانبياء وفي الصحيح أنه أعطى شطر الحسن فلم يكن بذلك أفضل من غيره بل
غيره أفضل منه كآرامهم واسماعيل واسحق ويعقوب وموسى وعيسى ومحمد صلوات الله
عليهم أجمعين ويوسف وان كانت صورة أجمل فان ايمان هؤلاء وأعمالهم كانت أفضل من
ايمانه وعمله وهؤلاء اذوا على نفس الايمان والدعوة الى الله فكان الذين عادوهم معادين لله
ورسوله وكان صبرهم صبرا على توحيد الله وعبادته وطاعته وهكذا اسار قصص الانبياء التي في
القرآن ويوسف عليه السلام انما اذا ما اخوته لتقرب ابيه له حسدا على حقد من حظوظ
الانفس لا على دين ولهذا كان صبره على التي راوده وجنس الذين جسدوا على ذلك أفضل له من
صبره على أدنى اخوته فان هذا صبره على تقوى الله باختيار حتى لا يفعل الحرام وذلك صبره على
أدنى التغير الحاصل بغير اختياره فهذا من جنس صبر المصاب على مصيبته وذلك من جنس
صبر المؤمن على الذين يأمرونه بالعاصي ويدعونهم اليها فيصبر على طاعة الله وعن معصيته وغلب

هو ما هو مشهور وهذا أفضل فاما صبر ابراهيم وموسى وعيسى وثينا صلوات الله وسلامه عليهم على
 اذى الكفار وعداوتهم على الايمان بالله ورسوله فذلك افضل من هذا كله كما ان التوحيد
 والاعيان افضل من مجرد ترك الزنا وكأن تلك الطاعات اعظم فالصبر عليها وعلى معاداة أهلها
 اعظم وايضا فهو لا كونه يطلبون قتل من يؤمن واهلا كه بكل طريق لا يجيبون المؤمنين أصلا
 بخلاف يوسف فانه اغتال بالحبس وكانت المرأة تحبه فلم تعاقبه بأكثر من ذلك وقوله تعالى نحن
 نقص عليك احسن القصص سواء كان القصص مصدر قص بقص قصصا أو كان مفعولا أى
 احسن القصص فذلك لا يختص بقصة يوسف بل قصة موسى اعظم منها قد راوا حسن ولهذا
 كرر ذكرها في القرآن وبسطها قال تعالى فلما جاءه وقت قصصه عليه القصص ولهذا قال تعالى يا احسن
 البلاء هذا القرآن وقد قرئ احسن القصص بالكسر ولا يختص بقصة يوسف بل كل مافعله الله
 فهو احسن القصص فهو احسن مقصود وقد قصه الله احسن قصص وقوله صلى الله عليه
 وسلم ان الله جميل يحب الجمال قاله جوابا للسائل في بيان ما يحبه الله من الافعال وما يكرهه فانه
 صلب الله عليه وسلم قال لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر ولا يدخل النار من في قلبه
 مثقال ذرة من ايمان ومعلوم ان هذا الكبر من كسب العبد الداخل تحت قدرته ومشيئته وهو
 منهي عنه وما مومر بضد خفاف السائل ان يكون ما يجعل به الانسان فيكون اجل به بمن يعمل
 مثله من الكبر المذموم فقال انى احب ان يكون نوبى حسنا ونعلى حسنا فن الكبر ذاك وحسن
 ثوبه ونعله هو ما حصل بفعله وقصد بليس هو شيئا بخلافه بغير كسبه كصورته فقال له النبي
 صلى الله عليه وسلم ان الله جميل يحب الجمال ففرق بين الكبر الذي يحبه الله وبين الجمال الذي
 يحبه الله ومعلوم ان الله اذا خلق شخصا اعظم من شخص وأكرمه في بعض الصفات لما في
 جسمه واما في قوته واما في عقله وذلك هو بخلاف ما يمكن هذا مفضا فان هذا ليس باختيار العبد
 بل هذا خلق فيه بغير اختياره بخلاف ما اذا كان هو متكررا على غيره بذلك أو بغيره فيكون هذا
 من عله الذي يحبه الله عليه كما قال لا بليس فما يكون لك ان تكبر فيها كذلك من خلقه الله
 حسن اللون معتدل القامة جميل الصورة فهذه ليس من عله الذي يحمد عليه أو يذم ويثاب
 أو يعاقب ويحبه الله ورسوله عليه أو يفضله عليه كما أنه اذا كان أسودا أو قسيرا أو طويلا ونحو
 ذلك لم يكن هذا من عله الذي يحمد عليه أو يذم ويثاب أو يعاقب ويحبه الله ورسوله عليه
 أو يفضله ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا فضل لعربى على عجمي ولا لعجمي على عربى ولا
 لابيض على اسود ولا اسود على ابيض الا بالتقوى ولهذا لما كان المنافقون لهم جمال في الصورة
 وليس في قلوبهم ايمان شهبهم بالغيب المستندة اليه التي لا تهمر فالحسنة اليابسة اذا كانت
 لاخرها لا تدح ولو كانت عظيمة وهكذا الصورة مع القلب نعم قد تكون الصورة عونا
 على الايمان والعمل الصالح كما تكون القوة والمال وغير ذلك فيصمد صاحبها اذا استعان بها في
 طاعة الله وعفى عن معاصيه ويكون حيث ذفيه الجمال الذي يحبه الله ولو كان اسود وفعل ما يحبه
 الله من الجمال كان اضافية الجمال الذي يحبه الله والمقصود هنا ذكر ما يحبه الله وبرضاه
 وهو الذي يثاب اعجابه عليه ويدخلون الجنة ومن المعلوم ان الفرق بين مطلق الارادة
 وبين المحبة موجود في الناس وغيرهم فالانسان يريد كل ما يفعله باختياره وان كان في ذلك
 ما هو بغض اليه مكرمه يريد له وسيله الى ما هو محبوبه كايبر بد المريض تساول
 الدواء الذي يكرهه ويتألمه لانه وسيله الى ما يحبه من العافية والى زوال ما هو بغض اليه من الالم
 والجذمية والقدرية انما تفرق بين ما يشاؤه وما يحبه لانه لا يشاؤون الله بحبه لبعض الامور

الوجه الرابع ان قال الموجودات ليست كلها موجودة بغيرها لان
 القيران كان معدوما امتنع أن يكون
 الموجود موجودا بماليس
 بوجود وان كان القير موجودا
 كان الموجود خارج جملة
 الموجودات واذا تمكنت الموجودات
 كلها موجودة بغيرها فاما ان يكون
 كلها وكل منها موجود بنفسه ولما
 أن لا يكون الاول عمتنع لان
 المحدثات التي يشهد حدوثها يعلم
 بالضرورة انها ليست موجودة
 بنفسها واذا لم تكن كلها موجودة
 بغيرها ولا كلها موجودة بنفسها نعين
 أن منها ما هو موجود بنفسه ومنها
 ما هو موجود بغيره وهذا لان
 تعتبر في كل فرد فرد من الموجودات
 وفي المجموع فتقول عمتنع في كل فرد
 من الموجودات أن يكون موجودا
 بغيره موجودا لانه اذا كان كل واحد
 من الموجودات موجودا بغيره موجود
 لزم أن يكون كل من الموجودات
 موجودا لعدم وهذا عمتنع واذا
 امتنع فاما أن يكون كل موجود
 موجودا بنفسه واما أن يكون
 موجودا بوجود غيره واما أن يكون
 منها ما هو موجود بنفسه ومنها
 ما هو موجود بوجود غيره والاول
 متنع لوجود الحوادث التي
 لا توجد بانفسها والثاني عمتنع لان
 كل واحد واحد من الموجودات
 اذا كان موجودا بوجود غيره
 والغير من الموجودات التي لا توجد
 الا بوجود غيره هالم يكن فيها الا

ما هو مفقود يحتاج الى التفسير وما كان نفسه مفقودا محتاجا الى الغير لم يوجد الا وجود ذلك الغير وما كان في نفسه لا يوجد الا بغيره فاقول أن لا يكون بنفسه مبدعا لغيره فليزمن أن لا يكون في الموجودات ما هو موجود بنفسه ولا ما هو فاعل لغيره فليزمن حيث أن لا يوجد شيء من الموجودات لان الموجودات اما موجود بنفسه واما موجود غيره وهذا انما زعمه لا قدر أن كل موجود موجود بغيره فتعين أن الموجودات ما هو موجود بنفسه وهو المطلوب واما اذا اعتبرنا ذلك في المجموع فنجوع الموجود لا يكون واجبا بنفسه لان من أجزائه ما هو يمكن تحته كائن بعد أن لم يكن والمجموع يتوقف عليه والموقف على الممكن لا يكون واجبا بنفسه ولا يكون المجموع مفقودا الى غيره المباني له فان ذلك لا يكون الا بعدد ما والموجود لا يكون مفقودا الى فاعل بمعلوم ليس بوجود فضلا عن مجموع الموجود فتعين أن يكون المجموع مفقودا الى ما هو داخل في المجموع وذلك البعض لا يكون الا واجبا بنفسه اذ لو لم يكن واجبا بنفسه لكان يمكن مفقودا الى غيره فيكون مجموع كل واحد من الموجودات مفقودا الى غيره وذلك الغير يمكن بنفسه وهو جزء من المجموع الممكن المفقود الى غيره ويتمتع أن يكون مجموع الممكنات ليس مفقودا

المخلوقة دون بعض وفراحتوبة التائب وكان أول من أنكر هذا الجعدن درهم قضى به خالد ابن عبد الله القسري وقال نحووا تقبل الله خمياكم فاني مضع بالجعدن درهم انه زعم أن الله لم يكلم موسى تكليما ولا اتخذ ابراهيم خليل تعالى الله عما يقول الجعدن درهم علوا كبيرا ثم نزل عن المنبر فذبحه فان الخلعة من قواقع الحسبة فمن كان من أمسه أن الله لا يحب ولا يحب لم يكن الخلعة عندهم حتى والرسول صلات الله عليهم بأعين انما جاءوا بانبات هذا الاصل وهو أن الله يحب بعض الامور المخالفة ويرضاهما ويسخط بعض الامور ويغتهاها وأن أعمال العباد ترضيه تارة وتسخطه أخرى قال تعالى ذلك بانهم اتبعوا ما أمحط الله وكروها رضاءه فاحبط أعمالهم وقال تعالى لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم وقال فلما أسفونا انتم منا منهم عن ابن عباس أغضبونا قال ابن قتيبة الاسف الغضب يقال أسفت أسفا أى غضبت وقال الله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالد افها وأغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما وقد ثبت في الصحيحين من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الله أشد فرحا بتوبة عبده من رجل أضل راحلته بارضه او به مهلكة عليها طعمه وشرا به فطمه اقل بمجد هانما تحت شجرة ينتظر الموت فاستيقظ فاذا هو بدابته عليها طعمه وشرا به فانه أشد فرحا بتوبة عبده من هذا راحلته والفرح انما يكون بحصول المحبوب والمذهب كالعباد الا بق من مولا الفار منه فاذا تاب فهو كالعائد الى مولا الى طاعته وهذا المثل الذي ضربه النبي صلى الله عليه وسلم بين من حجة الله وفرحه بتوبة العبد من كراهته لمعاصيه ما بين أن ذلك اعظم من التمثل بالعباد الا بق فان الانسان اذا فقد العادة التي عليها طعمه وشرا به في الارض المهلكة فانه يحصل عنده ما الله به علم من التآذي من جهة فقد الطعام والشراب والمركب وكون الارض مقارزة لا يمكنه الخلاص منها واذا طمها فافرح بها يش والطمان الى الموت واذا استيقظ فوجدها كان عنده من الفرح ما لا يمكن التعبير عنه وجود ما يحبه ورضاه بعد الفقد المتأني لذلك وهذا بين من حجة الله لآخرة المنفعة للاعنان والعمل الصالح ومن كراهته لخلاف ذلك ما ردد على متكرري الفرق من الجهمية والقدرية فان الطائفتين تجعل جميع الاشياء بالنسبة اليه سواء ثم القدري يقولون هو يقصد نفع العبد لكون ذلك حسنا ولا يقصد الظلم لكونه قبيحا والجهمية يقولون اذا كان لا فرق بالنسبة اليه بين هذا وهذا امتنع أن يكون عنده شيء حسن وشيء قبيح وانما يرجع ذلك الى امور اراضا فية للعباد فالحسن بالنسبة الى العبد ما يلائمه وما يرتب عليه ثواب يلائمه والقييم بالعكس ومن هنا جعلوا المحبة والارادة سواء فلو أثبتوا أنه سبحانه يحب ويفرح بحصول محبوه كما أخبر به الرسول تبين لهم حكمته وثبت أيضا أنه يفعل الافعال لحكمة فان الجهمية قالوا اذا كانت الاشياء بالنسبة اليه سواء امتنع أن يفعل لحكمة والمعتزلة قالوا يفعل لحكمة تعود الى العباد فقالت لهم الجهمية تلك الحكمة تعود اليه منها حكم أولاء يعود قالوا لا خلاف الاصل الذي أصلوه والشايتي تمتع فيشع أن أحد يختار الحسن على القبيح وان لم يكن له من فعل الحسن معنى يعود اليه فيكون فعل الحسن يناسبه بخلاف القبيح فاذا قدر في ذلك امتنع أن يفعل لحكمة ثم ان هذه الصفة من أعظم صفات الكمال وكذلك كونه محبوا لذاته وهو أصل دين الرسل فانهم كلهم يدعوا الى عبادة الله وحده وأن لا اله الا هو والاله هو المسحق أن يعبد والعبادة لا تكون الا بتعظيم ومحبة والا فعمل لغيره لغرض يعطيه اياهم لم يكن يحبه لم يكن عابدا لله وقد قال تعالى يحبهم ويحبونه وقال تعالى والذين آمنوا أشد حبا لله هؤلاء الذين ينفون أن الله يحب ومحب آخر أمرهم أنه لا يبق عندهم فرق

لوجود لا يكون الامور جودا مع
أنهم معلومان بالضرورة فإن كثيرا
من أهل الكلام أخذوا بقررون
ذلك بالادلة نظرية ويحجبون عسلى
ذلك بالادلة وهي وان كانت صحيحة
لكن النتيجة أبين عند العقل من
المقدمات فيصير كمن يتحدث لأجل
بالأخى وهذا وان كان قد ينم كثير
من الناس مطلقا فقد ينتفع به في
مواضع مثل عند المناظر ومنازعة
في المقدمة الجلية دون ما أخفى
منها وبمثل حصول العلم بذلك من
الطرق الدقيقة الخفية الطويلة لأن
يرى أن حصول العلم به يمثل هذه
الطرق أعظم عنده وأحب إليه
وأنه اذا خوطب بالادلة الواضحة
المعروفة للعامة لم يكن له فزيرة على
العامة وإن يقصد بها طبعه يمثل
ذلك أن مثل هذه الطرق معروف
معلوم عندنا ثم ندعهم عن واجهلا
وانما أعرضنا عنه استغناء عنه عما هو
خير منه واشتغالا بما هو أنفع من
تطويل لا يحتاج إليه الى أمثال
ذلك من المقاصد فاما كون الحادث
لابد من محلت فهي ضرورة
عند جاهل العلماء وكثير من
مشاكسة المعتزلة ومن اتبعهم جعلوا
نظريا كما سيأتي ذكره بعد هذا
وأما كون المعدوم لا يكون فاعلا
للموجودات فهو أظهر من ذلك
ولذلك أعترف بكونه ضروريا من
استدل على أن الحادث لابد له من

(١) في نسخة أبو عمرو بن محمد

كتبه مصححه

ليس من فعل المخلص لله دينهم كالصعبة والتابعين لهم باحسان فاولئك أنكرنا واحتبه
وهؤلاء دخلوا في محبة المشركين والطائفتان خارجتان عن الكتاب والسنة فنقص محبة
أصل لعبادته والشرك في محبة أصل الاشراك في عبادته وأولئك فيه هم بالهمود وعندهم
كبر من جنس كبر اليهود وهؤلاء فيهم شبه من النصارى وفيهم شرك من جنس شرك النصارى
والنصارى صالون لهم عبادته ورجة ورهبانية لكن بلا علم ولهذا أتبعوا أهواءهم بلا علم قال
تعالى يا أهل الكتاب لا تغالوا في دينكم ولا تقولوا على الله الا الحق وقال تعالى يا أهل الكتاب
لا تغالوا في دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء
السبيل أم وسط الطريق وهي السبيل القصد الى قال الله فيها وعلى الله قصد السبيل وهي
الصراط المستقيم فأخبر بتقديم ضلالهم ثم ذكر صفة ضلالهم والاوهام هي ارادات النفس بغير
علم فكل من فعل ما تريد نفسه بغير علم بين أنه مصلحة فهو مشيع هواه والعلم بالنسب هو مصلحة
العبد عند الله في الاخرة هو العلم الذي جاء به الرسل قال تعالى فان لم يستجيبوا لك فاعلم انما
يتبعون أهواءهم ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله وقال تعالى وان رضى عنك اليهود
ولا النصارى حتى تنسب ملثمتهم قل ان هدى الله هو الهدى ولئن اتبعت أهواءهم بعد الضلال لكانت
من العلم ما لم تكن الله من ولى ولا نصير وقال تعالى فأحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم
عما جاءك من الحق وقال تعالى ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين
لا يعقلون ولهذا كان مشايخ الصوفية العارفون أهل الاستقامة يوصون كثيرا باتباع العلم
ومتابعة الشريعة لان كثيرا منهم سلكوا في العبادة لله مجرد محبة النفس وارادتها وهو اهان من غير
اعتصام بالعلم الذي جاء به الكتاب والسنة فضلوا بسبب ذلك ضلالا لا يشبه ضلال النصارى ولهذا
قال بعض الشيوخ وهو (١) عمر بن محمد كل وجد لا يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل
وقال سهل كل عمل بلا اقتداء فهو عيش النفس وكل عمل باقتداء فهو عذاب على النفس وقال أبو
عثمان النيسابوري من أمر السنة على نفسه قولوا لعلنا نطق بالحكمة ومن أمر الهوى على نفسه
قولوا لعلنا نطق بالبدعة لان الله تعالى يقول وان تطيعوه تهتدوا وقال بعضهم ما ترك أحدنا
من السنة الا كبر في نفسه وهو كما قالوا فانه اذا لم يكن متبعالا امر الذي جاء به الرسول كان يعمل
بارادة نفسه فيكون متبعالهوا بغير هدى من الله وهذا عيش النفس وهو من الكبر فانه شعبة
من قول الذين قالوا ان تؤمن حتى تؤتي مثل ما أوتي رسل الله وكثير من هؤلاء يظن أنه يصل
برياضته واجتهاده في العبادة وتصفيه نفسه الى ما وصلت اليه الانبياء من غير اتباع لطرقتهم
وفيهم طوائف يظنون أنهم صاروا أفضل من الانبياء وأن الرلى الذي يظنون هم الرلى إلى أفضل
من الانبياء وفيهم من يقول ان الانبياء والرسل انما يأخذون العلم بالله من مشكاة حامى الاولياء
ويدعى نفسه أنه حامى الاولياء ويكون ذلك العلم حقيقة قول فرعون ان هذا الوجود المشهود
واجب بنفسه ليس له صانع مبين له لكن هذا يقول هو الله وفرعون أظهر الانكار بالكلمة
لكن كان فرعون في الباطن أعرف منهم فانه كان مثبثا للصانع ومؤذنا لظنوا أن الوجود المخلوق
هو الوجود الخالق كما يقول ذلك ابن عربى وأمثاله من الاتحادية والمقصود كرم عدل عن
العبادات التي شرعها الرسول الى عبادات بارادته وذوقه ووجهه ومحبة وهو اهان منهم صاروا في
أنواع من الضلال من جنس ضلال النصارى فيقيمهم بدعى اسقاط واسطة الانبياء والوصول
الى الله بغير طريقهم يدعى ما هو أفضل من النبوة ومنهم من يدعى الاتحاد والحلول الخاص
الى نفسه واما الشيخ واما الطائفة الواصليين الى حقيقة التوحيد بزمعه وهذا قول النصارى

والنصارى موصوفون بالغلو وكذلك هؤلاء مستدعة العباد الغلو فيهم وفي الرافضة ولهذا
يوجد في هذين الصنفين كثير ممن يدعى إما نفسه وأما الشيخة الإلهية كما يدعيه كثير من
الاجمعية لأنهم بنى عبيد وكما يدعيه كثير من الغالية لما لا تثنى عشر وإما الغيرة منهم أهل
البيت ومن غير أهل البيت كما تدعيه النصرية وغيرهم وكذلك جنس المبتدعة الخارجين عن
الكتاب والسنة من أهل التعمد والتصوف منهم طوائف من الغلاة يدعون الإلهية ودعوى
ما هو فوق النبوة وإن كان منفصلاً فليجوز وجودني بعد محمد كالسهروردي المقتول في الذقة وابن
سبعين وغيرهما صاروا يطلبون النبوة بخلاف من أقر بما جاءه الشرع ورأى أن الشرع الظاهر
لا سبيل إلى تعديره فإنه يقول النبوة ختمت لكن الولاية لم تختم ويدعى من الولاية ما هو أعظم
من النبوة وما يكون إلا نبياء والمرسلين وأن الأنبياء يستفيدون منها ومن هؤلاء من يقول
بالحلول والاتحاد وهم في الحلول والاتحاد فوثنان نوع يقول بالحلول والاتحاد العام المطلق كابن
عربي وأمثاله ويقولون في النبوة أن الولاية أعظم منها كما قال ابن عربي بمقام النبوة في برزخ
فوق الرسول ودون الولي وقال ابن عربي في الفصوص وليس هذا العلم بالاتحاد المرسل وخاتم
الأنبياء وما رآه أحد من الأنبياء الأمن مشكاة خاتم الأنبياء وما رآه أحد من الأولياء الأمن
مشكاة خاتم الأولياء حتى إن الرسل إذا رآه لا يرونه الأمن مشكاة خاتم الأولياء فإن الرسالة
والنبوة أعني رسالة التشريع ونبوته تنقطعان وأما الولاية فلا تنقطع أبداً فالمرسلون من كونهم
أولياء لا يرون ما ذكرناه الأمن مشكاة خاتم الأولياء فكيف عين دونهم من الأولياء وإن كان خاتم
الأولياء لا ينافي الحكم لما جاء به خاتم الرسل من التشريع فذلك لا يقدر في مقامه ولا يناقض
ما ذهبا إليه فأنه من وجه يكون أنزل ومن وجه يكون أعلى (قال) ولما مثل النبي صلى الله عليه
وسلم النبوة لخالطين الذين قرأوا هادى كملت الأمور لنبوة فكان هو صلى الله عليه وسلم موضع
النبوة وأما خاتم الأولياء فلا بد له من هذه الروايات في ما مثله النبي صلى الله عليه وسلم ويرى نفسه
في الحائط موضع لنبوتين ويرى نفسه تنطبع في موضع النبوتين فيكمل الحائط والسبب
للموجب لكونه رآه لنبوتين أن الحائط لنبوتين من ذهب ولبنة من فضة واللبنة الفضة هي ظاهره وما
يتبعه فيه من الأحكام كلها أخذ عن الله في السرا ما هو في الصورة الظاهرة متبع فيه لآه يرى
الأمر على ما هو عليه فلا بد أن يراه هكذا وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن فإنه يأخذ من
المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول (قال) فإن فهمت ما أشرنا إليه فقد حصل
لك العلم النافع (قلت) وقد بسطنا الردي على هؤلاء في مواضع وبينا كشف ما هم عليه من
الضلال والخيال والنفاق والزندقه وأما الذين يقولون بالاتحاد الخاص فهو لا عنهم من بصرح
بذلك وأما من كان عنده علم بالنصوص الظاهرة ورأى أن هذا يناقض ما عليه المسلمون في
الظاهر فإنه يجعل هذا عما يشار إليه ويرمز به ولا يباح به ثم إن كان معظما للرسول والقرآن
ظن أن الرسول كان يقول بذلك لتكتمه لم يجر له لآه مما لا يمكن البشر أن يوحوا به وإن كان غير
معظم الرسول زعم أنه تعدي حد الرسول وهذا الضلال حدث قديما من جهال العباد ولهذا كان
العارفون كالجنيد بن محمد سيد الطائفة قدس الله سره ما مثل عن التوحيد قال التوحيد أفراد
الحدوث عن القدم فإنه كان عارفا ورأى أقواما يمتحنهم بهم الأمر إلى الاتحاد فلا يعرفون بين القديم
والحدث وكان أيضا طائفة من أصحابه وقعوا في الضماني فوجد الروية الذي لا يميزه بين المأمور
والمحظور فتدعاهم الجند إلى الفرق الثاني وهو توحيد الإلهية الذي يميزه بين المأمور والمحظور
فهم من وافقه ومنهم من خالفه ومنهم من لم يفهم كلامه وقد ذكر بعض ما جرى من ذلك أبو سعيد بن

محدث موجود والممكن لا بد له من مؤثر موجود كالرازي وغيره (قال الرازي) أما كون المؤثر موجودا فإنه لا فرق بين نفي المؤثر وبين مؤثر منقضي والحكم بالاكتفاء بالمؤثر المنقضي حكم بعدم الاحتياج إلى المؤثر (قال) والعلم بذلك ضروري ولا يتصور في هذا المقام الاستدلال بالكلام المشهور من أن المعدوم لا يغير فيه فلا يمكن استناد الأثر إليه لآه يتوجه عليه شكوك معروفة (قال) والجواب عنها وإن كان يمكن أن العلم بنفسه استند الأثر الموجود إلى المؤثر المعدوم أظهر كثيرا من العلم بذلك والدليل والأجوبة عن الأسئلة التي تورده عليه وإيضاح الواضع لا يزيده الاغتراف (قال) وقول القائل هب أن المؤثر ليس بمعدوم فلم يجب أن يكون موجودا قلنا لا واسطة بين الوجود والعدم وقول القائل إن الماهية تنفضي الامكان لا شرط الوجود ولا العدم فهو متوسط بين الوجود والعدم قلنا نحن لا ندعي أن كل حقيقة فهي إما الوجود وإما العدم حتى يلزم من كون الماهية مغايرة لهما فساد ذلك الحصر بل ندعي أن العقل يحكم على كل حقيقة من الحقائق التي لا نهاية لها أنها لا تتخلو عن وصفي الوجود والعدم وإذا كان كذلك فكون الماهية مغايرة للوجود والعدم لا يقدر في قولنا أنه لا واسطة بين الوجود والعدم (قلت)

هذا السؤال والجواب عنه لا يحتاج اليه مع علمنا الضروري بان المؤثر في الموجود لا يكون الاموجودا وهذا قد سبقه اليه غير واحد من المتفكرين كابي المعالي الجويني فانه قال في الارشاد فان قال قائل قد قلت فيما قد سبقتم على العلم بالصانع فيمن تنكرون على من يقدر الصانع عدم اقتضا العدم عند تاني محض وليس المعدوم على صفة من صفات الالئب ولا فرق بين تني الصانع وبين تقدير الصانع منفيا من كل وجه بل تني الصانع وان كان باطلا بالدليل القاطع فالقول به غير متناقض في نفسه والمصير الى اثبات صانع منفي متناقض وانما يلزم القول بالصانع المعدوم المعناة حيثما اثبتوا العدم صفات الالئب وقضوا بان المعدوم على شخص انما الاجناس (قال) والوجه ان لا نعبد الوجود من الصفات فان الوجود نفس الذات وليس عناية التميز بآخره فان التميز صفة زائدة على ذات الجوهر ووجود الجوهر عند تاني نفسه من غير تقدير من يد (قال) والاشياء يتوسعون في عدم الوجود من الصفات والعلم به علم بالذات (قال الكيا الهزاسي الطبري) اذا قلنا الباري موجود فوجوده ذاته هذا بالاتفاق من اصحابنا القائلين بالاحوال والتساقط لها الاعلى رأى

(١) في نسخة والى هذا التوحيد بانقاط اهل كتبه صحيحه

الاعراب في طبقات النساء وكان من اصحاب الجنيدي ومن شيوخ ابي طالب المكي كان من اهل العلم بالحدیث وغيره ومن اهل المعرفة باخبار الزهاد واهل الحقائق وهذا الذي ذكره الجنيدي من الفرق بين القديم والحديث والفرق بين المأمور والمحظور بهما من ول ما وقع فيه كثير من الصوفية من هذا الضلال ولهذا كان الضلال منهم يذمون الجنيدي على ذلك كابي عربي وامثاله فان له كتابا سماه الاسرا الى المقام الاسرى مضموه حديث بنفس ووساوس شيطان حصلت في نفسه جعل ذلك معراج الانبياء واخذ يعيب على الجنيدي وعلى غيره من الشيوخ ما ذكره وياعب على الجنيدي قوله التوحيد افراد الحدوث عن القدم وقال قلبه يا جنيدي ما عيزين الشين الامن كان خارجا عنهم او انت ايا قديم او محدث فكيف تميز وهذا جهل منه فان المميز بين الشين هو الذي يعرف ان هذا غير هذا ليس من شرطه ان يكون كالتابل كل انسان عيز بين نفسه وبين غيره وليس هو كالتابل سجد بين نفسه وبين غيره وليس هناك ثالث وهذا الذي ذمه الجنيدي لغيره الله وامثاله من الشيوخ العارفين وقع فيه خلق كثير حتى من اهل العلم بالقرآن وتفسيره والحديث والا ثار ومن المعظمين لله ورسوله باطنا وظاهرا المحيين لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين غيروا في هذا غلطا لاعداء وهم يحسبون ان هذا نهاية التوحيد كما ذكر ذلك صاحب منازل السائرین مخ علمه وسنته ومعرفته ودينه وقد ذكر في كتبه منازل السائرین اشياء حسنة نافعة واشياء باطلة ولكن هو فيه ينتهي الى الفناء في توحيد الربوبية ثم الى التوحيد الذي هو حقيقة الاتحاد ولهذا قال باب التوحيد قال الله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو التوحيد تزيه الله عن الحدوث قال وانما نطق العلماء بنطقه واه اشار المحققون الى ما اشاروا اليه في هذا الطريق لقصد تصحيح التوحيد وامساؤه من حال او مقام فكله معصوب العلل قال والتوحيد على ثلاثة اوجه الاول توحيد العامة الذي يصح بالشواهد والثاني توحيد الخاصة وهو الذي يثبت بالحقائق والوجه الثالث توحيد قائم بالقدم وهو توحيد خاصة الخاصة فاما التوحيد الاول فهو شهادة ان لا اله الا الله الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد هذا هو التوحيد الظاهر الجلي الذي تني الشرك الاعظم وعليه نصب القبلة وبه وجبت الزمة وبه حققت الدماء والاموال وانفصلت دار الاسلام من دار الكفر وصحبت الملة للعامة وان لم يقوموا بحسن الاستدلال بعد ان يسلموا من الشهية والحيرة والريبة لصدق شهادة صحبها قبول القلب وهذا توحيد العامة الذي يصح بالشواهد والشواهد هي الرسالة والصانع يجب بالسمع وتوحيد تبصير الحق وتتم على مشاهدة الشواهد قال واما التوحيد الثاني الذي يثبت بالحقائق فهو توحيد الخاصة وهو اسقاط الاسباب الظاهرة والصعود عن منازعات العقول وعن التعلق بالشواهد وهو ان لا تشهد في التوحيد دليلا ولا في التوكل سببوا ولا في النجاة وسيلة فتكون مشاهد اسبق الحق بحكمه وعلمه ووضعه الاشياء مأموراتها وتعلقها باهايا حايثها واخفاءها باهايا في رسومها وبحق معرفة العلل وسلك سبيل اسقاط الحدوث هذا هو توحيد الخاصة الذي يصح بعلم الفناء ويصفق على الجمع ويجذب الى توحيد ارباب الجمع (قال) واما التوحيد الثالث فهو توحيد اختصه الحق لنفسه واستغنى بقدرة والاح من له الى اسرار طائفة من صفوته وأعرضهم عن نعمته وأعجزهم عن ربه والذي يشار اليه على ائسن المشيرين انه اسقاط الحدوث واثبات القدم على ان هذا الزم في ذلك التوحيد على ما يصح ذلك التوحيد بالاسقاطها هذا اقطب الاشارة اليه على ائسن علماء اهل هذا الطريق وان زعموا له نعمة تافضوا وتفضلوا فان ذلك التوحيد تزيه العبارة خفاء والصفة نفورا والبسط صعوبة (١) والى اهل هذا

التوحيد من شخص أهل الرياضة وأرباب الأحوال واليه قصد أهل التعظيم وإياه عنى المتكلمون في عين الجمع وعليه تعظم الاشارات ثم ينطق عنه اسنان ولم تنس البعبارة فان التوحيد هو ما يشترط له يكون أو يتعاطاه خبراً وبقوله سبب (قال) وقد أجمعت في سالف الدهر سائر الناس على أن توحيد الصوفية بهذه القوافي الثلاث

ما وجد الواحد من واحد * اذ كل من وحده ما جحد
توحيد من ينطق عن نفعه * عارية أبطلها الواحد
توحيد ما به توحيد * ونعت من نفعه لا جحد

(قلت) وقد بسط الكلام على هذا وأما الله في غيره هذا الموضع لكن ننبه هنا على ما يلبق بهذا الموضع فتقول أما التوحيد الاول الذي ذكره فهو التوحيد الذي جاء به الرسل وزنته الكتب وبه بعث الله الاولين والآخرين من الرسل قال تعالى وأسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون وقال تعالى ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة وقال تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه أنه لا اله الا أنا فاعبدون وقد أخبر الله تعالى عن كل من الرسل مثل نوح وهود وصالح وشعيب وغيرهم أنهم قالوا لقومهم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره وهذا أول دعوة الرسل وآخرها قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح المشهور أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأنى رسول الله فإذا قالوا فقد عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح أيضاً من مات وهو يعلم أن لا اله الا الله دخل الجنة وقال من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة والقرآن كله مملو من تحقيق هذا التوحيد والدعوة اليه وتعليق النجاة والفلاح واقتضاء السعادة في الآخرة به ومعلوم أن الناس متفاضلون في تحقيقه وحقيقته اخلاص الدين كله لله والفناء في هذا التوحيد مقرون بالبقاء وهو ان تثبت الالهية الحق في قلبك وتنتفي الالهية ماسواه فجمع بين التني والاثبات فتقول لا اله الا الله فالتني هو الفناء والاثبات هو البقاء وحقيقته أن تنفي عبادة عما سواه وبخشيته عن محبة ماسواه وبخشيته عن خشية ماسواه وبطاعته عن طاعة ماسواه وبموالاه عن موالاته ماسواه وسؤاله عن سؤال ماسواه وبالاتعاضة به عن الاستعاضة بماسواه وبالتوكل عليه عن التوكل على ماسواه وبالتفويض اليه عن التفويض الى ماسواه وبالاتبة الى ماسواه وبالتعالم اليه عن التعالم الى ماسواه وبالتخاصم اليه عن التخاصم الى ماسواه وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول اذا قام يصلي من الليل وقدرى أنه كان يقول بعد التكبير اللهم لك الحمد أنت قيم السموات والارض ومن فيهن ولك الحمد أنت نور السموات والارض ومن فيهن ولك الحمد أنت الحق وقول الحق ووعيد الحق وقا قولا حق والجنة حق والنار حق والنبون حق ومحمد حق اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وبك أنبت وبك خاصمت واليك ما كنت فاتعزى اليه لا يغير الذنوب الا أنت وقال تعالى قل أغفر الله لي وأخذوا ليا فاطر السموات والارض وهو بطعم ولا يطعم وقال أغفر الله أبغى حكما وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلا وقال أغفر الله لي وأمرني أن أعبد الله وحده لا شريك له والى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين بل الله واحد وكن من الشاكرين وقال تعالى قل اني هدى الى صراط مستقيم ديننا فاعلمه ابراهيم خنيفا وما كان من المشركين قل ان صلاتي ونسبي ومحبي الى ربى محبة الله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا اول المسلمين قل أغفر الله أبغى ربا وهو رب

المعرفة الذين قالوا المعلوم شيء وقال أبو القاسم الانصارى شارح الارشاد القاضى أبو بكر وان أثبت الأحوال فلم يجعل الوجود حلالا فان العلم به علم بالذات وعند أبي هاشم وشعبه الوجود من الأحوال وه من أثركون الفاعل قادرا (قال) ومافاله امام الحرمين من أن الآلة يتوسعون في عدد الوجود من الصفات فاما قالوا ذلك لما بيناه من أن صفة النفس عندهم تفيد ما يشبهه النفس فلا فرق بين وجود الجهر وتجزئه وهكذا قال الكيا الوجود منزلة التجزئة للجهر فان التجزئة للجهر نفس الجهر خاف بالعالى (قال) ومن الدليل على وجود الصانع أنه موصوف بالصفات القائمة به كالبقاء والقدرة والعلم ونحوها وهذه الصفات مشروطة بوجود محلها وقد يكون الشيء موجودا ولا يصحكون بمقتضى هذه الصفات ويستحيل الاختصاص بهذه الصفات من غير تحقق وجود (قال) وما يحقق ما قلناه قيام الدليل القاطع على أنه فاعل ومن شرط الفاعل أن يكون موجودا قلت هذا الثاني هو ما ذكره أبو المعلى فان اثبات الصانع اثبات لوجوده والا فصانع متبني كنى الصانع وأما الاول فهو وان كان محصا لكان النتيجة أي من المقدمات فان العلم بان الصانع لا يكون الاموجودا أي من العلم بثبوت صفاته وبان الموصوف لا يكون الاموجودا

كل شيء ولا تكسب كل نفس الاعلما وهذا التوحيد كثير في القرآن وهو أول الدين وآخره
 وباطن الدين وظاهره ونزوة ستام هذا التوحيد لاولي العزم من الرسل ثم الخليلين ومحمدا و ابراهيم
 صلى الله عليهم ما وسلم تسليما فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه قال ان الله
 اتخذني خليلا كما اتخذ ابراهيم خليلًا وأفضل الرسل بعد محمد صلى الله عليه وسلم ابراهيم قاله قد
 ثبت في الصحيح عنه أنه قال عن خير البرية أنه ابراهيم وهو الامام الذي جعله الله اماما وجعله
 أمة والامة القدوة الذي يقتدى به فانه حق في هذا التوحيد وهو الخنفعة ملته قال تعالى قد
 كانت لكم أسوة حسنة في ابراهيم والذين معه ان قالوا لقومهم ان ابراهيم انتم منكم وما عبدوا من
 دون الله كفر بانيكم ويداينوا بينكم العداء والبعضاء ابدأ حتى تؤمنوا بالله وحده لا تقول
 ابراهيم لايه لا أستغفرن لك وما أملك لمن الله من شيء ربنا عليك توكلنا وابليك انبنا والبدء
 المصير ربنا لا تجعلنا فتنة للذين كفروا واغفر لنا اننا كنا أنت العزيز الحكيم لقد كان لكم
 فيهم أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وقال تعالى وان قال ابراهيم لايه وقومه اني
 ابراهيم العبدون الا الذي فطرنى قاله سهدين وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون وقال
 عن ابراهيم انه قال يا قوم اني ربي عما تشركون اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض
 حنيفا وما امل من المشركين وحامه قومه قال استخافوني في الله وقد همدان ولا تخاف ما تشركون
 به الان يسارع بشي وسع ربي كل شيء علما أفلا تتذكرون وكيف أخاف ما أشرككم ولا تخافون
 انكم أشركتم بالله ما ينزل به عليكم سلطانا فأي الفريقين أحق بالامن ان كنتم تعملون الذين
 آمنوا ولم يلبوا ايمانهم بقلوبهم أولئك لهم الامن وهم مهندون وتلك جنتنا آتيناه ابراهيم على
 قومه نرفع درجات من نشاء ان ربك حكيم عليم وقال افرأيتم ما تعبدون انتم واآؤكم
 الاقدسون فاتهم عدو لي الارب العالمين والخليل هو الذي تخطلت محبة خليله قلبه فلم يكن فيه
 مسلك لغيره كما قيل

فتخطلت مسلك الروح حتى • وبذا سمي الخليل خليلًا

وقد قيل انه ما خوذ من الخليل وهو الضعيف مشتق من الخلة بالفتح كما قيل

وان آنا خليل يوم مضية • يقول لا غائب مالي ولا حرم

والصواب أنه من الاول وهو مستلزم للثاني فان كمال حبه لله هو محبة عبودية واقتدار ليست
 كحبة الرب لعبده فانها محبة استغناء واحسان ولهذا قال تعالى وقال الجد لله الذي لم يتخذ
 ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن وكبره تكبرا فارب لا ولى على عهده من الدن
 كما ولى الخلق لغيره بل ولى له احسانا له والولى من الولاية والولاية بقصد العداوة وأصل الولاية
 الحب وأصل العداوة البغض واذا قيل هو ما خوذ من الولي وهو القرب فهذا جزء معتنه فان الولي
 يقرب من وليه والعدو يبعد عن عدوه ولما كانت الخلة تستلزم كمال المحبة واستيعاب القلب لم
 يصلح للنبي صلى الله عليه وسلم أن يخال الخلق فاقبل قال لو كنت متخذ من أهل الارض خليلا
 لاتخذت ابا بكر خليلا ولكن صاحبكم خليل الله ولهذا امتحن الله ابراهيم بذيبح ابنه والذبيح
 على القول الصحيح ابنه الكبير اسمعيل كذا ثبت على ذلك سورة الصافات وغير ذلك فانه قد كان سأل
 ربه ان يهبه من الصالحين فشره بالعلام الحليم اسمعيل فلما بلغ معه السعي أمره ان يذبحه
 ثلاثا في قلبه محبة مخلوق تراحم محبة الخلق ان كان قد قطعه وهو بكره وكذلك في التوراة يقول
 ادبح ابنك وحيدك وفي ترجمة أخرى بكره ولكن الحق المبدلون لفظ اسحق وهو باطل فان
 اسحق هو الثاني من اولاده باتفاق المسلمين وأهل الكتاب فليس هو وحده ولا بكره وانما وحده

ولهذا أقرب وجوده طوائف أنكروا
 قيام الصفات به واذا قرر واقام
 الصفات به فكيف الفاعل لا يكون
 الاموجودا أي من كون ما تقوم
 به الصفة لا يكون الاموجودا
 وكلاهما معلوم بالضرورة لكن
 الفاعل الذي يبدع غيره أحق
 بالوجود وكما الوجود من محمل
 الصفة فان محمل الصفة قد يكون
 جادا وقد يكون حيوانا وقد يكون
 قادرا وقد يكون عاجزا والصفة أيضا
 قد تقوم بها الصفة عند كثير من
 الناس بشرط قيامها جميعا بعامل
 آخر فالصفة وان كانت مفترقة الى
 محل وجودي فهو من باب الافتقار
 الى المحمل القابل وأما المفعول
 المفترق الى الفاعل فهو من باب
 الافتقار الى الفاعل ومعلوم أن
 الحاجة الى الفاعل قبله فاعل
 أقوى من الحاجة الى القابل فيسأله
 قابل وأيضا فان القابل شرط في
 المقبول لا يجب تقدمه عليه بل
 يجوز اقتراحه ما يخالف الفاعل فانه
 لا يجوز أن يقارن المفعول بل لا بد
 من تقدمه عليه ولهذا اتفق
 العقلاء على أنه لا يجوز أن يكون
 كل من الشئين فاعلا لا آخر لا محقق
 كونه علة وقاعلة ولا يغير ذلك من
 المعاني وأما كون كل من الشئين
 شرطا لا آخر فانه يجوز وهذا هو
 الدور المحي وذلك هو الدور القبلي
 وقد بسط هذا في غير هذا الموضع
 وبين ما دخل على الفلاسفة من
 الغلط في مسائل الصفات من هذا

وبكره اسمعيل ولهذا لما ذكر الله قصة الذبيح في القرآن قال بعده هذا وبشرناه يا سمحق نيامن الصالحين وقال في الآية الأخرى فبشرناهما يا سمحق ومن وراء اسمحق فكيف يبشره وبشرناهم بأمره بذبحه والبشارة يا سمحق وقعت لسارو كانت فغارت من هاجر لما ولدت اسمعيل وأمر الله إبراهيم أن يذهب باسمعيل وأمه إلى مكة ثم لما جاء الضيف وهم الملائكة لإبراهيم وبشره وأمره يا سمحق فكيف يا مريم بذبح اسمحق مع بقاء اسمعيل وهي لم تصبر على وجود اسمعيل وحده بل غارت أن يكون ابن من غيرها فكيف تصبر على ذبح ابنها وبقاء ابن صرته وكيف يا مريم بذبح ابنه وأمه مشرقة وبأنه أيضا فالذبح إنما كان بمكة وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم قرني الكعبش في البيت فقال للأصاحب اني رأيت قرني الكعبش في الكعبة فخرها فانه لا ينبغي أن يكون في الكعبة شيء يلهمي المحلى وإبراهيم واسمعيل هما اللذان بنيا الكعبة بنصر القرآن واسمحق كان في الشام والمقصود بالامر بالذبح أن لا ينبغي في قلبه محبة لغير الله وهذا إذا كان له ابن واحد فإذا صار له إثنان فالقصد لا يحصل إلا بذهابهما جميعا وكل من قال الله اسمحق فأنما أخذ عن اليهود أهل التعريف والتبديل كما أخرجه تعالى عنهم وقد بسطنا هذه المسئلة في مصنف مفرد والمقصود ههنا أن الخليلين هما كل خاصة الخاصة توحيد أفلا يجوز أن يكون في أمة محمد صلى الله عليه وسلم من هو أكل توحيد من نبي من الأنبياء فضلا عن الرسل فضلا عن أولى العزم فضلا عن الخليلين وكل توحيدهما يتحقق أفراد الألوهية وهو أن لا ينبغي في القلب شيء لغير الله أصلا وكل هذا التوحيد واجب أن يبقى العبد مواليا له في كل شيء يحب ما أحب وبغض ما أبغض ورضي بما رضى وبمنع ما منع وأمر بما أمر ونهى عما نهى وأما التوحيد الثاني الذي ذكره وسماه توحيد الخاصة فهو الفناء في توحيد الربوبية وهو أن يشهد بربوبية الرب لكل ما سواه وأنه وحده رب كل شيء ومليكه والفناء إذا كان في توحيد الألوهية هو أن يستوى على القلب شهود معبوده ذكره ومحبة حتى لا يحس شيء آخر مع العلم بثبوت ما أثبتته الحق من الأسباب والحكم وعبادته وحده لا شيء له بالامر والنهي ولكن غلب على القلب شهود الواحد كما يقال غاب موجوده عن وجوده ومعبوده عن عبادته وعذ كرم عن ذكره ومعبوده عن معرفته كما يدكر أن رجلا كان يحب آخر فوقع المحبوب في اليم فالتى المحب نفسه خلفه فقال له أنا وقعت فلماذا وقعت أنت فقال غبت بل غنى فظننت أنك أنا فغاب هذا الفناء إذا غاب في ذلك فهو معدوم ولغيره عند غلبه ذكر الرب على قلبه عن شعوره بشيء آخر كما يعذر من سمع الحق فأت أغشى عليه وكما يعذر موسى صلى الله عليه وسلم لما صعد حين تحلى ربه للبلبل وليس هذا الحال غاية السالكين ولا لازما لكل سالك ومن الناس من يظن أنه لا بد لكل سالك منه وليس كذلك فحينئذ صلى الله عليه وسلم والسابقون الأولون هم أفضل وما أصاب أحد منهم هذا الفناء لا صلي ولا مات عند سماع القرآن وإنما أخذ هذا الصعق في التابعين لاسمى في عباد البصريين ومن الناس من يجعل هذا الفناء هو الغاية التي ينتهي إليها سائر العارفين وهذا أضعف من الذي قبله وما يدكر عن أبي يزيد البسطامي من قوله ما في الحبة إلا الله وقوله ابن أبي يزيد أنا أطلب أبا يزيد منذ كذا وكذا سنة وتوحيظ قد جلهو على أنه كان من هذا الباب ولهذا يقال عنه أنه كان إذا أتى أنكره هذا أفهذ ونحوه كذا لكن إذا زال العقل بسبب بعرفه الإنسان كالنوم والغفلة لم يكن مؤخذا عما يصدر عنه في حال عدم التكليف ولا ريب أن هذا من ضعف العقل والتمييز وأما الفناء الذي يدكره صاحب المنازل فهو الفناء في توحيد الربوبية لا في توحيد الألوهية وهو ثبت توحيد الربوبية مع نفي الأسباب والحكم كما هو قول القدرية والمجوعة كالجمهم

الوجه حيث لم يحز وابن الشرط والعللة الفاعلة بل قد يجعلون ذلك كعللة إذ العلة عندهم يدخل فيها الفاعل والغاية وهما العلتان المفصلتان اللتان هما يكون وجود العلول والقابل الذي قد يسمى مادة وهو في مع الصورة هما علل حقيقة الشيء في نفسه سواء قبل أن حقيقته غير العين الموجودة في الخارج كما يدعون ذلك أو قبل هي هي كما هو المعروف عن متكلمي أهل السنة والمقصود هنا أن الدليل لما دل على أنه لا بد من موجود واجب بنفسه أي لا يكون له فاعل وجوده لعللة فاعلة ولا ما يسمى فاعلا غير ذلك صاروا يطلقون عليه الواجب بنفسه ثم أخذوا بما يحمله هذا اللفظ من المعاني فأرادوا إثباتها كلها فصاروا ينفون الصفات وينفون أن يكون له حقيقة موصوفة بالوجود لئلا تكون الذات متعلقة بصفة فلا تكون واجبة بنفسها ومعلوم أن كون الذات مستلزما للصفة كما يتنوع تحققها بدونها لا واجب افتقارها إلى فاعيل أو علة فاعلة ولكن غاية ما فيه أن تكون الذات مشروطة بالصفة والصفة مشروطة بالذات وأن تكون الصفة إذا قيل بأنها واجبة لا تقوم إلا بموصوف فإذا قيل هذا فيه افتقار الواجب إلى غيره لم يلزم أن يكون ذلك الغير فاعلا ولا علة فاعلة بل إذا قدر أنه يطلق عليه غير فاعله هو شرط من الشروط وكون الذات مشروطة بالصفة

ابن صفوان ومن اتبعه والاشعري وغيره وشيخ الاسلام وان كان رحمه الله من أشد الناس
مباينة للجهمية في الصفات وقد صنف كتابه الفاروق في الفرق بين المنيعة والمعطلة وصنف
كتاب تكفير الجهمية وصنف كتاب في الكلام وأهله وزاد في هذا الباب حتى صار يوصف
بالغلو في اثبات الصفات لكنه في القدر على رأي الجهمية نفاذ الحكم والاسباب والكلام في
الصفات نوع والكلام في القدر نوع وهذا القضاء عند لا يتجاع البقاء فإنه في لكل ماسوي حكم
الرب بارادته الشاملة التي تخص أحد التمانين بلا تخص ولهذا قال في باب التوبة في طائفة
أسرار التوبة العظيمة الثالثة أن مشاهدة العبد الحكم لا تدع له استحسان حسنة ولا استقباح
سنة المصعود من جدم المعاني إلى المعنى الحكم أي الحكم القدرى وهو خلقه لكل شيء بقدرته
وارادته فإن لم يثبت في الوجود فرق بالنسبة إلى الرب بل يقول كل ماسواء محبوس به مرضى
له مراده سواء بالنسبة إليه ليس بحسب شيئا ويغض شيئا فإن مشاهدة هذا لا يكون معها
استحسان حسنة ولا استقباح سنة بالنسبة إلى الرب إذا الاستحسان والاستقباح على هذا
المذهب لا يكون إلا بالنسبة إلى العبد يستحسن ما يلائمه ويستقبح ما ينافيه وفي عين القضاء لا يشهد
نفسه ولا غيره بل لا يشهد إلا لفرق به فعند هذه المشاهدة لا يستحسن شيئا ويستقبح آخر على قول
هؤلاء القدرية الجبرية المتبعين لجهن صفوان وأمثاله وهو لا يعرفوا القدرية في أن مشيئة
الرب وبارادته وحجته ورضاه سواء ثم قالت القدرية النفاة وهو لا يحب الكفر والفسوق
والعصيان فهو لا يريد ولا يشاء فكون في ملكه ما لا يشاء وقالت الجهمية الجبرية بل هو يشاء
كل شيء فهو لا يريد ولا يشاء ويرضاه وأما السلف وأتباعهم فيفرون بين المشيئة والمحبة وأما الإرادة
فتكون تارة بمعنى المشيئة وتارة بمعنى المحبة وقد ذكر الأشعري القولين عن أهل السنة المتبعين
للقدر قول من فرق بين المحبة والرضا وقول من سوى بينهما واختاره هو التسوية وأبو المعالي يقول
إن أبا الحسن أول من سوى بينهما الكثر رأته في الموضع فحكى قوله عن سلمان بن حرب وعن
ابن كلاب وعن الكرايسى وعن داود بن علي وكذلك ابن عقيل يقول أجمع المسلمون على أن
الله لا يحب الكفر والفسوق والعصيان ولم يقل إنه يحبه غير الأشعري وأما القاضي أبو يعلى
فهو في المعتزلة يوافق الأشعري وفي مختصره ذكر القولين وذكر في المعتزلة قول أبي بكر عبد العزيز
أنه يقول بالفرق وتأول كلام أبي بكر بآية بل ما ملكت لئن أهل الملل كلهم متفقون على أن الله
يحب على الطاعات ويعاقب على المعاصي وإن كانت المشيئة شاملة للتوابع فهم يملكون الفرق
بالنسبة إلى العباد والمذنبون للفرق والحقيقة والقضاء فيهما يطلبون أن لا يكون لهم مراد بل
يريدون ما يريد الحق تعالى فيقولون الكمال أن تضى عن إرادتك وتضى مع إرادته بل وعندهم
أن جميع الكائنات بالنسبة إلى الرب سواء فلا يستحسنون حسنة ولا يستقبحون سيئة وهذا الذى
قاله مجتمع عقلا حتى شرعوا ولكن المقصود هنا بيان قولهم ولهذا قال شيخ الإسلام في توحيدهم وهو
التوحيد الثانى أنه إسقاط الاسباب الظاهرة فإن عندهم لم يخلق الله شيئا بسبب بل يفعل عنده
لا به (قال) والصعود عن منزلات العقول وعن التعلى بالشواهد وهو أن لا يشهد في التوحيد
دليلا ولا في التوكل سبيلا ولا في القضاء وسيله وذلك لأن عندهم ليس في الوجود شيء يكون سببا لشيء
أصلا ولا شيء جعل لأجل شيء ولا يكون شيء شيء فالشع عندهم لا يكون بالكل ولا العلم
الحاصل في القلب بالدليل ولا ما يحصل للتوكل من الرزق والتصره سبب أصلا ولا في نفسه ولا في
نفس الامر ولا الطاعات عندهم سبب للشاوب ولا المعاصي سبب للعقاب فليس للجنة وسيله بل
محض الإرادة الواحدة تصدر عنها كل حادث ويصدر مع الآخر مقتربا إقتراعا بإلا أن أحدهما

اللازمة لها والمصفة مشروطة بالذات لا يمنع أن يكون الجميع واجبا بنفسه لا يقتضى أن فاعل ولا علة فاعلة وقد بسط هذا في غير هذا الموضوع والمقصود أنه إذا كان قد علم أن الصفة المشروطة جعلها تقتضى أن يكون محلها موجودا فالمفعول المتقترى أن فاعل يقتضى أن يكون فاعله موجودا بطريق الأولى وأيضا يقال الحوادث المشهودة لا بد لها من محدث إذ المحدث من حيث هو محدث وكل ما يقدر محدثا أو ما يقدر متناها أو غير متناه لا يوجد بنفسه بل لا بد له من فاعل ليس بمحدث والعلم بذلك ضرورى إذ بسطة الحدوث تقتضى الافتقار إلى فاعل فلا بد لكل ما يقدر محدثا من فاعل فينتفع أن يكون فاعل المحدث محدثا فوجب أن يكون قديما وأيضا فالمحدث مقتضى المحدث كامل مستقل بالفعل إذ ليس مستقلا بالفعل مقتضى أن غيره فلا يكون هو وحده الفاعل بل الفاعل هو وذلك الغير فلا يكون وحده فاعلا للمحدث ثم ذلك الغير أن كان محدثا فلا بد له من فاعل أيضا فلا بد له من فاعل مستقر بالفعل مستقر عن جميع محدثاته والعقل بعلم افتقار المحدث إلى المحدث الفاعل ويقطع به ويعلم ضرورة أن بلغ من علمه بافتقار الممكن إلى الواجب الموجبه فلا يحتاج أن يقال إن المحدث يخص بزمان دون زمان أو بقدر

معلق بالآخر وأسبغ له وأحكمه ولكن لأجل ما جرت به العادة من اقتراح أحدهما بالأخر
 يجعل أحدهما أمارة وعلماً ودليلاً على الآخر بمعنى أنه إذا وجد أحد المقتربين عادة كان الآخر
 موجوداً معه وليس العلم الحاصل في القلب حاصل هذا الدليل بل هذا أيضاً من جملة الاقتراحات
 العادية ولهذا قال فيكون مشاهد سابق الحق بحكمه وعلمه أي يشهد أنه علم ما سيكون وحكمه
 أي أرادهم وقضاه وكتبه وليس عندهم شيء إلا هذا وكثير من أهل هذا المذهب يتركون الأسباب
 الدنيوية ويجعلون وجود السبب كعدمه ومنهم قوم يتركون الأسباب الآخوية فيقولون إن
 سبق العلم والحكم أتبعه فخص سعداء وإن سبق أنا أتبعه فخصنا أتبعه فلا تفتد في العمل
 ومنهم من يترك الدعاء بناء على هذا الأصل الفاسد ولاريد أن هذا الأصل يخالف الكتاب
 والسنة وإجماع السلف وأئمة الدين ويخالف لصريح المعقول ويخالف الحسن والمشاهدة وقد
 سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن إسقاط الأسباب نظر القدر فذكر ذلك بكأيد في الصحفين عنه
 صلى الله عليه وسلم أنه قال ما منكم من أحد إلا وقد علم مقعده من الجنة ومقعده من النار
 قالوا يا رسول الله أفلا تدع العمل وتنسك على الكتاب فقال لا أعلم أفعل بيسر لما خلقه وفي
 الصحيح أيضاً أنه قيل له يا رسول الله أرأيت ما يكدر الناس فيه اليوم ويعلمون أني قضى عليهم
 ومضى أم فيما يستقبلون بما أتاهم فيما فجأة فقال بل شيء قضى عليهم ومضى فيهم قالوا يا رسول الله
 أفلا تدع العمل وتنسك على كتابنا فقال لا أعلم أفعل بيسر لما خلقه وفي السنن عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه قيل له أرأيت أدو به تتداوى بها ورى نسترى بها وتقاء تنقيها هل ترزمن قدر
 الله شيئاً فقال هي من قدر الله وقد قال الله تعالى في كتابه وهو الذي يرسل الرياح شرايين يدي
 رحمة حتى إذا أقلت سحاباً ثقالاً سقاهم ليل ليل من السماء فأنزل به الماء فأخضرنا من كل الثمرات
 وقال وما أنزل الله من السماء من ماء فأحياه الأرض بعد موتها وقال قاتلوهم بعضهم الله
 بأيديكم وقال ونحن نرخص بكم أن يصيبكم الله بعدد ما من عنده أو بأيدنا وقال بضل به كثيراً
 ويهديه بكثيراً وما بضل به إلا الفاسقين وقال يهديه به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام وقال
 وإن الله يهدي إلى صراط مستقيم وقال ولكل قوم هاد فكيف لا يشهد الغليل وقال ويبغى الله
 الذين اتقوا أعفاهم وقال إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بإيمانهم وقال والذين
 آمنوا واتبعهم نذرناهم بإيمانهم فأتاهم ربهم وما اتناهم من علمهم شيء وقال كتاب
 أنزلناه إليك أتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم وقال كما واثروا بهائياً ما علمنا
 في الأيام الخالية وقال ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وقال إن تنفوا الله يجعل لكم فرقاناً
 وقال ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب وقال فيما راجع من الله لنتلهم
 وقال بنظم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيراً
 وأخذهم الرباق وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل وقال فاهلكناهم بنذرهم وأنشأنا
 من بعدهم قرناً آخرين وقال إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي
 الأبصار وقال إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والغيث الذي تجري في
 البحر ما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحياه الأرض بعد موتها وبث فيها من كل
 دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون وآيات ذلك
 في القرآن كثير وفي الصحفين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سأعد عسى أن تخلف فينتفع
 بها أقوام ويضر بك آخرون فكيف يمكن أن يشهد أن الله لم ينصب على توحيد مدليل ولا جعل

دون قدر ولا بد الخصب من
 شخص فان العلم باقتراح الحديث
 الى الحديث أين في العقل وأبدله
 ولهذا قال تعالى أم خلقوا من غير
 شيء أم هم الخالقون قال جبير بن
 مطعم سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقولها أحسست
 بفؤادي قد انصدع وقال أفأريتم
 ما تعملون أنتم تخلقونه أم نحن
 الخالقون إذ كان كل من القسمين
 وهو كونهم خلقوا من غير خلق
 وكونهم خلقوا أنفسهم معلوم
 الانتفاء بالضرورة فان الانسان
 يعلم بالضرورة أنه لم يحدث من غير
 محدث وأنه لم يحدث نفسه فلما
 كان العلم به لا بد من محدث وان
 محدثه ليس هو أبه علماً ضرورياً
 ثبت بالضرورة أنه محدث خالقاً
 غيره وكل ما يقدر فيه أنه مخلوق فهو
 كذلك والخلق يتبع الحدوث
 والتقدير فيه معنى الابداع
 والتقدير وإذا علمت أن الممكن
 لا بد من مرجح يجب به والام يكن
 موجوداً بل يبقى معدوماً على أصح
 القولين أو مستردداً بين الوجود
 والعدم على الآخر فالحديث لا بد من
 فاعل يستغني به الفعل فيكون به
 والابق مقتضاً إلى غيره وإذا قدر
 محدثه أيضاً هو أيضاً محدث لم
 يستغن به لأن ذلك الحديث
 مقتضى إلى غيره فالمقتضى إليه
 مقتضى ذلك الغير الذي الأول
 مقتضى إليه بطريق الأولى فلا
 توجد الحوادث إلا بفعل غنى عن

غيره وكل محدث متفكر الى غيره فلا
توجد الحوادث الابطاعل قديم غير
محدث فهذه طرق متعددة ثبتت
بها الوجود الواجب بنفسه القديم
(فصل) واعلم بان علم الانسان
بان كل محدث لابد له من محدث
او كل يمكن لابد له من واجب او كل
فغير لابد له من غنى او كل مخلوق
فلا بد له من خالق او كل معلم فلا بد له
من معلم او كل اثر فلا بد له من مؤثر
ونحو ذلك من القضايا الكلية
والاخبار العامة هو علم كل قضية
كلية وهو حق في نفسه لكن علمه
بان هذا المحدث المعين لابد له من
محدث وهذا الممكن المعين لابد له
من واجب هو ايضا معلوم مع
كون القضية معينة مخصوصة
جزئية وليس علم بهذه القضايا
المعينة المخصوصة موقوفا على العلم
بتلك الصفة العامة الكلية بل هذه
القضايا المعينة قد تنسب الى فطرته
قبل ان يستشعر تلك القضايا
الكلية وهذا كعلمه بان الكتابة
لا بد لها من كاتب والبناء لابد له من
باني فانه اذا رأى كتابة معتمدا على
لا بد لها من كاتب واذا رأى شيئا
علم انه لابد له من باني وان لم يستشعر
في تلك الحال كل كتابة كانت أو
تكون أو يمكن أن تكون ولهذا
يحدث الصبي ونحوه يعلم هذه القضايا
المعينة الجزئية وان كان عقده

(١) قوة فليست العلة الاثر في
هكذا في الاصل وانظر كتابه

مجموعه

الخاص من غذائه وسيلة ولا جعل لما يفعله المتوكل من عبادته وما هو مسبب الاسباب وخالق
كل شيء بسبب منه لكن الاسباب كما قال فيها ابو حامد وأبو الفرج بن الجوزي وغيرهما
الاتفات الى الاسباب شرك في التوحيد وبحسب الاسباب أن تكون أسبابا تقيرق وجه العقل
والاعراض عن الاسباب بالكلية قد حفي الشرع والتوكل معنى يلتزم من التوحيد
والعقل والشرع فالوحيد المتوكل لا يلتفت الى الاسباب بمعنى أنه لا يطمئن بالهوا لا يتقربها ولا
يرجوها ولا يتخافها فانه ليس في الوجود سبب يستقل بحكم بل سبب فهو مقتدر على أمور
أخرى فتم له وله موانع وعوائق تمنع موجهه واما سبب مستقل بالاحداث الامثلة الله
وحده فشاءه كان وما لم يشأ لم يكن وما شاء خلقه بالاسباب التي يحدتها وبصرف عنه الموانع
فلا يجوز التوكل الا على الله كما قال تعالى ان نصركم الله فلا غالب لكم وان يخذلكم فمن ذا الذي
ينصركم من بعده وعلى الله فليتوكل المؤمنون واما سبب من علمه وحكمه فهو حق وقد علم وحكم
بان الشيء القلاني يحدته هو سبحانه بالسبب القلاني فمن نظر الى علمه وحكمه فليشهد الحدوث بما
أحدثه واذا نظر الى الحدوث بلا سبب منه لم يكن شهوده مطابعا لعلته وحكمه فمن شهد أن الله
تعالى خلق الاولاد من اوين لسبق علمه وحكمه فذا شهد به على بل شهد أن الله تبارك وتعالى
سبق علمه وحكمه بان يخلق الولد من الابوين والا وان سبب في وجوده فكيف يجوز ان يقال
انه سبق علمه وحكمه بحدوثه بلا سبب واذا كان علمه وحكمه قد أثبت السبب فكيف يشهد بالامور
يخالف ما هي عليه في علمه وحكمه والعلل التي تنفي نوعا أحدها ان نعتمد على الاسباب وتوكل
عليها وهذا شرك محرم والثاني أن تترك ما أمرت به من الاسباب وهذا ايضا محرم بل عليه أن
تسببه بفعل ما أمر به من الاسباب وعليه أن تتوكل عليه في أن يعينك على ما أمر به وان
يفعل هو اما لا تقدر ان تفتقر عليه بدون سبب منك (١) فليست العلة الاثر كما أمر به الرب امر
ايحيا واستجب ومن فعل ما أمر به كما أمر به فليس عنده علة ولكن قد يجعل حقيقة ما أمر
به فيكون منه علة وقول القائل بسبب سبب اسقاط الحدوث ان أراد اني اعتقد في حدوث شيء
فهذا مكابر وتكذيب بخلق الرب ومجد الصانع وان أراد اني اسقط الحدوث من قلبي فلا أشهد محدثا
وهو امر ادهم فهذا خلاف ما أمرت به بخلاف الحق بل قد أمرت أن أشهد أن لا اله الا الله وأن
محمد رسول الله وأشهد حدوث الحدوثات بعينته بما خلقه من الاسباب ولما خلقه من الحكم
وما أمرت أن لا أشهد بقلبي حدوث شيء وقول القائل بغيري من لم يكن وبسبي من لم يزل ان
أراد اني يتي على الوجه المأمور به بحيث يشهد أن الحق هو المحدث لكل ما سواه ما أحدثه من
الاسباب ولما أرادهم من الحكمة فهذا حق وان أراد اني لا أشهد قط بخلاف لا لا أشهد الا القديم
فقط فهذا نقص في الايمان والتوحيد والتحقيق وهذا من باب الجهل والضلال وهذا اذا غلب
على قلب العبد كان معذورا اما ان يكون هذا ما أمر الله به ورسوله فهذا خلاف الكتاب
والسنة والاجماع ولما كان هذا امر ادهم قال هذا التوحيد الخاصة الذي يصح بعلم الفناء بصقوفي
علم الجمع ويجب التوحيد ارباب الجمع فان المراد بالجمع أن يشهد الاشياء كلها بجمعة في
خلق الرب ومشيئته وانها صادرة بارادته لا يربح مشيئا على مثل فلا يفرق بين ما مقرر وعظوم
وحسن وقبح وأولياء الله وأعدائه والوقوف عنده هذا الجمع هو الذي أنكره الجنيده وغيره من
أئمة طريق أهل الله أهل التحقيق فانهم أمر بالفرق الثاني وهو ان يشهد مع هذا الجمع أن الرب
فرق بين ما أمر به وبين ما نهى عنه فالحق هذا أو ينقض هذا أو ثاب على هذا وعاقب على هذا
فيحب ما أحبه الله ورسوله ويغض ما أبغضه الله ورسوله ويشهد الفرق في الجمع والجمع في

لا يستحضر القضية الكلية العامة وهذا كما أن الإنسان يعلم أن هذا المعين لا يكون أسوداً أيضاً ولا يكون في مكانين وإن لم يستحضر أن كل سواد وكل بياض فأنهما لا يجتمعان وإن كل جسمين فأنهما لا يكونان في مكان واحد وهكذا إذا رأى درهما ونصف درهم علم أن هذا السكك أعظم من هذا الجزء وإن لم يستحضر أن كل شيء فأنه يجب أن يكون أعظم من جزئه وكذلك إذا قيل هذا العدد الأول مساو لهذا العدد الثاني وهذا الثاني مساو لهذا الثالث فأنه يعلم أن الأول مساوٍ لمساوي الثاني وهو مساوٍ للثالث وإن لم يستحضر أن كل مساوٍ مساوٍ فهو مساوٍ كذلك إذا علم أن الشخص موجود علم أنه ليس بغير موجود وإذا علم أنه ليس بغير موجود علم أنه موجود ويعلم أنه لا يجتمع وجوده وعدمه بل يتناقضان وإن لم يستحضر قضية كلية عامة أنه لا يجتمع في كل شيء وإثباته وجوده وعدمه وهكذا إمامة القضاء الكلية فأنه قد يكون علم الإنسان بالحكم في أعيانها المنصفة الجزئية أبدياً للعقل من الحكم السككي ولا تكون معرفته بحكم المعينات موقوفة على تلك القضايا الكلية ولهذا كان علم الإنسان أنه هو لم يحدث نفسه لا يتوقف على علمه بأن كل إنسان لم يحدث نفسه ولا على أن كل حادث لم يحدث نفسه بل هذه القضايا العامة الكلية صادقة وتلك

الفرق ولا يشهد جمعا محضاً ولا فرقا محضاً وأما قوله ويجب أن يتوحد أرباب الجمع فسأني وهو لا يشرب من العين التي شرب منها ناقة القدر فإن أولئك الذين قالوا الأمر أنف قالوا إذا سبق عليه وحكمه بشئ امتنع أن يأمر بخلافه ويجب وجوده وفي ذلك إبطال الأمر والنهي لكن أولئك كانوا عظمين للأمر والنهي فظنوا أن إثبات ما سبق من العلم والحكم نافيه فأنبتوا الشرع ونفوا القدر وهو لا يعقد ذلك أيضاً لكن أنبتوا القدر ونفوا عن شاهده أن يستحسن حسنة بأمر بها أو يستعجب بعبثه بنهي عنها فأنبتوا القدر وأبطالوا الشرع عن شاهده القدر وهذا القول أشد سناً فالتدين الأسلام من قول نفاة القدر قال وأما التوحيد الثالث فهو توحيد اختصاصه الحق لنفسه واستحقاقه بعبثه إلى آخر كلامه وقد تقدم حكاية فهو لا هم الذين أنكروا عليهم أئمة الطرق كالخنيد وغيره حيث لم يفرقوا بين القديم والحديث وحقيقة قول هؤلاء الاتحاد والخلو الخاص من جنس قول النصارى في المسيح وهو أن يكون الموحد هو الموحد ولا يوجد الله إلا الله وكل من جعل غير الله فهو جاحد عندهم كما قال

* ما وحد الواحد من واحد * أمسى واحد غيره * إذ كل من واحد معاجد * فأنه على قولهم هو الموحد والموحد ولهذا قال

توحيد من ينطق عن نفعه * عارية بأبطالها الواحد

يعني إذا تكلم العبد بالتوحيد وهو يرى أنه المتكلم فأنما ينطق عن نفع نفسه فيستعير ما ليس له فيتكلم به وهذا عارية بأبطالها الواحد ولكن إذا نفى عن شهود نفسه وكان الحق هو المتكلم على لسانه حيث نفى من لم يكن وفي من لم يزل فيكون الحق هو الناطق بنعت نفسه لا بنعت العبد ويكون هو الموحد وهو الواحد ولهذا قال * توحيداً بآية توحيد * أي توحيد الحق بآية أي نفسه هو توحيد هو لا توحيد المخلوق له فأنه لا يوجد عندهم مخلوق بمعنى أنه هو الناطق بالتوحيد على لسان خاصته ليس الناطق هو المخلوق كما يقوله النصارى في المسيح أن اللاهوت تكلم بلسان الناسوت وحقيقة الأمر أن كل من تكلم بالتوحيد أو تصورده وهو يشهد غير الله فليس عوحد عندهم وإذا غاب وفي عن نفسه بالكلية فتم له مقام توحيد القضاء الذي يجنبه إلى توحيد أرباب الجمع صار الحق هو الناطق المتكلم بالتوحيد وكان هو الموحد وهو الموحد لا موحد غيره وحقيقة هذا القول لا يكون إلا بان يصير الرب والعبيد شيئاً واحداً وهو الاتحاد فيتمد اللاهوت والناسوت كما يقول النصارى أن المتكلم بما كان يسمع من المسيح هو الله وعندهم أن الذين سمعوا منه هم رسل الله وهم عندهم أفضل من إبراهيم وموسى ولهذا تكلم بلقطة اللاهوت والناسوت طائفة من الشيوخ الذين وقعوا في الاتحاد والخلو مطلقاً ومعنا فكانوا ينشدون قصيدة ابن الفارض ويتحاورون بما فيها من تحقيق الاتحاد العام ويرون كل ما في الوجود هو محلي ومظهر ظهر فيه عين الحق وإذا رأى أحدهم مظهر أحسن أُنشد

يبحلي في كل طرفه عين * لباس من الجلال جديد

وينشد الآخر

ههنا يشهد ناظري همك سوى * إذ أنتم عين الجوارح والقوى

وينشد الثالث

أعين في كل الوجود جلالكم * وأسمع من كل الجهات نداكم

وتلتان مرت على جسدي يدى * لاني في التحقيق استسواكم

ولما كان ظهور قول النصارى بين المسلمين مما يظهر أنه باطل لم يكن أحجاب هذا الاتحاد أن

يُكَلِّمُهُ كَأَن تَكَلِّمُهُ النَّصَارَى بَلْ صَارَ عِنْدَهُمْ هَمٌّ بِأَشْهَدُوا لَا يَنْطِقُ بِهِ وَهُوَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْأَسْرَارِ
 الَّتِي لَا يَبَاحُ بِهَا وَمِنْ بَاحٍ بِالسَّرِّ قَتْلَ وَفِي يَقُولُ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْحَلَّاجَ لَمَّا بَاحَ بِهَذَا السَّرِّ وَجَبَّ قَتْلُهُ
 وَلِهَذَا قَالَ هُوَ تَوْحِيدٌ اخْتَصَّه الْحَقُّ لِنَفْسِهِ وَاسْتَحَقَّ بِقَدْرِهِ الْأَحْمَنُ لَا تُحَالُ إِلَى أَسْرَارٍ طَائِفَةٍ
 مِنْ صِفَتِهِ وَأُخْرَسَ عَنْ نَعْتِهِ وَأَعْجَزَ عَنْ بَشْرِهِ فَيَقَالُ أَمَا تَوْحِيدَ الْحَقِّ لِنَفْسِهِ بِنَفْسِهِ وَهُوَ
 عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ وَكَلَامَهُ الَّذِي يُخْبِرُ عَنْ نَفْسِهِ كَقَوْلِهِ شَهِدَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَقَوْلُهُ أَنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ
 إِلَّا أَنَا فَأَعْنِدْنِي فَذَلِكَ صِفَتُهُ الْإِنَّمَا بِهِ كَأَن يَقُومَ بِسَائِرِ صِفَاتِهِ مِنْ جِهَاتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَذَلِكَ
 لَا يَفَارِقُ ذَاتَ الرَّبِّ وَيَنْتَقِلُ إِلَى غَيْرِهِ أَصْلًا كَسَائِرِ صِفَاتِهِ بَلْ صِفَاتُ الْخَلْقِ لَا تَفَارِقُ ذَاتَهُ وَتَنْتَقِلُ
 إِلَى غَيْرِهِ فَكَيفَ بِصِفَاتِ الْخَالِقِ وَلَكِنْ هُوَ سَجَانُهُ يَنْزِلُ عَلَى أَنْبِيَائِهِ مِنْ عَلَيْهِ وَكَلَامُهُ مَا أَنْزَلَهُ كَمَا
 أَنْزَلَ الْقُرْآنَ وَهُوَ كَلَامُهُ عَلَى خَاتَمِ الرِّسْلِ وَقَدْ قَالَ سَجَانُهُ شَهِدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو
 الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ فَهُوَ سَجَانُهُ يَشْهَدُ لِنَفْسِهِ بِأَوْحَادِئِهِ وَالْمَلَائِكَةُ
 يَشْهَدُونَ وَأُولُو الْعِلْمِ مِنْ عِبَادِهِ يَشْهَدُونَ وَالشَّهَادَاتُ مُتَابِقَةٌ مُتَوَافِقَةٌ وَقَدْ يَقَالُ هَذِهِ الشَّهَادَةُ
 هِيَ هَذِهِ عَنِّي أَنَّهُ أَوْعَاهَا وَلَيْسَ نَفْسُ صِفَةِ الْخَلْقِ هِيَ نَفْسُ صِفَةِ الْخَالِقِ وَلَكِنْ كَلَامُ اللَّهِ الَّذِي
 أَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَالْقُرْآنَ الَّذِي يَقْرَأُ الْمُسْلِمُونَ وَهُوَ كَلَامُهُ سَجَانُهُ مَسْمُوعًا مِنَ الْمُبَلِّغِينَ لَيْسَ
 ثَلَاثَةٌ الْعِبَادَةُ وَسَمِعَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ بِعِزَّةٍ سَمِعَ مُوسَى مِنْ اللَّهِ بِأَوْسَاطِهِ فَانْ مَوْسَى سَمِعَ نَفْسُ
 كَلَامِ الرَّبِّ كَمَا يَسْمَعُ كَلَامَ الْمُتَكَلِّمِ كَمَا يَسْمَعُ الصَّخْرَةَ كَلَامَ الرُّسُولِ مِنْهُ وَأَمَّا سَائِرُ النَّاسِ
 فَسَمِعُوا مِنْ بِلَافِغِ اللَّهِ كَمَا يَسْمَعُ النَّابِعُونَ وَمِنْ بَعْضِهِمْ كَلَامُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِلْغَانِهِ
 وَلِهَذَا قَالَ رَسُولُهُ بَلِّغْ مَا أَنْزَلَ إِلَهُكَ مِنْ رَبِّكَ وَقَالَ لِيَعْلَمَ أَنَّ قَدْ بَلَّغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وَقَالَ النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلَّغُوا عَنِّي وَقَالَ نَفَرَاتُهُ أَمْرًا سَمِعَ عَنِّي حَدِيثًا بَلَّغَهُ إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ قَرِيبًا
 حَامِلٌ فَقَسَهُ إِلَى غَيْرِ قَسِيهِ وَرَبَّ حَامِلٌ فَقَسَهُ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَسُهُ مِنْهُ وَقَالَ الْأَرَجَلُ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ
 لَا يَبْلُغُ كَلَامِي فَإِنْ فَرَّقَ شَا قَدْ مَعْنَوْي أَنَّ يَبْلُغُ كَلَامِي وَقَوْلُ الْقَائِلِ وَالْأَحْمَنُ لَا تُحَالُ إِلَى أَسْرَارِ
 طَائِفَةٍ مِنْ صِفَتِهِ وَأُخْرَسَ عَنْ نَعْتِهِ وَأَعْجَزَ عَنْ بَشْرِهِ فَيَقَالُ أَفْضَلُ صِفَتِهِ هُمْ الْأَنْبِيَاءُ
 وَأَفْضَلُهُمُ الرُّسُلُ وَأَفْضَلُ الرُّسُلِ أُولُو الْعَزْمِ وَأَفْضَلُ أُولَى الْعَزْمِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا إِلَّا هُوَ
 اللَّهُ عَلَى أَسْرَارٍ هَؤُلَاءِ فَهُوَ كُلُّ تَوْحِيدٍ عَرَفَهُ الْعِبَادُ وَهُمْ قَدْ تَكَلَّمُوا بِالتَّوْحِيدِ وَنَعْتِهِ وَبَشْرِهِ وَمَا
 يَقْدِرُ أَحَدٌ قَطُّ أَنْ يَنْقُلَ عَنْ نَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَلَا وَارِثَتِي أَنَّهُ بَدِئِي أَنَّهُ يَعْلَمُ تَوْحِيدَ الْإِيمَانَةِ النُّطْقُ بِهِ
 بَلْ كُلُّ مَا عِلَّهُ الْقَلْبُ أَمَكُنَ التَّعْبِيرُ عَنْهُ لَكِنْ قَدْ لَا يَفْقَهُهُمُ الْبَعْضُ النَّاسَ فَمَا أُنْ يَقَالُ أَنْ يَمَجِّدَ أَصْلِي
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَازِجِينَ أَنْ يَبَيِّنَ مَا عَرَفَهُ اللَّهُ مِنْ تَوْحِيدِهِ فَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ ثُمَّ يَقَالُ إِنْ أَرَى بَدِيْهًا
 الْأَلْبَحُ أَنْ يَكُونَ الرَّبُّ نَفْسُهُ هُوَ الْمَوْحِدُ لِنَفْسِهِ فِي قُلُوبِ صِفَتِهِ لَا تَخْلُجُهُمْ وَأَحْوَالُهُ فِيهِمْ فَهَذَا
 قَوْلُ النَّصَارَى وَهُوَ بَاطِلٌ شَرِيعًا وَعَقْلًا وَإِنْ أَرَى بَدِيْهًا يَعْرِفُ صِفَتِهِ مِنْ تَوْحِيدِهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَالْإِيمَانَ
 بِهِ مَا لَا عَرَفَ غَيْرُهُمْ فَهَذَا حَقٌّ لَكِنْ مَا قَامَ بِقُلُوبِهِمْ لَيْسَ هُوَ نَفْسُ الْخَالِقِ تَعَالَى بِلْ هُوَ الْعَالِمُ بِهِ وَبِحُجَّتِهِ
 وَمَعْرِفَتِهِ وَتَوْحِيدِهِ وَقَدْ يَسْمَى الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَيُفَسِّرُ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ
 وَالْأَرْضِ أَيْ فِي قُلُوبِ أَهْلِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيُقَالُ لَهُ الْمَثَلُ الْحَيُّ وَالْمَثَلُ الْعَلِيُّ وَقَدْ يُجَسَّلُ
 لِنَاقِصِ الْعَمَلِ إِذَا أَحْبَبَ تَخَصُّصًا جَمَاعَةً بِحُجَّتِهِ فِي جِهَةٍ حَتَّى لَا يَشْهَدُ قِيْلَهُ غَيْرُهُ أَنْ نَفْسُ
 الْمَحْبُوبِ صَارَتْ قِيْلَهُ وَهُوَ عَالِي فِي ذَلِكَ بَلِ الْمَحْبُوبُ فِي مَوْضِعٍ آخِرًا مِنْ بَيْتِهِ وَإِمَامًا فِي الْمَسْجِدِ وَإِمَامًا
 فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَلَكِنْ الَّذِي فِي قِيْلَهُ هُوَ مَثَلُهُ وَتَكْرَارًا يَقُولُ الْفَائِلُ أَنْتَ فِي قِيْلِي وَأَنْتَ فِي قِيْلِي
 وَالْمَرَادُ لَهُ الْمَثَلُ لَا نَفْسُهُ لَمْ يَكُنْ ذَاتُهُ مَنْفَعِلًا عَنْهُ كَمَا يَقَالُ أَنْتَ بَيْنَ عَيْنِي وَأَنْتَ
 دَائِمًا عِنْدَ سَانِي كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ

الْقَضِيَّةُ الْمَعْنَى صَادِقَةٌ وَالْعِلْمُ بِهَا
 قَطْرِيٌّ ضَرُورِيٌّ لَا يَحْتَاجُ أَنْ
 يَسْتَدِلَّ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ قَدِيمًا
 الِاسْتِدْلَالُ عَلَى بَعْضِ الْمَعْنَى
 بِالْقَضِيَّةِ الْكَلِمَةِ وَيَسْتَفَادُ الْعِلْمُ
 بِالْقَضِيَّةِ الْكَلِمَةِ وَأَوْسَاطُ الْعِلْمِ بِالْمَعْنَى
 لَكِنْ الْمُقْصُودُ أَنَّ هَذَا الِاسْتِدْلَالُ
 لَيْسَ شَرْطًا لِلْعِلْمِ بِالْعِلْمِ بِالْمَعْنَى
 قَدْ يَعْلَمُ كَمَا يَعْلَمُ الْكَلِمَاتِ وَأَعْظَمُ بَلْ
 قَدْ يَجُزُّ بِالْمَعْنَى مِنْ لَا يَجُزُّ
 بِالْكَلِمَاتِ وَلِهَذَا اتَّجَدَ أَحَدًا مِنْ
 فِي أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةُ لَا يَبْدُلُهَا مِنْ كَاتِبٍ
 وَهَذَا الْبَنَاءُ لَا يَبْدُلُ مِنْ بَانَ بِلْ يَعْلَمُ
 هَذَا ضَرُورِيٌّ وَإِنْ كَانَ الْعِلْمُ بِأَنَّ كُلَّ
 حَادِثٍ لَا يَبْدُلُ مِنْ فَاعِلٍ قَدْ اعْتَقَدَهُ
 طَبَاغِثُ النَّظَارَةِ تَقَرَّرَ رَاحَتِي
 أَفَامُوا عَلَيْهِ دَلِيلًا مَابِقِيَّاسِ الشُّبُولِ
 وَأَمَّا بِقِيَّاسِ التَّشْبِيلِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ
 مَنْ يَقُولُ كُلُّ مُحَدَّثٍ لَا يَبْدُلُ مِنْ
 مُحَدَّثٍ وَالثَّانِي قَوْلُ مَنْ يَقُولُ هَذَا
 مُحَدَّثٌ يَفْتَقِرُ إِلَى مُحَدَّثٍ قِيَّاسًا عَلَى
 الْبِنَاءِ وَالْكِتَابَةِ ثُمَّ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ
 كُلَّ مُحَدَّثٍ لَا يَبْدُلُ مِنْ مُحَدَّثٍ عَنْهُمْ
 مَنْ يَثْبُتُ هَذَا الِاسْتِدْلَالُ عَلَى أَنَّ
 الْحَادِثَ يَحْتَضِرُ وَالتَّخَصُّصُ لَا يَبْدُلُ
 لَهُ مِنْ تَخَصُّصٍ ثُمَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ
 يَثْبُتُ هَذَا بِأَنَّ التَّخَصُّصَ يُمْكِنُ
 وَالْمُمْكِنُ لَا يَبْدُلُ مِنْ مَرْتَبِعٍ لَوْجُودَةٍ
 مِنَ النَّاسِ مَنْ يَثْبُتُ هَذَا بِأَنَّ نِسْبَةَ
 الْمُمْكِنِ إِلَى الْوُجُودِ الْعَدَمُ سَوَافِلًا
 بَعْنٍ تَرْجِعُ أَحَدًا لِحَاجَتَيْنِ وَكَثِيرٍ
 مِنَ النَّاسِ يَجْعَلُ الْقَدَمَةَ الْأُولَى فِي
 هَذِهِ الْقَضِيَّةِ ضَرُورِيَّةً بِلْ يَجْعَلُهَا
 أَيْ مِنْ الثَّانِيَةِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا

• ثالث في عيني وذكرك في قلبي • ومثوال في قلبي فكيف تعيب

وقال آخر ساكن في القلب بعمره • لست أفسده فذكره
بفعله ساكناء من القلب لا ينسى ولم يرد أن ذاته حصلت في قلبه كما يحصل الإنسان الساكن في بيته بل هذا الحاصل هو المثال العلي وقال آخر

ومن عجب أني أحن إليهم • وأسأل عنهم من لم يحن

وتطلبهم عيني وهم في سوادها • وبشتاتهم قلبي وهم بين أضلعي

ومن هذا الباب قول القائل القلب بيت الرب وما يذكركونه في الأسرار ليلايت من قوله ما وسعني أرضي ولا سمائي ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن التي التي الوردع الذين فلس المراد أن الله نفسه يكون في قلب كل عبد بل في القلب معرفة ومحبة وعبادة والتأثير في المنام إنسانا يحاط به ويشاهد ويحس معه فصولا وذلك المرقى قاعد في بيته أو ميت في قبره وإنما رأى مثله وكذلك يرى في الرأى الشمس والقمر والكواكب وغير ذلك من المراتب وبراها تكبر بكبر المرأة وتضعف بصغرها وتستدر برأسها وتهاضعفوصفا بها وتلك المراتب القائمة بالمرأة وأما نفس الشمس التي في السماء فلم تصر ذاتها في المرأة وقد خاطبني مرة شيخ من هؤلاء في مثل هذا وكان يمين يظن أن الخلاص قال أنا الحق لكونه كان في هذا التوحيد فقال الفرق بين فرعون والخلاص أن فرعون قال أنا ربكم الأعلى وهو يشير إلى نفسه وأما الخلاص فكان غائبا عن نفسه والحق نطق على لسانه فقلته أنصار الحق في قلب الخلاص ينطق على لسانه كما ينطق الجنى على لسان المصروع وهو سبحانه يأتى عن قلب الخلاص وغيره من المخاوف فقلب الخلاص أوسع وغيره كيف يسع ذات الحق ثم الجنى يدخل في جسد الإنسان ويشغل جميع أعضائه والآنسان المصروع لا يحس بما يقوله الجنى ويقفله بأعضائه لا يكون الجنى في قلبه فقط فان القلب كل ما فيه فانما هو عرض من الأعراض ليس شيئا موجودا غائبا بنفسه ولهذا لا يكون الجنى بقلبه الذي هو روحه وهؤلاء قديرون أن ذات الحق قامت بقلبه فقط فهذا يستحيل في حق الخلق فكيف في الخلق جل جلاله وقد يحجج بعضهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم فإذا قال الامام سمع الله لمن جده فقولوا ربنا ولك الحمد فان الله قال على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم سمع الله لمن جده فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد ما أردتم من الحلول والاتحاد ولكن أراد أن الله بلغكم هذا الكلام على لسان رسوله وأخبركم أنه سمع دعاء من جده فأجده وأتم وقولوا ربنا ولك الحمد حتى يسع الله لكم دعاءكم فان الحمد قبل الدعاء بسبب الدعاء وهذا أمر معروف يقول المرسل لرسوله قل على لساني كذا وكذا يقول الرسول لمرسله قل على لسانك كذا وكذا ويقول المرسل أيضا قل لكم على لسان رسولك كذا وكذا وقد قال تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بآياته ما يشاء قلته تعالى اذا أرسل رسولا من الملائكة أو من البشر رسالة كان مكلفا للعبادة بواسطة رسوله عما أرسل به رسوله وكان مينا لهم بذلك كما قال تعالى قد أنزلنا الله من أخباركم أي بواسطة رسوله وقال فاذا قرأته فاتبع قرأته وقال تناولوا علم من تناملوا رسول الله وقال نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن وإن كنت من قبله لمن الغافلين فكانت تلك التسلاوة والقرارة والقصص بواسطة جبريل فانه سبحانه يكلم عباده بواسطة رسول رسوله فبوحى بآياته ما يشاء ولهذا جاء بلفظ الجمع فان ما فعله المطاع يجتهد به قال فيه نحن نفعل كذا والملائكة رسل الله فيما خلقه وأمر به فما خلقه وأمر به بواسطة رسوله من الملائكة قال فيه نحن فاعلنا كما قال تعالى فاذا قرأته

عليها وهذا الاضطراب انما يقع في القضاء الكلية العامة وأما كون هذا الينا لا بله من بان وهذه الكلية لا بله من كاتب وهذا الشوب المحط لا بله من خياط وهذا لا نار التي في الأرض من آثار الاقدام لا بله من مؤثر وهذه الضربة لا بله من ضارب وهذه الصياغة لا بله من صانع وهذا الكلام المنظوم المجموع لا بله من متكلم وهذا الضرب والرى والطعن لا بله من ضارب ورام وطاعن فهذه القضايا المعينة الجزئية لا يشك فيها أحد من العقلاء ولا تفقر في العلم بها إلى دليل وإن كان ذكرها ظاهرا هي لاهوا ذكر القضية التي تتناولها وغير حاجتها ثانية فيستدل عليها بقياس التشييل وقياس الشمول لكن هي في نفسها معلومة العقلاء بالظهور ورة مع قطع نظرهم عن قضية كلية كما يعلم الانسان أحوال نفسه المعينة فانه يعلم انه لم يحدث نفسه وإن لم يستحضر ان كل حادث لا يحدث بنفسه ولهذا كانت فطرة الخلق مهيولة على انهم متى شاهدوا شيئا من الحوادث المتجددة كالرعد والبرق والازلزال كروا لله وسجدوا لانهم يعلمون أن ذلك المتجدد لم يتجدد بنفسه بل له محدث أحدته وإن كانوا يعلمون هذا في سائر المحدثات لكن ما اعتادوا واحد ويصبر ما لولا لهم خلاف المتجدد الغريب والافعامة ما يذكرون الله

وإذا رأه يقول بعين ولا قلب ولم ينقل أحد من أصحاب أحد الذين يأمرون به عنه أنه قال رأه بعينه وقد ذكرنا نقله عن أحد الخلال في كتاب السنة وغيره وكذلك لم ينقل أحد بسناد صحيح عن ابن عباس أنه قال رأه بعينه بل الثابت عنه إما الاطلاق وإما التقيد بالفؤاد وقد ذكرنا نعمين أصحاب أحد كالفاضي أبي يعلى ومن اتبعه عن أحد ثلاث روايات في رؤيته تعالى أحداها أنه رأى بعينه واختاروا ذلك وكذلك اختاره الأشعري وطائفة ولم ينقل هؤلاء عن أحد لفظا نصرا بحا بذلك ولا عن ابن عباس ولكن المنقول الثابت عن أحد من جنس النقول الثابتة عن ابن عباس إما تقيد الرؤية بالقلب وإما اطلاقها وما تقيدها بالعين فلم يثبت لأحد ولا عن ابن عباس وأما من سوي النبي صلى الله عليه وسلم فقد ذكر الامام أحد اتفاق السلف على أنه لم ير أحد بعينه وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال واعلموا أن أحدكم لم ينظر في وجهي يموت وهذا البسط موضع آخر وانما المقصود هنا أن كثيرا من السالكين يرد عليه من الأحوال ما يصلح في نظر أنه هو الحق وأن الحق فيه وأن الحق يتكلم على لسانه وأنه يرى الحق أو يوقظ ذلك أو ما يكون الذي يشاهده ويحتاجونه هو الشيطان وفهم من يرى عراشله نور يرى الملائكة حول العرش ويكون ذلك الشيطان وتلك الشياطين حوله وقد جرى هذا لغير واحد

(فصل) وقد اعترف طوائف بالثبوت في حق أن يحب وأنكره وأنه يحب غيره الأعمى الإرادة العامة فإن محبة المؤمنين لهم أمر موجود في القلوب والفطر شبه الكمال والسنة واستفاض عن سلف الامة وأهل الصفة واتفق عليه أهل المعرفة بالله وقد ثبت أن التذات المؤمنين يوم القيامة بالنظر إلى الله أعظم لثبوت في الجنة ففي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد بأهل الجنة أن لكم عند الله موعدا يريد أن ينجزكموه فيقولون ما هو الذي يبيض وجوهنا وينقل موازيننا ويدخلنا الجنة ويجزئنا من الترقال فيكشف أصحاب فطرتهون الله فأعطاهم شيا أحب إليهم من النظر إليه وهو الزيادة وفي حديث آخر رواه النسائي وغيره ما أسأله النظر إلى وجهك والشوق إلى لقائك في غير ضراء مضرة ولا فتنة مضلة فقوله في الحديث الصحيح فأعطاهم شيا أحب إليهم من النظر إليه بين أن اللذة الحاصلة بالنظر إليه أعظم من كل لذة في الجنة والإنسان في الدنيا يحب في قلبه بذكر الله وذكر محامده وآلائه وعبادته من اللذة ما لا يحده بشئ آخر وقال النبي صلى الله عليه وسلم جعلت قرة عيني في الصلاة وكان يقول أرحبا الصلاة بلال وفي الحديث إذا مررت برأى الجنة فارتعوا قالوا وما راي الجنة قال مجلس الذكر ومن هذا الباب قوله ما بين يدي ومن يرى روضة من رياض الجنة فإن هذا كان أعظم مجلس الذكر والمذكرون رؤيته من الجملة والمعتزلة تنكر هذه اللذة وقد يفسر هاهنا بتأويل الرؤية بعز يد العلم على لذة العلم كاللذة التي في الدنيا بذكره لكن تلك أكمل وهذا قول متصوفة الفلاسفة والنفاة كالغزالي وكأى حامدوا أمثاله فإن ما في كتبه من الإحياء وغيره من لذة النظر إلى وجهه هو هذا المعنى والفلاسفة تثبت اللذة العقلية أو أنصر الغزالي وأمثاله من المتفلسفة ثبت الرؤية لله ويفسر هاهنا هذا المعنى وهذه اللذة أيضا ثابتة بعد الموت لكنهم مقصرون في تحقيقها وإثبات غير هاهنا لذات الآخرة كما هو مبسوط في موضعه وأما أبو المعالي وابن عقيل ونحوهما فيسترون أن يلتذ أحد بالنظر إليه وقال أبو المعالي عيسى أن يحصل مع النظر إليه لذة بعض الخلوقات من الجنة فتكون اللذة مع النظر بذلك الخلق وسع ابن عقيل رجلا يقول أسأله النظر إلى وجهك فقال هب أنه لوجهك فالتذ بالنظر إليه وهذا

ونحوه مما أنكر على ابن عقيل فإنه كان فاضلاً كثيراً كان تتلون آراءه في هذه المواضع ولهذا
يوجد في كلامه كثير مما وافق فيه قول المعتزلة والجمعية وهذا من ذلك وكذلك القول العالي بنى
هذا على أصل الجهمية الذي وافقهم فيه الأشعري ومن وافقه كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي
يعلى وغيرهما أن الله لا يحبذانه ويرعون أن اختلاف في ذلك مع الصوفية وهذا القول من
بقايا أقوال جهم بن صفوان وأول من عرف في الإسلام أنه أنكر أن الله يحب أو يحب الجهم
ابن صفوان وشيخه الجعد بن درهم وكذلك هو أول من عرف أنه أنكر حقيقة تكليم الله لموسى
وغيره وكان جهم بن صفوان والاشعري ثم انتقل بعد ذلك إلى المعتزلة وغيرهم فنقلوا الصفات
دون الأسماء وليس هذا قول أحد من سلف الأمة وأنتم بل كلهم متفقون على أن الله يستحق
أن يحب وليس شيء أحق بأن يحب من الله سبحانه بل لا يصلح أن يحب غيره إلا بحله وكل ما يحبه
المؤمن من طعام وشراب ولباس وغير ذلك لا ينبغي أن يفعله إلا المستعين به على عبادته سبحانه
المتضمنة لمحبة فإن الله أغشى الخلق لخلق لعبادته وخلق فيهم الشهوات ليتناولوا بها ما يستعينون به
على عبادته ومن لم يعبد الله فإنه فاسد هالك والله لا يغفر أن يشرك به فبعدد معه غيره فكيف
عطل عبادته فلم يعبد الله كفر عوان وأمثاله وقد قال تعالى أن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر
مادون ذلك لمن يشاء والتعطيل ليس دون الشرك بل أعظم منه فالمستكبرون عن عبادته
أعظم جرماً من الذين يعبدونه ويعبدون معه غيره وهو لا يغفر لهم فأولئك أولى وأما من مؤمن
الأوفى قلبه حب الله ولو أنكر ذلك بلسانه وهو لا يدين أنكره ومحبة من أهل الكلام وهم
مؤمنون لم يرجعوا إلى فطرهم التي فطروا عليها واعتبروا أحوال قلوبهم عند عبادته لتوجدوا في
قلوبهم من محبته ما لا يعبر عن قدره وهم من أكثر الناس نظراً في العلم به وبصفاته وذكره وذلك
كله من محبته والأفلاحي لا يحب إلا تحرص النفوس على ذكره لا لتعلق حاجته به ولهذا يقال
من أحب شيئاً أكثر من ذكره والمؤمن يحب نفسه محتاجة إلى الله في يحصل مطالبه ويحب
في قلبه محبة الله غير هذا فهو محتاج إلى الله من جهة أنه ربه ومن جهة أنه إله قال تعالى
إياك نعبد وإياك نستعين فلا بد أن يكون العبد جاداً لله ولا بد أن يكون مستعيناً به ولهذا
كان هذا أضر على كل مسلم أن يقول في صلاته وهذه الكلمات بين العبد وبين الرب وقد روى
الحسن البصري رحمه الله أن الله أنزل مائة كتاب وأربعة كتب جمع سرها في الأربعة وجمع سر
الأربعة في القرآن وجمع سر القرآن في الفاتحة وجمع سر الفاتحة في هاتين الكلمتين إياك نعبد
وإياك نستعين ولهذا أنشأها الله في كتابه في غير موضع من القرآن كقوله فاعبدوه وتوكل عليه
وقوله عليه توكلت وإليه أنيب وقوله توكلت وإليه متاب وقوله ومن يتق الله يجعل له مخرجاً
ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه وأمثال ذلك وهم يتلون بحمته على
محبته عبادته وطاعته فيقال لهم فينتفع في الفطرة أن يحب الإنسان طاعة مطاع وعبادته إلا أن
يكون محباً له والأفلاحي لا يحب لنفسه لا يحب الإنسان لا طاعته ولا عبادته ومن كان أغما يحب
الطاعة والعبادة للعوض المحلوق فهو لا يحب إلا ذلك العوض ولا يقال أن هذا يحب الله الأخرى
أن الكافر والتظالم ومن يبغض المؤمن قديساً أبر المؤمنين على عمل يعمله فيعمل المؤمن لأجل
ذلك العوض ولا يكون المؤمن محباً للكافر ولا للظالم إذا عمل له بعوض لأنه ليس مقصوده إلا
العوض فن كان لا يريد من الله إلا العوض على عمله فإنه لا يحب قط إلا المحب للفاعل لمن يستأجره
وبعده العوض على عمله فإن كل محبوب إما أن يحب لنفسه وإما أن يحب لغيره فما أحب لغيره
فالمحسوب في نفس الأمر هو ذلك الغير وأما هذا فإما أن يحب لكونه وسيلة إلى المحبوب والوسيلة قد

ومؤيد المقضاهما لكن علم القلوب
بمقتضى الآيات والعلامات لا يجب
أن يقف على هذا القياس بل تعلم
موجبها ومقتضاها وإن لم يخطر لها
أن كل ممكن فإنه لا يترجح أحد
طرفيه على الآخر إلا بخرج أو
لا يترجح وجوده على عدمه إلا بخرج
ومن هنا يتبين لك أن ما تنازع فيه
طائفة من الظار وهو أن علمه
الافتقار إلى الصانع هل هو الحدوث
أو الامكان أو مجموعهما لا يحتاج
إليه وذلك أن كل مخلوق بنفسه
وذاة متفكر إلى الخالق وهذا
الافتقار وصفه لازم ومعنى هذا
أن حقيقته لا تكون موجودة إلا
بخلق بخلافه فان شهدت حقيقة
موجودة في الخارج علم أن لا بد لها
من فاعل وإن تصور في العقل علم
أنها لا توجد في الخارج إلا بفاعل
ولو لم تدرك أنها تصور تصور مطلقاً
علم أنها لا توجد إلا بفاعل وهذا
يعلم بنفس تصورهما وإن لم يشعر
القلب بكونها واحدة أو يمكنه وإن
كان كل من الامكان والحدوث
دليلاً أيضاً على هذا الافتقار لكن
الحدوث يستلزم وجودها بعد
العدم وقد علم أنها لا توجد إلا
بفاعل والامكان يستلزم أنها
لا توجد إلا بوجود ذلك يستلزم إذا
وجدت أن تكون بوجوده وهي من
حيث هي هي وإن لم تدرج تحت
وصف كل تستلزم الافتقار إلى
الفاعل أي لا تكون موجودة إلا
بلفاعل ولا تروم حتى الإفعال

تكون مكر وهتابة الكراهة لكن يحملها الانسان لاجل المقصود كما يجزع المريض الدواء
الكريه لاجل محبته للعافية ولا يقال انه يجب ذلك الدواء الكريه فان كان الرب سبحانه
لا يحب الا لما يخلفه من النعم فانه لا يحب وقد قال تعالى ومن الناس من يتخذ من دون الله
أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله فأخبر أن المؤمنين أشد حبا لله من المشركين
وأن المشركين يحبون الانداد كحب الله ومن المعلوم أن المشركين يحبون أنفسهم بحبة قوية
كما قال تعالى وأشر بواقي قلوبهم الجبل بكفرهم وهذا وإن كان يقال انه لما نظنوه فهم من
أنهم اتفقههم فلا ريب أن الشيء يحب لهذا ولهذا ولكن إذا ظن فيه أنه متصف بصفات الكمال
كانت محبته أشد مع قطع النظر عن نفعه والحديث الذي روي أحبا الله لما يغذوكم به من
نعمه وأحبا لله وأحبا أهل بيتي بحبي اسناده ضعيف فإن الله سبحانه يحب ذاته وإن
كانت محبته واجبة لاحتسابه وقول القائل المحبة للاحسان محبة العامة وتلك محبة الخاصة
ليس بشئ بل كل مؤمن فانه يحب الله ذاته ولو أنكر ذلك بلسانه ومن لم يكن الله ورسوله أحب
إليه مما سواه ما لم يكن مؤمناً ومن قال اني لأجد هذه المحبة في قلبي لله ورسوله فأحد الامرين
لازم اما أن يكون صادقا في هذا الخبر فلا يكون مؤمناً فان أحب اليه وأمثاله ما إذا قالوا
ذلك كانوا صادقين في هذا الخبر وهم كفار أخبر وأما في نفوسهم من الكفر مع أن هؤلاء في
قلوبهم محبة الله لكن مع الشرك به فانهم اتخذوا من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله ولهذا
أبغضوا الرسول وعادوه لانه دعاهم الى عبادة الله وحده ورفض ما يحبونه معه فيها هم أن يحبوا
شئاً كحب الله فأبغضوه على هذا فقد يكون بعض هؤلاء المشركين الذين اتخذوا من دون الله
أنداداً يحبونهم كحب الله بفضل ذلك التدعى الله في أشياء وهو لا قد يقولون أن الله أجل وأعظم
لكن تهوى نفوسهم ذلك التثاكير والرب تعالى إذا جعل من يحب الانداد كحبهم مشركين
فإن أحب التثاكير كان أعظم شركا وكفرا كما قال تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله
فيسبوا الله وعدواهم فلو لا نعلمهم لكانتهم على الله كما سبوا الله إذ سبوا الله فبأنهم وقال تعالى
وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والانعام نصيبا فقالوا هذه بزعمهم وهذه شركا ثناها كان
شركائهم فلا يصل الى الله وما كان الله فهو يصل للمشركين كما سبوا الله فقالوا وسبوا الله
أحد * أعل هبل أعل هبل * فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألا تحبوه قالوا وما نقول قال
قولوا * الله أعل وأجل * وقال أوسفيان * لما لنا العزى ولا عزى لكم * قال ألا تحبوه
قالوا وما نقول قال قولوا * الله مولانا ولا مولى لكم * ويوجد كثير من الناس يحلف بئذ جعله
الله وبذره وبواي في محبته وبعادى من يبغضه ويحلف به فلا يكذب وبوفى بما نذر له وهو يكذب
إذا حلف بالله ولا يوفى بما نذر الله ولا يوفى في محبة الله ولا يعادى في الله كما يوفى بعبادى تلك النذر
فمن قال اني لأجد في قلبي أن الله أحب الي من سواه فأحد الامرين لازم اما أن يكون صادقا
فيكون كافرا بخلافه في النار من الذين اتخذوا من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله وأما أن
يكون غافلا في قوله لأجد في قلبي هذا والانسان قد يكون في قلبه معارف وأراءات ولا يدري
أنها في قلبه فوجود الشئ في القلب شئ والدرية به شئ آخر ولهذا يوجد الواحد من هؤلاء يطلب
تحصيل ذلك في قلبه وهو حاصل في قلبه فقرأه يتعب تعباً كثيراً لجهله وهذا كالموسوس في الصلاة
فإن كل من فعل فعلاً باختياره وهو يعلم ما يفعله فلا بد أن ينويه ووجود ذلك بدون النية التي هي
الارادة يمنع من كان يعلم أنه يقوم الى الصلاة فهو يرد الصلاة ولا يتصور أن يصلي الا وهو يرد
الصلاة فطلب مثل هذا التحصيل النية من جهله بحقيقة النية ووجوده في نفسه وكذلك

المحب القديم لها فهي مقتدر عليه في
حدودها وما فيها من أسوأ قيل إن
بقاها وصفنا لنعلمها أو لم يقل
ولهذا يعلم العقل بالضرورة أن هذا
الحادث لا يليق إلا بسبب يبقيه كما
يعلم الله لم يحدث إلا بسبب محله ولو
بنى الانسان سقفا ولم يدع شيئا يحسكه
لقال له الناس هذا لا يدوم ولا يبق
وكذلك إذا خاطب الشوب يتخبط
ضعيفة وخاطب خاطبة فاسدة قالوا
له هذا لا يبق البقاء المطلوب فهم
يعلمون بفطرته سم افتقار الأمور
للفقرته إلى ما يبقها كما يعلمون
افتقارها إلى ما يجدونها وينشأوا
بذكر من الأمثال المضروبة والشواهد
البيانية لكون السعة تقتضي
الصانع في حدودها وما فيها من أسوأ
لتنبيه على ما في الفطرة كما يثقل
بالسفة في الحكاية المشهورة عن
بعض أهل العلم أنه قال له طائفة
من الملاحمة ما الدلالة على وجود
الصانع فقال لهم دعوني فأطري
مشفول بامر غريب قالوا ما هو قال
بلغني أن في دجلة سفينة عظيمة
مملوءة من أصناف الامتعة العجيبة
وهي ذاهبة ورا جعة من غير أحد
يحررها ولا يقسوم عليها فقالوا له
أعجبون أنت قال وما ذاك قالوا هذا
يصدق عاقل فقال فكيف صدقت
عقولكم أن هذا العام عافية من
الانواع والاصناف والحوادث
العجيبة وهذا القلب الدور الاليسار
يجري ويتحدث هذه المخلوقات بغير
محدث وتتحرك هذا المحدث بغير

محرله فرجعوا على أنفسهم باللام
وهذا اذا قيل فهذه السفيته
أثبتت نفسها في الساحل غير
سوق أو قفها ولا رابط ولسها
كذبت العقول بذلك فهكذا اذا
قبل ان الاحداث تبقى وتدمر بغير
مبق يبقها ولا يمسكها ولهذا
نه سبحانه على هذا وهذا فالاول
كثير وأما الثاني ففي مثل قوله ان
الله يمسك السموات والارض أن
تزولا ولئن انزلنا أمسكهما من
أحد من بعده الله كان حلما
غضورا وقوله ومن آياته أن تقوم
السموات والارض بأمره وقوله رفع
السموات بغير عمد ترينها وهذا
الابناء يكون بارز الذي يمد الله
به المخلوقات كما قال الله تعالى
الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم
ثم يحييكم هل من شركائكم من
يفعل من ذلكم من شيء سبحانه
وتعالى عما يشركون وهذا الذي
ذكرناه من أن نفس الأعيان المحدثه
كالإنسان تستلزم وجود الصانع
الخالق وأن علم الإنسان بالله مصنوع
يستلزم العلم بصانعه بذاته من غير
احتياج إلى قضية كلية تقتضي
بهذا وهو معنى ما يذكره كثير من
الناس مثل قول النمر بن سنان أما
تعطيل العالم عن الصانع العليم
القادر الحكيم فليست أراها مقالة
ولا عرفت عليها صاحب مقالة الا
ما نقل من شريعة قتله من الدهرية
انهم قالوا كان العالم في الازل أجزاء
مشتركة تعزل على غير استقامة

من كان يعلم أن غدا من رمضان وهو مسلم يعتقد وجوب الصوم وهو حر بالصوم فهذا أنسه
الصوم وهو حين يتعشى يتعشى عشاء من يرد الصوم ولهذا يفرق بين عشاء ليلة العيد وعشاء
لبي شهر رمضان قليلة العيد يعلم أنه لا يصوم فلا يرد الصوم ولا ينويه ولا يتعشى عشاء من يرد
الصوم وهذا مثل الذي يأكل ويشرب ويتعشى ويركب وليس اذا كان يعلم أنه يفعل هذه
الافعال فلا بد أن يردها وهذه تفتها فلو قال بلسانه أن أضغ يدى في هذه الاناء لا خذ لقمة
أكلها كان أحق عند الناس فهكذا من يتكلم بعمل هذه الانفاط في نية الصلاة والطهارة
والصيام ومع هذا افتخدا خلقا كثيرا من الموسوسين يعلمون عبادة يتجهت في تحصيل هذه النية
أعظم ما يجتهدون يستخرج ما في قعر معدته من التي وأومن يتبلغ الادوية الكريمة وكذلك
كثير من المعارف قد يكون في نفس الانسان ضرور يوافط ياروه يطلب الدليل عليه
لاعراضه عما في نفسه وعدم شعوره بشعوره فهكذا كثير من المؤمنين يكون في قلبه محبة الله
ورسوله وقد تفرق في كلام الجهمية والمعتزلة نقاد الجهمية واعتقدوا ذلك قول أصحاب المالطه من جهة
شبهاتهم أو تقليد الماهم فيقولون يجب ذلك الاعتقاد وسكر ما في نفسه فان نافي محبة الله
يقول المحبة لا تكون الا لما يناسب المحبوب ولا مناسبة بين القديم والحديث وبين الواجب
والممكن وبين الخالق والمخلوق فيقال لفظ المناسبة لفظ مجمل فانه يقال لماناسبة بين ذاك وذات
أحدهما أعظم من الآخر فلا ينسب هذا الى هذا كما يقال لانسبة لمال فلان الى مال فلان
ولانسبة لعلاه أوجوده أو ماله الى علم فلان وجود فلان ومالك فلان يراد به أن هذه النسبة
حقيرة صغيرة كالنسبة كما يقال لانسبة للخرقة الى الخيل ولانسبة للتراب الى الرب الارباب فاذا أريد
بأنه لانسبة للحدث الى القديم هذا المعنى ونحوه فهو صحيح وليست المحبة مستتزمة لهذه
النسبة وان أراد أن نلس في القديم معنى محبة لاجله المحدث فهذا رأس المسئلة فلو قلت أنه
ليس بين المحدث والقديم ما يجب المحدث القديم لاجله ولم قلت أن القديم ليس متصفا
بمحبة ما يحبه من مخلوقاته والمحبة لا تستلزم متصفا بل هي صفة كمال بل هي أصل الارادة فكل
ارادة فلا بد أن تستلزم محبة فان الشيء انما يراد لانه محبوب أولا نه وسيله الى المحبوب ولو
قدر عدم المحبة لامتنع الارادة فان المحبة لازمة للارادة فاذا انتفى اللازم انتفى الم لازم وكذلك
المحبة مستلزمة للارادة فن أحب شأ فلا بد أن يتضمن حبه اياه ارادة لبعض متعلقاته ولهذا كان
خلق تعالى لمخلوقاته بحكمة والحكمة من اذع محبوبة فهو خلق ما خلق لمراد محبوب كما تقدم وهو
سبحانه يجب عبادة المؤمنين فير يد الاحسان اليهم وهم محبوبون فيريدون عبادته وطاعته وقد ثبت
في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يؤمن أحدكم حتى أن يكون أحب اليه من ولده
ووالده والناس أجمعين واما من مؤمن الا وهو يحب في قلبه للرسول من المحبة ما لا يجد لغيره حتى
انه اذا سمع محبوبا لله من آذنيه أو صدقاته بسبب الرسول كان عليه عداوته ومهاجرة بل وتسله
لحب الرسول وان لم يفعل ذلك لم يكن مؤمنا قال تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر
واذن من حاذقه رسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم
في قلوبهم الايمان وأيدهم بروح منه بل قد قال تعالى قل ان كان آؤكم وآؤكم وإخوانكم
وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقرباؤهم هاؤكم فاختاروا فاختاروا كسادها وما كن رضونها أحب
اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتر بصوا حتى يأتي الله بأمره فتوعد من كان الاهل والمال
أحب اليه من الله ورسوله وجهاد في سبيله وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم قال ثلاث من
كن فيه وجد حلوة الايمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواها ومن كان يحب المرء

آخر وهو الاستدلال بمكان الممكنات على خرجه لاحد طريق الامكان (قلت) وهذا الطريق الثاني لم يسلكه الاوائل وانما سلكه ابن سينا ومن وافقه ولكن الشورستاني وأمثاله لا يعرفون مذهب أرسطو والاولاء ان كان عمدتهم فيما يقولونه من الفلسفة على مذهب ابن سينا (قال) ونعني كل واحد من جهة الاستدلال ضرورة وبوجه (قال) وأنا أقول ما شهد به الحديث أول عليه الامكان بعد تقديم المقدمات دون ما شهدت به الفطرة الانسانية من احتياجه في ذاته الى مدبره ومتى مطلب الحاجات يرغب اليه ولا يرغب عنه ويستغنى به ولا يستغنى عنه ويتوجه اليه ولا يعرض عنه ويفزع اليه في الشكائد والمهمات فان احتياجه نفسه أوضح من احتياجه الممكن الخارج الى الواجب والحدث الى المحدث وعن هذا المعنى كانت تعريقات الحق سبحانه في التنزيل على هذا المنهاج أم من يجب المضطر اذا دعاهم من يحييكم من ظلمات البر والبصر أم من رزقكم من السماء والارض أم من يبدأ الخلق ثم يعيده وعلى هذا المعنى قال النبي صلى الله عليه وسلم خلق الله العباد على معرفته فاجتاتهم الشياطين منها (قلت) لفظ الحديث في الصحيح يقول الله خلقت عبادي خفقاء فاجتاتهم الشياطين وحزمت عليهم ما أخلت لهم وأمرتهم

لمحبوب وقد بسطنا الكلام في حقائق هذه الكلمات في مواضع متعددة واذا كان العباد يحمدهم وينون عليه ويحبونه وهو سبحانه أحق بحمد نفسه والشاغل نفسه والمحبة لنفسه كما قال أفضل الخلق لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك فلا ثناء من من أعظم من ثناء الرب على نفسه ولا ثناء الا بحب والاحب من محبوب لمحبوب أعظم من محبة الرب لنفسه وكل ما يحبه من عباده فهو تابع لحبه لنفسه فهو يحب المقسطين والمحسنين والصابرين والمؤمنين ويحب التوابين ويحب المتطهرين ويفرح بنوّه التائبين كل ذلك تابع لحبه نفسه فان المؤمن اذا كان يحب ما يحبه من المخلوقات لله فيكون حبه للرب والصالحين تبعاً لحبه لله فكيف الرب تعالى فيما يحبه من مخلوقاته انما يحبه تبعاً لحبه لنفسه وخلق المخلوقات لحكمته التي يحياها خلق شياً الى الحكمة وهو سبحانه قد قال اجعل كل شيء خلقه وقال صنع الله الذي أتقن كل شيء وليس في أسمائه الحسنى الاسم يمدح به ولهذا كانت حكمها حسنى والحسنى خلاف السوءى فكذلك احسنه والحسن محبوب ممدوح فالقصد بان يحب ما يحبه ويرضاه وذلك أمر ممدوح ولكن قد يكون من لوازم ذلك ما يراد به من لوازم ما يحبه ووسائله فان وجود المزمع بدون اللازم متعجب وجود العلم والارادة بلا حجة ويتعجب وجود المولود مع كونه مولود بلا ولادة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح حديث الاستفتاح وأنيبيديك والسر ليس اليك وقد قيل في تفسيره لا يتقرب به اليك بناء على أنه الاعمال المني عنها وقد قيل لا يضاف اليك بناء على أنه المخلوق والسر المخلوق لا يضاف الى الله مجرداً عن اخبر وانما يذكر على أحد وجود ثلاثة إما مع اضافته الى المخلوق كقوله من شر ما خلق وإما مع حذف الفاعل كقول الجن وأنا لا أدري أشراً ربي في الارض أم أراد بهم بهم رداً ومنه في الفاتحة صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فذكر الانعام مضافاً اليه وذكر القضب محذوفاً فاعله وذكر الضلال مضافاً الى العبد وكذلك قوله واذا مرضت فهو يشفين وإما ان يدخل في العموم كقوله خالق كل شيء ولهذا اذا ذكر باسمه انفاص قرن بالخير لقوله في أسمائه الحسنى الضار النافع المعطي المانع انفاص الرفع العز المذل جمع بين الاسمين لما فيه من العموم والشمول الدال على وحدانيته وانه وحده يفعل جميع هذه الاشياء ولهذا لا يدعى بأحد الاسمين كالضار والنافع والناقص والرافع بل يذكران جميعاً ولهذا كان كل نعمة منه فضلاً وكل نعمة منه عقاب وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عين الله ملائ لا يفيضها نفقة سبحانه الليل والنهار أرايت ما أتفق من خلق السموات والارض فانه لم يفيض ما في عينه والقسط بيده الاخرى يخفض ويرفع فالاحسان بيده النعم والعدل بيده الاخرى وكذا تبيده بين مباركة كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المقسطون عند الله يوم القيامة على منابر من نور بين الراجين وكذا تبيده بين الذين يعدلون في أهلهم وما أولوا وبسط هذا موضع آخر والمقصود هنا أنه سبحانه اذا خلق ما يفيض ويكرهه بحكمة يحياها ويرضاه فهو من بسلك ما خلقه وان كان بعض مخلوقاته انما خلقه لغيره وهو يفيض ولا يحبه وهذا الفرق بين المحبة والمشيئة هو مذهب السلف وأهل الحديث والفقهاء أكثر من كل أهل السنة كالحنيفة والكرامة والمتقدمين من الحنابلة والمالكية والشافعية كما ذكرناه أو يكرهه عبد العزيز في كتاب المقنع وهو أحد قولي الاشعري وعليه اعتماد أبو الفرج ابن الجوزي وجميعه قول من قال لا يحب الفساد للؤمن أو لا يحبه ديناً وذكر أبو المعالي أن هذا قول السلف وان أول من جعله مساوياً من أهل الثابت هو أبو الحسن والذين قالوا هذا من متأخري المالكية والشافعية والحنابلة كآبي المعالي

والقاضى أى يعلى وغيرهما هم في ذلك تبع للاشعري وهذا الفرق يظهر أن الإرادة فوعان
 إرادة أن يخلق وإرادة لما أمر به فأما الأمور فهو مراد إرادته شرعية دينية متضمنة أنه يجب
 ما أمر به ويرضاه وهذا معنى قولنا سر يدمن عبده فهو ير يدمله كإيريد الأمر التامح للأمر
 المنصوح يقول هذا خير لك وأنفع لك وهذا فعله أحبه الله ورضيه والخلقوات مراد إرادة
 خلقه كونه وهذه الإرادة متضمنة لما وقع دون ما لم يقع وقد يكون الشيء مراد الله غير محبوب
 بل إرادته أنفضاه إلى وجودها هو محبوبه أو لكونه شرطاً في وجودها هو محبوبه فهذه
 الإرادة الحقيقية هي المذورة في قوة تعالى فنريد الله أن يهديه بشر صدره للإسلام ومن رد
 أن يضله يجعل صدره ضيقاً حراً في قوله ولا ينفعكم نصهي أن أردت أن أنصح لكم إن كان الله
 يريد أن يغويكم هو يرهم وفي قول المسلمين ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وفي قوله ولو شئنا
 لآتيناك نفس هداها وأمثال ذلك والإرادة الأخرى هي المذورة في قوله ير الله بكم السر
 ولا يريد بكم السر وفي قوله والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن
 يتوبوا سراً أو علناً يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً وفي قوله ما يريد الله ليجعل
 عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم وأمثال ذلك وإذا قيل الأمر هل
 يستلزم الإرادة أم يأمر بما لا يريد قيل هو لا يستلزم الإرادة الأولى وهي إرادة الخلق فليس
 كل ما أمر الله به أراد أن يخلقه وأن يجعل العدد الأمور فاعلها والقدرية تنفي أن ير بذلك
 لأنه عندهم لا يجعل أحد أفعالاً ولا يخلق فعل أحد وأما أهل السنة ففقدوا هو الذي جعل
 الأبرار أرباباً للمسلمين مسلمين وعندهم من أمره وجعله فاعلاً للأمر صانعاً فاعلها وإن لم
 يجعله فاعلها لم يصرف فاعلاً فاهل الأعيان والطاعة أراد منهم إيمانهم وطاعتهم أمر وأخلقوا
 فأمرهم بذلك وأعانهم عليه وجعلهم فاعلين لذلك ولولا إعانتهم لعلهم على طاعته لما أطاعوه وأهل
 التكبر والعصية أمرهم ولم يجعلهم مطيعين فلم يرد أن يخلق طاعتهم لكنه أمرهم بها وأرادها
 منهم إرادته شرعية دينية لكونها بمنفعة لهم ومصلحة إذا فعلوها ولم يرد هو أن يخلقها لما في ذلك من
 الحكمة وإذا كان يجب بالتقدير وجودها فقد يكون ذلك مستلزماً لا مكرهاً ولقوات ما هو
 أحب إليه منه ودفعه أحب إليه من حصول ذلك المحبوب فيكون تركه هذا المحبوب يدفع
 المكروه أحب إليه من وجوده كآل وجود المكروه والمستلزم لوجود المحبوب يجعله مراداً
 لأجله إذا كان محتمله أعظم من محبته لعدم المكروه الذي هو الوسيلة وليس كل من نفضته بقولك
 عليك أن تعين على الفعل الذي أمر به فالإنبياء والصالحون دائماً ينعون الناس بأمرهم ونهم
 ويلتزمهم على ما إذا فعلوا كان صلاحهم ولا يعاونونهم على أفعالهم وقد يكونون قادين لكن
 مقتضى حكمتهم أن لا يفعلوا ذلك لأسباب متعددة والرب تعالى على كل شيء قدير لكن حاشا
 شيء الأوله ضد نفاه وله لازم لا بد منه فمتنع وجود الفسد معاً وجود المزمع بدون اللازم
 وكل من الضدين مقدور لله والله قادر على أن يخلقه لكن بشرط عدم الآخر فأما وجود الضدين
 معاً فمتنع لذاته فلا يلزم من كونه قادراً على كل منهما وجوداً أحدهما مع الآخر والعباد قد
 لا يعلمون التنافي والتلازم فلا يكونون عالمين بالامتناع فينتونه يمكن الوجود مع حصول
 المحبوب المطلوب للرب وفرق بين العلم بالامكان وعدم العلم بالامتناع وأما عندهم عدم العلم
 بالامتناع العلم بالامكان وعدمه لا فاعله فأمرهم بغير علمهم وهو الجهل الذي هو أصل الكفر وهو
 سبحانه إذا اقتضت حكمته خلق شيء فلا بد من خلق لوازمه وفي أضداده فإذا قال القائل لم يجعل
 معه الضد الثاني ولم يوجد اللازم كان لعدم علمه بالحقائق وهذا مثل أن يقول القائل هلا

أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً
 (قال) فتلك المعرفة هي ضرورة
 الاحتياج وذلك الاحتياج من
 الشيطان هو توسيله الاستغناء
 وفي الحاجة والرسل معونون
 لتذ كبر روع الفطرة وتطهيرها عن
 تسويلات الشياطين فانهم
 الباقون على أصل الفطرة وما كان
 له عليهم من سلطان فذكر أن
 نفع الله كرى سيذ كرم من يخشى
 فقوله قولاً ليس الله يتذ كرو
 يخشى (قلت) الذي في الحديث
 أن الشياطين أمرتهم أن يشركوا
 به ما لم ينزل به سلطاناً وهذا المرض
 العام في أكثر بني آدم وهو الشرك
 كما قال تعالى وما يؤمن أكثرهم
 بالله الأوهم مشركون وأما
 التعطيل فهو مرض خاص لا يكاد
 يقع إلا عن عناد كما وقع لفرعون
 وليس في الحديث أن الشياطين
 سولت لهم الاستغناء عن الصانع
 فإن هذا لا يقع إلا خاصاً لبعض
 الناس وألكن كثير منهم في بعض
 الأحوال وهو من جنس السفطة
 بل هو شر السفطة والسفطة
 لا تكون عامة لعدد كثير دائماً بل
 تعرض لبعض الناس وألكن كثير منهم
 في بعض الأشياء (قال) ومن رحل
 إلى الله قربت مسافته حيث رجع
 إلى نفسه أدنى رجوع فصرف
 احتياجه إليه في تكوينه وبقائه
 وتقليبه في أحواله وأنجاهه ثم
 انصبر من آيات الأفق إلى آيات
 الانفس ثم استشهد به على الملوك

لأنه لم يكوّن عليه الخ (قلت) هو وطائفة معه يظنون أن الصغير في قوله حتى يبين لهم أنه الحق عائد إلى الله ويقولون هذه جعلت طريق من استدلل بالخلق على الخالق ومن استدلل بالخالق على المخلوق والصواب الذي عليه المفسرون وعليه تدل الآية أن الضمير عائد إلى القرآن وإن الله يرى عباده من الآيات الالهيّة والنفسية ما يبين لهم أن القرآن حق وذلك يقتضيه ثبوت الرسالة وإن يسلّم ما أخبره الرسول كما قال تعالى قل أرأيتم أن كان من عند الله ثم كفرتم به من أضلّ عن هو في شقاق بعد استنيرهم أي أنسا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يبين لهم أنه الحق والمقصود هنا التنبيه (١) على أن حاجة المعلن إلى العلم لا يتوقف على العلم بحاجة كل من هو مشله والاستدلال على ذلك بالقياس الشمولي والتبشيري وأيضا فالحاجة التي يقترن مع العلم بها ذوق الحاجة هي أعظم وقعها في النفس من العلم الذي لا يقترن به ذوق ولهذا كانت معرفة النفوس عما تحب وتكره ونفعها وضرها هو أوسع فيها من معرفتها على الاحتياج اليه ولا تكثره ولا تحبه ولهذا كان ما يعرف من أحوال الرسل مع أعينهم بالأخبار المتواترة وروية

(١) قوله على أن حاجة المعلن الخ كذا في الأصل ولعل في العبارة تحريفا فقرر كتبه معهم

خلق زيد أفضل أسبه فيقال له يمتنع أن يكون أبنه ويخلق قبله أو يخلق حتى يخلق أبوه والناس تظهر لهم الحكمة في كثير من تفاصيل الأمور التي يشدرونها كأن تظهر لهم الحكمة في ملاحظة ماء العين وعذوبة ماء النعم ومرارة ماء الاذن وملاحظة ماء الصر وذلك يدلهم على الحكمة فيما لم يعلموا حكمته فإن من رأى أنسا تابا على الخوا والطب أو الحساب أو الفقه وعلم أنه أعلم منه بذلك إذا أشكل عليه بعض كلامه فلم يفهمه سلم ذلك الفرب العالين الذي بهرت العقول حكمته ورجته الذي أحاط بكل شيء علما وأحصى كل شيء عددا وهو أرحم الراحمين وأحكم الحاسمين وأرحم عباده من الوالد وتولاه كيف لا يحب على العبد أن يسلم ما جبهه من حكمته إلى ما علم منها وهذه الأمور ميسورة في غير هذا الموضع والمقصود هنا التنبيه على المختلفين في الكتاب الذين رد كل منهم قول الآخر وفي كلام كل منهم حق وباطل وقد ذكرنا ثلثين مثالا في الأمعاء الأحكام والوعود والوعيد ومثالا في الشرع والقدر وذكرنا ثلثين في القرآن فان الآية والسلف اتفقوا على أن القرآن كلام الله غير مخلوق بل هو الذي تكلم به بقدرته ومشيئته لم يقل أحد منهم أنه مخلوق ولا أنه قديم وصاروا يختلفون بعد ذلك على قولين يقومون ويقولون هو مخلوق خلقه الله في غيره وأنه لا يقوم به كلامه ولا يولد ولا يكون الكلام صفة فصل لصفة ذات ومرادهم بالفعل ما كان منفصلا عن الفاعل غير فاعله وهذا لا يعقل أصلا ولا يعرف مستكلم لا يقوم به كلامه وقوم يقولون بل هو قديم لم يزل قائما بالذات أزلا وأبدا لا يتكلم لا يقدره ولا مشيئته ولم يزل نداؤه موسى أزيلا وكذلك قوله يا إبراهيم يا موسى يا عيسى ثم صار هؤلاء من خزاع فزوا أن ما كان قديما لم يزل يتمتع أن يكون حروفا وأحرفا وأصواتا فان الحروف متعاقبة الباعقل السين والصوت لا يبقى بل يكون شيئا بعد شيء كالحركة فيمتنع أن يكون الصوت الذي سمعه موسى قديما لم يزل ولا يزال فقالوا كلامه معنى واحد قائم بذاته هو الأمر بكل ما أمر وإنه عن كل منهي عنه وانسحب بكل ما أخبر به إن عبرته بالعربية كان قرأنا وإن عبرته بالعبرانية كان تورا وإن عبرته بالسريانية كان انجلا وإن ذلك المعنى هو أمر بكل ما أمر به وهنهي عن كل ما نهى عنه وهو خبر بكل ما أخبر به وكونه أمر أو نهيا وخبر أو صفة إضافة مثل قولنا زيد أب وعم وخال ليست أنواعا ولا ينقسم الكلام إلى هذا وهذا قالوا والله لم يشكهم بالقرآن العبري ولا بالتورا العبرانية ولا بالانجيل السريانية ولا جمع موسى ولا غيره منه بآذنه صوتا ولكن القرآن العربي خلقه الله في غير ما واحد ثم جعله بل أو محمد ليحبر به عباد الله فهمه من ذلك المعنى الواحد فقال لهم جهول الناس هذا القول مخالف لصريح المعقول وصحيح المنقول فأنعلم بالاضطرار أن معنى آية الكرسي ليس هو معنى آية الدين ولا معنى قل هو الله أحد هو معنى ثبت بدا إلى أبي وقد عرت الناس التورا فوجدوا فيها معاني ليست هي المعاني التي في القرآن ونحن نعلم قطعاً أن المعاني التي أخبر الله بها في القرآن في قصة بدر وأحد وانسند ونحو ذلك لم ينزلها الله على موسى بن عمران كما لم ينزل على محمد تحريم السبت ولا الأمر بقتال عباد الجبل فكيف يكون كل كلام الله معنى واحدا ونحن نعلم بالاضطرار أن الكلام معانيه وحروفه تنقسم إلى حبر وإنشاء والإنشاء معني الطلب والطلب ينقسم إلى أمر ونهي وحقيقة الطلب غير حقيقة الخبر فكيف لا تكون هذه أقسام الكلام أو أنواعه بل هو موصوف بها كلها وأضاف الله تعالى خبره أنه لما أتى موسى الشجرة تداه فناداه في ذلك الوقت لم ينسأه في الإزل وكذلك قال ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم وقال إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون وقال واذا قال ربك للملائكة إني موصع كثيرة من القرآن تبين أنه

تكلّم بالكلّام المذكور في ذلك الوقت فكيف يكون أزلياً أبدياً ما زال ولا يزال وكيف يكون لم
يزل ولا يزال قال لا يوافق أحيط بسلامنا يا عيسى اني متوفّق ورافعل الى ياموسى اننى انا
الله لا اله الا انا يا ايه المزل قم الليل الا قليلا وقال هؤلاء هذا القرآن العربى ليس هو كلام الله
وقال هؤلاء كلام الله لا يتعدّدوا يتبع بعض فقال لهم الناس موسى لما كلفه الله فهمه كلامه كله
أو بعضه ان قلتم كله فقد صار موسى يعلم علم الله وان قلتم بعضه فقد تبع بعض وهو عندكم واحد
لا يتبع بعض وكذلك هذا القرآن العربى هو عندكم ليس كلام الله ولكنه عبارة عنه فهو عبارة عن كاه
فهذا مجتمع أم عن بعضه فهذا مجتمع ايضا الى كلام آخر بطول ذكره هنا وقال الحزب الثالث اذ راوا
فس اذهب القول بل نقول ان القرآن قديم وانه حروف وأحرف وأصوات وان هذا القرآن العربى
كلام الله كذا على ذلك القرآن والسنة واجماع المسلمين وفي القرآن مواضع كثيرة تبين أن هذا
المزل هو القرآن وهو كلام الله وانه عربى واخذوا يشنعون على أولئك بانكلاهم أن يكون هذا
كلام الله فان أولئك انبتوا فرأين قرأنا قد عاينوا قرأنا مخلوقا فاخذ هؤلاء يشنعون على أولئك
بأنبات قرأتين فقال لهم أولئك فأنتم اذ جعلتم القرآن العربى وهو قديم كلام الله لزم أن يكون
مخلوقا كنتم موافقين له بحجة فان فولكم ان القرآن العربى قديم ممنوع فى صرائح العقول ولم يزل
ذلك أحد من السلف ونحن جميع الطوائف ننكر عليكم هذا القول ونقول انكم
بتدعيمه وخالفتم به العقول والمنقول والافكف تكون السن المعنة المسوقة بالباء المعنة
قدجة أزلية وتكون الحروف المتعاقبة قدجة والصوت الذى كان فى هذا الوقت قد عاين ولم يقل
هذا أحد من الائمة الا بعد عولاً غيرهم وان كان بعض المتأخرين من أصحاب مالك والشافعى
وأحمد يقولونه ويقولوه ابن سالم وأصحابه وطائفة من أهل الكلام والحديث فليس فى هؤلاء أحد
من السلف وان كان الشهرستانى ذكر فى نهاية الاقدام أن هذا قول السلف والحنابلة فليس
هو قول السلف ولا قول أحد من حنبل ولا أصحابه القدماء ولا جمهورهم فصار كثر من هؤلاء
الموافقين للسالية وأولئك الموافقون لكلاية بينهم منازعات ومخاصبات بل وقت وأصل ذلك
قولهم جميعا ان القرآن قديم وهى أيضا بدعة لم يقلها أحد من السلف وانما السلف كانوا يقولون
القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ واليه يعود وكان قواهم أولاً انه كلام الله كافنا عندهم فان
ما كان كلاما مستكلم لا يجوز أن يكون منفصلا عنه فان هذا اختلاف للعقول والمنقول فى الكلام
وفى جميع الصفات مجتمع أن يوصف الموصوف بصفة لا تكون خط قائمة بل لا تكون الا بآئنة
عنه وما يزعجه الجهمية والمعتزلة من أن كلامه وارادته ومحجته وكرهته ورضاه وغضبه وغير
ذلك كل ذلك مخلوقات له منفصلة عنه هو بما أنكره السلف عليهم وجهوا والخلف بل
قالوا ان هذا من الكفر الذى يضمن تكذيب الرسول ويجحد ما يستحقه الله من صفاته وكلام
السلف فى رد هذا القول والاطلاق الكفر عليه كثير منتشر وكذلك لم يقل السلف ان غضبه على
فرعون وقومه قديم ولا ان فرحه بتوبة النابى قديم وكذلك سار ما وصفه بنفسه من الجزاء
لعبادته على الطاعة والمعصية من رضاه وغضبه لم يقل أحد منهم انه قديم فان الجزاء لا يكون قبل
العمل والقرآن صريح بان أعمالهم كانت سبب ذلك كقوله فلما أسفونا انقمنا منهم وقوله
ذلك بانهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم وقوله قل ان كنتم تحبون الله
فاتبعوا محبيكم الله وأمثال ذلك بل قد ثبت فى الصحيحين من حديث الشفاعة أن كلاما من الرسل
يقول ان ربي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله وفى الصحيحين
عن زيد بن خالد قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح فى اثر السماء كانت من

يفيد العلم فقط فان هذا يفيد العلم
مع التريغيب والترهيب يفيد كمال
القوتين الخلية والعملية بنفسه
بخلاف ما يفيد العلم ثم العلم يفيد
العمل واهذا كان أكثر الناس
على أن لا قرأ بالصادع ضرورى
فطرى وذلك أن اضطراب النفوس
الى ذلك أعظم من اضطرابها الى
مالا تتعلق به حاجتها ألا ترى أن
الناس يعسرون من أحوال من
تتعلق به منافعتهم ومضارهم كولاية
أمورهم ومالكهم وأصدقائهم
وأعدائهم ما لا يعلمونه من أحوال
من لا يرجونه ولا يخافونه
ولا يئس أحوج الى شئ من الخلق الى
خالقه فهم محتاجون اليه من جهة
رويته اذ كان هو الذى خلفهم
وهو الذى يأنهم بالمنافع ويدفع عنهم
المضار وما يكم من نعمة فمن الله
ثم اذا مسكم الضر فاليتحارون
وكل ما يحصل من أحد فائما هو
بخلقهم وتقديره وتسيبه وتيسره
وهذا الحاجة التى توجب رجوعهم
اليه حال اضطرابهم كيتا طيبتهم
بذلك فى كتابه وهم محتاجون اليه
من جهة ألوهيته فانه لا صلاح لهم
الا بان يكون هو معبودهم الذى
يحسونه ويعظمونه ولا يحسونه اذ اذا
يحسونه كعب الله بل يكون ما
يحسونه سواه كائنا به وصلى عباده
انما يحسونه لاجله كفى العجيبين

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان من كان الله ورسوله احب اليه مما سواه وامول كان يحب المرء لا يحبه الله ومن كان يكره ان يرجع في الكفر بعد اذ انقضى كفره منه كما يكره ان يلقي في النار ومعلوم ان السؤال والحب والذل والخوف والرجاء والتعظيم والاعتراف بالخالصة والافتقار ونحو ذلك مشروط بالشعور بالمسؤول المحبوب المرجو والخوف المعبود العظيم الذي تعترف النفوس بالخالصة اليه والافتقار الذي توضع كل شيء لعظمته واسلم كل شيء لقدرته وذلك كل شيء لغرته فاذا كانت هذه الامور مما يحتاج النفوس اليها ولا بد لها منها بل هي ضرورة فيها كان شرطها ولازمها وهو الاعتراف بالصانع والاقرباره اولى ان يكون ضروريا في النفوس وقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح كل مولود يولد على الفطرة فوجهه فميار يورى عن ربه خلقت عبادي خنفاء ونحو ذلك لا يتعين بمجرد الاقرار بالصانع فقط بل اقرارا باتباعه عبودية لله بالحب والتعظيم واخلاص الدين له وهذا هو الحقيقه وأصل الايمان (١) قول القلب وعمله أي عمله بالخالق

(١) قوله قول القلب وعمله أي عمله الخ كذا في الاصل وانظر كتبه معجمه

القلب فلما انتقل من صلاته قال أتندرون ماذا قال ربكم الليلة قلنا الله ورسوله أعلم قال فانه قال أصبح من عبادي مؤمن بك وكأني فلا مطر يا فضل الله ورحمته فهو مؤمن بك كافر بالكوكب ومن قال مطرنا ينوء كذا وكذا فهو كافر بمؤمن بالكوكب وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم يقول الله تعالى ولا يزال عبيدي يتقرب الي بالنوافل حتى أحسبه وفي القرآن والحديث من هذا ما يطول ذكره وقد بطن هذا في كتابه درء تعارض العقل والنقل وغيره وقد أخبر الله تعالى في القرآن بصدائه لعبيده في أكثر من عشرة مواضع والسنداء لا يكون الا صوابا متافقا أهل اللغة وسائر الناس والله أخبر بأنه نادى موسى حين جاء الشجرة فقال فلما جاءها وادى أن يورث من في السور ومن حولها وسبحان الله رب العالمين فلما أتاه نودي بموسى اني أنا ربك فلما أتاه نودي من شاطئ الواد الايمن في البقعة المباركة من الشجرة واذا ندي ربك موسى أن اثبت القوم الظالمين وناديهم من جانب الطور الايمن هل أتاك حديث موسى اذ ناداه ربه بالواد المقدس طوى وما كنت بجانب الطور اذ نادونا وبوم نناديهم فيقول أين شركائي الذين كنتهم تجمعون في موضعين وبوم نناديهم فيقول ماذا اجتمع المرسلين وناداهما ربهما قال انه لم يزل مناديا من الازل الى الان لا يفقد خالف القرآن والعقل ومن قال انه بنفسه لم ينادولكن خلق نداء في شجرة أو غيره هالزم أن تكون الشجرة هي القائلة اني أنا الله وليس هذا كقول الناس نادى الامير اذا امر مناد يا فان المنادى عن الامير يقول امر الامير بكذا ورسم السلطان بكذا لا يقول امرأتم تكم ولو قال ذلك لأهانته الناس والمنادى قال لموسى اني أنا الله لا اله الا أنا فاعبدي اني أنا الله رب العالمين وهذا لا يجوز أن بقوله ملك الا اذا لمعه عن الله كما قرأ نحن القرآن والملك اذا أمره الله بالتداء قال كآتيت في الصحيح عن انبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا أحب الله عبدا نادى جبريل اني أحب فلانا فأحبه ثم ينادى جبريل في السماء ان الله يحب فلانا فأحبه فيجبريل اذا نادى في السماء قال ان الله يحب فلانا فأحبه والله اذا نادى جبريل يقول جبريل فيقول جبريل اني أحب فلانا ولهذا الملائكة تكرر ما قال تعالى فتدعى الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب ان الله يبشرك بجبري وقال واذا قالت الملائكة يا مريم ان الله اصطفاك وطهرتك واصطفاك على نساء العالمين ولا يجوز قط مخلوق أن يقول اني أنا الله رب العالمين ولا يقول من يدعى في استحيين له من سألني فأعطيه من يستغفر في أغفر له والله تعالى اذا خلق صفة في مخل كان العمل متصفا بها فاذا خلق في عمل علما أو قدرة أو حياة أو حركة أو لونا أو سمعا أو بصرا كان ذلك العمل هو العالم به القادر المحرك الخي المتلون السميع البصير فان الرب لا يتصف بما يختلف في خلقه فانه وانما يتصف بصفاته القائمة به بل كل موصوف الا بصفات الانبياء بقوله لا يعابى بغيره ولم يقسم به فلو كان السنداء مخلوقا في الشجرة لم تكن هي القائلة اني أنا الله واذا كان ما خلقه الله الرب في غيره كلاما له وليس له كلام الا ما خلقه لزم أن يكون انطقا لا أعضاء الانسان يوم القيامة كلاما له وتسميع المحصى كلاما له وتسليم الحجر على الرسول كلاما له بل يلزم أن يكون كل كلام في الوجود كلاما له لانه قد ثبت انه خالق كل شيء وهكذا طرد قول الحولية الاتحادية كابن عربي فانه قال

وكل كلام في الوجود كلامه * سواء علينا نثره ونظامه ولهذا قال سليمان بن داود الهاشمي من قال ان قوله اني أنا الله لا اله الا أنا فاعبدي مخلوق فعوله من جنس قول فرعون الذي قال أنا ربكم الاعلى فان هذا مخلوق وهذا مخلوق يقول ان هذا واجب أن يكون ما خلق في هذا القول هو القائل له كما كان فرعون هو القائل لما قام به قالوا

وقوله ان السلام صفة فعل فيه تلبس فيقال لهم أي بدون به أنه مفعول منفصل عن المتكلم أم
 تريدون به أنه قائم به فان قلتم بالاول فهو باطل فلا يعرف قط متكلم بكلامه وكلامه مستلزم كونه
 منفصلا عنه والفعل أيضا لا بد أن يكون قائما بالفعل كاقال السلف والا كثرون وانما المفعول
 هو الذي يكون ناشئ عنه والخلق المنفصل عن الرب ليس هو خلقه اياه بل خلقه السموات والارض
 ليس هو نفس السموات والارض والذين قالوا الخلق هو الخلق قروا من أمور فلتونها محذورة
 وكان ما فروا اليه شرا مما قروا منه فانهم قالوا ان كان الخلق غير المخلوق لكان اما قديما واما حادثا
 فان كان قديما لم يقدم المخلوق وان كان حادثا فلا بد له من خلق آخر فليزم التسلسل فقال لهم
 الناس بل هذا متفوض على أصلكم فانكم تقولون انه يرد بارادة قدعة والمراد ان كلها حادثه فان
 كان هذا جازا فلماذا لا يجوز ان يكون الخلق قديما والمخلوق حادثا وان كان هذا غير جائز بل
 الارادة بتقدير المراد لزم جواز قيام الحوادث به وحينئذ فيجوز ان يوجه خلق مقارن لخلق
 فلم يفسد قولكم على التقديرين وكذلك اذا قيل ان الخلق حادث فلم قلتم انه يحتاج الى خلق
 آخر فانكم تقولون المخلوقات كلها حادثه ولا تحتاج الى خلق حادث فلم لا يجوز ان تكون مخلوقة
 بخلق حادث وهو لا يحتاج الى خلق آخر ومعلوم ان حدوثها بخلق حادث اقرب الى العقول من
 حدوثها كلها بلا خلق اصلا فان كان كل حادث يشترط في خلق بطل قولكم وان كان فيها
 ما لا يشترط في الخلق جاز ان يكون الخلق نفسه لا يشترط في خلق آخر وهذه المواضع مبسطة في
 غير هذا الموضع والمقصود التمثيل بكلام المتألفين في الكتاب الذين في قول كل واحد منهم حق
 وباطل وان الصواب ما دل عليه الكتاب والسنة واقول العجابه والتابعين لهم باحسان والناس
 لهم في طلب العلم والدين طريقان مستندان وطريق شرعي فالطريق الشرعي هو النظر فيما
 جاءه الرسول والاستدلال بأدلتها والعمل بما فيها فلا بد من علم بما جاء به وعمل به لا يكفي أحدهما
 وهذا الطريق متضمن للدلالة العقلية والبراهين اليقينية فان الرسول بين البراهين العقلية
 ما يتوقف السمع عليه والرسول ينال الناس العقليات التي يحتاجون اليها كما ضرب الله في القرآن
 من كل مثل وهذا هو الصراط المستقيم الذي أمر الله عباده أن يسألوه هدايته وأما الطريقان
 المتندان فأحدهما طريق أهل الكلام البدعي والرأي البدعي فان هذا فيه باطل كثير
 وكثير من أهله يفرطون فيما أمر الله به ورسوله من الاعمال فيبقى هؤلاء في فساد علم وفساد عمل
 وهؤلاء معرضون الى الهدية الباطلة والثاني طريق أهل الرياضة والتصوف والعبادة البدعية
 وهؤلاء معرضون الى التصراية الباطلة فان هؤلاء يقولون اذا صفي الانسان نفسه على الوجه
 الذي يذكرونه فاضت عليه العلوم بلا تعلم وكثير من هؤلاء تكون عباداته مستدعة بل مخالفة لما
 جاءه الرسول صلى الله عليه وسلم فيقعون في فساد من جهة العمل وفساد من نقص العلم حيث لم
 يعرفوا ما جاء به الرسول وكثيرا ما يقع بين هؤلاء وهؤلاء وتقدح كل طائفة في الاخرى ويتعطل كل
 منهم اتباع الرسول والرسول ليس ما جاء به موافقا لما قال هؤلاء ولا هؤلاء ما كان ابراهيم موديا
 ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما وما كان من المشركين وما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا أصحابه على طريقة أهل البدع من أهل الكلام والرأي ولا على طريقة أهل البدع من أهل
 العبادة والتصوف بل كان على ما بعثه الله من الكتاب والحكمة وكثير من أهل النظر يزعمون
 أنه مجرد النظر يحصل العلم بلا عبادة ولا دين ولا تركة للنفس وكثير من أهل الارادة يزعمون ان
 طريقة الرياضة عبرتها تحصل المعارف بلا تعلم ولا نظر ولا تدبر للقرآن والحديث وكلا الفريقين
 غالط بل تركية النفس والعمل بالعلم وتقوى الله تأثير عظيم في حصول العلم لكن مجرد العمل

وعبوديته الخالق والقلب مقطوع
 على هذا وهذا اذا كان بعض
 الناس قد خرج عن الفطرة عما
 عرض له من المرض اما بحيله واما
 بظله فخدأ بات الله واسميتها
 نفسه والقلب علو اليعتق أن يكون
 الخلق والادوا على الفطرة وقد كثر
 في غير هذا الموضع طائفة من قول
 من ذكر ان المعرفة ضرورية
 والعلم الذي يقتضي حب المعرفة قد
 يسمى معرفة كافي الاخر بالمعروف
 والتمسك عن المنكر فالمرء ما
 تحبه القلوب مع العلم والمنكر ما
 تكرهه وتنفر عنه عند العلم به
 فلهذا قديس يسمى من كان فيه مع
 علمه بالله حبه لله واثابة اليه
 عارفا بخلاف العالم الخالي عن حب
 القلب وآله فانهم لا يسمونه عارفا
 ومن المعلوم أن وجود حب الله
 وخشيته والرغبة اليه وآله في
 القلب فرع وجود الاقربيه وهذا
 الثاني مستلزم للاول فاذا كان هذا
 يكون ضروريا في القلب فوجود
 الاقرار السابق عليه اللازم له اولى
 أن يكون ضروريا فان ثبوت
 المنزوم لا يكون الا مع ثبوت
 اللازم وقد يراد بلفظ المعرفة العلم
 الذي يكون معلومه معينا خاصا
 وبالعلم الذي هو قسم المعرفة ما
 يكون معلومه كلياعاما وان كان
 لفظ العلم يتناول النوعين في الاصل
 كما بسط في موضع آخر وسأني
 كلام الناس في الاقرار بالصانع هل
 يحصل بالضرورة أو بالظن أو يحصل

بهذا وبهذا وقد بينا في غير هذا
الموضع الكلام على قولهم على
الحاجة إلى المؤثر هل هي الحدوث
أو الامكان أو مجموعهما ويتأناه
ان أريد بذلك أن الحدوث مثلا
دليل على أن المحدث يحتاج إلى
محدث وأن الحدوث شرط في افتقار
المفعول إلى فاعل فهذا صحيح وان
أريد بذلك أن الحدوث هو الذي
جعل المحدث مفتقرا إلى الفاعل
فهذا باطل وكذلك الامكان اذا
أريد به أنه دليل على الافتقار إلى
المؤثر وأنه شرط في الافتقار إلى
المؤثر فهذا صحيح وأن أريد به أنه
جعل نفس الممكن مفتقرا فهذا
باطل وعلى هذا فلا منافاة بين أن
يكون كل من الامكان والحدوث
دليلا على الافتقار إلى المؤثر وشرطا
في الافتقار إلى المؤثر وانما التزاع
في مستثنين احدهما أن الواجب
بغيره ألا يبدأ بهل يصح أن يكون
مفعولا لغيره كما بقوله من يقول من
المنفصلة أن الفاعل قد يم محلول
بممكن الواجب الوجود ألا يبدأ
فهذا هو القول الذي ينكره جابر
العقلاء من بني آدم ويقولون ان
كون الشيء مفعولا لمصنوعا مع
كونه مقارا للفاعل ألا يبدأ باعتنع
ويقولون أيضا ان الممكن الذي
يقبل الوجود والعدم لا يكون الا
موجودا تارة ومعدوما أخرى فاما
ما كان دائم الوجود فهذا عند جماعة
العقلاء ضروري الوجود وليس من
الممكن الذي يقبل الوجود والعدم

لا يفيد ذلك الا ينظر وتدبر وفهم لما بعث الله به الرسول ولوقعت الانسان ما عسى أن يتعدلم
يعرف ما خص الله به محمد صلى الله عليه وسلم ان لم يعرف ذلك من جهته وكذلك لو نظر واستدل
ماذا عسى أن ينظر لم يحصل له المطلوب بالالتعلم من جهته ولا يحصل التعلم الا لا في النافع الامع
العمل به والا فقد قال الله تعالى فلما زانوا أن أراهم الله فلو بهم وقال وما يشعركم انهم اذا جاءت
لا يؤمنون ونقل أفندتهم وأبصارهم كالم يؤمنوا به أول مرة وقال تعالى وقولهم قلوبنا غفل
بل طمع الله عليها فكفرهم وقال تعالى كلاب ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون وقال أولم
يهد الذين يرون الأرض من بعد أهلها أن نؤاها أصنامهم بنوفهم ونطبع على قلوبهم فهم
لا يسمعون وقال ولولا أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد تنبيها وان لا يتناهم من
لذا نأجر أعظيما ولهديتناهم صراطا مستقيما وقال قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به
الله من اتبع رضوانه سبيل السلام يخرجهم من الظلمات إلى النور ياذنه ويهديهم إلى صراط
مستقيم وقال هذا بيان للناس وهدى وموعظة للتقين وقال ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى
للتقين وكذلك لوجع وسهر وخلوص وعمل ماذا عسى أن يتفعل لا يكون مهتديا بان
لم يتعد بعد العبادات الشرعية وان لم يتلق عمل القس من جهة الرسول قال تعالى لا فضل للخلق
التي كان أرى الناس نفسا أو كملهم عقلا قبل الوحي وكذلك أوحينا السبل ووحانا أمرنا
ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان ولكن جعلناه نورا بين يدي به من نشاء من عبادنا وقال قل
ان طلبت فاعلم أنسلى على نفسي وان اهتمت بغيري فاعلم اني إلى ربي اتي سميع قريب وقال فاما
بأنيتكم بنى هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة
ضنكا وتحسر يوم القيامة أعى قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك أتيناك
آتافسفتها وكذلك اليوم ننسئ وقال تعالى ومن يش عن ذكر الرحمن ينفخ في شيطان
فهو يقرن أي عن الذكر الذي أنزلته قال المفسرون بعش عنه فلا يفت إلى كلامه ولا يخاف
عقابه ومنه قوله وهذا ذكر مبارك أنزلناه وقوله ما بأنهم من ذكر من ربهم محدث وشاهده
في الآية الاخرى ومن أعرض عن ذكرى ثم قال كذلك أتيناك آتافسفتها وكذلك اليوم ننسئ
فكل من عساهن القرآن فاته يقضيه شيطان بضله ولوقعت بعد تعبد. وبشرى عن ابن
عباس يعنى وكذلك قال عطاء وابن زيد بن أسلم وكذلك أبو عبيدة قال تظلم عينه واختاره ابن
قتيبة وروجه على قول من قال يعرض والعياض في البصر ولهذا قيل فيه بعش وقالت
طائفة يعرض وهو رواية الضحالة عن ابن عباس وقاله قتادة واختاره انصار الزجاج وهذا صحيح
من جهة المعنى فإن قوله بعش ضمن معنى يعرض ولهذا عدى بحرف الجر عن كما يقال أنت
أعنى عن محاسن فلان اذا أعرضت فلم تنظر إليها بقوله بعش أى يكن أعشى عنها وهو دون العشى
فلم ينظر إليها الا نظر اضيق وهذا حال أهل الضلال الذين لم ينتفعوا بالقرآن فانهم لا ينظرون
فيه كما ينظرون في كلام سلفهم لانهم يحسبون أنه لا يحصل المقصود بهم الذين عشو اعنه فقطض
لهم الشياطين تقترن بهم وتصدهم عن السبيل وهم يحسبون انهم مهتدون ولهذا لا يتخذ في كلام
من لم يتبع الكتاب والسنة بيان الحق علما وعلا بأبد الكثرة ما في كلامه من وساوس الشيطان
وحدثني غير مرة رجل وكان من أهل الفضل والذكاء والمعرفة والدين أنه كان قد قرأ على
شخص سماه بى وهو من أكابر أهل الكلام والنظر وروى من المحصل لابن الخطيب وأتباعه من
اشارات ابن سينا قال فرأيت حالى قد تغير وكان له نور وهوى وورثته منامات سيئة فقرأ صاحب
النسخة بحال سيئة فقص عليه الرؤيا فقال هي من كتابك. واشارات ابن سينا يعرف جمهور

المسلمين الذين يعرفون دين الاسلام أن فيها الحاداً كثيراً بخلاف المحصل يظن كثير من الناس أن فيه يحوي ما يحصل المقصود قال فكُتِبَ عليه

محصل في أصول الدين حاصله * من بعد تحصيله أصل بلا دين

أصل الضلالات والشك المبنى فيها * فها كثره وحى الشياطين

(قلت) وقد سئلت أن أكتب على المحصل ما يعرف به الحق فبادر بكُتِبَ من ذلك ما ليس هذا موضعه وكذلك تكلمت على ما في الاشارات في مواضع أخرى والمقصود هنا التنبيه على الجدل في المحصل وسائر شب الكلام المختلف أهله وكتب الرازي وأمثلة من الكلاية ومن هذا حدوهم وكتب المعتزلة والشيعة والفلاسفة ونحو هؤلاء لا يوجد فيها ما يعتق الله به رساله في أصول الدين بل يوجد فيها حق ملبوس باطل وبكفكف نفس مسئلة خلق الرب مخلوقاته لا تحدد في الاقول القدرية والجهمية والدهرية إما العلة التي تشبه الفلاسفة الدهرية أو القادر الذي تشبه المعتزلة والجهمية (١) ثم إن كان من الكلاية من أثبت تلك الارادات الكلية ومن عرف حقائق هذه الاقوال تبين له أنها مع مخالفتها للكتاب والسنة واجماع السلف مخالفة لصرح المعقول وكذلك قولهم في النوات فالنفس طرفة ثبت النبوة على أصلهم الفاسد أنها قوة قدسية يختص بها بعض الناس لكونها أقوى من العلم وأقوى تأثيراً في العالم وأقوى تخيلاً لما يعقله في صور متخيلة وأصوات متخيلة وهذه الثلاثة هي عندهم خاصة النبي ومن اتصف به ما فهو نبي القوة القدسية البلية والتأثير في الهيولى وما يتخيلة في نفسه من أصوات هي كلام الله ومن صوره في عندهم ملائكة ومعلوم عندهم اعتبار العالم أن هذا القدر يوجد لكثير من أحوال الناس وأكثر الناس لهم نصيب من هذه الثلاثة ولهذا طمع كثير من هؤلاء أن يصيرونبيا ولهذا قال هؤلاء ان النبوة مكتسبة وانما قالوا هذا لانهم لم يثبتوا لعلماء الجوز ثبات ولا قدرة ولا كلاماً يتكلم به ينزل به ملائكتهم ثم ان الجهمية والمعتزلة يردون عليهم بآراءهم باوراء ادعاء ضعيفا لكونهم جعلوا اصناف العالم يرجع أحد التماثلين بالمرجع وجعلوا القادر المختار يرجع بالمرجع وزعموا كثرهم أنه مع وجود القدرة والاداعي التام لا يجب وجود الفعل (٢) ففزعوا من الوجوب بالذات ولفظاً الموجب بالذات يحمل فالذي ادعته المتفلسفة باطل فانهم اثبتوا ما جبايات مجردة عن الصفات يستلزم مفعولاً به حتى لا يتأخر عنه شيء وأثبتوا الله من الوحدة ما يضمنونه في صفاته وأفعاله القائمة به وقالوا الواحد لا يصدر عنه الا واحد والواحد الذي ادعوه لاحقيقة الا في الاذهان لا في الاعيان والكلام على مذاهبهم واطالها ما مسوط في موضع آخر وقد بينا أنهم أكثر الناس تناقضاً واضطراباً وادعواهم أنه علمه موجبة للعلول ألا وأدأ فاسدة من وجوه كثيرة وأما اذا قيل هو موجب بالذات بمعنى أنه يجب عيشته وقدرته ما يريد أن يفعل فهذا هو الفاعل بقدرته ومشيئته قسمية المسمى له موجباً بذاته نزاع لفظي وأكثر الجهمية والقدسية لا يقولون أنه بقدرته ومشيئته يلزم وجوده مقدوره بل قد يحصل وقد لا يحصل فخرج ان حصل بالامر وحده هذه الامور مسوطة في موضع آخر والمقصود هنا ان الجهمية تثبت نبوة لا تستلزم فضل صاحبها ولا كماله ولا اختصاصه فقط بشئ من صفات الكمال بل يجوز أن يجعل من هو اجمل الناس نبيا ثم الجهمية المحضة عندهم يخلق الله كلاماً في غيره فينزل به الملك وأما الكلاية فعندهم النبوة تعلق المعنى القائم بالذات بالنبي بمعنى أنه عسى وورسولي فقولون في النبوة من جنس ما قالوه في أحكام أفعال العباد انه ليس الحكم بمعنى الاتعلق المعنى القائم بالذات به والمعنى القائم بالذات المتعلق به لا يثبتون في الايمان والتقوى والاعمال الصالحة خاصة تميز بها عن السياسات حتى أمر

وهذا مما وافق عليه الفلاسفة فاطبة حتى ابن سينا وأتباعه ولكن ابن سينا تناقض فادعى في باب اثبات واجب الوجود أن الممكن قد يكون قديماً أزلياً مع كونه ممكناً ووافقه على ذلك طائفة من المتأخرين كالرازي وغيره ووزمهم على ذلك من الاشكالات ما لم يقدروا على جوابه كما قد بسط في موضعه وعلى هذا فالامكان والحدوث متلازمان فكل ممكن محدث وكل محدث ممكن وأما تقدير ممكن مفعول (٣) لواجب غيره مع أنه محدث فهذا متعجب عند جواهر العقلاء وأكثر الفلاسفة من أتباع ارسطو وغيره مع الجمهور يقولون ان الامكان لا يعقل الا في المحدثات وأما الذي ادعى ثبوت ممكن قديم فهو ابن سينا ومن وافقه ولهذا ورد عليهم في اثبات هذا الامكان سؤالات لاجواب لهم عنها والرازي لما كان مثبناً لهذا الامكان موافقة لابن سينا كان في كلامه من الاضطراب ما هو معروف في كتبه الكبير والصغير مع أن هؤلاء كلهم يثبتون في كتبهم المنطقية ما وافقون فيه سلفهم ارسطو وغيره

(١) قوله ثم ان كان من الكلاية من أثبت تلك الارادات الكلية ومن عرف حقائق هذه الاقوال تبين له أنها مع مخالفتها للكتاب والسنة واجماع السلف مخالفة لصرح المعقول وكذلك قولهم في النوات فالنفس طرفة ثبت النبوة على أصلهم الفاسد أنها قوة قدسية يختص بها بعض الناس لكونها أقوى من العلم وأقوى تأثيراً في العالم وأقوى تخيلاً لما يعقله في صور متخيلة وأصوات متخيلة وهذه الثلاثة هي عندهم خاصة النبي ومن اتصف به ما فهو نبي القوة القدسية البلية والتأثير في الهيولى وما يتخيلة في نفسه من أصوات هي كلام الله ومن صوره في عندهم ملائكة ومعلوم عندهم اعتبار العالم أن هذا القدر يوجد لكثير من أحوال الناس وأكثر الناس لهم نصيب من هذه الثلاثة ولهذا طمع كثير من هؤلاء أن يصيرونبيا ولهذا قال هؤلاء ان النبوة مكتسبة وانما قالوا هذا لانهم لم يثبتوا لعلماء الجوز ثبات ولا قدرة ولا كلاماً يتكلم به ينزل به ملائكتهم ثم ان الجهمية والمعتزلة يردون عليهم بآراءهم باوراء ادعاء ضعيفا لكونهم جعلوا اصناف العالم يرجع أحد التماثلين بالمرجع وجعلوا القادر المختار يرجع بالمرجع وزعموا كثرهم أنه مع وجود القدرة والاداعي التام لا يجب وجود الفعل (٢) ففزعوا من الوجوب بالذات ولفظاً الموجب بالذات يحمل فالذي ادعته المتفلسفة باطل فانهم اثبتوا ما جبايات مجردة عن الصفات يستلزم مفعولاً به حتى لا يتأخر عنه شيء وأثبتوا الله من الوحدة ما يضمنونه في صفاته وأفعاله القائمة به وقالوا الواحد لا يصدر عنه الا واحد والواحد الذي ادعوه لاحقيقة الا في الاذهان لا في الاعيان والكلام على مذاهبهم واطالها ما مسوط في موضع آخر وقد بينا أنهم أكثر الناس تناقضاً واضطراباً وادعواهم أنه علمه موجبة للعلول ألا وأدأ فاسدة من وجوه كثيرة وأما اذا قيل هو موجب بالذات بمعنى أنه يجب عيشته وقدرته ما يريد أن يفعل فهذا هو الفاعل بقدرته ومشيئته قسمية المسمى له موجباً بذاته نزاع لفظي وأكثر الجهمية والقدسية لا يقولون أنه بقدرته ومشيئته يلزم وجوده مقدوره بل قد يحصل وقد لا يحصل فخرج ان حصل بالامر وحده هذه الامور مسوطة في موضع آخر والمقصود هنا ان الجهمية تثبت نبوة لا تستلزم فضل صاحبها ولا كماله ولا اختصاصه فقط بشئ من صفات الكمال بل يجوز أن يجعل من هو اجمل الناس نبيا ثم الجهمية المحضة عندهم يخلق الله كلاماً في غيره فينزل به الملك وأما الكلاية فعندهم النبوة تعلق المعنى القائم بالذات بالنبي بمعنى أنه عسى وورسولي فقولون في النبوة من جنس ما قالوه في أحكام أفعال العباد انه ليس الحكم بمعنى الاتعلق المعنى القائم بالذات به والمعنى القائم بالذات المتعلق به لا يثبتون في الايمان والتقوى والاعمال الصالحة خاصة تميز بها عن السياسات حتى أمر

(٢) قوله ففزعوا من الوجوب بالذات ولفظاً الموجب بالذات يحمل فالذي ادعته المتفلسفة باطل فانهم اثبتوا ما جبايات مجردة عن الصفات يستلزم مفعولاً به حتى لا يتأخر عنه شيء وأثبتوا الله من الوحدة ما يضمنونه في صفاته وأفعاله القائمة به وقالوا الواحد لا يصدر عنه الا واحد والواحد الذي ادعوه لاحقيقة الا في الاذهان لا في الاعيان والكلام على مذاهبهم واطالها ما مسوط في موضع آخر وقد بينا أنهم أكثر الناس تناقضاً واضطراباً وادعواهم أنه علمه موجبة للعلول ألا وأدأ فاسدة من وجوه كثيرة وأما اذا قيل هو موجب بالذات بمعنى أنه يجب عيشته وقدرته ما يريد أن يفعل فهذا هو الفاعل بقدرته ومشيئته قسمية المسمى له موجباً بذاته نزاع لفظي وأكثر الجهمية والقدسية لا يقولون أنه بقدرته ومشيئته يلزم وجوده مقدوره بل قد يحصل وقد لا يحصل فخرج ان حصل بالامر وحده هذه الامور مسوطة في موضع آخر والمقصود هنا ان الجهمية تثبت نبوة لا تستلزم فضل صاحبها ولا كماله ولا اختصاصه فقط بشئ من صفات الكمال بل يجوز أن يجعل من هو اجمل الناس نبيا ثم الجهمية المحضة عندهم يخلق الله كلاماً في غيره فينزل به الملك وأما الكلاية فعندهم النبوة تعلق المعنى القائم بالذات بالنبي بمعنى أنه عسى وورسولي فقولون في النبوة من جنس ما قالوه في أحكام أفعال العباد انه ليس الحكم بمعنى الاتعلق المعنى القائم بالذات به والمعنى القائم بالذات المتعلق به لا يثبتون في الايمان والتقوى والاعمال الصالحة خاصة تميز بها عن السياسات حتى أمر

(٣) قوله لواجب غيره هكذا في الاصل ولعل الصواب واجب لغيره وانظر كتبه

أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون الاحداثا كائنا بعد أن لم يكن وقد ذكر أبو الوليد بن رشد الحنفية هذا وقال ما ذكره ابن سينا ونحوه من أن الشيء يكون بمقتضى قبل الوجود والعدم مع كونه قدما أو لا يقول لم يقفه أحد من الفلاسفة قبل ابن سينا (قلت) وابن سينا قد ذكر أيضا في غير موضع أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون الاحداثا مسبوقا بالعدم كما قاله سلفه وسائر العقلاء وقد ذكرت أفتاؤه من كتب الشفاء وغيره في غير هذا الموضوع وهو مما ينبغي به اتفاق العقلاء على أن كل ممكن يقبل الوجود والعدم فلا يكون الاحداثا كائنا بعد أن لم يكن وهذا مما يبين أن كل ماسوي الواجب بنفسه فهو محدث كائن بعد أن لم يكن وهذا لا يناقض دوام فاعليته والمقصود هنا أن نفس الحدث والامكان دليل على الافتقار إلى المؤثر وأما كون أحدهما جعل نفس المخالقات مقفورة إلى الخلق فهذا خطأ بل نفس المخالقات مقفورة إلى الخلق بذاتها واحتياجها إلى المؤثر أمر ذاتي لها لا يحتاج إلى علة فإنه ليس كل حكم ثبت للذوات يحتاج إلى علة أن ذلك يقضي إلى تسلسل العلل وهو باطل بانفاق العلماء بل من الأحكام ما هو لازم للذوات لا يمكن أن يكون مفارقا للذوات ولا يقتصر إلى علة وتكون كل ماسوي الله مقفورا إليه محتاجا إليه

بها لأجلها وكذلك في النبوة والمعزة ومن وافقهم يثبتون لله سبحانه أربعة ألقاب على عباده فيوجبون عليه من جنس ما يجب عليهم ويحرمون عليه من جنس ما يحرم عليهم ولا يحتاجون أمرهم وسببه وجبه وبغضه ورضاه ومخطئه تأثير في الأعمال بل بصفاتها ثابتة بدون الخطاب والخطاب مجرد كاشف بمنزلة الذي يخبر عن الشمس والقمر والكواكب عما هي متصفه والله سبحانه قد أخبرنا بصطفي من الملائكة رسلا من الناس والاصطفاء افتعال من التصفية كما أن الاختيار افتعال من الخيرة فيختار من يكون صطفي وقد قال الله أعلم حيث يجعل رسالته فهو أعلم من يجعله رسولا لمن لم يجعله رسولا ولو كان كل الناس يصلح للرسالة لامتنع هذا وهو عالم بتعيين الرسول وأنه أحق من غيره بمرسالة كآل القرآن على ذلك وقد قالت خديجة رضي الله عنها لما باق الوحي النبي صلى الله عليه وسلم وخاف من ذلك فقالت كلا والله لا يخزيك الله أبدا إنك لتصل الرحم وتصديق الحديث وتحمل الكل وتكسب المعدوم وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق وكانت أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها أعلم من الجهمية حيث رأت أن من جعله الله على هذه الأخلاق الشريفة المتقدمة لعلة واحسانه لا يخزيه الله فإن حكمة الرب تأتي ذلك وهو أعلم عندهم هذا لا يعلم بل قد يخزي من يكون كذلك وقد نبأ أن ناسا كانوا يحول وغيره ولهذا أنكر المازري وغيره على خديجة كما أنكروا على هرقل استدلاله عما استدله في حديث ابن سفيان المشهور لما سأل عن صفات النبي صلى الله عليه وسلم والله سبحانه إذا اتخذ رسولا فضله بصفات أخرى لم تكن موجودة فيه قبل إرساله كما كان يظهر لكل من رأى موسى وعيسى ومحمد من أحوالهم وصفاتهم بعد النبوة وتلك الصفات غير الوحي الذي ينزل عليهم فلا يقال إن النبوة مجرد صفة إضافية كأحكام الأفعال لا تقفوة الجهمية ولهذا لما صار كثير من أهل النظر كالرازي وأمثاله ليس عندهم الأقول الجهمية والقدرية والفلاسفة تجدهم في تفسير القرآن وفي سائر كتبهم يذكرون أقوالا كثيرة متعددة كلها باطلة لا يذكرون الحق مثل تفسير الهلال وقد قال تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج وذكر قول أهل الحساب فيه وجعله من أقوال الفلاسفة وذكر قول الجهمية الذين يقولون إن القادر المختار يحدث فيه الضوء بلا سبب أصلا ولا حكمة وكذلك إذا تكلم في المطر يذكرون قول أولئك الذين يجعلونه حاصل عن مجرد البحار المتصاعد والمتعقد في الجو وقول من يقول أنه أحدثه الفاعل المختار بلا سبب ويدكر قول من يقول أنه نزل من الأفلاك وقد رجع هذا القول في تفسيره ويحتمل بفساده في موضع آخر وهذا القول لم يقفه أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا أمّة المسلمين بل سائر أهل العلم من المسلمين من السلف والخلف يقولون إن المطر نزل من السحاب ولفظ السماء في اللغة والقرآن اسم لكل ما عايناهم من جنس العالي لا يمتنع في شيء إلا بما يضاف إلى ذلك وقد قال قتادة بسبب إلى السماء وقال أنزل من السماء ماء وقال أنتم في السماء والمراد بالجميع العلوي ثم تعين هنا بالسقف ونحوه وهناك السحاب وهناك عافق العالم كافة فقوله أنزل من السماء ماء أي من العلوي قطع النظر عن جسم معين لكن قد صرح في موضع آخر بنزوله من السحاب كما في قوله أفرايم الماء الذي نثر بون أنتم أنتم أنتموه من المزن أنتم المزن المزنون والمزن السحاب وقوله ألم تر أن الله يري سخاياهم يؤلف بينهم ثم يجعله ركاما فترى الودق يخرج من خلاله والودق المطر وقال تعالى الله الذي يرسل الرياح فتثير سحابا فيبسطه في السماء كيف يشاء ويجعله كسفا فترى الودق يخرج من خلاله فأخبر سبحانه أنه يبسط السحاب في السماء وهذا مما يبين أنه لم يرد بالسماء هنا الأفلاك فإن السحاب

دأعناهم من هذا الباب فالقصر
والاحتياج أمر لازم ذاتي لكل
ماسوي الله كأن الغنى والعمدية
أمر لازم لذات الله فيمتنع أن يكون
سجانه فقيرا ويمتنع أن يكون
الإغنياء كل ماسواه ويمتنع فيما
سواه أن يكون غنيا غنا يعوجه من
اليحوة ويحب في كل ماسواه أن
يكون فقرا محتاجا إليه دائما في كل
وقت وهنا ينشأ نزاع في المسئلة
الثانية وهو أن المحدث المخلوق هل
افتقاره إلى الخالق المحدث وقت
الاحداث فقط أو هو دائما مفتقر
إليه على قولين للنظار وكثير من أهل
السلام المنطق عن جهم وبإي الهذيل
ومن اتبعهما من المعتزة وغيرهم
يقولون أنه لا يقتصر إليه إلا في حال
الاحداث لا في حال البقاء وهذا
القول في مقابلة قول الفلاسفة
الدهرية الذين يقولون افتقار
الممكن إلى الواجب لا يستلزم
حدوثه بل افتقاره إليه في حال بقاءه
دائما ألا وبأداه هؤلاء زعموا وجود
الفعل بلا حدوث شيء وأولئك
زعموا أن المخلوق لا يفقر إلى الخالق
دائما وكلا القولين باطل كما قد بسط
في موضعه والمقصود هنا أن كثيرا
مما يجعلونه مقدمات في أدلة أثبات
الصانع وإن كان حقا فانه لا يحتاج
إليه عامة الفطر السليمة وإن كان
من عرضة شبهة قد ينتفع به
والكلام على ابطال الدور والتسلسل
هو من هذا الباب وما سلكه من
الطرق يقطع التسلسل والدور
(١) قوله مثل مطر شهر كذا في الاصل
ولعل هنا سقطا والاصل مثل مطر
شهر إذا زجر كسبه محجبه

لا بسط في الاقلا بل الناس يشاهدون السحاب يسقط في الجو وقد يكون الرجل في موضع
عال إما على جبل أو على غيره والسحاب يسقط من غير أن ينزل منه المطر والشمس فوقه والرازي
لا يثبت على قول بل هو دائما ينصرف ناقلا وهنالك ما يناقضه لاسباب تقتضي ذلك ونشتم
الناس يفهمون من القرآن ما لا يدل عليه وهو معنى فاسد ويجعلون ذلك يعارض العقل وقد
يناقض مصنف مفر ددرة تعارض العقل والنقل وذ كرنا فيه عامة ما ذكره من العقليات في
معارضة الكتاب والسنة وبننا أن التعارض لا يقع إلا إذا كان ماسحي معقولا فاسدا وهذا هو
الغالب على كلام أهل البدع أو يكون ما أضيف إلى الشرع ليس منه اما حديث موضوع واما
فهم فاسد من نص لا يدل عليه واما نقل اجماع باطل ومن هذا كثير من الناس ذم الاحكام
النجومية ولا رب أنهم لم يدعوا مع العقل وأن الخطأ فيها أضعاف الصواب وأن من
اعتمد عليها في تصرفاته وأعرض عما أمر الله به ورسوله خسر الدنيا والآخرة لكن قد ردونها
على طريقة الجهمية ونحوهم بان يدعوا أنه لا أثر لشي من العلويات في السفليات أصلا إما
على طريقة الجهمية لكن تلك لا تنفي العادات الاقترانية وإن لم تثبت سببا وسببا وحكمة واما
بناء على نفي العادات في ذلك ثم قد ينزعون في استدراة الافلاك ويدعون شكلا آخر وقد ينافي
جواب المسائل التي سئلت عنها في ذلك أن الافلاك مستندرة عند علماء المسلمين من الصحابة
والتابعين لهم باحسان كما ثبت ذلك عنهم بالاسانيد المذكورة في موضعها بل قد نقل اجماع
المسلمين على ذلك وغير واحد من علماء المسلمين الذين هم من أخبار الناس بالمقولات كأبي الحسين
ابن المنادي أحدا كبار الطبقة الثانية من أصحاب الامام أحمد وله نحو أربع مائة مصنف وأبي
محمد بن حزم الاندلسي وأبي الفرج ابن الجوزي وقد دل على ذلك الكتاب والسنة كما قد بسط في
الاحاطة وغيرها وكذلك المطر معروف عند السلف والخلف أن الله تعالى يخلفه من الهوام ومن
الخفايا المتصاعد لكن خلقه لأطمر من هذا كخلق الإنسان من نطفة وخلق الشجر والزرع من
الحب والنوى فهذا معروفه بالبادئة التي خلق منها ونفس المادة لا توجب ما خلق منها باتفاق
العقلاء بل لا بد مما به يخلق تلك الصورة على ذلك الوجه وهذا هو الدليل على القادر المختار
الحكيم الذي يخلق المطر على قدر معلوم وقت الحاجة إليه والبلد الجرز يسوق إليها الماء من حيث
أمطر كما قال أولم يروا أناس يسوق الماء إلى الأرض الجرز فقصر جهه زرعنا كل منه أنعامهم
وأأنفسهم أفلا يبصرون فالارض الجرز لا تعطر ما يكتفيها كأرض مصر لو أمطرت المطر الغتالدم
بكتفها فإنها أرض البليز وإن أمطرت مطرا كثيرا مثل (١) مطر شهر خربت المساكن فكان من
حكمة الباري وجهه أن أمطر أرضا بعدد ثم ساق ذلك الماء إلى أرض مصر فهذه الآية
يستدل بها على علم الخالق وقدرته ومشيئته وحكمته واثبات المادة التي خلق منها المطر والشجر
والإنسان والحواش مما يدل على حكمته ونحن لا نعرف شيئا أخلق إلا من مادة ولا أخبر الله
في كتابه بمخلوق إلا من مادة وكذلك كون كسوف الشمس وغيره من مبال بعض الحوادث هو مما
دلت عليه النصوص الصحيحة في الصحاح من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن
الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياة ولكنهما آياتان من آيات الله عز وجل يخوف الله
بهما عباده فإذا رأيت ذلك فافزعوا إلى الصلاة وقد ثبت عنه في الصحاح أنه صلى صلاة الكسوف
بركوع زائد في كل ركعة وأنه طوله لها وظلها لم يطوئه في شيء من صلوات الجماعات وأمر عند
الكسوف بالصلاة والذ بروا دعاهم العتاقة والصدقة والاستغفار وقوله يخوف الله بجماعه
كقوله تعالى وما نرسل إلا آيات الأنحوا بها ولهذا كانت الصلوات مشروعة عند آيات عموما

مثل تناسل الكواكب والزلازل وغير ذلك والخوف انما يكون بما هو سبب للشر والخوف
كالزلازل والريح العاصف والافاق وحده كعدمه لا يحصل بخوف فقل ان الكسوف سبب
للشر ثم قل لا يكون عنه شر ثم القول فيه كالقول في سائر الاسباب هل هو سبب كما عليه جمهور الامة
أوهو مجرد اقتران عادة كما يقوله الجهمية وهو صلى الله عليه وسلم أخبر عن أسباب الشر ما
يدفعها من العبادات التي تقوى ما انعقد سببها من الخير وتدفع أو تضعف ما انعقد سببها من
الشر كما قال ان السماء والبلاد للثقتان فيعتلجان بين السماء والارض والفلاسفة تعترف بهذا
لكن هل ذلك ينبغي ان الله يدفع ذلك بقدرته وحكمته أو بناء على ان القوى النفسانية تؤثر
هنا سببي على أصولهم في هذا الباب ويحكى عن بطليموس أنه قال صحيح الاصوات في هياكل
العبادات بقتون الفغات تحلل ما عقده الافلاك بالذرات وعن ابقراط أنه قال واعز ان طبنا
بالنسبة الى طب ارباب الهياكل كتب البجائر بالنسبة الى طبنا فالقوم كانوا معتزفين بما وراء
القوى الطبيعية والفلكية وليس ذلك مجرد القوى النفسانية كما يقوله ابن سينا وطائفة
(١) بل علكه بل العالم العلوي والسفلي والجن أيضا لا يحصى عددهم الا الله والله قد وكل
الملائكة بتدبير هذا العالم بعينه وقدرته كدليل على ذلك الدلائل الكثيرة من الكتاب والسنة
وكما يستدل على ذلك أيضا بآبادة عقلية والملائكة أحياء ناطقون ليسوا أعرافا قائمة بغيرها كما
يزعمه كثير من المتفلسفة ولا هي مجرد العقول العشرة والنفس التسعة بل هذه باطلة
بأدلة كثيرة وما يشتبه من المجرىات المفارقات لا يحصل معهم منه غير النفس الناطقة فانها
تفارق بدنها وما سوى ذلك فلا يثبت معهم على طريقتهم الا المجرىات المعقولة في الأذهان وهي
الكليات المعقولة ولكنهم يظنون ثبوت ذلك في الخارج كما يظن شعبة أفلاطون ثبوت المثل
الافلاطونية في الخارج فثبتت كليات فديعة أزلية أبدية مفارقة كائنات كلّي وهذا هو
غلطهم حيث ظنوا ما هو في الأذهان موجودا في الاعيان وكذلك ما يشتبه من الخواهر العقلية
وهي أربعة العقل والنفس والمادة والصورة وطائفة منهم كشعبة أفلاطون ثبتت جوهرها
عقليا هو الدهر وجوهر عقليا هو الخير وثبتت جوهر عقليا هو المادة الاولى المعارضة للصورة
وكل هذه العقليات التي يشتبهونها اذا حققت غاية التحقيق تبين أنها أمور معقولة في النفس
فتصورها في نفسه فهم معقولات في قلبه وهي مجردة عن جزئياتها الموجودة في الخارج فان
العقل دائما يبتزج من الاعيان المعينة المشهودة كليات مشتركة عقلية كما يتصور زيد او عمرا
وبكر انهم يتصور اناسا مشتركا كليا ينطبق على زيد وعمرو وبكر ولكن هذا المشترك انما هو في
قلبه ومنه يعقله بقلبه ليس في الخارج انسان مشترك كلّي يشترك فيه هذا وهذا بل كل انسان
يخصص بذاته وصفاته لا يشتركه غيره في شي مما قام به فط واذ اقبل الانسانية مشتركة أو
الحيوانية فالمراد ان في هذا حيوانية وانسانية تشابه ما في هذا من الحيوانية والانسانية
ويشتركان في معنى الانسانية والحيوانية وذلك المسمى اذا أخذ مشتركا كليا لم يكن الا في الذهن
وهو تاريخي مجرد مطلقا بشرط الاطلاق فلا يكون الا في الذهن عند عامة العقلاء الامن ان ثبت
المثل الافلاطونية في الخارج وتاريخي مجرد مطلقا بشرط الاطلاق بحيث يتناول المعينات
وهذا اذ يقال انه موجود في الخارج وهو موجود في الخارج مع معنا مقيد انخصوصا يقال
هذا الانسان وهذا الحيوان وهذا الفرس وأما موجود في الخارج مع كونه مشترك في الخارج
فهذا باطل ولهذا كان من المعروف عندهم ان الكليات ثابتة في الأذهان لا في الاعيان ومن
قال ان الكلّي الطبيعي موجود في الخارج فغناه الصحيح أن ما هو كلّي اذا كان في الذهن يوجد

فهو طريق صحيح أيضا وجاع
ذلك أن الدور نوعان والتسلسل
نوعان أما الدور فقد يراجه أنه
لا يوجد هذا الامع هذا ولا هذا الا
مع هذا او يسمى هذا الدور المعنى
الاقتراني يراجه أنه لا يوجد هذا
الا بعد هذا ولا هذا الا بعد هذا ونحو
ذلك وهو الدور القبلي فالاول يمكن
كالامور المتضايقة مثل النبوة
والاوه وكالمعاوين لعلة واحدة
وسائر الامور المتلازمة التي لا يوجد
اذا احدها الا مع الآخر كصفات
النالح في صفة المتلازمة وكصفاته
منع ذاته وكسائر الشروط وكغير
ذلك مما هو من باب الشرط
والمشروط وأما الثاني فمتنع فانه
اذا كان هذا لا يوجد الا بعد ذلك
وذلك لا يوجد الا بعد هذا الزمان
يكون ذلك موجودا قبل هذا وهذا
قبل ذلك فيكون كل من هذا وذلك
موجودا قبل أن يكون موجودا
فانما اجتماع الوجود والعدم غير
مرة وذلك كله متنع ومن هذا
الباب أن يكون هذا فاعلا لهذا أو
علة فاعله أو علة غائية ونحو ذلك
لان الفاعل والعلة ونحو ذلك متنع
أن يكون فاعلا لنفسه فكيف
يكون فاعلا لفاعل نفسه وكذلك
الذلة الفاعلة لا تكون علة فاعله
لنفسها فكيف لعلة نفسها وكذلك
العللة الغائية التي يوجد بها الفاعل

(١) قوله بل علكه كذا في التسخ
بغير نقط ولعله بل علكة وحرد
كتبه مصححه

وجوده لا لتفعلها فإذا تمكنت
مفعولة لنفسها فكيف تكون
مفعولة لمفعول نفسها فهذا ونحوه
من الدور (٣) التسلسل تقدم
الشيء على نفسه أو على المتقدم
على نفسه وكونه فاعلا لنفسه
المفعولة أو لمفعول مفعول نفسه
أو علة لنفسه المفعولة أو لمفعول
مفعول نفسه أو مفعول لمفعول
لنفسه أو لمفعول نفسه ومفعول
نفسه كل ذلك متنع ظاهر امتناع
ولهذا اتفق العقلاء على امتناع
ذلك وأما التسلسل في الآثار
والشروط ونحو ذلك ففيه قولان
مصروفان لاصناف الناس وأما
التسلسل في الفاعلين والعلل
الفاعلة ونحو ذلك فهذا امتنع بلا
ريب فإذا تبين هذا فنقول لو كان
جميع الموجودات يمكنها من الفقر إلى
فاعل غيره فذلك الغير ان كان هو
الغير الفاعل له لزم كون كل منهما
فاعلا لا حروهما من الدور القلبي
المتنع باتفاق العقلاء وإن كان
ذلك الغير غير آخر لزم وجود فاعلين
ومفعولين إلى غير غاية وإن شئت
فإن لزم مؤثرين وكل منهما مؤثر
في الآخر إلى غير غاية وإن شئت قلت

- (١) قوله ليس بعينه إلى قوله أي
ما تصورته في النفس موجود كذا
في الأصل وانظر
(٢) قوله وأما أن يقال الخ كذا في
الأصل ولعل لفظ يقال يقال من
الناحية محرر كنهه
(٣) قوله التسلسل كذا في الأصل
ولعل الصواب المستلزم فأمثل

بسته محججه

في الخارج بل لا يوجد في الخارج كما يقال هذا ما يتصوره الذهن قد يوجد في الخارج وقد
لا يوجد ولا يرد بذلك أن نفس الصورة الذهنية تكون بمعنى في الخارج ولكن يراد به أن ما يتصور
في الذهن قد يوجد في الخارج كما يوجد أمثاله في الخارج كما يتصور الإنسان دارا بينها وعلا يعلمه
ويقول الرجل لغيره جئت بما كان في نفسي وقيل هذا كما كان في نفسي وقال عرب
الخطاب رضى الله عنه زورت في نفسي مقالة فإجابي بكر في بديهته بأحسن منها وهذا كله
معروف عند الناس فإن الشيء لا يوجد في نفسه وله مثال مطابق له في العلم ولتقدير على ذلك
المثال العلوي وخط مطابق ذلك القفل ويقال له وجود في الأعيان ووجود في الأذهان ووجود في
اللسان ووجود في البنان ووجود عيني وعلى ولقولي ورسمي كالشمس الموجودة والكعبة
الموجودة ثم إذا رأى الإنسان الشمس يمثلها في نفسه ثم يقول بلسانه شمس وحككة ثم يكتب
بخطه شمس وكعبة فإذا كتب وقيل هذه الشمس التي في السماء وهذه الكعبة التي بصلى
إليها المسلمون لم يرد بذلك أن الخط هو الشمس والكعبة ولكن المعنى معروف فإذا قيل ما زيد
فالمأدب لا ينادى بالنادي الصوت وإذا قال ضربت زيدا لم ير أنه ضرب الحروف ولكن قد عرف
أنه إذا أطلق الأسماء فالمراد مسماها التي جعلت الأسماء دالة عليها وإذا كتبت الأسماء
فالمراد ما حفظ ما راد باللفظ فإذا قيل لما في الورقة هذه الكعبة من الخبز فالمراد المسمى بالاسم
اللفظي الذي طابقه الخط ومثل هذا كثير يعرفه كل أحد فإذا قيل لما في النفس (١) ليس بعينه هو
الموجود في الخارج فهو بهذا الاعتبار أي ما تصورته في النفس موجود في الخارج لكن يطابقه
مطابقة العلوم لاسم فإذا قيل الكلبي الطبيعي في الخارج فهو بهذا الاعتبار أي يوجد في الخارج
ما يطابقه الكلبي الطبيعي فإنه المطلق لا بشرط فطابق المعينات بخلاف المطلق بشرط الإطلاق
فإن هذا لا يطابق المعينات (٢) وأما أن يقال في الخارج أمرها كلما شئت كلفه بعينه هو في
هذا المعين وهذا المعين فهذا ما لم يطل قطعا وإن كان قد قاله طائفة وأثبتوا ما هيته مجردة في الخارج
عن المعينات وقالوا تلك الماهية غشيت غشا غير متوان أسباب الماهية غير أسباب
الوجود وهذا قد بسط الكلام عليه في الكلام على المنطق وعلى الإشارات وغير ذلك وبين أن
الذي لا ريب فيه أن ما يتصور في الأذهان ليس هو الموجود في الأعيان فمن عني بالماهية ما في
الذهن والوجود ما في الخارج فهو مصيب في قوله الوجود مغاير للماهية وأما إذا عني بالماهية
ما في الخارج وبالوجود ما في الخارج أو بالماهية ما في الذهن وبالوجود ما في الأذهان وادعى أن في
الذهن شئين وأن في الخارج شئين وجود وماهية فهذا تخيل خيالا لا حقيقة له وهذا
التفصيل ينزل الاشتباه الحاصل في هذا الموضع ولفظ الماهية مأخوذ من قول السائل ما هو
وما هو سؤال عما يتصوره المسؤول ليجيب عنه وتلك هي الماهية للشيء في نفسه والمعنى المدلول
عليه باللفظ لا بد أن يكون مطابقا للفظ فتكون دلالة اللفظ عليه بالطابقة ودلالة اللفظ على بعض
ذلك المعنى بالتضمن ودلالته على لازم ذلك المعنى بالالتزام وليست دلالة المطابقة دلالة اللفظ
على ما وضع له كما يظنه بعض الناس ودلالة التضمن استعمال اللفظ في جزء معناه ودلالة الالتزام
استعمال اللفظ في لازم معناه بل يجب الفرق بين ما وضع له اللفظ وبين ما عناه المتكلم باللفظ وبين
ما يحتمل المستمع عليه اللفظ فالمتكلم إذا استعمل اللفظ في معنى فذلك المعنى هو الذي عناه
باللفظ وسعى معنى له عن أي قصد أو يريده فلو مراد المتكلم ومقصوده بلفظه ثم قد يكون
اللفظ مستعملا فيما وضع له وهو الحقيقة وقد يكون مستعملا في غير ما وضع له وهو المجاز وقد
يكون المجاز من باب استعمال لفظ الجميع في البعض ومن باب استعمال المألوف في اللازم وقد

يكون في غير ذلك وذلك كله دلالة اللفظ على مجموع المعنى وهي دلالة المطابقة سواء كانت الدلالة
 حقيقة أو مجازية أو غير ذلك ثم ذلك المعنى المدلول عليه باللفظ اذا كان له جزء فدلالة اللفظ
 عليه تضمن لان اللفظ تضمن ذلك الجزء ودلالته على لازم ذلك المعنى هي دلالة التزم وكل
 لفظ استعمل في معنى فلا تله عليه مطابقة لان اللفظ طابق المعنى بأى لغة كان سواء سمي ذلك
 حقيقة أو مجازا فالماهية التي يعينها المتكلم بلفظه دلالة لفظه عليها دلالة مطابقة ودلالته على
 ما دخل فيها دلالة تضمن ودلالته على ما يلزمها وهو خارج عن عبادلة التزام فاذا قيل الصفات
 الذاتية الداخلة في الماهية والخارجة عن الماهية وعن الداخل ما دل عليه اللفظ بالتضمن
 وبالخارج ما دل عليه بالالتزام فهذا صحيح وهذا السخول والخروج هو بحسب ما تصور له المتكلم
 فن تصور حيوانا ناطقا فقال انسان كانت دلالة على المجموع مطابقة وعلى أحدهما تضمن وعلى
 اللازم مثل كونه ضاحكا التزام واذا تصور انسانا ضاحكا كانت دلالة انسان على المجموع مطابقة
 وعلى أحدهما تضمن وعلى اللازم مثل كونه ناطقا التزام وأما ان تكون الصفات اللازمة
 للوصف في الخارج بعضها داخل في حقيقة وماهية وبعضها خارج عن حقيقة وماهية
 والداخل هو الذاتي والخارج ينقسم الى لازم للماهية والوجود والى لازم للوجود دون الماهية
 فهذا كله مما قد بسط الكلام عليه في مواضع وينما في المنطق اليوناني من الاغاطة التي بعضها
 من معلهم الاول وبعضها من تغير المتأخرين وتكلمنا على ما ذكرنا عنهم في ذلك واحد او احدا
 كابن سينا واما البركان وغيرهما وانه يوجد من كلامهم بأنفسهم ومن يدبعضهم على بعض
 ما بين أن ما ذكر ومن تقسيم الصفات اللازمة للوصف الى هذه الاقسام الثلاثة تقسيم باطل الا
 اذا جعل ذلك باعتبار ما في الذهن من الماهية لا باعتبار ماهية موجودة في الخارج وكذلك
 ما فرعه على هذا من أن الانسان مركب من الجنس والفصل فان هذا التركيب ذهني للاحقيقة
 له في الخارج وتركيبه من الحيوان والناطق من جنس تركب من الحيوان والضايف اذا جعل كل
 من الصفتين لازما لمز وما وارى الضاحك بالقوة والناطق بالقوة وأما اذا قيل في الخارج
 الانسان مركب من هذا وهذا فان أريد به أن الانسان موصوف بهذا وهذا فهذا صحيح
 وهكذا اذا قيل بين الصفات اللازمة للانسان التي لا يكون انسانا الا بها كالحوانية والناطقية
 والضاكية وبين ما يعرض لبعض الناس كالسواد والياض والعريسة والجمجمة فهذا صحيح
 أما اذا قيل هو مركب من صفاته اللازمة وهي أجزائه وهي متقدمة عليه تقدما ذاتيا فان
 الجزء قبل الكل والمفرد قبل المركب وأريد بذلك التركيب في الخارج فهذا كله تخليط فان
 الصفة تابعة للموصوف فكيف تكون متقدمة عليه وجهه من الوجود واذا قيل هو مركب من
 الحوانية والناطقية أو من الحيوان والناطق فان أريد أنه مركب من جوهرين قائمين
 بأنفسهما لم أن يكون في كل موصوف جوهر كثير بعد صفاته فيكون في الانسان جوهر هو
 جسم وجوهر هو حساس وجوهر هو نام وجوهر هو متحرك بالارادة وجوهر هو ناطق ومعلوم أن
 هذا خطاب للانسان جوهر قائم بنفسه موصوف بهذه الصفات فيقال جسم حساس نام متحرك
 بالارادة ناطق وان أريد أنه مركب من عرضين فالانسان جوهر والجوهر لا يتركب من
 أعراض لاحقة فضلا عن أن تكون سابقة له متقدمة عليه وهذا كله قد بسطنا في مواضع
 وانما كان المقصود هنا أن هؤلاء الفلاسفة كثيرا ما يغلطون في جعل الامور الذهنية المعقولة
 في النفس فيجعلون ذلك بعينه أمور موجودة في الخارج فأعجاب فينا غورس القائلون بالاعداد
 المبردة في الخارج من هنا كان غلطهم وأعجاب أفلاطون الذين أثبتوا المثل الافلاطونية من

لزعم كل منها معاول الاخر الى
 غير غاية وكل من هؤلاء يمكن الوجود
 مفقرا الى غيره لا يوجد بنفسه فهنا
 سؤالان أحدهما قول القائل لم
 لا يجوز أن يكون المجموع واجبا
 بنفسه وان كان كل فرد من أفراد
 ممكن بنفسه وقد أجيب عن هذا
 بأنه يستلزم ثبوت واجب الوجود
 بنفسه مع أنه باطل أيضا لان
 المجموع هو الأجزاء المتعصبة مع
 الهيئة الاجتماعية وكل من الأجزاء
 ممكن بنفسه والهيئة الاجتماعية
 عرض من الأعراض لا يقيوم
 بنفسه فهو أيضا ممكن بنفسه بطريق
 الاولى فكل من الأجزاء ومن الهيئة
 الاجتماعية ممكن بنفسه فامتنع
 أن يكون هناك ما يقدر واجبا بنفسه
 وأما فان ما توصفه الأفراد قد
 يوصفه المجموع وقد لا يوصف
 فان كان أوصاف الأفراد بطبيعة
 مشتركة بينها وبين المجموع وجب
 اتصاف المجموع به بخلاف ما اذا
 حدث للمجموع بالتركيب وصف
 منتف بالأفراد ومعلوم أن كل واحد
 واحدا لا يمكن موجودا لا يغيره
 وهو فقير يحتاج فكترة المتغيرات
 المحتاجات واجتماعها لاوجب
 استغناء هالي أن يكون في بعضها
 معاونة فلا تحرك لضعيف اذا اجتمعا
 حصل واجتماعها قوة لان كلا منهما
 مستغن عن غيره من وجه يحتاج
 اليه من وجه وأما اقدران كلا
 منهما مفقرا الى غيره من كل وجه
 امتنع أن يحصل لهما بالاجتماع

هنا كان غلطهم وأصحاب صاحبهم أرسطو الذين أثبتوا جواهر معقولة مجردة في الخارج مقارنة للجواهر الموجودة المحسوسة كالمادّة والصورة والماهية الزائدة على الوجود في الخارج من هنا كان غلطهم وهم إذا أثبتوا هذه الماهية قبل لهم أي في الذهن أم في الخارج في حق أيها أثبتوها ظهر غلطهم وإذا قالوا ثبتها مطلقاً مع قطع النظر عن هذا وهذا وأعمهم هذا وهذا قيل عدم نظر الناظر لا يغير الحقائق عما هي عليه في نفس الأمر ما في الذهن وما في الخارج وما كان أهمها فهو أيضاً في الذهن فأنه إذا قدرت ماهية لاف الذهن ولا في الخارج لم تكن مقدراً لاف الذهن ومعنى ذلك أن هذا التقدير في الذهن لأن الماهية التي قبل عنها ليست في الذهن هي في الذهن بل الماهية التي تصورناها الإنسان في ذهنه يمكنه تقديرها ليست في ذهنه مع أن تقديرها ليست في ذهنه هو في ذهنه وإن كان تقديرها متعاضداً بل يجب الفرق بين الماهية المقيدة بكونها في الذهن وبين الماهية الماطلة التي لا تتقدر بذهن ولا خارج مع العلم بأن هذه الماهية المطلقة لا تكون أيضاً لاف الذهن وإن أعرض الذهن عن كونها في الذهن فكونها في الذهن شيء والعلم بكونها في الذهن شيء آخر وهو لا يتصور أن أشاءه بقدرته ولا ذلك لا يكون لاف الذهن لكن حال ما يتصور الإنسان شيئاً في ذهنه ويقدره قد لا يشعر بكونه في الذهن كمن رأى الشيء في الخارج فاشتغل بالمرى عن كونه رأياً له وهذا يشبه ما يسميه بعضهم الفناء الذي يقضي بحد كونه عن ذكره ومحبوبه عن محبته ومعبود عن عبادته ومحدود كما يقدر الشيء بخلاف ما هو عليه كما إذا قدر أن الجبل من باقوت والحجر من زئبق فتقدير الأمر على خلاف ما هي عليه هو تقدير اعتقادات باطلة والاعتقادات الباطلة لا تكون لاف الأذهان فمن قدر ماهية لاف الذهن ولا في الخارج فهو مثل من قدر موجود الأوجاب والاحتكاك والقدح والاعتدال والاحتكاك بنفسه ولا قائماً بغيره وهذا التقدير في الذهن وقد بسطنا الكلام على ذلك لما ينافي فساد احتجاج كثير من أهل النظر بالتقديرات الذهنية على الامكانات الخارجية كما بقوله الرازي وغيره ما يمكن أن تقول الموجود لما داخل العالم وأما خارج العالم وأما داخل العالم ولا خارجة وكل موجود ما مابين لغيره وأما محابته وأما لا مابين ولا محابته فهذا يدل على امكان القسم الثالث وكذلك إذا قلنا الموجود لما متخيز وأما قائم بالمتخيز وأما لا متخيز ولا قائم بالمتخيز وهذا يدل على امكان القسم الثالث وهذا غلط فإن هذا كقول القائل الموجود أماً قائم بنفسه وأما قائم بغيره وأما لا قائم بنفسه ولا بغيره فدل على امكان القسم الثالث فإن هذا غلط وكذلك إذا قيل أماً قائم وأما محدث وأما لا قائم ولا محدث وأما واجب وأما ممكن وأما لا واجب ولا ممكن وكذلك ما أثبت هذا ودخل الغلط على هؤلاء حيث قلنا أن مجرد تقدير الذهن وفرضه يقتضي امكان ذات في الخارج وليس كذلك بل الذهن يفرض أموراً متعاضدة لا يجوز وجودها في الخارج ولا تكون تلك التقديرات لاف الذهن لاف الخارج وهذه الأمور ميسوسة في وضع آخر ولكن المقصود هنا ذكر ما اختلف فيه الناس من جهة القدم والعقاب وينبأن الحال يرجع إلى أمليين أحدهما أن كل ما تنازع فيه الناس هل يمكن كل أحد اجتهدا يعرف به الحق أم الناس ينقسمون إلى قادر على ذلك وغير قادر والاصل الثاني المجتهد العاجز عن معرفة الصواب هل يعاقبه الله أم لا يعاقب من اتقى الله ما استطاع ويحجز عن معرفة بعض الصواب وإذا عرف هذا أن الاصلان فأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جميع ما يطعن به فيهم أكثره كذب والصدق منه غاية أن يكون ذنباً أو سوطاً أو خطاً مغفوراً والذنب له أسباب متعددة توجب المغفرة ولا يمكن أحداً أن يقطع بأن واحداً منهم فعل من الذنوب ما يوجب النار لا محالة وكثير ما يطعن به على أحدهم

قوة أو معونة من أحدهم لا لا خرافة التقدير أن كلامهم ليس له شيء إلا من الآخر وهذا هو الدور القلي دور القاعين والعلل الفاعلة والغائية فلا يحصل لاحدهما من الآخر شيء والتقدير أنه ليس له من نفسه شيء فلا يحصل بالاجتماع وجود أسلايين هذا أن كل جزء منهما متفرق من كل وجه إلى غيره والمجموع أيضاً متفرق من كل وجه إلى الأفراد فانه أي فرد من الأفراد قدر عدمه لزم عدم المجموع فليس في المجموع وجود يعطيه للأفراد ولا شيء من الأفراد وجود يعطيه للمجموع أو لغيره من الأفراد وهذا بخلاف ما إذا اجتمعت أعداد العشرة فإن كونها عشرة لا يحصل لأفرادها كما أن كل فرد ليس وجوده مستفاداً من اجتماع العشرة فلما لم يكن كل من الأفراد وجوده من العشرة ولا من غيره من الأفراد أمكن وجوده بنفسه وأمكن أن يكون شرطاً لوجود الفرد الآخر وأن يكون الحكم الحاصل بالاجتماع العشرة لا يحصل لفرد فدين أن مجموع الممكنات لا يكون إلا ممكناً وقد بسط هذا في غير هذا الموضوع في السؤال الثاني سؤال الأمدى وهو قوله ما مانع من كون الجملة ممكنة الوجود ويكون ترجيحاً بترجيح أحادها وترجيح كل واحد بالأخرى غير نهاية فقال عن هذا أجوبة الأول أنه إذا كان كل من الجملة ممكناً بنفسه لا يوجد إلا بغيره فكل

يكون من محاسنه وقضائه فهذا جواب مجمل

ثم نحن تسلم على ما ذكرته الرافضة من الطاعن على وجه التفصيل كما ذكره افضل
الرافضة في زمانه صاحب هذا الكتاب لما ذكر أن الكلي صنف كتابا في المسالب قال
الرافضي وقد ذكر غير منها أشياء كثيرة نحن نذكر منها شيئا يبرأ منها مار وامن أبي بكر
أنه قال على المنبر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعصم بالوحى وان في شيطان يعترى بنى فان
استقم فاعتنوني وان زغت فقوموني وكف تجوز امامة من يستعين بالرعية على تقويه مع
أن الرعية تحتاج اليه * والجواب أن يقال هذا الحديث من أكبر فضائل الصديق رضى الله
عنه وأدله على أنه لم يكن يريد علوا في الأرض ولا فسادا فلم يكن طالب رياسة ولا كان ظالما لواه
انما كان يأمر الناس بطاعة الله ورسوله فقال لهم ان استقمتم على طاعة الله فاعتنوني عليها
وان زغت عنها فقوموني كما قال أيضا أم الناس أطيعوني ما أطعت الله فإذا عصت الله فلا طاعة
لنبيكم والشيطان الذي يعترى به يعترى جميع بني آدم فله مامن أحد الا وقد وكل الله به قرينه
من الملائكة وقرينه من الجن والشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم كما في العصيين عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال مامن أحد الا وقد وكل الله به قرينه من الملائكة وقرينه من الجن قيل
وأنت يا رسول الله قال وأنا الا لأن الله أعانني عليه فسلم فلا يأمر في الا بخير وفي الصحيح عنه قال
لما حربه بعض الانصار وهو يتحدث مع صفة ليل قال على رسلنا كأنهم الصفة بنت حبي ثم
قال اني خشيت أن يخذف الشيطان في قلبك بكاشيان الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم
ومقصود الصديق بذلك اني لست بمعصوما كالرسول صلى الله عليه وسلم وهذا حق وقول
القائل كيف تجوز امامة من يستعين على تقويه بالرعية كلام جاهل بحقيقة الامامة فان
الامام ليس هو رب الرعية حتى يستغنى عنهم ولا هو رسول الله اليهم حتى يكون هو الواسطة بينهم
وبين الله وانما هو والرعية شركاء يتعاونون وهم وهو على مصلحة الدين والدنيا فلا بد له من اعانتهم
ولا بد لهم من اعانتة كما مير القافلة الذي يسير بهم في الطريق ان سلك بهم الطريق اتبعوه
وان أخطأ عن الطريق نهوه وأرشدوه وان خرج عليهم مسائل يصول عليهم تعاون هو وهم على
دفعه لكن اذا كان أكملهم علما وقدره ورجه كان ذلك أصح لاختوالهم وذلك امام الصلاة ان
استقام صلاوا بصلاته وان سها سجدوا به فقوموه اذا زاغ وكذلك دليل الحاج ان مشى بهم في
الطريق مشوا خلفه وان غلط قوموه والناس بعد الرسول لا يتبعون الدين من الامام بل الائمة
والامة كلهم يتبعون الدين من الكتاب والسنة ولهذا يأمر الله عند التنازع برد الامر الى الائمة
بل قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اطعوا الله واطعوا الرسول وأولي الامر منكم فان تنازعتم في
شيء فردوه الى الله والرسول الآية فأمر بادر عند التنازع الى الله والرسول لا الى الائمة وولادة الامور
وانما أمر بطاعة ولادة الامور تعالط طاعة الرسول ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم انما الطاعة
في المعروف وقال لاطاعة للخالق في معصية الخالق وقال من أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه
وقول القائل كيف تجوز امامة من يستعين بالرعية على تقويه مع ان الرعية تحتاج اليه وازدق
كل متعاونين ومشاركين يحتاج كل منهما الى الآخر في الشركات والتجارات والصناعات وامام
الصلاة هو بهذه المنزلة فان المأمومين يحتاجون اليه وهو يحمل عنهم السهو وكذلك القراءة عند
الجمهور وهو يستعين بهم ان شاء فلينبههم على سهوه ويقومونه ولو زاغ عن الصلاة شرج عن الصلاة
الشريعة لا يعصونه فيها ونظائر متعددة ثم يقال استعانه على زعته وحاجته اليهم كانت أكثر من
استعانه أبي بكر وكان تقوم أبي بكر لرعيته وطاعتهم له أعظم من تقوم على رعيته وطاعتهم له

من الاحاد ليس وجوده بنفسه
والجمله ليس وجودها بنفسها
فليس هناك شيء وجوده بنفسه
وكل ما ليس وجوده بنفسه فلا
يكون وجوده الا بغيره فحين أن
يكون هناك غير ليس هو جملة
مجموع الممكنات ولا شيئا من الممكنات
وما ليس كذلك فهو موجود بنفسه
وهو الواجب بنفسه ضرورة واما
قوله يكون ترجع كل واحد بالآخر
أي يكون كل من الممكنات موجودا
بما كان آخر على سبيل التسلسل فيقال
له نفس طبيعة الامكان شاملة
لجميع الاتحاد وهي مشتركة فيها فلا
يتصور أن يكون شيء من أفراد
الممكنات خارجا عن هذه الطبيعة
العامة الشاملة ونفس طبيعة
الامكان توجب الانتشار الى الغير
فلو قدر وجود ممكنات بدون واجب
بنفسه لزم استغناء طبيعة
الامكان عن الغير فيكون ما هو ممكن
مفتقر الى غيره ليس ممكنا مفتقرا
الى غيره وذلك جمع بين التضييق
بين ذلك أنه مهما قدم من
الممكنات التي ليست متشابهة فانه
ليس واحدا منها موجودا بنفسه بل
هو مفتقر الى ما يبدعه ويفعله
فالتالي منها مشاركا للاول في هذه
الصفة من كل وجه فليس شيء منها
وجود من نفسه ولا الجملة فلا
يكون هناك موجود أصلا بل اذا
قال القائل هذا موجودا آخر
والآخر باخرى غير نهائية أو هذا
أبدع آخر أو لا آخر أبدع آخر

فإن أبا بكر كانوا إذا نازعوه أقام عليهم الحجة حتى يرجعوا إليه كما أقام الحجة على عوف في قتال مانعي الزكاة وغير ذلك وكانوا إذا أمرهم أطاعوه وعلى رضى الله عنه لما ذكر قوله في أمهات الاولاد انه اتفق رأيه ورأى عمر على أن لا يبعن ثم رأى أن يبعن فقال له قاضيه عبيدة السلماني رأيت مع عمر في الجماعة أحب النمام رأيت لحدك في الفرقة وكان يقول أقضوا كما كثر تقضون فاني أكره الخلاف حتى يكون الناس جماعة أو أموت كلمات أصحابي وكانت رعيته كثيرة المعصية له وكانوا يشيرون عليه بالرأى الذى يحالفهم فيه فبينما له أن الصواب كان معهم كما أشار عليه الحسن بأمور مثل أن لا يخرج من المدينة متوليا المياعة وأن لا يخرج إلى الكوفة وأن لا يقا تل بصفين وأشار عليه أن لا يعزل معاوية وغير ذلك من الأمور وفي الجملة فلا يشك عاقل أن السياسة انتظمت لأبي بكر وعمر وعثمان ما لم تنتظم لعل رضى الله عنهم فإن كان هذا الكمال المتولى وكال الرعية كانوا هم ورعيته أفضل وإن كان لكلال المتولى وحده فهو أبلغ في فضلهم وإن كان ذلك لفرط نقص رعية على كان رعية على أنقص من رعية أبي بكر رضى الله عنه وعمر وعثمان ورعيته هم الذين قاتلوا معاوية وأقرابا مائة ورعية الثلاثة كانوا مقرين بأمامتهم فإذا كان المقرزون بأمامة الثلاثة أفضل من المقرين بأمامة على لزمن أن يكون كل واحد من الثلاثة أفضل منه وأيضاً فقد انتظمت السياسة لعابو ما لم تنتظم لعل فيلزم أن تكون رعية معاوية بخيرا من رعية على ورعية معاوية شيعة عثمان وفيهم النواصب المغضون لعل فتكون شيعة عثمان والنواصب أفضل من شيعة على فيلزم على كل تقدير إما أن تكون الثلاثة أفضل من على وإما أن تكون شيعة عثمان والنواصب أفضل من شيعة على والروافض وأجما كان زمام فساد مذهب الرافضة فانهم يدعون أن علما كمل من الثلاثة وأن شيعته الذين قاتلوا معاوية أفضل من الذين بايعوا الثلاثة فضلا عن أصحاب معاوية والمعلوم باتفاق الناس أن الامرا انتظم الثلاثة ولعابو ما لم ينتظم لعل فكيف يكون الامام الكامل والرعية الكاملة على رأيهم أعظم اضطرابا وأقل انتظاما من الامام الناصب والرعية الناقصة بل من الكافرة والفاسقة على رأيهم ولم يكن في أصحاب على من العلم والدين والشجاعة والكرم الاما هودون ما في رعية الثلاثة فلم يكونوا أصلي في الدنيا ولا في الدين ومع هذا فلم يكن للشيعة ا ماذ وسلطان معصوم بزعمهم أعظم من على فإذا لم يستقيموا معا كانوا أن لا يستقيموا مع من هو دونه أولى وأحرى فعلم أنهم ناقص من غيرهم وهم يقولون المعصوم انما وجبت عصمته لما في ذلك من اللطف بالمكافين والمصلحة لهم فإذا علم أن مصلحة غير الشيعة في كل زمان خير من مصلحة الشيعة واللطف لهم أعظم من اللطف للشيعة علم أن ما ذكره من اثبات العصبة باطل وتبين حينئذ حاجة الأمة إلى الامة وان الصديق هو الذى قال الحق وأقام العدل أكثر من غيره

(فصل) قال الرافضى وقال أقباؤى فليست بخيركم وعلى فيكم فإن كانت امامته حقا كانت استغناءه منها معصية وإن كانت باطلا لم يزد الطعن **(ج)** والجواب أن هذا كذب ليس في شيء من كتب الحديث ولله استناد معلوم فانه لم يقل وعلى فيكم بل الحديث الذى ثبت عنه في الصحيح أنه قال يوم السقيفة يايعوا أهدى من الذين الجليل عمر بن الخطاب وأبا عبيدة بن الجراح فقال له عمر بل أنت سيدنا وخيرنا وأحسننا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر كان والله لأن أقدم فتضرب عني لا بقرتني ذلك إلى آخره إلى أن تم أمرك على قوم فهم أو بكر ثم قال وعلى فيكم لا مستغفله مكان عمر فإن أمره كان مطلعا وأما قوله إن كانت امامته حقا كانت استغناءه منها معصية فيقال إن ثبت أنه قال ذلك فإن كونها حقا ما يعني كونها جائزة والخائر يجوز تركه

غير نهاية كان حقيقة الكلام انه يقدر معدومات لانهاية لهاذان قدر فلا عاذا لم يكن موجودا بنسبه لم يكن له من نفسه الالعدم وقد قدر فاعله ليس له من نفسه الالعدم فكل من ههنا الالعدم المتسلسلة ليس اثنى منها من نفسه الالعدم ولا المجموع من نفسه الالعدم وليس هناك الا الافراد والمجموع وكل من ذلك ليس منه الالعدم فيكون قد قدر مجموع ليس منه الالعدم وأفراد متسلسلة ليس اثنى منها الالعدم وما كان كذلك امتنع أن يكون منه وجود فان مالا يكون منه الالعدم ولا من مجموعهم ولا من أفرادهم متبع أن يكون منه وجود فاذا قدر مكنتات متسلسلة كل منها لا وجود له من نفسه لم يكن هناك الالعدم والوجود موجود محسوس فعلم أن فيه ما هو موجود بنفسه ليس وجوده من غيره وهو المطلوب (الجواب الثاني) أن يقال الموجود الذى ليس وجوده من نفسه يتبع أن يكون وجوده من غيره فان وجود نفسه بنفسه واستغناءه بنفسه بقيام نفسه بنفسه أولى من وجود غيره وجوده واستغناءه غيره بقيام غيره فاذا قدر مكنتات ليس فيها ما وجوده بنفسه امتنع أن يكون فيها ما وجوده من غيره بطريق الاولى فلا يجوز أن يكون كل ممكن لا يوجد بنفسه وهو مع هذا فاعل لغيره ان غير نهاية وهذا محال لا يقبل النزاع

ولما جئني كوتها واجبة اذا لم يولدوا غير مولد بقلوبه وأما اذا أقالوه ولو اغيروا تكن واجبة عليه
والإنسان قد يعقد بعبادته أو اجاره ويكون العقد حقا ثم يطلب الاقالة وهو لو تراضعه ونقل الجدل
عليه قد يطلب الاقالة وان لم يكن هنالك من هو أحق بهامته وتواضع الإنسان لا يسقط حقه
(فصل) قال الرافضي وقال عمر كانت بيعة أبي بكر فقلت والله شرها من عاداي مثلها
فأقتلوه ولو كانت امامته صحيحة لم يستحق قتلها القتل فلنزل الطعن في عمر وان كانت
باطلة لم يزل الطعن عليهما جميعا **✽** والجواب ان لفظ الحديث ساقط في قال فله فلا يفرق
أمره وأن يقول إنما كانت بيعة أبي بكر فقلت لا والله ما قد كانت كذلك ولكن وفي الله شرها
وليس فيكم من تقطع اليه الاعناق مثل أبي بكر ومعناه أن بيعة أبي بكر وبور الهامان غير بريئة
ولا انتظار لكونه كان متعينا لهذا الامر كما قال عمر ليس فيكم من تقطع اليه الاعناق مثل أبي
بكر وكان ظهور فضيلة أبي بكر على من سواه وقد قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
على سائر الصحابة أمر الظاهر معلوما فكانت دلالة النصوص على تعيينه تعني عن مشاوره
وانظاره وبث بخلاف غيره فله لا تجوز ما بيعة الابعاد المشاورة والانتظار والترتب فمن بايع
غير أبي بكر عن غير انتظار ونشاور لم يكن له ذلك وهذا قد جاء مفسرا في حديث عمر هذا في خطبته
المشهورة الثانية في الصبح التي خطب بها مع رجعه من الحج آخر عمر وهذه الخطبة معروفة عند
أهل العلم وقد رواها البخاري في صحيحه عن ابن عباس قال كنت أقرأ في الجال من المهاجرين منهم
عبد الرحمن بن عوف فبينما أنا في منزله عني وهو عند عمر بن الخطاب في أخرجته بجها أذ رجع
إلى عبد الرحمن بن عوف فقال لورايت رجلا في أمير المؤمنين اليوم فقال يا أمير المؤمنين هل
ثقتي فلان يقول لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا فوالله ما كانت بيعة أبي بكر الاقلية فقلت فقبض
عمر ثم قال اني ان شاء الله لاقم العشي في الناس فحذرهم هؤلاء الذين يريدون أن يعصبوهم
أمورهم فقال عبد الرحمن فقلت يا أمير المؤمنين لا تغفل فان الموسم يجمع رعايا الناس وغوغاءهم
وانهم هم الذين يغلبون على قريش حين تقوم في الناس وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة تطيرها
عني كل مطير وأن لا يعوها وأن لا يضعوها على مواضعها فاهل حق تقدم المدينة فانهادار
الهمرة والسنة فخلص باهل الفقه وأشرف الناس فتقول مقالتك متكنا في اهل العلم
مقالتك ويضعونها على مواضعها فقال عمر أما والله ان شاء الله لا قوم من ذلك أول مقام أقومهم
بالمدينة قال ابن عباس فقمنا بالمدينة في عشي ذلك ليلة كان يوم الجمعة عجلت بالروح حين
زاغت الشمس حتى أجلس سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل جالسا إلى ركن المنبر فحلت حوله خمس
ركبي ركسته فلم أنسب أن خرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلما رأته مقبلا قلت لسعد بن
زيد يقولون العشي مقالة لم يقلها منذ استخلف فانكر عني وقال ما عيب أن يقول ما لم يقل قبله
فجلس عمر على المنبر فلما سكبت المؤذن قام فأتاني على الله جلوه أهله ثم قال أما بعد فاني قائل لكم
مقالة قد قد قد أن أقولها لأدري لعليها بن يدى أجلي فمن علقها واطاعها فليحذر بها حيث انتهت
بدراحتها ومن خشي أن لا يعقلها فلا أحل لأحد أن يكذب عني ان الله بعث محمد أصلي الله
عليه وسلم بالحق وأرسل عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه آية الرجم فقرأها وعقلناها وعينها
رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجل بعده فأخشي أن طال بالناس زمان أن يقول قائل
والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله فضلا ليركضه فرضه أنزلها الله والرحم في كتاب الله حتى
على من زنى اذا أحسن من الرجال والنساء اذا قامت البينة أو كان الحيل أو الاعتراف ثم انا كنا
نقرأ فيها نقرأ من كتاب الله أن لا ترغبوا عن آياتكم فانه كفر بكم أن ترغبوا عن آياتكم ألا

بين العقلاء الذين يفهمونه وسواء
قيل ان المؤثر في مجموع الممكنات هو
قدرة الله تعالى بدون أسباب أو
قيل انهما مؤثر فيهما بالاسباب التي
خلقها أو قيل ان بعضهما مؤثر في
بعض بالاجاب والأبداع أو التوليد
أو الفعل أو غير ذلك مما قيل فان كل
من قال قولا من هذه الأقوال لابد
أن يجعل للمؤثر وجودا من موجود
بنفسه لا يمكن أحدا أن يقول كل
منها مؤثر وليس له من نفسه إلا
العدم وليس هنالك مؤثر له من نفسه
وجود فانه يعلم بصرح العقل أنه
اذا قدر أن كل تلك الأمور ليس
لشي منها وجود من نفسه ولا بنفسه
لم يكن له تأثير من نفسه ولا بنفسه
فان ما لا يكون موجودا بنفسه
ومن نفسه فاولي أن لا يكون مؤثرا
في وجود غيره بنفسه ومن نفسه
فإذا لم يكن هنالك ما هو موجود
بنفسه ولا مؤثر بنفسه بل كل منها
غير موجود بنفسه ولا مؤثر بنفسه
كان كل منها معدوما بنفسه معدوم
التأثير بنفسه فتكون قد قدرنا أمورا
متسلسلة كل منها لا وجود له بنفسه
ولا تأثير له بنفسه وليس هنالك مغاير
لها يكون موجودا مؤثرا فيها فليس
هنالك لا وجود ولا تأثير قطعا وإذا
قال القائل كل من هذه الأمور التي
لا توجد بنفسها يبدء الآخر الذي
لا يوجد بنفسه كان صريح العقل
يقول له فما لا يكون موجودا بنفسه
لا يكون مؤثرا بنفسه فكيف يجعله
مؤثرا في غيره ولا حقيقة له فان

فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تطروني كما طرت الة ماري عيسى بن مريم وقولوا عبد الله ورسوله ثم انه بلغني ان قاتلا منكم يقول والله لو مات عمر لبايعت فلانا فليغفرن امرؤان يقول انما كانت بيعة أي بكر فاسته فتت ألا وانها قد كانت كذلك ولكن الله هو شرها وليس فيكم من تقطع الاعناق اليه مثل أي بكر من تابع رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي يبايعه فغرة أن يقتلوا والله قد كان من خبرنا حين توفي الله نبيه صلى الله عليه وسلم ان الانصار خالفوا واجتمعوا باياهم هم في سقفة بني ساعدة وخالفوا عليا والزبير ومن معهم واجتمع المهاجرون إلى أي بكر فقلت لأي بكر يا أبا بكر اطلق بنا إلى اخواننا هؤلاء من الانصار فانطلقنا نريدهم فلما دونوا منهم لقتلنا منهم رجلا من صالحان فذكر اعمامنا عليه القوم فقالوا إن تر يدون يا معشر المهاجرين فقلنا تر يدخونا نأهوا لأمن الانصار فقالوا لا عليكم أن لا تقر بهم وهم اقضوا أمركم فقلت والله لتأبئهم فانطلقنا حتى أتيناهم في سقفة بني ساعدة فأذا رجل من مزل بين ظهراتهم فقلت من هذا فقالوا هذا سعد بن عباد فقلت ماله قالوا بوعلى فلما جلسنا قليلا تشبه خطيبهم فاتنى على انه عاهوا أهله ثم قال أما بعد فحقن انصار الله وكتبة الاسلام وانتم معاشر المهاجرين رهط وقد دفت دافس قومكم فاذا هم يريدون أن يحتزلونا من أصلنا وأن يحضنونا من الامر فلما سكبت أردت أن أنكم وكنت زورت مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أي بكر وكنت أداري منه بعض الحد فلما أردت أن أنكم قال أبو بكر على رسلك فكرهت أن أنضبه فترككم أو بكر فكان هو أحمى وأقر والله مات من كلمة أعجبتني في تروى الا قال في بدبته مثلها أو أفضل مني حتى سكت فقال ماذا كنتم فيكم من خير فاتته أهل ولبي يعرف هذا الامر الالهذا الخي من قرش هم أوسط العرب نساوداروا وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فبايعا أيهما شئتم فاخذ بيدي وبيد أي عبيد بن الجراح وهو جالس بيننا فلما كره ما قال غيرها كان والله أن أقدم فمضرب عني لا يقربني ذلك من اثم أحب الي من أن أتاها على قوم فيهم أبو بكر اللهم الآن تسول لي نفسي عند الموت شيئا لا أجده الآن فقال قائل من الانصار أنا جدي لها الحكك وعذيقها المرحب منا أمير ومنكم أمير يا معشر قرش فكثرا لفظوا وارتفعت الاصوات حتى فرقتم من الاختلاف فقلت اسط بل يا أبا بكر فبسط يده فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعته الانصار ووزنا على سعد بن عباد فقاتل منهم قتلتم سعد بن عباد فقلت قتل الله سعد بن عباد قال عمرو وانا والله ما وجدنا فيما حضرنا من امر أقوى من مبايعه أي بكر خشينا ان فارقتا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلا منهم بعدنا فاما بايعناهم على ما لا نرضى واما أن نخالفهم فيكون فساد فن تابع رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو والذي يبايعه فغرة أن يقتلوا قال مالك وأخبرني ابن شهاب عن عرو بن الزبير ان الرجلين اللذين لقياهما عيسى بن ساعدة وعيسى بن عدي وهما حين شهد بدر قال ابن شهاب وأخبرني سعد بن المسيب أن الذي قال أنا جدي لها الحكك وعذيقها المرحب الجبابر المنذر وفي جميع البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات أو بكر يا سيخ فقام عمر يقول والله ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وقال عمرو والله ما كان يقع في قلبي الا ذلك وليعثنه الله فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم جاء أو بكر رضي الله عنه فكشف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبله فقال بأي وأحي طبت حسام ومساو الذي نفسي بيده لا يذيق الله الموتين أبد اثم خرج فقال أيها الخالف على رسلك فلما تكلم أو بكر جلس عمر فحمد الله أو بكر وأتى عليه فقال لأمن كان بعد محمد فان محمد أقدم مات ومن كان بعد الله فان الله حي لا يموت وقال الله تعالى انك ميت وانهم ميتون وقال

قال بل حقيقته وتوجد ذلك الغير قبله ليس هناك غير يتحققه فان الغير الذي قدره هو أيضا لا وجود له ولا تأثير أصلا لا اعتد من غير آخر ليس له وجود ولا تأثير ونكتة هذا الجواب أن تقدير الفعل لما لا يوجد بنفسه بعد ولا يتحقق له وجود بغيره وكونه مؤثرا مبدا لغيره من أعظم الامور بطلانا وفسادا فان ابداءه لغيره لا يكون الا بعد وجوده وهو مع كونه يمكنه قبيل الوجود والعدم ليس موجودا فكل ما قدرنا على معدومات وضع قول القائل الممكن الذي لم يوجد هو معدوم ليس بوجود أصلا والعدم الذي لم يحصل له ما يقتضي وجوده هو باق مستمر على عدمه واذا قال القائل الممكن لا يخرج أحد طرفيه الا يخرج هذا بين طاهر في جانب الاثبات فانه لا يكون موجودا الا بقتض وجوده اذ كان ليس له من نفسه وجودا ما في النبي في الناس من يقول عليه عدمه عدم علة وجوده ويجعل لعدمه علة كالأوجود علة وهذا قول ابن سينا واتباعه والتحقيق الذي عليه جمهور النظار من المتكلمين والمفسلين وهو الآخر من قول الرازي أن عدمه لا يستقر إلى علة تجعله معدوما فالعدم المحض لا يعمل ولا يعمل به اذ العدم المحض المستمر لا يقترن إلى فاعل ولا علة ولكن عدمه مستلزم لعدمه ودليل على عدمه

وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل افاان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم ومن ينقلب على
عقبه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين قال فتفتح الناس فيكون واجهت الانصار الى
سعد بن عباد في سقيفة بني ساعدة فقالوا من امير ومستمكم امير فذهب اليهم ابو بكر وعمر بن الخطاب
واوعبسة بن الجراح فذهب عمر بتكلم فاسكنه ابو بكر وكان عمر يقول والله ما اردت بذلك الا
ان يهاون كلاما فدا عجبني خشيت ان لا يبلغه او يكره ثم تكلم ابو بكر فتكلم ابلغ الناس فقال
في كلامه من الامر اوانتم الوزراء فقال جالب بن المنذر لا والله لا نفعل من امير ومستمكم امير
فقال ابو بكر لا ولكننا الامر اوانتم الوزراء فاعلموا وسطا العرب دارا وارقعهم احسابا فابيعوا
عمر اوابعيسة بن الجراح فقال عمر بل نبايعك انت فانت سيدنا وخيرنا واحبنا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاخذ عمر بيده فبايعه وبايعه الناس فقال قائل قتلتم والله سعد ا فقال عمر
قتله الله وفي جميع الضارى عن عائشة في هذه القصة قالت ما كان من خطبتهم ما من خطبة الا نفع
الله بها القديس حق عمر الناس وان فيه لهم نفعا فافتردهم الله بذلك ثم لقد بصرا ابو بكر الناس الهنئ
وعزفهم الحق الذي عليهم وفي جميع الضارى عن انس بن مالك انه سمع خطبة عمر الاخيرة حين
جلس على المنبر ونزل الغد من يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فتشهدوا ابو بكر صامتا
لا يتكلم قال كتب ارجوان يعيش رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يدبرنا بذلك ان
يكون اخرهم فان يكن محمد قد مات فان الله قد جعل بيننا ظهركم نوراً تهتدون به بهدى الله
محمد ا وان ابا بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثي اثنين وانه اولي المسلمين باوركم
فقوموا فبايعوه وكانت طائفة منهم قد بايعوه قبل ذلك في سقيفة بني ساعدة وكانت تبعه العامة على
الشبر وعتة قال سمعت عمر يقول لاني بكر يومئذ اصعد المنبر فلم يزل يا حتى صعدا فترى بايعه الناس
عامة وفي طريق اخرى لهذه الخطبة اما بعد فاختر الله رسوله الذي عنده على الذي عندكم
وهذا كتاب الله الذي هدى الله به رسوله فخذوا به تهتدوا لما هدى الله به رسوله صلى الله
عليه وسلم

(فصل) قال الرافضي وقال ابو بكر عند موته ليني كنت سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم هل للانصار في هذا الامر حق وهذا يدل على انه في شئ من امامته ولم تقع صوابا والجواب
ان هذا كذب على ابي بكر رضي الله عنه وهو لم يذكره اسنادا ومعلوم ان من احق في اى مسألة
كانت بشئ من النقل فلا بد ان يذكر اسنادا تقوم به الحجة فكيف عن يطن في السابقين الاولين
بغير حكاية لاسنادها ثم يقال هذا بقدره فما ندعوه من النص على علي فانه لو كان قد نص على
علي لم يكن للانصار فيه حق ولم يكن في ذلك شئ

(فصل) قال الرافضي وقال عند احتضاره لميت اى لم تلدني ليني كنت تبني في السنة مع
انهم قد نقلا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما من مختصر مختصر الا ويرى مقعده من الجنة
والنار والجواب ان تكلمه بهذا عند الموت غير معروف بل هو باطل بلا ريب بل الثابت عنه انه
لما احتضر وتغلبت عنده عائشة بقول الشاعر

لعمرك ما يغني التراء عن الفتي * اذا حشر جبت وما وفاق بها الصدر

فكشف عن وجهه وقال ليس كذلك ولكن قولي وحاشى سكرة الموت بالحق ذلك ما كنت منه
تخيد ولكن نقل عنه انه قال في صحته لميت اى لم تلدني ونحوه اذا قاله خوفا ان صم النقل عنه
ومثل هذا الكلام منقول عن جماعة منهم قالوه خوفا وهيبة من احوال يوم القيامة حتى قال
بعضهم لو خبرت بين ان احاسب وادخل الجنة وبين ان اصير رابا لا احترت ان اصير رابا وروى

فاذا اريد به علمه ما يستلزم
علمه ويدل على علمه فهو صحيح
وان اريد به علمه عدمه فتحقق العلم
الذي يقتضي تحققه في العلم موجبة
له فليس لذلك فان العلم المستر
لا يقتضي العلم موجبة فتقول القائل
الممكن لا يوجد الا بخرج عترة قوله
لا يوجد بنفسه لا يوجد الا بغيره ولا
يحتاج ان يقول ما لا يوجد بنفسه
لا يعدم الا بغيره فان ما لا يوجد
بنفسه فليس له من نفسه وجود
واذا قلنا له من نفسه العلم فهذا
له معناه ان اردت ان حقيقته
مستترة للعدم لا تقبل الوجود
فليس كذلك بل هي قابلة للوجود
وان اردت ان حقيقته لا تنقضي
الوجود بل ليس لها من نفسها غير
العدم وان وجودها لا يكون الا من
غيرها لان نفسها هذا صحيح
فالفرق بين كونه ليس له من نفسه
العدم وبين كون نفسه مستترة
لعدم فرق بين مع ان قولنا له من
نفسه وليس له من نفسه لا يربيه
انه في الخارج بنفس ثابتة ليس لها
الا لعدم وهي مستترة للعدم فان
هذا يختص به من يقول المعدوم شئ
ثابت في الخارج او يقول الماهيات
في الحسارج امور مغايرة للوجود
الحق في الخارج وهذا كله خيال
باطل لا يقدر بسط في موضعه ولكن
الماهية والشئ قد يقدر في الذهن
قبل وجوده في الخارج وبعد ذلك
فما في الازهان مغاير لما في الاعيان
واذا قلنا هذا الممكن يقبل الوجود

والعدم أو نفسه أو حقيقةه
لا تقتضي الوجود ولا تستلزم العدم
فتعني به أن ما تصور به العقل من
هذه الحقائق لا يكون موجودا في
الخارج بنفسه وليس له في الخارج
وجود من نفسه ولا يجب عدمه في
الخارج بل يقبل أن تتحقق حقيقةه في
الخارج فبصير موجودا ويمكن أن
لا تتحقق حقيقةه في الخارج فلا
يكون موجودا وليس في الخارج
حقيقة ثابتة أو موجودة تقبل
الاثبات والنسب بل المراد أن
ما تصورناه في الأذهان هل يتحقق
في الاعيان أو لا يتحقق وما يتحقق
في الاعيان هل يتحقق بنفسه أو
بغيره فإذا قدر أن المتصورات في
الأذهان ليس فيها ما يتحقق بنفسه
في الخارج فليس فيها ما هو بسبب
بنفسه لتفسيره في الخارج بطريق
الأولى وليس فيها إلا ما هو معدوم في
الخارج بل ليس فيها إلا ما هو متنع
في الخارج فان الممكن إذا قدر عدم
موجود بنفسه بدمه كان محتجا
لغيره فإذا قدر أنه ليس له في الخارج
الإمالة له وجود بنفسه لم يكن في
الخارج إلا ما هو متنع عن الوجود لما
لنفسه وما لا يدره ولا يكون عدم شيء
من ذلك يقتضي إلى غيره فوجب علمه
بل هو معدوم بنفسه سواء أمكن
وجوده أو امتنع وجوده فلا يكون
في الخارج إلا العدم المسمى وإذا
قبل بعد هذا هذا الذي لا وجوده
من نفسه موجود بهذا الذي لا وجود
له من نفسه وهل جاز أن يكون

الإمام أحمد عن أبي ذر أنه قال والله لو دبت أني شجرة تعضد وقدرت أني أنصم في الحلية قال
حدثنا سليمان بن أحمد حدثنا محمد بن علي الصائغ حدثنا سعيد بن منصور حدثنا أبو عماره
حدثنا السري بن يحيى قال قال عبد الله بن مسعود ولو وقعت بين الجنة والنار فقبل في آخرتي
أيها ما تكون أو تكون وما لا اختبرت أن أكون رمادا وروى الإمام أحمد حدثنا يحيى بن
سعيد عن محمد بن علي السعي عن مسروق قال قال رجل عند عبد الله بن مسعود ما أحب أن
أكون من أصحاب الجهنم أكون من المقربين أحب إلي فقال عبد الله بن مسعود لكن ههنا رجل
وأنه إذا مات لم يبعث يعني نفسه والكلام في مثل هذا هل هو مشرع أم لا له موضع آخر
ولكن الكلام الصادر عن خوف العبد من الله يدل على إيمانه بالله وقد غفر الله لمن خافه حين
أمر أهله بخبره وتذريه نصعه في البر ونصفه في الصرم أنه لم يعمل خيرا قط وقال والله لئن
قدر الله علي ليعذبني عذابا لا يعذبه أحد من العالمين فأمر الله البر فجمع ما فيه وأمر الصرم
فجمع ما فيه وقال ما جعل علي ما صنعت قال من خشيتك يا رب فغفر له أخر جافى الضميرين فإذا
كان مع شك في القدرة والمعاد أفاضل ذل غفر له بخوفه من الله علم أن الخوف من الله من أعظم
أسباب المغفرة فلا موار الحقيقه إذا قدر أنها ذنوب

(فصل) قال الرافضي وقال أبو بكر ليني في فسطحة بنى ساعدة ضربت يد على يد أحد
الرجلين فكان هو الأمير وكنت الوزير قال وهو يدل على أنه لم يكن صالحا برتقى لنفسه
الإمامة والجواب أن هذا أن كان قاله فهو أدل دليل على أن عليا لم يكن هو الإمام وذلك أن
قائل هذا إنما يقوله خوفا من الله أن يضع حق الولاية وأنه إذا ولي غيره وكان وزير الله كان أبرأ
لنفسه فلو كان علي هو الإمام لكانت توافقه لأحد الرجلين أصاغة للإمامة أيضا وكان يكون
وزيرا لها لغيره وكان قد بلغ آخرته بدنيا غيره وهذا لا يفعل من يخاف الله ويطلب رضاءه
وهذا كما لو كان المبتدع قد صلي بدون فاعتقد الوارث أن المستحق لها شخص فأرسلها إليه مع
رسوله ثم قال ليني أنتم ما مع من هو أدن منه خوفا أن يكون الرسول الأول مقصر في الوفاء
تفرطوا وخيانته وهذا شخص حاضر يدعي أنه المستحق للدين دون ذلك الغائب فلو علم الوارث أنه
المستحق لكان يعطيه ولا يحتاج إلى الإرسال به إلى ذلك الغائب

(فصل) قال الرافضي وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرض موته مرة بعد أخرى
مكررا ذلك أنفذوا جيش أسامة لعن الله المختلف عن جيش أسامة وكانت الثلاثة معه ومنع أبو
بكر عن ذلك والجواب أن هذا من الكذب المتفق على أنه كذب عند كل من يعرف السير
ولم ينقل أحد من أهل العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل أبابكر أو عثمان في جيش أسامة
وأما الذي ذكروا في عمر وكيف يرسل أبابكر في جيش أسامة وقد استخلفه بصلي بالسليمن مدقه مرضه
وكان ابتداء مرضه من يوم الخميس إلى الخميس إلى يوم الاثنين اثني عشر يوما ولم يقدم في الصلاة
بالسليمن إلا أبابكر بالنقل المتواتر ولم تكن الصلاة التي صلاها أبو بكر بالسليمن في مرض النبي
صلى الله عليه وسلم صلاة ولا صلاتين ولا صلاة يومين حتى يظن ما ندعه الرافضة من
التلخيص وأن عائشة قدمت بغير أمره بل كان يصلي بهم مدة مرضه فان الناس متفقون على أن
النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل بهم في مرض موته إلا أبو بكر وعلى أنه صلى بهم مدة أيام وأقل
ما قيل أنه صلى بهم سبع عشرة صلاة صلى بهم صلاة العشاء الآخرة ليلة الجمعة وخطب بهم يوم
الجمعة هذا مما تواتر به الأحاديث الصحيحة ولم يرزل يصلي بهم إلى فجر يوم الاثنين صلى بهم
صلاة الفجر وكشف النبي صلى الله عليه وسلم الستة فقرأهم يصلون خلف أبي بكر فلما رآه كادوا

يقال هذا المعدوم موجود بهذا المعدوم وهو جراب بل يتجوز أن يقال هذا المجتمع موجود بهذا المجتمع فكأن هذا ناقضا حيث جعلت المعدوم موجودا بمعدوم وسلست ذلك فجعلت بين تسلسل العدومان وبين جعل كل واحد منهما هو الذي أوجد المعدوم الآخر (الوجه الرابع) أن يقال الممكن لا يتحقق وجوده بمجرد ممكن آخر فإن ذلك الممكن الآخر لا يترجم وجوده على عدمه إلا بغيره وإذا كان الممكن الذي قدر أنه الفاعل للمؤثر المرح لم يترجم وجوده على عدمه بل يقبل الوجود والعدم فالممكن الذي قدر أنه الأثر للمفعول المصنوع المترجم أولى أن لا يترجم وجوده على عدمه بل هو قابل للوجود والعدم بل الممكن لا يكون موجودا إلا عند ما يجب وجوده فإنه مدام مترددا بين إمكان الوجود والعدم لا يوجد فإذا حصل ما به يجب وجوده وجد وإذا كان كذلك فنفس الممكن لا يجب به ممكن بل لا يجب الممكن الواجب والواجب ما بنفسه وما بغيره والواجب بغيره هو الممكن من نفسه الذي لا يوجد إلا بما يجب وجوده وحينئذ فيمتنع تسلسل الممكنات بحيث يكون هذا الممكن هو الذي وجب به الآخر بل إنما

(١) قوله أكثر من ذلك الجمعة التي قبل كذا في الأصل وفي العبارة تحريف يحتاج لتحريز كنهه

يفتنون في صلاتهم ثم أروحو الساتر وكان ذلك آخر عهدهم ونوف يوم الاثنين حين اشتد الضحى قريبا من الزوال وقد قيل أنه صلى بهم (١) أكثر من ذلك الجمعة التي قبل فكأن قد صلى بهم عدة مره كهل لكن خرج النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة واحدة لملا وحذخفة في نفسه فقدم وجعل أبا بكر عن يمينه فكان أبو بكر يأتي النبي صلى الله عليه وسلم والناس يأتمون بأبي بكر وقد كشف الستار يوم الاثنين صلاة الفجر وهم يصلون خلف أبي بكر وجهه صلى الله عليه وسلم كأنه ورقة مصحف فسر بذلك لما رأى اجتماع الناس في الصلاة خلف أبي بكر ولم يروه بعدها وقد قيل أن آخر صلاة صلاها كانت خلف أبي بكر وقبل صلى خلفه غيره فكيف يتصور أن يأمر بالخروج في الغزاة وهو يأمره بالصلاة بالناس وأيضا فإنه جهز جيش أسامة قبل أن يمرض فإنه أقره على جيش عامتهم المهاجرين منهم عمن الخطاب في آخر عهد صلى الله عليه وسلم وكان ثلاثة آلاف وأمر أن يغير على أهل مؤنة وعلى جانب فلسطين حيث أصيب أبو جعفر وابن رواحة فتجهزا أسامة زيد للفروز وخرج في نقله إلى الجرف وأقام بها أياما لشكوى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة فقال أغد على بركة الله والنصر والعافية ثم أغرحت أمر تلك أن تبصر قال أسامة يا رسول الله قد أصعبت ضعيفا وأرجو أن يكون الله قد أفاضل في فأبكت حتى يشفيك الله فاني أخير حيث وأنت على هذا الحالة خرجت وفي نفسي منك قرحة وأكره أن أسأل عنك الناس فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ونوف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بأيام فلما جلس أبو بكر للخلافة أنفعهم ذلك الجيش غير أنه استأذنه في أن ياذن لعمر بن الخطاب في الإقامة لأنه ذور أي ناصح للإسلام فاذن له وسار أسامة لوجهه الذي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصاب في ذلك العدو مصيبة عظيمة وغنم هو وأصحابه وقتل قاتل أبيه وذهم المسلمون إلى المدينة وأما أنفج جيش أسامة أبو بكر الصديق بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وقال لأهل راية عقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشار عليه بغير واحد أن رد الجيش خوفًا عليهم فاتهم خافوا أن يطمع الناس في الجيش بموت النبي صلى الله عليه وسلم فاستمع أبو بكر من رد الجيش وأمر بأن ينادى فلما أراه الناس يغزون عقب موت النبي صلى الله عليه وسلم كان ذلك مما أدا الله به الدين وشده قلوب المؤمنين وأذله الكفار والمتنافقين وكان ذلك من كمال معرفة أبي بكر الصديق وإيمانه وبقينه وتبديره ورأيه

(فصل) قال الرافضي وأيضاً بول النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر السته عملي في وقته بل ولّى عليه عروبن العاص تارة وأسامة أخرى ولما أنفذ بسورة رافضة بعد ثلاثة أيام بوجي من الله وكيف يرضى العاقل إمامة من لا يرتضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بوجي من الله لادامه عشر آيات من برائة والجواب أن هذا من أين الكذب فإنه من المعلوم المتواتر عند أهل التفسير والمغازي والسرا والحدِيث والفقهاء وغيرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل أبا بكر على اجتماع سبع وهو أول حج كان في الإسلام من مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن قبله حج في الإسلام إلا الحجة التي أقامها عتاب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية من مكة فإن مكة فتحت سنة ثمان وأقام الحج للعلم العام عتاب بن أسيد الذي استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على أهل مكة ثم أمر أبا بكره تسع العج بعد رجوع النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك وفيها أمر أبا بكر بالنداء في الموسم أن لا يخرج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت غير أن ولم يؤمر النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي بكر على مثل هذه الولاية فولا به أبي بكر كانت من خصائصه فان النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم لم يؤمر على الحج أحدًا كئامراً أي بكر ولم يستطع على الصلاة أحدًا كاستخلاف أي بكر
 وكان على من رعبته في هذه الحجة فله لحقه فقال أمراً مأموراً فقال علي بل مأمور وكان على
 يصلي خلف أي بكر مع سائر المسلمين في هذه الولاية وبأمر لأمره كأي أمره سائر من معه ونادى على
 مع الناس في هذا الحج بأمر أي بكر وأما ولاية غير أي بكر فكانت مما شأركه فيها غيره كولاية على
 وغيره فلم يكن لعلي ولاية إلا لا غير مثلها بخلاف ولاية أي بكر فكانت من خصائصه ولم يول النبي
 صلى الله عليه وسلم على أي بكر إلا أسامة بن زيد ولا عمرو بن العاص فأما أمراً أسامة عليه فهو من
 الكذب المتفق على كذبه وأما قصه عمرو بن العاص فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان أرسل عمراً
 في سرية وهي غزوة ذات السلاسل وكانت إلى بني عذرة وهم أخوال عمرو فامر بكر أن يكون
 ذلك سبباً لإسلامهم للقرابة التي له منهم ثم أرفده إلى عسدة ومعه أبو بكر وعمرو وغيرهما من
 المهاجرين وقال تطاولوا ولا تختلفوا فالحق عمراً قال أصلي بأصحابي وتصلني بأصحابك قال بل أنا
 أصلي بكم فأنما أنت مدلي فقال له أبو عبيدة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن
 أطاوعك فإن عصيتني أقطعك قال فاني أعتصم فأراد عمرو أن ينازع في ذلك فأشار عليه أبو بكر
 لا تفعل ورأى أبو بكر أن ذلك أصل لا مفر فكأنوا يصلون خلف عمرو مع علم كل واحد أن أبا بكر
 وعمرو أبا عبيدة أفضل من عمرو وكان ذلك من فضلهم وصلحهم لأن عمراً كانت أمارته قد
 تقدمت لأجل ما في ذلك من تأليف قومه الذين أرسل إليهم ليكونهم أقاربهم ويجوز تولية المفضل
 لمصلحة راجحة كأمراً أسامة بن زيد لبايعته ثاراً يهز يد بين حارثة لما قتل في غزوة مؤتة فكيف
 والنبي صلى الله عليه وسلم لم يؤمر على أي بكر أحد في شيء من الأمور بل قدمه بالنقل العام
 المتواتر أنه لم يكن أحد عند أمه وأبائه ولا غيره ولا كثر اجتماعه ليلاً ونهاراً سراً وعلانية
 من أي بكر ولا كان أحد من الصحابة يتكلم بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم قبله فأمرو بهي
 ويخطب ويقف ويقرم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك راضياً بفعل ولم يكن ذلك تقدم ما بين
 يديه بل باذن منه فقلعه وكان ذلك معونة للنبي صلى الله عليه وسلم وتبليغاً عنه وتنفيذ الأمر له
 كان أغلبهم بالرسول وأوجبهم إلى الرسول وأتبعهم له في ما أقول الرافضي أنه لما أنفذه مرة أخرى
 بعد ثلاثة أيام فهذا من الكذب المعلوم أنه كذب فان النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر أبا بكر
 على أن يجزب كما أمره وأقام الحج في ذلك العام عام تسع للناس ولم يرجع إلى المدينة حتى قضى
 الحج وأنفذ به ما أمره النبي صلى الله عليه وسلم فان المشركين كانوا يحجون البيت وكانوا يطوفون
 بالبيت عراً وكان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين عهد ومطقة فبعث أبا بكر وأمره
 أن يتنادى أن لا يحج بسد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عراً فان نادى بذلك من أمره أبو بكر
 بالتداء ذلك العام وكان علي بن أبي طالب من جملة من نادى بذلك في الموسم بأمر أي بكر ولكن
 لما خرج أبو بكر أرفده النبي صلى الله عليه وسلم بعلي بن أبي طالب لينبذ إلى المشركين العهد وقالوا
 وكان من عادة العرب أن لا يعقد العهد ولا يقضيه إلا المطلاع أو رجل من أهل بيته فبعث علياً
 لأجل فسخ العهد التي كانت مع المشركين خاصة ببيعة لشيء آخر ولهذا كان علي يصلي خلف
 أي بكر ويدفع بدفعه في الحج كسائر رعية أي بكر الذين كانوا معه في الموسم وكان هذا بعد غزوة
 تبوك واستخلافه فيها فعلى من تركه بالمدينة وقوله أما أرضى أن تكون مني بمنزلة هرون من
 موسى ثم بعد هذا أمراً أبا بكر على الموسم وأردف بعلي ما موداعه لابي بكر الصديق رضي الله
 عنه وكان هذا اعتماداً على أن علياً لم يكن خليفة له إلا مدعية عن المدينة فقط ثم أمراً أبا بكر
 عليه عام تسع ثم أنه بعد هذا بعث علياً وأيام موسى الأشعري ومعاً إلى اليمن فرجع على

يجب إلا خبر بما هو واجب وما
 كان يمكنه أن يبايع على الامكان لم يكن
 واجبا لنفسه ولا غيره فاذا قدر
 تسلسل المكنات القابلة للوجود
 والعدم من غير أن يكون فيها موجود
 بنفسه كانت باقية على طبيعة
 الامكان ليس فيها واجب فلا يكون
 فيها ما يجب به شيء من المكنات
 بطريق الأول فلا يوجد جدي شيء من
 المكنات وقد وجدت المكنات
 هذا خلف وانما لم هذا لما قدرنا
 مكنات توجد بمكنات ليس لها من
 نفسها وجود من غير أن يكون
 هناك واجب بنفسه واعلم أن
 الناس قد تنازعوا في المكنات هل
 يقتصر وجودها على ما يجب
 وجودها بحيث تكون اما واجبة
 الوجود معه واما متعنة العدم
 أو قد يحصل ما تكون معه بالوجود
 أو لمع امكان العدم وتكون
 موجودا مع الوجود مع امكان
 العدم فالقول الجمهور والثاني
 قول من يقول ذلك من المستزلة
 ونحوهم وكثير من الناس يتناقض
 في هذا الأصل فاذا انبغى القول
 الصحيح فلا كلام وان اردنا أن نذكر
 ما بين القولين قلنا الوجه التحمس
 أن الممكن لا يتحقق وجوده مجرد
 ممكن آخر لم يتحقق وجوده بل
 لا يتحقق وجوده لا بما يتحقق
 وجوده وحده فاذا قدرنا الجمع
 مكنات ليس فيها ما يتحقق وجوده لم
 يحصل شرط وجود شيء من
 المكنات فلا يوجد جدي شيء منها لان

فاعل يوجد فهو في هذه الحال لم يتحقق وجوده بعده فله ما دام مفتقر إلى أن يصير موجودا فليس بموجود فإن كان كونه موجودا يتلقى كونه مفتقرا إلى أن يصير موجودا فلا يكون فيهما وجود فلا يكون فيهما ما يحصل به شرط وجود الممكن فضلا عن أن يكون فيهما ما يكون مبدعا للممكن أو فاعلا له فلا يوجد يمكن وقد وجدت الممكنات فتسلسل الممكنات يكون كل منهل مؤثر في الآخر متنع وهو المطلوب واعلم أن تسلسل المؤثرات لما كان متعنا ناهرا الامتناع في فطر جميع العقلاء يمكن متشعبا في الفاعل في تقريره لكن المتأخر من أخذوا بقرينه وكان من أسباب ذلك اشتداد التسلسل في الآثار التي هي الأفعال بالتسلسل في المؤثرين الذين هم الفاعلون فإن جهم من صفوان وأبا الهذيل العلاف ومن اتبعهم من أهل الكلام المحدث الذي ذه السلف والأئمة وسلكه من سلكه من المعتزلة والكلابية والكرامية وغيرهم اعتقدوا بطلان هذا كله وعن هذا امتنعوا أن يقولوا أن الرب لم يزل مستكفما إذا شاء ثم اختلفوا أهل كلامه مخلوق أو حادث النوع أو قديم العين وهو معني أو قديم العين وهو حروف أو حروف وأصوات مفتقر بعضها ببعض ألا وأبداع على الأقوال

(١) قوله يد السارق كذا في الأصل غير مقيد بالسري والمقام يحتاج إليه كنهه

وأومى به وهو عكة في حجة الوداع وكل منقاد أهل بالهل النى صلى الله عليه وسلم فاما ما قد علم برجع الابد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه

(فصل) قال الرافضي وقطع (١) يد السارق ولم يعلم أن القطع للبدن الجني والجواب أن قول القائل أن أبا بكر يجعل هذا من أظهر الكتب ولوقدر أن أبا بكر كان يحيز ذلك لكان قولنا سائعا لأن القرآن ليس في ظاهر ما يعين العين لكن تعين العين في قراءة ابن مسعود فافعلوا أمثالهم ما بذلك مضت السنة ولكن أين النقل بذلك عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قطع السري وأن الاستناد الثابت بذلك وهذه كتب أهل العلم بالآثار موجودة قديس فيها ذلك ولا نقل أهل العلم بالاختلاف ذلك فولا مع تعظيمهم لأبي بكر رضي الله عنه

(فصل) قال الرافضي وأخرق القباة السلي بالنار وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاحراق بالنار والجواب أن الاحراق بالنار عن أشهر وأظهر منه عن أبي بكر وأنه قد ثبت في الصحيح أن عليا أتى بقمون زائدة من غلاة الشيعة فخرتهم بالنار فبلغ ذلك ابن عباس فقتل أو كذا أن أحرقتهم بالنار لنهي النبي صلى الله عليه وسلم أن يعذب عذاب الله وأضررت أعناقهم لعقول النبي صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فالتوا به فبلغ ذلك عليا فقال ورجع ابن أم الفضل ما أقطعه على الهات ففعل حرق جماعة بالنار فإن كان ما فعله أبو بكر منكرا فافعل على أنكر منه وإن كان فعل على مما لا تنكر منه على الأئمة فابو بكر أولى أن لا ينكر عليه

(فصل) قال الرافضي وخفي عليه أكرأ أحكام الشريعة ولم يعرف حكم الكلالة وقال أقول فيها رأي فإن يكن صوابا فمن الله وإن يخطأ فني ومن الشيطان وقضي في الجذب سبعين قضية وهو يدل على قصوره في العلم والجواب أن هذا من أعظم الهتان وكيف يخفي عليه أكرأ أحكام الشريعة ولم يكن يحضره النبي صلى الله عليه وسلم من يقضي وبقي الأهل ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم أكرأ مشاورة لأحد من أصحابه منه له ولم ولم يكن أحد أعظم اختصاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم منه عمر وقد ذكر غير واحد مثل منصور بن عد الجبار السعفي وغيره ما جاع أهل العلم على أن الصديق أعلم الأمة وهذا إن كان لم يختلف في ولايته في مثله إلا فصلها هو يعلم بينه لهم ووجه ذكرها لهم من الكتاب والسنة كآين لهم موت النبي صلى الله عليه وسلم وثبتهم على الإيمان وقرأه عليهم الآية ثم بين لهم موضع دفنه وبين لهم قتال ماني الزكامل استراب فيه عمر وبين لهم أن الخلافة في قرش في سبقة بني ساعد قبلنا من ظن أنها تكون في غير قرش وقد استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على أول حجة حجته من مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وعلم الناس أدق ما في العبادات ولولا سعة علمه بها لم يستعمله وكذلك الصلاة استعمله فيها ولولا علمه بالرب لم يستعمله في غير ذلك لافح ولا في صلاته وكتاب الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ أنس من أبي بكر وهو أصح ما روي فيها وعليه اعتمد الفقهاء وفي الجملة لا يعرف لأبي بكر مسألة من الشريعة غلط فيها وقد عرف غير مسائل كثيرة كإسقاط في موضعه وقد تنازع الصحابة بعدم في مسائل مثل الحدود والأخوة ومثل العبرتين ومثل العول وغير ذلك من مسائل الفرائض وتنازعوا في مسألة الحرام والطلاق الثلاث بكلمة والخليفة والبرية والسنة وغير ذلك من مسائل الطلاق وكذلك تنازعوا في مسائل صارت نزاع بين الأمة إلى اليوم وكان تنازعهم في خلافة عمر نزاع احتداد محض كل منهم يقر صاحبه على اجتباؤه كتنازع الفقهاء أهل العلم والدين وأما خلافة عثمان فقوى النزاع في بعض الأمور حتى صار يحصل كلام غليظ من بعضهم لبعض ولكن لم يقاتل بعضهم

بعضهم بعضاً بدولابيف ولاغيره وأما في خلافة علي فتغلط النزاع حتى تقاطعوا بالسوف
وأما في خلافة أبي بكر فلم يعلم أنه استقر بينهم نزاع في مسئلة واحدة من مسائل الدين وذلك لكلام
علم الصديق وعده ومعرفته بالادلة التي تزيل النزاع فلم يقع بينهم نزاع الاظهر الصديق من
الحجة التي تفصل النزاع ما يروى عنه النزاع وكان عامة الحجج الفاصلة للنزاع تأتي بها الصديق ابتداء
وقليل من ذلك يقوله عمر وأخوه فيقره أبو بكر الصديق وهذا مما يدل على أن الصديق ورعيته
أفضل من عمر ورعيته وعثمان ورعيته وعلى ورعيته فان أبو بكر ورعيته أفضل الاثمة والامة بعد
النبي صلى الله عليه وسلم ثم الاقوال التي خولف فيها الصديق بعدموت قوله فيها أثر حجج من قول من
خالفه بعدموته وطرد ذلك الجدل والاخوة فان قول الصديق وجهور الصحابة وأكابرهم أنه
يسقط الاخوة وهو قول ثمانية من العلماء وهو مذهب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب الشافعي
وأحمد وكاتب العباس بن سريج من الشافعية وأبي حفص البرمكي من الحنابلة ويذكر ذلك زوايه
عن أحمد والذين قالوا بتوريث الاخوة مع الجد كعلي وزيد وابن مسعود اختلفوا اختلافاً
معروفاً وكل منهم قال قولاً خالفه فيه الآخر وانفرد بقوله عن سائر الصحابة وقد بسطنا الكلام على
ذلك في غير هذا الموضوع في مصنف مسفر وبيننا أن قول الصديق وجهور الصحابة هو الصواب
وهو القول الراجح الذي يدل عليه الادلة الشرعية من وجوه كثيرة ليس هذا موضع بسطها
وكذلك ما كان عليه الامر في زمن صديق الامتضى الله عنه من جواز فسخ الحج الى العمرة
بالتمتع وان من طلق ثلاثاً بكلمة واحدة لا يلزمه الاطلة واحدة هو الراجح دون من يحرم الفسخ
ويلزم بالثلاث فان الكتاب والسنة اتفقا على ما كان عليه الامر في عهد النبي صلى الله عليه
وسلم وخلافة أبي بكر دون القول المخالف لذلك ومما يدل على كمال حال الصديق وأنه أفضل من
كل من ولى الامة بل وعن علي بن هارم الامم بعد الانبياء أنه من المعلوم أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أفضل الاولين والآخرين وأفضل من سائر الخلق من جميع العالمين وقد ثبت عنه
في الصحاح أنه قال كانت نبوسرا قبل تسوسهم الانبياء كما هلك نبي خلفه في وانه لا نبي بعدى
وسيكون خلفه ويكررون قالوا يا رسول الله فما تأمرنا قال أوفوا ببيعة الاول فالاول ومن
المعلوم أن من تولى بعد الفاضل اذا كان فيه نقص كثير عن سياسة الاول ظهر له النقص
ظهروا بيننا وهذا معلوم من حال الولاء اذا تولى ملك بعد ملك أو قاض بعد قاض أو شيخ بعد شيخ أو
غير ذلك فان الثاني اذا كان ناقص الولاية نقصاً ينافي ظهر ذلك فيه وتغيرت الامور التي كان الاول
قد نظمها وانفها ثم الصديق تولى بعد اكمل الخلق سياسة فلم يظهر في الاسلام نقص وجه من
الوجه بل قاتل المرتدين حتى عاد الامر الى ما كان عليه وأدخل الناس في الباب الذي خرجوا
منه ثم شرع في قتال الكفار من أهل الكتاب وعلم الامة ما خفي عليهم وقواهم لما ضعفوا
وشجعهم لما جبنوا وسار فيهم سيرة وجب صلاح دينهم ودنياهم فاضل الله بسببه الامة في
علمهم وقدرتهم ودينهم وكان ذلك مما حفظ الله به على الامة دينها وهذا مما حقق أنه أحق الناس
بخلافة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما قول الرافضي لم يعرف حكم الكلافة حتى قال
فيها رأي فاجواب أن هذا من أعظم علمه فان هذا الرأي الذي أوفى الكلافة قد اتفق عليه
جماهير العلماء بعد فانهم أخذوا في الكلافة يقول أبي بكر وهو من الاولاد ولا والد القول بالرأي
هو معروف عن سائر الصحابة كابي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت ومعاذ بن
جبل لكن الرأي الموافق للحق هو الذي يكون لصاحبه أجران كراي الصديق فان هذا خير
من الرأي الذي غاية صاحبه أن يكون له أجر واحد وقد قال قيس بن عباد لعل رأيت مسيرك

المعروفة في هذا الموضع ثم ان
جهما وأما الهذيل العلاف منعاً
ذلك في الماضي والمستقبل ثم ان
جهما كان أشد تعطيلاً فقال بفضله
الجنة والنار وأما أبو الهذيل فقال
بفضله حركات الجنة وجعلوا الرب
تعالى فيما لا يزال لا يمكن أن يتكلم
ولا يفعل كما قالوا لم يزل وهو لا يمكنه
أن يتكلم وأن يفعل ثم صار الكلام
والفعل ممكناً بغير حدوث شيء
يقضى امكانه وأما أكثر اتباعهما
ففرقوا بين الماضي والمستقبل كما
ذكر في غير هذا الموضوع والمقصود
هنا أنه لما جعل من جعل التسلسل
نوعاً واحداً كما جعل من جعل
الدور نوعاً واحداً حصلت شبهة
فصار بعض المتأخرين كالامدى
والاهمري يوردون أسئلة على
تسلسل المؤثرات ويقولون انه
لا جواب عنها فلذلك احتج الى بسط
الكلام في ذلك

(فصل) وما سلكه هؤلاء
المتأخرون في ابطال الدور والتسلسل
في العلل والمعلولات دون الاشارة
فهو طريق صحيح أيضاً وان كان
منهم من يورد على ذلك شكوكاً يجهز
بعضهم عن حلها كما قد بسط في غير
هذا الموضوع لكنه طريق طوبى ل
مشتق لاجل غاية اليه ولهذا يسلكه
أحمد بن النظار المتقدمين من أهل
الكلام المحدث فضلاً عن السلف
والائمة فسيموخ المعترلة والاشعرية
والكرامية وغيرهم من أمستاف
أهل الكلام أن يثبتوا الصانع بطريق

هذا كله عهد النبي صلى الله عليه وسلم أم رأي أبيه فقال بل رأي رأيت رواه أبو داود وغيره فلذا كان مثل هذا الرأي الذي حصل به من سفل الدماء حاصل لا يمنع صاحبه أن يكون إماما فكيف بذلك الرأي الذي اتفق جواهر العلماء على حسنه وأما ما ذكره من قضائه في الجديسعين قضية فهذا كذب وليس هو قول أبي بكر ولا نقل هذا عن أبي بكر يدل على غايه جهل هؤلاء الأفاضل وكذبهم ولكن نقل بعض الناس عن عمر أنه قضى في الجديسعين قضية ومع هذا هو باطل عن عمر فإنه لم يمت في خلافته سبعون جدا كل منهم كان لابن ابنه أخوة وكانت تلك الوقائع تحتمل سبعين قولاً مختلفة بل هذا الاختلاف لا يحتمل كل جدي في العالم فدل أن هذا كذب وأما مذهب أبي بكر في الجديفاته جعله أبا هو قول بضعة عشرين الصحابة وهو مذهب كثير من الفقهاء كما تقدم وهو ظاهر القولين في الدليل ولهذا يقال لا يعرف لأبي بكر خطأ في الفتيا بخلاف غير من الصحابة فإن قوله في الحد أظهر القولين والذين وزعوا الأخوة مع الجديسعين على زيد وابن مسعود وعمر في إحدى الروايتين عنه تفرقوا في ذلك وجهور الفقهاء على قول زيد وهو قول مالك والشافعي وأحمد فالفقهاء في الحد إمام على قول أبي بكر وإمام على قول زيد الذي أمضاه ولم يذهب أحد من أئمة الفتيا إلى قول علي في الحد وذلك مما يبين أن الحق لا يخرج عن أبي بكر وعمر فإن زيد أقاضى عمر عن أن قول أبي بكر أرجح من قول زيد وعمر كان متوقفا في الحد وقال ثلاث ودبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يبين لنا الحد والكلاه وأبو ابن أبواب الربا وذلك لأن الله تعالى سمى الحد بأبي غير موضع من كتابه كما قال تعالى أخرج أبو بكر من الجنة وقوله له أياكم إبراهيم وقد قال يابني إسرائيل يابني آدم في غير موضع وإذا كان ابن الابن ابنا كان أبو الأب أبوالا الجديس يقوم مقام الأب في غير مورد النزاع فإنه يسقط ولد الأم كالأب ويقدم على جميع العصبات سوى البنين كالأب ويأخذ مع الولد السمس كالأب ويجمع له بين الفرض والتعصيب مع البنات كالأب وأما في امرئتين زوج وأربعين أو زوجة وأربعين فإن الأم تأخذ ثلث الباقي والباقي للأب ولو كان معها جد أخذت الثلث كله عند جمهور الصحابة والعلماء إلا ابن مسعود لأن الأم أقرب من الجد وأما الجدة نظير الجد لأن الأم تأخذ مع الأب الثلث والجدة لا تأخذ مع الجد إلا السمس وهذا مما يقوى به الحد ولأن الأخوة مع الجد الأدنى كالأعمام مع الجد الأعلى وقد اتفق المسلمون على أن الجد الأعلى يقدم على الأعمام وكذلك الجد الأدنى يقدم على الأخوة لأن نسبة الأخوة إلى الجد الأدنى كنسبة الأعمام إلى الجد الأعلى ولأن الأخوة لو كانوا الكونهم بنى الأب يشاركون الجد لكان بنوا الأخوة كذلك كما يقوم بنوا البنين مقام آبائهم ولما كان بنوا الأخوة لا يشاركون الجد كان أبائهم الأخوة كذلك وعكس البنون لما كان الجد يفرض له مع البنين فرضه مع بنى البنين وأما الجدة التي تروى عن علي وزيد في أن الأخوة يشاركون الجد حيث شهبوا ذلك بأصل شجرة تخرج منها فرع يخرج منه غصنان فأحد الغصنين أقرب إلى الأصل وخرجه منه نهر آخر وخرجه منه نهر آخر ومنه جد ولان فأخذهما إلى الآخر أقرب من الجد ولان إلى النهر الأول فشمون هذه الحجة أن الأخوة أقرب إلى الميت من الجد ومن تدبر أصول الشريعة علم أن حجة أبي بكر وجهور الصحابة لا تعارضها هذه الحجة فإن هذا في كانت حجة لكان بنوا الأخوة أولى من الجد لكان الأم أولى من جد الأب فان نسبة الأخوة من الأب إلى الجد أي الأب كنسبة الأعمام بنى الجد إلى الجد الأعلى جد الأب فلما أجمع المسلمون على أن الجد الأعلى أولى من الأعمام كان الجد الأدنى أولى من الأخوة وهذه حجة مستقلة تقتضي ترجيح الجد على الأخوة وأيضا فان قالوا بنوا شجرة كالأخوة الجديسهم أقوال

الحدوث والامكان وما يتعلق بذلك من غير احتياج إلى بناء ذلك على إبطال الدور والتسلسل كما هو الموجود في كتبهم فلا يوجد بناء اثبات الصانع على قطع الدور والتسلسل في العلل والمعالوات دون الآثار في كلام مثل أبي علي الجبائي وأبي هاشم وعبد الجبار بن أحمد وأبي الحسين البصري وغيرهم ولا في كلام مثل أبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر وأبي بكر بن قزوين وأبي اسحق الأسفراييني وأبي المعالي الجويني وأمثالهم ولا في كلام محمد بن كرام ومحمد بن الهيصم وأمثالهما ولا في كتبهم يوافق المتكلمين في كثير من طرقتهم مثل كلام أبي الحسن التيمي والقاضي أبي يعلى وأبي الوفاء بن عقيل وأبي الحسن بن الزاغوني وأمثالهم وكذلك غير هؤلاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وفي كلام متكلمي الشيعة كالسوسى والطوسى وأمثالهما لا أعلم أحدا من متكلمي طوائف المسلمين جعل إثبات الصانع موقفا على إبطال الدور والتسلسل في العلل والمعالوات دون الآثار وإن كان هؤلاء ينقون ما يبطونه من الدور والتسلسل فمقصود أنهم لم يجعلوا إثبات الصانع متوقفا عليه بل من يذكرونهم إبطال التسلسل يذكرون مسائل الصفات والأفعال فإن هذا فيه نزاع مشهور

فيستكروا ابطال التسلسل
مطلقا في العلل والاثار لا بطلان
حوادث لا أول لها بل دليل التطبيق
ونحوه وأما التسلسل في الفاعلين
والعلل الفاعلة والعلل الغائبة
دون الآثار فانهم مع اتفاقهم على
بطلانه لا يحتاجون اليه في اثبات
الصانع وأما التسلسل في الآثار
والشروط فهذا احتاج اليه من
احتاج من نقادة ما يقسم به من
المقدورات والمرادات كالكلابية
وأكثر المعقولة والكرامية ومن
وافق هؤلاء من أقدم من رأته
ذكر في التسلسل في اثبات
واجب الوجود في المؤثرات خاصة
دون الآثار من سينا وهو بناء
على نفي التسلسل في الطل فقط
ثم اتبعه من سلك طريقته
كاسهرودي المقتول وأمثاله
وكذلك الرازي والطوسي وغيرهما
لكن هؤلاء زادوا عليه احتياج
الطريقة إلى نفي الدور أيضا والدور
القبلي مما اتفق العقلاء على نفيه
ولوضح انتفاؤه بل يحجج المتقدمون
والجمله مورا الذي ذكر ذلك لان
المستدل ببليل ليس عليه أن
يذكر كل ما قد يخطر بقلوب الجهال
من الاحتمالات وينفيه فان هذا
لانهائية وانما عليه أن يثبت من
الاحتمالات ما يتقدم ولا يرب أن
انقضاء الاحتمالات يختلف
باختلاف الاحوال ولعل هذا هو
السبب في أن بعض الناس يذكر
في الآلة من الاحتمالات التي ينفيها

معارضة متناقضة لادليل على شيء منها كما يعرف ذلك من يعرف الفرائض فعلم أن قول أبي بكر في
الجدا صريح الاقوال كما أن قوله دائما صريح الاقوال
(فصل) قال الرافضى فأى نسبه عن قال سألني قبل أن تفقدوني سألني عن طرق
السماء فأى أعرف بها من طرق الأرض قال أبو الجعفر رأيت عليا بعد المنبر بالكوفة وعليه
مدرة كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم متقلدا بسيف رسول الله صلى الله عليه وسلم معضا
بعما رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يده خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد على المنبر
فكشفت عن بطنه فقال سألني من قبل أن تفقدوني فأتاني ابن الجواشع متى علم جم هذا سبط العلم
هذا العابد رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ما رزقني رسول الله صلى الله عليه وسلم رزق من
غيري أرى إلى فوائده (١) بينتلى وسادة خلست عليها لاقتبت أهل التوراة بنوراتهم
وأهل الانجيل بالعلم حتى ينطق الله التوراة والانجيل فتقول صدق على قد أفناكم عما
أنزل الله في وأنت تتلون الكتاب أفلا تعقلون والجواب أما قول علي سألني فأتاني كان
يخاطب بهذا أهل الكوفة ليعلمهم العلم والدين فان علمهم كانوا جهالا لم يدركوا النبي صلى الله عليه
وسلم وأما أبو بكر فكان الذين حول منبره هم كبار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين تعلموا
من رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم والدين فكانت رعية أبي بكر أعلم الأمة وأدينها وأما الذين
كان على يخاطبهم فهم من جملة عوام الناس التابعين وكان كثير منهم من شرار التابعين ولهذا
كان على رضى الله عنه يذمهم ويدعو عليهم وكان التابعون بمكة والمدينة والشام والبصرة خيرا
منهم وقد جمع الناس الاقضية والفتاوى المنقولة عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلى فوجدوا
أصوبها وأدلها على علم صاحبها ورأى بكر بن عمر ولهذا كان ما وجد من الامور التي وجد
نص يخالفها عن عمر قال ما وجد عن علي وأما أبو بكر فلا يكاد يوجد نص يخالفه وكان هو الذي
يفصل الامور المشبهة عليهم ولم يكن يعرف منهم اختلاف على عهده وعامة ما تنازعوا فيه من
الاحكام كان بعد أبي بكر والحديث المذكور عن علي كذب طاهرا لا يجوز نسبة مثله الى علي
فان عليا أعلم بالله وبدين الله من أن يحكم بالتوراة والانجيل اذ كان المسلمون متفقين على أنه
لا يجوز لمسلم أن يحكم بين أحد الامم أنزل الله في القرآن واذا تحاكم اليهود والنصارى الى
المسلمين ليحجزهم أن يحكموا بينهم الامم أنزل الله في القرآن كما قال تعالى يا أيها الرسول لا يحزنك
الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بافواههم ولم تؤمن قلوبهم ومن الذين هادوا سماعون
للكذب سماعون اقروم آخرين لم يأوتوا في القولة فان جازوا فاحكم بينهم وأعرض عنهم وان تعرض
عنهم فلا يضركم شيء وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين الى قوله فاحكم
بينهم عما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جئت من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنها ما
شاء الله لمعلمكم أمه واحدة ولكن ليواكف بها أناكم فاستبقوا الخيرات الى الله مرجعكم
جميعا الى قوله وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض
ما أنزل الله اليك فان تولوا فاعلم انما يريد الله ان يصيبهم ببعض ذنوبهم وان كثيرا من الناس
لفاسقون واذا كان من المعلوم بالكتاب والسنة والاجماع أن الحاكم بين اليهود والنصارى
لا يجوز أن يحكم بينهم الامم أنزل الله على محمد سواء وافق ما يديهم من التوراة والانجيل
أو لم يوافقهم كان من نسب عليا إلى أن يحكم بالتوراة والانجيل بين اليهود والنصارى أو يفتيهم
بذلك وعنده بذلك إما أن يكون من أجهل الناس بالدين وبما عدا حجه صاحبسه وأما أن يكون

(١) قوله بينت كذا في الاصل
والمعروف وضعت فر رتبته معجبه

زئيد بقامه لجد أراد القدر في علي يمثل هذا الكلام الذي يستحق صاحبه الذم والعقاب دون المدح والتواب

(فصل) قال الرافضي وروى البيهقي بإسناده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه وإلى نوح في تقواه وإلى إبراهيم في حلمه وإلى موسى في هيبته وإلى عيسى في عبادته فليستظر إلى علي بن أبي طالب فأثبت ما تفرق فيهم والجواب أن يقال أولاً أن إسناده هذا الحديث والبيهقي يروي في الفضائل أحاديث كثيرة متعينة بل موضوعه كالجرت عادة أمثاله من أهل الحديث ويقال ثانياً هذا الحديث كتب موضوعه على رسول الله صلى الله عليه وسلم بلاربع عند أهل العلم بالحديث ولهذا لا يذكره أهل العلم بالحديث وإن كانوا حراصاً على جمع فضائل علي كالتسائي فإنه قصد أن يجمع فضائل علي في كتاب سماه الخصائص والتمنيد فيذكر كراهيات متعددة في فضائله ومنها ما هو ضعيف بل موضوع ومع هذا لم يذكره واحد وانحوه

(فصل) قال الرافضي قال أبو عمر الزاهد قال أبو العباس لأنهم أحد أقوال بعد تنبيه سألوني من شئت إلى محمد الأعلى تسأله الأكار أو بكر وعمر وأشابه ما حق انقطع السؤال ثم قال بعد هذا ما بكل من يزاد من ههنا على ما جاء أو ثبت له حجة الجواب أن هذا النقل ان صح عن ثعلب فنقلب لم يذكره إسناده حتى يتحججه وليس ثعلب من أئمة الحديث الذين يعرفون تجميعه من سبقه حتى يقال قد صح عنه كما إذا قال ذلك أحد أو يحيى بن معين أو البخاري ونحوهم بل من هو أعلم من ثعلب من الفقهاء يذكرون أحاديث كثيرة لأصل لها كيف ثعلب وهو قد سمع هذا من بعض الناس الذين لا يذكرون ما يقولون عن أحد وعلى رضي الله عنه لم يكن يقول هذا بالمدينة لا في خلافة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان وإنما كان يقول هذا في خلافة في الكوفة يعلم أولئك الذين لم يكونوا يعلمون ما ينبغي لهم علمه وكان هذا التصدير هم في طلب العلم وكان علي رضي الله عنه يأمرهم بطلب العلم والسؤال وحديث جميل بن زبدي على هذا أن كميلاً من التابعين لم يصبه إلا بالكوفة فدل على أنه كان يرى تصديره من أولئك عن كونهم حجة للعلم ولم يكن يقول هذا في المهاجرين والانصار بل كان عظيم الشناء عليهم وأما أبو بكر فلم يسأل علياً قط عن شيء وأما عمر فكان يسأور الصحابة عثمان وعلياً وعبد الرحمن وابن مسعود وزيد بن ثابت وغيرهم فكان علي من أهل الشورى كعثمان وابن مسعود وغيرهما ولم يكن أبو بكر ولا عمر ولا غيره من كبار الصحابة يتخصن علياً بسؤال والمعروف أن علياً أخذ العلم عن أبي بكر كافي السنن عن علي قال كنت إذا سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً نفعتني الله به ما شاء أن ينفعتني وإذا حدثني غيره حدثنا استعملته فإذا حدثني صدقته وحديثي أبو بكر وصدق أبو بكر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد مؤمن من ذنوب ذنبا فيحسن الطهور ثم يقوم فيصلي ثم يستغفر الله الأغفر الله له

(فصل) قال الرافضي وأهل حدود الله فلم يقص من خالد بن الوليد ولا حنيفة حيث قتل مالك بن نويرة وكان مسلماً وتزوج امرأته ليلة قتله وضاحها وأشار عليه عمر بقتله بقتله والجواب أن يقال أولاً أن كان ترك قتل قاتل العصوم مما يتكر على الأئمة كان هذا من أعظم حجة شيعة عثمان علي في قتل عثمان خير من ملء الأرض من مثل مالك بن نويرة وهو خليفة المسلمين وقد قتل مثلاً ما شهد أبلا تاويل مسوخ لقتله وعلى لم يقتل قتله وكان هذا من أعظم ما امتنع به شيعة عثمان عن مبايعته علياً فإن كان علي له عذر شرعي في ترك قتل قتلة عثمان

ما لا يحتاج غيره إلى ذلك ولكن هذا لضابطه كما أن الأسوة والمعارضات الفاسدة التي يمكن أن يوردها بعض الناس على الأدلة لإثباتية لها فإن ههنا من باب الخواطر الفاسدة وهذا لا يخصه أحد إلا الله تعالى وإذا وقع مثل ذلك لناظر أو مناظر فإن الله يسر من الهدى ما يسره فيفسد ذلك فإن ههنا من خلقه وأراد شادهم هو بحسب حاجتهم إلى ذلك وبحسب خبر لهم الهدى وطلمهم قصد أو علواً وهذا لما شرح الرازي طريقة ابن سينا في إثبات واجب الوجود قال أنه لم يذكرها بطلان الدور وكسر ما ذكره في بطلان الدور ثم قال والآنصاف أن الدور معلوم للطلان فالضرورة وأهل ابن سينا أغار كه ذلك والطريقة التي سلكها ابن سينا في إثبات واجب الوجود ليس هي بطريقة أئمة الفلاسفة القدماء كرسطو وأمثاله وهي عند التحقيق لا تفيد إلا إثبات مجرد وجود واجب وأما كونه مغايراً للأفلاك فهو مبني على نفي الصفات وهو توحدهم الفاسد التي قد بينا فاسدها في غير هذا الموضع (١)

من سلك هذه الطريقة قد يفتضي به الأمر إلى أنكار وجود واجب مغاير لوجود الممكنات كما يقوله أهل الوحدة القائلون بوحدة الوجود من متأخري متصوفة هؤلاء الفلاسفة

(١) يباين بالأصل

كأن عربى وابن سبعين وأمثالهما
والقول بوحدة الوجود قول حكاية
أرسطو وأتباعه عن طائفة من
الفلاسفة وأبطاله والقاتلون
بوحدة الوجود حقيقة قولهم هو قول
ملاحدة الدهرية الطبيعية الذين
يقولون ما ثم موجود الألهة العالم
المشهد وهو واجب بنفسه وهو
القول الذى أظهره فرعون لكن
هو لا ينادون أو شك فى الاسم
فأولئك يسمون هذا الموجود
بأسماء الله وهو لا يسمونه
بأسماء الله وأولئك يحسبون أن
الله الذى أخبر عنه الرسل هو
هذا الوجود وأولئك لا يقولون هذا
وأولئك لهم وجهه إلى الوجود
المطلق وأولئك ليس لهم توجه إليه
وفساد قول هؤلاء يعرف بوجودهم منها
العلم بما شاهد حسونه كالطير
والسحاب والحيوان والنبات
والمعدن وغير ذلك من الصور
والاعراض فإن هذه تتنوع أن يكون
وجسودها وأجبال كونها كانت
معدومة ويتنوع أن تكون متعنة
لكونها وجدت فهذه مما يعلم
بالضرورة أنها ممكنة ليست واجبة
ولا متعنة ثم إن الرازي جفل هذه
الطريقة إلى سلكتها ابن سينا
العمدة الكبرى فى إثبات الصانع كما
ذكر ذلك فى رسالة اثبات واجب
الوجود ونهاية العقول والمطالب
العالية وغير ذلك من كتبه وهذا
مما لم يسلكه أحد من النظار
المعروفين من أهل الإسلام بل لم

فعدوا أبى بكر فى ترك قتل قاتل مالك بن نويرة أقوى وأن لم يكن لأبى بكر عند ذلك فعلى أولى أن
لا يكون له عند ذلك ترك قتل عثمان وأما متفعله الرافضة من الانكار على أبى بكر فى هذه
القضية الصغيرة ترك انكارها وما أعظم منه تعالى على "فهذا من فرط جهلهم وتناقضهم
وكذلك انكارهم على عثمان كونه لم يقتل عيسى الله بن عمر بالهرمز أن هومن هذا الباب
وأذا قال القائل على "كان معذورا فى ترك قتل عثمان لأن شروط الاستغناء لم توجد أما لعدم
العلم بعبان القتل وأما البجعة عن القوم لكونهم ذوى شوكة ونحو ذلك قبل فشرط الاستغناء لم
توجد فى قتل قاتل مالك بن نويرة وقيل قاتل الهرمز أن لوجود الشبهة فى ذلك والحدود ندرا
بالشبهات وإذا قالوا عمر أشار على أبى بكر يقتل خالد بن الوليد وعلى "أشار على عثمان بقتل عبد
الله بن عمر قيل وطلحة والزبير وغيرهما أشاروا على على بقتل عثمان مع أن الذين أشاروا على
أبى بكر بالقدوم عليهم حجة سلوا إليها ما تطلهوا والحق معه وأما لكون ذلك مما يسوغ فيه
الاجتهاد وعلى "لما وافق الذين أشاروا عليه بالقدوم جريته وبينهم من الحرب ما قد علم وقتل
قتله عثمان أهون مما جرى بالجل وصديق فإذا كان فى هذا الاجتهاد ما فى ذلك أولى وإن قالوا
عثمان كان مباح الدم قبل لهم فلا ينسأ أحد فى أن باحدم مالك بن نويرة أظهر من باحدم
عثمان بل مالك بن نويرة لا يعرف أنه كان معصوم الدم ولم يثبت ذلك عندنا وأما عثمان فقد
ثبت بالتواتر ونصوص الكتاب والسنة أنه كان معصوم الدم وبين عثمان ومالك بن نويرة من
الفرق ما لا يحصى عدده إلا الله تعالى ومن قال إن عثمان كان مباح الدم لم يمكنه أن يجعل عليا
معصوم الدم ولا الحسين فان عصمة عثمان أظهر من عصمة دم على والحسين وعثمان أبعد
عن موجبات القتل من على والحسين وشبهة قتل عثمان أضعف بكثير من شبهة قتل على
والحسين فإن عثمان لم يقتل مسلما ولا قاتل أحد على ولايته ولم يطلب قتال أحد على ولايته
أصلا فإن وجب أن يقال من قتل خلفا من المسلمين على ولايته معصوم الدم وأنه يجتهد فيما
فضله فلا يقال عثمان معصوم الدم وأنه يجتهد فيما فضله من الأموال والولاية بطريق الأولى
والأحرى ثم يقال غاية ما يقال فى قصة مالك بن نويرة أنه كان معصوم الدم وإن خالف قتله
بنا ويل وهذا لا يمنع قتل خالد كما أن أسامة بن زيد قتل الرجل الذى قال لا اله إلا الله وقال
له النبي صلى الله عليه وسلم بأسماء أقتله بعد أن قال لا اله إلا الله بأسماء أقتله بعد أن قال
لا اله إلا الله بأسماء أقتله بعد أن قال لا اله إلا الله فأفكر عليه قتله ولم يوجب عليه قودا ولا دية ولا
كفارة وقدرى محمد بن جرير الطبرى وغيره من ابن عباس وقتلته أن هذه الآية قوله تعالى
ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا الآية تزلت فى شأن مرداس رجل من غطفان بعث
النبي صلى الله عليه وسلم جيشا إلى قومه عليهم غلب البقي فقرأ أصحابه ولم يعرفوا إلى مؤمن
فصيحته الخيل فسلم عليهم فقتلوه وأخذوا غنمه فأنزل الله هذه الآية وأمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بدماءه إلى أهله وبدينه إليهم ونهى المؤمنين عن مثل ذلك وكذلك خالد بن الوليد قد
قتل بنى جذعة متأولا ورفع النبي صلى الله عليه وسلم يده وقال اللهم إني أرى اليك مما صنع خالد
ومع هذا لم يقتله النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان متأولا فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يقتله مع قتله غير واحد من المسلمين من بنى جذعة للتأويل فلا أن لا يقتله أبو بكر لقتله مالك
ابن نويرة بطريق الأولى والأحرى وقد تقدم ما ذكره هذا الرافضى من فعل خالد بنى جذعة
وهو يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتله فكيف لم يجعل ذلك حجة لأبى بكر فى أن لا يقتله
لكن من كان سبعا للهواء أعما عن اتباع الهدى وقوله إن عمر أشار بقتله فقال غاية هذا أن

تكون مسئلة اجتهاد كان رأى أبي بكر فيها أن لا يقتل خالدًا وكان رأى عمر فيها قتله وليس عمر بأعلم من أبي بكر لا عند السنة ولا عند الشعة ولا يجب على أبي بكر تركه لأنه رأى عمر ولم يظهر دليل شرعي أن قول عمر هو الراجح فكيف يجوز أن يجعل مثل هذا عيبًا لأبي بكر الأيمن هومن أهل الناس علماء دينًا وليس عندنا أخبار صحيحة ثابتة بأن الأمر جرى على وجهه فوجب قتل خالد وأما ما ذكره من تزوجه بأمراته لئلا يقتله فهذا ما لم يعرف بثبوته ولو ثبت أن خالدًا تأويل بنع الرحم والفقهاء مختلفون في عدة الوفاة هل يجب للكافر على قولين وكذلك تنازعوا هل يجب على النعمة عدة وفاة على قولين مشهورين للسلبين بخلاف عدة الطلاق فإن تلك بسبب الوطء فلا بد من براءة الرحم وأما عدة الوفاة فتجب بمجرد العقد فإذا مات قبل الدخول بها فهل تعتد من الكافر أم لا فيه نزاع وكذلك أن كان قد دخل بها وقد حاضت بعد الدخول حصة هذا إذا كان الكافر أصليًا وأما المرتد إذا قتل أو مات على ردة ففي مذهب الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد ليس عليها عدة وفاة بل عدة فرقة بانه لان النكاح يبطل بردة الزوج وهذه الفرقة ليست طلاقًا عند الشافعي وأحمد وهي طلاق عند مالك وأبي حنيفة ولهذا لم يوجبوا عليها عدة وفاة بل عدة فرقة بانه فإن كان لم يدخل بها فلا عدة عليها كالنساء طلاقًا ومعلوم أن خالدًا قتل مالك بن نويرة لأنه رآه مرتدًا فإذا كان لم يدخل بأمراته فلا عدة عليها عند عامة الفقهاء وإن كان قد دخل بها فله يجب عليها استبراء بحضة لا بعدة كاملة في أحد قولهم وفي الآخر بثلاث حضض وإن كان كافرًا أصليًا فليس على امرأته عدة وفاة في أحد قولهم وإذا كان الواجب استبراء بحضة فقد تكون حاضت ومن الفقهاء ممن يجعل بعض الحضية استبراء فإذا كانت في آخر الحيض جعل ذلك استبراء فلا بد للتمتع براءة الرحم وبالجملة فنحن نعلم أن القضية وقعت على وجه لا يسوغ فيها الاجتهاد والظن بمثل ذلك من قول من يتكلم بالاعلم وهذا ما حرمه الله ورسوله

(فصل) قال الرافضي وخالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم في توربث بنت النبي صلى الله عليه وسلم ومنعها فدلّ وتسمى بخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أن يستخلفه والجواب أما الميراث فجميع المسلمين مع أبي بكر في ذلك ما خلا بعض الشيعة وقد تقدم الكلام في ذلك وبيننا أن هذا من العلم الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن قول الرافضة باطل قطعًا وكذلك ما ذكر من فدلّ والخلفاء بعد أبي بكر على هذا القول وأبو بكر وعمر لم يتعلّقان فدلّ ولا غيرهما من العقارب شيء ولا أعطوا أهلها من ذلك شيئًا وقد أعطاني بنو هاشم أمعاء أشعاف ذلك ثم أوحجّ متحجج بأن عليًا كان يجمع المال ابن عباس وغيره من بني هاشم حتى أخذ ابن عباس بعض مال البصرة ونهيه لم يكن الجواب عن علي إلا بأنه أمام عادل فاصدقوا لا تنهيه في ذلك وهذا الجواب هو في حق أبي بكر بطريق الأولى والأخرى وأبو بكر أعظم محبة لفاطمة ومراعاة لها من علي لأن ابن عباس وابن عباس بعلى أشبه من فاطمة بأبي بكر فإن فضل أبي بكر على فاطمة أعظم من فضل علي على ابن عباس وليس ثبوت الإنسان لفاطمة من التلقن والهوى بأولى من ثبوت أبي بكر فإن أبي بكر أمام لا يتصرف لنفسه بل للمسلمين والمال لم يأخذه لنفسه بل للمسلمين وفاطمة تطلب لنفسها وبالضرورة تعلم أن بعد الحاكم عن اتباع الهوى أعظم من بعد الحكم الطالب لنفسه فإن علم أبي بكر وغيره لمثل هذه القضية لا تكسر بمسارهم ثم النبي صلى الله عليه وسلم أعظم من علم فاطمة وإذا كان أبو بكر أولى يعلم مثل ذلك وأولى بالعدل فمن جعل فاطمة أعظم من في ذلك وأعدل كان من أجهل الناس لا سيما وجميع المسلمين الذين لا عرض لهم مع أبي بكر في هذه

يكن في هؤلاء من سلك هذه الطريقة في إثبات الصانع فضلا عن أن يجعلها هي العدة ويجعل منها على ما سلكه من المتقدمين وقد رأيت من أهل عصرنا من يصف في أصول الدين ويحفلون بمذاهب جميع الدين على هذا الأصل بعباله ولا يمكن منهم من لا يذكر دليلًا أصلا بل يجعل عدته في نفي النهاية امتناع وجود ما لا ينال من غير جهة أصلا ولا تفرق بين التوعين ويرتب على ذلك جميع أصول الدين ثم من هؤلاء المصنفين من يدخل مع أهل وحدة الوجود المتبعين للتحقيق والعرفان ويعتقد صحة قصيدة ابن الفارض لكونه قرأها على القنوي وأعان على شرحها لمن شرحها من أخوانه وهم مع هذا يدعون أنهم أعظم العالم توحيدًا وتحققًا ومعرفة فليست العقل ماهو الرز الذي أنشئه هؤلاء وما هو الطريق لهم إلى إثباته وتناقضهم فيه فإن القائمين بوحدة الوجود يقولون بقدم العالم تصرحوا ولا موانع مستازم للتسلسل ودله الذي أثبت به واجب الوجود عدته فيه نفي كل ما يسيئ تسلسلًا أو يضاف فيما صنفه من أصول الدين يذكر حدوث العالم وافتقار التكميل المبطلين للتسلسل مطلقا في المؤثرات والآثار ومع هؤلاء يقول بوحدة الوجود المستازمة لتقدمه والتسلسل موافقة لنسوة الفلاسفة الملاحدة

سكان العربي وابن مسيحين وابن
الفارص وأمثالهم وإذا كان
ما ذكره ابن سينا وأتباعه في اثبات
واجب الوجود صحيحا بنفسه وإن
كان لا حاجة إليه ولا يحصل المقصود
من اثبات الصانع وكان الرأى
وتحججه يزعمون أن هذه الطريقة
هي الطريقة الكبرى في اثبات
الصانع وهي الطريقة التي سلكها
الأسدي مع أنه اعترض عليها
باعتراض ذكره أنه لا جواب له
عنه فخص ذلك رهاعا على وجهها
❦ قال ابن سينا (إشارة) كل
موجود إذا التفت إليه من حيث
ذاته من غير التفات إلى غيره فاما
أن يكون بحيث يجب الوجود في
نفسه أو لا يكون فإن وجب فهو
الحق بذاته الواجب وجوده من
ذاته وهو الوجود وإن لم يجب لم يحز
أن يقال هو يتبع بذاته بعدما
فرض موجودا بل إن قرن باعتباره
ذاته شرط مثل شرط عدم غلته
صار ممعنا أو مثل شرط وجود
علته صار واجبا وأما أن لم يقترن
بهما شرط لا حصول غلته ولا عدمها
بقي له من ذاته الأمر الثالث وهو
الامكان فيكون باعتبار ذاته الشيء
الذي لا يجب ولا يتبع فكل موجود
أما واجب الوجود بذاته وأما يمكن
الوجود بحسب ذاته (إشارة)
ما حقه في نفسه الامكان فليس
يصير موجودا من ذاته فانه ليس
وجوده من ذاته أو ليس عسده
ومن حيث هو ❦ فإن صار

المسئلة فجميع أئمة الفقهاء عندهم أن الأنبياء لا يورثون ما لأولادهم يجب فاطمة ويعظم قدرها
رضي الله عنهم لكن لا يترك ما علموه من قول النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحدهم الناس ولم
يأمرهم الله ورسوله أن يأخذوا دينهم من غير محمد صلى الله عليه وسلم لأن آفاريه ولا عن غير آفاريه
وأما أمرهم الله بطاعة الرسول وأتباعه وقد ثبت عنه في الصحيحين أنه قال ما أفلح قوم أولوا أمرهم
أمر آفكف يسوغ للأمة أن تعدل عما علمته من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يحيى عن
فاطمة في كونها طليعت المبرات تكفل آياتها

(فصل) وأما سميت بخليفة رسول الله فإن المسلمين سموه بذلك فإن كان الخليفة هو
المستخلف كما دعاه هذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استخلفه كما يقول ذلك من يقوله
من أهل السنة وإن كان الخليفة هو الذي خلف غيره وإن كان لم يستخلفه ذلك الغير كما يقوله
الجمهور لم يحتج في هذا الاسم إلى الاستخلاف والاستعمال الموجد في الكتاب السنة يدل على
أن هذا الاسم يتناول كل من خلف غيره سواء استخلفه أو لم يستخلفه كقوله تعالى ثم جعلناكم
خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون وقوله تعالى وهو الذي جعلكم خلائف
الأرض الآية وقال ولونشأ جعلنا منكم ملأمة في الأرض يخلفون وقوله واذكروا
أن جعلكم خلفا من بعدهم فوج وفي القصة الأخرى خلفا من بعدهم وقال موسى لآخيه
هرون اخلفني في قومي فهذا الاستخلاف وقال تعالى وهو الذي جعل الليل والنهار خلفا لي
أراد أن يذكر وقال إن في اختلاف الليل والنهار أي هذا يخلف هذا وهذا يخلف هذا فهما
يتعاقبان وقال موسى عسى ربكم أن يهلك عدوك ويستخلفكم في الأرض فتنظر كيف تعملون
وقال تعالى وعاد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين
من قبلهم وقال للاملة أني جاعل في الأرض خليفة وقال يادادوا جعلنا خليفة في الأرض
فقال بهذه المواضع ليكون الثاني خليفة عن الأول وإن كان الأول لم يستخلفه وسمى الخليفة
خليفة لأنه يخلف من قبله والله تعالى جعله يخلفه كما جعل الليل يخلف النهار والنهار يخلف الليل
ليس المراد أنه خليفة عن الله كما ظنه بعض الناس كما قد بسطناه في موضع آخر والناس يسمون
ولادة مور المسلمين الخلفاء وقال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين
المهديين من بعدي ومعلوم أن عثمان لم يستخلف عليا وعمر لم يستخلف واحدا معينا وكان يقول
إن استخلف فإن أبكر استخلف وإن لم استخلف فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستخلف
وكان مع هذا يقول لابي بكر يا خليفة رسول الله وكذلك خلفاء بني أمية وبنو عباس كثير منهم
لم يستخلف من قبله فعلم أن الاسم عام فبين خلف غيره وفي الحديث أن صبح وحدث أن رأيت أو
قال رجة الله على خلفائي قالوا ومن خلفاؤك يا رسول الله قال الذي يحيون سنتي ويعلمونها للناس
وهذا إن صرح من قول النبي صلى الله عليه وسلم فهو حجة في المسئلة وإن لم يكن من قوله فهو يدل
على أن الذي وضعه كان من عادتهم استعمال لفظ الخليفة فبين خلف غيره وإن لم يستخلفه فإذا قام
مقامه وسمي مستخفي بعض الأمور فهو خليفة عنه في ذلك الأمر

(فصل) قال الراضي وسهامارو عن عمر روى أبو نعيم الحافظ في كتابه حلية الأولياء أنه
قال لما اختصر بالبيت كنت كبش القوي فسمعتني ما بداهم ثم جاءهم أحب قومهم إليهم
فدبحوني وجعلوا نصفي شواء ونصفي قديدا فأكلوني فأكون عذرة ولا أكون بشرا وهل هذا
الامسا ولقول الكافر بالبيت شئت زابا (قال) وقال لابن عباس عند احتضاره لو أني ملء الأرض
ذهبا ومثله معه لا فديت به نفسي من هول المطاع وهذا مثل قوله ولو أن الذين ظلموا ما في

الأرض جميعا ومثله معه لا تقدر ما به من سوء العذاب فليختر النصف العاقل قول الرجلين عند احتضارهما وقول علي متى أتى الأجهه * محمد وأخوه متى ألقاها متى بيعت أشقاها وقوله حين ضرب به ابن الميم فزرب الكعبة * والجواب أن في هذا الكلام من الجهالة ما يدل على فرط جهل قائله وذلك أن ما ذكره عن علي قد نقل مثله عن هودون أبي بكر وعثمان وعلي بل نقل مثله عن بكفر علي بن أبي طالب من الخوارج كقول بلال عتيق أبي بكر عند الاحتضار وأمر أنه تقول وأخوه وهو يقول وأخوه غدا أتى الأجهه محمد وأخوه وكان عمر قد دعا الماعار صوفي قسمة الأرض فقال اللهم اكفني بالإلوانه فحال الحول وفيهم عين تطرف وروى أبو نعيم في الحلية حديثنا القبطي حديثنا الحسن بن عبد الله سعد ثنا عمر بن سارح ثنا عبد الجيد بن بهرام عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن الحرب بن عمر قال طعن معاذ بن أوس عتبة وشريح بن حنينة وأبو مالك الأشعري في يوم واحد فقال معاذ أنه رجوعكم ودعوة نبيكم وقض الصالحين قبلكم اللهم آت معاذ النصيب الأوفر من هذه الرجة فما أسسى حتى طعن ابنه عبد الرحمن بكراهة الذي كان به يكره وأحب الخلق إليه فرجع من المسجد فوجد ميمروا فقال يا عبد الرحمن كيف أنت قال يا ليت الحق من ربك فلا تكون من المعتزين قال وأنت سجدتي أن شاء الله من الصابرين فاسلك ليته ثم فقه من الغد وطعن معاذ فقال حين اشتبه الزرع ففرع نزع لم ينزعه أحد وكان كلما أفاق ففتح طرفه وقال رب اخنقني خنقك فوعدت أنك لتعلم أن قلبي يجعل وكذلك قوله فزرب الكعبة قد قالها من هودون علي قالها عامر بن فهير يمشي إلى بكر الصديق لما قتل يوم بدمعونة وكان قد بعثه النبي صلى الله عليه وسلم مع سرية قبل نجد قال العلماء بالسيرة طعنه جبار بن علي فأنفذ فقال عامر فزرب والله فقال جبار ما قوله فزرب والله قال عمرو بن الزبير يرون أن الملائكة دفنته وشيبت الخارج إلى ما طعن دخل في الطعنة وجعل يقول وعلقت البكر ربترض وأعرف شخصان أحبا إليهما حضرة الوفاة جعل يقول حبيبي هافد جئتك حتى خرجت نفسه ومثل هذا كثير وأما خوف عمر في صحيح البخاري عن السور بن بخزمة قال لما طعن عمر جعل يأم فقال ابن عباس وكأ به يجزعه أي يزيل جرحه بالأمير المؤمنين لئن كان ذلك لقد جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحسنت صحبته ثم فارقته وهو عند راض ثم صحبته أبا بكر فأحسنت صحبته ثم فارقته وهو عند راض ثم صحبته المسلمين فأحسنت صحبته ولئن فارقتهم لتفارقهم وهم عند راضون فقال أ ما ما ذكرت من صحبة صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضاه فان ذلك من من الله من به علي وأما ما ذكرت من صحبة أي بكر ورضاه فان ذلك من من الله من به علي وأما ما ترى من جزي فهو من أجل وأجل أحبا إلي والله لو أن لي بطلع الأرض لا فديت به من عذاب الله قبل أن أراه وفي صحيح البخاري عن عمرو بن ميمون في حديث قتل عمر قال يا ابن عباس أنظر من قتلت فقال ساعة ثم جاءه فقال غلام المغيرة قال الصنع قال نعم قال فإنه لقد أمرت به معي وقال الله الذي لم يجعل قلبي بيد رجل يدعي الإسلام قد كنت أنت وأولئك تحبان أن يكره العالج بالدينه وكان العباس أكرهم رفيقا فقال أن شئت فعلت أي أن شئت قتلناهم قال كذبت بعد ما تعلموا بلسانكم وصلوا قلوبكم وجحوا بحكم فاحتمل إلى بيته فأنطقنا معه وكان الناس من تصهم مصيبة قبل ومثله فقال يقول لأبى وقال يقول أحاف عليه فأتى بنيد فشر به فخرج من خوفه ثم أتى بلبن فشر به فخرج من خوفه ففعلوا أهـ يت ودخلنا عليه وجاء الناس يشنون عليه وجاء رجل شاب فقال أبشر يا أمير المؤمنين يبشرى الله الله لمن صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدم في الإسلام ما قد علمت

أحدهما أولى فليصورني أو غيرته فوجد كل يمكن الوجود هو من غيره ثم قال تنبيه إمام أن يسلسل ذلك إلى غير النهاية فيكون كل واحد من آحاد السلسلة يمكن أن يذاته والجملة معاقبة بها فكيف غير واجبة أيضا ويجب تغيرها وتزيد هذا بيان (١) شرح كل جملة كل واحد منها معلول فانها تقتضي علته خارجة عن آحادها وذلك لانها إما أن لا تقتضي علته أصلا فتكون واجبة غير معلولة وكيف يأتي هذا وانما تجب بذاتها وإمامان لا تقتضي علته هي الآحاد بأسرها فتكون معلولة لا أحادها فان تلك الجملة والكل شيء واحد وأما الكل بمعنى كل واحد فليس تجب به الجملة وإمامان لا تقتضي علته هي بعض الآحاد وليس بعض الآحاد أولى بذلك من بعض أن كان كل واحد منها معلولا ولأن عليه أنه أولى بذلك وإمامان تقتضي علته خارجة عن الآحاد كلها وهو الثاني (إشارة) كل جملة جملة هي غير شيء من آحادها فهي علته أولا للآحاد ثم للجملة والاولا فتكون الآحاد غير محتاجة إليها فالجملة إذا عتبت آحادها لم تحتاج إليها بل ربما كان شيء علته

(١) قوله بيان شرح كذا في الأصل ولعل لفظ شرح حمز بمن الناسخ أو يكون الأصل بياننا وشرحا وعلى كل حال فأول الكلام كل جملة الخ كتبه معجده

وليت فعدلت ثم شهادة قال وددت ذلك ثقافا لعل ولاي فلما أدبر اذا الزارع من الارض فقال
 ردوا علي السلام قال يا ابن أخي ارفع ازارك فانه اني اثوبك وانك ليرك يا عبد الله من عمر
 انظر ما علي من الدين فحسبه فوجدهم وتغائن ألفا أو نحوه قال ان وفيه مال آل عمر فأتهم
 أموالهم والا فاسأل في بني عدي بن كعب فان ثقت أموالهم والا فاسأل في قريش ولا تقدم الي
 غيرهم فأتعني هذا المال انطلق الي عائشة أم المؤمنين فقل بقرأ علي ع السلام ولا تفل أمير
 المؤمنين فأتني اليوم المؤمنين أميرا وقل يستأذن عمر بن الخطاب أن يدفن مع صاحبيه فلم
 واستأذن ثم دخل عليها فوجدها قاعده تبكي فقال بقرأ علي ع السلام ويستأذن أن يدفن مع
 صاحبه قالت كنت أريد لنفسي ولا ورثته اليوم علي نفسي فلما أقبل قبل هذا عبد الله من عمر
 قد جاء فقال ارفعوني فاستدبره رجل اليه فقال ما الذي قال الذي تحب يا أمير المؤمنين أذنت
 قال الجسد لله ما كان شيء أهم من ذلك فاذا أنا قبضت فاجلوني ثم سلم وقل يستأذن عمر بن الخطاب
 فان أذنت لي فأدخلوني وان ردوني فردوني الي مقابر المسلمين وذكر تمام الحديث في نفس
 الحديث أنه يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات وهو عنه راض ورعته عنه ورضوان مقرون
 بعده فيهم ولما مات كانهم لم يصابوا عصبية قبل مصيبته لعظمها عندهم وقد ثبت في الصحيح أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم
 وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم ولم يقتل عمر رضي الله عنه
 رجل من المسلمين راضا المسلمين عنه وإنما قتله كافر فارسي مجوسى وخشنته من الله لكل علم
 فان الله تعالى يقول انما يخشى الله من عباده العلماء وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلى
 ولصدرا أبرز كازير المرحل من البكاء وقرأ عليه ابن مسعود سورة النساء فلما بلغ الي قوله فكيف
 اذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئناك على هؤلاء شهيد اقال حسبك فتنظرت الي عينيه وهما
 تدرقان وقد قال تعالى قل ما كنت بدعما من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم وفي صحيح مسلم
 أنه قال لما قتل عثمان بن مظعون قال ما أدري والله أنارسل الله ما يفعل بي ولا بكم وفي
 الترمذي وغيره عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اني أرى ما لا ترون وأسمع ما لا
 تسمعون أطأت السماء وحق لها أن تظ ما فيها مع أربع أصابع الا وملك واضع جبهته ساجدا
 لله والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قبلا ولكنكم تكتفون وما تلتذذتم بالنساء على الفرس ونظر جنتي الي
 الصدقات فصارون الي الله وددت اني كنت شجرة تعضد وقوله وددت اني كنت شجرة تعضد قيل
 انه من قول أبي ذر لما من قول النبي صلى الله عليه وسلم وقال تعالى ان الذين هم من خشية ربهم
 مشفقون والذين هم بآيات ربهم يوقنون والذين هم بربهم لا يشركون الآية وفي الترمذي
 عن عائشة قالت قلت يا رسول الله هو الرجل يركي ويسرق ويخاف فقال لا يا ابنة الصديق ولكنه
 الرجل يعلى ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه وأما قول الرافضى وهل هذا الا مسامحة وقول
 الكافر باليتي كنت ترابا فهذا جهل منه فان الكافر يقول ذلك يوم القيامة حين لا تقبل توبة
 ولا تنفع حسنة وأما من يقول ذلك في الدنيا فهذا يقول في دار العمل على وجه الخشية لله فشاب
 على خوفه من الله وقد قالت هريم باليتي ميت قبل هذا وكنتم نساء منسلا ولم يكن هذا كفى
 الموت يوم القيامة ولا يجعل هذا كقول أهل النار كما أخبر الله عنهم بقوله ونادوا يا مالنا ليقض
 علينا ربك ذلك قوله ولوان للذين ظلموا في الارض جعلا ومثله معه لا فتدواهم من سوء
 العذاب يوم القيامة وبد الله من الله ما لم يكونوا يحسبون فهذا اخبار عن أحوالهم يوم القيامة
 حين لا ينفع توبة ولا خشية وأما في الدنيا فالعبد اذا خاف ربه كان خوفه مما يشبه الله عليه فن

لبعض الأحاد دون بعض ولم يكن
 علة الجملة على الإطلاق (اشارة)
 كل جملة مترتبة من عل ومعلولات
 على الولا وفيها علة غير معلولة فهي
 طرف الانتهاء كانت وسطا فهي
 معلولة (اشارة) كل سلسلة مترتبة
 من عل ومعلولات كانت متناهية
 أو غير متناهية فقد نظهر أنها
 اذا لم يكن فيها الاموال احتاجت
 الي علة خارجية عنها لكي يتصل بها
 لا محالة طرف فظهر أنه ان كان فيها
 مال ليس بمعلول فهو طرف ونهاية
 فكل سلسلة تنتهي الي واجب
 الوجود بذاته (قلت) مضمون هذا
 الكلام أن الموجود ما واجب بنفسه
 واما يمكن لا يوجد الا بغيره كما قرر ذلك
 في الاشارة لكن قد قيل ان
 في الكلام تكرار الاحتياج اليه
 واذا كان الممكن لا يوجد الا بغيره
 فهو مفعول معلول ويمنع تسلسل
 المعلولات لان كل واحد من تلك
 الاحاد ممكن والجملة متعلقة بتلك
 الممكنات فتكون ممكنة غير واجبة
 أيضا فتجب بغيرها وما كان غير
 جملة الممكنات واحدا فهو واجب
 فهذا معنى قوله اما ان يتسلسل ذلك
 الي غير النهاية فيكون كل واحد من
 احاد السلسلة يمكن ان ذاته والجملة
 معلومة فتكون غير واجبة
 أيضا فتجب بغيرها لكن قوله
 اما ان يتسلسل يحتاج أن يقال
 واما ان لا يتسلسل فقيل انه حذف

خاف الله في الدنيا آمنه يوم القيامة ومن جعل خوف المؤمن من ربه في الدنيا كنوف الكافري
 الاستر ففهم كمن جعل الظلمات كالنور والظلم كالنور والاحياء كالاموات ومن تولى امر
 المسلمين فعند فهم عدلا يشبهه عامتهم وهو في ذلك يخاف الله ان يكون ظلم فهو افضل من
 يقول كثير من رعيته انه ظلم وهو في نفسه آمن من العذاب مع ان كليهما من اهل الجنة
 والخواارج الذين كفروا عليا واعتقدوا انه ظالم مستحق للقتل مع كونهم ضللا لا خطئين هم
 راضون عن عمر معظمون لسيرته وعده وبعدل عمر ضرب المثل حتى يقال سيرة العبرين
 سواء كالعبرين الخطيب وعمر بن عبد العزيز كما هو قول اهل العلم والحديث كما جدد وغيره او كما
 ايا بكر وعمر كما تقول طائفة من اهل اللغة كما في عبيد وغيره فان عمر بن الخطاب داخل في ذلك على
 التقديرين وهو ما لم يشهد الرعية لرعيها اعظم من شهادته هو لنفسه وقد قال تعالى
 وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا وفي
 التخصيص عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مر عليه بجنازة فأتوا عليه اخيرا فقال وجبت
 وجبت ومر عليه بجنازة فأتوا عليه اشرا فقال وجبت وجبت قالوا يا رسول الله ما قولك وجبت
 وجبت قال هذه الجنازة ائتمت عليها خبر اقلقت وجبت لها الجنة وهذه الجنازة ائتمت عليها
 شر اقلقت وجبت لها النار ائتمت شهداء الله في ارضه وفي المستدعي النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال وشأننا نغفلوا اهل الجنة من اهل النار قالوا يا رسول الله قال بالثناء الحسن والثناء السيئ
 ومعلوم ان رعية عمر انشئت شرقا وغربا وكانت رعية عمر خير من رعية علي وكان رعيته جزأ
 من رعية عمر ومع هذا فكلمهم بصفتين عده وزهد وسياسته ويعظمونه والامة مقرنا بعد قرن
 تصف عده وزهد وسياسته ولا يعرف ان احدا طعن في ذلك والرافضة لم تطعن في ذلك بل لما
 غلت في علي جعلت ذنب عمر كونه تولى وجها يطالبون به ما ينبغي له ظلم فلم يكن ذلك وأما علي
 رضي الله عنه فان اهل السنة يحبونه ويؤيدونه ويشهدون بانه من الخلفاء الراشدين والائمة
 المهديين لكن تصغر رعيته بطعنون في عده فالخواارج يكفرونه وغير الخوارج من اهل
 بيته وغير اهل بيته يقولون انه لم ينصفهم وشيعة عثمان يقولون انه من ظلم عثمان والجملة لم
 يظهر لعل من الصلح مع كثرة الرعية وانتشارها ما ظهر لغيره ولا ريب منه وعمر لم يول احدا
 من آقاره وعلي ولي آقاره كآقاره عثمان آقاره وعمر مع هذا يخاف ان يكون ظلمهم فهو
 اعدل واخوف من الله من علي فهذا مما يبل على انه افضل من علي وعمر مع رضاعته عنه يخاف
 ان يكون ظلمهم وعلي يشك من رعيته (١) وظلمهم ويدعوا عليهم ويقول اني انفضهم ويغضون
 واسأهم ويسأموني اللهم فابليت بهم خيرا منهم وابليت بهم شرما في فأتى القرين احق
 بالامن ان كنت تلعبون

(فصل) قال الرافضي وروى أصحاب الصحاح من مسند ابن عباس ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال في مرض موته اثنتي عشرة رواية وقرطاس اكتب لكم كتابا لا تضلون به من بعدي فقال
 عمر ان الرجل ليهجر حبيبا كتاب الله فكذلك القبط قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرجوا
 عنى ما ينبغي التنازع على فقال ابن عباس الزينة كل الزينة ما حال بيننا وبين كتاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقال عمر لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ما مات محمد ولا عورت حتى
 يقطع اذى رجاله وأرسلهم فلما تم ابا بكر وتلاعه ان لم يمت واتهم يموتون وقوله افا ن مات
 او قتل انقلبت على اعقابكم قال كافي ما سمعت هذه الآية والجواب ان يقال ما عمر فقد ثبت
 من علمه وقضاه ما لم يثبت لاحد غير ابي بكر في جميع مسلم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم

ذلك اختصارا اذ كان هو مقصوده والمضى وان لم تنسلل المكتبات انتهت الى واجب الوجود وهو المخلوب ولوقيل بدل هذا اللفظ ان تنسلل ذلك كان هو العبارة المناسبة لمطالبة من ذكر شرح هذا الدليل على وجه تفصيلي بعد ان ذكره مجملا فقال اذا تسلسلت المكتبات وكل منها معلول فانها تقتضي علة خارجة عن آحادها لانه اما ان يكون له علة واما ان لا يكون واذا كان له علة فالعلة اما المجموع واما بعضه واما اخر عنه والافانام مجتمعة الا لاخرا اما الاول وهو ان لا تقتضي علة اطلاقا فتكون الجملة واجبة غير معلولة فهذه الاثباتي لانها انما يجب آحادها وما يجب آحاده كان معلولا واجبا بغيره وهذا يقرون بعضهم كالرازي وجهين أحدهما ان الجملة متركبة من الاحاد واحداها غيرها وما انفقر الى غيره لم يكن واجبا بنفسه وهو تفرق بضعف لانه لو قد ان كل واحد من الاجزاء واجب بنفسه لمتنع ان تكون الجملة واجبة بنفسها فان مجموع الامور الواجبة بنفسها لا يمتنع ان تكون غير محتاجة الى امور خارجة عنها وهذا هو المردد بكونه واجبا بنفسه ولكن هذا من جنس مجتهد على فني الصفات بنى التريب وهي حجة داحضة

(١) قوله وظلمهم هكذا في الاصل ولعله بضم ففتح فتشديد اللام المكسورة أي ينسبهم الى الظلم كتبه صحيحه

(الوجه الثاني) ان كل واحد من
الاحاد يمكن غير واجب والجملة
لا تحصل الا بها لانها لا تحصل الا
بالممكن اولى ان يكون ممكنا وهذا
التقرير خير من ذلك وهذا التقرير
الثاني هو الذي ذكره السهروردي
في تلويحاته وهو احد الوجهين
الذين ذكرهما الرازي وهو احد
وجهي الاسدي ايضا (قال
السهروردي) لما كان كل واحد من
الممكنات يحتاج الى العلة فجميعها
محتاج لانه معلول الاحاد الممكنة
فيقتدر على علة خارجته وهي غير
ممكنة لانها لو كانت ممكنة كانت
من الجملة فتكون اذا واجبة الوجود
وقد قرر هذا الاسدي بوجه ثالث
وهو انها ان كانت الجملة واجبة
بناتها فهو عين المطلوب فقال
الجملة اما ان تكون واجبة لذاتها
واما ان تكون ممكنة لاحازان
تكون واجبة والا لما كانت احادها
ممكنة وقد قيل انها ممكنة ثم قال
وان كانت واجبة فهو مع الاستحالة
عين المطلوب وهذا الوجه الثاني
الذي ذكره هو وجه ثالث وليس
هذا يحصل للقصور لانه حيث
لا يلزم ثبوت واجب بنفسه خارج
عن جملة الممكنات وقد اورد بعضهم
على هذا اسوالات فقال اذا كانت
الاحاد ممكنة ومعناها فتقاركل
واحد الى علة وكانت الجملة هي
مجموع الاحاد فلا مانع من اطلاق
الوجوب وعدم الامكان عليها بمعنى
انها غير مقصورة الى امر خارج

انه كان يقول قد كان في الامم قبلكم محدثون فان يكن في امي احد فمهر قال ابن وهب تفسير
محدثون ملهون وروى البخاري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انه كان فيما
مضى قبلكم من الامم محدثون وانه ان كان في امي هدم منهم فانه عمر بن الخطاب وفي لفظ
البخاري لقد كان فيمن كان قبلكم من بني اسرائيل رجال يكلمون من غير ان يكونوا انبياء
فان يكن في امي منهم احد فمهر وفي الصحيح عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بينا
انا نائم اذ رأيت قدحا انبت فيه لبن فسرته فبنت حتى اتي لا رى ابي يخرج من اظفاري ثم
اعطيت فضلي عمر بن الخطاب قالوا فما اولته يا رسول الله قال العلم وفي الصحيحين عن ابي سعيد قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينا انا نائم رأيت الناس يعرضون علي وعليهم قصص منها ما يبلغ
الشدى ومنها ما يبلغ دون ذلك وهر عن الخطاب وعليه قصص بجرة قالوا ما اولته ذلك يا رسول الله
قال الدين وفي الصحيحين عن ابن عمر قال قال عمر وافقت ربي في ثلاث او وافقت ربي في ثلاث
وفي اساري بدر والبخاري عن انس قال قال عمر وافقت ربي في ثلاث او وافقت ربي في ثلاث
قلت يا رسول الله لو اتخذت من مقام ابراهيم مصلى فزت واخذت وامن مقام ابراهيم مصلى وقت
يا رسول الله يدخل عيسى البر والفاخر فأمريت امهات المؤمنين بالخطب فانزل الله انه الخطب
وبلغني معاتبه النبي صلى الله عليه وسلم بعض أزواجه فسخت عليهن فقلت ان اتينن ابي ليسدن
الله رسوله خير امسكن حتى ائت احدى نسائه فقالت يا عمر انا في رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما يعظ نسائه حتى تظلهن انت فانزل الله عسى ربه ان طلقكن ان يبدله أزواجا خيرا منكن
الآية واما قصة الكتاب الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد ان يكتبه فقد جاءه من
كافي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه اذ عني
اباؤه واحال حتى اكتب كتابا فاني اخاف ان يميتني ويقول قائل انا اولي وباني الله والمؤمنون
الا يا بكر وفي صحيح البخاري عن القاسم بن محمد قال قالت عائشة وارا ساء فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لو كان وانا في فاستغفرلك وأدعوك قالت عائشة وانكلا والله انا لاطنك تحب
موتي فلو كان ذلك لطلبت آخر يومك مع رباعض أزواجك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
بل انا وارا ساء ما قد هممت ان ارسل الى ابي بكر وابنه فاعهد ان يقول القائلون اوني يمتي التمتون
ويذبح الله وباني المؤمنون وفي صحيح مسلم عن ابن ابي مليكة قال سمعت عائشة تسلمت من كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم مستخفا لواسخلف قالت ابو بكر فقبل لها ثم من بعد ابي بكر
قالت عرقيل لها ثم من بعد عمر قالت ابو عبيدة عامر بن الجراح ثم انتهت الى هذا واما عمر فانتبه
عليه هل كان قول النبي صلى الله عليه وسلم من شد المرض او كان من أقواله المعروفة والمرض
بما عني الانبياء ولهذا قال عاله اهدر قسدا في ذلك ولم يجزم بلبه هجر والشك جازع على عمر فانه
لا معصوم الا النبي صلى الله عليه وسلم لاسيما وقد شذبت شبهة فان النبي صلى الله عليه وسلم كان
مريضاً يدرأ كلامه كان من هجم المرض كما يعرض للعرض او كان من كلامه المعروفة الذي
يجب قبوله ولذلك ظن انه لم يمت حتى تبين انه قد مات والنبي صلى الله عليه وسلم قد عزم على ان
يكتب الكتاب الذي ذكره لعائشة فلما رأى ان الشك قد وقع علم ان الكتاب لا يرفع الشك فلم
يقض فيه فانه وعلم ان الله جمعهم على ما عزم عليه كما قال وباني الله والمؤمنون الا انا بكر وقول
ابن عباس ان الرزية كل الرزية بما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين ان يكتب الكتاب
يقضي ان هذا الحال كان رزية وهو رزية في حق من شك في خلافة الصديق وابنته عليه
الامر فانه لو كان هنالك كتاب لزال هذا الشك فاما من علم ان خلافته في حق فلا رزية في حقه والله

عنها وان كانت أعضاها بما يقتصر بعضها إلى بعض قال الامدي وهذا ساقط لانه اذا كانت الجملة غير ممكنة كانت واجبة بذاتها وهي مجموع الاحاد وكل واحد من الاحاد يمكن فالجملة ايضا ممكنة بذاتها والواجب بذاته لا يكون ممكنًا بذاته (قلت) وهذا السؤال يحتمل ثلاثة أوجه أحدها ان يقال انها واجبة بالاحاد والاجتماع جميعا معلوم ان الجملة هي الاحاد واجتماعها فاذا كان ذلك ممكنا كانت الذات ممكنة فيكون السؤال ساقطا كاقال الامدي (الثاني) ان يقال المجموع واجب بأحد الممكنة ولا يحصل المجموع بنفسه ممكنًا بل يقال المجموع واجب بالاحاد الممكنة وهذا هو السؤال الذي يقصد من يفهم ما يقول ويحتمل فسيأتي جوابه بان الاجتماع الذي للممكنات أولى ان يكون ممكنا لكونه عرضا لها والعرض يحتاج إلى موارد فاذا كانت ممكنة كان هو أولى بالامكان وغير ذلك (الاحتمال الثالث) ان يقال كل واحد من الاحاد يرجع بالآخر والمجموع ممكن ايضا لكنه يرجع بترجى الاحاد المتعاقبة وهذا السؤال ذكره الامدي مورداه على هذه المحجة في كتابه المسمى بدقائق الحقائق قال ما المانع من كون الجملة ممكنة الوجود ويكون ترجحها بترجى احادها وترجى احادها كل واحد بالآخر لغير انهاية (قال) وهذا اشكال مشكل وربما

الجد ومن توهم ان هذا الكتاب كان بخلافه على فهو ضال باتفاق عامة الناس من علماء السنة والسبعة اما أهل السنة فيفتقون على تفضل أبي بكر وتقدمه واما الشيعة القائلون بان عليا كان هو المستحق للامامة فيقولون انه قد نص على امامته قبل ذلك لصاحبنا طاهر معروفًا وحينئذ فلم يكن يحتاج إلى كتاب وان قيل ان الامة تجتهد النص للمعلوم المشهور فلان تكتم كتابا حاضرة طائفة فلسفة أولى وأحرى وأضاف لم يكن يجوز عندهم تأخير البيان إلى مرض موته ولا يجوز له ترك الكتاب لمن شئت فقل كان ما يكتبه في الكتاب مما يجب بانه وكتابه لمكان النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبينه ولا يلتفت إلى قول أحد فانه أطلع الخلق له فعلم انه لما ترك الكتاب لم يكن الكتاب واجبا ولا كان فيه من الدين ما يجب كتابته حينئذ اذ لو وجب لفعله ولو ان عمر رضي الله عنه اشتبه عليه امر ثم تبين له أو شق في بعض الامور فليس هو أعظم ممن يقتضى بأمره ويكون النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم بخلافه حينئذ في ذلك ولا يكون قد علم حكم النبي صلى الله عليه وسلم فان الشك في الحق أخف من الجزم بنقيضه وكل هذا اجتهدا ساغ كان غايته أن يكون من الخطا الذي رفع الله اخذته بكافضه على في الحمل المتوفى عنها زوجها انما اعتد بعد الاجل من مائتة في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما قيل له ان بالسائل بن بعلك أفتي بذلك شيعة الاسلية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذب أو السائل هل قلت فأتكلم من شئت فقد كذب النبي صلى الله عليه وسلم هذا الذي أفتي بهذا أو بالسائل لم يكن من أهل الاجتهاد وما كان له ان يفتي بهذا مع حضور النبي صلى الله عليه وسلم وأما علي وابن عباس وإن كانا أفتيا بذلك لكن كان ذلك عن اجتهاد وكان ذلك بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن بلغهما قصة شيعة وهكذا سائر أهل الاجتهاد من الصحابة رضي الله عنهم اذا اجتهدوا فاقوا وقضوا وحكوا بامر والسنة بخلافه ولم تبلغهم السنة كما واثقنا على اجتهادهم مطيعين لله ورسوله فيما فعلوا من الاجتهاد بحسب استطاعتهم ولهم أجر على ذلك ومن اجتهد منهم وأصابه أجران والناس متنازعون هل يقال كل مجتهد مصيب أم المصيب واحد وفصل الخطأ أنه ان أردب المصيب المطيع لله ورسوله فكل مجتهد اتقى الله ما استطاع فهو مطيع لله ورسوله فان الله لا يكلف نفسا الا وسعها وهذا عاجز عن معرفة الحق في نفس الامر فسقط عنه وان عني بالمصيب العالم بحكم الله في نفس الامر فالمصيب ليس الا واحدا فان الحق في نفس الامر واحد وهذا كالمجتهد في القلة اذا أفضى اجتهاد كل واحد منهم إلى جهة فكل منهم مطيع لله ورسوله والعرض ساقط عنه بصلاته إلى الجهة التي اعتقد أنها الكعبة ولكن العالم بالكعبة المصلي اليها في نفس الامر واحد وهذا قد قضاه الله بالعلم والقدرة على معرفة الصواب والعمل به فأمر أعظم كأن المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير وامسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم وندك قضى على رضى الله عنه في المغوضة بان مهرها يسقط بالموت مع قضاء النبي صلى الله عليه وسلم في روع بنت واشق بان لها مهر نسائها وكذلك طلبة نكاح بنت أبي جهل حتى غضب النبي صلى الله عليه وسلم فرجع عن ذلك وقوله لما نذره فاطمة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة بالليل فأتجه بالليل لما قال ألا فصلان فقال علي إنما أنفستنا سيد الله فاذنا شاء أن يعثا بعثنا فولى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يضرب فخذه ويقول وكان الانسان أكثر شيئا جهلا وأمثال هذا لم يقدح في على لكونه كان مجتهدا ثم رجع إلى ما تبين له من الحق فكذلك عمرا لا يقدح فيه ما قاله باجتهاد مع رجوعه إلى ما تبين له من الحق والامور التي كان ينبغي لعل أن يرجع عنها أعظم بكثير من الامور التي كان

ينبغي لهم أن يرجع عنها. مع أن عمر قد يرجع عن عامة تلك الأمور وعلى عرف وجوعه عن بعضها فقط كرجوعه عن خطبة بنت أبي جهل وأما بعضها فكتابه ما بان التوفيق عنها الحامل تعتدأ بعد الاجلين وان المفوضة لأمهرها إذا مات الزوج وقوله ان الحقيرة إذا اختارت زوجها فهي واحدة مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير نساءه ولم يكن ذلك طلاقاً فلهذا لم يعرف الإبقاء عليها حتى ماتت وكذلك مسائل كثيرة ذكرها الشافعي في كتاب اختلاف على وعبد الله بن كرها محمد ابن نصر المروزي في كتاب رفع السدين في الصلاة وأكرها لموجودته في الكتب التي يذكر فيها أقوال الصحابة إما باسناد أو ما يغير اسناد مثل مصنف عبد الرزاق وسنن سعيد بن منصور ومصنف وكيع ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة وسنن الأثرم ومسائل حرب وعبد الله بن أحمد وصالح وأمثالهم مثل كتاب ابن المنذر وابن جرير الطبري وابن نصر وابن خزم وغير هؤلاء

(فصل) قال الرافضي ولما وعظت فاطمة أبا بكر في ذلك كتبها كتابها وأوردنا عليها أخرجت من عنده فلقها عمر بن الخطاب فرق الكتاب فدعت عليه بما فعله أو أولئذ به وعطل حسدوا الله فلم يخذل الغيرة من شعبة وكان يعطى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من بيت المال أكثر مما ينبغي وكان يعطى عائشة وحفصة في كل سنة عشرة آلاف درهم وغيرهم الله تعالى في المنفيين وكان قليل المعرفة في الأحكام والجواب ان هذا من الكتب التي لا يستريب فيه عالم ولا يذكر هذا أحد من أهل العلم بالحديث ولا يعرفه اسناد وأبو بكر لم يكتب قد كلفه لاحد لا لفاطمة ولا لغيرها ولا دعت فاطمة على عمر وما فعله أو أولئذ كرامة في حق عمر رضي الله عنه وهو أعظم مما فعله ابن ملجم يعلى رضي الله عنه وما فعله قتله الحسين رضي الله عنه به فان أبا أولئذ كافر قتل عمر كافر يقتل الكافر المؤمن وهذه الشهادة أعظم من شهادته من يقتله مسلم فان قتل الكافر أعظم درجة من قتل المسلمين وقتل أبي أولئذ أعمر كان بعد موت فاطمة عدة خلافة أبي بكر وعمر إلا أنه أشهر فمن أين يعرف أن قتله كان بسبب دعاء حصل في تلك المدونة إذا دعا على مسلم بان يقتله كافر كان ذلك دعاء له لعله كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو لاصحابه بخير ذلك كقوله يغفر الله لفلان فيقولون أو أمته تنابه وكان اذا دعا لاحد بذلك استشهد لوفاء قائل ان علياً ظلم أهل صفين والخوارج حتى دعوا عليه بما فعله ابن ملجم لم يكن هذا بعد عن المعقول من هذا وكذلك لوفاء ان آل صفين من حريه دعوا على الحسين بما فعل به وذلك أن عمر لم يكن له غرض في ذلك لم يأخذ نفسه ولا لاجل من أقاربه وأصدقائه ولا كان له غرض في حرمان أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بل كان يقدمهم في العطاء على جميع الناس ويفضلهم في العطاء على جميع الناس حتى أنه لما وضع الديوان للعطاء وكتب أسماء الناس قالوا يبدأ بأك قال لا بدؤا بأقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم وضعا وعمر جرح وضعه الله فبدأ بآبني هاشم وضم إليهم بنو المطلب لان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما بنو هاشم وبنو المطلب شئ واحد منهم لم يفرقوا في جاهلية ولا اسلام فقدم العباس وعلياً والحسين وفرض لهم أكثر مما فرض لغيرهم من سائر القبائل وفضل أسامة بن زيد على ابنه عبد الله في العطاء ففضله ابنه وقال تفضل علي أسامة قال فانه كان أحب إلي رسول الله منك وكان أوه أحب إلي رسول الله من أبيك وهذا الذي ذكرناه من تقدمه بن هاشم وتفضيله لهم أمر مشهور عند جميع العلماء بالنسبة لم يختلف فيه اثنان فمن تكون هذه مراتب الأقراب الرسول وعترته انظر أقرب الناس إليه وسيدة نساء أهل الجنة وهي مصابة في يسير من المال وهو يعطى أولادها أشد عاف ذلك المال ويعطى من هو أبعد عن النبي صلى الله عليه وسلم منها ويعطى علياً ثم العادة الجارية

يكون عند غيري حله ولقائل أن يقول ان أريد يكون الجملة ممكنة أيها ممكنة غير واجبة بل مفتقرة الى أمر خارج عنها فذلك واجب افتقارها الى غيرها وهو المطلوب وان أريد أنها ممكنة بنفسها واجبة بالأحاد المتسلسلة فهذا السؤال هو في معنى السؤال الذي قبله وانما الاختلاف بينهما في أن الأول قال لم لا تكون واجبة بنفسها بمعنى انها غير مفتقرة الى أمر خارج عن آحادها بل المجموع واجب بأحاده الممكنة والثاني قال لم لا تكون ممكنة بنفسها واجبة بأحاديها بمعنى التسلسل لكن قد يقال انه في أحد التقديرين ادعى وجوب الهيئته الاجتماعية بنفسها مع إمكان الأحاد وفي الثاني ادعى أن الهيئته الاجتماعية ممكنة بنفسها لكنها واجبة بالأحاد المتسلسلة ومعلوم أن كلهم ما بطل والاول أظهر بطلاناً من الثاني فانه اذا كانت الأحاد كلها ممكنة والاجتماع نسبة وإضافة بينها غايته أن يكون عرضاً قائماً بها امتنع أن يكون واجباً بنفسه فان الموصوف الممكن مجتمع أن تكون صفته واجبة الوجود بنفسها وأما الثاني فلان الهيئته الاجتماعية اذا كانت معلول الأحاد الممكنة كانت أولى بالأمكان فان معلول الممكن أولى أن يكون ممكناً وان شئت قلت المقشور الى الممكن أولى أن يكون ممكناً والا حلاليس فيها الاماهو ممكن فلا يكون في الاجتماع

بان طلاب الملك والرئاسة لا يتعرضون للنساء بل بكره ومنهم من لا يصلحون للملك فكيف
 يحزل العطاء لرجال والمرأة بحرها قهلا لا تعرض أصلا لادبني ولا تدرى وأما قول الرافضي
 وعطل حدود الله فلم يحذ المغيرة بن شعبة فالجواب أن جاهل العطاء على ما فعله عرف قصة
 المغيرة وان البيئة إذا لم تكمل حد الشهود ومن قال بالقول الآخر لم يناعز في أن هذه مسئلة
 اجتهد وقد تقدم أن ما ورد على علي بتعطيل القصاص والحدود على قتله عثمان أعظم فإذا
 كان القصاص في علي مبطلا فالقصاص في عمر أولى بالطلاق والذي فعله المغيرة كان بحضرة العصاة
 رضي الله عنهم وأقره على ذلك وعلى منهم والدليل على إقراره على أنه لما حذر الله الثلاثة الحد
 أعاد أبو بكر القذف وقال والله لقد زني ففهم عمر بحله ما أتى فقال له على إن كنت جالسه فارجم
 المغيرة يعني أن هذا القول إن كان هو الأول فقد حذر عليه وإن جعلته بمنزلة قول ثان فقد تم
 النصاب أربعة فيجرب عليه فلم يحده عمر وهذا دليل على رضائي بحدهم أو لا دون الحد الثاني
 والا كان أنكر حدهم أولا كما أنكر الثاني وكان من هودون على راجع عمر ويخرج عليه بالكتاب
 والسنة فيرجع عمر إلى قوله فإن عمر كان وقافا عند كتاب الله تعالى روى البخاري عن ابن عباس
 قال قدم عيينة بن حصن على ابن أخيه الحارث بن قيس وكان من نفر الذين يدينهم عمر وكان القراء
 أصحاب مجلس عمر كهولا كانوا أو شبانا فقال عيينة لابن أخيه يا ابن أخي لا توجه عند هذا الأمير
 فاستأذن لي عليه فقال سأستأذن لك عليه قال ابن عباس فاستأذن الحارث لعينته فاذن له عرف فلما
 دخل عليه قال فيه يا ابن الخطاب فوالله ما تعطينا الجزل ولا تحكم بيننا بالعدل فنقض عمر حتى
 هم أن يوقعه فقال له الحارث يا أمير المؤمنين إن الله تعالى قال لنبيه خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض
 عن الجاهل وإن هذا من الجاهلين فوالله ما جاوزها عمر حين تلاها عليه وكان عمر وقافا عند كتاب
 الله وعمر رضي الله عنه من المتواترة أنه كان لا تأخذ في الله لومة لائم حتى أنه أقام على ابنه
 الحد ما شرب بمصر بعد أن كان عمر بن العاص ضربه الحد لكان ضربه سرافي البيت
 وكان الناس يضربون علانية فبعث عمر إلى عمرو بن زجره ويهدد لكونه جاني ابنه ثم طلبه فضربه
 مرة ثانية فقال له عبد الرحمن مالك هذا جزع عبد الرحمن وما روى أنه ضربه بعد الموت
 فكذب على عمر وضرب الميت لا يجوز وأخبار عمر المتواترة في إقامة الحدود وأنه كان لا تأخذ
 في الله لومة لائم أكثر من أن تذكرها وأي عرض كان لعرف المغيرة بن شعبة وكان عمر عند
 المسلمين كلبان العادل الذي لا يعيل إلى الجانب ولا الجانب وقوله وكان يعطي أزواج
 النبي صلى الله عليه وسلم من بيت المال أكثر مما ينبغي وكان يعطي عائشة وحفصة من المال في
 كل سنة عشرة آلاف درهم فالجواب أما حفصة فكان ينقصها من العطاء لكونها ابنته كما
 نقص عبد الله بن عمر وهذا من كمال احتياطه في العدل وخوفه مقام ربّه ونهيه نفسه عن
 الهوى وهو كان يرى التفضيل في العطاء بالفضل فيعطي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أعظم
 مما يعطي غيرهن من النساء كما كان يعطي بني هاشم من آل أبي طالب وآل العباس أكثر مما
 يعطي أعداءهم من سائر القبائل فإذا فضل شخصا كان لأجل اتصاله برسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأولسا بقتبه واسحقاقه وكان يقول ليس أحد أحق بهذا المال من أحد وإنما هو الرجل
 وغناؤه والرجل وبلاؤه والرجل وسابقتة والرجل وحاجته فما كان عمر يعطي من بينهم على
 إعطائه بمحاجة في صداقة أو قرابة بل كان ينقص ابنه وابنته ونحوهما عن نظر أئمة في العطاء وإنما
 كان يفضل بالاسباب الدينية المحضة ويفضل أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم على جميع
 البيوتات ويقدمهم وهذه السيرة لم يسرها بعد ممثله لأعنان ولا على ولا غيرهما فإن قدح فيه

وأحاده الأما هو يمكن لا يوجد
 بنفسه وما لا يوجد بنفسه يمنع أن
 يوجد غيره إذا لم يحصل له
 ما يوجد به فإن وجوده في نفسه
 قبل وجود غيره فإذا لم يمكن
 وجوده لا يوجد وجوده فلا
 لا يمكن وجود غيره بدون الوجود
 الذي يوجد له وأولى وأخرى وكل من
 الممكنات واجتماعها ليس موجودا
 بنفسه فيمتنع أن يكون شيئا منها
 موجودا للغير فامتنع ترجيح بعضها
 ببعض وترجح الجميع بالأحاد في
 الجملة فتكفل السؤالين بضمين (١)
 افتقارا إلى الاجتماع إلى الأحاد
 فكلاهما لا يدع فيه الأوجوب
 بالأحاد بل يدع وجوبا بالذات غير
 الوجوب بالأحاد لكن الأمدي
 وهي هذا السؤال لما أضافه إلى
 غيره بعبارة واعتبار ثم أنه اعترف
 بعدم قدرته على حله لما أورد من
 جهة نفسه بعبارة أخرى واعتبار
 آخر ومن أجاب عن الأمدي في
 الفرق بينهما يقول السؤال الأول
 قبله فإن المجموع واجب بنفسه
 وذلك يمنع وهذا قبل فيه أنه يمكن
 واجب بالأحاد وهذا الجواب
 بالفرق ضعيف وذلك لأنه إذا قبل
 هو يمكن واجب بالأحاد فقد قيل أنه
 واجب بتلك الأحاد وتلك الأحاد
 كلها ممكنة ومعلوم الممكن
 (١) قوله افتقارا إلى الاجتماع إلى
 الأحاد الخ هكذا في الأصل ولعل
 في العبارة ما يحتاج إلى تحوير
 فتأمل كتبه معجزة

أولى أن يكون ممكنًا فيمتنع أن يكون

معول والممكن واجبًا بالممكن قبل وجوب الممكن والممكن لا يجب إلا بالواجب بنفسه لما كان واحد من الممكنات جزءه علة لوجوده فهو ممكن فكيف إذا كان كل من الممكنات التي لانهاية لها جزءه وجوده فان الاجتماع الذي يحصل للممكنات المتسلسلة التي هي علل ومعلولات يتوقف كل واحد واحداً من تلك الأمور التي كل منها علة ومعلول فالاجتماع أولى بالامكان وأبعد عن الوجوب ان قدر أنه حقه فغيره لا حاد فثبت أنه اذا قدر سلسلة العلل والمعلولات كل منها ممكن فلا بد لها من أمر خارج عنها وهذا أمر متفق عليه بين العقلاء وهو من أقوى العلوم اليقينية والمعارف القطعية ولولا أن طوائف من متأخري النظار طولوا في ذلك وشكك فيه بعضهم كالأندلسي والهجري لمباستنفاه الكلام وأصل هذا السؤال منه على أن المجموع ليس هو كل واحد واحداً من الآحاد المجموع مغاير لكل من الآحاد فثبت قال هو واجب بكل واحد واحداً من الآحاد وحشده فالمجموع ممكن من جهة كونه مجموعاً واجب بالآحاد الممكنة لاسمها وهو لاد الفلاسفة الذين احتجوا بهذاهم وأكثر الناس بقولهم لا يجب في كل جملة أن توصف بما يوصف به آحادها قال ابن سينا ليس اذا جمع

(١) قوله فيما أظن هكذا في نسخة

وسقطت من أخرى وحرر المسئلة

كيفية محجة

بتفضيل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فليقدح فيه بتفضيل رجال أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بل وتقدمهم على غيرهم

(فصل) وأما قوله وغير حكم الله في المنفين فالجواب ان التغيير لحكم الله بما يناقض حكم الله مثل إسقاط ما أوجبه الله وتحريم ما أحله الله والتي في المنكر كان من باب التعزير الذي يسوغ فيه الاجتهاد وذلك أن المنكر لم يقدر النبي صلى الله عليه وسلم حده لاقدره ولا صفته بل جوز فيه الضرب بالجبر بدو النعال وأطراف الثياب وعشكول النخل والضرب في حد القذف والزنا انما يكون بالسوط وأما العدد في المنكر فقد ضرب العجلة أربعين وضربوا ثمانين وقد ثبت في الصحيح عن علي رضي الله عنه انه قال وكل سنة والفقهاء لهم في ذلك قولان قيل الزيادة على أربعين حد واجب كقول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه وقيل هو تعزير لا إمام أن يفعله وأن يتركه بحسب المصلحة وهذا قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى وهو أظهر وكان عمر رضي الله عنه يخلط في شرب الخمر بيني أيضاً وكان هذا من جنس التعزير للعارض فيها وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بقتل الشارب في الثالثة أو الرابعة ورواها الإمام أحمد والترمذي وغيرهما وقد تنازع العلماء هل هو منسوخ أو محكم وهو من باب التعزير الذي يفعله الإمام ان احتاج إليه ولا يجب على ثلاثة أقوال وعلى رضي الله عنه كان يضرب في الحد فوق الأربعين وقال ما أحدهم عليه الحد فثبت فأحد في نفس الشارب المنكر فانه لو مات لوديته فانه شيء فعلناه برأينا ورواها الشافعي وغيره واستدل الشافعي به على أن الزيادة من باب التعزير الذي يفعل بالاجتهاد ثم ذهب إلى مسألة أخرى وهو أن أقيم عليه حد أو تعزير أو قصاص فثبت من ذلك هل يضمن اتفاق العلماء على أن الواجب المقدر كالحسد لا تضمن سرائته لانه واجب عليه واختلافوا في المباح للقصاص وفي غير المقدر كالتعزير وضرب الرجل امرأة وضرب الراض الدابة والمؤبد للصبي على ثلاثة أقوال فقيل لا يضمن في الجميع لانه مباح وهو قول أحمد بن حنبل ومالك (١) فيما أظن وقيل يضمن في المباح دون الواجب التي ليس بمقدر لانه تركه وهو قول أبي حنيفة وقيل يضمن غير المقدر وهو قول الشافعي لان غير المقدر يشترط أنه أخطأ اذا تلفجه قال الرافعي وكان قبل المعرفة بالاحكام أمر برجم حامل فقال له علي ان كان لك علي سبيل فلا سبيل لك علي ما في بطنها فأمسك وقال لولا علي لهلك عمر والجواب أن هذه القصة ان كانت صحيحة فلا تخلو من أن يكون عمر لم يعلم أنها حامل فأنخبره على يحملها ولا ريب أن الأصل عدم العلم والامام اذا لم يعلم أن المسحقة لقتل أو لرجم حامل فعزفه بعض الناس بحالها كان هذا من جملة اخبارها بحال الناس المغيبات ومن جنس ما يشهد به عنده الشهود وهذا أمر لا بد منه مع كل أحد من الانبياء والائمة وغيرهم وليس هذا من الاحكام الكلية الشرعية وإما ان يكون عمر قد غاب عنه كون الحامل لا ترجع فلما ذكره على ذلك ولهاذا أمسك ولو كان رأيها ان الحامل ترجع لرجمها ولم يرجع الى رأي غيره وقدمت سنة النبي صلى الله عليه وسلم في العامية لما قالت اني حبل من الزنقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى تضعيه ولو قدر أنه خفي عليه علم هذه المسئلة حتى عرفه لم يقدح ذلك فيه لان عمر ساس المسلمين وأهل الامة يعطى الحقوق ويقم الحدود ويحكم بين الناس كلهم وفي زمنه انتشر الاسلام ونظروا ظهوره لم يكن قبله مثله وهو دائم يقضى ويقتى ولو لا كثرة علمه لبطي ذلك فاذا خفي عليه قضية من مائة ألف قضية ثم عرفها أو كان نسبها فذكرها فأى عيب في ذلك وعلى رضي الله عنه قد خفي عليه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أضعاف ذلك ومنها ما مات ولم يعرفه ثم يقال ٤ رضي الله عنه قد بلغ

من غله وعمله ورحمته بالذرية أن كان لا يفرض لصغير حتى يقطم ويقول يكفه اللبن فسمع
أمره تركه ابنه على الفطام ليفرضه فأصبح فتدأى في الناس أن أمه المؤمنين يفرض الفطيم
والرضيع وأضر الرضيع كان بكرا أمه لا يفعله هو لكن رأى أن يفرض للرضيعاء لم يمنع
الناس عن أذاهم فهذا الحسانه الذي ذرية المسلمين ولا ريب أن العقوبة إذا أمكن أن لا يتعدى بها
الجاني كان ذلك واجبا ومع هذا فإذا كان الفساد في ترك عقوبة الجاني أعظم من الفساد في
عقوبته من لم يحسن دفع أعظم الفساد بالترام أذاها بكاري النبي صلى الله عليه وسلم أهل الطائف
بالمختبئ مع أن المختبئ قد يصيب النساء والصبيان وفي الصحيحين أن الصعب بن جثمة سأل
النبي صلى الله عليه وسلم عن أهل الدار من المشركين سيتون فيصاب من ذراريهم فقال هم منهم
ولو صلبت المرأة الحامل على النفوس والاموال المعصومة فلم يندفع صلبها الا بقتلها وقتل وان
قتل جنيها وإذا قدر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ظن أن أقامه الحد ومن هذا الباب حتى
تبين أنه ليس من هذا الباب لم يكن هذا بأعظم من القتال يوم الجمل وصفين الذي أنقض إلى أنواع
من الفساد أعظم من هذا وعلى رضي الله عنه كان مع تطره واجتهاده لا يظن أن الأمر يبلغ إلى
ما بلغ ولو علم ذلك لما فعل ما فعل كما أخبر عن نفسه

(فصل) قال الرافضي وأمر برحم مجنونة فقال له على رضي الله عنه إن القلم رفع
عن المجنون حتى يفيق فأمسك وقال لولا على لهلاك عمر والجواب أن هذه الزيادة ليست
معروفة في هذا الحديث ورحم المجنونة لا يخلو ما إن يكون لم يعلم مجنونها فلا يقدح ذلك في علمه
بالحكام أو كان ذاهلا عن ذلك فذكر بذلك أو ظن القتل أن العقوبة لا تدفع الضرر في الدنيا
والمجنون قد يعاقب لدفع عدوانه على غيره من العقلاء والمجانين والزناهم من العدوان فعاقب
على ذلك حتى يتبين له أن هذا من باب حدود الله تعالى التي لا تقام الا على المكلف والشريعة
قد جاءت بعقوبة الصبيان على ترك الصلاة كما قال صلى الله عليه وسلم من وهم بالصلاة تسبع
وأضر بهم عليها العشر وفروا بينهم في المضايح والمجنون اذا صال ولم يندفع صياله الا بقتله قتل
بل الهمة اذا صال ولم يندفع صياله الا بقتلها وقتل وان كانت علة كراهية على فقتلها ضمان
لأنه عند جمهور العلماء كالمشافي والساقين وأجد وغيرهم وأبو حنيفة يقول انه يضربها بالمال لأنه
قتل المصلحة فهو كالوقتها في الخمصة والمجهور يقولون هناك قتلها بسبب منه لا بسبب عدوانها
وهنا قتلها بسبب عدوانها ففي الجمله قتل غير المكلف كالصبي والمجنون والهمة لدفع عدوانهم
جائز بالنص والاتفاق الا في بعض المواضع كتقتلهم في الاغارة واليات والمختبئ وقتلهم لدفع
صيالهم وحديث رفع القلم عن ثلاثة أتت على رفع القلم لا دليل على رفع الحد الا بجملة أخرى
وهو أن يقال من لا قلم عليه لاحد عليه وهذه المقدمة فيها خفاء فان من لا قلم عليه قد يعاقب أحيانا
ولا يعاقب أحيانا والفصل بينهم محتاج إلى علم خفي ولو استكره المجنون أمره على نفسه ولم
يندفع الا بقتله فله قتله بل علم ذلك بالسنة واتفاق أهل العلم فلو اعتقد بعض المجتهدين أن الزنا
عدوان كإساءة الله تعالى عدوانه قوله في انبي ورأ ذلك فاولئك هم العادون فيقتل به المجنون
حتى يتبين له أن هذا حد لله فلا يقام الا بعد العار بالتحريم والمجنون لم يعلم التحريم لم يشع عليه
في هذا الأمن شيع بأعظم منه على غيره فلو قال قاتل المسلمين هو عقوبة لهم فلا يعاقبون حتى
يعلموا الا يحل والتحريم وأصحاب معاوية الذين قتلهم على لم يكونوا يعلمون أن لهم ذنبا لم يجز على
قتالهم على ما لا يعلمون أنه ذنب وان كانوا من الذين فان غاية ما يقال لهم أنهم تركوا الطاعة الواجبة
لكن كثير منهم أو أكثرهم لم يكونوا يعلمون أنه يجب عليهم طاعة علي ومتابعته بل كان لهم من

على كل واحد حكمه صرح على كل
محصل والالكان يسمع أن يقال
الكل من غير المتناهي يمكن أن
يدخل في الوجود لان كل واحد
يمكن أن يدخل في الوجود فيعمل
الامكان على الكل كما حل على كل
واحد وكذلك قال السهروردي
الحكم على الكل بما على كل واحد
لا يجوز فان كل ممكن غير الحركة
جائز وقوعه دفعة واحدة وليس
كذلك الجميع وكل واحد من
الضدين ممكن في فعل والكل معا
غير ممكن وهذا السؤال يجب عنه
باجوبة أحدها أن يقال نفس
الاجتماع يمنع أن يكون واجبا
بنفسه بدون الاجزاء فان فساد
هذا معلوم بالضرورة ولم يفعله أحد
كيف والاجتماع عرض يقتصر
الجملة فاذا كان محل العرض غير
واجب بنفسه كان العرض للمقتصر
الى الممكن بنفسه أولى أن يكون
ممكنا غير واجب بنفسه وانما
يتوهم وجوبه بالاجزاء الممكنة
وحينئذ فيكون ذلك الاجتماع
ممكنا بنفسه واجبا بالاجزاء وإذا
كان ممكنا بنفسه فنفس اجتماع
الآحاد من جملة أجزاء المجموع
فيقال المجموع هو الآحاد مع
الهيئة الاجتماعية وكل واحد
من ذلك ممكن ليس واجبا بنفسه
وحينئذ فلا يكون هنا مجموع
متفصل عن جميع الاجزاء فلو
قيل وجب المجموع بالآحاد لكان
قولا يوجب أحد الجزأين للممكنين

الشبهات والتأويلات مانع عنهم بالوجوب فكيف حاز قتال من لم يعلم أنه ترك واجباً وأفعـل
محرماً ماع كونه كان معصوماً يكن مثل هذا قد حاق إمامة على فكيف يكون ذلك قد حاق إمامة
عز لا سيما القتال على ترك الواجب انما يشرع اذا كانت مفسدة القتال أقل من مفسدة ترك
ذلك الواجب والمصلحة بالقتال أعظم من المصلحة بتركه وليكن الامر كذلك فان للقتال لم يحصل
الطاعة المطلوبة بل زاد بذلك عصيان الناس على حتى عصاه وخرج عليه خوارج من عسكره
وقاته كثير من أمر ابيه وأكثروا لم يكونوا مطيعين له مطلقاً وكانوا قبل القتال أطوع له منهم
بعد القتال فان قيل على كان مجتهداً في ذلك معتقداً أنه بالقتال يحصل الطاعة قليل فاذ كان مثل
هذا الاجتهاد مغفوراً ماع أنه أفضى إلى القتل ألوف من المسلمين بحيث حصل الفساد ولم يحصل
المطلوب من الصلاح أفلا يكون الاجتهاد في قتل واحداً وقتل لحصل به نوع مصلحة من الزجر عن
الفواحش اجتهاد مغفور ماع أن ذلك لم يقتله بل هب به وتركه وولى الامر إلى معرفة الاحكام
في السياسة العامة الكلية أحوج منه إلى معرفة الاحكام في الحدود الجزئية وعرض الله عنه
لم يكن يحق عليه أن المجنون ليس بمكلف لكن المشكل أن من ليس بمكلف هل يعاقب لدفع
الفساد هذا موضع متشبه فان الشرع قد جاء بعقوبة غير المكلفين في دفع الفساد في غير موضع
والعقل يقتضي ذلك لحصول مصلحة الناس والبلاد الذي قتله الخضر قد قيل أنه كان لم يبلغ
وقته لدفع صوره على أبو به بان ربهما طغيانا وكفرا وقول النبي صلى الله عليه وسلم رفع القلم
عن الصبي حتى يحتلم والمجنون حتى يفيق والنائم حتى يستيقظا نأما يقتضي رفع القلم المأمور لرفع
الضمان باتفاق المسلمين فلو أنفقوا نفساً وما لا ضمنوه وأما رفع العقوبة اذا سرق أحدهما
أزوى وأقطع الطريق فهذا اعلم (١) بدليل منفصل بمجرد هذا الحديث ولهذا اتفق العلماء
على أن المجنون والصغير الذي ليس بمكلف ليس عليه عبادة دينية كالصلاة والصيام والجمعة وانفقوا
على وجوب الحقوق في أموالهم كالنفقات والاعانة واختلفوا في الزكاة فقالت طائفة كأبي
حنيفة أنها لا تجب الا على المكلف كالصلاة وقال الجمهور كمالك والشافعي وأحمد بل الزكاة
من الحقوق المالية كالشعر وصدة الفطر وهذا قول جمهور الصحابة فاذا كان غير المكلف قد
تشبه بعض الواجبات هل تجب في ماله أم لا ذلك كذلك بعض العقوبات قد تشبه هل يعاقب بها
أم لا لأن من الواجبات ما يجب في ذمته بالاتفاق ومنها ما لا يجب في ذمته بالاتفاق وبعضها
يشبه هل هو من هذا أم هذا وكذلك العقوبات منها ما لا يعاقب به بالاتفاق كالقتل على الاسلام
فان المجنون لا يقتل على الاسلام ومنها ما يعاقب به كدفع صياحه ومنها ما قد يشبه ولا نزاع بين
العلماء أن غير المكلف كالصبي المعز يعاقب على الفاحشة تعزيراً بلعاقب وكذلك المجنون يضرب
على ما فعله ليتزجر لكن العقوبات التي فيها قتل أو قطع هي التي تسقط عن غير المكلف وهذا انما
علم بالشرع وليس هو من الامور الظاهرة حتى يعاقب من خفيت عليه حتى يعلمها أو يضاف كثير
من الجنان أو أكثروا يكون له حال افاقة وعقل ففعل عمر بنان أنها زنت في حال عقلها وفاقها
ولفظ المجنون يقال على من به الجنون المطبق والمجنون الخائض ولهذا يقسم الفقهاء المجنون إلى
هذين النوعين والمجنون المطبق قليل والغالب هو الخائض وبالجملة فإذ كرم من الطاعن في عمر
وغيره يرجع إلى شيئين اما نقص العلم واما نقص الدين ونحن الآن في ذكره فاذ كرم من منع
فاطمة ومجاهدة في القسم ودوره الحدود ونحو ذلك يرجع إلى أنه لم يكن عادلاً بل كان ظالماً ومن
المعلوم الخاص والعام أن عدل عمر ملائمة الاتفاق وصار يضرب به المثل كقائل بحد العبرين
وأحد هاجر بن الخطاب والآن قيل أنه عمر بن عبد العزيز وهو قول أحد من جنبل وغيره من

بالآخر وهو وجوب الجزاء الممكن
بنفسه الذي هو الصورة الاجتماعية
بإسائر الأجزاء التي كل منها يمكن
بنفسه وإذا كان كذلك كان هذا
مضمونه حصول أحد الممكنين
بالآخر من غير شيء واجب بنفسه
ومن المعلوم أن المعلق بالممكن
بنفسه أولى أن يكون ممكناً بنفسه
والممكن بنفسه لا يوجد إلا بغيره
فلازم أن لا يوجد واحد منهما على
هذا التقدير والتقدير أن الممكنات
قد وجدت فهذه الأشياء خارج عن
الممكنات وجعلت به (الوجه
الثاني) أن يقال المجموع الذي
هو هيئة اجتماعية نسبة وإضافة
بين أفراد الممكنات ليس هو جوهرها
فإنها بنفسه فيتمتع أن تكون واجبة
بنفسها فان العرض مقتضى غيره
والنسبة من أضعف الاعراض
وما كان مقتضراً إلى يمكن من
الممكنات امتنع وجوبه بنفسه
فالمقتضى إلى كل واحد واحد من
الممكنات أولى أن لا يكون واجباً
بنفسه فاذا كان الاجتماع ممكناً
بنفسه وكل واحد من الممكنات
يمكن بنفسه ولا يوجد حتى يعمها
يمكن بنفسه لا بغيره لم يوجد شيء
من ذلك إلا بغيره ويتمتع بوجود
الممكن بمجرد يمكن فإن الممكن

(١) قوله بدليل منفصل بمجرد الخ
هكذا في الأصل ولعل في الكلام
تحريفاً وسقطاً فامل وحرركه
معجمه

لا يوجد بنفسه فلا يوجد به غيره
 بطريق الاولى وهو معنى قولهم
 المعنى بالمكن اولى أن يكون ممكنا
 (الوجه الثالث) أن يقال المجموع
 اما أن يكون مغاير الكل واحد
 واحد واما أن لا يكون فان لم يكن
 مغاير باطل هذا السؤال ولم يكن
 هنالك مجموع غير الاحاد العكسة
 وان كان مغاير اليها فهو معلول لها
 ومعلول الممكن اولى أن يكون ممكنا
 وهذا معنى قول ابن سينا ان الجملة
 اذا لم تقتض علة أضلا لم تستلزم
 علة تكون متويزة للجملة كانت
 واجبة غير متويزة لولة وكيف
 يتأني هذا وانما يجب بالاحادها
 يقول هي لم تجب بنفسها وانما
 وجبت بالاحادها وما وجب بغيره لم
 يكن واجبا بنفسه وايضا هذا
 بالكلام على عبارة الامدى حيث
 قال هذا الاشكال مشكل وربما
 يكون عند غري حله مع أنه يعظم
 ما يشكك فيه من الكلام والفلسفة
 ويقول في خطبة كتابه اباكار الافكار
 ما نقوله الفلاسفة من انه لما كان
 كمال كل شئ ونعماته يحصل بكمالته
 الممكنة كان كمال النفس الانسانية
 يحصل ما لها من الكالات وهي
 الاحاطة بالعقولات والعلم بالمجهولات
 ولما كانت العلوم متكررة والمعارف
 متعددة وكان الزمان لا يتسع
 لتحصيل جملتها مع تقاصر الهمم
 وكثرة القواطع كان الواجب السعي
 في تحصيل اكلها والاحاطة
 بافضلها فتعدت لما هو الاهم فالاهم

أهل العلم والحدث وقيل هو أبو بكر وعمر وهو قول أبي عبيد وطائفة من أهل العلم والخو وكفى
 الانسان أن الخوارج الذين هم أشد الناس تعصارا أضون عن أبي بكر وعمر في سيرته ما هو كذلك
 الشيعة الاولى أصحاب علي كانوا يقدّمون عليه أبا بكر وعمر وروى ابن بطة ما ذكره الحسن بن عرفة
 حدثني كثير من معدن الفلستيني عن أنس بن سفيان عن غالب بن عبد الله العقيلي قال لما طعن
 عمر دخل عليه رجال منهم ابن عباس وعمر يجود بنفسه وهو يبكي فقال له ابن عباس ما يبكيك
 يا أمير المؤمنين فقال له عمر ما والله ما أبكي جزعا لي الدنيا ولا شوقا اليها ولكن أخاف هول المطلع
 قال فقال له ابن عباس فلاتبك يا أمير المؤمنين فوالله لقد ألمت فكان اسلامك فتحا واقد أمرت
 فكانت اما تركت فتحا واقتد ملات الارض عدلا وما من رجلين من المسلمين يكون بينهما ما يكون
 بين المسلمين فتذكر عند هذا الارض يقولون وقته قال فقال عمر اجلسوني فلما جلس قال عمر
 أعد علي كلامك يا ابن عباس فاعاده فقال عمر أنشهدك بهذا عند الله يوم القيامة يا ابن عباس
 قال نعم يا أمير المؤمنين أنا أشهدك بهذا عند الله وهذا علي يشهدك وعلي بن أبي طالب
 جالس فقال علي بن أبي طالب نعم يا أمير المؤمنين وهذا أهل العلم الذين يجتهدون الليل والنهار
 عن العلم وليس لهم غرض مع أحد بل يرجون قول هذا الصالح تارة وقول هذا الصالح
 تارة فيحسب ما يرونه من أدلة الشرع كسعيد بن المسيب وفقهاء المدينة مثل عروة بن الزبير
 والقاسم بن محمد وعلي بن الحسين وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان
 ابن يسار وخارجة بن زيد وسالم بن عبد الله بن عمر وغير هؤلاء ومن بعدهم كان شهاب الزهري
 ويحيى بن سعيد وأبي الزناد وربيعة ومالك بن أنس وابن أبي ذئب وعبد العزيز الجاشون وغيرهم
 ومن ثم طاموس الماني ومجاهد وعطاء وسعيد بن جبير وعبد بن عمر وعكرمة وولي ابن عباس ومن
 بعدهم مثل عمرو بن دينار وابن جريح وابن عيينة وغيرهم من أهل مكة ومثل الحسن البصري
 ومحمد بن سيرين وجابر بن زيد وأبي الشعثاء ومطرف بن عبد الله بن الشخير ثم أبواب السجستاني
 وعبد الله بن عون وسليمان التيمي وقتادة وسعيد بن أبي عروبة وحاجد بن سفيان ومحمد بن زيد
 وأمثالهم مثل علقمة والاسود وشريح القاضي وأمثالهم ثم ابراهيم الخفي وعاصم الشعبي
 والحكم بن عتيبة ومنصور بن المعتمر إلى سفيان الثوري وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وشريك إلى
 وكيع بن الجراح وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وأمثالهم ثم الشافعي وأحمد بن حنبل واسحق
 ابن راهويه وأبو عبيد القاسم بن سلام والحديث عبد الله بن الزبير وأبو ثور ومحمد بن نصر
 المروزي ومحمد بن جرير الطبري وأبو بكر بن المنذر ومن لا يحصى عددهم الا انه من اصناف
 علماء المسلمين كلهم خاضعون لعدل وعلمه وقد أفراد العلماء مناقب عرفته لا يعرف في سير
 الناس كسيرة كذلك قال أبو المعالي الجويني قال ما دار الفلك على شكله قالت عائشة رضي
 الله عنها كان عمر أحوذ يانسج وحده قد أعذ لأمور أقرانها وكانت تقول زلزلنا بحاجتنا السكم
 بدكر عمر وقال ابن مسعود أفرس الناس ثلاثة بنت صاحب دين اذ قالت يا أبا عبد الله
 ان خير من استأجرت القوي الامن وخديجة التي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر حين اختلف
 عمر وكل هؤلاء العلماء الذين ذكرناهم يعلمون أن عدل عمر كان أتم من عدل من ولي بعده وعلمه
 كان أتم من علم من ولي بعده وأما التفاوت بين سيرة عمر وسيرة من ولي بعده فاهم قد عرفته
 العامة والخاصة فانها أعمال ظاهرة وسيرة بينة تظهر لمرقها من حسن النية وقصد العدل
 وعدم القرض وقع الهوى ما لا يظهر من غيره ولهذا قاله النبي صلى الله عليه وسلم ما رأك
 الشيطان سالكا في الاساك بقا غير فخل لأن الشيطان انما يستطيل على الانسان بهواه

وعرقع هواه . وقال النبي صلى الله عليه وسلم ألم أبعث فيكم بعث فيكم عمر . وقال ان الله ضرب الحق على لسان عمر وقلبه ووافق ربه في غير واحد . فنزل فيها القرآن على ما قال . وقال ابن عمر كنا نتحدث ان السكينة تنطق على لسان عمر وهذا الكلام نفسه بالعلم والعدل قال الله تعالى وقت كلمة بل صدقوا وعدا لان الله تعالى بعث الرسل بالعلم والعدل فكل من كان اتهم علما وعدلا كان اقرب الى ما حاسته الرسل وهذا كان في عمر أظهر منه في غيره . وهذا في العمل والعدل ظاهر لكل أحد . وأما في العلم فيعرف برأيه وخبرته بصالح السليين وما ينفعهم وما يضرهم في دينهم ودنياهم ويعرف بمسائل النزاع التي فيها قول ولغيره فيها قول فان صواب عمر في مسائل النزاع وموافقه للنصوص أكثر من صواب عثمان وعلي . ولهذا كان أهل المدينة الى قوله أميل ومنهم من أرجح مذهب أهل الامصار فانه لم يكن في مدائن الاسلام في القرون الثلاثة أهل مدينة أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم وهم متفقون على تقديم قول عمر على قول علي وأما الكوفيون فالطبعة الاولى منهم أصحاب ابن مسعود يقتدون قول عمر على قول علي وأولئك أفضل الكوفيين حتى قضاه شرع وعبد الله السلمي وأمثالهما كانوا يرجحون قول عمر على قوله وحده قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ما رأيت عمر قط الا أو لم يجل لي ان ين عنيه ملكا يسدده وروى الشعبي عن علي قال ما كنا نبعث أحد ان السكينة تنطق على لسان عمر وقال حذيفة ابن اليمان كان الاسلام في زمن عمر كالرجل القليل لا يزيد الا الاقرب بالماقتل كان كالرجل المدبر لا يزيد الا البعدا وقال ابن مسعود ما لنا أعز منذ أسلم عمر وقال أيضا اذا ذكر الصالحون فخلوا بعمر كان اسلامه نصرا وامارة قصا . وقال أيضا كان عمر اعلمنا بكتاب الله وافقهنا في دين الله واعرفنا بالله والله لعلوا بين من طريق (١) الساعين يعني ان هذا امر بين يعرفه الناس . وقال أيضا عبد الله بن مسعود لو ان علم عمر وضع في كفة ميزان ووضع علم أهل الارض في كفة لرجح عليهم وقال أيضا لما مات عمر اني لاحسب هذا قد ذهب بنسعة أعشار العلم وانى لاحسب تسعة أعشار العلم ذهب مع عمر يوم أصيب وقال مجاهد اذا اختلف الناس في شيء فانظر واما صنع عمر فخذوا برأيه وقال أبو عثمان التهدي انما كان عمر عز الا يقول كذا ولا يقول كذا . وهذه الاثار واضحة فهاهنا كورة بالاسانيد الثابتة في الكتب المصنفة في هذا الباب ليست من أحاديث الكذابين والكتب الموجودة فيها هذه الاثار المذكورة بالاسانيد الثابتة كثيرة جدا قال عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أي حد ثنا يحيى بن سعيد عن اسمعيل بن أي حاله حدثنا قيس بن أي حاله قال قال عبد الله بن مسعود ما لنا أعز منذ أسلم عمر وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر وابن عباس وغيرهما انه قال اللهم أعز الاسلام بأبي جهل بن هشام أو بعمر بن الخطاب قال فخذوا عمر على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم يومئذ . وفي لفظ أعز الاسلام بأحب هذين الرجلين اليك وروى النضر عن عكرمة عن ابن عباس قال لما أسلم عمر قال المشركون قد انتصف القوم منا وروى أحمد بن منيع حدثنا ابن عليه حدثنا أيوب عن أي معشر عن ابراهيم قال قال ابن مسعود كان عمر حاطا حصينا على الاسلام يدخل الناس فيه ولا يخرجون منه فلما قتل عمر انزل الحائط فلما الناس اليوم يخرجون منه وروى ابن بطة بالاسناد المعروف عن الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أم أيمن قالت وهي الاسلام يوم مات عمر . والثوري عن منصور عن ربعي عن حذيفة قال كان الاسلام في زمن عمر كالرجل المقل لا يزيد الا الاقرب بالماقتل كان كالرجل المدبر لا يزيد الا البعدا ومن طريق المجاشون قال أخبرني عبد الواحد بن أي عوف عن القاسم بن محمد كانت عائشة رضي الله عنها تقول من رأى عمر بن الخطاب علم انه خلق غناء للاسلام كان والله أحود يا نسيح

ان أولى ما نترجى اليه بالبرأ بصر البصائر وتقدم نحوه أعناق الهمم وانخواط ما كان موضوعه أجل الموضوعات وغاية أشرف الغايات واليه مرجع العلوم الدينية ومستند النواميس الشرعية وبه صلاح العالم ونظامه وحله وابراره والطرق الموصلة اليه يقينيات والمسالك المرشدة نحوه قطعيات وذلك هو العلم الملقب بعلم الكلام الساجد في ذات واجب الوجود وصفاته وأفعاله ومتعلقاته ولما كنتم ذلك قد حققنا أصوله ونقضنا أصوله وأعطنا بعبائيه وأهضنا بعبائيه وأظهرنا أغواره وكشفنا أسرارها وفزنا بعبه قبض سبق الاولين وسخرنا غايات أكلهم المتقدمين والمتأخرين واستزغنا منه خلاصة الابواب وفصلنا إلقين من الباب سألني بعض الاحباب والمفضلاء من الطلاب جمع كتابا لمسائل الاصول جامع لا يكمل أفكار العقول وذكر تمام الكلام فهو مع هذا الكلام ومع ما في كلامه من ذكر مباحث أهل الفلسفة والكلام يذكر مثل هذا السؤال الوارد على طريقة معرفة واجب الوجود الذي لم يذكر طريقا يساوه ويذكر كراته مشكل وليس عند محله ولكن من عدل عن الطرق الصحيحة الجليلة القطعية القريبة اليقينة الطرق طويلة بعيدة لم يؤمن عليه مثل هذا (١) قوله الساعين هكذا في نسخة وفي أخرى السائح ولغير الرواية

الانقطاع كاليه العلماء على ذلك غير
مرفوض كروا ان الطرق المتبدعة
اما ان تكون خطيرة لظواهرها ودقتها
واما ان تكون فاسدة ولكن من
سلك الطريق المخوفة وكانت
طريقا صحيحة فله برجه الى الوصول
الى المطالب ولكن لما فعل هؤلاء
ما فعلوا وصاروا يعارضون عظمون
طرقهم صحيح المنقول وصريح
المعقول ويدعون ان لا معرفة الا
من طريقهم وان لا يكون عالما
كاملا الا من عرف طريقهم احتج
الى تبين ما فيه فعالين بحارب الله
ورسوله ويسمى في الارض فسادا
ويسمى بالطرق النافعة غير طريقهم
وبما ان اهل العلم والاعيان عالمون
بحقائق ما عندهم ليسوا عاجزين
عن ذلك ولكن كان قادرا على
قطع الطريق فسد ذلك ايماننا
واحتسابا وطلب العدل والحق
وجعل قوته في الجهاد في اعداء الله
ورسوله كان خيرا ممن جعل
ما اوتيه من القوة فيما يشبه قطع
الطريق واذا قيل لهم لا تفسدوا
في الارض قالوا انما نحن مصلحون
الا انهم هم المفسدون ولكن
لا يشعرون واذا قيل لهم امنوا كما
آمن الناس قالوا انؤمن كما آمن
السفهاء الا انهم هم السفهاء ولكن
لا يعلمون واذا قالوا الذين آمنوا قالوا
آمنوا واذا اخذوا الى شياطينهم قالوا
اننا معكم انما نحن مستهزون
الله يستهزئ بهم ويعدهم في طغيانهم
يعمهم اولئك الذين استهزوا

وحده قد اعد الامور اقرانها وقال محمد بن اسحق في السيرة ما سلم عمر بن الخطاب وكان رجلا ذا
شكبة لا يرام ما وراظه فامتنع به احبب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عزوا وكان عبد الله
ابن مسعود يقول ما كنا نقدر ان نصلي عند الكعبة حتى اسلم عمر بن الخطاب فلما اسلم قاتل قرشنا
حتى صلى عند الكعبة وصلينا معه وكذلك رواه مسندنا محمد بن عبد الطيف في قال حدثنا اسمعيل
عن قيس بن ابي حازم قال قال عبد الله بن مسعود ما زلت اعرض منذ اسلم عمر وانه لورا يتناوما يستطيع
ان نصلي بالكعبة فظاهر حتى اسلم عمر فقاتلهم حتى تركوا فاصليا وقدرى من وجوهنا بانه عن
مكحول عن غصيف عن ابي ذر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله جعل الحق
على لسان عمر وقلبه واولاه ولسانه وهذا امر وى من حديث ابن عمر واهى مرة وقد ثبت من غير
وجه عن الشعبي عن ابي قال ما كنا بعد ان السكينة تنطق على لسان عمر ثبت هذا عن الشعبي
عن ابي وهو قد راى عليا وهو من اخبر الناس باصحابه وحديثه وفي الصحيحين عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال قد كان في الامم قبلكم محدثون فان يكن في امي منهم أحد فمهر بن الخطاب
وثبت عن طارق بن شهاب قال ان كان الرجل احببت من الحديث فكذب الكذبة فيقول
احبس هذه ثم يحدث فيقول احبس هذه فيقول كل ما حدثت به حق الا ما امرتني ان
احبسه وروى ابن وهب عن يحيى بن ابي عن ابن جحان عن نافع عن ابن عمر بن الخطاب
بعث جيشا و امر عليهم جلا يدعى سارية قال فينا عمر يخطب في الناس فجعل يصيح على
المنبر يا سارية الجبل يا سارية الجبل يا سارية الجبل قال فقدم رسول الجبل فساله فقال يا امير
المؤمنين اقبنا عندنا فانهز موننا فاذا بصالح يا سارية الجبل يا سارية الجبل فاستدنا ظهورنا الى الجبل
فهرمهم الله فقيل لعمر بن الخطاب اكل كنت تصيح بذلك على المنبر وفي الصحيحين عن عمر انه
قال وافقت ربي في ثلاث قلت يا رسول الله لو اتخذت من مقام ابراهيم مصلى فزت واتخذت من
مقام ابراهيم مصلى وقلت يا رسول الله ان ناسا يدخل عليهن البر والفاجر فلو امرتهم ان يحججن
قال فزت يا ابا الخطاب واجتمع على رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا وفي الغرة فقلت لهن عسى
ربه ان يطلعن ان يبدلهن ازاوا خيرا منكن فزت كذلك وفي الصحيحين انه لما مات عبد الله
ابن ابي ابن سلول دعى له رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي عليه قال عمر فلما قام دثت اليه فقلت
يا رسول الله انصلي عليه وهو منافق فأنزل الله ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره
وأنزل الله استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة قل ان يغفر الله لهم وثبت عن
قيس عن طارق بن شهاب قال كنا نتحدث ان عمر يتحدث على لسانه ملك وعن مجاهد قال كان عمر
اذا رأى اى رأى نزل به القرآن وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال رايت كأن الناس
عرضوا على وعليهم قصص منها ما بلغ الشدى ومنها ما هو دون ذلك وعرض على عمر بن الخطاب وعليه
قصص يحمره قال فما اولته يا رسول الله قال الدين وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال ديننا اثنا عشر ايتي ايتيت بقصد فشربت منه حتى اتي لارى الى يخرج من اظفارى ثم
اعطيت فضلى عمر بن الخطاب قالوا ما اولت ذلك يا رسول الله قال العلم وفي الصحيحين عنه قال
رايت كأنى اترعى على قلب بيلو فاحذها ان اى تحافة قزع ذوبا واذنوبين وفي زعه ضعف والله
يغفر له ثم اخذها عمر بن الخطاب فاستحالت في يد عمر فافلم ارفع راي من الناس يفرى فره حتى
ضرب الناس يعطون وقال عبد الله بن جندب ثنا الحسن بن جندب ثنا كعب عن الاعشى
عن شقيق عن عبد الله بن مسعود قال لو ان علم وضع في كف ميزان ووضع علم اهل الارض
في كف ستر حج عليهم بعله قال الاعشى ما تكررت ذلك وذكرته لابراهيم فقال ما تكررت من ذلك

قد قال مأهور أفضل من ذلك قال اني لاحسب تسعة اعشار العلم ذهب مع عمر بن الخطاب وروى
ابن بطه بالاسناد الثابت عن ابن عينة وجادين سله وهذا القطع عن عبد الله بن عمر بن زيد بن
وهب ان رجلا أقرأ معقل بن مقرن أو غيره آية وأقرأها عمر بن الخطاب أنفوسا لا ابن مسعود
عنها فقال لأحدهما من أقرأ كما قال أو غيره معقل بن مقرن وقال لا حرم من أقرأ كما قال
عمر بن الخطاب فيكي ابن مسعود حتى كثرت دموعه ثم قال أقرأها كما أقرأها عمر فانه كان
أقرأها بالكتاب الله وأعلننا بين الله ثم قال كان عمر حصنا حصينا دخل في الاسلام ولا يخرج
منه فلما ذهب عمر انزل الحصن ثلة لا يسدها أحد بعده وكنان اذا سلك طريقا اتبعناه
ووحيد تامهلا فاذا ذكر الصالحون فخلنا بعمر وقال عبد الله بن أحمد حدثنا أبي حدثنا هشيم
حدثنا العوام عن مجاهد قال اذا اختلف الناس في شيء فانتظر واما صنع عمر فخذوا به وروى ابن
مهدي عن جادين زيد قال سمعت خالد الحذاء يقول زى أن التامع من قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما كان عليه عمر بن الخطاب رضى الله عنه وروى ابن بطه من حديث أحمد بن يحيى
الحلواني حدثنا عبد بن حنادة حدثنا عطاء بن مسلم عن صالح المرادي عن عبد خير قال رأيت عليا
صلى العصر فصفقه أهل بخران صفين فلما صلى أو ما رجل منهم إلى رجل فأخرج كبا فأنفوسه
إياه فلما أقرأ دمعت عيناه ثم رفع رأسه إليهم فقال يا أهل بخران أو يا أصحابي هذا والله خطي
بيدي واملأه عمر على فقالوا يا أمير المؤمنين أعطنا ما فيه فدفوت منه فقلت ان كان راداعلى عمر
يوما فاليوم رد عليه فقال لست راداعلى عمر شأصنع ان عمر كان رشدا الامروان عمر أعطاكم
خير مما أخذ منكم وأخذ منكم خيرا مما أعطى ولم يجز لمر نفع ما أخذ لنفسه انما أخذ
لجاعة المسلمين وقد روى أحدوا الترمذي وغيره هذا الحديث حدثنا عبد الرحمن المقرئ حدثنا
حيوة بن شريح حدثنا بكر بن عمرو المعافري عن مشرح بن عاهان عن عقبة بن عامر الجهني قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب ورواه ابن
وهب وغيره عن ابن لهيعة عن مشرح فهو ثابت عنه وروى ابن بطه من حديث عقبة بن مالك
القطامي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان غيري نبي لكان عمر بن الخطاب وفي لفظ لولم
أبعث فيكم لبعث فيكم عمر وهذا اللفظ في الترمذي وقال عبد الله بن أحمد حدثنا شعيب عن
محمد بن النجاشي بن عمار حدثنا سفيان عن عمرو بن محمد عن سالم بن عبد الله عن أبي موسى
الاشعري انه أبطل عليه خبر عمر فكلما مرأفتي بطنها شيطان فقالت حتى يحيى شيطاني فأسأله
فقال رأيت عمر يزورا بكساياهنا أبل الصدقة وذلك لراه الشيطان الآخر لآخره للأن الذي بين
عينه روح القدس ينطق على لسانه ومثل هذا في الصحيحين عن سعد بن أبي وقاص قال
استأذن عمر على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده نسائه من قرين يكلمنه ويستكرنه
عالية أمواتهن فلما استأذن عمر عن فابتعدن الحجاب فأذن له رسول الله صلى الله عليه
وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل فقال عمر أضحك الله سنك يا رسول الله فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم عجبت من هؤلاء الا في كن عندي فلما سمعن صوتك ابتعدن
الحجاب فقال عمر قلت يا رسول الله أنت أحق أن يهين ثم قال عمر أي عدوات أنفسهن تهينني
ولأنهن يرسلن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلن نعم أنت أظن وأعظم من رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدى مقلب الشيطان قط سالكا في الاصل فغير فخل
وفي حديث آخر ان الشيطان يعقر من حمى عمر وقال أحمد بن حنبل حدثنا عبد الرحمن حدثنا
سفيان عن واصل عن مجاهد قال كنا نتحدث أن الشياطين كانت تصفد في اماره عمر

ثم جازك بحلفون بالله ان اردنا الا
احسانا ونوفيقا اولئك الذين يعلم الله
ما في قلوبهم فلا تعرض عنهم وعنهم
وقل لهم في انفسهم قولوا بل يا
ومن اعظم المصاب ان يصاب
الانسان فيما لا سعادة ولا نجاة
الاه ويصاب في الطريق الذي
يقول الله به يعرف به ويرد عليه فيه
اشكال لا يفعل مع الله من اكبر
رؤس طوائف اهل الكلام والفلسفة
بل قد يقال انه يمكن فهمه في وقته
مثله والمقصود هناك كبريائه
في الاشكال الذي اوردته وهو قوله
ما المانع من كون الجسلة محكمة
الوجود وكون ترجمها ترجع احداها
وترجع احداها كل واحد الى آخره
غير نهاية فيقال والامور التي شملها
وجوب او امكان او امتناع او غير
ذلك ان لم يكن هنالك الاجر دشمل
ذلك الوصف لها من غير ما وجودي
وانه على الاحاد فليس اجتماعها
وانه على افرادها وان كان هنالك
اجتماع خاص كالتأليف الخاص
فهذا التأليف والاجتماع الخاص
زائد على الافراد واذا كان
كذلك فليس في مجرد تقدير محتملات
شملها الامكان ما يقتضي ان يكون
استرا كما في ذلك قدرا زائدا على
الاحاد كما ان العشرة المطلقة ليست
قدرا زائدا على احاد العشرة ولكن
نحن نذكر التقسيمات المحكمة التي
تختص بالبال ليكون الدليل جامعا
فنقول اذا اذ القائل في مثل المعولات
الممكنة الجسلة معلولة بالا حاد فيقال

فما قيل عمرو ثبت وهذا باب طويل قد صنف الناس فيه مجلدات في مناقب عمرو مثل كتاب أبي
الفرج بن الجوزي وغيره بن شبة وغيرهما غير ما ذكره الامام أحمد بن حنبل وغيره من أئمة العلم
مثل ما صنفه خزيمة بن سليمان في فضائل الصحابة والدارقطني والبيهقي وغيرهم ورسالة عمر
المشهور في القضاء إلى أبي موسى الأشعري تدأولها الفقهاء بنوا عليها واعتمدوا على ما فيها من
الفقه وأصول الفقه ومن طرقها ما رواه أبو عبيد وابن بطة وغيرهما بالاسناد الثابت عن كثير من
هشام عن جعفر بن رقان قال كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري أما
بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا أدلى اليك فانه لا ينفع تكلم بالحق لانفاذه
أس بين الناس في مجلسك وجهك وقضائك حتى لا يطعم شريف في حيفك ولا يأس ضعيف
من عدك البته على من ادعى والبين على من أنكر والصلح بين المسلمين الاصلح احل
حراما وأوسم حلالا ومن ادعى حقا فاجاب فامد له امدا ينتهي اليه فان جاء بينة فاعطه حقه وان
أعجز ذلك استعملت عليه القضية فان ذلك هو أبلغ في العذر وأجلى للهي ولا تجعل قضاء قضيتك
اليوم فراجت فيه رأيك فهدت فيه لرشدك أن تراجع الحق فان الحق قديم وليس يبطله
شيء ومراجعة الحق خير من التنادي في الباطل والمسلون عدول بعضهم على بعض الاجرا
عليه شهادة زور وبمجلود افي حد او ظننا في ولاء ونسب فان الله تولى من العباد السرائر
وستر عليهم الحدود والابينات والايامان ثم الفهم الفهم فيما أدلى اليك وورد عليك بما ليس في
قرآن ولا سنة ثم فاس الامور عندك ثم اعرف الامثال ثم اعذر في ترى الى اجهل الى
الله واسئله بالحق واباك والغضب والقلق والضجر والتأذي بالخصوم فان القضاء في مواطن
الحق مما يوجب الله به الاجر ويحسم به الضر فمن خلصت نية في الحق ولو على نفسه كفاد الله
ما بينه وبين الناس ومن تزين باليس في نفسه شاه الله عز وجل فان الله عز وجل لا يقبل من
العبد الا ما كان له خالصا فما ظنك بالشواب عند الله في عاجل رزقه وخزائنه وروى ابن
بطنة من حديث أبي يعلى الناجي حدثنا العتي عن أبيه قال خطب عمر بن الخطاب يوم عرفة يوم
بوقع فقال الحمد لله الذي ابتلاني بكم وابتلاكم بي وأبقي فيكم من بعد صاحبي من كان
منكم شاهدا بامرئائه ومن كان غائبا ولنا امره أهل القوة عندنا فان أحسن زنا وانا اساء
لم تناظره أيها الرعية ان للولاء عليكم حقا وان لكم عليهم حقا واعلموا انه ليس حلم أحب الى
الله وأعظم نفعاً من حلم امام وعمله وليس جهل أبغض الى الله تعالى من جهل وال وخرقه وانه
من أخذ العافية عن تحت يده يعطه الله العافية عن هوفوقه (قلت) وهو معروف من حديث
الاحنف عن عمر قال والي اذا طلب العافية عن هودونه اعطاه الله العافية عن هوفوقه وروى
من حديث بكرع عن الثوري عن جيب بن أبي ثابت عن يحيى بن أبي جعدة قال قال عمر
رضي الله عنه لولا ثلاث لاحت ابنت أن يكون قد سلطت بالله لولا أن أسير في سبيل الله أو أضع جهتي
في التراب ساجدا أو أجالس قوما يلتقطون طيب الكلام كالبكت قطيب النمر وكلام عمر رضي
الله عنه من أجمع الكلام أو كلمة فانه ملهم محدث كل كلمة من كلامه تجمع علما كثيرا مثل
هؤلاء الثلاث التي ذكرهن فانه ذكر الصلاة والجهاد والعلم وهذه الثلاث هي أفضل الأعمال
باجماع الامة قال أحمد بن حنبل أفضل ما تطوع به الانسان الجهاد وقال الشافعي أفضل
ما تطوع به الصلاة وقال أبو حنيفة ومالك العلم والتحقق أن كلامنا الثلاثة لا بد له من
الآخرين وقد يكون هذا أفضل في حال وهذا أفضل في حال كما كان النبي صلى الله عليه وسلم
وخلفاؤه يفعلون هذا وهذا وهذا كل في موضعه بحسب الحاجة والمصلحة وعمر جمع الثلاث ومن

حدث محمد بن اسحق عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال قال لي عمر بن
والله بان عباس ما يصلح لهذا الامر الا القوي في غير عنف الذين في غير ضعف الجواد في غير
سرف المسلط في غير بخل قال يقول ابن عباس فواته ما عرفه غير عمر وعن صالح بن
كيسان عن ابن شهاب عن سالم عن ابيه انه كان اذا ذكر عمر قال لله در عمر لقل ما سمعته يقول
بحر شقيقة شئ قط يخوفه الا كان حقا

(فصل) قال الرافضي وقال في خطبة من غالى في مهر امرأته جعلته في بيت المال
فقال له امرأته كيف تمنعنا ما اعطانا الله في كلبه حين قال واتيتم احدا من قطار افعال كل
أحد أفهم من عمر حق المخدرات والجواب ان هذه القضية دليل على كمال فضل عمر ودينه وتوقاه
ورجوعه الى الحق اذ اتين له وأنه يقبل الحق حتى من امرأته ويتواضع له وأنه معترف بفضل
الواحد عليه ولو في أدنى مسئلة وليس من شرط الأفضل أن لا ينهيه المفضل لامر من الامور
فقد قال الهدد لسليمان أحطت بعالم تحط به جيشل من سبائنا بغيري وقد قال موسى للخصم
هل أتبعك على أن تعطى مما علت رشدا والفرق بين موسى والخصم أعظم من الفرق بين عمر
وبن أمية ما بهن من الصحابة ولم يكن هذا بالذي أوجب أن يكون الخصم قريبا من موسى فضلا عن
أن يكون مثله بل الانبياء المتبعون لموسى كهرون ويوشع ودواود وسليمان وغيرهم أفضل من
الخصم وما كان عمر قدراه فهو ما يقع مثله للبهت الفاضل فان الصداق فيه حق لله تعالى ليس من
جنس الثمن والجرة فان المال والمنفعة يسبح بالاباحة ويجوز بذله بلا عوض وأما المضع فلا
يسبح بالاباحة ولا يجوز النكاح بغير صداق لغير النبي صلى الله عليه وسلم فتأق المصلين
واستحلال المضع بنكاح لا صداق فيه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم لكن يجوز عقده
بدون التسمية ويجب مهر المثل فلو مات قبل أن يقرض لها فحقها قولان للصحابة والفقهاء
أحدهما لا يجب شئ وهو مذهب علي ومن اتبعه كالأشافعي في أحد قوليه والثاني يجب
مهر المثل وهو مذهب عبد الله بن مسعود ومذهب أبي حنيفة وأجدوا الشافعي في قوله الآخر
والنبي صلى الله عليه وسلم قضى في روع بنت واشق بثلث فكان هذا قضاء رسول الله صلى
الله عليه وسلم فغير لم يستقر قوله على خلاف النص فكان حاله أكمل من حال من استقر قوله
على خلاف النص وإذا كان الصداق فيه حق لله أمكن أن يكون مقدرا بالشرع كالزكاة
وفدية الاذى وغير ذلك ولهذا ذهب أبو حنيفة وما لا إلى أن أقله مقدرا بنصاب السرقة وإذا
جاز تقدير أقله حاز تقدير أكثره وإذا كان مقدرا اعتبر بالسنة فلم يتجاوز به ما فعله رسول الله
صلى الله عليه وسلم في نسائه وناته وإذا قدر أن هذا لا يزوج فان كانت الزيادة قد بذلت
لمن لا يستحقها فلا يعطها الباذل لحصول مقصوده ولا أخذ لكونه لا يستحقها فتوضع في بيت
المال كما تنقوله طائفة من الفقهاء ان المتجر عال غيره يتصدق بالرجح وهو مذهب أبي حنيفة
وأحمد في إحدى الروايات وكما يقوله محققو الفقهاء فيمن باع سلاخا في السنة أو عصرا أو عينا
للغصاة يتصدق بالثمن في الجلة عمر لو نفذ اجتهاده لم يكن أضعف من كثير من اجتهاد غيره الذي
أنفذوه وكيف لم ينفذه وقوله تعالى واتيتم احدا من قطار افعال كثير من الناس ما هو أصرح
منه بان يقولوا هذا أقل للبالغة كما قالوا في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاف من
حديثه أنه على سبيل المبالغة فإذا كان المقدرون لا ذنبه يتناولون مثل هذا حاز أن يكون المقدر
لاعلام يتناول مثل هذا وإذا كان في هذا منع للراء المستحقة فكذلك منع المفوضة المهر الذي
استحقته بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واسماء والمروجة بلا تسمية لم تعال في الصداق وعمر

له اما أن لا يكون هنا جلة غير
الاحاد كليس العشرة جلة غير
أحاديها العشرة ولما أن تكون الجلة
غير الاحاد كالشكل المثلث فان
اجتماع الاضلاع الثلاثة غير وجودها
مفتقرة وكالعشرة المصروفة فان
اصطفاها غير العشرة المطلقة فان
كان الاول فالجمله هي الاحاد
المتعاقبة وكلها ممكنة فالجمله كلها
ممكنة وان كان الثاني فالجمله اما أن
يراد بها الهيئة الاجتماعية دون
أفرادها ولما أن يراد بها الافراد دون
الاجتماع ولما أن يراد بها الاحاد
والاول هو الذي أراد به السؤال لكن
ذكرنا كل ما يمكن أن يقال فاذا قال
الاجتماع ممكن وترجمه بالاحاد
المتعاقبة قبله فيكون الاجتماع
معاول الاحاد وموجبها ومقتضاها
والاحاد ممكنة ومعاول الممكن أولى
أن يكون ممكنا فيكون حيث شذ كل
من الاحاد ممكنا ونفس الجمله ممكنة
لكن هذا الممكن معاول تلك الممكنات
وقد علم أن الممكن لا يوجد بنفسه
فلا يكون شئ من تلك الاحاد
موجودا بنفسه ولا الجمله موجودة
بنفسها فلا يكون في جميع ما ذكرنا
ما يوجد بنفسه وما لا يوجد بنفسه
اذا وجد فلا بد من موجد ومما
بين ذلك أن الجمله اذا قيل هي ممكنة
مصلحة الاحاد المتعاقبة كان
هناك ممكن زبد على تلك الممكنات
فكان الممكنات التي هي معاولات
متعاقبة زبدت معاولا أخرى ومعاول
أهمها زبدت معاول آخر تكون

مع هذا لم يصبر على ذلك بل رجع الى الحق فعلم ان تأييد الله وهدايته اياه اعظم من تأييده
لغيره وهدايته اياه وان اقواله الضعفة التي رجع عنها لم يصبر عليها خرم من اقوال غيره الضعفة
التي لم يرجع عنها والله تعالى قد غفر لهذه الامة الخطأ ولم يرجعوا عنه فكيف بمن رجع عنه
وقد ثبت في موضع غير هذا ان اجتهدات السلف من الصحابة والتابعين كانت اكمل من
اجتهادات المتأخرين وان صوابهم اكمل من صواب المتأخرين وخطأهم اخف من خطأ
المتأخرين فالذين قالوا من الصحابة والتابعين بصحة نكاح النعثة خطوهم اسمر من خطا من قال
من المتأخرين بصحة نكاح المحلل من اكثر من عشرين وجهاً فقد ذكرنا في مصنف مسرد
والذين قالوا من الصحابة والتابعين بجواز الدرهم بدرهمين خطوهم اخف من خطا من جوز
الحيل الربوية من المتأخرين وان الذين انكروا ما قاله الصحابة عمر وغيره في مسألة المفقودين
ان زوجهما اذا اتى خزين امرأته ومهرها قولهم ضعيف وقول الصحابة هو الصواب الموافق
لاصول الشرع والذين عدوا هذا خلاف القياس قالوا لا ينفذ حكم الحاكم اذ حكمه قالوا
ذلك لعدم معرفتهم بما أخذ الصحابة ودقة فهمهم فان هذا مبني على وقف العقود عند الحاجة وهو
اصل شريف من اصول الشرع وكذلك ما فعله عمر من جعل ارض العنوة فيا هو فيه على
الصواب دون من لم يفهم ذلك من المتأخرين وان الذي اشار به على بن ابي طالب في قتال اهل
القيظة كان على رضى الله عنه فيه على الصواب دون من انكره عليه من الخوارج وغيرهم وما
أقبحه ابن عباس وغيره من الصحابة في مسائل الايمان والذنوب والطلاق والخلع قولهم فيها هو
الصواب دون قول من خالفهم من المتأخرين وبالجملة فهذا باب يطول وصفه فالصالح اعلم الامة
واقفها وادبها ولهذا احسن الشافعي رحمه الله في قوة فهمه فونفا كل علم وفقه ودين وهدى
وفي كل سبب نال به علم وهدى ورايهم لتأخيرهم رأينا لانفسنا وكلاما هذا معناه وقال أحد
ابن حنبل اصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما
أحسن قول عبد الله بن مسعود رضى الله عنه حيث قال ايها الناس من كان منكم مستاقفاً فليست
عن قدماء فان الحق لا تقوم عليه الفتنة اولئك أصحاب محمد كانوا افضل هذه الامة ابرها قولوا
وأعفها عملوا وأقلها تكلفا قوم اختارهم الله لصحة نبيه واقامة دينه فاعرفوا المفضلهم
واسعوه في آثارهم وعسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم فانهم كانوا على الهدى المستقيم
وقال حذيفة رضى الله عنه ما بعشر الفراء استقيموا وخذوا طريقتي من كان قبلكم فوالله لئن
استقيم لقسمتكم سبعا بعيدا وان أخذتم عينا وشيئا لقلد صلتكم ضلالا بعيدا

(فصل) قال الرافضي ولم يحسن قدامة في انحراله تلا عليه ليس على الذين آمنوا
وعملوا الصالحات حناج فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا الآية فقال على ليس قدما من اهل هذه
الآية فلم يذكر بحجة فقال له أمير المؤمنين حذيفة ثمانين ان شارب الخمر اشر من سكر واذ سكر
هذى واذ هذى اقترى والجواب ان هذا من الكذب البين الظاهر على عمر رضى الله عنه فان
علم عمر بن الخطاب بالحكم في مثل هذه القضية أي من أن يحتاج الى دليل فانه قد سلط في
الجر غير مرتين وأبو بكر قبله وكافوا بضرون فيها تارة أو بعين وتارة ثمانين وكان عمر أحناء يعز
فيها يلحق الرأس والنسي وكانوا يضربون فيها تارة بالجر بدواة النعال واليدى وأطراف الثياب
وقد تنازع علماء المسلمين في الرادع الاربعين الى الثمانين هل هو حديج اقامته أو تعزير
يختلف باختلاف الأحوال على قولين مشهورين ههنا واثمان عن أحد أحدهما الحدان
أقل الحد وثمانون ووحيد القذف وادعى أصحاب هذا القول أن الصحابة أجمعت على ذلك

أجوز الى الواجب منها لم تزد ذلك
المعقول ولو قيل انها زبدت على ممكنة
لم يكن عنها شائب فكيف اذا زبدت
معولوا لا يمكننا وما بين هذا أن
الجملة قد تكون مقترنة وقد تكون
متعاقبة فالقترنة مثل اجتماع
أعضاء الانسان واجتماع اعضاء
الجسم المركب سواء كان لها ترتيب
وضعي كالجسم أو لم يكن كاجتماع
الملائكة والناس والجن والبهائم
وغير ذلك أما المتعاقبة فمثل تعاقب
الحوادث كالיום والامس والوالد مع
الوالد ونحو ذلك والجملة المقترنة
أحق بالاجتماع ما تعاقبت أفرادها
فان ما تعاقبت أفرادها فديقال انه
ليس بموجود لان الماضي معدوم
والمستقبل معدوم ولهذا يجوز من
جوز عدم التناهي في هذا دون ذلك
وفرق من فرق بين الماضي والمستقبل
لان الماضي يخل في الوجود
بخلاف المستقبل وفرق قائل ثالث
بين ماله اجتماع وترتيب كالجسم
وبين ما فقد أحدهما كالنفوس
والحرركات واذا كان كذلك فاذا
قال القائل الجملة ممكنة وهي معلولة
الاحاد فلو كانت الجملة هنا مقترنة
مجمعة في زمان واحد لكان الامر
فيها أظهر من المتعاقبة التي لا اقتران
لا حادها ولا اجتماع لها في زمن
واحد والعقل والمعلولات لا تكون
الاجتمعة لا تكون متعاقبة لكن
المقصود ان ما ذكره يشمل القسمين
فلقد رآنا متعاقبة لكان ذلك
يشملها والآن مدى جعل العبد في

فني تناسي العلل والمعلولات على
انه قال والاقر في ذلك أن يقال
كانت العلل والمعلولات غير متناهية
وكل واحد منها يمكن على ما وقع
الفرض فهي اما متعاقبة واما مسا
فان قبل بالاول فقد أبطل بثلاثة
أوجه ثم يفيها وقال والاقر في
ذلك أن يقال لو كانت العلل
والمعلولات متعاقبة فكل واحد منها
حدث لاحدا وعند ذلك فلا يخلو
اما أن يقال بوجود شيء منها في الازل
أولا وجود شيء منها في الازل فان
كان الاول فهو متعاقب لان الازل
لا يكون مسبوقا بالعدم والحادث
مسبق بالعدم وان كان الثاني
فجعله العلل والمعلولات مسبوقه
بالعدم يلزم من ذلك أن يكون لها
ابتداء ونهاية وماله ابتداء ونهاية
فهو متوقف على سبقي غيره عليه
واما ان كانت العلل والمعلولات
المفروضة موجودة معان ساق
الدليل كما حكينا عنه وهذه
التقاسيم والتطوير لا يحتاج اليها
وهي باطلة في نفسها فزاد في الدليل
ما يستغنى عنه ويكون توقف الدليل
عليه مبطلا اذ لم يطل الاعمال
ذكره وهذا كثيرا ما يقع في كلام
أهل الكلام المذموم يطولون في
الحدود والانه بما لا يحتاج
التعريف والبيان اليه ثم يكون
ما يطولون به ما تعانم التعريف
والبيان فيكون مثل من يريد الحج
فيذهب من الشام الى الهند وانقطع

وأما نقل من الضرب أربعين كان بسوط له طرفان فكانت الاربعون قائمة مقام الثمانين وهذا
مذهب أبي حنيفة ومالك وغيرهما واختره الحنفي والقاضي أبو يعلى وغيرهما والثاني أن الزائد
على الأربعين جائز وليس بمحدد واجب وهو قول الشافعي واختره أبو بكر وأبو محمد وغيرهما وهذا
القول أقوى لأنه قد ثبت في الصحيح عن علي رضي الله عنه أنه جلد الوليد أربعين وقال جلد رسول
الله صلى الله عليه وسلم أربعين وولد أبو بكر أربعين وولد عمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب الي
وفي الصحيحين عن أنس قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل قد شرب الخمر فضر به بالعمال
نحو ما من أربعين ثم أتته أبو بكر ففعل به مثل ذلك ثم أتته عمر فاستشار الناس في الحدود
فقال ابن عوف أخف الحدود ثم ما نون فضر به عمر ولا يجوز الضرب فيه بغير السوط كالجر يد
والنعال والابدى وأطراف الشباب فلما لم تكن صفة الضرب مقدره بل يرجع فيها الى الاجتهاد
فذلك كمقدار الضرب وهذا أن أحوال الناس بين تختلف ولهذا أمر ألا يقتل الشارب في المرة
الاربعة وقد قيل ان هذا منسوخ وقيل بل هو محكم وقيل بل هو تعزير جائز يفعل عند الحاجة
اليه وهذا لان الضرب بالثوب ليس أمر احمد ودابل يختلف باختلاف قلته وكثرته وخفته
وغلظته والنفس قد لا تنتهي فيه عند مقدار فرقت أكثر العقوبات فيه الى الاجتهاد وان
كان أقله امقدرا كما كان من التفرجات ما يقدر أكثره ولا يقدر أقله وأما قصة قدامة
فقد روى أبو اسحق الجوزجاني وغيره حديث ابن عباس أن قدامة بن مظعون شرب الخمر فقال
له عمر ما يحكمك على ذلك فقال ان الله يقول ليس على الذين آمنوا وعلوا الصالحات جناح فيما
طوعوا انذا ما اتقوا وآمنوا وعلوا الصالحات الآية وافمن المهاجرين الاولين من أهل بدر وأحمد
فقال عمر أجيرو الرجل فسكتوا عنه فقال لان عباس أحبه فقال انما أنزلها الله عندنا لئلا
لن شربها قبل أن تحرم وأنزل انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رحمن من عمل الشيطان
فاحتسبه وجعل على الناس ثم قال عمر عن الحد فيها فقال علي بن أبي طالب اذا شرب هذي واذا هذي
أقرى فاحلده ثمانين جلد جلد عمر ثمانين فضيه أن علما أشار بالثمانين وفيه نظر فان النبي ثبت في
الصحيح أن عليا جلد أربعين عند عثمان بن عفان لما جلد الوليد بن عتبة وانه أضاف الثمانين
الى عمر ونبت في الصحيح أن عبد الرحمن بن عوف أشار بالثمانين فلم يكن جلد الثمانين مما استفاد
عمر من علي وعلى قد نقل عنه أنه جلد في خلافه ثمانين فدل على أنه كان يجلد نارة أربعين ونارة
ثمانين وروى عن علي أنه قال ما كنت لأقم حدا على أحد فميت فاجد في نفسي الا صاحب الخمر
فانه لو مات لوديته لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسته لنا وهذا لم يقل به أحد من الصحابة والفقهاء
في الاربعين فادونها ولا يثبت أن يحمل كلام علي على ما يخالف الاجماع وانما تنازع الفقهاء
فيها اذا ادعى الاربعين فنافى هل ضمن على قولين فقال جمهورهم لا يضمن أيضا وهو
مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم وقال الشافعي يضمنه اما بنصف الدية في أحد القولين
جعل له قد تلف بفعل مضمين وغير مضمين واما أن تقسط الدية على عدد الضربات كماها فيجب
من الدية بقدر الزيادة على الاربعين في القول الآخر والشافعي يني هذا على أن الزيادة تعزير
غير مقدر ومن أسله أن من مات بعقوبة غير مقدره ضمن لانه بالتلف بنين عدوان المعزير كما
اذا ضرب الرجل امرأته والمؤنب الصبي والرائض الدابة وأما الجمهور فحسم من يخالفه في
الاصحاب ومنهم من يخالفه في أحد هما أو حنيفة ومالك يقولان الثمانون حد واجب وهو قول
أحمد في إحدى الروايتين وفي الأخرى يقول كل من تلف بعقوبة مائة فالحق قلته سواء كانت
واجبة أو مباحة سواء كانت مقدره أو غير مقدره اذ لم يتعد وعلى هذا الايض عند مراه القود

في الطرف وان لم يكن واجبا وقد اتفق الائمة على أنه اذا تلف في عقوبة مقدرة واجبة لا يضمن كالجلف في الزنا والقطع في السرقة وتنازعوا في غير ذلك فذهب بعضهم في الجائر ولا يضمن في الواجب كقول أبي حنيفة فإنه يقول يضمن سرابة القود ولا يضمن سرابة التعزير لخلق الله تعالى ومنهم من يقول يضمن غير المقدر ولا يضمن في المقدر سواء كان واجبا أو جازا كقول الشافعي ومنهم من يقول لا يضمن لافي هذا ولا في هذا كقول مالك وأحمد وغيرهما

(فصل) قال الرافضي وأرسل إلى حامل يستدعيها فأسقطت خوفا ففاله بالصحة زل الشؤم ودلوا بشئ عليكم ثم سأله أمير المؤمنين فوجب الدية على عاقلة والجواب أن هذه مسئلة اجتهد تنازع فيها العلماء وكان عمر بن الخطاب يشاور الصحابة رضي الله عنهم في الحوادث يشاور عثمان وعلياً وعبد الرحمن بن عوف وابن مسعود وزيد بن ثابت وغيرهم حتى كان يشاور ابن عباس وهذا كان من كمال فضله وعقله ودينه فلهذا كان من أسد الناس رأيا وكان يرجع نارة إلى رأي هذا وأتاه إلى رأي هذا وقد أتى بامر أقد أقرب بالزنا فاتفقوا على رجوعه عثمان سكت فقال مالك لا تسلكم فقال أراها تسهل به استهلال من لا يعلم أن الزنا حرم فرجع فأسقط الخدم عنها لما ذكره عثمان ومعنى كلامه أنها تجهر به وتبوح به كالجهر بالاسنان ويبوح بالشيء الذي لا يراه فيجاءل بالكل والشرب والتزويج والتسرى والاستهلال ورفع الصوت ومنه استهلال الصبي وهو رفعه صوته عند الولادة وإذا كانت لا تعلم فجاء كانت جاهلة بغيره وبالحداثا يجب على من بلغه الخبر ثم قال الله تعالى يقول وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقال تعالى الملائكة يكونون الناس على الله حجة بعد الرسل ولهذا لا يجوز قتال الكفار الذين لم يبلغهم الدعوة حتى يدعوا إلى الاسلام ولهذا من أتى شيئا من المحرمات التي لم يعلم بحرمها لم يعاقب عليه بالاسلام ولو كونه ناشئا كان جهل لم يعقم عليه الحد ولهذا لم يعاقب النبي صلى الله عليه وسلم من كل من أحياه حتى يتبين له الخطأ الايض من الخطأ الاسود لانهم أخطوا في التأويل ولم يعاقب أسامة بن زيد لما قتل الرجل الذي قال لا اله الا الله لأنه ظن جواز قتله لما اعتقده أنه قالها تعوذا وكذلك السرية التي قتل الرجل الذي قال أنه مسلم وأخذت ماله لم يعاقب لانها كانت متأولة وكذلك خالد ابن الوليد لما قتل بني جذعة لما قالوا صبا لم يعاقبه لتأويله وكذلك الصديق لم يعاقب خالد على قتل مالك بن نويرة لأنه كان متأولا وكذلك الصحابة لما قال هذا هذا أنت منافق لم يعاقبه النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان متأولا ولهذا قال الفقهاء الشبهة التي يسقط بها الحد شبهة اعتقاد أو شبهة ملك فن تزوج نكاحا اعتقده جازا ووطئ فيم له يحد وان كان حراما في الباطن وأما اذا علم التحريم ولم يعلم العقوبة فإنه يحد كالحديث الذي صلى الله عليه وسلم ما عزم من مالك اذا كان قد علم تحريم الزنا ولم يكن يعلم أن الزنا المحرم بغيره النبي صلى الله عليه وسلم لم يعاقبه بغيره الفعل وان لم يعلم أنه يعاقب بالرجم والمقصود هنا أن عمر رضي الله عنه كان يشاورهم وأنه من ذكر ما هو حق قبله وذلك من وجهين أحدهما أن يتبين في القصة المعنى منطوق الحكم الذي يعرفونه كقول عثمان أنها جاهلة بالتحريم فان عثمان لم يفهم معرفة الحكم العام بل أفادهم أن هذا المعين هو من أهله وكذلك قول علي أن هذه مجنونة قد يكون من هذا فأخبره بمجنونتها أو بجملها أو بنحو ذلك والثاني أن يتبين نص أو معنى نص يدل على الحكم العام كتبيين المرافة على قوله تعالى وأتيتهم لحداهن فظنوا فلان أخذوا منه شيئا أو لخلق عبد الرحمن حد الشارب يحد القاذق ويحصد ذلك

(فصل) قال الرافضي وتنازع امرأتان في طفل ولم يعلم الحكم وفرغ منه إلى أمير المؤمنين

عليه الطريق فلم يصل إلى مكة وبين ذلك وجه واحد هان يقال ماذا كره من الدليل على امتناع علل ومعلولات مجتمعة يتناول العلل والمعلولات مطلقا سواء كانت متعاقبة أو لم تكن وإذا كان دليل الامتناع يعم القسمين فلا حاجة إلى التقسيم ولكن زيادة هذا القسم كزيادة القسم فيما ذكره بعد ذلك حيث قال وان كانت العلل والمعلولات معاقل النظر إلى الجلة غير النظر إلى كل من الأحاد وحيد في الجلة أما أن تكون واجبة وأما أن تكون ممكنة وهذا الاحتجاج إليه أيضا فإنه قد ذكر أن الأحاد ممكنة مفتقرة إلى الواجب فيعتقد برأى لا تكون الجلة زائدة على الأحاد يكون الأمر أقرب وهو بعد هذا أقدم وأرداه لا يلزم من كون الأفراد ممكنة كون الجلة ممكنة وأجاب عن ذلك بأن هذا أسقط وهذا السؤال والجواب كاف عن ذلك التطويل بزيادة قسم الاحتجاج إليه لكن هذا القسم وان لم يحتاج إليه فإنه لم يضر بخلاف ما ذكره من زيادة تعاقب العلل فإنه زائدة أفسد جهاد الله مع استنفاء الدليل عنها وذلك بألوجه الثاني وهو أن يقال لو كانت العلل والمعلولات متعاقبة فكل واحد منهما حادث لا يلحق بالآخر فإزيم أن يكون الأولى حادثا والثاني ممكنة كما حادثة مسبوقة بالعدم وهذا أقدم استدليل به طائفة من أهل الكلام على امتناع حوادث لا تتأخر وقد تقدم الاعتراض عليه وبين الفرق

ين ما هو حادث بالنوع وحادث
بالشخص وان كان لم يزل واحده
متعاقبة كان كل منها بمنزلة الآخر
وكل منها مسبوق بالعدم وليس
النوع مسبوق بالعدم وقول القائل
الاولى لا يكون مسبوق بالعدم لفظ
بجمل فان اراد به أن الواحد الذي هو
بعينه اولى لا يكون مسبوق بالعدم
فهذا صحيح وليس الكلام فيه وان
ازداد ان النوع الاولي لا يبدى الذي
لم يزل ولا يزال لا يكون مسبوقا
بالعدم فهذا محل النزاع فقد صادر
على المطالب بتغير العبارة وكذا قال
لا يمكن دوام الحسنات كالوقال
الابدي لا يكون منقطعاً وكل من
الافراد المستقبلات منقطع فلا
تكون المستقبلات أبدية فيقال
النوع هو الابدي ليس كل واحد
أبدياً كذلك يقال في الماضي وهذا
الكلام قد بسط في غير هذا الموضع
(الوجه الثالث) أن يقال هذه المقدمة
فيها نزاع مشهور بين العقلاء ولعل
أكثر الامم من أهل الملل
والفلاسفة تنازع فيها وأما وجود
علل ومعاولات لانهاية لها فلم يتنازع
فيها أحسن العقلاء المعروفين فلو
قدر أن تلك المقدمة المتنازع فيها
محصنة فكان تقرير المقدمة المجمع
عليها عقيدة متنازع فيها
خلاف ما ينبغي في التعليم والبيان
والاستدلال لاسباب ليست أو وضع منها
وللهادليل محضها فانه بما ذكر
المقدمة المتنازع فيها لا خصصها
ببطل أو وضوح ونحو ذلك وأما

على فاستدعى أمير المؤمنين الرازيين ووعظهما فلم ترجعاً فقال اتوني عشراً فقال الرازيان
ما تصنع به فقال أقده بينكما نصفين فتأخذ كل واحدة نصفاً فرفضت واحدة وقالت الاخرى
الله الله يا الحسن ان كان ولا بد من ذلك فقد سمعت له عليه فقال على الله أكبر هو يا بنك قد نهاها
ولو كان انما الرقت عليه فاعترفت الاخرى أن الحق مع صاحبها فخرج عمر ودعا لأمير المؤمنين
والجواب أن هذه قصة لم يذكروا لها السناد ولا يعرف صاحبها ولا أعلم أحد من أهل العلم ذكرها ولو
كان لها حقيقه لذكرها ولا تعرف عن عمرو على ولكن هي معروفة عن سليمان بن داود عليهما
السلام وقد ثبت ذلك في العيصين عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما امرأتان معهما ابناهما جاء الذئب فذهب بابن أحدهما فاصالت
لصاحبتها انما ذهب يا بنك وقالت الاخرى انما ذهب يا بنك فقها كآلى داود فقضى به للكبرى
فخرجت على سليمان بن داود فأخبرته فقال اتوني بالسكين أشقه بينكما فقالت الصغرى لا تفعل
يرجى الله هو ابنا فقضى به للصغرى قال أبو هريرة قال الله ان سمعت بالسكين الا يومئذ ما كنت تقول
الا المديبة فان كان بعض العجابه على أو غيره سمعوهما من النبي صلى الله عليه وسلم كما سمعها
أبو هريرة أو سمعوهما من أبي هريرة فهذا غير مستبعد وهذه القصة فيها أن الله تعالى فهم سليمان
من الحكم ما لم يفهمه داود كما فهمه الحكم ان يحكم في الحرب اذا نقتت في غم القوم وكان
سليمان قد سأل ربه حكماً وافق حكمه ومع هذا فلا يحكم بعذر ذلك بان سليمان أفضل من داود
عليهما السلام

(فصل) قال الرازي وأمر برجم امرأة ولدت لستة أشهر فقال له ان خاصيتك
بكتاب تعالى خصمتك ان الله يقول وحله وفضاله ثلاثون شهراً أو قال تعالى والوالدان يرضعن
أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة والجواب أن عمر كان يستشير الصحابة فتارة ينسب
عليه عثمان عماراً أو تارة بشر عليه علياً وتارة بشر عليه عبد الرحمن بن عوف وتارة بشر عليه
غيرهم وهذا مدح الله المؤمنين بقوله تعالى أمرهم شورى بينهم والناس متنزعون في المرأة اذا
ظهر بها حمل ولم يكن لها زوج ولا سيد ولا ادعت بشبهة هل ترجم فذهب مالك وغيره من أهل
المدينة والسلف أنهما ترجموهما قول أحد في الروايتين ومذهب أبي حنيفة والشافعي
لا ترجم وهي الرواية الثانية عن أحد قالوا لانها قد تكون مستكرهة على الوطء وموطوءة بشبهة
أو حلت بغير وطء والقول الاول هو الثابت عن الخلفاء الراشدين وقد ثبت في العيصين ان
عمر بن الخطاب خطب الناس في آخر عمره وقال الرجيم كتاب الله خلق على من ذنن من الرجال
والنساء اذا قامت الشبهة أو كان الحمل أو الاعتراف فجعل الحمل دليلاً على ثبوت الزنا كالشهود
وهكذا هذه القضية وكذلك اختلفوا في الشارب هل يحد اذا تقيأ أو وجدته منه الزنا محقة قولين
والمعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين أنهم كانوا يحدون بالراثة والقيء وكان
الشاهد ان هذا أنه تقيأها كان كشهادة بانه شربها والاحتمالات البعيدة هي مثل احتمال
غطا الشهود أو كذبهم وغلطه في الاقرار أو كذبه بل هذه الدلائل الظاهرة يحصل بها من العلم
مألاً يحصل بكثير من الشهادات والاقراءات والشهادة على الزنا لا يكاد يقام بها حد وما أعرف
أحداً أقامها أو انما أقام الحد أو ما اعترف وأما بجمل ولكن يقام بها ما دون الحد كما اذا ربا
متجربين في الخاف ونحو ذلك فلما كان معروفاً عند النجاة أن الحد يقام بالحمل قال ولدت المرأة
لثوب ستة أشهر أقام عليها الحد والولادة لستة أشهر نادرة الى الغاية والامور النادرة قد لا تحظر
بالبال فاجرى عمر ذلك على الامر المعتاد المعروف في النساء كما في أقصى الحمل فان المعروف من

النساء المرأة ثلاث عشرة أشهر وقد ورد حد قليل من ثلاثين ووجدنا من وابتدأ أربع سنين ووجد من وابتدأ سبع سنين فلذا وابتدأ امرأته بعد ابنته زوجها هذه المدة فهل لحقه النسب فيه نزاع معروف وهذا من مسائل الاجتهاد فكثر من العلماء يحد لأقصى الحمل المدة السادة هذا بخلاف سنين وهذا بخلاف أربع سنين وهذا بخلاف سبع سنين ومنهم من يقول هذا أمر نادرا لا يلتفت إليه وإذا ألتفتوا جاءت بالدليل على خلاف المعتاد مع ظهور كونه من غيره لم يجب الحاقه به

(فصل) قال الرافضي وكان يضطرب في الأحكام قضى في الجلبعة قضية والجواب أن عمر رضي الله عنه أسعد الصحابة المختلفين في الجلبعة قال الصحابة في الجلبعة الأخوة على قولين أحدهما أنه يسقط الأخوة وهذا قول أبي بكر وأبو ثور الصحابة كابي بن كعب وأبي موسى وابن عباس وابن الزبير وذکر عن أربعة عشر منهم وهو مذهب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب الشافعي وأحد كتاب سريح من أصحاب الشافعي وأبي حفص البرمكي من أصحاب أحمد وذکر هذا رواه عن أحمد وهذا القول هو الصحيح (١) فان نسبة بني الأخوة من الأب إلى الجلبعة كنسبة الأعمام بني الجلبعة إلى الأب وقد اتفق المسلمون على أن الجلبعة أوال الأب أولى من الأعمام فيجب أن يكون الجلبعة أوال الأب أولى من الأخوة وأضافا للأخوة كما لو كانوا إخوة لبون بينة الأب غيلة الجلبعة كانا بنوهم وبني الأخوة كذلك لما كان أولادهم ليسوا بنوهم علم أنهم لا يتقدمون بينة الأب إلا ترى أن الابن لما كان أولى من الجلبعة كان ابنه غيلة وأبنا فان الجلبعة كالأب فيجب أن يكون الجلبعة كالأب ولأن الجلبعة أبي أب وهذا القول هو إحدى الروايتين عن عمر والقول الثاني أن الجلبعة يقاسم الأخوة وهذا قول علي وزيد بن مسعود وروى عن عثمان القولان ولكم مختلفون في التفصيل اختلافا متباينا وجهوا أهل هذا القول على مذهب زيد كالأب والشافعي وأحمد وأما قول علي في الجلبعة يذهب إليه أحد من أئمة الفقهاء وأما يذکر عن ابن أبي ليلى أنه كان يقضي به ويذكر عن علي فيه أقوال مختلفة فان كان القول الأول هو الصواب فهو قول عمر وإن كان الثاني فهو قول عمر وأما نصف قول زيد في الناس لانه كان قاضي عمر وكان عمر ينفذ قضاءه في الجلبعة لانه كان يرى أن الجلبعة كالأب مثل قول أبي بكر فلما صرح بآثاره وفوض الأمر في ذلك لزيد وقول القائل أنه قضى في الجلبعة قضية أصح هذا البرية أنه قضى في مسألة واحدة معاملة قول فان هذا غير ممكن وليس في مسائل الجلبعة نزاع أكثر مما في مسألة الخرقاء وأما وخت وجدوا الأقوال فيها ستة فعلم أن المراد به أن مكان صحبها أنه قضى في مائة مائة من حوادث الحد وهذا مع أنه يمكن لكن لم يخرج قوله عن قولين أو ثلاثة وقول علي يختلف أيضا أهل الرافضي يعلمون هذا مع أن الأشبه أن هذا كذب فان وجود جد وأخوة في الفريضة قليل جدا في الناس وعمر إنما قولي عشر سنين وكان قد أسس عن الكلام في الحد وثبت عنه في الصحيح أنه قال ثلاث وددت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبن لنا الجلبعة والكلالة وأبواب من أبواب الربا ومن كان متوقفا يحكم فيها بشئ وما بين هذا أن الناس إنما تقوا عن عمر في فريضة واحدة قضاءه في قضية في المشركة فرؤى عنه الأستاذ المذكور في كتب أهل العلم أنه قضى فيها مرة بعدم التشرية وهذا قول علي وهو مذهب أبي حنيفة وأحد بن حنبل في المشهور عنه وقضى في نظيره في العام الثاني بالتشريع وقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى وهذا قول زيد وهو قول مالك والشافعي فانهما غيرهما قلنا أن زيد في الفرائض وهي رواية حرب عن أحمد بن حنبل وهذا مما استدله الفقهاء على أن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد وعلي رضي الله عنه وافق على ذلك فإنه

بدون ذلك فهو خلاف الصواب في الاستدلال (الوجه الرابع) أن الرافضي سلك مسلكا في قضية الغلاصة عن إثبات الصانع بان قال ذلك مبني على نفي التناهي عن العلل والمعلولات قال وأتم لا يمكنكم ذلك مع إثباتكم حوادث لا تنتهي فان ما ذكره من دليل نفي النهاية في العلل يلزم مثله في الحوادث وما ذكره من مما سبق وجود حوادث لا تنتهي يلزم كونه نظيره في العلل وهذا الذي قاله وإن استدر كمن استدر كونه عليه لكن هو أجودهما فعلة المدى فان مقصوده الزامهم أحد أمرين إما عدم إثبات الواجب وإما الإقرار بحدوث العالم بين أن إثبات الصانع معلوم ثابت الحوادث وأن افتقار الحادث إلى الحادث أمر ضروري فهذا الأخير أن يجعل إثبات الصانع موقوفا على نفي التسلسل في العلل ويجعل نفي التسلسل فيهما موقوفا على تقسيمها إلى التعاقب والافتقار

(١) قوله فان نسبة بني الأخوة الخ كذا في الأصل وفي العبارة تحريف يعلم من مثل عبارة فيما تقدم قريبا ونصها فان نسبة الأخوة من الأب إلى الجلبعة إلى الأب كنسبة الأعمام بني الجلبعة إلى الجلبعة إلى الأب فلما أجمع المسلمون على أن الجلبعة الأعلى من الأعمام كان الجلبعة الأدنى أولى من الأخوة اه فتأمل كتبه

قد ثبت عنه أنه قال كان رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يعين ثم قد رأيت أن يعين فقال له قاضيه عبيدة السلماني أن يلزم عمر في الجماعة أحب إليّ الشبان رأيك وحديثك في النفرقة فعلى له في المسئلة قولان ومعلوم أن ما قضى به في عقوبتهم ومنع يعين هو وعمر لم يكن ينقضه وأما كان يرى أن يستأنف فيما بعده أنه يجوز بيعهم والمسائل التي لعل فيها قولان وأكثر كثيرة ونفس الجميع الأخوة قد نقل عنه فيها اختلاف كثير ونقل عنه أنه كان إذا أرسل إليه بعض نوابه يسأله عن قضية في ذلك يأمره فيها بالاجتهاد ويقول قطع الكتاب فإنه رضى الله عنه رأى أنه إنما يتكلم فيها بالاجتهاد لا ضرورة وهو مضطر إلى الاجتهاد في هذه المعينة وكره أن يقلده غير من غير اجتهاد منه فأمره بتطبيع الكتاب لذلك بخلاف ما إذا كان معه فيها نص فإنه كان يبلغه وأمره بتبليغه ولا يأمره بقطع كتابه والعلماء مختلفون في بيع الكتب التي فيها العلم بالرأي هل يجوز على قولين

(فصل) قال الرافضي وكان يفضل في الغنية والعطاء وأوجب الله تعالى التسوية والجواب أما الغنية فلم يكن يقسمها هو بنفسه وإنما يقسمها الجيش الغانمون بعد انجس وكان الجنس يرسل إليه كما يرسل إلى غيره فيقسمه بين أهله ولم يقل عمر ولا غير من الغنية يجب فيها التفضيل ولكن تنازع العلماء هل للإمام أن يفضل بعض الغانمين على بعض إذا تبين له زيادة نفع فيه قولان العلماء روايتان عن أحمد أحدهما أن ذلك جائز وهو مذهب أبي حنيفة لأن النبي صلى الله عليه وسلم نقل في بدايته الرابع بعد انجس وفي رجسته الثالث بعد انجس رواه أبو داود وغيره وهذا تفضيل لبعض الغانمين من أربعة الأشخاص ولأن في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى سلمة بن الأكوع سهم راجل وفارس في غزوة الغابة وكان راجلا لأنه أتى من القتل والغنية وأرهاب العدو بما أتى به غيره والقول الثاني لا يجوز ذلك وهو مذهب مالك والشافعي ومالك يقول لا تكون النفل إلا من الجنس والشافعي يقول لا يكون إلا من خمس الجنس وقد ثبت في الصحيحين عن ابن عمر قال غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل نحد فبلغت سهماننا اثني عشر بعيرا وفتننا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيرا بعيرا وهذا النفل لا يقو به خمس الجنس وفي الجلة فهذه مسألة اجتهاد فإذا كان عمر يسوغ التفضيل للمصلحة فهو الذي ضرب الله الحق على لسانه وقلبه وأما التفضيل في العطاء فلا ريب أن عمر كان يفضل فيه ويجعل الناس فيه على مراتب وروى عنه أنه قال لئن عشت إلى قابل لأجعل الناس سنانا واحداً أو ناعوا واحداً وكان أبو بكر يسوق في العطاء وكان على يسوق أيضاً وكان عثمان يفضل وهي مسألة اجتهاد فهل للإمام التفضيل فيه للمصلحة على قولين هما روايتان عن أحمد والتسوية في العطاء اختياراً في حنفية والشافعي والتفضيل قول مالك وأما قول القائل إن الله أوجب التسوية فيه فهو لم يذكر على ذلك دليلاً ولو ذكر دليله لا تكمننا عليه كما تكتم في مسائل الاجتهاد والذين أمروا بالتسوية من العلماء احتجوا بأن الله قسم الموارد بين الجنس الواحد بالسواء ولم يفضل أحد ابصفاً وأحاب الفضائل بأن تلك تتحقق بسبب لا جعل واحتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم سوز في الغنائم بين الجنس الواحد فأعطى الراجل سهماً واحداً وأعطى الفارس ثلاثة أسهم كما ثبت في الصحيحين وهو قول الجمهور ومالك والشافعي وأحمد وقبل أعطاه سهمين وهو قول أبي حنيفة وقد روى في ذلك أحاديث ضعيفة والثابت في الصحيحين أنه عام خيراً أعطى الفارس ثلاثة أسهم سهمه وسهمين لفارسه وكانت الخيل مائتي فرس وكانوا أربعة عشر مائة فقسم خيرهم على ثمانية عشر سهم كل مائة في سهم فأعطى أهل الخيل ثمانية عشر سهماً وكانوا مائتين وأعطى ألفاً ومائتين ألفاً

وان العلل المتعاقبة لا يمكن إبطالها
الالتباسية بين امتناع كون الحادث
المعين دأماً لم يزل ويكون نوع
الحوادث دأماً لم يزل فإن هذا فيه
من التطويل ووقف العلم بالصانع
على مثل هذه المقدمة لا يخفى
(الوجه الخامس) أن الدليل الذي
ذكره غايته أن يثبت أن الحوادث
له ابتداء أو لا كانت العلل متعاقبة
محدثة وللعلة أول لزم أن يكون
للعلة أول وهذا غايته أن يكون
عزلة أثبات حدوث العالم وهو مشأله
مع كونهم يتكلمون على حدوث العالم
فلم يقولوا أن المحدث لابد له من
سبب كاهو قول الجمهور ولا أثبتوا
ذلك بأن الحدوث تخصص بوقت
دون وقت فيفتقر إلى تخصص كما
فعله كثير من أهل الكلام ولا بد
بأن الممكن يفتقر إلى المبرمج لوجوده
بل قالوا المحدث ممكن والممكن
لا يرجع أحد طرفه على الآخر
الاجتماع ثم وردوا جواز التسلسل
في العلل وأجابوا عن ذلك فإذا كان
الجواب عن ذلك لا يتم إلا أثبات
حدوث العلل كان غايته أن
يشتو افتقار الممكن إلى علة حادثة
فهم بعد ذلك أن قالوا والمحدث لابد
له من محدث كانوا قد قالوا أحقاً لكن
ملوكاً بد كترت سميات لا فائدة فيها
بل تضعف الدليل وكانوا مستغنيين عنها
في الأول وإن لم يقولوا والمحدث لابد
له من محدث لم يكن ما ذكره نافعاً
فإن مجرد حدوث العلة أن لم يستلزم
وجود المحدث لم يثبت واجب الوجود

فبين أن ماسلكوه أمان لا يفسد أو يكون فيه من التطويل والتعقد ما يضر ولا ينفع ومع هذا خلت هذا التطويل والتعقد قد يكون فيه منفعلة لمن يسفط ويعاد ولن لا تنقاد نفسه إلا بعل ذلك كما قد نهنا عليه في غيره وهذا الموضع ومضمون ما ذكره وورث الاستدلال فلا يكون استدلالا لا يصح فلهذا إذا قد رعل ومعلولات متعاقبة وأثبت امتناع ذلك لأن الحادث لا يكون أزليا زمنا هنه العلل محدثة فقال له فلم يجوز أن يكون استدلالا للمكانات إلى علل محدثة فلا بد أن يقول على طريقته أن المحدث ممكن والممكن يفتقر إلى عللة وعلة لا تكون محدثة فيكون حقيقة كلامه المحدث يفتقر إلى محدث لأن المحدث يفتقر إلى محدث إذ كان حقيقة ما يقوله أن المحدث لا بد له من عللة لا يمكن فيفتقر إلى مرجع ومرجع لا يكون محدثا لأن المحدث يمكن لا بد له من عللة وإن غيغ العبارة فقال هذا الممكن لا بد له من عللة والعلة لا تكون ممكنة لأن الممكن لا بد له من عللة كان قد قال الممكن له عللة لأن الممكن له عللة وكل ذلك أثبت الشيء بنفسه والمقصود هنا ما ذكر من امتناع التسلسل في العلل شمل ما إذا قدرت متعاقبة كما إذا قدرت متعقبة وأنه حينئذ يكون الاجتماع معلولا للأفراد وإذا كان كل من الأفراد ممكنًا لا يوجب نفسه والاجتماع

وماتى رجل وكان أكثرهم كتابا على الأبل فلم يسهم للأبل عام خبير والجوزون تفضل قالوا بل الأصل التسوية وكان أحبا بفضل فدل على جواز التفضيل وهذا القول أصح من الأصل التسوية وأن التفضيل لمصلحة راجحة جائز وعمر لم يفضل لهوى ولا حيل بل قسم المال على الفضائل الدينية فقدم السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ثم من بعدهم من الصحابة ثم من بعدهم وكان ينقص نفسه وأفاربه عن نظراتهم فنقص ابنه وابنته عن كائنا أفضل منه وإنما يطن في تفضيل من فضل لهوى أمان كان قصده وجه الله تعالى وطاعة رسوله وتعليم من عظمه الله ورسوله وتقديم من قدمه الله ورسوله فهذا يدح ولا يذم ولهذا كان يعطى عليا والحسن والحسين ما لا يعطى لنظراتهم وكذلك سائر أقارب النبي صلى الله عليه وسلم ولوسوى لم يحصل لهم إلا بعض ذلك وأما الخس فقد اختلف اجتهد العلماء فيه فقالت طائفة سقط عوت النبي صلى الله عليه وسلم ولا يستحق أحد من بني هاشم شأنا المجلس إلا أن يكون فهم بتم أو مسكين فيعطى لكونه يتبأ أو مسكينا وهذا مذهب أبي حنيفة وغيره وقالت طائفة بل هو لذي قرى في الأثر بعده فكل ولي أمر يعطى أفاربه وهذا قول طائفة منهم الحسن وأبو ثور ربحا أطن وقد نفل هذا القول عن عثمان وقالت طائفة بل الخس يقسم خمسة أقسام بالسوية وهذا قول الشافعي وأجنى المشهور عنه وقالت طائفة بل الخس إلى اجتهد الامام يقسمه بنفسه في طاعة الله ورسوله كما يقسم التي وهذا قول أكثر السلف وهو قول عمر بن عبد العزيز ومذهب أهل المدينة مالك وغيره وهو رواية الأخرى عن أحمد وهو أصح الأقوال وعليه يدل الكتاب والسنة كما قد بسطناه في موضعه فخصر التي وأما الخس واحد فكان ديوان العطاء التي لغير يقسم فيه الخس والعطاء جميعا وأما ما تقوله الرافضة من أن خمس مكاسب المسلمين يؤخذ منهم ويصرف إلى من ربه هو نائب الامام المعصوم أو إلى غيره فهذا قول لم يقبله قط أحد من الصحابة لا على ولا غيره ولا أحد من التابعين لهم بإحسان ولا أحد من القراء لا بنى هاشم ولا غيرهم وكل من نقل هذا عن علي أو علماء أهل بيته كالخس والحسين وعلي بن الحسين وأبي جعفر الباقر وجعفر ابن محمد فقد كذب عليهم فان هذا خلاف المتواتر من سنة علي رضي الله عنه فإنه قد نولي الخلافة أربع سنين وبعض أخرى ولم يأخذ من المسلمين من أموالهم شيئا بل يكن في ولايته قط خمس مقسوم أما المسلون فما خس لاهو ولا غيره أموالهم وأما الكفار فإذا غنمت منهم أموال خمس بالكتاب والسنة لكن في عهد لم يفرغ المسلون لقتال الكفار بسبب ما وقع بينهم من الفتنة والاختلاف وكذلك من المعلوم بالضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخمس أموال المسلمين ولا طلب أحد أقط من المسلمين يخمس ماله بل إنما كان يأخذ منهم الصدقات ويقول ليس لأل محمد منها شيء وكان يأمرهم بالجهاد بأموالهم وأنفسهم وكان هو صلى الله عليه وسلم يقسم ما أفاض الله على المسلمين يقسم الغنائم بين أهلها ويقسم الخس والتي وهذه هي الأموال المشتركة السلطانية التي كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يتولون قسمها وقد صنف العلماء لها كتابا مفردة وجعوا بينها في مواضع يذكرون قسم الغنائم والتي والصدقة والذي تنازع فيه أهل العلم لهم فيه ما أخذ فتنازعوا في الخس لأن الله تعالى قال في القرآن واعلموا أن غنائمكم من بني فنان لله حصة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وإن السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير وقال في التي عما أفاض الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وإن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وقد قال قبل ذلك وما أفاض الله على رسوله منهم فما أوجبتم عليه من خيل ولا ركاب

ولكن الله يسلط رسوله على من يشاء وأحسن إلى الرجوع والله خلق الخلق لعبادته وأعطاهم
 الاموال يستعصون بها على عبادته فالكفار لما كفر بالله وعبدوا غيره لم يبقوا مستعصين
 للاموال فاباح الله لعباده قتلهم وأخذ أموالهم فصارت فداءا لله على عباد الله المؤمنين لانهم هم
 المستحقون له وكل مال اخذ من الكفار قد يسمى فياحق الغنية كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
 في غنائم حنين ليس لي بها فاء الله عليكم الا الجنس والجنس مردود عليكم لكن لما قال تعالى وما
 آفاه الله على رسوله منهم فإى وحفته عليه من خيل ولا ركاب وقال ما آفاه الله على رسوله من أهل
 القرى صار اسم التي عند الاطلاق لما اخذ من الكفار بغير قتال وجهور العلماء على أن التي
 لا يجنس كقول مالك وأبي حنيفة وأجد وهذا قول السلف قاطبة وقال الشافعي وانطرق ومن
 وافقه من أصحابنا أجد يجنس والصواب قول الجمهور فان السنن الثابتة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وخلفائه تقتضي أنهم لم يجنسوا فإى قط بل أموال بني النضير كانت أول التي ولم
 يجنسها النبي صلى الله عليه وسلم بل جنس غنيمة بدر وخنس خيبر وغنائم حنين وكذلك الخلفاء
 بعدهم لم يكونوا يجنسون الجزية وانطراج ومنشأ الخلاف أنه لما كان لفظة الجنس وآية التي
 واحدا اختلف فهم الناس القرآن قرأت طائفة أن آية الجنس تقتضي أن يقسم الجنس بين الجنسية
 بالسوية وهذا قول الشافعي وأجدوداد الظاهرى لانهم ظنوا أن هذا ظاهر القرآن ثم إن
 آية التي لفظها كلفظة آية الجنس قرأى بعضهم التي ء كله يصرف أيضا مصرف الجنس الى
 هؤلاء الجنسية وهذا قول داود بن علي وأتباعه وما علمت أحدا من المسلمين قال هذا القول قبله
 وهو قول يقتضي فساد الاسلام إذا دفع التي ء كله الى هذا الاصناف وهؤلاء يتكلمون أحيانا بما
 يظنون تظاهر اللفظ ولا يتدبرون عواقب قولهم ورأى بعضهم أن قوله في آية التي ء فقلته وللرسول
 ولذي القربى المراد بذلك الجنس الذي ء فأروا أن التي يجنس وهذا قول الشافعي ومن وافقه من
 أصحابنا أجد وقال الجمهور وهذا ضعيف جدا لأنه قال الله وللرسول ولذي القربى واليتامى
 والمساكين وابن السبيل لم يقل خمسة هؤلاء ثم قال الفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من
 ديارهم وأموالهم والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم والذين جاؤا من بعدهم هؤلاء هم
 المستحقون التي ء كله فكيف يقول المراد خمسة وقد ثبت عن عشرين الخطباء رضي الله عنه
 أنه لما قرأ هذه الآية قال هذه عت المسلمين كلهم وأما أبو حنيفة ومن وافقه فوافقوا هؤلاء على
 أن الجنس يستحقه هؤلاء لكن قالوا ان سهم الرسول كان يستحقه في حياته وذوقه به كانوا
 يستحقونه لنصرهم وهذا اقتسط بموته فقط منهمهم كما سقط سهمه والشافعي وأجد قالوا بل
 يقسم سهمه بعد موته في مصرف التي ء ما في الكراع والسلاح وما في المصالح مطلقا واختلف
 هؤلاء هل كان التي ء ملكا للنبي صلى الله عليه وسلم في حياته على قولين أحدهما نعم كما قاله الشافعي
 وبعض أصحابنا أجد لأنه أضيف اليه والثاني لم يكن ملكا له لأنه لم يكن يصرف فيه تصرف
 المالك وقالت طائفة ذوو القرى هم ذوقه في القسم المتولى وهو الرسول في حياته ومن تولى
 الامر بعدهم واحتجوا بما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أعلم الله نبيا طمعه الا كانت له
 يتولى الامر بعده والقول الخامس قول مالك وأهل المدينة وأكثرا السلف أن مصرف الجنس
 والتي ء واحد وأن الجميع لله والرسول بمعنى أنه يصرف فيما أمر الله به والرسول هو المبلغ عن الله
 فما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال اني والله لأعطي
 أحدا ولا أمتنع أحدا وانما أنا قاسم أصع حيث أمرت فدل على أنه يعطي المال لمن أمره الله به
 لاني يريدوه ودل على أنه أضافه اليه لكونه رسول الله لا لكونه مالكا وهذا بخلاف نصيبه من

معاولها كان أولى أن يكون ممكنا
 لا يوجد بنفسه ولا يوجد بمكن
 بمكن لا يوجد له فان ما لم يوجد
 نفسه أولى لا يوجد غيره فاذا لم
 يكن في الاحاد ما يوجد نفسه كان
 أولى أن لا يوجد غيره لا لاجله ولا
 غيرهما من الاحاد بين هذا أن
 الممكن لا يوجد بنفسه بل لا يوجد
 الا بغيره فاذا قدر أن تمكنت
 موجودة سواء كانت عللا أو لم تكن
 وسواء كانت متناهية أو غير
 متناهية لم يكن فيها شيء يوجد بنفسه
 فاذا كان المجموع لا يوجد الا بها
 وليس فيها شيء موجود بنفسه لم
 يكن في جميع ما ذكر ما يوجد بنفسه
 لاجله ولا تفصيلا واذا وجد ما لا
 يوجد بنفسه لم يوجد الا بغيره ألا
 ترى أنه لو قال الحيوان لا يوجد
 بنفسه لم يكن فرق بين الحيوان
 التي لها نهاية والتي لا نهاية لها بل
 كل من الحيوان التي لا تنتهي
 لا يوجد بنفسه بل لابد له من محدث
 والذين اذا قدر تمكنت محصورة
 ومحدثات محصورة ليس لها محدث
 ولا مبدع علم امتناع ذلك فاذا
 قدره لا تنتهي لم تكن هذه الحال
 توجب استغنائه عن المحدث
 المبدع وتجعلها غائبة عن مبدع
 خارج عنها بل كلما كثر ذلك كان
 أولى بالحاجة الى المبدع فلا يوجد
 بنفسه اذا ضم اليه ما لا يوجد
 بنفسه مرات متناهية أو غير
 متناهية كان ذلك مثل ضم
 المعلومات بعضها الى بعض وذلك

لا تفتقر حال عدمها إلى الفاعل وأما هذه التي لا بد لها من فاعل إذا كثرت كان احتياجها إلى الفاعل أو كذا أقوى وتسلسل الممكنات لا يخرجها عن طبيعة الامكان الموجب لفقرها إلى المبدع (١) كأن طبيعة الحدوث لا تخرج الحدوث عن طبيعة الحدوث الموجبة لفقرها إلى الفاعل ومن جاوز تسلسل الحوادث وقال كل منها حادث والنوع ليس بمحدث لا يمكنه ان يقول كل من الممكنات ممكن والجملة ليست ممكنة كما لا يمكنه ان يقول كل من الموجودات موجود والجملة ليست موجودة ولا يقول كل من المستعانت مجتمع والجملة ليست متممة بل الامتناع للجملة المستعانت أولى منه لاحادها وكذلك الامكان للجملة الممكنات أولى منه لاحادها والفقر إلى الصانع الذي يستأجره الامكان للجملة الممكنات أولى منه لاحادها وأما الوجودات للجملة الموجودات فليس هو أولى منه لاحادها وان قيل هو واجب العملة وذلك أن جملة الموجودات متوقفة على وجود كل منها بخلاف وجود الواحد منها فإنه لا يتوقف على وجود الجملة وأما المستعانت فامتناع جلتها ليس موقوفاً على امتناع كل منها بل كل منها مجتمع لذاته فامتناع الجملة لذاتها أولى وأحرى اللهم الآن يكون الامتناع مشروطاً بإفرادها كالتملأ زسين الذين يمتنع وجود

(١) قوله كأن طبيعة الحدوث الخ كذا في الاصل ولعل فيه تحريفاً ووجه الكلام كأن تسلسل الحوادث لا يخرجها عن جوارحها

المعظم وما وصي به فإنه كان ملكه ولهذا سمي النبي عمال الله بمعنى أنه المال الذي يجب صرفه فيما أمر الله به ورسوله أي في طاعة الله أي لا يصرفه أحد غير ما يردون كان مساحلاً بخلاف الاموال الملوكة وهذا بخلاف قوله وأتوهم مال الله الذي أتاكم فإنه لا يصفه إلى الرسول بل جعله بما آتاهم الله قالوا وقوله تعالى ولذي القربى والسما والمساكين وابن السبيل تخصص هؤلاء بالذكر لا لاعتناء بهم لا لاختصاصهم بالمال ولهذا قال كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم أي لا تدل أولونه وتحرمون الفقراء ولو كان مختصاً بالفقراء لم يكن للاعتناء بغيرهم أن يكون دولة وقد قال تعالى وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فدل على أن الرسول هو القاسم لقيه والمغانم ولو كانت مقسومة محدودة كالقراض لم يكن للرسول أمر فيها ولا نهى وأيضاً فالأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه تدل على هذا القول فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص قط خمسة أجزائه ولا خلفاءه ولا كانوا يعطون السبا مثل ما يعطون المساكين بل يعطون أهل الحاجة من هؤلاء وهؤلاء وقدي يكون المساكين أكرم من السبا الأغنياء قد كان بالمدنية يتأذى أغنياءهم فيكونوا يسبون بينهم وبين الفقراء بل ولا عرف أنهم أعطوهم بخلاف ذوي الحاجة والأحاديث في هذا كثيرة قلبي هذا موضع ذكرها

(فصل)

قال الرافضي وقال بالرائي والحسد والظن والجواب أن القول بالرائي لم يخص به غير رضي الله عنه بل على كل من أقولهم بالرائي وكذلك أبو بكر وعمران وزيد وابن مسعود وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقولون بالرائي وكان رأي علي في دعاء أهل القبلة ونحوه من الأمور العظام كافي سبعة أي داود وغيره من الحسن عن قيس بن عباد قال قلت لعلي أخبرنا عن مسيرك هذا أعهد عهدك للناس رسول الله صلى الله عليه وسلم أم رأيته قال ما عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى شيء ولكن رأيته وأمر نائبه بالمرور على رضي الله عنه في قتال الجبل وصفين شأ كل رواق في قتال الخوارج بل روى الأحاديث الصحيحة هو وغيره من الصحابة في قتال الخوارج المارقين وأما قتال الجبل وصفين فلم يردوا أحد منهم فيه نصاً إلا القاعدون فانهم روى الأحاديث في قتال القتال في الفتنة وأما الحديث الذي يروى أنه أمر بقتل النبا كثرين والقاسطين والمارقين فهو حديث موضوع على النبي صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن الرأي أن لم يكن مذموماً فلا يلزم على من قال به وإن كان مذموماً فلا رأي أعظم ذم من رأي أبي ربيعة دم أولف مؤلفه من المسلمين ولم يحصل قتلهم مصلحة المسلمين لافي ذنبهم ولا في دنياهم بل نقص الخير مما كان وزاد الشر على ما كان فإذا كان مشل هذا الرأي لا يعاب به فرائي غير غيره في مسائل الفرائض والطلاق أولى أن لا يعاب مع أن علياً شرهم في هذا الرأي وأما تاز برأي في الدعاء وقد كان ابنه الحسن وأكبر السابقين الأولين لا يرون القتال مصلحة وكان هذا الرأي أصح من رأي القتال باللائل الكثيرة ومن المعلوم أن قول علي في الحد وغريمه من المسائل كان بالرائي وقد قال أجمع رأي ورأي عمر على المنع من بيع أمهات الأولاد الآن فقد رأيت أن يعين فقال له قاضيه عبيدة السلماني رأي عمر في الجملة أحب إلي من رأيك وحديث الفرقة وفي صحيح البخاري عن أبيه عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي قال أقضوا كما كنتم تقضون فأقره الاختلاف حتى يكون للناس جماعة أو أموت كما مات أصحابي قال وكان ابن سيرين يرى أن عامة ما روى عن علي كذب وقد جمع الشافعي ومحمد بن نصر المروزي المسائل التي تركت من قول علي وابن مسعود في ما كثيراً وكثيراً من أقاصيص السنة بخلافه كالتموقف عنها الحامل فإن

مذهب على رضى الله عنه أنهم اعتدوا بعد الأجلين بذلك أفتى أو السنايل بن بعكث في حياة
 النبي صلى الله عليه وسلم فلما جازته سبعة الأسبوع وذكرت ذلك له قال كذب أو السنايل بل حلت
 فأنكحني من شئت وكان زوجهما قد توفي عنها بكعة في حجة الوداع فان كان القول بارأى ذنبا
 فذنبت غيري كعلي وغيره أعظم فان ذنبي من استحل دما المسلمين رأى هو ذنب أعظم من ذنب
 من حكم في قضية جزئية برأيه وان كان منه ما هو صواب ومنه ما هو خطأ فعمر رضى الله عنه
 أسعد بالصواب من غيره فان الصواب برأيه ما كثر منه في رأى غيره والخطأ في رأى غيره أكرمه
 في رأيه وان كان الرأى كله صوابا فان الصواب الذي مصلحته أعظم هو خير وأفضل من
 الصواب الذي مصلحته دون ذلك وأراء عمر رضى الله عنه كانت مصلحتها أعظم للمسلمين فعلى
 كل تقدير عمر فوق القائلين بالرأى من العصابة فيما يحمدهم وأخف منهم فيما يذمهم وبما يدل على
 ذلك ما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انه قد كان في الامم فلكم عقنون
 فان يكن في أمي أحد فمهر ومعلوم أن رأى المحدث الملهم أفضل من رأى من ليس كذلك وليس
 فوقه الا النص الذي هو حال الصديق المتقي من الرسول ونحن نعلم أن الصديق أفضل من عمر
 لكن عمر أفضل من سائرهم وفي المسند وغيره أنه تعالى ضرب الحق على لسان عمر وقوله وقال
 عبد الله بن عمر ما سمعت عمر يقول لشيء أنى لأراه كذا أو ذاك كان كما يقول فالنصوص والاجماع
 والاعتبار يدل على أن رأى عمر أولى بالصواب من رأى عثمان وعلي وطاعة والزيبر وغيرهم من
 العصابة رضى الله عنهم ولهذا كانت آثاره محمود فيها صلاح الدين والدينافهوا الذي فتح بلاد
 فارس والروم وأمر الله به الاسلام وأذله بالكفر والتناق وهو الذي وضع الدوان وفرض العطاء
 وأزم أهل الذمة بالصغار والفقار وقمع الفجار وقوم العمال وكان الاسلام في زمنه أعزما كان
 وما يتبارى في كمال سيرة عمر وعلمه وعقله وقضيه من له أدنى مسكة من عقل وانصاف ولا يطعن
 على أي بكر وعمر رضى الله عنهما الا أحد رجلين إما رجل منافق يذيق لمجد عدو الاسلام يتوصل
 بالظن فيهما إلى الطعن في الرسول ودين الاسلام وهذا حال المعلم الاول للرافضة أول من ابتدئ
 الرفض وحال أئمة الباطنية وإما جاهل مفرط في الجهل والهوى وهو الغالب على عامة الشيعة اذا
 كانوا مسلمين في الباطن وإذا قال الرافضي على كان معصوما لا يقول برأيه بل كل ما قاله فهو مثل
 نص الرسول وهو الامام المعصوم المنصوص على امامته من جهة الرسول قيل له نظرك في البدعة
 الخوارج كلهم يكفرون عليهم أعلم وأصدق وأدين من الرافضة لا يستبرئ في هذا
 كل من عرف حال هؤلاء وهؤلاء وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 فيهم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامهم مع صيامهم وقرآنه مع قرآنهم وقد قالوا
 في حياته وقتله واحد منهم ولهم جوش وعلماء ومدائن وأهل السنة والله الحمد متفقون
 على أنهم مبندعة ضالون وأنه يجب قتالهم بالنصوص الصحيحة وأن أمير المؤمنين عليا رضى الله
 عنه كان من أفضل أعماله قتاله الخوارج وقد اتفقت العصابة على قتالهم ولا خلاف بين علماء
 السنة أنهم يقاتلون مع أئمة العدل مثل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضى الله عنه لكن هل
 يقاتلون مع أئمة الجور فنقل عن بعضهم أنهم يقاتلون وكذلك قال فيمن نقض العهد من أهل
 الذمة لا يقاتلون مع أئمة الجور ونقل عنه أنه قال بلغ في الكفار وهذا منقول عن مالك وبعض
 أصحابه ونقل عنه خلاف ذلك وهو قول الجمهور وأكثرا أصحابه خالفوه في ذلك وهو مذهب أبي
 حنيفة والشافعي وأحمد وقالوا في رضى كل أمير كان أو فاجر اذا كان الغزاة الذي يغزله
 جائرا فاذا قاتل الكفار والمردين أو ناقض العهد والخوارج قتلنا لا مشروعا فقتل معه وان

أحد همدان الآخر ولا يمنع
 اجتماعهما وكذلك المكنت اذا
 كان كل منها ممكنا أنه بحيث يفترق
 إلى القاتل ولا يوجد بنفسه فليس
 امكان كل منهما مشروطا بالآخر
 ولا لمعلقه ولا لامكان هذا أن يترقى
 امكان هذا كما في الامتناع بخلاف
 الموجودات فإنه قد يكون وجود
 أحد الآخرين بامشروطا واما على
 الآخر بخلاف ما إذا قدر موجودات
 واجبة بأنفسها فإنه حينئذ
 لا يكون وجود بعضها موقوف على
 وجود البعض وأما ما هو ممكن بنفسه
 أو مجتمع بنفسه فليس امكانه وامتناعه
 مشروطا بغيره بل نفس تصور
 حقيقته توجب العلم بامتناعه
 وامكانه وحينئذ فكما كثر أفراد
 هذه الحقيقة كان العلم باستانها.
 أو امكانها أكثر والعلم بامتناع
 الجملة أو امكانها أولى وأحرى ولو
 قدرنا واجبات بأنفسها غفيرة عن
 الغير بحيث لا يكون بعضها مشروطا
 في البعض لكانت الجملة واجبة ولم
 يكن وجودها بدون وجوب الأحاد
 وامتنع أن يقال الجملة متمتعة
 أو ممكنة مع وجوب كل من الأحاد.
 بنفسه وجوب لا يتفقيه على غيره
 فتبين أنه اذا كان من الأمور ما هو
 ممكن في نفسه لا ينفك امكانه على
 غيره ومعنى امكانه أنه لا يستحق
 بنفسه موجودا أو متنع وجوده
 بنفسه وهو بالنظر إلى نفسه فقير
 محض أي الفقير الذاتي الذي يتنجس
 مع غناه بنفسه. وسواء قلنا ان

فقاتل قتلا عظيمًا ثم ساقط معه فعاون على البر والتقوى ولا يعاون على الاثم والعدوان كما أن
الرجل يسافر مع من يحج ويعتبر أن كان في القافلة من هو ظالم فالظالم لا يجوز أن يعاون على
الظلم لأن الله تعالى يقول وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وقال موسى
رب عسا أنت على قلن أكون ظهير للعبريين وقال تعالى ولا تزكوا للذين ظلموا منكم النار
وقال تعالى ومن يسفح سفاعة يئمه بكنه كل من معها والسفح المعين فكل من أعان شخصاً
على أمر فقد شفع فيه فلا يجوز أن يعان أحد لاوى أمراً ولا غيره على ما حرمه الله ورسوله وأما
إذا كان للرجل ذنوب وقد فعل برافهذ إذا أعين على العلم يكن هاجراً ما كالأراد مذنب أن يؤدي
زكاته أو يحج أو يقضي دينه أو يرد بعض ما عس من المظالم أو يوصى على بناته فهذا إذا أعين
عليه فهو اعانة على بر وتقوى ليس اعانة على اثم وعدوان فكيف بالأموال العامة والجهاد لا يقوم
به الأولاد الامور فان لم يفرغهم لم يفرغهم من أهل انخراط الأبرار لا يجاهدون فتفتزع مات أهل الدين عن
الجهاد فاما أن تعطى وأما أن تنفريه الفقار فليس من ذلك استيلاء الكفار وظهور الفجار
لأن الدين لن يقاتل عليه وهذا الرأي من أفسد الآراء وهو رأى أهل البدع من الرافضة والمعتزلة
وغيرهم حتى قيل لبعض شيوخ الرافضة إذا جاء الكفار في بلادنا فقتلوا النفوس وسبوا الحرم
وأخذوا الاموال هل تقاتلهم فقال لا المذهب بالانقر والاعم المعصوم فقال ذلك المستفتي
مع عامته والله ان هذا المذهب يحبس فان هذا المذهب يقضي الى فساد الدين والدنيا وصاحب
هذا القول تورع فيما ينقته طلباً لوقوع في أضفاف ما تورع عنه هذا الورع الفاسد وأن ظلم بعض
ولاة الامور من استيلاء الكفار بل من استيلاء من هو اعظم منه فالأقل ظلماً ينبغي أن يعاون
على الاكثر ظلماً فان الشريعة مبناها على تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد
وتقليلها بحسب الامكان ومعرفة خبير انظر بن وشر الشرين حتى يقدم عند التزام خبر الخيرين
ويدفع شر الشرين ومعلوم ان شر الكفار والمردة والخوراج اعظم من شر الظالم وأما
إذا لم يكونوا يظلمون المسلمين والمقاتل لهم يريد ان يظلمهم فهذا عدوان منه فلا يعاون على
العدوان

(فصل) قال الرافضي وجعل الامر شورى بعده وخالف فيه من تقدمه فانه لم يرفض
الامر فيه الى اختيار الناس ولا نص على امام بعده بل تأسف على ما لمولى أى حذيفة وقال
لو كان حساناً يخطبني فيه شئ وأسير المؤمنين على حاضر وجمع بين الفاضل والمفضول
ومن حق الفاضل التقدم على المفضول ثم نحن في كل واحد من اختاره للشورى وأظهره
يكره أن يتقدم امر المسلمين ميتاً كالتقدم حياً ثم تقدمه ميتان جعل الامامة في سبته ثم تناقض
فيقول في أربعة ثم في ثلاثة ثم في واحد فجعل الى عبد الرحمن بن عوف الاختيار بعد أن وصفه
بالضعف والقصور ثم قال ان اجتمع امير المؤمنين وعثمان فالقول ما قالاه وان صاروا ثلاثة
فالقول قول الذي صار فيهم عبد الرحمن بن عوف لعلمه أن علياً وعثمان لا يجتمعان على أمر واحد
وان عبد الرحمن لا يعقل الامر عن أخيه عثمان وهو ان عمه أمر بضرب اعناقهم ان
تأخروا عن البيعة ثلاثة أيام مع أنهم عندهم من العشرة المبشرة بالجنة وأمر يقتل من خالف
الاربعة منهم وأمر يقتل من خالف الثلاثة منهم عبد الرحمن وكل ذلك يخالف الدين وقال لعل
ان وليتاهو ليسوا بفاعلين لتركهم على المحبة البيضاء وفيه اشارة الى أنهم لا يولونه اياهما وقال
عثمان ان وليتاهو لتركين آل بني معطى رقاب الناس وان فعلت تقتلن وفيه اشارة الى الامر
بقتله والجواب ان هذا الكلام كله لا يخرج عن قسمين إما كذب في النقل وإما جدح في الحق

عدمه لا يفتقر الى مرجح أو قلنا ان
عدمه لعدم المرجح وقد ناعدم
المرجح فهو في الموضوع لا يستحق
الالابدم لا يستحق وجوداً أصلاً
فكفره مثل هذا وقد ير ما لا يتناهى
من هذا الضرب لا يقتضى حصول
وجوده أو غنى في وجوده عن غيره
ولأوجود بعض هذه الامور بعض
فان كثرة هذه الامور التي لا تستحق
الالابدم توجب كثرة استحقاقها
لعدمه وكثرة افتقارها الى موجود
يكون موجوداً بنفسه فإذا افتقر
أمر لا نهاية له ليس فيها شئ يستحق
الوجود كان قول القائل ان بعضها
يوجد بعضها في غاية الجهل فان ما لا
يستحق في نفسه أن يكون موجوداً
كيف يستحق أن يكون موجوداً
لغيره وكيف يكون وجوده بوجود
ما هو مساو له أنه لا يستحق
الوجود يبين هذا أنه اذا كان هذا
لا يستحق الوجود وهذا لا يستحق
الوجود لم يكن جعل هذا اعلة
والآخر معلولاً بأولى من العكس
فان شرط الفاعل أن يكون موجوداً
فإذا لم يكن موجوداً امتنع أن يكون
فاعلاً وكل منهما لا يستحق أن
يكون موجوداً فلا يكون فاعلاً
واذا قال ان أحد هذين وجد
بالآخر فهذا انما يعقل اذا كان
الآخر موجوداً وذلك الآخر
لا يكون موجوداً بنفسه لا يكون
موجوداً الا بغيره وذلك الغير الذي
يفتقر اليه الممكن ليس هو أى غير
كان بل لا بد من غير يحصل به وجوده

فان منه ما هو كذب معلوم الكذب وغير معلوم الصدق وما علم أنه صدق فليس فيه ما يوجب الطعن على عمر رضي الله عنه بل ذلك معدود من فضائله ومحاسنه التي ختم الله بها عمله ولكن هؤلاء القوم لم يفرطوا في جعلهم وهو اهلهم بقلوب الحقائق في المنقول والمقول فيأتون الى الامور التي وقعت وعلم أنها وقعت فيقولون ما وقعت والى أمور ما كانت ويعلم أنها ما كانت فيقولون كانت ويأتون الى الامور التي هي خبر وصالح فيقولون هي فساد والى الامور التي هي فساد فيقولون هي خير وصالح فليس لهم عقل ولا نقل بل لهم نصيب من قوله وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير وأما قول الرافضي وجعل الامر شروى بعده وخالف فيه من تقدمه فالجواب ان الخلاف نوعان خلاف تضاد وخلاف تنوع فالاول مثل ان يوجب هذا شيئا ويحرمه الآخر والنوع الثاني مثل القراءة التي يجوز كل منها وان كان هذا يختار قراة وهذا يختار قراة كما ثبت في الصحاح بل استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف وثبت أن عمر وهشام بن حكيم بن حزام اختلفا في سورة الفرقان فقرأها هذا على وجه وهذا على وجه آخر فقال لكلهما هكذا أنزلت ومن هذا الباب أنواع الشهادات كشهاد من مسعود الذي أخرجه في الصحيحين وشهادة أبي موسى الذي رواه مسلم وألفا فهما متقاربة وشهادة ابن عباس الذي رواه مسلم وشهادة عمر الذي علمه الناس على منبر النبي صلى الله عليه وسلم وشهادة ابن عمر وعائشة وجابر التي رواها أهل السنن عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم فكل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك فهو صائغ وجائز وان اختلفا كل من الناس بعض الشهادات اما لكونه هو الذي علمه واعتقده ما به والاعتماد به والاعتماد به من بعض الوجوه وكذلك الترجيع في الاذان وتولية الترجيع فان الاول قد ثبت في الصحيح في اذان أبي محذورة وروى في آية التكمير مرتين كامل واهل السنن في آذان بلال وتولية الترجيع هو الذي رواه اهل السنن في آذان بلال وكذلك تروى الاقامة هو الذي ثبت في آذان بلال وسفع الاقامة ثبت في الصحيح في آذان أبي محذورة فأحد وغيره من فقهاء الحديث أخذوا باذان بلال واقامته والشافعي أخذوا باذان أبي محذورة واقامة بلال وأبو حنيفة أخذوا باذان بلال واقامة أبي محذورة وكل هذه الامور جارية بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان من الفقهاء من يكره بعض ذلك لا اعتقاده أنه لم يثبت كونه سن في الاذان فذلك لا يقدح في علم من علم أنه سنة وكذلك أنواع صلاة الخوف فانه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها أنواع متعددة فصلاة ذات الرقاع وصلاة عسفان وصلاة الجحدة صلى الله عليه وسلم بها بضعان جماعة واحدة لكن جعلهم صنفين فالصنف الواحد ركعوا معه جماعة وصحبه الصنف الاول وتختلف الآخر عن المتابعة لغير سوائهم أعز الانفسهم وفي الركعة الثانية بالعكس فكان في ذلك من خلاف الصلاة المعتادة تختلف أحد الصنفين عن السجود معه لأجل الحرس وهضم شروعة اذا كان العدو وجاه القبلة وصار هذا أصلا للفقهاء في تختلف المأموم لعذر في بادون الركعة كالزجوة والنوم والخوف وغير ذلك أنه لا لاجل الصلاة وأنه يفعل ما يخلف عنه وأكثرا الصلوات كان يجعلهم طائفتين وهذا تبين اذا كان العدو في غير جهة القبلة فتارة يصلي بطائفة ركعة ثم يفارقون ويتوبون لانفسهم ثم يصلي بالطائفة الثانية الركعة الثانية ويتوبون لانفسهم قبل سلامه فيسلم بهم فيكون الاولون أعز مواعمه والآخرين سلو امعه كما صلى بهم في ذات الرقاع وهذه أشهر الأنواع وأكثر الفقهاء يختارونها لكن منهم من يختار أن تسلم الثانية بعده كالسجود كما روى عن مالك والاكثرون يختارون ما ثبت به النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولان المسبوق قد صلى

بحيث يستغنى به عما سواه فذلك الغير الذي يفترق اليه الممكن من شرطه أن يكون مستقلا بامكان الممكن لا يحتاج الى غيره بوجه من الوجوه مقي قدر أنه يحتاج الى غيره كان الممكن محتاجا الى هذا الغير والى هذا الغير فلا يحصل وجوده باحد الغيرين بل لا بينهما وكذلك لو قدر من الاعصار ما يقدر فلا بد أن يكون ما يفترق اليه الممكن غير محتاج الى غيره بوجه من الوجوه وليس في المكنت ما هو بهذا الشرط بل كل ما يحتاج الى غيره فالوقدر أن الممكن يوجب يمكنه الى نهاية وأغبر نهاية والجهة الممكنة توجد بالافراد لكان الغير الذي يفترق اليه الممكن محتاجا الى غيره مع أن كل من المحتاج لا ينفي عن نفسه شيئا أصلا البتة يريد هذا ايضا أن الممكن مع عدم المقضي التام يكون محتاجا لا يمكنه المقضي التام الذي يلزم من وجوده وجود المقضي لكن يكون محتاجا لغيره فاذا كان كل من المكنت له عمله ممكنة والعلة الممكنة ليست مقتضا تاما فانها لا توجد الا بغيرها اذا الممكن مفترق الى غيره فوجوده مجردا عن مقتضيه متمتع فضلا عن أن يكون مقتضيه لغيره فاذا لم يكن مع شيء من المكنت مقتضى تام كان كل منها محتاجا وتقدير محتاجا لانها ليس لها واجب قوة امتساعها ويمتنع مع ذلك أن تكون جعلها ممكنة فضلا عن أن تكون واجبة

مع الامام غيره الصلاة كلها فيسلم بهم بخلاف هذا فان الطائفة الاولى لم تتم معه الصلاة فلا
يسلم الا بهم ليكون تسليعها بالمؤمنين فان في السن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مفتاح الصلاة
الطهور وتحررها التكبير وتخليلها التسليم فهذا مروى عن علي وغيره ومنها صلاة تحجد صلى
بطائفة ركعة ثم ذهب الى وجاه العدو وجاءت الطائفة الثانية فوصل بهم الثانية ثم ذهبوا الى وجاه
العدو ورجع الاولون فأتوا ركعة ثم رجع هؤلاء فأتوا ركعة وهذه يختارها أبو حنيفة لانها على
وفق القياس عنده اذ ليس فيها الا التكبير واستدار القبلة تعذر وهو يحق ذلك بان سبقه
الحديث ومنها صلوات أخرى والصحيح الذي لا يجوز ان يقال بغيره ان كل ما ثبت عن النبي صلى
الله عليه وسلم من ذلك فهو جائز وان كان المختار يختار بعض ذلك فهذا من اختلاف التنوع
ومن ذلك أنواع الاستغاثات في الصلاة كاستفتاح في هريرة الذي رواه عن النبي صلى الله عليه
وسلم وهو في الصحيحين واستفتاح على بن ابي طالب الذي رواه مسلم واستفتاح عمر الذي كان يجره
في حجاب النبي صلى الله عليه وسلم بعله الناس متفق عليه وهو في السن من فروع التي الى النبي صلى الله
عليه وسلم وغير ذلك من الاستغاثات ومن ذلك صفات الاستعاذة وأقوال الدعاء في آخر الصلاة
وأقوال الاذكار التي يقال في الركوع والسجود مع التسبيح المأمور به ومن ذلك صلاة التطوع
يخبر فيها بين القيام والقعود ويخبر بين الجهر والخنافة بالليل الى امثال ذلك ومن ذلك تخيير الحاج
بين التحلل في يومين من أيام منى وبين التأخر الى اليوم الثالث وهذا الاختلاف قسمان أحدهما
يكون الانسان يخبره بين النوعين بدون اجتهاد في أصلهما والثاني يكون تخييره بحسب ما يراه
من المصلحة وتخييره بالتصرف لغيره هومن هذا الباب كولي اليتيم ونظر الوقف والوكيل
والضارب والشريك وامثال ذلك ممن تصرف لغيره فانه اذا كان يخبر بين هذا التغد وهذا التغد
أو بين التغد والتسعة أو بين اتباع هذا الصنف وهذا الصنف أو البيع في هذا السوق وهذا السوق
فهو تخيير مصلحة واجتهاد فليس له أن يعدل عياره أصلي لمن انته اذ الم يكن عليه في ذلك مشقة
تسوغ له تركه ومن هذا الباب تصرف ولي الامر للسكين كالأب الذي يخبره بين القتل والاسترقاق
وكذلك بين المني والقداء عند كثر العلماء ولهذا استشار النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه فيهم يوم
بدر فاشار عليه أبو بكر رضي الله عنه بأخذ القداء وشبهه النبي صلى الله عليه وسلم بأبراهيم وعيسى
وأشار عليه عمر رضي الله عنه بالقتل وشبهه صلى الله عليه وسلم بنوح وموسى ولم يعب واحد منهما
بما أشار عليه بل مدحه وشبهه بالانبياء ولو كان مأمورا بأحد الامرين ختم بالاستشارة فيما
يفعل أو كذلك اجتهاد في الامر فبين بولي فعلية أن يختار أصلي من يراه من الاجتهاد يختلف
ويكون جمعه صوابا كما أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان راية أن ولي خالد بن الوليد في حروبه
وكان عمر يشير عليه بأن يعزله فلا يعزله ويقول انه سبغ الله على المشركين ثم ان عمر لما تولى
عزله وولي أبا عبيدة بن الجراح وما فعله كل منهما كان أصلي في وقته فان أبا بكر كان فيلن وعمر
كان في مشقة وكان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يستشيرهما النبي وروى عنه أنه قال اذا
اتفقتا على شيء لم تألفا فكلا فيثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في بعض مغازيه ان
بطع القوم بأب بكر وعمر رشدا وفي رواية في الصحيح كيف ترون القوم صنعوا حين فقدوا انبيهم
وأرأهتهم صلواتهم قلنا الله ورسوله أعلم قال ليس فيهم أبو بكر وعمر ان يطيعوهما فقد رشدا
ورشدت أمتهن وان يعصوهما فقد غوا وغرت قلوبهم قلنا لا والله وقد روى مسلم في صحيحه من
حديث ابن عباس عن عمر قال لما كان يوم بدر نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المشركين
وهم ألف وأصحابه وهم ثلثمائة وتسعة عشر رجلا فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم القبلة ثم

فتبين بذلك أن جملة العلل الممكنات
التي لا تنتهي جملة متنوعة فاستنتج
أن يقال هي موجودة معاملة
لا افراد لان المستنع لا يكون موجودا
لا معاولا ولا غير معاول بين ذلك أن
تقدر معاول لا علىه متنوع والممكن
الموجود معاول لغيره فاذا قدر
غل بمكسة لا تنتهي كان كل منها
معاولا فقد قدر معاولات لا تنتهي
ومن المعلوم بالضرورة وان وجود
معاولات لا تنتهي لا يقتضي
استغناها عن العلة واذا قيل ان
الجملة معاول لا حاد فقد ضم معاول
الى معاولات لا تنتهي وذلك
لا يقتضي استغناها عن العلة
فتبين أن من فهم كون العلة
للمكنة التي لا تنتهي التي هي
معاولات لا تنتهي يمكن أن يكون
له معاول لا ينتهي فاما قدر ثبوت
معاولات لا تنتهي ليس في العلة
واذا كانت المعاولات المتناهية لا بد
لها من علة فالعصولات التي
لا تنتهي أولى بذلك فان طبيعة
المعول تستلزم الافتقار الى العلة
وهذا انظر باعتبار العلى التي
يوصف بها الممكن فانه معاول
مفتقر مبدع مصنوع مدبر مقول
لا يوجد بنفسه لا يستحق الوجود
فاذا قدر واحدا من هذا النوع
كان ذلك مستلزما لعلته وموجبه
وصانعه وفاعله ومبدعه واذا قدر
اثنان كان الاستلزام أعظم فانه اذا
كان الواحد منها بدون الواجب
ممتعا فالاثنان متنوع ومتنوع وتقدير

مديده فجعل يمتع به اللهم أنجز لي ما وعدتني اللهم أنتي ما وعدتني اللهم أنت الذي أتاك هذا
 العصاة من أهل الإسلام لا تعدني الأرض فإني لا أمتع به ما أدي به مستقبلا القبله حتى سقط
 رداؤه من منكبيه فأتاه أبو بكر فاخذ رداءه فألقاه على منكبيه ثم التزمه من وراءه وقال يا بني الله
 كفالك مناشدتك فإني والله لا أستغفر لك ما وعدتني الله تعالى إذ تستغشون ربكم فاستجاب لكم
 أني مذكركم باللائكة مردفين فأمد الله باللائكة قال أبو زميل فحدثني ابن عباس قال
 بينما رجل من المسلمين ومثي يستدفق أثر رجل من المشركين أمامه إذ سمع ضربة بالسوط فوقه
 وصوت الفارس يقول أقدم جروم فتنظر إلى المشرك أمامه فخر مستلقا فنظر إليه فإذا قد حطم
 أنفه وشق وجهه كضربة بالسوط فاخضر ذلك أجمع فجاء الانصاري فحدث بذلك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال صدقت ذلك من مدد السماء الثالثة فقتلوا مئتين وسبعين وأمر وسبعين
 فقال أبو زميل قال ابن عباس فلما أسروا الأسارى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكره
 ما ترون في هؤلاء الأسارى فقال أبو بكر يا بني الله هم نساء والعشرة أرى أن تأخذنهم فدية فتكون
 لنا فوقع على المشركين فعسى الله أن يهديهم للإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ترى يا ابن
 الخطاب قلت لا والله يا رسول الله ما أرى إلا رأي أبي بكر ولكني أرى أن تحبنا فنضرب أعناقهم
 فتمكن عليا من عقيل فغضب بعنقه وتكفني من فلان نسب لعمر فاضرب عنقه فان هؤلاء أمة
 الكفر وصناديدها فهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال أبو بكر ولم يوافق فلما كان من
 الغد جئت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر قاعدان يكدان قال رسول الله ما يبكيك
 أنت وصاحبك فان وجدت بكاء بكيت وان لم أجد بكاء تابت لبكا كما قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أبني الذي عرض على أصحابك من أخذهم الفداء لقد عرض على عبد الله منهم أدنى من
 هذه الشجرة متجرة فريته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى ما كان لبي أن يكون
 له أسرى حتى يثقي في الأرض الآية قال فآحل الله لهم الغنمة ورواه عبد الله بن مسعود وقال
 فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مثل بابا بكر كمثل ابراهيم قال في تبعني فانه مني ومن
 عصائي فانك غفور رحيم وأكمل عيسى قال ان تعذبهم فاعذبهم عبادك وان تغفر لهم فانك أنت
 العزيز الحكيم وان مثلك يا عمر كمثل نوح قال رب لا تدعني الأرض من الكافرين ديارا أو مثل
 موسى قال واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم وقد روى هذا المعنى من
 حديث أم حلتة وابن عباس وغيرهما وقد روى أحلف المسند من حديث أبي معاوية ورواه ابن
 بطه وروى شاف في جزء ابن عرفة عن أبي معاوية وهذا لفظه قال لما كان يوم بدر قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما تقولون في هؤلاء الأسارى فقال أبو بكر يا رسول الله قول ما أعلم استبهم
 واستأن بهم لعل الله يتوب عليهم وقال عمر يا رسول الله كذبك وأخرجوك قريهم واضرب
 أعناقهم فذكر الحديث قال فضيل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرد عليهم شيئا قال فخرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان مثلك يا بابكر كمثل ابراهيم قال في تبعني فانه مني ومن
 عصائي فانك غفور رحيم وان مثلك يا بابكر كمثل عيسى قال ان تعذبهم فاعذبهم عبادك وان تغفر
 لهم فانك أنت العزيز الحكيم وان مثلك يا عمر كمثل نوح قال رب لا تدعني الأرض من الكافرين
 ديارا وان مثلك يا عمر كمثل موسى قال واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم
 وروى ابن بطه بالأسناد الثابت من حديث الزنجي بن خالد عن اسمعيل بن أمة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا يكره ولا أن تحتلفن علي ما خافتكم وكان السلف متفقين على
 نقض عهدهما حتى شيعه على رضى الله عنه وروى ابن بطه عن شيخه المعروف بابي العباس

(١) قوله قد يتوهم الخ هكذا في
 الاصل ولعل في العبارة تكرارا
 ويحذفها فانظروا وكتبه معجحه

ابن مسروق حدثنا محمد بن جحيد حدثنا جرير بن سفيان عن عبد الله بن زباد بن حدير قال قدم
أبو اسحق السبيعي الكوفي قال لنا شهر بن عطية قوما اليه جلسنا اليه فحدثوا فقال أبو اسحق
خرجت من الكوفة وليس أحد يشك في فضل أبي بكر وعمر وتقديهما وقدمت لآل زهراء
يقولون ويقولون ولا والله ما أدري ما يقولون وقال حدثنا التياور حدثنا أبو أسامة الحلبي
حدثنا أبي حدثنا شمسة عن سعيد بن حسن قال سمعت ثوبان بن أبي سليم يقول أدركت الشيعة
الاولى وما يفضلون على أبي بكر وعمر أحدا وقال أحمد بن حنبل حدثنا ابن عينة عن خالد بن
سلمة عن الشعبي عن مسروق قال حب أبي بكر وعمر ومعرفة فضلهم من السنة ومسروق من
أجل تابعي الكوفة وكذلك قال طاوس حب أبي بكر وعمر ومعرفة فضلهم من السنة وقدرى
ذلك عن ابن مسعود وكيف لا تقدم الشيعة الاولى أبابكر وعمر وقد تواتر عن أمير المؤمنين
علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال خير هذه الامة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر وقد روى هذا
عنه من طرق كثيرة قيل أنها تبلغ ثمانين طرقا وقد روى البخاري عنه في صحيحه من حديث
الهمدانيين الذين هم أخص الناس بعلي حتى كان يقول

ولو كنت عرابا لي بآب جنة * لقلت لهم هذا ادخلني بإسلام

وقد رواه البخاري من حديث سلمان الثوري وهو همداني عن منذر وهو همداني عن محمد بن
الحنفية قال قلت لأبي بابت من خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا بني أوما
تعرف فقلت لا قال أبو بكر فقلت ثم من قال عمر وهذا بقوله لابن عينة وبينه وبينه ليس هو ما يجوز
أن يقوله تقييد ويريد به عن أبيه خاصة وقاله على المنبر وعنه أنه كان يقول لا وني بأحمد يقتضي
على أبي بكر وعمر الاجلته جلد المفتري وفي السنة عن علي رضي الله عنه وسلم أنه قال اقتدوا بالذين
من بعدي أبي بكر وعمر ولهذا كان أحد قولي العلماء هو أحادي الروايات عن أجدان قولهما
إذا اتفاقا لا يجوز العدول عنها وهذا أظهر السولين كما أن الاظهر أن اتفاق الخطاء الاربعة
أيضا لا يجوز خلافا لأمم النبي صلى الله عليه وسلم باتباع سنتهم وكان ينبغي أن يمتنعوا بالذين
مبعوثا بأعدل الامور وأكملها فهو الضميمة والقتال وهو نبي الرحمة ونبي المحبة بل أمته
موصوفون بذلك في مثل قوله تعالى أشد على الكفار رجاء بينهم وقوله تعالى أنه على المؤمنين أعز
على الكافرين فكان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين شدة هذا أولين هذا فأيما من جماعه
العدل وهما بطبعه فيكون أفعالهما على كمال الاستقامة فلما قبض الله نبيه وصار كل منهما
خليفة على السليين خلافة نبوة كان من كمال أبي بكر رضي الله عنه أن يولي الشديدي وسبعين
به ليعتدل أمره ويخلط الشدة باللين فإن مجرد اللين يفسد ومجرد الشدة تفسد ويكون قد
قام مقام النبي صلى الله عليه وسلم فكان يستعين باستشارته عرو واستنائه خالده ونحو ذلك وهذا
من كماله التي صار به خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهذا اشتد قتال أهل الردة شدة ترز
بها على عمر وغيره حتى روى أن عمر قاله يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم تألف
الناس فقال علام تألفهم أعلى حديث مفتري أم على شعره فقتل وقال أنس خطبنا أبو بكر
عقب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وأتاهم فقال يا بني ما فعلت فقالوا يا بني ما فعلت فقالوا يا بني ما فعلت
وأما عمر رضي الله عنه فكان شديدا في نفسه فكان من كماله استنائه باللين ليعتدل أمره
فكان يستعين بأبي عبيدة بن الجراح وسعد بن أبي وقاص وأبي عبيدة الثقفي والنعمان بن
مقرن وسعد بن عامر وأمثال هؤلاء من أهل الصلاح والزهد الذين هم أعظم زهدا وعبادة من
مثل خالد بن الوليد وأمثاله ومن هذا الباب أمر الشوري فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان

في وجود الموجود مكان وجوده
موقوف عليها كلها وكان أبعد عن
الوجود من الموجود الذي لا يتوقف
الأعلى بعض تلك الأمور فإذا كان
الممكن لا يوجد بعبء واحدة ممكنة
بل يمنع وجودها فإذا كثرت
العلل الممكنة التي يتوقف وجوده
عليها كان وجودها عظيما في
الامتناع وأبعد عن الجواز وإذا
كانت الممكنات قد وجدت فقد
وجد قطعاً مقتضى لها مستغن عن
غيره وكما تدبر المتدبر هذه المعاني
ازداد لها يقينا وعلم أن كل ما يقدر
وجوده من الممكنات فإنه دال على
الواجب الغني بنفسه عن كل ممكن
مباين له ومن العجب أن هؤلاء
يذكرون في اثبات واجب الوجود
من الشبهات ما يذكرون أن كانوا
يحيون عنها ثم أحد وأوجدوا ما
مبناها وأما مسلما وصفوه من
الصفات السلبية بأمر لم يدل عليها
مادل على وجوده بل يصفوه بما
يشتبه معه وجوده حتى يعلم أن
ما وصفوه واجب الوجود لا يكون
الامتناع الوجود كالمبسط في غير
هذا الموضوع ولا يذكرون من
القوادح المعارضة لتلك السلاوب
بعض ما يذكرون في اثبات وجوده
وأن توهموا بطلانها مع أن تلك
المعارضات هي صحيحة قاطعة فيما
يتنى صفاته بل الشيطان يلقي إليهم
من الشبهات القاذحة فيخلق ما لو
حصل لهم نظيره من الأمور القاذحة

اذا ربي بالجملة الاجتماع المغاير لكل واحد واحد وان أريد بها كل واحد واحد كان الامر أظهر وأبين فان كل واحد واحد ممكن مقتضى الفعل فاذ لم يكن هناك جملة غير الاحاد امتنع أن يكون هناك غير الاحاد الممكنة مما هو وصفه بوجوب أو امكان وان أريد بالجملة مجموع الاخرين الاحاد والاجتماع كان الاجتماع جزءاً من أجزاء المجموع فيكون هناك أجزاء متعاقبة وجزء هو الاجتماع وهذا الجزء يمتنع أن يكون واحداً بنفسه لانه مقتضى للممكنات ولأنه عرض قائم بنفسه وأحسن أحواله أن يكون كذلك فأنشأ مع المؤلف فإذا كان المؤلف ممكناً بنفسه قتالته أو لم يكن قد يقال ليس للجملة هنا أمر وجودي مغاير للأفراد المتعاقبة وانما لها أمر نسبي اعتباري كالنسبة التي بين أفراد العشرة وهذا وغيره مما يسبب امتناع وجوبها بنفسها في هذا الجزء ممكن بنفسه فقهر الى غيره كسائر الاجزاء فيكون حيث هذا ممكنات كل منها محتاج الى الموجد فيحتاج كل منها الى الموجد والجملة هناك داخل في قولنا كل منها فانه جزء من هذا الكل فتبين انه كيف ادبر الامر ليس في الممكنات المتعاقبة لا واجب بنفسه ولا بغيره الا ان يكون هناك واجب بنفسه خارج عن الممكنات اذا كان كل فرد فرد ممكن والاجتماع ايضا ممكن بطريق (١) قوله حتى جلبته وقوله فيما سيأتي وانتلوه غرضنا كذا بالاصل وجرأ الجنتين من أصل صحيح مصححه

كثير المشاورة للخباء فيما لم يتبين فيه أمر الله ورسوله فان الشارع نصوصه كلمات جوامع وقضايا كلية وقواعد عامة يمتنع أن ينص على كل فرد من جزئيات العالم الى يوم القيامة فلا بد من الاجتهاد في العسائير هل تدخل في كلامه الجامعة أم لا وهذا الاجتهاد يسمى بتحقيق المناط وهو مما اتفق عليه الناس كلهم نفاة القياس ومثبتة فان الله اذا أمر أن يستشهدوا عدل فكون الشخص المعين من ذوي العدل لا يعلم بالخاص بالاجتهاد خاص وكذلك اذا أمر أن تؤدى الامانات الى أهلها وأن يولى الامور من يصلح لها فكون هذا الشخص المعين صالحاً للثقة أو راجحاً على غيره لا يمكن أن تدل عليه النصوص بل لا يعلم بالاجتهاد خاص والرافضي ان زعم أن الامام يكون منصوباً عليه وهو معصوم فليس هو أعظم من الرسول ووابه وعمله لسوا معصومين ولا يمكن أن ينص الشارع على كل معنية ولا يمكن التمسك بالامام ان يعلم بالباطن في كل معنية بل قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يولى الوليد بن عتبة ثم نزل الله فيه ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيدوا فومالجملة وقد كان يظن ان الحق في قبضته مع ابن أبيريق ثم نزل الله ان انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولاتكن للنشائين خصماً الايات وأما على رضى الله عنه فظهر الامر في الجزئيات بخلاف ما ظنه كثير جداً فعلم أنه لا بد من الاجتهاد في الجزئيات من المعصومين وغير المعصومين وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انكم تختصمون الي واصل بعضهم أن يكون ألحق بحجته من بعض وانما أفضى بخصوماً أسمع فن قضيت له من حق أحده شأفاً فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار فحكمه في القضية المعينة انما هو بالاجتهاد وله ذات انتهى المحكومه أن يأخذ ما حكم به اذا كان الباطن بخلاف ما ظهر وعمر رضى الله عنه إمام وعلمه أن يستخلف الاصلي للسلمين فاجتهد في ذلك ورأى أن هؤلاء الستة أحق من غيرهم وهو كالأمر فانه يعل أحدان غيرهم أحق منهم ويجعل التعيين اليهم خوفاً أن يعين واحداً منهم ويكون غيره أعلم لهم فانه ظهر له رجحان الستة دون رجحان التعيين وقال الاصر في التعيين الى الستة يعنون واحداً منهم وهذا احسن اجتهاد امام عادل ناصح لاهوى له رضى الله عنه وأضاف قد قال تعالى وأمرهم شورى بينهم وقال وشاورهم في الامر فكان ما فعله من الشورى مصلحة وكان ما فعله أبو بكر رضى الله عنه من تعيين عمر هو المصلحة أيضاً فان أبا بكر تبين له من كمال عمر وفضله واستحقاقه للامام لم يخف معالي الشورى وظهر أن هذا الرأي البارز الميمون على المسلمين فان كل عاقل منصف يعلم أن عثمان أو علياً أو طلحة أو الزبير أو سعد أو عبد الرحمن بن عوف لا يقوم مقام عمر فكان تعيين عمر في الاستحقاق كتحسين أبي بكر في مبايعتهم ولهذا قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أقرس الناس ثلاثة بنت صاحب مدين حيث قالت يا بنت استأجره ان خير من استأجرت القوى الامين وامرأة العزيز حيث قالت عسى أن نبغضه وانتهجه ولداً أبو بكر حيث استخلف عمر وقالت عائشة رضى الله عنها في خطبتها أي وما إلى الله لا تعطوه الايدي ذالطود شيع وفرع مديد هيات كذبت الطنون أنجج اذا كذبتم وسق اذا بئتم سبق الجواد اذا استولى على الامدق قريش ناشأ وكهفها كهلا بقل عانها وبرش علقها وربأبعشها (١) حتى جلبته فلوهاهم انشئري في الله فما رحت شككم في ذات الله تعالى تستدعي الخذف بقاءه مسجد ابيجي فيما أمات المظالمون وكان رجح الله غير الزمعة وقيل الجواش شعي الشيع فتقصف عليه نسوان مكة وولادها يسخر ون منه ويسخر وانه الله يسخر فيهم وعدهم في طغيانهم بعمهون فأكبرت ذلار رجالا قريش فختله سبها وقوتله سهامها وانتلوه غرضنا هنا فوالله مصفاً ولا

الاولى والامر ان يمكن بطريق
الاولى والاخرى وصكل من
الافراد مستغن عن الهبة
الاجتماعية فله موجود بذاتها
وما احتاج الى الممكن المستغنى عنه
كان احق بالامكان وايضا ذلك انه
اذا قدر كل موجود معلول مفعول
مقتدر وليس في الوجود الاما هو
كذلك كما اذا قدر ان الممكنات ليس
لها مقتضى واجب بنفسه فله
يكون الامر كذلك وان لم يحصل
بعضها معلول لبعض فهذا التقدير
يقضي ان لا يوجد شئ منها لانهما
لا توجد بانفسها اذا التقدير كذلك
وما يمكن موجودا بنفسه فهو
أولى ان لا يوجد غيره فلا يكون شئ
منها موجودا بنفسه ولا موجودا
بغيره وبما علم ان الموجود اما
موجود بنفسه واما موجود بغيره
فأذا قدر انهما موجودا وقدر مع
ذلك انهما موجودا بانفسهما ولا
يوجدان وحدهما لازم الجمع بين
التعيين والوجود فلو قدر تسلسلها فانسلسله
لا يوجب ان يكون شئ منها موجودا
بنفسه فلا يقتضى ان يكون
موجودا بغيره والمعلوم لا يوجد غيره
فاذا لم يكن فيها ما هو موجود بنفسه
لم يكن فيها ما هو موجود بغيره وهذا
اعظم امتناع عن تفسير افعال
لا فاعل لها وحواحد لا يحدث لها
فان تلك يكون التقدير فيها انها
وجدت بانفسها ولا هناك ما هو
موجود بنفسه وجودها ولا هناك
غير موجود يوجد جدوا واما المقدر

(١) قوله فرقة وقوله فيمأسا
فطرته كذا في الاصل وحرر القلن
كتبه

قصوه فله وهو على مسانه حق اذا ضرب الدين بجرانه والى بركة ورسد أوتاده ودخل
الناس فيه أنواجا ومن كل (١) فرقة أرسلوا أسماءا اختار الله لنبه صلى الله عليه وسلم ما عنده فلما
قبض الله نبيه نصب الشيطان رواقه ومد ظنبيه ونصب حباله فلما نظر رجال أن قد تحققت
أشاعهم ولا تسمين الذي يرجون وأنى والصديق بين أظهرهم فقام ماسر منسراجيع
حاشيته ورفع فطرته فردت سرا لاسلام على غره ولم شغته ببطه وأقام أوده ببقائه فوقه
التناقى ووطأه واتسار الدين فنعشه فلما أراح الحق على أهله وقرر الرأس على كواهلها وحقق
المنافع أهلها أتمه منته فسد ثلمه بنظره في الرحمة وشقيقه في السيرة والمعلد ذاك ابن
انطاب لله أم حنيفة ودرت عليه لقياد وحديثه ففجج الكفر وشرد الشرك شذر مذر ونج
الارض وبجها نفاقت أكلاها ولقتلت خنيها ترأموه وصدعنها وقصدته وبأياها ثم ورع
فها وودعها كاحصها فاروقا ماريون وأى بوى فى تقمون أياما فامته اذ عدل فيكم أم يوم
ظنه وقد نظر لكم أقول قولى هذا وأستغفر الله لى ولكم وروى هذه الخطبة جعفر بن عون عن
أبيه عن عائشة وهؤلاء رواة الصحيحين وقدر واهالوا وأسامة عن هشام بن عروة عن أبيه وبعضهم
رواه عن هشام ولم يذكر فيه عرو واما عمر رضى الله عنه فرأى الامر فى السنة متقاربا فأنهم وان
كان لبعضهم من الفضيلة ما ليس لبعض فلذلك المفضول مز به أخرى ليست الا خرواى أنه اذا
عن واحد افضد يحصل بولايته نوع من الخلل فيكون منسوب اليه قسرة التعيين خوفا من الله تعالى
وعلم انه ليس واحدا حق بهذا الامر منهم فجمع بين الصلحتين بين تعيينهم اذ لا حق منهم بترك
تعيين واحد منهم للتخوف من التقصير والله تعالى قد أوجب على العبد ان يفعل المصلحة بحسب
الامكان فكان ما فاعله غاية ما يمكن من المصلحة واذا كان من الامور ما لا يمكن دفعها فذلك
لا تدخل فى التكليف وكان كآراء فاعله انه ان ولى واحد من السنة فلا بد ان يحصل نوع من التأخر
عن سيرة أى بكر وعمر رضى الله عنهما وان يحصل بسبب ذلك مشاجرة كاجل الله على ذلك طابع
بني آدم وان كانوا من أولياء الله المتقين وذكر فى كل واحد من السنة الامر الذى منعه من
تعيينه وتقديره على غيره ثم ان الصلابة اجتمعوا على عثمان رضى الله عنه لان ولايته كانت
اعظم مصلحة وأقل مفسدة من ولايته غيره والواجب ان يقدم أكثر الامر من مصلحة وأقلها
مفسدة وعمر رضى الله عنه خاف ان يتقلد امر يكون فيه ما ذكر ورأى انهم اذا باعوا واحدا
منهم باختيارهم حصلت المصلحة بحسب الامكان وكان الفرق بين حال الحيا وحال الممات انه
فى الحياة يتولى امر المسلمين فيجب عليه ان يولى عليهم أصح من يمكنه وأما بعد الموت فلا يجب
عليه ان يستخلف معينا اذا كانوا يجتمعون على أمثلهم كما ان النبي صلى الله عليه وسلم لما علم انهم
يجتمعون على أبى بكر استغنى بذلك عن كتابه الكتاب الذى كان قد عزم على ان يكتبه لآبى بكر
وأضافا لادب على انه يجب على الخليفة ان يستخلف بعد مقل بترك عمر واجبا ولهذا روجع فى
استخلاف المعين وقيل له أربأ بولائك استعيت فقال ان الله تعالى لم يكن يضع دينه ولا خلافته
ولا الذى بعث به نبيه صلى الله عليه وسلم فان جعل فى امر فاختلافه شورى بين هؤلاء السنة الذين
وفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو معمر راض وعما بنى ان يعلم ان الله تعالى بعث الرسل
وأزله الكتب ليكون الناس على غاية ما يمكن من الصلاح لرفع الفساد بالكلية فان هذا اجتمع
فى الطبيعة الانسانية اذ لا بد فيها من فساد ولهذا قال تعالى انى جاعل فى الارض خليفة قالوا
أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك الا انه ولهذا لم تكن
أمة من الامم الا فيها شر وفساد وأمثل الامم قبلنا بنوا اسرائيل وكان فيهم من الفساد والشر

ما قدم بعضه وأمتناخير الامم وأكرمها على الله وخيرها القرون الثلاثة وأفضلهم الصحابة
وفي أمتناشر كثير لكنه أقل من شري بني اسرائيل وشري بني اسرائيل أقل من شري الكفار الذين
لم يتبعوا نبيا كفعرون وقومه وكل خير في بني اسرائيل في أمتناخيرهم وكذلك أول هذه
الامة وآخرها فكل خير في المتأخرين في المتقدمين ما هو خير منه وكل شرف في المتقدمين في
التأخرين ما هو شرف منه وقد قال تعالى فاتقوا اللهما استطعتم ولا رب أن الستة الذين توفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض الذين عينهم عمرا لا يوجد أفضل منهم وإن كان في كل
منهم ما كرهه فإن غيرهم يكون فعمه المكره أعظم ولهذا لم يتول بعد عثمان خيرة ولا
أحسن سيرة ولا تولى بعد علي مثله ولا تولى ملك من ملوك المسلمين أحسن سيرة من معاوية رضي
الله عنه كاذ كر الناس سيرة وفضائله وإذا كان الواحد من هؤلاء له ذنوب فغيرهم أعظم ذنوبا
وأقل حسنات فهذا من الأمور التي ينبغي أن تعرف فإن الجاهل بعزلة الذنوب الذي لا يقع الاعلى
العقر ولا يقع على الصحيح والعاقول يزن الأمور جميعا وهذا وهو الأراءفة من أجل
الناس يعيرون على من يسمونه ما يباب أعظم منه على من يمدحونه فإذا سلك معهم ميزان العدل
تبين أن الذي خمدوا أولى بالتفضيل من مدحوه وأما ما يرى من ذكر لمسلم مولى أبي حذيفة
فقد علم أن عمر وغيره من الصحابة كانوا يعلمون أن الامامة في قرش كما استقامت بذلك الستة
عن النبي صلى الله عليه وسلم ففي الصحبة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يزال هذا الأمر في قرش ما بقي في الناس اثنان وفي لفظ ما بقي منهم اثنان وفي
الصحبة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس تبع لقرش في
هذا الشأن مؤمنهم تبع لمؤمنهم وكافهم تبع لكافهم رواه مسلم وفي حديث جابر قال قال الناس
تبع لقرش في الخير والشر وخرج البخاري عن معاوية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول أن هذا الأمر في قرش لا يبعد بهم أحد الا كبه الله على وجهه ما أطمو الدين وهذا مما
احتجوا به على الانصار يوم السقيفة فكيف نطق بعمر أنه كان يولي رجلا من غير قرش بل من
الممكن أنه كان وليه ولا يجرئية أو يستشيرهم في يولي ونحو ذلك من الأمور التي يصلح لها سالم
مولى أبي حذيفة فإن سالما كان من خيار الصحابة وهو الذي كان يؤمهم على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم لما قدم المهاجرون وأما قول الأفاضل وجمع بين الفاضل والمفضل ومن حق الفاضل
التقدم على المفضل فقال له أولا هؤلاء كانوا متقاربين في الفضلة ولم يكن تقدم بعضهم على
بعض ظاهرا كتقدم أبي بكر وعمر على الباقي ولهذا كان في الشورى تارة يؤخذ برأي عثمان
وتارة يؤخذ برأي علي وتارة برأي عبد الرحمن وكل منهم له فضل لم يشرك فيها الآخر ثم يقال له
نايسا وإذا كان فاضل ومفضل فلا قلت ان عليا هو الفاضل وعثمان وغيرهم المفضلون
وهذا القول خلاف ما أجمع عليه المهاجرون والانصار كما قال غير واحد من الأئمة منهم أبو
السخنياني وغيره من قدم عليا على عثمان فقد أرى بالمهاجرين والانصار وقد ثبت في الصحبة
عن عبد الله بن عمر قال كنا نفاضل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان
وفي لفظ ثم نفع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا نفاضل بينهم فهذا الخبر عما كان عليه الصحابة
على عهد النبي صلى الله عليه وسلم من تفضيل أبي بكر ثم عمر ثم عثمان وقد روي أن ذلك كان يبلغ
النبي صلى الله عليه وسلم فلا يشكره وحديثه فيكون هذا التفضيل ثابتا بالنص والافئكون ثابتا بما
ظهر بين المهاجرين والانصار على عهد النبي صلى الله عليه وسلم من غير تكبر وعياط لم يظهر لنا في
عمر فاتهم كلهم بايعوا عثمان بن عفان بن غير رغبة ولا ربه ولم يشكره في ولاية منكر منهم قال

معاولان مفتقرات والمعاول من
حيث هو معاول والمفتقر من حيث
هو مفتقر ليس فيه ما يقتضي
وجوده وإذا لم يكن لها وجود ولا
لنقصها وجود لازم انتفاء الوجود
عنها كلها وهذا مما كونهما موجودة
جميع بين التقيض وهذا كلام
محقق وتنبه للانسان بأن يعلم أن
مجرد تقدير معاولات ممكنة لأهل
موجودة بنفسها ولا يباعلة
موجودة بنفسها لا يقتضي وجود
ذلك في الخارج فليس كل ما قدرته
الاذهان أمكن وجوده في الاعيان
لا سيما مع سلب الوجود عنها من
نفسها من موجود يو جد لها وإذا
قدر ان المعاول الممكن له عملة ممكنة
فهي أيضا معدومة من تلقاء
نفسها كما هو معدوم من تلقاء نفسه
فليس فيما قدره شيء موجود في
أين يحصل لها الوجود
(فصل) وقد أورد الاجهري
ومن اتبعه على هذه الجهة المذكورة
لقطع التسلسل في العلل اعتبارا
زعم أنه يبين ضعفها فقال في كلامه
على ملخص الرازي وغيره قول
القائل بمجموع تلك العلل الممكنة
يحتاج الى كل واحد منها الخ
قلنا لم لا يجوز أن يكون المؤثر في
ذلك المجموع واحد منها ما أقوله
بأن ذلك لا يكون علته لنفسه ولأنما
فيه فلا يكون علته للمجموع قلنا
لا نسلم وانما يلزم ان لو كان علته
المجموع علته لكل واحد من أجزائه
قلنا لم لا كذلك وهذا الان الشيء

جاز أن يكون عليه المجموع من حيث هو مجموع ولا يكون عليه لكل واحد من أجزائه فإن الواجب له أنه عليه لمجموع الموجودات وليس عليه لكل واحد من أجزائه لاستحالة كونه عليه نفسه لا يقال بان مجموع تلك العلل المتسلسلة ممكن وكل ممكن فهو مقتدر على علة خارجية فذلك المجموع افتقر إلى علة خارجية عنه لا نقول لا نسلم أن كل ممكن فهو محتاج إلى علة خارجية عنه فإن المجموع المركب من الواجب والممكن يمكن لافتقاره إلى الممكن وليس مقتدرا إلى علة خارجية عنه لا يقال بان المجموع المركب من آحاد كل واحد منها يمكن محتاج إلى علة خارجية لا نقول لا نسلم وإنما يكون كذلك أن لو لم يكن كل واحد منها معلولا لآخر إلى غير النهاية لا يقال إن جملة ما يقتضيه المجموع إما أن يكون نفس المجموع أو داخل فيه أو خارج عنه والاول محال والآخر ان كان الشيء علة نفسه والثاني محال والآخر بعض الاجزاء كافيا في مجموع والثالث الحق قلنا ان أردت بمجمعة ما يقتضيه المجموع جملة الامور التي يصدق على كل واحد منها انه يقتضيه اليه فلم قلتم بأنه لا يجوز أن يكون هو نفس المجموع والتي يدل عليه ان جملة الامور التي يقتضيه اليها الواجب والممكن ليس داخلها في المجموع لتوقفه على كل جزء منه ولا خارجا عنه فهو نفس المجموع وان أردت

الامام اجد لم يجتمعوا على بيعة أحدا لم يجتمعوا على بيعة عثمان وسئل عن خلافة النبوة فقال كل بيعة كانت بالمدينة وهو كإمام فانهم كانوا في آخر ولاية عمر أعزما كانوا وأظهروا كانوا أقبل ذلك وكلهم بايعوا عثمان بلا رغبة بذلها لهم ولا رهبة فانه لم يعط أحد على ولايته لا مالا ولا ولاية وعبد الرحمن الذي بايعه لم يوليه ولم يعطه مالا وكان عبد الرحمن من أبعد الناس عن الأغراض مع أن عبد الرحمن شاور جميع الناس ولم يكن لبني أمية شوك ولا كان في الشورى منهم أحد غير عثمان مع أن العصاة رضى الله عنهم كانوا كما وصفهم الله عز وجل يحبهم ويحبونه أنه عليه المؤمنين أعز على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم وقد بايعوا النبي صلى الله عليه وسلم على أن يقولوا الحق حينما كانوا لا يخافون في الله لومة لائم ولم ينكر أحد منهم ولاية عثمان بل كان في الذين بايعوه عمار بن ياسر وصهيب وأوزر وجباب والمقداد بن الأسود ابن مسعود وقال ابن مسعود ولينا أعلنا ذاقوق ولم نأل وفيهم العباس بن عبد المطلب وفيهم التقباء مثل عبادة بن الصامت وأمثلة وفيهم مثل أبي أيوب الانصاري وأمثلة وكل من هؤلاء ومن غيرهم لو تكلم بالحق لم يكن هنالك عذر يسقطه عنه فقد كان يتكلم من يتكلم منهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولاية من يولى وهو مستحق للولاية ولا يحصل لهم ضرر وتكلم طلحة وغيره في ولاية عمر لما استخلفه أو بكر وتكلم أسيد بن حضير في ولاية أسامة بن زيد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد كانوا يكونون عرفين بوليه ويعرفه عثمان بعد ولايته وقوة شوكة وكثرة أنصاره ومظهر بني أمية كانوا يكلمونه فحين بوليه ويعطيه منهم ومن غيرهم ثم في آخر الأمر لما اشتكوا من بعضهم عزله ولما اشتكوا من بعض من يأخذ به من المال منعوا فاجابهم إلى ما طلبوه من عزل ومنع من المال وهم أطراف من الناس وهو في عز ولايته فكيف لا يسمع كلام العصاة اتهمهم وكبراهم مع عزهم وقوتهم ولو تكلموا في ولاية عثمان وقد تكلموا مع الصديق في ولاية عمر وقالوا ماذا نقول بل وقد وليت علينا فظلمنا فقال الله يخونوني أقول ولبت عليهم خيرا هلك فلم يحاو الصديق في عهده لم يصر مع شدة ومن شأن الناس أن يراعوا من يرضع للولاية فيصاونه خوفا منه أن ينتقم منهم اذا ولى ورجاله وهذا موجود فهو لا لم يحاو أعز ولا أنا بكر مع ولايتهم فكيف يحاو عثمان وهو بعد لم يتول ولا شوكة له فلولا علم القوم بان عثمان أحقهم بالولاية لما ولىه وهذا أمر تكلمت به الخبير ازاد خبره وعلم ولا يشك فيه الا من لم يتدبره من أهل العلم بالاستدلال أو من هو جاهل بالواقع أو بطريق النظر والاستدلال أو بالنظر في ما يورث الجهل وأما من كان عالما بما وقع وبالأدلة وعالم بالمطريق النظر والاستدلال فانه يقطع قطعا لا يتارى فيه أن عثمان كان أحقهم بالخلافة وأفضل من بني بعده فاتفقهم على بيع عثمان بغير تكدير لعل على أنهم لم يكن عندهم أصح منها وان كان في ذلك كراهية في الباطن من بعضهم لاجساد أو هو في هذا لا يندفع فيها كالا يندفع في غيرهم من الولايات كولاية أسامة بن زيد وولاية أبي بكر وعمر وأيضا فان ولاية عثمان كان فيها من المصالح والخيرات ما لا يعلمها الا الله وحاصل فهمان الامور التي كرهوها كتأخير بعض بني أمية واعطائهم بعض المال ونحو ذلك فقد حصل في ولاية من بعدهم ما هو أعظم من ذلك من الفساد ولم يحصل فهمان الصلاح ما حصل في امارته عثمان وأين اشارة بعض الناس بولاية أو مال من كون الامة تسفل بعضها دماء بعض وتشتغل بذلك عن مصلحة دينها ودينها حتى يطعم الكفار في بلاد المسلمين وأين اجتماع المسلمين وقتح بلاد الاعداء من الفرقة والفتنة بين المسلمين وبغيرهم عن الاعداء حتى يأخذوا بعض بلادهم أو بعض أموالهم قهرا أو صلحا ۞ وأما قول الرافضة انه طعن في

كل واحد من اختياره للشورى وأظهر أنه يكره أن يتقلد أمر المسلمين ميتا كما يتقلد حياته يتقلد
 بأن جعل الإمامة في ستة فالجواب أن عمر لم يظن منهم طعن من يجعل غيرهم أحق بالإمامة
 منهم بل لم يكن عنده أحق بالإمامة منهم كما نص على ذلك لكن بين عذره المانع له من تعيين
 واحد منهم وكره أن يتقلد ولا يمتنع ولم يكره أن يتقلد تعيين الستة لأنه قد علم أنه لا أحد أحق
 بالامر منهم فالذي علمه وعلم أن الله ينبيه عليه ولا تمتنع عليه فيه أن يتقلد هو اختيار الستة
 والذي خاف أن يكون عليه تبعه وهو تعيين واحد منهم تركه وهذا من كمال عقله ودينه رضي
 الله عنه وليس كراهته ليتقلد ميتا كما يتقلد حي الطعنه في تقلد حياته لأنه إنما يتقلد الأمر حيا
 باختياره وبأن يتقلد كان خبره والامة وإن كان خائفا من تبعه الحساب فقد قال تعالى
 والذين يؤثرون أموالهم ووجه أنهم إلى درهم راجعون قالت عائشة يا رسول الله أهو الرجل
 يرق ويسرق ويشرب الخمر ويخاف أن يعاقب قال لا يا بنت الصديق ولكه الرجل يصوم ويصلي
 ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه تخوفه من التقصير في المصلحة كمال الطاعة والفرق بين تقلده
 حيا وميتا أنه في حياته كان رقبيا على نوابه متقفا لأفعالهم بأمرهم بالجماع كل عام ليحكم بينهم
 وبين الرعية فكان ما يفعلونه بما يكرهه يمكنه منهم به وتلافيه بخلاف ما بعد الموت فإنه
 لا يمكنه لا منعهم عما يكرهه ولا تلافيه ذلك فلماذا كره تقلد الأمر ميتا وأما تعيين الستة فهو عنده
 واضح بل يعلم أنهم أحق الناس بهذا الأمر وأما قوله ثم ناقض فاعلم أن أربعة ثم ثلثة ثم
 في واحد فجعل إلى عبد الرحمن بن عوف الاختيار بعد أن وصفه بالضعف والقصور فالجواب
 أولا أنه ينبغي لمن اختب بالنقل أن يشته أولا وإذا قال القائل هذا غير معلوم الصحة لم يكن عليه
 حجة والنقل الثابت في صحيح البخاري وغيره ليس فيه شيء من هذا بل هو يدل على نقض هذا
 وأن الستة هم الذين جعلوا الأمر في ثلاثة ثم ثلثة فجعلوا الاختيار إلى عبد الرحمن بن عوف
 واحد منهم ليس لعمر في ذلك أمر وفي الحديث الثابت عن عمرو بن ميمون أن عمر بن الخطاب لما
 طعن قال إن الناس يقولون استخلفوا الأمر إلى هؤلاء الستة الذين توفى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو عنهم راض على عثمان وطه والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن مالك
 ويشهدهم عبد الله بن عمر وليس له من الأمر شيء فإن أصابت الخلافة سعدا أو الفليس من به من
 ولي فإني لم أعزله من عجز ولا خيانه ثم قال أوصى الخليفة من بعدى بشقوى الله تعالى وأوصيه
 بالمهاجرين الأولين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم أن يعرف لهم حقهم ويحفظ لهم
 حرماتهم وأوصيه بالنصارى الذين تنووا الدار والأمان من قبلهم أن يعقل من محبتهم ويجاوز
 عن مسيئتهم وأوصيه بأهل الأمصار خيرا فإنهم رده الإسلام وغيظ العدو وجباة الأموال لا يؤخذ
 منهم إلا فضله عن رضائهم وأوصيه بالأعراب خيرا فإنهم أصل العرب ومادة الإسلام أن يأخذ
 منهم من حواشي أموالهم فتد على فقرائهم وأوصيه بجمعة الله ورسوله أن يوفى لهم بعهدهم
 ويقاتل من ورائهم ولا يكلفوا إلا طاعتهم فقد أوصى الخليفة من بعد جميع أجناس الرعية
 السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وأوصاه سكان الأمصار من المسلمين وأوصاه بأهل
 البوادي وأهل الذمة قال عمرو بن ميمون فلما قضى انطلقا غشى فسلم عبد الله بن عمر وقال
 يستأذن عمر بن الخطاب قالت أمهاتوه فدخل فوضع هناك مع صاحبه فلما فرغ من دفنه اجتمع
 هؤلاء الرهط فقال عبد الرحمن بن عوف اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم قال الزبير قد جعلت
 أمري إلى علي وقال طلحة قد جعلت أمري إلى عثمان وقال سعد قد جعلت أمري إلى عبد الرحمن
 ابن عوف وقال عبد الرحمن أيكم يريد من هذا الأمر فجعله إليه والله عليه والإسلام ليستظرن

العله القاعلة فلم قلتم له يلزم أن
 يكون بعض الأجزاء كافيا في المجموع
 وإذا كان المجموع يمكن أن نفسه
 فهو مفتقر إلى غيرهما فيفتقر إليه
 المجموع أما أن يكون هو المجموع
 أو أخلافه وأما جازمه والأول
 محال والآخر النقيض عليه لنفسه
 والثاني محال والآخر بعض الأجزاء
 كافيا في المجموع لأن المجموع إذا
 كان يمكن أن يفتقر إلى البعض
 لزم أن يكون البعض هو المقتضى
 للمجموع فيلزم أن يكون مقتضيا
 لنفسه ولعلته وإن كان ما يفتقر
 إليه المجموع خارجا عن المجموع فهو
 المطلوب وهذا التحريم يوجب أن
 يكون البعض علة فاعلة للمجموع
 والعله القاعلة كافة للمجموع
 وقوله أن أردتم بحجة ما يقتضيه
 المجموع جملة الأمور التي يصدق
 على كل واحد منها أنه مفتقر إليه
 فلم قلتم له لا يجوز أن يكون هو
 نفس المجموع فيقال له لأن المجموع
 إن لم يكن زائدا على تلك الأمور
 التي كل منها معلول فليس هنا
 مجموع غير المعلولات والمعلولات
 التي لا وجود لها في نفسها بل
 لا بد لها من موجود موجودا ذاتا
 يكن فيها موجودا متاعا أن
 يكون مجموعها أصلا مجموعها
 وإن كان المجموع معلولا لها فهو
 أولى بالافتقار وهذا أمر معلوم
 بالضرورة وما قدح فيه كان قدحا
 في الضروريات فلا يسع

أفضل من نفسه فاسكت الشيطان فقال عبد الرحمن اتبعواوه الى والله على أن لا آلو عن أفضلكم
 قال نعم فخذ بيد أحدهما فقال لا تقر بمن رسول الله صلى الله عليه وسلم والقدم في الاسلام
 ما قد علمت والله عليك أن أمرت لتعلن ولئن أمرت عسلك السعف وتطعن ثم خلا بالآخر
 فقال له مثل ذلك فلما أخذ الميثاق قال أرفع يدك باعتمان فباعه وابع له على وبيع أهل الدار
 فباعوه وفي الصبي من حديث المسورين بحجة قال ان الرهط الذين ولاهم عمر اجتمعوا
 فقتلوا وروا قال لهم عبد الرحمن استباني في هذا الامر ولكن ان شئتم اخبرتكم
 منكم ففعلوا ذلك لعبد الرحمن بن عوف فلما ولوا عبد الرحمن أمرهم مال الناس على عبد الرحمن
 حتى ما يرى أحد من الناس تتبع أولئك الرهط الذين ولاهم عمر ولا يطاعه قال وعمل الناس
 الى عبد الرحمن يشاورونه ثلاث الليالي حتى اذا كانت الليلة التي أصبحت فيها قال المسورون
 عبد الرحمن بعد جمع من الليل فضرب الباب حتى استيقظ فقال أولئك نائموا والله ما كُتبت
 هذه الثلاث بكير يوم انطلق فادعى الى البر وسعد فذعوتهم فاشاورهم ما دعاه فقال ادع لي عليا
 فدعوت ففناها حتى اتها بالليل ثم قام على من عنده وهو على طمع وقد كان عبد الرحمن يخشى من
 على شيئا ثم قال ادع لي عثمان ففناها حتى فرق بينهما المأذون بالصبح فلما صلى الناس الصبح اجتمع
 أولئك الرهط عند المنبر وأرسل اليهم من كان حاضر من المهاجرين والانصار وأرسل اليهم امرأه
 الاجنه وكانوا وافقوا تلك الحجة مع عمر فلما اجتمعوا أشبه عبد الرحمن ثم قال أما بعد يا علي
 نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان فلا تجعل على نفسك سبلا فقال أما بعد على سنة
 الله ورسوله والخلفين من بعده فباعه عبد الرحمن وباعه الناس والمهاجرون والانصار و امرأه
 الاجنه والمسلمون وأما قوله ثم قال ان اجتمع على وعثمان فالقول ما قالوا من صاروا ثلاثة
 فالقول قول الذي صار فهم عبد الرحمن لعنه الله وعليه عثمان لا يجتمعان على أمر واحد عبد الرحمن
 لا يعدل بالامر عن أخيه عثمان وابن عمه فقال له من الذي قال ان عمر قال ذلك وان كان قد
 قال ذلك فلا يجوز أن يظن به أنه كان غرضه ولاية عثمان بحاله ومنع على معاداة له فلو كان
 قصده هذا الذي عثمان ابتداء ولم يتطع فيها عزان كرف والذين عاشوا بعده قدموا عثمان بدون
 تعيين عمر له فلو كان عمر عنده كانوا أعظم متابعا له وطاعة سواء كانوا كما يقوله المؤمنون أهل
 دين وشيخ وعادل أو كانوا كما يقوله المنافقون الطاغوتون فهم ان مقصودهم الظلم والشر لا سيما
 وعمر كان في حال الحجة لا يخاف أحدا والرافضة تسبوه فرفعون هذه الامة فاذا كان في حياته لم
 يخف من تقديم أبي بكر والامر في أوله والنفس لم تتوطن على طاعة أحد من بعده التي صلى
 الله عليه وسلم ولا صار لها أمر فكيف يخاف من تقديم عثمان عند موته والناس كلهم مطيعوه
 وقد تروا على طاعته فلم أنه لو كان له غرض في تقديم عثمان لقدمه ولم ينجح الى هذه الدورية
 البعيدة ثم أغرض ليكون لمرضى الله عنه في عثمان دون على وليس بينه وبين عثمان من
 أسباب الصلة أكثر مما بينه وبين على لامن جهة القبيلة ولامن غير جهة القبيلة وعمر قد أخرج
 من الامر ابنه ولم يدخل في الامر ابن عمه عبيد بن زيد وهو أحد العشرة المشهود لادعائهم بالجنة
 في حديث واحد وهم من قبيلة بني عدى ولا كان لولم من بني عدى أحدا بل ولدى جلالهم ثم
 عزله وكان باتفاق الناس لا تأخذهم في الله لومة لائم فأي داع يدعو الى محاباة بدين عمرو ولا
 غرض يحصل من الدنيا فمن أقصى عشيرته وأمر بالدين الذي على لا يوفى الامن مال أقاته
 ثم من مال بني عدى ثم من مال قرش ولا يؤخذ من بيت المال شيء ولا من سائر الناس فأي حاجة
 له الى عثمان أو علي أو غيرهما حتى يقدموه وهو لا يحتاج اليه لافي أهله الذين يحلفهم ولا في دينه

(الوجه الثالث) الجواب عن
 معارضته وهو قوله ان جلة الامور التي
 يتوقف عليها الواجب والممكن ليس
 داخل في المجموع لتوقفه على جزمته
 ولا خارج عنه فهو نفس المجموع
 ومخلص هذا الكلام ان مجموع
 الموجودات ليس متوقفا على بعض
 الاجزاء لتوقفه على الجميع ولا
 متوقفا على ما خرج عن المجموع
 فالمجموع متوقف على المجموع
 فيقال له هذا يناقض ما ذكرتم أولا
 من ان المؤثر في مجموع الموجودات
 واحد منها وزعم ان هذا معارضة
 لقولهم بمجموع الممكنات لا يجوز ان
 يكون المؤثر فيها واحدا واذا كان
 هذا يناقض ذلك فاما ان تقول
 المؤثر في المجموع جزؤه أو المؤثر
 فيه هو المجموع فان قلت ان جزؤه
 بطل هذا الاعتراض وسلم هذا
 للبليل الدال على امتناع معلولات
 ممكنة ليس لها عللة واجبة وبذلك
 يحصل المقصود من اثبات واجب
 الوجود وان قلت ان المؤثر هو المجموع
 بطل اعتراضك على ذلك الدليل وسلم
 ذلك الدليل عن المعارضة فحصل به
 المقصود (الوجه الرابع) ان يقال
 قولك جلة الامور أو مجموع الامور
 الذي يقتصر اليه الواجب والممكن
 ليس داخل في المجموع بتضمن ان
 مجموع الموجودات يقتصر الى امر
 من الامور وانما تذكر على ذلك
 دلالة قلت ان مجموع الموجودات
 يقتصر الى امر وأولئك انما

الذي عليه والانسان انما يحيا من يتولى بعده لحاجته اليه في بخودك فمن لا يكون له حاجة
 لا الى هذا ولا الى هذا فأتى داع يدعو الى ذاك لاسماعه الموت وهو وقت يسلم فيه الكافر
 ويتوب فيه الفاجر فقولهم ان احلى حقادون غيره اونه احق بالا من غيره لكان الواجب
 ان يقدمه حينئذ اما توبه الى الله واما تخلفه للذنوب فانه اذ لم يكن له مانع ديني لم يبق الا الدين
 فلو كان الدين يقتضي ذلك لفعله والا فليس في العادة ان الرجل يفعل ما عليه ان يعاقب عليه
 ولا ينتفع به لا في دين ولا دنيا بل لا يفعل الا ما اغرض فيه اوصلا ويرك ما يحتاج اليه في دينه
 عند الموت مع صحة العقل وحضوره وطول الوقت ولو قدر والعياذ بالله انه كان عدوا لم يقض الله
 صلى الله عليه وسلم غاية البغضة فلا ريب انه نال بسبب النبي صلى الله عليه وسلم ماله من
 السعادة ولم يكن عمر من يخفى عليه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صادق مصدق فانه كان
 من اذكي الناس ودلائل النبوة من اظهر الامور فهو يعلم انه ان استمر على معاداة الله بعدت في
 الآخرة وليس له وقت الموت غرض في ولايته عثمان ونحوه فكيف يصرف الامر عن مستحقه
 لغير غرض وان قيل انه كان يخاف ان يقال انه رجع وتاب فكيف اوبط الممن بالاسلام
 وقت الموت فقال قد كان يمكنه ولا يتعلل بلا اظهار توبه فانه لو ولي علما وغيره لسمع الناس
 واعطاه او لم ينتفع في ذلك غشازا والانسان قد يكون عليه مظالم فردىها على وجه لا يعرف انه
 كان ظالما فيوصي وقت الموت لفلان بكذا ولفلان بكذا او يجعلها وصية ويكون امام معتقدا واما
 خافنا ان يكون حقاروا جميعا عليه وليس لهم من يخاف عليه بعد موته فان اثاره صرف الامر عنهم
 وهو يعلم ان علما عدل واقي من ان يظلمهم ولو قدر ان علما كان ينتقم من الذين لم يبايعوه او لا
 قد منعدي كانوا بعد الناس عن ذلك فانه لم يكن لهم شوك ولا كانوا كثيرين وهم كلهم مجبون
 لعلى معظمون وليس فيهم من يبغض علما ويبغضه على ولا يقتل على منهم احدا لا في جاهلية
 ولا اسلام وكذلك بنو نعيم كلهم كانوا يحبون علما على حبهم ولم يقتل على منهم احدا في
 جاهلية ولا اسلام ويقال ثانيا عرما زال اذ رجع ورجع وما زال يعرف غرمة انه تبين له
 الحق فرجع اليه فان هذه التوبة يقول رجل اخطا وامرأه اصابا وبجد التوبة لما يعلم انه
 تائب منه فهذا كان بفعله في حال الحياة وهو ذو سلطان على الارض فكيف لا بفعله وقت
 الموت وقد كان يمكنه ان يحتال لعلى بحيلة يتولى بها ولا يظهر ما به يذم كما يزعمون انه احتال
 لعثمان ولو علم ان الحق كان لعلى دون غيره لكان له طرق كثيرة تعيين تخفى على اكابر الناس
 وبذلك قول القائل انه علم ان علما وعثمان لا يجتمعان على امر كذب على عمر رضي الله عنه ولم
 يكن بين عثمان وعلى نزاع في حادثة اصابا بل كان احدهما اقرب الى صاحبه من سائر الاربعة
 اليهما كلاهما من بني عبد مناف وما زال بنو عبد مناف بناوا واحدة حتى ان افسافين من حزب أبي
 عليا عطف وفاء النبي صلى الله عليه وسلم وطلب منه ان يتولى الامر ليكون على كان ابن عم أبي
 سفيان واوسفان كان فيه بقايا من جاهلية الحرب بكرة ان يتولى على الناس رجل من غير قبيلته
 وأحب ان تكون الولاية في بني عبد مناف وكذلك خالد بن سعيد كان غائبا فلما قدم تكلم مع
 عثمان وعلى وقال ارضيتم ان يخرج الامر عن بني عبد مناف وكل من يعرف الامور العادة
 ويعرف ما تقدم من سيرة القوم يعلم ان بني هاشم وبني أمية كانوا في غاية الاتفاق في أيام النبي
 صلى الله عليه وسلم وأولى بكر وعمر حتى ان افسافين لما خرج من مكة عام الفتح بكشفوا الخيرون
 العباس اخذوا وأركبه خلقه وأقربه النبي صلى الله عليه وسلم وطلب من النبي أن يشرفه نبي لما
 قال له ان افسافين رجل يحب الشرف وكل هذا من محبة العباس لا في سفيان وبني أمية لانهم
 كلهم بنو عبد مناف وحتى انه كان بين علي وبين رجل من المسلمين منازعة في حذفر جرح عثمان

ادعوا ان مجموع المكنات وفقر الى
 امر وهذا معلوم بأدلة متعددة بل
 بالضرورة وما ذكرته ليس بعلوم (الوجه
 الخامس) ان يقال مجموع الموجود
 المنضم للواجب لا يقبل العدم
 وما لا يقبل العدم فليس يمكن وما
 ليس يمكن فهو واجب فالجموع
 حينئذ واجب وما كان واجبا لم
 يفقر الى امر من الامور وقولك ان
 المجموع مفقر الى المجموع هو معنى
 قول القائل انه واجب بنفسه فان
 الواجب بنفسه لا يستغنى عن
 نفسه بل لا بد له من نفسه واذا
 كنت قد اقررت انه واجب بنفسه
 بطل قولك انه يفقر الى امر وهذا
 بخلاف مجموع العال المكنة فانه
 لا يمكن ان يكون واجبا بنفسه لانه
 ليس فيها ما هو موجود بنفسه واذا
 لم يكن في المجموع ما هو موجود
 بنفسه كان امتناع المجموع ان
 يكون واجبا بنفسه أولى وأحرى
 وهذا السؤال الذي اوردته ههنا من
 جنس السؤال الذي اوردته امدى
 بل هو هو ولعل احدهما اخذه من
 الآخرو هو ان تكون الجملة مترجمة
 بالاحاد وكل منها مترجم بالآخر
 غير نهاية واجاب عنه امدى في
 احد مسكتابه وقال في الآخرون
 لا يعرف عنه جوابا و ذكر عن قوم
 انهم قالوا المجموع واجب بنفسه
 بهذا الاعتبار واستنقص هذا
 الاعتراض ومقصود الجميع ان
 مجموع المعلومات التي لا تتناهي
 لا تفقر الى شيء غير احادها المتعاقبة

وفساد هذا معلوم بالاضطرار بعد
جودة التصور وانما اشكل على من
اشكل لعدم التصور التام فله اذا
قال القائل على لانتهاى او مكنات
لانتهاى كل منهما ترجح او معلول
بالآخر فهو الذهن ان هذا يتضمن
تقدير موجودات في الخارج بل هي
معلول الموجودات الآخر وان الامر
هكذا الى غير نهاية وله اذا اراد
طائفة ان يبطلوا هذا التسلسل
بجنس ما يبطلونه الا ان اتى
لانتهاى الحركات التي لانتهاى
وهذا غلط فان المقدور هو امر ليس
فيها ما يوجد بنفسه بل لا يوجد الا
بعله مباينة لهما موجودة وكلها بهذه
المتابعة الى غير نهاية وهذا في الحقيقة
تقدير معدومات بعضها على بعض
في وجوده الى غير نهاية من غير ان
يوجد شيء منها وكان المعدوم اذا
قدر انه معلل بمعلل معدوم الى غير
نهاية مع انه لم يوجد ولم يوجد شيء
منها كان باطلا وان قدر وجوده
مع ذلك كان جعابين النقصين
وانما كان تقدير معلول معدوم بعله
معدومة تقضي وجوده ولم يوجد
ممتنع في بديه العقل من جهة انه
لم يوجد من جهة ان علته ليست
موجودة فكثرة هذا العلل أولى
بالامتناع وتسلسلها الى غير نهاية
أعظم وأعظم في الامتناع فكذلك
اذا قدر ما هو معلول يمكن لا يوجد الا
بوجد وجوده وقدر انه ليس هناك
موجود يوجد بوجهه فان وجوده يكون
ممتنع فان قدر موجودا كان جمعا

في موكب فهم معاو يلقفوا على الحد فابتدعوا ويؤسأل عن معلم من معالم الحد هل كان هذا
على عهد عمر فقالوا نعم فقال لو كان هذا اطلم الغيرة عمر فانتصر معاو وبعث في نال الحكومة ولم
يكن على حاضرا بل كان قد وكل ابن جعفر وكان على يقول ان الخصومات قعماوان الشيطان
يحصرها وكان قد وكل عبد الله بن جعفر عنه في المحاكمة وبهذا احتج الشافعي وغير واحد من
الفقهاء على جواز التوكيل في الخصومة بدون اختيار الخصم كاهو مذهب الشافعي وأصحاب أحد
وأحد القوانين في مذهب أبي حنيفة فلما رجعوا ذكر واذك على فقال أندري لم فعل ذلك معاو به
فعل لأجل المنافسة أى لأجل أنا جمعنا من بني عبد مناف وكانت قد وقعت حكومة شاور في فيها
بعض قضية القضاة وأحضرتي كتابا فيه هذه الحكومة ولم يعرفوا هذه اللفظة لفظة المنافسة فينبغي
لهم وقسرت لهم معناها والمقصود ان بني عبد مناف كانوا متفقين في أول الامر على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وانما وقعت الفرقة بينهم بعد ذلك لما تفرقوا في الامارة كأن
بني هاشم كانوا متفقين على عهد الخلفاء الاربعة وعهد بني أمية وانما حصلت الفرقة لما ولي بنو
العباس وصار بينهم وبين بعض بني أبي طالب فرقة واختلاف وهكذا عادة الناس يكون القوم
متفقين اذ لم يكن بينهم ما يتنازعون عليه من جاه أو مال أو غير ذلك وان كان لهم خصم كانوا
جميعهم البوا واحد عليه فاذا صار الامر اليهم تنازعوا واختلفوا فكان بنو هاشم من آل على
والعباس وغيرهم في الخلافة الاموية متفقين لانزاع بينهم ولما خرج من يدعو اليهم صار يدعو
الى الرضا من آل محمد ولا يعنه وكانت العلوية تطعم أن يكون فهم وكان جعفر بن محمد وغيره قد
علموا ان هذا الامر لا يكون الا في بني العباس فلما زالوا الدولة الاموية وصارت الدولة هاشمية وبني
السفاح مدينة سبهاها الهاشمية ثم ولي المنصور وقع نزاع بين الهاشمين فخرج محمد و ابراهيم ابنا
عبد الله بن حسن على المنصور وسر المنصور الهامان بقاتلها وكانت فتنة عظيمة قتل فيها خلق
كثير ثم ان العباسيين وقع بينهم نزاع فوقع بين الامين والمأمون أمورا أخر فهدد الامور ونحوها
من الامور التي حرت بها العادة ثم ان عثمان وعليا اتفقا على تفويض الامر الى عبد الرحمن بن
عوف من غير ان يكرما أحدهما الآخر ﴿ وقوله ان عمر علم ان عبد الرحمن لا يعهد الامر عن
أخيه وابن عمه فهذا كذب بين على عمر وعلى أنسابهم فان عبد الرحمن ليس أبا عثمان ولان
عمه ولان قبيلته أصله من بني زهرة وهذا من بني أمية وبنو زهرة الى بني هاشم أكثر
ميلا منهم الى بني أمية فان بني زهرة أحوال النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم عبد الرحمن بن عوف
وسعد بن أبي وقاص الذي قاله النبي صلى الله عليه وسلم هاتين فليكرمن امرؤا له ولم يكن
أيضا بين عثمان وعبد الرحمن مؤاخاة ولا مخالطة فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤاخ بين
مهاجري ومهاجري ولا بين أنصاري وأنصاري وانما أخى بين المهاجرين والانصار فأتى بين
عبد الرحمن بن عوف وبين سعد بن الربيع الانصارى وحديثه مشهور ثابت في الصحاح
وغيره هايعرفه أهل العلم بذلك ولم يؤاخ قطبين عثمان وعبد الرحمن ﴿ وأما قوله ثم أمر بضرب
أعناقهم ان تأخر وامن السبعة ثلاثة أيام فيقال ألامن قال ان هذا اصحح وأمن النقل الثابت
بهذا وانما المعروف أنه أمر الانصار أن لا يفرقوهم حتى يبايعوا واحدا منهم ثم يقال
ثانيها من الكتب على عمر ولم ينقل هذا أحد من أهل العلم بل ساند يعرف ولا أمر عمر قط بقتل
السبعة الذين يعلم أنهم خيار الامم وكيف يأمر بقتلهم واذ قالوا كان الامر بعد قتلهم أشد
فسادا ثم أولوا أمر بقتلهم فقال ولوا بعد قتلهم فلاذ ولا فلا فكيف يأمر بقتل المستحقين لا أمروا
بولى بعدهم أحدا وأيضا في الذي يتمكن من قتل هؤلاء والامة كلها مطيعة لهم والعساكر

والجنود معهم ولوأردت الانصار كلهم قتل واحلمتهم لهجروا عن ذلك وقد أعاد الله الانصار من ذلك فكيف بأمر طائفة قليلة من الانصار يقتل هؤلاء الستة جميعا ولو قال هذا عمر فكيف كان يسكت هؤلاء الستة ويمكنون الانصار منهم يجتمعون في موضع ليس فيه من ينصرهم ولو فرضنا أن الستة لم يوتوا واحدمتهم لم يجب قتل أحد منهم بذلك بل يولي غيرهم وهذا عند الله عن عمر كان دائما يعرض عليه الولايات فلا يتولى ومقاتله أحد وقد عين للخلافة يوم الحكمين فقضب عنه وما إذا أحد حفظ وما سمع قطان أحد امتنع من الولاية بقتل على ذلك فهذا من اختلاف عقير لا يدري ما يكتب لاشرعوا لعادة ثم يقول جابر ما كبا لا يخالوا ما ان يكون عمر أمرهم بهذا أو لم يكن أمر به فإن كان الأول بطل انكاره وإن كان الثاني فليس كون الرجل من أهل الجنة أو كونه ولي الله مما يمنع قتله إذا اقتضى الشرع ذلك فإنه قد ثبت في الصحاح أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم الغامدية وقال لقد تابت يوتوها صاحب مكر لغفره وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله فهذه يشهد لها الرسول بذلك ثم لما كان الحد قد ثبت عليها أمرهم برجها ولو وجب على الرجل قصاص وكان من أولياء الله وتاب من قتل العمد يوتونها نصرا لوجوب أن يمكن أولياء المقتول منه فإن شأوا قتلوه ويكون قتله كفارة والتعزير بالقتل إذا لم يحصل المصلحة بدونه مسألة اجتهادية تقتل الجاسوس المسلم للعلماء فيه ولا من معروفان وهما قولان في مذهب أحدنا أحدهما يجوز قتله وهو مذهب مالك واختيار ابن عقيل والثاني لا يجوز قتله وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي واختيار القاضي أبي يعلى وغيره وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من جاءكم وأمركم على رجل واحد يردن يفرق جماعتكم فاقتلوه وقال في شارب الخمران شربها في الرابعة فاقتلوه وقد تنازع العلماء في هذا الحكم هل هو منسوخ أم لا فلو قدر أن عمر أمرهم بقتل واحد من المهاجرين الأولين لكان ذلك منه على سبيل الاجتهاد الساخن ولم يكن ذلك مانعا من كون ذلك الرجل في الجنة ولم يقدح في عدل هذا ولا في دخول هذا الجنة فكيف إذا لم يقع شيء من ذلك ثم من المجانب الرافضة يزعمون أن الذين أمرهم بقتلهم بنقد رجمة هذا القتل يستحقون القتل الاعلي فان كان عمر أمرهم بقتلهم فلماذا ينكرون عليه ذلك ثم يقولون انه كان يجانبهم في الولاية وأمرهم بقتلهم فهذا جامع بين الضدين وإن قلتم كان مقصوده قتل على قبل لو تابعوا الاعلي لم يكن ذلك بضر الولاية فانتما يقتل من يخاف وقد تختلف سعد بن عباد عنبيعة أبي بكر ولم يضر به ولم يجسوه فضلا عن القتل وكذلك من يقول ان عليا وبني هاشم يختلفون عنبيعة أبي بكر سنة أشهر يقولون انهم لم يضر بهوا أحد منهم ولا كرهوه على البيعة فاذا لم يكرهوا أحد على مبايعة أبي بكر التي هي عندهم متعة فكيف بأمرهم بقتل الناس على مبايعة عثمان وهي عندهم متعة وأبو بكر وعمر مدمخلاتهما ما لا المكرمين غاية الاكرام لعلي وسائر بني هاشم يقدمونهم على سائر الناس ويقول أبو بكر أيها الناس ارقبوا محمدا في أهل بيته وأبو بكر يذهب وحده إلى بيت علي وعنده بنوه هاشم فيذكر لهم فضلهم ويذكرون له فضله ويعترفون له باستحقاقه الخلافة ويعترفون من التأخير ويايعونه وهو عندهم وحده والاثار المتواترة عما كان بين القوم من المحبة والاتلاف توخى كذب من نقل ما يخالف ذلك ولوأراد أبو بكر وعمر في ولايتهم ابداء على بطريق من الطرق لكانا أقدر على ذلك من صرف الامر عنه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم فهو لا المفسرون يزعمون أنهم ظلموه في حال كان فيها أقدر على دفع الظلم عن نفسه ومنعهما من ظلمه وكانا يعجز عن ظلمه ولوأراد ذلك فهو لا ظلماه بعد قوتهم ما وطاعة الناس لهم ان كانا امرين بدين ظلمه ومن العادة المعروفة

بين التقيضين وتسلسل هذه العلولات من غير أن تنتهي الى موجود بنفسه أعظم في الامتناع لكن من توهم انها موجودات متسلسلة التمس عليه الامر وتقدير كوتها موجودات متسلسلة تمتنع في نفسه بل هو جمع بين التقيضين لان التقدير بأنه ليس فيها ما يوجد بنفسه ولا يوجد الا بجمعه موجود وإذا لم يكن فيها موجود بنفسه ولا موجود موجود امتنع أن يكون فيها الامدوم فتقدير وجودها جمع بين التقيضين وبیان ذلك أن كلامها هو مقتضى الى موجود واحد فلا يوجد بنفسه وعلم لم يوجد بنفسها فليس فيها موجود بنفسه وليس هناك موجود بنفسها فاذا قدر في كل منها أنه موجود بغيره فذلك الغير هو عزله أيضا لا وجوده من نفسه فليس هناك موجود وحدها الا ما يقدر منها وكل منها اذا لم يكن له من نفسه وجود فانه لا يكون موجودا لغيره بطريق الاولى والاحرى فلهذا من نفسه وجود ولا إيجاد وغيره من جنسه ليس له من نفسه وجود ولا إيجاد فمن أين يكون الشيء منها وجودا ولا وجود لنفسه ولا إيجادا اذا إيجادا فرع الوجود وهذا الاعتراض فاسد جدا وبیان فساد من وجوه (أحدها) أن يقال هو اعترض على قولهم مجموع الطل الممكنة يمكن لاقتضار المجموع الى الاتحاد الممكنة ولا يجوز أن يكون المؤثر في المجموع

ان من تولى ولاية وهنالك من هو مرشح لها يخاف أن ينازعه أنه لا يقر حتى يدفعه عن ذلك إما
بجس أو ما يقتل سرّاً أو علانية كما جرت عادة الملوك فإذا كانا بعلبان أنهما ظالمان له وهو مظلوم
يعرف أنه مظلوم وهو مرشح لولاية فلا بد أن يخاف منه فكان ينبغي لو كان هذا حقاً أن يسعي في
قتله أو حبسه ولو بطيئة وهذا لو أراد ملك أن أسهل عليهم ما من منعه ابتداء مع وجود النص ولو
أراد أن يأمير على بعض الجيوش وأوصيا بعض أهل الجيوش أن يقتله وبسبه كان هذا أمكناً في
الجملة دفع المتولى لن يعرف أنه ينازعه ويقول أنه أحق بالأمر منه أمر لا بد منه وذلك بأنواع من
الهانة وأبداً وجس وقتل وابتعاد وعلى رضى الله عنه ما زال الأمكر من له غاية الإكرام بكل طريق
مقصد من بل ولسائر بني هاشم على غيرهم في العطاء مستخدمين له في المرتبة والحرمة والمحبة
والموالاة والشأن والتعظيم كما يعلن بنظرائه وفضلائه بما فضله الله عز وجل به على من ليس
مشبه ولم يعرف عنهم كآدم سوقي على قتل ولا في أحد من بني هاشم ومن المعلوم أن العادة التي
في القلب توجب إرادة الأذى لمن يعادى فإذا كان الإنسان قادراً اجتمعت القدرة مع الإرادة
الجائزة وذلك وجوب وجود المقدور فلو كان تأمر بدين يعلى سواً لكان ذلك مما يوجب
ظهوره لمقدرة تفهم فكيف لم يظهر منها حال المحبة والموالاة وكذلك على رضى الله عنه قد توارى
عنه من محبته ما واصلوا أنهم ما تعظمها وقتة دعهما على سائر الأمة ما يعلى به حاله في ذلك ولم يعرف
عنه قط كلمة سوء في حقهما ولا أنه كان أحق بالأمر منهما وهذا أمر عرف عند من عرف
الأخبار الثابتة المتواترة عند الخاصة والعامة والمنقولة بأخبار الثقات وأما من رجع إلى ما ينقله
من هو من أجهل الناس بالنقول وأبعد الناس عن معرفة أمور الإسلام ومن هو معروف
بافتراء الكتب الكثيرة الذي لا روج الأعلى الهام ويروج كذبه على قوم لا يعرفون الإسلام أما
قوم سكان البوادي أو رؤس الجمال أو بلد أهل من أقل الناس علماً وأكثرهم كذباً فهذا هو
الذي يضل وهكذا الراضية لا يتصور قط أن مذهبهم يرجع على أهل مدينة كبيرة من مدائن
المسلمين فيها أهل علم ودين وأغما ويرجع على جهال سكنوا البوادي والجمال أو على محلة في مدينة
أو بلدة أو طائفة يظهر الناس خلاف ما يظنون لظهور كذبهم حتى إن القاهرة لما كانت
مع العبيدين وكانوا يظهر الناس التسليم لم يكنوا من ذلك حتى منعوا من فيها من أهل العلم
والدين من اظهار علمهم ومع هذا فكأنوا ثاقفين من سائر مدائن المسلمين يقدم عليهم الغريب
من البلدان البعيدة فيكتون عنه قولهم ويدهونونه ويتقونه كما يخاف الملك المطاع وهذا
لاهم أهل قرية وكذب وقد قال تعالى ان الذين اتخذوا العجل سن الله لهم غضب من ربهم وذل في
الحياة الدنيا وكذلك تجزى المفتري قال أبو قلابة هي لكل مفتري من هذه الأمة إلى يوم القيامة
وكذلك قوله أمر يقتل من خالف الأربعة وأمر يقتل من خالف الثلاثة منهم عبد الرحمن فيقال
هذا من الكذب المفتري ولو قدر أنه فعل ذلك لم يكن عمر قد خالف الدين بل يكون قد أمّر يقتل من
يقصد الفتنة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من جاءكم وأمركم على رجل واحد بدين
يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كائن من كان والمعرف عن عمر رضى الله عنه أنه أمر
بقتل من أراد أن يفرغ من المسلمين ببيعة بلا مشاورة لأجل هذا الحديث وأما قتل الواحد
المتخلف عن البيعة إذا لم تقم فتنة فلم يأمر عمر بقتل مثل هذا ولا يجوز قتل مثل هذا وكذلك
ما ذكر من الإشارة إلى قتل عثمان ومن الإشارة إلى ترك ولاية علي كذب بين علي عمر فان قوله
لئن فعلت لقتلت الناس أخبار عما يفعله الناس ليس فيه أمر لهم بذلك وكذلك قوله لا يولونه إياها
أخبار عما يسق ليس فيه نهى لهم عن الولاية مع أن هذا اللفظ بهذا السياق ليس بثابت عن عمر بل

واحد من العلل الممكنة لأن ذلك
لا يكون عليه نفسه ولما قبله من
العلل فاستمع أن يكون مؤثراً في
المجموع فقال المصترض أغما يلزم
هذا أن لو كان عليه المجموع عليه
لكل واحد من أجزائه فلم قلتم أنه
كذلك فيقال له أولاً نحن لانعني
بالمجموع مجرد الهيئة الاجتماعية
بل نعني بكل واحد من الأفراد
والهيئة الاجتماعية وحينئذ
فتكون غلة المجموع عليه كل واحد
من أجزائه وهذا معلوم بالضرورة
فإن المؤثر إذا كان مؤثراً في مجموع
الأحاديث الهيئة الاجتماعية فقد أثر
في كل جزء من أجزائه فله لم يؤثر في
كل جزء من الأجزاء استفاض ذلك
الجزء وإذا اتفق التسفي المجموع
والتقدير أنه أثر في المجموع بحيث
جعل المجموع موجوداً والمجموع
هو الأفراد والهيئة الاجتماعية فلو
قدراًه غير موجود لزم الجمع بين
التفصيل وهو مجتمع وهذا المتنع
لزم من تقدير كونه مؤثراً في المجموع
بحيث جعل المجموع موجوداً مع
تقدير عدم بعض أجزائه المجموع
فصل أنه يلزم من كونه أثر في
المجموع وجود المجموع ويلزم من
وجود المجموع أن لا ينتق شيئ من
أجزائه فعمل أن ما استلزم نبوت
المجموع استلزم نبوت كل من
أجزائه وإن لم يكن المستلزم غلة
فاعلة فكيف إذا كان المستلزم غلة
فاعلة فتبين أن نبوت العلة الفاعلة

هو كذب عليه والله تعالى أعلم

(فصل) قال الرافضي وأما عثمان فإنه ولي أمور المسلمين من لا يصلح للولاية حتى ظهر من بعضهم الفساد وقوم من بعضهم النجاسة وقسم الولايات بين أقاربه وعوئب على ذلك مرارا فلم يرجع واستعمل الولدين عقبة حتى ظهر منه شرب الخمر وصلى بالناس وهو مسكران واستعمل سعيد بن العاص على الكوفة وظاهر منه ما أدّى إلى أن أخرجه أهل الكوفة منها وولي عبد الله بن سعد بن أبي سرح مصر حتى قتل منه أهلها وكان به أن يستريح على ولايته سر أخلاف ما كتب إليه جهرأ وأمر بقتل محمد بن أبي بكر وولي معاوية الشام فأحدث من الفتن ما أحدث وولي عامر بن عبد الله البصرة ففعل من المناسك ما فعل وولي مروان أمره وألقى إليه مقاليد أموره ودفع إليه خاتمة أحدث من ذلك قتل عثمان وحديث من الفتنة بين الأمة ما حدث وكان يؤثر أهله بالأموال الكثيرة من بيت المال حتى أنه دفع إلى أربعة نفر من قرش زوجه بنته أن رجالة ألف دينار ودفع إلى مروان ألف ألف دينار وكان ابن مسعود يطلع عليه ويلقوه ولما لحكم ضربه حتى مات وضرب عمار حتى صابه فتق وقد قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم بلغه ولما لحكم ما بين عيني تقتله الفئة الباغية لأن الله سمعني يوم القيامة وكان عمار يطلع عليه وطرده رسول الله صلى الله عليه وسلم الحاكم بن أبي العاص عن عثمان عن المدينة معه ابنه مروان فلم يزل هو وابنه طريدين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فلما ولي عثمان وأما ورده إلى المدينة وجعل يمر وإن كاتبه وصاحب تدبير مع أن الله تعالى قال لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو أزواجهم وضرمه ضربا وجيعا مع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حقهم ما قلت الغرارة ولا غلبت الخضراء من ذي الحجة أسدق من أيذر وقال إن الله أوحى إلى أنه يجب أن يعقبن أصحابي وأمرني بجهنم ففعل من هم يارسل الله قال سيدهم على وسلمان والمقداد وأبوذر وضع حدود الله فلم يقتل عبيد الله بن عمر حين قتل الهرمزان مولى أمير المؤمنين بعد أسلامه وكان أمير المؤمنين يطلب عبيد الله لأقامة القصاص عليه فلو لم يعاوه وأراد أن يعطل حد الشرب في الولدين عقبة حتى حذاه أمير المؤمنين من وقال لا يعطل حد الله وأما حاضرو زاد الأذان الثاني يوم الجمعة وهو بدعة وصار سنة إلى الآن وخالفه المسلمون كلهم حتى قتل وعانوا أفعاله وقالوا غيب عن بدر وهربت يوم أحد ولم تشهد بيعة الرضوان والإخبار في ذلك أكثر من أن تحصى

(الجواب) أن يقال ثواب على خانوه وعصوه أكثر مما خان عمال عثمان له وعصوه وقد صنف الناس كتابين ولي على فأخذ المال وخانه وفغن تركه وذهب إلى معاوية وقذولي على رضي الله عنه ز ياد بن أبي سفيان أن عبيد الله بن ز ياد قاتل الحسين وولي الاشتراقتي وولي محمد بن أبي بكر وأمثال هؤلاء ولا يشك عاقل أن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه كان خيرا من هؤلاء كلهم ومن العجب أن الشيعة ينكرون على عثمان ما يدعون أن عليا كان أبلغ فيه من عثمان فيقولون أن عثمان ولى أقاربه من بني أمية ومعلوم أن عليا ولى أقاربه من قبل أبيه وأمه كعبد الله وعبد الله ابن العباس فولى عبيد الله بن عباس على اليمن وولى على مكة والطائف قثم بن العباس وأما المدينة فقيل أنه ولى عليها سهل بن حنيف وقيل عامر بن العباس وأما البصرة فولى عليها عبيد الله بن عباس وولى على مصر يسه محمد بن أبي بكر الذي ربا في حجره ثم إن الأمامة تدعى أن عليا ناص على أولاده في الخلافة وأعلى ولدوه ونام على ولده الآخر وهلم جرا ومن المعلوم أنه إن كان نواصة الأقر بين منكر افتولية الخلافة العظمى أعظم من إماره بعض الاعمال وتولية

للمجموع يتضمن أن يكون عليه لكل من أجزائه ولو تخيل متخيل أن الواحد من الجملة له لسائر الأجزاء والأجزاء له للمجموع أو وأنه علة للمجموع والمجموع علة للأحاد فيكون ذلك الواحد علة العلة قلنا هذا لا يصلح لأن علة العلة علة كما يتبين في الواحد أن يكون علة نفسه فيمتنع أن يكون علة علة نفسه بطريق الأولى فلو كان بعض الأجزاء علة للمجموع والمجموع علة لكل من الأجزاء وبالعكس لزم أن يكون ذلك الجزء علة علة نفسه وعلة علة على نفسه وهو ما قبل ذلك الجزء من العلة التي قدر أنه لا نهاية لها وهذا بين لا يتصوره أحد إلا يعلم استناعا بالبدية ومن تازع فيه مكان إما لعدم تصوره له وإما لعداده وحديثي كفي أن يقال هذا معالوم بالبدية فالشبهة الواردة عليهم من جنس شبه السوفسطائية فلا يستحق جوابا (الوجه الثاني) أن يحل ما ذكر من المعارضة وهي قوله وهذا لأن الشيء جاز أن يكون علة للمجموع من حيث هو مجموع ولا يكون علة لكل واحد من أجزائه فان الواجب لذاته علة للمجموع الموجودات وليس عليه لكل واحد من أجزائه لاستحالة كونه علة لنفسه قلنا لا تسل أن الواجب لذاته علة للمجموع الموجودات وإنما هو علة لبعض الموجودات وهي الممكنات وأما الموجود الواجب بنفسه فلا علة له

والاولاد اقرب الى الانكار من تولية بنى العم ولهذا كان الوكيل والولى الذى لا يشتري لنفسه لا يشتري لابنه ايضا في أحد قولى العلماء والذى دفع اليه المال ليعطيه لمن شاء لا يأخذ لنفسه ولا يعطيه لولده في أحد قولهم وكذلك تنازعوا في الخلافة هل الخليقة أن توصي بها لولده على قولين والشهادة لابنه مردودة عند أكثر العلماء ولزاد الشهادتين حجة وهكذا غير ذلك من الأحكام وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنت وما لك أب ليك وقال ليس لولده أن يرجع في هبة الا الولد يخبر به لولده فان قالوا ان عليا رضى الله عنه فعل ذلك بالنص قيل أولان نحن نعتمد أن عليا خليفة راشد وكذلك عثمان لكن قبل أن نعلم حجة كل منهما فيما فعل فلارب أن تطرق القسطنون والتهم الى ما فعله على أعظم من تطرق اليهم والقسطنون الى ما فعله عثمان واذا قال القائل لى حجة فيما فعله قبل له وحجة عثمان فيما فعله أعظم واذا دعى لى العصبة ونحوهما يقطع عنه السنة الطاعنين كل ما يدعى لعثمان من الاجتهاد الذى يقطع عنه السنة الطاعنين أقرب الى المعقول والمنقول فان الرافضى يحجى الى أشخاص ظهر بصرح المعقول وصريح المنقول أن بعضهم كل سيرة من بعض فيجعل الفاضل مذموما مستحقا للقدح ويحصل الفضول معصوما مستحقا للحد كما فعلت النصارى يحجون الى الانبياء صلوات الله عليهم وقد فضل الله بعضهم على بعض فيكون الفضول الها والفاضل متقوصادون الحوار بين الذين يحبوا المسيح فيكون ذلك قلبا لقلبي وأعجب من ذلك أنهم يحفلون الحوار بين الذين ليسوا انبياء معصومين عن الخطا وقد صدقوا في بعض الانبياء كسليمان وغيره ومعهم ان ابراهيم ومحمد أفضل من نفس المسيح صلوات الله وسلامه عليهم بالدلائل الكثيرة بل وكذلك موسى فكيف يجعل الذين يحبوا المسيح أفضل من ابراهيم ومحمد وهذا من الجهل والقول الذى نهاهم الله عنه قال تعالى يا اهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله الا الحق انما المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلمته القاها الى مريم وروح منه وكذلك الرافضة موصوفون بالغلو عند الامة فان فهم من ادعى الالهية في على وهو لا مشر من النصارى وفيهم من ادعى النبوة فيه ومن أثبت نبيا بعد محمد فهو شبهة باتباع مسيلة الكذاب وأمثلة من المنتهين الا أن عليا رضى الله عنه يرى من هذه الدعوة بخلاف من ادعى النبوة لنفسه كسيلة وأمثلة وهذا الامة يدعون نبوت امامته بالنص وأنه كان معصوما هو وكثير من ذريته وأن القوم ظلموه وغصبوه ودعوى العصبة تضاهي المشاركة في النبوة فان المعصوم يجب اتباعه في كل ما يقول لا يجوز أن يخالف في شيء وهذه خاصة الانبياء ولهذا أمرنا أن نؤمن بما أنزل اليهم فقال تعالى قولوا انما بالله وما أنزل الساموا أنزل الي ابراهيم واسماعيل واحق ويعقوب والاسباط وما أوفى موسى وعيسى وما أوفى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون فأمرنا أن نقول آمنا بما أوفى النبيون وقال تعالى آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفر الله لى ما كان من قبلهم وقال تعالى ولكن اليرمن آمن بالله واليسوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين فالإيمان بما جاءه النبيون مما أمرنا أن نقوله ونؤمن به وهذا ما اتفق عليه المسلمون أنه يجب الإيمان بكل نبي ومن كفر بنى واحد فهو كافر ومن سبه وجب قتله باتفاق العلماء وليس كذلك من سوى الانبياء سواء هم اولاد أو أمه أو حكام أو علماء أو غير ذلك فمن جعل بعد الرسول معصوما يجب الإيمان بكل ما يقوله فقد أعظم معنى النبوة وان لم يعطه لفظها ويقال لهذا الفرق بين هذا وبين أنبياء بنى اسرائيل الذين كانوا أموريين باتباع شريعة التوراة وكثير من الغلاة في المشايخ يعتقد أحدهم

وهو من الموجودات واذا كانت الموجودات منقسمة الى واجب وممكن والواجب عليه الممكن لم يكن الواجب على مجموع الموجودات بل عليه لبعضها وبعضها الا على له فان قيل انما خلق الواجب على المجموع من حيث هو مجموع لا لكل واحد واخذ فهو على للهية الاجتماعية قيل أولا لا نسلم أن المجموع له وجود يزيد على الأحاد (١)

وثالثا لا نسلم أن المجموع المركب من الواجب والممكن يكون الواجب وحده على له بل على له الاجزاء جميعها وذلك لان المجموع متوقف على كل من الاجزاء الواجب والممكنات فالمجموع من حيث هو مجموع توقفه على كل جزء كتوقفه على الجزء الآخر اذا كان لا يوجد الا بوجود كل من الاجزاء ثم اذا كان بعض الاجزاء مفعلة لبعض كان المجموع مفتقرا الى الجزء الواجب والى الجزء المفتقر الى الجزء الواجب ولا يلزم من ذلك أن يكون مجموع الواجب مقتضا للمجموع بلا واسطة بل لولا الجزء الآخر الممكن لما حصل المجموع فحين أن الواجب لا يكون وحده على المجموع من حيث هو مجموع وانما يكون على

(١) وقع هنا بياض باصه سقط فيه الثاني كما هو ظاهر من قوله أولا ثم قال وثالثا كتبه محمدا

في شيعته نحو ذلك ويقولون الشيخ محفوظ و يأمر من أتباع الشيخ في كل ما يفعل لا يخالف في شيء أصلا وهذا من جنس غلو الرافضة والنصاري والاسم عليه تدعى في انتمائهم كانوا معصومين وأصحاب ابن تومرت الذي ادعى أنه المهدي يقولون أنه معصوم ويقولون في خطبة الجمعة الامام المعصوم والمهدي المعلوم ويقال انهم قتلاوا بعض من أنكر أن يكون معصوما ومعلوم أن كل هذه الاقوال بخلافه لأن الاسلام للكتاب والسنة واجماع سلف الأمة وأئمتها فان الله تعالى يقول أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعت في شيء فردوه إلى الله والرسول الآية فلم يأمرنا بالرد عند التنازع إلا إلى الله والرسول فمن أثبت شخصام معصوما غير الرسول أوجب ردما تنازعوا فيه إليه لأنه لا يقول عنده إلا الحق كالرسول وهذا خلاف القرآن وأيضاً فان المعصوم يجب طاعته مطلقا لا قيد بخلافه يستحق الوعيد والقرآن اغنا أثبت هذا في حق الرسول خاصة قال تعالى ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وقال ومن يعص الله ورسوله فإنه لا نرجه من خالف فيها أبدا فدل القرآن في غير موضع على أن من أطاع الرسول كان من أهل السعادة ولم يشترط في ذلك طاعة معصوم آخر ومن عصي الرسول كان من أهل الوعيد وان قدر أنه أطاع من ظن أنه معصوم فالرسول صلى الله عليه وسلم هو الذي فرق الله بين أهل الجنة وأهل النار وبين الأبرار والفقار وبين الحق والباطل وبين الحق والرشاد والهدى والضلال وجعله القسم الذي قسم الله به عباده إلى شقي وسعيد فمن اتبعه فهو السعيد ومن خالفه فهو الشقي وبسبب هذه المرتبة لغيره وللهذا اتفق أهل العلم أهل الكتاب والسنة على أن كل شخص سوى الرسول فإنه يؤخذ من قوله ويترك إلا الرسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه يجب تصديقه في كل ما أخبر وطاعته في كل ما أمر فاته المعصوم الذين لا ينطق عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى وهو الذي يسأل الناس عنه يوم القيامة كما قال تعالى فلنسلن الذين أرسل اليهم ولنسلن المرسلين وهو الذي عيّن به الناس في قبورهم فيقال لأحدهم من ربكم وما تدك ومن نبئك ويقال ما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم فبشئ الله الذين آمنوا بالقول الثابت فيقول هو عبد الله ورسوله جاءنا بالبينات والهدى فأمنناه واتبعناه ولود كرهنا الرسول من ذكر من من الصحابة والائمة والتابعين والعلماء لم ينفعه ذلك ولا عيّن في قبره بشخص غير الرسول والمقصود هنا أن ما يعثر به عن علي فيما أنكر عليه يعتذر بأقوى منه عن عثمان فان عليا قاتل على الولاية وقتل بسبب ذلك خلق كثير عظيم ولم يحصل في ولايته لا قتال للكفار ولا فتح لبلادهم ولا كان المسلمون في زيادته خرب وقدرى من أقارب به من ولا فولاة الاقارب مشتركة وواب عثمان كانوا أطوع من فواب علي وأبعد عن الشر وأما الأموال التي تأول فيها عثمان فكما تأول على في الدماء وأمر الدماء أخطر وأعظم ويقال نأبى هذا النص الذي تدعونه أنتم فيه مختلفون اختلافاً واجب العلم الضروري بأنه ليس عندكم ما يعتمد عليه فيه بل كل قوم منكم يقولون ما شاءوا وأيضاً جاهر المسلمين يقولون أنا نعلم علياً فيقال بضرورة كذب هذا النص بطرق كثيرة مبسوط في مواضعها ويقال ثالثاً إذا كان كذلك ظهرت حجة عثمان فان عثمان يقول ان بنى أمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعملهم في حياته واستعملهم بعد من لا يتهم بقرابة فيهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه وعمر رضي الله عنه ولا تعرف قبيلة من قبائل قريش فيها عمل الرسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من بنى عبد شمس لانهم كانوا كثيرين وكان فهم شرف وسود فاستعمل النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة الاسلام على أفضل الأرض مكة عتبان بن أسيد بن أبي العاص

لسائر الاجزاء وهو سائر الاجزاء لجمعهم نعم بلزم أن يكون عليه بنفسه للمكناات وهو بتوسط المكناات أو مع المكناات عليه لجمعهم من حيث هو مجموع ومثل هذا منتف في الاجزاء المكنته فانه لا يمكن أن يكون عليه لجمعهم لا بنفسه ولا بتوسط غيره أما الاول فلان الجزء الواجب اذالم يكن وحدهم عليه لجمعهم فالجزء الممكن أولى ولان المجموع متوقف على جميع الاجزاء فلا يستقل به واحدهما وأما الثاني فلان الممكن لا يكون عليه لنفسه ولا لما قبله من العلل بالضرورة فان العلول لا يكون عليه علته واذا امتنع كونه عليه لنفسه وسائر الاجزاء المتقدمة عليه لم يحصل به وحده هذه الاجزاء والمجموع متوقف على هذه الاجزاء فلا يكون شيء من الاجزاء المكنته عليه لجمعهم لا بنفسه ولا بتوسط معولاه بخلاف الجزء الواجب فانه اذا قيل عنه لعملة لجمعهم بنفسه وتوسط معولاه كان هذا المعنى ممتنعاً في الممكن فالعنى الذي يمكن أن يحصل فيه الواجب عليه لجمعهم الذي هو واحد منه وهذا يكشف ما في الاعتراض من التلبيس والغلط (الوجه الرابع) أن يقال لاسلم أن الواجب عليه لجمعهم من حيث هو مجموع بل الواجب عليه (١) قوله الرابع لم يتقدم الاوجهان فانظر هل هو محرف عن الثالث أو سقط الثالث من الاصل كتبه معصيه

للمكنا من الاجزاء والاحاد
 المجموع ومثل هذا لا يمكن أن يقال
 في مجموع العلل المكنة ولا في مجموع
 المكنا فان لا يمكن أن يكون شئ
 منه لعل لا يكون علة لنفسه ولا لعل
 واذا كان كل من الاجزاء معلولا
 والمجموع معلولا بان يكون معلولا
 (الوجه الخامس) أن يقال في ابطال
 هذا الاعتراض نحن اتخاذا كرنا
 هذه الحجة لا ثبات أن يكون
 في الوجود واجب بنفسه فاما أن
 يكون في الموجودات واجب
 بنفسه واما أن لا يكون فان كان
 فيها واجب بنفسه حصل المقصود
 وأن لم يكن فيها واجب بنفسه
 بطل الاعتراض (الوجه
 السادس) أن يقال الاعتراض
 مبناه على أن مجموع الموجودات
 له علة هو بعضه وهو الواجب فان لم
 يكن في المجموع بعض واجب بطل
 الاعتراض وهذا الاعتراض
 مذكور على سبيل المعارضة لا تأخذ
 ذكرنا أنه لا يمكن بالضمير وانه أن مجموع
 العلل المكنة اذا كان له علة كان علة
 لكل منها وان العلم بذلك ضروري
 وبينه بيان الاربع فيه واذا تبين
 أن صحة الاعتراض مستزمنة لثبوت
 واجب الوجود كان واجب الوجود
 ثابتا على تقدير صحة الاعتراض
 وعلى تقدير فساده واذا كان ثابتا
 على التقدير من تقدر التناقض والاثبات
 ثبت أنه ثابت في نفس الامر وهو

(١) قوله لكن لما حاصر الطائف
 الخ فكذا في الاصل ولعل في الكلام
 تحريفا أو سقطا فخر رتبته صحيحه

من أمة واستعمل على نجران بأبسفان بن حرب بن أمية واستعمل أيضا خالد بن سعيد بن
 العاص على صدقات بن مذج وعيسى مسنداء الجبل فلم يرزل حتى مات رسول الله صلى الله
 عليه وسلم واستعمل عثمان بن سعيد بن العاص على أبناع وخير وقرى عرينه واستعمل
 أبان بن سعيد بن العاص على بعض السرايا ثم استعمله على الجبل فلم يرزل عليها بعد العلاء بن
 الحضرمي حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم واستعمل الوليد بن عقبة بن أبي معطى حتى أنزل الله
 فيه أن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة الآية فيقول عثمان أنا لم استعمل إلا من
 استعمله النبي صلى الله عليه وسلم ومن جنسهم ومن قبلهم وكذلك أبو بكر وعمر بعده فقد ولي أبو
 بكر يزيد بن أبي مضيان بن حرب في قنوج الشام وأقره عمر ثم ولي عمر بعده أخاه معاوية وهذا
 النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في استعمال هؤلاء ثابت مشهور وعنه بل متواتر عند أهل العلم
 ومنه متواتر عند علماء الحديث ومنه ما يعرفه العلماء منهم ولا ينكره أحد منهم فكان الاحتياج
 على جواز الاستعمال من بني أمية بالنص الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أظهر عند كل عاقل
 من دعوى كون الخلافة في واحد من بني هاشم بالنص لأن هذا كذب باقيا على أهل العلم
 بالنقل وذلك صدق باقيا على أهل العلم بالنقل وأما بنو هاشم فلم يستعمل النبي صلى الله عليه وسلم
 منهم إلا علي بن أبي طالب رضي الله عنه على اليمن وولي أيضا على اليمن معاذ بن جبل وأبا موسى
 الأشعري وولي جعفر بن أبي طالب على قتال مؤنة وولي قبل جعفر زيد بن حارثة مولاه وقيل عبد
 الله بن رواحة فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم في الولاية زيد بن حارثة مولاه وهو من كاب
 على جعفر بن أبي طالب وقدرى أن العباس ماله ولاية فلم يوله أباه ولس في بني هاشم بعد
 علي أفضل من حرة وجعفر وعيسى بن الحرب بن المطلب الذي قتل يوم بدر فخره لم يتول شيئا فله
 قتل يوم أحد شهيد أراضى الله عنه وما ينقله بعض الترابيل وشيوخهم من سيرة حرة ويندأ ولونها
 بينهم ويذكرونه حروا وحصارات وغزوات فكله كذب من جنس ما ذكره القرون من
 الغزوات المكتوبة على علي بن أبي طالب بل وعلى النبي صلى الله عليه وسلم من جنس ما ذكره
 أبو الحسن البكري صاحب تنقيلات الأنوار فيما وضعه من السيرة فانه من جنس ما يفتريه
 الكذابون من سيرة داهية والباطلين والعيان ونحو ذلك فان مغازي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم معرفة مضبوطة عند أهل العلم وكانت بضعا وعشرين غزوة لكن لم يكن القتال منها إلا في
 تسع مغاز بدر وأحد والخندق وبني المصطلق والغابة وفتح خيبر وفتح مكة وحنين والطائف
 وهي آخر غزوات القتال (١) لكن لما حاصر الطائف وكان به دهاغرة وتولت وهي آخر المغازي
 وأكثرها عسدا واستعمل على الناس وفيها أنزل الله سورة براءة لكن لم يكن فيها قتال وما يذكره
 جهال الخجاج من حصار تولت كذب لا أصل له فلم يكن بتولت حصن ولا مقاتلة وقد أقام هاشم
 لله عليه وسلم عشرين ليلة ثم رجع إلى المدينة النبوية واذا كان جعفر أفضل بن هاشم مدعى
 في حياته ثم هذا الأمر النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وهو من كاب التقدّم
 بفَضيلة الأيمان والتقوى وبحسب أموار بحسب المصلحة لا بالنسب ولهذا أقدم النبي
 صلى الله عليه وسلم أب بكر وعمر على أخيه لأنه رسول الله يأمر بأمر الله ليس من المولود الذين
 يقدمون بأهوائهم لأقاربهم ومواليهم وأصدقائهم وكذلك كان أبو بكر وعمر رضي الله
 عنهما حتى قال عمر بن أم رجلا لقرابة أوصداقه بينهما وهو يحذف المسلمين خيراته فقد
 خان الله ورسوله وإن المؤمنين

(فصل) والقاعدة الكلية في هذا أن لا تعتقد أن أحدا معصوما بعد النبي صلى الله عليه

وسل بل الخلفاء وغير الخلفاء يجوز عليهم الخطأ والذنوب التي تقع منهم قديرون بها وقد تكفر عنهم بحسناتهم الكثيرة وقديرون أيضا بمصاب بكفر الله عنهم ها وقد يكفرون عنهم بغير ذلك فكل ما يقبل عن عثمان غايته أن يكون ذنباً أو خطأ وعثمان رضي الله عنه قد حصلت له أسباب المغفرة من وجوه كثيرة منها سابقته وأيمانه وجهاده وغير ذلك من طاعته وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى بل بشراً بالجنة على بلوى نصيبه ومنها أنه تاب من عامة ما أنكره عليه وأنه ابتلى بيلاً عظيم فكفر الله به خطايه وصبر حتى قتل شهيداً مظلوماً وهذا من أعظم ما يكفر الله به الخطايا وكذلك على رضي الله عنه ما تنكره الخوارج وغيرهم عليه غايته أن يكون ذنباً أو خطأ وكان قد حصلت له أسباب المغفرة من وجوه كثيرة منها سابقته وأيمانه وجهاده وغير ذلك من طاعته وشهادته النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة وبنيته تاب من أمور كثيرة أنكرت عليه وندم عليها ومنها أنه قتل مظلوماً شهيداً فهذه القاعدة تغني أن تجعل كل ما فعل واحد منهم هو الواجب أو المستحب من غير حاجة بنا إلى ذلك والناس المخفون في هذا الباب صنفان القادحون الذين يقدحون في الشخص بما يفرضه الله والملاحون الذين يجعلون الأمور المغفورة من باب السبي المشكور فهذا يغلو في الشخص الواحد حتى يجعل سيئه حسنات وذلك يحفو فيمحيي يجعل السيئة الواحدة منه محطاة للحسنات وقد أجمع المسلمون كلهم حتى الخوارج على أن الذنوب تحيى بالتوبة وأن منها ما يحيى بالحسنات وما يمكن أحد أن يقول إن عثمان وأعداؤه غيرهم لم يتوبوا من ذنوبهم فهذه حقيقة على الخوارج الذين يكفرون عثمان وعلياً وعلى النسبة الذين يقدحون في عثمان وغيره وعلى الناصبة الذين يخصمون علياً بالقدح ولأرباب عثمان رضي الله عنه قتالاً فيه طائفتان شيعته من بني أمية وغيرهم وبعضهم من الخوارج والزيدية والامامية وغيرهم لكن شيعته أقل غلواً فيهم من شيعته على فالبعض أن أحداً منهم اعتقده بخصومه الآية ولا توبة ولا بغتاً أن أحداً اعتقد ذلك في أبي بكر وعمر لكن قد يكون بعض من يغلو في جنس المشايخ ويعتقد منهم الحلول والاتحاد والعصمة يقول ذلك في هؤلاء لكن لا يخصهم بذلك ولكن شعبة عثمان الذين كان فيهم انحراف عن علي كان كثير منهم يعتقد أن الله إذا اختلف خليفة يقبل منه الحسنات ويجاوز له عن السيئات وأنه يجب طاعته في كل ما يأمر به وهذا مذهب كثير من شيوخ الشيعة العثمانية وعلماؤها ولهذا ما ج سليمان بن عبد الملك وتكلم مع أبي حازم في ذلك قال له أبو حازم يا أميراً المؤمنين إن الله تعالى يقول يا أبا داود أنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فضلك عن سبيل الله إن الذين يضالون عن سبيل الله لهم عذاب شديد كما سيأتي من الحساب وموعظة أبي حازم لسليمان معروفة ولما توفي عمر بن عبد العزيز تألمهم من السنة والعدل ما كان قد خشي ثم مات فطلب يزيد بن عبد الملك أن يسير سيرته فجاءه اليه عتروا شيخان شيوخ الشيعة العثمانية خلفوا له بالله الذي لا اله الا هو الله إذا اختلف خليفة تقبل منه الحسنات وتجوز له عن السيئات حتى أمسك عن مثل طريقة عمر ابن عبد العزيز ولهذا كانت فيهم طاعة مطلقة لتولي أمرهم فأنهم كانوا يزعمون أن الله أوجب عليهم طاعة ولي أمرهم مطلقاً وإن الله لا يؤاخذهم على سيئه ولم يبلغنا أن أحداً منهم كان يعتقد فيهم أنهم معصومون بل يقولون أنهم لا يؤاخذون على ذنب كما أنهم يزعمون أن سيئات واللامكفرة بحسناتهم كانت كفر الصغار بإحتجاب الكبار رفهوا لها إذا كانوا لا يرون خلفاء بني أمية معاوية بن عبد الله مؤاخذين بذنب فكيف يقولون في عثمان مع سابقته وفضله وحسن سيرته وعمله وأنه من الخلفاء الراشدين وأما الخوارج فوالله يكفرون عثمان وعلياً جميعاً ولو لم يكن لهم اختصاص بدم

عثمان وأما شيعته على فكثير منهم أو أكثرهم بذم عثمان حتى الزيدية الذين يترحمون على أبي بكر
وعمر فممن من سب عثمان وبذمه وخيارهم الذي يسكت عنه فلا يترحم عليه ولا يلغنه وقد كان
من شعبة عثمان من سب عليا ويجهز بذلك على المنابر وغيره لاجل القتال الذي كان بينهم وبينه
وكان أهل السنة من جميع الطوائف تنكر ذلك عليهم وكان فيهم من يؤخر الصلاة عن وقتها فكان
المتسلل بالنسبة يظهر بحجة على وموالاه ويحافظ على الصلوات في مواقيتها حتى روى عمرو بن مرة
الجلي وهو من خيار أهل الكوفة شيخ الثوري وغيره بعد موته فقبيل له ما فعل الله بذلك فقال غفر لي
سبح على بن أبي طالب ومحافظي على الصلوات في مواقيتها وغلت شعبة على في الجانب الآخر حتى
صاروا يصلون العصر مع الظهر دائما قبل وقتها الخاص ويصلون العشاء مع المغرب دائما قبل وقتها
الخاص فيجمعون بين الصلاتين دائما في وقت الأولى وهذا خلاف المتواتر من سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم فإن الجمع إنما كان يفعله لسبب لاسيا للجمع في وقت الأولى فإن الذي تواتر عند
الأئمة أنه فعله بعرفة وأما ما فعله بغيره فمفهومه نزاع ولا خلاف أنه لم يكن يفعله دائما لاق الحضر
ولا في السفر بل في حجة الوداع لم يجمع إلا بعرفة ومن دلفه ولكن روى عنه الجمع في تولد وروى
أيضا أنه جمع بالمدنية لكن نادر السب والغالب عليه ترك الجمع فكيف يجمع بين الصلاتين دائما
وأولئك إذا كانوا يؤخرون الظهر إلى وقت العصر فهو خير من تقديم العصر إلى وقت الظهر فإن
جمع التأخير خير من جمع التقديم فإن الصلاة يفعله التأخير والنامي قضاء بعد الوقت وأما الظهر
قبل الزوال فلا تصلى بحال وهكذا تجدد في غالب الأمور بدع هؤلاء أشنع من بدع أولئك ولم
يكن أحد منهم يتعرض لأبي بكر وعمر إلا بالعبه والثناء والتعظيم ولا يلقان أحد منهم
كفر عليا كما كفرته الخوارج الذين خرجوا عليه من أصحابه وأما غايته من يعتدي منهم على
على رضى الله عنه أن يقول كان ظالمًا ويقولون لم يكن من الخطاء وبرون عنه أشنع من
المعاونة على قتل عثمان والاشارة بقتله في الباطن والرضا بقتله وكل ذلك كذب على رضى
الله عنه وقد حلف رضى الله عنه وهو الصادق بإيمان أنه لم يقتل عثمان ولا ما ألقى قتله بل ولا
رضى بقتله وكان يلعن قتلة عثمان وأهل السنة يقولون ذلك منه بدون قوله فهو أتقى لله من أن
يعين على قتل عثمان أو يرضى بذلك فإنا لنتبع شعبة على في عثمان أعظم مما فاتته شعبة
عثمان في على فإن كثيرا منهم يكفر عثمان وشعبة عثمان لم تكفر عليا ومن لم يكفره بسببه
وبعضه أعظم مما كانت شعبة عثمان تبغض عليا وأهل السنة يتولون عثمان وعليًا جميعا
ويتبرؤون من التشيع والتفرق في الدين الذي يوجب موالاة أحدهما ومعاداة الآخر وقد استقر
أمر أهل السنة على أن هؤلاء مشهود لهم بالجنة والطهارة والزبر وغيرهما من شهداء الرسول بالجنة
كما قبض على موضعهم وكان طائفة من السلف يقولون لانتشهد بالجنة إلا رسول الله صلى الله
عليه وسلم خاصة وهذا أقول محمد بن الحنفية والأوزاعي وطائفة أخرى من أهل الحديث كعلي بن
الدينى وغيره يقولون هي الجنة ولا يقولون نشهد لهم بالجنة والصواب أن انتشهد لهم بالجنة
كما استقر على ذلك مذهب أهل السنة وقد ناطر أحد بن حنبل لعلى بن الدينى في هذه المسئلة
وهذا معلوم عند ناخب الصادق وهذه المسئلة بسطها موضع آخر والكلام هنا فيما يذكر عنهم
من أمور يراد بها الطعن عليهم طائفة تغلوهم فتريد أن تجعلهم معصومين أو كالعصومين
وطائفة تريد أن تسبهم وتذمهم بأمران كانت حسده فافهم مغفور لهم وأوهم غير ما أخذ منها
فإنه مأمور بالذنوب وأخطأ في الاجتهاد والخطأ دفع رضى الله المؤاخذة عنه بهذه الأمانة والذنب
لمغفرة عدة أسباب كانت موجودة فيهم وهذا أصلان عام وخاص أما العام فإن الشخص

الذكور قلنا تقدير انتفاءه هو جزء
الدليل على بطلان الاعتراض ليس
هو علة بطلان الاعتراض ومن
المعلوم أن انتفاء الدليل لا يوجب
انتفاء المدلول عليه في نفس الأمر
فإن الدليل لا يجب عكسه فلو كان
انتفاءه في نفس الأمر وحده دليلا
على بطلان الاعتراض لم يلزم صحة
الاعتراض بتقدير نقض هذا
الدليل فكيف إذا كان جزء دليل
فإن قيل بطلان جزء الدليل يوجب
بطلان الدليل فيبطل ما ذكر من
الدليل على فساد الاعتراض قيل
لغفجزه الدليل بجملة فإن أريد
بالجزء قسم من الأقسام المقدسة
كان هذا باطلا فإنه لا يلزم من
بطلان قسم من الأقسام المقدسة
بطلان الدليل إذا كان غيره من
الأقسام صحيحا وإن أريد بجزء الدليل
مقدمة من مقدماته فهذا صحيح
فإنه إذا بطلت مقدمة الدليل
يبطل لكن مقدمة الدليل هنا
صحيحة فإنها تقسم دائر بين النبي
والإثبات ومن المعلوم أن التقسيم
الدائر بين النقيضين يستلزم بطلان
أحد القسمين في نفس الأمر ومقدمة
الدليل ليست اجتماع النقيضين
فإن هذا متنع وأما هي صحة
التقسيم إلى النبي والإثبات والمقدمة
الثانية بيان حصول المطلوب على
كل من التقديرين فإذا كان التقسيم
دائرا بين النبي والإثبات والمطلوب
حاصل على كل منهما ثبت حصوله

الواحد مجتمع فيه أسباب الثواب والعقاب عند عامة المسلمين من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين والنزاع في ذلك مع الخوارج والمعتزلة الذين يقولون ما هم إلا سبائك في الآخرة أو عقاب ومن دخل النار لم يخرج منها إلا بشقاعة ولا غيرها ويقولون إن الكثرة تجتبي جميع الحسنات ولا يقي مع صاحبها من الأيعان شق وقد ثبت النصوص المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم إخراج أقوام من النار بعد ما احتسبوا وثبت أيضا شقاعة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر من أمته والآثار بذلك متواترة عند أهل العلم بالحديث أعظمهم وأثر الآثار بصلب السرقه وورجم الزاني المحسن ونصب الزكوة وجوب الشقعة وميوات الجنة وأمثال ذلك ولكن هذا الأصل لا يحتاج إلى عثمان وأمثاله ممن شهد به بالجنة وأن الله رضى عنه وأنه لا يعاقب في الآخرة بل تشهدان العشرة في الجنة وأن أهل بيعة الرضوان في الجنة وأن أهل بدر في الجنة كما ثبت بالخبر بذلك عن الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى وقد دخل في الفتنة خلق من هؤلاء المشهود لهم بالجنة والذي قتل عمارين بأسرها أو الغالبة وقد قيل إنه من أهل بيعة الرضوان ذكر ذلك ابن خزم فحين تشهد لعمار بالجنة ولقائه أن كان من أهل بيعة الرضوان بالجنة وأما عثمان وعلي وطهارة وابن بير فهم أجل قدر من غيرهم ولو كان منهم ما كان فحين لا تشهدان الواحد من هؤلاء لا يذنب بل الذي تشهد به أن الواحد من هؤلاء ما أذنب فإن الله لا يعذب في الآخرة ولا يدخله النار بل يدخله الجنة بلا ريب وعقوبة الآخرة ترزول عنه إما بتوبة منه وإما بحسناته الكثيرة وإما بعصائه المكفورة وإما بخير ذلك كما قد بسطنا في موضعه فإن الذنوب مطلقة من جميع المؤمنين هي سبب العذاب لكن العقوبة بها في الآخرة فمن تندفع نحو عشرة أسباب (السبب الأول) التوبة فإن التائب من الذنب بكن لا يذنبه والتوبة مقبولة من جميع الذنوب والكفر والفسوق والعصيان قال الله تعالى قل للذين كفروا إن يتوبوا فغير لهم ما قد سلف وقال تعالى فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا هو واحد وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمس الله الذين كفروا منهم عذاب أليم أقل يتوبون إلى الله ويستغفرونه والله غفور رحيم وقال إن الذين كفروا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق قال الحسن البصري انظروا إلى هذا الكرم والجود فتسوا أوليائه وعذبوهم بالنار ثم هو يدعوهم إلى التوبة والتوبة عامة لكل عبد مؤمن كما قال تعالى وجعلها الإنسان كأنه ظالم ما بهول للعذاب الله المتعاقبين والمتتالين والمشركون والمشركت وتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيما وقد أخبر الله في كتابه عن توبه أنبيائه وعلمهم بالتوبة كقوله فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه أنه هو التواب الرحيم وقول إبراهيم واسماعيل ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وأزواجنا مناسكنا وآب علينا إنك أنت التواب الرحيم وقال موسى أنت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة إنا هدانا لغيرك وقوله رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي فغفر له أنه هو التوفور الرحيم وقوله ثبت اليك وأتوا المؤمنين المؤمنين وكذلك ما ذكره في قصة نادر ودرود سليمان وغيرها وأما الأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك فكثير مشهور وأصحابه كانوا أفضل قرون الأئمة فهم أعرف القرون بالله وأشد هم له خشية وكأول أقوم الناس بالتوبة في حياته وبعد مماته فمن ذكر ما عيب عليهم لم يذكر توبتهم التي بهارغ الله درجاتهم كان ظالم لهم كجاري من بعضهم يوم الحديبية وقد تابوا منه مع أنه كان

في نفس الامر وإن كان أحد القسمين متبغيا في نفس الامر فإن المطلوب حاصل على التقدير الآخر فلا يضار انتفاع هذا التقدير وإنما ذكرت هذه التقديرات ليعين أن ما ذكره المفضل لا يقدح في صحة الدليل المذكور على واجب الوجود بل الدليل صحيح على تقدير النقصان وهذا من أحسن الدورات في النظر والمنظر لا يبطال الاعتراضات القاسية بمنزلة عدو قدم بر يد محاربة الحجج وهناك عدة طرق يمكن أن يأتي من كل منها فإذا وكل بكل طريق طائفة يأخذونه كان من المعالوم أن الذي يصادفه طائفة ولكن إرسال تلك الطوائف ليعلم أنه منع الحذر وعلى كل تقدير إذا كان من الناس من هو خائب أن يأتي من طريقه فيرى إليه من يزيل خوفه ويوجب آمنة ويمكن إيراد الجواب على وجه آخر وهو أن يقال ما إن يقدر فساد هذا الاعتراض في نفس الامر وما إن يقدر حصته فإنه لا يتجاوز أحدهما وذلك أنه ما إن يكون مفسدا لدليل المذكور على بطلان تسليط المؤمنين وما إن لا يكون مبطلا مفسدا فإن لم يكن مفسدا لدليل نصدا في نفسه ثبت صحة الدليل وهو المطلوب وإن كان مفسدا لدليل فلا يقصد ما إذا كان متوجها صحيحا والأقوال أعراض الغالب لا يفسد الدليل وإذا كان متوجها صحيحا لزم ثبوت واجب الوجود فإنه لا يصح

لمن يشاء وأما التوبة فإنه قال تعالى يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله
 إن الله بغفر الذنوب سبحانه هو الغفور الرحيم وهذا قولنا لا تقنطوا من رحمة
 الله بل توبوا إليه وقال بعدها وأنبأوا الذين هم من آلهة من قبل أن يأتكم العذاب ثم لا تنصرون
 وأما الاستغفار بدون التوبة فهذا الاستغفار المغفرة ولكن هو سبب من الأسباب
(السبب الثالث) الأعمال الصالحة فإن الله تعالى يقول إن الله يحب المتصين
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما ذنب جليل بوسيه بامعاذن الله حينما كنت وأتبع السيئة
 الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال الصلوات
 الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان كفارات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر أخرجه
 في الصحيحين وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له
 ما تقدم من ذنبه وقال من جهد هذا السبت فلم يرش يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وقال
 أرايت لو أن سبب أحدكم نهر اغترغ اغترغ فيه كل يوم خمس مرات هل كان يبق من ذنبه شيء
 قالوا لا قال فكذلك الصلوات الخمس يعمها الله بهن الخطايا كما يعمها الماء الدرن وهذا كله في الصحيح
 وقال الصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار ورواه الترمذي وصححه وقال تعالى يا أيها الذين
 آمنوا هل أأنذكم على تحارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله
 بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري
 من تحتها الأنهار ومهما كن طيبة في جنات عدن ذلك الفوز العظيم وفي الصحيح يغفر للشهيد كل
 شيء إلا الدين وما روى أن شهيد النصر يغفر له الدين فأسناده ضعيف والدين حتى آدمي فلا بد
 من استغفائه وفي الصحيح صوم يوم عرفة كفارتين صوم يوم عاشوراء كفارة سنة ومثل هذه
 النصوص كثيرة وشرح هذه الأحاديث يحتاج إلى بسط كبير فإن الإنسان قد يقول إذا كفر
 عني بالصلوات الخمس فأى شيء تكفر عني الجمعة أو رمضان وكذلك صوم يوم عرفة وعاشوراء
 وبعض الناس يجيب عن هذا بأنه يكتب لهم درجات إذا لم يتكفروا من السيئات فيقال
 أولاً العمل الذي يعمها الله به الخطايا أو يكفر به السيئات هو العمل المأمور والله تعالى إنما يقبل
 من المتقين والناس لهم في هذه الآية ثلاثة أقوال طرفان ووسط فالخوارج والمعترة يقولون
 لا يقبل الله إلا من أتى الكبار وعندهم صاحب الكبيرة لا يقبل منه حسنة بحال والمرحمة
 يقولون من أتى الشرك والسلف والأثمة يقولون لا يقبل إلا من أتى في ذلك العمل ففعله
 كما أمر به بالصوابه الله تعالى قال الفضيل بن عياض في قوله تعالى ليلوكم أيكم أحسن عملاً
 قال أخلصه وأصوبه قيل يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه قال إن العمل إذا كان خالصاً لم يكن صواباً
 لم يقبل وإذا كان صواباً لم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً والخالص أن يكون لله
 والصواب أن يكون على السنة فصاحب الكبيرة إذا أتى الله في عمل من الأعمال تقبل الله منه
 ومن هو أفضل منه إذا أتى الله في عمل لم يتغلبه منه وإن تقبل منه عملاً آخر وإذا كان الله إنما
 يقبل من يعمل العمل على الوجه المأمور في السنن عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 إن العبد لم يضره من صلاته ولم يكتب له الاضيقا إلا ثلاثها الأربعة حتى قال الأعشهرها وقال
 ابن عباس ليس للذي من صلاتك إلا ما عقلت منها وفي الحديث رب صائم خطمه من صيامه العطش
 ورب قائم خطمه من قيامه السهر وكذلك الحج والجهاد وغيرهما وفي حديث معاذ بن عمرو فاعرفوا
 وهو في السنن القزويني بوجه الله ويطاع فيه الأمير وتنفق فيه كرامة الأموال
 وبما فيه الشريك ويحجب فيه الفساد يتي فيه العلل فذلك الذي لا يعلله شيء وغزو

فان قيل فقد قدرتم عدم وجوب واجب
 الوجود فكيف يكون موجوداً
 بتقدير عدمه لاذ كرتهم من الدليل
 قلنا التقدير المتعقد يستلزم
 أمره موجوداً واجباً وإما إذا
 يستلزم أمره امتعالتان التقدير هو
 شرطه مستلزم الجواز والمزوم يلزم من
 تحققه تحقق اللازم ولا يلزم من
 انتفاءه انتفاء اللازم وهذا كما
 قيل لو كان يحدث اجتماع الضدين
 لاقتصر إلى محال بل قد يكون
 اللازم تاباعلي تقدير التبيين
 كوجود الخالق مع كل واحد من
 مخلوقاته فإنه موجود سواء كان
 موجوداً أو لم يكن ومثبت فيجوز
 أن يكون التقدير المتعقد وهو
 تقدير عدم الواجب يستلزم
 وجوده كما يكون التقدير الممكن
 فإذا قدر عدمه لم يطلان الاعتراض
 المذكور وذلك يستلزم سلامة
 الدليل عن المعارض والدليل
 يستلزم وجوده وإيضاح تقدير
 عدمه تقدير ممتنع في نفس الأمر
 والتقدير المتعقد يستلزم أمره
 ممتنعاً فاستلزم تقدير عدمه الجمع
 بين التبيين وهو ثبوت وجوده مع
 ثبوت عدمه وهذا ممتنع فعمل إن
 تقدير عدمه ممتنع وهو المطلوب
 وعلم أنه لا يمتنع وجوده وإن قدر
 في الأذهان عدم وجوده وقدر
 عدمه في الأذهان لا يناقض وجوده
 في الخارج وقد ثبت وجوده فلا بد

لا يبتغي وجهه الله ولا يطاع فيه الا امر ولا تنفق فيه كرام الاموال ولا يسرف فيه الشر بل ولا
يحتجب فيه الفساد ولا يبتغي فيه الغلول فذل الحسب صاحبه ان يرجع كافا وقبل بعض
السلف الحاج كثير فقال الحاج كثير والحاج قليل ومثل هذا كثير فالحج والتكبير يقع عما يقبل
من الاعمال واكثر الناس يقصرون في الحسنات حتى في نفس صلاحاتهم فالتكبير منهم من يكتب
له تصفها وهم يفعلون السننات كثيرة افلهذا يكفر بما يقبل من الصلوات الخمس شي وما يقبل
من الجمعة شي وما يقبل من صيام رمضان شي آخر وكذلك سائر الاعمال وليس كل حسنة تجزئ
كل سنة بل الجوى يكون الصغائر تارة ويكون للكبار تارة باعتبار الموازنة والنوع الواحد من
العمل قد يفعل الانسان على وجه يكمل فيه اخلاصه وعبوديته لله فيغفر الله له به كباثر كافي
الترمذي وابن ماجة وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال يصاح رجل من امي يوم القامة على رؤس الخلائق فيشرعه تسعة وتسعون سجلا كل
سجل منها مائة الصبر فيقال هل تشكر من هذا شي افيقول لا يارب فيقول لا طم عليك فترجعه
بطاقة قدر الكف فيها شاة ان لا اله الا الله فيقول ان من تنفع هذه البطاقة فمع هذه السجلات
فتوضع هذه البطاقة في كفة والسجلات في كفة فتقلبت البطاقة وطاشت السجلات فهذه حال
من قالها باخلاص وصديق كاذلها هذا الشخص والافهل البكار الذين دخلوا النار في كبرهم كانوا
يقولون لا اله الا الله ولم يرجع قولهم على سنناتهم كما يرجع قول صاحب البطاقة وكذلك في العصيين
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ينهار جلي عشي بطريق اشتد عليه فيها العطش فوجد نارا
فتنزل فيها فاقرب ثم خرج فاذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش فقال الرجل لقد بلغ هذا
الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ مني فنزل الشرا فلا خفه ثم أمسكه بفيه حتى رقي فسقى
الكلب فشكر الله فغفر له وفي لفظ في العصيين أن امرأه انبشأت كلبا في يوم حار يطفئ ببر
قد ادلج لسانه من العطش فترعته موقها فبقته فغفر لها وفي لفظ في العصيين أنها كانت
بغيمان بغايا بنى امرئيل وفي العصيين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بيننا
رجل عشي في طريق وجد غصن شول على الطريق فأخبر فذكر الله فغفر له وعن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال دخلت امرأة النار في هرة ربطتها الا هي أطعمها ولا
هي تركها تاكل من خناش الارض حتى ماتت فهذه سقت الكلب بايمان خالص فغفر لها والا
فليس كل يقي سقت كلبا يغفر لها وكذلك هذا الذي نحي غصن الشول عن الطريق فغفر له اذ انزل
بايمان خالص واخلاص قائم بقلبه فغفر له ذلك وان الاعمال تتفاضل بتفاضل مافي القلوب من
الايان والاخلاص وان الرجلين ليكون مقامهما في الصف واحد او بين صلاحتهما كما بين السماء
والارض وليس كل من نحي غصن شول عن الطريق يغفر له قال الله تعالى ان بنائ الله لحوماها ولا
نماؤها ولكن بنائه الذي يقوى سكم قال الناس ينتركون في الهدايا والاضايا او الله لا يناله الدم المراق
ولا الغم لما كقول والمتصدق به لكن بنائه تقوى القلوب وفي الاثر ان الرجلين ليكون مقامهما في
الصف واحد او بين صلاحتهما كما بين المشرق والمغرب فاذا عرف ان الاعمال الظاهرة ببعض قدرها
ويصغر قدرها مافي القلوب ومافي القلوب يتفاضل لا يعرف بمقادير مافي القلوب من الايمان الا الله
عرف الانسان ان ما قاله الرسول كالحق ولم يضرب بعرضه ببعض وقد قال تعالى والذين يؤثرون
ما آتوا قلوبهم وحلة انهم الى ربهم راجعون وفي الترمذي وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت
يا رسول الله أهو الرجل يزي ويسرق ويشرب الخمر ويخاف أن يعاقب قال لا يا ابنة الصديق بل هو
الرجل يصوم ويصلي ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه وقد ثبت في العصيين عن النبي صلى الله

من وجوده على كل تقدير وبهذا
وغيره نظهر الجواب عن اعتراضه
على سائر ما ذكره من التصديرات
في احتياج مجموع الممكنات الى
واجب خارج عنها ونحن نبين ذلك
قوله لا يقال بان مجموع ثلث
السلسلة يمكن وكل يمكن فهو
مقتضى الى علة خارجية عنه وذلك
المجموع مقتضى الى علة خارجية
عنه لا نقول لا نسلم ان كل يمكن
فهو محتاج الى علة خارجة عنه فان
المجموع المركب من الواجب والممكن
يمكن لا تقتضيه الى الممكن وليس
محتجا الى علة خارجة عنه والجواب
عن هذا ان يقال قول القائل ان كل
ممكن فهو مقتضى الى علة خارجية
عنه قضية بدئية ضرورة بعد
تصورها فان الممكن بالممكن مالا
يوجد بنفسه بل لا بد له من موجد
مقتضى مسواه يسمى فاعلا وعلة
فاعلة او مؤثرا واذا كان كذلك
فاذا كان المجموع ممكنا لا يوجد
بنفسه يمكن له بدنه موجد
يوجد به وقد علم ان المجموع لا يوجد
بجنسه اذ لو كان كذلك لكان
واجبا بنفسه ومن المعلوم بالضرورة
ان المجموع الذي هو الافراد واجتماعها
اذا لم يكن موحدا مقتضيا لبعض
المجموع اولى أن لا يكون مقتضيا
موحدا منه المعلوم بداهة
العقول ان المجموع اذا اجترأ
يكون موحدا ولا مقتضيا ولا
فاعلا ولا علة فاعلة بنفسه اولى أن
لا يكون كذلك فان المجموع يدخل

فه بعضه فاذا كان لجميع ابعاضه لا يكون في الاقتضاء والفعل والايحاد فكيف (٨٣) يكون بعضه في ذلك وهذا دليل مستقر في هذا

المقام وهو ان المجموع اذا لم يكن
علة فاعلة بل هو معلول مقتفر
فبعضه أولى أن لا يكون علة فاعلة
بل معلول مقتفر فليس ان مجموع
الممكنات اذا كان مقتفرا الى المؤثر
فكل من ابعاض المجموع أولى
بالاقتضار الى المؤثر فليس ان كل ممكن
ومجموع الممكنات مقتفرا الى المؤثر
وهو المطلوب والله الحد والمثلة وأما
قول المعارض لا نسلم ان كل ممكن
فهو محتاج الى علة خارجة عنه فان
المجموع المركب من الواجب
والممكن يمكن الاقتضار الى الممكن
وليس محتاجا الى علة خارجة عنه
فيقال له اولاً من شأن هذه الشبهة
أن لفظ المجموع فيه اجمال يراد به
نفس الهيئة الاجتماعية ويراد به
جميع الافراد ويراد به المجموع
والمجموع المركب الذي هو كل واحد
واحد من الافراد لا يقتضرا الى الممكن
فان منها الواجب وهو لا يقتضرا الى

عليه وسلم انه قال لا تسبوا اصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد
أحدهم ولا تصيفه وذلك أن الايمان الذي كان في قلوبهم حين الانفاق في أول الاسلام وقلة
أهله وكثرة الصوارف عنه وضعف الدواعي اليه لا يمكن أحد أن يحصل له مثله ممن بعدهم وهذا
يعرف بعضه من ذاق الامور وعرف الحزن والابتلاء الذي يحصل للناس وما يحصل للقلوب من
الاحوال المختلفة وهذا مما يدركه أن أبابكر رضي الله عنه لم يكن أحد مثله فان القلب
والايمان الذي كان في قلبه لا يساويه فيه أحد قال أبو بكر بن عياش ما سبقهم أبو بكر بكثرة
صلاة ولا صيام ولكن بشي وقرفي قلبه وهكذا سائر الصالحات حصل لهم بصحبته لم رسول مؤمنين
به يجاهدون معه ايمان ويقين لم بشر كمه فيه من بعدهم وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي موسى
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رفع رأسه الى السماء وكان ثبته امارا رفع رأسه الى السماء فقال
الجنوم أمثلة للسماء فاذا ذهبت الجنوم أتى السماء ما توعد وأنا أمثلة لاصحابي فاذا ذهبت أتى
اصحابي ما يوعدون واصحابي أمثلة لأمتي فاذا ذهبت اصحابي أتى أمتي ما يوعدون وفي الصحيح
عنه صلى الله عليه وسلم انه قال (١) لا بين على الناس زمان يغزوه في تمام الناس يقال هل
فيكم من يحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم وفي لفظ هل فيكم من رأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم ثم يأتي على الناس زمان يغزوه في تمام
الناس فيقال هل فيكم من رأى من رأى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم
ثم يأتي على الناس زمان يغزوه في تمام الناس فيقال هل فيكم من رأى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيقولون نعم فيفتح لهم هذا القطع بعض الطرق والثلاث الطبقات متفق عليها في جميع الطرق وأما
الطبعة الرابعة فهي مذكورة في بعضها وقد ثبت بناء النبي صلى الله عليه وسلم على القرون
الثلاثة في عدة أحاديث صحيحة من حديث ابن مسعود وعمران بن حصين يقول فيها خير
القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ويشمل بعض الرواة هل ذكر بعد قرنه قرنين
أو ثلاثة والمقصود أن فضل الاعمال ونواهيها ليس مجرد صورها الظاهرة بل لحقائقها التي
في القلوب والناس يتفاضلون في ذلك تفاضلا عظيما وهذا مما يحتمل من ربح كل واحد من
الصالحات على كل واحد من بعدهم فان العلماء متفقون على أن جملة الصالحات أفضل من جملة
التابعين لكن هل يفضل كل واحد من الصالحات على كل واحد من بعدهم ويفضل معاوية على عمر
ابن عبد العزيز ذكر القاضي عياض وغيره في ذلك قول وان الاكثر من يفضلون كل واحد من
الصالحات وهذا ما توعد من ابن المباركة وأحمد بن حنبل وغيرهما ومن حجة هؤلاء أن أعمال
التابعين وان كانت أكثر وعدل عمر بن عبد العزيز أظهر من عدل معاوية وهو أزهدي من
معاوية لكن الفضائل عند المجتاهدين الايمان الذي في القلوب وقد قال النبي صلى الله عليه
وسلم لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا تصيفه قالوا فاضن قد نعلم أن أعمال
بعض من بعدهم أكثر من أعمال بعضهم لكن من أين نعلم أن ما في قلبه من الايمان أعظم مما في
قلب ذلك والتي صلى الله عليه وسلم يخبر أن جيل ذهب من التابعين الذين اسلموا بعد الحديبية
لا يساوي نصف سمن السابقين ومعلوم فضل التفع المتعدى بعمر بن عبد العزيز أعطى الناس
حقوقهم وعدل فيهم فلو قدر أن الذي أعطاهم ملكه وقد تصدق به عليهم لم يعدل ذلك مما اتفق
السابقون الاشياء يسيرا وأن مثل جبل أحد ذهبا حتى يتفقه الانسان وهو لا يصير مثل نصف مد
ولهذا يقول من يقول من السلف غبار دخل في أنف معاوية ثم بع رسول الله صلى الله عليه وسلم
أفضل من عمل عمر بن عبد العزيز وهذه المسئلة تحتاج الى بسط وتحقيق ليس هذا موضعه
المقصود هنا أن الله سبحانه يحسب السيات الخسائر وان الحسنات تتفاضل بحسب

(١) قوله لا بين على الناس الخ في نسخ
الاصل اختلاف في هذا الحديث
والذي في صحيح مسلم يأتي على الناس
زمان يعيش منهم البعث فيقولون
انظروا هل تجدون فيكم أحد من
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
فيوجد الرجل فيفتح له به ثم يبعث
البعث الثاني الى أن قال ثم يبعث
البعث الثالث فيقال انظروا هل
ترون فيهم من رأى من رأى اصحاب
الى أن قال ثم يبعث البعث الرابع
فيقال الخ فهذه هي الطبقة الرابعة التي
انقردها بعض الطرق وبه يعلم ما هنا

من النقص كتبه محمدا

الممكن وحسب فيظهر الفرق بين مجموع الممكنات ومجموع الموجودات فان مجموع الممكنات وهو نفس الهيئة يمكنه ان يكون كل من الافراد ممكن والجميع ممكن التوقف على الممكن اولى بالامكان واما مجموع الموجودات فليس كل منها ممكن بل منها الواجب فليس المجموع ممكنا يعني ان كل واحد منها ممكن فظهر الفرق وحسب فيقال هذا باطل من وجهين احدهما ان يقال انت قد قلت في الاعتراض على القليل الاول ان الواجب لذاته على المجموع الموجودات وقلت هناك المجموع متفرد في الممكن فان كان معاولا الواجب يجب استغناؤه عن الممكنات فبطل الاعتراض الاول وضع القليل الاول لانه حينئذ لا يكون المجموع مستغنيا بالواجب بل هو محتاج الى الممكنات فلا يكون الواجب على المجموع الا مع اقتضائه جميع الممكنات فهو مع الممكنات اما المجموع واما على المجموع وبمثل هذا منتف في مجموع الممكنات فان الواجب منها لا يجوز ان يكون على تسارها ان ليس على نفسه ولا على غيره ولا على غيره لا يمكن في الممكنات اما هو معاول لم يكن فيها ما يجب تسارها فلم يكن فيها ما يصلح ان يكون على الجميع بوجه من الوجوه وان قلت ان معاول الواجب يجب استغناؤه عن الممكنات سواء اقتضاه بوسطا وغير وسطا ولما كان الواجب مقتضا للوسط كانت الحاجة في الحقيقة الى الواجب والغنى به ان كان هو سبب الممكنات التي هي تغييرها شرط او سببا او عللا او ما قبل من

ما في قلب صاحبها من الايمان والتقوى وحسب فيعرف ان من هودون العبادة قد تكون له حسنات تقوم مثل ما يذهب من احداهم فكيف العبادة (السبب الرابع) الدعاء للمؤمنين فان صلاة المسلمين على النبي ودعا لهم من اسباب المغفرة وكذلك دعاءهم واستغفارهم في غير صلاة الجنائز والصلوات مازال المسلمون يدعون لهم (السبب الخامس) دعاء النبي صلى الله عليه وسلم واستغفارهم في حياته وبعد مماته كشفاعته يوم الصلوة فانهم اخص الناس بدعائه وشفاعته في حياته ومماته (السبب السادس) ما يقع بعد الموت من عمل صالح يهديه مثل من يتصدق عنه ويحج عنه ويصوم عنه فقد ثبت في الاحاديث الصحيحة ان ذلك يصل الى الميت وينفعه وهذا غير دعاء له فان ذلك من عمله قال النبي صلى الله عليه وسلم ان ادم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له واما مسلم قوله من كسبه ودعاؤه محسوب من عمله بخلاف دعاء غيره الولد فانه ليس محسوبا من عمله والله ينفعه (السبب السابع) المصائب الدنيوية التي يكفر الله بها الخطايا كافي الصحح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ولا غم ولا حزن ولا اذى حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من خطاياها وفي الصححين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مثل المؤمن مثل الحامة من الزرع تغنيها الرياح تقو مها تارة وتغنيها اخرى ومثل المسافر كمثل شعرة الاردة لا تزال ثابتة على اصلها حتى يكون الاحتجاج فمرة واحدة وهذا المعنى متوارع عن النبي صلى الله عليه وسلم في احاديث كثيرة والعبادة رضوان الله عليهم كانوا يتلون بالمصائب الخاصة وابوابا يصيب مشتركة كالمصائب التي حصلت في الفتن ولولا يكن الا ان كثيرا منهم قاتلوا والاحياء امسيوا باهلهم وقاد بهم وهذا اصاب في ماله وهذا اصاب بجوارحه وهذا اصاب بذهاب ولا يته وعز الى غيره ذلك فلهذا كان ما يكفر الله به اذوب المؤمنين من غير العبادة فكيف العبادة وهذا مما لا بد منه وقد ثبت في الصحح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سألني ثلثا فاعطاني اثنين ومتعني واحدة سألته ان لا يهلك امتي بسنة عامة فاعطانيها وسألته ان لا يسلط عليهم عدوان من غيرهم فصانعتهم فاعطانيها وسألته ان لا يجعل بأسهم بينهم فتعنيها وفي الصحح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما نزل قوله تعالى قل هو القادر على ان يعثب عليكم عذابا من قومك قال النبي صلى الله عليه وسلم اعوذ بوجهك ومن تحت ارجلكم قال النبي صلى الله عليه وسلم اعوذ بوجهك او بلسانك سجاو بدينك بعضكم بأس بعض قال هذا الهون واسر فهذا امر لا بد منه لامة عموما والعبادة رضي الله عنهم كانوا اقل فتنا من سائر من بعدهم فانه كلما اواخر العصر من السنة كثرت الفرق والخلاف ولهذا لم يحدث في خلافة عثمان بدعة ظاهرة فلما قتل وترق الناس حدثت بدعتان متقابلتان بدعة انحواج الكفرين لعلى وبدعة الرافضة المدعين لامامته وعصمته وابو نه أو الالهية ثم لما كان في آخر عصر العبادة في امارات ابن الزبير عبد الملك حدثت بدعة المرجئة والقدرية ثم لما كان في اول عصر التابعين في اواخر الخلافة الاموية حدثت بدعة الجهمية العطلية والمشيبة الممثلة ولم يكن على عهد العبادة شيء من ذلك وكذلك قتل السيف فان الناس كانوا في لابة معاوية رضي الله عنه متفقين تغزون العدو فلما مات معاوية قتل الحسين وحوصر ابن الزبير بمكة ثم خرجت فتنة الحرة بالمدنية ثم لما مات يزيد جرت فتنة بالشام بين مروان والصحاح العجم جرت فتن وثوب المختار على ابن زياد فقتله وجرت فتنة ثم جازم صبيح ابن الزبير فقتل المختار وجرت فتنة ثم ذهب عبد الملك الى مصعب فقتله وجرت فتنة فأسرسل الحجاج الى ابن الزبير فحاصره مدة ثم قتله وجرت فتنة ثم لما تولى الحجاج العراق خرج عليه محمد بن الاشعث مع خلق عظيم من العراق وكانت

(180)

فتنة كبيرة فهذا كله بعد موت معاوية ثم حُرقت فتنة ابن المهلب بخراسان وقُتل زبدي بن علي بالكوفة وقتل خلق شيراخرون ثم قام أبو مسلم وغيره بخراسان وجرحت حروب وقتل بطول وصفها ثم هلم جرافلم يكن من ملوك المسلمين ما أخبر من معاوية ولا كان الناس في زمان ملك من الملوك خيرا منهم في زمن معاوية إذ انسبأت أيامه إلى أيامهم بعده وأما ما نسبته إلى أيام أبي بكر وعمر ظهر الفضائل وقدرى أبو بكر الأثر مدور واهن بطة من طريقه حدثنا محمد بن عمرو بن جبهة حدثنا محمد بن مروان عن يونس عن قتادة قال قال أبو جحيفة في مثل عمل معاوية لقال أكرهكم هذا المهدي وكذلك رواه ابن بطة باسناده الثابت وجهين عن الأعشى عن مجاهد قال لو أدركتم معاوية لقتلته هذا المهدي ورواه الأثرم حدثنا محمد بن حرواش حدثنا أبو هريرة في المكتب قال كنا عند الأعشى فذكر وأمر بن عبد العزيز وعنه فقال الأعشى فكيف لو أدركتم معاوية قالوا في حله قال لا والله بل في عذله وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي إسحق قال لما قدم معاوية بفرض للناس على أعطية أنأتهم حتى انتهى إلى فأعطى ثلثمائة درهم وقال عبد الله أخبرنا أبو سعيد الأشج حدثنا أبو أسامة الثقفي عن أبي إسحق يعني السدي أنه ذكر معاوية فقال لو أدركتم وأدركتم أيامه لقتلتم كان المهدي وروى الأثرم حدثنا محمد بن العلاء عن أبي بكر بن عياش عن أبي إسحق قال ما رأيت بعده مثله يعني معاوية وقال البغوي حدثنا سويد بن سعيد حدثنا صفوان بن اسمعيل عن أبي قيس قال كان معاوية قد جعل في كل قبيل رجلا وكان رجل من بني كنانة أبي يحيى يصيح كل يوم فيدعو على المجلس هل والديكم الليلة وللهل حدث الليلة حدث هل نزل اليوم بكم نازل قال فيقولون نعم نزل رجل من أهل اليمن بدياله يسبحونه وعسالة وإذا أقرع من القبيل فسكاه أنى الديوان فأوقع أمهاتهم في الديوان وروى محمد بن عوف الطائي حدثنا أبو المغيرة حدثنا ابن أبي مريم عن عطية بن قيس قال سمعت معاوية بن أبي سفيان يخطفنا يقول ان في بيت ما لكم فضلا بعد أعطيتكم واني قاسمه بكنكم فان كان يا بنيما فضل عا ما قابلا فاسنائه عليكم والافلاعة على قاته لس على وأخاهو مال الله الذي أفاء عليكم وفضائل معاوية في حسن السيرة والعدل والاحسان كثيرة وفي الصحيح أن رجلا قال لابن عباس هل لك في أسير المؤمنين معاوية أنه أوتر بركة قال أصاباته فقيه وروى البغوي في مجملته باسناده ورواه ابن بطة من وجه آخر كلاهما عن سعيد بن عبد العزيز عن اسمعيل بن عبد الله عن أبي المهاجر عن قيس بن الحرث عن الصنابحي عن أبي الدرداء قال ما رأيت أحدا أشبه صلاة نصلا رسول الله صلى الله عليه وسلم من أمامكم هذا يعني معاوية فهذا شأنه الحماة بيقفه ودينه والشاهد بالقبه ابن عباس وبجسن الصلاة أبو الدرداء وهما هما والأكثر الموافقة لهذا كثيرة هذا معاوية بليس من السابقين

(٣٤ - مناج ثالث)
 عنه وهذا هو المفهوم عند الإطلاق فهم الممكن بنفسه المقترق على علة خارجة فان الممكن
 بنفسه لا يوجد بنفسه أى نفسه قابلة للعدم وهذا لا يكون عند وجوب بعضها فان القابل للعدم حينئذ انما هو بعض نفسه لاجلة
 نفسه ففقط أو ففقط حصل عطف انقطاع الممكن بنفسه من الاجال والادلة العقلية انما تعرض على معانيها فان كنت أريدت هذا السؤال
 افعليا كان قليل القائلة وان كان سؤالا معنويا كان بالطلاق نفسه والقوم لما قالوا الموجود اما أن يكون واجبا بنفسه واما أن يكون

يمكن أن ينقسمه جعلوا إلى جوده فخصوا في هذين القسمين أي جعلوا كل واحد واحد من الموجودات مختصا في هذين القسمين وأما
الجهة الجامعة لهذا وهذا فهي جامعة للقسمين ومراهم بالمكن في أحد القسمين ما يكون كل شيء منه لا يوجد إلا الشيء منفصل عنه
ومراهم بالواجب بنفسه ما لا يقتصر إلى ميان به بوجه من الوجوه ومن المعلوم أن الأول مقتصر إلى مقتض خارج عنه وان مجموع تلك
الممكنات يمكن مقتصر إلى ما هو مقتصر إلى (١٨٦) مقتض ميان له وأما افتقاره إلى نفسه وأجزائه فهذا لا ينافي كونه غنيا عما ياتيه

والأول بل قد قيل الله من مسألة الفتح وقيل بل أسلم قبل ذلك وكان يعترف أنه ليس من فضلاء
الصحابه وهذه سيرته مع عموم ولا يشك أنه كان في ولايته من خراسان إلى بلاد أفر بقة المغرب ومن
قبرص إلى اليمن ومعلوم بإجماع المسلمين أنه ليس قر يمان عثمان وعلى فضلا عن أبي بكر وعمر
فكيف يشبه غير الصحابة بهم وهل توجد سيرة أحد من الأول مثل سيرة معاوية والمقصود
أن ألفت إلى بين الأمة والذوب التي لها بعد الصحابة أكثر وأعظم ومع هذا فكيف كانت
الذوب موجودة لهم وأما الصحابة فمهورهم وجهوا فأفضلهم ما دخلوا في فتنة قال
عبد الله ابن الإمام أحمد حدثنا أبي حدثنا اسمعيل بن عيسى بن علي حدثنا أبو يعنى السخني
عن محمد بن سيرين قال هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة آلاف
فحاضرهم منهم مائة بل لم يبلغوا ثلاثين وهذا الإسناد أصح استناد على وجه الأرض
ومحمد بن سيرين من أروع الناس في منطقته ومرا سبله من أصح المراسيل وقال عبد الله حدثنا
أبي حدثنا اسمعيل حدثنا منصور بن عبد الرحمن قال قال الشعبي لم يشهد الجمل من أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم غير علي وعمار وطه والزيبر فان جاوا بخمسة فأن كذاب وقال عبد الله
ابن أحمد حدثنا أبي حدثنا أمية بن خالد قال قيل لشعبة أن ما شيعه روى عن الحكم عن
عبد الرحمن بن أبي ليلى قال شهد صفين من أهل بدر سبعون رجلا فقال كذب والله لقد
ذاكرت الحكم بذلك وذكرناه (١) في بيته فاحدنا شهد صفين من أهل بدر غير خيمه من ثابت
(قلت) هـ الثاني يدل على قلته من حضرها وقد قيل أنه حضرها سبل من خيف وأبو أوب
وكلام ابن سيرين متقارب فبا كذا يدكر مائة واحد وقد روى ابن بطة عن بكير بن الأشج قال أما
إن رجلا من أهل بدر لم يوايئهم بعد قتل عثمان فلم يرجوا إلا أن يقرهم (السبب
الثامن) ما يتلى به المؤمن في قبر من الضغطة وقتنة المكين (السبب التاسع) ما يحصل
له في الآخرة من كرب أهوال يوم القيامة (السبب العاشر) ما ثبت في الصحيحين أن المؤمنين
إذا عبروا الصراط وقفوا على قطرة بين الجنة والنار فيقتصر لبعضهم من بعض فإذا هذوا ونفوا
أذن لهم في دخول الجنة فهذه الأسباب لا نفوت كلها من المؤمنين إلا القليل فكيف بالصحابة
رضوان الله عليهم الذين هم خير قرون الأمة وهذا في الذوب المحقة فكيف بما يكذب عليهم
فكيف بما يجعل من سيئاتهم وهو من حسناتهم وهذا كما ثبت في الصحيح أن رجلا أراد أن يطلع
في عثمان عند ابن عمر فقال له قد فر يوم أحد ولم يشهد بدرا ولم يشهد بيعة الرضوان فقال ابن
عمر أما يوم أحد فقد عفا الله عنه في لظفر يوم أحد فغفا الله عنه وأذنب عند كذبنا فغفوا
عنه وأما يوم بدر فان النبي صلى الله عليه وسلم استخلفه على بيته وضرب به بسهمه وأما بيعة
الرضوان فانما كانت بسبب عثمان فان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه إلى مكة وبايع عنه بيده

وحيث تفرع عن الموجودات التي
بعضها واجب وبعضها ممكن ليس
هو من الممكن بهذا التعبير بل هو
من الواجب لعدم افتقاره إلى ميان
وإذا قيل إن المجموع واجب بنفسه
لكونه واجبا عما هو واجب بنفسه أو
قيل هو واجب بنفسه وإلا بذلك
أن فيه ما هو واجب بنفسه وسائر
مستثنى بذلك الواجب بنفسه
فالمجموع واجب ببعضه والواجب
ببعضه يدخل بهذا الاعتبار في
الواجب بنفسه تبين مغالطة
المعتزلة وقيل له قول المجموع
الركب من الواجب والممكن يمكن
أنفيه أنه مقتصر إلى أمر ميان
تعني أنه مقتصر إلى بعضه أما الأول
فباطل وأما الثاني ففي ولكن إذا
قيل إن مجموع الممكنات التي كل
منها مقتصر إلى ميان له هو أيضا ممكن
مقتصر إلى ميان لهذا المجموع لم
يعارض هذا مجموع الموجودات
فإن مجموع الموجودات لا يصح أن
يكون ممكنًا بحسب أن مقتصر إلى
میان له أن ليس في آخره ما هو
مقتصر إلى ميان للمجموع فإذا
كان هو مقتصر على أحده وليس في
أحده ما هو متوقف على أمر ميان
له لم يجب أن يكون هو متوقفا على

أمر ميان له وأيضًا من المعلوم بالضرورة أن مجموع الموجودات لا يتوقف على أمر ميان له إذا لم يمان مجموع
الموجودات ليس موجود ومجموع الموجودات لا يكون معلولا لأمر غير موجود بخلاف مجموع الممكنات فله يكون معلولا لأمر غير ممكن
فكيف يقاس أحدهما بالأخر كما كيف يعارض هذا وهذا يقال إذا كان مجموع الموجودات لا يقتصر إلى أمر خارج عنها ليس موجود
فكذلك يجوز أن يكون مجموع الممكنات لا يقتصر إلى أمر خارج عنها ليس ممكن وهل هذا إلا عزلة من قال إذا كان مجموع الموجودات
(١) قوله في بيته في نسخة أخرى في ثلاثة وألف وحرر كتبه محصيه

لا تنفقر في وجودها الى ما ليس موجودا فمجموع المعلومات لا تنفقر في وجودها الى ما ليس معدوم وهل هذا الا بمجرد مقابلة لفظه مع
 فرط التباين في المعنى وهل يقول عاقل ان الموجود الواجب بنفسه والموجود الذي يجب بغيره اذا لم يتحج الى معدوم فالعدم الذي لم
 يجب بنفسه ولا بغيره يكون موجودا امر معدوم والممكن ليس له من نفسه وجود بل لا وجود له الا من غير سواء قيل ان عدمه لا ينفقر
 الى العلة أو قيل ان عدمه لعدم مقتضيه فمجموع الممكنات التي ليس فيها (١٨٧) ما وجوده بنفسه لا تكون الامعدومة

وبدلت الى ما ليس عليه وسلم خير من يد عثمان فقد اجاب ابن عمر بان ما يتجملونه عسما كان منه
 عيا فقد عفا الله عنه والباقي ليس يجب بل هو من الحسنات وهكذا امامه ما يعا به الصحابة هو
 اما حسنة وامامه عفو عنه وحديثه يقول الرافضي ان عثمان ولي من لا يصلح للولاية اما ان يكون
 هذا باطلا لمول الامن يصلح واما ان يكون ولي من لا يصلح فنفس الامر لكننه كان متعمدا
 في ذلك فظن انه يصلح فخطأ ظنه وهذا لا يقدح فيه وهذا الوليد بن عتبة الذي انكر عليه ولايته
 قد اشتهر في التفسير والحديث والسير ان النبي صلى الله عليه وسلم ولا على صدقات ناس من
 العرب فلما قرب منهم خرجوا اليه فظن انهم يحارونه فاسر الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر
 يحارونهم فارد النبي صلى الله عليه وسلم ان يرسل اليهم جيشا فانزل الله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصيبوا على ما فعلتم نادمين فاذا كان حال
 هذا خفي على النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لا يخفى على عثمان واذا قيل ان عثمان ولا بعد
 ذلك فيقال باب التوبة مفتوح وقد كان عبد الله بن سعد بن أبي سرح اردن عن الاسلام ثم جاء
 تائباً وقيل النبي صلى الله عليه وسلم اسلامه بوبته بعد ان كان اهدر دمه وعلى رضى الله
 عنه تبين له من عمله ما لا يمكن ظنه فيهم فهذا لا يقدح في عثمان ولا غيره وغاية ما يقال ان عثمان
 ولي من يعلم ان غيره اصلح منه وهذا من موارد الاجتهاد او يقال ان محبة لا قار به ملته اللهم حتى
 صار ينظرونه احق من غيرهم وان ما فعله كان ذنباً وتقدم ان ذنبه لا يعاقب عليه في الآخرة وقوله
 حتى ظهر من بعضهم الفسق ومن بعضهم اخباثة فقال ظهور ذلك بعد الولاية لا يدل على لونه
 كان ثابتاً حين الولاية ولا على ان المولى علم ذلك وعثمان رضى الله عنه لما علم ان الواسط بن عتبة
 شر با انخرطه واما عليه الحد وكان يعزل من يراه مستحقاً للعرز ويقسم الحد على من يراه
 مستحقاً لاقامة الحد عليه واما قوله وقسم المال بين اقراره فهذا غاية ان يكون ذنباً لا يعاقب
 عليه في الآخرة فكيف اذا كان من موارد الاجتهاد فان الناس تنازعوا فيما كان للنبي صلى الله
 عليه وسلم في حياته هل يستحقه في الامر بعده على قولين وكذلك تنازعوا في ولي التيمم هل له ان
 يأخذ من مال التيمم اذا كان غنياً اجرة مع غناه والقرئ افضل والقرئ واجب على قولين ومن
 يجوز الاخذ من مال التيمم مع الفقى يجوز للعامل على بيت مال المسلمين وجوز للقاضي وغيره
 من الولاة ومن قال لا يجوز ذلك من مال التيمم فهم من يجوز من مال بيت المال كما يجوز للعامل
 على الزكاة الاخذ من الفسنى فان العامل على الزكاة يجوز له اخذ جعالت مع غناه وولي التيمم
 قد قال تعالى فيه ومن كان غنياً فليس يعفف ومن كان فقيراً فاباكل بالمعروف وايضا فقد ذهب
 بعض الفقهاء الى ان سهم ذوي القربى هو لقرباه الامام كما قاله الحسن وابو ثور وروى النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يعطى اقراره بحكم الولاية ويسقط حتى ذوي قرباه عنه كما يقول ذلك كثير من

وكل منها لا يكون موجودا الا اذا
 كان وجوده بغيره سواء سمي هو
 معلولا لغيره أو مفعولا لغيره (١) كيف
 تكون موجودة بغيرها ونكتة
 هذا الجواب ان لفظ الممكن برأيه
 الممكن بالامكان الذي يوصفه
 الممكنات المنفردة الى مقتضى بيان
 فيلزم ان لا يكون لها ولائى منها
 وجود بوجده من الوجود الامن
 البان واما الامكان الذي يوصفه
 مجموع الموجودات فتعنه ان ذلك
 المجموع يجب الوجود بوجده
 داخل فيه فبعض ذلك المجموع
 واجب بنفسه فلا يكون ذلك
 المجموع منفقرا الى بيان له وينضم
 هذا الى الوجه الثالث وهو انه يقول
 ابتداء كل موجود فاما ان يكون
 وجوده بامر بيان له واما ان لا يكون
 وجوده بامر بيان له وكل ما كان
 وجوده بامر بيان له لا يكون
 موجودا الا بوجوده ما بيان له ومجموع
 الممكنات لا توجد الا ببيان لها فلا
 يوجد حتى يتم الا ببيان لها وبعضها
 ليس ببيان لها فلا يوجد بعضها
 بخلاف مجموع الموجودات فانها
 لا تنفقر الى بيان لها وانما تنفقر
 الى بعضها وحديثه فلا تصف الحق
 على هذا الوجه تبين انه لا بد من

موجود بيان للممكنات خارج عنها وهو المطلوب وان مجموع الموجودات لا بد لها من موجود هو بعضها فوجودها وحديثه فلزم
 ثبوت واجب الوجود على التقدير من فكان مذكروهم من الاعتراض دليلا على اثبات واجب الوجود لا على نفسه (فصل) واعلم ان
 هؤلاء غلطوا في معنى واجب الوجود فمما يقتضيه ابدل من ذلك حتى صاروا في طريق نقص ثبوتها يشبهونه بحجوديه عن الصفات
 حتى يجعلوا وجودا مطلقا ثم يقولون هو الوجود الذي في الموجودات فيجعلون وجود كل ممكن حادث هو الوجود الواجب بنفسه كما

(١) قوله كيف انكوب موجوده بغيرها كذلك في الاصل وفي العبارة ما يحتاج الى تأمل كبه مصححه

يفعل ذلك بحقيقة صوابهم كان غريباً وسبعين والقنوي والتلمساني وأمثالهم ونارة يستكفون في نفس الوجود الواجب ويقدر أن يكون كل موجود ممكن بنفسه لا فاعله وإن جموع الوجود ليس فيه واجب بنفسه بل هذا معلول مفعول وهذا معلول مفعول وليس في الوجود إلا ما هو معلول مفعول فلا يكون في الوجود ما هو فاعل مستغن عن غيره فتارة يجعلون كل موجود واجب بنفسه وتارة يجعلون كل موجود ممكن بنفسه ومعلوم بضرة (١٨٨) العقل بطلان كل من التفسيرين وأن من الموجودات ما هو حادث كان تارة

موجوداً وتارة معدوماً وهذا لا يكون واجباً بنفسه وهذا الابد من موجود واجب بنفسه ومن غلطهم في مسمى واجب الوجود أنهم لم يعرفوا ما هو الذي قام عليه الدليل والذي قام عليه الدليل أنه لا بد من واجب بنفسه لا يحتاج إلى شيء ما إن كان فلا يكون وجوده مستقاداً من أمر ما إن كان بل وجوده بنفسه وكون وجوده بنفسه لا يتوقف أن يكون موجوداً بنفسه وأن يكون ما دخل في مسمى نفسه من صفاته لازماً له والدليل دل على أنه لا بد للممكنات من أمر خارج عنها يكون موجوداً بنفسه فلا يكون وجوده بامر خارج عنه وحيث قد فأنصافه بصفاته سواء سمى ذلك تركباً أو لم يسم لا يمنع أن يكون واجباً بنفسه لا يفتقر إلى أمر خارج عنه ولهذا كانت صفاته واجبة الوجود بهذا الاعتبار وإن لم يكن ذلك تعدد مسمى واجب الوجود بهذا المعنى بخلاف ما إذا عني به أنه الموجود الفاعل للممكنات فإن هذا واحد سبحانه لا شريك له وأما إذا عني به الموجود بنفسه القائم بنفسه فالصفات اللازمة يكون ممكنة لكن هذا يقتضي أن تكون

العلماء كالأحنفية وغيرهم ثم لاسقط حقيقته فحقه الساقط قبل أنه يصرف في الكراع والسلاح والمصالح كما كان يفعل أبو بكر وعمر وقيل هولين إلى الأمر بعده وقيل إن هذا مما تأله عثمان ونقل عن عثمان رضي الله عنه نفسه أنه ذكر هذا وأنه يأخذ به له وإن ذلك حازر وإن كان ما فعله أبو بكر وعمر أفضل فكان له الأخذ بهذا وهذا وكان يعطي أقرباءه ما يختص به فكان يعطهم لمكونهم ذوى قرى الأما على قول من يقول ذلك والجملة ففاعة من قول الأمر بعدد كل شخص بعض أقرابه أما بولاية وأما بعمل وعلى أقرابه أيضاً وأما قوله استعمل الوليد بن عتبة حتى ظهر منه شرب الخمر وصلى بالناس وهو سكران فيقال لا جرم طلبه وأقام عليه الحد يشهد من على بن أبي طالب وقال لعلي قم فاضربه فامر على الحسن بضربه فامتنع وقال لعبد الله بن جعفر قم فاضربه فضر به أربعين ثم قال أسألك ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى رواء مسلم وغيره فإذا أقام الحد برأى على وأمره ففعل الواجب وكذلك قوله أنه استعمل سعد بن العاص على الكوفة وظهر منه ما أدى إلى أن أخرجه أهل الكوفة منها فقال مجرد إخراج أهل الكوفة لا يدل على ذنب بوجه ذلك فإن القوم كانوا يقومون على كل وال قد قاموا على سعد بن أبي وقاص وهو الذي فتح البلاد وكسر جنود كسرى وهو أحد أهل الشورى ولم يتول عليهم نائب مثله وقد شكوا غيره مثل عمار بن ياسر (١) وسعد بن أبي وقاص والمغيرة بن شعبة وغيرهم ودعا عليهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال اللهم أنهم قذلبوا على قلبس عليهم وإذا قدر أنه أذنب ذنباً فحده ذلك لاوجب أن يكون عثمان راضياً بذنبه ونواب على قذائب ذنوبها كثيرة وإنما يكون الامام مذنباً إذا ارتكب ما يجب عليه من إقامة حد أو استيفاء حق أو اعتداء أو نحو ذلك وإذا قدر أن هناك ذنباً ففعل الكلام فيه وأما قوله وولي عبد الله بن سعد بن أبي سرح مصر حتى ظلم منه أهلها وكأنه أن يستمر على ولايته سر أخلاف ما كتب إليه جهاً والجواب أن هذا كذب على عثمان وقد حلف عثمان أنه لم يكتب شيئاً من ذلك وهو الصادق البار بالدين غاية ما قيل أن من ران كتب بغير علم وأمره طلبوا أن يسلم إليهم من ران ليقولوا فانتع فإن كان قتل من ران لا يجوز فقد فصل الواجب وإن كان يجوز لا يجب فقد فعل الحازر وإن كان قتله واجباً فذات من موارد الاختيار فله لم يشترط وإن ذنب وجب قتله شرعاً فإن مجرد التزوي لاوجب القتل وبتقدير أن يكون ترك الواجب فقد قدمنا الجواب العام وأما قوله أمر بقتل محمد بن أبي بكر فهذا من الكذب المعصوم على عثمان وكل ذي علم بحال عثمان وانصافه يعلم أنه لم يكن ممن يأمر بقتل محمد بن أبي بكر ولا أمثاله ولا عرف منه قط أنه قتل أحداً من هذا الضرب وقد عوفي قتله ودخل عليه محمد بن زيد وهو لا يأمر بقتاله ففعلوا عن نفسه فكيف يثبت بقتل معصوم الدم

في الممكنات ما هو قديم أزلي وهذا باطل بما سطرنا في موضع آخر (الوجه الثالث) أن يقال قولا المجموع المركب وإن من الواجب والممكن يمكن ممنوع بأن يقال ليس المجموع إلا الأفراد الموجودة في الخارج والمجموع هو جميع تلك الأفراد وتلك الأفراد بعضها واجب وبعضها ممكن والجميع ليس هو صفة بتوبة فاقعة بالأفراد وإنما هو أمر نسبي أضافي كالعبد الموجود في الخارج فليست

(١) قوله وسعد بن أبي وقاص كذلك الأصل وانظر مع الضمير في قوله وقد شكوا غيره فانه يرجع إلى سعد المذكور كونه معصوماً

جلته غير آحاده الهيئة ومعالم أن الجهة ليست هي كل واحد من الآحاد بعينه لكن هي الآحاد جميعها فالآحاد جميعها هي الجهة والجموع وهذا الحق يقوله غير الآحاد والواجب هو بعضهما يمكن بين ذلك أنه قد قال بعده هذا أن جهة الأمور التي يتوقف عليها الواجب والممكن ليس داخلًا في الجموع لتوقفه على كل جزء منها ولا خارجًا عنه فهي نفس الجموع فان قال بل المجموع هو الهيئة الاجتماعية الحاصلة باجتماع الواجب والممكن وتلك الحكمة لتوقفها على غيرها قيل تلك النسبة ليست أعيانًا قائمة بانفسها ولا صفات ثبوتية قائمة بالاعيان بل أمر نسبي اضافي سواء كانت نسبة عدمية أو ثبوتية أذ قيل (١٨٩) هي حكمة لم يضر فان الواجب الذي هو واحد من المجموع موجب لآثار

الممكنات وتلك النسبة من الممكنات ولا يكون جزء المجموع موجباً للصوم بمعنى أنه موجب لكل واحد من الأفراد فان هذا يقتضي أن يكون موجباً لنفسه وهو متعين بل بمعنى أنه موجب لمساواة الهيئة الاجتماعية أو يقال هو موجب لمساواة الهيئة الاجتماعية ان كانت ثبوتية فهي ممكنة من جهة الممكنات التي هي سواء وان كانت عدمية فالامر ظاهر (الوجه الرابع) أن يقال مجموع الموجودات اما أن يكون فيها واجب بنفسه واما أن لا يكون أي اما أن يقدر ذلك واما أن لا يقدر فان قدرها واجب بنفسه ثبت وجود الواجب بنفسه وهو المطلوب وان لم يقدر ذلك بطلت هذه الجهة وقد تقدم تقرير هذا الكلام واما الدليل الثالث على ابطال التسلسل وهو قولهم ان جهة ما يفتقر اليه المجموع اما أن يكون نفس المجموع أو داخلًا فيه أو خارجًا عنه والاول محال والا لكان الشيء عليه نفسه والثاني محال والا لكان بعض أجزائه كاميا في المجموع والثالث محال فقد اعترض عليه بقوله قلنا ان أردتم بحكمة ما يفتقر اليه المجموع جهة الأمور التي يصدق على كل واحد منها أنه مفتقر اليه فلم قلتم بله لا يجوز أن يكون هو نفس المجموع والذي يدل عليه أن جهة الأمور التي يفتقر اليه الواجب والممكن ليس داخلًا في المجموع لتوقفه على كل جزء منها ولا خارجًا عنه فهو نفس المجموع وان أردتم الجهة الفاعلة فلم قلتم أنه يلزم أن يكون بعض الاجزاء كاميا في المجموع والجواب عنه من وجوه أحدها أن نقول العلم يكون مجموع المعولات الممكنة معلولا بممكن أمر معلول بالاضطر فان المجموع مفتقر الى المعاولات الممكنة والمفتقر الى المعاول أولي أن يكون

وان ثبت أن عثمان أمر يقتل محمد بن أبي بكر لم يقتل على عثمان بل عثمان ان كان أمر يقتل محمد بن أبي بكر أولى بالطاعة ممن يطلب قتل مروان لان عثمان امام هدى وخليفة راشد يجب عليه سياسة رعيته وقتل من لا يدفع ثمره الا يقتله وأما الذين طلبوا قتل مروان فقوم خوارج مفسدون في الأرض ليس لهم قتل أحد ولا إقامة حد وغايتهم أن يكونوا طوائف في بعض الأمور وليس لكل مظلوم أن يقتل بسبه كل من ظلمه بل ولا يقيم الحد وليس مروان أولى بالقتل والشمر بن محمد بن أبي بكر ولا هو أشهر بالعلم والدين منه بل أخرج أهل الصحاح عنه أحاديث عن مروان وله قول مع أهل الفتيا واختلف في حبسه ومحمد بن أبي بكر ليس بهذه الميزة عند الناس ولم يدركه من حياة النبي صلى الله عليه وسلم إلا أشهر اقلية من ذى القعدة إلى أول شهر ربيع الأول فانه ولد بالشجرة ثلثين من ذى القعدة عام حجة الوداع ومروان من أقران ابن الزبير فهو قد أدركه حياة النبي صلى الله عليه وسلم ويمكن أنه أعم فتم مكة وأعام حجة الوداع والذين قالوا لم ير النبي صلى الله عليه وسلم قالوا ان أده كان بالطائف فبات النبي صلى الله عليه وسلم وأبوه بالطائف وهو مع أبه ومن الناس من يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم نفي أباه الى الطائف وكثير من أهل العلم ينكر ذلك ويقول انه ذهب باختياره وان نفسه ليس له استناد وهذا انما يكون بعد فتح مكة فقد كان أبوه بمكة مع سائر الطغاة وكان هو قد أقرب من التميز وأيضاً فقد يكون أبوه مع جمع الناس فراه في حجة الوداع ولعله قدم الى المدينة فلا يمكن المزعم حتى رؤيته للنبي صلى الله عليه وسلم وأما أقرانه كالسور بن حنظلة وعبد الله بن الزبير فهؤلاء كانوا بالمدينة وقد ثبت أنهم معروا من النبي صلى الله عليه وسلم ١٠ وأما قوله ولي معاوية الشام فاحدث من القتل ما أحدثه الجواب أن معاوية انما أولاده عمر بن الخطاب رضى الله عنه لم مات أخوه يزيد بن أبي سفيان ولاده عمر مكان أخيه واستمر في ولاية عثمان وزاد عثمان في الولاية وكانت معاوية مع رعيته من خيار سيرة الولاة وكان رعيته محبوبه وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين يبغضونهم ويبغضونهم وتلعنونهم ويلعنونكم وانما تظهر الاحداث من معاوية في القنتة لما قتل عثمان ولما قتل عثمان كانت القنتة شاملة لا تكرر الناس لم يختص بهم معاوية بل كان معاوية اطلب للسلامة من كثير منهم وأبعد من الشر من كثير منهم ومعاوية كان خير امرن الاشتر النخعي ومن محمد بن أبي بكر ومن عبد الله بن عمر بن الخطاب ومن أبي الأعور السلمي ومن هاشم بن هاشم بن هاشم المرقالي ومن الاشعث بن قيس الكندي ومن يسر بن أبي أرطاة وغير هؤلاء من الذين كانوا معه ومع على بن أبي طالب رضى الله عنهما ١٠ وأما قوله ولي عبد الله بن عامر البصري ففعل من المشاكر ما فعل فالجواب أن عبد الله بن عامر له من الحسنات والمصطفى

ما يفتقر اليه المجموع جهة الأمور التي يصدق على كل واحد منها أنه مفتقر اليه فلم قلتم بله لا يجوز أن يكون هو نفس المجموع والذي يدل عليه أن جهة الأمور التي يفتقر اليه الواجب والممكن ليس داخلًا في المجموع لتوقفه على كل جزء منها ولا خارجًا عنه فهو نفس المجموع وان أردتم الجهة الفاعلة فلم قلتم أنه يلزم أن يكون بعض الاجزاء كاميا في المجموع والجواب عنه من وجوه أحدها أن نقول العلم يكون مجموع المعولات الممكنة معلولا بممكن أمر معلول بالاضطر فان المجموع مفتقر الى المعاولات الممكنة والمفتقر الى المعاول أولي أن يكون

معلولاً وخيئتاً في أورد من القدر في تلك الجهة لا يضرد كان قد ساق الضر و ريات فهو من ضمن شبه السوفسطائية (الوجه الثاني) أن مجموع المعلولات الممكنة ما أن يكون واجباً بنفسه واما أن يكون ممكناً وإذا كان ممكناً فالتقضى له ما نفسه أو جزؤه أو أمر خارج عنه أما كون مجموع المعلولات الممكنات واجباً بنفسه فهو معلوم الفساد بالضرورة لأن المجموع ما كل واحد واحد من الأفراد واما الأهمية الاجتماعية واما مجموعهما وكل ذلك ممكن فإذا (١٩٠) ليس الأفراد ممكنة وكل منها معلول ولو قدر ما لا غاية له والمعلول من حيث هو

معلول لا بد له من علّة فكل منها لابد له من علّة وتعاقد معلولات لا تنتهي لا يتعبر أن يكون كل منها محتاجاً إلى العلّة فإذا لم يكن ثم مجموع الالهة الاحاد التي كل منها معلول محتاج لزمن أن لا يكون في الوجود الاما هو معلول محتاج ومن المعلوم بالضرورة أن المعلول المحتاج لا يوجد بنفسه فعلى هذا التقدير لا يكون في الوجود ما يوجد بنفسه وما لا يوجد بنفسه لا يوجد الا بوجده والموجود اذا لم يكن موجوداً بنفسه كان محالاً بوجده بنفسه فلا يوجد فيسلم أن لا يوجد شيء وقد وجدت الموجودات فلزم الجمع بين التبيين وهو أن لا يكون شيء من الموجودات موجوداً بغيره ليس فيها شيء موجود بنفسه وهي كالموجودات فلا بد من غير موجود بنفسه فيكون الموجود موجوداً بنفسه غير موجود بنفسه وهو جمع بين التبيين (الوجه الثالث) أن يقال انما يحتمل ما يقتضيه الاله المجموع العلّة الفاعلة فان الكلام انما هو في اثبات الفاعل لمجموع الممكنات ليس هو فيما هو أهم من ذلك قوله ان أردتم العلّة الفاعلة التامة فلم قلتم انه يستلزم أن يكون بعض

قلوب الناس ما لا ينكر واذ افعّل منكر افذنبه عليه فن قال ان عثمان رضى بالمنكر الذي فعله * وأما قوله وولى مروان أمره وألقى السبه مقابل دأموه ودفع السبه خاتمه وحديث ذلك قتل عثمان وحديث من الفتنة بين الامة ما حدث فالحجواب ان قتل عثمان والفتنة لم يكن سبباً مروان وحده بل اجتماعاً أمور متعددة من جعلها أمور تشكر من مروان وعثمان رضى الله عنه كان قد كبر وكافوا يفعلون أشياء لا يعطونه بها فلم يكن أمر الهم بالأمور التي أنكرتوها عليه بل كان يأمر بالعدلهم وعزلهم فتارة يفعل ذلك وتارة لا يفعل ذلك وتقدم الحجواب العام ولما قدم المفسدون الذين أرادوا قتل عثمان وشكروا أمورا أزالها كما هاج عثمان حتى انه أجاهم الى عزل من يريدون عزله والى أن مفتاح بيت المال تعطى لمن يرتضونه وأنه لا يعطى أحد من المال الا بمشورة الصحابة ورضاهم وليق لهم طلب ولهذا قالت عائشة مصصته بكأص الشوب ثم عمدت السبه فقتلته وقد قيل انه زور عليه كتاب بقتلهم وأتهم أخذوه في الطريق فانكر عثمان الكتاب وهو الصادق وأتهم اتهموا به مروان وطلبوا تسليته اليهم فلم يسبه وهذا بتقدير أن يكون صحيحاً لا يبيح شيئاً مما فعلوا به عثمان وغايته أن يكون مروان قد أذنب في إرادته قتلهم ولكن لم يتم غرضه من سعى في قتل انسان ولم يقتله لم يحب قتله لما كان يجب قتل مروان عجل هذا نعم ينبغي الاحتراز من يفعل مثل هذا وتأخره وتأدبه ونحو ذلك أما الدم فأمر عظيم * وأما قوله وكان يؤثر أهله بالمال الكثير من بيت المال حتى انه دفع الى أربعة نفر من قريش زجرهم بنائه أربع مائة ألف دينار ودفع الى مروان ألف ألف دينار فالحجواب أولاً أن يقال إن النقل الثابت به هذا نعم كان يعطى آثاره عطاء كثيراً يعطى غيراً فآر به أيضاً وكان محسناً الى جميع المسلمين وأما هذا القدر الكثير فصاعداً الى نقل ثابت ثم يقال ثانياً هذا من الكذب البين فإنه لا عثمان ولا غيره من الخلفاء الراشدين أعطوا أحد ما يقارب هذا المبلغ ومن المعلوم أن معاوية كان يعطى من يتألفه أكثر من عثمان ومع هذا فآفة ما أعطى الحسن بن علي مائة ألف وثلاثمائة ألف درهم وذكروا أنه لم يعط أحد اقدر هذا نعم كان عثمان يعطى بعض آثاره ما يعطهم من العطاء الذي أنكر عليه وقد تقدم تأويله في ذلك والحجواب العام بأن على ذلك فإنه كان له تأويلان في إعطائهم كلاهما مذهب طائفة من الفقهاء أحدهما أنما أعطاهم الله لنبي طمعة الا كانت طعمته لن يتولى الامر بعده وهذا مذهب طائفة من الفقهاء ورواى ذلك حديثاً معروفاً معروفاً وليس هذا موضع بسط الكلام في جزئيات المسائل وقالوا ان ذوى القربى في حجة النبي صلى الله عليه وسلم ذوى قريته وبعد موته هم ذوى قريته من يتولى الامر بعده وقالوا اننا نذكر وعلم يكن لهما آثاراً كما كان عثمان فان بنى عبد شمس من أكبر قبائل قريش ولم يكن من بوازيهم الا بنو مخزوم والانسان ما مورب لصفة زجرهم ماله فاذا اعتقدوا

أن

الاجزاء فانما في المجموع فقال قلنا ذلك لانه اذا وجدت العلّة الفاعلة التامة لم يوجد المعلول فاذا انما

نعني بالعلّة مجموع ما يلزم من وجوده وجود المعلول فان الممكن لا يوجد حتى يحصل المرح التام المستلزم لوجوده فاذا كان الفاعل فاعلاً باختياره فلا بد من القدرة التامة والارادة الجازمة فلا يحصل الممكن بدون ذلك ومتى وجد ذلك وجب حصول المفعول الممكن فاشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فاشاء الله وجب وجوده وما لم يشأ الله امتنع وجوده فان حصل الممكن المؤثر التام وجب وجوده

بغيره وان لم يحصل امتنع وجوده لان قضاء المؤثر التام فوجوده لا يحصل الا بغيره وأما عدمه فقد قيل أيضا لا بد له من علته وهو قول ابن سينا
 وأتباعه المتأخرون الذين يقولون ان الممكن لا يتوحد بحادث طرفه على الآخر لا بحادثه على الآخر لا يحتاج عدمه الى علة وهو قول فخر
 السنة المشهورين كالقاضي أبي بكر وأبي المعالي والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وهو أخو قول الرازي فانه يقول بقول هؤلاء بارة وهو لا تارة
 لكن هذا آخر قوله فالعدم عندهم لا يقتصر الى علة وقيل عدم العلة علته (١٩١) فقصا أن عدم علته يستلزم لعدمه

لا أنه هو الذي أوجب عدمه بل اذا عمت علته علمنا معدوم فكان ذلك دليلا على عدمه لأن أحد العدمين أوجب الآخر فان العدم تائيدا في شيء أصل بل عدمه يستلزم عدم علته وعدم علته يستلزم عدمه من غير أن يكون أحد العدمين مؤثرا في الآخر وأما وجوده فلا بد له من المؤثر التام واذا حصل المؤثر التام وجب وجوده والامتنع وجوده ولهذا تنازع الناس في الممكن هل من شرطه أن يكون معدوما فالذي عليه قدماء الفلاسفة كأرسطو وأتباعه من المتقدمين والمتأخرين كابن رشد وغيره حتى الفارابي معلمهم الثاني فان أرسطو معلمهم الاول وحق ابن سينا وأتباعه وافقوا هؤلاء أيضا لكن تناقضوا وعليه جمهور تظار أهل الملل من المسلمين وغيرهم أن من شرطه أن يكون معدوما وأنه لا يعقل الامكان فيما لم يكن معدوما وذهب ابن سينا وأتباعه الى أن القديم الموجد بغيره وصف بالامكان وان كان قديما أزليا لم يزل واجبا بغيره لكنه قد صرح هو وأتباعه في غير موضع بنقض ذلك كما قاله الجمهور

أن ولي الامر بصله من مال بيت المال مما جعله الله لذوي القربى استحقوا على هذا أن يوصلوا من بيت المال ما يستحقونه لكونهم أولى قربي الامام وذلك أن نصر ولي الامر والذب عنه متعين وأما بغيره ويذون عنه لا يفعله غيرهم وبالجملة فلا بد لكل ذي أمر من أقوام يأتمنهم على نفسه ويدفعون عنه من ير يضره فان لم يكن الناس مع امامهم كما أقوام أبي بكر وعمر احتاج الى الامر الى طائفة يطمئن اليهم وهم لا بد لهم من كفاية فهذا أحد التأويلين والتأويل الثاني انه كان يعمل في المال وقد قال الله تعالى والعاملين علما والعامل على الصدقة التقى له أن يأخذ بعلمه باتفاق المسلمين والعامل في مال اليتيم قد قال الله تعالى فيه ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل كل بالمعروف وهل الامر لغيري بالاستعفاف أمر إيجاب أو أمر استحباب على قولين وولي بيت المال وناصر الوقف هل هو كعامل الصدقة استحق مع التقى واذا جعل كولي اليتيم ففيه القولان فهذه ثلاثة أقوال وعثمان على قولين كان له الاخذ مع التقى وهذا مذهب الفقهاء ليست كغراض المولى التي لم يوافق عليها أحد من أهل العلم ومعلوم ان هذه التأويلات ان كانت مطابقة فلا كلام وان كانت من موجهة قائلنا وبيلات في السماء التي جرت من على ليست باوجه منها والاحتجاج لهذه الأقوال أقوى من الاحتجاج لقول من رأى القتال وأما قوله وكان ابن مسعود يطعن عليه ويكفره فالجواب أن هذا من الكذب الذين على ابن مسعود فان علماء أهل الثقل يعلمون ان ابن مسعود ما كان يكفر عثمان بل لما ولي عثمان وذهب ابن مسعود الى الكوفة قال ولينا أعلنا ذاق فوق ولم نأل وكان عثمان في السنة الاولى من ولايته لا ينقمون منه شيئا ولما كانت السنة الاخيرة توفاه منة أشياء بعضهاهم معذرون فيه وكثير منها كان عثمان هو المعذرون فيه من جملة ذلك أمر ابن مسعود فان ابن مسعود بقي في نفسه من أمر المصنف لما قوض كتابته التي يذونه وأمر أصحابه أن يفسلوا مصالحهم وجهور الصلابة كانوا على ابن مسعود مع عثمان وكان زيد بن ثابت قد انتدبه قبل ذلك أبو بكر وعمر لجمع المصنف في الصنف فنسب عثمان من يديه أبو بكر وعمر وكان زيد بن ثابت قد حفظ العروة الاخيرة فكان اختيار تلك أحب الى الصلابة فان حبريل عارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن في العام الذي قبض فيه مرتين وأضافا فكان ابن مسعود أنكر على الوليد بن عتبة لما شرب الخمر وقد قدم ابن مسعود الى المدينة وعرض عليه عثمان النكاح وهو لا بد للابنة قد غرضهم التكفير والتفسيق للخطاة الثلاثة بأشياء لا يفتق بها واحد من الولد فكيف يفسق بها أولئك ومعلوم ان مجرد قول المصنف في خصمه لا يوجب القدح في واحد منهما وكذلك كلام المتشاجرين في الآخر ثم يقال بتقدير ان يكون ابن مسعود طعن على عثمان رضي الله عنهما فليس جعل ذلك قدحا في عثمان بأولى من جملة قدحا في ابن مسعود واذا كان كل واحد منهما

وقد كرت بعض الفاضلة في كتابه المسمى بالشافعي غير هذا الموضع وأصحابه الفلاسفة المتبعين لارسطو وأصحابه مع الجمهور أنكر واذا كان عليه وقالوا انه خالفه سلفهم كما قاله جمهور النظار وخالفه ما ذكره مصر حابه في غير موضع وذلك لان الممكن بنفسه هو الذي يمكن أن يوجد ويمكن أن لا يوجد وذلك انما يعقل فيما يكون معدوما ويمكن أن يوجد لا يوجد يستمر عدمه فلما لم يزل موجودا بغيره فكيف يقال فيه انه يمكن وجوده وعدمه أو يقال فيه انه يعقل الوجود وعدمه وما يوضح ذلك أن القابل للوجود وعدمه اما

أن يكون هو الموجود في الخارج أو الماهية الموجودة في الخارج عندهم يقول الوجود ذات على الماهية أو ما ليس موجودا في الخارج
فإن قيل بالأول فهو ممتنع لأن ما كان موجودا في الخارج أزلا وأبدا واجبا بغيره فإنه لا يقبل العدم أصلا فكيف يقال أنه يقبل الوجود
والعدم وإن قيل أمر آخر فذلك لاحقيقة له حتى يقبل وجودا أو عدما لأن وجود كل شيء عين ماهيته في الخارج ولكن الذهن قد يتصور
ماهية غير الموجود الخارج في ذات الاعتبار (١٩٢) الماهية في الذهن والوجود في الخارج أو بالعكس فأحدهما غير

الأخر وأما إذا اعتبر ما في الخارج
فقط وأما في الذهن فقط فليس
هناك وجود ماهية زائدة وليس
وجود هذا وجودا تاما لم يتزاع فيه
وإنما يتزاع من غير عين الذهن
والخارج وأنتبه عليه أحدهما
بالتأخر أيضا (١) فلا بد أن
في الخارج ماهية وجود للواجب
قديم أزلي فهذه كما يقوله كثير
من المتكلمين أن الواجب الوجود
ماهية زائدة على وجوده وحيد
فمثل وجود هذه الماهية لا يقبل
العدم كإن وجود الماهية الواجبة
لا يقبل العدم وإن قيل نحن نريد
بذلك أن ماهية الممكن الزائدة
على وجود القديم الأزلي كإحالة
الفصل هي من حيث هي هي مع
قطع النظر عن وجودها وعدمها
تقبل الوجود والعدم قبل اثبات
هذه الماهية زائدة على الوجود
باطل كما قد بين في موضع آخر
ونقد بر السلب فهذا كما يقدر أن
وجود واجب الوجود ذات على
ماهية ومعلوم أنه لا يستلزم ذلك كون
ماهية قابلة للعدم ثم يقال قول

يجهل فاما قاله أنه الله على حسنة وغفلة خطأ وإن كان صدر من أحد ههنا فبعد
علمنا أن كلامه أولى لله ولهم من أهل الجنة وأنه لا يدخل النار فبذلك كل منهما لا يعنيه الله عليه
في الآخرة وثمان أفضل من كل من تكلم فيه هو أفضل من ابن مسعود وعمار وأبي ذر
ومن غيرهم من وجوه كثيرة كما ثبت ذلك بالدلائل الكثيرة فليس جعل كلام المتفلسف قادما
في الفضائل بأولي من العكس بل إن أمكن الكلام بينهما بعلم وعدل والالتكامل بما يعلم من
فضلهم أو دينهما وكان ما شجر بينهما تنازعا فانه أمر إلى الله ولهذا أوصوا بالامساك عما شجر
بينهم لا لئلا ينسل عن ذلك كما قال عرب بن عبد العزيز بك دماء طهر الله منها يسى فلا أحب أن
أخضب بها الساني وقال آخر تلك أمعة دخلت لهما ما كسبت ولكم ما كسبت ولا تسألون عما
كانوا يعملون لكن إذا ظهر مبتدع يقصد فهمه بالبطل فلا بد من الذنب عنهم وذكر ما يطل
حجه بعلم وعدل وكذلك ما نقل من تكلم عمار في عثمان وقول الحسن فيه ونقل عنه أنه قال
لقد كفر عثمان كفره صلعا وإن الحسن بن علي أنكر ذلك عليه وكذلك على وقاله يا عمار
أنت كفر بآمن به عثمان وقد تبين أن الرجل المؤمن الذي هو ولي الله قد يعتقد كفر الرجل
المؤمن الذي هو ولي الله ويكون مختلطا في هذا الاعتقاد ولا يقصد هذا في إيمان واحد منهما
وولايته كما ثبت في الصحيح أن أسيد بن حضير قال لسعد بن عبادة بحضرة النبي صلى الله عليه
وسلم إنك منافق تحادل عن المنافقين وكما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لخطاب بن أبي بلتعة
دعني بأرسول الله أنه ضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد شهد بداروا
يدريك أن الله أعلم على أهل بدر فقال اعلموا ما شئتم فقد غفرت لكم فعمرو أفضل من عمار
وعثمان أفضل من حاطب بن أبي بلتعة بدرجات كثيرة ووجه عمر فيما قال لخطاب أظهر من حجة
عمار ومع هذا فلا كلام من أهل الجنة فكيف لا يكون عثمان وعمار من أهل الجنة وإن قال
أحدهما لا خرما قال مع أن طائفة من العلماء أنكروا أن يكون عمار قال ذلك وأما قوله أنه
لما حكم ضرب ابن مسعود حتى مات فهذا كذب باتفاق أهل العلم فإنه لما ولي أقر ابن مسعود على
ما كان عليه من الكوفة إلى أن جرى من ابن مسعود ما جرى ومات ابن مسعود من ضرب عثمان
أصلا وفي الجملة فإذا قيل إن عثمان ضرب ابن مسعود وعمار فإنه لا يقدح في أحسنهم فانا
نشهد أن الثلاثة في الجنة وأنهم من أكابر أولياء الله المتقين وقد قدمنا أن ولي الله قد يصدر منه
ما يتسحق عليه العقوبة الشريعة فكيف بالتعزير وقد ضرب عمر بن الخطاب أبي بن كعب بالردة

الفاعل الماهية من حيث هي هي تقدير للماهية مجردة عن الوجود والعدم وهذا تقدير ممتنع في نفسه فإن
الماهية لو قدر تحققها فاما أن تكون موجودة أو معدومة فلا يمكن تقديرها مجردة في الخارج حتى يقال أن تلك الماهية تقبل الوجود
والعدم وأيضا فلو قيل أنه يمكن تقديرها مجردة في الخارج كما كانت يمكن أن تكون موجودة ويمكن أن تكون معدومة
وأما ما كان الوجود لازما لها فممتنع أن لا يتحقق عدمه فكيف يتصور أن يقال إن هذه الماهية تقبل العدم وهي لم تزل واجبة الوجود
فليس لها وقت من الأوقات تقبل فيه العدم وإذا قدر في الذهن فليس هذه المقدرة في الذهن هي الموجودة في الخارج المستمرة

(١) قوله فلا بد أن في الخارج الخ المعكذ في الأصل ولا تخلو العبارة من تحريف فاطر وحر كنه معصية

لوجود القديم الأزلي فان قيل هذا كما تقولون في ماهية المحدث انه يقبل الوجود والعدم قبل ان يسميكم ان ماهية المحدث زائدة على وجوده مع العلم بالسر العقل على انه ينتج تحققاتها في الخارج اذا كانت موجودة حين وجودها لا تكون معدومة بمعنى كونها تقبل الوجود والعدم وقد (١)

ان يقال الماهية المقدرة في الذهن يمكن ان تكون موجودة في الخارج ويمكن ان تكون معدومة ذاتا أي على هذه الحقيقة يمكن ان تكون في الخارج معدومة تارة وموجودة أخرى فاذا احسننا في ذلك علم عدمها فلا يمكن وجودها بعد العدم وان كان عند وجودها فيل يمكن عدمها بعد الوجود ومثل هذا امتنع في الماهية (١٩٣) القدية الأولية التي يجب وجودها ومنتج عدمها سواء قدر ان وجودها منها

لما رأى الناس عيون خلفه فقال ما هذا يا امير المؤمنين قال هذا لذة التتابع وفتنة للتبوع فان كان عثمان اذبح هؤلاء فاما ان يكون عثمان مصيبا في نعرهم لا تحققاتهم ذلك ويكون ذلك الذي عززوا عليه تاوأمته او كفر عنهم بالتمرير وغيره من المصائب او بحسناتهم العظيمة او بغير ذلك واما ان يقال كانوا مغلوطين مطلقا القول في عثمان كالقول فيهم وزائدة انه افضل منهم ولاحق بالمفارقة والرجح وقد يكون الامام مجتهد في العقوبة متابع لها او وليك مجتهد في تخفيفها فلو لا ما تون به بل يثابون عليه لاجتهادهم مثل شهادة أبي بكر على المغيرة فان ابا بكر مؤثر رجل صالح من خيار المسلمين وقد كان محتسبا في شهادته معتقدا انه يثاب على ذلك وعمر ايضا محتسب في إقامة الحد عليه متابع على ذلك فلا يمنع ان يكون ما جرى من عثمان في تأديب ابن مسعود وعمار من هذا الباب واذا كان المشتكون قد يكون كل من منهم مجتهد مغفوره خطوه فالتقصير اولى بذلك واما ان يقال كان مجتهدا وكانوا مجتهدين وثل هذا يقع كثيرا بفعل الرجل شيئا واجتهاد ويرى ولي الامر ان مصلحة المسلمين لاتمم الا ببقوته كما انها لاتمم الا ببقوة المتمدى وان تاب بعد دفعه الى الامام فارتأى والسارق والشارب اذا تاب بعد الرفع الى الامام وثبوت الحد عليهم لم يسقط الحد عنهم بالتوبة بل يعاقبون مع كونهم بالتوبة متحققين الجنة ويكون الحد مما يثابون عليه ويؤثرون عليه ويكفر الله به ما يحتاج الى التكفير ولو ان رجلا قتل من اعتقده مستحقا لقتله فصاصا واخذ ما لا يعتقد انه في الباطن ثم ادعى اهل القتل واهل المال بحقوقهم عندولى الامر حكم لهم به وعاقب من امتنع من تسليم المحكوم به اليهم وان كان متاولا فمما فعله بل يثاب الباطن واكثر الفقهاء يجحدون من شرب النبيذ المتنازع فيه وان كان متاولا وكذلك يارون بقتال الباغي المتاول لدفع بغيه وان كانوا مع ذلك لا يصفقونه لتأويله وقد ثبت في الصحيح ان عمار بن ياسر لما ارسله على الكوفة هو الحسن ليعين على عائشة قال عمار بن ياسر اننا تعلم انما زوجه نبيكم في الدنيا والاخرة ولكن الله ابتلاكم بالنظر اليه تطيعون أم ياها فاقده شهد لها عمار بانها من اهل الجنة زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاخرة ومع هذا اذا الناس يدفعها عما يمكن من قتل وغيره فاذا كان عمار يشهد لها بالجنة ويقاها فكيف لا يشهد له عثمان بالجنة ويضربه غاية ما يقال ان مواقع كان هذا وهذا وهذا ماذن فيه وقد قدمنا القاعدة الكلية ان القوم مشهود لهم بالجنة وان كان لهم ذنوب ❦ واما قوله وقال فيه النبي

(٣٥ - منهاج ثالث) فالملكات التي هي محدثة واجبة بغيرها فانما يجب وجودها بما فيها والله كان واجب وجوده وما لم يشأ لم يكن ومنتج وجوده هي متعنة حال عدمها ومع هذا فهي تقبل الوجود والعدم ولا يلزم من عدمها عدم الواجب قبل التفرق بينهما من وجهين أحدهما ان تلك كانت معدومة تارة وموجودة أخرى فثبت قبولها لوجود العدم فلا يمكن ان يقال انها لا تقبل العدم بخلاف ما هو بعد فقط ولم يمكن عدمه (١) من الاراء الا (الثاني) ان هذه لا يرجعها نفس الواجب اذ لو كان كذلك لكانت لازمة لانه قديمة أزلية بل اما ان ترجعها الذات مع ما جردت من الشروط التي بها يتم حصول الشيء اعلم لها حيثئذ ليدت من

(١) هنا يباين بالاصل في هذا الموضوع وما بعده (٢) قوله والاول عدم المألوم كذا في الاصل ولعله محرف والوجه والاعدم المألوم والكلمات الجردة عن النطق في هاشم هذه الحقيقة والتي بعدها والتي سقط بعض حروفها هي كذلك في الاصل فخرها من اصل صحيح كتبه معجبه

لوازم الواجب بنفسه بل من لوازم قدمه (١) فالما لم ينص له لا الامور الحادثة التي هي شرط وجودها واداعتبت فانها لعدم انتفاء بعض هذه الشرط والحادثة أو لحدوث مانع ضائق وجودها المنتهين ان سام عليها السامه فعدمت لعدم بعض الحوادث أو وجود بعض الحوادث كما وجدت لحدوث بعض الحوادث وقدم بعضها بساها هذا لم يكن من لوازم ذاته لحدوثها في الازل بخلاف ما كان من لوازم ذاته فان هذا لازم ذاته مجتمع لحصولها في الازل بذاته فتقدر عدمه لزوم عدم الذات الازلية الواجبة الوجود وعدمها مجتمع لعدم لازمه الازل مجتمع فلا يكون لازمه الازل بمكانة بل لا يكون الا واجبا قديما لا زليا لا يتقبل ذاته لعدم وجودها والمطلوب فتدبر ان ما كان أزليا فانه واجب الوجود مجتمع عدمه لا يكون ممكنا البته وهو ما (١٩٤) اتفق عليه العقلاء أولوهم حتى اسطو وجع أتباعه الفلاسفة الى الغاراي وغيره وكذلك ابن سينا

والناسه لكن هؤلاء تافضوا فافقوا
سلفهم والجمهور في موضع وخالفوا
العقلاء فاطمعة مع مخالفتهم لانفسهم
في هذا الموضع حيث فاضوا وجود
موجود يقبل الوجود والعدم مع
كونه قدما لا زليا واجبا والفاعل هو
واجب بغيره ولهذا لا يوجد هذا
القول عن أحد من العقلاء غير
هؤلاء ولا نقله أهل الفلوات عن
أحد من الطوائف (١) وان يوجد
من كلام هؤلاء ما ذكره هذا السام

هؤلاء وان قيل نحن نريده عدم
الاستقبال أي يقبل ان بعدم
في المستقبل قبل فهذا باطل
قولكم لان ما كان واجبا بغيره
أزليا لم يقبل عدمه في الماضي ولا
في المستقبل وكذلك هو عندكم
ما كان أزليا كان أبدا مجتمع عندكم
عدمه وان قيل نريده ان ما تصور
في الزمن يمكن وجوده في الخارج
ويكن أن لا يوجد قبل اذا كان
أزليا واجبا بغيره لم يكن ان يقبل
العدم محال فلا يكون ممكنا فاما الممكن

صلى الله عليه وسلم عمار جلد بين عيني قتله الفئة الباغية لا أنالهم الله شفاعة يوم القيامة فقال
الذي في الصحيح يقتل عمار الفئة الباغية وطائفة من العلماء ضعفوا هذا الحديث منهم الحسين
الكرابي سي وغيره ونقل ذلك عن أحدنا أيضا وأما قوله لا أنالهم الله شفاعة فيكتب من يفي
الحديث لم يرو أحد من أهل العلم باستماعه معروف وكذلك قوله عمار جلد بين عيني لا يعرفه
استناد ولو قيل مثل ذلك فقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال انما قاطمة بضعة مني يريني
ما يريها وفي الصحيح عنه أنه قال لو أن قاطمة بنت محمد سرقت لقطعني بها وثبت عنه في الصحيح
أنه كان يحب أسامة ثم يقول اللهم اني احبه فاحبه واحب من يحبه ومع هذا الما قبل ذلك الرجل
أنكره انكارا شديدا وقال يا أسامة أقتله بعد أن قال لا اله الا الله أقتله بعد أن قال لا اله الا
الله قال فيزال يكررها على حتى غبت اني لم أكن أسلمت الا يومئذ وثبت عنه في الصحيح أنه
قال يا قاطمة بنت محمد لا أغني عنك من الله شيئا يا عباس عهد رسول الله لا أغني عنك من الله شيئا
الحديث وثبت عنه في عبد الله جارا أنه كان يضرب على شرب الخمر مرة بعد مرة وأخبر
عنه أنه يحب الله ورسوله وقال في حاله انه سيف من سيوف الله وما فعل في بني جذاعة ما فعل
قال اللهم اني أرى البلب ما صنع خالد وثبت عنه أنه قال لعلي أنت مني وأنا منك ولما خطب بنت
أبي جهل قال ان بني النخيرة استأذوني في أن يزوجوا ابنتهم عليا وان لا أذن ثم لا أذن ثم لا أذن الا
أن يري ديان أي طالب أن يطلق ابنتي ويتزوج ابنتهم والله لا تتجمع بنت رسول الله وبنت عدو
الله عند رجل واحد وفي حديث آخر أنه رأى أبا بكر يضرب عبده وهو يحرم فقال انظروا
ما يفعل الحرم ومثل هذا كثير فكون الرجل يحب الله ورسوله لا يمنع أن يؤذ به امرأته
ورسوله فان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ولا هم ولا
خزن ولا غم ولا أذى حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من خطاياها أخرجاه في الصحيحين
ولما رآه قوله تعالى من يعمل سوءا يجزيه قال أبو بكر يا رسول الله قد جاءت قاضية الظهر فقال
أستغفرنك الست تنصب الست فصيلك الا لا وفهمنا مجازين به رواه أحد وغيره وفي الحديث
الحدود كفارات لا لها وفي الصحيحين عن عبادته قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا يعقوب

لا يكون ممكنا ان لم يكن معدوما في الماضي والمستقبل واذا قيل ان الممكن يقبل الوجود والعدم لم يرد
به أنه قبله على سبيل الجمع فان هذا جامع بين النقيضين بل المرابه أنه يقبل الوجود بلا عن عدم وعدمه بلا عن الوجود فاذا كان
معدوما كان قابلا لاداء عدمه وقابل لحدوث الوجود واذا كان موجودا قبل دوام الوجود وقبل حدوث عدمه هذا اذا اعتبر حاله

(١) هكذا وقعت في الاصل هذا الحروف بصورتها وكذلك الكلمات التي في الاسطر الثلاثة بعدها وحذرهما من نسخة صحيحة
(١) قوله وان يوجد الخ كذا في الاصل وهي عبارة عن نسخة متروكة منه عليه في الاصل وبالجملة فنسقة في الاصل في هذا
الموضع الى آخر الكتاب سبعة جدا كثيرا ما تكرر في السقطات وليس يبدلها غير ما هو الله المستعان . كتبه مصححه

في الخارج . واذا اعتبر حاله في الذهن فالمراد أن ما يتصوره في الذهن يمكن أن يوجد في الخارج ويمكن أن لا يوجد فكل حال اذا اعتبر الممكن ذهنياً وأما جبالاً يتحقق فيه الامكان الامع امكان العدم نازعه وجوده أخرى فاما كان ضروري العدم فالجمع بين النقيضين لا يكون ممكناً وما كان ضروري الوجود وهو القديم الازلي لا يكون ممكناً وقد وافق على هذا جميع الفلاسفة ارسطو وجميع اصحابه المتقدمين والعقلاء ماع وجوب وجوده بنفسه أو بغيره دائماً فليس هناك يمكن يحكم عليه بقبول الوجود والعدم ولما سلك الرازي ونحوه مسلك ابن سينا في اثبات امكان مثل هذا اضطررنا (١٩٥) في الممكن وورد عليهم فيه اشكالات كثيرة

كأهو، ووجودي كتهم كما ورد به الرازي في محصله من الحجج الدالة على نفي هذا الممكن ولم يكن له عنها جواب الادعاء ان ما كان متغيراً فانه يعمل امكانه بالضرورة وهذه الدعوى يخالفه فيها جمهور العقلاء حتى ارسطو واصحابه وهذا الذي تنه عليه هو احد ما يستدل به على ان كل ممكن فهو مسبوق بالعدم وكل ماسوي الله ممكن فكل ماسوي الله حادث عن عدم كقائه بسط في موضعه والمقصود هنا ان الذين استدلوا بهذه الادلة على اقتدار الممكنات الى واجب خارج عنها فان مرادهم بقوله ممكنة ما يقتصر اليه مجموع الممكنات هو المؤثر التام وهو المرجع اتام الذي يلزمهم وجسوده بتأثير التام وجودها كذا كراهه من أن الفاعل باختياره اذا وجدت قدرته التامة وارادته التامة وجب وجود المقدور وهي الممكنات وأما قوله فلم قلتم انه يلزم أن يكون بعض الاجزاء كافياً في المجموع فلما ذكرناه من ان المؤثر التام يستلزم وجوده فانه اذا

على أن لا تشر كوا الله شيئاً ولا تزوا ولا تسرقوا ولا تأوئوا بيتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوني في معروف فغن وفي منكم فاجروا على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به في الدنيا فهو كفارته ومن أصاب من ذلك شيئاً فستر الله عليه فاهراً الى الله ان شاء الله وان شاء غفر له فاذا كانت المصائب السماوية التي تجري بغير فصل بشر بما يكفر الله بها الخطايا ما يجري من أذى الخلق والمظالم بطريق الأولى كما يصيب المجاهدين من أذى الكفار وكما يصيب الانبياء من أذى من يكذبهم وكما يصيب المظلومين من أذى الظالمين واذا كان هذا مما يقع معصية لله ورسوله فما يقع له ولي الامر من اقامة حدود تعزير يكون تكفير الخطايا به أولى وكذا في زمن عمر اذا شرب أحدهم الخمر جاء بنفسه الى الامير وقال طهرني وقبض ما عزم مالك والغامدية الى النبي صلى الله عليه وسلم وطلب منه التطهير واذا كان كذلك فكيف يكون الرجل ولي الله لا يمنع أن يحتاج الى ما يكفر الله به سيئاته من تأديب ولي الامر الذي أمره الله عليه وغير ذلك واذا قيل لهم يجتهدون معذورون فيما أذهبهم عليه عثمان فثمان أولى ان يقال فيه كان مجتهداً معذوراً فاصفاً أذهبهم عليه فانه امام ما مورثه بجمعيته وكان عثمان أبعد عن الهوى وأولى بالعلم والعدل فيما أذهبهم عليه مرضى الله عنهم جميعاً ولو قدح رجل في علي بن أبي طالب بانه قاتل معاوية وأصحابه وقاتل طلبة والزبير قبله علي بن أبي طالب أفضل وأولى بالعلم والعدل من الذين قاتلوه فلا يجوز أن يجعل الذين قاتلوه هم العادلين وخطا لهم كذلك عثمان فيمن اقام عليه حدا أو تعزير براهواً أولى بالعلم والعدل منهم واذا وجب التنبع على لمن يريد ان يتكلم فيه بمثل ذلك فالنبي عن عثمان لمن يريد ان يتكلم فيه بمثل ذلك أولى وقوله وطرد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكيمن أبي العاص عن عثمان عن المدينة ومعه ابنته هو وان فلم يزل هو وابنته طريدين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فمالوا الى عثمان أو أمروا بالمدنية وجعل مروان كاتبه وصاحب يديهم مع أن الله قال لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله الآية والجواب أن الحكيمن أي العاص أي عثمان كان من مسلمة الفتح وكانوا في رجل وعمر وابنته كان صغيراً انذاك فاته من أقران ابن الزبير والمسلمين بخمرة عمر حين الفتح من التمييز ما سبع سنين أو أكثر بقليل أو أقل بقليل فلم يكن مروان ذنب بطرده عليه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن الطلقاء تسكن بالمدية في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فان كان

قدراً المؤثر التام في المجموع هو بعض المجموع لزم أن يكون بعض أجزاء المجموع هو المؤثر في المجموع فيكون مؤثر في نفسه وفي غيره وهذا ظاهر فانه اذا قدر مجموع الممكنات وقدراً وان واحداً منها مؤثر في المجموع أي في كل واحد واحد وفي الهيئة الاجتماعية لزم أن يكون مؤثر في نفسه وفي غيره فيكون بعض أجزاء المجموع موجباً لحصول المجموع المذكور ومن المجموع نفسه وهذا متنع وأما المجموع المركب من الواجب والممكن فهناك ليس بعضه مؤثر في كل واحد واحد وفي الهيئة الاجتماعية فان من المجموع

الواجب بنفسه ولم يؤثر فيه شيء فظهر الفرق وأيضا الواجب مؤثر في الممكن وفي الهيئة الاجتماعية ليس مؤثرا في نفسه بخلاف
 مجموع الممكنات فان كل واحد منها لا بد له من مؤثر والاجتماع لا بد له من مؤثر فالجموع عفتقر الى المؤثر بأى تفسير فسر فان
 فسر الهيئة الاجتماعية فهي متوقفة على الافراد الممكنة والمتوقفة على الممكن أولى أن يكون ممكنا مع أن الهيئة الاجتماعية
 نسبة واضافة متوقفة على غيرهما فهي أدخل في الامكان والافتقار من غيرهما هي من أضعف الاعراض المقتضية الى الاعيان
 ان قدر لها نبوت وجودى والا فلا (١٩٦) وجودها وان فسر المجموع بكل واحد واحد أو فسر بالامرين

بكل واحد واحد وبالاجتماع
 أو فسر ذلك بأى شى فسر لم يكن
 الاجتماع متوقفا على غيره وكما
 كثرت الامكانات كثر الافتقار
 والحاجة فاذا قيل المؤثر في ذلك
 واحد منها وهو ممكن لزم أن يكون
 الممكن الذى هو جدي فاعلا
 لجميع الممكنات ونفسه من الممكنات
 فان نفسه لا بد لها من فاعل أيضا
 وهذا المعترض أخذ المجموع
 المركب من الواجب والممكن
 فعارض به المجموع المركب من
 الممكنات ولفظ المجموع فيه اجمال
 يراد به الاجتماع ويراد به جميع
 الافراد ويراد به الامران فكانت
 معارضة في غاية الفساد فان ذلك
 المجموع فيه واجب بنفسه لا يحتاج
 الى غيره وما سواه من الافراد الهيئة
 الاجتماعية مفعول به فهذا
 معقول فانه تعالى هو الموجود
 الواجب بنفسه خالق لكل ما سواه
 وأما الهيئة الاجتماعية ان قدر لها
 وجود في الخارج فهي حاصلة به
 أيضا سواه وتعالى وأما المجموع
 الذى كنهه مضمرا الى من يدعه
 وليس فيه موجود بنفسه فينتج أن

قدره فاعلم طرده من مكة لامن المدينة ولوطر دمن المدينة لكان يرسله الى مكة وقدره
 كثير من أهل العلم في نفسه وقالوا هو ذهب باختياره وقصة في الحكم ليست في الصحاح ولا لها
 اسناد يعرف به أمرها ومن الناس من يروى أنه حاكى النبي صلى الله عليه وسلم في عيشته
 ومنهم من يقول غير ذلك ويقولون أنه نقاه الى الطائف والطفاء ليس فيهم من هاجر بل قال النبي
 صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وما قدم صفوان بن أمية مهاجرا أمره
 النبي صلى الله عليه وسلم بالرجوع الى مكة ولما أتاه العباس رجل ليأبى عليه على الهجرة وأقسم عليه
 أخذه بيده وقال انى أبررت قسم عى ولا هجرة بعد الفتح وكان العباس قد خرج من مكة الى
 المدينة قبل وصول النبي صلى الله عليه وسلم الهاعام الفتح فقصه في الطريق فلم تكن الطائف تسكن
 بالمدينة فان كان قدره فاعلم طرده من مكة لامن المدينة ولوطر دمن المدينة لكان يرسله الى مكة
 وقدره كثير من أهل العلم في نفسه كما تقدم وقالوا هو ذهب باختياره والطرد هو الذى والنبي
 قد جاء به السنة في الزاني وفي الخائن وكانوا يعزرون بالنبي واذا كان النبي صلى الله عليه
 وسلم قد عزر رجلا بالنبي لم يلزم أن يبق متضا طول الزمان فان هذا لا يعرف فى شى من الذنوب
 ولم تأت الشريعة بدين يبق صاحبه متضا دائما بل غاية التني المقدوسنة وهو في الزاني والخائن
 حتى يتوب من التني فان كان تعزير الحاكم كذب حتى يتوب منه فاذا تاب سقطت
 العقوبة عنه وان كانت على ذنب ماض فهو أمر اجتهادى لم يقدره قدر ولم يوقت بوقت فوفت واذا
 كان كذلك فالنبي كان في آخر الهجرة فلم تطل مدته في زمن أبي بكر وعمر فلما كان عثمان
 طالت مدته وقد كان عثمان شفع في عبد الله بن أبي سرح الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان
 كاتب الوحي وارتد عن الاسلام وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أهدر دمه فبين أهدر دمه جاءه
 عثمان فقبل النبي صلى الله عليه وسلم شفاعته فيه وباعه فكف لا يقبل شفاعته في الحكم
 وقدر ووا أن عثمان سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يرده فاذن له في ذلك ونحن نعلم أن ذنبه
 دون ذنب عبد الله بن سعد بن أبي سرح وقصة عبد الله ثابتة معروفة الاستاد الثابت وأما قصة
 الحكم فعلمت من ذكرها انما ذكرها امرسلة وقد ذكرها المؤرخون الذين يكثر الكذب فيما
 يروونه وقل أن يسلم لهم نقلهم من الزيادة والنقصان فلم يكن هناك نقل ثابت وجوب القدر
 فبين هودون عثمان والمعلوم من فضائل عثمان وصحة النبي صلى الله عليه وسلم له وثناؤه عليه
 وتخصصه بابنته وشهادته له بالخنة وارساء الى مكة وبسابعته له عنه لما أرسله الى مكة لتقديم
 الصحابة له باختيارهم في الخلافة وشهادة عمرو وغيره بان رسول الله صلى الله عليه وسلم مات
 وهو عنه راض وأمثال ذلك مما وجب العلم القطعي بانه من كبار أولياء الله المتقين الذين رضى الله

يكون فاعلمهم واحدا منهم لانه لا بد له من فاعل فلو كان فاعلهم لكان فاعل نفسه وغيره من الممكنات ولزم أن يكون
 بعض أجزاء الممكنات كافيافي مجموع الممكنات واذا كان مجموع الممكنات مجتمع أن يكون فاعله فلا مجتمع أن يكون بعضها فاعلا لها
 بطريق الأولى فان ما كان يتعذر على المجموع يتعذر على بعضه بطريق الأولى وما يقتصر اليه المجموع يقتصر اليه بعضه بطريق الأولى وهذا
 المعترض أخذ ما يقتصر اليه المجموع فلفظا مجعلا لا يقتلوقد يكون افتقار المشروط الى شرطه وقد يكون المفعول الى فاعله ثم أخذ وودعي

هذا وعلى هذا ونحن نجيب على كل تقدير (الوجه الرابع) أن يقال أتعي بجملة ما يقتصر اليه المجموع ما اذا وجد وجد المجموع وما لا يوجد
المجموع لا يوجد كالمع قطع النظر عن كونه شرطاً وأفعلاً فان جملة ما يقتصر اليه الشيء هو الجملة التي تشمل على كل ما يقتصر اليه الشيء وكل
ما كان الشيء مقتصر اليه فهو داخل في هذه الجملة واذا حصل كل ما يحتاج اليه الشيء لم يبق الشيء محتاجاً الى شيء أصلاً فيلزم وجوده حيثما
فاته ما دام مقتصر الى شيء لم يوجد واذا حصل كل ما يتوقف وجوده عليه ولم (١٩٧) يبقى وجوده متوقفاً على شيء أصلاً لزم وجوده
فيعني بجملة ما يتوقف وجود الشيء

عليه الامور التي اذا وجدت وجد
المجموع وان لم يوجد جمعها لم
وجود المجموع ومعلوم أنه اذا عني
به ذلك لم يمكن أن يكون ذلك بعضاً
لأنه يلزم حينئذ أن يكون بعض
الاجزاء كافياً في المجموع فانه قد فسر
الجملة بما لا يحصل وجب حصوله
المجموع وان لم يحصل لم يجز حصوله
فلو كان بعض الاجزاء هو تلك الجملة
لوجب أن يكون ذلك البعض كافياً في
حصول المجموع سواء قدرنا فعلاً
لنفسه ولباقى الجملة أو قدرنا
حصوله هو حصول المجموع أو قدر
غير ذلك من التقديرات المتبعة
فأى تقدير قدرنا كان محتجاً فان جملة
ما يقتصر اليه المجموع لا يكون بعض
المجموع باى تفسير فسر وهو
المطلوب ولكن لفظ المجموع فيه
اجمال فانه قد يعنى به مجرد الهيئة
الاجتماعية وقد يعنى به كل من الافراد
أو كل من الافراد مع الهيئة الاجتماعية
فان عني به الاول فلا ريب أن هذا
قد يكون بعض الافراد وهو جماله
كافى المجموع المركب من الواجب
والممكن فان الواجب هو الواجب
للممكن وهو الواجب ايضا للهيئة
الاجتماعية والهيئة الاجتماعية

عنه ورضوانه فلا بد فع هذا بائناً لا يثبت استناده ولا يعرف كيف وقع ويجعل لعثمان ذنب
بأمر لا يعرف حقيقة بل مثل هذا مثل الذين يعارضون الحكم بالمشابهة وهذا من فعل الذين
في قلوبهم حسد يغي الذين يتبعون الفتنة ولا ريب أن الرافضة من شرار الزائعين الذين يتبعون
الفتنة الذين ذمهم الله ورسوله وبالجملة ففرض نعم قطعاً أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن
يامر بتفريق أحدائهم برده عثمان معصية لله ورسوله ولا يشكر ذلك عليه المسلمون وكان عثمان
رضي الله عنه أتى الله من أن يقدم على مثل هذا بل هذا مما يدخله الاجتهاد فعله أبا بكر وعمر
رضي الله عنهم لم ير أنه لم يطلب ذلك منهم ما يطلبه من عثمان فأجاب الى ذلك وأولعه لم يبين
لهم ما تو بتوئين ذلك لعثمان وغاية ما يقدر أن يكون هذا خطأ من الاجتهاد أو ذنباً وقد تقدم
الكلام على ذلك وأما استكتابه مروان فمروان لم يكن له في ذلك ذنب لأنه كان صغيراً لم يجز
عليه القلم ومات النبي صلى الله عليه وسلم ومروان لم يبلغ الحلم باتفاق أهل العلم بل غايته أن يكون
له عشرين سنة وأقر بيبتهما وكان مسلماً باطنياً ظاهر ايقراً القرآن ويتفقه في الدين ولم يكن قبل
الفتنة معروفاً بشئ يعاب فيه فلا ذنب لعثمان في استكتابه وأما الفتنة فاصابت من هو افضل
من مروان ولم يكن مروان ممن يحاذي الله ورسوله وأما ابو الحكم فهو من الطلقاء والطلاء احسن
اسلاماً أكثرهم وبعضهم فيه نظر ويجوز ذنب بعض عليه لا يوجب أن يكون منافقاً في السابقين
والمنافقون تجزى عليهم في الظاهر أحكام الاسلام ولم يكن أحدهم الطلاء بعد الفتح يظهر
المحادثة ورسوله بل يرث ويرث ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين وتجزى عليه أحكام
الاسلام التي تجزى على غيره وقد عرف نفاق جماعة من الاوس والخزرج كعبد الله بن أبي
ابن ساول وامثاله ومع هذا كان المؤمنون يتعصبون لهم أحياناً كما تعصب سعد بن عباد لان أبي
بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لسعد بن معاذ والله لا تقتله ولا تقدر على قتله
وهذا وان كان ذنباً من سعد لم يجز حجه ذلك عن الايمان بل سعد من أهل الجنة ومن السابقين
الاولين من الانصار فكيف بعثمان اذا أوى رحلاً لا يعرف أنه منافق ولو كان منافقاً لم يكن
الاحسان اليه موجباً للعلن في عثمان فان الله تعالى يقول لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلواكم
في الدين ولم يجز حوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المستقيمين وقد ثبت
في الصحيح أن أسماء بنت أبي بكر قالت يا رسول الله ان أمي قدمت وهي راغبة أفأصلها قال
نعم صلى الله عليه وسلم وقد أوصت صفية بنت حيي بن أخطب لقرابة لها من اليهود فلما كان الرجل
المؤمن قد يصل آثاره الكفار ولا يخرج حجه ذلك عن الايمان فكيف اذا وصل آثاره المسلمين
وغاية ما فهم أن يرموا بالنفاق وأم المؤمنين صفية بنت حيي بن أخطب كان أبوها من رؤس

أمر يمكن نارجع الى الواجب ليس هو بعض الهيئة الاجتماعية لكنه بعض الافراد والهيئة نسبة واصافة وليس هو بعض النسبة والاصافة
ولكن هو بعض الافراد المنسوب بعضها الى بعض والنسبة وسائر الافراد غيره وهو الواجب لكل ما هو غيره وأما المجموع الذي هو الافراد
فلا يكون بعضه هو الواجب لكل من الافراد فان هذا يقتضي أن يكون ذلك البعض من جنس نفسه فاعلاداً له وهذا متعاضد في الضرورة واتفاق
العقلاء بل هو من أبلغ الامور امتاعاً والعلم بذلك من أوضح المعارف وأجلاها ولهذا لا يقل هذا أحسن العقلاء واذا كان المجموع كلاً من

الأفراد مع الهيئة فهو أبعد من أن يكون واحداً من الأفراد موجباً لنفسه وليسراً للأفراد مع الهيئة الاجتماعية وهذا من بالله الحمد والمنة وأعلم أن مثل هذه الاعتراضات مع صحة الفاعل وحسن النظر يعلم فسادهما مثل هذه الحواطر الفاسدة التي تقدم في المعلومات لاهتمامها ولا يمكن استقصاء ما رد على النفوس من وساوس الشيطان ولولا أن (١) هذين الرجلين الذين كان يقال انهما من أفضل أهل زمانهما في المباحث العقلية (١٩٨) كلامها وفلسفها وأورد كل منهما ما ذكره وصار ذلك عندهما من صفة

الطريق المذكور في اثبات واجب الوجود لما ذكرنا كرت ذلك لظهور فساده عندهم من له تصور صحيح لما ذكره فضلاء من نور الله قلبه ثم أن هؤلاء الفلاسفة يقولون كإزعم الالمدى ان كمال النفس الانسانية هو الاحاطة بالمعقولات والعلم بالمجهولات وهم مع هذا يعرفوا الوجود الواجب بأي شيء يعرفوه وقد بقي بسناد متصل عن بعض رؤسهم وهو الخوئي صاحب كشف الاسرار في المنطق وهو عند كثير منهم غاية في هذا الفن أنه قال عند الموت أموت وما علمت شيئا إلا أن الممكن يقتضي الواجب ثم قال الافتقار وصف عددي أموت وما علمت شيئا ولا ذكر الثقة عن هذا الالمدى أنه قال ألمعنت التفرقي الكلام وما استغفلت منه شيئا إلا ما عساه العوام أو كلاما هذا معناه وذلك أن هذا الالمدى لم يقر في كتبه لا التوحيد ولا حدوث العالم ولا إثبات واجب الوجود بل ذكر في التوحيد طرقاتها فيها وذكر طريقتي زعم أنه ابتكرها هي أضعف من غيرها وكان ابن عربي صاحب الفصوص والفروحات وغيرها يعظم طريقته ويقول ان الطريقة التي

الحادين لله ورسوله وكانت هي امرأه صالحة من أمهات المؤمنين المشهود لها بالجنة ولما ماتت أوصت ببعض أقاربها من اليهود وكان ذلك ما محمد عليه لا بما محمد عليه وهذا ما احتج به الفقهاء على جواز صلة المسلم لاهل النمة بالصدقة عليهم والوصية لهم فكيف بأمر المؤمنين إذا أحسن الى عهده المظهر للإسلام وهذا ما طعن في أبي بلعنة لما كاتب المشركين بأخبار النبي صلى الله عليه وسلم علم الفتح وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه من أهل الجنة لشهوده بدرا والحديبية وقال لمن قال أنه متافق ما يذكر لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وأبى حاطب من عثمان فلو قدر والعاذ بالله أن عثمان فعل مع أقاربه ما هو من هذا الجنس لكان احسانا القول فيه والشهادة له بالجنة أولى بذلك من حاطب وأما قوله أنه نقي أبان الرتبة وضربه ضربا جاععا من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حقه ما أقلت الغبراء ولا أظلت الحضرة من ذي لجة أسدق من أبي ذر وقال ان الله أوحى الي أن يحب أربعة من أصحابي وأمرني بحبهم فقيل له من هم يا رسول الله قال علي سيدهم وسلمان والمقداد وأوزر فأجابوا ان أبان سكن الر بقوماتها السبب ما كان يقع بينه وبين الناس فإن أبان كان رجلا صالحا زاهدا وكان مذهبه أن الزهد واجب وان ما أمسكه الانسان فاضلا عن حاجته فهو كثر يكوي به في النار واحتج على ذلك بما لا حاجة فيه من الكتاب والسنة واحتج بقوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله وجعل الكنز ما بغض عن الحاجة واحتج بما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وهو أنه قال يا أيها الناس أحب أن أرى مثل أحد ذبا يخشى عليه ثلثة وعندي منه دينار لا يدينار أو رصده لدين وأنه قال لا أكثر من هم الاقلون يوم القيامة الامن قال بالمال هكذا وهكذا ولما توفي عبد الرحمن بن عوف وخلفه ما لاهل ذلك أوزر من الكنز الذي يعاقب عليه وعثمان بن طاهر في ذلك حتى دخل كعب وفاق عثمان فضربه أبو ذر وكان قد وقع بينهما وبين معاوية بالشام بهذا السبب وقد أفاق أبان على هذا طائفة من النسل كأيذ كر عن عبد الواحد بن زيد بنحوه ومن الناس من يجعل الشلبي من أرباب هذا القول وأما الخلفاء الراشدين وساجدهم الصالحين والتابعين فعلى خلاف هذا القول فلهذا ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس فيمادون خسة أو سقى صدقة وليس فيمادون خس ذود صدقة وليس فيمادون خس أو اق صدقة فني الوحي فيمادون المائتين ولم يشترط كون صاحبها محتاجا إليها لا وقال جمهور الصعلة أكثر من المال الذي لا تؤذ حقوقه وقد قسم الله الموارث في القرآن ولا يكون الميراث الا لمن خلف مالا وقد كان غير واحد من الصعلة له مال على عهد النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار بل ومن المهاجرين وكان غير واحد من الانبياء له مال

ابتكرها في التوحيد طريقة عظيمة أو ما هو نحو هذا حتى أفضى الامر ببعض أعيان القصة الذين تطروا في كلامه الى أن قال التوحيد لا يقوم عليه دليل عقلي وإنما يعلم بالسمع فقام عليه أهل للسمع وعوا في عقوبته وجرته قصة وكذلك الاصهابي اجتمع الشيخ ابراهيم الجعفي يوم ما قاله بت البرحة أنكر الى الصباح في دليل على التوحيد سأل من المعارض فما وجدته وكذلك حدثني من قرأ على ابن واصل الحموي أنه قال أيت بالليل وأستقي على ظهري وأضع الحققة على وجهي وأيت أقابل أدلة هؤلاء مبادة هؤلاء

والعكس وأصبح وما رجعت عندي شيء كأنه يعني أنه المتكلمين واللامعة وقد بسطنا الكلام في التوحيد وأدلت في غير هذا الموضع وذكرنا أن الناس قبلنا قد أخذوا من الأدلة العقلية يقينية ما شاء الله ولكن الإنسان يريد أن يعرف ما قاله الناس وما سقوا إليه وبيننا أيضاً أن القرآن ذكر من ذلك ما هو خلاصة ما ذكره الناس وفيه من بيان توحيد الإلهية ما لم يهتد إليه كثير من النظار ولا العباد بل هو الذي بعث الله به رسوله وأمر به كتبه وهؤلاء كما ذكرنا انقسموا إلى أصحاب نظر (١٩٩) وفكر وبحث واستدلال وأصحاب

إرادة وعبادته وتآله وزهد فكان متبهي أولئك الشئ ومتبهي هؤلاء السطح فاولئك يشكون في ثبوت واجب الوجود أو يهزون عن إقامة الدلالة عليه وإذا لم يكن في الوجود واجب لم يوجد شيء فـ تكون الموجودات كلها معدومات فيضى بهم سوء النظر إلى جعل الموجودات معدومات أو تجوز ككونها معدومات وجعل الموجودات الواجب ممكن جعل الواجب ممكنات به التعليل والآخرين يجعلون كل موجود واجب الوجود ويجعلون وجود كل موجود هو نفس وجود واجب الوجود فلا يكون في الوجود وجود هو عندهم مخلوق ولا مصنوع ولا مفتقر إلى غيره ولا محتاج إلى سواه فلا يكون في الوجود ما وجد بعده عده ولا ما عدم بعده وهذا فيمن جعل المعدوم موجوداً ومن جعل الممكن واجباً وجعل العدم واجباً وجعل المحدث قديماً ما هو غاية الكفر والشرك والضلal هذا مع أن إثبات الموجودات الواجب القبي الخلق وإثبات الموجودات الممكن المحدث الفقير المخلوق هو من أظهر المعارف وأبين العلوم أما ثبوت الموجودات المحدث

وكان أبوذر يريد أن يوجب على الناس ما لم يوجب الله عليهم وينهم على ما لم ينهم الله عليه مع أنه يجتهد في ذلك مثاب على طاعته رضى الله عنه كسائر المجتهدين من أمثاله وقول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيه إيجاب إنما قال ما أحب أن يحض على ثالثة وعندي منه شيء فهذا يدل على استحباب إخراج ذلك قبل الثالثة لا على وجوبه وكذلك قوله المكرهون هم المصلون دليل على أن من كثر ما له قلت حسنة يوم القيامة إذا لم يخرج منه وذلك لا يوجب أن يكون الرجل القليل الحسنات من أهل النار إذا لم يترك لم يتركه من فرائض الله وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول ربيته تقوم أماناً فلا يعصى ولا الأغنياء ولا الفقراء فلما كان في خلافة عثمان توسع الأغنياء في الدنيا حتى زاد كثيرهم على قدر المباح في المقدار والنوع وتوسع أبوذر في الإنكار حتى تنهم عن المباحات وهذا من أساليب الفتن بين الطائفتين فكان اعتزال أبيذر لهذا السبب ولم يكن لعثمان مع أبيذر عرض من الأغراض وأما كون أبيذر من أصدق الناس فذلك لا يوجب أنه أفضل من غيره بل كان أبوذر مؤمناً ضعيفاً كاتباً في الضعيف عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يأبأ بآرائي أو الضعفاء وإن أحب إلي ما أحب لنفسى لأتأمرن على اثنين ولأقولن ما لي بنبي وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وكل خير فأهل الشورى مؤمنون أقوياء وأبوذر مؤمنون ضعفاء فالمؤمنون الصالحون بخلافه النبوة كعثمان وعلى وعبد الرحمن بن عوف أفضل من أبيذر وأمثاله والحديث المذكور بهذا اللفظ الذي ذكره الرافضى ضعيف بل موضوع وليس له استناد بقوميه وأما قوله أنه ضيع حدود الله فلم يقتل عبيد الله بن عمر بن قتل الهرمزان مولى أمير المؤمنين بعد إسلامه وكان أمير المؤمنين يطلب عبيد الله لأقامة القصاص عليه فخطب جماعوه وأراد أن يعطل حد الشرب في الوليد بن عتبة حتى حذمه أمير المؤمنين وقال لا تعطل حدود الله وأنا حاضر فأجابوا أمافولة إن الهرمزان كان مولى على في الكذب الواضح فإن الهرمزان كان من الفرس الذين استنابهم كسرى على قتال المسلمين فأمره المسلمون وقد موأبه على عرفاً ظهر الإسلام ومن عليه عمرو وأعتقه فإن كان عليه ولا فهو للمسلمين وإن كان الوالدين بشر العتق فهو لهم وإن لم يكن عليه ولا بل هو كالأسير إذ من عليه فلا ولا عليه فإن العلماء تنازعوا في الأسير إذا أسلم هل يصير رقياً بسلامة أم يبقى حراً يجوز المان عليه والمغادرة كما كان قبل الإسلام مع اتفاقهم على أنه عصم بالإسلام دمه وفي المسئلة قولان مشهوران هما قولان في مذهب أحد وغيره وليس لعلى سبى لافى استرقاقه ولا في اعتاقه ولما قتل عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان الذي قتله أبو لؤلؤة الكافر الجوسى مولى المغيرة بن شعبه وكان بينه وبين الهرمزان مجانسة وذكر عبيد الله

الفقير فيما شاهد من كون بعض الموجودات يوجد بعد عدمه ويعدم بعد وجوده من الحيوان والنبات والمعدن وما بين السماء والأرض من الصحاب والمطر والرعد والبرق وغير ذلك وما شاهد من حركات الكواكب وحديث الليل بعد النهار والنهار بعد الليل فهذا كله فيه من حدوث موجود بعد عدمه وعدم موجود ما هو مشهود بلنى آدم برزبه بأبصارهم ثم إذا شهدوا ذلك فنقول معلوم أن المحدثات لا بد لها من محدث والعلم بذلك ضرورى كقائدين ولا بد من محدث لا يكون محدثاً لكل محدث ممكن والممكنات لا بد لها من واجب وكل محدث

ويمكن فغير مريب مصنوع والمفتقرات لابلدها من غنى والربوات لابلدها من رب والمخلوقات لابلدها من خالق وأيضا فإنه يقال هذا الوجود إما أن يكون واجبا بنفسه وإما أن لا يكون واجبا بنفسه بل يمكن نفسه واجبا بغيره والممكن بنفسه الواجب بغيره لا بد منه من واجب بنفسه فلم يثبت الواجب بنفسه على التقديرين وأيضا فالوجود إما أن يكون محدثا وإما أن يكون قديما والمحدث لا بد له من قديم فلم يوجد القديم على التقديرين (٣٠٠) وأيضا فالوجود إما أن يكون مخلوقا وإما أن لا يكون والمخلوق

لا بد له من خالق فيسلم ثبوت الموجود الذي ليس مخلوقا على التقديرين وأيضا فالإمكان يكون خاتما وإما أن لا يكون وقدر فيها ليس خاتما كالوجودات التي علم حدوثها أمهل مخلوقة والمخلوق لا بد له من خالق فعلم ثبوت الخالق على التقديرين وأيضا فالوجود إما أن يكون عن كل ماسواه وإما مفتقر إلى غيره والغير لا بد منه من غنى بنفسه فعلم ثبوت الغنى بنفسه على التقديرين فهذه البراهين وأمثالها كل منها يوجب العلم بوجود الرب الغنى القديم الواجب بنفسه وإن سبنا أو أنساعه كالأزلي والامدي والشهر وري المقتول وأنساعهم سلكوا في إثبات واجب الوجود طريقة الاستدلال بالوجود وعظمه وهاوطن من ظن منهم أنها أشرف الطرق وأنه لا طريق إلا هذه يقتصر الباحثون على أن طريقة الحدوث مفتقرة إليها وكل ذلك غلط بل هي طريقة توجب إثبات واجب الوجود بل لا يسلو كانوا يفسرون الممكن بالممكن الذي هو ممكن عند العقل سلفهم وغير سلفهم وهو الذي يكون موجودا تارة ومعدوما أخرى فاما إذا فسر الممكن بالممكن الذي ينقسم إلى قديم واجب بغيره

ابن عمر أتمر وى عند الهرمز أن حين قتل الهرمز أن وكان عن أتهم بالمعاونة على قتل عمر وقد قال عبد الله بن عباس لما قتل عمر وقال له عمر كنت أنت وأولئك تحبان أن تكرار العلو ج بالبدنة فقال ان شئت أن تقتلهم فقال كذبت أما بعد اذ تكلموا بمسائلكهم وصالوا إلى قبلكم فهذا ابن عباس وهو أقدم من عبيد الله بن عمر وأفضل بكثير يستأذن عمر في قتل علو ج الفرس مطلقا الذين كانوا بالبدنة قتلهم هوهم بالفساد اعتقدوا جواز مثل هذا فكيف لا يعتقد عبد الله جواز قتل الهرمز أن فاما قتل الهرمز أن استشار عثمان الناس في قتله فأشار عليه طائفة من العصابة أن لا تقتله فإن أباه قتل بالامس ويقتل موال يوم فيكون في هذا فساد في الاسلام وكانهم وقعت لهم شبهة في عصمة الهرمز أن وهل كان من الصائين الذين كانوا يستحقون الدفع أو من المشاركين في قتل عمر الذين يستحقون القتل وقد تنازع الفقهاء في المشتركين في القتل إذا مات بعضهم دون بعض فقبل لا يجب القود الأعلى المباشر خاصة وهو قول أبي حنيفة وقبل إذا كان السبب قويا وجب على المباشر والتسبب كالكره والمكره كالشهادة بالزنا والقصاص أذا رجعوا وقالوا بعدنا وهذا مذهب الجمهور كمالك والشافعي وأحمد إذا أسلحوا واحد وقتله الآخر فمالك وجب القود على المسلح والمباشر وهو إحدى الروايتين عن أحمد والرواية الأخرى يقتل القاتل ويحبس المسلح حتى يموت كما روى عن ابن عباس وقيل لا قود الأعلى القاتل كقول أبي حنيفة والشافعي وقد تنازعوا أيضا في الأمر الذي لم يكره إذا أصر من يعتقد أن القتل محرم هل يجب القود على الأمر على قولين وأما الرد فمباح في المعاونة كقطع الطريق فجهرهم على أن الحسد يجب على الرد والمباشر جميعا وهو قول أبي حنيفة ومالا وأحمد وكان عمر بن الخطاب يأمر بقتل الربيعة وهو الناطور لقطاع الطريق وإذا كان الهرمز أن ممن أعان على قتل عمر جاز قتله في أحد القولين فصاعدا وهو القاتل في المقتول بصنع أو طوعا لا عليه أهل صنعاء لأقدمهم به وأيضا قد تنازع الناس في قتل الأئمة هل يقتلهم حدا أو قصاصا على قولين في مذهب أحد وغيره أحدهما أنهم يقتلون حدا كما يقتل القاتل في الحاربة حدا لا قتل الأئمة فيه فساد هام أعظم من فساد قطاع الطريق فكان قاتلهم بخاربه ورسله ساعيا في الأرض فسادا وعلى هذا أخر جوافعل الحسن بن علي رضي الله عنهما لما قتل ابن ملجم قاتل علي وكذلك قتل قتله عثمان وإذا كان الهرمز أن ممن أعان على قتل عمر كان من المفسدين في الأرض المحاربين فيجب قتله لذلك ولوقدر أن المقتول معصوم الدم محرم قتله لكن كان القاتل متأولا ويعتقد قتلته لشبهة ظاهريه صار ذلك شبهة تندر القتل عن القاتل كأن أسامة بن زيد لما قتل ذلك الرجل بعدما قال لا اله الا الله واعتقد أن هذا القول لا يصحمه عزه النبي صلى الله عليه

والحدث مسوق بالعدم كما هو قول ابن سينا وأتباعه فلا يصح لهم على هذا الأصل الفاسد لإثبات واجب بنفسه ولا إثبات يمكن بدل على الواجب بنفسه وهذه طريقة في الحقيقة مأخوذة من طريقة الحدوث وطريقة الحدوث أكمل وأبين فان الممكن الذي يعلم أنه ممكن هو ما علم أنه وجد بعد عدمه أو عدم وجوده بعد وجوده الذي انقضى العقل على أنه ممكن وهو الذي يستحق أن يسمى ممكنا بل لا يرب وهذا أحدث فلذا كل ممكن محدث وإما تقدير ممكن لم يزل واجبا بغيره العقل بعد دفعه ذلك حتى القائلون بقدم العالم

وسلم

كارسطو وأتباعه المتقدمين وحتى هؤلاء الذين قالوا ذلك ابن سينا وأتباعه لا يحملون هذا من الممكن بل الممكن عندهم ما أمكن وجوده وعدمه فكان موجود آثاره ومعدوماً أخرى وانما جعل هذا من الممكن ابن سينا وأتباعه مع تناقضه وتقصيره بخلاف ذلك لما سلكوا في اثبات واجب الوجود الاستدلال بالموجود على الواجب فقالوا كل ما سواه يكون ممكناً بنفسه واجبا غيره وجعلوا العالم قديماً لازماً مع كونه ممكناً بنفسه وهذا خلاف قول سلفهم وقول أئمة الطوائف سواههم (٣٠١)

عما أنكره ابن رشد وغيره على ابن سينا وبسط الكلام فيه له موضع آخر والمقصود هنا أن هؤلاء الذين يدعون أن كمال النفس هو الاحاطة بالمعقولات والعلم بالمجهولات هذا اضطرارهم في أشرف العلوم الموجودات بل فيما لا تنجو النفوس الابغقرته وعبادته ولكن لما سلوا للفلسفة أصولهم الفاسدة وتورطوا معهم في محاربتهم وصاروا يجربونهم كالجبر الملاحدة الباطنية الناس منفاصنفاء والفلسفة هي باطن الباطنية ولهذا صار في هؤلاء نوع من الاتحاد فقل أن يسلم من دخل مع هؤلاء في نوع من الاتحاد في أسماء الله وآياته وتحريف الكلام عن مواضعه ونفس المقدمة الهائلة التي جعلوها غاية مطلوبهم وهوان كمال النفس في مجرد العلم بالمعقولات مقدمة باطلة قد سطنا الكلام عليها في الكلام على معجزات الانبياء لما تكلمنا على قولهم انها قوى نفسانية وذكرنا قطعة من كلامهم على ذلك وبيننا قولهم ان كمال النفس في مجرد العلم خطأ وضلال ومن هنا جعلوا الشرائع مقصودها ما اصلاح الدنيا وما

وسلم الكلام ولم يقتله لانه كان متوا لالكن الذي قتله أسامة كان مباح قبل القتل فمثل في العاصم واذا كان عبيداً لله بن عمر متوا ولا يعتق ان الهرمزان اعان على قتل أسامة وأنه يجوز له قتله صارت هذه شبهة يجوز أن يجعلها المجتهد مانعة من وجوب القصاص فان مسائل القصاص فيها مسائل كثيرة اجتهادية وايضاً فالهرمزان لم يكن له أولياً يعطون بدمه وانما وليه ولي الامر ومثل هذا الذقة قاتل كان لا امام قاتله لانه وليه وكان له العفو عنه الى الدية لا لا تضيع حقوق المسلمين فاذا قدر ان عثمان عفاه عنه ورأى قدر الدية أن يعطى الال عمر لما كان على عمر بن الدين فانه كان عليه عثمان فوالأمر أهله أن يقضوا دينهم أموال عصبت عاقلة بني عدى وقريش فان عاقلة الرجل هم الذين يحملون كاهه والدية لو طالب بها عبيداً لله أو عصبة عبيداً الله اذا كان قتله خطأ أو عفاه الى الدية فهم الذين يردون دين عمر فاذا أعان بها في دين عمر كان هذا من تخاسن عثمان التي يدع بها الأيتم وقد كانت أموال بيت المال قريش من عثمان كثيرة وكان يعطى الناس عطاه كثيراً أضاعف هذا فكيف لا يعطى هذا لال عمر وبكل حال فكانت مسئلة اجتهادية واذا كانت مسئلة اجتهادية وقد رأى طائفة كثيرة من الصحابة أن لا يقتل ورأى آخرون أن يقتل لم يسكر على عثمان ما فعله باجتهاده ولا على علي ما قاله باجتهاده وقد ذكرنا تنازع العلماء قتل الأئمة هل هو من باب الفساد الذي يجب قتل صاحبه حكماً كالقاتل بل لاخذ المال أم قتلهم كفعل الأحاد الذين يقتل أحدهم الآخر لغرض خاص فيه فيكون على قاتل أحدهم القود وذكرنا في ذلك قولين وهما قولان في مذهب أحد كرهما القاضي أبو يعى وغيره فمن قال ان قتلهم حد قال ان جنايتهم توجب من الفتنه والفساد أكثر مما يوجب جناية بعض قطاع الطريق لاخذ المال فيكون قاتل الأئمة من المحاربين لله ورسوله الساعين في الأرض فساداً ويدل على ذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من جاءكم أو امركم على رجل واحد يري أن يفرق جماعة عنكم فاضربوا عنقه بالسيف كانوا من كان فأمر يقتل الواحد المريد لتفريق الجماعة ومن قتل امام المسلمين فقد فرق جماعتهم ومن قال هذا قال ان قاتل عمر يجب قتله حكماً وكذلك قتله عثمان يجب قتلهم حكماً وكذلك قاتل علي يجب قتله حكماً وبهذا يجب عن ابنه الحسن وغيره من يعترض عليهم فيقول كيف قتلوا قاتل علي وكان في ورثته صغار وكبار والصغار لم يبلغوا فوجب عن الحسن بن جبرائيل أحد هذين قتله كان واجبا حكماً لان قتل علي وأمثاله من أعظم المحاربة لله ورسوله والفساد في الأرض ومنهم من يجب بجوار انفراد الكبار بالقود

(٣٠٢ - مناج ثالث) تهذيب النفس لتستعد للعلم ولتكون الشريعة أمثالاً لتفهم المعاني العقلية كما يقوله الملاحدة الباطنية مثل أبي يعقوب السجستاني وأمثاله ولهذا لا يوجبون العمل بالشرائع على من وصل الى حقيقة العلم ويقولون انه لا يجب على الانبياء ذلك وانما كانوا يفعلونه لانه من تمام تبليغهم الامم ليعتدوا بهم في ذلك لانه واجب على الانبياء وذلك لا يجب عندهم على الواصلين البالغين من الامم والعلماء ودخل في ذلك طائفة من ضلال المتصوفة ظنوا أن غاية العبادات هو حصول المعرفة فاذا حصلت سقطت العبادات وقد يحج بعضهم بقوله واعبد ربك حتى يأتيك اليقين ويرعون أن اليقين هو المعرفة وهذا

خطأ باجتماع المسلمين أهل التفسير وغيرهم فالسليمن متفقون على أن وجوب العبادات كالصلاة والحج ونحوها يخص بم الحرمات كالقربان والظهار لا يزال واجبا على كل أحد مادام عقله حاضر أو بلغ ما بلغ وإن الصلوات لا تنقطع عن أحد فط الاعن الحاضر والنفسا وما من زال عقله مع أن من زال عقله بالنوم فإنه يقسم بالنسبة المستقبية المتأخرة بالقبول وانفاق العلماء وأما من زال عقله بالانغماء ونحوه مما يعرفه (٢٠٢) ففيه نزاع مشهور ومنهم من وجب قضاءها مطلقا كأحد ومنهم من لا وجبه

كان شافعي ومنهم من يوجب قضاء ما قبل وهو ما دون اليوم والليلة أو صلوات اليوم والليلة كما هو مذهب أبي حنيفة وما لا يخالفون له لا يضي عندنا مذهبهم فيه نزاع شاذ لا يقصود من هذا أن الصلوات الخمس لا تسقط عن أحد له عقل سواء كان كبيرا أو صالحا أو عالما وما ينظره طوائف من جهال المبادئ أتباعهم وجهال النظر أتباعهم وجهال الإسماعيلية والنصيرية وإن كانوا كلهم جهالا من سقوطها عن العارفين أو الواصلين أو أهل الحضرة أو عن خرقها لهم العادات أو عن الأئمة الإسماعيلية أو بعض أتباعهم أو عن عرف المولود العقلية أو عن المتكلم الماهر في النظر أو الفيلسوف الكامل في القضية فكل ذلك باطل باعقاق المسلمين وبعاقل بالاضطرار من دين الإسلام واتفق علماء المسلمين على أن الواحد من هؤلاء يستتاب فإن تاب وأقر بوجوبه أو لا قتل فله لا زاع بينهما في قتل الجاحد لوجوبه أو امتناعا عن عقاب قتل من أقر بوجوبه أو امتنع من فعلها مع أن أكثرهم يوجب قتله ثم الواحد من هؤلاء إذا عاد واعتف

بالوجوب فهل عليه قضاء ما تركه فهذا اعلى ثلاثة أنواع أحدها أن

يكون قد صار من شأنا متعاضداً عن الإقرار بما فرضه الرسول فهذا حكمه بحكم المرتدين وفيه للعلماء ثلاثة أقوال أحدها أنه لا يقضى ما تركه في الرد ولا قبله إلا من صلاة ولا صيام ولا زكاة بناء على أن الرد أجبت عليه وأنه اذا عاد عابداً بسلامة جده بقيت تأنيف العمل كما هو معروف في مذهب أبي حنيفة ومالك وقول في مذهب أحد الثاني أنه يقضى ما تركه في الرد وقبله أو هذا قول الشافعي وأحدى الروايات عن أحمد والثالث أنه لا يقضى ما تركه في الرد ويقضى ما تركه قبله كالرواية المشهورة عن أحمد وإن كان الواحد منهم هو لأعماله وهو مصدق

لرسول لكن نلن أن من دينه سقوط هذه الواجبات عن بعض البالغين كما نلن ذلك ما وافق من حجب الشيوخ الجاهل وكافلته طائفة من الشيوخ الجاهل ولهم مع ذلك أحوال نفسانية وشيطانية فهو لا مبعثي أمرهم على أن من ترك الصلاة قبل العلم بوجوبها فهل يقضى فيه ثلاثة أقوال منها جوهان في مذهب أحد أحدها أنه لا قضاء عليه بحال بناء على أن حكم الخطأ لا يثبت في حق العبد إلا بعد باو غ الخطأ اليه والثاني عليه القضاء بكل حال كما يقوله من يقوله (٣٠٣) من أصحاب الشافعي وغيره والثالث

يشيرون عليه بقتالهم وهو يأمر الناس بالكف عن القتال وأمر من يطعمه أن لا يقتلهم وروى أنه قال لما ملكه من كتب يده فهو قتل له تذهب إلى مكة فقال لا أكون من الخندق الحرم قيل له تذهب إلى الشام فقال لا فأرق دار هجرتي قيل له فقتلهم فقال لا أكون أول من خلف محمدا في أمته بالسيف فكان صبر عثمان حتى قتل من أعظم فضائله عند المسلمين ومعلوم أن الدماء الكثيرة التي سفكت بأجناد على ومن قاتله لم يسفك قبلها منهم دماء المسلمين فإذا كان ما فعله على مالا يوجب القدرح في على بل كان دفع الظالمين إلى من الحوارج وغيرهم من النواصب القادحين في على وأجبالا فلا ينبغي دفع الظالمين القادحين في عثمان بطريق الأولى والآخرى إذ كان بعد عثمان عن استحلال دماء المسلمين أعظم من بعد على عن ذلك بكثير وكان من قدرح في عثمان بأنه كان يستحل أراق دماء المسلمين بتعطيل الحدود وكان قدرح في على ما هو أعظم من هذا وسوغ على أن بعض علماء أمة ما قاتله أن يقول إن على أعطى الحدود الواجبة على قتله عثمان وتعطيل تلك الحدود كان واجباً أعظم فساداً من تعطيل حدوده بقتل الهرمزان وإذا كان من الواجب النفع عن على بأنه كان معذورا بالجهاد أو غير فلا ينبغي دفع عن عثمان بأنه كان معذورا بطريق الأولى وأما قوله أن عثمان تعطل حد الشرب في الوليد ابن عتبة حتى حذمه أمير المؤمنين فهذا كذب عليهم بل عثمان هو الذي أمر على بأقامة الحد عليه كما ثبت ذلك في الصحيح وعلى خوف عنه وجلده أربعين ولو جلده عثمانين لم يشكره على عثمان وقول الرافضي أن على قال لا تعطل حدود الله وأنا حاضر فهو كذب وإن كان صدق فقهو من أعظم المدح لعثمان فإن عثمان قبل قول على ولم ينعه من إقامة الحد مع قدرته عثمان على منعه لو أراد فإن عثمان كان إذا أراد شاقم فعله ولم يقدر على على منعه والافلو كان على قادر على منعه مما فعله من الأمور التي أنكرت عليه ولم ينعه ما هو عنده منكر مع قدرته كان هذا قدرح في على فإذا كان عثمان أطاع على فيما أمر به من إقامة الحد دل على دين عثمان وعده وعثمان ولي الوليد بن عتبة هذا على الكوفة وعندهم أن هذا لم يكن يجوز فإن كان حراما وعلى قادر على منعه وجب على على منعه فإذا امتنع دل على جواز عند على أو على عجز على وإذا عجز عن منعه عن الإمارة فكيف لا يعجز عن ضربه الحد فلمن أن على كان عاجزا عن حد الوليد لو أن عثمان أراد ذلك فإذا أراد عثمان دل على دينه وقال هذا يدعي أن الحدود ما زالت تبطل وعلى حاضر حتى في ولايته يدعون أنه كان يدع الحدود خوفاً وتقية فإن كان قال هذا لم يقبله إلا لعلمه بأن عثمان وحاشيته واقفون على إقامة الحدود والافلو كان يتقي منهم ما قال هذا ولا يقال أنه كان أقدر منهم على ذلك فإن قائل هذا يدعي أنه كان عاجزا لا يمكنه إظهار الحق بينهم ودليل هذا أنه لم يتمكن

بشرق بين من أسلم في دار الحرب ومن أسلم في غيرها كما يقول ذلك لمن يقوله من أصحاب أبي حنيفة والأول أظهر الأقوال وأضاق قد تنازع الناس في قوت الصلاة بعد تغيير عذر الصوم هل يصح منه القضاء أم قد استقر عليه الذنب فلا يقبل منه القضاء على قولين معروفين وليس هذا موضع هذا وأما المقصود هنا أنه ليس في علماء المسلمين من يقول بسقوط الصلاة عن هو عاقل على أي حال كان فمن تأول قوله تعالى وأعد ربك حتى يأتيك اليقين على سقوط العادة بمحصول المعرفة فإنه يستتاب فإن تاب وأقرب والمعاد بالآية أعبد ربك حتى يموت كما قال الحسن البصري لم يجعل الله لعبادة المؤمنين أجلا دون الموت وقر الآية واليقين هو ما بعينه الميت فيوفى به كما قال تعالى عن أهل النار كن أنكذب يوم الدين حتى أناا اليقين وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم لما مات عثمان بن مظعون قال أما عثمان فقد جاءه اليقين من ربه والمقصود هنا أن هؤلاء الملاحدة ومن شر كههم في نوع من الحادهم لما طعنوا أن كمال النفس في مجرد العلم وظنوا أن ذلك حصل لهم نظوا وطا الواجبات العامة عنهم وحل المحرمات العامة لهم وضلالهم من وجوه منها ظنهم أن الكمال في مجرد العلم والثاني ظنهم أن ما حصل لهم علم والثالث ظنهم أن ذلك العلم هو الذي يكمل النفس وكل من هذه المقدمات كاذبة فليس كمال النفس في مجرد العلم ولا في أن تصير عالما معقولا موازيا للعالم الموجود بل لا بد لهم من العمل وهو حب الله وعبادته فإن النفس لها قوتان علمية

حاجة إلى العمل وظنوا أن ذلك حصل لهم نظوا وطا الواجبات العامة عنهم وحل المحرمات العامة لهم وضلالهم من وجوه منها ظنهم أن الكمال في مجرد العلم والثاني ظنهم أن ما حصل لهم علم والثالث ظنهم أن ذلك العلم هو الذي يكمل النفس وكل من هذه المقدمات كاذبة فليس كمال النفس في مجرد العلم ولا في أن تصير عالما معقولا موازيا للعالم الموجود بل لا بد لهم من العمل وهو حب الله وعبادته فإن النفس لها قوتان علمية

وعلمية فلا تصح الاصلاح الامرين وهو ان تعرف بالله وتعبده والجهلية هم خبر من هؤلاء بكثير ومع هذا فالأهل الجهم ومن وافقه ان الاعيان مجرد المعرفة أنكروا ذلك أئمة الاسلام حتى كثر من قال بهذا القول وكثير من الجراح وأحد من جنبل وغيرها وهذا القول وإن كان قد تابعه عليه الصالحى والاشعرى فى كثير من كتبه وأكثر أصحابه فهو من أفسد الأقوال وأبعدها عن الصحة كما قد بيناه فى غير هذا الموضوع لما بينا الكلام فى معنى الاعيان وقبوله

(٣٠٤)

وأما المقدمة الثانية فلو كان كمال النفس فى مجرد العلم فليس هو أبى علم كان أبى معلوم كان بل هو العلم الذى لا بد منه العلم بالله وهو لا ندونوا أنه العلم بالوجود معاه وجوده ونفوا أن العالم أبدي أزلى فاذا حصل له العلم بالوجود الأزلى الابدى كملت نفسه وعلى هذا بى أبو يعقوب السجستاني وغيره من شيوخ الفلسفة الباطنية أقوالهم وكذلك أمثالهم من الفلاسفة كالغزالي وغيره وابن سينا وإن كان أقرب إلى الاسلام منهم فقه من الأخلاق بحسبه وأبو حامد وسلف أحيانا مسلكتهم لكنه لا يجعل العلم مجرد الوجود موجبا للسعادة بل يجعل ذلك فى العلم بالله وقد يقول فى بعض كتبه انه العلم بالامور الباقية وهذا كلامهم فن قال ان العالم أبدي قال بقولهم ومن قال ان كل ماسوى الله كان معدوما ثم وجد لم يلزمه ذلك وابن عربى وابن سبعين ونحوهما جمعوا بين المسلمين فصاروا يجمعون كمال النفس هو العلم بالوجود المطلق ويقولون ان الله هو الوجود المطلق فاخذوا من طريقة الصوفية أنه العلم بالله وأخذوا من كلام هؤلاء أنه العلم بالوجود المطلق وجمعوا

عندهم إقامة المدعى على عبد الله بن عمر وعلى فواب عثمان وغيرهم والرافضة تتكلم بالكلام المتناقض الذى ينقض بعضه بعضا **و** وأما قوله أنه زاد الاذان الثانى يوم الجمعة وهو بدعت فصار سنة إلى الآن فالجواب ان عليا رضى الله عنه كان ممن يوافق على ذلك فى حياة عثمان وبعد مقتله ولهذا الماصار خليفة لم يأمر بإزالة هذا الاذان كما أمر بما أنكره من ولاية طائفة من عمال عثمان بل أمر بعزل معاوية وغيره ومعلوم ان ابطال هذه البدعة كان أهون عليه من عزل أولئك ومقاتلتهم التى عجز عنها فكان على ازالة هذه البدعة من الكوفة ونحوها من أعماله أقدر منه على ازالة أولئك ولما زال ذلك لعلم الناس وتقليده فان قيل كان الناس لا يوافقونه على ازالها قيل فهذا دليل على أن الناس وافقوا عثمان على استحبابها واستحسناتها حتى الذين قالوا مع على كهمار وسهل بن حنيف وغيرهما من السابقين الأولين والافوهؤلاء الذين هم أكابر اصحابه لم أنكروا ذلك فخالقهم غيرهم وان قدر ان فى الصلابة من كان شكره ومنهم من لا يشكره كان ذلك من مسائل الاجتهاد لم يكن هذا بما يعايبه عثمان وقول ان قتالهم بى دعة ان أراد بذلك أنه لم يكن يفعل قبل ذلك فكذلك قتال أهل القبلة بدعة فإنه لم يعرف أن اماما قاتل أهل القبلة قبل على وأن قتال أهل القبلة من الاذان فان قيل بل البدعة ما فعل بغير دليل شرعى قبل لهم من أن لكم أن عثمان فعل هذا بغير دليل شرعى وأن عليا قاتل أهل القبلة بدليل شرعى وأيضا فان على بن أبى طالب رضى الله عنه أحدث فى خلافة العبد الثانى بالجامع فان السنة المعروفة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان أنه لا يصلى فى المصرا الا جمعة واحدة ولا يصلى يوم النحر والقطر الا بعد واحد والجمعة كانوا يصلون فى المسجد والعيد يصالونه بالصبر اذ كان النبى صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة وعرفة قبل الصلاة وفى العيد بعد الصلاة واختلف عنه فى الاستسقاء فلما كان على عهدى قبله ان بالبدعة عفاه لا يستطعون الخروج الى المصلى فاستخلف علمهم رجلا يصلى بالناس بالمسجد قبل انه صلى ركعتين بشكر وقيل بل صلى أربعين بلا تكبير وأيضا فان ابن عباس عترف فى خلافة على بالبصرة ولم يروعه أنه أنكر ذلك وما فعله عثمان من انتداء الاول اتفق عليه الناس بعده أهل المذاهب الاربعة وغيرهم كما اتفقوا على ما سئله ايصاعهم من جمع الناس فى رمضان على امام واحد وأما ما سئله على من إقامة العيدين فتنازع العلماء فيه وفى الجمعة على ثلاثة أقوال قيل انه لا يشترع فى المصرا الا جمعة واحدة وموعيد واحد كقول مالك وبعض أصحاب أبى حنيفة لانه السنة وقيل بل يشترع بعد صلاة العيد فى المصردون الجمعة كقول الشافعى وأحد فى احدى الروايتين لكن قاتل هذا بناء على أن صلاة العيد لا يشترط لها الاقامة والعدد كما يشترط للجمعة وقالوا انه اتصلى فى الحضر

بينهما فقالوا ان الله هو الوجود المطلق وأما المقدمة الثالثة فزعمهم أنهم حصل لهم العلم بالوجود وهذا باطل فان كلامهم فى الاهيات مع قلته فالضلال أغلب عليه من الهدى والجهل أكثر فيه من العلم وهى العلوم التى تنبى معلوماتها وتكمل النفوس بها عندهم وأما الطبيعيات فهى مبدأ الحركة والتغير والاستحالة ولكن منها كليات لا تنتقض بزعمهم وهى منتقضة وهذه الامور مبسطة فى غير هذا الموضوع ولكن نهنا عليه هذا لان مثل هذا لا مدنى وأمثلة الذين يخطوا طر بعضهم

والسفر

وصدروا كتبهم التي صنعوها في أصول دين الاسلام بزعمهم عاهاو اصل هؤلاء الجهال من ان كل النفس الانسانية يحصل ماله من الكمالات وهي الاحاطة بالقلع والاعمال بالجهولان وسلوكها طريقهم وقعوا في الجهل والحيرة والشك لما تحصل الضمالة الاله ولان تلك السعادة الاجرة ففضل عن نيل الكمال الذي هو فوق ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال كمل من الرجال كثيرة الاكاملون من الرجال كثير ولكن الذين سلكو طريق هؤلاء من بعد الناس عن الكمال والمقصود هنا الكلام على ماسلكه هؤلاء المتأخرون في تقرير واجب الوجود والامسدى قدره هاهنا في ابيكار الافكار واوريد سؤاله اعلى بعض

(٢٠٥)

سؤاله وجوابه واما تقريره لها فقال في تقريره هذا الحق النظر الى الجملة غير النظر الى كل واحد واحد من اجادها فان حقيقة الجملة غير حقيقة كل واحد من الاجاد وعند ذلك فالجملة موجودة قاطبة وان تكون واجبة لذاتها وان يمكنه الاجازان تكون واجبة كما تقدم وان كانت ممكنة فلا ينشأ من مرجح والمرجح اما داخل فيها واما خارج عنها فان كان داخلها فالمرجح للجملة مرجح لاحادها فيلزم ان يكون مرجح لنفسه لكونه من الاجاد فليزم ان يكون له نفسه معلولا لها وان كان خارجا عنها لم يكن ممكنا لانه من الجملة فيكون واجبا ثم اورد على ذلك قول السائل لان سلم وجود ما يسمى جملة في غير المتناهي ليصح ما ذكرتموه ولا يلزم من صحة ذلك في المتناهي مع اشعاره بالحصر صحة في غير المتناهي سلنا ان مفهوم الجملة حاصل فيما لا ينشأ منه وأنه ممكن لان سلم انه زائد على الاحاد المتعاقبة الى غير النهاية وحيث فلا يلزم ان يكون معلولا بغيره لانه احاد سلنا انه زائد على الاحاد ولكن ما المانع ان يكون مرجحا لاجادها الداخلة فيه لانه

والسفر وهذا خلاف المتواتر من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين وقيل بل يجوز عند الحاجة ان تصلي جعتان في المصركا صلى على عيدن للحاجة وهذا مذهب أحد بن حنبل في المشهور عنه واكثر اصحاب أبي حنيفة واكثر المتأخرين من اصحاب الشافعي وهو لا يمتحنون بفعل على نبي في طلب لانه من خلفاء الراشدين وكذلك أحد بن حنبل جواز التعريف بالامصار واجه بان ابن عباس فعله بالبصرة وكان ذلك في خلافة علي وكان ابن عباس نائبه بالبصرة فأحد بن حنبل ركن من العلماء يتبعون عليا في مآسئهم كائنه من عمرو عثمان فيما سناه وآخرون من العلماء كآل وغيره لا يتبعون عليا في مآسئهم وكانهم يتفقون على اتباع عمر وعثمان في مآسئهم فان حاز القدر في عمرو وعثمان في مآسئهم فلا يقدر حق على في مآسئهم وهذا حاله بطريق الاولى وان قيل بأن ما فعله على سائق لا يقدر فيه لانه يلجأ نادا ولاه سنة يتبع فيه فلا يكون مافعله عمرو وعثمان كذلك بطريق الاولى ومن هذا الباب ما ذكرنا فله عمر مثل تضعف الصدقة التي هي جزء في المعنى على نصارى بني تغلب وامثال ذلك ثم من الهيب ان الرافضة تنكر شيئا فعله عثمان في عهد من الانصار والمهاجرين ولم يتركوه وعليه وتبعه المسلمون كلهم عليه في اذان الجمعة وهم قد زادوا في الاذان شعرا لم يكن يعرف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا نقل أحد ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك في الاذان وهو قولهم حتى على خير العمل وغاية ما ينقل ان صمغ النخل كان بعض الصحابة كان عمر رضى الله عنهم كان يقول ذلك احيانا على سبيل التوكيد كما كان بعضهم يقول بين التسدي من حتى على الصلوات على الصلوات وهذا يسمى نداء الامراء وبعضهم يسميه التوسيع بخص فيه بعضهم وكرهه اكثر العلماء وروا عن عمرو بنه وغيرهما كراهية ذلك ونحن نعلم بالاضطرار ان الاذان الذي كان يؤذنه بلال وابن أم مكتوم في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدى بقوا ومجذورة بمكة وسعد القرظ في قبة لم يكن فيه هذا الشعار الرافضي ولو كان فيه لنقله المسلمون ولم يملوه كما نقلوا ما هو أسمر منه فلما لم يكن في الذين نقلوا الاذان من ذكره من الزيادة علم انها بدعة باطلة وهؤلاء الاربعة كانوا يؤذنون بامر النبي صلى الله عليه وسلم ومنه تعلموا الاذان وكانوا يؤذنون في افضل المساجد مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد قبا واذانهم متواتر عند العامة والخاصة ومعلوم ان نقل المسلمين للاذان اعظم من نقلهم اعراب آية كقوله وارجلكم ونحو ذلك ولا شيء أشهر في شعائر الاسلام من الاذان فنقله اعظم من نقل سائر شعائر الاسلام وان قيل فقد اختلفت صفته قيل بل كل ما ثبت به النقل فهو صحيح ولا ريب ان تعليم النبي صلى الله عليه وسلم بالمدى بمكة

انه مرجح واحد منها يلزم ما ذكرتموه بل طريق ترجحه بالا حاد الداخلة فيه ترجح كل واحد من آحادها لغير النهاية وعلى هذا فلا يلزم افتقاره الى مرجح خارج عن الجملة ولأن يكون المرجح للجملة مرجح لنفسه ولان سلم انه زائد على الاحاد المتعاقبة الى غير النهاية قلنا يسمى الجملة هو ما وصفه بكونه غير متناه ولا شك انه غير كل واحد من الاحاد كل واحد من الاحاد متناه والموصوف بما لا ينشأ هو الاعداد المفروضة بحيث لا يخرج عنها واحد قولهم لان سلم ان مفهوم الجملة زائد على الاحاد المتعاقبة الى

غير النهاية فلما أتدتم أن مفهوم الجمله هو نفس المفهوم من كل واحد من الاحاد فهو ظاهر الاحاطة وان أردتم به الهيئة الاجتماعية من آحاد الاعداد فلا خفاء بكونه ذاتي لكل واحد من الاحاد وهو العنقود ويقال أن يقول يريدون بأجله كل الاحاد لا كل واحد منها ولا يسئلون أن كل الاحاد أمر مغاير للاحاد المتعاقبة قولهم ما المانع من أن تكون الجمله مترجمة بأحاديها لا تدخل فيها كإفروء فلما ان يقال تخرج الجمله بجمع (٢٠٦) الاحاد الداخلة فيها أو واحدا منها فان كان واحد منها فالاحاد الشيء الزمناه

حاصل وإن كان مجموع الآحاد فهو نفس الجملة المفروضة وفيه ترجيح الشيء بنفسه وهو محال (قلت) ولقال أن أية قول الجملة المذكورة لا تحتاج إلى إثبات كون الجملة غير الآحاد وإن كان ذلك حقا فإنه يقال لمن قال لا نسلم وجود ما يسمى جملة في غير المتناهي لا يتخلو أما أن يكون هنا جملة غير الآحاد وأما أن لا يكون فإن كان بطل سؤاله وإن لم يكن كان ذلك أبلغ في الجملة فإن كل واحد من الآحاد يمكن وليس هنا جملة يمكن أن تكون واجبة فكل من الممكنات يتحقق أن وجود نفسه أو يمكن آخر كمتنازع وجود الجملة الممكنة بكل من الممكنات وقد أورد هو هذا السؤال فكان فيه كفاية من أن يقرر أمورا إذا أخذ فيها كان أبلغ في الجملة وأقوى لها وكذلك السؤال الثاني وهو قوله سلمنا أن مفهوم الجملة حاصل في الالتهائي وأنه يمكن لكن لا نسلم أنه زائد على الآحاد المتعاقبة فلا يكون معلا غير عليه لا حاد فإن هذا السؤال هو نظير الأول بل هو هو مع تعير العبارة فإن من نفى وجود ما يسمى جملة في غير المتناهي لم ينزع في وجود كل

الاذان وفيه الترجيع والاقامة مثله كالاذان ولا ريب أن بلالا أمر أن يسبق الاذان ونور
الاقامة ولم يكن في أدائه ترجيع فنقل أفراد الاقامة صحيج بلارب ونقل شنيته صحيج بلارب
وأهل العلم بالحديث يحسون هذا وهذ: وهذا مثل أنواع التشهد المنفولات ولكن اشهر
بالخاز أمر أفراد الاقامة التي علمها النبي صلى الله عليه وسلم بلالا وأما الترجيع فهو يقال سرا
وبعض الناس يقول إن النبي صلى الله عليه وسلم علمه لاي محذورة تشبث الايمان في قلبه
لأنهم من الاذان فقلنا نقول على أنه نفيه أما محذورة فليبقى بين الناس خلاف في نقل الاذان
المعروف ﷺ وأما قوله وخالفه المسلمون كلهم حتى قتل وعأوا أفعاله وقالوا له غبت عن سر
وهرب يوم أحد ولم تشهد ببيعة الرضوان والاشيا رقي ذلك أكثر من أن تحصى والجواب أما
قوله وخالفه المسلمون كلهم حتى قتل فان أراد أنهم خالفوه مالا فيجيب قتله وأثمهم كلهم أمروا
بقتله ورضوا بقتله وأعأوا على قتله فهذا مما يعلم كل أحد أنه من أظهر الكذب فإنه لم يقتله الا
طائفة قليلة باغية ظالمة قال ابن الزبير لعنت قتله عثمان خرجوا عليه كالصوص من وراء
القرية فقتلهم الله كل قتله ونجاس من نجاستهم تحت بطون الكواكب يعني هربوا لئلا وأكثر
المسلمين كانوا غائبين وأكثر أهل المدينة الحاضرين لم يكونوا يعلمون أنهم يربدون قتله حتى قتله
وان أراد أن كل المسلمين خالفوه في كل ما فعله أو في كل ما أنكر عليه فهذا أيضا كذب فإمن سئ
أنكر عليه الاوقد واقفه عليه كثير من المسلمين بل من حلسا منهم الذين لا ينهون عن عداهنة والذين
واقفوا عثمان على ما أنكر عليه أكثر وأفضل عند المسلمين من الذين واقفوا عليا على ما أنكر عليه
واما في كل الامور وامافي غالبا وبعض المسلمين أنكر عليه بعض الامور وكثير من ذلك يكون
الصواب فيه مع عثمان وبعضه يكون فيه مجتهد او منه ما يكون المخالفه مجتهدا امام صيا واما
مخطئا وأما الساعون في قتله فكلهم مخطئون بل ظالمون باغون معتدون وان قدر أن فهم من قد
يغفر الله له فهذا الاتبع كون عثمان قتل مظلوما والذين قالوا له غبت عن بدويعة الرضوان
وهرب يوم أحد فقليل جدا من المسلمين ولم يصبر منهم الاثناثا واثناثة وأخرونك وقد جابهم
عثمان وابن عمر وغيرهما عن هذا السؤال وقالوا يوم بدر غاب أمر النبي صلى الله عليه وسلم لخصفه
على ابنته صلى الله عليه وسلم فضر به النبي صلى الله عليه وسلم بسهمه وأجره ويوم الحديبية
بائع النبي صلى الله عليه وسلم عن عثمان بيده ويدرسول الله صلى الله عليه وسلم خبره من يدنقه
وأنبت السبعة بسببه فإنه لما أرسله النبي صلى الله عليه وسلم رسولا إلى أهل مكة بلغه أنهم قتله فباع
أصحابه على أن لا يفر وأعلى الموت فكان عثمان شريكا في البيعة مختصا بارسال النبي صلى الله

واحد واحد من الآحاد المتعاقبة فإذا سلم مفهوم الجملة فيما لا ينتهى ففسر ذلك بالآحاد

التعاقبة كان باقياً على منعه الأول، لكن من الناس من يقول: الجلبة لا تقبل الا في المناسبات، ومنهم من قد ينادي عن الجلبة: هل لها حقيقة غير كل واحد من الآحاد؟ فهذا يجعلها مساوئين، وبكل حال فالسؤال ان كان متوجهاً كان ذلك اقرب في الجلبة وان لم يكن متوجهاً لم يربحنا، وذلك انه اذا لم يكن الجملة حقيقة غير كل واحد واحد لم يكن هنا مجموع يحتاج أن نضعه في حجب أو إمكان غير كل واحد واحد، وذلك كلها ممكنة فتكون الجملة هذا التقدير أقل مقدماته فانها اذا كانت الجملة غير الاحاد اختل البرزخ وحواسه نفسها، والاحاد اما اذا قدر

انتفاء ذلك لم يحتاج الى ذلك فلا يحتاج الى نفي الوجوب عنها لانفسها ولا بالاحاد ولهذا قال في الاعتراض اذ لم تكن الجملة غير الاحاد لم يلزم ان تكون معلة بغير علة الاحاد وهذا هو الذي الحق فاتها اذ لم تكن معلة بغير علة الاحاد ومعولها انه لا بد من اثبات علة الاحاد فذلك وحده كاف بخلافه اذا كانت غير الاحاد فانه يحتاج الى نفي وجوبها بنفسها او بالاحاد وهذا هو السؤال الثالث وهو قوله ما المانع ان يكون المجموع وهو الجملة مترجحا بالاحاد الداخلة فيه لا بواحد منها (٢٠٧)

بل بطريق ترجح بالاحاد الداخلة فيه بترجيح كل واحد من احادها بالاسر الى غير نهايه وقد اجاب عن هذا بقوله مجموع الاحاد تنفس الجملة المفروضة وفيه ترجح الشئ بنفسه وهو محال وهذا السؤال هو الذي ذكره في كتابه الاخر وذكر انه لا يعرف له جوابا حيث قال ما المانع من ترجحها بترجيح احادها وترجيح احادها كل واحد بالاسر الى غير نهايه قال وهذا الاشكال مشكل وربما يكون عند غيري حله والجواب الذي ذكرته انما يستقيم اذا ارادوا بالجملة كل واحد واحد من الاجزاء ولم يجمعوا الاجتماع قدر ازا اذا وجعلوا الاجتماع جزا فانه حينئذ يقال الجملة هي الاحاد فاما اذا يد بالجملة الاجتماع وهو الهسته الاجتماعية وان ترجحها بالاحاد المتعاقبة لم يكن الجواب صحيحا وهذا هو الذي استشكل في كتابه الاسر وحينئذ يكون السؤال لا يجوز ترجيح الاجتماع بالاحاد المتعاقبة وترجيح كل واحد بالاسر الى غير نهايه هو الاحاد المتعاقبة كما تقدم بل هو الهسته الاجتماعية ولكن يمكن تقرير هذا الجواب اذا جعلت الهسته الاجتماعية جزا من اجزاء الجملة

عليه وسلم وطلبت منه قرأ ان يطوف بالبيت دون رسول الله صلى الله عليه وسلم واحجابه فامتنع من ذلك وقال حتى يطوف به رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد ان يرسل عرفا فخره انه ليس به كعكة شريك يحمله وان عثمان به كعكة بنو أمية وهم من أشراف مكة ففهم يحمله وأما التولي يوم أحد فقد قال الله تعالى ان الذين تولوا منكم يوم التقي الجملان انما استلهم الشيطان بعض ما كسبوا واقدع الله عنهم ان الله غفور رحيم فقد عفا الله عن جميع التولي يوم أحد فدخل في الغفوة من هودون عثمان فكيف لا يدخل هو فيه مع فضله وكثرة حسناته (٢)

(فصل) قال الرافضي وقد ذكر الشهرستاني وهو من أشد المتعصبين على الامامة ان ماثرا ذلك الضاد بعد شبهة اليأس الاختلاف الواقع في مرض التي صلى الله عليه وسلم فاول تنازع وقع في مرضه ما رواه البخاري باسناده الى ابن عباس قال لما اشتد بالي صلى الله عليه وسلم مرض الذي توفي فيه فقال انثوني بدواة ففرطاس اكتب لكم كتابا لا تضلوا بعدي فقال عمران الرجل ليهمر حسينا كتاب الله وكثر اللفظ فقال التي صلى الله عليه وسلم قوموا معي لا ينبغي عندي التنازع والجواب ان يقال ما نقله الشهرستاني وامثاله من المصنفين في الملل والنحل عامته مما ينقله بعضهم عن بعض وكثير من ذلك لم يحرفه اقول المنقول عنهم ولو بدكر الاستناد في عامة ما ينقله بل هو ينقل من كتب من صنف المقالات قبله مثل أبي عيسى الوراق وهو من المصنفين للرافضة الذين في كثير مما ينقلونه مثل أبي يحيى وغيرهما من الشيعة ونقل ايضا من كتب بعض الزيدية والمعتزلة الطائعين في كثير من الصحابة ولهذا تجد نقل الاشعري اصعب من نقل هؤلاء لانه ما علم بالمقال الا شيئا احترازا من كذب الكذابين فيما عداه بوجد في نقله ونقل عامته من نقل المقالات بغير ألفاظ اصحابها ولا استناد عنهم من الغلط ما يظهره الفرق بين قولهم وبين ما نقل عنهم حتى في نقل الفقهاء بعضهم مذهب بعض فانه بوجد في غلط كثير وان لم يكن الناقل ممن يقصد الكذب بل يقع الغلط على من ليس له غرض في الكذب بل هو معظله او متبعه ورسول الله صلى الله عليه وسلم كل المؤمنين متفقون على موالاته وتعظيمه ووجوب اتباعه ومع هذا فغير علماء الحديث يكرهون نقلهم الغلط عليه ويريدون في كلامه وينقصون نقضا يفسد المعنى الذي قصد بل يغلطون في معرفة أمور المشهورة المتواترة عند العامة وغيرهم ونحن وان كنا قد بينا كذب كثير مما ينقله هذا الرافضي فقلوم ان كثيرا ممن ينقل ذلك لم يعتمد الكذب لاهذ ولا لحوه لكن وقع اما تمسك الكذب من بعضهم واما غلطا وسوء حفظ ثم قبله الباقون لعدم علمهم وهو ما فهم ان الهوى يعي ويصم وصاحب الهوى يقبل ما وافق هواه بلا حجة

وهذا امر اسطلاحى فان المجموع المركب من اجزاء لا يجعل نفس الاجتماع ليس جزا من المجموع وقد يجعل جزا من المجموع فاذا جعل الاجتماع جزا من المجموع كان تقرير السؤال ان هذا الجزء معلى سائر الاجزاء وترجيح كل جزء بالاسر وترجيح جزء يمكن بجزء يمكن كترجيح جزء يمكن بجزء يمكن وحينئذ فاجابته بقوله مجموع الاحاد تنفس الجملة المفروضة وفيه ترجح الشئ بنفسه ليس بجواب مطابق فانهم لم يدعوا

ترجم المجموع بالجميع على ترجح الاجتماع بكل واحد واحد من الأجزاء المتعاقبة والاجتماع وان كان جزءاً فليس هو من الأجزاء المتعاقبة لكن ذنابه ترجع بعض الأجزاء ببعض فهو كعسل بعض الممكنات بعض فيعود الأمر و قال فالمجموع هو واجب بنفسه أو يمكن معلول لنفسه أو معلول ببعضه أو بخارج عنه كالتقدم تقريراً بيننا نحن . وقد تقدم أن المجموع أمان لا يكون له علة بل هو واجب بنفسه وهذا باطل كالتقدم وأما أن يكون له علة وهو المجموع أو بعضه أو ما هو خارج عنه كما يقال نظير ذلك في دلالة المطابقة والتعيين والاتزام فلقد أقال في القسم الثاني وما (٢٠٨)

لذا انها فان الجلة والكل شئ واحد وأما الكل بمعنى كل واحد فليس يحبه الجلة بقول أن كان المقضى للجموع على الآحاد بأسرها بحيث يدخل فيها الهمة الاجتماعية لزمن أن تكون الجلة الممكنة معاملة لها فان الجلة والكل والجموع شئ واحد بخلاف ما إذا أريد بالكل كل واحد واحد فان الجلة لا تحب بكل واحد واحد وإنما تحب بجموع الآحاد كالعشرة لا تحب بكل فرد فرد من أفرادها وكذلك سائر المركبات وإنما يحصل المركب بجموع أجزائه التي من طبعها الهمة الاجتماعية ان جعلت الهمة الاجتماعية أمر او جوديا وان لم يجعل كذلك لم يخرج الى هذا بل يقال للجموع هو الآحاد بأسرها وليس هنا غير الآحاد ولعل أبا إسحق أراد هذا ولهذا أورد عليه تلك الاسئلة وهو أن الجموع مغاير للآحاد وأنه يجوز أن يحب الجموع بالآحاد المتعاقبة وتكون تلك مما تقدم وأما القسم الثالث وهو أن يكون للجموع عليه شئ بعضه فهذا قد أبطله بقوله ليس بعض الآحاد أولى بذلك من بعض أن كان كل

توجب صدقه ويرد ما عاقل هو ابلحجة متوجب رده وليس في الطوائف أكثر تكذيبا بالصديق
وقصد ايضا بالكذب من الرافضة فان رؤس مذهبهم وأئمة الذين ابتدعوه وأسوء كانوا منافقين
زنادقة كما ذكرنا في غير واحد من أهل العلم وهذا ظاهر لمن تأمله بخلاف قول الخوارج فإنه
كان عن جهل بتأويل القرآن وغاوى تعظيم الذنوب وكذلك قول الوعيدية والقدرية كان عن
تعظيم الذنوب وكذلك قول المرجئة كان أصمل مقصودهم في التكفير عن صدق الرسل
ولهذا رؤس المذاهب التي ابتدعوها يقل أحدانهم زنادقة منافقون بخلاف الرافضة فان
رؤسهم كانوا كذلك مع ان كثير منهم ليسوا منافقين ولا كفارا بل بعضهم له ايمان وعمل
صالح ومنهم من هو محتط يغفر له خطاياه ومنهم من هو صاحب ذنب ورجى له مغفرة الله لكن
الجهل بجميع القرآن والحديث شامل لهم كلهم فليس فيهم امام من أئمة المسلمين في العلم والدين
وأصل المذهب انما ابتدعه زنادقة منافقون مرادهم فساد دين الاسلام وقد رأيت كثيرا من
أهل المقالات التي يقولون فيها مذهب الناس (١) ورأيت أقوال ذلك فرأيت فيها اختلافا كثيرا
وكثير من الناقلين ليس قصد الكذب لكن المعرفة بحقيقة أقوال الناس من غير نقل أقطاها
وإثباته يعرف مرادهم قد تبصر على بعض الناس ويتعنزل على بعضهم ثم ان غالب كتب أهل
الكلام والتأليف للمقالات يقولون في أصول الملل والنحل من المقالات ما يطول وصفه ونفس
ما يعتبى فيه رسوله وما يقوله أصحابه والتابعون منهم في ذلك الاصل الذي حكوا فيه أقوال الناس
لا يقولونه لاتعدادهم ثم ترك بل لانهم لم يعرفوه بل ولا جمعوا مقلتي خبرتهم بخصوص الرسول
وأصحابه والتابعين وكتاب المقالات لا تشرى أبجع هذه الكتب وأبسطها وفيه من الاقوال
وتحريفها ما لا يوجد في غيرها ومن نقل مذهب أهل السنة والحديث بحسب ما فهمه وظنه قولهم
وذكراته يقول بكل ما نقله عنهم وجاء بعدهم من أتباعه كابن فوركان لم يعجبهم ما نقله عنهم فنقص
من ذلك وزاد ومع هذا فلو فكرت خبرته بالكلام أكثر من خبرته بالحديث ومقالات السلف وأئمة
السنة قد ذكر في غير موضع عنهم أقوال في النفي والاثبات لا تنقل عن أحد منهم أصلا مثل
الاطلاق للفظا ولا معنى بل المنقول الثابت عنهم يكون فيه تفصيل في نفي ذلك اللفظ والمعنى المراد
واثباته وهم منكرون بالاطلاق الذي أطلقه من نقل عنهم ومنكر ونلبعض المعنى الذي أراد
بالتنفي والاثبات والشهرستاني قد نقل في غير موضع أقوال الضعيفة يعرفها من يعرف بمقالات
الناس مع ان كتابه أحجم من أكثر الكتب المصنفة في المقالات وأحوذ نقلا لكن هذا الباب وقع

واحد منهم معا ولا ولا نعلته أولى بذلك وهذا في تشرير

ذلك أحد هذان كل جزء من الأجزاء إذا كان ممكنا ومن ذلك الهيئة الاجتماعية فليس وجوب المجموع بهذا الجزء بأولى من هذا لأنه متوقف على كل جزء منهما والثاني أن كل واحد من تلك الأجزاء عامل للغير فعملته أولى أن تكون هي الموجبة للجميع منه سواء قيل إن

(١) قوله ورأيت أقوال ذلك كذا في الأصل ولعل في الكلام سقطاً أو تحريكاً فاحذر كسبه

علة المجموع واحد معين أو واحد معين غير معين وأما إذا قيل كل واحد واحد فذلك بعدلانه يقتضي اجتماع مؤثر من مستقلين على أثر واحد وهو مختص بصريح العقل واتفاق العقلاء فان قيل إذا كان المجموع هو الاجزاء ونفس الاجتماع فهذا لا يقتضي أن شيء منفصل قيل لانه هو القول بوجوب ذلك بنفسه وقد تقدم بطلانه فانه يكون كل جزء مكتبة بنفسه والاجتماع ممكن بنفسه ولم يكن هنا ما يغير ذلك حتى يقال هو واجب بنفسه فلا يمكن أن يكون هنا ما هو واجب بنفسه (٢٠٩) وقد اُتيل غير هذا القسم بوجهين

أحدهما ذكره الرازي والآخرى أن ما كان سبب المجموع كان سبب كل واحد من أجزاء ذلك المجموع فلو قدر جزء من أجزاء المجموع سبباً لزم كون ذلك الجزء سبباً لنفسه فلو لم يكن الممكن علة معلولاً أو إضافة ذلك الجزء لمعلول فإذا كان هو مرجحاً للمجموع كان مرجحاً لعلته فيكون علة لعلته

(فصل) ولم يذكر ابن سينا ولا غيره في إثبات واجب الوجود قطع الدور كما يذهب كراجهو قطع التسلسل لظهور فسادهم وقد ذكرنا غير مرة أن المقدمة إذا كانت معلومة مثل علمنا بأن الحدث لابد له من محدث بل مثل علمنا أن هذا الحدث له محدث تحدث كان العلم بها كافياً في المطلوب وان ما يرد على الأمور المعلومة هو من جنس شبه السوفسطائية التي لانهاية لها فيجب الفرق بين ما يكون من المقدمات خفياً على أكثر الناس يحتاج الى بيان وما يكون معلوماً لاكثر الناس والشبه الواردة عليه من جنس شبه السوفسطائية ولما كان أهل الكلام كثيراً ما يوردون ويرد عليهم ما هو من جنس شبه السوفسطائية كما ورد الكفار

فيه ما وقع ولهذا لما كان خبراً يقول الأشعرية وقول ابن سينا ونحوهم من الفلاسفة كان أجود ما نقله قول هاتين الطائفتين وأما الصحابة والتابعون وأئمة السنة والحديث فلا هو ولا أمثاله يعرفون أقوالهم بل ولا سمعوا على وجهها بنقل أهل العلم أنها بالأسانيد المعروفة وأما معجمو جلاله شتم على حق واطل ولهذا إذا عبرت بقالاتهم الموجدية في مستفاهم الثابتة بالنقل عنهم وجد من ذلك ما يخالف تلك النقول عنهم وهذا من جنس نقل التواريخ والسير ونحو ذلك من المراسلات والمقاطيع وغيرها مما فيه صحيح وضعيف وإذا كان كذلك ما علم بالكتاب والسنة والنقل المتواتر من محاسن الصحابة وقضاة لهم لا يجوز أن يدفع بنقل بعضهم ما يقطع وبعضها محرف وبعضها لا يقدح فيما علم فإن الذين لا يرون بالمثل ونحن قد تبنا ما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف قبلنا وما يصدق ذلك من المغفولات المتواترة عن أئمة العقل من أن الصحابة رضي الله عنهم أفضل الخلق بعد الأنبياء فلا يقدح في هذا ما أورسكوك فيها فكيف إذا علم بطلانها وأما قوله ان الشهرستاني من أشد المتعصبين على الإمامية فليس كذلك بل عيل كثيرا إلى أشياء من أمورهم بل يذكر أحاديثاً كلام الإسماعيلية الباطنية منهم وتوجيه ولهذا انهم بعض الناس بانه من الإسماعيلية وان لم يكن الامر كذلك وقد ذكر من اتهمهم معا واحد من كلامه وسيرته وقد يقال هو مع الشيعة بوجه ومع أصحاب الأشعرية بوجه وقد وقع في هذا كثير من أهل الكلام والوعاظ وكانوا يدعون بالادعية المأثورة في صحيفة علي بن الحسين وان كان أكثرها كذباً على علي بن الحسين وبالجملة فالشهرستاني يظهر الميل إلى الشيعة أما بباطنه وإما مداهنة لهم فان هذا الكتاب كتاب الملل والنحل منصفه لرئيس من رؤسائهم وكانت له ولاية ديانة وكان الشهرستاني مقصود في استعطفه وكذلك منصفه كتاب المصارعة بينه وبين ابن سينا الميل إلى التشيع والفلسفة وأحسن أحواله أن يكون من الشيعة أن لم يكن من الإسماعيلية أعني المصفه ولهذا احتمال فيه الشيعة تحاملاً بينا وإذا كان في غير ذلك من كتبه يبطل مذهب الإمامية فهذا يدل على المداهنة لهم في هذا الكتاب لاجل من منصفه وأضاف هذه الشبهة التي حكاها الشهرستاني في أول كتاب الملل والنحل عن أبيليس في مناظرة للاثمة لانه لم يبال بنقل وهو لم يذكرها السناد بل لا سناد لها أصلاً فان هذا لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة ولا عن أئمة المسلمين المشهورين ولا هي أيضاً معلوم عند أهل الكتاب وهذه لتعلم الأباطيل عن الانبياء وما أوحى في شيء من كتب المقالات وبعض كتب النصارى والشهرستاني أكثر ما ينقله من المقالات من كتب المعتزلة وهم يكذبون بالقدر في شبهه والله أعلم

(٢٧ - منهاج ثالث)

الذين يجادلون بالباطل ليس حضوره الحق لم يكن لهذا أحد محدود ولا عدم محدود بل هو بحسب ما يحضر للقلب فلهذا صار كلما طال الزمان أو رد المتأخرون أسولة سوفسطائية لم يذكرها المتقدمون وزاد المتأخرون مقدمة في الدليل لا دفع ذلك السؤال فزادوا ولأن المحدث لا يختص بوقت دون وقت الانحصار والاقوات متماثلة والامور المتماثلة يتمتع اختصاص بعضها دون بعض الانحصار منفصل فزادوا بعدهذا أن التخصص ممكن والممكن لا يترجح وجوده على عدمه الا لا يترجح أحد طرفيه

بغيره وأما تقدير موجود لم يوجد بنفسه ولا بغيره فهو متعق له لا يعني بكونه موجوداً بنفسه أن نفسه أوجده اذ كان هذا معلوماً
الامتناع بل يعني أنه لا يحتاج في وجوده إلى غيره بل وجوده واجب بنفسه فهو موجود أولاً وأبداً فظهر صحة هذا الكلام وبطلان نقضه أي
عما يستدل به عليه بل يمكن هنا إيراد أسئلة أخرى يطول بها الكلام وقال الرازي أيضاً قد كان الواجب على ابن سينا أن يتكلم قبل
هذا الفصل في بيان أن سبب الممكن لا يكون مقدماً عليه تقدم ما نيا فانه (٣١١)

التي أخرجه لا إلى أول وذلك عنده
غير متعق فكيف يمكن إبطاله لا بطلان
واجب الوجود وأما إذا قامت
الدلالة على أن السبب لا بد من
وجوده مع المسبب فيقتضي حصول
التسلسل لكأن تلك الأسباب
والسببيات بأسرها حاضرة معاً وذلك
عنده محال والبرهان الذي ذكره في
إبطال التسلسل أيضاً مختص بهذه
الصورة فكان الأولى بتقديم الكلام
في هذه المسألة لكن لما كان في عزيمه
أن يذكره في موضع آخر وهو التوطئة
الخامس من هذا الكتاب لاجرم
تساهل فيه هنا قلت مثل هذا
الكلام هو الذي أوجب أن يدخل
هذا القسم من أدخله في هذا
الدليل كالأمدى وغيره ولا حاجة
إليه بل ما ذكره ابن سينا كافٍ
والدليل الذي ذكره على إبطال
التسلسل في العلل واجب إبطال
علل متسلسلة سواء قد وردت مجتمعة
أولاً كما قد تبين من كلامه وهو
لا يجوز عللاً متسلسلة لا متعاقبة
ولا غير متعاقبة وانما يجوز حوادث
متسلسلة وتلك عند مشروط وطردون
الحوادث لا علل ولا أسباب بمعنى
العلل ولا يجوز عنده استناد كل
ممكن إلى ممكن قبسه أصلاً ولكن

ويعرفون لا يتبينهم ما فيه عبرة وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ذوقوا ما تركتمكم
فإنما هاتين من كان قبلكم بكمرة تسوا لهم واختلافهم على أنبيائهم وإذا هم يتكلمون عن شيء فاجتنبوه
وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وقال تعالى عن أهل الكتاب قبلنا وألقينا بينهم العداوة
والبغضاء يوم القيمة كلما أرادوا أن يهربوا من الله قالوا اننا ناصري وأخذنا منهم قسوساً وحظاً فما ذكرناه فاعز بنابهم العداوة والبغضاء وأمثال ذلك مما يعلم
بالاضطرار في الامم قبلنا من الاختلاف والتراخى والخلاف الواقع في غير أهل الملل أكثر منه في
أهل الملل فكل من كان إلى متابعة الانبياء أقرب كان الخلاف بينهم أقل فالخلاف المنقول
عن فلاسفة اليونان والهند وأمثالهم أمر لا يخصه إلا الله وبعده الخلاف عن أعظم الملل ابتداء
كالرافضة فينا وبعد ذلك الخلاف الذي بين المعتزلة ونحوهم وبعده ذلك خلاف الفرق المنسوبة
إلى الجماعة كالكلابية والكرامية والأشعرية ونحوهم ثم بعد ذلك اختلاف أهل الحديث
وهم أقل الطوائف اختلافاً في أصولهم لأن سرائرهم من النبوة أعظم من سرائر غيرهم فقصمهم
حبيل الله الذي اعتصموا به فقال واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا فكيف يقال مع
الاختلاف الذي في الامم قبلنا ان مشار الفساد بعد شبهة ابليس الاختلاف الواقع في مرض النبي
صلى الله عليه وسلم وقع من الفساد والاختلاف قبل هذا والتعدد بدسيسة ابليس والاختلاف
الواقع في المرض باطل فأما شبهة ابليس فلا يعرف لها اثر استناد كما تقدم والكذب ظاهر عليها وأما
ما وقع في مرض النبي صلى الله عليه وسلم فقد كان يقع قبل ذلك ما هو أعظم منه وقد وقع قتال بين
أهل قباضة خرج النبي صلى الله عليه وسلم ليصلح بينهم وقد تنازع المسلمون يوم بدر في الانفال
فقال الآخرون هي لنا وقال المهاجرون خلف العدو هي لنا وقال الحافظون لرسول الله صلى الله
عليه وسلم هي لنا حتى أنزل الله تعالى يستأذنون عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتفقوا الله
وأصوله ذات بينهم وقد كان بين الانصار خلاف في قصة الافك حتى هم الحيات بالقتال فسكتهم
النبي صلى الله عليه وسلم في شخص هل يجوز قتله أم لا يجوز وقد وقع نزاع بين الانصار مرتبب
يهودى كان يذكروهم حروبهم في الجاهلية التي كانت بين الاسوس والخزرج حتى اختصموا وهموا
بالقتال حتى أنزل الله تعالى بالأيها الذين آمنوا ان تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم
بعد اعانتكم كافرين وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله وفيكم رسوله ومن يعتصم
بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم وقد ثبت في الصحيح أنهم كانوا في مفرقة فقتل رجل من
المهاجرين ورجل من الانصار فقال المهاجرون للمهاجرين وقال الانصار فقال النبي صلى
الله عليه وسلم أبعدي الجاهلية وآتينا ظهر انيكم دعوا فانهما منتمة وقد كان الصحابة يتنازعون

بحوزان يكون وجوده مشروطاً بوجود ممكن قبله وبين العلل والشروط فرق معروف ومن هذا دخل القلظ على الرازي في هذا الاعتراض
ولهذا كان صامراً من تكلم في إبطال العلل المتسلسلة لم يتجنى إلى ذكر هذه القسم أجلاء لا يقولون ان الممكن أو الحادث الذي يوجد قبل
الممكن أو الحادث هو علل أيضاً لا هو مستند بوجوده وانما يقولون هو شرط فيه وايضاً فاستدل يمكن إلى آخره لما أن رادياً أنه يستند
في آخره موجود قبله فيستمر الوجود إلى حين وجود الممكن المفعول وأما أن يراد به إلى آخره يكون موجوداً قبله ويعدم قبله فإن أريد

الاول فقولهم انه اذا بطل استناده الى ممكن موجود مع وجوده كان هذا امتناعا لا لما يوجد مع ذلك قبل وجوده ولما يوجد الا عند وجوده فلا حاجة الى تخصيص ما وجد قبل وجوده بالذکر لا يحتاج الى تخصيص ما يتي بعد وجوده بالذکر اذا الدليل يتناول كل ما كان موجودا عند وجوده سواء وجد قبل ذلك ايضا وبعد ذلك ايضا ولم يكن موجودا الا حين وجوده وامان اريد استناده الى آخره يكون موجودا قبله ويعلم ايضا قبله وهذا هو الذي (٣١٢) اراده الرازي لم يحتج ايضا الى هذا الوجه (أحدها) انه اذا بطل استناده الى

ممكن موجود حال وجوده فبطلان استناده الى ممكن بعدم حين وجوده اولي وأحرى فاذا قام الدليل على بطلان تسلسل العلل الممكنة مع كونها معا في الوجود فبطلان التسلسل مع تعاقبها أظهر وأجلى (الثاني) أن الدليل الدال على بطلان التسلسل في العلل هو دليل مطلق عام سواء قدرت متتارئة أو متعاقبة فان جميع ما ذكر من الالة الله على أن مجموع الممكنات مفترقة الى امر خارج عنها يتناول جميع الأنواع التي بقدرها سواء قدرت أنها متسلسلة على سبيل الاقتران أو على سبيل التعاقب وسواء قدرت مع التعاقب بعدم الاول عند وجود الثاني أو يتي بعد وجوده ولا يكون وجوده الامع وجسوده لاسبقا ولا لاحقا وكذلك اذا قدرت مع الاقتران لا يكون بعضها قبل بعض أو بعده فهما قدر من التقدرات التي تحظر بالبال في تسلسل المؤثرات فهاذا ذكر من الالة يبطل ذلك كله ويبين امتناعه فبين ان ما ذكره ابن سينا كاف في ذلك لا يحتاج الى الزيادة التي زادها الرازي ولا امدى (الثالث) انه اذا كانت الممكنات محتاجة الى

في مراد النبي صلى الله عليه وسلم في حياته كما ثبت في الصحيحين عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصلي أحد العصر الا في بني قريظة فأدركهم الصلاة في الطريق فقال بعضهم نصلي ولا نترك الصلاة وقال بعضهم لا نصلي الا في بني قريظة فصلا بعد غروب الشمس فصاعف النبي صلى الله عليه وسلم أحد أمهم وفي البخاري عن ابن الزبير أنه لما قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وفد فتميم قال أبو بكر أترى القصفاع من حكم وقال عمر أترى ع من جالس فقال ما أردت الا خلافي فقال ما أردت خلافا فارتفعت أصواتهما فانزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي الا يقتضيان غير بعد ذلك لا يحده الا كما في السرار وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم بأمر بشئ أو بأذن فيه فراجع فيه فيفسخ الله ذلك الامر الاول كما أنه لما أمرهم بكسر الاواني التي فيها الخمر قالوا لا نرفعها قال أرفعوها لما كانوا في سفر استأذونهم فخرجوا فلهوهم فأذن لهم حتى جاء عمر فقال يا رسول الله ان أذن في ذلك نفد ظهروهم ولكن اجمع مامعهم وادع الله تبارك وتعالى فيه ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ومن ذلك حديث أبي هريرة قال أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم بقلته وقال اذهب فبن لقيت وراء هذا الحائط يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فبشره بالجنة ففضه عمر فقال قصر به في صدره وقال ارجع فرجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال به عمر فلا تفعل فاني أخاف أن يشكل الناس عليها فظلمهم يعلون قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ظلمهم وأمثال ذلك كثير (الوجه الثالث) ان الذي وقع في مرضه كان من أهون الاشياء أي بينها وقد ثبت في الصحيح أنه قال لعائشة في مرضه ادعي لي أبا وأخا حقي أكتب لابي بكر كتابا لا يختلف عليه الناس من بعدى ثم قال يا بني الله والمؤمنون الا أبا بكر فلما كان يوم الخميس هم أن يكتب كتابا فقال عمر ماله أغير فشكل عمر هل هذا القول من هجر الحجي أو هو مما يقول على عادته يخاف عمر أن يكون من هجر الحجي فكان هذا مما خفي على عمر كما خفي عليه موت النبي صلى الله عليه وسلم بل أنكره ثم قال بعضهم هاؤنا كتابا وقال بعضهم لا تأتوا بكتاب فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم أن الكتاب في هذا الوقت ليريق فيه فائدة لانهم يشكون هل أملا مع تفسيره بالمرض أم مع سلامته من ذلك فلا يرفع النزاع ففرقه ولم تكن كتابة الكتاب مما أوجب الله عليه أن يكتبه أو يلغيه في ذلك الوقت اذ لو كان كذلك لما ترك النبي صلى الله عليه وسلم ما أمره الله به لكن ذلك مما رآه مصلحة لا دفع النزاع في خلافه أي بكر ورأى أن الخلاف لا بد أن يقع وقد سأل به لامة ثلاثا فاعطاه اثنتين وسبعة واحدة سألها أن لا يهلكهم

خارج عنها ليس يمكن بل هو واجب الوجود بنفسه فذلك يمنع عدمه ويجب وجوده فكان نفس اثبات واجب الوجود كافيا في انه يستمر الوجود حال وجود الممكن لا يحتاج الى ذلك الواجب (الرابع) أن ما ذكره ومن الممكن يشترط الى الواجب وانما لا يكون افتقاره اليه مختصا ببعض الازمنة أن (١) الواجب وقال الرازي ايضا لما شرحت طريقة ابن سينا في اثبات واجب الوجود بطل التسلسل قد بقي هنا كلام آخر وهو بطل الدور وهو ان يكون هذا بترجيح ذلك وذلك بترجيح هذا (١) هكذا بيض بالأصل

(قال) واعلم ان الدور باطل والمعتقد باطله ان يقال العلة متقدمة على الماعول ولو كان كل منهما علة الآخر لكان كل منهما متقدما على الآخر فيكون كل منهما متقدما على المتقدم على نفسه فيلزم تقدم كل منهما على نفسه وهو محال وأورد على هذا ما مضمونه ان التقدم ان كان غير كون أحدهما علة الآخر فلا نسلم الأولى وان كان هو كون أحدهما علة الآخر كان اللازم هو المألوم فيكون المعنى لو كان أحدهما علة الآخر لكان علة الآخر ثم قال والاصناف ان الدور معلوم بالطلان (٢١٣)

قلت هذا دعوا السواب فان بطلان الدور معلوم بالضرورة ولاجل هذا لا يخطر لا كذا العقل ما حتى يحتاجوا الى نفسه عن قلوبهم كما لا يخطر لهم ان الفاعل للوجودات يكون معدوما ولا يخطر له يمكن ان تكون مفعولات متعاقبة لا فاعل لها وهو تسلسل العلل فيكون ماعول مفعول لماعول مفعول والماعول المفعول ماعول لمفعول آخر لا في نهاية فاكتر الاذهان الصحيحة لا يخطر لها السكان هذا حتى يحتاج الى نفسه وكذلك لا يخطر لها انه يمكن وجود شيئين كل منهما فاعل الآخر بل هم يعلمون ان الشيء لا يقع نفسه فكيف يفعل فاعل نفسه وقول القائل انه لو كان كل منهما فاعلا لآخر أو ثورا في الآخر أو علة في الآخر لكان كل منهما مقبل الآخر كلام صحيح وأما قول المعارض ان اريد بالتقدم تقدم العلة على الماعول فاللازم هو المألوم وان اريد غيره فانه ممنوع ففداعته جوابان أحدهما ان أراد به التقدم المعقول في فطر الناس من تقدم الفاعل على المفعول وهو كونه قبله بالزمان أو تقدير الزمان وعلى هذا جهوز القلاء بل قد يقولون ان هذا معلوم بالضرورة

بستهامة فأعطاه اياها سألته أن لا يجعل باسمي منهم ففعله اياها سألته أن لا يسلط عليهم عدوا من غيرهم فأعطاه اياها وهذا ثبت في الصحيح وقال ابن عباس الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب الكتاب فانه رزية أي مصيبة في حق الذين شكوا في خلافة أبي بكر رضي الله عنه وطعنوا فيها وابن عباس قال ذلك لما طهر أهل الاواس من الخوارج والرافض ونحوهم والافان بن عباس كان يقضي عبا في كتاب الله فان لم يجد في كتاب الله فعبا في سنة رسول الله فان لم يجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فعبا في سنة أبي بكر وهذا ثابت من حديث ابن عيينة عن عبد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس ومن عرف حال ابن عباس علم أنه كان يفضل أبا بكر وعمر على رضي الله عنهم ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم ترك كتابة الكتاب باختياره فلم يكن في ذلك نزاع ولو اسرع على ارادة الكتاب ما قدر أحد أن عنعه ومثل هذا النزاع قد كان يقع في حصة ما هو أعظم منه والذي وقع بين أهل قبا وغيرهم كان أعظم من هذا بكثير حتى أنزل فيه وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما لكن روى أنه كان بينهم قتال بالجر يدو النعال ومن جهل الرافضة أنهم يزعمون أن ذلك الكتاب كان كتابه بخلافه على وهذا ليس في القصة ما يدل عليه بوجه من الوجوه ولا شيء من الحديث المعروف عند أهل النقل أنه جعل عليا خليفة كافي الاحاديث الصحيحة ما يدل على خلافة أبي بكر ثم يدعون مع هذا أنه قد نص على خلافة علي فصاحبا فاعلا للعدو فان كان قد فعل ذلك فقد أغنى عن الكتاب وان كان الذين سبوا ذلك لا يطعنون فهم ايضا لا يطعنون الكتاب فأى فائدة لهم في الكتاب لو كان كما زعموا وما فوله الخلاف الثاني الواقع في مرضه أنه قال جهز واجيش أسامة لعن الله من تخلف عنه فقال قوم يجب علينا مثال أمره وأسامة تقدر وز قال قوم قد اشتد مرضه ولا تسع قلوبنا المضارفة فالجواب ان هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالنقل فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل لعن الله من تخلف عنه ولا نقل هذا بالسناد ثبت بل ليس له اسناد في كتب أهل الحديث أصلا ولا تستمع أحد من أصحاب أسامة من الخرو وج معوه خرج بل كان أسامة هو الذي توقف في الخرو ج لما خاف أن يموت النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف أذهب وأنت هكذا أسأل عنك الركبان فأنه لعن النبي صلى الله عليه وسلم في المقام ولوعزم على أسامة في الذهاب لأطاعه ولذهب أسامة لم يتخلف عنه أحد من كان معه وقد ذهبوا جميعهم معه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتخلف عنه أحد بغيرائه وأبو بكر رضي الله عنه لم يكن في جيش أسامة باتفاق أهل العلم لكن روى ان عمر كان معهم وكان عمر خارجا جامع أسامة لكن طلب

وهو كون الفاعل سابقا متقدما على مفعوله وانه متبع أن يكونا متساويين في زمان الوجود وهذا مما يستدل به على ان كل ما سوى الله حادث ليس في الموجودات ما يقارن انطالي ويكون معه بالزمان ولا يعرف في الوجود مفعول معين قارن فاعله في زمانه أصلا وانما يعرف هذا في الشرط والمشرط وان الشرط قد يقارن المشر وطفا ولا يوجد قبله ولا يعرف في الوجود مفعول معين قارن فاعله في زمانه أصلا وانما يعرف شرطا في العلم والارادة أمكن أن تكون متقارنة في صفات الله تعالى فان حياته وعلمه موجودان معاً بسبب أحدهما الآخر والعلم مشروط

بالحيلة. وكذلك الذات مع الصفات اللازمة لا يوجد أحدهما قبل الآخر بل هما متلازمان ولا يوجد أحدهما إلا مع الآخر. وقد يكون الشرط سابقا للشرط كالاعراض التي لا توجد إلا بالعمل. وقد يكون المحل موجودا قبل وجود الاعراض. وكفى أفعال الله الخالدة قائما مشروطة بوجود ذاته وذاته متقدمة عليها. وما ذكر من أن أهل الفلسفة والكلام في مسئلة حدوث العالم وغيره من أن التقدم ينقسم إلى تقدم الذات والعلية. وقد يسمى (٣١٤) الأول تقدما بالعلية والثاني تقدما بالذات كتقدم العلة على المعلول.

وتقدم بالطبع كتقدم الواحد على
الآخرين وفرقوا بينهما بأنه في الأول
يكون المتقدم فعلا للتأخر وفي
الثاني يكون شرطه ومثلا الأول
يتقدم حركة البدلي على حركة الخاتم والكم
فإنك تقول تحركت يدي فحركت
الخاتم فيها فرأيتهما واحدا مع العلم
بأن الأول متقدم على الثاني
ويقسم الى التقدم بالزمان
وبالرتبة الحسية أو العقلية وزاد
طائفة منهم الشهرستاني والرازي
ومن اتبعهما تقدما آخر يطلق
الوجود وجعلوا تقدم بعض أجزاء
الزمان على بعض منه فيجيب عنه
من وافق جمهور العقلاء بأن
التقدم المعقول انما هو التقدم
بالزمان أو تقدرا الزمان على التزاع
المعروف في هذا الموضع وأما
التقدم بالمكان والرتبة فهو تابع
لهذا لما كان المتقدم في المكان
يحرك قبل حركة التأخر كتحرك
الامام قبل المأموم والامير قبل
المأمور وأما التقدم بالعلة فان
عنى به هذا او لا فلا حقيقة له فلا
يعقل علة تأمة تكون هي بسائر
أجزائها بمقادير علولها أصلا
وقول القائل تحركت يدي فحركت
الخاتم ليس هو من تقدم الفاعل على
المفعول فان حركة البدلي هي

لِوَأَمْرِ هَم

الفاعل لحركة الخاتم لكن هي شرط فيها فلا توجد حركة الخاتم الحركة التابعة لحركة اليد الا بشرط

وجود حركة اليد التي هي متبوعة بآثارها الصابغ لا توجد إلا بحركة الكف فان قيل الحركة كان معاني الزمان فالفاعل لهذه هو الفاعل
 للآخرى وهو متقدم عليها جميعا وان قيل بل احدها عقب الاخرى في الزمان كالخزء الزمان المتلاحقة بطل قول القائل انتهى
 معاني الزمان وكثيرا ما يشبهه على الناس الواحد مع الشيء بالوجود عقبه بل يظنون لفظا المخ على المعاقبه ويعقوبون جاء معا وان كان

محي أحدهما مع الآخر إذا لم يكن بينهما فاصل بل يطوقون ذلك مع قرب الآخر فالخالدان إذا كان زمانهما واحداً أو حدث أحدهما عقب حدوث الآخر بلا فصل كاجزاء الحركة والزمان لم يمتزجا كراتنا من هذا وهذا الجلس وحيد فتقول القائل تحركت يدي فتحرك كمي يقال له لم يجوز أن يكون هذا مع هذا كاجزاء الحركة والزمان بعضهما مع بعض والحركة تحدث شيئاً من الفاعل والقابل فنحرك سلسلة أو حبلًا معلق الطرفين فإنه إذا حرك أحد الطرفين تحرك (٢١٥) شيئاً حتى تنتهي الحركة إلى الطرف

الآخر وهي متعاقبة تتعاقب زمان تلك الحركة وليست أجزاء الحركة وزمانها متقارنة في الزمان وإنما يتحرك معاني الزمان ما لا يكون الحركة في أحدهما أسبق من الآخر مثل البدن إذا تحرك مستقلاً فإن أجزاء البدن تتحرك في آن واحد لا يسبق بعضها بعضاً إلا ما تقدم من الحركة كما تقدم إحدى الرجلين على الأخرى بخلاف خرزات الظهر المتصلة تتصل حركتها إذا حركت يدهم تحرك جميع أجزائها وأجزاءها كلها وما يتصل بها كالكف فيكون حكمها حكم الجسم المتصل إذا تحرك والحركة المنفصلة عن أخرى كحركة الرجل قبل الرجل بشهد فيها التقدم بالزمان لوجوهنا المنفصل وأما مع الاتصال فقد يشتهر المتصل بالمقارن ويثبت فأتى حركة كانت من قبل المتصل فهي متصلة بما قبلها اتصالاً جزءاً زمان الحركة فليس هناك اقتران في الزمان وإذا قيل في حركة الكيم أن زمانها زمان حركة اليد كما يقال مثل ذلك في سائر المتحرك معاً بالزمان فهذا لا نسلم أن إحدى الحركتين فاعلة للأخرى بل غائبة أن تكون شرطا

أو أمرهم يقتل آبائهم وأبائهم لفعلا وقد أنزل الله سورة براعة وكشف فيها حال المنافقين وعزفهم المسلمين وكانوا مدحوسين مذمومين عند الرسول وأمه وأبو بكر وعمر كالأقرب الناس عنده وأكرم الناس عليه وأحبهم إليه وأخصهم به وأكثر الناس له محبة ليلانها وأواظهم موافقة له ومحبة له وأحرص الناس على امتثال أمره وإعلاء دينه فكيف يجوز زائل أن يكون هؤلاء عند الرسول من جنس المنافقين الذين كان أجمعهم قد عرفوا أعراضه عنهم وأهانتهم لهم ولكن يكن يقرب أحد منهم بعد سورة براعة بل قال الله تعالى لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنغرينك بهم ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلا ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا فانهم أعمى الظن أن الظن والنفق وانضموا وهذا أبو بكر عنده أعز الناس وأكرمهم وأحبهم إليه وأواظهم للخلاف الثالث في موته فالحجاب لأرب أن عمر خفي عليه موته وأولاهم أقر به من العدو واعترف بأنه كان مخطئاً في إنكار موته فارتفع الخلاف وليس لفظ الحديث كما ذكره الشهرستاني ولكن في الصحيحين عن ابن عباس أن أبا بكر خرج وعمر يكلم الناس فقال اجلس يا عمر فاني أبى يجلس فأقبل الناس إليه وركعوا عمر فقال أبو بكر أما بعد فئن كان متكم بعد محمد أفان محمد أقدمت ومن كان بعد الله فأن الله حي لا يموت قال تعالى وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه الآية قال والله لكان الناس لم يعلموا أن الله قد أنزل هذه الآية حتى تلاها أبو بكر فقلها الناس كلهم فما أسمع بشراً من الناس إلا يتلوها فما خبرني ابن المسيب أن عمر قال والله ما هو إلا أن سمعت أبا بكر تلاها ففرقت حتى ما تنقني رجلاً حتى أهويت إلى الأرض حين سمعته تلاها وعلمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مات وأما قوله الخلاف الرابع في الإمامة وأعظم خلاف بين الأئمة خلاف الإمامة إذا ما سلم سيف في الإسلام على قاعدة بنية مثل ما سلم على الإمامة في كل زمان فالحجاب أن هذا من أعظم الغلط فإنه والله الجدل بسلم سيف على خلافة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا كان بين المسلمين في زمنهم نزاع في الإمامة فضلاً عن السيف ولا كان بينهم سيف مسلول على شئ من الدين والانصار تكلم بعضهم بكلام أنكروا عليهم فأصلهم كاسيد بن حضير وعباد بن بشر وغيرهما ممن هو أفضل من سعد بن عبادته فساوينا فأن النبي صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه في الصحيحين من غير وجه أنه قال خير دو والانصار دار بني الجزار ثم دار بني عبد الأشهل ثم دار بني الحارثين ثم دار بني أسد فوفى كل دور الانصار خير فأهل الدور الثلاثة المفضلة دار بني النجار وبني عبد الأشهل وبني الحارثين ثم دار بني الجزار

فيها الشرط يجوز أن يقارن المشروط بخلاف الفاعل فإنه لا بد أن يتقدم على الفعل المعين والمفعول المعين وإن قدر أن نوع الفعل لازم له كما إذا قدر قد أرى متحركاً لم يلزم متحركاً فإنه يتقدم على كل جزء من أجزاء الحركة لم يقارن وجوده بشئ من أجزاء الحركة وإن كان نوع الحركة لازماً له فن وجوده وجود جسم قد أرى متحركاً لا يقول إن شيئاً معيناً من الحركة قد أرى بل يقول نوع الحركة أرى وإن كان كل منهما حادثاً كاتباً بعد أن لم يكن مسبباً بالعدم والمتسلسلة القائلون بتقديم شئ من العالم لا دليل لهم على ذلك أصلاً بل غاية ما عندهم

أثبتت قدم نوع الفعل وقدم نوع الفعل لا يستلزم قدم فعل معين ولا معمول معين بل ذلك مجتمع وقول القائل العلة متقدمة على الماعول وإن قارنته بالزمان وجعله الباري مع العالم بهذا الميزة يقال إن أردت بالعلة ما هو شرط في وجود الماعول لا سببها كان حقيقة قولك أن واجب الوجود ليس هو سببها للكنات ولا بالها بل وجوده شرط في وجودها وهذا حقيقة قول هؤلاء القارب على أصلهم والعالم متلازمان كل منهما مترطفي الآخر والرب محتاج إلى العالم كما (٢١٦) أن العالم محتاج إلى الرب وهم يبالغون في إثبات غناه عن غيره وعلى أصلهم فقر ما إلى غيره كقصر بعض

المخلفات وغاية التخصد في منسب كاسطوان يجعل الفلك واجب الوجود لا يقبل العدم مع كونه مقتر إلى المبدأ الأول لأجل التشبيه ويحصل المبدأ الأول غشا عما سواه لكن (١) بار المرء على أن واجب الوجود مقتر إلى غيره وأيضا فالأزلي الذي يثبت له حقيقة له كما قد بسط في موضع آخر وإن أراد بالعلة ما هو سبب للعلول فهذا لا يقل مع كون زمانه زمان الماعول لا يتقدم على الماعول تقدما حقيقيا وهو التقدم المعقول وإذا شبهوا وجود العالم مع الرب بالصوت مع الطرقة والضوء مع الشمس كان هذا ونحوه تشبيها بالاطلاق لا يمكن محقق قولهم فضلا عن إثبات صحة فإن هذه الأمور وأشكالها ما أن يقال فيها أن الثاني موجود متصل بالاول كليهما الزمان والحركة لأنه معه في الزمان وأما أن يقال الثاني مشروط بالاول لأن الاول مبدع للثاني فاعله فلا يحكم أن يذكر وأوجود فاعله ليس مع أن زمانه ما عا أصلا ونحن ذكرنا هذا

منهم نازع في الإمامة بل رجال بني النجار كالأبواب الأصبأى وأبي طلحة وأبي ن كعب وغيرهم كلهم لم يختاروا إلا أبا بكر وأسيد بن حضير هو الذي كان مقدم الأنصار يوم فتح مكة عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر عن يمينه وهو كان من بني عبد الأشهل وهو كان يأمر ببيعة أبي بكر رضي الله عنه وكذلك غيره من رجال الأنصار وأما عازع سعد بن عباد والحاب بن المنذر وطائفة قليلة ثم يرجع هؤلاء بايعوا الصديق ولم يعرف أنه تخلف منهم إلا سعد بن عباد وسعدوان كان رجلا صالحا فليس هو معصوما بل له ذنوب يغفرها الله وقد عرف المسلمون بعضها وهو من أهل الجنة السابقين الأولين من الأنصار رضي الله عنهم وأرضاهم فها ذكره الشهرستاني من أن الأنصار اتفقوا على تصديعهم سعد بن عباد هو باطل باغيا أهل المعرفة بالنقل والحاديث الثابت بخلاف ذلك وهو وأمثاله وإن لم يتعدوا الكذب لكن يقولون من كتب من ينقل عن يتعد الكذب ولذلك قول القائل إن عليا كان مشغولا بآمر الله الذي صلى الله عليه وسلم من دفنه وتجهيزه وملازمة قبره فكذب ظاهر وهو ناقض لما بدعونه فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدفن إلا بالليل لم يدفن بالنهار وقبل أنه انما دفن من الليلة المقبلة ولم يأمر أحدًا بعلامة قبره ولا لازم على قبره بل قبري يستعائنه وعلى أجنبي منها ثم كيف يأمر بعلامة قبره وقد أمر بزعمهم أن يكون اماما بعده ولم يشغل تجهيزه على وحده بل على والعباس وبني العباس ومولا مشقران وبعض الأنصار وأبو بكر وعمر وغيرهما على باب البيت حاضر ين غسله وتجهيزه لم يكونوا حينئذ في بني ساعد لكن السنة أن تولى الميت أهله فتولى أهله غسله وآخر أوفده ليصلي عليه المسلمون فانهم صلاوا عليه أفرادا واحدا بعدوا وحدهم جميعا ونسأوهم خلق كثير فلم يتسع يوم الاثنين لذلك غسله وتكفينه بل صلاوا عليه يوم الثلاثاء ودفن يوم الأربعاء وأيضا القتال الذي كان في زمن علي لم يكن على الإمامة فإن أهل الجبل وصفين والنهران لم يقاتلوا على نصب امام غير علي ولا كان معاوية يقول انه الامام دون علي ولا قال ذلك طلحة والزبير فلم يكن أحدهم قاتل عليا قبل المحكمين نصب اماما يقاتل على طاعته فلم يكن شيء من هذا القتال على قاعدة من قواعد الإمامة المنازع فيها لم يكن أحدهم المقاتلين يقاتل طعنا في إمامة الثلاثة ولا ادعاء للنص على غيرهم ولا طعنا في جواز خلافة علي فالأمر الذي تنازع فيه الناس من أمر الإمامة كزراع الرافضة والخوارج المعتزلة وغيرهم لم يقاتل عليه أحدهم الصلابة أصلا ولا قال أحدهم إن الامام المنصوص عليه هو علي ولا قال إن الثلاثة كانت امامتهم باطلة ولا قال أحدهم إن عثمان

التقسيم لئلا يكون الجواب منبغلي أموردقة مختص بعضهم ببعض الناس فان الجواب كلما كان أظهر وانفاق العقلاء عليه أكثر كان أولى بالذكر من غيره إذا المقصود بيان الحق وإبطال الباطل والافتيك بسط الكلام في هذا وأن يقال السبب لا بد أن يتقدم على مسببه بالزمان وإن الفاء المستهله في هذا هي فاء التعقيب فقول القائل تحركت يدي فعزلت كمي ينل على أن الثاني عقب الاول ويقال ان فاء السبب تضمن التعقيب من غير عكس فكل مسبب فله يكون بعدسبه فليس كل ما كان

عقب غيره يكون مسبباً عنه بل قد يكونان مسببين لسبب آخر وإن كان شرطاً فيه ثم الكلام في هذا خبر إلى الفرق بين السبب
 وجزئته والشرط وليس هذا موضع استقصائه فإن المقصود حاصل بدون ذلك وإنما ألفه صوره أن تقدم العلة العامة على المعلول
 المعلول أمر معقول عند جماهير العقلاء من الأولين والآخرين وإنما يجوز كون المعلول مقارناً لفاعله طائفة قليلة من الناس
 كان سبباً للرازي ونحوهما وقد زعم الرازي في محصله وغيره أن المكنية والفلسفة يجوزون وجود الممكن القديم عن موجب الذات
 وهي العلة القديمة لكن المستكبرون يقولون أنه فاعل بالاختيار فلهذا يمتنعون قدم شيء من الممكنات والمتفلسفة يقولون أنه غير فاعل
 بالاختيار فلهذا قالوا بتقديمه له وهذا الذي قاله غلط على الطائفتين كما قد بسطنا في موضع آخر فالمستكبرون الذين يقولون بامتناع
 مفعول قديم يقولون إن ذلك عمتي على أي وجه قدر فاعله ويقولون كون الرب فاعلاً بغير الاختيار يمتنع أيضاً وليس امتناع أحدهما
 مشروطاً بالامتناع الآخر والفلسفة القائلون بعدم الإقلال لهم قولان في العلة الأولى هل هي فاعلة بالاختيار أو موجهة بلا اختيار
 وقد ذكر القولين عنهما أبو البركات صاحب المعبر وغيره وهو يختار أنه فاعل بالاختيار مع قوله بعدم الفعل وليس مسئلة القدم ملازمة
 لمسئلة الفاعل بالاختيار لا عند هؤلاء ولا عند هؤلاء كادعاء الرازي على الطائفتين وكذلك القول بإمكان مفعول مقارن لفاعله هو
 قول بعض القائلين بعدم العلم بالاقول وأحد من أتباع الرسل والاعمى (٢١٧) يقول بأن الله خالق لما برأه محدثه

وحديثه فالقول بتقديم الفاعل على
 مفعوله تقدم ما معقولاً زمانياً وما
 مقدراً أو تقدراً زمانياً قول جمهور
 العقلاء فهذا أحد الجوابين (الوجه
 الثاني) إن يقال هب أنهم أرادوا
 بالتقدم تدمم العلة على المعلول من
 غير تقدم بالزمان ولا تقدراً بالزمان
 وكان اللازم هو المزموم لكن الشيء
 الواحد إذا عبر عنه بعبارة تدل
 كل منهما على وصف غير الوصف
 الآخر كان تعدد المعاني نافعاً وإن
 كانت الذات واحدة ولهذا قد تعلم
 الذات بوصف ولا تعلم بوصف آخر
 فإذا كان ذات التقدم ذات الصلة
 فليس المفهوم من نفس الصلة هو
 المفهوم من نفس التقدم وإن كانا

وعلى أولئك من والأهمل كافر فدعوى المدعي أن أول سيف مسل بين أهل القبلة كان مسلولاً
 على قواعد الإمامة التي تنازع فيها الناس دعوى كاذبة ظاهرة الكذب يعرف كذبها بأدنى تأمل
 مع العلم بما وقع وإنما كان القتال فتنة عند كثيرين العلماء وعند كثير منهم وهو من باب قتال أهل
 العدل والبني وهو القتال بتأويل سائغ لطاعة غير الإمام لا على قاعدة يمنية ولأن عثمان
 نازعه منازعون في الإمامة وقتلهم لكان قتالهم من جنس قتال علي وإن كان ليس يمينه وبين
 أولئك نزاع في القواعد الدينية ولكن أول سيف مسل على الخلاف في القواعد الدينية سيف
 الخوارج وقتلهم من أعظم القتال وهم الذين ابتدعوا أو أوال الخوفا في العصبة وقتلوا عليها وهم
 الذين توارث النصوص بذكرهم كقوله صلى الله عليه وسلم عرق مارقة على حين فرقة من المسلمين
 تقتلهم أو على الطائفتين بالحق وعلى رضى الله عنه لم يقتل أحد على إمامته من قاتله ولا قاتله
 أحد على إمامته نفسه ولا دعي أحد قتل في زمن خلافته أنه أحق بالإمامة منه لأعاشه ولا طاعة
 ولا زير ولا معاوية وأصحابه ولا الخوارج بل كل الأمة كانوا معترفين بفضل علي وسابقته بعد
 قتل عثمان وأنه لم يبق في العصبة من يماثله في زمن خلافته كما كان عثمان كذلك لم ينازع قط
 أحد من المسلمين في إمامته وخلافته ولا تخافهم إثنان في أن غيره أحق بالإمامة منه فضلاً عن
 القتال على ذلك وكذلك أبو بكر وعمر رضى الله عنهما وبالجملة فكل من له خبره بأحوال القوم

(٢٨ - منهاج ثالث) متلازمين بل معنى العلة أنه اقتضاه وأوجه ومعنى التقدم أنه قبله وقد يفهم السبق والقبلة
 من لا يعلم أنه عليه بعد فإذا قيل لو كان عليه لكان قبله كان هذا صحيحاً ثم العقل يجزم بأن الشيء لا يكون قبل نفسه فضلاً عن أن يكون قبل
 ما هو قبل نفسه بأي وجه فسر معنى السبق والقبلة وحديثه فيستدل بهذا على ذلك من لم يفهم الامتناع من لفظ العلة وأما من فهم
 الامتناع من لفظ الصلة كما عليه جمهور الفطر السليمة فلا يحتاج إلى هذا ولكن كون الشيء دليلاً على الشيء معناه أنه يلزم من ثبوته ثبوته
 والشئان المتلازمان كل منهما يصح أن يكون دليلاً على الآخر ثم من شأن الإنسان أن يستدل بالظاهر على الخفي لكن الظهور وانفقاء
 من الأمور النسبية فقد يظهر لهذا ما لا يظهر لهذا وقد ظهر للإنسان في وقت ما خفي عليه في وقت آخر فهذا أمكن أن يستدل بهذا على
 ذلك وبذلك على هذا إذا قدر أن هذا أظهر من ذلك التارة وذلك أظهر من هذا أخرى أما بحسب شخصين وأما بحسب حالين وهذه المعاني من
 تظن لها تختلف عنه شبه كثيرة فيما ورد الناس على الحدود والأدلة التي يقال إن لها ثبوتاً فيها ولا حاجة إليها وإن كان صحيحاً
 ينفع بها وهذا أيضاً صحيح لكن من حصر العلم بطريق عينه هو مثل حدمعين ودليل معين خطأ كثيراً كما أن قال إن حدث غيره ودليله
 لا يقيد بحال خطأ كثيراً وهذا كان الذين أوجبوا النظر وقالوا لا يحصل العلم إلا بمطلقاً خطأ والذين قالوا لا حاجة إليه بحال بل

المعرفة والخاصة بغيره لكل أحد حتى كل حال أخطأ بل المعرفة وان كانت ضرورية في حق أهل القطر السليمة فكثير من الناس يحتاج فيها إلى النظر والانتباه قد يستغنى عنه في حال ويحتاج إليه في حال وكذلك الحدود قد يحتاج إليها لئلا يستغنى عنها أخرى كالحدود المغلقة والترجع قد يحتاج إليها لئلا يستغنى عنها أخرى وهذا له نظائر وكذلك كون العلم ضروريا ونظرا وبالاعتقاد قطعا ونظريا أمور نسبية فقد يكون الشيء قطعيا عند شخص وفي حال وهو عند آخر وفي حال أخرى وأما ما أخبر به الرسول فإنه حتى في نفسه لا يختلف باختلاف عقائد الناس وأحوالهم فهو الحق الذي لا يقبل التقيض ولهذا كل ما عارضه فهو باطل مطلقا ومن هنا يتبين لنا أن الذين بنوا أمورهم على مقدمات إما ضرورية أو نظرية أو قطعية أو ظنية بنوها على أمور تقبل التغير والاستحالة فإن القلوب يبدأ الله بقلبها كيف يشاء وأما ما جاء به الرسول فهو حق لا يقبل التقيض بحال فهو صلي الله عليه وسلم يخبر بالحق كما قال أهل الجنة لما دخلوها الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقد جاءت رحمة ربنا بالحق وقد قال تعالى أنزلنا عليك بالحق نبيا ونبذنا (١) وداعيا إلى الله فإنه وسرا آمين وأما ما جاء به الرسول فهو حق أم لم يعرفوا رسولهم فهمه منكرون (٢١٨) أم يقولون به حسنة بل جاءهم بالحق وإن كرههم الحق ولوانبع الحق

أهو أم هم لم يفسدت السموات والأرض ومن فبين بل أنتباههم بذكرهم فهم عن ذكرهم معرضون وقال تعالى الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أشمل أعمالهم والذين آمنوا وعملوا الصالحات وآمنوا بما نزل على محمد وهو الحق من ربهم كفر عنهم سيئاتهم وأصلح بالهم ذلك بأن الذين كفروا اتبعوا الباطل وأن الذين آمنوا اتبعوا الحق من ربهم كذلك يصرف الله للناس أسئلتهم ومثل هذا كثير فالرسول صلي الله عليه وسلم يخبر بالحق ويقوم عليه الأدلة العقلية البرهانية الموصلة إلى معرفة الله كالقصة

يعلم علماء ضروري بأنه لم يكن بين المسلمين خصاصة بين الطائفتين في إمامة الثلاثة فضلا عن قتال وكذلك على لم يتصم طائفتان في أن غيرهما أحق بالإمامة منه وإن كان بعض الناس كارهوا ولاية أحد من الأربعة فهذا لا بد منه فلن من الناس من كان كارهيا لنبوة محمد صلى الله عليه وسلم فكيف لا يكون فيهم من يكره إمامة بعض الخلفاء لكن لم يكن بين الطوائف نزاع طاهر في ذلك بالقول فضلا عن السيف كما بين أهل العلم نزاع في مقالات معروفة بينهم في المسائل العلية والعقائد العلية وقد تجتمع طائفتان فتنزاعون ويتناظرون في بعض المسائل والخلفاء الأربعة لم يكن على عهدهم طائفتان يظهر بينهما النزاع في تقديم أي بكر على من بعده وصحة إمامته ولا في أن عليا مقدم بعده ولا وليس في الصحابة من هو أفضل منه ولا تنازع طائفة من المسلمين بعده خلافة عثمان في أنه ليس في جيش على أفضل منه لم تفضل طائفة معروفة عليه طاعة والزر بفضل أن يفضل عليه معاوية وإن قالوا مع ذلك الشبهة عرضت لهم فلم يكن القتال لئلا في أن غيره أفضل منه ولا أنه الإمام بعده ولم يتم قط طاعة والزر يرياس الأمار ولا يابعهما أحد على ذلك وعلى بابه كثير من المسلمين وأكثرهم بالدين على أنه أمير المؤمنين ولم يبايع طاعة والزر أحد في ذلك ولا طلب أحد منهم ما ذلك ولادعالي نفسه فأنهم ما رضى الله عنهما كانا أفضل وأجل قدرا من أن يفعل مثل ذلك وكذلك معاوية لم يبايعه أحد لحملات عثمان على الإمامة ولا حين كان يقاتل عليا

العقلية وهي الأمثال المضروبة قال تعالى ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل فأبى أكثر الناس الا كفورا وقال تعالى ولقد ضربنا في هذا القرآن للناس من كل مثل وكان الإنسان أكثر شيئا جدلا إلى قوله تعالى ويجاد الذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحق واتخذوا آياتي وما أنذروا همزا ومن أظلم ممن ذكر بما يتربى فأعرض عنها ونسى ما قدمت يداه أنا جعلننا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه في آذانهم وقروا وتدعهم إلى الهدى فلن يهتدوا وإذا أبدا وقال تعالى ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلمهم يتذكرون وهو سبحانه يوجب عن المعارضات كما قال تعالى ولا يؤمنونك عمل الاجتناء بالحق وأحسن تفسيرها وهذا مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود هنا أن الطريقة الشرعية تتضمن الخبر بالحق والتعريف بالطريق الموصلة إليه النافعة للخلق وأما الكلام على كل ما يحظر به كل أحد من الناس من الشبهات السوفسطائية فهذا لا يمكن أن يبينه خطاب على وجه التفصيل والعلوم القطرية الضرورية حاصلة مع صحة الفطر وسلامتها وقد يعرض للفطر عما يفسد هادوا غير ضاهي الحق بالباطل كما في البدن إذا فسد أو مرض

(١) قوله وداعيا إلى هذه آية أخرى من سورة الاحزاب وصدرها أنا أنزلنا شاهدنا ومبشرنا ونذرا وداعيا الآية كتبه محمده

فأله يجد الحلول أو يرى الواحد اثنين فهذا يعالج بمايزيل مرضه والقرآن فيه شفاء لما في الصدور من الأمراض والتي صلى الله عليه وسلم علم أن وسواس التسلسل في الفاعل يقع في النفوس وله معلوم الفساد بالشرورة فأمر عند ربه بالاستعاذة بالله من الانتهاء عنه كافي الصالحين واللفظ لمسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال هذا الله خلق الخلق فمن خلق الله فمن وجدهم ذلك شياً قليلاً أمثت بالله وفي لفظ باقي الشيطان أحدكم يقول من خلق السماء من خلق الأرض فيقول الله وزاد فذلك أمثت بالله ورسله وفي آخر يقول من خلق كذا من خلق كذا حتى يقول من خلق ربك فاذأ بالبع ذلك فليستمد بالله وليسته هذا اللفظ البخاري ونحوه وفي مسلم عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله عز وجل إن أمثلك لا يزالون يقولون ما كذا ما كذا حتى يقولوا هذا الله خلق الخلق فمن خلق الله سبحانه وفي البخاري عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن يرح الناس يتساءلون هذا الله خالق كل شئ فمن خلق الله وقد سئل بعض السالكين طريقة هؤلاء كالأزى ونحوه ففعل له لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم عندها الوسواس بالبرهان المبين لفساد التسلسل والدور بل أمر بالاستعاذة فأجاب بأن مثل هذا مثل من عرض له كلب ينبع عليه ليؤذيه ويقطع طريقه ففارة يضرب به عصا وتارة يطلب من صاحب الكلب أن يزجره قال فالبرهان هو الطريق الأول وفيه صعوبة والاستعاذة بالله هو الثاني وهو أسهل واعترض بعضهم على هذا الجواب بأن هذا يقتضي أن طريقة البرهان أقوى وأكمل وليس الأمر كذلك بل طريقة الاستعاذة أكمل وأقوى فإن دفع الله الوسواس عن القلب أكمل (٢١٩) من دفع الإنسان ذلك عن نفسه فقال

السؤال باطل وكل من جوابه مبني على الباطل فهو باطل وذلك أن هذا الكلام مبني على أن هذه الأصول الواردة على النفس تندفع بطريقين أحدهما البرهان والآخر الاستعاذة وإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالاستعاذة وإن المبين لفساد الدور والتسلسل قطعه بطريق البرهان وإن طريقة البرهان تقطع الأصول الواردة على النفس بدون ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم وإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بطريقة البرهان وهذا خطأ من وجوه بل النبي صلى الله عليه وسلم أمر بطريقة البرهان حيث

بأمره أحد على الإمامة ولا نسي بأمر المؤمنين ولا أسماء أحد بذلك ولا ادعى معاوية ولاية قبل حكم الحاكمين وعلى يسمي نفسه أمير المؤمنين في مدة خلافته والمسلمون سمعوا بسموه أمير المؤمنين لكن الذين قاتلوه مع معاوية بما كانوا يقررون له بذلك وادخلوا في طاعته مع اعترا ففهم بالله ليس في القوم أفضل منه ولكن ادعوا ما اتعنتهم عن طاعته ومع ذلك فلم يحاربوه ولا دعوه وأمهله إلى أن يسامع معاوية ولا قالوا أنت وإن كنت أفضل من معاوية لكن معاوية أحق بالامامة منك فعملك أن تتبعه والاقبال لك كما يقول كثير من خيار الشيعة الزيدية إن علياً كان أفضل من أبي بكر وعمر وعثمان ولكن كانت المصلحة الدينية تقتضي خلافة هؤلاء لأنه كان في نفوس كثير من المسلمين نفور عن علي بسبب من قتله من أقاربهم فكانت الكلمة تنفق على طاعته فجاز تولية الفضول لأجل ذلك فهذا القول بقوله كثير من خيار الشيعة وهم الذين ظنوا أن علياً كان أفضل وعلموا أن خلافة أبي بكر وعمر حرق لا يمكن الطعن فيها فجمعوا بين هذا وهذا بهذا الوجه وهو أنه عذرهم أنار سمعوا ما أمر ظنوها تنقضي فضل علي عليهم كما يقع مثل ذلك في عامة المسائل المتنازع فيها بين الأمة ليكون الصواب مع أحد القولين ولكن الآخرون معهم منقولات ظنوها صدقاً ولم يكن لهم خبرة بانها كذب ومعهم من الآيات والأحاديث الصحيحة تأويلات ظنوها مرادة من النص ولم تكن كذلك ومعهم من فزع القياس والرأى ظنوها حقاً وهو باطل فهذا

يؤمر بها ودل على مجامع البراهين التي يرجع إليها غاية نظر التخلار ودل من البراهين على ما هو فوق استنباط التخلار والذي أمر به في دفع هذا الوسواس ليس هو الاستعاذة فقط بل أمر بالإيمان وأمر بالاستعاذة وأمر بالانتهاء والاطريق إلى نيل المطالب من التجاة والسعادة الإيمانية لا طريق غير ذلك وبیان ذلك من وجوه أحدها أن يقال البرهان الذي ينال بالنظر فيه العلم لا بد أن ينتهي إلى مقدمات ضرورية فطرية فإن كل علم ليس بشروط لا بد أن ينتهي إلى علم ضروري إذا المقدمات النظرية لو أنبتت بمقدمات نظرية قد اتفقا لزم الدور والقبلي أو التسلسل في المؤثرات في محل ابتداء وكلاهما باطل بالضرورة واتفاق العقلاء من وجوه فإن العلم النظري الكسبي هو ما يحصل بالنظر في مقدمات معلومة بدون النظر إذ لو كانت تلك المقدمات أيضاً نظرية لتوقف على غيرها فيزول تسلسل العلوم النظرية في الإنسان ولا انسان حادث كائن بعد أن لم يكن والعالم الحاصل في قلبه حادث فلم يحصل في قلبه علم إلا بعد علم قبله لزم أن لا يحصل في قلبه علم ابتداء فلا بد من علوم بدئية أولية يتبد منها الله في قلبه وغاية البرهان أن ينتهي إليها ثم تلك العلوم الضرورية قد تعرض فيها

شبهات و ساوس كالشبهات السوفسطائية مثل شبهات التي وردت في العلوم الحسنة والبدنية كالشبهات التي أوردها الرازي في أول محله . وقد تكنا عاينا في غير هذا الموضع والشبهات القاذحة في تلك العلوم لا يمكن الخراب عنها بالبرهان لان غاية البرهان ان ينتهي اليها فاذا وقع الشك فيه انقطع طريق النظر والبحث ولهذا كان من أنكر العلوم الحسية والضرورية لم يناظر بل اذا كان جاحدا معاد اعرف حتى يعترف بالحق وان كان عالما بالمتفلسد اعرض لحسه أو عقله بجزء عن فهم تلك العلوم واما الخوض في ذلك فانه يعالجها ووجب حصول شروط العلم وانتفاعه فان يعجز عن ذلك فساد في طبيعته أو في بالادية الطبيعة أو بالادعاء والرفق والتوجه ونحو ذلك والترك ولهذا اتفق المتعلم على ان كل شبهة تعرض لا يمكن ازالتها بالبرهان وانظر والاستدلال وانما يخاطب بالبرهان والنظر والاستدلال من كانت عنده مقدمات علمية وكان ممن يمكنه ان ينظر فيهما فنظر ابقده العلم بغيرها فلم يكن عنده مقدمات علمية أو لم يكن قادرا على النظر لم يمكن مخاطبته بالنظر والاستدلال واذا تبين هذا فلو سوسة والشبهات القاذحة في العلوم الضرورية لا تزال بالبرهان بل متى مكر العبد ونظر ازاد وورد على قلبه وقد غلبه الوساوس حتى يعجز عن دفعه عن نفسه كما يعجز عن حل شبهة السوفسطائية وهذا يزول بالاستعاذة بالله فان الله هو الذي يعبد العبد ويحرم من شبهات المضلة والشهوات المغوية ولهذا أمر العبد ان يستبدى به في كل صلاة فيقول اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وفي الحديث الا هي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ما يروى

(٢٣٠)

أهدكم وقال تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وقال تعالى وما يترغى من الشيطان ترغ فاستعذ بالله انه سميع علم وقال تعالى وما يترغى من الشيطان ترغ فاستعذ بالله انه هو السميع العليم وفي الصحيحين عن سليمان بن مرد قال استب رجلان عند النبي صلى الله عليه وسلم ففعل أحدهما غضب وبجر وجهه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني لاعلم كلمة لو قالها لذهب ذاعنه أعوذ بالله من الشيطان الرجيم فأمر الله تعالى العبدان يستعين من الشيطان عند القراءة

وعند الغضب ليصرف عنه شره وعند وجود سبب الخير وهو القراءة ليصرف عنه ما يمنع الخير وعند وجود سبب الشر لينزع ذلك السبب الذي يحده عند ذلك وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من قلب من قلوب العباد الا وهو بين أصبعين من أصابع الرحمن ان شاء الله بقية أقامه وان شاء الله ينزعه أزاعه وكانت بين النبي صلى الله عليه وسلم لأم ومقلب القلوب وكان كثيرا ما يقول والذي نفس محمد بيده وفي الحديث للقلب أشد تقبلا من القدر اذا استجمع غلبا وشوا هذا الأصل شريعت ما يعرفه كل أحد من حال نفسه من كثرة قلب قلبه من الخواطر التي هي من جنس الاعتقادات ومن جنس الارادات وفيها الحمود والذموم والله هو القادر على صرف ذلك عنه فلا استعاذة بالله في مقصده الى المقصود الذي لا يحصل بالنظر والاستدلال (الوجه الثاني) أن يقال النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر بالاستعاذة وحدها بل أمر العبد ان ينتهي عن ذلك مع الاستعاذة اعلاما منه بان هذا السؤال هو نهاية الوساوس فيجب الاتهام عنه ليس هو من البدايات التي ينزلها ما بعده فان النفس تطلب سبب كل

حادث وأول كل شيء حتى تنتهي الى الغاية والمنتهى وقد قال الله تعالى وان الحزب لهذا المنتهى وفي الدعاء المأثور الذي ذكره ماث في الموطأ بحسبي الله وكفى جمع الله لن دعائهم وراء الله مريم وفي رواية ليس وراء الله منتهى فاذا وصل العبد الى غاية الغايات ونهاية النهايات وجبر قوفه فاذا طلب بعد ذلك شيئا آخر وجب أن ينتهي فأمر النبي صلى الله عليه وسلم العبد أن ينتهي مع استجوابه بالله من وسواس التسلسل كما هو من كل حصل نهاية المطلوب وغاية المراد أن ينتهي اذ كل طالب ومريد فلاحته من مطلوب وموهر ادم ينتهي اليه وانما وجب انتهائه لانه من المعلوم بالمعنى الضرورى الفطرى لكل من سلمت فطرته من بنى آدم انه سؤال فاعده وانما ينتفع أن يكون خالق كل مخلوق خالق قاه له كانه خالق لكل مخلوق فاهم يكن خالفه لكل مخلوق بل كان يكون من جملة المخلوقات والمخلوقات كلها لا بد لها من خالق وهذا معلوم بالفطرة وان لم يخطر ببال العبد قطع الدور والتسلسل وان وجود المخلوقات كلها بدون خالق معلوم الامتناع بالضرورة واذا قلنا ينتفع وجود المحدثات كلها بدون محدث كان هذا مضمنا لذلك فان كل مخلوق محدث فاذا كان كل محدث لا بد له من محدث فكل مخلوق لا بد له من خالق وأولى وكذلك اذا قلنا كل ممكن لا بد له من واجب قلنا كان بطلان هذا السؤال معلوما بالفطرة والفنرورة أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن ينتهي عنه كما هو أمر أن ينتهي عن كل ما يعلى فساد من الاسوة الفاسدة التي يعلى فسادها كما هو على حتى حدث الله أومنى عوت ونحو ذلك وهذا مما عين أسؤال السائل أن كان في حديث أبي يزيد لم يكن هذا السؤال فاسدا اعنده صلى الله عليه وسلم كسؤال السائل من خلق الله فانه لم يمتد السائل عن ذلك ولا أمره بالاستعانة بل النبي صلى الله عليه وسلم سأل بذلك لغرض واحد فعاله أن الله وهو مزمع أن يسأل أسؤال الفاسد اوسع الجواب عن ذلك وهو مزمع أن يقر على (٢٢١) جواب فاسد ولما سئل عن ذلك أجاب فكان

سأله تارة ويحييها عنه أخرى ولو

كان المقصود مجرد التنبه بين الرب والصانع علم الرسول أن السؤال والجواب فاسدان لكن في الاسئلة الصحيحة ما يقضى غير الرسول عن الاسئلة الفاسدة فالكف يكون الرسول صلى الله عليه وسلم فانه كان يمكن أن يقول من ربه من تعبد من كما قال حصين الخزاعي با حصين كما تعبد اليوم قال اعدسعة امة ستة في الارض واخذ في السماء قال فن الذي تعدل غنك ورهك قال الذي في السماء فقال أسلم حتى اعلمك كلمة يفعل الله بها

عنه أنه لم يكن معه نص من النبي صلى الله عليه وسلم وانما كان رأيا أو أكثر الصحابة لم يوافقوه على هذا القتال بل أكثر الصحابة لم يقاتلوا الامع هؤلاء ولا مع هؤلاء كسعد بن أبي وقاص وابن عمر واسامة بن زيد وعبد بن مسلمة وأشبالهم من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان مع انهم مغفلون على بحبونه والونه ويقدمونه على من سواه ولا يرون أن أحدا أحق بالامامة منه في زمنه لكن لم يوافقوه في رأيه في القتال وكان معهم نصوص معها من النبي صلى الله عليه وسلم تدلهم على أن ترك القتال والدخول في الفتنة خسر من القتال وفيها ما يقتضى النهي عن ذلك والا تترك بذلك كثيرة معروفة وأما معاوية فلم يقاتل معهم من السابقين الاولين المشهورين أحد بل كان مع على بعض السابقين ولم يكن مع معاوية أحدوا أكثرهم اعترفوا الفتنة وقبل كان مع معاوية بعض السابقين الاولين وان قاتل عمار بن ياسر هو أبو العادية وكان ممن رابع تحت الشجرة وهم السابقون الاولون ذ ك ذلك ابن خزم وغيره والمقصود أن علمنا بقاتله أحد على امة غيره ولادعاء الى أن يكون تحت ولاية غيره ثم انه لما رفعت المصاحف ودعوا الى التحكيم وانفقوا على ذلك واجعوا في العام القابل واتفق الحكان على عزل على ومعاوية

فلما أسلم سألته عن الدعوة فقال قل اللهم اهدني رشدي وفق شرت نفسي رواءه أحذف المستند غيراً أحد (الثالث) أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر العبد أن يقول آمنت بالله وفي رواية ورسوله فهذا من باب دفع الضد الضار بالضد النافع فان قوله آمنت بالله يدفع عن قلبه الوسواس الفاسد ولهذا كان الشيطان يخنص عند ذكر الله ورسوله عند الغفلة عن ذكر الله ولهذا سمى الوسواس الخناس فانه جاثم على قوادب آدم فان ذكر الله خنس وانخدوس الاختفاء بالتحفاض ولهذا سميت الكواكب الخنس وقال أبو هريرة رقت النبي صلى الله عليه وسلم في بعض طرق المدينة وأنا جنب فالتحنس منه ويقال التحنست من فلان وهو اختفاء بنوع من الانخفاض والذلة فالحنس من عدو يقاتله لا يقال التحنست منه وانما يخنص الانسان عن جهابه ويعظمه فذل ويخضع منه في اخفائه فهكذا الشيطان في حال ذ ك راته بذل ويخضع ويخني واذا غفل العبد عن ذكر الله وسوس فأمر النبي صلى الله عليه وسلم العبد أن يقول آمنت بالله وأمنت بالله ورسوله فان هذا القول ايمان وذكر الله يدفع به ما يضاد من الوسوسة الفادحة في العلوم الضرورية الفطرية وبه يشبه هذا الوسواس الذي يعرض للكثيرين من الناس في العبادات حتى يشككه هل كبراً ولم يكبر وهل قرأ الفاتحة أم لا وهل نوى العبادة أم لا وهل غسل عضو في الطهارة أم لم يغسله فيستكفه في علومه الحسية الضرورية وبه كونه غسل عضواً أم يشهد بعبادة كونه تكلم بالتيكبر والفاتحة أمر به بقلبه

وجميعه بانه وكذلك كونه بقصد الصلاة فعل كونه بقصد الاكل والشرب والركوب والشئ وعلمه بذلك كله ضروري بقضى أولى لا يتوقف على النظر والاستدلال ولا يتوقف على البرهان بل هو مقدمات البرهان وأصوله التي يبنى عليها البرهان أعنى البرهان النظري المؤلف من المقدمات وهذا الواسع يزول بالاستعانة وانتهاء العبدوان يقول اذا قال لم تفصل وجهك بل قد غسلت وجهي وإذا خضر له أنه لم ينو لم يكبر ويقول بقلبه قد قويت وبكرت فثبت على الحق ويدفع ما يعارضه من الواسع فيرى الشيطان قوته ونباة على الحق فيندفع عنه والاقوى وأما قبال الشكوك والشبهات مستحييا الى الواسع والخطرات وأورد عليه من ذلك ما يهجر عن دفعه وما رقبه مورد الما توجيه شياطين الانس والجبن من زخوف القول وانتقل من ذلك الى غيره الى أن يسوقه الشيطان الى الهلكة قائلة ولي الذين آمنوا اخبرهم من الظلمات الى النور والذين كفروا اولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور الى الظلمات ان الذين اتفوا اذ اسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون واخوانهم عدو مني التي ثم لا يقصرون (٢)

وما ينبغي أن يعرف في هذا المقام وان كنا قد نبهنا عليه في مواضع أن كثيرا من العاوم تكون ضرورة فطرية فاذا طلب المستدل أن يستدل عليها خفيت ووقع فيها شاكل الما في ذلك من تطويل المقدمات وأما (٢٢٣)

قد يهجر عن تطويل دليل على ذلك اما الهجر عن تصويره واما الهجر عن التصريح عنه فإنه ليس كل ما تصوره الانسان أمكن كل أحد أن يعبر عنه باللسان وقد يهجر المتع عن فهمه ذلك الدليل وان أمكن تطم الدليل وفهمه فقد حصل الهجر عن ازالة الشبهات المعارضة فاما من هذا وأما من هذا وأما منها وهذا يقع في التصورات أكثر مما يقع في التصديقات فكثير من الأمور المعروفة اذا حدثت بعد تدبير بينها وبين الحدود ذات رادت خفاء بعد الوضوح لم كونها أظهر عند العقل بدون ذلك الحد منها بذلك الحد ولكن قد يكون في الأدلة والحدود

من النفع ما قد نبه عليه غير مرة ولهذا اتنوع طرق الناس في الحدود والأدلة وتجد كثيرا من الناس يقدح في حدود وفي غيره وأدلة ثم يذكر حدودا وأدلة بر دعليها ايراد من جنس ما يدعي تلك أو من جنس آخر وذلك لان المقصود بالحدود ان كان التميز بين الحدود وبين غيره كانت الحدود الجامعة الجامعة على أي صورة كانت مشتركة في حصول التمييز بها وان لم تكن جامعة مانه كانت مشتركة في عدم حصول التميز بها كان المطلوب بها تعريف الحدود فهذا لا يحصل بها مطلقا ولا يتعنى بها مطلقا بل يحصل لبعض الناس وفي بعض الأوقات دون بعض كما يحصل بالاسماء فان الحد تفصيل ما دل عليه الاسم بالاجال فلا يمكن ان يقال لا يعرف السمي بحال ولا يمكن أن يقال يعرفه بل أحد كذلك الحد وان قيل ان المطلوب بالحد ان مجرد الحدو يجب أن لا يستعمله بتصوره وسبقه بالحدود التي لا يتصورها الابلغ بالحداد وان يتصورها مجرد القول بالحداد كايظنه من فئته من الناس بعض أهل النطق وغيرهم فهذا خطأ كخطأ من ظن أن الاسماء توجب معرفة السمي لمن سمع تلك الاسماء بمجرد ذلك اللفظ وقد بسط الكلام على هذا في موضع غير هذا ما عليه جمهور النظار من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس والصابئين والمشركين من أن الحدود مقصودها التمييز بين الحدود وغيره وان ذلك يحصل بالوصف اللازم للحدود طردا وعكسا الذي يلزم من ثبوت الحدود ومن انتفاءه انتفاءه كاهو طريقه نظار المسلمين من جميع الطوائف مشكل أي على

وأي هائهم وأمثالهما مثل أي الحسن الأشعري والقاضي أي بكر وأي المعالي الجويني والقاضي أي يعلى وأي الوفا من عقيل وأمثالهم وأما طريقة أهل المنطق ودعواهم أن الحد ذاته تام مقصوره التعريف بالحقيقة وإن الحقيقة مؤلفة من الصفات الذاتية الداخلة في الحدود وهي الجنس والفصل ونقصهم الصفات اللازمة للموصوف إلى داخل في الحقيقة ونسأج عنها عرضي وجعل العرضي الخارج عنها اللازم على نوعين لازم للماهية ولأن وجود الماهية وبناعهم ذلك على أن ماهيات الأشياء التي هي حقائقها ناشئة في الخارج وهي مغارة لوجودات المعينة الثابتة في الخارج وإن الله صفات الذاتية تكون مقدمة على الموصوف في الذهن والخارج وتكون أجزاء صابقة لحقيقة الموصوف في الوجودين الذهني والخارجي فهذا يؤيدهم خطأ عند جواهر العقلا من نظار الإسلام وغيرهم بل الذي عليه نظار الإسلام أن الصفات تنقسم إلى لازمة للموصوف لا تفارقه إلا بعد ذاتها وإلى عارضة يمكن مفارقتها مع بقاء ذاتها وهذه اللازمة منها ما هو لازم للجنس دون نوعه ومنها ما هو لازم لنوعه أو جنسه وأما تقسيم اللازمة إلى ذاتي وعرضي وتقسيم العرضي إلى لازم للماهية ولازم للوجود وغير لازم بل عارض فهذا خطأ عند نظار الإسلام وغيرهم بل طائفة من نظار الإسلام قسموا اللازم إلى ذاتي ومعنوي وعنوا بالصفات الذاتية ما لا يمكن تصور الذات مع عدمه وعنوا

(٢٢٣)

وفي جميع مسلم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص كان سعد بن أبي وقاص في أبيه فجاءه ابنه عمر فلما رأى سعد قال أعود بالله من شر هذا الركب فقل فقال له أنزلت في أباك وغنمك وركت الناس يتنازعون في الملك بينهم ف ضرب بسعد في صدره وقال اسكت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله يحب العبد التقي الغني الخفي وابنه عمر هذا كان يحب الرياسة ولو حصلت على الوجه المذموم ولهذا لما ولي ولاية وقيل له لا توليك حتى تتولى قتال الحسين وأصعبه كان هو أمير تلك السرية وأما سعد رضي الله عنه فكان محباب الدعوة وكان مسددا في زمنه وهو الذي فتح العراق وكسر جنود كسرى وكان يعلم أنه لا بد من وقوع فتنة بين المسلمين وفي جميع مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سألت رب أن لا يهل أمتي بصفة عامة فأعطانيها وسألته أن لا يسلب عليهم عدوا من غيرهم فيستبيح بضيمهم فأعطانيها وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم بغية فأعطانيها والمقصود أن الصلابة رضوان الله عليهم لم يقتلوا قط لا خلافا لفهم في قاعدة من قواعد الإسلام أصلا ولم يختلفوا في شيء من قواعد الإسلام لا في الصفات ولا في القدر ولا مسائل الأحكام ولا مسائل الإمامة لم يختلفوا في ذلك الاختصاص بالأقوال فضلا عن الاقتتال بالسيف بل كانوا مبشرين لصفات الله التي أخبر بها عن نفسه فافتن عنها تشبهها بصفات المخلوقين مبشرين للقدر كما أخبر الله به ورسله مبشرين للأمر والنهي والوعود والوعيد مبشرين لحكمة الله في خلقه وأمره مبشرين لقدرة العبد

كل ما ليس هذا موضع شأنهم لم يعتوا بالذاتي ما يلزم الذات أجمع لازم للذات ولا يعتوا بالذاتي القوم الذات كاصطلاح المنطقيين فإن هؤلاء ليس عندهم في الذات ما هو من باب من الصفات كالجنس والفصل ولا يسمون الصفات إلى مقوم داخل في الماهية وجزء منها أو إلى عرضي خارج عنها ليس مقوم بل هذا التقسيم عندهم وعندهم جهور العقلاء خطأ كما هو خطأ في نفس الأمر إذا التفرق بين الذاتي المقوم واللازم الخارج تفرق بين باطل لا يعود إلا إلى مجرد تحكم يتضمن التفرق بين المتماثلين كما قد بسط في موضعه ولهذا يعرف حدائق أئمة أهل المنطق كابن سينا وأبي البركات صاحب المعتبر وغيرهما بأنه لا يمكن ذكر فرق مطرد بين هذا وهذا ذكر ابن سينا أنه لا تفرق مع اعترافه بأنه ليس واحد منها محصيا واعتراض أبو البركات على ما ذكره ابن سينا بما بين فساد الفرق بين الذاتي المقوم والعرضي اللازم وأبو البركات لما كان معتبرا لما ذكره أئمة المشائين لا يقلدهم ولا يتعصب لهم كما يفعله غيره مثل ابن سينا وأمثاله من على أن ما ذكره أرسطو وأصحابه في هذا الموضع محال لم يعرف حجة ولا منفعته وغير أبي البركات بين فساد ما تناقشه وصف الناس مصنفات في الرذيل على أهل المنطق كما صنف أبو هائهم وابن الترميضي والقاضي أبو بكر بن الطيب وغيرهم وهو لا الكلاية الذين يفرقون بين الصفات الذاتية والمعنوية هم أصح نظرا من هؤلاء المنطقيين وهم يسكرون ما ذكر المنطقون من الفرق فلا يعود تفرق بينهم إلى تفرق المنطقيين بل تفرق بينهم يعود إلى

ما ذكره وهم من أن الصفات الذاتية عندهم لا يمكن تصور الذات مع تصور عدمها والصفات المعنوية ما يمكن تصور الذات مع تصور عدمها
 كالحياة والعلم والقدرة فإنه يمكن تصور الذات مع نفي هذه الصفات ولا يمكن تصور الذات مع نفي كونها قائمة بالذات وموجوده وكذلك
 لا يمكن ذات مع نفي كونها قائمة عند أكثرهم وابن كلاب والاشعري في أحد قوليه جعل القديم كالعلم والقدرة والقائمة نزاع بين
 الأشعري ومن اتبعه كابي علي بن أبي موسى وأمثاله وبين القاضي أبي بكر ومن اتبعه كالقاضي أبي يعلى وأمثاله وهؤلاء أيضاً يفترون فيهم
 باطل فإن قولهم لا يمكن تصور الذات مع نفي تلك الصفة يقال لهم لفظ التصور يحمل راديه تصور ما هو الشعور بالتصور من طريق الوجود
 وواجبه التصور التام ومامن تصور الاوفاقة تصوراتهم ومن هذا دخل الداخل على هؤلاء المظالمين الغالطين وعلى هؤلاء عنوا به
 التصور التام للذات الثابتة في الخارج التي لها صفات لازمة لها فهذه لا يمكن تصور ما كما هي عليه مع نفي هذه الصفات فإذا عني بالماهية
 ما يتصوره المتصور في ذهنه فهذا يزيد بن نقص بحسب تصور الانهان وان عنوانه ما في الخارج فلا يوجد شيء بدون جيع لازمه وان عني
 بذلك أنه لا يمكن تصور ما هو وجهه من الوجود مع نفي هذه الصفات فهذا ارد عليهم فيما جعلوه ذاتا مثل كونه قائما بنفسه وكونه قدما
 ونحو ذلك فإنه قد يتصور الذات (٢٢٤) تصور تاما لا يخطر بقلبه هذه المعاني بل من نفي هذه المعاني أيضا

وان كان ضالفا في نفيها كما أن من نفي
 الحياة والعلم والقدرة كان ضالفا في
 نفيها وإذا قيل لا يمكن وجود الفعل
 الا من ذات قائمة بنفسها فادع بقل
 ود يمكن الا من ذات قائمة فادع
 فإذا قيل هذه يمكن بعض العقلاء
 أن يتصور كونها فاعلم مع انتفاء
 هذه الصفات قبل هذا تصور باطل
 والتصورات الباطلة لا ضابط لها
 فقد يمكن ضالفا آخر أن يتصور
 كونها فاعلم مع عدم القيام بنفس
 فان الفسق اذا عاد الى اعتقاد
 المعتقدين الى الحقائق موجودة
 في الخارج كان فرقاً ذنباً اعتباراً
 لا فرقاً حقيقياً من جنس فرق أهل

واستطاعته ولفعلة مع اثباتهم للقدر ثم يمكن في زمنهم من يتخج العاصي بالقدر ويجعل القدرة
 حجة لمن عصي أو كفر ولا من يكذب بعلم الله ومشيئته الشاملة وقدرته العامة وخلقه لكل شيء
 وينكر فضل الله وأحسنه ومنه على أهل الايمان والطاعة وأنه هو الذي أنعم عليهم بالايمان
 والطاعة وخصهم بهذه النعمة دون أهل الكفر والمعصية ولا من ينكر افتقار العبد الى الله في كل
 طريقة وإنه لا حول ولا قوة الا بالله في كل دق وجعل ولا من يقول ان الله يجوز أن يأمر بالكفر
 والشرك وينهى عن عبادته وحده ويجوز أن يدخل إبليس وفرعون الجنة ويدخل الانبياء النار
 وأمثال ذلك فمن فهم من يقول بقول القدرة النافية والقدرة الجبرية الجهمية ولا كان
 فهم من يقول بتخليد أحدمن أهل القبلة في النار ولا من يكذب بشفاعته النبي صلى الله عليه وسلم
 في أهل الكبار ولا من يقول ايمان الفساق كإيمان الانبياء بل ثبت عنهم بالنقول الصحيحة القول
 بخروج من في قلبه مثقال ذرة من إيمان من النار بشفاعته النبي صلى الله عليه وسلم وان إيمان
 الناس يتفاضل وان الايمان يزيد وينقص ومن نقل عن ابن عباس أنه كان يقول بتخليد قاتل
 النفس فقد كذب عليه كاذر كذلك ابن خرم وغيره وأما النقول عن ابن عباس في قوة القاتل
 لا القول بتخليده وتوحيته فهل روايتان عن أحد يكاد يسط في موضعه فأين هذا من هذا ولا كان
 في الصحابة من يقول ان أبا بكر وعمر وعثمان لم يكونوا أئمة ولا كانت خلافتهم صحيحة ولا من يقول

ان

المنطق بين الذاتي المقوم والعرضي اللازم فإنه يعود الى ذلك حيث جعلوا الذاتي

ما لا يتصور الماهية بدون تصور العرض ما يمكن تصور ما بدون تصور العرض هذا يفرق في نفس الامر وانما يعود الى ما قدره الانهان
 فإنه مامن تصور الاوفاقة تصوراتهم فإن ارد بالتصور مطلق الشعور بالشيء فيمكن الشهور به بدون الصفات التي جعلوا ذاتية
 فإنه قد يشعر بالانسان من لا يخطر بباله انه حيوان ناطق أو جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق وان أرادوا التصور التام فقول
 القائل حيوان ناطق لا يوجب التصور التام للموصوف بل مامن تصور الاوفاقة تصوراتهم كمال منه فان صفات الموصوف ليست مختصرة
 فيما ذكره وان قالوا يزيد به التصور التام لصفات الذاتية عادت المطالبة بالفرق فينبغي الكلام دوراً وهذا كأنهم يقولون ماهية الشيء هي
 المركبة من الصفات الذاتية ثم يقولون الصفات الذاتية هي التي يتوقف تحقق الماهية عليها أو يفت تصور الماهية عليها فلا تعقل الصفة
 الذاتية حتى تعقل الماهية ولا تعقل الماهية حتى تعقل الصفة الذاتية لها فينبغي الكلام دوراً كما يجعلون الصفات الذاتية أجزاء الماهية
 مقيمة لها سابقة لها في الحقيقة في الوجود من الذهني والخارجي مع العلم بان الذات أحق بأن تكون سابقة من الصفات ان قدرنا هنالك
 سبقاً أو الهمامات لا زمان وإذا قيل هي أجزأ فقل ان كانت جوهرها كان الجوهر الواحد جوهر كثيرة وان كانت اعراضاً فهي صفات فإذا

قيل الانسان حيوان ناطق قيل ان كانت الحيوانية والناطقة أعراضا فهي صفات الانسان وان كانت جوهرها فهي جوهره وانسان وجوهره حيوان وجوهره ناطق وجوهره وحش وجوهره وحاس وجوهره تام ومعلوم فساد هذا وحقيقة الامر (١) انهما يتصور في الاذهان وصفات لما هو موجود في الاعيان وان الذات هي احق بتقويم الصفات من الصفات بتقويم الذات وايضا فان أرادوا تصور الصفات بمفصلة فاعلم ان قولهم حيوان ناطق لا يوجب تصور سائر الذاتيات مفصلة فان كونه جسما ناميا وحسلا ومجردا كالارادة لا يدل عليه اسم الحيوان دلالة مفصلة بل بجملة وان أرادوا بالتصور التصور سواء كان مجملا ومفصلا فاعلم ان لفظ الانسان يدل على الحيوان والناطق كيدل لفظ الحيوان على الجسم النامي الحساس المتحرل بالارادة فيكون اسم الانسان ناقضا في تعريف صفات الانسان مثل ما ان لفظ الحيوان كاف في تعريف صفات الحيوان فاذا كاوا في تعريف الانسان لا يأتون باللفظ يدل على صفاته الذاتية دلالة بجملة وهذا القدر حاصل بلفظ الانسان كان تعريفهم من جنس التعريف بالاسماء وكان ما جعلوه حد من جنس ما جعلوه اوصافا فان كان احدهما الاعلى الذات فكذلك الآخر والا فلا يجوز جعل احدهما مصورا للحقيقة بدون الآخر غاية ما يقال ان في هذا الكلام من تفصيل بعض الصفات ما ليس في الآخر فالقول القائل حيوان ناطق فيه (٣٢٥) من الدلالة على معنى النطق باللفظ

الخاص ما ليس في لفظ الانسان فقال وكذلك في لفظ النامي من الدلالة على النسب باللفظ الخاص ما ليس في لفظ الحيوان وانتم لا توجون ذلك وكذلك لفظ الحساس والمتحرل بالارادة فاعلم ان كلامهم لا يرجع الى حقيقة موجودة معقولة وانما يرجع الى مجرد وضع واصطلاح وتحكم واعتبارات ذهنية وهذا مبسوط في موضعه وكذلك الذين فرقوا بين الصفات الذاتية وبين المعنوية اللازمة للذات من الكلامية واتباعهم يعودون في فهم الوضع واصطلاح وتحكم واعتبارات ذهنية لا الى حقيقة ثابتة في الخارج

ان خلافتهم ثابتة بالنص ولا من يقول ان بعد مقتل عثمان كان غير على افضل منه ولا احق منه بالامامة فهذه القواعد الدينية التي اختلف فيها من بعد الصحابة لم يختلفوا فيها بالقول ولا بالخصومات فضلا عن السيف ولا قال احد منهم على قاعدة في الامامة فقبل خلافة على لم يكن بينهم قتال في الامامة ولا في ولاية بل يقاتله احد على انه يكون ناعا ذلك والذين قاتلوا على لم يقاتلوا الاختصاص على دون الائمة قبله بوصف بل الذين قاتلوا ناعه كانوا يقررون امامته من قبله وشايعينهم ان ابا بكر افضل منه وقد تورعته نفسه انه كان يقول ذلك على المنبر ولم تظهر الشيعة الاول فتقدم على على ابى بكر وعرض لاهل الطعن في امامتها وبكل حال من العلوم الخاصة والعامة اهل السنة وأهل البدعة ان القتال في زمن على لم يكن لمعاوية ومن معه الا لكونهم لم يبايعوا على لم يكن لكونهم يبايعوا ابا بكر وعمر وعثمان وأما الحرب التي كانت بين طلحة والزبير وبين على فكان كل منهما يقاتل عن نفسه طائفة يدفع صول غيره عليه لم يكن لعل غرض في قتالهم ولا لهم غرض في قتله بل كانوا قبل قدوم على يطالبون قتله عثمان وكان القتل من قتالهم من يدفع عنهم فلم يتمكنوا منهم فلما قدم على وعرفوه مقصودهم عرفهم ان هذا ايضا به لكن لا يتمكن حتى ينتظم الامر فلما علم بعض القتل ذلك حل احد العسكرين فظن الاخرون انهم بدؤوا بالقتال فوقع القتال بقصد اهل الفتنة لا بقصد السابقين الاولين ثم وقع قتال على الملك

(٣٩ - منهاج ثالث) ولهذا يضطررون في الفرق بين الصفات الذاتية والمعنوية فهذا يقول انه قد علم بعدم بقاء هذا بنازع في هذا وفي هذا والناق يقول هو علم بذاته قادر بذاته كما يقول هو علم بذاته قد علم بذاته واذا أراد بذلك ان علمه من لوازم ذاته لا يقتضي شيئا آخر فقد اسباب وان اراد انه يمكن كونه حيا عالما قادرا بدون حسية وعلم وقدرة فقد اخطأ وذاته حقيقة هي الذات المستمرة لهذه المعاني فتقدر وجودها بدون هذه المعاني فتقدر باطل لاحقيقة وجود ذات متفككة عن جميع الصفات انما يمكن تقديره في الاذهان لا في الاعيان وهذه الامور مبسوط في موضعها والمقصود هنا ان التعريف بالحدود والذات بالذات قد يتضمن ابضاح الشيء بما هو احق منه وقد يكون الخفاء والظهور من الامور التسمية الإضافية فقد يتضح لبعض الناس ولا الانسان في بعض الاحوال ما لا يتضح لغيره وله في وقت آخر فتتضح حينئذ شي من الحدود والاذلة لا يتضح بها في وقت آخر وكلما كانت حاجة الناس الى معرفة الشيء وذكره أشد واكثر كانت معرفتهم به وذكروا اكثر وكانت طرق معرفته اكثر وأظهر وكانت الاسماء المعروفة اكثر وكانت على معانيه أدل فالخلق الذي يتصوره الناس ويعبرون عنه اكثر من غير متجمله من الاسماء والصفات عندهم ما ليس لغيره

الاسد والذاهية والجهر والسيف ونحو ذلك فلكل من هذه المسجيات في المقسم الاسماء أسماء كثيرة وهذا الاصم يدل على معنى لا يدل عليه الآخر كما يقولون صارم ومهندو وأبيض وبتاروم ذلك أسماء الرسل صلى الله عليه وسلم وأسماء القرآن قال النبي صلى الله عليه وسلم لي خمسة أسماء أنا محمد وأنا أحمد وأنا المسمى الذي يحيا الله في الكفر وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي وأنا العاقب وقال أنا الفصول القتال أنا في الرحمة أنا في المحمة ومن أسماء المزملة والمدر والرسول والتي ومن أسماء القرآن الفرقان والتنزيل والكتاب والهدى والنور والشفا والبيان وغير ذلك ولما كانت حاجة النفوس الى معرفة ربهما أعظم الحاجات كانت طرق معرفته أعظم من طرق معرفة ماسوا وكان ذكرهم لاسمائه أعظم من ذكرهم لاسماء ماسوا وله سبحانه في كل لغة أسماء وله في اللغة العربية أسماء كثيرة والصواب الذي عليه جمهور العلماء أن قول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة معناه أن من أحصى التسعة والتسعين من أسمائه دخل الجنة ليس مراده أنه ليس له إلا التسعة وتسعون اسما فاته في الحديث الآخر الذي رواه أحمد وأبو حاتم في صحيحه أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحد من خلقك أو أسألت به في علم الغيب عنك أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي وفرد (٢٢٦) صدري وجل عذري وذهب غي وهي وثبت في الصحيح أن النبي صلى الله

عليه وسلم كان يقول في صوره اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبكلمتك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أئنت على نفسك فاجبره صلى الله عليه وسلم لا يحصى ثناء عليه ولما أحصى جميع أسمائه لا يحصى صفاته كلها فكان يحصى الثناء عليه لأن صفاته انما يعبر عنها بأسمائه

(فصل) ولما كانت طرق معرفة الله والافراد به كثيرة متنوعة صار كل طائفة من النظائر تسلك طريقا الى اثبات معرفته وظن من يظن أنه لا طريق الا تلك وهذا غلط محض وهو قول بلا علم فانه من أين للانسان أنه لا يمكن المعرفة

فلم يكن ما وقع قدحا في خلافة الثلاثة مثل الفتن التي وقعت بين ابن الزبير وبين يزيد بن عمر بن مروان وابنه وهؤلاء كلهم كانوا متفقين على مولد عثمان وقتل من قتاله فضلا عن أبي بكر وعمر وكذلك الفتن التي وقعت بين يزيد وأهل المدينة فتنه الحرة فاما كانت من بعض أهل المدينة أصحاب السلطان من بني أمية وأصحاب يزيد لم تكن لأجل أبي بكر وعمر أصلا بل كان كل من بالمدينة والشام من الطائفتين متفقين على ولاية أبي بكر وعمر والحسين رضي الله عنه لما خرج الى الكوفة انما كان يطلب الولاية مكان يزيد لم يكن يقاتل على خلافة أبي بكر وعمر وكذلك الذين قتلوه ولم يكن هو حين قتل طالبا للولاية ولا كان معه جيش يقاتل به وانما كان قد رجع منصرفا وطلب أن يرد الى يزيد بن معاوية أو أن يرد الى حنظلة بالمدينة أو أن يسير الى الثغر فنهوا أولئك الظلمة من الثلاثة حتى يستأمر لهم فلم يقتل رضي الله عنه وهو يقاتل على ولاية يزيد بل قتل وهو يطلب الدفع عن نفسه لئلا يوسر ويظلم والحسن أخوه قد كانت معه الجيوش العظيمة ومع هذا فقد نزل عن الامر وسلم الى معاوية وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أتى عليه بذلك وقال ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين المسلمين ثم لاقى الحسن قاه من يطلب بدمه مع المختار بن أبي عبيد الثقفي وقتلوا عبيد الله بن يزيد ثم لما قدم مصعب بن الزبير وقتل المختار فانه كتب وادعى أنه يوحى اليه وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سيكون من نقيض

الاجتهاد الطريق فان هذا في عام لا يعلم بالضرة فلا بد من دليل يدل عليه وليس مع التاقي دليل يدل على هذا التاقي بل الموجد يدل على أن المعرفة طرقا أخرى وان غالب العارفين بالله من الانبياء وغير الانبياء بل من عموم الخلق عرفوه بدون تلك الطريق المعينة وقد نهى في هذا الكتاب على ما نهى عليه من طرق أهل النظر وتوهمها على ما يأتي وان الطرق متنوعة تارة يتوهم أصل الدليل وتارة بزيادة مقدمات فيه يستغنى عنها آخرون فهذا يستدل بالامكان وهذا بالحدوث وهذا بالآيات وهذا يستدل بالحدوث والنزوات وهذا بالحدوث والصفات وهذا بالحدوث المعين وهذا بالحدوث وحده غيره فظنوا أنه لا بد من العلم بالحدوث كل موصوف تقوم به الصفات وقد يعبر عنه بلفظ الجسم والجوهر والحدود والركب وغير ذلك من العبارات وآخرون يستدلون بالحدوث مقامه الحوادث ويقولون كل ما قامت به الحوادث فهو محدث وليس كل ما قامت به الصفات محدثا والفلاسفة لم يسلكوا هذه الطريق لاعتقادهم ان من الاجسام ما هو قد تم تحله الحوادث والصفات فكونه جسما ومحييا وقد عاين تحله والصفات والحوادث ليس هو مستلزما لكونه محدثا بل وليس ذلك مستلزما باعتداز شرط لكونه يمكنه قبل الوجود والعدم وكذلك لم يسلكها كثير من أهل الكلام كالهمامية والكرامية وغيرهم بل ولا سلكها سلف الامة وأمتها كما تبسط في موضعه ولم يسلكها متأخرو أهل الكلام الذين ركبوا طريقا من قول الفلاسفة وقول أسلافهم المتكلمين

كذاب

كارازي والآمدی والطوسي ونحوهم بل كلواطر بقية ابن سينا التي ذكرها في اثبات واجب الوجود وطريقه ابن سينا لم يسلكها سلفه
 الفلاسفة كرسطو وأصحابه بل ولا سلكها جماهير الفلاسفة بل كثير من الفلاسفة ينزعونه في نفيه لقيام الحوادث والصفات بذات
 واجب الوجود ويقولون انه تقوم به الصفات والارادات وان كونه واجباً بنفسه لا سابق ذلك لا ينافي عدهم جميعاً كونه قدسياً ولكن
 ابن سينا أتبعه لما شاركوا في الجهمية في نفي الصفات وشاركوا سلفهم الدهرية في القول بقدم العالم يسلكوا في اثبات رب العالمين طر يقاغير
 طريقه سلفه المشائين كرسطو وأتباعه الذين أثبتوا العلة الأولى بحركة الفلك الأبدية وان لما يحرر كبحركها كحركة المعشوق لعاشقه وهو
 يحرر الفلك المنسحب بالعلة الأولى فعدل ابن سينا عن تلك الطر بقية الى هذه الطر بقية التي سلمها من طر بقية أهل الكلام الذين يحتاجون
 بالحدث على المحدث وهو لا يقول بحدوث العالم فجعل طر بقية الاستدلال الممكن على الواجب ورأى أو ثلث المتكلمين تسجوا الوجود الى
 قديم ومحدث ففسمه هو الى واجب وممكن وأثبت الواجب بهذا الطريق ولكن هذا بناء على ان القديم يمكن وله ماهية تقبل الوجود والعدم
 وهذا عما خالفه فيه جمهور العقلاء من الفلاسفة والمتكلمين وغيرهم حتى انه هو تناقض في ذلك فوافق سلفه وجميع العقلاء وصرح بان
 الممكن لا يكون الا ما قبل الوجود والعدم ثم تناقض هنا كقد بسط في غير هذا (٢٢٧) الموضوع ونحن ننبه عليه هنا نقوله

كل موجود اذا انتفى اليه من حيث
 ذاته من غير التفات الى غيره فاما ان
 يكون بحيث يجيبه الوجود في
 نفسه أو لا يكون فان وجب ففسو
 الحق بذاته الواجب وجوده من ذاته
 وهو القسوم وان لم يجب لم يحرر ان
 يقال هو مجتمع بذاته بعد ما فرض
 موجودا بل ان قرن باعتبار ذاته
 شرط مثل شرط عدم علته صار
 متنعاً أو قرن شرط وجوده صار
 واجبا وأما ان يقرن بهما شرط
 لا حصول علته ولا عدمها في
 له من ذاته الامر الثالث وهو الامكان
 فيكون باعتبار ذاته الشيء الذي

كذاب ومير وكان الكذاب هو الذي سمي المختار ولم يكن بالمختار والمير هو الخارج بن يوسف التقي
 والفطنة التي وقعت في زمنه فتنة ابن الأشعث خرج عليه ومعه القراء بظلم وعسفه فلم يكن
 شيء من هذا لاجل خلافة أبي بكر وعمر بل كل هؤلاء كانوا متفقين على خلافة أبي بكر وعمر
 وانما كانت على ولاية سلطان الوقت فاذا جاء قوم ينزعونه قام معه ناس وقام عليه ناس وهكذا
 كانت الفتن التي وقعت بعد هذا في زمن بني أمية فان زيد بن علي بن الحسين لما خرج في خلافة
 هشام وطلب الامر لنفسه كان ممن يتولى أبا بكر وعمر فلم يكن قتاله على قاعدتين قواعد الامامة
 التي يقولها الرافضة ولما خرج أبو مسلم وشيعة بني هاشم على بني أمية انما قاتلوا من كان متوليا
 في ذلك الوقت وهو مروان بن محمد وأصابوا مال بنو العباس مبتئين لخلافة العباس مقدمين
 لا أبي بكر وعمر وعثمان على المنابر فلم يقتل أحد من شيعة مروان شيعة بني أمية فعدا في خلافة
 الثلاثة والذين خرجوا عليهم مثل محمد بن عبد الله بن الحسن بالله سنة وأخيه ابراهيم بالبصرة
 انما خرجوا من معهم على المنصور لا على من يتولى أبا بكر وعمر بل الذين كانوا معهما بالدينونة
 والبصرة كلهم كانوا يتولون أبا بكر وعمر فهذه أمثاله الفتن الكبار التي كانت في السلف وكذلك
 لما صار عبد الرحمن الداخل الى الاندلس ودامت ولايته مدقظو له لم يكن التزاع بينه وبين
 العباسيين على خلافة أبي بكر وعمر وعثمان فهذه الولايات الكبار التي كانت في الاسلام القاطمون

لا يجب ولا يمتنع فكل موجودا واجب الوجود بذاته وأما يمكن الوجود بحيث بذاته فقال أما كون الموجود ينقسم الى واجب وهو
 الواجب بنفسه والى يمكن وموجود بغيره وان الموجود بغيره لا يله من موجود بنفسه فهذا كله حق وهي قضايا صادقة وأما كون الممكن
 بنفسه ذات يعقب عليها الوجود والعدم وانها مع ذلك قد تكون خفية أزلية واجبة بغيرها كما يقوله ابن سينا وموافقه وهذا باطل عند
 العقلاء قاطبة من الأولين والآخرين حتى عند ابن سينا مع تناقضه والاعتراض على هذا من وجوه أحدها قوله ان قرن باعتبار ذاته
 شرط صار مجتمعاً أو واجبا وان لم يقرن بهما شرط في له من ذاته الامر الثالث وهو الامكان يقتضي اثبات ذات لهذا الممكن تكون تارة
 واجبة وتارة متنعاً وهذا يقتضي أن لكل ممكن ذاتا مغايرة لوجوده وان تلك الذات يمكن انصافها بالوجود تارة وبالعدم أخرى وهذا باطل سواء
 أريد به قول من يحصل المعدوم شيئا من المعتزلة ونحوهم أو قول من يجعل الماهيات النوعية في الخارج مغايرة للوجود في الخارج كما يقوله
 من يقوله من المتألفة والكلام على فساد هذا من مبسوط في غير هذا الموضوع وهو لم يذكر هذا لئلا على جهة ذلك ويجرد ما ذكر من
 التقسيم لا يدل على وجود الاقسام الثلاثة في الخارج فيقيد دليله غير مقرر المقدمات وهذا مما يسلكه أمثال هؤلاء لا يدركون أناسا
 مفقود تقدير انهم لا يقنعون الدليل على إمكان كل من الآلهة ولا وجودها عما ذكره ويجرد تقدير ذلك يننون على ذلك التقدير

بأنهم قد اثبتوه في الخارج وهم لم يثبتوه في الخارج كذا ذكرنا فإثر ذلك في مواضع المقصود هنا أن قول القائل كل موجود إذا التفت إليه من حيث ذاته من غير التفات إلى غيره فاما واجب واما ممكن انما يصح اذا علم أن الموجود في الخارج له ذات يمكن أن لا يلتفت معها إلى غيره هال يقال أن ثلاث الذات اما واجبة واما أن يجب لها الوجود واما أن لا يجب واما إذا كان لا شيء في الخارج الوجود اما بنفسه واما بغيره فالموجود بغيره إذا التفت إليه من غير التفات إلى غيره فلا ذات له يمكن الالتفات إليها حتى يقال انها يمكنه قابلية للوجود والعدم بل هذا الذي قدرناه موجود بغيره إذا لم يلتفت إلى غيره فلاحقيقة له أصلا لا وجود ولا غيره ولا هناك ما يكون يمكن الوجود أصلا فهذا التفسير لا يصح الاستدلال به لا بعد اثبات ذات متحققة في الخارج في معابر مثلها هو في الخارج من الوجود ولم يثبت هذا القسم كالاستدلال بأخلاقه وإذا قيل قدره في غير هذا الموضع قبل الجواب من وجهين أحدهما أنه قديم إضافي غير هذا الموضع فساد ما ذكره الثاني أنه بتقدير أن يقرره فلا ريب ان هذه المقدمة مما ينافي مع كثير من العقول بل أكثرهم وهي مقدمة خفية تحتاج إلى بيان ومتفلسفة الاشعرية كرازي والآمدني (٣٢٨) حارون فيها قائل انزله فيها قولان والآمدني متوقف فيها وأهل الاثبات

قاطبة كالاشعري وغيره متفقون على بطلانها فكيف تكون مثل هذه المقدمة في اثبات واجب الوجود الذي وجوده أظهر وأعرف من هذه المقدمة وهل الاستدلال على القوي بالضعف لا كتعديد الجلي بالظني وهذا إذا كان في الحدود مردودا فهو في الأدلة أولى بالرد (الوجه الثاني) ان هذا باطل على كل قول أما على قول نسطار السنة الذين يقولون وجود كل شيء في الخارج عن حقيقته فظاهر وأما على قول القائلين بأن المعدوم شيء المرفق بين الوجود والعدم فاتهم لا يقولون ذلك إلا في المعدوم لا يقولون

فيها والخارجون على الولاية لم يكن قتالهم فيها على قاعدة الإمامة التي يختلف فيها أهل السنة والرافضة وانما دعاهم ظهر إلى الرافضة وتسمى أمير المؤمنين وأظهر القتال على ذلك وحصل لهم ملك وأعاون ممة بنو عبد الله القدر الذين أقاموا بالمغرب مدة وعصر نحو مائتي سنة وهذا باتفاق أهل العلم والدين ملاحدة ونسبهم باطل فلم يكن لهم بالرسول اتصال نسب في الباطن ولا دين وانما أظهر والنسب الكاذب وأظهر والتشيع ليتوسلوا بذلك إلى متابعة الشيعة إذ كانت أقل الطوائف عقلا ودينا وأكثرها جهلا والأفامر هؤلاء العبيدية المنتسبين إلى اسمعيل ابن جعفر أظهر من أن يخفى على مسلم ولهذا جاع المسلمون الذين هم مؤمنون في طوائف الشيعة يتبرئون منهم فلا بدية والإمامية تكفرهم وتبرأ منهم وانما ينسب إليهم الاسمي الملاحدة الذين فهم من الكفر ليس اليهود والنصارى كإن الصباح (١) الذي خرج لهم السكين وشربهم قرامطة العبر من أصحاب أبي سعيد الجاني فان أولئك لم يكونوا يتظاهرون بدين الاسلام بالكلية بل قتلوا الحجاج وأخذوا الخراج الأسود فهدموا أمثالها الملاحم الفتن التي كانت في الاسلام ليس فيها ما وقع القتال فيه حقيقة على قاعدة الإمامة التي تدعيها الرافضة وان ذكر بعض الخارجيين ببعض البلاد من يدعو إلى نفسه ومعه من يقتل فهو لا من جنس سكان الجبال وأهل البوادي والأصاغر من الرافضة وهم طائفة قليلة منقصة من جمهور المسلمين ليس لهم سيف

مسائل

ان الموجود القديم بثبوته قبل الوجود والعدم بل قديمة ولأن ماهية القديم مغايرة

لوجود الممكن لا يقولون انها قبل الوجود والعدم في الجملة لا يتصور عندهم ماهية مستلزمة للوجود وتقبل الوجود والعدم وأما على قول متأخري الفلاسفة الذين يجعلون وجود الممكنة ذاتا على ماهياتها تلك الماهيات انما تتحقق في حال الوجود لا يمكن تجرد هاجن الوجود فلا يتصور أن يكون عندهم ماهية هي نفسها تقبل الوجود والعدم فاثبات ماهية تقبل الوجود والعدم وهي مع ذلك مستلزمة للوجود ليس قول أحد من الطوائف (الوجه الثالث) ان هذا باطل فانها إذا كانت مستلزمة للوجود امتنع أن تقبل الوجود وان كان عدما يمكن امتنع أن تستلزم الوجود فدعى الذي انها يمكن وجودها وعدمها وانما هي مع ذلك تستلزم الوجود لا يمكن عدما جاع بين المتناقضين وإذا قيل هي باعتبار ذاتها يمكن وجودها وعدمها واما باعتبار سببها فإلها يجب وجودها قبل قول القائل هي باعتبار ذاتها يمكن وجودها وعدمها ليس معناه الله يجب وجودها وعدمها بل معناه انها باعتبار ذاتها لا تستحق وجودا ولا عدما بل لا بد لها من أحدهما باعتبار غيرهما والتقدير انها موجودة فيكون الوجود لها من غيرهما واجبا والوجود الواجب ولو بغيره لا يمكن عدمه فهذه الذات الواجبة

بغيره لا يمكن عدمها بوجه من الوجوه وهب أنه لا العيب الموجب لعدمه لكن هذا تقدير متعق فان السبب واجب الوجود بذاته وهي من لوازمه ولازم الواجب بذاته يتبع عدمه لان عدمه لازم وجوب عدمه المزمع فلو عدم لازم الواجب لعدم الواجب وعدمه متعق فعدمه لازم متعق فكان عدمه الذات متعق فلا يكون عدمها ممكنا فان الممكن نقيض المتعق واذا كان عدمها متعق لم يمكن (الوجه الرابع) أن يقال معلوم انه لو اوجود الفاعل لكانت معدومة بنفسها ولم يكن عدمها معلول عنه منفصلة عنها وقول الفاعل على عدمه عدم العلة ان اربعة أن عدم العلة يستلزم عدمها وبديل عليه فهذا صحيح وان أراد أن نفس عدم العلة هو الذي جعل المعلول معدوما فهذا معلوم البطلان بصريح العقل فان عدم المحض لا يكون له تأثير في شيء أصلا ولا مالا في جداوله لا بغيره اذ ما يوجد الغير هو باق على عدمه مسترعى ما كان عليه وعدمه المستر الباقي لا يكون له علة أصلا ولقد رآنا لكل معدوم علة لعدمه لزم تقديره على لا ينتهي لان ما بقدر عدمه لا ينتهي وكل هذا باطل فان عدمه في محض ليس بشيء أصلا حتى يقدره على ومعلولات واذا كان كذلك فالممكن لا يقتضي الى المؤثر الا اذا قدر وجوده والواقع تقدير عدمه لا يقتضي الى شيء أصلا فاذا قدر وجوده واجبا بغيره وجوبه باق دعيا أزليا لم يكن هناك ما يقبل عدمه ولا يمكن أن يقرن بذاته شرط عدمه علة وهذا الاعتراض (٢٣٩) يمكن إيراد علة قوله كل موجود اذا

مسؤول على الجمهور حتى يقول القائل أعظم خلاف وقع بين الامة خلاف الامامة وأما سلف الاسلام سيف مثل ما سأل على الامامة في كل زمان وان كان صاحب هذا القول يعني به أنه انما يقتل الناس على الامامة التي هي ولاية تخصص في ذلك الزمان فقوم بقتالهم معه وقوم يخرجون عليه فهذا ليس من مذهب السنة والشيعة في شيء من المعلومات ان الناس الذين دينهم واحد ودينهم واحد اذا اقتتلوا فلا بد أن يكون لهم ولا عين يقدمونه فيعلمونه متوليا ولو لا من يقدمونه فيعلمونه متوليا فيقتل كل قوم على امامتهم جعلوه هم امامهم لكن هؤلاء لا يقاتلون على القاعدة الدينية من كون الامامة ثبت بالنصر ولا ان خلافة الثلاثة باطلة بل عامة هؤلاء لا يعرفون بالامامة الثلاثة ثم قد بين أن أصحابنا لم يقتلوا على خلافة أبي بكر وعمر وعثمان والتزاع بينهم فبين أن خلافتهم كانت بلا سيف مسؤولا أصلا وانما كان السيف مسؤولا في خلافة علي فان كان هذا قدحا فالقدح يخص بمن كان السيف في زمانه بين الامة وهذه حجة الخوارج ووجه أقوى من حجة الشيعة كالسيفونهم أقوى من سيف الشيعة ودينهم أصح وهم صادقون لا يكذبون ومع هذا فقد ثبت بالسنّة المستفضة عن النبي صلى الله عليه وسلم واتفاق أصحابه أنهم مستعدون لمخطوئ ضلال فكيف بالافضة الذين هم أبعد منهم عن العقل والعلم والدين والصدق والنسابة والورع وعامة فضائل الخير ولم يعرف في الطوائف أعظم من سيف الخوارج ومع هذا فلم يقاتل

التفت اليه من حيث ذاته من غير التفت الى غيره فهو اما واجب واممكن فيقال ان قيل بان الذات هي نفس الوجود المحقق في الخارج فذاتنا اذ قيل ليس له حقيقة بدون الموجود بنفسه فاذا انظر اليه مجردا عن غيره بطلت حقيقة وكان نفسا محضام يمكن له حقيقة يلتفت القلب اليها البينة ولن قيل ان له ذاتا مغايرة لوجوده فذلك الذات سواء قدرنا مكان تحققها دون الوجود كما يقوله من يقول المعدوم شيء أو فرض انه لا يمكن تحقيقها بدون الوجود فعلى التقديرين اذا التفت اليها من غير التفت الى غيرها

لم تكن موجودة بل معدومة وأنت قد فرضتها موجودة فهذا جاع بين النقيضين وأضاف هي مع عدم الالتفات الى غيرها متعق الوجود لا جازة الوجود فمكن وجوده اذا التفت اليه من غير الالتفات الى ما يقتضي وجوده كان متعق الوجود سواء فرض عدمها بوجه أو لم يفرض لا وجوده وعدمه فهو لا يكون موجودا الامع ما يوجد فاذا التفت اليه مجردا عما يوجد له امتنع وجوده وان قال القائل فرق بين التفت بشرط لا أو لا بشرط أو قال بشرط عدم الموجد ولا بشرط وجوده فانه متعق في الاول ويمكن في الثاني قيل له بل هو متعق في القسمين فاذا أخذ لا بشرط كان متعق الوجود وكذلك اذا أخذ لا مع وجود الفاعل وذلك انه لا يمكن وجوده الا بالفاعل ووجوده بدون الفاعل متعق فاذا التفت اليه لا مع لازم وجوده كان وجوده متعقا والمتعق اعم من أن يكون متعقا بنفسه أو بغيره كان الوجود اعم من أن يكون موجودا بنفسه أو بغيره والامتناع لا يقتضي الى أن يقتصر بشرط وهو عدم علة بل اذا لم يقتصر به سبب وجوده كان متعقا والعقل يعقل امتناعه بدون ما يوجد وان لم يخطره أنه قرينه عدم علة فهو في نفسه عدم من الاقتران بما يوجد عتق كما هو في الاقتران بعدم العلة متعق بين ذلك أن عدم العلة لا يفتقر الى عدم العلة الاقتران بعدم محض فلم يختلف حاله بين تقدير عدمه هذا الاقتران وانتفاءه الا الاقتران به ما يقتضي وجوده والاقتران بدون القترين المتعق الوجود متعق معدوم وسبب هذا أن هذا الاقتران ليس هو الموجب لعدمه في نفس

الامر بل هو دليل على العدم والادلة تنعقد والدليل لا ينكس فلا يترتب من عدمه عدم المدلول الا اذا كان ملازما فالشيء اذا اُخضع ضده كان محتسبا مع عدم فاعله كان محتسبا وكل من الامر ينزل على امتناعه وكذلك اذا اُخذ بدون شرطه كان محتسبا بدون لازمه كان محتسبا والمقتضى الممكن اترز الموازله واعظم الشرط ولا فرق بين أن يقدم مع انتفاء اللازم أو يقدم مع ثبوت اللازم فالامر ان سواه هو كليم بالمتعاضد الامع اللازم فان وجود اللازم بدون الامر محتج ولهذا كل ما يقدر في الخارج فاما واجب بنفسه أو بغيره واما محتج بنفسه أو بغيره فاذا قيل هو باعتبار نفسه لا واجب ولا محتج قيل ليس في الخارج شيء لا واجب ولا محتج وانما ذلك شيء يقدر في الذهن يقدر في الذهن ذات يمكن وجوده وعدمها وان لم تتكلم فيما يقدر في الازهان بل قلت كل موجود بطلت التقسيم وادعائي الامور الموجودة في الخارج وتلك الامور موجودة بنفسها واما بغيرها وليس فيها ما يمكن الالتفات اليه مع كونه غير موجود الا اذا كان في الذهن مع أنه في الذهن موجود وجودا ذهنيا (الوجه الخامس) قوله ان قرن باعتبار ذاته شرط صار واجبا ومحتسبا وان لم يقترن به شرط لاحصول علة ولا عدنها بقي له من ذاته الامر الثالث وهو الامكان فيكون باعتبار ذاته الشيء الذي لا يجب ولا يمتنع فيقال هذا التقسيم يتضمن رفع النقيض فانه لا بد ان يقترن بها حصول (٣٣٠) العلة وعدمها الامكان رفع النقيض جميعا وهو حصول العلة وعدمها معا

فالتقدير المتقابل لهذهين وهو ان لا يقترن بها حصول العلة ولا عدمها فهو تقدير سلب النقيض وهو رفع وجود العلة وعدمها معا وهذا محتج وحيث لا يثبت الامكان الاعلى تقدير محتج وما لا يثبت الاعلى تقدير محتج فهو محتج فيكون الامكان الذي اُنتبه وهو انه لا يجب ولا يمتنع لا يحصل الابتعاد محتج وهو رفع النقيض فيكون محتجا وهذا أوضح من هذا الامكان امر لاحقة فله في الخارج ولا يعقل الاسكان الا في شيء يكون موجودا تارة ومعدوما أخرى واما ما يكون معدوما لا يقبل العدم البتة فليس

القوم على خلافة أبي بكر وعمر بل هم متفقون على امامتها وموالاتها وقوله الخلاف الخامس في فذلك والتوارث وروايتي صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة فيقال هذا ايضا اختلاف في مسئلة شرعية وقد زال الخلاف فيها والخلاف في هذه دون الخلاف في ميراث الاخوة مع الجد وميراث الجد مع ابنا وجب الامم الاخوين وجعل الجد مع الام كالأب ومثال ذلك من مسائل الفرائض التي تنازعوا فيها فالخلاف في هذا اعظم لوجود أحد هاتهما تنازعوا في ذلك ثم لم يجتمعوا على قول واحد كما اجتمعوا على ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يورث الشافعي انهم لم يروهم من التصوص الصريحة في هذه المسائل ما روى لهم في ميراث النبي صلى الله عليه وسلم الثالث الخلاف هنا في قصة واحدة لا تعدد النزاع في هذه المسائل من جنس متعدد وعامة النزاع في ذلك هي نزاع في قليل من المال هل يختص به ناس معينون وأولئك القوم قد أعطاهم أبو بكر وعمر من مال الله بقدر ما خلفه النبي صلى الله عليه وسلم أضعافا مضاعفة ولقد رآها كانت ميراثا فاعلم ان هذا باطل فانما أخذ منهم فريضة ليست كبيرة لم يأخذ منهم مائة سنة ولا قرية عظيمة وقد تنازع العلماء في مسائل الفرائض وغيرها ويكون النزاع في ميراث الهاشميين وغيرهم من أضعاف أموال فذلك ولا ينسب المتنازعون فيها إلى الظلم اذا كانوا قائلين باجتهادهم فلو قدر ان خلفاء اجتهادوا فاعطوا الميراث من لا يستحقه كان أضعاف هذا

يمكن ان كان المعلوم الذي لا يقبل الوجود البتة ليس يمكن مثل نقيض صفات كمال الباري فان المحر والجهل يقع ونحو ذلك أمور معدومة لا تقبل الوجود البتة كان حياته وقدرته وعلمه من لوازمه لا تقبل العدم البتة بل يجب وجودها وامتنع عدمها وليست من الممكن الذي يقبل الوجود والعدم بين هذه الوجه السادس وهو قوله وان لم يقترن به شرط لاحصول علة ولا عدمها بقي له من ذاته الامر الثالث يقتضي ان هذا الامر الثالث انما يكون له من ذاته اذا لم يقترن بها أحد الامرين ومعلوم انه لا بد ان يقترن بها أحد الامرين فان لم يكن لها الامكان الا في حال تجرد هاهنا الاقتران وهي لا تجرد عن الاقتران لم يكن لها من ذاتها امكان أصلا فانه جعل ما لا يمكن عدمه واجبا سواء كان واجبا بنفسه أو بغيره وما كان واجبا لم يكن ممكنا وانما يكون ممكنا اذا لم يقترن به لاسبب وجوده ولا سبب عدمه يقرر هذا الوجه السابع وهو ان هذا الكلام يقتضي انها في حال اقترانها بشرط حصول العلة واجبة ليس لها من ذاتها الامكان والتقدير انها موجودة وان الموجود اما واجب واما ممكن وفي حال وجودها قد اقترن بها حصول العلة فلا يكون في حال وجودها لها من ذاتها الامكان وحيث قد فوضها بالامكان في حال الوجود الواجب محتج فبطل تقسيم الوجود الواجب الى واجب وممكن بهذا الاعتبار بخلاف تقسيم من قسمه الى واجب وممكن وفسر الممكن بما يوصف بالوجود تارة والعدم أخرى فيكون تارة موجودا وتارة معدوما

فان تقسم الوجود الى واجب ويمكن هذا الاعتبار لامتناقه فيه فانها توصف بالامكان حال علمها لانها يمكن وجودها وتوصف به في حال وجودها لانه امكن وجودها كما امكن عدمها (الوجه الثامن) ان قول القائل له من ذاته الامكان وان ذاته تقبل الوجود والعدم ونحو ذلك يقال له هذه الذات هي من حيث هي ذات مع قطع النظر عن وجودها كما فرضتم ذلك هي واجبة أو ممكنة أو مستغنية فان كانت واجبة أو مستغنية تطل كونهما ممكنة وان كانت ممكنة فلا تكون ذاتا بالامر آخر يجعلها ذاتا كما انها لا تكون موجودة بالامر آخر يجعلها موجودة بل قياس ما ذكرناه انه لا يثبت كونها ذاتا لا بسبب ولا ينتق كونها ذاتا لا بسبب وهذا يقضي الى التسلسل لان القول فيما يوصف بكونه ذاتا كالقول فيما يوصف بكونه موجودا (الوجه التاسع) انه اذا كانت تلك الحقيقة والذات مقتضى كونها حقيقة وذاتا السبب فلا سبب الا واجب الوجود وواجب الوجود متعين أن يجعلها حقيقة مع كونها معدومة فلا يجعلها ذاتا وحقيقة الامع كونها موجودة وحسنة فاذا كان وجودها واجبا له حقيقة توجبها واجبة به فلا تكون قابلة للعدم كأن نفس الوجود لا يكون قابلا للعدم لما فيه من الجمع بين التقيضين (الوجه العاشر) انه اذا قدر ان واجب الوجود لم يجعل حقيقته هو هي لا تكون لها حقيقة الا بسبب لم يكن هناك حقيقة تقبل الوجود والعدم (الوجه الحادي عشر) قوله كل موجود (٢٣١) اذا التفت اليه من حيث ذاته من

غير الثغرات الى غيره الخ يقال نعم اذا التفت الى السماء وغيره من الموجودات من غير الثغرات الى غيرهما فنقل الاثبات العن الموجوده فاذا قدرنا انه لا يجب لها الوجود من نفسها لم تكن موجودة الا بوجدها بوجدها فمن نفي ان الشيء اما موجود بنفسه واما موجود بغيره واذا قسم الموجود الى موجود بنفسه وموجود بغيره وسى هذا يمكن ان هذا انقسامهما هو وكسبهما الى مفعول وغير مفعول ومخلوق وغير مخلوق وأما كون هذا الممكن ذات وليس له من تلك الذات وجود ولا عدم فهذا غير معقول في شيء من

يقع من العلماء المتجهدين الذين هم دون الأئمة لا يتدبر ذلك في دينهم وان قدرناهم مخطون في الباطن لانهم تكلموا باجتنابهم فكيف بالخلفاء الراشدين المهديين رضي الله عنهم أجمعين وانما يعظم القول في مثل هذه الامور أهل الجمل والهوى الذين لهم غرض في فتح باب الشر على الصبيحة بالكذب والبهتان وقد تولى على بعد ذلك وصار فذلك وغيره ما تحت حكمه ولا يعطى الاولاد فاطمة ولا من زوجات النبي صلى الله عليه وسلم ولولاه العباس شيأ من ميراثه فلو كان ذلك ظلمنا وقد رعى اننا لم يكن هذا الهون عليه من قتال معاوية وجيشه أقتراه بقاتل معاوية مع ما جرى في ذلك من الشر العظيم ولا يعطى هؤلاء قليل من المال وأمر أهون بكثير ﷺ وأما قوله الخلاف السادس في قتال ماني الزكاة قال لهم أبو بكر واجتهد عر في أيام خلافته فرد السبا والاموال اليهم وأطلق المهوسين فهذه من الكذب الذي لا يخفى على من عرف احوال المسلمين فان ماني الزكاة اتفق أبو بكر وعمر على قتالهم بعد أن راجعه عر في ذلك كافي العصبيين عن أبي هريرة ان عمر قال لا يبرأ خليفة رسول الله كيف تقتال الناس وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأنى رسول الله فإذا قالوا عصموا مني دماءهم وأموالهم الابصها وحسابهم على الله فقال أبو بكر لم يقل الابصها وحسابهم على الله فان الزكاة من حقها والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها قال عمر

الموجودات بل المعقول انه ليس في الممكن من نفسه وجود أصلا ولا تحقق ولا ذات ولا شيء من الاشياء واذا قلنا ليس له من ذاته وجود فليس معناه انه في الخارج له ذات ليس له منها وجود بل معناه انه متصور ذاتا في أنفسنا ونصور ان تلك الذات لا توجد في الخارج الا بجمع يبدعها فالحقائق المتصورة في الازهان لا توجد في اليعان الا بجمع يبدعها في الخارج لا في ذاته في الخارج لها ذات ثابتة في الخارج تقبل الوجود في الخارج والعدم في الخارج فان هذا باطل واذا كان كذلك وعلمنا أن كل موجود فاما موجود بنفسه وهو الخالق أو موجود بغيره وهو المصنوع والمفعول والمصنوع المفعول لا يكون الا بحد تامسوقا بالعدم بل الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون الا بحد تامسوقا بالعدم عند صفة العفلاء ولو قدر أن لم نعرف هذا فتسمية ما وجوده بنفسه وجود بغيره منته خالفوا تسمية ما بدمه غير مخلوقا أحسن وأين من تسمية هذا ممكن اذا الممكن لا يوصف به في العادة الا بالعدم الذي يمكن أن يوجد وأن لا يوجد وأما واحد فقد خرج عن الامكان الى الوجوب بالغير فالعر وفي فطر الناس ان ماضى من وجوده عدم لا يسمونه ممكنا وانما يسمونه بالممكن شيأ يمكن وجوده في المستقبل وعدمه في المستقبل ثم اذا عرف أن كل ماسوى الموجود بنفسه فهو مفعول مصنوع له علم المصنوع المفعول لا يكون الا محذنا كما قد بسط في موضعه وهذه الاعتراضات ليست اعتراضات على اثبات واجب الوجود فانه حتى يمكن على هذا الطريق الذي

سلوكه بحيث أثبت ذاتاً يمكنه كونه أعين له قديمة أزلية ولا يحتاج إلى ذات واجب الوجود في هذا في هذه الطريق بل إذا قبل كل موجود فقام موجود بنفسه وأما موجود بغيره لا يوجد بغيره لا يوجد إلا بالوجود بنفسه ثبت وجود الموجود بنفسه وإذا سئى هذا واجبا وهذا يمكننا كاذباً لكن المقصود أنه لا يثبت واجب الوجود بعيداً عن ذاته تقبل الوجود والعدم وهي مع ذلك قديمة أزلية واحدة فالواجب لا يقبل العدم بحال والله أعلم وهذه الأمور التي ذكرناها في هذا الموضوع عامة النفع يحتاج إليها في هذا الموضوع وغير ملحق بالقبول من الأراض ولكن خرجنا إليها من الكلام على المسائل التي سلكها أبو عبد الله الرازي في حدوث العالم والأجسام وذكرنا كلاماً آمدي على تلك المسائل فحصل في هذا الكلام على المسائل الأولى (فصل) وأما المسألة الثانية فحصل افتقار الاختصاص إلى شخص فقرره الآمدي من وجهين أحدهما ذكره الرازي ثم يفهمه قال الآمدي المسألة الثانية هو أن أجزاء العالم مفترقة إلى ما يخصها من الصفات الحادثة لها وكل ما كان كذلك فهو محدث فالعالم محدث أما المقدمة الأولى فقد اتهم أصحابها بغيره (الأول) أنهم قالوا كل جسم من أجسام العالم فهو متناه وكل متناه له شكل معين ومقدار معين وحينئذ إما المقدمة الأولى فلما سبق تقريره (٣٣٣) وأما المقدمة الثانية فلأن كل جسم متناه فلا بد له من مقدار معين

وإن يخطئه محدداً كالكرى إذا حدد كالمقطع وهو المعنى بالشكل وأن يكون في حين بحيث يمكن أن يشار إليه به هنا وهناك وهذا كله معلوم بالضرورة وكل ما له شكل ومقدار معين فلا بد له من شخص يخصه به وبهاته أنه ما من جسم إلا وعلم بالضرورة أنه يجوز أن يكون على مقدار كبير أو صغير مما هو عليه أو شكل غير شكله وحينئذ جرحوا ما امتنعوا عنه أو متبأسوا وإذا استحسبنا ذلك فلا بد له من شخص يخصه به بما يخصه به والا كان أحد الحائزين واقعاً من غير شخص وهو محال (الطريق

فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق وفي الخصمين تصديقي فهم أبي بكر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلوة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقهم وافقوا أبي بكر على قتال أهل الرقيماني الزكاة وكذلك سائر الخصماء وأقر أولئك بالزكاة بعد امتناعهم منها ولم ينسب لهم ذرية ولا حبس منهم أحد ولا كان بالمد ينسب حبس لا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على عهد أبي بكر فكيف جرت بهم في حبسه وأول حبس الخنفي الإسلام بمكة اشترى عمر من صفوان بن أمية داره وجعلها حبساً بمكة ولكن من الناس من يقول سي أبو بكر نساهم وذرأهم وعمر أعاد ذلك عليهم وهذا إذا وقع ليس فيه بيان اختلافهما فإنه قد يكون عمر كان موافقاً لحوازينهم لكن رد الله عليهم ما كان الله تعالى عليه وسلم على حوازينهم بعد أن قسمه بين المسلمين فمن طبأت نفسه بالرد ولا عوذه من عنده لما أتى أهلهم مسلمين فطلبوا رد ذلك لهم وأهل الردة قد اتفقوا أبو بكر وعمر وسائر الصحابة على أنهم لا يمكنون من ركوب الخيل ولا حمل السلاح بل يتركون تبعون أذاب البرقي يرى الله خليفة رسوله والمؤمنين حسن إسلامهم فلما تبين لهم حسن إسلامهم رد ذلك إليهم لأنه جائز وقوله الخلاف السابع في تنصيص أبي بكر على عرفي الخلافة فمن الناس من قال وليت علينا

الثاني) أن جواهر العالم إما أن تكون مجمعة ومتفرقة أو مجمعة ومتفرقة معاً ولا يجمعها ولا متفرقة أو البعض متفرقة والبعض متفرقة لا يأتزان فقال بالاجتماع والاتفاق معا ولا يأتزانها غير مجمعة ولا متفرقة معاً وهذا هو ظاهر الأحكام فلم يبق إلا أحد الأنواع الأخرى أو قسم منها فإما أن يكون العقل فرض الأجسام على خلافه فيكون ذلك جائزاً لها ولا بد لها من شخص يخصها به لا مقدم في الطريق الأول وأما بيان المقدمة الثانية وهو أن كل مفترق إلى الشخص محدث فهو أن الشخص لابد أن يكون فاعلاً مختاراً وأن يكون ما يخصه حادثاً لا مقدم في المسألة الأولى يعني مسلك الامكان فإنه قدمه وسبق أن شاء الله تعالى ما ذكر فيه وإذا ثبت أن أجزاء العالم من الجواهر والأجسام لا تختص عن الحوادث فتكون حادثة فإذا كانت أجزاء العالم من الجواهر والأجسام حادثة فالأعراض كلها حادثة فضرورة عدم قيامها بغير الجواهر والأجسام والعالم لا يخرج عن الجواهر والأعراض فيكون حادثاً قال الآمدي وهذا المسلك ضعيف أيضاً لأن قال أن يقول المقدمة الأولى وإن كانت متعلقة بغيران المقدمة الثانية وهي أن كل مفترق إلى الشخص محدث متبوع وما ذكر في تقريرها بطل عما سبق من المسألة الأولى ويتقدم تسليم حدوث ما أشير إليه من الصفات فلا يلزم أن تكون الجواهر والأجسام حادثة لجواز أن تكون هذه الصفات متعاقبة عليها إلى غير النهاية إلا لا يتفاهت إلى ما سبق في بيان حوادث

فقال

متعاقبة لأول لها تنتهي إليه قلته هذا السلك أضعف من مسئلة الحركة والسكون فان هذا يقتضي ما يقتضي هذه الزمان غير عكس
اذا كلاهما مفتر الى بيان امتناع حوادث متعاقبة دائمة وقد عرف ما فيه وهذا ينزج احتياجه الى بيان أن الجسم لا يتخلو عن صفات
حادثه غير الحركة والسكون وهذا التحالف في جمهور العقلاء وهذا مبني على مقدمات على أنه لا بد من قدر أو اجتماع أو افتراق وأن ذلك
لا يكون إلا بمقتضى وان كل ما لا بد منه من محض فهو محدث وأما المقدمة الأولى فجمهور العقلاء سلموا أنه لا بد من قدر وأما كونه لا بد
له من اجتماع وافتراق فهو مبني على مسئلة الجوهر الفردي كثر العقلاء من طوائف المسلمين وغيرهم يسكرون الجوهر الفردي حتى
الطوائف الكبار من أهل الكلام والتجارية والضاربة والهشامية والكلاية وكثير من الكرامية مع كثر الفلاسفة وان كان القول
بتركيب الجسم من المادة والصورة كما يقولون من بقوله من المتفلسفة أيضاً أقدم من دعوى تركبهم من الجواهر الفردة فكلا القولين ضعيف
وتجني في هذا المقام مقصودنا التنبيه على جوامع الطرق ومقاصدها وأما كون ما له قدر يقتضي محض فهذا فيه نزاع مشهور وذلك
أن القدر صفة من صفات ذي القدر كالألوهة أو كونه وسائر ما يمكن أن يتصف به الجسم من الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع
والبصر وغير ذلك فإن صفاته نوعان منها يختص بالأحياء مثل هذه (٣٣٣) الصفات ومنها ما يشترك فيه الحي

وغيره كالألوهة والقدرة والطعم
والريح فإذا قال القائل كل ذي قدر
يمكن أن يكون قدره على خلاف
ما هو عليه كان بمنزلة أن يقول
كل موصوف يمكن أن يكون موصوفاً
بخلاف صفته فإذا عرضنا على
عقولنا ما نعلمه من الموجودات
التي لها أقدار وصفات كان يتجوز بنا
لكونها على خلاف أقدارها
كعبور بزوالها أن تكون على خلاف
صفاتها بابل القدر من الصفات
ولهذا الماتكام الفقهاء في مفهوم
الصفة كقوله صلى الله عليه وسلم
في الإبل السائمة الزكاة تكام
بعضهم في مفهوم القدر كقوله إذا

فقطا غلبنا والجواب أن يقال (١) جعل مثل هذا خلافاً فقد كان مثل هذا على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم قد طعن بعض الصحابة في أمارته بدين حارثة وبعضهم في أمارته أسامة ابنه
وقد كان غير واحد يطعن فيمن يولي أو يكره وعرضنا أمثالها كان طلبة وقد رجوع عن ذلك وهو
من أشد الناس (٢) تعظيماً كان الذين طعنوا في أمارته يدوا أسامة رجوعوا عن طعنهم
طاعة لله ورسوله وقوله الخلف الثامن في أمرة الشورى وانفقوا بعد الاختلاف على
إمامة عثمان والجواب أن هذا من الكذب الذي اتفق أهل النقل على أنه كذب فإنه لم يختلف
أحد في خلافة عثمان ولكن بقي عبد الرحمن يشاور الناس ثلاثة أيام وأخيراً الناس لا يعدلون
بعثمان وإنه شاور حتى العذاري في خدورهن وان كان في نفس أحد كراهة لم ينقل أو قال
أحد سألوا لم ينقل الشاغل هذه الأمور والامر الذي يشاور فيه الناس لا بد فيه من كلام لكن
لا يمكن الجرم بذلك بمجرد الخرز فلما أعلن انتقالاً صحبها ما كان اختلاف في ولاية عثمان ولا أن
طائفة من الصحابة قالت ولو أعلينا أو غيره كما قال بعض الانه ارنا أمير ومنكم أمير ولو وجد شيء
من ذلك لكان مما تنوهر الهمم والدواعي على نقله كما نقل نزاع بعض الانصار في خلافة أبي بكر
فالمعنى لذلك مفتر ولهذا قال الامام أحمد لم يتفق الناس على بيعة كاتفقوا على بيعة عثمان
ولما سلموا بعد تشاورهم ثلاثة أيام وهم مؤلفون متفقون محتاجون متوادون معصمون

(٣٠ - منهاج ثالث) بلغ المائة فقلت لم يحسن الخبث فقال آخرون القدر من جهة الصفات ولهذا كان
مما احتج به من احتج به من أهل الكلام على الفلاسفة في مسئلة حدوث العالم أن العالم له صفات وأقدار يمكن أن يكون على خلافها فهو
مفتقر الى محض لان العالم يمكن بالاتفاق والمخصص لا يكون موجبا للذات وقد سلك هذه الطريقة أو المعالي في النظامية فقال كونه
الطريقة ومنزاعهم لم يفرقوا بين القدر وسائر الصفات في إمكان القول وعندهم والقدر المعين أقرب الى الذات المعينة من الصفات
المطلقة كأن صفاته المخصوصة ألزمه من جنس القدر دون نفس الجسم العلوي (٢) الذي يقدر في الذهن الأوله قدر يمكن فرضه خالياً
عن جميع الصفات لانه فرض جسم شامل لجميع الاجسام فلها قدر مجرد عن جميع الصفات كما يفرض عدد مجرد عن جميع المعدودات

- (١) قوله جعل مثل هذا خلافاً كذا في الاصل ولعل في الكلام نقصاً فانظر كتبه معجبه
- (٢) قوله تعظيها هكذا في الاصل والعبارة فيها سقط واضح ولعل وجه الكلام تعظيها العر كتبه معجبه
- (٣) قوله الذي يقدر في الذهن الأوله قدره كذا في الاصل والوجه الكلام الذي لا يقدر في الذهن الأوله قدر الخ فخره كتبه معجبه

وذلك ما يتخلله الانسان من الاجسام بعدد وزيته كتنبيه الانسان والقرس والشجر والدار والمدينة والحبل ونحو ذلك يمكنه تخلله مع عدم تخيل شيء من صفاته كالألوان وغيرها ولا يمكنه تخلله مع نفي قدره واختصاصه جنس الجسم بجنس القدر كاختصاص جنس الموصوفات بجنس الصفات واختصاص الجسم المعين بقدره كاختصاصه بصفته العينية وحقيقته المخصوصة لكل شيء له حقيقة تخصه وقدر وصفاته تقوم به فثلاثة أشياء المقدار والحقيقة وصفات الحقيقة فقول القائل كل ذي قدر يمكن أن يكون بخلاف ذلك القدر كونه له كل موصوف يمكن وجوده على خلاف تلك الصفات وهو أقرب من قوله كل ماله حقيقة فحين وجوده على خلاف تلك الحقيقة ولكن في هذا المقام يمكن أن يجعل حكم المقدار حكم سائر الصفات فلا يرب أن كيفية الموصوف وصفاته الزمن قدره فكيفيته أحق به من كميته واختصاصه بقدر دون اختصاصه بصفة فالتارو والماء والهواء يلزمها كيفية المخصوصة أعظم مما يلزمها المقدار المعين فيقال إن يمكن أن يقرر أن كل جسم يقبل من الصفات خلاف ما هو عليه وما كان كذلك فهو ممكن أو يحدث كأن هذا لإدلالا على الاختصاص بالمقدار وإن لم يمكن ذلك فلا فرق بين القدر وغيره وأحد الطرق التي ذكرها الرازي وغيره في اثبات الصانع تعالى الاستدلال بإمكان صفات الجسم وأحدونها لم يفرق السالكون فيه بين القدر وغيره ثم لقائل أن

(٣٣٤)

وصف يمكن أن يكون بخلاف ذلك
الوصف ونحو ذلك أريد به الامكان
الذهني أو الخارج والفرق بينهما
ان الامكان الذهني معناه عدم العلم
بالامتناع فلس في ذهنه ما يمنع
ذلك والامكان الخارج معناه العلم
بالامكان في الخارج والانسان
يقدر في نفسه أشياء كثيرة يحجزها
ولا يعلم انها مختلفة ومع هذا أفهمى
مختلفة في الخارج لا مورا خرفان
قال أريد به الامكان الذهني لم ينفعه
ذلك لان غاية عدم العلم بالامتناع
كون تلك الصفة واجبة وان قال
أريد بالامكان الخارج وهو اقل أعلم
أن كل موصوف اصفه أو كل ذي

يُجِبُّ اللهَ جَمِيعاً وَقَدْ أَطْهَرَهُمُ اللهُ وَأَطْهَرَهُمُ مَا بَعَثَ بِهِ مِنْهُ مِنَ الْهُدَى وَدِينَ الْحَقِّ وَنَصَرَهُمْ عَلَى الْكُفْرِ وَفَتَحَ بِهِمُ بِلَادَ الشَّامِ وَالْعِرَاقَ وَبَعْضَ خُرَاسَانَ فَلَمْ يَعْدُوا لِعِمَّانَ غَيْرَهُ كَمَا أَخْبَرَ بِذَلِكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَلِهَذَا يَأْتِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ كَاتِبُ هَذَا فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ أَنَّهُ اسْتَرْطَى عَلَى عِمَّانَ سِيرَةَ الشَّيْخِينَ فَلَمْ يَجِبْ مَا أَلْجَزَهُ عَنْ مِثْلِ سِيرَتِهِمَا وَأَمَّا لَانِ التَّقْلِيدِ غَيْرُ وَاجِبٍ أَوْ غَيْرَ حَازَ وَرَأَى أَنَّهُ اسْتَرْطَى عَلَى سِيرَةِ الشَّيْخِينَ فَأَجَابَهُ لِمَا كَانَ مُتَابِعَتُهُمَا أَوْ حَازَ تَقْلِيدَهُمَا فَبُذِلَ النَّقْلُ لَيْسَ لَهُ اسْتِزَادُ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لِلنَّقْلِ الثَّابِتِ فِي الصَّحِيحِ الَّذِي فِيهِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بَنَى فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِيَعْتَصِفَ فِي لِبَاسِهَا بَكْشِيرُ نَوْمٍ فِي كُلِّ ذَلِكَ بِشَاوِرَ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يَرْهَمْ يَعْدُونَ عِمَّانَ غَيْرَهُ بَلْ رَأَوْهُ أَحَقُّ وَأَشْهَى بِالْأَمْرِ مِنْ غَيْرِهِ وَلَنْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَمْ يَسْتَرْطِ عَلَى الْعَدْلِ فَقَالَ لِكُلِّ مِمَّا لَمْ يَأْتِ اللَّهُ عَلَيْهِ لِيَنْتَظِرْ لِعَدْلِي وَإِنْ وَلَيْتَ عَلَيْهِ السَّجْمَ وَلِتَطْبِيعَ فَيَقُولُ نَعَمْ فُسِّرْ عَلَى التَّوَلَّى الْعَدْلَ وَعَلَى التَّوَلَّى عَلَيْهِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ وَهَذَا أَحْكَمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَأَمَّا قَوْلُهُ وَوَقَعَتْ اخْتِلَافَاتٌ كَثِيرَةٌ مَهَارِدَ الْحُكْمِ مِنْ أُمَمٍ إِلَى أُمَمٍ الْمَدِينَةُ بَعْدَ أَنْ طَرَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ يُسَمَّى طَرْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ أَنْ كَانَ يُسَبِّغُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَعَمَّا يَأْتِي خِلَافَتُهُمَا أَيْ جَاءَهُ إِلَى ذَلِكَ وَنَفَاهُ عَنْ مَقَامِهِ بِالْأَمْرِ بَيْنَ فَرَسِضَا فَيَقَالُ مِثْلُ هَذَا إِنْ جَعَلَهُ اخْتِلَافًا جَعَلَ كُلَّ أَحْكَمٍ خِلَافَةً بِحُكْمِهِ وَنَازَعَهُ فِيهِ قَوْمٌ اخْتِلَافًا وَقَدْ كَانَ

قد يمكن أن يكون بخلاف ذلك كل مجازة في هذا الكلام لأن هذه قضية كلية
تتناول من الأفراد ما لا يحصى إلا الله تعالى وليس معه دليل يدل على إمكان ذلك في الخارج يتناول جميع هذه الأفراد غاية أنه رأى
بعض الموصوفات والمقدرات يقبل خلاف ما هو عليه فإذا أقاس القائب على الشاهد كان هذا من أقسد القياس لاختلاف الحقائق
ولأن هذا ينكس عليه فقال له لم تر إلا ماله صفة وقد رفقاس القائب على الشاهد ويقال كل قائم بنفسه فله صفة وقد ر وهذا إلى المعقول
أقرب من قياسهم فإن هذا لا يعلم انتفاؤه وأما قول القائل كل ماله صفة وقد ر فيقبل خلاف ذلك فلا يعلم إطراده فإن القياس الذي لا يعلم
انتفاؤه من القياس الذي لا يعلم إطراده والناس متفقون على أنهم لم يروا وجود إلا ماله صفة وقد ر وليسوا متفقين على أن كل ما ر أو يمكن
وجوده على خلاف صفاته وقد ر مع بقاء حقيقة هو بها هو ولكن مع استحالة حقيقة فاستحالة قدره وصفاته أولى ثم إن ما شاهد من
السماوات أمانا لم جواز كونه على خلاف هذه الصفات بالذات منفصلة لا يعلم ذلك ضرورة ولا حسا ولهذا نازع في ذلك كثير من العقلاء الذين
لا يجهلهم مذهب معين تلقاء بعضهم عن بعض ولو كان هذا الجواز معلوما بالضرورة لم ننازع في طوائف العقلاء الذين لم يشاؤوا على
قول فإن هؤلاء لا يتفقون على جحد الضروريات ثم يقال هذا بعينه معارض للحقائق في نفسها وصفاتها اللازمة لها فإنه يمكن أن يقال

كل موجود له حقيقة تخصه يتميز بها عن غيره فاخصاص ذلك للموجود بتلك الحقيقة دون غيره ما من الحقائق يقتصر الى شخص ويقال ايضا كل موجود له صفات لازمة تخصه فاخصاصه بتلك الصفات دون غيره يقتصر الى شخص ومن المعلوم انه قد علم ضرورة العقل واتفاق العقلاء انه لا بد من موجود واجب بنفسه قديم وموجود يمكن محدث فانا شاهد حدوث الحوادث والحادث يمكن والاملا وجود ليس بواجب بنفسه والام لا بد من وجود بالضرورة ان طبيعة المحدث لا تكون الا بقدم وطبيعة الممكن لا تكون الا بواجب كما قد بسط في غيره هذا الموضوع فاذا كانت الموجودات منقصة الى قدم ومحدث وواجب وممكن في المعلوم انهما يشتركان في معنى الوجود والماهية والذات والحقيقة وغير ذلك يختص الواجب بالاشير كما فيه غيره بل من المعلوم بالضرورة ان الواجب له حقيقة تخصه لا يشترك فيها غيره فان كان كل شخص يقتصر الى شخص مباين له افقرت حقيقة الواجب بنفسه الى شخص مباين له فلا يكون في الموجودات قديم ولا واجب فيلزم حدوث الحوادث بلا محدث ووجود المكنت بلا واجب وهذا كما انه معلوم الفساد بالضرورة فلم يذهب اليه احد من العقلاء بل غاية الدهري المعلن الكافر ان يقول العالم قديم واجب الوجود بنفسه لا يقول انه يمكن محدث ليس له مبدع واذا قال الدهري ان العالم واجب الوجود بنفسه لزمه ان الواجب بنفسه مختص عن غيره بصفات (٣٣٥)

والنبات والمعدن في الجملة كل عاقل مضطر الى انبات موجود واجب بنفسه حقيقة يختص بها عما سواه من غير شخص مباين له خصه بتلك الحقيقة ومن قال ان واجب الوجود هو الوجود المطلق بشرط الاطلاق ولا بشرط فيقال له هذا القول وان كان فباد معلوما بالاضطرار كما بين في موضعه قول متناقض وهو مستلزم انه مختص عن غيره بما يخصه وذلك ان المطلق لا يوجد في الخارج مطلقا ولا يوجد الا مقيدا بغيره من القيود فاذا قيل موجود واجب

ذ كر ذلك لما اختلفوا فيه من الموارث والطلاق وغير ذلك اصح وانفع فان الخلاف في ذلك ثابت منقول عند اهل العلم ينتفع الناس بذكره والمناسطه فيه وهو خلاف في امر كل يصلح ان تقع فيه المناطرة واما هذه الامور فقها تهاجر ولا تجعل مسائل خلاف ينطاطر فيها الناس هذا مع ان فيما ذكره كذا كثيرا منه ما ذكره من امر الحكم وانه طرد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يسمى طرد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه استشفع الى أبي بكر وعمر أيام خلافتهم ما اصاباه الى ذلك وان عمر نفاه من مقامه باليمن اربعين فرسخا فمن الذي نقل ذلك وابن اسناده وحي ذهب هذا الى ابنين ومالوا لوجه انتهى الى ابنين وقد اقره النبي صلى الله عليه وسلم على ما يدعيه بالطائف وهي اقرب الى مكة والمدية من اليمن فاذا كان الرسول اقره قريمانه فما الموجب لنفيه بعد نبوته الى ابنين وقد ذكر غير واحد من اهل العلم ان في الحكم باطل فان النبي صلى الله عليه وسلم نفيه الى الطائف بل هو ذهب بنفسه وذكر بعض الناس انه نفاه ولم يذكروا اسنادا صحيحا بكيفية القصة وسببها وعلى هذا التقدير فليس فيمن يجب نفيه في الشريعة من يستحق النفي الدائم بل ما من ذنب يستحق صاحبه النفي الا لا يمكن ان يستحق بعد ذلك الاعادة الى وطنه فان النبي امام مؤقت كني الرائي البكر عند جمهور العلماء سنة فهذا بعد السنة واماني مطلق كني الغنم فهذا يبيح الى ان يتوب وكذلك نفي عر في تعزير آخره وحينئذ فلا يمكن ان يقال ان ذنب

قبيد بالوجوب فلم يبق مطلقا وان قال ليس بواجب قيده بسلب الوجوب فلم يكن مطلقا وان ادعى وجود موجود لا واجب ولا غير واجب لم يرفع التفتيش بجوابها واطهر الامور للمتفتي في بدية العقل ان يه يقبده بكونه مبدع غيره وبكونه عاقلا ومعقولا وعقلا وعاشقا ومعشوقا وعشفا وغير ذلك من الامور المقيدة المخصصة التي يتميز بها عن غيره ولا يكون وجودا مطلقا ان قال هو مطلق لا بشرط لزمه ان يصدق حله على كل موجود كما ان الحيوان المطلق لا بشرط يصدق عليه حله على الانسان والفرس وغيرهما من الحيوانات وهذا متفق عليه بين العقلاء عقلا من حيثئذ ان يكون كل موجود واجب الوجود ان كان واجب الوجود هو الوجود المطلق لا بشرط كما يقوله الصدر القنوني وامثاله من الملاحة الباطنية الباطنية الرافضة باطنية الصوفية ومعولم ان هذا ما كبره للعقل وهو منتهى الخلاف في الدين وان قال هو مطلق بشرط الاطلاق كما يقوله طائفة من ملاحة الطائفتين ممن يرفع عنه النقصين فهم قد قرروا في منطقهم ان المطلق بشرط الاطلاق لا يكون الا في الازهان لا في الاعيان ثم يلزمهم ان لا يصغوب بالوجوب ولا بكونه علة ولا عاقلا ولا معقولا ولا عاشقا ولا معشوقا لان هذه كلها تخرج الوجود عن ان يكون مطلقا بشرط الاطلاق وتعزير بالسلب كذلك المطلق لا بشرط ليس فيه اختصاص ولا امتياز وان قال المطلق بشرط سلب سائر الامور النبوتية عنه وهو الموصوف بالسلب والاضافات دون الاليات كما يقوله

ان سبنا وطائفة فهذا مع انه باطل من وجوه كثيرة ليس هو مطلقا بل موجود مقيد بقيد سلبية و اضافية وذلك تخصيص امتياز به عن سائر الموجودات فلا يمكن تقدير وجود واجب ولا يمكن الا وهو مختص بما عجز عن سائر الموجودات على أي وجه قدر ثم يقال كل ما أشار اليه العقل من الامور فلا بد له من حقيقة تخص به غيره عما سواه كيفما كان وكل ما هو موجود في الخارج فلا بد له من وجود يختص به عجزا به عما سواه فان كان كل ما اخص بالمرتبة يجب ان يكون له مختص من خارج امتنع ان يكون في الوجود موجود بنفسه وأن تكون حقيقة من الحقائق موجودة بنفسها وان يكون ثم وجود واجب يلزم التناقض والدور المتع والتمسك المتع فله اذا افتقر كل مختص الى ميان يخصه فذلك الثاني اما ان يفقر الى مختص واما ان لا يفقر وان لم يفقر انتقض القضية الكلية وهو المطلوب وان افتقر الى الاول لزم الدور القبي وان افتقر الى غيره لزم التمسك في العلل وكلاهما متع بتناقض العقلاء ولقد رفق قدر انه يلزم الدور المعنى وهو ان يكون كل من المختصين موجودا مع الآخر فيقال فكل من مختص بالمرتبة فهو متوقف على ما اخص به نفسه وعلى ما اخص به الآخر فلزم ان يكون هنالك اختصاصا بالقول في ذلك الاختصاص كالقول في الاول وبالجملة اختصاصا بالنسبة بما هو عليه من خصائصه كاختصاصه بنفسه (٣٣٦)

من مختص بميان به كقوله كل موجود فلا بد له من وجود ميان له وكل حقيقة فلا بد لها من ميان لها وكل قائم بنفسه فلا بد له من مقوم ميان له وامثال ذلك فله ما من أمر من هذه الامور لا يمكن الذهن ان يفكره على خلاف ما هو عليه ويجرد تقدير امكان ذلك في الذهن لا يوجب امكان ذلك في الخارج (ا)

فإذا كان قد علم انه لا بد من موجود بنفسه مختص بخصائص لا يشركه فيها غيره ولا يحتاج فيها الى ميان له كان توهم التوهم ان كل مختص فلا بد له من مختص بميان به توهم

الحكم الذي في من اجله لم يتب منه في مدة بضع عشرة سنة واذا تاب من ذنبه مع طول هذه المدة جاز ان يعاد وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بفتح حجر الثلاثة الذين خلفوا حينئذ لئلا يثيب الله عليهم وكلهم المسلمون وعرض الله عنه في صبيح بن عسل التميمي لما اظهر اتباع المشابهة ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وضر به وأمر المسلمين بفتح سنة بعد ان اظهر التوبة فلما تاب أمر المسلمين بكلامه وهذا اخذ احد غيره في الداعي الى البدعة اذا تاب يؤجل سنة كما أجل عمر صبيغا وكذلك الفاسق اذا تاب واعتبر مع التوبة صلاح العمل كما يقوله الشافعي وأجحف احدى الروايتين ثم لقد رآه كان يستحق التوبة الدائمة فغاية ذلك ان يكون اجتهدا اجتهد عثمان في رده اصاحبه اجم مقفورة او ذنبه اسباب كثيرة فوجب غفرانه وقوله ومنها نفسه باذاري الربة وتزويجه من روايت الحكم ابنته وتسلية جس غنائم افر بقة وقد بلغت مائتي ألف دينار فقال ما فاضة ابي ذر فقد تقدز كرها واما تزويجه من ابنته فاشق في هذا مما يجعل اختلاف او اما اعطاه خمس غنائم افر بقة وقد بلغت مائتي ألف دينار في الذي نفل ذلك وتقدم قوله انه اعطاه ألف ألف دينار المعروف ان خمس افر بقة لم يبلغ ذلك ونحن لا نشكر ان عثمان رضى الله عنه كان يحب بنى امية وكان يولهم ويعظمهم اموالا كثيرة وما فعله من مسائل الاجتهاد التي تكلم فيها العلماء الذين ليس لهم غرض كما اننا لا نشكر ان عليا ولى اقرابه وقتل خلقا كثيرا من المسلمين

الذين

باطلا شيطانيا فهم من جنس ما ذكره النبي صلى الله عليه

وسلم في الحديث الصحيح لما قال باي الشيطان أحدكم يقول من خلق كذا فيقول الله فيقول من خلق الله فاذا وجد أحد كذا فيقول فليس شغل الله وليته وفي حديث آخر لا يزال الناس يتسألون حتى يقولوا هذا الله خلق كل شئ فخلق الله وهذا الكون الوسواس الشيطاني الباطل لا يقف عند حد الموجود الواجب القديم الخالق وهذا المقام ضل فيه طوائف من الناس صاروا يتفقون على ان الله تعالى من الصفات لعدم علمهم بما هو اختصاصه بذلك ثم انهم يتناقضون في العزة فروا بين كونه تالما وقادرا او كونه متكلما من يدان العلم العام التعلق فانه سبحانه بكل شئ عليم وعلى كل شئ قدير والكلام خاص فانه يتكلم بشئ دون شئ فانه لا يتكلم الا بالصدق والارادة خاصة فانه يريد شئ لا يريد الا ما علم ان سيكون فقال لهم الناس هب ان الامر كذلك لكن ما الموجب لتكلم بعض الكلام دون بعض ولا رادة بعض الامور دون بعض فلا بد من سبب يوجب التخصيص فلا بد حينئذ ان يكون هو المختص من العموم بالنسبة في القدرة وفي القدرة من العموم بالنسبة في الارادة والتفلسفة تفوا الاختصاص حتى اثبتوا وجودا مطلقا مجردا ثم اثبتوا

له من الوازم ماوجب الاختصاص مثل كونه وجودا واجبا وذلك غير من الوجود الممكن وجعلها قاطلا ومنقولاً وعقلاً وفاعلاً
 ومعتقلاً وعشراً ومثل ذلك ماوجب اختصاصه بهذه الأمور عن ليس هو موصوفاً بها من الجادات وقالوا صدق عنه
 العالم المختص بحاله من الصفات والاقدار من غير موجب للتخصيص فهل في الوجود أعظم من هذا التناقض وهو أن يكون وجود مطلق
 لا اختصاص فيه موجب كل اختصاص في الوجود من غير سبب موجب التخصيص وهؤلاء ينكرون على من أثبت من أهل الكلام
 الحوادث بلا سبب حادث ثم يثبتون الحوادث بلا محدث و يثبتون التخصيصات في الموجودات بلا تخصص أصلاً وهو شبه بقول من يجعل
 الممكن الذي ليس له من نفسه وجوده وجعل واجب بنفسه ومن وافق هؤلاء من الكلائية في بعض الأمور ثبتت صفات معدومة
 يختص بها ويجعل لها اختصاص ثم يطلب التخصيص لغير تلك الصفات ولهذا كان منتهى من سلك هذه السبل إلى أن يثبت وجود مطلق قائم
 يتناقض أعظم من تناقض غيره وذلك لأن كل موجود يختص بمجاها من خصائصه سواء كان واجباً أم كان مطلوباً لنفسه شيئاً مطلقاً
 لا اختصاص له بشئ غير من غيره طلب ما هو متع لانه في وصف الواجب بذلك فقد وصفه بصفة المتع وهذا نهاية هؤلاء وهو
 الجمع بين النقيضين ثم يقول من يقول من متصوقهم انه يجوز (٢٣٧) الجمع بين النقيضين وانه يثبت في

الكشف ما يناقض صريح العقل
 والشهرستاني لما اعتمد في مناظرته
 للقائلين بالعلو والمجاينة والصفات
 الفعلية ونحوه هؤلاء على هذه
 الطريقة أورد على نفسه من الوازم
 ما اعترف معه بالغيرة فلما احتج بأن
 الاختصاص بالقدر يقتضي تخصصاً
 والاختصاص بالمهية يقتضي
 تخصصاً قال فان قيل لم تشكره
 على من يقول القدر الذي يختص
 به نهاية وحده واجب لانه فلا
 يحتاج الى تخصص بخلاف مقادير
 المطلق فانها احتاجت الى ذلك لانها
 جازية وذلك لان الجواز في الجازات
 انما يعرف بتقدير القدرة عليها فلما

الذين يعقون الصلاة ويؤثرون الزكاة ويصومون ويصلون لكن من هؤلاء من قاتله بالنصر والاجاع
 ومنهم من كان قتاله من مسائل الاجتهاد التي تكلم فيها العلماء الذين لا غرض لهم وأمر الدماء
 أخطر من أمر الاموال والنشر الذي حصل في الدماء بين الامة أضاع الشرائع التي حصل باعطائه
 الاموال فاذا كانت في علوا ونجبه ونذ كمدل عليه الكتاب والسنة من فضائل مع أن الذي
 جرى في خلافته أقرب الى الملام مجازي في خلافته عثمان وجرى في خلافته عثمان من الخير
 ما لم يجر مثله في خلافته أفلا تتوبى عثمان ونجبه ونذ كمدل عليه الكتاب والسنة بطريق الأولى
 وقد ذكرنا ما فعله عثمان في المال فله ثلاثة أخذ أحدها أنه عامل عليه والعامل يستحق
 مع الغنى الثاني أن ذوى القربى هم ذوو قربي الامام الثالث أنهم كانوا قبيلة كثيرة ليسوا من
 قبيلة أبي بكر وعمر رضي الله عنهم فكان يحتاج الى اعطائهم وولايتهم أكثر من حاجة أبي بكر وعمر
 الى تولية أقرابهم و اعطائهم ما وهذا مما نقل عن عثمان الاحتجاج به وقد قدمنا ان الذي عصى
 في أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذنوب فضلا عن الخطايا في الاجتهاد وقد قال سبحانه
 وتعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون لهم ما يشاؤون عند ربهم ذلك جزاء
 المحسنين ليكفر الله عنهم أسوأ الذي عملوا ويجزيهم أجرهم بأحسن الذي كانوا يعملون وقال
 تعالى أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا و نتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة وعد

كانت المقادير المخلوقة مقدرة وعرف جوازها واحتاج الجواز الى مرجع فاذا لم يكن فوق الجباري تعالى قادر بقدر عليه لم يمكن إضافة الجواز
 اليه وإثبات الاحتياج له ألسنا نتفقا على أن الصفات ثمان أفعلى واجبه على هذا العدد جائز أن توجد صفة أخرى فان قلت يجب
 الانحصار في هذا العدد كذلك يقول الاختصاص بالحد المذكور واجبه لاذل الفرق بين مقدار في الصفات أو مقدار في الذات حد أو ان
 قلت جائز أن توجد صفة أخرى فالواجب الانحصار في هذا العدد والحد فيحتاج الى تخصص حاصر ثم قال قلنا المقادير من حيث انها
 مقادير طول وأعرضا وعقلا لا يختلف شاهد ولا غائب في طرق الجواز الى قلى الها واستدعاء تخصص فيقال له هذا الذي قلته هو أول
 المسئلة فان المقادير من حيث هي لا وجود لها في الخارج كما كان الصفات والذوات من حيث هي لا وجود لها في الخارج وانما
 يوجد في الخارج ذات مخصوصة به فانها المخصوصة فالقول فيما اختصته من المقدار كالقول فيما اختصت به من سائر الصفات وما
 اختصت به من الحقيقة الموصوفة بتلك الصفات ثم قال وأما الصفات وانحصارها في ثمان فقد اختلف جواب الاحتجاج عنه
 بوجوديتها أنهم متعوا الطلاق لفظا للعدد عليها فضلا عن الثمانية وقالوا قد دل الفعل بوقوعه على كون الفاعل قادرا وباختصاصه
 ببعض الجازات على كونه مراديا بحاكمه على كونه عالما وعلم بالضرورة أن القضايا المختلفة وورد في الشرع الطلاق العلم والعدرة

والارادة ولامدلول سوى مادل الفعل عليه أو وور في الشرع اطلاقه ولهذا اقتصر ناعلى ذلك فلا يرسل هل يجوز ان يكون له صفة أخرى اختلف الجواب عنه فقبل لا يتطرق اليه الجواز قال ثبت الصفات الابدالي الفعل والفعل مادل على ذلك وقيل يجوز عقلا الان الشرح لم يرد به فتوقف في ذلك ولا يضر الاعتقاد اذا لم يرد به تكليف (قال) ومنها انهم يفرقوا في الشاهدين الصفات الذاتية التي تاتي منها حقيقة الشيء وبين المقادير العرضية التي لا مدخل لها في تحقق حقيقة الشيء فان الصفات الذاتية لا تثبت للشيء مضافة الى الفاعل بل هي من غير سبب والمقادير العرضية تثبت للشيء مضافة الى الفاعل فان جعله له بسبب ومنها انه لو قد رصفه زائدة على الثمان لم يخل اما ان تكون صفة مدح وكال أو صفة مذم ونقصان فان كان صفة كمال فعدمها في الحال نقص وان كان صفة نقص فعدمها واجب واذا بطل القسمان تعين انه لا يتصف بزيادة على الثمانية (قال) ويترتب على ما ذكرناه هل يجوز ان يكون للباري تعالى أخص وصف لا يدركه وفرق بين هذا السؤال والسؤال الاول فان السائل الاول سأل هل يجوز ان ترصد صفاته على الصفات الثمانية والسائل الثاني هل له أخص وصف يتميز به عن الخلق وان اختلف جواب الاحجاب عنه ايضا فقال بعضهم ليس له أخص وصف ولا يجوز ان يكون له بذاته وصفاته يتميز عن (٢٣٨)

والا تقبل الانقسام فعلا ووهما بخلاف ذوات الخلق وصفاته غير متناهية في التعلق بالمتعلقات ولو كان الغرض ان يتحقق أخص وصف به يقع التميز فقد وقع التميز بما ذكرناه فلا أخص سوى ما عرفناه وقال بعضهم لا بل له أخص وصف في الالهية لا يدركه وذلك ان كل شئين لهما حقيقتان معقولتان فانها بما يميزان أخص وصفهما ويجمع ما ذكرنا من ان لاحد ولا نهاية ولا انقسام للذات ولا تناسي في الصفات كل ذلك سلب وصفات في والتي لا يتميز الشئ عن الشئ بل لا يميز صفة

الصدق الذي كانوا يعدون وقوله ومنها اياها وعبد الله بن سعد بن أبي سرح بعد ان أهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه وتولته مصر والجواب ان كان المراد انه لم يزل مهبط الدم حتى ولا عتمان كما يفهم من الكلام فهذا لا يقوله الا المفرط في الجهل باحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرة فان الناس كلهم متفقون على انه في عام فزع مكة بعد ان كان النبي صلى الله عليه وسلم أهدر دم جماعة منهم عبد الله بن سعد في عثمان بن النبي صلى الله عليه وسلم وبايعه النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما اجعة عثمان له في ذلك وحقق دمه وصار من المسلمين المعصومين له ما لهم وعليه ما عليهم وقد كان هو (١) من اعظم معاداة النبي عليه الصلاة والسلام واسلم وحسن اسلامه وانما كان صلى الله عليه وسلم أهدر دمه كما أهدر دما قوم يغلظ كفرهم اما بدم غلظة كقبس ابن صبابه وعبد الله هذا كان كائنا لوالحي فارتدوا قرى على النبي صلى الله عليه وسلم فأهدر دمه ثم أقدمه عثمان عفانه صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله بايع عبد الله فأعرض عنه من ثم اوثلا نائم بايعه فقال اما فيكم رجل رشيد ينظر الى وقد أعرضت عن هذا فيضرب عنقه فقال رجل من الانصار يا رسول الله هلا أومضت الى فقال ما ينبغي لشي أن تكون له عاتية الاعين ثم لما بايعه حسن اسلامه ولم يعلم منه بعد ذلك الا الخير وكان محمودا عند رعيته في مغازيه وقد كانت عداوة غيرهم من الطلقاء أشد من عداوة مثل مسعود بن أمية وعكرمة بن أبي جهل

اثبات هيا يقع التميز والافتراق الحقيقة رأسم ان ثابت أخص وصف فهل يجوز ان يدرك

وسهل

قال امام الحرمين لا يجوز ان يدرك أصلا وقال بعضهم يجوز ان يدرك وقال ضراب بن عمرو بذلك عند الرؤية بحاسة سادسة ونفس المسئلة من محارات العقول ونصورا الاخص من محارات العقول فيقال هذا وما أشبهه هو الذي يقال في هذا المقام من جهة من يفرق بين بعض الصفات وبعض كما يفرق بين الصفوة والقدرة ومن تدبر علم انه لا يمكن الفرق وذلك من وجود واحد هان ما ذكر ليس فيه جواب عن الازمام والمعارضة فانهم عارضوهما بآيات صفات متعددة سواء كانت غائبا أو أكرا وأقل فان اختصاص الصفات بعدد من الاعداد كاختصاص الذات بقدرة من الاقدار واذا كان المسمى لا يسمى ذلك بعدد اختارعه لا يسمى الا خرقا راوليس الكلام في الاطلاقات اللفظية بل في المعاني العقلية وما زاد على ذلك سواء في ثبوته أو نفي العلم به لا يضر فان السؤال قائم لان ثبت المثبت صفات لانهية لعددها وهذا ينقض ما قدمتم يقول انه لا يوجد لانهية لانهية والافاد ان ثبت الصفات متناهية كانت المعارضة متوجهة سواء عرف عددها ولم يعرف ونفرض

(١) قوله من اعظم معاداة النبي هكذا في الاصل وهي عبارة غير مستقيمة والنسخة التي بيدنا كثيرة التحريف سقيمة ولعل أصل العبارة وقد كانت هومن اعظم الناس معاداة النبي الخ فخر ركبته معصية

من فرق بين الصفات الذاتية والعرضية بان هذه تنفقر الى فاعل دون الاخرى لايصح لان هذا انما يحى على قول من يقول بالماهيات غير مفعولة ولا مجعولة كما يقول ذلك من يقوله من المتألفة ونحوهم والافاقل السنة ومتكلموهم متفقون على ان حقائق جميع المخلوقات بخلاف مصنوعة بل ليس لها حقيقة في الخارج الا ما هو موجود في الخارج وما سوى ذلك فاعاقل الصورة العلية وما في الاذهان من ذلك فانه تعالى هو الذي جعله فيها والله سبحانه هو الذي خلق فسوى وهو الذي قدر هدى وهو الذي خلق الانسان من علق وهو الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم وهو الذي خلق الانسان علمه البيان فقوله الصفات الذاتية لا تثبت لشيء مضافة الى الفاعل قول باطل بل صفة كل موصوف مخلوق مضافة الى الله تعالى فانه خلق كل موصوف بصفاته وليس في المخلوق شيء الا من ذاته لا من صفاته الا والله تعالى خلقه وأبدعه وايضا فكل صفة لازمة لموصوفها لا يكون الموصوف الابهافان كان فتنقر الى الفاعل والفاعل فعله بصفاته وان كان غيبا عن الفاعل استغنى بصفاته عن الفاعل وتسمية أهل المنطق لبعضها ذاتيا وبعضها عرضيا لا يتبع اشتراكها في هذا الحكم وقول القائل لو قدر صفة زائدة على الثمان لكان صفة كمال أو نقص انما يفيدني ما زاد على الثمان وهذا لا يضطر المعارض بل يقوى معارضته فان تخصص الصفات بالثبات ثمان دون ما زاد ونقص تخصص

(٣٣٩)

يسهل بن عمرو وأبي سفيان بن حرب وغيرهم وذهب ذلك كله كما قال تعالى عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة والله قدير والله غفور رحيم فجعل بين أولئك وبين النبي صلى الله عليه وسلم مودة تحب تلك العداوة والله قدير على قلب القلوب وهو غفور رحيم غيرهم ما كان من السيئات بما بدلوهم من الحسنات وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما تفعلون ﴿١﴾ وأما قوله كان عامل جنوده معاوية بن أبي سفيان عامل الشام وعامل الكوفة سبعين بن العاص وبعده عبد الله بن عاص والوليد بن عقبة عامل البصرة فيقال أما معاوية فلهذا عمر بن الخطاب لما مات أخوه يزيد بن أبي سفيان مكاهته ثم ولاد عثمان رضى الله عنه الشام كله وكانت سيرته الى أهل الشام من أحسن السير وكانت رغبته من أعظم الناس رغبة له وفي الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خبار أنتم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وكان معاوية يحب رغبته وتدعوله وهو يحبها ويدعولها وأما ولته لسعيد بن العاص فاهل الكوفة رعى كانوا يسكنون من ولاتهم وولى عليهم سعد بن أبي وقاص وأومى الأشعري وعاص بن بسر والمغيرة بن شعبة وهم يسكنون منهم وسيرهم في هذه مشهورة ولاشك أنهم كانوا يسكنون في زمن عثمان أكثر وقدر علم عثمان وعلي رضى الله عنهما كل منهما ولى أقالبه وحصل له بسبب ذلك من كلام الناس وغير ذلك ما حصل ﴿٢﴾ وأما قوله اختلاف التاسع

يفتقر الى تخصص مبان لا موصوف فاسأل قائم فان قال القائل هذه الصفات على هذا الوجه من لوازم الذات لا تنفقر الى موجب غير الذات قيل له فهكذا مورد النزاع وبطل ما ذكرته من ان اختصاص كل موصوف بصفات ومقدار يقتصر الى تخصص منفصل عنه (الوجه الثاني) ان ما ذكره من الكلام في اخص وصف هو ايضا لازم لهم كما ان ما ذكره في الصفات هو ايضا لازم لهم فان هذا معارضة باختصاص الحقيقة في نفسها والنزاع معارضة باختصاصها ببعض الصفات دون بعض وبعضها من الصفات دون

ما زاد وسواء قيل بالثبات اخص وصف أو لم يقل فانه لا بد من ذات متبصرة بنفسها عما سواها (الوجه الثالث) أن يقال أهل الثبات للصفات لهم فما زاد على الثمانية ثلاثة أقوال معروفة أحدها انبث صفات أخرى كالزوا وال غضب والوجه واليسدين والاستواء وهذا قول ابن كلاب والحاتر الحماسي وأبي العباس القلانسي والأشعري وقدماء أصحابه كعبد الله بن مجاهد وأبي الحسن ابن مهدي الطبري والقاضي أبي بكر بن الطيب وأمثالهم وهو قول أبي بكر بن فورق وقد حكى إجماع أصحابه على انبث الصفات الحسنة كالوجه واليد وهو قول أبي القاسم القشيري وأبي بكر البهقي كما هو قول القاضي أبي يعلى وابن عقيل والشريرغاني على وابن الزاغوني وأبي الحسن التيمي وأهل بيته كآبى الفضل ورزق الله وغيرهم كما هو قول سائر المنتسبين إلى أهل السنة والحديث وليس للأشعري نفسه في انبث صفة الوجه واليد والاستواء وتأويل نصوصه اقوالان بل يختلف قوله أنه يشترط ولا يقف فيها بل بطل تأويلات من ينهوا ولكن أبو المعالي وأمثاله ينفونهم لهما في التأويل والتفويض قولان فاول قول أبي المعالي التأويل كاذ كونه كالإرشاد وأخرهما التفويض كاذ كونه في الرسالة النظامية وذكر إجماع السلف على المنع من التأويل وأنه محرم وأما أبو الحسن وقدماء أصحابه فيهم من المتبين لها وقد عدا القاضي أبو بكر في التهيد والابانة الصفات القديسة خمس عشرة صفة ويسمون هذه الصفات الزائدة على الثمانية

الصفات الخبرية وكذلك غيرهم من أهل العلم والسنة مثل محمد بن جرير الطبري وأمثاله وهو قول أئمة أهل السنة والحديث من السلف
 وأتباعهم وهو قول الكرامية والسالية وغيرهم وهذا القول هو القول المعروف عند متكلمي الصفاتية لم يكن يظهر بينهم غيره حتى جاءهم
 وافق المعتزلة على نفيها وفارق طريقة هؤلاء وأصل هؤلاء أنهم يشتون الصفات بالسبع وبالعقل بخلاف من اقتصر على الثانية فله لم
 يثبت صفة الابل العقل وقد أثبت طائفة منهم بعضها بالعقل كما أثبت أبو إسحق الاسفرايني صفة اليد بالعقل وكما ثبت كثير من المحققين
 صفة الحب والبغض والرضا والغضب بالعقل (القول الثاني) قول من ينفي هذه الصفات كاذر كماله شهرستاني وغيره وهو أضعف الأقوال
 فإن عدته أنه لو كان الله صفة غير ذلك لوجب أن ينصب عليها دليل الانعزال ولم ينصب فلا صفة له وكلنا المقدمتين باطلة فإن دعوى المدعى أنه
 لا بد أن ينصب الله تعالى على كل صفة من صفاته دليلا باطلا ودعواه أنه لم ينصب دليلا لانعزاله هو أيضا باطل كما قد بسط الكلام على هذا في
 غير هذا الموضع فإن هذه القاعدة انما هي معدة لجل المقاصد والثالث قول الواقفة الذين يجوزون اثبات صفات زائدة لكن يقولون لم يقم
 عند تدليل على نفي ذلك ولا اثباته وهذه طريقة محقق في لم يثبت الصفات الخبرية وهذا الاختيار الرازي والآمدني وغيرهما وأئمة أهل السنة
 والحديث من أصحاب الأئمة (٣٤٠) الاربعة وغيرهم يشتون الصفات الخبرية لكن منهم من يقول

لأن ثبت الاما في القرآن والسنة المتواترة وما لم يقيم دليل قاطع على
 اثباته نفيه كما يقوله ابن عقيل وغيره أحيانا ومنهم من يقول بل
 نفيها بالخيار لأحد المتلقاة بالقول ومنهم من يقول نفيها بالاختيار
 العيصية مطلقا ومنهم من يقول
 تعطى كل دليل حقه فما كان قاطعا
 في الاثبات قطعنا وجبه وما كان
 واجحا لا قطعنا وجبه فلا
 نقطع في النفي والاثبات الا بدليل
 وجب القطع وإذا قام دليل يرجح
 أحد الجانبين بيننا رجحنا أحد
 الجانبين وهذا أصح الطرق وكثير
 من الناس قد يظن صحة أحاديث

في زمن أمير المؤمنين عليه السلام بعد الاتفاق عليه وعهد البيعة فآؤا لآخر وجعلوا
 والذين برأوا إلى مكة ثم جعل عائشة إلى البصرة ثم نصب القتال معه ويعرف ذلك بحرب الجمل
 والخلاف بينه وبين معاوية وحرب صفين ومغادرة عمرو بن العاص بأموسى الأشعرى وكذا
 الخلاف بينه وبين الشراء المارقين بالهروان وبالجملة كان على مع الحق والحق معه وظاهر في زمانه
 الخوارج عليه مثل الأشعث بن قيس ومسعود بن مالك التميمي ويزيد بن حصن الطائي وغيرهم
 وظاهر في زمانه الغلاة كعبد الله بن سبا ومن الفرقين ابتدأت الضلالة والبدع وصدق فيه قول
 النبي صلى الله عليه وسلم هل فيلأثنان يحب عال ومبغض قال فأتقر به من الانصاف إلى كلام
 هذا الرجل هل خرج موجب الفتنة عن المناجاة وأعداهم والجواب أن يقال هذا الكلام مما
 بين نحمل الشهرستاني في هذا الكتاب مع الشيعة كاتقدم والافتقد كرايا بكر وعمر وعثمان ولم
 يذكر من أحوالهم أن الحق معهم دون من خلفهم ولما ذكر عليا قال وبالجملة كان
 الحق مع علي وعلى مع الحق والناقل الذي لا غرض له أمان يحيى الامور بالامانة وأما أن يعطى
 كل ذي حق حقه فاما دعوى المدعى أن الحق كان مع علي وعلى مع الحق وتخصيصه بهذا
 دون أبي بكر وعمر وعثمان فهذا الايقوه أخدم المسلمين غير الشيعة وبما بين فساد هذا
 الكلام قوله ان الاختلاف وقع في زمن علي بعد الاتفاق عليه وعهد البيعة ومن المعلوم أن

فأما أن تناولها أو يقول هي مثل غيرها من الاخبار وتكون باطلة عند أئمة الحديث ومن الاخبار ما يكون كثيرا
 ظاهره بين المراد به لا يحتاج إلى دليل بصره عن ظاهره ولكن يظن قوم أنه مما يفتقر إلى تأويل كقوله الحجر الاسود بين الله في الارض
 فمن صاغة وقوله فكانما صالح الله وقبل عينه فهذا الخبر لو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ظاهره أن الحجر صفة لله بل هو
 صريح في أنه ليس صفة لله لقوله عين الله في الارض فقد في الارض ولقوله فمن صاغة فكانما صالح الله والمسببه ليس هو المسببه وإذا
 كان صريحاً في أنه ليس صفة لله ليجب التاويل بخلاف ظاهره وتظاهر هذا كثيرة مما يكون في الآية والحديث ما يبين أنه لم يرد به المعنى
 الباطل فلا يحتاج في ذلك إلى دليل منفصل ولأنا تأويل يخرج اللفظ عن موجه ومقتضاه وإذا كان كذلك فالعارضه بالصفات ثابتة على
 كل قول من الأقوال الثلاثة إلا بدفعها من اختصاص فان كان كل مختص يقتصر إلى مختص مبان لزم افتقار صفات الله تعالى إلى مبان
 له ثم رأيت بالاحسن الامدى فنذكر هذا الدليل الذي ذكره الشهرستاني وبين ضعفه في كتابه المسمى بغاية المرام في علم الكلام فقال
 في مسئلة في العلون تابع ذلك وقد سأل بعض الأصحاب في الدعي هؤلاء طريفا شاملا فقال لو كان البارئ مقدر بقدر متصور بصورة

متناهي الحدود نهية مختصا بحجة
مشعرا بصفة مآذنه في ذاته لكن
محدثا اذا العقل الصريح (١) بان
المقادير في نحو يز العقل متساوية
فان مقدار وشكل بقدر في العقل
الا يجوز ان يكون مخصوصا بغيره
فاختصاصه بما يخص به من مقدار
أو شكل أو غيره يستدعي تخصصا ولو
استدعي تخصصا لكان الباري محدثا
قال الأمدى لكن هذا المسالك
مما لا يقوى وذلك أنه وان سلم ان
ما يفرض من المقادير والجهات
وغيرها ممكنة في أنفسها وان
ما وقع منها لا يده من تخصص لكن
انما يلزم ان يكون الباري حادثا ان
لو كان المخصص خارجا عن ذاته
ونفسه ولعل صاحب هذا القول
لا يقول به وعند ذلك فلا يلزم ان
يكون الباري تعالى حادثا ولا محجوبا
التي غيره أسلا فان قيل ان ما اقتضاه
بذاته ليس هو أولى من غيره لتساوي
الجميع بالنسبة اليه في جهة
الاقتضاء فهو نحو الخلاف ولعل
المخصص قد لا يسل تساوي النسبة في
جهة الاقتضاء الآن بقدر أنه
لا اختلاف بين هذه الممكنات ولا
مخالفة ان بيان ذلك متعذر جدا
كيف والله يحتمل ان ينتهج المخصص
في تخصيص هذه الصفات الثابتة
لذات منهج أهل الحق في تخصص
سائر الممكنات وبهذه الامام ثم
استدل على هذه المسئلة بما هو
أضعف من هذا وهو أن النافع على
ذلك مستلزم لكونه جوهرنا
(١) قوله بان المقادير اى يحكم بان
المقادير ولعل يحكم ساقطة كتبه

كثيرا من المسلمين لم يكونوا بايعوه حتى كثير من أهل المدينة ومكة الذين رأوه لم يكونوا
بايعوه دع الذين كانوا يبعدين كامل الشام ومصر والمغرب والعراق وخراسان وكيف يقال
مثل هذا فيبيعة على ولا يقال فيبيعة عثمان التي اجتمع عليها المسلمون كلهم ولم ينشأ ع
فيها اثنان وكذلك ما ذكره من التعريض بالعلم على طلبة والزيرو وعائشة من غير ان يذكر
لهم عذرا ولا رجوعا وأهل العلم يقولون أن طلبة والزيرو لم يكونوا قاصدين قتال على ابتداء وكذلك
أهل الشام لم يكن قصدهم قتاله وكذلك على لم يكن قصد قتاله هؤلاء ولا هؤلاء ولكن حرب
الجهل بغير اختيار ولا اختيارهم فانهم كانوا قد اتفقوا على الصلحة واقامة الحدود وعلى قتله عثمان
فتواطأت القتلة على اقامة الفتنة آخر كما قاموها ولا خيلا على طلبة والزيرو اعصاب ما فعلوا
دفعاعهم وأشعر واعلى انما جعل عليه فجعل على دفعاعن نفسه وكان كل منهما مقصده دفع الصيال
لا ابتداء القتال هكذا ذكر غير واحد من أهل العلم بالسير فان كان الامر قد جرى على وجه
لا ملام فيه ولا كلام وان كان قد وقع خطأ وذنبت من أحدهما أو كليهما فقد عذر في أن هذا
لا يمنع ما دل عليه الكتاب والسنة من أنهم من خيار أولياء الله المتقين وخزاة المؤمنين وعباده
الصالحين وأنهم من أهل الجنة وقول هذا الرافضى انظر بعين الانصاف الى كلام هذا الرجل
هل خرج موجب الفتنة عن المشايخ أو وقعدهم فالجواب أن يقال أما الفتنة فاعلمنا ظهرت
في الاسلام من الشيعة فانهم أساس كل فتنة وشر وهم طلبة رجا الفتنة فان أول فتنة كانت
في الاسلام قتل عثمان وقد روى الامام أحمد في مسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
ثلاث من نجما من فقد نجما موثوقا وقتل خليفة مضطهد بغير حق والدجال فمن استقرأ أخبار
العالم في جميع الفرق تبين له أنه لم يكن قط طائفة أعظم اتفقا على الهدى والرشد أو بعد عن
الفتنة والتفرق والاختلاف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم خير الخلق
بشهادة الله لهم بذلك ايقول تعالى كثير خير أمه أخرج للناس تأمر بن المعروف وتنهى عن
المنكر وتؤمن بالله كالم يكن في الامم أعظم اجتماعا على الهدى وأبعد عن التفرق والاختلاف
من هذه الامة لانهم أكمل اعتصاما بحبل الله الذي هو كتاب المنزل وما يمه نبيه المرسل وكل من
كان أقرب الى الاعتصام بحبل الله وهو اتباع الكتاب والسنة كان أولى بالهدى والاجتماع
والرشد والصلاح وأبعد عن الضلال والافتراق والفتنة واعتبر ذلك بالامم فاهل الكتاب أكثر
اتفقا وعلموا وخيرا من الخارجين عن الكتب والمسلون أكثر اتفقا وهدى ورجحة وخيرا من
اليهود والنصارى فان أهل الكتابين قبلنا تفرقوا وبدلوا ما جاء به الرسل وأظهروا الباطل
وعادوا الحق وأهله وإتته وان كان يوجد في امتنا طائفة ما يوجد في الامم قبلنا كانت في الصيحين
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة حتى لا يدخلوا
بحر ضرب بخلت موه فالوا رسول الله اليهود والنصارى قال فمن الناس وفي الصيحين عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال لتأخذن أمتي ما أخذ الامم قبلنا بشرب وزنا عابذا ع قالوا فارس
والروم قال فمن الناس الا أولئك لكن أمتنا لاتزال فيها طائفة ظاهرة على الحق لا يضرهم من
خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة ولهذا لا يسلط الله عليهم عدوا من غيرهم فجتاجهم كما
ثبت هذا وهذ في الاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا لا تزال طائفة من أمتي
ظاهرة على الحق لا يضرهم من خالفهم الى يوم القيمة وأخبرنا أنه سأل زيه ان لا يسلط عليهم عدوا

هذه من الاصلين من المنازعات
القطبية والمعنوية في غير هذا
الموضع والامدى نفسه قدين
بطلان قول من جعل الجواهر
بمثالة وبما ينبغي ان يعرف في
مثل هذه المسائل المنازعات القطبية
فان القائل اذا قال التخصيص
يفتقر الى التخصيص والتقدير الى
مقدر كان غرضه من يقول التبرك
يفتقر الى عركه وامثال ذلك وهذا
لا ريب فيه فان التخصيص مصدر
خصص بخصيص تخصيصا وكذلك
التقدير والتكليم ونحو ذلك ومصدر
الفعل المتعدي لانه من فاعل
يتعدي فعله فاذا قدره صدر
متعديلا فاعل يتعدي فعله كان
متناقضا بخلاف ما اذا قيل
الاختصاص يفترق الى تخصص
والقدرة الى المقدر ونحو ذلك فان
هذه ليس في الكلام ما يدل عليه لان
المذكور امام مصدر ففعل لازم
كالاختصاص ونحوه واسم ليس
بمصدر كالقدرة وكل من هذين
ليس في الكلام ماوجب افتقاره
الى فاعل يتعداه ففعله فاذا قيل
الموصوف الذرية صفة وقد ورد
اختص بصفة وقد فلا بد له من
تخصص لم يكن في هذا الكلام
ما يدل على افتقاره الى تخصص
مبين له يخصه بذلك بخلاف
ما اذا قيل اذا خص بصفة او قدر
فلا بد له من تخصص فان هذا كلام
صحيح والناطقون من اهل النظر
(١) قوله حتى لا تقوم أى الى الحق
المعلوم من الحديث قبل كالمظهر

من غيرهم فاعطاه ذلك وسأله ان لا يهلكهم بسنة عامة فاعطاه ذلك وسأله ان لا يجعل باسمهم بينهم
شديدا فقتله ذلك ومن قلنا كان الخلف يغلب فيهم (١) حتى لا تقوم به طائفة ظاهرة
منصورة ولهذا كان العدو يسلط عليهم فيحتاجهم كسلط على بني اسرائيل وخبر بيت
القدس مرتين ولم يبق لهم ملك ونحن والله الحمد لمزل لا متناهي منصور بقا تلون على الحق
فيكون على الهدى دين الحق الذي بعث الله به الرسول فلهذا المزل ولا تزال وأبعد الناس
عن هذه الطائفة المهدي المنصورة هم الرافضة لانهم أجهل وأظلم طوائف أهل الاوهاء
المتسعين الى القبلة وخيار هذه الامة هم الصحابة فلم يكن في الامة أعظم اجتماعا على الهدى
ودين الحق ولا بعد عن التفرق والاختلاف منهم وكل ما يدكر عنهم بما فيه نقص فهذا اذا
قيس الى ما وجد في غيرهم من الامة كان قليلا من كثير واذا قيس ما وجد في الامة الى
ما وجد في سائر الامة كان قليلا من كثير وانما يظلمون بقطر أنه ينظر الى السواد القليل في الثوب
الابيض ولا ينظر الى الثوب الاسود الذي فيه باض وهذا من الجهل والظلم بل نوزن هؤلاء
بنظر انهم فيظهر الفضل والرحمة وانما ما يقرحه كل أحد في نفسه مما لم يخلق فهذا الاعتبار به
فهذا يقتض معصوما من الامة وهذا يقتض حما هو كالمعصوم وان لم يسمه معصوما فمقتض
في العالم الشيخ والامير والملك ونحو ذلك مع كونه عليه دينه ومحاسنه وكثرة ما فعل الله على يديه
من الخير يقتض مع ذلك ان لا يكون قد خفي عليه شيء ولا يخطئ في مسئلة وأن يخرج عن حد
البشرية فلا يغضب بل كس من هؤلاء يقتض فهم ما لا يقتض في الانبياء وقد أمر الله تعالى
نوحا ومحمد أن يقولوا لا أقول لكم عندى خزائن الله ولا أعلم الغيب ولا أقول انى ملك فيريد
الجهل من المتبوع أن يكون عالما بكل ما يسئل عنه فاذا راعى كل ما يطلب منه غيبا عن الحاجات
البشرية كالملائكة وهذا الاقتراح في ولا الامر كافتراح الخواص في هجوم الامة ان لا يكون
لاحدهم ذنب ومن كان له ذنب كان عذبه كافر اخلا في النار وكل هذا باطل خلاف ما خلقه
الله وخلاف ما شرعه الله فافتراح هؤلاء فينبى عليه كافتراح أولئك عليه فينبى عليه وافتراح
هؤلاء فينبى ربه ونفقه والبدع مشتقة من الكفر فامن قول مبتدع الاوفيه شعبة من شعب
الكفر وكأأن لم يكن في القرون أكمل من قرن الصحابة فليس في الطوائف بعدهم أكمل من
أتباعهم فكل من كان الحديث والسنة وآثار الصحابة أتبع كان أكمل وكانت تلك
الطائفة أولى بالاجتماع والهدى والاعتصام بحبل الله وأبعد عن التفرق والاختلاف والفتنة
وكل من بعد عن ذلك كان أبعد عن الرجعة وأدخل في الفتنة فليس الضلال والبعث في طائفة من
طوائف الامة أكثر منه في الرافضة كآمن الهدى والرشاد والرجع ليس في طائفة من طوائف الامة
أكثر منه في أهل الحديث والسنة المحضة الذين لا ينتصرون الا بالهدى صلى الله عليه وسلم
فانهم خاصة وهو امامهم المطلق الذي لا يغضبون لقول غيرهم الا اذا أتبع قوله ومقصودهم نصر
الله ورسوله وان كان الصحابة ثم أهل الحديث والسنة المحضة أولى بالهدى ودين الحق أبعد
الطوائف عن الضلال والبعث فالرافضة بالعكس وقد بين أن هذا الكلام الذي ذكره هذا الرجل
فيه من الباطل ما لا ينبغي على عاقل ولا يخبره الا من هو جاهل وأن هذا الرجل كان له بالسبعة
المائة واتصال وانه دخل في هواهم عاذ كرم في هذا الكتاب مع أنه ليس من علماء النقل والآثار
وانما هو من جنس نقلة التواريخ التي لا يعتمد عليها أو لا البصائر ومن كان عليه بالصحابة

وأحوالهم من مثل هذا الكتاب فقد خرج عن حجة أولى الألباب (١) ومن الذي يدع
 كتب النقل التي اتفق أهل العلم بالنقل على عحتها ويدع ما تواربه النقل في كتب الحديث
 على نفسها كالصحيح والسنة والمسند والمجتبى والاسماء والفضائل وكتب أخبار العصابة وغير
 ذلك وكتب السير والمغازي وإن كانت دون ذلك وكتب التفسير والتفقه وغير ذلك من الكتب
 التي من نظريها علم التواتر النقسي صدق ما في النقل الباطل وعلم أن العصابة رضى الله عنهم
 كانوا أئمة الهدى ومصابيح الدجى وإن أصل كل فتنة وبليّة هم الشيعة ومن أنصوى إليهم وكبر
 من السبوف التي سلت في الإسلام إنما كانت من جهتهم وعلم أن أصلهم وما دّتهم منافقون
 اختلقوا كاذباً وبدعوا آراء فاسدة ليفسدوا بها دين الإسلام ويستزلوا بها من ليسوا بأولى
 الاحلام فسعوا في قتل عثمان وهو أول الفتن ثم أوزروا إلى علي لأجابه ولا في أهل البيت لكن
 ليقبوا وسوق الفتنة بين المسلمين ثم هؤلاء الذين سعوامعهم منهم من كفر بعد ذلك وقاته كإفعلت
 الخوارج وسيفهم وأل سيف سل على الجماعة ومنهم من أظهر الطعن على الخلفاء الثلاثة كما
 فعلت الرافضة وهم تستر الزنادقة كالعالية من النصيرية وغيرهم ومن القرامطة الباطنية
 والاسماعيلية وغيرهم فهم منشأ كل فتنة والعصابة رضى الله عنهم منشأ كل علم وصلاح وهدى
 ورحمة في الإسلام ولهذا اتخذ الشيعة بتصورون لاعاءة الإسلام المرئدين كبنى حنيفة أتباع
 مسلمة الكذاب ويقولون أنهم كانوا مؤمنين كما ذكر صاحب هذا الكتاب ويتصورون لأبي
 لؤلؤة الكافر المحجوس ومنهم من يقول اللهم ارض عن أبي لؤلؤة واحشرني معه ومنهم من
 يقول في بعض ما يفعله من محاربته وأثارت أبي لؤلؤة كما يفعله في الصورة التي يقدر
 فيها صورة عمر من الجبس أو غيره وأبولؤلؤة كافر بانفاق أهل الإسلام كان محجوساً من عباد
 النيران وكان مملوكاً للغيرين شعبة وكان يصنع الارباع عليه خراج للغيرية كل يوم أربعة دراهم
 وكان قد رآى ما عمله المسلمون بأهل القمة وإذا رأى سبيهم يقدم المدينة بقي في نفسه من ذلك
 وقد روى أنه طلب من عمر أن يكلم مولاه في خراجة فتوقف عمر وكان من نيته أن يكلمه فقتل
 عمر بغضاً في الإسلام وأهله وجبالجوس وانتقاماً للكفر لما فعل بهم عمر حين فتح بلادهم وقتل
 رؤسائهم وقسم أموالهم كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك في الحديث الصحيح حيث يقول
 إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده والذي نفسي بيده لا تنقضي
 كنوزهما في سبيل الله وعمر هو الذي أنفق كنوزهما وهذا الحديث الصحيح مما يدل على
 صحة خلافه وأنه كان ينفق هذين الكثرين في سبيل الله الذي هو طاعته وطاعة رسوله وما
 يقرب إلى الله لا ينفق الأموال في أهواء النفوس الباحية فضلاً عن المحرمة فهل يتصور لأبي لؤلؤة
 مع هذا الأمن هو أعظم الناس كفراً بالله ورسوله وبغضاً في الإسلام ومضطرباً في الجبل لا يعرف حال
 أبي لؤلؤة ودع ما يسمع وينقل عن خلافه ليطر كل عاقل فيما يحدث في زمانه وما يقرب من زمانه
 من الفتن والشروع والفساد في الإسلام فإنه يجد معظم ذلك من قبل الرافضة وتجدهم من أعظم
 الناس فتناً وشراً وأنهم لا يقعدون عما يكتمهم من الفتن والشروع باقاع الفساد بين الأمة ونحن نعرف
 بالعبان والتواتر العام ما كان في زماننا من حين خرج جنتك خان ملك الترك الكفار وما جرى
 في الإسلام من الشرف لا يشك عاقل أن استيلاء الكفار المشركين الذين لا يقرون بالشهادتين ولا

(١) قوله ومن الذي يدع ما تواربه النقل إلى قوله
 الباطل هكذا في الأصل وهي عبارة شيعية
 لا تخفى من تحريف فقررت به معصية

بغير هامن المباني الخمس ولا يصومون رمضان ولا يحجون البيت العتيق ولا يؤمنون بالله ولا
بملكه ولا يكتبه ورسله واليوم الآخر وأعلم من فهم وأدين مشرك بعد الكواكب والأوثان
وغايته أن يكون ساعرا أو كاهنلا رئيس الجن وفيهم من الشرك والفواحش ماهية شر من
الكهان الذين يكونون في العرب فلا يشك عاقل أن استلام مثل هؤلاء على بلاد الاسلام وعلى
أقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى هاشم كذرية العباس وغيرهم بالقتل وسفك الدماء
وسبي النساء واستحلال فروجهن وسبي الصبيان واستعبادهم واخراجهم عن دين الله الى
الكفر وقتل أهل العلم والدين من أهل القرآن والصلاة وتعظيم بيوت الاصنام التي يسعونها
الذنابات والبسيع والكنايس على المساجد ورفع المكين وأهل الكتاب أعظم عزاء وأنفذ
كلمة وأكثر حجة من المسلمين الى أمثال ذلك مما لا يشك عاقل أن هذا أضمر على المسلمين من قتال
بعضهم بعضا وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى ما جرى على أمته من هذا كان كراهته
له وغضبه منه أعظم من كراهته لاثنتين مسلمين تقاتلا على الملك ولا يبأ أحدهما حرم الآخر ولا
نفع كافرا ولا بطل شيأ من شرائع الاسلام المتواترة وشعاره الظاهرة ثم مع هذا الرافضة
يعاونون أولئك الكفار وينصرونهم على المسلمين كما قد قال شاهدة الناس لما دخل هولاء كو
ملك الكفار القردة الشام سنة ثمان وخمسين وستائة فان الرافضة الذين كانوا بالشام بالمدائن
والعاصم من أهل حلب وماحولها ومن أهل دمشق وماحولها وغيرهم كانوا من أعظم الناس
أنصارا أو عاقل اقامة ملكه وتنفيذ أمره في زوال ملك المسلمين وهكذا يعرف الناس عامة
وخاصة ما كان بالعراق لما قدم هولاء كوا الى العراق وقتل الخليفة وسفك فيها من الدماء
ما لا يحصى بالله فكان وزير الخليفة ابن العظمى والرافضة فهم طائفة الذين عاونوا على ذلك
بأنواع كثيرة باطنة وظاهرة بطول وضعها وهكذا ذكر أنهم كانوا مع جنكزخان وقدر أهم
المسلمون بسواحل الشام وغيرها اذا اقتتل المسلمون والنصارى هو اجمع النصارى
ينصرونهم بحسب الامكان ويكرهون فتح مدائنهم كما كرهوا فتح عكا وغيرها ويختارون ادايتهم
على المسلمين حتى انهم لما انكسر عسكر المسلمين سنة ثمان وتسعين وخمسمائة دخلت
الشام من جيش المسلمين عاؤا في البلاد وسعوا في أنواع من الفساد من القتل وأخذ الاموال
وجلب راية الصليب وتفضل النصارى على المسلمين وجل السبي والاموال والسلاح من
المسلمين الى النصارى أهل الحرب بغير من وغيرها فهاذ أوامره قديا عنه الناس وتوارعتم لم
يعاينه ولود كرت انما سمعته ورايتهم من آثار ذلك لطال الكذب وعند غيري من أخبار ذلك
وتفاصيله ما لا أعلمه فهذا آخر مشهور من معاونتهم للكفار على المسلمين ومن اختيارهم لظهور
الكفر وأهله على الاسلام وأهله ولوقد رأت المسلمين نطفة فسقة ومظهرون لأنواع من البديع
التي هي أعظم من سبع على وعثمان لكان العاقل يتفرق خيرا بين خيرين وشر اثنين الأخرى
أن أهل السنة وان كانوا يقولون في الخواارج والرافض وغيرهما من أهل البدع ما يقولون
لكن لا يعاونون الكفار على دينهم ولا يختارون ظهور الكفر وأهله على ظهور بدعتهم ذلك
والرافضة اذا تمككوا لا يبتغون وانظر ما حصل لهم في دولة السلطان خدا بند الذي صفه هذا
الكتاب كيف ظهر فهم من الشر الذي لودام وقوى أبطاله عامة شرائع الاسلام لكن يريدون
أن يطفئوا نور الله بأفواههم وبأن الله الآن يتم زوره ولو كره الكافرون وأما الخلفاء والعصاة

مخصص خصصه بذلك والناس قد
يعتدون عن اختصاص الشيء
بأمر قبل بغيرهم هل هي من نفسه
أو من غيرهم بعلون ويقولون انه
مخصوص بذلك وقد خص بهذا
واختص به ونحو ذلك وتظهر ذلك
ما ذكره أبو حامد في نهافته
الفلاسفة لما رد عليهم مذهبه في
نفي الصفات وبين أنه لا دليل لهم على
نفيها وتكلم في ذلك بكلام حسن
بين فيه ما احمقوا به من الالفاظ
أجملة المهمة كلفظ التركيب
فانهم جعلوا اثبات الصفات تركيبا
وقالوا متى اثبتنا معنى يزد على
مطلق الوجود كان تركيبا وأدخلوا
في معنى التركيب خمسة أنواع
أحدها أنه ليس له حقيقة الوجود
المطلق لئلا يكون مركبا من وجود
وماهية والثاني ليس له صفة لئلا
يكون مركبا من ذات وصفات
والثالث ليس له وصف مختص
ومشرك لئلا يكون مركبا بمجا
الاشتراك وما به الامتياز كتركيب
التروع من الجنس والفصل أو من
الخاصة والعرض العام الرابع أنه
ليس فوق العالم لئلا يكون مركبا
من الجواهر المفردة وكذلك
لا يكون مركبا من الماداة الصورة
فلما يكون مركبا تركيبا جسيما
كتركيب الجسم من الجواهر
المفردة ولا عقليا كتركيبه من
الماداة الصورة وهذان نوعان هما
تصنيف خمسة وهذه الطريقة هي

فكل خير فيه المسلمون الى يوم القيامة من الاعميان والاسلام والقرآن والعلم والمعارف والعبادات ودخول الجنة والتجارتين النار وانتصارهم على الكفار وعلو كلمة الله فلتأهوا بركة ما فعله الصلابة الذين بلغوا الدين وحاهدوا في ميل الله وكل مؤمن آمن بالله فللصلابة رضى الله عنهم عليه فضل الى يوم القيامة وكل خير فيه الشيعة وغيرهم فهو بركة الصلابة وخير الصلابة تبع خير الخلفاء الراشدين فهم كانوا أقوم بكل خير في الدين والدنيا من سائر الصلابة فكيف يكون هؤلاء منبع النور ويكون أولئك الرافضة منبع الخير ومعلوم أن الرافضي والى أولئك الرافضة ويعادى الصلابة فهل هذا الامن شمس أمى الله بصيرته فانها لا تعنى الاصل ولكن تعنى القلوب التي في الصدور وإذا قال القائل الجمهور الذين يتولون الثلاثة فيهم من النور والعتن مالم ينقل مثله عن على فلا يقابل بين الرافضة والصلابة والجمهور فنقول الجواب من وجهين (الاول) أن المذكر هذا للقبالة بل راد على من زعم أن الفتنة لم يخرج الا عن الخلفاء الراشدين ونحن قد علمنا بالمعانة والتواتر أن الفتنة والنور العظيمة التي لا تشابهها فتنة امتا تخرج عن طائفة التي يتولاهوا ويرزعم أنهم هم المؤمنون أهل الجنة وعلمنا أن الخير العظيم الذي لا يوازيه خيرا عما ظهر عن الصلابة والخلفاء الراشدين لنسب عظيم اقتراف هذا المغترى وان مثله في ذلك مثل من قال من أتباع اخوانه من الكذابين الذين يعظمون غير الانبياء على الانبياء كافة العبيدين وغيرهم من الملاحدة وأتباع مسيلة الكذاب وأى لؤلؤة قاتل عروحوها من يعظمه هذه المسترى إذا قال انظر هل ظهرت الفتنة الا من موسى وعيسى ومحمد فيقال بل الفتنة امتا ظهرت عن أصحابك واخوانك الذين يفترون على الله الكذب ويعظمون الكذابين المغترين كتعظيم العبيدين الملاحدة وتعظيم مسيلة الكذاب وتعظيم الطوسي الملعون أمثاله وقدر أبنائك وأمثالك تعظمون هؤلاء الملاحدة (١) علمناهم على أتباع الانبياء فلكم وأفرغ نصيب من قوله تعالى ألم تر الى الذين أتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا أولئك الذين لعنهم الله ومن لعن الله فلن تجحده نصيرا فان مسيلة الكذاب من أكابر الائمة الذين كفروا وكذلك أمثاله من الملاحدة والعبيدين وأمثالهم الذين كانوا يدعون الالهية والنسوة أو يدعى أن الفيلسوف أعظم من الانبياء ونحو ذلك من مقالات الذين كفروا فان المبتدعة من الجهمية والرافضة وغيرهم الذين أتوا نصيبا من الكتاب يقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا فيحكي عليهم ما وعد الله به حيث قال أولئك الذين لعنهم الله ومن لعن الله فلن تجحده نصيرا ومن هؤلاء من يعظم النور والسحر والاحوال الشيطانية معاه من الاعميان بالجبت والطاغوت فان الجبت هو السحر والطاغوت الشيطان والاولئ (الوجه الثاني) أنا لو فرضنا المقابلة بين الجمهور والرافضة قايين خير الطائفتين وشرفا مناسبة فاننا لا نشكر أن في الجمهور وشرا كثير السكن اذا جاءت القبالة فلا بد من العادلة كما اذا قابلنا بين المسلمين والنصارى واليهود لم تستكر ما في المسلمين من الشر لكن يجب العدل فان الله أمر بالقط والعدل وهو ما اتفقت العقول والشرائع على وجوبه وحسنه فنقول ما من شر يوحى في الجمهور الا وفي الرافضة من جنسه ما هو أعظم منه كما أنه ما من شر يكون في المسلمين الا وفي اليهود والنصارى من جنسه ما هو أعظم منه وما من شر يكون في الشيعة الا وفي الجمهور من جنسه ما هو أعظم منه كما أنه ما من خير يكون في بعض أهل الكتاب الا وفي المسلمين من

طريقة ابن سينا فانه زعم أن نفس الوجود اذا كان يستلزم وجودا واجبا فالوجود الواجب له هذه الخصائص النافذة لهذه الصفات ويقول ليس له أجزاء ولا أجزاءكم وهذا ارادة وأما قدماء الفلاسفة فلم يكونوا يثبتون واجب الوجود بهذه الطريقة بل بطريقة الحركة فلما جاء ابن رشد الحفيد بعرض على أبي حامد فيما ذكره لم يمكنه الانتصار لان سينا بل بين أن هذه الطريقة التي سلكها ضعيفة كما ذكر أبو حامد واحتج هو بطريقة أخرى قلن انها قوية وهي أضعف من طريقة ابن سينا فان أبو حامد لما ذكر القول المضاف الى الفلاسفة كان سينا وأمثاله وذكر أنهم سمعوا يقولون تلك الأنواع الخمسة قال ومع هذا فانهم يقولون للبارى تعالى انه مبدأ أو أول وموجود وجوه واحد وقديم وباق وعالم وعاقل وعقل ومعقول وفاعل وخالق ومريد وقادر وحى وعاشق ومعشوق ولذيق وملذوذ وجواد وخير محض وزعوا أن كل ذلك عبارة عن معنى واحد لا كرميقه (قال) وهذا من الجهاب وهم يقولون ذات المبدأ الاول واحد وأما ذكر الاسماء بضافته الحشى أو اضافة شئ اليه أو سلب

(١) قوله علمناهم هكذا في الاصل ويظهر أن فيه تحريف فاحقر كتبه

جنته ما هو حقيقته وأمهات الفضائل العلم والدين والشجاعة والكرم فاعتبر هذا في هؤلاء
وهؤلاء فاجهور فيهم من العلم بالقرآن ومعانيه وعالومه ما لا يوجد منه شيء عند الشيعة (١) بعضهم
تعلمه من أهل السنة وهم مع هذا مقصرون فمن صفاتهم تفسير القرآن فمن تفسير أهل السنة
بأخذ كإفعال الطوسي والموسوي فحاشا لتفسيرهم من علم يستفاد هو ما خوذ من تفسير أهل السنة
وأهل السنة في هذا الموضوع من يقر بخلافه الثلاثة فالعقيدة داخلون في أهل السنة وهم انما
يستعصمون في التفسير والمنقولات بكلام المعتزلة وكذلك بحوثهم العقلية فما كان فيها صوابا
فانما أخذوه من أهل السنة والذين يمتازون به هو كلامهم في ثلب الصحابة والجمهور ودعوى
النص ونحو ذلك معاهيه أخلق وهو بهم أشبه وأما الحديث فهم من بعد الناس عن معرفته
لا اسناد له لامتته ولا يعرفون الرسول وأحواله ولهذا اذا نقلوا شيئا من الحديث كانوا من أجهل
الناس به وأتى كتاب وجدوا فيه ما وافق هواهم فنقلوه من غير معرفة بالحديث فكل هذا
المصنف وأمثاله ينقلون ما يجدونه موافقا لأهوائهم ولو أنهم ينقلون ما لهم وعليهم من الكتب التي
ينقلون منها مثل تفسير النعني وفضائل الصحابة لاجد بن حنبل وفضائل الصحابة لابي نعيم وما
في كتاب أحمد بن زبادات القطيعي وزبادات ابن أجدل فان نصف الناس منهم لكانهم لا يصدقون
الاباء ووافق قلوبهم وأما الفقه فهم من بعد الناس عن الفقه وأصل دينهم في الشريعة هي
مسائل ينقلونها عن بعض علماء أهل البيت كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر محمد وجعفر بن
محمد وهو لا يرضى الله عنهم من أئمة الدين وسادات المسلمين لكن لا ينظرون في الاسناد البهم هل
ثبت النقل البهم أم لا فانه لا معرفة لهم بصناعة الحديث والاسناد ثم ان الواحد من هؤلاء اذا
قال قولاً لا يطلع عليه من الكتاب والسنة ولا ما يعارضه ولا ردون ما تنازع فيه المسلمون الى
الله والرسول كما أمر الله به ورسوله بل قد أسألوهم ثلاثة أصول أحدها ان هؤلاء معصومون
والثاني ان كل ما يقوله منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم والثالث ان أجماع العقيدة حجة
وهو لا هم العقيدة فصاروا لذلك لا ينظرون في دليل ولا تعليل بل نحو ما عن الفقه في الدين كشرج
الشجرة من العجين واذا صنف واحد منهم كتابا في الخلاف وأصول الفقه كالموسوي وغيره فان
كانت المسئلة فيها نزاع بين العلماء أخذوا بحجتهم ووافقهم واحتجوا بما احتج به أولئك وأجابوا
بما يعارضهم بما يحجب به أولئك فظن الجاهل أن هذا قد صنف كتابا عظيما في الخلاف
والفقه والاصول ولا يدري الجاهل أن عامته استعاره من كلام علماء أهل السنة الذين يكفرهم
وبعادتهم وما انفردوا به فلا يسألون مداه فان المداين يقع ولا ينضر وهذا يضر ولا ينفع وان
كانت المسئلة مما انفردوا به اعتمدوا على تلك الاصول الثلاثة التي فيها من الجهل والضلal
ما لا يخفى وكذلك كلامهم في الاصول والزهد والرفائق والعبادات والدعوات وغير ذلك وكذلك
اذا نظرت ما فهم من العبادة والاخلاق المحمودة تجد مجزأ عما عليه الجمهور

(فصل) قال الرازي الفصل الثالث في الادلة الدالة على امامة أمير المؤمنين علي بن

أبي طالب بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الادلة في ذلك كثيرة لا تحصى لكن نذكر اربعة
منها وننظم اربعة منها في الاول في الادلة العقلية وهي حجة الاول ان الامام يجب أن يكون
معصوما ومتى كان ذلك كان الامام هو علي عليه السلام أما المقدمة الاولى فلان الانسان

كثرة في ذات المسلوب عنه ولكن
الناس في ردهه كلها الى السلب
والاضافات وذكر تمام قولهم قال
أبو حامد فيقال لهم عرفتم استعالة
الكثرة من هذا الوجه وانتم
مختلفون من جميع المسلمين سوى
المعتزلة في البرهان عليه فان قول
القائل الكثرة محال في واجب
الوجود مع كون الصفات الموصوفة
واحدة برجع إلى أنه يستحيل كثرة
الصفات في نفسه النزاع وليس
استحالته معلوما بالضرورة ولهم
مسلكان أحدهما ان كل واحد من
الصفة والموصوف ان كان مستغنيا
عن الآخرهما واجبا الوجود وان
كان مستغنيا البه فلا يكون واحد
منهما واجب الوجود وان احتاج
أحدهما الى الآخر فهو معلول
والآخر هو الواجب وأيهما كان
معلولا انقصر الى سبب فيؤدي الى أن
ترتبط ذات واجب الوجود بسبب
(قال أبو حامد) المختار من هذه
الاقسام هو الآخر ولكن ابطالكم
القسم الاول لا دليل لكم عليه فان
برهانكم عليه انما يتبين في الكثرة
في هذه المسئلة فكيف يتبين هذه
المسئلة على تلك قلت الجواب عن
هذه الحجة يمكن وجوها أحدها ان
يقال فليكن ما أن يكون أحدهما
مختصا بالآخر وأما أن يكون
مستغنيا عنه تريدون بالاحتياج
حاجة المفعول الى فاعله أو مطلق

(١) قوله بعضهم تعلموا الخ هكذا في
نسخة الاصل وهي سقيمة جدا وفي
الكلام هنا نقص ظاهر لا ارتباط
مع الكلام فتركه مصححه

مدنى بالطبع لا يمكن أن يعيش منفردا افتقار في بقائه الى ما يأكل ويشرب وليس ويسكن ولا يمكن أن يفعلها بنفسه بل يفقر الى مساعدة غيره بحيث يفرغ كل واحد منهم الى ما يحتاج اليه صاحبه حتى يتم قيام النوع ولما كان الاجتماع في فطنة التغالب والتعاون بان كل واحد من الأشخاص قد يحتاج الى ما في يد غيره فقد عرفت ضرورة الشهوانية الى أخذ وفقره عليه وظلمه فيه فيؤدي ذلك الى وقوع الهرج والمرج واثارة الفتنة فلا بد من نصب امام معصوم بصنعتهم عن الظلم والتعدي وتبعتهم عن التغالب والقهر ونصف الظالمون من الظالم ويوصل الحق الى مستحقه لا يجوز عليه الخطأ ولا السهو ولا المعصية والافتقار الى امام آخر لان العلة الموجبة الى نصب الامام هي جواز الخطأ على الامة فلا جاز الخطأ عليه لاحتياج الى امام آخر فان كان معصوما كان هو الامام والازم التسلسل وأما المقدمة الثانية فظاهر لان أبابكر وعمر وعثمان لم يكونوا معصومين اتفاقا وعلى معصوم فيكون هو الامام ﷺ والجواب عن ذلك أن نقول كثر المقديسين باطلا أما الاولى فقوله لا بد من نصب امام معصوم يصنعهم عن الظلم والتعدي ونعتهم عن التغالب والقهر ونصف الظالمون من الظالم ويوصل الحق الى مستحقه لا يجوز عليه الخطأ ولا السهو ولا المعصية فيقال له نحن نقول بعوجب هذا الدليل ان كان صحيحا فان الرسول هو المعصوم وطاعته واجبة في كل زمان على كل أحد وعلم الامة بأمره ونهيه أن من علم أحد الرعية بأمر الامام الغائب كالنظر ونحوه بأمره ونهيه فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم امام معصوم والامة تعرف بأمره ونهيه ومعصومهم ينتهي الى الغائب المنتظر الذي لو كان معصوما لم يعرف أحد لامرته ولا نهيه بل ولا كانت رعية على تعرف بأمره ونهيه كما تعرف الامة بأمره ونهيه بل عندامة محمد صلى الله عليه وسلم من علم أمره ونهيه أعظم من معرفة أحد رعية المعصوم ولو قدر وجوده بأمره فانه لم يتول على الناس ظاهرا من ادعت له العصبة الاعلى ونحن نعلم قطعاً انه كان في رعيته باليمن وخراسان وغيرهما من لا يدري بما ذا أمر ولا عماذا نهى بل نوابه كانوا يصرفون عما لا يعرفه هو وأما الورثة الذين ورثوا علم محمد صلى الله عليه وسلم فهم يعرفون أمره ونهيه ويصدقون في الاخبار عنه أعظم من علم نوابه على بأمره ونهيه ومن صدقهم في الاخبار عنه وهم اعلم اريدون أنه لا بد من امام معصوم حتى نقول هذا الكلام باطل من وجوه أحدها أن هذا الامام الموصوف لم يوجد هذه الصفة اما في زماننا فلا يعرف امام معروف يدعي فيه هذا ولا يدعي لنفسه بل مفقود غائب عند متبعيه ومعذور لاحقيقة عند العقلاء ومثل هذا لا يحصل به شيء من مقاصد الامامة أصلا بل من ولي على الناس ولو كان فيه بعض الجهل وبعض الظلم كان أنفع لهم من لا ينفعهم وجه من الوجوه وهؤلاء المنتسبون الى الامام المعصوم لا يوجدون مستعنيين في أمورهم الا بغيره بل هم ينتسبون الى المعصوم واتخاذ مستعنين بكموا وظلوم فانما كان المصدقون لهذا المعصوم المنتظر ينفعونه أحد منهم لا في دينه ولا في دنياه لم يحصل به شيء من مقاصد الامامة واذا كان المقصود لا يحصل منه شيء لم يكن بحاجة الى انساب الوسيلة لان الوسائل لا تاراد الا لمقاصدها فانما جرتنا بانتقاء المقاصد كان الكلام في الوسيلة من الشيء الفاسد وكان هذا بمنزلة من يقول الناس يحتاجون

التلازم وهو كون أحدهما لا يوجد الا بالآخر أم قسم ثالث فان أردتم الاول لم يكن أحدهما محتاجا الى الآخر بل غنيان عن كونه فاعلا له ولا يلزم أن يكونا واجب الوجود بمعنى أن كلا منهما واجب الوجود بنفسه المبدع للممكنات وان قيل ان كلا منهما واجب الوجود بمعنى أنه لا مبدع له قيل نعم ولا نسلم امتناع تعدد مسمى واجب الوجود بهذا التفسير وانما تمتع تعدده بالتفسير الاول فان الأدلة قامت على أن خلق الممكنات رب واحد لم تقم على نفي صفاته بل كل من صفاته اللازمة له قديم أزلي تمتع عدمه ليس له فاعل فاذا عبر عن هذا المعنى بأنه واجب الوجود فهو حق وان عني بواجب الوجود ما ليس ملازم الفاعل فليست الذات وحدها واجبة الوجود ولا الصفات بل الواجب الوجود هو الذات المنصفة بصفات اللازمة لها لاسما وهو يقولون انها مستلزمة للعول فامتناع ذلك على أصلهم أبلغ وقد عرف أن كلامنا الصفات الذاتية ملازمة لآخرى والصفات ملازمة للذات وليس كل منهما مبدع للآخر وان قلم كل منهما محتاج الى الآخر بمعنى أنه ملازم له لم يلزم من كونه ملازما أن يكون معلولا وهذا الجواب الثاني وهو أن يقال ما عني بواجب الوجود اتعني به الا فاعله أو تعني به القائم بنفسه الذي لا فاعل له فان عني

الى من يطعمهم ويسقيهم وينبئ أن يكون الطعام صفتة كذا والشراب صفتة كذا وهذا عند الطائفة الغلاتية وتلك الطائفة قد علم أنهم من أفقر الناس وأنهم معروفون بالافلاس وأي فائدة في طلب ما يلزم عدمه واتباع ما لا يتبعه أصلا والامام يحتاج اليه في شئين إما في العلم لتبليغه وتعليمه وإما في العمل به ليعين الناس على ذلك بقوته وسلطانه وهذا المنتظر لا ينفع لأهل هذا ولا بهذا بل ما عندهم من العلم فهو من كلالهم قبله ومن العمل أن كان مما يوافقهم عليه المسلمون استعانوا بهم والاستعانة بالكفار والملاحنة ونحوهم فهم أعجز الناس في العمل وأجهل الناس في العلم مع دعواهم بأنهم بالمعصوم الذي مقصوده العلم والقدرة ولم يحصل لهم لا علم ولا قدرة فعلم انتفاء هذا مما يدعونه وأيضا فالأئمة لا تناعز لم يحصل لأحد من الأمة بأحد منهم جميع مقاصد الامامة أمامن دون على فائما كان يحصل للناس من علمه ودينه مثل ما يحصل من نظرائه وكان علي بن الحسين وابنه أبو جعفر وابنه جعفر بن محمد يعلمون الناس ما علمهم الله كما علمه علماء زمانهم وكان في زمانهم من هو أعلم منهم وأنفع للأمة وهذا معروف عند أهل العلم ولو قدر أنهم كانوا أعلم وأدب فلم يحصل من أهل العلم والدين ما يحصل من ذوى الولاة من القوة والسلطان وإزام الناس بالحق وسنعمهم بالدعن الباطل وأمامن بعد الثلاثة كالعسكريين فهو لا علم يظهر عليهم علم تستفيد الامم ولا كان لهم يد تستعين بها الامم بل كانوا كمثلهم من الهاشميين لهم حمة ومكانة وفهم من معرفة ما يحتاجون اليه في الاسلام والدين ما في أمثالهم وهو ما يعرفه كثير من عوام المسلمين وأماما يخصه به أهل العلم فهذا لم يعرف عنهم ولهذا لم يأخذ عنهم أهل العلم كما أخذوا عن أولئك الثلاثة ولو وجدوا ما يستفادوا لآخذوا ولكن طالب العلم يعرف مقصودهم أن كان للانسان نسب شريف وكان ذلك مما يعينه على قبول الناس منه ألا ترى أن ابن عباس لما كان كثير العلم عرف الامم له ذلك واستفادت منه وشاع ذكره بذلك الخاصة والعامة وكذلك الشافعي لما كان عنده من العلم والفقه ما يستفاد منه عرف المسلمون به ذلك واستفادوا ذلك منه ونظروا كرهه بالعلم والفقه ولكن إذا لم يجد الانسان مقصوده في محل لم يطلب منه الا ترى أنه لو قيل عن أحد انه طبيب أو نحو وعظم حتى جاء اليه الاطباء أو الصفا فوجدوه لا يعرف من الطب والنحو ما يطلبون أعرضوا عنه ولم ينفعه مجرد دعوى الجهل أو تعظيمهم وهؤلاء الامامية أخذوا عن المعتزلة أن الله يحب عليه الاقدار والتكثير والطبيب بما يكون الممكن عنده أقرب الى الصلاح وأبعد عن الفساد مع تمكنه في الحالين ثم قالوا والامامة واجبة وهي أوجب عندهم من النبوة لان بها الطفا في التكليف قالوا انا نعلم يقينا بالعادات واستمرار الاوقات أن الجماعة (١) متى كان لهم رئيس وقع الهرج والمرج بينهم وكانوا عن الصلاح أبعد ومن الفساد أقرب وهذه الحال مشعرة بقضية العقل معارضة لا يشكرها الا من جهل العادات ولم يعلم استمرار القاعدة المستمرة في العقل قالوا وإذا كان هذا الطفا في التكليف لزوم وجوبه ثم ذكر واصفاته من العصمة وغيره هاتم أو رطائفة منهم على أنفسهم سؤالا فقالوا انما ظنن ان الامام لطف وهو غائب عنكم فإن اللطف الحاصل مع غيبته وإذا لم يكن لطفه ماسلما مع الغيبة وجاز التكليف بطل أن يكون الامام لما ظن في الدين

الاول لم يتنع أن يكون كل من الصفات والذات واجب الوجود بهذا التفسير ولم يدل على امتناع تعدد الواجب بهذا التفسير دليل كما يدل على امتناع تعدد القديم بهذا التفسير دليل وانعادل الدليل على أنه لا اله الا الله وأن القرب الغالين واحدا لا شريك له وهو التوحيد الذي دل عليه الشرع والعقل فاما في الصفات وتسمية ذلك توحيدا فهو مخالف للشرع والعقل وإن أراد واجب الوجود القائم بنفسه الذي لا فاعله كانت الذات واجبة الوجود وهي بالصفة واجبة الوجود ولم تكن بالصفة وحدها واجبة الوجود وإن أريد بحاجة كل من الصفة والموصوف الى الآخر التلازم اختير أثبت ذلك ولم يلزم من ذلك كون أحدهما معلولا للآخر فان المتضايقين مثلا زمان وليس أحدهما معلول الآخر وإن أريد بذلك كون أحدهما فاعلا اختير في الحاجة بهذا التفسير وهو القسم الاول وهو أنه ليس أحدهما محتاجا الى الآخر وإن أريد أن أحدهما متل للآخر اختير جواب القراني وهو أن الصفة محتاجة الى الذات من غير عكس وعلى هذا يقول القائل أن أحدهما

(١) قوله متى كان لهم رئيس الخ هكذا في الاصل وفي الكلام مغلط واضح ولعل وجه الكلام متى لم يكن لهم رئيس الخ كتبه محضه

أن يكون الموصوف فاعلا للصفة بل الامر بالعكس فان المفعول يتبع أن يكون من باب الصفات اللازمة للموصوف وان أراد بذلك أن يكون أحدهما قابلا لاخر فلا مانع في ذلك وان قيل بل ان الحمل على العال واعلم ان هذا الحق وأمثاله انما نشأت الشبهة فيها من جهة أن الفاعلها بحجة فلفظ العلة يراد به العلة الفاعلة والعلة القابلة ولفظ الحاجة الى التغيير يراد به الملازم للتغيير ويراد به حاجة الشروط الى شرطه ويراد به حاجة المفعول الى فاعله واذا عرف هذا فالصفات اللازمة مع الذات متلازمة وليس أحدهما فاعلا لاخر بل الذات محمل للصفات وليس الواحدة منهما علة فاعلة بل الموصوف قابل للصفات وهذا الامتناع فيه بل هو الذي يدل عليه صريح المفعول وصحيح المنقول لكن القصر الى لم يجب الايجاب واحد ومضمون كلامهم أنهم في جمع كلامهم في نفي الصفات ينتهي أمرهم الى ان هذا تركيب والمركب مقتران بجزئه والمقتصر الى غيره لا يكون واجبا بنفسه لانه يحتاج فقال لهم أبو حامد نحن نختار أن يقال الذات في قوامها غير محتاجة الى الصفات والصفات محتاجة الى الموصوف

(١) قوله من أيدي الجبارة متعلق بأخذ كما هو ظاهر

(٢) قوله حتى ان الخير الخ كذا في الاصل وفي العبارة يحتاج الى تأمل كنيته معصية

وحينئذ يفسد القول بامامة المعصوم وقالوا في الجواب عن هذا السؤال انما نقول ان لطف الامام حاصل في حال الغيبة للعارفين به في حال الظهور وانما قاتل الطفيل لم يقل بامامته كما أن لطف المعرفة لم يحصل بل لم يعرف الله تعالى وحصل بل كان عارفا به قالوا وهذا يسقط هذا السؤال ويوجب القول بامامة المعصومين فقيل لهم لو كان اللطف حاصل في حال الغيبة كمال الظهور لوجب أن يستغنوا عن ظهوره ويتبعوه الى أن يموتوا وهذا اخلاف ما ذهبون اليه فاجابوا باننا نقول ان اللطف في غيبته عند العارفين به من باب التنفير والتبديد عن الضائع مثل حال الظهور لكن نوجب ظهوره لشي غير ذلك وهو رفع أيدي المتظنين عن المؤمنين وأخذ الاموال ووضعها في مواضعها (١) من أيدي الجبارة وتوقع عمال الظلم التي لا يمكن ارفعها الا بطريقه وجهاد الكفار الذي لا يمكن الامع ظهوره فيقال لهم هذا كلام ظاهر البطلان وذلك ان الامام الذي جعلته لطفه هو ما شهدته العقول والعباد وهو ما ذكره قلم ان الجماعة متى كان لهم رئيس مهيب متطاع متصرف منبسط السيد كانوا بوجوده أقرب الى الصلاح وأبعد عن الفساد واشترطت فيه العصبة قلم لان مقصود الانزاع لا يحصل الا بهومن المعالوم أن الموجودين الذين كانوا قبل المنتظر لم يكن أحد منهم بهذه الصفة لم يكن أحد منهم منبسط اليد ولا متصرفا وعلى رضى الله عنه تولى الخلافة ولم يكن تصرفه وانبساطه تصرف من قبله وانبساطهم وأما الباقون فلم تكن أيديهم منبسطة ولا متصرفون بل كان يحصل بأحدهم ما يحصل ببقائه وأما الغائب فلم يحصل به شيء فان المعترف بوجوده اذا عرف أنه غائب من أكثر من أربعمائة سنة وستين سنة وأنه خائف لا يمكنه الظهور ورفضه لاعتقاده الحدود ولا يمكنه أن يأمر أحد ولا ينهيه بل يزل الهرج والفساد بهذا ولهذا وجد طوائف الرافضة أكثر الطوائف هرجا وفسادا واختلافا بالالسن والأيدي ويوجد من الاقتتال والاختلاف وظلم بعضهم لبعض ما لا يوجد فيهم متول كافر فضلا عن متول مسلم فأى لطف حصل لشعبه واعتبر الدائن والقرى التي يقرأ عليها بامامة المنتظر مع القرى التي لا يقرون به بتجدد هؤلاء أعظم انتظاما وصلاحا في المعاش والمعاد حتى ان الخير بأحوال العالم يجد بلاد الكفار لوجود رؤسائهم يقيمون مصلحة دينهم أكثر انتظاما وصلاحا في المعاش والمعاد (٢) حتى ان الخير بأحوال العالم يجد بلاد الكفار من كثير من الارض التي ينسبون فيها الى متابعة المنتظر لا يقيم لهم سبيل من مصلحة دينهم ودينهم ولقد ران اعترافهم بوجوده يخافون معه ان يظهر فيعاقبهم على الذنوب كان من المعالوم ان خوف الناس من ولادة أمورهم المشهور بن أن يعاقبهم أعظم من خوف هؤلاء من عقوبة المنتظر لهم ثم الذنوب قسما منها ذنوب ظاهرة كظلم الناس والفاوش الظاهرة فهذه تخاف فيها من عقوبة ولادة أمورهم أعظم مما يخافه الامامية من عقوبة المنتظر فعلم ان اللطف الذي وجبه لا يحصل بالمنتظر أصلا للعارفين به ولا لغيره وأما قولهم ان اللطف به يحصل للعارفين به كما يحصل في حال الظهور فهذه مكاره ظاهرة فانه اذا ظهر حصل به من اقامة الحدود والوعظ وغير ذلك ما يوجب أن يكون في ذلك لطف لا يحصل مع عدم الظهور وتشبههم معرفة بغيره فانه في باب اللطف وان اللطف به يحصل للعارفين دون غيره قياس فاسد فان المعرفة بان الله موجود حتى قادرا بأمر بالطاعة وتب عليها ونهى عن

العصبية يعاقب عليها من أعظم الأسباب في الرغبة والرغبة منه فتكون هذه المعرفة داعية إلى
 الرغبة في ثوابه بفعل المأمور وترك المحذور والرغبة من عقابه إذا عصي لعلم العبد بأنه قادر وولاه
 قد جرت سنته بآثابه المطيعين وعقوبة العصاة وأما شخص يعرف الناس بأنه مفقود من أكثر من
 أربع مائة سنة وأنه لم يعاقب أحد وأنه لم ينبأ أحد بل هو خائف على نفسه أن يظهر فضلا عن أن
 يأمر وينهى فكيف تكون المعرفة داعية إلى الفعل ما أمر وترك ما حظر بل المعرفة بهجره
 وخوفه توجب الأقدام على فعل القبائح لا سيما مع طول الزمان وتوالي الأوقات وقتا بعد وقت
 وهو لم يعاقب أحد ولم ينبأ أحد بل لو قدر أنه يظهر في كل مائة سنة مرة في عاقب بل يمكن ما يحصل
 به من اللطف مثل ما يحصل بأحد ولادة الأحرار بل ولو قيل أنه يظهر في كل عشرين سنة بل ولو ظهر في
 السنة مرة فإنه لا تكون منفعة كمنفعة ولادة الأمور الظاهرين للناس في كل وقت بل هو لا مع
 ذنوبهم وظلمتهم في بعض الأمور شرع الله بهم وما يفعلونه من العقوبات وما يبذلونه من الرغبات
 في الطاعات أضاع ما يقام عن ظهر بعد كل مدة فضلا عن هو مفقود بعلم جهور العقلاء
 أنه لا وجود له والمقررون به يعلمون أنه عاجز خائف بل يفعل قط ما يفعله أحد الناس فضلا عن ولادة
 أمرهم وأي هبة لهذا وأي طاعة وأي تصرف وأي يد منبسطة حتى إذا كان للناس رئيس
 مهبط مطاع عتصر من منبسط اليد كأقرب إلى الصلاح وجوده ومن تدبر هذا علم أن هؤلاء
 القوم في غاية الجهل والمكابرة والسفاسة حيث جعلوا اللطف به في حال عجزه وغيبته مثل
 اللطف به في حال ظهوره وأن المعرفة به مع عجزه وخوفه وفقد لطف كماله ظاهر فإدراك آتينا
 وأن يحجز هذه المعرفة لطف كان معرفة الله لطف (الوجه الثاني) أن يقال قولكم لا بد من
 نصب إمام معصوم بفعل هذه الأمور أريدون أنه لا بد أن يخلق الله ويقيم من يكون متصفا بهذه
 الصفات أم يجب على الناس أن يبايعوا من يكون كذلك فإن أردتم الأول فالله يخلق أحدا
 متصفا بهذه الصفات فإن غاية ما عندكم أن تقولوا إن عليا كان معصوما لكن الله لم يمكنه ولم يؤيده
 لأنفسه ولا يجند خلقهم حتى يفعل ما ذكرتموه بل أنتم تقولون أنه كان عاجزا مقهورا مغلولاً في
 زمن الثلاثة ولما صار له جند قام له جند آخرون قاتلوه حتى لم يتمكن أن يفعله ما فعل
 الذين كانوا قبله الذين هم عندكم طلبة فيكون الله قد بدأ وتلك الذين كانوا قبله حتى يتمكنوا من
 فعل ما فعلوه من المصالح ولم يؤيده حتى يفعل ذلك وحيث قد خلق الله هذا المعصوم المؤيد الذي
 اقترحتوه على الله وإن قلتم أن الناس يجب عليهم أن يبايعوه ويعاونه فقلنا أيضا فالناس لم يفضلوا
 ذلك سواء كانوا مطيعين أو عصاة وعلى كل تقدير فما حصل لاحد من المعصومين عندكم تأييد
 لأن الله ولا من الناس وهذه المصالح التي ذكرتموها لا تحصل إلا بالتأييد فإذا لم يحصل ذلك لم
 يحصل ما به تحصل المصالح بل حصل أسباب ذلك ونفك لا يفيد المقصود (الوجه الثالث) أن
 يقال إذا كان لا يحصل مجموع ما به تحصل هذه المطالب بل فأت كثير من شر وطها فم لا يجوز أن
 يكون الفئات هو العصبة وإذا كان المقصود قاتل الإمام بعد العصبة وأما بهجر المعصوم فلا فرق
 بين عدمها بهذا أو بهذا فإن أين يعلم بلبال العقل أنه يجب على الله أن يخلق إماما معصوما وهو
 اغنا خلقه ليحصل به مصالح عباده وقد خلقه عاجزا لا يشتر على تلك المصالح بل حصل به من

كافى حضا فبق قولكم أن المحتاج
 إلى غيره لا يكون واجب الوجود
 فقال أن أردتم بواجب الوجود
 أنه ليس له علة فاعلة فلم قلتم ذلك ولم
 استحتم أن يقال كان ذات واجب
 الوجود قديما لا فاعله فكذلك
 صفته قديمة معه ولا فاعل لها وإن
 أردتم بواجب الوجود أن لا يكون
 له علة قابلية فهو ليس واجب
 الوجود على هذا التأويل ولكنه
 قديم مع هذا ولا فاعل له فما
 الحيل لذلك فإن قيل واجب
 الوجود المطلق هو الذي ليس له علة
 فاعلة ولا قابلية فإذا سلم أنه علة
 قابلية فقد سلم كونه معلولا قلنا
 تسمية الذات القابلة علة قابلية
 من اصطلاحكم والدليل لم يدل على
 ثبوت واجب الوجود بحكم
 اصطلاحكم اعتمادا على اثبات
 طرف ينقطع به تسلسل العلل
 والمعلولات ولم يدل على هذا القدر
 وقطع التسلسل يمكن بواحدة
 صفات قدعية لا فاعل لها كإثباته
 فاعله ذاته ولكنها تكون متغيرة
 في ذاته (قال ابن رشد) يريد أنه إذا
 وضع لهم هذا القسم من الأقسام
 التي استعملوا في إبطال الكثرة آل
 الأمر معهم أن لا يثبتوا أن واجب
 الوجود ليس يمكن أن يكون مركبا
 من صفة وموصوف ولأن تكون
 ذاته ذات صفات كثيرة وهذا شئ
 ليس يقدر عليه بحسب أصولهم
 ثم أخذ يبين أن الحال الذي راموا

أن يلزمه على تقدير هذا القسم

ليس يلزم قال فيقال لهم أن أردتم
بواجب الوجود أنه ليس له علة
فاعليه فلم قلتم ذلك أي فلم قلتم
بامتناع كونه موضوعاً بالصفات ولم
استدل أن يقال كأن ذات واجب
الوجود قديم لا فاعله فكذلك
صفاته قديمة لا فاعل لها قال ابن
رشد وهذا كله معان فليمن سلك في
نفي الصفات طريقة ابن سينا في
اثبات واجب الوجود بذاته وذلك
أنهم يفهمون في الممكن الوجود
الممكن الحقيقي ويرون أن كل مادون

المبدأ الأول هو هذه الصفة
وخصوصهم من الأشعة يسلون
هذا ويرون أن كل ممكن فله فاعل
وأن التسلسل ينقطع بالانتهاء إلى
ما ليس ممكن في نفسه فإذا سلم لهم
هذه ظن بها أنه يلزم عنها أن يكون
الأول الذي انقطع عنه الأماكن
ليس ممكن فواجب أن يكون بسطاً
غير ممكن لكن للأشعة أن
يقولوا أن الذي ينتفي عنه الأماكن
الحقيقي ليس يلزم أن يكون بسطاً
وأنما يلزم أن يكون قدماً فقط لأعلة
فاعليه فلذلك ليس عندهؤلاء
برهان على أن الأول بسيط من
طريقة واجب الوجود (قال أبو
حامد) فالقول فإذا أثبت ذاتاً وصفة
وحلولاً للصفة بالذات فهو مركب
(١) قوله إذا كان وجوده الخ هكذا
في الأصل ولست أعالى ثمة من جهة
العبارة فانظر كتبه معصية
(٢) قوله وكأني شهيد الخ هكذا في
الأصل ويظهر أن في الكلام تكراراً
وتعريضاً لموضوعه

الفساد ما لم يحصل الوجوده وهذا يتبين بالوجه الرابع وهو أنه لو لم يخلق هذا الموصوم لم
يكن يجري في الدين المنع الشرا كتر ما جرى (١) إذا كان وجوده لم يدفع شي من الشر حتى يقال
وجوده دفع كذا بل وجوده واجب أن كذب الجمه وروعا واثبعت وظلموا وظلموا أصحابه
وحصل من الشر ورأى لا يعلم إلا الله بتقدير أن يكون معصوماً فانه بتقدير أن لا يكون على
رضى الله عنه معصوماً ولا بقية الاثني عشر ونحوهم لا يكون ما وقع من تولية الثلاثة وبنى أمة
وبنى العباس فيمن الظلم والشر ما فيه بتقدير كونهم معصومين أنما حصل به الشر لا الخير
فكيف يجوز على الحكم أن يخاف شيئاً ليعمل به الخير وهو لم يحصل به إلا الشر لا الخير وإذا قيل
هذا الشر حصل من ظلم الناس له قبل فالحكيم الذي خلقه إذا كان خلقه لدفع ظلمهم وهو يعلم أنه
إذا خلقه زاد ظلمهم لم يكن خلقه حكماً بل سفهوا وصار هذا كسليم إنسان ولده إلى من يأمره
بإصلاحه وهو يعلم أنه لا يطعه بل يفسده فهل يفعل هذا حكيم ومثل أن يبنى إنسان خاتفي
الطريق لتأوى إليه القوافل ويعتصموا به من الكفار وقطاع الطريق وهو يعلم أنه إذا ابتاع
أخذ الكفار حصناً والقطاع ماوى لهم ومثل من يعطى رجلاً ما لا ينفعه في الغزاة والمجاهدين
وهو يعلم أن أنما ينفعه في الكفار والمجاهدين أعداء الرسول ولأرب أن هؤلاء الرافضة القدرية
أخذوا هذه الحجج من أصول المعتزلة القدرية فلما كان أو ثلث بوخيون على الله أن يفعل بكل
مكلف ما هو الأصل في دينه ودينه وهو أصل فاسد وأن كان الرب تعالى يحكمته ورجحه
بفعل يحكمه خلقه ما يصلحهم في دينهم ودينهم والناس في هذا الأصل على ثلاثة أقوال
فالقدرية يقولون يجب على الله رعاية الأصل أو الأصل في كل شخص معين ويجعلون
ذلك الواجب من جنس ما يجب على الإنسان فغلطوا وحششوا الله بالواحد من الناس فيما
يجب عليه ويحرم عليه وكانوا فهم مشبهة الأفعال فغلطوا من حيث لم يرقوا بين الصلحة العامة
الكلية وبين مصلحة آحاد الناس التي تكون مستلزمة لمصلحة عامة ومضادة لمصلحة عامة
المجردة لجهمة لا يثبتون له حكمه ولا رجة بل عندهم يفعل عشيته محضة لا اله حكمه ولا رجة
والجمهم من صفوان رأى هؤلاء كان يخرج إلى المبطلين من الجذبي وغيرهم فيقول أرحم الراحمين
يفعل هذا يريد أنه ليس له رجة فهو هؤلاء أو ثلث في طرفين متقابلين والثالث قول الجمهور أن الله
علم حكم ربحهم قائم بالقسط طونه سبحانه كتب على نفسه الرحمة وهو أرحم بعباده من الوالد بولدها
كألقب بذلك نصوص الكتاب والسنة (٢) وكأني شهيد الكتاب والسنة الاعتبار حسا وعقلا
وذلك واقع منه بحكمته ورجحه وبحكم أنه كتب على نفسه الرحمة ورحم على نفسه الظلم إلا أن
الخلق يوجبون عليه ويحرمون ولأنه يشبه المخلوق فيما يجب ويحرم بل كل نعمة من فضل كل
نقمة من عدل وأيس لمخلوق عليه حق إلا ما أحقه هو على نفسه المقدسة كقوله كتبكم على
نفسه الرحمة وقوله وكان حقاً علينا نصر المؤمنين وذلك بحكم وعده وصدقه في خبره وهذا متفق
عليه بين السليين وبحكم كتابه على نفسه وحكمته ورجحه وذلك فيه تفصيل وزاعمة كور في غير
هذا الموضع ثم القدرية القائلون برعاية الأصل يقولون إنما خلقهم ليعر بعضهم للثواب فإذا قيل
لهم فهو كان يعلم أن هذا الذي عرض له لا ينتفع مما خلقه بل يفعل ما يضره فكان لمن يعطى شخصاً
ما لا ينفعه في سبيل الله وسبيل المقاتل به الكفار وهو يعلم أنه ينفعه في حرب المسلمين وقتالهم قالوا

ولذلك لم يجز أن يكون الاول جسما
لانه مركب قلنا قول القائل كل
مركب يحتاج الى مركب كقوله كل
موجود يحتاج الى موجود فيقال له
الاول قدم موجود ولا علة له ولا
موجد فكذلك يقال موصوف
قديم ولا علة لذاته ولا صفته ولا
لقيام صفاته بذاته بل الكل قديم
بلا علة وأما الجسم فاعلم يجز أن
يكون هو الاول لانه حادث من
حيث انه لا يتخلو عن الحوادث ومن
لم يثبت له حدوث الجسم يلزمه أن
تكون العلة الاولى جسما كما
سنلزمه عليكم فيما بعد (قال ابن
رشد) معترضا على أبي حامد
التركيب ليس هو مثل الوجود
لان التركيب هو مثل التحريك
أعني صفة انفعالية زائدة على
ذات الاشياء التي قبلت التركيب
والوجود هو صفة هذه الذات بعينها
وأياها المركب ليس ينقسم الى
مركب من ذاته ومركب من غيره
فيلزم أن ينتهي الامر الى مركب
قديم كما ينتهي الامر في الموجودات
الى موجود قديم وأياها فانا كان
الامر كما قلنا من ان التركيب امر
زائد على الوجود فقلنا ان يقول
ان كان يوجد مركب من ذاته
فسيوجد متحرلا من ذاته وان

(١) قوله ما لم يكن الخ هكذا في

الاصل وفي الكلام ما يحتاج الى نظر

فانظر

(٢) قوله ليدفع الخ كذا في الاصل ولعل

في الكلام تحريفاً وسطا والاصل

ليدفع امر الشيطان الخ كتعبيره

المكلف انما اتى من جهة نفسه فهو الذي فرط بترك الطاعة أجابهم أهل السنة بجوابين
أحدهما مبني على اثبات العلم والثاني مبني على اثبات الشبهة والقدر الثامنة وأنه خالق كل شيء
فقالوا على الاول اذا كان هو به لم انقصوده بالفضل لا يحصل له يمكن قوله حكمة وان كان ذلك
بقر بغيره والثاني انه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وهو خالق كل شيء وهو يعلم أنه لا شئ يخلق
ما به يكون ماذكر ومن المطلوب فيمتنع مع هذا ان يكون ماذكر وهو المطلوب بالخلق وكل جواب
للقدرية فهو جواب الرافضة ويجابون بأجوبة أخرى تجيبهم بها القدرية وان وافقوهم على
قاعدة التعليل والتجوز فيقولون انما يجب خلق امام معصوم اذا لم يكن قد خلق لهم ما يغنيهم
عنه وبالجملة حقيقة هذه الحجة أنها استدلال بالواجب على الواقع فيقولون يجب عليه كذا
فلابد أن يكون قد فعل الواجب وليس هذا الا هكذا والعلم بالواقع له طرق كثيرة قطعية يقينية
تبين انتفاء هذا الذي ذكرناه واقع فلا علينا انتفاء الفائدة المطلوبة قطعاً يمكن اثبات لازمها
وهو الوسيلة فانا استدلل على اثبات اللازم بآيات المزمع فاذا كان المزمع قد علمنا انتفاء قطعاً يمكن
اثبات لازمه ثم بعد ذلك أن نقدر في الواجب جملة وتفصيلاً أو نقول الواجب من
الجملة لا يتوقف على ما ادعوه من المعصوم (١) ما لم يكن مثله في جواب معاوية وقول الرافضي من
جنس قول التصاري ان الله تجدد ونزل وانه أنزل ابنه لصلب ويكون الصلب مغفر مذنب آدم
(٢) ليدفع الشيطان بذلناهم فقبل لهم اذا كان قوله وصلبه وتكذيبه من أعظم الشر والمعصية
فيكون قد أراذ أن يزيل ذنباً صغيراً بذنب هو أكبر منه وهو مع ذلك لا يغير الشر بل زاد على
ما كان فكيف يفعل شيئاً لمقصود والحاصل انما هو ضد المقصود (الوجه الخامس) اذا كان
الانسان مدنياً بالاطيع وانما يجب نصب المعصوم ليزيل الظلم والشر عن أهل المدينة فهل تقولون
انه لم يزل في كل مدينة خلقها الله معصوم يدفع ظلم الناس أم لا فان قلتم الاول كان هذا مكابرة
ظاهرة فهل في بلاد الكفار من المنسكين وأهل الكتاب معصوم وهل كان في الشام عند معاوية
معصوم وان قلتم بل نقول هو في كل مدينة واحده نواب في سائر المداين قيل فكل معصوم
نواب في جميع مدائن الارض أم في بعضها فان قلتم في الجميع كان هذا مكابرة وان قلتم في البعض
دون البعض قيل فما الفرق اذا كان ماذكرتموه واجبا على الله جميع المدائن حاجتهم الى
المعصوم واحد (الوجه السادس) أن يقال هذا المعصوم يكون وحده معصوماً وكل من نواه
معصوماً وهم لا يقولون بالثاني والقول به مكابرة فان نواب النبي صلى الله عليه وسلم لم يكونوا
معصومين ولا نواب على بل كان في بعضهم من الشر والمعصية ما لم يكن مثله في نواب معاوية
لا يبرهم فأن العصمة وان قلت شريطة وحده قيل فالبلاد الغائبة عن الامام لاسبابها اذا لم يكن
المعصوم قادراً على قهر نوابه بل هو عاجز ماذا ينتفعون بعصمة الامام وهم يصلون خلف غير معصوم
ويحكم بينهم غير معصوم ويطيعون غير معصوم وبأخذ أموالهم غير معصوم فان قيل الامور ترجع
الى المعصومين قيل لو كان المعصوم قادراً اذا سلطان كما كان عمر وعثمان ومعاوية وغيرهم لم يتمكن
أن يوصل الى كل من رعيته العدل الواجب الذي يعلمه هو غاية ما يقدر عليه أو لو أن أفضل من
يقدر عليه لكن اذا لم يجد الاعاير أو ظالمها كيف يمكنه تولى قاهر عليه فان قالوا اذا لم يخلق الله الا
هذا سقط عنه التكليف قيل فاذ لم يجب على الله أن يخلق قادراً عادلاً مطلقاً بل واجب على الامام

أن يفعل ما يقدر عليه فكذلك الناس عليهم أن يولوا أصلح من خلقه الله تعالى وإن كان فيه نقص
 أمان من قدرته وأمان من علة وقد كان عررضي الله عنه يقول اللهم اليك أشكو وأجلد العاجز عجز
 الثقة وماساس العالم أحد مثل عمر فكيف الظن بغيره هذا إذا كان المتولى نفسه قادرا عادلا
 فكيف إذا كان المعصوم عاجزا بل كيف إذا كان معقودا من الذي يوصل الرعية إليه حتى يخبروه
 بأحوالهم ومن الذي يهبنا بطاعته حتى نطيعه وإذا أظهر بعض ثوابه طاعته حتى يوليه ثم
 أخذ ما شاء من الأموال وسكن في مدائن الملوك فأى حيلة للمعصوم فيه فعلم أن المعصوم الواحد
 لا يحصل به المقصود إذا كان ذا سلطان فكيف إذا كان عاجزا معقودا فكيف إذا كان معقودا
 غائبا لا يمكنه مخاطبة أحد فكيف إذا كان معدوما لا حقيقته (الوجه السابع) أن
 يقال صدغ غيره عن الظلم وأنصاف المظلوم منه وإصال حق غيره إليه فرع على منع ظلمه واستيفاء
 حقه فإذا كان عاجزا معقودا لا يمكنه دفع الظلم عن نفسه ولا استيفاء حقه من ولاية ومال
 ولا حتى أمراته من ميراثها فأى ظلم يدفع وأى حق يوصل فكيف إذا كان معدوما أو غائبا
 لا يمكنه أن يظهر في قرية أو مدينة يخوفان القتلين أن يقتلوه وهو دافع على هذه الحال أكثر من
 أربعة وستين سنة والأرض ملوثة من الظلم والفساد وهو لا يقدر أن يعترف بنفسه فكيف
 يدفع الظلم عن اتلقى أو يوصل الحق إلى المستحق وما أخفى هؤلاء بقوله تعالى أم تحسب أن أكثرهم
 يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالانعام بل هم أضل سبيلا (الوجه الثامن) أن يقال الناس
 في باب ما يقع من الله على قولين منهم من يقول الظلم متعنه وفعل القبيح مستحيل ومهما فعله
 كان حسنا فهو لا يستمتع عندهم أن يقال يحسن منه كذا فضلا عن القول بالوجوب والقول
 الثاني قول من يقول أنه يجب عليه العدل والرجة بإيجابه على نفسه كما قال تعالى كتب بكم على
 أنفسكم الرجة ويحرم الظلم بغيره على نفسه كما قال في الصحيح بأعادي إلى حرمت الظلم على نفسي
 وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا ويقول إن ذلك واجب بالعقل وعلى كل قول فهو سبحانه لم
 يقع منه ظلم ولم يخل بأوجب فقد فعل ما يجب عليه وهو مع هذا المخلق ما تحصل به هذه
 المصالح المقصودة من المعصوم فإن كانت هذه المصالح تحصل بمجرد خلقه وهي لم تحصل لزم
 أن لا يكون خلقه واجبا وهو المطلوب وإن كانت لا تحصل إلا بخلق غيره وخلق أمور أخرى حتى
 يحصل بالمجموع المطلوب فهو لم يخلق ذلك المجموع سواء كان لم يخلق شيئا منه أو لم يخلق بعضه
 والاختلال بالواجب متعنه على القول والكثير فلهذا على التقديرين أنه لا يجب عليه خلق
 الموجب لهذه المطالب وإذا لم يجب عليه ذلك فلا فرق بين أن يخلق معصوما لا يحصل به ذلك وبين
 أن لا يخلق فلا يكون ذلك واجبا عليه وحينئذ فلا يلزم أن يكون موجودا بالقول بالوجوب
 وجوده باطل على كل تقدير وإن قيل إن المطلوب يحصل بخلق غيره وطاعة المكلفين له قيل إن
 كانت طاعة المكلفين مقدورة لله ولم يخلقها فلم يخلق المصلحة المطلوبة بالمعصوم فلا تكون
 واجبة عليه وإن لم تكن مقدورة لم تمنع الوجوب بدونها في حق المكلف فكيف في حق الله
 وما لا يتم الوجوب إلا به فلس واجب ألا ترى أن الإنسان لا يجب عليه تحصيل مصلحة لا تحصل
 بدون فعل غيره إلا إذا أعانه ذلك الغير كالجمعة التي لا يجب إلا بجمعة أجمع عند فلا يجب

وجله محروك من ذاته فسيوجد
 المعدوم من ذاته لأن وجود
 المعدوم هو خروج ما بالقوة إلى
 الفعل وكذلك الأمر في الحركة
 والمحرك (قال) والفصل في هذه
 المسئلة أن المركب لا يخلو من أن
 يكون كل واحد من جزأيه
 أو أجزاءه التي ركب منها شرطا
 في وجود صاحب بعينين مختلفتين
 أو لا يكون شرطا أو يكون أحدهما
 شرطا في وجود الثاني والثاني ليس
 شرطا في وجود الأول فأما الأول فلا
 يمكن أن يكون قدما لأن التركيب
 نفسه شرط في وجود الأجزاء
 فلا يمكن أن تكون الأجزاء علة
 في التركيب ولا التركيب علة
 نفسه الأول أو الثاني علة نفسه
 وأما الثاني إذا لم يكن واحدا منها
 شرطا في وجود صاحبه فإن أمثال
 هذه إذا لم يكن في طباع أحدهما
 أن يلزم الآخر فاهم ليست تتركب
 إلا مع كبح خارج عنها وإن كان
 أحدهما شرطا في وجود الآخر
 من غير عكس كالحال في الصفة
 والموصف الغير جوهرية فإن كان
 الموصوف قدما ومن شأنه أن
 لا تفارقه الصفة فالتركيب قديم وإذا
 كان هذا هكذا فلس يصح أن يجوز
 يجوز وجود مركب قديم أن يبين
 على طريق الأشعرية أن كل جسم
 تحدث له أن وجود مركب قديم
 وجدت أعراض قديمة أحدها
 التركيب لأن أصل ما يبنون عليه

على الإنسان أن يصلح الا اذا حصل الامام وسائر العدو والنج الذي لا يجب عليه السفر اليه الا
 مع رخصة يأمن معهم أو مع من يكره دابته فلا يجب عليه الا يحصل من فعله معه ذلك ودفع
 الظلم عن المظلوم اذا لم يكن الا باعوان لم يجب على من لا عوانه . فاذا قالوا ان الرب يجب عليه
 تحصيل هذه المصالح لصلاته بالحاصل لا يتحقق المعصوم وهي لا تحصل الا بوجود من يطيعه والله
 تعالى على هذا التقدير لا يمكنه أن يجعل الناس يطيعونه لم يكن خلق المعصوم واجبا عليه لعدم
 وجوب ما لا يحصل الواجب الابه وعدم حصول المطلوب بالمعصوم وان قيل يخلفه لعمل بعض
 الناس بطيعة قيل أولا هذا امتنع عن يعلم عواقب الامور وقيل ثانيا اذا كان شرط المطلوب قد
 يحصل وقد لا يحصل وهو في كثير من الاوقات أو غالبا أو جميعها لا يحصل أمكن أن يتحقق غير
 المعصوم يكون عادلا في كثير من الامور ويطبق في بعضها اذا كانت مصلحة وجوده أكثر من
 مفسده خبر عن لا يقدر على أن يعدل بحال ولا يدفع شأمن الظلم فان هذا المصلحة فيه بحال وان
 قالوا الرب يفعل ما يجب عليه من خلق المعصوم ولكن الناس قوتوا المصلحة بمصيبتهم قيل أولا اذا
 كان يعلم أن الناس لا يعاونونه حتى تحصل المصلحة بل يعصونه فيعدون لم يكن خلفه واجبا بل ولا
 حكمة على قولهم . ويقال ثانيا ليس كل الناس عصاة بل بعض الناس عصوه ومنعوه وكثير من
 الناس تؤزر طاعته ومعرفة ما يقوله فكيف لا يمكن هؤلاء من طاعته . فاذا قيل أولئك الظلمة
 منعوا هؤلاء قيل فان كان الرب قادرا على منع الظلمة فهلا منعهم على قولهم وان لم يكن ذلك
 مقدورا فهو يعلم أن حصول المصلحة غير مقدرة فلا يفعله فلم قلتم على هذا التقدير انه يمكن
 خلق معصوم غير نبي وهذا لازم لهم فانهم ان قالوا ان الله خالق افعال العباد أمكنه صرف دواعي
 الظلمة حتى يتمكن الناس من طاعته . وان قالوا ليس خالق افعال العباد قيل فالعصاة انما تكون
 بان يريد الفاعل الحسنات ولا يريد السيئات وهو عندكم لا يقدر أن يغير ارادة أحد فلا يقدر
 على جعله معصوما وهذا أيضا دليل مستقل على ابطال خلق أحد معصوما على قول القدرية
 فان العصبة انما تكون بان يكون العبد مريدا للحسنات غير مريدا للسيئات فاذا كان هو المحدث
 للارادة . والله تعالى عند القدرة لا يقدر على احداث ارادة أحد امتنع منه أن يجعل أحدا
 معصوما واذا قالوا لم يخلق ما قبل به ارادته الى الخيرة قيل ان كان ذلك لمجبال التكاليف وان لم يكن
 لمجبال نفع . وان كان ذلك مقديرا عندكم فملا فعله بجميع العباد فانه أصح لهم اذا أوجبتم
 على الله أن يفعل الاصل بكل عبده ذلك لا يمنع الثواب عندكم كما لا يمنع حق المعصوم (الوجه
 التاسع) أن يقال حاجة الانسان الى تدبير بدنه بنفسه أعظم من حاجة الدين الى تدبيرها واذا
 كان الله تعالى لم يخلق نفس الانسان معصومة فكيف يجب عليه أن يخلق رئيسا معصوما مع
 أن الانسان يمكنه أن يكفر بباطنه وبعضه بباطنه . وينفرد بأمره وكثير من الظلم والفساد
 والمعصوم لا يعلمها وان علمها لا يقدر على ازالها فلم يجب هذا فكيف يجب ذلك (الوجه العاشر)
 أن يقال المطلوب من الائمة أن يكون الصلاح همهم أكثر من الفساد وأن يكون الانسان
 معهم أقرب الى المصلحة وأبعد عن المفسدة مما لو عدموا ولم يهتم مقامهم أم المقصود بهم وجود
 صلاح لا فساد معه أم مقدار معين من الصلاح فان كان الاول فهذا المقصود حاصل لغالب ولاة

وجوب حدوث الاعراض انه لا تكون
 الاجزاء التي تركب منها الجسم الا
 بعد الاتراق فاذا جاوز وأمر كيا
 قديما أمكن أن يوجد اجتماع لم
 يتقدمه اقتران وحركة لم يتقدمها
 سكون وانما جاز هذا أمكن أن
 يوجد جسم ذو أعراض قديمة ولم
 يصح لهم أن لا يتخلو عن الحوادث
 حادث قلت ما ذكره أبو حامد
 مستقيم بمطل لقول الفلاسفة
 وما ذكره ابن رشد انما تشأمن
 جهة ما في المقطع من الاجبال
 والاشترالك وكلامه في ذلك أكثر
 مغلفة من كلام ابن سينا الذي أقر
 بفساده وضعفه وذلك ان هؤلاء
 قالوا لا يحدوا المتيقن اذا أثبت
 ذاتا موصفة وحلولا للصفة بالذات فهو
 مركب وكل مركب يحتاج الى
 مركب قال لهم قول القائل كل
 مركب يحتاج الى مركب كقول
 القائل كل موجود يحتاج الى
 موجود ومقصود بذلك ان هذا
 المعنى الذي يستتبعه مركب ليس
 معنى كونه مركبا لا كون الذات
 موصوفة بصفات قائمة به ليس
 معناه انه كان هنالك شيء متفرق
 قريبه مركب بسل ولا هنالك شيء
 يقبل التفرق فان الكلام انما هو
 في اثبات صفات واجب الوجود
 اللازمة كالحياة والعلم والقدرة
 واذا كانت هذه الصفات لازمة
 للوصوف القديم الواجب الوجود
 بنفسه لم يكن أن تفارقه ولا أن

توجدونه ولا يوجد الالهة ليس
هناك شيان كانا متفرقين فركبهما
مركب ولفظ المركب في الاصل
اسم مفصول القول القائل ركبته
فهو مركب كما تقول فرقتك فهو
مفروق وجهته فهو مجمع وألفته فهو
مؤلف وركبته فهو مركب قال الله
تعالى في أي صورة ما شاء ركبك يقال
ركبت الباب في موضع هذا هو
المركب في اللغة لكن صار في
اصطلاح المتكلمين والفلاسفة
يقع على عدمه ان غير ما كان
مفترقا فاجتمع كما يقول أحدهم
الجسم اما بسيط واما مركب
يعنون بالبسيط الذي تشببه
أجزاءه كالماء والهواء بالمركب
ما اختلفت كالانسان وقد يقولون
كل جسم مركب من أجزاءه لان
هذا الجذر غير هذا الجذر وان كانوا
يعتقدون أنه لم يتفرق قط وأنه لم
يزل كذلك وينتزعون كل الجسم
مركب من الجواهر المتفرقة أو من
الهوى والصورة أو ليس مركبا
من واحد منهم مع اتفاقهم على أن
من الاجسام ما لم تكن أجزاءه متفرقة
فتركبت وقد يعنون بالمركب
المركب من الصفات كما يقولون
الانسان مركب من النفس والفضل
وهو الحيوان الناطق وهاتان الصفتان
لم تتفارقا احدهما الاخرى ولا يمكن
وجود الناطق الا مع الحيوان
ولا يمكن وجود حيوان الا مع ناطق
أو ما يقوم مقامه كالضاهل

(١) قوله فعمل أن اثبات العصبية أي
لجماعة المسلمين كما هو ظاهر من سابق
الكلام كتبه رحمه الله

الامور وقد حصل هذا المقصود على عهد أبي بكر وعمر وعثمان أعظم مما حصل على عهد علي
وهو حاصل بخلافه بنى أمية وبنى العباس أعظم مما هو حاصل بالاثني عشر وهذا حاصل بملوك
الروم والترک والهند أكثر مما هو حاصل بالمنتظر للقلب صاحب الزمان فإنه ما من أمير يتولى ثم
يقدر عدمه بل لا يتصور الا كان الفساد في عدمه أعظم من الفساد في وجوده لكن قد يكون
الصالح في غير ما كثر منه كما قد قيل ستون سنة مع امع جابر خي من ليلة واحد بلا امام وان قيل
بل المطلوب وجود صلاح لفساد معه قيل فهذا لم يقع ولم يخلق الله ذلك ولا خلق أساسا وجب ذلك
لا محالة فنوجب ذلك وأوجب ما رواته على الله كان اماما كبيرا العقلة واما اذا رايه وخلق
ما عكس معه وجود ذلك لا يحصل به ذلك ان لم يخلق ما يكون به ذلك ومثل هذا يقال في أفعال العباد
لكن القول في المعصوم أشد لان صلته ترفع على أسباب خارجة عن قدرته بل عن قدرة الله
عنده هؤلاء الذين هم معتزلة رافضة فيحجب ذلك على الله أنفسهم من إيجاب خلق مصلحة كل عبده
(الوجه الحادي عشر) أن يقال قوله لو لم يكن الامام معصوما لاقتصر الى امام آخر لان العصبية
الموجودة الى الامام هي جواز الخطا على الامة فلو جاز الخطا عليه لاحتاج الى امام آخر فيقال له لم
لا يجوز أن يكون اذا اخطأ الامام كان في الامة من ينهه على الخط بحيث لا يحصل اتفاق المجموع
على الخط لكن اذا اخطأ بعض الامة تنبه الامام وأتابه وأغيره وان اخطأ الامام وأتابه تنبه آخر
كذلك وتكون العصبية نابعة للجموع لا لكل واحد من الافراد كما يقوله أهل الجماعة وهذا كما
أن كل واحد من أهل خير التواتر يجوز عليه الخطا ورجاز عليه تعمد الخطا لكن المجموع
لا يجوز عليهم ذلك في العادة وكذلك الناظر في الحساب والهندسة يجوز على الواحد منهم الغلط
في مسئلة أو مستلزم فاما اذا كثر أهل المعرفة بذلك امتنع في العادة غلطهم ومن المعلوم أن ثبوت
العصبية لقوم انفتحت قلوبهم أقرب الى العقل والوجود من ثبوتها لواحد فان كانت العصبية لا يمكن
للعديد الكثير في حال اجتماعهم على الشيء المعين فأن لا يمكن لواحد أولى وان أمكنت لواحد
مفردا فلا يمكن له ولا مثاله مجتمعين بطريق الأولى والأخرى (١) فعمل أن اثبات العصبية يحصل
المقصود المطلوب من عصبية الامام فلا تعين عصبية الامام ومن جهل الرافضة أنهم وجبوا عصبية
واحد من المسلمين ويجوزون على مجموع المسلمين الخطا اذا لم يكن فيهم واحد معصوم والمعقول
الصريح يشهد أن العلماء الكثيرين مع اختلاف اجتهاداتهم اذا اتفقوا على قول كان أولى
بالصواب من واحد وان امكن حصول العلم بخبر واحد فصوله بالاخبار المتواترة أولى وما
بين ذلك أن الامام يترك الناس في المصالح العامة اذا كان هو وحده لا يقدر أن يفعلها الا أن
يستلزم هو وهم فها لا يمكنه أن يقيم الحدود ويستوفى الحقوق ولا يوفىها ولا يجاهد عدو الا أن
يعينه بل لا يمكنه أن يصلي بهم جمعة ولا جماعة ان لم يصاومعه ولا يمكن أن يفعلوا ما أمرهم به
الابواهم وارادتهم فاذا كانوا مشاركين في الفعل والقدرة لا ينقدع عنهم ذلك فكذلك العلم
والرأي يجب أن يشار بهم فيه فيعواهم وديما وتونه وكان قدرته بغير الاعباوتهم فكذلك علمه
بغير الاعباوتهم (الوجه الثاني عشر) أن يقال العلم الرباني الذي يحتاج اليه الامة والامة نوعان
علم كل ما يجب الصلوات الخمس وصيام شهر رمضان والزكاة والجمعة يحرم الزنا والسرقة والخمر

وتحويه فاقوا حاسدا وأمثله خاملوا
هو لا يلقه في أن الموصوف بصفة
لازمة له يسمى مركبا وقالوا لهم فأم
إن مثل هذا المعنى الذي سميتوه
تركيبا يتبع في الواجب الوجود
فقولهم إن كل مركب مقتر بال
مركب مطلق نشأت من الأجبال
في الغظم مركب فانهم لم يسلوا لهم
إن هنالك تركيبا هو فصل مركب
حتى يقال إن المركب يفقر إلى
مركب بل هنالك ذات موصوفة
بصفات لازمة لها فإذا قال القائل
كل موصوف بصفات لازمة له
يفتقر إلى مركب ومؤلف يجمع
بين الذات والصفات كان قوله باطلا
فقولهم في هذا الوضع كل مركب
يفتقر إلى مركب من هذا الباب
وكذلك إذا قيل كل مؤلف يفقر إلى
مؤلف كما يستعمل مثل هذا
الكلام غير واحد من الناس في نفي
معان سماها سم تأليفا وتركيبا
بجعل المستدل يستدل بمجرد
إطلاق المقتضى غير نظر إلى المعنى
العقلي فقال لمن سمي مثل هذا
تركيبا وتأليفا انتهى بذلك إن هنا
شأ فعله مركب ومؤلف أو أن هنا
ذاتا موصوفة بصفات أما الأول
فممنوع فانه ليس في خلق الله من
يقول إن صفات الله لازمة له
متروكة على فاعل يؤلف ويركب

(١) قوله بل بمجرد قول المعصوم الخ
هكذا في الأصل وهو غير متطابق له
وتركيب الكلام غير مستقيم ففعل فيه
تخريف وتقصا وليس تركيبه معصية

وتحويه فاقوا حاسدا وأمثله خاملوا
فأشربة مستقلة لا تحتاج فيه إلى الامام فإن الذي لما أن يكون قد نص على كليات الشريعة
التي لا بد منها أو ترك منها ما يحتاج إلى القياس فإن كان الأول ثبت المقصود وإن كان الثاني فلا
القدر يحصل بالقياس (١) بل بمجرد قول المعصوم كان هذا المقصود شر كافي النبوة يمكن
ثباته إذا كان واجب ويحرم من غير إسناد إلى نصوس التي كان مستقلا يمكن متبعا وهذا
لا يكون إلا انبيا فأما من لا يكون إلا خليفة لني فلا يستقل دونه وأيضا فالقياس إن كان حجة
جازا حالة الناس عليه وإن لم يكن حجة واجب أن ينص النبي على الكليات وأيضا فقد قال تعالى
اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً وهذا النص في أن الدين
كامل لا يحتاج معه إلى غيره والناس في هذا الأصل على ثلاثة أقوال منهم من يقول النصوس
قد انتظم في جميع كليات الشريعة فلا حاجة إلى القياس بل لا يجوز القياس ومنهم من يقول
بل كثير من الحوادث لا يتناولها النصوس فالحاجة داعية إلى القياس ومن هؤلاء من قديدي أن
أكثر الحوادث كذلك وهذا سرف منهم ومنهم من يقول بل النصوس تناولت الحوادث
بطرق جليلة وأخصية في الناس من لا يفهم تلك الأدلة أو لا يبلغه النص فيحتاج إلى القياس وإن
كانت الحوادث قد تناولها النص أو يقول إن كل واحد من عموم النص القطعي والقياس المعنوي
يجوز طريق بسلالة السالك إليه ما أمكنه وهما متفقان لا يتناقضان إلا إسنادا أحدهما وهذا
القول أقرب من غيره وأما الجزئيات فهذه لا يمكن النص على أعينها بل لا بد فيها من الاجتهاد
المسمى بتفريق المناط كما أن الشارع لا يمكن أن ينص لكل مصل على جهة القبلة في حقه
ولكل حاكم على عدالة كل شاهد وأمثال ذلك وإذا كان كذلك فإن ادعاء عصمة الامام
في الجزئيات فهذه مكاربه لا يدعيها أحد فإن عارض الله عنه كان يولي من تبين له خيانه
وعجزه وغير ذلك وقد قطع رجلا بشهادة شاهد من ثم فلا خطأ لأفعال أو أعلم إنك لا تعدد ما قطع
أيدبك أو كذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم في الصحابي عنه أنه قال أنكم تختصمون إلى ولعل
بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وإنما أقضي بضموا أسع في قضيتك من حق أخيه
شأ فلا يأخذ فاما أقطع له قطعة من النار وقد ادعى قوم من أهل الخبر على ناس من أهل
النسرى يقول لهم نوا يرق أنهم سرقوا لهم طعاما وروى جماعة قوم فبروا وأولئك المهين فقلن النبي
صلى الله عليه وسلم صدق وأولئك المبرئين لهم حتى أنزل الله تعالى أنا أنزلنا إليك الكتاب باطن
لتحكم بين الناس بما أراهم الله ولا تكن للقائنين خصيما واستغفر الله أن الله كان غفورا رحيما
ولا تتجادل عن الذين يخشون أن يفهم أن الله لا يحب من كان خوانا أثميا الآيات وبالجملة
الأمور نوعان كلية عامة وجزئية خاصة فاما الجزئيات الخاصة كالجزئ الذي يمنع تصويره من
وقوع الشر كقته مثل ميراث هذا الميت وعدل هذا الشاهد ونفقة هذه الزوجة ووقوع الطلاق
بهذا الزوج وأقامة الحد على هذا المفسد وأمثال ذلك فهذا مما لا يمكن لانبيا ولا اماما ولا أئمة
من الخلق أن ينص على كل فرد فرد منه لأن أفعال بني آدم وأعيانهم يهز عن معرفة أعينها
الحرية علم واحد من البشر وعيانه لا يمكن شر أن يعلم ذلك كله بخطاب الله وإنما الغاية الممكنة
ذكر الأمور الكلية العامة كما قال صلى الله عليه وسلم بعثت بجماع الحكم فالامام لا يمكنه الأمر
والنهي لجميع رعيته إلا بالقضايا الكلية العامة وكذلك إذا ولي نائباً لا يمكنه أن يعهد إليه إلا

بقواعد كسبية عامة ثم النظر في دخول الاعيان تحت تلك الكليات أو دخول نوع خاص تحت
أعم منه لا بد فيه من نظر للتولي وإجهاده وقد يصيب تارة ويخطئ أخرى فان اشترط صحة الدواب
في تلك الاعيان فهذا متف بالضرورة واتفاق العقلاء وان اكتفى بالكليات فالبني
يمكنه أن ينص على الكليات كاجابه فينبأ صلى الله عليه وسلم انذ كرا يحرم من النساء وما يحل
لخمس أقارب الرجل من النساء حرام عليه الاينات عنه وبنات عماته وبنات خاله وبنات خالته
كذلك رهؤلاء الاربع في سورة الاحزاب وكذلك في الاشارة حرم ما يسكر دون ما لا يسكر وامثال
ذلك بل قد حصر المحرمات في قوله قل انما حرم في الفواحش ما ظهر منها وما بطن والامني والبنى
بغير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون فكل ما حرم محررا
مطلقا عاما لا يباح في حال قيساح في أخرى كالم والمينة ولحم الخنزير وجميع الواجبات
في قوله قل امرى بالقسط واقبوا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه مخلصينه الذين الآية
فالواجب كله محصور في حق الله وحق عباده وحق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به
شيأ وسحق عباده العدل كإلى العصي عن معاذ رضى الله عنه قال كنت رديف رسول الله صلى
الله عليه وسلم فإل ما عاذا أندري ما حق الله على عباده قلت الله ورسوله أعلم قال حق الله على عباده
أن يعبدوه ولا يشركوا به شيأ يا معاذ أندري ما حق العباد على الله اذا فعلوا ذلك قلت الله ورسوله
أعلم قال حقهم على الله أن لا يعذبهم ثم انه سبحانه فصل أنواع الفواحش والبنى وأنواع حقوق
العباد في مواضع أخر ففصل الموارث وبين من يستحق الارث من لا يستحقه وما يستحق الموارث
بالفرض والتعصيب وبين ما حل من المنالكهم وما يحرم وغير ذلك فان كان يقدر على نصوص كلية
تتناول الأنواع فالرسول أحق بهذا من الامام وان قيل لا يمكن فالامام أجز عن هذا من الرسول
والمحرمات المعنية لاسبيل الى النص عليها للرسول ولا امام بل لا بد فيها من الاجتهاد والمجتهد فيها
يصيب تارة ويخطئ أخرى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله اجران
وان أخطأ فله اجر وكما قال سعد بن معاذ وكان حكا في قضية معينة يؤمر فيها الحاكم أن يختار
الاصح فلما حكم بقتل المقاتلة وسى الذرية بنى فريضة قال النبي صلى الله عليه وسلم لقد حكمت
فيهم بحكم الله من فوق سبعه ارفعة وكان يقول ان رسله أمر على سرة أو جيش اذا
حاصرت أهل حصن فسالوا أن تزلهم على حكم الله فانك لا تدري ما حكم الله فيهم ولكن أنزلهم
على حكمك وحكم أصحابك والاحاديث الثلاثة ثابتة في الصحيح فتبين ذلك أنه لا مصلحة في
في عصية الامام الا وهي حاصلة بعصية الرسول والله الحمد والمنة والواقع هذا وانار أنساك من
كان اتباع السنة والحديث واتباع العصية أقرب كات مصطلحهم في الدنيا والدين أكمل وكل
من كان أبعد من ذلك كان بالعكس ولما كانت الشيعة أبعد الناس عن اتباع المعصوم الذي
لارب في عصيته وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أرسله بالهدى ودين الحق بشيرا ونذيرا
وداعيا إلى الله بانته وسراجا منيرا الذي أخرج به الناس من الظلمات الى النور وهداهم به الى
صراط العزيز الجيد الذي فرق بين الحق والباطل والهدى والضلال والى والرشاد والنور
والظلمة وأهل السعد وأهل الشقا وتوجهه القاسم الذي قسم به عباده الى شقي وسعيد فأهل
السعادة من آمن به وأهل الشقا ومن كذب به وتولى عن طاعته فالشيعة القائلون بالامام

بين الذات والصفات وان عنت
الثاني فسلم ولا دليل لا على ان
الذات القدية الواجبة المستلزمة
للصفات تقتصر الى من يركب
صفاتها فيها فلهذا قال أبو حامد
هذا كقول القائل كل موجود
يقتصر الى موجود لو قال الى واحد
لكان أقرب الى مطابقة اللفظ وهذا
صحيح فان الموجود اسم مفعول
من وجده فهو واحد فاذا قال
القائل كل موجود يقتصر الى واحد
أو موجود نظر الى اللفظ كان كقوله
كل مركب يقتصر الى مركب فنظرا
الى اللفظ ولكن لفظا لموجود انما
راد به ما كان متحققا في نفسه
لا يعنى به ما وجده أو وجدته غيره
كما أنهم يعنون بالمركب هنا ما كان
متصفا بصفة قائمه وما كان فيه
معان متعددة وكثيرا لا يعنون
به ما ركب به غيره فإلى جرى لهؤلاء
المغالطين في لفظ التالف والتركيب
كما جرى لأشابههم في لفظ التخصيص
والتقدير فان الباب واحد فليتفطن
السبب لهذا فانه يحل عنه شبهات
كثيرة وأما اعتراض ابن رشد على
أبي حامد فقوله ليس المركب مثل
الموجود بل مثل العنبر بل فاجابه
من وجوه أجدها أن يقال ليس
الكلام في الموارثات اللفظية بل
في المعاني العقلية والمقصود ههنا ان
الذات القدية الواجبة للموصوفة
بصفات لا يجب أن تكون لها جامع
منفصل جمع بين الذات والصفات

موجود غير نفسه بل قد يكون موجودا بنفسه لا يقتصر الى فاعل كذلك انصافها بالصفات لا يقتصر الى فاعل الثاني أن يقال لو هـ أن هذا مثل الصبر بل في اللفظ نفوذ هي صفة انفعالية زائدة على ذات الاشياء التي قبلت التركيب ان عنت انها زائدة على الذات والصفة وقيام الصفة بالذات فهذا لا محل وان عنت انها هي قيام الصفة بالذات وهي الصفة القائمة بالذات فليس في ذلك ما يوجب كونها انفعالية لها فاعل ما من الموصوف الثالث أن الصبر بل ان عني به محض بل الشيء لغيره فليس هذا نظير مورد النزاع فان أحدنا يسلّم ان في الذات القدرة الموصوفة بصفات اللازمة شيئا كسبه أحدنا وعني به مطلق الحركة صار معنى الكلام ان انصاف الذات بالصفات كانه انما بالحر كالت ولس في واحد منهما ما يقتضي احتياج الموصوف الى مبان به وأما قوله ليس ينقسم الى امر كسب ذاته و امر كسب غيره حتى ينتهي الامر الى مركب قديم كما ينتهي الامر في الموجودات الموجودة قديم فيقال به بل هؤلاء المحلولون كاني حامدا ومثله لما خاطبوكم (١) باصطلاحهم وانتم جعلتم قيام الصفة بالموصوف

(١) قوله باصطلاحهم كذا في الاصل ولعل الصواب باصطلاحكم (٢) قوله فان الامر الذي يشترط الخ كذا في الاصل ولعل في العبارة نقصا وتحريرا فراجع الى الاصول

المعصوم ونحوهم من أبعاد الطوائف عن اتباع هذا المعصوم فلا يرجع تحديدهم من أبعاد الناس عن مصلته دينهم ودينناهم حتى يوجد عن تحت سياسة أظم الملوكة وأضلهم من هو أحسن حالانهم ولا يكون في خير الانحسار من سياسة من ليس منهم ولهذا كانوا يشبهون اليهود في أحوال كثيرة منها هذا أنه ضربت عليهم الفة أن يثاقفوا الجبل من الله وجبل من الناس وضربت عليهم المسكنة فلا يعيشون في الأرض إلا بأن يتكفوا ويجعل بعض ولادة الأمور الذي ليس بمعصوم ولا بدلهم من نسبة الى الاسلام فظهروا بها خلاف ما في قلوبهم فاجابه الكتاب والسنة بشهد له ما يرى الناس في الآفاق وفي أنفسهم قال تعالى ستر بهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق وعما رأنا أنارنا آياتنا فليسبيل المتبعين لرسول الله صلى الله عليه وسلم المعصوم أصليح دينهم ودينناهم من سبيل الامام المعصوم بزعمهم وان زعموا أنهم متبعون للرسول فهم من أجهل الناس بأقواله وأفعاله وأحواله وهذا الذي ذكرناه كل من استقرأه في العالم وجدته وقد عنتي الثقات الذين لهم خبرة بالبلاد الذين خبروا حال أهلها بما بين ذلك ومثال ذلك أنه يوجد في الحجاز وسواحل الشام من الرافضة من يتهاون بالمعصوم وقد رأينا حال من كان بسواحل الشام مثل جبل كسروان وغيره وبلغنا أخبار غيرهم فأرأينا في العالم طائفة أسوأ من حالهم في الدين والدنيا وأرأينا الذين هم تحت سياسة الملوكة على الإطلاق خيرا من حالهم فمن كان تحت سياسة ملوك الكفار حالهم في الدين والدنيا أحسن من أحوال ملاحدهم كالصبر به والاسماعيلية ونحوهم من الغلاة الذين يدعون الالهية والنسوة وغير الرسول أو يتهاون عن هذا كله ويعتقدون دين الاسلام كالامامية والزيدية فكل طائفة كانت تحت سياسة ملوك السنة ولو ان الملك كان أظم الملوكة في الدين والدنيا حاله خير من حالهم (٢) فان الامر الذي يشترط فيه أهل السنة وعتازون به عن أهل السنة فلا تقوم بمصلحة مدينة واحدة ولا قرية ولا نجد أهل مدينة ولا قرية يغلب عليهم الرضا الاولاد بلههم من الاستعانة بغيرهم امامين أهل السنة وامامين الكفار والرافضة وحدهم لا يقوم امرهم قط كأن اليهود وحدهم لا يقوم امرهم قط بخلاف أهل السنة فان مدائن كثيرة من أهل السنة يقومون بدينهم ودينناهم لا يهجوهم الله سبحانه وتعالى الى كافر ولا رافضى وان خلفاء الثلاثة ففجوا الامصار وأطهروا الدين في مشارق الأرض ومغاربها ولم يكن معهم رافضى بل بنو أمية بعدهم مع انحراف كثير منهم عن علي وسب بعضهم غلبوا على مدائن الاسلام كلها من مشرق الأرض الى مغربها وكان الاسلام في زمنهم أعز منه فيما بعد ذلك بكثير ولم ينتظم بعد انقراض دولتهم العامة لمجاةتهم الدولة العباسية صار الى القريب عبد الرحمن بن هشام الداخل الى الغرب الذي يسمى صقر قرش واستولى هو ومن بعده على بلاد الغرب وأطهروا الاسلام فيها وأقاموه وقعوامان يليهم من الكفار وكانت لهم من السياسة في الدين والدنيا ما هو معروف عند الناس وكأول من أبعاد الناس عن مذهب أهل العراق فضلاء عن أقوال أهل الشيعة وانما كانوا على مذهب أهل المدينة وكان أهل العراق على مذهب الاوزاعي وأهل الشام كانوا يعظمون مذهب أهل الحديث وينصرون بعضهم في كثير من الأمور وهم من أبعاد الناس عن مذهب الشيعة وكان فهم من الهاشمية الحسينيين كثير ومنهم من صار من ولادة الأمور على مذهب أهل السنة والجماعة ويقال

ان فهم من كان يسكت عن علي ولا يرفع به في الخلافة لان الامة لم تجتمع عليه ولا يسبونه كما كان
 بعض الشيعة يسب وقد صنف بعض علماء القرب كتابا كبير في الفتوح فذكر فتوح النبي
 صلى الله عليه وسلم وفتوح الخلفاء بعده أبي بكر وعمر وعثمان ولم يذكر عليهم حبه وموالاه له
 لانه لم يكن في زمنه فتوح وعلماء السنة كلهم مائلوا واصحابه والاوزاعي واصحابه والشافعي
 واصحابه واجد بن حنبل واصحابه وابو حنيفة واصحابه وغير هؤلاء كلهم يحب الخلفاء ويتولاهم
 ويعتقد امامتهم وينكر على من يذكر أحد منهم بسوء فلا يستخيرون ذكرا على ولا عثمان ولا
 غيرهما بما يقوله الروافض والخوارج وكان صار الى المغرب طوائف من الخوارج والروافض
 كما كان هؤلاء في المشرق وفي بلاد كثيرة من بلاد الاسلام ولكن قواعد هذه المذاهب لا تستمر على
 شيء من هذه المذاهب بل اذا ظهر فيها شيء من هذه المذاهب مداهم الله ما بعث محمد صلى الله
 عليه وسلم من الهدى ودين الحق الذي يظهر على باطلهم وينوعيد يتظاهرون بالتشيع واستولوا
 من المغرب على ما استولوا عليه وبنوا المهدي ثم جاؤا الى مصر واستولوا عليها مائتي سنة واستولوا
 على الحجاز والشام نحو مائة سنة وملكوا بغداد في فتنه البساسيري وانضم اليهم الملاحدة في
 شرق الارض وغيرهم واول أهل البدع والاهوا متحجب ذلك منهم ومع هذا فكأنوا محتاجين الى أهل
 السنة ومحتاجين الى مصانعتهم والتقية لهم ولهذا راس مال الرافضة التقية وهي ان يظهر خلاف
 ما يبطن كما يفعل المنافق وقد كان السلطان في اول الاسلام في غاية الضعف والقلة وهم يظهرون
 دينهم لا يكتفون به والرافضة يزعمون أنهم يعرفون هذه الآية قوله تعالى لا تختصموا بينكم في الدين
 اولى من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا ان تتقوا منهم فتاعة ويحذركم الله
 نفسه ويزعمون أنهم هم المؤمنون وسائر أهل القبلة كفار مع أنهم في تكفير الجمهور قولين لكن
 قدرا بغير واحد من أنهم بصريح كتبه وقتاوا به بكفر الجمهور وانهم هم يدعون
 ودارهم دار ودينهم حكم بنحاسة ما دامها وان من انتقل الى قول الجمهور ومن ثم تاب لم تقبل توبته
 لان المرتد الذي يولد على الفطرة لا يقبل الرجوع الى الاسلام وهذا في المرتد عن الاسلام قول
 بعض السلف وهو رواية عن الامام أحمد قالوا لان المرتد من كان كافرا فأسلم ثم رجع الى
 الكفر بخلاف من يولد مسلما فجعل هؤلاء في سائر الامة فهم عندهم كفار في صار منهم الى
 مذهبهم كان مرتدا وهذه الآية تحجة عليهم فان هذه الآية تخطب بها اولامن كان مع النبي
 صلى الله عليه وسلم من المؤمنين فقبل لهم لا تختصموا بينكم في الدين اولى من دون المؤمنين
 وهذه الآية مدنية باتفاق العلماء فان سورة آل عمران كلها مدنية وكذلك البقرة والنساء
 والمائدة ومعها من المؤمنين بالدين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن أحد منهم يكفر
 ايمانه ولا يظهر الكفارا عنه منهم كما تفعله الرافضة مع الجمهور وقد اتفق المفسرون على انها نزلت
 بسبب ان بعض المسلمين اراد ان يظهر موتة الكفار فهو اذن ذلك وهم لا يظهر موتة الجمهور
 وفي رواية الضملاء عن ابن عباس ان عباد بن الصامت كان له حلفاء من اليهود فقال يا رسول الله
 ان معي خصيائة من اليهود وقد رأيت ان أسقطهم بهم على العدو فقلت هذه الآية وفي رواية
 أبي صالح أن عبدة الله بن أبي واصحابه من المنافقين كانوا يتولون اليهود وياتونهم بالابرار
 يرجون لهم الظفر على النبي صلى الله عليه وسلم فنهى الله المؤمنين عن مثل فعلهم وروى عن

تركيباتهم يقولون بحسب
 اصطلاحكم انه ينقسم الى مركب
 من ذاته ومركب من غيره وحقيقة
 الامر ان ثبوت الصفات ان جسمه
 تركيبا لم ينقسم الى مركب من ذاته
 المركب الى قديم واجب ومحدث
 ممكن وان لم تسوء تركيبا بطل
 اصل كلامكم ولكن انتم سميت هذا
 تركيبا بغيره فلهذا قلتم لا ينقسم
 المركب فكان كلامكم محسوبا على
 باطلا وأما قوله ان لقائل أن يقول
 ان كان يوجد مركب من ذاته
 فسيوجد منه مركب من ذاته وان
 يوجد منه مركب من ذاته فسيوجد
 معه مركب من ذاته بخلافه من وجوه
 أحدها منع المقدمة الاولى فما
 الدليل على أنه اذا وجدت ذات
 موصوفة بصفات لازمة له يلزم أن
 توجد ذات متحركة بحركة متناهية
 معه في ذلك لا مجرد الموازنة اللفظية
 الثانية حقيقة قوله ان افتقار
 التركيب الى مركب كافتقار الحجر
 الى الحجر فان أخذ ذلك على انه
 فاعلا فكل منهما فاعل وان أخذ
 مجرد التركيب أخذ مجرد
 التحريك قيل فعلى هذا يكون
 المعنى اذا وجدت متصف بصفة بنفسه
 يوجد فاعل متحرك بنفسه واذا
 كان حقيقة كلامه أنه اذا كان
 متصفا بالصفات من ذاته فسيوجد
 متصفا بالافعال من ذاته فيقال
 له اما ان تكون هذه الملازمة
 حقيقة واما ان لا تكون فان لم تكن

ابن عباس أن قوما من اليهود كانوا يباطنون قوما من الانصار ليقتلوه وهم عن دينهم قهرا هم قوم
 من المسلمين عن ذلك وقالوا اجتنبوا هؤلاء فأبوا فزالت هذه الآية وعن مقاتل بن حيان
 ومقاتل بن سليمان أنها زلت في حاطب بن أبي بلتعة وغيره كانوا يظهرون المودة لكفار مكة
 فنهاهم الله عن ذلك والرافضة من أعظم الناس اظهار المودة لأهل السنة ولا يظهر أحد منهم دينه
 حتى أنهم يحفظون من فضائل الصحابة والقصاص التي في مدحهم وهجاء الرافضة ما يتوددون
 به إلى أهل السنة ولا يظهر أحد منهم دينه كما كان المؤمنون يظهر دينهم الشكرين وأهل الكتاب
 فعلم أنهم من أبعد الناس عن العمل بهذه الآية وأما قوله تعالى الآن تتقوا منهم فتاة
 قال يجاهد المصانعة والتفاني ليست بان كذب أو قول بلساني مالمس في قلبي فان هذا اتفاق
 ولكن أقول ما أقدر عليه كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من رأى منك مكررا
 فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسه فإن لم يستطع فبقبله وذلك أشنع الأعيان فالزمن إذا كان
 بين الكفار والفجار لم يكن عليه أن يجاهدهم بدمعهم وعجزه ولكن أن أمكنه بلسه والاقبله مع
 أنه لا يكذب ويقول بلسه مالمس في قلبه أمان أن يظهر دينه وأما إن يكتم وهو مع هذا الاوافقهم
 على دينهم كله بل غايته أن يكون كمؤمن آل فرعون وأما فرعون وهو لم يكن موافقا لهم
 على جميع دينهم ولا كان يكذب ولا يقول بلسه مالمس في قلبه بل كان يكتم إيمانه وكتمان الدين
 شيء وإظهار الدين الباطل شيء آخر فهذا الموضع قاطع لا ينكره بحسب أبيه النطق بكلمة
 الكفر والله تعالى قد فرق بين المنافق والمكروه والرافضة هالهم من جنس حال المنافقين لا من
 جنس حال المكروه الذي أكره على الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان فان هذا الإكراه لا يكون عاما
 من جمهور بني آدم بل المسلم يكون أسير في بلاد الكفر ولا أحد يكرهه على كفة الكفر ولا يقبله ولا
 يقول بلسه مالمس في قلبه وقد يحتاج إلى أن يبين لناس من الكفار ليطنونه منهم وهو مع هذا
 لا يقول بلسه مالمس في قلبه بل يكتم ما في قلبه وفرق بين الكذب وبين الكتمان فكتمان ما في
 النفس يستعمله المؤمن حيث يعذره الله في الإظهار كمؤمن آل فرعون وأما الذي يتكلم بالكفر
 فلا يعذره إلا إذا أكره والمنافق الكذاب لا يعذر بحال ولكن في المعارض مندوحة عن الكذب
 ثم ذلك المؤمن الذي يكتم إيمانه يكون بين الكفار الذين لا يعلنون دينه وهو مع هذا مؤمن عندهم
 بحسبه وبكرهونه لأن الأيمان الذي في قلبه يوجب أن يعاملهم بالصدق والأمانة والنصح وإرادة
 الخير بهم وإن لم يكن موافقا لهم على دينهم كما كان يوسف الصديق يسير في أهل مصر وكانوا كفارا
 كما كان مؤمن آل فرعون يكتم إيمانه ومع هذا كان يعظم موسى ويقول أعتقدون رجلا أن يقول
 رب الله وأما الرافضي فلا يعاشر أحد الاستعمل معه التفات فان دينه الذي في قلبه دين فاسد
 يجعله على الكذب والخيانة وغش الناس وإرادة السوء بهم فهو لا يألوهم خيالا ولا يترك شرا يقدر
 عليه إلا فعله بهم وهو محقوت عندهم لا يعرفون أنه لا يعرضي تظهر على وجهه سيما
 التفات وفي لحن القول ولهذا تجد منافق مضعاف الناس ومن لا حاجة به إليه مالمس في قلبه من التفات
 الذي يضعف قلبه والمؤمن معه غيره الأيمان فان العروة لله ولرسوله وللمؤمنين ثم هم يتبعون الأيمان
 دون الناس والفتنة فيهم أكثر منها في سائر الطوائف من المسلمين وقد قال تعالى إنا نصبر وصلىنا

صحيحة فليست بحجة وإن كانت
 صحيحة كانت دليلا على ثبوت أفعال
 الله تعالى وكان حقيقة ما يلزم من
 ثبوت الصفات القائمة به ثبوت
 الأفعال القائمة به فأي محذور في
 هذا إذا كانت الملازمة صحيحة
 (الثالث) قوله وإن وجد متحرك من
 ذاته فسيوجد المعلوم من ذاته لأن
 وجود المعلوم هو خروج ما هو بالقوة
 إلى الفعل وكذلك الأمر في الحركة
 والمتحرك وليس كذلك الوجود
 لأنه ليس صغرا ند على الذات فكل
 موجود لم يكن وقتما وجوده بالقوة
 وقتما موجوده بالفعل فهو موجود
 بذاته والمتحرك وجوده دائما وهو مع
 القوة المتحركة فلذلك احتاج كل
 متحرك إلى محرك فقال أنتهى
 بقوله فسيوجد المعلوم من ذاته
 أي نفس ما كان معدوما في جنس
 الذات المعدومة أي بمعنى أنه
 الحركة المعدومة توجد من الذات
 المتحركة أما الأول فسيبر معقول
 فان المعلوم ليس له وجودا أصلا حتى
 يعقل أن يوجد منه ذاته أو غير ذاته
 ووجوده موجود من غير وجود
 متشع ضرورة العقل وكون المعلوم
 يوجد بنفسه معلوم الطالان
 بالبداهة وإن عنت الثاني فاللازم
 والملازم واحد فان المتحرك من
 ذاته توجد حركته المعلوم من ذاته

والذين آمنوا في الحياة الدنيا يوم يقوم الاشهاد وهم أبعد طوائف أهل الاسلام عن النصرة
وأولاهم بالغلبة لان فعلهم أقرب طوائف أهل الاسلام الى النفاق وأبعدهم عن الايمان وآية
ذلك أن المنافقين حقيقة الذين ليس فيهم ايمان من الملاحدة عيلون الى الراهضة والرافضة قيل اليهم
أكثر من سائر الطوائف وقد قال صلى الله عليه وسلم الا روح جنود مجتهد ما تعارف منها ائتلف وما
تناكر منها اختلف وقال ابن مسعود رضي الله عنه اعتبروا الناس بأخدايمهم فعملهم أبين أرواح
الرافضة وأرواح المنافقين اتفقا محضاً فقدر اشترى كلوا تشابهاً وهذا الساقى الرافضة من النفاق فان
النفاق شعب كإلى الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أربع من كن فيه كان منافقاً
خالصاً من كانت فيه خصلة منهن كانت فيه شعبة من النفاق حتى يدعها اذا حدث كذب واذا
أؤتمن خان واذا عاهد غدر واذا خاصم جفروا في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال آية المنافق
ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا أؤتمن خان وفي رواية لمسلم وان صام وصلى وزعم أنه
مسلم والقرآن يشهد لهذا فان الله وصف المنافقين في غير موضع بالكذب والغدر والخيانة وهذه
الحصول لا توجد في طائفة أكثر من النفاق والرافضة ولا بعد منهم عن أهل السنة الحضة المتبعين
للجماعة فيقولوا لأهل الناس بشعب النفاق وأبعدهم عن شعب الايمان وسائر الطوائف قريهم الى
الايمان وبعدهم عن النفاق بحسب مستهم وبعدهم وهذا كله مما بين أن القوم أبعد
الطوائف من اتباع المعصوم الذي لا شك في عصمته وهو خاتم المرسلين صلوات الله وسلامه عليه
وعلى آله وما يذكره من خلاف السنة في دعوى الامام المعصوم وغير ذلك فانما هو في الأصل
من ابتداء منافق زنديق كإفادته ذلك أهل العلم كغير واحد منهم أن أول من ابتدع الرفض
والقول بالنص على علي وعصمته كان منافقاً زنديقاً أراد فساد دين الاسلام وأراد أن يصنع
بالسلب ما صنع بولس بالنصاري لكن لم يثبت أنه مات في بولس لضعف دين النصاري وعقلهم فان
المسيح صلى الله عليه وسلم رفع ولم يتبعه خلق كثير يعلون دينه ويقومونه علماء وعلماء فلما
ابتدع بولس ما ابتدعه من الغلو في المسيح اتبعه على ذلك طوائف وأحبوا الغلو في المسيح ودخلت
معهم مملوءة فقام أهل الحق خالفوهم وأنكروا عليهم فقتلت المملوءة بعضهم وداهن المملوءة بعضهم
وبعضهم اعتزلوا في الصوامع والديارات وهذه الأمة والله الحمد لا يزال فيها طائفة ظاهري على
الحق فلا يتمكن لمجدوا ولا مستدع من افساده بطلوا وانتصار على الحق ولكن يضل من يتبعه على
ضلالة (١) وأيضاً فتواب المعصوم الذي يدعو به غير معصوم في الجزئيات واذا كان كذلك
فيقال اذا كانت العصبة في الجزئيات غير واقعة وانما الممكن العصبة في الكليات فإله تعالى قادر
أن ينص على الكليات بحيث لا يحتاج في معرفتها الى الامام ولا غيره وقادر أيضاً أن يجعل نص
البيء اكمل من نص الامام وحينئذ فلا يحتاج الى عصمة الامام في الكليات ولا في الجزئيات
(الوجه الثالث عشر) أن يقال العصبة النابتة للامام أي فعله لا طاعت باختياره وتركه للعاصي
باختياره ومع أن الله تعالى عندكم لا يخلق اختياراً ما هي خلق الارادة أو سلبه العسيرة على
المعصية فان قلم الاول وعندكم أن الله لا يخلق اختياراً الفاعل انكم ان الله لا يقدر على
خلق معصوم وان قلم الثاني بطل أصلكم الذي ذهب اليه في القدرة وان قلم سلب القدرة على

وقول القائل أنه اذا جاز هذا جاز
وجود المعلوم من الثبات المعدومة
ممنوع بل بالمثل معلوم هو خروج
وقوله لان وجود المعلوم هو خروج
ما بالقوة الى الفعل وكذلك الامر
في الحركة والمحرك فيقال له غاية
هذا أنهما يشتركان في أمر من
الامور في أي يلزم اذا اشتركا في
أمرهما أن يشتركا في غيرهم فلهذا
الفرق فان قوله بوجود المعلوم هو
خروج ما بالقوة الى الفعل لا يجوز
أن يراد به أن نفس المعلوم كان فيه
قوته مبدأ وجوده فان المعلوم
ليس في شيء ولا في شيء وإنما يقال
ان مأمته وجد المعلوم كان فيه قوة
وجوده كإلى النطقة قوة أن تصير
علقة وفي الحية قوة أن تصير سنبلة
وفي النواة قوة أن تصير نخلة فإلى
فيه القوة ليس هو المعلوم وأما
الحركة والمحرك فنفس المحرك
فيه قوة هي مبدأ الحركة فنظير
المحرك المحل الذي وجد فيه ما كان
معدوماً من الاعراض كما يوجد
اللون في المتلونات والطعم في
الطعومات والحياة في الاحياء
فكذلك الحركة في المتحركات
فصل هذه الصفات والحركات كان
قابلاً لها وفيه قوة القبول
والاستعداد لها وأما نص هذه
الامور التي كانت معدومة فوجدت
فليس فيها من القوة ولا غير هاتئني

فقداس القاس وجود المعدوم من ذاته وجود الحركة من التحرك في غاية الفساد والعلة تكون فاعلة وتكون قابلية لقول الفاعل الوجود أو الجسم أو القائم بنفسه أو نحو ذلك يقبل الصفات والاعراض كالحركات ونحوها وفيه قوة ذات فيجب أن يكون المعدوم فيقول لقيام الصفات والحركات به لكان قوله في غاية الفساد فكيف اذا قال اذا سكن المتحرك فاعل بنفسه لم يكن وجب أن يكون المعدوم فاعلا اذا لم يكن بل يقال الفاعل يمكن أن يفعل غيره وأما فعله لنفسه فمتنع فيقول اذا كان المتحرك يفعل حركة وجب أن يفعل المعدوم حركة لكان باطلا فكيف اذا قال وجب أن يفعل نفسه وقوله فكل موجود لم يكن وقام وجود القوة ووقتا بالفعل فهو موجود بذاته والمتحرك وجوده انما هو مع القوة الحركة فلهذا يحتاج كل متحرك الى محرك فيقال هب أم سلمة أن المتحرك وجوده مع القوة المحركة كقولهم قلتم ان الحركة تحتاج الى محرك فينقل عنه ثم يقال هل يجوز ان يتحرك المتحرك بنفسه بعد ان لم يكن متحركا أم لا فان أجرت هذا بطل قولك وجاز وجود المتحرك بنفسه قبل الحركة وقبل القوة المحركة وان قلت لا يجوز قبل غيركم حينئذ اما ان تكون من نفسه وامام غيره فان كانت من نفسه كانت الحركة من

العصية فانه عندكم هو العاجز عن الذنب كما يجازي الاعشى عن نطق المصاحف والمقعد عن المشي والعاجز عن الشيء لا ينهى عنه ولا يؤمر به واذا لم يؤمر به لم يستحق ثوابا على الطاعة فيكون المعصوم عندكم لا ثواب له على ترك معصية ولا على فعل طاعة وهذا غاية النص وحينئذ في مسلم فرض كان خيرا من هذا المعصوم اذا اذنب ثم تاب لانه بالتوبة تحسب سببا له بل بدل بكل سنة حسنة مع حسناته المتقدمة فكان ثواب المكلفين خيرا من المعصوم عند هؤلاء وهذا يناقض قولهم غاية المناقضة **و** أما المقدمة الثانية فلو قلنا انه لا بد من معصوم فيقول لهم ليس معصوم غير علي **ث** انما قاموا على كثير من شيوعهم من العصمة من جنس ما تقدمه الراضية في الاثني عشر وربما يعتقدون في كثير من شيوعهم من العصمة من جنس ما تقدمه الراضية في الاثني عشر وربما عبروا عن ذلك بقولهم الشيخ يحفظون واذا كانوا يعتقدون هذا في شيوعهم مع اعتقادهم أن العصاة افضل منهم فاعتقادهم ذلك في الخلفاء من العصاة أولى فكثير من الناس فيهم من الغلو في شيوعهم من جنس ما في الشيعة من الغلو في الاثني عشر وايضا فالاسماعيلية يعتقدون عصمة أئمتهم وهم غير الاثني عشر وايضا فكثير من أتباع بني أمية أو أكثرهم كانوا يعتقدون أن الامام لا حساب عليه ولا عذاب وان الله لا يؤاخذهم على ما يفعلون فيه الامام بل يحب عليهم طاعة الامام في كل شيء والله أمرهم بذلك وكلامهم في ذلك معروف كثير وقد اريد بدين عبد الملك أن يسير بسيرة عمر بن عبد العزيز بقاء اليه جماعة من شيوعهم خلفوا بالله الذي لا اله الا هو انه اذ ولي الله على الناس اماما تقبل الله منه الحسنات وتجاوز عنه السيئات ولهذا تجد في كلام كثير من كبارهم الامر بطاعة ولي الامر مطلقا وان من اطاعه فقد اطاع الله ولهذا كان يضرب بهم المشل يقال طاعة شامية وحينئذ فهو لا يقولون ان امامهم لا يأمرهم الا بما أمر الله به وليس فيهم شيعة بل كثير منهم بغض عليا وبسه ومن كان اعتقاده ان كل ما أمر الامام به فانه مما أمر الله به وانه يحب طاعته وان الله ينسبه على ذلك يعاقبه على تركه لم يخرج ذلك الى معصوم غير امامه وحينئذ فالجواب من وجهين أحدهما أن يقال كل من هذه الطوائف اذا قيل لها انه لا بد من امام معصوم تقول بكفي عصمة الامام الذي اتهمته لا أحجاج الى عصمة الاثني عشر لاني ولا غيره يقول هذا شيخي وقد توى وهذا يقول امي الاموي والاسماعيلي بل كثير من الناس يعتقدون ان من يطيع الملوك لا ذنب له في ذلك كائنا من كان ويأولون قوله أطعوا الله وأطعوا الرسول وأولي الامر منكم فان قيل هؤلاء لا يعتد بخلافهم قيل هؤلاء من الرافضة الاسماعيلية وايضا فان أئمتهم هؤلاء وشيوعهم خيرة معدوم لا ينفع به بحال فهم بكل حال خيرة من الرافضة فبطلت حجة الرافضة بقولهم لا تدع العصمة الا في علي وأهل بيته فان قيل لم يكن في العصاة من يدعي العصمة الا بكر وعمر وعثمان قيل ان لم يكن فيهم من يدعي العصمة لعلي بطل قولكم وان كان فيهم من يدعي العصمة لعلي لم يمتنع أن يكون فيهم من يدعي العصمة للثلاثة بل يدعي العصمة لهؤلاء اولى فانا نعلم بقيننا ان جهور العصاة كانوا يقولون يا بكر وعمر بل علي نفسه كان يفضلها عليه كما توأرت عنه وحينئذ فدعواهم عصمة هذين أولى من يدعي عصمة علي فان قيل فهذا لم ينقل عنهم قيل لهم ولا ينقل عن واحد منهم القول بعصمة علي ونحن لا نثبت عصمة لا هذا ولا هذا لكن نقول ما يمكن أحدنا ان ينفي نقل أحد منهم بعصمة أحد

الاول وإن كان غير محرك لزم وجود محرك متواليه عن غير محرك وهذا قولهم وهو باطل وذلك أن أجزاء المحرك كانت متعاقبة شبا بعد شئ فالقضية لكل من تلك الأجزاء تمتع أن يكون موجبا تاما في الازل لأنه لو كان كذلك لزم أن يقاونه موجبه فان العلة التامة لا تأخر عنها ما عملوا بها وحسبنا ذلك كون الحديث قد جاء وهو تمتع ويقال إن كانت العلة التامة تستلزم مقارفة معلولها الزم ذلك وإن استلزم ذلك جاز حدوث المحرك كانت المتأخرة عن موجب قدم فيكون أن يصير الشئ بعد أن لم يكن محر كذا بسبب حادث وهذا يبطل قولكم وإذا لم يكن الواجب التام لها تأتافي الازل لزم أن يكون حادثا والقول في حدوثه كالقول في حدوث غيره فيتمتع أن يحدث هو وغيره عن علة تامة قديمة فإذا لم يكن في الفاعل فعل حادث امتنع أن يصدر عنه شئ حادث فاستمع صدور المحرك عن غير محرك وهذا المقام وهو حدوث المولدات عن ذات لا تقوم بها حادثها اعترفوا أنهم يصعوبه وبطله عن المعقول كذا ذكر ذلك ابن رشد والرازي وغيرهما وهذا الفلسفة يقولون إن النفس الحركة للأفلاك يحدث لها تصورات وأرادت هي مبدأ الحركة وإن محركها العقل

الثلاثة مع دعواهم أنهم كانوا يقولون بصحة على فهذا الفرق لا يمكن أحدا أن يدعيه ولا ينقله عن واحد منهم وحسبنا ذلك فلا زمان ادعى فيه العصمة لعل أو أحدهم الاثنى عشر ولم يكن في ذلك الزمان من يدعي عصمة غيرهم فبطل أن يحتاج بانتفاء عصمة الثلاثة ووقوع النزاع في عصمة على (الوجه الرابع عشر) أن يقال أمانا يجب وجود المعصوم في كل زمان وأمانا لا يجب فالزم يجب بطل قولهم وإن زوج لم نسلم على هذا التقدير أن عليا كان هو المعصوم دون الثلاثة بل إذا كان هذا القول حقا لم أن يكون أبو بكر وعمر وعثمان معصومين فإن أهل السنة متفقون على تفضيل أبي بكر وعمر وأنها أحق بالعصمة من علي فإن كانت العصمة ممكنة فهي إليهما أقرب وإن كانت ممكنة فهي عنه أبعد وليس أحدهم أهل السنة يقول بجواز عصمة على دون أبي بكر وعمر وهم لا يسلون انتفاء العصمة عن الثلاثة إلا مع انتفاءها عن علي فأما انتفاءها عن الثلاثة دون علي فهذا ليس قول أحد من أهل السنة وهذا كتبوموسي وعيسى فإن المسلمين لا يسلون نبوة أحد من هذين إلا مع نبوة محمد وليس في المسلمين من يقر بنبوتهما من دفع نبوة محمد بل المسلمون متفقون على كفر من أقر بنبوتهما بعضهم دون بعض وإن من كفر بنبوتهما وأقر بأحد هذين فهو أعظم كفرا ممن أقر بمحمد وكفر بأحد هذين وإذا قيل (١) أن الثلاثة الإيمان بمحمد مستلزم للإيمان بهما وكذلك الإيمان بهما مستلزم للإيمان بمحمد وهكذا في العصمة وثبوت الإيمان والتقوى ولاية الله فاهل السنة لا يقولون بإيمان علي وتقواه ولا بنبوة الله الأمر وما بإيمان الثلاثة وتقواهم ولا بنبوة الله ولا ينفون العصمة عنهم الأمر وانبشاعا على معنى ذلك أن الفرق باطل عندهم وإذا قال الرافضي لهم الإيمان ثابت على الإجماع والعصمة منقضية عن الثلاثة بالإجماع كان كقول اليهودي بنوموسي ثابتة بالإجماع وأقول النصراني الإلهية منقضية عن محمد بالإجماع والمسلم يقول في الإلهية عن محمد وموسى كنفها عن المسيح فلا يمكن أن أنفها عن موسى ومحمد وأسلم بنبوتهما للمسيح وإذا قال النصراني انتفاء على أن هؤلاء ليسوا ألها (٢) وتنازعنا في النصراني أن الله لا بد أن يظهره في صورة البشر ويدع إلى المسيح كان كقريب الرافضي أنه لا بد من إمام معصوم ولم يدع ذلك إلا على ونحن نعلم بالاضطرار أن عليا (٣) لزمه يستحق أن يكون بهما معصومان دون أبي بكر وعمر ومن أراد التفرق منعنا ذلك وقتلنا لأنسلم الاتسوة في الثبوت أو الانتفاء وإذا قال أنتم تعتقدون انتفاء العصمة عن الثلاثة قلنا نعتقد انتفاء العصمة عن علي ونعتقد انتفاءها عنه أولى من انتفاءها عن غيره وانهم أحق بهما منه إن كانت ممكنة فلا يمكن مع هذا أن يحتاج علينا بقلنا وأيضا فنحن إنما نسلم انتفاء العصمة عن الثلاثة لاعتقادنا أن الله لم يخلق إماما معصوما فإن قدر أن الله خلق إماما معصوما فلا يشك أنهم أحق بالعصمة من كل من جاء بعدهم ونفسا بعصمتهم (٤) لاعتقادنا هذا التقدير وهنا جواب ثالث عن أصل المسألة وهو أن يقال من أين علم أن عليا معصوم ومن سواه ليس معصوم فإن قالوا بالإجماع على ثبوت عصمة علي وانتفاء عصمة غيره كذا كروهم بحجهم قبل لهم أن لم يكن الإجماع بطلت هذه المسألة وإن كان حجة في إثبات عصمة على التي هي الأصل ممكن أن يكون حجة في المقصود بعصمة من حفظ الشرع ونفسه ولكن هؤلاء يحتجون بالإجماع ويردون كون الإجماع حجة في أن علوا أن عليا هو المعصوم دون من سواه فإن ادعوا التواتر عندهم عن النبي في عصمته كان القول في ذلك كالقول

(٣) قوله لزمه يستحق أن يكون لهم العلى في الكلام مسقطا لغير (٤) قوله لاعتقادنا هذا التقدير تأمل هذه العبارة

في تواتر النص على امامته وحشد فلا يكون لهم مستند آخر (الجواب السابع) ان يقال
 الاجماع عندهم ليس بحجة الا ان يكون قول المعصوم فيه فان لم يعرفوا نبوت المعصوم الا انه لازم
 الدورفانه لا يعرف انه معصوم الا بقوله ولا يعرف ان قوله حجة الا اذا عرف انه معصوم فلا
 يثبت واحدهما (١) فعلم بطلان حجتهن على اثبات المعصوم وحده هو الحجة فيحتاجون
 حيث نال العلم بالنقص المستقبل حتى يعلم ان قوله حجة فاذا احتجوا بالاجماع لم تكن الحجة
 عندهم في الاجماع الا قول المعصوم فيصير هذا مصادرة على المطلوب ويكون حقيقة قولهم
 فلان معصوم لانه قال اني معصوم فاذا قيل لهم بم عرفتم انه معصوم وان من سواه ليسوا
 معصومين قالوا بانه قال انه معصوم ومن سواه ليس بمعصوم وهذا مما يمكن كل أحد ان يقوله
 فلا يكون حجة وصار هذا نقول القائل ان صادقي كل ما أقوله فان لم يعلم صدقه بغير قوله لم يعلم
 صدقه فيما يقوله وحجتهن هذه من جنس حجة اخواتهم الملاحدة الاسمعية فاتهم بدعون الامام
 العلم المعصوم ويقولون ان طرق العلم من الالة السمعية والعقلية لا يعرف مجتها الابتلي
 العلم المعصوم وكلهم أخذوا هذا الاصل القاسد عن اخواتهم الرافضة فلما ادعت الرافضة انه لا بد
 من امام معصوم في حفظ الشريعة وأقرب بالنسبة ادعت الاسمعية ما هو ابلغ فقالوا لا بد في جميع
 العلوم السمعية والعقلية من المعصوم واذا كان هؤلاء ملاحدة في الباطن يقولون بالنسبة في
 الظاهر والشرائع يدعون ان لها تأويلات باطنة تخالف ما يعرف الناس منها ويقولون بسقوط
 العبادات وحل المحرمات الخواص الراسلين فان لهم طبقات في الدعوة ليس هذا موضعها وانما
 المقصود ان كل الطائفتين تدعي الحاجة الى المعصوم غير الرسول لكن الاثنى عشر به يحصلون
 المعصوم أحد الاثنى عشر ويحصل الحاجة اليه في حفظ الشريعة وتبليغها وهو لا ملاحدة كفار
 والامامية في الجلة يعتقدون حجة الاسلام في الباطن الا ان كان منهم ملحد افان كثيرا من شيوخ
 الشيعة هو في الباطن على غير اعتقادهم امام متكلف ملحد وما غير ذلك ومن الناس من يقول ان
 صاحب هذا الكتاب ليس في الباطن على قولهم وانما احتاج ان يتظاهروا بهذا المذهب لانه في
 ذلك من المصلحة الدنيوية وهذا يقوله غير واحد ممن يجب صاحب هذا الكتاب ويعظمه
 والاشبه به وامثاله حارون بين أقوال الفلاسفة وأقوال سلفهم المتكلمين وبما عنهم تدل في
 كتبهم على الحيرة والاضطراب ولهذا صاحب هذا الكتاب يعظم الملاحدة كالطوسي وابن سينا
 وامثالهما ويعظم شيوخ الامامية ولهذا كثيرا من الامامية تهمه وتبسه وتقول انه ليس على طريق
 الامامية وهكذا أهل كل دين يحدوه فلا هم في الغالب اما ان يدخلوا في دين الاسلام الحق واما
 ان يصيروا ملاحدة مثل كثير من علماء النصارى هم في الباطن زنادقة ملاحدة وفيهم من هو
 في الباطن عيل الدين الاسلام وذلك لما ظهر لهم من فساد دين النصارى فاذا اقدرا ان الحاجة الى
 المعصوم ثابتة فالكلام في تعيينه فاذا طول الاسماع على تعيين معصومه وما الدليل على أن
 هذا المعصوم دون غيره لم يأت بحجة أصلا وتلقضت أقواله وذلك الرافضي أخذن القدرة
 كلامهم في وجوب برعاية الامم وبني عليه أنه لا بد من معصوم وهي أقوال فاسدة ولكن اذا
 طولب تعيينه لم يكن له حجة أصلا لا يجوز دق من لم يثبت الابعده عن المعصوم فان قيل اذا
 ثبت بالعقل انه لا بد من معصوم فاذا قال على اني معصوم لم أن يكون هو معصوما لانه لم يدع هذا

الذي يريد التشبيه أو واجب
 الوجود الذي يطلب الفلك التشبيه
 به خارج ما فهم من الابن والاولاد
 وتحررت الواجب والعقل والفلك
 أو لنفس الفلك تحريك المحبوب
 لأحد المشتهى للشهوى والعشوق
 للعاشق ليس من جهة الحركة
 فعل أصلا بل ذلك يحبه فيحرك
 تشبيهه وبهذا أثبت ارسطو
 واتباعه العلة الاولى وأن فوق
 الافلاك ما واجب تحريك الافلاك
 والكل على هذا من وجوه ليس هذا
 موضع بسطها لكن يقال كون
 الدلائل بغيره تشبيه بالواجب أو
 اخراج ما فهم من الابن والاولاد
 كلام لا دليل عليه بل الالة الفاعلة
 على فساد كثيرة ليس هذا موضعها
 فنقول هب أن الأمر كذلك فهذا
 انما هي أنه أثبت العلة الثانية للحركة
 فيقال أين السبب الفاعل لحركة
 الفلك فان الحركة وان افترقت
 الى غاية مقصودة فتفتقر الى مبدا
 فاعل بالضرورة فاذا قالوا انفسه
 تحرك قيل لهم فما الفاعل لما
 يحدث في النفس من أسباب الحركة
 كالتمورات والادارات فان هذه
 كانت معدومة ثم وجدت بعد
 العدم فما السبب الفاعل لهذه
 الحركة فان قالوا النفس هي الفاعلة
 لهذه الحركة فكيف جعلوا متمركة
 من نفسها وهذا خلاف ما قالوه
 وان قالوا شيئا غير هاتين المهمات
 (١) قوة فعل بطلان حجتهن الى آخر
 العبارة هكذا في الاصل وظهور ان
 في الكلام نقصا فأن لم يور كنهه

فيه كالكلام في النفس فإنه ان حدث فيه ما لم يحدث سئل عن سبب ذلك وان قيل بل المحدث لحركة النفس على حال واحدة ألا وأبدا
قيل لهم فقد زعمكم حدوث حادث بلا سبب وقيل لكم ذلك المحدث (٣٦٥) لنفس ان كان علته تامة في الازل ويجب

وجود معلوله في الازل فيجب وجود
ما حدث للنفس من الصورات
والارادات في الازل وهذا جمع بين
القيضين وان قيل بل حدث
له امر به صار فاعلا لما يحدث في
النفس سئل عن سبب حدوث ذلك
واذ قيل الحادث استعداد النفس
لان يقضي عليها من العقل مات تصور
به وتر يد قيل فذلك الاستعداد
حادث والقول في سبب حدوثه
كالقول في سبب حدوث غيره فلا بد
من أحد أمرين اما حدوث الحوادث
بلاسبب حادث واما حدوث الحوادث
عن مختصر أو بهما كان بطل قولهم
والاول يقولونه معلوم البطلان
بالضرورة وقيل منهم الثاني فقد ازم
مناظر به ما يزنه هو أشد منه
وبينه أن قول اخوانه أشد سفاذا
فانه قال والذي لا تلخص الاشعية
منه هو ازال فاعل أول وازال فعل
له أول لانهم لا يمكنهم أن يصفوا أن
حالة الفاعل من المفعول المحدث
تكون في وقت الفعل هي بعينها
حالت في وقت عدم الفعل فهناك
ولا بد حالة متجددة ونسبة لم تكن
وذلك ضرورة ما في الفاعل أو في
المفعول أو في كليهما واذا كان
كذلك فنكاح الحال المتجددة اذا
أوجبنا أن لكل حال متجددة فاعلا
لابد أن يكون الفاعل لها اما فاعلا
آخر فلا يكون ذلك الفاعل هو الاول
ولا يكون مكفيا بفعله بنفسه بل

غيره قيل لهم لو قدر نبوت المعصوم في الوجود لم يكن مجرد قول شخص أو تامة معصوم مقبولا لا مكان
كون غيره هو المعصوم وان لم تعلم مجرد دعواه وان لم يظهر دعواه بل يجوز أن يسكت على دعوى
العصمة وان ظهر لها على أصلهم كاجاز لتنتظر أن يخفى نفسه خوفا من الظلمة وعلى هذا التقدير
فلا يمنع أن يكون في الارض معصوم غير الاثني عشر وان لم يظهر ذلك ولم تعلمه كالدعوى على ذلك
في المنتظر فلم يتم معهم دليل على التعيين لا إجماع ولا دعوى ومع هذا كله بتقدير دعوى على
العصمة واتما يقبل هذا لو كان على ذلك وحاشا من ذلك وهذا جواب خامس وهو أنه اذا لم
تكن الحجة على العصمة الا القول بالمعصوم في معصوم فحين راضون بقول على في هذه المسئلة فلا
يمكن أحد أن ينقل عنه باستدائنا بأنه قال ذلك بل القول المتواتر عنه تنفي اعتقاده في نفسه
العصمة وهذا جواب سادس فان اقراره لقضائه على أن يحكموا بخلاف رأيه دليل على أنه لم يعد
نفسه معصوما وقد ثبت بالاستناد الصحيح أن عليا قال اجمع رأيي ورأي عراقي أمهات الاولاد ان
لا يعين وقد رأيت الآن أن يعين فقال له عبيدة السبائي قاضيه رأيك مع عراقي الجماعة أحب
اليامن رأيك وحل في الفرقة وكان شريح يحكم باجتهاده ولا يرجعه ولا يشاوزه وعلى يقره على
ذلك وكان يقول افضوا كما كنتم تفعلون وكان يقضي ويحكم باجتهاده ثم رجع عن ذلك باجتهاده
كامله من الصحابة وهذه أقواله المتقولة عنه بالاستناد الصحيح موجودة ثم قد وجد من أقواله
التي تخالف النصوص أكثر ما وجد من أقوال عمر وعثمان وقد جمع الشافعي من ذلك كتابا
فيه خلاف على وابن مسعود كان أهل العراق يضايقونه في المسئلة فيقولون قال على وابن
مسعود ويحبون بقولهما فجمع الشافعي كتابا ذكر فيه ما تركه من قول على وابن مسعود وجمع
بعده محمد بن نصر المروزي كتابا (١) أكثر من ذلك كثير في مسئلة رفع الدين في الصلاة
احتج عليه فيها بقول ابن مسعود وهذا كلام مع علماء يحبون بالادلة الشرعية من أهل الكوفة
كأصحاب أبي حنيفة محمد بن الحسن وأمثاله فان أكثر مناظره الشافعي كانت مع محمد بن الحسن
وأصحابه لم يدركوا أبابوسف ولا تأطروا ولا مع منته بل توفي أبابوسف قبل أن يدخل الشافعي العراق
توفي سنة ثلاث وعشرين وقدم الشافعي العراق سنة خمس وعشرين ولهذا انما يذكر في كتبه أقوال
أبي يوسف فمن محمد بن الحسن عنه وهو لاء الرافضة في احتجاجهم على أن عليا معصوم يكون
غيرهم بنفي العصمة عن غيرهم احتجاج بقولهم وقولهم واثبات الجهل بالجهل ومن توابع ذلك
ما رأيت في كتب شيوخهم أنهم اذا اختلفوا في مسئلة على قولين وكان أحد القولين يعرف قائله
والآخر لا يعرف قائله فالصواب عندهم القول الذي لا يعرف قائله قالوا لان قائله اذا لم يعرف
كان من أقوال المعصوم فهل هذا الامن أعظم الجهل ومن أين يعرف أن القول الآخر وان
لم يعرف قائله انما قاله المعصوم ولو قدر وجوده انما لم يعرف أنه قاله كما لم يعرف أنه قاله الا آخر
ولم لا يجوز أن يكون المعصوم قد قال القول الذي يعرف وان غيره قاله كأنه يقول أقوالا كثيرة
يوافق فيها غيره وان القول الآخر خرقه قاله من لا بدري ما يقول بل قاله شيطان من شياطين
الجن والانس فهم يجعلون عدم العلم بالقول وصحته دليلا على حتمه كالأول انما عدم القول بعصمة

(٣٦٤ - منهاج ثالث)

(١) قوله أكثر من ذلك الخ كذا وقع في الاصل ولا يتناول الكلام من تحريف لما علمنا على التسخيم من السقم فقرر كتبه مصححه

الذي فرض خادرا عنه أزالا وبلايل يكون فعله تلك الحال التي هي شرط في المفعول قبل فعله المفعول (قال) وهذا لازم كآثر ضرورة ألا يجوز مجوزان من الأحوال الحادثة في (٢٦٦) الفاعلين ما لا يحتاج إلى تحديث وهذا بعيد الاعلى قول من يجوز أن ههنا أشياء

غيره دليل على عصمته وكأجلاوا عدم العلم بالقائل دلل على أنه قول المعصوم وهذا حال من أعرض عن نور السنة التي بعث الله بها رسوله فله بقوى في ثلثات البدع طلبات بعضها فوق بعض

(فصل) قال الرافضي الوجه الثاني أن الامام يجب أن يكون منصوبا عليه لمباينة من بطلان الاختيار وأنه ليس بعض المختارين لبعض الامة الأولى من لبعض المختار لا نحو الأ أدى إلى التنازع والتشاجر فيؤدي نصب الامام إلى أعظم أنواع الفساد التي لأجل اعدام الأقل منها وأوجنا نصه وغيره على من أتهمهم لم يكن منصوبا عليه بالأجماع فتعين أن يكون هو الامام

والجواب عن هذا بجمع القدمين أيضا لكن التنازع هنا في الثانية أظهر وأبين فانه قد ذهب طوائف كثيرة من السلف والخلف من أهل الحديث والفقه والكلام إلى النص على أبي بكر وذهب طائفة من الرافضة إلى النص على العباس وحينئذ فقوله غير على من أتهمهم لم يكن منصوبا عليه بالأجماع كذب متيقن فانه بالأجماع على نفي النص عن غير على وهذا الرافضي المصنف وإن كان من أفضل بني جنسه ومن البرزخ على طائفته فلا ريب أن الطائفة كلها جهال والأخرى له معرفة عقالات الناس كيف يدعي مثل هذا الاجماع (١) ونحسب هذا الجواب هنا بجواب ثالث مركب وهو أن نقول لا يخلو أمان أن يعتبر النص في الامامة وأما أن لا يعتبر فإن اعتبر منعنا المقدمة الثانية أن قلنا ان النص ثابت لأبي بكر وإن لم يعتبر بطلت الأولى (وهنا جواب رابع) وهو أن نقول الاجماع عندكم ليس بحجة وإنما الحجة قول المعصوم فيه عود الامر إلى اثبات النص بقول الذي يدعي له العصمة ولم يثبت بعد لاص ولا عصمة بل يكون قول القائل لم يعرف صحة قوله أنا المعصوم وأنا النصوص على أمانتي حجة وهذه من أبلغ الجهل وهذه الحجة من جنس التي قبلها (وجواب خامس) وهو أن يقال ما تعني بقولك يجب أن يكون معصوما منصوبا عليه (٢) لأنه لا بد من أن يقول هذا هو الخليفة من بعدي فاسموا له وأطيعوا فيكون الخليفة عجم وهذا النص أم لا يصير هذا اماما حتى يعقبه الامامة مع ذلك فان قلت بالاول قل لا نسلم وجوب النص بهذا الاعتبار الزيدية مع الجماعة تذكر هذا النص وهم من الشيعة الذين لا يهتمون علينا وأما قوله أنه اذا لم يكن كذلك أدى إلى التنازع والتشاجر فيقال النصوص التي تدل على استحفاظه الامامة وتعلم دلائلها بالنظر والاستدلال يحصل بها المقصود في الاحكام فليست كل الاحكام منصوبة لتصلحها يستوي في فهمه العام ولخاص فاذا كانت الامور الكلية التي يجب معرفتها في كل زمان يمكن فيها بهذا النص فلا بد يكفي بذلك في القضية الجزئية وهو تولية امام معين بطريق الأولى والأخرى فان قد بينا أن الكليات يمكن نص الانبياء عليها بخلاف الجزئيات وايضا فيه اذا كانت الأدلة متاهرة في أن بعض الجماعة أحق بهما من غيره استغنى بذلك عن استدلالاته والدلائل الدالة على أن أبا بكر كان أحقهم بالامامة ظاهرة بينة لا نزاع فيها أحد من الصحابة ومن نازع عن الانصار لم ينازع أحدا في أن أبا بكر أفضل المهاجرين وإنما طلب أن يولي واحدا من الانصار مع واحد من المهاجرين فان قيل أن كان لهم هوى منعوا ذلك بدلالة النصوص قيل واذا كان لهم هوى عصوا

تخلصت من تلقاها وهو قول الاول من القدماء الذين انكروا الفاعل وهو قول من سقوطه بنفسه فيقال له أنت ألت من مناظر بل من أهل الكلام حدث حدث بلا سبب حدث وذكركت أن هذا مجتمع بالضرورة وهذا هو المقام المعروف الذي استطاعت به المتفلسفة الدهرية على مناظر مهم من أهل الكلام المأخوذ في الاصل عن الجهمية والقرينة فيقال له أنت يلزم ما هو أشد من هذا وهو حدوث الحوادث بلا فاعل فقلنا لك هذا القول وإن قلت لها فاعل قيل لك أفعلهما بعد أن لم تكن من غير حدوث شيء في أنه أم لم يفعل ما حدث شيء في ذاته فان قلت بالاول قيل لك تفهمي دافعا و لها ابتداء فان قلت لها ابتداء فهذا قول منازعيك وإن قلت لا ابتداء لها فقد صارت الحوادث كلها تحدث عن فاعل من غير حدوث شيء فيه وقد قلت أنه لا يمكن أن يكون حال الفاعل في المفعول المحدث وقت الفعل هل هي بعين حاله وقت عدم الفعل فليزمل أن لا يكون حاله عند وجود حوادث الطوائف هل هي حال عند وجود الحوادث التي قبله فان الحوادث مختلفة فان أمكن أن يكون حال واحد مع حدوث

الحوادث المختلفة أمكن أن يكون حال واحد مع تحديث الحوادث لان الحادث الثاني كالطوفان فيه من الامور ما لم يكن له قبل ذلك نظير فلك حوادث لا نظير لها ولا فرق بين أحداث هذا وأحداث غير وهذا جعل مقتضى ذلك تغيرات تحدث في الفلك كان الكلام في حدوث تلك التغيرات العلوية كالكلام في حدوث التغيرات السفلية وإن قلت بل حدث أمر أوجب هذا الحوادث

- (١) قوله ونحسب هذا الجواب الخ كذا في الاصل ولعل نجيب محرف عن تحيز وقوله بجواب ثالث لم يقدم جوابا ان فيما يظهر فخر
- (٢) قوله لأنه لا بد لعل هنا سقطا وتحريفوا الوجه أعني به أنه لا بد الخ فتأمل كتبه معصية

قبل ثلث الفاعل له ان كان هو الاول عاد الا لزام جذا وان كان غير ذلك حدثت الحوادث بلا فاعل وان التزمتم انه ما فعلها حتى حدث فيه
شي قد قدرت كقولنا وايضا فاعل المتكلم ان شرط الفعل اما ان يجوز (٢٦٧) حدوث الفعل عنه بعد ان لم يكن بلا سبب

حادث وامان لا يجوز فان جاز فهو
قول مناز على البني ادعت انه فاسد
بالضرورة وان لم يجز لمن ان يكون
مفعوله مقارنا له لا يتأخر عنه منه
شي فلا يجوز ان يحدث عن الفاعل
شي كما تقول انت واخوانك انه علة
تامة وموجب تام والعلة التامة
لا يتأخر عنها ما عملها ولا شيء من
معملها فاذا كل ما يتأخر عن الاول
ليس معاولا للعلة التامة ولا
مفعولا للافاعل الاول ولا يجوز ان
يكون فعلا لغيره اذ القول في ذلك
الغير كقول في فيلزم ان تكون
الحوادث كلها حادثة بلا محدث
وهذا لازم لهؤلاء الفلاسفة الالهيين
كابرهم اخوانهم الطبيعيين وهو
القول الذي هو من أشهر المعارف
الضرورية فسادا وقد بسط الكلام
على هذه الموضع في غير هذا الموضع
وانما كان المقصود هنا التنبيه على
جنس ما يغاظر به هؤلاء أمثالهم
من الالفاظ الجملة كلفظ المركب
وتحويه كلفظ الطون بلفظ التخصيص
والخصص وان كلام أبي حامد
وامشاه في مناقرتهم خير من
كلامهم وأقوم وأما قول ابن رشد
لا يتناول ما ان يكون كل من جزأه
شرطي في وجود الآخر ولا يكون
أو يكون الواحد شرطا في الآخر
من غير عكس وقوله القسم الاول
لا يكون قد عدا ذلك ان التركيب
نفسه هو شرط في وجود الآخر

ثالث النص وأعرض عنها كالدعوى أنهم علمهم فمع قصدهم القصد الحق يحصل المقصود بهذا
وهم ذامع العناد لا ينفع هذا ولا هذا (وجواب سادس) أن يقال النص على الاحكام على وجهين
نص جلي عام يناول أعيانها ونص على الجزئيات فاذا قلنا لا بد من النص على الامام ان أردت
النص العام الكلي على ما يشترط للامام وما يجب عليه وما يجب له كالنص على الحكماء والمفتين
والشهود وأئمة الصلاة والمؤذنين وأمراء الجهاد وغير هؤلاء ممن يتقدمون على أمور المسلمين فهذه
الامور ثابتة والله الحمد لكثيره كما هي ثابتة على سائر الاحكام وان قلنا لا بد من نص على أعيان من
يتولى قبله قد تقدم أن النص على جزئيات الاحكام لا يجب بل ولا يمكن والامامة حكم من الاحكام
فان النص على كل من يتولى على المسلمين ولاية مآلى قيام الساعة غير ممكن ولا واقع والنص على
معين دون معين لا يحصل به النص على كل معين بل يكون نصا على بعض المعينين ويستند فاذا قيل
يمكن النص على امام ويقض اليه النص على من يستخلفه الامام وعلى من يغدو زورا والنص
على ذلك ابلغ في المقصود وايضا فالامام المنصوص على عينه اهو معصوم فبني عليه وليس
بمعصوم فان كان معصوما لم ان يكون نوابه كلهم معصومين وهذا كله باطل بالضرورة وتو ان لم
يكن كذلك امكن ان يستخلف غير معصوم فلا يحصل المقصود في سائر الامانة بوجود المعصوم
فان قيل هو معصوم فبني يستخلفه بعد دون من يستخلفه في حياته قيل الحاجة داعية الى
العصمة في كليهما وعليه بالحاضر اعظم من عليه بالسبب فكيف يكون معصوما فباني وليس
بمعصوما في الحاضر فان قيل فالنص ممكن فلنوص النبي صلى الله عليه وسلم على خليفة قيل خصه
على خليفة بقدر كثرته واحدا في حياته ونحن لا نشترط العصمة في هذا ولا في هذا (وجواب سابع)
وهو ان يقال انتم اوجبتم النص لثلاثة من التاجر المفضي الى اعظم انواع الفساد التي لاجل
اعداد اقل منها اوجبتم نصبه فيقال الامر بالعكس فان ابا بكر رضي الله عنه توفي بدون
هذا الفساد وعمر وعثمان وتوليا بدون هذا الفساد فاعظم هذا الفساد في الامام الذي ادعيت انه
منصوص عليه دون غيره موقوف في ولايته من انواع التاجر والفساد التي لاجل اعدام اقل منها
اوجبتم نصبه فكان ما جعلتموه وسيلة انما حصل معه تقيض المقصود بدون وسلبكم فبطل
كون ما ذكرتموه وسيلة الى المقصود وهذا انهم اوجبوا على الله ما لا يجب عليه واخبروا عالمه بكن
فلزم من كذبهم وجهلهم هذا التناقض (وجواب ثامن) وهو ان يقال الذي يزيل هذا الفساد
يكون على وجوده أحدها ان يخبر النبي صلى الله عليه وسلم بولاية الشخص وثنى عليه في ولايته
حينئذ تعلم الامه ان هذا ان تولى كل محمود امرضا فيرفع النزاع وان لم يقل لوه وهذا النص
وقع لابي بكر وعمر الثاني ان يخبر بامور تستلزم صلاح الولاة وهذه النصوص وقعت في خلافة أبي
بكر وعمر الثالث ان يأمر من يأتي بعدموته شخص يقوم مقامه فيدل على انه خليفة من
بعده وهذا وقع لابي بكر الرابع ان يريد كتابة كتاب يقول ان الله والمؤمنين لا يولون الا فلانا
وهذا وقع لابي بكر الخامس ان يأمر بالافتداء بعد شخص فيكون هو الخليفة بعده السادس
ان يأمر بتابع سنة خلفاء الراشدين المهديين ويجعل خلافتهم الى مدة معينة فيدل على ان

فليس يمكن ان تكون الاجزاء هي علة التركيب ولا التركيب علة نفسه الا لو كان الشيء علة نفسه فيقال له اولاً تسمية هذا تركيبا وجزاه
ليس هو من لغات بني آدم المعروفة التي يضبطون بها فافاه ليس في لغة من لغات الامميين ان الموصوف بصفات يقال له مركب منها

وأجزأه وإذا علمنا كما به اصطلاح الحكم فقد علمنا أنه ليس المراد بالركب الاتصاف الذات بصفات لازمة لها أو وجود معين فيها أو اجتماع معين وأمور ونحو ذلك ليس المراد أن هنالك (٣٦٨) مركباً كونه غير حتى يقال أن المركب يقتضي أن مركب فأن من وافقكم

على اصطلاح الحكم في تسمية الذات الواجبة الموصوفة بصفات لازمة تركيباً لم يرد بذلك أن هنالك مركباً كنهاناً هذا لا يقوله عاقل ولا أنتم أيضاً تدعون أن مجرد اللفظ الدال على هذا المعنى يقتضي أن يكون له فاعل ولكن تدعون بسبوت ذلك إما بطريقة ابن سينا ونحوه الذي تقدم إبطالها وإما بطريقة المعتزلة التي اختارها ابن رشد واعتزى بنفسا طريقة ابن سينا وأولاً كان المراد بلفظ التركيب ما قد عرف من المعامول أن الذات الموصوفة بصفات لازمة لها والتي فيها معان لازمة لها لا يقال فيها أن أوصاف الذات بالصفات أمر معلول مفسر إلى فاعل حتى يقال أن الأجزاء هي علة التركيب أو يقال التركيب علة نفسه بل هذا المعنى الذي سمعته تركيباً هو من لوازم الواجب بنفسه لا يمكن أن يكون الواجب الالزامية بصفات لازمة له المعاني اللازمة وليس لذلك علة فاعلة كما تقدم وأما قوله أن التركيب شرط في وجود الأجزاء فيقال له لا ريب أنه لا يمكن وجود الذات الالزامية بصفات لازمة لها لا يمكن أن توجد بصفات الوجودها اجتماع الذات بالصفات واجتماع الأمور المتلازمة شرط في وجود كل منها وهي أيضاً شرط في وجود ذلك الاجتماع وليس شيء من ذلك

المترى في تلك المدة هم الخلفاء الراشدون السابغ أن يخص بعض الأشخاص بأمر يقتضي أنه هو المقدم عنده في الاختلاف وهذا موجود لا يكره (وهنا جواب ناسخ) وهو أن يقال تركب النص على معين أو بالرسول فإن كان النص ليكون معصوماً فلا معصوم به الرسول وإن كان بدون العصمة فقد يتجوز بالنص على وجوب اتباعه في كل ما يقول ولا يمكن أن أحد بعد موت الرسول أن يرجع الرسول في أمر لم يرد له أو بعزله فإن كان لا ينص على معين أولى من النص وهذا اختلاف من يولي في حياته فإذا أخطأ أو أذنب أمكن الرسول بيان خطئه ودينه وعدم موافقة لا يمكنه ذلك ولا يمكن الأمة عزل تولية الرسول إياه فكان عدم النص على معين مع علم المسلمين بدينهم أصل للامة وكذلك وقع وأيضاً لو نص على معين ليؤخذ الدين منه كما نقوله الراضية بطلت بحجة الله فإن ذلك لا يقر به شخص واحد غير الرسول إلا معصوماً لا هو ومن تدبر هذه الأمور وغيرها علم أن ما اختار الله لحمد صلى الله عليه وسلم وأمة أكمل الأمور (وجواب عاشق) وهو أن النص على الجزئيات لا يمكن والكليات قد نص عليها فلو نص على معين وأمر بطاعته في تعيين الكليات كان هذا باطلاً وإن أمر بطاعته في الجزئيات سواء وافقت الكليات أو خالفها كان هذا باطلاً وإن أمر بطاعته في الجزئيات إذا طبقت الكليات فهذا حكم كل متول وأيضاً لو نص على معين لكان من يتولى بعده إذا لم يكن منصوباً عليه يظن الظان أنه لا تجوز طاعته إذ طاعة الأول إنما وجبت بالنص ولا نص معه وإن قيل كل واحد ينص على الآخر فهذا إنما يكون إذا كان الثاني معصوماً والعصمة منتفية عن غير الرسول وهذا مما يبين أن القول بالنص فرغ على القول بالعصمة وذلك من أفسد الأقوال فكذلك هذا النص الذي تدعيه أعنى الراضية وهو الأمر بطاعة المتولي في كل ما يقوله من غير ما يقوله إلى الكتاب والسنة إذا نزع وأما إذا كان يرد ما تنازع فيه إلى الكتاب والسنة إذا نزع لم يتجوز حينئذ إلى نص عليه لحفظ الدين فالدين محفوظ بدونه وبالجملة فالنص على معين أن أريد به أنه يطاع كما يطاع الرسول في كل ما أمر به وينهى عنه ويبيحه وليس لاحد أن ينازعه في شيء كالمسلم له أن ينازع الرسول وأنه يستبد بالاحكام والامة معه كما كانت مع النبي صلى الله عليه وسلم فهذا لا يكون لاحد بعد الرسول ولا يمكن هذا الغيرة فإن أحداً بعده لا يأتيه الوحي كما كان يأتيه ولم يعرف أحد كل ما عرفه الرسول فليس سبيل إلى معاملة لاسن جهته ولا من جهة الرب تعالى وإن أريد بالنص أنه يبين الامة أن هذا الحق بأن يتولى عليكم من غيره وولاية هذا أحب إلى الله ورسوله وأصل لكم في دينكم ودنياكم ونحو هذا مما يبين أنه أعني بالتقدم في خلافة النبوة فلا ريب أن النصوص الكثيرة بهذه المعاني دلت على خلافة أبي بكر وإن أريد أنه أمرهم أن يتابعوه كما أمرهم أبو بكر أن يتابعوا عمرو ويعهد إليهم في ذلك فهذا إذا علم أن الامة تتفعله كان تركه خيراً من فعله وإن خاف أن لا تتفعله إلا بأمره كان الأمر أولى به ولهذا الماخضى عليهم أبو بكر رضي الله عنه أن يختلقوا بعده عهد إلى عمر لماعلى النبي صلى الله عليه وسلم أنهم يبايعون أبابكر لم يأمرهم بذلك كافي الصبيحين أنه قال لعائشة ادعي لي أباًك

معلولاً للفاعل ولا مقتضى إلى مبان وتوقف أحدهما على الآخر هو من باب الدور لا الترتيب إلى ما من باب الدور وأما السبق القبلي الأول جازم والثاني مجتمع فإن الأمور المتلازمة لا يوجد بعضها إلا مع بعض وليس بعضها فاعلاً لبعض بل إن كانت واجبة

الوجود بنفسها والافتقار كلها الى فاعل والذات التي لا تقبل العدم عما هي عليه من الصفات اللازمة هي الحق الواجب الوجود بنفسه
 وأما مجرد وجوده مطلق في الخارج بذات لا صفاتها ذلك مجتمع لنفسه فضلا (٣٦٩) عن أن يكون واجب الوجود وانضاف

الذات الواجبة بصفاتها اللازمة
 سواء سمى تركيباً أو لم يسم لواجب
 افتقاره ولا افتقار الذات ولا شيء
 من صفاته الى فاعل ولا علة فاعلة
 ولا يشبه ذلك وأما كون بعضها
 مستلزماً لبعض ومشرطاً له ولا
 يوجد الامة وبثوبه متوقف عليه
 وموجود ذلك فليس في هذا ما يقتضي
 افتقار ذلك الى فاعل مبدع لكن يعلم
 أن الذات لا تكون الا بصفاتها
 اللازمة وصفاتها لا تكون الاجها
 واذا سمى المسمى هذا افتقاراً وسمى
 هذه أجزاء وسمى هذا الاجتماع
 تركيباً لم يكن في هذه التسمية ما
 يوجب أن يكون هذا الموصوف
 مقفراً الى فاعل وما جعله افتقاراً
 ليس هو افتقار المفعول الى الفاعل
 والعسول الى العلة الفاعلة وانما هو
 تلازم ومن سبب افتقار الامة ان
 يفسره الا بافتقار المشروط الى
 الشرط والشرط الى المشروط ومثل
 هذا المعنى لازم للوجود الواجب
 لا مجتمع عليه وانما المجتمع أن يقتصر
 الى مبادئ له فيكون وجود الواجب
 متوقفاً على وجود مبادئ فان كان
 المبادئ علة لم يكن موجوداً بنفسه
 بل يمكنه فاعل وعلة وان قدر أنه
 شرط فيه وهو غنى عنه وما كان
 مشروطاً وهو غنى عنه لم يكن
 موجوداً بنفسه فلا يجوز أن يكون
 الرب اله تعالى الذي له الذات
 الموصوفة بصفات الكمال متوقفاً
 على شيء مبادئ له بل ولا على شيء غنى

وأصل حتى أكتب لا يكر كتاباً لا يختلف عليه الناس من يعدي ثم قال يا أيها الله والمؤمنون
 الأبا بكر فاعلم أن الله لا يولي الأبا بكر والمؤمنون لا يسيرون إلا بأب بكر وكذلك سائر الاحاديث
 الصحيحة تدل على أنه علم ذلك وانما كان ترك الامر مع عله أفضل كما فعل النبي صلى الله عليه
 وسلم لان الامة اذا ولته طوعاً وعنفاً بغير الترام وكان هو الذي يرضاه الله ورسوله كان أفضل للامة
 ودل على علمها ودينها فانها لو اذنت بذلك لمما قيل انها أكرهت على الحق وهي لا تختاره كما
 كان يجري ذلك لبني اسرائيل ويطن القائل أنه كان في الامة بقايا جاهلية من التقديم بالانساب
 فانهم كانوا يريدون أن لا يتولوا الامم هم من بني عبد مناف كما كان أبو سفيان وغيره يختارون
 ذلك فلما أزم المهاجرون والانصار هذه الفتن الطائف انهم كانوا من جنس أبي سفيان وامثاله
 وكانوا يعرفون اختصاص الصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم أولاً وآخر ما وافقته بالظن
 وتظاهروا (١) فقد يقول القائل انهم كانوا في الباطن كانوا مني بأمرهم مثل ما أمرهم به الرسول لكن
 لما أزمهم بذلك احتجوا الى التزامه ولم يقدح فيهم بذلك لم يعدوا الا بعد الطاعة للامر فاذا
 كانوا رضاهم واختيارهم اختار وامر الله ورسوله من غير الزام كان ذلك أعظم لقدرة
 وأعلى لدرجته وأعظم في سيوفهم وكان ما اختار الله ورسوله للمؤمنين به هو أفضل الامور له ولهم
 الا ترى أنه صلى الله عليه وسلم أمر يزيد بن حارثة وبعده أسامة بن زيد وطمع بعض الناس في أصل
 ولايتهم ما احتجوا بجمع ذلك الى طوعاً وعنفاً فلو أزمهم واحد لكان لهم امثال هذا كان
 نفوسهم والله ليس الصديق عندهم بالمترتبة التي لا يتكلم فيها أحد فلما اتفقوا على بيعته ولم يقل قط
 أحداً في حق هذا الامر منه لا قرشي ولا أنصاري فان من نازع أو لا من الانصار لم تكن منزلته
 للصديق بل طلبوا أن يكون منهم أمير ومن قرشي أمير وهذا بمنزلة عملة لقرش فلما تبين لهم
 أن هذا الامر في قرش قطعوا المنازعة وقال لهم الصديق رضي الله عنه لستم أحد مني بل جليل عمر
 ابن الخطاب وأبي عبيدة بن الجراح قال عمر كنت والله أن أقدم فتضرب عني لا يقرني من ذلك
 الى أن أحب الي من أن أأمر على قوم فيهم أبو بكر وقد ثبت ذلك في الاحاديث الصحيحة ثم يابعدوا أبو بكر من
 وأحبنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثبت ذلك في الاحاديث الصحيحة ثم يابعدوا أبو بكر من
 غير طلب منه ولا رغبة بذلتهم ولا رغبة في باعها الذين يابعدوا الرسول تحت الشجرة والذين يابعدوه
 ليله العقبة والذين يابعدوا كانوا إجماعاً من اليه والذين يابعدوا كانوا إجماعاً من غير هجرة
 كطلقاء وغيرهم ولم يقل أحد قط في حق هذا من أبي بكر ولا لاله أحد في أحد بيته ان فلاناً
 أحق بهذا الامر من أبي بكر وانما قال من فيه أن رجلاً عابياً عريياً وفارسية ان بيت الرسول أحق
 بالولاية لان العرب في حاليتها كانت تقدم أهل بيت الرساء وكذلك القرش يقدمون أهل بيت
 الملك فنقل عن نقل عنه كلام يشير به الى هذا كما نقل عن أبي عثمان وصاحب هذا الرأي لم يكن له
 غرض في علي بل كان العباس عنده بحكم رايه أولى من علي وان قدر أنه رجح عليا (٢) فعليه بان
 الاسلام يقدم الاعيان والتقوى على النسب فاذا رأى يجمع بين حكم الجاهلية والاسلام فاما الذين
 كانوا لا يحكمون الا بحكم الاسلام المحض وهو التقديم بالايعان والتقوى فلم يختلف منهم اثنان في

عنه فوجه من الوجه لا على فاعل ولا شرط وهذا هو الذي يقوم عليه الدليل فان الممكنات التي لا وجود لها من نفسها لا توجد الا بغیرها واما

(١) قوله فقد يقول القائل الى قوله لا يتكلم فيها أحد كذا في الاصل وفي العبارة مطلق واضح (٢) قوله فعليه لعل الصواب فعله وحر كسبه محضه

كان حازجاً عما لم يكن وجوده الانفسه ونفسه هي الذات الموصوفة بصفاتهما اللازمة ليست نفسه مجرد وجود مطلق ولا ذات مجردة ومن ادعى انما كان وجوده بنفسه لا يكون (٢٧٠) الوجود مجرداً او ذاتاً مجرداً لان الذات الموصوفة مقتضية الى الصفة فلا تكون

موجودة بنفسها قيل له الممكنات والمحدثات لم تقتصر الى ذات مجردة حتى يقال اذا قيل انها موصوفة لزم الافتقار بل افتقرت الى ما هو خارج عنها كاهلها والتصير عن هذا المعنى يكون عبارات فاذا قيل لا ما لا يقبل العدم او قيل موجود بنفسه او واجب الوجود بنفسه ونحو ذلك كان المقصود واحداً ومن المعلوم أن ما لا يقبل العدم اذا كان ذاتاً موصوفه بصفات الكمال لم يجز أن يقال اتصافها بصفات الكمال بوجوب افتقارها الى الصفات فتقبل العدم فان فساد هذا الكلام ظاهر وهو عزلة أن يقال قولكم موجود بنفسه أو واجب الوجود بنفسه يقتضي افتقارها الى نفسه والمفتقر لا يكون واجب الوجود بنفسه بل يكون قابلاً للعدم وإذا كان هذا فاسداً فالاول افسد فان صفات كماله داخله في مسمى نفسه فاذا كان قول القائل هو مفتقر الى نفسه لا يمنع وجوب وجوده فمقولته انه مفتقر الى صفاته أولى أن لا يمنع وجوب وجوده وكذلك اذا سمى ذلك اجزاء وقال هو مفتقر الى اجزائه فان جزء الشيء وبعضه وصفته ونحو ذلك داخل في مسمى نفسه فاذا لم يكن قول القائل هو مفتقر الى نفسه مانعاً من وجوب وجوده فمقولته هو مفتقر الى جزئه وصفته ونحو ذلك أولى ونسمة

أبي بكر ولا خلاف أحد من هؤلاء من هو لاحق له أنه ليس في القوم أعظم ايماناً وتقوى من أبي بكر فقد تم اختياره به مطيعين فدل على كمال ايمانهم وتقواهم واتباعهم لما بعث الله به بينهم من تقديم الاقرب فالأقرب وكان ما اختاره الله لعلبته صلى الله عليه وسلم وأفضل لهم والحمد لله على أن هدى هذه الامة وعلى أن جعلنا من أتباعهم

(فصل) قال الرافضى الثالث ان الامام يجب أن يكون حافظاً للشرع لا انقطاع الوحي عزت النبي صلى الله عليه وسلم وقصور الكتاب والسنة عن تفاصيل الاحكام الجزئية الواقعة الى يوم القيامة فلا بد من امام معصوم من الله تعالى معصوم من الزلل والنطال لا يترك بعض الاحكام أو يزيد فيها عن ما أوسى به واوغير على لم يكن كذلك بالاجماع في الجواب من وجوه (أحدها) اننا نسلم أنه يجب أن يكون حافظاً للشرع بل يجب ان تكون الامة حافظه للشرع وحفظ الشرع يحصل بمجموع الامة كما يحصل بالواحد بل الشرع اذا نقله أهل التواتر كان خبراً ليس أن ينقله واحد منهم وإذا كان كل طائفة تقوم بحجة ينقل بعضها حصل المقصود وعصمة أهل التواتر في نقلهم أعظم عندني آدم كلهم من عصمة من ليس بنبي فان أبي بكر وعمر وعثمان وعلياً ولقيل انهم معصومون خاتمة المهاجرون والانصار بلغ مما نقله هؤلاء (١) وأيضا فان أكثر الناس يطعنون في عصمة الساقلي لم يحصل المقصود فكيف اذا كان كثير من الامة يكفروا والتواتر يحصل باخبار الغير من الكثيرين وان لم تعلم عدالتهم (الوجه الثاني) أن يقال أن زبديه من كان حافظاً للشرع وان لم يكن معصوماً ومن يكون معصوماً فان اشترط العصمة فهذا هو الوجه الاول وقد كرره وتقدم الجواب عنه وان اشترط مجرد الحفظ فلا نسلم أن علياً كان أحفظ للكتاب والسنة وأعلم بهما من أبي بكر وعمر بل هما كانا أعلم بالكتاب والسنة منه فبطل ما ادعاهم من الاجماع (الوجه الثالث) أن يقال انفي يكون حافظاً للشرع معصوماً وأنه لا يعلم عصمة شيء من الشرع الا بنقله أم يمكن أن يعلم عصمة شيء من الشرع بدون نقله ان قلت بالثاني لم يتحقق الا بحفظه ولا الى عصمة فاذا أمكن حفظ شيء من الشرع بدونه أمكن حفظ الآخر حتى يحفظ الشرع كله من غير حاجة اليه وان قلت بل معناه أنه لا يمكن معرفة شيء من الشرع الا بحفظه فيقال حينئذ لا تقوم حجة على أهل الارض بالنقل ولا يعلم عصمة نقله حتى يعلم أنه معصوم ولا يعلم أنه معصوم الا بالاجماع على نفي عصمة من سواه قال كان الاجماع معصوماً أمكن حفظ الشرع به وان لم يكن معصوماً لم تعلم عصمته (الوجه الرابع) أن يقال فبناذا ثبت نبوة محمد صلى الله عليه وسلم عند من لم يقرب نبوته فان قيل بانتقله الامام من مجزاه قيل من لم يقرب نبوة محمد لم يقرب امامه على بطريق الاولى بل يندفع في هذا وهذا وان قيل بانتقله الامة نقلها وتواتر من مجزاه كالقرآن وغيره قيل فاذ كان نقل الامة المتواتر حجة يثبت بها أصل نبوته فكيف لا يكون حجة يثبت بها فروع شريعته (الوجه الخامس) أن الامام هل يمكنه تبليغ الشرع الى من ينقل عنه بالتواتر أو لا يزال منقولاً ونقل الاحكام من امام الى امام فان كان الامام يمكنه ذلك فالتبليغ صلى الله عليه وسلم يمكنه ذلك بطريق الاولى وحينئذ فلا حاجة الى نقل الامام هو ان قيل لا يمكنه ذلك لزم أن يكون

فانه قد يقول القائل فهو فقير الى نفسه فصفاة داخلية في نفسه وهو غنى سبحانه بنفسه عن كل ماسواه وكل ماسواه فقير اليه وهذه المعاني مبسوطه في غير هذا الموضع وقد قال ابن رشد هذا الذي يعبر على من قال (٢٧١) بنفى تعدد الصفات هو ان تكون الصفات

المختلفة ترجع الى ذات واحدة حتى يكون مفهوم العلم مثلا والارادة والقدرة مفهوما واحدا وانما ذات واحدة وان يكون ايضا العلم والعالم والقدرة والقادر والارادة والمريد معنى واحدا والذي يعبر على من قال ان ههنا ذاتا وصفات زائدة على الذات (١) ان تكون الصفات شرطيا وجود الصفات والصفات شرطيا كمال الذات ويكون المجموع من ذلك شيئا واجب الوجود ادى موجودا واحدا ليس فيه علة ولا معلول (قال) لكن هذا لا جواب عنه في الحقيقة اذا وضع ان ههنا شيئا واجب الوجود بذاته فانه يجب ان يكون واحدا من جميع الوجوه وغير مركب اصلا لا من شرط مشروط ولا من علة ومعلول لان كل موجود بهذه السفة فاما ان يكون تركبه واجبا واما ان يكون ممكنا فان كان واجبا كان واجبا بغيره لا بذاته لانه يعسر ازاله مركب قديم من ذاته اعني من غير ان يكون له مركب وبخاصة على قول من انزل ان كل عرض حادث لان التركيب فيه يكون عرضا قديما وان كان ممكنا فهو محتاج الى ما وجب اقتراح العلة بالمعلول (قال) واما هل يوجد شيء مركب من ذاته على اصول الفلاسفة وان جازوا اعراضا قديمة فغير ممكن وذلك ان التركيب شرط في وجودها وكذلك اجزاء كل مركب من الامور الطبيعية اذا

دين الاسلام لا يتقبله الا واحد بعد واحد والقلة لا يكونون الا من اقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين يتكلم القادر في نبوته ان يقول (ع) انهم عليه ماشاوا وبصيردين المسلمين شرا من دين النصراني واليهود الذين يدعون ان انهم مختصون بعلمه ونقله (الوجه السادس) ان ما ذكره ينقص من قدر النبوة (ع) فانه اذا كان الذي يدعى العصمة فيه وحفظ من عصمته كان ذلك من اعظم التسم التي توجب القدح في نبوته ويقال ان كان طالب ملك اقاربه لا فار به وعهد اليهم ما يحفظون به الملك وان لا يعرف ذلك غيرهم فان هذا امر الملك انفسه منه بأمر الانبياء (الوجه السابع) ان يقال الحاجة ثابتة الى المعصوم في حفظ الشرع ونقله فلما لا يجوز ان يكون العصاة الذين حفظوا القرآن والحديث وبلغوهم المعصومين الذين حصل بهم مقصود حفظ الشرع وتبليغه ومعالمهم ان العصمة اذا حصلت في الحفظ والتبليغ من القلة حصل المقصود وان لم يكونوا هم الائمة (الوجه الثامن) ان يقال لماذا لا يجوز ان تكون العصمة في الحفظ والمبلغ لكل طائفة بحسب ما جلته من الشرع فالقران معصومون في حفظ القرآن وتبليغه والمحدثون معصومون في حفظ الحديث وتبليغه والفقهاء معصومون في فهم الكلام والاستدلال في الاحكام وهذا هو الواقع للمعلوم الذي اعني به الله عن واحد معدوم (الوجه التاسع) انه اذا كان لا يحفظ الشرع وتبليغه الا واحد بعد واحد معصوم عن معصوم وهذا المنتظر له اكثر من اربعمائة وستين سنة لم يأخذ عنه أحد شأ من الشرع في ان علم القرآن من اكثر من اربعمائة سنة ولم لا يكون هذا القرآن الذي تقرأ فيه ليس فيه شيء من كلام الله وكذلك من اين لكم العلم بشيء من احوال النبي صلى الله عليه وسلم واحكامه وانتم لم تسمعوا شيئا من ذلك من معصوم لان المعصوم اما مفقود واما معدوم فان قالوا اتروا ذلك عند اصحابنا فنقلهم عن الائمة المعصومين قيل فاذا كان نقل اصحابكم عن الائمة يوجب حفظ الشرع ونقله فلماذا لا يجوز ان يكون نوازل الامة كلها عن نبينا اولى بحفظ الشرع ونقله من غير احتياج الى نقل واحد عن واحد وهم يقولون ان ما بأيديهم عن قبل المنتظر فيهم عن أخذ شيء من المنتظر فلماذا لا يكون ما بأيدي الامة عن نبينا فيمنعهم عن أخذ شيء عن بعده واذا كانوا يدعون ان ما يتقولونه عن واحد من الائمة عشر ثبات فلماذا لا يكون ما تنقله الامة عن نبينا تاسوا من المعلوم ان مجموع الامة اضعاف اضعاف الازفة بكثير وانهم احرص على دين تبليغه واقدروا على ذلك من الازفة على حفظ ما يقولونه لولا علة نقله وهذا لما لا يخفى على من له ادنى معرفة بالامور (الوجه العاشر) ان يقال قولنا لانه طاع الوحي وقصور النصوص عن تفاصيل الاحكام اثر بديع قصورها عن بيان جزئ جزئ بعينه او قصورها عن البيان الكلي المتناول للجزئيات فان ادعى الاول قيل لك وكلام الامام وكل أحد بهذه المتزلة فان الامر اذا غلب الناس فلا بد ان يخاطبهم بكلام عام يعم الاعيان والافعال وغير ذلك فانه من المستع ان يعين بخطابه كل فعل من كل فاعل في كل وقت فان هذا غير ممكن فاذا لا يمكنه الا الخطاب العام الكلي والخطاب العام الكلي يمكن من الرسول وان ادعى ان نفس نصوص الرسول ليست عامة كلية قيل لان هذا ممنوع وبقدر ان

البحث لم يكن الاسم المغرول علم الا بالاشتراك مثل اسم اليد المقولة على التي هي جزء من الانسان الحي واليد المقطوعة بل كل تركيب عند

(١) لعل الصواب ان تكون الذات وانظر (ع) قوله انهم عليه ماشاوا واحتياج الى تأمل (ع) فانه اذا كان الخ كلام غير مستقيم فغير

ارسطوطاليس فهو كائن فاسد فضلا عن أن يكون لاعلة له وأما هل تفضى الطريقة التي سلكها ابن سينا في واجب الوجود التي في مركب
قديم فليس تفضى إلى ذلك لأنه إذا فرضنا (٢٧٢) أن الممكن ينتهي إلى علة ضرورية والضرورية لا يتخلو أما أن يكون لها علة

أو لاعلة لها وانما كان كانت لها علة
فانها تنتهي إلى ضرورة لاعلة له
فاعلة لا يوجد ليس له علة أصلا
لانه يمكن أن يكون له علة صورية
ومادة الآن بوضع إن كل ماله صورة
وعدمه بالجله كل مركب فواجب
أن يكون له فاعل خارج عنه وهذا
يحتاج إلى بيان ولم يضمنه القول
المسائل في شأن واجب الوجود مع
ما ذكرنا في معنى الاختلال ولهذا
بعضه لا يفضى دليل الانعزالية
وهو أن كل حادث له محدث إلى
أول قديم ليس بمركب فواجب
إلى أول ليس بمحدث (قال) وأما
أن يكون العالم والعلم شيئا واحدا
فليس مستعابلا واجب أن ينتهي
إلى امر في أمثال هذه الاشياء إلى أن
يحدد المفهوم فيها وذلك أن العالم إن
إن كان عالما يعلم فإليه العالم عالم
أخرى أن يكون عالما وذلك أن كل
ما استفاد صفة من غير فذلك الصفة
أولى بذلك المعنى المستفاد مثال
ذلك أن هذه الاجسام الحية التي
لدينا ليست حية من ذاتها بل من
قبل حياة تحلها فواجب أن تكون
كل الحية التي استفاد منها
ماليس بحسب الحياة حية بذاتها
أو يفضى الامر فيها إلى غير نهاية
وكذلك يفرض في العلم وسائر
الصفات (قلت) لتأمل المصيب كلام
هؤلاء الذين يدعون من الخلق
والتحقيق ما يدفون به ما جاء به
الرسول كيف يتكلمون في غاية

يجمع هذا في نصوص الرسول الذي هو أكمل من الامام فضع ذلك من نصوص الامام أولى وأحرى
فأنت مضطر في خطاب الامام إلى أحد أمرين إما تبين عموم الالفاظ وإما تبين عموم المعاني
بالاعتبار وأيهما كان أمكن إثباته في خطاب الرسول فلا يحتاج في ثبوت الاحكام إلى الامام
(الوجه الحادي عشر) أن يقال فذلك تعالى وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه
ليبين لهم وقال تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقال تعالى وما على الرسول
الإبلاغ المبين وأمثال ذلك هل قامت الحجة على الحق ببيان الرسول أم لا فإن لم تقم بطلت
هذه الآيات وما كان في معناها وإن قامت الحجة ببيان الرسول علم أنه لا يحتاج إلى معنى آخر يفتر
الناس إلى بيانه فضلا عن تبليغه وانما جعل الله في الإنسان من القوة الناقلة لتكلام الرسول
وبينه فافية من ذلك لاسيما وقد ضمن الله حفظ ما أنزله من الذكر فصار ذلك مأموئاً أن يسدل
أو يغير وبالجملة دعوى هؤلاء المخذولين أن دين الاسلام لا يحفظ ولا يفهم إلا الواحد معين من
أعظم الاسماء لاصول الدين أو هذا لا يقول وهو يعلم وازمه من الازديت لمجد قاصد لابطال الدين ولا
روح هذا الاعلى مفرط في الجهل والضلال (الوجه الثاني عشر) أن يقال قد علم بالاضطرار
أن أكثر المسلمين بلغهم القرآن والسنة بدون نقل على فإن عمر رضى الله عنه لما فتح الامصار
بعث إلى الشام والعراق من علماء اهل المدينة من علمهم وفقههم وأصل العلم من أولئك إلى سائر المسلمين
ولم يكن ما بلغه على السنين أعظم مما بلغه ابن مسعود ومعاذ بن جبل وأمثالهما وهذا أمر معلوم
ولم يحفظ الدين الابتنال عن على لبطامة الدين فإنه لا يمكن أن ينقل عن على الأمر قليل
لا يحصل به المقصود والنقل عنه ليس متواتر وليس في زمانه ما يصوم يمكن الرجوع إليه فلا حول
ولا قوة إلا بالله ما أخفف عقول الرافضة

(فصل) قال الرافضي الرابع أن الله تعالى قادر على نصب امام معصوم وماجة العالم داعية
إليه ولا فساد فيه فيجب نصبه وغيره على لم يكن كذلك أجماعا فحين أن يكون الامام هو عليا أما
القدر فظاهرة وأما الحاجة فظاهرة أيضا لما بيننا من وقوع التنازع بين العالم وأما المفسدة فظاهرة
أيضالان المفسدة لازمة لعدمه وأما وجوب نصبه فلا نه عند ثبوت القدرة والداعي وانتفاء
الصارف يجب الفعل (والجواب) أن هذا هو الوجه الاول بعينه ولكن قروقه وقدمت الاجوبة
عنه منع المفسدة الاولى وبيان فساد هذا الاستدلال فان منبأه على الاحتجاج بالاجماع فان
كان الاجماع معصوما أغنى عن عصمة على وإن لم يكن معصوما بطلت دلالة على عصمة على على
التقديرين ومن العجب أن الرافضة بنت أصولها على ما تدعي من النص والاجماع وهم أبعد الامة
عن معرفة النصوص والاجماع والاستدلال بخلاف أهل السنة والجماعة فان أهل السنة
تضمن النص والجماعة تتضمن الاجماع فأهل السنة والجماعة هم المتعون للنص والاجماع
ونحن تسلم على هذا التقرير ببيان فساده وذلك من وجوه (أحدها) أن يقال لاسلم أن
الحاجة داعية إلى نصب امام معصوم وذلك لان عصمة الامة متغصبة عن عصمة وهذا مما ذكره

العلماء
حكمهم ومنها به فلسفتهم بما شئت كلام المخاينين ويحبوا الحق المعلوم بالضرر وردهوا وبالباطل الذي
يعلم بطلانه بالضرر ومقبول بالكلام فيه فليس وتليس فإنه ذكر ما يلزم مثبتة الصفات وما يلزم نفيها فقال يلزم النفاة أن تكون الصفات

المختلفة ترجع الى ذات واحدة فيكون مفهوم العلم والقدره والارادة مفهوما واحدا واتجاهات واحدة وأن يكون العلم والعالم والقدره والقادر والارادة الى سوا واحد او قد قال ان هذا عسير قلت بل الواجب أن يقال ان هذا ما يعلم فساده بضرورة العقل فمن جعل العلم هو القدره والقدره هي الارادة وجعل الارادة هي المريد هو العلم والعالم والقدره هي القادر كان مخالفتها للعلوم الضرورية وسفسطته أعظم من سفسطة كثير من السوفسطائية وقدره هذه المقالة أنه يمكن أن يكون المتكلم هو الكلام والمتحرك هو الحركة والمصلح هو الصلاة والصالح هو الصوم وأمثال ذلك وان فرق بين الصفات اللازمة وغيرها فلا فرق في الحقيقة بل هذا تحكم بل بزمه أن يكون الانسان الناطق نفس النطق والقرص الصاهل نفس الصهيل والحمار الناهق نفس النقيق والجسم الحساس المتحرك بالارادة نفس الاحساس والحركة الارادية وبزمه أيضاً أن يجعل نفس الحس نفس الحركة ونفس الحيوانية نفس الناطقية ونفس الصاهلية نفس الناهقية وما أحق هؤلاء يدخلوهم في قول الله تعالى والذين كذبوا بآياتنا صوم وكم في الظلمات من مثا الله يضلله ومن بشا يجعله على صراط مستقيم وبقوله تعالى ولقد ذرنا لآلهم كثيرا من الجن والانس لهم قلوب لا يفقهون (٣٧٣)

لا يسمعون بها أو تشك كالانعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون وبقوله تعالى وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير وقول ابن رشد كون العالم والعلم شيئاً واحداً ليس بممتنع بل واجب أن ينتهي الامر في أمثال هذه الأشياء الى أن يتجدد المفهوم فيها فيقال له هذا من أعظم المكاره والنسفة والبهتان وقوله ان العالم اذا كان عالما يعلم فالذي به العالم عالم آخرى أن يكون عالما الى آخر كلامه كلام في غاية الفساد كما أنه اذا قيل اذا كان الضارب ضارباً بضرب فالبضرب أولى أن يكون ضارباً والقائم اذا كان قائماً بقيام فالقيام أولى أن يكون قائماً والناطق اذا كان ناطقاً بنطق فالناطق أولى أن يكون ناطقاً

العلماء في حكمة عصمة الامة قالوا لان من كان من الامم قبلنا كانوا اذا بدؤوا دينهم بعث الله نبيا بين الحق وهذه الامة لا نبى بعد نبيها فكانت عصمتها تفرد بمقام النبوة فلا يمكن أحدا منهم أن يبدل شيئاً من الدين الا قام الله من بين خطاهم فيماد به فلا يتجمع الامة على ضلال كما قال صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضهرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة وقال الله انا جاركم على لسان نبيكم ان تجمعوا على ضلالة الى غير ذلك من الدلائل المذلة على صحة الاجماع (الثاني) ان أريد بالخاصة أن حالهم مع وجوده كمال فلا ريب ان حالهم مع عصمة بواب الامام اكمل وحالهم مع عصمة أنفسهم اكمل وليس كل ما تقدره الناس اكمل لكل منهم يفعله الله ولا يجب عليه فعله وان أريد أنهم مع عدمه يدخلون النار ولا يعيشون في الدنيا أو يحصل لهم من الذي يقال له ان الامر كذلك فلم قلت ان إزالة هذا واجب ومعلوم ان الاخر ارض والهوم والغور موجود والمصاب في الازل والمال والغلام موجود والجوائح التي تصيب النمل موجودة فليس ما يصيب المظالم من الضرر بأعظم مما يصيبه من هذه الاسباب والله تعالى لم يزل ذلك (الثالث) ان قوله عند نبوت القدرة والاداعي وانتفاء الصارف فيجب الفعل يقال له قلت ان الاداعي ثابت والصارف متنف وقوله حاجة العالم داعية اليه يقال له الاداعي هو الذي يكون داعياً للفاعل فلم قلت ان مجرد الحاجة داعية للرب تعالى فيها وكذلك قوله وانتفاء الصارف وأنت تدع الاعمى المسد الذي ادعيت فاعلم قلت لا مفسدة في ذلك كما يقال ان الواحد من يحتاج الى المال والصحة والقوة وغير ذلك (الرابع) أن قوله ان الله قادر على نصب امام معصوم

(٣٥ - منهاج ثالث)

والقاتل اذا كان قاتلاً يقتل فالقاتل أولى أن يكون قاتلاً والماتى اذا كان مائتاً ماتى فالماتى أولى أن يكون مائتاً والخالق اذا كان خالقاً يخلق فالخالق أولى أن يكون خالقاً والرازق اذا كان رازقاً يرازق فالرازق أولى أن يكون رازقاً والخصي الميت اذا كان محصياً بميتاً باحياء وامانة فالاحياء والامانة أولى أن يكون محصياً بميتاً وبالجملة فهذا يلزم تقييده في عامة أسماء الله الحسنى وفي أسماء نبيه صلى الله عليه وسلم وأسماء الراسخات المستقرة بلزم أن يكون المصدر الذي اشتق منه الاسم أحق بالاسم من الفاعل ويكون مسمى المصدر الذي هو الحدث أحق بأسماء الفاعلين والصفات الشبهة بهما من نفس الفاعل الموضوع ونصو هذا الكلام كاف في معرفة فساده وانما دخلت الشبهة على من قاله لان قوله اذا كان العالم عالماً يعلم فالذي به العالم عالم آخرى أن يكون عالماً كلام استنبط فيه ما لا استعانة بهاء المصاحبة فظن أنه اذا قيل هذا العالم يعلم ان العلم هو الذي أفاده العلم والعلم هو الذي أعطاه العلم كانه متعلم فكأنه قال اذا كان المتعلم عالماً فاعله أولى أن يكون عالماً وليس الامر كذلك بل قولنا هذا العالم يعلم أي أنه موصوف بالعلم أي ليس مجردا عن العلم ولا معرئ منه بل هو متصف بنفسه والعلم نفسه لا يعطيه العلم بل نفس العلم هو العلم وان كان العلم قد عيان لوازم ذاته فلم يستغفد

من أحد وان كان محمد ناقداً استفاد من غيره ولم يستفد العلم من العلم لكن هل له حال وهو كونه عالماً معلة بالعلم أم كونه عالماً نفس.
العلم هذا فيه نزاع بين مثبتة الحال ونقاتها ومن أنبأ لم يقل أنها صفة موجودة وقوة ما استفاد صفة من غيره فثلك الصفة نفس الاستفادة
منها أو بلى بذلك المعنى الاستفادة كإمتلئ به من الحياة كلام فاسد فان العلم ليس بصفة التي هي العلم من الصفة التي هي العلم بل نفس
علمه هو نفس الصفة ليس هناك صفة مفيدة صفة مستفادة الآن يقال العلم أثبت العالمية على رأى مثبتة الحال وعلى هذا التقدير فالعالية
ليست صفة وجودية وهو ما كان علماً بالعلم الموجب الحال لا بالحال الموجبة للعلم وإذا كان العلم بالعلم لم يكن العلم حصل من علم آخر وإنما
العلم بهذا هو لا واجب كونه علماً والذي عليه الجمهور أن نفس العلم هو نفس كونه عالماً ليس هنالك شيء وعلى القولين فإذا استحق
الموجود بالعلم أن يسمى عالماً لم يكن العلم أثق بأن يكون عالماً فان هذا لا يقوله عاقل وقوله ان الجسم اذا كانت حياته من قبل حياته قبله
فواجب أن تكون تلك الحياة التي استفادتها ما ليس بحي الحياة حية بذاتها فيقال هذا باطل من وجهين أحدهما ان الحياة التي حلت
حياة أخرى صار بها حي حتى يقال هنا حياة حلتها وحياة جعلته حياً
هو الحياة التي صار بها حياً ليس ههنا (٢٧٤)

الثاني أن حياته إذا قدر أنها
مستفادة من حياة أخرى فتلك
الحياة الأخرى قائمة بحيه هو حي
بها الآن تلك الحياة هي الحياة بل
الحق الموصوف بالحياة لأن الحياة
فليست العاقل بها بما يتباحث
هذه اللاسعة في العلم، اللهم العلم
بالقوة المدبر أسماء ومغناه وليست
هكذا العقول التي يعارضون به
الرسول صلى الله عليه وسلم مع أن
هذه المبسوط في غير هذا الموضوع
وليس هذا موضع بسطه والناس
شعوا على أبي الهذيل العلاف لما
قال إن الله عالم به علم وعلم نفسه
ونسبوه إلى الخلق ورجع من العقل مع
أن كلامه أقل تناقض من كلام
هؤلاء ولما زعمه أن ما يلزم شبهة
الصفت لا جواب عنه لأن والحق

أمر به معصوما يفعل الطاعات باختياره والله تعالى لم يخلق اختياره كإله وقوله أمر به أنه معصوم بفعل الطاعات فغير اختياره بخلافه الله فيه فإن قالوا بالاول كان باطلا على أصلهم فإن الله مندهم لا يقدر على خلق مؤمن معصوم بهذا التفسير كالأبقدر على خلق مؤمن وكافر عندهم بهذا التفسير فإن الله عندهم لا يقدر على فعل الحى الاختيار ولا يخفى إرادته المختصة بالطاعة دون العصية وإن قالوا بهذا الثانى لم يكن لهذا المعصوم ثواب على فعل الطاعة ولا على ترك العصية وحيث نفسا الراس يثابون على طاعتهم وترك معاصيهم أفضل منه فكيف يكون الامام المعصوم الذى لا ثواب له أفضل من أهل الثواب فتبين انتقاض مذهبهم حيث جهوا بين متناقضين بين إيجاب خلق معصوم على الله وبين قولهم ان الله لا يقدر على جعل أحد معصوما باختياره بحيث يثاب على فعله للطاعات وتركه المعاصى (الوجه الخامس) أن يقال قولك يقدر على نصب امام معصوم لفعل ما جعل له يقال ان الله يقدر على جعل هذا الجسم أسودا أو أبيض ومصحرا أو سافيا متحركا وحيا وهذا صحيح بمعنى ان الله ان شاء أحياءه وان شاء أماته لكن ليس المراد أنه يصير أبيض أسودا حال واحدة فإن اجتماع الضدين متعذر لأنه فليس بشئ ولا يسمي شيئا بتأفق الناس ولا يدخل في عموم قوله والله على كل شئ قدير وإنه كان كذلك فقولك قادر على نصب امام معصوم ان أردت انه قادر على أن ينصب اماما أو يلهمه فعل الطاعات وترك المعاصى فلا ريب ان الله قادر على ذلك وغيره كإله قادر على أن يجعل جمع البشر معصومين كالامام يجعل كل واحد من البشر نبيا وأمثله ذلك من مقدوراته الله تعالى وإن أردت أنه مع ذلك تحصل حكمته المنافية لوجوه ذلك التى

الوجود بحسب أن يكون غير من كسب من شرط ومشروط. فيقال له قد تقدم أنك
أنت سبب هذا أو كسبا وهو لا سبب تركيبا فنعلم من اللغات المعروفة قتلني آدم بل انعامه تارة كسبا متروك كمن سبنا وأمثاله وأما
قدماؤكم فقد تركبتم من ارسطو طالس أو كل تركب فهو كائن عنده فاسد والسما عنده ليست كائنة فاسدة فهو لا سبب السموات
وما فيها من الكواكب مرة كسب مع أنها انقسام متصصة متحركة تتغير بها الاعراض فكيف يسمى ما كان حيا عالما قادرا من كسبا فإذا
خاطبناكم بالصطلح الحكم المتبدل لنقطع شحك بجهنما معكم بجهنم فليأفياكم تدعون أن هذا لا يؤمنه معلومة بالحق لا بالسبع والاطلاق
اللفاظ ونسب لا يتفقون أنت في عند الشرع فالواجب على أصولكم أن ما عاين بالحق ثبوت أو انقضاء أو تسع من غير إعادة اللفظ ونحن
نبن فحاشا ذكركم من المعنى بالحق فالمرجع مع مخاطبتكم بلفظكم فيقال له ما قلت إن ما كان من كسبا من شرط ومشروط لا يكون
واجبا لوجوده وأما قوله لا نركبها إذا كان واجبا كان واجبا بقدره لا لأنه بعرضه فقد مر من كسب قد مر من غير أن يكون له
من كسب فيقال له هذا هو الحق اللغوي الذي ذكرناه في الاحكام المركبة الذي يقتضيه كسب هو ما ذكره غيره كما أن الحرف الذي

مجمع

يفتقر الى محرك ما حركه غيره ولم يقل أحد من العقلاء واجب الوجود من كبريه غير ما أنتم اذا سمعتم اجتماع الذات والصفات تركبها لم تريدوا بذلك الاجتماع والتعدد والتألف وكثرة المعاني وتحوز ذلك لم تقصدوا بذلك أن هناك فاعلا لذلك وان أردتم ذلك كان مائلا وبطل اللفظ والمعنى جميعا فان أصل الكلام أن الواجب اذا كان ذاتا موصوفا بصفات كان من كبريا فان أراد ليدل بكان من كبريه من الذات والصفات كان التلازم ممنوعا بل هو باطل ضرورة فاما اذا قدرنا واجب الوجود بنفسه الفاعل عن الفاعل موصوفا بصفات لازمة له امتنع أن يكون الواجب بنفسه المستلزم لصفاته من ركب يبينه وبين صفاته فان كونه واجبا بنفسه يمنع أن يكون له فاعل ويكون صفاته لازمة له يمنع جواز مفارقة له وينع افتقارها الى من يجعلها له فكيف يقال انه من كبريا كبره حتى يقال ان هذا الركب يقتصر الى من كبر ويقال يتمتع بثبوت من كبر قديم أى من ذاته ومن سمي هذا تركيبا وقال انه قديم فانه يقول هو تركب وتألف واجتماع ومثل هذا لا يقتصر الى من كبر مؤلف جامع ولوقبل على سبيل الفرض ان الذات المستلزمة للصفات هي الموصوفة بذلك فليس هنا ما يقتضي افتقارها الى غيرها وأما قوله خاصة على قول من يقول كل (٣٧٥) عرض حادث لان التركيب يكون فيه

عرضا قديما فهذا باطل من وجوه أحدها أن القائلين بأن كل عرض حادث من الاشياء يقوم واقفهم لا يسمون صفات الله أعرافا فاما قالوا هو علم وله علم وهو متصف بالعلم يقولون ان علمه وانصافه بالعلم عرض ومن سمي صفاته أعرافا كالكرامية ونحوهم لم يأنهم أن يقولوا كل عرض حادث وما علم أحد من تظار المسلمين يقول كل عرض حادث بصفات الله القديمة عرض فان هذا تناقض بين ما ذكره لا يلزم أحد من المسلمين فتم يقل أحد ان كل عرض حادث مع قوله ان صفات الله اللازمة أعراف (الوجه الثاني) أن يقال على سبيل التقدير من

يتمتع وجودها الامع عدم ذلك فهذا يستلزم الجمع بين الضدين في أين لم انتفاء جميع أنواع الحكمة التي تناف ذلك ولو لم يكن الاعظم أجمل الطمين اذا لم يكن لهم امام معصوم فان معرفة الطاعة والعمل بها حينئذ أشق فتواه أكثر وهذا الثواب يفوت وجود المعصوم وأيضا لحفظ الناس للشرع وتفقههم في الدين واجتهادهم في معرفة الدين والعمل بنقل وجود المعصوم هذه الحكم والمصالح وأيضا لجعل غير النبي مماثلة للنبي في ذلك قد يكون من أعظم الشبه والتقدير في خاصة النبي فانه اذا وجب أن يؤمن بجميع ما يقوله وهذا كالحجج الايمان بما يقوله النبي لم يظهر خاصة النبوة فان الله أمرنا أن نؤمن بجميع ما أقبه النبيون فلو كان لنا من يساويهم في العصمة لوجب الايمان بجميع ما يقوله فيسقط الفرق (الوجه السادس) أن يقال المعصوم الذي تدعو الحاجة اليه هو قادر على تعجيل المصالح وازالة المفاسد هو عاجز عن ذلك الثاني ممنوع فان العاجز لا يحصل به وجود الصلحة ولا دفع المفيدة بل القدرة شرط في ذلك فان العصمة (١) نقل وجود داعية الى المصالح لكن حصول الداعي بدون القدرة لا يوجب حصول المطالب وان قيل بل المعصوم القادر قيل فهذا الوجود وان كان كل واحد من هؤلاء الاثني عشر قادرين على ذلك ولم يفعلوا كانوا عصاة لمعصومين وان لم يقدر الزمان لم يكونوا عاجزين فاحد الامرين لا يظنهما أو كلاهما الهجر وانتفاء العصمة واذا كان كذلك فحقن نعلم بالضرورة انتفاء ما استدلي به على وجوده والضرورة بات لا تعارض بالاستدلال (الوجه السابع) أن يقال هذا موجود في هذا الزمان وسائر الازمنة وليس في هذا الزمان أحد يمكنه العلم بما يقوله فضلا عن كونه يجب مصلحة

قال كل عرض حادث فانه يقول في الاعراض الباقية انها تحدث شيئا بعد شيئا فان قدر موصوف قديم بصفات وقيل انها أعراف لا يبق زماين لم أن يقال انها تحدث شيئا بعد شيئا وحينئذ فان قدر اجتماع أو تألف أو تعدد في الصفات ونحو ذلك مما سمعته تركبها وقيل انه قديم وانه عرض وان كل عرض فهو حادث لا يبق زماين كان أو لم يتجدد أمثاله من سائر الاعراض فتبين المعنى الذي سماه تركيبا وجعله عرضا قديما كسائر الصفات القديمة (الثالث) أن يقال هذا الذي سمعته عرضا قد علمه عندهم حكيم سائر الصفات فان أقم دليل على انتفاء الصفات أمكن في هذا والافعال فيه كالقول في أمثاله وآت الدليل لك على انتفاء الصفات الانتفاء الاجتماع والتعدد الذي سمعته تركبها فانما يمكن في هذا الاثني عشر من الصفات ولا يمكن في الصفات الاثني هذا كان هذا دورا قريبا باطلا وقد تبين أنه لا يمكن الاثني هذا ولا في هذا وان ما ذكرته من لفظ التركيب كلام فيه تلبس توهم من لا يفهم حقيقة المقصود وأن

(١) قوله نقل وجود داعية الخ هكذا في الاصل ولعل وجه الكلام فان العصمة وان كانت داعية الخ وانظر كنه معصمه

مثبتة الصفات أثبتوا الله تعالى ما يفتر فيه الى مركب مركبه معه وكل عاقل يعلم أن مذهب السليمان المتبعين للصفات أن صفاته الصاعدة لازمة لذاته لا يفترق فيها الى أحد سواه ومن جعل اتصافه بها مفترقا الى مركب غيره فهو كافر عندهم فضلا عن أن يقولوا انه مفترقا الى مركب جيع بينه وبينها (الرابع) أن يقال على سبيل الفرض لو نازعنا بعض ادعاءك الفلاسفة في استماع مركب قديم من ذاته لم يكن لك عليه حجة فلو قدر أن ذلك يستلزم مركب قديم من ذاته لم يكن لك على أصول اخوانك الفلاسفة حجة على ابطال هذا فان الفلاسفة عندكم جسم قديم وهو مركب بهذا الاصطلاح أو ما قولك الفلاسفة وان جوزوا واعراضا قدعة فغير ممكن وجود مركب قديم من ذاته عندهم لان التركيب شرط في وجوده ولا يمكن أن تكون الاجزاء هي فاعله التركيب لان التركيب شرط في وجودها فيقال لك اذا كان التركيب شرطيا في وجودها وهي شرط في وجود التركيب لم يكن أحدهما فاعلا للآخر بل ان كانا مفترقين الى الفاعل ففاعل الاجزاء هو فاعل التركيب وان كانا غنيين عن الفاعل لم يفتر أحدهما الى الفاعل والكلام على تقدير أن يكون المركب قد عاثر كسبه بنفسه وقولك مركب من نفسه لا تعني به أن أجزاءه غفلت التركيب وانما تعني ما أن نفس (٢٧٦)

أودفع مفسدة فكان ما ذكره باطلا (الوجه الثامن) أنه سبحانه وان كان قادرا على نصب معصوم فلا نسلم أنه لا مفسدة في نفسه وهذا الذي لا بد له من دليل ولا يكتفي في ذلك عدم العلم بالفسدة فان عدم العلم ليس علما بعدم ثم من المفسدة في ذلك أن يكون طاعة من ليس بنبي وتصديقه مثل طاعة النبي مطلقا وأن يساوي النبي في وجوب طاعته في كل شيء ووجوب تصديقه في كل شيء ونفي كل غلط منه فيقال فأي شيء خاصة النبي التي انفرد بها عنه حتى صار هذا أنبا وهذا ليس بنبي فان قيل يزول الوحي عليه قيل اذا كان المقصود بزول الوحي عليه قد حصل له فقد استراح من التعب الذي كان يحصل للنبي وقد شاركة في المقصود وأيضاً فمعصيته انما تكون بالهام الخلق وهذا وحى وأيضاً فاما أن يخبر بها النبي صلى الله عليه وسلم وأمر بما أمره به وأخبر بأخبار وأوامر زائدة فان كان الاول لم يكن اليه حاجة ولا فيه فائدة فان هذا قد عرف بأخبار الرسول وأوامره وان كان غير ذلك وهو معصوم فيه فهذا نفي فانه ليس يبلغ عن الاول واذا قيل بل يعرف ما جاء به الرسول قيل يحفظه لنفسه والآخرين فان كان لنفسه فلا حاجة بالناس اليه وان كان للناس فأي شيء يصل الى الناس ما يحفظه أفيأتوا أم يخبر الواحد فأي طريق وصل ذلك منه الى الناس الغائبين وصل من الرسول اليهم مع قلة الوسائط في الجملة لا مصلحة في وجود معصوم بعد الرسول الا وهي حاصله بدونه وفيه من الفساد ما لا يزول الا بعدمه فقرولهم الحاجة داعية اليه ممنوع وقولهم المفسدة فيه معدومة ممنوع بل الامر بالعكس فالمفسدة معه موجودة والمصلحة معه منتهية واذا كان اعتقاد وجوده قد أوجب من الفساد ما أوجب فما الظن بتحقيق وجوده

(اتمام) أن يقال أنت قد اعترفت بقسطا طريقة ابن سينا وأنها لا تتضمن أن كل مركب فلا بد له من فاعل خارج عنه وهذا الذي قلته في طريقة ابن سينا يلزمك بطريق الاولى فانه ليس فيما ذكرته أن كل مركب فلا بد له من فاعل خارج عنه الا ما أخذته من لفظ مركب وهذا اندليس قد عرف حاله وأما قولك ان دليل الاشعرية أيضا لا يقضي الى اثبات أول قديم ليس بمركب وانما يقضي الى اثبات أول ليس بمحدث فهذا أيضا توكيد لاثبات الصفات فان مرادك بالمركب ما كان موصوفا بالصفات ولا ريب أن الأدلة الدالة على اثبات الصانع ليس فيها والحمد لله ما نفي اثبات الصفات فان قلت فهم يتفرون

(فصل)

التجسيم بناء على انتفاء التركيب ولادليل لهم على ذلك قيل لك هذه حجة جدلية وغاية أن يلزمهم

التناقض وذلك لا يقتضي صحة قولك الذي نازعوك فيه وهم نازعوك في اثبات الصفات فقلت ان اثبات الصفات يستلزم التركيب وأنت لم تقم لدليل على نفي هذا التركيب فلم تقم لدليل على نفي الصفات وقالوا لك أيضا لا دليل لك على نفي التجسيم فان عمدت لثبوت صفات العائد الى نفي التركيب وقطعت لذلك فان قلت لهم وأنت أيضا لا دليل لك على ذلك فان دليل الحدوث لا يقتضي ذلك قالوا لك نحن أثبتنا الحدوث بحدوث الجسم وهو المراد بقولنا مركب فان صح دليلهم ثبتت نفي ما سموتركيا وان لم يصح دليلهم لم يكن في هذا منفعة لك وهذه الطريق هي التي سلكها أبو حامد في مناظرته اخوانك وهي طريق صحيحة وقد تبين أن ما ذكره أبو حامد عن احتجاجهم بلفظ المركب جواب صحيح وأن احتجاجهم هذا نظير احتجاج أولئك بلفظ التخصيص حيث قالوا ان التخصيص بشئ لا بد له من مخصص وهذا هو الذي سلكه نفاة الصفات

ويسمون نبي الصفات توحيداً وهذا هو الذي ذكره أبو عبد الله محمد بن قمر بن الملقب عند أخفافه بالمهدي وأمثاله من نفات الصفات المسجون ذلك توحيداً كما ذكر ابن قمر بن كلب النيسابور والعلم فقال المعلومات على ضربين معدوم وموجود والموجود على ضربين مطلق ومقيّد فالقيده والمخصص والاختصاص على ثلاثة أضرب الاختصاص بزمان دون زمان سواء والثاني الاختصاص بمجهة دون جهة غيرها والثالث الاختصاص بخاصة دون خاصة غيرها والموجود المطلق هو الذي ليس بتقيّد ولا بمقتصر فلا يختص بزمان دون غيره ولا بمجهة دون غيره ولا بخاصة دون غيره فالواحد شخص بشئ لكان من جنسه فلما انتفى عنه الخواص على الإطلاق وجب له الوجود المطلق قال والموجود المطلق هو القديم الأزلي الذي استحال عليه القيود والخواص المختص بخلق الوجود من غير تقيّد ولا تخصيص وذكر كلاماً كثيراً في نفي الاختصاص إلى أن قال وإذا تساوت المتناهيات في الاختصاص بمجهة مقدرة امتنع عليها التخصيص من جهة ما ومن خصص من جنسها وإذا بطل التخصيص من جنسها بطل التخصيص من جميع الخصائص على الإطلاق ثم قال بعد هذا انفرد بالعلم والكمال والحكم والاختيار وانفرد بالقهر والافتقار وانفرد بالمطلق والاختراع وقال مع هذه الخصائص بأسرها يستحيل الكمال عليها وإن تكاملت صفاتها قلت ومعلوم أن هذا تناقض فان نفي الاختصاص بخاصة (٢٧٧) من الخواص ودعوى أنه وجود مطلق لا يختص

بوجه من الوجود يمنع أن يختص بعلم أو قدرة أو مشيئة ويحد ذلك من الصفات فإن العالم مختص بعلمه ميزه عن الجاهل والقادر مختص بقدرة بهيمته ما عن العاجز والمختار مختص بالاختيار فميزه عن المستكبره فان أثبت شيأ من صفات الكمال فقد أثبت اختصاصه بذلك ونفي جميع الصفات ولم يثبت الوجود مطلقاً تناقض كلامه وقيل له المطلق لا يوجد إلا في الذهن لا في الخارج فلا يشعور أن يكون في الخارج شئ مطلق لا حيوان مطلق ولا إنسان مطلق ولا جسم مطلق ولا موجود مطلق بل كل موجود فله حقيقة

(فصل) قال الرافضى الخامس أن الامام يجب أن يكون أفضل من رعيته وعلى أفضل من أهل زمانه على ما يأتي فيكون هو الامام ليس بعد المقصود على الفاضل عقلاً ونقلاً قال تعالى أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أم من لا يهدي إلى الحق فإلهى قالكم كيف تحكمون والجواب من وجوه (أحدها) منع المقابلة الثانية الكبرى قالنا لنسلم أن علياً أفضل أهل زمانه بل خير هذه الأمة بعد نبيها أو بكر ثم عمر كائنت ذلك عن علي وغيره وسيأتي الجواب عما ذكره وتقرير ما ذكرناه (الثاني) أن الجمهور من أصحابنا وغيرهم وإن كانوا يقولون يجب تولية الأفضل مع الاستحسان لكن هذا الرافضى لم يذكر حجة على هذه المقدمة وقد نازعه فيها كثيرون العلماء وأما الآية المذكورة فلاجبة فيها لأن المذكورين يهدي إلى الحق ومن لا يهدي إلا أن يهدي والمقصود لا يجب أن لا يهدي إلا أن يهدي الفاضل بل قد يحصل له هدى كثير بدون تعلم من الفاضل وقد يكون الرجل يعلم من هو أفضل منه وإن كان ذلك الأفضل قد مات وهذا الحى هو أفضل منه لم يعلم منه شيئاً وأيضاً فالذي يهدي إلى الحق مطلقاً هو الله والذي لا يهدي إلا أن يهدي صفة كل مخالف للهدى إلا أن يهديه الله تعالى وهذا هو المقصود بالآية وهي أن عباد الله أولى من عبادة خلقه كما قال في سبأ فما قل هل من شركائكم من يهدي إلى الحق قل الله يهدي الحق أفمن يهدي

بخص بهما لا يشركه فيها غيره وقيل له هذا الوجود المطلق هو وجود المخلوقات أم غيره فان قال هو هو بطل إثبات الخلق وإن قال هو غيره فبطل وجوده مشل وجود المخلوقات وليس مثله فان كان الأول لمزم أن (١) الثانية فهو وجوب تناسخ الأحوال وقد تقدم كلامهم في إفساد جميع ما استدل به على ذلك والطريقة التي قررناها لا مسدى قد تقدم اعتراض الرموى وغيره عليها ببيان فسادها فهذا أجله ما أحججه هؤلاء الذين هم في قول النظر وأغاة الكلام والفلسفة في هذه المسائل وقد تبين بكلام بعضهم في بعض إفساد هذه الدلائل وهذا جمل ما يعارضونه الكتاب والسنة ويسمون قاطع عقلياً ويقولون أنه يجب تقديم مثل هذا الكلام على نصوص التنزيل والناسب من أخبار الرسول وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها فلا يمكن في المعقول ما وافق قول الرسول لم يخبره ما رآه من مثل هذا الكلام فضلاً عن تقديمه عليه فكيف والمعقول الصريح موافق لما جاء به الرسول كما بين في موضعه (٢) بل هذا الكلام لا يجوز أن يعارض بمثل هذا الكلام الأحكام الثابتة بالعمومات والأقيسة والظواهر وأخبار الأحاد فكيف

(١) بياض في الأصل (٢) قوله بل هذا الكلام لا يجوز هكذا في الأصل ولعل هنا تكرار أو أوجه بل لا يجوز الخ ككتبه مصححه

يعارض بذلك التصريح الثابت عن
المعصوم بل مثل هذا الكلام لا يصلح
لأفراد قطن ولا يقين وأما هو كلام
طويل يعارض طويلاً وتبينات
مستوعبة بما به من أي يقهسه وعلمية
من وافق عليه وافق عليه فليدالين
قوله فلهذا لا عن تحقيق على فإني
نفسه وكلام السلف والأئمة في
ذمهم سلم هذا الكلام الذي أحجموا
فيه بطريقه الأعراس والجواهر
على حدوث الأجسام وأثبت
الصانع كثير مشرف قد كتب
في غير هذا الموضع وكل من أمعن
نظره وفهم حقيقة الأمر علم أن
السلف كانوا أعمق من هؤلاء عليا
وأبرقوا بأقل تكلفة وأتقن فهموا
من حقائق الأمور ما يفهمه
هؤلاء الذين خالفوه
وقبلوا الحق وردوا
الباطل والله
أعلم

إلى الحق أحق أن يتبع أمة من لا يهدي إلا أن يهدي فافتتح الآيات بقوله قل من يرزقكم من
السما والارض أمة من علم السمع والبصار ومن يخرج الحى من الميت إلى قوله قل هل من
شركائكم من يهدي إلى الحق وأضاف كثير من الناس يقول ولاية الأفضل واجبة اذالم تكن في
ولاية الفضول مصلحة واجبة ولم يكن في ولاية الأفضل مقسدة وهذه البحوث يبحثها من يرى عليا
أفضل من أبي بكر كالأزدي وبعض المعتزلة أو من يتوقف في ذلك كطائفة من المعتزلة وأما أهل
السنّة فلا يحتاجون إلى منع هذه المقدمة بل الصديق عندهم أفضل الأمة لكن المقصود أن ينين
أن الرافضة وإن قالوا أحق فلا يقدر أن يدلوا عليه بدليل صحيح لا يهملونوا على أنفسهم كثيرا
من طرق العلم فصاروا عاجزين عن بيان الحق حتى أنه لا يكتفهم بقرير ايمان
على على الجوارح ولا تقرير امامته على المروانية ومن قاتله فإن
ما يستدل به على ذلك قد أبطلوا حنسه على أنفسهم لانهم
لا يدرون ما يلزم أقوالهم الباطلة من التناقض
والفساد لقوة جهولهم واتباعهم
الفساد والهوى بغير علم
والله أعلم

تم الجزء الثالث ويليها الجزء الرابع وأوله قال الرافضي للنهج الثاني في الأئمة المأخوذة
من القرآن المجيد وأولها منه فصل وإن قد عرف ما قاله الناس من جميع الطوائف الخ

(فهرست الجسز الرابع من كتاب منهاج السنة النبوية في نقض
كلام الشيعة والقدرية لآبي العباس أحمد بن تيمية الحراني
الحنبلي رحمه الله)

| صفحة | صفحة |
|--|---|
| ٢٣ (فصل) قال الرافضي البرهان التاسع قوله تعالى فمن حاجك فيه من بعد ما جاهد من العلم قل تعالوا الخ | ٢ قال الرافضي المنهج الثاني في الأدلة المأخوذة من القرآن والبراهين الدالة على امامة علي من الكتاب العزيز كثيرة * الاول قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الخ |
| ٣٦ (فصل) قال الرافضي البرهان العاشر قوله تعالى فقتلني آدم من ربه كلمات فتاب عليه | ٩ (فصل) قال الرافضي البرهان الثاني قوله تعالى يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فابلق رسالتك اتفقوا على نزولها في علي الخ |
| ٣٦ (فصل) قال الرافضي البرهان الحادي عشر قوله تعالى اني جاءك للناس اماما قال ومن ذريتي | ١٥ (فصل) قال الرافضي البرهان الثالث قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمي الآية |
| ٣٧ (فصل) قال الرافضي البرهان الثاني عشر قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن وذا | ١٧ (فصل) قال الرافضي البرهان الرابع عشر قوله تعالى والتجم اذ هو ماض صاحبكم وما غوى |
| ٣٨ (فصل) قال الرافضي البرهان الثالث عشر قوله تعالى انما انت منذر ولكل قوم هاد | ١٩ (فصل) قال الرافضي البرهان الخامس عشر قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويظهرهم تطهيرا |
| ٣٩ (فصل) قال الرافضي البرهان الرابع عشر قوله تعالى وقضوا عنهم ما هم مسؤولون | ٢٥ (فصل) قال الرافضي البرهان السادس عشر قوله تعالى في سبوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه الخ |
| ٤٠ (فصل) قال الرافضي البرهان الخامس عشر قوله تعالى ولتعرفهم في لحن القول | ٢٦ (فصل) قال الرافضي البرهان السابع عشر قوله تعالى قل لا اسألكم عليه اجرا الا المودة في القربى |
| ٤٢ (فصل) قال الرافضي البرهان السادس عشر قوله تعالى والسابقون السابقون اولئك المقربون | ٣١ (فصل) قال الرافضي البرهان الثامن عشر قوله تعالى ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله |
| ٤٣ (فصل) قال الرافضي البرهان السابع عشر قوله تعالى الذين آمنوا وجاهدوا وجاهدوا في سبيل الله باموالهم وانفسهم اعظم درجة عند الله الايات | |

| صفحة | صفحة |
|--------------------------------------|---------------------------------------|
| ٤٤ (فصل) قال الرافضي البرهان | ٦٣ (فصل) قال الرافضي البرهان |
| الثامن عشر قوله تعالى يا أيها الذين | الثامن والعشرون ما رواه أحمد بن |
| آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين | حنبل عن ابن عباس قال ليس من آية |
| يدي نجيواكم صدقة | في القرآن يا أيها الذين آمنوا لا وعلى |
| ٤٥ (فصل) قال الرافضي البرهان | رأسها وأميرها الخ |
| التاسع عشر قوله تعالى وأسأل من | ٦٥ (فصل) قال الرافضي البرهان |
| أرسلنا من قبلك من رسلنا | التاسع والعشرون قوله تعالى إن الله |
| ٤٦ (فصل) قال الرافضي البرهان | وملائكته يصلون على النبي يا أيها |
| العشرون قوله تعالى وتعيها أذن وإعنة | الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما |
| ٤٧ (فصل) قال الرافضي البرهان | ٦٦ (فصل) قال الرافضي البرهان |
| الحادي والعشرون سورة هل أتى | الثلاثون قوله تعالى مرج البحرين |
| ٥١ (فصل) قال الرافضي البرهان | يلتقيان بينهما رزخ لا يبغيان |
| الثاني والعشرون قوله تعالى والذي جاء | ٦٨ (فصل) قال الرافضي البرهان |
| بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون | الحادي والثلاثون قوله تعالى ومن |
| ٥٣ (فصل) قال الرافضي البرهان | عنده علم الكتاب |
| الثالث والعشرون قوله تعالى هو الذي | ٦٩ (فصل) قال الرافضي البرهان |
| أيدئ نصره والمؤمنين | الثاني والثلاثون قوله تعالى يوم |
| ٥٥ (فصل) قال الرافضي البرهان | لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه |
| الرابع والعشرون قوله تعالى يا أيها | ٧٠ (فصل) قال الرافضي البرهان |
| النبي حسبك الله ومن اتبعك من | الثالث والثلاثون قوله تعالى إن الذين |
| المؤمنين | آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير |
| ٥٨ (فصل) قال الرافضي البرهان | البرية |
| الخامس والعشرون قوله تعالى | ٧١ (فصل) قال الرافضي البرهان |
| فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه | الرابع والثلاثون قوله تعالى وهو الذي |
| ٦٠ (فصل) قال الرافضي البرهان | خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا |
| السادس والعشرون قوله تعالى | ٧٢ (فصل) قال الرافضي البرهان |
| والذين آمنوا بالله ورسوله أولئك هم | الخامس والثلاثون قوله تعالى يا أيها |
| الصدّيقون والشهداء عند ربهم | الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع |
| ٦٢ (فصل) قال الرافضي البرهان | الصادقين |
| السابع والعشرون قوله تعالى الذين | ٧٣ (فصل) قال الرافضي البرهان |
| ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا | السادس والثلاثون قوله تعالى واركعوا |
| وعلانية | مع الراكعين |

| صفحة | صفحة |
|---|--|
| ٧٤ (فصل) قال الرافضي البرهان السابع والثلاثون قوله تعالى واجعل لي وزيرا من أهلي | ٩٦ (فصل) قال الرافضي السادس حديث المؤاخاة الخ |
| ٧٥ (فصل) قال الرافضي البرهان الثامن والثلاثون قوله تعالى اخواتنا على سرر متقابلين | ٩٧ (فصل) قال الرافضي السابع مارواه الجمهور كافة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حاصر خير الخ |
| ٧٨ (فصل) قال الرافضي البرهان التاسع والثلاثون قوله تعالى وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم الخ | ٩٩ (فصل) قال الرافضي الثامن خبر الطائر الخ |
| ٧٩ (فصل) قال الرافضي البرهان الأربعون قوله تعالى فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير | ١٠٢ (فصل) قال الرافضي التاسع عشر مارواه الجمهور أنه أمر العصاة بأن يسلموا على علي بإمرة المؤمنين |
| ٨٠ (فصل) المنهج الثالث في الأدلة المستندة إلى السنة المتفق عليها عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي اثناعشر | ١٠٤ (فصل) قال الرافضي العاشر مارواه الجمهور من قول النبي صلى الله عليه وسلم اني نازل فيكم ما ان تحكمت بهن تضلوا الخ |
| ٨١ (فصل) قال الرافضي الثاني والخمسون قوله تعالى وأبذر عشرين الخ | ١٠٦ (فصل) قال الرافضي الحادي عشر مارواه الجمهور من وجوب محبة وموالاة |
| ٨٢ (فصل) قال الرافضي الثاني والخمسون قوله تعالى وأبذر عشرين الخ | ١٠٧ (فصل) قال الرافضي روى أخطب خوارزم باسناده عن أبي ذر الغفاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ناصب عليا الخليفة فهو كافر الخ |
| ٨٣ (فصل) قال الرافضي الثاني والخمسون قوله تعالى وأبذر عشرين الخ | ١١٠ (فصل) قال الرافضي قالت الامامية اذا رأينا الخالف لنا يرد مثل هذه الأحاديث الخ |
| ٨٤ (فصل) قال الرافضي الثاني والخمسون قوله تعالى وأبذر عشرين الخ | ١١٢ (فصل) واعلم أنه ليس كل أحد من أهل النظر والاستدلال خيرا بالنقول الخ |
| ٨٥ (فصل) قال الرافضي الثاني والخمسون قوله تعالى وأبذر عشرين الخ | ١١٧ (فصل) في الطرق التي يعلم بها كذب النقول |
| ٨٦ (فصل) قال الرافضي الثاني والخمسون قوله تعالى وأبذر عشرين الخ | ١١٩ (فصل) واعلم أنه ثم أحاديث آخر لم يذكرها هذا الرافضي لو كانت صحيحة لالت على مقصوده |

| صفحة | صفحة |
|--|--|
| ١٢٠ (فصل) وهنا طريق يمكن ما لو كها لن لم تكن له معرفة بالأخبار من الخاصة الخ | ١٤٣ (فصل) قال الرافضي وأما الشافعي فقرأ على محمد بن الحسن |
| ١٢٩ (فصل) قال الرافضي المنهج الرابع في الأئمة الدالة على إمامته من أحواله وهي اثنا عشر * الأول أنه كان أزهد الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم | ١٤٤ (فصل) قال الرافضي وما لاقرأ على ربيعة وربيعة على عكرمة وعكرمة على ابن عباس وابن عباس تلميذ على |
| ١٣١ (فصل) قال الرافضي على قد طلق الدينائلا الخ | ١٤٤ (فصل) قال الرافضي وأما علم الكلام فهو أوسع منه ومن خطبه تعلم الناس وكان الناس تلاميذه |
| ١٣٣ (فصل) قال الرافضي وبالجملة زهد لم يلحقه أحد فيه ولا سبقه إليه الخ | ١٥٤ (فصل) قال الرافضي وعلم التفسير إليه يعزى الخ |
| ١٣٣ (فصل) قال الرافضي الثاني أنه كان أعبد الناس يصوم النهار ويقوم الليل الخ | ١٥٥ (فصل) قال الرافضي وأما علم الطريقة فإليه منسوب الخ |
| ١٣٥ (فصل) قال الرافضي الثالث أنه كان أعلم الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم | ١٥٧ (فصل) قال الرافضي وأما علم الفصاحة فهو منبوعه الخ |
| ١٤٠ (فصل) قال الرافضي وفيه نزل قوله تعالى وتعبنا أذن وإعياة | ١٥٩ (فصل) قال الرافضي وقال سألوني قبل أن تفقدوني الخ |
| ١٤٠ (فصل) قال الرافضي وكان في غاية الفقه شديد الحرص على التعلم الخ | ١٦٠ (فصل) قال الرافضي وإليه ترجع العصانة في مشكلاتهم الخ |
| ١٤١ (فصل) قال الرافضي وقال صلى الله عليه وسلم العلم في الصغر كالنقش في الحجر الخ | ١٦٣ (فصل) قال الرافضي الرابع أنه كان أشجع الناس الخ |
| ١٤٢ (فصل) قال الرافضي وأما النحو فهو واضعه الخ | ١٦٦ (فصل) وما ينبغي أن يعلم أن الشجاعة أعاضيتهم في الدين الخ |
| ١٤٢ (فصل) قال الرافضي وفي الفقه الفقهاء يرجعون إليه | ١٦٧ (فصل) قلت وأما قوله بسيفه ثبت قواعد الإسلام الخ |
| ١٤٣ (فصل) قال الرافضي أما المالكية فأخذوا عنهم عنه وعن أولاده | ١٦٧ (فصل) وأما قوله ما أنهم قط فهو في ذلك كآتي بكر وعمر الخ |
| ١٤٣ (فصل) قال الرافضي وأما أبو حنيفة فقرأ على الصادق | ١٦٨ (فصل) قال الرافضي وفي غزاة بدر وهي أول الغزوات كانت على رأس ثمانية عشر شهرا من مقدمه إلى المدينة وعمر سبع وعشرون سنة قتل منهم ستة وثلاثين رجلا الخ |

| صفحة | صفحة |
|--|--|
| ١٦٩ (فصل) قال الرافضي وفي غزاة أحد لما نهزم الناس كلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم الا علي بن أبي طالب الخ | ١٦٩ (فصل) قال الرافضي وفي غزاة أحد لما نهزم الناس كلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم الا علي بن أبي طالب الخ |
| ١٧١ (فصل) قال الرافضي وفي غزاة الأحزاب الخ | ١٧١ (فصل) قال الرافضي وفي غزاة أحد لما نهزم الناس كلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم الا علي بن أبي طالب الخ |
| ١٧٢ قال الرافضي وفي غزاة بني النضير قتل علي راعي نيسة النبي صلى الله عليه وسلم الخ | ١٧٢ قال الرافضي وفي غزاة بني النضير قتل علي راعي نيسة النبي صلى الله عليه وسلم الخ |
| ١٧٣ قال الرافضي وفي غزوة السلسلة جاء أعرجي الخ | ١٧٣ قال الرافضي وفي غزوة السلسلة جاء أعرجي الخ |
| ١٧٤ (فصل) قال الرافضي وقتل من بني المصطلق ما لا يحصى الخ | ١٧٤ (فصل) قال الرافضي وقتل من بني المصطلق ما لا يحصى الخ |
| ١٧٥ (فصل) قال الرافضي وفي غزوة مخير كان الفتح فيها على يد أمير المؤمنين الخ | ١٧٥ (فصل) قال الرافضي وفي غزوة مخير كان الفتح فيها على يد أمير المؤمنين الخ |
| ١٧٦ (فصل) قال الرافضي وفي غزوة حنين خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم متوجهاً في عشرة آلاف من المسلمين الخ | ١٧٦ (فصل) قال الرافضي وفي غزوة حنين خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم متوجهاً في عشرة آلاف من المسلمين الخ |
| ١٧٧ (فصل) قال الرافضي انما اخباره بالغائب والكاش قبل كونه الخ | ١٧٧ (فصل) قال الرافضي انما اخباره بالغائب والكاش قبل كونه الخ |
| ١٨٣ (فصل) قال الرافضي السادس أنه كان مستجاب الدعاء الخ | ١٨٣ (فصل) قال الرافضي السادس أنه كان مستجاب الدعاء الخ |
| ١٨٤ (فصل) قال الرافضي السابع أنه لما توجه الى صفين حتى أصعبه عطش شديد فعدل بهم قليلاً الخ | ١٨٤ (فصل) قال الرافضي السابع أنه لما توجه الى صفين حتى أصعبه عطش شديد فعدل بهم قليلاً الخ |
| ١٨٥ (فصل) قال الرافضي الثامن ما رواه الجمهور أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج الى بني المصطلق الخ | ١٨٥ (فصل) قال الرافضي الثامن ما رواه الجمهور أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج الى بني المصطلق الخ |
| ١٨٥ (فصل) قال الرافضي التاسع رجوع الشمس له مرتين الخ | ١٨٥ (فصل) قال الرافضي التاسع رجوع الشمس له مرتين الخ |
| ١٩٥ (فصل) قال الرافضي العاشر ما رواه أهل السير أن المهاجرين بالكوفة وخافوا الغرق الخ | ١٩٥ (فصل) قال الرافضي العاشر ما رواه أهل السير أن المهاجرين بالكوفة وخافوا الغرق الخ |
| ١٩٦ (فصل) قال الرافضي الحادي عشر روى جماعة أهل السير أن علياً كان يخطب على منبر الكوفة فظهر ثعبان ففرق المنبر الخ | ١٩٦ (فصل) قال الرافضي الحادي عشر روى جماعة أهل السير أن علياً كان يخطب على منبر الكوفة فظهر ثعبان ففرق المنبر الخ |
| ١٩٩ (فصل) قال الرافضي الثاني عشر الفضائل لما نصانية أو بدينية أو خارجية الخ | ١٩٩ (فصل) قال الرافضي الثاني عشر الفضائل لما نصانية أو بدينية أو خارجية الخ |
| ٢٠٨ (فصل) اذاتين هذا فاذا كرمين فضائله التي هي عند الله فضائل فهي حق لكن لثلاثة ما هو أكل منها | ٢٠٨ (فصل) اذاتين هذا فاذا كرمين فضائله التي هي عند الله فضائل فهي حق لكن لثلاثة ما هو أكل منها |
| ٢٠٩ (باب) قال الرافضي الفصل الرابع في امامة باقي الأئمة الاثني عشر | ٢٠٩ (باب) قال الرافضي الفصل الرابع في امامة باقي الأئمة الاثني عشر |
| ٢١١ (فصل) وأما الحديث الذي رواه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي الخ | ٢١١ (فصل) وأما الحديث الذي رواه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي الخ |
| ٢١٢ (فصل) قال الرافضي الثاني ثانياً قديناً أنه يجب في كل زمان امام معصوم الخ | ٢١٢ (فصل) قال الرافضي الثاني ثانياً قديناً أنه يجب في كل زمان امام معصوم الخ |
| ٢١٣ (فصل) قال الرافضي الثالث العضائل التي اشعل كل واحد منهم عليها الخ | ٢١٣ (فصل) قال الرافضي الثالث العضائل التي اشعل كل واحد منهم عليها الخ |
| ٢١٣ (باب) قال الرافضي الفصل الخامس في أن من تقدمه لم يكن اماماً وبدل عليه جوده الخ | ٢١٣ (باب) قال الرافضي الفصل الخامس في أن من تقدمه لم يكن اماماً وبدل عليه جوده الخ |
| ٢١٤ (فصل) قال الرافضي الأول قول أبي بكر إن لي سلطاناً يعتريني الخ | ٢١٤ (فصل) قال الرافضي الأول قول أبي بكر إن لي سلطاناً يعتريني الخ |
| ٢١٦ (فصل) قال الرافضي الثاني قول عمر كانت بيعة أبي بكر فقلت الخ | ٢١٦ (فصل) قال الرافضي الثاني قول عمر كانت بيعة أبي بكر فقلت الخ |
| ٢١٧ (فصل) قال الرافضي الثالث قصورهم في العلم والتجارب فأكثروا الأحكام الى علي | ٢١٧ (فصل) قال الرافضي الثالث قصورهم في العلم والتجارب فأكثروا الأحكام الى علي |

| صحيفة | صحيفة |
|--|---|
| ٢١٧ (فصل) قال الرافضي الرابع الوقائع الصادرة عنهم وقد تقدم أكثرها | ٢٣٧ (فصل) قال الرافضي وأيضاً الإجماع أما أن يعتبر فيه قول كل الأمة الخ |
| ٢١٨ (فصل) قال الرافضي الخامس قوله تعالى لا ينال عهدى التتالين | ٢٣٧ (فصل) قال الرافضي وأيضاً كل واحد من الأمة يجوز عليه الخطأ فأى |
| ٢١٩ (فصل) قال الرافضي السادس قول أبي بكر أيا في فلسيت بخير كم الخ | عاصم لهم عن الكذب عند الإجماع |
| ٢١٩ (فصل) قال الرافضي السابع قول أبي بكر عن موته ليتي كنت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل | ٢٣٨ (فصل) قال الرافضي وقدينا ثبوت النص الدال على امامة أمير |
| ٢٢٠ (فصل) قال الرافضي الثامن قوله في مرض موته ليتي كنت تركت | المؤمنين الخ |
| بيت فاطمة لم أكبه الخ | ٢٣٨ (فصل) قال الرافضي الثاني ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم |
| ٢٢٠ (فصل) قال الرافضي التاسع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال | أنه قال اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر |
| جهر واجيش أسامة وكرز الأمر | ٢٣٩ (فصل) قال الرافضي الثالث ما روي من الفضائل كآية القار |
| ٢٢١ (فصل) قال الرافضي العاشر أنه ليول أبابكر شيئا من الأعمال وولي | ٢٥٥ (فصل) ومما بين من القرآن فضيلة أبي بكر في القرآن الله تعالى ذكر نصره |
| عليه | لرسوله الخ |
| ٢٤١ (فصل) قال الرافضي الحادي عشر أنه صلى الله عليه وسلم أنفذه لآداء | ٢٥٦ (فصل) ومما بين أن العصبه فيها خصوص وعموم كالولاية والمجبة |
| سورة براءة ثم أنفذه عليا الخ | والإيمان الخ |
| ٢٢٢ (فصل) قال الرافضي الثاني عشر قول عمران محمد الميت الخ | ٢٥٦ (فصل) وأما قول الرافضي يجوز أن يستحب مع ثلاثة لثلاث يظهر أمر محذرا |
| ٢٢٢ (فصل) قال الرافضي الثالث عشر أما ابتدع التراويح الخ | منه الخ |
| ٢٢٥ (فصل) قال الرافضي الرابع عشر أن عثمان فعل أمور لا يجوز فعلها الخ | ٢٦٠ (فصل) وأما قول الرافضي الآية تدل على نقضه لقوله تعالى لا تحزن إن |
| ٢٢٧ (باب) قال الرافضي الفصل السادس في جتهم على امامة أبي بكر الخ | الله معنا الخ |
| ٢٣٣ (فصل) قال الرافضي أيضاً الإجماع ليس أصلا في الدلالة الخ | ٢٦١ (فصل) وأما قوله أنه يدل على نقضه فنقول أولاً النقص نوعان الخ |
| | ٢٦٢ (فصل) وقول الرافضي إن الآية تدل على خور وقلة صبره الخ |
| | ٢٦٤ (فصل) وأما قوله أنه يدل على قلة صبره فباطل الخ |

| صحيفة | صحيفة |
|---|---|
| ٢٦٤ (فصل) وقوله وان كان الحزن طاعة استحالة نهى النبي صلى الله عليه وسلم الخ | أُنيسه في العريش يوم بدر فلا فضل فيه الخ |
| ٢٦٦ (فصل) قال شيخ الإسلام المصنف رحمه الله تعالى وقد زعم بعض الرافضة أن قوله تعالى اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا لا يدل على ايمان أبي بكر الخ | ٢٨٦ (فصل) قال الرافضي وأما انقضاه على النبي صلى الله عليه وسلم فكذب لانه لم يكن ذاما له الخ |
| ٢٧٢ (فصل) وأما قول الرافضي ان القبر أن حبس ذكر انزال السكينة على رسول الله صلى الله عليه وسلم شركه معه المؤمنون الخ | ٢٨٩ (فصل) وقوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة غنيا بما لاه خديجة الخ |
| ٢٧٣ (فصل) قال الرافضي وأما قوله وسببها الأثني فان المراد به أبو الدحداح الخ | ٢٨٩ (فصل) وقوله وبعد الهجرة لم يكن لأبي بكر ثمن البتة فهذا كذب ظاهر الخ |
| ٢٧٦ (فصل) قال الرافضي وأما قوله قل للخلفين من الاعراب فانه أراد الذين تخلفوا عن الحديبية الخ | ٢٩٠ (فصل) وأما قوله ثم لو أنقضى لوجب أن ينزل فيه قرآن كما نزل في علي الخ |
| ٢٨٤ (فصل) قال الرافضي وأما كونه | ٢٩٠ (فصل) قال الرافضي وأما تنديعه في الصلاة فخطأ الخ |
| | ٢٩٥ (فصل) وقد تقدم التنبيه على أن النبي صلى الله عليه وسلم أرشد الأمة إلى خلافة الصديق الخ |

(تمت)

(فهرست كتاب بيان موافقة صريح العقول لعميم المتقول الموضوع
بالحامش لابي العباس أحمد بن تيمية الحراني الحنبلي رحمه الله)

| صفحة | صفحة |
|---|--|
| ١٤٨ (فصل) ومن العجب أن كلامه وكلام أمثاله يدور في هذا الباب على تماثل الأجسام الخ | ٢ (فصل) وان قد عرف ما قاله الناس من جميع الطوائف في مسألة الأفعال الاختيارية الخ |
| ٢٣٦ (فصل) وما بين الأمر في ذلك وأن الأدلة التي يخرج بها هؤلاء على نفي لوازم علو الله على خلقه الخ | ١٤ (فصل) ونحن نذكر ما ذكره أبو الحسن الأمدى في هذا الأصل ونتكلم عليه الخ |
| ٢٥٠ (فصل) وما بين في معرفته في هذا الباب أن القائلين بنفي علو الله على خلقه الخ | ٣٢ وهذا فصل معترض ذكرناه تنبيها على تقصير من يقصر في الاستدلال على الحق الخ |

(تمت)

الجزء الرابع

من

كتاب منهاج السنة النبويه في نقض كلام الشيعة والقدرية

تصنيف الامام الهمام ومفتدى العلل الاعلام حاتمة

المجتهدين وسيف السنة المسلول على المتبعين

شيخ الاسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن

عبد الحلیم الشهير بابن تيمية الحراني

الدمشقي الحنبلي المتوفى

سنة ٧٢٨ هـ

الله به آمين

(وهامشه الكتاب المسمى ببيان موافقة صريح العقول لصحيح المنقول)

للؤلف المذكور

(الطبعة الأولى)

بالطبعة الكبرى الأميرية ببلاط مصر المحمية

سنة ١٣٣٢ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

(فصل ١) واذ قد عرف

ما قاله الناس من جميع الطوائف

في مسئلة الافعال الاختيارية

القائمة بذات الله تعالى وضعف

أدلة النفاة واعتراف أبي عبد الله

الرازي وغيره بذلك وأنه اعتمد

على حجة الكمال والنقصان وهي

ضعيفة أيضا كما تقدم وذكر هو

وأبو الحسن الأمدى ومن اتبعهما

أدلة نفاة ذلك وأبطالوها كلها ولم

يستدلوا على نفي ذلك إلا بأن

ما يقوم به إن كان صفة كمال كان

عدمه قبل حدوثه نقضا وإن كان

نقصا لم اتصفه بالنقص والله

مفزع عن ذلك وهذا الحق ضعيفة

ولعلها أضعف مما عجزوه فإن

لقاتل أن يسطلها من وجوه كثيرة

* أحدها أن يقال القول في

الافعال القائمة بالحادث عيشته

وقدرته كالقول في أفعاله التي هي

المفعولات المنفصلة التي يحدثها

عيشته وقدرته فإن القائلين

بعدم العالم أوردوا عليهم هذا

السؤال فقلوا الفعل إن كان

صفة كمال لم يعدم الكمال في

الازل وإن كان صفة نقص لم

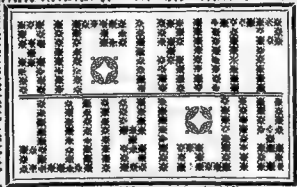
اتصفه بالنقص فاجابهم بأنه

ليس صفة نقص ولا كمال وهذا

كما أن من حجج النفاة أنه لو كان قابلا

(١) انظر معلق الطلوف فإنه لم

يذكره كتبه محصية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(قال الرافضي) المنهج الثاني في الادلة المأخوذة من القرآن والبراهين الدالة على امامة علي من الكتاب العزيز كشرة الاول قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقومون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون وقد اجعوا أنهم انزلت في علي قال الشعبي في استناده إلى أبي ذر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهاتين والاعينتا يقول علي قائد البرية وقاتل الكفرة فخصوم من نصره ومخذول من خذله أما اني صحبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر فسال سائل في المصعد فلم يعطه أحديا فرفع السائل يده إلى السماء وقال اللهم انك تشهد اني سألت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يعطني أحديا وكان علي راكعا فأول ما يخبره النبي وكان محتجما فيها فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم وذلك بعين النبي صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من صلاته رفع رأسه إلى السماء وقال اللهم ان موسى سألك رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي واحصل لي وزيراً من أهلي هرون أخى اسدديه أنزلي وأشركه في أمري فانزلت عليه قرأنا ناطقا سنشد عضدك بأخيك وتجعل لك سلطانا فلا يصلون اليك أبائنا اللهم وأنا محمد نبيك وصفيك اللهم فاشرح لي صدري ويسر لي أمري واجعل لي وزيراً من أهلي عليا اسدديه طهرى قال أبو ذر فما استتم كلامه حتى نزل عليه جبريل من عند الله فقال يا محمد اقرأ قال ما اقرأ قال اقرأ انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقومون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ونقل النسخة ابن الغزالي الواسطي الشافعي أن هذه نزلت في علي والولي هو المتصرف وقد أثبتته الموالاة في الآية كما أثبتها الله تعالى لنفسه ورسوله

(والجواب)

والجواب) من وجوه أحدها أن يقال ليس فيما ذكر مما يصلح أن يقبل لتقابل كل ما ذكره كذب وباطل من جنس البسطة وهو لو أقامد فلنونا كان تسميته براهين تسمية منكورة فان البرهان في القرآن وغيره يطلق على ما يشيد العلم واليقين كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى تلك أمانيهم قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ومن يرزقكم من السماء والارض ألم مع الله قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين فالصادق لابد منه من برهان على صدقه والصدق المجزوم بأنه صدق هو المعلوم وهذا الرجل جميع ما ذكره من الخفي فيها كذب فلا يمكن أن يذكر حجة واحدة جيع مقدماتها صادقة فان المقدمات الصادقة تمنع أن تقوم على باطل وسنبين ان شاء الله تعالى في كل واحدة منها ما يبين كذبها فتسمية هذه براهين من أقبح الكذب ثم انه يعتمد في تفسير القرآن على قول يحكي عن بعض الناس مع أنه قد يكون كذبا عليه وان كان صدقا فقد خالف أكثر الناس فان كان قول الواحد لم يعلم صدقه وقد خالفه الأكثرون برهانا فله يقيم براهين كثيرة من هذا الجنس على نقض ما يقوله فتعارض البراهين فتتناقض والبراهين لا تتناقض بل سنبين ان شاء الله تعالى قبل البراهين الصادقة التي لا تتناقض على كذب ما يدعيه من البراهين وأن الكذب في عامتها كذب ظاهر لا يخفى إلا على من أعمى الله قلبه وأن البراهين الدالة على نبوة الرسول حق وأن القرآن حق وأن دين الاسلام حق تناقض ما ذكره من البراهين فان غاية ما يدعيه من البراهين اذا تأملها القلب وتأمل لوازمه وجليه يقدم في الاعيان والقرآن والرسول وهذا لأن أصل الرافضى كان من وضع قوم زنادقة منافقين مقصودهم الطعن في القرآن والرسول ودين الاسلام فوضعوا من الاحاديث ما يهكون التصديق به طعنات في دين الاسلام وردوا بها على أقوام قهسهم كان صاحب هوى وجهل قلبها لهواء ولم ينظر في حقيقتها ومنهم من كان له تفرقة تدبرها فوجدتها تنقد في الاسلام فقال عوجيها وقد جح في دين الاسلام إما لفساد اعتقاد في الدين واما الاعتقاد أنه هذه محبة وقد سمع في ما كان يعتقد من دين الاسلام ولهذا دخلت عامة الزنادقة من هذا الباب فان ما تنقله الرافضة من الاكاذيب تسلطوا به على الطعن في الاسلام وصارت شها عند من لم يعرف أنه كذب وكان عنده خبر بتحقيقة الاسلام وضلت طوائف كثيرة من الاسمية والصيرية وغيرهم من الزنادقة الملاحدة المنافقين وكان مبدأ ضلالهم تصديق الرافضة في كاذبيهم التي بدكرونها في تفسير القرآن والحديث كان آفة العبدية انما يقعون مبدأ دعواهم بالاكاذيب التي اختلفتها الرافضة ليستحسب لهم بذلك الشيعة الضلال ثم يغفلون الرجل من القدح في الصحابة الى القدح في علي ثم في النبي صلى الله عليه وسلم ثم في الالهية كارتب لهم صاحب البلاغ الاكبر والناموس الاعظم ولهذا كان الرضا أعظم باب ودهلي الى الكفر والالحاد

(نقول ثانيا) الجواب عن هذه الآية حق من وجوه (الاول) أنا نطلب به بحجة هذا النقل ولا نذكر هذا الحديث على وجه تقويمه الخجة فان مجرد عروءه الى تفسيره العلي أو نقل الاجماع على ذلك من غير العالين بالنقول الصادقين في نقلها ليس بحجة باتفاق أهل العلم وان لم تعرف ثبوت اسناده وكذلك اذا روى فضيلة لا يبركر وعمر لم يحز اعتقاد ثبوت ذلك بمجرد ثبوت روايته باتفاق أهل العلم فالجمهور أهل السنة لا يثبتون بمثله شيا يريدون اثباته لاحكام ولا فضيلة ولا غير ذلك وكذلك الشيعة واذا كان هذا مجرد ليس بحجة باتفاق كلهم

المقدور لا يوجد في الازل امتنع وجود الحوادث كذلك فلا يصح ان يفرق بين مقبول ومقدور ومقبول غير مقدور اذ كلاهما مقدور * الوجه الثاني أن يقال اما ان يكون وجود الحادث في الازل ممكنا واما ان يكون ممتهنا فان كان ممكنا أمكن وجود المقدور في الازل وان كان ممتهنا امتنع وجوده مقبولا ومقدورا * الثالث أن يقال اثبات المقدور حال امتناع المقدور جمع بين المتناقضين فلا يعقل اثبات القدرة في حال امتناع المقدور بل في حال امكانه ولهذا أنكر المسلمون وغيرهم على من قال من أهل الكلام أنه قادر في الازل مع امتناع المقدور في الازل وقالوا هذا جمع بين المتناقضين وقالوا أنه يستلزم انتقال المقدور من الامكان الى الامتناع بدون سبب وجوب هذا الانتقال ووجوب ان يصير الرب قادرا بعد أن لم يكن قادرا بدون سبب وجوب ذلك وقد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع (الوجه الثاني) أن يقال كونه بحيث يتكلم ويفعل ما يشاء صفة كمال وهو بزل متصف بانكشافه وأما الشيء العين فقدرته لا تنقص ولا كمال (الوجه الثالث) أن يقال ما نفى بقوله عدم ذلك نقصا يعني به ان ذاته ناقصة وأنها ليست متصفة بصفات الكمال الواجبة لها لم تنفي به عدم

بطل الاحتجاج به وهكذا القول في كل ما نقله وعزاه الى أبي نعيم أو الثعلبي أو النقاش أو ابن المغازي ونحوهم (الثاني) قوله قد أجعوا أنهم نزلت في علي من أعظم الدعاوى الكاذبة بل أجمع أهل العلم بالنقل على أنهم نزلت في علي بخصوصه وأن علماء التصديق بحثه في الصلاة وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة الروية في ذلك من الكتب الموضوع وأما ما نقله من تفسير الثعلبي فقد أجمع أهل العلم بالحديث أن الثعلبي روى طائفة من الاحاديث للموضوعات بالحديث الذي روي في أول كل سورة عن أبي أمامة في فضل تلك السورة وكما مثال ذلك ولهذا يقولون هو كطاب ليل وهكذا الواحد في تفسيره وأما ما نقله من المفسرين ينقلون الصحيح والضعيف ولهذا لما كان الغوي عالما بالحديث أعلم به من الثعلبي والواحد في تفسيره مختصر تفسير الثعلبي لم يذكر في تفسيره شيئا من هذه الاحاديث الموضوعات التي رويها الثعلبي ولا ذكر تفسير أهل البدع التي ذكرها الثعلبي مع أن الثعلبي في خبره ودين لكنه لا خبره بالصحيح والضعيف من الاحاديث ولا يميز بين السنة والبدعة في كثير من الاقوال وأما أهل العلم الكبار أهل التفسير مثل تفسير محمد بن جرير الطبري وبق بن مخلد وابن أبي حاتم وابن السكندر وعبد الرحمن بن ابراهيم حليم وأما ما نقله من غيرهم فلم يذكر بها مثل هذه الموضوعات من هو أعلم منهم مثل تفسير أحمد بن حنبل وأحمد بن رازويه ولا ذكر مثل هذه عند ابن حزم ولا عبد الرزاق مع أن عبد الرزاق كان يعمل الى التسع وروي كثير من فضائل علي وأن كانت ضعيفة لكنه أهل قدران أن روى مثل هذا الكذب القاهر وقد أجمع أهل العلم بالحديث على أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر روي الواحد من جنس الثعلبي والنقاش والواحد في أمثال هؤلاء المفسرين ككثير من روي من الحديث ويكون ضعيفا بل موضوعا فمن لو لم يعلم كذب هؤلاء من وجوه أخرى لم يجز أن يعتمد عليه لكون الثعلبي وأمثاله رويوه فكيف أنا كنا علمين بأنه كذب وسند كان شاء الله تعالى ما بين كذبه وعلاقته فلا وانما المقصود هنا بيان اقتراف هذا المصنف ككثير من قبله حيث قال قد أجعوا أنهم نزلت في علي فبالت شعري من نقل هذا الاجماع من أهل العلم العالمين بالاجماع في مثل هذه الامور فان نقل الاجماع في مثل هذا لا يقبل من غير أهل العلم بالمتقولات وما فهم من اجماع واختلاف فالتكلم والمفسر والمؤرخ ونحوهم لو ادعى أحدهم نقل مجردا بلا اسناد ثابت لم يعتمد عليه فكيف اذا ادعى اجماعا (الوجه الثالث) أن يقال هؤلاء المفسرون الذين ينقل من كتبهم ومنهم أعلم منهم قد نقلوا ما ناقض هذا الاجماع المدي ونقل الثعلبي في تفسيره أن ابن عباس يقول نزلت في أبي بكر ونقل عن عبد الملك قال سألت أبا جعفر قال هم المؤمنون قلت فانما يقولون هو علي قال فلي من الذين آمنوا وعن الفضل مثله وروي ابن أبي عمير في تفسيره عن أبيه قال حدثنا أبو صالح كاتب الليث حدثنا معاوية حدثنا علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في هذه قال كل من آمن فصدق الله ورسوله والذين آمنوا قال وحدثنا أبو سعيد الأشج عن المحارب عن عبد الملك بن أبي سليمان قال سألت أبا جعفر محمد بن علي عن هذه الآية فقال هم الذين آمنوا قلت نزلت في علي قال علي من الذين آمنوا وعن السدي مثله (الوجه الرابع) اننا نعني من الاجماع ونطلبه أن ينقل ذلك اسنادا واحدا صحيح وهذا الاسناد الذي ذكره الثعلبي اسناد ضعيف فيه رجال مهمومون وأما نقل ابن المغازي الواسطي فأضعف وأضعف فان هذا قد جمع في كتابه من الاحاديث الموضوعات ما لا يخفى أنه كذب على من له أدنى معرفة

بالحديث والطائفة يساندون هذا وهذا (الوجه الخامس) أن يقال لو كان المراد الآية أن يؤتى الركعة حال ركوعه كما يزعمون أن عليا تصدق بخاتمة في الصلاة وجب أن يكون ذلك شرطاً في الموالاة وأن لا يتولى المسلمون الاعلاء وحده فلا يتولى الحسن والحسين ولا سائر بني هاشم وهذا خلاف إجماع المسلمين (الوجه السادس) أن قوله الذين صيغة جمع فلا تصدق على علي وحده (الوجه السابع) أن الله تعالى لا يفتي على الإنسان إلا بما هو محمود وعنده ما واجب وأما محب والصديقة والعق والهبة والهبته والإجارة والنكاح والطلاق وغير ذلك من العقود في الصلاة ليست واجبة ولا مستحبة اتفاق المسلمين بل كثير منهم يقول إن ذلك يبطل الصلاة وإن لم يتكلم بل تبطل بالإشارة المفهمة وآخرون يقولون لا يحصل الملك بها لعدم الإيجاب الشرعي ولو كان هذا مستحباً لكان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ويحض عليه أصحابه ولكن علي يفعله في غير هذه الواقعة فلما لم يكن شيء من ذلك علم أن التصديق في الصلاة ليس من الأعمال الصالحة واعطاء السائل لا يفوت فيمكن التصديق إذا سلم أن يعطيه وإن في الصلاة لشغلاً (الوجه الثامن) أنه لو قدر أن هذا مشروع في الصلاة لم يخص بالركوع بل يكون في القيام والقعود أو في منه في الركوع فكيف يقال لاولي الذين يتصدقون (١) في كل الركوع فلو تصدق المتصدق في حال القيام والقعود أما كان يستحق هذه الموالاة فإن قيل هذه أراد بها التعريف بعلي على خصوصه قيل له أوصاف على التي يعرف بها كثيرة ظاهرة فكيف يترك تعريفه بالمرور المعروف وقوة يعرفه بالامر لا يعرفه إلا من سمع هذا وصدقه وجهور الأمة لا تسع هذا الخبر ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة لا الصحاح ولا السنن ولا الجوامع ولا المصنعات ولا شيء من الاهمات فأحد الامر بل لازم أن قصده المدح بالوصف فهو باطل وإن قصده التعريف فهو باطل (الوجه التاسع) أن يقال قوله ويؤتون الزكاة وهم راكعون على قولهم يستضي أن يكون قد أتى الركعة حال ركوعه وعلى رضى الله عنه لم يكن ممن يحب عليه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان فقيراً وزكاة الفضة إنما تجب على من ملك التصايب حوالاً وعلى من لم يكن من هؤلاء (الوجه العاشر) أن اعطاء الخاتم في الزكاة لا يجزى عند كثير من الفقهاء إلا إذا قبل وجوب الزكاة في الحلي وقيل أنه يخرج من جنس الحلي ومن جوز ذلك القيمة فالتعدي في الصلاة منعذر والقيمة تختلف باختلاف الأحوال (الوجه الحادي عشر) أن هذه الآية تنزهه قوله وأقموا الصلاة وأنوا الزكاة وأركعوا مع الرأعين وهذا أمر بالركوع وكذلك قوله بأمرهم أقتى بل بتواصدي وأركع مع الرأعين وهذا أمر بالركوع فذلك ذلك ليسين أنهم يصلون جماعة لأن المصلي في الجماعة إنما يكون مدركاً للركعة بإدراكه ركوعها بخلاف الذي لم يدرك إلا السجود فانه قد فاتته الركعة وأما القيام فلا يشترط فيه الإدراك وبالله الواو لما واولو الحال ولما واو العطف والعطف هو الأكثر وهي المعروفة في مثل هذا الخطاب وقوله إنما يتضح إذا كانت واو الحال فإن لم يكن لهم دليل على تعيين ذلك بطلت الخجة (الوجه الثاني عشر) أنهم المعلوم المستفيض عند أهل التفسير خلفاً عن سلف أن هذه الآية تزلت في انتهى عن موالاة الكفار والامر بموالاة المؤمنين لما كان بعض المنافقين كعبدة الله من أي وإلى اليهود ويقولون أني أخاف الدوائر فقال بعض المؤمنين هو عبد من الصامت أني أولى الله ورسوله وأبرأ إلى الله ورسوله من هؤلاء الكفار ولا ينهم (٢) ولهذا لما جاءتهم بنو قينقاع وبسبب تأمرهم عبد الله

ماسبحود لها أما الاول فباطل وأما الثاني فلم قلت إن هذا (٣) (الرابع) أن يقال أنتم قلتم ما كره أبو المعالي والرازي وغيرهما من أن تزيهه عن النقص إنما علم بالسمع لا بالعقل فإذا قلتم أنه ليس في العقل ما بنى ذلك لم يبق في ذلك إلا بالسمع الذي هو الإجماع عندكم ومعلوم أن السمع الذي هو الإجماع والابجاع وغيره لم ينف هذه الأمور وأما في ما يناقض صفات الكمال كالسوء المنافي للجمية والسنة والنوم المنافي للقيومية والقعود المنافي للكمال القدرة ولهذا كان الصواب أن الله منزوع عن النقص شرعاً وعقلاً فإن للعقل كمال على أنصفه بصفات الكمال من العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر والكلام دل أيضاً على نفي تضاده هذه فإن إثبات النقص يستلزم نفي هذه ولا معنى للنقص إلا ما يناقض صفات الكمال وأيضا فكل كمال أنصفه الخلق إذا لم يكن فيه نقص بوجه ما فخالق أحق به لانه هو الذي خلقه وكل كمال أنصف به موجود يمكن ومحدث فالوجود الواجب القديم أولى به وكل نقص تنزه عنه مخلوق

- (١) قوله في كل الركوع لعلى لفظة كل من زيادة النسخ وحذف
(٢) قوله ولهذا لما جاءتهم إلخ كذا في الأصل ولعل فيه سقطاً ونحوه يقايل بغير كتبه معصية

موجود حادث اذا لم يكن فيه نقص
بوجه ما فالخلق اولى بتزبيعه عنه
(١) (السابع) ان يقال اذا
عرضنا على العقل الصريح ذاتا
لا علم لها ولا قدرة ولا حجة ولا
تتكلم ولا تسمع ولا تبصر أو
لا تلمس بل الاتصاف بهذه الصفات
وذا ما موصوفة بالحياة والعلم
والقدرة والكلام والمنشئة كان
صريح العقل فاضيا بان المتصفة
بهذه الصفات هي التي صفات
الكال بل القابلة للاتصاف بها
أكل من ذات لا تصف بهذه ولا
تقبل الاتصاف بها ومعلوم
بصريح العقل ان الخالق المبدع
لجميع الذوات وكالها الحق بكل كال
وأحق بالكال الذي بين به جميع
الموجودات وهذا الطريق ونحوه
مماسلكه أهل الاثبات للصفات
فيقال واذا عرضنا على العقل
الضريح ذاتا لا فصل لها ولا حركة
ولا تقدر ان تصعد ولا تنزل ولا تأتي
ولا تخرج ولا تقرب ولا تقبض ولا
تطوى ولا تتحدث شيئا بفعل يقوم
بها وذا تقدر على هذه الافعال
وتحدث الاشياء بفعل لها كانت
هذه الذات أكل فان تلك
الجمادات أو الحى الزمن المحدث
ولم يأت كسل من المبادى والحى
القادر على العمل أكل من العاجز

(١) سقط الخلف من الاصل
المقول منه كذا في هامش كسبه

منه

ان رأى ابن سائول فأنزل الله هذه الآية بين فيها وجوب موالاة المؤمنين عموما وينهى عن موالاة
الكفار عموما وقد تقدم كلام الصحابة والتابعين أنها عامة (الوجه الثالث عشر) ان ساق
الكلام يدل على ذلك بل تدبر القرآن فانه قال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى
أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منهم فانه من الله لا يهتدى القوم الظالمين فهذا
ينهى عن موالاة اليهود والنصارى ثم قال قرى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون
نخشى أن تصيبنا دائرة فسيق الله أن يأتي بالفزع وأمر من عنده الى قوله فاصحاب أسرى
فهذا وصف الذين في قلوبهم مرض الذين يوالون الكفار والمنافقين ثم قال يا أيها الذين آمنوا
من رزقكم الله فامسكوا من دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعز على
الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو
الفضل العظيم فذكر فصل المرتدين وأتهم بل بضروا أنفسهم وذكروا من يأتي به بعدهم ثم قال انما
وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقولون الصلوات يؤتوا الزكاة وهم أكرون ومن يتول
الله ورسوله والذين آمنوا فان حزب الله هم الغالبون فخص هذا الكلام ذكر أحوال من
دخل في الاسلام من المنافقين وعن ردت عنه ومال المؤمنين الثابتين عليه ظاهرا وباطنا فهذا
السابق مع إتياله بصيغة الجمع مما وجب الجمع لمن يريد ذلك علما يقينا لا يكتبه مدفعه عن نفسه
أن الآية عامة في كل المؤمنين المتصفين بهذه الصفات لا تختص واحد بعينه لا أبى بكر ولا عمر
ولا عثمان ولا على ولا غيره لم يكن هؤلاء أحق بالامه بالخول فيها (الوجه الرابع عشر)
ان الالفاظ المذكورة في الحديث مما يعلم أنها كذب على النبي صلى الله عليه وسلم فان عليا
ليس قائدا لكل البرية بل لهذا الامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا هو أيضا قائدا لكل
الكفرة بل قتل بعضهم قاتل غيره بعضهم وما أحسن المجاهدين القاتلين لبعض الكفار الا
وهو قاتل لبعض الكفرة وكذلك قوله منصور من نصره مخذول من خذله هو خلاف الواقع
والنبي صلى الله عليه وسلم لا يقول لاحقا لا سابعي قول الشعة فانهم يدعون ان الامه كلها
خذلته الى قتل عثمان ومن المعلوم أن الامه كانت منصوره في أعصار الخلفاء الثلاثة نصرا
لم يحصل لها بعد مثله ثم لما قتل عثمان وصار الناس ثلاثة أحزاب حزب نصره وقاتل معه
وحزب قاتله وحزب خذله لم يقاتلوا لامع هؤلاء ولا مع هؤلاء بل أولئك الذين نصرنا وعليهم وصار الامر لهم لا على
على الحزب بنى الآخرين ولا على الكفار بل أولئك الذين نصرنا وعليهم وصار الامر لهم لا على
معاوية فانصره وعلى الكفار وقتلوا السلاطد وانما كان على منصورا كنصر أمته في قتال
الخوارج والكفار والصحابة الذين قاتلوا الكفار والمرتدين كانوا منصورين نصرنا وعليهم
والنصر وقع كأمر الله سبحانه قال اننا نصر رسولنا والذين آمنوا الى الحياة الدنيا ويوم يقوم
الاشهاد فالقتال الذي كان بأمر الله وأمر رسوله من المؤمنين بالكفار والمرتدين والخوارج
كانوا فيه منصورين اذا اتقوا وصبوا فان التقوى والصبر من تحقيق الايمان الذى علق به
النصر وأيضا فالله الذى ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم عقب التصديق بالخاتم من أظهر
الكذب فمن المعلوم أن الصحابة أنفقوا في سبيل الله وقت الحاجة اليه ما هو أعظم قدرا ونفعا
من إعطائهم سائل خاتما وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما نفقى مال كمال
أبى بكر إلا من الناس على في حصته وذات يده أبى بكر ولو كنت مخذلا من أهل الارض خذلا
لا تخذبت أبى بكر خذلا وقد تصديق عثمان بألف بعير في سبيل الله في غزوة العسرة حتى قال

عنه كان مالا يسمع ولا يبصر ولا
يتكلم كالجسد أو كالاعى الاصم
الاخرس والحي أو كل من الجسد
والحي الذي يسمع ويبصر ويتكلم
أكل من الاصم الاعى الاخرس
واذا كان كذلك فإذا أراد نافي
الفعل ان ينفعه لايصفه في الازل
بالنقص فقال لو كان فعلا ينفسه
لكان الفعل المتأخر معدوما في
الازل وعدمه صفة نقص فكان
متصفا بالنقص كان عزله من يقول
انه لا يقدر أن يحدث لحوادث ولا
يفعل ذلك لانه لو قدر على ذلك وفعله
لكان احداثه للحدث الثاني
معدوما قبل احداثه وذلك نقص
فيكون متصفا بالنقص فيقال أنت
وصفته بكمال النقص حذرا من ان
نقصه بما هو عندك نوع نقص فان
من لا يفعل قطولا يقدر ان يفعل
هو أعظم نقصا من يقدر على الفعل
ويفعله والفعل لا يكون الاحداثا
شيأ بعد شيء وهنم عادة النعاة
لا ينفون شيأ من الصفات فرارا من
مخذور الازم هي التي أعظم من
ذلك المخذور كثرة الصفات من
الباطنية من الفلسفة وغيرهم لما
قيل لهم اذ لم يوصف بالعلم والقدرة
والحكمة لزم ان يتصف بما يقابل
ذلك كالجور والجمل والموت فقالوا
انما يلزم ذلك لو كان قابلا للانصاف
بذلك فان المتقابلين تقابل الساب
والايجاب كالوجود والعدم اذا عدم
أحدهما ثبت الآخر وأما المتقابلان
تقابل العدم والملكة كالحياة

التي صلى الله عليه وسلم ما ضرب عثمان ما فعل بعد اليوم والاتفاق في سبيل الله وفي إقامة
الدين في أول الاسلام أعظم من صدقة على سائل محتاج ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم
لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثقال أحد ذهب ما بلغ مذأ حدهم ولا نصفه
آخر ما في الصدقين قال تعالى لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقائل أولئك أعظم
درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى فكن ذلك الاتفاق الذي صدر
في أول الاسلام في إقامة الدين ما يليه نظير يساويه وأما اعطاه السؤال لحاجتهم فهذا البر
يوجد مثله في يوم القيامة فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم لاجل تلك النفقات العظيمة
النافعة الضرورية لا يدعو بمثل هذا الدعاء فكيف يدعو به لاجل اعطائهم لاسائل قد يكون
كاذبا في سؤاله ولا ريب أن هذا أو مثله من كذب جاهل أراد أن يعارض ما ثبت لابي بكر بقوله
وسجنيها الأتقي الذي يؤتي ماله بترك وما لأحد عن من نعمة تجزي الابتغاء جبر به الأعلى
ولسوف يرضى بأن يترك على شيأ من هذا الجنس فما أمكنه أن يكذب أنه فعل ذلك في أول
الاسلام فكذب هذه الاكثوبة التي لا روج الاعلى مفرط في الجهل وأضاف كيف يجوز
أن يقول النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة بعد الهجرة والنصرة واجعل لي وزرا من أهلي
علما أشد بدي نظري مع أن الله قد أعز نصره وبالمؤمنين كما قال تعالى هو الذي أبدا نصره
وبالمؤمنين وقال لا تتصروا فقد نصره الله اذا أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذهبا في الغار
اذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا فالذي كان معه حين نصره الله اذا أخرجه الذين كفروا
هو أبو بكر وكانا اثنين الله ثالثهما وكذلك لما كان يوم بدر لما صنع لعريش كان الذي دخل
معه في العريش دون سائر الصحابة أبا بكر وكل من الصحابة في نصر رسول الله صلى الله عليه
وسلم سعي مشكور وعمل مبرور وروى أنه لما جاء على بسيفه يوم أحد قال لفاطمة اغسله
يوم أحد غير ذم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان تلك أحسنت فقد أحسن فلان وفلان
وفلان فعد ذمعا من الصحابة ولم يكن لعل اختصاص بنصر النبي صلى الله عليه وسلم دون
أمثاله ولا عرف بموطن احتاج النبي صلى الله عليه وسلم فيه الى معونة علي وحده لا باليد ولا
باللسان ولا كان اعيان الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم وطاعتهم له لاجل علي بسبب دعوة
علي لهم وغيرها من الاسباب الخاصة كما كان هرون مع موسى فان بني اسرائيل كانوا يحبون
هرون جدا وهاون موسى وكان هرون يتألفهم والرافضة تدعي أن الناس كانوا يغضون علما
وأهم بغضهم لم يبايعوه فكيف يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم احتاج اليه كاحتاج
موسى الى هرون وهذا أبو بكر الصديق أسلم على يديه ستة أو خمسة من العشرة عثمان وطلحة
والزبير وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة ولم يعلم أنه أسلم على يد علي وعثمان وغيرهما أحد
من السابقين الأولين من المهاجرين والانصار ومصعب بن عمير هو الذي بعثه النبي صلى الله عليه
وسلم الى المدينة لما بايعه الانصار ليلية العقبة وأسلم على يد مؤس الانصار كسعد بن معاذ الذي
اغتزر عرش الرحمن لموته وأسيدين حضير وغير هؤلاء وكان أبو بكر يخرج جمع النبي صلى الله
عليه وسلم يدعو معه الكفار الى الاسلام في الموسم ويعاونونه معاونة عظيمة في الدعوة بخلاف غيره
ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح لو كنت متخذا من أهل الارض خليلا لاتخذت
أبا بكر خليلا وقال أباها الناس اني جئت اليكم فقلت كذبت وقال أبو بكر
صدقت فهل أنتم تاركون لي صاحب ثم ان موسى دخل بهذا النعاة قبل أن يبلغ الرسالة الى الكفار

والموت والمعنى والبصر فقد خُصوا
الحل عنهما كالجسد فلهذا لا يوصف
لا بهذا ولا بهذا فيقال لهم فمررت
عن تشبيه بالحيوان الناقص الذي
لا يسمع ولا يبصر مع إمكان ذلك عنه
ففيه شمول الجسد الذي لا يقبل
الاتصاف لا بهذا ولا بهذا فكان
ما فررت به البشر بما فررت منه
ولهذا انتفى بسببولة في غير هذا
الموضع والمقصود هنا أن من نفي
الافعال الاختيارية القاعته
لأنه يكون قبل وجود الحادث منها
ناقصا كان قد وصفه بالناقص
التام فرارا بزعمه عما يفتنه نقصا
(الوجه السابع) أن يقال الأفعال
التي حدثت بعد أن لم تكن
لم يكن وجودها قبل وجودها كالأفعال
والاعتماد ناقصا فإن النقص
انما يكون اذا عدم ما يصلح وجوده
ومابه يحصل الكمال وما ينبغي
وجوده ونحو ذلك والرب تعالى
حكيم في أفعاله وهو المقدم والمؤخر
فلقد علمه كان الكمال في تقدمه
وما تركه كان الكمال في تأخيره كما
أن ما خصه بما خصه به من
الصفات فقد فعله على وجه
الحكمة وإن لم تعلم نحن تفاصيل
ذلك واعتبر ذلك بما يحسد منه من
الحادثات (الوجه الثامن) أن
يقال الحوادث تتبع قدمها وتتبع
أن توجد معا ولو وجدت معاً
تكن حوادث ومعلوم أنه اذا دار
الامر بين احداث الحوادث وعدم
احداثها كان احداثها أكمل

ليعاون عليها ويتأصل الله عليه وسلم كان قد بلغ الرسالة لما بعثه الله ببعثها وحده وأول من
آمن به باتفاق أهل الأرض أربعة أول من آمن به من الرجال أبو بكر ومن النساء خديجة
ومن الصبيان علي ومن الموالي زيد وكان اتفق الجماعة في الدعوة باتفاق الناس أو بكر ثم خديجة
لأن أبا بكر هو أول رجل حارب الله وآمن به باتفاق الناس وكان له قدر عند نقرش لما كان فيه من
الحسان فكان آمن الناس عليه في حبسه وذات يده ومع هذا افاد الله أنه ابتدأ زره بأحد
لأبي بكر ولا بغيره بل قام عليه بغيره متوكلا عليه صابرا له كما أمره بقوله قم فأنذر وربك فكبر
وتبائل فطهر والربز فاهجر ولا تمنن تستكثر ولربك فاصبر وقال فاعده وتوكل عليه فن
زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل الله أن يشد أزره بشخص من الناس كإسمايل موسى أن يشد
أزره بهرون فقد اقترى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبجسده حقيقة ولا رب أن الرض
مشتق من الشرك والاحاد والاتفاق لم يكن تارة يظهر ذلك وتارة تختفي (الوجه الخامس عشر)
أن يقال غايته ما في الآية أن المؤمنين عليهم موالاة الله ورسوله والمؤمنين فهو الولون على الأرب
أن موالاة على واجبة على كل مؤمن كما يجب على كل مؤمن موالاة أمثاله من المؤمنين قال تعالى
وان تظاهروا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين فين الله أن كل صالح من المؤمنين
مولي رسول الله صلى الله عليه وسلم كأن الله هو مولاه وجبريل مولاه لأن يكون صالح المؤمنين متوليا
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا متصرفا فيه وأضاف قد قال تعالى والمؤمنون والمؤمنات
بعضهم أولياء بعض فيجعل كل مؤمن وليا لكل مؤمن وذلك لا يوجب أن يكون أميرا عليه
مقصودا لا يتولى عليه الأهل وقال تعالى آلان أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين
آمنوا وكانوا يتقون فكل مؤمن نقي فهو ولي لله والله وليه كما قال تعالى الله وفي الذين آمنوا
وقال ذلك بأن الله يقول الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم وقال إن الذين آمنوا والذين
هاجروا واحدوا وأما وهم وأنفسهم في سبيل الله والذين أووا ونصروا إلى قوله وأولو الأرحام
بعضهم أولى ببعض في كتاب الله فهذه النصرة كلها ثابتة فيما هو الامام المؤمنين بعضهم لبعض
وان هذا أولى هذا وهذا أولى هذا وأنهم أولياء الله وأن الله وملائكته والمؤمنين موالى رسول الله كأن
الله ورسوله والذين آمنوا هم أولياء المؤمنين وليس في شيء من هذه النصوص أن من كان وليا
للا تركه كان أميرا عليه دون غيره وأنه يتصرف فيه دون سائر الناس (الوجه السادس عشر)
أن الفرق بين الولاية بالفتح والولاية بالكسر معروف فالولاية ضد العداوة وهي المذكورة في هذه
النصوص ليست هي الولاية بالكسر التي هي الامارة وهو لا الجهل يجعلون الولي هو الامير
ولم يفرقوا بين الولاية والولاية والامير يسمى الولي ولكن قد يقال هو ولي الامر كما يقال وليت
امرهم ويقال أولو الامر وأما إطلاق القول بالمولى وارادة الولي فهذا لا يعرف بل يقال في
الولي المولى ولا يقال الولي ولهذا قال الفقهاء اذا اجتمع في الجنازة الولي والولي فقيل يقدم
الولي وهو قول أكثرهم وقيل يقدم الولي فيبين أن الآية دللت على الموالاة المحقة للعادة
الثابتة لجميع المؤمنين بعضهم على بعض وهذا مما استدل فيه الخلفاء الأربعة وسائر أهل بدر
وأهل بيعة الرضوان فكلمهم بعضهم أولياء بعض ولم تدل الآية على أحد منهم يكون أميرا على
غيره بل هذا باطل من وجوه كثيرة انطلقت الولي والولاية بغير لفظ الولي والولاية بعامية في المؤمنين
والامارة لا تكون عامة (الوجه السابع عشر) لتوارة الولاية التي هي الامارة لقال انما
يتولى عليكم الله ورسوله والذين آمنوا لم يقل ومن يتولى الله ورسوله فإنه لا يقال لمن ولي عليهم

ولا ينهم يقولون قولهم بل يقال تولى عليهم (الوجه الثامن عشر) أن الله سبحانه لا يوصف بأنه متولى على عباده وأنه أمير عليهم جل جلاله وقد سدت أسماؤه فأنه خالقهم ورازقهم وربهم ومليكهم له الخلق والأمر لا يقال أن الله أمير المؤمنين كما يسمى المتولى مثل على وغيره أمير المؤمنين بل الرسول صلى الله عليه وسلم أيضا لا يقال أنه تولى على الناس وأنه أمير عليهم فإن قدره أجل من هذا بل أبو بكر الصديق رضى الله عنه لم يكونوا يسمونه إلا خليفة رسول الله وأول من سمي من الخلفاء أمير المؤمنين هو عمر رضى الله عنه وقد روى أن عبد الله بن جحش كان أميراً في سرية فسمي أمير المؤمنين لكن أماره خاصة في تلك السرية لم يسم أحد بامارة المؤمنين عموماً قبل عمر وكان خلقاً بهذا الاسم وأما الولاية المخالفة للعداوة فإنه تولى على عباده المؤمنين فيصم ويحويه ويرضى عنهم ويرضون عنه ومن عادى له ولما فقد بارزه بالحاربة وهذه الولاية من رحمة وإحسانه ليست كولاية الخلق للخلق لحاجته إليه قال تعالى وقل الحمد لله الذي لم يخذولنا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن قال تعالى لم يكن له ولي من الدن بل هو القائل من كان يريد العزة فلله العزة جميعاً بخلاف الملوك وغيرهم ممن يتولاه ما إذا لم يكن له ولي بنصره (الوجه التاسع عشر) أنه ليس كل من تولى عليه امام عادل يكون من حزب الله وكون غالباً فإن الله العدل يتولون على المنافقين والكفار كما كان في مدينة النبي صلى الله عليه وسلم تحت حكمه ذميون ومنافقون وكذلك كان تحت ولايته على كفار ومنافقون والله تعالى يقول ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون فأولاد الأمانة لكن المعنى أن كل من تأمر عليهم الذين آمنوا يكونون من حبه الغالبين وليس كذلك الكفار والمنافقون تحت أمر الله الذي هو قضاؤه وقدره مع كونه لا يتولاهم بل ينقضهم

(فصل) قال الرافضى البرهان الثانى قوله تعالى بأمرها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته اتفقوا على نزولها فى على وروى أبو نعيم الحافظ من الجمهور بإسناد عن عطية قال نزلت هذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى على بن أبى طالب ومن تفسير الثعلبى قال معناه بلغ ما أنزل إليكم من ربك فى فضل على فلما نزلت هذه الآية أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعى فقال من كنت مولاه فعلى مولاه والذي صلى الله عليه وسلم مولى أبى بكر وعمر وباقي الصحابة إلا جاع فيكون على مولاهم فيكون هو الامام ومن تفسير الثعلبى لما كان النبي صلى الله عليه وسلم يغير خيم نادى الناس فاجتمعوا فاخذ بيد على وقال من كنت مولاه فعلى مولاه فشاغ ذلك وطار بالبلاد فبلغ ذلك الحرث بن النعمان الفهرى فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقته حتى أتى الأبطح فقتل عن ناقته وأتاهها فعضلها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قى ملا من الصحابة فقال يا محمد أمرتنا عن الله أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله فقبلنا منك وأمرتنا أن نصلى خبا قبلنا منك وأمرتنا أن نذكر أموالنا قبلنا منك وأمرتنا أن نصوم شهرنا قبلنا منك وأمرتنا أن نسبح البيت قبلنا منك ثم لم ترض بهذا حتى رفعت بضبي ابن عبد وفضلته علينا وقتل من كنت مولاه فعلى مولاه وهذا منك أمه الله قال النبي صلى الله عليه وسلم والله الذى لا إله إلا هو أمر الله فولى الحرب يرد راحته وهو يقول اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم فواصل إليها حتى رماه الله بحجر فسقط على هامته

وخرج من دبره فقتله وأزل الله تعالى سائل بعد ذاب واقع للكافرين ليس له دافع من الله
وقد روي هذه الرواية النقاش من علماء الجمهور في تفسيره

(والجواب) من وجوه أحدها أن هذا أعظم كذبا وافر بمن الأول كما سمينه إن شاء الله
تعالى وقوله انتفقوا على زوالها في على أعظم كذبا ما قاله في تلك الآية فلم يقل لهاذا ولا ذاك
أحد من العلماء الذين يدرون ما يقولون وما يرويه أبو نعيم في الحلية أو في فضائل الخلفاء والنقاش
والثعلبي والوالحدي ويخوهم في التفسير قد انتفى أهل المعرفة بالحديث على أن يباين رويته كثيرا
من الكذب الموضوع وانتفقوا على أن هذا الحديث المذكور الذي رواه الثعلبي في تفسيره هو
من الموضوع وسنبين أدلة يعرف بها أنه موضوع وليس من أهل العلم الحديث ولكن
المقصود هنا أن نذكر قاعدة فنقول المنقولات فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب
والمرجع في التمييز بين هذا وهذا إلى علم الحديث كما ترجع إلى الصادق الفرق بين نحو العرب
وغير نحو العرب ونرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة وكذلك علماء الشعر
والطب وغير ذلك فلكل علم رجال يعرفون به والعلماء بالحديث أحمل قدران هؤلاء وأعظمهم
صدقا وأعلاهم منزلة وأكثرينا وهم أعظم الناس صدقا وأمانة وعلماء وخبرة فيما يذكره
من الجرح والتعديل مثل مالك وشعبة وسفيان ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وابن
المبارك وكيع والشافعي وأحمد وأصحاب زواهيره وأبي عبيد وابن معين وابن المديني
والبخاري ومسلم وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي والبخاري وأبي أحمد بن عدى وأبي
حامد الباقى والدارقطني وأمثال هؤلاء خلق كثير لا يحصى عددهم من أهل العلم بالرجال
والجرح والتعديل وإن كان بعضهم أعلم بذلك من بعض وبعضهم أعدل من بعض في وزن
كلامه كما أن الناس في سائر العلوم كذلك وقد صنف الناس كتابا في نقل الأخبار كبارا وصغارا
مثل الطبقات لابن سعد وتاريخ البخاري والكتب المنقولة عن أحمد بن حنبل ويحيى بن
معين وغيرهما وقبلهما عن يحيى بن سعيد القطان وغيره وكتاب يعقوب بن سفيان وابن أبي خيثمة
وابن أبي حاتم وكتاب ابن عدى وكتاب أبي حاتم وأمثال ذلك وصنف كتب الحديث تارة على
المساند فتذكر ما أسنده الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كسند أحمد وأبي
داود الطيالسي وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن أبي عمر والعيني وأحمد بن منيع وأبي يعلى الموصلي
وأبي بكر البرزالي البصري وغيرهم وتارة على الأبواب فتقسمهم فصد الصحيح للبخاري ومسلم
وابن خزيمة وأبي حاتم وغيرهم وكذلك من خرج على العصم كالإسعيلي والبرقاني وأبي نعيم
وغيرهم ومنهم من خرج أحاديث السنن كآبي داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم ومنهم من
خرج الجامع الذي ذكره الفضائل وغيرها كالترمذي وغيره وهذا أعلم عظيم من أعظم علوم
الاسلام ولارب أن الرافضة أقل معرفة بهذا الباب وليس في أهل الأهواء والبدع أحمل
منهم به فإن سائر أهل الأهواء كالعترة وانوار ج تصرون في معرفة هذا لكن المعتزة أعلم
بكثير من انوار ج وانوار ج أعلم بكثير من الرافضة وانوار ج أصدق من الرافضة وأدين
وأورع بل انوار ج لا تعرف عنهم أنهم يتعمدون الكذب بل هم أصدق الناس والمعتزة مثل
سائر الطوائف فيهم من يكذب وفيهم من يصدق لكن ليس لهم من العناية بالحديث ومعرفة
مأله الحديث والسنة فان هؤلاء لا يتدينون فيصتاجون إلى أن يعرفوا ما هو الصدق وأهل
البدع سلكوا طريقا آخر ابتدعوه واهلوا ولا يذكر من الحديث بل والرافضة في أصولهم

فان هؤلاء الفلاحفة استدلوا على
قدم العلم بحججهم العظمى وهو أنه
لو حدث بعد أن لم يكن لاحتاج
إلى سبب حادث والقول في ذلك
السبب كالقول فيه فيلزم التسلسل
أو الترجيح بلا مرجع فيقال لهم
أنتم تقولون بحدوث الحوادث
شيئا بعد شيء فاعمل فاعلم بنفسه
لا تقوم به صفة ولا فعل ولا يحدث
له فعل ولا غير فعل فتقول لكم صدور
الحوادث المختلفة الدافعة عن
لا فعل له ولا صفة ولا يحدث منه
شيء أعظم فساد من قول من
يقول أنه تارة تصدر عنه الحوادث
وتارة لا تصدر فانه إن كان صدور
الحوادث عنه من غير حدوث شيء
فيه محال فلا صدور لها فاعلم من غير
حدوث شيء فيه أشد حالة (الوجه
العاشر) أن يقال أفعال الله
تعالى إمام أن يكون لها حكمه
هي غايتها المطلوبة وإمام أن
لا يكون والناس لهم في هذا المقام
قولان مشهوران أحدهما قول
من لا يثبت الألامشية والشافعي
قول من يثبت حكمه قائمه بالخلق
أو حكمه قائمه بالخلق والاقوال
الثلاثة معروفة في عامة الطوائف
من أصحاب أحمد وغيرهم فان
نفيت الحكمه جواز أن يفعل
أفعالا لا يحصل لها بها كمال فيقال
لهم قولوا في أفعاله العاقبة بنفسه
الاستبارة ما تقر لونه في حدوث
المفعولات عنه وهو الفعل عندكم
وإن أنتم الحكمه قبل لكم الحكمه

الاعتماد لا الاعتماد والرافضة أقل معرفة وعناية بهذا إذا كانوا لا ينظرون في الاستدلال في سائر الأدلة الشرعية والعناية هل توافق ذلك أو تخالفه ولهذا لا يوجد لهم أسانيد متصلة صحيحة قط بل كل اسناد متصل لهم فلابد أن يكون فيه ما هو معروف بالكذب أو كثرة الغلط وهم في ذلك شبيه باليهود والنصارى فإنه ليس لهم اسناد والاسانيد خصائص هذه الأمة وهم من خصائص الاسلام ثم هو في الاسلام من خصائص أهل السنة والرافضة من أقل الناس عناية إذا كانوا لا يصدقون إلا بما وافق أهواءهم وعلامة كذبه أنه يخاف هواهم ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم ثم إن أولهم كانوا كثيرون الكذب فانتقلت أحاديثهم إلى قوم لا يعرفون الصحيح من السقيم فلم يتمكن التمييز لا بتدقيق الجميع أو تكذيب الجميع والاستدلال على ذلك دليل منفصل غير الاسناد فقال ما روي به مثل أبي نعيم والعلوي والنقاش وغيرهم أو يقولون مطلقاً ما تزود به مطلقاً أو تصافوه إذا كان لكم لا عليكم وتزودوه إذا كان عليكم فان يقولوا مطلقاً في ذلك أحاديث كثر في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان تناقض قولكم وقد روي أبو نعيم في أول الحلية في فضائل العصابة وفي كتاب مناقب أبي بكر وعمر وعثمان وعلى أحاديث بعضها صحيحة وبعضها ضعيفة بل منكروه وكان رجلاً عالماً بالحديث فيما نقله لكن هو وأمثاله يروون ما في الباب لا يعرف أنه روي كالمفسر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير والفقهاء الذي يذكر الأقوال في الفقه والمصنف الذي يذكر حجج الناس لذكر ما ذكره وإن كان كثير من ذلك لا يعتد به بل يعتد بضعفه لأنه يقول أنا نقلت ما ذكره غيري فالله على القائل لا على الناقل وهكذا كثير من صنّف في فضائل العبادات وفضائل الأوقات وغير ذلك وذكر أحاديث كثيرة وهي ضعيفة بل موضوعة يتوافق أهل العلم كأيّ ذكر في فضل صوم رجب أحاديث كلها ضعيفة بل موضوعة عند أهل العلم ويذكرون صلاة الرغائب في أول جمعة من أول سنة تصف شعبان ويكذبون في فضائل عاشوراء وما روي من التوسعة على العيال وفضائل المصافحة والحناء والخضاب والغسل ونحو ذلك ويذكرون فيها صلاة وكل هذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بل يسم في عاشوراء الأفضل صامه قال حرب الكرماني قلت لأحمد بن حنبل الحديث الذي روي عن وسع على عباده يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته فقال لأصله وقد صنّف في فضائل العصابة على وغيره وغير واحد مثل خيمته بن سليمان الأطرابلسي وغيره وهذا قبل أبي نعيم وأبو نعيم يروي عنه إجازة وهذا وأمثاله هو وعلى العادة المعروفة لاساندهم عن مصنف في الأبواب أنه يروي ما سمعه في هذا الباب وهكذا المصنفون في التواريخ مثل تاريخ دمشق لابن عسّار وغيره إذا ذكر ترجمة واحداً من الخلفاء الأربعة أو غيرهم يذكر كل ما رواه في ذلك الباب فيذكر كل شيء ومعاوية بن من الأحاديث المروية في فضلها ما يعرف أهل العلم بالحديث أنه كذب ولكن لعلي من الفضائل الثابتة في الخصصين وغيرهما ومعاوية ليس له بخصوصه فضيلة في الصحيح لكن قد شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حنيناً والطائف وتبوك وحج معه بحجة الوداع وكان يكتب الوحي فهو من اتهمه النبي صلى الله عليه وسلم على كتابة الوحي كما اتهم غيره من العصابة فان كان المخالف يقبل كل ما رواه هؤلاء وأمثالهم في كتبهم فقد ردوا أشياء كثيرة تناقض مذهبهم وإن كان رد الجميع يطل احتجاجه بغير عزوه الحديث وإن قال أقبل ما وافق مذهبي وأرد ما يخالفه أمكن منازعته أن يقول له مثل

الحاصلة بأن فعل الحادث حادثة بعده فحدث هذه الحكمة بعد أن لم تكن سواء كانت قائمة بنفسه أو بغيره أي صفة كمال أم لا فان قلتم صفة كمال فقولوا في نفس الفعل الحادث ما قلتموه في الحكمة المطلوبة به وإن قلتم ليست حقيقة كمال فقولوا أضاف في نفس الفعل الحادث ما قلتموه في الحكمة المطلوبة به أو فتمتسوها ما يلزمكم في نفس الفعل سواء سواء وهذا بين واضح (الوجه الحادي عشر) أن يقول من ثبت الفعل القائم به والحكمة القائمة به معلوم بصرح العقل أن هذه صفة كمال وأن من يكون كذلك أكمل ممن لا يفعل أو يفعل لأحكامه فلم قلتم أن هذا متعجب فإذا قيل لا يلزم الكمال بعد النص قبل الثلاثين الكمال بعد النص قبل لهم فلم قلتم وجود مثل هذا الكمال متعجب ولفظ النص مجمل كأنتم قد فأن غايته أن يفسر بعدم ما وجد قبل أن يوجب وجود الأمر إلى أن هذا الموجود إذا وجد بعد أن لم يكن لزم أن يكون معدوماً قبل وجوده فيقال ومن أين علمتم أن وجوده هذا بعد عدمه محال وليس في ذلك افتقار الرب إلى غيره ولا استكناه بفعل غيره بل هو الخي الفاعل لما يشاء العليم القدير الحكيم الخبير الرحيم الودود لا اله الا هو وكل ما سواه فقير اليه وهو غني عما سواه لا يكمل بغيره ولا يحتاج إلى سواء

هذا باطل لا يجوز أن يحتج على جهة مذهب بطل هذا فله يقال ان كنت انما عرفت صحة
 هذا الحديث بدون المذهب فاذكر ما يدل على صحته وان كنت انما عرفت صحته لانه موافق
 للمذهب امتنع تصحيح الحديث بالمذهب لانه يكون حينئذ صحة المذهب موقوفة على صحة الحديث
 وصحة الحديث موقوفة على صحة المذهب فيلزم الدور الممتنع وايضا فالذهب ان كنت عرفت
 صحته بدون هذا الطريق لم يلزم صحة هذا الطريق فان الانسان قد يكتفي بغيره قولا وان كان
 ذلك القول حقا فكثير من الناس يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يلزمهم من كون الشيء
 صدقا في نفسه ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قاله وان كنت انما عرفت صحته بهذا
 الطريق امتنع أن تعرف صحة الطريق بصحته لافضاله الى الدور فثبت أنه على التقديرين لا يعلم
 صحة هذا الحديث باوفاقته للمذهب سواء كان المذهب معلوم الصحة أو غير معلوم الصحة فكل
 من له أدنى علم وانصاف يعلم أن المنقولات فيها صدق وكذب وأن الناس كذوب في المتألم
 والمتألم كما كذبوا في غير ذلك وكذبوا في ما وافقه وبخلافه ونحن نعلم أنهم كذبوا في كثير
 مما روي عنه في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان كما كذبوا في كثير مما روي عنه في فضائل علي وليس
 في أهل الأهواء أكثر كذبا من الرافضة بخلاف غيرهم فان الخوارج لا يكادون يكتفون بل هم
 من أصدق الناس مع بدعتهم وضلالهم وأما أهل العلم والدين فلا يصدقون بالنقل وينقلون
 بمجرد موافقة ما يعتقدون بل قد ينقل الرجل أحاديث كثيرة فيها فضائل النبي صلى الله عليه
 وسلم وأمثه وأصحابه فيردونها عليهم بأنها كذب ويقبلون أحاديث كثيرة لأحبتها وان كان
 ظاهرها بخلاف ما يعتقدونه لما اعتقادهم أنها متسوخة وأولها تفسير لما يخالفونه وينحون ذلك
 فالاصل في النقل أن يرجع فيه إلى أئمة النقل وعلمائهم ومن بشركم في علمهم علم ما يعلمون وأن
 يستدل على الصحة والضعف بدليل منفصل عن الرواية فلا يلزم هذا وهذا والا فبعدم قول القائل
 رواه فلان لا يحتج به لأهل السنة ولا الشيعة وليس في السليمن من يحتج بكل حديث رواه كل
 مصنف فكل حديث يحتج به يطلب من أول مقام صحته ويجرد عنه الى رواية التعليق ونحوه
 ليس دليل على صحته بانفاق أهل العلم بالنقل ولهذا لم يروه أحد من علماء الحديث في شيء من
 كتبهم التي ترجع الناس إليها في الحديث لا الصحاح ولا السنن ولا المساند ولا غير ذلك لأن
 كذب مثل هذا لا يخفى على من له أدنى معرفة بالحديث وانها عند أهل العلم عزيزة نطن
 من يظن من العامة وبعض من يدخل في غمار الفقهاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان على
 أحد المذاهب الاربعة وأن باخنيقة ونحوه كانوا من قبل النبي صلى الله عليه وسلم وأباظن
 طائفة من التريكان أن جردته معاز عظيمة وينقلونها بينهم والعلماء متفقون على أنهم شهداء
 يدروا أحد أو قل يوم أحد ومثل ما يظن كثير من الناس أن في معاز دمشق من أزواج النبي
 صلى الله عليه وسلم أم سلمة وغيرها ومن أصحابه أبي بن كعب وأويس القرني وغيرها وأهل
 العلم يعلمون أن أحد من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لم يقدم دمشق ولكن كان في الشام
 أسماء بنت يزيد بن السكن الانصاري وكان أهل الشام يسمونها أم سلمة فظن الجهال أنها أم
 سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأبى عن عبات بالمدنية وأويس تابعي لم يقدم الشام
 ومثل من يظن من الجهال أن قبر علي باطن الخفاف وأهل العلم بالكوفة وغيرها يعلمون بطلان
 هذا ويعلمون أن عليا ومعاوية وعمر بن العاص كل منهم دفن في قصر الامارة ببلد مخوفا
 عليه من الخوارج أن يشبهوه فانهم كانوا قد تمسكوا على قتل الثلاثة وقتلوا عليا وجرحوا

ولا يستعين بغيره في فعل ولا يباح
 العبادة نفسه فينفعه ولا ضرره
 فيضروه بل هو نافع الاسباب
 والسيئات وهو الذي يلهم عبدا الدعاء
 ثم يجيبه ويسر عليه العمل ثم يشبه
 ويلهمه التوبة ويحببه ويفرح
 بتوبته وهو الذي استعمل المؤمنين
 فيما رضىه ورضى عنهم فلم يحتج
 في فعله لما يحب ويرضاه الى سواء
 بل هو الذي خلق حركات العباد
 التي يحبها ويرضاه وهو الذي
 خلق ما لا يحب ولا يرضاه من
 أعمالهم لئلا في ذلك من الحكمة
 التي يحبها ويرضاه وهو الله لاله
 الا هو له الحسد في الاولى والاخرة
 وله الحكم واليه ترجعون فلاله
 الا هو ولو كان فيها آلهة الا الله
 نفسدا اذ كان هو الذي يستحق
 أن تكون العبادة له وكل عمل
 لا يراى وجهه فهو باطل لا متفعة
 فيه فمالا يكون به لا يكون فله
 لا حول ولا قوة الا به ومالا يكون
 له لا ينفع ولا يدوم كما قال تعالى
 وقد متالى ما علموا من عمل فجعلناه
 هباء منثورا وقال مثل الذين
 كفروا أعمالهم كرماد اشتدت به
 الريح في يوم عاصف لا يقدرون
 مما كسبوا على شيء وهو سبحانه
 يحب عباده الذين يحبونه والمحجوب
 لغيره أولى أن يكون محجوبا فانذا
 كنا اذا أحببنا شيئا الله كان الله هو
 المحجوب في الحقيقة وسبحان ذلك
 بطريق التسع وتكناجب من يحب
 الله لانه يحب الله فالله تعالى هو

معاوية وكان عمرو بن العاص قد استخلف جلايقل انه خارجة فضر به القاتل بظنه عمرا
فقتله فتبين انه خارجة فقال ادرت عمرا واد الله خارجة فصارت لا ومثل هذا كثير مما يظنه
كثير من الجهال وأهل العلم بالمتقولات يعلمون خلاف ذلك (الوجه الثاني) أن تقول في نفس
هذا الحديث ما يدل على أنه كذب من وجوه كثيرة فان فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما كان بعد ريدي حيا نادى الناس فاجتمعوا فأخذ بيدي على وقال من كنت مولاه فعلي مولاه
وان هذا أفدشاع وطار بالبلادو بلغ ذلك الحرب بن النعمان القهري وأنه أتى النبي صلى الله عليه
وسلم على ناقته وهو في الأبطح وأتى وهو في ملا من العجابه فذكر أنهم امثالوا أمره بالشهادتين
والصلاة والزكاة والسلام والجم قال ألم ترض بهذا حتى رفعت بضبي ابن عكك تفضله علينا وقلت
من كنت مولاه فعلي مولاه وهذا منك أومن الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو من أمر الله
فولى الحرب بن النعمان يريد راحته وهو يقول اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك فأمطر
علينا بحجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم فلو وصل اليها حتى رماه الله بحجر فسقط على هامته
ونخرج من دبره فقتله وأتزل الله سأل سائل بعذاب واقع للكافرين الآتية (فيقال) لهؤلاء
الكذابين أجمع الناس كلهم على أن ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم بعد ريخم كان مرجعه من
حجة الوداع والشيعه تسلم هذا وتجعل ذلك اليوم عيدا وهو اليوم الثامن عشر من ذي الحجة
والنبي صلى الله عليه وسلم لم يرجع الحجة بعد ذلك بل رجع من حجة الوداع الى المدينة وعاش
تمام ذي الحجة والحرم وصرفه وتوفي في أول ربيع الأول وفي هذا الحديث يذكر أنه بعد أن قال
هذا بعد ريخم وشاع في البلاد جاءه الحرب وهو بالابطح والابطح عكة فهذا كذب جاهل لم يعلم
مضى كانت قصة غدريخم فان هذه السورة تسو يسأل سائل مكة باتفاق أهل العلم نزلت عكة
قبل الهجرة فهذه نزلت قبل غدريخم بعد رسيخ أو أكثر من ذلك فكيف نزل بعدة وأيضا
قوله وإذا قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك فأسرورة الانفال وقد نزلت بدر بالاتفاق
قبل غدريخم بسنتين كثيرة وأهل التفسير متفقون على أنها نزلت بسبب ما قاله المشركون للنبي
صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة كأي جهل وأمناله وأن الله ذكر نبيه بما كانوا يقولون بقوله
وإذا قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أي اذكر قولهم
كقولهم وإذا قال ربك للإلثة واذنعدت من أهلك ونحو ذلك بأمره بأن يذكر كل ما تقدم
فدلى على أن هذا القول كان قبل نزول هذه السورة وأيضا فانهم لما استخيموا بين الله أنه لا ينزل
عليهم العذاب ومحمد صلى الله عليه وسلم فهم فقال وإذا قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من
عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ثم قال الله تعالى وما كان الله ليعذبهم
وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون واتفق الناس على أن أهل مكة لم تنزل عليهم
حجارة من السماء لما قالوا ذلك فلو كان هذا آية لكان من جنس آية أصحاب الفضل ومثل هذا
مما تتوفر المهم والدواعي على نقله ولو أن الناقل لما تضمن أهل العلم فلما كان هذا الإرويه
أحد من المصنفين في العلم لا المسند ولا الصحيح ولا الفضائل ولا التفسير ولا السير ونحوها لا
ما يروى عن هذا الأسناد المتكرر علم أنه كذب وباطل وأيضا فقد ذكر هذا في الحديث
أن هذا القائل أمر بعلى الإسلام المحس وعلى هذا فقد كان مسلما قاله قال فقتلنا منك ومن
المعروف بالضرورة أن أحدنا من المسلمين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لم يصبه هذا وأيضا
فهذا الرجل لا يعرف في الصحابة بل هو من جنس الاسماء التي يذكرها الطريقة من جنس

يحب الذين يحبونه فهو المستحق
أن يكون هو المحبوب بالآلوه
المعبود وان يكون غاية كل حب
كيف وهو سبحانه الذي يحمده نفسه
ويثني على نفسه ويحب الحمد من
خلقه كما قال النبي صلى الله عليه
وسلم في الحديث الصحيح لا أحد
أحب اليه المدح من الله وقال
له الأسود بن سريغ يا رسول الله
اني جئت ربى بمحمد فقال ان
ربك يحب الحمد وفي الحديث
الصحيح أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يقول في سجوده اللهم
اني أعوذ برضاك من سطوك
وبعافائك من عقوبتك وبك
منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما
أنتت على نفسك وقد روى أنه
كان يقول ذلك في آخر الوتر فهو
المتنى على نفسه وهو كما أتى على
نفسه اذ فضل خلقه لأحصى ثناء
عليه والثناء تكرر الحمد
وتثنيها كما في الحديث الصحيح عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
إذا قال العبد الحمد لله رب العالمين
قال الله جدي عدي فإذا قال
الرحمن الرحيم قال أتى على
عدي فإذا قال غلظ يوم الدين
قال مجدي عدي وفي الحديث
الصحيح عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه كان إذا رفع رأسه من
الركوع قال ربنا ولك الحمد ملء
السموات وملء الارض وملء
ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد
أهل الشاء والحمد أحق ما قال العبد

الاحاديث التي في سيرة عترة ودلهمه وقد صنف الناس كتباً كثيرة في أسماء الصحابة الذين ذكر وافي شيء من الحديث حتى في الاحاديث الضعيفة مثل كتاب الاستيعاب لابن عبد البر وكتاب ابن منده وابي نعيم الاصبهاني والحافظ ابي موسى ونحو ذلك ولم يذكر أحد منهم هذا الرجل فعلم أنه ليس له ذكر في شيء من الروايات فان هؤلاء لا يذكرون الامار واما أهل العلم لا يذكرون احاديث الطريقة مثل تنقلاات الانوار للكبيري والكذاب وغيره (الوجه الثالث) أن يقال أنتم ادعيت أنكم أنتم إمامته بالقرآن والقرآن ليس في ظاهره ما يدل على ذلك أصلاً فانه قال بلغ ما أنزل الله من ربه وهذا اللفظ عام في جميع ما أنزل الله من ربه لا يدل على شيء معين فدعوى المدي أن إمامة على هي مما بلغها أو أمر بتبليغها لا تثبت بمجرد القرآن فان القرآن ليس فيه دلالة على شيء معين فان ثبت ذلك بالنقل كان ذلك اثباتاً لا خبراً بالقرآن فمن ادعى أن القرآن يدل على أن امامة على مما أمر بتبليغه فقد افترى على القرآن فان القرآن لا يدل على ذلك عموماً ولا خصوصاً (الوجه الرابع) أن يقال هذه الآية مع ما علم من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم تدل على نقض ما ذكر وهو هو أن الله لم ينزلها عليه ولم يرها فانه لو كانت أمراً لله بتبليغه لبلغه فانه لا يعصى الله في ذلك ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها من زعم أن محمداً كتم شيئاً من الوحي فقد كذب والله يقول يا أيها الرسول بلغ ما أنزل الله من ربه وإن لم تفعل فبالغرسائه لكن أهل العلم يعلون بالاضطرار أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغ شيئاً من امامة على ولهم على هذا طرق كثيرة يشيدون بها هذا العلم منها أن هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله فلو كان له أصل لنقل كائن لم أمثاله من حديثه لا يسامع كرم ما ينقل في فضائل على من الكذب الذي لأصله فكيف لا ينقل الحق الذي قبله للناس ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أمته بتبليغ ما معه مما أمره فلا يجوز عليهم كتمان ما أمرهم الله بتبليغه ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم للمامات وطلب بعض الانصار أن يكون منهم أمير ومن المهاجرين أمير فأنكروا ذلك عليه وقالوا الامارة لا تكون الا في قرش وروي الصحابة في متفرقة الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الامامة في قرش ولم يروها واحد منهم لا في ذلك المجلس ولا غيره ما يدل على امامة على وابع السبلون بابا بكر وكان أكثر بني عبد مناف من بني أمية وبني هاشم وغيرهم لهم ميل قوي الى على بن ابي طالب بخيارون ولايته ولم يذكر أحد منهم هذا النص وهكذا جرى النص في عهد عمر وعثمان وفي عهده أيضاً لما صار له ولاية لم يذكر هو ولا أحد من أهل بيته ولا من الصحابة المعروفين هذا النص وإنما ظهر هذا النص بعد ذلك وأهل العلم بالحديث والسنة الذين يتولون علماً ويجوبونه يقولون انه كان الخليفة بعد عثمان كأحد جنبل وغيره من الامة وقد نازعهم في ذلك طوائف من أهل العلم وغيرهم وقالوا كان زمانه زمان فتنة واختلاف بين الامة لم تنفق الامة فيه لاعلمه ولا على غيره وقال طوائف من الناس كالكرامية بل هو كان اماماً ومعاوية اماماً وجوزوا أن يكون للناس امامان للراحة وهكذا قالوا في زمن ابن الزبير وبزيجته لم يجدوا للناس اتفاقاً على امام واحد وجنبل مع أنه أعلم أهل زمانه بالحديث اختلف على امامة على بالحديث الذي في السنة تكون خلافة النبوة ثلاثين سنة ثم تصير ملكاً وبعض الناس ضعف هذا الحديث لكن أجود غيره يشيرون فيه ادعتهم النصوص على خلافة على فلونظر واجد يثبت مسند أو مرسل موافق لهذا لفرحواله فعلم أن ما تدعيه الزافض من النص هو مما لم يسمع أحد من أهل العلم بأقوال

وكانت عبد الامان لما أعطت ولا معلى لمامنت ولا نفع ذلك الحد مثلاً الخليفة ذكر الحد والثاء والجهد هنا كما ذكره في أول الفاتحة فالجهد يتناول جنس الحمد والثاء يقتضي تكررها وتعددتها والزيادة في عددها والجهد يقتضي تعظيمها وتوسيعها والزيادة في قدرها ووصفها فهو سبحانه مستحق الحمد والثاء والجهد ولا أحد يحسن أن يحمد كالجهد نفسه ولا ينبي عليه كإبتي على نفسه ولا يحمد كالجهد نفسه كما في حديث ابن عمر الذي في الصحيح لما قرأ النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر وما قدروا الله حق قدره والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطوَّرات بيديه قال يقبض الله سمواته بيده والارضون يسده الاخرى ثم يمجده نفسه فيقول أنا الملك أنا القدوس أنا السلام أنا المؤمن أنا المهيمن أنا العزيز أنا الجبار أنا المتكبر أنا الذي بدأت الدنيا ولم تلد شيئاً أنا الذي أعندتها أين الملائكة أين الجبارون أين المتكبرون أو كما قال وفي الحديث الآخر يقول الله تعالى اني جواد ماجد واحد اتما امرى اذا أردت شيئاً أن أقوله كن فيكون

(فصل) ونحن نذكر ما ذكره أبو الحسن الأمدي في هذا الاصل وتكلم عليه قال في

كتبه الكبير المسمى أبكار الافكار
المسئلة الرابعة من النوع
الرابع الذي سماه ابطال التنبية
في بيان امتناع حلول الحوادث
بذاته تبارك وتعالى قال وقيل
انحوض في الحجاج لا بد من تلخص
محل النزاع فنقول المراد بالحدث
المتنازع فيه الموجود بعد العدم
كان ذاتا قائما بنفسها وصفة لغيره
كالاعراض واماما لوجوده
كالعدم والاحوال عند الغائين
بها فانها غير موصوفة بالوجود ولا
بالعدم كالعالية والقادية
والريدية ونحو ذلك وان السبب
والاضاات فانها عند المتكلم امور
وهية لا وجود لها فلتحقق من
ذلك بعد ان لم يكن فيقال به بتجدد
ولا يقال له حادث قال وعند هذا
فنقول العقلاء من ارباب الملل
وغيرهم متفقون على استحالة قيام
الحوادث بذات الرب تبارك وتعالى
(١) غير ان الكرامية لم يجوزوا قيام
كل حادث بذات الرب تعالى بل قال
اثرهم هو ما يقتضي اليه في اليجاد
والخلق ثم اختلفوا في هذا الحادث

(١) قوله غير ان الكرامية الخ
لعل في الكلام سقطا وعبارة
المواقف فقد اختلف في كونه
تعالى محل الحوادث فثمة الجمهور
وقال الجسوس كل حادث قائمه
والكرامية كل حادث محتاج اليه
في اليجاد الخ فانظر اه كتبه

معصية

رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتضيان لاحدينا ولهذا كان اهل العلم بالحديث يقولون
بالضرورة كتب هذا النقل كما يقولون كتب غير من النقلات المكذوبة وقد جرى تحكيم
اخصمين ومعها كثر الناس فلم يكن في السبل من اعمه ولا غيرهم من ذكر هذا النص مع
كثرة شيعته ولا فيهم من احتج به في مثل هذا المقام الذي تتوفر فيه الهمم والدواعي على اظهار مثل
هذا النص ومعلوم انه لو كان النص معروفا عند شيعة على فضلا عن غيرهم لكانت العادة
المعروفة تقتضي ان يقول احدهم هذا نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على خلافته فيجب
تقديمه على معاوية وابوموي بن نفسه كان من اخبار المسلمين لوعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم
نص عليه لم يسجل عزله ولوعز له لكان من انكر عزله عليه يقول كيف تعزل من نص النبي
صلى الله عليه وسلم على خلافته وقد احتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم تقتل عمار الفتنه
الباغية وهذا الحديث خبر واحد او اثنين او ثلاثة ونحوهم وليس هذا متواترا والنص عند
الغائبين به متواتر فيا لله العجب كيف ساء عند الناس احتجاج شيعة على ذلك الحديث ولم
يحجوا احد منهم بالنص

(نقل) قال الرافضي البرهان الثالث قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم
واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا روى ابو نعيم باسناده الى ابى سعيد الخدري
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا الناس الى غير خرم وامر باحتج الشجرة من
السؤل فقام فدعا عليا فاخذ بيضيه فرفعهما حتى نظر الناس الى ابى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم يفرقوا حتى زلت هذه الآية اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي
ورضيت لكم الاسلام دينا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله اكبر على اكمال الدين
واتمام النعمة ورضا الرب برسالتي وبالولاية لعلي من بعدي ثم قال من كنت مولاه فعلي مولاه
الهم وال من والاه وعلم من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله

(اجواب) من بجوه أحدها ان المستدل عليه بيان صحة الحديث ومجرد عزوه الى الرواية
أي نعم لا نقصد الصحة باتفاق الناس علماء السنة والشيعه فان ابا نعيم روى كثير من الاحاديث
التي هي ضعيفة بل موضوعه باتفاق علماء اهل الحديث السنة والشيعه وهو ان كان حافظا
ثقة كثير الحديث واسع الرواية لكن روى كعادة المحدثين أمثاله وروى جميع ما في الباب
لاجل المعرفة بذلك وان كان لا يخرج من ذلك الا بعضه والناس في مصنفاتهم منهم من
لا يروى عن يعلم انه يكذب مثل مالك وشعبة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن
حنبل فان هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بشقة عندهم ولا يروون حديثا يقولون انه عن
كذاب فلا يروون احاديث الكذابين الذين يعرفون بتعمد الكذب لكن قد يتفق فيما يروونه
ما يكون صاحبه اخطا فيه وقد روى الامام أحمد واسحق وغيرهما احاديث تكون ضعيفة
عندهم لا تهاجم رواياتهم والاحتفظ وتجوز ذلك لمعتبر بها يستشهد بها فانه قد يكون لذلك
الحديث ما يشهد له انه محفوظ وقد يكون له ما يشهد بان خطأ وقد يكون صاحبه كذبا
في الباطن ليس مشهورا بالكذب بل يروى كثير من الصدوق روى حديثه وليس كل ما رواه
الفاستق يكون كذبا بل يجب التبين في خبره كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ
فتبينوا الآية فيروى المتن سائر الشواهد هل تدل على الصدق أو الكذب وكثير من المصنفين
يعزله عن ذلك على وجهه بل يعجز عن ذلك فيروى ما سمعه كما سمعه والدرك على غيره لاعليه

قهم من قال هو قوله كن ومنهم من
قال هو الازادة فخلق الازادة أو
القول فذاته يستند الى القدرة
القديمة لانه حادث بالحدوث وأما
خلق باقي المخلوقات فاستند الى
الازادة أو القول على اختلاف
منهم فخلقوا على القائم بذاته
يعبرون عنه بالحادث والخارج
عن ذاته يعبرون عنه بالحدث
ومنهم من زاد على ذلك حادثين
آخرين وهما السمع والبصر قال
وأجمع الكرامية على أن مقام
بذاته من الصفات الحادثة لا يتحدد
له منها اسم ولا يعود اليه منها حكم
حتى لا يقال انه قائل بقول ولا يريد
بإرادة بل قائل بالعائية ومريد
بالمريدية ولم يجوزوا عليه إطلاق
اسم متحدد بل يكن فبما لا يزال بل
قالوا أسماءها كلها أنشئة حتى في
التشاكل والازرق وان لم يكن في
الازرق خلق ولا زرق قال وأما
ما كان من الصفات المتجددة التي
لا وجود لها في الاعيان فما كان
منها ما لا يفتقد اتفاق المتكلمين على
امتناع انصاف الربيه غير أبي
الحسين البصري فانه قال يتحدد
عالميات الله تعالى بتجدد المعلومات
وما كان من التسبب والاضافه
والعلاقات فتخلق بن راب العقول

(۱) قوله على ثمانية عشر كذا في
النسخة واوله على ألف وثمانمائة
مهم كما يدل عليه بقية العبارة وحرر
كتبه معقود

وأهل العلم ينظرون في ذلك وفي رجاله واستاده (الوجه الثاني) أن هذا الحديث من الكذب الموضوع باتفاق أهل المعرفة بالموضوعات وهذا يعرفه أهل العلم بالحديث والمرجع المهم في ذلك وذلك لأبوجه هذا فثبت من كتب الحديث التي يرجع إليها أهل العلم بالحديث (الوجه الثالث) أنه قد ثبت في الصحاح والمسانيد والتفسير أن هذه الآية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة وقال رجل من اليهود لم يرن الخطاب بأمر المؤمنين أن يقرأ كتابكم تقرئنا ولا علينا معشر اليهود نزلت لا تختصنا بذلك بعدا فقال له عمر وأى آية هي قال قوله اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً فقال عمر إنى لأعلم أى يوم نزلت وفى أى مكان نزلت ومعرفة بعرفة ورسول الله صلى الله عليه وسلم واقف بعرفة وهذا مستفيض من وجود آخر وهو منقول في كتب المسلمين الصحاح والمسانيد والجوامع والسير والتفسير وغير ذلك وهذا اليوم كان قبل يوم غد يوم غد يوم غد يوم غد كان يوم الجمعة تسع ذى الحجة فكيف يقال أنها نزلت يوم الغدير (الوجه الرابع) أن هذه الآية تنبئ فيها دلالة على علي (ولا إمامة بعده من الوجوه بل فيها إخبار الله بكآل الدين واتمام النعمة على المؤمنين ورضا الإسلام ديناً فعوى للمدى أن القرآن يدل على إمامته من هذا الوجه كذب ظاهر وإن قال الحديث يدل على ذلك فيقال الحديث إن كان محصيا فتكون الختمين الحديث لأمم الآية وإن لم يكن محصيا فلا حاجة في هذا ولا في هذا فعلى التقدير من الدلالة في الآية على ذلك وهذا مما يعينه كتب الحديث فإن نزول الآية لهذه السبب وليس فيها ما يدل عليه أصلا تناقض (الوجه الخامس) أن هذا اللفظ وهو قوله اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث وأما قوله من كنت.. ولا فعلى مولاه فهم فيه قولان وسنذكر إن شاء الله تعالى في موضعه (الوجه السادس) أن ادعاء النبي صلى الله عليه وسلم بحجاب وهذا الدعاء ليس بحجاب فعلم أنه ليس من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت من المعلوم أنه لما نزل كان الصحابة وسائر المسلمين ثلاثة أصناف صف فاتوا معه وصف قاتلوه وصف قعدوا عن هذا وهذا وأكثر السابقين الأولين كانوا من القعد وقد قبل أن بعض السابقين الأولين قاتلوه وذكر ابن جرير أن عمر بن ياسر قتله أو العادة وإن أبا العادة به من السابقين عن أبيه تحت الشجرة وأوثق جميعهم فثبت في الصحيحين أنه لا يدخل النار منهم أحد ففي صحيح مسلم وغيره عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة وفي الصحيح أن غلام حاطب بن أبي بلتعة قال يا رسول الله لا تدخلن حاطب النار فقال كذبت أنه شهد بدرا والحديبية وحاطب هذا هو الذى كاتب المشركين خبر النبي صلى الله عليه وسلم وبسبب ذلك نزل بأمر الذين آمنوا لا اتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة الآية وكان مسأ إلى محالكة ولهذا قال ملوكه هذا القول وكذبه النبي صلى الله عليه وسلم وقال أنه شهد بدرا والحديبية وفي الصحيح لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة وهو لأعظمهم عن قاتل عليا طمعة والزيور وإن كان قاتل عمر فمهم فهو أبلغ من غيره وكان الذين بايعوه تحت الشجرة نحو ألف وأربعمائة وهم الذين فتح الله عليهم خيبر كما وعدهم الله في ذلك في سورة الفتح وقسمها بينهم النبي صلى الله عليه وسلم (١) على غانية عشر سهما لأنه كان فيهم مائة فارس قسم للفارس ثلاثة أمهات سهما وسهم للفارس فصاروا لاهل الخليل ستمائة سهم ولغيرهم ألف ومائتا سهم هذا هو الذي ثبت في الأحاديث الصحيحة وعليه أكثر أهل

العالم كائنًا والسافعي وأجدوغيرهم وقد ذهب طائفة إلى أنه أسهم للفارس مهمين وأن الخليل كانت ثلثمائة كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب أبي خنيفة وأما على فلا ريب أنه قاتل معه طائفة من السابقين الأولين كسهل بن خنيفة وعمار بن ياسر لكن الذين لم يقاتلوا معه كانوا أفضل فان سعد بن أبي وقاص لم يقاتل معه ولم يكن قد بقي من العجالة بعد على أفضل منه وكذلك محمد بن مسلمة من الأنصار وقد حاق بالحدث أن الفتنة لا تنصره فاعتزل وهما استبدل به على أن القتال كان قتال فتنة يتأويل لم يكن من الجهاد الواجب ولا المسحب وعلى ومن معه أولى بالحق من معاوية وأصحابه كما تبين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال غرق مارقة على خير فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق فدل هذا الحديث على أن عليا أولى بالحق من قاتله فإنه هو الذي قتل الخوارج لما افرق المسلمون فكان قوم معه وقوم عليه ثم إن هؤلاء الذين قاتلوه لم يخذلوا بل كانوا منصورين يقتنون السلاطون يقتلون الكفار وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة قال معاذ بن جبل وهم بالشام وفي مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا زال أهل الغرب ظاهرين حتى تقوم الساعة قال أجد ابن حنبل وغيره أهل الغرب هم أهل الشام وهذا كاذب فإنه كل بلد مغرب وشرق والاعتبار في لفظ النبي صلى الله عليه وسلم بغرب مدينة ومن الفرات هو غرب المدينة فالبيرة ونحوها على سمت المدينة كأن حران والرقفة وميساط ونحوها على سمت مكة ولهذا يقال إن قبلة هؤلاء أعداء القبل بمعنى أن كل قبيل القطب الشمالي خلف ظهره فكانت مستقبل الكعبة فما كان غربي الفرات فهو غربي المدينة إلى آخر الأرض وأهل الشام أول هؤلاء والعسكر الذين قاتلوا مع معاوية ماخذلوا فطبل ولا في قتال على فكيف يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اخذل من خذله واضرم من نصره فأين نصر الله لمن نصره وهذا وغيره مما بين كذب هذا الحديث

(فصل) قال الرافضى البرهان الرابع فيه تعالى والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى روى الفقيه ابن على الغازى السافعي باسناده عن ابن عباس قال كتب جالسنا مع فتية من بني هاشم عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ انقض كوكب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انقض هذا النجم في منزلة فهو الوصى من بعدى فقام فتية من بني هاشم فظفروا فاذا الكوكب قد انقض في منزل على قالوا يا رسول الله قد غويت في حب على فأزل الله تعالى والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة كاتقدم وذلك أن القول بلا علم حرام بالنص والاجماع قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقال قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبنى بغير الحق وأن تشرى كوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون وقال هاتر هؤلاء ما حجت فيما لكم به علم فلم يحلجوا فيما ليس لكم به علم وقال ومن الناس من يجادل في الله بغير علم وقال ان الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان آتاهم كبير مقتل عند الله وعند الذين آمنوا والسلطان الذي آتاهم هو الحجة الآتية من عند الله كما قال أم أزلنا عليهم سلطانا فهو يتكلم بما كانوا يشركون وقال أم لكم سلطان مبين فاتوا بكابكم ان كنتم صادقين وقال انى الامعاء سميتوها وآياتكم ما أزل الله بهما من سلطان

قد تكون وجودية وأما المذهب
فيقال لفظ الحوادث والتجديدات
في لغة العرب يتناول أشياء كثيرة
وربما فهم أو أوهى في العرف
استحالات كالأرض والعموم
والأحران ونحوها إذا قيل قلان
حديثه حادث وكثير منهم يعبر
بالاحداث عن المعاصي والذنوب
ونحو ذلك كما قد عرف هذا وأما
مورد النزاع أنه هل يقوم به
ما يتعلق بعينه وقدرته وإمام
باب الفضائل كالاستواء إلى غيره
والاستواء عليه والاتباع والحيث
والتزول ونحو ذلك وإمام باب
الاقوال والكلمات وإمام باب
الاحوال كالفرح والغضب
والارادات والرضا والفتن ونحو
ذلك وإمام باب العلوم
والادراك كالتسمع والبصر
والعلم بالموجود بعد العلم بأنه
سيوجد وإذا كان كذلك فقول
ان العقلاء من أرباب الملل وغيرهم
متفقون على استحالة ذلك غير
أن الكرامية إلى آخره ليس بقول
مطابق أما أهل الملل فلا يضاف
إليهم من حيث هم أرباب مسألة
الامانة عن صاحب الملة تساوت
الله عليه وسلامه أو ما أجمع عليه
أهل العلم وأما ما قاله بعض أهل
الملة برأيه واستتباط مع منازعة
غيره فلا يجوز اضافته إلى الملة
ومن المعلوم أنه لا يمكن أصلاً أن
ينقل عن محمد صلى الله عليه وسلم
ولا عن إخوانه المرسلين كوسى

فما جاء به الرسل عن الله فهو سلطان والقرآن سلطان والسنة سلطان لكن لا يعرف أن
التي صلى الله عليه وسلم جاءه إلا بالنقل الصالح عن الله فكل من احتج بشئ منقول عن النبي
صلى الله عليه وسلم فعليه أن يعلم بحصته قبل أن يعتقد موجباً ويستدل به وإذا احتج به على
غيره فعليه أن يحصته أولاً كان قالاً لا يعلم مستدلاً بلا علم وأدعى أن في الكتب المنسقة في
الفضائل ما هو كذب صار الاعتماد على مجرد ما فيها مثل الاستدلال بشهادة الفاسق الذي يصدق
تأريه كذب أخرى بل لو لم يعلم أن فيها كذباً لم يصدقنا على ما حتى يعلم ثقة من رواها وبيننا وبين
الرسول مشون من المسلمين ونحن نعلم بالضرورة أن فيما ينقل الناس عنه وعن غيره صدقاً
وكذباً وقد روي عنه أنه قال سيكتب عليّ فإن كان هذا الحديث صدقاً فلا بد أن يكتب عليه
وان كان كذباً فقد كذب عليه وإذا كان كذلك لم يجوز لأحد أن يحتج في مسأله فروعاً بحديث
حتى يبين ما به يثبت فكيف يحتج في مسائل الأصول التي يقدح فيها في أخبار القرآن وجواهر
المسلمين وسادات أولياء الله المقربين بحيث لا يعلم المحجة بصدقه وهو قسله أن تعلم أن هذا وقع
فان قال أعلم ذلك فقد كذب فأين يعلم وقوعه ويقال له من أين علمت صدق ذلك وذلك لا يعرف
إلا بالاستدود معرفة أحوال الرواة وأنت لا تعرفه ولو أنكرت معرفته لعرفت أن هذا كذب وان قال
لا أعلم ذلك فكيف يسوغ له الاحتجاج بما لا يعلم حصته (الثاني) أن هذا كذب باتفاق أهل
العلم بالحديث وهذا المغازي ليس من أهل الحديث كآتي نعيم وأمثاله وهو لا يضاف من جمعي
العلم الذين يذكر من ما غالبه حق وبعضه باطل كآتي علي وأمثاله بل هذا لم يكن الحديث من
صنفه فعمد إلى ما وجد من كتب الناس من فضائل على فجمعها كما فعل أخطب خوارزم
وكلاهما لا يعرف الحديث وكل منهما روى فيما جمعه من الأكاذيب الموضوعة لا يخفى أنه
كذب على أقل علماء النقل بالحديث ولست أنظم أن أحدهما يتعد الكذب فيما ينقله لكن
الذي يتقناه أن الأحاديث التي يرونها فيها ما هو كذب كثير باتفاق أهل العلم وما قد كذبه الناس
قبلهم وهما وأمثالهما قد يرون ذلك ولا يعلمون أنه كذب وقد يعلمون أنه كذب فلا إدري
هل كان من أهل العلم بأن هذا كذب أو كان بما لا يعلم أن ذلك وهذا الحديث ذكره الشيخ
أبو الفرج في الموضوعات لكن يساق آخرون حديث محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح
عن ابن عباس قال لما خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى السماء الساعة وأراء الله من العجايب
في كل سماء فأصبح جعل يحدث الناس عن العجايب فكانه من أهل مكة من كنبه وصدقه من
صدقه فعند ذلك انقض بهم من السماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظروا في دار من وقع
فهو خليقتي من بعدى فظنوا ذلك النجم فوجدوا في دار علي بن أبي طالب فقال أهل مكة دخل
محمد دعوى وهوى أهل بيته ومال إلى ابن عمه علي بن أبي طالب رضي الله عنه فعند ذلك نزل
هذا السورة والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى قال أبو الفرج هذا حديث موضوع
لا شئ فيه وما أورد الذي وضعه وما بعده ما ذكر وفي أسناده ظلمات منها أبو صالح وكذلك
الكلبي ومحمد بن مروان السدي والمتهبه الكلبي قال أبو حاتم بن حبان كان الكلبي من الذين
يقولون أن علياً لم يمت وأنه يرجع إلى الدنيا وإن رأوا جماعة قالوا أمير المؤمنين فيها لا يحل
الاحتجاج به قال والمجيبون تعقل من وضع هذا الحديث كغيره لا يصح في المعقول
من أن النجم يقع في دار ويثبت إلى أن يرى ومن بله أنه وضع هذا الحديث على ابن عباس
وكان ابن عباس زمن المعراج ابن سنتين فكيف يشهد تلك الحالة ويرويها قلت أذا لم يكن

وعيسى صلوات الله عليهما مايل على قول النفاة لانما لاظهارا بل الكتب الالهية المتواترة عنهم والاحاديث المتواترة عنهم يدل على نقض قول النفاة وتوافق قول أهل الاثبات وكذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون لهم بإحسان وأئمة المسلمين أرباب المذاهب المشهورة وشيوخ المسلمين المتقدمون لا يمكن أحدا أن ينقل نقلا صحيحا عن أحد منهم بما يوافق قول النفاة بل المنقول المستفيض عنهم يوافق قول أهل الاثبات فنقل مثل هذا عن أهل الملة خطأ ظاهر ولكن أهل الكلام والنظر من أهل الملة تنازعوا في هذا الاصل لما حدث في أهل المسئلة مذهب الجهمية نفاة الصفات وذلك بعد المائة الاولى في وأخر عصر التابعين ولم يكن قبل هذا يعرف في أهل الملة من يقول بنسفي الصفات ولا بنسفي الامور الاختيارية فانما هي بذاته فلما حشدوا القول وقالوا بغير المعتزلة وقالوا لا تحمله الاعراض والحوادث وأرادوا بذلك أنه لا تقوم به صفة كالعلم والقدرة ولا فعل كالخلق والاستواء أنكر أئمة السلف ذلك عليهم كاهو متواتر معروف وعن هذا قالت المعتزلة ان القرآن مخلوق لانه لو قام بذاته لزم أن تقوم به الافعال والصفات وأطبق السلفوا الأئمة على انكار

هذا الحديث في تفسيره انكبي المعروف عنه فهو مما وضع بعده وهذا هو الأقرب قال أبو الفرج وقد سرق هذا الحديث بعينه قوم وغيروا أسناده ورووه بإسناد غير يسمن طريق أبي بكر الطنطا عن سليمان بن أحمد المصري ومن طريق أبي قنعاقر سبعة من محمد حدثنا ثوبان ابن ابراهيم حدثنا مالك بن غسان التمشلي عن أنس قال انقض كوكب على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظروا الى هذا الكوكب ين انقض في ذاده فهو خليفة من يعدي قال فنظرنا فاذا هو قد انقض في منزل على فقال بجاعة قديسي محمد في حب على فأزل الله تعالى والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى الآيات قال أبو الفرج وهذا هو المتقدم سرقه بعض هؤلاء الرواة فغير اسناده ومن تفقده وضعه اياه على أنس فان أنسا لم يكن بمكة زمن المعراج ولا حين نزول هذه الآية لان المعراج كان قبل الهجرة بسنة وأنسا عرفة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة وفي هذا الاسناد ظلمات أماما لك التمشلي فقال ابن حبان يأتي عن الثقات بما لا يشبه حديث الاثبات وأما ثوبان فهو أخو ذى النون المصري ضعيف في الحديث وأوقضاة منكر الحديث متروكة وأبو بكر الطنطا وسليمان ابن أحمد مجهولان (الوجه الثالث) أنه مما بين أنه كذب أن فيه ابن عباس شهد نزول سورة النجم حين انقض الكوكب في منزل على وسورة النجم باتفاق الناس من أهل منازل بمكة وابن عباس حين مات النبي صلى الله عليه وسلم كان مرضا هشا يلوغ لم يحتمل بعد هكذا ثبت عنه في الصحيحين فعند نزول هذه الآية إما أن ابن عباس لم يكن ولدي بعد وإما أنه كان طفلا لا يعز فان النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر كان لابن عباس نحو خمس سنين والاقر بانه لم يكن ولدي عند نزول سورة النجم فانهم انما نزل ما نزل من القرآن (الوجه الرابع) أنه لم ينقض قط كوكب الى الارض بمكة ولا بالمدينة ولا غيرها ولما بعث النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا من الشهب ومع هذا فلم ينزل كوكب الى الارض وهذا ليس من الخوارق التي تعترف في العالم بل هو من الخوارق التي لا يعرف مثلها في العالم ولا يرى مثل هذا الا من أوقع الناس وأجرهم على الكذب وأقلهم جاهدونا ولا يروج الاعلى من هو من أهل الناس وأجهمهم وأقلهم معرفة وعلم (الوجه الخامس) أن نزول سورة النجم كان في أول الاسلام وعلى اذ ذلك كان صغيرا ولا يظهر أنه لم يحتمل ولا تزوج بها طمة ولا شرع بعد فرائض الصلاة أربعا وثلاثا واثنين ولا فرائض الزكاة ولا وجبات رمضان ولا عامة قواعد الاسلام وأمر الوصية بالامامة لو كان حقا انما يكون في آخر الامر كما ادعوه يوم غد ربح فكيف يكون قد نزل في ذلك الوقت (الوجه السادس) أن أهل العلم بالتفسير متفقون على خلاف هذا وأن النجم المقسمه إما نجوم السماء وإما نجوم القرآن ونحو ذلك ولم يقل أحد منهم كوكب نزل في دار أحد بمكة (الوجه السابع) أن من قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم غيب فهو كافر والكفار لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم بأمرهم بالشرع قبل الشهادتين والدخول في الاسلام (الوجه الثامن) أن هذا النجم ان كان صاعقة فليس نزول الصاعقة في بيت شخص كرامة وان كان من نجوم السماء فهذه لا تنافق الفلك وان كان من الشهب فهذه يرى بها رجوما للشياطين وهي لا تنزل الى الارض ولو قدر أن الشيطان الذي يرى بها واصل الى بيت على حتى احترق بها فليس هذا كرامة مع أن هذا لم يقع قط

(فصل) قال الرافضي البرهان الخامس قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم

هذا عليهم وكل من خالفهم قبل ابن
كلاب كان يقول بقيام الصفات
والاقوال والافعال المتعلقة
بعشئته وقدرته لكنه ابن كلاب
ومتبعوه فرقوا بين ما يلزم الذات
من أعيان الصفات الكلية والعلم
وبين ما يتعلق بالمشئة والقدرة
فقالوا هذا لا يقوم بذاته لان ذلك
يستلزم تعاقبا لحوادث عليه كما
ساقى وابن كرام كان متأخرا بعد
محنة الامام اجدين حنبلي وتوفي
ابن كرام في حدود سنين ومائتين
فكان بعد ابن كلاب عبدة وكان
أكثر أهل القبلة قبله على مخالفة
المعتزلة والكلابية حتى طوائف
أهل الكلام من الشيعة والمرجئة
كالهشامية وأصحاب أبي معاذ
التوماني وزهير الأثرى وغيرهما
كذلك عنهم الاشعري في
المقالات وأمثال هؤلاء كانوا
يقولون بقيام الحوادث بحسب
صريح طوائف منهم بالحركة كما
صرح بذلك طوائف من أئمة
الحديث والسنة وصرحوا بأنه
لم يزل متكلما اذا شاء وان الحركة
من لوازم الحياة وأمثال ذلك بل
هم يقولون أنه انما ابتدع من
ابتدع من أهل الكلام البدع
المخالفة للنصوص وللعقول لقولهم
بهذا الاصل كقول من قال ان
الكلام بمعنى واحد قديم وقول
من قال ان المعدوم يرى ويسمع
وقول من قال بخلق صوت معين

الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا فروى احمد بن حنبل في مسنده عن واثة بن الأسقع
قال طلبت عليا في منزله فقالت فاطمة ذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاجيها
فدخلوا ودخلت معها فأجلس عليا عن يساره وفاطمة عن يمينه والحسن والحسين بين يديه
ثم انتفع عليهم بثوبه وقال اغيار يد الله ليهذه عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا
الله من هؤلاء أعلى حقا وعن أسامة قال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في بيته فأتته
فاطمة مرضى ففقهها بريمة فيها حريرة فدخلت بها عليه فقال ادعى زوجك وابنيك قالت فأتاه
علي وحسن وحسين فدخلوا وجلسوا باكلون من تلك الحريرة وهو وهم على منامه على وكان
تحت كساء جبري قالت وأنا في الحجرة أصملي فأرسل الله تعالى هذه الآية اغيار يد الله ليهذه
عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا قالت فأخذ ففضل الكساء وكساهم ثم أخرج
يديهم فألقى بهم مائل السماء وقال هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم فكرر
ذلك قالت فأدخلت راسي وقلت وأنا معهم يا رسول الله قال انك الخبر وفي هذه الآية دلالة
على العصمة مع التأكيذ بلفظة اغيار وادخال الايام في الخبر والاختصاص في الخطاب بقوله
تطهيرا وغيرهم ليس بمصوم فيكون الامام في ولاية ادعاه في عدم من أقواله كقوله
والله لقد تقصصها ان أي ثقافة وهو يعلم أن محلي منها محل القطب من الرضا وقد ثبت في
الرجس عنه فيكون هذا فيكون هو الامام

(والجواب) أن هذا الحديث صحيح في الجملة فانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال لعلي وفاطمة وحسن وحسين اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم
تطهيرا وروى ذلك مسلم عن عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة وعليه
مرط مرجل من شعر أسود فجاء الحسن بن علي فأدخله ثم جاء الحسين فأدخله ثم جاءت
فاطمة فأدخلها ثم جاء علي فأدخله ثم قال اغيار يد الله ليهذه عنكم الرجس أهل البيت
ويظهركم تطهيرا وهو مشهور من رواية أسامة بن زيد التميمي لكن ليس في
هذا دلالة على عصمتهم ولا امامتهم وتحقق ذلك في مقامين أحدهما أن قوله اغيار يد الله
ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا كقوله ما ربه الله ليجعل عليكم من حرج
وكقوله يري الله بكم اليسر ولا يري بكم العسر وكقوله يري الله ليعين لكم ويهديكم سنن الذين
من قبلكم ويتوب عليكم والله عليم حكيم والله يري أن يتوب عليكم ويرى الذين يتبعون
الشهوات أن يحولوا مسلما عظيما فان ارادة الله في هذه الآيات متضمنة لحبة الله انك المراد
ورضاه وأنه شرع المؤمنين وأمرهم به ليس في ذلك أنه خلق هذا المراد أولا أنه قضاء وقدره
ولا أنه يكون لا محالة والليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم بعد نزول هذه الآية قال
الله هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا فطلب من الله لهم اذهاب الرجس
والتطهير فلو كانت الآية تنفي اخبار الله بأنه قد أذهب عنهم الرجس وطهرهم لم يحتاج الى
الطلب والدعاء وهذا على قول القدرية أظهر فان ارادة الله عندهم لا تنفي وجود المراد
بل قد يري ما لا يكون ويكون ما لا يري فليس في كونه تعالى مري بذلك ما يدل على وقوعه وهذا
الرافضي وأمثاله قد يري فكيف يحتجون بقوله اغيار يد الله ليهذه عنكم الرجس أهل البيت
على وقوع المراد وعندهم أن الله قد أراد ايمان من على وجه الأرض فلم يقع مراده وأما على
قول أهل الثبوت فالتحقيق في ذلك أن الارادة في كتاب الله نوعان ارادة شرعية دينية تنفي

محبته ورضاء واردة كونه قدرية تضمن خلفه وتقديره الاولى مثل هؤلاء الآيات والثانية
 مثل قوله تعالى فمن رددناهم بآياتنا فاستغاثوا فاستجاب لهم ربهم فلهذا نزل القرآن
 حرجا كما نجا سعد في السماء وقول فوح ولا ينفعكم نصي ان اردت ان انصع لكم ان كان
 الله ربنا ان يغيثكم وكثير من المثبتة والقدرية يجعل الارادة نوعا واحدا كما يجعلون الارادة
 والمحبة شيئا واحدا ثم القدرية ينشئون ارادة تليها من انهم ادق الايات التشرع فانه عندهم
 كل ما قيل انه امر اذ لا يلزم ان يكون كائنا والله قد أخبرنا به بان يتوب على المؤمنين وان
 يظهرهم وفيهم من تاب وفيهم من لم يتب وفيهم من تظهر وفيهم من لم يظهر واذا كانت
 الالة تدل على وقوع ما ارادهم من التطهير واذهاب الرجس لم يلزم مجرد الالة نبوت ما ادعاه
 وما بين ذلك ان ازواج النبي صلى الله عليه وسلم مذكورات في الالة والكلام في الامر بالتطهير
 بالجماع وورع الثواب على فعله والعقاب على تركه فان تعالى بانساء النبي صلى الله عليه وسلم
 بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيرا ومن يفتن مكنته
 ورسوله وتعمل صالحا نؤتيها اجرها ثم تولى عنها بعد ذلك فإنتهز زفرا فاعا بانساء النبي صلى الله عليه وسلم
 النساء ان تفتن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض الى قوله وأطعن الله ورسوله
 انما يريد الله ليهذب عنكم الرجس اهل البيت ويظهركم تطهيرا فلنطلب كله لازواج
 النبي صلى الله عليه وسلم ومعهم الامر والهي والوعود والوعيد اكن لما تبين ما في هذا من المنفعة
 التي فهمهم ونعم غيرهم من اهل البيت جاء التطهير بهذا الخطاب وغيره ليس مختصا بازواجه
 بل هو متناول لاهل البيت كلهم وعلى وفاطمة والحسن والحسين اخص من غيرهم بذلك
 ولذلك خصهم النبي صلى الله عليه وسلم باللعاء لهم وهذا كما أن قوله لسجد أس على التقوى
 من أول يوم نزل بسبب مسجد قباء لكن الحكم يتناولونه ويتناول ما هو أحق منه بذلك وهو
 مسجد المدينة وهذا بوجه ما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن
 المسجد الذي أسس على التقوى فقال هو مسجدى هذا ونبت عنه في الصحيح أنه كان يأتي
 قباء كل سبت ماشيا وركبا فكان يقوم في مسجد يوم الجمعة يأتي قباء يوم السبت وكلاهما
 مؤسس على التقوى وهكذا أزواجه وعلى وفاطمة والحسن والحسين اخص بذلك من أزواجه
 ولهذا اخصهم باللعاء وقد تنازع الناس في آل محمد من هم فقيل أمته وهذا قول طائفة من
 أصحاب محمد وما لا وغيرهم وقيل المتقون من أمته ورووا حديثا آل محمد كل مؤمن نقي رواه
 الخلال وتعمد في الفوائد أنه وقد احتج به طائفة من أصحاب أجد وغيرهم وهو حديث موضوع
 وبني على ذلك طائفة من الصوفية أن آل محمد هم خواص الاولياء كما ذكر الحكيم الترمذي
 والصحيح أن آل محمد هم أهل بيته وهذا هو المنقول عن الشافعي وأحمد وهو اختيار الشرف
 أبي جعفر وغيرهم لكن هل أزواجه من أهل بيته على قولين هما وابن تين عن أحمد أحدهما
 أنهم ليس من أهل البيت ويرى هذا عن زيد بن أرقم والثاني وهو الصحيح أن أزواجه من
 آل فاته قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه علمهم الصلاة عليه اللهم صل على
 محمد وأزواجه وذريته ولان امرأة إبراهيم من آل وأهل بيته وامرأته من آل وأهل بيته
 بدلالة القرآن فكيف لا يكون أزواج محمد من آل وأهل بيته ولان هذه الالة تدل على أنهم
 من أهل بيته والام لا يمكن له كذلك في الكلام معنى وأما الاتقياء من أمته فهم أوليائه كما ثبت
 في الصحيح أنه قال ان آل بنى فلان ليسوا لي بأولياء وانما وليي الله صالح المؤمنين فيبين أن

وأما غير أهل الملل فالنفسفة
 متازعون في هذا الاصل والمجكي
 عن كثير من أساطينهم القدماء أنه
 كان يقول بذلك كما تقدم نقض
 المقالات عنهم حتى صرح بالحركة
 من صرح منهم بل الذين كانوا
 قبل أرسطو من الاساطين كانوا
 يقولون بحدوث العالم عن أسباب
 حادثه وهم يقولون بهذا الاصل
 لما تصريحا ولما زوما وكذلك
 غير واحد من متأخريهم كما في
 البركات البخدادى صاحب
 للعتبر وهذا اختيار طائفة من
 النظار كالانرا لاهرى وغيره وما
 حكاه عن أبي الحسين البصرى فهو
 قول غير واحد قبل أبي الحسين
 وبعدة كعشام وغيره وابن عقيل
 يختار قول أبي الحسين وهو معنى
 قول السلف والرازي عيل الى قول
 أبي الحسين بل والى باذنه على قوله
 كما ذكر في المطالب العلية بل
 ينصره وقوله عن الكرامية
 انهم قالوا أسماؤه كلها زلية أى
 معاني اسمائه أى مالا جلله
 استحق تلك الاسماء كالخالقة
 والرازقة وأما نفس الاسم
 فهو من كلامه وكلامه عندهم
 حادث قائم بذاته ويعتق عندهم
 أن يكون في الازل كلاما وأسماءه
 لان ذلك يقتضى حوادث لأول
 لها أو يقتضى قدم القول المعين
 وكلاهما باطل عندهم وحكاية
 عن الكرامية أنهم يقولون خلق

أوليا مصالح المؤمنين وكذلك في حديث آخر أن أوليا المتقون حيث كانوا أو أين كانوا وقد قال تعالى وإن تظاهروا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين وفي الصحاح عنه أنه قال وحدث أن أبا ت خافوا قالوا أولسا أخوانك قال بل أتم أخواني وأحبائي غوم بأن من بعدى يؤمنون ولم يروى وإذا كان كذلك فأولياؤه المتقون منه وبينهم قربة الدين والأيمان والتقوى وهذه القربة الدينية أعظم من القربة الطبيعية والقرب بين القلوب والأرواح أعظم من القرب بين الأبدان ولهذا كان أفضل خلق أولساؤه المتقون وأما أقاربه فليس منهم المؤمن والكافر والبر والفاجر فإن كان فاضل منهم كعلي رضي الله عنه وجعفر والحسن والحسين فضلهم عما فيهم من الأيمان والتقوى وهم أولياؤه هذا الاعتبار لا بمجرد النسب فأولياؤه أعظم درجة من آله وإن صلى على آله نفعنا بفضله ذلك أن يكونوا أفضل من أولياؤه الذين لم يصل عليهم فإن الانبياء والمرسلين هم من أولياؤه وهم أفضل من أهل بيته وإن لم يدخلوا في الصلاة معه تبعاً للفضل قد يختص بأمر ولا يلزم أن يكون أفضل من الفضل ودليل ذلك أن أزواجه هم من يصل عليه كما ثبت ذلك في الصحيحين وقد ثبت باتفاق الناس كلهم أن الانبياء أفضل من أهل بيته فمن قيل ففيه أن القرآن لا يدل على وقوع ما أريد من التفسير وإنه ذهب الرجس لكن دعاء النبي صلى الله عليه وسلم بذلك يدل على وقوعه فإن دعاءه مستجاب قيل المقصود أن القرآن لا يدل على ما ادعاه بشوب الطهارة وإنه ذهب الرجس فنلحق أن يدل على العصمة والامامة وأما الاستدلال بالحديث فذلك مقام آخر ثم يقول في المقام الثاني هب أن القرآن دل على طهارتهم وعليه ذهب رجسهم كإن الدعاء المستجاب لا بد أن يستحق معه طهارة المدعولهم وإنه ذهب الرجس عنهم لكن ليس في ذلك ما يدل على العصمة من الخطأ والدليل عليه أن الله لم يردعاً أمره بزوج النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يصدر من واحد منهم خطأ فإن الخطأ مغفور لهم وليس هو من وسبق الآية يقتضي أنه بردي يذهب عنهم الرجس الذي هو الخبث كالقواش ويظهرهم تطهيراً من القواش وغيرهما من الذنوب والتطهير من الذنوب على وجهين كما في قوله وثيابك فطهر وقوله انهم ناس ينظرون قلته قال فيما من يأتي منكن فاحشاً مينة يضاعفها العذاب خفيين والتطهير من الذنوب لما بان لا يفعله العبد وأما بان يتوب منه كما في قوله خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ما أمر الله به من الطهارة ابتداء وإرادة قلته يتضمن نهيه عن الفاحشة لا تضمن الإذن فيها بحال لكن هو سبحانه ينهي عنها وأمرهم فعلها بان يتوب منها وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول اللهم باعديني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب واغسلني بالماء البارد والماء البارد اللهم تنقي من خطاياي كما تنقي الثوب الأبيض من الدنس وفي الصحيحين أنه قال لعائشة رضي الله عنها في قصة الإفك قبل أن يعلم النبي صلى الله عليه وسلم برادتها وكان قد ارتكب في أمرها فقال يا عائشة إن كنت بريئة فسيبرئ الله وإن كنت أملت فاستغفر الله وتوب إليه فإن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب تاب الله عليه وبالجملة لفظ الرجس أصله القدر وراحته الترك كقوله فاجتنبوا الرجس من الأوثان وراحته الخسائس المحرمة كالطعومات والمسرورات كقوله قل لا تجد قوماً يؤمنون بما ملكت أيمانهم لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر فمفسوفاً ولم يخزير فإنه رجس أوفسقا وقوله اغتاتر والمسرور والأنساب والأزلام رجس من عمل الشيطان وإنه ذهب ذلك إذهب لكله ونحن نعلم أن الله أذهب عن أولئك السادة

الإرادة والقول في ذاته مستند إلى القدرة القديسة وخلق ما في المخلوقات مستند إلى الإرادة والقول تعبير عن مذهبهم بعبارة والأفهم لا يسعون شيئاً عما يقوم بذات الرب لا محالاً ولا يحسدنا وإنما يقولون حادث ولا يقولون إن إرادته وكلامه لا مخلوق ولا يحدث قال وقد اخبر أهل الحق على امتناع قيام الحوادث به بجملة منبهة الأولى قالوا لو كان الباري تعالى قابلاً لحلول الحوادث بذاته لما خلا عنها أو عن اضدادها ومضادها حادث فما لا يتخلو عن الحوادث فيجب أن يكون حادثاً والرب تعالى ليس بحادث قال وهذا المحجة منبهة على خمس مقدمات الأولى أن كل صفة حادث لا بد لها من مند والثانية أن مند الصفة الحادثة لا بد وأن يكون حادثاً والثالثة أن ما قبل حادثاً فلا يتخلو عنه وعن مند والرابعة أن ما لا يتخلو عن الحوادث فهو حادث والخامسة أن الحسد وث على الله تعالى محال أما أن الرب تعالى ليس بحادث فقد سبق تقريره في قلت هذا معلوم باتفاق أهل الملل وسائر العقلاء ممن أثبت الصانع ومعلوم بالادلة البينة بل معلوم بالضرورة وقد نرى أنه قرر ذلك وهو لم يقرره قلته إنما أقصره بناء على أنساب واجب الوجود وبني ذلك على نقي

الشرك والنجاسة ولقضاء الرجس عام يقتضي أن الله يذهب جميع الرجس فإن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بذلك وأما قوله وطهرهم تطهيرا فهو سؤال مطلق بما يسمى تطهيرا وبعض الناس يزعم أن هذا مطلق فكيف فيه بفر من أفراد الطهارة ويقول مثل ذلك في قوله فاعتبروا بأولي الأيسار ونحو ذلك والتحقيق أنه أمر عبي الاعتبار الذي يقال عند الإطلاق كالأذليل أكرم هذا أي افعل معه ما يسمى عند الإطلاق أكراما وكذلك ما يسمى عند الإطلاق اعتبارا والآنسان لا يسمى معتبرا إذا اعتبر في قصة وترك ذلك في نظيره وكذلك لا يقال هو طاهر أو متطهر أو مطهر إذا كان متطهرا من شيء متخصا بنظيره ولقضاء الطاهر كلفظ الطيب تعالى الطيبات للطيبين والطيبون للطيبات كما قال الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات وقد روي أنه قال للمارثون له مرحبا بالطيب الطيب وهذا أيضا كلفظ المتقى ولقضاء المزكى قال تعالى قد أفلح من زكاه وقد خاب من دنساه وقال خزن أموالهم صدقة تطهرهم وزكهم بها وقال قد أفلح من زكى وقال ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما كنا كنتم من أحد أبدا ولكن الله يزكى من يشاء وليس من شرط المتقين ونحوهم أن لا يقع منهم ذنب ولأن يكونوا معصومين من الخطأ والذنب فإن هذا لو كان كذلك لم يكن في الإمتناع بل من تاب من ذنوبه تدخل في المتقين كما قال أن يجتنبوا كبار ما تهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم وتدخلكم مدخلا كريما فدعاء النبي صلى الله عليه وسلم بأن يطهرهم تطهيرا كدعائه بأن يزكهم ويطهم ويجمعهم متقين ونحو ذلك ومعلوم أن من استقر أمره على ذلك فهو داخل في هذا لا تكون الطهارة التي دعاه الله بها عنهم مدعاة لنفسه وقد قال اللهم طهرني من خطاياي بالبحر والبرد والماء البارد فن وقع ذنبي مغفورا أو مكفرا فقد طهره الله منه تطهيرا ولكن من مات متوخفا بذنوبه فإنه لم يطهر منها في حياته وقد يكون من تمام تطهيرهم صياتهم عن الصدقة التي هي أوساخ الناس والتي صلى الله عليه وسلم إذا دعاه أمابه الله بحسب استعداد المحل فإذا استغفر لأومنين ولأومنات لم يزم أن لا يوجد من مذنب فإن هذا لو كان واقعيا لعذب مؤمن لافي الدنيا ولا في الآخرة بل يغفر الله لهذا بالتوبة ولهذا بالحسنات المجابية ويغفر الله لهذا ذنوبا كثيرة وإن واحدة بأخرى وبالجملة فالطهارة التي أرادها الله والتي دعاه النبي صلى الله عليه وسلم ليس هو العصمة بالاتفاق فإن أهل السنة عندهم لا معصوم إلا النبي صلى الله عليه وسلم والشيعة يقولون لا معصوم غير النبي صلى الله عليه وسلم والامام فقد وقع الاتفاق على انتفاء العصمة المختصة بالنبي صلى الله عليه وسلم والامام عن أزواجه وبناته وغيرهن من النساء وإذا كان كذلك امتنع أن يكون التطهير المدعوه للاربعة متعينا للعصمة التي تخص بها النبي صلى الله عليه وسلم والامام عندهم فلا يكون من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم بهذا العصمة للعالم وللغير فإنه دعاء بالطهارة لاربعة مشتركين لم يخص بعضهم بدعوة وأيضا فالدعاء بالعصمة من الذنوب مجتمع على أصل القدرة بل وبالطهارة أيضا فإن الأفعال الاختيارية التي هي فعل الواجبات وترك المحرمات عندهم غير مقدورة للرب ولا يمكنه أن يجعل العبد مطيعا ولا عاصيا ولا متطهرا من الذنوب ولا غير متطهر فامتنع على أصلهم أن يدعو لأحد بأن يجعله فاعلا لأوجبات تاركاً للمحرمات وإنما المقدور عندهم قدرة تعطي للغير والشرك كالسيف الذي يصلح لقتل المسلم والكافر والمال الذي يمكن إنفاقه في الطاعة والعصية ثم العبد يصلح بلختياره إما الخير وإما الشر بذلك القدرة وهذا

التسلسل في العلل وباطل حوادث لا أول لها أو يجتنبه على ذلك ضعيفة وقد أورد في كتابه المسي بدقائق الحقائق على إبطال تسلسل العلل سؤالان أهم أنه لا يعرف عنه جوابا قطبل بقوله ما ذكره من تقريره لكن هذا محمد الله أجل من أن يحتاج إلى مثل هذا التقرير قال وأما أن لا يتخلو عن الحوادث فهو حادث فسيأتي تقريره في حدوث الجواهر ﴿ قلتم لا يذكر ذلك إلا بلبيل حدوث الأعراض وأنه يمتنع وجود حوادث لا أول لها وإنما أبطل ذلك بإبطال التسلسل في الآثار وقرر ذلك بأن الحادث يمتنع أن يكون أزليا وقد تقدم فساد ذلك بأن لفظ الحادث يراد به النوع الدائم ويراد به الحادث المعين والمعلوم امتناعه عما هو النوع الثاني والنزاع إنما هو في الأول وأيضا فإن الذي قرر به امتناع تسلسل العلل في دقائق الحقائق أورد عليه سؤال واعتبر بأنه لا جواب له عنه وإذا كان تقريره لتفي تسلسل العلل قديتين أنه ورد عليه سؤال لا يعرف جوابه فكيف بتقرير تفي تسلسل الحوادث ومن المعلوم أن العقلاء اتفقوا على تفي تسلسل العلل وتنازعا على تفي تسلسل الحوادث فإن كان لم يبق على تفي ذلك عنده دليل على

فهذا أولى السؤالات الذي أوردته
على النوعين وقد ذكرنا الجواب
عنه فيما تقدم مضمونه أنه لم
لا يجوز أن يكون مجموع العلوات
التي لا تمتزج وإن كان ممكناً في
نفسه لكنه واجب بوجوب
آحاد المتعاقبة وكل واحد واجب
بعاقبه وهذا وإن كان باطلاً لكن
المقصود التنبيه على أن من خالف
الكتاب والسنة وقال أنه ينصر
بالمعقول أصول الدين يخل بثل
هذا الواجب في أعظم أصول الدين
مع أنه يقره لا يحتاج إليه في
الدين أو ما يعارض ما ثبت أنه من
الدين وكذلك من قال مثل هذا
وأشبهه أنه يتكلم بالعقليات يظهر
منه في أعظم العقولات التقصير
والتوقف والخبر فيها وبحق من
المعقولات ما نقل الحاجة إليه
أوما يكون وسيلة إلى غيره مع أن
المقصود بالوسيلة لم يحققه وقد
احتج على إبطال حوادث لا أول لها
بعد أن أبطل حجج موافقيه بأن
ذلك يستلزم كون الحادث أولاً وهذا
الوجه ضعيف فأن المنازع يقول
أنه خاص بالحوادث ليست أزلية
وأما الأولى التي النوع فالوصوف بأنه
أزلي ليس هو الموصوف بأنه حادث
شبه قال إذا لم تقدر أن تقيم حجة
على امتناع تسلسل العلوات

(١) قوله فيمتنع عندهم أن من
يعلم الخ كذا في الأصل وفيه
سقط ظاهر فليصر كفيه معصية

الأصل يطل بجهنم والحديث حجة عليهم في إبطال هذا الأصل حسد دعا النبي صلى الله عليه
ومسلم التطهير فان قالوا المراد بذلك أنه يغفر لهم ولا يأخذهم كان ذلك أدل على إبطال
من دلالاته على العصمة فتبين أن الحديث لا حاجة لجهنم فيه بحال على ثبوت العصمة والعصمة
مطلقاً التي هي فعل المأمور وترك المحذور ليست مقدورة عندهم لله ولا يمكنه أن يجعل أحداً
فاعلاً للطاعة ولا تاركاً للعصية لاني ولا لغره (١) فيمتنع عندهم أن من يعلم أنه إذا عصى بطيعه
باختيار نفسه لا باعانة الله وهدايته وهذه المبادئ تناقض قولهم في مسائل العصمة كأن تقدم
ولو قدر ثبوت العصمة فقد قدمناه لا يشترط في إمام العصمة والاجماع على انتفاء العصمة
في غيرهم وحينئذ يطل بجهنم بكل طريق وأما قوله أن علياً ادعاه وقد ثبت في الرجز
عنه فيكون ماداً فجوابه من وجوه أحدها أن الأنس أن علياً ادعاه لم يكن يعلم بالضرورة
أن علياً ادعاه فحفظ حتى قتل عثمان وإن كان يعلم بقلبه إلى أن يولي سكن ما قال أنا الإمام
والأني معصوم ولأن الرسول الله صلى الله عليه وسلم جعلني إمام بعده ولأنه واجب على
الناس متابعتي ولا يخوذه الاقاط بل نحن نعلم بالاضطرار أن من نقل هذا ونحوه عنه فهو
كذب عليه ونحن نعلم أن علياً كان أنفي لله من أن يدعي الكذب الظاهر الذي تعلم العصمة
كلهم أنه كذب وأما نقل الناقل عنه أنه قال لقد قصصنا ابن أبي قحافة وهو يعلم أن علياً منها
محل القطب من الرضا فنقول أولاً إن اسناد هذا النقل بحيث ينقله ثقة عن ثقة متصل
إليه وهذا الأوجه فقط وانما وجه مثل هذا في كتاب نهج البلاغة وأمثاله وأهل
العلم يعلمون أن أكثر خطب هذا الكتاب مقترنة على وعلى ولهذا الأوجه في كتاب مقدم
والله اسناد معروف فهذا الذي نقله من أن نقله ولكن هذه الخطب منزلة من يدعي أنه
علي بن أبي طالب ولا تعلم أحداً من سلفه ادعى ذلك قط ولا تدعي ذلك فعله كذب فان النسب
يكون معروفان أصله حتى يتصل بفرعه وكذلك المقولات لا بد أن تكون ثابتة معروفة عن
نقل عنه حتى تتصل بنا فإذا صنف واحد كتاباً ذكر فيه خطباً كثيرة لاني صلى الله عليه
ومسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ولم يرد أحدهم تلك الخطب قبله باسناد معروف علماً قطعاً
أن ذلك كذب وفي هذه الخطب أمور كثيرة قد علمنا قمتنا على ما يناقضها ونحن في هذا
المقام ليس علياً أن ين أن هذا كذب بل يكفي المطالبة بجهة النقل فان الله لم يوجب على
الخلق أن يصدقوا بما يقوله دليل على صدقه بل هذا يمنع بالاتفاق لا سيما على القول بامتناع
تكليف ما لا يطاق فان هذا من أعظم تكليف ما لا يطاق فكيف عكن الإنسان أن يثبت
ادعاء على الخلافه عيش حكاية ذكرت عن في أثناء المائة الرابعة لما ذكر الكاذبون عليه وصار
لهم دولة تغلبتهم بها يقولون سواء كان صدقاً أو كذباً وليس عندهم من يطالبهم بجهة النقل
وهذا الجواب عمدت في نفس الامر وفيما بيننا وبين الله تعالى فنقول هب أن علياً قال ذلك فلم
قلت أنه أراد أني إمام معصوم منصوص عليه ولم لا يجوز أن أراد أني كذب الحق مهم من غيري
لا اعتقاد في نفسه أنه أفضل وأحق من غيره وحينئذ لا يكون مختاراً عن أمر تعد فيه الكذب
ولكن يكون متكلماً باجتهاده والاجتهاد يصيب ويخطئ وينفي الرجز لا يكون معصوماً من
انطابا بالاتفاق بدليل أن الله لم يرد من أهل البيت أن يذهب عنهم الخطأ فان ذلك غير مقدور
عليه عندهم وانخطأ مغفور فلا يضر وجوده وأيضاً فيه عوم الرجز وأيضاً فإنه لا معصوم
من أن يقر على خطأ الرسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يخصصون ذلك بالثبوت بعده واذهاب

الرجس قد اشترك فيه على وفاطمة وغيرهما من أهل البيت وأيضا فمن نعلم أن عليا كان أتى الله من أن يتعمد الكذب كما أن أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم كانوا أتى الله من أن يتعمدوا الكذب لكن قيل لهذا الخبيث الآية أنتم لم تذكروا دلائل على أن الكذب من الرجس وإنما تذكر على ذلك دلائلا لم يزم من اذهب الرجس اذهب الكنية الواحدة أن قدر أن الرجس ذاهب فهو من أن يخرج بالقرآن وليس في القرآن ما يدل على اذهب الرجس ولا ما يدل على أن الكذب وانطأ من الرجس ولأن عليا قال ذلك ولكن هذا كله لو صح شيء منه لم يصح الاجتهاد ليست في القرآن فإين البراهين التي في القرآن على الإمامة وهل يدعى هذا الامن هومن أهل آخرى والندامة

(فصل) قال الرافضى البرهان السادس في قوله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبحه فيها بالعدو والآصال رجال إلى قوله يحافون يوما تقلب فيه القلوب والابصار قال الثعلبي بأسناده عن أنس وبريدة قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية فقام رجل فقال أى بيوت هذه يا رسول الله فقال بيوت الانبياء فقام إليه أبو بكر فقال يا رسول الله هذا البيت منها يعنى بيت علي وفاطمة قال نعم من أفضلها وصف فيها الرجال بما يدل على أفضليتهم فيكون على هو الامام والازم تقديم المفضل

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصفة هذا النقل ومجرد عز ذلك إلى الثعلبي ليس بحجة باتفاق أهل السنة والشيعه وليس كل خبر رواه واحد من الجمهور يكون حجة عند الجمهور بل علماء الجمهور متفقون على أن ما يرويه الثعلبي وأمثاله لا يحتجون به لافضلته أى بكر وعمر ولا في اثبات حكم من الاحكام الآن يعلم ثبوته بطريقه فليس له أن يقول أنا نختار عليكم بالا حاديث التي رويها واحد من الجمهور فان هذا اعترافه من يقول أنا أحكم عليكم بما يثبت عليكم من الجمهور فهل يقول أحد من علماء الجمهور أن كل من شهد منهم فهو عدل أو قال أحد من علمائهم أن كل من روى منهم حديثا كان صحيحا ثم علماء الجمهور متفقون على أن الثعلبي وأمثاله يروون الصحيح والضعيف ومتفقون على أن مجرد روايته لاوجب اتباع ذلك ولهذا يقولون في الثعلبي وأمثاله أنه خاطب ليل يروى ما وجد سواء كان صحيحا أو سفيها فتفسيره وإن كان غالب الاحاديث التي فيه صحيحة ففيه ما هو كذب موضوع باتفاق أهل العلم ولهذا لما اختصره أبو محمد الحسين بن مسعود الغوري وكان أعلم بالحديث واللفظ منه والثعلبي أعلم بأقوال المفسرين والتمناه وقصص الانبياء فهذه الامور نقلها بغوى من الثعلبي وأما الاحاديث فلم يذكر في تفسيره شيئا من الموضوعات التي رواها الثعلبي بل يذكر الصحيح منها ويعزوه إلى الصاري وغيره فانه مصنف كتاب يشرح السنة وكتاب المصاييح وذكر ما في الصحيحين والسنة ولم يذكر الاحاديث التي تظهر لعلم الحديث أنها موضوعه كما تفعله غيره من المفسرين كالواحدى صاحب الثعلبي وهو أعلم بالعربية منه وكالزنجشيري وغيرهم من المفسرين الذين يذكر من الاحاديث ما يعلم أهل الحديث أنه موضوع **(الثاني)** أن هذا الحديث موضوع عند أهل المعرفة بالحديث ولهذا لما يذكر علماء الحديث في كتبهم التي يعتمدون الحديث عليها كالجماع والسفوف والمساند مع أن في بعض هذا ما هو ضعيف بل ما يعلم أنه كذب لكن هذا قليل جدا وأما هذا الحديث وأمثاله فهو أظهر كذبا من أن يذكر وفي مثل ذلك **(الثالث)** أن يقال الآية باتفاق الناس هي في المساجد كما قال في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح فيها بالعدو والآصال

واثبت الصانع عند من موقوف على هذا فأى شيء يتفعل في حلول الحوادث علم يتم حجة على اثباته فضلا عن قسمه قال وإنما الاشكال في المقدمات الثلاثة الاول قال وذلك أن لقائل أن يقول قولكم ان كل صفة حادثه لا بد لها من ضد فلما أن أراد الضد معنى وجودى يستحيل اجتماعه مع تلك الصفة لانهما لو امكن أن يراعيه ما هو أهم من ذلك وهو لا يتصور اجتماعه مع وجود الصفة فكذلك انهما لو كان عدما حتى يقال فان عدم الصفة يكون ضدا لوجودها فان كان الاول فلانسلم أنه لا بد وأن يكون للصفة ضد ذلك الاعتبار والاستدلال على موقع النع عسير جدا وإن كان الشافى فلا نسلم أنه يلزم أن يكون ضدا لحادثا حادثا والا كان عدم العالم السابق على وجوده حادثا ولو كان عدمه حادثا كان وجوده سابقا على عدمه وهو محال قال وإن سلمنا أنه لا بد أن يكون ضدا لحادث معنى وجوديا ولكن لانسلم امتناع خلاو محل عن الصفة وضد هذا به الاعتبار وحيث قررنا في مسألة الكلام والادراك أن القابل لصفة لا يتلوه عنها وعن ضدها إنما كان بالمعنى الاعم لا بالمعنى الاخص فلان مناقضة هـ قلت هذا كلام حسن جيد لو كان قد وفي وجوبه فإن هذه الطريقة مما كان يحتج بها السلف

والاثمة في اثبات صفات الكمال كالكلام والسمع والبصر وقد اتبعهم في ذلك متكلمة الصفات من أصحاب ابن كلاب وابن كرام والاشعري وغيرهم بل أثبتوا بها عامة صفات الكمال وقد أورد عليها ما يورده نقلة الصفات وزعم أن ذلك قاذح فيها فقال أما أهل الأثبات يعني الصفات فقد سلك بعضهم في الأثبات سلكا ضيقا وهو أنهم تعرضوا لاثبات أحكام الصفات ثم توسلوا منها إلى اثبات العلم بالصفات ثانيا فقالوا إن العالم لا يحلله على غاية من الحكمة والاتقان وهو مع ذلك باز وجوده وبما ترتبه من كسافي وهو مستند في التخصيص والإيجاد إلى واجب الوجود كحاشائي أيضا فيجب أن يكون قادرا عليه مريداه عالياه كواقع الاستقراء في الشاهد فإن من لم يكن قادرا لا يصح صدور شيء عنه ومن لم يكن مريدا لم يكن تخصيص بعض الجائزات عنه دون بعض بأولى من العكس إذ نسبتها إليه واحدة ومن لم يكن عالما بالشيء لا يتصور منه القصد إلى الإيجاد قالوا وإن ثبت تونه قادرا مريدنا عالما واجب أن يكون حيا إذا حله شرط في هذه الصفات على ما عرف في الشاهد

(١) قوله ليس تفسير كذا في النسخة ولعله ليس بتعيين وحرر شبه معصية

الآية ويثبت على ليس موصوفا بهذه الصفة (الرابع) أن يقال يثبت على الله عليه وسلم أفضل من يثبت على باتفاق المسلمين ومع هذا المبدل في هذه الآية لا يثبت على يمينه رجال وأما فيه هو والواحد من سائمه ولما أراد يثبت على الله عليه وسلم قال لا تدخلوا بيوت النبي وقال وإذا كن مابقي في بيوتكن (الوجه الخامس) أن قوله هي بيوت الأنبياء كذب فلهو كان كذلك لم يكن لساير المؤمنين فيها نصيب وقوله يسبح فيها بالغدو والأصالة رجال لآلهيهم تجارة ولا يسبح عن ذكر الله متناول لكل من كان بهذه الصفة (الوجه السادس) أن قوله في بيوت أذن الله أن ترفع كنكم موصوفة (١) ليس بتعريف وقوله أذن الله أن ترفع: ذكر فيها اسمه أن أراد بذلك ما لا يختص به المساجدين للذكر في البيوت والصلاة فيها أدخل في ذلك بيوت أكر المؤمنين المتصفين بهذه الصفة فلا يختص بيوت الأنبياء وإن أراد بذلك ما يختص به المساجد من وجود الله في الصلوات الخمس ويحذف ذلك كانت مختصة بالمساجد وأما بيوت الأنبياء فليس فيها خصوصية المساجدون كان لها فضل يسكني الأنبياء فيها (الوجه السابع) أن يقال أن أريد ببيوت الأنبياء ما سكنه النبي صلى الله عليه وسلم فليس في المدينة من بيوت الأنبياء إلا البيوت أرواح النبي صلى الله عليه وسلم فلا يدخل فيها بيت على وإن أريد ما دخله الأنبياء فالنبي صلى الله عليه وسلم دخل بيوت كثير من الصحابة وأى نقدر في الحديث لا يمكن تخصيص بيت على بأنه من بيوت الأنبياء دون بيت أبي بكر وعمر وعثمان ونحوهم وإذا لم يكن له اختصاص قال رجال مشتركون بينه وبين غيره (الوجه الثامن) أن يقال قوله الرجال المذكورون موصوفون بأنهم لا تلهيهم تجارة ولا يسبح عن ذكر الله ليس في الآية ما يدل على أنهم أفضل من غيرهم وليس فيها ذكر ما وعدهم الله من الخير وفهمنا الشاء عليهم وليس كل من اتقى عليه ووعد الجنة يكون أفضل من غيره فلا يلزم أن يكون هو أفضل من الأنبياء (الوجه التاسع) أن يقال هل أن هذا يدل على أنهم أفضل ممن ليس كذلك من هذا الوجه لكن لم قل أن هذه الصفة مختصة بعلي بل من كانت لآلهيهم التجارة ولا يسبح عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ونحوها يوم القيامة فهو متصف بهذه الصفة فلم قلت أنه ليس متصف بذلك العليا ولفظ الآية يدل على أنهم رجال ليسوا رجالا واحدا فهذا دليل على أن هذا لا يختص بعلي بل هو وغيره مشتركون فيها وحينئذ فلا يلزم أن يكون أفضل من المشاركين له فيها (الوجه العاشر) أنه لو سلم أن عليا أفضل من غيره في هذه الصفة فلم قلت أن ذلك يجب الإمامة وأما امتناع تقديم المفضل على الفاضل إذا سلم فآثاره في مجموع الصفات التي تناسب الإمامة والافليس كل من فضل في خصلة من الخير استحق أن يكون هو الإمام ولو جاز هذا لفيل في الصحابة من قتل من الكفار أكرما فقل على وفيهم من أنفق من ماله أكرما أنفق على وفيهم من كان أكرما صلاة وصياما من على وفيهم من كان عنده من العلم ما ليس عند على وبالجملة لا يمكن أن يكون واحدا من الأنبياء مثل ما لكل واحد من الأنبياء من كل وجه ولا أحد من الصحابة يكون له مثل ما لكل أحد من الصحابة من كل وجه بل يكون في المفضل نوع من الأمور التي يتماز بها عن الفاضل ولكن الاعتبار في التفضل بالمجموع

(فصل) قال الرافضي البرهان السابع قوله تعالى قل لا أسئلكم عليه أجرا إلا المودة في القربى روى أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن عباس قال لما نزلت قل لا أسئلكم عليه أجرا إلا المودة في القربى قالوا يا رسول الله من قربنا بك الذين وجبت علينا مودتهم قال علي وفاطمة

وكذلك في تفسير الثعلبي ونحوه في الصحيحين وغيره على من العجالة والثلاثة لا يثبت مودته
فكون على أفضل فيكون هو الامام لان مخالفته تنافي المودة وبامتنال او امره تكون مودته
فيكون واجب الطاعة وهو معنى الامامة

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصدقه هذا الحديث وقوله ان أحد روى هذا
في مسنده مكذبين فان مسنداً أحمد موجود به من الشيخ ما شاء الله وليس فيه هذا
الحديث وأظهر من ذلك كذباقوله ان هذا في الصحيحين وليس هرق في الصحيحين بل فيهما وفي
المسند ما يناقض ذلك ولا ريب أن هذا الرجل وأمثاله جهال كتب أهل العلم لا يظالونها
ولا يعلمون ما فيها ورأيت بعضهم جمع لهم كتباً في أحاديث من كتب متفرقة معروفة تارة إلى
الصحيحين وتارة إلى مسند أحد وتارة إلى المعازي والموقف خطيب خوارزم والعلبي وأمثاله
وسمى الطوائف في الرد على الطوائف وآخر صنف كتاباً لهم سماه العمدة واسم مصنفه ابن
الطريق وهو لا مع كثرة الكذب في أخباره فهم أمثل حال من أبي جعفر محمد بن علي الذي
صنف لهم وأمثاله فان هؤلاء يروون من الأكاذيب ما لا يفي الا على من هو من أجهل الناس
ورأيت كثيراً من ذلك المأثرة التي عزاه أولئك إلى المسند والصحيحين وغيرهما باطلا لا حقيقة له
يعزون إلى مسند أحد ما ليس فيه أصلاً لكن أحد صنف كتاباً في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان
وعلي وقد يروى في هذا الكتاب ما ليس في المسند وليس كل ما رواه أحد في المسند وغيره يكون
حجة عند بل يروى ما رواه أهل العلم وشرطه في المسند أن لا يروى عن المعروفين بالكذب عنده
وان كان في ذلك ما هو مضعف وشرطه في المسند مثل شرط أحد في مسنده وأما كتب
الفضائل فيروى ما سمعته من شيوخه سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً فإنه لم يقصد أن لا يروى في ذلك
الامامة عنده ثم زاد ابن أحد زيادات وزاد أبو بكر القطيعي زيادات وفي زيادات القطيعي
أحاديث كثيرة موضوعة فظن ذلك الجاهل أن تلك من رواية أحد وأنه رواها في المسند وهذا
خطأ في حق الشيوخ المذكورين من شيوخ القطيعي كلهم متأخر عن أحد وهم من يروى عن
أحد لا من يروى أحد عنه وهذا مسند أحد وكتاب الزهد وكتاب النسخ والنسخ وكتاب
التفسير وغير ذلك من كتبه يقول حدثنا وكيع حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان
حدثنا عبد الرزاق في هذا أحد وتارة يقول حدثنا أبو معمر القطيعي حدثنا علي بن الجعد حدثنا
أبو نصر التمار فهذا عبد الله وكتابه في فضائل العجالة فيه هذا وهذا وفيه من زيادات
القطيعي يقول حدثنا أحد بن عبد الجبار الصوفي وأمثاله ممن هو مثل عبد الله بن أحد في الطبقة
وهو من غايته أن يروى عن أحد فان أحد ترك الرواية في آخر عمره لما طلب الخليفة أن يحدثه
ويحدث ابنه ويقوم عنده فثاق على نفسه من قلة الدنيا فامتنع من الحديث مطلقاً ليسلم من
ذلك لأنه قد حدث بما كان عنده قبل ذلك فكان يذكر الحديث بامتناعه بعد شيوخه ولا يقول
حدثنا فلان فكان من سمعوا منه ذلك يفرحون بروايته عنه فهذا القطيعي يروى عن
شيوخه من زيادات أكثر منها كذب موضوع وهؤلاء قد وقع لهم هذا الكتاب ولم ينظروا فيه
من فضائل سائر العجالة (١) بل عرض ذلك على وكلاء أحد حتى تناطوا أن القائل ذلك هو أحد بن
حنبل فانهم لا يعرفون الرجال وطبقاتهم وان شيوخ القطيعي يمتنع أن يروى أحد عنهم شيئاً
ثم انهم لم يقرط جهلهم ما سمعوا كتاباً لا الاستد فلما ظنوا أن أحد رواه وأنه انما يروى في المسند
صاروا يروون ما رواه القطيعي رواه أحد في المسند هذا ان لم يزيدوا على القطيعي ما لم يرووه فان

وما كان له في وجوده أو عدمه
شرط لا يختلف شاهدان ولا غائباً
ويؤمن من كونه حياً أن يكون
سبعاً بسير متكلماً فان من لم
ثبت له هذه الصفات من الاحياء
فهو متصف بأحد أدها كالعلمي
والطرس والخرس على ما عرفت
في الشاهد أيضاً والآلة تعالى
يتقدم عن الانصاف بهذه
الصفات قالوا وإذا ثبت هذه
الاحكام فهي في الشاهد معللة
بالصفات فالعلم في الشاهد معللة
كون العالم عالماً والقدره علته
كون القادر قادراً وعلى هذا النحو
باق الصفات وانسلة لا يختلف
لشاهدان ولا غائباً وأيضا فان أحد
العالم في الشاهد من قام به العلم
والقادر من قامت به القدرة وعلى
هذا النحو والحد لا يختلف شاهدان
ولا غائباً وأيضا فان شرط العالم في
الشاهد قيام العلم وكذلك في
القدرة وغيرها والشرط لا يختلف
شاهدان ولا غائباً في قلت وهذه
الطريق مع امكان تقرير رعا على
هذا الوجه فانه يمكن تقرير رعا على
وجهاً لكل منهما مع هذا فقد قال
هذه الحجة بما يضعف التسليم بها
جدوا وأورد عليها أنها منبذ على
الجمع بين الشاهد والغائب وقد
تكلمنا على ما ذكره هو وغيره في غير
هذا الموضوع وبين أن الحجة لا يحتاج

(١) قوله بل عرض ذلك على كذا
في النسخة وحز كتبه مصححه

الكتب عندهم غير مأمون ولهذا يعز وصاحب الطرائف وصاحب العبداء حديث الى اجد
لم يروها احدنا في هذا الا في هذا ولا سمعها احد قط واحسن حال هؤلاء ان تكون تلك مما رواه
القطيعي وما رواه القطيعي فيه من الموضوعات الضيقة المالا يخفى على عالم ونقل هذا
الرافضي من جنس صاحب كتاب العبداء والطرائف فما ادرى نقل عنه او عن نقل عنه
والا فله بالثقل اذني معرفة يستحي أن يعزو مثل هذا الحديث الى مستند أحد الصحابين
والصحيحين والمستند نسخها ممل الارض وليس هذا في شيء منها وهذا الحديث لم يرو في شيء
من كتب العلم المعتمدة أصلا وانما يروى مثل هذا من محط بالليل كالطعلي وأمثاله الذين
يروون الفث والسمين بلا تمييز (الوجه الثاني) أن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق
أهل المعرفة بالحديث وهم المرجوع اليهم في هذا ولهذا اوجبوا في شيء من كتب الحديث
التي يرجع اليها (الوجه الثالث) أن هذه الآية في سورة الشورى وهي مكية باتفاق أهل السنة
بل جميع آل حم مكيات وكذلك آل طس ومن المعالم أن عليا غار تزوج فاطمة بالمدينة بعد
غزوة بدر والحسن والي في السنة الثالثة من الهجرة والحسين في السنة الرابعة فتكون هذه
الآية قد نزلت قبل وجود الحسن والحسين بسنتين متعدي فكيف يفسر النبي صلى الله عليه
وسلم الآية بوجوب مودة قرابه لا تعرف ولم تخلق (الوجه الرابع) أن تفسير الآية الذي
في الصحيحين عن ابن عباس يناقض ذلك في الصحيحين عن سعيد بن جبير قال سئل ابن عباس
عن قوله تعالى قل لا أسألكم عليه أجرة الا المودة في القربى فقلت أن لا تؤذوا ومحمد في قرابته
فقال ابن عباس عجلت انه لم يكن بطن من فريش الارسل الله صلى الله عليه وسلم فيهم قرابة
فقال لا أسألكم عليه أجرة لكن أن تصالوا القرابه التي بيني وبينكم فهذا ابن عباس ترجمان
القرآن وأعلم أهل البيت بعد علي يقول ليس معناها مودة ذوى القربى لكن معناها لا أسألكم
باعتبار العرب ويا معاشر فريش عليه أجرة لكن أن تصالوا القرابه التي بيني وبينكم فهو
سأل الناس الذين أرسل اليهم أولا أن يصلوا راحة فلا يعتدوا عليه حتى يبلغ رسالته (الوجه
الخامس) أنه قال لا أسألكم عليه أجرة الا المودة في القربى لم يقل الا المودة في القربى ولا المودة
لذوى القربى فلما أراد المودة لذوى القربى لم يقل المودة لذوى القربى كما قالوا أعانتم من شيء
فأن الله خمسة والرسول وذو القربى وقال ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله والرسول
وذو القربى وكذلك قوله فأنذا القربى حق والمساكين وابن السبيل وقوله وآتي المال على
حبه لذوى القربى وهكذا في غير موضع فيجمع ما في القرآن من التوسيع بحق ذوى القربى التي
صلى الله عليه وسلم وذو القربى في الانسان أعان قيل فيها ذوى القربى لم يقل في القربى فلما ذكر هنا
المصدر دون الاسم دل على أنه لم يرد ذوى القربى (الوجه السادس) أنه لو أراد المودة لهم لم يقل
المودة لذوى القربى ولم يقل في القربى فانه لا يقول من طلب المودة لغيره أسألك المودة في فلان ولا
في قري في فلان ولكن أسألك المودة لفلان وللمحة لفلان فلما قال المودة في القربى لم يعلم أنه ليس
المراد ذوى القربى (الوجه السابع) أن يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يسأل على تبليغ
رسالته أجرة أجرة التبليغ بل أجرة على الله كما قال قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكسفين
وقوله أم تستلهم أجرة فهم من مغرم مثفلون وقوله قل ما سألتكم من أجر فهو لكم ان أجرى
الاعلى الله ولكن الاستثناء هنا منقطع كما قال قل ما أسألكم عليه من أجر الا من شاء أن يتخذ
الى ربه سبيلا ولا ريب أن محبة أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم واجبة لكن لم يثبت وجوبها

فيها الى هذا الجمع فهو صحيح
فله من باب قياس الاولى وهو أن
ما كان من لوازم الكمال فتبويه
للتائق الاولى منه الخلق كما قد ذكر
في غير هذا الموضوع لكن المقصود
هنا أنه اعترض على قولهم لم
يتصف بهذا لا يتصف بضده العام
الذي يتضمن التي وهو قد ذكر هنا
أنه قرره قال واما قولهم انه لم
يتصف بهذه الصفات مع كونه
حبا لكان متصفا بما يقابلها
فالحقيق فيه موقوف على بيان
حقيقة المتقابلين يعني المتنافيين
وذكر التسميم المشهور فيه
لفلاسفة وأنه أربعة اقسام
تقابل السلب والايجاب والعلم
والملكة والتضاييف والتضادون
تقابل العلم والجهل والحي والبصر
هو عندهم من باب تقابل العدم
والملكة والملكة على اصطلاحهم
كل معنى وجودي أمكن أن يكون
ثابتا لشيء اما بحيث جنسه كالصبر
للانسان فان الصبر يمكن ثبوته
لجنسه وهو الحيوان أو بحيث نوعه
ككثرة زيد فان هذا يمكن لنوع
الانسان أو بحيث شخصه كالعبادة
للرجل فانها ممكنة في حق الرجل
قال والعدم المقابل لها ارتفاع
هذه الملكة قال فان أريد بتقابل
الادراك ونفيه تقابل التناقض
بالسلب والايجاب وهو أنه لا يخاف
من كونه سميحا بصيرا ومتكلما
أوليس فهو ما يقوله الخصم ولا

يقبل تضمين غير دليل وان أريد
 بالتقابل تقابل العدم والملكة فلا
 يلزم من نفي الملكة تحقق العدم لا
 بالعكس الا في محل يكون قابلاً له
 ولهذا يصح أن يقال الخلق لا يعي
 ولا بصير القول بكون الباري تعالى
 قابلاً للبصر والهي دعوى محل
 النزاع والمصادرة على المطلوب وعلى
 هذا فقد امتنع نفي لزوم العي
 وانحرس والطرح في حق الله
 تعالى من ضرورتي البصر والسمع
 والكلام عنه فهذا كلام في
 الخلو عن الضدين بالمعنى العام أو رد
 عليه ما ذكر فكيف يدعي أنه قرره
 وهذا اليراد ابداع معروف العطفة
 نقاة الصفات وهو ابداع لا بد من
 وجود أحدها أن يقال نحن نريد
 بالتقابل تقابل السلب واليجاب
 وفي هذه الصفات يتضمن النقص
 لكل من نسبت عنه سواء قيل أنه
 قابل لها أو لم يقبل فإنه من المعلوم
 بصريح العقل أن المتصف بالحياة
 والعلم والكلام والسمع والبصر
 أمثل من لم يتصف بذلك وما قدر
 انتفاء ذلك عنه كالجاذب فهو ناقص
 بالنسبة الى من انصف بذلك وهو
 قدسك في اثبات الصفات بطريقة
 الكمال وهي في الحقيقة من جنس
 هذا فقال وأعلم أن ههنا طريقة
 رشيقة سهلة المعركة قريبة المدرك
 يعسر على النصف المتحرر الخروج
 عنها والقدح في دلائلها يمكن طردها
 في اثبات جميع الصفات النفسانية

بهذه الآية ولا محنتهم أجزأني صلى الله عليه وسلم بل هو بما أمرنا الله به كما أمرنا بالعبادات
 وفي الصحيح عنه أنه خطب أصحابه بقدر يدعى جابن مكة والمدينة فقال أذكرتم الله في آخر
 بيتي وفي السنن عنه أنه قال والذي نفسي بيده لا يدخلون الجنة حتى يحكمهم الله ولقرباني فمن
 جعل محبة أهل بيته أجرة له وفيه ما قد فسد أخطأ خطأ عظيماً ولو كان أجرة له لم ينسب عليه نحن لا نأ
 أعطينا أجرة الذي يستحقه بالرسالة فهل يقول مسلم مثله هذا (الوجه الثامن) أن القريب
 معرفة بالمال فلا بد أن يكون معروفاً عند المخاطبين الذين أمر أن يقول لهم لا أسئلكم عليه أجرة
 وقد ذكرنا أنها لما نزلت لم يكن قد خلق الحسن والحسين ولا تزوج علي بفاطمة فالقريب التي كان
 المخاطبون يعرفونها يتعجبون أن تكون هذه بخلاف القريب التي ينسبونها بينهم فاتهم روفة عندهم
 كما تقول لأسألك إلا المودة في الرحم التي بيننا وكما تقول لأسألك إلا العدل بيننا وبينكم ولا
 أسألك إلا أن تنفي الله في هذا الأمر (الوجه التاسع) أناس لم أن علياً لقبه بمودته وموالاه
 بدون الاستدلال بهذه الآية لكن ليس في وجوب موالاه ومودته ما هو جباختصاصه
 بالإمامة ولا الفضيلة وأما قوله والثلاثة لا يحبهم إلا أنهم فمنع بل يجب أن يضافوا إليهم
 وموالاهم فانه قد ثبت أن الله يحبهم ومن كان الله يحبه وجب علينا أن نحبه فان الحب في الله
 والبغض في الله واجب وهو أوثق عرى الأيمان وكذلك هم من أكابر أولياء الله المؤمنين وقد
 أوجب الله لهم إلا أنهم بل قد ثبت أن الله رضى عنهم ورضوا عنه بنص القرآن وكل من رضى الله
 عنه فإنه يحبه والله يحب المؤمنين والمحسنين والمقسطين والصابرين وهؤلاء أفضل من يدخل في
 هذه النصوص من هذه الأمة بعد نبيها وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى
 له سائر الجسد بالحسنى وهو أخبرنا أن المؤمنين يتوادون ويتعاطفون ويتراحمون وأثمهم
 في ذلك كالجسد الواحد وهؤلاء قد ثبت إيمانهم بالنصوص والإجماع كما قد ثبت إيمان علي ولا
 يمكن من يقدح في إيمانهم أن يثبت إيمان علي بل كل طريق دله على إيمان علي فإنها على إيمانهم
 أدل والطريق التي يقدح بها عنهم بحاجتها إلى كمالها عن القدح في علي وأولى فان الراضى
 الذي يقدح فيهم ويتعصب لعل فيهم منقطع الخ كاليهود والنصارى الذين يردون إثبات نبوة
 موسى وعيسى والقدح في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ولهذا لا يمكن الراضى أن يقيم الخ على
 النواصب الذين بغضون علياً أو يقدحون في إيمانهم بالخوارج وغيرهم فإنهم إذا قالوا له
 بأى شيء غلبت أن علياً مؤمن أو وليه تعالى فإن قال بالثقل المتواتر بإسلامه وحسناته قيل له هذا
 الثقل موجود في أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بل الثقل
 المتواتر بحسناته هؤلاء السلبية عن العارض أعظم من الثقل المتواتر في مثل ذلك لعل وان
 قال بالقرآن الدال على إيمان علي قيل له القرآن غايل بأسماع طاعة كقوله لقد رضى الله
 عن المؤمنين ونحو ذلك وأنت تخرج أكابر الصحابة فخرجوا واحد أسهل وان قال بالأحاديث
 الدالة على فضائله أوزول القرآن فيه قيل أحاديث أكثر وأصح وقد بحث فيهم
 وقيل تلك الأحاديث التي في فضائل علي أعماؤها والصحابة الذين قدس فيهم فان كان
 القدح صحيحاً بل الثقل وان كان الثقل صحيحاً بل القدح وان قال بنقل الشيعة أو تواترهم
 قيل له الصحابة لم يكن فيهم من الراضة أحد والراضة تطعن في جميع الصحابة إلا نفر قليل
 بضعة عشر ومثل هذا أقديس قال انهم وأطوا على ما نقلوه في قدح في نقل الجمهور كيف يمكنه

وهي مما ألهمني الله إياها لم أجدها
على صورتها وغير رها لأحد عرى
وهو أن يقال الفهرم من كل واحد
من هذه الصفات المذكورة مع قطع
النظر عما يتصف به صفة كمال أو
لا صفة كمال لأجراً أن تكون
لا صفة كمال والأكان حال من
انتهى فيها في الشاهد أنقص
من حال من لم يتصف بها أن كان
عندهما في نفس الأمر كمالاً أو
مساوياً للحال من لم يتصف بها أن
لم يكن عندهما في نفس الأمر كمالاً
وهو خلاف ما نعلمه بالضرورة في
الشاهد فلم يبق إلا القسم الأول
وهو أنه في نفسها وذواتها كمال
وعند ذلك فلو قدر عدم انصاف
الباري تعالى بها لكان ناقصاً
بالنسبة إلى من أقصفتها من
مخلوقاته ومحال أن يكون الخلق
أنقص من المخلوق * قلت وهذه
الحجة التي لو أنها صحيحة وقد
استدل بها ما شاء الله من السلف
والخلف وإن كان تصويرها والتعبير
عنها يتنوع وهذه المادة بعضها يمكن
نقلها إلى الحجة الأولى التي رتبها
بأن يقال لو لم يتصف بصفات الكمال
لا تنصف بقاؤها وهي صفات
نقص فيكون أنقص من بعض
مخلوقاته (الوجه الثاني) أن يقال
هب أنهم متقابلان تقابل العدم

(١) قوله الترجيح من هذا الحديث
الخ. هكذا في الأصل وجوز للمقام
فعل هنا سقطا كتبه معصمه

اثبات نقل نقر قليل وهذا مبسوط في موضعه والمقصود أن قوله وغير على من الثلاثة لا تحب
مودته كلام ماض عند الجمهور بل مودة هؤلاء أو حب عند أهل السنة من مودة على أن وجوب
المودة على مقدار الفضل فكل من كان أفضل كانت مودته أكثر وقد قال تعالى إن الذين
آمَنُوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا قالوا يحبهم ويحبهم إلى عباده هؤلاء أفضل من
آمن وعلى صالحهم هذه الأمة بعد نبيها كما قال تعالى صلى الله عليه وسلم الذين معه أشد على
السكران رجاء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر
السجود إلى آخر السورة وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل أي الناس أحب
إليك قال عائشة قال في الرجال قال أبوها وفي الصحيحين أن عمر قال لا يبركرضى الله عنهم
يوم القيامة بل أنت سيدنا وخيرنا وأجنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وتصديق ذلك
ما استفاض في الصحاح من غير وجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كنت متخذاً من أهل
الأرض خليلاً لا اتخذت أبا بكر خليلاً ولكن مودة الإسلام فهذا بين أنه ليس في أهل الأرض
أحق بحبه ومودته من أبي بكر وما كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو أحب إلى
الله وما كان أحب إلى الله فهو رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أحبه
الله ورسوله والدلائل الدالة على أنه أحق بالمودة كثيرة فضلاً عن أن يقال إن المفضل يحب
مودته وإن الفاضل لا يحب مودته وأما قوله إن مخالفتها تنافي المودة بامتنال أو امره تكون
مودته فيكون واجب الطاعة وهو معنى الإمامة في جوابه من وجوه أحدها أن كان المودة توجب
الطاعة فقد وجبت مودته في القريب فيجب طاعتهم فيجب أن تكون طاعة أيضاً أما ما
كان هذا باطلاً فهذا مثله (الثاني) أن المودة ليست مستلزماً للإمامة في حال وجوب المودة
فليس من وجبت مودته كان إماماً حثيثاً بدليل أن الحسن والحسين يحب مودتهما فليس
مصرهما إمامين وعلى بحسب مودته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن إماماً بل يحب وإن
تأخرت إمامته إلى مقتل عثمان (الثالث) أن وجوب المودة كان ملازماً للإمامة يقتضي
انقضاء اللازم فلا يجب مودة الأمن يكون إماماً معصوماً فحينئذ لا يوجد أحد من المؤمنين ولا يحجبهم
فلا يجب مودة أحد من المؤمنين ولا يحبه إذا لم يكونوا أئمة لا شيعته على ولا غيرهم وهذا خلاف
الاجماع وخلاف ما علم بالاضطرار من دين الإسلام (الرابع) أن قوله والمخالفة تنافي المودة
يقال بمتى إذا كان ذلك واجب الطاعة أو مطلقاً الثاني ممنوع والالتزام من أوجب على غيره
شيأ لم يوجب الله عليه إن خالفه فلا يكون محباً له فلا يكون مؤمناً محباً للمؤمن حتى يعقد وجوب
طاعته وهذا معلوم انقضاء وأما الأول فيقال إذا لم تكن المخالفة فاحقة في المودة إلا إذا كان
واجب الطاعة فحينئذ يجب أن يعلم أولاً وجوب الطاعة حتى تكون مخالفتها فاحقة في مودته
فإذا ثبت وجوب الطاعة بمجرد وجوب المودة كان ذلك باطلاً وكان ذلك دوراً متعاقباً فانه لا يعلم
أن المخالفة تقدر في المودة حتى يعلم وجوب الطاعة ولا يعلم وجوب الطاعة إلا إذا علم أنه إمام
ولا يعلم أنه إمام حتى يعلم أن مخالفتها تقدر في مودته (الخامس) أن يقال المخالفة تقدر
في المودة إذا أمر بطاعته أو لم يؤمر والتاقي مستف ضرورية وأما الأول فانه تعلم أن علماء بأمر الناس
بطاعته في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان (السادس) أن يقال هذا لأنه يقال في حق أبي
بكر وعمر وعثمان فإن مودتهم ومحبتهم ومواالهم واجبة كما تقدم ومخالفتهم تقدر في ذلك
(السابع) الترجيح (١) من هذا الحديث لأن القوم يدعو الناس إلى ولايتهم وطاعتهم وادعوا الإمامة

والملكه فقولكم لا بارن من نقي
أحد هانوت الآ خر الا اذا
كان المحل قابلا جوابه أن يقال
الموجودات نوعان نوع يقبل
الاتصاف بأحد هذين كالحیوان
وصنف لا يقبل ذلك كالجماد ومن
المعلوم أن ما قبل أحدهما كل
عما لا يقبل واحدا منهما وإن كان
موصوفا بالحي والعمى والعظم والخرس
فإن الحيوان الذي هو كذلك أقرب
إلى النكاح من لا يقبل لا هذا ولا هذا
لأن الحيوان الأبكم الأعمى الأصم
يمكن أن يتصف بصفات النكاح
وما يقبل الاتصاف بصفات النكاح
أكل من لا يقبل الاتصاف بصفات
النكاح فإذا كان قد علم أن الرب
تعالى مقدس عن أن يتصف بهذه
النقائص مع قوله الاتصاف بصفات
النكاح فلأن يقصد من كونه
لا يقبل الاتصاف بصفات النكاح
أولى وأحرى وهذا معلوم ببداهة
العقول (الوجه الثالث) أن نقول
لأنهم أن في الاعيان ما لا يقبل
الاتصاف بهذه الصفات فإن الله
قادر على أن يخلق الحية في كل
جسم وأن ينطقه كما أنطق ماشاء
من المحدثات وقال تعالى والذين
تدعون من دون الله لا يخلقون شيئا
وهي مخلوقون أموات غير أحياء
وإذا كان كذلك فعدوا هم أن
من الاعيان ما لا يقبل الاتصاف
بهذه الصفات رجوع عنهم إلى
مجرد ما يشهدون من العادة والإفان
كان مصداقاً لله قلب عصا موسى
وهي جراد نعباً عظيماً ابتليت

وأنه أوجب طاعتهم فما فهم عدو لله وهذا لا يتوهم مع أهل السنة خيرة النصارى سمع المسلمين
فالنصارى يجمعون المسيح إلهوا يتعبدون إبراهيم وموسى ومحمد أقل من الخوار بين الذين كانوا
مع عيسى وهذا يصح كون عليهما الأمام المعصوم وهو انشأ أو إله والخلفاء الأربعة أقل من مثل
الاستراخفي وأمثلة الذين كانوا معه ولهذا كان جهالهم وظلمهم أعظم من أن يوصف بتسكين
بالمغولات المكذوبة والافتاظ المشابهة للاقيسة الفسدة ويدعون بالمقولات اصادفة المواترة
والنصوص البينة والمغولات الصريحة

(فصل) قال الرافضي البرهان الثامن قوله تعالى ومن الناس من يشري نفسه
ابتغاء مرضات الله قال الشعبي إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد الهجرة خلف على بن
أبي طالب نقضاً له دونه ورد الودائع التي كانت عنده وأمر من يثله تخرج إلى الغار وقد أحاط
المشركون بالدار أن ينالهم على فراشه فقال له يا علي اتبع يدي إلى الأنضر الحضري وعني فرأيتي
فأله لا يخلص اليك منهم مكره وإن شاء الله تعالى فعل ذلك فأوحى الله تعالى إلى جبريل وميكائيل
أني قد آخيت بينكما وجعلت عمر أحدكما أطول من عمر الآخر فأتياك يوثر صاحباً بالحياة فاختار
كلاهما الحياة فأوحى الله إليهما ألا تتماثل علي بن أبي طالب آخيت بينه وبين محمد عليه
الصلوة والسلام فبات علي فراشه يقده بنفسه ويؤثر بالحياة اهبط إلى الأرض فاحتفظا من
عدوه قتيلاً فكان جبريل عند رأسه وميكائيل عند رجليه فقال جبريل لعلي بن أبي طالب يا ابن
أبي طالب باهي الله لك الملائكة فأنزل الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم وهم متوجه
إلى المدينة في شأن علي ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله وقال ابن عباس إنما
نزلت في علي لما هرب النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين إلى الغار وهذه فضيلة ثم تحصل
لغيره تدل على فضيلة علي على جميع أصحابه فيكون هو الأمام

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصفة هذا النقل ومجرد نقل الشعبي وأمثلة ذلك بل
روايتهم ليس صحيحة باتفاق طوائف أهل السنة والشعة لأن هذا مرسل متأخر ولم يذكر اسناده
وفي نقله من هذا الجنس للإسرائيليين والاسلاميات أمور يعلم أنها باطلة وإن كان هو لم يتعمد
الكذب فأنها أن هذا الذي نقله على هذا الوجه كذب باتفاق أهل العلم بالحديث والسيره والمرجع
إليهم في هذا الباب الثالث أن النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر هو وأبو بكر إلى المدينة لم يكن
للقوم غرض في طلب علي وإنما كان مطلوبهم النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وجعلوا في كل
واحد منهم دابة لمن جاءه كما ثبت ذلك في الصحيح الذي لا ستر به أهل العلم في حجة وترك عدا
في فراشه ليقفوا أن النبي صلى الله عليه وسلم في البيت فلا يظنوه فلما أصبحوا وجدوا علياً
فظهرت خيبتهم ولم يؤذوا علياً بل سأله عن النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرهم أنه لا علم به ولم
يكن هناك خوف على أحد وإنما كان الخوف على النبي صلى الله عليه وسلم وصديقه ولو كان
لهم في علي غرض لتعرضوا له لما وجدوه فلما لم تعرضوا له دل على أنهم لا غرض لهم فيه فأى
فداهنا بالنفس والذي كان يقده بنفسه بلار يرب ويقصد أن يرفع بنفسه عنه ويكون الضرر
به دونه هو وأبو بكر كان يذكر المطالبة فيكون خلفه ويذكر الرصد فيكون أمامه وكان يذهب
فيكشف له الخبر وإذا كان هناك ما يخاف أحب أن يكون به لا بالنبي صلى الله عليه وسلم وغير
واحد من الصحابة قد فداه بنفسه في مواطن الحروب منهم من قتل بين يديه ومنهم من شلت يده
كلية بن عبد الله وهذا أوجب على المؤمنين كلهم فلو قدر أنه كان هناك فداه بنفسه لكان

الجلال والعصى لم يمكنه أن يطرده
هذه الدعوى وإذا كان سبحانه
قادر على أن ينبت هذه الصفات
صفات الكمال لما كان جاداً لمن
مخلوقاته وكان كل مخلوق يقبل
ذلك بقدرة الله تعالى فهو أحق
بقبول ذلك بل بوجوده له إنما كان
يمكننا في حق من صفات الكمال
كان واجبه فلهذا لا تستند صفات
الكمال من غيره بل هو مستحق لها
بذاته فهي من لوازم ذاته
وهذا فصل فصل معترض
ذكرناه تنبيهاً على تقصير من يقصر
في الاستدلال على الحق الذي
قامت عليه الدلائل القينية
العقلية مع السجعية مع مدافعتهم
لمادلت عليه دلائل السمع والعقل
وان كنا لا نقول ببل بعقل أن
يتكلم في جهة الربوبية بما يراه
تقصيراً ولكن لا يتخلو صاحب هذه
الطريق من عجز أو تقرباً وكلاهما
يظهر به نقصه عن حال السلف
والأئمة الموافقين للشرع والعقل
وأهم كانوا فوق المخالفين له سمي في
هذه المطالب الألهية والمعارف
الزبانية وهذه الجهة التي صدر
بها الأمدى وزيفها في الحق التي
اعتمد عليها الكلابية والأشعرية
ومن وافقهم من السلبية والفقهاء
من أحجاب أجدود غيرهم كالفاضل
أبي يعلى وابن عقيل وابن الزاغوني
 وغيرهم وهي مبني على مقدمتين
أن القابل للشيء لا يتخلو عنه وعن

هذه من الفضائل المشتركة بينه وبين غيره من العصاة فكيف إذا لم يكن هناك خوف على
قال ابن الحنظلي في السير قمع أنه من المتولين لعل الماتين إليه مذكر خروج النبي صلى الله عليه
وسلم من منزله واستخلافه على قراش بن كعب بن مالك قال قراش بن كعب بن مالك قال قراش بن كعب بن مالك
وسلم فقال له لا نبت هذه الآية على قراش الذي كنت تبيت عليه قال قراش بن كعب بن مالك قال قراش بن كعب بن مالك
اجتمعوا على بله برصدونه حتى ينضم فيثبون عليه فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقامهم
قال لعلني نمت على قراش وأنتم برصدوني هذا الحضرى لا أخضرقتم فلهذا لم يخلص اليك شيء تركه
منهم وعن محمد بن كعب القرظي قال لما اجتمعوا له وفيهم أبو جهل فقال وهم على بابنا من محمد
يرغم أنكم إن يا نعموا على أمره كنتم ما أول العرب والجمع ثم بعثتم بعمدوتكم فجعلت لكم جنات
تكنات الأردن وإن لم تفعلوا كان له فيكم ذبح ثم بعثتم من بعمدوتكم فجعلت لكم نار حرقون
فيها قال وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم فأخذ حفنة من تراب في يده ثم قال نعم أنا
أقول ذلك وأنت أحدكم وأخذ الله على أصابعه فلهذا لم يتركهم بل جعلهم على الأوضار
رأسه تراباً ثم انصرف إلى حيث أراد أن يذهب فلما همأت أن يمشي لم يكن معهم فقال ما تنتظرون
ههنا فقالوا لمحمداً قال خيكم الله قد والله أخرج عليكم محمد ثم ما ترك منكم رجلاً الا قد وضع على
رأسه تراباً وانطلق إلى حاجته فأخارون ما بكم قال فوضع كل رجل منهم يده على رأسه فإذا
عليه تراب ثم جعلوا يطلعون فيرون علياً على القراش سحى يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيقولون والله أن هذا محمد تأمنا عليه برده فلم يرحوا كذلك حتى أصبحوا أقام على عن القراش
فقالوا والله لقد كان صدقنا الذي كان يحدثنا وكان مما أنزل الله ذلك اليوم وأذيع بك الذين
كفروا بالنبوة أو يقتلوا أو يحرقوا ويكفرون ويكفرون والله خير الماكرين وقوله أم
يقولون شاعر تريض به رب المنون الآية فأذن الله لنبينا في الهجرة عند ذلك فهذا بين
أن القوم لم يكن لهم غرض في علي أصلاً وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال أشعر برصد
هذا الأخضر فتم فيه فلهذا لم يخلص اليك منهم رجلاً بشئ شكره فوقعه وهو الصادق أنه
لا يخلص اليك منهم رجلاً طمأننته بعد رسول الله (الرابع) انه هذا الحديث فيمن الدلائل
على كنهه ما لا يخفى فان الملائكة لا يقال فهم مثل هذا الباطل الذي لا يليق بهم وليس أحدهما
جائعاً في ثوره الآخر بالطعام ولا هناك خوف فيؤثر أحدهما صاحب بالأمر فكيف يقول الله
لهما أيكلا يؤثر صاحبه بالحياة ولا لأوامر بين الملائكة أصل بل جبريل له على يخص به دون
ميكائيل وميكائيل له على يخص به دون جبريل كما جاء في الآثار الأولى والنص لجبريل وان
الرزق والطريق كالمثل ثم ان كان الله قضى بأن عرأ أحدهما أطول من الآخر فهو ما قضاه وان
قضاء الواحد وأراد منهم أن يتفقا على تعيين الأطول أو يؤثر به أحدهما الآخر هو ما قضاه وان
بذلك فلا كلام وأما أن كانا يكرهان ذلك فكيف يليق بحكمة الله ورحته أن يحترس بينهما ما يليق
بينهما العد أو قولوا كان ذلك حقاً تعالى الله عن ذلك ثم هذا القدر لو وقع مع أنه باطل فكيف
تأخر من حين خلقهما الله قبل آدم إلى حين الهجرة وإنما كان يكون ذلك لو كان عقب خلقهما
(الخامس) ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يروا عن علي ولا غيره بل كل ما روى في هذا فهو كذب
وحديث المؤامرة الذي يروى في ذلك مع ضعفه ويطارده اغفابه مؤانته في المدينة هكذا رواه
الترمذي فأما بحكمة فؤادنا له بالاطلة على التقديرين وأضاف قد عرف أنه لم يكن فداء بالنفس
ولا إشار بالبيعة اتفاق علماء النقل (السادس) أن هبوط جبريل وميكائيل لحفظ واحد من

الناس من أعظم المنكرات فإن الله يحفظ من يشاء من خلقه بدون هذا وأما روى هو طهما يوم بدر القتال وفي مثل ذلك من الأمور العظام ووزل الحفظ وأحد من الناس أنزل الحفظ النبي صلى الله عليه وسلم وصديقه الذين كان الاعتداء يظلمونهم من كل وجه وقد بناوا في كل واحد منهم مدينة وهم عليها غلظ شداد سودا لكنا (السايع) أن هذه الآية في سورة البقرة وهي مدينة بالأخلاف وأما نزلت بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة لم تنزل قبل هجرته وقد قبل أنها نزلت لما هاجر مصيب وطله المشركون فأعطاهم ماله وأتى المدينة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ربيع البيع أبي يحيى وهذه القصة مشهورة في التفسير نقلها غير واحد وهذا يمكن فإن مصيبا هاجر من مكة إلى المدينة قال ابن جرير اختلف أهل التأويل في نزلت هذه الآية فيه ومن غنى بها فقال بعضهم نزلت في المهاجرين والانصار وغنى بها المجاهدون في سبيل الله وذكر ما سنده هذا القول عن قتادة قال وقال بعضهم نزلت في قوم بأعينهم وروى عن القاسم قال حدثنا الحسين حدثنا ابن جريح عن عكرمة قال نزلت في مصيب وأبي ذر بن جندب أخذ أهل أبي ذر بأذر فأنفلت منهم فقدم على النبي صلى الله عليه وسلم فلما رجع مهاجرا عرضوا له وكانوا في الظهران فأنفلت أبصحتي فقدم عليه وأما مصيب فأخذ أهل أبي ذر فأنفلت منهم عاله ثم خرج مهاجرا فأدرکه متقذين عير بن جدعان فخرج له بمباقي من ماله فغلب سبيله وقال آخرون غنى بذلك كل شار نفسه في طاعة الله وحاجده في سبيل الله وأمر معروف ونسب هذا القول إلى عمر بن عبد عباس وأن مصيبا كان سبب النزول (الثامن) أن لفظ الآية مطلق ليس فيه تخصيص فكل من باع نفسه ابتغاء مرضات الله فقد دخل فيها وأحق من دخل فيها النبي صلى الله عليه وسلم وصديقه فأنهما شريا نفسهما ابتغاء مرضات الله وهاجرا في سبيل الله والعدو يظلمهما من كل وجه (التاسع) أن قوله هذه فضيلة لم تحصل نصيره فيكون هو الإمام يقال لأرباب أن الفضيلة التي حصلت لأبي بكر في الهجرة لم تحصل لغيره من الصحابة بالكتاب والسنة والاجماع فتكون هذه الفضيلة ثابتة دون عمر وعثمان وعلى وغيرهم من الصحابة فيكون هو الإمام فهذه الدلائل الصديق الذي لا كذب فيه يقول الله الانصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا ومثل هذه الفضيلة لم تحصل لغير أبي بكر قطعا بخلاف الوفاية بالنفس فأنها لو كانت صحيحة فغير واحد من الصحابة وفي النبي صلى الله عليه وسلم نفسه وهذا واجب على كل مؤمن ليس من الفضائل المختصة بالأكرام من الصحابة والافضلية إنما تثبت بالخاصة لا بالمشتركة بين ذلك أنه لم يفضل أحدان عليا وأدنى في ميثقه على فراش النبي صلى الله عليه وسلم وقد أدنى غيره في وفاته النبي صلى الله عليه وسلم تارة بالضرب وتارة بالجرح وتارة بالقتل فمن فداه وأدنى أعظم من فداه ولم يؤذ وقد قال العلماء ما صلح على من الفضائل فهي مشتركة تنازله فيها غير محال في الصدق فإن كثير من فضائله وأكبرها خاصا لا يشترك فيها غيره وهذا مبسوط في موضعه والله أعلم

(فصل) قال الرافضى البرهان التاسع قوله تعالى فمن جاءكم من بعد ما جازا من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا ونفوسكم ثم نبهل فنعلم لعلنا نعلم الكاذبين نقل الجمهور كافة أن أبا نافع أشار إلى الحسن والحسين ونساء نالشارة إلى فاطمة وأبنا نالشارة إلى علي وهذه اليعتدليل على ثبوت الإمامة لعل لا تعالى قد جعله

نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم والاتحاد محال فيبقى المراد المساواة الولاية وأنصافوا
كان غير هؤلاء مساويا لهم وأفضل منهم في استجابة الدعاء لأمره تعالى بأخذهم معه لأنه في موضع
الحاجة وإذا كانوا أفضل تعينت الإمامة فيهم وهل تخفى دلالة هذه الآية على المطلوب
الاعني من استحوذ للشيطان عليه وأخذ بجمع قلبه وحبب إليه الدنيا التي لا ينالها إلا بفتح
أهل الحق من حقهم

(الجواب) أن يقال أما أخذهم عليا والحسن والحسين في الماهلة فحديث صحيح رواه مسلم
عن سعد بن أبي وقاص قال في حديث طويل لما زلت هذه الآية فقل تعالى أودع أبناءنا وأبناءكم
ونسائنا ونساءكم وأنفسنا ونفوسكم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا وفاطمة وحسنا
وحسينا فقال اللهم هؤلاء أهلي ولكن لدلالة ذلك على الإمامة ولا على الأفضلية وقوله قد
حمله الله نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم والاتحاد محال في المساواة وله الولاية العامة
فكذلك مساوية قلنا لانهم لم يبق إلا المساواة لا دليل على ذلك بل حمله على ذلك يمنع لأن
أحد الأيساوى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عليا ولا غيره وهذا اللفظ في لغة العرب
لا يقتضي المساواة قال تعالى في قصة الأفلح لو أذا سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم
خيرا ولم يوجب ذلك أن يكون المؤمنون والمؤمنات متساوين وقد قال تعالى في قصة بني إسرائيل
فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند ربكم أي يقتل بعضكم بعضا ولم يوجب
ذلك أن يكونوا متساوين ولأن يكون من عبد العجل مساويا لمن لم يعبد وكذلك قد قيل في
قوله ولا تقتلوا أنفسكم أي لا يقتل بعضكم بعضا وإن كانوا غير متساوين وقال تعالى ولا تزر
أنفكم أي لا يزر بعضكم بعضا يقطع عليه ويحبه وهذا نهى جميع المؤمنين أن لا يفعل
بعضهم بعض هذا الطعن والعيب مع أنهم غير متساوين لاقى الأحكام والافاضلة ولا الظالم
كالظالم ولا الامام كالأموم ومن هذا الباب قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أي يقتل
بعضكم بعضا وإذا كان اللفظ في قوله وأنفسنا وأنفسكم كاللفظ في قوله ولا تزر وأنفسكم لولا
أذسمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا ونحو ذلك مع أن التساوي ههنا ليس واجب
بل يمنع فكذلك هنالك وأشد بل هذا اللفظ يدل على المجانسة والمشابهة والجناس والمشابهة
يكون بالاشتراك في الإيمان فاللؤمنون أخوة في الإيمان وهو المراد بقوله لو أذا سمعتموه ظن
المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا وقوله ولا تزر وأنفسكم وقد يكون بالاشتراك في الدين
وإن كان فهم المتألفين كالشركاء المسلمين في الإسلام الظاهر وإن كان مع ذلك الاشتراك في
النسب فهو أوكد وقوم موسى كانوا أنفسهم هذا الاعتبار وقوله تعالى أودع أبناءنا وأبناءكم
ونسائنا ونساءكم وأنفسنا ونفوسكم أي رجالنا ورجالكم أي الرجال الذين هم من جنسنا
في الدين والنسب والرجال الذين هم من جنسكم والمراد بالجناس في القرابة فقط لأنه قال أبناءنا
وأبناءكم ونساءنا ونساءكم فذكر الأولاد وذكر الرجال فعمل أنه أراد الأقرب بين النسا من الذكور
والإناث من الأولاد والعصبة ولهذا دعا الحسن والحسين من الأبناء ودعا فاطمة من النساء
ودعا عليا من رجاله ولم يكن عنده أحد أقرب إليه نسبيا من هؤلاء وهم الذين أدار عليهم الكساء
والمساهلة إنما تحصل بالأقربين إليه والأقربا بهم بالبعدن في النسب وإن كانوا أفضل عند
الله لم يحصل المقصود فإن المراد أنهم يدعون الأقربين كما يدعو هو الأقرب إليه والنفس
تحتوي على آثارهما لا تحتوي على غيرهم وكانوا يعلمون أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعلمون

والاختيار فلا بد وأن يكون الرب
تعالى فاصدا لمحل وحدوثها ومحل
حدوثها ليس إلا ذاته فيجب أن
يكون فاصدا لذاته والقصدي
الشيء يستدعي كونه في الجهة وهو
محال ثم يلزم قيام كل حادث به وهو
محال وأيضا فإن الصفة الحادثة
عند الكرامية إنما هو قوله كن
والإرادة هي مستند المحدثات وعند
ذلك فلا حاجة إلى الحادث الذي هو
القول والإرادة لا مكان استند
جميع المحدثات إلى القدرة القدسية
فقلنا أما الأول فنقدح فإن القصد
إلى إيجاد الصفة وإن استدعى
القصد إلى محل حدوثها فأنما يلزم
من ذلك أن يكون المحل في الجهة
أن لو كان القصد بمعنى الإشارة إلى
الجهة وليس كذلك بل بمعنى إرادة
أحداث الصفة فيه وذلك غير
موجب للجهة ثم وإن كان القصد
إلى إيجاد الصفة في المحل وجب
كون المحل في الجهة فيلزم من ذلك
امتناع القصد من الله تعالى إلى
إيجاد الأعراض لأن القصد إلى
إيجادها يكون قصدا للمحال ويلزم
من ذلك أن تكون محالها في الجهات
والقصد إلى ما هو في جهة عن ليس
في الجهة محال وذلك يفضي إلى أن
يكون الرب في الجهة عند قصد
خلق الأعراض وهو محال وأما
القول بأنه إذا جاز خلق بعض
الحوادث في ذاته جاز خلق كل
حادث فدعوى مجردة وقياس من

أنهم إن باهلو نزلت البهلة عليهم وعلى آثارهم فاجتمع الخوف على أنفسهم وعلى آثارهم فكان ذلك أبلغ في امتناعهم والافلاسان قد اختار أن يهلك ويحيا لله والشع الكبير قد اختار الموت أدنى آثاره في نعمة ومال وهذا موجود أكثر فطلب منهم المباحة بالإباء والنساء والرجال والأقربين من الجانبين فلهذا دعا هؤلاء وآية المباحة نزلت ستة عشر لما قدم وفد نجران ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم قد بقي من أعماله إلا العباس والعباس لم يكن من السابقين الأولين ولا كان له اختصاص كعلي وأما نوعه فلم يكن فهم مثل علي وكان جعفر قد قتل قبل ذلك فان المباحة كانت لما قدم وفد نجران سنة تسع أو عشر وجعفر قتل بعثة سنة ثمان فتعين على رضي الله عنه وكونه تعين للمباحة إذ ليس في الآثار من يقوم مقامه إلا أبو جباب يكون مساو بالنبي صلى الله عليه وسلم في شيء من الأشياء بل ولا يكون أفضل من سائر الصحابة مطلقا بل له بالمباحة نوع فضيلة وهي مشتركة بينه وبين فاطمة وحسن وحسين ليست من خصائص الإمامة فان خصائص الإمامة لا تثبت للنساء ولا يقتضي أن يكون من باهله أفضل من جميع الصحابة كما لم يجب أن تكون فاطمة وحسن وحسين أفضل من جميع الصحابة وأما قول الرافضي لو كان غير هؤلاء مساويا لهم وأفضل منهم في استحابة الدعاء لمره تعالى بأخذهم معه لأنه في موضع الحاجة فيقال في الجواب لم يكن المقصود إجابة الدعاء فان دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وحده كاف ولو كان المراد بمن يدعوهم أن يستجاب دعاءه لدعاء المؤمنين كلهم ودعائهم كما كان يستجيبهم وكما كان يستفتح بصعاليك المهاجرين وكان يقول فهمل تنصرون وترزقون البضعاء تنكم بدعائهم وصلاتهم وإخلاصهم ومن العلوم أن هؤلاء وإن كانوا يجابون فكرة الدعاء أبلغ في الإجابة لكن لم يكن المقصود من دعوتهم دعاء إجابة دعائه بل لأجل المقابلة بين الأهل والأهل ونحن نعلم بالأصطرا أن النبي صلى الله عليه وسلم لو دعا بأكثر وعمر وعثمان وطهعة والزبير وابن مسعود أو أي من كتب ومعاذ من جبل وغيرهم للمباحة لكانوا من أعظم الناس استحابة لأمره وكان دعاء هؤلاء وغيرهم أبلغ في إجابة الدعاء لكن لم يأمره الله سبحانه بأخذهم لان ذلك لا يحصل له المقصود فان المقصود أن أولئك يأتون عن يشفقون عليه طبعاً كآبائهم ونسائهم ورجالهم الذين هم أقرب الناس إليهم فلودع النبي صلى الله عليه وسلم قوما أحاب لآق أو أولئك أحاب ولم يكن يستدعهم زول البهلة بأولئك الأجانب كما يستدعهم نزولها بالأقربين إليهم فان طمع البشر يخاف على أقربيه ما لا يخاف على الأجانب فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو قرائته وأن يدعو أولئك قرائتهم والناس عند المقابلة تقول كل طائفة للأخرى ارهنا عندنا أبناءكم ونساءكم فلو هنت إحدى الطائفتين أغنيها لمرض أولئك كما أنه لو دعا النبي صلى الله عليه وسلم الأجانب لمرض أولئك المقابلون له ولا يترن أن يكون أهل الرجل أفضل عند الله إذا قابلهم لمرضه بضاياه فقد تدين أن الآلة لا دلالة فيها لأصلا على مطلوب الرافضي لكنه وأمثاله ممن في قلبه زيغ كالنصارى الذين يتعلقون بالافراط الجملة ويدعون النصوص الصحيحة ثم قدح في خيار الأمة بزعمه الكاذب حيث زعم أن المراد بالانقاص المساوون وهو خلاف المستعمل في لغة العرب وبما بين ذلك أن قوله نساء فلا يختص بفاطمة بل من دعاهن من نساءه كانت غزيرته في ذلك لكن لم يكن عنده اذذاك الانفاطمة فان رقية وأم كلثوم وزينب كن قد توفين قبل ذلك فكذلك أنفسهن بخصائص علي بل هذا صيغة جمع كما أن نساءه صيغة جمع وكذلك أبناءه ناصيغة جمع وانما دعا حسنا وحسبا لأنه لم يكن ممن ينسب

غيره جامع وهو باطل على ما أسلفناه في تحقيق الدليل • وأما الثاني فخاصة يرجع الزوم رعاية العرض والحكمة في أفعال الله تعالى وهو غير موافق لاصولناون كان ذلك بطريق الإلزام للنصم فلهذا لا يقول به وإن كان قائل به فليس القول بتخطئه في القول بحلول الحوادث بذات البار تعالى ضرورة تصويبه في رعاية الحكمة أولى من العكس • قلت هذه الخطة مادتها من الفلاسفة الدهرية كان سينا وأشابه الذين يقولون ان الرب لا يحدث شيء بعد أن لم يكن حادثا ولهذا يستدل بهذه الخطة على نفي الحوادث المنفصلة كما يستدل بها على نفي الحوادث المنفصلة وهو أن الموجب لحدوث الحادث مطلقا من الذات ان كان الذات لازم دوماه وإن كان خارجا عنها فان كان معاولا لذلذا تزم الدور لان ذلك الحادث موقوف على ذلك المعول الخارج وذلك المعول الخارج لابد أن يكون حادثا والاول كان قد دعا لكان كمال مقتضى لذلك الحادث قد دعيا وهو الذات ومعاولها القديم وإذا كان المعول الخارج حادثا فلا يحدث إلا بسبب حادث في الذات والآخر حادث الحادث بلا سبب فيلزم أن يكون ما حدث في الذات من الذات موقوفا على الخارج الحادث وما عسنت في الخارج موقوفا على

الحادث فيما يلزم الدور وإن كان
الخارج ليس من مقتنيات الذات
لزم أن يكون واجباً بنفسه فيكون
ما يقوم الرب من الحوادث موقفاً
على ذلك الواجب بنفسه ثم قال
فيكون أولى بالآلهة فهذه عمدة
هؤلاء الدهرية في نفي فعله للحوادث
سواء كانت قائمه أو بغيره ولهذا
بين الأمدى ضعفها بين المتكلمين
النازعين للكرامية قاله قال
الكرامية يقولون في الحوادث
بذاته كما تقولون أنهم في الحوادث
المنفصلة عنه فكان تلك الحوادث
تحدث عندكم بكونه قادراً أو
بالقدرة أو المشيئة القديمة فهكذا
تقول فيما يقوم بذاته ولاربي أن
ما ذكره جواب تنقطع عنهم
مطالبة أخوانهم المتكلمين من
المعتزلة الأشعرية ولكن لا تنقطع
عنهم مطالبة الفلاسفة الأعيان
بقوله الجيع من أن التقادراً المختار
يرجح أحداً المتساوين لا لمرج
أو أن الإرادة الأزلية ترجح أحد
التساويين لا لمرج والمنازعون
في هذا من أهل الحديث والكلام
والفلسفة يقولون أن هذا الجحد
للضرورة وإن هذا يقدح فيه ما
أثبتوا وجود البائع فانهم أثبتوا
البائع بأن ترجح أحد المتساويين
لابد منه من مرجح وقد عرف كلام
الناس في هذا المقام * ونحن
نذكر ما يجابه الفلاسفة عن
أهل الملل جميعاً ونذكر من وجوه

البه بالنبوة سواهما فإن أراهم إن كان موجوداً اذلاله فهو طفل لا يدعى فإن أراهم هو
ابن ماريه القطبية التي أهداه له الموقس صاحب ميسر وأهدى له الخلة وماريه وسير بن فاعطى
سير بن الحسن بن ثابت وتسرى ماريه فويلته أراهم وعاش بضعة عشر شهراً ومات فقال النبي
صلى الله عليه وسلم إن له مرضعاً في الجنة ترضعاه وكان هذا بعد الحديبية بل بعد حنين

(فصل) قال الرافضي البرهان العاشر قوله تعالى فلقني آدم من ربه كلمات فتاب عليه
روى ابن المغازي الشافعي بإسناده عن ابن عباس قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن
الكلمات التي تلقاها آدم من ربه فتاب عليه قال سأله بحق محمد وعلى وفاطمة والحسن والحسين
أن يتوب عليه فتاب عليه وهذه فضيلة لم يلحقه أحد من العصاة فيها فيكون هو الامام لساواة
النبي صلى الله عليه وسلم في التوسل به إلى الله

(الجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة هذا النقل فقد عرف أن مجرد رواه ابن
المغازي لا يسوغ الاحتجاج بها باتفاق أهل العلم **(الثاني)** أن هذا الحديث نذب بموضوع
باتفاق أهل العلم وذكره أوالفرج بن الجوزي في الموضوعات من طريق الدارقطني فإنه كتب
في الأفراد والغرائب قال الدارقطني تفريجه عمرو بن ثابت عن أبيه عن أي المقدم لم يرو عنه
غير حسن الأشعر قال يحيى بن معين عمرو بن ثابت ليس ثقة ولا مأموناً وقال ابن حبان يروى
الموضوعات عن الأئمة **(الثالث)** أن الكلمات التي تلقاها آدم قد جاءت مفسرة في قوله تعالى
ربنا طمأننا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين وقد روى عن السلف هذا وما
يشبهه وليس في شيء من النقل الثابت عنهم ما ذكر من القسم **(الرابع)** أنه معلوم بالاضطرار
أن من هو دون آدم من الكفار والفاسق إذا تاب أحسدهم إلى الله تاب الله عليه وإن لم يقسم
عليه بأحد فكيف يحتاج آدم في توبته إلى ما لا يحتاج إليه أحد من المؤمنين لأنهم ولا كافر
وطائفة قد روى أنه توسل بالنبي صلى الله عليه وسلم حتى قبل توبته وهذا كذب وروى عن مالك
في ذلك حكاية في خطابه للصوم وهو كذب على مالك وإن كان ذلك رها القاضى عياض في الشفا
(الخامس) أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر أحد بالتوبة على هذا الدعاء ولا أمر أحد
بمثل هذا الدعاء في توبته ولا غير هابل ولا شرع لأمته أن يقسموا على الله بمثل قوله ولو كان هذا الدعاء
مشروعاً لشرعه لأمته **(السادس)** أن الأقسام على الله بالملائكة والأنبياء أمر لم يرد به كتاب
ولا سنة بل قد نص غير واحد من أهل العلم كأي حنيفة وأبي يوسف وغيرهما على أنه لا يجوز
أن يقسم على الله بخلاف وقد بسطنا الكلام على ذلك **(السابع)** أن هذا لو كان مشروعاً
فأدنى شيء يوجب كسب يقسم على الله بمن هو أكرم عليه منه ولا ريب أن نبينا صلى الله عليه وسلم
أفضل من آدم لكن آدم أفضل من علي وفاطمة وحسن وحسين **(الثامن)** أن يقال هذه
ليست من خصائص الأئمة فإنها قد ثبتت لفاطمة وخصائص الأئمة لا تثبت للنساء وما لم يكن من
خصائصهم لم يستلزم الإمامة فإن دنايل الإمامة لا بد أن يكون ملزوماً لها يلزم من وجوده
استحقاقها فلو كان هذا دليل على الإمامة لكان من تصفيه يستحقها والمرأة لا تكون اماماً
بالنص والاجماع

(فصل) قال الرافضي البرهان الحادي عشر قوله تعالى يا جاعلك قناساً اماماً قال ومن
ذري روى الفقيه ابن المغازي الشافعي عن ابن مسعود قال قال النبي صلى الله عليه وسلم انتهت
الدعوة إلى والى علي لم يسجد أحدنا صم قط فاتخذني نبياً واتخذ علياً وصياً وهذا نص في الباب

بالاتفاق مقدماته باطل بالاتفاق وهو من القول بلا علم ومن قفوا الانسان ما ليس له به علم ومن
الحاجة بتفسير علم والعز والمذكور لا يقبل الثبوت باتفاق أهل السنة والشعبة (الوجه الثاني)
أن هذين الحديثين من الكذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث (الثالث) قوله أن الذين آمنوا
وعملوا الصالحات عام في جميع المؤمنين فلا يجوز تخصيصها بعلي بل هي متأولة لعلي وغيره والليل
على ذلك أن الحسن والحسين وغيرهما من المؤمنين الذين تعظمهم الشيعة داخلون في الآية فعلم
بذلك الاجماع على عدم اختصاصها بعلي وأما قوله ولم يثبت مثل ذلك لغيره من الصحابة فمنع كما
تقدم فانهم خير القرون فالذين آمنوا وعملوا الصالحات فهم أفضل منهم في سائر القرون وهم
بالنسبة إليهم أكثر منهم في كل قرن بالنسبة إليه (الرابع) أن الله قد أخبر أنه سيجعل الذين
آمنوا وعملوا الصالحات وذا وهذا وعدته صادق ومعلوم أن الله جعل للعبادة مودة في قلب كل
مسلم لاسمائه الخلق فرضي الله عنهم لاسمائه بكر وعمر فان عامة الصحابة والتابعين كانوا يودونها
وكأواخر القرون ولم يكن كذلك على فان كثير من الصحابة والتابعين كانوا يفضونه ويسبونه
ويقاتلونه وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما قد أنفضهما وسبهما الرافضة والتبعية والتبعية
والاسمعية لكن معلوم أن الذين أحبوا ذلك أفضل وأكثروا من الذين أنفضوها بعدد من
الاسلام وأقل بخلاف على فان الذين أنفضوه وقاتلوه هم خير من الذين أنفضوا وأبو بكر وعمر بل
شعبة عثمان الذين يحبونه ويغضون عليا وان كانوا مستدين ظالمين فشيعة على الذين يحبونه
ويغضون عثمان أنقص منهم علما ودينًا وأكثر جهلا وظلما فعلم أن المودة التي جعلت للثلاثة
أعظم وإذا قل على قدام عيبه الالهية والشبهة قيل قد كفرته الخوارج كلها وأنفضته
المروانية وهؤلاء خير من الرافضة الذين يسبون أبابكر وعمر رضي الله عنهما فاضلعن الغالبية
والله أعلم

(فصل) قال الرافضي البرهان الثالث عشر قوله تعالى انما أنت منذر ولكل قوم
هاد من كتاب الفردوس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا النذير
وعلى الهادي بك يا علي يهتدى المهتدون ويحور واه أو نعيم وهو مرشح في ثبوت الولاية
والامامة

(والجواب) من وجوه أحدها أن هذا لم يقم دليل على صحته فلا يجوز الاحتجاج به وكتاب
الفردوس للديلمي فيه موضوعات كثيرة أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه رواه لا يدل على صحة
الحديث وكذلك رواه أي نعيم لا يدل على الصحة (الثاني) أن هذا كذب موضوع باتفاق
أهل العلم بالحديث فوجب تكذيبه ورده (الثالث) أن هذا الكلام لا يجوز نسبته إلى النبي
صلى الله عليه وسلم فان قوله أنا النذير بك يا علي يهتدى المهتدون ظاهر أنهم بك يهتدون
دوني وهذا لا يقوله مسلم فان ظاهره أن النذارة والهداية مقسومة بينهم فهذا نذير لا يهتدى
به وهذا اهاد لا يقوله مسلم (الرابع) أن الله تعالى قد جعل محمد اهاديا فقال وانك تهتدى
إلى صراط مستقيم صراط الله فكيف يجعل الهادي من لم يوصف بذلك دون من وصف به
(الخامس) أن قوله بك يهتدى المهتدون ظاهره أن كل من اهتدى من أمة محمد فيه اهتدى
وهذا كذب بين قطعه قد آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم خلق كثير واهتدوا ودخلوا الجنة ولم
يسمعوا من علي كلمة واحدة وأكثر الذين آمنوا بالنبي صلى الله عليه وسلم واهتدوا لم يهتدوا
نظري في شيء وكذلك لم تقتض الامصار وآمن وأهتدى الناس عن سكتهم من العبثة وغيرهم

الابتنى حلولها بذاته كتم قد
صادرت على المطلوب (الوجه
الثاني) أن يقال لهم قول القائل
سبب الحوادث إما الذات أو خارج
عنها أثر بدون سبب كل حادث أو
سبب نوع الحوادث فان أردت
الاول منعوك المحصر وقالوا لكم بل
سبب كل حادث الذات بما ظمها
من الحوادث المتعاقبة فان قتر هذا
يستدعي تعاقب الحوادث بذاته
وما لا ينشئ عن الحوادث فهو
حادث قالوا لكم فهذا يبطل قولكم
يقدم الافلاك ويوجب حدوثها
وأيضا فيقال لكم ما لا يخلو عن
جنس الحوادث ان لم يجب حدوثه
بطلت هذه الحجة وان وجب حدوثه
لزم حدوث الافلاك وحينئذ
قالوا يجب لحدوث الافلاك ان
كان قدما لم يحدث به حادث جاز
حدوث الحادث بدون سبب حادث
ولافرق حينئذ ان يكون الحادث
بذاته أو منفصلا عنه فيلزم قول
الكرامية وان كانت الحوادث
لا تحدث إلا بحدوث متعاقبة لزم
تسلسل الحوادث ويبطل قول
القائل فما لا ينشئ عن جنس
الحوادث فهو حادث وحينئذ تبطل
هذه الحجة فتبين أنه يلزمكم إما
بطلان هذه الحجة وإما تصحيح
قول الكرامية وذلك يستلزم
بطلان الحجة فثبت بطلانها على كل
تقدير وان أردت سبب نوع
الحوادث فيقال لكم سبب نوع

كان جاهد المؤمنين لم يسمعوا من على شيئا فكيف يجوز أن يقال بل يهتدى المهتدون
(السابع) أنه قد قيل معناه إنما أنت نذير ولكل قوم هاد وهو الله تعالى وهو قول ضعيف وكذلك
قول من قال: أنت نذير وهاد لكل قوم قول ضعيف والصحيح أن معناها إنما أنت نذير كما أرسل من
قبل نذيرا ولكل أمة نذير يهتدى لهم أي يدعو كافي قوله وإن من أمة إلا خلا فيها نذير وهذا
قول جامع من المفسرين مثل قتادة وعكرمة وأبي الخضر وعبد الرحمن بن زب. قال ابن جرير
الطبري حدثنا بشر حدثنا يزيد حدثنا سعيد عن قتادة وحدثنا أبو بكر بن حدثنا سفيان عن
السدي عن عكرمة ومنصور عن أبي الخضر إنما أنت نذير ولكل قوم هاد قال أحمد وهو النذر وهو
الهادي حدثنا بوش حدثنا ابن وهب قال قال ابن زيد بكل قوم نبي الهادي النبي والمُنذر النبي
أيضا وقرأ وإن من أمة إلا خلا فيها نذير وقرأ نذير من النذر الأولى قال نبي من الأنبياء حدثنا
بشار حدثنا أبو عاصم حدثنا أوسيان عن عيسى بن مجاهد قال النذير مجلد لكل قوم هاد قال نبي
وقوله يوم ندعوك أناس بما همهم إذا الامام الذي يؤتم به أي يقتدى به وقد قيل إن المراد به هو الله
الذي يهتدى بهم والاول أصح وأما تفسيره يعني فانه باطل لانه قال ولكل قوم هاد وهذا يقتضي
أن يكون هادي هؤلاء غير هادي هؤلاء فتعدد الهادة فكيف يجعل على هاد لكل قوم من
الاولين والآخرين (السابع) ان الاهتداء بالشخص قد يكون بغير تأمير عليهم كما يهتدى بالعالم
وكما جاف الحديث الذي فيه أصحابي كالنجوم فأبهم اقتدبت أهتديتم فليس هذا صريحا
ثبوت الامامة كإزعمه هذا المغترى (الثامن) أن قوله لكل قوم هاد نكرة في سياق الاثبات
وهذا لا يدل على معين فندعي دلالة القرآن على بطلان الاحتجاج بالحديث ليس احتجاجا
بالقرآن مع انه باطل (التاسع) أن قوله كل قوم صيغة عموم ولو أراد أن يهديا واحدا لجميع
الناس لقال ليعلم الناس هاد (١) لا يقال لكل قوم فان هؤلاء القوم وهو لم يقل لجميع القوم ولا
يقال ذلك بل أصناف كالأمة نكرة لم يصفه المعرفة كافي قوله كل الناس يعلم أن هنا قوما
وقوما متعددين وان كل قوم لهم هاد ليس هو هادي الآخرين وهذا يبطل قول من يقول الهادي
هو الله تعالى بدلالته على بطلان قول من يقول هو على أطهر

(فصل) قال الرافضي البرهان الرابع عشر قوله تعالى وقفوهم انهم مسؤولون من
طريق أي نعم عن الشعبي عن ابن عباس قال في قوله تعالى وقفوهم انهم مسؤولون عن ولايته على
وكذا في كتاب الفردوس عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وإذا
سئلوا عن الولاية وجب أن تكون ثابتة ولم يثبت لغير من الصحابة ثلث فيكون هو الامام
(الجواب) من وجود (أحدها) المطالبة بصفة النقل والعز والى الفردوس والى أي نعم لا تقوم
به حجة باتفاق أهل العلم (الثاني) أن هذا كناية موضوع بالاتفاق (الثالث) أن الله تعالى قال
بل يحب ويحضرون وإذا ذكروا لا يذكرون وإذا أوأى يستخفرون وقالوا أنتم مستأمنون وكنا
تربا وعلما أنتم المبعوثون وأيا نأنا الاولون قل نعم وأنتم داخرون فأتاهم زجرة واحدة فإذا هم
ينظرون وقالوا يا ويلتنا هذا يوم الدين هذا يوم الفصل الذي كتبته تكذبون أحسنوا الذين
ظلموا وأزواجهم وما كانوا يعبدون من دون الله فاهدوهم إلى صراط الجحيم وقفوهم انهم مسؤولون
مالككم لا تناصرون بل هم اليوم مسئولون وأقبل بعضهم على بعض يتسألون قالوا انكم
كنتم تأتوننا عن اليمين قالوا بل لم تكونوا مؤمنين وما كان لنا عليكم من سلطان بل كنتم قوما
طاغين فحق علينا قول ربنا إننا كنا فاعزيناكم أكناعا وبن فأنهم يومئذ في العذاب

(١) قوله لا يقال لكل قوم الخ كذا
في النسخة ولا يخفى ما فيه وان كان
المراد منه ظاهرا فقله تحريف على
التامع وحرف كنه معصية

مشتركون انكذلك تفعل بالمجرمين انهم كانوا اذ قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون
ويقولون اننا لتركوا آلهتنا لندخلوا في دينهم بل جاء الحق وصدق المرسلين فهذا خطا بعب
المشركين المكذبين يوم الدين وهو لا يستأون عن توحيد الله والايان برسوله واليوم الآخر
واي تدخل حب على في سؤال هؤلاء زاهموا لوجومهم هذا الكفر والشرك اكان ذلك ينفعهم
أوراهم لو بغضوا من كان بغضه في بغضهم لاتباه الله ولكابه دينه وما يبصر القرآن بهذا
ويقول النبي صلى الله عليه وسلم فسر مثل هذا الا يزيدني لمحمد تملع بالدين قاذح في دين
الاسلام أومقرط في الجبل لا يدرى ما يقول وأي فرق بين حب على وطلحة والزبير وسعد وأبي
بكر وعمر وعثمان ولوقال قائل انهم مسؤولون عن حب أبي بكر لم يكن قوله أبعد من قول من قال
عن حب على ولا في الآية ما يدل على أن ذلك القول أرحم بل دلالة على ثبوتها وانتفاها مساواة
والأدلة على وجوب حب أبي بكر أقوى (الرابع) أن قوله مسؤولون لفظ مطلق لم يوصل بغض
بخصه بشئ وليس في السياق ما يقتضي ذكر حب على فدعوى المدعي دلالة اللفظ على سؤالهم
عن حب على من أعظم الكذب والبهتان (الخامس) أنه لو ادعى مدع أنهم مسؤولون عن حب أبي
بكر وعمر لم يكن ابطال ذلك بوجه الا وابطال السؤال عن حب على أقوى وأظهر

(فصل) قال الرافضي البرهان الخامس عشر قوله تعالى ولتعرفنهم في لحن القول
روى أبو نعيم بإسناده عن أبي سعيد الخدري في قوله تعالى ولتعرفنهم في لحن القول قال ببعضهم
عليا ولم يثبت لغره من الصحابة ذلك فيكون أفضل منهم فيكون هو الامام
(والجواب) المطالبة بصفة النقل أولا والثاني أن هذا من الكذب على أبي سعيد عند أهل
لعرفة الحديث (الثالث) أن يقال لو ثبت أنه قاله فبعد قول أبي سعيد قول واحد من الصحابة
وقول صاحب اذا قاله صاحب آخر ليس بحجة باتفاق أهل العلم وقد علم قدح كثير من الصحابة
في على وأما الخج عليهم بالكذب والسنه لا يقول آخر من الصحابة (الرابع) أناعلم بالاضطرار
أن عامة المنافيقين لم يكن ما يعرفونه في لحن القول هو بغض على فتفسير القرآن بهذه افرية
ظاهرة (الخامس) أن عليا لم يكن أعظم معاداة للكفار والمنافيقين من عمر بل ولا يعرف أنهم
كانوا ينادون منه فكان بغضهم لعمر أشد (السادس) أن في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال آية الايمان حب الانصار وآية التفاني بغض الانصار وقال لا بغض الانصار رجل يؤمن
بالله واليوم الآخر فكل من معرفة المنافيقين في لحنهم بغض الانصار أولى فان هذه الاحاديث
أصح مما روى عن علي أنه قال لعهد النبي الايمى الى أنه لا يحبني الامؤمن ولا يبغيض الانفاق
فان هذا من أفراد مسلم وهو من رواه عدي بن ثابت عن رزين حيش عن علي والضاري
أعرض عن هذا الحديث بخلاف احاديث الانصار فانها ما اتفق عليه أهل الصحيح كلهم الضاري
وغيره وأهل العلم يعلمون يقينا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله وحديث على فثبت فيه
بعضهم (السابع) أن علامات التفاني كثيرة كانت في الصحبة عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا اؤتمن خان فهذه علامات
ظاهرة فعلم أن علامات التفاني لا تختص بحب شخص أو طائفة ولا بغضهم ان كان ذلك من
العلامات ولا ريب أن من أحب عليا لله عاين حقه من المحبة فذلك من الدليل على ايمانه
وكذلك من أحب الانصار لانهم نصر الله ورسوله فذلك من علامات ايمانه ومن بغض عليا
والانصار لما فيه من الايمان بالله ورسوله واجله في سبيله فهو منافق وأما من أحب الانصار

التفاسفة وكثير من أهل الكلام
والحديث وغيرهم وليس هنا
تسلسلا ولا دورا في أصل التأثير
فان هذا باطل باتفاق العقلاء
كل دور والتسلسل في نفس المؤثر
فان الدور والتسلسل في تمام أصل
التأثير كل دور والتسلسل في نفس
المؤثر بخلاف التسلسل في تمام
التأثيرات المعينة فانه كالتسلسل
في الآثار المعينة والتسلسل في
أصل التأثير كالتسلسل في أصل
الآثار ثم يقال ان كان هذا
التسلسل جائزا بطلت هذه الحجة
وان كان محتعنا لزم أن يكون
للحوادث أول وأن تصدر الحوادث
كلها عن قديم بلا سبب حادث من
غير أن يحسد واما الحوادث
وحينئذ فما من حجة قول الكرامية
بما يزعم حجة قول غيرهم من أهل
الكلام الجهمية والقبولية
وأتباعهم الذين يقولون بحديث
جميع الحوادث بدون سبب حادث
وأما النزاع بينهم في المتصل
والمنفصل (الوجه الرابع) في
الجواب أن يقال حب أن ذلك
انحارج اذا كان ليس معلول
الذات يلزم أن يكون مقبدا لاله
صفاته فيكون أولى بالالوية يقال
لهم هذا وان كان باطلا عند
المسلمين وغيرهم من أهل المال
ولكن على أصولكم لا يمتنع بطلانه
ونذلك أن هذا لا ينافي وجوب
وجوده بذاته بمعنى أنه فاعل

له فان ما كان لا فاعلم لم يتبع من
هذه الجهة أن يقويه أمر بسبب
منه ومن أمر مبان له وانما يتبقى
ذلك يبقى واجب بذاته مبان له
وذلك مبنى على نفى واجبين بالذات
واتم ادعيت ذلك وأدرجت في ذلك
نفى الصفات كالادعت الجمعية أن
القديم واحد وأدرجوا في ذلك
نفى الصفات فقلتم أنتم لو كان له
صفات لتعدد الواجب بذاته كما
قال أولئك لو كان له صفات لتعدد
القديم وحسبكم على ذلك ضيغة
جدا حتى إن منكم من قال يقدم
الافلاك وجوب وجودها بذاتها
لضعف ذلك وهذا حقيقة قول
ارسطو وأصحابه في الافلاك وهو
قول أهل وحدة الوجود في كل
موجود الذين أظهرها التصوف
والتحقيق وحقيقة قولهم قول
هؤلاء الفهرية المعطلة وحينئذ
فصالح الجع خطأ يتناول
الطوائف كلها ونقول إما أن
تكون الافلاك واجبة الوجود
بذاتها وإما أن لا تكون فان قيل
انها واجبة الوجود بذاتها مع
أن الحوادث تقوم بها بطل قولكم
ان الواجب أو القديم لا تقويه
الحوادث وان قلتم انها معالوة
مفعولة لتبهرها فالواجب لها ان
كان علته تامة لم يتأخر عنه شيء من
معالوه فلا تصدر عنه الحركات
والحوادث فتفق الحوادث
الشاهدة الى واجب آخر والقول

أولها أو غيرهم لا مرطبي مثل قرابة بينهم فوهو كمة أي طالب النبي صلى الله عليه وسلم وذلك
لا ينفعه عند الله ومن غلاف الانصار أو في أي المسج أو في بني فاحبه واعتقد فيه فوق
مرتبه فانه لم يحبه في الحقيقة انما أحب ما لا وجوب له كحب التمازي المسج فان المسج أفضل من
على وهذه المحبة لا تنفعهم فانه انما ينفع الحب لله لا الحسب مع الله قال تعالى ومن الناس من يتخذ
من دون الله آلهة اننادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله ومن قدره مع مع بعض
الانصار ما واجب بغضه فافضله ذلك كان ضالا محطوا لم يكن منافقا بل ذلك من اعتقد في
بعض الحباية اعتقادا غير مطابق وظن فيه أنه كان كافرا أو فاسقا فافضله ذلك كان جاهلا ظالما
ولم يكن منافقا وهذا مما يبين به كتب ما يروى عن بعض الحباية كجابر أنه قال ما كنا نعرف
المنافقين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم الا يبغضهم على بن أبي طالب فان هذا النبي من
أظهر الامور كذا لا يخفى بطلان هذا النبي على جابر أو نحوه فان الله قد ذكر في سورة التوبة
وغيرها من علامات المنافقين وصفاتهم أمور متعددة ليس في شيء منها بغض على كقوله ومنهم من
يقول ائذ لنرى ولا تفتنى الا في الفتنة سقطوا وقوله ومنهم من يلزك في الصدقات فان أعطوا منها
رضوا وان لم يعطوا منها اذاهم يسخطون وقوله ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو اذن قل
أذن خير لكم يؤمن بالله وقوله ومنهم من عاهد الله لئلا تأتانا من فضله لنصدق ولنكفر من
الصالحين الى قوله وبما كانوا يكذبون الى أمثال ذلك من الصفات التي وصف بها المنافقون وذكر
علامتهم وذكر الاسباب الموجبة للتناق وكما كان موجبا للتناق فهو دليل عليه وعلامته
فكيف يجوز لعاهل أن يقول لم يكن للمنافقين علامة غير بغض على وقد كان من علامتهم
التخلف عن الجماعة كافي الصحيح عن ابن مسعود أنه قال أيها الناس حافظوا على الصلوات الخس
حيث ينادي الذين فأنهم من سنن الهدى والله شرع عليه سنن الهدى وانكم لو صليتم في بيوتكم
كما يصلي هذا المختلف في بيته لتركتم سنن نبيكم ولو تركتم سنن نبيكم لفسدتم ولقد رأيتنا وما
يتخلف عنها الا من اتفق معلوم التناق ولقد كان الرجل يؤتي به يهادي بين الرجلين حتى يعام في
الصف وعامة علامات التناق وأسبابه ليست في أحد من أصناف الامة أظهر منها في الرافضة
حتى وجدفهم من التناق الغلب الظاهر ما لا وجد في غيرهم وشعار دينهم الثقة التي هي أن
يقول بلسانه ما ليس في قلبه وهذا علامة التناق كما قال وما أصابكم يوم التي الجمعان فبأذن الله
وليعلم المؤمنون وليعلم الذين نافقوا وقيل لهم تعالوا فاتوا في سبيل الله وأدفعوا قالوا لنعمل قتالا
لا تبغناكم همما الكفر ومثلا أقرب منهم للايمان يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم والله أعلم
بما يكتمون وقال تعالى يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلامهم
وهو ما علم بنالوا نعموا وقال تعالى في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا ولهم عذاب اليم بما
صكوا أي يكذبون وفيها قرا أت يكذبون ويكذبون وفي الجملة التناق مثل الكذب والخيلة
واخلاف الوعد والقدر لا يوجد في طائفة أكثر منها في الرافضة وهذا من صفاتهم القديمة حتى
انهم كانوا يغدرون بعلي وبالحسن والحسين وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت
فيه خصلة من التناق حتى بعدها اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا عاهد غدر واذا خاصم
جهر وهذا لبسطه موضع آخر والمقصود هنا أنه يتبع أن يقال لا علامة للتناق الا بغض على ولا
يقول هذا أحد من الحباية لكن الذي قد يقال ان بغضه من علامات التناق كافي الحديث

المرفوع لا يغيث الامتياز فهدا يمكن توجيه قلمه من علم ما قام به على رضى الله عنه من
الايان بالله ورسوله والجهاد في سبيله ثم بعضه على ذلك فهو متافق وفاق من بعض الانصار
أظهر فان الانصار قيله عظيمة لهم مدينة وهم الذين تنووا الدار والايان من قبل المهاجرين
وبالهجرة الى دارهم عز الايمان واستظهر اهلهم وكان لهم من نصر الله ورسوله ما لم يكن لاهل
مدينة غيرهم ولا قبيلة سواهم فلا يعضهم الامتياز ومع هذا فليسوا بأفضل من المهاجرين
بل المهاجرون أفضل منهم فعلم أنه لا يلزمهم كون بعض الشخص من علامات التناق أن
يكون أفضل من غيره ولا يسلّم من عرف أحوال الضعفاء أن عمر كان أشد دعاء الكفار
والمنافقين من على وأن تأثير في نصر الاسلام واعزازه واذلال الكفار والمنافقين أعظم من تأثير
على وأن الكفار والمنافقين أعداء الرسول بغضونه أعظم مما بغضون عليا ولهذا كان الذي
قتل عمر كافرا بغض دين الاسلام وبغض الرسول وأمه فقتله بغض الرسول ودينه وأمه
والذي قتل عليا كان يصلي ويصوم ويقرأ القرآن وقته معتقدا أن الله ورسوله يحب قتل علي
وفعل ذلك بحجة لله ورسوله في زعمه وان كان في ذلك ضلالتا مستعدا والمقصود أن التناق في بغض
عمر أظهر منه في بغض علي ولهذا لما كان الرافضة من أعظم الطوائف نفاقا كانوا يسمون
عمر فرعون الأمة وكأولواي الون بأولوة قاتله الله الذي هوم أن كفر الخلق وأعظمهم عداوة لله
ورسوله والله أعلم

(فصل)

قال الرافضي البرهان السادس عشر قوله تعالى والسابقون السابقون
أولئك المقرون روى أبو نعيم عن ابن عباس قال في هذه الآية سابق هذه الامتياز على بن أبي
طالب روى الفقيه ابن المغازي الشافعي عن مجاهد عن ابن عباس في قوله والسابقون السابقون
قال سبق يوشع بن نون الى موسى وسبق موسى الى هرون وسبق صاحب يس الى عيسى وسبق
علي الى محمد صلى الله عليه وسلم وهذه الفضيلة لم تثبت لغيرهم من الصحابة فيكون هو الامام
(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بجهة النقل فان الكذب كثير فيما روي به وهذا
(الثاني) أن هذا باطل عن ابن عباس ووضوحه يمكن جهة اذا علم من هو أقوى منه (الثالث)
أن الله يقول والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله
عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الانهار وقال تعالى ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا
من عبادنا فهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله الآية والسابقون
الأولون هم الذين انفقوا من قبل الفتح وقاتلوا الذين هم أفضل من أنف من بعد الفتح وقاتل
ودخل فيهم أهل بيعة الرضوان وكثروا أكثر من ألف واربعمائة فكيف يقال إن سابق هذه
الأمة واحد (الرابع) قوله وهذه الفضيلة لم تثبت لغيرهم من الصحابة ممنوع فان الناس متنازعون
في أول من أسلم فقبل أو بكر أو أول من أسلم فهو أسبق اسلاما من علي وقيل أن عليا أسلم قبله
لكن على كان صغيرا واولاد الصبي فيه نزاع بين العلماء ولا نزاع في أن اسلام أبي بكر أكمل
وأضع فيكون هو أكمل سبغا بالاتفاق وأسبق على الإطلاق على القول الآخر فكيف يقال
على أسبق منه بلا جهة تدل على ذلك (الخامس) أن هذه الفضيلة للسابقين الأولين ولم تدل على أن
كل من كان أسبق الى الاسلام كان أفضل من غيره وأما عبد علي أن السابقين أفضل قوله تعالى
لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد
وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى فلا يلزم سبقوا الى الاتفاق والقتال قبل الحديبية أفضل من بعدهم

فيه كالقول فيه وان لم يكن علة
تامة فلا يملأ تأخر حداثته أن
يكسبون موقفا على شرط حدث
والقول فيه كالقول في الذي قبله
فلا يلزم التسلسل واذ لا يلزم دوام
الحوادث المتسلسلة وتتبع صدورهما
عن علة تامة أزلية لا يقوم بها
حدث فان ذلك يقتضي مقارنة
جميع ما اولها لها لوجوب مقارنة
جميع ما عول العلة التامة لها
وامتناع أن يسير علة لشيء ما
بعد أن لم يكن علة لشيء سبب
منها واذ لا يلزم تقويم الحوادث
المتعاقبة فلا يلزم قيام الحوادث
المتعاقبة بالتقديم على كل تقدير
فبطلت هذه الحجة وأيضا فقد ماؤهم
يقولون ان الاول محرك الافلاك
هو كشمس في مثل حركة المحبوب
لحمه ولذروا أن الافلاك مبدعة
ولامحولة لعل فاعلة وجئت
فلا بد أن يقال هي واجبة بنفسها
وهي مقتسرة في حركتها الى محرك
المتصل عنها فلا يمكن من قول هذا
أن يقول ان الواجب بنفسه
لا يقوم به حدث بسبب مباين له
كما لا يمكن أن يثني شئين واحد
بأنفسهما كل منهما متوقف على
الآخر ان حقيقة قول هؤلاء أن
الظن والعلة الاولى كل منهما
محتاج الى الآخر حاجة المشروط
الى المشروط لاجابة المصنوع الى
مبدعه (الوجه الخامس) أن
يقال غاية ما ذكرتموه في الحوادث

منقوض بالمجندات كالأضافات
والعديمت فانهم سلموا حدوثها
وهذا الحق تتناول هذا كالتناول
هذا فما كان جوابكم عن هذا
كان جواب منازعتكم عن هذا فانه
يقال تلك الامور الاضافية
والعدمية اذا تجددت فلا بد لها
من سبب متجدد والسبب لما
الذات واما ما راجع عنها فان كان
الاول لم دوام الاضافات
والعدميات وان كان الثاني لم
الدور أو التسلسل وان كان
الثالث فالامر الخارجى الذى
أوجب تجديد تلك الاضافات
والاعدام يجب أن يكون واجب
الوجود

وأما الاسئلة التى ذكرها أبو الحسن
الامنى أنهم أوردوها على هذه
ففى مستعجلة كان كمنعها
ويكن الجواب عنها بغير ما ذكر
أيضا أما قول القائل القاصد
الى الحدوث في محل يستدعى
كون المحل في جهة فان أراد
به ما قصد حدوثه في محل ميان
فهناك كرامة تقول وجوب ذلك
وليس هذا محل النزاع هنا ثم
القائل لهذا الإمام ان يجوز كون
الامور المابتة لرب في جهة
منه ولا يجوز ذلك فان جوزه قال
بوجوبه مع بقاء محل النزاع وان لم
يجوزه كان ذلك دليلا على فساد
قوله في مسئلة الجهة وحينئذ
فيكون ذلك اقوى لقول الكرامية

فان الفتح فسر النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية واذا كان اولئك السابقون قد سبق بعضهم
بعضا الى الاسلام فليس في الآيتين ما يقتضى أن يكون أفضل مطلقا قبل قد سبق الى الاسلام من
سبقة غيره الى الانفاق والقتال ولهذا كان عمر رضى الله عنه عن أسلم بعد تسعة وثلاثين وهو
أفضل من أكثرهم بالنصوص العجيبة وبإجماع الصحابة والتابعين وما علمت أحدا قط قال ان
الزبير بنحوه أفضل من عمر والزبير أسلم قبل عمر ولا قال من يعرف من أهل العلم ان عثمان أفضل
من عمر وعثمان أسلم قبل عمر وان كان الفضل بالسبق الى الانفاق والقتال فاعلم ان أبا بكر
أخص بهذا فانه لم يجاهد قبله أحدا ليندم ولا يسانه بل هو من حين آمن بالرسول ينطق ماله
ويجاهد بحسب الامكان فاشتري من المعذنين في الله غير واحد وكان يجاهد مع الرسول قبل
الامر بالقتال وبعد الامر بالقتال كما قال تعالى ويجاهدكم به جهادا كبيرا فكان أبو بكر أسبق
الناس وكلهم في أنواع الجهاد بالنفس والمال ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث
الصحيح ان آمن الناس علينا في هجرتهم وذات يدهم أبو بكر والحببة بالنفس وذات اليد هو المال
فاخبر صلى الله عليه وسلم أنه آمن الناس عليه في النفس والمال

(فصل) قال الرافضى البرهان السابع عشر قوله تعالى الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا
في سبيل الله بأموالهم وانفسهم أعظم درجة عند الله الآيات روى رزين بن معاوية في الجمع
بين الصحاح الستة أنها زلت على لما افترض ملحة بن شقيق العباس وهن لم تثبت لغيره من
الصحابة فيكون هو أفضل فيكون هو الامام

(والجواب) من وجوه أحدھا المطالبة بصحة النقل وروى رزين قد ذكر في كلامه أشياء غلطت
في الصحاح (الثاني) أن الذى في الصحيح ليس كما ذكره رزين بل الذى في الصحيح ما روى
النهان بن شبيب قال كنت عند منير رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجل لا أبالي أن لا أعمل
علا بعد الاسلام الا أن أسقى الحاج وقال آخر لا أبالي أن لا أعمل علا بعد الاسلام الا أن أعز
السجد الحرام وقال آخر الجهاد في سبيل الله أفضل مما قلتم فزجرهم عمر وقال لا رفعا
أصواتكم عند منير رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يوم الجمعة ولكن اذا صليت الجمعة دخلت
فاستغثت فما اختلفتم فيه فأنزل الله تعالى أجعلتم مائة الحاج وعمارة المسجد الحرام كن آمن
بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله الآية الخ أخرجه مسلم وهذا الحديث يقتضى أن
قول على الذى فضل به الجهاد على السدانة والسقاية أصح من قول من فضل السدانة والسقاية
وأن علينا أن نعلم الحق في هذه المسئلة بمن نأزعقها وهذا صحيح وعمر قد وافقه في عدة
أمور يقول شياء ونزل القرآن موافقة قال النبي صلى الله عليه وسلم لو اختلفت من مقام ابراهيم
مضى فقلت واتخذوا من مقام ابراهيم مضى وقال ان نسلط يدخل عليهن البر والفاجر فلو
أمرتهن بالحب فقلت آية الحب وقال عيسى به ان تطلقن أن يبدل أزواجهن ما يمكن
مسلمات مؤمنات فانتانت فقلت كذلك وأمائل ذلك وهذا كله ثابت في الصحيح وهذا
أعظم من تصويب على في مسئلة واحدة وأما التفضيل بالاجمال والهجرة والجهاد فهذه ثابت
لجميع الصحابة الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا فليس ههنا فضيلة اخص بها على حتى يقال ان
هذا لم يثبت لغيره (الثالث) أنه لو قدر أنه اخص بجزية فهذه ليست من خصائص الامامة
ولا موجه لان يكون أفضل مطلقا فان انخفض لم اعلم ثلاث مسائل لم يعلمها موسى لم يكن أفضل
من موسى مطلقا واليه هدهد لما قال لسليمان أحطت بما لم تحط به لم يكن أعلم من سليمان مطلقا

(الرابع) أن عليا كان يعلم هذه المسئلة فمن أين يعلم أن غيره من الصحابة لم يعلمها فدعوى اختصاصه بعلمها باطل فطل الاختصاص على التقديرين بل من المعلوم أن جهاد أبي بكر عماله أعظم من جهاد علي فان أبكرنا موسرا قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم ما نفعني مال كمال أبي بكر وعلى كان قضيروا أبو بكر أعظم جهادا بنفسه كما سئله كره أن شأ الله والله أعلم

(فصل) قال الرافضي البرهان الثامن عشر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نجاكم الرسول فقد نجا من يدي نجواكم صدقة من طريق الحفاظ أي نعيم إلى ابن عباس قال إن الله سمع كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتقدم الصدقة ويحاول أن يتصدق أو قبل كلامه وتصدق على ولم يفعل ذلك أحسن المسلمين غيره ومن تفسيره تعالى قال ابن عمر كان لعلي ثلاثا تعلقوا كانت في واحد منهم كانت أحب إلى من حجر النعم تزجيها فاطمة وأعطاه الرأي يوم خير وأية النجوى وروى زر بن نبهان في الجمع بين الصحاح الستة عن علي ما علم هذه الآية غيري وبني خفف عن هذه الأمة وهذا يدل على فضيلته عليهم فيكون هو أحق بالأمامة

(والجواب) أن يقال أما الذي ثبت فهو أن علي رضي الله عنه تصدق وبايع ثم نكحت الآية قبل أن يعمل بها غيره لكن الآية لم توجب الصدقة عليهم لكن أمرهم إذا اتوا أن يتصدقوا فمن لم يتابع لم يكن عليه أن يتصدق وإذا لم تكن المناجاة واجبة لم يكن أحدهم إذا تركها ما ليس بواجب ومن كان منهم عاجزا عن الصدقة ولكن لو قدر لنا في تصدق فله ينشأ وأجره ومن لم يعرض له سبب يناجي لأجله لم يجعل ناقصا ولكن من عرض له سبب اقتضى المناجاة فتركه بخلاف هذا فتركه المستحب ولا يمكن أن يشهد على الخلفاء أنهم كانوا من هذا الضرب ولا يعلم أنهم ثلاثتهم كانوا حاضرين عند نزول هذه الآية بل يمكن غيبة بعضهم ويمكن حاجة بعضهم ويمكن عدم الداعي إلى المناجاة ولم يطل زمان عدم نسخ الآية حتى يعلم أن الزمان الطويل لابد أن يعرض فيه حاجة إلى المناجاة ويتقديرون أن يكون أحدهم ترك المستحب فقد بينا غير مرة أن من فعل مستحب ما يجب أن يكون أفضل من غيره مطلقا وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلح من أصبح منكم اليوم صائما فقال أبو بكر أنا قال فرب تبع منكم جنازة قال أبو بكر أنا قال هل فيكم من عادم أيضا قال أبو بكر أنا قال هل فيكم من تصدق بصدقة فقال أبو بكر أنا قال ما اجتمع لعبده هذه الخصال إلا هو ومن أهل الجنة وهذه الأربعة لم ينقل مثلها إلى ولا غيره في يوم وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أنفق زوجين في سبيل الله دعى من أبواب الجنة يابعد الله هذا خير فان كان من أهل الصلاة دعى من باب الصلاة وإن كان من أهل الجهاد دعى من باب الجهاد وإن كان من أهل الصدقة دعى من باب الصدقة فقال أبو بكر يا رسول الله فاعلى من دعى من تلك الأبواب كلها من ضرورة فهل دعى أحسن تلك الأبواب كلها قال نعم وأرجو أن تكون منهم ولم يذكر هذا القصة أبي بكر رضي الله عنه وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يبتار رجل بسوق بقره قد جمل عليها فالتفت إليه فقالت ألي لم أخلق لهذا ولكني أخلق للحرث فقال الناس سبحان الله بقره تتكلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يبتار عرا في غنمه عدا عليها الذئب فأخذ منها شاة فطلبه الراعي حتى استنفذها منه فالتفت إليه الذئب فقال من لها يوم السبع يوم ليس راع غيري فقال الناس سبحان الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني أومن بذلك أنا وأبو بكر وعمر وما همائم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نفعني مال كمال أبي بكر وهذا صريح

ومن وافقهم وإن أراد أن ما يقصد حدوثه في محل هو ذاته يوجب أن تكون ذاته في جهة من ذاته فقال له هل يفعل كون الشيء في جهة من نفسه أم لا فان عقل ذلك قالوا بوجوب التلازم وإن لم يفعل ذلك منعوا التلازم يسين ذلك أن الانسان يحدث حوادث في نفسه يقصده وإرادته وهذا السؤال يرد عليها فان عقل كون نفسه في جهة من نفسه أمكن المنازعين أن يقولوا عوجب ذلك في كل شيء والا فلا وأضاف قال قصد الشيء أما أن يستلزم كونه بجهة من المقاصد وأما أن لا يستلزم ذلك فان استلزم ذلك لم يكن جميع الأجسام بجهة من الرب فانه إذا أحدث فيها الأعراض الحادثة كان قاصدا لها على ما ذكره في بيان أن يكون بجهة من على هذا التقدير وحيث قد يكون هو أيضا بجهة منها لا امتناع كون أحد الشيئين بجهة من الآخرين غير عكس كذا ذكره وإذا كان كذلك لم أر أن يكون الباري في جهة وإذا كان كذلك لم يطلب منهم لأن غايتهم أن قصدوا لحوادث في ذاته يستلزم كون ذاته في جهة وهذا محال فإذا كان على هذا التقدير لم أر أن تكون ذاته في جهة بطل في هذا الكلام وإما أن يقال قصد الشيء لا يستلزم كونه بجهة من المقاصد وحيث قد يطلب هذه الجهة ثبت بطلانها على التقديرين وإيضاح

فصادها أنها مبنية على مقدمتين
وحجة أحسدها ماتم بطلان
الأخرى وبطلانها يضمن بطلان
أحدى المقدمتين فثبت بطلان
أحدها على كل تقدير وإذا
بطلت إحدى المقدمتين بطلت
الحجة فإن إحدى المقدمتين أن
الفاصل يقصد الاما هو في جهة
والثانية أن كون الباري في الجهة
محال فإن كانت المقدمة الأولى
صحيحة لزم أن يكون في الجهة لاه
يقصد حدوث حوادث قطعاً
فبطلت الثانية وإن كانت الأولى
باطلة بطلت الحجة أيضاً بطلان
أحدى مقدمتيها وكان فساد هذه
الحجة طاهر على أصول أهل الملل
وغيرهم ممن يقول بحدوث العالم
فبطلانها على رأى الفلاسفة
الدهرية أظهر فأن هؤلاء
لا ينكرون حدوث الحوادث فإن
قالوا انها مادية عن عللة أزلية
موجبة نفسها كما يقوله ابن سينا
وأمثاله فهو لاه يقولون بأن
الحوادث تحدث عنه بوساطة
وحشد فقال اما أن ذلك يستلزم
كونها منه في جهة أو لا يستلزم
وتبطل الحجة على التقديرين كما تقدم
وان قالوا بل العالم واجب الوجود
بنفسه فقد قالوا بحدوث الحوادث
عن القديم واجب بنفسه وقيامها
به فإن الحوادث قائمة بذات
الافلاك وحشد فكل ما يمتنع به
على نقيض ذلك فهو باطل فإن

في اختصاصه بهذا الفضيلة لم يشركه فيها على ولا غيره وكذلك قوله في العصيين ان آمن الناس
على في صحته وماله أو بكر ولو كنت متخذاً خليلاً غير ربي لا اتخذت أباً بكر خليلاً لكن اخوة
الاسلام ومودة لا يبين بابي المسجد الاسد الاباب أبي بكر وفي سنن أبي داود ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال لا يكرأ ما يكرأ أول من يدخل الجنة من أمتي وفي الترمذي وسنن
أبي داود عن عمر رضى الله عنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتصدق فوافق
مضى مالا فقلت اني لم أكرأ من سبقه قال خذت بنفس مالى فقال النبي صلى الله عليه
وسلم ما بقيت لاهلاك قلت مثله وأنى أبو بكر بكل ما عندك فقال يا أبا بكر ما بقيت لاهلاك
قال الله ورسوله قلت لأسأله الى شئ أبداً وفي البخاري عن أبي الدرداء قال كنت جالساً عند
النبي صلى الله عليه وسلم اذا قيل أبو بكر أخذ الطرف فنهض حتى أبى عن ركبته فقال النبي صلى
الله عليه وسلم أما صاحبكم فقد غمر فلم وقال انه كان بيني وبين ابن الخطاب شئ فأسرعت اليه
ثم نمت فسأته أن يغفر لي فأبى على فأقبلت اليك فقال بغض الله لك يا أبا بكر ثلاثاً ثم إن عمر بن
فائق منزل أبي بكر فقال أتم أبو بكر قالوا فائق النبي صلى الله عليه وسلم فسلم عليه فقبل وجهه
النبي صلى الله عليه وسلم فيعمر حتى أشفق أبو بكر فخاض على ركبته وقال يا رسول الله والله أنا
كنت أظلم مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله بعثني اليكم فقلتم كذبت وقال أبو بكر
صدقت وواساني بنفسه وماله فهل أنتم تاركون لي صاحبي فهل أنتم تاركون لي صاحبي فأبى وبنى
بعدها وفي لفظ آخر قلت اني رسول الله اليكم جميعاً فقلتم كذبت وقال أبو بكر صدقت وفي
الترمذي مر فوعا لا يبنى لقوم فهم أبو بكران يؤمنهم غيره ويجهز عثمان بالقبير أعظم
من صدقة على كثير كثير فان الاتفاق في الجهاد كان فرضاً بخلاف الصدقة أمام التجوى فله
مشروط غير هذا تجوى فن لم يرد هالي يكن عليه أن يتصدق وقد أنزل الله في بعض الانصار يؤثرون
على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وفي العصيين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال جاء رجل الى
النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني محمود فأرسل الى بعض نسائه فقالت والذي يبعثني بالحق
ما عندى الامام ثم اى أخرى فقالت سئل ذلك حتى قلن كلهن مثل ذلك لا والذي يبعثني بالحق
ما عندى الامام فقال من يضيفه هذه الليلة رحه الله فقام رجل من الانصار فقال يا رسول
الله انطلق به الى الرحلة فقال لا امرأته هل عندك شئ فقالت لا الا قوت حبيبنا قال فعلمهم بشئ
فأدخلكم ضيقنا فأطعنى السراج وأراه أنا أنا كل فلذا هو لي كل فقوى الى السراج حتى
تغشاه قال ففقدوا فلما أصبح عدلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد عجب الله من صنعكم
بنفسكم الليلة وفي رواية فترلت هذه الآية ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة
وبالحجة فثبت الاتفاق في سبيل الله وغيره لكثير من المهاجرين والانصار فيمن الفضيلة ما ليس
لعل فانه لم يكن له مال على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

(فصل) قال الرافضى البرهان التاسع عشر قوله تعالى وإسأل من أرسلنا من قبلك
من رسلنا قال ابن عبد البر وأخرجنا نوعين أيضاً ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت بأسرى به جمع
الله بينهم وبين الانبياء ثم قال سلمهم بالمحمد ليعتقهم قالوا واعتنا على شهادة ان لا اله الا الله وعلى
الاقرار بنبوته والولاية على بن أبي طالب وهذا صريح بنبوته الامامة لعل

(الجواب) من وجوه أحدها المطالبة في هذا وأمثاله بالصحة وقولنا في هذا الكذب القبيح
وأمثاله المطالبة بالصحة ليس بشئ منافي أن هذا وأمثاله من أمج الكذب وأقصه لكن على

طريق التزلف في المناظرة وان هذا الولي يعلم انه كذب لم يجز ان يتحجج به حتى يثبت صدقه فالاستدلال بما لا تعلم محتمل لا يجوز بالاتفاق فله قول بلا علم وهو حرام بالكاتب والسنة والاجماع (الوجه الثاني) ان مثل هذا ما اتفق أهل العلم انه كذب موضوع (الوجه الثالث) ان هذا مما يعلم من علم ودين نعمن الكذب الباطل الذي لا يصديق به من عقل ودين وانما يختلف مثل هذا أهل الوفاة والجرأة في الكذب فان الرسل صلات الله عليهم كيف يستلون عما لا يدخل في أصل الايمان وقد أجمع المسلمون على أن الرجل لو آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم وأطاعه ومات في حياته قبل ان يعلم أن الله خلقه أبابكر وعمر وعثمان وعلياً لم يضر ذلك شيئاً ولم ينع ذلك من دخول الجنة فإذا كان هذا في أمه محمد صلى الله عليه وسلم فكيف يقال ان الانبياء يجب عليهم الايمان واحداً من الصلوة والله تعالى قد أخذ الميثاق عليهم ثم بعث مجدهم آباء المؤمنين وبليهم بنوه هكذا قال ابن عباس وغيره قال تعالى وإذا أخذ الله الميثاق للنبيين لما أتيتكم من كتب وحكمه فجاءكم رسول الله فوالله لو قالوا أفقرتم وأخذتم على ذلكنم لصرى قالوا أفقرنا قال فاشهدوا وأتاهم عنكم الشاهدين فأما الايمان بتفصيل ما بعث به محمد فلو أخذ عليهم فكيف لو أخذ عليهم موالداً واحداً من الصلوة دون غيره من المؤمنين (الرابع) أن لفظ الآية وأسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا اجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ليس في هذا سؤال لهم عازداً عنوا (الخامس) أن قول القائل انهم يعشوا بهذه الثلاثة ان أراد انهم لم يعشوا بها الا هذا كذب على الرسل وان أراد انها أصول ما بعثوا به فهذا أيضاً كذب (١) فان أصول الدين التي يعشوا بها من الايمان بالله واليوم الآخر وأصول الشرائع عندهم من ذكر الايمان واحداً من اصحاب النبي وغيره بل ومن الاقرار بشيعة محمد صلى الله عليه وسلم فان الاقرار بعمله يجب عليهم مجحلاً كما يجب علينا نحن الاقرار بنبوتهم مجحلاً لكن من أدرك منهم وجوب عليه الايمان بشيعة على التفصيل كما يجب علينا وأما الايمان بسرائع الانبياء على التفصيل فهو واجب على أهمهم يزيد كرون ما ليس هو الا واجب (الوجه السادس) ان ليله الاسراء كانت بحكمه قبل الهجرة بعد قبول انما سنة ونصف وقيل انها خمس سنين وقيل غير ذلك وكان على صغيراً ليلة المعراج يحصل له هجرة ولا حاد ولا أمر واجب ان يذكره الانبياء والانبياء يذكر على في كتبهم أصلاً وهذه كتب الانبياء التي أخرج الناس ما فهم من ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ليس في شيء منها ذكر النبي بل ذكروا أن في التابوت الذي كان فيه عند المقدوس صور الانبياء صورة أبي بكر وعمر وعثمان وعليه صلى الله عليه وسلم وآله جميعاً يقيم الله أمره وهؤلاء الذين أسلموا من أهل الكتاب لم يذكر أحد منهم انه ذكر على عندهم فكيف يجوز أن يقال ان كل امة من الانبياء يعشوا بالاقرار بولاية النبي ولو يذكرها ولو انك لا تعلم ولا تفقه أحد منهم

جهة أحد النقيضين تستلزم بطلان
 الآخر وبطلان اللازم يقتضي
 بطلان المزموم والدليل مستلزم
 للدول والدليل لازم للدليل فإذا
 بطل اللازم الذي هو الدليل كانت
 أدلته المستتزمة كلها باطلة
 وهذا الجواب خير من جواب
 الآمدي بقوله القصد الى ما هو
 في جهة من ليس في الجهة محال
 فإن جميع نفاة الجهة من أهل
 الكلام يقولون ان الرب تعالى
 يقصد الى ما هو في جهة من
 المخوقات والقصد منه وليس هو
 في جهة عندهم بل يقال جواباً
 قاطعاً القصد في الجهة من ليس
 في الجهة أن كان ممكناً بطلت
 المقدمة الأولى من الاعتراض
 وان كان ممتمعا بطلت المقدمة
 الثانية وأما الاعتراض الثاني
 وهو قولهم لجاز قيام كل حادث
 به فظاهر الفساد فإنا نأجوزنا
 قيام صفة به بل بزم قيام كل صفة به
 فإنا جازنا أن تقوم به صفات
 الكمال كالحياة والعلم والقدرة
 والسمع والبصر والكلام بل بزم
 أن تقوم صفات النقص كالجهل
 المركب والمرض والسنة والنوم
 وغير ذلك من النقص الوجودية

(فصل) قال الرافضى البرهان العتقون قوة تعالى وتعبها أذن واعية في تفسير
 تعالى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سألت الله أن يجعلها أذنًا على ومن طرقت إلى
 نعيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله أمرني أن أدينك وأعلمك يا علي أن الله أمرني
 أن أدينك وأعلمك تنعي وأزل على هذه الآية وتعبها أذن واعية فأنت أذن واعية وهذه
 الفضلة لم تحصل لغيره فكون هو الإمام

(والجواب) من وجوه أحدها بيان صحة الاسناد والثعلبي وأبو نعيم يرويان ما لا يخفى به بالإجماع (الثاني) أن هذا موضوع باتفاق أهل العلم (الثالث) أن قوله لما طغى الماء جعلناكم

(١) قوله فان أصول الدين التي
بعواها الخ الوجه كذا في النسخة
وفيه سقط وتحريف فليحذر
كسبه

وإذا جوزنا أن يقوم به كلام لم
نجوز قيام كل كلامه وإذا جاز
قيام ارادته لم نجوز قيام ارادة كل
شيء به وانما يقوم به ما يليق بجلاله
وما يناسب كبر بابه اذهبوا
موصوف بصفات الكمال ولا
يوصف بنقائصها بحال وذلك
لان كونه سبحانه قابلا لان تقوم
به الصفات اول الحوادث لم يكن
لجود كون ذلك حقيقة اولا فان لم
يوجد ذلك في كل صفة وحدث كما
انه اذا قيل يقوم به امور وجودية
لم يلزم أن يقوم به كل موجود لان
قيام الصفات الوجودية به لم يكن
لجود كونها موجودة حتى يقوم
به كل موجود وهذا كما اذا قلنا ان
رب العالمين قائم بنفسه وهو
موجود وهو ذات متصفة بالصفات
لم يلزم من ذلك أن يكون كل ماهو
قائم بنفسه وهو موجود وهو ذات
متصفة بالصفات أن يكون رب
العالمين والناس متنازعون
في صفاته هل تسمى أعراضا
أولا تسمى مع تنازعهم في ثبوتها
ونفيها ففي مثبتة الصفات ونفيها
من سميها أعراضا فإذا قيل لوجاز
أن يقوم به عرض للزم أن يقوم
به كل عرض لكان هذا أيضا
باطلا فان ذلك لم يكن لكونه عرضا
فيلزم قيام كل عرض به والميلون
متفقون على أن الله خالق كل
موجود سواه فلو قيل لوجاز أن
يخلق موجود الزم أن يخلق كل

في الجارية لخلقها الكهنة كرمه تبعها أذن راعية لم يرد به أذن واحد من الناس فقط فان هذا
خطاب لشيء آدم وجله في السفينة من أعظم الآيات قال تعالى وآتاهم ما لم يطلبوا عذرا فمن
الفلك المنصون وخلق لهم من مثله ما يركبون وقال القرآن العلك تحري في البحر بنعمة الله
لم يركب من آياته ان في ذلك لآيات لكل مسلكين فكيف يكون ذلك كله لشيء واحد
من الناس ثم أذن على من الآذان الواضحة كأن أي بكر وعمر وعثمان وغيرهم وحينئذ فلا
اختصاص لمثل ذلك وهذا بما يعلم بالاضطرار أن الآذان الواضحة ليست أذن على وحدها
أرى أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليست راعية ولا أذن الحسن والحسين وعمرارواي
ذر والمقداد ولسان الفارسي وسهل بن حنف وغيرهم ممن وافقوا على فضيلتهم وإيمانهم
وإذا كانت الآذان الواضحة وغيره لم يجز أن يقال هذه الأفضلية لم تحصل لغيره ولا ريب أن
هذا الرافضي الجاهل الظالم يفتي أمر على مقدسات باطلة فانه لا يعلم في طوائف أهل البدع
أوهي من حجج الرافضة بخلاف المعرفة ونحوهم فان لهم حججا وأدلة قد تشبه على كثير من
أهل العلم والعقل وأما الرافضة فليس لهم حقيقة تنفي الأعلى جاهل أو ظالم صاحب هوى
يقبل ما يوافق هواه سواء كان حقا أو باطلا ولهذا يقال فهم ليس لهم عقل ولا نقل ولا دين صحيح
ولذلك بمنصورة وقالت طائفة من العلماء لعل حكما أجعل الناس لتناول الرافضة تشل
أن يحلفوا في بعض أهل الناس ونحو ذلك وأما الوصى لاجل الناس فلا تصح الوصية لأنها
لا تكون الاقربة فإذا وصى لقوم يدخل فهم الكافر جاز بخلاف ما لو جعل الكفر والجهل
جهة وشروطا للاشتقاق ثم الرافضي يدعي في شيء أنه من فضائل على وقد لا يكون كذلك
ثم يدعي أن تلك الفضيلة ليست لغيره وقد تكون من الفضائل المشتركة فان فضائل على
الثابتة عامتها مشتركة بينه وبين غيره بخلاف فضائل أبي بكر وعمر فان عامتها اختصاص لم
يشاركها ثم يدعي أن تلك الفضيلة توجب الامامة ومعلوم أن الفضيلة الجزئية في أمر من
الامور ليست مستلزما للفضيلة المطلقة ولا للامامة ولا بالمتخصصة بالامامة بل تثبت للامام ولغيره
والفاضل المطلق وغيره فيفتي هذا الرافضي أمر على هذه المقدمات الثلاث وهي باطلة ثم يردفها
بالمقدمة الرابعة وتلك فيها نزاع لكن نحن لاننا نزع فيها بل نعلم أنه من كان أفضل كان أحق
بالامامة لكن الرافضي لاجتماعه على ذلك والله أعلم

(فصل) قال الرافضي البرهان الحادي والعشرون سورة هل أتى في تفسير النعلبي
من طرق مختلفة قال مرض الحسن والحسين فعادها جدهما رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعامة العرب فقالوا يا أبا الحسن لو نذرت على ولديك فنذر صوم ثلاثة أيام وكذا نذرت أمهما
فاطمة وحار بنهم ففئة ففرا وليس عندنا لمحمد قليل ولا كثير فاستقرض على ثلاثة أصع من
شعير فقامت فاطمة الى صاع فطخته وخزنته خمسة أفراس لكل واحد منهم قرص وصلى على
مع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب ثم أتى المنزل فوضع الطعام بين يديه فأناهم مسكين فقال
السلام عليكم أهل بيت محمد صلى الله عليه وسلم مسكين من مساكين المسلمين أطعموني أطعمكم
الله من موايد الجنة فسمعه على فأمر بعلطائه فأعطوه الطعام ومكثوا يومهم وليلتهم لم يذوقوا
شبا إلا الماء القراح فلما كان اليوم الثاني قامت فاطمة فقربت صاعا وصلى على مع النبي
صلى الله عليه وسلم ثم أتى المنزل فوضع الطعام بين يديه فأناهم يتيم فوقف الباب وقال السلام
عليكم أهل بيت محمد صلى الله عليه وسلم يتيم من أولاد المهاجرين استشهدوا الذي يوم العقبة

أطعموني أطعمكم الله من موائد الجنة فسمعه على فأمر باعطائه فأعطوه الطعام ومكثوا يومين
وليس فيه لم يذوقوا إلا الماء القراح فلما كان اليوم الثالث قامت فاطمة إلى الصاع الثالث فطعمته
وخبرته وصلى على مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم أتى المنزل فوضع الطعام بين يديه إذا أتى أسير فقال
أنا أسير وناتو شردونا ولا تطعمونا أطعموني فأتى أسير محمداً أطعمكم الله من موائد الجنة فسمعه
على فأمر باعطائه فأعطوه الطعام ومكثوا ثلاثة أيام يليها إليها ينوقوا أسبياً إلا الماء القراح فلما
كان اليوم الرابع ونفذ ما عندهم أخذ على يد الحسن بيده اليمنى وبه اليسرى وأقبل
على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يرتشون كالفراخ من شدة الجوع فلما أبصرهما النبي
صلى الله عليه وسلم قال يا أبا الحسن ما أشد ما يبستني ما أرى بكم انطلق بنا إلى منزل ابنتي
فاطمة فاطلقوا إليها وهي في حجرهم اقبلت فطعمتها فطعمهم من شدة الجوع وغارت عنها
فلما رآها النبي صلى الله عليه وسلم قال واغترها بالله أهل بيت محمد يعقون جوعاً فقبض جبريل
على محمد صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد خذ منها ذلك الله في أهل بيتك فقال ما أخذ باخبريل
فأقر أهل أتى على الإنسان حين وهي تدل على فضائل جملته بسببه إليها أحد ولا يلطفه أحد
فيكون أفضل من غيره فيكون هو الامام

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بنسخة النقل كإتقدم ومجرد رواية التعليل
والواحد عوام أمثاله ما لا تدل على أنه صحيح باتفاق أهل السنة والشريعة وتواتر عرائن في
مسألة من مسائل الاحكام والفضائل وأخرج أحدها بحديث يذكركم ما يدل على محتمل الاوالة
الواحد من هؤلاء في تفسيره لم يكن ذلك دليلاً على صحة ولا لجهة على منازعه باتفاق العلماء
وهؤلاء من عاداتهم وروون ما روي عنهم وكثير من ذلك لا يعرفون هل هو صحيح أم ضعيف
وروي من الادبب الاسرائيليات ما يعلم غيرهم أنه باطل في نفس الامر لان وظيفة النقل
لما نقل أو حكاية أقوال الناس وإن كان كثير من هذا وهذا باطلاً وروى عنكم ما على صحة بعض
المنقول وضعفها ولكن لا يطردون هذا ولا يلتزمونه (الثاني) أن هذا الحديث من الكذب
الموضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث الذين هم أئمة هذا الشأن وحكامه وقول هؤلاء هو
المنقول في هذا الباب ولهذا لم يرو هذا الحديث في شيء من الكتب التي يرجع إليها النقل
لا في الصحاح ولا في المساند ولا في الجوامع ولا السنن ولا رواه المصنفون في الفضائل وإن كانوا قد
نسخوا في رواه أحاديث ضعيفة كالسنن فانه روى خصائص على وذكر في إعادة أحاديث
ضعيفة ولم يرو هذا أو أمثاله وصحكتك أنونع في الخصائص وإن أبي حنيفة أو بكر بن سليمان
والترمذي في جامعهم روى أحاديث كثيرة في فضائل على كثير منها ضعيف ولم يرو مثل هذا
تظهر وكذب وأصحاب السير كان اسحق وغيره يذكرون من فضائل أشياء ضعيفة ولم يذكروا
مثل هذا ولا رويوا مما قلناه فيه أنه موضوع باتفاق أهل النقل من أئمة أهل التفسير الذين ينقلونها
بالاسانيد المعروفة كتفسير ابن جرير وموسى بن جرير وعبد الرزاق وعبد بن حديد وأحمد
واسحق وتفسير بقر بن مخلد وابن جرير الطبري ومحمد بن أسلم الطوسي وابن أبي حاتم وأبي بكر بن
المنذر وغيرهم من العلماء الاكابر الذين لهم في الاسلام لسان صدق ونفاذهم متقدمة للفقهاء
التي يعتمد عليها في التفسير (الوجه الثالث) أن الدلائل على كذب هذا كثيرة منها أن علما
اخترنا روج فاطمة بالمدينة ولم يدخل بها الا بعد غزوة بدر كابت ذلك في الصحيح والحسن والحسين
ولم يبعدها ذلك سنة ثلاث أو أربع والثامن متفقون على أن علياً لم يتزوج فاطمة الا بالمدينة

موجود فيسألزم أن يكون خالفاً
لنفسه وهو محال وأول دليل لوجاز
أن يتخلق عالماً قادراً حياً لقرم أن
يتخلق كل شيء على قادر وهو حي
عالم قادر فيسألزم أن يكون خالفاً
لنفسه وهو محال لكان هذا كلاماً
باطلاً وأصل هذا أن السالب
الثاني لما نفي نفيها عما نفي
بالصفة أو أن يقوم به ما ربه
و يقدر عليه لكونه حادثاً في نفي
عما أن يقوم به حادثاً ويحذف
قابله المتيقن في انقضاء هذا الخبر
العام وهذه القضية السالبة الكلية
وكذبها يحصل بآيات خاص وهو
القضية الجزئية الموجبة فيجوز
قيام صفة ثلث الصفات وحادثاً
من الحوادث وذلك الحادث لم يجر
قيامه لعلى المستتر لا يتبين
سائر الصفات والحوادث وانما قام
لعلى يختص به وأمثاله لا يشاركه
فيه جميع الصفات والحوادث
لكن المستتر كما أنه ليس هو
المقتضى له لقيام بالذات فليس
هو ما نفي يكون القائم به صفة أو
حادثاً ليس أمراً موجباً للقيام
به حتى يقوم كل صفة وحادث ولا
ما نفي من القيام حتى يمنع كل صفة
وحادث فن نفي نفيها عما لاجل ذلك
فهو معارض عن آياتها بما علما
لاجل ذلك وكلاهما باطل بل هو
المتحقق لصفات الكمال العارفة
عن النقص وهو على كل شيء قدير
ولم يزل قادراً على أن يتكلم ويفعل
عبدته واختيار سبحانه وتعالى

ولم يولده ولد إلا بالمدينة وهذا من العلم العام المتواتر الذي يعرفه من عنده طرف علم عقل هذه الأمور وسورة هل أتى مكية باتفاق أهل التفسير والنقل لم يقل أحد منهم أنها مدينة وهي على طريقة السور المكية في تقرير أصول الدين المشتركة بين الأنبياء كالإيمان بالله واليوم الآخر وذكر الخلق والبعث ولهذا كان صلى الله عليه وسلم يقرؤها مع ألم تنزيل في فجر يوم الجمعة لأن فيه خلق آدم وفيه دخل الجنة وفيه تقوم الساعة وهاتان السورتان متضمنتان لبشء خلق السموات والأرض وخلق الإنسان إلى أن يدخل قبر في الجنة وفريق النار وإذا كانت السورة تزلت مكة قبل أن يتزوج على بغاطمة تبين أن نقل أنها تزلت بعد مرض الحسن والحسين من الكذب والين (الوجه الرابع) أن سياق هذا الحديث وألفاظه من وضع جهال الكنايين فنه قوله فعادها جدهما وعامة العرب فإن عامة العرب لم يكونوا بالمدينة والعرب الكفار ما كانوا توهمها يعودونها ومنها قوله فقالوا يا أبا الحسن ونذرت على ولديك وعلى لا يأخذ الدين من أولئك العرب بل يأخذ من النبي صلى الله عليه وسلم فإن كان هذا أمر اصطاعة فرسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن يأمر به من أولئك العرب وإن لم يكن طاعة لم يكن على يفعل ما يأمر به ثم كيف يقبل منهم ذلك من غير مراجعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن النذر وقال لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من الضلل وفي طريق آخر إن النذر بيان آدم إلى القدر فإن كان على وفاطمة وسائر أهلها لم يعلموا مثل هذا وعلمه عموم الأمة فهذا قدح في علمهم فإن المدعى العصمة وإن كانوا علماؤك وفعلوا ما لا طاعة فيه لله ولرسوله ولا فائدة لهما فيه بل قد نبهنا عنه إمامه نهى تحريم وإمامه نهى تنزيه كان هذا قدحاً في دينهم وإمامي عقولهم وعلمهم فهذا الذي يرعى مثل هذا في فضائلهم جاهل بقدر فهم من حيث علمهم وبخفصهم من حيث رفعهم وينهم من حيث يحمدهم ولهذا قال بعض أهل البيت للرافضة ما معناه إن محبتكم لنا صارت معرفتنا وفي المثل «عدو عقل خير من صديق جاهل» والله تعالى أعلم مدح على الوفاء بالنذر لا على نفس عقد النذر والرجل ينهى عن الظهار وإن ظاهروا وجبت عليه كفارة للظهار وإذا عاود مدح على فعل الواجب وهو التكفير لا على نفس الظهار المحرم وكذلك أطلق امرأته فقارها بالمعروف مدح على فعل ما وجبه الطلاق لنفس الطلاق المكروه وكذلك من باع أو اشتري فأعطى ما عليه مدح على فعل ما وجبه العقل لا على نفس العقد الموجب ونظائر هذا كثيرة (الوجه السادس) أن علياً وفاطمة لم يكن لهما جارية اسمها فضة بل ولا أحد من أقارب النبي صلى الله عليه وسلم ولا تعرف أنه كان بالمدينة جارية اسمها فضة ولا ذكر ذلك أهل العلم الذين ذكروا أحوالهم فدقوا جملها ولكن فضة هذه غزاة ابن عتب الذي يقال أنه كان معلم الحسن والحسين وأنه أعطى فتاحة كان فيها علم الحوادث المستقبلية وتحجوز ذلك من الأكاذيب التي تحجوز على الجهال وقد أجمع أهل العلم على أنهم لم يكن لهما معلم ولم يكن في الصحابة أحدي يقال له ابن عتب وهذه الملاحم النسوية إلى ابن عتب هي من نظم بعض متأخري الجهال الذين كانوا زمن نور الدين وصلاح الدين لما كان كثير من الشام يأبى النصارى ومصر بأبدي القرامطة الملاحدة بقاياتي عبيد فذكر من الملاحم ما نبأ ب تلك الأمور بنظم جاهل عاوى وهكذا هذه الجارية فضة وقد ثبت في الصحيحين عن علي أن فاطمة سألت النبي صلى الله عليه وسلم لم تخادما فعملها أن تسج عند المنام ثلاثون لائين وتكبر ثلاثون لائين وتحمد أربعين

وإذا قال القائل هذا يقتضى قيام الصفات أو الحوادث به قيل هذا المعنى عديم التأثير لاهو موجب للامتناع ولا للجواز والمتنون يقولون كونه قادراً على الفعل والكلام بنفسه صفة كمال وكونه لا يقدر على ذلك صفة نقص فإن القدرة على الفعل والكلام عما يعلم يصريح العقل أنه صفة كمال وأن من يقدر أن يخلق ويحكم أكل من لا يقدر أن يخلق ويحكم فله يكون منزلة الزمن ويقولون بال طريق التي ثبتت صفات الكمال يثبت هذا فإن الفاعل بنفسه الذي يقدر بنفسه على الفعل من حيث هو كذلك أكل من لا يمكنه ذلك كقيد بسط كلامهم في غير هذا الموضوع وأيضاً فإن أراد السريدي بقوله تقوم به الحوادث كلها أنه قادر على أن يملك العالم كله في قبضته كما جاء به الأخبار الإلهية فهم يجوزون ذلك بل هذا عندهم من أعظم أنواع الكمال كما قال تعالى وما قدروا الحق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وإن عمر وإن مسعود وإن عباس ماوافق مضمون هذه الآية وإن الله تعالى يقبض العالم العلوي والسفلي ويسكه ويهره ويقول أأأ الملك أين ملوك الأرض

ولثانين وقال هذا خير لك من خادم قال علي فارتكب من مذمعتين من النبي صلى الله عليه وسلم قبله ولا لية صفتين قال ولا لية صفتين وهذا خير صحيح بانفاق أهل العلم وهو يقتضي أنه لم يعطها خادما فان كان ذلك حصل له ما خادما فهو ممكن لكن لم يكن اسم خادمها مضافة بل ارباب (الوجه السابع) أنه قد ثبت في الصحيح عن بعض الانصار انه أنرضفه بعشائهم ونوم الصبية وبات هو وامرأته طلوبين فأنزل الله سبحانه وتعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وهذا المدح أعظمهم المدح بقوله ويطعمون الطعام على حبه مسكينا فان هذا كقوله وآتى المال على حبه ذوى القربى والسائى والمساكين وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل أى الصدقة أفضل قال أن تصدق وأنت صحيح صحيح تامل البقاء وتخاف الفقر ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان وقال تعالى لن تنالوا البرحق تنفقوا مما تحبون فالتصدق مما يحبه الانسان جنس تحته أنواع كثيرة وأما الايتام فخصاصة فهو كل من مجرد التصديق مع الحبة فليس كل متصدق بمحام مؤثرا ولا كل متصدق يكون به خصاصة بل قد تصدق على عيب مع كثافته ببعضه مع محبة لا تبلغ به الخصاصة فاذا كان الله مدح الانصار بالثار الضعيف ليه هذا المدح والايثار المذكور في قصة أهل البيت هو أعظمهم ذلك فكان ينبغي أن يكون المدح عليه أكثر ان كان هذا مما مدح عليه وان كان مما لا مدح عليه فلا يدخل في المناف (الثامن) أن في هذه القصة ما لا ينبغي نسبة الى علي وفاطمة رضي الله عنهما فانه خلاف المأمور به المشروع وهو ابقاء الاطفال ثلاثة أيام جيا عا وصالحهم ثلاثة أيام ومثل هذا الجوع قد يفسد العقل والبدن والدين وليس هذا مثل قصة الانصارى فان ذلك بينهم ليله واحدة بلا عشاء وهذا قد يحتمله الصبيان بخلاف ثلاثة أيام بلياليها (التاسع) أن في هذه القصة أن النبي قال استشهدوا ادى يوم العقبة وهذا من الكذب الظاهر فان ليله العقبة لم يكن فيها قتال ولكن النبي صلى الله عليه وسلم بايع الانصار ليله العقبة قبل الهجرة وقبل أن يؤمر بالقتال وهذا يدل على أن الحديث مع أنه كذب فهو من كذب أهل النسخ بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم ووقال استشهدوا ادى يوم أحد هل كان أقرب (العاشر) أن يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان بكفى أولاد من قتل معه ولهذا قال لفاطمة لما سألتها خادما لآدم بن أبي بكر وأعطيت فقول القائل انه كان من يتأى المجاهدين الشهداء من لا يكفه النبي صلى الله عليه وسلم كذب عليه وقد حقه (الحادى عشر) أنه لم يكن في المدينة قط أسير يسأل الناس بل كان المسلمون يقومون بالاسير الفري يستأثرونه فدعوى المدعى أن أسراهم كانوا محتاجين الى المسألة الناس كذب عليهم وقد فهم والاسراء الكثيرون كانوا يوم بدر قبل أن يتزوج علي وفاطمة وبعد ذلك فلا يرى في غاية القلة (الثاني عشر) أنه لو كانت هذه القصة صحيحة وهي من الفضائل لم تستأزم أن يكون صاحبها أفضل الناس ولا أن يكون هو الامام دون غيره فقد كان جعفر أكثر اطعاما لساكنين من غير محتى قاله النبي صلى الله عليه وسلم أشبهت خلقى وخلقى وكان أوهريرة يقول ما احتذى النعال بعد النبي صلى الله عليه وسلم أحد أفضل من جعفر يعنى في الاحسان الى المساكين الى غير ذلك من الفضائل ولم يكن بذلك أفضل من علي ولا غيره فضلا عن أن يكون مستحقا لامة (الثالث عشر) أنه من المعلوم أن اتفاق الصديقين أسوأه أعظم وأحب الى الله ورسوله فان إطعام الجائع من جس الصدقة المطلقة التي يمكن كل واحد فعلها الى يوم القيامة بل وكل أمة

وفي بعض الآثاوي يحسوها كما يدعو أحدكم الكربة وقال ابن عباس ما السموات السبع والارضون السبع وما فيها من بينهن في بدر الرجن الا كخرقة في يد أحدكم فلان أراد امره يدقوله ان الحوادث كلها تقوم بذاته المعنى الذي دلل عليه النصوص فهو حق وهو من أعظم الأدلة على عظمة الله وعظم قدره وقدرته وعلى فعله القاهر نفسه وفي مخلوقاته وان أراد بذلك أنه يصف بكل حادث فهذا يستأزم أن يتصف بالناقض الوجودية مثل أن يتصف بالجهل المركب الحادث ونحو ذلك وهذا امتنع لكونه نقضا لكونه حادثا فالموت والسنة والنوم والعجز والغبوب والجهل وغير ذلك من الناقض هو منزوع عنها ومقدس أولا وأبدا فلا يجوز أن تقوم به لاقضية ولا عادة لكونها ناقض تناقض ماوجب له من الكمال اللازم لذاته واذا كان أحد النقيضين لازما للآخر انتفاه النقيض الآخر فكيف ما تنزه الرب عنه من الحوادث والصفات فهو منزوع عنه لما أوجب ذلك لا لانتفاء المشترك بينهما وبين ما قام به من الكمال

(وأما السؤال الثالث) وهو قوله انه لا حاجة الى ذلك فيقال ليس كل ما لاظم الحاجة اليه يحترم بنفسه فان الله أخبر أنه كتب مقادير

يطعون بجناحهم من المسلمين وغيرهم وإن كانوا لا يتقربون إلى الله بذلك بخلاف المؤمن فإنهم يفعلون ذلك لوجه الله بهذا يتبرأوا كما قال تعالى عنهم اغناطعكم لوجه الله لا تريدنكم جزاء ولا شكورا وأما اتفاق الصديق ونحوه فإنه كان في أول الإسلام تخليص من آمن وانكفار يؤذونه أو يردون قتله مثل اشتراكه بالله سبعة كانوا يعذون في الله منهم بلال حتى قال عمر أبو بكر سيدنا وأعتق سيدنا يعني بلالا واتفاقه على المحتاجين من أهل الأيمان في نصر الإسلام حيث كان أهل الأرض قاطبة أعداء الإسلام وتلك النفقة ما بقي يمكن مثلها ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته لا نسبو أصحابي فوالذي نفسي بيده لمؤتفق أحد لم يمتل أحد ذهبنا ما بلغ مذاحمهم ولا نصفه وهذا في النفقة التي اختصوا بها وأما جنس الطعام الخانع مطلقا فهذا مستلزم يمكن فعله اليوم القيامة

(فصل) قال الرافضي البرهان الثاني والمفسرون قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون من طريق أبي نعم عن مجاهد في قوله والذي جاء بالصدق وصدق به قال علي بن أبي طالب ومن طريق الفقه الشافعي عن مجاهد والذي جاء بالصدق وصدق به قال جاء به محمد صلى الله عليه وسلم وصدق به علي وهذه فضيلة اخنص بها فيكون هو الامام

(والجواب) من وجوه أحدها أن هذا ليس منقولاً عن النبي صلى الله عليه وسلم وقول مجاهد وحده ليس بحجة يجب اتباعها على كل مسلم ولو كان هذا النقل صحيحاً عنه فكيف إذا لم يكن ثابتاً عنه فإنه قد عرفت بذكر الكذب والثابت عن مجاهد خلاف هذا وهو أن الصدق هو القرآن والذي صدق به هو المؤمن الذي عليه في فعلها عامة ورواه الطبري عن مجاهد قال هم أهل القرآن يميزون يوم القيامة فيقولون هذا الذي أعطينا وقد اتبعنا ما فيه ورواه أبو سعيد الأشج قال حدثنا ابن ادريس عن ليث عن مجاهد ذكره وحدثنا المحاربي عن جوير عن الفضال وصدق به قال المؤمنون جميعاً قال ابن أبي حاتم حدثنا أبي حدثنا أبو صالح حدثنا معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وصدق به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الوجه الثاني) أن هذا معارض بما هو أشهر منه عند أهل التفسير وهو أن الذي جاء بالصدق محمد والذي صدق به أبو بكر فإن هذا بقوله طائفة وذكره الطبري بإسناده إلى علي قال جاء به محمد وصدق به أبو بكر وفي هذا حكاية ذكرها بعضهم عن أبي بكر عبد العزيز بن جعفر غلام أبي بكر الخليل أن سأل أسأله عن هذه الآية فقال له هو أو بعض المهاجرين زلت في أبي بكر فقال السائل بل في علي فقال أبو بكر بن جعفر اقرأ ما بعدها أولئك هم المتقون ليقرأ الله عنهم أسوأ الذي عملوا الآية فهت السائل (الثالث) أن يقال لفظ الآية عام مطلق لا يختص بأبي بكر ولا بعلي بل كل من دخل في عمومها دخل في حكمها ولأرب أن أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً أحق بهذه الامة بالخول فيها لكنها لا تختص بهم وقد قال تعالى فمن أظلم ممن كتب على الله وكذب بالصدق انجاهم ليس في جهنم مثوى للكافرين والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون الآية فقد نعتهم الله سبحانه وتعالى الكاذب على الله والمكذب بالصدق وهذا ذم عام والرافضة أعظم أهل البعد دخولا في هذا الوصف المذموم فإنهم أعظم الطوائف افتراء للكذب على الله وأعظمهم تكذيباً بالصدق ولما جاءهم وأبعد الطوائف عن الجيء بالصدق والتصدق به وأهل السنة المحضة أولى الطوائف بهذا فانهم يصدقون ويصدقون

الخلق قبل خلقهم ولا يعلم ذلك حاجة وكذلك قد خلق آدم بيده عند أهل الألبان مع قدرته على أن يخلفه لا يخلق غيره وأضاف أن عدم الحاجة إلى الشيء أن أوجبت نفسه فينبغي أن تنفي جميع الخلق فإن الله لا يحتاج إلى شيء وأما ما يقوم بذاته فما كان الخلق محتاجاً إليه وجب إثباته وما لم يكن الخلق محتاجاً إليه كان قد انتفى هذا الدليل المعين الدال على إثباته وعدم الدليل مطلقاً لا يستلزم عدم المدلول عليه في نفس الامر وإن استلزم عدم علم المستدل به فضلاً عن عدم الدليل المعين وأضاف أن الرب تعالى يمكن أن يكون له من صفات الكمال ما لا يعطيه العباد ولا يتكسبهم نفيه لا لتفاهد الحاجة إليه ولكن هذا السؤال يمكن تحريمه على وجه آخر وهو أن يقال الكرامة إنما أتت بما أبتوه لاحتياج الخلق إليه والقدرة والمشيئة اللازمة كافة في حدوث الخلق في حدوث المنفصلة كما هي كافة في حدوث ما قام بالثابت فيكون دليلهم على ذلك باطلاً وهذا الكلام إنما يفسدان أقاد باطل هذا الدليل المعين ولا يسطل دليلاً آخر ولا يسطل ثبوت المدلول فلا يجوز أن يبنى قيام الحوادث بذاته لعدم ما يثبت ذلك بل الواجب فيما لا يعرف دليل ثبوته وانتفاءه الوقف فيه ثمهم قد يقولون صدور

بالحق في كل ما جاء به ليس لهم هوى الا مع الحق والله تعالى مدح الصادق فيما يحيى به والمصدق
 بهذا الحق فهذا مدح النبي صلى الله عليه وسلم ولكل من آمن به وبعما جاء به وهو صما لم يقل
 والذي جاءه الصدق والذي صدق به فلم يجدها مصنفين بل جعلها مصنفوا واحدا لان المراد مدح
 النوع الذي يحيى بالصدق ويصدق بالصدق فهو مدح على اجتماع الوصفين على أن لا يكون
 من شأنه إلا أن يحيى بالصدق ومن شأنه أن يصدق بالصدق وقوله جاء بالصدق اسم جنس لكل
 صدق وان كان القرآن اثنى بالدخول في ذلك من غير قولنا الصدق به من يحسن الصدق وقد
 يكون الصدق الذي صدق به هو عين الصدق الذي جاء به كما تقول فلان يسمع الحق ويقول
 الحق ويقبله ويأمر بالعدل ويعمل به أي هو موصوف بقول الحق لغيره وقبول الحق من غيره
 وأنه يجمع بين الأمر بالعدل والعمل به وإن كان كثير من العدل الذي يأمر به ليس هو عين العدل
 الذي يعمل به فلما ذم الله صما من اتصف بأحد الوصفين الكذب على الله والتكذيب بالحق
 اذ كل منهما يستحق الذم مدح ضدهما الخالي عنهما بان يكون يحيى بالصدق لا بالكذب وأن
 يكون مع ذلك مصدقا بالحق لا يكون ممن ي قوله هو وإذا قاله غيره لم يصدق به فان من الناس من
 يصدق ولا يكذب لكن يكره أن غيره يقوم مقامه في ذلك حسد أو منافسة فكذب غيره في صدقه
 أو لا يصدق به بل يعرض عنه وفيهم من يصدق طائفة فيما قاله قبل أن يعلم ما قاله أو صدق هو أم
 كذب والطائفة الأخرى لا تصدقها فيما تقول وإن كان صادقا بل إما أن تصدقها وإما أن
 تعرض عنها وهذا موجود في عامة أهل الأهواء تجد كثيرا منهم صادقا فيما ينقله لكن ما ينقله
 عن طائفته يعرض عنه فلا يدخل هذا في المدح بل في الذم لأنه لم يصدق بالحق الذي جاءه والله
 قد ذم الكاذب والمكذب بالحق لقوله في غير آية ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو كذب بالحق
 لما جاءه وقال ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو كذب بآياته ولهذا لما كان مما وصف الله به
 الانبياء الذين هم أحق الناس بهذه العفة أن كلاً منهم يحيى بالصدق فلا يكذب فكل منهم صادق
 في نفسه مصدق لغيره ولما كان قوله والذي صنفان الأصناف لا يصدق به واحد بعينه أعاد
 الضمير بصيغة الجمع فقال والذي جاء بالصدق وصدق به وأثنى لهم المتقون وأنت تجد كثيرا من
 المنسيين إلى علم ودين لا يكذبون فيما يقولون بل لا يقولون الا الصدق لكن لا يقبلون ما يخبر به
 غيرهم من الصدق بل يحملهم الهوى والجهل على تكذيب غيرهم وإن كان صادقا إما تكذيب
 نظيره وإما تكذيب من ليس من طائفته ونفس تكذيب الصادق هو من الكذب ولهذا قرره
 بالكاذب على الله فقال فمن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق انذاعه فكلها كاذب هذا
 كاذب فيما يخبر به عن الله وهذا كاذب فيما يخبر به عن الخبير عن الله والنصاري يكثر فيهم المغترون
 بالكذب على الله واليهو يكثر فيهم المكذبون بالحق وهو سبحانه ذكر المكذب بالصدق نوعا ثانيا
 لانه أول ما يذكر جميع أنواع الكذب بل ذكر من كذب على الله وأنت اذا ندرت هذا وعلمت أن كل
 واحد من الكذب على الله والتكذيب بالصدق مذموم وإن المدح لا يستحقه الا من كان آتيا
 بالصدق مصدقا بالصدق علمت أن هذا مما هدى الله به عباده إلى صراطه المستقيم وإذا تأملت هذا
 تبين لك أن كثيرا من الشر أو أكثر يقع من أحد هذين فتجد إحدى الطائفتين والرجلين من
 الناس لا يكذب فيما يخبر به من العلم لكن لا يقبل ما تأتي به الطائفة الأخرى فربما جاع بين
 الكذب على الله والتكذيب بالصدق وهذا وإن كان يوجد في عامة الطوائف شيء منه فليس
 في الطوائف أدخل في ذلك من الرافضة فانها أعظم الطوائف كذبا على الله وعلى رسوله وعلى

المفعولات المنفصلة من غير سبب
 حادث يقوم بالفعل أمر متبع
 كصدور المفعولات بدون قصد
 وإرادة بالفعل ويقولون أيضا قد
 علم أن الله خالق للعالم والخلق ليس
 هو المخلوق انذاعا مصدر وهذا
 مفعول به والمصدر ليس هو المفعول
 به فلا بد من إثبات خلق قائم به ومن
 إثبات مخلوق منفصل عنه وهذا
 قول جمهور الناس وهو أشهر
 القولين عند أصحاب الأئمة الأربعة
 أبي حنيفة ومالك والشافعي
 وأحمد وهو قول جمهور الناس أهل
 الحديث والصوفية وكثير من أهل
 الكلام وأما أكثرهم وكثير من
 أساطين الفلاسفة وأما أكثرهم
 لكن النزاع بينهم في الخلق المغاير
 للمخلوق هل هو قديم قائم بذاته أو
 هو منفصل عنه أو هو حادث قائم
 بذاته وإذا كان حادثا فهل الحادث
 نوعه أو أن الحوادث هي الأعيان
 الحادثة ونوع الحوادث قديم
 لتكون صفات الكمال قد عديت لله لم
 يزل ولا يزال المتصف بصفات الكمال
 هذه الأقوال الأربعة فقال كل
 قول طائفة ويقولون أيضا إن قيام
 هذه الأمور بذاته من صفات
 الكمال وذلك أن ما قد علمنا أن الله
 متكامل وأن التكامل لا يكون متكلا
 إلا بكلام قائم بذاته وأنه مريد ولا
 يكون مريدا إلا بإرادة قائمة بذاته
 انما فهم يغير من الكلام والإرادة
 لا يصحكون كلامه ولا إرادته اذ

الصفة اذا قامت بحمل على حكمها
على ذلك الحمل لا على غيره ويقولون
قد أخبر الله أنه أعما أمره اذا أراد
شيئا أن يقول له كن فيكون وأن
نزل على أن الفعل مستقبل
فوجب أن يكون القول والارادة
حادثين بالسمع وبالجملة عامة
ما ذكر في هذا الباب يعود الى نوع
تناقض من الكرامية وهو عمدة
منازعهم ليس معهم ما يعتدون
عليه الاناقضهم وتناقض أحد
المتنازعين لا يستلزم صحة قول
الآخر بل وان يكون الحق في
قول ثالث لا قول هذا ولا قول
هذا الاسماء اعرف أن هناك قولاً
ثالثاً وذلك القول يتضمن زوال
الشبهة القادحة في كل من القولين
الضعيفين (قال الأصبغى)
الحجة الثالثة أنه لو كان قابلاً لحلول
الحوادث بذاته لكان قابلاً لها
في الازل والا كانت القابلية عارضة
لذاته واستدعت قابلية أخرى وهو
تسلسل ممنوع وكون الشيء قابلاً
لشيء فبرع إمكان وجود القبول
فيستدعي تحقق كل واحد منهما
ويبرز من ذلك إمكان حدوث
الحوادث في الازل وحسب حدوث
الحادث في الازل مجتمع للتناقض بين
كون الشيء أزلياً وبين كونه حادثاً
(قال الأصبغى) ولقابل أن
يقول لا نسلم أنه لو كان قابلاً لحلول
الحوادث بذاته لكان قابلاً لها
في الازل فإنه لا يلزم من القبول
لحادث فيما لا يزال مع إمكانه

الصحة وعلى ذوى القربى وكذلك هم من أعظم الطوائف تكذيباً بالصدق فيكذبون بالصدق
الثابت المعلوم من النقل الصحيح والمعقول الصريح فهذه الآية والله الحمد ما فيها من مدح
فهو يشتمل على الصلابة الذين اقترب عليهم الرافضة وظلّهم فانهم جاؤا بالصدق وصدقوا به وهم
من أعظم أهل الأرض دخولا في ذلك وعلى منهم وما فيها من ذم فالرافضة أدخل الناس في فهمي
حجة عليهم من الطرفين وليس فيها حجة على اختصاصهم على دون الخلفاء الثلاثة بشيء فهمي حجة
عليهم من كل وجه ولا حجة لهم فيها بحال

(فصل) قال الرافضي البرهان الثالث والعشرون قوله تعالى هو الذي أبدل
بنصره والمؤمنين من طريق أي نعيم عن أي حريرة قال مكتوب على العرش لا اله الا الله وحده
لا شريك له محمد عبدي ورسولي أبدلته يعني بن أي طالب وذلك قوله في كتابه هو الذي أبدل
بنصره والمؤمنين يعني بعلي وهن من أعظم الفضائل التي لم تحصل لغيره من الصلابة فيكون
هو الامام

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بحجة النقل وأما مجرد العزو الى رواية أي نعيم
فليس حجة بالاتفاق وأوهمه كتاب مشهور في فضائل الصلابة وقد ذكر قطع من الفضائل
في أول الحلية فان كانوا يحبسون عباروا فقد دروي في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان ما ينقض
بنيانهم ويهدم أركانهم وان كانوا لا يحبسون عباروا فلا يعتدون على نقله ونحن نرجع
فيما رواه هو وغيره الى أهل العلم بهذا الفن والطرق التي بها يعلم صدق الحديث وكنهه من
النظر في اسناده ورجاله وهل هم ثقات جمع بعضهم من بعض أولا ونظر في شواهد الحديث وما
يدل على أحد الأمرين لا فرق عندنا بين ما روي في فضائل علي أو فضائل غيره فثبت أنه صدق
صدقاه وما كان كذبا كذبناه فضن نحج بالصدق ونصدق به لا نكتب ولا نكتب صادقا
وهذا معروف عند عامة السنة وأما ما افترى على الله كذبا وكذب بالحق فلعنا أن نكتبه
في كذبه وتكذيبه للحق كاتباع مسيلة الكذاب والمكذبين بالحق الذي جاءه الرسول واتبعه
عليه المؤمنون به صدقه الاكبر وسائر المؤمنين (ولهذا نقول في الوجه الثاني) ان هذا الحديث
كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث وهذا الحديث وأمثاله مما جزمنا أنه كذب موضوع
يشمله كذب موضوع فحسن وأنه الذي لا اله الا هو نعلم علمنا ضروري في قلوبنا لا سبيل لنا الى
دفعه ان هذا الحديث ما حدث به أو حريرة وهكذا نقله عما نقول فيه مثل ذلك وكل من كان
عارفا بعلم الحديث بودين الاسلام يعرف وكل من لم يكن له بذلك علم لا يدخل معنا كآ أن أهل
الخبرة بالصراف يحفظون على ما يعلمون أنه مغشوش وان كان من لا خبره لا يعين بين المغشوش
والصحيح (الثالث) أن الله تعالى قال هو الذي أبدل بنصره والمؤمنين وآلف بين قلوبهم
لأنهم صفى الأرض جميعا ما آلف بين قلوبهم ولكن الله آلف بينهم وهذا نص في أن المؤمنين
عدو مؤلفين قلوبهم وعلى واحد ليس له قلوب بؤلف بينها والمؤمنين صفة جمع فهذا نص
صريح لا يشتمل أنه أراد به واحدا معينا وكيف يجوز أن يقال المراد هذا على وجه (الوجه
الرابع) أن يقال من المعلوم بالضرورة والتواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان قيام
دينه بغير موافقة على فان عليا من أول من أسلم فكان الاسلام ضعيفا فلولا أن الله هدى من
هداه الى الإيمان والهجرة والنصرة لم يحصل بعلي وحده مني التأييد ولا يكون إيمان الناس
ولا هجرتهم ولا نصرتهم على بعلي ولم يكن على متصلا بالنبوة ولا بالنبوة للدعوة الى الإيمان كما

القبول له أزالا مع كونه غير ممكن
أزالا والقول بأنه يلزم منه التسلسل
يلزم عليه الاتحاد بالقدره القدر
وكون الرب خافا للحوادث فانه
نسبة متجددة بعد أن لم يكن قاهو
الجواب ههنا يكون الجواب ثم
سلنا أنه يلزم من القبول فيما
لا يزال القبول أزالا فلانسلم أن
ذلك موجب إمكان وجود القول
أزالا ولهذا على أصلنا السارى
موصوف في الازل بكونه قادرا
على خلق العالم ولا يلزم إمكان
وجود العالم أزالا قل قد
ذكر في افساد هذه الحجة وجهين
هما منع لكتبا مقدماتها فلان
ميناها على مقدمتين احدها
أنه لو كان قابلا لكان القبول
أزليا والثاني أنه يمكن وجود
المقبول مع القول فقال في
الاولى لا تسلم أنه اذا كان قابلا
لحوادث في الابد يلزم قبولها في
الازل لان وجودها فيما لا يزال
ممكن ووجودها في الازل مجتمع
فلا يلزم من قبول الممكن قبول
المتنع وهذا كما يقال اذا تمكن
حسود الحوادث فيما لا يزال
أمكن حدوثها في الازل وقد
احتسبوا على ذلك بأنه يجب ان
يكون القبول من لوازم الذات
اذ لو كان من عوارضها لكان
للقبول قبول آخر ويلزم التسلسل
فأجاب عن هذه الحجة بالمعاوضة
بالإيجاد والاحداث فانه عند من

كان أبو بكر مستعبا لذلك ولم ينقل أنه أسلم على يد علي "أحسب السابقين الأولين لامن المهاجرين
ولا الانصار بل لا تعرف أنه أسلم على يد علي أحسن الصحابة لكن لمابعه النبي صلى الله عليه
وسلم الى اليمن قد يكون أسلم من أسلم ان كان وقع ذلك وليس أولئك من الصحابة وانما أسلم أكبر
الصحابة على يد أبي بكر ولا كان يدعو المشركين ويناطروهم كما كان أبو بكر يدعوهم ويناطروهم
ولا كان المشركون يخافونه كما يخافون أبا بكر وعمر بل قد ثبت في الصحاح والمساند والمغازي
وافترق عليه الناس أنما كان يوما أحدوا منهم المسلمون مسعدا يوسفيا الى الجبل وقال أفي
القوم محمد فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحبوه فقال أفي القوم ابن أبي قحافة أفي القوم
ابن أبي قحافة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحبوه فقال أفي القوم ابن الخطاب فقال النبي
صلى الله عليه وسلم لا تحبوه فقال لاصحابه أما هؤلاء فقد كتبتموه فلم يعل عمر رضي الله عنه
نفسه أن قاله كذبت باعدو الله ان الذين عدت لأحياء وقد بقيت ما بسوط فقال يوم يوم
بدر فقال عمر لا سوء قتلا في الجنة وقتلا كه في النار ثم أخذ أبو سفيان يرتجز ويقول
أعل هبل أعل هبل فقال النبي صلى الله عليه وسلم أجيئوه فقالوا وما نقول قال قولوا
الله أعلى وأجل فقال ان لنا العري ولا عري لكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أجيئوه
فقالوا وما نقول قال قولوا الله مولانا ولا مولاي لكم فقال سبحانه في القوم مشهلا لم أسرهما ولم
نؤوى فهذا جيش المشركين انذاك لا يزال الاعلى النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر
فلو كان القوم خائفين من علي أو عثمان أو طلحة أو الزبير أو نحوهم أو كان للرسول تأييد
بهؤلاء كأيديهم بأبي بكر وعمر لكان يسأل عنهم كأيال عن هؤلاء فان المقضي السؤال قائم
والمانع متنفذ ومع وجود القدره والداعي وانتفاء الضديج وجود الفعل (الوجه
الخامس) أنه لم يكن لعلي في الاسلام أثر حسن الا للفر من الصحابة مثله وبعضهم نار أعظم
من آثاره وهذا ما عول على عرف السيرة الصحيحة الثابتة بالنقل وأما من يأخذ بنقل الكذابين
وأحاديث الطريقة في باب الكذب مفتوح وهذا الكذب يتعلق بالكذب على الله ومن أعلم من
اقترب على الله كذبا أو كذب بالحق لمجاهد وجموع المغازي التي كان فيها القتال مع النبي صلى الله
عليه وسلم تسع مغاز والمغازي كلها سبع وعشرون غزاة وأما السران فقد قيل انها تبلغ سبعين
وجموع من قتل من الكفار في غزوات النبي صلى الله عليه وسلم يبلغون ألفا أو أكثر وأقل ولم
يقتل على منهم عشرهم ولا نصف عشرهم وأكثر السران لم يكن يخرج فيها وأما بعد النبي صلى
الله عليه وسلم فلم يشهد شيئا من الفتوحات لاهو ولا عثمان ولا طلحة ولا الزبير الا أن يخرجوا مع
عمر حين يخرج الى الشام وأما الزبير فقد شهد فتح مصر وسعد شهد فتح القادسية وأبو عبيدة
فتح الشام فكيف يكون تأييد الرسول واحسن الصحابة دون سائرهم والحال هذه وأين تأييد
بالمؤنين كلهم السابقين الأولين من المهاجرين والانصار الذين يابعوه تحت الشجرة والتابعين
لهم باحسان وقد كان المسلمون يوم بدر ثلثمائة وثلاثة عشر ويوم أحد سبعمائة ويوم الخندق
أكثر من ألفا وقرىب من ذلك ويوم بعة الرضوان ألفا وأربعمائة وهم الذين شهدوا فتح خيبر
ويوم فتح مكة كأربع عشرة ألفا ويوم حنين كأثر اثني عشر ألفا تلك العشرة والطلاقة ألفان
وأما تبوك فلا يحصى من شهد بها بل كأثر أكثر من ثلاثين وأما حجة الوداع فلا يحصى من
شهد هامة وكان قد أسلم على عهدنا أصناف من رآه وكان من أحسنه وأيده الله بهم في حياته

بالبن وغيرها وكل هؤلاء من المؤمنين الذين أيد الله بهم بل كل من آمن وجاهد في يوم القيامة
دخل في هذا المعنى والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) قال الرافضى البرهان الرابع والعشرون قوله تعالى بأبها النبي حسبك
الله ومن اتبعك من المؤمنين من طريق أبي نعيم قال نزلت في علي وهذه فضيلة تحصل لاحد
من الصحابة غيره فيكون هو الامام

(الجواب) من وجوه (أحدها) منع العصة (الثاني) أن هذا القول ليس بحجة
(الثالث) أن يقال هذا كلام من أعظم الفرية على الله ورسوله وذلك أن قوله حسبك الله
ومن اتبعك من المؤمنين معناه الله حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين فهو وحده كافيل
وكفى من معك من المؤمنين وهذا كما تقول العرب حسبك وزيدادهم ومنه قول الشاعر

* فحسبك والفضل سيف مهند *
وذلك أن حسب مصدر فلما أضيف لم يحسن العطف
عليه إلا إعادة الجار فإن العطف بدون ذلك وإن كان حار تافى أضح القولين فهو قليل وإعادة الجار
أحسن وأفصح فقطع على المعنى والمضاف إليه في معنى المنسوب فإن قوله فحسبك والفضل
مصدر والمصدر يعمل على الفعل لكن إذا أضيف على غير المضاف إليه ولهذا أن أضيف
إلى المفاعيل نسب المفعول وإن أضيف إلى المفعول رفع الفاعل فنقول أعجبتني دق القصار
الثوب وهذا وجه الكلام وتقول أعجبتني دق الثوب القصار ومن الضامن بقول أعماله
منكرا أحسن من أعماله مضافا لانه بالإضافة أقوى شبهه بالاماء والصواب أن اضافته إلى
أحدهما أو أعماله في الآخر أحسن من تشبيهه بأعماله فيهما فنقول القائل أعجبتني دق القصار
الثوب أحسن من قوله دق الثوب القصار فإن التشكيك يضمن خصائص الأجسام والاضافة
أخف لانه اسم والاصل فيه أن يضاف ولا يعمل لكن لما تعذرت اضافته إلى الفاعل والمفعول
جميعا أضيف إلى أحدهما أو عمل في الآخر وهكذا في المعطوفات أن أضيف إليها كلها كالمضاف
إلى الظاهر فهو أحسن كقول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله حرم بيع الخمر والميتة والدم
والخنزير والأصنام وتقولهم نهي عن بيع الملاقع والمضامين وحبل الجيلة وإن تعذر لم يحسن
ذلك كقولك حسبك وزيدادهم عطف على المعنى ويمائنه هذا قوله ويجعل الليل سكنا
والشمس والقمر حسانا ذلك نصب على هذا على جعل الليل الخمر والدم فإن اسم الفاعل كالصدر
ويضاف تاروقه يعمل تارة أخرى وقد ظن بعض العارفين أن معنى الآية أن الله والمؤمنين
حسبك ويكون من اتبعك رفعا عطف على الله وهذا خطأ فبيع مستلزم للكفر فإن الله وحده
حسب جميع الخلق كما قال تعالى الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم
إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل أي الله وحده كافينا كلنا وفي البخارى عن ابن عباس
في هذه الكلمة قالها إبراهيم حين أتى في النار وقالها محمد حين قال لهم الناس إن الناس قد
جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فكل من التينين قال حسبي
الله فلم يشرك بالله غيره في كونه حسبه فدل على أن الله وحده حسبه ليس معه غيره ومنه
قوله تعالى ليس الله بكاف عبده وقوله تعالى ولأنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله الآية فدل على
إلى أن رضوا ما آتاهم الله ورسوله وإلى أن يقولوا حسبنا الله ولا يقولوا حسبنا الله ورسوله
لان الإتياء يكون باذن الرسول كما قال وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا
وأما الرغبة فإلى الله كما قال تعالى فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب وكذلك التصب الذى

ينع تسلسل الآطام من عوارض
الذات لامن لوازمها فالقول في
قبولها كالقول في فعله لهاذا
التسلسل في القابل كالتسلسل
في الفاعل وهذه الجواب من
جنس جوابه عن الحجة الاولى وهو
جواب صحيح على أصل من وافق
الكرامية من المعتزلة والاشعرية
والسبئية وغيرهم وهو لا أخذوا
هذا الاصل عن الجهمية
والقدرة من المعتزلة وتحوهم
وأما المقدمة الثانية فيقال لا نسلم
أنه يلزم من ثبوت القبول في الازل
امكان وجود المقبول في الازل
بدليل أن القدرة ثابتة في الازل
ولا يمكن وجود المقدور في الازل
عندها الطوائف وهذا الجواب
أيضا جواب بلن وافقه على ذلك
والكتفى الجوابين أن ما ذكره
في المقبول ينتقض عليهم في
المقدور فإن المقبول من الحوادث
هو نوع من المقدورات لكن لفرق
غيره في المحل فهذا مقدور في
الذات وهذا مقبوض ومن فصل عن
الذات فإن قدرته قائمة بذاته
ومقدوره القدرة هو فعله القائم
بذاته وإن كانت الخلوقات أيضا
مقدورة عنده فهذا المنفصل
عندهم مقدور وفعله القائم بذاته
مقدور وقدرته قائمة بعمل هذا
المقدور المتصل دون المنفصل
والناس لهم في وجود المقدور وعمل
القدرة وخارجا عن أقوال منهم

هو التوكل على الله وحده فلهذا أمر وأن يقولوا حسبنا الله ولا يقولوا رسوله فاذالم يحزن أن يكون الله ورسوله حسب المؤمنين كيف يكون المؤمنون مع الله حسب رسوله وأيضاً فالمؤمنون محتاجون إلى الله كحاجة الرسول إلى الله فلا بد لهم من حسبهم ولا يجوز أن يكون موهبتهم وقوتهم من الرسول وقوة الرسول منهم فإن هذا يستلزم الدور بل قوتهم من الله وقوة الرسول من الله فالتوكل عليه يخلق قوتهم والله وحده يخلق قوة الرسول فهذا كقوله هو الذي أبدل بنصره بالمؤمنين وألف بين قلوبهم فله وحده هو المولى بالرسول بنيتين أحدهما نصره الذي بنصره والثاني بالمؤمنين الذين أتى بهم وهناك قال حسب الله ولم يقل نصر الله فنصر الله منه كان المؤمنين متخلفاً به أيضاً فحفظ ماسمته على مامته اذ كلاهما منه وأما هو سبحانه فلا يكون معه غيره في أحداث شئ من الأشياء بل هو وحده الخالق لكل ما سواه ولا يحتاج في شئ من ذلك إلى غيره فإذا تبين هذا فهو لاء الرافضة رتبوا جهلاً على جهل فصار وافي غلات بعضها فوق بعض فظنوا أن قوة حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين معناه أن الله ومن اتبعك من المؤمنين حسبك ثم جعلوا المؤمنين الذين اتبعوه على نبي أو طالب وجهلهم في هذا أظهر من جهلهم في الأول فإن الأول قد تبين على بعض الناس وأما هذا فلا يخفى على عاقل فإن علياً لم يكن وحده كفيلاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن معه الأعلى لما أقام دونه وهذا على لم يرض عن نفسه ومعه أكثر جوش الأرض بل لما حارب معاوية مع أهل الشام كان معاوية مقاوماً له أو مستظهِراً سواه كان ذلك بقوة قتال أو قوتمكر واختبار بالحرب خدعة

الراي قبل شصاعة الشجعان • هو أول وهي المحل الثاني

فإذا هما اجتماعاً بعد مرة • بلقمان العلماء كل مكان

فإذا ابيض عن نفسه بعد ظهور الاسلام واتباع أكثر أهل الأرض فكيف بغنى عن الرسول وأهل الأرض ككلمهم أعداؤه وأذا قيل إن علياً انعم الله بطلب معاوية ومن معه لأن جيشه لا يطعمونه بل كانوا يختلفين عليه قيل فإذا كان من جهة المسلمين لا يطعموه فكيف بطعمه الكفار الذين يكفرون بنبيه وبه وهو لاء الرافضة يحجمون بين التفتيش لفرط جهلهم وظلمهم يجعلون علياً كحل الناس قدره وشصاعة حتى يجعلوه هو الذي أقام دين الرسول وإن الرسول كان محتاماً إليه ويقولون مثل هذا الكفر اذ يجعلونه شريكاً لله في إقامة دين محمد ثم يصفونه بغاية العجز والتقص والجزع والفتية بعد ظهور الاسلام وقوته ودخول الناس فيه ومن المعلوم قطعاً أن الناس بعد دخولهم في دين الاسلام أتبع الحق منهم قبل دخولهم فيه فمن كان مشاركاً لله في إقامة دين محمد حتى قهر الكفار وأسلم الناس كيف لا يفعل هذا في قهر طائفة بغوا عليه هم أقل من الكفار الموجودين عند بعثة الرسول وأقل منهم شوكة وأقرب إلى الحق منهم فإن الكفار حين بعث الله محمداً كانوا أكثر من نازع علياً وأبعد عن الحق فإن أهل الجواز والشام واليمن ومصر والعراق وخراسان والمغرب كلهم كانوا كفاراً من مشرك وتابى ومجوسى وصابى ولما مات النبي صلى الله عليه وسلم كانت جزيرة العرب قد ظهر فيها الاسلام ولما قتل عثمان كان الاسلام قد ظهر في الشام ومصر والعراق وخراسان والمغرب فكان أعداء الحق عند موت النبي صلى الله عليه وسلم أقل منهم وأضعف عدواً منهم حين بعث محمد صلى الله عليه وسلم فان جميع الحق الذي كان يقال عليه على هو جز من الحق الذي قاتل عليه النبي صلى الله عليه وسلم فن كذب الحق الذي بعث به محمد صلى الله عليه وسلم وقائه عليه كذب

من ويقول القدرة القديمة والمحدثه توجد في محل المقدور كاتمة الحديث والكرامة وغيرهم ومنهم من يقول القدرة أن توجدان في غير محل المقدور كالجهمية والمعتزلة وغيرهم ومنهم من يقول المحدثه لا تكون الا في محل المقدور والقدرة لا تكون في محل المقدور وهم الكلاسيون ومن وافقهم ومتنازعون أيضاً هل يمكن أن تكون القدرتان أو أحدهما متطرفة بالمقدور في محلها ونارحة عن محلها جميعاً والمقصود هنا أن معاوضهم به معاوضة صحيحة ولكن كثير من الناس من أهل الحديث والكلام والفلسفة وغيرهم يقولون في المقصور ما يقولون في المقبول ويقولون بجواز حوادث لا تنتهي ومنهم من يخص ذلك بالمقدورات فيقال لهؤلاء حيث شئ فيصور حوادث لا تنتهي في المقبولات والمقدورات كافي بالمقدورات المنقصه لا فرق بينهما (والجواب) القاطع المركب أن يقال أما أن يكون وجود حوادث لا تنتهي ممكناً وأما أن يكون ممكناً فإن كان الأول كان وجود نوع الحوادث في الازل ممكناً وحده تشد فلا يكون اللازم متقنيا فتبطل المقدمة الثانية وإن كان ممتنعاً يحجز أن يقال أنه قابل لها في الازل فبولاً يستلزم إمكان وجود المقبول وحيث فلا يلزم

بما قاتل عليه على من ذلك فإذا كان على في هذا الحال قد ضعف وعجز عن نصر الحق ودفع
الباطل فكيف يكون حاله حين البعث وهو أضعف وأعجز وأعزاء الحق أعظم وأكثر وأشد
عداوة ومثل الرافضة في ذلك مثل النصارى إذ عاوى المسح الإلهية وأنه رب كل شيء ومليكه
وعلى كل شيء قدير ثم يجعلون أعدادهم فعوه ووضعوا الشوك على رأسه وصلبوه وأنه جعل
بستيت فلا يعشوه فلا يدعون تلك القدرة القاهرة ولا يثبت هذه الذلة التامة وإن قالوا هذا
كان رضاه قيل فإلزامنا برضي بأن يطاع لأن بعضي فإن كان قتله وصلبه رضاه كان
ذلك عبادة وطاعة لله فيكون اليهود الذين صلبوه عابدين لله مطيعين في ذلك فيمدحون على ذلك
لا يذمون وهذا من أعظم الجهل والكفر وهكذا يوجد من فيه شبه من النصارى والرافضة
من الغلاة في أنفسهم وشيوخهم تجدهم في غاية الدعوى وفي غاية العجز كما قال صلى الله عليه
وسلم في الحديث الصحيح ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يكلمهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم
شيخ زان ومثل كذاب وفقر محتال وفي لفظ من هو وفي لفظ وعائل مستكبر وهذا معنى
قول بعض العامة الفقرو الزنطرة فهكذا شيوخ الدعاوى والشطح يدعى أحدهم الإلهية
وما هو أعظم من النبوة ويعزل الرب عن ربوبيته والنبي عن رسالته ثم آخرته صناديد يطلب
ما يقبضه وأخائف يستعينون على دفع مظالمه فيفتقر إلى القصة ويخاف من كلمة فإن هذا
الفقر والذل من دعوى الربوبية المتضمنة للغنى والعز وهذه مال المشركين الذين قال الله فيهم
ومن يشرك بالله فكأنما شتر من السماء فضاضة الطير أو تهوى به الريح في مكان محصق وقال
مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتا وإن أوهن البيوت لبيت
المنكوبت لو كانوا يعلمون وقال سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب عما أشركوا بالله ما لم ينزل
به سلطانا والنصارى فيهم شركاء قال تعالى اتخذوا أحرابهم وها هم آباؤنا من دون
الله والمسيح من مريم ومأمروا بالعبادة والمهاو واحد لا اله الا هو سبحانه عما يشركون وهكذا
من أشبههم من الغلاة من الشيعة والنسالة فيهم شركاء وغلو اليهود فيهم كبر والمستكبر معاقب
بالذل قال تعالى ضربت عليهم الذلة أينما تقفوا لا يحب من الله ويحب من الناس وباؤا
بفض من الله وضرب عليهم المسكنة ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون الأنبياء
بفسح ذلك بما عاصوا وكانوا يعتدون وقال تعالى أنكلما جاءكم رسول مما تنهون أن تنصروكم
استكبرتم ففرقوا فكم كذبتم وفرقاقتهم فكذبهم وقلهم الأنبياء كان استكبارا فالرافضة
فيهم شبه من اليهود من وجه وشبه من النصارى من وجه فيهم شركاء وغلو وتصديق بالباطل
كالنصارى وفيهم جن وكبر وحسد وتكذيب بالحق كاليهود وهكذا غير الرافضة من أهل
الاهواء والبدع تحدهم في نوع من الضلال ونوع من التي فيهم شركاء وكبر لكن الرافضة أبلغ
من غيرهم في ذلك ولهذا اتخذهم أعظم الطوائف تعطيل لآل بيوت الله ومسا جدهم من الجمع
والجماعات التي هي أحب الاجتماعات إلى الله وهم أيضا لا يجاهدون الكفار أعداء الدين بل
كثيرا ما أولئهم ويستعنون بهم على عداوة المسلمين فهم يعادون أولياء الله المؤمنين ويؤاؤن
أعداءه المشركين وأهل الكتاب كما يعادون أفضل الخلق كالمهاجرين والانصار والذين اتبعوهم
باحسان ويؤاؤن أكر الخلق من الامم العربية والتبعية ونحوهم من الملاحدة وإن كانوا
يقولون هم كثران فقلوهم وأبدانهم اليهم أميل منها إلى المهاجرين والانصار والتابعين وبجاهل
المسلمين وبما من أحد من أهل الاهواء والبدع حتى التنسين إلى العلم والكلام والفقه والحديث

تستلزم التسلسل الباطل على هذا
التقدير وما استلزم الباطل فهو
باطل وإذا امتنع كونها عارضة
ثبت كونها لازمة لأنه يتصف بها
قطعا وإن كان ممكن أن لا
دوام قادرياته لا تتسلسل له
يتصف بها ويتبع تجددها إذ
كانت قدرته من لوازم ذاته لا امتناع
أن يكون غير القادر يجعل نفسه
قادرا بعد أن لم يكن وذلك يقتضي
دوام نوع القادر فلا بد في الازل
من ثبوت القادرية على التقديرين
وهو المطلوب وإذا كان كذلك
فالقادرة على الشيء فرع إمكان
المقدور وإذ القادرية نسبة بين
القادر والمقدور فستدعى
تحقق كل منهما والافتلاي يكون
ممكنا لا يكون مقدورا فلا تكون
القادرية عليه ثابتة في الازل فدل
على أنه يلزم من ثبوت القدرة في
الازل إمكان وجود المقدور في
الازل وحيث أنه فلا بد على
إمكان الفعل في الازل فلا يكون
هنا مانع وجود المقدور المقبول
في الازل فصار ما ذكره حجة على
التي هو حجة الإثبات لكن هذه حجة
لا إمكان وجود المقبول في الازل
ويمكن أن يخصص على وجود المقبول
في الازل بأن يقولوا لو لم يتم بذاته
ما هو مقدور مراده دائما لزم أن
لا يحدث شيئا لكنه قد أحدث
الحوادث فثبت دوام قاعليته
وقابليته لما يقوم بذاته من

والتصوف الأولية شعبية من ذلك كإلوهية أعضائه من ذلك في أهل الأهواء من أتباع الملوك
والوزراء والكتاب والتجار لكن الرافضة أبلغ في الضلال والتي من جيع الطوائف أهل البدع
(فصل) قال الرافضي البرهان الخالص والعشرون قوله تعالى فسوف يأتي الله
بقوم يحبهم ويحبونه قال التعليق انما زلت في على وهذا دليل على أنه أفضل فيكون هو الامام
(والجواب) من وجوه أحدها أن هذا كذب على التعليق وأنه قال في تفسيره هذه الآية
قال على وقادته والحسن انهم أبو بكر وأصحابه وقال مجاهد أهل اليمن وذكر حديث عياض بن
غمر أنهم أهل اليمن وذكر الحديث أنا كم أهل اليمن فقد نقل التعليق أن عليا فسر هذه الآية
بانهم أبو بكر وأصحابه وأما آية التفسير فيروى الطبري عن المنثي حسدنا عبد الله بن هاشم
حسدنا سيف بن عمر عن أبي روق عن الفضالة عن أبي أيوب عن علي في قوله يا أيها الذين
آمنوا من يرتد منكم عن دينه قال علم الله المؤمنين وأوقع معنى السوء على الحشوا الذين فيهم
من المنافقين ومن في علمه أن يرتدوا فقال من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله المردة
في دينهم يقوم بهم ويحبونه بأبي بكر وأصحابه رضي الله عنهم وذكر بأسناد هذا القول عن
قتادة والحسن والفضالة وابن جريح وذكر عن قوم أنهم الانصار وعن آخرين أنهم أهل
اليمن ورجح هذا الآخر وأنهم هذا أي موسى قال ولولا صحة الخبر بذلك عن النبي صلى الله
عليه وسلم ما كان القول عندى في ذلك الا قول من قال هم أبو بكر وأصحابه قال ولما ارتد
المردون جاء الله بهؤلاء على عهد عرضي الله عنه **(الثاني)** أن هذا قول بلا حجة فلا يجب
قبوله **(الثالث)** أن هذا معارض لما هو أشهر منه وأظهر وهو أنها زلت في أبي بكر وأصحابه
الذين قاتلوا معه أهل الردة وهذا هو المعروف كما تقدم لكن هؤلاء الكذابون أرادوا أن يجعلوا
الفضائل التي جاءت في أبي بكر لمي وهذا من المكر السيئ الذي لا ينجي إلا بهله وحدثنى
الثقة من أصحابنا أنه اجتمع شيخ أعرفه وكان فقيها من زهد وأحوال المعروفة لكن كان فيه
تشيع قال وكان عنده كتاب بغيره يدعي أنه من الاسرار وأنه أخذ من خزائن الخلفاء
والبغ في وصفه فلما حضره وأذاه كتاب قد كتب بخط حسن وقد عدوا إلى الأحاديث التي
في البخاري ومسلم جميعها في فضائل أبي بكر وعمر ونحوهما جعلوا على ولعل هذا الكتاب كان
من خزانة بني عبد المصيرين فان خواصهم كانوا ملاحدة زنادقة غرضهم قلب الاسلام وكانوا
قد وضعوا من الأحاديث المفتراة التي يناقضون بها الدين ما لا يعلمه إلا الله ومثل هؤلاء الجهال
يظنون أن الأحاديث التي في البخاري ومسلم إنما أخذت عن البخاري ومسلم كائنا من كان
الخطيب ونحوه من لا يعرف حقيقة الحال وأن البخاري ومسلم كانا الطبري ورجع عليهما أو كانا
يعتمدان الكذب ولا يعلمون أن قولنا رواء البخاري ومسلم علامة لتأني صحة لأنه كان جميعا
بمجرد رواية البخاري ومسلم بل أحاديث البخاري ومسلم رواها غيرهما من العلماء والمحدثين من
لا يخصى عدده إلا الله ولم يفرد واحد منهما بحديث بل من حديث الا وقد رواء قبل زمانه
وفي زمانه وبعد زمانه طوائف ولم يخلق البخاري ومسلم بل ينقص من الدين شيء وكانت تلك
الأحاديث موجودة بأسانيد يحصل بها المقصود وفوق المقصود وانما قولنا رواء البخاري
ومسلم كقولنا رواء القراء السبعة والقرآن منقول بالآثار لم يخص هؤلاء السبعة بنقل شيء
منه وكذلك التعجب لم يقلد آفة الحديث فيه البخاري ومسلم بل جمهور أصحابه كان قبلهما
عند آفة الحديث جميعا متقي بالقبول وكذلك في عصرهما وكذلك بعدهما فنظر آفة هذا
الفرق في كتابهما وافقوهما على صحة ما صحهما الامواضع بسيرة نحو عشرين حديثا نقلها

في مسلم انتقدها على ما طاعة من الحفاظ وهذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم وقد انتصر طائفة لهم فيها وطائفة قررت قول المنتقد والصحيح التفصيل فان فيها مواضع منتقدة لا يروى مثل حديث أم حبيبة وحديث خلق الله البرية يوم السبت وحديث صلاة الكسوف ثلاث ركعات وأكثر وفيها مواضع لا انتقد فيها في البخاري فانه أبعد الكلايين عن الانتقاد ولا يكتفي بروي لغلقا فيه انتقاد الا وروى اللفظ الآخر الذي يبين أنه منتقد في كتابه لفظ منتقد الا وفي كتابه ما يبين أنه منتقد وفي الجملة من قد سبعة آلاف حديثهم في ربح فيها الادراهم بسيرة ومع هذا فهي مغيرة ليست مغشوشة تحضة فهذا امام في صناعته والكتابان سبعة آلاف حديث وكسر والمقصود أن أحاديثهما نقدها الأمة الجهابذة قبلهم وبعدهم ورواها خلائق لا يحصى عددهم الا الله فلم ينفردوا لا برواية ولا بصحيح والله سبحانه وتعالى هو الحفيظ يحفظ هذا الدين كما قال تعالى ان نحن نزلنا الذكر واناله لحافظون وهذا مثل غالب المسائل التي توجد في الكتب المصنفة في مذهب الأئمة مثل القدوري والتنبية والحوفي والجلاب غالب ما فيها اذا قيل ذكر فلان علم هذا مذهب ذلك الامام وقد نقل ذلك سائر أصحابه وهم خلق كثير يتقنون مذهبهم بالتواتر وهذه الكتب فيها مسائل انفرج بها بعض أهل المذهب وفيها نزاع بينهم لكن غالبها هو قول أهل المذهب وأما البخاري ومسلم فجمعوه ما فيها من اتفاق عليه أهل العلم بالحديث الذين هم أشد عناية بالفاظ الرسول وضبطها ومعرفته بها من أتباع الأئمة لا لفاظ أئمتهم وعلما الحديث أعلم عقاصد الرسول من أتباع الأئمة عقاصد أئمتهم والنزاع في ذلك أقل من تنازع أتباع الأئمة في مذاهب أئمتهم والرافضة لجهلهم يظنون أنهم اذا قبلوا ما في نسخة من ذلك وجعلوا فاضل الصدوق يعني أن ذلك يخفى على أهل العلم الذين حفظ الله بهم الذر (الرابع) أن يقال ان الذي وازع عند الناس ان الذي قاتل أهل الردة هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه الذي قاتل مسيلة الكذاب الذي التوبة وأتباعه بنى حنيفة وأهل البصرة وقد قيل كانوا نحو مائة ألف أو أكثر وقاتل طلحة الأسدي وكان قد ادعى التوبة فبعد واتبعه من أسد ونعيم وعطفان ما شاء الله وادعى التوبة فحاج امرأته تزوجها مسيلة الكذاب فزوج الكذاب بالكذابة وأيضافا كان من العرب من ارتد عن الاسلام ولم يتبع متبينا كذا ما منهم قوم أقر وبالشهادتين لكن امتنعوا من أحكامهما كإتي الزكاة وقصص هؤلاء مشهورة متواترة يعرفها كل من له بهذا الباب أدنى معرفة (١) ومن المقاتلين للرتدين وهم أحق الناس بالسخط في هذه الأمة وكذلك الذين قاتلوا سائر الكفار من الروم والفرس وهؤلاء أبو بكر وعمر ومن اتبعهم من أهل اليمن وغيرهم ولهذا روى أن هذه الأمة لما نزلت سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن هؤلاء فأشار إلى أبي موسى الأشعري وقال هم قوم هذا فهذا أمر يعلم بالتواتر والضرورة أن الذين أقاموا الاسلام وثبتوا عليه حين الردة قاتلوا المرتدين والكفار هذا ما دخلوا في قوله فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه آتة على المؤمنين أعز على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم وأما علي رضي الله عنه فلا ريب أنه ممن يحب الله ويحبه الله لكن ليس بأحق بهذه الصفة من أبي بكر وعمر وعثمان ولا كان جهاد الكفار والمرتدين أعظم من جهاد هؤلاء ولا حصل به من الصلحة للدين أعظم مما حصل به هؤلاء بل كل منهم له سعي مشكور وعمل معروف وأما صالحه في الاسلام والله يجزئهم عن الاسلام وأهل خيبر جاء فيهم لطفاء الراشدون والأئمة المهديون الذين قضوا الحق وبه كانوا يعدلون وأما أن يأتي إلى

مقدورات ومرايات وبيان التلازم أن الحادث بعد أن لم يكن ان حدث بغير سبب لزم ترجيح الممكن بالمرجح وتخصيص أحد المتلين من الوقتين وغيرهما بلا محض وهذا يمنع وان حدث بالسبب فالقول في ذلك السبب كالقول في غيره فليزم تسلسل الحوادث ثم تلك الحوادث الدائمة اما أن تحدث عن علة تامة مستمرة لعلوها وهو ممنوع لان العلة التامة لا تأخر عنها معلولها ولا شيء منه وأما أن تحدث عن غير علة تامة وليس بعلة تامة ففعله للحادث موقوف على الشرط الذي به يتم فاعلته لذلك الحادث وذلك الشرط امامنه وأما من غيره فان كان من غيره لزم أن يكون زب العالمين محتاجا لأفعاله إلى غيره وان كان منه لزم أن يكون دائما فاعلا للحوادث وتلك الحوادث اما أن تحدث بغير أحوال تقوم به وأما أنه لا بد من أحوال تقوم به والثاني يستلزم أنه لم يزل قادرا قابلا فاعلا تقوم به الأفعال والاول باطل لانه اذا كان في نفسه أزلا وأبدا على

(١) قوله ومن المقاتلين للرتدين إلى قوله فهذا أمر يعلم الخ كذا في النسخة وفيه سقط ووجه الكلام فأبو بكر وعمر وعثمان من الذين يحبون الله ويحبهم ومن المقاتلين الخ وحرر كته معجبه

أثمة الجماعة الذين كان نفعهم في الدين والدنيا أعظم فيجعلهم كفارا أو فساقا طائفة وبأى إلى من لم يخرج على يديه من الخير مثل ما جرى على يد واحد منهم ويجعله معصوما منصوبا عليه ومن خرج عن هذا فهو كافر ويجعل الكفار المرتدين الذين قاتلهم وأثلث كافر أو مسلمين ويجعل المسلمين الذين يصلون الصلوات الخمس ويصومون شهر رمضان ويحجون البيت ويؤمنون بالقرآن **كفارا** لأجل قتال هؤلاء فهذا عمل أهل الجهل والكذب والظلم والاحاد في دين الاسلام علم من لا عقل له ولادين ولا ايمان والجماعة المأخذ كرون أن الذي ابتدع الرضا كان زنديقا ملجدا مقصوده افساد دين الاسلام ولهذا الرضا مأوى الزنادقة الملحدين من الغلبة والمعلطة كالنصيرية والامعية ونحوهم وأول الفكرة آخر العمل فالذي ابتدع الرضا كان مقصوده افساد دين الاسلام ونقض عراده وقامه بعروشه آخر لكن صار يظهر منه ما يكتنه من ذلك وبأى الله الآن يتم زوره ولو كره الكافرون وهذا معروف عند ابن سينا وأتباعه وهو الذي ابتدع النص في على وابتدع أنه معصوم فالرافضة الامامية هم أتباع المرتدين وعلبان الملحدين وورثة المنافقين لم يكونوا أعيان المرتدين الملحدين (الوجه الخامس) أن يقال هب أن الآية نزلت في على هل يقول القائل إنها مختصة به ولفظها يصحح بأنهم جماعة قال تعالى من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه الى قوله لومة لائم أفليس هذا صريحا في أن هؤلاء ليسوا رجلا فان الواحد لا يسمى قوما في لغة العرب لاحقيقة ولا مجازا ولوقال المراد هو وشيعته لفسيل اذا كانت الآية أدخلت مع على غيره فلا ريب أن الذين قاتلوا الكفار والمرتدين أحق بالخلول فيها من لم يقاتل الأهل القبلة فلا ريب أن أهل اليمن الذين قاتلوا مع أبي بكر وعمر وعثمان أحق بالخلول فيها من الرافضة الذين والوا اليهود والنصارى والمشركين وبعادون السابقين الاولين فان قبيل الذين قاتلوا مع على كان كثير منهم من أهل اليمن قبيل والذين قاتلوا أيضا كان كثير منهم من أهل اليمن فكلما العسكرين كانت اليمانة والقسمة فهم كثيرة جدا وأكثرا ذواء اليمن كانوا مع معاوية كذى كلاع وذى عسبر وذى رعين ونحوهم وهم الذين يقال لهم الذون كما قال الشاعر

وما أعتى بذلك أصغرهم * ولكني أريد به الفونيا

(الوجه السادس) قوله فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه لفظه مطلق ليس فيه تعيين وهو متناول لمن قام هذه الصفات كأننا ما كان لا يختص ذلك بأبي بكر ولا بعلي وإذا لم يكن مختصا بأحدهما لم يكن هذا من خصائصه فبطل أن يكون ذلك أفضل من يشركه فيه فضلا عن أن يستوجب بذلك الامامة بل هذه الآية تدل على أنه لا يرتد أحد الى يوم القيامة الا قام الله قوما يحبهم ويحبونه أفله على المؤمنين أعز على الكافرين بمجاهدون هؤلاء المرتدين والردة قد تكون عن أصل الاسلام كالعالية من النصيرية والامعية فهؤلاء امرتدون باغراق أهل السنة والشعة والعباسية وقد تكون الردة عن بعض الدين كمال أهل البدع الرافضة وغيرهم والله تعالى يقيم قوما يحبهم ويحبونه بمجاهدون من ارتد عن الدين أو عن بعضه كما يقيم من يجاهد الرافضة المرتدين عن الدين أو عن بعضه في كل زمان والله سبحانه المسئول أن يجعلنا من الذين يحبهم ويحبونه الذين يجاهدون المرتدين ولا يخافون لومة لائم

(فصل) قال الرافضي البرهان السادس والعشرون قوله تعالى والذين آمنوا بالله ورسوله وأثلثهم الصديقون والشهداء اعتد بهم روى أحمد بن حنبل باسناد عن ابن أبي ليلى

حال واحدة لم يقم به حال من الأحوال أصلا كانت نسبة الأزمان والكائنات اليه واحدة قل يكن تخصص أحد الزمانين بمحادث تختلف الحوادث في الزمان الآخر أولى من العكس وتخصيص الأزمنة بالحوادث المختلفة أمر مشهود ولأن الفاعل الذي يحدث ما يحدثه من غير فعل يقوم بنفسه غير معقول بل ذلك يقتضي أن الفعل هو المفعول والخلق هو المخلوق وأن مسمى المصدر هو مسمى المفعول به وأن الثابت هو الاثر ونحن نعلم بالاضطرار أن التأثير أمر وجودي وإذا كان دائما لزم قيامه بذاته دائما وأن تكون ذاته دائما موصوفة بالتأثير والتأثير صفة كمال فهو لم يزل متصفا بالكمال فلا للكمال مستوجبا للكمال وهذا أعظم في اجباله وإكرامه سبحانه وتعالى وبهذه الطريق وأما لهاين أن ألتحق العقلية التي يحب بها أهل الضلال فإنه يحب بها على تفضيل مطلوبهم كما أن الخلق السبعة التي يحبونها بها حالها كذلك ونقلت من أجل احتياجهم على قدم الافلاك بأنه اذا كان مؤثرا في العالم فاما أن يكون التأثير وجوديا أو عدميا والثاني معلوم الفساد بالضرورة لكن هذا قول كثير من المعتزلة والاشعرية وهو قول من يقول الخلق هو المخلوق وان

عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصديقون ثلاثة حبيب من موسى الخار مؤمن آل ياسين الذي قال يقوم اتبعوا المرسلين وحزق مؤمن آل فرعون الذي قال اقتلون رجلا أن يقول رب الله وعلى بن أبي طالب الثالث وهو أفضلهم ونحوه وإمام الغزالي الفقيه الشافعي وصاحب كتاب القردوس وهذه فضيلة تدل على إمامته

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بجمعة الحديث وهذا ليس في مسند أحمد ومجرد روايته في الفضائل أو كان رواه لا يدل على صحته عنده باتفاق أهل العلم فإنه يروى ما رواه الناس ولم تثبت صحته وكل من عرف العلم لم يعلم أن ليس كل حديث رواه أحمد في الفضائل ونحوه يقول أنه صحيح بل ولا كل حديث رواه في مسنده يقول أنه صحيح بل أحاديث مسنده هي التي رواها الناس عن هومعروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه وقد يكون في بعضها علة تدل على أنه ضعيف بل باطل لكن غالبها مجهول أحاديث جيدة يخرجها وهي أجود من أحاديث سنن أبي داود وأما ما رواه في الفضائل فليس من هذا الباب عنده والحديث قد يعرف أن محدثه غلط فيه أو كذبه من غير علم بحال الحديث بل بدلائل أخر والكوفيون كان قد اختلف كتبهم لصدفهم فقد يخفى كذب أحدهم أو غلطه على المتأخرين ولكن يعرف ذلك بدليل آخر فكيف وهذا الحديث لم يروه أحمد إلا في المسند ولا في كتاب الفضائل وإنما هو من زيادات القيعي رواه عن محمد بن ونس القرشي حدثنا الحسن بن محمد الانصاري حدثنا عمرو بن جميع حدثنا ابن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره ورواه القطيعي أيضا من طريق آخر قال كتب النبي بعد الله بن غلام يذكر أن الحسن بن عبد الرحمن بن أبي ليلى المكفوف حدثهم قال حدثنا عمرو بن جميع حدثنا محمد بن أبي ليلى عن عيسى ثم ذكر الحديث وعمره ابن جميع عن لا يخرج بنقله بل قال فيه ابن عدي منهم بالوضع قال يحيى كذاب خبيث وقال التسافى والدراطيني مترولا وقال ابن جابر يروي الموضوعات عن الأنبياء والمناكير عن المشاهير لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار (الثاني) أن الحديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم (الثالث) أن في الصحيح من غير وجه تسمية غير على صديقا تسمية أبي بكر الصديق فكيف يقال الصديقون ثلاثة وفي الصحيحين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صعد أحد أتبعه أبو بكر وعمر وعثمان فرجع بهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أثبت أحدنا عليكم الأنبياء وأصدقني وشهدان رواه الإمام أحمد عن يحيى بن سعد عن قتادة عن أنس وقد رواه أيضا فيهم وفي الصحيح عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر والبر يهدي إلى الجنة ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور والفجور يهدي إلى النار ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا (الوجه الرابع) أن الله تعالى قد سمى من صديقه فكيف يقال الصديقون ثلاثة (الوجه الخامس) أن قول القائل الصديقون ثلاثة أن أراد به أنه لا صديق إلا هؤلاء فإنه كذب مخالف للكتاب والسنة وإجماع المسلمين وإن أراد أن الكامل في الصديقية هم الثلاثة فهو أيضا خطأ لأن استخراجه أخرجه الناس فكيف يكون المصدق عيسى ورسول عيسى أفضل من المصدقين محمد والله تعالى لم يسم مؤمن آل فرعون صديقا ولا يسمي صاحب آل ياسين صديقا ولكنهم صدوقا بالرسول والمصدقون بمحمد أفضل منهم وقد سمي الله الأنبياء

وجسوديا فإن كان حادثا لزِم التسلسل ولزم كونه محل للحوادث فيجب أن لا يكون قديما وإن كان قديما لزم قدم مقتضاه فلزم قدم الآخر * فقال أولا هذا يقتضي أن لا يكون شيء من آثار محمدنا وهذا خلاف المشاهدة وموجب هذه الحجة أن الآخر مقتصر بالمؤثر التام التأثير وإذا كان كذلك فكلاما حدث من الحوادث شيء كان التأثير التام مقتضا في الأزل وكذلك أيضا كلما تحدثت من المحدثات وحديث فلزم أنه لم يكن في الأزل تأثير يستلزم آثاره وهذا انقضض قولهم وحديث فلزم حدوث التأثير وتسلسله وإذا كان التأثير وجسوديا وجب أن يكون قائما بالمؤثر وهذا يقتضي دوام ما يقوم بذاته من أحواله وشؤنه التي هي آثار قدرته ومشيئته وهذا الخي ثلاث المذكورة منها على جواز التسلسل في الآثار والكرامية لا تقول بذلك لكن يقول غيرهم من المسلمين وأهل الملل وغير أهل الملل والكرامية تجب من وافقها على التسلسل عاتقهم من المعارضات والممانعات (قال الأمدى) الحجة الرابعة أنه لو قامت الحوادث بذاته لكان متغيرا والتغير على الله محال ولهذا قال الخليل عليه السلام لأحب الأتقين أي المتصغيرين قال

صديقين في مثل قوله واذكر في الكتاب ابراهيم انه كان صديقاً نبيا واذكر في الكتاب ادريس انه كان صديقاً نبيا وقوله عن يوسف أم الصديق (الوجه السادس) أن الله تعالى قال والذين آمنوا بالله ورسوله أولئك هم الصديقون والشهداء عند ربهم وهذا يقتضي أن كل مؤمن آمن بالله ورسوله فهو الصديق (السابع) أن يقال إن كان الصديق هو الذي يستحق الامامة فأحق الناس بكونه صديقاً أبو بكر فإنه الذي ثبت له هذا الاسم بالدلائل الكثيرة وبالتواتر الضروري عند الخاص والعلم حق إن أعداء الاسلام يعرفون ذلك فيكون هو المستحق للامامة وإن لم يكن كونه صديقاً يستلزم الامامة بطلت الحجة

(فصل) قال الرافضي البرهان السابع والعشرون قوله تعالى الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية من طريق أبي نعيم بإسناده إلى ابن عباس زلت في علي كان معه أربعة دراهم فأنفق درهما بالليل ودرهما بالنهار ودرهما سرا ودرهما علانية وروى الثعلبي ذلك ولم يحصل ذلك نفق فيكون أفضل فيكون هو الامام

(الجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة النقل ورواية أبي نعيم والثعلبي لا تدل على الصحة (الثاني) أن هذا كذب ليس ثابت (الثالث) أن الآية عامة في كل من ينفق بالليل والنهار سرا وعلانية فمن عمل بها دخل سواء كان عبداً أو غيره ويمنع أن يراد بها واحد معين (الرابع) أن ما ذكر من الحديث يناقض مدلول الآية فإن الآية تدل على الاتفاق في الزمان اللذين لا يتخلو الوقت عنهما وفي الحالين اللذين لا يتخلو الفعل منهما فالفعل لانه من زمان والزمان بالليل والماضي والفعل ماسر أو اعلانية فالرجل إذا أنفق بالليل سرا كان قد أنفق ليلا سرا وإذا أنفق علانية نهارا كان قد أنفق علانية نهارا وليس الاتفاق سرا وعلانية خارجا عن الاتفاق بالليل والنهار فمن قال إن المراد من أنفق درهما في السر ودرهما في العلانية ودرهما بالليل ودرهما بالنهار كان جاهلا فإن الذي أنفق سررا وعلانية قد أنفق ليلا ونهارا والذي قد أنفق ليلا ونهارا قد أنفق سررا وعلانية فعلم أن الدرهم الواحد ينصف بصفتين لا يجب أن يكون المراد أربعة لكن هذه التفسير الباطلة يقول مثلها كثيرون الجهال كما يقولون محمد رسول الله والذين معه أبو بكر أشد على الكفار عمر رجاء بينهم عثمان تراهم ركعاً جذا على يجعلون هذه الصفات لموصوفات متعددة ويعنون الموصوف في هؤلاء الأربعة والآية صريحة في إبطال هذا وهذا فانها صريحة في أن هذه الصفات كلها القوم ينصفون بها كلها وانهم كثيرون ليسوا واحداً ولا رباً إن الأربعة أفضل هؤلاء وكل من الأربعة موصوف بذلك كله وإن كان بعض الصفات في بعض أقوى منها في آخر وأعرب من ذلك قول بعض جهال المفسرين والتين والزيتون وطور سيناء وهذا البلد الأمين انهم الأربعة فإن هذا يخالف العقل والنقل لكن الله أقسم بالآماكن الثلاثة التي أزل فيها كتبه الثلاثة التوراة والإنجيل والقرآن وظهر منها موسى وعيسى ومحمد كما قال في التوراة جاء الله من طور سيناء وأشرق من ساعين واستعلن من جبال قارون فالتين والزيتون الأرض التي بعث فيها المسيح وكثيراً ما تسمى الأرض بما نبئت فيها فيقال فلان خرج إلى الكرم وإلى الزيتون وإلى الرمان ويخوذ ذلك ويراد الأرض التي فيها ذلك فإن الأرض فتناول ذلك فعبّر عنها ببعضها وطور سيناء حيث كلم الله موسى وهذا البلد الأمين مكة أم القرى التي بعث فيها محمد صلى الله عليه وسلم والجهل بمعنى الآية توهمه أن الذي أنفق سررا وعلانية غير الذي أنفق بالليل والنهار يقول ثلث فين أنفق أربعة دراهم ما على

ولقال أن يقول إن أردتم بالتغير حلول الحوادث بذاته فقد اتحد اللازم والمضروب وصار حاصل المقدمه الشرطية لو قامت الحوادث بذاته لقامت الحوادث بذاته وهو غير مفيد بكون القول بأن التغير على الله بهذا الاعتبار محال دعوى محمل النزاع فلا يقبل وإن أردتم بالتغير معنى آخر وراه قيام الحوادث بذات الله تعالى فهو غير مسلم ولاصيل إلى إقامة الدلالة عليه قلت لفظ التغير في كلام الناس المعروف هو يتضمن استحالة الشيء كالإنسان إذا مرض يقال غيره المرض ويقال في الشمس إذا اصفرت تغيرت والأطعمة إذا استعالت يقال لها تغيرت قال تعالى فيها أنهار من ماء غير آسن وأنهار من لبن لم يتغير طعمه وأنهار من خمر لشرابين فتغير الطعم استحالتهم من الحلول وإلى المحو ونحو ذلك ومنه قول الفقهاء إذا وقعت الخصاصة في الماء الكثير لم ينقص الآن بتغير طعمه أولونه أو ريحه وقولهم إذا نجس الماء بالتغير زال بزوال التغير ولا يقسمون أن الماء إذا جرى مع بقاء صفاته أنه تغير ولا يقال عند الخلط في الماء كهيئة والطعام إذا حول من مكان إلى مكان أنه تغير ولا يقال للإنسان إذا مشى أو قام أو قعد تغير ألهم الإمع قرينة ولا يقولون للشمس والكواكب

ولما غيره ولهذا قال الذين ينطقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية لم يعطوا بالواو فيقول وسرا وعلانية بل هذان دخلان في الليل والنهار سواء قيل هما منصوبان على المصدر لانهما نوعان من الاتفاق وقيل على الحال فسواء قد امرا وإعلانا وسرا او معلنا فتبين أن الذي كذب هذا كان حاضرا بدلالة القرآن والحال في الرافضة ليس بمنكر (الخامس) أن الله قد رنا أن عليا فعل ذلك ونزل فيه الآية فهل هنا الاتفاق أو بعدد اراهي في أربعة أحوال وهذا على مفتوح بأنه ليس في يوم القيامة والعالمون بهذا وأضعافه أكثر من أن يحصوا وما من أحد فيه خيرا ولا بد أن ينفع إن شاء الله تارة بالليل وتارة بالنهار وتارة في السر وتارة في العلانية فليس هذا من الخصائص فلا يدل على فضيلة ولا إمامة

(فصل) قال الرافضي البرهان الثامن والعشرون مارواه أحد بن حنبل عن ابن عباس قال ليس من آية في القرآن بأهل الذين آمنوا الا وعلى رأسها وأميرها وشر فيها وسيدها ولقد عاتب الله تعالى أصحاب محمد في القرآن وما ذكر عليا لا يجوز وهذا يدل على أنه أفضل فيكون هو الإمام

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بحجة الثقل وليس هذا في مسند أحد ولا مجرد روايته له لو رواد في الفضائل يدل على أنه صدق فكيف ولم يروا أحد لا في المسند ولا في الفضائل وانما هو من زيادات القطيبي رواه عن ابراهيم عن شريك الكوفي حدثنا زكريا بن يحيى الكسائي حدثنا عيسى عن علي بن بذاعة عن عكرمة عن ابن عباس ومثل هذا الاسناد لا يخرج به اتفاق أهل العلم فان ذكر بان يحيى الكسائي قال فيه يحيى رجل سوء يحدث بأحاديث يستأهل أن يحفره بئر فيلقى فيها وقال الدارقطني متروك وقال ابن عدي كان يحدث بأحاديث في مثالب الصحابة (الثاني) أن هذا كذب على ابن عباس والمتواتر عنه أنه كان يفضل عليه أبا بكر وعمر وله معانيب يعجب بها علما وأخذ عليه في أشياء من أموره حتى أنه لما حرق الزنادقة الذين ادعوا فيه الالهية قالوا كنت أنا لم أحرقهم نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يعذب بعذاب الله واضربت أعناقهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه رواه البخاري وغيره ولما بلغ عليه ذلك قال ويح أم ابن عباس ومن الثابت عن ابن عباس أنه كان يفتي إذا لم يكن معه نص يقول أي بكر وعمر فهذا أتباعه لا يكر وعمر وهذه معارضة لعلي وقد ذكر غير واحد منهم الزبير بن بكار يحاوي بعلي لما أخذ ما أخذ من مال البصرة فأرسل إليه رسالة فيها تعلقظ عليه فأجاب عليا بحجج يعظم أن ما فعلته بدون ما فعلته من سفل دماء المسلمين على الأمانة وتحذرك (الثالث) أن هذا الكلام ليس فيه مدح لعلي فان الله كثيرا ما مخاطب الناس مثل هذا في مقام عتاب كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتدا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون فان كان علي رأس هذا الآية فقد وقع منه هذا الفعل الذي أنكره الله وذمه وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون بهم المودة وثبت في الصحاح أنهم نزلت في حاطب بن أبي بلتعجة لما كاتب المشركين بكة فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم عليا وأبو بكر لما نزلت في حاطب بن أبي بلتعجة التي كان يرثان من ذنب حاطب فكيف يحول رأس المخالفين للملأين على هذا الذنب وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نازعكم قوم بينهم في شئ فمن الله فليفتينوا ولا تقولوا من ألقى إليكم السلام لست مؤمناً بفتنهم عرض الحياة الدنيا وهذه الآية نزلت في الذين وجدوا رجلا في غنمه فقال اني مسلم فلم يصدقوه

إذا كانت ذاهبة من المشرق الى المغرب انها متغيرة بل يقولون إذا اصفر لون الشمس انها تغيرت ويقال وقت العصر ما لم يتغير لون الشمس ويقال قد أمر أهل النمة بلباس الغيار أي اللباس الذي يخالف لون لباس المسلمين وتقول العرب تغارت الاشياء إذا اختلفت والغيار البسودال قال الشاعر
فلا تحسبنى لكم كافرا

ولا تحسبنى أريد الغيارا ويقولون نزل القوم بغير لون أي يصبون الرجال ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم لما أتى بآبي جحافة ورواه وحيته كالتخامة فقال غيروا الشيب وجسوه السواد أي غيروا لونه الى لون آخر أحر أو أصفى وتقول العرب غيرت الشيء فتغير غيرا ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم محمد بنانم قنوط عباده وقرب غيري أي قرب تغيير من الحطب الى الخشب وغار الرجل على أهله بقار اذا حصل له غضب أحال صفته من حال الى حال وقال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليذكره فان لم يستطع فلينبه عليه وقال ابن الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه وتغيير المنكر تبدل صفته حتى يزول المنكر بحسب الإمكان وان

وأخذوا غنمه فأمرهم الله سبحانه وتعالى بالثبوت والتين ونهاهم عن تكذيب مدى الاسلام طمعاً في دنياه وعلى رضى الله عنه يرى من ذنب هؤلاء فكيف يقال هو رأسهم وأمثال هذا كثير في القرآن (الرابع) هو من شمله لفظ الخطاب وان لم يكن هو سبب الخطاب فلا ريب أن اللفظ يشمله كما شمل غيره وليس في لفظ الالة تعريق بين مؤمن ومؤمن (الخامس) أن قول القائل عن بعض العصاة أنه رأس الآيات وأبهرها وشرفها وسيدها كلام لا حقيقة له فان أريد أنه أول من خوطب بها فليس كذلك فان الخطاب يتناول المخاطبين تناولاً واحداً لا يتقدم بعضهم على تناوله عن بعض وان قيل انه أول من عمل بها فليس كذلك فان في الآيات آيات قد عمل بها من قبل على وفيها آيات لم يحتج على أن يعمل بها وان قيل ان تناولها للغير أو عمل غيره بها مشروط به كالامام في الجمعة فليس الأمر كذلك فان شمول الخطاب لبعضهم ليس مشروطاً بشموله لآخرين ولا وجوب العمل على بعضهم مشروط على آخرين بوجوبه وان قيل انه أفضل من غيره فهذا يفتي على كونه أفضل الناس فان ثبت ذلك فلا حاجة الى الاستدلال بهذه الالة وان لم يثبت لم يحجز الاستدلال بها فكان الاستدلال بها باطلاً على التقديرين ونهاه ما عندكم أن تذكر وأن ابن عباس كان يفضل علياً ومع هذا انه كذب على ابن عباس وخلاف المعلوم عنه فلو قدر أنه قال ذلك مع مخالفة جهور العصاة لم يكن حجة (السادس) أن قول القائل لقد عاتب الله أحب مجيدي القرآن وما ذكر علياً لا يغير كذب المعلوم فانه لا يعرف أن الله عاتب أباً يكره القرآن بل ولا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم بل روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال في خطبته أيها الناس اعرفوا لا يكره حقاً فانه لم يسؤني يوماً قط والثابت من الاحاديث الصحيحة يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعمر لا يكره وينهى الناس عن معارضة ولم ينقل أنه ساءه كما نقل ذلك عن غيره فان علياً لما خطب يثبت في جهل خطب النبي صلى الله عليه وسلم الخطبة المعروفة وما حصل مثل هذا في حق أبي بكر قط وأيضاً فلي لم يكن يدخل مع النبي صلى الله عليه وسلم في الامور العامة كما كان يدخل معه أبو بكر مثل المشاورة ولابنه وحروبه واعطاه وغير ذلك فان أبابكر وعمر رضى الله عنهما كانا مع النبي صلى الله عليه وسلم مثل الوزير بنه شاو رهما في أمري بدرما يصنع بهم وشاورهما في وفد بني تميم ولوى عليهم وشاورهما في غير ذلك من الامور العامة يخصهما بالشورى وفي الصحيحين عن علي أن عمر لما مات قال له والله اني لأرجو أن يحشر الله الله مع صاحبك فاني كنت كثيراً ما أجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول دخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا وأبو بكر وعمر وذهبت أنا وأبو بكر وعمر وكان يشاورنا أبو بكر بأمر وحروبه يخصه كما شاور في قصة الافك وكما استشار أسامة بن زيد وكما سأل بريرة وهذا امر يخصه فانه لما اشبهه عليه أمر عائشة رضى الله عنه وأورد هل يطلقها لما بلغه عنها أم يحبسها صار يقال عنها بريرة فتعبر بسلطان أمرها وشاور فيها علياً أم يحبسها أم يطلقها فقال له أسامة أهلاً ولا أعلم الاخيراً وقال علي لم يرض الله علياً والنساء سواها كثير واسأل الجارية تصدقك ومع هذا فقل القرآن يبرأ عنها وامسا كهما وافقه لما اشار به أسامة بن زيد بحسب النبي صلى الله عليه وسلم وكان عمر يدخل في مثل هذه الشورى ويتكلم مع نساءه فيما يخص النبي صلى الله عليه وسلم حتى قالت له أم سلمة يا عمر لقد دخلت في كل شيء حتى دخلت بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين نساءه وأما الامور العامة الكلية التي تم المسلمين اذ لم يكن فيها شيء خاص فكان

لم يكن الا يتغير الانسان في نفسه غضبائه ولهذا لم يطلق على الصفة الملازمة للوصف انها مغايرة لانه لا يمكن أن يتحلى عنها ولا يزيل والغدير والتعير من مادة واحدة فاذا تعير الشيء صار الثاني غيراً كان قائماً يزل على صفة واحدة لم يتغير ولا تكون صفاته مغايرة والناس اذا قبل لهم التعير على الله متمنع فهموا من ذلك الاستحالة والفساد مثل انقلاب صفات الكمال الى صفات نقص أو تفرق الثابتات وتغيرها كما يجب تميزه الله عنه وأما كونه سبحانه يتصرف بقدرته فيخلق ويوتى ويفعل ما يشاء بنفسه ويتكلم اذا شاء وتحوه هذا فهذا لا يسوغه تعيراً ولكن الفاظ النفاة مبناها على الفاظ الجملة موهمة كما قال الامام أحمد يتكلمون بالمشابهة من الكلام ويلبسون على جهال الناس بما يشبهون عليهم حتى يتوهم الجاهل أنهم يعظمون الله وهم اغناهم قدرون قولهم الى فرية على الله ومن أعجب الاشياء احتجابهم بقصة ابراهيم الخليل وهم مع افترائهم فيها على التفسير واللغة اغناهم حجة عليهم لالههم كما قال بعضهم في قوله لا أحسب الا فلان أي المتعبرين ورعا قال غيره المتعبرين أو المتعلمين وقال بعض المتفلسفة المتأخرين الممكنين وأراد بالمكن ما يتناول القديم الاولي الذي يتبع علمه

يشاور فيها بأكر وبعم وان دخل غيرهما في الشورى لكن هما الاصل في الشورى وكان عمر
تارة ينزل القرآن عوافقه فيأمر به ونارة يبين له الحق في خلاف مآراء فيرجع عنه وأما أبو بكر
فلم يعرف أنه أنكر عليه شيئاً ولا كان أيضاً يتقدم في شيء اللهم الا لما تنازع هو وعمر في بولي
من بني تميم حتى ارتفعت أصواتهما فأنزل الله هذه الآية بأمرها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم
فوق صوت النبي ولا تتجهروا به بالقرول الآية وليس تأذي النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك بأكثر
من تأذي في قصة فاطمة وقد قال تعالى وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله وقد أنزل الله تعالى
في علي بأمرها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت علي ولا تنسوا تحية الله المصلى فقرأ
وخلط وقال النبي صلى الله عليه وسلم وكان الانسان أكثر شيء جدلاً لما قال به ولفاطمة ألا
تصلين فقالا إنما نفستنا بيد الله سبحانه وتعالى

(فصل) قال الرافضي البرهان السامع والعشرون قوله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبي بأمرها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً من صحيح البخاري عن كعب بن
عجرة قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا يا رسول الله كيف الصلاة عليكم أهل البيت
فان الله علما كيف نسلم قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وفي صحيح مسلم قلنا
يا رسول الله أما السلام عليك فقد عرفناه فكيف الصلاة عليك فقال قولوا اللهم صل على
محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم ولائلك أن علياً أفضل آل محمد
فيكون أولى بالامامة

(الجواب) أنه لا ريب أن هذا الحديث صحيح متفق عليه وأن علياً بن آل محمد الماخذين
في قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ولكن ليس هذا من خصائصه فان جعفر بن هاشم
داخِلون في هذا كالعباس والحرث بن عبد المطلب وكنيات التي صلى الله عليه وسلم
زوجتي عثمان رقية وأم كلثوم وبنته فاطمة وكذلك أزواجه كآل الصَّحْبِين عنه قوله اللهم
صل على محمد وعلى أزواجه وذريته بل يدخل فيه سائر أهل بيته الى يوم القيامة ويدخل فيه
اخوة علي كجعفر وعقيل ومعلوم أن دخول كل هؤلاء في الصلاة والسلام لا يدل على أنه أفضل
من كل من لم يدخل في ذلك ولا أنه يصلح بذلك الامامة فضلاً عن أن يكون مختصاً بها ألا ترى أن
عماراً والمقداد وأباذر وغيرهم ممن اتفق أهل السنة والشيعة على فضلهم لا يدخلون في الصلاة
على الا ليدخل فيه عقيل والعباس وسنمو وأولئك أفضل من هؤلاء باتفاق أهل السنة والشيعة
وكذلك يدخل فيها عائشة وغيرها من أزواجه ولا يصلح امرأه الامامة وليست أفضل الناس
باتفاق أهل السنة والشيعة فهذه فضيلة مشتركة بينهما وبين غيره وليس كل من أنصف بها أفضل
ممن لم ينصف بها وفي الصححين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خير القرون القرون التي
بعثت فيهم ثم الذين يلونهم فالتابعون أفضل من القرن الثالث وتفضل الجملة على الجملة
لا يستأنف فضل الافراد على كل فرد فان القرن الثالث والرابع فيهم هو أفضل من كثير
من أدرك الصحابة كالأشتر النخعي وأمثاله من رجال الفتنة واختار بن عبد الله أمثاله من
الكذابين والمفترين والجاحل بن يوسف وأمثاله من أهل العلم والشر وليس علي أفضل أهل
البيت بل أفضل أهل البيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه داخل في أهل البيت كما قال
للحسن أما علمت أنا أهل بيت لانا كل الصدقة وهذا الكلام ينال المتكلم ومن معه وكما
قالت الملائكة رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت و ابراهيم فيهم وكما قال اللهم صل على محمد

وزعم بعضهم كالرازي في تفسيره
أن هذا قول المحققين وهو لا من
أعظم الناس تحراً باللفظ الاقول
ولفظ الامكان فانهم سائر العقلاء
يسلون أن الممكن الذي يقبل
الوجود والعدم لا يكون الا ما كان
معدوماً فاما التقديم الازلي الذي لم
يزل فمتنع عندهم وعند سائر العقلاء
أن يكون ممكناً يقبل الوجود
والعدم ولكن يتناقضون تناقضاً
بيناً فقالوا الفلان ممكن قبل الوجود
والعدم وهو مع ذلك قديم أزلي
ثم استعمال لفظ الاقول في الممكن
الذي يقبل الوجود والعدم من
أعظم الكذب على اللغة والتفسير
فان المخالقات الموجودة كالشمس
والقمر والكواكب والاعيين
وغيرهم لا يسبون في حال حضورهم
آذنين وهؤلاء احتروا على ذلك لما
جعلت الجهمية وأهمل الكلام
المحدث المتحرّك آفلاً فجعلوا كل
متحرّك آفلاً وزعموا أن ابراهيم
عليه السلام احتج بالحركة على
امتناع كون المتحرّك رب العالمين
فلما قال هؤلاء هذا قال أولئك
نحن نجعل كل ما سوى الرب آفلاً
فجعلوا السموات والارض وكل ما سواه
آفلاً وفسر بذلك القرآن وهذا
لا يعرف في لغة العرب أن الاقول
يعني التحرك والانتقال ولا يعني
التغير الذي هو استعماله من صفة الى
صفة دع ما هو من باب التصرف
الذي لا تستحيل فيه الصفات

وعلى آل محمد كما صلبت على ابراهيم وآل ابراهيم واراهيم داخل فهم وكفى قوة تعالى إلا آل
لوط نجيناهم فان لوط دخل فهم وكذلك قوله ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران
على العالمين فقد دخل ابراهيم في الاصطفائية وكذلك قوله سلام على آل ياسين فقد دخل
ياسين في السلام وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على آل أبي أوفى دخل في
ذلك أبو أوفى وكذلك قوله لقد أوفى هذا امر مار من مزيمير لداود وليس اذا كان على أفضل
أهل البيت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب أن يكون أفضل الناس بعده لان بنى هاشم
أفضل من غيرهم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم وأما اذا خرج منهم فلا يجب أن يكون
أفضلهم بعده أفضل ممن سواهم كما أن التابعين اذا كانوا أفضل من تابعي التابعين وكان فهم
واحدا أفضل لم يجب أن يكون الثاني أفضل من أفضل تابعي التابعين بل الجلة اذا افضلت على
الجله فكان أفضلهما أفضل من الجلله الأخرى حصل مقصود التفضل وأما بعد ذلك فوقوف
على الدليل بل قد يقال لا يلزم أن يكون أفضلهما أفضل من فاضل الأخرى الأدليل وفي صحيح
مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشاً من
كنانة واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفاني من بنى هاشم فاذا كان جله قريش أفضل من
غيرهم بلهم أن يكون كل منهم أفضل من غيرهم بل في سائر العرب وغيرهم من المؤمنين من هو
أفضل من آخر قريش والسابقون الاولون من قريش معدودون وغالهم انما أسلوا عام الفتح
وهم الطلقاء وليس كل المهاجرين من قريش بل المهاجرين من قريش وغيرهم كما في مسعود
الهندي وعمران بن حصين الخزازي والمقداد بن الأسود الكندي وهؤلاء وغيرهم من البدرين
أفضل من آخر بنى هاشم فالسابقون من بنى هاشم حجرة وعلى وجعفر وعبيدة بن الحرث
أربعة أنفس وأهل بدر ثمانمائة وثلاثة عشر فهم من بنى هاشم ثلاثة وسائرهم أفضل من سائر
بنى هاشم وهذا كله بناء على أن الصلوة والسلام على آل محمد وأهل بيته تقتضي أن يكونوا
أفضل من سائر أهل البيوت وهذا مذهب أهل السنة والجماعة الذين يقولون بنو هاشم أفضل
قريش وقريش أفضل العرب والعرب أفضل بنى آدم وهذا هو المنقول عن أئمة السنة كما ذكره
حرب الأكرام في عن اقهم مثل أحمد واحق وسعد بن منصور وعبد الله بن الزبير الجدي
وغيرهم وذهبت طائفة الى منع التفضل بذلك كما ذكره القاضي أبو بكر والقاضي أبو يعلى في
المعند وغيرهما والاول أصح فإنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله اصطفى
كنانة من ولد اسمعيل واصطفى هاشم من بنى كنانة واصطفاني من بنى هاشم وروى ان الله
اصطفى بنى اسمعيل وهذا مبسوط في غير هذا الموضع

(فصل) قال الرافضي البرهان الثلاثون قوله تعالى مرج البحرين يلتقيان بينهما
برزخ لا يبغيان قال علي وفاطمة بينهما برزخ لا يبغيان النبي صلى الله عليه وسلم وآل
يخرج منهما المثلو والمرجان الحسن والحسين ولم يحصل لغيرهم من الصحابة هذه الفضلة فيكون
أولي بالامامة

(والجواب) أن هذا أو مثله انما يقوله من لا يعقل ما يقول وهذا بالهذيان أشبه منه بتفسير
القرآن وهو من جنس تفسير الملاحدة والقرامطة الباطنية للقرآن بل هو شر من كثير منه
والتفسير بمثل هذا طرئ للاحادثة على القرآن والطعن فيه بل تفسير القرآن بمثل هذا من
أعظم القدح فيه والطعن فيه ولجهال متسبين الى السنة تفاسير في الاربعة وهي وان كانت

واراهيم انما قال لأحب الآفلين
وقال ان كان يخذل كركبا بعد من
دون الله كما يفضله أهل دعوة
الكواكب كما كان قومه يفعلون
ذلك لاراداً على من قال ان الكوكب
هروب العالمين فان هذا لم يقه أحد
لكن قومه كانوا مشركين ولو كان
ابراهيم مقصوده في كون
الكوكب رب العالمين واحتج
على ذلك بالآقول لكانت حجة
عليهم لانه لما رأى الكوكب والقمر
والشمس بازغة كانت متحركة من
حين بزغها الى حين غروبها وهو
في تلك الحال لا يني عنها الحجة كما
نفاها حين غابت فعلم بذلك أن ما
ذكره من التغير والحركة والانتقال
لم يناف مقصود ابراهيم عليه
السلام وانما نفاها لتعجب
والاحتجاب فان كان مقصوده في
كونه رب العالمين كان ذلك حجة
عليهم لا لهم وكانوا قد حكموا عن
ابراهيم أنه لم يجعل التغير والحركة
والانتقال مانعة من كون الموصوف
بذلك رب العالمين فاذ كره لوصف
كان حجة عليهم لا لهم وبكل حال
فابراهيم لم يجعل الحركة والانتقال
مانعة من حب المتصف بذلك كما
جعل الآفل من انما تعلم أن ذلك ليس
من صفات النقص التي تنافي كون
المتصف بها معبودا عند ابراهيم
(قال الأمدى) وأما المعتزلة فهم
من قال المنهوم من قيام الصفة
بالموصوف حصولها في الخبر تبعا

بالله فهي أمثل من هذا، كقولهم الصابرين محمد والصادقين أبو بكر والقائمين عمر والمنفقين عثمان والمستغفرين بالاحسان علي، وكقولهم محمد رسول الله والذين معه أبو بكر أشداء على الكفار عمر رجاء بينهم عثمان تراهم ركعاً سجداً على، وكقولهم والذين أبو بكر والزيتون عمر وطور سينين عثمان وهذا البلد الأمين على، وكقولهم والعصر إن الإنسان لثخن إلا أن آمنوا أبو بكر وعملوا الصالحات عمر وتوصوا بالحق عثمان وتواصوا بالصبر على، فهذه التفسيرين جنس تلك التفسير وهي أمثل من الحوادث الراضية كقولهم وكل شيء أحصيناه في إمامين على، وكقولهم وأنه في أم الكتاب لديننا على حكيم أنه على بن أبي طالب والشجر الملعون في القرآن شو أمية وأمثال هذا الكلام الذي لا يقوله من يؤمن بالله وكذبه وكذلك قول القائل مرج البحرين يلتقيان على وفاطمة بينهما رزخ لا يبغيان التي صلى الله عليه وسلم يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان الحسن والحسين وكل من له أنف يعلم وعقل يعلم بالاضطرار بطلان هذا التفسير وأن ابن عباس لم يقله وهذا من التفسير الذي في تفسير الثعلبي وذكره بلستانداته ويجعلون لا يعرفون عن سفيان الثوري وهو كذب على سفيان قال الثعلبي أخبرني الحسن بن محمد الدنوري حدثنا موسى بن محمد بن علي بن عبد الله قال قرأ إلى أبي محمد بن الحسن بن علي بن القطان من كتابه وأنا اسمع حدثنا بعض أصحابنا حدثنا رجل من أهل مصر يقال له طسم حدثنا أبو حذيفة عن أبيه عن سفيان الثوري في قوله مرج البحرين يلتقيان بينهما رزخ لا يبغيان قال وفاطمة وعلى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان الحسن والحسين وهذا الأسناد ظلت بعضها فوق بعض لا يثبت عن شيء وبما بين كذب ذلك وجوه (أحدها) أن هذا في سورة الرحمن وهي مكية باجماع المسلمين والحسن والحسين انما ولدا بالمدينة (الثاني) أن تسمية هذين بحرين وهذا لا يؤا وهذا امر جانا وجعل النكاح حراما امر لا تحتمله لغة العرب بوجه لا حقيقة ولا مجازا بل كآله كذب على الله وعلى القرآن فهو كذب على اللغة (الثالث) أنه ليس في هذا شيء زائد على ما وجد في سائر بني آدم (١) فإن كل من تزوج امرأ أو ولد لهما ولداً ان فلاموجب التخصيص وان كان ذلك لغفلة الزوجين والولدين فأبراهيم واسحق ويعقوب أفضل من علي وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الناس أكرم فقال أنقاهم فقالوا ليس عن هذا نسألك فقال يوسف بنى الله ابنه يعقوب نبي الله ابن اسحق نبي الله ابن ابراهيم خليل الله وآل ابراهيم الذين أمرنا أن نسأل الحمد وأهل بيته من الصلوات مثل ما صلى الله عليهم ونحن وكل مسلم نعلم أن آل ابراهيم أفضل من آل علي لكن محمد أفضل من ابراهيم ولهذا ورد هذا سؤال مشهور وهو أنه اذا كان محمد أفضل فلم قيل كما صليت على ابراهيم والمسيه دون المسيه وقد أجيب عن ذلك بأجوبة منها أن يقال ان آل ابراهيم فهم الانبياء ومحمد فهمهم قال ابن عباس محمد من آل ابراهيم فجميع آل ابراهيم محمد أفضل من آل محمد ومحمد قد دخل في الصلاة على آل ابراهيم ثم طلبنا من الله ولأهل بيته مثل ما صلى على آل ابراهيم في أخذنا أهل بيته ما يليق بهم وبني سائر ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم فيكون قد طلب له من الصلاة ما جعل للانبياء من آل ابراهيم والذي يأخذنا القاضل من أهل بيته دونه لا يكون مثل ما حصل لني فتعظم الصلاة عليه بهذا الاعتبار صلى الله عليه وسلم وقيل ان التشبيه في الأصل لافي القدر (الرابع) أن الله ذكر أنه مرج البحرين في آية أخرى فقال في القرآن وهو الذي مرج البحرين هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج فلو

الحصول محلها فيه والباري ليس بغير فلا تقوم بذاته الصفة ومنهم من قال الجوهر انما صي قيام الصفات لكونه متغيراً ولهذا فان الاعراض لما لم تكن متغيرة لم يصح قيام المعاني بها والباري ليس بغير فلا يكون محلاً للصفات قال وهذه الشبهة تدل على انتفاء الصفة عن الله تعالى مطلقاً قديمة كانت أو سادته وهي ضعيفة جداً أما الشبهة الاولى فلقال أن يقول لانسليم أنه لا معنى لقيام الصفة بالموصوف الاما ذكره بل معنى قيام الصفة بالموصوف تقوم الصفة بالموصوف في الوجود وعلى هذا فلا يلزم أن يكون المعلول قائماً بالعلل لكونه متقيماً بها في الوجود انذبن المسالول صفة ولا العلة موصوفة وأما الشبهة الثانية فلقال أن يقول لا نسلم أن قيام الصفات بالجواهر لكونه متغيراً بل يمكن أن يكون ذلك لمعنى مشترك بينه وبين الباري تعالى وان كان ذلك لكونه متغيراً فلا يلزم من انتفاء الدليل في حق الله تعالى انتفاء الدلول كما تقدم تحقيقه وقد أمكن أن يكون ذلك لمعنى اختص به الباري تعالى

(١) قوله فان كل من تزوج امرأه الخ كذلك في النسخة وفيه سقط ظاهر ولعله داخل في ذلك فلا يخ وحرر كتبه معجزة

ولا يمتنع تحليل الحكم الواحد
 بعلمتين في صورتين * قلت أما الحجة
 الاولى فيسأل قيام الصفة
 بالموصوف معروف بتصور
 بالبدية وهو أوضح مما حدوه
 به حيث قالوا ان ذلك هو حصول
 الصفة في الحيز بتعالم حصول محلها
 فيه فان الناس يفهمون قيام اللون
 والطعم والريح بالموصوف بذلك
 وان لم يخطر بقلهم هذا الحصول
 فان ادعى مدح أن كل موصوف
 متخير وأن قيام الصفة بدون التخيير
 ممتنع فيقال من الناس من ينازعك
 في هذا ومنهم من يوافقك
 عليه والموافقون للمشبهين يقول
 كل قائم بنفسه متخير ولا أعلم قائما
 بنفسه الا التخيير ومنهم من يقول
 بل أعلم قائما بنفسه غير التخيير
 فقولك لا يصح الا اذا ثبتك أن
 كل موصوف متخير وثبتك وجود
 موجود ليس متخير حتى يستلزم
 ثبوت موجود ليس بموصوف
 وجهور الخلق ينكرون هذه
 الدعوى بل يقولون اثبات موجود
 لا يوصف بشئ من الصفات بل هو
 ذات مجردة كاثبات وجود مطلق
 لا يتعين ولا يخص وهذا كله
 ممتنع لن تصور بمضرة العقل
 ويقولون هذا انما يعقل تصوره
 في الانهاض لاقى الاعيان والذهن
 بقدر فيه المتعلات كالجمع بين
 الضدين والتفصيل والجواب
 المركب أن يقال ما تعنى بقولك

أراد ذلك علما واطمعة لكان ذلك ناعما لأحدهما باجتماع أهل السنة والشعة (الخامس) أنه قال
 بينهما برزخ لا يبغيان فلو أراد بذلك على واطمعة لكان البرزخ الذي هو النبي صلى الله عليه
 وسلم رزعهما وغيره هو المانع لأحدهما أن يبغي على الآخر وهذا بالذم أشبه منه بالمدح
 (السادس) أن أئمة التفسير متفقون على خلاف هذا كما ذكر ابن جرير وغيره فقال ابن عباس
 بحر السماء وبحر الأرض يلتقيان كل عام وقال الحسن مروج البحرين يعني بحر فارس والروم
 بينهما برزخ هو الجزيرة وقوله يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان قال الزجاج من البحر الملح وانما
 جمعهما لانه اذا خرج من أحدهما فقد خرج منها مثل وجعل القمر فينورا وقال
 القاسمي أراد من أحدهما حذف المضاف وقال ابن جرير انما قال منهما لانه يخرج من
 أصداف البحر عن قطر السماء وأما اللؤلؤ والمرجان فمهما قولان أحدهما أن المرجان ما صغر
 من اللؤلؤ واللؤلؤ والعظام قاله الأكترون منهم ابن عباس وقطادة والفراء والخصال وقال
 الزجاج اللؤلؤ اسم جامع للحب الذي يخرج من البحر والمرجان صغاره الشافي أن اللؤلؤ الصغار
 والمرجان النكبار قاله مجاهد والسدي ومقاتل قال ابن عباس اذا مطرت السماء فتمت
 الاصداف أقواها فاضا وقع فيها من المطر فهو لؤلؤ وقال ابن جرير حيث وقعت قطرة كانت لؤلؤة
 وقال ابن مسعود المرجان انحرزا لاجره وقال الزجاج المرجان أبيض شديد البياض وحكي عن
 أبي يعلى أن المرجان ضرب من اللؤلؤ كالفضة والناس والله أعلم

(فصل) قال الرافضي البرهان الحادى والثلاثون قوله تعالى ومن عنده علم
 الكتاب من طريق أبي نعم عن ابن الحنفية قال هو علي بن أبي طالب وفي تفسير الثعلبي عن
 عبد الله بن سلام قال قلت من هذا الذي عنده علم الكتاب قال ذلك علي بن أبي طالب وهذا يدل
 على أنه أفضل فيكون هو الامام

(الجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة النقل عن ابن سلام وابن الحنفية (الثاني)
 انه تقدير ثبوت ليس بحجة مع مخالفة الجمهور لهما (الثالث) ان هذا كذب عليهما (الرابع)
 أن هذا باطل قطعا وذلك أن الله تعالى قال قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم
 الكتاب ولوأريد به علي لكان المراد أن محمد استشهد على ما قاله ابن عمه علي ومعلوم أن عليا
 لو شهد بالنبوة وبكل ما قال لم ينتفع بمحبة شهادته ولا يكون ذلك حجة على الناس ولا يحصل
 بذلك دليل المستدل ولا ينقاد ذلك أحد لانهم يقولون من أين لعلي ذلك وانما هو استفاد ذلك
 من محمد فيكون محمد هو الشاهد لنفسه ومنها أن يقال ان هذا ابن عمه ومن أول من آمن به
 فيظهر به المحاباة والمداينة والشاهد ان لم يكن عالما بما شهد به بربان التهمة لم يحكم بشهادته
 ولم يكن حجة على المشهود عليه فكيف اذا لم يكن له علم بها الا من المشهود له ومعلوم أنه
 لو شهد له بتصديقه فيما قاله أو بتركه وغيره كان أنفع له لأن هؤلاء الأبعد عن التهمة
 ولأن هؤلاء قد يقال انهم كانوا راجلا وقد سمعوا من أهل الكتاب ومن الكهان أشياء علوها من
 غير جهة محمد بخلاف علي فإنه كان صغيرا فكان الخصوم يقولون لا يعلم ما شهد به الا من جهة
 المشهود له وأما أهل الكتاب فاذن شهدوا بما تواتر عندهم عن الانبياء وبما علم صدقه كانت تلك
 شهادة نافعة كالأول كان الانبياء موجودين وشهدوا له لان ما ثبت نقله عنهم بالتواتر وغيره كان
 منزلة شهادتهم أنفسهم ولهذا نحن نشهد على الامم بما علمنا من جهة نبينا كما قال تعالى وكذلك
 جعلناكم أمم وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا فهذا الجاهل

الذي جعل هذا فضيلة تلي قدسها وفي الشيء الذي صار به على من المؤمنين وفي الدلالة الدالة على الاسلام ولا يقول هذا الا زنديق أو جاهل مفرط في الجهل

فان كنت لا تدري فتلك مصيبة و ان كنت تدري فالمصيبة اعظم

(الخامس) ان الله سبحانه وتعالى قد ذكر الاستشهاد بأهل الكتاب في غير آية كقوله تعالى قل اراءتم ان كان من عند الله وكفرتم به وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله اقمري عليهم يوم بني اسرائيل وقال تعالى فان كنت في شك مما أنزلنا اليك فاسأل الذين يقرءون الكتاب من قبلك فهل كان على من الذين يقرءون الكتاب من قبله وقال وما أرسلنا من قبلك الا راسخين في البهيم فاسألوا أهل الذكر فاهل الذكر الذين يسألونهم هل أرسل الله اليهم رجالا هم على بن أي طالب (السادس) أنه لو قدر أن عليا عليه السلام يلزم أن يكون أفضل من غيره كما أن أهل الكتاب الذين يشهدون بذلك مثل عبد الله بن سلام و سلمان وكعب الاحبار وغيرهم ليسوا أفضل من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار كما يكر وعمر وعثمان وعلى وجعفر وغيرهم

(فصل) قال الرافضي البرهان الثاني والثلاثون قوله تعالى يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه روى ابو نعيم مرفوعا الى ابن عباس قال اول من يكسى من حل الجنة ابراهيم عليه السلام بختمه من الله ومحمد صلى الله عليه وسلم لانه صفة الله ثم على يرفق بينهما الى الجنان ثم قرأ ابن عباس يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه قال علي وأصحابه وهذا يدل على أنه أفضل من غيره فيكون هو الامام

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصفة النقل لاسيما في مثل هذا الذي لا أصل له (الثاني) أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل العرفة بالحديث (الثالث) أن هذا باطل قطعا لان هذا يقتضي أن يكون علي أفضل من ابراهيم ومحمد لانه وسط وهما طرفان وأفضل الخلق ابراهيم ومحمد فمن فضل عليهما عليا كان أكثرهم اليهود والنصارى (الرابع) أنه قد ثبت في الخصمين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أول من يكسى يوم القيامة ابراهيم وليس فيه ذكر محمد ولا علي وتقدم ابراهيم بالكسوة لا يقتضي أنه أفضل من محمد مطلقا كما أن قوله ان الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يقبض فأحمد موسى باطش بالعرش فلا أدري هل استغاق قبلي أم كان من الذين استغنى الله فيجوز أن يكون سبقه في الاثافة أول يصعق بحال لا يمتنع أن نعلم أن محمدا أفضل من موسى ولكن اذا كان التفضيل على وجه الغرض من المغضول في النصه نهى عن ذلك كما نهى في هذا الحديث عن تفضله على موسى وكما قال ابن قال باخيار البرية قال ذلك ابراهيم وصح قوله أو أسدوده آدم ولا نفر آدم من دونه تحت وافي يوم القيامة ولا نفر وكذلك الكلام في تفضيل العصاة بتي فيه نقص أحد عن رتبة أو النقص عن درجته أو دخوله الهوى والفرية في ذلك كما فعلت الرافضة والخواسب الذين يعضون بعض العصاة حقوقهم (الخامس) أن قوله تعالى يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم يقولون ربنا أتمم لنا نورنا واغفر لنا انك على كل شيء قدير وقوله يوم ترمي المؤمنين والمؤمنات بسبي نورهم بين أيديهم وبأيمانهم بشراكم اليوم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ذلك هو الفوز العظيم نص عام في المؤمنين الذين مع النبي صلى الله عليه وسلم وسبق الكلام يدل على عمومه والافعال المروية في ذلك تدل على عمومها قال ابن عباس ليس أحد من الملحن الا يعطى ثورا يوم القيامة فأما المناق فيظن ثوره والمؤمن يشفق مما يرى من اطفاؤه والناس في حق فهو يقول ربنا أتمم لنا نورنا

متحيزا أعني به ما كان له حيز موزع بحيث به أم تعني به ما بقدر المقدرة حيزا عدسيا وما كان مخازع غير فان عنت الاول كان باطلا متناقضا فان الاجسام ان كانت متناهية لم تكن في حيز وجودي فانها اذا كانت متناهية لم تكن في حيز وجودي لزم أن يكون الجسم في جسم آخر الى ما لا ينتهى وان لزم وجود أعداد لا تنتهى وان كانت غير متناهية امتنع كون ما لا ينتهى في حيز وجودي لان ذلك الحيز هو أيضا داخل فيما لا ينتهى فهذا جواب وهابي والجواب الاخرى أن قول كل موصوف يحيط به حيز وجودي يستلزم وجود أحوال لا تنتهى وهذا باطل عندنا فان العالم متحيز موصوف وليس في حيز وجودي وان قلت أعني به أمر اعم من قبل لك العدم لا شيء وما جعل في لا شيء لم يجعل في شيء فكذلك قلت المتحيز ليس في غيره وحيث فلا نسلم لك امتناع كون الربه متحيزا بهذا الاعتبار وكذلك ان فسرته بالخاز المبين لغوه كان في اللزوم مجتمعا فان قلت قد قام الدليل على حدوث ما كان كذلك لان ما كان كذلك لم يحل من الحوادث والاعراض أو كان متصفا بغير وصفه أو تميز منه شيء وهذا ركيك عاهد الكلام الى هذه المواد الثلاثة وقد علم أنها مضافة للكلام الباطل وقد

فالعموم في ذلك يعلم قطعاً وبقيتاً وأنه لم يرد به شخص واحد فكيف يجوز أن يقال إنه على وحده ولو أن قالوا قال في كل ما جعلوا عليه أنه أبو بكر أو عمر أو عثمان أي فرق كان بين هؤلاء هؤلاء لا لبعض الدعوى والافتراء بل يمكن ذكر شبهة بل يدعي اختصاص ذلك بأبي بكر وعمر أعظم من شبه الرافضة التي تدعي اختصاص ذلك بعلي وجبته فدخل على في هذه الآية كدخل الثلاثة بل هم أحق بالدخول فيها فلم يثبت بها أفضليته ولا امامته

(فصل) قال الرافضي البرهان الثالث والثلاثون قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية روى الحافظ أبو نعيم بإسناده إلى ابن عباس لما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي تأتي أنت وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيين وبأبي خصماؤك غصبا بامقيمين وإذا كان خير البرية وجب أن يكون هو الإمام

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة النقل وإن كنا غير مرآين في كذب ذلك لكن مطالعة المدعي بصحة النقل لا يابأه الأعداء ومجرد رواية أبي نعيم ليست بحجة باتفاق طوائف المسلمين **(الثاني)** ان هذا مما هو كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالنقول **(الثالث)** أن يقال هذا معارض عن بقول ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم النواصب كالخوارج وغيرهم ويقولون ان من تولاها فهو كافر مرتد فلا يدخل في الذين آمنوا وعملوا الصالحات ويحتجون على ذلك بقوله ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون قالوا ومن حكم الرجال في دين الله فقد حكم بغير ما أنزل الله فيكون كافرا ومن تولى الكفار فهو كافر لقوله ومن يتولهم وقالوا إنه هو وعثمان ومن تولاهما مرتدون يقول النبي صلى الله عليه وسلم لبيد أن رجلا عن حوضي كما يزداد البعد الضلال فأقول أي رب أخصاني أم أخصي فقال انك لا تدري ما أحدثوا بعدك انهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فرقتهم قالوا وهم الذين حكموا في دماء المسلمين وأموالهم بغير ما أنزل الله واحتجوا بقوله لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض قالوا والذين ضرب بعضهم رقاب بعض رجوعا بعد كفاراً فهذا من جملة الخوارج وهو ان كان باطلا بل لا ريب في صحة الرافضة أبطل منه والخوارج عقل وأصدق وأتبع للحق من الرافضة فانهم صادقون لا يكذبون أهل دين ظاهر أو باطن الكفر ضالون جاهلون ما رقبون مرقوا من الاسلام كما يرق السهم من الرمية وأما الرافضة فالجهل والهوى والكذب غالب عليهم وكثير من أئمتهم وعامتهم زنادقة ملحدة ليس لهم غرض في العلم ولا في الدين بل ان يتبعون الاطلاع وما تهوى الانفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى والمراد بالذين قتلوا عليا وان كانوا لا يكفرونه فجميعهم أقوى من جميع الرافضة وقد صنف الحافظ كتابا بالرواية ذكر فيه من الحجج التي لهم ما لا يمكن ان الرافضة تنقضه بل لا يمكن ان الرافية تنقضه دع الرافية وأهل السنة والجماعة لما كانوا مقتصدين متوسطين صارت الشيعة تنتصر بهم فيما يقولونه في حق علي من الحق ولكن أهل السنة قالوا ذلك بأدلة ثبت بها فضل الاربعة وغيرهم من الصحابة ليس مع أهل السنة ولا غيرهم حجة تخص عليا بالمدح وغيره بالقدح وان هذا امتنع لان الالكاذب المحال لا يلحق المقبول في ميدان النظر والجدال **(الوجه الرابع)** أن يقال قوله ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات عام في كل من أتصف بالذي أوجب تخصيصه بالشيعة فان قلت لان من سواهم كافر قيل ان ثبت كفر من سواهم بدليل كان ذلك مغنياً لكم عن هذا التطويل وان لم يثبت لم ينفعكم هذا الدليل فانه من جهة النقل لا يثبت فان أمكن اثباته بدليل منفصل فذاك هو

بين فساد ذلك بوجوه وحينئذ فلا يمكن نفي شيء من موارد النزاع الا بنفي ذلك فيعود الكلام الى نفي ذلك * وأما الحجة الثانية فنقول القائل ان الجواهر انما يصح قيام الصفقة به لكونه متحيزاً فيقال أولا لا نسلم أن قيام الصفقة بعملها يحتاج الى علمه أعين من الخلق بل كل صفة لازمة لعلها وهي محتاجة الى ذلك الخلق المعين لعني يخص ذلك المعين لا يقال كونها فيه بأعم منه لان العلة اذا كانت أعين من المعلول كانت متعقبة وان قبل نحن نعلم جنس قيام الصفات بجنس التعبير قيل وجنس قيام الصفات لا يحتاج الى غير محل يقوم به وان لم يخطر بالقلب كونه متحيزاً وان قيل ان التعبير لازم للمحل الذي يقوم به الصفات قيل وقيام الموصوف بنفسه لازم أيضاً غير ذلك ثم الكلام في التحيز على ما تقدم وبالجمله فهذا كلام في جنس الصفات لا في خصوص الحوادث ولأرباب أن نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة كلامهم في الموضوعين وفساد أصولهم بين في غير هذا الموضوع **(قال الأمدئي)** والمعتزلة المسئلة يحتاجان لتقريرية والزامية أما التقريرية فهو أن يقال لو جاز قيام الصفات الحادثة بذات الرب تعالى فاما أن يوجب نقصاً في ذاته أو في صفته صفة أنه أولاً يوجب شيئا من ذلك فان كان الأول فهو محال باتفاق المعتزلة

والذي يعتمد عليه لاهذه الآية (الوجه الخامس) أن يقال من المعلوم المتواتر أن ابن عباس كان والي غير شعبة على أكثرهما إلى كثير من الشيعة حتى الخوارج كان يحالهم ويقتهم ويتأمرهم فلما اعتقد أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم الشيعة فقط وأن من سواهم كفار لم يعمل مثل هذا وكذلك بنو أمية كانت معاملته ابن عباس وغير ملهم من أظهر الأشياء ليل على أنهم مؤمنون عنده لا كفار فان قيل نحن لا نكفر من سوى الشيعة لكن نقول هم خير البرية قبل الآية تدل على أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم خير البرية فان قلتم أن من سواهم لا يدخل في ذلك فإما أن تقولوا هو كفار أو فاسق بحيث لا يكون من الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأن دخل اسمهم في الأعيان والأفان كان مؤمنا ليس فاسق فهو داخل في الذين آمنوا وعملوا الصالحات فان قلتم هو فاسق فيلزم لكم أن ثبت فسقهم كفاكم ذلك في الجنة وإن لم يثبت لم ينفعكم ذلك في الاستدلال وما ذكره بنو طائفة من الطوائف الا تلك الطائفة بين لكم أنكم أولى بالفسق منهم من وجوه كثيرة وليس لكم حجة صحيحة تدفعون بها هذا والفسق غالب عليكم لكثرة الفسق فيكم والفواحش والتلثم فان ذلك أكثر فيكم منه في الخوارج وغيرهم من خصوصكم وأتباع بني أمية كانوا أقل ظلما وكذبا وفواحش ممن دخل في الشيعة بكثير وإن كان في بعض الشيعة صدق ودين وزهد فهذا في سائر الطوائف أكثر منهم ولولم يكن الانوار ج الذين قيل فيهم محقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامهم مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم (الوجه السادس) انه قال قبل ذلك أن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدون فيها ولئن لم هم شر البرية ثم قال أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية وهذا بين أن هؤلاء من سوى المشركين وأهل الكتاب وفي القرآن مواضع كثيرة ذكر فيها الذين آمنوا وعملوا الصالحات وكلها عامة فما الموجب لتخصيص هذه الآية دون نظائرها واتخاذ عوى الرافضة وغيرهم من أهل الاهواء الكفر في كثير من سواهم كالخوارج وكثير من المعتزلة والجماعة أنهم هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات دون من سواهم كقول اليهود والنصارى ان يدخل الجنة الأمن كان هودا أو نصارى تلك أمانهم قل هاؤرا هانكم ان كنتم صادقين بل من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجر عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وهذا عام في كل من عمل لله بما أمره الله فاعمل الصالح هو المأمور به واسلام وجهه لله اخلاص وجهه

(فصل) قال الرافضي البرهان الرابع والثلاثون قوله تعالى وهو الذي خلق من المأبسر اجعله نسباً وصهراً في تفسير الثعلبي عن ابن سيرين قال نزلت في النبي صلى الله عليه وسلم وعلى بن أبي طالب وزوج فاطمة عليا وهو الذي خلق من المأبسر اجعله نسباً وصهراً ولم يثبت لغير ذلك فكان أفضل فيكون هو الامام

(والجواب) من وجوه (أولاً) المطالبة بصحة النقل (وثانياً) أن هذا كذب على ابن سيرين بلا شك (وثالثاً) أن محمداً بن سيرين الذي خالفه فيه الناس ليس بحجة (الرابع) أن يقال هذه الآية في سورة الفرقان وهي مكية وهذا من الآيات المكية باتفاق الناس قبل أن يهجر علي بن فاطمة فكيف يكون ذلك قدسار يديه على فاطمة (الخامس) أن الآية مطلقة في كل نسب وصهر لا اختصاص لها بشخص دون شخص فلا ريب أنها تناول مصاهرة لعلي كاتناول مصاهرة لعثمان مرتين وكاتناول مصاهرة أبي بكر وعمر لعلي صلى الله عليه وسلم فان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة بنت أبي بكر وحفصة بنت عمر من أبوهم

وزوج عثمان رقية وأم كلثوم بنبيه وزوج عليا باطمة والمصاهرة ثابتة بينه وبين الأربعة وروى عنه أنه قال لو كانت عندنا الثقلان وجناهما عثمان وحديث فكان المصاهرة مشتركة بين علي وغيره فليس من خصائصه فضلا عن أن توجب أفضليته وإمامته عليهم (السادس) أنه لو فرض أنه أراد بذلك مصاهرة علي فبعد المصاهرة لا يدل على أنه أفضل من غيره باتفاق أهل السنة والشيعية فإن المصاهرة ثابتة لكل من الأربعة مع أن بعضهم أفضل من بعض فلو كانت المصاهرة توجب الأفضلية لزم التناقض

(فصل) قال الرافضي البرهان الخامس والثلاثون قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين أوجب الله علينا الكون مع المعلوم منهم الصدق وليس إلا المعلوم ليعبر بالكتب في غيره فيكون هو عليا إذ لا معصوم من الأربعة سواه وفي حديث أبي نعيم عن ابن عباس أنها زلت في علي

(والجواب) من وجوه أحدها أن الصديق بالمعنى في الصادق فكل صديق صادق وليس كل صادق صديق وأبو بكر رضي الله عنه قد ثبت أنه صديق بالادلة الكثيرة فيجب أن تتناولوه الآيات قطعا وأن تكون معه بل تتناولوه أولى من تناولها للتفسير من الصحابة وإذا كنا معه مقرر بخلافه امتنع أن نفر بأن عليا كان هو الإمام منه فلا يـتـدل على فيض مطلق لهم (الثاني) أن يقال على إمامان يكون صديقا وإمامان لا يكونان فان لم يكن مسديقا فأبو بكر الصديق فالكون مع الصادق الصديق أولى من الكون مع الصادق الذي ليس بصديق وإن كان مسديقا فهو عثمان وأفضل صديقون وحديثنا فإذا كان الأربعة صديقين لم يكن على مختصا بذلك ولا يكونه صادقا فلا يتعين الكون مع واحد دون الثلاثة بل لو قدرنا التعارض لكان الثلاثة أولى من الواحد فأنهم أكثر عدد الاسماء وهم كل في الصدق (الثالث) أن يقال هذه الآية زلت في قصة كعب بن مالك لما تخلف عن غزوة تبوك وصدق النبي صلى الله عليه وسلم في أنه لم يكن له عذر وثاب الله عليه بركة الصدق وكان جماعة أشاروا عليه بأن يعتذر وتكذب كما اعتذر غيرهم من المنافقين وكذبوا وهذا ثابت في الصحاح والمسانيد وكتب التفسير والسير والناس متفقون عليه ومعلوم أنه لم يكن له على اختصاص في هذه القصة بل قال كعب بن مالك فقام إلى طلحة بهرول فعاثني والله ما قام إلى من المهاجرين غيره فكان كعب لا ينشأه طلحة وإذا كان كذلك بطل جهلنا على وحده (الرابع) أن هذه الآية زلت في هذه القصة ولم يكن أحد يقال أنه معصوم لا على ولا غيره فعلم أن الله أراد مع الصادقين ولم يشترط كونه معصوما (الخامس) أنه قال مع الصادقين وهذه صيغة جمع وعلى واحد فلا يكون هو المراد وحده (السادس) أن قوله مع الصادقين إمامان أراد كونهم جميعهم في الصدق وتوابعه فأصدقوا كصدق الصادقون ولا تكونوا مع الكلايين كما في قوله وأركعوا مع الراكعين وقوله ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وكما في قوله فأولئك هم المؤمنون وسوف يؤتي الله المؤمنين أجرا عظيما وإمامان يراده كونهم الصادقين في كل شيء وإن لم يتعلق بالصدق والثاني باطل فإن الإنسان لا يجب عليه أن يكون مع الصادقين في المناجات كالأكل والشرب واللباس ونحو ذلك فإذا كان الأول هو الصحيح فليس هذا أمر بالكون مع شخص معين بل المقصود اصدقوا ولا تكذبوا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر والبر

وحديث فبطل العلم بهذا الإجماع يمكن تقدير قيام كل أمر حادث ببنائه وأحداث حادث بذاته وغير ذلك فلا يكون شيء من هذه المسائل من المسائل العقلية وإذا لم تكن من العقلية لم تكن من العقليات التي يتوقف صحة السمع عليها بطريق الأولى وحديث فلا يجوز معارضة نصوص الكتاب والسنة بها ويقال قد عارض الظواهر العقلية قواع عقلية فليس هنا على لا قاطع ولا غير قاطع بل غاية ما عارضه على المدعى الإجماع وهو أنه إذا صحح عليهم الصحيح في أثبت الاستبصار والتزاول والحق والاثبات وغير ذلك بنصوص الكتاب والسنة ادعوا أن هذه المسائل لا يفتح فيها بالسمع وإن الأدلة السمعية قد عارضها العقل فإذا اعتزوا بأنه لم يعارضها إلا ما ادعوه من الدليل الجبى على مقدسة زعموا أنها معلومة بالإجماع كان عليهم أن يجمعوا بين الأدلة السمعية ما هو أقوى من هذا وذكرنا من الإجماعات ما هو أبين من هذا بالإجماع لا سيما والأدلة السمعية المثبتة للصفات النسبية وتقسيم الحوادث به امتناعا أصعاف ما يدل على كون الإجماع حجة من السمع وهي أقوى دلالة فإذا كانت الأدلة السمعية المثبتة لهذه الصفات أقوى مما يدل على كون الإجماع حجة امتنع أن تعارض هذه النصوص

يهدى الى الجنة ولا يزال الرجل يصدق ويحرم الصدق حتى يكتب عند الله صديقا واما كما والكذب فان الكذب يهدى الى الفجور وان الفجور يهدى الى النار ولا يزال الرجل يكذب ويحرم الصدق حتى يكتب عند الله كذابا وهذا كما يقال كن مع المؤمنين كن مع الارار اراى ادخل في هذا الوصف وجامعهم عليه ليس المراد انك ما موبطاعتهم في كل شئ (الوجه السابع) أن يقال اذا أريد كونوا مع الصادقين مطلقا فلذلك لان الصدق مستلزم لساير البر لقول النبي صلى الله عليه وسلم عليكم الصدق فان الصدق يهدى الى البر الحديث وحديثه هذا وصف ثابت لكل من انصف به (الثامن) أن يقال ان الله أمرنا أن نكون مع الصادقين ولم يقل مع المعلوم فيهم الصدق كما أنه قال وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله لم يقل من علمتهم أنهم ذوو عدل منكم وكما قال ان الله بأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها لم يقل الى من علمتهم أنهم أهلها وكما قال واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل لم يقل بما علمتهم أنه عدل لكن على الحكم بالوصف ونحن علمنا الاجتهاد بحسب الامكان في معرفة الصدق والعدل والأهل الامانة والعدل ولستنا مكلفين في ذلك بما لم يعلم الغيب كما أن النبي صلى الله عليه وسلم المأمور أن يحكم بالعدل قال انكم تختصمون الي ولعل بعضهم أن يكون ألحق بجمعة من بعض وأما أفضى بنحو مما أسع فممن قضت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فانما أقطع له من النار (الوجه التاسع) هب أن المراد مع المعلوم فيهم الصدق لكن العلم كالمعروف في قوله فان علمتموهن مؤمنات والايان أخى من الصدق فاذا كان العلم المشروط هنالك يتبع أن يقال فيه ليس العلم بالمعصوم كذا: هنا يتبع أن يقال لا يعلم الا الصدق للمعصوم (الوجه العاشر) هب أن المراد علمنا صدقه لكن يقال ان انا بكر وعمر وعثمان ونحوهم من علم صدقهم وأنهم لا يتعدون الكذب وان جاز عليهم الخطأ أو بعض الذنوب فان الكذب أعظم ولهذا رد شهادة الشاهد بالكذبة الواحدة في أحد قولى العلماء هو احدى الروايتين عن أحمد وقد روى في ذلك حديث مرسل ونحن قد علم يقينا أن هؤلاء لم يكونوا يتعدون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ولا يتعدون الكذب بحال ولا نسلم أن لا تعلم انتفاء الكذب الا عن يعلم أنه معصوم مطلقا بل كثر من الناس اذا اختبرته نعتت أنه لا يكذب وان كان يخطئ وينبذ ذنوبا أخرى ولا نسلم أن كل من ليس بمعصوم يجوز أن يتعد الكذب وهذا خلاف الواقع فان الكذب لا يتعد الا من هو من شرا الناس وهؤلاء العجابه لم يكن فيهم من يتعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وأهل العلم يعلمون بالاضطرار أن مثل مالك وشعبة ويحيى بن سعيد والثوري والسافعي وأحمد ونحوهم لم يكونوا يتعدون الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل ولا على غيره فكيف يابن عمر وابن عباس وأبي سعد وغيرهم (الوجه الحادى عشر) أنه لو قدر أن المراد به المعصوم لانسلم الاجماع على انتفاء العصمة عن غيرى على ما تقدم بيان ذلك فان كثيرا من الناس الذين هم خير من الرافضة يدعون في شيوخهم هذا المعنى وان غير واعبار به وأيضا فنحن لانسلم انتفاء عصمتهم مع ثبوت عصمتهم بل امانتنا الجميع واما ثبوت الجميع

(فصل) قال الرافضى البرهان السادس والثلاثون قوله تعالى واركعوا على الاركع من طر يق ابي نعيم عن ابن عباس رضى الله عنهما أنها نزلت في رسول الله صلى الله عليه وسلم على خاصة وهما أول من صلى وزكع وهذا يدل على فضله فيدل على امامته (والجواب) من وجوه أحدها أن الانسليم صحة هذا ولم يذكر دليلا على صحته (الثاني) أن

هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث (الثالث) أن هذا الآية في سورة البقرة وهي مدينة باتفاق المسلمين وهي في سياق مخاطبة بني إسرائيل وسواء كان الخطاب لهم أو لهم وللمؤمنين فهو خطاب أنزل بعد الهجرة وبعد أن كثرت المصلون والراكون لم تنزل في أول الإسلام حتى يقال أنها مختصة بأول من صلى وركع (الرابع) أن قوله مع الراكعين صيغة جمع ولو أريد النبي صلى الله عليه وسلم وعلى لقليل مع الراكعين بالتثنية وصيغة الجمع لا يراد بها الاثنان فقط باتفاق الناس بل أما الثلاثة فصاعدا وأما الاثنان فصاعدا أما ارادة اثنين فقط بخلاف الإجماع (الخامس) أنه قال لمريم افتقري لربك واصبري واركعي مع الراكعين ومريم كانت قبل الإسلام فليس فيهم على فكيف لا يكون راكعون في أول الإسلام ليس فهم على وصيغة الاثنين واحدة (السادس) أن الآية مطلقة لا تخص شخصا بعينه بل أمر الرجل المؤمن أن يصلي مع المصلين وقيل المراد به الصلاة مع الجماعة لأن الركون لا تترك إلا بالدرار الكوع (السابع) أنه لو كان المراد الكوع معهما لا تقطع حكمهما بوجوبهما فلا يكون أحدهما مورا أن يركع مع الراكعين (الثامن) أن قول القائل على أول من صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ممنوع بل أنكر الناس على خلاف ذلك وأن أبا بكر صلى خلفه (التاسع) أنه لو كان أمر بالركوع معه لم يبدل ذلك على أن من ركع معه يكون هو الإمام فأن عليا يمكن إماما مع النبي صلى الله عليه وسلم وكان يركع معه

(فصل) قال الرافضي البرهان السابع والثلاثون قوله واجعل لي وزيرا من أهلي من طريق أبي نعيم عن ابن عباس قال أخذ النبي صلى الله عليه وسلم يدعي ويبدى ويخبر مكة وصلى أربع ركعات ورفع يده إلى السماء فقال اللهم موسى بن عمران سألك وأما محمد نبينا سألتك أن تشرح لي صدري وتحل عقد من لساني يفقهوا قولي واجعل لي وزيرا من أهلي على أن أبي طالب ألقى إسناده أزرى وأشرك في أمرى قال ابن عباس سمعت مناديا ينادي بأحد قدامي وتما سألت وهذا نص في الباب

(والجواب) المطالبة بالحقه كالتقدم أولا (الثاني) أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث بل هم يعلمون أن هذا من أسج الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (الثالث) أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان بمكة في أكثر الأوقات لم يكن ابن عباس قد ولد وأن عباس ولد ونوهاشم في الشعب محصورون ولما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن ابن عباس يبلغ سن التمييز ولا كان ممن يتوضأ ولا يصلي فأن النبي صلى الله عليه وسلم مات وهو لم يحتلم بعد فكان له عند الهجرة نحو خمس سنين وأقل منها وهذا لا يؤمر بوضوء ولا صلاة فأن النبي صلى الله عليه وسلم قال مروهم بالصلاة لتسبغ واضروهم على الأعنبر وفرقوا بينهم في المضاجع ومن يكون بهذا السن لا يعقل الصلاة ولا يحفظ مثل هذا الدعاء الابتلي لا يحفظ بمجرد السماع (الرابع) أنهم قد قدموا في قوله أنما وليكم الله ورسوله وحديث التصديق بالخاتم في الصلاة أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بهذا الدعاء وهنأذذكروا أنه قد دعا بهذا الدعاء بمكة قبل هذه الواقعة بسنتين متعده فأن تلك كانت في سورة المائدة والمائدة من آخر القرآن نزولا وهذا في مكة فإذا كان قد دعا بهذا في مكة وقد استحبه فأى حاجة إلى الدعاء بعد ذلك بالبدنة بسنتين متعده (الخامس) أننا قد بينا فيما تقدم موجوها متعده في بطلان مثل هذا فإن هذا الكلام كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجوه

والعيب قاله هذا الذي تروى عنه فيه ليس هو عندي نقصا ولا عيبا فأى شيء تنفعك موافقتي على لفظ أنزل عنك في معناه وإن قال بل اتفقتنا على أن كل ما هو نقص في نفس الأمر فله منزعه عنه وهذا نقص في نفس الأمر فيجب تنزيه الله عنه قاله أنا وافقتك على أن كل ما هو نقص في نفس الأمر فله منزعه عنه ولم وافقتك على أن كل ما أثبت أنه نقص بديل ندي محته فله منزعه وحاصله أن الإجماع لم يقع بلفظ يعلمه دخول مورد النزاع فيه ولكن يعلم أن كل ما اعتقده الرجل نقصا فله منزعه الله عنه وماتنازعا في ثبوته يقول المثبت أنا وأما وافقتك على انتفاء هذا ولكن انت تقول هذا نقص فعليك أن تنفيه فكيف ذلك النقص الآخر وأنا أقول ليس هذا بنقص وذلك الأمر الآخر الذي نفسيته بمعنى منتف فيما أثبتته وأما ما ثبت ذلك إلا بمعنى يخص به فإن كان ذلك المأخذ محضا لم تجب التسوية وإن كان باطلا لم يخطئ في نفي ذلك وحيث أن كانا مستويين لم يخطئ في الفرق بينهما وليس خطئي في إثبات ما أثبت به بأولى من خطئي في نفي ما نفيه فأما بغير هذا فالتقضي أن صح التسوية لا يفيد محجة مذهبك وإن ثبت الفرق بطل قولك فحين أن هذا الإجماع هو من

كثيرة ولكن هذا قد زاد وأفسيه زيادات كثيرة لم يذكرها هذا المذاهب وهي قوله وأشرك في أمرى
فصرحوا أنها بأن عليا كان شريكه في أمره كما كان هرون شريك موسى وهذا قول من يقول
بنبوته وهذا كفر صريح وليس هو قول الامامية وانما هو من قول الغالبة وليس الشريك
في الامر هو الخليفة من بعده فانهم يدعون امامته بعده ومشاركته في أمر في حياته وعولاه
الامامية وان كانوا يكفرون ومن يقول بخلافه في النبوة فكيف يكون سوادهم في المال
والرجال عن يعتقدون فيه الكفر والضلال وبما يعتقدون أنه من الكفر والضلال لفرط
مناذرتهم للدين وبخلافهم لمجاعة السليين وبعضهم لخيارا ولباء الله المتقين واعتقادهم فيهم
أنهم من المرتدين فهم كائيل في المثل رتبتي بدانها واناس وهذا الرافضي الكذاب
يقول وهذا نص في الباب فيقال له يادير هذا نص في أن عليا شريكه في أمر في حياته كما كان
هرون شريك موسى فهل تقول بموجب هذا النص أم ترجع عن الاحتجاج با كاذب المغترين
ورهاب اخوانك المبطلين

(فصل) قال الرافضي البرهان الشامن والستون قوله تعالى اخوانا على سرر
مقابلين من مسند احمد بن اسناد الهادي بن ابي اوفى قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه
وسلم مسجد فذكر قصة مؤاخاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال علي لقد اذعبت روعي
وانقطع ظهري حين فعلت يا محمدا فان كان هذا من سط الله على فلك العقبى والكرامة
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي بعثني بالحق نبيا ما احترت لك النفسى فانت مني بمنزلة
هرون من موسى الا أنه لا نبي من بعدي وانت أخي وورثي وانت سمي في قصري في الجنة ومع
ابنتي فاطمة فانت أخي وورثي ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم اخوانا على سرر مقابلين
المتحابين في الله ينظر بعضهم الى بعض والمؤاخاة تستدعي المشابة والمساكة فلما اخصص على
بؤاخاة النبي صلى الله عليه وسلم كان هو الامام
(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة هذا الاسناد وليس هذا الحديث في مسند
أحمد ولا رواه أحمد لاقى المسند ولا في الفضائل ولا أئنته فقول هذا الرافضي في مسند احمد
كذب واقتراء على المسند وانما هو من زيادات القطعي التي فيها من الكذب الموضوع ما اتفق
أهل العلم على أنه كذب موضوع رواه القطعي عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي
حدثنا حسين بن محمد التارخ حدثنا عبد المؤمن بن عباد حدثنا يزيد بن معين عن عبد الله
ابن شرجيل عن زيد بن ابي اوفى وهذا الرافضي لم يذكره بتمامه فان فيه عند قوله وانت أخي
ووراثي قال وما أرت منك يا رسول الله قال ما ورثت الانبياء من قبلي قال وما ورثت الانبياء
من قبلك قال كتاب الله وسنة نبيهم وهذا الاسناد مظل ان قد ربه عبد المؤمن بن عباد أحد
المجروحين ضعفه أو حواهم عن زيد بن معين ولا يدري من هو فقلعه الذي اختلقه عن عبد الله
ابن شرجيل وهو مجهول عن رجل من قريش عن زيد بن ابي اوفى (الوجه الثاني) أنه
مكتوب مفتري باق أهل المعرفة (الثالث) أن أحاديث المؤاخاة بين المهاجرين بعضهم
مع بعض والاتصار بعضهم مع بعض كلها كذب والنبي صلى الله عليه وسلم لم يواخ عليا ولا
أخي بن أبي بكر وعمر ولا بن مهاجر ومهاجر لكن أخي بن المهاجرين والانصار كما أخي
بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع وبين سلمان الفارسي وأبي الدرداء وبين علي وسهل
ابن حنيف وكانت المؤاخاة في دور بني النخار كما أخير بذلك أنس في الحديث الصحيح لم تكن

ثبوتها في الازل وهو وأما
يحييون الدهرية بمثل ذلك في مسألة
حدوث العالم فان من جميعهم شبهة
بوقلس قالوا ان الجود صفة كمال
وعدمه صفة نقص فلو كان العالم
قد عاى كان الرب تعالى في الازل
جوادا ولو كان حادثا لما كان الرب
تعالى في الازل جوادا لعدم صدور
العالم عنه وهو محال ثم قال في
الجواب وأما الشبهة الرابعة فاصل
لفظ الجود فيها يرجع الى الصفة
فعلة وهو كون الرب تعالى موجدا
وفاعلا لا لخرض يعود اليه من
جلب نفع أو دفع ضرر وعلى هذا فلا
نسلم أن صفات الافعال من كالاته
تعالى وليس ذلك من الضروريات
فلا بد له من دليل كيف وانه لو كان
ذلك من الكمال لكان كمال
واجب الوجود متوقفا على وجود
معلوله عنه ومحال أن يستفيد
الاشرف كماله من معلوله كإفروه
في كونه موجدا بالارادة وإن سلمنا
أنه كمال لكن انما يكون عدمه في
الازل نقصا أن لو كان وجود العالم
في الازل ممكنا وهو غير يسلم وهو
على نحو قولهم في نقى النقص عنه
بعد ايجاد الكائنات الفاسدان

(١) قوله ومسيحه فان كان الخ
كذافي السخنة ولا يخفى ما فيه وان
كان المراد منه ظاهرا وهو اما كان
الجمع بين الحديث الصحيح والحديث
الأخر تأمل كتبه معجبه

في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كاذ كفي الحديث الموضوع (١) ومسيحه فان كان لبعض
بنى النصارى وبناء في محلهم فلمؤاخاة التي أخبر بها أنس مافي الصحيحين عن عاصم بن سليمان
الاحول فان قلت لأنس أبلغ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا حلف في الاسلام فقال
أنس قد حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بن قريش والانصار في دارى (الرابع) أن قوله في
هذا الحديث أنت أخى وارى باطل على قول أهل السنة والشعة فانه ان أراد ميراث المال
بطل قولهم ان فاطمة ورثته وكيف يرث ابن العم مع وجود المباس وما الذى خصه بالارث
دون سائر بنى العم الذين هم في درجة واحدة وإن أراد ارب العلم والولاية بطل احتجاجهم بقوله
وورث سليمان داود وقوله هب لي من لدنك وليا يرثني انلفظ الارث اذا كان محتلا لهذا ولهذا
أمكن ان الانبياء ورثوا كما ورث على النبي صلى الله عليه وسلم وأما أهل السنة فعملون أن
ما ورثه النبي صلى الله عليه وسلم من العلم لم يخص به على بل كل من أصحبه حصل له نصيب
بحسبه وليس العلم كالمال بل الذى يرثه هذا يرثه هذا ولا يترجح ان اذلا يمنع أن يعلم هذا
ما علمه هذا كما يمنع أن يأخذ هذا المال الذى أخذته هذا (الوجه الخامس) أن النبي صلى الله
عليه وسلم قد أثبت الاخوة لغيره على كافى الصحيحين أنه قال زيد أنت أخونا ومولانا وقال له أبو
بكر لما خطب ابنه السائب قال أنا أخوك ويتك حلالى وفى الصحيح أنه قال فى حق أبى
بكر وأبى بكر أخوة الاسلام وفى الصحيح وردت أن قد رأيت أخوانى قالوا أولادنا أخوانك
بارسول الله قال لا أنتم أصحابى ولكن أخوانى قوم يأتون من بعدى يؤمنون بى ولم يروى يقول
أنتم لكم من الاخوة ما هو أخص منها وهو العصبة وأولئك لهم أخوة بالصحبة وقد قال تعالى
اغما المؤمنون أخوة وقال صلى الله عليه وسلم لا تقاطعوا ولا تداروا ولا تباغضوا ولا تحاسدوا
وكوفوا عباد الله أخوانا أخرجهما فى الصحيحين وقال المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه وقال
والذى نفسى بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه وهذه الاحاديث
وأما الهافى فى الصحاح وإذا كان كذلك علم أن مطلق المؤاخاة لا تقتضى التماثل من كل وجه
ولا تقتضى المناسبة والمساكنة من كل وجه بل من بعض الوجوه وإذا كان كذلك فلم يقل ان
مؤاخاة على لو كانت صحبة اقتضت الامامة والافضلية مع أن المؤاخاة مشتركة وثبت عن النبي
صلى الله عليه وسلم فى الصحاح من غير وجه أنه قال لو كنت متخذا من أهل الارض خليلا
لا اتخذت أبابكر خليلا ولكن ما حبكم خليل الله لا يقيى فى المسجد خوذة لا لا سبت الاخوة
أبى بكر إن من الناس علينا فى صحبة وذات بداهة بكر وفى هذا اثبات خصائص لآبى بكر
لا يشرك فيها أحد وهو صريح في أنه ليس من أهل الارض من هو أحب اليه ولا أعلى منزلة
عنده ولا أرفع درجة ولا أكثر اختصاصا به من أبى بكر وقد أجمع أهل العلم على محبتها وتلقبها
بالقبول ولم يقدح فيها أحد من أهل العلم وحينئذ فان كانت المؤاخاة دون هذه المرتبة
لم تعارضها وإن كانت أعلى كانت هذه الاحاديث الصحبة تدل على كذب احاديث المؤاخاة
وان كنا تعامل أنها كذب بدون هذه المعارضة لكن المقصود ان هذه الاحاديث الصحبة تبين
أن أبابكر كان أحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من على وأعلى قدرا عنده منه وكل من
سواه وشواهد هذا كثيرة وقد روى بضعة وثمانون تفاسعا على أنه قال خير هذه الامة بعد
نبيها أبو بكر ثم عمر رواها البخارى فى الصحيحين عن على رضى الله عنه وهذا هو الذى يليق به
فانه من أعلم الصحابة بحق أبى بكر وعمر وأعرفهم بكنائسهم من الاسلام وحسن تأثيرهم مافي الدين

حتى انه تعالى يلقى الله عند كل عمل عمر رضى الله عنهم أجمعين وروى الترمذي وغيره مرفوعا عن
 علي رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال هذا نبي سيدا كهول أهل الجنة من
 الأولين والآخرين لا تخبرهما باعلى فهذا الحديث وأمثاله لو عارض بها الأحاديث المؤيدة
 وحديث الطبري ونحوه كانت باتفاق المسلمين أصح منها فكيف اذا انضم اليها سائر الأحاديث
 التي لا نل في مجتمعات الدلائل الكثيرة المتمددة التي توجب علما ضروريا بأن ما بكر كان
 أحب الصحابة الى النبي صلى الله عليه وسلم وأفضل عنده من عمر وعثمان وعلي وغيرهم وكل
 من كان بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحواله أعلم كان بهذا أعرف وانما يسترب فيه
 من لا يعرف الأحاديث الصحيحة من الضعيفة فلما أن يصدق الكل أو يتوقف الكل والكل وأما
 أهل العلم بالحديث الفقهاء فيه يعلمون هذا علما ضروريا دع هذا فلا ريب أن كل من له
 في الامة لسان صدق من علمها وعبادها متفقون على تقديم أبي بكر وعمر كآل الشافعي
 رضى الله عنه فيما نقله عنه السابق بأسناده قال يختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل
 أبي بكر وعمر رضى الله عنهما وتقدمهما على جمع الصحابة وكذلك أيضا يختلف علماء الاسلام
 في ذلك كما هو قول مالك وأصحابه وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد وأصحابه ودาวود وأصحابه
 والثوري وأصحابه والليث وأصحابه والأوزاعي وأصحابه وإسحق وأصحابه وابن جرير وأصحابه
 وأبي ثور وأصحابه وكما هو قول سائر العلماء المشهورين الأمن لا يؤيده ولا يلتفت اليه وما علت
 من نقل عنه في ذلك نزاع من أهل الفيا الاما نقل عن الحسن بن صالح بن أبي أنه كان يفضل
 عليا وقيل ان هذا كذب عليه ولو صح هذا علم به قدح فيما نقله الشافعي رضى الله عنه من
 الاجماع فان الحسن بن صالح لم يكن من التابعين ولا من الصحابة والشافعي ذكر اجماع
 الصحابة والتابعين على تقديم أبي بكر ولو قاله الحسن فاذا اخطأ واحد من مائة ألف امام أو أكثر
 لم يكن ذلك عتبرك وليس في شيوخ الرافضة امام في شيء من علوم الاسلام لا علم بالحديث ولا الفقه
 ولا التفسير ولا القرآن بل شيوخ الرافضة اماما جاهل واماز يدق كشيوخ أهل الكتاب
 والسابقون الاولون وأئمة السنة والحديث متفقون على تقديم عثمان ومع هذا انهم لم يجمعوا
 على ذلك رغبة ولا رهبة بل مع تباين آرائهم وأهوائهم وعولمهم واختلافهم وكثرة اختلافاتهم فيما
 سوى ذلك من مسائل العلم فأئمة الصحابة والتابعين رضى الله عنهم متفقون على هذا ثم بعدهم
 كآل بن أنس وابن أبي ذئب وعبد العزيز بن الماجشون وغيرهم من علماء المدينة ومالك يحكي
 الاجماع عن لقبه أنهم لم يختلفوا في تقديم أبي بكر وعمر وابن جريح وابن عيينة وسعد بن
 سالم ومسلم بن خالد وغيرهم من علماء مكة وأبي حنيفة والثوري وشريك بن عبد الله وابن أبي
 ليلى وغيرهم من فقهاء الكوفة وهي دار الشيعة حتى كان الثوري رضى الله عنه يقول من قدم
 عليا على أبي بكر ما أرى أن يصعد له الى الله على رءاه أو داود في سنة وجاد بن زيد وجاد بن سلمة
 وسعد بن أبي عروب وأمثالهم من علماء البصرة والأوزاعي وسعد بن عبد العزيز وغيرهم من
 علماء الشام والليث وعمرو بن الحارث وابن وهب وغيرهم من علماء مصر ثم مثل عبد الله بن
 المبارك ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ومثل الشافعي
 وأحمد بن حنبل وإسحق بن إبراهيم وأبي عبيد ومثل البخاري وأبي داود وإبراهيم الحارثي ومثل
 الفضيل بن عياض وأبي سلمة الداراني ومعرفة الكرخي والسرقي السقطي والحنيد وسهل بن
 عبد الله التستري ومن لا يحصى عددا الا الله عن في الاسلام لسان صدق كلهم يجوزون بتقديم

كالصور الجوهرية العنصرية
 والانس الانسانية لتعذر وجودها
 ازلان غير متوسط ولا يزنم كون
 العالم غير ممكن الوجود ازلان
 لا يكون ممكن الحدوث لاحتماله
 فهذا الجواب الذي اجاب به في هذا
 الموضوع اذا اجابته بالكرامة
 كان جوابه له احسن من جوابه
 لاوشك وأدنى أحواله أن يكون
 مثله فانه قال صفة الاحداث
 والفضل مطلقا ليست بصفة كمال
 مع كونه اتصف بها بعد أن لم
 تكن فيقال لا فرق بينهما الا
 من جهة أن أحدهما ينقسم
 عنه ومن المعلوم ان ما يتصرف
 بنفسه اكمل ممن لا يتصرف بنفسه
 (الوجه الرابع) أن يقال قول القائل
 اما أن تكون في نفسها صفة كمال
 أولا صفة كمال فان قلنا ليست في
 نفسها صفة كمال فيلزم اتصاف الرب
 بمائس من صفات الكمال وذلك
 مجتمع قلنا في يكون المتمتع اذا
 كان ذلك مع غيره صفة كمال وإذا لم
 يكن مع غيره صفة كمال وذلك أن
 الشيء وحده قد لا يكون صفة كمال
 لكن هو مع غيره صفة كمال وما كان
 كهذا الجواز اتصاف الرب وحده
 لكن يجوز اتصافه مع غيره ولا
 يلزم من كونه ليس صفة كمال منع
 قيامه بالرب مطلقا وهذا كالارادة
 لقول الخالصة عن القدرة على
 المراد ليست صفة كمال فان من أراد
 شيئا وهو عاجز عنه كان ناقصا ولكن

أبي بكر وعمر كبحرهم من مآمتهم مع فرط اجتماعهم في متابعة النبي صلى الله عليه وسلم وموالاه
فهل يوجب هذا الاماعل ومن قدعده هولاء بيكر وعمر وتفضيله لهم بالصبية والتناء والمشاورة
وعز ذلك من أسباب التفضيل

(فصل) قال الرافضي البرهان التاسع والثلاثون قوله تعالى وإذا أخذ ربك من
بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم
القيامة إنا كنا عنك غافلين في كتاب الفردوس لأن شربويه يرفعه عن حذيفة بن اليمان
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم الناس متى سمى على أمير المؤمنين ما أنكروا فضله
سمى أمير المؤمنين وأدم بن الروح والجسد قال تعالى وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم
ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا قالت الملائكة بلى
فقال تبارك وتعالى أنا ربكم ومحمد نبيكم وعلى أميركم وهو صريح في الباب

(الجواب) من وجوه أحد هاتين المحجة والمطالبة بتقريرها وقد أجمع أهل العلم
بالحديث على أن مجرد رواية صاحب الفردوس لا يدل على أن الحديث صحيح فأن شربويه
الذي الهذلي ذكر في هذا الكتاب أحاديث كثيرة صحيحة وأحاديث حسنة وأحاديث
موضوعة وإن كان من أهل العلم والدين ولم يكن ممن يكتب هو لكنه نقل ما في كتب الناس
والكتب فيها الصدق والكذب فعل كما فعل كثير من الناس في جمع الأحاديث إما بالاسناد
وإما بحذوفا الاسناد (الثاني) أن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث
(الثالث) أن الذي في القرآن أنه قال ألست بربكم قالوا بلى ليس فيه ذكر النبي ولا الأمر
وفيه قوله أن تقولوا انما أشرك آباءنا من قبلك وكنا ندين من بعدهم فدل على أن ميثاق
التوحيد خاصة ليس فيه ميثاق النبوة فكيف مادونها (الرابع) أن الأحاديث المعروفة
في هذا التي في المسند والسنن والموطأ وكتب التفسير وغيرها ليس فيها شيء من هذا ولو كان
ذلك مذكورا في الأصل لم يهمله جميع الناس وينفرد به من لا يعرف صدقه بل يعرف أنه كذب
(الخامس) ان الميثاق أخذ على جميع الذرية فلزم أن يكون على أمير على الأنبياء كلهم
من نوح إلى محمد صلى الله عليه وسلم وهذا كلام المجانين فإن أولئك ما أو اقبل أن يخلق الله
عليا فكيف يكون أمير عليهم وغاية ما يمكن أن يكون أمير على أهل زمانه أما الامارة على من
خلق قبله وعلى من يخلق بعده فهذا من كذب من لا يعقل ما يقول ولا يستحي مما يقول
ومن العجب أن هذا الجمل الرافضي هو أجبر من عقلاء اليهود الذين قال الله فيهم مثل
الذين نجوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجار يحمل أسفارا واما عمة معذرون في قولهم الرافضي
جار اليهودي وذلك أن عقلاء اليهود يقولون أن هذا مجتمع عقلاء وشرا وأن هذا كما يقال خذ
عليهم السقف من تحتهم فيقال لا عقل ولا قرآن وكذلك كون على أمير على ذرية آدم كلهم
وأنما لا يعد موت آدم بالوف من السنين وأن يكون أمير على الأنبياء الذين هم متقدمون عليه
في الزمان والمرتبة وهذا من جنس قول ابن عربي الطائي وأمثاله من ملاحدة المتصوفة الذين
يقولون ان الأنبياء كانوا يستفيدون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء الذي وجد بعد محمد بنحو
سبعمائة سنة فعدوى هؤلاء في الامامة من جنس دعوى هؤلاء في الولاية وكلاهما يني أمره على
الكذب والغلو والشرك والدعاوى الباطلة ومنافضة الكتاب والسنة وإجاء سلف الأمة ثم ان
هذا الجمل الرافضي يقول وهو صريح في الباب فهل يكون هذا حجة عندنا أحسن أو ألي البلب

إذا كان قادرا على ما أراد كانت
الارادة مع القدرة صفة كمال فلو
قال قائل مجرد الارادة هل هو كمال
أم لا فان قيل هو كمال انتقص
بارادة العاقل التي المتعسر وان
قيل ليس بكال لزم انصافه بحاليس
بكال قبله الارادة مع القدرة
كأن وكذلك قوله كن إماما أن يكون
صفة كمال أولا فان كان صفة كمال
فينبغي أن يكون كمالا لعبد ومعلوم
أن العبد لو قال للعدوم كن كان
هاذيا لا كاملا وإن لم يكن كمالا فلا
يوصف به الرب فيقاله كن من
القادر على التكوين الذي إذا قال
لشيء كن فيكون كمال ومن غيره
نقص وكذلك الغضب إماما أن يكون
صفة كمال أولا فان كان كمالا فيصمد
كل غضبان وإن كان نقصا فكيف
اتصف الرب به فيقال الغضب
على من يستحق الغضب عليه من
القادر على عقوبته صفة كمال وأما
غضب العاجز أو غضب الظالم فلا
يقال أنه كمال ونظائر هذا كثيرة
وإذا كان كذلك فكيفه قادرا
على الأفعال المتعاقبة وفعله لها
شياء بعد شيء صفة كمال وكل منها
بشرط غيره كمال وأما الواحد منها
مع عدم غيره فليس بكال فانه من
العلوم أن إذا عرضنا على العقل
الصريح ذاتا لتقدير أن نتصرف
بنفسنا أو ذاتا نتصرف دائما شيا بعد
شيء كانت هذه الذات أكل من
ذلك وكان الكمال قدم هذا النوع

وكذلك اذا قدر نسباً يتكلم اناشاه
عشاه وهو لم يزل كذلك وآخراً
يكنه الكلام لبعض الاحيان
أو حدثه الكلام بعد ان لم يكن
كان الاول اكل وتكنه الجواب
أن الواحد منهما اذا لم يكن وحده
كالا يلزم أن يكون مع سائر النوع
كالا لكن هذا الجواب انما يناسب
قول من يقول لم يزل متصفاً بهذا
النوع والكرامة لا تقول بذلك بل
تقول حدثته النوع بعد ان لم
يكن لكن الكرامة تقول قولنا في
هذا النوع كقول غيرنا في الحوادث
المتصلة وهو ان دوام هذا لما كان
ممتنعاً لا متناع الحوادث في الازل
لم يلزم أن لا يكون متصفاً بصفات
الكمال لان عدم المتنع ليس بنقص
وتحقيق هذا (٢) الجواب الخامس
أن يقال قول القائل اذا كان هذا
كالا كان الرب ناقصاً قبل اتصافه به
بقوله متى يكون ناقصاً اذا كان
وجوده قبل ذلك ممكناً ولم يكن ممكناً
والاول مجتمع فان عدم المتنع
لا يكون نقصاً والحوادث عندهم
يستحيل وجودها في الازل فلا يكون
عدمها نقصاً (الجواب السادس)
أن يقال متى يكون عدم الشيء
نقصاً اذا عدم في الحال التي يصلح
ثبوته فيها واذا عدم في حال لا يصلح

أو يحتمل هذا (١) في حروقه نقل من يستحق أن يزل الخطاب فضلاً عن أن يحتمل به في تنسيق خيار
هذه الامهات في سلمهم وتكدرهم وتجهلهم ولولا أن هذا المعتدى الظالم قد اعتدى على خيار
أولياء الله وسادات أهل الارض خير خلق الله بعد النبيين اعتداء يقدح في الدين ويصلط الكفار
والمنافقين ويورث الشبهة والضعف عند كثير من المؤمنين لم يكن يتاح له الى كشف أسرار
وهذه أسأله والله حسيبه وحبيب أمثاله

(فصل) قال الرافضي البرهان الاربعون قوله تعالى فان الله هو مولا وجبريل
وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير أجمع المفسرون أن صالح المؤمنين هو علي روى أبو
نعمان يسانده الى اسماء بنت عميس قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ هذه الآية
وان تظاهروا عليه فان الله هو مولا وجبريل وصالح المؤمنين علي بن أبي طالب واختصاصه
بذلك يدل على أفضليته فيكون هو الامام والايات في هذا المعنى كثيرة اقتصرنا على ما ذكرناه
الاختصار

(والجواب) من وجوه أحدها قوله أجمع المفسرون على أن صالح المؤمنين هو علي كذب
مبين فانهم لم يجمعوا على هذا ولا نقل الاجماع على هذا أحد من علماء التفسير ولا علماء
الحديث ونحوهم ونحن نطلبهم بهذا النقل ومن نقل هذا الاجماع (الثاني) أن يقال
كتب التفسير معلوماً بقبض هذا حال ابن مسعود وعكرمة ومجاهد والفضال وغيرهم هو أبو
بكر وعمر وذكر هذه الجماعة من المفسرين كان جبريل الطبري وغيره وقيل هو أبو بكر رواه
مكيحول عن أبي امامة وقيل عمر قاله سعيد بن جبير ومجاهد وقيل خيار المؤمنين قاله الربيع
ابن أنس وقيل هم الانبياء قاله قتادة والعلاء بن زياد وسفيان وقيل هو علي حكام الماوردي
وليسم قاله بعض الشيعة (الثالث) أن يقال لم يثبت القول بخصيص علي به عن قوله
حجة والحديث المذكور كذب موضوع وهو لم يذكر دلالة على صحته ومجرد رواية أبي نعميه
لا تدل على الصحة (الرابع) أن يقال قوله وصالح المؤمنين اسم بهم كل صالح من المؤمنين كما
في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أن آل أبي فلان يسألوني بالأنبياء انما نبي الله
وصالح المؤمنين (الخامس) أن يقال ان الله جعل في هذه الآية صالح المؤمنين مولى رسول الله
صلى الله عليه وسلم كما أخبر أن الله مولا والمولى يتبع أن ربه المولى فلم يبق المولى الا
المولى ومن المعلوم أن كل من كان صالحاً للمؤمنين كان مولى النبي صلى الله عليه وسلم قطعاً
فان لم يواله لم يكن من صالح المؤمنين بل قد يواله المؤمن وان لم يكن صالحاً لكن لا تكون موالاة
كاملة وأما الصالح فهو اليه موالاة ككامله فلهذا كان صالحاً أحب ما أحبه الله ورسوله
وأغضب ما أغضب الله ورسوله وأمر بما أمر به الله ورسوله ونهى عما نهى الله عنه ورسوله
وهذا يتضمن الموالاة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن عمر إن عبد الله رجل صالح
لو كان يصلي من الليل فنام بعدها وقال عن أسامة بن زيد أنه من صالحكم فاستوصوه خيراً
وأما قوله والآيات في هذا المعنى كثيرة فغايته أن يكون المولى من جنس المذكور والذي ذكره
خلاصة ما عندهم وباب الكذب لا ينسد ولهذا كان من الناس من يقابل كذبهم بما يقدر عليه
من الكذب ولكن الله يقذفه خلقه على الساطل فيسبغه فاذا هو زاهق والكاذبين الذين لم يمت
يصفون وما ذكر وقال أن ربه علي اذا ذكر أنه أبو بكر وأعرأ وعثمان لم يكن هذا القول
بأبعد من قولهم بل يرجع على قوله لا سيما في مواضع كثيرة فانما قال فهذا ليقوله أحد يختلف

(١) قوله في حروقه نقل كذا
في النسخة وقد أنجب التحريف
معتاد فخر كسبه صحيحه

قولنا كان الجواب من وجهين أحدهما أن هذا ممنوع بل من الناس من يخص بأبكر وعمر
بعض ما ذكر من الآيات وغيرها (الثاني) أن قول القائل خص هذا بأبكر من الصعبة إذا
أمكن غيره أن يخصصه بآخر تكون حجته من جنس حجته فأنه يدل على فساده وإن كان لم يفسد
فإن الإنسان إذا كذب كذبه لم يمكن مقابلتها عليها ولم يمكنه دفع هذا الإعياء بدفعه وقوله وجب
أما تصديق الاثنين وأما كذب الاثنين كالحكاية المشهورة عن قاسم بن زكريا الطرزي قال
دخلت على بعض الشيعة وقد قيل أنه عباد بن يعقوب فقال لي من حفر البحر فقالت الله تعالى
فقال تقول من حفره قلت من حفره قال علي بن أبي طالب قال من جعل فيه الماء قلت
الله قال تقول من هو الذي جعل فيه الماء قلت من هو قال الحسن قال فلما أردت أن أقوم
قال من حفر البحر قلت معاوية قال ومن الذي جعل فيه الماء قلت يزيد فغضب من ذلك
وقام وكان غرض القاسم أن يقول هذا القول مثل قولك وأنت تكبره وتدفعه وبما يدفع
ذلك في دفعه قولك وكذلك ما ذكره الناس من المعارضات لتأويلات القرامطة والرافضة
ونحوهم كقولهم في قوله فقاتلوا أئمة الكفر طاعة والزيبر وأبو بكر وعمر ومعاوية فيقابل
هذا بقول الخوارج أنهم على الحسن والحسين وكل هذا باطل لكن الغرض أنهم يقابلون
بمثل حججهم والدليل على فسادهما بعدم النوعين فعلم بطلان الجميع

(فصل) المنهج الثالث في الأدلة المستدلة بالسنة المنقولة عن النبي صلى الله عليه
وسلم وهي اثنا عشر الأول ما نقله الناس كافة أنه لما نزل قوله وأندرعشر ثلث الأقربين جمع
رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى عبد المطلب في دار أبي طالب وهم أربعون رجلا وافرأ أن
فصنع لهم طعاما (١) وأخذ شامع مع البر وبعد كم صاعا من الهن وكان الرجل منهم يأكل
الجنة في مقعد واحد ويشرب الفرق من الشراب في ذلك المقام فأجاب الجماعة كلهم من ذلك
اليسير حتى شبعا ولم يبين ما أكلوا فظهرهم ذلك وتبين لهم أنه صادق في نبوته فقال يابني
عبد المطلب إن الله بعثني إلى الخلق كافة وبعثني إليكم خاصة فقال وأندرعشر ثلث الأقربين وأنا
أدعوكم إلى كلمتين خفيفتين على اللسان ثقلتين في الميزان تكون بهما العرب والعجم وتنفاد
لكم بهما الأمم وتدخلون بهما الجنة وتخرجون بهما من النار شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله
فمن يحميني إلى هذا الأمر يوازني على القيامة يكن أخي ووزيري ووصيي ووارثي وخليفتي
من بعدني فلم يجبه أحد منهم فقال أمير المؤمنين أنا يا رسول الله وأوزرك على هذا الأمر فقال
اجلس ثم أعاد القول على القوم فأجابوا فمضوا فقال علي فقت فقلت مثل مقالتي الأولى فقال
اجلس ثم أعاد القول ثالثة فلم ينطق أحد منهم بحرف فقت فقالت أنا وأوزرك يا رسول الله على
هذا الأمر فقال اجلس فأت أخى ووزيري ووصيي ووارثي وخليفتي من بعدني فنهض القوم
وهم يقولون لأبي طالب ليهنك اليوم إن دخلت في دين ابن أخيك فقد جعل ابنك وزيراً عليك

(والجواب) من وجوه الأول المطالبة بعمدة النقل وما ادعاه من نقل الناس كافة من أظهر
الكذب عند أهل العلم بالحديث فإن هذا الحديث ليس في شيء من كتب المسلمين التي
يستفيدون منها علم النقل لا في الصحاح ولا في المسانيد والسنن والمغازي والتفسير التي يذكر فيها
الاستناد الذي يحتج به وأنا كان في بعض كتب التفسير التي ينقل فيها الصحيح والضعيف مثل
تفسير الثعلبي والواحدى والبغوي بل وإن جرير وابن أبي حاتم لم يكن مجرد رواية واحد من
هو لأدلى لعل على حجته بأنه آق أهل العلم فأنه إذا عرف أن تلك المنقولات فيها صحيح وضعيف

نبوته فيها الأول مسلم والثاني ممنوع
وهم يقولون كل حادث فأنا أحدث
في الوقت الذي كانت الحكمة مقتضية
له وحيداً فوجود ذلك الوقت صفة
كامل وقيل ذلك صفة نقص مثال
ذلك تكلم الله لموسى صفة كمال
لما أتى وقبل أن يتمكن من سماع
كلام الله صفة نقص (السابع)
أن يقال الأمور التي لا يمكن وجودها
الاحادية أو متعاقبة أيها أكل
عندما بالكلية أو وجودها على
الوجه الممكن ومعلوم أن وجودها
على الوجه الممكن أكل من عدمها
وهكذا يقولون في الحوادث
(الوجه الثامن) أن يقال قول
القائل اتفاق الملل قبل الكرامة
على امتناع اتصاف الرب بغير
صفات الكمال كلام مجمل فإن أريد
بذلك أن الناس ما رأوا يقولون إن
الله موصوف بصفات الكمال منز
عن النقص فالكلامية تقول بذلك
وإن أردت أن الناس قبل الكرامة
كأنهم يقولون إن الله لا يقوم به شيء
من مقدوراته ومراداته فهذا غلط

(١) كذا في النسخة على هذه
الصورة ولا يخفى ما فيه من غش
التحريف وقد أورد الحديث في
تفسير ابن جرير خطبا لعل ومنه
فأصنع لنصاعا من طعام واجعل
عليه رجلا شاة واملأنا عسا من
لبن ثم اجعل لي بني عبد المطلب الخ
فأمل كتبه معجبه

فان جهرا والخلافتي على حوازي ذلك
 قبل الاسلام وبعد الاسلام فالثبوت
 عملوا من وصف الله تعالى ذلك
 وكذلك الانجيل وسائر نبوات الانبياء
 مثل الزبور ونبوة اشعيا وارسا
 واساطين الفلاسفة كانوا يقولون
 بذلك والسلف من الصحابة
 والتابعين واهل الحديث متواتر
 عنهم ذلك ثم هذا الرجل لما وردت
 عليه الدهرية هذا في صفة الخلقية
 قال صفة الخلقية لاصفة نقص
 واصفة كمال (الوجه التاسع) قوله
 ان وجود الشيء أشرف من عدمه
 يقال له وجوده أشرف مطلقا
 في الوقت الذي يمكن وجوده فيه
 ويصلح وجوده فيه اما الاول
 فهو نوع فان وجود الجهل المركب
 ليس أشرف من عدمه ولا وجود
 تكذيب الرسول أشرف من
 عدمه ولا وجود المتع أشرف
 من عدمه وان أريد وجود الممكن
 الصالح قيل فلان لم احدث
 كان يمكن حدوثه ويصلح حدوثه
 قبل وقت حدوثه وحينئذ فلا
 يلزم من كونه وقت وجوده كمالا ان
 يكون قبل وجوده نقصا ومدار
 الدليل على مقدمتي مغلطين
 احدهما ان ما وجد من الكمال كان
 عدمه قبل ذلك نقصا وهذا فيه
 تفصيل كائين والثاني ان لا يكون
 وحده كمالا يجب نفيه عن الرب
 مطلقا وهذا فيه تفصيل كما سبق
 فانه يقال ان كان الحادث كالا

فلا بد من بيان ان هذا المنقول من قسم الصحيح دون الضعيف وهذا الحديث غايته ان يوجد
 في كتب التفسير التي فيها الفقه والسمين وفيها احاديث كثيرة موضوعة مكذوبة مع ان كتب
 التفسير التي يوجد فيها مثل تفسير ابن جرير وابن أبي حاتم والعلوي والبعوي ينقل فيها الاسانيد
 الصحيحة ما يناقض هذا مثل بعض المفسرين الذين ذكرنا هذا في سبب نزول الآية فانهم
 ذكرنا مع ذلك الاسانيد الصحيحة الثابتة التي اتفق أهل العلم على جحتها ما يناقض ذلك ولكن
 هؤلاء المفسرون ذكرنا ذلك وانما على عادتهم هي انهم يقولون ما ذكر في سبب نزول الآية من
 المنقولات الصحيحة والضعفة ولهذا ذكرنا أحدهم في سبب نزول الآية عدة أقوال لذكر أقوال
 الناس وما نقلوه فيها وان كان بعض ذلك هو الصحيح وبعضه كذب وانما احتج بثل هذا الضعيف
 وأمثلة واحدا فذكر بعض ما نقل في تفسير الآية من المنقولات وترك ما ينقل مما يناقض
 ذلك كان هذا من أفسد الحجج كن احتج بشاهد يشهد له ولم تثبت عدالته بل ثبت جرحه وقد
 ناقضه عدد كثير من يشهدون بما يناقض شهادته وأبو حنيفة روى واحدا لم تثبت عدالته بل ثبت
 جرحه ويدع روابات كثيرين عدول وقدروا ما يناقض ذلك بل لو قدر ان هذا الحديث من
 رواية أهل الثقة والعدالة وقدر روى آخرون من أهل الثقة والعدالة ما يناقض ذلك لوجب
 النظر في الروايتين أيهما أثبت وأرجح فكيف اذا كان أهل العلم بالنقل متفقين على أن الروايات
 المناقضة لهذا الحديث هي الثابتة الصحيحة بل هذا الحديث مناقض لما علم بالتواتر من أئمة
 التفسير الذين لم يذكرنا هذا محال لعلمهم انه باطل (الثاني) اننا نرضى منهم من هذا النقل العام باحد
 شيوخنا اما اسانيدنا ذكرنا ما يحتج به أهل العلم في مسائل النزاع ولولاه مسئلة فرعية واما قول
 رجل من أهل الحديث الذين يعتمد الناس على نصيحتهم فانه لو تناظر فقهاء في فرع من الفروع
 لم تقم الحجة على المناظر الا بحديث يعلم انه سند اسناد اقوم به الحجة أو يصححه من يرجع اليه في
 ذلك فاما اذا لم يعلم اسناده ولم يشته أئمة النقل فن أن يعلم لاسما في مسائل الاصول التي يبنى
 عليها الطعن في سلف الأمة وجهودها ويتوسل بذلك الى هدم قواعد المسئلة كيف ينقل في مثل
 ذلك حديث لا يعرف اسناده أئمة النقل ولا يعرف أن عالمنا صححه (الثالث) ان هذا الحديث
 كذب موضوع ولهذا امر روى أحد منهم في الكتب التي يرجع اليها في المنقولات لان أدنى من له
 معرفة بالحديث يعلم أن هذا كذب وقد رواه ابن جرير والبعوي باسناد فيه عبد الغفار بن القاسم
 ابن فهد أو مريم الكوفي وهو مجمع على تركه كذبته عماله بن حرب وأبو داود وقال أحمد ليس
 بثقة عامة أحاديثه باطل قال يحيى ليس بشئ قال ابن المديني كان يضع الحديث وقال
 النسائي وأبو حاتم متروك الحديث وقال ابن حبان البستي كان عبد الغفار بن قاسم يشرب
 الخمر حتى يسكر وهو مع ذلك يقلب الاخبار لا يجوز الاحتجاج به وتركه أحمد ويحيى ورواه ابن
 أبي حاتم وفي اسناد عبد الله بن عبد القدوس وهو ليس بثقة وقال فيه يحيى بن معين ليس بشئ
 رافضى حيث وقال النسائي ليس بثقة وقال الدارقطني ضعيف واسناد العلوي أضعف
 لان فيه من لا يعرف وفيه من الضعفاء والمهمين من لا يجوز الاحتجاج بمثله في أقل مسئلة
 (الرابع) ان بني عبد المطلب لم يبلغوا أربعين رجلا حين نزلت هذه الآية فانها نزلت بحكمة في أول
 الامر ثم لا بلغوا أربعين رجلا في مدة حياة النبي صلى الله عليه وسلم فان بني عبد المطلب لم يعقب
 منهم باثناق الناس الا أربعة العباس وأبو طالب والحارث وأولادهم وجميع ولد عبد المطلب من
 هؤلاء الاربعة وهم بنو هاشم ولم يدرك النبوة من عمومته الا أربعة العباس وخزعة وأبو طالب

وأولهم فآمن اثنان وهما جرة والعباس ونفر اثنان أحدهما نصره وأغاله وهو أبو طالب
والآخر عاداه وأعان أعداءه وهو أبو لهب وأما العمومة وبنوا العمومة فابو طالب كان له أربعة
بنين طالب وعقيل وجعفر وعلى وطالب لم يدرك الاسلام وأدركه الثلاثة فآمن على وجعفر
في أول الاسلام وهاجر جعفر إلى أرض الحبشة ثم إلى المدينة عام خيبر وكان عقيل قد استولى
على ربيع بنى هاشم لما هاجر وأتصرف فيها ولهذا الماقيل التي صلى الله عليه وسلم في حجة
نزل غدا في دارك مكة قال وهل ترك لنا عقيل من دار وأما العباس فنوه كلهم صغار اذ لم يكن
فيهم عكة رجل وهب أنهم كانوا رجالا فهم عبدالله وعبيد الله والفضل وأما قثم فولد بعدهم
وأكرمهم الفضل وبه كان يكنى وعبيد الله ولد في الشعب بعد نزول قوله وأندرس ثلث الاقر بين
وكان سنه في الهجرة نحو ثلاث سنين وأربع سنين ولم يولد للعباس في حياة النبي صلى الله
عليه وسلم الا الفضل وعبيد الله وأما سائرهم فولدوا بعده وأما الحرث بن عبد المطلب
وأولهم فنوهما قل والحرث كان له اثنان أبو سفيان ووربعة وكلاهما تأسر اسلامه وكان
من مسلمة الفتح وكذلك بنو أبي لهب تأسر اسلامهم إلى زمن الفتح وكان له ثلاثة ذكور فأسلم
منهم اثنان عتبة ومغيث وشهد الطائف وخيبر وعتبة دعا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يأكل الكلب فقتله السبع بالزرقاء من الشام كافرا فهو لا ينعى لعبد المطلب لا يلقون
عشر بن رجلا فآمن الاربعون (الخامس) قوله ان الرجل منهم كان يأكل الخدعة ويشرب
الفرق من اللبن كذب على القوم ليس بنو هاشم معروفين بمثل هذه الكثرة في الاكل ولا عرف
فيهم من كان يأكل خدعة ولا يشرب فرقا (السادس) أن قوله الجماعة من يبيحني إلى هذا
الامر وازرق على القيام به يكن أخى ووزير ووصي وخليفى من يعدى كلام مفترى على
النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز نسبته اليه فان مجرد الإجابة إلى الشهادتين والمعاونة على ذلك
لا يوجب هذا كله فان جميع المؤمنين أحاوا إلى هاتين الكلمتين وأعلنوا على هذا الامر وبذلوا
أنفسهم وأموالهم في إقامته وطاعته وفارقوا وأطاعهم وعادوا خوأنهم ومبروا على الشهادتين
بعد الألفة وعلى التل بعد العز وعلى الفقر بعد الغنى وعلى الشدة بعد الرخاء وسيرتهم معروفة
مشهورة ومع هذا فلم يكن أحد منهم خليفة له وأيضا فان كان عرض هذا الامر على أربعين
رجلا أمكن أن يجيبوه أو أكثرهم أو عدد منهم فلو أجابه منهم عديم من كان الذي يكون الخليفة
بعده (١) يعين واحدا بلا موجب لم يجعل الجميع خلفاء في وقت واحد وذلك أنه لم يعلى
الوصية والخلافة والاختوة والموازرة إلا بأمر سهل وهو الإجابة إلى الشهادتين والمعاونة على هذا
الامر وما من مؤمن يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر إلا يؤمن بالقضاء الأول من هذا النصيب وافر
ومن لم يكن له من ذلك حظ فهو منافق فكيف يجوز نسبته مثل هذا الكلام إلى النبي صلى الله
عليه وسلم (السابع) أن حمزة وجعفر وعبيدة بن الحارث أحاوا إلى ما أجابه على من
الشهادتين والمعاونة على هذا الامر فان هؤلاء من السابقين الأولين الذين أمتوا بالله ورسوله
في أول الامر بل حرموا من قبل أن يصيروا المؤمنين أو يعين رجلا وكان النبي صلى الله عليه وسلم
في دار الأرقم بن أبي الأرقم وكان اجتماع النبي صلى الله عليه وسلم به في دار الأرقم ولم يكن
يجتمع هو وبنو عبد المطلب كلهم في دار واحدة فان أبي لهب كان منظره لمعاداة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولما حصر بنو هاشم في الشعب لم يدخل معهم أبو لهب (٢)
ان الذي في الصحاح من نزول هذه الآية غير هذا في الصحيحين عن ابن عمر وأبي هريرة

فعدمه قبل ذلك نقص وان لم يكن
كالإلّا يتصف الرب باليس بكمال
وكلا المقدمتين فيهما من التوبة
والإجمال ما فدين ويحتمل من
النسب أكثر من هذا

(قال الأمدى) الحجة الثانية من
جهة المناقضة للنصم والازام
وذلك من ثمانية أوجه
(الأول) ان مذهب الكرامية
انهم لا يجوزون الملاقاة اسم
مصدق على الله تعالى في الازال
كإنيته من قبل فلو قامت بذاته
صفات حادثه لا تنصفها وتعدي
إليه حكمها كالعلم فانه اذا قام
بعمل وجب انصافه بكونه عالما
وكذا في سائر الصفات القائمة
بمعناها وسواء كان المحل قديما
أو حادثا وسواء كانت الصفة قديمة
أو حادثا اذ لا فرق بين القديم
والحادث من حيث انه محمل قامت
به صفة إلا فيما يرجع إلى أمر
خارج فلا أثر له واذا ثبت ذلك
فإن من ذلك تجد اداس لم يكن له
قبل قيام السفة الحادث به وهو
مناقض لنههم قلت ولقاتل أن
يقول هذا أمر اصطلاحى لفظى
ليس يحسن عقليا فان كونهم

(١) قوله يعين واحدا الخ كذا في
النسفة والعبارة كية وان كان
الفرض ظاهر اوله لعل سقط منها
شي فخر كتبه صحيحه

(٢) يباح بالاصل

والأفظ له عن النبي صلى الله عليه وسلم لما زلت وأندرعيرت الأقر بين دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق ما فاجتمعوا ونقص وعلم فقال يابني لعين لؤي أنقذوا أنفسكم من النار يابني مرة من كذب أنقذوا أنفسكم من النار يابني هاشم أنقذوا أنفسكم من النار يابني عبد المطلب أنقذوا أنفسكم من النار يابنكم من الله شاعران لكبر جاسا بابا سألها وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أيضا لما زلت هذه الآية قال يا معشر قريش استشفوا أنفسكم من الله لا أغني عنكم من الله شيئا يابني عبد المطلب لا أغني عنكم من الله شيئا يابنكم من الله لا أغني عنكم من الله شيئا يابنكم من الله لا أغني عنكم من الله شيئا ملائي ما شئت من مالي وخرج مسلم من حديث ابن الخارق وزهير بن عمرو ومن حديث عائشة وقال فيه قام على الصفا وقال في حديث قيسمة انطلق إلى رحمة من جبل فعلا أعلاه حجرا ثم نادى يابني عبد مناف اني لكم نذير انما ملئ ومثلكم كمثل رجل رأى العدو فانطلق يربأ له الله فخشي أن يسبقوه فجعل يهتف يا سباحاء وفي الصحيحين من حديث ابن عباس قال لما زلت هذه الآية خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صعد الصفا فهتف يا سباحاء فقالوا من هذا الذي هتف قالوا محمد فاجتمعوا إليه فجعل ينادى يابني فلان يابني عبد مناف يابني عبد المطلب وفي رواية يابني فهر يابني عدي يابني فلان لطلون قريش فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولنا نظروا ما هو فاجتمعوا فقال أرايتكم لو أخبرتكم أن خيلا تخرج يسبق هذا الجبل أن كنتم مصدق قالوا لا جربنا عليك كذبا قال فاني نذير لكم بين يدي عذاب شديد قال فقال أولئك يا سباحاء ما جئنا إلا بهذا فقام فقرأت السورة تبت يدائي يا رب وب وفي رواية أرايتكم لو أخبرتكم أن العدو يصحبكم ويعيسكم أن كنتم تصدقوني قالوا بلى فان قيل فهذا الحديث قد ذكره طائفة من المفسرين والمصنفين في الفضائل كالعلي والغوي وأمثالهم ما والمغازي قيل له مجرد رواية هؤلاء لا توجب ثبوت الحديث باتفاق أهل العلم بالحديث فان في كتب هؤلاء من الأحاديث الموضوع عما اتفق أهل العلم على أنه كذب موضوع وفيها شيء كثير يعلم بالادلة البينة السبعة والعقيدة أنها كذب بل فيها ما يعلم بالاضطرار أنه كذب والعلوي وأمثاله لا يعتمدون الكذب بل فيهم من الصلاح والدين ما يعتمدون من ذلك لكن يتقانون ما وجدوه في الكتب ويرون ما سمعوه وليس لاحد منهم من الخبرة بالاسانيد والاشعة الحديث كشعبة ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين وأبو حنيفة ومحمد بن يحيى الذهلي والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيين وأبو عبد الله بن ماجة والدارقطني وأمثال هؤلاء من أئمة الحديث ونقادهم وحفاظهم الذين لهم خبرة ومعرفة تامة بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم وأحوال من نقل العلم والحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من نقل العلم وقد صنفوا الكتب الكثيرة في معرفة الرجال الذين نقلوا الآثار وأسمائهم وذكروا أخبارهم وأخبار من أخذوا عنه ومن أخذ عنهم مثل كتاب العلل وأسماء الرجال عن يحيى القطان وابن المديني وأحمد بن معين والبخاري ومسلم وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والترمذي وأحمد بن عبد بن حبان وأبو الفتح الأزرقي والدارقطني وغيرهم وتفسير التعليل فيه أحاديث موضوعة وأحاديث صحيحة ومن الموضوع فيه الأحاديث التي في فضائل السور سورة سورة وقيل كره هذا الحديث الرخصي والواحدى وهو كذب موضوع باتفاق أهل

لا يسمونه إلا بما هو لازم لذاته دون ما يعرض لها أمر اصطلموا عليه ولا يرد عليهم العلم والقدرة ونحوهما فانه من لوازم ذاته ولعلمهم يدعون في ذلك توقيفا لا بدعي غيرهم في كثير مما لا يطمعون من الأسماء وأيضا فقال هذا اما أن يكون لازما لهم واما أن لا يكون لازما فان لم يكن لازما بطل التقص به وان كان لازما أمكن التزامه وليس فيه التجدد أسماء مما تجد من أفعاله والمنازع يقول غسل ذلك في جميع الأفعال فانه تجد استحفاقه لاسماها عند تجدد الأفعال كالحاق والاراق ونحو ذلك وحيث فيمكن اذا كان هذا صوابا أن يجمع بين الصوابين فيقال بتجدد الحوادث وتجدد الاسم أيضا وأضاف فيقال الكرامة قالوا هذا الكونه عندهم متصفا في الازل بصفات الكمال وكون أسمائها كلها الأسماء الحسنى التي تتضمن مدحها ونناء عليه وكون ذلك الحادث لا يمكن أن يكون أزليا فلا يكون مما يوجب اسماءه فيقال اما أن يمكن دوام نوع ذلك الحادث واما أن لا يمكن فان أمكن كانوا قد أخطأوا في نفي دوامه وان لم يمكن فاما أن يكون تجددهم له ممكنا أولا يكون فان كان ممكنا أخطأوا في نفي ذلك الاسم وان لم يكن ممكنا كانوا مصيدين في تقدير خطئهم على

الحديث وكذلك غيره هذا وكذلك الواحدى لنيل التعلي والبغوى اختصر تفسيره من تفسير التعلي والواحدى لكن هما خبر بأقوال المفسرين منه والواحدى أعلم بالعمية من هذا وهذا والبغوى أتبع لسنة منهما وليس كون الرجل من الجمهور الذين يعتقدون خلافة الثلاثة بوجبه أن كل مار واهد صدق كأن كونه من الشيعة لاوجب أن يكون كل مار واهد كذابا بل الاعتبار بميزان العدل وقه وضع الناس أحاديث كثيرة مكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصول والأحكام والزهد والفضائل ووضعوا كثيرا من فضائل الخلفاء الأربعة وفضائل معاوية ومن الناس من يكون قصده رواية كل ما روى في الباب من غير تمييز بين صحيح وضعيف فكلهم أولو نعيم في فضائل الخلفاء وكذلك غيره من منصف في الفضائل ومثل ما جعده أبو الغضين أبي الفوارس وأبو علي الأهوازي وغيرهما في فضائل معاوية ومثل ما جعده النسائي في فضائل علي وكذلك ما جعده أبو القاسم بن عساكر في فضائل علي وغيره فان هؤلاء وأمثالهم قصدوا أن يرووا ما سمعوا من غير تمييز بين صحيح ذلك وضعيف فلا يجوز أن يحجز بصدق الخبر بمجرد رواية الواحد من هؤلاء اتفاق أهل العلم وأما من يذكر الحديث بلا استناد من المصنفين في الأصول والفقه والزهد والرفائق فهو لا يذكر أحاديث كثيرة صحيحة ويذكر بعضهم أحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعة كابو جند ذلك في كتب الرفائق والرأى وغير ذلك

(فصل) قال الرافضى الثاني الميراث من اتبع النبي صلى الله عليه وسلم أنه ما نزل قوله تعالى يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك خذ الناس في غديهم وقال الجمع كله يا أيها الناس ألسنت أولى منكم بأنفسكم قالوا بلى قال من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله فقال عمر بن الخطاب أصبغت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة والمراد بالمولى هنا الأولي بالتصريف لتقديم التقوى منه صلى الله عليه وسلم بقوله ألسنت أولى منكم بأنفسكم

(والجواب) عن هذه الآية والحديث المذكور قد تقدم وبيننا أن هذا كذب وأن قوله بلغ ما أنزل إليك من ربك نزل قبل هجرة طه عليه وسلم في يوم الغدير إنما كان ثامن عشر ذي الحجة بعد رجوعه من الحج وعاش بعد ذلك شهرين وبعض الثالث ومما يبين ذلك آخر المائدة زولا قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي وهذه الآية نزلت بعرفة تاسع ذي الحجة في حجة الوداع والنبي صلى الله عليه وسلم واقف بعرفة بكأيت ذلك في الصباح والسنة وكما قاله العلماء فاطمة من أهل التفسير والحديث وغيرهم وتغيرت من كان بعد رجوعه إلى المدينة ثامن عشر ذي الحجة بعد نزول هذه الآية بتسعة أيام فكيف يكون قوله بلغ ما أنزل إليك من ربك نزل ذلك الوقت ولا خلاف بين أهل العلم أن هذه الآية نزلت قبل ذلك وهي من أوائل ما نزل بالمدينة وإن كان ذلك في سورة المائدة كما أن فتحا حريم الجسر والخرمات في أوائل الأمر عقب غزوة أحد وكذلك فيها الحكم بين أهل الكتاب بقوله فان جاولا فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وهذه الآية أما نزلت في الحبلى لرحم اليهوديين وأما في الحكم بين قريظة والتفسير لما حكاه اليعقوبي في وجه اليهوديين كان أول ما فعله بالمدينة وكذلك الحكم بين قريظة والتفسير فان بنى التفسير أجلاهم قبل الخندق وقريظة قتلهم عقب غزوة الخندق والخندق اتفاق الناس كان قبل المدينة وقبل فتح خيبر وذلك كله قبل فتح مكة وغزوة تبوك وذلك كله قبل حجة الوداع وحجة الوداع قبل خطبة الغدير فمن قال إن المائدة نزل فيها شيء بعد

بعض التعديرات لا يلزم صواب قول من أزعجهم (قال الأمدى) الوجه الثاني أن التكرامة موافقون على أن القول والإرادة لا يقومان إلا بجمع السمع والبصر وقد وافقوا على أن الحى إذا خلا عن السمع والبصر لا يتخلو عن ضده وعند ذلك فاما أن يقولوا بأن الله يتخلو عن القول والحادث أو الإرادة الحادثة وعن ضده فلا يجدون إلى الفرق بينه وبين السمع والبصر شيئا وإن قالوا بأنه لا يتخلو الرب عن القول والإرادة وعن ضده فلا يتخلو ذلك الضد اما أن يكون قديما أو حادثا فان كان الأول فيلزم من ذلك عدم الوجود القديم ضرورة حدوث ضده وهو محال بالاتفاق وبالدليل على ما سياتى وإن كان الثاني فالكلام في ذلك الضد كالكلام في الأول ويلزم من ذلك تعاقب الحوادث على الرب تعالى غلى وجه لا يتصور خلو عن واحد منها والحوادث المتعاقبة لا دوان تكون متناهية على ما سبق في إثبات واجب الوجود ولا يتخلو عن الحوادث فهو حادث ضرورة فيقال ولعلنا أن يقول نظير القول بالحادث والإرادة الحادثة عندهم لا يسمع الحادث والتبصر الحادث فانهم يقولون أنه عند وجود السموات والارضات تجدد ما يسمونه السمع والتبصر فهذا

عند ربحهم فهو كاذب مقتر بالتفاق أهل العلم وأيضا فان الله تعالى قال في كتابه يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فإبلى رسالتك والله يعصمك من الناس فضعف له سبحانه أنه يعصم من الناس اذا بلغ الرسالة ليؤمنه بذلك من الاعداء ولهذا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قبل نزول هذه الآية يحترس فلما نزلت هذه الآية ترك ذلك وهذا انما يكون قبل عام التبليغ وفي حجة الوداع تم التبليغ وقال في حجة الوداع الأهل بلغت الأهل بلغت قالوا نعم قال اللهم اشهد وقال لهم يا أيها الناس اني نازل فيكم ما ان عسكرتم به لم تنالوا كتاب الله وانتم تسألون عني فأنتم قالون قالوا نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت فجعل يرفع اصبعه الى السماء وسكبها الى الناس ويقول اللهم اشهد اللهم اشهد وهذا القاطع حديث جابر في صحيح مسلم وغيره من الاحاديث الصحيحة وقال ليبلغ الشاهد الغائب فربما يبلغ أوعى من سامع فتكون العصمة المضمومة موجودة قبل التبليغ المتقدم فلا تكون هذه الآية نزلة بعد حجة الوداع لانه قد بلغ قبل ذلك ولانه حدث لم يكن خائفا من أحد يحتاج أن يعصم منه بل حجة الوداع كانت وأهل مكة والمدينة وما حولهما كلهم مسلمون متقادون له ليس فيهم كافر والمنافقون مقصودون مسرون لتفارق ليس فيهم من يجاربه ولا من يخاف الرسول منه فلا يقال في هذه الحال بلغ ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فإبلى رسالتك والله يعصمك من الناس وهذا مما يبين أن الذي جرى يوم الغدير لم يكن أمرا ببلوغه كالذي بلغه في حجة الوداع فان كثيرا من الذين يجوامعهم أو أكثرهم لم يرجعوا معه الى المدينة بل رجع أهل مكة الى مكة وأهل الطائف الى الطائف وأهل اليمن الى اليمن وأهل البوادي القريبة من ذلك الى بواديهم وانما رجع معه أهل المدينة ومن كان قريبا منها فلو كان ماذكر يوم الغدير معا ببلوغه كالذي بلغه في الحج لبلغه في حجة الوداع كايبلغ غيره ولم يذكر في حجة الوداع امامة ولا ما يتعلق بالامامة أصلا ولم ينقل أحد باسناد صحيح ولا ضعيف أنه في حجة الوداع ذكر امامة علي بن ولاد كزعيا في شيء من خطبته وهو الجميع العام الذي أمر فيه بالتبليغ العام علم أن اماما على لم تكن من الدين الذي أمر ببلوغه بل ولا حديث المؤاخاة وحديث الثقلين مما يذكر في امامته ونحو ذلك والذي رواه مسلم بأنه بعد ربحهم قال اني نازل فيكم الثقلين كتاب الله فذكر كتاب الله وحض عليه ثم قال وعترتي أهل بيتي أذكركم الله ثلاثا وهذا مما انفرد به مسلم ولم يروه البخاري وقدرناه الترمذي وزاد فيه وانهم لم يقرعوا حتى يرداعلى الحوض وقد طعن غير واحد من الحفاظ في هذه الزيادة وقال انها ليست من الحديث والذين اعتقدوا صحتها قالوا انما يدل على أن مجموع العترة الذين هم بنو هاشم لا يتفقون على صلاته وهذا قد قاله طائفة من أهل السنة وهم من أجوبة القاضي أبي يعلى وغيره والحديث الذي في مسلم اذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قاله فليس فيه الا الوصية باتباع كتاب الله وهذا أمر قد تقدمت الوصية به في حجة الوداع قبل ذلك وهو لم يأمر باتباع العترة ولكن قال أذكركم الله في أهل بيتي وتذكر الامة اللهم يقتضي أن يذكر وما تقدم الامر به قبل ذلك من اعطائهم حقوقهم والامتناع عن ظلمهم وهذا أمر قد تقدم به قبل غير خم فعلم أنه لم يكن في غد ربحهم أمر يشرع نزل اذ ذلك لافي حق علي ولا في حق غيره لالامامة ولا غيرها لكن حديث المؤاخاة قد رواه الترمذي وأحمد في مسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من كنت مولاه فعلي مولاه وأما الزيادة وهي قوله اللهم وال من والاه وعاد من عاداه الخ فلا ريب أنه كذب ونقل الاثر في سنن عن أحمد بن العباس ماله عن حسين الاشقر وأنه

الحادث تفسير ذلك الحادث وعندهم أنه بخلاف وجود مثل هذا وضد العام بخلاف نفس السمع والبصر فان ذلك عندهم بمنزلة القائلة والمريدي وعندهم أنه لا يخلو عن القائلة والمريدي وضدها العام كالإخلاق عن نفس السمع والبصر وضده العام فان قيل منهم من يفرق بين القول والارادة وبين السمع والتبصر فيقال قد قيل ان هذا ليس هو المشهور عنهم ومسواء كان هو المشهور أو لم يكن فانه يقال ان كان صورة الارادة كصورة الواقع لم يخلف من فرقتين الصورتين منهم وان كان بينهما فرق مؤثر في الحكم لم يخلف المسوي منهم وعلى التقديرين لا يلزم صواب المتنازع لهم وأيضا فانه يقال اما أن يكون تعاقب الحوادث ممكنا واما أن يكون متممعا فان كان ممكنا كانوا أخطأ في قولهم يخلو عن القول والارادة وعن ضدهما لا يمكن تعاقب ذلك عليه دائما وان كان متممعا كان هذا الامتناع هو الفرق بين ذلك وبين السمع والبصر فانه يمكن اتصافه في الازل بالسمع والبصر دون اتصافه بالحادث من القول والارادة لكن على هذا لا يلزم تناقضهم في أن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده فانهم يقولون ليس هو قابلا في الازل للاتصاف بالحادث لكن يقال لهم هذا فرع

حذنه بحديثين قوله لعلي انك ستعرض على البراءة فني فلا تبرا والاخر اللهم وال من والاه
 وغاد من غاداه فانكروا أبو عبيد الله جدا لم يشك ان هذين كذب وكذلك قوله أنت أولى بكل
 مؤمن ومؤمنة كذب أيضا وأما قوله من كنت مولاه فعلي مولاه فليس هو في الجراح لكن هو
 محارواه العلماء وتنازع الناس في صحته فنقل عن البخاري وأبراهيم الحاربي وطائفة من أهل
 العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفه ونقل عن أحمد بن حنبل أنه حسنه كما حسنه الترمذي
 وقد صنف أبو العباس بن عقدة مصنف في جيع طرقه وقال ابن خزم الذي صرح من فضائل علي
 فهو قول النبي صلى الله عليه وسلم أنت مني بمنزلة هرون من موسى الآية لا نبي بعدي وقوله
 لأعطين الراية غدا رجلا يحب الله ورسوله ويحب الله ورسوله وهذه صفة واجبة لكل مسلم ومؤمن
 وفاضل وعنده صلى الله عليه وسلم أن عليا لا يحب الا المؤمن ولا يبغضه الا المنافق وقد صرح مثل
 هذا في الانصار أنهم لا يبغضهم من يؤمن بالله واليوم الآخر قال وأما من كنت مولاه فعلي
 مولاه فلا يصح من طرق الثقة أصلا وأما سائر الأحاديث التي تتعلق بها الرافض فوضوعة
 يعرف ذلك من له أدنى السام بالآخبار ونقلها فان قيل لم يذ كر ابن خزم في الصحيحين من قوله
 أنت مني وأما حديث الباهلة والكساء قيل مقصود ابن خزم الذي في الصحيحين من الحديث
 الذي لا يذ كر فيه الا علي وأما تلك ففيها ذ كر غيره قال جعفر أشبهت خلقي وخلقى وقال لا يذ
 أنت أخونا ومولانا وحديث الباهلة والكساء فهمنا ذ كر في فاطمة وحسن وحسين رضي الله
 عنهم فلا يرد هذا على ابن خزم ونحن نحب بالجو اب المركب فنقول ان لم يكن النبي صلى الله
 عليه وسلم قاله فلا كلام فان قاله فليرد به قطعا لخلافه بعده أن ليس في اللفظ ما يدل عليه ومثل
 هذا الامر الغريب يجب أن يبلغ بلاغينا وليس في الكلام ما يدل دلالة يثبت على أن المراد به
 الخلافة وذلك ان المولى كالولي والله تعالى قال انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا وقال وان
 تظاهروا عليه فان الله هو مولاه وجبر بل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير فبين أن
 الرسول ولي المؤمنين وأنهم مواليه أيضا كما بين أن الله ولي المؤمنين وأنهم أوليائه وأن المؤمنين
 بعضهم أولياء بعض فالولاية ضد المعادة وهي تثبت من الطرفين وان كان أحد المتولين
 أعظم قدرا ولايته احسان وتفضل ولايته لا شرط طاعة وعبادة كما أن الله يحب المؤمنين
 والمؤمنون يحبه فان الموالاة ضد المعادة والمحاربة والمخادعة والكفار لا يحبون الله ورسوله
 ويحاذون الله ورسوله ويعادونه وقد قال تعالى لا تحذوا وعدت و وعدتكم أولياء تلقون وهو
 يحجزهم عن ذلك كما قال تعالى فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وهو ولي المؤمنين
 ومولاهم يحجزهم من الظلمات الى النور واذا كان كذلك فعلى كون الله ولي المؤمنين ومولاهم
 وكون الرسول وليهم ومولاهم وكون علي مولاهم هي الموالاة التي هي ضد المعادة والمؤمنون
 يتولون الله ورسوله الموالاة المضادة للمعاداة وهذا حكم ثابت لكل مؤمن فعلى رضي الله عنه
 من المؤمنين الذين يتولون المؤمنين ويتولونه وفي هذا الحديث اثبات ايمان علي في الباطن
 والشهادة بأنه يستحق الموالاة باطنا وظاهرا ويرتد ما يحقه فيه أعداؤه من الخوارج والتواصب
 لكن ليس فيه أنه ليس من المؤمنين مولى غيره فكيف هو رسول الله صلى الله عليه وسلم موال
 وهم صالحو المؤمنين فعلى أيضا مولى بطريق الأولى والآخرى وهم المؤمنون الذين يتولونه وقد
 قال النبي صلى الله عليه وسلم ان أسلم وغفار وحرث بنه وجهينة وقر يشاوا الانصار ليس لهم مولى
 دون الله ورسوله وجعلهم موالى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما جعل صالح المؤمنين مواليه

اما كان انصافه بالحوادث فلم قلتم ان
 ذلك يمكن فيقولون وهذا الالتزام
 والمعارضه فرع امتناع انصافه
 بالحوادث فلم قلتم ان ذلك متنع
 فلم ان مثل هذا الالتزام لا ينقطع
 به لاهم ولا خصوصهم بالمؤمن لهم
 امتناع لتسلسل الحوادث وأما من
 يقول انه يمكن تسلسل الحوادث
 فانه بين خطاهم في هذا التفرق
 ويقول اذا كان الحلي لا يتخلو عما
 يقبله وعن ضده والرب تعالى قابل
 فلا تصاف بالقول والارادة فزم أن
 لا يتخلو عن ذلك وعن ضده لكن
 ضده صفة نقص كنفسد السمع
 والبصر فزم أنه ما زال متصفا
 بالقول والارادة والانصاف نوع
 ذلك يمكن ولهم جواب ثالث عما
 ذكروه من الالتزام وهو أن يقال
 نحن قلنا الحلي القابل لهذا يتخلو
 عنه وعن ضده العالم الذي يدخل
 فيه عدم هذه الصفات لم نقل انه
 لا يتخلو عنه وعن ضد وجوده فان
 هذا ليس قولنا فان القابل للشي
 ولضده الوجودي قد يتخلو عنهما
 عندنا ولكن الاشعرية يقولون
 ان القابل للشي لا يتخلو عنه وعن
 ضده الوجودي واذا كان كذلك
 فضع القول والارادة عدم ذلك
 فلا يقال القول في ضده ذلك
 كالقول فيه فليزم تسلسل الحوادث
 لان ضد ذلك عدم وعدم لا يشتر
 الى فاعل عندنا ولا يصح عدم الشيء
 في الازل ووجسوده فيما لا يزال

كالافعال المحدثنة وههنا جواب
محقق لهم لكنه لا يتم الا بان يكون
عدم القبول والارادة في الازل
ليس صفة نقص وقولهم في ذلك
كقول المعتزلة وهم يخبرون المعتزلة
من وجهين من جهة أنهم يحفلون
القول والارادة قائمة بذاته وهذا
بحث آخر لا يختص بهذه المسئلة
ومن جهة أنهم يشتون مشيئة
أزلية وقابلية أزلية وأيضاً
ادعاءه من أنه أثبت أن الحوادث لا بد
وأن تكون متناهية ليس كما ذكر
وقد عرفت الكلام فيما ذكر هو
وغيره ووضعت ذلك

(قال أبو الحسن الأمدى)
الوجه الثالث يعني في بيان
تناقضهم أن مذهبهم أن القول
الحادث والارادة الحادثان عرض
كلاهما للطعم والرائحة وأنه يجوز
في الشاهد تعري الجواهر عن
الاقوال والارادات والطعوم
والروائح والالوان مع جواز
انصافها وقداً حالوا قيام الالوان
والطعوم والروائح بذات الله تعالى
وجوز ذلك في القبول والارادة
ولو قيل لهم لم قضيت بجواز قيام
الطعوم والالوان والروائح بذات

والله ورسوله مولاهم وفي الجملة فرق بين الولي والمولى ونحو ذلك وبين الولي فبأن الولاية التي
هي ضد العداوة وتسمى بباب الولاية التي هي الامارة وتسمى بالحديث انما هو في الاولى دون الثانية
والتي هي الله عليه وسلم لم يقبل من كتبوا اليه فعلى واليه وانما الاقظ من نكت مولا فعلى
مولا وأما كون المولى بمعنى الولي فهذا باطل فان الولاية تثبت من الطرفين فان المؤمنين اولياءه
الله وهو مولاهم وأما كونه أولى بهم من أنفسهم فلا تثبت الا من طرفه صلى الله عليه وسلم
وكونه أولى بكل مؤمن من نفسه من خصائص نبوته ولو قدر أنه نص على خليفة من بعده لم يكن
ذلك موجباً أن يكون أولى بكل مؤمن من نفسه كما أنه لا يكون أزواجاً لهم انهم ولو اراد هذا
المعنى لقال من كتب الى به من نفسه فعلى أولى به من نفسه وهذا لم يقوله ولم يقوله أحد ومعه
باطل قطعاً لان كون النبي صلى الله عليه وسلم أولى بكل مؤمن من نفسه أمر ثابت في حياته
ومعناه وخلافه فعلى لو قدر وجودها لم تكن الابعدموته لم تكن في حياته فلا يجوز أن يكون على
خليفة في زمنه فلا يكون حينئذ أولى بكل مؤمن من نفسه بل ولا يكون مولى أحد من المؤمنين
اذا أريد الخلافة وهذا مما يدل على أنه لم يرد الخلافة فان كونه على كل مؤمن وصف ثابت له
في حياته النبي صلى الله عليه وسلم لم يتأخر حكمه الى الموت وأما الخلافة فلا يصير خليفة الابعدموته
الموت فعلم أن هذا ليس هذا وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم هو أولى بالمؤمنين من أنفسهم
في حياته وبعد مماته الى يوم القيامة وإذا اختلف أحد على بعض الامور في حياته أو قدر أنه
استخلف أحد ابعدموته وصار له خليفة بنص أو اجماع فهو أولى بتلك الخلافة وبكل المؤمنين
من أنفسهم فلا يكون قط غيره أولى بكل مؤمن من نفسه لاسيما في حياته وأما كون على
وغيره مولى كل مؤمن فهو وصف ثابت لعلى في حياته النبي صلى الله عليه وسلم وبعد مماته وبعد
مات على فعلى اليوم مولى كل مؤمن وليس اليوم مولى على الناس وكذلك سائر المؤمنين
بعضهم وأولياء بعض

(فصل) قال الرافضى البرهان الثالث قوله أنت منى عزلة هرون من موسى الا
أنه لا نبى بعدى ومن جملة منازل هرون أنه كان خليفة لموسى ولو عاش بعده لكان خليفة أيضاً
(١) والابن بقر النصب اليه ولأنه خلفه مع وجوده وغيبته مدة يسيرة فعند ممته تطول الغيبة
فيكون أولى بأن يكون خليفة

(والجواب) أن هذه الاحاديث ثبتت في الصحيحين بالرب وغيرهما وكان النبي صلى الله
عليه وسلم قال ذلك في غزوة تبوك وكان صلى الله عليه وسلم كلما سافر في غزوة أو عمره أو حج
يستخلف على المدينة بعض الصحابة كما استخلف على المدينة في غزوة بدر (٢) عثمان
وفي غزوة بدر فينقاع بشر بن المنذر ولما غزا قريشا ووصل الى الفرع استعمل ابن أم مكتوم
وذكر ذلك محمد بن سعيد وغيره وبالجملة فن المعلوم أنه كان لا يخرج من المدينة حتى يستخلف
وقد ذكر المسلمون من كان يستخلفه فقد سافر من المدينة في عشرين سنة وعمره المدينة وعمره القضاء
وفي حجة الوداع وفي معاربه أكثر من عشرين غزاة وفيها كلها استخلف وكان يكون بالمدينة
رجال كثيرون يستخلف عليهم من يستخلفه فلما كان في غزوة تبوك لم يأذن لاحد في الخلف
عنها وهي أخرجنا به صلى الله عليه وسلم ولم يجمع معه أحد كما اجمع معه فيها فلم يستخلف عنه
الا النساء والصبيان أو من هو معدود لغيره عن الخروج أو من هو منافق ويخلف الثلاثة الذين
ينب عليهم لم يكن في المدينة رجال من المؤمنين يستخلف عليهم كما كان يستخلف عليهم في كل

(١) قوله والابن بقر النصب اليه
كذا في النسخة وهو غير منتظم
ولعل هنا سقطاً فيرجع الى أصل
الرافضى اه كتبه معصمه
(٢) بياض بالاصل

مرة بل كان هذا الاختلاف أضعف من الاختلافات المتعاقبة منه لانه لم يبق في المدينة رجال من المؤمنين أقوى به يختلف عليهم أهدا كما كان يبق في جميع مغازيه فانه كان يكون بالمدينة رجال كثير من المؤمنين أقوى به يختلف عليهم من يختلف فكل اختلاف يختلفه في مغازيه مثل اختلافه في غزوة بدر الكبرى والصغرى وغزوة بني المصطلق والغلبة وخيبر وفتح مكة وسائر مغازيه التي لم يكن فيها قتال ومغازيه بضع عشرة غزوة وقد اختلف فيها كلها الا قليلا وقد اختلف في حجة الوداع وعمرتين قبل غزوة تبوك وفي كل مرة يكون بالمدينة أفضل ممن بقي في غزوة تبوك فكان كل اختلاف قبل هذه يكون على أفضل ممن استخلف عليه عليا فلهاذا خرج اليه على رضى الله عنه بيكي وقال اختلفي مع النساء والصبيان وقيل ان بعض المنافقين طعن فيه وقال انما خلقه لانه يغضه فيناله النبي صلى الله عليه وسلم في انما استخلفنا لاماتك عندي وان الاختلاف ليس بنقص ولا غش فان موسى استخلف هرون على قومه فكيف يكون نقصا وموسى يفعل به هرون فليكن ذلك قلب على وبين أن جنس الاختلاف يقتضي كرامة المستخلف وأمانته لا يقتضي اهانتة ولا تخوفه وذلك لان المستخلف يغيب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد خرج معه جميع الصحابة والمؤمنين وغيرهم اذا خرجوا في مغازيههم أخذوا معهم من يعظم انتفاعهم به ومعاونتهم ولم يحتاجون الى مساورة والانتفاع برأيه ولسانه وبده وسيفه والمخلف اذا لم يكن له في المدينة سياسة كثيرة لا يحتاج الى هذا كله فكل من ظن أن هذا اغضاة من على ونقص منه وخفض من منزلته حيث لم يأخذه معه في المواضع المهمة التي تحتاج الى سعي واجتهاد بل تركه في المواضع التي لا تحتاج الى كبير سعي واجتهاد فكان قول النبي صلى الله عليه وسلم مينا أن جنس الاختلاف ليس بنقصا ولا اغضاة ان لو كان نقصا أو غضا لما فعله موسى بهرون ولم يكن هذا الاختلاف كاختلاف هرون لان العسكر كان مع هرون وانما ذهب موسى وحده وأما اختلاف النبي صلى الله عليه وسلم فجميع العسكر كان معه ولم يختلف بالمدينة غير النساء والصبيان الامعة وروا عاص وقول القائل هذا بمنزلة هذا وهذا مثل هذا هو كتشبه الشيء بالشيء وتشبه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دل عليه السياق لا يقتضي المساواة في كل شيء الا ترى اما ثبت في الصحاح من قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الاسارى لما استشارا بأكبر وأشار بالفداء واستشار عمر فأشار بالقتل قال سأخبركم عن صاحبكم مثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم اذ قال فن تبغى فانه من ومن عصا فأنك تغور رحم ومثل عيسى اذ قال ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فأنك أنت العزيز الحكيم ومثل نوح اذ قال رب لا تدعني الارض من الكافرين ديارا أو مثل موسى اذ قال ربنا اطع على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم فقول لهذا مثلك كمثل إبراهيم وعيسى ولهذا مثل نوح وموسى أعظم من قوله أنت مني منزلة هرون من موسى فان نوحا وإبراهيم وموسى وعيسى أعظم من هرون وقد جعل هرون مثله ولم يرد أنهم حاملتهم في كل شيء لكن فيما دل عليه السياق من الشدة في الله واللين في الله وكذلك هنا اغما هو عزلة هرون فيما دل عليه السياق وهو استخلافه في مغيبه كما استخلف موسى هرون وهذا الاختلاف ليس من خصائص على بل ولا هو مثل استخلافاته فضلا عن أن يكون أفضل منها وقد اختلف من على أفضل منه في كثير من القروا ولم تكن تلك الاختلافات توجب تقديم المستخلف على على اذا قدم معه فكيف يكون موجبا لتفضيله على على بل

الله تعالى من غير أن يلزم استحالة التعري عنها كافي القبول الحادث والارادة لانه لم يجدوا الى الفرق سبيلا فقال ولقائل أن يقول جواهم في هذا كجواب الاستعرة والسامسة اذا قيل لهم لم وصفتم الرب بالقول والارادة ولم تصفوه بالطعم والقرون والريح فاذا قالوا لان القول والارادة من الصفات المشروطة بالحياة هي صفة كمال بخلاف الطعم واللون والريح أو غير هذا من الفرق قالت الكرامة نظير ذلك فالفرق بين هذا وهذا ليس من خصائص مستثله لحلول الحوادث فان نسفي ذلك عند من ينفيه واجب سواء قال بحلول الحوادث أو يقل ولو أثبتته مثبت لكان يشتمس سواء قال بحلول الحوادث أو يقل وانما يفرقان في أن هذا لا يجوز حدوث ذلك بخلاف الآخر فاصلة أنهم لم ينفوا الطعم واللون والريح لكونه لو قبلها لم يخل منها فان هذا الاصل عندهم فاصد بل نفوا لما فارت به صفات الخي وأيضاً فقال الفرق الذي فروا به بين اللون والريح وبين القول والارادة ما أن يكون مؤثرا وإما أن لا يكون فان كان مؤثرا بطل الالزام وان لم يكن مؤثرا لزوم خطوهم في إحدى الصورتين لا يعبها فلم لا يجوز أن يكون الخطا فيما نفوه لا فيما يثبتونه فلا يدل على صحة قول المنازع لهم

فما أثبتوه فان أقام المنازع لهمم
دسلا عقليا وسمعا على نقي التلون
والريح دون انفسول والارادة
كان ذلك قرامؤثرا وان أقام دليلا
على نقي حلول الجمع كان ذلك
حجة كافية دون الازام

(قال الامدى) الوجه الرابع هو
أن من مذهبهم أن الرب متعين وأنه
مقابل العرش وأكبر منه وليس
مقابلا لجوهر فرحم العرش وقد
قالوا بان العرض الواحد لا يقوم
بجوهرين والصفة الحادثة في ذات
الله تعالى وهى القول أو الارادة كما
هو مذهبهم يجب قيامها مع اتحادها
بجزئين فصاعدا وهو منافي
لذهنبهم ❦ قلت ولقاتل أن يقول
قولهم أن العرض لا ية سوم
بجوهرين مع قولهم بقيام القول
والارادة بالله تعالى أمر لا يخص
بمسئلة حلول الحوادث فان العلم
والقدرة والمشيئة القدسية قائمة
عندهم بذات الله تعالى فالقيام
بذاته لا يفترق الحال فيه بين أن
يكون قدما أو لاحدا من جهة
كونه صفة واحدة قامت بجزأين
بل هذا بحث يتعلق بمسئلة
الصفات، طلقا ولها موضع آخر
وأينا فقال اذا كان من مذهبهم
أن الرب متعين كما يحكه عنهم مع أن
ابن الهيثم وغيره منهم ينكر أن
يكون متعينا فاذا كرم من حجة
المعتزلة عليهم غايتها الزامهم اذا
قامت الصفات والحوادث أن

قد استخلف على المدينة غير واحد وأولئك المستخلفون منه بمنزلة هرون من موسى من جنس
استخلاف على بل كان ذلك الاستخلاف يكون على أكثر وأفضل من استخلفه عليه عام تبوء
وكانت الحاجة الى الاستخلاف أكثر فانه كان يخاف من الاعداء على المدينة فأقام تبوء
فانه كان قد أسلمت العرب بالبحر وفحمت مكة ونهض الاسلام وعز ولهذا أمر الله تنبيه أن يغزو
أهل الكتاب بالشام ولم تكن المدينة تحتاج الى من يقاتلها العدو ولهذا يدع النبي صلى الله
عليه وسلم عند على أحد من القاتلة كما كان يدع بها في سائر الغزوات بل أخذ القاتلة كلهم
معه وتخصيصه لعل بالذكر هنا ومفهوم اللقب وهو نوعان لقب هو جنس ولقب يحرى بحرى
العلم مثل زيد وناوت وهذا المفهوم أضعف المفاهيم ولهذا كان جاهرا أهل الأصول والفقه
على أنه لا يحتاج به فاذا قال محمد رسول الله لم يكن هذا انفصالا عنه غيره لكن اذا كان في سابق
الكلام ما يقتضى التخصيص فانه يحتاج به على الصحيح كقوله ففهمنا هاسليان وقوله كلا أنهم
عن ربهم ومثلهما مجربون وأما اذا كان التخصيص لسبب يقتضيه فلا يحتاج به اتفاق الناس
فهذا من ذلك فانه أخص عليا بالذكر لانه خرج اليه يكي ويشي تخلفه مع النساء والصبان
ومن استخلفه سوى على لما يتوهما وأن في الاستخلاف تفصا لا يحتاج أن يخبرهم بمثل هذا الكلام
والتخصيص بالذكر اذا كان لسبب يقتضى ذلك لم يقتضى الاختصاص بالحكم فليس في الحديث
دلالة على أن غيره لم يكن منه بمنزلة هرون من موسى كما أنه لما قال للضرب الذي تنهى
عن لعنه دعه فانه يجب الله ورسوله لم يكن هذا دليلا على أن غيره لا يجب الله ورسوله بل ذكر
ذلك لاجل الحاجة اليه لينهى بذلك عن لعنه ولما أسأته عر رضى الله عنه في قتل حاطب بن
أبي بلتع قال دعه فانه قد شهد بدرا ولم يدل هذا على أن غيره لم يشهد بدرا بل ذكر مقتضى المغفرة
ذنبه وكذلك لما شهد العشرة بالجنة لم يقتضى أن غيره لا يدخل الجنة لكن ذكر ذلك لسبب
اقتضاء وكذلك لما قال الحسن وأسامة اللهم انى أعظمها فأحبها وأحب من يحبها لا يقتضى
أنه لا يحب غيرهما بل كان يجب غيرهما أعظم من محبتهما وكذلك لما قال لا يدخل النار أحد
بابع تحت الشجرة لم يقتضى أن من سواهم يدخلها وكذلك لما شبه أبا بكر بآراهيم وعيسى
لم يتبع أن يكون في أمته من يشبه آراهيم وعيسى وكذلك لما شبه عمر بنوخ وموسى لم يتبع
أن يكون في أمته من يشبه فوا وموسى فان قيل ان هذين أفضل من يشبههم من أمته قيل
الاختصاص بالكمال لا يمنع المشاركة في أصل التشبيه وكذلك لما قال عن عروة بن مسعود انه
مثل صاحب يمين وكذلك لما قال للأشعرين همنى وأنا منهم لم يخص ذلك بهم بل قال لعل
أنتمى وأنا منكم وقال زيد أنت أخوتنا ومولانا وذلك لا يخص زيد بل أسامة أخوهم
ومولاهم وبالجملة الامثال والتشبهات كثيرة جدا وهى لا تثبت التماثل من كل وجه بل فيها
سبق الكلافة ولا تقتضى اختصاص المشبه بالتشبيه بل يمكن أن يشارك غيره في ذلك قال
الله تعالى مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبئت سبع سنابل في كل سنبلة
مائة حبة وقال تعالى واضرب لهم مثلا أصحاب القرية وقال مثل ما ينفقون في هذه الحياة
الدنيا كمثل ربح فيها ضرر وقد قيل ان في القرآن اثنين وأربعين مثلا وقول القائل انه جعله
بمنزلة هرون في كل الاشياء الا في النبوة ما طل فان قوله أمارضى أن تكون منى بمنزلة هرون من
موسى دليل على أنه يسترضيه بذلك ويطيب قلبه لما توههم من الاستخلاف ونقص درجته
فقال هذا على سبيل الجبرلة وقوله بمنزلة هرون من موسى أى مثل منزلة هرون وان نفس منزلة

من موسى بعينها لا تكون لغيره وانما يكون له ما يشابهها فصار هذا كقوله هذا مثل هذا
 وقوله عن ابي بكر مثله مثل ابراهيم وعيسى وعمر مثله مثل نوح وموسى وبما بين ذلك ان ذلك
 كان عام تبوك ثم بعد رجوع النبي صلى الله عليه وسلم بعث ابا بكر امرا على الموسم وأراده
 بعلى فقال امرا ما امور فكان أبو بكر امرا عليه وعلى معه كلما مورع اميره صلى خلفه
 وينادى مع الناس بالموسم الا لا يخرج بعد العام بمشرك ولا يطوف بالبيت عريان وانما ارفقه
 لينفذ المهدي الى العرب فانه كان من عادتهم ان لا يعقد العقود وينبذها الا السيد المضاع أو رجل
 من أهل بيته فلم يكتفوا بقبول نقض اليهود الا من رجل من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم
 وبما بين ذلك أنه لو أراد ان يكون خليفة على أمته بعده لم يكن هذا خطايا بينهما بناحية ولا
 كان آخره حتى يخرج السبع على ويشكى بل كان هذا من الحكم الذي يجب بانه وتبليغه
 للناس كلها بلفظ بين المقصود ثم من جهل الرافضة أنهم يتناقضون فان هذا الحديث يدل على
 أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخاطب عليا بهذا الخطاب الا ذلك اليوم في غزوة تبوك فلو كان
 على قد عرف أنه المستخلف من بعده لم يروا ذلك فيما تقدم لمكانه على مطمئن القلب أنه مثل
 هرون بعده وفي حياته ولم يخرج اليه بيكي ولم يقل له أتخلف مع النساء والصبيان ولو كان على
 بمنزلة هرون مطلقا لم يستخلف عليه أحد او قد كان يستخلف على المدينة غيره وهو فيها كما
 استخلف على المدينة عام خيبر غير على وكان على بها أمد حتى طق بالي صلى الله عليه وسلم
 فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم الراية حين قدم وكان قد أعطى الراية رجلا فقال لأعطين الراية
 غدا رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله وأما قوله لا خليفة مع وجوده وعينته مدة يسيرة
 فعند موته تطول الغيبة تكون أولى بأن يكون خليفة (فالجواب) أنه مع وجوده وعينته قد
 استخلف غير على استخلافا أعظم من استخلاف علي واستخلف أولئك على أفضل من الذين
 استخلف عليهم عليا وقد استخلف بعد تبوك على المدينة غير على في حجة الوداع فليس جعل
 على هو الخليفة بعده لكونه استخلفه على المدينة بأول من هؤلاء الذين استخلفهم على المدينة
 كما استخلفه وأعظم مما استخلفه وأخر الاستخلاف كان على المدينة عام حجة الوداع وكان على
 باليمن وشهد معه الموسم لكن استخلف عليا في حجة الوداع غير على فان كان الاصل بقاء
 الاستخلاف قبضا من استخلفه في حجة الوداع أولى من بقاء استخلافه من استخلفه قبل ذلك
 وبالجملة فالاستخلافات على المدينة ليست من خصائصه ولا تدل على الأفضلية ولا على الامامة بل
 قد استخلف عددا غيره ولكن هؤلاء جهال يجعلون الفضائل العامة المشتركة بين علي وغيره
 خاصة بعلى وان كان غيره كل منه فيها كما فعلوا في النصوص والوقائع وهكذا فعلت النصارى
 جعلوا ما أتى به المسيح من الآيات دالا على شيء يخص به من الحلول والاتحاد وقد شاركه غيره من
 الانبياء فيما أتى به وكان ما أتى به موسى من الآيات أعظم مما جاء به المسيح فليس هنالك سبب
 يوجب اختصاص المسيح دون ابراهيم وعيسى بالحلول والاتحاد بل ان كان ذلك كله متمتعا فلا
 ريب أنه كله متمتع في الجميع وان فسر ذلك بأمر يمكن كحصول معرفة الله والاعانة بالانوار
 الحاصلة بالاعانة ونحو ذلك فهذا قدر مشترك بأمر يمكن وهكذا الأمر مع الشيعة يجعلون
 الأمور المشتركة بين علي وغيره التي تهمه وغيره متحصصة حتى رتبوا له ما يخص به من العصمة
 والامامة والأفضلية وهذا كله منتف فتن عرف سيرة الرسول وأحوال الصحابة ومعاني القرآن
 والحديث بعلم أنه ليس هنالك اختصاص بما يوجب أفضليته ولا امامته بل فضائل مشتركة

يكون متحصرا فاذا كانوا ملتزمين
 لذلك كان هذا الطرد قولهم ويبقى
 الجعل ليس هو في هذه المسئلة
 بل يبقى الكلام كله مع المعتزلة يعود
 الى مسئلة الخبز والكلام اذا عاد الى
 أصل واحد كان الكلام فيه أخف
 مع انهم عكسهم ان يلزموا المعتزلة
 بشام الخوادر به وان لم يكن متحصرا
 اذا كان لكل من المستثنين ما أخذ
 يخصه وبينهما اتفاق وانفراق
 وإضافان ذكر قولهم في العرش
 ههنا لا يظهر وجهه الا ان يقال
 هم يقولون بالتحيز والتحيز مركب من
 الجواهر المنفردة والعرض الواحد
 لا يقوم بجوهرين فلا يقوم به ارادة
 ولا قول وهذا القول ان توجهه كان
 سؤالا عليهم في أصل اثبات
 الصفات لله سواء كانت قدسية أو
 حادثا لا يختص هذا اسئلة حلول
 الحوادث والكرامية لهم في اثبات
 الجواهر الفردة لان فن نفي ذلك
 لم يلزمه هذا الالتزام ومن أثبت
 كان جوابه عن هذا كجواب غيره
 من الصفاتية في الصفات القائمة
 باللائكة والأمين وغيرهم وكان
 لهم أيضا اجوبة أخرى كما قد بسط
 الكلام على ذلك في غير هذا الموضع
 (قال الأمدى) الخامس هو ان
 من مذهبهم ان مستند المحدثات
 انما هو القول بالحادث أو الارادة
 الحادثة ومستند القول والارادة
 القدرة القدسية والمشيئة الازلية
 ولا فرق بين الحادث والمحدث من

وفيهما من الفائدة أثبات إيمان علي وولايته والرد على التواصب الذين يسبونوه ويفسقونه ويكفرونه ويقولون فيه من جنس ما تقولوه الرافضة في الثلاثة ففي فضائل علي الثابتة ودعى التواصب كما أن في فضائل الثلاثة ردا على الرافض وعثمان رضي الله عنه تفرد فيه الرافض وانحوا راج ولكن شيعته يعتقدون امامته ويقدمون في امامته على وههم بدعتهم خيرون شيعته على الذين يقدمون في غيره والزيادة الذين يقولون بأبكر وعمر مضطربون فيه وأيضا فلا اختلاف في الحياة نوع نبيلة لا بد من كل أمر وليس كل من يصلح للاختلاف في الحياة على بعض الامه يصلح أن يستخلف بعد الموت فان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف في حياته غير واحد ومنهم من يصلح للخلافة بعد موته وذلك كبش بن المنذر وغيره وأيضا فانه مطالب في حياته بما يجب عليه من القيام بحقوق الناس كما يطلب بذلك ولاية الامور وأما بعد موته فلا يطلب بشئ لانه قد بلغ الرسالة وأدى الامامة ونصح الامه وعبد الله حتى أنه الغني من ربه ففي حياته يجب عليه جهاد الاعداء وقسم الفيء واقامة الحدود واستعمال العمال وغير ذلك مما يجب على ولاة الامور بعده وبعد موته لا يجب عليه شئ من ذلك فليس الاختلاف في الحياة كالاختلاف بعد الموت والانسان اذا استخلف أحد في حياته على أولاده وما ياربه من البر كان المستخلف وكلاهما يتخصصا بفعل ما أمر به الموكل وان استخلف أحد على أولاده بعد موته كان وليا مستقلا يعمل بحسب الصلحة كما أمر الله به ورسوله ولم يكن وكلا لئلا يتوكلوا أو لولا الامر اذا استخلف أحدهم شخصاً في حياته فانه يفعل ما يأمر به في القضاء المعنوية وأما اذا استخلف بعد موته فانه يصرف بولايته كما أمر الله ورسوله فان هذا التصرف مضاف اليه لا الى الميت بخلاف ما فعله في الحياة بأمر مستخلفه فانه يضاف الى من استخلفه لا اليه فان هذا من هذا ولم يقبل أحد من الفقهاء ان من استخلف شخصاً على بعض الامور وانقضى ذلك الاختلاف انه يكون خليفة بعد موته على شئ ولكن الرافضة من أجهل الناس بالمعقول والمنقول والله أعلم

(فصل) قال الرافض الرابع أنه صلى الله عليه وسلم استخلفه على المدينة مع قصور هذه الغيبة فيجب أن يكون خليفة بعد موته وليس غير علي إجماعاً ولأنه لم يعزه عن المدينة فيكون خليفة بعد موته فيها وإذا كان خليفة فيها كان خليفة في غيرها إجماعاً

(الجواب) أن هذه الحجة وأمثالها من الحجج الداحضة التي هي من جنس العنكبوت والجواب عنهما من وجوه (أحدها) أن نقول على أحد القولين أنه استخلف بأبكر بعد موته كأنقدم وإذا قالت الرافضة بل استخلف علياً قبل الرواية من جنسكم قالوا استخلف العباس وكل من كان له علم بالملوك الثابتة يعلم أن الأحاديث الدالة على استخلاف أحد بعد موته إنما تدل على استخلاف أبي بكر ليس فيها شئ يدل على استخلاف علي ولا العباس بل كما تأمل على أنه لم يستخلف واحد منهما فقالوا حديثان كان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف أحدا فلم يستخلف إلا بأبكر وإن لم يستخلف أحدا فلا هذا ولا هذا فعلى تقدير كون الاختلاف واجباً على الرسول لم يستخلف إلا بأبكر فان جمع أهل العلم بالحديث والسيره متفقون على أن الأحاديث الثابتة لا تدل على استخلاف غير أبي بكر وإنما يدل ما يدل منها على استخلاف أبي بكر وهذا معلوم بالاضطرار عند العالم بالأحاديث الثابتة (الوجه الثاني) أن نقول أنهم لا يقولون بالقياس وهذا احتجاج بالقياس حيث قسم الاختلاف في الممات على الاختلاف في الغيب

وجهه تجرده وهو انما كان مقتضرا الى المرجع من جهة تجرده وقد استوفى في التجرد فلو قيل لهم لم لا كن بالقدرة لقد عمو المشيئة الأزلية في حدوث المحدثات من غير توسط القول والارادة كما كن فيهما في القول والارادة لم يجدوا الى الفرق سبيلا فيقال وقتل أن يقول من الصفات ما يثبت بالسمع وقد يكونون أثبتوا ذلك بالسمع كما أثبت أئمة الصفاتية من السلف واختلف كان كلاب والاشعري والقاضي أبي بكر والقشيري واليهي تكون آدم بالدين بالسمع مع أن غيره لم ينجح الى ذلك كما أثبت أيضا الاشعري وغيره التكوين بكن سمعا مع أن العقل يكتفي بالقدرة وفعل ذلك عن أهل السنة والحديث وقال عنهم ان الله لم يخلق شيا الا قال له كن وذكر أنه يقولهم يقول والقرآن قد أخبر أنه اذا أراد شيا أن يقول له كن فيكون وأن تخلص الفعل المضارع للاستقبال وكذلك اذا نظرنا لما يستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط غالبا فلما رأوا السمع دل على أن المحدث يتعلق بقول وارادة يكون المحدث عقبه سمع عليهم بان قول الرب وارادته لا يقوم الا بذاته قالوا ذلك وأيضا فجميع الطوائف فرقوا بين حادث وحادث وشرطوا في هذا ما لم يشرطوه في الآخر فالرافضة يقولون كل حادث

مشروط بمقابله من الحوادث ولا يتصور بين الحوادث والمعتزلة البصريون يقولون كل المحدثات لا تحدث الا بآراء وتلا تقصوم الصفات الاعمى وقالوا ان الارادة حدثت بلا ارادة وقامت في غير محل وكذلك القضاء عندهم والاشعرية فروا بين خلق آدم وغيره وايضا فلا يتخلو اما ان يكون بين هذين المحدثين فرق مؤثر وإما ان لا يكون فلان كان بينهما فرق مؤثر يطل الالزام وان لم يكن فرق مؤثر لم يخلو من أحد التسلسل إما في الاكتفا في الحدوث بالقدرة القديمة وإما في انبثاق شيء حادث للمحدثات المنفصلة وحينئذ فقد يكون انما أخطأ في الاكتفاء مجرد القدرة والارادة القديمة كما بقوله من يقول ان الحوادث لا يلبسها من سبب حادث وحينئذ فيقول القول بدوام الحوادث كما هو قول من قاله من السلف وأهل الحديث والكلام والفلسفة وفي الجملة هذا الالزام اذا صبح يلزم الخطأ في أحد الموضوعين لا يلزم صحة قول المتنازع

(قال الأمدى) الوجه السادس يخص القائلين بحديث القول وذلك أنهم وافقوا على أن القول مرصوب من حروف متقطعة والحروف متضادة فاما كما نعلم استعمال الجمع بين السواد واليابس نعم استعمال الجمع بين الحروف

وأما نحن اذا فرغنا على أحد القولين فنقول الفرق بينهما ما نبينا عليه في اختلاف عرف حياته ونوقفه في الاختلاف بعدموته لان الرسول في حياته شاهد على الامامة أمور بساتها بنفسه أو نائبه وبعدموته انقطع عنه التكليف كما قال المسيح وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم الآية لم يقل كان خليفي الشهد عليهم وهذا دليل على أن المسيح لم يستخلف فدل على أن الانبياء لا يجب عليهم الاختلاف بعد الموت وكذلك ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فاقول كما قال العبد الصالح وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم وقد قال تعالى وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين فالرسول عوته انقطع عنه التكليف وهو لو استخلف خليفة في حياته لم يجب أن يكون معصوما بل كان يولي الرجل ولاية ثم يتبين كذبه فيعزله كما يولي الوليد بن عتبة ابن أبي معيط وهو لو استخلف رجلا لم يجب أن يكون معصوما وليس هو بعدموته شهيدا عليه ولا مكلفا بدفع ما يفعله بخلاف الاختلاف في الحياة (الوجه الثالث) أن يقال الاختلاف في الحياة واجب على كل ولي أمر فان كل ولي أمر رسول كان أو اماما عليه أن يستخلف فيما غاب عنه من الأمور فلا بد من اقامة الأمر لما بنفسه وإما نائبه فاشهد به من الأمر أمكنه أن يعينه بنفسه وأما ما غاب عنه فلا يمكنه اقامته بالخطبة يستخلفه عليه فيولي على من غاب عنه من رعيته من يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر وبأخذ منهم الحقوق ويقوم عليهم الحدود ويعيد بينهم في الأحكام كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يستخلف في حياته على كل ما غاب عنه فيولي الأمر على السرايا يصلونهم ويحاهدونهم وهم ويسوسونهم ويؤمروا أمر على الامصار كما أمرت ابن أسد على مكة وأمر خالد بن سعيد بن العاص وأما بن سعيد بن العاص والسقيان بن حرب وبعازا وأبا موسى على قرى عريضة وعلى تجران وعلى اليمن وكما كان يستعمل عمالا على الصدقة فيقضونها من يحب عليه ويعطونها من تحمله كما استعمل غير واحد وكان يستخلف في اقامة الحدود كما قال أنيس بن مالك أغد على امرأ هذا فان اعترفت فارحها فغدا عليها فاعترفت فرحها وكان يستخلف على الحج كما استخلف أبا بكر على اقامة الحج لم تسمع بعد غزوة تبوك وكان على من جهلة رعية أبي بكر صلى خلفه ويأمر بأمره وذلك بعد غزوة تبوك وكان استخلف على المدينة مرات كثيرة فانه كان كلما خرج في غزاة استخلف ولما حج واعتمر استخلف فاستخلف في غزوة بدر وفي المصطلق وغزوة خيبر وغزوة الفتح واستخلف في غزوة الحديبية وفي غزوة القضاء وحجة الوداع وغزوة ذلك وإذا كان الاختلاف في الحياة واجبا على متولي الأمر وان لم يكن نبيا مع أنه لا يجب عليه الاختلاف بعدموته لكون الاختلاف في الحياة أمرا ضروريا لا يؤذى الواجب الآية بخلاف الاختلاف بعد الموت فانه قد بلغ الامامة وهو الذي يجب عليهم طاعته بعدموته فيمكنهم أن يعينوا من يؤمرونه عليهم كما يمكن ذلك في كل فروض الكفاية التي تحتاج الى واحد معين علم أنه لا يلزم من وجوب الاختلاف في الحياة وجوبه بعد الموت (الرابع) أن الاختلاف في الحياة واجب في أصناف الولايات كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يستخلف على من غاب عنهم من يقيم فهم الواجب ويستخلف في الحج وفي قبض الصدقات وحفظ مال التي وفي اقامة الحدود وفي الغزو وغزوة ذلك ومعالم أن هذا الاختلاف لا يجب بعد الموت باتفاق العقلاء بل ولا يمكن فانه لا يمكن أن يعين لامة بعدموته من يتولى كل أمر خفي فانهم يحتاجون الى واحد بعد واحد وتعين ذلك متعذر ولا له ولعين واحدا

فقد يختلف حاله ويجب عزله فقد كان يولى في حياته من يشكى اليه فعزله كعزل الوليد بن عتبة وعزل سعد بن عباد تمام الفتح وولى ابنه قيسا وعزل اماما كان يصلي بقوم لما يصلى في القبلة وولى من دخل فلا يصلي بالواجب فقال اعجزتم اذا اوليت من لا يقوم بأمرى أن تولوا رجلا يقوم بأمرى فقد فوض الهم عزله من لا يقوم بالواجب من ولاته فكيف لا يفوض الهم ابتداء قوله من يقوم بالواجب وان كان في حياته من يوليه ولا يقوم بالواجب فعزله أو أمر بعزله كان لولى واحد بعد موته يمكن فيه أن لا يقوم بالواجب وحينئذ يحتاج إلى عزله فاذلته الأمة وعزله كان خيرا لهم من أن يعزلوا من ولاه النبي صلى الله عليه وسلم وهذا مما يشين بحكمة ترك الاستخلاف وعلى هذا فنقول في (الوجه الخامس) ان ترك الاستخلاف بعد ماته كان أولى بالاستخلاف كما اختاره الله لنفسه فإنه لا يختاره إلا أفضل الأمور وذلك (١) لأنه إما أن يقال يجب أن لا يختلف في حياته من ليس بمعصوم وكان يصدر من بعض يوليه أمور مكررة فيسكنها عليهم ويعزل من يعزل منهم كما استعمل خالد بن الوليد على قتال بني جذيمة فقتلهم فوداهم النبي صلى الله عليه وسلم بنصف ديارهم وأرسل على بن أبي طالب فضمن لهم حق مبلغه الكلب ورفع النبي صلى الله عليه وسلم يده إلى السماء وقال اللهم اني أرى ألبس ما صنع خالد واختصم خالد وعبد الرحمن بن عوف حتى قال صلى الله عليه وسلم ان تسوا أحماني فوالذي نفسي بيده لو أتني أحدكم كمثل أحد ذهابا لمبلغ مائة درهم ولا نصيفه ولكن مع هذا لم يعزل النبي صلى الله عليه وسلم حالدا واستعمل الوليد بن عتبة على صدقات قوم فرجع فأخبره أن القوم استنصروا حاربوا فأراد عزوهم فأذن الله تعالى ان جاءكم فاسق بينا فقتلوا فقتلوا تصيبوا قوما بجهالة وولى سعد بن عباد تمام الفتح فلما بلغه أن سعدا قال اليوم يوم الجمعة اليوم تسباح الحرمه عزله وولى ابنه قيسا وأرسل بحامته علامة على عزله ليعلم سعد أن ذلك أمر من النبي صلى الله عليه وسلم وكان يشكى إليه بعض نوابه فيما مر بها أمره الله به كما يشكى أهل قباء معاذ الطويله الصلابيهم لافرا البقرة في صلاة العشاء فقال أفتان أنت يا معاذ أقربا بسبع اسم ربك الأعلى والسبل اذا نضى ونحوها وفي الصحيح أن رجلا قال اني أتخلف عن صلاة الفجر مما يطول بنا فلان فقال يا أيها الناس اذا أم أحدكم فليخفف فان من وراءه الضعيف والكبير وهذا الحاجة واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء وراى اماما قد يصلى في قبلة المسجد فعزله عن الامامة وقال انك أذيت الله ورسوله وكان الواحد من خلفائه اذا أشكل عليه الشيء أرسل اليه سألته عنه فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته يعلم خلفاءه ما جهلوا ويقومهم اذا زاغوا ويعزلهم اذا لم يستقيموا وليكونوا مع ذلك معصومين فعلم أنه لم يكن يجب عليه أن يولى المعصوم وأيضا فان هذا تكليف ما لا يمكن فان الله لم يخلق أحدا معصوما غير الرسول صلى الله عليه وسلم فلم يكلف أن يستخلف معصوما تكلف ما لا يقدر عليه وفات مقصود الوايات وقدت أحوال الناس في الدين والدنيا وانا علم أنه كان يجوز له يجب أن يستخلف في حياته من ليس بمعصوم فلو استخلف بعد موته كما استخلف في حياته لا يستخلف أيضا غير معصوم وكان لا يمكنه أن يعلمه ويقومه كما كان يفعل في حياته فكان أن لا يستخلف خيرا من أن يستخلف والأمة قد بلغها أمر الله ونبيه وعلوا أمر الله ونبيه ونهى عنه فهم يستخلفون من يقوم بأمر الله ورسوله ويعاونه على إتمام القيام بذلك اذا كان الواحد لا يمكنه القيام بذلك فإفاته من العلم بنه من يعلمه وما احتاج إليه من القدر تعاونه عليه من يمكنه الاعانة وما خرج فيه عن الصواب أعادوه

وأنه يتعذر الجمع بين الكفاي والتون من قوله كن وقد وافقوا على استحالة تعزير الباري عن الاقوال الحادثة في ذاته بعد قيامه به وعند ذلك فاما أن يقال باحتجاج حروف القسول في ذات الباري تعالى ألا يقال باحتجاجها فيه فان قيل باحتجاجها فاما أن يقال تعزير ذات الباري تعالى وقيل كل حرف يحجزه منه وإما أن يقال بقيامها بذاته مع اتحاد الذات فان كان الاول فهو محال لوجهين الاول أنه يلزم منه التركيب في ذات الله تعالى وقد أطلناه في إبطال القول بالتجسيم الثاني أنه ليس اختصاص بعض الاجزاء ببعض الحروف دون البعض أولى من العكس وان كان الثاني يلزم منه اجتماع المضادات في شيء واحد وهو محال وان لم يقل باحتجاج حروف القسول في ذاته فيلزم منه مناقضة أصلهم في أن ما انصف به الرب تعالى يستحيل عزوه عنه بعد انصافه به والحرف السابق الذي عدم عند وجود اللاحق قد كان صفة الرب وقد زال

(١) قوله لأنه إما أن يقال يجب الخ كذا في النسخة وهو غير مستقيم ولعل فيه سقطا من النسخ ووجهه لأنه إما أن يقال يجب أن لا يستخلف في حياته من ليس بمعصوم وألا يجب وسر كسبه معجبه

بعد وجوده ﷺ قلت ولتأمل أن يقول هذا غاية أن يستلزم خطأهم في قولهم لأن ما يقو به من الحوادث لا يتجاوزونه ولا رب أن أكثر الناس يخالفونهم في هذا ولا يقولون بدوام الحادث المعين فن قال بآيات الاستواء والنزول وغيرهما من الأفعال القائمة بذاته المتعلقة بعيشته وقدرته لا يقول إن ذلك بدوم وكذلك أكثر القائلين بأن الله كلم موسى بدهاء بصوت سمعه موسى والنداء بالصوت قائم بذات الله تعالى لا يقولون إن ذلك النداء بعينه دائم أبدا وتناثره كثيرة وإذا كان كذلك فيقال لما أن يكون بقاء الحادث الذي هو الحروف والأصوات ممكنا أو ممتمعا فان كان ممكنا صح قول الكرامية وإن كان ممتمعا صح قول من ينافيهم في دوام الحادث ويقول أنه لا يبقى مع اتفاق الجميع على قيام الحوادث به وحينئذ فعلى التقديرين لا يلزم صحة قول المتنازع الثاني لقيام الحوادث به وأيضا فيقال قول القائل أنه يستحيل الجمع بين الحروف هومن موارد النزاع فذهب طوائف إلى إمكان اجتماعها من القائلين بقدم الحروف والقائلين بحدوثها وهذا

(١) قوله هو الإلتزام به يعلم الخ فيه سقط ولعله لكونه لم يعلم الخ وحذر كسبه محضه

إليه بحسب الامكان بقولهم وعلمهم وليس على الرسول ما جأه كما أنهم ليس عليهم ما جئهم فسلم أن قوله الاستخلاف من النبي صلى الله عليه وسلم بعد الموت أكمل في حق الرسول من الاستخلاف وأن من فاس وجوب الاستخلاف بعد الممات على وجوه في الحياة كان من أجل الناس وإذا علم الرسول أن الواحد من الأمة هو أحق بالخلافة كما كان يعلم أن أب بكر هو أحق بالخلافة من غيره كان في دلالته للامة على أنه أحق مع علمه بأنهم يولونه ما يغنيه عن استخلافه لتكون الامة هي القائمة الواجب ويكون نواصب على ذلك أعظم من حصول مقصود الرسول وأما أبو بكر فعلم أنه ليس في الامة مثل عمر وخاف أن لا يولوه إذا لم يستخلفه لشدة فوله هو كان ذلك هو الصلحة للامة فالتى صلى الله عليه وسلم علم أن الامة يولون أب بكر فاستغنى بذلك عن توليته مع دلالة لهم على أنه أحق الامة بالتولية وأبو بكر لم يكن يعلم أن الامة يولون عمرا إذا لم يستخلفه أبو بكر فكان ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم هو الاتي به لفضل علمه وما فعله صدق الامة (١) هو الاتي به يعلم ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم (الوجه السادس) أن يقال هب أن الاستخلاف واجب فقد استخلف النبي صلى الله عليه وسلم أب بكر على قول من يقول أنه استخلفه ودل على استخلافه فعل القول الآخر وقوله لأنه لم يعزله عن المدينة قلنا هذا باطل فإنه لما رجع النبي صلى الله عليه وسلم انفر على بنفس رجوعه كما كان غيره ينفر إذا رجع وقد أرسله بعده إلى اليمن حتى وأقام بالموسم في حجة الوداع واستخلف على المدينة في حجة الوداع غيره أقرى النبي صلى الله عليه وسلم فيها مقبوا على باليمن وهو خليفة بالمدينة ولا رب أن كلام هؤلاء كلام جاهل بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم كما أنهم ظنوا أن عليا ما زال خليفة على المدينة حتى مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعلموا بعد ذلك أن عليا أرسله النبي صلى الله عليه وسلم سنة تسع مع أبي بكر لنبذ العهد وأمر عليه أب بكر ثم بعد رجوعه مع أبي بكر أرسله إلى اليمن كأمرس معاذ أو أبا موسى فهما جئ النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع استخلف على المدينة غيري ووافقا على عكة ونحر النبي صلى الله عليه وسلم مائة بدنة نحر بيده ثلثها ونحر على ثلثها وهذا كله معلوم عند أهل العلم متفق عليه بينهم ونواربته الأخبار كما نك تراها بعينك ومن لم يكن له عناية بأحوال الرسول لم يكن له أن يتكلم في هذه المسائل الاصولية والخليفة لا يكون خليفة الا مع مغيب المستخلف وموته فالتى صلى الله عليه وسلم إذا كان بالمدينة امتنع أن يكون له خليفة فيها كأن سائر من استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم لم يرجع انقضت خلافته وكذلك سائر ولا الامور اذا استخلف أحدهم على مصر في مغيبه بطل استخلافه ذلك اذا حضر المستخلف ولهذا لا يصح أن يقال ان الله يستخلف أحدا عنه فإنه حتى يقوم مدبر بعدا صغر عن الموت والنوم والغيبه ولهذا لما قالوا لا بكر يا خليفة الله قال لست خليفة الله بل خليفة رسول الله وحسبي ذلك والله تعالى يوصف بأنه يخلف العبد كما قال صلى الله عليه وسلم اللهم أنت الصالح في السفر والخليفة في الأهل وقال في حديث الجمال والله خليفتي على كل مسلم وكل من وصفه الله بالخلافة في القرآن فهو خليفة عن مخلوق كان قبله كقوله ثم جعلناكم خلائف في الارض من بعدهم واذكروا جعلكم خلائف من بعده فوم نوح وعدا الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم وكذلك قوله اني جاعل في الارض خليفة أي عن خلق كان في الارض قبل ذلك كما

ذكرهم المفسرون وغيرهم وأما ما ينه طائفة من الاتحادية وغيرهم أن الإنسان خليفة الله فهذا جهل وضلال

(فصل) قال الرافضي الخراساني ما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يبرأ المؤمن أنت مني بغيره أخى ووصي وخليفة من بعدي وقاضي ديني وهو نص في الباب

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة هذا الحديث فإن هذا الحديث ليس في شيء من الكتب التي تقوم بالحجة بمجرد اسنادها كيهما ولا يصحها إمامهم أئمة الحديث وقوله رواه الجمهور أن أراد بذلك أن علماء الحديث يروونه في الكتب التي يحتج بها مثل كتب البخاري ومسلم ونحوهما وقالوا إنه صحيح فهذا كذب عليهم وأن أراد بذلك أن هذا يرويه مثل أبي نعيم في الفضائل والمغازي وخطيب خوارزم ونحوهم أو يروي في كتب الفضائل فغير هذا ليس بحجة بانصاف أهل العلم في مسئلة فروع فكيف في مسئلة الإمامة التي قد أتم عليها التسمية (الثاني) أن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث وقد تقدم كلام ابن حزم أن سائر هذه الأحاديث موضوعة يعلم ذلك من له أدنى علم بالأخبار ونقلها وقد صدق في ذلك فإن من له أدنى معرفة بصحيح الحديث وضعفه يعلم أن هذا الحديث ومثله ضعيف بل كذب موضوع ولهذا لم يحتج به أحد من أهل الحديث في الكتب التي يحتج بها فيها وأما يرويه من يروي في الكتب التي يجمع فيها بين الفقه والسيرة التي يعلم كل عالم أن فيها ما هو كذب مثل كثير من كتب التفسير كتفسير الثعلبي والواحدي ونحوهما والكتب التي صنفها في الفضائل من جميع الفقه والسيرة لا سيما خطيب خوارزم فإنه من رأى في الناس تلك الذوات وليس هو من أهل العلم بالحديث ولا المغازي قال أبو الفرج بن الجوزي في كتاب الموضوعات لما روى هذا الحديث من طريق أبي حاتم السبكي حدثنا محمد بن سهل بن أيوب حدثنا محمد بن رباح حدثنا عبيد الله بن موسى حدثنا مطر بن ميمون الأسكافي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أخى ووزيرى وخليفتى في أهلى وخير من أترك بعدي بقضى ديني وبخير موعدي على أن أتطلب قال هذا حديث موضوع قال ابن حبان مطر بن ميمون يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل الرواية عنه رواه أيضاً من طريق أبي أحمد بن عدي بنحو هذا اللفظ ومداراه على عبيد الله بن موسى عن مطر بن ميمون وكان عبيد الله بن موسى في نفسه صدوقاً روى عنه الضاري لكنه معروف بالتشيع فكان لتشيعه يروى عن غير الثقات ماوافق هواه كما روى عن مطر بن ميمون هذا وهو كذب وقد يكون علم أنه كذب ذلك وقد يكون لهواه لم يبحث عن كذبه ولو بحث عنه لثبت أنه كذب هذا مع أنه ليس في اللفظ الذي رواه هؤلاء المحدثون وخليفتى من بعدي وأما في تلك الطريق وخليفتى في أهلى وهذا اختلاف خاص وأما اللفظ الذي رواه ابن عدي فإنه قال حدثنا ابن أبي سفيان حدثنا عدي بن سهل حدثنا عبيد الله بن موسى حدثنا مطر عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على أخى وصاحبي وابن عمي وخير من أترك من بعدي بقضى ديني وبخير موعدي ولا يرب أن مطرا هذا كذاب ولم يرو عنه أحسن علماء الكوفة مع روايته عن أنس فإنه يروى عنه يحيى بن سعيد القطان ولا وكيع ولا ابن معاوية ولا أبو نعيم ولا يحيى بن آدم ولا أمثالهم مع كثرة من بالكوفة من الشيعة ومع أن كثيراً من عوامها يفضل علياً على عثمان ويرى حديثه أهل الكتب الستة حتى الترمذي وابن ماجه قد

قول السالبة وغيرهم من القائلين باجتماعهما مع قول من قال باجتماعهما مع حدوثها كالكرامية وقد قال بالاول طوائف من أهل الحديث والفقه والكلام من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم وإذا كان هذا من موارد النزاع فإذا قال مثل هذا القائل نحن نعلم استحالة اجتماع الحروف كأنه يعلم استحالة اجتماع الضدين كالسواد والياض قبله قالني تنصرون أنت من الكلاية والشعرية قالوا إيان المعاني التي هي معاني الحروف المنتظمة هي معنى واحد في نفسه والامر والنهي والخبر صفات لموصوف واحد قالني هو الامر والخبر والنهي هو الخبر هو الامر والخبر والنهي هو الواحدان خبر عنه بالعبارة كان قرأنا وان خبر عنه بالعبارة كان تورا وان خبر عنه بالعبارة كان انجلا ولا يرب أن جمهور العقلاء من الاولين والآخرين القائلين بأن القرآن غير مخلوق والقائلين بأنه مخلوق يقولون ان فساد هذا القول معلوم بالضرورة من عدة أوجه منها كون الامر هو عين الخبر ومنها كون الخبر هو الخلق عن الخلق بمثل آية الكرسي هو الخبر عن الخلق بمثل بيتي آي لبب ومنها كون معاني التوراة اذا عرفت تكون معاني القرآن الى أمثال ذلك ولهذا لم يقل هذا

يرويان عن ضعفاء ولم يرووا عنه وانما روى عنه عبد الله بن موسى لأنه كان صاحب هوى متنبعا فكان لاجل هواه يروى عن هذا ويخبره وان كانوا كذابين ولهذا لم يكتب أحد عن عبيد الله بن موسى بخلاف عبد الرزاق وذكرنا جأنا عبد الله بن موسى كان يظهر ما عنده بخلاف عبد الرزاق ومما اقتراهم مطر هذا ما رواه أبو بكر الخطيب في تاريخه من حديث عبد الله بن موسى عن مطر عن أنس قال كتب عند النبي صلى الله عليه وسلم فرأى عليا مقبلا فقال أنا وهذا أحجة الله على أمتي يوم القيامة قال ابن الحوزي هذا حديث موضوع والتمهم بوضعه مطر قال أبو حاتم يروى الموضوعات عن الأئمة لا تحل الرواية عنه (الوجه الثالث) أن دين النبي صلى الله عليه وسلم لم يقضه على بل في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم مات ودرعه مرمومة عند يهودى على ثلاثين وسقما من شعير ابتاعها أهلها فهذا الدين الذى كان عليه يقضى من الرهن الذى رهنه ولم يعرف على النبي صلى الله عليه وسلم دين آخر وفي الصحيح عنه أنه قال لا قسم ورثتي دينار ولا درهم ما ركب بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملى فهو صدقة فلو كان عليه دين قضى بماتركة وكان ذلك مقدما على الصدقة كائنت ذلك في الحديث الصحيح والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) قال الرافضى السادس حديث المؤاخاة روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان يوم المباهلة وأخيه بن المهاجرين والانصار وعلى واقف يراه ويعرفه ولم يؤاخ به وبين أحدنا نصر فأكبوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما فعل أبو الحسن قالوا انصرف يا كى العين فقالت له فاعلمه ما يبكيك قال أخى النبي صلى الله عليه وسلم بن المهاجرين والانصار ولم يؤاخ به وبين أحد قالت لا يخبر الله لعله إنما أدخل نفسه فقال بل بل باعلى أحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخى فقال ما يبكيك يا أبا الحسن فأخبره فقال إنما أدخل نفسي الأيسر لك أن تكون أخا نبيل قال بلى فأخذه يسده فأتى المنبر فقال اللهم هذا منى وأنا منه ألا له منى بمنزلة هرون من موسى ألا من كنت مولدا فعلى مولاه فانصرف فاتبعه عمر فقال حج يا أبا الحسن أصبحت مولاي ومولى كل مسلم فالمؤاخاة تدل على الأفضلية فيكون هو الامام

(والجواب) أولا المطالبة بتصح النقل فله لم يعرف هذا الحديث الى كتاب أصلا كما عاده يعزو وان كان عاده يعزو الى كتاب لا تقوم بها الحجة وهنا أرسله ارسله الى عاده سلفه شيوخ الرافضة يكذبون ويروون الكذب بلا اسناد وقد قال ابن المبارك الاسناد من الذين لا الاسناد لقائل من شاع ما شاء فاذا بسئل عن لقي (الثاني) أن هذا الحديث موضوع عند أهل الحديث لا يروى أبدا من أهل المعرفة بالحديث أنه موضوع ووضعه جاهل كذب كذا باطرا ما كشفوا يعرف أنه كذب من له أدنى معرفة بالحديث كسأباني بيله (الثالث) أن أحاديث المؤاخاة على كلها موضوعة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يؤاخ أحد ولا أخى بن المهاجرين وهما جارى ولا بين أخى بكر وعمر ولا بين أنصارى وأنصارى ولكن أخى بن المهاجرين والانصار فى أول قدمه المدينة وأما المباهلة فكانت لما قدم وفد تجران سنة تسع وأعشر من الهجرة (الرابع) أن دلائل الكذب على هذا الحديث بينة منها أنه قال لما كان يوم المباهلة وأخيه بن المهاجرين والانصار والمباهلة كانت لما قدم وفد تجران النصارى وأنزل الله سورة آل عمران وكان ذلك فى آخر الأمر سنة عشر أو سنة تسع لم تقدم على ذلك باتفاق الناس والنبي صلى الله عليه

القول من طوائف المسلمين ولا غير المسلمين إلا أن كلاب ومن اتبعه وهذا القول يضمن أن تكون المعاني المتنوعة معنى واحدا ولو قال ان المعاني التى للحروف يمكن اجتماعها فى زمن واحد كان أقرب الى العقول من كونها معنى واحدا ولو قال قائل ان الحروف المجتمعة هى حرف واحد فى الحقيقة وانما الحروف المتفرقة صفات للحرف لا أقسام له كان هذا شيها يقول من يقول ان تلك المعاني المتنوعة معنى واحد وذلك أنه من المعالوم بالاسطرار أن الحروف المنتظمة مطابقة لعانها بالذلول عليها ما يحدث بسبب دورتها فى نفس المتكلم وأذا قال القائل ان الحروف متضادة يمتنع اجتماع اثنين فى محل واحد أمكن أن يقال ان المعاني متضادة يمتنع اجتماع اثنين فى محل واحد فان غاية ما يقال ان محل المعاني واحد بخلاف محل الحروف فله متعدد لكن تعدد المحل واتحاده لا يمتنع التضاد فان المتكلمين متضادان وان كانا متماثلين فى الحقيقة والمحل فالإله والفناء متضادان أعظم من تضاد البواو الحاله اذ الحرفان اللذان يتعدد محلها يمكن اجتماعهما بخلاف ما يتحد محلها والضدان انما يمتنع اجتماعهما فى محل واحد لا فى محلين فلان قدر أن الحروف لا تكون الا فى محل واحد

وسلم لم يسهل التصاري لكن دعاهم إلى المباهلة فلست ينظروا حتى يشتموا وقبلوا اشتورا وقالوا
 هونى وما بهل قوم نبيا الاستؤصلا فأقرؤا له بالخزينة ولم يهاولوا وهم أول من أقر بالخزينة من
 أهل الكلب وقد اتفق الناس على أنه لم يكن في ذلك اليوم مؤاخاة (الخامس) أن المؤاخاة
 بين المهاجرين والانصار كانت في السنة الأولى من الهجرة في دار بني النجار وبين المباهلة وذلك
 عند ستين (السادس) أنه قد آخى بين المهاجرين والانصار والنبى صلى الله عليه وسلم وعلى
 كلاهما من المهاجرين فلم يكن بينهما مؤاخاة بل آخى بين على وسهل بن حنيف فعلم أنه لم يؤاخ على
 وهذا يوافق ما في الصحيحين من أن المؤاخاة إنما كانت بين المهاجرين والانصار لم تكن بين
 مهاجرى ومهاجرى (السابع) أن قوله أما ترضى أن تكون منى بغيره هرون من موسى إنما
 قاله في غزوة تبوك مرة واحدة لم يقل ذلك في غير ذلك المجلس أصلا باتفاق أهل العلم بالحديث
 وأما حديث المؤاخاة فالذين يروونه ذكروا أنه قاله بغير خم مرة واحدة لم يكرر في غير ذلك
 المجلس أصلا (الثامن) أنه قد تقدم الكلام على المؤاخاة وأن فيها عموما وإطلاقا لا يقتضى
 الأفضلية والامامة وأن ما ثبت للصديق من الفضيلة لا يشركه فيه غيره كقوله لو كنت متخذًا
 خليلا من أهل الأرض لاختفأت بأبكر خيلا وأخبره أن أحب الرجال إليه أبو بكر وشهادة
 الصحابة أنه أحبهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك مما يبين أن الاستدلال بما روى
 من المؤاخاة باطل بطلًا ودلالة (التاسع) أن من الناس من يظن أن المؤاخاة وقعت بين
 المهاجرين بعضهم مع بعض لأنه روى فيها أحاديث لكن الصواب المقطوع به أن هذا لم يكن وكل
 ما روى في ذلك فإله باطل إما أن يكون من رواه من يتعمد الكذب وإما أن يكون أخطأ فيه
 ولهذا يخرج أهل الصحيح من ذلك شيئا وهذا الأمور يعرفها من كان له خبرة بالأحاديث الصحيحة
 والسيرة المتواترة وأحوال النبي صلى الله عليه وسلم وسبب المؤاخاة وفائدتها ومقصودها وأنهم
 كانوا يتوارثون بذلك فآخى النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار كما آخى بين سعد بن
 الربيع وعبد الرحمن بن عوف وبين سلمان الفارسي وأبي الدرداء ليعقد الصلة بين المهاجرين
 والانصار حتى أزل الله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله وهي المخالفة التي
 أزل الله فيها والذين عاهدت أيمانكم فأتوهم بتصميم وقد تنازع الفقهاء هل هي بحكمة يورثها
 عند عدم النسب أولا يورثها على قولين هما وايتان عن أحمد الاول مذهب أبي حنيفة
 والثاني مذهب مالك والشافعي

(فصل) قال الرافضى السابع ما رواد الجمهور كافة التي صلى الله عليه وسلم
 لما حاصر خيبر تسعا وعشرين ليلة وكانت الراية لأئمة المؤمنين على فلقه رمداً أبخره عن الحرب
 وخروج حرب يعرض للحرب فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أب بكر فقال له خذ الراية
 فأخذها في جمع من المهاجرين ولم يغير شيئا ورجع منهزما فلما كان من الغد تعرض لها عمر
 فسار غير بعيد ثم رجع خيرا أصحابه فقال النبي صلى الله عليه وسلم جئوني بعلى فقبل أنه أرمده
 فقال أرونيته أروني جلا يحب الله ورسوله وبجده الله ورسوله ليس بفرار بخا أو بعلى فقتل في يده
 ومصحها على عنقه ورأسه قبراً فأعطاه الراية ففتح الله على يده وقتل مرحب ووصفه عليه
 السلام بهذا الوصف يدل على انتفاعه عن غيره وهو يدل على أفضليته فيكون هو الامام
 (والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بتعظيم القتل وأما قوله واد الجمهور فان الثقات
 الذين روى ولم يرووه هكذا بل الذي في الصحيح أن علياً كان غائباً عن خيبر لم يكن حاضراً فيها بخلاف

عن القرأة لانه كان أرمدم انه شق عليه التخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم فلقه فقال النبي صلى الله عليه وسلم قبل قدومه لأعطين الراية لرجل يحب الله ورسوله ويحب الله ورسوله ففتح الله على يديه ولم تكن الراية قبل ذلك لأبي بكر ولأمر ولا غيرها واحد منهما بل هذا من الأكاذيب ولهذا قال عمر فإحييت الامارة الايام وذات الناس كلهم رجون أن يعطاها فلما أصبح دعا عليا فقبله انه أرمدم فامه فقتل في عنقه حتى رافعاً عطاه الراية وكان هذا التخصيص جزاً منجيء على مع الرمد وكان اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وعلى ليس بحضور لا يرجونه من كراماته صلى الله عليه وسلم فليس في الحديث تنقيص بأبي بكر وعمر أصلاً (الثاني) أن اخباره أن علياً يحب الله ورسوله ويحب الله ورسوله حق وفيه رد على النواصب لكن الرافضة الذين يقولون ان الصلابة ارتدوا بعد موته لا يحكمهم الاستدلال بهذا لان الخوارج تقول لهم هو ممن ارتد أيضاً كما قالوا لما حكموا الحكمين ان قد ارتد عن الاسلام فعد اليه قال الاشعري في كتاب المسائل أجبت الخوارج على كفر علي وأما أهل السنة فيحكمهم الاستدلال على بطلان قول الخوارج بأنه كثيرة لكنهم اشتروا كرهه على ايمان الثلاثة والرافضة تنقدح فيها فلا يحكمهم اقامة دليل على الخوارج على أن عليمات مؤمنين بل أي دليل ذكر وقد حقه فيه ما يطالع على أصلهم لأن أصلهم فاسد وليس هذا الوصف من خصائص علي بل غيره يحب الله ورسوله ويحب الله ورسوله لكن فيه الشهادة لعينه بذلك كاشهدها لعين العشرة بالجنة وكاشهدها لثابت بن قيس بالجنة وشهدها لعبد الله جارية بآية يحب الله ورسوله وقد كان ضربه في الحديمرات وقول القتال ان هذا يدل على انتفاء هذا الوصف عن غيره فيه جوابان أحدهما انه ان سلم ذلك فانه قال لأعطين الراية لرجل يحب الله ورسوله ويحب الله ورسوله بغيره على يديه فهذا المجموع اختصره وهو ان ذلك الفتح كان على يديه ولا يلزم اذا كان ذلك الفتح المعين على يديه أن يكون أفضل من غيره فضلاً عن أن يكون مخصصاً بالامامة الثاني أن يقال لا تسليم ان هذا واجب التخصيص كالقول لأعطين هذا المال لرجل فقيهاً أو رجلاً صالحاً ولا دعوى اليوم رجلاً من رجلاً صالحاً ولا عطين هذه الراية لرجل شجاعاً ونحو ذلك لم يكن في هذه اللفاظ ما يوجب أن تلك الصفة لا توجد الا في واحد بل هذا يدل على أن ذلك الواحد موصوف بذلك ولهذا الوزير أن يتصدق بالفسد درهمي رجل صالح أو فقير فأعطي هذا المذخور لواحد لم يلزم أن يكون غيره ليس كذلك ولو قال أعطوا هذا المال لرجل قد جعنى فأعطوه رجلاً لم يلزم أن غيره لم يجع عنه (الثالث) أنه لو قدر ثبوت أفضليته في ذلك الوقت فلا يدل ذلك على ان غيره لم يكن أفضل منه بعد ذلك (الرابع) أنه لو قدرنا أفضليته بل يدل ذلك على أنه امام معصوم مصوص عليه بل كثير من الشيعة الزيدية ومتأخري المعتزة وغيرهم يعتقدون أفضليته وأن الامام هو أبو بكر ويجوز عندهم ولاية المفضول وهذا مما يجوزه كثير من غيرهم ممن يتوقف في تفضيل بعض الاربع على بعض أو ممن يرى أن هذه المسئلة ظنية لا يقوم فيها دليل قاطع على فضيلة واحد معين فان من لم يكن له خبرة بالسنة الصحيحة قد يسلك في ذلك وأما أمّة المسلمين المشهورون فكلمهم متفقون على أن أبا بكر وعمر أفضل من عثمان وعلي ونقل هذا الاجماع غير واحد كما روى البيهقي في كتاب مناقب السافي قال ما اختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر وتقدّمهما على جميع الصحابة وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال كنا تفاضل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقول خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر

مختلفة وأمر ومما تارة وانها من أخص أو صاف الكلام لا ان الاختلاف عائد الى نفس العبارات والتعلقات والتعلقات ولهذا فاننا لو قطعنا النظر عن العبارات والتعلقات والتعلقات ورفعناها وهما لم يحسج الكلام عن كونه متقسماً وأيضاً فان ما أخبر به من القصص الماضية والأمر بالسلفية مختلفة متجارية وكذلك للأمرات والمهيات مختلفة أيضاً فلا يتصور أن يكون الخبر عما جرى لموسى هو نفس الخبر عما جرى لعيسى ولا الأمر بالصلاة هو نفس الأمر بالزكاة وغيره أو أن ما يتعلق بزيد هو نفس ما يتعلق بعمرو ولا ما سمي خبراً هو عين ما سمي أمراً اذا الأمر طلب وان لم يطلب فيه بسل هو حكم بنسبة مفرد الى مفرد لا يجاباً أو سلباً فثبت أن الكلام أنواع مختلفة والكلام عام لكل فيكون كالجنس لها في قلنا قد ينالها تقدم أن الكلام قضية واحدة ومعلوم واحد قائم بالتقس وان اختلاف العبارات عنه بسبب اختلاف التعلقات والتعلقات وهذه النوع من الاختلاف ليس راجعاً الى أخص صفة الكلام بل الى أمر خارج عنه وعلى هذا نقول انه لو قطع النظر عن التعلقات والتعلقات الخارجية فلا سبيل الى توهم اختلاف في الكلام النفساني أصلاً ولا يلزم منه رفع الكلام في نفسه وزوال

ثم عمر وقد تقدم نقل البخاري عن علي هذا الكلام والشعبة الذين حسبوا عليا كانوا يقولون ذلك
وإن ذلك عن علي من نحوه ما بين وجهه وهذا مما يقطع به أهل العلم ليس هذا مما يخفى على من
كان عارفا بأحوال الرسول والخلفاء

(فصل) قال الرافضي الثامن خبر الطائر روى الجمهور كافة أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بطائر فقال اللهم انني بأحب خلقك إليك وإلى كل شيء من هذا الطائر فجاء علي فدق الباب فقال أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم علي حاجته فرجع ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم كما قال أولا فدق الباب فقال أنس ألم أقل لك أنه علي حاجته فأنصرف فعاد النبي صلى الله عليه وسلم فدق الباب فشدنم الاثنين فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فأنزله بالدخول وقال ما أبطأ عنى قال جئت فردني أنس ثم جئت فردني ثم جئت فردني الثالثة فقال ما أنس ما جعلت علي هذا فقال رجوت أن يكون الدعاء لا نصار فقال ما أنس أوفى الانصار خير من علي أوفى الأنصار أفضل من علي فإذا كان أحب الخلق إلى الله وجب أن يكون هو الامام (والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بتصحيح النقل وقوله روى الجمهور كافة كذب عليهم فان حديث الطائر بره أحد من أصحاب الصحيح وصححه أئمة الحديث ولكن هو محارواه بعض الناس كإرواء أمثاله في فضل غيري بل قد روى في فضائل معاوية أحاديث كثيرة وصنف في ذلك مصنفات وأهل العلم بالحديث لا يصححون لأهذوا وهذا (الثاني) أن حديث الطائر من المكذوبات والموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل قال أبو موسى المديني قد جمع غير واحد من الحفاظ طرق أحاديث الطائر لا اعتبار والمعرفة كالحاكم النيسابوري وأبي نعيم وابن مردويه وشيخنا كرم عن حديث الطائر فقال لا يصح هذا مع أن الحاكم منسوب إلى التشيع وقد طلب منه أن يروى حديثا في فضل معاوية فقال ما يجي من قلبي ما يجي من قلبي وقد ضربه يده على ذلك فلم يفعل وهو روى في الأربعة أحاديث ضعيفة بل موضوعة عند أئمة الحديث كقوله بقتال الناكثين والفاسقين والمارقين لكن تشيعه وتشيع أمثاله من أهل العلم بالحديث كالنسائي وابن عبد البر وأمثالهما لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر وعمر فلا يعرف في علماء الحديث من تفضله عليهم بل غاية التشيع منهم أن تفضله على عثمان ويحصل منه كلام وأعراض عن ذكر مجلس من قائلته ونحو ذلك لان علماء الحديث قد عهدهم وقيدهم ما يعرفون من الأحاديث الصحيحة الدالة على أفضلية الشيعين ومن رفض عن نوع اشتغال بالحديث ابن عقدة وأمثاله فهذا ثابت أن يجمع ما روى في فضائله من المكذوبات والموضوعات لا يقدر أن يدفع ما توارد من فضائل الشيعين فانها باتفاق أهل العلم بالحديث أكثر مما صحت في فضائل علي وأصح وأصرح في الدلالة وأحد من جليل لم يقبل أنه صحت لعلى من الفضائل ما لم يصح لغيره بل أحد أجل من أن يقول مثل هذا الكذب بل نقل عنه أنه قال روى له ما لم يرو غيري مع أني نقل هذا عن أحد كلامي هذا موضعه (الثالث) أن كل الطير ليس فيه أمر عظيم يناسب أن يجي أحب الخلق إلى الله بل كل منه فان الطعام الطعام مشروح للبر والفاجر وليس في ذلك زيادة وقد روى عن عبد الله لهذا الآية كل ولا معونة على مصلحتين ولادنيا فأمر عظيم هنا ينبغي جعل أحب الخلق إلى الله بفعله (الرابع) أن هذا الحديث يناقض مذهب الرافضة فانهم يقولون أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم أن عليا أحب الخلق إلى الله وأنه جعله خليفة من بعده وهذا الحديث يدل على أنه ما كان يعرف أحب الخلق إلى الله

حقيقته قال وعلى هذا فلا يخفى
انواع ما استبعدوه من اتحاد الخبر
واختلاف الخبر واتحاد الامر
واختلاف الأمور ولذلك
اختلاف الامر والخبر مع اتحاد
صفة الكلام قال فان قيل انما قلتم
بان الكلام قضية واحدة وان
اختلاف العبارات عنها بسبب
التعلقات الخارجة فلم لا يجوز ثم أن
تكون الإرادة والقدر والعلم وباقى
الصفات راجعة إلى معنى واحد
ويكون اختلاف التعبيرات
عنه بسبب التعلقات لا بسبب
اختلاف في ذاته وذلك بأن يسمى
إرادته عند تعلقه بالخصيص وقدره
عند تعلقه بالاجزاء وهكذا سائر
الصفات وان جاز ذلك فلم لا يجوز
أن يعود ذلك كله إلى نفس الذات
من غير احتياج إلى الصفات وقال
أجاب الأصحاب عن ذلك بانه شنع
أن يكون الاختلاف بين
القدره والإرادة بسبب التعلقات
والتعلقات إذا القدره بمعنى من
شأنه تأتي الإيجابية والإرادة معنى
من شأنه تأتي تخصيص الحديث
بحال دون حال وعند اختلاف
التأثيرات لا بد من الاختلاف في
نفس المؤثر وهذا اختلاف الكلام
فان تعلقاته بتعلقاته لا توجد أثرا
فضلا عن كونه مختلفا قال وفيه
نظر وذلك أنه وإن سلم امتناع صدور
الأثر المختلف عن المؤثر الواحد
مع إمكان التزاع فيه فهو موجب

(الخامس) أن يقال أما أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرف أن علياً أحب الخلق إلى الله أو ما كان يعرف فإن كان يعرف ذلك كان يمكنه أن يرسل بطله كما كان يطلب الواحد من الصحابة أو يقول اللهم انني بعلي فانه أحب الخلق إليك فأي حاجة إلى الدعا والاهتمام في ذلك ولومحي علي الاستراح أنس من الرءاء الباطل ولم يفلح الباب في وجهه على وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعرف ذلك بطل ما دعونه من كونه كان يعرف ذلك ثم إن في لفظه أحب الخلق إليك وإلى فكيف لا يعرف أحب الخلق إليه (السادس) أن الأحاديث الثابتة في الصحاح التي أجمع أهل الحديث على صحتها وتلقاها بالقبول تناقض هذا فكيف تعارض بهذا الحديث المكذوب الموضوع الذي لم يصححه بين هذا الكل متأمل ما في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما من فضائل القوم كافي الصميمين أنه قال لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لا أخذت أباً بكر خليلاً وهذا الحديث مستغض بل متوارع عند أهل العلم بالحديث فإنه قد أخرج في الصحاح من وجوه متعددة من حديث ابن مسعود وأبي سعيد وابن عباس وابن الزبير وهو صريح في أنه لم يكن عند من أهل الأرض أحد أحب إليه من أبي بكر فإن الخليفة على كمال الحب وهذا البطل الله فإذا كانت محنة ولم يصلح لها الأبوا بكر علم أنه أحب الناس إليه وقوله في الحديث الصحيح لم أسأل أي الناس أحب إليك قال عائشة قيل من الرجال قال أبوها وقول الصحابة أن خيرنا وسيدنا وأحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عمر بن المهاجرين والانصار ولا يشكر ذلك منكر وأيضاً فالتى صلى الله عليه وسلم بحبته تابعة لحجة الله وأبو بكر أحبهم إلى الله تعالى فهو أحبهم إلى رسوله وأما كان كذلك لأنه أتقاهم وأكرمهم وأكرم الخلق على الله تعالى أتقاهم بالكتاب والسنة وأما كان أتقاهم لأن الله تعالى قال وسحبنا الأتقي الذي يؤتي ماله يترك وما لأحد عندهم نعمة تجزي الابتغاء وجهه به الأعلى وسوف يرضى وأئمة التفسير يقولون أنه أبو بكر ونحن نبين حجة قولهم بالدليل فنقول الأتقي قد يكون نوعاً وقد يكون شخصاً وإذا كان نوعاً فهو مجموع أشخاصاً فإن قيل أنهم ليس فهم شخص هو أتقي كان هذا باطلاً لأنه لا شأن أن بعض الناس أتقي من بعض مع أن هذا خلاف قول أهل السنة والشعة فإن هؤلاء يقولون إن أتقي الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه الأمة هو أبو بكر وهؤلاء يقولون هو علي وقد قال بعض الناس هو عمر ويحكى عن بعض الناس غير ذلك ومن وقف أو شك لم يقل أنهم مستورون في التقوى فإذا قال أنهم متساوون في الفضل فقد ساءل جاع الطوائف فتعين أن يكون هذا أتقي وإن كان الأتقي شخصاً فاما أن يكون ما بكر أو علياً فإنه إذا كان اسم جنس يتناول من دخل فيه فهو النوع وهو القسم الأول أو بعضها غيرها وهذا القسم متنافٍ باتفاق أهل السنة والشعة وكونه عيباً باطلاً أيضاً لأنه قال الذي يؤتي ماله يترك وما لأحد عندهم نعمة تجزي الابتغاء وجهه به الأعلى وسوف يرضى وهذا الوصف متنافٍ على لوجوه أحدها أن هذه السورة مكية بالاتفاق وكان على فقير ابنه في عيال النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن له مال ينفق منه بل كان النبي صلى الله عليه وسلم قد ضمه إلى عياله لما أصاب أهل مكة سنة التثاني أنه قال وما لأحد عندهم نعمة تجزي وعلى كان النبي صلى الله عليه وسلم عنده نعمة تجزي وهو إحسانه إليه ما ضمه إلى عياله بخلاف أبي بكر فإنه لم يكن عنده نعمة تدبوه لكن له عنده نعمة الدين وتلك لا تجزي فإن أحوار النبي صلى الله عليه وسلم فيها على الله لا بقدر أحد يجزيه نعمة النبي صلى الله عليه وسلم عند

للاختلاف في نفس القدرة وذلك لأن القدرة مؤثرة في الوجود والوجود عند أصحابنا نفس الذات لأنه ما تدعها أو لا كانت الذات ثابتة في العدم وذلك مما لا نقول به وإذا كان الوجود هو نفس الذات فالذات مختلفة فتأثير القدرة في آثارها مختلفة فيلزم أن تكون مختلفة كآثار روي ليس ذلك وأيضاً فإن ما ذكره ومن الفرق وإن استمر في القدرة والارادة فغير مستقر في باقي الصفات كالعلم والحياة والسمع والبصر لعدم كونها مؤثرة في آثارها قال والحق ما أورد من الأشكال على القول بالتحديد الكلام وعود الاختلاف إلى التعلقات والتعلقات مشكل وعسى أن يكون عند غدي حله وليس جوابه في بعض أصحابنا إلى القول بأن كلام الله القائم بذاته خمس صفات مختلفة وهي الأسماء والنهي والتخيير والاستخبار والتدبير هذا كلامه فيقال قول القائل إن الكلام خمس صفات أوسع أو تنوع أو غير ذلك من العدد لا يلزم بل ما تقدم من الأمور الموجبة تعدد الكلام وقد رأيت أنه يلزم من قال بالتحديد معنى الكلام اتحاد الصفات كلها ثم رفعها بالكلية وجعلها نفس الذات وهذا يعود إلى قول القائلين بأن الوجود واحد لا يعززون بين الواحد بالعين والواحد بالتعدد وذلك لأنه من جاز على الحقائق المتنوعة أن

أى بكر نبية لا تحزى ونعمته عند على دة وية تحزى ودينه وهذا الأتى ليس لأحد عنده نعمة
تحزى وهذا الوصف الذى بكر ثابت دون على فان قيل المراد أنه أنفق ماله لوجه الله لاجرام
أنعم عليه وإذا قدر أن نخصاً أعطى من أحسن إليه جزاء أعطى شيئاً آخر لوجه الله كان هذا
مما ليس لأحد عنده من نعمة تحزى قيل هب أن الأمر كذلك لكن على أن نفق لم ينفق الأفاضل
بأمر به النبي صلى الله عليه وسلم والنبي له عنده نعمة تحزى فلا يخلص انصافه عن المجازاة كما
يخلص انفاق أى بكر وعلى أتى من غيره ولكن أبكر أبكر فى وصف القوى مع أن لفظ
الآية الله ليس عند قط مخلوق نعمة تحزى وهذا وصف من يحازى الناس على احسانهم إليه فلا
ينق مخلوق عليه منة وهذا الوصف منطبق على أى بكر انطباقاً لا يساويه فيه أحد من المهاجرين
فأله لم يكن فى المهاجرين عمر وعثمان وعلى وغيرهم رجل أكثر احساناً الى الناس قبل الاسلام
وبعد نفسه وماله من أى بكر كان مؤلفاً شجياً يعاون الناس على مصالحهم كما قال فيه ابن الدغنة
سيد الشارفة لو أراد أن يخرج من مكة مثلاً ما أبكر لا يخرج ولا يخرج فانك تحمل الكيل
وتقرى الضيف وتكسب المعدوم وتعين على نوائب الحق وفى صلح الحديبية لما قال لعروبة
مسعود امصص نظراتى انحن نقرعنه ونذعه قال لا أبكر لولا أنك عندى لم أجزل بها
لأجبتك وما عرف قط أن أحداً كانت له يدعى أى بكر فى الدنيا قبل الاسلام ولا بعده فهو
أحق العصابة وما لأحد عنده من نعمة تحزى فكان أحق الناس بالدخول فى الآية وأما
على رضى الله عنه فكان النبى صلى الله عليه وسلم عليه نعمة دنوية وفى المسند لاجدان أبكر
رضى الله تعالى عنه كان يسقط السوط من يده فلا يقول لأحد تاولنى إياه ويقول ان خلطلى
أمرنى أن لأسأل الناس شيئاً وفى المسند والترمذى وأبي داود حديث عمر قال عمر أمرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصدق فوافق ذلك ما لا عندى فقلت اليوم أسبق أبى بكر إن
سبقته وما خفت بشفافى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أبقت لأهلك فقلت مثله
قال وأتى أبى بكر بكل ما عنده فقال ما أبقت لأهلك قال أبقت لهم الله ورسوله فقلت لا أسألك
المشئ أبداً فأبو بكر رضى الله عنه جاء عماله كلهم مع هذا فلم يكن بأى من أحد لاصدقة
والاصلة ولا نذراً بل كان يجبر ويأكل من كسبه ولما رأى الناس واشتغل عن التجارة بعسل
المسلمين أكل من مال الله ورسوله الذى جعله الله لهم يأكل من مال مخلوق وأبو بكر لم يكن النبى
صلى الله عليه وسلم يعطيه شيئاً من الدنيا يخصصه به بل كان فى المغازى كواحد من الناس بل
بأخذ من ماله ما ينفعه على السفين وقد استعمله النبى صلى الله عليه وسلم وما عرف أنه أعطاه
عماله وقد أعطى عليان الذى وكان يعطى الموافقة فلو بهم من الطلقاء وأهل نجد والسابقون
الأولون من المهاجرين والأنصار لا يعطيهم كما يفعل فى غنائم خيبر وغيرها ويقول أى أعطى
رجلاً وأدع رجلاً والذى أدع أحب الى من الذى أعطى أعطى رجلاً لى فى فلو بهم من الجزع
والهلع وأكل رجلاً ما جعل الله فى فلو بهم من الغنى والخير ولما بقه عن الانصار كلام سألهم
عنه فقالوا يا رسول الله أما ذؤوب رأى مثاقيل يقولوا شيئاً وأما أناس من أحدثه أسنانهم فقالوا
يغفر الله لرسول الله يعطى قريشاً ويتركنا وسيفنا تقطرم من دمائهم فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأتى أعطى رجلاً لاجدى عهد بكفراً أنألفهم أفلا ترضون أن يذهب الناس بالاموال
وترجعوا الى رجلكم رسول الله فواته لما تنقلون به فخر بها يتقبلونه قالوا بلى يا رسول الله
فدريشنا قال فانكم سجدون بعدى أنثرة شديدة قاصبر واحتى تلقوا الله ورسوله على الخوض

تكون شيئاً واحداً فلا فرق بين هذا
وهذا وذلك من جنس من يقول
ان العالم هو العلم والعلم هو القدرة
ولهذا كان متنى هؤلاء الشافعى
أن يجمعوا الوجود والذى هو نوع
واحد أو احداً بالعين فيجمعوا
وجود الخالق هو عين وجود
المخلوقات ووجود زهوى وجود
عمرو ووجود الجنة هو عين وجود
النار ووجود الماء هو عين وجود
النار ومنشأ ضلال هؤلاء كلهم
أنهم يأخذون القدر المشترك بين
الاعيان وهو الجنس القسوى
فيجدونه واحداً فى الذهن فيظنون
أن ذلك هو وحدة عينية ولا يميزون
بين الواحد بالجنس والواحد بالعين
وأن الجنس العام المشترك لا وجود
له فى الخارج وانما يوجد فى الاعيان
المتيزة ولهذا شبه بعض أهل زماننا
الكلام فى الله جلوساً واجتمع تعدد
أنواعه بالنوع الواحد ودعى قوله
لا يسبق فى الخارج كلام أصلاً ولو
اعتدى لم يعلم أن هذا الكلام ليس
هذا الكلام كما أن هذه الحركة ليست
هذه الحركة وأن اشتراك أنواع
الكلام فى الكلام كاشتراك أنواع
الحركة فى الحركة بل اختلاف أنواع
الكلام أعظم من اختلاف أنواع
الحركات من بعض الوجوه والكلام
على هذا مبسوط فى غير هذا الموضع
والمقصود هنا أن يقال من جواز
أن تكون القدرة والارادة والعلم
حقيقة واحدة كما أن الطلب والخبر

قالوا سببر وقوله تعالى وسيعبها الأتقي الذي يؤتي ماله يتزكى وما لأحد عندهم نعمة تجزي إلا ابتغاء وجهه رب الأعلى وسوف يرضى استثناء منقطع والمعنى لا يقتصر في العطاء على من له عندك نعمة بكافته بذلك فإن هذا من العدل الواجب للناس بعضهم على بعض بمنزلة المعاوضة في المباينة والمؤاخوة وهذا واجب لكل أحد على كل أحد فإذا لم يكن لأحد عنده نعمة تجزي لم يحتاج إلى هذه المعاملة فيكون عطاؤه خالصا لوجهه رب الأعلى بخلاف من كان عنده لغو نعمة فإنه يحتاج أن يعطيه مجازاة على ذلك وهذا الذي لأحد عندهم نعمة تجزي إذا أعطى ماله يتزكى لم يكن لأحد عندهم نعمة تجزي وفيه أيضا ما بين أن التقدير بالصدقة لا يكون إلا بعد أداء الواجب من المعاوضات كما قال تعالى ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو ومن تكون عليه ديون وفروض وغير ذلك أداها ولا يقدم الصدقة على قضاء هذه الواجبات ولو فعل ذلك هل يزد صدقته على قولين معروفين بالفقهاء وهذه الآية تخرج بهما من يرد صدقته لأن الله إنما أنشأ على من آتى ماله يتزكى وما لأحد عندهم نعمة تجزي فإذا كان عنده نعمة تجزي فعله أن يجزي بها قبل أن يؤتي ماله يتزكى فإذا آتى ماله يتزكى قبل أن يجزي بهما لم يكن مجزوما فيكون علمه مردودا لقوله عليه الصلاة والسلام من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد (الثالث) أنه قد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما نفعني مال كمال أبي بكر وقال إن أمن الناس عليا في محبته وذات يده أبو بكر بخلاف على رضي الله عنه فإنه لم يذكر عنه النبي صلى الله عليه وسلم شأمن انفاق المال وقد عرف أن أبا بكر اشترى سبعة من المعذنين في الله في أول الإسلام وفعل ذلك ابتغاء وجهه رب الأعلى فلم يفعل ذلك كإفعله أبو طالب الذي أعان النبي صلى الله عليه وسلم لأجل نسيه وقرابته لأجل الله تعالى ولا تقربا إليه وإن كان الاتقي اسم جنس فلا ريب أنه يدخل فيه أتقي الأمة والعصابة خيرا القرون فافقها أتقي الأمة وأتقي الأمة أم أبو بكر وأما علي وأما غيره والتالث منتف بالاجماع وعلي أن قبل الله يدخل في هذا النوع لكونه بعد أن صار له مال آتى ماله يتزكى فيقال أبو بكر فعل ذلك في أول الإسلام وقت الحاجة إليه فيكون أكل في الوصف الذي يكون صاحبه هو الاتقي وأيضا قال النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يقدم الصديق في المواضع التي لا تختمل المشاورة كاستخلافه في الصلاة والخطب ومصاحبة وحملته في سفره للهجرة ومخاطبته وعكسه من الخطب والحكم والافتتاح بحضرته إلى غير ذلك من المناصب التي يطول وصفها ومن كان أكل في هذا الوصف كان أكرم عند الله فيكون أحب إليه فقد ثبت بالدلائل الكثيرة أن أبا بكر هو أكرم الصحابة في الصديق وأفضل الخلق بعد الأنبياء الصديقون ومن كان أكل في ذلك كان أفضل وأيضا فقد ثبت في النقل الصحيح عن علي أنه قال خير هذه الأمة بعد نبينا أبو بكر وعمر واستفاض ذلك وتوارعته وتوعد بجدة المفضي من فضله عليه وروى عنه أنه سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ولأرب أن عليا لا يقطع بذلك إلا عن علم وأيضا فإن العصابة أجروا على أن عثمان أفضل منه وأبو بكر أفضل منهما وهذه المسألة متسوقة في غير هذا الموضوع وتقدم بعض ذلك ولكن ذكرنا لبيان أن حديث الطبري من الموضوعات

حقيقة واحدة فلماذا لا يجوز أن تكون حقيقة الحروف المختلفة حقيقة واحدة وكذلك حقيقة الأصوات أعني ليست واحدة بالنوع بل واحدة بالعين كما جعل الكلام واحدا بالعين كما سوغ أن تكون الصفات المتنوعة واحدة بالعين والذين قالوا أن الكلام حروف وأصوات متفارقة قد عده لا يسبق بعضها بعضا وهو مع ذلك واحد أم قالوا تبعاً لأولئك وجوبا على قياس قولهم وهو لازم مع ظهور فسادهم فسادا يلزم على فساد المزوم ويلزم من قال ذلك أن يجعل الطعام واللون والريح شيئا واحدا وإذا قيل هذا كالسواد والبياض قيل له ويلزم أن يجعل السواد والبياض شيئا واحدا كما جعلت العلم والقدرة والحياة شيئا واحدا فإذا قال نحن نكلمكم فيها يمكن اجتماعهم من المعاني والسواد والبياض متضادان قبل الجواب من وجهين أحدهما أنه يلزمك هذا في المعاني المختلفة التي يمكن اجتماعها كالطعم واللون والريح فقل إنها شيء واحد كأن العلم والارادة والقدرة والطلب والغير والامر والنهي شيء واحد الثاني أن يقال تضاد الحروف كضاد معاني الكلام أو تضاد الحركات لا كضاد السواد والبياض فإن الحاصل الواحد لا يتسع لركبتين ولا لعينين فلا يتسع لطرفين وصوتين

(فصل) قال الرافضي التاسع ما رواه الجمهور أنه أمر العصابة بأن يسلموا على علي بأمر المؤمنين وقال بأنه سيد المرسلين وإمام المتقين وقائد القرم المحجلين وقال هذا أولى كل

مؤمن بعدى وقال في حقّه ان علياً مني وأمانته أولى بكل مؤمن ومؤمنة فيكون علي وحده هو الإمام لذلك وهذه نصوص في الباب

(والجواب) من وجوه أحدها الخلفاء يستندون بيان حجة وهو لم يعرف إلى كتب على عاتقه فأما قوله روم الجهور فكذب فليس هذا في كتب الأحاديث المعروفة إلا أنصح ولا السائد ولا السنن وغير ذلك فإن كان رواد بعض طائفي الليل كما يرى أمثاله فعلم مثل هذا ليس بحجة يجب اتباعها باتفاق المسلمين والله تعالى قد حرم علينا الكتب وأن نقول عليه ما لا نعلم وقد توارعن التي صلى الله عليه وسلم أنه قال من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار (الوجه الثاني) أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث وكل من له أدنى معرفة بالحديث يعلم أن هذا كذب موضوع روم واحد من أهل العلم بالحديث في كتاب يعتمد عليه لا أنصح ولا السنن ولا المسند المقبولة (الثالث) أن هذا مما لا يجوز نسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإن قال هذا كاذب والنبي صلى الله عليه وسلم منزه عن الكتب والكذب وذلك أن سيد المرسلين وإمام المتقين وقائد الغر المحجلين هو رسول الله صلى الله عليه وسلم باتفاق المسلمين فإن قيل على هوسيدهم بعده قيل ليس في لفظ الحديث ما يدل على هذا بل هو مناقض لهذا لأن أفضل المسلمين المتقين المحجلين هم القرن الأول ولم يكن لهم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم سيد ولا امام ولا قائد غيره فكيف يجتمعون شي لم يحضره ويترك الخبر عما هم أحوج إليه وهو حكمهم في الحال ثم القائل يوم القيامة هو رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن يقول على وأيضاً فعند الشيعة جمهور المسلمين المحجلين كفار أوفساق فلن يقول وفي الجميع عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وبنت أبي قدر أبت أخواني قالوا وأرسلنا أخوانك يا رسول الله قال أنتم أحماني وأخواننا الذين لم يأتوا بعد قالوا كيف تعرف من لم يأت بعد من أمثلك يا رسول الله قال أرايتهم لو أن رجلا له خيل غر محجلة بين ظهرخي خيل دهم بهم ألا يعرف خيله قالوا بلى يا رسول الله قال فأنهم يأتون يوم القيامة غر المحجلين من الوضوء وأتفرطهم على الحوض الحديث فهذا بين أن كل من وضأ وغسل وجهه ولبده ورجله فانه من الغر المحجلين وهو لا يجاهدهم إنما يسمون أبا بكر وعمر والرافضة لا تعقل بطون أقدامها ولا أعقابها فلا يكونون من المحجلين في الأرجل وحديث فلا يبيح أحلمن الغر المحجلين بقدرهم ولا يقادون مع الغر المحجلين فإن الخلة لا تكون في ظهر القدم وإنما الخلة في الرجل كالحلقة في اليد وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بل لا أعقبو بطون الأقدام من النار ومعلوم أن الفرس لو لم يكن البياض إلا عضة في بيه أو رجله لم يكن محجلاً وإنما الخلة بياض اليد أو الرجل فمن لم يفضل الرجلين إلى الكعنين لم يكن من المحجلين فيكون قائد الغر المحجلين برسا منه كاتنامن كان ثم كونه على سيدهم وامامهم وقائدهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يعلم بالاضطرار أنه كذب وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقبل شأمن ذلك بل كان يفضل عليه أبا بكر وعمر تفضيلا يتأظاهر عرفه الخاصة والعامة حتى أن المشركين كانوا يعرفون منه ذلك ولما كان يوم أحد قال أوسقيا وكان جيشنا من المشركين في القوم محمد أتى القوم محمد ثلاثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحبوه فقال أتى القوم ابن أبي عفاة أتى القوم ابن أبي عفاة ثلاثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحبوه فقال أتى القوم ابن الخطاب أتى القوم ابن الخطاب ثلاثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحبوه فقال أوسقيا

وفرق بين ما يتضادان لانفسهما
وما يتضادان لتضيق المحل واذا
كان كذلك كان تضادا الحسروف
والحركات كتضاد معنى الكلام
* قلت فلان الانسان يعجز في الساعة
الواحدة عن جمع جميع معاني
الكلام فالخلق حروف الكلام
بأسبابها وهي الحركات ومضوناتها
ومدلولاتها وهي المعاني أول من
الحاقها بالتضادات لنفسها
كالسواد والبياض وحيتثفاذا
سجعت، معاني الكلام شيئا واحدا
فاجعل حروف الكلام شيئا واحدا
والا لافل الفرق وقد يقال في الفرق
ان الحسروف مقاطع الاصوات
والاصوات تابعة لاسبابها وهي
الحركات والحركات اما متماثلة
واما مختلفة وكل من الحركات
المختلفة والمتماثلة متضادة لا يمكن
اجتماع حركتين في محل واحد في
زمن واحد فلا يجتمع صوتان فلا
يجتمع حرفان والحركات هي من
الاكوان والا كوان كالألوان فكما
لا يجتمع لوانان مختلفان في محل
واحد في وقت واحد فلا يجتمع
كونان في محل واحد في وقت واحد
بجلاخ معاني الكلام كما يطلب
الذي يتضمن الحب للأشياء به
والبغض للهوى عنه والنهي الذي
يتضمن العلم والاعتقاد للغير عنه
فانها وان كانت حقائق متنوعة
لكن لا يجتمع اجتماعها فان الامر
بالشي لا تضاد الهوى عن غيره

ولا العلم بالشك ثم تضاد لانفسها
ولكن ليجز العبد عن جمعها
فالامور ثلاثة انواع ما تمتع
اجتماعها لنفسها كالاولان
المتخلفة وما امكن اجتماعها وقد
يجمع كالعلم والارادة والقدره
والطعم واللون والريح وما يجز
بعض الاحياء عن جمعها كجمع
الارادات الكثيرة والاعتقادات
الكثيرة في زمن واحد فهذه ليس
بين حقائقها منافاة فتجتمع اجتماعها
ولكن العبد يجهز عن جمعها كما
انه لا يمتنع ان يصل بساكنه عللا
ويبدع عللا ويرجله عللا وان يسمع
كلام هذا القارئ وهذا القارئ
وهذا القارئ فالجمع بين هذه
الامور قد يتعذر ليجز العبد
لا تمتنع اجتماعها في نفسه فان
سمع هذا الايتاني سمع هذا ذاته
ولا هذه الحركة تنافي هذه الحركة
لذا انها ولهذا يعقل اجتماع هذه
بمخلاف اجتماع الضدين وكذلك
رفقة المرتبات المختلفة لا تضاد
ولكن تضاد قسري بل الاحفان
الى سبعين يختلفون فنفس
الحركات متضادة واما ما يحصل
عنه من ادراك فليس هو في نفسه
متضاد افاذا ادراك لا يقتصر
الى حركة او يحصل بحركة واحدة
كن ينظر الى السماء بتعديق واحد
لم يكن ندرا كلهذه المدرجات في
ان واحد متضاد اهل يمكن ان
يقال في الصوت مشتل ذلك وانه

لا يجتمع اياها ولا يفقد كفتيموهم فلم يك عار نفسه ان قال كذبت بعباد الله ان الذين عدت
لأحياء وقد بقيت الاما بسوطه وفند ذكر باقي الحديث رواه البخاري وغيره فبهذا مقدم الكفار
ان ذلك لم يسأل الا عن النبي صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر لعله وعلم الخاص والعام ان هؤلاء
الثلاثة هم رؤس هذا الامر وان قيامهم بهم وذلك على انه كان ظاهرا عند الكفار ان هذين
وزيراه وبهما تمام امره وانهما اخص الناس به وان لهامان السعي في اظهار الاسلام مالم
لغيرهما وهذا امر كان معلوما للكفار فضلا عن المسلمين والاحاديث الكثيرة متواترة بمثل هذا
وكافي الصحبي عن ابن عباس قال وضع عمر على سريره فتكفبه الناس يدعون له وينشون عليه
ويصلون عليه قبل ان يرفع وانا فيهم فلم يرعني الا رجل قد اخذ عني من روافي فالتفت واذا هو
على قرحم على عمر وقال ما خلفت احدا اباي ان اتقي الله بمثل علمه منك واما الله ان كنت
لاظن ان يجعل الله مع صاحبي وذلك اني كثيرا ما كنت اسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول
حيث انا واني بكر وعمر ودخلت انا واني بكر وعمر وخرجت انا واني بكر وعمر فان كنت لأرجو
ان يجعل الله معهما فلم يكن تفضيها عليه وعلى امته على يحيى على أحد ولهذا كانت
الشعة القدماء الذين ادر كوا عليها يقدمون ابا بكر وعمر عليه الامن الخدمتهم وانما كان نزاع
من نزع منهم في عثمان وكذلك قوله هو ولي كل مؤمن بعدى كذب على رسول الله صلى الله
عليه وسلم بل هو في حياته وبعد حياته وفي كل مؤمن وكل مؤمن وله في الحساب والمات قالوا لايه
التي هي ضد الصداوة لا تختص بزمان واما الولاية التي هي الامارة فيقال فيها واني كل مؤمن
بعدى كما يقال في صلاة الخنزة اذا اجتمع الولي والوالي قد اقول الا كقولك بقدوم الولي
وقول القتال على ولي كل مؤمن بعدى كلام يمتنع نسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم فانه ان
أراد الموالاة لم يمتنع ان يقول بعدى وان اراد الامارة كان ينبغي ان يقول وال على كل مؤمن
واما قوله لعل انت مني وانما لك فصح في غير هذا الحديث ثبت انه قاله ذلك عام القضية لما
تنازع هو وبجعفر وزيد بن حارثة في حضانة بنت جحزة فقضى النبي صلى الله عليه وسلم بها
نفلاتها وكانت تحت جعفر وقال الخالة أم وقال جعفر اشبهت خلقي وخلق وقال لعل انت مني
وانما لك وقال زيد انت اخونا مولانا وفي الصحبي عن عنه انه قال ان الاشعرين اذا ارملوا في
السفر او نفست نفقة عيالهم بالمدينة جعوا ما كان معهم في ثوب واحد فقصوه بينهم بالسوية
همنى وانا منهم فقال الاشعرين هم مني وانا منهم كما قال لعل انت مني وقال لبيب هذا مني
وانما مني فعمل ان هذه اللفظة لا تدل على الامامة ولا على ان من قبلته كان هو افضل الصحابة

فصل قال الرافضي العاشر ما رواه الجمهور من قول النبي صلى الله عليه وسلم
اني نازك فيكم ما ان تمسكتهم لن تضلوا كتاب الله وعترتي اهل بيتي ولن يفترقوا حتى يردا على
المحوض وقال اهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهذا يدل
على وجوب التمسك بقول اهل بيته وعلى سيدهم فيكون واجب الطاعة على الكل فيكون
هو الامام

(والجواب) من وجوه أحدها ان لفظ الحديث الذي في صحيح مسلم عن زيد بن ارقم قال
قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيبا يمدحني بخباين مكة والمدينة فقال اما بعد
أيها الناس انما ابشر بوشك ان يأتي رسول ربى فاجيب ربى واني نازك فيكم ثقلين اولهما
كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به فحث على كتاب الله ورغب فيه

ثم قال وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي وهذا اللفظ يدل على أن الذي أمرنا بالتشكيه وجعل التشكيه لاضر هو كتاب الله وهكذا في غير هذا الحديث كما في صحيح مسلم عن جابر في حجة الوداع لما خطب يوم عرفة وقال قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله وأنتم تستلون عني فثأمت قالون قالوا نهديا أنك قد بلغت وأديت ونصحت فقال باصبعه السبيلة رفعها إلى السماء وسبها إلى الناس اللهم أشهد ثلاث مرات وأما قوله وعترتي أهل بيتي وأنهم آلان يقتصر قاضي ردا على الحوض فهدار واء الترمذي وقد سئل عنه أجدن حسبل فضعه وضعفه غير واحد من أهل العلم وقالوا لا يصح وقد أجاب عنه طائفة بما يدل على أن أهل بيته كلهم لا يجتمعون على ضلالة قالوا ونحن نقول بذلك كاذ كذا في القاضي أو يعلى وغيره لكن أهل البيت لم يتفقوا والله الحمد على شيء من خصائص مذهب الرافضة بل هم البرون المزهون عن التدنس بشيء منه وأما قوله مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح فهذا لا يعرفه إلا مستد صحيح ولا هو في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها فإن كان قد رواه من من يروي أمثاله من خطاب الليل الذين يروون الموضوعات فهذا مما يزيدوهنا (الوجه الثاني) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عن عترته أنها والكاتبين يقتصر قاضي ردا على الحوض وهو الصادق المصدوق فيدل على أن إجماع العترة حجة وهذا قول طائفة من أصحابنا وذكره القاضي في المعتمد لكن العترة هم بنو هاشم كلهم ولد العباس ولد علي وولد الحرث بن عبد المطلب وسائر بني أبي طالب وغيرهم وعلى وحده ليس هو العترة وسيد العترة هو رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ذلك أن علماء العترة كابن عباس وغيره لم يكونوا يوجبون اتباع على في كل ما يقوله ولا كان على يوجب على الناس طاعته في كل ما يقوله ولا عرف أن أحدا من أئمة السلف لا من بني هاشم ولا غيرهم قال أنه يجب اتباع على في كل ما يقوله (الوجه الثالث) أن العترة لم تجتمع على إمامته ولا أفضلته بل أئمة العترة كابن عباس وغيره يقدمون أبا بكر وعمر وفيهم من أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم أضاعف من فهمهم من الإمامية والنقل الثابت عن جميع علماء أهل البيت من بني هاشم من التابعين وتابعهم من ولد الحسين بن علي وولد الحسن وغيرهما أنهم كانوا يقولون أبا بكر وعمر كانوا يفضلونهما على والنقل عنهم ثابتة متواترة وقد صنف الحافظ أبو الحسن الدارقطني كتاب ثناء الصحابة على القرابة وثناء القرابة على الصحابة وذكر فيه من ذلك قطعة وكذلك كل من صنف من أهل الحديث في السنة مثل كتاب السنة لعبد الله بن أحمد والسنة للحلاب والسنة لابن بطة والسنة للأجري واللالكائي والبيهقي وأبي ذر الهروي والطنطكي وأبي حفص بن شاهين وأضاعف هؤلاء الكتب التي يتجمل هذا بالعزو الهاميل كتاب فضائل الصحابة للإمام أحمد وأبي نعيم وتفسير التلمحي وفيها من ذكر فضائل الثلاثة ما هو من أعظم الحجج عليه فإن كان هذا القدر حجة فهو حجة وعليه والأفلاحيته (الوجه الرابع) أن هذا معارض بما هو أقوى منه وهو أن إجماع الأمة بحجة الكتاب والسنة والإجماع والعترة بعض الأمة فيلزم من ثبوت إجماع الأمة إجماع العترة وأفضل الأمة أبو بكر كما تقدم ذكره وبقي وأن كانت الطائفة التي إجماعها حجة يجب اتباع قول أفضلها مطلقا وإن لم يكن هو الإمام ثبت أن أبا بكر هو الإمام وإن لم يجب أن يكون الأمر كذلك بل ما ذكره وفي إمامة على تنسبه أبي بكر إلى جمع الأمة بعد نبيها كنسبه على إلى العترة بعد نبيها على قول هذا

(فصل) قال الرافضي الحادي عشر ماروا بالجمهور من وجوب محبته وموالاه

روى أحمد بن حنبل في مسنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيده حسن وحسين فقال من أحبني وأحب هذين وأباهما وأمهاتهما فمعني في درجتي يوم القيامة وروى ابن خالويه عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحب أن يتمسك بقصة الباقوت التي خلقها الله بيده ثم قال لها كوني فكنات فليست على بن أبي طالب من بعدى وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعل حبك ليعان وبفضل نفاق وأول من يدخل الجنة محمد وأول من يدخل النار مبغض وقد جعل الله أهلا لذلك فأتى مني وأنا منك ولاني بعدى وعن شقيق بن سلمة عن عبد الله قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أخذ بيدي على وهو يقول هذا أولي وأوليه عاتيد من عادي وسالت من سالم وروى أخطب خوارزم عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جافى جزييل من عند الله بوقت خضراء مكتوب فيها يبائض إذا قد اقترضت محبة على خلقى فلقهم ذلك غنى والاحاديث في ذلك لا تحصى كثره من طرق المخالفين وهي تدل على فضيلته واستحقاقه الإمامة

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بتجميع النقل وهيئاته ذلك وأما قوله رواه أحمد فقال أولا أحسنه المسند المشهور وله كتاب مشهور في فضائل الصحابة روى فيه أحاديث لأبيرويه في المسند لما فيها من الضعف لم تكن إلا تعطل أن تروى في المسند لكونها مراسيل أو ضعفا بغير الإرسال ثم إن هذا الكتاب زاد فيه ابنه عبد الله زيادات ثم إن القطيعي الذي رواه عن ابنه عبد الله زاد عن شيخه زيادات وفيها أحاديث موضوعه باتفاق أهل المعرفة وهذا الرافضي وأمثاله من شيوخ الرافضة جهال فهم يقولون من هذا المصنف فيفتنون أن كل مارواه القطيعي أو عبد الله قدر رواه أحمد بنفسه ولا يعيزون بين شيوخ أحمد وشيوخ القطيعي ثم يظنون أن أحمد أثارواه فقد رواه في المسند فقد رأيتهم في كتبهم يعزون إلى مسند أحمد أحاديث مسموعة أحدهم كلفعل ابن الطريقي وصاحب الطرائف منهم وغيرهما سبب هذا الجهل منهم وهذا غير ما يعرفونه من الكذب فإن الكذب كثير منهم ويتقصد أن يكون أحمد روى الحديث فجرد رواية أحمد لا توجب أن يكون صحيحا يجب العمل به بل الإمام أحمد روى أحاديث كثيرة يعرف وينسب للناس ضعفها وهذا في كلامه وأجوبته أظهر وأكبر من أن يحتاج إلى بسط لا سيما في مثل هذا الأصل العظيم مع أن هذا الحديث الأول من زيادات القطيعي رواه عن نصر بن علي الجهضمي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر والحديث الثاني ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وبين أنه موضوع وأما رواية ابن خالويه فلا تدل على أن هذا الحديث صحيح باتفاق أهل العلم وكذلك رواية أخطب خوارزمي فإن روايته من الأكاذيب المتخلفة ما هو من أقبح الموضوعات باتفاق أهل العلم (الوجه الثاني) أن هذه الأحاديث التي رواها ابن خالويه كذب موضوع عند أهل الحديث وأهل المعرفة يعلمون علما ضروريا يجوز منزه أن هذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه ليست في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها علماء الحديث لا الصحاح ولا المسند ولا السنن ولا المعجمات ولا نحو ذلك من الكتب (الثالث) أن من يذبح ألفاظها يبين له أنها مفترقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل قوله من أحب أن يتمسك بقصة الباقوت التي خلقها الله بيده ثم قال لها كوني فكانت فهذه من خرافات الحديث وكانهم لم يسمعوها أن الله خلق آدم بيده من تراب ثم قاله

يكن في حق الخلق وذلك يدل على عظمتهم وقدرته وأيضا فقد يقول الكرامية وأمثالهم أن عمل هذه الحروف والأصوات ليس هو بعينه عمل الأخرى والله واسع عظيم لا يحيط لعباده علما ولا تدركه أبصارهم وبالجملة فالناس متنازعون في إمكان اجتماع الحروف وأماكن قدمها والنزاع في ذلك قديم ذكره الأسدي في المقالات وأصحاب أحمد متنازعون في ذلك وكذلك أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي وغيرهم من الطوائف وكذلك أهل الحديث والصوفية وجنس قد قال أما أن يكون ذلك ممتمعا وأما أن يكون ممكنا فإن كان ممتمعا لم يكن ظهورا متناعا أعظم من ظهور امتناع قول الكلاية التي وجب قدم المعاني المتنوعة التي هي مدلول العبارات المنتظمة ويجعلها مع ذلك معنى واحدا فإن اللفاظ قولاب المعاني ونحن كما لا فصل الحروف الإتيالية متعاقبة فلا تنفصل معانيها الا كذلك ويتقدرون أن تفعل اجتماع معانيها فهي معان متنوعة ليست شأوا واحدا ولهذا لما قالت الكلاية لهؤلاء الحروف متعاقبة والسين بعد الباء وذلك منع قدمها أجابهم بثلاثة أجوبة كذا كان الراغبى وقالوا هذا معارض معاني الحروف فانها متعاقبة

عن ذلك وأتمت تقولون يقدمها الثاني
أن التعاقب والترتيب نوعان
أحدهما ترتيب نفس الحقيقة
والثاني ترتيب في وجودها فإذا
كانت موجودة متساوية بشئ كان
القائي حادثا وأما الترتيب الذاتي
العقلي فهو بمنزلة كون الصفات
تابعة لذات وكون الإرادة
مشرطة بالعلم والعلم مشروطا
بالحياة وأدعوا أن تقدم الحروف
من هذا الباب وهذا الذي يقال له
تقديم بالطبع وهو تقدم الشرط
على المشروط كتقدم الواحد على
الاثني ونحوه المركب على جلته
ومثل هذا الترتيب لا يستلزم عدم
الثاني عند وجود الأول فقول
هؤلاء أن كان بالطلافة كون العلم
هو الحياة والحياة هي الإرادة
ومعنى القرآن هو معنى التوراة
ومعنى آية الكرسي وقول هو الله
أحد هو معنى آية الدين وتبديدا
أي يلهب هو باطل أيضا سواء كان
مثله في البطلان أو أخفى بطلانا
منه أو أظهر بطلاناه وحيث
فيقال هب أن قول السالبة
والكرامية باجتماع الحروف
محال فقول الكلاية أيضا
محال فلا يلزم من بطلان ذلك صحة
هذا وقول المعتزلة والفلاسفة
أبطل من الكل وحيث فيكون
الحق هو القول الآخر وهو أنه
لنزل متكما بجر ومتعاقبة
لا مجتمعته وهذا يستلزم قيام

كن فيكون فاسوا هذه الباقوة على خلق آدم وأدم خلق من تراب ثم قاله كن فكان فصار
جانب من الروح فيه فاما هذا القصب فينقص خلقه كل ثم لم يكن له بعد ذلك يقال له فيها
كن ولم يقل أحد من أهل العلم أن الله خلق بيده ياقوته بل قدره في عدة آثار أن الله لم يخلق
بيده إلا ثلاثة أشياء آدم والقلم ووجه عدن ثم قال لم يخلق بيده فكن فلا بد كرفها هذه
الباقوة ثم أي عظيم في أمثال هذه الباقوة حتى يجعل على هذا وعدا عظيما وكذلك قوله
أول من يدخل النار بفضل فهل يقول مسلم أن الخوارج يدخلون النار قبل أبي جهل بن
هشام وفرعون وأبي لهب وأمثالهم من المشركين وكذلك قوله أول من يدخل الجنة عجلى
فهل يقول عاقل أن الأنبياء والمرسلين سبب دخولهم أولا هو حب على دون حب الله ورسوله
وسائر الأنبياء ورسوله وحب الله ورسوله ليس هو السبب في ذلك وهل تعلق السعادة والشقاوة
بجر حب على دون حب الله ورسوله إلا كعلقها بحب أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية وترضى
الله عنهم فلو قال قائل من أحب عثمان ومعاوية دخل الجنة ومن أبغضهم دخل النار كان
هذا من جنس قول الشيعة

(فصل) قال الرافضي روى أخطب خوارزم بلسانه عن أبي ذر الغفاري قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ناصب عليا الخليفة فهو كافر وقد حارب الله ورسوله
ومن شئت في علي فهو كافر وعن أبي قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى
عليه قبل فقال أنا هو هذا حجة الله على أمي يوم القيامة وعن معاوية بن جندب القشيري قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي من مات وهو يفضلك مات يهوديا أو نصرانيا
(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بتحجج النقل وهذا على سبيل التنزيل فان مجرد
رواية الموفق خطيب خوارزم لا تدل على أن الحديث ثابت قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهذا لم يعلم ما في الذي جعله من الأحاديث من الكتب والقرية فاما من تأمل في جمع هذا
الخطيب فانه يقول سمعنا هذا بهتان عظيم (الثاني) أن كل من له معرفة بالحديث ينهد أن
هذا الأحاديث كذب مفتر على رسول الله صلى الله عليه وسلم (الثالث) أن هذه الأحاديث
إن كانت معارضا للعلة والتابعون فأن ذكرها بينهم ومن الذي نقلها عنهم وفي أي كتاب
وجد أنهم رويها ومن كان خيرا بما جرى بينهم علم بالاضطرار أن هذه الأحاديث مما ولدتها
الكذابين بعدهم وأنها مما علت أيديهم (الوجه الرابع) أن يقال علمنا بأن المهاجرين
والأنصار كانوا مسلمين يحبون الله ورسوله وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحبهم ويتوكلهم
أعظم من علمنا بشئ من هذه الأحاديث وأن أبكر الأمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فكيف يجوز أن رد ما علمناه بالتواتر المتين بأخبار هي أقل وأحق من أن يقال لها أخبار آحاد
لا يعلم لها قائل صادق بل أهل العلم بالحديث متفقون على أنهم من أعظم المكذوبات ولهذا
لا وجه من شئ في كتب الأحاديث القديمة بل أئمة الحديث كلهم يحزمون بكذبها (الوجه
الخامس) أن القرآن ينهد في غير موضع برضا الله عنهم وثباته عليهم كقوله تعالى
والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا
عنه وقوله لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين
أنفقوا من بعد وقتلوا وكلا وعد الله الحسنى وقوله محمد رسول الله والذين معه أشداء على
الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا الآية وقوله لقد

الحواريه فن قال بهذا لم يكن
تساخر الكرامة فحق عليه ولم
يلزم من بطلان قولهم بطلان هذا
الاصل وان كان اجتماع الحروف
ممكنا بطل اصل الاعتراض ومعلوم
أن القسمة العقلية أربعة لان
الحروف اما أن يمكن قدم أعينها
وحديث يلزم إمكان اجتماعها واما
أن لا يمكن قدم أعينها بل قدم
أواعها واما أن لا يمكن قدم أعينها
ولا أواعها واما القسم الرابع
وهو قدم أعينها لا أواعها فهذا
لا يقوه عقل وعلى التقديرين
فاما أن يمكن اجتماعها واما أن
لا يمكن فهذه خمسة أقسام وأيضا
فاذا لم يمكن الاجتماع فاما أن
يكون بقاؤها ممكنا واما أن لا يكون
فالقول المذكور عن الكرامة
يتضمن حدوث أعينها وأواعها
لكن مع إمكان اجتماعها وبقائها
بعد الحدوث وهذا قول من
أقوال متعسدة وبإزاء ذلك من
يقول يجب حدوثها ويتبع بقاؤها
امام إمكان الاجتماع وامام
عدم إمكان الاجتماع ومن يقول
يجب قدم نوعها لا قدم أعينها فقد
يقول بإمكان الاجتماع وقد
لا يقول والناس متنازعون في
تكليم الله لعباده هل هو مجرد دخل
ادراكهم من غير تحدّد تكليم من
جهته أم لا بد من تحدّد تكليم من
جهته على قولين للثنيتين إلى السنة
وغيرهم من أصحاب أبي حنيفة

رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة وقوله للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من
ديارهم وأموالهم يتبعون فضلا من الله ورضوانا واما مثل ذلك فكيف يدعى لعناد الفزان
عليه يقيناً مثل هذه الاخبار المفتراة التي رواها من لا يخاف مقامه ولا يرب جوده وقارا (الوجه
السادس) أن هذه الاحاديث تقدم في علي وتوجب أنه كان مكذبا لله وسوله فيلزم من صحتها
كفر الصحابة كلهم وهو غير ممكن أما الذين ناصبوا الخلاف فاتهم في هذا الحديث المتعترى كفار
وأما على فانه لم يصل بموجب هذه النصوص بل كان يجعلهم مؤمنين مسلمين وشمرن فاتهم
على هم الخوارج ومع هذا افل يحكم فيهم بحكم الكفار بل حرم أموالهم وسبهم وكان يقول لهم
قبل قتالهم إن لكم علينا أن لا نمنعكم مساجدنا ولا حقكم من بيتنا ولما قتله ابن ملجم قال ان
عشت فأنا لودي ولم يجعله من تدابقتله وأما أهل الجبل فقد تواتر عنه أنه نهي عن أن يتبع
مدبرهم وأن يجهز على جريحهم وأن يقتل أسيرهم وأن نقتن أموالهم وأن نسي ذرارهم
فان كان هؤلاء كفارا بهذه النصوص فعلى أولى من كذب بها فإنهم أن يكونوا على كفر
وكذلك أهل صفين كان يصلي على قتلاهم ويقول اخواننا بغوا علينا طهرهم السيف ولو كانوا
عندهم كفارا لما صلى عليهم ولا جعلهم اخوانه ولا جعل السيف طهرهم وبالجملة نحن نعلم
بالاضطرار من سيرة على أنه لم يكن يكفر الذين قاتلوه بل ولا جهور المسلمين ولا الخلفاء الثلاثة
ولا الحسن ولا الحسين كفروا أحدا من هؤلاء ولا على بن الحسين ولا أبو جعفر فان كان هؤلاء
كفارا فأول من خالف النصوص على وأهل بيته وكان يكتمهم أن يغفلوا ما فعلت الخوارج
فيعتزلوا بدرا غير دار الاسلام وإن هجروا عن القتال ويحكموا على أهل دار الاسلام بالكفر والردة
كما يفعل مثل ذلك كثير من شيوخ الرافضة وكان الواجب على على إذا رأى أن الكفار
لا يؤمنون أن يقتله وليشيعته دار غير دار أهل الردة والكفر وبإيانتهم كإيانتهم المسلمون المسيلة
الكذب وأصحابه وهذا نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يكمه وأصحابه في غاية الضعف ومع
هذا فكانوا يباينون الكفار ويظهرون مبايعتهم بحيث يعرف المؤمن من الكفار وكذلك هاجر
من هاجر منهم إلى أرض الحبشة مع ضعفهم وكانوا يباينون النصارى ويتكلمون بدينهم قدام
النصارى وهذه بلاد الاسلام معلومة من اليهود والنصارى وهم مظهرون دينهم متعبدون عن
المسلمين فان كان كل من نشك في خلافة على كافر اعذبه وعند أهل بيته وليس بمؤمن عندهم الا
من اعتقده أنه الامام المعصوم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن لم يعتقد ذلك فهو مرتد
عند على وأهل بيته فعلى أول من بدل الدين ولم يبرأ المؤمنين من الكافرين ولا المرتدين من
المسلمين وهب أنه كان عاجزا عن قتالهم وادخلهم في طائفته فلم يكن عاجزا عن مبايعتهم ولم يكن
عجزا عن اخوارج الذين هم شر منه من عسكره والخوارج اتخذوا لهم دارا غير دار الجماعة
وبأنهم كما كفروهم وجعلوا أصحابهم هم المؤمنين وكيف كان يحمل الحسن أن يسل أمر
المسلمين الخ من هو عندهم المرتدين شر من اليهود والنصارى كما يدعون في معاوية وهل يفعل
هذا من يؤمن بالله واليوم الآخر وقد كان الحسن يمكنه أن يقيم بالكوفة ومعاوية لم يكن يبدأ
بالقتال وكان قد طلب منه ما أراد فوافاه مقام أبيه لم يقتله معاوية وأول قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم الثابت عنه في فضل الحسن ان ابي هذا سيد ويسمى الله به بن قتيب عظمي من
المسلمين فان كان على وأهل بيته والحسن منهم يقولون لم يصلح الله الابن المؤمنين والمرتدين
فهذا قد ح في الحسن وفي جده الذي أتى على الحسن ان كان الامر كما يقوله الرافضة فبين

والمالك والشافعي وأحمد وغيرهم
 فالأول قول الكلابية والسلمة
 ومن وافقهم من أصحاب هؤلاء
 الأئمة القائلين بأن الكلام لا يتعلق
 بعيشته وقدرته بل هو بمنزلة الحياة
 والثاني قول الأكثرين من أهل
 الحديث والسنة من أصحاب
 هؤلاء الأئمة وغيرهم وهو قول
 أكثر أهل الكلام من المرحضة
 والشيعة والكرامية والمعتزلة
 وغيرهم فالواو ونصوص الكتاب
 والسنة تدل على هذا القول ولهذا
 فسرف الله بين إيمانه وتكليمه
 كاذك في سورة النساء وسورة
 الشورى والأحاديث التي جاءت
 بأنه يكلم عباده يوم القيامة ويحاسبهم
 وأنه إذا قضى أمرا في السماء
 ضربت الملائكة بأحصنتها خضعفانا
 لقوله كانه سلسلة على صفوان الى
 غير ذلك مما يطول ذكره وإذا كان
 كذلك امتنع أن لا يقوم كلام الله
 به فانه يلزم أن لا يكون كلامه بل
 كلام من قام به كما قد قرر في موضعه
 والله سبحانه يحاسبنا بحسب الخلق في
 ساعة واحدة لا يخله حساب هذا
 عن حساب هذا وكذلك إذا أجابه
 ودعوه أجابهم كافي الصبح عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 يقول الله تعالى قسمت الصلاة بيني
 وبين عبدي نصفين نصفها لي
 ونصفه للعبدي ولعبدي ما سأل فإذا
 قال الحمد لله رب العالمين قال الله
 حمدني عبدي فإذا قال الرحمن

أن الرافضة من أعظم الناس قدما وطعننا في أهل البيت وأنهم الذين عادوا أهل البيت في نفس
 الامر ونسبهم إلى أعظم المنكرات التي من فعلها كان من الكفار وليس هذا بدع من جهل
 الرافضة وحججناهم ثم إن الرافضة تدعي أن الامام المعصوم لطف من الله بعاده ليكون ذلك
 أدعى إلى أن يطيعوه فخرجوا وعلى ما قالوه فلم يكن على أهل الأرض نفعة أعظم من على فان
 الذين قالهم وصاروا من كفاروا والذين وافقوا أدلنا معقودين تحت النعمة لا بد واللسان
 ومعهم ذلك يقولون إن خلقه مصلحة واطف وإن الله يحب عليه أن يخلقوه وأنه لا تتم مصلحة العالم
 في دينهم ودنياهم إلا به وأي صلاح في ذلك على قول الرافضة ثم أنهم يقولون إن الله يحب عليه
 أن يفعل ما يصلح ما يقدر عليه للعباد في دينهم ودنياهم وهو يمكن الخوارج يكفرون به بذار
 لهم فيها شوك ومن قتال أعدائهم ويجعلهم والأئمة المعصومين في ذلك أعظم من ذل اليهود والنصارى
 وغيرهم من أهل الذمة فان أهل الله يمكنهم اظهار دينهم وهؤلاء الذين يدعي أنهم حجج الله
 على عباده وطفه في بلده وأنه لا هدى إلا بهم ولانجاة الا بطاعتهم ولا سعادة الا باتباعهم قد
 غاب عنا عنهم من أربعمائة سنة وخمسين سنة فلم يتفقه أحد في دينه ولادنياء وهم لا يمكنهم
 اظهار دينهم كاتظهر اليهود والنصارى دينهم ولهذا ما زال أهل العلم يقولون إن الرافض من
 أحدث الزنادقة الملاحدة الذين قصدوا الفساد الدين الاسلام وبأن الله إلا أن يتم نوره لو ذكره
 الكافرون فان منتهى أمرهم تكفير على وأهل بيته بعد أن كفروا بالصحة ولهذا كان
 صاحب دعوى الباطنية الملاحدة زيد دعوته مراتب أول ما يدعو المستحب إلى التشيع ثم
 إذا طمع فيه قاله على مثل الناس ودعاه إلى الصدق في على أيضا ثم إذا طمع فيه دعاه إلى
 القدح في الرسول ثم إذا طمع فيه دعاه إلى انكار الصانع هذا ترتيب كتابهم التي سمعونه البلاغ
 الاكبر والناموس الاكظم وأضعه الذي أرسل به إلى القرطبي لتخرج بالبحر من لما استولى على
 مكة وقتلوا الحجاج وأخذوا الحجر الأسود واستحلوا الحرام وأسقطوا الفرائض وسبوا منهم مشهورة
 عند أهل العلم وكيف يقول النبي صلى الله عليه وسلم من مات وهو يفيض عليمات يهوديا
 أو نصرانيا أو خوارج كلهم تكفروه وتضعفه وهو نفسه لم يكن يجعلهم مثل اليهود والنصارى بل
 يجعلهم من المسلمين أهل القبلة ويحكم فيهم بغير ما يحكم بين اليهود والنصارى وكذلك من كان
 يسبه ويبغضه من بني أمية وأتباعهم فكيف يكون من يصلي الصلوات ويصوم شهر
 رمضان ويحج البيت ويؤذي الزكاة مثل اليهود والنصارى وغايته أن يكون خفي عليه كون
 هذا أماما أو عصاه بعدمعرفته وكل أحد يعلم أن أهل الدين والجهو ليس لهم غرض مع على ولا
 لاحد منهم غرض في تكذيب الرسول وأنهم لو علموا أن الرسول جعله أماما كانوا أسبق الناس
 إلى التصديق بذلك وغاية ما يقدر أنهم خفي عليهم هذا الحكم فكيف يكون من خفي عليه
 جزء من الدين مثل اليهود والنصارى وليس المقصود هنا الكلام في التكفير بل التنبيه على
 أن هذه الأحاديث مما يعلم بالاضطرار أنها كذب على النبي صلى الله عليه وسلم وأنها منافضة
 لدين الاسلام وأنها تستلزم تكفير على وتكفير من خلفه وأنه لم يقلها من يؤمن بالله واليوم
 الآخر فلا عن أن تكون من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم بل اضافتها والعباد بالله إلى
 رسول الله من أعظم القدح والطنين فيه ولا شك أن هذا فعل زنديق ملحد يقصد افساد دين
 الاسلام فلعن الله من افترأوا وحسبه ما وعد به الرسول حيث قال من كذب على متعبدا
 قليا بوا مقعده من النار

(فصل) قال الرافضي قالت الامامية اذا رأينا المخالف لنا يورث مثل هذه الاحاديث

ونقلنا نحن اضعافها عن رجالنا الثقات وجب علينا المصير اليها وحرم العدول عنها
(والجواب) أن يقال لا ريب أن رجالكم الذين يقتضونهم بايتم أن يكونوا من جنس من يروي
هذه الاحاديث من الجمهور فاذا كان أهل العلم يعلون بالاضطرار أن هؤلاء كذا يرون وأنتم
أكتبتمهم وأجهل حرم عليكم العمل بها والقضاء عوجها والاعتراض على هذا الكلام من
وجوه (أحدها) أن يقال لهؤلاء الشيعة من أين لكم أن الذين نقلوا هذه الاحاديث في الزمان
القديم ثقات وأنتم لم تدركوهم ولم تعلقوا احوالهم ولا لكم أساس تدعرون رجالها بل علمكم بكثير عفاي
أخبارهم التي عجز بها بن الثقة وغيره ولا لكم أساس تدعرون رجالها بل علمكم بكثير عفاي
أخبارهم من علم كثير من اليهود والنصارى عفاي أخبارهم بل أولئك معهم كتب وضعها لهم
هلال وشماس وليس عند جمهورهم معارضها وأما أنتم فجمهور المسلمين دائماً يفتحون في
روايتكم وينون كذبكم وأنتم ليس لكم علم بحالهم ثم قد علم التواتر الذي لا تنكر بحجته ثرة
الكذب وتطوره في الشيعة من زمن علي وإلى اليوم وأنتم تعلمون أن أهل الحديث يغضون
انخوار ج وروون فهم عن النبي صلى الله عليه وسلم احاديث ثرة صحيحة وقد روى النصارى بعضها
وروي مسلم عشرة منها وأهل الحديث متدينون بمصاحح عندهم عن النبي صلى الله عليه وسلم
ومع هذا فلم يحملهم بغضهم مع انخوار ج على الكذب عليهم بل جروهم فوجدوهم صادقين
وأنتم تشهد عليكم أهل الحديث والعلماء والمسلمون والتجار والعامة والجند وكل من عاشركم
وجربكم قد عاودنا أن طائفتكم أكتب الطوائف واذا وجد فيها صادق فالصادق في غيرها
أكثر واذا وجد في غيرها كاذب فالكاذب فيها أكثر ولا يخفى هذا على عاقل منصف وأما من
اتبع هواه فقد أعى الله قلبه ومن يضلل الله قل تجده ولما حشدنا وهذا الذي ذكرناه
معر وف عند أهل العلم قد عاودنا كما قد ذكرنا بعض أقوالهم حتى قال الامام عبد الله بن
المبارك الذين لاهل الحديث والكذب للرافضة والكلام للعترة والحيل لاهل الرأي أصحاب
فلان وسوء التدبير لآل أبي فلان وهو كما قال فان الدين هو ما بعث الله به محمدا صلى الله عليه
وسلم وأعلم الناس به أعلمهم بحديثه وسنته وأما الكلام فأشهر الطوائف به هم المعتزة ولهذا
كانوا أشهر الطوائف بالبدع عند الخاصة وأما الرافضة فهم المعروفون بالكذب عند العامة
والخاصة لظهور مناقضتهم لما جاء به الرسول عليه السلام عند العامة والخاصة فهم عين على
ما جاء به حتى الطوائف الذين ليس لهم من التجربة بدع الرسول ما لغيرهم اذا قالت لهم الرافضة
نحن مسلمون يقولون أنتم جنس آخر ولهذا الرافضة يوالون أعداء الدين الذين يعرف كل أحد
معاداتهم من اليهود والنصارى والمشركن مشركي التركة ويعادون أولياء الله الذين هم خيار
أهل الدين وسادات المتقين وهم الذين أقاموا وبلغوه ونصروه ولهذا كان الرافضة من أعظم
الاسباب في دخول التركة الكفار بالبلاد الاسلام * وأما قصة الوزير ابن العلقمي وغيره
كالتصير الطوسي مع الكفار ومحالهم على المسلمين فقد عرفها الخاصة والعامة وكذلك من
كان منهم بالشام ظاهروا المشركين على المسلمين وعاونوهم معاونة عرفها الناس وكذلك لما
انكسر عسكر المسلمين لما قدم غازان ظاهرها الكفار والنصارى وغيرهم من أعداء المسلمين
ولبعوهم ولأد المسلمين مع العبد وأموالهم وحاربوا المسلمين بحجارة طاهرة وحمل بعضهم راية
الصليب وهم كانوا من أعظم الاسباب في استيلاء النصارى قد عايد على بيت المقدس حتى استنقذه

الرحيم قال الله أني على عبيدي
فاذا قال مالك يوم الدين قال مجتدي
عبيدي فاذا قال مالك تعبدوا يا مالك
نستعين قال هذه الآية بيني وبين
عبيدي نصيبي ولعبيدي ماسأل فاذا
قال اهدنا الصراط المستقيم صراط
الذي أنعمت عليهم غيب المضروب
عليهم ولا الضالين قال هؤلاء
لعبيدي ولعبيدي ماسأل فقد أخبر
الذي صلى الله عليه وسلم أن الله
يقول هذا لكل مسلم والناس
يصلون في ساعة واحدة والله تعالى
يقول لكل منهم هذا وقد روى
أن ابن عباس قيل له كيف يحاسب
الله انطلق في ساعة واحدة فقال كما
يرزقهم في ساعة واحدة وأما ذلك
كثير وحديثه قال ان هذه أقوال
قائمة بنفسه تعلق بحديثه وقدرته
يلزمه أحد أمرين إما أن يقول
باجتماعها في محل واحد وإما أن
يقول ان ذاته واسعة تسع هذه
الاقوال كلها ونحن نفضل أن
يقوم بالذات الواحدة حروف كثيرة
في آن واحد وأصوات مجتمعة
في آن واحد لكن لا يكون هذا
حيث هذا اذ لا يعقل في الشاهد
انهما يجتمعان في محل واحد وقد
يقال ان مثل هذا لا يجي على
قول من يقول انه يقوم بذاته
علوم لانهاية لها وارادات لانهاية
لها وقدر لانهاية لها فان ذلك
كتيام أفعال وأقوال لانهاية
لها وهذا على وجهين فن قال ان

المسلمون منهم وقد دخل فيهم أعظم الناس نفاقاً من النصارى والاسمعية ونحوهم من هو أعظم كُفراً في الباطن ومعاداة الله ورسوله من اليهود والنصارى فهذه الأمور وأمثالها مما هي ظاهرة مشهورة يعرفها الخاصة والعامة وتوجب ظهور مياتيمهم للمسلمين ومغارقتهم للدين ودخولهم في زمرة الكفار والمنافقين حتى يعضدهم من رأى أحوالهم جنساً آخر غير جنس المسلمين فإن المسلمين الذين يقعون دين الإسلام في الشرق والغرب قديماً بواحد بناتهم الجمهور والرافضة ليس لهم سبي إلا في هدم الإسلام ونقض عراه وفساد قواعده والقدر الذي عندهم من الإسلام إنما قام بسبب قيام الجمهور به ولهذا أقره القرآن فيهم قليلاً ومن يحفظه محققاً جيداً فإنا نعلم من أهل السنة وكذلك الحديث أنما يعرف ويصدق فيه ويؤخذ عن أهل السنة وكذلك الفقه والعبادة والزهد والجهاد والقتال إنما هو لأهل السنة وهم الذين حفظ الله بهم الدين علماً وعملًا يعلمونهم وعبادهم ومقاتلتهم والرافضة من أهل الناس بدن الإسلام وليس للإنسان منهم من يختص به إلا ما يسر عدو الإسلام ويسوء عليه فإياهم في الإسلام كله مسود وأعرف الناس بصيغهم وعبادتهم أهل السنة لا تزال تطلع منهم على أمور غير ما عرفها كما قال تعالى في اليهود ولا تزال تطلع على خائنة منهم إلا قليلاً منهم ولو كنت بعض ما عرفه منهم بالباشرة ونفل الثقات وما رأيت في كتبهم لا يحتاج ذلك إلى كتاب كبير وهم الغاية في الجهل وقلة العقل يعضون من الأمور ما لا فائدة لهم في بعضها ويقعون من الأمور ما لا منفعة لهم فيه إذا قدر أنهم على حق مثل نصف العجوة حتى كأن لهم عليها ناراً كأنهم يتفوقون عائشة وشق جوف الكباش كأنهم يشقون جوف عر فهل فعل هذا أحد من طوائف المسلمين بعدوه غيرهم ولو كان مثل هذا مشهوراً لكان بأبي جهل وأمثاله ومثل كراهتهم لفظ العشرة بلغضهم الرجال العشرة وقد رآته لفظ العشرة في غير موضع من القرآن كقوله والفجر وليل عشر وقوله وأعلنها بعشر تلك عشرة كلمة وأما التسعة فذكرها في معرض الذم كقوله وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض ولا يصلحون فهل كره المسلمون التكلم بلفظ التسعة على لفظ العشرة وكذلك كراهتهم للإسماعيلية هم من يعضونه وقد كان من العصابة من نسي بأسماء نسي بها عدو الإسلام مثل الوليد الذي هو الوحيد وكان ابنه من خيار المسلمين وأمه الوليد وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقنته في الصلاة يقول اللهم أشج الوليد بن الوليد كبروا في العيصين ومثل أبي بن خلف الذي قتله النبي صلى الله عليه وسلم وفي المسلمين أبي بن خلف وغيره ومثل عمرو بن ود وفي العصابة عمرو بن أمية وعمرو بن العاص ومثل هذا كثير ولم يغير النبي صلى الله عليه وسلم اسم رجل من العصابة ليكون كافراً مني به فلو قدر كفر من يعضونه لكان كراهتهم لذل أسمائهم في غاية الجهل مع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعوهم بها ويقال لهم كل من جرب من أهل العلم والدين الجمهور علم أنهم لا يرضون بالكذب ولو وافقوا غرضهم فكبر ورون لهم في فضائل الخلفاء الثلاثة وغيرها أحاديث بأسانيد خيرة من أسانيد الشيعة وبروها مثل أبي نعم والثعلبي وأبي بكر النقاش والاهوازي وابن عساكر وأمثال هؤلاء ولا يقبل علماء الحديث منها شيئاً بل إذا كان الراوي عندهم مجهولاً توقفت روايته وأما أنهم معاشرة الرافضة فقد رأينا أنهم يقبلون كل ما يقابل رأيهم وأهواءهم لا تزدون غشاً ولا مميهاً ويقال لكم إذا كان عند الجمهور من الأحاديث العجيبة المعروفة عند من يعلم المسلمون كلهم صدقه وعمله وأنتم من يعلمون ذلك أحاديث متلفاة بالقبول بل متواترة توجب العلم الضروري الذي

ذلك يقسومه على سبيل التعاقب فهو كمن يقول أنه تقوم به الكلمات والافعال على سبيل التعاقب ومن قال إنها كلمات أزلية كما تقوله طائفة يقولون أنه تقوم به علوم لانهاية لها في آن واحد كما يقوله أبو سهل الصعلوكي وغيره فإن هذا يشبه قول من يقول تقوم به حروف لانهاية لها في آن واحد لكن قديماً يقال اجتماع العلوم بعلومات والارادات لمادات قد يقال انه لا تضاد كاجتماع معاني الكلام بخلاف اجتماع حروف فانه كاجتماع أصوات واجتماع أصوات كاجتماع حركات وجماع ذلك أن الحقائق إما أن تكون متماثلة وإما أن لا تكون وإذا لم تكن متماثلة فاما أن يمكن اجتماعها في محل واحد في زمن واحد واما أن لا يمكن فالاول المتخلفة التي ليست متضادة كالعلم والقدرة والعلوم والالوان المتضادة كالسواد والابيض والاهجر منقوع القدرة كالعلم بعلومات والقدرة على مقدرات والارادة لمادات ليست هي متضادة بل يمكن اجتماع ذلك لكن قد يضيق عنه المحل كما يضيق قلب العبد عن اجتماع أمور كثيرة من ذلك مما لاسعفه والقلوب تختلف أيضاً بذاتها ولهذا يمكن بعض الناس أن يقرأ ويفعل بدمه وجهه وآخر لا يمكنه ذلك كما يمكن هذا الحركة

لا يمكن دفعه عن القلب تنقص هذه الأدلة التي رواها طائفة مجتهدة أو معروفة بالكذب منكم ومن الجمهور فهل يمكن أن يدع الناس ما علموه بالضرورة وما علموه مستفاداً بنقل الثقات الأثبات الذين يعرف صدقهم وضبطهم هل يمكن دفع هذا بنقل هذه الروايات المسببة التي لا زعم لها ولا خطام ولو يرى رجل أن الصلاة كانت أكثر من خمس وأن الصوم الواجب شهران وأن على المسلمين حجيت آخر هل كان الطريق إلى تكذيب هذا الأمن جنس الطريق إلى تكذيبهم وقد نهينا في هذا الرد على طرق مما يعلم كذب ما يعتمدون عليه غير طرق أهل الحديث وبيننا كذبهم نارة بالعلم ونارة بما علم بالقرآن ونارة بما علم بالتواتر ونارة بما أجمع الناس كلهم عليه ومن المعلوم أن الأخبار المخالفة للقرآن والتواتر والاجماع والمخالفة للعقل يعلم بطلانها هذا ومن جهة الطرق التي يعلم بها طرق ما يناقضون به مذهب أهل السنة من الأخبار وهم لا يعتمدون في أدلتهم الأعلى أحد ثلاثة أشياء أمان نقل كاذب وأمدالة مجحولة وأما قياس فاسد وهذا حال كل من أخرج بحجة فاسدة نسبها إلى الشريعة فإن عمدته أمان فاسد وأما قياس والنص يحتاج إلى صحة الاستدلال لا التلق فلا بد أن يكون النص ثابتاً عن الرسول ولا بد أن يكون دالاً على المطلوب والطرح الباطلة السبعة أمان نقل كاذب وأمان نقل صحيح لا يدل وأما قياس فاسد وليس للرافضة وغيرهم من أهل الباطل حجة سمعية إلا من هذا الجنس وقولنا نقل يدخل فيه كلام الله ورسوله وكلام أهل الإجماع عندهم يحتاج به فالرافضة لا تتحج بالاجماع والأفعال والإقرار والأمسالك يحجى بحجى ذلك

(فصل) واعلم أنه ليس كل أحد من أهل النظر والاستدلال خيراً بالمقلوبات والتبزين صدقها وكذبها وصوابها وخطلها فضلا عن العامة وقد علم من حيث الجملة أن المنقول منه صدق ومنه كذب وليس لهم خيرة أهل العرفه علماء الحديث فهو لا يحتاجون في الاستدلال على الصدق والكذب إلى طرق أخرى والله سبحانه الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى أعطى كل شئ خلقه ثم هدى الذي أخرج الناس من بطون أمهاتهم لا يعلمون شئاً وجعل لهم السمع والبصار والافتقار بهدى من يشاء من عباده بما تبصره من الأدلة التي تبين له الحق من الباطل والصدق من الكذب كافي للحديث الصحيح الإلهي بأعسدى كلكم ضال إلا من هدى به فاستهدى أهذهكم ولهذا تنوعت الطرق التي بها يعلم الصدق من الكذب حتى في أخبار الخضر عن نفسه أنه رسول الله وهو دعوى النبوة فالطريق التي يعلم بها صدق الصادق وكذب المتنبى الكذاب كثيرة متنوعة كما قد نبهنا عليها في غير هذا الموضع وكذلك ما به يعلم صدق المنقول عن الرسول وكذبه بتعدد وتنوع وكذلك ما به يعلم صدق الذين جلا العلم فإن أهل العلم يعلمون صدق مثل مالك والثوري وشعبة ويحيى بن سعد وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل والبخاري ومسلم وأبي داود وأمثال هؤلاء علماء يفتي بحجهم من أنهم لا يعتمدون الكذب في الحديث ويعلمون كذب محمد بن سعيد المصاوب وأبي الخضر القاضى وأحمد بن عبد الله الجويرى وعتاب بن إرهيم بن عتاب وأبي داود النخعي ونحوهم ممن يعلمون أنهم يعتمدون الكذب وأما الخطأ فلا يصح من الإقرار عليه إلا أني لكن أهل الحديث يعلمون أن مثل الزهري والثوري ومالك ونحوهم من أقل الناس غلطا في أشباه حقه لا تقدر في مقصود الحديث ويعرفون رجالا دون هؤلاء يغلطون أحيانا والغالب عليهم الحفظ والضبط ولهم دلائل يستدلون بها على غلط الغالط ودون هؤلاء قوم كثير

القوة الشديدة والأثر لا يمكنه ذلك ويمكن هذا أن يرى ويسمع من المختلفات ما لا يمكن الآخر رؤيته أو سماعه وإذا كان كذلك فالكل على الصوت في شئين أحدهما في بقاء الحركة وقدمها ولارب في إمكان بقاء نوع الصوت والحركة بمعنى حدوث الحركة والصوت شئاً نفسياً كحركة القلب والكواكب وأما إمكان قدم نوع الصوت والحركة ففقه قولان مشهوران للنظار فالحقيقة والمعقولة ومن اتبعهم تنكر إمكان قدم ذلك وكثير من أمه أهل الحديث والفقه والتصوف والفلاسفة يحجرون قدم ذلك ومنهم من يجوز قدم نوع الصوت لأنواع الحركة وأما بقاء الصوت المعين والحركة المعينة فجمهور العقلاء يحيلون بقاء ذلك وقدمه بل امتناع قدم ما يتبع بقاءه أولى فإن ما وجب مقدمه وجب بقاءه وامتنع عنده ومن الناس من جوزه بقاء الصوت المعين والحركة المعينة وبعض هؤلاء جوزه قدم الصوت المعين والآخر بين الحركة والصوت وأما الحروف المنطوق بها فالناس متنازعون هل هي طرف للصوت أم يمكن وجود حروف منظومة بلا صوت على القليلين وإذا قيل لا يمكن وجود حرف منظوم به إلا بصوت فالطرف قد يعبر به عن نهاية

عظمهم فهو لا لا يحجبون بهم اذا انفردوا لكن يعتبرون بمحدثهم ويستشهدون به بمعنى أنهم ينظرون فيمارو وهل رواعهمهم فلذا تعددت الطرق واللفظ واحمد العلم بأنهم لم يتواطوا ولا يمكن في إعادة اتفاق الخطأ في مثل ذلك كان هذا مما يدل على صدق الحديث ولهذا قال أجدنا كتب حديث الرجل لأعتبر به مثل ابن الهيثم ونحوه فله كان عالما دينيا قاضيا لكن احترقت كتبه فصار يحدث بعد ذلك بأشياء صار فيها غلط لكن أكر ذلك صحيح وفاقه عليها الثقات كالثب وأمثاله وأهل الحديث يعلون صدق متون الصحيجين ويعلمون كذب الاحاديث الموضوعية التي يجزمون بانها كذب باسباب عرفوا بها ذلك من شرهم في اعلم ما علموه ومن لم يشر لهم لم يعلم ذلك كما أن الشهود الذين يتصلون بالشهادة ويؤذونها يعرفون من جرهم وخبرهم صدق صادقهم وكذب كاذبهم وكذلك أهل العلامات في البيع والاجارة يعلم من جرهم وخبرهم صادقهم وكاذبهم وأمنهم وخائثهم وكذلك الاخبار قد يعلم الناس صدق بعضها وكذب بعضها ويتكفون في بعضها وباب المعرفة بأخبار التي صلى الله عليه وسلم وأقواله وأفعاله وما ذكره من توحيد وأمر ونهي ووعود وعيد وفصائل الأعمال وألوانها وأمكنة أو أزمته ومتالب مثل ذلك أعلم الناس به أهل العلم بحديثه الذين اجتهدوا في معرفة ذلك وطلبه من وجوهه وعلوا أحوال نفقه ذلك وأحوال الرسول صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة وجعوا بين رواية هذا وهذا فاعلموا صدق الصادق وغلط الغالط وكذب الكاذب وهذا علم أقام الله له من حفظ به على الامة ما حفظ من دينها وغيره ولا لهم تبع فيه امام استدلل بهم واما مقلد لهم كأن الاجتهاد في الاحكام أقام الله رجلا اجتهد وافية حتى حفظ الله بهم على الامة ما حفظ من الدين وغيرهم لهم تبع فيه امام استدلل بهم واما مقلد لهم مثال ذلك أن خواص اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أعلم به من هود وتهم في الاختصاص مثل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وطهجة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد وأبي ثن كعب ومعاذ بن جبل وابن مسعود وبلال وعمار بن ياسر وأبي ذر الغفاري وسلمان وأبي الدرداء وأبي أيوب الانصاري وعبادة بن الصامت وحذيفة وأبي طهجة وأمثال هؤلاء من السابقين الأولين من المهاجرين والانصار هم أكثر اختصاصا به عن ليس مثلهم لكن قد يكون بعض الصحابة أحفظ وأفقه من غيره وان كان غيره أطول جملة وقد يكون أيضا أذعن بعضهم العلم أكثر مما أذعن غيره لطول عمره وان كان غيره أعلم منه كما أذعن أبي هريرة وابن عمر وابن عباس وعائشة وجابر وأبي سعيد الحديث أكثر مما أذعن هود منهم أفضل كطهجة والزبير واما الخلفاء الاربعة فلمهم في تبليغ كليات الدين ونشر آموه وأخذ الناس ذلك عنهم وليس لغيرهم وان كان يروى عن صفات الصحابة من الاحاديث المفردة أكثر مما يروى عن بعض الخلفاء فاطلقا لهم عموم التبليغ وقوته التي لم يشر لهم فيها غيرهم ثم لما قاموا بالتبليغ ذلك شاركهم فيه غيرهم فصار متواترا كجميع أبي بكر وعمر والقرآن في الصحف ثم جمع عثمان في المصاحف التي أرسلها إلى الامصار فكان الاهتمام بجمع القرآن وتبليغهم محاسنهم وكذلك تبليغ شرائع الاسلام إلى أهل الامصار ومقاتلتهم على ذلك واستانابهم في ذلك الامر امو العلماء وتصدقهم لهم فيما بلغوه عن الرسول فبلغ من أقاموه من أهل العلم حتى صار الدين متقولا تنقلا عاماتوا تراظها ما علموا فامته بالحقه ووضعت به المحجة وتبين به أن هؤلاء كانوا خلفاء المهديين الراشدين الذين خلفوه في أمته علما وعلا وهو صلى الله عليه وسلم كما قال تعالى في حقه والتجم اذا هوى ما ضل

صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي بوحى فهو ماضل وما غوى وكذلك
 خلفاء الراشدين الذين قال فيهم عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى
 تسكوا بهم وعضوا عليها بالنواجذ فانهم خلفوا في ذلك فانفق عنهم بالهدى الضلال وبارئنا الى
 وهذا هو الكمال في العلم والعمل فان الضلال عدم العلم والى اتباع الهوى ولهذا امرنا الله
 تعالى ان نقول في صلاتنا اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ائمت عليهم غير المغضوب
 عليهم ولا الضالين وقال النبي صلى الله عليه وسلم الهدى المغضوب عليهم والصراط ضالون
 فالهدى الراشد الذي هداه الله الصراط المستقيم فلم يكن من أهل الضلال الجهال ولا من أهل
 الهدى المغضوب عليهم والمقصود هنا ان بعض الصراط المستقيم علم بالرسول من بعض وبعضهم أكثر
 تبليغا لعلهم من بعض ثم قد يكون عند المغضوب علم فقيه معناه لم يعلموا الا فضل فستفقدوها
 منه ولا يوجب ذلك ان يكون هذا العلم منه مطلقا ولا ان هذا العلم يتعلم من ذلك الفضل
 ما استازله ولهذا كان الخلفاء يستفيدون من بعض الصالحين علماء يكن عندهم كاستفاد أبو
 بكر رضى الله عنه علم ميراث الجلمن محمد بن سلة والمغيرة بن شعبة واستفاد عمر رضى الله
 عنه علم دية الجنين والاستئذان وتورث المرائنة دية زوجه وغير ذلك من غيره واستفاد
 عثمان رضى الله عنه حديث مقام المتوفى عنها في بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله من غيره واستفاد
 علي رضى الله عنه حديث صلاة التوبة من غيره وقد يخفى ذلك العلم عن الفاضل حتى يموت
 ولم يعلمه ويبلغه من هودونه وهذا كثير ليس هذا موضعه لكن المقصود ان نبين طرق العلم
 والصالحين الذين أخذ الناس عنهم العلم بعد الخلفاء الاربعة مثل أبي بن كعب وابن مسعود
 ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وزيد بن ثابت وحذيفة وعمران بن حصين وأبي موسى وسلمان
 وعبد الله بن سلام وأمثالهم وبعده هؤلاء مثل عائشة وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو
 وأبي سعيد وجابر وغيرهم ومن التابعين مثل الفقهاء السبعة وغيرهم وعبد الله بن مسعود
 ابن الزبير وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبي بكر بن
 عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وعلي بن الحسين وخارجة بن زيد بن ثابت وسليمان بن يسار
 ومثل علقمة والأسود وشريح القاضى وعبيدة السلماني والحسن البصري ومحمد بن سيرين
 وأمثالهم ثم من بعده هؤلاء مثل الزهري وقتادة ويحيى بن أبي كثير ومكيول الشامي وأيوب
 السعدياني ويحيى بن سعيد الانصاري وزيد بن أبي حبيب المصري وأمثالهم ثم بعده هؤلاء
 مثل مالك والثوري وحاج بن زيد وحاج بن سلة والليث والاوزاعي وشعبة وزائدة وسفيان
 ابن عيينة وأمثالهم ثم من بعده هؤلاء مثل يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي وابن
 المبارك وعبد الله بن وهب وكسب بن الجراح واسماعيل بن علية وهشام بن بشر وأبي يوسف
 القاضى والشافعي وأحمد والحنيفي وأحق بن راهويه والقاسم بن سلام وأبي نؤير وابن
 معين وابن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة وأبي خزيمة زهير بن حرب وبعده هؤلاء البخاري
 ومسلم وأبو داود وأبو زرعة وأبو حاتم وعثمان بن سعيد الدارمي وعبد الله بن عبد الرحمن
 الدارمي ومحمد بن مسلم بن واره وأبو بكر الأثرم وأبراهيم الحارثي وبق بن مخلد الأندلسي ومحمد
 ابن روضح ومثل أبي عبد الرحمن النسائي والترمذي وابن خزيمة ومحمد بن نصر المروزي ومحمد
 ابن جرير الطبري وعبد الله بن أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن أبي حاتم ثم بعده هؤلاء مثل أبي
 حاتم البستي وأبي بكر الصغار وأبي بكر النيسابوري وأبي قاسم الطبراني وأبي الشيخ الأنصاري

المعتزلة أو حكم العرض لا يتعدى
 محله بل يقوم بكل جواهر فرد
 عرض ينحصر من العلم والقدر
 ونحو ذلك كما يقوله الأشعرى على
 ثلاثة أقوال ومن لم يقبل بالجواهر
 الفرد بل من ذلك بل يقول ان
 العرض القائم بالجسم ليس ينقسم
 في نفسه كما ان الجسم ليس ينقسم
 وأما قوله للقسم فهو كقول
 الجسم للقسم هؤلاء يقولون ان
 الانسان تقوم به الحياة والقدر
 والحس بجمع بدنه ويقولون ان
 بدن الانسان ليس مركبا من
 الجواهر المنفردة فلا يراد عنهم
 ما ورد على أولئك وأما الاعراض
 القائمة بروحه من العلم والارادة
 ونحو ذلك فهي أبعد عن الانقسام
 من الاعراض القائمة ببدنه
 وروحه أبعد عن كونها مركبة
 من الجواهر المنفردة من بدنه وان
 قيل انها جسم وعلى هذا فاذ قيل
 يقوم بها علم واحد معلوم واحد
 كان هذا اعتراضا أن يقال يقوم بالعين
 ادراك واحد لمحرك واحد وغيره
 أن يقوم بداخل الاندلس
 واحد لموجود واحد وهذا وغيره
 مما يحسبون به المتفلسفة الذين قالوا
 ان النفس الناطقة لا تتحرك ولا
 تسكن ولا تصعد ولا تنزل وليست
 بجسم فان عندتهم على ذلك كونها
 يقوم بها لا ينقسم كالعلم بما
 لا ينقسم واذا لم تنقسم امتنع
 كونها جسما وكلا المقدمتين

ممنوعة كما قد بسط الجواب عن
 هذه المسألة التي هي عندتهم غير
 هذا الموضع ولما عسر جواب هذه
 على الرازي ونحوهم من أهل الكلام
 اعتقدوا أن القول بالمعاديني
 على إثبات الجوهر الفرد لظنهم أنه
 لا يمكن الجواب عن هذه الإثباتات
 الجوهر الفرد وأن القول بالمعاد
 يفقر إلى القول بأن أجزاء البدن
 تفقرت ثم اجتمعت وليس الأمر
 كذلك فإن إثبات الجوهر الفرد بما
 أنكره أئمة السلف والفقهاء وأهل
 الحديث والصوفية وجوه العقل
 وكثير من طوائف أهل الكلام
 كالهشامية والضرارية والصابرية
 والكلابية وكثير من الكرامية
 والقول بمعاد الأبدان مما اتفق
 عليه أهل الملل فكيف يكون
 القول بمعاد الأبدان مستلزما
 لقول بالجوهر الفرد وبسط هذه
 الأمور في موضع آخر والمقصود
 هنا التنبيه على ما ذكر من البحث
 مع الكرامية وحيث قد يقال قول
 الكرامية الذي يحكماء عنهم
 أنه يستحيل تعري الباري عن
 الأقوال الخالدة في ذاته بعد قيامها
 قول لاوافقهم عليه كل من
 وافقهم على أصل هذه المسئلة فإن
 الموافقين لهم على أصل المسئلة
 هم أكثر الناس وأئمتهم من
 الطوائف كلها حتى من أئمة أهل
 السنة والحديث وأئمة الفلاسفة
 أهل الشرع وأهل الرأي وأما

وأما أجدد المسائل الإصباحية وأمثالهم ثم من بعده هؤلاء مثل أبي الحسن الباقطاني وابن
 منده الحاكمي عبد الله وعبد القتي بن سعيد وأمثال هؤلاء ممن لا يمكن إحصائهم هؤلاء
 وأمثالهم أعلم بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيرهم وإن كل من هؤلاء من هؤلاء
 رواية وفيهم من هو أكثر منهم معرفة بحدوده من سبقه ومنهم من هو أقصاه من غيره قال
 أحمد بن حنبل معرفة الحديث والفقهاء فيه أحب إلى من حفظه وقال علي بن المديني أشرف
 العلم الفقه في متون الأحاديث ومعرفة أحوال الرواة فإن يحيى بن معين وعلي بن المديني
 ونحوهما أعرف بصحيحه وسبقه من مثل أبي عبيد وأبي ثور وأبو عبيد وأبو ثور ونحوهما
 أفقه من أولئك وأحمد كان يشار إليه هؤلاء وهؤلاء وكان أئمة هؤلاء وهؤلاء ممن يجهلون بحجبه
 كما كان مع الشافعي وأبي عبيد ونحوهما من أهل الفقه في الحديث ومع يحيى بن معين وعلي بن
 المديني ونحوهما من أهل المعرفة في الحديث ومسلم بن الحجاج له عناية بصحيحه أكثر من أبي
 داود وأبو داود له عناية بالفقهاء أكثر والشافعي له عناية بهذا وهذا وليس المقصود هنا توسعة
 الكلام في هذا بل المقصود أن علماء أهل العلم بالحديث لهم من المعرفة بأحوال الرسول ما ليس
 لغيرهم فهم أئمة هذا الشأن وقد يكون الرجل صادقا كثيرا الحديث كثير الرواية فيه لكن
 ليس من أهل العناية بصحيحه فهذا لا يستفاد منه نقله فإنه صادق ضابط وأما المعرفة
 بصحيحه وسبقه فهذا علم آخر وقد يكون مع ذلك فقيها مجتهدا وقد يكون صالحا من خيار
 المسلمين وليس له كثير معرفة لكن هؤلاء وإن تفاضلوا في العلم فلا يرجع عليهم من الكذب
 ما يرجع على من لم يكن له علم فكل من كان بالرسول أعرف كان تميزه بين الصدق والكذب أتم
 فقد يرجع على أهل التفسير والفقهاء والزهد والنظر أحاديث كثيرة إما يصدقون بها وإما
 يجوزون بصدقها وتكون معاملة الكذب عند علماء الحديث وقد يصدق بعض هؤلاء بما يكون
 كذبا عند أهل المعرفة مثل ما يروى طائفة من الفقهاء حديث لا تفعل يا جبراء فإنه ورث البرص
 وحديث زكاة الأرض نبتة وحديث نهى عن بيع وشراء وعن بيع المكاتب والمدر
 وأم الولد وحديث نهى عن فقير الطعان وحديث لا يجتمع العشر والخروج على مسلم
 وحديث ثلاث من علي فريضة وهن لكم طمع الوتر والنحر وركعتا الفجر وحديث كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر يتم وقصر وحديث لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم
 وحديث لا مهر دون عشرة دراهم وحديث الفرق بين الطلاق والعناق في الاستئناء وحديث
 أقل الحليض ثلاثة أيام أو أكثر عشرة وحديث نهى عن البتراء وحديث يغسل الثوب من
 التي والدم وحديث الوضوء مما جرت به العباد وحديث كان يرفع يديه في ابتداء الصلاة ثم
 لا يعود إلى أمثال ذلك من الأحاديث التي يصدق بعضها طائفة من الفقهاء وينتوون عليها الخلاف
 والإحرام وأهل العلم بالحديث متفقون على أنها كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 موضوعة وكذلك أهل العلم من الفقهاء يعلمون ذلك وكذلك أحاديث يروونها كثيرا من الناس
 وينظرونها مثل قولهم إن عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوا ومثل قولهم إن قوله تعالى
 ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه وأصبر نفسك مع الذين يدعون
 ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه نزل في أهل الصفقة ومثل حديث غلام الغيرة من شعبة
 أحد الأبدال الأربعين وكذلك حديث فيه ذكر الأبدال والأقطاب والاعوان وعبد الأولاد
 وأمثال ذلك مما يعلم أهل العلم بالحديث أنه كذب وكذلك أمثال هذه الأحاديث قد تعلم من

غير طر يق أهل الحديث مثل أن تعلم أن قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي
واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي في سورة الانعام وفي سورة الكهف
ومع مساورتان مكتبتان باتفاق الناس والصفة انما كانت بالمدينة ومثل ما روي في احاديث
المعراج أنه رأى به في صورة كذا واحاديث المعراج التي في الصحاح ليس فيها شيء من احاديث
ذكر الرؤية وانما الرؤية في احاديث مدنية كانت في المنام كحديث معاذ بن جبل أنه أتى البازجة
ربى في أحسن صورة الى آخره فهذا منام رآه في المدينة والمعراج كان بمكة بنص القرآن
واتفاق المسلمين وقدر وجع على طائفتين الناس من الحديث ما هو أظهر كذا من هذا مثل
تواحد النبي صلى الله عليه وسلم حتى سقطت البردة عنه فهذا من الكذب الموضوع باتفاق أهل
المعرفة وطائفة يظنون هذا صدقا لما رواه محمد بن طاهر المقدسي قاله رواه في مسئلة السماع
ورواه أبو حفص السهروردي لكن قال بخلافه سري أن هذا الحديث ليس دون اجتماع النبي
صلى الله عليه وسلم بأصحابه وهذا الذي ظنه وخالفه سره يبين عند غيره قد خالفه فانه
أهل العلم بالحديث متفقون على أن هذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعظم من
هذا ظن طائفة أن أهل الصفة قالوا النبي صلى الله عليه وسلم وأنه يجوز للأولياء قتال الانبياء
إذا كان القدر عليهم وهذا مع أنه من أعظم الكفر والكذب فقد راجع على كثير من يتسبب
الى الاحوال والمعارف والحقائق وهم في الحقيقة لهم أحوال شيطانية والشياطين الذين يغترون
بهم قد تخبرهم ببعض الغائبات وتفعل بعض أغراضهم وتضي حوائجهم وينظرون
الناس أنهم بذلك أولياء الله وانما هم من أولياء الشياطين وكذلك قد روي على كثير من نسب
الى السنة احاديث يظنونها من السنة وهي كذب كاحاديث المروية في فضائل عاشوراء غير
الصوم وفضل الكحل فيه والاعتسالم والحديث والخضاب والمصافحة وتوسعة النفقة على العيال
فيه ومخوذة وليس في حديث عاشوراء حديث صحيح غير الصوم وكذلك ما روي في فضل
صلاة معنفة فيه فهذا كله كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة ولم ينقل هذه الاحاديث أحدهم
أنما أهل العلم في كتبهم ولهذا مثل الامام أحمد عن الحديث الذي يروى من وسع على أهله يوم
عاشوراء فقال لأصله وكذلك الاحاديث المروية في فضل رجب بخصوصه وأفضل صيامه
أو صيام حتى منه أو فضل صلاته بخصوصه فيه كارتباب كلها كذب محتق وكذلك ما يروى في صلاة
الاسوع كصلاة يوم الاحد والاثنين وغيرها كذب وكذلك ما يروى من الصلاة المقدره ليلة
التصاف ليلة الجمعة من رجب أو ليلة سبع وعشرين منه ونحو ذلك كلها كذب وكذلك كل
صلاة فيها الامر بتقدير عدد الايات والصورا والتسبيح فهي كذب باتفاق أهل المعرفة
بالحديث الاصله التسبيح فان فيها قولين لهم وأظهر القولين أنها كذب وان كان قد اعتقد
صدقها طائفة من أهل العلم ولهذا ما أخذها أحدهم من أئمة المسلمين بل أحدهم حنبلي وأئمة
التصايف كروهاوا طعنوا في حديثها وأما مالك وأبو حنيفة والشافعي وغيرهم فلم يسمعوها
بالكلية ومن يستعملهم أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما فاتهموا وخبرناهم من نقل عن الأئمة
وأما ابن المبارك فلم يستحب الصفة المذكورة لما أورد التي فيها التسبيح قبل القيام بل استحب
صفة أخرى توافق المشروع ثلاثين سنة محدث لأصله وكذلك أضاف كتب التفسير
أشياء منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم يعلم أهل العلم بالحديث أنها كذب مثل حديث
فضائل سور القرآن الذي يذكره الثعلبي والواحدي في أوائل كل سورة ويذكره البخاري

هذا القول فوافقه عليه قليل
قال وعندك ذلك فاما أن يقال
باجتماع حروف القول في ذاته
تعالى ولا يقال باجتماعها فيه
فان قيل باجتماعها فاما أن يقال
بجزئية ذات الباري وقيام كل حرف
بجزئ منه واما أن يقال بقيامها
بذاته مع اتحاد الذات فان كان
الاول فهو محال لوجهين أحدهما
أنه يلزم منه التركيب في ذات الله
وقد أبطلناه في ابطل القول
بالجسيم فقلت وقلنا أن يقول
قول القائل اما أن يجزأ ويلزم
منه التركيب لفظ محمل فكذلك
عرف غير مرة فان هذا يفهم منه
اما جواز الاعتراق عليه وأنه
كان مفترقا فاجتمع أو ركه مركب
ونحو هذه المعاني التي لا يقولونها
فان أراد المراد بقوله اما أن يقال
بجزئية ذات الباري تعالى هذا
المعنى فهم لا يقولون بجزئته ولكن
لا يلزم من دفع هذا امتناع كون
الذات واحدة تسع هذا وهذا وهذا
وان كل واحد يقوم حيث لا يقوم
الآخر وهذا الذي عنه لفظ
الجزئية والتركيب وقوله أنه أبطل
هذا في ابطل القول بالجسيم فهم
يقولون ليس فيما ذكره في نفي
التجسيم صحة على نفي قولهم وذلك
أنه قال والمعتد في نفي التجسيم أن
يقال لو كان الباري جسما فاما
أن يكون كالأجسام واما أن
لا يكون كالأجسام فان قيل أنه

دون المعنى والطريق في الرد
 ما أسلفنا في كونه جوهرًا وإن قيل
 أنه كالأجسام فهو مجتمع لثانية
 أو خمسة أربعة وهي ما ذكرنا
 في فصله كونه جوهرًا وهي
 الأول والثالث والرابع والخامس
 ويخص الجسم بربما أخرى فقلت
 والذي ذكر في إبطال كونه جوهرًا
 هو أن العقدة أنه قول لو كان
 الباري جوهرًا لم يحل أمان يكون
 جوهرًا كالجواهر أو لا كالجواهر
 والأول باطل بنسبة أوجه وإن قيل
 أنه جوهر لا كالجواهر فهو تسليم
 المطلوب فأنما تذكر كونه جوهرًا
 كالجواهر وإنعاد الأمر إلى الإطلاق
 العقلي فالنزاع العقلي ولا شاحة
 فيه إلا من جهة ورود التعبد من
 الشارع ولا يخفى أن ذلك مما
 لا سبيل إلى إثباته قال وعلى هذا
 فنقول أنه جوهر بمعنى أنه موجود
 لا في موضوع والموضوع هو المحل
 (١) المقوم ذاته المقوم لمحل فيه
 كما قاله الفلاسفة وأنه جوهر بمعنى
 أنه قائم بنفسه غير متفرق وجوده
 إلى غيره كما قاله التصاري مع اعترافه
 أنه لا يثبت له أحكام الجواهر فقد
 وافق في المعنى وأخطأ في الإطلاق
 من حيث أنه لم ينقل عن العرب
 إطلاق الجوهر بل زادوا قائم بنفسه
 ولا ورد فيه إذن من الترخيع فيقال
 إذا كان قول القائل أنه جوهر
 لا كالجواهر وجسم لا كالأجسام
 (١) قوله المقوم ذاته المقوم الخ
 يتأمل ولعلها مستغفرت جمع بينهما
 التاميم كتبه معجبه

في آخر كل سورة يعلمون أن أصبح ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل السور أحاديث
 قل هو الله أحد ولهذا رواها أهل الصحيح فأوردوها ظاهراً مستغفرت كالحقيقة أي بحمد الخليل
 وغيره ويعلمون أن الأحاديث المأثورة في فضل ولجة الكتاب وآية الكرسي وخواتيم البقرة
 والمعوذتين أحاديث صحيحة فلهذه فرقان يفرقونه بين الصدق والكذب وأما أحاديث بسبب
 النزول فعلاهم لم يلبس بمسند ولهذا قال الإمام أحمد بن حنبل ثلاث علوم لا ستاد لها وفي
 لفظ ليس لها أصل التفسير والمغازي والملاحم يعني أن أحاديثها مرسلات والمراسيل قد تنازع
 الناس في قبولها وردها وأصح الأقوال أن منها المقبول ومنها المردود ومنها الموقوف فمن
 علم من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة قبل مرسله ومن عرف أنه يرسل عن الثقة وغير الثقة كان
 إرساله رواية عن لا يعرف حاله فهذا موقوف وما كان من المراسيل مخالفاً لما رواه الثقات
 كان مردوداً وإذا كان المرسل من وجهين كل من الراويين أخذ العلم عن شيوخه إلا تحرفوا
 بدل على صدقه فإن مثل ذلك لا يتصور في العادة تعاملاً الخطأ وتعمد الكذب كان هذا مما يعلم
 أنه صدق فإن المخبر إنما يروي من جهة تعمد الكذب ومن جهة الخطأ فلذا كانت القصة مما يعلم أنه
 لم يتواطأ فيه المخبران فالعادة تمنع تعاملاً في الكذب بعمداً وخطأً ومثل أن يكون قصة طويلة
 فيها أقوال كثيرة رواها هذا مثل ما رواها هذا فهذا يعلم أنه صدق وهذا مما يعلم به صدق محمد
 وموسى عليهما السلام فإن كلامهما أخبر عن الله وملائكته وخلقه للعلم وقصة آدم وحواء
 وغيرهما من قصص الأنبياء عليهم السلام بمثل ما أخبر به إلا حرم العلم بأن واحد منهما
 لم يستفد ذلك من الآخر وأنه يتمتع في العادة تعاملاً الخبرين الباطل في مثل ذلك فإن من أخبر
 بأخبار كثيرة مفصلة دقيقة عن خبر معين لو كان مبطلاً في خبره لاختلف خبره لا متناع أن
 مبطلاً يحتاج ذلك من غير تفاوت لا سيما في أمور لا تهتدى العقول إليها بل ذلك بين أن كلا
 منهما ما أخبر يعلم وصدق وهذا مما يعلم به الناس من أحوالهم فلو جازع رجل من بلد وأخبر عن
 حوادث مفصلة حدثت فيه تنظم أقوالاً وأدعاء مختلفة وجاء من علمنا أنه لم يواطئه على الكذب
 تخفى مثل ذلك علم قطعاً أن الأمر كان كذلك فإن الكذب قد يقع في مثل ذلك لكن على سبيل
 المواطأة وتلقى بعضهم عن بعض كما يتوارث أهل الباطل المغالات الباطلة مثل مقالة النصارى
 والجمهية والرافضة ونحوهم فإنما وإن كان يعلم بضرورة العقل أنها باطلة لكنها تلقاها بعضهم
 عن بعض فلما تواطؤوا عليها جاز أن تصاق بهم فيها على الباطل والجماعة الكثيرة ويجوز أن تصاقهم
 على بعد الضروريات على سبيل التواطؤ أما عمد الكذب وأما خطأ الاعتقاد وأما تصاقهم
 على بعد الضروريات من دون هذا وهذا فمتنع

(فصل) في الطرق التي يعلم بها كذب المتقول منها أن يروى خلاف ما علم بالتواتر
 والاستفاضة مثل أن تعلم أن سبيلة الكذاب ادعى النبوة وأتبعه طوائف كثيرة من بني حنيفة
 فكانوا امرئتين ليمانهم هذا المتن الكذاب وأن بالولوة قاتل عمر كان مجوسياً كافراً وأن
 الهرمزان كان مجوسياً أسلم وأن أبا بكر كان يصلي بالناس مدة مرض رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ويختلف في الإمامة الناس لمرضه وأن أبا بكر وعمر دفن في حجره عائشة مع النبي
 صلى الله عليه وسلم ومثل ما يعلم من غزوات النبي صلى الله عليه وسلم التي كان فيها القتال كبير
 ثم أحد ثم الخندق ثم خيبر ثم فتح مكة ثم غزوة الطائف والتي لم يكن فيها قتال كغزوة تبوك
 وغيرها وما نزل من القرآن في الغزوات كقوله الاتفال بسبب بدر ونزول آخر لا عمران

بسبب أحد وزول أو لها بسبب نصارى نجران وزول سورة الحشر بسبب بني النضير وزول
 الأحزاب بسبب الخندق وزول سورة الفتح بسبب صلح الحديبية وزول برائة بسبب غزوة تبوك
 وغيره وأما ذلك فذاور في الغزوات وما يتعلق بها يعلم أنه خلاف الواقع علم أنه كذب
 مثل ما روي هذا الرافضي وأمثاله من الرافضة وغيرهم من الأكاذيب الباطلة الظاهرة في
 الغزوات كالتقدم التسببه عليه ومثل أن يعلم زول القرآن في أي وقت كان كما يعلم أن سورة
 البقرة وآل عمران والتساء والمائدة والأنفال وبرائة نزلت بعد الهجرة في المدينة وأن
 الأنعام والأعراف ويونس وهود ويوسف والكهف وطه ومرم ومريم واقترنت الساعة وهل
 أتى على الإنسان وغير ذلك نزلت قبل الهجرة بمكة وأن المعراج كان بمكة وأن الصفة كانت
 بالمدينة وأن أهل الصفة كانوا من جله الصحابة الذين لم يقاوتوا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا
 نسا من بين بل كانت الصفة منزلة ينزل بها من لأهل له من الغزاة القادمين ومن دخل فهم
 سعد بن أبي وقاص وأبو هريرة وغيرهما من صحابي المؤمنين وكالغزاة الذين ارتدوا عن
 الإسلام فقتل النبي صلى الله عليه وسلم في ثارهم فقطع أيديهم وأرجلهم وحمل أعينهم
 وألقاهم في الحرة يستسقون فلا يسقون وأمثال ذلك من الأمور المعلومة فذاور الجاهل
 نقض ذلك علم أنه كذب ومن الطرق التي يعلمها الكذب أن يفرد الواحد والاثنان بما يعلم
 أنه لو كان واقعاً لتوفر الهمم والدواعي على نقله فانه من المعرف أنه لو أخبر الواحد ببلد عظيم
 بقدر بغداد والشام والعراق لعلمنا كذبه في ذلك لانه لو كان موجوداً لأخبر به الناس وكذلك
 لو أخبر بأية تولى رجل بن عمر وعثمان أو تولى بين عثمان وعلى أو أخبر بأن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يؤذن له في العيد أو في صلاة الكسوف أو الاستسقاء أو أنه كان يقام بمدينته
 يوم الجمعة أكثر من جمعة واحدة أو يصلي يوم العيد أكثر من عيد واحد أو أنه كان يصلي
 العيد في يوم العيد أو أن أهل مكة كانوا يؤمنون الصلاة بعرفة ومن ذلعه ومنى خلفه أو أنه كان
 يجمع بين الصلاتين متى كما كان يقصر أو أنه فرض صوم شهر آخر غير رمضان أو أنه فرض
 صلاة سادسة وقت الضحى أو نصف الليل أو أنه فرض حج بيت آخر غير الكعبة أو أن القرآن
 عارضه طائفة من العرب وغيرهم بكلام يشابهه ونحو هذه الأمور لكننا علم كذب هذا الكاذب
 فأننا علم انتفاع هذه الأمور بانتفاء لازمها فان هذا لو كانت لمكانت مما يتوفر الهمم والدواعي على
 نقلها عامة لبي آدم وخاصة لا متناشرا فأننا علم كذب هذا الكاذب فأننا علم كذب هذا الكاذب
 أنها كذب ومن هذا الباب نقل النص على خلافه على فأننا علم أنه كذب من طرق كثيرة فان
 هذا النص لم يبلغه أحد باسناد صحيح فضايع أن يكون متواتراً ولا نقل أن أحداً ذكره على
 جهة الخلفاء مع تنازع الناس في الخلافة وتنازعهم في يوم السقيفة وحين موت عمر وحين
 جعل الأمر شورى بينهم في سنة ثمان مائة قتلت عثمان واختلف الناس على علي في المعالم أم مثل هذا
 النص لو كان كما يقوله الرافضة من أنه نص على علي فصالحاً قاطعاً للعدول عنه المسلمون لكان من
 المعالم الضرورة أنه لا بد أن ينقله الناس نقل مثله وأنه لا بد أن يذكره كثير من الناس بل
 أكثرهم في مثل هذه المواطن التي تتوفر الهمم على ذكره فبما غاية التوفر فانتفاعاً يعلم أنه
 لازم يقضي انتفاعاً يعلم أنه ملزوم ونظراً في كثرة في الجملة الكذب هو نقض الصدق
 واحد النقض يعلم انتفاؤه تارة بنقضه وتارة بما يدل على انتفاؤه بخصوصه والكلام
 مع الشيعة أكثر من على النقل فمن كان خبيراً بما وقع وبالأخبار الصادقة التي توجب العلم

موافقة القول في المعنى وأما النزاع
 بينك وبينه في اللفظ قامت حجته
 عليك لفظاً ومعنى أما اللفظ فن
 وجهين أحدهما أنه كان الشارع
 لم يأذن في إثبات هذه الانقضاء له
 فلم يأذن في نفيها عنه وأنت إذا لم
 تحسمه في العلم إذن الشارع فليس
 لك أن تقول ليس بسخي لعدم
 إذن الشارع في هذا النفي بل إذا لم
 يطلق إلا ما أذن فيه الشارع لا يطلق
 لا هذا ولا هذا ثم أنت تسميه قديماً
 وواجب الوجود وذاتاً ونحو ذلك
 مما لم يرد به الشارع والشارع يفرق
 بين ما يدعي به من الإسماعيليين
 الأسماء الحسنى وبين ما يتخير
 بخصوصه عنه من الأسماء لا ثبات
 معنى يستحقه نفاذه فإما لما
 يستحقه من الصفات كما أنه من
 نازعاً في قدمه أو وجوب وجوده
 قلت يخبر عنه بما يستحقه أنه قديم
 وواجب الوجود فان كان النزاع
 مع من يقول هو جوهر وجسم
 في اللفظ فغيرهم في الإطلاق أن
 الثاني نفي ما يستحقه الرب من
 الصفات في ضمن نفي هذا الاسم
 فإثباته ما يستحقه من الصفات
 بإثبات مسمى هذا الاسم كما فعلت
 أنت وغيرك في اسم قديم وذات
 وواجب الوجود ونحو ذلك الثاني
 أنك أجبعت على نفي ذلك بأن
 العرب ينقل عنها إطلاق الجوهر
 بأزاء القائم بنفسه فقال لك
 ولم ينقل عنها إطلاقاً بأزاء كل متخير

حامل للاعراض ولا تقل عنها الملاق
لفظ ذات باراء نفسه وانما لفظ
الذات عندهم تأنيذ خذ ولا تستعمل
الامضاة كقوله تعالى فانكروا
الله واسلموا ذوات بيئكم وقوله انه
عليه ذات الصدور وقول النبي
صلى الله عليه وسلم لم يكذب
ابراهيم الا ثلاث كذبت كلهن في
ذات الله وقول خبيب
وذلك ذات الله وان يشأ

يبارك على اوصال لم يخرج
وامثال ذلك أي في جهة الله أي الله
تعالى ولهذا أنكر ابن برهان
وغيره على المتكلمين اطلاق
لفظ ذات الله واذا كان كذلك
فانت أطلعت لفظ الذات على
الم تطلقه العرب بغيران من
الشرع ولو قال لك فائل ان الله
ليس بذات نازعة فهكذا يقول
منازعك في اسم الجواهر والجسم
اذا كان موافقا لك على معناها
وايضافان لفظ الجواهر والجسم
قد صار في اصطلاحكم جميعا
أعم مما استعملت فيه الصرب
فان العرب لا تسمى كل متحيز
جوهر ولا تسمى كل منازله
جسما فلا تسمى الهوا جساما وفي
اصطلاحكم سميت هذا جسما كما

(١) قوله ولهذا ليس في أهل العلم
الخ كذا في النسخة ولا يعطون
نقصا وتحريف وحرر كنهه
مصححه

اليقيني علم انتقاما مناسقا ذلك عينا (١) ولهذا ليس في أهل العلم بالا حادith النبوية ماوجب
العلم بفضول الشيعين وجمعة امامتهم كذب ما ندعيه الرفضة ثم كل من كان أعلم بالرسول
وأحواله كان أعلم بطلان مذهب الريدية وغيرهم عن يدعي ناصخا وأن عليا كان أفضل من
الثلاثة أو يتوقف في التفضيل فإن هؤلاء ائما وقوا في الجهل المركب والبسيط لضعف علمهم
بمعالجة أهل العلم بالحديث والآثار

(فصل) واعلم أنه تم أحاديث آخر لم يذكرها هذا الرافض لو كانت صحيحة لكانت
على مقصوده وفيها ما هو أدل من بعض ما ذكره لكنها كلها كذب والناس قد رويوا أحاديث
مكتوبة في فضل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاوية وغيرهم لكن المكذوب في فضل
علي أكثر لان الشعة أجاز على الكذب من النواصب قال أبو الفرج بن الجوزي فضائل علي
الصحيحة كثيرة غير أن الرفضة لم تقنع فوضعه ما يضع لا ما يرفع وحوشيت حاشيته من
الاحتياج الى الباطل قال واعلم أن الرفضة ثلاثة أصناف صنف منهم معصوا أشياهم من
الحديث فوضعو أحاديث وزادوا ونقصوا وصنف لم يسموا قراهم يكذبون على جعفر الصادق
ويقولون قال جعفر وقال فلان وصنف ثالث عوام جهلة يقولون ما يريدون مما يسوغ في العقل
ومما لا يسوغ فن أمثال الموضوعات ما روي من الجوزي من طريق النسائي في كتابه
الذي وضعه في خصائص علي من حديث عبيد الله بن موسى حدثنا العلان صالح عن المهال بن
عمر عن عبيد بن عبد الله الاسدي قال قال علي رضي الله عنه أتعب الله وأخو رسول الله وأنا
الصديق الآخر لا يقولها بعدى إلا كذب صليت قبل الناس سبع سنين ورواه أحمد في
الفضائل وفي رواية ولقد أملت قبل الناس سبع سنين ورواه من حديث العلان صالح
أيضا عن المهال بن عبيد الله قال أبو الفرج هذا حديث موضوع والمتهمة عبيد بن عبد الله قال
علي بن المديني كان ضعيف الحديث وقال أبو الفرج جناد الأزدي روى أحاديث لا يتابع
عليها وأما المهال فتره شعبة قال أبو بكر الأثرم سألت أبا عبد الله عن حديث علي أتعب الله
وأخو رسول الله فقال اضرب عليه فانه حديثه منكر قلت وعبيد بن روى من طريقه عن علي
ما يعلم أنه كذب عليه قطعنا مثل هذا الحديث فانا ندلم أنه كان أبر وأصدق وأتقى لله من أن يكذب
ويقول مثل هذا الكلام الذي هو كذب ظاهر معلوم بالضرورة أنه كذب وما علمنا أنه كذب ظاهر
لا يشبه فقد علمنا أن عليا لم يقله لعلمنا أنه أتقى لله من أن يتعد هذا الكذب القبيح وأنه ليس مما
يشبه حتى يخطئ فيه فانا نقل عنه امامته الكذب وما مخطئ غلط وليس قدح المنفض
لعل من الخواريج والمتعصبين لبني مروان وغيرهم ما يشككنا في صدقه وورعه وقواه كما أنه ليس
قدح الرفضة في أبي بكر وعمر بل وقدح الشعة في عثمان لا يشككنا في العلم بصدقهم وورعهم
وقواه بل نحن نجزم بأن واحد منهم لم يكن ممن يتعد الكذب على رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا هو فيمادون ذلك فاذا كان المقول عنه مما يغلط في مثله وقد علمنا أنه كذب جزمنا
بكذب الناقل متعمدا ومخطئا مثل ما روي عن عبد الله في المنتخب حدثنا يحيى بن عبد الحميد حدثنا
شريك عن الأعمش عن المهال بن عمرو عن عبيد بن عبد الله عن علي وحدثنا أبو خزيمة حدثنا
الاسود بن عامر حدثنا شريك عن الأعمش عن المهال بن عمرو عن عبيد بن عبد الله الاسدي
عن علي قال لما نزلت وأندرس ثلث الأقرين فعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمن أهل
بيته ان كان الرجل منهم لا كلاب جعنة وان كان شاربافز قال آخر الحديث وهذا كذب

على علمي روهقط ودينه ظاهر من وجوه وهذا الحديث رواه أحمد في الفضائل حدثنا عثمان
حدثنا أبو عمرو عاتنه عن عثمان بن المغيرة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي وهو لا يعلم أنهم
يروون الباطل وروى أبو الفرج من طريق أجلي عن سلمة بن كهيل عن جبة بن جوين قال
سمعت عليا يقول أنا عبد الله عز وجل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يعدد رجل
من هذه الأمة خمس سنين أو سبع سنين قال أبو الفرج حجة لا بأسوا بحبة فأنه كتاب قال
بجي ليس بشئ قال السعدي غرقة وقال ابن حبان كان غالب في التشيع وإياها في الحديث
وأما الأجلي فقال أحمد قد روى غير حديث منكسر قال أبو جاتم الرازي لا يحتج به وقال ابن
حبان كان لا يدري ما يقول قال أبو الفرج وما يبطل هذه الأحاديث أنه لا خلاف في تقدم
اسلام خبيصة وإبي بكر وزيد وأن عمر أسلم في سنة من تسمن من النبوة بعد أربعين رجلا فكيف
يصح هذا وذكر حديثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أأما الصديق الأكبر وهو مما عاتله يد
أحمد بن نصر الزعرق أنه كان كذا بائع الحديث وحديثه أنا أولهم إيماناً وأوفاهم
بهدائه وأوفوهم بأمر الله وأقمهم بالسوء وأعد لهم في الرعة وأبصرهم بالقضية قال وهو
موضوع والمتهمة به شمر بن إبراهيم قال ابن عدى وابن حبان كان يضع الحديث على الثقات
ورواه الرازي الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم بن سعد الجوهري عن مأمون عن الرشيد قال
وهذا الأرازي كان كذا وذكر حديثنا أنت أول من آمن بي وأنت أول من يصالحني يوم
القيامة وأنت الصديق الأكبر وأنت الفاروق تفرق بين الحق والباطل وأنت يعسوب المؤمنين
والمال يعسوب الكافرين أو يعسوب الخلقه قال وهذا حديث موضوع وفي طريقة الأول
عباد بن يعقوب قال ابن حبان روى المناكير عن المشاهير فاستحق الترك وفيه علي بن هاشم
قال ابن حبان كان روى المناكير عن المشاهير وكان غالباً في التشيع وفيه محمد بن عبيد الله
قال بجي ليس بشئ وأما الطريق الثاني ففيه أوامات الهر وى كان كذا رافضاً خائفاً فقد
اجتمع عباد وأبو الصلت في روايته والله أعلم بهما إلهاماً من صاحبه قلت لعل الألفية
من محمد بن عبيد الله وروى من طريق ابن عباس وفيه عبيد الله بن زاهر قال ابن معين ليس
بشي لا يكتب عنه إنسان فيخبر قال أبو الفرج بن الجوزي كان غالباً في الرفض

(فصل) وهناطر يقربكن سواك لئالمن لم تكن بمعرفة بالآخبار من انفاصة فان كثيران النفاصة فضلا عن العامة يتعدون عليه معرفة التمييز بين الصدق والكذب من جهة الاستدافى اكثر ما يرى من الآخبار في هذا الباب وغيره وانما يعرف ذلك علما بالحديث ولهذا عدل كثير من أهل الكلام والنظر عن معرفة الأخبار بالاستدافى وأحوال الرجال يهجزهم عنها وسلكوا طريقا آخر ولكن ثقل الطريق في طريقتهم أهل العلم بالحديث العالمين بما بعث الله به رسوله ولكن نحن نذكر طريقا آخر فنقول نقدر ان الآخبار المتنازع فيها ما توجد أو لم يعلم أيها الصحيح وتترك الاستدلال بها في الطرفين و ترجع الى ما هو معلوم بغير ذلك من التواتر ما يعلم من العقول والعادات وما دلت عليه النصوص المتفق عليها فنقول من المعلوم المتواتر عند الخاصة والعامة النعمان يختلف فيه أهل العلم بالمنقولات والسيران بأبكر رضى الله عنه لم يطلب الخلافة لا برغبة ولا برهبة لا يذل فيها ما يرغب الناس به ولا شهر عليهم سفيرهم به ولا كانت له قبيلة ولا موال تنصره وتقيم في ذلك كبحر جري من عادته الخلق أن آثار بهم وموالهم يعاونهم ولا طلبها أيضا بسلسلته ولا قال بانعوى بل أمر جماعة عمر وأبى عبدة ومن تخلف

مجسمته في اصطلاحكم باسم الذات
كل موصوف أو كل قائم بنفسه أو
كل شيء فلسفي متوقفين في الاستعمال
لا على حد اللغة العربية ولا على
أذن الشارع لا في النسق ولا في
الانبات فان لم يكن يك حجة على
منازعك الا هذا كان خاصا لك
وكان حكمه فيما تنازعنا فيه
كما يمكننا اتفقنا عليه أو فيما
انفردت به دون من هذا الباب وأيضا
فكانت تل عن الفلاسفة انهم
يسمونه جوهر أو الجوهر عندهم
الموجود لا في موضوع انما قاله ابن
سينا ومن تبعه وأما أرسطو
وأتباعه وغيرهم من الفلاسفة
(١) فيسمونه جوهرًا فالوجود كله
يقسم عندهم الى جوهر وعرض
والمبدأ الاول داخل عندهم في
مقوله الجوهر والظاهر ان
الناصري انما أخذوا تسميته
جوها عن الفلاسفة فانهم ركبوها
قولاً من دين المسيح ودين المشركين
الصائبين وأما النزاع العنوي
فيقال قول الغالب انه جوهر
كل جواهر أو جسم كالاجسام لفظ
مجملة فانه قد رابيه أنه مماثل لكل
جوهـر وكل جسم فيايجب ويحوز
ويتمتع عليه وقد رابيه أنه مماثل
له في القدر المشترك بها كلها

(۱) قوله فيسمونه جوهر الخ لعله
فلا يسمونه كما هو مقتضى المقابلة
وحرر كنهه معجمه

عن بعثته كسعين عبادة لم يؤذوا ولا كرهه على الميابة ولا منعه حقالة ولا حرك عليهم ساكنا
وهذه غاية في عدم اكراه الناس على الميابة ثم ان المسلمين بآبوعه ودخلوا في طاعته والذين
بآبوعه هم الذين ابعدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة وهم الذين ابعدوا رسول الله
المهاجرين والانصار والذين ابعدوا هم باحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وهم اهل الايمان
والهجرة والجهاد ولم ينف عن بعثته الا سعد بن عبادة واماعلى وسائر بني هاشم فاختلاف بين
الناس انهم بآبوعه لكن يختلفونه لانه كان يدا بالامراض رضى الله عنهم اجمعين ثم انه في مدة
ولايته قاتل بهم المرتدين والمشركين ولم يقاتل مسلمين بل اعاد الامر الى ما كان عليه قبل الردة
واخذيزيد بالاسلام فتوحا وشرع في قتال فارس والارمن وموت المسلمون بمحاصروهم دمشق
ونخرج منها ان يزيد ما دخل فيها يستأثر عنهم شيئا ولا امره قربة ثم ولى عليهم عمر بن الخطاب
ففتح الامصار وقهر الكفار واعز اهل الايمان واذل اهل النفاق والعدوان ونشر الاسلام
والدين وبسط العدل في العالمين ووضع ديوان الخراج والعطاء لاهل الدين ومصر الامصار
للمسلمين ونخرج منها ان يزيد ما دخل فيها لم يتولوا من هم عمال ولا ولى اهل امارته ولا ية فهذا
امر يعرفه كل احد واماعنان فانه بنى على امر قد استقر قلبه بسكينة وحلم وهدى ورجة
وكرم ولم يكن فيه قوة عمر ولا سياسة ولا فقه كمال عدله وزهده فطمع فيه بعض الطمع وتوسعوا
في الدنيا ودخل بسبب آفاره في الولايات والاموال امور انكرت عليه فلو لم يكن رغبة الناس
في الدنيا و ضعف خوفهم من الله ومنه ومن ضعفه هو وما حصل من آفاره في الولايات والمال
ما اوجب الفتنة حتى قتل ظلوما شهيدا وتولى على ائمة ذلك والفتنة قائمة وهو عند كثير
منهم ملطخ بدم عثمان والله يعلم برأيه مما نسب اليه الغائلون فيه المفضون لغيره من العصبية فان
عليما بين على قتل عثمان ولا رضى به كائنت عنه وهو الصادق انه قال ذلك فلم تصفه قلوب
كثير منهم ولا يمكنه هو قهرهم حتى يطيعوه ولا تقتضى رأيه أن يكف عن القتال حتى ينظر
ما يؤل اليه الامر بل اقتضى رأيه القتال وطن انه به يحصل الطاعة والجماعة فيازاد الامر الاشد
وجانبه الاضعفا وجانب من حاربه الاقوة والامة الافترقا حتى كان في آخر امره يطلب هو
أن يكف عنه من قاتله كما كان في أول الامر يطلب منه الكف وضعت الخلافة ضعفا واجب
أن تصير ملكا فاقامها معاوية ملكا رجة وحلم كما في الحديث المأثور تكون نبوة ورجة ثم
تكون خلافة نبوة ورجة ثم يكون ملك ورجة ثم يكون ملك ولم يتول أحد من الملوك خيرا
من معاوية فهو خير ملوك الاسلام وسيرة خير من سيرة سائر الملوك بعده وعلى آخر الخلفاء
الراشدين الذين هم ولايتهم خلافة نبوة ورجة وكل من خلفاء الاربعة رضى الله عنهم شهدته
بانه من أفضل اولياء الله المتقين لكن اذا جاء القادح فقال في أبي بكر وعمر لانهما كانا طالعين
متعدين طالعين للرئاسة متاعين للحقوق ولانهما كانا من احرص الناس على الرئاسة ولانهما
ومن اعانتهم ظلموا الخليفة المنسحق النصوص عليه من جهة الرسول ولانهم نفعوا اهل
البيت مع انهم ولانهما كانا من احرص الناس على الرئاسة والولاية بالاطاعة مع ما قد عرف من
سيرتهما كان من المعلوم أن هذا الظن لو كان حقا فهو أولى بنى قاتل عليا حتى غلب وسفكت
الدماء بسبب المنازعة التي بينه وبين منازعه ولم يحصل بالقتال الا مصلحة الدين ولا مصلحة الدنيا
ولا قوت في خلافته قاتل ولا فرح مسلم فان عليا لا يفرح بالفتنة بين المسلمين وشيعته لم تفرح
بها لانهم تغلبوا والذين قاتلوه لم يزلوا ايضا في كرب وشدة واذا كنا ندفع من يقصد حق على

بحيث يجب ويجوز ويمنع عليه
ما يجب ويجوز ويمنع على ما حصل
فيه التقدير المشترك منها لوانه
واحد فاما الاول فانه اما ان يقول
مع ذلك يتناول الاجسام والجواهر
واما ان يقول باختلافها فان قال
بتناولها كان قوله هو القول
الثاني اذ كان يجوز على كل منها
ما يجوز على الآخر فيجب له ما يجب
له ويمنع عليه ما يمنع عليه باعتبار
ذاته وان قال باختلافها المتنع مع
ذلك ان يقول انه كالاجسام فانه
من المعلوم على هذا التقدير أن كل
جسم ليس هو مثل الآخر ولا
يجوز على أحدهما ما يجوز على
الآخر فكيف يقال في الخلق
سواء انه يجوز عليه ما يجوز على
كل مخلوق قائم بنفسه حتى في الجاد
والنبات والحيوان هذا لا يقوله
عاقِل حتى الغائلون بوحدة الوجود
فهؤلاء عندهم هو نفس وجود
الاجسام المتخولة ولكن هم مع
هذا لا يقولون انه يجوز على وجود
جميع الموجودات ما يجوز على
وجودها وهذا وان قال انه
كالاجسام المتخولة في القدر
المشترك بينها بحيث يجوز عليه
ما يجوز على المجموع لا على كل
واحد واحد فهذا ايضا قول
معلوم الفساد ولا نعرف قائلا
معروفا يقوله فان هذا هو
التشبيه والتبثيل الذي يعلم تنزه
الله عنه اذ كان كل ما سواه متخولا

من الخوارج مع ظهور هذه الشبهة فلا ننفع من يصدق في أبي بكر وعمر بطريق الأولى والأخرى وإن جاز أن نطن بأبي بكر أنه كان قاصداً للرئاسة بالباطل مع أنه لم يعرف منه إلا ضد ذلك قال كل من قال على الولاية ولم يحمل له مقصوده أولى وأحرى فإذا ضرب مثل هذا وهذا بأماي مسجد وشيخ خان أو مدرسي مدرسة كانت العقول كلها تقول إن هذا أبعد عن طلب الرئاسة وأقرب إلى ضد الدين والخير فإذا كنا نطن بعلي أنه كان قاصداً للحق والدين وغير مر يدعوا في الأرض ولا فساداً فظن ذلك بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما أولى وأحرى وإن نطن ظنان بأبي بكر أنه كان يريد العلوق في الأرض والفساد فهذا الظن بعلي أجدر وأولى أما أن يقال إن أبا بكر كان يريد العلوق في الأرض والفساد وعلى لم يكن يريد العلوق في الأرض ولا فساداً مع ظهور السيرتين فهذا مكابرة وليس فيما تواتر من السيرتين ما يدل على ذلك بل التواتر من السيرتين يدل على أن سيرة أبي بكر أفضل ولهذا كان الذين ادعوا هذا على أحوال على ما لم يعرف وقالوا ثم قص على خلافته كنتم ثم عدواؤه باطنة لم تظهر بسببها منع حقه ونحن الآن مقصودنا أن نذكر كرامات وتيقن وتواتر عند العامة والخاصة وأما ما يذكر من منقول يدفعه جمهور الناس ومن ظنون سوء لا يقوم عليها دليل بل نعلم فسادها فالحجج بثلاثة من تبع القن ومات هو الأنفس وهومن جنس الكفار وأهل الباطل وهي مقابلة بالأحاديث من الطرق الأخر ونحن لم نخرج بالأخبار التي روت من الطرفين فكيف بالظن الذي لا نفي من الحق شيئاً فالعلوم المتيقن المتواتر عند العام والخاص أن أبا بكر كان أبعد عن إرادة العلوق والفساد من عمر وعثمان وعلى وأنه كان وحده أولى بإرادة وجه الله تعالى وإصلاح المسلمين من الثلاثة بعده فضلاً عن علي وأنه كان أكل عقلا ودنيا وسياسة من الثلاثة فإن ولايته لأمتهم خير من ولاية علي وإن منفعة المسلمين في دينهم ودنياهم أعظم من منفعة علي رضي الله تعالى عنهم وإذا كنا نتعقد أنه كان يجتهد أمر يدوا وجه الله تعالى عاقل فعل وأن ما رآه من المصلحة كان عاجزاً عنه وما حصل من المفسدة كان عاجزاً عن دفعه وأنه لم يكن مر يد العلوق في الأرض ولا الفساد كان هذا الاعتقاد بأبي بكر وعمر أولى وأخلق وأحرى فهذا وجه لا يقدر أحد أن يعارضه إلا بما يظن أنه نقل خاص كأقول لفضائل علي ولما يقتضي أنه أولى بالامامة وأن امامته منصوب على وجه واحد فيعارض هذا بنقل الخاصة الذين هم أصدق وأكثر لفضائل الصديق التي تقتضي أنه أولى بالامامة وأن النصوص اعتمدت عليه فإمن حجة بسلكها الشيعي إلا بإظهارها السني حجة من جنسها أولى منها فإن السنة في الإسلام كالإسلام في الملل فإمن حجة بسلكها كتابي والإسلام فيها ما هو أحق بالاتباع منها قال تعالى ولا تأتونك على إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا لكن صاحب الهوى الذي له غرض في جهة أذواجهه المتخالف لمهاه نقل عليه سمعه واتباعه قال تعالى ولواتبع الحق أهواهم ففسدت السموات والأرض ومن فبين وهن طريق آخر وهو أن يقال دواعي المسلمين بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم كانت متوجهة إلى اتساع الحق وليس لهم ما يصرفهم عنه وهم قادرون على ذلك وإذا حصل الداعي إلى الحق واتت الفصايف مع القدر وجب الفهم فلعل أن المسلمين اتبعوا فيما فعلوه الحق وذلك أنهم خيرا لا م وقد أكل الله لهم الدين وأتم عليهم النعمة ولم يكن عند الصديق غرض دينوي يقدمونه لأجله ولا عند علي غرض دينوي يؤخرونه لأجله بل وفعلوا بموجب الطبع لقدموا علما وكانت الأنصار لو اتبعوا الهوى أن يتبع رجالا من بني هاشم أحب إليهم أن يتبع رجالا من بني تميم وكذلك عامة

والخوارج اشتروا في هذا المسمى فيصير على الصموم من العدم والمحدوث والافتقار ما يجب تزيه الله عنه بل لو جاز وجب وامتنع عليه ما يجوز ويجب ويتبع على الملكات والمحدثات لم الجمع بين التفضيل فيه بحسب الجود والقدم فلو وجد ذلك للحدث مع أنه لا يجب ذلك لم أن يكون ذلك واجبا للحدث غير واجبه ولو جاز عليه الامكان والعدم مع أن الواجب بنفسه القديم الذي لا يقبل العدم لا يجوز عليه الامكان والعدم لم أن يمتنع عليه العدم لا يمتنع عليه وأن يجب له الوجود لا يجب له وذلك جمع بين التفضيل فيه بحسب الله مما يستحق التنزيه عنه من محالته للخلقين يمنع أن يشاركها في شيء من خصائصها سواء كانت تلك الخاصة شاملة لجميع الخلوقات أو مختصة ببعضها فعمل أن القول بأنه جوهر كالجزأ هو أجسام كالاجسام هو اجعل التشبيه لكل منها أو بالقدر المشترك بينها لم نقل به طائفة معروفة أصلا فإن كان النزاع ليس إلا مع هؤلاء فلا نزاع في المسئلة فتبقى بحسب المعنوية في ذلك ضائعة ويحسب المعنوية نافية مع أي الصاعتي هذه لم أقف على قول طائفة ولا نقل عن طائفة أنهم قالوا أجسام كالاجسام مع أن مقالة المشبهة الذين يقولون يد

قائل قرش لاسباب وعد منافق وبنو مخزوم فان طاعتهم لمنافى كانت أحب اليهم من طاعة
 بني واتبعوا الهوى وكان أبو سفيان بن حرب وأمثاله يختارون تقديم على وقد زوى أن أبا
 سفيان طلب من علي أن يتولى لأجل القرابة التي بينهما وقد قال أبو قحافة لما قيل له ان ابنك
 قولى قال أو رضيت بذلك يتوبعد منافق وبنو مخزوم قالوا نعم فحبب من ذلك أعلمه بأن بني تيم
 كانوا من أضعف القبائل وأن أشرف قرش كانت من تبنك القليلين وهذا وأمثاله مما ان
 ندره العاقل علم أنهم لم يقدموا أبا بكر إلا لتقدم الله ورسوله لأنه كان خيرهم وسيدهم وأحبهم
 إلى الله ورسوله فان الاسلام انما يقدم بالقوى لا بالنسب وأبو بكر كان أقضاهم وهنا طريق
 آخر وهو أنه تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن خير هذه الأمة القرن الاول ثم الذين يلونهم
 ثم الذين يلونهم وهذه الأمة خير الأمم كدليل عليه الكتاب والسنة وأيضا فان من تأمل أحوال
 المسلمين في خلافة بني أمية فضايعا زمن الخلفاء الراشدين علم أن أهل ذلك الزمان كانوا خيرا
 وأفضل من أهل هذا الزمان وأن الاسلام كان في زمنهم أقوى وأظهر فان كان القرن الاول قد
 جددوا حق الامام المنصوص عليه المولى عليهم ومنعوا أهل بيت نبينهم ميراثهم ولو افساوا ونظما
 ومنعوا عادا لعالمهم بلحق قهولا لمن شر اطلق وهذه الامة شر الاسم لأن هذا فعل
 خيافا فكيف يفعل شرارها وهنا طريق آخر وهو أنه قد عرف بالتواتر الذي لا يخفى على
 العامة والخاصة أن أبا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم كان لهم بالنبي صلى الله عليه وسلم
 اختصاص عظيم وكانوا من أعظم الناس اختصاصا به وصحة وقربا إليه واتصالا به وقدماء بهم
 كلهم وما عرف عنه أنه كان بينهم ولا يلغى بل المعروف عنه أنه كان يحبهم ويثني عليهم
 وحينئذ فاما ان يكونوا على الاستقامة ظاهرا وباطنا في حياته وبعد موته وأما ان يكونوا
 بخلاف ذلك في حياته أو بعد موته فان كانوا على غير الاستقامة مع هذا التقرب فما حد
 الامر من لازم ما عدم عليه بأحوالهم واما ما هتمت عليهم وأبهما كان فهو من أعظم القدر في الرسول
 صلى الله عليه وسلم كما قيل

فان كنت لا تدرى فقلت مصيبة * وان كنت تدرى فالمصيبة أعظم

وان كانوا انحرفوا بعد الاستقامة فهذاخذلان من الله لرسول في خواص أمته وكبار أصحابه
 ومن قد أخبر بما سيكون بعد ذلك أين كان عن علم ذلك وأين الاحتياط للامتناع من لاولي مثل
 هذا أمرها ومن وعد أن يظهر دينه على الدين كله فكيف يكون أكار خواصه مردن فهذا
 ونحوه من أعظم ما يقدح في الرافضة في الرسول كقائل مالك وغيره اغار أدهوا لارافضة الطعن
 في الرسول بقول القائل رجل سوء كان له أصحاب سوء ولو كان رجلا صالحا لكان أصحابه
 صالحين ولهذا قال أهل العلم ان الرافضة مسيبة الزندقة وأنه وضع عليها وطريق آخر ان يقال
 الاسباب الموجبة لعل ان كان هو المستحق موجودة والصوارف منتفية والقدره حاصلة ومع وجود
 الداعي والقدره وانثناء لاصرف يجب الفضل وذلك أن علما هو انهم بينهم ومن أفضلهم نسا
 ولم يكن بينهم وبين أعداءه لاعداءه ونسب ولا اسلام بأن يقول القائل قتل آقارهم سفي
 الجاهلية وهذا المعنى منتفى الانصار فانهم لم يقتل أحدا من آقارهم ولهم الشوك ولم يقتل
 من بني تيم ولا عدى ولا تير من القبائل أحدًا والقبائل التي قتل منها كبنى عبد مناف كلت
 قوايه ويختار ولايته لو كان هو الأفضل المستحق لها لم يكن هذا مما يخفى عليهم وعلمهم بذلك
 يوجب انبعاث ابرائهم إلى ولايته اذ لم يكن هناك صارف يمنع الاسباب كانت مساعدته لهذا

الداعي ولا معارض لها ولا صارف أصلا ولو قدر أن الصارف كان في نفر قليل فجمهور المسلمين لم يكن لهم فهم صارف بصرفهم عنه بل هم قادرون على ولايته ولوفات الانصار على هرأحق بهامن سعد ومن أبي بكر ما مكن أولئك النفر من المهاجرين أن يدافعوهم وقام أكثر الناس مع علي لاسيما وكان جمهور الذين في قلوبهم مرض يفتنون عمر لشدته عليهم وبغض الكفار والمنافقين لمرأعظم من بغضهم لعل على الانسبة ينسبوا بل لم يعرف أن عليا كان يبغض الكفار والمنافقين الا كما يبغضون أمثاله بخلاف عمر فإنه كان شديد عليهم وكان من القاس أن يفروا عن جهة فها عمر ولهذا لما استخلفه أبو بكر كرم خلافته طائفة حتى قال له طه ما ذا تقول لك اذا وليت علينا فظا غليظا فقال يا الله تخوفني أقول وليت عليهم خيرا هلك فاذا كان أهل الحق مع علي وأهل الباطل مع علي فمن الذي يغلبه اذا كان الحق معه وهب أنهم اذا قاموا لم يغلبوا أما كانت الدواعي للعرف في مثل ذلك توجب أن يجري في ذلك قيل وقال ونوع من الجدال أو ليس ذلك أولى بالكلام فيه من الكلام في ولاية سعد فاذا كانت الانصار بشبهة لأصل لهم اطعموا أن يتأمر سعد فمن يكون فهم الحق ونص الرسول الجلي كلف لا يكون أعوانه اطعم في الحق فاذا كان لم ينس متكلمهم بكلمة واحدة في ذلك ولم يدع دواعي على لاهو ولا غيره واستمر الامر على ذلك الى أن يبع به بعد مقتل عثمان فحينئذ قامو وأعوته فطلبوا وقاتلوا ولم يسكتوا حتى كادوا يغلبوا علم بالاضطرار أن يسكتوهم أولا كان لعدم المقضي لا لوجود المانع وأن القوم لم يكن عندهم علم بأنه هو الا حق فضلا عن نص جلي وأنهم لم يداهموا استحقاقه قاموا معه وجود المانع وقد كان أبو بكر يرضى الله عنه أبعدهم عن الممانعة من معاوية بكثير كثير لو كان لعل حق فان أبا بكر لم يدع على نفسه ولا أرغب ولا أرب لا كان طالبا للرئاسة بوجه من الوجوه ولا كان في أول الامر يمكن أحدا القسح في على كما يمكن ذلك بعد مقتل عثمان فإنه حينئذ نسب كثير من شعبة عثمان الى أنه أمان على قتله وبعضهم يقول خذله وكان قتله عثمان في عسكره وكان هذان الامور التي منعت كثير من مبايعته وهذه الصوارف كانت متغية في أول الامر فكان جنسها أعظم وجهه انذاك لو كان مستحقا أظهر ومنازعه أضعف داعيا وأضعف قوة وليس هنالك داع قوي يدعو الى منعه كما كان بعد مقتل عثمان ولا خندب جمع على مقاتلته كما كان بعد مقتل عثمان وهذه الامور وأمثالها من تأملها تنبئ له انتفاع استحقاقه انذاك بيانا لا يمكنه دفعه عن نفسه فلو تبين أن الحق لعل وطالبه على لكان أبو بكر اما أن يسلم اليه واما أن يجامله واما أن يعتذر له ولوفاهم أو بكر وهو ظالم يدفع عليا وهو حق لكانت التسمية والعادة والعقل توجب أن يكون الناس مع على الحق المعصوم على أبي بكر العتدي الظالم لو كان الامر كذلك لاسيما والنفس تنفر عن مبايعته من ليس من بيت الولاية أعظم من نفر تلحن مبايعة أهل البيت المطاع فالدواعي لعل من كل وجه كانت أعظم وأكثروا كان أحق وهي عن أبي بكر من كل وجه كانت أبعد لو كان نالها لكن لما كان مقتضى مع أبي بكر وهو دين الله قويا والاسلام في جدته وطهراته وإقباله كان أتق الله أن يصرفوا الحق عن يمينه يعلون أنه الا حق الى غيره ولو لبغضهم هو مع الغير وأما أبو بكر فليكن لأحدهم هو الى لاهوى الدين التي يجب الله رضاه فهذه الامور وأمثالها من تدبرها علم بالاضطرار أن القوم علموا أن أبا بكر هو الا حق بخلاف النبوة وأن ولايته تراضى لله ورسوله فبايعوه وإن لم يكن ذلك لزم أن يعرفوا ويصرفوا ولا هاهنا مجتمع عادة وشوا والاسباب متعددة

أخذ من السلف والائمة بذلك لانتضا ولا اثباتا والنزاع بين المتنازعين في ذلك بعضه لفظي وبعضه معنوي أو خطأ هؤلاء من وجه وهو لا من وجه فان كان النزاع مع من يقول هو جسم أو جوهر اذا قال لا كالأجسام ولا كالجواهر اتماه في اللفظ فن قال هو كالأجسام والجواهر يكون الكلام معه بحسب ما يفهم من المعنى فان فسر ذلك بالتشبيه المتعصم على الله تعالى كان قوله مردودا وذلك بان يتضمن قوله اثبات شي من خصائص الخلقين لله فكل قول تضمن هذا فهو باطل وإن فسر قوله جسم لا كالأجسام بآيات معني آخر مع تنزيه الرب عن خصائص الخلقين كان الكلام معه في ثبوت ذلك المعنى وانتفاءه فلا بد أن يلحق في هذا المقام اثبات شي من خصائص الخلقين للرب أولا وذلك لئلا يمتل أن يقول أصفه بالقدر المشتمل بين سائر الاجسام والجواهر كما أصفه بالقدر المشتمل بينهم بين سائر الموجودات وبين كل شي علم بمعبر و ان كنت لأصفه بما يخص به الخواص والافلا فان الرجل هو حي كالأجسام وقادر لا كالكفار وبن وعلم كالأهل والعلماء جميع لا كالعصاة وبصيرا لا كالبصراء ونحو ذلك وأراد بذلك في خصائص الخلقين فقد أصاب وإن أراد أن الحقيقة

فهذا المعلوم يقيني لا يندفع باخبار لا يعلم حقيقتها فكيف اذا علم كذبها والفاصل لا تعلم لالتها فكيف اذا علم انتفاذ لالتها ومقاييس (١) لانظام يعارضهما من العقول والمنقول الثابت الاسناد المعلوم المدلول ماهو اقوى وأولى بالحق وأخرى وهؤلاء الرافضة الذين يدفعون الحق المعلوم يقيناً بطرق كثيرة علم لا يقبل النقيض شبه في غاية الضعف هم من اعظم الطوائف الذين في قلوبهم الزيف الذين يسمعون التشابه ويدعون المحكم كالنصارى واليهودية وأمثالهم من أهل البدع والاهواء الذين يدعون النصوص الصحيحة الصريحة التي توجب العلم ويعارضونها بنسب لا تفيد الا الشك لتجردت لم تثبت وهذا في المنقولات سفسطة كالسفسطة في العقليات وهو الفقد في علم بالحس والعقل بشبهة تعارض ذلك فمن اراد أن يدفع العلم بنفسه المستغرق في القلوب بالشبه فليست تلك سفسطة فان السفسطة أنواع أحدها التي واتخذ والتكذيب اما بالوجود واما بالعلمه والثاني الشك والريب وهذه طريقة الاذرية الذين يقولون لا ندري فلا يثبتون ولا ينكرون لكمهم في الحقيقة قد نفوا العلم وهو نوع من التي فعادت السفسطة التي يجد في المعلوم أو يجد العلم به الثالث قول من يجعل الحقائق تبعاً للعقائد فيقول من اعتقد العالم قديماً فهو قديم ومن اعتقد محدثاً فهو محدث وإذا أراد أن يدرك أنه قديم عنده ومحدث عنده فهذا اصحيج فان هذا هو اعتقاده لكن السفسطة أن راد أنه كذلك في الخارج وإذا كان كذلك فالقدح في علمهم من أحوال الرسول مع الخلفاء الثلاثة وما علم من سيرتهم بعده بخبار يرويهما الرافضة يكذبهم فيها جاهل الأئمة من اعظم السفسطة ومن روى معاوية وأصحابه من الفضائل ما يوجب تقديمه على علي وأصحابه كان كذبا مطلقاً وسفسطاً ومع هذا فكذب الرافضة الذين يروون ما يقدح في ايمان الخلفاء الثلاثة وتوجب عصمة علي أعظم من كذب من يروي ما يفضل معاوية على علي وسفسطتهم أكثر فان ظهور ايمان الثلاثة أعظم من ظهور فضل علي على معاوية من وجوه كثيرة وإثبات عصمة علي أبعد عن الحق من اثبات فضل معاوية ثم خلافة أبي بكر وعمر هي من كمال نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ورسالته وما ظهر أنه رسول حق ليس ملكاً من الملوك فان عائد الملوك اشارة بأقاربهم والمواودة بالولاءات أكثر من غيرهم وكان ذلك مما يقعون به ملكهم وكذلك الملوك الطوائف كبنو بويه وبنو سلق وسائر الملوك بالشرق والغرب والشام واليمن وغير ذلك وهكذا الملوك الكفار من أهل الكلاب والمشركين كما يوجب ملوك الفرج وغيرهم كما يوجب في آل جحش كخلفاء بن الملوك تبقى في أقارب الملك ويقولون هذا من العظم وهذا ليس من العظم أي من أقارب الملك وإذا كان كذلك فتولية أبي بكر وعمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم دون عمه العباس وبنو ٤٤ على وعقيل وربعة بن الحارث بن عبد المطلب وأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وغيرهم ودون سائر بني عبد مناف كعثمان بن عفان وخالد بن سعيد بن العاص وابن بن سعيد بن العاص وغيرهم من بني عبد مناف الذين كانوا أجل قرش قدراً وأقرب نسباً إلى النبي صلى الله عليه وسلم من اعظم الأنس على أن محمد أعبده الله ورسوله وأنه ليس ملكاً حيثما يقدم في خلافته أحد الا يقرب نسب منه ولا يشرف فينه بل انما تقدم بالاعمان والقوى ولذلك على أن محمداً صلى الله عليه وسلم وأئمة من بعدهما بعدون الله ويطيعون أمره لا يردون ما يريد غيرهم من الصالحين الارض لا يردون أيضاً ما أتى بعض الانبياء من الملك فان الله خير محمد بن أن يكون عبد رسولاً وبين أن يكون ملكاً نبياً فاختار أن يكون عبد رسولاً وتولية أبي بكر وعمر

التي لعبادة العلم والقدرة ونحو ذلك مثل أن يثبت الالفاظو يبنى المعنى الذي أثبتته الله لنفسه ورومن صفات كماله فقد أخطأ اذا تبين هذا فالنزاع بين منبته الجسور والجسم ونفاته يقع من جهة المعنى في شيئين أحدهما أنهم متنازعون في تعامل الاجسام والجواهر على قولين معروفين فمن قال بنسائها قال كل من قال أنه جسم زعمه التثليل ومن قال انها لا تتأهل قال انها لا يلزمه التثليل ولهذا كان أولئك يسمون المثبتين الجسم مشبهة بحسب ما ظنوه لازماً لهم كما يسمى نفاة الصفات لثبتهما مشبهة وبجسمة حتى سموا جميع المثبتة للصفات مشبهة وبجسمة وحشوية وغناً ونحو ذلك بحسب ما ظنوه لازماً لهم لكن اذا عرفت أن صاحب القول لا يترجم هذه الاوزام لم يحسن نسبتها اليه على أنها قوله سواء كانت لازمة في نفس الامر أو غير لازمة بل ان كانت لازمة مع فساد هذا على فساد قوله وعلى هذا فالنزاع بين هؤلاء وهؤلاء في تعامل الاجسام وقد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع وبين الكلام على جميع حججهم والثاني أن يسمى

(١) قوله لانظام لعله تحريف من التامع أو سقط من الكلام شبهه يظهر تأمل كتبه صحيحه

بعده من تمام ذلك فانه لو اقام أحد من أهل بيته لكانت شبهة لمن يظن أنه جمع المال لورثته
فلم يستخلف أحد من أهل بيته ولا خلف لهم الا كان هذا ما بين أنه كان من أبعاد الناس
عن طلب الرئاسة والمال وان كان ذلك مباحوا له لم يكن من المولود الاثنية بل كان عبد الله
ورسوله كما قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح اني والله لا أعطي أحدا ولا أمتع أحدا
وانما أنا قاسم أضع حيث أمرت وقال ان ربي خيرني بين أن أكون عبد رسول الله وأني ملكا
فقلت بل عبد رسول الله وإذا كان هذا مما دل على تزهره عن كونه من مولود الاثنية فلا ذلك
على نبوته وزاخرته عن الكذب والتسلم أعظم وأعظم ولو تولى بعده على أو واحد من أهل بيته
لم تحصل هذه المصالح والالطافات العظيمة وأيضافا من المعلوم أن الاسلام في زمن علي كان
أكثر وأظهر مما كان في خلافة أبي بكر وعمر وكان الذين قاتلهم على أبي بعد عن الكفر من الذين
قاتلهم أبو بكر وعمر فان أبا بكر قاتل المرتدين وأهل الكتاب مع ما حصل للمسلمين عوت النبي
صلى الله عليه وسلم من الضعف العظيم وما حصل من الارتداد لا كثر الوادي وضعف قلوب
أهل الامصار وشك كثير في جهاد ماني الزكوة وغيرهم ثم عمر تولى قتال اثنين عظيمين لم يكن
في العادة المعروفة أن أهل الحجاز واليمن وفقر ونهم وهما فارس والروم فقهرهم وفتح بلادهم
ونعم عثمان ماتهم من فتح المشرق والمغرب ثم فتح بعد ذلك في خلافة بني أمية بما فتح في المشرق
والمغرب كجواراء النهر والاندلس وغيرهما فما فتح في خلافة عبد الملك فعلم أنه لو تولى غير أبي بكر
وعمر بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم مثل علي أو عثمان لم يمكنه أن يفعل ما فعلنا فان عثمان
لم يفعل ما فعلنا مع قوة الاسلام في زمانه وعلى كان أعجز من عثمان وكان أعوانه أكثر من
أعوانهما وعدوه أقل وأقرب الى الاسلام من عدوئهما ومع هذا فلم يقهر عدوه فكيف كان يمكنه
فهو المرتدين وفقر فارس والروم قوة الاعوان وقوة العدو وهذا ما بين فضل أبي بكر وعمر
ونعم نعمة الله بهما على محمد صلى الله عليه وسلم وعلى الناس وان من أعظم نعم الله تولى أبي
بكر وعمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم فانه لو تولى غيرهما كان لم يفعل ما فعلنا لما لعمد
القدرة ولما لعمد الارادة فانه اذا قيل لم يفعل على معاوية وأصحابه فلا بد أن يكون سبب ذلك
لما لعمد كمال القدرة ولما لعمد كمال الارادة والافح كمال القدرة وكال الارادة يجب وجود الفعل
ومن تمام القدرة طاعة التابع له ومن تمام الارادة ارادته ما هو الاصل الانفع الأرضي له ورسوله
وأبو بكر وعمر كانت قدرتهما كمال وادارتهما أفضل فبهذا انصرف لهما الاسلام وأذل بهما
الكفر والتفاق وعلى رضى الله عنه لم يؤت من كمال القدرة والارادة ما أوتيا والله تعالى كما
فضل بعض النبيين على بعض فضل بعض الخلفاء على بعض فلما يؤت ما أوتيا لم يمكنه أن يفعل
في خلافته ما فعلوا حينئذ (١) عن ذلك عوت النبي صلى الله عليه وسلم أعجز وأعجز
فانه على أي وجه قدر ذلك فان غاية ما يقول المتشيع ان أتباعه لم يكونوا يطيعونه فيقال ان كان
الذين يطيعونه لم يطيعوه فكيف يطعم من لم يبايعه واذا قيل لو يابعه بعد موت النبي صلى الله
عليه وسلم لم يفعل بهم أعظم مما فعل أبو بكر وعمر فيقال قد يابعه أكثر من يابعه أبا بكر وعمر
ونحوهم وعدوه أضعف وأقرب الى الاسلام من عدو أبي بكر وعمر ولم يفعل ما يابسه فعلهما فضلا
عن أن يفعل أفضل منه واذا قال القائل ان أتباع أبي بكر وعمر رضى الله عنهما أعظم إيمانا
وتقوى فنصرهم الله لذلك قيل هذا يدل على فساد قول الرافضة فانهم يقولون ان أتباع أبي
بكر وعمر كانوا خير تدن أو فاسقين واذا كان نصرهم وتأيدهم لا يمتنعهم وتقواهم بل ذلك على

الجسم في اصطلاحهم قد تنازعوا
فيه هل هو مركب من أجزاء
منفردة أو من الهوى والصورة
أو لا مركب لان هذا لو لم يكن هذا
واذا كان مركبا فهل هو جزء أو
مئة أجزاء أو ثمانية أجزاء أو ستة
عشر جزءا أو اثنين وثلاثون هذا
كله مما تنازع فيه هؤلاء فثبت
التركيب المتنازع فيه في الجسم
يقولون ولو شك انه لازم لكم ان قالوا
هو جسم وأولئك ينفون هذا
اللزوم وقد يكون في المجسمة من
يقول انه جسم مركب من الجوهر
المنفردة وينازعهم في امتناع مثل
هذا التركيب عليه ويقول لاجبة
لكم على نفي ذلك الاما اقموه من
الدلة على كون الاجسام معدنة
أو معدنة وكلها أدلة باطلة كاسط
على موضعها ويختم نزاع في أمور
أخرى ينازعهم فيها من لا يقول
هو جسم مثل كونه فوق العالم
أو مذكوره ذاق قدر أو كونه
مشتقا بصفت قائمه فالثبوت
يقولون ههنا لا تقوم الاجسام
وأولئك قد ينازعونهم في هذا أو
بعضه وينازعونهم في انتفاء هذا
المعنى الذي يسموه جسمافهم
ينازعون إمامي السنن لزم وإمامي
انتفاء اللازم اذا تبين أن هذه
الأمور كلها ترجع الى هذه الأمور
الثلاثة فان الحجج الثابتة التي

(١) بيان بالأصل بقدر كلين

أن الذين يابعوها أفضل من الشيعة الذين يابعو عليها وإذا كان القرون بامامتها أفضل من
 القرن بامامته على دل ذلك على أنها أفضل منه وإن قالوا إن عليا أعلم ينتصر لأن أتباعه
 كانوا يغيثونه ويختلفون عليه قيل هذا أيضا يدل على فساد قول الشيعة أن الذين يابعو عليها
 وأقروا بامامته أفضل ممن يابع أبا بكر وعمر وأقر بامامتهم فإذا كان أولئك الشيعة الذين
 يابعوها أقل الامام المعصوم كانوا من أمم الناس فلا يكون في الشيعة طائفة متحدة أصلا ولا
 طائفة ينتصر بها على العدو فيمتنع أن يكون على مع الشيعة قادر على قهر الكفار وبالجملة فلا بد
 من كمال حال أبي بكر وعمر وأتباعهما والنقص الذي حصل في خلافة علي (١) من
 إضافة ذلك إلى الامام وأما إلى أتباعه وأما إلى المجموع وعلى كل تقدير فيلزم أن يكون
 أبو بكر وعمر وأتباعهما أفضل من علي وأتباعه فإنه كان سبب الكمال والنقص من الامام ظهر
 فضله ما عليه وإن كان من أتباعه كان القرون بامامتهم أفضل من القرن بامامته فتكون
 أهل السنة أفضل من الشيعة وذلك يستلزم كونهم أفضل منه لأن ما تنازبه الأقل أفضل
 مما تنازبه المفضل وهذا يبين لمن تدبره فإن الذين يابعوا أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم
 وقاتلوا معهم هم أفضل من الذين يابعوا عليا وقاتلوا معه فإن أولئك فيهم من عاش بعد النبي
 صلى الله عليه وسلم من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم باحسان
 رضي الله عنهم ورضوا عنه وعامة السابقين الأولين عاشوا بعد النبي صلى الله عليه وسلم إنما
 توفي منهم وأقبل في حياته قليل منهم والذين يابعوا عليا كان فيهم من السابقين والتابعين باحسان
 بعض ممن يابع أبا بكر وعمر وعثمان وأما سائرهم ففهم من لم يبايعه ولم يقاتل معه كسعد بن أبي
 وقاص وأسماء بن زيد وابن عمر ومحمد بن مسلمة وزيد بن ثابت وأبي هريرة ومائل هؤلاء من
 السابقين والذين اتبعوهم باحسان ومنهم من قاتله كالذين كانوا مع طلحة والزبير وعائشة
 ومعاوية من السابقين والتابعين وإذا كان الذين يابعوا الثلاثة وقاتلوا معهم أفضل من الذين
 يابعوا عليا وقاتلوا معه لزم أن يكون كل من الثلاثة أفضل لأن عليا كان موجودا على عهد
 الثلاثة فلو كان هو المستحق للامامة دون غيره كان قوله الرفضة أو كان أفضل وأحق بها كما
 يقوله من يقوله من الشيعة لكان أفضل الخلق قد عدلوا عما أمرهم الله به ورسوله إلى ما لم
 يؤمروا به بل هو اعنه وكان الذين يابعوا عليا وقاتلوا معه ناعوا بما أمروا به ومعلوم أن من
 فعل ما أمر الله به ورسوله كان أفضل ممن تركه وفعل ما نهى الله عنه ورسوله فلزم لو كان قول
 الشيعة حقا أن يكون أتباع علي أفضل وإذا كانوا أفضل وامامهم أفضل من الثلاثة لزم أن
 يكون ما فعلوه من الخيرات أفضل مما فعله الثلاثة وهذا خلاف المعلوم بالاضطرار الذي توارث
 به الاخبار وعلته البوادى والحضار فإنه في عهد الثلاثة جرى من ظهور الاسلام وعلاؤه وانتشاره
 ونموه وانتصاره وعز موقع المرتدين وقهر الكفار من أهل الكتاب والمجوس وغيرهم ما لم يجر بعدهم
 مثله وعلى رضي الله عنه فضله الله وشرقه بسوابقه الحميدة وفضائله العديدة لا تجري في زمن
 خلافته من الحوادث بخلاف أبي بكر وعمر وعثمان فانهم فضلوا مع السوابق الحميدة
 والفضائل العديدة ما جرى في خلافتهم من الجهاد في سبيل الله وانفاق كنوز كسرى وقصر
 وغير ذلك من الحوادث المشكورة والاعمال البرورة وكان أبو بكر وعمر أفضل سيرة وأشرف
 سريرة من عثمان وعلى رضي الله عنهم أجمعين فلماذا كانوا يعدون الملام وأولي بالثناء العام
 حتى لم يقع في زمنهم ما شئ من الشقاق فلم يكن الخوارق في زمنهم إلا قول مأثور ولا سيف مشهور

ذكرها الأمدى أربعة على نقي
 الجوهر وأربعة مختصة بالجم
 الأولى قوله لو كان جوهر
 كالجوهر فاما أن يكون واجبا لذاته
 واما أن لا يكون فإن كان واجبا
 لذاته لزم اشتراك جميع الجوهر في
 وجوب الوجود لذاته ضرورة
 اشتراكها في معنى الجوهرية وإن
 كان يمكن لزم أن لا يكون واجبا
 لذاته وإن كان لا كالجوهر فهو
 تسليم المطلوب فيقال لا نسلم أنه إذا
 كان واجبا لذاته لزم اشتراك جميع
 الجوهر في وجوب الوجود ولا يلزم
 أن الاشتراك في الجوهرية يقتضي
 الاشتراك في جميع الصفات التي
 تجب لكل منهما وتنتج عليه وتحوز
 له وكذلك يقال لا نسلم أنه إذا لم يكن
 كالجوهر كان تسليم المطلوب وذلك
 أنه إذا قيل لا لا كالأحشاء وعالم
 لا كالعليه وقادروا كالتابدين
 لا يلزم من ذلك نقي هذه الصفات
 ولا ثبات خصائص الخلوقات فمن
 قال هو جوهر وقسمه أبا بالتحيز
 واما بالقسم بذاته واما بما هو
 موجود في موضوع علم يسلم أن
 الجوهر متماثل بل يقول تنقسم
 الواجب ويمكن كما تنقسم إلى
 والعلم إلى هذا وهذا فإن قال إذا
 كان متحيزا فالمتحيزات متماثلة
 كان هذا مصادرة على المطلوب لأنه
 نقي كونه جسمانيا على نقي الجوهر

بل كان كل سيف المسلمين مسلولاً على الكفار وأهل الأعتاق في أقبال وأهل الكفر في ادبار
 ثم إن الرافضة أو أكثرهم لفرط جهلهم وضلالهم به ولولأنهم ومن أتبعهم كانوا كفاراً من دين
 وإنهم والناصريين غير منهم لأن الكافر الأصلي خير من المرتد وقد رأيت هذا في عدة من
 كتبهم وهذا القول من أعظم الأقوال افتراء على أولياء الله المتقين وحزب الله المغفلين وعند
 الله الثقلين ومن الدلائل الدالة على فساده أن يقال من المعلوم بالاضطرار والمتواتر من الأخبار
 أن المهاجرين هاجروا من مكة وغيرهم إلى المدينة وهاجروا طائفة منهم كعمر وعثمان وجعفر
 ابن أبي طالب هجرتين هجرة إلى الحبشة وهجرة إلى المدينة وكان الإسلام إذ ذاك قليلاً والكفار
 مستولون على عامة الأرض وكانوا يؤذونهم ويقطعون من أثارهم وغيرهم من المشركين من
 الأدنى ما لا يبلغه إلا الله وهم صابرون على الأدنى هجرة عن لسان أرباب السوى وقاروا الأوطان
 وهاجروا للخلافة بحجة الله ورسوله والمجاهدين سبيله كما وصفهم الله تعالى بقوله لفقراء المهاجرين
 الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يسبحون فخلا من الله ورضوانا وينصر الله ورسوله أولئك
 هم الصادقون وهذا كله فعلوه طوعاً واختياراً من تلقاء أنفسهم لم يكرههم عليه مكره
 (١) هـ أمدن الإسلام وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذ ذاك هو ومن أتبعه منبهين عن
 القتال ما مورين بالضعف والصبر فلم يسلم أحد إلا باختياريه ولا هاجر أحد إلا باختياريه ولهذا
 قال أحمد بن حنبل وغيره من العلماء أنه لم يكن من المهاجرين من نافع وإنما كان النفاق في
 قبائل الأنصار لما ظهر الإسلام بالمدينة ودخل فيه قبائل الأوس والخزرج ولما صار للسلي
 دار يتعنون بها ويقاوتون دخل في الإسلام من أهل المدينة ومن حولهم من الأعراب من دخل
 خوفاً وتقية وكانوا منافقين كما قال تعالى ومن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة
 مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ولهذا اتخذا كرا نفاق في السور
 المدينة وأما السور المكية فلا ذكر فيها للنفاقين فإن من أسلم قبل الهجرة بمكة لم يكن فيهم
 منافق والذين هاجروا لم يكن فيهم منافق بل كانوا مؤمنين بالله ورسوله محبين لله ورسوله وكان
 الله ورسوله أحب إليهم من أولادهم وأهلهم وأموالهم وإذا كان كذلك علم أن منهم أحرى
 أكثرهم أو بعضهم بالنفاق كما يقول من يقوله من الرافضة من أعظم البهتان الذي هو نعت الرافضة
 وأخوانهم من اليهود فإن النفاق كثير طاهر في الرافضة إخوان اليهود ولا يوجد في الطوائف أكثر
 وأظهر نفاقاً منهم حتى وجد فيهم النصيرية والاسمعية وأما منهم من هو من أعظم الطوائف
 نفاقاً ونذقة وعداؤه الله ورسوله وذلك دعواهم عليهم الرافضة من أعظم الأقوال بهتاناً فإن المرتد
 أغار بنبلشه أو شهوة ومعلوم أن الشبهات والشهوات في أوائل الإسلام كانت أقوى فمن كان
 إيمانهم مثل الجبال في حال ضعف الإسلام كيف يكون إيمانهم بعد ظهوراً بانه وانشاراً علامه
 وأما الشهوة فسواء كانت شهوة قرياسة أو مال أو كساح وغير ذلك كانت في أول الإسلام أولى بالاتباع
 فمن خرجوا من ديارهم وأموالهم موزراً كما كانوا عليه من الشرف والعز حبا لله ورسوله طوعاً غير
 إزاء كيف يعادون الله ورسوله طلباً للشرف والمال ثم هم في حال قدرتهم على المعادة وقام المقضى
 للمعادة لم يكونوا معادين لله ورسوله بل مؤمنين بالله ورسوله معادين لمن عادى الله ورسوله حين قوى
 المقضى الوالاء وضعفت القدرة على المعادة يفعلون نقض هذا هل يظن هذا الأمن هو من
 أعظم الناس ضللاً وذلك أن الفعل إذا حصل معه كمال القدرة عليه وكان الإرادة له وجب
 وجوده وهم في أول الإسلام كان المقضى لارادة معادة الرسول أقوى لكثرة أعدائه وقلة

وفي الجوهر بناء على نفي التصدير
 والمخير هو الجسيم والجوهر والجسم
 فيكون قد جعل الشيء مقسماً في
 اثبات نفسه وهذه هي المصادرة
 قال الأمامي (الوجه الثاني)
 أنه إما أن يكون قابلاً للتصيرية أو
 لا يكون فإن كان الأول لزم أن
 يكون جسماً مكملاً وهو محال كما
 يأتي وإن كان الثاني لزم أن يكون
 عبارة الجوهر الفرد ولقاتل أن
 يقول إن عتبت بالتصيرية تفرقت بعد
 الاجتماع واجتماعه بعد الافتراق
 فلا نسلم أن ما لا يكون كذلك ينافي
 أن يكون حقيقياً وإن عتبت به
 ما يشترطه أو يفيد شيئاً عن شيء
 لم نسلم أن مثل هذا يمتنع بل نقول
 إن كل موجود قائم بنفسه فانه
 كذلك وإن ما لا يكون كذلك فلا
 يكون الأعرضاً قائماً بنفسه وانه
 لا يعمل موجوداً إلا ما يشترطه أو
 ما يقوم بإشيار إليه كقيد بسيط
 في موضعه وسيأتي الكلام على حجة
 نفسه قال والثالثة لا يتناولها ما أن
 يكون لثباته قابلاً للحوال الأعراض
 المتعاقبة ولأن كان الأول فيلزم
 أن يكون محالاً للحوادث وهو محال
 كما يأتي وإن كان الثاني فيلزم امتناع
 ذلك على كل الجسواً ضرورة

(١) كذا في الأصل والكلام
 منقطع وهو بدو مستقيم فإن لم
 يكن من زيادة التام ففسد سقط
 قبله ما به يصح وجوب كسبه معصمه

أولياته وعدم ظهور دينه وكانت قدر من يعاديه بالسيد والسان حيث ذاقوا حتى كان يعاديه أحاد الناس وباشرون أذاه لا بدى واللسن ولما ظهر الاسلام وانتشر كان المعنى للمعاداة أضعف والتقدير عليها أضعف ومن المعلوم أن من ترك المعاداة أولاً ثم عادها ثانياً لم يكن الاتعير ارادته أو قدرته ومعلم أن القدرة على المعاداة كانت أولاً أقوى والموجب لإرادة المعاداة كان أولاً أولى ولم يتجدد عندهم ما يوجب تغيير اذتهم ولا قدرتهم فلم يعل على يقيناً أن القوم لم يتجدد عندهم ما يوجب الرد عن دينهم البتة والذين ارادوا بعد موته انما كانوا عن أسلم بالسيف كاصحاب مسيلة وأهل نجد فأما المهاجرين والذين أسلموا طوعاً فلم يرتد منهم والله الحمد أحد وأهل مكة لم أسلموا بعد فتحهم طائفة منهم بالردة ثم ثبتهم الله بسهيل بن عمرو وأهل الطائف لما حصرهم النبي صلى الله عليه وسلم بعد فتح مكة ثم أسلموا طوعاً والاسلام فأسلموا مغلوبين فهم بالردة ثبتهم الله بعثمان بن أبي العاص فأما أهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم فأما أسلموا طوعاً والمهاجرين منهم ولا نصار وهم قاتلوا الناس على الاسلام ولهذا لم يرتد من أهل المدينة أحد بل ضعف ظاهراً بموت النبي صلى الله عليه وسلم وثلث أنفسهم عن الجهاد على دينه حتى ثبتهم الله وقواهم بأبي بكر الصديق رضى الله عنه فعادوا الى ما كانوا عليه من قوة اليقين وجهاد الكافرين فالجدة التي من على الاسلام وأهلها بصديق الأمة الذي أبقاه بدينه في حياته رسوله وحفظه بعد وفاته فالتحيزه عن الاسلام وأهلها خير الجزاء

(فصل) قال الرافضى المتبحر الرابع في الأدلة الدالة على امامته من أحواله وهي اثنا عشر ثم ذكر أن أزهدهم وأعلمهم وأصعبهم وذكر أنواعاً من خوارق العادات له واجتماع الفضائل على أوجه تقدمها عليهم فقال الاول أنه كان أزهدهم الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم

(والجواب) المنع فإن أهل العلم بحاله يقولون أزهدهم الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الزاهد الشري أبو بكر وعمر وذلك أن أباً بكر كان له مال يكسبه فأنفق كله في سبيل الله ووفى الخلفاء فذهب الى السوق يبيع ويكسب فلقبه عمر وعلي يده أرباب فقال له أين تذهب فقال أظننت أني تركت طلب المعيشة لعلني فأخبر بذلك بأبي عبد الله والمهاجرين ففرضوا له شيئاً فاستخلف عمر وأبا عبد الله خلفه أنه يباح له أخذ درهمين كل يوم ثم ترك ماله في بيت المال ثم لما حضرته الوفاة أمر عائشة أن تدفع بيت المال ما كان قد دخل في ماله من مال المسلمين فوجدت جرد قطيعة لا يساوي خمسة دراهم وحشية ترضع ابنه وأربعة حبشيا وبعيراً ناخياً فأرسلت بذلك الى عمر فقال عبد الرحمن بن عوف له أنسب هذا عيال أني بكر فقال كلا ورب الكعبة لا يتأثم منه أبو بكر في حياته وأتحمله أنا بعد موته وقال بعض العلماء على كان زاهداً ولكن الصديق أزهدهم لأن أباً بكر كان له المال الكثير في أول الاسلام والتجارة الواسعة فأنفق في سبيل الله وكان حاله في الخلفاء ما ذكر ثم رد ما تركه لبيت المال قال ابن زنجويه وأما على فله كان في أول الاسلام فقيراً يعال ولا يعمل ثم استفاد المال الرابح والمزارع والغنم والاقاق واستبعد وعنده ثمنع عشرة صرة وأربع نسوة وهذا كله مباح والله الحمد ولم يأمر برد ما تركه لبيت المال وخطب الحسن الناس بعد وفاته فقال ما تركه صغراً ولا بيضاء الا سبعة دراهم بقيت من عطائه وروى الاسود بن عامر حدثنا بشر بن النخعي عن عامر

ابن كليب عن محمد بن كعب القرظي قال قال علي لقد أتيتني على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربط بالجزر على بطني من شدته الجوع وان صدقة ما لي تبلغ اليوم أو بعين الفا رواه أحمد عن عجاج عن شريك ورواه إبراهيم بن سعيد الجوهري وفيه تبلغ أو بعة لأحمد بن فارس هذا من زهد أبي بكر وإن كان رضي الله عنهم أما هذين وقال ابن خزم وقال قاتلون علي كان أزهدهم قال وكتب هذا الجاهل وبرهان ذلك أن الزهاد ما هو عز وف النفس عن حب الصوت وعن المال وعن اللذات وعن الميل إلى الولد والحاشية ليس الزهد معنى يقع عليه اسم الزهد إلا هذا المعنى فأما عزوف النفس عن المال فقد علم كل من له أدنى بصيرة شيء من الأخبار الخالصة أن أبابكر أسلم وله مال عظيم قبل أربعين ألفاً أنفقها في سبيل الله صككها وأعتق المستضعفين من العبيد المؤمنين المحدثين في ذات الله ولم يترك عبيداً أحلداً يمتنعونه لكن كل معذب ومعتب في الله عز وجل حتى هاجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبق لأبي بكر من جميع ماله إلا الستة آلاف درهم جعلها كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبق لنيه منها درهمان ثم أنفقها كلها في سبيل الله حتى لم يبق له من شيء يبق في عبادته فدخلها بعدوا إذا نزل فرشها وإذا ركب لبسها إذا نزل غير من الصحابة وأتقى الرابع الواسعة والضياع العظيمة من حلها وحققها إلا أن من آثر ذلك الله في سبيل الله أزهد من أنفق وأمسك ثم وفي أنفلاحة فأتى الخبز جارية ولا توسع في مال وعند موته ما أتفق على نفسه وولد من مال الله الذي لم يستوف منه إلا بعض حقه أمر بصرفه إلى بيت المال من صلب ماله الذي حصل له من سباهة في المغازي والمقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا هو الزهد في اللذات والمال الذي لا يضاهيه فيه أحد من الصحابة لا على ولا غيره إلا أن يكون أبان وأبا عبيد من المهاجرين الأولين فأنما ما جرى على هذه الطريقة التي فارقا عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقد تلاباً بكر عمر في هذا الزهد وكان فوق على في ذلك يعني في أعراضه عن المال واللذات وأما على رضي الله عنه فتوسع في هذا المال من حله ومات عن أربع زوجات وتسع عشرة أم ولد سوى الخدم والعبيد وتوفي عن أربعة وعشرين ولداً من ذكر وأثنى وتزله لهمم العقار والضياع ما كانوا به من أغنياء قومهم وبأسيرهم هذا أمر مشهور لا يقدر على إنكاره من له أقل علم بالأخبار والآثار ومن جملة عقاره ببيع التي تصدق بها كانت ثقل ألف وسق ثم سوى زرعها فأين هذا من هذا وأما حب الولد والميل إليهم وإلى الحاشية فالأمر في هذا أن بين من أن يخفى على أحد له أقل علم بالأخبار فقد كان لا يكره رضي الله عنه من القرابة والولد مثل طه بن عبد الله من المهاجرين الأولين والسابقين ذوي الفضائل العظيمة في كل باب من أبواب الفضائل في الإسلام ومثل ابنه عبد الرحمن بن أبي بكر وله مع النبي صلى الله عليه وسلم حبة قدعية وحجرة سابقة وفضل ظاهر فما استعمل أبو بكر أحد لهممهم على شيء من الجهل وهي بلاد الدين كلها على سبيلها ذكره أعمالها وعان وحضرموت والعبرين واليمامة والطائف ومكة وخيبر وسائر أعمال الحجاز واستسلمهم لكانوا ذلك أهلاً ولكن خشى الحباوة وتوقع أن عليه إليهم من الهوى ثم جرى عسر رضي الله عنه على مجرا في ذلك لم يستعمل من بني عدى بن كعب أحد على سعة البلاد وكبرها وقد فتح الشام ومصر وجميع مملكة فرس إلى خراسان إلا أنعم الله من عدي وحده على ميسان ثم أسرع عزله وفهمهم من الهجرة ما ليس في شيء من أخذ قريش لأن بني عدى لم يبق منهم أحد بمكة إلا هاجر وكان فهم مثل سعيد بن زيد أحد المهاجرين الأولين ذي السواني وأبي لهمم بن حذيفة

والقيام بالنفس اشتراك في المعنى الذي لأجله جاز قيام الحوادث به وأنت إذا أنصفت علمت أن البابين واحد الثالث أن يقال ما تعنى بحوادث الأعراض المتعاقبة أتعنى به أحواله التي دلت التصوص على قيامه أم غير ذلك الأول مسلم لكن لأنهم مساواة الحلو قاتله في خصائصه والثاني ممنوع قال الرابع أنه لا يتخلوا ما أن تكون ذاته قابلية لأن يشار إليها نهاها أو هنالك أو لا تكون قابلية لذلك فإن كان الأول فيكون مختصراً إذا لا معنى للتحيز إلا هذا أو الصبر على الله محال لوجهين الأول أنه لما أن يكون مستقلاً عن غيره وألا يكون مستقلاً عنه فإن كان مستقلاً عنه فيكون مختصراً وإن لم يكن مستقلاً عنه فيكون ما كسا الحركة والسكون حادثان على ما يأتي وما لا يتخلو عن الحوادث فهو حادث الوجه الثاني أن اختصاصه بغيره إما أن يكون لذاته أو لمخصص من خارج فإن كان الأول فليس هو أولى من تخصيص غيره من الجواهر به ضرورة المساواة في المعنى وإن كان لغيره وجب أن يكون الرب مقتصر إلى غيره في وجوده فلا يكون واجب الوجود وإن كان غير مختص لزنى كل الجواهر أن يكون غير مختص ضرورة المساواة في المعنى وهو محال وكيف وأنه لا معنى للجواهر غير المختص بذاته فلا يكون كذلك

خارجة من خذافة ومعه بن عبد الله وعبد الله بن عمر ثم لم يستخف أبو بكر ابنه عبد الرحمن وهو أحد الصحابة ولا استعمل ابنه عمر في حياته ولا بعد موته وهو من فضلاء الصحابة وخيارهم وقد رضى بخلافته بعض الناس وكان أهل ذلك ولو استعملوا لختلف عليه أحد فبما فعل ووجدنا ناعلي الذي قد استعمل أقاربه ابن عباس على البصرة وعبد الله بن عباس على اليمن وقتنا ومعبداً ابنى العباس على مكة والمدينة وجعده بن هبيرة وهو ابن أخته أم هانئ بنت أبي طالب على خراسان ومجند بن أبي بكر وهو ابن امرأته وأخو له على مصر ورضى ببيعة الناس الحسن ابنه بالخلافة بعده ولست نذكر استحقاق الحسن للخلافة ولا استحقاق عبد الله بن عباس للخلافة فكيف بامارة البصرة لكننا نقول ان من زهد في الخلافة لولم يمل عبد الله بن عمر وأبو عبد الرحمن بن أبي بكر والناس متفقون عليه وفي تأمير مثل طلحة بن عبد الله وسعد بن زيد فلا شك انه أتم زهداً وأعز عن جميع معاني الدنيا فسا بمن يأخذ ما أبيع له أخذه فصح بالبرهان الضرورى ان أبى بكر رضى الله عنه أزهى من جميع الصحابة ثم عمر رضى الله تعالى عنه والله أعلم

(فصل) قال الرافضى على قد طلق الدنيا ثلاثاً وكان قوته جربش الشعير وكان يجتهد ثلاثين يوماً في الامان فيه أوما وكان يلبس خشن الشاب وقصيرها ورفع مدرعته حتى استحمى من رفقها وكان حائل سيقه ليعا وكذا فعله وروى أخطب خوارزم عن عمارة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا على ان الله زينك زينة لم يز من العاصرين أحب الى الله منها زهدك في الدنيا وبغضها اليك وحب اليك الفقراء فرضيت بهم أبا عا ورضوا بك أاما يا على طوبى لمن أحبك وصدق عليك والويل لمن أبغضك وكذب عليك أأمان أحبك وصدق عليك فأخوانك في دينك وشركاؤه في فسقك وأأمان أبغضك وكذب عليك فحقن على الله ان يقيمهم مقام الكذابين قال سويد بن غفلة دخلت على على العصر فوجدته جالساً بين يديه صفحة فيها الن حار وأجد رجحه من شدة حوضته وفي يده رغيف أرى قشار الشعير في وجهه وهو يكسر يده أحياناً فاذا غلبه كسره بركته فطره فيه فقال ادن فأصعب من طعامنا هذا فقلت انى صائم فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من منع الصيام عن طعام شهته كان حقا على الله ان يطعمه من طعام الجنة ويسقيه من شرابها قال قلت لباريته وهى قائمه وبحل باضه الاتقين الله في هذا الشيخ الا تخيل طعامه مما أرى فيه من الضال فقلت لقد عهد لنا ان لا نخلف له طعاماً قال ما قلت لها فأخبرته قال بأى وأى من لم يخلف له طعام ولم يشبع من خير البرلانة أيام حق قبضه الله عز وجل واشترى وما تو بين غلظين خير قنبرنا فبما فاخذ واحداً وليس هو إلا خروراً في كه طولا عن أصابعه فقطعه وقال ضارب بن ضمرة دخلت على معاوية بعد قتل أمير المؤمنين على فقال صف لي علياً فقلت اعفنى فقال لا بد من ذلك فقلت أما اذا بداهه كان والله بعيد المدى شديد القوى يقول فصلاً ويحكم عدلاً يتفجر العلم من جوانبه وتنطق الحكمة من فواحه يستوحش من الدنيا وزينتها ويستأنس بالليل ووحشته وكان والله غزيراً العيرة طوبى للفكرة يجبه من اللباس ما خشن ومن الطعام ما قسب وكان قنينا كأحدنا يحبنا اذا سألناه ويلينا اذا دعونا ونحن والله مع تقربنا لنا وفره بمن لا نكله مهية يعظم أهل الدين ويرى بالمساكين لا يطعم القوى في باطله ولا يأس الضعيف من عدله فأشهد بالله لقد رأيت به وهو يقول يا دنيا غزى غيرى الى تعرضت أم الى

لا يكون جوهرها **ج** قلت ولتأفل ان يقول لانسلم انه اذا كان قابلاً لاشارة كان متحيزاً وقوله لا معنى للتحيز الا هذا ان أراد به ان المفهوم من كونه مشار إليه هو المفهوم من كونه متحيزاً كان قوله فاسدا بالضرورة وان أراد ان ماصدق عليه هذا صدق عليه هذا قبل له من الناس من ينازعك في هذا ويقول انه مصلح فوق العالم وبشار اليه وليس يتحيز فان قال هذا فساداً معلوم بالضرورة وقيل له ليس هذا بأبعد من قولك انه موجود قائم بنفسه متصف بالصفات مرفق بالابصار وهو مع هذا لا يشار اليه وليس بداخل العالم ولا خارجة ولا ميان له ولا مداخله فان قلت احالة هذا من حكم الوهم قيل لك واحالة موجود قائم بنفسه يشار اليه ولا يكون متحيزاً من حكم الوهم بل تصديق العقول بموجود يشار اليه ولا يكون متحيزاً أعظم من تصديقها بموجود قائم بنفسه متصف بالصفات لا يشار اليه وليس بداخل العالم ولا خارجة ثم يقال فانيا لم تسمع انه يتبع ان يكون متحيزاً قولك أمان ان يكون متحيزاً أو سا كناية لك فم لا يجوز ان لا يكون قابلاً للركة والسكون وثبوت أحد هاتين فرجه قبوله فان قلت كل متحيز فهو قابل لما قيل لك علنا بهذا لكننا بان كل موجود قائم بنفسه

نشوت هيات فذبنتك لئلا تالارجعة في قلبك عركك قصور و بطرك كثير وعيشك حنير آمن
 فله الزاد وبعد السفر ووحشة الطريق فيكي معاوية وقال رحم الله أبا الحسن فكان والله
 كذلك فاحزنك عليه يا ضرار قال حزن من ذبح ولدها بخير هاهنا رزقها فاعبرتها ولا يسكن حزنها
 (والجواب) أما زهد على رضى الله عنه في المال فلا ريب فيه لكن الشأن أنه كان أزهد من
 أبي بكر وليس فبما ذكر ما يدل على ذلك بل ما كان فيه حقا فلذلك فيه على ذلك والساق
 أما كذب وإماما لا مدح فيه فمن المشهور أنه قال بصغرا يابضا قد طلقك لئلا نأثر عري غيري
 لا رجعة في قلبك لكن هذا لا يدل على أنه أزهد من أبي بكر لهذا فان نينا وعيسى بن مريم وغيرهما
 كانوا أزهد منه ولم يقولوا هذا ولان الانسان اذا زهد لم يجب بلسانه أن يقول قد زهدت وليس
 كل من قال زهدت يكون قد زهد فلا عدم هذا الكلام يدل على عدم الزهد ولا وجوده يدل على
 وجوده فلا دلالة فيه وأما قوله أنه كان دائما يقاتل جرش الشعر بلا دم فلا دلالة في هذا
 لوجهين أحدهما أنه كتب والثاني أنه لا مدح فيه فرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن كان امام
 الزهاد وكان لا يرد موجودا ولا يتكلف مفسقودا بل ان حضر لم يجزأجأ كله أو لم يجزأ كله
 أو حلوا أو عسل أو فاكهة أو كان لم يجد شيئا لم يتكلفه وكان اذا حضر طعاما فان اشتهاه
 أكله والا تركه ولا يتكلف ما لا يحضر ويرعابط على بطنه الا جرم من الجوع وكان يقسم الشهر
 والشهرين لا يوقد في بيته نار وقد ثبت في الصحيحين ان رجلا قال أحدهم أما أنا فأصوم ولا أفطر
 وقال الا أخرأما أنا فأقوم ولا أنام وقال الا أخرأما أنا فأفلا تزوج النساء وقال الا أخرأما أنا فأفلا
 أكل اللحم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لكني أصوم وأفطر وأقوم وأنام وأزوج النساء
 وأكل اللحم فمن رغب عن سنتي فليس مني فكيف يظن بهي أنه رغب عن سنة النبي صلى الله
 عليه وسلم ويجعل ذلك من مناقبه وأى مدح لمن رغب عنها ثم كيف يقال ان عليا كان بالعراق
 ولا يقاتل الاشعراء محروسا لا أدله ولا بأكل خبز رول الحما والنقل المتوارف بذلك وهل
 من الصالحين من فعل ذلك أو هل قال أحد منهم ان ذلك مستحب وأما قوله كان حائل سيفه
 ليقا نعله لقا فهذا أيضا كذب ولا مدح فيه فقد روى ان نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان من الخلود وحائل سيف النبي صلى الله عليه وسلم كانت ذهباً وقضة والله قد يسر الرزق
 عليهم فأى مدح في أن يعدلوا عن الجلود مع تسرها وانما مدح هذا عند عدم كمال أو امامة
 الباهل لقد فتح البلاد أقوام كانت خطم خيلهم بلغا ورهبهم العلالي رواه البضاري وحديث
 عمار بن المؤذن وحديثه كذب وهو يدعي غيلة ليس من فروع االى التي صلى الله عليه وسلم
 وأما حديث الثوب الذي اشتراه فهو معروف وحديث ضرار بن ضرر قد روى وليس في واحد
 منهما ما يدل على أنه أزهد من أبي بكر وعمر بل من عرف المثل قول من سيرة عمر وعده وزهده
 ومصرفه والابن عن أخا به ونقصه لانه في الطاعن نظيره ولا يثبت في الطاعن نظيره وأما
 الحسن مع كونه هو الذي قسم كنوز كسرى وقصر وانما كان الذي يقسمه على حزن من فتوح
 عمر وأنه مات وعلمه عماون ألف درهم دينارين له من وجوه كثيرة أخر كان أزهد من علي
 ولا ريب أن أبا بكر أزهد من عمر والله أعلم

(فصل) قال الرافضى وبالجهة زهد لم يلحقه أحد فيه ولا سبقه اليه واذا كان أزهد
 كان هو الامام لا امتناع تقدم للفضول عليه
 (والجواب) ان كاتا القاضين بالخلافة لم يكن أزهد من أبي بكر وعمر ولا كل من كان أزهد كان

موصوف بالصفات اماما بين لغيرة
 واماميا حيث قالان جوزت موجودا
 قائما بنفسه لامباين ولا يحتاج
 لجوز وجود موجود متجس في ليس
 بمحصلة ولا ساكن فان قلت المحيز
 اما ان يكون منتقلا عن حيزه أولا
 يكون منتقلا عنه والا اول هو
 الحركة والثاني هو السكون قيل لا
 ليس كل حيز امر او وجود فان
 العالم تحيز وليس له حيز وجودي
 ومن قال ان الباري وحده فوق
 للعالم او سلم ان الله متعز لم يقل انه في
 حيز وجودي وحيزه فالحيز امر
 عدي فقولك اما ان يكون منتقلا
 عنه أولا كقولك اما ان يكون
 منتقلا بنفسه أولا وهو معنى
 قولك اما ان يكون متحركا او
 ساكنا وهذا اثبات الشيء بنفسه
 فان قلت هذا بين مستغرق الفطرة
 والعلم به يدهى قيل لا ليس هذا
 بابين من قول الغائل اما ان يكون
 صانع العالم حيث العالم واما ان
 لا يكون حيث العالم والا اول هو
 الحياية والوجود فيه والثاني هو
 الماينة والنزوح عنه فان قلت
 يمكن ان لا يكون دخلا فيه ولا
 خارجا عنه قيل لا ويمكن ان
 لا يكون المحيز منتقلا ولا يكون
 ساكنا كما تقول انت فيما تقول
 انه قائم بنفسه لا منتقل ولا
 ساكن فان قلت أنا أعقل
 هذا فيم ليس بمحصي ولا أعقله
 في المحيز قيل وكيف عقلت

أحق بالامامة وذلك أن علياً كان له من المال والسراري ولاهله ما لم يكن لأبي بكر وعمر وقد روى عبد الله بن أحمد حدثنا علي بن حكيم حدثنا شريك عن عاصم بن كلب عن محمد بن كعب القرظي قال سمع علياً قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم وأني لأربط أظرفي على بعضي من الخوارج وإن صدقني اليوم تبلغ أربعين ألفاً وهذا وإن كان ضعيفاً فهو يقابل إن قال أنه كان لاياً على العراق إلا خبره الشعوب أن ذلك النقل لا أساس له ولا يثبت أن علياً كان له مال أعظم من مال أبي بكر وعمر ولم يكن إلا ما كان عمر يعطيه وأولاده وأهل بيته فإنه كان يعطيهم من المال أعظم مما يعطى سائر قبائل قريش ولم يكن عمر يعطى أحداً من بني عدي ولا نعيم ولا غيرهم من القبائل مثل ما كان يعطى أقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا وحده يوجب سعة أموالهم وعلى له وقف معروف فهل وقف الوقوف من لم يكن له مال وعمر إنما وقف نصيبه من خير لم يكن له عقار غير ذلك وعلى كان له عقار بالينع وغيره

(فصل) قال الرافضي الثاني أنه كان أعبد الناس بصوم النهار ويقوم الليل ومنه تعلم الناس صلاة الليل ونوافل النهار وأكبر العبادات والأدعية المأثورة عنه تستوعب الوقت وكان يصلي في ليلة نهاره ألف ركعة ولم يخل في صلاة الليل حتى في ليلة الهرير وقال ابن عباس رأيت في حربه وهو يرقب الشمس فقلت بأمر المؤمنين ماذا تصنع قال أنظر إلى الزوال لأصلي فقلت في هذا الوقت فقال اغناقتهم على الصلوات فلم يفعل عن فعل العبادات في أول وقتها في أصعب الأوقات وكان إذا أراد أن يخرج الحديدين من جسده يترك المأان يدخل في الصلاة فيبقى متوجهاً إلى الله غافلاً عما سواها غير يذكر إلا كلام الله الذي يفعله ويجمع بين الصلاة والزكاة وتصدق وهو راجع فأنزل الله فيه قرآنين وتصدق بقوته وقوت عباده ثلاثة أيام حتى أنزل فيهم هل أتى على الإنسان وتصدق ليلاً ونهاراً وسراً وعلانية ونهى الرسول فقدم بين يدي نحو صدقة فأنزل الله فيه قرآناً واعتق ألف عبد من كسبه وكان يؤجر نفسه وينفق على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشعب وإذا كان أعبد الناس كان أفضل فيكون هو الإمام

(والجواب) أن يقال هذا الكلام فيه من الأكاذيب المختلفة ما لا يحتاج إلى إجهل الناس بأحوال القوم ومع أنه كذب لا مدح فيه ولا في عامة الأكاذيب فقول الله كان بصوم النهار ويقوم الليل كذب عليه وقد تقدم قول النبي صلى الله عليه وسلم لكني أصوم وأفطر وأقوم وأنام وأزوجه النساء في رغب عن متني فليس مني وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ألم أخبر أنك تقول لأصوم من النهار وأفطر من الليل ما عشت قال بلى قال فلا تفعل وفي رواية ألم أخبر أنك تصوم الدهر وتقرأ القرآن كل ليلة فقلت يا بني الله لم أورد بذلك إلا الخبر قال فإن حبسك أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام فقلت يا بني الله أفأطيق أكره من ذلك قال فإن زوجك عليك حقاً ولزورك عليك حقاً وجسدك عليك حقاً قال فصم صوماً داوياً لله قاله كان أعبد الناس كان يصوم يوماً ويفطر يوماً وأقرأ القرآن في كل شهر قلت أفأطيق أكره من ذلك قال أقرأه في عشرين إلى أن قال في سبع ولا ترد على ذلك وقال في الصوم أفأطيق أفضل من ذلك وفي الصحيحين عن علي قال طرقت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة فقال الاتقوا من فتصان فقلت يا رسول الله اغنا أنفسنا بيد الله إذا شاء أن يبعثنا بعثنا قال فولي وهو يضرب فخره ويقول وكان الإنسان أكثر شئ جدلاً

أولاً نسوت ما ليس بمجيز هذا التفسير والمتنازع يقول أنا لا أعقل إلا ما هو داخل وأما جوازنا قلت أنت هذا فخرج ثبوت قبول ذلك وقابل ذلك هو النصيب لا يكون كذلك لا يكون قابلاً بالينع والمحاربة وال دخول والخروج قال ذلك نحن لا نعقل موجود إلا هذا فإن قلت بل هذا يمكن في العقل وبات أيضاً قال لك وكذلك مجيز لا يقبل الحركة والسكون هو أيضاً يمكن في العقل وبات فإن قلت الفطر تدفع هذا قبل لك وهي تدفع ذلك أعظم فإن قلت ذلك حكم الوهم قبل وهذا حكم الوهم فإن قلت العقل أثبت موجود ليس بمجيز قبل لك اغنا أثبت ذلك بمثل هذه الأدلة التي تشكم على مقدماتها فإن أثبت مقدمات النتيجة بالنسبة كنت مصدراً على المطلوب فانت لا يمكنك إثبات موجود ليس بمجيز إلا بمثل هذا الدليل وهذا الدليل لا يثبت الإتيان أمكان وجود موجود ليس بمجيز فلا يجوز أن تجعله مقدمة بحجة أثبات نفسه ويقول إنه يلزم من التأهب أنك تقول لا بد إذا كان مجيزاً من الحركة والسكون فمن يقول أن كل قائم بنفسه لا يخلو عن الحركة والسكون فله ما أن يكون مستقلاً ولا يكون مستقلاً فإن كان مستقلاً فهو مستحزك ولا فهو ساكن فإن

فهذا الحديث دليل على نومه في الليل مع ايقاظ النبي صلى الله عليه وسلم ومجادته حتى روى وهو يقول وكان الانسان أكثر شجدا وقول القائل منه تعلم الناس صلاة الليل ورواها التبراني إن أراد بذلك أن بعض المسلمين تعلم ذلك منه فهكذا كل من الصحابة علم بعض الناس وإن أراد أن المسلمين تعلموا ذلك منه فهذا من الكذب البارد فأكثر المسلمين ماراؤه وقد كانوا يقومون الليل ويتطوعون بالنهار فأكثر بلاد المسلمين التي فتحتم في خلافة عمر وعثمان رضي الله عنهما كالشام ومصر والمغرب وخراسان ماراؤه فكيف يتعلمون منه والصحابة كانوا كذلك في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ومنه تعلموا ذلك ولا يمكن أن يدعى ذلك الأقي أهل الكوفة ومعلوم أنهم كانوا تعلموا ذلك من ابن مسعود رضي الله عنه وغيره قبل أن يقدم اليهم العراق وأما قوله الادعية المأثورة عنه تستوعب الوقت فقامتها كذب عليه وهو كان أجل قدرا من أن يدعو بهذه الادعية التي لا تليق بحاله وحال الصحابة وليس لشي من هذه اسناد والأدعية الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أفضل ما دعيه أحد وما يدعيه خيار هذه الأمة من الأولين والآخرين وكذلك قوله أنه كان يصلي في اليوم والليلة ألف ركعة من الكذب الذي لا مدح فيه فان النبي صلى الله عليه وسلم كان مجموع صلاته في اليوم والليلة أربعين ركعة فربما نغفل والزمان لا يتسع لأكثر من ذلك روى أن أمر المسلمين مع سياسة الناس وأهلهم الآن تكون صلاته نقرأ كثر الغراب وهي صلاة المنافقين التي نزه الله عنها عليا وأما البالي صغين فالذي ثبت في الصحيح أنه قال الذكر الذي يحله رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة قال ما تركته منذ سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم قيل وليلة صغين قال وليلة صغين ذكرته من السحر فقلته وما ذكر من إخراج الحديث من حسده فكذب فان عليا لم يعرف أنه دخل فيه حديد وما ذكر من جمعه بين الصلاة والركعة فهذا كذب كائن قد مدح فيه فان هذا لو كان مستحبا لشرع للمسلمين ولو كان يستحب للمسلمين أن تصدقوا وهم في الصلاة تصدقوا فلما لم يستحب هذا أحد من المسلمين علمنا أنه ليس عباد بل مكروه وكذلك ما ذكر من أمر النذر والدرهم الأربعة قد تقدم أن هذا كله كذب وليس فيه كبر مدح وقوله أعتق ألف عبد من كسب يده من الكذب الذي لا روج الأعلى أجهل الناس فان عليا لم يعتق ألف عبد ولا مائة ولم يكن له كسب يسده يقوم بعشر هذا فانه لم تكن له صناعة يعملها وكان مشغولا بما يجاهد وما يغيره وكذلك قوله كان يؤجر نفسه وينفق على النبي صلى الله عليه وسلم في الشعب كذب بين من وجوه أحدها أنهم لم يكونوا يخرجون من الشعب ولم يكن في الشعب من يستأجره والثاني أن أباه أبا طالب كان معهم في الشعب وكان ينفق عليه والثالث أن خديجة كانت موسرة تنفق من مالها والرابع أن عليا لم يؤجر نفسه عكة قط وكان صغيرا حين كان في الشعب أما ما روي عنهما ما احتلما فكان علي في الشعب حين ينفق عليه أما النبي صلى الله عليه وسلم وأما أبوه لم يكن ممن ينفق عليه فكيف ينفق على غيره فان دخوله في الشعب كان في حياة أبي طالب بالنقل المتواتر وأوطأ ما قيل ذهب النبي صلى الله عليه وسلم إلى الطائف باتفاق الناس وكان موته وموت خديجة متقاربين قد خوله في الشعب كان في أول الاسلام فانه قد ثبت أن ابن عباس ولد وهم في الشعب ومات النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس مراهق وعلى عاش بعد الهجرة أربعين سنة باتفاق الناس والمبعث قبل تلك ثلاث عشرة وأقصى ما قيل في موته أنه كان ابن ثلاث وستين فغايتة أن يكون حين الاسلام كانه عشرين

فثبت بوثب الانتقال وسليبه فروع قبوله قبل هذا التسميع معلوم بالضرورة في كل فاشم بنفسه كما ذكرت أنه معلوم بالضرورة في كل ما حسمه متعمدا وحيث عدم محض فانه إذا لم يكن الانتقال وعدم الانتقال فالانتقال هو الحركة وعدمه هو السكون وإذا قلت ههنا متقابلان متقابل العدم والمملكة فلا بد من ثبوت القول كان الجواب من وجوه أحدها أن يقال لك مثل هذا فيما حسمه متعمدا الثاني أن يقال هذا اصطلاح اصطلفه ولا فكل ما يلمين محمولا وهو قائم بنفسه فهو ساكن كما أنه كل ما ليس بحي فهو متحرك الثالث أن يقال هب إلى الأمر كذلك ولكن إذا اعتبرنا الموجودات فما يقبل الحركة أكمل مما يقبلها فإذا كان عدم الحركة عامن شأنه أن يقبلها صفة نقص فكونه لا يقبل الحركة أعظم نقصا كذا كما مثل ذلك في الصلوات ونقول زابعا الحركة الاختيارية لشي كماله كالحيلة وشعورها فلذا قدرنا ذاتين أحدهما تتحرك باختبارها والآخر لا تتحرك أصلا كانت الأولى أكل ويقول الخصم رابعه قوله لا يجوز أن يكون متحركا كقولك الحركة حادث فلت حادث النوع أو الشخص الأول مجموع والثاني مسلم قولنا لا يتحول عن الحوادث

(فصل) قال الرافضي الثالث أنه كان أعلم الناس بعذر رسول الله صلى الله عليه وسلم (والجواب) أن أهل السنة ممنوعون ذلك ويقولون ما اتفق عليه علماء وهم أعلم الناس بعذر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بكرهم وعمر وقد كرر غير واحد الإجماع على أن أبا بكر أعلم الخصماء كلهم ودلائل ذلك مبسوطة في موضعها فإنه لم يكن أحد يقضي ويخطب ويقضي بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم إلا أبو بكر رضي الله عنه ولم يشبهه على الناس شيء من أمر دينهم إلا فضله أو بكر فاتهم شكوا في موت النبي صلى الله عليه وسلم فينه أبو بكر ثم شكوا في مدفنه فينه ثم شكوا في قتال مانعي الزكاة فينه أبو بكر وبين لهم النص في قوله تعالى لندين خلق المسجد الحرام إن شاء الله آمين وبين لهم أن عبد الله بن الدنا والآخره وغوذلك ونفسر الكلاله فلم يختلفوا عليه وكان علي وغيره يرون عن أبي بكر كافي السنن عن علي قال كنت إذا جمعت من النبي صلى الله عليه وسلم حديثا فتعني الله عما شاء أن ينفعني منه فإذا حدثني غيره استخلفه فإذا حلف لي صدقته وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم من بني نذبا ثم تروا أو يصلي ركعتين يستغفر الله تعالى لا يغفره ولم يحفظ لأبي بكر في مخالفتهم نصا وقد وجد له روى وغيرهما فتاوى كثيرة تخالف النصوص حتى جمع الشافعي مجلدا في خلاف علي وابن مسعود وجمع محمد بن نصر المروزي كتابا كبيرا في ذلك وقد خالفوا الصديق في الجدل والمواب في الجدل قول الصديق بما قد بينا ذلك في مصنف مفرد ودكرنا فيه عشرة وجوه تدل على صحة قوله وجهور الخصماء معه في الجدل نحو بضعة عشر منهم والذي نقل عنهم خلافه كزيد وابن مسعود اضطربت أقوالهم اضطرابا بسبب أن قوله هو الموابدون قولهم وقد نقل غير واحد الإجماع على أن أبا بكر أعلم من علي منهم الإمام منصور ابن عبد الجبار السعفي المروزي أحد أئمة الشافعية وذكر في كتابه تقويم الأدلة الإجماع من علماء السنة أن أبا بكر أعلم من علي كيف وأبو بكر كان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم يبقى وأما وبني ويخطب كما كان يفعل ذلك إذا خرج النبي صلى الله عليه وسلم هو وأياه يدعو الناس إلى الإسلام ولما هاجروا وممن حين وغير ذلك من المشاهد وهو ما كتب بقره ولم تكن هذه المرة لغيره وكان النبي صلى الله عليه وسلم في مشاورة لاهل الفقه والرأي يقدم في الشورى أبا بكر وعمر فهما اللذان يتكلمان في العلم ويقدمان بحضرة علي سائر الصحابة مثل مشاورة في أسارى بدر وغير ذلك فإنه قال إذا افتتحتا على أمر لم أحلفكما وفي السنن عنه أنه قال اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر ولم يحصل هذا التبرهما بل قال عليكم سنتي وسنة الخلفاء فأمر سنة الخلفاء الأربعة وخص أبا بكر وعمر بال اقتداء ومرة المعتدي به في أفعاله وفيما سئل السليمان فوق مرة التبع فيما سئل فقط وفي صحيح مسلم أن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كانوا معه في سقر فذكر الحديث وفيه أن بطع القوم أبا بكر وعمر ربهما وثبت عن ابن عباس أنه كان يقضي بكتاب الله فإن لم يجد في كتاب سنة رسول الله فإن لم يجد ألقى يقول أبي بكر وعمر ولم يكن يفعل ذلك بغيره ولا يعلى وإن عباس هو حبر الأمة وأعلم الصحابة قزمانه وهو يقضي يقول أبي بكر وعمر مقدما لهما على قول غيرهما وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اللهم فقه في الدين وعلم التأويل وأبو بكر وعمر أكثر اختصاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم من سائر الصحابة وأبو بكر أكثر اختصاصا به فإنه كان يسمي عنده عامة الليل يتحدث في العلم والدين ومصالح المسلمين كما روى أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش

فهو حدثنا أن أريده ما لا يخلو عن نوعها فتخرج وإننا لا يضروا نت لم تدرجة على حدوث نوع الحركة اللاحقة واحدة وهو قول الحادث لا يكون أربا وهي ضعيفة كما عرفنا لفظ الحادث يراد به النوع ويراد به الشخص فاللفظ مجمل كأن قول القائل القائل لا يكون باقيا بنفسه لا يكون باقيا فهو حق وإن أراد به أن ما كان قائل الاعيان لا يكون نوعه باقيا فهو باطل فإن نعيم الجنة دائم باق مع أن كل أكل وشرب ونكاح وغير ذلك من الحركات تقضي شيئا بعد شيء وإن كان نوعه لا يبقى وأما قوله في الوجه الثاني أن اختصاصا بحسبه إيمان يكون لذاته أو لمخصص من خارج فيقال أن تعني بالحسب شيئا معينا موجودا أو شيئا معينا سواء كان موجودا أو معدوما أو شيئا مطلقا فإن غيب الأول فالرب سبحانه لا يجب أن يكون مختصا بهذا الاعتبار عند المنازع بل ولا عند طائفة معروفة وإن غيب الثاني لم يسلم المنازع كونه مختصا بهذا الاعتبار وإن غيب الثالث فيقال لا حيث أنه ليس اختصاصا بحسب من عين لوازم ذاته بل هو باختياره وإذا كان يخص بعض الأجزاء شاملا من مخلوقاته تصرفه بنفسه أعظم من تصرفه لمخلوقاته وأما قول ليس هو أو لا من تخصيص

حدثنا ابراهيم حدثنا علقمة عن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يسمر في الامر عند أبي بكر من امر المسلمين وأعلمه وفي الصحيحين عن عبد الرحمن بن أبي بكر أن أصحاب الصفة كانوا لئلا يفروا وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال مرتين كان عنده طعام اثنين فلذهب بثالث ومن كان عنده طعام أربعة فلذهب بخامس وسادس وإن أبا بكر جاء بثلاثة وانطلق نبي الله صلى الله عليه وسلم بعشرة وإن أبا بكر تعشى عند النبي صلى الله عليه وسلم ثم لبس حتى صليت العشاء ثم رجع فلبس حتى نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه بعد ما مضى من الليل منامه الله قالت امرأته ما حبلت عن أضيافك قال وأما عنيتهم قالت أواحي حتى عرضوا عليهم العشاء فقبلوهم وذكر الحديث وفي رواية قال كان أبي يتحدث إلى النبي صلى الله عليه وسلم من الليل وفي سفر الهجرة لم يصحب غير أبي وبوم بدلم يبق معه في العريش غيره وقال أنا من الناس على في صحبت وذات يده أبو بكر ولو كنت تحت ذمان أهل الأرض خيل لا اتخذت أبا بكر خيلا وهذا من أصح الأحاديث الصحيحة المستفظة في الصحاح من وجوه كثيرة وفي الصحيحين عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أقبل أبو بكر أخذ بطرفي فوجهني أبا بكر ركبته فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما صاحبكم فقد غامر فلم وقال الله كان بيني وبين ابن الخطاب شيء فأسرعت إليه ثم نمت فبأته أن يغفر لي فأبى علي وإني أنيتك فقال يغفر الله لك أبا بكر ثلاثا ثم إن عزمي فأتيت منزلي أبي بكر فلقبته فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فجعل وجه النبي صلى الله عليه وسلم يتغير ويغضب حتى أشفق أبو بكر وقال أنا كنت أظلم يا رسول الله مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله بعثني إليكم فقلتم كذبت وقال أبو بكر صدق وواسني بنفسه ووالله فهل أنتم تاركوني لصاحبي فهل أنتم تاركوني لصاحبي فما أوزي بعدها قال الضاري سيق يا خير وقد تقدم ما في الصحيحين أن أبا سفيان يوم أحد لم يسأل إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر لعده وعلم سائر الناس أن هؤلاء هم رؤس الإسلام وأن قيامهم ولهدم المسائل الرشيما ما بن أنس عن منزلهم ما من النبي صلى الله عليه وسلم فقال منزلهم ما من في حياته كثر لهم ما من في حياته فقال شقيتي يا مالم شقيتي يا مالم وكثرة الاختصاص والصبي مع كمال الود والاسلام والمحبة والمشاركة في العلم والدين فتفضي أنهما أحق بذلك من غيرها وهذا ظاهر بين لمن له خبرة بأحوال القوم أما الصديق فله مقامه بأمور من العلم والشفقة بغيرها من حرق بينه لم يحفظ له قول يخالف فيه نصا وهذا يدل على غاية البراعة والعلم وأما غيره فحفظت له أقوال كثيرة خالفت النصوص ليكون النصوص لم تبلغه والذي وجد له من موافقة النصوص أكثر من موافقة على يعرف هذان عرف مسائل العلم وأحوال العلماء فيها والأدلة الشرعية ومراعاتها وذلك مثل عدة التوفيق عاز وجها فان قول عرفها والذي وافق النص دون القول الآخر وكذلك مسئلة الحرام قول عمر وغيره فيها الأشبه بالنصوص من القول الآخر الذي هو قول علي وكذلك الخبر التي خبرها زوجها والمقوضة للهر ومسئلة الخلية والبر والسائ والبر وكثير من مسائل الفقه وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال قد كان في الأمم قبلكم محدثون فإن يكن في أمتي أحد فمهر وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال آيت كافي أتيت بصدق لمن فسر بحق إلى لأرى الذي يخرج من أظفاري ثم ولت فضلي عمر قالوا ما أولته يا رسول الله قال العلم وفي الترمذي وغيره عنه عليه الصلاة

غيره من الجواهر به ضرورة المساواة المعنى فكلامه ساقط لوجوه أحداهان الله يخص مناه من الاحياز بمنا من الجواهر ولا يقال ليس هذا أولى من هذا فكيف يقال ليس أولى من بعض مخلوقاته بما هو قادر عليه مختاره والثاني أن يقال فاسم جوهر الا وله حيز يختص به دون غيره من الجواهر سواء قيل انه حيز للطبي أو لافضل أن مجرد الاشتراك في الجوهر به لا يستلزم الاشتراك في كل حيز الثالث أن كل جوهر مختص عن غيره بصفة تقوم به وبقدار يخصه مع اشتراكه في الجوهرية فكيف لا يختص بحيزه الرابع أن الجواهر ليس أمرا وجوديا وانما هو أمر عدي والجواهر الموجودة لابد أن يكون لبعضها نسبة إلى بعض بالعلو والسفول والتسام والتسافل والمباينة ونحو ذلك وكل منها يختص من ذلك بمجاها يختص به لا يشترك فيه سائر الجواهر فكيف يصح أن يشترك المخلوق في خلقه الخالص أن هذا مبني على غائل الجواهر وهو ممنوع بل هو مخالف للحس وسأني كلامه في بطلان السادس أنلو فرضا الجواهر متماثلة فالمختص لكل منها بما يختص به هو مشيئة الرب وقدرته وإذا كان بقدرته ومشيئته يصرف مخلوقاته فكيف لا يتصرف هو بقدرته ومشيئته كما

والسلام أنه قال لو لم يبعث فيكم لمبعث فيكم عمر ولفظ الترمذي لو كان بعدني لكان عمر قال الترمذي حديث حسن وأيضاً فان الصدوق استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم على الصلاة التي هي عمود الاسلام وعلى اقامة المناسك قبل أن يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فنادى أن لا يخرج بعد العام مشركاً ولا يوطئ بالبيت عريان وأردفه بعلي فقال أميراً مأموراً فقال بل مأموراً فأمر أبابكر علي على قكتان بمن أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يسمع ويطيع لأي بكر وهذا بعد غزوة تبوك التي استخلف فيها علياً على المدينة وكتب إلى بكر في الصدقات أصح الكتب وأجراها ولهذا عمل به عامة الفقهاء وغيره في كتبه ما هو مقدمه بنسوخ قبله على أنه أعلم بالسنة الناجحة وفي الصحيحين عن أبي سعيد قال كان أبو بكر أعلمنا بالنبي صلى الله عليه وسلم وأيضاً فالصالح لم يتنازعوا في زمن أبي بكر في مسئلة الاصلهوا وانرفع النزاع فلا يعلم بينهم في زمانه مسئلة تنازعوا فيها الا انرفع النزاع بينهم بسببه كتنازعهم في وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ودفنه ومراة وتجهيزه جيش أسامة وقتال ماني الزكوة وغير ذلك من المسائل الكبار بل كان رضي الله عنه هو خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم حقاً يعلمهم ويقومهم ويشجعهم وبين لهم من الالة ما رزول معه الشبهة فلم يكونوا معه يختلفون وبعده فلم يبلغ علم أحد وكاله علم أبي بكر وكاله فصاروا يتنازعون في بعض المسائل كما تنازعوا في الجند والاخوة وفي الحرام والاطلاق الثلاث وفي متعة الحج ونفقة المتوتة وسكنائها وغير ذلك من المسائل المعروفة عالم يكونوا يتنازعون فيه على عهد أبي بكر وكافوا بحالفون عمر وعثمان وعلياً في كثير من أقوالهم ولم يعرف أنهم خالفوا الصدوق في شيء مما كان يقضي به ويقض وهذا يدل على غاية العلم وقام رضي الله عنه مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقام الاسلام فلم يخل بشيء بل أدخل الناس من الباب الذي خرجوا منه مع كثرة الخلفاء من المرتدين وغيرهم وكثرة الخلفاء فكمل به من علمهم ودينهم ما لا يقاومه فيه أحد وكافوا بسموه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انقطع هذا الاتصال اللفظي بموته قال أو القاسم السهمي ظهر سر قوله تعالى يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا في اللفظ والمعنى فانهم قالوا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انقطع هذا بعونه وأيضاً فعلى من أبي بكر بعض السنة وأبو بكر لم يعلم من على شيئاً وما بين هذا أن علماء الكوفة الذين هم جبراعر وعلياً كلقمة والاسود وشريح وغيرهم كافوا برحون قول عمر على قول علي وأما تابعو المدينة ومكة والبصرة فهذه اعندهم أظهر وأشهر من أن يذكر وانما ظهر على وفقه في الكوفة بحسب مقامه فيها عندهم مدته خلفته وكل شعبة على الذين هم جبراعر لا يعرف عن أحد منهم أنه قدمه على أبي بكر وعمر لافي فقه ولا علم ولا دين بل كل شيعته الذين قاتلوا معه كالأعماس المصلين متفقين على تقديم أبي بكر وعمر والامن كان يتكر عليه وينم مع قتلهم وحرقاتهم ونحوهم وهم ثلاث طوائف طائفة غلبت عليه وادعت فيه الالهية وهو لا محققها بالنار وطائفة نسبتها أبابكر رأسهم عبد الله بن سافط على قتله حتى هرب منه الى المذات وطائفة كانت تفضله حتى قال لا يلغى عن أحدنا فضلنا على أبي بكر وعمر الاجلدة جلله المقتري وقدر وى عن علي من نحو عثمان وجهان قال على منبر الكوفة خذ هذه الامة بعندين أبابكر وعمر وفي صحيح البخاري وغيره من رواية رجال همدان خاصته التي يقول فيها

ولو كتبوا باعلى بابجته * لقلت لهمدان ادخلي سلام

أنه قال وقتلناه إني محمد بن الحنفية بأبى من خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال أبو بكر قال ثم قال ثم أنت قال نعم أول رجل من المسلمين قال البخاري حدثنا
محمد بن كثير حدثنا سفيان الثوري حدثنا جامع بن شداد حدثنا أبو يعلى منذر الثوري عن
محمد بن الحنفية قال قلت لأبي بابت من خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا بني
أما تعرف فقلت لا فقال أبو بكر قلت ثم قال ثم عمر وهذا يقوله لابنه الذي لا يتبعه وتلاصته
ويتقدم بعقوبة من يفعله علم ما وراء مقربا والمتواضع لا يجوز أن يتقدم بعقوبة من يفعله
بقول الحق ولا سيما مقربا وكل من كان أفضل من غيره من الانبياء والصالحين وغيرهم فإنه أعلم
ورأس الفضائل العلم قال تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون والدلائل على ذلك
كثيرة وكلام العلماء كثير في ذلك وأما قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقضاكم على
والقضاء يستلزم العلم والدين فهذا الحديث لم يثبت وليس له إسناد تقوم به الحجة وقوله أعلمكم
بالحلال والحرام معاذ بن جبل أقوى إسنادا منه والعلم بالحلال والحرام ينتظم للقضاء أعظم
مما ينتظم للحلال والحرام وهذا الثاني قد رواه الترمذي وأحمد والأول لم يروى في السنن المشهورة
ولا المسانيد المعروفة لإسناد صحيح ولا ضعيف وأما يروى من طريق ما هو معروف بالكذب
وقول عمر على أقضاكم إنما هو في فصل الخصومات في الظاهر مع جواز أن يكون في الباطن بخلافه
كافي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون
أحسن بحجته من بعض فأقضى له بشو ما أمع فم قضيت له من حق أخيه شيء فلا بأخذ غمما
أقطع له قطعة من النار فقد أضر بسيد القضاء أقضاه لا يحل الحرام وعلم الحلال والحرام
يتناول الظاهر والباطن فكان الأعلى أعلم بالدين وأيضا فالقضاء نوعان أحدهما الحكم
عند تباحد الخصمين بمثل أن يدعي أحدهما أمر إنكره الآخر فيحكم فيه بالبينه ونحوها
والثاني ما لا يتباحدان فيه بل يتصادقان لكن لا يعلن ما يستحق كل منهما كتنازعهما في قسمة
فريضة أو فيما يجب لكل من الزوجين على الآخر أو فيما يستحقه كل من المتنازعين ونحو ذلك
فهذا الباب هو من باب الحلال والحرام فإذا أقضاهما من رضاي بقوله كفاهما ولم يحتاجا إلى
من يحكم بينهما وإنما يحتاجا إلى الحاكم عند التباحد وذلك غالبا إنما يكون مع الفجور وقد يكون
مع النسيان فلا يختص بالقضاء لاحتياج إليه الأقل من الأبرار فأما الحلال والحرام فيحتاج
إليه البر والفاجر ولهذا لما أمر أبو بكر عمر أن يقضي بين الناس مكث ستة له يحاكم إليه اثنتان
ولو عدت مجموع ما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم من هذا النوع لم يبلغ عشرين حكومتا فإني
هذا من كلامه في الحلال والحرام الذي هو قوام دين الإسلام وإذا كان قوله أعلم أمي بالحلال
والحرام معاذ بن جبل أصح إسنادا وأعظم دلا على أن المحتج بذلك على أن علما أعظم من معاذ
جاهل فكيف من أبي بكر وعمر اللذين هما أعظم من معاذ مع أن الحديث الذي فيه ذكرا معاذ
وزيد بعضهم يضعفه وبعضهم يحسنه والذي فيه ذكرا على ضعيف أو باطل وحديث أنا
مدينة العلم وعلى باهما أضعف وأوهى ولهذا إنما يعتد بالموضوعات وأن رواه الترمذي وذكره
ابن الجوزي وبين أن سائر طرقه موضوعة والكذب يعرف من نفس منته فان النبي صلى الله
عليه وسلم إذا كان مدينة العلم ولم يكن لها إلا باب واحد ولم يبلغ عنه العلم إلا واحد فقد أمر
الإسلام ولهذا اتفق البلون على أنه لا يجوز أن يكون المبلغ عنه العلم واحدا بل يجب أن
يكون المبلغون أهل التواتر الذين يحصل العلم بتخبرهم والقاب وخبر الواحد لا يفيده العلم بالتواتر

وشرعا (والجواب الثاني) أنه
قلت في أول هذا الوجه أما أن
تكون ذاته قابله لأن يشار إليها
أنها هاهنا أو هنالك أولا تكون
قابله ثم قلت فإن كان الأول
فيكون متحصلا فكان حقا أن
تقول وإن لم تكن ذاته قابله
للاشارة به لم يزم في كل جوهر أن
لا يكون حشوا إليه وأن لا يكون
متحصلا وإذا قلت ذلك فبطل ما أثبت
هؤلاء الجوهر لا يشار إليه هو قول
للمتفلسفة الذين يفتنون بجواهر
لا يشار إليها وقول التصاري الذين
يقولون العلو وحيد متفلسفة
لا نسلم أن كل جوهر فانه يجب أن
يشار إليه وأنت قد اعترفت في
جنتك مع الفلاسفة بهذا وهذا
القول وإن كان باطلا لكن
المقصود تبين ضعف حجج هؤلاء
النفقة في باب يستلزم في الصفات
ويقول ذلك أثبات جوهر لا يشار
إليه كائنا قائم بنفسه لا يشار
إليه وإن قال أنك ذكرت هذا النبي
كجوهرا كالجواهر فيقال
من قال هذا يقول هو جوهر
كالجواهر التي يدعى إثباتها من
يقول بأنها الجوهر العقلية
المجردة فانه هو جوهر كالجواهر
العقلية المجردة فننسى هذه
الجواهر أن نطرح قولهم والأفلا
(قال الأرسطى) الخمس أنه لو
كان جوهر كالجواهر لما كان
مفيدا لوجود غيره من الجواهر

والسنن المتواترة وإذا قالوا ذلك الواحد المعصوم يحصل العلم بخبره قبل لهم فلا بد من العلم بعصمته
أولا وعصمته لا تثبت بمجرد خبره قبل أن تعرف عصمته لانه دور ولا تثبت بالاجماع فانه
لا اجماع فيها وعند الامامية انما يكون الاجماع حجة لان فيهم الامام المعصوم فيعود الامر
الى انسان عصمته بمجرد دعواه فسلم أن عصمته لم تكن حقا لا بآسان تعلم طريق آخر غير خبره
فالزم يكن لمدينة العلم بابا لا هو لم يثبت لاعتصمه ولا غير ذلك من أمور الدين فعلم أن هذا الحديث
انما اقتراهم بدين جاهل فله مدحا وهو بطريق الزنادقة الى القدح في دين الاسلام لا بد لغيره
الا واحد ثم ان هذا اخلاف للمعول المتواتر فان جيع مدائن الاسلام بلغهم العلم عن الرسول
من غير علي أما أهل المدينة ومكة فالأمر فيها ظاهر وكذلك الشام والبصرة فان هؤلاء
لم يكونوا يروون عن علي الاشياء قليلا وانما كان غالب علمه في الكوفة ومع هذا فاهل الكوفة
كانوا يعلمون القرآن والسنة قبل أن ينزل عثمان فضلا عن علي وفقهاء أهل المدينة تعلموا الدين
في خلافة عمر وتعلم معاذ لاهل اليمن ومقامه فيهم أكثر من علي ولهذا روى أهل اليمن عن
معاذ بن جبل أكثر مما روى عن علي وشريح وغيرهم من أكابر التابعين انما تفقهوا على معاذ بن
جبل ولم يقدم على الكوفة كان شريح فيها قاضيا وهو وعبيدة السلماني تفقه على غيره
فانتشر علم الاسلام في المداين قبل أن يقدم على الكوفة وقال ابن خزيمة ما احتج من احتج من
الرافضة بأن عليا كان أكثرهم علما قال وهذا كذب وانما يعرف علم الصحابي بأحد وجهين
لأننا لهما أحدهما كثر روايته وقفاويه والثاني كثرة استعمال النبي صلى الله عليه وسلم له
فن الحاصل الباطل أن يستعمل النبي صلى الله عليه وسلم من لاعلمه وهذا أكبر شهادة على العلم
وسعته فنظرنا في ذلك فوجدنا النبي صلى الله عليه وسلم قد روى أبابكر الصلاة بحضرة طول علمه
وجمع أكبر الصحابة حضور كمر وعلي وابن مسعود وأبي وغيرهم وهذا بخلاف استخلافه
عليًا انما إذا لأن ذلك على النساء وذوي الاعذار فقط فوجب ضرورة أن يكون أبو بكر أعلم
الناس بالصلاة وشرايعها وأعلم المذكورين بها وهي عمود الاسلام ووجدناه أيضا قد استعمله
على الصدقات فوجب ضرورة أن يكون عنده من علم الصدقات كالذي عند غيره من علماء
الصحابة لأقل وربما كان أكثر اذ قد استعمل غيره وهو لا يستعمل الاعلاء اعما استعماله فيه والزكاة
ر من من أر كان الدين بعد الصلاة وبرهان ما قلنا من تمام علم أبي بكر بالصدقات أن الاخبار
الواردة في الزكاة أصحها والذي يازم العلم به فلا يجوز خلافه فهو حديث أبي بكر ثم الذي من طريق
عمر وأما الذين من طريق علي فخطب برفقه ما قد تركه الفقهاء جملة وهو ان في خمس وعشرين
من الابل خمس من الشياه وأيضاً فوجدناه صلى الله عليه وسلم استعمال أبي بكر على الخ فصح
ضرورة أنه أعلم من جميع الصحابة بالخ وهذا دعائم الاسلام ثم وجدناه قد استعمله على البعوث
فصح أن عنده من أحكام الجهاد مثل ما عند سائر من استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على
البعوث اذ لا يستعمل الاعلاء بالعلم فنعني أبي بكر من علم الجهاد كالذي عند علي وسائر أمراء
البعوث لأقل واذا صحت التقسيم لابي بكر على علي وغيره في العلم والصلاة والزكاة والنجوساواه
في الجهاد فهذه عمدة العلم ثم وجدناه صلى الله عليه وسلم قد ألزم نفسه في جلوسه وسامحه
ونظنه واقمته أبا بكر فنهض أحكامه وقفاويه أكثر من مشاهدته على علي فصح ضرورة أنه أعلم
بها فيل بقيت بقية من العلم لا وأبو بكر المتقدم بها الذي لا يلحق أو المشاور الذي لا يسبق
فجلت دعواهم في العلم والحمد لله رب العالمين وأما الرواية والفتيا فان أبا بكر رضي الله عنه

فانه لا أولوية لبعض الجواهر
بالعصمة دون بعض ولزم من ذلك
أن لا يكون شيء من الجواهر
معلولا أو يكون كل جوهر معلولا
للاخر والكل محال فان قيل
الجواهر وانما تالت في الجوهرية
الا أنها متميزة ومتغايرة بأمور
موجبة لتعين كل واحد منها عن
الاخر وعند ذلك فلا مانع من
اختصاص بعضها بأمور وأحكام
لا وجود لها في البعض الاخر
ويكون ذلك باعتبار ما به التعيين
لا باعتبار ما به الاشتراك فنقول
والكلام في اختصاص كل واحد
بما به التعيين كالكلام في الاول
فهو تسلسل تمتع فلم يبق الا أن
يكون اختصاص كل واحد من
المتألمات بالخصيصه لمخصص من
خارج وذلك الله تعالى فقال
لقائل أن يقول قوله لو كان
جوهرها كالجواهر ان غيبه أنه لو
كان جوهرها مما نال للجواهر فيما
يجب ويجوز ويمتنع لم ينفعه هذا
لوجود أحدها أن هذا يقوله
عاقلي تصور ما يقول لما فيه من
الجمع بين التقيضين كما تقدم الثاني
أنه اذا كان يقتضي هذا أنه مماثل
كل جوهر فيما يلصق ويجوز ويمتنع
لم يلزم انتفاء مساوئته من بعض
الوجوه فان في التماثل في مجموع
هذه الامور يكون بانتفاء التماثل
في واحد من أفرادها فاذا قدر أنه
خالف غيره في فرد من افراد هذه

الامور يمكن منه في مجموعها
ولكن ذلك لا ينبغي مماثلة في فرد
آخر وحيد فلا يكون قول القائل
هو جوهر لا كالجواهر جميعا
ولا يكون التزاغ معه في اللفظ بل
الابدان يتقن عنه مماثلة المتخوقات
في كل ما هو من خصائصها
(الثالث) انه على هذا التقدير
يكون مشابه الهام من وجه مختلفا
من وجه وليس في كلامه ما يطل
ذلك بل قد صرح في غير هذا
الموضع بان هذا هو الحق فقال
في مسئلة حدوث الاجسام لما
ذكر حجة الفالسين بالقدم قال
الوجه العاشر انه لو كان العالم
محددا فحدثه اما ان يكون
مساويا له من كل وجه او مخالفا
له من كل وجه فان كان الاول فهو
حادثا والكلام فيه كالكلام في
الاول وبما زلنا للسلسل المتتبع
وان كان الثاني فالحدث ليس
بموجود والا كان مخالفا له من
كل وجه وهو خلاف الفرض واذا
لم يكن موجودا المتتبع ان يكون

(۱) قوله من اکتفی ببیانه غیره عنه
فی تعلیم الناس کذا فی النسخة
ولیس من تطاعا قبله فخره

(٢) قوله فان قالوا قد استعمل الى
قوله فقد ساوى كذا في الاصل وهو
غير مستقيم ولعل فيه سقطا من
الاسم زحر كنهه

بعض بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الاسمين ستة أشهر ولم يقرأوا المديسة الاحاجا ومعتبرا ولم يفتح الناس الى ما عند من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لان كل من حوالبه اذ ركوا النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ذلك كله فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة حديث واثنين واربعين حديثا مستندة ولم يرو عن علي الا خمسة مائة وستة وعشرون حديثا مستندة يصح منها نحو خمسة عشر حديثا وقد عاش بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ازيد من ثلثين سنة فكثر لقاء الناس اياه وما حثهم اليه ما عند مذهبه بجهور الصحابة وكثرة سماع اهل الاقاصي منه هرب بصيقن واعواما بالكوفة وحرمة بالبصرة وحرمة بالمدية فاذا نسبنا مدية الي بكر من حياته واصفنا فتاوى على في البلاد بلدا ولدا وكثرة سماع الناس منه الى نزوم الي بكر موطنه وانه لم يكثر حاجة من حوالبه الي الر واية عنه ثم نسبنا عدد حديثه من عدد حديثه وفتاويه من فتاويه علم كل ذي عظم من علم ان النبي عند ابي بكر من العلم اضعاف ما كان عند علي منه وبرهان ذلك ان من عمر من الصحابة عمر اقل لقل النقل عنه ومن طالع عمر منهم كثر النقل عنه (١) بمن اكتب في بيانه غير مئة في تعليم الناس وقد عاش على بعد عمر سبعة عشر عاما غير أشهر ومستند عمر خمسة مائة حديث وثلاثون حديثا يصح منها نحو خمسين الحديث عن علي سواء فكل ما زاد حديث علي على حديث عمر تسعة واربعون حديثا في هذه المددة ولم يزد عليه في الصحيح الاحاديث واوحد ثمان وفتاوى عمر موازية لفتاوى علي في ابواب الفقه فاذا نسبنا مدية من مدية وتوضيقي البلاد من ضرب فيها واصفنا حديثا الي حديث وفتاوى علي في فتاوى عمر ذلك اذ احس علماء ضروري ان الذي كان عند عمر من العلم اضعاف ما كان عند علي ووجدنا مستند عائشة ألفي مستند ومائتي مستند وعشرة مائة وحديث ابي هريرة خمسة آلاف مستند وثلثمائة مستند واربعون بعين مستندا ووجدنا مستندان عمر واثنين فريام مستند عائشة لكل واحد منهما ووجدنا مستند عامر وابن عباس لكل منهما ازيد من ألف وخمسمائة ووجدنا لان مسعود شاعرا مستندا ونيفا ولكل من ذكرنا لحاشا ابي هريرة واثنين من الفتاوى أكثر من فتاوى علي ونحوها فبطل قول هذا الجاهل ان ابي قال (٢) فان قالوا وقد استعمل النبي صلى الله عليه وسلم اقوى في العلم واثبت ما عند علي وهو باليمن وقد استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا بكر في بعوث فيها الاحاس فقد استعمله علي في حكمه بالبلاش اذ لا يستعمل النبي صلى الله عليه وسلم الاعلاما يستعمله عليه وقد صرح انا ابي بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يفتيان علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يعلم ذلك وبحال ان يبيع لهما ذلك الاوهما اعلم من غيرهما وقد استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ايضا على القضاء باليمن مع علي معاذا واباموسى الاشجري فلعل في هذا سر كاذب كثير منهم ابي بكر وعمر انفرذا وبيكر بالجهور والاغلب من العلم

(فصل) قال الرافضی وفيه نزل قوله تعالى وتعبها وأذن وإيصة (والجواب) أنه حدى بشي موضوع باتفاق أهل العلم ومعلوم بالاضطرار أن الله تعالى لم يرد بذلك أن لا تعب إلا الأذن واعتبروا لحسن الأذان ولا أذن شخص معين لكن المقصود النوع فدخل في ذلك كل أذن وأعيّة والله أعلم

(فصل) قال الرافضى وكان في غاية الذكاء شديداً حرص على التعلم ولازم

رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو كل الناس ملازمة لسلطانهم من صفه الى وفاته
رسول الله صلى الله عليه وسلم

(والجواب) أن يقال من أين علم أنه أذكى من عمر ومن أي بكر أو أنه كان أرغب في الله
منهما أو أن استفادته من النبي صلى الله عليه وسلم أكثر منهما وفي الخصمين أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال أنه كان في الامم قبلكم محدثون فان يكن في أمي أحد فمرر بالمحدث للمهم
يلهه الله وهذا قدر زائد على تعليم البشر وفي الخصمين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
رأيت كأني أتيت ببلن فشربت منه حتى رأيت الري يخرج من أففاري ثم سألت فضلي عمر
قالوا أنا أولته قال العلم ولم ير ومثل هذا العلي وفي الخصمين عن أبي سعيد قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم رأيت الناس يعرضون علي وعليهم قصص منها يبلغ الندى ومنها مادون
ذلك وعرض علي عمر وعليه قصص بجرة قالوا أنا أولته يا رسول الله قال الذين فهذان حديثان
صحيحان يشهدان بالعلم والدين ولم ير ومثل هذا العلي وقال ابن مسعود لما مات عمر رأيت
لأحسب هذا قد ذهب بقعة أعشار العلم وشركوا الناس في العشر الباقي ولا ريب أن أبكر
كان ملازمة للنبي صلى الله عليه وسلم أكثر من علي ومن كل أحد وكان أبو بكر وعمر رضي الله
عنهما أكثر اجتماعا بالنبي صلى الله عليه وسلم من علي بكثير كافي الخصمين عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال وضع عمر علي مرفق فكشفه الناس يدعون ويتنون ويسلون عليه قبل أن
يرفع فلم ير عني إلا رجل قد أخذ عني من ورائي فانفتحت اليه فإذا هو علي وترحم علي علي عمر
وقال ما خلفت أحدا أحب إلي أن أتي الله عز وجل عتل عمله منك وإيمانه أن كنت لأخفن
أن يجعلك الله مع صاحبك وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول حدث أنا وأبو بكر وعمر
ودخل أنا وأبو بكر وعمر ونرجع أنا وأبو بكر وعمر فان كنت لأظن أن يجعلك الله مع
صاحبك وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يسيران في أمر المسلمين بالليل والمسائل
التي تنازع فيها عمر وعلي في الغالب يكون فيها قول عمر أرح كسلة الحامل المتوفى عنها زوجها
ومسئلة الحرام كان تقدم ولا ريب أن مذهب أهل المدينة أرح من مذهب أهل العراق وهو لاء
يتبعون عمر وزيد في الغالب وأولئك يتبعون عليا وابن مسعود وكان ما يقوله عمر يشاوره
عثمان وعليا وغيرهما وعلي مع هؤلاء أقوى من علي وحده كقأله فاضيه عبدة المسلمين رأيت
مع عمر في الجماعة أحب إلي من رأيت وحده في الفرقة وقال ابن مسعود كان عمر إذا فزعنا
بابا خلفه أو فوجدها تساهلا أتت فزوج وأبو بكر وامرأة وأبو بكر فقال لا ثم ثلث الباقي ثم إن
عثمان وعليا وابن مسعود وزيدا تبعوه وسعد بن المسبب كان من أعلم التابعين اتفاقا المسلمين
وكان عبدة فقهاء قضاهما وكان ابن عمر يسأله عنها وفي الترمذي عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال لو كان بعدني نبي لكان عمر قال الترمذي حديث حسن واعلم أن أهل الكوفة
وأصحاب ابن مسعود كعلقة والأسود وشريح والحريث بن قيس وعبيدة السلماني ومسروق
وزر بن حبيش وأبي وائل وغيرهم هؤلاء كانوا يفتنون علم عمر وعلم ابن مسعود على علم علي
ويقصدون في الغالب قول عمر وابن مسعود دون قول علي والله تعالى أعلم

(فصل) قال الرافضي وقال صلى الله عليه وسلم العلم في الصغر كالنقش في الحجر
فتكون علومه أكثر من علوم غيره لمحصل القابل للكل والفاعل التام
(والجواب) أن هذا من عدم علم الرافضي بالحديث فان هذا مثل ما ليس من كلام النبي

موجبا للوجود كما سبق وان
كان الثالث فن جهة ما هو مماثل
للسادس يجب أن يكون حادثا
والكلام فيه كالاول وهو تسلسل
محال وهذه المحالات إنما لزمت
من القول بحدوث العالم فلاحداث
ثم قال في الجواب وأما الشبهة
العاشرة فالحديث من أقسامها إنما
هو القسم الأخير ولا يزم من كون
القديم مماثلا للعوانس من وجه
أن يكون مماثلا لحدوث من جهة
ككونه حادثا بل لا مانع من
الاختلاف بينهما في صفة القدم
والحدوث وإن قال لا أمر آخر وهذا
كأن السواد والياض مختلفان من
وجه دون وجه لاستحالة اختلافهما
من كل وجه والامتناع كافي
العرضية والوقية والحدوث
واستحالة تماثلهما من كل وجه
والا كان السواد باضا ومع ذلك
فالزمن مماثلا للسواد والياض
من وجه أن يكون تماثلا في
صفة البياض وان عني به أنه لو
كان جوهرهما مثالا في مسمى
الجوهرية فهذا مثل أن يقال لو
كان جوامعنا مثلا للاحياء في مسمى
الحية أو طائما مثلا للعباد في مسمى
العالية أو قوادحنا مثلا للقادرين في

مسمى القادرية أو موجودا مماثلا للوجودات في مسمى الموجودية ويستثنى فاضته في ذلك لاستلزام أن يكون مماثلا لها فيما يجب ويجوز ويتنوع الآن تكون الجواهر كلها كذلك ومعلوم أن من يقول هو جوهر لا يقول أن الجواهر متماثلة بلية. ولأنه يختلف لغيره بل جهو والعقلاء يقولون أن الجواهر مختلفة في الحقائق وحيث تنطبق هذه الوجوه موقوفة على القول بمآثل الجواهر والمنازع عن ذلك بل ربما قال العلم بخلقا فيها ضروري ودعوى تماثلها يخالف البس والعلم الضروري فإننا نعلم أن حقيقة الماء مخالفة لحقيقة النار وأن حقيقة الذهب مخالفة لحقيقة الخبز وأن حقيقة الدم مخالفة لحقيقة السراب وأمثال ذلك وأن اشتراكهما في كونهما جوهرين هو اشتراكهما في كونهما قائمين بأنفسهما ومختصين وأقاليين لخصائصه وهذا اشتراك في بعض صفاتها لا في الحقيقة الموصوفة بتلك الصفات. الثالث أنه إن أراد بقوله أنه جوهر كالجواهر أنه مماثل لكل جوهر في حقيقةه ويجوز عليه ما يجوز على كل جوهر فهذا لا يقوله عاقل وإنما أراد المنازع أنه اما قائم بنفسه واما مختص واما نحو ذلك من المعاني التي يقول أن الاشتراك فيه كالاشتراك في كون

صلى الله عليه وسلم وأجعلهم أئمة الله تعالى فتعلموا الإيمان والقرآن والسنة و بسر الله ذلك عليهم وكذلك على فإن القرآن لم يكمل حتى صار على نحو ما من ثلاثين سنة فانما حفظوا كثر ذلك في كبره لا في صغره وقد اختلف في حفظه لجميع القرآن على قولين والاتباع أعلم الخلق ولم يبعث الله نبيا إلا بعد أربعين عاما على ما عليه وسلم وتعليم النبي صلى الله عليه وسلم كان مطلقا لم يكن يخص به أحدا ولكن بحسب استعداد الطالب ولهذا حفظ عنه أوهر ربة في ثلاثين سنة وبعض أخرى ما لم يحفظه غيره وكان اجتماع أبي بكر به أكثر من سائر الصحابة وأما قوله أن الناس منه استفادوا العلوم فهذا باطل فإن أهل الكوفة لما كانت داره كانوا قد تعلموا الإيمان والقرآن وتفسيره والفقه والسنة من ابن مسعود وغيره قبل أن يقدم على الكوفة وإذا قل أن أبا عبد الرحمن قرأ عليه فغناه عرض عليه والأقوال بعد الرجن قد حفظ القرآن قبل أن يقدم على الكوفة وهو وغيره من علماء الكوفة مثل علقمة والأسود والحريث اللثبي وزيد بن حبيش الذي قرأ عليه عاصم بن أبي النجود أخذوا القرآن عن ابن مسعود وكأولئك الذين إلى المدينة فآخذون عن عمر وعائشة ولم يأخذوا عن علي كما أخذوا عن عمر وعائشة وشريح فاضبه أنما تنفعه على معاذ بن جبل وابن وكان ياتر في الفقه ولا يقلده وكذلك عبد السلامي كان لا يقلده بل يقول له رأيت مع عمر في الجماعة أحب إلي من رأيك وحدك في الفرقة وأما أهل المدينة ومكة فعلهم أيضا ليس مأخوذا عنه وكذلك أهل الشام والبصرة فهذه الأمصار الخمسة الخوازان والعراق والشام هي التي خرج منها علوم النبوة من العلوم الإيمانية والقرآن ونسب الشريعة وما أخذوا عنه فان عمر رضي الله عنه كان قد أرسل إلى كل مصر من تعلم القرآن والسنة وأرسل إلى أهل الشام معاذ بن جبل وعبادة ابن الصامت وغيرهما وأرسل إلى العراق ابن مسعود وحذيفة بن اليمان وغيرهما

(فصل)

قال الرافضي وأما القوفوه وواضعه قال لا في الأسود الكلام كله ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف وعلمه وجوه الأعراب

(والجواب) أن يقال أولا هذا ليس من علوم النبوة وإنما هو علم مستنبط وهو وسيلة في حفظ قوانين اللسان الذي نزل به القرآن ولم يكن في زمن الخلفاء الثلاثة نحو قولهم يجب إليه فلما سكن على الكوفة وما الانباط روي أنه قال لا في الأسود الدؤلي الكلام اسم وفعل وحرف وقال الخ بهذا التصو فعمل هذا الحاجة كان من بعد علي أيضا استخرج لفظ النقط والشكل وعلامة المد والشد ونحوه للحاجة ثم بعد ذلك بسط نحو نحو الكوفة والبصرة والتحليل استخرج علم العروض

(فصل)

قال الرافضي وفي الفقه الفقهاء يرجعون إليه (والجواب) أن هذا كذب بن فليس في الأئمة الأربعة ولا غيرهم من أئمة الفقهاء من يرجع إليه في فقهه أما ما لك فان علمه عن أهل المدينة وأهل المدينة لا يكونون يأخذون بقول علي بل أخذوا وفقهم عن الفقهاء السبعة عن زيد وعمر وابن عمر ونحوهم أما الشافعي فله فقهه أولا على المكين أصحاب ابن جريج كسعيد بن سالم القنداح ومسلم بن خالد الزنجي وابن جريج أخذوا عن أصحاب ابن عباس كطاء وغيره وابن عباس كان يجهل باستقلا وكان إذا أفتى يقول الصحابة أفتى يقول أبي بكر وعمر لا يقول علي وكان ينكر على علي أشياء ثم إن الشافعي

كل منهم أحياء عالما قائما بنسبه
وتحوي تلك فيق التزاع في أن مسمى
الجوهر عند هؤلاء يقتضي غائل
أفراد هؤلاء يقولون لابل هو اسم
لما تختلف أفراده وفي أن هؤلاء
يقولون الاشتراك في التخصيص
الاصطلاح يقتضي إيمان في
الحقيقة هؤلاء ينفون ذلك ومعلوم
عند التعقيب أن قول النفاة التامثال
هو لخلق كما قد بسط في موضعه
وهؤلاء يقولون قولنا جوهر
كقولكم ذات قائمة بنفسها ونحو
ذلك فحين أن ما ذكر من الدليل
على نفي الجوهر هو دليل على نفي
ما انفقت الطوائف على نفيه فان
أحد من العقلاء يقول أنه جوهر
يعني مماثلة لكل قائم بنفسه فيما
يجب ويجوز ويتبع وما قاله المتن
من ما سلم لهم معناه ومنه ما لا حجة
له على نفيه الأجته على نفي الجسم
وحينئذ فيكون الكلام في نفي
الجوهر مفرعا على الكلام في نفي
الجسم وقوله أن الوجوه الأربعة
التي نفي بها الجوهر تنفي الجسم
لا يستقيم قاله أنما نفي بها الجوهر
يعني أنه مماثل لغيره فيما يجب
ويجوز ويتبع وهذا مما يسله
له من يقول أنه جوهر وجسم
فاقامة الدليل عليه نصب الدليل
في غير محل التزاع لم ينفع بها الجوهر
بالمعنى الذي ينتبه من قاله وحرف
المسئلة أن كلامه مبنى على غائل
الجواهر ومن يقول ذلك لا يقول

أخذ عن مالك ثم كتب أهل العراق وأخذ مذهب أهل الحديث واختار لنفسه وأما
أبو حنيفة فمذهبه الذي اختص به جادين أبي سليمان وجاد عن إبراهيم وإبراهيم عن علقمة
وعلقمة عن ابن مسعود وقد أخذ أبو حنيفة عن عطاء وغيره وأما الإمام أحمد فكان على مذهب
أهل الحديث أخذ عن ابن عينة وابن عتبة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس وابن عمر وأخذ
عن هشام بن بشير وهشام عن أصحاب الحسن وإبراهيم النخعي وأخذ عن عبد الرحمن بن
مهدي ووكيع بن الجراح وأمثالهما وبالسافعي وأخذ عن أبي يوسف واختار لنفسه قولاً
وكذلك أصح من رآه وفيه وأبو عبيد ونحوهم والأوزاعي والليث أكثر فقهم ما عن أهل المدينة
وأمثالهم لأعن الكوفيين

(فصل) قال الرافضي أما المالكية فأخذوا عنهم عنه وعن أولاده

(والجواب) أن هذا كذب ظاهر فهذا مالكا ليس فيه عنه ولا عن أولاده الأقل جدا
وجوه رافضيه عن غيرهم فيه عن جعفر تسعة أحاديث ولم يرو مالكاً عن أحمد بن زكريته إلا
عن جعفر وكذلك الأحاديث التي في الصحاح والسنن والمسند من قليل عن ولده وجوه
ما فيها عن غيرهم

(فصل) قال الرافضي وأما أبو حنيفة فقرأ على الصادق

(والجواب) أن هذا من الكذب الذي يعرف من له أدنى علم فإن أبو حنيفة من أقران جعفر
الصادق توفي الصادق سنة ثمان وأربعين وتوفي أبو حنيفة سنة خمس ومائة وكان أبو حنيفة
يقف في حياة أبي جعفر والد الصادق وما يعرف أن أبو حنيفة أخذ عن جعفر الصادق ولا عن
أبيه مسألة واحدة بل أخذ عن كان أسن منها كعطاء بن أبي رباح وشيخه الأصلي جادين
أبي سليمان وجعفر بن محمد كان بالمدينة والله تعالى أعلم

(فصل) قال الرافضي وأما الشافعي فقرأ على محمد بن الحسن

(والجواب) أن هذا ليس كذلك بل حاله وعرف طريقه وناطره وأول من أظهر الخلاف
لمحمد بن الحسن ورده على الشافعي فإن محمد بن الحسن أظهر الرد على مالك وأهل المدينة وهو أول
من عرف عنه رد على مخالفة فظهر الشافعي في كلامه وانتصر لماتين له أنه الحق من قول أهل
المدينة وكان انتصاره في الغالب لمذهب أهل الحجاز وأهل الحديث ثم إن عيسى بن أبيان صنف
كتاباً تعرض فيه بالرد على الشافعي فصف ابن مريم كتاباً في الرد على عيسى بن أبيان وكذلك
أحمد بن حنبل لم يقرأ على الشافعي لكن حاله كما جالس الشافعي لمحمد بن الحسن واستفاد كل
منهما من صاحبه وكان الشافعي وأحد يتفقان في أصولهما أكثر من اتفاق الشافعي ومحمد بن
الحسن وكان الشافعي أسن من أحديهما عن عتبة سنة وكان الشافعي قديماً بعدد أولاد سنة بضع
وثمانين في حياة محمد بن الحسن بعد موت أبي يوسف ثم قدمها ثمانية سنة بضع وتسعين وفي هذه
القدمة اجتمع به أحد وبالجملة فهو له الأئمة الأربعة ليس فهم من أخذ عن جعفر شيأ من قواعد
الفقه لكن روا عنه أحاديث كإروا عن غيره وأحاديث غيره أضعاف أحاديثه وليس بين
حديث الزهري وحديثه نسبة لافي القوة ولا في الكثرة وقد استراب البخاري في بعض حديثه لما
بلغه عن يحيى بن سعيد القطان فيه كلام فلم يخرج له ولم يكن على أحدا كذب على جعفر
الصادق مع برأه كما كذب عليه فنسب إليه علم البطاقة والهفت والجدول واختلاج الأعضاء

ومنافع القرآن والكلام على الحوادث وأنواع من الاشارات في تفسير القرآن وتفسير قراءة السورة في المنام وكل ذلك كذب عليه وأيضاً جعفر الصادق أخذ عن أبيه وعن غيره كأخذنا وكذا أبو أخذ عن علي بن الحسين وغيره وكذلك علي بن الحسين أخذ العلم عن غير الحسين أكثر مما أخذ عن الحسين فإن الحسين قتل سنة إحدى وستين وعلى صغير فلما رجع إلى المدينة أخذ عن علماء أهل المدينة فإن علي بن الحسين أخذ عن أمهات المؤمنين عائشة وأم سلمة وصفة وأخذ عن ابن عباس والمسيور بن عزيمة وأبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم ومن وإن بن الحكم وسعيد بن المسيب وغيرهم وكذلك الحسن كان يأخذ عن أبيه وغيره حتى أخذ عن التابعين وهذا من علمه ودينه رضي الله عنه وأما علماء العلماء علي بن الحسين ومنابعه فكثيرة وقال الزهري لم أدرك بالمدينة أفضل من علي بن الحسين وقال يحيى بن سعيد الأنصاري هو أفضل هاشمي رأيته بالمدينة وقال جابر بن زيد سمعت علي بن الحسين وكان أفضل هاشمي أدركته يقول أمها الناس أحوالاً صاحب الإسلام قارح ناحيك حتى صار علينا عاراً ذكره محمد بن سعد في الطبقات أنبأنا جابر بن الفضل أنبأنا جابر بن سعد قالوا وكان علي بن الحسين ثقة مأموناً كثيراً الحديث عالياً ربيعاً وروى عن شيعة بن نعمة قال كان علي بن الحسين يبخل فلما مات وجدوه يقول أهل مائة بيت بالمدينة في السر

(فصل)

قال الرافضي ومالك قرأ على ربيعة وربعة على عكرمة وعكرمة على ابن عباس وابن عباس تلي علي (والجواب) أن هذا من الكذب فإن ربيعة لم يأخذ عن عكرمة شيئاً بل ولا ذكر مالك في كتبه إلا أنراً أو أثرين ولا ذكر اسم عكرمة في كتبه أصلاً لانه بلغه عن ابن عمر وابن المسيب أنهما تكلماه في قوله كذا وكذلك لم يخرج له مسلم ولكن ربيعة أخذ عن سعيد بن المسيب وأمثلة من فقهاء أهل المدينة وسعيد كان يرجع عنه إلى غيره وكان قد أخذ عن زيد بن ثابت وأبي هريرة وتبعه قضيا بغير من أحبابه وكان ابن عمر يباهي عنها ولهذا يقال إن موطأ مالك أخذت أصوله عن ربيعة عن سعيد بن المسيب عن عمر وقال الرشيد لمالك قد أكرت في موطأ عن ابن عمر وأقلت عن ابن عباس فقال كان أروع الرجلين بأمر المؤمنين فهذا موطأ مالك بين أن ما ذكره عن مالك من أظهر الكذب وقوله ابن عباس تلي علي كلام باطل فإن رواية ابن عباس عن علي قليلة ونال أخذ عن عمر وزيد بن ثابت وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة وكان يفتي يقول أبي بكر وعمر وتزوج علياً فاسأل مثل ما خرج البخاري في صحيحه قال أتى علي بقوم زنادقة فخرهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال أما لو كنت لم أخرجهم تهى رسول صلى الله عليه وسلم أن يعذب بعذاب الله وقتلهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه فبلغ ذلك علياً فقال ورحم ابن عباس ما أسقطه علي الهنات

(فصل)

قال الرافضي وأما علم الكلام فهو أصله ومن خطبه تعلم الناس وكان الناس تلاميذه (والجواب) أن هذا الكلام كذب لا مدح فيه فإن الكلام الخالف الكتاب والسنة باطل وقد نزه الله عليه عنه ولم يكن في الصحابة والتابعين أحد يستدل على حدوث العالم بحدوث الأجسام ويثبت حدوث الأجسام بدليل الاعراض والحركة والسكون والأجسام مستزمنة لذلك لا تنقل عنه وما لا يسبق الحوادث فهو حادث وبين ذلك على حوادث لا أول لها بل أول ما ظهر هذا

أنه جواهر ولا جسم فالكلام في هذا الباب فرع على تلك المسئلة ولو كان هذا محصياً لكان العلم بحدوث الأجسام وإمكانها من أسهل الأمور فإن بعضها محدث بالشاهدة والمحدث ممكن فإذا كانت مماثلة جاز على كل واحد منها ما جاز على الآخر فيلزم ما محدثها وأما إمكان حشدونها وعلى التقديرين يحصل المقصود والثاني لتماثلها يقول السؤال الذي أورده انتم مماثلة في الجوهرية لكنها متمايزة ومتغايرة بأسود موحية للعين هو الموجب للاختصاص بل يقول انتم مختلفة بمقتضاها وأنفسها الكما تشابهت في كونها قاطعة بانفسها أو كونها متغيرة قابلة للصفات وهذا معنى اتفاقها في الجوهرية كما ذكره هوفي الاعتراض على دليل القائلين بتماثلها ويقول أيضاً ان الأمور المتماثلة من كل وجه لا يجوز تخصيص أحدها بما يشبهه عن الآخر الألفظ والأثر ترجيح أحد المسلمين على الآخر بلا مرجع وشبهة الله تعالى ترجح أحد الأمرين لحكمة تقتضي ذلك وتلك الحكمة مقصودة لنفسها والا فتسبب الأروادة التي التماثل سواء وتلك الحكمة المرساة تنهى إلى حكمة تراد لنفسها كالمسقط في موضعه وأيضاً فإن قول القائل ان هذه الجواهر المشهود تماثله

الكلام في الاسلام بعد المائة الاولى من جهة الجعدين درهم والجهم من صفوان ثم صار الى
 أصحاب عمرو بن عبيد كأي الهذيل العلاف وأمثاله وعمرو بن عبيد واصل بن عطاء إنما كانا
 يظهران الكلام في انفاذ الوعيد وأن النار لا يخرج منها من دخلها وفي التكذيب بالقدر وهذا
 كله مما نال عنه علما وليس في الخطب الثابتة عن علي شيء من أصول المعتزلة الخمسة بل
 كل ذلك اذ نال عنه فهو كذب عليه وقدماء المعتزلة لم يكونوا يعظمون عليا بل كان فهمهم
 يشك في عدالته ويقول قد فسق عندي احدي الطائفتين لا بعينه لما عالى وإما طلبة والزبير
 فلا شهدا أحدهما لم أقل شهادته وفي قول شهادته على متفرقة ولان لهم وهذا معروف
 عن عمرو بن عبيد وأمثاله من المعتزلة والشيعية القدماء كلهم كالهشيميين وغيرهما يشنون
 الصفات ويرزون القدر على خلاف قول متأخري الشيعة بل يصرحون بالتجسيم ويحكي
 عنهم فيه شتات وهم يدعون أنهم أخذوا ذلك عن أهل البيت وقد ثبت عن جعفر الصادق أنه
 سئل عن القرآن أختي هو أم مخلوق فقال ليس بخاتني ولا مخلوق لكنه كلام الله وأما قول
 الرافضي ان واصل بن عطاء أخذ عن أبي هاشم بن محمد بن الحنفية فقال ان محمد بن الحنفية
 قد وضع كتابا في الارباب ينقض قول المعتزلة ذكر هذا غير واحد من أهل العلم وهذا يناقض
 مذهب المعتزلة الذي يقول به واصل بن عطاء ويقال انه أخذ عن أبي هاشم وقيل ان أباهم
 هذا صنف كتابا أنكر عليه ما وافقه عليه أخوه ولا أهل بيته ولا أخذ عن أبيه وبكل حال
 الكتاب الذي نسب الى الحسن يناقض ما ينسب الى أبي هاشم وكلاهما قد قيل انه رجع عن ذلك
 وبتبع أن يكونا أخذاه من المتناقضين عن أبيهما محمد بن الحنفية وليس نسبة أحدهما الى محمد
 باولى من الآخر فبطل القطع بكون محمد بن الحنفية كان يقول بهذا وهذا بل المقطوع عنه
 أن محمد امراءه من قول المرجسة فهو من قول المعتزلة أعظم راءة وأبوه على أعظم براهمن
 للمعتزلة والمرحمة منه وأما الأشعري فلا ريب عنه أنه كان تلميذا لابي علي الجبائي لكنه
 فارقه ورجع عن جمل مذهبه وان كان قد بقي عليه شيء من أصول مذهبه لكنه خالفه في نفي
 الصفات وسلك فيها طريقة ابن كلاب وخالفهم في القدر ومسائل الاعيان والاسماء والاحكام
 وانقضهم في ذلك أكثر من مناقضة حسين الخزاز وضرار بن عمرو ونحوهما من مومستوسط في
 هذا الباب كجمهور الفقهاء وجهو أهل الحديث حتى مال في ذلك الى قول جهم وخالفهم في
 الوعيد وقال مذهب الجماعة وانسب الى مذهب أهل الحديث والسنّة كأحمد بن حنبل
 وأمثاله وهذا أشهر عند الناس فالقدر الذي يحمدين مذهبهم هو ما وافق فيه أهل السنّة
 والحديث كاجل الجامعة وأما القدر الذي يذمهم مذهبهم فهو ما وافق فيه بعض المخالفين
 للسنّة والحديث من المعتزلة والمرجئة والجهمية والقدرية ونحو ذلك وأخذ مذهب أهل الحديث
 عن زكريا بن يحيى الساجي بالبصرة وعن طائفة ينفذون أصحاب أحمد وغيرهم وذكري
 المقالات ما اعتقد أنه مذهب أهل السنّة والحديث وقال بكل ما ذكرنا بن قولهم يقول واليه
 نذهب وهذا المذهب هو من أبعاد المذاهب عن مذهب الجهمية والقدرية وأما الرافضة
 كهذا المصنف وأمثاله من متأخري الامامية فانهم جعلوا أخس المذاهب مذهب الجهمية في
 الصفات ومذهب القدرية في أفعال العباد ومذهب الرافضة في الامامة والتفضيل فبين أن
 ما نقل عن علي من الكلام فهو كذب عليه ولا مدح فيه وأعظم من ذلك أن القرامطة الباطنية
 بنسبون قولهم اليه وأنه أعطى علما لمناخلة الظاهر وقد ثبت في الصحيح عنه انه قال والذي

في الحقيقة ولكن الفاعل المختار
 خص كلامها بصفات تخالف بها
 الآخر يقتضي أنها ما حقيقة
 مجردة عن جميع الصفات التي
 اختلف فيها فيكون الماء المشهود
 له حقيقة غير هذا الماء المشهود
 والنار المشهود لها حقيقة غير
 هذه النار المشهود وبكون
 ما خالف به هذا لهذا في الماء
 والنار أمر أعارض تلك الحقيقة
 لاصفة ذاتية نهال لازمة وهذا
 مكابرة للعلم فعلى هذا القول
 لا يكون لشي من الموجودات حقيقة
 ذاتية لاصفة لازمة نهال أصلا
 بل كل صفة بوصفها عارضة
 له يمكن زوالها مع بقاء حقيقته
 لان كل ما اختلفت به الاعيان
 أمر عارض اليها ليس بداخل في
 حقيقتها عند من يقول بتماثل
 الجواهر والاجسام وحيث نذ
 فيكون الانسان الذي هو حيوان
 ناطق يمكن زوال كونه حيوانا
 وكونه ناطقا مع بقاء حقيقته وذاته
 وكذلك القرس يمكن زوال
 حيوانيته وصالحته مع بقاء
 حقيقته وذاته وهكذا كل الاعيان
 ثم يقال ان اذ قدرنا هذه الصفات
 التي هي لازمة للانواع وذاتية لها لم
 يبق هنالك ما يعقل كونه جوهر
 لا محاتلا ولا مخالفا لما اذا نظرنا الى
 هذا الانسان وقدرنا أنه ليس بحي
 ولا ناطق ولا صاحب ولا إحساس
 ولا متحرك بالارادة لم يعقل هنالك

هذه الصفات بل اثبات ذلك نوع من انشغال لدى لاحقيقة وهذا انشغال في الجوهر المحسوسة نظير خيال من اثبت الجوهر العقولة لكن تلك جعلها العقل وهذه جعلها الخيال فانك تفتقد تقدير هذا الشكل مع عدم كونه حيوانا ناقطا لكن حينئذ يكون المقدور شكلا مجردا هو عرض من الاعراض وهو الذي يسمى الجسم التحليقي فالتقدير أعداد مجردة عن المعدودات وهذه المقادير مجردة والاعداد المجردة لا وجود لها الا في الازهان والاسان وكل جسم موجود له قدر يخصه وهذه هي الجسمية والجوهرية التي يشتهر بها من يقول بعدم تماثل الجوهر وهي نظير الصورة الجسمية التي هي عرض من أعراض الجسم التي يشتهر من مية حصول المادة والصورة فدعوى اولئك أن الصورة الجسمية جوهر وأن المادة جوهر آخر هو نظير دعوى هؤلاء أن الصور الجسمية جواهر متماثلة وليس هنا الاهداء الاعيان القائمة بانفسها ومقامهم من الصفات والمقادير التي هي اشكالها وصورها ثم ينصب اليه أن هؤلاء المتكلمين المتأخرين كانوا حامدو الشبه سنانى والراى والامدى واثباتهم عن يوافق أهل المنطق على صحة المنطق يوافقون أهل المنطق فيما يدعونه من انقسام صفات الجواهر

(١) قوله وحدهم يصان الخ كذا في الاصل ولم تنق عليه بعد المراجعة كتبه معهم

خلق الحية وبرأ التسمة ما عهد الى التي صلى الله عليه وسلم شيئا لم يعهده الى الناس الا ما في هذه الصحيفة وكان فيها العقل وفكلا الامرى وان لا يقتل مسلم بكافر الا فيما يؤتبه الله عبادا في الكذب ومن الناس من ينسب اليه الكلام في الحوادث كالجفر وغيره وآخرون ينسبون اليه البطاقة وأمور أخرى يعلم أن عليا رى عنها وكذلك جعفر الصادق قد كذب عليه من الاكاذيب ما لا يعلم الا الله حتى نسب اليه القول في أحكام النجوم والعود والبرق والقرعة التي هي من الاستقسام بالازلام ونسب اليه كتاب منافع سور القرآن وغير ذلك مما يعلم العلماء أن جعفر ارضى الله عنه رى من ذلك وحتى نسب اليه أنواع من تفسير القرآن على طريقة الباطنية كاذ كرو ذلك عنه أو عبد الرحمن السلمي في كتاب حقائق التفسير فذكر قطعة من التفسير التي هي من تفسيره وهي من باب تحريف الكلم عن مواضعه وتبديل مراد الله تعالى من الآيات بغير مراده وكل ذي علم بحاله يعلم أنه كان برياً من هذه الاقوال والكذب على الله في تفسير كتابه العزيز وكذلك قد نسب اليه بعضهم الكتاب الذي يسمى رسائل اخوان الكدر وهذا الكتاب صنفه جعفر الصادق بأكثر من مائتي سنة فان جعفر اتوفى سنة ثمان وأربعين ومائة وهذا الكتاب صنف في أثناء الدولة العبيدية الباطنية الاسماعيليه لما استولوا على مصر وتبوؤوا القاهره صنفه طائفة من الذين أرادوا أن يجمعوا بين الفلسفة والشريعة والتشيع كما كان يسلكه هؤلاء العبيديون الذين كانوا يدعون أنهم من ولد علي وأهل العلم بالنسب يقولون أن نسبهم باطل وأن جدتهم هودى في البطن وفي الظاهر (١) وحدهم يصان من الجوس تزوج امرأته اليهودى وكان ابنه ربيعا لجوس فان نسب الزوج أمه الجوسى وكأوا ينسبون الى باهله على أنهم من موالهم وادعى هو أنه من ذرية محمد بن اسمعيل بن جعفر واليه ان نسب الاسماعيليه وادعوا أن الحق معهم دون الاثنى عشرية فان الاثنى عشرية يدعون امامة موسى بن جعفر وهؤلاء يدعون امامة اسمعيل بن جعفر وأمه هؤلاء في البطن ملاحدة تادقة شريين الغالبية ليسوا من جنس الاثنى عشرية لكن انحاطهم قسم على هذه المذاهب الفاسدة ونسبتهم الى علي ما فعلته الاثنا عشرية وأمثالهم عليه من نوع الكذب ففرع هؤلاء و زادوا عليه حتى نسبوا الى الحاد اليه كاتسب هؤلاء اليه مذهب الجهمية والفدرية وغير ذلك ولما كاب هؤلاء الملاحدين من الاسماعيليه والنصيرية ونحوهم ينسبون الى علي وهم طريقة وعشيرة وغرباء وأمثال هؤلاء صاروا يضيفون الى علي ما رآه الله منه حتى صار الصوص من العشرة يزعون أن معهم كتابا من علي بالاذن لهم في سرقة أموال الناس كما دعت اليهود الخبارة أن معهم كتابا من علي باسقاط الجزية عنهم واثنا عشر أموال أنفسهم وغير ذلك من الامور المخالفة لدين الاسلام وقد أجمع العلماء على أن هذا كله كذب على علي وهو من أبر الناس من هذا كله ثم صار هؤلاء يدعون ما افتروه عليه من هذا الامور مدحاله بفضله به على الخلفاء قبله ويجعلون مثل ذلك من الاباطيل عيافهم وبضاحتى صار رؤس الباطنية تجعل منتهى الاسلام وغايته هو الاقرار بربوبية الافلاك وأنه ليس وراء الافلاك صانع لها ولا خالق ويجعلون هذا هو باطن دين الاسلام الذي بعثه الرسول وأن هذا هو تائويله وأن هذا التائويل القام على الخواص حتى اتصل بمحمد بن اسمعيل بن جعفر وهو عندهم القائم ودعاه الى القائه عندهم وأنه ينسخ ملة محمد بن عبد الله ويظهر التائويلات الباطنية التي يكتمها التائويل امرها الى علي وصار هؤلاء يستطون عن خواص أصحابهم الصلاة والكاة والصيام والنج ويحبون لهم الحرمات من

الفواحش والظلم المسكر وغير ذلك وصف المسلمون في كشف أسرارهم وفتح أسرارهم كبا
معروفة لما علموه من أفسادهم الدين والدنيا وصف فهم القاضي عبد الجبار والقاضي أبو
بكر بن الطيب وأبو يعلى والغزالي وابن عقيل وأبو عبد الله الشهرستاني وطوائف غيره هؤلاء وهم
الملاخدة الذين ظهر وبالهم في الشرق والمغرب واليمن والشام ومواضع متعددة كأصحاب (٣) الاموت
وأمثالهم وكان من أعظم ما به دخل هؤلاء على المفسدين وأفسدوا الدين هو طربن الشبهة فلفط
جهلهم وأهواهم وبعدهم من دين الاسلام ولهذا أوصوا دعوتهم أن يدخلوا على المسلمين من
باب التشيع وصاروا يستعينون بمعاونة الشيعة من الأكاذيب والأهواء ويزيدونهم على
ذلك ما نسبهم من الافتراء حتى فعلوا في أهل الاعيان ما لم يفعله عبدة الاوثان والصلبان وكان
حقيقة أمرهم دين فرعون الذي هو شر من دين اليهود والنصارى وعباد الاصنام وأول دعوتهم
التشيع وأخروا الانسلاخ من الاسلام بل من الملل كلها ومن عرف أحوال الاسلام وتقلب
الناس فيه فلا بد أنه قد عرف شيئا من هذا وهذا قصدت في قول النبي صلى الله عليه وسلم في
الحديث المتفق عليه تركين سنين من كان قبلكم هذا القذة والقذة حتى لو دخلوا حجر صب
لدخلوه قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فن وفي الحديث الآخر المتفق عليه لا تأخذن
أمتي ما أخذ الامم قبلها شيئا بشرب وزنا عابدا قالوا يا رسول الله فارس والروم قال ومن الناس
الاهولاء وهذا بعينه صار في هؤلاء المنتسبين الى التشيع فان هؤلاء الامم لم يعلية أخذوا من
مذاهب الفرس وقولهم بالاصلين النور والظلمة وغير ذلك أمور وأخذوا من مذاهب الروم من
النصرانية وما كانوا عليه قبل النصرانية من مذهب اليونان وقولهم بالنفس والعقل وغير
ذلك أمور أخرى جواب هذا بهذا اسما وذلك باصطلاحهم السابق والتالي وجوابه هو القلم والورق
وأن القلم هو العقل الذي يقول هؤلاء انه أول المخلوقات واحصوا بحديث روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال أول ما خلق الله العقل قاله أقبل قاله أقبل فقال له أدبر فأدبر فقال وعزني
ما خلقت خلقا كرم على منك قبل أخذ وبل أعطى وبل الثواب وبل العقاب وهذا
الحديث رواه بعض من صنف في فضائل العقل كداود بن الحبيب ونحوه وهو حديث موضوع
كذب على النبي صلى الله عليه وسلم عند أهل المعرفة بالحديث كاذ كذا في أبو حاتم بن حبان
البيهقي والدارقطني وابن الجوزي وغيرهم ولكن لما وافق رأي هؤلاء ما استدلوا على عبادتهم مع
أن لفظ الحديث يناقض مذهبهم فان لفظه أول بالنصب وروى انه لما خلق الله العقل أي انه
قال له هذا الكلام في أول أوقات خلقه فالمراد به أنه طامسه حين خلقه لانه أول المخلوقات
ولهذا قال في انشاء ما خلقت خلقا كرم على منك قبل أخذ وبل أعطى وبل الثواب وبل العقاب
يقبل ويدبر والعقل عندهم يتبع عليه هذا وقال بل أخذ وبل أعطى وبل الثواب وهذا
العقل عندهم هو رب العالم كله هو المبدع كله وهو معلول الاول لا يختص به أربعة أعراض
بل هو عندهم مبدع الجواهر كلها العلوية والسفلية والحسية والعقلية والعقل في لغة المسلمين
عرض قائم بغيره إما قوة النفس وإما مصدر العقل عقل بعقل عقلا وأما العقال فلا يسي في
لغتهم العقل وهؤلاء في اصطلاحهم العقل جوهر قائم بنفسه وقد بسطنا الكلام على هذا وبيننا
حقيقة أمرهم بالعقول والنقول وأن ما يثبتونه من المقارنات عند التحقيق لا يرجع الا الى
أمر وجوده في الاذهان لا في الاعيان الا النفس الناطقة وقد أخطأ في بعض صفاتها هؤلاء
قولهم ان العالم معلول علة قديمة أزلية واجبة الوجود وان العالم لازم لها لكن حقيقة قولهم

والاجسام الى ذاتي وعرضي وانقسام العرضي الى لازم للماهية وعارض لها وانقسام العارض الى لازم ومعارض مع ما في هذا الكلام من انطوائن الصفات في الحقيقة انما تنقسم الى لازم للماهية وعارض لها وما تنقسم اللازم الى ذاتي وعرضي وثابت وشيئين في هذه الاعيان أحدهما الذات والثاني هذا الوجود المشاهد فكلام باطل كما قد بسط في موضعه ثم اتهم في قولهم بتماثل الجواهر والاجسام يدعون أن جميع صفات الاجسام التي تختلف بها انما هي عارضة لها قابلة الزوالها ليس منها شيء لازم للحقيقة ولا هو من موجبات الذات ومقتضياتها فباسم الله أن ذلك التساوي الذي غلوت في فيه حتى يجعلون الحقيقة مؤلفة من صفاتها الذاتية وتقولون ان الذات هي المقتضية للوازم والوازم هي الوجودات وهما يقولون ليس لهذه الاعيان حقيقة قائمة بنفسها الا ما شتر له كلها فيه وليس شيء هنا لازم بخصه ولا لازم بفارقه غيره بل ليست الوازم الا ما لازم جميع ما يسمي جوهرًا وحسبنا وهذا المعنى قد رأيت منه بما شابه هؤلاء انتظار يتكلم كل منهم مع كل قوم على طر يقتهم بكلام يناقض ما تكلم به على طريقة أو شئ مع تناقض كل من القولين في نفس الامر وهذا إما

أن يكون لكونه لم يفهم ان هذا
 للشيء الذي أنبته هذه العبارة هو
 التي نعلمه بتلك فلا يكون قد تصور
 حقيقة ما يقول بل تصور ما يتصور
 باللفظ بحيث أذا خرج العنق عن
 ذلك اللفظ لم يعرف أنه هو وهذا
 فيخرج عن يدى التنظير العقليات
 المحضنة التي لا تقيد بلفظ ولا لفظ
 ولما أن يكون مع تسمية وذهوله
 في كل مقام لما قاله في المقام
 الآخر وهذا أشبه أن يظن بمن له
 عقل وتصور صحيح لكنه يدل على أن
 له في المسألة قولين وأنه يقول في كل
 مقام ما يرجع عنده في ذلك المقام
 منهما لا يعيش مع البليل مطلقا بل
 يتناقض ولما أن يكون مع فهمه
 التناقض وجب أن يفتأ ما لا يسأل
 بتناقض كلامه ولما أن يرجع هذا
 في هذا الوطن وهذا في هذا الوطن
 (فصل في) ومن المذهب أن
 كلامه وكلام أمثاله يدور في هذا
 الباب على تماثل الأجسام وقد
 ذكر النزاع في تماثل الأجسام
 وأن القائلين بتماثلها من المتكلمين
 بنوا ذلك على أنها كسرة من
 الجواهر المفردة وأن الجواهر
 متماثلة ثم أنه في مسئلة تماثل

(١) قوله غير الجسم الخ كذا في
 النسخة وليس متصلا بعقله
 ويظهر له سقط شيء من النسخ
 ولعل وجه الكلام هو ذلك جسم
 غير الجسم الخ كتبه مصححه

أنه علمه تائبا وأن الافلاك تتحرك حركة ارادية شوقية للتشبيه وهو محرك لها كما يحرك
 المحبوب المتشبه به الذي يشبهه ومثل هذا لا يجب أن يكون هو المحدث لتصوراته
 وارادته وحركته فقولهم في حركة الفلك من جنس قول القدر بة في أحوال الحيوان لكن
 هؤلاء يقولون حركة الفلك هي سبب الحوادث فحققة قولهم أن الحوادث كلها تحدث بلا
 محدث أصلا وأن الله لا يفعل شيئا ولكل مقام مقال وهم جعلوا العلم الأعلى والفلسفة الأولى
 هو العلم الباطن في الوجود ولو أحقه وقسموا الوجود إلى جوهر وعرض ثم قسموا الأعراض إلى
 تسعة أخماس ومنهم من ردها إلى خمسة ومنهم من ردها إلى ثلاثة فله لم يقم لهم دليل على المحصر
 وقسموا الجواهر إلى خمسة أنواع العقل والنفس والمادة والصورة والجسم وواجب الوجود
 تارة يسمونه جوهرًا وهو قول قدمائهم كأرسطو وغيره وتارة لا يسمونه بذلك كما قاله ابن سينا
 وكان ثمة القوم تصورون في أنفسهم أموراً عقلية فيظنون أنها ثابتة في الخارج كما يحكي عن
 شعبة فتاغورس وأفلاطون وأن أولئك أثبتوا أعدادا مجردة في الخارج وهو هؤلاء أثبتوا المثل
 الافلاطونية وهي الكليات المجردة عن الاعيان وأثبتوا المادة المجردة وهي الهولي الأولى
 وأثبتوا المادة المجردة وهي الجوهر العقلي المجرد عن الجسم وأعراضه وأثبتوا القضاء المجرد عن الجسم
 وأعراضه وأرسطو وأتباعه خالفوا أسلفهم في ذلك ولم يثبتوا من هذه شيئا مجردا ولكن أثبتوا
 المادة المقارنة للصورة وأثبتوا الكليات المقارنة للأعيان وأثبتوا العقول العشرة وأما النفس
 الفلكية فأكثرهم يجعلها قوة جسمانية ومنهم من يقول هي جوهر قائم بنفسه كنفس الإنسان
 ولفظ الصورة يريدون به تارة ما هو عرض كالصورة الصناعية مثل شكل السرير والخاتم
 والسيوف وهذه عرض قائم بمجمله والمادة هنا جوهر قائم بنفسه ويريدون بالصورة تارة الصورة
 الطبيعية وبالمادة الطبيعية ولا ريب أن الحيوان والمعادن والنباتات لها صورة وهي خلقت من
 مواد لكن يعنون بالصورة جوهر قائم بنفسه وبالمادة جوهر آخر مقارن له هذه وآخرون
 في مقابلتهم من أهل الكلام القائلين بالجواهر الفردة يزعمون أنه ما تم من حادث يعلم حدوثه
 بالمادة إلا الأعراض وأنهم لا يشهدون حدوث جوهر من الجواهر وكلا القولين خطأ وقد
 بسطنا الكلام عليهما في غير هذا الموضع وقد راد بالمادة المادة الكلية المشتركة بين الأجسام
 وبالصورة الصورة الكلية المشتركة بين الأجسام ويدعون أن كل ما هو جوهر عقلي وهو غلط فإن
 المشترك بين الأجسام أمر كلي والكليات لا توجد كليات الأفي الأذهان لافي الأعيان وكل
 ما وجد في الخارج فهو غير بنفسه عن غيره لا يشترك فيه غيره لافي الأذهان إذا أخذ كليا
 والأجسام بعرض لها الاتصال والانفصال وهو الاجتماع والافتراق وهما من الأعراض ليس
 الانفصال شيئا قائما بنفسه كأن الحركة ليست شيئا قائما بنفسه (١) غير الجسم المحسوس
 يراد به الاتصال والانفصال ويسمونه الهولي والمادة وهذا غير مبسوط في غير هذا الموضع
 وكثير من الناس قد لا يفهمون حقيقة ما يقولون وما يقول غيرهم وما جاء به الرسل حتى يعرفوا
 ما فيه من حق وما طيل فيعلون هل هم موافقون لصرح المعقول أو هم مخالفون له ومن أراد
 التظاهر بالاسلام منهم عبر عن ذلك بالعبارة الإسلامية فيصير عن الجسم بعالم الملك وعن
 النفس بعالم الملكوت وعن العقل بعالم الجبروت أو بالعكس ويقولون إن العقول والنفس هي
 الملائكة وقد يحاولون قوى النفس التي تقتضي فعل الخير هي الملائكة وقواها التي تقتضي
 الشر هي الشياطين وأن الملائكة التي تنزل على الرسل والكلام الذي سمعه موسى بن عمران إنما

هو في نفوس الانبياء ليس في الخار حجة تجزئ ما يراه النائم وما يحصل للكثير من المروءين وأصحاب الرضا حيث يتخيل في نفسه أشكالا ثورية ويسمع في نفسه أصواتا تلك هي عندهم ملائكة الله وذلك هو كلام الله ليس له كلام منفصل ولهذا يدعى أحدهم أن الله كله كما كان موسى بن عمران أو أعظم عما كان موسى لأن موسى كلم عندهم بحروف وأصوات في نفسه وهم يكلمون بالله في المجردة العقلية وصاحب مشكاة الأنوار والكتب المضمون بها على غير أهلها رفع في كلامه قطعة من هذا الخط وقد كفرهم بذلك مواضع أخرى ورجع عن ذلك واستقر أمره على مطالعة البخاري ومسلم وغيرهما ومن هنالك صاحب خلق النملين إن قسى وأمثاله وكذلك إن عربي صاحب فصوص الحكم والفتوحات الحكيمة ولهذا يدعى أنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الانبياء والتي عنده يأخذ من الملك الذي يوحى به إلى الرسل لأن النبي عنده يأخذ من الخيالات التي غثت في نفسه لما صورت له المعاني العقلية في الصورة الخيالية وتلك الصورة عنده هي الملائكة وهي زعمه تأخذ من عقله المجرد قبل أن يصير خيالا ولهذا يفضل الولاية على النبوة ويقول

مقام النبوة في برزخ * فوق الرسول ودون الولي

والولي على أصله الغاسد يأخذ من الله بلا واسطة لأنه يأخذ من عقله وهذا عندهم هو الآخر عن الله بلا واسطة أنليس عندهم ملائكة منفصلة تنزل الوحي والرب عندهم ليس هو موجودا مسابنا للخلوقات بل هو وجود مطلق أو مشروط بنفي الأمور النبوتية عن الله أو نفي الأمور النبوتية والسلبية وقد يقولون هو وجود الخلق ذات وأحوال فيها ولا هذا ولا هذا فهذا عندهم غاية كل رسول ومعنى النبوة عندهم الأخذ من القوة المتخيلة التي صورت المعاني العقلية في المثل الخيالية ويسمونها القوة القدسية فلها جعلوا الولاية فوق النبوة وهو لا من جنس القرامطة الباطنية الملاحدة لكن هو لا يظهر وإقالب التصوف والتسليم ودعوى التحقيق وأمثال ذلك وأولئك تظهر وإقالب التشيع والموالاة فأولئك يعظمون شيوخهم حتى يجعلوهم أفضل من الانبياء وقد يعظمون الولاية بمعنى يجعلوها أفضل من النبوة وهو لا يعظمون أمر الإمام حتى قد يجعلون الأئمة أعظم من الانبياء والإمام أعظم من النبي كما يقوله الاسمعية وكلاهما يباطنان الفلاسفة الذين يجعلون النبي فيلسوفا ويقولون أنه يخص بقوة قدسية ثم منهم من يفضل النبي على الفيلسوف ومنهم من يفضل الفيلسوف على النبي ويرغمون أن النبوة متكسبة ويقولون أن النبوة عبارة عن ثلاث صفات من حصلت فهو نبي أن يكون له قوة قدسية حدسية ينال بها العلم بلا تعلم وأن تكون نفسه قوية لها تأثير في هولي العالم وأن يكون له قوة يتفصل بها ما يعقله ومن ينال نفسه وهو سمع في نفسه هذا كلام ابن سينا وأمثاله في النبوة وعنه أخذ ذلك الغزالي في كسبه المضمون بها على غير أهلها وهذا القدر الذي ذكره يحصل تلقا كثير من أحد الناس ومن المؤمنين وليس هو من أفضل عموم المؤمنين فضلا عن كونه نيا كما بسط في موضعه وهو لا بد قالوا هذا الماحجوا في الكلام في النبوة على أصول سلفهم الدهرية القائلين بأن الافلاك قدسية أزلية لا مفعولة لتفاعل بقدرته واختياره وأنكر واعلم بالخزيات ونحو ذلك من أصولهم الفاسدة فتكلم هؤلاء في النبوة على أصول أولئك وأما القدماء أرسطو وأمثاله فليس لهم في النبوة كلام يحصل فالواحد من هؤلاء يطلب أن يصير نيا كما كان السهروردي المقتول يطلب أن يصير نيا وكان قد جمع بين النظر والتأمل وسلط بخوامن سليل الباطنية وجمع بين

الجواهر ذكر أنه لا دليل على تماثلها فصار أصل كلامهم الذي يرجع اليه هذه الأمور كلاما بلا علم بل بخلاف الحق مع أنه كلام في الله تعالى وقد قال تعالى قل إنما حرم من الفواحش ما ظهر منها وما بطن والآنم والي في غير الحق وأن تشرعوا والله عالم بيزله سلطانا وأن تشرعوا والله عالم بيزله سلطانا وقال تعالى عن الشيطان إنما أمركم كم بالسوء وأنفساء وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون وقال في كتابه هذا الكبير الفصل الرابع في أن الجواهر متجانسة غير متحدة اتفقت الأشاعرة وأكثر المعتزلة على أن الجواهر متماثلة متجانسة وذهب النظام والتجار من المعتزلة بساعلى قولها بتركيب الجواهر من الاعراض إلى أن الجواهر إن تركبت من الاعراض المختلفة فهي مختلفة ولهذا فاعلموا يدرك الاختلاف بين بعض الجواهر كالاختلاف الواضع بين النار والهوى والماء والقراب ضرورة كما يدرك الاختلاف بين السواد والبياض والحرارة والبرودة والطرية واليوسوة وسائر الاعراض المختلفة قال وهو باطل أما كون الجواهر مركبة من الاعراض فيما سبق وأما ما ذكره من الاختلاف بين الجواهر كالأمثلة المضروبة فلا نسلم أنه عائد إلى اختلاف الجواهر في أنفسها بل

هـ عائد الى الاعراض القائمة واختلاف الاعراض لا يدل على اختلاف المعروض له في نفسه قلت التجاريس هو من المعتزلة بل هو من مقلده وهو يخالف المعتزلة في القدر فيثبت وفي غير ذلك من اصول المعتزلة لكنه يوافقهم على نفي الصفات ويتالفهم ايضا في مسائل الاسماء والاحكام والوعيد وجهور الناس على أن الاجسام مختلفة من الفلاسفة والمكلمين وغيرهم وقدر كراشعري في مقالته النزاع في ذلك والمقصود هنا اعترافه بأنه لا حاجة للقاتلين بالتنازل فله قال فان قيل ما ذكرتموه وان دل على ابطال ما أخذ القاتلين بالاختلاف فما دليلكم في التنازل والتجاسن فلتن قلتم دليل التنازل اشتراك جميع الجوواهر في صفات نفس الجوهر وهي التميز وقبول الاعراض والقيام بنفسه فنقول وما المانع من كون الجوواهر مختلفة بذواتها وان اشتركت فيبها ذكرتموه من الصفات فله لا مانع من اشتراك المختلفة في عوارض عامة لها وانما يثبت كون ما ذكرتموه صفات نفس الجوهر أن لو لم يكن الجوواهر مختلفة وهذه اعراض عامة

(١) لقد درج كذا في النسخة على هذه الصورة بدون نقط ولم تهتد به غير كسبه صحيحه

فلسفة الفرس واليونان وعظم أمر الأتوار وقرب دين المجوس الاول وهي نسخة الباطنية الاسمية وكان يدعى الحصر والسيماقتله السلون على الزندقة بحجاب في زمن صلاح الدين وكذلك ابن سبعين الذي جاء من المغرب الى مكة وكان يطلب أن يصير نبيا ووجد غار حراء الذي نزل فيه الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم ابتداء وحكي عنه أنه كان يقول (١) لقد درج ابن آمنه حيث قال لا نبي بعدي وكان يربط في الفلسفة وفي تصوف المتفلسفة وما يتعلق بذلك وهو ابن عربي وأمثالهما كالصدر القنوي وابن الفارض والتاساني منتهى أمرهم القول بوحدة الوجود الواجب القديم الخالق هو الوجود الممكن المحدث المخلق ما ثم لا غير ولا سوى لكن لما رأوا تعدد الخلق وماراة واثارة يقولون مظاهر ومجالي فاذا قيل لهم فان كانت المظاهر أمور وجودية بتعدد الوجود واللام يكن لها عين حقيقة وما هو نحو هذا الكلام الذي بين أن الوجود نوعان خالق ومخلوق فالواجب نثبت عندنا في الكشف ما ناقض صريح العقل ومن أراد أن يكون محققا مثنا فلا بد أن يلتزم الجمع بين التقيض وان الجسم الواحد يكون في وقت واحد في موضعين وهؤلاء الاصناف قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع فان هؤلاء يكترون في الدول الجاهلية وعامتهم قبل الى التشيع كعليه ابن عربي وابن سبعين وأمثالهما فاحتاج الناس الى كشف حقائق هؤلاء وبيان أمورهم على الوجه الذي يعرف به الحق من الباطل فان هؤلاء يدعون في أنفسهم أنهم أفضل أهل الارض وأن الناس لا يفهمون حقيقة اسرارهم فلما يسر الله أن يثبت لهم حقائقهم وكتب في ذلك من المصنفات ما علوا به أن هذا هو تحقيق قولهم وتبين لهم بطلان العقل الصريح والعقل الضعيف والكشف المطابق رجوع عن ذلك من علمائهم وفضلائهم من رجوع وأخذ هؤلاء يشنون لناس تناقضهم ويرأونهم من الحق وكان من أصول ضلالهم ظنهم أن الوجود المطلق يوجد في الخارج ما ماعلوا بشرط الذي يسمونه الكلي الطبيعي اذا قيل أنه موجود في الخارج فان الذي يوجد في الخارج ج مقيد بعنا هو مطلق في الذهن مقيد في الخارج واما من زعم أن في الذهن شأ مطلقا وهو مطلق حال تحققه في الخارج فهو غلط غلط فله كثير من أهل المنطق والفلسفة واما المطلق بشرط الاطلاق فهو الوجود المقيد بسبب جميع الامور الثبوتية والسلبية كما يوجد الانسان مجردا عن كل قيد فاذا قلنا موجودا معدوم أو واحد أو كثيرا وفي الذهن أو في الخارج كان ذلك قيداً زائدا على الحقيقة المطلقة بشرط الاطلاق وهكذا الوجود تأخذه مجردا عن كل قيد بقوى وسلوى فلا تصفه بالصفات السلبية ولا الثبوتية وهكذا هو واجب الوجود عندنا في الباطنية كما في يعقوب الحصري صاحب الاقاليه المالكوتية وأمثاله لكن من هؤلاء من لا يعرف برفع التقيض فيقول لا موجود ولا معدوم ومنهم من يقول بل أسكن عن اثبات أحد التقيضين فلا أقول موجود ولا معدوم كما في يعقوب وهو منتهى تجرده هؤلاء القاتلين بوحدة الوجود وابن سينا وأتباعه يقولون الوجود الواجب هو الوجود المقيد بسبب الامور الثبوتية دون السلبية وهذا البعد عن الخارج ج من المقيد بسبب الوجود والعدم وان كان ذلك متعافى الموجود والعدم قلنا ولشك المدعين لتحقيق أنهم ينتهوا عن كرمي الفوائن المنطقة وهذا الوجود المطلق بشرط الاطلاق المقيد بسبب التقيض عنه لا يوجد في الخارج ج بتافان العقلاء وانما يقدر في الذهن تقديرا والا فاذ قد زاننا شأ مطلقا واشترطناه أن لا يكون موجودا ولا معدوم ولا واحدا ولا كثيرا يوجد في الخارج ج بل نفرض في الذهن كما نفرض

الجميع بين التقيضين ففرض رفع التقيضين كفرض الجمع بين التقيضين ولهذا كان هؤلاء
 تارة يصغرونه بجمع التقيضين أو الامسالة عنهما كما يفعل ابن عربي وغيره كثيرا وتارة يجمعون
 بين هذا وهذا كما يوجد أيضا في كلام أصحاب الطائفة وغيرهم قلنا قالوا مع ذلك انه مبدع العالم
 وشرطوافيه أنه لا يوصف بنبوت ولا انتفاء كان تناقضا فإن كونه مبدعا لا يخرج عن هذا وهذا
 وكذلك إذا قالوا لموجود واجب وشرطوافيه التخصيص كان تناقضا وحقيقة قولهم
 موجود لا لموجود واجب لا واجب وهذا انتهى أمرهم وهو الجمع بين التقيضين أو رفع
 التقيضين ولهذا يصيرون إلى الحيرة ويعطونوها وهي عندهم منتهى معرفة الانبياء والاولياء
 وادعاهم والفلاسفة ومن أصول ضلالهم ظنهم أن هذا تناقض عن التشبيه وأنهم متى وصفوا بصفة
 اثبات أو نفي كان فيه تشبيه بذلك ولم يعلموا أن التشبيه المنفي عن الله هو ما كان وصفه بشئ من
 خصائص المخلوقين أو أن يجعل شئ من صفاته مثل صفات المخلوقين بحيث يجوز عليه ما يجوز
 عليهم أو يجب ما يجب لهم أو يمنع عليه ما يمنع عليهم مطلقا فإن هذا هو التمثيل الممنوع المنفي
 بالفعل مع الشرع فيمتنع وصفه بشئ من النقصات ويمتنع مماثلة غيره له في شئ من صفات
 الكمال فهذا ان جماع لما ينزه الرب تعالى عنه كما بسطنا ذلك في مواضع كثيرة وعلى هذا وهذا دل
 قوله تعالى قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد كما قد بسطنا ذلك في
 مصنف مفرد في تفسير هذه الشواهد فأما الموافقة في الاسم كمن وحى وموجود وموجود وعلم
 وعلم فهذا لا بد منه بلزمن نفي هذا التعطيل المحض فإن كل موجودين قائمين بانفسهما
 لا يفتقد لأبدان يجمعهما اسم عام لكن المعنى القائم لا يوجد عاما في الذهن لا في الخارج فإذا
 قيل هذا الموجود وهذا الموجود مشتركان في مسمى الوجود كان ما اشتركا فيه لا يوجد مشتركا
 الا في الذهن لا في الخارج وكل موجود فهو يخص بنفسه وصفات نفسه لا بشره كغيره في شئ
 من ذلك في الخارج وانما الاشتراك هو نوع من التشابه والاتفاق والمشاركة فيه الكلي لا يوجد
 كذلك الا في الذهن فإذا وجد في الخارج لم يوجد الا في الذهن عن نظيره لا يكون هو اياه ولا هما
 في الخارج ج مشترك كان في شئ في الخارج فاسم الخالق اذا وافق اسم المخلوق كالموجود والحي
 وقبل ان هذا الاسم عام كلي وهو من الاسماء المتواطئة أو المتشككة لم يلزم من ذلك أن يكون
 ما يتصف به الرب من مسمى هذا الاسم قد شارك فيه المخلوق بل ولا يكون ما يتصف به أحد
 المخلوقين من مسمى هذا الاسم قد شارك فيه مخلوق آخر بل وجوده انحصار وجوده
 يخصه لكن ما يتصف به المخلوق قد عاين ما يتصف به المخلوق ويجوز على أحد المتين ما يجوز
 على الآخر وأما الرب سبحانه وتعالى فلا عاين له شئ من الاشياء في شئ من صفاته بل الشاين
 الذي يشهده بين كل واحد من خلقه في صفاته أعظمهم البيان الذي بين أعظم المخلوقات وأحقها
 وأما المعنى الكلي العام المشترك فيه فذلك كاذ كذا لا يوجد كليا الا في الذهن وانما كان
 المتصفان به بينهما نوع موافقة ومشاركة ومشابهة من هذا الوجه فذلك لا يجوز فيه فإن
 ما يلزم ذلك القدر المشترك من وجوب وجواز وامتناع فإن الله متصف به فالموجود من حيث
 هو موجود والعلم أو الحي هما قبل ان يلزمه من وجوب وامتناع وجواز فانه موصوفه
 بخلاف وجود المخلوق وحياته وعلمه فإن الله لا يوصف بما يخص به المخلوق من وجوب وجواز
 واسمه الله كآل المخلوق لا يوصف بما يخص به الرب من وجوب وجواز واستحالة فمن فهم هذا
 انحل عنه اشكالات كثيرة يعرفها كثير من الاديان الناطرين في العلوم الكليّة والمعارف

لها وانما يمتنع كون المواهر
 مختلفة وان هذه أعراض عامة
 لها ان لو كانت هذه الصفات
 صفات نفس الجوهر وهو دور يمتنع
 قال واعلم أن طرق أهل الحق
 في اثبات المجانسة وان اختلفت
 عباراتها فكلمها آية الى ما ذكر
 وما قيل عليه من الاشكال فلازم
 لا يخص منه الا بان يقال نحن لا
 نفني بقبضات الجواهر غير كونها
 مشتركة فبما ذكرناه من الصفات
 وعند ذلك فاقبل التراجع يرجع
 الى التسمية لا الى نفس المعنى فقلت
 فهذا قوله مع اطلاعه على طرق
 القائلين بالتجانس ورغبته في
 نصرهم لو أمكنه فذكر أن جميع
 ما ذكره من الطرق يرجع الى ما
 ذكره وهو مما يبال بالاضطرار انه
 لا يدل على تماثلها بل يدل على
 اشتراكها في معنى من المعاني
 وليس جعل ما به الاشتراك
 هو الذات وما به الاختلاف من
 الصفات بأولى من العكس وهذا
 على سبيل التزلز والافتن نعلم
 بالضرورة والحس اختلاف الاجسام
 المختلفة كما نعلم اختلاف الاعراض
 المختلفة وما ذكره من أن
 الاختلاف عائد الى الاعراض لا
 الى المعروضات مختلفة للحس فان
 نفس النار مختلفة للماء ليس مجرد
 حرارة النار هي المختلفة لبرودة الماء
 بل نحن نعلم أن النار تختلف للماء أعنام
 مما نعلم أن الحرارة تختلف البرودة

الالهة فهذا أحد أقوالهم في الوجود الواجب وهو المطلق بشرط الإطلاق عن التقيد والانبثاق وهو كالمها في التعطيل والاحلاد والثاني قول ابن سينا أو أتباعه أنه هو الوجود المقسبان لا يعرضه شيء من الماهيات كالمبصر الرازي وغيره وهذه العبارات بنسبة على قولهم ان الوجود يعرض للماهية الممكنة فان للناس ثلاثة أقوال قيل ان الوجود زائد على الماهية في الواجب والممكن كما يقول ذلك أبو هاشم وغيره وهو أحد قول الرازي وقد يقوله بعض النظار من أصحاب أحد وغيرهم وقيل بل الوجود في الخارج هو الحقيقة الثابتة في الخارج ليس هنالك شيئان وهذا قول الجمهور من أهل الأثبات وهذا قول عامة النظار من مثبتة الصفات من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم لكن ظن الشهرستاني والرازي والامدني ونحوهم أن قائل هذا القول يقول ان لفظ الوجود مقول بالاشتراك العقلي ونقلوا ذلك عن الأشعري وغيره وهو غلط عليهم فان أصحاب هذا القول هم جاهلوا الحق من الأولين والآخرين وليس فهم من يقول بان لفظ الوجود مقول بالاشتراك العقلي الا طائفة قليلة وليس هذا قول الأشعري وأصحابه بل هم متفقون على أن الوجود ينقسم الى قديم ومحدث وادم الوجود بهما لكن الأشعري ينفي الاحوال ويقول المعلوم والمخصوص يعود الى الاقوال ومقصود أنه ليس في الخارج معنى كلى عام ليس مقصوده أن الفهم لا يقوم به معنى عام كلى وهؤلاء الذين قالوا ان من قال بوجود كل شيء هو نفس حقيقة الموجودة انما هو قول بالاشتراك العقلي لا أنهم قالوا اذا جعلنا الوجود عام من الالفاظ المتواطئة المتساوية او المتفاضلة التي تسمى المشككة وقتلنا الوجود ينقسم الى واجب وممكن وقديم ومحدث كان النزاع قد اشتهر كافي مسمى الوجود وهو كلى مطلق فلا بد ان يميز أحد هاتين الأخرى بما يخصه وهو حقيقة فيزمن ان يكون لكل منهما حقيقة غير الوجود فن قال ان الشيء الموجود في الخارج ليس شيئا غير الحقيقة الموجودة في الخارج بل يمكنه أن يقول لفظ الوجود بهما بل يقول هو مقول عليها بالاشتراك العقلي وهذا غلط صلت فيه طوائف كالرازي وأمثلة بان ذلك من ثلاثة وجوه أحدها أن يقال لفظ الوجود كلفظ الحقيقة وكلفظ الماهية وكلفظ الذات والنفس فاذا قسم الوجود ينقسم الى واجب وممكن أو قديم ومحدث كان بمنزلة قولكم الحقيقة تنقسم الى واجبة وممكنة أو الى قديمة ومحدثة وبمنزلة قولهم الذات تنقسم الى هذا وهذا أو الماهية تنقسم الى هذا وهذا ونحو ذلك من الأسماء العامة وبمنزلة قولهم الشيء ينقسم الى واجب وممكن وقديم ومحدث وجنثاذا قسمت بشر كان في الوجود أو الوجوب وبنماز أحدهما عن الآخر بالحقيقة والماهية كان بمنزلة أن يقال بشر كان في الماهية أو الحقيقة وبنماز أحدهما عن الآخر بالوجود أو الوجوب فان قلت انما اشتركا في الوجود العام الكلي وامتنزك منهما بالحقيقة التي تخصه قيل وكذلك يقال انما اشتركا في الحقيقة العلمية الكلية وامتنزك كل منهما بالوجود الذي يخصه فلا فرق حينئذ بين ما جعلته مشتركا كلياً كالجنس والعرض العام وبين ما جعلته مختصاً بمزاجي كالفصل والخاصة لكن عدم التميز بين شيئين متساوين في العموم والمخصوص فقد رتب أحد هاتين حال عمومه والآخر في حال خصوصه فهذا كان من تقديركم والافكل منهما يمكن فيه التقدير كما يمكن في الآخر وكل منهما في نفس الأمر مساو ولا فرق في عمومه وخصوصه وكونه مشتركا أو مختصاً فلا فرق في نفس الأمر بين ما جعلته مختصاً وأعرضاً عما جعلته مفصلاً وأخصاً إلا أنكم قد رتب أحد المتساويين عاماً والآخر خاصاً (الوجه الثاني) أن يقال اذا قسم الوجود ان ينقسم بشر كان

ونك أن الحرارة والبرودة بينهما من الاشتراك في الكيفيات مثل كون كل منهما معرضاً قائماً بغيره وهو صفة محسوسة باللس وكذلك بين السواد والبياض من الاشتراك في العرضية اللونية والقيام بالغير والرؤية بالبصر وغير ذلك من الصفات أعظم من الاشتراك بين الماء والنار فان الاشتراك بينهما هو في القدر ونحو ذلك من الكيفيات والاشتراك في الكيفية أعظم من الاشتراك في الكمية فإذا كان ذلك لا يوجب التماثل فذلك بطريق الأولى وأيضاً فالخارج لا يقد تسكس بالبرودة في مثل الفاتر فانه لا يبقى حاراً كحرارة النار ولا بارد برودة الماء المحض وأما نفس الماء والنار فلا يجتمعان وأيضاً فالأعراض المختلفة تستلزم في محل واحد وأما نفس الأقسام فلا تستلزم في محل واحد وهذا مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود هنا بيان اعتراف هؤلاء بفساد الأصول التي ينسبونها عليها مخالفتهم من النصوص وبيان تناقضهم في ذلك وأهمهم يقولون اذا تنكروا في المنطق وغيره بما يناقض كلامهم هنا ويبعد أو يتعارض في العادة أن يكون هذا مجرداً ختلاف الاجتهاد مع الفهم التام في الموضوعين بل يكون لنقص كمال الفهم والتصوير خوفاً أن لا يكون القولان متناقضين فلا يجمع بينهما ثبات التناقض أو لتوسع

في معنى الوجود فلا بد أن نميز أحدهما عن الآخر بأمر آخر قبل لكم المميز يمكن أن يكون وجوداً خاصاً فلم يتم أنه يكون شيئاً خارجاً عن معنى الوجود حتى تثبت حقيقة أخرى وهذا كما إذا قلنا الإنسانان يشتركان في معنى الانسانية وأحدهما يمتاز عن الآخر بخصوصية أخرى كان المميز انسانيته التي تخصه لا يحتاج أن يجعل المميز شيئاً غير الانسانية يعرض له الانسانية ولكن هؤلاء يظنون أن الأنواع المشتركة في كلي لا يفضل بينها الأمواد أخرى وفي هذا الموضوع كلام مبسوط على غلط أهل المنطق فيه غلطوا فيه في الكليات وتقسيم الكليات وتركيب الحد من الذاتيات وغير ذلك ومواد الأقسام والفرق بين الشيء وغير الشيء منها وغير ذلك مما هو مكتوب في غير هذا الموضوع (الوجه الثالث) أن يقال أذا قلنا الموجودان يشتركان في معنى الوجود وأحدهما لا بد أن يمتاز عن الآخر فليس المراد أنهما اشتركا في أمر بعينه موجود في الخارج لأن هذا يمتنع بل المراد أنهما يتفقا في ذلك وتشابه في معنى هذه الحقيقة ونفس ما اشتركا فيه لا يكون بعينه مشتركا فيه إلا في الذهن لا في الخارج والافئس وجود هذا لم يشركه في هذا وحسبنا هذا أذا قلنا لفظ الموجود من الالفاظ العامة الكلمة المتواطئة أو المشككة وهي المتواطئة التي تتفاضل معانيها لا تتماثل مع الاتفاق في أصل المسمى كإلياس المقول على بياض الثلج القوي وبياض العاج الضعيف والسواد المقول على سواد القار وعلى سواد طيشة والدعوا المقول على علو السماء وعلى علو السقف والواسع المقول على الصر وعلى الدار الواسعة والوجود المقول على الواجب بنفسه وعلى الممكن الموجود بغيره وعلى القائم بنفسه والقائم بغيره والتقديم المقول على العرجون وعلى ما لا يؤله والمحدث المقول على ما أحدث في اليوم وعلى كل ما خلقه الله بعد أن لم يكن وإلى الذي يقال على الإنسان والحيوان والنبات وعلى الحى القوم الذي لا يموت أبداً بل أحسن الله تعالى التي تسمى بها خلقه كالملك والجمع والبصير والعليم والتخبر ونحو ذلك كلها من هذا الباب فإذا قيل في جميع الالفاظ العامة ومعانيها العامة سواء كانت متماثلة أو متفاضلة أن أفرادها اشتركت فيها أو اتفقت ونحو ذلك لم يرد به أن في الخارج ج عام يوجد عام في الخارج وهو نفسه مشترك بل المراد أن الموجودات المعينة اشتركت في هذا العام الذي لا يكون عاماً إلا في علم العالم كما أن اللفظ العام لا يكون عاماً إلا في لفظ الالفاظ والخط العام لا يكون عاماً إلا في خط الكاتب والمراد بكونه عاماً مفعول للأفراد الخارجة لأنه نفسه شيء موجود يكون هو نفسه مع هذا المعين وهو نفسه مع هذا المعين فإن هذا يخالف للحس والعقل والمفصود ههنا ابن سينا مذهب أن الوجود الواجب لنفسه هو الوجود المقيد بسلب جميع الأمور الشبوتية لا يخلقه مقيداً بسلب التقيضين أو بالاسسالك عن التقيضين كما فعل الجسستاني وأمثاله من القرامطة وغيرهم وعبران مناع قولهم بأنه الوجود المقيد بأنه لا يعرض لشيء من الحقائق أو لشيء من الماهيات لا اعتقادهم أن الوجود يعرض للمكانات وهو يقول بوجود الواجب بنفس ما عيته والجمهور من أهل السنة يقولون ذلك لكن الفرق بينهما أن عنده هو وجود مطلق بشرط سلب الماهيات عنه فليس له ماهية سوى الوجود المقيد بالسلب وأما الأنبياء وأتباعهم وجاهير العقلاء فيعلمون أن الله له حقيقة يختص بها الاحتمال شيئاً من الحقائق وهي موجودة وطائفة من المعزلة ومن وافقهم يقولون هي موجودة بوجودها تدعى حقيقتها وأما الجمهور فيقولون الحقائق المخالفة لسبب في الخارج لا الوجود الذي هو الحقيقة التي في الخارج ج وإنما يحصل الفرق بينهما بأن يجعل أحدهما ذهنياً والآخر

من الهوى والغرض ولولم يكن
الامراة انطاعته التي تكلم
باصطلاحها أن لا تخالفها فيما
هو من مشهورات أقوالها وتعل
كلا الامر من موجود في مثل
هذه المعاني التي عبر عنها العبارات
الهائلة ولها عند أصحابها هيبة
ووهب عظيم والكلام على هذه
الصورة مبسوط في غير هذا الموضوع
والمقصود هنا فرغ تنبيه على أن ما
يدعونه من العقليات الخفائفة
للتقصص لا حقيقة لها عند
الاعتبار الصحيح وانما هي من باب
القدرة بالاشنان لمن يفرغ ذلك
ذلك من الصبيان ومن هو شبه
بالصبيان وأنا أعطى النظر في
العقولات حق من التمام وجدها
براهين ناطقة بصديق ما أخبره
الرسول وأن لوازم ما أخبر به لازم
صحيح وأن من نفاذ فناء لجهله
بحقيقة الامر وفزعنا بطنا وظاهرا
كالذي يفرغ من الآلهة المعبودة من
دون الله أن تقصره ويفرغ من عدو
الاسلام علما عندهم ضعف الايمان
قال تعالى عن الخليل صلوات الله
عليه وجاهه قومه قال اتعاجوني
في الله وقده هذان ولا أخاف ما
تسركون به الا أن يشاء بي شيئاً
وسمري كل شيء علماً فلا تتذكرون
وكيف أخاف ما أشركتم ولا
تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم
ينزل به عليكم سلطاناً فأتى
الفرقيين أحق بالأم من ان كنتم

خارجيا فاذا جعلت الماهية والحقيقة اسمالما في الذهن كان ذلك غير ما في الخارج وأما اذا قيل الوجود الذهني فهو الماهية الذهنية واذا قيل الماهية الخارجية فهي الوجود الخارجي فاذا كان هذا في الخلق اولي ومذهب ابن سينا معلوم الفساد بضروة العقل بعد التصورات اتمام فانه اذا اشترك الموجودان في معنى الوجود لم يميز أحدهما عن الآخر بمجرد السلب فان التميز في نفس الامر بين المشتركين لا يكون بمجرد العدم المحض اذ العدم المحض ليس بشئ وما ليس بشئ لا يحصل منه الامتياز في نفس الامر ولا يكون الفاصل بين الشئ وبين الموجود الذي يختص باحدهما الا امر اثبوتيا او متبنا لا امر نبوتي وهذا مستقر عندهم في المنطق فكيف يكون وجود الرب بما نل الوجود الممكنات في معنى الوجود ولا يعتاز عن الخلوقات الابدع محض لاثبوت فيه بل على هذا التقدير يكون أي موجود قدرا كمال من هذا الموجود فان ذلك الموجود يختص مع وجوده بما نبوتي عنده والوجود الواجب لا يختص عنده بالأمر عدي مع تمامها في معنى الوجود فهذا القول يستلزم مماثلة الوجود الواجب الوجود على يمكن في الوجود وأن لا يعتاز عنه الاسلوب الامور الثبوتية والكمال هو في الوجود لا في العدم اذ العدم المحض لا كمال فيه فحينئذ يعتاز عن الممكنات بسلب جميع الكليات وتنتزعه بالبيان جميع الكليات وهذا غاية ما يكون من تعظيم الممكنات في الكمال والوجود ووصف الوجود الواجب بالنقص والعدم وايضا فهذا الوجود الذي لا يعتاز عن غيره الا بالامور العدمية يتتبع وجوده في الخارج بل لا يمكن الا في الذهن لانه اذا شارك سائر الموجودات في معنى الوجود كان هذا كليا والوجود لا يكون كليا الا في الذهن لا في الخارج والامور العدمية المحضة لا توجد بنبوته في الخارج فان ما في الذهن هو سلب الحقائق الخارجية عنه أحق لسببها ما في الخارج لو كان ذلك ممكنا في الخارج فكيف اذا كان ممثعا فاذا كان الكلي لا يكون الا ذهنيا والقصد العدي لا يخرج عن أن يكون كليا ثبت أنه لا يكون في الخارج وايضا فان ما في الخارج لا يكون الا ذهنا له وجوده فلا يكون كذلك لا يكون الا في الذهن ثبت به هذه الوجهة الثلاثة وغيرها أن ما ذكره في واجب الوجود لا يتحقق الا في الذهن لا في الخارج فهذا قول من قديما بالامور العدمية ولهم قول ثالث وهو الوجود المطلق بشرط الاطلاق الذي يسمونه الكلي الطبيعي وهذا لا يكون في الخارج الامعنا فكون من جنس القولين قبله ومنهم من يظن أنه ثابت في الخارج وأنه جزء من المعينات فيكون الوجود الواجب المدعى لكل مساو اما عرضا قائما بالخلوقات واما جزأيا فيكون الواجب مقتصر الى الممكن عرضا فيه أو جزأيا منه بغيره الحيوانية في الحيوانات لا تكون هي الخلقصة الحيوان والانسانية هي البسطة للانسان فان جزءا من الشيء وعرضه لا يكون هو الخلق له بل الخلق ميان له منفصل عنه اذ جزءه وعرضه داخل فيه والداخل في الشيء لا يكون هو المدعى كله فواصفوا به رب العالمين يتتبع معه ان يكون عاجلا لشي من الموجودات فضلا عن أن يكون عالقا لشي وهذا لا موزع في موضع آخر والمقصود هنا أن هؤلاء الملاحدة حقيقة قولهم تعطيل الخلق وجمدة حقيقة النبوات والمعاد والشرائع ويتسبون الى موالاته على ويدعون أنه كان على هذه الاقوال كما دعي القدرية والجهمية والرافضة أنه كان على قولهم أيضا يدعون أن هذه الاقوال مأخوذة عنه وهذا كله باطل كذب على علي رضي الله عنه

(فصل)

قال الرافضي وعلم التفسير اليه يعزى لان ابن عباس كان تلميذه فيه قال

تعلون قال الله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون ومن خالف الرسل لا يسلم من الشرك والافلا فبصائر بل يرب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ان الذين اتخذوا العجل سنالهم غضب من ربهم وذلة في الحياة الدنيا وكذلك نجزي المقترين قال أبو قلابه هي لكل مقتر من هذه الامة الى يوم القيامة وما أنسبه هو لا مقتر منهم من اللفاظ الهائلة التي لم يعطوا حقيقة بما نرى العدو المتخذون فلما رأى لباسهم رعب منهم قبل تحقيق حالهم ومن كشف حالهم وجددهم في غاية الضعف والجهل ولكن قال تعالى سلق في قلوب الذين كفروا والرعب عما أشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وبسط هذا بطول والمقصود التنبيه فهذا ما ذكره في الجوهر * وأما الجسم فانه اعتدني فيه على هذه الوجوه الاربعة في الجوهر وقد عرفت حلها قال ويختص الجسم بربوبية أوجه الاول أنه اذا ثبت أن الرب غير متصف بكونه جوهر ا امتنع أن يكون متصفا بكونه جسما لأن الجسم مركب من الجواهر ومقتصر اليها وسائرهم انتفاعا لا بد منه في كونه جسما أن لا يكون جسما * قلت هذا الوجه بين الضعف وذلك أنه لو قدر انتفاعه بكون الشيء جوهر ا

ابن عباس حدثني أمير المؤمنين في تفسير البلاء من بسم الله الرحمن الرحيم من أول الليل إلى آخره

(والجواب) أن يقال أولاً أن الاسناد الثابت بهذا النقل عن ابن عباس فإن أقبل ما يجب على المحدث بالنقل أن يذكر الاسناد الذي به عليه صحة النقل والأقبح دماذج كقول الكتب من النقلات لا يجوز الاستدلال به مع العلم بأن فيه شأ كبيراً من الكذب ويقال ثانياً أهل العلم بالحديث يعلمون أن هذين الكذب فإن هذا الأمر المأثور عن ابن عباس كذب عليه وليس له اسناد يعرف وانما يذكر مثل هذه الحكايات بلا اسناد وهذه رويها أهل الجهول الذين يتكلمون بكلام لا حقيقة له ويحفلون بكلام علي وابن عباس من جنس كلامهم كما يقولون عن عمر أنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يتحدثان وكنت كالزنجي بينهما فإن هذا كذب علي عمر اتفاق أهل العلم وكما ينقلون عن عمر أنه تزوج امرأة أبي بكر وانما تزوجها على تزوج أسماء بنت عميس ومعها بيده محمد بن أبي بكر قتيبي عنده وهذا ابن عباس نقل عنه من التفسير ما شاء الله بالأسانيد الثابتة ليس في شيء منها ذكر علي وابن عباس يروي عن غيره واحد من الصحابة يروي عن عمر وأبي هريرة وعبد الرحمن بن عوف وعن زيد بن ثابت وأبي بن كعب وأسماء بنت زيد وغير واحد من المهاجرين والأنصار ورواه عنه علي قلبه جداً ولم يخرج أصحاب الصحيح شيئاً من حديثه عن علي وخبروا حديثه عن عمر وعبد الرحمن بن عوف وأبي هريرة وغيرهم وأيضاً التفسير أخذ عن عمر وابن عباس أخذ عن ابن مسعود وغيرهم من الصحابة الذين لم يأخذوا عن علي شيئاً ويعرف بأبدي المسلمين تفسير ثابت عنه وهذه كتب الحديث والتفسير معلومة لا تدر عن الصحابة والتابعين والذي فيها عن علي قليل جداً وما ينقل في حقائق السلي من التفسير عن جعفر الصادق عامته كذب علي جعفر كما قد كذب عليه غيره ذلك كما تقدم

(فصل) قال الرافضي وأما علم الطريقة فإليه منسوب فإن الصوفية كلهم يسندون الطريقة إليه

(والجواب) أن يقال أولاً أما أهل المعرفة وحقائق الايمان المشهورين في الأمة بلسان الصدق فكلمهم متفقون على تقديم أبي بكر وأنه أعظم الأمة في الحقائق الإيمانية والأحوال العرفانية وأين من يقدمونه في الحقائق التي هي أفضل الأمور عندهم التي ينسب إليه الناس لباس الخرق وفي الصبيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم فإن حقائق القلوب من لباس الابدان ويقال ثانياً الخرق متعددة أشهرها خرقان خرقه إلى عمر وخرقه إلى علي فخرقه عمر لهما الاسنادان اسناد إلى أونس القرنى واسناد إلى أبي مسلم الخولاني وأما خرقه المنسوب إلى علي فاستداه إلى الحسن البصري والمتأخرون يصلونها بجمرة الكرخي فإن الجند عجب السري والسري عجب معروف الكرخي بلار ب وأما الاسناد من جهة معروف فيقطع فتارة يقولون أن معروفاً عجب علي بن موسى الرضا وهذا باطل قطعاً يذكره المصنفون لاخبار معروف بالاسناد الثابت للتصل كما في زعيم وأبي الفرج بن الجوزي في كتابه التي صنفه في فضائل معروف ومعروف كان منقطعاً إلى الكرخ وعلي بن موسى كان المأمون قد جعله ولي العهد بعد موصل شعاره لباس الخضر ثم رجع عن ذلك وأعاد شعار السواد ومعروف لم يكن ممن يجتمع بعلي بن موسى

منفرداً بل يلزم أن لا يكون جسماً مؤلفاً من الجواهر فن الأجسام جميعها كل منها علة ليس جوهرها منفرداً مع كونها مؤلفة من الجواهر وهو بقدر دليل على نقي كونه جوهرها ولأنني ما يستلزم الجوهر وهذا كما لو أقام دليل على أنه ليس بعلم أو قدرة أو كلام أو شئ لم يستلزم ذلك أن لا تكون هذه من لوازمه ففي كون الشئ أمراً من الأمور غير نقي كونه ملزوماً لذلك الأمر وأيضاً يقال أنت لم تقسم دليلاً على كون الجواهر متجانسة بل صرحت بأنه لا دليل على ذلك فبطل ما ذكرته في نقي الجوهر وأيضاً يقال لفظ الجوهر فيه إجمال وله عذمتان أحدها الجوهر الفردي وعلى هذا فالجسم ليس بجوهر وفي كونه مركباً منه نزاع والثاني التخصيص وعلى هذا فالجسم جوهر ومن نقي الجوهر الفردي قال كل جسم جوهر وكل جوهر جسم ومن أثبتة قال الجوهر أعم من الجسم والثالث الجواهر العقلية عند من ثبتت جوهرها ليس بتخصيص كالعقول والنفس والمادة والنسوة فإن هؤلاء المتفلسفة المشائين يدعون أن الجواهر خمسة أقسام وجوهر العقلاء يدفعون هذا ويقولون هذا الأمور التي يستعملها جواهر عقلية انما وجودها في الانهال لافي الاعيان وقدر ادب الجواهر

ولا نقل عنه ثقة أنه اجتمع به أو أخذ عنه شيئا بل ولا يعرف أنه رآه ولا كان معروف بوابه ولا أسلم
 على يده وهذا كله كذب وأما الإسناد الآخر فيقولون إن معاوية بن وهب عن داود الطائفي وهذا
 أيضا لا أصل له وليس في أخباره المعرفة ما يذهب كرفها وفي أسانيد الخرقه أيضا أن داود الطائفي
 صاحب حبيبا الجهمي وهذا أيضا لا يعرف له حقيقة وفيها أن حبيبا الجهمي صاحب الحسن البصري
 وهذا صحيح فإن الحسن كان له أصحاب كثيرون مثل أيوب السخيتي وونس بن عبيد وعبد الله
 ابن عوف ومثل محمد بن واسع ومالك بن دينار وحبيب الجهمي وقرقد السخني وغيرهم من عباد
 البصرة وفيها أن الحسن صاحب عليا وهذا باطل باتفاق أهل المعرفة فإنهم متفقون على أن
 الحسن لم يجتمع بعلي وإنما أخذ عن أصحاب علي أخذ عن الأحفاد قيس وقيس بن عباد
 وغيرهما عن علي وهكذا رواه أهل الصحيح والحسن والسنين يقتضيان خلافا عما روينا عن عثمان
 وهو بالمدينة كانت أمه لامة لم يسله فلما قتل عثمان حل إلى البصرة وكان على الكوفة والحسن
 في وقته صبي من الصبيان لا يعرف ولا ذكر والأثر الذي يروى عن علي أنه تدخل إلى جامع
 البصرة وأخرج القصاص الحسن كذب باتفاق أهل المعرفة ولكن المعروف أن عليا دخل
 المسجد فوجد قاصا يقص فقال ما اسمك قال أبو يحيى قال تعرف الناس من المنسوخ قال لا
 قال هلكت وأهلك أنت أبو عروفي ثم أخذ بناذه فأخذهم من المسجد فروى أبو حاتم
 في كتاب النامح والمنسوخ حدثنا الفضل بن دكين حدثنا سفيان عن أبي حصين عن أبي
 عبد الرحمن السلمي قال انتهى علي إلى قاص وهو يقص فقال أعلم الناس بالمنسوخ قال لا
 قال هلكت وأهلك قال وحدنا زهير بن عباد الراسي حدثنا أسد بن حمران عن جوير
 عن الفضال قال علي بن أبي طالب دخل مسجد الكوفة فإذا قاص يقص فقال على رأسه فقال
 يا هذا تعرف الناس من المنسوخ قال لا قال أنت تعرف مدني القرآن من مكبة قال لا قال
 هلكت وأهلك قال أتدرون من هذا هذا يقول عروفي عروفي عروفي وقد صنف ابن
 الجوزي مجلدا في مناقب الحسن البصري وصف أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي جزأين
 لقيه من أصحابه وأخبار الحسن مشهورة في مثل تاريخ الطبري وقد كتبت أسانيد الخرقه لأنه
 كان لنا فيها أسانيد فيمنها التعرف الحق من الباطل ولهم أسانيد آخر بالخرقة المنسوبة إلى جابر
 وهو منقطع جدا وقد عسل بالنقل المتوازن أن الصحابة لم يكونوا يلبسون من رديهم خرقه ولا
 يقصون شعورهم ولا التبايعون ولكن هذا فعله بعض مشايخ المشرق من المتأخرين وأخبار
 الحسن مذكورة بالأسانيد الثابتة من كتب كثيرة لم يعلمها ذكرنا وقد أوردوا في الفرج بن
 الجوزي كتاب مناقبه وأخباره وأضعف من هذا نسبة الفتوة إلى علي وفي أسانيد هاشم
 الرجال الجهمي والذين لا يعرف لهم ذكر ما بين كذبها وقد علم كل من له علم بأحوال الصحابة
 والتابعين أنه لم يكن فيهم أحد يلبس سراويل ولا يلقى لها ولا يتخضض أحد بقرعة تسمى
 الفتوة لكن كانوا إذا اجتمع بهم التابعون وتعلموا منهم وتأدبوا بهم واستفادوا منهم وتخرجوا على
 أيديهم ومحبوبهم وكانوا يستفيدون من جميع الصحابة وأصحاب ابن مسعود كانوا
 يأخذون عن عمر وعلي وأبي الدرداء وغيرهم وكذلك أصحاب معاوية بن جبير رضي الله عنه كانوا
 يأخذون عن ابن مسعود وغيره وكذلك أصحاب ابن عباس يأخذون عن ابن عمر وأبي هريرة
 وغيرهم وكذلك أصحاب زيد بن ثابت يأخذون عن أبي هريرة وغيره وقد انتفع بكل منهم من
 نفعه الله وكلهم متفقون على دين واحد وطريق واحد وسبيل واحد يعبدون الله ويطيعون الله

ما هو قائم بنفسه من كان الجوهر
 عنده أعظم من الجسم فإذا انتفى
 الجسم انتفى الجوهر وكذلك من
 كان الجوهر عنده مراد للجسم
 وأما من كان الجوهر عنده لا
 يتناول معنى الجسم مثل أن يقدر
 أنه لا يستعمل لفظ الجوهر إلا في
 الفرد فهذا لا يلزم من نفي كونه
 جوهراني كونه جسما إلا بالجهة
 التي ذكرها وهو أن يقال الجسم
 مركب من الجواهر فالجسم لا
 تستقيم الأعلى تقدير ثبوت هذا
 الاصطلاح مع أي لا أعرفه
 اصطلاحا لا حديثا ولكن بعض
 الناس قد يخص به الفرد مع أنه
 هو وغيره دائما بمعنى الجسم
 جوهره ولهذا قال هذا لا مدى
 وغيره في نفي كونه جوهر إمامان
 يكون قابلا للتخصيص فيكون جسما
 مركبا ولما أن لا يكون قابلا
 للتخصيص فيكون في غاية الصغر
 والحقارة وكثيرا ما يقع في كلامهم
 لفظ الجوهر متساو ولا الجسم وكثيرا
 ما يقع مختصا بالفرد فليذكره أولا
 في نفي الجوهر بالمعنى العام فالجسم
 يدخل فيه فإن صرح ما ذكره مع
 نفي الجسم لكن قد عرفت ضعفه
 وأما إذا كان المنفي هو الجوهر الفرد
 فقط فيحتاج أن يقول إن الجسم
 مركب منه لينفي الجسم لكن هذا
 فيه نزاع معروف وأكثر الناس
 على أنه ليس مركب من الجواهر
 المنفردة وهو الصواب كما قد بسط

ورسوله صلى الله عليه وسلم ومن بلغهم من الصادقين عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا قباؤه ومن فهم من السنة والقرآن ما دل عليه القرآن والسنة استفادوه ومن دعاهم الى الخير الذي يحبه الله ورسوله أجاوزه ولم يكن أحد منهم يجعل شيخه را يستغيبه كالأله الذي يسأله ويرغب اليه ويعبد وتوكل عليه ويستغيبه حواصمنا ولا كالنبي الذي يجب طاعته في كل ما أمر فألحلال ما حله والحرام ما حرمه فإن هذا ويتخوذين النصارى الذين قال الله فيهم اتخذوا أجبارهم وهراباتهم أربابا من دون الله والمسيح من مريم وما أمروا الا ليعبدوا والهاوا أحدا لا اله الا هو سبحانه عما يشركون وكأول متعاونين على البر والتقوى لاعلى الأثم والعدوان متواصين بالحق متواصين بالصبر والامام والشيخ ونحوهما عندهم منزلة الامام في الصلاة وبمنزلة دليل الحاج فالامام يقتضيه المأمورون فيصالحون فصلاته لانسى عنهم وهو يصلى بهم الصلاة التي أمرها الله ورسوله بها فان عدل عن ذلك سهوا أو عدا لم يتبعوه ودليل الحاج يدل الوفد على طريق البيت ليسلكوه ويحجوه بأنفسهم فالليل لا يهيج عنهم وان أخطأ الدلالة لم يتبعوه وإذا اختلف دليلان وامان نظر أيهما كان الحق معه اتبع فالفصل بينهم الكتاب والسنة قال تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر الآية وكل من الصحابة الذين سكنوا الامصار أخذ عنه الناس الاعيان والدين وأكثر المسلمين بالمشرق والمغرب لم يأخذوا عن علي شيئا فله رضى الله عنه كان ما كالبالد سنة وأهل المدينة لم يكونوا يجتأشون اليه الا كاحتاجون الى نظرانه كعثمان في مثل قضية يشاورهم فيها عمر ونحو ذلك ولما ذهب الى الكوفة كان أهل الكوفة قبل أن يأتهم قد أخذوا الذين عن سعد بن أبي وقاص وابن مسعود وحذيفة وعمار وأبي موسى وغيرهم عن أرسله عمر الى الكوفة وأهل البصرة أخذوا الذين عن عمران بن حصين وأبي بكر وعبد الرحمن بن حمزة وأنس وغيرهم من الصحابة وأهل الشام أخذوا الذين عن معاذ بن جبل وعبد بن الصامت وأبي الدرداء وبلال وغيرهم من الصحابة والعباد والزهاد من أهل هذه البلاد أخذوا الذين عن شاهدوم من الصحابة فكيف يجوز أن يقال ان طريق أهل الزهد وانصوف متصل به دون غيره وهذه كتب الزهد مثل الزهد لامام أحمد والزهد لابن المبارك ولو كسع بن الجراح ولهاذين السرى ومثل كتب أخبار الزهاد كحلمة الاولياء وصفوة الصفوة وغير ذلك فبما من أخبار الصحابة والتابعين أمور كثيرة وليس الذي فيها على أكثر مما فهمه الا بى بكر وعمر ومعاذ وابن مسعود وأبي بن كعب وأبي خذز وأبي الدرداء وأبي أمامة وأما لهم من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين

(فصل) قال الرافضى وأما علم الفصاحة فهو منهجه حتى قيل كلامه فوق كلام الخلق ودون كلام الخلق ومنه تعلم الخطباء

(والجواب) أن يقال لا ريب أن عليا كان من أخطب الصحابة وكان أبو بكر خطيبا وعمر خطيبا وكان ثابت بن قيس بن شماس خطيبا معروفا بأنه خطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان حسان بن ثابت وكعب بن مالك وعبد الله بن رواحة شعراء ولكن كان أبو بكر يخطب عن النبي صلى الله عليه وسلم في حضوره وغيبته فكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج في الموسم يدعو الناس الى الاسلام وأبو بكر معه يخطب معه وبين يخطبه ما يدعو الناس الى متابعة النبي صلى الله عليه وسلم وبني الله ساكت يقرء على ما يقول وكان كلامه مفهيدا وتوطئة

في موضعه فمن الناس من يقول انه مركب من جواهر متناهية لاتقبل القسمة بوجه من الوجوه حتى ولا ألوههم ومنهم من يقول هو مركب من جواهر غير متناهية كذلك ومنهم من يقول هو مركب من الهوى والصورة ولكنه يقبل القسمة الى غير نهاية ومنهم من يقول ليس مركب ولكنه يقبل القسم الى الجواهر المنفردة التي لاتتجزأ ومنهم من يقول بل كل موجود فلا بد ان يتميزه شئ عن شئ فلا يتصور وجود جوهرا يتميزه شئ عن شئ لكن اذا تصرفت الاجزاء استحال وقد لاتقبل القسمة الفعلية بل اذا قسمت استحال كقاي أجزاء الماء اذا تصرفت فانها تصير ماء فهي وان كان يتغير منها شئ عن شئ لكن ليس لها من القوة ما يجعل الانقسام الفعلي بل يستحيل اذا أريد بها ذلك وعلى هذا القول فلا تثبت شيئا لا يتبين منه جانب عن جانب ولا يثبت ما لانهاية في ضمن ما لا ينتهي ولا انقسام الى غير نهاية بل كل موجود لله يتميز منه شئ عن شئ وهو قد يستحيل قبيل وجود الانقسامات التي لاتنتهي فتقول بهذا القول الاشكالات الواردة على غيره مع أنه مطابق للواقع فبين ضعف هذا الوجه

(قوله الآدمي) الثاني أنه قد ثبت أن الرب متصف بالعلم والقدره وغيرهما من الصفات فالو كان جسما كالاجسام لزم من انصافه بهذه الصفات المحال وذلك من وجهين الاول أنه لو انصف هذه الصفات فاما أن يكون كل جزء من أجزائه متصفا بجميع الصفات واما أن يكون المتصف بجملة بعضها أو أن يكون المتصف بصفة واحدة من هذه الصفات مع اتحادها بجميع الأجزاء فان كان الاول يلزم منه تعدد الالهة وأما الثاني فهو ممتنع لانه لا أولوية لبعض تلك الأجزاء بان يكون هو المتصف دون الباقي ولانه يلزم أن يكون الاله هو ذلك الجزء دون غيره لان حكم الاله لا يتعدى عطفا وان كان الثالث فلا أولوية أيضا وان كان الرابع فهو محال لما فيه من قيام التعدد بالتعدد في القتال أن يقول الاعتراض على هذا من وجوهه الاول هو أن المتصف بكل واحد من هذه الصفات فاما أن يكون كل جزء من أجزائه متصفا بجميع هذه الصفات الى آخره فرغ على ثبوت الأجزاء وذلك ممنوع فلم قلت ان كل ما هو جسم فهو مركب من الأجزاء فان هذا مبني على أن الاجسام مركبة من الجوهر المنفردة وهذا ممنوع وجوهه العقلية على خلافه وهو

لما بلغه الرسول معرفته لا تنقسم بين يدى الله ورسوله كما كان ثابت بن قيس بن شماس يحطب أحيانا عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان سعى خطيب رسول الله وكان عمر من أخطب الناس وأبو بكر أخطب منه يعرفه عن ذلك وهو الذي خطب المسلمين وكشف لهم عن موت النبي صلى الله عليه وسلم وثبت الاعيان في قلوب المسلمين حتى لا يضرب الناس لعظيم المصيبة التي نزلت بهم ولما قدم هو وأبو بكر مهاجرين الى المدينة فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقام أبو بكر يحاطب الناس عنه حتى ظن من لم يعرفهما أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أن عرف بعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو القاعد وكان يخرج جمعه الى الوفود فيخطب الوفود وكان مخاطبهم في غيبه ولما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم كان هو الذي خطب الناس وخطب يوم البقيعة خطبة بلغة انتفع بها الحاضرون كالمهم حتى قال عمر كنت قد زورت في نفسي مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر وكنت أداري منه بعض الحد فلما أردت أن أتكم قال أبو بكر على رسلك فكرهت أن أغضب فتكلم أبو بكر وكان أحلم مني وأوفر والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزوري الأقال في بدبته مثلها وأفضل منها وقال أنس خطبنا أبو بكر رضي الله عنه ونحن كالغالب فازال ببيننا حتى صرنا كالاسود وكان يزيد بن أبيه من أخطب الناس وأبلغهم حتى قال الشعبي ما تكلم أحدنا أحسن الا تحت أن يسكت خشية أن يزيد يسئ للإزاد كان كلما طال أجاد أو كمالا وقد كتب الناس خطب زياد وكان معاوية خطيبا وكانت عائشة من أخطب الناس حتى قال الاحنف بن قيس سمعت خطبة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي فاجمع الكلام من مخلوق أهم ولا أحسن من عائشة وكان الخطباء الفصحاء كثيرين في العرب قبل الاسلام وبعده وبجاهلهم هؤلاء يأخذون على شأ فقول القائل انه منبوع علم القضاة كذب بين ولم يكن إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أخطب منه وأفصح ولم يأخذ منه شيئا وليست القضاة الشدق في الكلام ولا جمع الكلام ولا كان في خطبة علي ولا سائر خطباء العرب من الصعابة وغيرهم تكلف الاسماع ولا تكلف التحسين الذي يعود الى مجرد اللفظ الذي يسمى علم الدبع كما يفعله المتأخرون من أصحاب الخطب والرسائل والشعر وما وجد في القرآن من مثل قوله وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا وان ربه بهم وبحول ذلك فلم تكلف لأجل التجانس بل هذا تابع غير مقصود بالقصد الاول كما وجد في القرآن من أوزان الشعر ولم يقصده الشعر كقوله تعالى وحفان كالجواب وقدور راسات وقوله نبي عبادي أي أمال الغفور الرحيم ووضعنا عنك وزرك الذي انقض ظهرك ونحو ذلك واتى البلاغة المأمور بها في مثل قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولاً بلغيا على علم المعاني والبيان فيذكر من المعاني ما هو أكمل مناسبة المطلوب ويذكر من الالفاظ ما هو أكمل في بيان تلك المعاني فالبلاغة بلوغ غاية المطلوب وأغاية الممكن من المعاني باتم ما يكون من البيان فيجمع صاحبها بين تكميل المعاني المقصودة وبين تبينها بأحسن وجه ومن الناس من تكون همته الى المعاني ولا يوفقها حقها من الالفاظ البينة ومن الناس من يكون ميته الى المعاني نفسه من المعاني لكن لا تكون تلك المعاني محصلة المقصود المطلوب في ذلك المقام فالخير مقصود تحقيق المجربة فاذا بينه وبين ما يحقق ثبوته لم يكن بمنزلة الذي لا يحقق ما يجربه أو لا بين ما يعلم به ثبوته والاخر مقصود تحصيل الحكمة المطلوبة فن أمر ولم يحكم ما أمر به أو لم بين الحكمة في ذلك لم يكن بمنزلة الذي أمر بما هو حكمة وبين وجه الحكمة فيه واما تكلف الاسماع والاوزان والجناس والتطبيق ونحو ذلك مما تكلفه

متأخرو الشعراء والخطباء والمرسلين والوعاظ فهذا لم يكن من دأب خطباء العصاة والتابعين
والفصحاء منهم ولا كان ذلك محامتهم العرب وغالبهم يعتمدون بزخرف اللفظ بغير فائدة
منطوية من المعاني كالجهاد الذي يزخرف السلاح وهوجان ولهذا وجد الشاعر كلأ المعن
في الملح والهجوع خرج في ذلك الى الانراط في الكذب يستعين بالتضليلات والتشكلات وأيضاً
فأكثر الخطباء التي ينقلها صاحب نهج البلاغة كذب على علي وعلى رضى الله عنه أجل وأعلى
قدراً من أن يتكلم بذلك الكلام ولكن هؤلاء عوصوا كاذب وظنوا أنهم مباحون فلا هي صدق
ولاهي مدح ومن قال أن كلام علي وغيره من البشر فوق كلام الخلق فقد أخطأ وكلام
النبي صلى الله عليه وسلم فوق كلامه وكلامه مخلوق ولكن هذا من جنس كلام ابن سبعين
الذي يقول هذا كلام بشر يشبه بوجه ما كلام البشر وهذا ينزع الى أن يجعل كلام الله مافي
نفوس البشر وليس هذا من كلام المسلمين وأيضاً فالمعاني العصية التي توجد في كلام علي
موجودة في كلام غيره لكن صاحب نهج البلاغة وأمثاله أخذوا كثيراً من كلام الناس فحلقوه
من كلام علي ومنه ما يحكى عن علي أنه تكلمه ومنه ما هو كلام حق يليق به أن يتكلمه ولكن
هو في نفس الامر من كلام غيره ولهذا وجد في كلام البيان والتبيين للجاحظ وغيره من الكتب
كلام منقول عن غيره على صاحب نهج البلاغة يجعله عن علي وهذه الخطب المنقولة في كتاب
نهج البلاغة لو كانت كلها عن علي من كلامه لكانت موجودة قبل هذا المصنف منقولة عن
علي بالاسانيد وبغيرها فاذا عرف من له خبرة بالمنقولات أن كثيراً ما بلأ كثرها لا يعرف
قبل هذا علم أن هذا كذب والافقيس الناقل لها في أي كتاب كثر ذلك ومن الذي نقله عن
علي وما اسناده والافلا دعوى المجرى لا يهرعها أحد ومن كان له خبرة بمعرفة طرق أهل
الحديث ومعرفة الآثار والمنقول بالاسانيد متين صدقهما من كذبها علم أن هؤلاء الذين ينقلون
مثل هذا عن علي من أبعاد الناس عن المنقولات والتبيين صدقها وكذبها

﴿فصل﴾ قال الرافضي وقال سلوى قبل أن تنفذوني سلوى عن طرق السماء فاني

أعلمهم من طرق الارض

(والجواب) أن يقال لا ريب أن علياً لم يكن يقول هذا بل بدعيه من المهاجرين والانصار الذين
تعلموا كآتهم وعرفوا كآعروف واتما قال هذا الماصار الى العراق وقد دخل في دين الاسلام خلق
كثير لا يعرفون كثيراً من الدين وهو الامام الذي يجب عليه أن يفهم ويعلمهم فكان يقول لهم
ذلك ليعلمهم ويفهمهم كأن الذين تأخرت حياتهم من العصاة واحتاج الناس الى علمهم نقلوا عن
النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة لم ينقلها الخلفاء الاربعة ولا كبار العصاة لأن أولئك
كانوا مستغنيين عن نقلها لأن الذين عندهم قد علموها كما علموها ولهذا يرى لابن عمر وابن
عباس وعائشة وأنس وجابر وأبي سعيد ونحوهم من العصاة من الحديث ما لا يروى لعلي
ولا لغيره وعمر وعلي أعلم من هؤلاء كلهم لكن هؤلاء احتاج الناس اليهم لكونهم تأخرت وفاتهم
وأدركهم من لم يدرك أولئك السابقين فاحتاجوا أن يسألوهم واحتاج أولئك أن يعلموهم
ويحدثوهم فقول علي بن عبد الله كوفه فسألوني هومن هذا السبب لم يقل هذا ابن مسعود
ومعاذ وأبي بن كعب وأبي الدرداء وسلمان وأمثالهم فضلاً عن أن يقول ذلك لغيره وعثمان
ولهذا لم يكن هؤلاء عن يسأله فليسأله قط لا معاذ ولا أبي ولا ابن مسعود ولا من هودتهم
من العصاة واتما كان يستغني المستغني كما يستغني أمثاله من العصاة وكان عمر وعثمان

بشاورانه كائشاوران أمثاله فكان عمر يشاور في الامور لعثمان وعلى وطهسة والزبير
وعبد الرحمن بن عوف وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبي موسى وغيرهم حتى كان يدخل ابن
عباس معهم مع صغر سنه وهذا مما أمر الله المؤمنين ومدهم عليه بقوله وأمرهم شورى بينهم
ولهذا كان رأي عمر وحكمه وسياسة من أسد الامور قارؤى بعده مثله ولاظهار الاسلام
وانتشر وعز كظهوره وانتشاره وعز في زمنه وهو الذي كسر كسرى وقصر قيصر والروم
والفرس وكان أمره الكبير على الجيش الشاق بأبي عبيدة وعلى الجيش العراقي سعد بن أبي
وقاص ولم يكن لأحد بعد أبي بكر مثل خلفائه ونوابه وعماله وجندمو أهل شوره وقوله أنا أعلم
بطرق السماء من طرق الأرض كلام باطل لا يقوله عاقل ولم يصعد أحد يدنه إلى السماء من
العبادة والتابعين وقد تكلم الناس في معراج النبي صلى الله عليه وسلم هل هو بيده أو بروحه
وان كان الأكثر على أنه بيده فلم ينزع السلف في غير النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يرج
بيده ومن اعتقد هذه من الغلاة في أحد من المشايخ وأهل البيت فهم من الضلال من جنس
من اعتقد من الغلاة في أحد من هؤلاء النبوة أو ما هو أفضل من النبوة أو الالهية وهذه
المقالات كلها كفر بين الاسترهاب في ذلك أحد من علماء الاسلام وهذا كاعتقاد الاسعوية
أو لادسيون القديس الذين كان جدهم يهودياري يسايجوسي وزعموا أنهم أولاد محمد بن اسمعيل
ابن جعفر واعتقد كثير من أتباعهم فهم الالهية أو النبوة وأن محمد بن اسمعيل بن جعفر نسخ
شر بعة محمد صلى الله عليه وسلم وكذلك طائفة من الغلاة يعتقدون الالهية أو النبوة في علي
وفي بعض أهل بيته اما الانعاسر واما غيرهم وكذلك طائفة من العامة والنسالك يعتقدون
في بعض الشيوخ نوعا من الالهية أو النبوة أو أنهم أفضل من الانبياء ويجعلون خاتم الاولياء
أفضل من خاتم الانبياء وكذلك طائفة من هؤلاء يصنعون الاولياء أفضل من الانبياء ويعتقدان
عري ونحوه أن خاتم الانبياء يستفيد من خاتم الاولياء وأنه هو خاتم الاولياء يعتقد طائفة أخرى
أن الفيلسوف الكامل أعلم من النبي بالحقائق العلية والمعارف الالهية فهذا الاقوال ونحوها
هي من الكفر الخالفين الاسلام بانفاق أهل الاسلام ومن قال منها شيئا فإنه يستتاب منه
كما تستاب نظراؤه ممن يتكلم بالكفر كاستنابة المرتد كان مظهر ذلك والا كان داخل في
مقالات أهل الزندقة والنفاق وان قدرا من بعض الناس خفي عليه مخالفة ذلك لدين الاسلام
اما لكونه حديث عهد بالاسلام ولنشأته بين قوم جهال يعتقدون مثل ذلك فهذا بمنزلة من
يجعل وجوب الصلاة وبعضها يرى الواجبات يجب على العامة دون الخاصة وأن المحرمات
كلانها ونحوها من الخاصة دون العامة وهذه الاقوال قد وقع في كثير منها كثير من المنتسبين
إلى التشيع والمنتسبين إلى كلام أو تصوف أو تقلب وهي مقالات باطلة معلومة البطلان
عند أهل العلم واليمان ولا يخفى بطلانها على من هو من أهل الاسلام والعلم

(فصل)
قال الرافضي واليه ترجع الصلبة في مشكلاتهم ورزق في قضايا كثيرة
قال فيها لولا علي كملت عمر

(والجواب) أن يقال ما كان الصلبة يرجعون إليه ولا إلى غيره وحده في شيء من دينه ولا وافقه
ولا مشكك به كان أنزلت النازلة يشاورهم عمر رضي الله عنه فيشاورة عثمان وعلي وعبد الرحمن
وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبي موسى حتى يشاور ابن عباس وكان من أصغرهم سنا وكان
السائل يسأل عليا نازلة وأبي بن كعب نازلة وعمر نازلة وقس مثل ابن عباس أكثر مما سئل على وأجاب

جميع الصفة بكل جزء وحيد. ف
فيصل التلازم للذ كور وهو
كون كل جزء لها فان الاله سبحانه
هو المتصف بانه بكل شيء عليم وعلى
كل شيء قدير أما إذا قدر موصوف
فأما به جزء من هذه القدرة لا تنقسم
هي ولا جعلها لم يلزم أن يكون ذلك
الجزء قادرا ففصل عن أن يكون
ريالذ القادر لا يجب أن يكون من
فأما به جزء من القدرة والالهي من
فأما به جزء من الحياة والاعمال من
فأما به جزء من العلم فان قيل كيف
يعقل انقسام القدرة والحياة والعلم
قيل لا يعقل انقسام محل حسه
الصفات فان الانسان تقوم حياته
بجميع بيده وكذلك الحس
والقدرة تقوم بيده وغيرهما من
صفاته فكما أن بيده يتقسم فالقائم
بيده يتقسم فان قيل اذا انقسم
لم يبق قدرته ولا علما ولا حياة قيل
وكذلك المحل لا يبقى بلا ولا عضوا
لا قادرا ولا حيا ولا علما ولا احساسا
فان الجزء المنفرد بتقدير وجوده
هو أحق من أن يقال أنه ذو
عضو أو بدن حتى عالم قادر فكيف
يقال فيه أنه له (الوجه الثالث)
أن ما ذكره معارض بقيام هذه
الصفات في الانسان فان الانسان
تقومه الحياة والقدرة والحس ولم
تذكر العلم ولا يحتاج أن تقول
كما قالت المعتزلة ان الاعراض
المشروطة بالحياة اذا قامت بجزء
في الجملة عا د حكمها إلى جميع الجملة

عن المشكوك استمر على وما ذاك لأنه أعلم منه بل على أعلم منه لكن احتاج اليقين لمبدئه
 علما فأما أبو بكر رضي الله عنه فاستقل عنه أحد أئمة استفاد من على شيئا من العلم والمقول أن
 عليهما الذي استفاد منه كحديث صلاة التوبة وغيره وأما عمر فكان يشاورهم كلهم وكان عمر
 أعلمهم وكان كثير من النضاب يقول فيه: ولأنهم يسعون كالمهر يتن والعون وغيرهما فإن عمر
 هراول من أجاب في ذبح وأبو بن أو امرأة وأبو بن لأم نزل السابق وتبعه كبار الصحابة
 وأكابر الفقهاء نعمان وابن مسعود وعلى وزيد والائمة الأربعة وخفي وجه قوله على ابن عباس
 فأعطى الأم الثلث ووافق طائفة وقول عمر أصب لان الله تعالى أعطى الأم الثلث إذا ورثه
 أبواه كإخالف فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا أمه الثلث فأعطاهم الثلث إذا ورثه أبواه والساق
 بعد فرض الزوجين هو ميراث بين الأولين بقصد بانه كإقتضا الأصل كالوكان على المبتدين
 أو وصية فإنهما يقتسمان ما بين اثلاثا وأما قوله انه رد عمر الى قضاي كثيرة قال فيها الولاء على
 لهلاك عمر فيقال هذا يعرف أن عمر قاله الا في قضية واحدة ان صحت وكان عمر يقول مثل
 هذا لمن هو دون على قال المرأة التي عارضته في انصاف رجل أخطأ وامرأة أصابت وكان قد
 رأى أن الصداق ينبغي أن يكون مقدرا بالشرع فلا يزد على صداق أزواج النبي صلى الله عليه
 وسلم وبناته كما رأى كثير من الفقهاء أن أله مقدر بنصاب السرقة وإذا كان مقدرا بالشرع
 والفاضل قد بذله الزوج واستوفى عوضه والمرأة لا تستحقه فيجعل في بيت المال كتن عصب الخمر
 اذا باعه المسلم وأجر من أجر نفسه لمن الخمر ونحو ذلك على أظهر أقوال العلماء فان من استوفى
 منقصة محرمة بوضعا كالذي يربى بالمرأة بالبيع أو يستع المراهي بالبيع أو يشرب الخمر بالبيع
 ان أعيد المحل بعد قضاء غرضه فهذا زيادة في اعانته على المعصية فان كان يطلبها بالعوض
 فاذا حصلت له هي والعوض كان ذلك يبلغ في اعانته على الاتم والعدوان وان أعطى ذلك للبايع
 والمؤجر كان قد أبيع له العوض الخفيف فصار مصرف هذا المال في مصالح المسلمين وعمر امام
 عدل فكان قد رأى أن الزائد على المهر الشرعي يكون هكذا فعارضته امرأه وقالت لم تمنعنا
 شيئا أعطانا الله اياه في كتابه فقال وأمن في كتاب الله فضالت في قوله تعالى وآتيتم إحداهن
 قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا وروى أنها قالت أنه أنشد نسبح أمهم كتاب الله تعالى قال بل
 من كتاب الله فقرأت عليه الآية فقال رجل أخطأ وامرأة أصابت ومع هذا فقد أخبر عنه النبي
 صلى الله عليه وسلم من العلم والدين والالهام عالم يخبر عنه لافي حق عثمان ولا على ولا طعة
 ولا في الزبير وفي الترمذي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله جعل الحق
 على لسان عمر وقيله قال وقال ابن عمر ما نزل بالناس أمر قط فقالوا فيه وقال عمر فيه الانزل فيه
 القرآن على نحو ما قال عمر وفي سنن أبي داود عن أبي خدر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول ان الله وضع الحق على لسان عمر يقول له وفي الترمذي عن عقب بن عامر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان بعدني نبي لكان عمر وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد كان فين كان قبلكم من الامم ناس محدثون من غفرا يكونوا
 أبناء فان يكن في أمي أحد فمهر قال ابن وهب تفسير محدثون ملهون وقال ابن عينة
 محدثون أي مفهمون وفي الصحيحين عن أبي سعيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 بينما أنا قائم رأيت الناس يعرضون وعليهم قصص فقاما يبلغ الشدى ومنهما ما يبلغ دون ذلك
 وعرض على عمر وعليه قصص بحره قالوا فآله يارسول الله قال الدين وفي الصحيحين عن ابن عمر

بل يشكر من الاعراض ما يعلم
 قيامه بالبدن الظاهر كالحياة
 والنفس والحركة والتدبر هذا
 التقسيم الذي كرهه يرد عليه
 فانه نزل ان كل خرف من أجزاءه
 متصف بهذه الصفات لزم تعدد
 الانسان وان كان المتصف
 بجملة بعض الأجزاء لاولية
 ولزم أن لا يتعدى حكم الصفة
 محلها والتقدير ان ظاهر البدن
 كله هي حساس وان قيل ان كل
 واحد يختص بصفة فهو معلوم
 القسب بالضرورة مع أنه لاولية
 وان قيل تقوم الصفة الواحدة بالجملة
 لزم قيام الواحد بالتعدد فاذا كان
 هذا التقسيم واردا على ما يعلم قيام
 الصفات به ولم يبق قيامها به علم
 أنها بحاجة باطلية الوجه الرابع
 قوله والرابع محال لانه يلزم قيام
 المتعدد بالتعدد فيقال لا نسلم
 التلازم فان هذا القيام مبني على
 أنه حيث يقوم الواحد بالتعدد
 فانه فرض قيام علم واحد وقدره
 واحدة وحياة واحدة بجملة أجزاء
 وهذا الأصل فاسد فان العلوم من
 وحدة الصفة الخالية وتعددها هو
 العلوم من وحدة المحل وتعدده
 فالحياة القائمة بجميع حياها قبل هي
 حية واحدة قبل هو حى واحد
 واذا قيل الحى أجزاء متعددة قيل
 الحياة أجزاء متعددة فالحال ومحله
 سواء في الاتحاد والتعدد وحيث
 قعولها انه قام المتعدد بالمتعدد كلام

قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بينا أنا قائم أتيت بشقد حين فشربت منه حتى
 انى أرى الرى يخرج من تحت أظفارى ثم أعليت فضلى عن رين الخطاب قال من حوله فما أولت
 ذلك يا رسول الله قال العلم وفى الصحيجين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا ابن الخطاب والنبي
 نفسى سيدهما قبل الشيطان سالكاً الأسلاك فاخبره فقلت وفى الصحيجين عن أنس أن عمر
 قال وافقت رضى فى ثلاث قلتوا نتخذ من مقام إبراهيم صلى قناتاً ونتخذ من مقام إبراهيم
 صلى قناتاً وقلت يا رسول الله يدخل على نساء البر والفاجر فلو أنهم تمنى بحتن قنات آية الخلق
 واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وسلم فى الغيرة فقلت عسى ربه أن يطلعكن أن يبدله أزواجا
 خيرا منكن قنات كذلك وهذا الباب فى فضائل عمر كثير جدا وأما قصة الحكومة فى الارغفة
 فهى مما يحكم فيها ما هو أدق منه لدون على والفقه فى تفاريع مسائل القضاء والقسمة وغير
 ذلك من الدقائق ما هو أبلغ من هذه وليسوا مثل على وأما مسألة القرعة فقدر واما أحمد
 وأبو داود عن زيد بن أرقم لكن جمهور الفقهاء لا يقولون بهذه وأما أحمد فنقل عنه بضعف
 الخبر فلم يأخذه وقيل أخذه وأحد أوسع الأئمة أخذ بالقرعة وقد أخذ بقضاء على فى الرتبة
 وحديثها أثبت من هذا رواه مالك بن حرب وأخذه أحمد وأما الثلاثة فما يلهم لأهذا
 ولا هذا أو بلغهم ولم يثبت عندهم وكان عند أحمد من العلم بالآثار ومعرفة خصصهم سقمها
 ما ليس لغيره وهذا يدل على فضل على ولا نزاع فى هذا لكن لا يدل على أنه أفضى الصالحة وأما
 قوله معرفة القضاء بالالهام فهذا خطأ لأن الحكم بالالهام يعنى أنه من أهم أنه صادف حكم
 بذلك بمجرد الالهام وهذا لا يجوز فى دين المسلمين وفى الصحيجين عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال انكم تختصمون الى ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وإنما أفضى
 بضموا أصح فن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فأما أقطع له قطعة من النار فأخبر
 أنه يقضى بالسبع بالالهام فالوكان الالهام طر يقال كان النبي صلى الله عليه وسلم أحق بذلك
 وكان الله وحى اليه معرفة صاحب الحق فلا يحتاج الى بينة ولا إقرار ولا يمكن ينهى أحدا أن
 يأخذ بما يقضى له ولما حكم فى العنان بالفرقة قال إن جاءت به كذا فهو للزواج وإن جاءت به
 كذا فهو للزى رمت به فاعت به على التبع المكر وفقال لولا ما مضى من كتاب الله لكان لى
 ولها شأن فأخذ الحكم بالبين ولم يحكم بالشبه وأما ان قيل أنه يلهم الحكم الشرعى فهذا
 لا بدق من دليل شرعى لا يجوز الحكم بمجرد الالهام فان الذى ثبت بالنص أنه كان ملهما هو
 عمر بن الخطاب كفى الصحيجين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قد كان فى الامم قبلكم محدثون
 فان يكن فى أمتى فمرر مع هذا فلم يكن يجوز لعمر أن يقضى ولا يعل بمجر دما يلقى
 فى قلبه حتى يعرض ذلك على الكتاب والسنة فان وافقه قبله وإن خالفه رد وأما ما ذكره من
 الحكومة فى البقرة التى قتلت حارا فهذا الحديث لا يعرف وليس هو فى شيء من كتب الحديث
 والفقه مع احتياج الفقهاء فى هذه المسئلة الى النص ولم يذكره اسنادا فكيف يصديق بشئ
 لا دليل على صحته بل الأدلة المعلومة تدل على انتفاءه ومع هذا فهذا الحكم الذى نقله عن على
 وأن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد إذا أجل على ظاهره كان مخالفا لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم واجماع المسلمين فان النبي صلى الله عليه وسلم ثبت عنه أنه قال الجماء جبار وهذا
 فى الصحيجين وغيرها واتفق العلماء على صحته وتلقه بالقبول والتصديق والعمل به والجماء
 ثابث أجمع وكل جميمة فهى جماء كالبرق والشاء وغيرها وهذا اذا كانت عرى فى المراعى

باطل بل ما قسم وابه الاتحاد فى
 أحدهما كان موجودا فى الآخر
 وما قسموا به تعدنا أحدهما كان
 موجودا فى الآخر الوجه
 الخلفس أنا لا نسلم المحصر فما
 ذكره من الاقسام يتقدم برانقسام
 الجسم بل من الممكن أن يقال قام
 كل جزء من أجزاء هذه الصفة بجزء
 من أجزاء الموصوف وكل جزء منه
 متصف بجزء من الصفة وهذا
 التقسيم غير ما ذكره من الاقسام
 ليس فيه انصاف كل جزء بجميع
 الصفة ولا المتصف بجميعها بعض
 الجسلة ولا كل جزء مختص بجميع
 صفته ولا قيام واحد بتعدد فان
 قال الصفة لا تنقسم ومحلها يتقسم
 قيل هذه مكاره ليس والعقل بل
 انقسامها بانقسام محلها يسين
 هذا أن من أعظم عند متبقي
 الجمهور للفرق قوله من الحركة
 قائمة بالجسم والزمان مقدار الحركة
 والزمان فيه الا أن الذى لا يتقسم
 فلا يتقسم قدر من الحركة فلا
 ينقسم الجسرة الذى يحلها فانما
 استدلوا على وجود الجسرة الذى لا
 يتقسم وجود جزء من الحركة لا
 ينقسم فسلم أن انقسام الحال
 عندهم كالانقسام محلهم أن هذا
 معلوم بالحس والتسقل وكذلك
 المتفلسفة القائلون بان النفس
 الناطقة ليست جسيما عديمات
 يقوم بها الا لا ينقسم وما لا ينقسم
 لا يقوم الاعمال لا ينقسم وقد

المعاد فأقلت نهاراً من غير تفریط من صاحبها حتى دخلت على جبار فأفسدته أو أودت
 زرعاً لم يكن على صاحبها ضمان يتناق المسلمون فاتهم بما لم يقرط صاحبها وأما إن كانت
 خرجت بالليل فعلى صاحبها الضمان عند استئجاره ليلته أو أفسدته ليلته أو أودت
 داود في النفس ولحديث ناقة البراء بن عازب فأنها دخلت حائطاً فأفسدته ففرض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أن على أهل المواشي ما أفسدت مواشيهم بالليل وقضى على أهل الحواشي
 بحفظ حواشيهم بالليل وذهب أبو حنيفة وإن خرج وغيرهما إلى أنه لا ضمان في ذلك وجعلوها
 داخلة في الجماع وضعف بعضهم حديث ناقة البراء وأما إن كان صاحبها اعتدى وأرسلها
 في زرع قوم أو يقرب زرع أو أدخلها إلى اصطبل الجار بغير إذن صاحبها فأنلفته فهنا
 يضمن لعدوانه فهذه قضية البقرة والجارات إن كان صاحب البقرة لم يقرط فأنلفه بطن من صاحب
 الجار كالأدخلة المشاة نهاراً فأفسدت الزرع فإن كان صاحبها لم يعلق عليه الباب كالإدخلة
 الجار على البقرة (١) إن كان الجار ناعماً وإن كان هو المقرط بأذنها إلى الجار كان ضامناً
 وأما إن جعل مجرد اعتداء البقرة بغير ط من صاحبها كاعتداء صاحبها فهذا أبو حنيفة
 البقرة كالبعد ما أنلفته يكون في رقبته ولا يكون جباراً وهذا ليس من حكم المسلمين ومن نقل
 هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب عليه وقد قلنا غير مرة هؤلاء الجهال يكذبون
 ما يظنونهم مدحاً ويمدحونه فيه يمدحون بين الكذب وبين المدح فلا صدق ولا علم ولا عدل
 يظنون في الخير والعدل وقد تقدم الكلام على قوله يمدح إلى الحق

(فصل) قال الرافضى الرابع أنه كان أشجع الناس وبسفه ثبت قواعد الاسلام
 وتثبت أن أركان الایمان ما تهزم في موطن قط ولا ضرب بسيف الاقط طالما كشف
 الكرب عن وجه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقر كفر غيره وقوله بنفسه لما بان على فراشه
 مستتراً بأزاره فقلته المشركون إياه وقد اتفق المشركون على قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فأخذ قواهم وعليهم السلاح يرمدون طلع الصبر ليقتلوا ظاهراً فيذهب به لمشاهدة بني هاشم
 فأتاه من جميع القبائل ولا يتم لهم الأخذ بشاره لاشترائه الجماعة في دمه وبعده كل قبيل عن
 قتاله رهطه وكان ذلك سبب حفظ دهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمت السلامة وانتظمت
 الغرض في البقاء إلى الملة فلما أصبح القوم دوراً والقتل به ثار إليهم فقتلوه فوقعه حين عرفهم
 وانصرفوا وقد ضلت حيلهم وانقضت تدبيرهم

(الجواب) أنه لا ريب أن علياً رضي الله عنه كان من شجعان العصابة ومن نصر الله الاسلام
 مجاهده ومن كبار السابقين الأولين من المهاجرين والانصار ومن سادات من آمن بالله واليوم
 الآخر وبجاهد في سبيل الله ومن قتل بسيفه عدداً من الكفار لكن لم يكن هذا من خصائصه
 بل غير واحد من العصابة شاركه في ذلك فلا يثبت بهداً فضله في الجهاد على كثير من العصابة فضلاً
 عن أفضليته على الخلفاء فضلاً عن تعيينه لإمامة وأما قوله أنه كان أشجع الناس فهذا كذب
 بل أشجع الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين عن أنس قال كان النبي صلى الله
 عليه وسلم أحسن الناس وكان أجود الناس وكان أشجع الناس ولقد فرغ أهل المدينة ذات
 ليلة فأنطلق ناس قبل الصوت فتلقاهم النبي صلى الله عليه وسلم راجعاً وقد سبقهم إلى الصوت
 وهو على فرس لابي طلحة عري في عنقه السيف وهو يقول لن تراعوا قال البخاري سبقتهم وقد
 استبرأ لشير وفي المسند عن علي رضي الله عنه قال كان إذا اشتد البأس اتقى رسول الله

(١) قوله إن كان الجار ناعماً كذا
 في النسخة والكلام بدونه مستقيم
 وقوله بعد أسطر يظنون في الخير
 والعدل كذا فيها أيضاً ولا معنى له
 وحرر كسبه محصه

صلى الله عليه وسلم فهو كان أقرب إلى العدو منا وانصاعا تفسر بشئ أحدهما قوة القلب وثباته عند المخاوف والثاني شدة القتال بالبدن بأن يقتل كثيرا ويقتل قتلا عظيما والاول هو الشجاعة وأما الثاني فيدل على قوة البدن وعمله وليس كل من كان قوى البدن كان قوى القلب ولا بالعكس ولهذا تجد الرجل الذي يقتل كثيرا ويقاتل (١) اذا كان معه من يؤمنه اذا خاف أصابه الحين وانخلع قلبه وتحد الرجل الثابت القلب الذي لم يقتل بسببه كثيرا باناس في المخاوف مقدما على المكاره وهذه الخصلة يحتاج اليها في أمراء الحروب وقوادهم ومقدمه أكرم من الاولى فان المقدم اذا كان شجاع القلب باناس أقدم وثبت ولم ينهرم فقاتل معه أعوانه واذا كان جبانا ضعف القلب ولم يقدم ولم يثبت ولو كان قوى البدن والذي صلى الله عليه وسلم كان أكمل الناس في هذه الشجاعة التي هي المقصود في أغمة الحرب ولم يقتل بسببه الا في بن خلف قتله يوم أحد ولم يقتل بسببه أحد الا قبلها ولا بعدها وكان أشجع من جميع الصحابة حتى ان جمهور اصحابه انهم مواوهم خسين وهو راكب على نعله والبعلة لا تترك ولا تفر وهو يقدم عليها إلى ناحية العدو وهو يقول

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

فبني نفسه وأصحابه قد انكفوا عنه وعدوه مقدم عليه وهو مقدم على عدوه على نعله والعباس أخذ بضاعتها وكان على وغيره يتقون رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه أشجع منهم وان كان أحدهم قد قتل سيده أكرمها قتل النبي صلى الله عليه وسلم واذا كانت الشجاعة المطلوبة من الأغمة شجاعة القلب فلا ريب أن أبكر كان أشجع من عمر وعمر أشجع من عثمان وعلى وطحمة والزبير وهذا يعرف من يعرف سيرهم وأخبارهم فان أبكر رضي الله عنه بأمر الأهل التي كان يسائرها النبي صلى الله عليه وسلم من أول الاسلام إلى آخره ولم يحبب ولم يخرج ولم يقتل وكان يقدم على المخاوف في النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه يجاهد المشركين تارة بسيفه وتارة بلسانه وتارة بعلاه وهو في ذلك كله مقدم وكان يوم بدر مع النبي صلى الله عليه وسلم في العريش مع علمه بأن العدو يقصدون مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ثابت القلب ريب الجاش فذاهر النبي صلى الله عليه وسلم ويعاونه ولما قام النبي صلى الله عليه وسلم يدعو ربه ويستغيث ويقول اللهم أنجز لي ما وعدتني اللهم ان تهلك هذه العصابة لا تعبد اللهم اللهم وجعل أبو بكر يقول له يا رسول الله هكذا منا شدت ربك انه سيجز لك ما وعدت وهذا يدل على كمال يقين الصديق وثباته وعده الله وثباته وشجاعته شجاعة إيمانه زائدة على الشجاعة الطبيعية وكان حال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل من حله ومقامه أعلى من مقامه ولم يكن إلا امر كالمثني بعض الجهال أن حال أبي بكر أكبر فعونه الله من ذلك ولانقص في استغاثته النبي صلى الله عليه وسلم في هذا المقام كما توجه بعض الناس وتكلم ابن عقيل وغيره في هذا الموضوع يخطئ من القول مردود على من قاله بل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جامعا كاملا له من كل مقام ذرو وقسمه ووسلته فيعلم أن الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد ومحو الأسباب أن تكون أسبابا قدح في العقل والأعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع ويعلم أن عليه أن يجاهد المشركين ويقم الدين بكل ما يقدر عليه من جهاد بنفسه وماله وخبره للمؤمنين ويعلم أن الاستنصار بالله والاستغاثه به والصلاة فيه أعظم الجهاد وأعظم الأسباب في تحصيل المأمور ودفع المنذور ولهذا كان يستفتح بالصالح

فانهم لا يعلمون شيئا من الجواهر المنفردة يسمى باسم جلته لقيام الصفة بالجله فكيف يجب في حق الله اذا قامت به صفات الكمال أن يكون بتقدير ما ذكر ويجب فيه مثل ذلك السابغ أن يقال كماله لا يتجيب في كل جزء من الانسان أن يكون انسانا لانه قاعبه من الصفات ما يقوم بالانسان ولا في كل جزء من أجزاء الفرس وسائر الحيوان أن يكون فرسا لكونه من الجله التي قامت بها الصفة فلماذا يجب في كل ما كان من الله أن يكون لها لقيام صفة الله بالاله الموصوف كله من أن كل واحد من الموجودات لا يكون حكم جزئه حكم كله لقيام الصفة بالجميع وهل هذا الا من أفسد المصطلح وان كان هو من أعظم عمد النفاة

قال الوجه الثاني في بيان لزوم المحال من اتصاف بهذه الصفات هو أنه لا يتخلو إما أن يكون اتصاف بها واجباً لذاته أو لغيره لا تارة يقال بالاول والآخر اتصاف كل جسم بها وجوباً لذاته لا تارة في الحقيقة على ما وقع في الفرض وان كان الثاني لزم أن يكون الرب مقتضرا إلى ما يخصه بصفاته ولما يحتاج إلى غيره في افادة صفاته لا يكون

(١) قوله اذا كان معه الخ لعله اذا لم يكن معه من يؤمنه تأمله كتبه

مجمعه

الهاجرين وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أقبلت غزير يش وسبعه أصحابه أخسب أصحابه
بمصر معهم وقال هذا مصر عتبة بن ربيعة وهذا مصر عتبة بن ربيعة وهذا مصر عتبة بن
خلف وهذا مصر عتبة بن هشام وهذا مصر عتبة بن هشام عتبة بن هشام عتبة بن هشام
إذا قضى شيئا يكون فلا ينزع ذلك أن يقضيه بأسباب تكون وأن من الأسباب ما يكون انعقاد
مأمورين به ومن أعظم ما يؤمر به الاستغاثة بالله فقام ما يؤمر به مع علمه بأنه سيكون ما وعدده كما
أنه بعد الله ويطعمه مع علمه بأنه السعدا في الآخرة والقلب إذا غشيت الهبة والخفاة
والنصر قد يغيب عنه شهود ما يعلم ولا يمنع ذلك أن يكون علمه مصدقا له ولأن يكون في
اجتهاد وجهه مباشرة الأسباب ومن علم أنه إذا ما يدخل الجنة لم ينعه أن يجده بعض المملوك
والمرض النعيا إذا أخبر أن في دوائه العافية لا يمنع ذلك أن يجد حرارة الدواء فقام بجهد في
الدعاء المأمور به وكان هورأس الأمر وقطب رحا الدين فعليه أن يقوم بأفضل مما يقوم به غيره
وذلك الداء والاستغاثة كان أعظم الأسباب التي تزل بها النصر ومقام أبي بكر دون هذا وهو
معاونة الرسول والتب عنه واختاره بأناواته ونصرته الله تعالى والنظر في جهة العدو وهل
قاتلوا المسلمين أم لا والنظر إلى صفوف المسلمين للثلاث تحت وتبليغ المسلمين ما يأمر به النبي صلى الله
عليه وسلم في هذه الحال ولهذا قال تعالى الانتصر وفقد نصره الله إذا أخرجه الذين كفروا
اثني أذهما في الغار وأخبر تعالى أن الناس إذا لم ينصروا فقد نصرهم الله إذا أخرجه الذين كفروا
ثاني اثنين أذهما في الغار وهذا الحال كان الخوف فيها على النبي صلى الله عليه وسلم ودون غيره
وسأقي الكلام على هذه القصة في آخر الكتاب والوزيرع الأميره حال والأمير حال والمقصود
هنا أن أبكر كان أشجع الناس ولم يكن بعد الرسول صلى الله عليه وسلم أشجع منه ولهذا
لم مات النبي صلى الله عليه وسلم وترك المسلمين أعظم نازلة تركت بهم حتى أوهنت العقول
وطبشت الآلاب واضطربوا اضطراب الأرسية في الطوي البعيدة القفر فهذا بكر موته وهذا
قد أقعد وهذا قد دهن فلا يعرف من ير عليه ومن ير عليه وهؤلاء يخشون البسكاه وقد وقعوا
في نجدة القيامة وكانها قيامة صفري مأخوذ من القليلة الكبرى وأكبر الوادي قد ازدادوا
عن الدين وذلك كانه فقام الصديق رضي الله عنه بقلب فابت وفؤاد شجاع فلم يجرع ولم ينك
قد جمع له بين الصبر واليقين فأخبرهم عوف النبي صلى الله عليه وسلم وأن الله اختاره ما عنده
وقال لهم من كان بعد محمد أفان يحمدا فمات ومن كان بعد الله فأن الله حي لا يموت ومحمد
لارسل قد خلت من قبله الرسل أفان مات أقتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على
عقبه فلن يضرا الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين فكان الناس لم يسموا هذه الآية حتى تلاها
الصديق فلا يحمدا أحد الا وهو يتلوها ثم خطبهم فثبتهم وشجعهم قال أنس خطيبا أبو بكر
رضي الله عنه وكنا كالثالب فازال شجعنا حتى صرنا كالأسود وأخذت في تجهيز أسامة مع
أشارتهم عليه وأخذت قتال المرتدين مع أشارتهم عليه بالتهل والتربص وأخذت قتال حتى
مات الزكاة فهو مع الصحابة يعلمهم إذا جهلوا ويقو بهم إذا ضعفوا ويحثهم إذا افتروا فقوى
الله به علمهم ودينهم وقوتهم حتى كان عمر مع كمال فوته وشجاعته بقوله ما خلفه رسول الله تألف
الناس فيقول علام أنهم أعلى دين مفتري أم على شعر مفتعل وهذا باب واسع بطول وصفه
فالشجاعة المطلوبة من الامام لم تكن في أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أكمل منها في
أبي بكر ثم عمر وأما القتل فلا يرغب غير على من الصحابة قتل من الكفار أكمل ما قتل على

الهاجرين وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أقبلت غزير يش وسبعه أصحابه أخسب أصحابه
بمصر معهم وقال هذا مصر عتبة بن ربيعة وهذا مصر عتبة بن ربيعة وهذا مصر عتبة بن
خلف وهذا مصر عتبة بن هشام وهذا مصر عتبة بن هشام عتبة بن هشام عتبة بن هشام
إذا قضى شيئا يكون فلا ينزع ذلك أن يقضيه بأسباب تكون وأن من الأسباب ما يكون انعقاد
مأمورين به ومن أعظم ما يؤمر به الاستغاثة بالله فقام ما يؤمر به مع علمه بأنه سيكون ما وعدده كما
أنه بعد الله ويطعمه مع علمه بأنه السعدا في الآخرة والقلب إذا غشيت الهبة والخفاة
والنصر قد يغيب عنه شهود ما يعلم ولا يمنع ذلك أن يكون علمه مصدقا له ولأن يكون في
اجتهاد وجهه مباشرة الأسباب ومن علم أنه إذا ما يدخل الجنة لم ينعه أن يجده بعض المملوك
والمرض النعيا إذا أخبر أن في دوائه العافية لا يمنع ذلك أن يجد حرارة الدواء فقام بجهد في
الدعاء المأمور به وكان هورأس الأمر وقطب رحا الدين فعليه أن يقوم بأفضل مما يقوم به غيره
وذلك الداء والاستغاثة كان أعظم الأسباب التي تزل بها النصر ومقام أبي بكر دون هذا وهو
معاونة الرسول والتب عنه واختاره بأناواته ونصرته الله تعالى والنظر في جهة العدو وهل
قاتلوا المسلمين أم لا والنظر إلى صفوف المسلمين للثلاث تحت وتبليغ المسلمين ما يأمر به النبي صلى الله
عليه وسلم في هذه الحال ولهذا قال تعالى الانتصر وفقد نصره الله إذا أخرجه الذين كفروا
اثني أذهما في الغار وأخبر تعالى أن الناس إذا لم ينصروا فقد نصرهم الله إذا أخرجه الذين كفروا
ثاني اثنين أذهما في الغار وهذا الحال كان الخوف فيها على النبي صلى الله عليه وسلم ودون غيره
وسأقي الكلام على هذه القصة في آخر الكتاب والوزيرع الأميره حال والأمير حال والمقصود
هنا أن أبكر كان أشجع الناس ولم يكن بعد الرسول صلى الله عليه وسلم أشجع منه ولهذا
لم مات النبي صلى الله عليه وسلم وترك المسلمين أعظم نازلة تركت بهم حتى أوهنت العقول
وطبشت الآلاب واضطربوا اضطراب الأرسية في الطوي البعيدة القفر فهذا بكر موته وهذا
قد أقعد وهذا قد دهن فلا يعرف من ير عليه ومن ير عليه وهؤلاء يخشون البسكاه وقد وقعوا
في نجدة القيامة وكانها قيامة صفري مأخوذ من القليلة الكبرى وأكبر الوادي قد ازدادوا
عن الدين وذلك كانه فقام الصديق رضي الله عنه بقلب فابت وفؤاد شجاع فلم يجرع ولم ينك
قد جمع له بين الصبر واليقين فأخبرهم عوف النبي صلى الله عليه وسلم وأن الله اختاره ما عنده
وقال لهم من كان بعد محمد أفان يحمدا فمات ومن كان بعد الله فأن الله حي لا يموت ومحمد
لارسل قد خلت من قبله الرسل أفان مات أقتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على
عقبه فلن يضرا الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين فكان الناس لم يسموا هذه الآية حتى تلاها
الصديق فلا يحمدا أحد الا وهو يتلوها ثم خطبهم فثبتهم وشجعهم قال أنس خطيبا أبو بكر
رضي الله عنه وكنا كالثالب فازال شجعنا حتى صرنا كالأسود وأخذت في تجهيز أسامة مع
أشارتهم عليه وأخذت قتال المرتدين مع أشارتهم عليه بالتهل والتربص وأخذت قتال حتى
مات الزكاة فهو مع الصحابة يعلمهم إذا جهلوا ويقو بهم إذا ضعفوا ويحثهم إذا افتروا فقوى
الله به علمهم ودينهم وقوتهم حتى كان عمر مع كمال فوته وشجاعته بقوله ما خلفه رسول الله تألف
الناس فيقول علام أنهم أعلى دين مفتري أم على شعر مفتعل وهذا باب واسع بطول وصفه
فالشجاعة المطلوبة من الامام لم تكن في أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أكمل منها في
أبي بكر ثم عمر وأما القتل فلا يرغب غير على من الصحابة قتل من الكفار أكمل ما قتل على

فان كان من قتل أكثر يكون أنجع فكثير من العصابة أنجع من على فالبراءن مالك أخو
أفس قتل ماثر رجل مبارزة غير من شورك في دمه وأما خالد بن الوليد فلا يخصى عددم قتل
الله وقد انكسر في يد في غر وموته تسعة أسياف ولا رب أنه قتل أضعا في ما قتله على
وكان لا يكره الشجاعة الطبيعية شجاعة دينية وقوة يقينية في الله عز وجل وثقة بأن الله
ينصره والمؤمنين وهذه الشجاعة لا تحصل إلا بالي كان قوي القلب لكن هذرت بزيادة
الامتحان واليقين وتنقص بنقص ذلك بقي يقين أنه يغلب عدوه كان اقامه عليه بخلاف اقدام
من لم يكن كذلك وهذا كان من أعظم أسباب شجاعة المسلمين واقدامهم على عدوهم فانهم كانوا
أيقنوا بخبر الله ورسوله أنهم منصورون والله يفتح لهم البسار ومن شجاعة الصديق مافي
الصديق عن عرو بن الزبير قال سألت عبد الله بن عمرو عن أشد ما صنع المشركون برسول الله
صلى الله عليه وسلم قال رأيت عقبة بن أبي معيط جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي
فوضع ردا من عنقه خلفه خفا شافا شدا فجاء أبو بكر فدفعه عنه وقال أنتقلون رجلا إن يقول
دي الله وقبحه كم بالينات من ربكم

(فصل) وما ينبغي أن يعلم أن الشجاعة انما فضيلة في الدين لاجل الجهاد في سبيل
الله والاقبال لشجاعة اذا لم يستعن بها صاحب على الجهاد في سبيل الله كانت إما وبالا عليه ان
استعان بها صاحب على طاعة الشيطان واما غير نافعة ان استعمالها فيما لا يقرب به الى الله تعالى
فنجاعة على الزبير وخالد وأبي دجاجة والبراءن مالك وأبي طلحة وغيرهم من شجعان العصابة
انما صارت من فضائلهم لاسما اتهم بها على الجهاد في سبيل الله فانهم بذلك استحقوا ما جاهد الله به
المجاهدين وإذا كان كذلك فاعلم أن الجهاد منه ما يكون بالقتال ومنه ما يكون بالحجة والبيان
والدعوة قال تعالى ولو شئنا لبعثنا في كل قرية نذيرا فإلا طاع الكافرين وجاهدوهم به جهادا كبيرا
فأمر الله سبحانه وتعالى أن يجاهد الكفار بالقرآن جهادا كبيرا وهذه السورة مكتبة نزلت
بمحبة قبل أن يهاجم النبي صلى الله عليه وسلم وقبل أن يؤمر بالقتال ولم يؤذن له وإنما كان
هذا الجهاد للعلم والقلب والبيان والدعوة لا بالقتال وأما القتال فيحتاج الى التدبير والرأى
ويحتاج الى شجاعة القلب والى القتال باليد وهو الرأى والشجاعة في القلب في الرأس الطاع
أخو حرمته الى قوة البدن وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما مقدمان في أنواع الجهاد غير قتال
البدن قال أبو محمد بن حزم وجدناهم يحجون بأن عليا كان أكثر العصابة جهادا ويطعناني
الكفار وضربا والجهد أفضل الأعمال قال وهذا خطأ لأن الجهاد ينقسم أقساما ثلاثة
أحدها الله الى الله تعالى باللسان والثاني الجهاد عند الحرب بالرأى والتدبير والثالث
الجهاد باليد واللعن والضرب فوجدنا الجهاد باللسان لا يلحق فيه أحد بعد النبي صلى الله عليه
وسلم أبابكر ولا عمر أما أبو بكر فإن أكثر العصابة أسلوا على يديه فهذا أفضل عمل وليس
لعل من هذا كثير حفظ وأما عمر فله من يوم أسلم عن الاسلام وعبد الله علانية وهذا أعظم
الجهاد وقد انفردها بالرجال هذين الجهادين الذين لا نظير لهما ولا حظ لعل في هذا وبقي
القسم الثاني وهو الرأى والتدبير فوجدناه صالحا لا يكره لعل بقي القسم الثالث وهو الطعن
والضرب والمبارزة فوجدناه أقل مراتب الجهاد برهان ضروري وهو أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم لاشد عندك من مسلم في أنه المخصوص بكل فضيلة فوجدناه جهادا صلى الله عليه وسلم
انما كان في أكثر أعماله وأحواله باليسمين الأولين من البعا الى الله عز وجل والتدبير والارادة

لم يقل ان القدر المستزك الا
كالقدر المستزك في الفات والقائم
بالنفس ومضى الخبر ويقول مع
ذلك ان هذا المسمى وقع على أمور
مختلفة الخفا في كل موصوف
والقائم بالنفس ونحو ذلك وبالجلة
ان ثبت تماثل الاجسام في كل
ما يجب ويجوز ويتبع اغنام عن
هذا الكلام وان لم يثبت لم ينفعه
هذا الكلام فهذا الكلام لا يحتاج
الي على التقديرين فالنار ع يقول
مسي الجسم كسي الموصوف
والقائم بنفسه والذات والمهابة
والموجود ينقسم الى واجب بنفسه
وواجب بغيره وإذا كان أحد
النوعين واجبا بنفسه لم يجب أن
يكون كل موصوف قائما بنفسه
ولا كل موجود وكذلك لا يكون
كل جسم قتيين أن ماذ كرم فطلة
لانه قال اما أن يقال انه جسم
كالا لجسم واما أن يقال جسم
لا كالا لجسم فان قيل بالثاني كان
الزنا في القتل لا في المعنى فدل
ذلك على أن قوله في المعنى موافق
لقول من يقول جسم لا كالا لجسم ثم
جعل القسم الاول هو القول بتماثل
الاجسام فكان حقيقة قوله أنه اما
أن يقال انه تماثل للاجسام في
حقيقتها بحيث يتصف بها تصف
بمن الوجوب والجواز والامتناع
واما أن لا يقال بذلك فن لم يقل
بذلك لم ينزاع في المعنى ومن قال
بالاول فقله باطل ومعلوم أن

وكان أقل علمه الطعن والضرب والمأزاة لاعتن جئت بل كان أشجع أهل الأرض طائفة نسا
وسوا أتعهم بحسنة ولكنه كان يؤثر الأفضل فالأفضل من الأعمال فيقدمه ويشتغبه ووجدناه
يوم بدر وغيره كان أبو بكر معه لا يفرقه أيا من الذي صلى الله عليه وسلم له بذلك واستظفها
رأيه في الحرب وأنسجكته ثم كان عمر رجلا شورا في ذلك وقد انفرد بهذا المجل دون علي
ودون سائر الصحابة إلا في الندوة ثم نظرنا مع ذلك في هذا القسم في الجهاد الذي هو الضرب والطعن
والمأزاة فوجدنا عليا منفردا بسيوفه بل قد شاركه فيه غيره من العيان كطلحة والزبير
وسعد ومن قتل في صدر الإسلام كهمزة وعيينة بن الحرث بن عبد المطلب ومصعب بن عمير ومن
الانصار سعد بن معاذ وسماك بن حارثة يعني أبا جانه وغيرهما ووجدنا أبا بكر وعمر قد شاركاه
في ذلك بخط حسن وان لم يلقا بخطوط هؤلاء وإنما لك الشغلها بالافضل من ملازمة رسول الله
صلى الله عليه وسلم وموازاة في حين الحرب وقد بعثه على الموت أكثر مما بعث عليا وقد
بعثنا أبا بكر إلى بني قريظة وغيرهم وبعث إلى بني فلان وما نعلم لعل بعثنا إلى بعض حصون
خير ففتحهم فحصل أرفع أنواع الجهاد لأبي بكر وعمر وقد شارك عليا في أقل أنواع الجهاد مع
جماعة غيرهم

(فصل) قلت وأما قوله بسيفه ثبت قواعد الإسلام وتشتت أركان الدين فهذا
كذب ظاهر لكل من عرف الإسلام بل بسيفه جزء من أجزاء كثيرة جزء من أجزاء أسباب تثبيت
قواعد الإسلام وكثير من الوقائع التي ثبت بها الإسلام لم يكن لسيفه فيها تأثير كبير بدر كان
سيفا من سيوف كثيرة وقد قدمنا غير مرة أن غزوات القتال كلها كانت تسع غزوات وعلى
بعثت النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت قتال الروم وفارس ولم يعرف لعل غزاة أثر فيها تأثرا
منفردا كثيرا عن النبي صلى الله عليه وسلم بل كان نصرة في المغازي تعال نصر رسول الله
صلى الله عليه وسلم والحروب الكدراك التي كان فيها هو الأمير ثلاثة يوم الجمل والصفين
والنهروان وفي الجمل والنهروان كان منصورا فان جيشه كان أضعاف المقاتلين ومع
هذا لم يستظهر على المقاتلين بل ما زالوا مستظهِرين عليه إلى أن استشهد إلى كرامة الله ورضوانه
وأمره يضعف وأمر المقاتلين يقوى وهذا مما يدل على أن الانتصار الذي كان يحصل له في
حياة النبي صلى الله عليه وسلم كان نصرا من الله لرسوله ولبن قاتل معه على دينه فان الله يقول
ان النصر لرسولنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا يوم يقوم الأشهاد وكذلك انتصار عمر على كاتصار
أبي بكر وعمر وعثمان على من قاتلوا وإنما كان نصرا من الله لرسوله كما وعد بذلك في كتابه

(فصل) وأما قوله ما نهزم قط فهو في ذلك كافي بكونه وطاعة والزبير وغيرهم
من الصحابة رضي الله عنهم فالقول في أنه ما نهزم كالقول في أن هؤلاء ما نهزم وموافق ولم يعرف
لاحد من هؤلاء هزيمة وان كان قد وقع شيء في الباطن ولم ينقل فيمكن أن عليا وقع منه ما لم ينقل
والسبلون كانت لهم هزيمان يوم أحد ويوم حنين ولم ينقل أن أحدا من هؤلاء انهزم بل
الذكر في السير والمغازي أن أبا بكر وعمر يتابع النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد ويوم
حنين لم يهزموا مع من انهزم ومن نقل انهزمنا يوم حنين فكذلك معلوم وإنما الذي انهزم
يوم أحد عثمان وقد عفا الله عنه ومانع من انهزم إلى بكر وعمر بأية يوم حنين فن
الكاذب المختلفة التي افتراها المفسرون وقوله ما ضرب بسيفه الا قط فهذا لا يعلم ثبوته
ولا انتصافه وليس معناه في ذلك نقل يعتمد عليه ولوقال قاتل في خالد والزبير والبراءين مالك

وأبي حنيفة وأبي طلحة ونحوهم أنه ما ضرب بسيفه الاقط كان القول في ذلك كالقول في علي بل صدق هذا في مثل خالد والبراء بن مالك الأولى فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال خالد سيف من سيف الله سله الله على المشركين فلذا قيل فبين جعله الله من سيفه أنه ما ضرب الاقط كان أقرب إلى الصدق مع ثقتهم من قتل خالد في الحرب وأنه لم يزل منصورا وأما قوله وطالما كشف الكروب عن وجه النبي صلى الله عليه وسلم فهذا كذب بين من جنس الكذب الطرقة قلته لا يعرف أن عليا كشف كربة عن وجه النبي صلى الله عليه وسلم قط بل ولا يعرف ذلك عن أبي بكر وعمر وهما كائنا كوجهاد أمته بل هو صلى الله عليه وسلم الذي طالما كشف عن وجههم الكروب لكن أبو بكر دفع عنه لما أراد المشركون أن يضربوه ويقتلوه بمكة بجعل يقول أنتما رجلان يقول ربني الله حتى ضربوا أبا بكر ولم يعرف أن عليا فعل مثل هذا وأما كون المشركين أحاطوا به حتى خضعوا أبو بكر أو على بسيفه فهذا لم نقله أحد من أهل العلم ولا حقيقة لكن هذا الرفض وأمثاله كأنهم قد طالعوا السر والمغازي التي وضعها الكذابون والطريقة مثل كتاب نقلات الأنوار للبكري الكذاب وأمثاله مما هو من جنس ما ذكر في سيرة البطال ولهذه العيار وأجدد النف والزريق المصري والحكايات التي يحكونها عن هارون وزير مع العامة والسيرة الطويلة التي وضعت لعنته من شداد وقد وضع الكذابون في مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو من هذا الجنس وهذا بصدقه الجهال ومن لم يكن عارفا بما ذكره العلماء من الأخبار المخصصة في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وأما أهل العلم فيقولون أن هذا كذب وما ذكر من مبيته على فراشه فقد عدا عنه أنه لم يكن هناك خوف على علي أصلا وأشهر ما نقل من ذلك كذب المؤمنين عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحسدا الأولى كقول المسلمين مذبذبين قطع العدو في النبي صلى الله عليه وسلم وحرصوا على قتله وطعم أمية بن خلف قتيله فقتله النبي صلى الله عليه وسلم بسده وشج المشركون جبينه وهشمو البيضة على رأسه وكسروا رباعيته وذبحته العصابة الذين حوله كسعد بن أبي وقاص جعل يرمي والتي صلى الله عليه وسلم يقول أرم فذلك أبي وأخي ووقاه الحلة بيده فقتل يد طلحة وقتل حوله جماعة من خيار المسلمين وفي الحديث أن عليا لما أمر فاطمة بغسل سيفه يوم أحسدا قال اغسله غيري فم قال النبي صلى الله عليه وسلم إن تكن أحسنت فقد أحسن فلان وفلان وعد جماعة من العصابة

(فصل)

قال الرافضي وفي غزاة بدر وهي أول الغزوات كانت على رأس غانية عشر شهرا من مقدمه إلى المدينة وعمره سبع وعشرون سنة قتل منهم ستة وثلاثين رجلا بأفراد وهو أعظم من نصف المقتولين وشرك في الباقي (والجواب) أن هذا من الكذب البين المقتري باتفاق أهل العلم العالمين بالسير والمغازي ولم يذكر هذا أحد يعتمد عليه في النقل وإنما هو من وضع جهال الكذابين بل في الصحيح قتل غير واحد لم يشركه على في واحد منهم مثل أبي جهل وعقبة بن أبي معيط ومثل أحد بني ربيعة أماعة بن ربيعة وأما شبيه ربيعة وأبي بن خلف وغيرهم وذلك أنه لما رزمن المشركين ثلاثة عتة وشيبة والوليد فانتدب لهم ثلاثة من الأنصار فقالوا لمن أنتم فسموا أنفسهم فقالوا أكفاه كرام ولكن زيدي عينا فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرابه بالبروز إليهم فقال قم يا جرة قم يا عبيدة قم يا علي وكان أصغر المشركين هو الوليد وأصغر المسلمين على قبر زهد هذا

ما لزم كلام من الأجسام لزم الآخر وانما يفتقران فيما يعرض لهما بعيشة الخلق لكن هذا القول لم يقره هاتقان كلامه هذا لا يجمع أن هذا القول فاسد في نفسه لا قد عرف وهو لما قرى في موضع آخر بناء على أصليين على إثبات الجوهر الفرد وتماثل الجواهر وكلاهما ممنوع لما قل قد قرره وأنه لا جهة عليه مع أن القول بانتهجيم الأجسام ما علم أنه قاله أحدولا نقله أحد عن أحد وهو مع هذا يد كد لعل في نفسه فكيف يكون قد أقام دليلا على نفي قول من يقول هو جسم لا كالأجسام قال الثالث هو أنه لو كان جسما لكان بعد امتداد وذلك أمان يكون غير متناه ومتناهيا فإن كان غير متناه فامان أن يكون غير متناه من جميع الجهات أو من بعض الجهات دون بعض فإن كان الأول فهو محال الوجهين الأول ما سئله من محالة بعد لا يتناهي والثاني يانته. أن لا يوجد جسم غير أو أن تتداخل الأجسام وهو محال القضاء روات وهو محال وإن كان الثاني فهو متنع أيضا الوجهين الأول ما سئله من محالة بعد لا يتناهي والثاني أنه أمان أن يكون اختصاص أحد الطرفين بالنهاية دون الآخر لذاته وأخص من خارج فإن كان الأول فهو محال لعدم الأولوية وإن كان الثاني

فيأمر أن يكون الرب مقتفرا في
أقدمه قد ارأى إلى موجب ومخصص
ولاعنى للعدو نفس الاجزاء
على ما تقدم فيكون الرب معقول
لوجوده وهو محال وان كان مستاهيا

من جمع الجهات فله شكل
ومقدار وهو اما أن يكون مختصا
بذلك الشكل والقدر لذاته أو لامر
خارج فان كان الاول لزم منه
اشتراك جميع الاجسام فيه
ضرورة الاتحاد في الطبيعة وان كان
الثاني فالرب محتاج في وجوده الى
غيره وهو محال قلت ولما قل أن
يقول لا يجوز أن يكون مختصا
بالشكل والمقدار لذاته قوله ان ذلك
يستلزم اشتراك جميع الاجسام
فيه ضرورة الاتحاد في الطبيعة
انما يصح اذا سلم أن طبيعة
الاجسام كلها متحدة وهذا ممنوع
بل باطل بل معاروم الفساد
بالضرورة والحس فان طبيعة
النار ليست طبيعة الماء ولا طبيعة
الحبوان طبيعة النبات وهذا مبني
على القول بان الاجسام متماثلة
في الحقيقة وهذا لا يصح لا غنى عن
هذه الوجوه كلها وهو في كلها لما
ذكر قول من يقول بجناس
الاجسام من أهل الكلام المعتزلة

فقتل على قربه وقتل جرة قربه فبلى الله كان عبته وقيل كان عبته وأما عبته بجر حرقه
وساعد جرة على قتل قربه (١) وحل عبته بن الحارث وقيل ان عليا لم يقتل ذلك اليوم الاثرا
دون العشرة أو أقل أو أكثر وغاية ما ذكر ابن هشام وقيل لموسى بن عبته وكذلك الاموى
جميع ما ذكره أحد عشر نفسا واختلف في ستة أنفس هل قتلهم هو أو غيره وشارك في ثلاثة
هـ - ا جميع ما نقله هؤلاء الصادقون

(فصل) قال الرافضى وفي غزاة أحد لما انهزم الناس كلهم عن النبي صلى الله
عليه وسلم الا علي بن ابي طالب ورجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم نفر يسير أولهم عاصم
ابن ثابت وأبو دحانة وسهل بن حنيف وجاء عثمان بعد ثلاثة أيام فقال له النبي صلى الله عليه
وسلم لقد ذهبت فيها عريضة وتجهت للملاكمة من شأن علي فقال حيدر بن وهب يرجع الى
السماء لاسيف الاذن والعقا ورواقي الاعلى وقتل أكثر المشركين في هذه الغزاة
وكان الفتح فيها على يده وروى قيس بن سعد قال سمعت عليا يقول أصابني يوم أحد ستة عشر
ضربة سقطت الى الارض في أربع منهن وجاء في رجل حسن الوجه حسن البنية طيب الريح
فأخذ بضمي فأفاني ثم قال أنبل عليهم فقاتل في طاعة الله وطاعة رسوله فمما عثر ارضان
قال علي فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم وأخبرته فقال يا علي أمان عرف الرجل قلت لا ولكن
شبهه بدمية الكلبى فقال يا علي أقر الله عينك كان ذلك جبريل

(والجواب) أن يقال قد ذكر في هذه من الاكاذيب العظام التي لا تتفق الاعلى من
لم يعرف الاسلام وكان يحاطب بهذه الخرافات من لا يعرف ما جرى في الغزوات كقوله
ان عليا قتل أكثر المشركين في هذه الغزاة وكان النخعي في علي يدعي فقال آفة الكذب الجهل
وهل كان في هذه الغزاة فتح بل كان المسلمون قد هزموا العدو أولا وكان النبي صلى الله عليه
وسلم قد وكل بشجرة الجبل الرماة وأمرهم بحفظ ذلك المكان وأن لا يأتواهم سواء غلبوا أو غلبوا
فلما انهزم المشركون صاح بعضهم أي قوم الغنمة فهاهم أميرهم عبد الله بن جبير وجمع
العدو عليهم وأمير المشركين انذاك خالد بن الوليد فأتاهم من ظهورهم فصاح الشيطان قتل
محمد واستشهد في ذلك اليوم ثوبع بن ولهم مع النبي صلى الله عليه وسلم ذلك اليوم الاثنا
عشر رجلا فيهم أبو بكر وعمر وأشرف وأوسيان فقال في القوم محمد في القوم محمد
والحديث في العيصين وقد تقدم لفظه وكان يوم بلاء وفتنة وتخصيص وانصرف العدو عنهم
منتصرا حتى هم بالعدو اليهم فندب النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين لحاقه وقيل ان في هؤلاء
نزل قوله تعالى الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح وكان في هؤلاء المنتدبين
أبو بكر والزبير قالت عائشة لان الزبير أولي وجدا من قال الله فهم الذين استجابوا لله
والرسول من بعد ما أصابهم القرح ولا يقتل ومثمن المشركين الا نفر قليل وقصد العدو
رسول الله صلى الله عليه وسلم واجتهدوا في قتله وكان ممن ذنب عنه يومئذ سعد بن أبي وقاص
رضي الله عنه وجعل يرمي عنه والنبي صلى الله عليه وسلم يقول له ارم فذاك أي وأني وفي
العيصين عن سعد قال جمع لرسول الله صلى الله عليه وسلم بين أبيه يوم أحد وكان سعد يحب
الدعوة مسددا للرصة وكان فيهم أبو طلحة وأمسبا فكان شديد التزع وطلحة بن عبد الله وفي
النبي صلى الله عليه وسلم ليلة قتلته وظهر للنبي صلى الله عليه وسلم بين يديه وقتل دونه
نفر قال ابن اسحق في السيرة في النفر الذين قاموا دون رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ترس

(١) قوله وحل عبته بن الحارث
كذا في النسخ ولعله من زيادة النسخ
فان الكلام بدونه مستقيم وحرد
كبه صحيحه

دون النبي صلى الله عليه وسلم أو يدجلة بنفسه يقع النبل في ظهره وهو مخن عليه حتى كثر فيه
النبل ورعى سعد بن أبي وقاص دون النبي صلى الله عليه وسلم قال سعد فلقد رأيته يناولني النبل
ويقول ارم فذلك أي رأي حتى أنه يناولني السهم بالله فصل فيقول ارم وقال النبي صلى الله
عليه وسلم حين غشي القوم من بشرى لثأف نفسه فقام يدين السكين في نفر خمن من الانصار
وبعض الناس يقول انما هو عمار بن زيد بن السكن فقالت اودون رسول الله صلى الله عليه وسلم
رجلا ثم رجلا يقتلون دونه حتى كان آخرهم زياد وعمار فقاتل حتى أثبتته الجراح ثم قامت
فئة من السليين فأجهضوهم عنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أدنوني فأدنوه منه فوسده
قدمه فمات وخدم على قدم النبي صلى الله عليه وسلم قال وحديثي عامر بن عمر بن قتادة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى عن قوسه حتى انقبت سبته فأخذها فتأذن النعمان
فكانت عنده وأصابت يومئذ عين قتادة بن النعمان حتى وقعت على وجهه وحديثي عامر بن
عمر بن قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ردها بيده وكانت أحسن عنه وأحدهما ولم يكن
على ولا أبو بكر ولا عمر من الذين كانوا يدفعون عن النبي صلى الله عليه وسلم بل كانوا مشغولين
بقتال آخر بن جوح النبي صلى الله عليه وسلم في جيبته ولم يحرج على فقوله أن عليا قال
أصابني يوم أحدست عشرة ضربة سقطت في أربع منهن إلى الأرض كذب على علي وليس
هذا الحديث في شيء من الكتب المعروفة عند أهل العلم فإن اسناد هذا ومن الذي صححه من
أهل العلم وفي أي كتاب من الكتب التي يفتقد على نقلها ذكر هذا بل الذي جرح رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكثير من الصحابة قال ابن ابي حنيفة فلما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحرم الشعب خرج علي بن أبي طالب حتى ملا ترسه من المهراس فاجابه رسول الله صلى الله عليه
وسلم ليشر به فوجهه رجا فغافقه فلم يشر به منه وغسل عن وجهه الدم وسب على رأسه
وهو يقول اشتد غضب الله على من أدى وجهه نبيه وقوله ان عثمان جاء بعد ثلاثة أيام كذب
آخر وقوله ابن جبريل قال وهو يعرج لاسف الا ذو الفقار * رولا فتى الا على
كذب فانفق الناس فان ذالفقار لم يكن لعلي ولكن كان سيفه الا جمل غشه المسلمون يوم بدر
فروى الامام أحمد والترمذي وابن ماجة عن ابن عباس قال تنقل رسول الله صلى الله عليه
وسلم سيفه ذو الفقار يوم بدر وهو الذي رأى فيه الرؤيا يوم أحد قال رأيت في سفي ذي الفقار
فلا فأولته فلا يكون فيكم ورأيت أتى حردف كبشا فأولته كبش الكنية ورأيت أتى
فدروج حصية فأولتها المذسة ورأيت بقرات ذبح فقر والله خير فكان الذي قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهذا الكذب المذكور في الفهارس جنس كذب بعض الجهال أنه كان
له سيف جتد اذا ضرب به كذا وكذا ذراعا فان هذا مما يعلم العلماء أنه لم يكن فضلا سيف على
ولا غيره ولو كان سيفه يتبدل يوم قاتل معاوية وقال بعض الجهال انه مذبذبه حتى عبر الجيش
على يده بخير وانه قال للبعلة قطع الله نسلنا فاقطع نسلها فهذا من الكذب البين فانه يوم
خبر لم يكن معهم بعلة ولا كان للسليين بعلة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم الا بعلة التي
أهداه الله المقوقس وذلك بعد غزو وخير بعد أن أرسل إلى الامم وأرسل إلى هرقل ملك الشام
وإلى المقوقس ملك مصر وإلى كسرى ملك الفرس وأرسل إلى الهولاء العرب مثل صاحب البمامة
وغیره وأيضا إلى الجيش لم يعبر أحد منهم على يد علي ولا غيره والبعلة لم تزل عقب اقل ذلك ولم تكن
قبل ذلك بل دفعت ولوقدر أنه دعا على بعلة معينة لم تعم الدعوة جنس البغال ومثل هذا

والاشعرية قال انهم بنوا ذلك على
أسلمهم ان الجهم والجمهور المؤلف
أو الجواهر المؤلف وان الجواهر
مجانسة وان التأليف من حيث
هو تأليف غير مختلف فالاجسام
المخالصة منها غير مختلفة ومعلوم
أن هذين الاصليين الذين بنوا عليهما
تمثال الاجسام قد أبطلهما هو
وغيره من مخالفتهم بها جمهور
للعقلاء كثر العقلاء لا يقولون
ان الاجسام مركبة من الجواهر
المنفردة لا جمهورا هل المال ولا
جمهورا فلا سفة بل جمهورا هل
الكلام من الهامسة والصارية
والضاربة والكلاية والكرامية
لا يقولون بذلك فكيف بن عددا
أهل الكلام من سائر أنواع أهل
العلم فانهم من أعظم الناس
انكار ذلك وكذلك القول بتأني
الجمهور قول لا دليل عليه إذ
المتنازعون في الجمهور المنفردة
منهم من يقول باختلافها ومنهم
من يقول بثنائها وأيضا يقول
القليل اما ان يكون جنسا بذلك
المقدارة أنه لم لا يخرج يقال له
أريد بذاته مجرد الجمعية المشتركة
أما ذاته الذي يختص بها واعتز بها
عن غيره أما الاول فلا يقوله عاقل
فان عاقل لا يلائل الحكم المختص
بالامر المشترك فلا يقول عاقل ان
ما يختص به أحد الشئين عن
الآخر كان القدر المشترك بينهما
فان القدر المشترك بين الشئين

الكذب الظاهر قول بعض الكذابين انه لم يسيب بعض أهل البيت جلاو على الجبال عرايا فثبت
 لهم سلمان من يومئذ وهي الخاقيا وأهل البيت لم يسيب أحد منهم في الاسلام ولا جمل أحد من
 نسايتهم مكشوف العورة وانما جرى هذا على أهل البيت في هذه الايام بسبب الرافضة كما قد
 علمه الخافص والعالم بل هذا الكذب مثل كذب من يقول ان الحجاج قتل الانراف لم يقتل
 أحدا من بني هاشم مع طله وفشكه بكثير من غيرهم لكن قتل كثير من أشرف العرب وكان
 عبد الملك قد أرسل اليه أن لا يقتل أحدا من بني هاشم وذلك كره له لما قتل الحسين في ولاية بني
 حوب يعني ملك يزيد أصابهم شر فاعتبر عبد الملك بذلك فلهذا أن يقتل أحدا من بني هاشم حتى
 ان الحجاج طمع أن يتزوج هاشمية فخطب الي عبد الله بن جعفر ابنته وأصدقها صداقا كثيرا
 فأجابها عبد الله الى ذلك فغضب من ذلك من غضب من أولاد عبد الملك ولم يروا الحجاج أهلا
 لان يتزوج واحدة من بني هاشم ودخلوا على عبد الملك وأخبروه بذلك فخرج الحجاج من ذلك ولم
 يروه فكفوا لنكاح هاشمية ولأن يتزوجها وبالحيلة فالأحاديث التي ينقلها كثير من الجهال
 لا صواب لها لكن منها ما يعرف كذبه بالعقل ومنها ما يعرف كذبه بالعادة ومنها ما يعرف
 كذبه بأنه خلاف ما علم بالنقل الصحيح ومنها ما يعرف كذبه بطرق أخرى

(فصل) قال الرافضي وفي غزاة الحزب وهي غزاة الخندق لما فرغ النبي
 صلى الله عليه وسلم من الخندق أقبلت قريش يقدمها أبو سفيان وكناته وأهل تهامة في عشرة
 آلاف وأقبل غطفان ومن تبعهم أهل نجد وزوا من فوق المسلمين ومن تحته كما قال تعالى اذ
 جاءكم من فوقكم ومن أسفل منكم فخرج عليه الصلوات والسلام المسلمين مع ثلاثة آلاف وجعلوا
 الخندق بينهم واتفق المشركون مع اليهود وطمع المشركون بكثرتهم وموافقة اليهود وركب عمرو
 ابن ود وعكرمة بن أبي جهل ودخلوا من مضيق في الخندق الى المسلمين وطلبوا المبارزة فقام على
 وأجله النبي صلى الله عليه وسلم له عمرو فسكت ثم طلب المبارزة فاباوناثا وكل ذلك يقوم
 على ويقولونه النبي صلى الله عليه وسلم انه عمرو فأذن له في الرابعة فقال له على كنت عاهدت
 الله أن لا تدعوك رجل من قريش الى إحدى خلتين الأخذ تهامنه وأنا أأدعوك الى الاسلام
 قال عمرو لا حاجة في ذلك قال ادعوك الى البراز قال ما أحب أن أقتلك قال على بل أنا أحب
 أن أقتلك فحضر عمرو وزل عن فرسه وتحاولا فقتله على وانهزم عكرمة ثم انهزم باقي المشركين
 واليهود وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل على بن عمرو بن عبد ود أفضل من عبادة
 التثقلين

(الجواب) أن يقال أولا أن اسناد هذا النقل وبيان صحته ثم يقال ثانيا فذكر في هذه
 الغزوة أيضا عدة أكاذيب منها قوله أن قريشا وثانته وأهل تهامة كانوا في عشرة آلاف
 فالأخبار كلها من هؤلاء ومن أهل نجد تميم وأسد وغطفان ومن اليهود كانوا في ثمان عشرة
 آلاف والاصناف كانوا ثلاثة أحزاب قريش وحلفاؤها وهم أهل مكة ومن حولها وأهل نجد
 تميم وأسد وغطفان ومن دخل معهم اليهود بنو قريظة وقوله ان عمرو بن ود وعكرمة ركبوا
 ودخلوا من مضيق في الخندق وقوله ان عمرا لما قتل انهزم المشركون واليهود هذا من الكذب
 البارد فان المشركين بقوا محاصرين المسلمين بعد ذلك هم واليهود حتى خيب بينهم فعم بن مسعود
 وأرسل الله عليهم الريح الشديدة فدمرهم الصبا والملائكة من السماء كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا
 اذكروا نعمت الله عليكم أنجهكم حينئذ منكم حينئذ فأسلنا عليهم فاحتوا جثودا لم تروها وكان الله بما يتولون

لا يستلزم المختص فضلا عن أن
 يكون علم المختص والعلم مستلزما
 للعلول والمزوم أعين العلم فلذا
 لم يكن المشتبه مزوما للمختص
 كان أن لا يكون علمه أولى وأحرى
 فان المزوم حيث وجد وجد الازم
 ومعلوم أنه ليس حيث وجد المشتبه
 يوجد المختص اذ المشتبه يوجد
 في هذا والمختص بالآخر متب
 ويوجد في هذا والمختص في الآخر
 متب وفي الجملة فهذا مما لا
 يتنازع فيه العقل فلا يكون
 اختصاص أحد الجسمن بخصائصه
 لغير الجسم المشتركة بل تلك
 الخصائص مما يتبع ثبوتها لثبات
 الاجسام حيث يقال فمعلوم
 أن كل جسم مختص بخصائص
 وخصائصه لا تكون لأجل
 الجسم المشتركة وذلك متبع مماثل
 الاجسام لانها لو كانت مماثلة
 لزم أن يكون اختصاص بعضها
 بخصائصه فمختص والمختص اما
 الرب واما غيره ومختص غير مختص
 لا جسم من الاجسام فالكلام
 فيه كالكلام في غيره ولان التقدير
 أنهم مماثلة فليس هذا الاختصاص
 أول من هذا واختصاصه ايضا متبع
 لانه يستلزم ترجيح أحد المتماثلين
 على الآخر فيخرج عن ذلك متبع
 واذا قيل المرجح هو القدرة والمشيئة
 قيل نسبة القدرة والمشيئة الى
 جميع المتماثلات سواء فيمتنع
 الترجيح بمجرد ذلك فلا بد أن يكون

المسبح لله تعالى في ذلك من الحكمة والحكمة تستلزم علم الحكم بان أحد الأمرين أولى من الآخر وإن يكون ذلك الراجح أحب إليهم الآخر وجبت ذلك يستلزم تفاضل المعلومات السرات وذلك يجمع تساويها هو المطلوب وهذا الكلام يتعلق بحكمة الله في خلقهم وأمرهم وهو مبسوط في غير هذا الموضع ونفاه ذلك غاية ما عندهم أنهم يزعمون أن ذلك يقتضي افتقارهم إلى الغير لأن من فعل شأله كان معقرا إلى ذلك المراد متكملا به والمتكامل بغيره ناقص بنفسه وهذه العجبة بالغة كطلان جهنم فيني الصفات وذلك أن لفظ الغير يحمل فإن أريد بذلك أنه يقتصر إلى شيء مبين منفصل عنه فهذا ممنوع فإن مفعولاته ومراته هو الفاعل لها كلها لا يحتاج في شيء منها إلى غيره وإن أريد بذلك أنه يقتصر إلى ما هو مقدور له مفعول له كان حقيقة ذلك أنه مقتصر إلى نفسه أو لوازم نفسه ومعالمه أنه سبحانه موجود بنفسه لا يفترق إلى ما هو غيره مبين له والله مستوجب لصفات الكمال التي هي من لوازم ذاته فإذا قال القائل أنه مقتصر إلى نفسه كان حقيقته أنه لا يكون موجودا لأنفسه وهذا المعنى حق وإذا قيل هو مقتصر إلى صفاته اللازمة أو جزئه أو لوازم ذاته أو

بصيرا أضافوا كم من فوقكم ومن أسفل منكم وإذا غاب الأبصار وبلغت القلوب الحناجر وتظنون بالله الظنونا هناك استلزم المؤمنون وزلازل العرش والاشدسا وإذا يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله إلا غورا إلى قوله وكفى بالله المؤمنين القتال وهذا بين أن المؤمنين لم يقتلوا فيها وأن المشركين مarderهم الله بقتال وهذا هو المعلوم المتواتر عند أهل العلم بالحديث والتفسير والمغازي والسيرة والتاريخ فكيف يقال بالله ما قتال على عمرو بن عبدود وقته أنه من المشركون والحديث الذي ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قتل على لعمر بن عبدود أفضل من عبادة الثقلين من الأحاديث الموضوعة ولهذا مرروا أحسن علماء المسلمين في شيء من الكتب التي يعتمد عليها بل ولا يعرفه أسناد صحيح ولا ضعيف وهو كذب لا يجوز نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم قلته لا يجوز أن يكون قتل كافر أفضل من عبادة الجن والإنس فإن ذلك يدخل فيه عبادة الأنبياء وقد قتل من الكفار من كان قتله أعظم من قتل عمرو بن عبدود وعمرو هذا لم يكن فيمن معادة النبي صلى الله عليه وسلم ومضارته ولا المؤمنين مثل ما كان في صناديد قريش الذين قتلوا بسدر مثل أبي جهل وعتبة بن أبي معيط وشيبة بن ربيعة والنضر بن الحارث وأمثالهم الذين نزل فيهم القرآن وعمرو هذا لم يزل في شيء من القرآن ولا عرفه شيء بغيره في معادة النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين وعمرو بن ود هذا لم يعرف له كرفي غزاة بدر ولا أحد ولا غيره ذلك من مغازي قريش التي غزوا فيها النبي صلى الله عليه وسلم ولا في شيء من السرايا ولم يشهد كرهه إلا في قصة الخندق ومع أن قصته ليست مذكورة في الصحاح ويحويها كما نقلوا في الصحاح مبارزة الثلاثة يوم بدر إلى السلاطة مبارزة حجرة وعبيدة وعلى مع عتبة وشيبة والوليد وكتب التفسير والحديث ما رواه كرم المشركين الذين كانوا يؤذون النبي صلى الله عليه وسلم مثل أبي جهل وعتبة بن أبي معيط والنضر بن الحارث وغيرهم وبذكر رؤساء الكفار مثل الوليد بن المغيرة وغيرهم وبذكر أحد عمرو بن ود لا في هؤلاء ولا في هؤلاء ولا كان من مقدس القتال فكيف يكون قتل مثل هذا أفضل من عبادة الثقلين ومن المنقول بالتواتر أن الجيش لم ينهزم بقتله بل بقرا بعد محاصرته بنجد كما كانوا قبل قتله

(قال الرازي) وفي غزاة بني النضير قتل على رأى ثنية النبي صلى الله عليه وسلم وقتل بعده عشرة وانهم السابقون

(الجواب) أن يقال ما ذكر في هذه القراءة وغيرها من الغزوات من المنقولات لا بد من ذكر أساندها أولا والأقوال إذا كان أن يحتج بنقل لا يعرف أسانده في جزئية لا يقبل منه فكيف يحتج به في مسائل الأصول ثم يقال لنا هذا من الكتب الواضحة فإن بني النضير هم الذين أنزل الله فيهم سورة الحشر باتفاق الناس كما رواه اليهود كانت قصتهم قبل الخندق وأحدوليد ثم رفيا مصاف ولا هي بمغزاة ولا هي أحد ثنية النبي صلى الله عليه وسلم فيها وإنما أصيبت ثنيته يوم أحد وكان النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون في غزاة بني النضير وقد حاصروهم حصارا شديدا وقطعوا أخبارهم وقهرهم أنزل الله تعالى ما قطعهم من لبنه وأتركهم ما قاتله على أصولها فبذل الله وأضرى الفاسقين ولم يخرجوا القتال حتى ينهزم أحد منهم وإنما كانوا في حصن يقاتلون من وراءه كما قال تعالى لا يقاتلونكم جميعا إلا في قرى محصنة أو من وراء جدر بأسهم بينهم شديد تحصنهم جعلوا فلو لم يهتدى ثمن النبي صلى الله عليه وسلم أجلاهم أجلا لم يقتلهم فيه قال تعالى هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر

ما ظنتم أن يخرجوا ولمنوا أنهم ما نعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا
 إلى قوله تعالى فاعتبوا بالبينات قال ابن اسحق بعد أن ذكر نقضهم العهد وأتهم
 أرادوا قتل النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج إليهم يستعين بهم في دية القتييلين الذين قتلها
 عمرو بن أمية قال فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسرايا إليهم وبالتبويض بهم واستعمل على
 المدينة أن أم مكتوم فبذل أن ابن هشام نزل تحريم الحشر قال ابن اسحق فقصصوا منه في
 الحصون فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع الخيل والتحريق فيها فنادوه أي محمد قد
 كنت تنهى عن الفساد وتبعية على من صنعته فبالقطع الخيل وتحريرها قال وقد كان
 رهط من بني عوف بن الحزرج قد دعوا إلى بني النضير أن يثبتوا وتنعوا قال ابن نسلهم أن
 قوتكم فالتناهم وكان خرجت خربانهم فترصوا من ذلك نصبرهم فلم يفعلوا وقذف الله في قلوبهم
 الرعب وسأوا الرسول صلى الله عليه وسلم أن يخطبهم ويكشف عن دمائهم على أن لهم ما جلت
 الأبل من أموالهم إلا الحلقة ففعل فاحتلوا من أموالهم ما استقلته الأبل فكان الرجل منهم
 يهدم بيته عن نجف أبيه فيضه على ظهر بعيره فينطلق به فخرجوا إلى خير ومنهم من سار إلى
 الشام قال وحديثي عبد الله بن أبي بكر أنه حدث أنهم استقلوا بالنساء والأبناء معهم
 الدفوف والمزامير والقينات يعرفن خلفهم زهو وغر ما روى مثله من جى من الناس وسخا
 الأموال لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة يضعها
 حيث يشاء فقصيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين الأولين دون الأنصار إلا أن
 سهل بن حنيف وأبدا حادثة كرافقة وقرأها أعطاهم النبي صلى الله عليه وسلم قال وأنزل الله
 تبارك وتعالى في بني النضير سورة الحشر بأسرها يذكر فيها ما أصابهم من نعمة وما سلط الله به
 رسوله عليهم وما عمل فيهم وفي الصبيح عن ابن عمر أن يهود بني النضير وبني نظة حاربوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجلى بني النضير وأقر نظة ومن عليهم حتى حارب نظة فبذل
 بعد ذلك فقتل رجالهم وبني ناههم وأولادهم وأموالهم وقسم أنفاليهم بين المسلمين إلا بعضهم
 لحقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنهم وأسلوا وأجلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يهود
 المدينة كلهم بني قينقاع وهم قوم عبد الله بن سلام ويهود بني حارثة وكل يهودي كان بالمدينة
 قال الراضى وفي غزوة السلسلة جاء عرابي فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن
 جماعة من العرب قصدوا أن يكسوا عليه بالمدينة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 لوائى فقال أبو بكر أنه دفع إليه اللواء ووضعه إليه سبعائة فلما وصل إليهم قالوا ارجع
 إلى صاحبك فأتاني جمع كثير فرجع فقال في اليوم الثاني من اللوائى فقال عمر أنا دفع إليه الراية
 ففعل كالاول فقال في اليوم الثالث أن علي فقال علي أنا ذا يا رسول الله فدفع إليه الراية ووضعي
 إلى القوم ولقيهم بعد صلاة الصبح فقتل منهم مائة وسبعة وأنهم الباقون وأقسم الله تعالى بفعل
 أمير المؤمنين فقال والعاديات ضحا السورة

(الحجواب) أن يقال له أجل الناس يقول لا بين لنا سند هذا حتى ثبت أن هذا نقل
 صحيح والعالم يقول لا أن هذه الغزاة وما ذكر فيها من جنس الكذب الذي يحكمه الطريقة الذين
 يحكون الأكاذيب الكثيرة من سيرة عترة والبطال وان كان عترة له سيرة مختصرة والبطال
 له سيرة يسيرة وهي ما جرى له في دولة بني أمية وغزوة الروم ولكن ولها الكذابون حتى صارت
 مجلدات وحكايات الشطار كأحمد الدف وازريق المصري وصاروا يحكون حكايات يختلفونها

عن الرشيد وجعفر فهذه الغرام من جنس هذه الحكايات لم يعرف في شيء من كتب المغازي والسير العروقة عند أهل العلم ذكر هذه الغزاة ولم يذكرها أئمة هذا الفن فيه كوسى بن عقبة وعروة بن الزبير والزهرى وابن اسحق وشيوخه والواقدي وسعيد بن يحيى الاموى والوليد بن مسلم ومحمد بن عائذ وغيرهم ولاهذه كرفي الحديث ولا تزل فمما شئ من القرآن وبالحجة مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما غزوات القتال معروفة مشهورة مضبوطة متواترة عند أهل العلم بحواله مذكورة في كتب أهل الحديث والفقه والتفسير والمغازي والسير ونحو ذلك وهي مما تتوفر الدواعي على نقلها فينتج عادة وشراً أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم غزاة تجري فيها مثل هذه الامور لا ينقلها أحد من أهل العلم بذلك كيجتمع أن يكون قد فرض في اليوم والسلة أكثر من خمس صلوات وأقرض في العام أكثر من شهر رمضان ولم ينقل ذلك وكيجتمع أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد غزا الفرس بالعراق وذهب إلى اليمن ولم ينقل ذلك أحد وكيجتمع أمثال ذلك مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله لو كان ذلك موجوداً وسورة العاديات فيها قولان أحدهما أنها زلت بكه وهذا روى عن ابن مسعود وعكرمة وعطاء وغيرهم فعلى هذا يظهر كذب هذا القول والثاني أنها زلت بالمدينة وهو مروى عن ابن عباس وقتادة وهذا القول يناسب قول من فسر العاديات بخيل المجاهدين لكن المشهور عن علي المنقول عنه في كتب التفسير أنه كان يفسر العاديات بأهل الحجاج وعدوهم من فراداة إلى بني وهذ اوافق القول الاول فيكون على ما قاله على يكذب هذا القول وكان ابن عباس والا كثرون يفسرونها بخيل العاديات في سبيل الله وأيضاً في هذه الغزاة أن الكفار نهبوا المسلمين وقالوا لا يكر ارجع إلى صاحبك فأناب جمع كثير ومعهم أن هذا خلاف عادة الكفار فأنابوا إلى ما يكرهون وأيضاً في بكر وعمر لم ينزما قط وما ينقله بعض الكذابين من انهزأهم ما يوم خيبر فهو من الكذب المغترى فلم يقصد أحد المدينة الا يوم الخندق واحد ولم يقرب أحد من العدو والمدينة للقتال الا في هاتين الغزاتين وفي غزوة الغابة أغار بعض الناس على سرح المدينة وأما ما ذكر في غزوة السلسلة فهو من الكذب الظاهر الذي لا يدكره الا من هو من أجهل الناس وأكذبهم وأما غزوة ذات السلاسل فتلك سرية بعث فيها النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاص أميراً فيها لان القصود منها كانوا بني عذرة وكان بينهم وبين عمرو بن العاص قرابة فأرسله اليهم لعلمهم بسلون ثم أوقفه بأبي عبيدة بن الجراح وليس لعلى فيها ذكر وكانت غزبان من الشام بعيدة من المدينة وفيها احتكم عمرو بن العاص في ليلة باردة فقيم وصلى بأصحابه فلما أخبر والنبي صلى الله عليه وسلم قال يا عمر صليت بأصحابك وأنت جنب قال اني سمعت الله يقول ولا تقتلوا أنفسكم فأقرأ النبي صلى الله عليه وسلم على فعله ولم ينكر لم يأت له عذره وقد تنازع الفقهاء هل قوله صليت بأصحابك وأنت جنب استفهام أم هل صليت مع الجنباء فلما أخبر أنه ظهر بالتيهم ولم يكن جنباً أقراء وهو اخبار بأهـ جنب والتيهم يدع الصلاة ولا يرفع الجنباء على قولين والاول هو الاظهر

(فصل)

قال الرازي قتل من بني المصطلق مالكا وابنه وسبا كثيراً من جناتهم جويرة بنت الحرث بن أبي ضار فأقصهاها النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاءها أوفى في ذلك اليوم فقال يا رسول الله كريمة لاسي فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يجيرها فقال أحسنت وأجلت ثم قال يا بنيت لا تنفخي قوماً قالت اخترت الله ورسوله

وتصالي عما يشركون كلنا زام
لأننا سائر صفاتها من العلم
والقدرة والحياء فانه لو كان
كل شخص يحتاج الى شخص ازم
الهدوء أو التسلسل الباطلان فلا بد
من شخص بما يختص به يختص
بذلك لنفسه وذاته لا لغيره
فهو هذا هو حقيقة الواجب
لنفسه المستلزم لجميع نفعه من غير
اعتبار الى غيره ونفسه مع أنما
ذكره في وجوب تنهاى الأبعاد
قد أبطل فيه مسائل الناس كلها
وأما ما سلكوا من انه ليس بصفة اليه
أبعد وانما رآه امر عليه وعلمهم
في تلك المسائل كان القدر فيه
أقوى من مسائلهم فلو قدر أن
انتم أنبأ أحدكم بما موجودا فاجاب
بنفسه لا يتكلم وأنت الآخر
موجود الا يكون متاهيا ولا غير
متناه كان قول الثاني أفسد الاول
أقرب الى الصواب وما من مقدمة
يدعون بها افساد قول الاول الا وافي
أقوالهم مناهيها فبطلت. ولما نظروا
قارة تكون من الحق والباطل وثارة
بين القولين الباطل بين سلطانها
أو سلطان أحدهما أو كون أحدهما
أشد سلطانا من الآخر فان هذا
يتنفعه كثيراً في أقوال أهل
الكلام والفلسفة وأمثالهم ممن
يقول أحدهم القول القاسد ويترك
على منازعه ما هو أقرب منه الى
الصواب يخين أن قول منازعه
أحق بالصحة ان كان قوله صحيحا

والجواب) أن يقال أولاً لا بد من اسناد كل ما يحتج به من المنقول أو عزوه إلى كتاب تقوم به
الجهة والآخر أن لم يكن هذا واقع غير قول من يعرف السر هذا كله من الكذب من أخبار
الرافضة التي يختلفونها فاهم ينقل أحد أن علياً فعل هذا في غزوة بني المصطلق ولا سبي
جويرية بنت الحارث وهي لما سببت كتبت على نفسها فأدى عنها النبي صلى الله عليه وسلم
وعتقت من الكتابة واعتق الناس النبي لأجلها وقالوا أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يقدم أوها أصلاً ولا غيرها وروى أبو داود عن عائشة قالت وقعت جويرية بنت الحارث من
المصطلق في سهم ثابت بن قيس بن شماس وأوان عمه فكانت على نفسها وكانت امرأة ملاحه
تأخذها العين قالت عائشة فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابتها فلما قامت
على الباب فرأيتها كرهت مكانها وعرفت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يسري بمن أمثل
الذي رأيت فقالت يا رسول الله أنجور بنت الحارث وأنا كان من أمري ما لا يخفى عليك واني
وقعت في سهم ثابت بن قيس بن شماس واني كتبت على نفسي وحتت نعمتي فقال لها رسول الله
صلى الله عليه وسلم فهل لك فيما هو خير لك قالت وما هو يا رسول الله قال أؤدي عنك كتابتك
وأترجحك قالت قد فعلت فلما سمع الناس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد تزوج
جويرية أرسلوا ما في أيديهم من السبي وأعتقوه وقالوا أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم
قالت خبارنا امرأة كانت أعظم بر كعتى قومها من أعتق في سبها أكثر من مائة أهل بيت من
بني المصطلق

(فصل) قال الرافضي وفي غزوة خيبر كان الفتح فيها على يد أمير المؤمنين ودفع
الراية فيها إلى أبي بكر فأنهزم ثم إلى عمر فأنهزم ثم إلى علي وكان أرمده فقتل في عينيه وخرج فقتل
مرحبا فأنهزم الباقون وغلقوا عليهم الباب فعاوجه أمير المؤمنين فقلعه وجعل جسرا على الخندق
وكان الباب بقلعة عشرين رجلا ودخل المسلمون الحصن ونالوا الغنائم وقال عليه السلام والله
ما قلعه بقوة خمسمائة رجل ولكن بقوة ربانية وكان فتح مكة بواسطة

(والجواب) بعد أن يقال لعنة الله على الكاذبين أن يقال من ذكر هذا من علماء النقل
وأن اسناده وصحته وهومن الكذب فإن خيبر لم تفتح كلها في يوم واحد بل كانت حصونا متفرقة
بعضها فتح عنوة وبعضها فتح صلحا ثم كنوا ما صلحهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم فصاروا
مخارجهم ولم يهزم فيها أبو بكر ولا عمر وقد روى أن علياً اقتلع باب الحصن وأما جعله جسرا
فلا وقوله كان فتح مكة بواسطة من الكذب أيضا فإن علياً ليس له في فتح مكة أثر أصلاً إلا كما
نصير من شهد الفتح والأحاديث الكثيرة المشهورة في غزوة الفتح تتضمن هذا وقد عزم على علي
قتل جويرية لآخه إزار ثم ما أخته أم هانئ فأجار رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجارت وقدم
بتر وبعثت إلى جهل حتى غضب النبي صلى الله عليه وسلم فذكره وفي الصحيحين عن أبي هريرة
قال كتبوا الفتح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل خالد بن الوليد على المجنبة اليسرى وجعل
الزبير على المجنبة اليمنى وجعل أبا عبيدة على البيضة وبقطن الوادي فقال يا باهريرة ادعني
الانصار فأنا أهرولون فقال يا معشر الانصار هل ترون أوباش قريش قالوا نعم قال انظروا
إذا قمتمهم عدان تحصدوهم حصداً أو أخى يدهم وضع يمينه على شماله وقال موعدكم
الصفاء أنا أشرف يومئذ منهم أحد إلا أنا هو قال فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصفا
وجاءت الانصار فأطافوا بالصفا فجاء أبو سفيان فقال يا رسول الله أريدت خضراء قريش

لا يرش بعد اليوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن أتى السلاح فهو آمن ومن أغلق بابه فهو آمن وفي الصحيحين من حديث عروة بن الزبير قال لما سار رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فبلغ ذلك فرج أوسفيان بن حرب وحكيم بن خزام وديل بن ورقاء يلتصقون بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبلوا يسرعون حتى أتوا من القهران فآذاهم سيران كأنهم اتزان عرقه فقال أوسفيان ما هذه لكأنهم اتزان عرقه فقال بديل بن ورقاء نيران بن عمرو فقال أوسفيان عمرو أقل من ذلك فراحهم ناس من حرس رسول الله صلى الله عليه وسلم فأدركوهم فأخذوهم فأوثق بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم أوسفيان فلما سار قال العباس أسلم أبا سفيان عند خلع الجبل حتى ينظر إلى المسلمين فغلبه العباس فجعلت القاتل ترمع إلى النبي صلى الله عليه وسلم كنية كنية حتى أتى سفيان فرت كنية فقال يا عباس من هذه قال هذه غفارة قال مالي ولغفارة ثم مررت بجبهة فقال مثل ذلك ثم مررت مسلم فقال مثل ذلك حتى أقبلت كنية لم ير مثلها قال من هؤلاء قال الانصار عليهم سعد بن عبادته الارية فقال سعد بن عبادته يا أبا سفيان اليوم يوم الحمة اليوم تستحل الكعبة فقال أوسفيان يا عباس جذا يوم النمار ثم جاءت كنية وهي أقل الكنائس فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ورأيت النبي صلى الله عليه وسلم مع الزبير فلما رأت النبي صلى الله عليه وسلم بأبي سفيان قال ألم تعلم ما قال سعد بن عبادته قال وما قال قال قال كذا وكذا فقال كذب سعد ولكن هذا يوم تعظم فيه الكعبة ويوم تكتسب فيه الكعبة ثم أمر أن تركز رايت بالحنون

(فصل)

قال الرافضي وفي غزوة حنين خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم متوجها في عشرة آلاف من المسلمين فعانهم أبو بكر وقال إن قلب اليوم من كثرة فائزهم مواويل يبق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الأسعة من بني هاشم وأمين بن أمي بن وكان أمير المؤمنين بين يديه بالسيف وقتل من المشركين أربعين نفسا فانهزما

(والجواب) بعد المطالبة ببيعة النخل أمافوه فعانهم أبو بكر فكذب مقري وهذه كتب الحديث والسير والمغازي والتفسير لم يذكر أحدهم أن أبا بكر عانهم واللفظ المأثور لن قلب اليوم من قبله فإنه قد قيل أنه قد قاله بعض المسلمين وكذلك قوله لم يبق معه الأسعة من بني هاشم هو كذب أيضا قال ابن اسحق في السير بقي مع النبي صلى الله عليه وسلم نفر من المهاجرين والانصار وأهل بيته وعين ثبته من المهاجرين أبو بكر وعمر ومن أهل بيته علي والعباس وابنه الفضل وأوسفيان بن الحرث ووسعة بن الحرث وأسامة بن زيد وأمين بن أمي بن وبعض الناس يعد فيهم قثم بن العباس ولا يبدأ بأسفيان هذا من كلام ابن اسحق وقوله إن عليا كان بين يديه بالسيف وأنه قتل أربعين نفسا كل هذا كذب باضاف أهل المعرفة بالحديث والمغازي والسير والذي فيها أن النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين لما وافوا وادى حنين عند الفجر وكان القوم رماة فروهم رمة واحدة فلو كان مع النبي صلى الله عليه وسلم معه العباس وأوسفيان بن الحرث وكان شاعرهم هو النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم حين إسلامه فثبت معه يومئذ قال العباس لزمت أبا أوسفيان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يفارقه قال البراء بن عازب وأمر النبي صلى الله عليه وسلم العباس أن ينادي فيهم وكان العباس جهوزي الصوت فسأدى بأهل الشجرة بأهل سورة البقرة يعني الشجرة التي يبيعوا تحتها فذكرهم بيعة لهم هناك على أن لا يفرقوا وعلى الموت فتنادوا بالليل ففعلوا وعليه عطفة البقرة على أولادها

على هؤلاء بان اختصاص أحد الطرفين بالنهاية دون الآخر محال لعدم الأولوية أو لاقتضاه إلى تخصيص من خارج فيقولونه ابتداء ثمة تثبت تخصيصا من هذا الجنس كما تقول أن الإرادة تخص أحد المثلين لا موجب فلذا قيل إن هذا يستلزم ترجيح أحد المثلين بل امرح قلت هذا شأن الإرادة والإرادة صفة من صفاته فلذا كانت ذاته مستزمنة لسان شأنه ترجيح أحد المثلين لذاته بلا مرجح فلا تكون ذاته تقتضي ترجيح أحد المثلين بلا مرجح أولى وهذا للعتلة والفلاسفة أن زمان المعتزلة يقولون أن القادر المختار يرجح بلا مرجح والفلاسفة يقولون مجرد الذات اقتضت ترجيح الممكنات بلا مرجح آخر فقد اتفقوا كلهم على أن الذات توجب الترجيح لأحد المثلين بلا مرجح فكيف يمكنهم مع هذا أن يتعوا كونها تستلزم تخصيص أحد الجانبين بالتخصص ولولا لهم منازعهم الموجودات الثقات بأنفسها لا أن يكون بينها أحد وأفضال فعلنا انتهى من جانب هذا الموجود وأما الجانب الآخر فلا نعلم امتناعه إلا إذا علمنا امتناع وجود أبعاد لا تنتهي وهذا غير معلوم لنا وهو باطل لكان قولهم أقوى من قولهم والمقصود هنا أن غايتهم في ابطال قول هؤلاء أن ينتهوا

فقالوا حتى انهزم المشركون وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أخذ كظلمن حصية فرمى بها
النوم وقال انهزموا ورب الكعبة وكان على بقلته وهو يقول
أنا النبي لا كذب * أنا ابن عبد المطلب
وهذا ما رواه أهل الصحيحين وفي الصحيحين عن البراء عن أسامة بن جندب قال أكنتم ولستروهم حسين
يا بأعجوبة فقال أشهد أن نبي الله صلى الله عليه وسلم مولى ولكنه انطلق أخفاهم الناس
وحسروا لهذا الخي من هوازن وهم قوم مرة فرومهم برشق من نيل كأنها رجل من جراد
فأنكشوا فأقبل القوم للرسول صلى الله عليه وسلم وأبو سفيان بن الحارث يقول بقلته فقتل
ودعا واستنصر وهو يقول
اللهم أنزل نصره
قال البراء وكان إذا أجزأ الناس تسقي به وكان الشجاع منا الذي يحاذي به يعق
النبي صلى الله عليه وسلم وفي حديث مسلم بن الأكواع لما غشوا النبي صلى الله عليه وسلم نزل
عن البغلة ثم قبض قبضة من راب الأرض واستقبل بها وجوههم فقال شاعت الوجوه فخلق
الله منهم انسانا لاما عليه ترأى تلك القبضة فولوا مديريهم وهمهم الله وقسم رسول الله
صلى الله عليه وسلم غنائمهم بين المسلمين رواه مسلم رضي الله عنه
(فصل) قال الرازي انما من اخباره طغائب والكائن قبل كونه فآخر ان طلبة
والزير لم يستأنفوا في الخروج الى العسرة قال لا والله ما تريدان العسرة واعما تريدان البصرة وكان
كأقال وأخبر وهو بنى قار جالس لاخذ الشيعة بأنبيكم من قبل الكوفة الفدرجل لا يزبدون
ولا يقصون يسلموني على الموت وكان كذلك وكان آخرهم أويس القرني وأخبر يقتل ذي
الندين وكان كذلك وأخبره شخص بصور القوم في قصة النهروان فقال لن يعبروا ثم أخبره
آخر بذلك فقال لن يعبروا والله لا مصرعهم فكان كذلك وأخبر يقتل نفسه الشريفة
وأخبر بأن شهر بن العيين قطع يدها ورجلاه ووصله ففعل به معاوية ذلك وأخبر سمعوا
التمار بأنه يصل على باب دار عمرو بن حريث ثلث عشرة وهو أقصرهم خشية وأراد النخلة التي
يصلب عليها فوقع كذلك وأخبر راشد الجعري بقطع يده ورجليه وصلبه وقطع لسانه فوقع
وأخبر كهيل بن زياد أن الحجاج يقبله وأن قنبراً بضعه الحجاج فوقع وقال البراء بن عازب أن
ابن الحسين يقتل ولا تنصره فكان كما قال وأخبر جوع قتله وأخبر علف بن العباس وأخذ
الترك الملكتهم فقال ملك بن العباس يسير لا عسرة لواجتمع عليهم الترك والابل والهند
والبربر والطليسان على أن يزبوا ملكهم فاقدر وأن يزبوا حتى تشد عليهم مواليسهم وأرباب
دولتهم ويصلب عليهم ملك من الترك يأتي عليهم من حيث بدأ ملكهم لا يمر عديسة إلا اقتحمها
ولا ترفع لراية إلا تكسها الويل ثم الويل لمن ناواه فلا يزال كذلك حتى يظفر بهم ثم يرفع ظفره
الى رجل من عترتي يقول بالحق ويصلبه ألو ان لأمر كذلك حيث ظهره ولا كومن ناحية
خراسان ومنه ابتداء ملك بن العباس حتى يابح لهم أبو مسلم التمراساني
(والجواب) أن يقال أما الأخبار ببعض الأمور الغائبة فن هو دون على بخبر بمثل ذلك فعلى
أجل قدر من ذلك وفي اتباع أبي بكر وعمر وعثمان من بخبر بأضغاف ذلك وليسوا بمن يصلح
للامامة ولا هم أفضل أهل زمانهم ومثل هذا موجود في زماننا وغير زماننا وحذيفة بن اليمان
وأبو هريرة وغيرهما من الصحابة كانوا يحدثون الناس بأضغاف ذلك وأبو هريرة يستدله الى النبي

الى ابطال بعد لا يتبلى والى عدم
الأولية أو وجوب مخالطة وهذه
المقدمات يمكن منازعهم أن
يأزعوهم فيها أعظم مما يمكنهم
منازعة أولئك في مقدمات حجهم
وردد عليهم من المناقضات والمعارضات
أعظم مما يدعي أولئك وهذا
منسوط في موضعه فسيده الحجة
وأما الهام من حج النصة بمكس
ابطال الهام وجوه كثيرة بعضها من
جهة المعارضة بقول أهل الباطل
آخر وبيان أهل السقول أولئك
بأبطال من قول هؤلاء فذلك يمكن
الاستدلال على نفي أحد القولين
الابال المقيدة التي بهانتي القول
الأخر لم يكن نفي أحدهما أولى
من نفي الآخر بل إن كانت المقيدة
صحيحة لم نفيها جميعا وإن كانت
باطلة لم نزل على نفي واحد منها
فكيف إذا كانت المقيدة التي
استدل بها المستدل على نفي قول
منازعه قد قال بها وبما هو أبغ
منها وبعض ما تبطل به هذه الحجة
يكون من جهة أهل الحق الذين لم
يقولوا أبالاً ونحن نذكر كما يحضر
من ابطالها بالكلام على مقدماتها
والمواضع التي ينازع فيها الناس
الأول قوله لو كان جسيما كان له
بعد امتداد فان هذا مما نازعه
فيه طائفة ممن يقول هو جسم وهو
مع ذلك واحد لا يقبل التقسيم بوجه
من الوجوه فلا يشار الى شيء منه
دون شيء فان هذا معروفا عن

أنا النبي لا كذب * أنا ابن عبد المطلب
اللهم أنزل نصره
قال البراء وكان إذا أجزأ الناس تسقي به وكان الشجاع منا الذي يحاذي به يعق
النبي صلى الله عليه وسلم وفي حديث مسلم بن الأكواع لما غشوا النبي صلى الله عليه وسلم نزل
عن البغلة ثم قبض قبضة من راب الأرض واستقبل بها وجوههم فقال شاعت الوجوه فخلق
الله منهم انسانا لاما عليه ترأى تلك القبضة فولوا مديريهم وهمهم الله وقسم رسول الله
صلى الله عليه وسلم غنائمهم بين المسلمين رواه مسلم رضي الله عنه
(فصل) قال الرازي انما من اخباره طغائب والكائن قبل كونه فآخر ان طلبة
والزير لم يستأنفوا في الخروج الى العسرة قال لا والله ما تريدان العسرة واعما تريدان البصرة وكان
كأقال وأخبر وهو بنى قار جالس لاخذ الشيعة بأنبيكم من قبل الكوفة الفدرجل لا يزبدون
ولا يقصون يسلموني على الموت وكان كذلك وكان آخرهم أويس القرني وأخبر يقتل ذي
الندين وكان كذلك وأخبره شخص بصور القوم في قصة النهروان فقال لن يعبروا ثم أخبره
آخر بذلك فقال لن يعبروا والله لا مصرعهم فكان كذلك وأخبر يقتل نفسه الشريفة
وأخبر بأن شهر بن العيين قطع يدها ورجلاه ووصله ففعل به معاوية ذلك وأخبر سمعوا
التمار بأنه يصل على باب دار عمرو بن حريث ثلث عشرة وهو أقصرهم خشية وأراد النخلة التي
يصلب عليها فوقع كذلك وأخبر راشد الجعري بقطع يده ورجليه وصلبه وقطع لسانه فوقع
وأخبر كهيل بن زياد أن الحجاج يقبله وأن قنبراً بضعه الحجاج فوقع وقال البراء بن عازب أن
ابن الحسين يقتل ولا تنصره فكان كما قال وأخبر جوع قتله وأخبر علف بن العباس وأخذ
الترك الملكتهم فقال ملك بن العباس يسير لا عسرة لواجتمع عليهم الترك والابل والهند
والبربر والطليسان على أن يزبوا ملكهم فاقدر وأن يزبوا حتى تشد عليهم مواليسهم وأرباب
دولتهم ويصلب عليهم ملك من الترك يأتي عليهم من حيث بدأ ملكهم لا يمر عديسة إلا اقتحمها
ولا ترفع لراية إلا تكسها الويل ثم الويل لمن ناواه فلا يزال كذلك حتى يظفر بهم ثم يرفع ظفره
الى رجل من عترتي يقول بالحق ويصلبه ألو ان لأمر كذلك حيث ظهره ولا كومن ناحية
خراسان ومنه ابتداء ملك بن العباس حتى يابح لهم أبو مسلم التمراساني
(والجواب) أن يقال أما الأخبار ببعض الأمور الغائبة فن هو دون على بخبر بمثل ذلك فعلى
أجل قدر من ذلك وفي اتباع أبي بكر وعمر وعثمان من بخبر بأضغاف ذلك وليسوا بمن يصلح
للامامة ولا هم أفضل أهل زمانهم ومثل هذا موجود في زماننا وغير زماننا وحذيفة بن اليمان
وأبو هريرة وغيرهما من الصحابة كانوا يحدثون الناس بأضغاف ذلك وأبو هريرة يستدله الى النبي

صلى الله عليه وسلم وحذيفة نازة يسنده وتارة لا يسنده وإن كان في حكم المسند وما أخبره
هو وغيره قد يكون مما جمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وقد يكون مما كوشف هو به وغير
رضي الله عنه قد أخبر بأشياء من ذلك والكتب المصنفة في كرامات الأولياء وأخبارهم مثل
ما في كتاب الزهد لأمام أحمد وحلة الأولياء وصفوة الصفوة وكرامات الأولياء لأبي محمد الحلال
وابن أبي الدنيا واللائحة الكافي في إيمان الكرامات عن بعض أشياخ أبي بكر وعمر الكليني الحضري
ثابت أبي بكر وأبي مسلم اللؤلؤي بعض أتباعهما وأبي الصباه وعاصم بن عبد قيس وغير
هؤلاء عن علي أعظم منه وليس في ذلك ما يدل على أنه يكون هو الأفضل من أحدهم العناية
فضلا عن انقطاع هذه الحكايات التي ذكرها عن علي لم يذكرني منها أسنادا وفيها ما يعرف
صحته وفيها ما يعرف كذبه وفيها ما لا يعرف هل هو صدق أم كذب فالخبر الذي ذكره عن ملك
الترك كذب على علي فإنه لم يسمع لغيره الرجل من العترة وهذا مما ذكره متأخروهم والكتب
النسوبة التي على أو غيرهم من أهل البيت في الأخبار المستقبلة كلها كذب مثل كتاب الجفر
والطاقة وغير ذلك وذلك ما يضاف اليهم أنه كان عنده علم من النبي صلى الله عليه وسلم خصه
به دون غيرهم العناية وفي صحيح البخاري عن أبي حذيفة قال قلت لعلي هل عندكم شيء من
الوحي مما ليس في القرآن فقال لا والذي خلق الحبة وراثة النبوة إلا فهم يعطيه الله جلا في
القرآن وما في هذه الصحيفة قلت وما في هذه الصحيفة قال العقل وفكك الأسير وأن لا يقتل
مسلم بكافر وكذلك ما ينقل عن غيره عن من الجملة أن النبي صلى الله عليه وسلم خصه بشيء من
علم الدين الباطن كل ذلك باطل ولا ينافي ذلك ما في الصحيحين عن أبي هريرة قال حفظت من
رسول الله صلى الله عليه وسلم جبرائيل أما أحد ما فبينت فيكم وأما الآخر فلا والله لقطعت
هذا العلوم فإن هذا حديث صحيح ليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم خص بأمر به عما
في ذلك الجواب بل كان أو هو ربه أحفظ من غيره حفظ ما لم يحفظه غيره وكذلك قال حذيفة
والله إنني لأعلم الناس من فتنته كائنه بيني وبين الناس وما أن يكون رسول الله صلى الله عليه
وسلم أسرا في ذلك شيئا لم يجدته غيره ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو يحدث
مجلسا أتاه فيه الحديث وقال أنه لم يبق من الرهط غيره وفي الصحيحين عن حذيفة رضي الله عنه
قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقامات ترك شيئا يكون في مقامه ذلك إلى قيام الساعة
الأحدث به حفظه من حفظه ونسبه من نسبه وحديث أبي زرعة عن ابن أبي عمير عن حماد بن عيسى
قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر وصعد المنبر ثم خطبنا حتى حضرت
الظهر وقتل فضلي بنا ثم صعد المنبر فخطبنا حتى حضرت العصر وقتل فضلي بنا ثم صعد المنبر
فخطبنا حتى غربت الشمس فأخبرنا بما كان وما هو كائن فاعلمنا أحفظنا وأوهر ربه أسلم عام
خير ربه أحب النبي صلى الله عليه وسلم الأقل من أربع سنين وذلك الجواب لم يكن فيه شيء
من علم الدين علم الأيمان والأمر والتبلي وأما كان فيه الأخبار عن الأمور المستقبلة مثل الفتن
التي حزن بين المسلمين فتنة الجمل وصفين وفتنة ابن الزبير ومقتل الحسين ونحو ذلك ولهذا
لم يكن أو هو ربه من دخل في الفتن ولهذا قال ابن عمر لو حدثكم أو هو ربه أنكم تقتلون
خلقتكم وتقتلون كذا أو كذا لقلتم كذب أو هو ربه وأما الحديث الذي يروى عن حذيفة
أنه صاحب السر الذي لا يعلم غيره فرواه البخاري عن إبراهيم الخثعمي قال ذهب عقمة إلى الشام
فلما دخل المسجد قال اللهم اسرني جليسا صالحا فجلس إلى أبي الدرداء فقال أبو الدرداء عن أنت

طائفة من أهل الكلام من
الكرامية وغيرهم والرازي فقد ذكر
ذلك عن بعضهم لكنه ادعى أن هذا
القول لا يعقل وأن فساده معلوم
بالضرورة وكذلك قول من قال أنه
فوق العرش وأنه مع ذلك ليس
بجسم كما يذهب ذلك عن الأشعري
وكثير من أهل الكلام والحديث
والفقهاء أصحاب الأئمة الأربعة
وغيرهم وهو قول القاضي أبي يعلى
وأبي الحسن الزاغوني وقول أبي
الوفاء بن عقيل في كثير من كلامه
وهو قول أبي الصباس القلانسي
وقبله أبو محمد بن كلاب وطوائف
غير هؤلاء فإذا قال القائل كونه
جسما مع كونه غير متقسم أو
كونه فوق العرش مع كونه غير
جسم مما يعلم فساده ضرورة
العقل فيقال ليس العلم بفساد هذا
بأنهم من العلم بفساد قول من قال
أنه موجود قائم بنفسه فاعل لجميع
العالم وأنه مع ذلك لا داخل في العالم
ولا خارج عنه ولا حال في نفسه ولا
مباين له لا سيما إذا قيل مع ذلك أنه
حي عالم قادر وقيل مع ذلك ليس له
حياة ولا علم ولا قدرة أو قيل هو
عاشق ومعتول وعقل وعاشق
ومعشوق وعشيق وإن العلم والمحبة
نفس العالم المحب ونفس المحب هو
نفس العلم أو قيل مع ذلك أنه حي
بحياة علم يعلم قدير بقدرته جميع
بسمع بصير يبصر بكماله بكلام
وقيل مع ذلك أنه لا داخل في

مخوفاته ولا خارج عنها ولا حال فيها
ولامباين لها وان ارادته لهذا
المراد هو ارادته لهذا المراد ونفس
روية لهذا هو نفس روية لهذا
ونفس عليه بهذا هو نفس عليه
بهذا أو ان الكلام معنى واحد
بالعين فعنى آية الكرسي وآية
الدين وسائر القرآن والتسوية
والانجيل وسائر ما تكلم به هوشى
واحد فان كانت هذه الأقوال مما
يمكن مصتها في العقل فصحة قول
من قال هو فوق العرش وليس
بجسم أو هو جسم وليس بنفس
أقرب إلى العقل وان قيل بل هذا
القول باطل في العقل فيقال تلك
أبطل في العقل ومضى بطلت تلك
صحة هذا ولذا قيل الثاني لا مكان
تلك الأمور وهو الوهم والافعال العقل
يجوز وجود ما ذكر قيل والثاني
لا مكان هذا هو الوهم والافعال العقل
يجوز وجود ما ذكر وإذا قيل
البرهان العقلي دل على وجود
ما أنكره الوهم قيل والبرهان
العقلي دل على وجود ما أنكره
الوهم هنا ومن تأمل هذا وجد
من أصح المعارض ما بين التناقض
في كلام هؤلاء النفاة وقد بسط هذا
في غير هذا الموضع (الوجه الثاني)

(١) قوله وبني العباس لعلمهم
زيادة التلخيص في هذا الموضع والمعنى
على حذفها مستقيم وحرر كتبه
معصمه

قال من أهل الكوفة قال أليس مـ كم أوفكم الذي آجلاه الله على لسان نبيه يعنى من السبطان
يعنى عمارا قال قلت بلى قال أليس مـ كم أوفكم صاحب السر الذي لا يعلمه غيره قال قلت
بلى الحديث وذلك السر مـ كم معروته بأعين ناس من المنافقين كانوا في غزوة تبوك هموا
أن يخرجوا خرم ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل يسقط فاعلم الله بهم وكان حذيفة قريبا
فقرقه بهم وكان اذا مات المستلجهم وحاله لا يصلى عليه عمر حتى يصلى عليه حذيفة خشية أن
يكرن من المنافقين ومعرفة بعض العصاة والعلماء ببعض المستقبليات لا توجب أن يكون
علمها كلها والغلاة الذين كانوا يدعون علم على بالمستقبليات مطلقا كذب بظاهر فاعلم بعضهم
ليس من خصائصه والعلم بها كلها لا يحصل له ولا غيره وما بين أن علمها يمكن يعرف
المستقبليات أنه في ولايته وحروبه في زمن خلافته كان يظن أشياء كثيرة فينبغي له الأمر بخلاف
ما ظن ولولن أنه اذا قاتل معاوية وأصحابه بجري مجارى لم يقاتلهم فإنه كان لو لم يقاتل في غز
ونصر وكان أكثر الناس معه أو أكثر البلاد تحت ولايته فلما قاتلهم ضعف أمرهم حتى صار معهم
كثير من البلاد التي كانت في طاعته مثل مصر واليمن وكن الخجاز دولا ولوعلم أنه اذا حكم
الحكمين يحكمان على حكمهما لم يحكمهما ولو علم أن أحدهما يفعل بالأخر ما فعل حتى يعزاه
لمول من يوافق على عزله ولا من خذله الحكم الآخر بل قد أشار عليه من أشار أن يقر معاوية
على امارته في ابتداء الأمر حتى يستقيم له الأمر وكان هذا الرأي أحرز عند الذين يتبعونه
ويحبونه ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم ولي بأصحابه أباه معاوية بن نجران وكان واليا عليها
حتى مات النبي صلى الله عليه وسلم وقد اتفق الناس على أن معاوية كان أحسن اسلاما من أبيه
ولم ينهم أحد من الصحابة والتابعين معاوية بنفاقا وافتقوا في أبيه والصدق كان قدوتى أخاه
يزيد بن أبي سفيان أحد الأمراء في فتح الشام لول في هذا وأبغى عبيدة وزيد بن أبي سفيان لما
فقدوا الشام بقي أمير إلى أبي مات بالشام وكان من خيار الصحابة رجلا صالحا أفضل من أخيه
وأبيه ليس هذا هو يزيد بن معاوية الذي تولى بعد معاوية بالخلافة فان ذلك ولد في خلافة عثمان
لم يكن من الصحابة ولكن سمي باسم عمه فطائفة من الجهال يظنون يزيد هذا من الصحابة وبعض
غلاتهم يجعله من الانبياء كأن آخرين يحفونه كافر أو مرتد أو كل ذلك باطل بل هو خليفة بنى
أمية (١) وبني العباس والحسين رضى الله عنه ولعن قاتله قتل مظلوما شهد في خلافته
بسبب خلافته لكنه هو لم يأمر بقتله ولم يظهر الرضا به ولا انتصر من قتلته ورأس الحسين خل
الى قدام عبيد الله بن زياد وهو الذي ضرب به القتيب على ثيابه وهو الذي ثبت في الصحيح وأما
حمله الى عتد بن قيس باطل واسناده منقطع وعمه يزيد الرجل الصالح هو من الصحابة توفى في خلافة
عمر فلما ماتى معاوية تمكن أخيه وعمر من أعلم الناس بأحوال الرجال وأحذقهم في السياسة
وأبعد الناس عن الهوى لم يول في خلافته أحد من أهله وإنما كان يختار للولاية من يراه
أصل لها لم يول معاوية الا وهو عنده من يصلح للماراة ثم لما تولى يزيد عثمان في ولاية معاوية حتى
جمع له الشام وكانت الشام في خلافة عمر أربعة أرباع فلسطين ودمشق وحصص والاردن ثم
بعد ذلك فصلت قسرين والعواصم من ريع حصص ثم بعد هذا عرفت حلب وخر بت قسرين
وسارت العواصم ودولتين المسلمين وأهل الكتاب وأقام معاوية نائباً عن عمر وعثمان عشرين
سنة ثم تولى عشرين سنة وبعثه شاكرون لسيرته وإحسانه راضون به حتى أطاعوه في مثل قتال
على ومعلوم أنه خير من أبيه أبي سفيان وكانت ولايته أحق بالجواز من ولاية أبيه فلا يقال أنه

لم تكن تحمل ولايته ولو قد أن غيره كان أحق بالولاية منه أو أنه ممن يحصل له معونة لتغيره عن فيه ظلم لكان الشر المدفوع بولايته أعظم من الشر الحاصل بولايته وأين أخذ المال وارتفع بعض الرجال من قتل الرجال الذين قتلوا بصفيين ولم يكن في ذلك عز ولا طغر فدل هذا وغيره على أن الذين أشاروا على أمير المؤمنين كانوا حازمين وعلى "إمام مجتهد لم يفعل الأماراة مصلحة لكن المصود أم لو كان يعلم الكواش كان قد علم أن إقراره على الولاية أصح له من حرب صفيين التي لم يحصل بها إلا زيادة الشر وتضاعفه لم يحصل بهما من المصلحة شيء وكانت ولايته أكثر خيرا وأقل شرا من محاربته وكل ما يظن في ولايته من الشر فقد كان في محاربته أعظم منه وهذا وأمثلة كثيرة مما بين جهل من يقول أنه كان يعلم الأمور المستقبلية بل الراضة تدعى الأمور المتأخرة يدعون عليه علم الغيب مع هذه الأمور المتأخرة لذلك ويدعون له من الشهادة ما يزعمون معه أنه كان هو الذي نصر النبي صلى الله عليه وسلم في معاربه وهو الذي أحيا الإسلام بنفسه في أول الأمر مع ضعف الإسلام ثم يد كرو من يجر من مقاومة أبي بكر رضي الله عنه مع ضعفه عندهم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ما يناقض ذلك فإن أبي بكر رضي الله عنه لم يكن له بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم مال يستغف به الناس ولا كان له قبيلة عظيمة يضرونه ولا أموال ولادعا الناس إلى بعده لأربعة ولا رهبة وكان على رضي الله عنه على دفعه أقدر منه على دفع الكفار الذين حاربوا النبي صلى الله عليه وسلم بكثير فلو كان هو الذي دفع الكفار وكان مريد دفع أبي بكر رضي الله عنه لكان على ذلك أقدر لكنهم يجمعون بين المتناقضين وكذلك في حرب معاوية بن عسكرة أعظم تحت طاعته من هم أفضل وأكثر من الذين تحت طاعة معاوية وهو رضي الله عنه لا ريب أنه كان يراد أن يقهر معاوية وعسكره فلو كان هو الذي نصر النبي صلى الله عليه وسلم مع كثرة الكفار وضعف المسلمين وقتهم لكان مع كثرة عسكره على عسكر معاوية أقدر على قهر معاوية وقبحه منه على قهر الكفار الذين قاتلوا النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يجمع بين تلك الشهادة والقوة بين هذا البحر والضعف الامن هو جاهل متناقض بل هذا يدل على أن النصر كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأن الله أيده بنصره والمؤمنين كلهم وعلى وغيره من المؤمنين الذين أيده الله بهم وكان تأييده ما في بكر وعمر أعظم من تأييده بغيرهم من وجوه كثيرة ومما بين أن عليا لم يكن يعلم المستقبل أنه ندم على أشياء مما فعلها وكان يقول

لقد عجزت عجزاً لا أعجز • سوفأ كسب بعد لها واستمر

* وأجمع إلى الشك المنقش *

وكان يقول لما إلى صفين باحسن باحسن ما ظن أوله أن الأمر يبلغ هذا الله عز وجل مقام قامه سعد ابن مالك وعبد الله بن عمران كان رايا أن أجبر لمظلم وإن كان إنما كان خطره ليسير وهذا رواه المصنفون ورواه عنه أنه كان يتخبر ويطلب من اختلاف رعيته عليه وأنه ما كان يظن أن الأمر يبلغ ما بلغ وكان الحسن رأيته ترك القتال وقد جاءه النص الصحيح بتصويب الحسن وفي الضاري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أبي هذا أسد وان الله يعطي به بين فتش عظمته من المسلمين فدخل الحسن على الإصلاح بين الطائفتين وسأرا الأحاديث الصحيحة تدل على أن القعود عن القتال والأسال عن الفتنة كان أحب إلى الله ورسوله وهذا قول أئمة السنن وأكبر أئمة الإسلام وهذا الظاهر في الاعتبار فان محبة الله ورسوله للعمل بظهوره ثم غشا

قوله وإذا كان له بعد وامتداد فاما أن يكون غير متهمة وأما أن يكون متناهيا فيقتل من الناس من يقول له غير متهمة وهو لا منهم من يقول جسم ومنهم من يقول غير جسم وقد حكى القولين أبو الحسن الأشعري في المغالات وحكاها غيره أيضا ومن الناس من قال هو متناهي من بعض الجهات وهذا مذكور عن طائفة من أهل الكلام من الكرامنة وغيرهم وقد قاله بعض المنتسبين إلى الطوائف الأربعة من الفقهاء كآذ كره القاضي أبو يعلى في عون المسائل فان هذه الأقوال يوجب متناهيا بعض أتباع الأئمة منها ما يوجد في بعض أصحاب أبي حنيفة ومنها ما يوجد في بعض أصحاب مالك ومنها ما يوجد في بعض أصحاب الشافعي ومنها ما يوجد في بعض أصحاب أحمد ومنها ما يوجد في بعض أصحاب الأربعة فربما كان غير متناهي بجميع الجهات فهو محال ليس هو الأول ما سنبينه من أحالة بعد لا يتناهي فيقاله أنت قد أبطلت أدلة فتنة ذلك ولم تذكر الأدلة هو أضعف من أدلة غيرك فثبت الدعوى بلا دليل قوة الثاني أنه يلزم منه نفي الأجسام وتداخلها ومداخلتها القاندرات فيقال هؤلاء يقولون لا يلزم منه شيء من ذلك بل هو غير متناه مع كونه جسما أوسع كونه

كان أضعف المسلمين في دينهم وديارهم كان أحب إلى الله ورسوله وقد دل الواقع على أن رأى الحسن
كان أضعف المسلمين لما ظهر من العاقبة في هذا وفي هذا وفي صحيح البخاري أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يقول للحسن وأسامة الهماني أحبهما فأحبهما وأحب من يحبهما وكلاهما كان
يكره الدخول في القتال أما أسامة فأنه اعتزل القتال فطلبه على معاوية فلم يقاتل مع واحد من
هؤلاء كما اعتزل أكرضلاء الصعبة رضى الله عنهم مثل سعد بن أبي وقاص وابن عمرو ومحمد بن
مسلة وزياد بن ثابت وأبي هريرة وعمران بن حصين وأبي بكره وغيرهم وكان ما فعله الحسن
أفضل عند الله مما فعله الحسين فأنه وأخاه سيد شباب أهل الجنة فقتل الحسين شهيداً مظلوماً
وصار الناس في قتله ثلاثة أحزاب حزب يرون أنه قتل بحق ويحبون عافى الصبيح عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال من جاءكم وأمركم على رجل واحد يردان يفرق بين جماعتكم
فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان قالوا وهو ما عايناه من رجل واحد وأدنا أن يفرق
جماعتهم وحزب يرون أن الذين قاتلوه كفار بل يرون أن من لم يعتقد إمامته كافر والحزب
الثالث وهم أهل السنة والجماعة يرون أنه قتل مظلوماً شهيداً والحدِيث الذي ذكره لا يتناول
وجهه فأنه رضى الله عنه لما بعث ابن عه عقيلاً إلى الكوفة فبلغه أنه قتل بعد أن بايعه طائفة
(١) فبلغ فطلب الرجوع إلى بلدته فخرج إليه السرية التي قتله فطلب منهم أن يذهبوا إليه إلى يرد
أو يتركوه يرجع إلى مدينته أو يتركوه يذهب إلى التفر الجهاد فاستعوا من هذا وهذا وأطلبوا
أن يستأمر لهم لئلا يخذلوا أسرا ومعلوم أن اتفاق المسلمين أن هذا الم يكن واجبا عليه وأنه كان يجب
تخفيفه عما طلب فقاتلوه طائفة ولم يكن حينئذ من يرد التفر إلى الجماعة ولا طلب القتال ولا قاتل
على طلب خلافة بل قاتل دفعاً عن نفسه من صال عليه وطلب أسره وظهر بطلان قول الحزب
الاول وأما الحزب الثاني فبطلان قوله يعرف من وجوه كثيرة من أظهرها أن علياً لم يكره أحد
من المرتدين أن يحكمهم أو يكره سائر الصحابة في بني حنيفة وأمثالهم المرتدين بل كان يرضى عن
طلحة والزبير وغيرهما من قاتله ويحكمهم فهم وفي أصحاب معاوية من قاتله يحكم المسلمين وقد ثبت
بالتنقل الصبيح أن مناديه نادى يوم الجمل لا يتبع مدبر ولا يجهز على جريح ولا يغنم مال وهذا ما
أنكرته الخوارج عليه حتى ظنهم ابن عباس رضى الله عنه في ذلك كما ذكرنا في موضعه
واستفاضت الأمارة أنه كان يقول عن قتلى عسكر معاوية أنهم جمعوا سلون ليسوا كفاراً
ولا منافقين كما قد ذكر في غير هذا الموضع وكذلك عمار وغيره من الصلبة وكانت هذه الأحزاب
الثلاثة بالعراق (٢) طائفة ناصبة من شيعة عثمان تبغض علياً والحسين وطائفة من شيعة علي
تبغض عثمان وأقاربه وقد ثبت في صحيح مسلم عن أسماء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
سكون في تعف كذاب ومسير فكان الكذاب الذي فيها هو المختار بن عبيد وكان الحاجج هو المير
وكان هذا يتبع لعثمان وبغض شيعة علي وكان الكذاب يتبع لعلي حتى قاتل عبيد الله بن
زيد وقتله ثم ادعى أن جبريل يأتيه فيظهر كنهه وانقسم الناس بسبب هذا في يوم عاشوراء الذي قتل
فيه الحسين إلى قسمين فالشيعة اتخذته يومها ثم وحن يفعل فيه من المنكرات حالاً يقع له الأمن
هو من أجهل الناس وأضلهم وقوم اتخذته بمنزلة العبد فصاروا وسعوا النضات والأطعمة
واللباس ورؤوا فيه أعاديت موضوعة كقولهم من وسع على أهله يوم عاشوراء رضى الله عليه سائر
سنه وهذا الحديث كذب على النبي صلى الله عليه وسلم قال حرب للكرهاني مثل أحمد بن حنبل

غير جسم ويقولون لا يلزم في سائر
الأجسام ولا مدانها فافضل
لهم هذا بنصف العقل قالوا في
العقل لهذا كنه وجوده قائماً
بنفسه فاعلا العالم وهو مع ذلك
لا حال في العالم ولا ثاني من العالم
بل في العقل لهذا أعظم من نفسه
لهذا وما قبل من الاعتذار عن
ذلك لا يفرق بين الوجه والعقل يمكن
في هذا بطريق الأولى كما قد بسط في
موضعه فان هؤلاء ادعوا أن القتال
كل موجودين أما أن يكونا
متحاشين أو متباينين أو كل
موجودين متباينين بأنفسهما فاما أن
يكونا متباينين أو متلاصقين أو كل
موجود قائم بنفسه فلا بد أن يكون
مشابهاً له وإن قول القتال بالثبات
موجود لأهوا داخل العالم ولا
خارج له ولا حال فيه ولا جابن له
ولا يشترط له ولا يقرب من شيء ولا
يبعد من شيء ولا يصعد إليه شيء
ولا ينزل منه شيء وأمثال ذلك من
الصفات السالبة النافية هو محال في
العقل قالوا إن هذا الموجب لذلك
التقسيم والمحل لوجوده إنما
هو الوجه دون العقل وإن الوجه

- (١) قوله فبلغ فطلب الرجوع إلى
بلده الخ كذا في الأصل وفيه سقط
ظاهر تأمل
- (٢) كذا في النسخة ولعل هنا
سقط وجهه والعراق طائفة الخ
تأمل كتبه معصية

بحكم في غير المحسوس بحكم المحسوس
وهذا باطل فقبل لهم فأنتم
لم تتبنوا بعد وجود ما لا يمكن
الاحساس به وحكم الفطرة أولى
بدهم والوهم عندكم انما يدل
الاشياء المعنوية كدلالة العداوة
والصدقة كدلالة الشدة عداوة
الذئب وصدقة الكلب وهذه
أحكام كلية وللكتابات من حكم
المفكر لا من حكم الوهم فهذا
وأشبهه مما يظن به ما ذكره من
الاعتذار بأن هذا حكم الوهم
لكن المقصود هنا أن ذلك العذر ان
كان صحيحا فلنازعهم أن يعتقدوا
به ههنا فيقولون ما ذكرتموه من
كونه لو كان فوق العرش أو لو
كان جسا كان مستداما ههنا
أو غير مثله هوس من حكم الوهم
وهو فرع كونه فاسدا لا شئون
الامتداد ونفيه أو لثبوت النهاية
ونفيها ونحن نقول هو فوق
العرش أو هو جسم وهو مع ذلك
لا يقبل أن يكون متدا ولا غير
متمدد لأن يكون متنها ولا غير
متناه فقلتم أنتم انه موجود قائم
بنفسه مبدع العالم مسمى بالاسماء
الحسنى وانه مع ذلك لا يقبل أن

(١) قوله فتكون انا كانت الخ
كذا في النسخة ولعل فيه سقطا
ووجهه فتكون أخرى بهذا الوعيد
اذا كانت الخ أو نحو ذلك تأمل
كتبه مصححه

عن هذا الحديث فقال لا أصل له والمعروف عند أهل الحديث انه يرهبه سفيان بن عيينة عن
ابراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه انه قال بلغنا انه من روى عن أبيه يوم عاشوراء روى عنه
سائرته فقال ابن عيينة جربنا من ستمائة فوجدناه جميعا (قلت) ومحمد بن المنذر هذا
من فضلاء الكوفيين لكن لم يكن يذكر عن مجمع ولا عن بلغه ولا يرى أن هذا أظهر بعض
المختصين على الحسين ليجزى يوم قتله عدا فتابع هذا عند الجهال المنسيين الى السنة حتى روى
في حديث ان يوم عاشوراء جرى كذا وجرى كذا حتى جعلوا أكثر حوادث الانبياء كانت يوم
عاشوراء مثل مجيئ قص يوسف الى يعقوب ورد بصرة وعافية أيوب وفداء الذبيح وأمثال هذا
وهذا الحديث كذب موضوع وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وان كان قد روى هوفي
كتاب النور في فضائل الأيام والشهور وذكر عن ابن ناصر شخه انه قال حديث صحيح واستاده
على شرط الصحيح فالصواب ما ذكره في الموضوعات وهو آخر الامرين منه وان ناصر راج عليه
ظهور حال رجاله والا فالحديث مخالف للشرع والعقل لم يروا خدم أهل العلم المعروفين في شيء
من الكتب واعادلس على بعض الشيوخ المتأخرين كما جرى مثل ذلك في أحداث آخر حتى
في أحداث نسبت الى مسند أحد وليس منه مثل حديث روى عبد القادر بن يوسف عن ابن
الذهب عن القطيعي عن عبد الله عن أبيه عن عبد الله بن المنذر عن عبد الله بن دينار عن عبد الله
ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدا واليه يعود وهذا
القول صحيح متواتر عن السلف انهم قالوا ذلك لكن رواية هذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم
كذب وعزوا الى المسند لا جد كذب ظاهر فان مسنده موجود وليس هذا فيه وأجداد أهل
السنة في زمن الحنفية وقد جرى به في مسألة القرآن ما اشتهر في الأفاق وكان يحتج لان القرآن
كلام الله غير مخلوق صحيح كثيرة معروفة عنه ولم يذكر هذا الحديث قط ولا حتى به فكيف
يكون هذا الحديث عندنا ولا يحتج به وهذا الحديث انما عارف عن هذا الشيخ وكان بعض من
قرأ عليه دس في جزء فقرأ عليه مع غيره فراح ذلك على من لم يكن له معرفة وكذلك حديث
عاشوراء والذي صح في فضله هو صومه وأنه يكفر سنة وأن الله نجى فيه موسى من الغرق وقد
بسطنا الكلام عليه في موضع آخر وبين أن كل ما يفعل فيه سوى الصوم بدعة مكررة
لم يتبعها أحد من الأنبياء مثل الاكصال والخصاب وطبخ الجيوب وأكل لحم الاضحية
والتوسع في النفقة وغير ذلك وأصل هذا من ابتداع قسلة الحسين ونحوهم وأقمع من ذلك
وأعلمنا نفعه الا فضة من اختلنا ما يقرأه المصروع وينشده في صلاة التناجاة ويعطشون
فيه أنفسهم ويلطمون الخدود ويتقون الجيوب ويدعون فيه عوى بالجاهلية وقد ثبت
في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس منكم من ضرب الخدود وتقى الجيوب ودعا
بدعوى الجاهلية وهذا حديثان العهد بالمصيبة (١) فتكون انا كانت بعد ستمائة ونحو
سبعين سنة وقد قتل من هو أفضل من الحسين ولم يجعل السلون ذلك اليوم مأتما وفي مسند
أحمد عن فاطمة بنت الحسين وكانت قد شهدت قتله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من
سلم يصاب بحصية فيذ كرمصيته وان قدمت فيصبت لها استرجاعا إلا أعطاه الله من الاجر مثل
أبره يوم أصيب بها فهذا يبين أن السنة في المصيبة اذا ذكرت وان تقادم عهدان يسترجع
كأما بذلك الكتاب والسنة قال تعالى وينشر الصابر من الذين اذنا صابته مصيبة قالوا الله وانا
اليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة واولئك هم المتهجدون وأقمع من ذلك

نصف النجعة تشبه اليها بعائشة والظعن في الحبس الذي في جوفه من تشبهاته عمر وقول القائل
يا ثارات أبي لؤلؤة إلى غير ذلك من منكرات الرافضة فانه يطول وصفها والمقصود هنا ما أحدثوه
من البدع فهو منكر وما أحدثه من يقابل بالبدعة البدعة وينسب إلى انسنه هو ايضا
منكر مستدع والسنة عنده رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي برية من كل بدعة فافضل
يوم عاشوراء من اخذ عبيد ابدعة اهلها من بدع النواصب وما يفعل من التخاذل عما بدعة
أشنع منها وهي من البدع المعروفة في الروافض وقد بسطنا هذه الامور وبالله المستعان

(فصل) قال الرافضي السادس انه كان مستجاب الدعاء دعا على بسر من اوطاة
بان يسلم الله عز وجل عقله فحول فيه ودعا على العيزار بالي فهي ودعا على انزل لما كنتم
شهادته بالبرص فاصابه وعلى زيد بن ارقم بالي فهي

(الجواب) ان هذا ما وجد في الصحابة اكرمه ومن بعد العبدية مادام في الارض مؤمن
وكان سعد بن أبي وقاص لا تخطئ له دعوة وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
الهمم مدد ريشته وأجب دعوته وفي صحيح مسلم ان عمر لما ارسل الى الكوفة من يسأل عن سعد
فكان الناس يشنون خسه احق سئل عنه رجل من بني عيس فقال اما اذا تشددت فليسلعدا
فكان لا يخرج في السرية ولا يسل في العربة ولا يقسم بالسوية فقال سعد الهمم ان كان
كاذبا قام وراءه وسعة فاطل عمر وعظم فقره وعرضه للقتل فكان يرى وهو شبح كبير تلج حاجباه
من الكبر يتعرض للجواري يهزهن في الطرقات ويقول شيخ كبير مقتون أصابني دعوة سعد
وكذلك سعد بن زيد كان مستجاب الدعوة فروى جاد بن زيد عن هشام بن عروة عن ابيه ان
أروى بنت أوس استعدت مروان على سعيد وقالت سرقي من أرضي ما أدخله في أرضه فقال
سعد الهمم ان كانت كاذبة فأنهب بصرها واقتلها في أرضها فذهب بصرها وماتت في أرضها
والبراء بن مالك كان يقسم على الله في رقبته كافي الصبي ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره
منهم البراء بن مالك والعلاء بن الحضرمي نائب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نائب أبي بكر
رضي الله عنه على البصرين مشهور بأجابه الدعاء روى ابن أبي الدنيا بإسناده قال سمع من خطاب
عزروا مع العلاء بن الحضرمي دار بن فدا ثلاث دعوات فاستجاب الله له فبين كلهن قال سرنا
معه وزلنا منزلا وطلبنا الوضوء فلم نجد عليه فقام فصلي ركعتين ثم دعا الله فقال الهمم يا عظيم
يا حكيم يا علي يا عظيم يا عبيدك وفي سبيلك نقاتل عدوك فاستجابنا فشر بسننه وتوكلنا من
الأحداث واذا تركناه فلا تجعل فيه نصيبا لحد عذرا قال فما جاوزنا غير بعد فاذا نحن بستر من
ماء السماء تتدفق قال فقلنا فرو بنا وما لآت أدوا في ثم تركها وقلت لا تطرن هل استجب
له فسرنا لما أو نحوه فقلت لا يصح اني أنسب أدوا في تحت الى ذلك المكان فكأن عالم يكن فيه
ما فقط فأخذت أدوا في فلما أتينا دارين و بيننا وبينهم البحر فدعا الله فقال الهمم يا عظيم يا حكيم
يا علي يا عظيم يا عبيدك وفي سبيلك نقاتل عدوك فاجعل لنا سبيلا الى عدوك ثم اتهم معنا البحر
فوالله ما أنزلت سرجنا ثم خرجنا الهمم فلما رجعنا اشتكى البطن فأت فلم يجدنا ففلقناه
في ثيابه فوجدناه فلما سرنا غير بعد اذ نحن بماء كثير فقال بعضهم لبعض ارجعوا استخرجوه
فنفسه فرجعنا فلقينا عرقه فلم نقتدر عليه فقال رجل من القوم اني سمعته يدعو الله يقول
الهمم يا عظيم يا حكيم يا علي يا عظيم يا أخف حفري ولا تطلع على عورتي أحد افرجعنا وتر كناه وقد
كان عمر يدعوات أجيب فيها من ذلك انه لما نازعه بلال وطائفة معه في القسمة قسمة الارض

يقال هو متاه ولا غير متاه بل ذاته
لا تقبل اثبات ذلك ولا ينفيه ولا
تقبل أن يقال هو حال في العلم ولا
خارج عنه فلا توصف ذاته
بالدخل ولا بالخروج فان ذاته
لا تقبل الانساق لا بانسان ذلك
ولا ينفيه فهذا ونحوه قولكم
فان كان هذا القول صحيحا
أمكن من أثبت العلو دون
التصير أو العلو والتصير وفي
ما يد كرم من لوازمه أن يقول
فيه ما تقولون أنتم حيث أثبتتم
موجودا قائما بنفسه مبدع للعالم
ونفسه ما يد كرم من لوازمه فان
لزم تلك الاوامر لما أثبتوه أظهر
في صريح العقل من لزوم هذه
الساوان لما أثبتوه هؤلاء فان
أمكنكم نفى الزوم وادعيتكم أن
القول بالزوم وحالة ما لا يتوهم من
حكم الهمم دون العقل أمكن
خصوصكم أن يقولوا مثل ذلك
بمثل ما قلتموه بطريق الأولى وهذا
يفهم من تصور حقيقة قول
الطائفتين وأدلتهم العقلية فانه
اننا قبل ان يقول هؤلاء وقول هؤلاء
تبين له صحة الموازنة وإن الاثبات
أقرب الى صريح المعقول وأبعد
عن التناقض كما انه أقرب الى
صريح المنقول وكذلك يقال في
الوجه الثالث فان اثبات
التهابة من أحد الطرفين دون
الأخر أبعد عن الإحالة من
اثبات موجود قائم بنفسه لا يمكن

فقال اللهم صككفى بلالا ونويه فاحال الحول ومنهم من تطرف وقال اللهم كبرت سنني
وانتشرت ريعتي فاقبض اليك غير مقنون ولا مضيع فأت من علمه ومثل هذا كثير جدا
وقد صنف ابن أبي الدنيا في بحار الدعوة كتابا مع أن هذه القصص المذكورة عن علي لم يذكرها
استنادا فتوقف على معرفة الصحة مع أن فيها ما هو كذب لا ريب فيه كدعائه على أنس بالبرص
ودعائه على زيد بن أرقم بالحي

(فصل) قال الرافضي السابغ أنه لما توجه إلى صفين لحق أصحابه عطش شديد
فعدل بهم قليلا فلاح لهم در فضا حوايسا كنه فساو عن الماء فقال بني وبينه أكثر من
فرضين ولولا أنا وفي ما يكفني كل شهر على التقدير لقلت عطشا فأشار أمير المؤمنين إلى مكان
قرب من الدبر وأمر بكشفه فوجدوا حفرة عظيمة فجوزوا عن إزالتها فقلعها وحده ثم شربوا
للماء فنزل إليهم الراهب فقال أنت نبى مرسل أو ملك مقرب فقال لا ولكنى وصى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأسلم على يده وقال إن هذا الدبر نبى على طالب هذه العصرة وخرج الماسم
تحتها وقد مضى من تحتها جاعة قبل لم يدركوه وكان الراهب من رحمة من استشهد معه ونظم
القصيدة السابعة الجارية في قصيدته

(والجواب) أن هذا من جنس أمثاله من الأكاذيب التي ينظمها الجهال من أعظم مناقب
علي وليست كذلك بل الذي وضع هذه كان جاهلا بفضل علي وعياستحقه من المادح فإن
القصيدة من المنقبة أنه أشار إلى حفرة فوجدوا تحتها الماء وأنه قلعها ومثل هذا يجري خلق كثير
على رضى الله عنهم أفضل منهم بل في المحين لا يكر وعمر وعثمان من يجرى لهم أضعاف هذا
وأفضل من هذا وهذا وإن كان إذا جرى على يد بعض الصالحين كان نعمة من الله وكرامة له فقد
يقع مثل ذلك لمن ليس من الصالحين كثيرا وأما ما رواه ما مثل قوله إن هذا الدبر نبى على طالب
هذه العصرة وخرج الماسم من تحتها فليس هذا من دين المسلمين وإنما تبنى الكناس والدارات
والصوامع على أحمال العقيدة بسيرة النصارى فأما المسلمون فلا ينون معادهم وهى المساجد
التي أذن الله أن ترفع ويدك فيها اسمه الأعلى اسم الله الأعلى اسم مخلوق فقول الراهب أنت نبى
مرسل أو ملك مقرب يدل على جهله وأنه من أصل الخلق فإن الملائكة لا تشرب الماء ولا تحتاج
لذلك فيستخرج من تحت حفرة ويحمد صلى الله عليه وسلم لا نبى بعده ومعلوم أن هذا الراهب
قد سمع خبر المسلمين الذين فتحو تلك المواضع فإن كان يجوز أن يمسح رسول بعد المسيح فحمد هو
الرسول ومجرباته ظاهر فلو طنة فإن صدقه فقد أنه لا نبى بعده وإن لم يصدق فكيف يعتقد
في تشبهه أنه نبى مرسل يجر دلائله على ما تحت حفرة ولكن الكون الدبر نبى على اسمه وهم يدينون
البيارات على أسماء خلق كثير ليسوا من الملائكة ولا الرسل وما فيه من قول على ولكنى وصى
رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ما بين أنه كذب على على وإن عليا لم يدع هذا قط لافى خلافة
الثلاثة ولا إلى صفين وقد كانت له مع منازعة مناظرات ومقامات ما دعى هذا قط ولا دعاه
أحد له وقد حكم الحكيم وأرسل ابن عباس ليلطلة أنوار ج فذ كروا فضائله وسوابقه
ومناقبه ولم يذكر أحسنهم قط أنه وصى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن هذا مما
تتوفر الهمم والدواعى على نقله دون هذه الأسباب الموجبة لنقله لو كان حقا فكيف مع هذه
الأسباب فلما روى وفضائله ومناقبه كقوله عليه السلام لأعطين الراية غدا رجلا يحب الله
ورسوله ويحبه الله ورسوله وكقوله عام تولد الأرضي أن تكون نبى بعزلة هرون من موسى

أن يقال فيه هو متبادر ولأن يقال
غير متبادر وكذلك أثبت موجود
لانتهائيه من الطرفين أقرب إلى
المعقول من كونه لا قبيل أثبات
التهامة ولا فيها قوة قبل أن
يكون الرب مغفقا في افادة
مقدار ما هو واجب ومخصص ولا
مغضى البعد غير نفس الاجزاء
فيكون الرب معاولا لافيه بقل ما
من أحد من النفاة لا وقد قال
نظير هذا فالكلاية والاشعرية
يقولون الذات اقتضت صفات
معدودة دون غيرهما من الصفات
فأنهم وإن تنازعوا في كون صفاته
كلية معلومة لأبصار فأنهم لم يتنازعوا
في أن صفات لا تنهيه بل لا بد
أن تكون صفاته متناهية بخلقها
الذات مقتضية لعدد معين دون غيره
من الاعداد وخصا بمعين دون
غيرها من الصفات بل واقتضت
الأمر شي دون غير من الأمور
ولولادة شيء دون غيره من المراتب
مسبوقا لنسبتها إلى جميع المراتب
والأمور لا تقيده واحدة وأما
أنه يجوز تخصيصه بالحدس الملائكة
دون الأخرى غير مخصص على بعض
الأرواد وإن الذات اقتضت تلك
الأرواد على ذلك الواحد دون غيرها
للامر آخر فإذا قيل للذات اقتضت
تنهايا من جانب دون جانب أو قدرا
مخصوصا لم يكن هذا في صريح
العقل بل يعلم الاستماع من ذلك
لا سيما وهم مع ذلك يقولون إن

هذه الإرادة اقتضت أن تكون
الحوادث متناهية من أحد الطرفين
دون الآخر فالحوادث عندهم لا
تنتهي من جانب المستقبل مع
تناهيه من جانب الماضي ومع
إمكان تقدم الحوادث على مدا
حدوثها وتأخرها عن ذلك المبدأ
ولكن الإرادة هي المخصصة لأحد
المثلثين والذات هي المخصصة لتلك
الإرادة المعنية دون غيرها من
الإرادات وهي المخصصة للكلام
المعين الذي هو أمر بشئ معين دون
غيره من الكلام والأوامر والمعتزلة
يقولون إن تلك الذات هي المخصصة
لأحد المقدورين دون أمثاله من
المقدورات وكذلك هي المخصصة
لكونها أمرًا وممكنة وفاعلة
بالأمر المعين والكلام المعين
والفعل المعين دون غيره من الأوامر
والكلام والفعل وهي المخصصة
للإرادة ولكونه أمرًا دون غير
تلك الإرادة أو غير تلك المريدة
والفلاسفة يقولون إن الذات أو
الوحدان الذي لا اختصاص له
بحقيقة من الحقائق ولا صفة من
الصفات هو المخصص للعالم كله
بما هو عليه من الحقائق والصفات
والمقادير وأنه عليه تامة موجبة

(١) كذا في التسمية والفنيذ بالفاء
والنون ولم يتقدم في السند ولم تقف
عليه في الاسماء وحرر كنهه معصمه

الآله لا يبعدي وقوله أتممتي وأتممتك وغير ذلك من فضائله ولم يروها هذا مع مسيس
الحاجة التي ذكر علم آت من جهة ما اقترام الكذابون

(فصل) قال الرافضي الثامن مارواه الجمهور أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج
إلى بني المصطلق حدث نحو عاين الطريق وأدركه الليل يقرب ود وعرفه جبريل وأخبره
أن طائفة من كفار الجن قد استبطنوا الوادي يريدون كيدوه وإيقاع الشر بأصحابه فدعا بعلي
وعونه وأمره ينزل الوادي يقتلهم

(والجواب) أن يقال أولاً على أجل قدر من هذا وأهلاً الجن موجودين هو دون علي
لكن هذا الحديث من الأحاديث المسكوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى علي عند
أهل المعرفة بالحديث ولم يجر في غزو بني المصطلق شئ من هذا وقوله إن هذا رواء الجمهور
أن أريد بذلك أنه مروي بإسناد ثابت أو في كتاب يعتمد على مجرد نقله أو صححه من يرجع إلى
تصحيحه فليس كذلك وإن أراد أن جمهور العلماء روهوه فهذا كذب وإن أراد أنه رواه من لا يقوم
بروايته بحجة فهذا لا يبعد ومن هذا الجنس ما روى أنه قاتل الجن في بثرات العلم وهو حديث
موضوع عند أهل المعرفة وعلى أجل قدر من أن تثبت الجن لقتاله ولم يقاتل أحد من الأنس
الجن بل كان الجن المؤمنون يقاتلون الجن الكفار وكان من أهل العلم أبو البقاء خالد بن يوسف
الناطسي رحمه الله سأله بعض الشيعة عن قتال الجن فقال أنتم عشر الشيعة ليس لكم عقل أعيان
أفضل عندكم عمر أو علي فقالوا بل على فقال إذا كان للجمهور يروون عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال لمر ماراً الشيطان سالكا في الأسلاك فاعبر فكل فإذا كان الشيطان يهرب
من عرف فكيف يقاتل علياً وأيضاً دفع الجن والشياطين وأهلاً لهم موجودين كثيرين أتباع
أبي بكر وعمر وعثمان وفي ذلك قصص بطول وصفها وقد روى ابن الجوزي في كتاب
الموضوعات حديثاً طويلاً في محاربته الجن وأنه كان في ألب عام الحديسية وأنه حاربهم ببثرات
العلم من طريق أبي بكر محمد بن جعفر بن محمد السامري حدثنا عبد الله بن أحمد السكوني
حدثنا عمار بن بزير حدثنا إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحق حدثني يحيى بن عبد الله بن
الحارث عن أبيه عن ابن عباس قال لما توجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية إلى مكة
أصاب الناس عطش شديد وحشيد فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل من رجل يعضي
في نفر من المسلمين معهم القرب فيردون ببثرات العلم ثم يعود يضمن له رسول الله صلى الله عليه
وسلم الجنة فذكر حديثاً طويلاً بأنه بعث رجلاً من الصحابة ففرغ من الجن فرجع ثم بعث
آخر وأتشدهم فذعر من الجن فرجع ثم أرسل علي بن أبي طالب فقل البروملاً القرب
بعد هول شديد وإن النبي صلى الله عليه وسلم قاله الذي هتف بشئ من الجن هو جماعة من
عزاب الذي قتل عدو الله مسعر الشيطان الأصنام الذي يكلمهم في شامها وفرغ من هجائها ثم
قال الشيخ أبو الفرج هذا الحديث موضوع محال (١) والفتنيد ومحمد بن جعفر والسكوني يجرحون
قال أبو الفتح الأزدی وعمارة يضع الحديث قلت وكتب ابن إسحق التي رواها عنه الناس ليس
فيها شئ من هذا

(فصل) قال الرافضي التاسع رجوع الشمس له مرتين أحدهما في زمن النبي
صلى الله عليه وسلم والثانية بعده أما الأولى فروى جابر وأبو سعيد الخدري أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نزل عليه جبريل يومئذ مناجاة من عند الله فلما انقضاء الوحي توسد فذا أمير

المؤمنين فلم يرفع رأسه حتى غابت الشمس فصلى على العصر بالايماء فلما استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم قال له - يا الله تعالى ربّ عليك الشمس لتصلي العصر فأما قد عرفت الشمس فصلى العصر قائماً وأما الثانية فلما أراد أن يعبر الفرات بيابن استعمل كثير من أصحابه دوابهم وصلى لنفسه في طائفة من أصحابه العصر وقت كثير منهم فتكلموا في ذلك فقال الله ربّ الشمس فردت ونظمه الجعري فقال

ردت عليه الشمس لمافاته • وقت الصلاة وقد نددت للغرب
حتى تلج نورها في وقتها • العصر ثم هوى الكوكب
وعليه قد ردت بيابن مرة • أخرى وما ردت تخلق مغرب

(والجواب) أن يقال فضل علي وولايته لله وعلومه زلت عند الله معلوم عند الله والله الحمد من طرق ثابتة أولدتنا العلم القيني لا يحتاج معها إلى كذب ولا إلى ما لا يعلم صدقه وحديث رد الشمس قد ذكره طائفة كالطحاوي والقاضي عياض وغيرها وعدوا ذلك من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم لكن المحققون من أهل العلم والعرفة بالحديث يعلمون أن هذا الحديث كذب موضوع كما ذكره ابن الجوزي في كتاب الموضوعات فرواه من كتاب أبي جعفر العقيلي في الضعفاء من طريق عبيد الله بن موسى عن فضيل بن مرزوق عن إبراهيم بن الحسن عن فاطمة بنت الحسين عن أسماء بنت عيسى قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوحى إليه ورأسه في حجر علي فلم يصل العصر حتى غربت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم صليت يا علي قال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم إني كاذب طاعتك وطاعت رسولك فأردد عليه الشمس فقالت أسماء فرأيتها غابت ثم رأيتها طلعت بعدما غربت قال أبو الفرج هذا الحديث موضوع بلا شك وقد اضطرب الرواؤه فرواه سبعة من مسعود عن عبيد الله بن موسى عن فضيل بن مرزوق عن عبد الرحمن بن عبيد عن عبيد الله بن دينار عن علي بن الحسين عن فاطمة بنت الحسين عن أسماء قال وفضيل بن مرزوق ضعفه يحيى وقال أبو حاتم بن حبان روى الموضوعات ويخطئ على الثقات قال أبو الفرج وهذا الحديث مداره على عبيد الله بن موسى عنه (قلت) والمعروف أن سبعة من مسعود رواه عن عبيد الله بن موسى عن فضيل بن مرزوق عن إبراهيم بن الحسن عن فاطمة بنت الحسين عن أسماء ورواه محمد بن مرزوق عن حسين الأشقر عن علي بن عاصم عن عبد الرحمن بن عبيد عن عبيد الله بن دينار عن علي بن الحسين عن فاطمة بنت علي عن أسماء كما ساق ذكره قال أبو الفرج وقد روى هذا الحديث ابن شاهين حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني حدثنا أحمد بن يحيى الصوفي حدثنا عبد الرحمن بن شريك حدثني أبي عن رومة عن عبيد الله بن قيس قال دخلت على فاطمة بنت علي بن أبي طالب فحدثني أن علي بن أبي طالب وذكر كذب رجوع الشمس قال أبو الفرج وهذا حديث باطل أما حديث عبد الرحمن بن شريك فقال أبو حاتم هو رواه الحديث قال وأما أنهم بهذا الحديث إلا ابن عقدة فإنه كان رافضياً يحدث بمثل الصحابة قال أبو أحمد بن عدي الخافض سمعت أبا بكر بن أبي طالب يقول ابن عقدة لا يدين في الحديث كان يحمل شيوخاً بالكوفة على الكذب يسوي لهم نسخاً وأمرهم أن يرووها وقد بينا ذلك منه في غير نسخة وسئل عنه الأديب فقال رجل سوء قال أبو الفرج وقد رواه ابن مردويه من حديث داود ابن فراهيج عن أبي هريرة قال وداود ضعيف ضعفه شعبة قلت فليس في هؤلاء من يتحجج فيما

للجواب ومع أن الحوادث من العلول لا ليست أعيانها أزلت ولم يكن فيها ما يوجب تأخر شيء من العلول ولا فاقه صفة ولا معنى ولا لعل وجب التخصيص لا حقيقة دون حقيقة ولا بصفة دون صفة ولا لحادث دون حادث ولا تأخير ما يتأخر والعالم يشهد فيه من الحقائق المختلفة والحوادث الحادثة ما يعلم معه بالضرورة أنه لا بد من شخص وهم لا يشبّهون الأجودنا مطلقاً ليس فيه اختصاص وجودي بوجه من الوجود فضلاً عن أن يكون مقتضياً لتخصيص حقيقة دون حقيقة وصفة دون صفة والحادث من غير سبب يقتضي الحدوث وهذه الأمور لبسطها موضع آخر والمقصود أن هؤلاء القائلين بعدم التناهي أو التناهي من جانب دون جانب مع كون قولهم فلساد فسادة كون الرب على العرش الذين يحجبون على نفي ذلك بنفي الجسم وعلى نفي الجسم بهذه الحجج يلزمهم من التناقض أعظم مما يلزم المثبتين والمقدمات التي يحجبون بها أنفسهم أو ما هو أقسى منها من جنسها تبدل على فساد أقوالهم بطريق الأولى فإن كانت صحيحة دلّت على فساد قولهم ومضى فساد قولهم صح قول المثبتة لا ممتنع رفع التخصيص وإن كانت باطلة لم تبدل على فساد قول المثبتة فدل ذلك على

دون هذا وأما الثاني بابل فلأرب أن هذا كذب وإنشاد الجبري لأجته فيه لأنه لم يشهد ذلك والكذب خديم فقد سمعته فظنهم وأهل الغلو في المدح والذم يتكلمون ما لا يتحقق بحسبته لاسيما والجبري معروف بالغلو وقد أخرجافي العيصيين عن أبي هريرة قال غزاني من الانبياء فقال لقومه لا يتبعني رجل قدمك يضع امرأته يريد أن يني بها ولما بيني وبينها رجل قد بنى بيتا ولم يرفع سقفه ولا رجل اشترى غنما أو خلقت وهو ينتظر ولادها قال فعزوا فاذن من القرية حتى صلى العصر قربان ذلك فقال الشمس أنت مأمورة وأما أمور اللهم حبسها على شأخذه متعلية حتى فتح الله عليه فان قيل فهذه الأمانة أفضل من بني إسرائيل فلماذا كانت قد ردت يوشع فما المانع أن ترد لفضل هذه الأمانة فيقال يوشع لم ترد له الشمس ولكن تأخر غروبها وطول له النهار وهذا قد لا يظهر للناس فان طول النهار وقصره لا يدرك ونحن انما علمنا وقوعه لوشع بخبر النبي صلى الله عليه وسلم وأيضا لما منع من طول ذلك لوشع الله ففعل ذلك لكن يوشع كان محتاجا الى ذلك لان القتال كان محرا عليه بعد غروب الشمس لاجل ما حرم الله عليهم من العمل ليلة السبت ويوم السبت وأما ما محمد فلا حاجة لهم الى ذلك ولا منفعة لهم فيه فان الذي فاتته العصر إن كان مقرطا لم يسقط ذنبه الا بالتوبة ومع التوبة لا يحتاج الى الرد وإن لم يكن مقرطا كان سائما والناس في الاملام عليه في الصلاة بعد الغروب وأيضا فيفسد غروب الشمس خرج الوقت المضروب للصلاة فالصلي بعد ذلك لا يكون مصليا في الوقت الشرعي ولوعادت الشمس وقول الله تعالى فسيح بحمدر بل قبل طلوع الشمس وقبل غروبها يتناول الغروب المعروف فعلى العيد أن يصلي قبل هذا الغروب وان طلعت غم غربت والاحكام المتعلقة بغروب الشمس حصلت بذلك الغروب فالصائم يضطر ولوعادت بعد ذلك لم يبطل صومه مع أن هذه الصورة لا تقع لاحد ولا وقعت لاحد فقد دبرها تقيديا لا اوجوده ولهذا لا يوجد الكلام على حكم مثل هذا في كلام العلماء المرفعين وأيضا الثاني صلى الله عليه وسلم فاتته العصر يوم الخندق فصلاها قضاء هو وشريم أصحابه ولم يسأل الله الرد الشمس وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لاصحابه بعد ذلك لما أرسلهم الى بني قريظة لا يصلين أحد العصر الا في بني قريظة فلما أدرتهم الصلاة في الطريق قال بعضهم لم يرد منا تقويت الصلاة فصولا في الطريق فقالت طائفة لا نصل الا في بني قريظة فلم يعنف واحد من الطائفتين فهو لاء الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاوا العصر بعد غروب الشمس وليس على بأفضل من النبي صلى الله عليه وسلم فلذا صلاها هو وأصحابه معه بعد الغروب فعلى وأصحابه أولى بذلك فان كانت الصلاة بعد الغروب لا تجزى أو نافضة تحتاج الى الرد الشمس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى برد الشمس وان كانت كاملة مجزئة فلا حاجة الى ردّها وأيضا خلت هذه القضية من الامور العظام الخارجة عن العادة التي تتوقف الهمم والدواعي على نقلها فاذا لم ينقلها الا الواحد والاثنان علم بان كذبهم في ذلك وانسحاق القمر كان بالليل وقت نوم الناس ومع هذا فقد ردوا أصحابه من غير وجه وأخرجوه في الصحاح والسنن والمسند من غير وجه ونزل به القرآن فكيف برد الشمس التي تكون بالنهار ولا يشهر ذلك ولا ينقله أهل العلم نقل مثله ولا يعرف قط أن الشمس رجعت بعد غروبها وان كان كثير من الفلاسفة والطبيين وبعض أهل الكلام ينكرون انشقاق القمر وما يشبه ذلك فليس الكلام في هذا المقام لكن الغرض أن هذه من أعظم خوارق العادات في الفلك وكثير من الناس ينكرون مكانه فلو وقع لكان ظهوره ونقله أعظم من ظهور مادونه ونقله فكيف يقبل

أن هذه المقدمات مستلزمة فساد قول النفاذون قول أهل الانبأ وهذه الطريق هي ثابتة في الأدلة الشرعية والعقلاء فان قد ينافي الرد على أصول الجهمية النفاة للصفات في الكلام على تأسيس التقديس وغيره أن عامة ما يخرج به النفاة الرقبة والنفاة لكونه فوق العرش ونحوهم من الأدلة الشرعية الكتاب والسنة هي أنفسهم يدل على نقيض قولهم ولا تدل على قولهم فضلا عما يعرفونهم بدلالته على نقيض قولهم وهكذا ايضا عامة ما يخرجون به من الأدلة العقلية اذا وصلت معهم فهم بها آخر كلامهم وما يحسبون به معارضهم وجدت كلامهم في ذلك يدل على نقيض قولهم وأن ما يدكرونه من المناطرات العقلية هو على قول أهل الانبأ أدل منه على قولهم (الجواب الرابع) قوله اذا كان متناهما من جميع الجهات فاختصاصه بالشكل والمقداران كان ذاته لزم منه اشتراك جميع الاجسام فيه ضرورة الاتحاد في الطبيعة فيقاله لا تسلم اشتراك جميع الاجسام في ذلك ولا تسلم أن الاجسام متحد في الطبيعة وقد عرف أن النزاع في هذه المسئلة من النظر من أشهر الأمور وهذا المصنف نفسه قديس فساد حجج أصحابه المدعين غناها وتماثل لغيرها فلذا كان هو نفسه قديس

فساد حج القائلين بالاتحاد في الطبيعة كان قد أقصد حجة بآثاره هومن الأدلة العقلية على فساده فضلا عما ذكره غيره من العقلاء وقد بسط هذا في موضعه وأما المقصود هنا التنبه على أن كل مقدمة في هذا الوجه يمكن منعها ويكون قول المانع فيها أقوى من قول المخج

قال الرابع أنه لو كان جسما لكان مركبا من الاجزاء وهو محال لوجهين الأول أنه يكون مقترا على كل واحد من تلك الاجزاء ضرورة استحالة وجود المركب دون أجزائه وكل منها غير مقتصر اليه وما افترق في غيره كان ممكنا لا واجبا لذاته وقد قيل أنه واجب لذاته قلت ولما قال أن يقول هذا باطل من وجوه أحدها أن الذين قالوا أنه جسم لا يقولون أكثرهم أنه مركب من الاجزاء بل ولا يقولون أن كل جسم مركب من الاجزاء فالدليل على امتناع ما هو مركب من الاجزاء فقط لا يكون حجة على من قال أنه ليس بمركب وان كان بناء على أن كل جسم مركب فهذا متوهم وان قيل لا تعنى بالاجزاء أجزاء كانت موجودة بدونه وأما تعنى بهاله لا بد أن يميز منه شئ عن شئ قيل فينبذ لا يلزم أن يكون ذلك الذي يمكن أن يصير جزءا غير مقتصر اليه اذ هو لا بد منه في وجود الجلة وليس

وحديثه ليس له اسناد مشهور فان هذا يوجب العلم باليقين بأنه كذب لم يقع وان كانت الشمس احتجبت فغير ثم ارتفع سبحانه فهذا من الامور المعتادة ولعلهم ظنوا أنها غربت ثم كشف الغمام عنها وهذا وان كان قد وقع فحقه أن الله يبين له بقاء الوقت حتى يصل في وقت مثل هذا فيجري الكثير من الناس وهذا الحديث قد صنف فيه مصنف جعت فيه طرقه صنفه أبو القاسم عبد الله بن عبد الله بن أحمد الحكاني سماه مسئلة في تصحيح حديث الشمس وتوحيب النواصب الشمس وقال هذا حديث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق أبي أسماء بنت عيسى الخثعمية ومن طريق أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ومن طريق أبي هريرة وأبي سعيد وذكر حديث أسماء من طريق محمد بن اسمعيل بن أبي فديك قال أخبرني محمد بن موسى وهو القطري عن عون بن محمد عن أمه أم جعفر عن جدتها أسماء بنت عيسى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثم أرسل عليا في حاجة فرجع وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني العصر فوضع رأسه في حجر علي ولم يجر على ولم يجر حتى غابت الشمس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم ان عبدك عليا احتبس نفسه على نبيه فرد عليه شرقها قالت أسماء فظلمت الشمس حتى وقعت على الجبال فقام علي فتوضأ وصلى العصر ثم غابت الشمس قال أبو القاسم المصنف أم جعفر هذه هي أم محمد بن جعفر بن أبي طالب والراوى عنها هو ابنه عون بن محمد بن علي المعروف بأوه محمد بن الحنفية والراوى عنه هو محمد بن موسى المدني المعروف بالقطري محمود في روايته ثقة والراوى عنه محمد بن اسمعيل بن أبي فديك المدني ثقة وقد رواه عنه جماعة منهم هذا الذي ذكرته روايته وهو أحد بن الزايد الأنطاكي وقد روى عنه نفر منهم أحد بن عمر بن حوصاه وذكره بأسناد من طريقه وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثم أرسل عليا في حاجة فرجع وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم العصر فوضع رأسه في حجر علي فلم يجر حتى غابت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم ان عبدك عليا احتبس نفسه على نبيه فرد عليه شرقها قالت أسماء فظلمت الشمس حتى وقعت على الجبال وعلى الأرض فقام علي وتوضأ وصلى العصر وذلك في الصبابة في غزوة خيبر قال ومنهم أحد بن صالح المصري عن ابن أبي فديك رواه أبو جعفر الطحاوي في كتاب تفسيره متشابه الأخبار من تأليفه من طريقه ومنهم الحسن بن داود عن ابن أبي فديك وذكره بأسناده ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالصبا من أرض خيبر ثم أرسل عليا في حاجة فرجع وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر فوضع رأسه في حجر علي فلم يجر حتى غابت الشمس فادب فقط وقال يا علي صليت العصر قال لا وذكره قال وزيد بن علي أسماء فاطمة بنت الحسين الشهيد ورواه من طريق أبي جعفر الحضري حدثنا محمد بن مرزوق حدثنا حسين الأشقر حدثنا فضيل بن مرزوق عن إبراهيم بن الحسن عن فاطمة عن أسماء بنت عيسى قالت نزل جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم بعدما صلى العصر فوضع رأسه أو خده لأدنى أهما قال في حجر علي ولم يصل العصر حتى غابت الشمس وذكره قال المصنف ورواه عن فضيل بن مرزوق جماعة منهم عبد الله بن موسى العباسي ورواه الطحاوي من طريقه ولفظه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوحى اليه ورأسه في حجر علي فلم يصل العصر حتى غابت الشمس ورواه أيضا من حديث عمار بن مطر عن فضيل بن مرزوق من طريق أبي جعفر العقبلي صاحب كتاب الضعفاء قلت وهذا اللفظ

ينافض الاول ففسره انه نام في حجره من صلاة العصر الى غروب الشمس وأن ذلك في غزو خيبر بالصهبا وفي الثاني انه كان مسددا قطار عيسى بن جبريل ورأسه في حجره حتى غربت الشمس وهذا التناقض يدل على انه غير محفوظ لا عند اصريح بانه كان نائما هذا الوقت وهذا قال كان يقظان يوحى اليه وكلاهما باطل فان النوم بعد العصر مكر ومهمل عنه والتي صلى الله عليه وسلم تمام عباده ولا تمام قلبه فكيف تقوى لمصلاة العصر ثم يقوى بالصلاة قبل هذا إما أن يكون جائزا وإما أن لا يكون فإن كان جائزا لم يكن على عني انهم اذا صلى العصر بعد الغروب وليس على افضل من النبي صلى الله عليه وسلم والتي صلى الله عليه وسلم فاته العصر يوم الخندق حتى غربت الشمس ثم صلاهوا لم يرد عليه الشمس وكذلك لم يرد سلمان لما توارت بالحجاب وقد نام النبي صلى الله عليه وسلم ومعه على رؤس العجايب عن الفجر حتى طلعت الشمس ولم ترجع لهم الى المشرق وان كل التفويت بحجر ماقتنوبت العصر من الكبار وقال النبي صلى الله عليه وسلم من فاتته صلاة العصر فكماتوا زرعها وماله وعلى كان يعلم انها الوسطى وهي صلاة العصر وهو قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في العيصين لما قال شغلنا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر حتى غربت الشمس ملا الله أجوافهم ويوتهم ناراً وهذا كان في الخندق وخبر بعد الخندق فعلى أهل قدر انهم أن يفعل مثل هذه الكبيرة ويقره عليها جبريل ورسول الله صلى الله عليه وسلم ومن فعل هذا كان من مثاليه لا من مناقبه وقد زعم الله علياً عن ذلك ثم اذا فاقم لم يسقط الاثم عنه بعود الشمس وأيضا فاذا كانت هذه القصص في خيبر في البرية فقدام العسكر والمسلمون أكثر من ألف وأربعمائة كان هذا عاراً به العسكر وشاهدونه ومثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله فمتنع أن ينقله الواحد والاثنان فلو نقله العجالة لقله منهم أهل العلم كما نقلوا أمثاله لم ينقله الجمهورون الذين لا يعرف ضبطهم وعدلهم وليس في جميع أسانيد هذا الحديث اسناد واحد ثبت تعلم عدالة ناقله وضبطهم ولا يعلم اتصال اسناده وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عام خير لا عطين إلا برحلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله فنقل ذلك غير واحد من العجالة وأحاديثهم في الصحاح والسنن والمسند وهذا الحديث ليس في شيء من كتب الحديث المعتمدة لا رواد أهل الحديث ولا أهل السنن ولا المسند بل اتفقوا على تركه والاعراض عنه فكيف يكون مشل هذه الواقعة العظيمة التي هي لو كانت حقا من أعظم الهزات المشهورة الظاهرة ولم يروها أهل الصحاح والمسند ولا نقلها أحد من علماء المسلمين وحفاظ الحديث ولا يعرف في شيء من كتب الحديث المعتمدة والاسناد الاول رواد القطري عن عون عن أمه عن أسماء بنت عيسى وعون وأمهم يسلمين يعرف ضبطهم وعدلهم ولان المعروفين بنقل العلم ولا يختصون بحدِيثهم في أهون الأشياء فكيف في مثل هذا ولا فاع سماع المرأة عن أسماء بنت عيسى فقلعها سمعت من يحكيه عن أسماء فذكرته وهذا المصنف ذكر عن ابن أبي فديك أنه ثقة وعن القطري أنه ثقة ولم يمكنه أن يذكر عن بعدهم أنه ثقة واتما ذكر أنسابهم بمجرد العرقه ينسب الرجل لا توجب أن يكون حافظا ثقة وأما الاسناد الثاني فمداره على فضيل بن مرزوق وهو معروف بالخطا على الثقات وان كان لا يبعد الكذب قال فيه ابن حبان يخطئ على الثقات وزوي عن عطية الموضوعات وقال فيه أوثقهم الرازي لا يحتج به وقال فيه يحيى بن معين مره ضعیف وهذا لا يناقضه قول أحمد بن حنبل فيه لا أعلم الاخيرا وقول سفيان هو ثقة ويحيى مره هو ثقة قاله ليس من يبعد الكذب ولكن يخطئ اذا روى له

موجود ادونها فالجمله لا تستغنى عنه وهو لا يند الاستغنى عنها فتكون الحجة باطلة الثاني أن يقال ما تعنى بقولك انه يكون مقتدر الى كل واحد من ثلاث الاجزاء انتهى انه يكون مقعولا الجزأ أو معلولا لعله فاعلة أم تعنى أنه يكون وجوده مستمر وطا وجود الجزأ بحيث لا يوجد أحد هذه الا مع الآخر فان ادعيت الاول كان التلازم باطلا فانه من المعلوم أن الاجسام التي خلقها الله تعالى ليس شيء من أجزائها فاعلا لها ولا عللة لها فاذا لم يكن شيء من المركبات المتأخرة جزء فاعلة ولا عللة فاعلة كان دعوى أن ذلك قضية كليمه من أفسد الكلام فانه لا يعلم نبوة شافى شيء من الجزئيات المشهودة فضلا عن أن تكون كلمة وان قيل نعمى بالافتقار انه لا يوجد هذا الامع هذا قيل ولم قلتم ان مثل هذا امتنع على الواجب نفسه فان الممتنع عليه أن يكون فاعلا أو عللة فاعلة اذ قيل بإمكان عللة فاعلة لا تفعل بالاختيار فأما كونه لا يكون وجوده مستلزما للوازم لا يكون موجودا الا بها فالواجب بنفسه لا يتألف ذلك سواء سميت صفات أو أجزاء وأما سميت ونظير هذا بالوجه الثالث وهو أن الشافى لمثل هذا التلازم ان كان متفلسفا فهو يقول ان ذاته مستلزما للصفات المنفصلة عنه

فكيف تمنع أن تكون مستلزمة لصفاته اللازمة له أولا هو داخل في معنى اسمه وهو أيضا سلم أن ذاته تستلزم كونه واجبا وموجودا ومخالفا وعصلا ولذا في مثلناه ومجباله أنه ومحسوبا بالهاو أمثال ذلك من المعاني المتعددة فإذا قيل هذه كلها شيء واحد قيل هذا مع كونه معلوم الفساد بالضرورة لكونه ضمن أن العلم والحب وان العالم المحب هو العلم والحب فإن قدرا مكانه فقول القائل إن الجسم ليس مركب من البيوتل والصورة ولأن الجوهر المنفردة بل هو واحد بسيط أقرب إلى العقل من دعوى اتحاد هذه الحقائق وإن كان من المستلزقة وأمثالهم فهم يسلون أن ذاته تستلزم أنه حي عالم قادر وإن كان من الصفاتية فهم يسلون استلزام ذاته للعلم والقدرة والحياة وغير ذلك من الصفات فها من طائفة من الطوائف الا وهي تضبط أن أن تجعل ذاته مستلزما لوائزم وحيث قد فني هذا التلازم لا سبيل لاحد اليه سواء سمى افتقارا أو لم يسم وسواء قيل ان هذا يقتضي التركيب أو لم يقل (الوجه الرابع) أن يقال قول القائل ان المركب يفتقر الى كل واحد من تلك الاجزاء أن تعنى بالمركب تلك الاجزاء أو تعنى به اجتماعها أو الاخر من أوشيا رابعا فإن عتبه الاول كان المعنى ان

مسلم ما تابعه غيره علم يلزم أن يروي ما انفرد به عنه أنه لم يعرف سماعه عن ابراهيم وسماع ابراهيم من فاطمة ولا سماع فاطمة من أسماء ولا يثبت هذا الحديث من أن يعلم أن كلا من هؤلاء عدل ضابط وأنه سمع من الآخر وليس هذا معلوما و ابراهيم هذا لم يرو له أهل الكتب المتقدمة كالصالح والسني واللاه ذكر في هذه الكتب بخلاف فاطمة بنت الحسين فإن لها حديثا معروفا فكيف يحتاج بحديث مثل هذا ولهذا لم يروه أحد من علماء الحديث المعروفين في الكتب المتقدمة وكون الرجل أبوه كبير القدر لا يوجب أن يكون هو من العلماء أمونين على رسول الله صلى الله عليه وسلم فباروه عنه وأسماء بنت عيسى كانت عند جعفر ثم خاف عليها أبو بكر ثم خلف عليها على ولها من كل هؤلاء ولادوهم يحبون عليا ولم يرو هذا أحد منهم عن أسماء ومحمد بن أبي بكر الذي في حجر علي هو ابنها ومحبته لعلي مشهورة ولم يرو هذا عنها وأيضا أسماء كانت زوجة جعفر بن أبي طالب وكانت معه في الحبشة وانما قدمت معه بعد فتح خيبر وهذه القصة قد ذكرناها كانت بخبر فإن كانت صحيحة كان ذلك بعد فتح خيبر وقد كان مع النبي صلى الله عليه وسلم عن شريك خبر أهل الحبشية ألف وأربعمائة وازداد العسكر بجعفر ومن قدم معه من الحبشة كآبي موسى الأشعري وأصحابه والحبشة الذين قدموا مع جعفر في السفينة وازدادوا أيضا من كان معهم من أهل خيبر فلم يرو هذا أحد من هؤلاء وهذا مما يوجب القطع بأن هذان الكذب المختلق والطعن في فضيل ومن بعده إذا تبين بأنهم روه والافقي إيصاله اليهم نظر فإن الراوي الاول عن فضيل حسن بن الحسين الأشعر الكوفي قال الضاري عنه منا كبر وقال النسبي قال الدارقطني ليس بالقوى وقال الازدي ضعيف وقال السعدي حسن الأشعر قال من الشائين للغيره وقال ابن عدى روى حديثا منكرا واللاء عندي منه وكان جماعة من ضعفاء الكوفة يحلون ما روه عن من الحديث فيه وأما الطريق الثالث ففيه عمار بن مطر عن فضيل بن مرزوق قال العجلي يحدث عن الثقات بالنا كبر وقال الرازي كان يكذب أعاديه واطل وقال ابن عدى ترك الحديث والطريق الاول من حديث عبد الله بن موسى العنسي وفي بعض طرقه عن فضيل وفي بعضها حدثنا فاذالم يثبت أنه قال حدثنا أمكن أن لا يكون سمعه فانه من الالة إلى الشيع الحراس على جمع أحاديث الشيعة وكان يروي الأحاديث في ذلك عن الكذابين وهو من المعروفين بذلك وإن كانوا قد قالوا فيه نقصة وأنه لا يكذب فانه أعلم أنه هل كان يعمد الكذب أم لا لكنه كان يروي عن الكذابين المعروفين بالكذب بالزب والخاري لا يروي عنه إلا ما عرف أنه صحيح من غير طريقه وأحد من جنبل لم يرو عنه شيئا قال المصنف له روايت عن فاطمة سوى ما قد منا ثم وأما طريق بخلة يظهر أنها كذب لم يرو عنه فمعرفة منقطة بالحديث فرواه من حديث أبي حفص الكتافي حدثنا محمد بن عمر القاضي هو الجعفي حدثنا محمد بن ابراهيم بن جعفر العسكري من أصل كتابه حدثنا أحمد بن محمد بن زيد بن سلم حدثنا خلف بن سالم حدثنا عبد الرزاق حدثنا سفيان الثوري عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أمه عن فاطمة عن أسماء ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا عليا حتى ردت عليه الشمس وهذا مما لا يقبل نقله الا من عرف عدالته وضبطه لا من مجهول الحال فكيف اذا كان مما يعلم أهل الحديث أن الثوري لم يحدثه ولا حدثه عبد الرزاق وأحد من الثوري وعبد الرزاق يعرفها أهل العلم بالحديث ولهم أصحاب يعرفونها ولا رواه خلف بن سالم ولقد رأيتهم روه فأما أشعث مجهول لا يقوم روايته بشيء وذكر طرطريقا ناس من طريق بن محمد

ابن مرزوق حدثنا حسين الاشقر عن علي بن هاشم عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن
 علي بن الحسين عن فاطمة بنت علي عن أسماء بنت عيسى الحديث وقد تقدم كلام العلماء
 في حسين الاشقر فلو كان الاسناد كلهم نقات والاسناد متصل لم يثبت روايته شيء فكيف اذا
 لم يثبت ذلك وعلي بن هاشم بن البريد قال البخاري هو وابوه غاليلان في مذهبهما وقال ابن حبان
 كان غاليلاني التشيع يرى المناكير من المشاهير واخرج أهل الحديث لما عرفوه من غير
 طريقه لا واجب أن يثبت ما انفرد به ومن العجب أن هذا المصنف جعل هذا الذي بعده من
 طريق رواية فاطمة بنت الحسين وهذه فاطمة بنت علي لابنت الحسين وكذلك ذكر الطريق
 الثالث عنهما من رواية عبد الرحمن بن بشر بك حدثنا أبي عن عروة بن عبد الله عن فاطمة بنت علي
 عن أسماء عن علي بن أبي طالب جرفه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أوحى إليه فقله يشوبه فلم
 يزل كذلك حتى أدبرت الشمس يقول غابت أو كادت تغيب وإن نبي الله صلى الله عليه وسلم
 سري عنه فقال أصليت بأعلى قال لا قال اللهم رد علي الشمس فرجعت الشمس حتى بلغت
 نصف المسجد فبقيت حتى أُنهر رجعت إلى قريب وقت العصر وإن هذا كان بالمدينة وفي ذلك
 الطريق أنه كان يخبر وأنها ظهرت على رؤس الجبال وعبد الرحمن بن بشر بك قال أبو حاتم
 الرازي هو وأبو الحديث وكذلك قد ضعفه غيره ورواه من طريق رابع من حديث محمد بن
 عمر القاضي وهو الجعاني حدثنا علي بن العباس بن الوليد بن عباد وهو الراحي حدثنا علي بن
 هاشم عن صباح بن عبد الله بن الحسين أبي جعفر عن حسين المقتول عن فاطمة عن أسماء بنت
 عيسى قالت كان يوم خير من نخل عليهما كان من قسم المغاتم حتى غابت الشمس أو كادت فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أما صليت قال لا فدعا الله فأرقت حتى توسطت السماء فصلى
 على فلما غابت الشمس سمعت لها صرير كصير بر المنار في الحديد وهذا اللفظ الرابع
 يناقض اللفاظ الثلاثة المتناقضة وتبين أن الحديث لم يروى صادق ضابط بل هو في نفس الأمر
 مما اختلفه واحد وعلمته يده نفسه به آخر فاختلق ما يشبه حديث ذلك والقصة واحدة وفي
 هذا أن عليا إنما اشغل بقسم المغاتم لا برسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى لم يقسم مغاتم خير
 ولا يجوز الاشتغال بقسمتها عن الصلاة فإن خير بعد الخندق سنة سبع وبعد الحديبية
 سنة ثمان وهذا من المتواتر عند أهل العلم والخندق كانت قبل ذلك أما سنة خمس وأربع
 وفيها أنزل الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ونسخ التأخيرها ولم يوافق الخندق مع
 أنه كان القتال عنده أكثر أهل العلم ومن قال أنه لم ينسخ بل يجوز التأخير للقتال كما في حقيقه
 وأحد في إحدى الروايتين فإن تنازع العلماء أنه لم يجز تقصير الصلاة لا حل قسم القنائم فإن
 هذا لا يوجب الصلاة تقوت وفي هذا أنها توسطت المسجد وهذا من الكذب الظاهر فإن
 مثل هذا من أعظم غرائب العالم التي لو جرت نقلها لجم الغفير وفيه أنها لما غابت جمع لها صرير
 كصير بر المنار وهذا أيضا من الكذب الظاهر فإن هذا الأمر موجب له أيضا والشمس عند غروبها
 لا تلاق من الأجسام ما يوجب هذا الصوت العظيم الذي يصل من القلابة الرابع إلى الأرض ثم لو
 كان هذا حقا لكان من أعظم عائب العالم التي تنقلها العجالة الذين يقولون ما هو دون هذا مما
 كان في خير وعبر خير وهذا الاسناد لو روي به ما يمكن صدقه لم يثبت شيء فإن علي بن هاشم
 ابن البريد كان غاليلاني التشيع يروي عن كل واحد غرضه وبأني بما يعقوبه هو أو يروي عن
 مثل صباح هذا وصباح هذا الأيعرف من هو ولهم في هذه الطبقة صباح بن سهل الكوفي يروي

تلك الأجزاء مفترقة إلى تلك الأجزاء
 وكان حاصله أن النبي المركب
 مفترق إلى المركب وأن الشيء
 مفترق إلى نفسه وأن الواجب
 بنفسه مفترق إلى الواجب بنفسه
 ومعالم أن الواجب بنفسه
 لا يكون مستغنيا عن نفسه بل
 وجوبه بنفسه يستلزم أن نفسه
 لا تستغني عن نفسه فإذا كثر
 من الافتقار هو وتحقيق لكونه
 واجبا بنفسه لا مانع لكونه واجبا
 بنفسه وإن قيل إن المركب
 هو الاجتماع الذي هو اجتماع
 الأجزاء وكما قيل فهذا الاجتماع
 هو وصفه وعرض للأجزاء لا يقول
 عاقل أنه واجب بنفسه وبن
 الأجزاء بل أنما يقال هو لازم
 للأجزاء والواجب لنفسه هو الذات
 القائمة بنفسها وهي الأجزاء لا مجرد
 الصفة التي هي نسبة بين الأجزاء
 وإذا لم يكن هذا هو نفس الذات
 الواجبة بنفسها وإنما هو وصف لها
 فالقول فيه كالقول في غيره مما
 سيمتوهم أنهم أجزاء وإنما يكون
 بعض الأجزاء مفترقا إلى سائر
 وليس هذا هو افتقار الواجب
 بنفسه إلى جزئه وإن قيل إن
 المركب هو المجموع أي الأجزاء
 واجتماعها فهذا من جنس أن
 يقال المركب هو الأجزاء لكن على
 هذا التقدير صار الاجتماع جزءا من
 الأجزاء وحدها فإذا قيل هو مفترق
 إلى الأجزاء كان حقيقته أنه مفترق

الى نفسه أى لا يستغنى عن نفسه
وعندنا حقيقة وجوبه بنفسه لا
مناقاة لوجوبه بنفسه وان عنت
به شيئا رابعا فلا يعقل هاتين الرابعتين
فلا بد من تصوره ثم هذا الكلام عليه
وان قال بل المجموع يقتضى افتقاره
الى كل جزء من الاجزاء قبل افتقار
المجموع الى ذلك الجزء كافتقاره الى
سائر الاجزاء وذلك سائر الاجزاء
هى المجموع فعدالى الله مفقور الى
نفسه فان قيل فاحد الجزئين
مفقور الى الآخر وقيل الجملة
مفقورة الى كل جزء الى آخره فليس
أوليس هذا هو محبتكم فانما
ادعيت افتقار الواجب بنفسه الى
جزئه وقيل ثانيا ان عنت بكون
أحد الجزئين مفقور الى الآخر
أن أحدهما فاعل لا ترا وعلة
فاعلة فهذه باطل بالضرورة فان
المركبات المكننة ليس أحد جزئها
علة فاعلة لا ترا ولا فاعلة
باختياره فلو قدر أن في المركبات ما
يكون جزؤه فاعلا لجزئه لم يكن
كل مركب كذلك فلا تكون
القضية ~~ممكنة~~ فلا يجب أن
يكون مورد التراجع داخل فيها
جزؤه مفقور الى جزئه فكيف انما
يمكن في الممكنات شي من ذلك
فكيف يدعى في الواجب بنفسه اذا
قد مر كيان يكون بعض أجزائه
علة فاعلة للجزء الآخر وان عنت
أن أحد الجزئين أن لا يوجد الا مع
الجزء الآخر فهذه النافية تلازمهما

عن حصين بن عبد الرحمن قال البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم منكر الحديث وقال الدارقطني
ضعف وقال ابن حبان بروى المناكير عن أقوام مشاهير لا يجوز الاحتجاج بغيرهم ولهم آخر
يقال له صباح بن محمد بن أبي حازم الجلي الاحمسي الكوفي بروى عن مرة الهمداني قال ابن
حبان بروى عن الثقات الموضوعات ولهم شخص يقال له صباح قال الرازي وهو مجهول وآخر
يقال له ابن مجاهد مجهول بروى عنه بقية قال ابن عدى ليس بالمعروف هو من شيوخ بقية
المجهولين وحسين المقتول أن أريته الحسين بن علي فذلك أجل قدر من أن يروى عن واحد
عن أسماء بنت عيسى سواء كانت فاطمة أخته أو بنته فان هذه القصة لو كانت حقا لكان هو
أخبر بها من هؤلاء وكان قد سمعها من أبيه ومن غيره ومن أسماء أم أبيه وغيرهم بل يروى
عن بنته أو أخته عن أسماء أم أبيه ولكن ليس هو الحسين بن علي بل هو غيره أو هو
عبد الله بن الحسن أبو جعفر ولهما أسوة مثلهما والحديث لا يثبت الا برواية من علم أنه عدل
ضابط ثقة يعرف أهل الحديث بذلك ويجرد العلم بنسبته لا يفيد ذلك ولو كان من كان
الصحابه والتابعين من لا يتجسس بحديثه وان كان أبوه من خيار المسلمين هذا ان كان علي بن هاشم
رواه والافارواى عنه عبد بن يعقوب الواجني قال ابن حبان كان رافضا دعة بروى المناكير
عن المشاهير فاستحق التره وقال ابن عدى روى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت
ومثالب غيرهم والبخاري وغيره روى عنه من الاحاديث ما يعرف بحجته والا فكاية قاسم المطرز
عنه أنه قال ان عليا حفر البصر وان الحسن أجري فيه الماء مما يقدح فيه حدنا بينا قال المصنف
قد رواه عن أسماء سوى هؤلاء وروى من طريق أبي العباس بن عقدة وكان مع حفظه جماعة
لأن كاذب الشيعة قال أبو أحمد بن عدى رأيت مشايخ بغداد يسألون النشاء عليه يقولون
لا بد من الحديث ويحمل شيئا بالكوفة على الكذب ويسألهم نسخا وأمرهم بزيارتها
وقال الدارقطني كان ابن عقدة رجلا سوء قال ابن عقدة محدثنا يحيى بن زكريا أخبرنا يعقوب
ابن معبد حدثنا عمرو بن ثابت قال سألت عبد الله بن حسن بن حسن بن علي عن حديث رد
الشمس على علي هل ثبت عندكم فقال لي ما أنزل الله في علي في كتابه أعظم من رد الشمس قلت
صدقت جعلني الله فداء ولكني أحب ان أجمعه منك قال حدثني أبي الحسن عن أسماء بنت
عيسى أنها قالت أقبل علي ذات يوم وهو يريد أن يصلي العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فوافقه رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انصرف وزل عليه الوحي وأسندته الى صدره فلم يزل
مسندته الى صدره حتى أفاق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أصليت العصر يا علي قال جئت
والوحي ينزل علي فلم أزل مسندا الى صدرى حتى الساعة فأتى رسول الله صلى الله عليه
وسلم القبلة وقدرت الشمس فقال اللهم ان علنا كان في طاعتك فاردها عليه قالت أسماء
فاقبلت الشمس ولها صرير كصرير الراحي ركدت في موضعها وقت العصر فقام على مكانها
فصلى العصر فلما فرغ رجعت الشمس ولها صرير كصرير الراحي فلما غابت الشمس اختلط
السلام وبنت النجوم قلت فهذا اللفظ الخامس يناقض تلك الالفاظ المتناقضة ويريد الناظر
بأن في انهم مكذوبون مختلقون فلهذا ذكر فيها انها ردت الى موضعها وقت العصر وفي الذي قبله الى
نصف النهار وفي الآخر حتى ظهرت على رؤس الجبال وفي هذا أنه كان مسنده الى صدره وفي ذلك
أنه كان رأسه في حجره وعبد الله بن الحسن لم يتحدث بهذا وهو كان أحمل قدر من أن يروى
مثل هذا الكذب ولا أبوه الحسن روى هذا عن أسماء وما أنزل الله في علي في كتابه في رد الشمس

وهذا الحديث ان كان ثابتهن عمرو بن ثابت الذي رواه عن عبد الله فهو الذي اختلعه
فانه كان معروفا بالكذب قال أبو إسحاق بن جابر بن روى الموضوعات عن الثابت وقال يحيى بن
معين ليس بشئ وقال حر تليس بنقه ولا مأمون وقال النسائي متروك الحديث قال المصنف
وأما رواية أبي هريرة فأنما يعقيل بن الحسن العسكري حدثنا أبو محمد صالح بن أبي الفتح الشناني
حدثنا أحمد بن عمرو بن حوصة حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري حدثنا يحيى بن يزيد بن عبد الملك
التوفلي عن أبيه قال حدثنا داود بن فراس عن عمار بن فرو عن أبي هريرة رضي الله عنه
وذكره قال المصنف اختصره من حديث طويل قلت هذا الاستناد مظلم لا يثبت به شيء عند
أهل العلم بل يعرف كذبه من وجوه فانه وان كان داود بن فراس ضعيفا كان شعبة يثق به
وقال النسائي ضعيف الحديث لا يثبت الاستداله فان فيه يزيد بن عبد الملك التوفلي وهو الذي
رواه عنه وعن عمار قال الخزازي أحاديثه لا شيء وضعف جدا وقال النسائي متروك
الحديث وقال الدارقطني منكر الحديث جدا وقال أحمد بن حنبل في المنكر وقال الدارقطني
ضعيف ان كان حديثه إبراهيم بن سعيد الجوهري فالأقرب من هذا وان كان يقال انه لم يثبت
الا إبراهيم بن سعيد الجوهري والا ابن حوصة فان هذين معروفا وأحد بينهما معروفا وقد
رواهما عنهم الناس ولهذا الماروي ابن حوصة الطريق الأول كان الاستداله معروفا عنه
رواه بالأسانيد المعروفة لكن الأقرب من بعده وأما هذا فنقل ابن حوصة لا يعرفون وان
قدراً أنه ثابت عنه فالأقرب من بعده وذكر أبو الفوارس بن الجوزي أن ابن خزيمة رواه من طريق
داود بن فراس وذكر ضعف ابن فراس ومع هذا فالاستداله فيه الكلام أيضا قال المصنف
وأما رواية أبي سعيد الخدري فأخبرنا محمد بن اسمعيل الجرجاني كتابه أن أباه طاهر محمد بن علي
الواظ أخبرهم أن أباه محمد بن أحمد بن منعم أن أباه القاسم بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن
عمر حدثني أبي عن أبي محمد عن أبي عبد الله عن أبيه عمر قال قال الحسن بن علي سمعت أبا
سعيد الخدري يقول دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا رأسه في حجر علي وقد غابت
الشمس فأنشبه النبي صلى الله عليه وسلم وقال يا علي صليت العصر قال لا يا رسول الله ما صليت
كرهت أن أضع رأسك من حجرى وأنت وجع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادع الله أن
يرد عليك الشمس فقال علي يا رسول الله ادع أنت وأنا أؤمن قال يا ابن أبا علي طاعتك وطاعة
رسولك فأرد عليه الشمس قال أبو سعيد فقال الله لقد سمعت للشمس من راء كصير بالكرم حتى
رجعت بيضاء نقية قلت هذا الاستناد لا يثبت به شيء وكثير من رجاله لا يعرفون بعدالة
والاضبط ولا حلق في العلم ولا لهم ذكر في كتب العلم رجاله لو لم يكن فهم الا واحد بهذه
المنزلة لم يكن ثابتا فكيف اذا كان كثير منهم وأكرمهم كذلك ومن هو معروف بالكذب مثل
عمرو بن ثابت وفيه انه كان رجعا وأنه سمع صوتها حين طلعت كصيرة البكرة وهذا باطل
معتل بل ذكره أو ثلث ولو كان مثل هذا الحديث عند أبي سعيد مع محبة لعلي وروايته لفضائله
لرواه عنه أصحابه المعروفون بكروا وغير ذلك من فضائل علي مثل رواية أبي سعيد عن النبي
صلى الله عليه وسلم لما ذكر الخوارج قال تقتلهم أولى الطائفتين بالحق ومثل روايته أنه
قال لما ارتقت الفضة الباغية فتل هذا الحديث الصحيح عن أبي سعيد بن فيه أن عليا وأصحابه
أول بالحق من معاوية وأصحابه فكيف لا يروى عنه مثل هذا لو كان صحيحا ولم يحدث بمثل هذا
الحسين ولا أخوه عمر ولا علي ولو كان مثل هذا عندنا لمحدث عنها المعروف بالحديث عنهما

الحال في المكنات فليس كذلك وان
أردتم تعدد معان وصفاته أو
تعددها بحيث يمتدحها فليقلتم أنه
إذا كان كل من هذه واجباً بنفسه
أي هو موجود بنفسه لا يوجد
بوجوده مع أن وجوده لازم لوجود
الأخر يكون متمتعاً ولم قلتم أن
ثبوت معنيين أو اثنين واجب
متلازمين يكون متمتعاً وهذا كما
تقول المعتزلة إنكم إذا أثبتتم الصفات
قلتم بتعدد القديم فيقال لهم ان
قلتم أن ذلك يتضمن تعدد الأهمية
قدرة خالصة للحوادث فهذا التلازم
باطل وإن قلتم ستانم تعدد صفات
قدرة لئلا القديم قلتم أن هذا
محال فقام ما يليس به هو لا لا لغة
الفاظ مجملة متشابهة إذا فسر
معانيها واصل بين ما هو حق منها
وبين ما هو باطل زالت الشبهة وتبين
أن الحق الذي لا يحدده هو قول
أهل الإثبات للعاني والصفات
(الوجه الخامس) أن يقال قولك
إن المركب مقتضى كل واحد
من تلك الأجزاء ضرورة استحالة
وجود المركب دون أجزائه ليس
فيه ما يدل على افتقار المركب إلى
أجزائه فإن كونه يستحيل
وجوده دون الأجزاء يقتضي أنه لا
يوجد بدونها بل لا يوجد إلا
وهي موجودة وتكون الشيء لا يوجد
الامع الشيء لا يقتضي افتقاره إليه
بل انما يكون مقتضى إليه إذا كان
لا يوجد إلا بالآثار أن المتضامين

فإن هذا أمر عظيم قال المصنف وأما رواية أمير المؤمنين فأخبرنا أبو العباس القرضاوي أخبرنا
أبو الفضل الشيباني حدثنا رجاء بن يحيى الساماني حدثنا هرون بن مسلم بسامري سنة أربعين
ومائتين حدثنا عبد الله بن عمرو الأشعث عن داود بن الكيميت عن عمه السهلي بن زيد عن أبي
زيد بن سهل عن جويرية بنت مسهر قالت خرجت مع علي فقال يا جويرية إن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يوحى إليه ورأسه في حجر يوز كرهه قلت وهذا الإسناد أضعف مما تقدم وفيه
من الرجال الجاهيل الذين لا يعرف أحدهم بعد الله ولا ضبط وانفرادهم عن هذا الذي لو كان على
قوله لم واعنه المعروفون من أصحابه وبمثل هذا الإسناد عن هذه المرأة ولا يعرف حال هذه المرأة
ولا حال هؤلاء الذين رووا عنهم بل ولا تعرف أعيانهم فضلاً عن صفاتهم لا يثبت به شيء وفيه
ما يناقض الرواية التي هي أو يحتمل مع أن الجميع كذب فإن المسلمين رووا من فضائل علي
ومعجزات النبي صلى الله عليه وسلم ما هو دون هذا وهذا البروه أحد من أهل العلم بالحديث وقد
صنف جماعة من علماء الحديث في فضائل علي كالمصنف الإمام أحمد فضائله وصف أبو نعيم
في فضائله وذكر فيها أحاديث كثيرة ضعيفة ولم يذكر هذا إلا في الكتب بظاهره عليه بخلاف غيره
وكذلك لم يذكر الترمذي مع أنه جمع في فضائل علي أحاديث كثيرة منها ضعيف وكذلك النسائي
وأبو عمر بن عبد البر وجمع النسائي مصنفان خصائص علي قال المصنف وقد حكى أبو جعفر
الطحاوي عن علي بن عبد الرحمن عن أحمد بن صالح المصري أنه كان يقول ينبغي لمن كان سبيله
العلم التخلف عن حفظ حديث أسماء في رد الشمس لأنه من علامات النبوة قلت أحمد بن صالح
رواه من الطريق الأول ولم يجمع طرقه وألفاظه التي تدل من وجوه كثيرة على أنه كذب وتلك
الطريق راووها مجهول عنده لم يعلم الكذب عنده فلم يظهر له كذبه والطحاوي ليست
عادته نقد الحديث كنفذ أهل العلم ولهذا روي في شرح معاني الآثار الأحاديث المختلفة
وأنما يرحم راجع منه في الغالب من جهة القياس الذي رأه حجة ويكون أكثرها مجروحاً من
جهة الإسناد لا يثبت ولا يتعرض لذلك فإنه لم تكن معرفته بالإسناد كعرفة أهل العلم به وإن
كان كثيراً الحديث فيها عالماً قال المصنف وقال أبو عبد الله البصري عود الشمس بعد مغيبها
أكدها لا فيما يقتضي نقله لأنه وإن كان فضيلة لأمير المؤمنين فإنه من أعلام النبوة وهو مفارق
لغيره من فضائله في كثير من أعلام النبوة قلت وهذا من أظهر الأدلة على أنه كذب فإن
أهل العلم بالحديث رووا فضائل علي التي ليست من أعلام النبوة وذكروها في الصحاح والسنن
والمساند وروها عن العلماء الأعلام الثقات المعروفين فلو كان هذا مما رواه الثقات لكانوا
أرغب في روايته وأحرص الناس على صحته لكنهم لم يجدوا أحد رواه أو ما ساند يعرف أهله يحمل
العلم ولا يعرفون بالعدالة والضبط مع ما فيهم من الأدلة الكثيرة على تكذيبه قال وقال أبو
العباس بن عقدة حدثنا جعفر بن محمد بن عمرو حدثنا سليمان بن عباد سمعت بشار بن دراع
قال قال أبو جحيفة محمد بن النعمان فقال عن روي حديث رد الشمس فقال عن غير الذي روي
عنه بإسار به الجبل قال المصنف وكل هذه أمارات ثبوت الحديث قلت هذا يدل على أن أئمة
أهل العلم لم يكونوا يصدقون بهذا الحديث فإنه لم يروهم من أئمة السليين وهذا أبو جحيفة أحد
الأئمة المشاهير وهو لا يثبتهم على شيء فإنه من أهل الكوفة دار الشيعة وقد نفي من الشيعة وجمع من
فضائل علي ما شاء الله وهو بحسب وشواه ومع هذا أنكروا هذا الحديث على محمد بن النعمان
وأبو جحيفة أعلم وأفقه من الطحاوي وأمثاله ولم يجبه ابن النعمان بجواب صحيح بل قال عن غير من

وروي عنه حديث بأسارة الجبل فقال له هب أن ذلك كذب فأبى شيء في كذبه مما يدل على صدق هذا فإن كان ذلك فأبى حقيقته لا يسكر أن يكون البحر وعلى وغيرهما كرامات بل أنكر هذا الحديث للذلائل الكثيرة على كذبه وبخالفته للشرع والعقل وأنه لم يروه أحد من العلماء المعروفين بالحديث من التابعين وتابعيهم وهم الذين يروون عن الصحابة بل لم يروه إلا كذاب مجهول لا يعلم عدله وضبطه فكيف يقبل هذا من مثل هؤلاء وسائر علماء المسلمين بدون أن يكون مثل هذا صحيحا لما فيه من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم وفضيلة على على الذين يحبونه ويتولونه ولكنهم لا يستحيرون التصديق بالكذب فرد عليه بأنه والله أعلم

(فصل) قال الرافضي العاشر ماروا أهل السيرة أن الماء زاد بالكوفة وخافوا الغرق ففزعوا إلى أمير المؤمنين على بن أبي طالب فركب بغلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج الناس معه فقتل على شاطئ الفرات ثم دعا وضرب ضغينة الماء بقضيب كان في يده ففاض الماء فسلم عليه كثير من الحيات ولم ينطق الجري ولا الرمهي فقتل عن ذلك فقال أنطق الله ما ظهر من السمك وأسكت ما أخبى وأبعده

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بأن يقال أين استأذنه الحكاية الذي يدل على صحتها وثبوتها والافجبر الحكايات المرسلة بلا استناد يقدر عليه كل أحد لكن لا يندشياً (الثاني) أن بغلة النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن عنده (الثالث) أن هذا لم يقبله أحد من أهل الكتب المعتمدة عليهم ومثل هذه القصص لو كانت صحيحة لكانت مما توفى لهم والرواى على نقلها وهذا النقل لم يذكرها استنادا فكيف يقبل ذلك بمجرد حكاية لا استناد لها (الرابع) أن السمك كله مساح كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في البحر هو الطهور ماؤه الحلال ميتته وقد قال تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وقد اجتمعت الأمة وأنها على حل السمك كله وعلى مع سائر الحيوانات يحل هذه الأنواع فكيف يقولون أن الله أنحىه ولكن الرافضة جهال يجرمون ما حل الله غسل هذه الحكايات المكنوبة (الخامس) أرع يقال أنطق السمك ليس مقدور الله في العادة ولكن هو من خوارق العادات فإله تعالى هو الذي أنطق ما أنطق منها وأسكت ما أسكته الله كان قد وقع فأبى ذنب لمن أسكته الله حتى يقال هو يحبس ومن جعل الجماع من باب أن الله لم ينطقها كان ظالمها وان قال قائل بل الله أقدرها على ذلك فامتعت منه فيقال أقدرها على ذلك لو وقع إنما كان كرامة لعلى رضى الله عنه والكرامة إنما تحصل بالنطق بالسلام عليه لا بمجرد القدرة عليه مع الامتناع منه فإذا لم يسلم عليه لم يكن في أقدرها مع امتناعها كرامة بل فيه تحريم الطيبات على الناس فإن لحما أطيب وذلك من باب العقوبات كما قال تعالى فظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا وقد قيل أن تحريم ذلك كان من أخلاق اليهود وما هو من أخوانهم الرافضة بعيد (السادس) أن يقال المقصود هنا كان حاصله انضوب الماء فأما تسليم السمك فلم يكن إليه حاجة ولا كان هنالك سبب يقتضى خرق العادة تنقوبة الأيمان فإن ذلك يكون حجة وحاجة ولم يكن هنالك حجة ولا حاجة إلا ترى أن انفلاق البحر لوسى كان أعظم من انضوب الماء ولم يسلم السمك على موسى ولما ذهب إلى الخضر وكان معه موت الم في مكل فأحياه الله حتى أنساب وزل في الماء وصار البحر عليه سربا ولم يسلم على موسى ولا على بوشع والبحر دائما يجزى وعذوب يعرف أن السمك سلم على أحسن الصبابة والتابعين وغيرهم وعلى أجل قدر من أن يحتاج إلى

لا يوجد أحدهما دون الآخر ولا يقال أن أحدهما مقتدر على الآخر كالنبوة والابوة قبل كلاهما ما عول عليه متفصل فصاروا لا تعلق لا يوجد أحدهما دون الآخر وهما جميعا مقتدران على العلة ليس أحدهما مقتدر على الآخر فإذا قدر أنه لا علة لهم لم يكن أحدهما مقتدر على الآخر ولا على العلة (الوجه السادس) أن يقال قولا وكل منهما غير مقتدر إلى خطا ظاهر فانه ليس من ضرورة كون المركب متوقفا على كل من أجزائه أن لا يكون شيء من تلك الأجزاء متوقفا عليه وذلك أن المركب أن ربه نفس الأجزاء المتبعة كان المعنى أن المجتمع متوقف على المجتمع أو أن كل جزء متوقف على سائر الأجزاء أو على جزء آخر أو على نفسه وأي شيء فرض من ذلك لم يلزم أن يكون أحد الأجزاء المتفقد دون الآخر وقد رآن المركب هو الاجتماع أو الاجتماع مع الأجزاء فانه إذا قدر أنها متلازمة لم يكن أحد الأجزاء واجبا بنفسه بمعنى إمكان وجوده دون سائر الأجزاء لا الاجتماع ولا غيره بل لا يوجد شيء منها إلا بالآخر فلا يكون شيء من الأجزاء غير مقتدر على المركب بل كل منها مقتدر إليه وهذا لا يقاس بالواحد مع العشرة الذي يمكن وجوده دون وجود العشرة فإن أجزاء العشرة ليست

اثبات فضائله على هذه الحكايات التي تعلم العقلاء أنها من المكذوبات والله سبحانه وتعالى أعلم
(فصل) قال الرافضى الحادى عشر روى جماعة أهل السر أن عليا كان
يخطب على منبر الكوفة فظهر ثعبان فرقى النسب وخاف الناس وأرادوا قتله فنعيم فخطبه ثم
نزل فسأل الناس عنه فقال أنه ما كرم الجن البست عليه قصة فأوضحته له وكان أهل الكوفة
يسمون الباب الذي دخل منه باب الثعبان فأراد بنو أمية إطفاء هذه الفضيلة فنصبوا على ذلك
الباب قتيلا مدحتى حتى باب القتيلى

(الجواب) أنه لا ريب أن من دوى على بكثرة تحتاج الجن اليه وتستغنيه وتسأله وهذا معلوم
قديم واحدنا فان كان هذا قد وقع فقدره أجل من ذلك وهذا من أدنى فضائل من هودويه
وان لم يكن وقع لم ينقص فضله بذلك وانما يحتاج أن يثبت فضيلة على مثل هذه الامور من يكون
محدثا منها فاما من بشر أهل الخيرة والذين الذين لهم أعظم من هذه الخوارق أو رأى في نفسه ما هو
أعظم من هذه الخوارق لم يكن هذا مما هو سبب أن يفضل به على ونحن نعلم أن من هودون على
بكثر من الصلابة خير من كثير فكيف يمكن مع هذا أن يجعل مثل هذه حجة على فضيلة على على
الواحد متفاضلا عن أي بكر وعمر ولكن الرافضة لجعلهم وطلهم وبعدهم عن طريق أولياء
الله ليس لهم من كرامات الأولياء المتقين ما يعتد به فهم لا فلا سبب منها إذا سمعوا شيئا من خوارق
العادات عظيمة تعظيم الفلاس القليل من النقد والخاصة للكسرة من الخبز ولو كانا ما بشرنا نحن
من هذا الجنس مما هو أعظم من ذلك مما قدره الناس لذكرنا شيئا كثيرا والرافضة لفرط جهلهم
وبعدهم عن ولاية الله وقرابة ليس لهم نصيب كثير من كرامات فإذا سمعوا مثل هذا عن على
ظنوا أن هذا لا يكون الا لأفضل الخلق بل هذه الخوارق المذكورة وما هو أعظم منها يكون
لخلق كثير من أمه محمد صلى الله عليه وسلم العروفين بأن أبابكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم منهم
ويقدمونه فانهم أخص هذه الأمة بولاية الله وتقواه واليب يعرف ذلك بطرق امان يطالع
الكتب المصنفة في أخبار الصالحين وكرامات الأولياء مثل كتاب ابن أبي الدنيا وكتاب الخلال
واللالكائي وغيرهم ومثل ما يوجد من ذلك في أخبار الصالحين مثل الحلة لا في نعم
وصفوة الصفوة وغير ذلك واما أن يكون قد باشر من رأى ذلك واما أن يخبره بذلك من هو عنده
صديق فإزال الناس في كل عصر يقع لهم من ذلك شيء كثير ويحكى ذلك بعضهم لبعض وهذا
في كثير من المسلمين واما أن يكون بنفسه وقع به بعض ذلك وهذا جشوش أي بكر وعمر ورعيتهما
لهم من ذلك أعظم من ذلك مثل العلان الحضري وعوره على الماء كما تقدم ذكره فان هذا
أعظم من فوضب الماء ومثل استسقائه مثل البقر الذي كلم سعد بن أبي وقاص في وقعة القادسية
ومثل نداء عمر ياسر أبله وهو بالديسة وسار به بنهاوند ومثل شرب خالد بن الوليد السم
ومثل لقاء أبي مسلم الخولاني في النار فصارت عليه النار بردا وسلاما لما ألقاه فيها الأسود
العنسي المثنى الكذاب وكان قد استولى على اليمن فلما امتنع أبو مسلم من الإيعانه ألقاه في
النار فجعلها الله عليه بردا وسلاما فخرج منها سحيح جبينه وغير ذلك مما يطول وصفه وما
ينبغي أن يعلم أن خوارق العادات تكون لأولياء الله بحسب حاجتهم فمن كان بين الكفار أو
المنافقين أو الفاسقين احتاج اليها لتقوية اليقين فظهرت عليه كظهور النور في الظلمة فلهاذا يوجد
بعضها لكثير من الفضولين أكثر مما يوجد لفناضلين حاجتهم إلى ذلك وهذه الخوارق لا تراد لنفسها

متلازمة وانما الكلام في أمور
متلازمة لا يمكن وجود بعضها دون
بعض كالصفات اللازمة للرب تعالى
ومما ساء النفاة أجزاءه لا يمكن
وجود صفة من تلك الصفات دون
الذات بل لا دون الصفة الاخرى
وكذلك ما سمعوه جزأ لا يمكن وجوده
دون الجميع ولا دون جزء آخر فاستمع
أن يقال أن كل جزء من الأجزاء غير
مفقر الى المجموع المركب مع أن
المجموع المركب مفقر اليه بل إذا
سمى هذا التلازم افتقارا لافتقار
الصفة وما سمعوه جزأ الى المجموع
أعظم من افتقار الذات الواجبة
بنفسها وما سمعوه المجموع المركب
الواجب بنفسه الى الصفة أو الجزء
فان المجموع هو الواجب بنفسه الذي
لا يقبل العدم أصلا وكل جزء من
أجزائه فلا يتصور وجوده بدون
وجود الآخر وهذا كما يقولون ان
الحيوانية والناطقة جزء من
الانسانية ومع هذا يتمتع بوجود
الجزء دون هذه الماهية المركبة
وكذلك يقولون ان جسم مركب
من المادة والصورة يتمتع بوجود
أحد هما بدون الجسم بل والجواهر
الفرد عند طامة القائلين به يتمتع
بوجوده بدون وجود الجسم (الوجه
السابع) أن يقال قد ولى ان
المركب الواجب بنفسه مفقر
الى كل واحد من أجزائه ضرورة
استحالة وجود المركب دون أجزائه
وكل منها غير متفقر اليه كلام باطل

بل لا تمهيد إلى طاعة الله ورسوله فمن جعلها غاية به وبعد لا جعلها لعبت به الشياطين
وأظهرت له خوارق من جنس خوارق الصحرة والكهان فمن كان لا يتوصل إلى ذلك إلا بها كان
أحوج إليها فكثير في حقها أعظم مما تكفي في حق من استغنى عنها ولهذا كانت في التابعين
أكثر منها في الصحابة وتظهر في العلم على الأسماء واللغات فإن المقصود معرفة النحو واللغة
التوصل إلى فهم كتاب الله ورسوله وغير ذلك وأن يخوض الرجل بكلامه نحو كلام العرب والصحابة
لما استغنوا عن النحو واحتاج إليه من بعدهم صار لهم من الكلام في قوانين العربية ما لا يوجد
مثل له للصحابة لأن هذه وسائل تطلب لغتها فكذلك كثير من النظر والصب احتاج إليه كثير من
التأخرين واستغنى عنه الصحابة وكذلك ترجمة القرآن إن لا يفهمه بالعربية يحتاج إليه من لفته
فارسية أو رومية أو رومية والصحابة لما كانوا استغنوا عن ذلك وكذلك كثير من التفسير
والغريب يحتاج إليه كثير من الناس والصحابة استغنوا عنه فمن جعل النحو ومعرفة الرجال
والاصطلاحات النظرية والجدلية المعينة على النظر والمناظرة مقصودا لنفسها رأى أصحابها
أعلم من الصحابة كما يظنه كثير من أعيان الله بصيرته ومن علم أنهم مقصود لغبرها علم أن الصحابة
الذين علموا المقصود بهذه أفضل ممن لم تكن معرفتهم مثلهم في معرفة المقصود وإن كان بارعا في
الوسائل وكذلك الخوارق كثير من التأخرين صارت عندهم مقصودا لنفسها فكثير العبادات والجوع
والسهر والنحو ليحصل به نوع من المكاشفات والتأثيرات كما يسعى الرجل ليحصل به من السلطان
والمال وكثير من الناس اغيا بعظم الشيوخ لأجل ذلك كما تعظم الملوك والاعضاء لأجل ملكهم
وملكهم وهذا الضرب قد يرى أن هؤلاء أفضل من الصحابة ولهذا يصح كثير في هذا الضرب
المكسوس والخروج عن الرضا وعن أمر الله ورسوله ويقفون مع أذواقهم وأرادتهم لا عند طاعة
الله ورسوله ويتلون بسبب الأحوال ثم الأعمال ثم أداء الفرائض ثم الإيمان كان من أعطي
ملكوا ما لا يفرح به عن الشريعة وطاعة الله ورسوله وأتبع فيه هواه وظلم الناس عوقب على
ذلك إما بالعزل وإما بالثوب والعدو وإما بالحاجة والفقر وإما بنصر ذلك والمقصود لنفسه في
الدينا هو الاستقامة على ما يرشده الله وبجبهه بأطنا وظاهرا فكما كان الرجل أسمع لما يرشده
الله ورسوله وأتبع لطاعة الله ورسوله كان أفضل ومن حصل له المقصود من الإيمان والدين
والطاعة بلا خارق لم ينجح إلى خارق كما أن صدق الإمامة أبا بكر وعمر وعثمان وعليها وطه والزبير
وأمثالهم من السابقين الأولين لما تبين لهم أن محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله آمنوا ولم
يحتاجوا جميع ذلك من الخوارق إلى ما احتاج إليه من يعرف كعرفهم ومعرفة الحق له أسباب
متعددة وقد نهنا على ذلك في غير هذا الموضع في تقرير الرسالة وأعلام النبوة وبين أن الطرق
التي معرفة صدق الرسول كثيرة جدا وأن طرق المجربات طريق من الطرق وأن من قال من
النظار إن صدق الرسول لا يمكن إلا بالمجبرة كان كمن قال إن معرفة الصانع لا تحصل إلا
بالمعرفة بحدوث العالم وهذا أمثاله مما يقوله كثير من النظار الذين يحصرون نوعا من العلم بدليل
معين يدعون أنه لا يحصل إلا بذلك مما أوجب تفرق الناس فطائفة توافقهم على ذلك فوجوهون
على كل أحد ما يوجب الله ورسوله لاسيما أن كان ذلك الطريق الذي استدلوا به مقدوما في بعض
مقدماته كما دلتم على حدوث العالم بحدوث الأجسام وطائفة تقدم في الطرق النظرية بجملة
وتسديد النظر والمناظرة وتدعي بحرم ذلك مطلقا واستثناء الناس عنه فتقع الفتنة بين هؤلاء
وبين هؤلاء وهؤلاء وحقيقة الأمر أن طرق العلم متعددة وقد يعني الله كثيرا من الناس عن تلك

وهو بالتعكس أولى وذلك أن ما قدر
أنه جزء إذا كان غير معتقرا إليه
لزم أن يكون واجبا بنفسه وإذا
كان واجبا بنفسه فلما أن يكون
مستقلا لا يتوقف على وجود
الجزء الآخر ولا الجملة الأولى منه من
ذلك فإن كان مستقلا بنفسه
لا يتوقف على جزء آخر ولا على
الجميع لزم تعدد الأمور الواجبة
بنفسها المستقلة التي يستغنى
بعضها عن بعض ولا يتوقف
واحد منها على الآخر ومعلوم أنه
إذا كان هذا جائزا لزم أن يكون
هناك مجموع كل منه واجبا بنفسه
والمجموع واجبا بتلك الواجبات
فلا قدر تعدد الواجب بنفسه كان
هذا مطلقا لا صل هذا الكلام
فضلا عن فروعه ومع تقدير
تعدد يتبع عدم تعدده فيكون
اللبس الذي استدله على
نفي التركيب مستلزما لثبوت
التركيب فيكون دليله يدل على
نفي من مطلوبه وهذا لا يبلغ ما يكون
في بطلان قوله وإن قدر أن للمجموع
حقيقة غير تلك الأفراد فإن ما لزم
الواجب كان واجبا وبقي حينئذ
الكلام في أن المجموع إن كان
زائدا على العدد أمّا وجوبه بالعدد
زاعما لا فائدة فيه فإنه إذا قدر عشرة
كل منهم واجبا بنفسه لزم أن
تكون العشرة واجبة قطعاً وإذا
كان كل جزء من العشرة لا يقبل
العدم لنفسه فالعشرة لا تقبل العدم

بطريق الأولى والأخرى وانضمام
الواجب بنفسه الى الواجب
بنفسه اذا قدر ذلك لا يوجب ضعفا
لأحدهما بل نفس ذلك الاحتياج
هو من لوازم وجودهما بطريق
الأولى والأخرى واذا قدر أن
اتصال بعضهما ببعض من لوازم
وجودها الواجب بنفسه لم يكن
ممتنعاً فإن الواجب بنفسه على هذا
التقدير لا يمتنع أن يكون له لوازم
ومزومات واجبة ومن العجبان
هؤلاء القوم كهذا وأمثلة من
الخاصين في واجب الوجود على
طريقنا سينا وأمثلة الذين
جعلوا التركيب عندهم في نفس
ما بقوه يوردون في طريق اثبات
واجب الوجود أسئلة تفسد
ما ذكره في انتفاء التركيب
بالضرورة وهي لا تستفيد امتناع
التسلسل وهم مع ذلك يوردونها
في طريق اثباته اشكالاً على إبطال
القول بالتسلسل الذي جعلوه
مقدمة من مقدمات اثباته حتى
يقود أئمتنا في نصرة التعطليل
بالباطل وهم اذا قصروا الاثبات
ببعض ماضروا به التعطليل كان
فيه كفاية وبيان لفساد التعطليل
وبيان ذلك أنهم لما أثبتوا واجب
الوجود جعلوا اثباته موقوفاً
على إبطال التسلسل لما قالوا ان
الممكن لا يثبت من مرجئ مؤثر ثم
ان يتسلسل الامر حتى يكون لكل
ممکن مرجئ ممکن فتسلسل العلل

(١) قوله وكذلك من الأحوال
كذا في الأصل وورد كتبه مصححه

الطرق المعينة بل عن النظر بعلوم ضرورية تحصل لهم وان كانت العبادة قد تعدد النفس لتلك
العلوم الضرورية حتى تحصل الهاماً وطائفة من الناس يحتاجون الى النظر الى تلك الطرق
أما لعدم ما يحصل لغوهم وأما لشيء عرفت لهم لازل الى الآن النظر (١) وكذلك من الأحوال التي
تعرض لبعض السالكين من الصقي والقش والاضطراب عند الذكر وسماع القرآن وغيره
ومن القناعين شهود الخلوقات بحيث يصظم ويبقى لا يشهد قلبه الا الله حتى يغيب بشهوه وعن
نفسه في الناس من يجعل هذا لازماً لا بد لكل من سلك منه ومنهم من يجعله هو الغاية ولا مقام
وراءه ومنهم من يقدح في هذا ويجعله من البدع التي لم تنقل عن الصحابة والتحقق أن هذا أمر
يقع لبعض السالكين بحسب قوة الوارد عليه وضعف القلب عن التمكن بحبه في أن يجعل ذلك قد
يكون لكل قوة وكال إيمانه وقد يكون لضعف إيمانه مثل كثير من البطالين والفاسق وأهل
البدع وليس هذا من لوازم الطرق بل قد يستغنى عنه كثير من السالكين وليس هو الغاية بل
كالمشهد ويحيي عز بين المخلوق والخالق وبشهادة عاني أسماء الله وصفاته ولا يشغله هذا عنه
هذا هو كل في الشهود وأقوى في الإيمان ولكن من عرض له تلك الحال احتاج الى ما يناسبها
وهذه الأمور مبسطة في غير هذا الموضوع لكن المقصود أن تعرف مرتبة الخوارق وأنها عند
أولياء الله الذين يريدون وجهه وبحسب ما أحبه الله ورسوله في مرتبة الوسائل التي يستعان بها
كما يستعان بغير الخوارق فإن لم يحتاجوا اليها استغناء بالمعادات لم يلتفتوا اليها وأما عند كثير
من يتبع هواه ويحب الرياسة عند الجهال ويخون ذلك فهي عندهم على المقاصد كأن كثير من
طلبة العلم ليس مقصودهم به التحصيل برباسة أو مال ولكل امرئ ما نوى وأما أهل العلم والدين
الذين هم أهل فهم مقصود عندهم لفنعة لهم وحاجتهم اليه في الدنيا والآخرة كما قال معاذ بن
جبل في صفة العلم ان طلبه الله عبادة وهذا كونه تسبيح والحب عنه جهاد وتعلبه لمن لا يعمله
صدقة به يعرف الله ويعبدونه ولهذا تجد أهل الانتفاع به يزكون به نفوسهم ويقصدون فيه
اتباع الحق لا اتباع الهوى ويسلكون فيه سبيل العدل والانصاف ويحبونه ويتسبون به
ويحبون كثرته وكثرة أهله وتنعتهم على العمل به ويعجبونه بمقتضاهم بخلاف من لم يزدق
حلاوته وليس مقصوده الا مالا ورياسة فان ذلك لو حصل له بطريق آخر سلكه ورمى بحججه اذا
كان أسهل عليه ومن عرف هذا تبين له أن المقاصد التي يحبها الله ويرضاها التي حصلت لآبي بكر
أكل مما حصل لغيره والتي حصلت لغيره أكل مما حصل لعثمان والتي حصلت لعثمان أكل
مما حصل لعلي وإن العصابة كانوا أعلم الخلق بالحق وأتبعهم وأحقهم بالعدل وإناء كل ذي حق
حقه وأنه لم يقدح فيهم الا مفرط في الجهل بالحقائق التي تستحق المدح والتفضيل وبما أتاهم
الله من الهنئى والسيول ولهذا من لم يسلك في عبادته الطريق الشرعية التي أمر الله
بها ورسوله وتعلقت همة بالخوارق فإله قد يفتن به من الجن ومن الشياطين من يحصل له به نوع
من الخسران عن بعض الكائنات أو يطير به في الهواء أو يعتنى به على الماء فيظن ذلك من كرامات
الاولياء وأنه لله ويكون سبب شركه أو كفره أو بدعته أو فقهه فان هذا الجنس قد يحصل
لبعض الكفار وأهل الكتاب وغيرهم وقد يحصل لبعض المحدثين المنتسبين الى المسلمين مثل
من لا يرى الصلوات واجبة بل ولا يقر بأن محمد رسول الله بل بغضه وببغض القرآن ونحو
ذلك من الأمور التي توجب كفره ومع هذا النوع من الشياطين بعض الخوارق كما تغوى المشركين
كما كانت تفتن بلكهان والاونان وهي اليوم كذلك في المشركين من أهل الهند والتل

والجبهة وفي كثير من المشهورين في البلاد التي فيها الاسلام عن هو كافر أو فاسق أو جاهل مبتدع
كأنه يسط في موضع آخر

(فصل) قال الرافضي الثاني عشر الفضائل انفسانية أو بدنية أو خارجية
وعلى التندبير الأولين فالأمر أن تكون متعلقة بالخص نفس أو غيره وأما المؤمنين على جمع
الكل أما فضائل النفسانية المتعلقة به كعلمه وزهده وكرمه وحلمه فأشهر من أن يخص
والمعلقة بغيره كذلك كظهور العلم عنه واستغناء غيره عنه وكذا فضائله البدنية كالعبادة
والسجادة والصدقة وأما الخارجية كالنسب فلم يلحقه فيه أحد لقرب به من النبي صلى الله عليه
وسلم وتروجه أيامه بابتها سيدة العالمين وقد روي أخطب خوارزمي من كتب السنة بإسناده
عن جابر قال لما تزوج على فاطمة زوجها الله إياه من فوق سبع سموات وكان الخاطب جبريل
وكان مكانه على اسرافيل في سبعين ألفاً من الملائكة شهدوا فأوحى الله إلى شجرة طوى أن ترمي
ما قبل من الدروا وهو فعلت فأوحى الله إلى الحور العين أن القطن فلقطن منهن إلى يوم القيامة
وأورد أخباراً كثيرة في ذلك وكان أولاد مرضى الله عنه أشرف الناس بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وبعد أنبيهم وعن حذيفة البجلي قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيد
الحسين بن علي فقال أيها الناس هذا الحسين ألا فاعرفوه وفضلوهم والله جلده أكرم على الله
من جد يوسف بن يعقوب هذا الحسين جلد في الجنة وعنده في الجنة وأما في الجنة وأبوه في
الجنة وناله في الجنة وخالته في الجنة وعمة في الجنة وأخوه في الجنة وهو في الجنة
ومحبوه في الجنة ومحبوهم في الجنة وعن حذيفة قال رأيت عند النبي صلى الله عليه وسلم
ذات ليلة فرأيت شخصاً فقال لي هل رأيت قلت نعم قال هذا ملك لم ينزل إلى منذ بعثت
أتاني من الله فبشرني أن الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة والأخبار في ذلك كثيرة
وكان محمد بن الحنفية فاضلاً لما حكي ادعى قوم فيه الإمامة

(الجواب) أما الأمور الخارجية عن نفس الأعيان والتقوى فلا يحصل بها فضيلة عند الله
تعالى وإنما يحصل بها الفضيلة عند الله إذا كانت معنية على ذلك فانه من باب الوسائل
للا مقاصد كالسبل والسلطان والقوة والصحة ونحو ذلك فان هذه الأمور لا يفضل بها الرجل عند
الله إلا إذا عاتته على طاعة الله بحسب ما بعينه قال الله تعالى يا أيها الناس اتقوا الله فأتاكم
ذكر وأنثى وجعلناكم مشجوعين بقابل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم وفي الصالحين عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل أي الناس أكرم فقال أتقاهم الله قيل ليس عن هذا نسألك
قال يوسف بن الله بن يعقوب بن الله بن اسحق بن الله بن إبراهيم خليل الله قيل ليس عن هذا
نسألك قال أفن معادن العرب تسألوني خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذ فقهوا
بين لهم أولاً أن أكرم الخلق عند الله أتقاهم وإن لم يكن ابن أبي فراهيم صلى الله عليه
وسلم أكرم على الله من يوسف وإن كان أبوه أزروه هذا أبوه يعقوب وكذلك نوح أكرم على
الله من إسرائيل وإن كان هذا أولاده أنبياء وهذا أولادهم نبياء فلهذا كروا الله ليس
مقصودهم إلا الانساب قال لهم فأكرم أهل الانساب من انتسب إلى الأنبياء وليس في ولد آدم
مثل يوسف قلته بنى ابنى بنى بنى فلما أشاروا إلى أنه ليس مقصودهم إلا ما يتعلق بهم قال
أتعن معادن العرب تسألوني الناس معادن كعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم
في الاسلام اذ فقهوا بين أن الانساب كالمعادن فان الرجل يتوالف منه كما يتوالف من المعدن الذهب

والمعاولات الممكنة أو يتسنى الأمر
إلى واجب بنفسه ثم قال ولم
لا يجوز أن يكون التسلسل جائزاً
بأنه تنكح على هذا غير هذا
الموضع ومن أعظم أسؤلهم فونهم
لم لا يكون المجموع واجباً بأجزائه
التسلسل وكل منها واجب بالآخر
وهذا السؤال الذي ذكره
الأموي ذو كرامته لا يستطيع أن
يجيب عنه ومضونه وجوب وجود
أمر يمكنه بنفسه ليس فيها هو
واجب موجود بنفسه لكن كل
منها معلول للآخر والمجموع
معلول بالأجزاء ومن العلل أن إذا
فرضنا مجموعاً واجباً بأجزائه
الواجبة التي لا تقبل العدم كان
أولى بالعقل من مجموع يجب
بأجزاء كل منها يمكن لا يوجد
بنفسه فان المحتاج إلى الممكنات
أولى بالامكان أم لا الذي يكون
وجوده لازماً لواجبات فلا يمكن
عدمه والعقل الصريح الذي لم
يكذب قط يعلم أن المركب المجموع
من أجزاء كل منها يمكن لا وجوده
بنفسه هو أيضاً يمكن لا وجوده
وأما المركب من أجزاء كل منها
واجب بنفسه فانه لا يمتنع كونه
واجباً بنفسه أي تلك الأجزاء
التي كل منها واجب وإذا قيل
الاجتماع نفسه مفتقر إلى تلك
الأجزاء السق كل منها واجب
بنفسه كان ذلك نزاعاً لفظياً
والمقصود أن العقل يصدق بإمكان

والفضة ولا ريب ان الارض التي تنبت الذهب افضل من الارض التي تنبت الفضة فهكذا من عرف انه يولد الافضل كان اولاده افضل عن عرف انه يولد المفضول لكن هذا سبب ومغلة وليس هو لازما فربما تعطلت ارض الذهب وبما قل بنهنا فخذت تكون ارض الفضة أحب الى الانسان من ارض معطلة والفضة الكثيرة أحب اليهم من ذهب قليل لا يعاينها في القدر فلهذا كانت أهل الأسباب الفاضلة ينظرون فيهم كثيرا ويكرهون لاجل ذلك فاذا تحقق من أحد خلاف ذلك كانت الحقيقة مقدمة على المظنة وأما ما عند الله فلا يشت على الظان ولا على الدلائل انما يشت على ما يعلوه من الاعمال الصالحة فلا يحتاج الى دليل ولا يحتاج الى مظنة فلهذا كان أكرم الخلق عندهم اتقاهم فاذا قدر تعالى انني عندني التقوى ثمانية اثنان في الدرجة وان كان أحدهما أوابنه افضل من أبي الآخر وابنه لكن ان حصل له بسبب نسبة ياد في التقوى كان افضل لزيادة تقواه ولهذا حصل لازواج النبي صلى الله عليه وسلم اذ اثنى الله ورسوله وعلين صالحنا أجران لا مجرد الصاهرة بل لكمال الطاعة كما أنهم لو اثنى بقاحشة سبينة لضعف لهم العذاب ضعفت لقيع العصية فان ذلك الشرف اذا لم ينسب نفسه التقوى كان تقواه كمال من تقوى غيره كما أن الملك اذا عدل كان عدله أعظم من عدل الرجل في أهله ثم ان الرجل اذا قصد الخير قصد اعازما وعمل منه ما يقدر عليه كان له أجر كامل كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ان بالمدنية رجالا ماسرهم مسيرا ولا قطعهم وادبا لا كانوا معكم قالوا وهم في المدينة قال وهم بالمدنية بحسبهم العذر ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح من دعا الى هدى كان له من الأجر مثل أجور من اتبعه من غير ان ينقص من أجورهم شئ ومن دعا الى ضلالة كان عليه من الوزر مثل أوزار من اتبعه من غير ان ينقص من أوزارهم شئ وهذا مبسوط في موضع آخر ولهذا لم ينسب الله في أحق القرآن بنسبه أصلا ولا على ولديه ولا على أبي بني وإنما أتى على الناس بايمانهم وأعمالهم واذا ذكر سقا وأتى عليهم فليأمنهم من الايمان والعمل لا مجرد النسب ولما ذكر الانبياء ذكرهم في الانعام وهم ثمانية عشر قال ومن آباؤهم وذرياتهم واخوانهم واجتنبناهم وهديناهم الى صراط مستقيم فهذا حملت الفضيلة باجتماعه سبحانه وتعالى وهدايتهم اياهم الى صراط مستقيم لا بنفس القرابة وقد وجب التسبب حقوقا ووجوب لاجله حقوقا ووجوب في أحكاما من الايجاب والتحرير والاباحة لكن الثواب والعقاب والوعد والوعيد على الاعمال لا على الانساب ولما قال تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا و آل ابراهيم وآل عمران على العالمين وقال أم يحسدون الناس على ما اؤتمنوا به من فضله فقد اتينا آل ابراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما كان هذا امدا لها هذا المدة من الشرف لما فهم من الايمان والعمل الصالح ومن لم يتصف بذلك منهم كما في قوله تعالى ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم وجعلنا في ذريتهما النبوة والكتاب فمنهم مهتدون فاسبقون وقال تعالى وباركنا عليه وعلى اسحق وعلى من ذريته محسنين وظلم لنفسه مبين وفي القرآن التناهد المجد للحمية بايمانهم وأعمالهم في غير آية كقوله والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وقوله لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى وقوله لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجر فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا وقوله هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا الايمان مع ايمانهم وقوله للفقراء المهاجرين الذين

هذا ولا يصدق بإمكان أجزاء كل منها معكن والمجموع واجب بها وهو لا يقبلوا الحقائق العقلية ففسالوا اذا اجتمعت واجبات بأنفسها صارت ككنة واذا اجتمعت كمن كانت بانفسها صارت واجبة فاذا اكتملوا في نقي الصفات الواجبة لله جعلوا كون المركب يستلزم أجزاءه موجبا لامتناع المركب الذي جعله ما نفعنا العلو والتخصيص ومن ثبوت الصفات ولا يوردون على أنفسهم ما يوردوه في اثبات واجب الوجود وادراة هنا أولى لان فيه مطابقة لسائر أدلة الفعل مع تصديق ما جاءت به الرسل وما في ذلك من اثبات صفات الكمال لله تعالى بل وانبات حقيقة التي لا يكون سوجودا الا بها فكان يمكنهم ان يقولوا لم لا يجوز ان يكون المجموع الواجب أو المركب الواجب أو الجملة الواجبة واجبة بوجوب كل جزء من أجزائها التي هي واجبة بنفسها لا تتقبل العدم وكان هذا اخيرا من ان يقولوا لم لا يجوز ان يكون المجموع الذي كل من أجزائه ممكن بنفسه هو واجبا بنفسه أو واجبا بأجزائه وهذا الامسدى مع انه من افضل من تكلم من أبناء جنسه في هذه الامور وأعرفهم بالكلام والفلسفة اضطرب وعجز عن الجواب عن الشبهة الداحضة الداعية في اثبات واجب الوجود

أخر حوامن ديارهم أو أوالهم يتبعون فضلائهم الله ورضوانه يصبرون الله ورسوله أو ليس له هم
الصادقون والذين يتوكلوا بالله والاعيان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم
حاجة مما آوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وقوله محمد رسول الله والذين معه
الآية وهكذا في القرآن الشناء على المؤمنين من الامة أو لها أو آخرها على المتقين والمحسين
والمقسطين والصلحين وامثال هذه الأنواع وأما التسب في القرآن اثبات حق لذوي القربى
كإكرامهم وفي القرآن آية الجنس والى عوقبه أمر لهم بما ينهب عنهم الرحمن ويعطهم لهم نظيرها
وفي القرآن الأمر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقد فر ذلك بأن يصلى عليه وعلى آله
وفي القرآن الأمر بحجة الله ومحمد رسول الله ومجبة أهله من علم محبته وفي القرآن أن أزواجه
أمهات المؤمنين وليس في القرآن مدح أحد غير ذكره من ذوى القربى وأهل البيت ولا الشناء
عليهم بذلك ولذا كراستحقاقه الفضيلة عند الله بذلك ولا تفضيله على من يساويه في التقوى
بذلك وإن كان قد ذكر ما ذكرهم من اصطفاء إبراهيم واصطفاء نبي إسرائيل فذلك أمهم ما مضى
فأخبر بأن في جملة عبدة لنا فين مع ذلك أن الجزاء والملاح بالاعمال ولهذا ذكر ما ذكرهم من
اصطفاء نبي إسرائيل وذكر ما ذكرهم من كفرهم وذوقهم عقوبتهم فذكرهم في النوعين
الثواب والعقاب وهذا من تمام تحقيق أن التسب الشريف قد يقصر به الملاح تاريخه وإن كان
صاحبه من أهل الاعيان والتقوى والأفان ذم صاحبه أكثر كما كان الذم لمن ذمهم نبي إسرائيل
وذم إبراهيم وكذلك المصاهرة قال تعالى ضرب الله مثلا الذين كفروا امرأة نوح وامرات
لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صلح بينهما فاحسبوهما فينا ما كان لهما من الله شيء وقيل ادخلا
النار مع الداخلين وضرب الله مثلا الذين آمنوا امرأة فرعون إذ قالت رب ابن لي عيشة بيتا في
الجنة وكن معي من فرقون وعله وتجن من القوم الظالمين وإذا تيسر هذا فيقال إذا كان الرجل
أعجبيا أو آخر من العرب فخص وإن كنا نقول بجملة أن العرب أفضل جملة فقد قال النبي
صلى الله عليه وسلم في بار وادود وغيره لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا
لأبيض على أسود ولا لآشود على أبيض إلا بالتقوى الناس من آدم وأدم من نازب وقال إن
الله قد أذهب عنكم عيسى الجاهلة ونقرها إلى آباء الناس رجال من مؤمن نقي وفاجر شرقى ولذلك
إذا كان الرجل من أقبية العرب وآخرون قرش فهما عند الله بحسب تقواهما إن عا نلافها
تماما في الدرجة عند الله وإن تفاضلا في تفاضلا في الدرجة وكذلك إذا كان رجل من
بنى هاشم ورجل من أقبية قرش والعرب والعجم فأفضلهما عند الله أتقاهما فإن عا نلاف
التقوى عا نلاف في الدرجة ولا يفضل أحدهما عن الله بآبائه ولا ابنه ولا زوجه ولا نسبه ولا
بأخيه كما أن الرجل إذا كان عالما في الطب أو الحساب أو الفقه أو النحو وغير ذلك فأكملها بالعلم
بذلك أعلمهاه فإن تساوا في ذلك تساوا في العلم ولا يكون أحدهما أعلم بآبائه أو ابنه أعلم
من الآخر وهكذا في الشجاعة والكرم والزهو والدين إذا تيسر ذلك فالفضل انما راجع لاعتبار
بها عند الله تعالى الآن تكون سببا في زيادة الفضائل لله أخلة وحسب ذلك تكون الفضيلة
بالفضائل الداخلة وأما الفضائل الدينية فلا اعتبار بها إن لم تكن صادرة عن الفضيلة
التسائية والآخر منى وصام وقاتل وتصديق بغير نية خالصة لم يفضل بذلك فالاعتبار بالقلب
كافي للصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لهما
سائر الجسد وإذا فسدت فسد سائر الجسد ألا هو القلب وحسب تفنن كان أعظم في الفضائل

التفاضل فهو أفضل مطلقاً وأهل السنة لا يشارعون في كمال على وأتمه في الدرجة العليان
 الكمال وإنما النزاع في كونه أكل من الثلاثة وأحق بالأمامة منهم وليس فمبدأ كره ما يدل على
 ذلك وهذا الباب الناس فيه طريقتان منهم من يقول ان تفضيل بعض الأشخاص على بعض
 عند الله لا يعلم إلا بالتوقيف فإن حقائق ما في القلوب ومهراتها عند الله مما استأثر الله به فلا
 يعلم ذلك إلا بخبر الصادق الذي يخبر عن الله ومنهم من يقول قدي علم ذلك بالاستدلال وأهل
 السنة يقولون ان كلاماً من الطريقين إذا أعطى حقه من السلوك دل على أن كلاماً من الثلاثة
 أكل من على ويقولون نحن نقرر ذلك في عثمان فإذا ثبت ذلك في عثمان كان في أبي بكر وعمر
 بطريق الأولى فإن تفضيل أبي بكر وعمر على عثمان لم ينزع فيه أحد وتفضيلهما على عثمان
 وعلى أبي عثمان في من له عند الأمة قدر لهما من العجايب ولا التابيعين ولا أئمة السنة بل اجاع المسلمين
 على ذلك فربما بعد قرن أعظم من اجاعهم على اثبات شفاعته نينا في أهل الكبار وخروجهم من
 النار وعلى اثبات الخوض والميزان وعلى قتال الخوارج وماني الزكاد على حصة آحاد العفار
 وتحريم نكاح المرأة على عثمان وأهلها بل إيمان أبي بكر وعمر وعدلتهما ما وافقت عليه
 الخوارج مع تعنتهم وهم يشارعون في إيمان على وعثمان واتفقت الخوارج على تكفير على
 وقدمهم فيه أكثر من قدحهم في عثمان والزبدية بالعكس والمعتزة كان قدماؤهم يعلون إلى
 الخوارج ومتأخروهم يعلون إلى الزبدية كما كان الرافضة قدماؤهم بصرون بالتصميم ومتأخروهم
 على قول الجهمية والمعتزة وكانت الشيعة الأولى لا يشكون في تقديم أبي بكر وعمر وأما عثمان
 فكثير من الناس يفضل عليه علياً وهذا قول كثير من الكوفيين وغيرهم وهو القول الأول للثوري
 ثم رجع عنه وطائفة أخرى لا تفضل أحدهما على صاحبه وهو الذي حكاه ابن القاسم عن
 مالك عن أدر كهم من المدنيين لكن قال ما أدركت أحد ممن يقتدي به يفضل أحدهما على
 صاحبه وهذا يحتمل السكون عن الكلام في ذلك فلا يكون قولاً وهو الاظهر ويحتمل التسوية
 بينهما وذكر ابن القاسم عنه أنه لم يدرك أحد ممن يقتدي به يفضل أحدهما على
 عثمان وعلى وأما جمهور الناس ففضلوا عثمان وعليه استقر أمر أهل السنة وهو مذهب أهل
 الحديث ومناخ الزهد والتصوف وأئمة الفقهاء كالشافعي وأصحابه وأجد وأصحابه وأبي
 حنيفة وأصحابه واحدى الروايتين عن مالك وأصحابه قال مالك لا أجعل من خاض في الدماء
 كمن لم يخض فيها وقال الشافعي وغيره أنه بهذا قصد وإلى المدينة الهاشمي ضرب مالك وجعل
 طلاق المكرم سبباً طاهراً وهو أيضاً مذهب جاهل أهل الكلام الكرامة والكلاية والاشعرية
 والمعتزة وقال أيوب السخيتي من لم يقدم عثمان على علي فقد أنزى بالمهاجرين والانصار
 وهكذا قال أجد والدارقطني وغيرهما أنهم اتفقوا على تقديم عثمان ولهذا تنازعوا فيه
 لم يقدم عثمان هل بعدم استدعاء قولين هما روايتان عن أحد فإذا قام الدليل على تقديم عثمان
 كان ماسواً أكد وأما الطريق التوقيف فالنص والاجماع أما النص ففي النصيحة عن ابن
 عمر قال كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي أفضل أمة النبي صلى الله عليه وسلم بعده
 أبو بكر ثم عمر ثم عثمان وأما الاجماع فالنقل الصحيح قد ثبت أن عمر قد جعل الأمر شورى في
 ستة وأن ثلاثة تركوه لثلاثة عثمان وعلى وعبد الرحمن وان الثلاثة اتفقوا على أن عبد الرحمن
 يختار واحداً منهما وبنى عبد الرحمن ثلاثة أيام حلف أنه لم يتم فيها كثيراً من المسلمين وقد أجمع
 بالمدينة أهل الحل والعقد حتى أمراء الانصار وبعد ذلك اتفقوا على مبايعة عثمان بغير رغبة

التفاضل لم يكن هذا بعد في
 العقل من وجود فاعل ليس
 موجوداً بنفسه فاعل ليس
 موجوداً بنفسه إلى ما لا يتناهى فإن
 هذا وصف لجميع القاعلين بالعدم
 الذي هو غاية النقص فإن غاية
 النقص أنه يرجع إلى أمور عديمة
 فكيف عدم كل ما يقدر فاعلاً
 للأمام فتبين أن هؤلاء الذين يدعون
 العقلية التي تعارض الجاهلية
 هم من أبعد الناس عن موجب
 العقل ومقتضاهاهم من أبعد
 الناس عن متابعة الكتاب المنزل
 والتسليم المرسل وإن نفس ما به
 يقدمون في أدلة الحق التي توافق
 ما جاء به الرسول لو قد سواه فيما
 يعارض ما جاء به الرسول لسوا
 عن التفاضل وصح نظريهم وعقلهم
 واستدلوا لهم بمعارضتهم صحيح
 المنقول وصريح المعقول بالاشهاد
 الفاسدة ومن أعجب الأشياء أن
 هذا الأمدى لما تكلم على مسألة
 هل وجوده زائد على ذاته أم لا
 ذكر حجة من قال لا يزود وجوده
 على ذاته فقال احتسوا بأهل
 كان زائد على ذاته لم يحصل إيمان
 يكون واجباً وعكس لا حارزان
 يكون واجبا لأنه مقتضى الذات
 ضرورة كونه صفاتها لا شيء من
 المقتضى إلى غيره يكون واجباً فإذا
 وجوده لو كان زائد على ذاته لما
 كان واجباً فلم يسق إلا أن يكون
 ممكنوا إذا كان ممكناً فلا بد من

ولادته فليزم أن يكون عثمان هو الاحق ومن كان هو الاحق كان هو الافضل فان افضل الخلق من كان احق ان يقوم مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأي بكر وعمر وانما قلنا بالزمن ان يكون هو الاحق لانه لو لم يكن ذلك لزمن ما جعلهم واما خلفهم فانه اذا لم يكن احق وكان غيره احق فان لم يعلموا ذلك كانوا جاهلا وان علموه وعدلوا عن الحق الى غيره كانوا ظلمة فبين ان عثمان ان لم يكن احق لزمن ما جعلهم واما خلفهم وكلاهما مستف لانهم أعلم بعثمان وعلى منا وأعلم بما قاله الرسول فيه مائنا وأعلم عادل عليه القرآن في ذلك منا ولا نهم خير القرون فيمنع أن تكون نحن أعلم منهم بمثل هذه المسائل مع أنهم أحوج الى علمها منا فانهم لو جعلوا مسائل أصول دينهم وعلمنا نحن لكننا افضل منهم - وهذا مجتمع وكونهم علوا للحق وعدلوا عنه أعظم وأعظم فان ذلك قد خرج في عهد الله وذلك يمنع أن يكونوا خيرا لقرون بالضرورة ولان القرآن أتى عليهم ثناء يقتضي غاية المدح فيمنع اجماعهم واصرارهم على الظلم الذي هو ضرر في حق الامة كلها فان هذا ليس ظلما للشيء من الولاية فقط بل هو ظل لكل من منع نفعه من ولاية الاحق بالولاية فانه اذا كان راعيا من أحدهما هو الذي يصلح للرعاية ويكون احق بها كان منعه من رعايتها يعود بنقص النعم حقها من نفعه ولان القرآن والسنة دلا على ان هذه الامة خير الامم وان خيرها اولها فان كانوا مصريين على ذلك لم أن تكون هذه الامة شر الامم وان لا يكون اولها خيرها ولا نحن نعلم أن المتأخرين ليسوا مثل الصحابة فان كان أولئك ظالمين مصريين على الظلم فالامة كلها ظالمة فليس خير الامم وقد قيل لابن مسعود لما ذهب الى الكوفة من وليته قال ولينا اعلنا فلا فوق ولم نال وذو الفوق هو السهم يعني اعلنا نسهم في الاسلام فان قيل قد يكون احق بالامامة وعلى افضل منه قيل أولا هذا السؤال لا يمكن أن يورده أحد من الامامية لان الافضل عندهم احق بالامامة وهذا قول الجمهور من أهل السنة وهنما قمامان لما أن يقال الافضل احق بالامامة لكن يجوز تولية المفضل اما مطلقا واما بالمساحة واما أن يقال ليس كل من كان افضل عند الله يكون احق بالامامة وكلاهما مستف ههنا اما الاول فلان المساحة الى تولية المفضل في الاستحقاق كانت مستتفة فان القوم كانوا قد رتبوا على تولية على وليس هناك من ينزع أصلا ولا يحتاجون الى رغبة ولا ردة ولم يكن هناك لعثمان شك يخاف بل التمكن من تولية هذا كان كالتمكن من تولية هذا فامتنع أن يقال ما كان يمكن الا تولية المفضل وانما كانوا قد رتبوا وهم ينصرفون للامة لا لانفسهم بل بجزء تقويت مصلحة الامة من ولاية الفاضل فان الوكيل والولي المتصرف لغيره ليس له أن يعبدل عما هو أعلم لمن ائتمنه مع كونه قادرا على تحصيل المصلحة فكيف اذا كانت قدرته على الامر من سواء واما الثاني فلان النبي صلى الله عليه وسلم افضل الخلق وكل من كان به أشبه فهو افضل عن لم يكن كذلك والخلافة كانت خلافة نبوية لم تكن ملكا فن خلف النبي وقام مقامه كان أشبهه ومن كان أشبهه كان افضل فالذي يخلفه أشبهه من غيره والأشبهه افضل فالذي يخلفه افضل واما الطريق النظرية فقد قد كثر ذلك من ذكره من العلماء فقالوا لعثمان كان أعلم بالقرآن وعلى أعلم بالسنة وعثمان أعظم جهادا بماله وعلى أعظم جهادا بنفسه وعثمان أرشد في المال وعثمان أروع عن الناس وعلى أروع عن الأموال وعثمان حصل له من جهاد نفسه حيث صبر عن القتال ولم يقاتل ما لم يحصل مثله لعلي وقال النبي صلى الله عليه وسلم الجهاد من جاهد نفسه في ذات الله وسير عثمان في الولاية كان أكمل من سير علي فقالوا فثبت أن عثمان افضل لأن علم القرآن أعظم

مؤثر والمؤثر فيه اما الذات او الخلق عنها والاول مجتمع لانه يستلزم كون الذات قابلة وقابلة ولان المؤثر في الوجود لابد ان يكون موجودا فتأثيرها في وجودها يقتضي وجودها فالوجود مقتضى نفسه وهو محال وان كان المؤثر غيرها كان الوجود الواجب مستفاد له من غيره فلا يكون الوجود واجبا بنفسه ثم قال وهذه الحق ضعيفة اذ لا تال أن يقول ما المانع من كون الوجود الزائد على الماهية واجبا بنفسه قولكم لانه مقتضى الماهية والمقتضى لا يكون واجبا لنفسه فلنا لانسلم أن الواجب لنفسه لا يكون مقتضى الى غيره بل الواجب بنفسه هو الذي لا يكون مقتضى الى مؤثر فاعل ولا يمنع أن يكون موجبا بنفسه وان كان مقتضى الى القابل فان الفاعل الموجب بالذات لا يمنع توقف تأثيره على القابل وسواء كان اقتضاه بالذات لنفسه أو لما هو خارج عنه وهذا كما يقول الفيلسوف في العقل الفعال بله موجب بذاته للصور الجوهرية والآن نفس الانسانية وان كان ما اقتضاه لذاته متوقفا على وجود الهوى القابلة قال وان سلمنا انه لابد وان يكون ممكنا ولكن لا نسلم ان حقيقة الممكن هو المقتضى الى المؤثر بل الممكن هو المقتضى الى الغير والافتقار الى الغير أعظم من الافتقار

الما مؤثر وقد تحقق ذلك لا يتصور
 الى الذات القابلة فيقال في هذا
 الكلام مجتزأ وان يكون الوجود
 الواحد مقتضيا الى الوجود وقد
 احوال واجب بنفسه هو الذي لا
 يقتضئ الى المؤثر ليس هو الذي لا
 يقتضئ الى الغير وان كونه محتملا
 يقتضئ الى الغير الى المؤثر هو
 الايمان الذي وصفه الوحي
 الواجب المقتضى الى الاله وهذا
 الذي كماله هو بسننه يقال له ليا
 ذكره معناه حيث قال ان المجموع
 مظهر الى كل من اجزائه المقتضى
 الى الغير لا يكون واجبا بنفسه
 لانه يمكن فيقال له لا سلمان
 المقتضى الى الغير على الاطلاق لا
 يكون واجبا بنفسه بل المقتضى
 الى الغير لا يكون واجبا بنفسه
 والظاهر المجموع الى كل من
 اجزائه ليس المقتضى الى مؤثر بل
 المقتضى الى الغير الوجود الى
 المقتضى اذا فرض تعددها ويقال
 فلو ان المجموع يكون مقتضا
 لغيره لا يمكن ما يقتضئ الى مؤثر
 ثم يتحقق في التفسير فان قلت
 الاول كمالا باطلا وان قلت الثاني
 لم قلت ان الواجب بنفسه الذي
 لا يقتضئ الى فاعل لا يكون محتملا
 انه لا يقتضئ الى غير الاله فاعل لهذا
 الكلام الذي ذكره هو بنفسه
 واجب بنفسه فلهذا ذكره
 لغيره في الاول والاخرى فان
 لو ان المجموع الواجب بغير الاله

من علم السنة وفي صحيح مسلم وغيره انه قال يوم القوم اقرؤهم كتاب الله فان كانوا في القراءة
 سواها عليهم السنة وعثمان بن عفان قال كل من يارب وكان اعيان يقرؤه في ركعة وعلى قد
 اختلف فيه هل حفظ القرآن كله ام لا والجهاد بالمال مقدم على الجهاد بالنفس كما في
 قوله تعالى وحاهدوا بائنا منكم وانفسكم في سبيل الله الآية وقوله الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا
 في سبيل الله بائنا منكم وانفسكم الآية وقوله ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بائنا منكم وانفسكم
 وانفسكم في سبيل الله والذين آووا ونصروا اولئك بعضهم اولياء بعض وذلك لان الناس يقاتلون
 دون اموالهم فان الجهاد بالمال لا يخرج ماله حقيقة لله والجهاد بنفسه لله ربحو النجاة
 لا ربحا في الدنيا فيقتضى في الجهاد ولهذا كثر القادرين على القتال يهون على احدهم ان يقتل
 ولا يهون عليه اخراج ماله ومما يؤمنهم كلهم جاهدوا بائنا منكم وانفسكم لكن منهم من كان
 يخشاه بالمال اعظم ومنهم من كان يخشاه بالنفس اعظم وايضا فاعلم ان الله من الجهاد بنفسه
 بالسير في الفتوح ما لم يحصل مثله على وجه من الهجرة الى ارض الحبة ما لم يحصل مثله على
 وجه من الهجرات الى مكة ومن صلح الحديبية ما لم يحصل مثله على وجه ما باع النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد الرضوان لما بلغه ان المشركين قتلوا عينا وباع احدى يديه عن عثمان وهذا من اعظم
 الله هل حيث باع عنه النبي صلى الله عليه وسلم وأما الزهد والورع في الراسة والمال فلا
 ريب ان عثمان قتل في عشرة سنة ثم قصدا خارجا عن نفسه وقدره وهو خليفة الارض
 والمؤمنون كلهم بعينه وهو مع هذا لم يقتل مسلما ولا دفع عن نفسه بقتل بل صبر حتى قتل لكنه
 في الاموال كان يعطي لا قارب به من العطاء ما يعطيه لغيرهم وحصل منه نوع توسع في الاوال
 وهو رضى الله عنه ما فعله الامتلا ولا في الجهاد واقفه عليه جماعة من الفقهاء منهم من يقول
 ان ما اعطاه الله النبي من الحبس والى هولاء بشئ الامر بقدر ما هو قول أبي ثور وغيره ومنهم
 من يقول ذو القرنى المذكورون في القرآن هم ذو القرنى الامام ومنهم من يقول الامام العاقل
 على الصدقات باخذ من ماله العتيق وهذه كانت ما أخذ عثمان رضى الله عنه كما هو منقول
 عنه فافعله هو نوع تاويل رما طائفة من العلماء على رضى الله عنه لم يخص احدا من اقراره
 بعطاء لكن ابتداء بالقتال لم يكن مستثناة حتى قتل بينهم اوف مولفة من المسلمين وان كان
 ما فعله هو متناول فيه تاويله واقفه عليه طائفة من العلماء وقالوا ان هؤلاء لغاة واقفه تعالى امر
 بقتل البغاة بقوله فقاتلوا التي تبغى لكن نازعه اكره العلماء كانا زع عثمان اكرههم وقالوا ان
 الله تعالى قال وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا فاحصوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى
 فقاتلوا التي تبغى حتى تاتي امر الله فان قامت فاحصوا بينهما بالعدل الآية قالوا لم يأمر
 الله بقتل البغاة ابتداء بل اذا وقع قتال بين طائفتين من المؤمنين فقد امر الله بالاصلاح بينهما
 فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا لم يقع الامر كذلك ولهذا قالت عائشة رضى الله
 تعالى عنها ارأيت الناس يفعل بهذا الامر وما بالاسناد المعروف عنها وبهذا اكره العلماء
 ان قتال البغاة لا يجوز الا بالان يتدوا الاحكام القتالية ففعلت الخواص جمع على فان قتاله
 الخواص يمتنع عليه بين العلماء ثابت بالاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف
 قتال مضيق فائق اولئك لم يتدوا بقتال بل امتنعوا عن بنيائته ولهذا كان ائمة السنة كالك
 واخذوا وغيرهما يقولون ان قتاله الخواص يمتنع واما قتال الجمل ومضيق فهو قتال فتنة فلو
 قال قوم نحن نقيم الصلاة ونؤتي الزكاة ولا نتولع كافرا في الامام فهو واجب الاسلام يجوز

للامم قتلهم عنده أكثر العلماء كافي خفيفة وأجد وأبو بكر الصديق رضي الله عنه انما قاتل
 مانعي الزكاة لانهم امتنعوا عن أدائها مطلقا والافاقوا ونحن تؤذيهم بأيدينا ولا ندفعها الى
 أي بكر لم يجر قتلهم عند الاكرين كافي خفيفة وأجد وغيرهما ولهذا كان علماء الامصار على
 أن القتال كان قتال فتنسة وكان من فعله عنه أفضل ممن قاتل فيه وهذا مذهب مالكية وأجد
 وأي خفيفة والاوزاعي بن النورزي ومن لا يخصي عدده مع أي فاعبته عن زعم من شهد
 النكوفين فيبائعه القديري وغيره عندهم لا يجوز قتل النكوة الا اذا بدوا الامام بالقتال وأما
 اذا ادوا الواجب من الزكاة وامتنعوا عن دفعها اليه لم يجر قتلهم وكذلك مذهب أحمد وغيره
 وهكذا جهوز الفقهاء على أن ذوى القرى هم قريهم قري رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه ليس
 للامام ما كان النبي صلى الله عليه وسلم والمقصود أن كل ماضى الله عنه وان كان مانعه
 فيه هو متاول مجتهد وافقه عليه طائفة من العلم المحدث من الذين يقولون بجمع العلم والاميل
 (١) ليس لهم عمل يتوهمون فيه لكن اجتهد عثمان كان أقرب الى المصلحة وأبعد عن المفسدة
 فان الامام اضطررها أعظم من الاموال ولهذا كانت خلافة عثمان هادئة مهدية ساكنة والامة
 فيها متفقة وكانت سبسين لا ينكر الناس عليه شيئا ثم انكروا أشيا في السبب الباقية وهي
 دون ما انكر وعلى علي من حين تولى والذين خرجوا على عثمان طائفة من أو باي الناس وأما
 على فكثير من السابقين الأولين لم يشهدوا في بيعه وكثير من الصحابة والتابعين قالوا وعثمان
 في خلافته فقتل الأمصار وقوت الكفار وعلى في خلافته لم يقتل كافرا ولم يفتح مدينة فإن
 كان حاسدا فخرج الراي فرأى عثمان أكل وإن كان عن القصد فقصده أتم قالوا وان كان
 على تزوج بغاطمة رضي الله عنها فقتلها قذو وجه النبي صلى الله عليه وسلم ابنتين من بناته
 وقال لو كان عندها ما لقتل زوجها عثمان وسي ذات النورين بذاته اذ لم يعرف أحد جمع بين بنتي
 نبي غيره وقد صاهر النبي صلى الله عليه وسلم من بني أسامة من هودون عثمان أبو العاص من
 الربيع فرزحه زينب أكبر بناته وشكر مصارحته بمحبته على لما أراد أن يتزوج بنت أبي
 جهل فانه قال ان ابني المغيرة استاذوني في أن يسكروا فاقامهم على أن أبي طالب وأي لا ذن ثم
 لا آمن ثم لا أذن الآن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابني ويتزوج ابنتهم والله لا أجمع بنت
 رسول الله وقت عدو الله عند رجل أبدا انما فاطمة ضعفت من ربي ما رأيت أو يؤذي ما أذاها
 ثم ذكر عمر الله من بني عبد شمس فأتى عليه وقال لحدثني لعمري وعدي فوفاني وهكذا
 مضطرة عثمان لم يزل فيها جريدا لم يقم عنده ما يعقب عليه فيها حتى قال لو كان عندنا مائة
 لزوجهنا عثمان وهذا يدل على أن مصارحته للنبي صلى الله عليه وسلم أكل من مصارحته
 لعلي وفاطمة كانت أصغر بناته وغاشت بعده وأصبته فصار لها من الفضل ما ليس لغيرها
 ومنعهم أن يكرهوا البنات في العادة تزوج قبل الصغرة فأول العاص تزوج أولاً وزينب ثم
 عثمان تزوج رقية وأم كلثوم واحدة بعد واحدة قالوا وشعة عثمان المختصومة كافراً أفضل
 من شبيعة على الخصمين بهوا أكثر غير أقل شراً قال شبيعة عثمان أكثر ما تمع عليهم من البغ
 انخرالهم عن علي وشبهه على المناجر لما جرى بينهم وبينه من القتال ما جرى لكن مع ذلك لم
 يكفر ولا كفر واحد من بنيهم وأما شبيعة على فلهيهم من يكفر بالبيعة والامة ولعنوا كانوا بالبيعة
 ما هو أكثر من ذلك يا شعايف مضاغفة وشبعة عثمان قاتل الكفار والرافضة لا تقتل
 الكفار وشبعة عثمان لم يكن فيهم زنديق ولا هرثية وقد نزل في شبيعة على من الزندقة والمرتين

(١) قوله ليس لهم عمل يتوهمون
 فيه كذا في النسبة وتأمل وانظر
 كتبه صحيحه

مالا يحصى عنده الله تعالى وشيعة عثمان لم توال الكفار والرافضة يوالون اليهود والنصارى
والمشركين على قتال المسلمين لا قد عرف عنهم في وقائع وشيعة عثمان ليس فيهم من يدعى فيه
الالهية ولا النبوة وكثير من الداخلين في شيعة على من يدعى نبوته والالهية وشيعة عثمان ليس
فيهم من قال ان عثمان امام معصوم ولا معصوم عليه والرافضة تزعم ان عليا معصوم عليه
سرو شيعة شاذ متفقة على تقديم أبي بكر وسرو تغضبه على عثمان وشيعة على
المتأخرين أكثرهم يذمونهم ما ويسبونهم وأما الرافضة فتتفق على بغضه ما وذهما أو كثير
منهم يكفرونهما وأما الزيدية فكثير منهم أيضا يذمونهما ويسبها بل ويلعنهما وخيار الزيدية
الذين بغضوا عنه عليهما يذمون عثمان أو يقعون فيه وقد كان أيضا في شيعة عثمان من يؤخر
الصلاة عن وقتها يؤخر الظهراً والعصر ولهذا المأثري بنو العباس كانوا أحسن مراعاة للوقت
من بني أمية لكن شيعة على المختصون به الذين لا يقرّون بأمامة أحد من الأئمة الثلاثة وغيرهم
أعظم تعطيلاً للصلاة بل ولغيرها من الشرائع وانهم لا يصلون جعة ولا جماعة فحطوا من المساجد
ولهم في تقديم العصر والعشاء تأخير المغرب ما هم أشد انحرافاً عنه من أولئك وهم مع هذا
يعظمون المشاهدة تعطيل المساجد مضاهاة للمشركين وأهل الكتاب الذين كانوا الزنادقات
فيهم الرجل الصالح بنو علي قهر مسجداً فأمر هذا من هذا فالشر والفساد الذي في شيعة على
أضغاف أضغاف الشر والفساد الذي في شيعة عثمان وإخيار والصلاح الذي في شيعة عثمان
أضغاف أضغاف الخير الذي في شيعة على وبني أمية كانوا شيعة عثمان فكان الاسلام وشرائعه
في زمنهم أظهر وأوسع مما كان بعدهم وفي العيصين عن جابر بن حمزة أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا يزال هذا الامر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة كلهم من قريش ولفظ البخاري
اثني عشر أميراً وفي لفظ لا يزال أمر الناس ما ضياء ولهم اثنا عشر رجلاً وفي لفظ لا يزال
الاسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة كلهم من قريش وهكذا كان فكان الخلفاء أبو بكر
وعمر وعثمان وعلي ثم تولي من اجتمع الناس عليه وصار له عز ومنعة معاونة وابنه يزيد ثم
عبد الملك وأولاده الاربعة وبينهم عمر بن عبد العزيز وبعد ذلك حصل في دولة الاسلام من
النقص ما هو باق إلى الآن فان بني أمية تولوا على جميع أرض الاسلام وكانت الدولة في زمنهم
عربية والخليفة يدعى باسمه عبد الملك وسليمان لا يعرفون عهد الدولة ولا عز الدين وبها الدين
وفلان الدين وكان أحدهم هو الذي يصلي بالصلوات الخمس وفي المسجد يعقد الرايات ويؤمر
الامراء وانما يسكن دياره لا يسكنون الحصون ولا يحجبون على الرعية وكان من أسباب ذلك
أنهم كانوا في صدر الاسلام في القرون المضلة قرن العجالة والتابعين وتأديبهم وأعظم ما قمه
الناس على بني أمية شيان أحدهما تكدهم في على والثاني تأخير الصلاة عن وقتها ولهذا
رؤى عمر بن حمزة الجلي بعد موته فقيل له ما فعل الله بك قال غفرت لي بما فعلت على الصلوات
في مواقيتها وحسني على بن أبي طالب فهذا حافظ على هاتين السنتين حين ظهر خلفاهما فغفر الله
له ذلك وهكذا شأن من تملك سبب الخلفاء الثلاثة حيث ظهر خلاف ذلك وما أشبهه ثم كان
من نعم الله سبحانه ورحته بالاسلام أن الدولة لما انتقلت إلى بني هاشم صارت في بني العباس
فان الدولة الهاشمية أول ما ظهرت كانت الدعوة إلى الرضا من آل محمد وكانت شيعة الدولة تحب
لبن هاشم وكان الذي تولي الخلافة من بني هاشم يعرف قدام الخلفاء الراشدين والسابقين الأولين
من المهاجرين والانصار فلم يظهر في دولتهم الاتعظيم الخلفاء الراشدين وذكرهم على المنابر

الاحوال أن يكون مثله فان من
قال ان الوجود زائد على الماهية
لزمه أن يجعل الماهية قابلة
للوجود والوجود صفة لها فيجعل
الوجود الواجب صفة لغيره والصفة
مقترة على محلها وهذا الافتقار
أفسد إلى أن تكون الصفة
ممكنة من افتقار الجميع إلى جزئه
فان افتقار الجميع إلى نفسه لا ينافي
وجوبه بنفسه فكيف افتقاره إلى
صفته اللازمة له وإلى ما بقدر أنه جزؤه
الذي لا يوجد الا في ضمن نفسه
وأما افتقار الصفة إلى الموصوف
فأدلى على إمكان الصفة بنفسها فإذا
كان الوجود الواجب لا يمتنع أن
يكون صفة لماهية فكيف يمتنع
أن يكون مجموعاً وغاية ما يقال ان
الاجتماع صفة للأجزاء المتجهة
الموجودة الواجبة ومعلوم أن صفة
الأجزاء الواجبة بنفسها أولى أن
تكون موجودة متواجبة من صفة
الماهية التي هي في نفسها ليست
وجوداً فهذا الذي ذكره هنا صفة
عليه هاشم أنه يمكن تقريره بخير
مما قرر به فإنه قد يقال ان هذا
تقرير ضعيف وذلك أنه قال لا نسلم
ان الواجب لنفسه لا يكون
مفتقراً إلى غيره فان الواجب لنفسه
هو الذي لا يكون مفتقراً إلى غيره
فاعل ولا يمتنع أن يكون موجبا
بنفسه وإن كان مفتقراً إلى
الفاعل فان الفاعل الموجب بالذات
لا يمتنع توقف تأثيره على الفاعل

والثناء عليهم وتعظيم الصحابة والأولاد والعباد بالله رافضين بسبب الخلفاء والسابقين الأولين لقب الإسلام ولكن دخل في غمار الدولة من كانوا الارضون بالحنه ومن كان لا يحكمهم فقهه كالم يمكن عناقع الامراء الذين هم أكبر عسكره كالاشعث بن قيس والاشتر الفخري وهاتين المرقال ومثالهم ودخل من أبناء الجوس ومن في قلبه غل على الإسلام من أهل البدع والزندقه وتبعهم المهدي يقتلهم حتى ادفع بذلك شرك كبير وكان من خيار خلفاء بني العباس وكذلك كان فيه من تعظيم العلم والجهاد والذين ما كانت به دولته من خبار دول بني العباس وكانها كانت غمام سعادتهم فلم ينظم بعدها إلا مرهم مع أن أحدا من العباسيين لم يستولوا على الاندلس ولا على أكثر المغرب وإنما غلب بعضهم على أفرقة منه ثم أخذت منهم بخلاف أولئك فانهم استولوا على جميع المملكة الإسلامية وقهروا جميع أعداء الدين وكانت جيوشهم جيشا بالاندلس يفتحه وجيشا ببلاد الترك يقاتل الفان الكبير وجيشا ببلاد الهند وجيشا بأرض الروم وكان الإسلام في زيادة وقوته عزز في جميع الأرض وهذا التصديق ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال لا يزال هذا الدين عزيزا ما ملأ الأرض أئمة على رأسه فربش وهؤلاء الاثناعشر خليفة هم المذكورون في التوراة حيث قال في بشارته باجمعين وسليد اثني عشر عظيما ومن ظن أن هؤلاء الاثنى عشر هم الذين تعتقد الرافضة امامتهم فهو في غاية الجهل فان هؤلاء ليس فيهم من كان له سيف الا على من أبي طالب ومع هذا فلم يمكن في خلافته من غزو الكفار ولا فتح مدينة ولا قتل كافرا بل كان المسلمون قد اشتغل بعضهم بقتال بعض حتى طمع فيهم الكفار بالشرق والشام من المشركون وأهل الكتاب حتى يقال انهم أخذوا بعض بلاد المسلمين وان بعض الكفار كان يحمل اليه كلام حتى يكف عن المسلمين فأى عز للإسلام في هذا والسيف يعمل في المسلمين وعدوهم قطع فيهم ونال منهم وأما سائر الاعتراف على فلم يكن لاحد منهم سيف لاسيما المنتظر بل هو عند من يقول بامامته إما نافع عاجز وإما هارب مخفف من أكثر من أربعين سنة وهو لم يهد ضالا ولا أمرا يعرف ولا نهى عن منكر ولا نصر من ظلوما ولا أفتى أحد في مسئلة ولا حكم في قضية ولا يعرف له وجود فأى فائدة حصلت من هذا لو كان موجودا فضلا عن أن يكون الإسلام به عز ولا يزال أمر هذه الامم حتى يتولى اثنا عشر خليفة وآخرهم المنتظر وهو موجود الآن إلى أن يظهر عندهم أكان الإسلام لم يزل عزيزا في الدولتين الاموية والعباسية وكان عزيزا وقد خرج الكفار بالشرق والمغرب وفعلا بالمسلمين ما يطول وصفه وكان الإسلام لا يزال عزيزا إلى اليوم وهذا خلاف ما دل عليه الحديث وأيضافا للإسلام عند الامامة هو ما هم عليه وهم أهل فرق الامم فليس في أهل الاوهاء أدل من الرافضة ولا أكثر لقوة منهم ولا أكثر استعلاء لانفاق منهم وهم على زعمهم شعبة الاثنى عشر وهم في غاية الضل فأى عز للإسلام بهؤلاء الاثنى عشر على زعمهم وكثير من اليهود اذا سلم يتشيع لانه رأى في التوراة ذكر الاثنى عشر الذين ولوا على الاممة من قريش ولا يهتكم فكان الإسلام في زمنهم عزيزا وهذا معروف وقد تأول ابن هبيرة الحديث على أن المراد أن قوانين المملكة باثني عشر ميثاقا لا يزيروا القاضي ونحو ذلك وهذا ليس بشئ بل الحديث على ظاهره لا يحتاج إلى تكلف وآخرون قالوا فيه مقالة ضعيفة كآبي الفرج بن الجوزي وغيره ومنهم من قال لاقتهم معناه كآبي بكر بن العربي وأما عمرو بن الزبير فلم يكن لاحد منهم ولا يهتكم بل كان زمنه زمن فتنة لم يحصل فيها من عز الإسلام وجه هذا أعدائه ما يتناوله الحديث ولهذا جعل طائفة

وسواء كان اقتضاؤه بالذات لنفسه أو لا هو خارج عنه وهذا كما يقول الفيلسوف في العقل الفعالي بأنه موجب بذاته للصورة الجوهرية والانفس الانسانية وان كان ما اقتضاه لذاته متوقفا على وجود الهيولى القابلة فقد يقال ان هذا التقرر ضعيف لوجوه أحدها ان الكلام فيما هو واجب بنفسه لا فيما هو موجب لغيره وأفعاله وانما قدر ان الموجب الفاعل يقف على غيره لم يزم أن يكون الواجب بنفسه يقف على غيره الثاني أن الموجب الفاعل لا يقف نفسه على غيره وإنما يقف تأثيره ولا يلزم من توقف تأثيره على غيره توقفه وهذا كما ذكر من التبديل بالعقل الفعالي فان أحد الايقول ان نفسه يتوقف على غيره الذي يقف عليه تأثيره فإذا كان هذا في الموجب فكيف بالواجب بل هم يقولون ان نفس الحجاب يتوقف على غيره بل وصول الاثر إلى المحل يتوقف على استعداد المحل الثالث أن هذا التشمل يمكن في غير الواجب بنفسه أما هو سبحانه وتعالى فلا يتصور أن يقف ذاته على غيره ولا فاعله على غيره فان القوابل هي أيضا من نفسه فالكلام في فعله لا يقبل لها كالكلام في فعله لا تقابل فكل ما سواه فقير اليه مفعول له وهو مستغن عن كل ما سواه من كل وجه بخلاف الفاعل المخلوق

من الناس خبلافة على من هذا الباب وقالوا لم تثبت بنص ولا إجماع وقد أنكر الإمام أحمد وغيره
على هؤلاء وقالوا من لم يرجع على خبلافة فهو أضل من حمار أهله واستدل على ثبوت
خبلافته بجده يسميته عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تكون خبلافة النبوة ثلاثين سنة
ثم تكون ملكا فعيل الراوي أن بنى أمية يقولون إن عليا لم يكن خليفة فقال كذب أمته بنى
الزرقاء والكلام على هذا المسئلة ليس بموضع آخر والمقصود هنا أن الحديث الذي فيه ذكر
الإنبياء غير خليفته هو لا بد أن عليا دخل فيه أو قد رآه لم يدخل فالمراد بهم من تقدم من الخلفاء
من قرئش وعلى أحق الناس بالخبلافة في زمنه بل لا ريب عند أحبيم العلماء

(فصل)

إذا تبين هذا فإذا ذكر من فضائله التي هي عند الله فضائل فهي حق أكن
الثلاثة ما هو كل منها وأما ما ذكره من الفضيلة فالقراءة فنه أجوبة أحدها أن هذا ليس
هو عند الله فضيلة فلا عبرة به فإن العباس أقرب منه نسبيا وقرن السابقين الأولين من
المجاهدين وقبورى أنه سيد الشهداء وهو أقرب نسبيا منه والنبي صلى الله عليه وسلم من
بنى العم عدد كبير كجدهم وعقيل وعبد الله وعبيد الله والفضل وغيرهم من بنى العباس
وكرهية وأبي سعيد بن الحر بن عبد المطلب وليس هؤلاء أفضل من أهل بيته ولا من أهل
بيعة الرضوان ولا من السابقين الأولين إلا من تقدم بسابقتها كعمه جعفر فإن هذين رضى الله
عنه من السابقين الأولين وكذلك عبيد بن الحر الذي استشهد يوم بدر وحينئذ فإذا ذكره
من فضائله فالطاعة والحسن والطهارة لا حاجة فيه مع أن هؤلاء لهم من الفضائل الصالحة ما لم يذكره
هذا المصنف ولكن ذكرها هو كحديث كالحديث الثوري وأما خطب خوارزم أنه لما تزوج على
بها طاعة وجه الله أها من فخر سبع سنوات وكان الخطيب جبريل وكان إسرائيل وسكايل
في سبعين ألفا من الملائكة شهيدا وهذا الحديث كحديث موضع اتفاق أهل المعرفة بالحديث
وكذلك الحديث الذي ذكره عن جذيفة (الثاني) أن يقال أن كان إيمان الأقارب فضيلة
فالواجب أن يكرم في هذه الفضيلة فإن إيمان النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق الناس وأبو
طالب بن مؤمن وكذلك أمه آمنت بالنبي صلى الله عليه وسلم وأولاده وأولاد أولاده وليس هذا
لأحد من الصلابة غير فليس في آداب أبي بكر ذرية أبي قحافة لأم من الرجال ولا من النساء إلا من
قد آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد تزوج النبي صلى الله عليه وسلم بنته وكانت أحب
أزواجه إليه وهذا أمر لم يشركه فيه أحد من الصلابة الأعسر ولكن لم تكن حفصة ابنته غزاة
عائشة بل حفصة طلقها ثم أوجعها وأتتة كان يقسم لاهل البيت لما وهبته أسود لثنتها ومصاره
أبي بكر النبي صلى الله عليه وسلم كانت على وجه لا يشرك فيها أحد وأما مصاهرة علي فقد شركه
فيما علمت من وجه النبي صلى الله عليه وسلم بنتا بعد بنت وقالوا كان عندنا ثلثة نزلت زجناها
غسان ولهذا إذا النورين لأنه تزوج بنتي بنى وقد شركه في ذلك وأوالعاص بن الربيع وزوجه
النبي صلى الله عليه وسلم أكبر بنته زين وحده مصاهرة وأراد أن يشبهه على في حكم
المصاهرة أراد على أن يستزوج بنت أبي جهل فذكره صهره هذا قال حدثني فصدقتني
وحدثني فوالى وأسلمت زين قبل إسلامه عدة وناعت عليه حتى أعادها إليه النبي صلى الله عليه
وسلم قبل أعادها لتكاح الأول وقيل بل جسد لها تكاحا والصحح أنه أعادها لتكاح الأول
هذا الذي فيه ثمة أثة الحديث كالجود وغيره وقد تنازع الناس في مثل هذه المسئلة إذا أسلمت الزوجة
قبل زوجها على أقوال المذكورة في غير هذا الموضع والله أعلم

الذي يتوقف فضله على قابل فانه
فعيل منقرا إلى شيء منفصل عنه
ليكن يمكن أن يحاب عنه بأن يقال
إذا كان الواجب فيه التوقف
بما يحاب على غيره لا يمنع أن يكون
موجبا بنفسه كما قالوا في العقل
الفسحال فإن يكون توقفه بما يحاب
على غيره لا يمنع أن يكون واجبا
بنفسه أولى وأحرى فإن الواجب
لفي واجب وزاخذ لا يوجد
الامام موجود ولا واجب الامام
واجب والعقل الفحال يقول هو
واجب بغيره وهو موجب بغيره
لا واجب بنفسه ومقصود أن
الواجب والواجب بالذات لا يمنع
توقفه على غيره وإنما منع
كونه مفعولا لا غير وتلخيص
الكلام أنوا نقول أن الواجب في
على المياهة كانت الحاجة حبالا
في وجود الواجب فيكون الواجب
لنفسه مقفرا إلى قابل لا لا في قابل
فتقول الواجب هو الذي لا يكون
مقفرا إلى قابل ليس هو الذي
لا يكون مقفرا إلى قابل فإن الذي
قام عليه به قطع القس على أن
الواجب لا يقع إلا على ما
كون الوجود الواجب به محيل هو
موصوفه أم لا في ذلك كلام آخر
لكنه عسير ذلك بأن الواجب
بالذات لا ينافي كون الموصوفه
محيل يقبله فكذلك الواجب
بالذات لا ينبغي أن يكون له محيل
واستشهد بالعقل الفحال

(باب) قال الرافضى الفصل الرابع فى امامة باقى الائمة الاثني عشر لنا فى ذلك طرق احدها النص وقد توارثته الشيعة فى البلاد المتسعدة خلفا عن سلف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الحسين هذا امام ابن امام اخوانا ما اوثمة تسعة تاسعهم فاقهم اسمه كاسمى وكتبته ككتبتى علا الارض عدلا وقسطا كما كتب جورا وظلما

(والجواب) من وجوه أحدها أن يقال أولاهذا كذب على الشيعة فإن هذا لا ينقله الا طوائف من طوائف الشيعة وسائر طوائف الشيعة تكذب هذا والزيادة بأسرها تكذب هذا وهم أعقل الشيعة وأعلمهم وخيارهم والاعمليّة كلهم يكذبون بهذا وسائر فرق الشيعة تكذب بهذا الا الاثني عشر به وهم فرقة من نحو سبعين فرقة من طوائف الشيعة وبالجملة فالشيعة فرق متعددة جدا وفرقهم الكبار أكثر من عشر من فرقة كلهم تكذب هذا الا فرقة واحدة فإن وآثر الشيعة (الثاني) أن يقال هذا معارض بماتلقه غير الاثني عشر به من الشيعة من نص آخر شافض هذا كالقائلين امامة غير الاثني عشر وبما تلقه الراوندية ايضا فان كلان هؤلاء يدعي من النص غير ما تدعيه الاثني عشرية (الثالث) أن يقال علماء الشيعة المتقدمون ليس فيهم من نقل هذا النص ولا ذكره في كتاب ولا احتج به في خطاب وأخبارهم مشهور ومتواتر فعلم أن هذا من اختلاق المتأخرين وإنما اختلق هذا الملمات الحسن بن علي العسكري وقيل ان ابنه محمد اغاث في شئ ظنهم هذا النص بعدموت النبي صلى الله عليه وسلم بأكثر من مائتين وخمسين سنة (الرابع) أن يقال أهل السنة وعلمائهم أضاعف أضاعف الشيعة كلهم يعلمون أن هذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم علمائهم لا يخاطبه الرب وبما هوون الشيعة على ذلك كعوام الشيعة مع على فإن ادعى علماء الشيعة أنهم يعلمون تواتر هذا الم يكن هذا أقرب من دعوى علماء السنة بكذب هذا (الخامس) أن يقال ان من شرط التواتر حصول من يقع به العلم من الطرفين والوسط وقبل موت الحسن بن علي العسكري لم يكن أحد يقول بامامة هذا المنتظر ولا عرف من زمن علي ودولة بني أمية أحد ادعى امامة الاثني عشر وهذا القائم وإنما كان المدعون يدعون النص على علي أو على ناس بعده وأما دعوى النص على الاثني عشر وهذا القائم فلا يعرف أحد قاله متقدما فضلا عن أن يكون نقله متقدما (السادس) أن الصحابة لم يكن فيهم أحد رافضى أصلا وإن ادعى مدع على عدد قليل منهم أنهم كانوا رافضة فقد كذب عليهم ومع هذا فلو لا ثبت بهم التواتر لان العدد القليل المتفقين على مذهب يمكن عليهم التواطؤ على الكذب والرافضة تجوز الكذب على جمهور الصحابة فكيف لا يجوز على من نقل هذا النص مع قتلهم ان كان نقله أحد منهم وإذا لم يكن في الصحابة من تواتر به هذا النقل انقطع التواتر من أوله (السابع) أن الرافضة يقولون ان الصحابة ارتدوا عن الاسلام بمجرد النص على عدد قليل نحو العشرة أو أقل أو أكثر مثل عمار وسلمان وأبي ذر والمقداد ومعلوم أن أولئك الجمهور لم يقولوا هذا النص فانهم قد كتموا عندهم فلا يمكنهم أن يضيفوا نقله الى هذه الطائفة وهؤلاء كانوا عندهم مجتمعين على موالاة علي متواطئين على ذلك وحينئذ فالطائفة القليلة التي يكن يواطئوها على النقل لا يحصل بها تواتر لجواز اجتماعهم على الكذب فإذا كانت الرافضة تجوز على جماهير الصحابة مع كذبهم الارتداد عن الاسلام وكتمان ما يتعذر في العادة التواطؤ على كتمانها فلا يجوز على قليل منهم تعدد الكذب بطريق الأولى والأحرى وهم يصرون بكذب الصحابة فكيف يمكنهم مع ذلك تصديقهم

لكمهم يقولون العقل الفعّال ليس بموجب بالذات وأما الرب الموجب بالذات فليس له محل يقبله فتبين ان الاستشهاد بهذا لا يصح وليس التّشبيـه بمطابقا والمقصود هنا الذي يعتمد عليه هو أمثله في نفس ما يسمونه التّركيب كما أنفسهم قد أبطلوه في مواضع أخرى واحتجوا به موضع آخر وهو حيث احتجوا به أضعف منه حيث أبطلوه وكذلك ما ذكره من الوجه الثاني على ابطال التركيب فإنه قال الوجه الثاني في امتناع كونه مركبا من الأجزاء أن تلك الأجزاء إما أن تكون واجبة الوجود لذاتها أو ممكنة أو البعض واجب والبعض ممكن لا حاز أن يقال بالاول على ما سبق في تحقيقه في اثبات الوحدةانية وإن كان الثاني أو الثالث فلا يخفى أن المقتر إلى الممكن يحتاج إلى التفسير وإلى بالامكان والاحتياج والممكن المحتاج لا يكون واجبا لذاته وما لا يكون واجبا لذاته لا يكون الها

في مثل هذا اذا كان الناقول له من له هوى ومعلوم أن شيعة على لهم هوى في نصره فكيف يصدقون في نقل النص عليه هذا مع أن العقلاء وأهل العلم بالنقل يعلمون أنه ليس في فرق السليبي أكثر من هذا الكذب وتكذيبا لله من الشيعة بخلاف غيرهم من انطوارج وإن كانوا مارقين فهم يصدقون لا يعمدون الكذب وكذلك المعتزلة يتدينون بالصدق وأما الشيعة فالكذب عليهم غالب من حين ظهروا (الوجه الثامن) أن يقال قد علم أهل العلم أن أول ما ظهر من الشيعة الامامية المدعية للنص في أواخر أيام الخلفاء الراشدين وأقر ذلك عبد الله ابن سباط فته الكذابون فلم يكونوا موجودين قبل ذلك فأى تواتر لهم (السابع) أن الاحاديث التي نقلها الصحابة في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان أعظم تواترا عند العامة والخاصة من نقل هذا النص فإن جاز أن يقدح في نقل جاهل الصحابة لتلك الفضائل فالقدح في هذا أولى وإن كان القدح في هذا متعذرا ففي تلك أولى واذا انتفت فضائل الصحابة التي دلت عليها تلك النصوص الكثيرة المتواترة امتنع اتفاقهم على مخالفة هذا النص فإن مخالفتهم لو كان حقاً من أعظم الأثر والعدد وإن (العاشر) أنه ليس أحسن الامامية ينقل هذا النص باسناد متصل فضلا عن أن يكون متواترا وهذه الالفاظ تحتاج إلى تكرير فإن لم يدرس ناقلا فاعلم ان يحفظوها وأن العدد الكثير الذين حفظوا هذه الالفاظ كحفظ ألقاط القرآن وحفظ الشهد والاذان جليا بعد جيل إلى الرسول ونحن إذا دعينا التواتر في فضائل الصحابة دعى تارة التواتر من جهة المعنى كتواتر خلافة الخلفاء الاربعة ووقعة الجبل وصفين وتزوج النبي صلى الله عليه وسلم بعائشة وعلى بفاطمة وتحول ذلك مما لا يحتاج فيه إلى نقل لفظ معين يحتاج إلى درس وتواتر ما للصحابة من السابقة والاعمال وغير ذلك وتارة التواتر في نقل ألقاط حفظها من يحصل العلم بنقله (الوجه الحادي عشر) أن المنقول بالنقل المتواتر عن أهل البيت يكذب مثل هذا النقل وانهم لم يكونوا يدعون أنه منصوص عليهم بل يكذبون من يقول ذلك فضلا عن أن يثبتوا النص على اثني عشر (الوجه الثاني عشر) أن الذي ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في عدد الاثني عشر مما أخرجه في الصحيحين عن جابر بن سمرة قال دخلت مع أبي على النبي صلى الله عليه وسلم فسمعت يقول لا يزال أمر الناس ما ضيا ولهم اثنا عشر رجلا ثم تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بكلمة خفيت عني فسألت أبي ماذا قال النبي صلى الله عليه وسلم قال قال كلهم من قريش وفي لفظ لا يزال هذا الأمر عزير إلى اثني عشر خليفة ثم قال كلمة لم أفهمها قلت لا إلى ما قال قال كلهم من قريش وفي لفظ لا يزال هذا الأمر عزير إلى اثني عشر خليفة والذي في التوراة يصدق هذا وهذا النص لا يجوز أن يراد به هؤلاء الاثنا عشر لأنه قال لا يزال الاسلام عزير ولا يزال هذا الأمر عزير ولا يزال أمر الناس ما ضيا وهذا يدل على أنه يكون أمر الاسلام قائما في زمن ولا يتهم ولا يكون قائما إذا انقضت ولا يتهم وعند الاثني عشر يتم أمر الامة في مدة أحسن هؤلاء الاثني عشر بل مارا لأمر الامة فاسد امتنقضا بتولي علم الظالمون المعتدون بل المنافقون الكافرون وأهل الحق أقل من اليهود وأيضاً فان عندهم ولاية المنتظر دائمة إلى آخر الدهر وحيث فلا يبقى زمان يتخلو عندهم من الاثني عشر وإذا كان كذلك لم يبق الزمان نوعين نوع يقوم فيه أمر الامة ونوع لا يقوم بل هو قائم في الزمان كلها وهو خلاف الحديث الصحيح (١) وأيضاً فالامر الذي لا يقوم بعد ذلك الا اذا قام المهدي المسمى الذي يقره أهل السنة وامام مهدي الرافضة ومدته قبله لا ينتظم فيها أمر الامة وأيضاً فإنه قال

قلت ولقائل أن يقول هذا الوجه أيضا فاسد من وجوه أحدها أن يقال لم لا يجوز أن تكون تلك الاجزاء كلها واجبة قوله على ماسبق في تحقيقه في مسألة التوحيد يقال له الذي ذكرته فيما بعد في مسألة التوحيد في الطريقة المعروفة لابن سينا وأتباعه من الفلاسفة وهوى وجهان أحدهما منه على أن السرك يفتر إلى آخره وهذا هو الوجه الذي ذكرته هنا فصار مدار هذا الوجه الثاني على الأول فلم يذكر الا الاول وقد تبين فساد الوجه الثاني الذي ذكرته في التوحيد منه على كون الوجوب بصير معلولا وهذا هو الذي ذكرته في كون الوجود الواجب لا يزيد على الماهية فلا يكون معلولا للماهية وأنت قد أفسدت هذا الوجه وما أفسدته به يفسد الآخر أيضا فتبين أن ما ذكرته في مسألة

(١) قوله وأيضاً فالامر الذي لا

في العبارة نقص ظاهر وحرر كتبه

مصححه

في الحديث كلهم من قريش ولو كانوا مختصين بعلي وأولاده ذكر ما عروبه الأثرى أنه لم يقل
كلهم من ولد اسمعيل ولأمم العرب وان كانوا كذلك لانه قصد القبيلة التي يختارون بها قائلو
المناز وأبكونهم من بني هاشم أو من قبيل علي مع على ذكر وان ذلك فلما جعلهم من قريش مطلقا
علم أنهم من قريش بل لا يختصون بقبيلة بل بنوهم وبنو عدي وبنو عبد شمس وبنو هاشم
فان الخلفاء الراشدين كانوا من هذه القبائل

(فصل) وأما الحديث الذي رواه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم يخرج
في آخر الزمان رجلا من ولد اسمعيل وكنيته كنيته عليا الأرملة عدلا كاملت جورا
وذلك هو المهدي **(١)** فلنواب ان الأحاديث التي يخرجها على خروج المهدي أحاديث
صحيحة رواها أبو داود والترمذي وأحمد وغيرهم من حديث ابن مسعود وغيره كقوله صلى الله
عليه وسلم في الحديث الذي رواه ابن مسعود لم يبق من الدنيا لا يوم أطول الله ذلك اليوم حتى
يخرج فيه رجل مني أو من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي علا الأرض قسما
وعدلا كاملت جورا وظلما ورواه الترمذي وأبو داود من رواية أم سلمة وأيضا في المهدي
من عترتي من ولد فاطمة ورواه أبو داود من طريق أبي سعيد وفيه علي الأرض سبع سنين ورواه
عن علي رضي الله عنه أنه نظر إلى الحسن وقال ان ابني هذا سيد كل مسلم رسول الله صلى الله عليه
وسلم وسيرج من صلبه رجل يسمى باسم نبيك يشبهه في الخلق ولا يشبهه في الخلقة علا الأرض
قسما وهذا الحديث غلط فيه طوائف طائفة أنكروها واحتجوا بحديث ابن ماجه أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا مهدي الا عيسى بن مريم وهذا الحديث ضعيف وقد اعتمد
أبو محمد بن الوليد البغدادي وغيره عليه وليس بما يعتمد عليه ورواه ابن ماجه عن يونس عن
الشافعي والشافعي رواه عن رجل من أهل اليمن يقال له محمد بن خالد الجندي وهو ممن لا يحتج به
وليس هذا في مستند الشافعي وقد قيل ان الشافعي لم يسمعه من الجندي وان يونس لم يسمعه
من الشافعي (الثاني) أن الاتي عشرة الذين ادعوا أن هذا هو مهديهم مذهبهم اسمعيل
ابن الحسن والمهدي المنعوت الذي وصفه النبي صلى الله عليه وسلم اسمعيل بن محمد بن عبد الله ولهذا
حذفت طائفة لفظ الأبحثي لا يناقض ما كذبت وطائفة حرقته فقالت جده الحسين
وكنيته أبو عبد الله فعنه محمد بن أبي عبد الله وجعلت الكنية اسما ومن سلك هذا ابن طلحة في
كتابه الذي سماه غاية السؤل في مناقب الرسول ومن له أدنى نظير يعرف أن هذا تخريف
صحيح وكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل يفهم أحد من قوله يواطئ اسمه اسمي واسم
أبيه اسم أبي إلا أن اسم أبيه عبد الله وهل يدل هذا اللفظ على أن جده كنيته أبو عبد الله ثم
أي تمييز يحصل له بهذا فكمن ولد الحسين من اسمه محمد وكل هؤلاء يقال في أجدادهم محمد
ابن أبي عبد الله كما قيل في هذا وكيف يعدل من يريد البيان إلى من اسمه محمد بن الحسن فيقول
اسمه محمد بن عبد الله ويعني بذلك أن جده أبو عبد الله وهذا كان تعرفه بأنه محمد بن الحسن
أوان أبي الحسن لان جده علي كنيته أبو الحسن أحسن من هذا وأين يلزم يري المهدي والبيان
وأيضا فان المهدي المنعوت من ولد الحسن بن علي لأمم ولد الحسين كما تقدم لفظ حديث علي
(الثالث) أن طوائف ادعى كل منهم أن المهدي المبشر به مثل مهدي القرطبة الباطنية الذي
أقام دعوتهم بالمغرب وهم من ولد مهديون القداح وادعوا أن مهديا من ولد محمد بن اسمعيل
والذي ذلك انساب الاسعيلية وهم ملاحد في الباطن خارجون عن جميع الملل أكفر من

التوحيد يعود إلى وجه واحد
وانت قد قدمت فسادة فالحالة
على ماسبق وما ساق منه ماهو
مكرر فكلها ما فاسد وهو دائما
في كلامه يذكر فساد هذه
الطريقة حتى انه لما استدلت
الفلاسفة أتباع ابن سينا وغيرهم
على أن الأجسام ممكنة بهذه
الطريقة واستدل بها طائفة
على حدوث العالم وهذا أول
طريقه ذكرها في حدوث العالم
فقال قد استدل أصحاب بساتك
الأول قولهم العالم ممكن الوجود
بذاته وكل ممكن بذاته فهو محدث
وقرر الامكان بأن قال أجسام
العالم مؤلفة ومركبة لماسبق بيانه
في الأجسام وكل ما كان مؤلفا
مركبا فهو مقتدر إلى أجزاءه وكل
مقتدر إلى غيره لا يكون واجبا
بذاته فالأجسام ممكنة بذواتها
والاعراض قائمة بالأجسام
ومقتدرة اليها والمقتدر إلى الممكن
أولى أن يكون ممكنا ثم نصف هذا
المسلك قائلو فلولهم ان العالم
مركب مسلم ولكن ما المانع أن

الغاية للصيرية ومذهبهم مركب من مذهب المجوس والصائبة والفلاسفة مع اظهار التشيع
وجندهم رجل يهودي كان يبيع للرجل مجوسى وقد كانت لهم دولة وأتباع وقصص العلماء
كتبا في كشف أسرارهم وهتك أسرارهم مثل صكتاب القاضي أبي بكر الباقلاني والقاضي
عبد الجبار الهمداني وكتاب الغزالي ونحوهم ومن ادعى أنه المهدي ابن التورث الذي خرج
أيضا بالمغرب وسمي أصحابه الموحدين وكان يقال في خطبهم الامام المعصوم والمهدي المعصوم
الذي يحيا الارض قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما وهذا ادعى أنه من ولد الحسن دون
الحسين فانه لم يكن رافضيا وكان له من الخبرة بالحديث ما ادعى به دعوى تطابق الحديث وقد علم
بالاضرار أنه ليس هو الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم ومثل عدة آخرين ادعوا ذلك
منهم من قبل ومنهم من ادعى ذلك فيه أصحابه وهؤلاء كثيرون لا يحصى عددهم الا انه وربما
حصل باحدهم نفع قوم وان حصل به ضرر لا آخرين لم يحصل بهدوى المغرب انتفع بطوائف
واضر به طوائف وكان فيه ما محمود وكان فيه ما مذموم وبكل حال فهو وأمثاله خير من مهدي
الرافضة الذي ليس له عين ولا أثر ولا يعرف له حم ولا خير لم ينتفع به أحد في الدنيا ولا في الدين
بل حصل باعتقاد وجوده من الشر والفساد ما لا يحصى الارب العباد وأعرف في زماننا غير
واحد من المشايخ الذين فهم هذه عبادة يظن كل منهم أنه المهدي وربما خطب أحدهم بذلك
مرات متعددة ويكون الخطابة بذلك الشيطان وهو يظن أنه خطاب من قبل الله ويكون
أحدهم اسمه أحد بن ابراهيم فيقال له محمد وأحد سواء وابراهيم الخليل هو جرسول الله
صلى الله عليه وسلم وأولاد ابراهيم فقدوا طاسل اسم واسم أبيك اسم أبيه ومع هذا فهو لا
مع ما وقع لهم من الجهل والغلط كأخاير من منتظر الرافضة ويحصل بهم من النفع ما لا يحصل
بمنتظر الرافضة ولم يحصل بهم من الضر ما حصل بمنتظر الرافضة بل ما حصل بمنتظر الرافضة
من الضرر أكثر منه

(فصل)

قال الرافضي الثاني أنا قد بينا أنه يجب في كل زمان امام معصوم ولا معصوم
غير هؤلاء اجماعا

(والجواب) من وجوه أحد هاتين المقدمة الاولى كاتقدم والثاني منع طوائف لهم
المقدمة الثانية (١) الثاني القول بالموجب (الثالث) أن هذا المعصوم الذي يدعونه في وقت
ما قد ولد عندهم لا كثير من أربعمائة وتسعين سنة فانه دخل السرداب عندهم ستة سنين
ومائتين وخمس سنين عند بعضهم وأقل من ذلك عند آخرين ولم يطرعه شيء مما يفعله أقل
الناس تأميرا بما يفعله أحاد الولاة والقضاة والعلماء فضلا عما يفعله الامام المعصوم فأى منفعة
لوجوده في مثل هذا لو كان موجودا فكيف اذا كان معجوما والذين آمنوا بهذه المعصوم أى
لطف وأي منفعة حصلت لهم به نفسه في دينهم وأديانهم وهل هذا الا فسد بما يدعيه كثير من
العامة في القلب والغش ونحو ذلك من أسماء يعظمون مساهما ما هو أعظم من رتبة النبوة
من غير تعين لشخص معين يمكن أن ينتفع به الانتفاع المذكور في مسمى هذه الاسماء وكما يدعى
كثير منهم حيلة الخضر مع أنهم لم يستفيدوا بهذه الدعوى منفعة لا في دينهم ولا في دنياهم وإنما
غاية من يدعى ذلك أنه يدعى جويان بعض ما يقدر الله على يدى مثل هؤلاء وهؤلاء مع أنهم لا حاجة
لهم الى معرفته ولم ينتفعوا بذلك لو كان حقا فكيف اذا كان ما يدعونه باطلا ومن هؤلاء من
يمثل له الجن في صورة ويقول أنا الخضر ويكون كاذبا وكذلك الذين يذكرون رجال الغيب

تكون أجزاءه واجبة وما ذكره
من الدلالة فقد بينا منعه في
مسئلة الوحدة فنهالما احتجوا
بهذه الدلالة على حدوث العالم
ذكر بعضها وأحال على ما ذكره في
الوحدة فكيف يحتج بها ببعضها
في مثل هذا المطلوب بعينه وهو
كون الاجسام ممكنة لأنها مركبة
ويحيل على ما ذكره في التوحيد
ومعلوم أنه لو بطل ما حجت تعارض
نصوص الكتاب والسنة واعتد
عليها حيث لا تناقض ذلك لكان
مع ما فيه من التناقض أقرب الى
العقل والدين من أن يحتج بها في
نفي لوازم نصوص الكتاب والسنة
ويبطل ما حجت لا تخالف نصوص
الانبياء الوجه الثاني أن يقال
أنت أيضا قد بينت في الكلام على
إثبات وحدانية الله تعالى فساد

(١) قوله الثاني القول بالموجب
كذا في الاصل وتأمل فان الثاني
تقدم والثالث الذي بعده فيه
الجواب بالتسليم فلهذه من زيادة
الناهي أو في الكلام نقص اه
كتبه محجبه

ورؤيتهم اعماراً والجن وهم رجال غائبون وقد نظنوا أنهم اناس وهذا قد ينافي مع مواضع تطول
حكايتهم اعماراً وترعسنا وهذا الذي تدعيه الرفضة امامهم قد عتدهم وامامهم عند العقلاء
وعلى التقديرين فلا منفعة لاحد بل لا دين ولا ديناً في علق دينه بالجهول انما لا يعلم موته
كان ضالاً في دينه لان ما علق به دينه لم يعلم صحته ولم يحصل له به منفعة فهل يفعل مثل هذا الا
جاهل لكن الذين يعتقدون حيلة الخضر يقولون انه يجب على الناس طاعته مع ان الخضر كان
جباراً موجوداً

(فصل) قال الرفضي الثالث الفضائل التي اشتمل كل واحد منهم عليها الموجبة
لكونه اماماً

(والجواب) من وجوه أحدها ان تلك الفضائل غائبة ان يكون صاحبها أهلاً لان تعقده
الامامة لكنه لا يصير اماماً بمجرد كونه أهلاً كما أنه لا يصير الرجل قاضياً بمجرد كونه أهلاً لذلك
(الثاني) أن أهلية الامامة ثابتة لا تخرب من قر يش كتبتهما هؤلاء وهم أهل ان يتولوا
الامامة فلا موجب للتخصيص ولم يصير وبذلك أئمة (الثالث) أن الثاني عشر منهم معدوم
عند جهور العقلاء فامتنع أن يكون اماماً (الرابع) أن العسكريين ونحوهم من طبقة
أشكالهم لم يعلم لهم اتباز في علم أو دين كما عرف لعلي بن الحسين وأبي جعفر وجعفر بن محمد

(باب) قال الرفضي الفصل الخامس من من تقصمه لم يكن اماماً وبذلك عليه وجوه
(قلت والجواب) أنه ان أراد بذلك أنهم لم يتولوا على المسلمين ولم يبايعهم المسلمون ولم يكن
لهم سلطان بقسمون الحدود ويوفون به الحقوق ويجاهدون به العدو ويصاوبون بالمسلمين الجمع
والاعباد وغير ذلك مما هو داخل في معنى الامامة فهذا جهل ومكارة فان هذا امر معلوم بالتواتر
والرفضة وغيرهم يعلمون ذلك ولم يتولوا الامامة لم تنقدح فيهم الرفضة لكن هم يطلقون ثبوت
الامامة واتفاهاً ولا يصفون هل المراد ثبوت نفس الامامة ومباشرتها أو نفس استحقاق ولاية
الامامة ويطلقون لفظ الامام على الثاني وهو هو أنه يتناول النوعين وان أراد بذلك أنهم
لم يكونوا يصلحون للامامة وأن علياً كان يصلح لهادونهم أو أنه كان أصح لهم منهم فهذا كذب
وهو مورد النزاع ونحن نجيب ذلك جواباً عاماً كلياً ثم نجيب بالتفصيل أما الجواب العام
الكلّي فنقول نحن المعلنون بكونهم أئمة صالحين للامامة علمياً يقينياً قطعياً وهذا لا يفتازع فيه
اننا من طوائف المسلمين غير الرفضة بل أئمة الامامة وجهورها يقولون اننا علم أنهم كانوا أحق
بالامامة بل يقولون اننا علم أنهم كانوا أفضل الامامة وهذا الذي نعلمه ونقطع به ونحرمه لا يمكن أن
يعارض بدليل قطعي ولا ظاهري أما القطعي فلان القطعيات لا يتناقض موجباتها ومقتضاها وأما
الظنيات فلان الظني لا يعارض القطعي وجهه ذلك أن كل ما يورده القادر فلا يخالف أمرين
انما نقل لانعلم صحته أو لانعلم لادته على بطلان امامتهم وأي المقدسين لم يكن معلوماً لم يصلح
لمعارضته ما علم قطعاً وان اقام الدليل القطعي على ثبوت امامتهم لم يكن علينا أن نجيب عن الشبه
المفضلة كأن ما علمنا قطعاً لم يكن علينا أن نجيب عما يعارضه من الشبه السوفسطائية ونس
لاحداث يدفع ما علم يقيناً بالظن سواء كان ظاهراً أو منطوقاً بل ان تين له وجه فساد الشبهة وبينه
لغيره كان ذلك زيادة علم ومعرفة وتأصيل الحق في النظر والمناظرة وان لم تبين ذلك لم يكن له
أن يدفع اليقين بالشك وسنتين ان شاء الله تعالى الادلة الكثيرة على استحقاقهم للامامة وأنهم
كانوا أحق بهم من غيرهم

هذه الطريقة التي سلكها ابن
سينا وغيره من الفلاسفة التي
أحلت عليها هو ذلك انه قال

الفصل الثاني في امتناع وجود
الهيكل واحد منهما من صفات
الالهية ما لا يخفى وقد اخرج النافون
لشركة بمالك ضعيفة المسلك
الاول هو ما ذكره الفلاسفة وذلك
انهم قالوا لو قدر وجود واجبين كل
واحد منهما واجب ذاته فلا يخفى
اما ان يقال باتفاقهما من كل وجه
أو باختلافهما من كل وجه أو
باتفاقهما من وجه دون وجه فان
كان الاول فلا تصدق في مسمى
واجب الوجود اذ التعدد والتغاير
دون تميز محال وان كان الثاني فما
اشتركا في وجوب الوجود وان
كان الثالث فبانه الاشتراك غير
ما به الاتفاق وما به الاشتراك ان
لم يكن هو وجوب الوجود فلساً
واجبين بل أحدهما دون الآخر
وان كان الاشتراك بوجوب
الوجود فهو ممتنع لوجهين الاول
هو ان ما به الاشتراك من وجوب
الوجود اما ان يتم تحققه في كل

(فصل) قال الرافضی الاول قول ابی بکر ان لی شیطانا یغتربی فان استقمیت فاعینونی و اذ غرت ففقمونی ومن شأن الامام تکمیل الرعیة فکیف یطلب منهم الکمال

(والجواب) من وجوه أحدها أن التأويل منه أنه قال أن الشيطان يعترني يعني الغضب فإذا اعتراني فاجتنبوني لا أوتر في ابتاركم وقالوا طيعوني ما أطعت الله فإذا عصبت الله فلا طاعة لي عليكم وهذا الذي قاله أبو بكر رضي الله عنه من أعظم ما عده به كاستيائه أن شاء الله تعالى (الثاني) أن الشيطان الذي يعتره قد فرس بالله يعرض لأن آدم عند الغضب خافى عند الغضب أن يعتدي على أحد من العرة فأمرهم بمجانبة عند الغضب كابت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان فتبين عن الحكم في الغضب وهذا هو الذي أراد أبو بكر أراد أن لا يحكم وقت الغضب وأمرهم أن لا يطلبوا منه حكماً أو يحاكموه على حكم في هذه الحال وهذا من طاعة الله ورسوله (الثالث) أن يقال الغضب يعترني يعني آدم كلهم حتى قال سيد ولد آدم اللهم انما أنا بشر فأغضب كما يغضب البشر وإني اتخذت عندك عهداً لن تخلفه أبداً فمن أدبته وأسيته وأجلدته فأجعلها كفارة وقربة بتقريبها إلي يوم القيامة أخرجاه في الصحيحين عن أبي هريرة وأخرجه مسلم عن عائشة قالت دخل رجلان على النبي صلى الله عليه وسلم فأغضبا فغضب ما ولعنهما فإلما أخرجاه قلت يا رسول الله من أصاب من الخير ما أصاب هذا الرجلان قال وما ذلك قلت لعنتهما وسبتهما قال أو ما علمت ما شارطت علي بهي قلت نعم انما أنا بشر فأبى المسلمين سبته أولدته فأجعلها زكاة وأجرأ وفي رواية أنس أني اشتربت على ربي فقلت نعم انما أنا بشر أرى كإرضي البشر وأغضب كما يغضب البشر فأبى أحد دعوت علي من أمي بدعوت ليس لها بأهل أن يجعلها له طوراً أو كدة وقربة وأيضاً فوسى رسول كريم وقد أخبر الله عن غضبه بما ذكره في كتابه فإذا كان مثل هذا لا يقدر في الرسالة فكيف يقدر في الإمامة مع أن النبي صلى الله عليه وسلم شبهه بأبكر بارأهم وعسى في لبنة وحده وشبهه بنوح وموسى في شدته في الله فإذا كانت هذه الشدة لا تنافي في الإمامة فكيف تنافيها شدة أبي بكر (الرابع) أن يقال أبو بكر رضي الله عنه قصد بذلك احتراز أن يؤذي أحد منهم فأبى كل هذا وأغبره عن غضب علي من عصاه وفاتلهم وفاتلوه بالسيف وسفك دماءهم فإن قتل كانوا يستحقون القتال بعصية الامام وأغضبه قبل ومن عصي أنا بكر وأغضبه كان أحق بذلك لكن أبو بكر ترك ما يستحقه ان كان علي يستحق ذلك والافتخار يقال من عصي علواً أغضبه جازة أن يقاتله ومن عصي أباً بكر لم يجزه تأديبه فدل على أن ما فعله أبو بكر أكبر من الذي فعله علي وفي المسند وغيره عن أبي هريرة أن رجلاً أغضبا أباً بكر قال قتلته أنا لأنني أن ضرب عنقه يا خليف رسول الله قال فذهبت لك في غضبه ثم قال ما كانت لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يستحل أن يقتل مسلماً بغير دخالفة أمره والعلماء في حديث أبي هريرة على قولين منهم من يقول مراده أنه لم يكن لأحد أن يقتل أحداً سبه إلا الرسول صلى الله عليه وسلم ومنهم من يقول ما كان لأحد أن يحكم بعله في الدماء إلا الرسول وقد تخلف عن بيعته سعد بن عباداً إذا ذه بكلمة فضلائع فعل وقد قبل ان علواً وغيره امتنعوا عن بيعته أشهر فأرأى أنهم يبعثه فعمل هذا كله الامن كالأمر وعنه عن أنس الإمامة وكالعله وتقواه وهكذا قوله فإذا اعتراني فاجتنبوني (الخامس) ان في الصحيح عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما منكم من أحد الا وكل يعترينه من الجن

وأحد من الواجبين بدون ما به
الافتراق ولا يسمي دونه فان كان
الاول فهو محال والا كان المعنى
المشتبك المطلق متحققا في الاعيان
من غير تخصص وهو محال وان
كان الثاني كان وجوب الوجود
ممكنا لا افتقاره في تحققه الى غيره
فالوصوفيه وهو ناقيل بوجوب
وجوده أولى أن يكون ممكنا
الفيصه الثاني ان يسمي واجب
الوجود اذا كان من كسب من أمرين
وهو وجوب الوجود المشترك وما
به الافتراق فيكون مقتضا في
وجوده الى كل واحد من مفرديه
وكل واحد من المفردين مغاير
للبعضة المركبة منهما ولهذا يتصور
تفصل كل أحد من الافراد مع
الجهل بالمركب منها والمعلوم غير
الجهول وكل ما كان مقتضا الى
غيره فهو وجوده كان ممكنا
لا واجبا لذاته اذا لمعنى الواجب
الوجود لذاته الا ما لا يقتصر في
وجوده الى غيره وهذه الحالات انما
لزم من القول بتعدد واجب
الوجود لذاته فيكون محالا قال

قالوا وياك يا رسول الله قال وياي ولكن ربى أعانى عليه فأسلم فلا مأمرنى إلا بخير وفى الصحيح
عن عائشة قالت يا رسول الله أومى شيطان قال نعم قالت ومع كل إنسان قال نعم قالت
ومعك يا رسول الله قال نعم ولكن ربى أعانى عليه حتى أسلم والمراد فى أصح القولين استسلم
وانقادى ومن قال حتى أسلماً فلفظ قد حرف معناه ومن قال الشيطان صار مأمرنا فقد حرف
لفظه وقد قال موسى لما قتل القبطى هذا من عمل الشيطان أنه عدو مضل مبين وقال فى
موسى وما أقسانه الا الشيطان أن ذكره وذكراته فى قصة آدم وحواء فأزلهما الشيطان
عنها فأخرجهما بما كان فيه وقوله فوسوس لهما الشيطان ليدى لهما ما وورى عنهما من
سواهما فإذا كان عرض الشيطان لا يقدر فى سيرة الأنبياء عليهم السلام فكيف يقدر فى
أمامة الخلفاء وإن ادعى مدعى أن هذه النصوص مؤولة قيل له فيجوز لغيرك أن يتناول قول
الصدىق لما ثبت بالدلائل الكثيرة من إيمانه وعلمه وتقواه وورعه فإذا ورد لفظ بجمل يعارض
ما ورد وجب تأويله وأما قوله فإن استقمت فأعينونى وإن زغت فقومونى فهذا من كمال عدله
وتقواه وواجب على كل امام أن يتقيد به فى ذلك وواجب على الرعية أن تعامل الأئمة بذلك
فإن استقام أعانوه على طاعة الله تعالى وإن زاغوا خطأ بينوا له الصواب ودلوه عليه وإن تعد
ظلمنا معونه منه بحسب الامكان فإذا كان متقاد الحق كما يجبكر فلا عذر لهم فى ترك ذلك وإن
كان لا يمكن دفع الظلم إلا بما هو أغظم فسادا منه لم يدفعوا الشر القليل بالشر الكثير • وأما
قول الرافضى ومن شأن الامام تشكيل الرعية فكيف يطلب منهم التشكيل فعنه أجوبة أحدها
أن الانسلاخ من الامام يكملهم وهم لا يكمونه أيضا بل الامام والرعية يتعاونون على البر والتقوى
لا على الاثم والعدوان بمنزلة أمير الجيش والقافلة والصلاة والحج والدين قد عرف بالرسول فلم يبق
عند الامام دين ينفر به ولكن لا بد من الاجتهاد فى الجزئيات فإن كان الحق فيها نبأ أمر به
وإن كان متبهما لا مذهب منهم بينه لهم وكان عليهم أن يطعموه وإن كان مشكها عليهم استشروا
فيه حتى يبين لهم وإن تبين لاحد من الرعية دون الامام بينه له وإن اختلف الاجتهاد فالامام
هو المتبع فى اجتهاده إذ لا بد من الترجيح والعكس مجتمع وهذا كما تقولوه الرافضة الامامية
فى نواب المعصوم فانه وإن تبين لهم الكليات فلا بد فى تبين الجزئيات من الاجتهاد وحيث تفكر
امام هو نائب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى لا يبقى عصمه ونوابه أحق بالاتباع من
نواب غيره والمراد بكونهم نوابه أن عليهم أن يقوموا بما قام به ليس المراد استخلافهم فإن طاعة
الرسول واجبة على كل متول سواء لالة الرسول أو غيره وطاعته بعد موته كطاعته فى حياته ولو
ولى هو رجال واجب عليه وعلى غيره ما يجب على غيره من الولاية (الوجه الثانى) أن كلام
المخالفين قد استكمل بالأحرار المتناظرين فى العلم والمتناظرين فى الرأى والمتناظرين فى المصالح
فى مصلحة دينها ودنياها واما مجتمع هذا فى الخلق سبحانه لانه لا بد أن يكون للمسكنات
المحدثات فاعل مستغن بنفسه غير محتاج الى أحد لا يلقى بعضه الى الدور فى المثرات والتسلسل
فيها وأما المخالفون فكلما يستفد حوله وقوته من الله تعالى لا من نفسه ولا من الآخر فلا دور
فى ذلك (الوجه الثالث) أنه ما زال المتعلون ينهون معلمهم على أشياء ويستفيدونها العلم منهم
مع أن عامة ما عند المتعلم من الأصول تلقاها من معلمه وكذلك فى الصنائع وغيرهم (الوجه الرابع)
أن موسى صلى الله عليه وسلم قد استفاد من الخضر ثلاث مسائل وهو أفضل منه وقد قال
الهدد سليمان أحطت بحلم محطبه وليس الهدد قريبا من سليمان وتبيننا صلى الله عليه وسلم

وربما استخرج بعض الأصحاب
فى اثبات الوحدة الى هذا
المسلك أيضا وهو ضعيف اذ لقائل
أن يقول واصلنا الاتفاق بينهما
من وجه والاتفاق من وجه وإن
ماه الاتفاق هو وجوب الوجود
ولكن لم قلتم بالاتفاق وما ذكرتموه
فى الوجه الاول انما يلزم أن لو كان
سمى وجوب الوجود معنى
وجوديا وأما تقدير أن يكون
أمرا سلبيا ومعنى عدمها وعدم
افتقار الوجود الى علة خارجية فلا
فلم قلتم بكونه أمر وجوديا ثم سلب
الكلام فى كونه عدميا عايبا
هذا موضع الكلام فيه قال وعلى
هذا فقد بطل القول بالوجه الثانى
فانه اذا كان حاصل الوجوب
يرجع الى صفة سلب فلا وجوب
ذلك الشر كيب من ذات واجب
الوجود والاما وجوب سلب أصلا
فانه ما من سلب إلا يشتق بسلب
غيره عنه وان سلمنا وجوب
الوجود أمر وجودي ولكن
ما ذكرتموه من لزوم الشر كيب
فهو لازم وإن كان واجب الوجود

كان يشاور أصحابه وكان أحيانا يرجع اليهم في الرأي قال له الحبيب يوم بدر يا رسول الله أرايت
 هذا المنزل أهو منزل أنزلك الله تعالى فلنسان نعدده أم هو الحرب والرأي والمكيدة فقال
 هو الحرب والرأي والمكيدة فقال ليس هذا المنزل قتال فرجع الى الرأي الحبيب وكذلك يوم
 الخندق كان قد رأى أن يصلح عطفان على نصف عمر المدينة ويصرف عن القتال فجاء سعيد
 فقال يا رسول الله ان كان الله أمرنا بهذا فسمعوا وطاعة أو كما قال وان كنت انت انما فعلت
 هذا لمصلحتنا لفلقد كانوا في الجاهلية وما بناون من مائة الف الاشياء أو قرأه فلما أعز الله بالاسلام
 نعيمهم ثم لما تعظمهم الا سيف أو كما قال فقبل منه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وعمر أشار
 عليه لما أذن لهم في غزوة تبوك في نحر الركب أن يجمع أزوادهم ويدعوا بالبركة فقبل منه
 وأشار عليه بالبركة فقبل منه وأبو بكر لم يكن يرجع اليهم فبالس في نص من الله
 ورسوله بل كان اذا تبين له ذلك لم يبال عن خالفه الا ترى أنه لما نزع عمر في قتال أهل الردة
 لا جعل الخوف على المسلمين ونزع عمر في قتال ما نفي الردة وكان نزع عمر في ارسال جيش أسامة لم يرجع
 اليهم بل يبل لهم دلالة النص على ما فعله وأما في الامور الجزئية التي لا يجب أن تكون منصوطة
 بل بقصدتها المصلحة فهذه ليس هو فيها اعظم من الانبياء (الخامس) أن هذا الكلام من
 أي بكر ما زاد عند الامامة الاشرافا وتعظيما ولم تعظم الامامة احدا بعد نبينا كما عظمت الصديق
 ولا اطاعت احدا كما اطاعته من غير رغبة اعطاهم اياها ولا رغبة احاقهم بها بل الذين
 يابعدوا الرسول تحت الشجرة يابعدوه طوعا ومقروا بفضيلته واستحقاقه ثم مع هذا انهم
 اختلفوا في عهد في مسئلة واحدة في دينهم الا وازال الاختلاف بيسانهم لهم ومراحمهم وهذا
 أمر لا يشرك فيه غيره وكان عمر أقرب اليه في ذلك ثم ثمان وأما على فقاتلهم فقاتلوه فلا قومهم
 ولا قوموه فأى الامامين حصل به مقصود الامامة أكثر وأى الامامين أقام الدين ورد المرتدين
 وقاتل الكافرين واتفق عليه كلمة المؤمنين هل يشبه هذا هذا الامن هو غاية النقص
 من العقل والدين

(فصل) قال الرافضي (الثاني) قول عمر كانت بيعة أبي بكر قلته وفي الله المسلمين
 شرها فمن عادلى مثلها فاقواوه ونونها قلته يدل على أنها لم تقع عن رأي صحيح ثم سأل فاباه شرها
 ثم أمر يقتل من يعود الى مثلها وكان ذلك بوجب الطعن فيه

(الجواب) أن لفظ عمر مائت في الصحيحين عن ابن عباس من خطبة عمر التي قال فيها ثم
 انه قد بلغني أن قاتلا منكم يقول والله لو مات عمر يا بعت فلانا فلا يفتنن امرؤا يقول انما كانت
 بيعة أبي بكر قلته الا وانه قد كانت كذلك ولكن قد وفى الله شرها وليس فيكم من تقطع اليه
 الاعتناق مثل أبي بكر من يابعد رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا يابعد هو ولا الذي يابعد تقرة
 أن يقتلوا وانه كان من خيرنا حين وفى الله نبيه صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث وفيه أن
 الصديق قال وقد رزيت لكم أحد هذين الرجلين فابعدوا هما شتم فأخذ بيدي وبداي عبيدة
 وهو جالس بيننا فلم أكره مما قال غيرها كان والله أن أقدم فضرب عني لا يقر بى من انما أحب
 الى أن تأمر على قوم فهم أو بكر اللهم الا أن تسول لي نفسي شاعندموني لأحدهم لأن وقد
 تقدم الحديث بكلامه ومعنى ذلك أنها وقعت فإثم تكن قد استعدت لها ولا نهاها لانها لا بابكر
 كان متبعا لذلك فلم يكن محتاج في ذلك الى أن يجتمع لها الناس اذ كلهم يعلنون أنه أحق بها

ولحدا من حيث ان مسمى واجب
 الوجود من كبسب القات المتصفة
 بالوجوب ومن الوجوب الذاتي فما
 هو العذر عنه مع اتحاد واجب
 الوجود فهو العذر مع تعدد مقلت
 الوجه الاول ذكره الرازي فله في
 ابطال هذا الوجه الثاني ذكره
 الرازي كاذك الشهرستاني فله
 وثقوان هذا منقوض بشاركة
 واجب الوجود لسائر الموجودات في
 مسمى الوجود وامتيازه عنها بوجوب
 الوجود نفسه صار فيه على أصلكم
 ما به الاشتراك وما به الامتياز
 واللامذي يقول ان وجوب الوجود
 بالاشتراك القطعي وقاله قبله
 الشهرستاني والرازي مع تناقضهما
 في ذلك وقولهما في موضع آخر
 بخلاف ذلك والمقصود ههنا ان
 ما ذكره في ابطال تعدد واجب
 الوجود وانما بطريق ابن سينا
 وأتباعه في ذلك يبين بطلان
 ما أحال عليه في قوله لا يجوز ان
 تكون الاجزاء كلها واجبة على
 ماسبق تحقيقه في مسئلة
 التوحيد ومن أعجب خذلان

وليس بعد أبي بكر من يجتمع الناس على تقضيه واستحقاقه كما اجتماعي ذلك في أبي بكر. أراد أن ينفر ببيعة رجل دون ملا من المسلمين فاقتلوه وهولم يسأل فقامه ثم جابل أخيراً أن الله وق شر الفتنة بالاجماع

(فصل) قال الرافضي (الثالث) فصورهم في العلم والتعاونهم في أكثر الاحكام الى

المخالفين السنة وتضعفهم للبيعة اذا نصر بها حق وتقويتها اذا نصر بها باطل أن حجة الفلاسفة على التوحيد قد ابطالها الاستدلال بها على أن الله واحد والدليل حق لا ينفك وإن قدر ضعف الحجة ثم انه احتج بها بعينها على نفى لوازم علو الله على خلقه بل ما يستلزم تعطيل ذاته فيجعلها حجة فيما يستلزم تعطيل ويبطلها اذا احتج بها على التوحيد وأيضاً ما ذكره في ابطال هذه الحجة يبطل الوجه الاول أيضاً فانه اذا لم يتنع واجبان بانفسهما فان لا يتنع جزان كل منهما واجب بنفسه بطريق الاولى والاخرى واعلم أن الوجهين الذين ابطالهما الحجة أحدهما منع كون الوجوب أمراً ثبوته والثاني المعارضة أمام المعارضة فواردة على هؤلاء الفلاسفة لا مندوحة لهم عنها ومعارضة الشهرستاني والرازي وأطن الغزالي أجود من معارضة الأمدى ومن اعتذر عن ذلك بأن الواجب لفظ مشترك لم يطلان توحيد الفلاسفة

(الجواب) أن هذا من أعظم الهتان أما أبو بكر فاعرف أنه استفاد من على شياً أصلاً وعلى قدروى عنه واحتذى حذوه واقتدى بسيرته وأما عرف فقد استفاد على منه أكثر ما استفاد عمر منه وأما عثمان فقد كان أقل علماً من أبي بكر وعمر ومع هذا فما كان يحتاج الى على حتى ان بعض الناس شكوا الى على بعض سعاة عمال عثمان فأرسل اليه بكتاب الصدقة فقال على لاجلته لئلا يصدق عثمان وهذه فرائض الصدقة ونصها التي لاتعلم الا بالتوقيف فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي من أربع طرق أحدها عند علماء المسلمين كتاب أبي بكر الذي كتبه لانس بن مالك وهذا هو الذي رواه البخاري وعلى به أكثر لأنه وبعد كتاب عمر وأما الكتاب المنقول عن على ففيه أشياء لم يأخذها أحد من العلماء مثل قوله في خمس وعشرين سنة دون هذا خلاف النصوص المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا كان ماروى عن على امام نسخ واما خطأ في النقل والرابع كتاب عمرو بن حزم كان قد كتبه لما بعثه الى خيبران وكتاب أبي بكر هو آخر الكتب فكيف يقول عاقل انهم كانوا يلتجئون اليه في أكثر الاحكام وقضائه لم يكونوا يلتجئون اليه بل كان شرح وعبيدة السلفي ونحوهما من القضاة الذين كانوا في زمن على يقضون بما تعلمونه من غير على وكان شرح قد تعلم من معاذ بن جبل وغيره من الصحابة وعبيدة تعلم من عمرو وغيره وكانوا يلتجئون اليه في علمه ما يقضونه باستفتاء بما عندهم من العلم فكيف يقال ان عمر وعثمان كانا يلتجئان اليه في أكثر الاحكام وقد قال على كان رأي ورأي عمر في أمهات الاولاد أن لا يسمع وأن قدر أبت أن يسمع فقال له عبيدة السلفي رأيت عمر في الجماعة أحب اليك من رأي بل حدثك في الفرقة فهذه قاضيه لا يرجع الى رأيه في هذه المسئلة مع أن أكثر الناس انما منع بها تقليداً لعمر ليس فيها نص صريح صحيح فاذا كانوا يلتجئون اليه في هذه المسئلة فكيف يلتجئون اليه في غيرها وفيها من النصوص ما يشي ويكفي وانما كان يقضى ولا يشاور علياً وربما قضى بنفسه أنكرها على لمخالفها قول جمهور الصحابة كابني عم أحدهما إلا أن قضى له بالمال فأنكر ذلك على وقال بل يعطى السدس ويشتركان في السابق وهذا قول سائر الصحابة زيد وغيره فلم يكن الناس مقلدين في ذلك أحداً وقول على في الجدل لم يقل به أحد من العلماء الا ابن أبي ليلى وأما قول ابن مسعود فقال به أصحابه وهم أهل الكوفة وقول زيد قال به خلق كثير وأما قول الصديق فقال به جمهور الصحابة وقد جمع الشافعي ومحمد بن نصر المروزي كتاباً كبيراً فيما لم يأخذ به المسلمون من قول على لكون قول غيره من الصحابة أسبق للكتاب والسنة وكان المرجوح من قوله أكثر من المرجوح من قول أبي بكر وعمر وعثمان والراجح من أقوالهم أكثر فكيف انهم كانوا يلتجئون اليه في أكثر الاحكام

(فصل) قال الرافضي (الرابع) الفوائع الصادرة عنهم وقد تقدم أكثرها

(قلنا الجواب) قد تقدم عنها مجمل ومفصلاً وبنا الجواب عما شكر عليهم أسير من الجواب عما شكر على وانه لا يمكن أحداً له علم وعدل أن يجرحهم ويركي علياً بل متى ذكر علياً كانوا

أولى بالتركية وإن جرحهم كان قد طرق الجرح إلى على بطريق الأولى والرافضة أن طردت قولها
لزمها جرح على أنهم من جهة الثلاثة وإن لم تطرده تين فساده وتناقضه وهو الصواب كما قدم
مثل ذلك اليهود والنصارى إذا قدسوا في نبوة محمد دون نبوة موسى وعيسى فأي رد الكافي
على نبوة محمد سؤال الأورد على نبوة موسى وعيسى أعظم منه وما ورد الرفض على إمامة
الثلاثة الأورد على إمامة على ما هو أعظم منه وما ورد القيلوس على أهل الملل بل رد على ما هو
أعظم منه وهكذا كل من كان أبعد عن الحق من غير مدعيه أعظم مجار على الأقرب ومن
الطرق الحسنة في مناظرة هذا أن يورد على من جنس ما يورد على أهل الحق وما هو أعظم منه
فإن المعارضة نافعة وحيث أن فهم الجواب الصحيح على الجواب عما يورد على الحق وإن وقع في
الحيرة والعجز عن الجواب اندفع شره بذلك وقيل له جواب بل عن هذا هو جوابنا عن هذا

(فصل) قال الرفض (الخامس) قوله تعالى لا تاتل عهدي الظالمين أخبر بأن عهد
الإمامة لا يصل إلى الظالم والكافر ظالم لقوله والكافرون هم الظالمون ولا شك في أن الثلاثة
كانوا كفارا يبعدون الأصنام إلى أن ظهر النبي صلى الله عليه وسلم

(والجواب) من وجوه أحدها أن يقال الكفر الذي يعقه الأيمان الصحيح لم يسبق على صاحبه
منهزم هذه ما عوهم بالاضطرار من دين الإسلام بل من دين الرسل كلهم كما قال تعالى قل للذين
كفروا ان يتنبهوا يغفر لهم ما قد سلف وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الإسلام يجب ما قبله
وفي لفظ يهدم ما كان قبله وإن الهجرة تهدم ما كان قبلها وإن الحج يهدم ما كان قبله (الثاني)
أنه ليس كل من ولا على الإسلام بأفضل من أسلم بنفسه بل قد ثبت بالنصوص المستفظة أن
خير لقرون القرن الأول وعامتهم أسلموا بانفسهم بعد الكفر وهم أفضل من القرن الثاني الذين
ولدوا على الإسلام ولهذا قال أكثر العلماء انه يجوز على الله أن يبعث من آمن بالانبياء قبل محمد
صلى الله عليه وسلم فإنه إذا جاز أن يبعث نبياً من ذرية إبراهيم وموسى فمن الذين آمنوا بها أولى
وأحرى كما قال تعالى فمن له لوط وقال اني مهاجر إلى ربى وقال تعالى وقال الذين كفروا والرسول
لنفرجكم منكم من أرضنا ولتعبدن في ملتنا فأوحى إليهم بهم لنهلكن الظالمين ولنسكنكم الأرض
من بعدهم وقال تعالى قال الملا الذين استكبروا من قومه لنفرجكم منكم والذين آمنوا
معلمن قد ربنا أولتعبدن في ملتنا قال أولو كنا كارهين قد أمرنا على الله كذباً بان عدنا
في ملتنا بعد أن نجما الله منها وما يكون لنا أن نعبد فيها الآن شاء الله ربنا وسع ربنا الآية
وطردها من باب الذنب وغفر الله له لم يقدح في علو درجته كانتنا من كان والرافضة لهم في هذا
الباب قول فارقوا به الكتاب والسنة واجاع السلف ودلائل العقول والتمزوا لاجل ذلك
ما يعلم بطلانه بالضرورة كدعواهم إيمان آزر وأبوي النبي وأجداده معه أي طلب وغير ذلك
(الثالث) أن يقال قبل أن يبعث الله محمد صلى الله عليه وسلم لم يكن أحد مؤمناً من قریش
لأجل ولا صبي ولا امرأة ولا الثلاثة ولا على وإذا قيل عن الرجال انهم كانوا يبعدون الأصنام
والصلبان كذلك على وغيره وإن قيل بكفر الصبي ليس مثل كفر البالغ قيل ولايمان الصبي
مثل إيمان البالغ فالذي ثبت لهم حكم الإيمان والكفر وهم بالقول وعلى ثبت له حكم الكفر
والإيمان وهو دون البلوغ والصبي المولود دين أبوين كافر من يجزى عليه حكم الكفر في الدنيا
باتفاق المسلمين وإذا أسلم قبل البلوغ على قولين للعلماء بخلاف البالغ فإنه يصير مسلماً باتفاق
المسلمين فكان إسلام الثلاثة تخير جالهم من الكفر باتفاق المسلمين وأما إسلام على فهل يكون

بطريق الأولى فإنه لا محذور حيثئذ
في إثبات أمور متعددة كل منها
يقال له واجب الوجود بمعنى غير ما
يقال للآخرة فكل حال يلزم ما لزوم
التركيب وما يطلان توحيدهم
وأيهما كان لازماً لزم الآخر فإنه
إذا لزم التركيب بطل توحيدهم وإذا
بطل توحيدهم أمكن تعدد الواجب
وهذا يبطل امتناع التركيب ولا
رب أن أصل كلامهم بل وكلام
نفاً لعلو الصفات مبنى على إبطال
التركيب وإثبات بسيط كل مطلق
مثل الكليات وهذا الذي يشتهر
لا يوجد إلا في الآذهان والذي يطالبه
هو لازم لكل الأعيان فأنبتوا مجتمع
الوجود في الخارج وأبطلوا واجب
الوجود في الخارج ونحن نبين
بطلان ذلك بغير ما ذكره هؤلاء
فنقول قول القائل ما أن يقال
باتفاقهما من كل وجه وأختلافهما
من كل وجه أو اتفاقهما من وجه
دون وجه أن يريده أنهما يتفقان
في شيء يعينه موجود في الخارج
فليس في الموجودات شيئ
ما يتفقان في شيء يعينه موجود

مخزاه من الكفر على قولين مشهورين ومذهب الشافعي ان اسلام الصبي غير يخرج له من الكفر وأما كون صبي من النسيان قبل النبوة مجلد لصم أو لم يسجد فهو لم يعرف فلا يمكن الجزم بأن علياً أو أبا بكر أو نحوهما لم يسجدوا والصم كإله ليس معناه نقل بثبوت ذلك بل ولا معناه نقل معين عن أحد من الثلاثة أنه مجلد لصم بل هذا يقال لأن من عادة قریش قبل الإسلام أن يسجدوا والاعتصام وجئت فلهذا أتمكن في الصبيان كما هو العادى مثل ذلك (الرابع) أن أسماء الذم كالكفر والظلم والفسق التي في القرآن لا تقتالوا الا من كان مقبلاً على ذلك وأما من صار مؤمناً بعد الكفر وعاد لا بعد الظلم وبرا بعد الفجور فهذا اتناوله أسماء المدح دون أسماء الذم باتفاق المسلمين فقلوه عز وجل لا ينال عهدى الظالمين أى ينال العادلون الظالم فإذا قدر أن شخصاً كان ظالمًا ثم تاب وصار عادلاً يتناوله العهد كما يتناوله سائر آيات المدح والثناء كقوله تعالى ان الارباب في نعم وقوله ان المتقين في جنات ونعيم (الخامس) أن من قال ان المسلم بعد ايمانه كافر فهو كافر باجماع المسلمين فكيف يقال عن أفضل الخلق ايماناً انهم كفار لاجل ما تقدم (السادس) انه قال موسى انى لا يخاف لى المرسلون الا من ظلم ثم بدل حسناً بعد سوء فاقى غفور رحيم (السابع) انه قال انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فابى أن يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوماً جهولاً لعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات الآية فقد أخبر الله عن جنس الانسان أنه ظالم جهول واستثنى من العذاب من تاب ونصوب الكتاب صريحة في أن كل بنى آدم لا بد أن يتوب وهذا المسئلة متعلقة بمسئلة العصمة هل الانبياء معصومون من الذنوب أم لا فيصاحبون الى توبة والكلام فيها مبسوط قد تقدم

(فصل) قال الرافضى (السادس) قول أبى بكر أيا فولى فلست بخيركم ولو كان اماماً لم يجزه طلب الاقالة

(والجواب) أن هذا أولاً كان ينبغي أن يبين صحة والاخا كل منقول صحيح والقدح بغير الصحيح لا يصح وثانياً ان صح هذا عن أبى بكر لم يجز معارضته بقول القائل الامام لا يجوز له طلب الاقالة فان هذه دعوى مجردة لا دليل عليها فلم لا يجوز له طلب الاقالة ان كان قال ذلك بل ان كان قاله لم يكن معناه اجماع على نقيض ذلك ولا نص فلا يجيب الجزم به بالحل وان لم يكن قاله فلا يضر تعريم هذا القول وأما ثبوت كون الصديق قاله والقدح في ذلك بمجرد الدعوى فهو كلام لا يبالى ما يقول وقد يقال وهذا يدل على الزهد في الولاية والورع فيها وخشوف الله أن لا يقوم بحقوقها وهذا يناقض ما يقوله الرافضة انه كان طالباً للرياسة رغبة في الولاية

(فصل) قال الرافضى (السابع) قول أبى بكر عند موته لئن كنت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل لا تصارق في هذا الامر حتى وهذا يدل على شكه في صحة بيعة نفسه مع أنه الذي دفع الانصار يوم السقيفة لما قالوا ما أمير ومنكم أمير عاروا عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم الاثم من قرئش

(والجواب) أما قول النبي صلى الله عليه وسلم الاثم من قرئش فهو جوف ومن قال ان الصديق شك في هذا أو في صحة امامته فقد كذب ومن قال ان الصديق قال لئن كنت سألت النبي صلى الله عليه وسلم هل لا تصارق في الخلافة نصيب فقد كذب فان المسألة عنده وعند الصحابة

في الخارج ولكن يشتهان من بعض الوجوه مع أن كلامهم ما يخص بما قام به نفسه كالياسين أو الأبيضين المشتبهين مع أنه ليس في أحدهما شيء مما في الآخر ان أراد بقوله أو اختلفا فهما من كل وجه أنهما لا يشتهان في شيء ما ولا يشتركان في شيء ما فليس في الوجود شيئاً أن الاينهما مشترك في شيء وتشابه في شيء ما ولو أنه مسمى الوجود وإن أراد امتياز أحدهما عن الآخر فكل منهما ممتاز عن الآخر من وجه وان كانا مشتركين في شيء بمعنى اشتباههما لا بمعنى أن في الخارج شيئاً يشبهه اشتركا فيه كما يشترك الشركاء في العقار وإذا عرف أن هذا لا اتفاقاً مجملة فنقول هما مشتبهان مشتركان في وجوب الوجود كما أن كل متفقين في اسم متواطئ بالمعنى العام سواء كان متماثلاً وهو التواطؤ الخاص أو متشككاً وهو التقابل للتواطؤ الخاص كالوجودين والحسوانين والانسانين والسوادين اشتركا في معنى اللفظ الشامل لهما مع أن

أظهر من أن يشك في الكثرة النصوص فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على بطلان هذا النقل وإن قدر صحته ففيه فضيلة للصدقين لأنه لم يكن يعرف النص واجتهد فوافق اجتهاد النص ثم من اجتهاده وورعه حتى أن يكون معه نص بعينه على الاجتهاد فهذا يدل على كمال علمه حيث وافق اجتهاد النص ويدل على ورعه حيث خاف أن يكون مخالفا للنص فأى قدح في هذا

(فصل) قال الرافضي (الثامن) قوله في مرض موته ليني كنت تركت بيت فاطمة لم أكسبه وليني كنت في ظلة نبي ساعده ضربت على يد أحد الرجلين وكان هو الأمير وكنت الوزير وهذا يدل على اقدامه على بيت فاطمة عند اجتماع أمير المؤمنين والوزير وغيرهما فيه

(والجواب) أن القدر لا يقبل حتى ثبت الاقظ باسناد صحيح ويكون دالا دلالة ظاهرة على القدر فلذا انتفى أحدهما اتنى القدر فكيف إذا اتنى كل منهما ونحن نعلم يقينا أن أبابكر لم يقدم على علي والوزير بشئ من الأذى بل وعلى سعد بن عباد المصطفى بعينه أولا وآخرا وغاية ما يقال أنه كبس البيت لينظر هل فيه شئ من مال الله الذي يقسمه وإن يطبئه لمستحقه ثم رأى أنه لو تركهم لجاز فله يجوز أن يعطيه من مال الفء وأما اقدامه عليهم أنفسهم بأذى فهذا ما وقع فيه قط باتفاق أهل العلم والدين وإنما ينقل مثل هذا جهال الكذابين ويصدق حتى العالمين الذين يقولون إن الصحابة هدموا بيت فاطمة وضربوا بطنا حتى اسقطت وهذا كله دعوى مختلق وافتدافقري باتفاق أهل الاسلام ولا يرجح الأعلى من هو من جنس الأنعام وأما قوله ليني كنت ضربت على يد أحد الرجلين فهذا يزيد كره اسنادا ولم يبين صحته فإن كان قاله فهو يدل على زهده وورعه وخوفه من الله تعالى

(فصل) قال الرافضي (التاسع) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جهزوا جيش أسامة وكر الامة وكان فيهم أبو بكر وعمر وعثمان ولم ينفذ أمير المؤمنين لأنه أراد منعهم من التوسل على الخلافة بعده فلم يقبلوا منه

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بصحة النقل فإن هذا لا يرى باسناد معروف ولا صحه أحد من علماء النقل ومعالم أن الاحتجاج بالمنفولات لا يسوغ إلا بعد قيام الحجة بشيئها والافيهن أن يقول كل أحد ما شاء (الثاني) أن هذا كذب باجماع علماء النقل فلم يكن في جيش أسامة إلا أبو بكر وعثمان وإنما قد قيل أنه كان عمر وقد تنازع النبي صلى الله عليه وسلم أنه استخلف أبابكر على الصلاة حتى مات وصلى أبو بكر رضي الله عنه الصبح يوم موته وقد كشف مصحف الحرة فقرأهم صفوا فخلع أبي بكر فسر بذلك فكيف يكون مع هذا أمره أن يخرج في جيش أسامة (الثالث) أن النبي صلى الله عليه وسلم لو أراد توليته على لكان هؤلاء أعجز أن يدفوا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن جمهور المسلمين أطوع لله ورسوله من أن يدعوا هؤلاء المختالفون أمره لاسيا وقد قاتل ثلث المسلمين أو أكثرهم على معاوية وهم لا يعلون أن معه نصا فلو كان معه نص لقاتل معه جمهور المسلمين (الرابع) أنه أمر أبابكر أن يصلي بالناس ولم يأمر عليا فلو كان علي هو الخليفة لكان يأمر بالصلاة بالمسلمين فكيف ولم يؤمر عليا على أبي بكر قط بل في الصحيحين أنه لما ذهب يصلي بين بني عمرو بن عوف قال لسلال إذا حضرت الصلاة فقرأ أبابكر أن يصلي بالناس وكذلك في مرضه ولما أراد إقامة الحج أمر أبابكر أن

كلا منهما متميز في الخروج عن الآخر من كل وجه فها لم يشتركا في أمر يختص بأحدهما بل بوجود هذا يخصه وبوجود هذا يخصه وإنما اشتركا في مطلق الوجود والوجود المطلق المشترك الكلي لا يكون كليا في هذا ولا في هذا بل هو كلي في الاثنين مختص في الاعيان وإذا قيل الكلي الطبيعي موجود فغناه أن ما كان كليا في الاثنين وجب في الخارج لكن لا يتصور إذا وجد أحد أن يكون كليا كما يقال العام موجود في الخارج وهو لا يوجد عاما وقوله أما أن يختلفا من كل وجه أو يتفقا من كل وجه قلنا إذا ريد بالاختلاف ضد الاشباه فقد يقال ليسا يختلفان من كل وجه وإن أريد الامتياز فهما مختلفان من كل وجه وقوله إذا كانا متفقين من كل وجه زال الامتياز يصح إذا ريد بالاختلاف ضد الامتياز فانهم إذا لم يتميز أحدهما عن الآخر بوجه بطل الامتياز وأما إذا ريد بالتفريق التشابه والتماثل فبعد يكونان متماثلين

يجمع وأردفه صلى الله عليه وآله وأبو بكر هو الامام الذي يصلي بالناس بعلى وغيره بأمره على غيره
فقطعه وقد أمر أبابكر على على في خمسة تسع وكان أبو بكر مؤمرا عليهم أما ما لهم

(فصل) قال الرافضي (المستتر) أنه لم يول أبابكر شيئا من الأعمال وولى عليه
(والجواب) من وجوه أحدها أن هذا باطل بل الولاية التي ولاها أبابكر لم يشرك فيها أحد
وهي ولاية الخليفة ولا غير ذلك **(الثاني)** أن النبي صلى الله عليه وسلم قد ولى من هو باجتماع
أهل السنة والشيعة من كان عند مدون أبي بكر مثل عمرو بن العاص والوليد بن عتبة وخالد
ابن الوليد فلم أنه لم يترك ولايته لكونه ناقصا من هؤلاء **(الثالث)** أن عدم ولايته لا يدل على
نقصه بل قد يترك ولايته لانه عنده أرفع له منه في تلك الولاية وحاجته اليه في المقام عنده وغناؤه
عن المسلمين أعظم من حاجته اليه في تلك الولاية فله عزم وعمر كان مثل الوزيرين له يقول كثيرا
دخلت أنا وأبو بكر وعمر ونجحت أنا وأبو بكر وعمر وكان أبو بكر يسير عند عامة قلبه وعمر
لم يكن يولى أهل الشورى عثمان وطهمة والزيرو وغيرهم وهم عنده أفضل ممن ولا مثل عمرو بن
العاص ومعاوية وغيرهما لان انتفاعه به ولا في حضوره أكثر من انتفاعه واحدهم في ولاية
يكن فيهم من دونهم وأبو بكر كان يدخل مع النبي صلى الله عليه وسلم وبله عمر وقال لهما إذا
انفتحا على شيء لم أحلفكما وإذا قدم عليه الوفدا ورهما فقد بشر هذا بشي وبشر هذا بشي
ولذلك شاورهما في أسرى بدر وكان مشاوره لأبي بكر أغلب فأجتمعا به أكثر هذا أمر يعلم من
تدبر الاحاديث الصحيحة التي يطول ذكرها

(فصل) قال الرافضي (الحادى عشر) أنه صلى الله عليه وسلم انتفع لاداء سورة
براءة ثم انتفع عليا وأمره برده وأن يتولى هو ذلك ومن لا يصلح لاداء سورة أو بعضها فكيف يصلح
للامامة العامة المنتفعة لاداء الاحكام الى جميع الاممة

(والجواب) من وجوه أحدها أن هذا كذب باتفاق أهل العلم وبالتواتر العام فان النبي
صلى الله عليه وسلم استعمل أبابكر على في خمسة تسع لم يردده ولا رجح بل هو الذي أقام الناس الخ
ذلك العام وعلى من جلة رعيته صلى الله عليه وسلم خلفه ويدفع دفعه ويأمر بأمره كسائر من معه وهذا من
العلم المتواتر عند أهل العلم لم يختلف اثنان في أن أبابكر هو الذي أقام الخ ذلك العام بأمر النبي
صلى الله عليه وسلم فكيف يقال أنه أمره برده ولكن أردفه لينبذ الى المشركين عهدهم لان
عادتهم كانت جارية أن لا يعقد العهود ولا يجملها الا بالمطاع أو رجل من أهل بيته فلم يكونوا
يقبلون ذلك من كل أحد وفي الصيحين عن أبي هريرة قال بعثني أبو بكر الصديق في حاجة الى
أمر معاوية رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع في رهط يؤذون في الناس يوم النحر
لا يبيع بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وفي رواية ثم أردف النبي صلى الله عليه وسلم
بعلى وأمره أن يؤذن براءة فأذن على معاني أهل منى يوم النحر براءة وبأن لا يبيع بعد العام مشرك
ولا يطوف بالبيت عريان قال فنبذ أبو بكر الى الناس في ذلك العام فلم يبيع عام حجة الوداع التي حج
فها رسول الله صلى الله عليه وسلم مشرك قال أبو محمد بن حزم ومما حصل في حجة الصديق كان
من أعظم فضائله لانه هو الذي خطب بالناس في ذلك الموسم والجمع العظيم والناس منصتون
لخطبته يصلون خلفه وعلى من جلة رعيته وفي السورة فضل أبي بكر وذكر الفاروق رعا على على
الناس فهذا ما بالغة في فضل أبي بكر وحجة قاطعة وتأمره لأبي بكر على على هذا كان بعد قوله

من كل وجه كمثال أجزاء الماء
الواحد والمائل لا يوجب أن يكون
أحد المثلين هو الآخر بل لا بد أن
يكون غيره وحينئذ فقوله ما به
الاشتراك غير ما به الامتياز قلنا لم
يشتر كافي شيء خارجي حتى
يجوزهما اشتراكا كما فيه الى
الامتياز بل هما متازان بأنفسهما
وأمما تشابه أو تماثل في شيء
والتماثل لا يجوزهما التماثل
الى ميزتين عنهما بل كل منهما متماثل
عن الآخر بنفسه وقوله ما به
الاشتراك اما وجوب الوجود أو
غيره قلنا كل منهما مختص بوجوب
وجوده الذي يخصه كما هو مختص
بإسرافاته التي تخص نفسه
وهو أيضا متماثل الآخر في وجوب
الوجود فاشتراكا فيه من الكلي
لا يقبل الاختصاص وما اختص به
كل منهما عن الآخر لا يقبل
الاشتراك فضلا عن أن يكون ما
اشتراكا فيه محتاجا الى تخصيص وما
اختص به كل منهما بقابره فيه
مسترك وحينئذ فالاشتراك في
وجوب الوجود المسترك والامتياز

أما رضى أن تكون منى بمنزلة هرون من موسى ولا ريب أن هذا الرافضى ونحوه من شيوخ
الرافضة من أجهل الناس بأحوال الرسول وسيرته وأمره وقائمه يحولون من ذلك ما هو متواتر
معلوم لمن له أدنى معرفة بالسيرة ويحيلون إلى ما رغب في قلبه ويبدلون فيه وينقصون وهذا القدر
وان كان الرافضى لم يفعل به وفعل شيوخه وسلفه الذين قلدتهم ولم يحتج ما قالوه وراجع ما هو
المعلوم عن أهل العلم المتواتر عندهم المعلوم لعامةهم وخاصتهم (الثاني) قوله الإمامة العامة
متضمنة لاداء جميع الأحكام إلى الأمة قول باطل فالأحكام كلها قد تلقاها الإمامة عن نبيها لاحتياج
فيها إلى الإمام لا كاحتياج إلى نقلائه من العلماء وكانت عامة الشريعة التي يحتاج الناس إليها
عند الصحابة معلومة ولم يتنازعوا من الصدوق في شيء منها إلا ما انفقوا بعد النزاع بالعلم بالذي
كان يظهره بعضهم لبعض وكان الصدوق يعلم عامة الشريعة وإذا خفي عنه الشيء البسر سأل
عنه الصحابة ممن كان عنده علم ذلك كإسألهم عن ميراث الجدة فأخبره من أخبره منهم أن النبي
صلى الله عليه وسلم أعطاه السدس ولم يعرف لآبي بكر شيئا ولا حكم خالف نصا وقدر عرف بغير
وعثمان وعلى من ذلك شيء والذي عرف لعلي أكثر مما عرف لهما مثل قوله في الحامل المتوفى
عنها زوجها أنها تعتد بعد الإجلين وفي الصحبين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال للبيعة
الإسلامية لما وضعت بعد وفاتها شلالت ليل حلت فأنكس من شئت ولما قالت إن أبا
السنبال قال ما أنت بنا كعنه حتى يعصى عليك آخر الإجلين قال كذب أبو السنبال وقد
جمع الشافعي في كتاب خلاف على وعبد الله من أقوال على التي تركها الناس لخالفها النص
أو بمعنى النص جزأ كبيرا وجمع بعده محمد بن نصر المروزي أكثر من ذلك فإنه كان إذا نظره
الكوفون يخرج بالنصوص فيقولون نحن أخذنا بقول على وابن مسعود فجمع لهم أشياء كثيرة
من قول على وابن مسعود تركه الناس يقول إذا جازاكم خلافه ما في تلك المسائل
لقيام الحاجة على خلافهما فكذلك في سائر المسائل ولم يعرف لآبي بكر مثل هذا (الثالث) أن
القرآن ينفع عن النبي صلى الله عليه وسلم كل أحد من المسلمين فبمقتضى أن يقال إن أبا بكر لم يكن
يصح لتبليغه (الرابع) أنه لا يجوز أن يظن أن تبليغ القرآن يخص بعلي فإن القرآن لا يثبت
بخبر الواحد بل لابد أن يكون منقولاً بالتواتر (الخامس) أن الموسم ذلك العام كان يحج فيه
المسلمون والمشركون وكان النبي صلى الله عليه وسلم أمراً أبكر أن ينادى في الموسم أن لا يحج
بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان كائنت في الصحبين فأى حاجة كانت للمشركين إلى
أن يبلغوا القرآن والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿فصل﴾ قال الرافضى (الثاني عشر) قول عمر إن محمد المبعث وهذا يدل على
قله عليه وأمر برحم حامل فنهاه على فقال لولا على لهلك عمر وغير ذلك من الأحكام التي غلط
فيها وتاول فيها

(والجواب) أن يقال أولاً ثبت في الصحبين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قد كان
قبلكم في الأمم محتذون فإن يكن في أمي أحد فمير ومثل هذا لم يقله لعلي وأنه قال رأيت أباي أتيت
بفدح فيقولين فشربت حتى أفلأرى الري يخرج من أطفا ري ثم ناولت فضلي عراً قالوا فما أولته
يا رسول الله قال العلم فمركان أعلم الصحابة بعد أبي بكر وأما كونه ظناً أن النبي صلى الله عليه
وسلم لم يبعث فهذا كان ساعة تم تبيين له موته ومثل هذا يقع كثيراً قد يشك الإنسان في موت
ميت ساعة وأكثر ثم تبين له موته وعلى قديتين له أمور بخلاف ما كان يعتقد فيها أصناف ذلك

بوجوب الوجود المختص والاشتراك
أيضاً في كل مشترك والامتنياز
بكل مختص وقوله وإن كان
الاشتراك بوجوب الوجود فهو
ممتنع لوجهين أحدهما أن المشترك
أما أن يتبدون ما به الافتراق وذلك
محال والأول كان المطلق متحققاً
في الأعيان من غير مختص وإن
لم يتم الأعيان الافتراق كان وجوب
الوجود ممكنة الافة قاره في تحققه
الغيره قلنا أن أريد بالمشترك
بينهما المعنى المطلق الكلي فذلك
لا يقتصر إلى ما به الامتنياز وليس له
ثبوت في الأعيان حتى يقال أنه
يلزم أن يكون المطلق في الأعيان
من غير مختص وإن أريد به
ما يفهم بكل منهما من المشترك
وهو ما يوجد في الأعيان من الكلي
فذلك لا اشتراك فيه في الأعيان
فإن كل ما لا أحدهما فهو مختص
به لا اشتراك فيه وحينئذ فالوجود
من الوجوب هو مختص بأحدهما
بنفسه لا يقتصر إلى مختص فلا
يكون الوجوب الذي لكل منهما
في الخارج مقتضى إلى مختص وإذا

بل نلن كثير من الاحكام على خلاف ما هي عليه ومات على ذلك ولم يقدح ذلك في امامته كفتناه
 في المفوضة التي ماتت ولم يفرض لها أو أمثال ذلك مما هو معروف عند أهل العلم وأما الحامل فإن
 كانت لم يعلم أنها حامل فهو من هذا الباب فإنه قد يكون أمر برجها ولم يعلم أنها حامل فأخبره
 على أنها حامل فقال لولا أن علياً أخبرني به لارجحها فقتلت الخدين فهذا هو الذي خاف منه وإن
 قدر أنه كان يظن بجواز رجح الحامل فهذا مما قد يخفى فإن الشرع قد جاء في موضع يقتل الصبي
 والحامل تبعاً إذا حوصر الكفار فإن النبي صلى الله عليه وسلم حاصر أهل الطائف ونصب
 عليهم المنجنيق وقد يقتل النساء والصبيان وفي الصحيح أنه سئل عن أهل الدارين المشركين
 يبيتون فيصرب من نسايتهم وصبيانهم فقال هم منهم وقد ثبت عنه أنه نهى عن قتل النساء
 والصبيان وقد أشبهه هذا على طائفة من أهل العلم فتعوا من البيات خوفاً من قتل النساء
 والصبيان فكذلك قد يشبهه على من نلن جواز ذلك ويقول إن الرجح قد واجب على الفور فلا
 يجوز تأخيره لكن السنة فرقت بين ما يمكن تأخيره كالحدوبين ما يحتاج إليه كالبيات والحصار
 وعمر رضي الله عنه كان يرجعه أجاد الناس حتى في مسئلة الصداق قالت امرأته أمئد
 نسيم أم من كتاب الله فقال من كتاب الله فقالت الله يقول وآتيتهم أحداهن قنطاراً فلا
 تأخذوا منه شيئاً فقال امرأه أصابت ورجل أخطأ وكذلك كان يرجع إلى عثمان وغيره وهو
 أعلم من هؤلاء كلهم وصاحب العلم العظيم إذا رجع إلى من هو دونه في بعض الأمور لم يقدح
 هذا في كونه أعلم منه فقد تعلم موسى من الخضر ثلاث مسائل وتعلم سليمان من الهمد خبير
 بلفيس وكان الصحابة فيهم من يشيع على النبي صلى الله عليه وسلم وكان عمر أكرام الصحابة
 مرارعة للنبي صلى الله عليه وسلم ونزل القرآن بموافقة في مواضع كالجاب وأسارى بدر
 واتخاذ مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم وقوله عيسى بن مريم أنه طلقه كن وغير ذلك وهذا الموافقة والمراجعة
 لم تكن لثمان وللعلى وفي الترمذي لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر ولو كان بعدى نبي
 لكان عمر

(فصل) قال الرافضي (الثالث عشر) أنه ابتدع التراويح مع أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال أيها الناس إن الصلاة بالليل في شهر رمضان من النافلة جماعة بدعة وصلاة
 الضحى بدعة فإن قليلاً في سنة خير من كثير في بدعة إلا وأن كل بدعة ضلالة وكل ضلالة سبيها
 إلى النار ونحو جعفر في شهر رمضان إلا قرأ المصابيح في المساجد فقال ما هذا فقيل له إن
 الناس قد اجتبعوا الصلاة الطلوع فقال بدعة وتعت البدعة فاعتقر بأهم بدعة
 (فيقال) ما روي في طوائف أهل البدع والضلال أحرأ من هذه الطائفة الرافضة على الكذب
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله عليه السلام في الواقعة المفرطة في الكذب وإن كان
 فيهم من لا يعرف أنها كذب فهو مفرط في الجهل كما قال

فان كنت لا تدري فتلك مصيبة * وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة فيقال ما للبليل على صحة هذا الحديث وإن استنده
 وفي أي كتاب من كتب المسلمين روى هذا ومن قال من أهل العلم بالحديث إن هذا صحيح
 (الثاني) أن جميع أهل المعرفة بالحديث يعلون علماً ضرورياً أن هذا من الكذب الموضوع
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدنى من له معرفة بالحديث يعلم أنه كذب لم يروها أحد من

لم يكن ذلك بطل ما احتجوا به على
 كونه ممكناً وأما المشترك الكلي
 المطلق من الوجوب فذلك ليس
 موجوداً لهذا وللهذا ولا متحققاً
 في الأعيان وحينئذ فلا يلزم
 أن الكلي يتحقق في الأعيان بلا
 تخصص وأيضاً فقال هب أن
 المشترك لا يتحقق في الأعيان
 إلا بالتخصيص فهذا لا يمنع وجوب
 وجوده إذا الواجب هو ما لا فعل
 له ليس هو ما لا لازم له ولا لازم له
 وهذا لا مدعى كرهذا فيما تقدم
 وبين أن الوجود الواجب لا يمنع
 توقفه على القابل وإنما يمنع
 توقفه على الفاعل وبهذا يطل
 الوجه الثاني وهو ~~هو~~ كون
 الوجود الواجب كماله
 الاشتراك وما به الامتياز ولكن
 كل منهما موصوف بصفة يشابه
 بها الآخر وهو الوجوب وإتصاف
 الموصوف بصفة يشابهها غير من
 وجه وأمر يخص به إنما واجب
 ثبوت معان تقويه وأن ذاته
 مستزمنة لتلك المعاني وهذا لا ينافي
 وجوب الوجود بل لا يلزم وجوب

المسلمين في شيء من كسبه لا كتب الصحيح ولا السنن ولا المسند ولا المجمعات ولا الاجزاء ولا يعرف له اسناد صحيح ولا ضعيف بل هو كذب بين (الثالث) أنه قد ثبت أن الناس كانوا يصابون بالليل في رمضان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وثبت أنه صلى بالملكين جماعة ليلتين أو ثلاثا في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج ليلة من جوف الليل فصلى وصلى رجال بصلاته فأصبح الناس فتصدوا فاجتمعوا فأكثروا منهم فصلى فواصله فأصبح الناس فتصدوا فأكثروا أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى صلاته فلما كانت الليلة الرابعة بعز المسجد عن أهله فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلق رجال يقولون الصلاة فلم يخرج إليهم حتى خرج لصلاته الصبح فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال أما بعد فإنه لم يخف على مكانكم ولكن خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والا مر على ذلك وذلك في رمضان وعن أبي ذر قال سمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رمضان فلم يقم بنا شيئا من الشهر حتى بقي سبع فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل فقلت يا رسول الله لو نلتنا قيام هذه الليلة قال إن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف حسب له قيام ليلة فلما كانت الليلة الرابعة لم يقم بنا فلما كانت الثالثة جمع أهله ونساءه فقام بنا حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح قلت وما الفلاح قال الصلوات ثم لم يقم بنا بقية الشهر رواه أحمد والترمذي والنسائي وأبو داود وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمُر فيه بعزيمة ويقول من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والا مر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر وخرج البخاري عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال خرجت مع عمار ليلة من رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فصيلا بصلاته الرهط فقال لعمر إن لاري لوجعت هؤلاء على قاري واحد لكان أمثل ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاته قارنهم قال عرفت البدعة هذه والتي تنامون عنها أفضل من التي تقومون يريد بذلك آخر الليل وكان الناس يقومون أوله وهذا الاجتماع العام لم يكن فقد فعله سماه بدعة لأن ما فعل ابتداء يسمى بدعة في اللغة وليس ذلك بدعة شرعية فإدعاء البدعة الشرعية التي هي ضلالة هي ما فعل بغير دليل شرعي كاستحباب ما يحببه الله وإيجاب ما لم يوجبه الله وتحريم ما لم يحرمه الله فلا بدع الفعل من اعتقاد تحالف الشرية والأفلا على الإنسان فعلا محرما يعتقد تحريمه لم يقل أنه فعل بدعة (الرابع) أن هذا لو كان قياما منه ما عساه أن يسكن على أبطله لما صار أمرا للمؤمنين وهو بالكوفة فلما كان عاريا في ذلك تجرئ على عبد الله استحباب ذلك بل روى عن علي أنه قال نزلت على عرقه فكانوا وعليتنا مساجدنا وعن أبي عبد الرحمن السلمي أن عليا دعا القراء في رمضان فأمر رجالهم بصلي بالناس عشرين ركعة وكان علي يوتر بهم وعن عرقته النقي قال كان علي يأمُر الناس بقيام شهر رمضان ويجعل للرجال إماما وللنساء إماما قال عرقته فكنت أنا إمام النساء وأما السبيعي في سنته وقد تنازع العلماء في قيام رمضان هل فعله في المسجد جماعة أم فعله في البيت أفضل على قولين مشهورين هما قولان للشافعي وأحمد وطائفة يرجحون فعلها في المسجد جماعة منهم الليث وأما مالك وطائفة فيرجحون فعلها في البيت ويحججون بقول النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة صلاة المرأة

الوجود الآية ولوسلم أن مثل هذا تركيب فلا نسلم أن مثل هذا التركيب مجتمع كما تقدم بيانه فقد تبين بطلان الوجه الأول من وجهين وبطلان الوجه الثاني من وجهين غير ما ذكره والله أعلم والوجه الأول من الوجهين هو الذي اعتمد عليه ابن سينا في إشاراته وقد سطرنا الكلام عليه في جزء مفرد شرحنا فيه أصول هذه المسئلة التي دخل منها عليهم التلبس في منطقهم والهيئاتهم وعلى من اتبعهم كالرازي والسهروردي والطوسي وغيرهم وقد ذكرنا عنه هناك جوابين أحدهما أن هؤلاء عدوا إلى الصفات المتلازمة في العموم والخصوص ففرضوا بعضها مختصا ببعضها ما مجرد التحكم كالوجود والتبوت والحقيقة والماهية ونحو ذلك فإذا قيل الواجب والممكن كل منهما يشارك الآخر في الوجوب وينافقه يحققته أو ما هيته قبل لهم معنى الوجود بهما ومعنى الحقيقة بهما ما وكل منهما يتنازع الآخر

في بيته الا المكتوبة أخرجه في الصحيحين وأجد وغيره احتجوا بقوله في حديث أبي نذر الرجل اذا قام مع الامام حتى يتصرف كتب الله له قيام ليلة وأما قوله أفضل الصلاة المرقي بيته المكتوبة فالمراد بذلك ما لم تشرع له الجماعة أما ما شرع له الجماعة كصلاة الكسوف ففعلها في المسجد أفضل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتواترة واتفاق العلماء قالوا فقيام رمضان اعمالم جميع النبي صلى الله عليه وسلم الناس عليه خشية أن يقصر وهذا قد أمن عونه فصار هذا لجميع المحقق وغيره واذا كانت الجماعة مشروعة فيها ففعلها في الجماعة أفضل وأما قول عمر رضي الله عنه والتي تنامون عنها أفضل يريد آخر الليل وكان الناس يقومون أوله فهذا كلام صحيح فان آخر الليل أفضل كما أن صلاة العشاء في أوله أفضل والوقت المفضل قد يخص العمل فيه بما وجب أن يكون أفضل منه في غيره كما أن الجمع بين الصلاتين بعرفة ومن دلفة أفضل من التفرق بسبب أو جسد ذلك وان كان الاصل أن الصلاة في وقتها الحاضر أفضل والارادة بالصلاة في شد الحاضر أفضل وأما يوم الجمعة فالصلاة عقب الزوال أفضل ولا يستحب الارادة بالجمعة لما فيه من المشقة على الناس وتأخير العشاء الى ثلث الليل أفضل الا اذا جمع الناس ونش عليهم الانتظار فصلاهما قبل ذلك أفضل وكذلك الاجتماع في شهر رمضان في النصف الثاني اذا كان يشق على الناس وفي السنن عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب الى الله ولهذا كان الامام جعفر في إحدى الروايتين يستحب اذا سفر بالصبح أن يسفر بها لكثره الجمع وان كان التغلب أفضل فقد ثبت بالنص والاجماع أن الوقت المفضل قد يخص بما يكون الفعل فيه أحيانا أفضل وأما الضمى فليس لعرفها اختصاص بل قد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بصيام ثلاثة من كل شهر وركعتي الضمى وان أوتر قبل أن أنام وفي صحيح مسلم عن أبي الرداء مثل حديث أبي هريرة وفي صحيح مسلم عن أبي نذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أصبح على كل سلاهي من أحدكم صدقة فكل تسبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليلة صدقة وكل تكبيرة صدقة وأمر بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر صدقة ويجزى من ذلك ركعتان يركعهما من الضمى

(فصل)

قال الرافضي (الرابع عشر) أن عثمان فعل أمور لا يجوز فعلها حتى أنكر عليه السلون كافة واجتمعوا على قتله أكثر من اجتماعهم على امامته وإمامة صاحبه (والجواب) من وجوه أحدها أن هذا من أظهر الكذب فان الناس كلهم بايعوا عثمان في المدينة وفي جميع الامصار لم يختلف في امامته اثنان ولا تخلف عنها أحد ولهذا قال الامام أجد وغيره انها كانت أو كمن غيرها بايعوا قلوبهم وأما الذين قتلوه فنفر قليل قال ابن الزبير بعيب قتله عثمان خرجوا عليه كالصوص من وراء القرية فقتلهم الله كل قتله ونجما نجما منهم نحت بطون الكراكب يعني هربوا الى بلادهم وبعادوا بالتواتر أن أهل الامصار لم يشهدوا قتله فلم يقتله بقدر من بايعه وأكثر أهل المدينة لم يقتلوه ولا أحسن السابقين الاولين دخل في قتله كما دخلوا في بيعته بل الذين قتلوه أقل من عشر معشار من بايعه فكيف يقال ان اجتماعهم على قتله كان أكثر من اجتماعهم على بيعته لا يقول هذا الامن هو من أجل الناس بأحوالهم وأعظمهم تعد الكذب عليهم (الثاني) أن يقال الذين أنكروا على عثمان وقاتلوه أكثر بكثير من

وجوده المختص به كما يتنازع عنه بحقيقته التي تخص به فليس جعل هذا مشرا كوهذا مختصا بأولي من العكس وهكذا اذا قدر واجبنا لكل منهم حقيقة فهما مشتركان في مطلق الوجوب ومطلق الحقيقة وكل منهما ممتاز عن الآخر بما يخصه من الوجوب والحقيقة فاختص به الامتياز متلازم وما قلتم به الاشتراك متلازم ولا يتقرر ما جعلتم به الاشتراك الى ما جعلتم به الامتياز ولا ما جعلتم به الامتياز الى ما جعلتم به الاشتراك بل كل منهما موصوف بما به الامتياز وهو ما يخصه وتلك الخصائص تشابه خصائص الآخر من بعض الوجوه فذلك القدر المشترك الذي لا يختص بأحدهما هو ما به الاشتراك فاذا قيل هذا لون وهذا لون كانت لونية كل

الذين أنكروا على عثمان وقتلوه فان علياً قاتله بقدر الذين قتلوا عثمان أضعافاً مضاعفة وقطعه
 كثير من عسكره خرجوا عليه وكفروه وقالوا أنت ارتددت عن الاسلام لا ترجع الى طاعتك
 حتى تعود الى الاسلام ثم ان واحداً من هؤلاء قتله قتل مستحل لقتله متقرب الى الله بقتله معتقداً
 فيه اقيم مما اعتقه قتله عثمان فيه فان الذين خرجوا على عثمان لم يكونوا مظهرين لكفره وانما
 كانوا يدعون الظلم وأما الخوارج فكانوا يجهرون بكفر على وهم أكثر من السرية التي قدمت
 المدينة لحصار عثمان حتى قتل فان كان هذا حجة في القدح في عثمان كان ذلك حجة في القدح
 في علي بطريق الاولى والتحقيق ان كلهم باطلة لكن القادح في عثمان بن قتله أدهض
 حجة من القادح في علي بن قاتله فان المخالفين لعلي المقاتلين كانوا أضعاف المقاتلين لعثمان بل
 الذين قاتلوا علياً كانوا أفضل باتفاق المسلمين من الذين حاصروا عثمان وقتلوه وكان في المقاتلين
 لعلي أهل زهد وعباد ولم يكن قتله عثمان لافي الديانة ولا في اظهار تكفيره مثلهم ومع هذا فعل
 خلقه قراشد والذين استحلوا دمهم طالون معتدون فعثمان أولى بذلك من علي (الثالث) أن
 يقال قد علم بالتواتر أن المسلمين كلهم اتفقوا على مبايعة عثمان لم يخلف عن بيعته أحد مع
 أنبيعة الصديق يخلف عنها سعد بن عباد ومات ولم يبايعه ولا يبيع عمر ومات في خلافة عمر ولم
 يكن يخلف سعد عنها قادحاً فيها لأن سعداً لم يقدح في الصديق ولا في أنه أفضل المهاجرين بل
 كان هذا معلوماً عندهم لكن طلب ان يكون من الانصار أمير وقد ثبت بالنصوص المتواترة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الأئمة من قريش فكان مانعاً من سعد خطأ مخالفاً للص معلوم
 فعمل أن يخلفه خطأ بالنسب لم يحتاج فيه الى الاجماع وأمابيعة عثمان فلم يخلف عنها أحد مع
 كثرة المسلمين وانتشارهم من أفراسية الى خراسان ومن سواحل الشام الى أقصى اليمن ومع
 كونهم كانوا يظهرين على عدوهم من المشركين وأهل الكتاب يقاتلونهم وهي في زيادة فتح
 وانتصار ودوام دولة ودوام المسلمين على مبايعته والرضا عنه ست سنين نصف خلافته عظيم
 له ما حجب له لا يظهر من أحد منهم التكلم فيه بسوء ثم بعد هذا صار التكلم فيه بعضهم وجهرهم
 لا يتكلم فيه الا بخبر وكانت قد طالت عليهم امارته فانه بقي اثني عشر سنة لم تدم خلافة أحد من
 الاربعة ما دامت خلافته فان خلافة الصديق كانت ستين وبعض الثالثة وخلافة عمر عشر
 سنين وبعض الاخرى وخلافة علي أربع سنين وبعض الخامسة ونشأ في خلافته من دخل
 في الاسلام كراهكان منافقاً مثل ابن مسألاً مثله وهم الذين سعوا في الفتنة بقتله وفي المؤمنين
 من يسمع المنافقين كما قال تعالى لو خرجوا فيكم كما زادوكم الاخبال ولا تضعوا سخطنا لكم فيكونكم
 الفتنة وفيكم سماعون لهم أي وفيكم من يسمع منهم فيستحيبهم ويقبل منهم لانهم يلبسون
 عليه وهكذا فعل أولئك المنافقون يلبسون على بعض من كان عندهم يحب عثمان ويبغض
 من كان يبغضه حتى تقاعد بعض الناس عن نصره وكان الذين اجتمعوا على قتله عامتهم من
 أوياش القبائل ممن لا يعرف في الاسلام كبريخبر ولولا الفتنة لما ذكروا وأما علي فن حين
 توفي تخلف عن بيعته قريش من نصف المسلمين من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار
 وغيرهم من قدعته فلم يقاتل معه ولا قاتله مثل أسامة بن زيد وابن عمر ومحمد بن مسلمة ومنهم
 من قاتله ثم كثير من الذين يابعون رجوعه عنهم منهم من كفره واستحل دمه ومنهم من ذهب الى
 معاوية كعقيل وأمثاله ولم تزل شيعة عثمان القادحين في علي يجمع هذا على أن علياً

منهما مختصة به والولاية العامة
 مشتركة بينهما وكذلك اذا قيل
 هذا حيوان وهذا حيوان وهذا
 انسان وهذا انسان وهذا
 أسود وهذا أسود وأمثال ذلك
 فليس شيء من الموجودات في
 الخارج مركباً من نفس مابه
 الاشتراك ومابه الامتياز بل هو
 مختص بوصف وذلك الوصف يشابه
 غيره لكن هو مشتمل على صفات
 بعضها أعين من بعض أي بعضها
 يوجد نظيره في غيره أكثر مما يوجد
 نظيره الآخر وأما هو نفسه فلا
 يوجد في غيره

(وأما الجواب الثاني) فلا ريب
 ان كلامهما فيه وجوب وفيه
 معنى آخر غير الوجوب بل نفس
 الواجب الواحد فيه الوجوب
 وفيه ذاته وهذا هو النقص الذي
 عارضهم به الأسدي لكن قول

لم يكن خليفة راشداً وما كانت حجتهم أعظم من حجة الراضة وإذا كانت حجتهم داحضة وعلى قتل
مظلوماً فغضباً أولى بذلك

(باب) قال الراضى الفصل السادس فى حجتهم على امامة أبى بكر احتجوا بوجوه
الاول الاجماع والجواب منع الاجماع فان جماعة من بنى هاشم لم يوافقوا على ذلك وجعالة
من أكابر الصحابة كسلمان وأبى ذر والمقداد وعمار وحذيفة وسعد بن عباد وزيد بن أرقم
وأسماء بن زيد وخالد بن سعيد العاص حتى إن أمه أنكر ذلك وقال من استخلف على الناس
فقتلوا ابنك فقتل وما فعل المستضعفان إشارة على وعلى العباس قالوا اشتغلوا بتهجير رسول الله
صلى الله عليه وسلم ورأوا ابنك أكبر سنوا بنو حنيفة كافة ولم يحملوا الزكاة إليه حتى سماهم
أهل الردة وقتلهم وسبهم فأنكر عمر عليه ورد السبا بآبام خلافة

(والجواب) بعد أن يقال الحمد لله الذى أظهر من أمر هؤلاء اخوان المرتدين ما تحقق
به عند الخاص والعام أنهم اخوان المرتدين حقاً وكشف أسرارهم وهدأ أسيارهم بأنهم
فان الله لا يزال يطعم على خائفة منهم تين عدائهم لله ورسوله ولغير عباد الله وأوليائه للثقتين
ومن رد الله فنته فلن تغلب من الله شيئاً فنقول من كان له أدنى علم بالسيرة وسمع مثل هذا
الكلام خرج بأحد أمرين إما بان قائمه من أجهل الناس بأخبار الصحابة وإما أنه من أجل
الناس على الكذب فقلنى أن هذا المصنف وأمثاله من شيوخ الراضة يقولون ما فى كتب سلفهم
من غير اعتبار منهم لذلك ولا تنظر فى أخبار الاسلام وفى الكتب للمصنفين ذلك حتى يعرف
أحوال الاسلام فيبقى هذا وأمثاله فى ظلمة الجهل باليقول والمعقول ولا ريب أن المفتريين
للكذب من شيوخ الراضة كثير جداً وغالب القوم ذوو وهوى وأوجع فى حديثهم عما وافق
هواهم صدقوه ولم يعضوا عن صدقه وكذبه ومن يجهلهم بما يخالف أهواهم كذبوه ولم يعضوا
عن صدقه وكذبه ولهم نصيب وافر من قوله تعالى فى أنظم من كذب على الله وكذب بالصدق
أذعاهم كأن أهل العلم والدين لهم نصيب وافر من قوله تعالى والذى جاء بالصدق وصدق به
أولئك هم المقبولون ومن أعظم ما فى هذا الكلام من الجهل والضلال جعله بنى حنيفة من أهل
الاجماع فانهم لم يستوعوا عن بيعته ولم يحملوا إليه الزكاة سماهم أهل الردة وقتلهم وسبهم
وقد تقدم مثل هذا فى كلامه وبنو حنيفة قد علم الخاص والعام أنهم آمنوا بعسلة الكذاب الذى
ادعى النبوة بالجماعة وادعى أنه بشر النبى صلى الله عليه وسلم فى الرسالة وادعى النبوة فى آخر
حياة النبى صلى الله عليه وسلم هو والاسود العنسى يصغاه البين وكان اسمه عجله وأتبع الاسود
أيضاً خلق كثير ثم قتله الله بيدفير وزال بلى ومن أعانته على ذلك وكان قتله فى حياة النبى صلى الله
عليه وسلم وأخبر النبى صلى الله عليه وسلم ليله قتل وقال قتله رجل صالح من بيت صالحين
والاسود ادعى الاستقلال بالنبوة ولم يقتصر على المشاركة وغلب على البين وأخرج جنبا عمال
التي صلى الله عليه وسلم حتى قتله الله ونصر عليه المسلمون بعد أن جرت أمور وقد نقل فى ذلك
ما هو معروف عند أمّة العلم وإمام سيلة فله ادعى المشاركة فى النبوة وعاش إلى خلافة أبى بكر
وقد ثبت فى الصحيح عن أبى هريرة رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال رأيت فى منامى كأن فى
يدى سوار بن من ذهب فأهمنى شأنهما فقتل لى انفسهما فقتلتهما فافأا ولهما الكنايين
صاحب صنعا وصاحب البمامة وأمر مسيلة وأدعاه النبوة وأتباع بنى حنيفة أشهر
وأظهر من أن يفتى الأعلى من هومن أبعد الناس عن المعرفة والعلم وهذا أمر قد علمه اليهود

القائل وجوب الوجود حيث
يكون ممكناً لا افتقاره فى تحققة الى
غيره فالوصوف به أولى أن يكون
ممكناً كلام يحمل فانه يقال ما نعى
يكون الوجوب مقتضى الى غيره
أنفى به أنه مقتضى الى مؤثر أم
مستلزم لغيره فان غلب الاول
فهو باطل فانه لا يحتاج الوجوب
سواء فرض مختصاً ومشتراً كالى
فاعل ولكن لانه من محال
بتصفه فان الوجوب لا يكون
الواجب واقتضاه الوجوب الى
محله الموصوف به لا يمنع المحل أن
يكون واجبا بل ذلك يستلزم كونه
واجبا وقول القائل ان الوجوب
يكون ممكناً أن راديه افتقاره الى
محله فهذا حق لكن هذا لا يستلزم
كونه لا يشترى الى فاعل ولا كون
المحل مقتضى الى فاعل فقوله وان
كان الثانى كان الوجوب ممكناً

والنصارى فضلا عن المسلمين وقرأته الذي قرأه فحفظ الناس منه سورا الى اليوم مثل قوله
يا ضفدع بنت ضفدع عني كم تنعين لالماء تكديرين ولا الشارب تنعين رأسك في الماء ونبتك
في الطين ومثل قوله القبل وما أدراك ما القبل له لزوم طويل ان ذلك من خلق ربنا القليل
ومثل قوله انا اعطيناك الجاهر فصل الربك وهماجر ولا تطع كل ساحر وكافر ومثل قوله
والطاحنات طحنا والعاجنات عجننا والنازات خزا اهل الله وسنا ان الاوص بيننا وبين قريش
نصفين ولكن قريش يقوم لا يعدلون وامثال هذا الهذيان ولهذا الما قدم وفد بني خنيفة على
ابي بكر بعد قتل مسيلة طلب منهم ابو بكر ان يسعوه شيئا من قرآن مسيلة فلما اسعوه قال لهم
ويحكم ان يذهب بقولكم ان هذا كلام لم يخرج من آل ابي من رب وكان مسيلة قد كتب الى
النبي صلى الله عليه وسلم في حياته من مسيلة رسول الله الى محمد رسول الله أما بعد فاني كنت
قد أشرت في الامر معك فكتب اليه النبي صلى الله عليه وسلم من محمد رسول الله الى مسيلة
الكذاب ولما جاء رسوله الى النبي صلى الله عليه وسلم قال له أشهد ان مسيلة رسول الله قال نعم
قال لو ان الرسل لا تقتل لضربت عقتل ثم بعد هذا أظهر أحد الرسولين الرد بالكوفة فقتله
ابن مسعود وذكره بقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا وكان مسيلة قد قدم وفد بني خنيفة الى
النبي صلى الله عليه وسلم وأظهر الاسلام ثم لما رجع الى بلده قال لقومه ان محمد اقد أشرت
في الامر معه واستشهد برجلين أحدهما الرجلان عنفوة فشهد به ذلك وروى عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال ثلاثة أحدهم أبو هريرة والثاني الرجلان هذا ان أحدكم ضره في
النار أعظم من كذا وكذا فاستشهد الثالث في سبيل الله وبقي أبو هريرة خائف حتى شهد هذا
لمسيلة بالنبوة واتبعه فعلم انه هو كان المراد بخبر النبي صلى الله عليه وسلم وكان مؤذن مسيلة
يقول أشهد ان محمدًا وسليته رسول الله ومن أعظم فضائل أبي بكر عند الأمة أولهم وآخرهم
أنه قاتل المرتدين وأعظم الناس ردة كان بنو خنيفة ولم يكن قتاله لهم على منع الزكاة بل قاتلهم
على أنهم آمنوا بمسيلة الكذاب وكانوا فيايقال بنحو مائة ألف والخنيفة أم مخدبن المنفيسة
سرية على كانت من بني خنيفة وهذا الخنيفة من جوزسي المرتد اذا كان المرتدون محاربين
فاذا كانوا مسلمين معصومين فكيف استجاز على أن يسب نساءهم ويظلم ذلك السبي وأما
الذين قاتلهم على منع الزكاة فأولئك ناس آخرون ولم يكونوا يؤدونها وقالوا لا تؤدونها بل
استعوا من آدابها بالكلية فقاتلهم على هذا لم قاتلهم ليدوها اليه وأتباع الصديق كآخذين
حنبل وأبي خنيفة وغيرهما يقولون اذ قالوا نحن نؤذيها ولا ندفعها الى الامام لم يجز قتلهم لعلمهم
بان الصديق انما قاتل من امتنع من ادائها لاجل الامن قال اننا تؤدونها بنفسى ولو عد هذا
المفتري الى اقصى من المختلفين عن بيعة أبي بكر المحسوس واليهود والنصارى لمكان ذلك من جنس
عدل بني خنيفة بل كفر بني خنيفة من بعض الوجوه كان أعظم من كفر اليهود والنصارى
والمجوس فان أولئك كفار أصليون وهؤلاء مرتدون وأولئك يقرون بالجزية وأولئك لهم
كتاب أو شبهة كتاب وهؤلاء اتبعوا مفتريا كذابا لكن كل مؤذن يقول أشهد ان محمدًا
وسليته رسول الله وكانوا يجعلون محمدًا ومسيلة سواء وأمر مسيلة مشهور في جميع الكتب
التي يذكر فيها مثل ذلك من كتب الحديث والتفسير والمغازي والفتوح والفقه والاصول
والكلام وهذه أمور تخلص الى العذاري في خدورهن بل قد أورد الاخبار وقاتل أهل
الردة كتبها كعب الردة والفتوح كسيف بن عمر والواقدي وغيرهما يذكر فيهم

فالموصوف به أولى مغالطة فان
الامكان الذي يوصف به الوجوب
انما هو افتقاره الى محل لا الى فاعل
ومعلوم أنه اذا كانت صفة الموصوف
تقتصر اليه لكونه محلا لا فاعلا
لم يلزم أن يكون الموصوف أولى
بان يكون محلا ولا يقدر بان الوجوب
يفتقر الى غير غير المحل فهو من
افتقار الشرط الى الشروط والملازم
الى الملازم ليس هو من باب افتقار
المعلول الى العلة الناعلة ومثل هذا
لا يتنع على وجوب الوجود بل لابد
لوجوب الوجود من ذلك ان وجوب
الوجود ليس هو الواجب الوجود
بل هو صفة له مع أن الواجب
الوجود له لازم وما توثك
لا يوجب افتقاره الى المؤثر فالوجوب
أولى أن لا يفتقر الى مؤثر لاجل
ماه من الوازم والملازم فتهان
وجهان غير ما ذكره هو وأما له

تفاضل أخبار أهل الردة وقتالهم ما يذكر من كفاؤهم وردوا مثل ذلك في مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم وفتوح الشام فمن ذلك ما هو متواتر عند الخاصة والعامة ومنه ما انفلت الثقات ومنه أشياء مقاطع ومراسيل يتجمل أن تكون صدقا وكذبا ومنه ما يعلم أنه ضعيف وكذب لكن نواز ردة مسيلة وقتال الصديق وجره له كتواتر هرقل وكسرى ويفسر ويخبرهم عن قاتله الصديق وعمر وعثمان ونواز كفر من قاتله النبي صلى الله عليه وسلم من اليهود والمشركون مثل عتبة وأبي بن خلف وحبي بن أخبط ونواز نفاق عبد الله بن أبي بن ساول وأمثال ذلك بل نواز ردة مسيلة وقتال الصديق له أظهر عند الناس من قتال الجمل وصفين ومن كون طلبة والزبير قاتلا عليا ومن كون مسعود وغيره متخلفوا عن بيعة علي وفي العيصين عن ابن عباس قال قدم مسيلة الكذاب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فجعل يقول إن جعل لي محمد الأمر من بعده اتبعته فقدمها في بشر كثير من قومه فأقبل إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه ثابت بن قيس بن شماس وفي بدائي صلى الله عليه وسلم قطعة من جرد حتى وقف على مسيلة في أصحابه فقال لسانتي هذه القطعة ما أعطيتكها ولن تعد وأمر الله ذلك ولئن أدبرت لي عرفك الله وإني لأراك الذي رأيت فيك ما رأيت وهذا ثابت يحيل عني ثم انصرف قال ابن عباس فسألت عن قول النبي صلى الله عليه وسلم رأيت فيك ما رأيت فأخبرني أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بينما أنا مأثرا رأيت في سوار من ذهب فأهني شأنهما فأوحى الله إلي في المنام أن اتخيمهما فتخيمتهما فطارا فأزلهما كذا بين جحرمان بعدى فكان أحدهما العنسي صاحب صفاء أي والآخر مسيلة وأما قول الرافضي أن عمر أنكر قتال أهل الردة فمن أعظم الكذب والافتراء على عمر بل الصحابة كانوا متفقين على قتال مسيلة وأصحابه ولكن كانت طائفة أخرى مقرين بالسلام واستنواعن أداء الزكاة فهو لأجل حصل لعمر أو لأشبهه في قتالهم حتى نازره الصديق وبينه وجوب قتالهم فرجع إليه والقصة في ذلك مشهورة وفي العيصين عن أبي هريرة أن عمر قال لا يكره قتال الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله قال أبو بكر ألم يقل لا يحقها فان الزكاة من حقها والله لو منعوني عناقا كانوا يؤذونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على نهجها قال عمر فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق وعرا حجة بما قلعه أو سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم فبينه الصديق أن قوله بحقها يتناول الزكاة فقاتلها حتى المال وفي العيصين عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وإني رسول الله ويقوموا الصلاة يؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها فهذا اللفظ الثاني الذي قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم بين فقه أبي بكر وهو صريح في القتال على أداء الزكاة وهو مطابق للقرآن قال تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدوهم وخذوهم واخصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان ناووا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم فقلني تخلي السبيل على الأيمان وأقام الصلاة وآتوا الزكاة والاختيار المنقولة عن هؤلاء أن منهم من كان يقبض الزكاة ثم أعادها إلى أصحابها لما بلغه موت النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم من كان يترصد هؤلاء الذين قاتلهم الصديق علم لما قاتلهم صارت الصلوات الذين كانوا على الصدقات زمن النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يقبضونها كما كانوا

هنا (الوجه الرابع) أن يقال لم لا يجوز أن يكون بعض تلك الأجزاء واجبا وبعضها ممكنا قوله الموقوف على الممكن أولى بالامكان قيل متى إذا كان الجزء الممكن من مقتضات الجزء الواجب أو بالعكس وهذا كما أن مجموع الوجود بعضه واجب لنفسه وبعضه ممكن والممكن منه من مفعولات الواجب لنفسه ولا يلزم من ذلك أن يكون مجموع الموجودات أولى بالامكان من الموجودات الممكنة وهذا الجواب بقوله من يقوله في مواضع أحدها في الذات مع الصفات وإذا قبله الذات والصفات مجموع مركب من أجزاء فاما أن تكون واجبة كلها أو بعضها واجب وبعضها ممكن أمكنه أن يقول الذات واجبة والصفات ممكنة بنفسها وهي واجبة بالذات كما

يقبضونها في رزقه ويصرفونها كما كانوا يصرفونها وكتب الصديق لما كان يستعمله كتابا
 للصدقة فقال بسم الله الرحمن الرحيم هذبة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والتي أمر بها وهذا الكتاب وتظاره بأخذ علماء المسلمين كلهم فلم يأخذ لنفسه منها شيئا
 ولاولى أحد من آقاربه لاهو ولا عمر بخلاف عثمان وعلى فاتهم ما وليا أقاربهما فان جاز أن
 يطعن في الصديق والفاروق أنهم قاتلا لالاخذ المال فالطعن في غيرهما أوجه فاذا وجب
 الطعن عثمان وعلى فهو عن أبي بكر وعمر أوجب وعلى يقاتل لطاع ويصرف في النفوس
 والاموال فكيف يجعل هذه اقتالا على الدين وأبو بكر يقاتل من ارتد عن الاسلام ومن ترك
 ما فرض الله لطبع الله ورسوله فقط ولا يكون هذا اقتالا على الدين وأما الذين عندهم هذا
 الرافضى أنهم يخفوا عن بيعه الصديق من أكابر الصحابة فذلك كذب عليهم الاعلى سعد
 ابن عباد فان مبايعة هؤلاء لابي بكر وعمر أشهر من أن تذكر وهذا ما اتفق عليه أهل العلم
 بالحديث والسير والمنقولات وسائر اصناف أهل العلم خلفا عن سلف وأسامة بن زيد ما خرج
 في السير حتى يابعه ولهذا يقول له يابعه رسول الله وكذلك جميع من ذكره يابعه لكن
 خالد بن سعد كان نائباً للنبي صلى الله عليه وسلم فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أكون
 نائباً لغيره فقولوا للولاية والافهون المقرين بخلافه الصديق وقدم بالتواتر أنه لم يخلف عن
 بيعته الاسعد بن عباد وأما على وبنو هاشم فكلهم يابعه باتفاق الناس لم يمت أحد منهم الا
 وهو ميا بعه لكن قبل على تأخرت بيعته ستة أشهر وقبل بل يابعه فاليوم وبكل حال فقد
 يابعه من غيرا كراه ثم جميع الناس يابعو امر الاسعد لم يخلف عن بيعته عمر أحد لابنو
 هاشم ولا غيرهم وأما بيعه عثمان فاتفق الناس كلهم عليها وكان سعد قد مات في خلافة
 عمر فلم يدركها وتخلف سعد قد عرف سببه وأنه كان يطلب أن يصير أميرا ويجعل من المهاجرين
 أميرا ومن الانصار أميرا وما طلبه سعد لم يكن سائعا بن رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع
 المسلمين وإذا ظهر خطأ الواحد المخالف للاجماع ثبت أن الاجماع كان صوابا وأن ذلك الواحد
 الذي عرف خطؤه بالنص شاذ لا يعتد به بخلاف الواحد الذي يظهر حجة شرعية من الكتاب
 والسنة فان هذا يسوغ خلافة وقد يكون الحق معه ويرجع اليه غيره كما كان الحق مع
 أبي بكر في تجهيز جيش أسامة وقتال ماني الزكاه وغير ذلك حتى تبين صواب رأيه فيما بعد وما
 ذكره من أي حقاقة فن الكتب المتفق عليه ولكن أو يحقاقة كان بركة وكان شيئا كبيرا أسلم
 عام الفتح أتبعه أبو بكر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ورأسه ولحيته مثل النخامة فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم لو أقررت الشيع مكاله لا يتناهى كراما لابي بكر وليس في الصحابة من أسلم
 أو موأه وأولاده وأدركوا النبي صلى الله عليه وسلم وأدركه أضيابوا ولاده أو أبو بكر من جهة
 الرجال والنساء فمعهد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أي حقاقة هؤلاء الاربعة كانوا في زمن
 النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنين وعبد الله بن الزبير بن أسامة بنت أبي بكر كلهم أيضا
 آمنوا بالنبي صلى الله عليه وسلم ومحبه يوم ألتبرأ من النبي صلى الله عليه وسلم فهم أهل بيت
 ايمان ليس فيهم منافق ولا يعرف في الصحابة مثل هذا الغير بيت أبي بكر وكان يقال الايمان
 يسوتو والتفان يسوت فبت أبي بكر من بيوت الايمان من المهاجرين وبنو النصارى يسوت
 الايمان من الانصار وقوله انهم قالوا لاى حقاقة ان ابنك أكبر الصحابة سنا كذب ظاهرا وفي
 الصحابة خلق كثير أسمن من أبي بكر مثل العباس فان العباس كان أسمن من النبي صلى الله عليه

يجيب عتل ذلك طائفة من الناس
 فاذا قيل المجموع متوقف على
 الممكن قال ان ذلك الممكن من
 مقتضيات الواجب نفسه وهذا
 بقوله هؤلاء اذا فسر امكان الصفات
 بانهم انفقوا على محل فالذات لا تنفقر
 الى محمل فالذات لا تنفقر الى
 فاعل ولا محل والصفات لا يبدلها
 من محمل وان فسر الواجب بما
 لا ينفقر الى موجب فالصفات أيضا
 لا تنفقر الى موجب لكنه قد يسلم
 لهم هؤلاء ان الصفات لها موجب
 وهو الذات وقولهم ان النبي الواحد
 لا يكون فاعلا وقابلا من أفسد
 الكلام كما قد بسط في موضعه
 فيقول هؤلاء الذات موجبة
 للصفات ومحمل لها والذات واجبة
 بنفسها والصفات واجبة بها والمجموع
 واجب وان توقف على الممكن
 بنفسه الواجب بغيره لان الواجب

وسلم ثلاثين والتي صلى الله عليه وسلم كان أسن من أبي بكر قال أبو عمر بن عبد البر لا يخلقون أنه يعني أبا بكر مات وسنة ثلاث وستون سنة وأنه استوفى سن النبي صلى الله عليه وسلم الاملا يصح لكن المأثور عن أبي خافة أنه لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم ارتجت مكة فسمع ذلك أبو خافة فقال ما هذا قالوا فاض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمر جليل فمن ولي بعده قالوا ابنته قال فهل رضى بذلك بنو عبد مناف وبنو النخيلة قالوا نعم قال لا مانع لما أعطى ولا مفضل لما منع وحيثما فاجلوا بين منعه الاجماع من وجوه أحداها ان هؤلاء الذين ذكرهم لم يخلف منهم الا سعد بن عباد والاقالية كلهم بايعوه باتفاق أهل النقل وطائفة من بني هاشم قد قيل انها تخلف عن مبايعته أولا ثم بايعته بعلمته أشهر من غير رهبة ولا رغبة والرسالة التي يذكر بعض الكتاب أنه أرسلها إلى علي كذب بخلاف عند أهل العلم بل علي أرسل إلى أبي بكر أن يتنزه هو اليهم فاعتذر على الله وبايعه في الصحبة عن عائشة قالت أرسلت فاطمة إلى أبي بكر رضي الله عنهما تسأله ميراثهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم عما أقال الله عليه بالدينه وقدك وما بقي من خمس خسر فقال أبو بكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ما تركناه صدقة وانما يا كل آل محمد من هذا المال واني والله لا أغري شيئا من صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حالها التي كانت عليه في عهده واني لست تارك شيئا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل به الا عملته اني أخشى ان تركت شيئا من أمره ان أزيغ فوجدت فاطمة على أبي بكر فحجرت فلم تكلمه حتى توفيت وعاشت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أشهر فلما توفيت دفنها على لسلا ولم يؤذن بها أب بكر وصلى عليها على وكان لعلي وجه من الناس حياء فاطمة فلما ماتت استكر على وجوه الناس فالتس مصالحة أبي بكر ومبايعته ولم يكن بايع تلك الاشهر فارسل إلى أبي بكر أن اثنا ولا تأتمل أحد كراهة محض غير فقال عمر لا يكر والله لا ندخل عليهم وحده فقال أبو بكر ما عملهم أن يفعلوا ولي والله لا تنهم فدخل عليهم أبو بكر فشهد علي ثم قالوا ناعدع ففاضلناك بأبا بكر وما أعطاك الله ولم ننفس عليك خيرا ساقه الله اليك استبدت بالامر علينا وكنا نرى أن لنا فيه حقا لقربنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزل يكلم أبا بكر حتى فاضت عيناي أبي بكر فلما تكلم أبو بكر قال والذي نفسي بيدم لقرباي رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلى أن أصل من قرابي وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الامور فاني لم آل فيها عن الحق ولم أرك أمرا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فيها الا صنعت فقال علي لا يكر موعدا العتبة للبيعة فامضى أبو بكر الظاهر رضى على المنبر وتشهدوا كرشا على وتخلفه عن البيعة وعذره الذي اعتذره ثم استغفر وتشهد على فغظتم حتى أبي بكر والله لم يحمله على الذي صنع نفاسة على أبي بكر ولا انكار الذي فضله الله به ولكننا نرى ان لنا في الامر نصيبا فلنستبد عليه انه فوجدنا في أنفسنا قسر بذلك المسلمون وقالوا أصبت وكان المسلمون إلى علي قريبا حين راجع الامر بالمعروف ولا يرب ان الاجماع المعبر في الامامة لا يضر فيه تخلف الواحد والاثنتين والطائفة القليلة فانه لو اعتزل ذلك لم يكد ينقض اجماعا على امامة فان الامامة أمر معين فقد يتخلف الرجل لهوى لا يعلم كخلف سعد فانه كان قد استشرف إلى أن يكون هو أمير من جهة الانصار فلم يحصل له ذلك فتي في نفسه بشية هوى ومن ترك الشئ لهوى لم يؤثر تركه بخلاف الاجماع على الاحكام العامة كالايجاب والتحرير والاباحة فان هذا

بنفسه مستان بالصفات والاجتماع
المجموع وايضا في قوله من يقول انه
يقوم بذاته امور متعلقة بعيشته
وقدرته فان تلك ممكنة بنفسها
وقد تدخل في معنى اسمائه ففي
الجملة ليس معهم حجة تنع كون
المجموع فيه ماهو واجب موجب
لغيره واذا قيل المحتاج الى الغير وفي
بالاحتياج قيل هب أن الامر
كذلك لكن اذا كان الغير من لوازم
الجزء الواجب بنفسه كان المجموع
من لوازم الجزء الواجب بنفسه
وحاصله أن في الامور المجتمعة ماهو
مستلزم لسايرها واذا قيل فليست
يكون الواجب بنفسه الا ذلك الملزوم
فيل هذا نزاع لفظي فان الممكنات
لا بد منها فاعل غنى عن الفاعل
والليل ذلك على هذا وليس فيما
ذكره ما يشي أن تكون ذاته
مستلزما لغيره ولا زمته واسمه

لخالف فيه الواحد والأثنان فهل يعتد بخلافهما فيه قولان للعلماء وذكر عن أحمد في ذلك روايتان أحدهما لا يعتد بخلاف الواحد والأثنان وهو قول طائفة كجمدة بن جرير الطبري والثاني يعتد بخلاف الواحد والأثنان في الأحكام وهو قول الأكثرين والفرق بينهما وبين الإمامة أن الحكم أمر عام يتناول هذا وهذا فإن القائل بوجوب الشيء وجهه على نفسه وعلى غيره والقائل بتجريمه وجهه على نفسه وعلى غيره فالمتنازع فيه ليس منهما ولهذا تقبل رواية الرجل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في القصة وإن كان خصما فيها لأن الحديث عام يتناولها ويتناول غيرها وإن كان الحديث اليوم محكوما به بالحديث فبعد ما يكون محكوما عليه بخلاف شهادته لنفسه فإنها لا تنقل لأنه خصم والخصم لا يكون شاهدا فلا جاع على إمامة المعين ليس حكما على أمر عام كالأحكام على أمر خاص معين وأيضاً فالواحد إذا خالف النص المعلوم كان خلافاً شاذاً كخلاف سعيد بن المسيب في أن المطلقة ثلاثاً إذا نكحت زواجاً غيره أصبحت للاول بمجرد العقد فإن هذا المأخوذ السنة الصحيحة بخلافه لم يعتد به وسعد كان مراده أن يؤولا رجلا من الانصار وقد دلت النصوص الكثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الامام من قرش فلو كان الخلفاء قرشاً واستقر خلافه لكان شبهة بل على أن كان من قرش وقد تواتر أنه بايع الصديق طائعتا مختارا (الثاني) أنه لو فرض خلاف هؤلاء الذين ذكرهم ويقتدرهم مرتين لم يقدح ذلك في ثبوت الخلافة فإنه لا يشترط في الخلافة الانتفاق أهل الشوكة والجمهور الذين يقام بهم الأمر بحيث يمكن أن يقام بهم مقاصد الإمامة ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بالجماعة فإن بالله على الجماعة وقال إن الشيطان مع الواحد وهو من الأثنين أقرب وقال إن الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم والذئب إنما يأخذ الفاقصة وقال عليكم بالسواد الأعظم ومن شذذ في النار (الثالث) أن يقال إجماع الأمة على خلافة أبي بكر كان أعظم من اجتماعهم على مبايعته على فإن ثلث الأمة أو أقل أو أكثر لم يبايعوا علياً بل قاتلوه والثلث الآخر قاتلوا معه وفهم من لم يبايعه أيضاً والذين لم يبايعوه منهم من قاتله ومنهم من لم يقاتله فإن حاز القدح في الإمامة بتخلف بعض الأمة عن البيعة كان القدح في إمامة على أولى بكثير وإن قيل بجهور الأمة لم تقاتله أو قيل يبايعه أهل الشوكة والجمهوراً ونحو ذلك كان هذا في حق أبي بكر وأولى وأخرى وإذا قالت الرافضة إمامته ثبت بالنص فلا يحتاج إلى الإجماع والمبايعات قيل النصوص إنما دلت على خلافة أبي بكر لا على خلافة علي كما تقدم التنبيه عليه وكما سنده أن شاء الله تعالى ونين أن النصوص دلت على خلافة أبي بكر الصديق وعلى أن علياً لم يكن هو الخليفة في زمن الخلفاء الثلاثة خلافة أبي بكر لا يحتاج إلى الإجماع بل النصوص دالة على صحته وعلى انتفاعها بنفسها (الرابع) أن يقال الكلام في إمامة الصديق إما أن يكون في وجودها وإما أن يكون في انتفاقها لها أما الأول فهو معلوم بالتواتر وانتفاق الناس بأنه تولى الأمر وقام مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفه في أمته وأقام الحدود واستوفى الحقوق وقاتل الكفار والمرتين وتولى الأعمال وقسم الأموال وفعل جميع ما فعله الإمام بل هو أول من بشر بالإمامة في الأمت وإما أن أريد بإمامته كونه مستحقاً لذلك فهذا عليه أدلة كثيرة غير الإجماع فلا طريق يثبت بها كونه على مستحقاً للإمامة أو تلك الطريق يثبت بها أن أبا بكر مستحق للإمامة وأنه أحق بالإمامة من علي وغيره وحينئذ فلا إجماع لا يحتاج إليه لا في الأولى ولا في الثانية وإن كان الإجماع حاصل

يتناول المزموم والألزام جميعاً وإن سمي المزموم وإيجاباً بنفسه والألزام وإيجاباً غيره كما قاله من قاله في الذات والصفات فيقول المتنازع فيه هذه مجموع الأدلة التي ذكرها هو وغيره على نفي كون الواجب بنفسه بصحاً أو بجهوراً فثبت أن لا دلالة في شيء منها بسلب هي على نفيض مطلوبهم أدل منها على المطلوب وهذا ذكرنا ملأ أحال عليه قوله أن الحروف إذا قام كل منها على غير الآخر لم يتركيب وقد أبطلناه في إبطال التخصيص ثم قال الوجه الثاني أنه قال ليس اختصاص بعض الأجزاء ببعض الحروف ودون البعض أو في من العكس وللقائل أن يقول هذا الوجه في غاية الضعف وذلك أنه إذا كانت الحروف مقدورة له حادثة بمجسسته كما ذكرته عن منازعك فتخصيص كل منها بمجمله

(فصل) قال الرافضي أيضا الاجماع ليس أصلا في الدلالة بل لابد أن يستند المجمعون إلى دليل على الحكم حتى يجمعوا عليه والا كان خطأ وذلك الدليل إما عقلي وليس في العقل دلالة على إمامته وأما نقلي وعندهم أن النبي صلى الله عليه وسلم مات من غير وصية ولا نص على إمام والقرآن خال منه فلو كان الاجماع متحققا كان خطأ فنحن دلالة

(والجواب) من وجوه أحدها أن قوله الاجماع ليس أصلا في الدلالة أن أراد به أن أمر المجمعين لا يجب طاعته لنفسه وإنما يجب لكونه دليلا على أمر الله ورسوله فهذا صحيح ولكن هذا لا ينص أن أمر الرسول كذلك لم يجب طاعته لذاته بل لأن من أطاع الرسول فقد أطاع الله في الحقيقة لا يطاع أحد إلا أنه الله له الخلق والأمر وله الحكم وليس الحكم الله وإنما يجب طاعة الرسول لأن طاعته طاعة الله ووجبت طاعة المؤمنين المجمعين لأن طاعتهم طاعة الله والرسول ووجب تحكيم الرسول لأن حكمه حكم الله وكذلك تحكيم الأمة لأن حكمها حكم الله وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصاني فقد عصي الله ومن عصى أميري فقد عصاني وقد قامت الأدلة الكثيرة على أن الأمة قد تجتمع على ضلالة بل ما أمرت به الأمة فقد أمر الله به ورسوله والأمة أمرت بطاعة أبي بكر في إمامته فعلم أن الله ورسوله أمر بذلك فمن عصاه كان عصا الله ورسوله وإن أراد به أنه قد يكون موافقا للحق وقد يكون مخالفا له وهذا هو الذي أراد به فقد أقرح في كون الاجماع حجة ودعوى أن الأمة قد تجتمع على الضلالة والخطأ كما يقول ذلك من يقوله من الرافضة المواقفين للنظام وحينئذ فيقال كون على إمام معصوما وغير ذلك من الأصول الإمامية أن يتوجه بالاجماع أذعمت في أصول دينهم على ما يدركونه من العقليات وعلى الاجماع وعلى ما يقوله فهم يقولون على العقل أنه لا بد للناس من إمام معصوم وإمام مخصوص عليه وغيره على ليس معصوما ولا منصوفا عليه بالاجماع فيكون المعصوم هو عليا وغير ذلك من مقدّمات حججهم فيقال لهم إن لم يكن الاجماع حجة فقد بطلت تلك الحجج فبطل ما يتوكل على الاجماع من أصولهم فبطل قولهم وإذا بطل ثبت مذهب أهل السنة وإن كان الاجماع حقا فقد ثبت أيضا مذهب أهل السنة وهو المطلوب وإن قالوا نحن ندع الاجماع ولا نتبعه في شيء من أصولنا وإنما عمدت العقل والنقل عن الأئمة للمعصومين قبل لهم إذا لم يتجهوا بالاجماع لم يبق معهم حجة سمعية غير النقل والمعقول عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن ما سقاه عن علي وغيره من الأئمة لا يكون حجتهم نعم عصمة الواحد من هؤلاء وعصمة الواحد من هؤلاء لا تثبت إلا بنقل عن علم عصمته والمعقول عنه هو الرسول فالتمس ثبت نقل معلوم عن الرسول بما يقولونه لم يكن معهم حجة سمعية أصلا لأن أصول الدين لا في فروعه وحينئذ يرجع الأمر إلى دعوى خلافة علي بالنص فإن أثبت النص بالاجماع فهو باطل لنفيكم كون الاجماع حجة وإن ثبتتة بالنقل الخاص الذي يذكره بعضكم فقد تبين بطلانه من وجوه وتبين أن ما ينقله الجمهور وأكثر الشيعة مما يناقض هذا القول بوجوب علمائنا بهذا كذب وهذه الأمور من تدبرها تبين له أن الإمامية لا يرجعون في شيء مما ينفردون به عن الجمهور إلى الحجة أصلا لا عقلية ولا سمعية ولا نص ولا إجماع وإنما عمدتهم دعوى نقل مكذوب يعلم أنه كذب أو دعوى دلالة نص أو قياس يعلم أنه لا دلالة له وهم وسائر أهل البدع كالنجار والمعتزلة وإن كانوا عند التحقيق لا يرجعون إلى حجة سمعية لا عقلية ولا سمعية وإنما لهم شبهات لكن حججهم أقوى من حجج الرافضة السمعية والعقلية أما

تخصيص جميع المسوّدات بما اختصه من الصفات والمقادير والامكنة والأزمنة وهذا أمان يرد إلى محض المشبهة وأما إلى الحكمة جلية وأخفية وقد تنازع الناس في الحروف التي في كلام الأديسين هل بينها وبين المعاني مناسبة تقتضي الاختصاص على قولين مشهورين وأما اختصاصها بمجالها في حق الأديسين بسبب يقتضي الاختصاص فهذا لا نزاع فيه فعلم أن الاختصاص منه بالمجل أولى منه بالمعنى وأما قوله إن قالوا بالاجتماع المحروفي بذاته مع اتحاد الذات فيلزم منه اجتماع المتضادات في شيء واحد فهذا قد تقدم أن للناس فيه قواسم وإن القائلين بالاجتماع ذلك أن كان قولهم قاسدا فقول من يقول بالاجتماع المعاني للتعاقبة وانها شيء واحد وإن التفاهت

السميات فانهم لا يتعدون الكذب كما تسمده الرافضة ولهم في النصوص الصحيحة شبهة أقوى من شبه الرافضة وأيضا فان سائر أهل البدع أعلم بالحديث والآن منهم والرافضة أجهل الطوائف بالأحاديث والآثار وأحوال النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا وجد في كتبهم وكلامهم من الجهل والكذب في المنقولات ما لا يوجد في حائر الطوائف وكذلك لهم في العقليات مقاييس هي مع ضعفها وفسادها أجود من مقاييس الرافضة وأيضا فخصن تشبيههم على ما يدل على أن الإجماع حجة بالدلالة البسولة في غير هذا الموضع ولكل مقام مقال ونحن لا نحتاج في تقرير إمامة الصدوق رضي الله عنه ولا غيره إلى هذا الإجماع ولا نشترط في إمامة أحد هذا الإجماع لكن هو لما ذكر أن أهل السنة اعتمدوا على الإجماع تكلمنا على ذلك فنشير إلى بعض ما يدل على صحة الإجماع فنقول أولا ما من حكم اجتمعت الأمة عليه الا وقد دل عليه النص فالإجماع دليل على نص موجود معلوم عند الأمة ليس بمنازعة علىه والناس قد اختلفوا في جواز الإجماع عن اجتهاد ونحن نجوز أن يكون بعض المجتعيين قال عن اجتهاد لكن لا يكون النص حافيا على جميع المجتهدين وما من حكم يعلم أن فيه إجماعا إلا في الأمة من يعلم أنه فيها وعند الإجماع دليل على النص ولهذا قال ومن يشاقق الرسول من بعد ما نزل به الهدى ويتبع غير مبطل المؤمنين مع العلم بأن مجرد مشاققة الرسول توجب الوعيد ولكن ههنا تلازمان ولهذا علق بهما كما علقه بحصية الله ورسوله وههنا تلازمان أيضا وخلافة الصديق من هذا الباب فان النصوص الكثيرة قد تلت على أنها حق وصواب وهذا مما يختلف العلماء فيه واختلفوا هل انعقدت بالنص الذي هو العهد كخلافة عمر أو بالإجماع والاختيار وأما دالة النصوص على أنها حق وصواب فاعلمت أحد أن ازارع فيه من علماء السنة كلهم يتجح على صحتها بالنصوص إذا كانوا من أئمة الاعتقاد عليه الإجماع فهو منصوص عليه كان ذكر الإجماع لا بدليل على النص لا يفارقه السنة ومع هذا فخصن ذكر بعض ما يستدل به على الإجماع مطلقا ويستدل به على من يقول قد لا يكون معه نص كقوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر فهذا يقتضي أنهم يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر ومن المعلوم أن الإيجاب ما أوجبه الله وتحريم ما حرمه الله هو من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بل هو نفسه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجب أن يوجبوا كل ما أوجبه الله ورسوله ويحرموا كل ما حرمه الله ورسوله وحينئذ فمتنع أن يوجبوا أو يحرموا ما يوجبونه أو يحرمونه فانه لا يجوز علمهم بالسكوت عن الحق من ذلك فكيف يجوز السكوت عن الحق والتكلم بغيره من الباطل ولو فعلوا ذلك لكانوا قد أمروا بالمنكر ونهوا عن المعروف وهو خلاف النص فلو كانت ولاية أبي بكر حرا وطاعة حراما منكرنا لو حبان بنوا عن ذلك ولو كانت مبايعته على واجبة لكان ذلك من أعظم المعروف الذي يجب أن يأمروا به فلما لم يكن كذلك علم أن مبايعته هذا الذي لم تكن معروفا ولا واجبا ولا مستحبا ومبايعته ذلك لم تكن منكرا وهو المطلوب وأيضا فقوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر والاستدلال به كالتقدم وأيضا فقوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس وقوله هو ما كنتم السليمن من قبل وفي هذا يكون الرسول شهيدا عليكم وتكونوا شهداء على الناس ومن جعلهم الرب شهداء على الناس فلا بد أن يكونوا عالمين بما يشهدون به وذو عدل في شهادتهم فلو كانوا يحلون ما حرّم الله ويحرمون ما حلل الله ويوجبون ما عفا الله عنه ويسبغون

المتبوعة شيء واحد أعظم فسادا وأما قوله وإن لم يقبلوا واجتماع حروف القول في ذاته فيلزم منه مناقضة أصلهم في أن ما انصفه الرب يستعمل عروقه عنه فكلام صحيح ولكن تناقضهم لا يستلزم صحة قول منازعهم إذا كان ثم قول ثالث وهذا اللازم فيه نزاع معروف وقد حكى النزاع عنهم أنفسهم في قال ان ما انصفه من الأصوات والأفعال ويجوز ذلك يجوز عروقه عنه لم يكن مناقضا والذين قالوا منهم انه لا يجوز عروقه عما انصفه عدتهم أنه لو جاز عروقه عنه لم يمكن ذلك الا بجواز عند ثم ذلك الضد للحادث لا يزول الا بضد حادث فيلزم تسلسل الحوادث بذاته وهذا لا يجب عنه بعضهم بانه يجوز عدمه بدون حدوث ضد ويجب عنه بعضهم بالتزام التسلسل في مثل ذلك في المستقبل

ما أوجب الله لم يكونوا كذلك وكذلك إذا كانوا يخرجون المدوح ويمدحون المجرع فإذا
 شهدوا أن أبابكر أحق بالامامة وجب أن يكونوا صادقين في هذه الشهادة فالذين عاينوا به
 وكذلك إذا شهدوا أن هذا مطيع لله وهذا عاص لله وهذا فعل ما يستحق عليه الثواب وهذا فعل
 ما يستحق عليه العقاب وجب قبول شهادتهم فإن الشهادة على الناس تتناول الشهادة عما فلعلم
 من مذموم ومحمود والشهادة بان هذا مطيع وهذا عاص هي تتضمن الشهادة بأفعالهم وأحكام
 أفعالهم ومقاتها وهو المطلوب وفي الصحيحين عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم مر عليه
 بجنازة فأنشأ عليها خيرا فقال وجبت ومروا عليه بجنازة فأنشأ عليها شرا فقال وجبت فقبل
 بأمر الله ما فوالت وجبت قال هذه الجنازة أنشئتم عليها خيرا فقلت وجبت لها الجنة وهذه
 الجنازة أنشئتم عليها شرا فقلت وجبت لها النار أنشئتم شهداء الله في الأرض وأيضافه ومن
 يشاقق الرسول من بعد ما تبينه الهدى ويتبع غير بسيل المؤمنين فوله ما قول الآفة فانه توعد
 على المشاققة للرسول واتبع غير بسيل المؤمنين وذلك يقتضي أن كلامهم مذموم فان مشاققة
 الرسول وحدها مذمومة بالاجماع فالويل للذي لا يدينه ماله كان قدر تب الوعيد على وصفين
 مذموم وغير مذموم وهذا لا يجوز وتظهره آقوله تعالى والذين لا يدعون مع الله الها آخرون ولا
 يقولون النفس التي حرم الله الألباق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أنا ما يضاعفه العذاب يوم
 القيامة ويخلفه بها فانه يقتضي أن كل واحد من الثلاث مذموم شرعا وحينئذ إذا
 كان المؤمنون قد أوجبوا أشياء وحرموا أشياء خالفهم مخالف وقال ان ما أوجبوا ليس واجب
 وما حرموا ليس بحرام فقد اتبع غير بسيلهم لان المراد بسيلهم اعتقاداتهم وأفعالهم وإذا كان
 كذلك كان مذموما ولو لم يكن بسيلهم صوابا وحقا لم يكن الخالف لهم مذموما وأيضافه تعالى
 أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ورد
 معلقا بالتنازع والحكم المعلق بالشرط عدم عند عدمه فعلم أنه عند انتفاء التنازع لا يجب الرد
 إلى الله ورسوله فدل على أن اجماعهم انما يكون على حق وصواب فانه لو كان على باطل وخطا
 لم يسقط عنهم وجوب الرد إلى الكتاب والسنة لأجل باطلهم وخطئهم ولان أمر الله ورسوله حق
 حال اجماعهم ونزاعهم فإذا لم يجب الرد عليه عند الاجماع دل على أن الاجماع موافقه
 لاختلافه فلما كان المستدل بالاجماع متبعاله في نفس الأمر لم يحتج إلى الرد إليه وأيضافه
 تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا أمرهم بالاجتماع ونهاهم عن الافتراق فلو كانوا في
 حال الاجتماع قد يكونون مطيعين لله تارة وعاصين له أخرى لم يجز أن يأمر به الا إذا كان اجتمعا
 على طاعة والله أمره مطلقا ولا لو كان كذلك لم يكن فرقا بين الاجتماع والافتراق لان
 الافتراق إذا كان معه طاعة كان ما موراه مثل أن يكون الناس فرعين نوع يطيع الله ورسوله
 ونوع يعصيه فانه يجب أن يكون مع المطيعين وان كان في ذلك فرقة فلما أمرهم بالاجتماع دل
 على الله مستلزم طاعة الله وأيضافه قال انما وليكم الله ورسوله فجعل مولايتهم كولاية الله
 ورسوله ومولاة الله ورسوله لا تتم الا بطاعة أمره وكذلك المؤمنون لا تتم مولايتهم الا بطاعة
 أمرهم وهذا لا يكون الا إذا كان أمرهم أمرا متفقاً فان أمر بعضهم بشئ وأمر آخر بضد
 لم يكن مولاة هذا وأولى من مولاة هذا فكانت المولاة في حال النزاع بالرد إلى الله والرسول وأيضافه
 قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في أحاديث كثيرة متعددة الأمر بالاعتصام بالجماعة
 والمدح لها ونم الشذوذ وأن الخير والهدى والرجعة مع الجماعة وان الله لم يكن ليجمع هذه الأمة

(قال الأمدى) السابغ في تناقض
 الكرامية أنهم جوزوا اجتماع
 الإرادة الحادثة مع الإرادة القدمة
 ومنعوا ذلك في العلم والقدرة ولو
 سلوا عن الفرق كان متنعنا
 قلت ولقاتل أن يقول ان كانوا هم
 فرقا فغيرهم لم يفرق بل جوز
 تجد دعولوم وقدر وحينئذ فهم
 اعتمدوا في الفرق على ما اعتبرت
 عليه المعتزلة في الفرق بين كونه
 عالما قادرا وبين كونه متكلما
 مریدا حيث قالوا العلم والقدرة
 عام في كل معلوم ومقدور فانه
 بكل شئ عليم وعلى كل شئ
 قدير والإرادة الكلام ليسا عامين
 في كل مراد ومقول بل لا يقول
 الا الصدق ولا يأمر الا بالخير ولا
 يريد الا ما وجد ولا يريد الا بدعة
 الا لما أمرهم هذا عما احتجوا به
 على حدوث كونه مریدا متكلما

على ضلالة وأنه لن يزال فيها طائفة طاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم
ولا يزال الله يعرض في هذا الدين غرسا يستعملهم فيه بطاعة الله وإن خيره هذه الأمة القرن الأول
ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وقد روى الحاكم وغيره عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال لا يجمع الله أمتي على الضلالة أبدا ويد الله على الجماعة وعن أبي ذر رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خالف جماعة المسلمين شبرا فخذلهم رقة فخذلهم
من عقه وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من خرج من الجماعة قيد شبر فقد خلع
وبقة الإسلام من عقه حتى يرجعه ومن مات وليس عليه امام جماعة فإن ميتته ميتة جاهلية
وعن الحارث الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمركم بخمس كلمات أمرني الله
بهن الجماعة والسمع والطاعة والهجرة والجهاد فمن خرج من الجماعة قيد شبر فقد خلع رقة
الإسلام من رأسه إلا أن يرجع وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فارق
الجماعة شبرا دخل النار وعن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من فارق
أمة أو عاد أعرابا بعد هجرته فلا حجة له وعن ربيعة قال أتيت بقة ليالي سار الناس إلى عثمان
فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من فارق الجماعة واستبدل الأمانة لقي الله
ولا حجة له وعن فضالة بن عبيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يسئل عنهم رجل فارق
الجماعة وعصى إمامه فأت عاصفا ذكرا الحديث وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة المكتوبة إلى التي بعدها كفارة لما بينهما والجمعة إلى الجمعة
والشهر إلى الشهر يعني رمضان كفارة لما بينهما قال بعد ذلك الأيمن ثلاث فعرفت أن ذلك من
أمر محدث فقال لإمام الأشرار بالله وتكب الصفة وتزل السنة وأن تباع رجل بيمينك
ثم تخالف فتقاتله بسفك وتزل السنة الخروج من الجماعة وعن النعمان بن بشير قال خطبنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نضر الله وجه امرئ سمع مقالتي فحملها فرب حامل فقه
غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب من آمن إخلاص العمل
لله ومتابعة ولادة الأمر ولزوم جماعة المسلمين روى هذه الأحاديث الحاكم في المستدرک
وذكر أنها على شرط الصحيح وذلك يقتضي أن اجتماع الأمة لا يكون إلا على حق وهذا
وصواب وأن أحق الأمة بذلك هم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يقتضي أن
ما فعلوا من خلافة الصديق كان حقا وهذا وصوابا وأيضا فإن السلف كان يشتد انكارهم
على من يخالف الإجماع ويعتدون من أهل الزيف والضلال فلو كان ذلك شائعا عندهم لم
يسكروه وكانوا يسكرون عليه انكارهم فاطعون به لا يسعون لاحد أن يدع الانكار عليه
فدل على أن الإجماع عندهم كلن مقطوعا به والعقول المتبينة لا تتفق على القطع من غير توافق
ولا تشاعر إلا ما يوجب القطع والأقوال يمكن هنالك ما يوجب القطع بل لا يوجب التيقن لم تكن
الطوائف الكثيرة تجمع تبين همهم وقرائحهم وعدم توافقهم بقطعهم في موضع لا قطع فيه فلم
أنه كان عندهم أدلة قطعية توجب كون الإجماع حجة يجب اتباعها ويحرم خلافها وأيضا
فإن السنة والشعة اتفقوا على أنه إذا كان على معهم كان إجماعهم حجة ولا يجوز أن يكون ذلك
لأجل عصية لاني لأن عصيته لم تثبت إلا بالإجماع فإن عندهم في ذلك الإجماع على انتفاء العصية
من غير أدليس في النص ولا العقول ما ينفي العصية من غيره وهذا ما بين تناقض الرافضة
فإن أهل دينهم ينوه على الإجماع ثم قد حو افه والقدح فيه قدح في عصية على فلا يبق لهم

دون كونه عالما قادرا قالوا لان
الاختصاص يتعلق بالحدثات
بخلاف العموم فإنه يكون للقديم
(فصل) ولما بين الأمر
في ذلك وأن الأدلة التي يتجسها
هؤلاء على نفي لزوم علو الله على
خلقه هم يتحدون فيها ويبنون
فصلها في موضع آخر أن علمه
هذه الحج التي احتج بها الأئمة
وغيره على نفي كونه حجابهم
أنفسهم أبطلوها في موضع آخر
والمقصود هنا ذكر ما قاله الأئمة
وذلك أنه لما ذكر مخالف الناس في
اثبات حدوث الأجسام أبطل
عاجتها واستشار الطريقة المنيعة على
أن احجهم لا يخلص لهم الاغراض
وأن الغرض لا يبق زملين فتكون
الاغراض حادثة وتنتج حدوث
الانهاية وما لا يخول عن الحوادث
التي لها أول فله أول وذكر أن هذه

ما يعتدون عليه وهذا شأنهم في عامة أقوالهم التي ينفردون بها ولهذا قال فهم الشعبي يأخذون
باعتبار لاصدور لها أي بفسر وع لا أصول لها فإن كان الاجماع ليس بحجة لم تثبت عصمته وان
كان حجة لم ينجح إلى عصمته ثبت أنه على التقديرين لا يجوز أن يكون قولهم حجة والا لزم بطلان
قول السنة والشيعه

(فصل) قال الرافضى وأيضاً الاجماع اما أن يعتبر فيه قول كل الامه ومعلوم أنه
لم يحصل بل ولا جماع أهل المدة أو بعضهم وقد أجمع أكثر الناس على قتل عثمان

(والجواب) أن يقال أما الاجماع على الامامة فان أريد به الاجماع الذي يعتقده الامامة
فهذا يعتبر فيه موافقة أهل الشوكة بحيث يكون متمكنين منهم تنفذ مقاصد الامامة حتى
إذا كان رؤس الشوكة عدداً قليلاً وسواهم موافق لهم حصلت الامامة بما يعتقده هذا هو
الصواب الذي عليه أهل السنة ومذهب الأئمة كأحمد وغيره وأما أهل الكلام فقد رها كل
منهم بعد دهرى تقدير باطله وإن أريد به الاجماع على الاستحقاق والاولوية فهذا يعتبر
فيه اما الجمع واما الجمهور وهذه الثلاثة صالحة في خلافة أبي بكر وأما عثمان فلم يتفق على قتله
الاطنفة قليلة لا يبلغون نصف عشرين عشرين الامامة كيف وأكثر جيش على والذين قاتلوه
والذين قعدوا عن القتال لم يكونوا من قتلة عثمان وانما كان قتله عثمان فرقة يسيرة من عسكر
على والامة كانوا في خلافة عثمان منى ألوف والذين اتفقوا على قتله الألف وأخوهم وقد قال
عبدالله بن الزبير يعيب قتله عثمان خرجوا عليه كالصوص من وراء القرية وقتلهم الله كل قتله
ونجسهم نجاستهم تحت بطون الكواكب

(فصل) قال الرافضى وأيضاً كل واحد من الامه يجوز عليه الخطأ فأى عاصم
لهم عن الكذب عند الاجماع

(والجواب) أن يقال من المعلوم أن الاجماع اذا حصل من الصفات مائس في الاحاد لم
يجز أن يجعل حكم الواحد حكم الاجتماع فان كل واحد من المخبرين يجوز عليه الغلط والكذب
فاذا انتهى المخبرون الى حد التواتر امتنع عليهم الكذب والغلط وكل واحد من القم والجرح
والاقداح لا يشيع ولا يروى ولا يسكر فاذا اجتمع من ذلك عدد كثيراً شيع وأروى وأسكر وكل
واحد من الناس لا يقدر على قتال العدو فاذا اجتمع طائفة كثيرة قدروا على القتال والكثرة
تؤثر في زيادة القوة وزيادة العلم وغيرهما ولهذا قد يخطئ الواحد والاثنا عشر في مسائل الحساب
فاذا كثر العدد امتنع ذلك فيما لم يكن مجتمع في حال الانفراد ونحن نعلم بالاضطرار أن علم الاثنين
أكثر من علم احدهما اذا انفردا وقوتهم ما أكثر من قوته فلا يلزم من وقوع الخطأ حال الانفراد
وقوعه حال الكثرة قال تعالى أن تضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى والناس في الحساب
قد يخطئ الواحد منهم ولا يخطئ الجماعة كالهلال فقد يظنه الواحد هلالاً وليس كذلك فأما
العدد الكثير فلا يتصور فهم الغلط ونعلم أن المسلمين اذا اجتمعوا وكثروا يكون داعيهم الى
الضواحي والظلم أقل من داعيهم اذا كانوا قليلاً فانهم في حال الاجتماع لا يجتمعون على مخالفة
شرائع الاسلام كما يفعله الواحد والاثنا عشر فان الاجتماع والتعدد لا يمكن الامع قانون عدلى فلا
يمكن أهل مدينة أن يجتمعوا على اباحة ظلم بعضهم بعضاً مطلقاً لانه لا حيلة لهم مع ذلك بل
يحبذ الامير اذا ظلم بعض الرعية فلا بد أن يكون بعض أصحابه لا يظلم حين يظلم الرعية وما استوا

الطريقة هي المسلك المشهور
للاشعرية وعليه اعتمدوا والرازي
وأمثاله لم يعتدوا على هذا المسلك
لانه مبني على أن الاعراض ممنوعة
البقاء وهذا مقدمه خالف فيها
جمهور المعتزلة وقالوا ان قائلها
مخالفون للحس والضرورة العقل
فرأى ان الاعتماد عليها في حدوث
الاجسام في غاية الضعف
والأمدى قد حرق الطرق التي
اعتمد عليها الرازي كلها والمقصود
هنا ذكر طعن الأمدى في حجة
نفسه التي احتج بها على نفي كونه
جسمًا ونفي قيام الحوادث به وقد
تقدم أن حجة المبينة على تنازل
الجواهر والاجسام قد قدح فيها
وبين أنه لا دليل لمن أثبت ذلك
وحجته المبينة على الترتيب قد
قدح هو فيها في غير موضع كما ذكر
بعضه وأما حجة المبينة على نسبي

كأهل فلس فيه ظلم من بعضهم لبعض ومعلوم أن المجموع قد خالف حكمه حكم الأفراد سواء كان اجتماع أعيان أو أعراض ومن الأمثال التي يضر بها المطاع لأصحابه أن السهم يمكن كسره وإذا اجتمعت السهام لا يمكن كسرها والآن قد نغلبه عدوه وهزمه فاذا صرنا بعددنا كثيرا لم يمكن ذلك كما يمكنه حال الانفراد وأيضا فإن كان الإجماع قد يكون خطأ لم يثبت أن علما معصوماً فإنه انما علت عصمته بالإجماع على أنه لا معصوم سواء فاذا جاز كون الإجماع خطأ أمكن أن يكون في الأمة معصوم غيره وحيث فلا يعلم أنه هو المعصوم فبين أن قدسهم في الإجماع بطل الأصل الذي اعتمدوا عليه في إمامة المعصوم وإذا بطل أنه معصوم بطل أصل مذهب الرافضة فبين أنهم ان قدسوا في الإجماع بطل أصل مذهبهم وإن سلوا أنه حجة بطل مذهبهم فبين بطلان حججهم على التقديرين

(فصل) قال الرافضي وقد ثبت النص الدال على إمامة أمير المؤمنين فلو أجمعوا على خلافه لكان خطأ لأن الإجماع الواقع على خلاف النص يكون عندهم خطأ

(والجواب) من وجوه أحدها أنه قد تقدم بيان بطلان كل ما دل على أنه إمام قبل الثلاثة (الثاني) أن النصوص اتحدت على خلافة الثلاثة قبله (الثالث) أن يقال الإجماع المعلوم حجة قطعية لاسيما مع النصوص الكثيرة الموافقة له فلو قدر ورود خبر يخالف الإجماع كان باطلاً ما لكون الرسول لم يقبله وأما الكونه لدلالة فيه (الرابع) أنه يتبع تعارض النص المعلوم والإجماع فإن كل ما حجة قطعية أو القطعية لا يجوز تعارضها لوجوب وجود مدلولاتها فلو تعارضت لزم الجمع بين النقيضين وكل من ادعى إجماعا يخالف ناسفاً أحد الأمرين لزم إما بطلان إجماعه وإما بطلان نصه وكل نص اجتمعت الأمة على خلافه فقد علم النص الناسخ له وأما أن يلحق في الأمة نص معلوم والإجماع بخلافه فهذا غير واقع وقد دلل الإجماع المعلوم والنص المعلوم على خلافة الصديق رضي الله عنه وبطلان غيرهما نص الرافضة مما نحن نعلم كذبه بالاضطرار وعلى كذبه أدلة كثيرة

(فصل) قال الرافضي (الثاني) ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر والجواب المنع من الرواية ومن دلتها على الإمامة فإن الاقتداء بالفقهاء لا يستلزم كونهم أئمة وأيضا فإن أبي بكر وعمر قد اختلفا في كثير من الأحكام فلا يمكن الاقتداء بهما وأيضا فإنه معارض لما روي من قوله أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم مع إجماعهم على انتفاء إمامتهم

(والجواب) من وجوه أحدها أن يقال هذا الحديث باجماع أهل العلم بالحديث أقوى من النص الذي روي في إمامته على أن هذا أمر معروف في كتب أهل الحديث المتقدمة ورواه أبو داود في سننه وأحمد في مسنده والترمذي في جامعه وأما النص على علي فليس في شيء من كتب أهل الحديث المتقدمة وأجمع أهل الحديث على بطلانه حتى قال أبو محمد بن حزم وأحمدنا قط رواية عن أحمد في هذا النص المذموم الإرواية واهبته عن مجهول إلى مجهول يعني أيا الجرام لا صرف من هو في الخلق فيمتنع أن يقدم في هذا الحديث مع تصحيح النص على علي وأما الدلالة فالحجة في قوله بالذين من بعدي أخيراً فهم من بعده وأمر بالاقتداء بهم فلو كانا ظالمين في كونهما بعده لم يأمر بالاقتداء بهما فإنه لا يأمر بالاقتداء بالظالم فإن الظالم لا يكون قدوة يؤتمر به

المقدار والشكل وأنه لا بد من شخص وكل ماله شخص فهو محدث فإنه قال المقدمة الأولى وإن كانت مسألة غير أن الثانية وهي أن كل مقتصر إلى الشخص محدث وما ذكر في تقريرها باطل بما سبق في المسلك الأول قال ويتقدير تسليم حدوث ما أشير إليه من الصفات فلا يلزم أن تكون الأجسام حادثة لجواز أن تكون هذه الصفات المتعاقبة عليها إلى غير النهاية بالاتفاقات إلى ما سبق من بيان امتناع حوادث متعاقبة لأولها تنتهي إليه فقد ذكرنا أنه وإن كان لا بد للشخص من شخص فلا يلزم أن يكون حادثاً بل جاز أن يكون قديماً في ذاته وصفاته وأقديماً في الذات مع تعاقب الصفات المتعاقبة من المقدور وغيره عليه إلا إذا قيل بطلان

بدليل قوله لا ينال عهدى الظالمين فدل على ان النظام لا يؤتممه والائتمام هو الاقتداء فلما أمر
بالاقتداء بمن بعدهم والاقتداء هو الائتمام مع اخبارهم أسما يكونان بعدهم دل على أنهم امامان
بعده وهذا هو المطلوب وأما قوله اختلفا في كثير من الاحكام فليس الامر كذلك بل لا يكاد
يعرف اختلاف أي بكر وعمر الا في الشيء اليسير والغالب أن يكون عن أحدهما فيه روايتان
كالجمع الاخوة فان عمر عنه فيه روايتان أحدهما كقول أبي بكر وأما الاختلاف في قصة
النبي وهل يسوي فيه بين الناس أو يفضل فالسوية جائزة بلا ريب كما كان النبي صلى الله عليه
وسلم يقسم الفى والغنائم فيسوي بين الغامتين ومستحقى الفى والتزاع في جواز التفضيل وفيه
للقهها قولان همار وايتان عن أحمد والصحیح جوازه للصحة فان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يفضل أحيانا في قصة الغنائم والنبي وكان يفضل السرية في البداية الرابع بعد الحسن وفي
الرجعة الثالث بعد الحسن فخالعه الخلفاء فانهم كانوا يقدرون على عمر أنه اختار في آخر
عمر التسوية وقال الثعلبي في قابل لأجل الناس بيانا واحدا وروي عن عثمان التفضيل
وعن علي التسوية ومثل هذا لا يسوغ فيه انكاره لأن يقال فضل من لا يستحق التفضيل كما
أنكر على عثمان في بعض قسمه وأما تفضيل عمر فبالغنا أحداهم فيه وأما تنازعهما
في تولية خالد وعزله فكل منهما فعل ما كان أصح فكان الاصح لابي بكر تولية خالد لأن أبا بكر
ألين من عمر فبني لئلا يشبه أن يكون أقوى من نائب عرف كانت استنابه عمر لابي عبدة أصح له
واستنابه أبي بكر لخالد أصح له ونظائر هذه متعددة وأما الاحكام التي هي شرائع كلية فاختلافهما
فيها ما نادر وأما معدوم وأما أحدهما فيه قولان وأيضاً يقال النص بوجوب الاقتداء بهما
فيما اتفقا عليه وفيما اختلفا فيه فتسوية كل منهما المصير الى قول الآخر متفق عليه بينهما
فانهما اتفقا على ذلك وأيضاً إذا كان الاقتداء بهما بوجوب الائتمام بهما فطاعة كل منهما
إذا كان اماما وهذا هو المقصود وأما بعد زوال امامته فالأقتداء بهما إنما إذا تنازعا
ما تنازعا فيه الى الله والرسول وأما قوله أصحابي كالنجم فبأجمعتهم اقتديتم اهتديتم فهذا الحديث
ضعيف ضعفه أهل الحديث قال البراءة هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وليس هو في كتب الحديث المعتبرة وأيضاً فليس فيه لفظ بعدى والجملة هناك قوله بعدى وأيضاً
فليس فيه الامر بالاقتداء بهم وهذا فيه الامر بالاقتداء بهم

(فصل) قال الرافضى (الثالث) ما ورد فيه من الفضائل كآية الغار وقوله
تعالى وسيعبأ الناس وقوله قل للطفلين من الاعراب يستعدون الى قوم أولى بأس شديد والمدعى
هو أبو بكر كان أنسب رسول الله صلى الله عليه وسلم في العريش يوم بدر وأنفق على النبي صلى الله
عليه وسلم وتقدم في الصلاة (قال) والجواب أنه لا فضيلة في الغار لجواز أن يستعصم حذرا
منه لئلا يظهر أمره وأيضاً فان الآية تدل على تفضيله لقوله لا تحزن فانه يدل على خوفه وقلة
صبره وعدم يقينه بالله تعالى وعدم رضاه بعبادته النبي صلى الله عليه وسلم وبضائه الله وقدره
ولأن الحزن ان كان طاعة استحالة أن ينهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وان كان معصية
كان ما دعوهم من الفضيلة ردئية وأيضاً فان القرآن حيث ذكر أزال السكنة على
رسول الله أشركه معه المؤمنين الا في هذا الموضع ولا نقض أعظم منه وأما سجنه الا في فان المراد
أبو الدحداح حيث اشترى نخلة شخص لأجل جاره وقدر عرض النبي صلى الله عليه وسلم على
صاحب النخلة نخلة في الجنة فأبى فجمع أبو الدحداح فاشترى لها يستأنه وهو الجار ففعل النبي

حوادث لا تنال عهدى الظالمين فدل على ان النظام لا يؤتممه والائتمام هو الاقتداء فلما أمر
بالاقتداء بمن بعدهم والاقتداء هو الائتمام مع اخبارهم أسما يكونان بعدهم دل على أنهم امامان
بعده وهذا هو المطلوب وأما قوله اختلفا في كثير من الاحكام فليس الامر كذلك بل لا يكاد
يعرف اختلاف أي بكر وعمر الا في الشيء اليسير والغالب أن يكون عن أحدهما فيه روايتان
كالجمع الاخوة فان عمر عنه فيه روايتان أحدهما كقول أبي بكر وأما الاختلاف في قصة
النبي وهل يسوي فيه بين الناس أو يفضل فالسوية جائزة بلا ريب كما كان النبي صلى الله عليه
وسلم يقسم الفى والغنائم فيسوي بين الغامتين ومستحقى الفى والتزاع في جواز التفضيل وفيه
للقهها قولان همار وايتان عن أحمد والصحیح جوازه للصحة فان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يفضل أحيانا في قصة الغنائم والنبي وكان يفضل السرية في البداية الرابع بعد الحسن وفي
الرجعة الثالث بعد الحسن فخالعه الخلفاء فانهم كانوا يقدرون على عمر أنه اختار في آخر
عمر التسوية وقال الثعلبي في قابل لأجل الناس بيانا واحدا وروي عن عثمان التفضيل
وعن علي التسوية ومثل هذا لا يسوغ فيه انكاره لأن يقال فضل من لا يستحق التفضيل كما
أنكر على عثمان في بعض قسمه وأما تفضيل عمر فبالغنا أحداهم فيه وأما تنازعهما
في تولية خالد وعزله فكل منهما فعل ما كان أصح فكان الاصح لابي بكر تولية خالد لأن أبا بكر
ألين من عمر فبني لئلا يشبه أن يكون أقوى من نائب عرف كانت استنابه عمر لابي عبدة أصح له
واستنابه أبي بكر لخالد أصح له ونظائر هذه متعددة وأما الاحكام التي هي شرائع كلية فاختلافهما
فيها ما نادر وأما معدوم وأما أحدهما فيه قولان وأيضاً يقال النص بوجوب الاقتداء بهما
فيما اتفقا عليه وفيما اختلفا فيه فتسوية كل منهما المصير الى قول الآخر متفق عليه بينهما
فانهما اتفقا على ذلك وأيضاً إذا كان الاقتداء بهما بوجوب الائتمام بهما فطاعة كل منهما
إذا كان اماما وهذا هو المقصود وأما بعد زوال امامته فالأقتداء بهما إنما إذا تنازعا
ما تنازعا فيه الى الله والرسول وأما قوله أصحابي كالنجم فبأجمعتهم اقتديتم اهتديتم فهذا الحديث
ضعيف ضعفه أهل الحديث قال البراءة هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وليس هو في كتب الحديث المعتبرة وأيضاً فليس فيه لفظ بعدى والجملة هناك قوله بعدى وأيضاً
فليس فيه الامر بالاقتداء بهم وهذا فيه الامر بالاقتداء بهم

صلى الله عليه وسلم عوضه له يستأنى في الجنة وأما قوله تعالى قل للخلفين من الاعراب استدعون
يريد استدعوكم الى قوم فانه أراد الذين تخلفوا عن المدينة والتس هؤلاء أن يخرجوا الى غيبة
خير فنعهم الله تعالى بقوله قل ان تتبعونا لانه تعالى جعل غيبة خير لمن شهد المدينة ثم قال
قل للخلفين من الاعراب استدعون يريد استدعوكم فمباعدا الى قتال قوم أولى بأس شديد وقد
دعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غزوات كثيرة كوتة وحنين وتبوك وغيرها فكان
الداعي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأيضا جاز أن يكون على هو الداعي حيث قاتل الناس كمين
والقاسطين والمارقين وكان رجوعهم الى طاعته لقوله عليه الصلاة والسلام يا علي حربك
حربي وحرب رسول الله صلى الله عليه وسلم كفر وأما كونه أنسه في العريش يوم بدر فلا
فضل فيه لان النبي صلى الله عليه وسلم كان أنسه بالله تعالى مغنياه عن كل أنيس لكن لما عرف
النبي صلى الله عليه وسلم أن أمره لا يبرك بالقتال يؤدي الى فساد الحال حيث هرب عدة مرات
في غزواته وأياما أفضل القاعد عن القتال والمجاهدة بنفسه في سبيل الله وأما نفاقه على
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذب لانه لم يكن ذامالا فان أباه كان فقيرا في الغاية وكان
ينادي على مائة عبد الله بن جدعان لئلا كل يوم يقتات به فلو كان أبو بكر غنيا لكتفى أباه
وكان أبو بكر في الجاهلية معلما للصبيا وفي الاسلام كان خياطا ولما ولي أمر المسلمين منع
الناس عن الخياطة فقال اني محتاج الى القوت ففعلوا له في كل يوم ثلاثة دراهم من بيت المال
والنبي صلى الله عليه وسلم كان قبل الهجرة غنيا بعمال خديجة ولم يخرج الى الحرب وتجهيز
الجوش وبعد الهجرة لم يكن لا يبرك البتة شيئا لموافق لوجبان نزل فيه قرآن كما
نزل في علي هل أتى ومن المعلوم أن النبي أشرف من الذين تصدق عليهم أمير المؤمنين والمال
الذي يدعون انفاقه أكثر فحتم نزل فيه قرآن دل على كذب النقل وأما تنفذه في الصلاة
نفخا لأن بلال لما أذن بالصلاة أمره عائشة أن يهدم أبا بكر ولما أفاق النبي صلى الله عليه
وسلم سمع التكبير فقال من يصلي بالناس فقالوا أبو بكر فقال أخرجوني فخرج بين علي والعباس
فخاض عن القبلة وعزله عن الصلاة وتولى هو الصلاة (قال الراضي) فهذه حال أدلة القوم فيلنظر
العاقلة بعين الانصاف وليقصد اتباع الحق ودون اتباع الهوى ونزله تقليد الأباء والاجداد
فقد نهى الله تعالى عن ذلك ولاتلوه الدينا عن ابطال الحق مستحقة ولا تنع المسحق عن حقه
فهذا أغرما أردنا آياته في هذه المقدمة

(والجواب) أن يقال في هذا الكلام من الاكاذيب والبهت والقرية ما لا يعرف منه لطائفة
من طوائف المسلمين ولا ريب أن الرافضة فيهم شبهة قوى من اليهود فانهم قوم بهت يريدون أن
يطغوا فوثر الله بأفواههم وبأنى الله إلا يتم نوره ولو كرم الكافرون وظهر فضائل شيعي
الاسلام أي بكر وعمر أظهر بكثير عند كل عاقل من فضل غيرهما فبريد هؤلاء الرافضة قلب
الحقائق ولهم نصب من قوله تعالى فمن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق اذا جاءه وقوله
ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو كذب بآياته أنه لا يفلح المجرمون ونحو هذه الآيات وإن
القوم من أعظم الفرق تكذبا بالحق وتصديقا بالكذب وليس في الامم من عاث لهم في ذلك أما
قوله لأفضله في الغار فالجواب أن الفضيلة في الغار ظاهرة بنس القرآن لقوله تعالى اذ يقول
لصاحبه لا تحزن ان الله معنا فأخبر الرسول أن الله معه ومع صاحبه كما قال موسى وهرون انني
معكما أسمع وأرى وقد أخرجا في الصحيحين من حديث أنس عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه

بنفسه فإذا قدر في الممكن مقدار
لا يمكن وجود ما هو أكبر منه
فتقدير ذلك في الواجب بنفسه
أولى وتكفة الجواب أن الموجب
الذي يسمونه علة أن كانه مقدار
بطل أصل قولكم أن لا يمكن له
مقدار فاما أن يكون جميع
المقادير ممكنة بالنسبة إليه واما
أن لا يكون كذلك فان كان
الاول لم يخص بعضهم بعض
بلاخص من في ذلك من ترجع
أحد المتأثرين على الآخر بلا
مخرج وإن لم يمكن إلا بعضها كما
يقوله من يقوله من المتفلسفة
فحينئذ لزم أن يكون من المقادير
ما هو ممتنع لنفسه بل منها ما هو
متعذر لا يمكن وجود غيره وإذا جاز
أن يمتنع بعضها لنفسه فوجب
بعضها لنفسه أولى وأحرى وإذا جاز
أن يتعين من المقادير دون

قال نظرت الى أقدام المشركين على رؤسنا ونحن في الغار فقلت يا رسول الله لو أن أحدهم نظر
الى قدميه لأبصرنا فقال يا أبا بكر ما علمت بآيتين الله نالهما وهذا الحديث مع كونه مما
اتفق أهل العلم بالحديث على صحته وتلقفه بالقبول والتصديق فلم يختلف في ذلك أنان منهم فهو
مما دل القرآن على معناه بقوله اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا والعبة في كتاب الله
على وجهين عامة وخاصة فالعامة كقوله تعالى هو الذي خلق السموات والارض وما بينهما
في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الارض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما
يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم الآية وقوله ألم تر أن الله يعلم ما في السموات وما في الارض
ما يكون من تحوي ثلاثة الالهوا ربهم ولا حسنة الالهوا سلبهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر الا
هو معهم أينما كانوا ثم ينههم عما عملوا يوم القيامة ان الله بكل شيء عليم فهذه اللعبة عامة لكل
متناجين وكذلك الاولى عامة لجميع الخلق ولما أخبر سبحانه في اللعبة أنه رابع الثلاثة وسادس
الحسنة قال النبي صلى الله عليه وسلم ما نزلت آيتين الله نالهما فلما كان معهما كان
نالهما كما دل القرآن على معنى الحديث الصحيح وان كانت هذه لعبة خاصة وتلك عامة وأما
اللعبة الخاصة فكقوله تعالى لما قال لموسى وهرون لا تخافا اني معكما أسمع وأرى فهذا تخصيص
لهم سادون فرعون وقومه فهو مع موسى وهرون ودون فرعون وكذلك لما قال النبي صلى الله
عليه وسلم لا يبرك لا تحزن ان الله معنا كان معناه ان الله مع نادون المشركين الذين يعادونهم
ويطالبونهم كالذين كانوا فوق الغار ولونظر أحدهم الى قدميه لأبصر ما تحت قدميه وكذلك
قوله تعالى ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون فهذا تخصيص لهم دون المجازعين وكذلك
قوله ولقد أخذ الله ميثاق بني اسرائيل وبعثناهم اثني عشر نبيا وقال الله اني معكم فكتبوا الذين
الصلاة وأتيت الزكاة وأنتم برسلي الآية وقال اني سري الي الملائكة اني معكم فكتبوا الذين
آمنوا في ذكره صناعته للعبة عامة تارة وخاصة أخرى ما يدل على أنه ليس المراد بذلك أنه بذاته في
كل مكان وأن وجوده عين وجود الخلق وتوحيده ذلك من مقالات الجهمية الذين يقولون بالحلل
العام والاتحاد العام والوحدة العامة لانه على هذا القول لا يخص بقوم دون قوم ولا مكان
دون مكان بل هو في الحشوش على هذا القول وأجواف البهائم كما هو فوق العرش فلذا أخبر
أنه مع قوم دون قوم كان هذا امتضا لهذا المعنى لانه على هذا القول لا يخص بقوم دون قوم
ولا مكان دون مكان بل هو في الحشوش على هذا القول كما هو فوق العرش والقرآن يدل على
اختصاص اللعبة تارة وتوحيدها أخرى فعلم أنه ليس المراد بلفظ اللعبة اختلاطه وفي هذا أيضا
رد على من يدعي أن ظاهر القرآن هو الحلل لكن يتعين تأويله على خلاف ظاهره ويجعل ذلك
أصل ما يقس عليه ما يتأوله من النصوص فقال له قولي أن القرآن يدل على ذلك خطأ كأن قول
فرينك الذي اعتقده هذا المدلول خطأ وذلك لوجوه أحدها ان لفظ مع في لغة العرب انما يدل
على الصحابة والموافقة والاقتران ولا تدل على أن الاول مختلط بالثاني في عامة موارد الاستعمال
كقوله تعالى محمد رسول الله والذين معه لم يرد أن ذواتهم مختلطة بذاته وقوله اتقوا الله وكونوا
مع الصادقين وكذلك قوله والذين آمنوا من بعدهم اخرجوا وما هم معكم فأولئك منكم وكذلك
قوله عن نوح ما آمن معه الا قليل وقوله عن نوح أيضا فنجينا والذين معه في الفلك الآية
وقوله عن هود فنجينا والذين آمنوا معه برحمة منا وقول قوم شعيب انخرجنك يا شعيب والذين
آمنوا معك من قريتنا وقوله الا الذين تابوا او اصلحو او اعتصموا بالله واخلصوا دينهم لله فأولئك

غيره لنفسه فتعين مقدار واجب
لنفسه أولى وأحرى وهذا كلام
لا يخص لهم عنه فان العالم ان كان
واجبا بنفسه فقد ثبت ان الواجب
بنفسه يختص بمقدار وان كان
ممكنا فوجود ما هو أكبر منه أو
أصغرا ما ان يكون في نفسه ممكنا
واما ان لا يكون فان لم يكن ممكنا
ثبت امتناع بعض المقادير لنفسه
دون بعض في الممكنات ففي
الواجب أولى ويجتنب فقل قول
القائل ما من مقدار الا ويمكن
ما هو أكبر منه وأصغر وان كان
غير هذا المقدار كنافه تخصيص
أحد الممكنين بالوجود يقتصر
الى محض الوجود المطلق
لا اختصاصه بممكن دون ممكن
فلا بد أن يكون المنخص أمرا فيه
اختصاص وذلك الاختصاص
واجب بنفسه واذا كان الواجب

مع المؤمنين وقوله وإما نسينك الشيطان فلا تتعد بعد الذكري مع القوم الظالمين وقوله
 ويقول الذين آمنوا هؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم أنهم لم يكفروا وقالوا الذين آمنوا هؤلاء
 يقولون لا خوفنا منهم الذين كفروا ومن أهل الكتاب من أخرجهما من ديارهم عن نوح وقوله عن نوح
 اهبط بسلام منا وبركنا عليك وعلى أمم ممن استعصم وقوله وإذا صرفت أبصارهم
 تلقاء أصحاب النار قالوا ربنا لا تجعلنا مع القوم الظالمين وقوله فقل لن يخرجوا صبي أبدا ولن
 تقاموا على عدونا أنكم رضيتم بالقعود أول مرة فاقعدوا مع الخالفين وقوله رضوا بأن يكونوا مع
 الخولاف وقال لكن الرسول والذين آمنوا معه عاهدوا بآموالهم وأنفسهم ومثل هذا كثير
 في كلام الله تعالى وسائر الكلام العربي وإذا كان لفظ مع إذا استعملت في كون المخلوق مع
 المخلوق لم يدل على اختلاط ذاته بذاته فهي أن لا تدل على ذلك حق الخالق بطريق الأولى
 فدعوى ظهوره في ذلك باطل من وجهين أحدهما أن هذا ليس معناها في اللغة ولا اقترن بها في
 الاستعمال ما يدل على التهور فكان الظهور غيبا من كل وجه الثاني أنه إذا تنفي التهور فيها
 هو أولى به فانتفاء وجودها هو بعد دعوى أولى (الثاني) أن القرآن قد جعل المعية خاصة أكثر مما
 جعلها عامة ولو كان المراد اختلاط ذاته بالمخلوقات لكانت عامة لا تغفل التخصص (الثالث)
 أن سياق الكلام أوله وآخره يدل على معنى المعية كما قال تعالى في آية المجادلة ألم تر أن الله يعلم
 ما في السموات وما في الأرض ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم
 ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا ثم يبينهم عاينوا يوم القيامة أن الله بكل شيء
 عليم فافتتحها بالعلم وختمها بالعلم فعلم أنه أراد إلهامهم لا يخفى عليه منهم خافية وهكذا فسرهما
 السلف الإمام أحمد ومن قبله من العلماء كمن عابس والفتاح وسفيان الثوري وفي آية الحديد
 قال ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يرتج
 فيها وهو معكم أينما كنتم والله عما تعملون بصير نخفيها أيضا بالعلم وأخبر أنه مع استوائه على
 العرش يعلم هذا كله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الآء وعال الله فوق عرشه وهو
 يعلم ما أنت عليه فهناك أخبر بعموم العلم لكل نجوى وهنا أخبر أنه مع علوه على عرشه يعلم
 ما يلج في الأرض وما يخرج منها وهو مع العباد أينما كانوا يعلم أحوالهم والله عما يعملون بصير وأما
 قوله إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون فقد دل السباق على أن المقصود ليس مجرد عمله
 وقدرته بل هو معهم في ذلك بتأييده ونصره وأنه يجعل للتقنين مخرجاً ويرزقهم من حيث
 لا يحتسبون وكذلك قوله لموسى وهرون انتم معكم أسمع وأرى فانه معهم بالتأييد والنصر
 والإعانة على فرعون وقومه كما إذا رأى الإنسان من يخاف فقال له من ينصره نحن معك أي
 معاونوك وناصرولك على عدوك وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لصديقه أن الله معنا
 يدل على أنه موافق إلهام المحبة والرضا في إفلاسه وهو مؤيد لهم ما عين وناصر وهذا صريح
 في مشاركة الصديق لشيء في هذه المعية التي اختص بها الصديق لم يشركه فيها أحد من الخلق
 والمقصود هنا أن قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يكران الله معاهي معية الاختصاص التي
 تدل على أنه معهم بالنصر والتأييد والإعانة على عدوهم فيكون النبي صلى الله عليه وسلم قد
 أخبر أن الله ينصر في نصرته يأبى كره على عدونا ويعيننا عليهم ومعلوم أن نصر الله نصر
 أكرام ومحبة كما قال تعالى لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا وهذا غاية المدح
 لا يكراد دل على أنه من شهادته الرسول بالإيمان المقضى نصر الله مع رسوله في مثل هذه

لنفسه فيه اختصاص واجب لم
 يمكن أن يقال كل اختصاص فلا
 بدله من مخصص إذا اختصاص
 بنفسه الذي واجب لنفسه ويمكن
 بوضع هذا أن التفسير إذا قال
 أن الموجب لتخصيص التفات بعدد
 دون مقدار كون الهوى لا تغفل
 الإنقاذ المقدار مثلاً أو امتناع بعد
 وراء العالم أو ما قبل من الأسباب
 قبل له ما ذكره من الهوى
 وامتناع وجود وجود وراء العالم
 وإن كان باطلا فقال ما الموجب
 لكون الهوى لا تكون على غير تلك
 الصفة ولم لا كانت الهوى غير
 هذه بحيث تقبل شكلاً أكبر من
 هذا ثم إذا زعمت أن الممكنة
 مقداره لا يمكن أن يكون أكبر منه
 لعدم التقابل مع أنه لا يعلم وجود
 مخصص المقدار دون مقداره ولا
 يكون غير هذا المقدار يقبل الوجود

الحال التي بن الله فيها غناؤه عن الخلق فقال لا تنصروا فقد نصره الله اذا خرج به الذين كفروا
ثاني اثنين اذهبا في الغار ولهذا قال سفيان بن عيينة وغيره ان الله غاب الخلق جميعهم في نبيه الا
ابا بكر وقال من انكر حجة ابي بكر فهو كافر لانه كذب القرآن وقال طائفة من اهل العلم
كافي القاسم السهلي وغيره هذه الحجة الخاصة لم تثبت لغيا بى بكر وكذلك قوله ما نزلنا نبيين
الله ثالثهما بل ظهر اختصاصهما في اللفظ كما ظهر في المعنى فكان يقال النبي صلى الله عليه
وسلم محمد رسول الله فلما نزل ابي بكر بعده صار ويقولون خليفة رسول الله فيصنفون الخليفة
الى رسول الله المضاف الى الله والمضاف الى الله مضاف الى الله حقيقة لقوله ان الله
معنا ما نزلنا نبيين الله ثالثهما ثم لما نزل عمر بعده صار ويقولون امير المؤمنين فانقطع
الاختصاص الذي امتاز به ابو بكر عن سائر الصحابة ومما بين هذا ان العصبة فيها عموم
وخصوص فيقال حصة ساعة ويوما وجمعة وشهرا وسنة وحجبه عمره كله وقد قال تعالى
والصاحب بالجبيل هو الارق في السفر وقيل الزوجة وكلاهما نقل بحجته وقد سمي الله
الزوجة صاحبة في قوله ان يكون له ولد ولم تكن له صاحبة ولهذا قال اجدن حنبلي في الرسالة
التي رواها عبدوس بن مالك عنه من حبيب النبي صلى الله عليه وسلم سنة او شهر او يوما او ساعة
او رامة مؤنبه فهو من اصحابه من العصبة على قدر ما يحبه وهذا قول جمهور العلماء من
الفقهاء واهل الكلام وغيرهم بعدون في اصحابه من قلت بحجته ومن كثرت وفي ذلك خلاف
ضعيف والدليل على قول الجمهور ما اخرجنا في الصحيحين عن ابي سعيد الخدري عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال يأتي على الناس زمان يغزو قوامهم الناس فيقال هل فيكم من رأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم ثم يغزو قوامهم الناس فيقال هل فيكم
من رأى من حبيب النبي صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم ثم يغزو قوامهم الناس
فيقال هل فيكم من رأى من حبيب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح
لهم وهذا اللفظ مسلم وله في رواية اخرى يأتي على الناس زمان يبعث منهم البعث فيقولون
انظروا هل تجدون فيكم أحدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيوجد الرجل فيفتح
لهسم ثم يبعث البعث الثاني فيقولون هل فيكم من رأى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيقولون نعم فيفتح لهمسم ثم يبعث البعث الثالث فيقال انظروا هل ترون فيكم من رأى من
رأى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم ثم يكون البعث الرابع فيقال هل ترون
فيكم أحد اراى من رأى أحد اراى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيوجد الرجل فيفتح
لهسم ولفظ الضاري ثلاث مرات كالرواية الاولى لكن لفظه يأتي على الناس زمان يغزو قوامهم
من الناس وكذلك قال في الثانية والثالثة وقال فيها كلها محب وانفتت الروايات على ذكر
العصبة والسابعين والتابعين وهم القرون الثلاثة وأما القرن الرابع فهو في بعضها ذكر القرن
الثالث ثابت في المتفق عليه من غير وجه كما في الصحيحين عن ابن مسعود قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم خيرا أمي القرون الذين ياتوني ثم الذين ياتونهم ثم الذين ياتونهم ثم يحيى قوم
تسقى شهادتهم عنه وعنه شهادته وفي الصحيحين عن عمران أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ان خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم قال عمران فلا أدري أقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعد قرنه قرنين أو ثلاثة ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ويحذرون ولا
يؤثرون وينذرون ولا يؤفرون وفي رواية ويحلفون ولا يستحلفون فقد شك في القرن الرابع

دون الحبر الذي يحاوره فان الأحبار
المجردة المحضة متشابهة بلطف من
تشابه المقادير فاذا ادعيت
التخصيص في هذا في الواجب
بنفسه أولى وأحرى ثم يتقدر أن
تكون المقادير والصفات حالات
فالخلة المنبئة على نفي حوادث
لا تنافي قد عرف من بعضها وقد
أبطل هو جميع أدلة الناس التي
ذكرها الاجمعة واحد فاختارها
وهي أضعف من غيرها كأنه ذكر
غيره وإذا كانت هذه الخلة
لا تمنع جواز تعاقب الحوادث على
القديم لم يتبع كون القديم محلا
للحوادث فيبطل استدلالهم على
نفي ذلك بمثل هذه الخلة فهذا الجهم
الثلاث قد قدح هو فيها وأما
الرابعة وهي تعدد الصفات فالتدخ
فيها يتبع القدح في هذه الثلاث
فانها مبينة عليها الذممة النفاة

وقوله يشهدون ولا يشهدون جله طائفة من العلماء على مطلق الشهادة حتى كرهوا ان يشهد
الرجل بحق قبل ان يطلب منه المشهود له اذ اعلم الشهادة وجعو بذلك بين هذا وبين قوله الا أخبركم
بخبر الشهادة الذي يأتي بالشهادة قبل ان يسئلهما وقال طائفة اخرى انما المراد منهم على الكذب
أي يشهدون بالكذب كأنه هم على الخيانة وترك الوفاء فان ههنا من آيات النفاق التي ذكرها
في قوله آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا اتفقن خان آخرها في الصحيحين
وأما الشهادة الملقى اذا أداها الشاهد لمن علم أنه محتاج اليها ولم يسأله ذلك فقد قام بالقسط وأدى
الواجب قبل ان يسئله وهو أفضل من لا يؤديه بالاسؤال كن له عند غيره أمانة فاداه قبل ان
يسأله أداها بحيث يحتاج اليها صاحبها وهذا أفضل من أن يحوج صاحبها الى ذلك السؤال
وهذا أظهر القولين وهذا يشبه اختلاف الفقهاء في الخصم اذا ادعى ولم يسأل الحماكم سؤال
المدعى عليه هل يسأله الجواب والصحيح أنه يسأله الجواب ولا يحتاج ذلك الى سؤال المدعى لان
دلالة الحال تفعي عن السؤال ففي الحديث الاول هل فيكم من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم قال هل فيكم من رأى من يحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فدل على أن الرائي هو الصاحب
وهكذا يقول في سائر الطبقات هل فيكم من رأى من يحب من يحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون المراد
بالصاحب الرائي وفي الرواية الثانية هل تحدثون فيكم أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم يقال في الثالثة هل فيكم من رأى من رأى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنا من كان
الحكم لصاحب الصاحب معلقا بالرؤية في الذي يحب رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق الاولى
والاخرى ونفط الضاري قال فيها كل صاحب وهذه اللفاظ ان كانت كلها من لفظ رسول الله
صلى الله عليه وسلم فهي نص في المسئلة وان كان قد قال بعضها والراوى مثل أي سعد روى
اللفظ بالعمى فقد دل على أن معنى أحد اللفظين عندهم هو معنى الآخر وهم أعلم بعاني ما سمعوه
من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأيضا فان كان لفظ النبي صلى الله عليه وسلم رأى
فقد حصل المقصود وان كان لفظه محب في طبقة أو طبقات فان لم يرد به الرؤية لم يكن قد بين
مراده فان العصبية اسم جنس ليس لها حد في الشرع ولا في اللغة والعرف فيها مختلف والنبي
صلى الله عليه وسلم لم يقيد العصبية بتقيد ولا قدرها بقدر وعلق الحكم بمطافها ولا مطلق لها الا
الرؤية وأيضا فانه يقال محب ساعة ومحب سنة وشهر افتقع على القليل والكثير فاذا أطلقت من
غير قيد لم يحز تقيدها بتقيد بل يحمل على المعنى المشترك بين سائر موارد الاستعمال
ولا ريب ان مجرد رؤية الانسان لغرض لا واجب أن يقال قد سمعته ولكن اذا راعى وجه الاتباع له
والاقتداء به دون غيره والاختصاص ولهذا لم يعتبر رؤية من رأى النبي صلى الله عليه وسلم من
الكفار والمنافقين فانهم لم يروه رؤية من قصدته ان يؤمن به ويكن من أتباعه وأعدائه
المصدقين فيما أخبر المطيعين فيما أمر المرئيين المعادين لمن عاداه الذي هو أحب اليهم من
أنفسهم وأموالهم وكل شيء وامتناعا عن سائر المؤمنين بأن رآه وهذه حاله معه فكان صاحبها
بهذا الاعتبار ودليل ثابته في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
وددت أني أيت اخواني قالوا يا رسول الله أوليسنا اخوانك قال بل أتم أعمامى واخواتي الذين
يأتون بعدي يؤمنون بي ولم يروني ومعنا من آمن قوله اخواني أراهم اخواني الذين ليسوا أعمامى
وأما أتم فلكم حصة في العصبية ثم قال قوم يأتون بعدي يؤمنون بي ولم يروني فجعل هذا حدا فاصلا
بين اخوانه الذين ودأن براهم وبين أصحابه فدل على ان من آمن به ورأه فهو من أصحابه لا من

هي هذه الثلاث وكلامهم كله
ينور عليها بجهة التركيب وجهة
الاعراض وما لا يخلو عن الحوادث
فهو حادث وجهة الاختصاص
وجبهة الاولى على نفي الجوهرية
على نفي تماثل الجواهر وهو قد بين
أن جميع ما ذكره وقوله يرجع الى
ما قاله وقال انه لا دليل فيه على نفي
تماثلها وأما الثانية وهي قوله
اما أن يكون من كافي يكون جسا
أولا يكون فيكون جوهر افراد
فجبهة على نفي التركيب وهو قد
أفسد أدلة ذلك وأعلى نفي الجسم
وقد عرف كلامه وقسمه في جميع نفي
ذلك وأما جهة الثالثة فهي مبنية
على تماثل الجواهر أيضا وهو قد
أبطل أدلة ذلك ومبنية على امتناع
تحول الحوادث أيضا وقد أبطل
هو أيضا جميع حجج ذلك واستدل
بوجهة الكمال والنقصان كما احتج

هؤلاء الاخوان الذين لم يرههم ولم يروه فاذا عرف ان الصحبة اسم جنس ثم قليل الصحبة وكثيرها
واذا ناهان يصعب زمانا قليلا فاعلم ان الصديق في ذروة سنام الصحبة وأعلى مراتبها فانه حصه من
حين بعثه الله الى امانات وقد اجتمع الناس على انه أول من آمن به من الرجال الاحرار كما اجتمعوا
على ان أول من آمن به من النساء خديجة ومن الصبيان علي ومن الموالين زيد بن حارثة وتنازعوا
في أول من نطق بالاسلام بعد خديجة فان كان أبو بكر أو سلم قبل علي فقد ثبت أنه أسبق صحبة
كما كان أسبق إيماناً وان كان علي أسبق قبله فلا ريب ان صحبة أبي بكر لني صلى الله عليه وسلم
كانت أكل وأنفع له من صحبة علي ونحوه فانه شاركه في الدعوة فأسلم على يديه كما أهلك
الشورى كعثمان وطهارة الزبير وسعد وعبد الرحمن وكان يدفع عنهم يؤذيه ويخرج معه
الى القبائل ويعينه في الدعوة وكان يشترى المعذنين في الله كبدل ولوعار وغيره ما فانه اشترى
سبعة من المعذنين في الله فكان أنفع الناس له في صحبة مطلقاً ولا نزاع بين أهل العلم بحال النبي
صلى الله عليه وسلم وأصحابه أن مصداقه أي بكره كانت أكل من مصداقه سائر الصحابة من
وجوه أحداهم كان آدم اجتمع عليه ليلاً ورواه اسفر وأحضرا كافي الصحبين عن عائشة
أنهما قالت لم أعقل أبوي قط الا وهما يدبان الدين ولم يحض علياً يوم الا ورسول الله صلى الله عليه
وسلم يأتي نفيه طرفي النهار فكان النبي صلى الله عليه وسلم في أول الامر يذهب الى أبي بكر
طرفي النهار والاسلام انذاك ضعيف والاعداء كثرة وهذه افضاه الفضيلة والاختصاص في
الصحبة وايضا فكان أبو بكر يسمع عند النبي صلى الله عليه وسلم بعد العشاء يتحدث معه في
أمر المسلمين دون غيره من أصحابه وايضا فكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا استشار أصحابه
أول من يتكلم أبو بكر في الشورى وبعث تكلم غيره وروى بحال يتكلم غيره ففعل رأيه وحده
فادخله غيره اتهم رأيه دون رأي من يخالفه فالاول كافي الصحبين أنه شاور أصحابه في
أشأري بדרך فتكلم أبو بكر أولاً فروى مسلم في صحبه عن ابن عباس قال لما أمر الاسارى يوم بدر
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبي بكر وعمر ماترون في هؤلاء الاسارى فقال أبو بكرهم
بنو العم والعشيرة فأرى أن تقبل منهم الفدية فتكون لنا قوتاً على الكفار فقال عمر لا والله
يا رسول الله ما أرى ما رأى أبو بكر ولكن ان تمكنا فنضرب أعناقهم تمكن علينا من عقيل
فيضرب عنقه وتمكن جزئ من العباس فيضرب عنقه وتمكني من فلان قريب لعمراً ضرب
عنقه وأشار ابن رواحة بنجر يقهم فاختلف أصحابه فهم من يقول الرأي ما رأى أبو بكر
ومنهم من يقول الرأي ما رأى عمر ومنهم من يقول الرأي ما رأى ابن رواحة قال فهو
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال أبو بكر ولم يهزموا قلت وذكر تمام الحديث وأما الثاني
ففي يوم الحديبية لما شاورهم على أن يغري علي بن أبي طالب في ذرية الذين أعانوا فر يشاً أو يذهب الى البيت فمن
صدقه فانه والحديث معلوم عند أهل العلم أهل التفسير والمغازي والسير والفقهاء والحديث
رواه البخاري ورواه أحد في مسنده حدثنا عبد الرزاق عن معمر قال قال الزهري أخبرني
عروة بن الزبير عن السور بن مخرمة ومروان بن الحكم يصدق كل منهما ما حله قال اخرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية في نضع عشرة مائة من أصحابه حتى اذا كانوا بذي
الخطيفة قلدر رسول الله صلى الله عليه وسلم الهدى وأشعره وأحرم بعرة وتبع بين يديه عنته
من جراحة يخبره عن قريب وسار رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا كان بغير الاشطاط
قريب من عسفان أنه غيظ الخراجي فقال اني قد تركت كعب بن لؤي وعامر بن لؤي قد جمعوا

بها الرازي وهو ايضا قد اطل هذه
الحجة لما استدلل بها الفلاسفة
على قدم العالم كاذر كونه وأما
صحته الرابعة على نسق الجواهر
فناها على تقي التحيز وتبني التحيز
على حجتين على جهة الحسرة
والسكون وعلى غائل الجواهر
وهو قد بين أنه لا دليل على غائل
الجواهر وأبطال أيضاً جهة الحركة
والسكون لما احتج بهما من احتج
على حدوث الاجسام فانه قال
المسلكت السادس بعض المتأخرين
من أصحابنا يعني به الرازي وهذا
المسلكت أخذ الرازي عن المعلة
ذكره أبو الحسن وغيره أنه لو
كانت الاجسام أزلية لكانت اما
أن تكون متحركة أو ساكنة
والقسمان باطلان فالقول
بأنها باطل ثم اعترض عليه
بوجوه متعددة قال ولما قل أن

قال الاحابيش قال اجدو قال يحيى بن سعيد عن ابن المبارك قد جمعوا اللاحابيش وجعوا لك
 جمعوا لهم مقاتلوهم وصادوا عن البيت فقال النبي صلى الله عليه وسلم اشيروا على آثر و ان
 أمل الخذر اوى هؤلاء الذين اطلعواهم فنصمهم فان قعدوا قعدوا وما تورين محرو بين وان نجوا يكن
 عنقه قطعها الله أو ترون أن نؤم البيت فمن صدنا عنه قاتلناه فقال أبو بكر الله ورسوله أعلم
 يا بني الله اعلمت ما سمعنا من ولم نجي لقتال أحد ولكن من حال بيننا وبين البيت قاتلناه قال النبي
 صلى الله عليه وسلم فرحو اذا قال الزهري وكان ابو هريرة يقول ما رأيت أحد اقط كان أكثر
 مشورة ولا نصيحة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الزهري حديث المسورين مخزومة ومروان
 ابن الحكم فراحوا حتى اذا كانوا ببعض الطريق ومن هنارواه البخاري من طريق وروافق
 المغازي والنج وقال الزهري في حديث المسور الذي اتفق عليه أجد والبخاري حتى اذا كانوا
 ببعض الطريق قال النبي صلى الله عليه وسلم ان نالدين الوليد بالنعيم في خيل لقريش بلطعة
 تخطوا ذات الدين فوالله ما شعر بهم خالف حتى اذا هم بقرة الجيش فانطلق يركض نذيرا لقريش
 وصار النبي صلى الله عليه وسلم حتى اذا كان بالثنية التي يهبط عليهم من اركب به راحته فقال
 الناس حل حل فالتفت فقالوا خلاص القسواء خلاص القسواء فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم ما خلاص القسواء وما ذاك لها يخطئ ولكن حسبها حابس الفيل ثم قال والذي نفسي
 بيده لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمت الله الا أعطيتهم اياها ثم جرحها فوثبت قال فعدل
 عنهم حتى زل بأقصى الحديبية على عند قليل الماء برضه الناس تبرضا فلم يلبث الناس أن نزحوا
 وشكوا إلى الرسول الله صلى الله عليه وسلم العطش فأتاه عرسهم من كنانته ثم أمرهم أن يجعلوا
 فيه فوالله ما زال يجيش لهم حتى صدروا عنه فينجاهم كذلك اذ جاءه بديل بن ورقاء الخزاعي ونفر
 من قومه من خراعة وكانوا عبية تصح رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل تهامة وفي لفظ
 لاجد مسلمهم ومشرکہم فقال اني تركت كعب بن لؤي وعامر بن لؤي نزول اعداء الله الحديبية
 ومعهم العوذ المطافيل وهم مقاتلوهم وصادوا عن البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انكم في قتل أحد ولكن اجثا معمر بن وان قريش اقدنكم بكم الحرب وأضرت بهم فان شاؤا
 ما دنتهم مده ويخدوا بيني وبين الناس فان اظهر فان شاؤا ان يدخلوا فيما دخل فيه الناس فاعلوا
 والا فقد جعوا وان هم أبوا فوالذي نفسي بيده لا قاتلهم على أمرى هذا حتى تنفردا لفي
 ولن تغدئ الله أمره قال بديل سأبلغهم ما تقول فانطلق حتى أتى قريشا فقال ان اقدنكم بكم
 عنده هذا الرجل وسمعه يقول قولاً فان شئتم أن نعرضه عليكم فنعلمنا فقال سفيهاؤهم لاجحة
 لنا اني تخبرنا عن شئ وقال ذو الرأى منهم هات ما سمعته يقول قال سمعته يقول كذا وكذا
 فخذهم عما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام عروة بن مسعود فقال أي قوم ألسن بالوالد
 قالوا بلى قال ألسن بالولد قالوا بلى قال فهل تهون في قالوا لا قال ألسن تعلون اني استغفرت
 أهل عكاظ فلما بلغوا على جثمتهم بأهل ولى ومن أطلعني قالوا بلى قال فان هذا قد عرض
 عليكم خطه ترشدوا قبلواهم و دعوني أنه قالوا انته فأنه جعل يكلم النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم له نحو من قوله لبديل فقال عروة عند ذلك أي محمد
 أ رأيت ان استأصلت قومك أهل سمعت أحد من العرب اجتاحت أهل قلب وان تكن الاخرى
 فاني والله لا أرى وحوها واني لا أرى أناسا من الناس خليفاء ان يفر وابدعوك ولفظ أحد خلفاء
 أن يفر وابدعوك فقال له أبو بكر رضي الله عنه امصص بنظر الابل ان نحن نفر عنه ونذعه

يقبول اما ان تكون الحسرة
 عبارة عن الحصول في الحيز بعد
 الحصول في حيز آخر والسكون
 عبارة عن الحصول في الحيز بعد ان
 كان في ذلك الحيز أولا يكون
 كذلك فان كان الاول فقد بطل
 الحصول بالحيز في اول زمان حدوثه
 فوالله ليس محتمرا لعدم حصوله في
 الحيز بعد ذلك كان فيه وان كان
 الثاني فبطل ما ذكره في تقرير
 كون السكون أمرا او مجردا وبلا
 محتمل عنه فقلت هذه مسألة نزاع
 بين أهل النظر ان الجسم في اول
 أوقات حدوثه هل يصف بأحد ما
 أو يتجاوز عنها والذي قاله الرازي هو
 قول أبي هاشم وغيره من المعتزلة
 ومعتزليهم انه في اول أوقات
 حدوثه ليس محتمرا كالأول ساكتا
 واعتبر من عليه بتقسيم حاصر
 فقال ان كانت الحسرة عبارة

فقال من ذا قالوا أبو بكر قال أما والذي نفسي بيده لو لايد كانت لك عندى لم أجزك بها لأجبتك وجعل بكلم النبي صلى الله عليه وسلم فكلمنا كله أخذ بليته والمغيرة فقام على رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه السيف وعليه المغفر فكلمنا أهوى عروة بيده إلى الحصة رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب يده بعل السيف ويقول أخر يدك عن الحصة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع عروة رأسه فقال من ذا قالوا المغيرة بن شعبة قال أي غدر أولست أسفى في غدرتك وكان المغيرة صاحب قوم فى الجاهلية فقتلهم وأخذ أموالهم ثم جاء فأسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما الاسلام فأقبل وأما المال فليست منه فى شئ ثم إن عروة جعل يرمق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه قال فوافقه مات خضر رسول الله صلى الله عليه وسلم نخامة الا وقعت فى كف رجل منهم فذلك بها وجهه وجلده وإذا أمرهم ابعدوا أمره وإذا أوصا كدوا يقتلون على وضوئه وإذا اتكلم خفضوا أصواتهم عنده وما يحدون النظر إليه تعظيماً له فراجع عروة إلى أصحابه فقال أي قوم والله لقد وفدت على المaulو وفدت على قيصر وكسرى والنجاشي والله إن رأيت ملكاً عظيماً قط يعظمه قومه وأصحابه ما يعظم أصحاب محمد وآله إن تخم بغضامة الا وقعت فى يد رجل منهم فذلك بها وجهه وجلده وإذا أمرهم ابعدوا أمره وإذا أوصا كدوا يقتلون على وضوئه وإذا اتكلم خفضوا أصواتهم عنده وما يحدون النظر إليه تعظيماً له وأنه قد عرض عليكم خطة رشدة فاقبلوها فقال رجل من كثرة دعوى أنه فقالوا آتته فلما أشرف على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا فلان وهو من قوم يعظمون البدن فابعثوا له فيبعثته واستقبله الناس يلبون فلما رأى ذلك قال سبحانه الله ما ينبغي لهذا أن يصدع البيت فلما رجع إلى أصحابه قال رأيت البدن قد غفلت وأشعرت فما أرى أن يصدع البيت فقام رجل يقال له مكرز بن حفص فقال دعوني آتته فلما أشرف عليهم قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا مكرز بن حفص وهو رجل فاجر ففعل بكلم النبي صلى الله عليه وسلم وبينما هو يكلمه جاء سهيل بن عمرو وقال سمعنا فآخبرني أيوب عن عكرمة أنه لما جاء سهيل قال النبي صلى الله عليه وسلم قد سهل لكم من أمركم قال معمر عن الزهري فى حديثه خاه سهيل فقال له هات كتب بيننا وبينك كتاباً فداه النبي صلى الله عليه وسلم الكاتب فقال النبي صلى الله عليه وسلم أكتب بسم الله الرحمن الرحيم فقال سهيل أما الرحمن فما أدري ما هو ولكن أكتب باسمك اللهم كما كنت تكتب فقال المسلمون وآله لا نكتبها إلا بسم الله الرحمن الرحيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أكتب باسمك اللهم ثم قال هذا ما فاضى عليه محمد رسول الله فقال سهيل والله لو كنا علمنا أن نرسل الله ما صدقناك عن البيت ولا فائلك ولكن أكتب محمد بن عبد الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم وآله أفرسول الله وإن كنتموني أكتب محمد بن عبد الله قال الزهري وذلك لقوله لا يسألونى خطة يعظمون فيها حرمان الله إلا أعطيتهم إياها قال النبي صلى الله عليه وسلم على أن يحلوا بيننا وبين المسلمين الحرام ينطوق به فقال سهيل وآله لا تتحدث العرب أنا أخذنا خبطة ولكن ذاك من العام المقبل فكتب وقال سهيل وعلى أن لا تأتلك من أربابى وإن كان على دينك الا ارددته لنا قال المسلمون سبحانه الله كفى برداً للمشركين وقد جاءه مسلماً فيمنهم كذلك أجازاً أو حنيداً بن سهيل بن عمرو يرسف في يده وقد خرج من أسفل مكة حتى ربي بنفسه بين أظهر المسلمين فقال سهيل يا محمد هذا أول ما فاضيل عليه أن ترده إلى قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن لم تنقض الكتاب بعد قال

عن الانتقال من حيز إلى حيز
والسكون الباقى حيز بعد حيز
فالجسم فى أول أوقات حركته
لا يتحرك ولا ساكن وإن لم يكن
الامر كذلك فقد بطل ما ذكره من
كون السكون امرأ وجودياً فإنه
اعتمد فى ذلك على أن السكون
عابر عن الحصول فى الحيز بعد أن
كان فى ذلك الحيز

(قال الأمدى) فإن قيل الكلام
اتما هو فى الجسم فى الزمان الثابت
والجسم فى الزمان الثابت لا يتخلو عن
الحركة والسكون بالتفسير
الذكر فلهذا أقول ظاهر الأحالة
فإنه إذا كان الكلام فى الجسم اتما
هو فى الزمان الثابت فوجود الجسم
بالزمان الثابت ليس هو حاله الأولى
وعند ذلك فلا يلزم أن يكون
الجسم أزلاً لا يتخلو عن الحركة
والسكون قلت بل يتقدمه

فوالله اني اذا لام الحلق على شيء أبدا قال النبي صلى الله عليه وسلم فاجزئي قال ما لانجيزه قال
بلى فافعل قال ما لانفعل قال مكرز بلى قد اجزأتك قال أبو جندل أي معاشر المسلمين أورد
الى المشركين وقد جئت مسلما الآخر ومن ما قد لقيت وقد كان عذب عذابا سيديا في الله قال
عمر فأنبت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أنت نبي الله حقا فقال بلى قال قلت السناعلي
الحق وعدو تعالي الباطل قال بلى قلت فلم تعطى الله نسبة في ديننا اذا قال اني رسول الله ولست
أعصيه وهو ناصرى قلت أولست كنت تعدننا أناسا في البيت ونطوف به قال فأخبرت ذلك
آتيه العام قلت لا قال فأنك آتيه ومطوف به فأنبت أبا بكر فقلت يا أبا بكر أليس هذا نبي الله حقا
قال بلى قلت فلم تعطى الله نسبة في ديننا اذا قال أيها الرجل انه رسول الله وليس بعصية ربه وهو ناصر
فاستسلمت فغزوه فهو والله على الحق قلت أليس كان يحدننا أناسا في البيت ونطوف به قال
بلى أفأخبرنا أنك آتيه العام قلت لا قال فأنك آتيه ومطوف به قال عمر فعملت ذلك أعمالا
قال فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه قوموا فانحروا ثم
احلقوا قال فوالله ما قام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرات فلما لم يقم أحد دخل على أسمة
فذكر لها ما لني من الناس فقالت أم حلة باني الله أحب ذلك أخرج ولا تكلم أحد منهم حتى
تصبر ذلك وتدعوا لقل ففعلك فخرج ففر بكلم أحد منهم حتى فعل ذلك فصر بدنه ودعا حلة
فلحقت فلما راها واذك فاموافخر واجعل بعضهم يخلق بعضهم حتى كاد بعضهم يقتل بعضا ثم
جاء نسوة ومومنات فأنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا انجاهكم المؤمنات مهاجرات فاستجنوهن
الله أعلم بما يكنن فان علمتهن مومنات فلا ترجعوهن الى الكفار الى قوله ولا تمسكوا بعصم
الكوافر فطلق عمر ومثذمرا تين كاتلته في الشرك فتزوج احداهما معاوية بن أبي سفيان
والأخرى صفوان بن أمية ثم رجع النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة فجاء أبو بصير رجل من
قريش وهو مسلم فارسلوا في طلبه رجلين فقتلوا العهد الذي جعلت لئلا تدفعه الى الرجلين فخرجا
به حتى بلغوا الحليفة فقتلوا يا كرون من غرلهم فقال أبو بصير لاحد الرجلين والله اني لارى سفك
هذا بافلا ن جسد فاستله الآخر فقال أحبل والله انه ليجد لقد جرت به ثم جرت فقال
أبو بصير ارنى أنظر اليه فامكنته منه فصر به حتى ردو فر الا تخرجني اتي المدينة فدخل المسجد
يعدو فقال النبي صلى الله عليه وسلم حين رآه لقد رى هذا ذعرا فلما انتهى الى النبي صلى الله
عليه وسلم قال قتل والله صاحبي وانى لمقتول فجاء أبو بصير رضى الله عنه فقال باني الله لقد
وفي الله بيمينك فلقد رددي اليهم ثم أمحى الله منهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم وبل أمه
مسر حرب لو كان له أحد فلما سمع ذلك عرف أنه سيروه اليهم فخرج حتى أتى سيف البحر قال
وقلت منهم أبو جندل بن سهيل رضى الله عنه فلقى بابي بصير فعمل لا يخرج من قريش رجل
أسلم الا حتى بابي بصير حتى اجتمعت منهم عصابة قال فوالله ما يسعون بعير حتى لقريش
الى الشام الا اعتراضا فقتلوهم واخذوا أموالهم فارسلت قريش الى النبي صلى الله عليه وسلم
تناسله الله والرحم له أرسل اليهم فمن آناه منهم فهو آمن فارسل النبي صلى الله عليه وسلم اليهم
وأرسل الله عز وجل وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة حتى بلغ حجة الباهلية
وكانت حجة بينهم أنهم لم يقرؤا الله نبي الله ولم يقرؤا باسم الله الرحمن الرحيم وحالوا بينهم وبين البيت
دواء البخاري عن عبد الله بن محمد المسندي عن عبد الرزاق ورواه أحمد عن عبد الرزاق
وهو أحل قد رامن السندي شيخ البخاري فافقه من زيادته أي أثبت مما في البخاري وفي الصحيحين

لا يتخلو عن الحركة والسكون لانه
حينئذ ما أن يبقى في حيا ويقتل
عنه والاول السكون والثاني الحركة
وباذ كره الا مدي من جواز
خلوه عنهما على أحد التقديرين
فانما هو بتقدير حدوثه ومعلوم
أنه اذا كان بتقدير قدمه لا يتخلو
عنهما وكلاهما مجتمع كان بتقدير
قدميه مستلزما لآخره مجتمع وهو
الجمع بين التخصيص فله اذا صحت
المقتضىات لزم أن يكون حادثا
بتقدير قدمه وهو أنه لو كان قديما
لم يحصل من حادث وما لا يتخلو من
الحوادث فهو حادث وما ذكره
الأمهدي إنما يتوجه اذا قبل
الجسم مطلقا لا يتخلو عن الحركة
والسكون وحينئذ فاما أن يتخلو
عنهما أو لا يتخلو فان خلا عنهما لم
يكن ذلك الاحال حدوثه فيكون
حادثا وان لم يحصل عنهما لزم أن

عن البراء بن عازب قال كتب علي بن أبي طالب الصلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين يوم الحديبية فكتب هذا ما كاتب عليه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا لا تكتب رسول الله لو تعلم أن الرسول لم يقاتلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي اجمع قال ما أنا بالذي أجمعوه قال فهاهنا صلى الله عليه وسلم بيده قال وكان فيما اشترطوا عليه أن يدخلوا فسيقوا ثلاثاً ولا يدخلوا بسلاح إلا حبلان السلاح قال شعبة قلت لأبي إسحق وما حبلان السلاح قال القرباب وما فيه وفي الصحابين عن أبي وائل قال قام سهل بن حنيف يوم صفين فقال يا أبا الناس انهموا أنفُسكم وفي انفسهم انهموا بأنكم على دينكم لقد كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية ولوزي قتالا فقاتلنا وذلك في الصلح الذي كان بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين المشركين وجاء عمر فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ألسنا على حق وهم على باطل قال بلى قال أليس قتلنا في الجنة وقتلناهم في النار قال بلى قال فبم نعطى الدنية في ديننا ونرجع ولما يحكم الله بيننا وبينهم قال يا ابن الخطاب أتى رسول الله ولن يضعه في الله أبداً قال فانتقل عمر فلبصير مصغيلاً فأتى أبا بكر فقال يا أبا بكر ألسنا على حق وهم على باطل قال بلى قال أليس قتلنا في الجنة وقتلناهم في النار قال بلى قال فعلام نعطى الدنية في ديننا ونرجع ولما يحكم الله بيننا وبينهم فقال يا ابن الخطاب أنه رسول الله ولن يضعه الله أبداً قال فنزل القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفتح فأرسل إلى عمر فأقرأه ما به فقال يا رسول الله افتح هو قال نعم وفي لفظ مسلم فطابت نفسه ورجع وفي لفظ مسلم أيضاً أيها الناس انهموا بأنكم لقد أتيتموني يوم أبي جندل ولواني أستطيع أن أرد أمر رسول الله لردته وفي رواية وثقه ورواهه أعلم والله ما وضعنا سبوقنا على عاتقنا إلى أمر قط الأسهل منائي إلى أمر نعرفه إلا الأمركم هذا ما نسدنه خضماً إلا أن افجع علينا خصم ما ندرى كيف نأتيه يعني يوم صفين وقال ذلك سهل يوم صفين لما خرجت الخوارج على علي حين أمر بمصالحة معاوية وأصحابه وهذه الأخبار الصحيحة هي باتفاق أهل العلم بالحديث في عمرة الحديبية تبين اختصاص أبي بكر بميزة من الله ورسوله لم يشركه فيها أحد من الأصحاب لا عمر ولا علي ولا غيره ما وإنه لم يكن فيهم أعظم إيماناً وموافقة وطاعة لله ورسوله منه ولا كان فهم من يشكك بالشورى قبله فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصدر عن رأيه وحده في الأمور العظيمة وأنه يسد بالكلام بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم معانته رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان يعني بحضرته وهو يفرع على ذلك ولم يكن هذا الخبر فانه لما جاء النبي صلى الله عليه وسلم جاسوسه انزعاجاً وأخبره أن قريشاً قد جعلوا له الأمان وهو الجماعات المسيحية من قبائل والتعش التميمية وأنهم مقاتلوهم وصادقهم عن البيت استشار أصحابه أهل المشورة مطلقاً هل يعمل إلى خذاري الأحابيش أو ينطلق إلى مكة فلما أشار عليه أبو بكر أن لا يبدأ أحد بالقتال قال فما يخرج إلا لعمرك لا لقتال فان استعنا أحد من البيت فأتينا لمصيده لنا عاصداً لا مبستين له يقال قال النبي صلى الله عليه وسلم ورواه إذا تم أنتم لما تكلم عروة بن مسعود الثقفي وهو من سادات ثقيف وطلقاً عقر يش مع النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم وأخذ يقول له عن أصحابه أنهم أشواب أي خلطاء وفي المسند أن ابن عباس يفرقون عندك ويدعوك قال له الصدوق رضي الله عنه امصص نظر اللات أنحن نفرعته وندعه فقال له عروته ولما يجاوبه عن هذه الكلمة لولا يبدل عندي لم أجرك به لا أحببت وكان الصدوق قد أحسن إليه قبل ذلك فرعى حرمته ولم يجاوبه عن هذه الكلمة ولهذا قال

يكون حادنا فيلزم حدونه على كل تقدير ونحن نذكر ما به مدح به الأمدى وأمثاله في جميعه التي احتجوا بها في موضع آخر وإن كان بعض ذلك القدح ليس بحق ولكن يعطى كل ذي حق حقه قولاً بالحق وإتباعاً للعدل وقصد كسرنا كلام الأمدى على سائر ما ذكره في امتناع كون الحركة أزلية مثله قوله لم قلتم بامتناع كون الحركة أزلية وما ذكره من الوجه الأول فأنما يلزم أن لو قيل بأن الحركة الواحدة بالخصص أزلية وليس كذلك بل المعنى يكون الحركة أزلية أن أعداد أخصصها المتعاقبة لأولها وعند ذلك فلا منافاة بين كون كل واحدة من أعداد الحركة الشخصية حادثة ومسبوقه بالغير وبين كون جملة أعدادها أزلية بمعنى أنها متعاقبة إلى غير نهاية إلى آخر

من قال من العلماء ان هذا يدل على جواز التصريح باسم العورة للحاجة والمصلحة وليس من
 الفحش المنهي عنه كافي حديث أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من سمعتموه
 يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه من أبيه ولا تكونوا رواه أحمد فسمع أبي بن كعب رجلا يقول
 يا فلان فقال اعضض أرباب الفضل له في ذلك فقال هذا أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم إنه لما صالح النبي صلى الله عليه وسلم قريشا كان ظاهر الصلح فيه غضاضة وضرم على المسلمين
 وفعله النبي صلى الله عليه وسلم طاعة لله وثقة وعلمه وإن الله ينصرهم عليهم وأغاثنا من ذلك
 جهور الناس وعز عليهم حتى على مثل عمر وعلى وسهل بن خنيف ولهذا كبر عليه على عليه
 السلام لما مات تبيين الفضلة على غيره يعني سهل بن خنيف فعلى أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن
 يعصوا به من الكتاب فلم يفعل حتى أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الكتاب وبجاء يده وفي صحيح
 البخاري انه قال لعلي أجمع رسول الله قال لا والله لا أحملوك أبدا فأخذ رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الكتاب وليس بحسن يكتب فكتب هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله
 وسهل بن خنيف يقول لو استطعت أن أؤد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لرددته وعمر
 بن الخطاب النبي صلى الله عليه وسلم ويقول إذا كنا على الحق وعدونا على الباطل وقتلنا في الجنة
 وقتلناهم في النار وأنت رسول الله حقا فعلام نعطى الدنيا في ديننا ثم إنهم رجع عن ذلك وعمل له
 أعمالا وأبو بكر أطوعهم لله ورسوله لم يصد عنه مخالفة في شيء قط بل لما نظره عمر بعد
 مناظرته للنبي صلى الله عليه وسلم أجابه أبو بكر بمثل ما أجابه النبي صلى الله عليه وسلم من غير
 أن يسمع جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا من أبين الأمور دلالة على موافقته للنبي
 صلى الله عليه وسلم ومناسبته واختصاصه به قولوا وعملوا وحالوا إذا كان قوله من جنس
 قوله وعمله من جنس عمله وفي المواطن التي ظهر فيها تقدمه على غيره في ذلك فابن مقامه من
 مقام غيره هذا يناظر ما يروى عن أمره وهذا يا عمر ليس هو مع فلا يجموه وهذا يقول لو أستطيع
 أن أؤد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لرددته وهو بأمر الناس بالحلق والنحر فيتوقفون
 ولا ريب أن الذي حلهم على ذلك الله ورسوله وبغض الكفار ومحبتهم أن يظهر الأيمان على
 الكفر وأن لا يكون قد دخل على أهل الأيمان غضاضة وضرم من أهل الكفر رواه أن قتالهم
 ثلاثا ضاموا هذا الضم أحب إليهم من هذه المصلحة التي فيها من الضم ما فيها لكن معاروم
 وجوب تقديم النص على الرأي والشرع على الهوى فالأصل الذي افرق فيه المؤمنون بالرسول
 والمخالفون لهم تقديم نصوصهم على الآراء وشرعهم على الأهواء وأصل الشر من تقديم الرأي
 على النص والهوى على الشرع فمن نور الله قلبه فرأى ما في النص والشرع من الصلاح وانذاره والا
 ففعله الانقياد لنص رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس له معارضته برأيه وهواه كما قال صلى الله
 عليه وسلم أتى رسول الله ولست أعصيه وهو ناصري فبين أنه رسول الله بفعل ما أمر به من رسوله
 لا يفعل من تلقاء نفسه وأخبر أنه بطبعه لا يعصيه كما يفعل المتبع لربه وهواه وأخبر أنه ناصره
 فهو على ثقة من نصر الله فلا يضر ما حصل فإن في ضمن ذلك من المصلحة وعلاو ذلك ما ظهر بعد
 ذلك وكان هذا فتحا مبينا في الحقيقة وإن كان فيه ما لم يعلم حسن ما فيه كثير من الناس بل رأى
 ذلك ذل وهجر وأغضاضة وضما ولهذا تاب الذين عارضوا ذلك رضى الله عنهم كافي الحديث رجوع
 عمر وكذلك الحديث أن سهل بن خنيف اعترف بخطئه حيث قال والله ورسوله أعلم وجعل
 رأيهم عبرة لمن بعدهم فأمرهم أن يتموا رأيهم على دينهم فإن الرأي يكون خطأ كما كان رأيهم

كلامه والمقصود هنا التنبيه
 على أنه نقض في موضع آخر عامة
 ما خرج به هنا

(فصل) وما ينسب في
 معرفته في هذا الباب أن القائلين
 بنفي عا لواله على خلقه الذين
 يستدلون على ذلك أو عليه وعلى
 غيره بنفي التفسير ينقضون الحجج
 التي يجمعون بها فتارة ينقض
 أحدهم الحجج التي يجمع
 كل رازي والآمدى

من حذاق النظر الذين جمعوا
 خلاصة ما ذكره النفاة من أهل
 الفلسفة والكلام بل يعارضونه
 الله بما يصح بصريح
 الفصل أنه خطأ بل يعارضون
 السمعات التي يعلم أن العقل
 الصريح موافق لما يعلم العقلاء
 كل طائفة تعطل الطريقة

(١) بياض بالأصل في هذه المواضع

يوم الحديبية خطأ وكذلك على الذي لم يفعل ما أمر به والذين لم يفعلوا ما أمر به من الخلق
والنصر حتى فعل هو ذلك قد تابوا من ذلك والله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات
والقصة كانت عظيمة بلغت منهم مبلغا عظيما لا تحمله عامة النفوس الا من هم خير الخلق وأفضل
الناس وأعظمهم علما وإيمانا وهم الذين بايعوا تحت الشجرة وقد رضى الله عنهم وأتقوا عليهم وهم
السابقون الاولون من المهاجرين والانصار والاعتبار في الفضائل بكمال النهاية لا ينقص
البداية وقد قصر الله علينا من توبه أنبيائه وحسن عاقبتهم وما آل اليه أمرهم من على
الدرجات وكرامة الله لهم بعد أن حزن لهم أمور ولا يجوز أن نظن بعضهم لاجلها اذا كان
الاعتبار بكمال النهاية لا ينقص البداية وهكذا السابقون الاولون من نطن بعضهم لاجلها اذا
كان الاعتبار بكمال النهاية كاذر كرهوا جاهل لكن المطلوب أن الصديق أكل القوم وأفضلهم
وأسبقهم الى الخيرات وأنه لم يكن فيهم من يساويه وهذا أمر بين لا يشك فيه الا من كان جاهلا
بالحال مع الرسول صلى الله عليه وسلم أو كان صاحب هوى صده اتباع هواه عن معرفة الحق
والاخر كان له علم وعدل لم يكن عنده في ذلك شك كالم يكن عند أهل العلم والايمان شك بل كانوا
مطيعين على تقديم الصديق وتفضيله على من سواه كما اتفق على ذلك علماء المسلمين وخيارهم
من الصحابة والتابعين وتابعهم وهو مذهب مالك وأصحابه والشافعي وأصحابه وأجدوا أصحابه
وداود وأصحابه والثوري وأصحابه والاوزاعي وأصحابه واللبث وأصحابه وسائر العلماء الذين لهم في
الامة لسان صدق ومن ظن أن مخالفة من خالف أمر الرسول يوم الحديبية أو غيره لم تكن من
الذنوب التي تجب التوبة منها فهو غلط كقائل من أخذ يعتذر بأن خالف أمره معتذرا بما يقصده برفع
الملام عنهم إنما تأخروا عن النصر والخلق لانهم كانوا ينتظرون النسخ ونزل الوحي بخلاف ذلك
وقول من يقول إنما تخلف من تخلف عن طاعته أما تعظيما لمرتبة أن يجمع اسمه أو يقول
مراجعة من راجعه في مصلحة الشريعة إنما كانت قصد الظهور أهل الاعيان على الكفر
وتحذو ذلك فيقال الامر الجازم من الرسول صلى الله عليه وسلم الذي أراد به الإيجاب بموجب
لطاعته باتفاق أهل الايمان وأما تأخره في الامر المطلق بعض الناس لا احتمال أنه ليس بجازم
أراد به الإيجاب وأما مع ظهور الجرم والإيجاب فلم يسترب أحد في ذلك ومعلوم أن أمره بالخير
والخلق كان حازما وكان مقتضاه الفعل على الفور بدليل أنه ردده ثلاثا فلما لم يقم أحد دخل
على أم سلمة فذكر لها مالتى من الناس وروى أنه غضب وقال مالتى لا أغضب وأنا أمر بالامر ولا
يتبع وروى أنه قال ذلك لما أمرهم بالتحلل في حجة الوداع ومعلوم أن الامر من التحلل
بهذه المرة التي أحضر وأنها كان أكرم من الامر بالتحلل في حجة الوداع وأيضا قاله كان محتاجا
الى نحو اسمه من الكتاب ليتم الصلح ولهذا استحباب بيده والامر بذلك كان حازما والمخالفة لأمره
ان كان متأولا فهو طاعة ان هذا الإيجاب لم ينافه من قلة احترام الرسول صلى الله عليه وسلم أولا
فيه من انتظار العمرة وعدم اتمام ذلك الصلح فحسب المتأول أن يكون متجهدا لمخاطفاته مع جزم
التي صلى الله عليه وسلم وتشكيه لم يعتزل أمره وقوله مالتى لا أغضب وأنا أمر بالامر المعروف
ولا أتبع لا يمكن تسويغ المخالفة لكن هذا مما تابوا منه كما تابوا من غيره فليس لاحد أن يثبت
عصية من ليس بمعصوم فيرد ذلك في أمر المعصوم صلى الله عليه وسلم كما فعل ذلك في توبة
من تاب وحصل له بالذنوب من العقاب فأخذ يني عن الفعل ما وجب الملام والله قد لا يعلم
المتنبين فيزيد تعظيم البشر فيقل في رب العالمين ومن علم أن الاعتبار بكمال النهاية وأن التوبة

العقيلة التي اعتمدت عليها
الآخرى بما يظهره بطلانها
بالعقل الصريح وليسوا متفقين
على طريقة واحدة وهذا بين
خطأهم كلهم من وجهين من جهة
العقل الصريح الذي يبين به كل
قوم قدما قاله الآخرون ومن
جهة أنه ليس معهم معقول
أشتر كوافيه فضلا عن أن يكون
من صريح المعقول بل المقدمة
التي تدعي طائفة من النظار صحتها
تقول الاخرى هي بالطله وهذا
بخلاف مقدمات أهل الانبياء
الموافقة لما جاءه الرسول صلى الله
عليه وسلم فأنه من العقليات التي
اتفقت عليها فطر العقلاء السليبي
القطرة التي لا ينزع فيها الا من
يلقى النزاع تعظيما من غيره لامن
موجب فطرته فانما يقدح فيها
بقدمه تعظيما أو نظرية لا ترجع

تقل العبد الى مرتبة اكمل مما كان عليه علم أن ما فعله الله بعباده المؤمنين كان من أعظم نعمة الله عليهم. وأضاف في المواضع التي لا يكون مع النبي صلى الله عليه وسلم من أكابر الصحابة الا واحد كان يكون هو ذلك الواحد مثل سفره في الهجرة ومقامه يوم بدر في العريش لم يكن معه فيه الا أبو بكر ومثل نحر وجهه الى قبائل العرب يدعوهم الى الاسلام كان يكون معه من أكابر الصحابة أبو بكر وهذا الاختصاص في الصحبة لم يكن لغيره باتفاق أهل المعرفة بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم وأما من كان جاهلا بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ما في مخاطب خطاب مثله فقله تعالى في القرآن اذ يقول لصاحبه لا تحبس بمصاحبتك في النار بل هو صاحبه المطلق الذي كل في الصحبة كالألم بشره فيه غيره فصار مختصا بالاكملية من الصحبة كافي الحديث النضر وما البضاري عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيها الناس اعرفوا الأبي بكر حقه فإنه لم يسؤني قط أيها الناس افرأض عن عمر وعثمان وعلى وفلان وفلان فقد تين أن النبي صلى الله عليه وسلم خصه دون غيره مع أنه قد جعل غيره من أصحابه أيضا لكن خصه بكمال الصحبة ولهذا قال من قال من العلماء أن فضائل الصديقين خاصات لم يشركه فيها غيره ومن أراد أن يعرف فضائلهم ومنازلهم عند النبي صلى الله عليه وسلم فليستدبر الاحاديث الصحيحة التي جمعها أهل العلم بالحديث الذين كملت خبرتهم بحال النبي صلى الله عليه وسلم ومجتهبه وصديقهم في التبليغ عنه وصاروا هم تبعا لما جاء به فليس لهم غرض الا معرفة ما قاله وتبينه عما يخطئ بذلك من كذب الكاذبين وغلط الغالطين كأصحاب الصحيح مثل البضاري ومسلم والاسمعيلى والبرقاني وأبي نعيم والدارقطني ومثل صحيح ابن خزيمة وابن منده وأبي حاتم البستي وأما كهم وما خصهم أئمة أهل الحديث الذين هم أجل من هؤلاء أمثالهم من المتقدمين والمتأخرين مثل ما ألفه شعبة ويحيى بن سعد وعبد الرحمن بن مهدي وابن المبارك وأحمد وابن معين وابن المديني وأبي حاتم وأبي زرع الرازيين وخلائق لا يحصى عددهم الا الله تعالى فاذنبر العاقل الاحاديث الصحيحة الثابتة عند هؤلاء أمثالهم عرف الصدق من الكذب فان هؤلاء من كل الناس معرفة بذلك وأشهدهم رغبة في التميز بين الصدق والكذب وأعظمهم ذبا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم المهاجرون الى سنته وحديثه والانصار في الدين يقصدون ضبط ما قاله وتبليغه للناس وينفون عنه ما كذب الكذابين وغلط فيه الغالطون ومن شر كهم في علمهم علم ما قاله وعلم بعض قدرهم والافليس القوس الى بارها كما يسلم الى الابطال عليهم والى الخصام نحوهم والى الفقهاء فقههم والى أهل الحساب حسابهم مع أن جميع هؤلاء قد يتفقون على خطا في صناعتهم الا الفقهاء فيما يتفقون به من الشرع وأهل الحديث فيما يتفقون به من النقل فلا يجوز أن يتفقوا على التصديق بكذب ولا على التكذيب بصدق بل اجماعهم معصوم في التصديق والتكذيب باخبار النبي صلى الله عليه وسلم كان اجماع الفقهاء معصوم في الاخبار عن الفعل بدخوله في أمره أو نهيها أو تحليله أو تحريره ومن تأمل هذا وجد فضائل الصديقين التي في الصحاح كثيرة وهي خصائص مثل حديث الخالصة وحديث ان الله معنا وحديث أنه أحب الرجال الى النبي صلى الله عليه وسلم وحديث الايمان اليه بعده وحديث كتابه العهد اليه بعده وحديث تخصيصه بالصدق ابتداء والصحبة وتركه وهو قوله فهل أنتم تاركوني صالحي وحديث دفعه عنه عقبة بن أبي معيط لما وضع الرداء في عنقه حتى خلعه أو بكر وقال اقتلون رجلا أن يقول ربي الله وحديث استخلافه في الصلاة وفي الحج

الذي (١) وهو يدعى أنها عقلية فطرية ومن كان له خبرة بحقيقة هذا الباب تبين له أن جميع المذاهب العقلية التي ترجع اليها بابا عين المعارض للنصوص النبوية اختار جمع الى تقليد منهم لا سلاهم لا الى ما يعلم بضرورة العقل ولا الى فطرته فهم يعارضون حاقمات الأدلة العقلية على وجوب تصديقه وسلامته من انطباعا قاسما الأدلة العقلية على أنه لا يجب تصديقه بل قد عرفت جواز انطباعه عليه وعلم وقوع انطباعه في اليهودون الالهيات فضلا عن الالهيات التي يشكك خطأ من خالف الرسل فيها بالادلة الجملة والمفصلة والمقصود هنا التنبيه على جوامع قدح كل طائفة في طريقتي الطائفة الاخرى من نفاة العلو أو العلو

(١) بياض بالأصل

وصبره وثباته بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم واتقاد الاممة وحديث الحصال التي اجتمعت فيه في يوم وما اجتمعت في رجل الاوجبت له الجنة وامثال ذلك ثم له من انب يشركه فيها عمر كنهاده بالايان له ولعمر وحديث علي حيث يقول كثيرا ما كنت اسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول خرجت انا وابو بكر وعمر ودخلت انا وابو بكر وعمر وحديث اسناده من القلب وحديث البقرة التي يقول فيها النبي صلى الله عليه وسلم اومن بها انا وابو بكر وعمر وامثال ذلك واما من انب علي التي في الصحاح فاحصها قوله يوم خيبر لا عطن الراية رجل يحب الله ورسوله ويحب الله ورسوله وقوله في غزوة تبوك لا اترضى ان تكون مني بنته فمروا من موسى الا انه لاني بعدى ومنها دخوله في المباهلة وفي الكساء ومنها قوله انت مني وانا منك وليس في شيء من ذلك خصائص وحديث لا يحسن الا موثوق ولا يفضي الا منافي ومنها ما تقدم من حديث الشورى واخبار عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم توفي وهو راض عن عثمان وعلي وطليحة والزبير وسعد وعبد الرحمن فجمعهم معافي الصحيح لعلي نحو عشرة ما حديث ليس فيها ما يخص به ولا يكر في الصحاح نحو عشرين حديثا كثرها خصائص وقول من قال صح علي من الفضائل ما لم يصح لغيره كذب لا يقوله احد وغيره من آئمة الحديث لكن قد يقال روى له ما لم يرو لغيره لكن كثر ذلك من نقل من علم كذبه او خطؤه ودليل واحد صحيح المقدامات سلم عن المعارضة خبر من عشرين دليلا مقصد ما بها ضعيفة بل بالاطلة وهي معارضة باصح منها يدل على نقيضها والمقصود هاتين اختصاصا في الصحة اليمانية بمشركه في لا في قدرها ولا في صفتها ولا في نوعها فانه لا يحصى الزمان الذي كان يجتمع فيه ابو بكر بالنبي صلى الله عليه وسلم والزمان الذي كان يجتمع فيه عمر بن الخطاب او علي او غيره من الصحابة لحد ما يخص به ابو بكر اصنافا ما يخص به واحد منهم لا قول ضعيفة واما المسترك بينهم فلا يخص به واحد واما كمال معرفته ومحبة للنبي صلى الله عليه وسلم وتصديقه فهو مبرور في ذلك على سائرهم تبرر ابا عنهم فيه مبانسة لا تخفى على من كان له معرفة باحوال القوم ومن لا معرفته بذلك لم تقبل شهادته واما نفعه للنبي صلى الله عليه وسلم ومعاونه على الدين فكذلك فهذه الامور التي هي مقاصد العصبية ومحامد هاد يستحق الصحابة ان يفضلوا بها على غيرهم لا يكر فيها من الاختصاص بقدرها ونوعها وصفها وافتادتها لما لا يشركه فيه احد ويدل على ذلك ما رواه البخاري عن ابي برداء قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم اذا قيل ابو بكر اخذ ابصر في وجهي ابي عن ركبته فقال النبي صلى الله عليه وسلم اياها صاحبكم فقد غامر فلم وقال ان كان بيني وبين ان انطاب شي فاسرعت اليه ثم نمت فالتفت ان يغمر في ابي علي فاقبلت اليك فقال بغفر الله لك يا ابا بكر ثلاثا ثم ان عمر بن عبد المنذر فاني ابي بكر فقال اثم ابو بكر قالوا فاني النبي صلى الله عليه وسلم فجعل وجه النبي صلى الله عليه وسلم يتعرجني اسبقني ابو بكر فخاضني ركبته وقال يا رسول الله والله انا كنت اعلم مرتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله بعثني اليكم فقلتم كذب وقال ابو بكر صدق وواساني بنفسه وماله فهل انت تاركوني صاحب مرتين فما اذنى بعدها وفي رواية كانت بين ابي بكر وعمر محاوراة فاعتنه ابو بكر فانصرف عنه عمر مغضبا فاتبعه ابو بكر يسأله ان يغفر له فلم يفعل حتى اغلقت بابه في وجهه فاقبل ابو بكر الى النبي صلى الله عليه وسلم الحديث قال وغضب النبي صلى الله عليه وسلم وفيه اني قلت يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا فقلتم كذب

وغيره من الصفات بناء على نفي التخصيص فقول اهل الكلام كما على واي هاشم والنسائي عبد الجبار واي الحسن الاشعري والقاضي ابي بكر واي الحسين المصري ومحمد بن الهيثم واي المعالي الجويني واي الوفاء بن عقيل واي حامد القراني وغيرهم يطلون طرق الفلاسفة التي بنوا علم النبي منهم من يعطل اصولهم المنطقية وتقسيم الصفات التي ذاتي وعرضي وتقسيم العرضي الى لازمي للماهية وعارض لها ودعواهم ان الصفات اللازمة لا توصف منها ما هو ذاتي داخل في الماهية ومنها ما هو عرضي خارج عن الماهية وبنامهم توحيد واجب الوجود الذي مضى به نفي الصفات على هذه الاصول وهم في هذا التقسيم جعلوا الماهيات النوعية

وقال أبو بكر صدقت فهذا الحديث الصحيح فيه تخصيصه بالصحة في قوله فهل أنتم تاركوا
صاحبي وبين فسه من أصابع ذلك أن الله لما بعثه إلى الناس قال اني رسول الله اليكم جعلاكم
كذبت وقال أبو بكر صدقت فهذا بين فيه أنه لم يكتبه قط وأنه صدقه حين كذبه الناس طرا
وهذا ظاهر في أنه صدقه قبل أن يصدق أحد من الناس الذين بلغهم الرسالة وهذا حق فانه أول
مابلغ الرسالة آمن وهذا موافق لما رواه مسلم عن عمرو بن عبسة قلت يا رسول الله من معك
على هذا الامر قال هو وعبدومعه يومئذ أبو بكر وبلال وأما خديجة وعلي وزيد فمؤلا كانوا
من عيال النبي صلى الله عليه وسلم وفي بنته وخديجة عرض عليها أمرها لما جاءه الله وصدقته
ابتداء قبل أن يؤمر بالتبليغ وذلك قبل أن يجب الايمان به فانه انما يجب اذا بلغ الرسالة فأول
من صدقه بعد وجوب الايمان به أبو بكر من الرجال فانه لم يجب عليه أن يدعو عليا إلى الايمان
لان عليا كان صبيًا والقلم عنه مرفوع ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بالايمان
وبلقه الرسالة قبل أن يأمر بأبكر ويبلغه ولكنه كان في بيت النبي صلى الله عليه وسلم
فيكن أنه آمن بما سمعه مخبر خديجة وان كان لم يبلغه فان ظاهر قوله بأيتها الناس اني
أنت اليكم فقلت اني رسول الله اليكم فقلت كذبت وقال أبو بكر صدقت كافي الصحابين يدل على
أن كل من بلقه الرسالة كذبه أو لا إلا بأبكر ومعلوم أن خديجة وعليًا وزيد كانوا في داره
وخديجة لم تكذب ولم تكن داخله فبين بلغ وقوله في حديث عمرو بن عبسة قلت يا رسول الله
من معك على هذا الامر قال هو وعبد والذي في صحيح مسلم موافق لهذا أي أسعه من المبلغين
المدعويين ثم ذكر قوله وإساني بنفسه وماله وهذا خاص لم يشرك فيها أحد وقد ذكر هذا
النبي صلى الله عليه وسلم في أحاديث المصالح التي هي متواترة عنه ككافي الصحابين عن أبي
سيد الخدرى أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر فقال ان عبد اخبره الله بين أن
يؤتيه من زهرة الحياة الدنيا بين ما عنده فاخبره ما عنده فبكر وقال قد نال ما آتانا
وأما هاتان قال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الخير وكان أبو بكر أعلمه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان آمن الناس على في حبيبته وماله أبو بكر ولو كنت متخذًا
خليلا غيري لأتخذت أبا بكر خليلا ولكن أخوة الاسلام ومودته وفي رواية الاخوة الاسلام
وفيه قال فينبئنا وقال الناس انظروا إلى هذا الشيخ يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن عبيده الله ان يؤتيه الله من زهرة الحياة الدنيا وبين ما عنده وهو يقول قد نال ما آتانا
وأما هاتان وفي رواية وبين ما عنده فاخبره ما عنده وفيه فقال لتبئنا أن آمن الناس على في
حبيبته وماله أبو بكر ولو كنت متخذًا من أمي خليلا لأتخذت أبا بكر ولكن أخوة الاسلام
ومودته لا يعزني في المسجد باب إلا سد إلا باب أبي بكر وروى البخاري من حديث ابن عباس
قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه عاصرا أسه بخرفة فقع على المنبر
فحمد الله وأثنى عليه وقال انه ليس أحد من الناس آمن علي في نفسه وماله من أبي بكر بن
أبي قحافة ولو كنت متخذًا من الاسلام خليلا لأتخذت أبا بكر خليلا ولكن خلة الاسلام
أفضل سدوا عن كل خوذة في هذا المسجد غير خوذة أبي بكر وفي رواية لو كنت متخذًا من
هذه الامم خليلا لأتخذت ولكن أخوة الاسلام أفضل وفي رواية ولكن أخي وصاحبي ورواه
البخاري عن ابن الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذًا من هذه الامم خليلا
لأتخذته يعني أبا بكر ورواه مسلم عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال

فائد في الخراج على الموجودات
الصينة وليس هذا قول من قال
المصدقين فان أولئك يثبتون
ذواتهم ثابتة في عدم تقبل
الوجود العين وهذا لا يثبتون
ما هي حسيبة لامينة وأوسط
وأتباعه انما يثبتونها مقارنة
لوجودات المعينة لا مفارقة لها
وأما نسبة أفلاطن فيثبتونها
مفارقة ويدعون أنها أزلية أبدية
وشعبة فيثاغورس ثبت أعدادا
مجردة وما يثبت هؤلاء انما هو في
الاذهان فلهذا وان يؤتيه في الخراج
وتقسيمهم الحدا إلى حقيقي ذاتي
ورمعي أو فلفظي أو تقسيم للعرف
إلى حد ورم هو بناء على هذا
التقسيم وطامة نظار أهل الاسلام
وغیرهم ردوا ذلك عليهم وينتوا
فصاد كلامهم وان الحدان ما راد
به التمييز بين المحدود وغيره وأنه

لو كنت متخذاً خليلاً لا تتخذت أباً بكر خليلاً ولكن آخر وصاحبي وقد اتخذ الله صاحبكم خليلاً
وفي رواية لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لا تتخذت من أبي فهاقه ولكن صاحبكم
خليلاً الله وفي أخرى لا أنى أباً إلى كل خليل من خلقه ولو كنت متخذاً خليلاً لا تتخذت
أباً بكر خليلاً ان صاحبكم خليل الله فهذه النصوص كلها ما بين اختصاص أبي بكر من
فوائد الصحة ومناقضها والقيام بحقوقها عالم يشرك فيه أحد حتى استوجب أن يكون خليله
دون الخلق ولو كانت المخالفة ممكنة وهذه النصوص صريحة بأنه أحب الخلق إليه وأفضلهم
عنده كما صرح بذلك في حديث عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه على جيش
ذات السلاسل قال فأنته فقلت أي الناس أحب إليك قال عائشة قلت فمن الرجال قال أبوها
قلت ثم من قال عمر وعبد راحل وفي رواية للبخاري قال فسكت خفاة أن يجعلني آخرهم

(فصل) وعما بين من القرآن فضيلة أبي بكر في الغار أن الله تعالى ذكر نصره
رسوله في هذه الحال التي يتخذ فيها عامة الخلق الأمن نصره الله إذا أخرجه الذين كفروا ثاني
أنس انهما في الغار أي أخرجوه في هذه القلة من العدد لم يصحبه الا الواحد فالواحد أقل
ما يوجد فإذا لم يصحبه الا واحد دل على أنه في غاية القلة ثم قال اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله
معنا وهذا يدل على ان صاحبه كان مشفقاً عليه بحاله ناصر له حيث حزن وانما يحزن الانسان
حال الخوف على من يحبه وأما عدوه فلا يحزن اذا انعم قدس بعباده كما قال أبو بكر مبغضاً
كما يقول المفسرون لم يحزن ولم يمتنع عن الحزن بل كان يضر الفرح والسرور ولا كان الرسول
يقوله لا تحزن ان الله معنا فان قال المفسر إنه خفي على الرسول حاله لما أظهره الحزن وكان
في الباطن مبغضاً قبله فقد قال ان الله معنا فهذا الخبر ان الله معنا ولا يجوز زلزاله أن يخبر
بنصر الله رسوله وللمؤمنين والله معهم ويجعل ذلك في الباطن مناقفاً له معصوم في خبره عن الله
لا يقول عليه الخلق وان جاز أن يخفى عليه حال بعض الناس فلا يعلم انه منافق كما قال وعين
حولكم من الاعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم فلا يجوز
أن يخبر عنهم عما يدل على ايمانهم ولهذا المأجاء المخلوقون عام يولد بفعل المخلوقين ويعتدون
وكان يشق علانيتهم وبكل سرايرهم الى الله لا يصدق أحد منهم فلما جاءه كعب وأخبره بحقيقة
أمره قال أما هذا فقد صدق وأقال صدقكم وأيضاً فان سعد بن أبي وقاص قال للنبي صلى الله
عليه وسلم أعطيت فلا نولفانا وزكت فلا نؤهومؤمن قال أو مسلم من نبأ أو نلأنا فأنكر عليه
اخباره بالاعيان ولم يعلم منه الاظهار الاسلام فكيف يشهد لابي بكر بان الله معهما وهو لا يعلم
ذلك والكلام بلا علم لا يجوز وأيضاً فان الله أخبر بهذه اذن الرسول اخباره مقررة لا اخبار
منكره فعلم أن قوله ان الله معنهم ان خبر الصدق الذي أمره الله ورضيه لئلا أنكر وعابه
وأيضاً فعلم أن أنصف الناس عقلاً لا يخفى عليه حال من يصحبه في مثل هذا السفر الذي يعاديه
فيه الملا الذين هو بين أظهرهم ويطلبون قتله وأولياؤه هناك لا يستطيعون نصره فكيف
يصحب واحداً ممن يظهره موالاته دون غيره وقد أظهره هذا حزنه وهو مع ذلك عدوه في
الباطن والمحبوب يعتقد أنه وليه وهذا لا يفعله الا حق الناس وأجهلهم فقبح الله من نسب
رسوله الذي هو كل الخلق عقلاً وعلماً وخبره في مثل هذا الجهة والقابض والعبد يفتي عن
مال الغول خير بئد الذي صنفه هذا الرافضي كتابه هذا في الامامة ان الرافضة لما صارت
تقول له مثل هذا الكلام ان أبى بكر كان يبغض النبي صلى الله عليه وسلم وكان عدوه ويقولون

يحصل بالخواص التي هي لازمة
مازومة لا يحتاج الى ذكر الصفات
العامة بل متعواناً به كرفي الحد
الصفات المشتركة بينه وبين غيره
بل وأكدهم متعواناً تركيب الحد
كأهو مبسوط في موضعه وقد صنف
في ذلك متكلموا الطوائف كما في
هائتم وغيره من المعتزلة وابن
الزبيح وغيره من الشيعة
والقاضي أبو بكر وغيره من متبعة
الصفات وأما أوجاهد الغرائي
فأله وان وافقهم على صفة الأصول
المنطقية ونالف بذلك القول النضر
الذين هم أسعد بتحقيق النظر
الالهيات ونحوها من أهل
المنطق واتبعه على ذلك من سلك
سبيله كالأزاري ودونه وأبي محمد
ابن البغدادي صاحب ابن المتي
ودونه فقدين في كتابه تهافت
الفلاسفة وغيره من كبة فساد

مع هذا أنه محبة في سفر الهجرة الذي هو أعظم الاسفار خوفا قال كلمة تازم عن قولهم الخبيث وقد برأ الله رسوله منها لكن ذكره اهل من افترى الكذب الذي اوجب أن يقال في الرسول مثلها حيث قال كان قليل العقل ولا رب ان من فعل ما قالته الرافضة فهو قليل العقل وقد برأ الله رسوله وصديقه من كذبهم وتبين أن قولهم يستلزم القدح في الرسول

(فصل) وبما بين أن المحبة فيها خصوص وعموم كالولاية والمحبة والايمان وغير ذلك من الصفات التي تتفاضل فيها الناس في قدرها ونوعها وصفتها ما أخرجه في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري قال كان بين خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف شيء فسمه خالد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا أحدا من أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهبها ما أدرك ما أحدهم ولا نصيفه انفردهم لم يذكر خالد وعبد الرحمن دون الجارية قالت صلى الله عليه وسلم يقول خالد بن الوليد لا تسبوا أصحابي يعني عبد الرحمن بن عوف وأمثاله لأن عبد الرحمن ونحوه هم السابقون الاولون وهم الذين أسلموا قبل الفتح وقاتلوا وهم أهل بيعة الرضوان فهو لأهل أفضل وأخص بحسبه عن أسلم بعد بيعة الرضوان وهم الذين أسلموا بعد الحديبية وبعد مصادقة النبي صلى الله عليه وسلم أهل مكة ومنهم خالد وعمر بن العاص وعثمان بن أبي طلحة وأمثالهم وهؤلاء أسبق من الذين تأخر أسلامهم إلى أن فتح مكة وسماوا الطلقاء مثل سهيل بن عمرو والحارث بن هشام وأبي سفيان بن حرب وابنيه يزيد ومعاوية وأبي سفيان بن الحارث وعكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية وغيرهم مع أنه قد يكون في هؤلاء من برز بعلمه على بعض من تقدمه كثيرا كالحارث بن هشام وأبي سفيان بن الحارث وسهيل بن عمرو وعلى بعض من أسلم قبلهم ممن أسلم قبل الفتح وقاتل وكابرز عمر بن الخطاب على أكثر الذين أسلموا قبله والمقصود هنا انه انتهى لمن محبة آخر أن يسب من محبة أولا لامتيازهم عنه في المحبة بما يمكنه أن يشكرهم فيه حتى قال لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبها ما بلغ مدأ أحدهم ولا نصيفه فإذا كان هذا حال الذين أسلموا من بعد الفتح وقاتلوا وهم من أصحابه التابعين للسابقين مع من أسلم من قبل الفتح وقاتل وهم أصحابه السابقون فكيف يكون حال من ليس من أصحابه بحال مع أصحابه وقوله لا تسبوا أصحابي قد ثبت في الصحيحين من غير وجه منهما ما تقدم ومنها ما أخرجه في الصحيحين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبها ما أدرك مدأ أحدهم ولا نصيفه

(فصل) وأما قول الرافضة يجوز أن يستحبه معه لا يظهر أمره حذر منه (فالجواب) أن هذا باطل من وجوه كثيرة لا يمكن استقصاؤها (أحدها) أنه قد علم بدلالة القرآن موالاته ومحبة لاعدائه فبطل هذا (الثاني) أنه قد علم بالتواتر المعنوي أن أبي بكر كان محبا للنبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به من أعظم الخلق اختصا به أعظم مما أوثر من شجاعة عشرة ومن ضاحكهم ومن موالاته ومحبة له ونحو ذلك من التواترات المعنوية التي اتفق فيها الاخبار الكثيرة على مقصود واحد والسلب في محبة أبي بكر كالسلب في غيره وأشد ومن الرافضة من يشكر كون أبي بكر وعمر مدفونين في الحجرة النبوية وبعض غلاتهم يشكر أن يكون هو صاحب الذي كان معه في الغار وليس هذا من بهتانهم بعيد فان القوم قوم بهت يجهلون المعلوم بثبوت بالاضطرار ويقعون ثبوت ما يعلم انتفاؤه بالاضطرار في العقليات والنقلات ولهذا قال من قال لو قيل من أجل الناس لقبل الرافضة حتى فرضها بعض الفقهاء

قولهم في الإلهيات مع وزنه لهم عوار ينهم المنطقية حتى بين أنه لا محبة لهم على نقي التصحيح يحقضي أصولهم المنطقية فضلا عن أن تكون لهم محبة على نقي الصفات مطلقا وإن كان أبو حامد قد وجد في كلامه ما وافقهم عليه تارة أخرى وهذا تسلط عليه بلوا فيه من علماء الاسلام ومن الغلاة أيضا كابن رشد وغيره

جاء أشد فيه يوم ايمان إذا ما جئت ذا عين وإن لقيت معديا فعدت فاني فالاعتبار من كلامه وكلام غيره بما يقوم عليه التيسيل وليس ذلك إلا قبيلا وافق فيه الرسول صلى الله عليه وسلم فلا يقوم دليل صحيح على مخالفة الرسول البتة وهذا كما كان ابن عقيل يوجب في كلامه ما وافق به المعتزلة والجمعية تارة وما وافقه به

بدي مكانا بنام قه النبي صلى الله عليه وسلم في ظلها ثم بسطت عليه فريضة ثم قلت نعم يا رسول الله
وأنا أنفض لك ما حولك فتأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في ظلها وخرجت أنفض ما حولي فإذا
أنا راع مقبل بغيره إلى الصخرة يريد منها الذي أردنا فلقيته فقلت لمن أنت يا غلام فقال لرجل من
أهل المدينة يريدكم لرجل من قريش سباه ففرقه فقلت له أفي غمك لمن فقال نعم قلت
أفقطبني قال نعم فأخذته فقلت أنفض الضرع من الشعر والتراب والقذى فخلبني في
قصب معه كسبه من لبن قال ومعي اداوة أروى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب منها
ويتوضأ قال فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم وكهت أن أوقفه من ثوبه فوافيته قد استيقظ
فصببت على الحسين الماء حتى برد أسفله فقلت يا رسول الله اشرب من هذا اللبن فشرب حتى
رضيت ثم قال ألم يأن للرجل فليطبعي فأرتحلنا بعد ما زالت الشمس واتبعنا سرافة بن مالك قال
وتحني في جلد من الأرض فقلت يا رسول الله أوتينا فقال لا تحزن إن الله معنا فدعا عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأرتحلت فرسه إلى بطنها فقال أفي قد علمت أنك دعا عوما على قادهوا الله لي
فأنه لك أن أردع عنك الطلب فدعا الله فنجح فرجع إلى بلقي أحد الأقال قد كسبه ما هنا ولا يلقى
أحد إلا ربه وقال حسنهم ما من كائن في غمك غريبي وبلي وتعلمنا ما حاكك فقال لأحاجة لي
في ذلك قال فقد مننا المدينة فتنازعوا بهم ينزل عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنزل
علي بن الصخر أخوال عبد المطلب أكرهم بذلك فصعد الرجال والنساء فوق البيوت وتفرق
الغلمان والخدم في الطرق ينادون يا محمد يا رسول الله يا محمد يا رسول الله وروى البخاري عن
عائشة قالت لم أعقل أبوي قط إلا لأه ما يدعيان الدين ولم ير عليهما يوم إلا يأتيناهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم طرق في النهار بكرة وعشية فلما أتاني المجلون خرج أبو بكر مهاجرا إلى
الحبيشة حتى إذا بلغ ركة الغد لقى ابن الدغنة وهو سيد القارة فقال أين تريد يا أبا بكر قال
أخرجني قومي فأنا أريد أن أسجد في الأرض وأعبس في قال ابن الدغنة إن مثلك لا يخرج
ولا يخرج فقلت تكسب المصدم وتصل الرحم وتحمل الكل وتقرى الضيف وتعين على
نائب الحق وأنا لك جوف قاع بئر بلبلدك فأرحل ابن الدغنة فرجع مع أبي بكر فطاف في
أشراف كفار قريش فقال لهم إن أبا بكر لا يخرج مثله ولا يخرج أخرجون رجلا يكسب
المصدم ويصل الرحم وتحمل الكل ويقرى الضيف ويعين على نواب الحق فأنفذ قريش
جوار ابن الدغنة وأمنوا بأبا بكر وقالوا لابن الدغنة مر بأبا بكر فليعده في داره فليصل وليقرأ
ما شاء ولا يؤذنا بذلك ولا يستعلن به فأتاهم خنينا أن يفتن أبناءنا ونساءنا فقال ذلك ابن الدغنة
لأبي بكر فطفق أبو بكر يصعد دربه في داره ولا يستعلن بالصلاة والقرآن في غير داره ثم بدا
لأبي بكر فابتنى بفناء داره مسجد أوبر فكان يصلي فيه ويقرأ القرآن فتتقصص عليه نساء
المشركين وأبنائهم وهم يعجبون منه ويتطرون إليه وكان أبو بكر يرضى الله عنه وجلا بكاه
لا يملك دمعه حين يقرأ القرآن فأقرع ذلك أشراف قريش فأرسلوا إلى ابن الدغنة فقدم عليهم
فقالوا انا كنا أجزأنا بأبا بكر على أن يصعد دربه في داره وأنه حاوز ذلك فابتنى مسجد ابفناء داره
وأعلن بالصلاة والقرآن وقد خشي أن يفتن أبناءنا ونساءنا فإنه إن أحب أن يقتصر على أن
يصعد دربه في داره فعل والإفان أي إلا أن يعلن ذلك فسله أن يرذالك حوارك فاباقد كهنا أن
تخفرك ولستما مقرين لأبي بكر الاستعلان قالت عائشة فأتى ابن الدغنة أبا بكر فقال قد علمت
الذي عقدت لك عليه فاما أن تقتصر على ذلك وأما أن تزداني نهي فاني لأحب أن تسع العرب

كأين أبو حامد في التفاهت فساد ما
اعتمد عليه الفلاسفة ولهذا كان
في عامة طوائف النظار من يوافق
أهل الأثبات على إثبات الصفات
بل وعلى قسام الأمور الاختيارية
في ذاته وعلى الملو كإوجدهم
من يوافقهم على أن الله خالق
أفعال العباد فأحسن متاخرى
المعتزلة هو أبو الحسين البصري
ومن عرف حقيقة كلامه علم أنه
يوافق على إثبات كونه حيا عالما
قائدا وعلى أن كونه حيا ليس
هو كونه عالما وكونه عالما ليس
هو كونه قادرا لكنه يتنازع مثبتة
الأحوال الذين يقولون ليست
موجودة ولا معدومة وهذا الذي
اختاره هو قولنا كرم مثبتة الصفات
فتنازع معهم نزاع لفظي كجانه

أني أخبرتني رجل عقدته قال أبو بكر إني أؤذي ليل جوارك وأرضي بجوار الله ورسول الله
يومئذ بمكة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أريت دار هيرتك ذات نخل بين لابتي وهما
الخرتان فهجر من هاجر إلى المدينة ورجع عامة من كان هاجر بأرض الحبشة إلى المدينة
وتجهز أبو بكر قبل المدينة فقال النبي صلى الله عليه وسلم على رسلك فاني أرجو أن يؤيدني
فقال أبو بكر وهل ترجو ذلك بأبي أنت وأمي قال نعم فجلس أبو بكر معه على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليخبره وعلقراحتين كانتا عند مورق السمر وهو الخيط أربعة أشهر قال ابن
شهاب قال عروة قالت فيمنما نحن يوم ما جوس في بيت أبي بكر في نحر الظهر قال قائل لابي هذا
رسول الله صلى الله عليه وسلم متقنا في ساعة لم يكن يأتينا فيها فقال أبو بكر فداؤمي وأمي والله
ما جابه في هذه الساعة إلا أمر قال فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذن فأذن له فدخل
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لابي بكر آخر ج من عندك فقال أبو بكر انما هم أهل باي وأمي
يا رسول الله قال فاني قد أذن لي في الخروج قال أبو بكر العصاة يا رسول الله قال نعم قال أبو بكر
تخذي بأبي أنت يا رسول الله إحدى راحتي هاتين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتي قالت
عائشة خفيهما أحب إليهما ورؤيتهما سقر في جراب فقطعت أسماء بنت أبي بكر قطعة
من نفاقها فسر بطته على فم الجراب فبذلت سميت ذات النطاقين قالت ثم خلق رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأبو بكر بفار في جبل نوذركنا فيه ثلاث ليل بيت عندهما عبد الله بن
أبي بكر وهو غلام شاب نفق فلق فدخل من عندهما سمر فصرع مع قريش بمكة كباث
ولا يسمع أمر أبدا وإن به الأوعاء حتى يأتياهم فيجوز ذلك حين يختلط الطلوم ويرى عليهما أمر بن
فهي رموا في أبي بكر مضجعه غتم فريجهما عليهما حين نذهب ساعة من الليل فيبيتان في رسل وهو
لبن مضجعهما ورؤيتهما حتى ينفق بهما عمر بغلس يفعل ذلك في كل ليلة من تلك الليالي الثلاث
واستأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رجلا من بني الدبل وهو من بني عبد بن عدى
هادا من بني النحر رب الماهر بالهداية قد غس حلقا في آل العاص بن وائل السهمي وهو على
دين كفار قريش فأمناه فدخلوا إليه راحتيهما وواعدا راو بعد ثلاث ليل فأتاهما راحتيهما
صبح ثلاث فأنطلق معهما عمر بن فهيرة والدليل وأخذ بهما طر في الساحل قال ابن شهاب
فأخبرني عبد الرحمن بن مالك المدلبى وهو ابن أخى سراقه من مالئ بن جعشم أن أبا هذيلة أخبره أنه سمع
سراقه بن جعشم يقول جاءه ناسل كفار قريش يجعلون في رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر
دية كل واحد منهما لمن قتله أو أسره فبينما أنا جالس في مجلس من مجالس قومي بني مدلج إذ أقبل
رجل منهم في قام علينا ونحن جلوس فقال يا سراقه إني قد رأيت أبا هذيلة ناسلا في الساحل أراها
مجددا أو أصحاله قال سراقه فعرفت أنهم هم فقتلهم انهم ليسوا بهم ولكنك رأيت فلانا وفلانا
أنطلقا بعننا ثم لبثت في المجلس ساعة ثم فرت فأمرت جاري أن تخرج بفريش من وراء مكة
فقميسها على وأخذت رمحي ثم خرجت به من ظهر البيت فخططت برجعه الأرض وخففت عاليه
حتى أتيت فريش فركبتها فرفعتها تقرب إلى حتى دنوت منهم فصرخت فريش ففررت عنها ففقت
فأهويت بسبدي إلى كنانتي فاستخرجت منها الزلام فاستقسمت بها بأخضرهم ثم لا أخرج إلى
أكره فركبت فريش وعصيت الزلام تقرب بي حتى إذا سمعت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو بالثقت وأبو بكر يكتم الالفت فاستخدمت فريش في الأرض حتى جفعا في كيش ففررت
عنها ثم جرتها فنهضت فلم تك تخرج جديدها فلما استوت فأنزلت أثر يدي بها على سطح في السماء

يرافق على أن الله يختار الديار في
العبد وعند وجود الديار والقدرة
يجب وجود المقدور وهذا قول الله
أهل الأئمة وحدهم الذين
يقولون إن الله خلق أفعال العباد
وهو أيضا يقول الله سبحانه مع عمله
بما سيكون فإنه إذا كان بعلمه كانت
فعلاته متحدة وإن عقل يافق
على ذلك وكذلك الرزقي وغيره
وهذا موافق لقول من يقول بقيام
الحوادث به وبعض خلق المعرفة
نصر القول بعلم الله وبما بينته خلقه
بالأدلة العقلية وألمنه من أصحاب
أبي الحسين وقسكي ابن رشد
ذلك عن أئمة الفلاسفة وأبوالعزات
وغيرهم من الفلاسفة يختارون قيام
الحوادث به كإرادته وعولم متعاقبة
وقد ذكر ذلك ومهاوهم بنه

مثل النخيل فاستقيمت بالازلام نخرج الذي أكره فناديهم بالأمان فوقفوا فركبت فرسي
حتى جثتهم ووقع في نفسي حين لقيت ما لقيت من الحبس عنهم أن يظهر أمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم (الرابعة الخامسة) أنه لما كان في الغار كان يأتيه بالأخبار عبد الله بن أبي بكر
نحوه ما علم من فورة كما تقدم ذلك فكان يمكنه أن يعلم خبره (السادس) أنه إذا
كان كذلك والعدو قد علموا به في الغار كان يمكنه أن يخرج من الغار وينذر
العدو به وهو وحده ليس معه أحد يحجبه منه ومن العدو فمن يكون مغيضا للنفس طالبا
لأهله كما يشتهر الفرصة في مثل هذه الحال التي لا يظفر فيها عدو بعده ولا يأخذ فله وحده في
الغار والعدو قد صار واعند الغار وليس لمن في الغار هناك من يدفع عنه وأولئك هم العدو
الظاهر والغالوب المتسلطون بكنهه من يخافونه إذا أخذوه فإن كان أبو بكر معهم
مباطنا لهم كان الداعي إلى أخذه تاما والقدرة تامة وإذا اجتمع القدرة التامة والداعي التام
وجب وجود الفعل بحيث لم يوجد على انتفاء الداعي أو انتفاء القدرة والقدرة موجودة فعمل
انتفاء الداعي وأن أبكر لم يكن له غرض في أخذه كما يعلم ذلك جميع الناس الأمن أعني الله قلبه
ومن هؤلاء اللغزتين من يقول إن أب بكر كان يشير بأصبعه إلى العدو ويدلهم على النبي صلى الله
عليه وسلم فدلغته حية فردها حتى كفت عنه الألم وأن الذي صلى الله عليه وسلم قال إن
نكثت نكثت بديك وإنه نكث بعد ذلك فأت منها وهذا يظهر كذب من وجوه نهنا على بعضها
ومنهم من قال أظهر كعبه ليسع وإنه فدلغته الحية وهذا من غلط الذي قبله

(فصل) وأما قول الرافضي الآية تدل على نفسه لقوله تعالى لا تخزن إن الله معنا
فإنه يدل على خوره وقلة صبره وعدم يقينه وعدم رضاء بمساواة النبي صلى الله عليه وسلم
وبقضاء الله وقدره

(الجواب) أولا أن هذا يناقض قولكم أنه استجبه حذرا منه لئلا يظهر أمره فإنه إذا
كان عدوه وكان مباطنا لعداء الذين يطلبونه كان ينبغي أن يفرح ويسر ويطمئن إذا جاء العدو
وأضاف العدو قد جاءوا ومشوا فوق الغار فكان ينبغي أن ينذرهم به وأضاف كان الذي يأتيه
بأخبار فر يش ابنه عبد الله فكان يمكنه أن يأمر ابنه أن يخبرهم بمرئنا وأضاف لعله ما علم من
فسيرة هو الذي كان معه وأولئك ما كان يمكنه أن يقول لتصلاه أخبرهم به فكل ما هم في هذا
يبطل قولهم أنه كان منافقا وثبت أنه كان مؤمنا به (واعلم) أنه ليس في المهاجرين منافق
وأما كان الشقاق في قبائل الانصار لأن أحد المهاجرين لا يختاره والكافر يمكنه أن يختار
المهجرة وموافقة وطنه وأهلها لتصرعده وأما يختارها الذين وصفهم الله تعالى بقوله للفقراء
المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يشغون فضلا من الله ورضوانا ويشغرون الله
ورسوله وأولئك هم الصادقون وقوله أذن الذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير
الذين أخرجوا من ديارهم بغصب الحق لأن يقولوا ربنا الله وأبو بكر أفضل هؤلاء كلهم وإذا
كان هذا الكلام يستلزم إغائه فعلم أن الرسول لا يختار لمصاحبه في سفر هجرته الذي هو أعظم
الأسفار خوفا وهو السفر الذي جعل مبدأ التار يخ لجلالة قدره في النفوس ولظهور أمره فإن
التاريخ لا يكون إلا بأمر ظاهر معلوم لامة الناس لا يستحب الرسول فيه من يختص بعصيته
الأوهم من أعظم الناس طمأنينة اليه ووثوقه وبكفي هذا في فضائل الصديق وتيميزه على

عن متقدمي الفلاسفة كاذ كرت
أقول لهم في غير هذا الموضع والمقصود
هنا أن يجمع ما اجتمع فيه النفاذ قدح
فيه بعض النفاذ قدما بين بطلانه
كما بين غيبه واحد فساد طرق
الفلاسفة قال أبو حامد مستله في
تفهمهم عن إقامة الدليل على أن
الأول ليس بحجس فنقول هذا
لا يستقيم لمن يرى أن الجسم حادث
من حيث أنه لا يختلج عن الحوادث
وكل حادث فيقتصر إلى محض حدث
فأما أنتم إذا قلتم جسم الله لا
أول له وجوده مع أنه لا يختلج عن
الحوادث فلم يمتنع أن يكون
الأول جسمًا أما الشمس وأما الفلك
الآخرين وأما غيره فإن قيل لأن
الجسم لا يكون إلا من كبرياتهما
إلى جزئين بالكمية وإلى الهولوى

غيره وهذا من فضائل الصديق التي لم يشركه فيها غيره ومما يدل على أنه أفضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عنده

(فصل) وأما قوله أنه يدل على نفسه فنقول أولا النقص نوعان نقص ينافي إيمانه ونقص عن هوا كل منه فان أراد الأول فهو باطل فان الله تعالى قال لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تحزن عليهم ولا تلث في حقيق مما يحزنون وقال للمؤمنين عامة ولا تنهوا ولا تحزنوا وأنتم الاغليون وقال ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم لاعتد عندك الى ما عندنا من آز واجامتهم ولا تحزن عليهم فقد نبهني نبيه عن الحزن في غير موضع ونهى المؤمنين جملة فعلم أن ذلك لا ينافي الايمان وان أراد بذلك أنه ناقص عن هوا كل منه فلا ريب أن حال النبي صلى الله عليه وسلم كل من حال أبي بكر وهذا لا ينزع فيه أحد من أهل السنة ولكن ليس في هذا ما يدل على أن علياً وعثمان وأعرأ وغيرهم أفضل منه لأنهم لم يكونوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الحال ولو كانوا معه لم يعلم أن حالهم يكون أكل من حال الصديق بل المعروف من حالهم دائماً حاله أنهم وقت المخاوف يكون الصديق أكل منهم كلهم يقيناً صبراً وعند وجود أسباب الرب يكون الصديق أعظم يقيناً وطمانينة وعند ما يأتى منه النبي صلى الله عليه وسلم يكون الصديق أتبعهم لم رضاه وأبعدهم عما يؤذيه هذا هو المعلوم لكل من استقرأ أحوالهم في حجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته حتى إن لم مات وموته كان أعظم المصائب التي ترزلهما الايمان حتى اراد الاعراب واضطرب لها عمر الذي كان أقوالهم إيماناً وأعظمهم يقيناً كان مع هذا تثبت الله تعالى للصديق بالقول الثابت أكل وأتم من غيره وكان في يقينه وطماننته وعله وغير ذلك أكل من عمر وغيره فقال الصديق رضي الله عنه من كان يعبد محمداً فإن محمداً أقدمت ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت ثم قرأ وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل أفاضل مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وفي البضارى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم مات وأبو بكر بالسخ فقام عمر يقول والله ما مات رسول الله قالت وقال عمر والله ما كان يقع في نفسى الا ذلك وليعنه الله فليقطع أذى رجال وأرجلهم بغاه أبو بكر فكشف عن وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبله وقال بأى أنت وأى طبت حيواتنا والذي نفسي بيده لا يذيق الله الموتين أبداً ثم خرج فقال أيا الخائف على رسلك فلما تكلم أبو بكر جلس عمر فمد الله أو بكر وأنى عليه وقال لا آمن كان يعبد محمداً فإن محمداً أقدمت ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت وقال انما لمست وأنهم يميتون وقال وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل أفاضل مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزي الله الشاكرين قال فتسبح الناس يكون وفي صحيح البضارى عن أنس أنه سمع خطبة عمر الاخرة حين جلس على المنبر وذلك العدد من يوم توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر صامت لا يتكلم قال كنت أرجو أن يعيش رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يدرناير بذلك أن يكون آخرهم فان ذلك محمد أقدمت فان الله قد جعل بين أظهرهم ثم رواه تدون به وبه هدى الله محمد اوان أبا بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم نافي اثنين وأنه أولى المسلمين بامورهم فقوموا فبايعوه وكانت طائفة منهم قد بايعوه قبل ذلك في سفينة بنى ساعدة وكانت سعة العامة على المنبر وفي طريق أخرى في البضارى أما بعد فاختار الله لرسوله الذي عنده على الذي عنده كم وهذا

والصورة بالقسمه المعنوية والى
أوصاف يختص بها الخلقة حتى
يبين سائر الاجسام والافالاجسام
متساوية في أنها اجسام وواجب
الوجود واحد لا يقبل القسمه بهذه
الوجود فلما وجد أن بطلانها عليكم
وبينا أنه لا دليل لكم عليه سوى أن
الجميع اذا انفكر بعض أجزاءه الى
البعض كان معلولاً وقد تكلمنا
عليه وبينا أنه اذا لم يبعد تقدير
موجود لا موجد له لم يبعد تقدير
عمر كباي كبه وتقدير
موجودات لا موجد لها اذا نفي
العدد والتثنية بنيتسوء على نفي
التركيب ونفي التركيب على نفي
المبايعة سوى الوجود وما هو
الاساس الاخر فقد استأصلناه
وبينا تحككم فيه فان قبيل

الكتاب الذي هدى الله به رسوله فخذوا به تهتدوا وانما هدى الله به رسوله صلى الله عليه وسلم ذكره البخاري في كتاب الاعتصام بالسنة وروى البخاري أيضاً عن عائشة في هذه القصة قالت ما كان من خطبة من خطبة الانفع اللهم القذخوف الله عن الناس وان فهم لتفارقا فرددهم الله بذلك ثم لقد بصروا بكر الناس الهدي وعرفهم الحق الذي عليهم وايضا قصصة يوم بدر في العريش ويوم الحديبية في طماننته وسكنته معروفة برز بذلك على سائر الصحابة فكيف ينسب الى الجزع وايضا قصصه بقتال المرتدين وما نفي الزكاة وثبتت المؤمنين مع تحييز اسامة مما بين أنه أعظم الناس طمأنينة وبقينا وقدرى أنه قيل له لقد نزل بك ما لو نزل بالجيل لهاضها وبالصار لهاضها وما نزل ضعفت فقال ما دخل قلبي وعجب بعد ليلة الفار فان الذي صلى الله عليه وسلم لما أتى حزنى أو كآف قال لا عليك يا أبا بكر فان الله قد تكفل لهذا الامر بالتمام ثم يقال من شبه يقين أبي بكر وصبره بغيره من الصحابة عمر وعثمان أو على فانه بدل على جهله والسبى لا ينزع عني فضله على عمر وعثمان ولكن دعوى الرافضى الذي ادعى أن عليا كان أكمل من الثلاثة في هذه المرات هي بهت وكذب ووفرة فان من تدبر سيرة عمر وعثمان علم أنهما كانا في الصبر والثبات وقلة الجزع في المصائب أكمل من على فثمان حاصروه وطلبوا إخلاصه من الخلافة أو قتله ولم يزالوا به حتى قتلوه وهو عنق الناس من مقاتلتهم الى أن قتل شهيد اومادافع عن نفسه فهل هذا الامن أعظم الصبر على المصائب ومعلوم أن عليا يكن صبره كصبر عثمان بل كان يحصل له من اظهار التاذى من عسكره الذين يقاتلون معه ومن العسكر الذين يقاتلهم مالم يكن يظهر مثله لامن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان مع كون الذين يقاتلونهم كانوا كفارا وكان الذين معهم بالنسبة الى عدوهم اقل من الذين مع على بالنسبة الى من يقاتله فان الكفار الذين قاتلهم أبو بكر وعمر وعثمان كانوا أضعاف المسلمين ولم يكن جيش معاوية أكثر من جيش على بل كانوا أقل منه ومعلوم أن خوف الامام من استيلاء الكفار على المسلمين أعظم من خوفه من استيلاء بعض المسلمين على بعض فكان ما يخافه الأئمة الثلاثة أعظم مما يخافه على والمقتضى لشوقهم اليه أعظم ومع هذا فكأنوا كل يقينا صبراً مع أعدائهم ومحاربينهم من على مع أعدائه ومحاربته فكيف يقال ان يقين على وصبره كان أعظم من يقين أبي بكر وصبره وهل هذا الا من نوع السفطة والمكابرة على التواتر خلافه

(فصل) وقول الرافضى ان الآية تبدل على خوره وقلة صبره وعدم يقينه بالله وعدم رضاه بما واثق صلى الله عليه وسلم بقضاه الله وقدره فهذا كله كذب منه ظاهر ليس في الآية ما يدل على هذا وذلك من وجهين (أحدهما) أن الله عز وجل لا يدل على وقوعه بل يدل على أنه ممنوع منه لثلايق فيما بعد كقوله تعالى يا أيها النبي اتق الله ولا قطع الكافرين من المنافقين فهذا لا يدل على أنه كان يطمعهم وكذلك قوله ولا تنزع الله الهال آخر فانه صلى الله عليه وسلم لم يكن مشركاً قط لاسباب بعد النبوة فالامة متفقة على أنه معصوم من الشرك بعد النبوة وقد نبه عن ذلك بعد النبوة فظاهره كثيرة فقوله لا تحزن لا يدل على أن الصديق قد حزن لكن من الممكن في العقل انه يحزن فقد نبه عن ذلك لثلايقه (الثاني) أنه بتقدير أن يكون حزن فكان حزنه على النبي صلى الله عليه وسلم لثلايقه وبذهب الاسلام وكان يود أن يضدى النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا لما كان معه في سفر الحجرة كان عشي امامه تارة ورواياته فانه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال أذكر الرصد فما كون امامك

الجسم ان لم يكن له نفس لا يكون له عقل وان كان له نفس بنفسه علة له فلا يكون الجسم اولاً قلنا انفسنا ليست علة لوجود اجسامنا ولا نفس العلق بغيره علة لوجود جسمه عند كماله على حدان بعلة سواءهما فاذا ما زو وجودهما قد عيما جازان لا يكون لهما علة فان قيل كيف اتفق اجتماع النفس والجسم قلنا هما سو قول الثالث كيف اتفق وجود الاول فيقال هذا سؤال عن حادث فلما حال نزل ميهودا فلا يقال كيف اتفق فكذلك الجسم ونفسه اذا لم يزل كل واحد منهما موجودا لم يبعد أن يكونا صانعا فان قيل لان الجسم مسن حينئذ الجسم لا يخلق غيره والنفس المتعلقة

وأذكر الطلب فأكون وراثة رواد أحرق كتاب مناقب الصحابة فقال حدثنا وكيع عن نافع
عن ابن عمر عن ابن أبي مليكة قال لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم خرج معه أبو بكر فأتوا
طريق نور قال فجعل أبو بكر يمشي خلفه وعني أمامه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما لك
قال يا رسول الله أنا خائف أن تؤذي من خلقك فأناخر وأخاف أن تؤذي من أمامك فاتقدم قال فلما
انتهى إلى الغار قال أبو بكر يا رسول الله كأنك (١) حتى أنه قال نافع حدثني رجل عن ابن
مليكة أن أبا بكر رأى حرسا في الغار فأتاهم فسلم عليهم فقالوا يا رسول الله ما لك
كانت في وجبتك لم يكن رضى عساواة النبي صلى الله عليه وسلم لا بالمعنى الذي أرادته الكتاب
المقري عليه أنه لم يرض بأن يكونا جميعا بل كان لا يرضى بأن يقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو يعيش بل كان يختار أن يقتله بنفسه وأهله وماله وهذا واجب على كل مؤمن والصدوق
أقوم للمؤمنين بذلك قال تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وفي الصحيحين عن أنس عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يؤمن أحدكم حتى يكون أحب إليه من ولده ووالده والناس
أجمعين وحزنه على النبي صلى الله عليه وسلم يدل على كمال موالاه ومحبة وتفعله واحتراسه
عليه وتبته عنه ودفوع الأذى عنه وهذا من أعظم الأيمان وإن كان مع ذلك يحصله بالمرز فوع
ضعف فهذا يدل على أن الاتصاف بهذه الصفات مع عدم الحزن هو المأمور به فإن تعذر الحزن
لأفائدة فيه ولا يدل ذلك على أن هذا ذنب يذمه فإن من المعلوم أن الحزن على الرسول أعظم من
حزن الإنسان على ابنه فإن محبة الرسول أوجب من محبة الإنسان لانه ومع هذا فقد أخبر الله
عن يعقوب أنه حزن على ابنه يوسف وقال يا سفاقي يوسف وابيضت عيناه من الحزن فهو كظيم
وأنتهم قالوا والله تقتل كبر يوسف حتى تكون حرضا أو تكون من الهالكين قال إنما أشكو
بني وخزفي إلى الله الآية فهذا إسرائيل بن كبر قد حزن على ابنه هذا الحزن ولم يكن هذا مما
يسب عليه فكيف يسب أبو بكر إذا حزن على النبي صلى الله عليه وسلم خوفاً أن يقتل وهو
الذي علقته سعادة الدنيا والآخرة ثم إن هؤلاء الشيعة وغيرهم يحكون عن فاطمة من حزنها
على النبي صلى الله عليه وسلم ما لا يوصف وأما ثابت بن الأخران ولا يجعلون ذلك ذمها لما مع أنه
حزن على أمر فائت لا يعود وأبو بكر إنما حزن عليه في حياته خوفاً أن يقتل وهو حزن يشتم
الاحتراس ولهذا المامات لم يحزن هذا الحزن لانه لأفائدة فحزن أبي بكر بلا ريب أكل من
حزن فاطمة فإن كان مذموما على حزنه ففاطمة أولى بذلك والأفأبو بكر أحق بأن لا يذم على حزنه
على النبي صلى الله عليه وسلم من حزن غيره عليه بعد موته وإن قيل أبو بكر إنما حزن على نفسه
لا يقتله الكفار قيل فهذا يناقض قولكم أنه كان عدوه وكان استحيه لئلا يظهر أمره وقيل
هذا باطل بما علم بالتواضع من حال أبي بكر مع النبي صلى الله عليه وسلم وما أوجبه الله على المؤمنين
ثم يقال هب أن حزنه كان عليه وعلى النبي صلى الله عليه وسلم أفستحى أن يشتم على ذلك ولو
قد رآه حزن خوفاً أن يقتله عدوه لم يكن هذا مما يستحق به هذا السب ثم إن هذا ذنب
فلم يصبر به بل لما نهته عنه انتهى فقد نهى الله تعالى الانبياء عن أمور كثيرة انتهوا عنها ولم يكونوا
مذمومين بما فعلوا قبل النهي وأيضا هؤلاء يقولون عن علي وفاطمة من الجوع والحزن على
قوت مال فلنك وغيرهما من المبررات ما يقتضي أن صاحبه إنما يحزن على قوت الدنيا وقد قال تعالى
لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم فقد دعا الناس إلى أن لا بأسوا على ما فاتهم من
الدنيا ومعالمهم أن الحزن على الدنيا أولى بأن ينهي عنه من الحزن على الدين وإن قدر أنه حزن

بالجسم لا تفعل إلا بواسطة الجسم
ولا يكون الجسم واسطة لنفس في
خلق الأجسام ولا في ابتاع النفوس
والأشياء لا تنسب الأجسام قلنا
ولم لا يجوز أن يكون في النفوس
نفس تختص بمحبة ينهأ بها لأن
توجد الأجسام وغير الأجسام
منها مستقلة ذلك لا يعرف
ضرورة ولا برهان يدل عليه الآله
لم يشاهد من هذه الأجسام
الشاهدة وعدم المشاهدة لا يدل
على الاستحالة فقد أضافوا إلى

(١) قوله حتى أنه كذا في الأجل
وأعله تصيف من التامر والحديث
في رواية الموهب حتى أسبغته
وحرق كتبه مصححه

على الدنيا لخرن الانسان على نفسه خوفاً أن يقتل أو أن يعذبه من خزبه على مال لم يحصل له
وهو لا مال افضه من أجل الناس يذكرون فيمن يوالونه من أخبار المدح وفيمن يعادونه من أخبار
الدم ما هو بالعكس أو في فلا يتجدهم يذمون أو يابكر وأمثاله بأمر الاول كان ذلك الامر ذم السكان
على أو في ذلك ولا يعدون عليها عدح يستحق أن يكون مدحاً لا وأبو بكر أو في بذلك فانه أكل
في معصية المذام كلها حقيقة وأخيراً

(فصل) وأما قوله انه يدل على قلة تصرفه باطل بل ويدل على انه إم شئ من
الصبر المأمورية فان الصبر على المصائب بالكتاب والسنة ومع هذا خرن القلب لا ينافي ذلك
كما قال صلى الله عليه وسلم ان الله لا يؤاخذ على دمع العين ولا خرن القلب ولكن يؤاخذ على
هذا معنى الانسان أو يرحم وقوله انه يدل على عدم يقينه بالله كذب وبهت فان الانبياء قد خروا
ولم يكن ذلك دليلاً على عدم يقينهم بالله كما ذكر الله عن يعقوب وثبت في الصحيح أن النبي
صلى الله عليه وسلم لما مات ابنه ابراهيم قال دمع العين ويخرن القلب ولا يقول لا ما يرضى
الرب وانا بابل بالاراهيم يخرنون وقد نهى الله عن الخرّن نهى صلى الله عليه وسلم بقوله ولا
تخرن عليهم وكذلك قوله يدل على انحرور وعدم الرضا بقضائه الله وقدره هو باطل كما تقدم
تقارنه

(فصل) وقوله وان كان الخرّن طاعة استمال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه
وان كان معصية فان ما ذكره فضيلة زديّة

(الجواب) أولاً انه لم يدع أحد أن مجرد الخرّن كان هو الفضيلة بل الفضيلة ما دل عليه
قوله تعالى الاتصرو فقد نصره الله انه أخرجه الذين كفر وثاني اثنان اذهبا في القار ان يقول
لصاحبه لا تخرن ان الله معنا الآية فالفضيلة كونه هو الذي خرج جمع النبي صلى الله عليه
وسلم في هذه الحال واختص بعصيته وكان له كمال الصبغة مطلقاً وقول النبي صلى الله عليه
وسلم انه ان الله معنا وما يتضمنه ذلك من كمال موافقته للنبي صلى الله عليه وسلم ونحوه وطمانته
وكمال معوثته للنبي صلى الله عليه وسلم وموالاته في هذه الحال من كمال ايمانه وتقواه هو الفضيلة
وكمال محبته ونصره للنبي صلى الله عليه وسلم هو الموجب لخرنه ان كان خرّن مع أن القرآن لم يدل
على انه خرّن كما تقدم (ويقال ثانياً) هذا بعينه موجود في قوله عز وجل لنبيه ولا تخرن عنهم
ولا تلتق في شق مما يكرهون وقوله لا تخف تخفك الى ما تمتعته از واحاسنهم ونحو ذلك بل في
قوله تعالى لموسى خذها ولا تخف سعيد هاجرهما الأولى فيقال ان كان الخوف طاعة فقد
نهى عنه وان كان معصية فقد عصى ويقال انه أمران بل متين وثبت لان الخوف يحصل بغير
اختيار العبد اذا لم يكن له ما يوجب الأمن فاذا حصل ما يوجب الأمن زال الخوف فتقوله لموسى
لا تخف سعيد هاجرهما الأولى هو أمر مقرون بخبره بما يزيل الخوف وكذلك قوله فأوجس
في نفسه خيفة موسى قلنا لا تخف انك انت الا على هو نهى عن الخوف مقرون بما يوجب
زواله وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لصديقه لا تخرن ان الله معنا نهى عن الخرّن
مقرون بما يوجب زواله وهو قوله ان الله معنا واذا حصل الخبر بما يوجب زوال الخرّن
والخوف زال والا فهو تجميع على الانسان بغير اختاره وهكذا قول صاحب مدين لموسى لما
قص عليه القصة لا تخف تجوت من القوم الظالمين وكذلك قوله ولا تهتوا ولا تخرنوا وانتم

الموسى جسد الاول ما لا يضاف الى
موجود أصلاً ولم يشاهد من غيره
وعدم المشاهدة من غيره لا يدل على
استحالة منه فكذلك نفس الجسم
والجسم فان قيل القلب الاقصى
أو الشمس أو ما قد مدرن الاجسام
فهو متقدر بقدر ان يجوز ان يزيد
عليه وينقص منه فيقتصر اختصاصه
بذلك المقدار الجازي الى محض فلا
يكون أولاً قلنا به شكره على
من يقول ان ذلك الجسم يكون على
مقدار يجب أن يكون عليه لتظام
الكل ولو كان أصغر منه أو أكبر
لم يجر كما انكم قلتم ان المعلوم الاول
يفيض الجرم الاقصى منه متقدراً
بمقدار وسائر المقادير بالنسبة الى
ذات المعلوم الاول متساوية ولكن

الأعوان ان كنتم مؤمنين قرن المنهى عن ذلك بما يزيله من اختيارهم أنهم هم الأعوان ان كانوا مؤمنين وكذلك قوله ولا تحزن عليهم ولا تأت في ضيق مما يحزنون مقرون بقوله ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون واخبارهم بأن الله معهم يوحي بوجوب وال الضيق من مكر عدوهم وقد قال لما أنزل الله الملائكة يوم بدر وما جعله الله إلا بشرى لكم ولطمئن قلوبكم به وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم (ويقول نانا) ليس في نهيم عن الحزن ما يدل على وجوده كما تقدم بل قد ينهي عنه ثلاثا وجداد واحد مقتضيه وحديث فلا يضربا كونه معصية لو وجدوا من وجد فالنهي قد يكون نهى تسلية وتعزية وتثبيت وان لم يكن المنهى عنه معصية بل قد يكون مما يحصل بغير اختيار المنهى وقد يكون الحزن من هذا الباب ولذلك قد ينهي الرجل عن افراطه في الحلب وان كان الحلب مما لا عك و ينهي عن الغش والحق والاختلاج وان كان هذا يحصل بغير اختياره والنهي عن ذلك ليس لان المنهى عنه معصية اذا حصل بغير اختياره ولم يكن سببه محتورا فان قيل فيكون قد نهى عما لا يمكن تركه قيل المراد بذلك أمهات الأمور بان يأتي بالشد المنافي الحزن وهو قادر على اكتسابه فان الانسان قد يسترسل في أسباب الحزن والخوف وسقوط بدنه فاذا سقى في اكتساب ما يقويه ثم قلبه وبدنه وعلى هذا فيكون النهي عن هذا أمرا بما يزيله وان لم يكن معصية كما ذكرنا الانسان يدفع عدوه عنه وازالة النجاسة ونحو ذلك مما يؤيده وان لم يكن حصل بذنب منه والحزن انما حصل بطاعة وهو محبة الرسول ونصحه وليس هو معصية يذم عليه وانما حصل بسبب الطاعة لضعف القلب الذي لا يذم المر عليه وأمر باكتساب قوة تدفعه عنه لئلا يعل على ذلك (ويقول رابعا) لو قدر ان الحزن كان معصية فهو فعله قبل أن ينهى عنه فلما نهى عنه لم يفعله وما فعل قبل النصيحة فلا تفرقه كما كانوا قبل تحرر الحجر يشرهون بها وقامرون فلما نهى عنها انتبهوا ثم تابوا كما تقدم وقال أبو محمد حزن زعم وأما حزن أبي بكر رضي الله عنه فانه قبل أن ينهيه رسول الله صلى الله عليه وسلم كان غاية الرضا لله تعالى فانه كان اشقا فاعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك كان الله معه والله لا يكون قط مع العصاة بل عليهم وما حزن أبو بكر قط بعد أن نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحزن ولو كانوا هؤلاء الاراذل حياه أو علم لم يأتوا بعمل هذا اذ لو كان حزن أبي بكر عيبا عليه لكان ذلك على محمد وموسى عليهما الصلاة والسلام عيبا لان الله تعالى قال لموسى سجد عضدك بأخلك ونجعل لك اسطفا فلا يسلون اليك يا سائما أنتما ومن اتبعك الغالبون ثم قال عن السحرة لما قالوا إيمان تلقى وإيمان تكون أول من أتى الى قوله فأوحى في نفسه خيفة موسى قلنا لا تخف انك أنت الأعلى فهذا موسى رسول الله وكله كان قد أخبر الله عز وجل بأن فرعون ومولاه لا يصلون اليهما وأنه هو الغالب وأوحى في نفسه خيفة بعد ذلك فاجاب موسى لم يكن الانسابة الوعد المتقدم وحزن أبي بكر كان قبل أن ينهى عنه وأما محمد صلى الله عليه وسلم فان الله قال ومن كفر فلا يحزنك كفره وقال تعالى ولا تحزن عليهم ولا تأت في ضيق مما يحزنون وقال فلا يحزنك قولهم فلان ذهب نفسك عليهم حسرات وجدناه تعالى قد قال قد نعلم انه لعزتك الذي يقولون ونها عن ذلك فيلزمهم في حزن رسول الله صلى الله عليه وسلم كالذي أوردوا في حزن أبي بكر سواء ونعلم أن حزن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما كانوا يقولون من الكفر كان طاعة لله قبل أن ينهيه الله كما كان حزن أبي بكر طاعة لله قبل أن ينهيه الله وما حزن أبو بكر بعد مناهاته التي صلى الله عليه وسلم عن الحزن فكيف وقد يمكن أن أبكر

يعين بعض المقادير ليكون النظام متعلقا به فيوجب المقدار الذي وقع ولم يحزن خلافه فكذلك اذا قد غيرة معلول بل لو أتت في العلول الاول الذي هو لعلة الجرم الاقصى عندهم مبدأ التخصيص مثل اعادة مثلام ينقطع السؤال أو يقال ولم أراد هذا المقدار دون غيره كما أزموا على السلب في اضافتهم الاشياء الى الارادة القدسية وقد قلنا عليهم ذلك في تعيين جهة حركة السماء وفي تعيين نقطتي القطبين فاذا ظهر أنهم مضطرون الى تجويز تغييرا لنسبة عن مثله في الوقوع لعلة فتجويزه بغير علة

لم يكن حزن ومثلكم نجاه صلى الله عليه وسلم أن يكون منه حزن كما قال تعالى ولا تطع منهم
أغما أو كفورا

(فصل) قال شيخ الاسلام المصنف رحمه الله تعالى ورضي عنه وقد زعم بعض
الرافضة أن قوله تعالى اذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا لا يدل على ايمان أبي بكر فان
العصبة قد تكون من المؤمن والكافر كما قال تعالى واضرب لهم مثلا رجلا جعلنا لأحدهما
جنتين من أغاب وحققناهما بنخل وجعلنا بينهما زورا كالتا جنتين آتت أكلها ولم تظلم منه
شيئا وبقرنا لهما شجر او كان له غرق قال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالا وعرسرا
ودخل جنته وهو ظالم لنفسه قال ما أظن أن تبدي هذا أبدا الى قوله قال له صاحبه وهو يحاوره
أفكبرت بالذي خلقك لمن ترابي من نطفة الآية فقال معلوم أن لفظ صاحب في الآية
يتناول من يحب غير طيس فيه دلالة بغير هذا اللفظ على أنه وليه أو عدوه أو مؤمن أو كافر
الاماي يقترب به وقد قال تعالى والصاحب بالجنب وابن السبيل وهو يتناول الرفيق في السفر
والزوجة وليس فيه دلالة على ايمان أو كفر وكذلك قوله تعالى والضم اذا هو ماضل صاحبك
وما غوى وقوله وما صاحبك بمجنون المراد به محمد صلى الله عليه وسلم لكونه يحب البشر فانه
اذا كان قد حبهم كان بينه وبينهم من المشاركة ما عكسهم أن يقولوا غي ما جاءهم من الوحي وما
يسمعون به كلامه ويفقهون معانيه بخلاف الملك الذي لم يصحبهم فانه لا يعكسهم الا خذعته
وأضاف قد تضمن ذلك أنه بشر من جنسهم وأخص من ذلك أنه عربي بلسانهم كما قال تعالى لقد
جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه وقال وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه فانه اذا كان
قد حبهم كان قد تعلم لسانهم وأمكنه أن يخاطبهم بلسانهم فبرسل رسولاً بلسانهم ليقفهم وانه
فكان ذكر محبة لهم هنادلالة على اللطيف بهم والاحسان اليهم وهذا اختلاف اضافة العصبة
اليه كقوله تعالى لا تحزن إن الله معنا وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تسبوا أصحابي فوالذي
نفسى بيده ولا تفق أحدكم مثل أحد هذا لما بلغ ما أحدهم ولا تصفه وقوله هل أنتم تاركوا
صاحبي وأمثال ذلك فان اضافة العصبة اليه في خطابه وخطاب المسلمين تتضمن محبة موالاه
وذلك لا يكون الا بالامانة به فلا يطلق لفظ صاحبه على من يحبه في سفره وهو كافر به والقرآن
يقول فيه اذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا فأخبر الرسول أن الله معه ومع صاحبه وهذه
المحبة تتضمن النصر والتأييد وهو انما ينصره على عدوه وكل كافر عدوه فينتج أن يكون الله
مؤيدها ولعدوه معا ولو كان مع عدوه لكان ذلك مما يوجب الحزن وبزيل السكنة فعلم أن
لفظ صاحبه تتضمن محبة ولا نه محبة تستلزم الامانة به وبه وأيضا فقوله لا تحزن دليل على
أنه وليه وان حزن خوفا من عدوهما فقال له لا تحزن إن الله معنا ولو كان عدوه لكان لا يحزن
الا حيث يتمكن من فخره فلا يقال له لا تحزن إن الله معنا لان كونه مع نبيه مما يبسر النبي وكونه
مع عدوه مما يسوء فينتج أن يجمع بينهما لاسيما مع قوله لا تحزن ثم قوله اذا أخرجه الذين كفروا
ثاني اثنين اذهما في الغار ونصره لا يكون بان يقترن به عدوه وانما يكون باقتران وليه
وتجانبه من عدوه فكيف ينصر على الذين كفروا من يكون قد رزموه بعارقوه ليلاً ولأهوارهم
معنى سفره وقوله ثاني اثنين حال من الضمير في أخرجه أي أخرجه في حال كونه نبياً ثاني
اثنين فهو موصوف بأنه أحد الاثنين فيكون الاثنان أخرجهين جميعاً فانه عتق أن يخرج ثاني
اثنين الامع الاخر فانه لو أخرج عدوه لم يكن قد أخرج ثاني اثنين فدل على أن الكفار أخرجهوه

كعبو يره بعله اذ لفسرق بين أن
يتوجه السؤال في نفس الشيء
فيقال لما يخص هذا القدر وبين
أن يتوجه في العلة يقال ولم يخص
هذا القدر عن مثله فان أمكن
دفع السؤال عن العلة بان هذا
المقدار ليس مثل غيره اذ النظام
مرتبط به دون غيره أمكن دفع
السؤال عن نفس الشيء ولم يقتصر على
علة وهذا لا يخرج عنه فان هذا
المقدار المعين الواقع ان كان مثل
الذي يقع فالسؤال متوجه أنه
كيف ميز الشيء عن مثله خصوصا
على أصلهم وهم يتكبرون الارادة
المعيرة وان لم تكن مثله فلا يثبت

ثاني اثنين فأخرجوه مصاحباً لقرينه في حال كونه معه فانهم أن يكونوا أخرجوهما وذلك هو الواقع
فإن الكفار أخرجوا المهاجرين كلهم كما قال تعالى الفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم
وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وقال تعالى أذن الذين بقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله
على نصرهم بقدير الذين أخرجوا من ديارهم يفرحون الآن يقولون ربنا الله وقال انما ساء لكم
الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم أن تولوهم وذلك
أنهم منعوهما أن يقيموا معكم مع الايمان وهم لا يعلوكم ترك الايمان فقد أخرجوهما إذا كانوا
مؤمنين وهذا يدل على أن الكفار أخرجوا صاحبهم كما أخرجوه والكفار انما أخرجوا
أعداءهم لا من كان كافراً منهم فهذا يدل على أن محبة محبة موالاة موافقة على الايمان
لا محبة مع الكفر وإذا قيل هذا يدل على أنه كان مظهر الموافقة وقد كان مظهر الموافقة من
كان في الباطن منافقاً وقد بداخون في لفظ الاصحاب في مثل قوله لما استؤذن في قتل بعض
المنافقين قال لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه فدل على أن هذا اللفظ قد كان الناس
يدخلون فيه من هو منافق قيل قد ذكرنا فيما تقدم أن المهاجرين لم يكن فيهم منافق وينبغي
أن يعرف أن المنافقين كانوا قليلين بالنسبة إلى المؤمنين وأكثرهم انكشف حاله لما تزلزل فيهم
القرآن وغير ذلك وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف كلامهم بعينه فالذين باثروا
ذلك كانوا يعرفونه والعلم يكون الرجل منافقاً في الباطن أو يهودياً أو نصرانياً أو مشركاً ما
لا يخفى مع طول المباشرة فانه ما أسرار حسيرة الأظهرها الله على صفحات وجهه وقتلت
لسانه وقال تعالى ولولم نلهم لربنا كهم فلعنهم بسياهم وقال ولعنهم في لحن القول
فالضمر للكفر لا بد أن يعرف في لحن القول وأما بالاسماء فقد يعرف وقد لا يعرف وقد قال تعالى
يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن الله أعلم بما يعلنن فإن علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار والصحابة المذكورون في الرواية عن النبي صلى الله عليه
وسلم والذين يعظمهم المسلمون على الدين كلهم كانوا مؤمنين به ولم يعظم المسلمون وفقه الحمد
على الدين منافقاً والاعيان يعلم من الرجل كما يعلم سائر أحوال قلوبهم من موالاة ومعاداة وفرجة
وغضبه وجوعه وعطشه وغير ذلك فإن هذه الأمور لها أوزان ظاهرة والأمور الظاهرة تستلزم
أموراً باطنة وهذا أمر يعرفه الناس فمن جوبه وامتنوه ونحن نعلم بالاضطرار أن ابن عمر
وابن عباس وأئس من مالك وأبا سعيد الخدري وجابر وأبوهم كانوا مؤمنين بالرسول بحججه
مخطين له ليسوا منافقين فكيف لا يعلم ذلك في مثل الخلفاء الراشدين الذين أخرجهم واعتابهم
وحجبتهم ونصرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بقيت البلاد مشرقها ومغربها فهذا مما
ينبغي أن يعرف ولا يجعل وجود قوم منافقين موجبات لثقل في ايمان هؤلاء الذين لهم في الأمة
لسان صدق بل نحن نعلم بالضرورة ايمان سعيد بن المسيب والحسن وعقبة والأوس ومالك
والشافعي وأحمد والفضيل والحنيد ومن هودون هؤلاء فكيف لا يعلم ايمان الصحابة ونحن
نعلم ايمان كثير من باثريهم من الاصحاب وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع وبين
أن العلم بصديق الصادق في اخباره إذا كان دعوى نبوة وغير ذلك وكذب الكاذب بما يعلم
بالاضطرار في مواضع كثيرة بأسباب كثيرة وأظهر الاسلام من هذا الباب فإن الانسان إما
صادق وإما كاذب فهذا يقال أولاً ويقال ثانياً وهو ما ذكرنا أحمد وغيره ولا علم بين العلماء
فيه نزاعاً أن المهاجرين لم يكن فيهم منافق أصلاً وذلك لأن المهاجرين انما هاجروا باختيارهم

الجواز بل يقال وقع كذلك قديماً
كما وقعت بالعدة القديس زعيمهم قال
وليست التفسير في هذا الكتاب
مما أوردنا لهم من توجيه السؤال
في الإرادة القديس وقلنا ذلك عليهم
في نقطة القطب وجهه حركة
القلوب يتبين بهذا أن من لا يصدق
بحدوث الأجسام فلا يقدر على
اقامة البليل على أن الاول ليس
بجسم فهذا أبو حامد هو وغيره
يبنون فساد ما ذكره من نفي
كون الاول جسماً ويقولون لا
طريق إلى ذلك إلا الاستدلال
على حدوث الجسم ثم أبو حامد
وغيره من التناظر يبنون أيضاً

لما آذاهم الكفار على الايمان وهم عكة لم يكن يؤمن أحدهم الا باختياره بل مع احتمال
 الاذى فلم يكن أحد يحتاج أن يظهر الايمان ويعلن الكفر لاسيما اذا هاجز الى دار يكون
 فيها سلطان الرسول عليه ولكن لما ظهر الاسلام في قبائل الانصار صار بعض من لم يؤمن بقلبه
 يحتاج الى أن يظهر موافقة قومه لان المؤمنين صار لهم سلطان وعز ومنعه وصار معهم السف
 يقتلون من كفر ويقال ثلث اعمامة عقلاء بنى آدم اذا عاش أحدهم الا خادمة بينين له صدأته
 من عداوته فالرسول يحب أبابكر عكة يضع عسرة سنة ولا يشين له هل هو صدقه أو عداوة
 وهو يجتمع معه في دار الخوف وهل هذا الا قدح في الرسول ثم يقال جميع الناس كانوا يعرفون
 أنه أعظم أولاده من حين المبعث الى الموت فإنه أول من آمن به من الرجال الاحرار ودعا غيره
 الى الايمان به حتى آمنوا وبذل أمواله في تخلص من كان آمن به من المستضعفين مثل بلال
 وغيره وكان يخرج معه الى الموسم فيسعدو القبائل الى الايمان به وبأن النبي صلى الله عليه
 وسلم كل يوم الى بيته لما غدوة ولما عشي وقد آذاهم الكفار على ايمانه حتى خرج من مكة فلقبه
 ابن اللغنة أسير من أمره العرب بسد القارة وقال الى ابن وقد تقدم حديثه فهل ينزل من له
 أدنى مسكة من عقل أن مثل هذا يفعله الا من هو في غاية الموالاة والمحبة للرسول ولما جاء به
 وان موالاته ومحبة بلغت به الى أن يعادى قومه ويصبر على آذاهم وينفق أمواله على من يحتاج
 اليه من اخوانه المؤمنين وشيعر من الناس يكون مواليا للغير ولكن لا يدخل معه في الجن
 والشدة اندومعادة الناس واظهار موافقته على ما يعاديه الناس عليه فاما إذا أظهر اتباعه
 وموافقته على ما يعاديه عليه جمهور الناس وقد صبر على أذى المعادين وبذل الاموال في
 موافقته من غير أن يكون هناك داع يدعو الى ذلك من الدنيا الا أنه لم يحصل له بموافقته في مكة
 شيء من الدنيا الا مال ولا رياسة ولا غير ذلك بل لم يحصل له من الدنيا الا ما هو أذى ومحنة وبلاء
 والاشنان فبعد يظهر موافقته للغير لما الغرض من الله منه أو لغرض آخر يناله بذلك مثل أن يقصد
 قتله أو الاحتيال عليه وهذا كله كان متفابعا كنه فان الذين كانوا يقصدون أذى النبي صلى الله
 عليه وسلم كانوا من أعظم الناس عداوة لابي بكر لما آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن
 بهم اتصال يدعو الى ذلك البتة ولم يكونوا يحتاجون في مثل ذلك الى أبي بكر بل كانوا أقدر على
 ذلك ولم يكن يحصل للنبي صلى الله عليه وسلم أذى قط من أبي بكر مع خلوته به واجتماعه به
 ليلانهارا وقتكته عمار يد الخلد من اطعامهم أو قتل أو غير ذلك وايضا فكان حفظ الله
 لرسوله وحمايته له يوجب أن يطلع على ضميره السوطي كان مضمره له سوء وهو قد أطلع الله
 على ما في نفس أبي عزة فلما عاظمهم الايمان بنسبة القتل به وكان ذلك في قعدة واحدة وكذلك
 أطلع الله على ما في نفس الحبي يوم حنين لما انهمز المسلمون وهم بالسوء وأطلع الله على ما في نفس
 عمير بن وهب لما جاء من مكة مظهر الاسلام يد القتل به وأطلع الله على المتنافسين في غزوة
 تبوك لما أرادوا أن يحلوا خرام ناقته وأبو بكر معه دائما ليلانهارا حضرا وسفرا في خلوته
 وظهوره ويوم يد يكون معه وحلفي العريش ويكون في قلبه ضمير سوء للنبي صلى الله عليه
 وسلم لا يعلم ضمير ذلك قط وأدنى من له نوع فطنة يعلم ذلك في أقل من هذا الاجتماع فهل يظن
 ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم وصدقه الا من هو مع فرط جهله وكال نقص عقله من أعظم
 الناس نقصا بالرسول وطعناته وقسا في معرفته فان كان هذا الجاهل مع ذلك محبا للرسول فهو
 كما قيل عداؤه اقل خير من صديقه جاهل ولا ريب أن كثيرا من يحب الرسول من بني هاشم

فانما احتج به على حدوث الجسم
 وقد سبقهم الأشعري الى بيان
 فساد ما احتجبت به المعتزلة
 على حدوث الجسم والرازي
 وأتباعه يبنون حدوث الجسم في
 كتبهم الكلامية كالاربعة ونهاية
 العقول والمحصل وغير ذلك ثم
 يبنون فساد كل ما يحتج به على
 حدوث الاجسام في موضع آخر
 مثل المباحث المشرقية وكذلك
 في المطالب العالية التي هي آخر كتبه
 بين فساد جميع من يقول بحدوثها
 وأنه فاسد بعد أن لم يكن فاعلا
 وبذلك رجحنا كسيرة على دوام
 الفاعلية ويرد عليها مع ذلك ما يدل

وغيرهم وقد تنسح قد تلقى من الرافضة ما هو من أعظم الامور قد سماه في الرسول فان أصل
الرفض إنما أحدثه زنديق غرضه ابطال دين الاسلام والقدر في رسول الله صلى الله عليه
وسلم كما نكذ كرك ذلك العلماء وكان عبد الله بن سبأ شيخ الرافضة لما أظهر الاسلام أراد أن يفسد
الاسلام بمكره وخبثه كما فعل بوض بدين النصاري فأنظر التسلسل ثم أظهر الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر حتى سعى في فتنة عثمان وقتله ثم لما قدم على الكوفة أظهر الغلو في علي
والنص عليه ليتكن بذلك من أغراضه وبلغ ذلك عليا فطلب قتله فهرب منه إلى قيسيا وخبره
معروف وقد ذكره غير واحد من العلماء والافرنه أدنى خبره بين الاسلام يعلم أن مذهب
الرافضة منافضه ولهذا كانت الزنادقة الذين قصدهم افساد الاسلام يأمرهم بأظهار التشيع
والسجود إلى المقاصد منهم باب الشيعة كما ذكر ذلك امامهم صاحب البلاغ الاكبر والناموس
الاعظم قال القاضي أبو بكر بن الطيب قد اتفق جميع الساطنية وكل مصنف لكتاب ورسالة
منهم في ترتيب الدعوة المضلة على أن من سبيل الداعي الذي ينهم وجسمهم الجانب لجميع أديان
الرسول والشرايع أن يجتنب الداعي إليه التماس بما يبين وما يظهره من أحوالهم ومذاهبهم
وقالوا الكل داع لهم إلى ضلالتهم ما أنما لك لا تقاتلهم ومصفة قولهم بغيرز يادعوا لانقصان يعلم
بذلك كفرهم وعنادهم بسائر الرسل والملل فقالوا الداعي (يجب عليك) إذا وجدت من تدعوه
مسلماً أن تجعل التشيع عندهم نك وشعارك واجعل للدخل عليه من جهة ظلم السلف وقتلهم
الحسين وسبهم نساءه وذرته والتبري من تيم وعدي ومن بني أمية وبني العباس وأن تكون
قاتلاً للتشيع والتجسيم والبدع والتنازع والرحمة والغلو وأن علياً يعلم القيب مقوض إليه
خلق العالم وما أشبه ذلك من أعاجيب الشيعة وجهلهم فانهم أسرع إلى اجابتك هذا الناموس
حتى تمكن منهم ما تحتاج إليه أنت ومن بعدك ممن تتق به من أصحابك فترقمهم إلى حقائق
الاشياء حالاً لا لتجعل كاجعل المسيح ناموسه في زرموسى القول بالتوراة وحفظ
السبت ثم جعل وخرج عن الحد وكان له ما كان يعنى. ن قتلهم له بعد تكذيبهم إياه وردهم
عليه وتفرقهم عنه فإذا أنست من بعض الشيعة عند الدعوة جارية ورشد أو وقفته على
مشالب على وولده وعرفته حقيقة الحق له هو وفين هو وباطل بطلان كل ما عليه أهل مله
محمد صلى الله عليه وسلم وغيره من الرسل ومن وجدته صابفاً دخله بالاشياع وتعظيم
الكواكب فان ذلك ديناً وجعل مذهبنا في أول أمرنا وأمرهم من جهة الاشاياع بقرب عليك
أمر مجدداً ومن وجدته مجوسياً تنهت معه في الاصل في الدرجة الرابعة من تعظيم النار والنور
والشمس والقمر واتل عليهم أمر السابق والله نهر من الذي يعرفونه وثالثه المكنون من طيه
الجيد والظلمة المكتوبة فانهم مع الصائين أقرب الامم النواو ولاه نبالوا لاسر محصو ويجهلهم به
قالوا (وان نظرت يهودى فلا دخل عليه من جهة انتظار المسيح والله المهدي الذي ينتظره
المسلمون بعينه وعظم السبب عندهم وتقرب اليهم بذلك وأعلمهم أنه مثل بدل على بمنول وأن
مثموله يدل على السابغ المنتظر يعشون محمد بن اسمعيل بن جعفر وأنه دوره وأنه هو المسيح وهو
المهدي عنده معرفته يكون الراحة من الاعمال وزلالتكلمات كما أمر وأمره هو السبب
وان راحة السبب هو دلالة على الراحة من التكليف والعبادات في دور السابغ المنتظر وتقرب
من قلوبهم بالنعن على النصاري والمسلمين الجهال الحيارى الذين يزعمون أن عيسى لم يولد إلا بالله
وقد قتلهم أن يوسف الخبار أبوهم وأن مريم أمه وان يوسف الخبار كان ينال منها ما ينال الرجال

على فسادها ويعترف بالحيرة في
هذه المواضع العظيمة في مسائل
الصفات وحدوث العالم ونحو ذلك
وسبب ذلك انهم يقولون أقوالاً
تستلزم الجمع بين التقيضين نكرة ورفع
للتقيضين نكرة بل تستلزم كايهما
والاصل العظيم الذي هو من أعظم
أصول العلم والدين لا يذكرون
فيه الا أقوالاً ضعيفة والقول
الصواب الموافق للزمان والكتب
لا يعرفونه كافي مسئلة حدوث
العالم فانهم لا يذكرون الا قولهم
من يقول بقدم الافلاك وان
كانت صادرة عن علة توجبها
فالمعول بمقارن لعلته أزلاً وأبداً

من النساء وما شا كل ذلك فانه من يلبسوا أن يتبعوا (قال (وإن وجدت المدعى نصرانيا
فادخل عليه بالطن على اليهود والمسلمين جميعا ووجه قولهم في التأليف وإن الأب والابن وروح
القدس صحيح وعظم الصليب عندهم وعرفهم تأويله وإن وجدته متبائنا فان المباشرة تحرك
الذي عنه يعرف فداخلهم بالمنازحة في الباب السادس في الدرجة السابعة من حدود البلاغ
التي تفصلهم من بعد وامتزج بالثور والتظلم فأنك تملكهم بذلك وإذا آتست من بعضهم رشدا
فاكشفه القطة ومتى وقع اليك فيلسوف فقد علمت أن الفلاسفة هم المحدثون وندأ جعنا نحن
وهم على ابطال نواميس الانبياء وعلى القول بقدم العالم أولا ما جئنا بعضهم من أن العالم مدبر
لا يعرفونه فان وقع الاتفاق منهم على أنه لا مدبر للعالم فقد زالت الشبهة بيننا وبينهم وإذا وقع لك
ثبوت منهم فيجئ قد نظرت يدك عن يقبل معه نعلك والمدخل عليه بالطن التوحيد والقول
بالسابق والتالي ورتب له ذلك على ما هو مرسومك في أول درجة البلاغ وثابته وثالثه وستصف لك
عنه من بعد واتخذ غلط اليهود وقول كيد الاعيان وشدة الموانع حنة لك وحصنا ولا تمسحهم على
مستحيل بالاستنادات الكبار التي يستبطنونها حتى ترفهم الى أعلى المراتب حال الغلا
وتدبرهم بدرجة درجة على ماسنية من بعد وقبلك فربحي حيث احتملهم فواحد لا تزيد
على التشيع والاثنام بمحمد بن اسمعيل وأنه لا يتجاوز به هذا الحد لاسيما ان كان مثله ممن
يكتر به وجوزع اسمه وأظهره العفاف عن الدرهم والدينار وخفف عليه وطأ كمره بصلاة
السبعين وحذره الكذب والزنا واللواط وشرب الخمر وتغلبت في أمره بالرفق والمداراة والتودد
وتصبر له ان كان هو ام متعالت تحط عنده ويكون لك نوعا على دهرلك وعلى من لعله يعادلك
من أهل المال ولا تأمن أن يتغير عليك بعض أصحابك ولا تخرجه عن عبادة الله والتدين
بشرعية محمد بنبيه صلى الله عليه وسلم والقول بامامة علي وبنيه الى محمد بن اسمعيل وأقبله دلائل
الاسابيع فقط ودقه بالصوم والصلاة فاوشده الاجتهاد فأنك لو ثبت أن أو مات الى كرمته فضلا
عن ماله لم تجتعل وأن أدركه الوفاة ففوز اليك ما خلفه وورثك اياه ولم يرف العالم من هو أو ثقي
منك وأخرقيه الى نسخ شرعية محمد وأب السابح هو الخاتم المرسل وأنه ينطق كما ينطقون
وإني بأمر جديد وأن محمد اصاحب الدور السادس وأن عليا لم يكن اماما وانما كان سوا محمد
وحسن القول فيه والاساسية فان هذا باب كبير وعمل عظيم منه ترفي الى ما هو اعظم منه وأكبر
منه ويعينك على زوال ما جابه من قبلك من وجوب زوال النبوات على المنهاج الذي هو عليه
وبالك أن ترتفع من هذا الباب الى المن تقدر فيه العناية وأخرقيه من هذا الى معرفة
القرآن ومؤلفه وسببه وإياك أن تقتر بكثرة من يبلغ معك الى هذه المنزلة فترقيه الى غيرها
(١) ان لا يظنون المؤانسة والمداينة واستحكام التقية فان ذلك يكون لك نوعا على تعطيل
النبوات والكتب التي يدعونها منة من عند الله وأخرقيه الى اعلامه أن القائم قد مات
وأنه يقوم روحا وبناو الخلق يرجعون اليه بصور روحانية تفصل بين العباد وأمر الله عز وجل
ويستضي المؤمنين من الكافرين بصور روحانية فان ذلك يكون أيضا نوعا عند بلاغه الى
ابطال المعاد الذي يزعمونه والشور من القبر وأخرقيه من هذا الى ابطال أمر الملائكة في
السماء والجن في الارض وأنه كان قبل آدم بشر كثير وتقيم على ذلك الدلائل المرسومة في
كتبنا فان ذلك مما يعينك وقت بلاغه على تسهيل التعطيل والوحي والارسال الى البشر بعلامته
والرجوع الى الحق والقول بقدم العالم وأخرقيه الى أوائل درجة التوحيد وتدخل عليه بما

وقول من يقول بل تراخي المفعول
عن المؤثر التام وأنه يتبع أنه لم يزل
متكلما اذا شاء فيشعل ما يشاء
والقول الصواب الذي هو قول
السلف والائمة لا يعرفونه وهو
القول بان الامر يتعقب التأثير
التام فهو سبحانه اذا كون شيئا
كان عقب تكوينه كما قال تعالى
انما أمره اذا اراد شيئا ان يقول له
كن فيكون وهذا هو المعقول كما
يكون الطلاق والعناق عقب
التطليق والاعتاق والانكسار

(٢) قوله أن لا يظنون الخ كذا
في الأصل وحرر كتبه محضه

قضىه كتابهم المترجم بكتاب الدرر الشافي للنفس من انه لا اله ولا صفة ولا موصوف فان ذلك
يعتدل على القول بالالهية لمستحقها عند البلاغ والى ذلك دعون هذا ان كل داع منهم يرتقى
درجة درجة الى ان يصير اماما ناطقا ثم يقبل الهاروجا ناطقا على ما سنشرح قولهم فيه من بعد
قالوا (ومن بلغه الى هذه الميزة تعرفه حسب ما عرفناك من حقيقة امر الامام وان اسمعيل
واياه محمدا كانا من نوابه وفي ذلك عنك على ابطال امامة علي وولده عند البلاغ والرجوع الى
القول بالحق ثم لا يزال كذلك شيئا فشيئا حتى يبلغ الغاية القصوى على تدرج يصصفه عنهم فيما
بعد) قال القاضي فهذه وصيتهم جميعا الداعي الى مذهبهم وفيها اوضح دليل لكل عاقل على
كفر القوم والحادهم ونصرهم بما طال حدوث العالم ومحدثه وتكذيب ملاحكته ورسله
ومجد المعاد والنواب والعقاب وهذا هو الاصل لجمعهم وانما يتخفرون بذلك الاول والثاني
والناطقي والاساس الى غير ذلك ويخمدون به الضعفاء حتى اذا استجاب لهم مستحب أخذوه
بالقول بالدهر والتعطيل وسأفمن بعد من عظيم منهم جميع الرسل صلوات الله وسلامه عليهم
وتجربدهم القول بالاتحاد وانتهية دعوتهم ما يعلمه كل من فارق عظيم كفرهم وعنادهم للدين
قلت وهذا بين فان الملاحدة من الباطنة الاسمية وغيرهم والغلاة النصيرية وغير النصيرية
انما يظهر ون التسليم وهم في الباطن اكفر من اليهود والنصارى فدل ذلك على أن التسليم
دهليز الكفر والفتاق والصديق رضي الله عنه هو الامام في قتال المرتدين وهو لادمردون
فالصديق وخزبه هم ادأوه والقصود هنا ان الصبيحة المذكورة في قوله اذ يقول لصاحب
لا تحزن ان الله معنا صبيحة موالاة للصاحب ومتابعة له لا صبيحة تفارق الصبيحة للمساير للمساير
وهي من الصبيحة التي يقصدها صاحب الحق وهو معلوم عند جماهير الخلق علما
ضروريا بما اقرا عنددهم من الامور الكثيرة ان اذكر كلتي الغاية من محبة النبي صلى الله
عليه وسلم وموالاة والايمان به أعظم مما يعلمون ان عليا كان مسلما وأنه كان ابن محبة وقوله
ان الله معنا لم يكن بمجرد الصبيحة الظاهرة التي ليس فيها متابعة فان هذه تحصل للكافر اذا صاحب
المؤمن ليس الله معه بل انما كانت المعية للوافقة الباطنية والموالاة والمناجاة ولهذا
كل من كان متبعا للرسول كان الله معه بحسب هذا الاتباع قال الله تعالى يا أيها النبي
حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين أي حسبك وحسب من اتبعك فكل من اتبع الرسول
من جميع المؤمنين فانه حسب وهذا معنى كون الله معه والكفاية المطلقة مع الاتباع المطلق
والناقص مع الناقص واذا كان بعض المؤمنين به المتبعين له فحصل له من يعاديه على ذلك
فالله محبه وهو معه وله نصيب من معنى قوله اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا فان هذا
قلبه موافق للرسول وان لم يكن بحسبه يدينه والاصل في هذا القلب كافي للصحيح عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال ان بالدين شريحا لا ماسر تسمي اولاً وتقطع وادبالا كانوا معكم قالوا
وهم بالدين قال وهم بالدين بحسبهم العذر فهو لا يعقلوهم كترامع التي صلى الله عليه
وسلم وأصحابه القراءة فله معنى صحبته في القراءة فانه معهم بحسب تلك الصبيحة المعنوية ولو
انفرد الرجل في بعض الامصار والاعصار بحج جاءه الرسول ولم تنصره الناس عليه فان الله
معه وله نصيب من قوله لا تنصروهم فقد تنصروا الله اذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين
اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا فان نصر الرسول هو نصر دينه الذي جاءه
حيث كان ومثي كان ومن وافقه فهو صاحب عليه في المعنى فاذا قام بذلك الصاحب كما أمر الله

والانقطاع عقب الكسر والقطع
فهو سبحانه ما شاء كان وما لم يشأ
يمكن ويذكر في كونه موجبا
بذاته وفعلا بعيشته وقدرته قولين
فاسدين أحدهما قول من يقول
من المتفلسفة هو موجب بذاته في
الازل وانه علة نامة في الازل فيجب
أن يستلزم معاوله وان معاوله يجب
أن يكون مقارنا له في الزمان أزلا
وأبدا وهذا القول من أقدم أقوال
بنى آدم فانه يستلزم أن لا يحدث
في العالم حادث فانه اذا كانت علة
نامة أزلية ومعاولها معاولها هو العالم
كله معاوله اما بوسط وإما بغير وسط
لزم أن لا يكون في العالم شيء الا

فان الله مع ما جاء به الرسول ومع ذلك القائم به وهذا المتبع له حسب الله وهو حسب الرسول كما قال تعالى حسبنا الله ومن اتبعنا من المؤمنين

(فصل) وأما قول الرافضي ان القرآن حيث ذكر انزال السكينة على رسول الله صلى الله عليه وسلم شركه مع المؤمنين الا في هذا الموضوع ولا نقص أعظم منه (فالجواب) ان هذا وهم انه ذكر ذلك في مواضع متعددة وليس كذلك بل لم يذكر ذلك الا في قصة حنين كما قال تعالى يوم حنين اذا عجبتكم كثيرا فلم تكن عنكم شيئا وضاعت عليكم الارض بما رحبت ثم وليتم مدبرين ثم انزل الله سكينة على رسوله وعلى المؤمنين وانزل جنودا لم ترها فذكر انزال السكينة على الرسول والمؤمنين بعد ان ذكر توليتهم مدبرين وقد ذكر انزال السكينة على المؤمنين وليس معهم الرسول في قوله انا فخصناك فخصناك الى قوله هو الذي انزل السكينة في قلوب المؤمنين الا انه وقوله لقد رضى الله عن المؤمنين اذ بياعوا بعت تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فانزل السكينة عليهم ويقال ثانيا للناس قد تنازعوا في عود الضمير في قوله تعالى فانزل الله سكينة عليه فهم من قال انه عائد الى النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم من قال انه عائد الى أبي بكر لانه اقرب المذكورين ولانه كان محتاجا الى انزال السكينة عليه كما انزلها على المؤمنين الذين باعوا تحت الشجرة والتي صلى الله عليه وسلم كان مستغنيا عنها في هذه الحال طمأنينته بخلاف انزالها يوم حنين فانه كان محتاجا اليها لانهم اجمعوا واربوا واقبال العدو ونحوه وسوقه فيقتل الى العدو وعلى القول الاول يكون الضمير عائد الى النبي صلى الله عليه وسلم كما عاد الضمير اليه في قوله وايد مجنود لم ترها ولا نسيك الكلام كان في ذكره وانما ذكر صاحبه ضمنا وتعا لكن يقال على هذا لما قال لصاحبه ان الله معنا والتي صلى الله عليه وسلم هو المنوع المطاع وأبو بكر تابع مطيع وهو صاحبه والله معهم اذا حصل للتبوع في هذه الحال سكينة وتأييد كان ذلك للتابع ايضا بحكم الحال فانه صاحب تابع لازم ولم يتجنى أن يذكرها أبو بكر لكمال الملازمة والمصاحبة التي وجب مشاركة النبي صلى الله عليه وسلم في التأيد بخلاف حال المنهزمين يوم حنين فانه لو قال فانزل الله سكينة على رسوله وسكت لم يكن في الكلام ما يدل على نزول السكينة عليهم لكونهم بانهم امهم فارقوا الرسول وليكونهم لم يشبه لهم من العصبية المطلقة التي تدل على كمال الملازمة ما ثبت لابي بكر وأبو بكر لما وصفه بالعصبية المطلقة الكاملة ووصفها في حق الاحوال أن يفارق صاحبها فصاحبه وهو حال شدة الخوف كان هذا دليلًا لبطون الضعوى على أنه صاحبه وقت النصر والتأييد فان من كان صاحبه في حال الخوف الشديد فلا من يكون صاحبه في حال حضور النصر والتأييد أولى وأحرى فلم يتجنى أن يذكر عصبته في هذه الحال لانه لالة الكلام والحال عليها واذا علم أنه صاحبه في هذه الحال علم انما حصل للرسول من انزال السكينة والتأييد بانزال الجنود التي لم يرها الناس لصاحبه المذكور فيها اعظم مما سائر الناس وهذا من بلاغة القرآن وحسن بيانه وهذا كافي قوله والله ورسوله احق أن يرضوه فان الضمير إن عاد الى الله فرضا ولا يكون الا بارضاء الرسول وان عاد الى الرسول فانه لا يكون ارضاءه الا يكون ارضاء الله فلما كان ارضاء الله لا يحصل أحدهما الا مع الآخر وهما يحصلان بشئ واحد والمقصود بالقصد الاول ارضاء الله وارضاء الرسول تابع وحد الضمير في قوله احق أن يرضوه وكذلك وحد الضمير في قوله فانزل الله سكينة عليه وأيد مجنود لم ترها لان نزول ذلك على أحدهما يستلزم مشاركة الآخر له انما انزل

أنزلها فلا يكون في العالم شئ من الحوادث وهو خلاف المشاهدة ثم انهم لما أثبتوا الواجب بالمكن اتعا استدلالا على الممكن بالحدث الذي يقتضي الحدوث فان لم يكن في العالم حادث بطل الامكان الذي به أثبتوا الواجب ولزم اما أن لا يكون في العالم واجب الوجود ولا يمكن الوجود وهو اخلاء الوجود عن التعيين واما أن يكون جميعه واجب الوجود فيكون الحدوث الذي كان بعد أن لم يكن واجب الوجود وأيضا فاذا كان الماحول لا يكون الا مع علة تاممزم أن لا يحدث شئ من الحوادث الا مع

ذلك على صاحب دون المحبوب أو على المحبوب دون صاحب الملازم فلا كان لا يحصل ذلك
 الا مع الآخر وحده الضمير وأعاد إلى الرسول فإنه هو المقصود والصاحب تابع له ولوقيل فأزل
 السكينة عليهما وأيدهما لا وهم أن أبابكر شر بل في النبوة كهرون مع موسى حيث قال
 سند عضد بأخيل ويجعل لك سلطانا لآية وقال ولقد سمعنا على موسى وهرون ونجيناها
 وقومهم من الكرب العظيم ونصرناهم فكانوا هم الغالبين وأنتهاها الكتاب المستقيم ونصناهم
 الصراط المستقيم فذكرهما أولا وقومهما فيما يشاركونهما فيه كما قال فأزل الله سكينة
 على رسوله وعلى المؤمنين أذلس في الكلام ما يقتضي حصول النجاة والنصر لقومهما أذا نصرا
 ونجيا ثم فيما يخص بهما أذكرهما بلفظ التثنية إذا كانا شر يكن في النبوة لم يفسر دعوى كما
 أفرد الرب نفسه بقوله والله ورسوله أسخى أن رضوه وقوله أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد
 في سبيله فلو قيل أنزل الله سكينة عليهما وأيدهما لا وهم الشركة بل عاد الضمير إلى الرسول
 التبوع وتأيد تأيد لصاحبه التابع له الملازم بطريق الضرورة ولهذا لم ينصر النبي صلى الله
 عليه وسلم في موطن إلا كان أبو بكر رضي الله عنه أعظم المنصورين بعده ولم يكن أحد من
 الصحابة أعظم يقينا وثباتا في المخاوف منه ولهذا قيل لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان أهل
 الأرض ربح كافي السنن عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هل رأي أبي أحد منكم
 رؤيا فقال رجل أنا رأيت كأن سورا نازل من السماء فوزنته أنت وأبو بكر فربحت أنت
 بأبي بكر ثم وزن أبو بكر وعمر فرج أبو بكر ثم وزن عمر وعثمان فرج عمر ثم رفع السدان
 فاستأطاها النبي صلى الله عليه وسلم فقال خلافة نومة ثم وثق الله الملك من شاء وقال أبو بكر
 ابن عباس ما سقمهم أبو بكر بصلاة ولا صيام ولكن بشئ وقرق قلبه

(فصل) قال الرافضى وأما قوله وسحبنا الاتقي فان المراد به أبو الدحداح حيث
 اشترى نخلة لم يخص لا جل جاره وقد عرض النبي صلى الله عليه وسلم على صاحب النخلة
 نخلة في الجنة فسمع أبو الدحداح فاشترها بديناره ووهب الجار فجعل النبي صلى الله عليه وسلم
 له ستة آلاف مائة في الجنة

(والجواب) أن يقال لا يجوز أن تكون هذه الآية مختصة بأبي الدحداح دون أبي بكر باتفاق
 أهل العلم بالقرآن وتفسيره وأسباب نزوله وهذه السورة مكية باتفاق العلماء وقصة أبي الدحداح
 كانت بالمدنية باتفاق العلماء فإنه من الانصار والانصار إنما يحرمون بالمدنية ولم تكن البساتين
 وهي الحدائق التي تسمى بالمحيطان إلا بالمدنية فمن المتعنى أن تكون الآية لم تنزل إلا بعد قصة
 أبي الدحداح بل إن كان قد قال بعض العلماء أنها زلت فيه فعناه أنه ممن دخل في الآية ومن
 شبهه حكمها وعمومها فان كثيرا ما يقول بعض الصحابة والتابعين زلت هذه الآية في كذا
 ويكون المراد بذلك أنها زلت على هذا الحكم وتناوله وأرببها هذا الحكم ومنهم من يقول
 بل قد تنزل الآية مرتين مرة لهذا السبب ومرة لهذا السبب فعلى قول هؤلاء يمكن أنها زلت مرة
 ثانية في قصة أبي الدحداح وقبل أن يهاجر النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر غير واحد من
 أهل العلم أنها زلت في قصة أبي بكر فذكر ابن جرير في تفسيره ما سنده عن عبد الله بن الزبير
 وغيره أنها زلت في أبي بكر وذلك ذكر ابن أبي حاتم والعلني أنها زلت في أبي بكر عن عبد الله
 وعن سعيد بن المسيب وذكر ابن أبي حاتم في تفسيره حدثنا أبي حدثنا محمد بن أبي عمر العدني
 حدثنا سفيان حدثنا هشام بن عمرو عن أبيه قال أعتق أبو بكر سبعة كلهم بعذب في الله

تمام علمه ولم يحدث حين حدوثه
 ما يوجب حدوث علمه تامه وإن
 قد رحدث ذلك لم يحدث تمام
 علل ومعلول في آت واحد وهو
 تسلسل في العلل وذلك معلوم
 الفساد بصريح العقل واتفاق
 العقلاء بخلاف تسلسل الحوادث
 المتعاقبة وهو أنه لا يكون حادث
 إلا بعد حادث فهذا فيه نزاع مشهور
 والناس فيه على أربعة أقوال قيل

بلا ولا عاشرين فبهرة والتهدي وابتهاوزيرة وأم عيس وأمة بنى المؤمل قال سفيان فاما زيرة فكانت رومية وكانت بنى عبد الله ارفلا أملت عمت فسالوا أعمتها اللات والعزى قالت فعفى كافرة باللات والعزى فرد الله اليها بصرها وأما بلال فاشترى وهو مدفون في الحجارة فقالوا لوليت الأوقية لبغناك فقال أبو بكر لوليت الامانة أوقية لا أخذته قال وفيه نزلت وسجينها الاتقى الى آخر السورة وأسلم وله أربعون ألفا نفقها في سبيل الله وبذل على أنها نزلت في أبي بكر وجوه أحد هاهنا قال وسجينها الاتقى وقال إن أكرمكم عند الله أتقاكم فلا بد أن يكون أتقى الامنة داخل في هذه الآية وهو أكرمهم عند الله ولم يقل أحدان أما الدحداح ونحوه أفضل وأكرم من السابقين الأولين من المهاجرين أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم بل الامنة كلهم بينهم وغيرهم متفقون على أن هؤلاء وأمثالهم من المهاجرين أفضل من أبي الدحداح فلا بد أن يكون الاتقى الذي يؤتى ماله بتركهم وهذا القائل قد ادعى أنها نزلت في أبي الدحداح فإذا كان القائل قائلين قائلنا يقول نزلت فيه وقائلنا يقول نزلت في أبي بكر كان هذا القائل هو الذي يدل القرآن على قوله وإن قدر عوم الآية لهما فابو بكر أحق بالدخول فيها من أبي الدحداح فكيف لا يكون كذلك وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما نفعني مال قط كمال أبي بكر فقد نفي عن جميع مال الامنة أن ينفعه كنعن مال أبي بكر فكيف تكون تلك الامور المقصولة دخلت في الآية والمال الذي هو أنفع الاموال لم يدخل فيها (الوجه الثاني) انه اذا كان الاتقى هو الذي يؤتى ماله وأكرم الخلق أتقاهم كان هذا أفضل الناس والقولان المشهوران في هذه الآية قول أهل السنة أن أفضل الخلق أبو بكر وقول الشيعة على سلم بحران يكون الاتقى الذي هو أكرم الخلق على الله واحدا غيرهما وليس منهما واحد يدخل في الاتقى وإذا ثبت أنه لا بد من دخول أحد هما في الاتقى وجب أن يكون أبو بكر داخل في الآية ويكون أولى بذلك من على لأسباب أحدها أنه قال الذي يؤتى ماله بتركى وقد ثبت في النقل المتواتر في الصحاح وغيرها أن أبابكر أنفق ماله وأنه مقدم في ذلك على جميع الصحابة كما ثبت في الحديث الذي رواه البخارى عن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه عاصبارا سه بخرقه فقعده على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال انه ليس من الناس أحد آمن على في نفسه وماله من أبي بكر ابن أبي قحافة ولو كنت متخذا خليلا لا اتخذت أبابكر خليلا ولكن خلة الاسلام أفضل سدوا عنى كل خوفا في هذا المسجد الا خوفا على أبي بكر وفي الصحيحين عنه أنه قال صلى الله عليه وسلم إن آمن الناس في صحبته وماله أبو بكر وفي البخارى عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله بعثنى اليكم فقلت كذب وقال أبو بكر صدقت وواسني بنفسه وماله فقل أنتم تاركون لى صاحبي فما أودى بعدها وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نفعني مال قط ما نفعني مال أبي بكر فسكى أبو بكر وقال هل أنا مؤملى الاثنا بارسل الله وعن عرق قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتصدق فوافق ذلك ما لا عندي فقلت اليوم أسبق أبابكر ان سبقته وما جئت بنصف مالي فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بقيت لأهلك قلت مثله وجاء أبو بكر بماله كله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما بقيت لأهلك قال أبقيت لهم الله ورسوله فقلت لا أسألكم الى شيء أبدا رواه أبو داود الترمذى وصححه فهذه النصوص الصحيحة المتواترة الصريحة تدل على أنه كان من أعظم الناس انفاقا لماله

يتمتع في الماضي والمستقبل لتقول
جهم وأبي الهذيل ولهذا قال
الجهم بفناء الجنة والنار وقال أبو
الهذيل بفناء امر كلهما وقيل
يتمتع في الماضي دون المستقبل
وهو قول كثيرين طوائف أهل
الكلام كما ذكرنا لمعة والاشعرية
والكرامية وغيرهم وقيل يجوز فيها
فيما هو معتق الي غيره كالملك
سواء قبل انه محتاج الى مبدع

فما يرضى الله ورسوله وأما على فكان النبي صلى الله عليه وسلم عوناً لما أخذ من أبي طالب
للمجاعة حصلت مكة وما زال على فقيراً راحقاً تزوج بقاطمة وهو فقير وعذامته وورع معروف
عند أهل السنة والشيعة وكان في عيال النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له ما يتقنه ولو كان له
مال لا يتقنه لكنه كان منفقاً عليه لامتقاً في السبب الثاني قوله وما لا أحد عنده من نعمة
تجزى وعنده لم يكره أن يكون على لأن أبا بكر كان النبي صلى الله عليه وسلم عنده نعمة الإيمان أن
هداه الله به وتلك النعمة لا تجزى بها الخلق بل أجر الرسول فيها على الله كما قال تعالى قل ما أشككم
عليه من أجر وما أنا من المتكفئين وقال قل ما سألتكم من أجر فهو لكم إن أجرى الأعلی الله وأما
النعمة التي تجزى بها الخلق فهي نعمة الدنيا وأبو بكر لم تكن النبي صلى الله عليه وسلم عنده نعمة دنيا
بل نعمة دين بخلاف على فإنه كان النبي صلى الله عليه وسلم عنده نعمة دنيا يمكن أن تجزى . الثالث
أن الصديق لم يكن يسهو بين النبي صلى الله عليه وسلم سبب وبالله لا جله ويخرج جملة الالامان بالله
ولم ينصره إلا بمقتضى أبو طالب لأجل القرابة وكان عمله كاملاً في إخلاصه لله تعالى كما قال الانبياء
وجده الأعلی ولسوف يرضى وكذلك خديجة كانت زوجته وازوجة قد تنفق مالها على
زوجها وإن كان دون النبي صلى الله عليه وسلم وعلى لو قدر أنه أنفق لكان أنفق على قريبه
وهذه أسباب يقضي الفاعل بها بخلاف أنفق أبي بكر فإنه لم يكن له سبب الالامان بالله
وحده فكان من أحق المتقين بتحقيق قوله الانبياء وجده الأعلی وقوله وسيجبها الأنبي
الذي يؤتي ماله يترك وما لا أحد عنده من نعمة تجزى الانبياء وجده الأعلی استثناء منقطع
والأعلی لا يقتصر في العطاء على من له عنده نعمة يكافئ بذلك فإن هذا من باب العدل الواجب
للناس بعضهم على بعض عزلة المعاوضة في المراجعة والموازنة وهو واجب لكل أحد على أحد
فإذا لم يكن لا أحد عنده نعمة تجزى لم يجز إلى هذه المعاوضة فيكون عطاؤه ما الصالح وهو الأعلی
بخلاف من كان عنده لغيره نعمة يحتاج أن يجزى به فانه يحتاج أن يعطيه مجازة على ذلك
وهذا الذي لا أحد عنده من نعمة تجزى إذا أعطى ماله (١) يترك في معاملة الناس دائماً
يكافئهم ويعاوضهم ويحاز بهم فإن أعطاه ماله يترك لم يكن لا أحد عنده من نعمة تجزى وفيه
أيضاً ما بين أن الفضل بالصدقة لا يكون إلا بعد أداء الواجب من المعاوضات كما قال تعالى
وإذا لوليت ماذا ينفقون قل العوفين عليه دين من أمان وقرض وغير ذلك فلا يقدم الصدقة على
قضاء هذه الواجبات ولو فعل ذلك فهل ترصدته لأن الله تعالى إنما أنى على من آتى ماله يترك
وما لا أحد عنده من نعمة تجزى فإذا كان عنده نعمة تجزى فغلبه أن يجزى بها قبل أن يترك ماله
يترك فإذا آتى ماله يترك قبل أن يجزى بها لم يكن محمداً فيكون عمله مردوداً بالقوله صلى الله عليه
وسلم من عمل عليل ليس عليه أمرنا فهو ردي الرابع أن هذه الآية إذا قدر أنه دخل فيها من دخل
من الصحابة فأبو بكر أحق بالامة بالسؤل فيها فيكون هو الأنبي من هذه الامة فيكون أفضلهم
وذلك لأن الله تعالى وصف الأنبي بصفات أبو بكر أكل فيها من جميع الامة وهو قوله الذي يؤتي
ماله يترك وقوله وما لا أحد عنده من نعمة تجزى الانبياء وجده الأعلی أما ابتداء المال فقد
ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن أنفق أبي بكر أفضل من أنفق غيره وإن
معاوضته بنفسه وماله أكل من معاوضته غيره وأما ابتداء النعمة التي تجزى فأبو بكر لم يطلب من
النبي صلى الله عليه وسلم إلا لقط ولا حاجة دينية والله كان يطلب منه العلم بقوله الذي ثبت
في الصحيحين أنه قال النبي صلى الله عليه وسلم علي دعوه في صلاتي فقال قل اللهم اني

كقول ابن سينا وأتباعه أو قيل أنه
يحتاج إلى ما ينشبهه كقول
أرسطو وأتباعه وقيل يجوز فيها
لكن لا يجوز ذلك فيما سوى الرب
فانه مخلوق مفعول وحوادثه
القائمة بالتحصل الامن غيره فهو
يحتاج في نفسه وحوادثه إلى غيره

(١) قوله يترك في معاملة الناس
دائماً يكافئهم الخ كذا في السبعة
والمع في الكلام سقطوا وحرر كتبه
معه

ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت
 الغفور الرحيم ولأعطاء النبي صلى الله عليه وسلم ما لا يحصى به قط بل إن حضرة غنيمه كان
 كأحد العائنين وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ماله كله وأما غير من المنفقين من الأنصار
 وبني هاشم فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيهم ما لا يعطي غيرهم فقد أعطى بني هاشم
 وبني المطلب من الخمس ما لا يعطي غيرهم واستعمل عمر وأعطاء عمالة وأما أبو بكر فقد أعطه شيئاً
 فكان بعد الناس من النعمة التي تجزى وأولاهم بالنعمة التي لا تجزى وأما الخلاصة في ابتغاء
 وجهه ربه الأعلى فهو أكل الأمانة في ذلك فعلم أنه أكل من تناولته الآية في الصفات
 المذكورة فكانه أكل من تناوله قوله والذي جاء بالصدق وصدق به وأثلكم المتقون وقوله
 لا تستوي سنكم من قبل الفتح وقائل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا
 وكلا وعد الله الحسنى وقوله والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار وأمثال ذلك من
 الآيات التي فيها مدح المؤمنين من هذه الأمانة فأبو بكر أكل الأمانة في الصفات التي يمدح الله بها
 المؤمنين فهو أولاهم بالدخول وأكل من دخل فيها فعمله أنه أفضل من الأمانة

(فصل) قال الرافضي وأما قوله قل للخلفين من الأعراب فلهذا أراد الذين تخلفوا
 عن الحديبية والنس هؤلاء أن يخرجوا إلى غنيمه خير فتحهم الله بقوله قل لن تبغوا لأنه تعالى
 جعل غنيمه خير لمن شهد الحديبية ثم قال تعالى قل للخلفين من الأعراب ستدعون إلى قوم
 أولى بأس شديد وقد دعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الغزوات كثيرة بكونه وحسين
 وتبوك وغيرهما وكان الذي يدعو رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً ما إذا كان يكون علياً حيث
 قاتل الناس الكفار والقاسطين والمارقين وكان يرجعهم إلى طاعته أسلاماً لقوله صلى الله عليه وسلم
 يا علي حرك حربى وحرب رسول الله صلى الله عليه وسلم كفر

(فالجواب) أما الاستدلال بهذا الآية على خلافة الصديق وجوب طاعته فقد استدلل بها
 طائفة من أهل العلم منهم الشافعي والأشعري وابن حزم وغيرهم واحتجوا بأن الله تعالى قال فإن
 رجعت الله إلى طائفة منهم فاستأذنوك للفرج فقل لن يخرجوا مني أبداً ولن تقاتلوا معي عدوا
 الآية قالوا فقد أمر الله رسوله أن يقول لهم لا من يخرجوا مني أبداً ولن تقاتلوا معي عدوا
 فعلم أن الداعي لهم إلى القتال ليس رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجب أن يكون من بعده
 وليس إلا أبو بكر ثم عمر ثم عثمان الذين دعوا الناس إلى قتال فارس والروم وغيرهم أو يسلمون
 حيث قال تقاتلوا بهم أو يسلمون وهو لا يجعلوا المذكورين في سورة الفتح هم المخاطبين في
 سورة براءة ومن هنا صار في الحجة نظر فإن الذين في سورة الفتح هم الذين دعوا زمن الحديبية
 ليخرجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يذهب إلى مكة وصدده المشركون وصالحهم عام
 حنين بالحديبية وبايعه المسلمون تحت الشجرة وسورة الفتح نزلت في هذه القصة وكان ذلك
 العام طاعتهم من الهجرة بالاتفاق وفي ذلك نزل قوله وأعوأ المج والعمره لله فإن أحصرتم فما
 استيسر من الهدي وفيها نزلت فدية الأذى في كعب بن عجرة وهي قوله ففدية من صيام أو صدقة
 أو نسك ولما رجع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة خرج إلى خيبر ففتحها الله على المسلمين
 في أول شتاء وفيها أسلم أبو هريرة وقدم جعفر وغيرهم من مهاجرة الحبشة ولم يسهم النبي
 صلى الله عليه وسلم لأحد من شهد خيبر إلا لأهل الحديبية الذين بايعوا تحت الشجرة
 الأهل السفينة الذين قدموا مع جعفر وفي ذلك نزل قوله سيقول المخلفون إذا انطلقتم إلى

والاحتجاج لا يكسون الأمر وبأ
 والمربوب لا يكون إلا مخلوقاً لمحمد
 والمحدث لا يقوم به حوادث لا أول
 لها فإن ما لم يسبق الحادث المعين
 والحوادث المحدودة فهو محدث
 مثلها باتفاق العقلاء إذ لو كان لم
 يسبقها قداماً أن يكون معها أو
 بعدها وعلى التقديرين فهو حادث
 بخلاف الرب القديم الأزلي الواجب
 بنفسه فله إذا كان لم يزل متكبلاً

مغاثم لتأخذ وهذا زونا تبعكم يريدون أن يبدلوا كلام الله قل إن تتبعونا كذلك قال الله من قبل
فسيقولون بل نحسدوننا إلى قوله تعالى أولئك هم أولي البصائر وقد دعا الناس بعد ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلى مكة عام ثمان من الهجرة وكانت خيرة سبع ودعاهم عقب الفتح إلى
قتال هوازن بختين ثم حاصر الطائف سنة ثمان وكانت هي آخر الغزوات التي قاتل فيها رسول الله
صلى الله عليه وسلم وغزاهم أول سنة تسع لكن لم يكن فيها قتال غزاهم النصراني بالشام وفيها
أمر سورة براءة وذكر فيها المخلفين الذين قال فيهم قل إن يخرجوا معي أبدا ولن تقاوا معي عدوا
وأما موقعة فكتاتسرية قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم أميركم يزيد فان قتل جعفر فان
قتل فبعد الله من راحة وكانت بعد غرة القضية وقبل فتح مكة فان جعفر حضر غرة القضية
وتأخر هو وعلي وزيد بن حجة وقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لأسماء امرأة جعفر
خالة النبي وقال الخليفة بمنزلة الأم ولم يشهد يزيد ولا جعفر ولا ابن راحة فتح مكة لأنهم
استشهدوا قبل ذلك في غزوة موتة وأذاع في هذا الوجه الاستدلال من الآية أن يقال قوله
تعالى استدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقابلونهم أو يسلمون يدل على أنهم متصفون بأنهم
أول بأس شديد وبأنهم يقابلون أو يسلمون قالوا فلا يجوز أن يكون دعاهم إلى القتال أهل مكة
وهو ابن عقيب عام الفتح لأن هؤلاء هم الذين دعوا إليهم عام الحديبية ومن لم يكن منهم فهو من
جنسهم ليس هو أشد بأسا منهم كلهم عرب من أهل الحجاز وقتالهم من جنس واحد وأهل مكة
ومن حولها كانوا أشد بأسا وقتال النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يوم بدر واحد والخندق من
أولئك وكذلك في غير ذلك من السرايا فلا بد أن يكون هؤلاء الذين تقع الدعوة إلى قتالهم لهم
اختصاص بشدة البأس من دعوا إليهم عام الحديبية كما قال تعالى أولي بأس شديد وهنا صنفان
أحدهما بنو الأصفر الذين دعوا إلى قتالهم عام تبوك سنة تسع فانهم أولو بأس شديد هم أحق
بهذه الصفة من غيرهم وأول قتال كان معهم عام موتة عام ثمان قبل تبوك فقتل فيها أمراء
المسلمين يزيد وجعفر وعبد الله بن راحة ورجع المسلمون كلهم زمن ولهذا قال النبي صلى الله
عليه وسلم لما رجعوا عن الفراءون فقال بل أنتم الحكماء وأنتم تشكروا فقتل كل مسلم ولكن
قد عارض بعضهم هذا بقوله تقابلونهم أو يسلمون وأهل الكتاب يقابلون حتى يعطوا الجزية
فتأول الآية طائفة أخرى في المرتدين الذين قاتلهم الصديق أصحاب مسيلة الكذاب فانهم كانوا
أول بأس شديد ولقي المسلمون في قتالهم شدة عظيمة واستمر القتل ومثله الفراء وكانت من
أعظم الملاحم التي بين المسلمين وعدوهم المرتدون يقابلون أو يسلمون لا يقبل منهم جزية وأول
من قاتلهم الصديق وأصحابه قتل على وجوب طاعته في الدعاء إلى قتالهم والقرآن يدل والله
أعلم على أنهم يدعون إلى قوم موصوفين بأحد الأمرين إما مقاتلتهم لهم وإما إسلامهم لأبني
أحد ما هوهم أولو بأس شديد وهذا بخلاف من دعوا إليه عام الحديبية فانهم لم يوجد منهم إلا هذا
ولا هذا أولا أسلموا بل صالحهم الرسول بلا إسلام ولا قتال في القرآن الفرق بين من دعوا إليه
عام الحديبية وبين من يدعون إليه بعد ذلك ثم أذاعوا عليهم الآية والطاعة أذاعوا إلى قوم
أول بأس شديد فلا ينبغي حبب عليهم الطاعة أذاعوا إلى من ليس بنبي بأس شديد بطريق الأولى
والأخرى فتكون الطاعة واجبة عليهم في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة وهو ابن راحة ونقيف
ثم لما دعاهم بعد هؤلاء إلى بني الأصفر كانوا أول بأس شديد والقرآن قد أكد الأمر في عام
تبوك وزم المخلفين عن الجهاد لما عظميا كما ثبت عليه سورة براءة وهو لا موجد فيهم أحد

أذا شاء فعلا لما يشاء كان ذلك من
كله وكان هذا كما قاله أئمة السنة
والحديث والثاني قول من يقول
أنه فاعل مختار لكنه بفعل بوصف
الجواز فيجوز أحد التائبين على
الأثر بلا مرجح إنما هو مجرد كونه
قادرا أو مجرد كونه قادرا على
أو مجرد كونه القديع الذي يرجع مثالا
على مثل بلا مرجح ويقولون إن
الحواشي في الحديث بعد أن لم تكن

الامر بن القتال أو الاسلام وهو سبحانه لم يقل تقتلونهم أو يسلمون أى إلى أن يسلموا ولا قال قاتلوهم حتى يسلموا بل وصفهم بأنهم يقاتلون أو يسلمون ثم اذا قوتلوا فانهم يقاتلون كما امر الله حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون فليس في قوله تقتلونهم مانع أن يكون القتال إلى الاسلام واداء الجزية لكن يقال قوله استدعون إلى قوم أولى بأس شديد كلام حذف فاعله قلم يعين الفاعل الداعي لهم إلى القتال فدل القرآن على وجوب الطاعة لكل من دعاهم إلى قتال قوم أولى بأس شديد يقاتلونهم أو يسلمون ولا ريب أن أبانكر دعاهم إلى قتال المرتدين ثم قتال فارس والروم وكذلك عرد دعاهم إلى قتال فارس والروم وعثمان دعاهم إلى قتال البربر ونحوهم والآية تتناول هذا الدعاء كله أما تخصصها بمن دعاهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم كما قال طائفة من المحققين على خلافة أبي بكر خطأ بل اذا قيل تتناول هذا وهذا كان هذا بما يسوغ ويمكن أن راد الآية ويستدل عليها ولهذا وجب قتال الكفار مع كل أمير دعا إلى قتالهم وهذا أظهر الأقوال في الآية وهو أن المراد تدعون إلى قتال أولى بأس شديد أعظم من العرب لا بد منهم من أحد أمرين إما أن يسلموا وإما أن يقاتلوا بخلاف من دعا إلى عام الحديبية فإن بأسهم لم يكن شديدا مثل هؤلاء (١) ودعوا إليهم في ذلك لم يسلموا ولم يقاتلوا وكذلك عام الفتح في أول الأمر لم يسلموا ولم يقاتلوا لكن بعين ذلك أسلموا وهو لأهم الروم والفرس ونحوهم فإنه لا بد من قتالهم اذا لم يسلموا وأول الدعوة إلى قتال هؤلاء عام موتة وتبوك وعام تبوك لم يقاتلوا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسلموا لكن في زمن الصديق والفاروق كان لا بد من أحد الأمرين إما الاسلام وإما القتال وبعد القتال أو الجزية لم يصلحوا استبداء كمال صلح المشركون عام الحديبية فتكون دعوة أبي بكر وعمر إلى قتال هؤلاء داخلية في الآية وهو المطلوب والآية تدل على أن قتال على لم يتناول الآية فإن الذين قاتلهم لم يكونوا أولى بأس شديد أعظم من بأس أصحابه بل كانوا من جنسهم وأصحابه كانوا أشد بأسا وأضافهم لم يكونوا يقاتلون أو يسلمون فانهم كانوا مسلمين وما ذكره في الحديث من قوله حرب حرمي لم يذكره استنادا فلا يقوم بحجة فكيف وهو كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث وما يؤرخ الامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل نزول راءه وآية الجزية كان الكفار من المشركين وأهل الكتاب تارة يشانهم وتارة يعاهدهم فلا يقاتلهم ولا يسلمون فلما أنزل الله راءه وأمره فها بنى العهد على الكفار وأمره أن يقاتل أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون صار حينئذ ما مورأبان يدعو الناس إلى قتال من لا بد من قتالهم واسلامهم واذا قاتلهم قاتلهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية لم يكن له حينئذ أن يعاهدهم بلا جزية كما كان يعاهد الكفار من المشركين وأهل الكتاب كما تعاهد أهل مكة عام الحديبية وفيها دعا الاعراب إلى قتالهم وأزل فيها سورة الفتح وكذلك دعا المسلمين وقال فما قل للظلمين من الاعراب استدعون إلى قوم أولى بأس شديد يقاتلونهم أو يسلمون بخلاف هؤلاء الذين دعاهم الله عام الحديبية والفرق بينهما من وجهين أحدهما أن الذين يدعون إلى قتالهم في المستقبل أولو بأس شديد بخلاف أهل مكة وغيرهم من العرب والثاني أنكم يقاتلونهم أو يسلمون ليس لكم أن تصلحوهم ولا تعاهدوهم بدون أن يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون وهذا يعني أن هؤلاء أولى بأس لم يكونوا بمن يعاهدون بلا جزية فانهم يقاتلون أو يسلمون ومن يعاهد بلا جزية له حال ثالث لا يقاتل فيها ولا يسلم وليسوا أيضا من جنس العرب الذين

حالته من غير سبب وجوب الحدوث فيقولون بترأخي الأثر عن المؤثر التام وهذا وان كان خيرا من الذي قبله ولهذا ذهب إليه طوائف من أهل الكلام ففساده أيضا بين فانه لما قيل ان المؤثر التام حصل مع ترأخي الأثر عنه وعند حصول الأثر لم يحصل ما يوجب الحصول كان حاله في حصول الأثر وقبله ولا يحدقت فيه ثم احتض أحد

(١) قوله ودعوا إليهم في ذلك الخ كذا في الامسئل وهو غير مستقيم فتأمل كنهه محققه

قوتوا قبل ذلك قسيتين أن الوصف لا يتناول الدين قاتلواهم بخنن وغيرهم فإن هؤلاء بأسهم من بحس
 بأس أمثالهم من العرب الذين قوتوا قبل ذلك قسيتين أن الوصف يتناول فارس والروم الذين
 أمر الله بقتالهم أو يسلمون وإذا قوتوا قاتلهم بقاتلون حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
 وإذا قيل أنه دخل في ذلك قتال المرتين لأنهم بقاتلون أو يسلمون كان أوجه من أن يقال المراد
 قتال أهل مكة وأهل خيبر الذين قوتوا في حال كان يجوز فقهامهانة الكفار فلا يسلمون
 ولا يقاتلون والنبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح وحينئذ كان بينه وبين كثير من الكفار عهود
 بلا جزية فأما صلواتهم وتكن لما أنزل الله راحة بعد ذلك عام تسع سنة غزوة تبوك بعث أبا بكر
 بعد تبوك أميرا على الموسم فأمره أن يتأذى أن لا يخرج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان
 وأن من كان بينه وبين رسول الله عهد فعهده إلى مدته وأردفه يعني بأمره ببذل العهود المطلقة
 وتأجيل من لا عهد له أربعة أشهر وكان آخرها شهر ربيع سنة عشر وهذا الحرم المذكور
 في قوله فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتهم ليس المراد الحرم المذكور
 في قوله منها أربعة حرم ومن قال ذلك فقد غلط غلطاً معروفاً عند أهل العلم كما هو مبسوط في
 موضعه ولما أمر الله بقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون أخذ النبي
 صلى الله عليه وسلم الجزية من الجحوس واتفق المسلمون على أخذها من أهل الكتاب والجحوس
 وتنازع العلماء في سائر الكفار على ثلاثة أقوال فقل جميعهم بقاتلون بعد ذلك حتى يعطوا
 الجزية عن يد وهم صاغرون إذا لم يسلموا وهذا قول مالك وقيل يستثنى من ذلك مشركو العرب
 وهو قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه وقيل ذلك مخصوص بأهل الكتاب ومن
 له شبهة كتاب وهو قول الشافعي وأحمد في رواية أخرى عنه والقول الأول والثاني متفقان
 في المعنى فإن آية الجزية تنزل إلا بعد فراغ النبي صلى الله عليه وسلم من قتال مشركي العرب
 فإن آخر غزوه لانه الحرب كانت غزوة الطائف وكانت بعد خيبر وحينئذ دفع مكة وكل ذلك سنة
 ثمان وفي السنة التاسعة غزا نصارى عام تبوك وفيها نزلت سورة براءة وفيها أمر بالقتال
 حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا بعث أميرا على
 جيش أو سرية أمره أن يقاتلهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون كماله وسلم في محبته
 وصالح النبي صلى الله عليه وسلم نصارى نجران على الجزية وهم أول من أدى الجزية ومعهم
 أنزل الله صدر سورة آل عمران ولما كانت سنة تسع نفى للمشركين عن الحرم وبذل العهود
 إليهم وأمره الله تعالى أن يقاتلهم وأسلم المشركون من العرب فلم يبق معاهد يجزىة
 ولا يفرضها وقبل ذلك كان يعاهددهم بالجزية فقدم أخذ الجزية منهم هل كان لأنه لم يبق
 فهم من يقاتل حتى يعطوا الجزية بل أسلموا كلهم لما رأوا من حسن الإسلام ونظموه ووقع
 ما كانوا عليه من الشرك وأنقضهم من أن يؤثروا الجزية عن يد وهم صاغرون أولان الجزية
 لا يجوز أخذها منهم بل يجب قتالهم إلى الإسلام فعلى الأول تؤخذ من سائر الكفار كقوله
 أذكروا لفقهاء هؤلاء يقولون لما أمر بقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
 ونهى عن معاهدتهم بالجزية كما كان الأمر أولا وكان هذا تنبيها على أن من هودوهم من
 المشركين أولى أن لا يهادن بغير جزية بل يقاتل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
 ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الجحوس سنواهم سنة أهل الكتاب وصالح أهل البحرين
 على الجزية وفيهم جحوس واتفق على ذلك خلفاؤه وسائر علماء المسلمين وكان الأمر في أول الإسلام

الحالين بالانتم من غير ترجيح (١)
 لحادث بلا سبب حادث وهذا
 معلوم الفساد بصريح العقل
 والقول الثالث قول أئمة كان
 وما لم يسأل يمكن فإشاء الله واجب
 بعيشته وقدرته وما لم يشأ منع
 لعدم موجب بعيشته
 وقدرته لا بذات خالية عن الصفات
 وهو موجب له إذا شاء لا موجب
 قال أئمة أمره إذا أراد شيئا أن

(١) يباح بالأصل في المواضع
 الأربعة

أه يقاثل الكفار ويهادنهم بلا جزية كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله قبل نزول براءة
 فلما زلت براءة أمره فها بنى هذه العهود المطلقة وأمر من يقاثل أهل الكتاب حتى يعطوا
 الجزية فقبرهم وأولى أن يقاثلوا ولا يعاهدوا (١) وقوله تعالى فاذا انسلكوا الأشهر الحرم فاقتلوا
 المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا ولم يقاثلوا
 قاتلوهم حتى يتوبوا وقوله أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله حتى فان من قال
 لا اله الا الله حتى لم يقاثل بحال ومن لم يقاثلها قاتل حتى يعطى الجزية وهذا القول هو المنصوص
 صريحاً عن أحد القولين الآخر الذي قاله السافعي ذكره الخوافي في مختصره ووافقه عليه
 طائفة من أصحاب أحمد وبما بين ذلك أن آية براءة لفظها يخص النصارى وقد اتفق المسلمون
 على أن حكمها يتناول اليهود والنصارى والمقصود أنه لا يمكن الأمر في أول الاسلام مختصراً بين أن
 يقاثلهم المسلمون وبين اسلامهم إذ كان هناك قسم ثالث وهو معاهدتهم فلما زلت آية الجزية
 لم يكن بمن القتال أو الاسلام والقتال إذ لم يسوا حتى يعطوا الجزية فصار هؤلاء إماماً مقاتلين
 وإماماً مسلمين ولم يقل قاتلوا منهم أو يسلمون ولو كان كذلك لوجب قاتلهم إلى أن يسلموا وليس
 الأمر كذلك بل إذا ادوا الجزية لم يقاثلوا ولكنهم مقاتلين أو مسلمين فانهم لا يؤدون الجزية
 بغیر القتال لأنهم أولو بأس شديد ولا يجوز هدايتهم بغير جزية ومعلوم أن أبابكر وعمر بل
 وعثمان في خلافتهم قاتل هؤلاء وضررت الجزية على أهل الشام والعراق والمغرب فأعظم
 قتال هؤلاء القوم وأشدّه كان في خلافة هؤلاء النبي صلى الله عليه وسلم لم يقاثلهم في غزوة تبوك
 وفي غزوة موتة واستظهر وأعلى المسلمين وقتل زيد بن جعفر وعبد الله بن رواحة وأخذ الراية
 خالد بن الوليد فها بنى الله أخبرنا الله أن يقاثلهم أو يسلمون فهذه صفة الخلفاء الراشدين الثلاثة فينتج
 أن تكون الآية مختصة بغير وموتة ولا يدخل فيها قتال المسلمين في فتوح الشام والعراق
 والمغرب ومصر وخراسان وهي الغزوات التي أظهر الله فيها الاسلام وظاهر الهدى ودين الحق
 في مشارق الارض ومغاربها لكن قد يقال مذهب أهل السنة أنه بغزى مع كل أمير دعا الناس
 إليه لأنه ليس فيها ما يدل على أن الداعي إمام عدل فيقال هذا ينفع أهل السنة فإن الرافضة
 لا ترى الجهاد إلا مع أمير معصوم ولا معصوم عندهم من الصحابة الأعلى فهذه الآية تحجة عليهم في
 وجوب غزو الكفار مع جميع الأمراء وإذا ثبت هذا فابوبكر وعمر وعثمان أفضل من غز الكفار
 من الأمراء بعد النبي صلى الله عليه وسلم ثم من الخلفاء أن يكون كل من أمر الله المسلمين أن
 يجاهدوا معه الكفار بعد النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون إلا طائفة من الأمة لا يعتد بالانجيب
 طائفة من بني من الأشياء فان هذا خلاف القرآن حيث وعد على طاعته بأن يؤتى أجر أحسن
 ووعد المتولي عن طاعته بالعذاب الأليم وقد يستدل بالآية على عدل الخلفاء لأنه وعد بالاجر
 الحسن على مجرد الطاعة إذا دعوا إلى القتال وجعل المتولي عن ذلك كما تولى من قبل معاذ بن
 أنس ومعلوم أن الأمير الغازي إذا كان فاجر الانجيب طاعة في القتال مطلقاً بل فيما أمر الله به
 ورسوله والمتولي عن طاعته لا يتولى كما تولى عن طاعة الرسول بخلاف المتولي عن طاعة الخلفاء
 الراشدين فإنه قد يقال أنه تولى كما تولى من قبل إذا كان أمر الخلفاء الراشدين مطابقا لأمر الرسول
 صلى الله عليه وسلم وفي الجملة فهذا الموضع في الاستدلال به نظر ودقة ولا حاجة بنا إلى بقية غيره
 ما يقتضيه = وأما قول الرافضة إن الداعي جاز أن يكون عبداد من قبله من الخلفاء لما قاتل
 التاكثين والقاسطين والمارقين يعني أهل الجبل وصفين والحروية وأنجوارج فيقال لهذا

يقوله كن فيكون وهذا الإيجاب
 مستلزم لبنيته وقدرته لا مناف
 لذلك بل هو سبحانه يخلق ما يشاء
 ويختار فهو قاهر لما يشاء إذ شاءه
 وهو موجود به بمشيئته وقدرته
 والله تعالى أعلم وصلى الله
 على سيدنا محمد وعلى
 آله وصحبه
 وسلم

(١) قوله وقوله تعالى فاذا انسلكوا
 الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين
 حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم
 واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا
 ولم يقاثلوا قاتلوهم حتى يتوبوا
 وقوله أمرت أن أقاتل الناس حتى
 يقولوا لا اله الا الله حتى فان من
 قال لا اله الا الله حتى لم يقاثل بحال
 ومن لم يقاثلها قاتل حتى يعطى الجزية
 وهذا القول هو المنصوص صريحاً
 عن أحد القولين الآخر الذي قاله
 السافعي ذكره الخوافي في مختصره
 ووافقه عليه طائفة من أصحاب أحمد
 وبما بين ذلك أن آية براءة لفظها
 يخص النصارى وقد اتفق المسلمون
 على أن حكمها يتناول اليهود والنصارى
 والمقصود أنه لا يمكن الأمر في أول
 الاسلام مختصراً بين أن يقاثلهم
 المسلمون وبين اسلامهم إذ كان هناك
 قسم ثالث وهو معاهدتهم فلما زلت
 آية الجزية لم يكن بمن القتال أو الاسلام
 والقتال إذ لم يسوا حتى يعطوا الجزية
 فصار هؤلاء إماماً مقاتلين وإماماً
 مسلمين ولم يقل قاتلوا منهم أو يسلمون
 ولو كان كذلك لوجب قاتلهم إلى أن
 يسلموا وليس الأمر كذلك بل إذا ادوا
 الجزية لم يقاثلوا ولكنهم مقاتلين
 أو مسلمين فانهم لا يؤدون الجزية
 بغیر القتال لأنهم أولو بأس شديد
 ولا يجوز هدايتهم بغير جزية ومعلوم
 أن أبابكر وعمر بل وعثمان في خلافتهم
 قاتل هؤلاء وضررت الجزية على أهل
 الشام والعراق والمغرب فأعظم قتال
 هؤلاء القوم وأشدّه كان في خلافة
 هؤلاء النبي صلى الله عليه وسلم لم يقاثلهم
 في غزوة تبوك وفي غزوة موتة واستظهر
 وأعلى المسلمين وقتل زيد بن جعفر
 وعبد الله بن رواحة وأخذ الراية خالد
 بن الوليد فها بنى الله أخبرنا الله أن
 يقاثلهم أو يسلمون فهذه صفة الخلفاء
 الراشدين الثلاثة فينتج أن تكون الآية
 مختصة بغير وموتة ولا يدخل فيها قتال
 المسلمين في فتوح الشام والعراق
 والمغرب ومصر وخراسان وهي الغزوات
 التي أظهر الله فيها الاسلام وظاهر
 الهدى ودين الحق في مشارق الارض
 ومغاربها لكن قد يقال مذهب أهل
 السنة أنه بغزى مع كل أمير دعا الناس
 إليه لأنه ليس فيها ما يدل على أن
 الداعي إمام عدل فيقال هذا ينفع أهل
 السنة فإن الرافضة لا ترى الجهاد إلا
 مع أمير معصوم ولا معصوم عندهم من
 الصحابة الأعلى فهذه الآية تحجة
 عليهم في وجوب غزو الكفار مع جميع
 الأمراء وإذا ثبت هذا فابوبكر وعمر
 وعثمان أفضل من غز الكفار من
 الأمراء بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم من الخلفاء أن يكون كل من أمر الله
 المسلمين أن يجاهدوا معه الكفار بعد
 النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون إلا
 طائفة من الأمة لا يعتد بالانجيب
 طائفة من بني من الأشياء فان هذا
 خلاف القرآن حيث وعد على طاعته
 بأن يؤتى أجر أحسن ووعد المتولي
 عن طاعته بالعذاب الأليم وقد يستدل
 بالآية على عدل الخلفاء لأنه وعد
 بالاجر الحسن على مجرد الطاعة إذا
 دعوا إلى القتال وجعل المتولي عن ذلك
 كما تولى من قبل معاذ بن أنس ومعلوم
 أن الأمير الغازي إذا كان فاجر
 الانجيب طاعة في القتال مطلقاً بل
 فيما أمر الله به ورسوله والمتولي
 عن طاعته لا يتولى كما تولى عن طاعة
 الرسول بخلاف المتولي عن طاعة
 الخلفاء الراشدين فإنه قد يقال أنه
 تولى كما تولى من قبل إذا كان أمر
 الخلفاء الراشدين مطابقا لأمر الرسول
 صلى الله عليه وسلم وفي الجملة فهذا
 الموضع في الاستدلال به نظر ودقة
 ولا حاجة بنا إلى بقية غيره ما يقتضيه
 = وأما قول الرافضة إن الداعي جاز
 أن يكون عبداد من قبله من الخلفاء
 لما قاتل التاكثين والقاسطين والمارقين
 يعني أهل الجبل وصفين والحروية وأنجوارج
 فيقال لهذا

باطل قطعاً من وجوه أحد هاتين هؤلا لم يكونا أندباساً من بني جنسهم بل معلوم أن الذين
 قاتلهم الجبل كانوا أقل من عسكر وجهته كائناً كمؤمنهم وكذلك الخوارج كان جيشه
 أضعافهم وكذلك أهل صفى كان جيشه أكثر منهم وكذا من جنسهم فلم يكن في وصفهم بأنهم
 أولو بأس شديد ما يوجب امتيازهم عن غيرهم ومعلوم أن بني حنيفة وفارس والروم كانوا في
 القتال أندباساً من هؤلا بكثير ولم يحصل في أصحاب علي من الخوارج من استعرا القتل
 ما حصل في جيش الصديق الذين قاتلوا أصحاب مسيلة وأما فارس والروم فلا يسئل عاقل أن
 قتالهم كان أشد من قتال المسلمين العرب بعضهم بعضاً وإن كان قتال العرب الكفار في أول
 الاسلام كان أفضل وأعظم فذلك لقلة المؤمنين وضعفهم في أول الأمر لأن عدوهم كان
 أشد بأساً من فارس والروم ولهذا قال تعالى ولقد نصركم الله يدر وأنتم أنتم الآية فان هؤلا
 تجمعهم دعوة الاسلام والجنس فليس في بعضهم لبعض من البأس ما كان في فارس والروم
 والنصارى والمجوس العرب المسلمين الذين لم يكونوا يعدوهم إلا من أضعف جبارتهم وعياهم
 وكانوا يحتقرون أمرهم غاية الاحتقار ولولا أن الله أبد المؤمنين بما أبده رسوله والمؤمنين على
 سنه الجبل معهم لما كانوا ممن ثبت معهم في القتال ويقع البلاد وهم أكثر منهم عدداً وأعظم
 قوة وسلاحاً لكن قلوب المؤمنين أقوى بقوة الايمان التي خصهم الله بها (الوجه الثاني) أن
 علياً لم يدع ناساً بعيدين منه إلى قتال أهل الجبل وقتال الخوارج ولم يقدم البصرة لم يكن في نيته
 قتال أحد بل وقع القتال بغير اختيار منه ومن طلحة والزبير وأما الخوارج فكان بعض
 عسكره يكفرهم لم يدع أحداً منهم من أعرب الحجاز (الثالث) أنه لو قدر أن علياً يحب طاعته في
 قتال هؤلا فمن الممتنع أن يأمر الله بطاعة من يقاتل أهل الصلاة ردهم إلى طاعة ولما أمر ولا
 يأمر بطاعة من يقاتل الكفار ليؤمنوا بالله ورسوله ومعلوم أن من خرج من طاعة علي ليس
 بأبعد عن الايمان بالله ورسوله ممن كذب الرسول والقرآن ولم يقر بشئ مما جاء به الرسول بل
 هؤلا أعظم ذنباً ودعواؤهم إلى الاسلام أفضل وقتالهم أفضل إن قدر أن الذين قاتلوا علياً كفار
 وإن قتلهم هم مرتدون كما تقولوا الرافضة فمعلوم أن من كانت ردة إلى أن يؤمن برسول آخر غير
 محمد كائناً مسألة الكذاب فهو أعظم ردة ممن لم يقر بطاعة الامام مع اعلمه بالرسول فكل
 حال لا يذنب كذنب علي ولا ذنب من قتاله الثلاثة أعظم ولا يذنب كفضل ولا ذنب لمن قاتل
 مع علي إلا ذنبه فضل والثواب لمن قاتل مع الثلاثة أعظم هذا بتقدير أن يكون من قتاله على
 كافراً ومعلوم أن هذا قول باطل لا يقوله الا حثالة الشيعة والافعة لا وهم لا يقولون ذلك وقد
 علم بالتواتر عن علي وأهل بيته أنهم لم يكونوا يكفرون من قاتل علياً وهذا كله إذا سلم أن ذلك
 القتال كان مأموراً به كيف وقد عرف نزاع العصاة والعلماء بعدهم في هذا القتال هل كان
 من باب قتال البغاة الذي وجد شرط وجوب القتال فيه أم لم يكن من ذلك لانتفاء الشرط الموجب
 للقتال والذي عليه أكابر العصاة والتابعين أن قتال الجبل وصغير لم يكن من القتال المأمور به
 وأن تركه أفضل من الدخول فيه بل عدوه قتال فتنة وعلى هذا جمهور أهل الحديث وجمهور
 أئمة الفقهاء فذهب إلى حنيفة فيما يذكره القدوري أنه لا يجوز قتال البغاة إلا أن يسدوا القتال
 وأهل صفى لم يسدوا علياً بقتال وكذلك مذهب أئمة فقهاء المدنية والشيعة والبربر وأئمة
 فقهاء الحديث كالأئمة وأئمة الرواية وأجد وغيرهم أنه لم يكن مأموراً به وأن تركه كان خيراً
 من فعله وهو قول جمهور أئمة السنة كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة الصريحة في هذا

الباب بخلاف قتال الحروب والحوارج أهل التهرؤان فان قتال هؤلاء واجب بالسنة المستمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وباتفاق الصحابة وعلماء السنة ففي الصحيحين عن أسامة بن زيد قال أشرف النبي صلى الله عليه وسلم على أطعم المدينة وقال هل ترون ما أرى قالوا لا قال فإني أرى مواقع الفتن خلال بيوتكم كواقع القطر وفي السنن عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إله استكون فتنة تستنظف العرب قتلاها في النار اللسان فيها أشد من وقع السيف وفي السنن عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ستكون فتنة صحابكم بكماء عمامة من أشرف لها تستشرفه واستشرف اللسان فيها كواقع السيف وعن أسامة قالت استنظت النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقال سبحان الله ماذا أنزل من الخزان وماذا أنزل من الفتن وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي والماشي فيها خير من السامي يستشرف لها تستشرفه ومن وجد فيها لم يأمل بعده ورواه أبو بكر في الصحيحين وقال فيه فإذا أنزلت أو وقعت فن كان له ابل فليخلق بابه ومن كانت له غنم فليخلق بغيه ومن كانت له أرض فليخلق بأرضه قال فقال رجل يا رسول الله أرايت من لم يكن له ابل ولا غنم ولا أرض قال نعمد إلى سفه فبدق على حده بحجر ثم لنجان استطاع الغناء اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت فقال رجل يا رسول الله أرايت أن أكرهت حتى ينطلق إلى الأعد الضعيف أو إحدى القشتين فضر بني رجل بسيفه أو ينجي منهم فقتلني فقال بيو بانه واثل ويكون من أصحاب النار ومثل هذا الحديث معروف عن سعد بن أبي وقاص وغيره من الصحابة والذين رويوا هذه الأحاديث من الصحابة مثل سعد بن أبي وقاص وأبي بكر وأسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة وأبي هريرة وغيرهم جعلوا قتال الجمل وصفين من ذلك بل جعلوا ذلك أول قتال فتنة كان في الاسلام وقد وعى القتال وأمر وغيرهم بالعودة عن القتال كما استفاض بذلك الأئمة عنهم والذين فاتوا من الصحابة لم يأت أحد منهم بحجة توجب القتال لامن كتاب ولا من سنة بل أقروا أن قتالهم كان رأيا رأوه كالأخبر بذلك على رضى الله عنه عن نفسه ولم يكن في العسكرين أفضل من علي (١) فيكون ممن هودونه وكان على أحيانا يظهر فيه الندم والكره لقتال ميامين أنه لم يكن عنده فيه من الأدلة الشرعية ما يوجب رضاه وفرجه بخلاف قتاله للفرارج فإنه كان يظهر فيه من الفرح والرضا والسرور ما يبين أنه كان يعلم أن قتالهم كان طاعة لله ورسوله يتقرب به إلى الله لأن في قتال الفرارج من النصوص النبوية والأدلة الشرعية ما يوجب ذلك ففي الصحيحين عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تروق مارقة على خير فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وفي لفظ مسلم قال ذكر قومًا يخرجون في أمته يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق سيماهم التخليق هم شر الخلق أو من شر الخلق قال أبو سعيد فأنتم تقتلوهم بأهل العراق ولفظ البخاري يخرج ناس من قبل المشرق يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يقرؤون من الاسلام كما يقر السهم من الرمية لا يعودون فيه حتى يعود السهم وفي الصحيحين عن علي قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم من أمي يقرؤون القرآن ليس قراءتهم إلى قراءتهم بشيء ولا صلاحهم إلى صلاحهم بشيء ولا صلواتهم إلى صلواتهم بشيء يقرؤون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم لا يجاوز تراقيهم يقرؤون من الاسلام كما يقر السهم من الرمية لو يعلم الجيش الذين يصيرونهم ماضى لهم على لسان نبيهم لشكوا عن العمل أيتهم أن فيهم رجلا له عضدين فيها ذراع على رأس عضده مثل حلة

(١) نسوله فيكون ممن هودونه كذا في الأصل ولعل فيه تحريفا وسقطوا الأصل فيكون ممن هودونه أولى ونحو ذلك وحرر كتبه

مصححه

التي عليه شعرات بض (الوجه الرابع) أن الآية لا تناول القتال مع على قطعا لانه قال
تقاتلوهم أو يسلمون فوصفهم بأنهم لابد فيهم من أحد الأمرين القتالية أو الاسلام ومعلوم أن
الذين دعا اليهم على فيهم خلق لم يقاتلوه البتة بل تركوا قتاله فلم يقاتلوه ولم يقاتلوا معه فكانوا
صنفان ثالثا لا تقاتلوه ولا تقاتلوا معه ولا أطاعوه وكلهم مسلمون وقد دل على اسلامهم القرآن
والسنة واجماع الصحابة على وغيره قال تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأقبلوا
بينهم فان نجا أحدا عما على الاخرى فقاتلوا التي تبي حتى تقي على أمر الله فان طاعت فاصلوا
بينهم بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين فوصفهم بالايمان مع الاقتال والنجي وأخبر
أنهم أخوة وان الاخوة لا تكون إلا بين المؤمنين لا بين مؤمن وكافر وفي جميع الضاري وغيره
عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للحسن ان ابني هذا سيد وسيصل الله به بين فتيين
عظيمتين من المسلمين فأصلح الله بين عسكر على وعسكر معاوية فدل على أن كلهما مسلمون
ودل على أن الله يحب الاصلاح بينهما وأثنى على من فعل ذلك ودل على أن ما فعله الحسن كان
رضاه ورسوله ولو كان القتال واجبا ومستحبا لم يكن تركه رضاه ورسوله وأيضا فالفضل
المؤثر عن الصحابة أنهم حكموا في الطائفتين بحكم الاسلام وورثوا بعضهم من بعض ولم يسبوا
ذرائعهم ولم يغيروا أموالهم التي لم يحضروا بها القتال بل كان يصلي بعضهم على بعض وخلف
بعض وهذا أحد ما نفعته الخوارج على على فان مناديه نذري يوم الجمل لا يتبع مدبر ولا يجهز
على جريح ولم يغم أموالهم ولا يسبي ذرائعهم وأرسل ابن عباس الى الخوارج وناظرهم في ذلك
فروى أبو نعيم بالاسناد الصحيح عن سليمان بن الطبراني عن محمد بن اسحق بن راهويه وسليمان
عن علي بن عبد العزيز أن أبا حذيفة وعبد الرزاق قالوا حدثنا عن عمار حدثنا أبو زميل
الحنفي عن ابن عباس قال لما اعتزلت الحرورية قلت لعلي يا أمير المؤمنين أريدن الصلاة
فأعني أتى هؤلاء القوم فأكلهم قال أتى وتخوفهم عليك قال قلت كلاك ان شاء الله فقلت
أحسن (١) عليه من هذه التسمية ثم دخلت عليهم وهم قائلون في نحر الظهيرة
فسلخت على قوم لم أرقوا أشد اجتهدا منهم أيديهم كأنها نفض الابل ووجوههم معلقة من آثار
السجود قال فدخلت فقالوا امر جبابك يا ابن عباس ما جاء بك قال جئت أحدثكم عن أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل الوحي وهم أعلم بتأويله فقال بعضهم لا نتحدثه وقال بعضهم
لنحدثه قال قلت أخبروني ما تنقمون على ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمينه
وأول من آمن به وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم معه قالوا ننقم عليه ثلاثا قلت ما هن
قالوا أولهن أنه حكم الرجال في دين الله وقد قال تعالى إن الحكم إلا لله قال قلت وماذا قالوا
قائل ولم يسب ولم يغم ثمن كانوا كفارا لقد حملته أموالهم وان كانوا مؤمنين فقد حرمت عليه
دمائهم قال قلت وماذا قالوا وصحانقه من أمير المؤمنين فان لم يكن أمر المؤمنين فهو أمر
الكافرين قال قلت أرايت ان قرأت عليكم كتاب الله المحكم وحديثكم عن سنة نبيكم كمالا
تشكرون أترجعون قالوا نعم قال قلت أما قولكم أنه حكم الرجال في دين الله فان الله يقول يا أيها
الذين آمنوا لا تقتلوا الصديقين ودمائهم وأغصانهم وأغصانهم وأغصانهم وأغصانهم وأغصانهم
ذوا عدل منكم وقال في المرأة وزوجها وان خفتم شقاق بينهما فامسحوا بغيرهما وأهلهم وحكام
أهلها أنسدكم الله أفخكم الرجال في حق دمايتهم وأغصانهم وأغصانهم وأغصانهم وأغصانهم
هذه قالوا اللهم نعم قال وأما قولكم قائل ولم يسب ولم يغم أمكم ثم تسبحون منها

(١) بياض بالاصل

ما تسعون من غير عاقبة كفرتم وان زعمتم انها ليست أمكم فقد كفرتم ونجرتهم من الاسلام
ان الله يقول الذي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وأنتم متروكون بين ضلالتين
فاختاروا أمهاتهم أخرجت من هذه قالوا اللهم نعم قال وأما قولكم بحانفئة من أمر المؤمنين
فان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا قريشا يوم الحديبية على أن يكتب بينهم وبينه كتابا
فقال اكتب هذا ما فاضى عليه محمد رسول الله فقالوا والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صدناك
عن البيت ولا فائلك ولكن اكتب محمد بن عبد الله فقال والله اني رسول الله وان كذبوني
اكتب باعلى محمد بن عبد الله ورسول الله كان أفضل من على أخرجت من هذه قالوا اللهم
نعم فرجع منهم عشرون ألفا وبقي منهم أربعة آلاف فقتلوا ٥ وأما تكفير هذا الرافضي
وأمثاله لهم وجعل رجوعهم الى طاعة على اسلاما لقوله صلى الله عليه وسلم فيما روى عنه باعلى
حربك حربي فيقال من الجانب وأعظم المصائب على هؤلاء المخذولين أن يثبتوا مثل هذا الأصل
الغريب على هذا الحديث الذي لا يوجد في شيء من دواوين أهل الحديث التي يعتمدون عليها
لا هو في الصحاح ولا السنن ولا المسند ولا الفوائد ولا غير ذلك مما ينقله أهل العلم بالحديث
ويستدلون به بينهم ولا هو عندهم لا صحيح ولا حسن ولا ضعيف بل هو أخس من ذلك وهو من
أظهر الموضوعات كذبا فإنه خلاف المعلوم المتواتر من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
من أنه جعل الطائفتين مسلمين وأنه جعل ترك القتال في تلك الفتنة خيرا من القتال فيها وأنه
أنهى على من أصعب به بين الطائفتين فلو كانت إحدى الطائفتين مرتدين عن الاسلام لكانوا
أكفر من اليهود والنصارى الباقين على دينهم وأحق بالقتال منهم كالمرتدين أصحاب مسألة
الكذاب الذين قاتلهم الصديق وسائر الصحابة وانفقوا على قتالهم وسبوا أنوارهم وتسرى على
من ذلك السبي بالحنفية أم محمد بن الحنفية

(فصل) قال الرافضي وأما كونه أنسه في العرش يوم بدر فلا فضل فيه لأن
التي صلى الله عليه وسلم كان أنه بالله مغتاله عن كل أنيس لكن لما عرف النبي صلى الله
عليه وسلم أن أمره لا يبرك بالقتال يؤدي الى فساد الحال حيث هرب عدة مرارق غزواته وأياها
أفضل القاعدة القتال أو المجاهد بنفسه في سبيل الله

(الجواب) أن يقال لهذا المفتري الكذاب ما ذكرته من أظهر الباطل بوجوه أحدها أن
قوله هرب عدة مرارق غزواته يقال له هذا الكلام يدل على أن قائمه من أجل الناس بمغازي
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحواله والجهل بذلك غير منكر من الرافضة فانهم من أجل
الناس بأحوال الرسول وأعلمهم تصديقا بالكذب فيها وتكديبا بالصدق منها وذلك ان غزوة
بدر هي أول مغازي القتال لم يكن قبلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا لا يبرك غزاة مع
الكفار أصلا وغزوات القتال التي قاتل فيها النبي صلى الله عليه وسلم تسع غزوات بدر وأحد
والخندق وبنى المصطلق وغزو قريظة وخيبر وفتح مكة وحنين والطائف وأما
الغزوات التي لم يقاتل فيها فهي نحو بضعة عشر وأما السرايا فتها ما كان فيه قتال ومنها
ما لم يكن فيه قتال وبكل حال فبدر أول مغازي القتال باتفاق الناس وهذا من العلم الذي يعلمه
كل من له علم بأحوال الرسول من أهل التفسير والحديث والمغازي والسير والفقه والتواريخ
والاخبار يعلمون أن بدر هي أول الغزوات التي قاتل فيها النبي صلى الله عليه وسلم وليس قبلها
غزوة ولا مرية كان فيها قتال الا قصبة بني الحضرمي ولم يكن فيها أبو بكر فكيف يقال انه هرب

قبل ذلك عدة مرات في مغازيه (الثاني) أن أبابكر رضي الله عنه لم يهرب قط حتى يوم أحد لم ينهزم لاهو ولا عمر وانما كان عثمان يولي وكان من عمال الله عنه وأما أبو بكر وعمر فلم يقل أحد قط انهما انهما من ماع من انهم بل يتابع النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين كما تقدم ذلك عن أهل السير لكن بعض الكذابين ذكر انهما أخذ الريبة يوم حنين فرجعا ولم يفتح عليهما ومنهم من يزيف الكذب ويقول انهما انهما زما وهذا كذب كله وقبل أن يعرف الإنسان أنه كذب فمن أثبت ذلك علم ما هو المدي لذلك فلا بد من اثبات ذلك بنقل يصدق ولا سبيل الى هذا فأين النقل المصدق على أبي بكر أنه هرب في غزوة واحدة فضلا عن أن يكون هرب عدة مرات (الثالث) أنه لو كان في الجين بهذه الحالة لم يخجبه النبي صلى الله عليه وسلم دون أصحابه بأن يكون معه في العريش بل لا يجوز استحباب مثل هذه في الغزو فانه لا ينبغي للامام أن يقدمه على سائر أصحابه ويجعله معه في عريشه (الرابع) أن الذي في الصحبة من ثباته وقوة يقينه في هذه الحال يكذب هذا المقتري ففي الصحبة عن ابن عباس عن عمر قال لما كان يوم بدر نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المشركين وهم ألف وأصحابه ثلثمائة وسبعة عشر رجلا فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم القبلة ثم مذيذه وجعل يهتف برب الهة المشرقي ما وعدتني اللهم ان تهلك هذه العصابة من أهل الاسلام لأتصدقن الارض فازال يهتف برب الهة ماذا يديه مستقبل القبلة حتى سقط رداؤه عن منكبيه فأتا ما أبو بكر فأخذ رداءه فألقاه على منكبيه ثم ارتد من وراءه فقال يا بني الله كفالك مثلث تدركك فله سابعه لك ما وعدك فازل الله عز وجل اذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم الآية وذكر الحديث (الخامس) أن يقال قد علم كل من علم السيرة أن أبابكر كان أقوى قلبا من جميع الصحابة لا يقاربه في ذلك أحد منهم فانه من حين بعث الله رسوله الى أن مات أبو بكر لم يزل يجاهد اعداء ما استجابا لم يعرف قط أنه حين عن قتال عدو بل لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعفت قلوب أكر الصحابة وكان هو الذي يشتهم حتى قال أنس خطبنا أبو بكر ونحن كالغالب فازال يشجعنا حتى صرنا كالأسد وروى أن عمر قال يا خليفة رسول الله تألف الناس فأخذ بليته وقال يا ابن الخطاب أجبار في الجاهلية خوار في الاسلام علام أن ألقاهم على حديث مقتري أم على شعر مقتل (السادس) قوله أجمع أفضل القاعد عن القتال أو المجاهد بنفسه في سبيل الله فيقال بل كونه مع النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الحال هو من أفضل الجهاد فانه هو الذي كان العدو يقصده فكان ثلث العسكر حوله يحفظونه من العدو وثلثة اتبع المنهزمين وثلثة أخذوا الغنائم ثم إن الله قسمها بينهم كلهم (السابع) قوله ان أنس النبي صلى الله عليه وسلم برب الهة كان مغنياه عن كل أنيس فيقال قول القائل انه كان أنيسه في العريش ليس هو من الفاظ القرآن والحديث ومن فانه وهو يدري ما يقول لم ير أنه يؤنس لئلا يستوحش بل المراد أنه كان يعاونه على القتال كما كان من هودونه يعاونه على القتال وقد قال تعالى هو الذي ابتدأ بنصره والمؤمنين وهو أفضل المؤمنين الذين أيد الله بهم وقال مقاتل في سبيل الله لا تكلف لأنفسك وحرص المؤمنين وكان الحب على أبي بكر أن يعاونه بغاية ما يمكن وعلى الرسول أن يحرضهم على الجهاد ويقايلهم عدوه وبعائهم وراهم وفعلهم وغير ذلك مما يمكن الاستعانة به على الجهاد (الثامن) أن يقال المعلوم لعلمه العفلاء أن مقدم القتال المطلوب الذي قد قصده أعداؤه يريدون قتله اذا أقام في عريش أوقية أو حكاة وغير ذلك مما يمكنه يستحب معه

من أحبابه الا واحد او سائرهم خارج ذلك العرش لم يكن هذا الاخص الناس به واغظهم
موالاته وانتفاعه وهذا النفع في الجهاد لا يكون الا مع قوة القلب وثباته لامع ضعفه وخوره
فهذا يدل على أن الصديق كان أكملهم إيماناً وجهاداً وأفضل الخلق هم أهل الاعان
والجهاد فمن كان أفضل في ذلك كان أفضل مطلقاً قال تعالى أحطمت سقاية الحاج وعمارة
المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم الآخر وجهاد في سبيل الله لا يستويون عند الله الى
قوله وأولئك هم الفائزون فهو لأعظم درجة عند الله من أهل الحج والصدقة والصديق أكمل
في ذلك وأما قتال على يده فقد شاركه في ذلك سائر الصحابة الذين قاتلوا يوم بدر ولم يعرف أن
علياً قاتل أكثر من جميع الصحابة يوم بدر ولا أحد ولا غير ذلك ففضيلة الصديق محتسبه لم
يشركه فيها غيره وفضيلة على مشتركة بينه وبين سائر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين (الوجه
الثاني) أن النبي صلى الله عليه وسلم هو أبو بكر خراج بعد ذلك من العرش وراهم النبي
صلى الله عليه وسلم الرمية التي قال الله فيها وما رميت اذ رميت ولكن اقره رمي والصدوق
قالتهم حتى قال له ابنه عبد الرحمن قدراً يثقل يوم بدر فصدت عنك فقال لكني لو رأيتك
لقتلتك

(فصل) قال الرافضي وأما انفاقه على النبي صلى الله عليه وسلم فكذب لانه
لم يكن ذاملاً فان أباه كان فقيراً في الغاية وكان ينادي على مائدة عبد الله بن جدعان كل يوم
بمذيقاته ولو كان أبو بكر غنياً لكتفى أباه وكان أبو بكر معلماً للصبيان في الجاهلية وفي الاسلام
كان خياطاً ولما ولي أمر المسلمين منعه الناس عن الخياطة فقال اني محتاج الى القوت فجعلوا له
كل يوم ثلاثين دراهم من بيت المال

(والجواب) أن يقال أولاً من أعظم الظلم والبهتان أن ينكر الرجل ما توارثه النقل وشاع
بين الخاص والعام وامتلا تبه الكتب كتب الحديث الصحاح والمسانيد والتفسير والفقهاء
والكتب المنسقة في أخبار القوم وفضائلهم ثم يدعي شيئاً من المنقولات التي لا تعجز دقوله ولا
ينقلها ساند معروف ولا في كتاب يعرف بوثوقه ولا يدكر ما قاله فلو قدرنا أنه ناظر أجهل الخلق
لأمكنه أن يقول بل الذي ذكرته هو الكذب والذي قاله منازعوك هو الصدق فكيف تخبر
عن أمر كان بلا حجة أصلاً ولا نقل يعرف به ذلك ومن الذي نقل من الثقات ما ذكره عن أبي بكر
ثم يقال أما انفاق أبي بكر ماله فتواتر منقول في الحديث الصحيح من وجوه كثيرة حتى قال
ما نفعتي مال قط ما نفعتي مال أبي بكر وقال ان آمن الناس علينا في صحبته وذات يده أبو بكر
وثبت عنه أنه اشترى المعذنين من ماله بلالا وعامر من فدية اشترى سعة أنفوس وأما قول
القاتل ان أباه كان ينادي على مائدة عبد الله بن جدعان فهذا لم يذكره اسناد يعرف به صحته
ولو ثبت لم يضر فان هذا كان في الجاهلية قبل الاسلام فان ابن جدعان مات قبل الاسلام وأما
في الاسلام فكان لا في صحابته ما ينعى ولم يعرف قط أن أبا جحافة كان يسأل الناس وقد عاش
أبو جحافة الى أن مات أبو بكر وورث السدس فريده على أولاده فغنا عنه ومعلوم أنه لو كان محتاجاً
لكان الصديق يبره في هذه المدة فقد كان الصديق يتفق على مسطح بن أثانة لقرابة بعيدة وكان
عن يسلم في الأفلح خلف أبو بكر أن لا يتفق عليه فأتى الله تعالى ولا ياتل وأولو الفضل منك
والسعة أن يؤثروا أولى القرى والمساكين الى قوله غفور رحيم فقال أبو بكر بلى والله أحب
أن يغفر الله لي فأعاد عليه النفقة والحديث بذلك ثابت في الصحيحين وقد اشترى بجماله سبعة

من المعذنين في الله ولما اجتمع النبي صلى الله عليه وسلم استحب ماله فجاءه أبو قحافة وقال
لا هله ذهب أبو بكر بنفسه فهل ترك ماله عندكم أو أخذه قالت أسماء فقلت بل تركه
ووضعت في الكوة شيئا وقلت هذا هو المال لتطبخ نفسه أنه ترك ذلك لعله ولم يطلب أبو قحافة
منهم شيئا وهذا كله يدل على غناه وقوله إن أبأ بكر كان معلما للصبيان في الجاهلية فهذان
المنقول الذي لو كان صدقا لم يقدح فيه بل يدل على أنه كان عنده علم ومعرفة وكان جامعاً من
علماء المسلمين يؤدبون منهم أبو صالح الكلبي كان يعلم الصبيان وأبو عبد الرحمن السلمي وكان من
خواص أصحاب علي وقال سفيان بن عيينة كان النخعي بن مزاحم وعبد الله بن الحرث يعلمان
الصبيان فلا يأخذان أجراً ومنهم قيس بن سعد وعطاء بن أبي رباح وعبد الكريم أبو أمية
وحسين المعلم وهوا بن ذكوان والقاسم بن عمر الهمداني وحبيب المعلم مولى معقل بن يسار
ومنهم علقمة بن أبي علقمة وكان يروى عنه ما لبث أن أسى وكان له مكتب يعلم فيه ومنهم
أبو عبيد القاسم بن سلام الإمام المجمع على إمامته وفضله فكيف إذا كان من الكذب المختلف
بل لو كان الصديق قبل الإسلام من الأزد لم يقدح ذلك فيه فقد كان سعد وابن مسعود
وصهيب وبلال وغيرهم من المستضعفين وطلب المشركون من النبي صلى الله عليه وسلم طردهم
فنهاه الله عن ذلك وأمره ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك
من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء إلى قوله أليس الله بأعلم بالشاكرين
وقوله واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ولا تعد عيناك
عنهم تريد زينة الحياة الدنيا ولا تطع من أغفل قلبه عن ذكرنا أتبع هواه وكان أمره فرطاً
وقال في المستضعفين من المؤمنين إن الذين أخرجوا كانوا من الذين آمنوا يضحكون وإذا أمروا بهم
يتعاضدون وإذا نقلوا إلى أهلهم انقلبوأفكهم وإذا أروهم قالوا إن هؤلاء عاصوا ربنا وما أرسلوا
عليهم حافظين فالיום الذين آمنوا من الكفار يضحكون على الأرائك ينظرون إلى آخر السورة
وقال زين الدين كفروا الحياة الدنيا ويصرفون من الذين آمنوا والذين اتفوا فوفهم يوم القيامة
والله رزق من يشاء بغير حساب وقال نادى أصحاب الأعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم
قالوا ما أغنى عنكم جمعكم وما كنتم تستكبرون هؤلاء الذين أقسمتم لا ينالهم الله بوجه أبدخلوا
الحسنة لا خوف عليكم ولا أنتم تحزنون وقال وقالوا ما لنا لا نرى رجالا كنا نعدهم من الأشرار
أتخذناهم سخرى بأمزجعت عنهم الأنصار وقال عن قوم نوح قالوا أنؤمن بك واتبعك الأزدلون
وقال تعالى فقال الملأ الذين كفروا من قومه ما نراك إلا بشراً مائلاً لا يملك إلا الأذن
هم أرادنا بآدي الرأي وقال عن قوم صالح قال الملأ الذين استكبروا من قومه الذين استمعوا
لن آمن منهم أن يعلمون أن صالحاً مرسلاً من ربهم قالوا انما أرسله بآياتهم فآتوا بآياتهم
أنا بالذي آمنتم به كفرن وفي الصحيحين أن هرقل سأل أبا سفيان بن جري عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال أشراف الناس اتبعوا أم ضعفاؤهم قال بل ضعفاؤهم قال هم أتباع الرسل فإذا
قدر أن الصديق كان من المستضعفين كعمار وصهيب وبلال لم يقدح ذلك في كمال إيمانه
وتقواه كالم يقدح في إيمان هؤلاء وتقواهم وأكل أطلق عند الله أبقاهم ولكن كلام
الرافضة من جنس كلام المشركين الجاهلة يتعمسون للنسب والآباء لا الدين ويعسبون الإنسان
بما لا ينقص إيمانه وتقواه وكل هذا من فعل الجاهلية ولهذا كانت الجاهلية ظاهراً عليهم
فهم يشبهون الكفار من وجوه الخواص بها أهل الإيمان والإسلام وقوله إن الصديق كان

خياط في الاسلام ولما ولي أمر المسلمين منه الناس عن الخياطة كذب ظاهر يعرف كل أحد
 أنه كذب وإن كان لا غشاة فيملو كان حقا فان أبا بكر لم يكن خياطا وانما كان تاجرا اتارة
 يسافر في تجارته وتارة لا يسافر وقد سافر إلى الشام في تجارته في الاسلام والتجارة كانت أفضل
 مكاسب قرين وكان خيار أهل الاموال منهم أهل التجارة وكانت العرب تعرفهم بالتجارة ولما
 ولي أراد أن يتجر لعله فتحه المسلمون وقالوا هذا يشغل عن مصالح المسلمين وكان حاصلة
 ملاسهم الاديبة والازر فكانت الخياطة فيهم قليلة جدا وقد كان بالدينة خياط عند النبي
 صلى الله عليه وسلم لا لبيته وأما المهاجرون المشهورون فما أعلم فيهم خياط مع أن الخياطة
 من أحسن الصناعات وأجلها وانفق أبي بكر في طاعة الله ورسوله هومن المتوار الذي تعرفه
 العامة والخاصة وكان له مال قبل الاسلام وكان معظما في قرين محبسا مؤلفا خيرا بأنايب
 العرب وأيامهم وكانوا يؤثرونه لفصاحة التجارة ولعلمه وحسنه ولهذا لما خرج من مكة قال له
 ابن الدغنة مثلك لا يخرج ولا يخرج ولم يعلم أحد من قرين علبا أبا بكر يعيب ولا نقصه
 ولا استرته كما كانوا يفعلون بضعفاء المؤمنين ولم يكن له عندهم عيب الا عيبه بالله ورسوله كما
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن قط به عيب عند قرين ولا نقص ولا يذمونه بشئ قط
 بل كان معظما عندهم بيتا ونسبا معروفا بمكارم الاخلاق والصدق والامانة وكذلك صديقه
 الاكبر لم يكن له عيب عندهم من العيوب وابن الدغنة سيد القارة احدي قائل العرب كان
 معظما عند قرين يبحر ون من أجاره لعظمته عندهم وفي الصحبين أن أبا بكر لما ابتلى المسلمون
 خرج مهاجرا إلى ارض الحبشة حتى إذا بلغ برك النجاشية ابن الدغنة وهو سيد القارة فقال
 أين تريد يا أبا بكر فقال أخرجنى قومي فأريد أن أسعى في الارض وأعبدي فقال ابن الدغنة
 فان مثلك لا يخرج ولا يخرج انك تكسب المعدم وتصل الرحم وتعمل الكل وتقرى الضيف
 وتعين على نوائب الحق فانك تاجر فارجع وأعبدي بل بيلك فرجع وارتحل معه ابن الدغنة
 فطلق ابن الدغنة عتبة في أشرف قرين فقال لهم ان أبا بكر لا يخرج مشله ولا يخرج
 أن يخرجون وجلابكسب المعدم ويصل الرحم ويعمل الكل ويقرى الضيف ويعين على نوائب
 الحق فركب قرين بجوار ابن الدغنة وقالوا لان الدغنة مرأيا بكر فليعبد به في داره فليصل
 فيها وليقرأ ما شاء ولا يؤذنا بذلك ولا يستعلن به فأتانحنى أن تفتن نساءنا وأبناءنا فقال ذلك ابن
 الدغنة لا يبي بكر فلبث أبو بكر بذلك يعبد به في داره ولا يستعلن بصلاته ولا يقرأ في غير داره
 ثم بدله فأتى مسجد ابتاع داره فكان يصلي فيه ويقرأ القرآن فيقص عليه نساء المشركين
 وأبناؤهم يجهون منه وينظرون اليه وكان أبو بكر جلابا كذا لعل عنه اذا قرأ القرآن وأقرع
 ذلك أشرف قرين فأرسلوا إلى ابن الدغنة فقدم اليهم فقالوا انا كنا أجربا أبا بكر بجوارك على
 أن يعبد به في داره فأوز ذلك فأتى مسجد ابتاع داره فأعلن بالصلاة والقراءة فيه وناقد
 خشنا أن يفتن نساءنا وأبناءنا فانه فان أحب أن يقتصر على أن يعبد به في داره ففصل وإن
 أي الأنا يصل بذلك فله أن يذلل ذلك فانا قد كرهنا أن نخفرك ولستامقرين لا يبي بكر
 الاستعلان قالت عائشة فأتى ابن الدغنة إلى أبي بكر فقال قد علمت الذي عاقبتك عليه فاما ان
 تقتصر على ذلك واما أن ترجع إلى تمتي فاني لأحبه أن تسمع العرب أبي أخفرت في رجل
 عقلت فقال أبو بكر فاني أرتد عليك جوارك وأرضي بجوار الله وذكر الحديث فقد وصفه
 ابن الدغنة بحضره وأشرف قرين على ما وصفته بخديجة النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل

عليه الوحي وقال له لقد خشيت على عقلي فقالت له كلا والله لن يخزيك الله أبدا ائتلتصل
 الرحم وتعمل الكل وتقرى الضيف وتكسب المعدوم وتعين على نوائب الحق فهذه صفة النبي
 صلى الله عليه وسلم أفضل النبيين وصديقه أفضل الصديقين وفي الصحبين عن أبي سعيد
 أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر وقال ان عبد اخبر الله بين أن يؤتمن من زهرة الدنيا
 وبين ما عند الله فاختار ما عنده فكي أبو بكر وقال فديننا يا أبا ثناء وأما ثناء فكان النبي صلى الله
 عليه وسلم هو الخير وكان أبو بكر أعلمنا به فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تبتل يا أبا بكر ان
 أمت الناس على في حببته وماله أبو بكر ولو كنت متخذا من أهل الارض خليلا لا اتخذت
 أبا بكر خليلا لا يبقين في المسجد خوخة إلا اسدت إلا خوخة إلا بكر وفي الصحبين عن
 أبي الدرداء رضي الله عنه قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذا قيل أبو بكر أخذنا
 بطرفه وبه وذكر الحديث إلى أن قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله بعثني اليكم ففطم
 كذبت وقال أبو بكر صدقت وواساني بنفسه وماله فهل أنتم تاركولي صاحب مرتين وروى
 البخاري عن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه عاصبا
 رأسه بخرقه فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما من الناس أحد آمن علي في ماله ونفسه
 من أبي بكر بن أبي قحافة ولو كنت متخذا خليلا فذكرتماه وروى أجدع عن أبي معاوية عن
 الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما نفعتي مال ما نفعتي
 مال أبي بكر فكي وقال وهل أنا وما لي إلا لك يا رسول الله وروى الزهري عن سعد بن المسيب
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما مال رجل من المسلمين أنفق لمن مال أبي بكر ومنه
 أعقب بلالا وكان يقضي في مال أبي بكر كايقضي الرجل في مال نفسه

(فصل) وقوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة غنيا بما لخصه
 ولم يحتاج إلى الحرب

(والجواب) أن اتفاق أبي بكر لم يكن نفقة على النبي صلى الله عليه وسلم في طعامه
 وكسوته فان الله قد أغنى رسوله عن مال الخلق أجمعين بل كان معونة له على إقامة الأيمان
 فكان اتفاقه فيما يحبه الله ورسوله لا نفقة على نفس الرسول فاستمرى المعذنين مثل بلال وعامر
 ابن قهيرة وزينة وجماعة

(فصل) وقوله وبعد الهجرة لم يكن لأبي بكر شيء البتة فهذا كذب ظاهر بل
 كان يعين النبي صلى الله عليه وسلم عماله وقد نحت النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة خفاء
 عماله كله وأحباب الصدقة كانوا فقراء غف النبي صلى الله عليه وسلم على طعمتهم فذهب بثلاثة
 كافي الصحبين عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال ان أحباب الصدقة كانوا فاسقا فراءوا ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال مرة من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثلاثة ومن كان عنده طعام
 أربعة فليذهب بخمسة وسادس أو كما قال وان أبا بكر جاء بثلاثة وانطلق نبي الله صلى الله
 عليه وسلم بعشرة وذكر الحديث وروى زيد بن أسلم عن أبيه قال قال عمر أمير المؤمنين
 صلى الله عليه وسلم أن تصدق ووافق ذلك ما لا عندى فقلت اليوم أسبق أبا بكر ان يحقن يوما
 فغثت نصف مالي فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بقيت لاهلك فقلت حسبه قال وأنت
 أبو بكر بكل مال عندك فقال يا أبا بكر ما بقيت لاهلك فقال أقيمت لهم الله ورسوله فقلت
 لا أسابقك إلى شيء أبدا رواه أبو داود والترمذي وقال حديث صحيح

(فصل) وأما قوله ثم لو اتفق لوجب أن ينزل فيه قرآن كما أنزل في علي هل أتى على
الإنسان حين

(الجواب) أما نزول هل أتى في علي فما اتفق أهل العلم بالحديث على أنه كذب موضوع
واغاب ذكره من المفسرين من جرت عادته بذلك كراشيس الموضوعات والدليل الظاهر على
أنه كذب أن سورة قل أتى مكية باتفاق الناس نزلت قبل الهجرة وقبل أن يتزوج علي بفاطمة
ويولد الحسن والحسين وقد بسط الكلام على هذه القضية في غير موضع ولم ينزل قط قرآن في اتفاق
علي بخصوصه لأنه لم يكن له مال بل كان قبل الهجرة في عيال النبي صلى الله عليه وسلم وبعد
الهجرة كان أحيانا يؤجر نفسه كل دلو بتمر ولما تزوج بفاطمة لم يكن له مال الأدريه وإنما
اتفق على العرس ما حصل له من غزوة بدر وفي الصحيحين عن علي رضي الله عنه قال كانت لي
شارف من نصبي من الغنم يوم بدر وأعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم شارفا من الخس فلما
أردت أن أبني بفاطمة وأعدت رجلا صواغما من بني قينقاع رجل محلي معي فأتاني بالذخرا أردت أن
أبيعها من الصواغين فأستعين به في وليمة عرس فينا أنا أجمع لشارف متاعا من الأقاب والقراير
والحبال وشارفا مناخان إلى جانب بيت رجل من الأنصار قال وحجرة فشرب في ذلك البيت
وقبته نفسه فقالت * ألاباجر لشرف النواء * فشار إليها حجرة فاجتبت أختها
وبقر خواصرها وذ كرا الحديث قال البخاري وذلك قبل نحر يوم الحرة وأما الصديق رضي الله
عنه فكل آية نزلت في مدح المنفقين في سبيل الله فهو أول المرادين بهما من الامة مثل قوله تعالى
لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد
وقاتلوا وأبو بكر أفضل هؤلاء وأولهم وكذلك قوله الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله
بأموالهم وأنفسهم وقوله وسحبنا الأتقي الذي يؤتي ماله يترك فذكر المفسرون مثل
ابن جرير والطبري وعبد الرحمن بن أبي حاتم وغيرهما بالاسناد عن عروة بن الزبير وعبد الله بن
الزبير وسعيد بن المسيب وغيرهم أنها نزلت في أبي بكر

(فصل) قال الرافضي وأما تقديمه في الصلاة فخطأ لأن بلال لما أذن بالصلاة
أمرت عائشة أن يقدم أبا بكر فلما أفاق رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع التكبير فقال من
يصل بالناس فقالوا أبو بكر فقال أخرجوني فخرج بين علي والعباس فتخاضع عن القبلة وعزله عن
الصلاة وتولى هو الصلاة

(والجواب) إن هذا من الكذب المعلوم عند جميع أهل العلم بالحديث ويقال له أولامن
ذكر ما نقلته بإسناد يوثق وهل هذا إلا في كتب من نقله مرسلين الرافضة الذين هم من أكذب
الناس وأجهلهم بأحوال الرسول مثل المفسدين النعمان والكراسكي وأمثالهما من الذين
هم من أبلد الناس عن معرفة حال الرسول وأقواله وأعماله ويقال ثانيا هذا كلام جاهل نظن
أن أبا بكر لم يصل بهم إلا صلاة واحدة وأهل العلم يعلمون أنه لم ينزل صلى الله عليه وسلم حتى مات رسول الله
صلى الله عليه وسلم لأنه واستخلافه في الصلاة بعد أن راجعته عائشة وحفصة في ذلك وصلى
بهم أياما متعددة وكان قد استخلفه في الصلاة قبل ذلك لما ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصل
بينهم ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم استخلف في غيبته على الصلاة في حال سفر وفي حال
غيبته في مرضه إلا أبا بكر ولكن عبد الرحمن بن عوف صلى بالسلين مرة صلاة القبر في السفر

عام بول لا النبي صلى الله عليه وسلم كان قد ذهب ليقتني حاجته فتأخر وقدّم المسلمون
عبد الرحمن بن عوف فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم ومعه المذبة من شعبة وكان النبي صلى الله
عليه وسلم قد توضأ وصح على خفيه فأدرك معه ركعة وقضى ركعة وأبعجه ما قبله من صلاته
لما تأخر فهذا القراءته على تقديم عبد الرحمن وكان إذا فرغ من المدينة استخلف من يستخلفه
بصلى بالمسلمين كما استخلف ابن أم مكتوم نارية وعليها نارية في الصلاة واستخلف غيره نارية فأما في
حال غيبته في مرضه فلم يستخلف إلا أبا بكر لعلاؤه ولا غيره واستخلفه لصدوق في الصلاة متواتر
نائب في الصلح والسنة والمساند من غير وجه كما أخرج البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان
وغيرهم من أهل الصحيح عن أبي موسى الأشعري قال مرض النبي صلى الله عليه وسلم فاستند
مرضه فقال مروا بأبى بكر فليصل بالناس فقالت عائشة يا رسول الله إن أبا بكر رجل رقيق
مق يقيم مقامك لا يستطيع أن يصلي بالناس فقال مروى بأبى بكر فليصل بالناس فأنكرن مواجب
يوسف فصلى بهم أبو بكر في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر البخاري فيه مراجعة
عائشة للنبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات وهذا الذي فيه من أن أبا بكر صلى بهم في حياة النبي
صلى الله عليه وسلم في مرضه إلى أن مات مما اتفق عليه العلماء بالنقل فان النبي صلى الله عليه
وسلم مرض أياماً متعددة حتى قبضه الله إليه وفي تلك الأيام لم يكن يصلي بهم إلا أبو بكر وحجرتة
إلى جانب المسجد فيمنع والحال هذه أن يكون قد أمر غيره بالصلاة فصلى أبو بكر بغير أمره تلك
الليلة ولا مراجعة أحد في ذلك والعباس وعلي وغيرهما كانوا يدخلون عليه بيته وقد خرج بينهما
في بعض تلك الأيام وقد روي أن ابتداء مرضه كان يوم الخميس وتوفي بلا خلاف يوم الاثنين من
الأسبوع الثاني فكان مدة مرضه فيما قيل اثني عشر يوماً وفي الصحيح عن عبيد الله بن عبد الله
قال دخلت على عائشة فقلت لها ألا تجدني عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت
بلى فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أصلي بالناس قلنا لا وهم ينتظرون ذلك يا رسول الله
قال ضعوا لي ماء في الخضب ففعلنا فاغتسل ثم ذهب لسنوا فأغشى عليه ثم أفاق فقال أصلي
بالناس قلنا لا وهم ينتظرون ذلك يا رسول الله قال ضعوا لي ماء في الخضب ففعلنا فاغتسل ثم ذهب
لسنوا فأغشى عليه ثم أفاق فقال أصلي بالناس قلنا لا وهم ينتظرون ذلك يا رسول الله قالت والناس
عكوف في المسجد ينتظرون رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة العشاء الآخرة قالت فأرسل
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر أن يصلي بالناس فأثاء الرسول فقال إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم بأمره أن يصلي بالناس فقال أبو بكر وكان رجلاً رقيقاً عمره صلب بالناس
فقال عمر أنت أحق بذلك قالت فصلى بهم أبو بكر رضي الله عنه تلك الأيام ثم إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وجد من نفسه خفة فخرج بين رجلين أحدهما العباس لصلاة الظهر
وأبو بكر يصلي بالناس فلما رآه أبو بكر ذهب ليأخر فأومأ إليه النبي صلى الله عليه وسلم أن
لا يتأخر وقال لهما اجلسا في جنبه فأجلسا إلى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي وهو قائم
بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلوة أبي بكر والنبي صلى الله عليه
وسلم قاعد قال عبيد الله فدخلت على ابن عباس فقلت ألا أعرض عليك ما حدثتني عائشة عن
مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هات فعرضت عليه حديثها فأنكر منه شيئاً غير أنه
قال اسمت لك الرجل الذي كان مع العباس قلنا قال هو علي بن أبي طالب فهذا الحديث
الذي اتفقت فيه عائشة وابن عباس كلاهما بخبر أن عرض النبي صلى الله عليه وسلم واستخلاف

أي بكر في الصلاة وأنه صلى بالناس قبل خروج النبي صلى الله عليه وسلم أياما وأنه لما خرج
لصلاة الظهر أمره أن لا يتأخر بل يقيم مكانه وجلس النبي صلى الله عليه وسلم إلى جنبه والناس
يصلون بصلاته أي بكر وأبو بكر يصلي بصلاته النبي صلى الله عليه وسلم والعلماء كلهم متفقون
على تصديق هذا الحديث وتلقيه بالقبول وتفقهوا في مسائل فيه منها صلاة النبي صلى الله
عليه وسلم قاعدا أو أبو بكر قائم هو والناس هل كان من خصائصه أو كان ذلك لانضمام
استفاض عنه من قوله وإذا صلى جالساً فصولاً جلياً أو يجتمع بين الأمرين ويحمل ذلك
على ما إذا ابتدأ الصلاة قاعداً وهذا على ما إذا حصل الفقه وفي أنها على ثلاثة أقوال للعلماء
والأول قول مالك ومحمد بن الحسن والثاني قول أبي حنيفة والشافعي والثالث قول أحمد
وجابر بن زيد والأوزاعي وغيرهما بمن يأمر المؤمنين بالقعود إذا قعد الإمام لم يرض وتكلم
العلماء فيها إذا استخلف الإمام الراتب خليفة ثم حضر الإمام هل يتم الصلاة بهم كإمام النبي
صلى الله عليه وسلم في مرضه وفعله مرة أخرى سنذكرها ذلك من خصائصه على قولين
هما وجهان في مذهب أحمد وقد صدق ابن عباس عائشة فيما أخبرت به مع أنه كان بينهما بعض
الشيء بسبب ما كان بينهما من علي وأذلك لم يسمه وابن عباس عجل إلى علي ولا يتهم عليه ومع
هذا فقد صدقوا في جميع ما قالت وبني الزجل الآخر علياً فلم يكذبها ولم يخطئها في شيء مما رويته
وفي العيصين عن عائشة قالت لقد راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وما جئني
على كذبة مما رجعت إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعد رجلا قام مقامه أبداً أو ألقى كنت
أرى من يقوم مقامه أحد إلا أنهم الناس به فأردت أن يعبد ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم عن أبي بكر قال الضاري ورواه ابن عمر وأبو موسى وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم وفي العيصين عنها قالت لما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم جاد بلال يؤذنه بالصلاة
فقال مروا أبا بكر فليصل بالناس قالت فقلت يا رسول الله إن أبا بكر رجلاً أسيف وأنه متى
يقوم مقامك لا يسمع الناس فلما أمرت عمر فقال مروا أبا بكر فليصل بالناس قالت فقلت لحفصة
قولي إن أبا بكر رجلاً أسيف وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس فلما أمرت عمر فقال له فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اتكن لا تنن صواحب يوسف مروا أبا بكر فليصل بالناس قالت
فأمرروا أبا بكر أن يصلي بالناس وفي رواية الضاري ففعلت حفصة فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم به لا تنن صواحب يوسف مروا أبا بكر فليصل بالناس فقالت حفصة لعائشة ما
كنت لأصيب من ذلك خيراً ففي هذا أنها رجعت وأمرت حفصة براجعت وأن النبي صلى الله
عليه وسلم لا يمن على هذه المرأة وجعلها من المراداة على الباطل كمراداة صواحب يوسف
ليوسف فدل هذا على أن تقديم غير أبي بكر في الصلاة من الباطل الذي يذم من براودة عليه كاذم
النسوة على مراداة يوسف فذا مع أن أبا بكر قد قال لهم يصلي فلم يتقدم عمر وقال أنت أحق
بذلك فكان في هذا اعتراف عمر له أنه أحق بذلك منه كما اعترف له أنه أحق بالخلافة منه ومن
سائر الصحابة وأنه أفضلهم كافي الضاري عن عائشة لما ذكرت خطبة أبي بكر بالمدنية وقد تقدم
ذلك قالت واجتمعت الأنصار إلى سعد بن عباد في سقيفة بني ساعدة فقالوا لأمير ومنكم
أمير فذهب عمر يتكلم فأمكنه أبو بكر وكان عمر يقول والله ما أردت بذلك إلا إني هأت كلاماً
أعجبني خفت أن لا يبلغه أبو بكر ثم تكلم أبو بكر فتكلم أبلغ الناس فقال في كلامه من الأمرء
وأنتم الزوراء فقال خباب بن المنذر لا تفعل هذا أمير ومنكم أمير فقال أبو بكر ولكننا الأمرء

وأنت الوزراء هم أوسط العرب داروا وأعرقهم أحبابا فبايعوا عمر وأبا عبيدة بن الجراح فقال
 عمر بل نبايعك أنت فأنت سيدنا وخيرنا وأجنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ عمر بيده
 فبايعه وبايعه الناس فقال قائل منهم قتلتم سعد بن عباد فقال عرقته الله في هذا الخبر أخبر
 عمر بن المهاجرين والانصار أن أبا بكر سيد المسلمين وخيرهم وأجمعهم إلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وجعل ذلك على مبايعته فقال بل نبايعك أنت فأنت سيدنا وخيرنا وأجنا إلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ليسين بذلك أن المأمورية تولية الفضل وأنت أفضنا فبايعك كما ثبت في
 الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل من أحب الرجال إليك قال أبو بكر ولما قال لو كنت
 مثخذ أخيل لا اتخذت أبا بكر خيلا وهذا مما يقطع أهل العلم بالحدوث أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قاله وإن كان من ليس له مثل علمهم يسمعه أو سمعه ولا يعرف أصدق هو أم كذب
 فلكل علم رجال يقولون به ولهم ويدرجون بها ولدوا وابن حبان وكتاب وهؤلاء الثلاثة
 هم الذين عنيتهم عائشة فيما رواه مسلم عن أبي مليكة قال سمعت عائشة وسئلت من كان رسول الله
 مستخفيا لوالاستخف قالت أبو بكر فقتل لها من بعد أبي بكر قالت عمر قيل لها من بعد عمر قالت
 أبو عبيدة بن الجراح ثم انتهت إلى هذا والقصود هنا أن استخفا في الصلاة كان أمانا متعددة كما
 اتفق عليه رواية الصحابة ورواه أهل الصحيح من حديث أبي موسى وابن عباس وعائشة وابن
 عمر وأنس ورواه البخاري من حديث ابن عمر وفيه قوله مر وأبا بكر فليصل بالناس وهي المراجعة
 عائشة في هذه القصة وذكر المراجعة مرتين وفيه قوله مر وفليصل بالناس فإذن صواب
 يوسف ولم يزل يصلي بهم باتفاق الناس حتى مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد رآهم النبي
 صلى الله عليه وسلم يصلون خلفه آخر صلاة في حياته وهي صلاة الفجر يوم الاثنين وسئل بذلك
 وأعجبه كافي الصحيحين عن أنس أن أبا بكر كان يصلي بهم في وجع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الذي توفي فيه حتى إذا كان يوم الاثنين وهم صفوف في الصلاة كشف رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سترا حجره فنظر الناس وهو قائم كان وجهه ورقة مصحف ثم تبسم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ضاحكا فبهتنا ونحن في الصلاة من الفرج ثم رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ونكس أبو بكر على عقبه ليصل الصف وظن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة
 فأشار إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يده أن أعوا صلاتكم قال ثم دخل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فأرخى الستة قال فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم من يومه ذلك وفي بعض
 طرق البخاري قال فهم الناس أن يقتنوا في صلاتهم فرما رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر
 أن ذلك كان في صلاة الفجر وفي صحيح مسلم عن أنس قال آخر نظرة نظرته إلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كشف الستارة يوم الاثنين وذكر القصة وفي الصحيحين عن أنس قال
 لم يخرج النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فأتيت الصلاة فذهب أبو بكر يتبعه فقال
 نبي الله صلى الله عليه وسلم بالجواب فرفعه فلما وضع لنا وجهه النبي صلى الله عليه وسلم ما نظرتنا
 منظر أظأجب الشبان وجهه حين وضع لنا قال فأومأ نبي الله صلى الله عليه وسلم بيده إلى
 أبي بكر أن يتقدم وأرخى نبي الله صلى الله عليه وسلم الجواب فلم يقدر عليه حتى مات فقيد أجبر
 أنس أن هذه الخرجة الثانية إلى باب الحجر كانت بعد اجتماعه ثلاثا وفي تلك الثلاث كان يصلي
 بهم أبو بكر كما كان يصلي بهم قبل خروجه الأولى التي خرج فيها بين علي والغياص وتلك كان
 يصلي قبلها أمانا فكل هذا ثابت في الصحيح كما نلت تراه وفي حديث أنس أنه أومأ إلى أبي بكر

أن يقدم فيصلي بهم هذه الصلاة الآخرة التي هي آخر صلاة صلاها المسلمون في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وهنا باشره بالاشارة له اما في الصلاة واما قبلها وفي أول الامر أرسل اليه رسلا فأمرهم بذلك ولم تكن عائشة هي المبلغه لامرهم ولا قالت لايهم الله امره كما زعم هؤلاء الرافضة المفترون فقول هؤلاء الكذابين ان بلالا لما أذن أمرته عائشة أن يقدم أبا بكر كتب واضح لم تأمره عائشة أن يقدم أبا بكر ولا تأمره بشئ ولا أخذ بلال ذلك عنها بل هو الذي أذنه بالصلاة وقال النبي صلى الله عليه وسلم لكل من حضر بلال وغيره مروا أبا بكر فليصل بالناس فليخص عائشة بالخطاب ولا سمع ذلك بلال منها وقوله فلما أفاق سمع التكبير فقال من يصلي بالناس فقالوا أبو بكر فقال أخرجوني فهو كذب ظاهر قلته فثبت بالنصوص المستفيضة التي اتفق أهل العلم بالحدیث على صحتها أن أبا بكر صلى بهم أما قبل خروجه كما صلى بهم أما بعد خروجه وأنه لم يصل بهم في مرضه غيره ثم يقال من المعلوم المتواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم مرض أياما متعددة تجز فيها عن الصلاة بالناس أياما فمن الذي كان يصلي بهم تلك الأيام غير أبي بكر ولم ينقل أحد قط لاصدق ولا كذاب أنه صلى بهم غير أبي بكر لا عمر ولا علي ولا غيره هما وقد صلا جماعة فعلم ان المصلي بهم كان أبا بكر ومن الممتنع أن يكون الرسول لم يعلم ذلك ولم يستأنه المسلمون فيه فان مثل هذا تمتع عديم وشرفه فاعلم أن ذلك كان باذنه كائنت ذلك في الاحاديث الصحيحة وثبت انه رجع في ذلك وقيل له لو أمرت غير أبي بكر فلامن راجعه وجعل ذلك من المنكر الذي أنكره لعلمه بأن المستحق لذلك هو أبو بكر لا غيره كافي الصحبين عن عائشة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعي لي باله وأخاله حتى أكتب كتابا لابي بكر فاني أعاف أن يمتني بمن أو يقول قائل أنا أولى بأبي الله ورسوله والمؤمنون إلا أبا بكر وفي البخاري عن القاسم بن محمد قال قالت عائشة وارا سله فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لو كان وأنا حي فاستغفرك وأدعوك فقالت عائشة وائكلناه والله اني لأظنك تحب موتي فلو كان ذلك لقلت آخر يومك معي يا بعض أزواجك فقال النبي صلى الله عليه وسلم وارا سله لقد هممت أن أرسل الي أبي بكر وابنه وأعهد أن يقول القاتلون أو يمتني المؤمنون ويدفع الله وأبي المؤمنين وهذا الحديث الصحيح فيه به أن يكتب لابي بكر كتابا بالخلافة للتلايقول قائل أنا أولى ثم قال بأبي الله ذلك والمؤمنون فلما علم الرسول أن الله تعالى لا يختار إلا أبا بكر والمؤمنون لا يختارون إلا ما أكتفى بذلك عن الكتب فابعد الله من لا يختار ما اختاره الله ورسوله والمؤمنون وقد أراد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك مرتين في مرضه قال لعائشة ادعي لي باله وأخاله وقال قبل ذلك لما اشتكت عائشة قال لقد هممت أن أكتب لأبي بكر كتابا ثم انه عزم يوم الخميس في مرضه على الكتب مرة أخرى كافي الصحبين عن ابن عباس أنه قال يوم الخميس وما يوم الخميس اشتد رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجوع فقال اتوني بكتفأ كتب لكم كتابا لتصلوا بعده أبدا فتنازعوا ولا ينبغي عندني تنازع فقالوا ما شاءه هجر استغفمهم فذهبوا يردون عليه فقال ذروني فالذي أنا فيه خير مما تدعونني اليه فأمرهم بثلاث فقال أخرجوا اليهود من خزرة العرب وأجيزوا الوفد بضموا كتب أحيهم وسكت عن الثالثة وأقال فسنيتها وفي رواية في الصحبين قال وفي اليمتجال فيهم عمر فقال النبي صلى الله عليه وسلم هلموا أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعدي فقال بعضهم وفي رواية عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غلب عليه الرجوع وعندكم القرآن حسبي كتب الله فاختلف أهل البيت واختصوا قههم من

يقول قروا كتب لكم ومنهم من يقول غير ذلك فلما كثروا اللفظ قال قوموا عني قال عبد الله
 الرازي عن الزهري قال ابن عباس ان الرز به كل الرز به ما حال بين رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وبين كتابه فحصل لهم شأنه هل قوله أ كتب لكم كتابا لان تصلوا بعده هو بما وجبه المرض
 أو هو من الحق الذي يجب اتباعه واذا حصل الشك لهم لم يحصل به المقصود فاسئل عنه وكان
 لرافقه الامم يحب أن يرفع الخلاف بينهما وسعوا الله بذلك ولكن قدر الله قدمه في بانه لا بد من
 الخلاف كما في الصحيح عنه أنه قال سألت ربي ثلاثا فاعطاني اثنتين وسعني واحدة سألته أن
 لا يسلط على أمتي عدو امن غيرهم فأعطانيها وسألته أن لا يهلكهم بسنة عامة فأعطانيها وسألته
 أن لا يجعل بأسهم بينهم بغتة فلهذا قال ابن عباس ان الرز به كل الرز به ما حال بين النبي
 صلى الله عليه وسلم وبين الكتاب فان ذلك رزية في حق من شئت خلافة الصديق وقدر فيها
 اذ لو كان الكتاب الذي هم به أمضا له كانت شبهة هذا المراتب تزول بذلك ويقول خلافة تمت
 بالنص الصريح الجلي فلما لم يوجد هذا كان رزية في حق من غير تفريط من الله ورسوله بل
 قد بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم البلاغ المين وبين الأدلة الكثيرة الدالة على أن الصديق
 أحق بالخلافة من غيره وأنه المقدم وليست هذه رزية في حق أهل التقوى الذين يمتدون
 بالقرآن وانما كانت رزية في حق من في قلبه مرض كما كان نسخ ما نسخ الله وانزال القرآن
 واتهم زام المسلمين يوما أحد وغير ذلك من مصائب الدينار رزية في حق من في قلبه مرض قال
 تعالى فأما الذين في قلوبهم زيغ فيشعرون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وان كانت
 هذه الامور في حق من هداها الله عما يربدهم الله به علما واعيانا وهذا كوجود الشياطين
 من الجن والانس يرفع الله به درجات الايمان بمخالفتهم ومجاهاة منهم مع ما في وجودهم من الفتنة
 لمن أضلوه وأغروه وهذا كقوله تعالى وما جعلنا عندتهم الا فتنة للذين كفروا ليستيقن الذين
 أدنوا الكتاب ويردوا الذين آمنوا ايماناً وقوله وما جعلنا القبلة التي كنت عليها الا لنعلم من
 يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه وقول موسى اني ارايتك تفضل به امن تشاوتهم لي
 من نشاء وقوله انا مرسلنا فقتلهم وقوله وما أريبلنا من قلب من رسول ولا نبي الا اذا تخي
 ألقى الشيطان في أميته فينسج الله ما يليق الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم ليجعل
 ما يليق الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والفاصلة قلوبهم وان الظالمين في شقاق بعيد
 ولتعلم الذين أدنوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتحت له قلوبهم وإن الله لهادي الذين
 آمنوا الى صراط مستقيم

(فصل) وقد تقدم التنبيه على أن النبي صلى الله عليه وسلم أرشد الامة الى خلافة
 الصديق وزلهم علما وبين لهم أنه أحق بهم من غيرهم لما أخرجه في الصحيحين عن جابر بن مطعم
 أن امرأته سألت النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فأمرها أن ترجع اليه فقالت يا رسول الله
 أ رأيت ان جئت فلم أجدها كانهما تعني الموت قال فان لم تجدني فأني أبكر والرسول علم
 أن الله لا يختار غير غيره والمؤمنون لا يختارون غيره ولذلك قال أبي الله والمؤمنون الا يا بكر
 فكان في بادئهم به من الدلائل الشرعية وما علم بان الله سيقدره من الخير الموافق لامرهم ورضاه
 ما يحصل به عام الحكم في خلقه وأمرهم مقدرا وشريعا وقد ذكرنا أن ما اختاره الله كان أفضل
 في حق الامة من وجوده وانهم اذا زلوا لعلمهم واختيارهم من علمه أنه الحق بالولاية عند الله
 ورسوله كان في ذلك من المصالح الشرعية ما لا يحصل بدون ذلك وبان الاحكام يحصل بارة

بالنص الجلي المؤكد وتارة بالنص الجلي المجرد وتارة بالنص الذي قد تعرض لبعض الناس
 فيه شبهة بحسب مشيئة الله وحكمته وذلك كله داخل في البلاغ المبين فله من شرط البلاغ
 المبين أن لا يشك على أحد فان هذا لا ينضب وأذهان الناس وأهواؤهم متفاوتة وتقاربا عظيما
 وفيهم من يبلغه العلم وفهم من لا يبلغه اما لتقربطه واما لبعجه وانما على الرسول البلاغ المبين
 البيان الممكن وهذا والله الحمد قد حصل منه صلى الله عليه وسلم فله بلغ البلاغ المبين ونزل الأمانة
 على الصالحين كلها كنهارها لا يزيع عنها بعد الا هالكا وما ترك من شيء يقرب الى الجنة الا
 أمر بالخلق ولا من شيء يقر بهم النار الا انهم عنه بخفاء الله عن أمته أفضل ما جرى نبيا عن
 أمته وأيضا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأبكر الصلاة بالناس اذا غابوا وقرأه اذا حضر
 قد كان في محنته قبل هذه المرة كافي الصالحين عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم
 ذهب الى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم فأتت الصلاة فجاء المؤذن الى أبي بكر فقال أتصلي
 بالناس فأقيم قال نعم فصلي أبو بكر فجاء النبي صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فجلس حتى
 وقف في الصف فصفق الناس وكان أبو بكر لا يلتفت في الصلاة فلما أكر الناس من التصفيق
 التفت فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن امكث
 مكانك فرفع أبو بكر يديه فحمد الله على ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم
 استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فصلي بهم ثم انصرف
 فقال يا أبا بكر ما منعك أن تثبت اذا أمرت قال لا يا بكر ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين
 يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي أراكم كأكثر
 التصفيق من نابه شيء في صلاته فليسمع فله اذا سمع التفت اليه وانما التصفيق للنساء وفي رواية
 فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرق الصفوف حتى قام عند الصف المقدم وفيها أبو بكر
 رجع القهقري وفي رواية للبخاري فجاء بلال الى أبي بكر فقال يا أبا بكر إن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قد جيس وقد سمعت الصلاة فهل لنا أن نؤم الناس فقال نعم ان شئت وفي رواية أيها
 الناس المالك حين نأبكم شيء في صلاتكم أخذتم في التصفيق انما التصفيق للنساء من نابه شيء
 في صلاته فليل سبحان الله فله لا يسمعه أحد يقول سبحان الله الا التفت يا أبا بكر ما منعك أن
 تصلي بالناس حين أشرت اليك وفي رواية ان تلك الصلاة كانت صلاة العصر وان النبي صلى الله
 عليه وسلم ذهب الى بني عمرو بن عوف بعد ما صلى الظهر وفيه فلان أو ما اليه النبي صلى الله عليه
 وسلم أن امضه وأما بيده هكذا فلبث أبو بكر هنيهة ثم سجد الله على قول رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ثم سجد القهقري وفي رواية ان أهل قباء افتلوا حتى راموا بالحجارة فأخبر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بذلك فقال اذهبوا بنا نصلح بينهم ففشرت الصلاة ولم يأت النبي صلى الله عليه
 وسلم فأذن بالصلاة ولم يأت النبي صلى الله عليه وسلم فهذا من أصح حديث على وجه الأرض
 وهو ما اتفق أهل العلم بالحديث على محنته وتلقيه بالقبول وفيه ان أبا بكر أمه في غيب النبي
 صلى الله عليه وسلم لما حضرت صلاة العصر وهي الوسطى التي أمر بها للحفاظ عليها خصوصا
 وقد علموا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مشغولا ذهب الى قباء ليصلح بين أهل قباء لما اقتتلوا
 وقد علموا من سنة أمه بأمرهم في مثل هذه الحال أن يقدموا أحدهم كأقدموا عبد الرحمن بن
 عوف في غزوة تبوك لصلاة الفجر لما أبطل النبي صلى الله عليه وسلم حين ذهب هو والمغيرة لقضاء
 حاجته وكان عليه عيبة من صوف وبلال هو المؤذن الذي هو أعلم بنبأكم من غيره فقال يا بكر

أن يصلي بهم فصلي بهم لاسمياً وقد أمرهم بتدعيه ففي الصحيحين عن سهل بن سعد قال كان
 قتال بين بني عمرو بن عوف قبيل فلق رسول الله صلى الله عليه وسلم فأباهم ليصل بينهم بعد الظهر
 فقال ليلال ان حضرت الصلاة ولم تأتكم فربما يكفر فليصل بالناس وذكر الحديث ثم لما قدم
 النبي صلى الله عليه وسلم أشار إلى أبي بكر أن يتهمهم الصلاة فليكن أبو بكر مسلماً الأدب معه وعلم
 أن أمره أمرهم لا أمر الزام فأتوا تبعه لأمعية لا أمره فلما كان هو صلى الله عليه وسلم
 يقرب في حال صحته وحضوره على اتتمام الصلاة بالمسلمين التي شرع فيها ويصلي خلفه صلى الله
 عليه وسلم كما صلى صلاة الفجر خلف عبد الرحمن بن عوف في غزوة تبوك صلى إحدى الركعتين
 وقضى الأخرى فكيف نظرنه أنه في مرضه وأنه في الصلاة بالناس يخرج بلعنهم من أمامه
 بالناس فهذا ونحوه مما بين أن حال الصديق عند الله وعند رسوله والمؤمنين في غاية المخالفة
 لما هي عنده هؤلاء الرافضة المقتربون الكذابين الذين هم ردع المنافقين وأخوان المرتدين
 والكافرين الذين والون أعداء الله وبعادون أوليائه ولا ريب أن أبا بكر وأولاده هم أشد
 الامة جهاد الكفار والمنافقين المرتدين وهم الذين قال الله فيهم فسوف يأتي الله بقوم يحبهم
 ويحبونه أئمة على المؤمنين أعزة على الكافرين مجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك
 فضل الله يؤتيمه يشاء فأعوانه وأولاد وخير الامة وأفضلها وهذا أمر معلوم في السلف
 والخلف خبير المهاجرين والانصار الذين صكوا أو يقدمونه في المحبة على غيره ويرعون حقهم
 ويدفعون عنه من يؤذيه مثال ذلك أن أمراء الانصار اثنان سعد بن معاذ وسعد بن عباد
 وسعد بن معاذ أفضلهما ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اهتز لموت سعد عرش
 الرحمن فرجا بقدم روحه وحمله النبي صلى الله عليه وسلم على كاهله ولما حكم في بني قريظة
 بحكم لم تأخذ من الله لومة لائم قاله النبي صلى الله عليه وسلم لقد حكمت فيهم بحكم الله من
 فوق سبع سموات وقد عرف أنه وابن عمه أسيد بن حضير كان من أعظم أنصار أبي بكر وابنته
 على أهل الافك ولما دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة يوم الفتح كان أبو بكر رأس المهاجرين
 عن يمينه وأسيد بن حضير رأس الانصار عن يساره فان سعد بن معاذ كان قد توفي عقب الخندق
 بعد حكمه في بني قريظة وقال أسيد بن حضير لما نزلت آية التيمم ما هي بأول بركتكم يا آل
 أبي بكر ما نزل بك ما تكرهه الله لئلا يحصل الله لك فخر فاجعل السبلن فيه بركة وعمر
 وأبو عبيدة وأمثالهما من خيار المهاجرين وكان من أعظم أعوان الصديق وهذا أفضل من
 سعد بن عباد الذي تخلف عن بيعته وعن القيام على أهل الافك وعمر له عن الامار يوم فتح مكة
 وقد روى أن ابن جني قتله وان كان مع ذلك من السابقين الاولين من أهل الجنة وكذلك عمر
 وعثمان أفضل من علي فإنه لم يكن له في قصة الافك من نصرة الصديق وفي خلافة أبي بكر من
 القيام بطاعة الله ورسوله ومعاناة أبي بكر كما كان لغيره والله حكم عدل يجزي السامع بقدر
 أعمالهم وقد فضل الله النبيين بعضهم على بعض وفضل الرسل على غيرهم وأولو العزم أفضل من
 سائر الرسل وكذلك فضل السابقين الاولين من المهاجرين والانصار على غيرهم وكلهم أولياء الله
 وكلهم في الجنة وقد رفع الله درجات بعضهم على بعض فكل من كان إلى الصديق أقرب من
 المهاجرين والانصار كان أفضل فما زال خيار المسلمين قديما وحديثا وذلك لكمال نفسه وإيمانه

وكان رضى الله عنه من أعظم السالين رعاية لخلق قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهل بيته فان كمال محبته لنبى صلى الله عليه وسلم وأوجب رعاية الحب لأهل بيته اذ كان رعاية أهل بيته مما أمر الله ورسوله وكان الصديق رضى الله عنه يقول ارقبوا محمد فى آل بيته وادع عنه البخارى وقال والله لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب الى أن أصل من قرابتي وصلى الله وسلم على من لايتى بعده محمد وعلى آله وصحبه وسلم ما نقلت صحائف السرور وغواذيتها وكتبت أقلام النور على ورق الرياض حكمته باربها والله سبحانه وتعالى أعلم

تم

(وكتب يا خير الأمل تقرظا لكتاب ما نصه)

تم الكتاب المسمى بـ «الاعتدال فى نقض كلام أهل الرضى والاعتزال لعلامة عصره فهامة الأنام» أجد بن تيمية شيخ الاسلام تغمده الله بالرحمة والغفران وأسكنه أعلى فرديس الجنان «برسم» سيدنا ومولانا قبله قلوب العلماء أين خيموا ومعتقد أقنعة الرؤساء أين عيموا كوكب الفضل الذى لاح فى مهاد الكمال ومعدن القفر الذى حاز الجلال والجلال ذى الاخلاق السنية والافعال السببية المرضية والاقوال المحررة والانفاس المطهرة والفضائل المشهورة والاسرار المأمورة ناصر السنة السنية على العن فرقة فلسفية ومشيخ تحوت العدل بالدار الخازية وانتشر فضل هذا الخبر بالاقطار اليوسفية أعني به من لم يسم الزمان به بظفر وكل كامل وفاضل الى كماله وفضله يشير عن أعيان العلماء الاعلام وزبد أهل الفضل والاحتشام مفتي مكة وخطيبها وامامها وأديبها لم لاوقد حاز مذهب الامام وصاحبيه ونسدى لحل المشكلات وصار الامر والنهى اليه كيف لاوقد أبد الله به السنة وشدة أزرها وشدة أركانها وأعلى قدرها ألوهاو المحفوف بعناية المولى القادر «سيدنا ومولانا الشيخ عبد القادر» فتح الله له أبواب المآرب فيها وشرح صدره بأواب المواهب شرعا ما تلاطمت فى البحر الامواج وطاق بالبين الغنيق من كل فج عبق الحجاج لازالت آيات السعادة تتلى على جمعه من صحف البشائر ونفائس الكليات تجرى على ذاته فى أسعد طالع وأعين طائر

صديق لايتى عليك بطائل * فما تارى فيك الصدوق يقول

فأسأل من هو الذى اذا سئل أجاب أن يكلاه عين عنايته ذلك الخناب ويطاول بعمره الابد ويجرسه بسرقل هو الله أحد ولقد أحسن من قال وصدق فى المقال

لله فى الارض أجناد مجتدة * أرواحها يتنا بالصدق تعترف

فما تعارف منها فهو مؤلف * وما تناكر منها فهو مختلف

ولقد أنشدنى العلامة المزبور من اسمه فى الترمذ كور أعني به من الصديق جد أيسه

فأثمة تعالى بقرطلعته البهية كل نبهه أبا تاعلج بها الصنف شبح الاسلام أحسن الله لئاوله
انلتام وهامى هذه الأليات جعل الله ناطمها من سعداء الدارين فى الحية والمات
الله در شهاب الدين أجد من * دعى ابن تيمية نى القطة الحسن
فقد أفى بأذى لا استطاع له * دفع بغيره بالهجم الحسن
وأصحت السنة القراء تزهري * أثور منهاج فى واضح السن
فأثمة وسعه را وبشكر ما * أبدي لنا معشر القرآن والسنة
وكان تمام الكتاب المبارك فى يوم الخميس على سبعين المبارك من شهر رسة ١١٢٢
من الهجرة النبوية والمجته أولاً وآخرأ وتظاهرا وباطنا والصلوات والسلام
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(يقول طه بن محمود قطريه رئيس الصميم بالمطبعة الكبرى الأميرية)

بسم الله الرحمن الرحيم (نحمدك) اللهم يا من هدى السبيل وجعل الكائنات على وجوده
أوضح دليل ونشكر لك يا من هدى بكتبه الى بحاسن الامور وأنقذ رسوله من الظلمات الى
النور ونصلى ونسلم على أول الانبياء موجودا وآخرهم مولودا سيدنا محمد الذى بعثه بأقوم
مناهج وقويت به القلوب والألسنة من الاعوجاج وعلى آله الابرار وصحبه الاخيار من
المهاجرين والانصار الذين صدقوا فى محبته وبذلوا نفوسهم فى محبته فأيدت بهم الدين
ووعدهم الحسنى وجعلت مدحهم قرأنا بلى وكفى به مقاماً أسنى فاجزه اللهم عن المسلمين
خيرا وأحسنا فى أمرتهم وأنفعنا بمحبتهم فى الدنيا والاخرى (أما بعد) فان من فضل
الله العليم على كل من هدى الى صراط مستقيم طبع هذين الكتابين الجليلين الذين هما
لكل مسلم سرقة قلب وفرعين الكتاب المسى مناهج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة
والقدرية وبها منه الكتاب المسى ببيان موافقة صريح العقول لصحيح النقل كلاهما
من مؤلفات الامام الهمام شيخ مشايخ الاسلام أبى العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرافى
الحنبلى رحمه الله وأكرم فى دار السلام فقرأه لقد قام فيها أحسن قيام على قدم الجذ
والاهتمام بخدمة الشرع الشريف وميزالحق المتين من الباطل الضعيف وتبع الأهواء
والعقائد الزائغة فصدعها بالحجج الباقية والبراهين الدامغة ولم يدع شيأ من كلام المفسدين
وهزات الشياطين الاقل صفاته وكسر قناته حتى صار طائرهم مقصوص الجناح
وذهب باطلهم أدراج الرياح وصب على الرافضة وإبله فجرعهم الزبال وجزع عليهم كلاله
فأذا قوم التكال وأحاط بما لديهم من الضلال وما فهموه من سى الاعمال حتى كأنه
كانب الشمال فلورأوا كتابه وقد نشر مخازيهم فبددها وشغلها لصاحوا يقولون يا ويلتنا
ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا أحصاها فقه أبوم من عالم عامل وثقى كامل
أعلى الله به كعب الحق وأرغم أنف الباطل لقد شاهد فى سبيل الله بكتابه وتامل على سنة نبهه
وتفاح عن أكابرأ جعله وقام المقام الاكبر فى الامر بالمعروف والنهى عن المنكر فأنابه
الله على هذا المقام وما أولاد بان يكون قنوة حسنة للعلماء الاعلام
من يفعل الخير لم يعدم جزاؤه * لا يذهب العرف بين الله والناس

هَذَا وَلَمَّا كَانَتْ نَسَخَ الْكُتَابِينَ نَادَوْهُ وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِمَا شَدِيدَةٌ وَالرَّغْبَةُ فِيهِمَا زَائِدَةٌ كَيْدَةً
 نَهَضَ بِطَبْعِهِمَا خُضْرَاتُ الْأَمَامِ جَدِ الْمُحْتَرَمِينَ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ طَلَبِي الْخَلْبِي وَأَخُوهُ جَعَلَ اللَّهُ
 أَعْمَالَهُمْ مَالِحَةً وَتَجَارَتُهُمْ رَابِحَةً وَقَدِمْنَا فِي تَصْحِيحِ كُلِّهَا بِالْجُهِودِ وَقَنَافٍ بِوَلَلَةِ الْجَدِّ الْمُقَامِ
 الْمَحْمُودِ عَلَى مَا فِي نَسْخَةِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّصْرِيفِ وَالسَّعْيِ وَالْتَصْنِيفِ وَطَبْعِيَانِ الْقِسْمِ وَمِاجَاهِ بِهَا
 مِنَ الزِّيَادَةِ وَالْتَقْصُصِ وَالْبَيَاضِ الَّذِي تَرَكْنَا فِي الْأَوَّلِ فِي هَذِهِ بِحَسَنِ الْبَيَانِ وَلَيْسَ بِسِدْنَا
 ثَانِيَةً تَسَاعَدْنَا عَلَيْهَا وَيَكُونُ رَجُوعُنَا إِذَا أَتَيْتُكُمْ أَمْرًا أَوَّلِيَّهَا بِلَهْوٍ وَاحِدَةٍ عَلَى عِلَاتِهَا
 آمَنَةٌ مِنْ غَلَاتِهَا وَطَالَمَا عَاثَا تَحَرَّيْفَهَا وَأَنْصَبْنَا تَصْحِيفَهَا لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ فَرَجَ الْكَرْبَ وَسَهَّلَ
 الصَّعْبَ فَاسْتَعَاثْنَا بِهَا مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ بِالرَّجُوعِ إِلَى كِتَابِ الْحَدِيثِ وَالسِّيَرِ الشَّهِيرَةِ وَمَوَاطِنَ
 أَمْطَلْنَاهَا مِمَّا تَكَرَّرَ إِرَادَتُهُ فِي الْكِتَابِ وَأُخْرَى نَهْنَأُ عَلَيْهَا يَحْصُرُ الْوَاقِفُ عَلَيْهَا الصَّوَابَ وَهَذَا
 غَايَةُ مَا فِي الْأَمْكَانِ وَنَهَايَةُ الْمُسْتَطَاعِ لِتَنَوُّعِ الْإِنْسَانِ

وَمَا أَبْرَأُ نَفْسِي أَنْتَى بِشَرِّ أَهْلِهِ وَأَخْطَى مَا لَمْ يَحْفَظْ فِئْر

وَكَانَ طَبْعُهُ بِالْمَطْبَعَةِ الْكُبْرَى الْأَمِيرِيَّةِ فِي عَهْدِ الدَّوْلَةِ الْفَتْحِيَّةِ الْحُدُودِيَّةِ الْعَبَّاسِيَّةِ مَذَلَّلَهُ
 تَلَلَاهَا وَأَلْهَمَ الْعَدْلَ وَالْإِصْلَاحَ رِجَالُهَا فِي أَوَّلِ رُغْبَى الْقَعْدَةِ الْحَرَامِ حَامٍ ١٢٢٢ مِ
 هَجْرَتِهِمْ هُوَ لَا نَبِيَّاءَ خَتَامَ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

هَذَا وَلَمَّا أَذِنَ طَبْعُهُ بِالْكَمَالِ انْطَلَقَ لِسَانُ الْحَالِ بِهَذِهِ الْقَافَةِ فَقَالَ

بَأَقْرَبِ مِنْهَا جِئْتُ الْقَوْمَ أَحَدُ فَنَالِي لَا أَتَى عَلَيْهِ وَأَجِدُ
 أَمَامَ جِهَادِ اللَّهِ عِلْمًا وَحِكْمَةً وَقَلْبًا تَقْصَا نُورَهُ بِتَوْقِدِ
 فَقَامَ بِأَمْرِ الْحَقِّ فِي النَّاسِ صَادِعًا بِأَوْضَحِ بَرَاهِنَ لَهُ الْعَقْلَ يَشْهَدُ
 وَبَدَأَ أَهْوَاءَ تَجْمَعُ شَبْلَهَا بِهَا ضَلَّ قَوْمٌ وَالضَّلَالُ مَبْتَدُ
 أَنَاهُمْ وَهُمْ شَقَى الْمَذَاهِبِ مَالَهُمْ مِنَ الْعَقْلِ هَادٍ وَأَمِنْ الدِّينِ مَرْتَدُ
 أَنَاهُمْ وَلِلَّ رِغْصِ وَالنَّصَبِ حَالًا وَقَاعِدَةُ الطُّغْيَانِ فِيهِمْ تَوَطَّدُ
 أَتَى مَعْشَرًا لَقِيَ أَهْدَى مِنَ الْقَطَا وَلَمْ يَبْصُرْ وَالطَّرْقَ الرَّشَادَ فَيَهْتَدُوا
 أَتَى أَمْسَةً بِغَضِ الْهَضْبَةِ دِينَهُمْ وَسَبَّ أَيْ بِكَرْبِهِ قَدْ تَعَبَّدُوا
 فَأَتَاكَرَ مَا قَدْ خَالَفَ الدِّينَ وَالْتَقَى وَمِنْ دِينِنَا انْكَارَ مَا لَيْسَ بِحَمْدِ
 وَأَفْتَى كِتَابَ اللَّهِ فِيهِمْ وَأَنْهَسَهُمْ أَبَاةَ عَنِ الْأَذْنَانِ لِلْفَتَى بِشَرْدِ
 وَنَاضَلَ عَنْ حَسْبِ الَّذِي وَخَرَّبَهُ وَمِنْ لَهُمْ رَأْيٌ وَقَوْلٌ مُسْتَفِ
 قَهْلَ مِثْلَ هَذَا الْخَبَرِ أَوْ لِي بِشُكْرِهِ عَلَى مَا أَنَّهُ أَمْ تَرَاهُ يَقْنَعُ
 وَلَكِنْ أَعْدَاءُ الْفَضَائِلِ جَعَلُوا وَهَلْ سَادَ لِأَذْوِ الْأَبَادِي الْحَمْدِ
 سَأَشْكُرُهُ دَهْرِي عَنْ النَّاسِ إِذْ غَدَا عَلَيْهِمْ جَمِيعًا لِابْنِ نَبِيَّةِ الدِّدِ
 فَلَوْ كَانَ تَأَلَّفَ النَّبِيُّ تَعَلَّدَا لَكَانَ مِنَ الْمَتَاجِ وَاللَّهُ مَحْمَدُ
 وَلَوْ كَانَ فِي الدُّنْيَا جِزَاءٌ لِلْحَسَنِ لَكَانَ لَهُ فِيهَا السَّعْيُ الْمُزِيدُ
 فَسَأَلْتُ الْمَهْمُ هَتَانِ رَجَاةً عَلَى قَبْرِهِ مَا لَاحَ فِي الْأَفْقِ فَرَقْدُ



